المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا العربية
فرع اللغة

قام الطالب باجراء التصحيحات التي طلبتها لجنة المناقشة .

لجنة المناقشة

المشرف	المناقش	المناقش
د / محمد إبراهيم البنا	د / عبد العزيز محمد فاخر	د / عياد عيد الثبيتي

٣٠١٠٢٠٠٠٠٠٢٠٤٤

السِّفرُ الثَّالثُ
من
المُنتخَبِ الأكمَلِ علَى كِتابِ الجُمَلِ

لمحمد بن أحمد بن عبدالله الأنصاري الإشبيلي
الشهير بالخفاف

دراسة وتحقيق

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في اللغة

إعداد

الطالب / أحمد بويا ولد الشيخ محمد تقي الله

٤٢٩٠

إشراف

الأستاذ الدكتور / إبراهيم إبراهيم بركات

جامعة أم القرى - مكتبة الملك عبدالله - UMM AL-QURA UNIVERSITY MAKKAH

١٤١٢هـ - ١٩٩١م

المجلد الأول

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

شكر وتقدير

(*)

قال الله سبحانه وتعالى :

* رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ * النمل :آية ١٩ .

الحمدُ والشكرُ لله ربِّ العالمينَ والصلاةُ والسلامُ على أشرفِ المُرسلينَ سيدنا مُحمدٍ وعلى آله وصَحبِهِ أجمعين ، وبعد :

فأنتهز الفرصة هُنا لأتقدم بالشكر الجزيل لجامعة أم القرى ممثلة في مديرها : معالي الدكتور /راشد بن رَّاجح ، وكُليّةِ اللّغةِ العربية ، ومنسوبيها ، وأخص بالثناء الجزيل سعادة الدكتور عليان بن محمد الحازمي عميد كلية اللغة العربية سابقا ، كما أخص بالثناء والشكر سعادة الدكتور محمد بن مريسي الحارثي عميد كلية اللغة العربية حاليا .

وأتقدم كذلك بالشكر اعترافا بالامتنان لسعادة الدكتور حسن بن محمد باجودة رئيس قسم الدراسات العليا العربية سابقا ، كما أثني على رئيس قسم الدراسات العليا العربية حاليا سعادة الدكتور سليمان بن إبراهيم العايد .

ولا يفوتني أن أضع في مقام الثناء والشكر سعادة الدكتور صالح جمال بدوي وكيل كلية اللغة العربية سابقا على ما قدموه ويقدمونه لطلاب العلم من رعاية تامة ، وتوفير إشراف أكاديمي ، ووقت منظم ، وما يصحب ذلك من المساعدات العلمية والمادية لكي يتمكنوا من إنجاز أبحاثهم الأكاديمية ورسائلهم العلمية .

وذلك أكبر دليل على حب العلم ونشره بين أبناء الأمة ، والعناية بطلابه .

وقد كان لسعادة الدكتور عياد بن عيد الثبيتي منةٌ عليَّ في وقته وكتبه ، ومساعدته العلمية لي على إنجاز هذا العمل ، وحرصه على أن يخرج كما أراد له مؤلفه ،فجزاه الله خير الجزاء .

وأغتنم الفرصة هنا لأقدم شكري وتقديري لسعادة الأستاذ الدكتور إبراهيم بركات الذى أشرف على هذه الرسالة بما تدل عليه هذه الكلمة من المعاني ، حيث لم يقصر إشرافه على التوجيه فحسب بل كان معي بفكره وعلمه ، يضع قلمه على كل ما يعترض سبيلي من الصعوبات العلمية ليفسح بذلك الطريق أمامي ، كما أرشدني في قراءتي لبعض الكلمات التي لا تتلاءم والسياق الذى وردت فيه ، ناهيك عن توجيهه الرشيد فيما يتعلق بمنهج البحث العلمي ، وقراءته لكل ما يكتب في هذا الاطار ، ولقد كان له ما يميزه ،حيث لم يجعل الاشراف حكرا عليه ، فقد كان يقول لي لا تتريب في سؤال أهل الاختصاص عن كل ما يعترض سبيلك من الصعوبات والاستشكالات ، فربما تجد عندهم حلا لما استشكلته .

وهذا في نظرى يمثل الاطارالصحيح لمنهج البحث العلمي ونقطة خطيرة يرتكز عليها هذا المنهج ، ربما لم يشر إليها غيره ، كما لم يقصر اللقاء بيننا على ذلك الوقت المنظم ، بل كان اللقاء معه مفتوحا زمانا ومكانا ، في الجامعة ، وفي الحرم ، وفي المنزل ، فجزاه الله خير الجزاء وأثابه الثواب الأوفى .

ولا يفوتني أن أقدم الشكر والتقدير لسعادة أعضاء لجنة المناقشة لهذه الرسالة ،ولقبولهم مناقشتها ، التي آمل من خلالها أن أفيد من توجيهاتهم وإرشاداتهم فيما يتعلق بملاحظاتهم العلمية التي سأتعلم منها ما أضيفه إلى حصيلتي العلمية التي اكتسبتها خلال بحثي هذا شاكرا لهم ، ومقدرا لكلّ من مدّ لي يد المساعدة .

وفي الختام أسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم ،وأن يتقبله ،وأن يعفو عما بدر منا من تقصير ،وألا يحرمنا من الأجر ،إنّه سميع مجيب .

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

(أ)

المقدمـــة

الحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين ، وبعد :

فهذا البحث هو "المنتَخَبُ الأكملُ على شرح كتابِ الجمـــلِ"

تأليف محمد بن أحمد بن عبدالله الأنصارى الإشبيلي ،دراسة وتحقيق.

والمنتخب الأكمل شرح لكتاب الجمل للزجاجي ، وهو من تأليـــف محمد بن أحمد بن عبدالله الأنصارى الإشبيلي المعروف بالخفاف ،وهـــذا الجزء المحقق هو السفر الثالث من هذا الشرح ،لكنه ينم عن براعة الشارح العلمية ، ومقدرته على الشرح والتعليل ،كما استخدم فيه الخفاف فكره فـي توضيح معانيه وتبيين مقاصده ، فأتى من ذلك بنسق لم يسبق إليه ، وجـاء ببيان لم يغلب عليه ، حيث قدم لنا من خلال هذا الشرح صورةشاملة عـن النحو الأندلسي ، وما بلغته الثقافة العربية هناك إلى سقوط الأندلـس .

وقد كان الهدف من هذا الشرح هو تيسير علم النحو وتقريبــه للطالب والمبتدئ من خلال هذا الشرح وتوضيح ما غمض من عباراتــه ، وإتمام ما نقص من مجمله ومفصله.

هذا وقد كان لاختيارهذا الموضوع سبب ،ذلك أني بعد ما حصلت على درجة الماجستير بدأت أقرأ في الكتب ،وأبحث عن موضوع يكون أطروحتي لنيل درجة الدكتوراه ، وكنت أميل إلى تحقيق كتاب من كتب التراث ، والمشاركة في إخراج هذا الكنز العظيم خدمة للعلم وطلبته . ولم أكـن قد فكرت في كتاب بعينه ، وإنّما كنت أبحث عن كتاب لم يحقق ، ولم أكتـف بقراءتي وبحثي في هذا السياق ، وإنّما كنت-إضافةً إلى ذلك-أسأل أصحاب

الاختصاص في هذا الميدان ، وأسترشد بهم ، ثم فكرت في تحقيق تصريح الشيخ خالد الأزهري ، ولم ألبث أن انصرفت عن هذه الفكرة ، حيث توجهت إلى التفكير في تحقيق شرح كتاب سيبويه للصَّفَّار ، إلَّا أنَّه قد تبين فيما بعد أنه قد بحث في رسالة دكتوراه بجامعة القاهرة ، واستقرَّ الرأيُ أخيرًا بعد مشورة أهل العلم والاختصاص على تحقيق هذا الكتاب ، وهو " المنتَخَبُ الأكمل على شرح كتاب الجمل " للخفاف ، وبعدما أجيز من مجلسي القسم والكلية شرعت في التحقيق ، وذلك في ثلاث مراحل :

المرحلة الأولى : نسخ الكتاب .

المرحلة الثانية : مرحلة التحقيق .

وقد واجهتني متاعب بعد إجازة هذا الموضوع والبدء في العمل :

منها : أنَّ هذه النسخة وحيدة ، ولم تكن معها نسخة مساعدة تعين على إكمال النقص ، وتوضيح العبارة الغامضة ، كما أنها - أي هذه النسخة - كثيرة التصحيف والأخطاء ، وقد فصلت القول في هذا في وصف النسخة ، وهناك جانب آخر في هذا الشرح يلقي بكثير من العناء والإرهاق المحببين لمحققه ولطالب العلم بخاصة ، ذلك هو كثرة المعلومات التي يتضمنها ، واتساعها ، وتفرعها ، وإلمامها بجوانب شتى من فُروعِ اللغةِ ، مما يجعل المحقق باحثا في كثير من الكتب ، دَءُوبًا في عمله ، هذا إلى جانب حرصي الشديد على الوصول إلى الأفكار التي وردت في الشرح في مظانها الأولى ، وتأكيد مشرفي على ذلك .

المرحلة الثالثة : مرحلة التبييض ، وتنظيم عناصر البحث ، وإخراجه في الصيغة النهائية للطباعة .

أما مرحلة البحث والدراسة فقد كانت تتوازى مع كل مرحلة من هذه المراحل الثلاث ، حيث كنت لا أتوانى - بتوجيه مشرفي - عن أن أجمع الأفكار المساعدة على الدراسة والتحقيق في كل خطوة أخطوها ، في التحقيق .

والله أسأل أن يجعلنا ممن يستمعون القول فيتبعون أحسنه ، وأن يوفقنا لطريق الخير والسداد .

أحمد بويا ولد الشيخ محمد تقي الدين

القسم الأول:

الدراسة

الفصل الأول

المؤلف : كنيته ،اسمه ،نسبــه ، ولقبه .

هو[(١)] : أبوبكر محمد بن أحمد بن عبدالله بن أحمد الأنصارى الإشبيلي الشهير بالخفاف .

قال القاضي محمد بن عبدالملك المراكشي في الذيل والتكملة :

" محمد بن أحمد بن عبدالله بن أحمد الأنصارى الإشبيلي ، نزل رباط تازى أبوبكر الخفاف .

تلا بالسبع على أبي محمد فضيل بن محمد ،وتأدب به في العربية ولازمه نحوتسع سنين ،وحدث عن أبي إسحاق بن قسوم ، وأبي الحسن الدباج ، وأبي عبدالله بن أبي بكر الفخار ، وأبي على الشلوبين .

وكان مقرئا متحققا بالعربية ، وعلم الكلام ، أخذ عنه جماعة من أهل تازى ، وغيرهم ".[(٢)]

وقال البغدادى في شرح شواهد المغني : " أبوبكر محمد بن أحمد الأنصارى الإشبيلي الشهير بالخفاف "[(٣)] وذكره في الخزانة بالكنية واللقب ، فقال :" قال أبوبكر الخفاف في شرح الجمل ".[(٤)] وفي كشف الظنون : " الشيخ الامام أبوعبدالله محمد بن أحمد بن عبدالله الأنصارى الإشبيلي المعروف بالخفاف ".[(٥)]

---

(١) ترجمته في الذيل والتكملة ٥/٢/٦٥١ ، وكشف الظنون ٢/١١٥٨، وشرح شواهد المغني ٤/٢٠٨ .

(٢) الذيل والتكملة ٥/٢/٦٥١.

(٣) شرح شواهد المغني ٤/٢٠٨.

(٤) الخزانة ٥/٣٥٣.

(٥) كشف الظنون ٢/١١٥٨.

ولعل التاريخ قد ظلم الخفاف الاشبيلي ، فطمس معالم شخصيته ولم يقدم عن حياته ونشأته الا النّزْر القليل ، ذلك أن كتب التراجم تغفل ذكره ، ولم تقدم عنه إلّا إشارات طفيفة لا تخرج عن حد الإبهام.

ولقد اعتاد المحققون أن يسردوا عددا هائلا - حسبما توصلوا اليه - من المراجع والمصادر التي تترجم للمؤلف ، أو تتعرض لذكره ، وغرضهم من ذلك اعطاء صورة واضحة عن حياة المؤلف لكي يكون القارئ على دراية عمن يأخذ عنه.

وهذا في حد ذاته يبعث على الارتياح ويطمئن النفس اذا ما اضطربت التراجم حول شخصية المؤلف ، ونأسف لعدم العثور على قدر أكبر من المصادر التي ترجمت للخفاف غير التي ذكرناها هنا.

الحركة الفكرية في عصر المؤلف :

كانت الأندلس حاضرة الخلافة الاسلامية في المغرب ، وبغض النظر عن متى كان ذلك ، وعلى يد من من الأمويين ، إلا أنها قد بلغت في القرنين الرابع والخامس من العناية بعلوم القرآن ورواياته ، وعلم التجويد ومخارج الحروف وضبط رسم المصحف ما لم تبلغه جهة في الخلافة الاسلامية المترامية الأطراف .

ولقد كان هذا الاهتمام بعلم القراءات مبعثا على التفكير في علم اللهجات العربية ،واختلاف لغات العرب محورا لمنشأ علم اللهجات ، وصلة ذلك بعلم النحو والصرف.

وأساسا لبروز فقه اللغة وعلم اللغة حديثا ، فقد كان للأندلسيين عناية فائقة بعلم القراءات والتجويد ، إلى أن بدأت الدولة الاسلامية في الأندلس تضعف ، وذلك بسقوطها تدريجيا في أيدى النصارى سنة ٦٤٦ هـ وتفككها إلى ملوك طوائف.

ولم تكن الحقبة التي عاصرها الخفاف إلا نتاج تلك الحركة الفكرية الواسعة والمتمثلة في ازدهار علوم القرآن ، بالإضافة إلى علمي الحديث والنحو والصرف.

ولقد كان الأندلسيون أصحاب جدل ومنطق بما تمليه عليهم ظروف وطبيعة بلادهم ،لذلك فقد نشأ فيهم علم الكلام وأصول الدين وبلغ ذروته في عهد دولة الموحدين بالمغرب الأقصى بعد سقوط دولة المرابطين .

ولقد كان للفقه المالكي عناية كبيرة من طرف علماء تلك البلاد ، وما العلماء الذين تخرج عليهم الخفاف إلا مثالا لتلك الثقافة والحركة الفكرية ،

فقد كانوا قراء ومحدثين وفقهاء وأصوليين متكلمين ، كما كانوا مصدر إشعـاع يمد تلك الحضارة بالنور إلى أن سقطت إشبيلية في أيدى النصارى سنة ٦٤٦ ، حيث نزح الخفاف بعد ذلك فيمن نزح من العلماء إلى مدينة تازى من بلاد المغرب .

ولا شك أنه قد استفاد من تلك الحركة العلمية الزاهرة بالأندلس قبل سقوط إشبيلية ، والدليل على ذلك ماجاء في هذا المخطوط (١) ، وكذلـك وفيات شيوخه الذين تتلمذ عليهم .

---

(١) ينظر ص ٩٥٨ .

عصر المؤلف

لم تقدم لنا المصادر شيئا عن العصر الذى عاش فيه الخفاف غير أننا نستنتج من قراءتنا لهذا الكتاب أن عصره عصر تفكك الخلافة الاسلامية في الأندلس وسقوط إشبيلية في أيدى النصارى سنة ٦٤٦ هـ، وذلك أن أحد شيوخ الخفاف وهو أبوالحسن الدباج الإشبيلي أزعجه خرس الأذان ونطق النواقيس فما زال يضطرب ويتأسف حتى مات سنة ٦٤٦ ، وقد ألف الخفاف كتابه هذا بعد سقوط إشبيلية ، كما صرح بذلك .

ولم أجد فيما قرأته من الكتب شيئا عن تاريخ نزوحه من إشبيلية إلى مدينة تازى بالمغرب سوى ما ذكره القاضي محمد بن عبد الملك المراكشي في الذيل والتكملة ٢/٥/٦٥١ ولم يحدد الفترة التي استقر فيها في مدينة تازى ، ولم أجد له ذكرا ، وربما لم يشتهر ذكره هناك لسبب ، وهو أن مدينة تازى لم تكن مصدر إشعاع يمد الناس بالعلم ، كما لم تكن في رأيي محل تواجد للعلماء والمفكرين ، كقرطبة مثلا وإشبيلية وبلنسية وسبتة ، الأمر الذى جعل الخفاف مغمورا في هذه البلاد إلى حد الابهام ، ولم أقف على من تأثر به من العلماء هناك ولا من روى عنه .

ولعل المصادر التي تحدثت عنه ما تزال في عداد المفقود أو لم يحالفنا الحظ في العثور عليها .

حياته العلميـــة

لم نجد ترجمة كافية توضح عن الخفاف أكثر مما كتبه عنه محمد ابن عبد الملك المراكشي في الذيل والتكملة ٢/٥/٦٥١ .

وانطلاقا من تلك الترجمة ، واستنادًا إلى قراءتنا لهذا السفـــر من شرح الخفاف : " المنتخب الأكمل على كتاب الجمل ".

نقول : إنّ الخفاف واسع المعرفة ، ذو مشاركة في كثير من العلوم وله باع طويل في علوم العربية ، واللغة ، والأدب.

ذلك أنّ الخفاف قد تخرج على نخبة من العلماء الأفذاذ ، وتأدب بهم ، حيث أجاد تلاوة القرآن الكريم بالسَّبعِ ، كما كان محدثـــا وحافظا ، وقد كان عالما في أصول الدين ، كما كان نحويا بارعا ولغويا ، وأديبا.

ففي ترجمة الخفاف الأنصارى الإشبيلي كتب القاضي محمد بن عبدالملـــك المراكشي يقول عن حياته العلمية :" تلا بالسبع على أبي محمد فضيل بـن محمد ، وتأدب به في العربية ، ولازمه نحو : تسع سنين ، وحدث عـن أبي إسحاق بن قسوم ، وأبي الحسن الدَّباج ، وأبي عبدالله بن أبي بكر الفخار ، وأبي علي الشلوبين .

وكان مقرئًا متحققا بالعربية ، وعلم الكلام أخذ عنه جماعة من أهـــل تازى وغيرهم ، وله شرح على إرشاد أبي المعالي سماه : "اقتطاف الأزهار واستخراج نتائج الأفكار لتحصيل البغية والمراد من شرح كتاب الارشاد ".

وله شـرح على عقيـدة أبي عمرو السلالجـي ، والموضوع الأكمل على كتاب الجمل .

إلى غير ذلك من المقالات والأجوبة عن مسائل كانت ترد عليـــه مما جاوره من البلدان ".

فهذه الترجمة تبين مدى ثقافة الخفاف في شتى أنواع العلوم العربية والاسلامية ، كما توضح تمكنه وكثرة اطلاعه ، فهو كما أشرنا من قبل : مقرئ ، وأصوليٌّ متكلم ، وفقيه محدث ، ونحويٌّ بارع ، وأديب ناقد ، كما يبدو من شرحه هذا .

شيوخـــــه

لم نعثر على ترجمة وافية للخفاف غير تلك التي كتبها عنه محمد بن عبد الملك المراكشي ولم يذكر عن دراسته غير أنه حدث عن أبي إسحاق ابن قسوم (٦٣٩هـ) وأبي عبد الله الأزدي ابن الغفار (٦٤٦هـ) ، كما درس على أبي علي الشلوبين (٦٤٥هـ) ، وتأدب بالدباج في العربية (٦٤٦هـ) ولازم فضيل بن محمد المعافرى (٦٥٠هـ) نحو تسع سنين وتلا عليه بالسبع وتأدب بـه في العربية .

هكذا ذكر المراكشي في ترجمة الخفاف.(١)

١ - أبو إسحاق بن قسوم هو محمد بن عبد الله بن إبراهيم ابن عبد الله بن قسوم بن أصبغ بن إبراهيم اللخمي الإشبيلي أبو بكر.

روى عن أبوى إسحاق بن أحمد بن سيد أبيه وابن ملكون وأخذ عنه العربية والآداب ، وعن أبي العباس بن سيد ، وأكثر عنه ، وأبي عمران المارتلي ، وأخذ عنه طريقة التصوف ولازمه طويلا ، وانتفع بصحبته وأجاز له أبو بكر بن الجد .

روى عنه أبو بكر بن سيد الناس وأبو الحسن الرعيني ، وأبو الحسين عبيد الله بن عبد العزيز ، وأبو عبيدة محمد بن محمد بن فرقد ، وأبو القاسم عبد الكريم بن عمران ، والقاسم بن الطيلسان.

وكان أديبا بارعا ناظما ناثرا زاهدا ورعا متبتلا .

وله مصنفات في التصوف والمواعظ والزهد وأخبار الصالحين

---

(١) الذيل والتكملة ٥/٢/ ٥٦١.

قال ابن عبد الملك المراكشي : " مولده لثلاث عشرة ليلة خلت من رجب ثلاث وستين وخمسمائة ، وتوفي بعد صلاة العشاء ليلة الخميس الرابعة من ذي حجة تسع وثلاثين وستمائة ودفن يوم الخميس بكدية الخيل ".(١)

٢ - محمد بن أبي بكر الأزدي : إشبيلي أبو عبد الله بن الفخار روى عن أبي عبد الله بن زرقون ، وكان مُكَتِّباً صالحاً ، عالما بعلم الكلام ، دَرَّسَ "إرشاد" أبي المعالي كثيراً ، وكان مبارَكَ التعليم حسن الإلقاء صادقَ القصد في الإفادة ، فنفع الله به خلقا كثيرا ممن تردد للاستفادة منه رجالاً ونساء ، ولم يزل دأبه ذلك إلى أن تُوفي في حدود الأربعين وستمائة عن سنٍّ عالية ، وكان من أهل الفضل والدين ".(٢)

٣ - الشلوبين(٣) : هو عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الأزدي الأستاذ أبو علي الشلوبين الإشبيلي كان إمام عصره في العربية بلا مدافع. آخر أئمة هذا الشأن بالمشرق والمغرب مستحضرا له غاية الاستحضار أبقى الله به ما بأيدي أهل المغرب العربية ، وأقرأ نحو : ستين سنة ، وعلا صيته

---

(١) ترجمته في الذيل والتكملة ٢٤٣/٦ تحقيق د . احسان عباس ، والتكملة ٥٧٧/٢.

(٢) الذيل والتكملة ١٠٩/٦.

(٣) انظر ترجمته في وفيات الأعيان ٤٥١/٣ والإنباه ٣٣٢/٢ ، والذيل والتكملة ٦٤٠/٢/٥ فمابعدها ، والبلغة ١٧٢-١٧٣ ، وبغية الوعاة ٢٢٤/٢-٢٢٥ ، ونفح الطيب ٣٨/٥-٣٩.

[stamp]

واشتهر ذكره وبرع من طلبته جِلّةٌ ، وقلما تأدب بالأندلس أحد من أهـــل وقته إلاّ وقرأ عليه .

قال ابن خلكان :"ولقد رأيت جماعة من أصحابه وكلهم فضلاء وكل منهم يقول : ما يتقاصر الشيخ أبوعلي الشلوبين عن الشيخ أبي علي الفارسي".

له تعليق حسن على كتاب سيبويه ، وشرحين على الجزولية كبيرا وصغيرا وله كتاب في النحو سماه : التوطئة.(١)

وكانت ولادته في إشبيلية سنة ٥٦٢ وتوفي بها سنة ٦٤٥ وهو بلغة الأندلس الأشقر الأبيض .

٤ - الدباج : هو علي بن جابر بن علي ، الامام أبوالحسن الدباج الاشبيلي اللخمي النحوي ، قال ابن الزبير : كان نحويا أديبا مقرئـا جليلا فاضلا ، قرأ النحو على ابن خروف ، وأبي ذَرٍّ بن أبي رُكب . والقـرآن على أبي بكر بن صاف ، وتصدر لإقراء النحو ، والقرآن نحو : خمسين سنة .

قال المقرى : وكان الأديب الصالح أبوالحسن علي بن جابـــر الدباج الإشبيلي إماما في فنون العربية ، ولكن شهر بإقراء كتب الآداب كالكامل للمبرد ، ونوادر القالي ، وما أشبه ذلك ،وكان مع زهده فيه لوذعية .

روى عنه ابن أبي الأحوص وغيره .

وهاله نطق النواقيس وخرس الأذان لما دخل الروم إشبيليـــة ، فلم يزل يتأسف ويضطرب إلى أن مات في الحادى والعشرين سنة ٦٤٦هـ.(٢)

---

(١) وفيات الأعيان ٣/٤٥١ .

(٢) ترجمته في الذيل والتكملة ٥/١/١٩٨ فمابعدها ، وبرنامج الوادىآشي ٥٧ فما بعدها والبلغة ١٥٠ ونفح الطيب ٥/٢٨ .

٥ - أبو محمد فضيل[1] : هو فضيل بن محمد بن عبد العزيز ابن سماك المعافرى الأندلسي أبو محمد .

روى عن أبي العباس بن أبي أمية ، روى عنه أبو بكر بن أحمد الخفاف، وكان مقرئا مجودا متحققا بالنحو ذا حظ صالح من الأدب . وله تعليق مستحسن على جمل الزجاجي دل على فهمه ونبله وتناقله الناس استجادة له .

---

(١) ترجمته في الذيل والتكملة ٥/٢/٥٤٢ وبرنامج الوادى آشي ١٢٦ وبغية الوعاة ٢/٢٤٧ .

عقيدتـــــــــــه

من خلال قراءتنا لشرح الخفاف " المنتخب الأكمل على كتاب الجمل " نستطيع أن نحدد عقيدة الخفاف ونحكم بأنه يعتقد اعتقاد أهل السنة والجماعة ، كما كان كثير الردود على الطوائف التي لا تعتقد اعتقاد أهل السنة ، كالمعتزلة والقدرية ، والطبائعيين : الملاحدة وغيرهم من أهل الزيغ والإلحاد .

والخفاف أصوليٌّ متكلم ، كما يستفاد ذلك من ترجمة القاضي ابن عبد الملك المراكشي له ، وما كتبه الخفاف نفسه في هذا الشرح من الردود على طوائف المبتدعة .

ففي ترجمة ابن عبد الملك للخفاف قال : " إنه كان مقرئا متحققا بالعربية وعلم الكلام ، وله شرح على إرشاد أبي المعالي سماه : " اقتطاف الأزهار ، واستخراج نتائج الأفكار لتحصيل البغية والمراد من شرح كتاب الارشاد " .

وله كتاب عقيدة السلالجي ، وهذا الأخير مذكور في كشف الظنون ١١٥٨/٢ .

ومما كتبه الخفاف عن الاعتقاد في علم الكلام ، قوله في باب الاستثناء : هل لا إله إلاَّ الله استثناء منقطع أم استثناء متصل ؟ ثم أجاب عن هذا السؤال بقوله : " وحكي عن ابن حزم أنه قال فيه استثناء منقطع ؛ لأنَّ الاستثناء المتصل هو الاستثناء من الجنس والله تعالى ليس له جنس " ولكن الخفاف رد على ابن حزم ردًا اتَّضحَ منهُ اعتقاده ، كما ذكر في تعريف الجنس الذى غفل عنه ابن حزم كما يقول الخفاف : " قلت ونحن نساعده على أن الله تعالى ليس له جنس إذ لو كان له جنس لكان من قبيل ما يتكثر بالوجود ، وبالتقدير وحقيقة الكثرة في حق الله تعالى محال إذ ذاك يناقض الوحدانية

المحققة في حقه تعالى إذ هو واحد بالذات بمعنى أنه لا ينقسم ،ولا مثل له ، ولا نظير، وهو واحدٌ بالصفات بمعنى أنه مع كونه واحدًا بالذات فهو موصوف بصفات الإلهية من العلم ،والقدرة ، والإرادة والحياة ، والكلام على حسب ما يليق به من القدم والبقاء وجوبا لذاته ، وصفاته .

ولعموم فهم الفلاسفة أن الصفات يلزم عنها تعدد الموصوف أنكروا الصفات في حقه تعالى . تعالى الله عن قولهم ،ولتحقيق هذا علم الكلام ،وقد بسطته في شرحي للارشاد والحمد لله على ابانة الحق والذب عنه".

و من هذا نعتقد أنه أشعرى العقيدة كما يبدو من إثباته صفات العلم والقدرة والارادة والحياة والكلام ، ولم يثبت صفة العلو والنزول الى السماء الدنيا والوجه واليد له جَلّ وعَلا على الوجه الذى وردت عليه ،وحيث لم يقل بجهة العلو وأنه تعالى قد استوى على عرشه فوق سبع سمواته .(١)

---

(١) انظر الصفحات :

٥٩٦ - ٦١١ - ٦٣٨ - ٦٥٠٠

ثقافتـــــــــــــــه

إن من يقرأ هذا السفر من شرح الخفاف : "المنتخب الأكمل على كتاب الجمل " يلمس أن مؤلفه واسع الثقافة ، والمعرفة ، وقد نال حظا وافرا من العلم عن الشيوخ الذين تأدب بهم وتتلمذ عليهم .

فقد كان الخفاف عالما باللغة والنحو إلى جانب معرفته بعلوم القرآن الكريم ، والحديث وأصول الدين ، وكان أثر تلك العلوم واضحا في هذا السفر من الشرح ، ومن خلال مباحثه فيه .

وقد ذكر له ـ محمد بن عبد الملك المراكشي الذى ترجم له ـ ذلك ، وأشاد بثقافته .

وسوف نضرب أمثلة على ذلك فيما يلي :

ففي معرض حديثه عن اللسان العربي ، وتنويعه إلى ثلاثة أنواع بثلاثة مقاصد هي :

النحو ، واللغة ، والآداب ، ففي هذا السياق استمر الخفاف في إطلاق العربية على علم النحو ، كما استمر في إطلاق السماع على اللغة ، ففي حديثه عن المقصور السماعي يقول :

" قسم سماعي يحفظ ولا يقاس عليه ، والسماعي ليس هو من صنعة العربية ، وإنما هو من وظيفة اللغوى ، فإن ذَكَرَهُ النحويون في كتبهم ، فإنَّما يذكرونه للمناسبة التي بين النحو واللغة ، لأنَّ موضوع النحوى إنما هو في اللغات ، وقد قدمت أول هذا الكتاب أنَّ علم اللسان يتنوع إلى النحو ، واللغة ، والآداب ، فالثلاثة من حيث الجملة كلام العرب ، وتنوعت إلى ثلاثة بمقاصد ثلاثة ". (١)

---

(١) ٤٠٨ .

وهذا التنويع لكلام العرب نجده عند أبي حيان ،فقد نقل السيوطي في المزهر (١) : " قال أبوحيان :" والفرق بين علم النحو ، وبين علم اللغة أن علم النحو موضوعه أمور كلية ،وموضوع علم اللغة أشياء جزئية ،وقد اشتركا معا في الوضع ".

ويبدو أن الخفاف كان دقيقا في تحديد مهام الأنواع التي فرعها عن لسان العرب ، فموضوع اللغة عنده ليس من النحو ،وانما هو السماع ،وتلك وظيفة اللغوى ،ومهمته أخذ اللغة عن الناطقين بها ،وعنايته بالسماع دون أن يتدخل في أمر القياس .

وذلك ما وضحه عبد اللطيف البغدادى في شرح الخطب النباتية ،حيث يقول : " اعلم أن اللغوى شأنه أن ينقل ما نطقت به العرب ولا يتعداه ، وأما النحوى ، فشأنه أن يتصرف فيما ينقله اللغوى ويقيس عليه ، ومثالهما المحدث والفقيه ، فشأن المحدث نقل الحديث برمته ، ثم إنَّ الفقيه يتلقاه ويتصرف فيه ويبسط فيه علله ويقيس عليه الأمثال والأشباه". (٢)

فهذا النص يبين مدى دقة الخفاف في تنويعه لسان العرب إلى ثلاثة أنواع ،وتحديده اتجاه كل نوع من هذه الأنواع.

ففي باب المقصور والممدود قال :" فموضوع الباب لوصف المقصور والممدود ، والاعلام بما ينقسمان إليه .. وألفاظ من غير المقيس منهما يكثر تردادها في المخاطبات ، والمكاتبات تخرج مخرج ألفاظ اللغة ،وهذا النحو لاحق بعلم اللغويين ،والقياس لاحق بعلم المعربين ،ولأجل ذلك ضمنوا كتبهم ذكرهما ، وهو حد من اللغة واسع قد أُفردت فيه الكتب صغارا وكبارا". (٣)

---

(١) ١/٤٣٠

(٢) المزهر ١/٥٩٠

(٣) ص ٤٠٤٠

ففي هذه العبارة : " تخرج مخرج ألفاظ اللغة ،وهذا النحو لاحق بعلم اللغويين والقياس لاحق بعلم المعربين ،تأكيد لما يخص كلا من اللغة ، والنحو ،فاللغة في نظر الخفاف هي السماع من العرب إذا لم يدخله قياس ، فإذا دَخَلَ القياس ،انتقل إلى خصائص علم النحو.

ولهذا صلة بقول الزجاجي :" والاعراب الحركات المبينة عن معاني اللغة ، وليس كل حركة إعراباً ،كما أنه ليس كل الكلام معربا ".(١)

وتوضيح هذا عند الخفاف ،حيث يقول في الممدود المسموع " فالمسموع يحفظ ولا يقاس عليه ، وضبطه من كتب اللغة ،فإن ذكر منه النحويون شيئا فإنما يذكرونه للمناسبة التي هي بين النحو واللغة ".(٢)

ويتضح من كلامه هذا إدراكه الواعي لما يخص كل واحد من هذه الأقسام ،وإن كانت اللغة أعم.

ومن حيث إطلاقه العربية على علم النحو يقول :" المقصور الذى يدرك سماعا ، والممدود ، هما من اللغة وليس منهما من العربية إلا معرفة ما تنقلب عنه ألف المقصور ،وما تنقلب عنه همزة الممدود بالتنبيه على ذلك ".(٣)

وفي باب الاغراء يقول :" وأسماء الأفعال كثيرة وموضع ضبطها كتب اللغة ، وإنما حظ النحوى أن يتكلم على أقسامها ،وأحكامها ".(٤)

وفي باب الأفعال المهموزة يقول :" وهذا الباب ليس من أبواب العربية ،وإنما هو من اللغة ".(٥)

---

(١) الايضاح في علل النحو ٩١ .

(٢) ٤١٢ .

(٣) ٤١١ .

(٤) ١٩٨

(٥) ٤٩٧

وبذلك فرق بين اللغة والعربية ،فاللغة عنده محيط واسع يحفظ عن العرب ولا يقاس عليه والعربية هي النحو ، والقياس ، وقد وضع القياس ليلحق من ليس من العرب بالعرب .

ومن ذلك تمكنه في معرفة علم الكلام وأصول الدين وقد وضحنا ذلك في عقيدته وردوده على العلماء في هذه الناحية بما فيه الكفاية ، ويشهد لذلك مؤلفاته في هذا الموضوع وقد ذكرناها في حياته العلمية .

أما الحديث فقد كان صاحب دراسة به وبطرق تخريجه ومعرفة رجاله ، وقد ذكر له القاضي محمد بن عبد الملك المراكشي أنه حدث عن ابن قسوم ،وأبي عبدالله الفخار،وسمع منهما ، ومن خلال استشهاد الخفاف بالحديث الشريف وطرق رواياته ،وتخريجه من كتب الصحاح ، واسناده لرواته نتبين معرفة الخفاف بالحديث . (١)

وقد فصلنا الحديث عن هذا في استشهاده بالحديث .

أما الأدب فقد كان موسوعة أدبية ، وبصيرًا به وناقدًا ،كما كان ذا عناية به ، كما يبدو من شرحه هذا .

وفي ذكره للمناسبات الأدبية التي يسوقها خلال استشهاده بالشاهد الشعرى الذى له صلة مباشرة بتلك المناسبة دليل على معرفته بالأدب ،وطول باعه فيه ،وسعة اطلاعه ،ووقوفه على أمهات الأدب ،وذلك بتخصيصه ذكرها عند سرد المناسبة الأدبية ، وهذا ذكرناه أيضا في شواهد الشعر عند الخفاف بما أغنى عن إعادته هنا .

كما كان عالما بالفقه وأصوله ، ومن الأمثلة على ذلك حديثه عن اسم المفعول والفاعل من الفعل المعتل العين نحو: "مختار" ، حيث قال وهذا يسميه علماء الأصول بالمجمل والمُبَيَّن ، كما يسميه اللغويون المشترك اللفظي ،وضرب الأمثلة على ذلك .

---

(١) ينظر ص ٦٠٥ - ٦٠٦ .

موءلفاتـــــــه

لم يحالفنا الحظ في العثور على ترجمة أخرى للخفاف نستطيع من خلالها أن نقف على موءلفاته - أو بعضها - التي لم تحظ بالنشر والذيوع، كما لم يحظ الخفاف نفسه بذلك.

فهذه الموءلفات - وإن كنا نقول ذلك افتراضا وتخمينا - لا تزال مغمورة وفي إطار المغيبات، ولعل التاريخ يعكس شيئا منها في المستقبل الآتي أو يكشف سرا من أسرارها.

وعلى هذا لم نجد من موءلفات الخفاف إلا ما ذكره له محمد بن عبد الملك المراكشي في ترجمته وهي :

١ - "اقتطاف الأزهار، واستخراج نتائج الأفكار لتحصيل البغية والمراد من شرح كتاب الارشاد" (١) وهو شرح في الاعتقاد وأصول الدين.

٢ - "شرح على عقيدة أبي عمرو السلالجي" (٢) وهذا الشرح سماه في كشف الظنون (إيضاح العقيدة البرهانية) أوله : الحمد لله الذى اخترع المحدثات بقدرته ... الخ (٣) وهو في شرح الاعتقاد وأصول الدين أيضا.

٣ - "الموضوع الأكمل على كتاب الجمل" (٤) وهو الكتاب الذى نحققه واسمه في المخطوط : المنتخب الأكمل على شرح كتاب الجمل.

٤ - مقالات وأجوبة عن مسائل كانت ترد عليه مما جاوره من البلدان. (٥)

---

(١) الذيل والتكملة ٥/٢/٦٥١.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) كشف الظنون ٢/١١٥٨.
(٤) الذيل والتكملة ٥/٢/٦٥١.
(٥) المصدر نفسه.

أبو القاسم الزجاجـــــي (١)

هوعبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي بفتح الزاى وتشديد الجيم وبعد الألف جيم أخرى مكسورة نسبة إلى شيخه إبراهيم بن السرى الزجاج لملازمته إياه وأخذه عنه.

قال القفطي : "نهاوندى من أهل الصيمرة أصله ،وانتقل إلى بغداد ولزم الزجاج أبا إسحاق وقرأ عليه النحو ،وانتقل الى الشام ،فأقام بحلب مدة ، ثم انتقل إلى دمشق وأقام بها وصنف.

وخرج مع ابن الحارث عامل الضياع الاخشيدية فمات بطبرية في شهـــر رمضان سنة ٣٤٠.

وكانت طريقته في النحو متوسطة وتصانيفه يقصد بها الافادة."(١)

وله عدة مؤلفات نافعة (٢) تمكن الدكتورمازن المبارك من إثبـــات ثمانية عشر مصنفا منها في مقدمة كتاب "الإيضاح في علل النحو" ، وأشهـــر هذه المؤلفات وأكثرها رواجا كتاب "الجمل" الذى انتفع به عامةأهل مصر والمغرب وأصبح كتابهم التعليمي المعروف.

وقد كان للأندلسيين عناية خاصةبه ، نوه بذلك الدكتورعياد الثبيتي في مقدمة شرح البسيط لابن أبي الربيع ، وذلك يدل على ورع مؤلفه ، وأنـــه أخلص النية فيه لله تعالى .

---

(١) ترجمته في طبقات الزبيدى ١١٩ والفهرست ١١٨ وتاريخ العلمـاء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم ٣٦ - ٣٧ ونزهة الألبـاء ٢٢٧ والانباه ٢/ ١٦٠ - ١٦١ والبلغة في تراجم أئمة النحـــــو واللغة ١٣١ وبغية الوعاة ٢/ ٧٧ والمزهر ٢/ ٤٢١-٤٤٨-٤٦٦ ، وكشف الظنون ١/ ٤٨ .

(٢) ينظر الفهرست ومعجم الأدباء والانباه.

قال القفطي : " والكتاب مبارك ما اشتغل به أحد إلا انتفع " ،ثـم قال :" وسمعت من لفظ الشيخ أبي البقاء صالح بن عادى العذرى الأنماطي النحوى نزيل قفط أن الزجاجي -رحمه الله- صنف الجمل بمكة حماها الله.

وكان إذا فرغ من باب طاف به أسبوعا ودعا الله أن يغفر له ،وأن ينفع به قارئه ، فلهذا انتفع به الطلبة ".

وقال الفيروزآبادى : " لما صنف الجمل لم يضع مسألة إلا وهو علـى طهـارة ".

وتلقاه الناس بالقبول وانتفعوا به ، كما عُنِىَ العلماءُ بشرحه ،وبشرح شواهده ونقده كذلك ، وقد تمكن الدكتور عياد الثبيتي من تسجيل ما كتـب عن الجمل من الشروح والتعليقات وشروح شواهده في مقدمة البسيط لابـن أبي الربيع ، بلغ تسعة وسبعين مصنفا .

موقفه من الزجاجي

قد قلنا أن الخفاف كان يجل العلماء ، ويعترف لهم بالفضل ، وأبوالقاسم الزجاجي من بين أولئك العلماء ، ولا نبالغ إذا قلنا إنه كانت له منزلة خاصة فوق ذلك عند الخفاف ،فقد كان يثني عليه الثناء الحسن ، كما كان يَتَرَحَّمُ عليه أثناء تناوله لنصوص الجمل بالشرح والتعليل ، ولقد كان يلتمس له العذر ما لم يجد لذلك سبيلا ،كما اعتاد أن لا يذكر نص الجمل إلا مقرونا بالترحم ، وذلك حيث يقول " قال أبوالقاسم -رحمه الله -" كذا وكذا . . . عند كل نص من نصوص الجمل .

ولقد اعتاد أن ينتصر له ،وأن يلتمس له العذر والتبرير في المآخذ التي أخذها عليه العلماء دون تعصب لرأيه أو متابعته في كل ما يقوله . ولم يمنعه هذا من أن يخالفه إذا ما تبين له أن الصواب في غير رأيه ، كما كان يُحَكِّمُ القياس أو السماع إذا ما اختلف معه .

و من الأمثلة على ذلك ،أنكر بعض العلماء على أبي القاسم الزجاجي كونه جعل "عَدَا" تخفض وتنصب ولم يَجْرِ على مذهب سيبويه فيها ، قال الخفاف ملتمسا له العذر ، ومدافعا عنه : " ولا ينبغي أن ينكر على أبي القاسم كونه جعلها تخفض وتنصب ، فَإنه جَرَى فِيهَا على ما نقله أبو الحسن الأخفش وزيادة العدل مقبولة ،وإنما قلتُ هذَا ،لأنَّ بعض النحويين أنكر على أبي القاسم قوله ، ولم يَجْرِ في "عدا "على مذهب سيبويه ويجعلها ناصبة أبدًا ، فإنه لو جرى على مذهب سيبويه في هذه المسألة مع كونه اطلع على ما نقله أبوالحسن لكان مخطئا .

فإنه يراد فيها النقل الصحيح فالانكار عليه تعسف ". (١)

---

(١) ١/١١١ . ١١٣ ص

ومن ذلك في التذكير والتأنيث ، حيث لم يستوف الزجاجي ما يؤنث من جسد الانسان ،قال الخفاف ملتمسا العذر للزَّجاجيِّ عند اعتراض من اعترض عليه في ذلك :

" ومن اعترض على أبي القاسم بكونه لم يستوف ما يؤنث من جسد الانسان ، ولا يجوز تذكيره ، فإنه اعترض عليه متعسفاً ،لأن أبا القاسم إنَّما قصد في الباب ضبط ما كَثُر استعماله ، فما لم يذكره فيما يؤنث من جسد الحيوان اعتقد أنه لا يكثر ." (١)

ومن هذا أنكر بعض العلماء على الزجاجي قوله : " وقد تكون " غير " نعتا " لأن هذا السياق يفهم منه حسب رأيهم أن " غير " تكون نعتا قليلا ، لأن دخول " قد " على الفعل المضارع يفيد التقليل في كلام العرب ، فحاول الخفاف أن يدافع عنه وأن يلتمس له العذر وفي ذلك يقول :

" فلذلك أنكر على أبي القاسم إيراده لها في هذا الموضع ولا ينبغي أن ينكر عليه ،لأنه قد وجدناها في كلام العرب موضوعة للتقليل إذا دخلت على الفعل المضارع ، ولكنها تجيء في كلام العلماء ".

ثم قال :" تقييده لكون " غير " نعتا بهذا القيد لا معنى له . . . والعذر لأبي القاسم -رحمه الله - في هذا القيد هو أنه أراد بقوله : (وقد تكون " غير " نعتا) أي نعتا لازما وواجبا ، وذلك إذا لم يجز في موضعها " إلاَّ " ". (٢)

ومن عباراته في التماس العذر لأبي القاسم قوله :" والعذر له أنه ترك ذلك اتكالا على توضيح المدرس " ، ومنها أيضا :" لأن كتابه كتاب اختصار وإيجاز " ، ومنها : " فغلط أوغلط عليه الكتاب " ، إلى غير ذلك من العبارات التي ستصادف القارئ هنا عند كل باب من أبواب الكتاب.

---

(١) ص ٤٢٧٠

(٢) ص ١٠٩٠

وقد وضحنا أن الخفاف لم يكن نحويا تقليديا يذهب مع شيخه حيثما ذهب ، كما لم يكن ضالعا معه في كل آرائه بل كان يناقشه وينقده في كل ما يعرضه من القضايا ، وإذا تبين له أن الحق في غير رأى شيخه بعد عرضه على القياس أوالسماع ، لا يتردد في أن يقول : " وليس له عذر في هذا الاطلاق"[١] أو : " وقَدْ وَهِمَ أبوالقاسم في هذا "[٢] ، أو : " لا حجة فيه " وغير ذلك من العبارات التي يَرُدُّ بها رأى الزجاجي .

وقد يستدرك عليه إسقاطه لبعض الجوانب العلمية ، وينبه عليها ، ومن ذلك إسقاط الزجاجي : الضرب الخامس من المعدول ، وهو صفار، وشراء، وسكاب ،لأنه قليل بالنسبة إلى الأربعة التي ذكر ،قال الخفاف : " فتركه على عادته في الاختصار والايجاز ،لأن كتابه كتاب اختصار وايجاز."[٣]

وفي هذا السياق قال في باب الوقف :" ذكر أبوالقاسم الوقف في كلام العرب على سبعة أضرب ، ولم يذكر في التفصيل إلا ستة "[٤] .

ومن ذلك إسقاطه تصغير الجمع[٥] .

واستدرك عليه تصغير الترخيم[٦] حيث لم يذكره .

ومن ذلك استدراكه لبعض ما يكتب بالياء ، وبالواو[٧] .

ومنه أيضا النسب إلى الجمع[٨] ،ثم النسب إلى المنقوص[٩] .

ومن ذلك إسقاطه لبعض المبنيات[١٠] وغير هذا ماسيصادف القارئ هنا منبها عليه في محله .

---

(١) كما في ١١٠

(٢) كما في ٤٢٤ - ٤٤٠ - ٥٦

(٣) كما في ٨٠

(٤) كما في ٥٧٨

(٥) كما في ٢٧٢

(٦) كما في ٢٧٥

(٧) كما في ٣٧٠

(٨) كما في ٣٠٩

(٩) كما في ٢٩٣

(١٠) كما في ٣٥٥

مناقشته لأبي القاسم في بعض الآراء النحوية :

رأى الخفاف في الوقف على الحركة بالنقل :

تعرض الخفاف لمناقشة الزجاجي في إطلاقه الاتباع على حركة النقل في قول الشاعر :

أَنا ابنُ مَاوِيَةَ إذْ جَدَّ النَّقُرْ .... البيت

حيث سمى أبو القاسم الزجاجي الوقف على هذه الحركة بالاتباع وعَدَّ الخفاف ذلك مأخذًا على شيخه أبي القاسم ، وناقشه نقاشا علميا أبدى في آخر هذه المناقشة رأيه في هذه الحركة ففي باب الوقف قال الخفاف بعد إنشاد البيت المتقدم :

" وهذه الحالة من الوقف يسميها النحويون : النقل ، وأطلق عليها أبو القاسم : الإتباع ، وفسره بالنقل " ، وتابع الخفاف حديثه عن حقيقة الإتباع ، ومثل له ، كما افترض سؤالا عن ما قاله أبو القاسم في هذا السياق ، وأجاب عنه موضحا في آخر جوابه وتحليله رأيه فيما ورد في ذلك من الخلاف ، حيث يقول :

" فإن قيل فما وجه تسمية أبي القاسم لحركة الوقف من " النقر " وهي الحركة المنقولة إتباعا ؟

قيل : وجه ذلك أنه يتوهم في حال الوقف على الحرف الآخر أن فيه حركة ، لأنه مستحق لها في الوصل الذى هو الأصل للوقف ، فتكون الحركة التي قبل القاف تابعة بهذا الاعتبار .

ومن اعتقد فيها أنها تابعة لم يجعلها منقولة ، وكذلك ينبغي ، لأن التابع غير المتبوع ، ومن جعلها منقولة ، وهو الذى يظهر من مذهب أكثر النحويين جعلها حركة الاعراب نقلت إلى ما قبل الآخر " .

وكلام أبي القاسم متدافع ، لأنه سماها إتباعا ، ثم فَسَّرَ الإتباع بالنقل ،

فمن حيث جعلها إتباعاً ينبغي أن تكون غير منقولة ،ومن حيث جعلها منقولة يجب أن تكون غير تابعة ،لأن التابع لا يتبع نفسه .

فإن قيل : وما الذى يترجح من كلا المذهبين ؟ هل التبعية أو النقل ؟ قيل : الأشبه أن تكون حركة إتباع لا حركة نقل ، فإنها إذا جعلت حركة نقل أدى ذلك إلى أن تكون حركة إعراب في غير الآخر ، وذلك لا يوجد في كلام العرب في حال من الأحوال ،فالأولى إذاً أن يحكم عليها بأنها لالتقاء الساكنين ، وجعلت متحركة إتباعاً لحركة الإعراب المتوهمة في الآخر في حال الوقف ". (١)

---

(١) ص ٥٨٨ .

أخلاقه مع العلماء ومناقشته إياهـــم

كان الخفاف على خلق مع العلماء ، يجلهم، ويحترم آراءهم ، كما كان يناقشهم مناقشة علمية تستند على الدليل ، يعرض من خلالها أقوالهم على النقل الصحيح ، والقياس ، فما وافقهما أخذ به ، وما خالف ذلك رده بالأسلوب العلمي المتمثل في الأخذ والرد ، والمطالبة بالدليل والبرهان .

ولم يكن سليط اللسان ، ولا متعجرف القول ، ذلك مانلمسه من مناقشاته، وردوده على العلماء الذين تصدى للرد عليهم ، كما كان ينتصر لأبي القاســـم الزجاجي ، إذا ما وجد لذلك سبيلا .

وقد كان يربط بين المعاني اللغوية التي تكون مثار جدل ، ويعول علــى أئمة اللغة في إقرار معاني الكلمات ، ففي معرض مناقشته لأبي بكر ابن طلحـــة الاشبيلي في تغليطه لأبي القاسم الزجاجي لتقييده الضَّرَبَ بالعسل الأبيـــض في بيت الهذلي ، قال الخفاف :

" وإنما هو العسل الخاثر ، وقد لا يتناقضان ، فيكون خاثرا أبيـــض، ولكن الخثارة أعم وصفا ، ويقال : ضرب طيبة ".

وقال ابن طلحة : وإنما أوقعه - يعني أبا القاسم - في تقييده الضـــرب بالأبيض قول الشاعر :

وَما ضَرَبٌ بَيضَاءُ يَأوِي مَلِيكُهَـا　　　إلى طُنُفٍ أعْيَا بِراقٍ وَنَـازِلِ "

وهنا احتكم الخفاف إلى صحة النقل عن أئمة اللغة ، واتَّبَعَ أســـلوب البحث العلمي في الرد على ابن طلحة ، كما نوه بشأن العلماء ، ورفعهم إلـــى درجات الآباء الأمر الذى يعطيهم من التوقير والاحترام مثلما يعطى للآباء ، وفي هذا المعنى يقول الخفاف في سياق مناقشته لابن طلحة :

" قلت : وما قاله ابن طلحة - رحمه الله - من أن الضَّرَبَ العَسَل الخاثر مطلقا أبيض كان أو غير أبيض ، إن كان صح عنده هذا الاطلاق عن أئمة اللغة

ثبتت ،فيكون تقييد أبي القاسم - الضَّرَب بالأبيض - مردودًا ، وإن لم يصح عنده ،فلا ينبغي أن يقول عن أبي القاسم : إنما أوقعه قول الشاعر :

وَما ضَرَبٌ بَيضاءُ يَأوِي مُلِيكَها .... البيت

فيأتي على هذا أنَّ الضَّرَبَ إن كانَ الأبيض فَيكُون قول الشاعر : (وماضرب بيضاء) تقييدًا للمطلق فلا يكون حجةً لأبي القاسم ولا عليه ،ولا نص ولا قرين يعين أحد المقصدين .

فالإقدام على أبي القاسم بأنه وقع وغلط لا ينبغي .

ثم إن قول ابن طلحة -رحمه الله - وإنما أوقعه قول الشاعر ، رجم بالظن إلا أن يثبت عنده بنقل صحيح أنَّ أبا القاسم قال : " والضرب العسل الأبيض من هذا لا من شيء آخر فيكون وقوعًا لاحتمال وصف الضَّرَبِ بكونه أبيض ، وتردده بين الوصف المؤكد أو المقيد ".

والعلماء لنا كالآباء ،فيجب علينا توقيرهم وتصحيح مقالتهم ماأمكن.(١)

ومن هذه المناقشة لابن طلحة نجد أن الخفاف على خلق كبير مع أشياخه ، والعلماء الذين يناقشهم ،وأنه يحترمهم ،ويجلهم ، كما يرفعهم إلى درجة الآباء ، وأنه يتحرى الصواب في الأخذ والرد ، كما يعول على النقل الصحيح عن أئمة اللغة .

وقد أَقَرَّ -السكري في شرح ديوان الهذليين -هذا الوصف المقيد بالعسل الأبيض ،وذلك حيث يقول في شرح هذا البيت :

" يقال للعسل إذا كانَ فيه بعض الصلابة ،واليبس ، وَقد استضرب العسل ، ويُقَالُ إذا اشتد بياضه ...

الأخفش ،ومحمد : الضرب العسل الأبيض الصلب ليس برقيق ".(٢)

---

(١) ص ٤٧٢ - ٤٧٣.

(٢) شرح ديوان الهذليين ١٤٢/١.

وفي تهذيب اصلاح المنطق : "الضرب العسل الأبيض الغليظ يقال : هو الضرب ، وهي الضرب البيضاء ، وقد استضرب العسل إذا غلظ . قال أبو ذؤيب :

وَمَا ضَرَبٌ بَيضَاءُ يأوِي مَليكُهَا .... البيت" (١)

وهكذا كان الخفاف على دراية كبيرة بمفردات اللغة وغريبها ،حيث رد على ابن طلحة إنكاره للضرب بالعسل الخاثر ، وهو ما صححه أئمة اللغة، كما رأينا .

مناقشة الخفاف لابن الطراوة وابن طلحة :

من المعروف أن ابن الطراوة النحوى يميل إلى مذهب الكوفيين في كثير من المسائل ،كما يقول ذلك الخفاف في عدة مواضع من هذا الكتاب .

وقد كان ابن الطراوة نحويا جريئا على رد أقوال البصريين غير متعصب لآرائهم ،وتبعه في ذلك أبوبكر بن طلحة الإشبيلي ، كما تأثر به في مذهبه النحوى ، كما يتضح في هذه المسألة التي نأخذها للتمثيل على أخلاق الخفاف مع العلماء ، ومناقشته إياهم ، حيث ذكر الخفاف أن ابن طلحة الاشبيلي نسب جميع النحويين إلى الخطأ في هذه المسألة ،ويظهر من كلام ابن طلحة في هذه المسألة أن الذين نسبهم إلى الخطأ هم جماعة البصريين ؛لأنه ذهب فيها مذهب الكوفيين ،كما سيتضح بعدُ ،ففي باب "أم" المنقطعة وتقدير الجواب بعدها قال الخفاف :

" ومن كلامهم إنها لإبلٌ أم شاء ، كأنه ترك الاخبار ، وسأل مستأنفا هل هي شاء ؟

والجواب : نعم أولا .

---

(١) تهذيب إصلاح المنطق ٧٤٦ .

قال ابن الطراوة : والنحويون يقدرون ذلك بشيء لا يصح عن العرب، والتقدير عندهم : بل أهي شاء ، وهمزة الاستفهام لا يتقدمها حرف من حروف العطف ، وقد قدموا في قولهم بل عليها .

فإن قلت : فالتقدير : بل هي شاء ،فيلزم أن يقال في قوله تعالى : ﴿ أَمِ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ . . الآية ﴾.(١)

بل اتخذ مما يخلق بنات ، وهذا فاسد ،لأن النبي -صلى الله عليه وسلم - والمسلمين قد علموا أن الله سبحانه يستحيل في حقه أن يتخذ ولدا .

وهنا بدأ الخفاف يناقش هذه المسألة ويرد على ابن طلحة بالأسلوب العلمي ، وقال في رده إنَّ هذا تمثيل لم ينطق به وقاس هذا الأسلوب على أسلوب التعجب ، نحو : " ما أحسنَ زيدًا " ، حيث قال إن الخليل قال إنه تمثيل وَقَدَّرَهُ بشيء حَسَّنَ زيدًا ، وفي هذا السياق قال الخفاف :

" والجواب أن الآية تقدير ولا يصح أن يكون التقدير فيها بـ " هل " ، وإنما التقدير بالهمزة خاصة ،وأنابوها هنا : " أم " منابها ، لأن هذا ليس بأول الكلام ،ويجوز أن يكون التقدير بل هل اتخذ الله على طريق الانكار لا على طريق التقدير".

ووضح الخفاف أن الانكار على النحويين ،وتخطئتهم كان من ابن طلحة ولكنه يظن أن ابن الطراوة كان السابق إلى ذلك ، وفي ذلك يقول :

" قلت القائل والنحويون يقدرون ذلك بشيء لا يصح عن العرب ، والتقدير عندهم : بل أهي شاء ،وهمزة الاستفهام لا يتقدمها حرف من حروف العطف ،هو الأستاذ أبو بكر ابن طلحة -رحمه الله - وأظنها منه نزعة طراوية ، وهي نسبة جميع النحويين إلى تقدير فاسد ،وكثيرا ما تجرأ ابن الطراوة على جماعتهم وينسبهم إلى الخطأ والعكس ألزم ".(٢)

---

(١) الزخرف /١٦ .

(٢) ينظر ص ٧٣٨ .

وقوله : " والنحويون يقدرون ذلك بشيء لا يصح عن العرب" ، قد يقال في جواب هذا : إنّ هذا تمثيلٌ لم ينطق به ، كما قيل - في التعجب - في قولهم : ما أحسن زيدًا إنّ الخليل - رحمه الله - قال إنّ تمثيله شيء حسن زيدًا ، وقال سيبويه - رحمه الله - وهذا تمثيل لم ينطق به ، ولكن قصد به الخليل - رحمه الله - أن يرى عموم " ما " في التعجب ، وأن موضوعها رفع ، لأنها مبهمة مبنية ، فلم يجد ما يطابقها في عمومها ، ورفعها إلا " شيء " ، وان كانت " ما " أبهم منه ، ولذلك قال : وهذا تمثيل لم يتطق به . . فقول ابن طلحة - رحمه الله - لا يلزم ، لأنّ " أم " إذا كان فيها معنى " بل " ، فهي رد للكلام المتقدم ، وكأن القائل إذا قالَ إنّها لإبل أم شاء لما تضمنت أم من الاضراب ، فكأن القائل قال عند قوله : إنها لإبل ليس الأمر كما قلته .

ثم قوله : أهي شاء ؟ سؤال مستجد معه أداة ، فغاية ما بقي فيه من حكم العطف كونه سؤالاً مستأنفا مرتبا على ما كان سبق ليس مبدوءا به مقتطعا ، فحصل في العطف بأم المقتطعة شيئان ، أحدهما : الإضراب عن الكلام الأول والاعلام بكونه غلطا .

والأخرى تجدد سؤال لولا جريان الغلط في ذكر الأول لما احتيج - أي - تجدد السؤال بالهمزة عن الثاني ، كما كان عن الأول والهمزة في التقدير وقعت صدرا مع الثاني غير معمولة لحرف العطف ".(١)

وما ذهب إليه ابن طلحة هنا هو مذهب الكوفيين ، كما وضحه المالقي في رصف المباني (٢) وابن هشام في المغني (٣) فلينظر هناك .

---

(١) ص ٧٣٩ .

(٢) رصف المباني ١٧٩-١٨٠ .

(٣) المغني ١/ ٢٤ فمابعدها .

مناقشة الخفاف لابن خروف :

ومع ابن خروف تزداد حدة الخفاف ، وذلك لما يلحظه هو من تحامل ابن خروف على ابن بابشاذ كما يقول .

ومن الأمثلة على ذلك في ذِكْرِ العَامِلِ في المفعولِ بَعدَ أن ذكر الخفاف الأقوال في ذلك قال : " انتهى كلام ابن بابشاذ - رحمه الله - في هذه المسألة التي نسبه ابن خروف فيها إلى الخطأ من غير إبداء وجه الخطأ الذى زعم ، والذى أقوله : إنّ إنْحاءَ المتأخر على المتقدم هو الخطأ بعينه". (١)

ثم يأخذُهُ الاستغراب والعجب من موقف ابن خروف مع ابن بابشاذ ، وذلك حيث يقول في باب الحكاية :

" فالعجب من إنحاء ابن خروف عليه وليس في كلامه نص ولا تلويح لما ذكر عنه ورده ". (٢)

ثم واصل تعجبه منه في باب التكسير ، حيث يقول :

" قلت إنَّ في حديث ابن خروف مع ابن بابشاذ لَعَجَباً من جهة أنه ولع بردِّ أقواله ولا يُبدى لذلك وجها ." (٣)

وينتقل الخفاف من مرحلة التعجب والاستغراب إلى مرحلة الحديث عن هذيان ابن خروف حيث يقول في المعدول إلى فعال عن المصدر بعد سرده لأقوال ابن بابشاذ في ذلك ورد ابن خروف عليه قال منتصرا لابن بابشاذ :
" وهذا كله هذيان ". (٤)

وفي موضع آخر قال منتقدًا ابن خروف :

" ومن أكمل ضلال المرء عدم الاقرار بالفضل لأهله ، وابن خروف كثيرا ما ينحى عليه والعكس ألزم ". (٥)

---

(١) ص ٦٣٦ .
(٢) ص ٦٨٩ .
(٣) ص ٧٩٥ .
(٤) ص ٨٣ .
(٥) ص ٩٠٨ .

وعلى الرغم من أن الخفاف كان على خلق كبير مع العلماء أثناء مناقشته إياهم ، وفرض الاحتمالات والتحرى بغية التماس مخرج لهم ،إلا أنه قد يقسو مع بعضهم أثناء المناقشة في بعض الأحيان ومن الأمثلة على ذلك ذكر الخفاف في معاني "أن" المفتوحة المخففة خمسة مواضع ، وزاد موضعين ذكرهما ابن السّيد وعدّ الخفاف ذلك هَذَيانًا ،حيث يقول :

" وذكر ابن السيد في إصلاح الخَلَل له عن الهروى أن له سبعة مواضع ، واعتمد عليه فيها ، ثم عدد هَذَيانًا فى "أن" الخفيفة لكن بعض الناس مولع بكثرة الأقوال وإن كانت فاسدة ".

ثم قال الخفاف : " وأما الموضع السادس ،والموضع السابع اللذان ذكر ابن السيد ، فهذيان .

أحدهما : أنه قال : تكون بمعنى لئلا .

والثاني : وهو السابع أن تكون بمعنى "لا" فحكاه راضيا به وجعله قسماً وقبله على هذا الحَدّ وإقراره عليه غفلة ". (١)

---

(١) ص ٧٢٤.

اجتهاداته النحوية وآراؤه

تبدو اجتهادات الخفاف النحوية وآراؤه في شرحه للجمل في عدة جوانب :

- منها : مناقشته لآراء النحاة في المسائل الخلافية ، وترجيح أحدها على الآخر معللا لهذا الترجيح بالطرق التي اختارها لذلك .

- ومنها : مناقشته لأبي القاسم الزجاجي في بعض الآراء النحوية التي انتحاها واختياره لغيرها .

- ومنها : التقاطه لبعض المسائل النحوية التي أشار إليها بعض المتأخرين بالنسبة إليه ، ومناقشتها وعرضها عرضا تحليليا ، والانتهاء إلى رأى بخصوصها ، على الرغم من عدم إشارة المتقدمين إليها ، كما سيوضح بعدُ .

- ومنها : اهتمامه بشرح بعض المصطلحات النحوية التي استخدمها النحاة المتقدمون ، وهي ملتبسة على أذهان المحدثين بالنسبة إليه ، كما يظهر في شرحه مدى دقته في عرض المصطلحات النحوية ، ومدى فهمه لها واستيعابه إياها واستخدامه للألفاظ .

وقد يناقش النحاة في مسألة ما ، ويصل منها إلى رأى خاص به ، وفيما يلي تفصيل لذلك .

اعتباره المعنى أساسا في الترجيح :

تتعدد معايير الترجيح عند الخفاف من القياس أو السماع إلى كثرة الاستعمال واعتبار المعنى . ففي باب التصغير تعرض لذكر الخلاف بين سيبويه والمبرد في المحذوف من " مقعنسس " في التصغير ، وهل الأَوْلَى حذف السين في ذلك أم الأولى حذف الميم ؟

فقد ذكر المذهبين ، وقال : إنّ سيبويه يختار حذف النون والسين والمبرد يفضل حذف الميم على السين ، فرجح الخفاف مذهب سيبويه باعتبار المعنى ، وذلك حيث يقول : " والذى يترجح من المذهبين مذهب سيبويه ، فإن السين وان كانت من لفظ الأصل فلم تجيء لمعنى ، والميم وان لم تكن من لفظ الأصل فقد جاءت لمعنى ، وهي دلالتها على الفاعل وملاحظة المعنى أولى من ملاحظة اللفظ ".(١)

من طرق الترجيح عنده الاشتقاق :

ذهب الجمهور إلى أنّ التَّوى الذى هو الهلاك ألفه منقلبة عن ياء ودليلهم كون عينه واوًا .

قالوا : وإذا كانت عين الكلمة واوًا فالأكثر أن يكون لامها ياء إلا أن يدل على خلاف ذلك دليل قاطع من اشتقاق ، فَحُمِلَ التَّوى على الأكثر.

وذهب ابن جني إلى أنّ ألفه منقلبة عن واو ، واعتقد فيه أنه مشتق من التَّوّ الذى هو خلاف الزَّوّ .

قال الخفاف : " والذى يترجح من المذهبين المذهب الأخير ، لأنه استدل عليه باشتقاق يناسبه والاستدلال بالاشتقاق أقوى من الاستدلال بالحمل على الأكثر ".(٢)

---

(١) ٢٤٢.

(٢) ٤٢٢.

من طرق الترجيح كثرة الاستعمال :

تعرض الخفاف لذكر الخلاف بين سيبويه والمبرد في المصادر المنصوبة بإضمار فعل في باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره ، فبعد أن ذكر الأدلة الواردة في ذلك قال مرجحا كثرة الاستعمال : " وطريق الترجيح بين المذهبين أن ينظر أيهما أكثر في كلام العرب ".

هل المصادر التي تنصب بأفعال مضمرة لا تظهر أو المصادر التي تقع أحوالا مكان أسماء الفاعلين والمفعولين ، فأيهما أكثر من النوعين حملت عليه هذه المسائل ، فلتختبر ذلك ولتبحث عنه ".(١)

الترجيح بالسماع :

ومن الأمثلة على ذلك اختلاف الأخفش مع سيبويه في تصغير اسم الجمع ، هل يصغر على لفظه أم يُرَدُّ إلى مفرده ويجمع ، كما يرى ذلك الأخفش ، فرَجَّحَ الخفاف مذهب سيبويه بالسماع وذلك حيث يقول : " والسماع يشهد لسيبويه قال الشاعر:

بَنَيْتُهُ بِعُصْبَةٍ مِنْ مَالِيَا   أَخْشَى رُكَيْبًا أَوْ رُجَيْلًا عَادِيَا ".(٢)

---

(١) ٥٥٣ .

(٢) الشاهد لأحيحة ابن الجلاح وانظر تخريجه ص٢٧٣ .

محل البناء من الكلمة المبنية هو محل الاعراب من الكلمة المعربة :

ذكر الخفاف هذه المسألة ،وقال إنها من كلام أبي القاسم المزياتي وعبر عنها بالغرابة ، كما قال إنّ المتقدمين من النحويين لم يتعرضوا لهذا ، ولذلك تنفرعنه طباع بعض المتأخرين ؛ لأنهم ما ألفوه في كلام المتقدمين ففي باب الإعراب والبناء قال منبهاً :" تنبيه : ذكر الأستاذ أبوالقاسم المزياتي في هذا الباب مسألة غريبة ،وهي : إن قال قائلٌ ،وما المبني على الحذف من الأفعال ؟

قيل :المبني على الحذف فعل الأمر إذا اتصل به ضمير التثنية ، وضمير الجمع ، نحو : اقعدَا واقعدُوا ، واقعدى ،وفعل الأمر إذا اتصل به ضمير المؤنثة المخاطبة ،وكذلك الفعل الماضي إذا اتَّصل به ضمير المخاطب أو ضمير المتكلم مفردا ومثنى و مجموعا .

فإن قيل : ولم زعمتم أنّ هذه الأفعال في هذه الأحوال مبنية على الحذف وما الذى حذف منها ؟

فالجواب أن يقال : إنّ محل البناء من الكلمة المبنية هو محل الاعراب من الكلمة المعربة ،وهوآخر الكلمة ،و محل الإعراب من الأفعال التي اتصلت بها الضمائر ،وهي الأمثلة الخمسة ،هوبعد الضمير ،كقولك : يفعلان فإعرابه بعد الألف التي هي ضمير ،وكذلك يفعلون وتفعلين إعرابهما بعد الواو ، والياء اللذين هما ضميران ، فيجب أن يكون البناء فيما بين هذه الأفعال متصلا بهذه الضمائر بعد الضمائر ، فإذا قلت : اقعدا،أواقعدوا ،أواقعدى ، فيجب أن تكون هذه المثل مبنية على حذف النون إلا أنها إذَا كانت معربة ثبتت فيها النون بعد تلك الضمائر وليس المراد بحذف النون أنها كانت ثم نون ولكن المراد بذلك عدم السكون في هذه الصيغ ولا سبيل أن يجعل بناؤها على الحركة التي قبل الضمائر ؛ لأن ذلك الموضع هو محل الاعراب فيماأعرب منها .

وأما قولك : "فَعلتَ وفَعلتُ وفَعلتِ وفَعَلنا وفَعَلتُم وفَعَلتُنَّ وفَعَلا وفَعَلُوا وفَعَلْنَ"، وما أشبه ذلك ،فهو أيضا مبني على حذف حرف بعد الضمير إلاّ أن هذا الحرفَ المحذوفَ من هذه الصيغ غير معين ، ويدل عليه أنها لو أعربت لم تعرب إلاّ بالحرف؛ لأجل فصل الاعراب عن آخر الفعل بالضمائر المرفوعة المتصلة بها ، ولكن ذلك الحرف لا يعلم أيُّ حرفٍ ، كأن يكون مثل ما علمناه في المثل من الفعل المضارع ، نحو : يفعلان وتفعلون وتفعلين ، ولا يضرنا أن نقول هو مبني على عدم حرف غير معين .

فهذا هو الأولى في بناء هذه المثل إذا اتَّصل بها الضمير على أصول صنعة العربية ، ولكن المتقدمين من النحويين لم يتعرضوا له ، فلذلك تنفر عنه طباع بعض المتأخرين ، لأنهم ما ألفوه في كلام المتقدمين ، والدليل الذى أوردته يسوق إليه ، وهو كون محل البناء من الكلمة المبنية هو محل الاعراب من الكلمة المعربة". (١)

---

(١) ٣٤٩ .

رأيه في قول النحويين : علقت عنه الفعل ، وعلقت عليه الفعل وما معنى التعليق ؟ وما الفرق بينه وبين الإلغاء ؟

استوقفت عبارة النحويين الخفاف ، ورأى فيها عبارة يجب أن توضــح ، وفي ذلك دليل على أنه دقيق في التعبير ، كما كان في اختيار الألفاظ ففي معرض حديثه عن التعليق ، يقول : " ويجىء في بعض ألفاظ النحويين علقت عنـــه الفعل ، وفي ألفاظ بعضهم علقت عليه الفعل ، فلا بد من كلام في معنـــى التعليق . فنقول : التعليق إنما هو عبارة عن كون الفعل المتعلق متصلا في المعنى بالجملة التي لم يعمل فيها اللفظ ، فحقهم أن يقولوا : هــــذا الفعل متعلق بمابَعدَهُ من جهة المعنى أي متصل به من جهة المعنى ، فهـذه حقيقة ، إلاّ أن بعضهم يشربه معنى الإلغاء ، فيقول : علقته عن الجملـــة ، كأنه قال : ألغيته عن الجملة .

وأما من يقول علقته عليها ، فالمقصود بهذا اللفظ مقصد الآخر ، وهو أن يريد علقت هذا الفعل ، وأراد على الجملة ، فيكون عليه في موضع نصب على الحال من الفعل ، لأن ذلك الفعل في حال منعه من العمل ورد على الجملة في اللفظ ، فإنه بَاشَرها وإن لم يعمل فيها واتصل بها من جهة المعنى ".(١)

ومن ذلك نعلم دقته في التعبير ، واستيعابه للقضية المشروحة .

---

(١) ص ٥٦٥ - ٥٦٦ .

رأى الخفاف في " ألا " التي تكون للعرض والتحضيض :

أطلق الخفاف على " ألا " هذه مُسمًّى : ألا المرتجلة ، وبيان ذلك عنده أن " ألاَ " المركبة من " لا " النافية وهمزة الاستفهام هي التي تكون للتقريع والتوبيخ .

و " ألا " التي للتحضيض ليست بمركبة من " لا " وهمزة الاستفهام وإنما هي كلمة مفردة ، وهذه هي التي أطلق عليها الخفاف " ألاَ " المرتجلة.(١)

*

رأيه في التسوية بين أتقول ، وأقلت في غير لغة سليم .

لا فرق بين " أتقول " و " أقلت " هكذا عبارة الخفاف في إجراء القول مُجرى الظن في غير لغة سليم بشرط أن يكون في الاستقبال بعد الاستفهام حيث شرط ذلك بعض النحويين ، كما اشترطوا اتصال الاستفهام بـ " تقول " وفي ذلك يقول الزجاجي : " وقوم من العرب يجرون القول في الاستفهام للمخاطب خاصة مجرى الظن ".(٢)

تكلم الخفاف عن هذه الشروط كما يراها جمهور النحاة ، وهي :

الأول : أن يكون الفعل مستقبلا .

الثاني : أن يكون معه استفهام .

الثالث : أن يكون للمخاطب .

الرابع : أن لا يفصل بين الاستفهام والفعل بغير الظرف ، والجار والمجرور .

وإن فقد شرط من هذه الشروط تعين رفع الجزأين على الحكاية عند سيبويه والجمهور ، وفي ذلك يقول سيبويه : " وكذلك جميع ما تصرف من

---

(١) كما في ص ١٧٣ .

(٢) الجمل ٥٨ .

فعله إلَّا تَقُول في الاستفهام شبهوها بتظن ولم يجعلوها كيظن وأظن في الاستفهام ،لأنه لا يكاد يستفهم المخاطب عن ظن غيره ولا يستفهم إلَّا عن ظنه "(١).

وهنا كما يبدو واضحا فإن سيبويه يشترط الاستقبال متصلا بالاستفهام أما اذا فصل بين المستقبل ،والاستفهام رفعت الجزأين على الحكاية،فقال سيبويه :" فإن قلت : أأنت تقول زيد منطلق رفعت ،لأنه فصل بينه وبين حرف الاستفهام "(٢). قال الأزهرى : " ويشترط في الاستفهام والمضارع عند جمهور العرب كونهما متصلين من غير حاجز بينهما "(٣)

وعلى هذه الشروط يعترض الخفاف ويقرر أنه لا فرق بين الماضي والمستقبل في هذا مع الاستفهام ،وأَنَّ من ادَّعَى ذلك فقد أخطأ ،وانما الشرط هو اتصال الاستفهام بالفعل قال : " لا مانع من إجراء " أقلت " مُجرى "أتقول " ، وقد ذكر ذلك ابن جني ، ويفهم التسوية بينهما من فهم العلة في اشتراطه هذه الشروط ، وإنما اشترطوا الاستفهام ،لأنَّ القول حينئذ يقرب معناه من الظن ،فإن القول قد كان إخبارًا عن العباراتِ الدالة على المعاني المفهومة بين المخاطبين ، فإذا استفهم عنه انصرفت فائدة الكلام.

وكثرة استعمال اللفظة يسهل فيها ما لم يكن يسهل في غير الكثرة بالتوسع المعتاد من كلامهم ،ولأنَّ المخاطب يعطي حظه بالقرائن التي تظهر ما بين المخاطبين دالة على أنَّ السؤال بالقول إنما كان عما في النفس ،لأنَّ المخاطب يفهم نفسه ، ويدرى عما يسأله المتكلم ،ولا يدرى اذا خوطب عن غائب أيسأل الغائب عن عبارته أوعن معتقده ؟

---

(١) الكتاب ١٢٢/١.

(٢) المصدر نفسه ١٢٣.

(٣) التصريح على التوضيح ٢٦٣/١-٢٦٤.

واشترطوا أن لا فاصل بين الاستفهام والفعل حين كان الاستفهام شرطا من شروطه في تنزيله منزلة الظن ،فصار كحرف من حروفه ، فوجب أن لا يفصل بينهما ، كما لا يفصل بين الصلة والموصول بأجنبي ، ولم يبق فرق بين "أقلت" و "أتقول" فلا وجه لمن شرط الاستقبال ،ولكن لما رأى سيبويه قد عبر ب"أتقول" ، وتابعه أبو القاسم على ذلك ،وجاءت شواهدهم بالمستقبل توهم أن الاستقبال شرط ،ولا فرق بينهما إن شاء الله تعالى ". (١)

وهكذا نجد الخفاف يبطل شرط الاستقبال ،ويرجح مساواته بالماضي مع الاستفهام وما ذهب إليه غير راجح عند الجمهور. (٢)

*

توجيهُهُ أصالة التذكير وفرعية التأنيث عليه :

الأصل في الأسماء التذكير والتأنيث فرع عليه .

تعرض الخفاف الإشبيلي لهذه المسألة ، وساق أدلة النحويين عليها ، وقال : إنهم يستدلون على ذلك بدليلين :

أحدهما : "شيء" .

والثاني : "افتقار الاسم المؤنث إلى علامة تميزه لما كان فرعا .

وناقش هذين الدليلين .

أما عن الدليل الأول وهو "شيء" قال : إنّ النحويين يستدلون به على أنه يُطْلَقُ على المذكر ،والمؤنث ، وهو مذكر .

ودافع عن هذا الدليل وارتضاه ، وافترض اعتراضا عليه "بحقيقة" ،وهي تقع على المذكر ، والمؤنث ، وأجاب عن هذا الافتراض ،حيث أقر ما استدل به النحويون على أصالة التذكير للأسماء .

---

(١) ٦٨٢ - ٦٨٣ .

(٢) ينظر الأشموني ٢/٣٣ - ٣٤ .

وقد كان سيبويه أول من أقر هذا الدليل بقوله " وانما كان المؤنث بهذه المنزلة ، ولم يكن كالمذكر ؛لأن الأشياء كلها أصلها التذكير ، ثم تختص بعد ، فكل مؤنث شيئ ، والشيئ يذكر "(١) وهذا ما ذكره الخفاف الإشبيلي في أول حديثه عن هذين الدليلين فقال في ذلك : "اعلم أنَّ النحويين يستدلون على هذه الدعوى بدليلين :

أحدهما : أن الشيئ مذكر وهو ينطلق على المذكر والمؤنث ، ووجه الدليل منه أنَّ الشيئ لما كان لفظه مؤكدًا كان حقه أن يكون مختصا بالمسميات المُذَكَّرة ، فدخول الأسماء المؤنثة تحته إنما هو دُخُولُ شيئٍ تحت ما لا يناسبه ، فهي فرع بالدخول تحت هذا المذكر الذى هو الشيئ إذ لا مناسبة بين المُذَكَّرِ والمؤنث ، فأصل الاسم المذكر أن يقع على المذكر ، وأصل المؤنث أن يقع على المؤنث ، وهذا الدليل لا يتم إلا بأن لا يوجد اسم مؤنث يدخل تحته المذكر ،والمؤنث ،فإنَّه إنْ وُجِدَ اسمٌ عام كالشيئ تقابل الدليلان ، فلم يكن دخول المؤنث تحت المذكر هو الشيئ دليلا على فرعيته ؛ لأنَّ في مقابلته اسما مؤنثا يدخل تحته المذكر والمؤنث ولكنه لا يوجد ذلك ، فلا يعلم في كلام العرب اسم يقع للمذكر والمؤنث كالشيئ ".(٢)

وكون الشيئ مذكر في لسانهم إذا لم ترد اللفظ ،فإن أريد بالكلمة اللفظ جاز التذكير والتأنيث اسما كانت أوفعلا أوحرفا ،إلا عند الفراء الذى زعم أنَّ حروف الهجاء لا تذكر إلاَّ في الشعر.(٣)

ويبدو لي أنَّ سيبويه -رحمه الله- قاس أصل التذكير في الأسماء وفرعية التأنيث فيها على أصالة التنكير في الأسماء وفرعية المعرفة فيها ،

---

(١) الكتاب ٣ / ٢٤١ هارون .

(٢) ص ٤٥٤ .

(٣) ينظر المساعد ٣ / ٢٨٨ .

وذلك حيث يقول : " فكل مؤنث شيئ والشيئ يذكر ،فالتذكير أول ،وهو أشد تمكنا من المعرفة ،لأنّ الاشياء إنما تكون نكرة ، ثم تعرف ، فالتذكير قبل وهو أشد تمكنا عندهم " ، ثم قال : " فالنكرة تعرف بالألف واللام والاضافة ، وبأن يكون علما ،والشيئ يختص بالتأنيث ،فيخرج من التذكير ، كما يخرج المنكور إلى المعرفة ".(١)

وهذا قياس جلي على أصل التنكير في الاسم وفرعية المعرفة فيه ، ويفترض الخفاف لهذا الاستدلال اعتراضًا ، ويجيب عنه ، وفي ذلك يقول : " فإن اعترض معترض بحقيقة ،وهي مؤنثة ، ومع ذلك هي واقعة على المذكر والمؤنث كالشيئ،فالجواب : أنّ حقيقة الشيئ،ليس المراد بها الإبانة عنه عموما ،كالشيئ،وإنما المراد بالحقيقة الصفة التي يمتاز بها المطلوب تعريفه .

فإذًا هي واقعة على صفة يقع بها الامتياز بين الاشياء والصفة مؤنثة ، فطابق لفظها معناها .

ولما كانت الصفة التي يكون بها الامتياز انطلقت في حق المذكر والمؤنث للإبانة من حيث هو هو ،بل من حيث الصفة الخاصة ،والصفة مؤنثة فسقط الاعتراض بها على من ادعى شمولها للمذكر والمؤنث كشمول الشيئ"(٢)
و تعليل النحويين لهذا الاستدلال الأول هو أنه يعم ،والعام أصل للخاص ،لأنه أعرف منه في الوجود ،ولذلك صح أن يعلم ويخبرعنه ،وفي هذا المعنى قال سيبويه : " واعلم أنّ المذكر أخف عليهم من المؤنث ،لانّ المذكر أول وهو أشد تمكنا ، وإنما يخرج التأنيث من التذكير ،ألا ترى أن الشيئ،يقع على كلّ ما أخبرعنه من قبل أن يعلم أذكر هو أو أنثى ؟ والشيئ ذكر."(٣)

---

(١) الكتاب ٣/٢٤١.
(٢) ص ٤٥٤.
(٣) الكتاب ١/٢٢.

وحده في اللغة كما قال الجرجاني : " الشيىءفى اللغة هو ما يصح أن يعلم ويخبرعنه عند سيبويه ، وقيل الشيىء عبارة عن الوجود وهو اسم لجميع المكونات عرضا كان أو جوهرا ويصح أن يعلم ويخبر عنه .

وفى الاصطلاح هوالوجود الثابت المتحقق في الخارج ".(١)

أما الاستدلال الثاني لكون التذكير أصلا في الاسماء ،فكونهم يأتون بالتأنيث زائدًا على الاسم الواقع على المذكر في قائم وقائمة وما أشبه ذلك ، وهذا ما وضحه الخفاف بقوله :

" والدليل الثاني : لكون التذكير أصلا كونهم يأتون بالتأنيث زائدا على الاسم الواقع على المذكر في قائم وقائمة وما أشبه ذلك ، فإنَّ قائما واقع على المذكر فإذا أرادوا التأنيثَ زادوا التاء ،والزيادة فرع عن الذى زيدت عليه ". (٢)

ويتدرج الخفاف من مناقشة هذين الدليلين إلى الحديث عن علامات التأنيث ،فيقرر أنها خمسة ،مستدركًا على أبي القاسم الزجاجي علامتين ، وذلك حيث يقول : " اعلم أن هذه العلامات إنما هي علامات في الاسماء الظاهرة .

والزائد على الثلاث من علامات التأنيث : الكسرة في نحو : ذلك ، ورأيتك يا امرأة إذا خاطبت مؤنثا ، وكذلك الكسرة في أنت ، وقمت ، وقعدت في خطاب المؤنث أيضا ، والياء في تفعلين ، وتخرجين ".(٣)

وقد صرح ابن يعيش بأن الكسرة من علامات التأنيث أيضا حيث لم يذكرها الزمخشرى في شرح المفصل . (٤)

وما ذكره الخفاف في هذه العلامات أنسب مما ذكره السيوطي في الاشباه والنظائر عن ابن الدهان منسوبا إلى الفراء فانظره هناك في الاشباه والنظائر . (٥)

---

(١) التعريفات ١٣٠ .
(٢) ص ٤٥٤ .
(٣) ص ٤٥٥ .
(٤) شرح المفصل ٥/٨٩ .
(٥) ٢/٢٩٨ فمابعدها .

رأيه في موضوع الزيادة في لسان العرب :

تعرض الخفاف لموضوع الزيادة عند النحويين ،وأطنب في تفسيرها ، كما أنكر - خلال حديثه عن الزيادة - أن يكون في كلام العرب زيادة لا فائدة منها أو حشو ،كما أن القرآن مبرأ من ذلك نعم ، وسائر كلام العقلاء ، وبدأ حديثه عن ذلك بكلام أبي بكر بن طلحة الاشبيلي في زيادة " ما " قال الخفاف في " ما " الزائدة إنها تكون زائدة بين شيئين كقولنا : إنما زيدٌ قائم .قال :

قَالَت أَلَا لَيتَمَا هَذَا الحَمَامُ لَنَا .... البيت

فنصب الحمام نعتاً لهذا ، وقال تعالى : ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ ﴾ (*) و ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ ﴾ (**) قال الخفاف : وهي وإن كانت زائدة في هذه الآى بحسب الاعراب فلها حَظٌّ من المعنى ، وإلاَّ لم يكن يؤتى بها ". (١)

منكرا أن يؤتى بكلمة فى كلام العرب من غير فائدة لفظا أو معنى ، والزيادة في الحروف أول من أطلقها الخليل ،وسيبويه -رحمهما الله - والمراد بهما عندهما أنَّ الحرف الزائد إذا دَخَل لم يغير في إعرابِ الكلام فيكون كأنه لغوٌ ، ولم يفد معنى سوى التوكيد ،قال سيبويه -رحمه الله - : "وأما قوله عزوجل ﴿ فَبِمَا نَقضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ ﴾ (**) فإنَّما جاء ،لأنه ليس لـ"ما " معنى سوى ما كان قبل أن تجيء إلاَّ التوكيد ، فمن ثم جاز ذلك إذ لم ترد به أكثر من هذا". (٢)

وقال سيبويه أيضا ، : " وقال الله عز وجل ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ ﴾ (**) وهي لغو في أنها لم تحدث - إذ جاءت -شيئاً لم يكن قبل أن تجيء من العمل ، وهو توكيد للكلام" (٣) ، وقال في زيادة "لا " وتقول : من يأتك تعطه ، ولا من يعطك تأته من قبل أن "لا " ليست كـ"إنْ " وأشباههما ،

(*) آل عمران / ١٥٩. (**) النساء / ١٥٥.والمائدة / ١٣.

(١) ص ٦٦٧.

(٢) الكتاب ١/ ١٨٠.

(٣) المصدر نفسه ٤/ ٢٢١.

وذلك لغو بمنزلة " ما " في قوله عز وجل ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾ فما بعده كشيء ليس قبله "لا "، ألا تراها تدخل على المجرور فلا تغيره عن حاله تقول : لا مرحبا ولا أهلا فلا تغير الشيء عن حاله التي كان عليها قبل أن تنفيه ، ولا تنفيه مغيرا عن حاله يعني في الاعراب التي كان عليها فصارما بعدها معها بمنزلة حرف واحد ليست فيه "لا ".(١)

وقد مضى النحويون في اطلاق الزيادة ، أواللغو ،أوالحشو على الحروف التي تدخل على الكلام ولا توثر في إعرابه ،وفي ذلك يقول أبوالحسن الأخفش في الآية الكريمة ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾ وَ "ما " زائدةٌ ".(٢)

وقال الزمخشري : " و"ما " مزيدة للتوكيد ،والدلالة على أن لينه لهم ما كان إلا برحمةٍ من الله ".(٣)

وقد أخذ الخفاف يُفسر موضوع الزيادة ويعلق على أقوال النحاة وتعرض لذلك عند إطلاق أبي القاسم الزجاجي الزيادة على بعض المثل ،كقوله :" وتزاد "لا " بين العامل والمعمول فيه ،كقولك : غضبت من لا شيء، وجئت بلا زاد ".

قال الخفاف : " إنما أطلق على " لا " في هذه المثل أنها زائدة ؛ لاجل أنها لم تَحُلْ بَينَ حرف الجر وما عمل فيه ،فهي زائدة في اللفظ بهذا الاعتبار ، وغير زائدة في المعنى ، فإنها فيه نافية للزاد ، والشيء

---

(١) الكتاب ٣/٧٦-٧٧.

(٢) معاني القرآن ٤٢٧/١ ، وإعراب القرآن ومعانيه للزجاج ٤٨٢/١.

(٣) الكشاف ٤٧٤/١.

ومثلها في الزيادة في اللفظ دون المعنى قولهم : أريد أن لا تفعل ،فإنها أيضا زائدة في هذا الموضع ، ولم تحل بين "أن" وعملها في الفعل ، فهي أيضًا زائدة في اللفظ ، وفي المعنى ،ومن ذلك قوله تعالى ﴿ لِئَلَّا يَعلَمَ أَهلُ الكِتَابِ أَلاَّ يَقدِرُونَ عَلى شَيءٍ مِن فَضلِ اللَّهِ ﴾ (*) فإنَّ المَعنَى : إنَّما هو ليعلم أهل الكتاب فهو على إثباتِ العلم لا نفيه". (١)

وقد تحدث ابن جني عن زيادة الحروف في الخصائص ، فقال في باب في إصلاح اللفظ عند الكلام على قول الشاعر:

ثَمَانِينَ حَولاً لَا أَرَى مِنكَ رَاحةً لَهِنَّكَ في الدُّنيَا لَبَاقِيَةُ العُمرِ

فقال في هذه اللام : في لهنك ،ولباقية "أما الاولى فلام الابتداء على ما تقدم ، وأما الثانية في قوله :" لباقية العمر" فزائدة ،كزيادتها في قراءة سعيد بن جبير (أَلاَ أنهم لَيأكُلونَ الطَّعَامَ) (٢) ، ونحوه ما رويناه عن قطرب من قول الشاعر:

ألم تكُن حَلَفتَ بِاللَّهِ العَلِي أنَّ مَطَايَاكَ لمن خَيرِ المَطِي

بفتح "أن" في الآية وفي البيت وأنشدنا أبوعلي :

مَرُّوا عَجَالَى وقَالُوا كيفَ صَاحِبُكُم قَالَ الذِي سَأَلُوا أَمسَى لَمَجْهُودَا

فزاد اللام ،وكذلك عندنا في لعل زائدة ،ألا ترى أن العرب قد تحذفها ، قال :

عَلَّ صُرُوفَ الدَّهرِ أو دَولاتِهَا يُدلِنَنَا اللَّمة مِن لَمَّاتِهَا

فَتستَرِيحَ النَّفسُ مِن زَفرَاتِهَا

وكذلك ما أنشده ابن الأعرابي من قول الراجز :

ثُمَّتَ يَغدو وكَأَن لَم يَشعُرِ رِخوَ الإِزارِ زمخ التَّبختُرِ

أي كأن لم يشعر ، قال : والحروف إنما تُزادُ لضربٍ من ضروب الاتساع ،

(*) الحديد /٢٩ .

(١) ص ١٦٤ .

(٢) الفرقان / ٢٠ .

فإذا كانت للإتساع كان آخر الكلام أولى بها من أوله ألا تراك لا تزيد كان مبتدأة ، وانما تزيدها حشوا أو آخرا ". (١)

قال الخفاف موضحا هذه الزيادة : " قلت الزيادة يطلقها النحويون على الحروف التي لم تغير المعنى ، والعرب لا تتكلم بشيء إلاّ لفائدة .

إما للتأكيد أوغيره مما لا يناقض معنى الكلام ولا يغيره ، فإن أطلق عليها زائدة ، فإنما هو باعتبار كونها لا تغير المعنى ، ويجاء بها لمعنى آخر غير تغيير المعنى ، فمن ذلك قولهم : ما زيد بقائم ، فيقولون الباء زائدة من حيث أنها لم تغير معنى الكلام وهي مع ذلك للتأكيد للكلام ، وكذلك قوله تعالى : * فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ * فيجعلون " ما " زائدة من حيث أنها لم تغير معنى الكلام وهو مع ذلك للتأكيد الكلام ، وكذلك قوله تعالى : * فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ * ، وقوله تعالى : * لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ * - لا - في هذه الآية وإن كانت زائدة من حيث كانت لم تغير معنى الكلام ولا قصد بها النفي إنما جاءت مشعرةً أنَّ معلوم العلم الذى دخلت عليه نفيٌ ، ألا ترى أن معمول هذا العلم قوله تعالى : * أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ * وهو نفيٌ ، فلا في قوله * لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ * مثل : - لا - التي تجيء قبل القسم وتسمى توطئة القسم إذا كان المقسم عليه منفياً ، نحو قولهم : - لا - والله لا أفعل ، فهي أيضا ، وإن كانت زائدة مشعرة بأن المقسم عليه نفي ، وقد قال الشاعر:

فَحَالِف فَلَا وَاللَّهِ تَهبطُ تلعةً ... مِنَ الأَرضِ إلَّا أنتَ لِلذُّلِّ عَارِفُ

وأراد لا تهبط ، فلا التي في أول الكلام مشعرة أن المقسم عليه منفي في البيت وهي فيه من الادلة التي تدل على - لا - المحذوفة من جواب القسم ". (٢)

---

(١) الخصائص (١/٣١٥ - ٣١٦).

(٢) ص ١٦٤ - ١٦٥).

ثم استمر الخفاف في تحليل الزيادة وتوضيح معناها بضرب المثل من القرآن الكريم ، وكلام العرب ،فقال " وها أنا أنبهك على نكتة من ذلك لتنشرح صدرك لغيرها ،فنقول : إنّ قوله تعالى ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ ﴾ لـه معنى زائد على قوله : فَبِرَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ، فكأن معنى الكلام : مالنت لهم إلاّ برحمةٍ من الله ، وهذا قد جمع نفيا ،وإثباتاً ،ثم اقتصر على هذه الارادة فقال : ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ ﴾ ، وجمع فيه بين لفظ الإثبات وبين إرادة النفي التي هي "ما" حتى أعطى الكلام باختصاره معنى النفي بلا ، والإثبات لشيىءآخر ،وكذلك قوله تعالى ﴿ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ ﴾(*) "إنما" هاهنا حرف تحقيق ،وتمحيق ، "إنّ" منها للتحقيق ، و"ما" للتمحيق ،واختُصَرَ هذا الاقتران أن يقولَ ما الله اثنانِ فَصاعدًا بل الله واحد ، وهذه لمحة دالـة ، فاعمل ذهنك في مثل هذا التنزيل ولا تقل إنَّ " ما " حشو بلا معنـى فإن القرآن منزَّهٌ عن ذلك ، وكلام العرب مبرأ منه ، أعنى عن الحشو نعـم وكلام سائر العقلاء ".(١)

وهذا الذى نحا إليه الخفاف في موضوع الزيادة ذهـب إليه ابن عطية حيث يقول في ذلك خلال حديثه عن "ما" الزائدة في الآية الكريمة ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ﴾ قَال مَعناهُ : فبرحمةٍ من الله ، و "ما" قد جرد عنها معنى النفي ، ودخلت للتوكيد ، وليست بزائدة على الإطلاق لا معنى لها .

وأطلق عليها سيبويه اسم الزيادة من حيث زال عملها ".(٢)

وقد كان أبوبكر الزبيدى يفر من عبارة الزيادة في القرآن ولا يجوز ذلك عنده فيما نقله السمين الحلبي بقوله : (فَبِمَا) في (ما) وجهان :

(*) النساء / ١٧١ .

(١) ص ٦٦٧ .

(٢) المحرر الوجيز ٣/ ٢٧٩ .

أحدهما : أنها زائدة للتوكيد ، والدّلالَةِ على أن لينه لهم ما كان إلا برحمةٍ من الله . . وكان من يدعى فيما أنها غير مزيدة يَفِرُّ من هذه العبارة في كلام الله تعالى .

وإليه ذَهَبَ أبو بكر الزبيدى ، كان لا يُجَوِّزُ أن يقال في القرآن هذا زائد أصلا .

قال السمين : " وهذا فيه نظر ؛ لأنّ القائلين بكون هذا زائدًا ، لا يعنون أنه يجوز سقوطه ، ولا أنه مُهمَلًا معنى له بل يقولون : زائدًا للتوكيد ، فله أسوة بسَائِرِ ألفاظ التوكيد الواقعة في القرآن "(١) ووافق الرضي الخفاف في كون إطلاق الزيادة هنا مَجازًا لعدم عملها .

انظر تفصيل كلامه على زيادة "ما" في التصريح والتوضيح .(٢)

*

رأيه في الحرف الصيت :

لقد عرف علماؤنا الأوائل مخارج الحروف ، وعددها بدقة ، كما عرفوا عدد الحروف ، وأصنافها ، وأعطوا لكل حرف ميزته الخاصة به ، وما يتصل بذلك من الشدة ، والرخاوة ، والجهر ، والهمس ، والاستطالة ، والتفشي ، والمقاطع قبل أن يصبح هذا علما قائما مستقلا في المدرسة الصوتية الحديثة .

ولقد كان لعلماء القراءات فضل السبق في ذلك ، والخفاف واحد من هؤلاء العلماء ، فقد كان عالما بالقراءات حسبما ذكره المراكشي في ترجمته ، وحسبما لمسناه من خلال قراءتنا لكتابه هذا من العناية بالقراءات ووجوهها ، وعدد الحروف العربية وأصنافها ، ومخارج الحروف ، وعددها ، ذلك أنه تلا

---

(١) الدر المصون ٣ / ٤٦٠ فمابعدها .

(٢) ١ / ١٩١ - ١٩٢ .

بالسبع على أبي محمد فضيـــل المقرئ ولازمه نحو تسع سنين (١) حتى تخرج على يديه عالما في فن القراءات ، والأصوات العربية ، وفي هذا السياق تكلم الخفاف عن الحرف الصيت ، وهو ما أطلقه النحويون على حروف المدّ واللين ، فأبدى ملاحظة دقيقة على هذه التسمية ، وأوضح أنّ هذه الحروف واحـــدة بالحقيقة ، وثلاثة باختلاف وصف ، وذلك حيث يقول : " وقد جرت عـــادة النحويين أن يسموا هذه الثلاثة حروف المدّ واللّين ، وهي واحدة بالحقيقـــة ، وهو الحرف الصيت ، وثلاثة باختلاف وصف ".

وربما سميت الألف، والياء ، والواو ، وليستا بالياء ، والواو حقيقة ، فإن الواو من بين الشفتين ، وهذه من أقصى الحلق ". (٢)

وكما يبدو من هذه الملاحظة أنها ذات شقين :

الأول : في تسمية هذه الثلاثة حروفا بصيغة الجمع ، والاولى عنـد الخفاف أن تسمى الثلاثة حرفًا صيتا بصيغة الافراد ، كما صرح بذلك .

الثانية : في تسمية النحويين لهذه الحروف بالألف ، والياء ، والواو ، وفي نظره أنّ هذه التسمية خطأ ، لان هذه ليست بحروف ، حيث لم يكن لهـا حَيِّزٌ تخرج منه ، ولان الحرف له حيز، وحُدِّدَ مخرجه ، فعلى هذا تكون حروف المدّ واللين هوائية ، ويوضح الخفاف رأيه لنا في هذه الحروف بقوله : " ومن أصناف الحروف حرف المد واللين ، وهي ثلاثة ، وحروف اللين وهما اثنان .

فحروف المد واللين : الياء الساكنة المكسور ما قبلها ، والواو الساكنة المضموم ما قبلها ، والألف ، وهي التي يسمونها أيضا المُصَوِّتَةُ ، والصـــواب الصَّيِّتَةُ ، لأنَّ الصوتَ هُوَ النَّاطِقُ بِهَا .

---

(١) الذيل والتكملة ٢/٥/ ٦٥١ .

(٢) ص ٩٨٧ .

وحروف اللين : الياء الساكنة ، والواو المفتوح ما قبلها ، ولم يقولوا المدّ لضعفه فيهما "(١)، وهنا ملاحظة ثالثة كما تبدو من هذه الفقرة الاخيرة ، حيث يرى الخفاف أنّ تسمية الألف بالمصوتة خطأً ، والصواب الصيتة ؛ لأنّ الصوت هو الناطق بها ، وقد سمّى ابنُ جني الثلاثة بالمصوتة وهي الألِفُ والياءُ والوَاوُ اللينة (٢) وبذلك نعلم مدى ثقافة الخفاف في الحروف والأصوات.

*

رأى الخفاف في حروف القلقلة :

لم أجد من وافق الخفاف في اسقاط الباء من حروف القلقلة ، وإن كان وافقه بَعضُهُم في عدّ الكاف من ضمن هذه الحروف ، ففي تعداده لأصناف الحروف ذكر من بينها حروف القلقلة ، حيث يقول : " ومنها حروف القلقلة وهي ستة : القاف ، والكاف ، والجيم ، والدال ، والطاء ، والتاء ". (٣)

والجمهور على أنها الباء دون التّاء ، كما سيأتي ، وقد قال سيبويه في عدّ الحروف الشديدة وصفتها :

" ومن الحروف الشديد ، وهو الذى يمنع الصوت أن يجرى فيه وهو الهمزة ، والقاف ، والكاف ، والجيم ، والطاء ، والتاء ، والدال ، والباء ". (٤)

وإذا ما عدنا إلى كتاب المقتضب وتأملنا حروف القلقلة فيه نجد المبرد يعد من بينها الكاف ، كما عده الخفاف ، فيقول المبرد في ذلك : " واعلم أن من الحروف حروفا محصورة في مواضعها فتسمع عند الوقف على الحرف منها نبرة تتبعه ، وهي حروف القلقلة ، وإذا تفقدت ذلك وجدته.

---

(١) ص ٩٩٢ .
(٢) الخصائص ٣/١٢٤ .
(٣) ص ٩٩٣ .
(٤) الكتاب ٤/٤٣٤ .

فمنها : القاف ، والكاف إلا أنها دون القاف ، لأنّ حصر القاف أشد وإنما تظهر هذه النبرة في الوقف ، فإن وصلت لم يكن ، لأنك أخرجت اللسان عنها إلى صوت آخر فحلت بينه وبين الاستقرار ، وهذه المتقلقلة بعضها أشد حصرا من بعض ، كما ذكرت لك في القاف والكاف ." (١)

لكن أبا حيان ذكر عن بعض أهل النحو والأداء أن التّاء دون الباء متقلقلة وقال : " والمجهورة الشديدة طبق أجد ، وتسمى هذه حروف القلقلة .. والمتقلقلة يجمعها : قطب جد ، والجمهور على أن الباء متقلقلة دون التاء ، وذهب بعض أهل النحو والأداء إلى أنها التاء دون الباء .

وقد ذكر سيبويه التاء في المتقلقلة ، وهي من المهموس وقد ذكر لها نفخا ". (٢)

إلّا أن علماء القراءات والتجويد أعطوا تفصيلا في هذا .

قال المرعشي في رسالته : " ولم يعد الكاف والتاء المثناة الفوقية من حروف القلقلة مع أن فيهما صوتًا زائدا حدث عند انفتاح مخرجيهما ؛ لأنّ ذلك الصوت فيهما لا يلابس جرى نفس أى بسبب ضعف الاعتماد على المخرج ، فهو صوت همس ضعيف ، ولذا عُدّتا شديدتين مهموستين ، فلو لم يلابس ذلك الصوت فيهما بِجَرِي نَفَسٍ لـكَانَ قلقلة ولَكَانَ التّاءُ دَالاً .

ثم اعلم أن انتفاء القلقلة إمّا بانتفاء صوت انفتاح المخرج بالكلية وإما بانتفاء شدة الصوت وانفتاحه بأن يكون ذلك الصوت مقرونا بنفس جارٍ ، كما في الكاف والتاء ، وهي لازمة لحروف قطب جد وإحداثها في غيرها لَحْنٌ ". (٣)

---

(١) المقتضب ١/١٩٦ .

(٢) ارتشاف الضرب ١/١٠ - ١١ .

(٣) نهاية القول المفيد في علم التجويد ٧٠ - ٧١ .

وفاتــــــــــه

أما عن وفاة الخفاف الإشبيلي الأنصارى ، فإننا لم نعثر على ما ينص على ذلك تصريحا أو تلويحا ، ولكننا ننوه إلى عدة ملحوظات ، وتنبيهات تَقُودُنَا إلى استنتاج ، واحتمال قَوِيّ يجعلنا نعتقد أنه توفي في نهاية القرن السابع ، وذلك استنَاداً إلى مايلي :

أولا : إن الخَفاف يذكر أبا الحسين بن أبي الربيع بصيغة المرحوم وقد توفي ابن الربيع سنة ٦٨٨ هـ ، ومعلوم أنه لا يذكر بصيغة المرحوم إلاَّ من توفاه الله وانتقل من دارالدنيا إلى الدار الآخرة ، وعلى ذلك يكون الخفاف حيًّا بعد سنة ٦٨٨ لكي يذكر ابن أبي الربيع بصيغة المرحوم .

ثانيا : إن القاضي محمد بن عبد الملك المراكشي ، وهو القاضي بمراكش والثقة الثبت ،هو الذى اختص الخفاف الإشبيلي بالترجمة في كتاب الذيل والتكملة ٥ / ٢ / ٦٥١ توفي سنة ٧٠٣ واحتمال قوى أن يكون الخفاف توفي معه في نفس السنة ،أو بعده بسنة ؛ لأنه لم يذكر تاريخ وفاته ، وذلك أنها لم تبلغه على ما أعتقد .

الفصل الثاني

في توثيق نسبة الكتـــــــــاب

دفعُ شبهة حول نسبة الكتاب :

وَهِمَ بعضُ المحققين في نسبة هذا الكتاب : " شرح جمل الزجاجي للخفاف الإشبيلي " فنسبوه للخفاف الجذامي المالقي .

ففي باب الحروف العاطفة نقل عبد القادر البغدادى نَصًّا من شرح الجمل للزجاجي تأليف أبي بكر محمد بن أحمد الأنصارى الإشبيلي، وذلك قوله :" قال الخَفَّاف في شرح الجمل الزجاجية : اختلفُوا في العطف بـ"لا" بَعدَ الماضي ، نحو قولك : قَامَ زَيدٌ لاَ عَمرٌو ، فمنهم من أجاز ذلك وَهُم جُلُّ النحويين ، ومنهم من مَنَعَ ذلك ، وإليهِ ذَهَبَ أبوالقاسم الزجاجي في معاني الحروف ، واستدل على ذلك بأن "لا" لا ينفى الماضي بها . . . الخ "(١)

وعند ورود هذا النص من البغدادى كتب الأستاذ المحقق عبدالسلام محمد هارون الذى حقق كتاب الخزانة - عن ترجمة الخفاف يقول :" هو أبو بكر بن يحيى بن عبدالله الجذامي المالقي تلميذ الشلوبين ، له شرح كتاب سيبويه ، وشرح إيضا الفارسي ، ولمع ابن جني ، وغير ذلك .

توفي بالقاهرة سنة ٦٥٧ " بغية الوعاة ٢٠٧".(٢)

وهكذا نلحظ أنَّ البغدادى قال في نقله :" قال الخفاف في شرح الجمل الزجاجية بالنص على أنَّ النقلَ كان من شرح الجمل للخفاف لا من غيره .

وَسَنَردُّ على هذه الشبهة فيمَا بعدُ، وننقدها بالأدلة القاطعة التي لا يتطرق إليها احتمالٌ إن شاء الله تعالى .

---

(١) الخزانة ١٧٧/١١.

(٢) المصدر نفسه .

وقد تَابَعَ المحققان للذان حَقَّقَا شرح شواهد المغني - عبد السلام محمد هارون ، ففي معرض نقل البغدادى الاستشهاد من شرح الجمل للخفاف في شرح شواهد المغني في باب الحروف المشبهة بالفعل قال : " قـال الخفاف الإشبيلي في شرح الجمل الزجاجية ، زَعَمَ بعضُ النحويين أنها - أى الحروف المشبهة بالفعل يجوزأن تنصب الاسم والخبر معا . الخ"(١)

وحيال هذا النَّص الذى نقله البغدادى من شرح الجمل للخفاف قال المحققان اللذان حققا شرح شواهد المغني ، قالا في ترجمـة الخفاف الإشبيلي :" هوأبوبكر بن يحيى بن عبدالله الجذامي المالقـي النحويّ المعروف بالخفاف ، قرأ النحوعلى الشلوبين وكان نحويًا بارعًا ، صَنَّفَ عدة كتب فيه .

مات بالقاهرة سنة سبع وخمسين وستمائة .انظربغية الوعاة ٤٧٢/١ .

وفي هَاتَينِ الترجمتين نُسِبَ هَذَا الكتاب - : شرح جمل الزجاجـي للخفاف - للجذامي المالقي ، وهذه النسبة باطلـــة ،

وقـــد بينـــا فيمـــا مضـــى مـــن أيـــن جاء هذا الوهْمُ ، وتطرق إلى المُحقِّقَيْنِ ذَلِكَ الالتباس من ترجمةِ السيوطـي للخفاف الجذامي المالقي نقلا عن تلخيص ابن مكتوم ، والرَّدُ على تلك الشبهة من عدة وجوه .

الأول : أنّ المُحقِّقَيْنِ اعتَمَدَا في ترجمتهم للخفاف الإشبيلـي على ترجمة السيوطي للخفاف الجذامي المالقي ، ولم يذكر السيوطي فـي هذه الترجمة - تصريحا ولا تلويحا - أنّ الخفاف الجذامي المالقي شرح كتاب الجمل .

---

(١) شرح شواهد المغني ١٨٤/١ .

الثاني : أنّ البغدادى قَالَ في نقوله : " قَالَ الخفاف الإشبيلي في شرح الجمل الزجاجية " فهو بذلك يُصرِّحُ بأنّ نقله كان من شرح الجمل للخفاف الإشبيلي ، ولم يَقُل : قال الخفاف الجُذامي المالقي في شرح الإيضاح ،فَبَانَ أنّ الخلطَ جَاءَ من المُحَقِّقَيْنِ دُونَ أنْ يَستندَ إلى شيءٍ يَدعُوإلى ذَلكَ الخلط والوهم.

الثالث : أنّ هذه النُّصُوصَ التي نَقَلَ البغدادى من شرح الجمل للخفاف الإشبيلي كثير منها موجود في شرح الجمل للخفاف الإشبيلي كاملة دُونَ إسقاط كلمةٍ منها أوتحريفٍ في النَّقل ، وذلك مما يدُلُّ على أمانةِ البغدادى العلمية.

الرابع : أنّ البغدادى نَقَلَ عن شرح الجمل للخفاف الإشبيلي سِتَّةً وعشرينَ نَصًّا ذكر في أولها الخفاف الإشبيلي بالاسم واللقب والكنية، والنسبة ، مع التصريح بشرح الجمل ، ولم ينقل عن الخفاف الجذامي المالقي .

وهذه النصوص نثبتها كاملَةً مع ذكر مَواضِعِهَا من كتابي الخزانة وشرح شواهِدِ المغني ، وذكر محلها من المخطوط الذى نحققه ليتبين بذلك دفع هذه الشبهة وإبطال ما ذهبَ إليه المُحَقِّقُونَ .

الخامس : أنّ عبد القادر البغدادى قد عَوَّلَ كثيرًا على شرح الجمل للخفاف الإشبيلي في كتابيه : الخزانة ، وشرح شواهد المغني ، وتأثر به ، حيث نقل عنه عدة نصوص نوردها فيما يلي : مَعَ الإحَالَةِ على مواضعها من الكتابين المذكورين ، ومكانها من المخطوط ،فنقول :

أنشدَ الخَفاف الإشبيلي لحسان بن ثابت في دخول همزة الاستثناء على "لا" النافية :

أَلاَ طِعَانَ أَلاَ فُرسَانَ عَادِيَةً إلاَّ تَجَشُّؤُكُمْ عِندَ التَّنَانِيرِ

١ - قال البغدادى : قال الخفاف في شرح الجمل : ألاَ هي "لا" النافية دخلت عليها همزة الاستفهام الدالة على التقريع ،والتوبيخ ،

وأبو القاسم الزجاجي استشهد به على أنّ "لا" هذه للتمني ، وهو وَهمٌ منه وغلطٌ ، فإنه ليس في قوله (ألاَ طِعَانَ ولاَ فُرسَانَ) تَمَنٍّ ، وإنّما هُوَ تَوْبيخٌ ، وتَقرِيعٌ ، وَنفَى أن يَكُونَ لَهُم هَذَانِ الوصفانِ .

و "عَادِيَةً" نعتٌ لِفُرسَانَ ، ويمكن أن يكون فِيهِ التمني على وَجْهٍ بَعيدٍ ، وهو أن يكون الهَاجِي تمَنَّى أن يكُونَ لَهُم طِعَانٌ وفُرسَانٌ ، ويدلُّ تَمَنِّي ذَلِكَ لَهُم عَلى عَدمِهِ عِندَهُمْ ، لأنَّ المُتَمَنَّي مَعدُومٌ ، وهُوَ بَعيدٌ من جهةِ أنَّ الهَاجِي لا يَتَمَنَّى لِلمَهْجُوِّ خَيرًا ".(١)

٢ - قال البغدادى مستشهدا بكلام الخفاف الإشبيلي في شرح معاني بعض الكلمات :" قال الخفاف : رُوِيَ عَادِيةً بالعين غيرِ المعجمَةِ وبالغين المُعجَمَةِ ، فمن رَوَاهُ بغيرِ مُعجَمَةٍ احتَمَلَ وجهين :

أحدهما : أن يكون من العَدْوِ الذى هُوَ شِدَّةُ الجَرىِ ، فكأنه قال : ألاَ فُرسَانَ عندَكُم تَسْرَعُ إلى الغَارَاتِ والحربِ .

ويَحتمِلُ أن يكُونَ من العُدْوَانِ الذى هُوَ عَبَارَةٌ عن الظّلم ، لأنَّهُم كانوا يفخرون بالظلم ، لأنَّ ذَلكَ مما يدُلُّ على العزِّ ، فَنفَى عنهم ذَلِكَ أى : لا فُرسَانَ عِندَكُم تَقدِرُ على ظُلمِ أحَدٍ ، ويكون في المعنى مثل قول الآخر :

قُبَيِّلَةٌ لاَ يَغْدِرُونَ بِذِمَّـةٍ ... وَلاَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ حَبَّةَ خَردَلِ

ومن رواه بغينٍ مُعجَمَةٍ كان مَعناهُ من الغُدُوِّ أى ليسَ عندكم فرسان تُبكِّرُ للغارات ".(٢)

٣ - وفي هذا السياق قال البغدادى أيضا : قال اللخمي ، والخفاف : ويروى "تَحَشُّؤُكُمْ" بالحاء المهملة مَأخُوذٌ من المَحْشَا ، وهُوَ الكِسَاءُ الغليظُ الذى يُشْتَمَلُ به ، فمعناه على هذا أنكم تشبعُونَ ، وتَلْتَفُّونَ في الأكسية ، وتَنامُونَ عِندَ التَّنَانِيرِ ".(٣)

---

(١) شرح شواهد المغني ٢/ ٨١ وانظر ص ١٧٤-١٧٥.

(٢) شرح شواهد المغني ٢/ ٨٢-٨٣ وانظر ص ١٧٥.

(٣) شرح شواهد المغني ٢/ ٨٣ وانظر ص ١٧٥-١٧٦.

٤ - وفي هَذَا الصَّدَد قال البغدادى : " وقال الخفاف : التَّنُّورُ هنا وعاء يطبخ فيه الطعام ، ويكون في غير هذا الموضع وجه الأرض ، وقد فُسِّرَ به قولُه تعالى ﴿ وَفَارَ التَّنُّورُ ﴾ ".(١)

٥ - وفي باب أم المنقطعة زَعَمَ البغدادى أنَّ الخَفَّافْ أَخَذَ نصًّا من كلام ابــن عصفور ، ونسبه لنفسه ولم يعزه لابن عصفور ، وذلك بقوله :" وأخذه الخفاف برمته ، وأوردَهُ في شرحِ الجمل ولم يعزه إليه ".(٢)

وقد أجَبْنَا عن هَذَا فـــي هوامش التَّحقِيقِ في محله .

٦ - قال البغدادى مُستشهِدًا بكلام الخفاف الإشبيلي في باب الحروف العاطفة : " قال الخفاف في شرح الجمل الزجاجية اختلفوا في العطف بـ" لا " بعد الماضي . . الخ ".(٣)

٧ - وفي تثنية الجمع واسم الجمع قال البغدادى :" ومن قال إنه مُثنّى ابن عصفور في شرح الجمل ، وتبعه في شرح الجمل أيضًا أبو بكـر محمد بن أحمد الأنصارى الإشبيلي الشهير بالخفاف ، قال واسم الجمع ، نحو قوم ، ورهط ، وجمع التكثير لا يثنان إلاَّ في ضرورة أو في نادر كلام . . الخ".(٤)

٨ - وفي هذا السياق قال البغدادى :" وفَصَّلَ الخفاف الإشبيلي في شرح الجمل فَقَالَ : لاَ يَجُوزُ الجمع إلاَّ فيما غلب فيه أحد الاسماء على سائرها ، وذلك موقوف على السماع ".(٥)

---

(١) شرح شواهد المغني ٢/ ٨٣ وانظر ص ١٧٥.

(٢) شرح شواهد المغني ١/ ٢٢١ وانظر ص ٢٥٢.

(٣) الخزانة ١١/ ١٧٧ ومحله في ص ١٤٧ - ١٤٨.

(٤) شرح شواهد المغني ٤/ ٢٠٨

(٥) شرح شواهد المغني ٦/ ٨٤ .

٩ - وفي الحروف المشبهة بالفعل قال البغدادى : " قال الخفاف الإشبيلي في شرح الجمل الزجاجية ، زعم بعضُ النحويين أنها أى الحروف المشبهة بالفعل يجوز أن تنصب الاسم والخبر معا . الخ" (١)

١٠- وفي الخبر والابتداء قال البغدادى :" وفيه أنَّ الخفاف في شرح الجمل الزجاجية قسم الخبر ثلاثة أقسام . ." (٢)

١١- وقال البغدادى : " قال الخفاف في شرح الجمل الزجاجية شاهده رفع ما بعد حتى بالابتداء والخبر . الخ " (٣)

١٢- وفي معاني رُبَّ قال البغدادى :" قال الخفاف في شرح الجمل ، وزَعَمَ بعضُ النحويين أنها قد تكون للتكثير . . الخ " (٤)

١٣- وقال البغدادى مُستشهِدًا بكلام الخفاف في تفسير الغريب: " قال الخفاف شبه النكتة التي تظهر في المُسَمَّى أرنب القمر بالشامة ". (٥)

١٤- وفي إعراب الشواهد استشهد البغدادى بقول الخفاف، وذلك حيث يقول : وزاد الخفاف ،فإن صَحَّت الرواية بخفض الجَامِلِ كَانَ الجَامِلُ مَخْفُوضاً بِرُبَّ على تَقدِيرِ زِيادَةِ الألِفِ واللام . . الخ " (٦)

---

(١) شرح شواهد المغني ١٨٤/١ هذا في الجزء الأول من المخطوط.
(٢) شرح شواهد المغني ٣٥/٣ والمخطوط الجزء الأول والثاني .
(٣) شرح شواهد المغني ١٢٣/٣ = = = .
(٤) شرح شواهد المغني ١٦١/٣ = = = .
(٥) شرح شواهد المغني ١٧٥/٣ = = = .
(٦) شرح شواهد المغني ٢٠٠/٣ = = = .
(٧) شرح شواهد المغني ٢٦٦/٣ = = = .

١٥- قال البغدادى : " وبه قال ابن عصفور ، والخفاف ، وأبو حيان وغيرهم ".(١)

١٦- وعن لغة أكلوني البراغيث قال البغدادى : " وقال الخفاف في شرح الجمل : إلحاقُ الفعل علامة التثنية والجمع لغة ضعيفة ".(٢)

١٧- وفي تصحيح رواية الشواهد قال البغدادى : " وأنشده ابن يعيش ، والخفاف ، والشاطبي وغيرهم .. الخ ".(٣)

١٨- وفي هذا السياق قال البغدادى : " وقد جوز الوجهين الخفاف في شرح الجمل .. الخ ".(٤)

وقال في الخزانة : " وكذا قال الخفاف الإشبيلي في شرح الجمل .. الخ ".(٥)

١٩- وفي إعراب الشواهد قال البغدادى : " قال أبو بكر الخفاف في شرح الجمل قال الزجاج : " حَميدًا " بَدَلٌ من الياء وهذا لا حجة فيه ... الخ ".(٦)

٢٠- وفي هذا الصدد قال البغدادى : " وذكره الخفاف في شرح جمل الزجاجي على أنَّ أزورَها صلة التي .. الخ ".(٧)

٢١- وقال أيضا : " واقتصَرَ الخفاف في شرح الجمل على الخبرية .. الخ ".(٨)

---

(١) شرح شواهد المغني ٦/١٩١ ومن المخطوط ١-٢ .
(٢) شرح شواهد المغني ٦/١٣٢ ومن المخطوط ١-٢ .
(٣) شرح شواهد المغني ٦/١٣٣ ومن المخطوط ١-٢ .
(٤) شرح شواهد المغني ٦/١٩٢ ومن المخطوط ١-٢ .
(٥) الخزانة ٣/٣٧٤ ومن المخطوط ١-٢ .
(٦) الخزانة ٨/٢٤٣ ومن المخطوط ١-٢ .
(٧) الخزانة ٥/٤٦٥ ومن المخطوط ١-٢ .
(٨) الخزانة ٥/٤٨٦ ومن المخطوط ١-٢ .

٢٢- وفي روايةِ الشواهد قال البغدادى : " وروى البيتَ الثاني الخفاف في شرح الجمل كذا . .الخ "(١)

٢٣- وفي توجيه إعرابِ الشواهد قال البغدادى : " وقال الخفاف في شرح الجمل ، وقال أبو عبيدة المعنى : غَدَتْ مِن عندِه . . . الخ "(٢)

٢٠٤- وفي سياق رواية الشواهد قال البغدادى : " قال الخفاف في شرح الجمل وبعضهم يرويه : زَيزَاءَ بفتح الزايِ والهمزةِ . . الخ "(٣)

٢٠٥- وقال البغدادى أيضا : " وزعَم الخفاف في شرح الجمل أنه يجوزحذف أسماء هذه الحروف في فصيح الكلام إذَا كَانَ في الكلام ما يدُلُّ عليها . . . الخ "(٤)

٢٠٦- ثم قال البغدادى : " وكَذَا قَالَ الخفاف الإشبيلي في شرح الجمل . "(٥)

هذه النصوص هي التي استشهد بها البغدادى في كتابيه : الخزانة ، وشرح شواهد المغني ، وكلها من شرح الجمل للخفاف الإشبيلي ، وبعضها في السفر الثالث من الشرح وهو الذى نحققه وبعضها الآخر في الجزءين المفقودين من الشرح حسب ترتيب موضوعات كتاب الجمل .

وقد أحلنا على أماكن وجودها من المخطوط مقارنة بمواضعها في الخزانة ، وشرح شواهد المغني ليسهل على القارىء مراجعتها .

---

(١) الخزانة ٥/٥٠٤ ومن المخطوط ١-٢ .
(٢) الخزانة ١٠/١٤٧ ومن المخطوط ١-٢ .
(٣) الخزانة ١٠/١٥٥ ومن المخطوط ١-٢ .
(٤) الخزانة ١٠/٤٤٥ ومن المخطوط ١-٢ .
(٥) الخزانة ٣/٣٧٤ ومن المخطوط ١-٢ .

أخيرًا إنّ النسخة التي نحققها ، وهي الوحيدة في أولها اسم المؤلف ، وهو أبو بكر محمد بن أحمد الأنصارى الإشبيلي الشهير بالخفاف ، وفي آخر ورقة منها كذلك اسمه وكنيته ولقبه وشهرته وهذا من الادلة القاطعة على صحة نسبة الكتاب إليه دون تطرق احتمال، أو شك في ذلك.

وبذلك تدحض تِلكَ الشُبْهَةَ التي وَرَدَتْ على نسبة الكتاب للمؤلف.

وبعد كلّ هَذا فإنّنَا نقطع بصحة نِسبةِ هذا الكتاب إلى مؤلفه الخفاف الإشبيلي بما لا يدع مجالا للشك أو التردد انطلاقًا مما قدمناه من الدراسة حول هذا الموضوع ، والله ولي التوفيق .

توثيق نسبة الكتاب

إنَّ قلةَ المصادر التي ترجمت لأبي بكر محمد بن أحمد بن عبد الله الأنصارى الإشبيلي ، الشهير بالخفاف ، جعلت من العسير في بداية الأمر الحكم بصحة نسبة هذا الكتاب :

" المنتخب الأكمل على شرح كتاب الجمل " له ، الأمر الذى جعل بعض المحققين يُجانِبُ الصَّوابَ خلال ترجمته عن الخفاف الإشبيلي ، ونسبوا هذا الشرح لغيره ، وهو الخفاف الجُذَامي المالقي ، حيثُ التبسَ عليهم أمرُ التَّفريقِ بينَ الخَفَّافَينِ : الأنصارى الإشبيلي ، والجُذَامي المالقي .

وقد جاء هذا الوَهمُ من ترجمة السيوطي للخفاف الجُذَامي المالقي في بغية الوعاة (١).

ولَعلَّ الذين وَهِمُوا في هذه الترجمة لم يَقِفُوا على ما كتبه القاضي محمد بن عبد الملك المراكشي في ترجمة الخفاف الإشبيلي في الذَّيل والتكملة (٢)، وفي الحقيقةِ هُناكَ ما يدعُو إلى الوَهْمِ والخلطِ بين الرجلين ، وذلك من ثلاثة أوجه :

الأوَّل : أنَّ كِلاَ الرجلين يُكنى أبا بكر .

الثاني : أنَّ كُلاًّ مِنْهُمَا يُلقبُ بالخفاف .

الثالث : أنَّ كُلاًّ مِنْهُمَا قَرأَ النحو على الشلوبين .

ولكِنَّنَا بَعدَ القِرَاءةِ ، والبحث ، والتنقيب عَن آثار الخفاف الإشبيلي ، وبعد إمعان النظر في كلتا الترجمتَين وَجدنَا أنَّ بَينَ الرَّجلينِ بَوناً شَاسِعاً ، وأنَّ لِكُلٍّ مِنهُمَا صِفاتٍ تُميزه عن الآخر ، وليسَ لهذا الخلط مَا يُسَوِّغُه ، إذا

---

(١) ٤٧٣ .

(٢) ٦٥١/٥/٢ .

َما عُدنا إلى ترجمةِ الرَّجلَين ، وذلك استناداً إلى مايلي :

أولا : فمن حيثُ مَا كتَبَهُ السيوطي في بغية الوعاة عن الخفاف الجُذامي المالقي ، فإنَّه يَقولُ عن اسمه ،وكنيته وشهرته ، ونسبته هو : " أبوبكر بن يحيى بن عبدالله الجذامي المالقي " (١) هذا بالنسبة لاسمه وشهرته .

في حين يَقُولُ مُحمد بن عبدالملك المراكشي في الذيل والتكملة عن ترجمة الخفاف الإشبيلي ،هو : " محمد بن أحمد بن عبدالله بن أحمد الأنصاري الإشبيلي، نَزَل رِباط تازى أبوبكر الخفاف " (٢) ، وَيُنصُّ الخَفَّاف الإشبيلي على مُسَمَّاهُ هَذا في شرحه لِكتابِ الجُمَل إذ يَقُولُ في بِدايةِ السِّفر الثالث من الشرح : " قال أبوبكر محمد بن أحمد بن عبدالله الأنصاري الإشبيلي الشهير بالخفاف ، بَابُ ما ينصرفُ وَما لاَ يَنصرِفُ " . (٣)

وفي آخر ورقة من المخطوط كتب الناسخ عبارة " كمل الكتاب "المنتخب الأكمل على شرح كتاب الجمل" من تأليف الشيخِ الأفضلِ الأكبرِ الأمجدِ العَالِمِ العَلَمِ الأوحدِ الأستاذِ الأجلِّ المقرئِ أبي بكر محمد بن أحمد بن عبدالله الأنصاري الإشبيلي المعروف بالخفاف " . (٤)

وبهذا يتضح أنَّ الاسمين مُختلِفَانِ ،كاختلاف النسبة بين الرجلين ، والبلدين كَذلِكَ ، فشارح الجمل أنصاريٌّ إشبيليٌّ ، والآخر جُذَامِيٌّ مَالقيٌّ .

---

(١) بغية الوعاة ٤٧٣/١ .
(٢) الذيل والتكملة ٦٥١/٥/٢ .
(٣) الورقة الأولى من المخطوط .
(٤) الورقة الأخيرة من المخطوط .

ثانياً - مؤلفات الخفاف :

بينما ينص السيوطي في بغية الوعاة على مؤلفات الخفاف الجذامي المالقي بقوله : " صنف شرح سيبويه ، شرح إيضاح الفارسي ، شرح لمع ابن جني "(١) ، ولم يذكر من بين مؤلفاته أنه شرح كتاب الجمل لأبي القاسم الزجاجي .

وقد نقل السيوطي مادة في الاشباه والنظائر (٢) من شرح الخفاف الجذامي المالقي لكتاب الإيضاح للفارسي ، وذلك حيث يقول : " قال الخفاف في شرح الإيضاح ".(٣)

في حين يقول محمد بن عبد الملك المراكشي عن مؤلفات الخفاف الأنصارى الإشبيلي إنّه شرح كتاب الإرشاد لأبي المعالي ، وأن له شرحاً على عقيدة أبي عمرو السلالجي ، والموضوع الأكمل على كتاب الجمل (٤) ، وقد نص الخفاف الإشبيلي في شرح الجمل هذا على أنه شرح كتاب الإرشاد لأبي المعالي بقوله : " وقد بسطنا هذا أيضا في شرحنا للإرشاد ، وشرحنا للعقيدة البرهانية ".(٥)

وذكر ذلك صاحب كشف الظنون بقوله : " إيضاح العقيدة البرهانية شرح الشيخ الإمام أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الله الأنصارى الإشبيلي المعروف بالخفاف ، أوله : الحمد لله الذى اخترع المحدثات بقدرته ".(٦)

---

(١) بغية الوعاة ١/٤٧٣ .

(٢) الاشباه والنظائر ٢/٥٥٥-٥٥٦ .

(٣) المصدر نفسه ٢/٥٥٥ .

(٤) الذيل والتكملة ٢/٥/٦٥١ .

(٥) ١٢٧ .

(٦) كشف الظنون ٢/١١٥٨-١٣٦١ و ٣/١٥٥ .

ثالثا - وفاة الخفافيـــن :

إنّ السيوطي نَصَّ في ترجمة الخفاف الجذامي المالقي أنه توفي بالقاهرة سنة ٦٥٧هـ.(١)

بينما نَصَّ القاضي محمد بن عبد الملك المراكشي على أنّ الخفاف الأنصارى الإشبيلي نزل رباط تازى ، وذلك بعد سقوط إشبيلية في يد النصارى سنة ٦٤٦ ، ولم يذكر أنه سَافر منها إلى مصر ، وقد نص الخفاف الإشبيلي فـــي شرحه هذا لكتاب الجمل - وهو الكتاب الذى نُحققه - على أنه كان حيًا بعد سنة ٦٨٨ هـ ، وذَلِك بقوله نَقلاً عن ابن أبي الربيع : (قال الأستاذ المرحـــوم أبوالحسين بن أبي الربيع "(٢) ، " وذكر الأستاذ المرحوم أبوالحسيـــن ابن أبي الربيع "(٣) " وهذا الإشكال قد أزاله الأُستاذ المرحوم أبو الحسين ابن أبي الربيع "(٤) " وزعم الأستاذ المرحوم أبوالحسين بن أبي الربيع ".(٥)

وتكرر ذلك منه في أكثر من هذا ، وقد جرت العادة أنه لا يذكـــر بصيغة المرحوم إلاَّ من توفَّاهُ الله تعالى ، وانتقل من دارالدنيا إلى الدار الآخرة.

فمحل الاستدلال منه أنَّ أبا بكر بن يحيى بن عبدالله الجذامـــي المالقي مات بالقاهرة قبل ابن أبي الربيع بواحد وثلاثين سنة ، فلا يمكـــن أن يذكر ابن أبي الربيع بصيغة المرحوم فلم يبق إشكال في أن الذى ذكـــره بصيغة المرحوم هو الخفاف الإشبيلي - كما جاء في شرحه هذا : "المنتخب الاكمل على كتاب الجمل " فكيف يلتبس الامر على أحد بعد هذا ؟

---

(١) بغية الوعاة ١/٤٧٣.

(٢) ص ٣٢٠ .

(٣) ص ٥٠٥ .

(٤) ص ٥٩٥ .

(٥) ص ٦٠٥ .

زمن تأليف هذا الكتاب

يترجح لدينا أن تأليف هذا الكتاب كان بعد سقوط إشبيلية في أيدي النصارى سنة ٦٤٦، وذلك استنادًا إلى ما صرّح به الخفاف نفسُه في هذا الكتاب خلال حديثه عن الأسماء الأعلام، ومن يقول بارتجالها، حيث يقول: "ومن قال بالارتجال ادّعى أنّ من ذلك: مروان، وغطفان، وزينب في الشاذ، على أنّ زَيْنَب نقل لي أحد طلبة إشبيلية أعادَها اللّهُ، وكان عندنا مذكورًا يحفظ اللغة - أنّ زَيْنَب اسمُ شَجَرٍ، ولكن مع ذلك لا يكون هذا النقل على رفع مذهب من ادّعى الارتجال في الأعلام"(١)

فتصريح المصنف بقوله: "إشبيلية أعادَها الله" فيه دَليلٌ قاطع على أنّ تأليف هذا الكتاب كان بَعدَ سقوطها سنة ٦٤٦ هـ كما قدمنا.

وبهذا النص أيضا تُدحَضُ شُبهَةُ كون الخفاف أبو بكر بن يحيى الجذامي المالقي هُوَ صاحب هذا الكتاب، كما وَهِمَ في ذلك بعض المحققين، ثُمَّ إنَّ ما بينَ سُقوطِ إشبيلية ووفاة الخفاف الجذامي المالقي في مصر أحد عشر عامًا، حيث ذكر السيوطي أنه توفي في القاهرة سنة ٦٥٧ هـ كما في بغية الوعاة(٢) وسقوط إشبيلية كان سنة ٦٤٦ هـ وقد ألف الخفاف كتابه هذا بعد سقوط إشبيلية، كما وضحنا من قبل، ثم إنَّ نقله عدة مواد من كتاب البسيط لابن أبي الربيع المتوفى سنة ٦٨٨ هـ وعزوه لهذه المواد - في أماكنها من كتاب البسيط - لابن أبي الربيع، وذكره إياه بصيغة المرحوم، يعززُ ماذهبنا إليه، ويؤيِّدُ أن زَمَنَ تأليفِ هذا الكتاب كان بعد سقوط إشبيلية بلا شك، ويدفع شبهة نسبة هذا الكتاب للخفاف الجذامي المالقي المتوفي بمصر ٦٥٧هـ.

---

(١) ص ٩٥٨.

(٢) ١/٤٧٣.

قيمة الكتاب العلمية

١ - تتمثل قيمة كتاب المنتخب الأكمل على كتاب الجمل في أنه يعتبر من أوسع شروح الجمل .

٢ - حفظ لنا هذا الشرح ما تضمنته المصادر السابقة في النحو والصرف ويتمثل ذلك في كثرة أخذه عن علماء النحو والصرف بمختلف انتماءاتهم ، وقد كتبنا ثبتا بأسمائهم وعدد المسائل المنقولة عنهم في مصادر الكتاب .

٣ - حفظ لنا المنتخب الأكمل على كتاب الجمل عددا كبيرا من آراء النحاة الأندلسيين كابن الطراوة النحوى ، وأبي بكر بن طلحة الإشبيلي ، وأبي الحسن بن خروف ، وأبي الحسين بن أبي الربيع . وقد جلب الخفاف تلك الآراء على سبيل الأخذ والرد مستحسنا بعضها ومنتقدا بعضها الآخر .

ولم يقتصر في ذلك على المسائل النحوية والصرفية فحسب ولكنه تعرض لذكر كثير من القضايا اللغوية والأدبية التي كانت محل اهتمام العلماء في مختلف الاتجاهات .

٤ - كذلك حشد فيه عددا كبيرا من الشواهد الشعرية والنثرية وفسر ذلك تفسيرا عاما ، وذكر ما يتصل بتلك الشواهد من القضايا الأدبية واللغوية .

٥ - يمثل هذا الكتاب ما كان عليه النحو الأندلسي خلال القرنين السادس ، والسابع ، والمصطلحات النحوية المتمثلة في الحدود والتعريفات ، واستقرار تلك المصطلحات فيما بعد بين النحاة الأندلسيين .

٦ - احتوى هذا الكتاب على كثير من الاستدراكات والملاحظات النقدية التي شملت عددا كبيرًا من المسائل الغامضة التي كانت محل مآخذ للعلماء على أبي القاسم الزجاجي ، حيث ترك توضيحها ، وجنح فيها إلى الايجاز والاختصار .

منهجه في الكتاب وطريقة تناوله للشـرح

انتهج الخفاف في كتابه السفر الثالث من الشرح : "المنتخب الأكمل على كتاب الجمل" طريقة في شرحه تميزه عن سائر شروح الجمل التي اطلعنا عليها ، كما أنها في ظنّي طريقة فريدة لم تستعمل في كتاب مُتَوارَثٍ وَصَلَ إلينا .

وتبرزُ هذه الطريقة في تناول الخفاف لنصوص الجمل ، كما تبدو منها براعته العلمية ومقدرته على الشرح والتعليل ، كما يمتاز فيها بطول النفس ، والنظر بدقة في أقوال النحاة السابقين والمتأخرين ، والمقارنة بين تلك الأقوالِ والانفصالِ عنها بما يراه أقوى في القياس وأقعد في لسان العرب .

وهذه الطريقة المنهجية التي رسمها الخفاف لنفسه تدل على بصيرة كبيرة بمنهج البحث العلمي ، وطرق التدريس ، وفكر منظم يدل على فهم صاحبه واستيعابه لكلّ القضايا التي يتناولها .

وتتلخص هذه الطريقة في عرضه لمادته العلمية في شرحه على ثلاث مراحل ، منها مرحلتان أساسيتان جعل كلا منهما طريقة ، هما : الطريقة الكلية والطريقة التفصيلية ، ولكل منهما سمات مميزة لها ، ثم يتبعهما بما يشبه الاستدراكات .

وفيما يلي تفصيل لكل مرحلة من المراحل الثلاثة .

أولا - الطريقة الكلية :

وهي عبارة عن طريقة عرض كُلِّيٍّ لما يتضمنه الباب من القضايا العلمية التي سيتناولها بالشرح والتعليل في الطريقة التفصيلية يذكر من خلالها :

١ - عنوان الباب .

٢ - مقدمة قبل الشروع في التفصيل يوجز فيها أغراض الباب وأبرز النقاط العلمية التي عقد الباب لها .

٣ - بعد الانتهاء من عرض تلك النقاط يقول :" يقدم بين يدى هذا الباب أن يقال . . . " ملخصا ما انطوى عليه الباب من المباحث العلمية التي سيفصل الحديث عنها فيمابعد .

٤ - في الطريقة الكلية،وَيُعنَى بالحدود والتعريفات عناية كبيرة ،كما كان يحرص حرصا شديدا على ذكر المعنى اللغوى لعنوان الباب النحوى ، ويربط بين المعنى اللغوى ، والمعنى الاصطلاحي للمصطلح النحوى .

ففي باب الاستثناء ذكر حد الاستثناء وتعريفه مرتبطا بأدائه الدلالي والغرض منه في الكلام ، واشتقاقه اللغوى ليؤكِّد بذلك حرصه على الربط بين الجانبين اللغوى والاصطلاحيّ عند النحاة .

كما ربط بين قول بعض العلماء في اشتقاق الاستثناء والتعليل لأثره الدلالي .

وقد ذكرنا حَدَّه في المقارنات بين شروح الجمل .

ويظل الخفاف في عنايته بالحدود متبعا هذا الأسلوب من الربط بين الاصل اللغوى للمصطلح النحوى وبين أثره في اللغة أوالجملة ، وهو بذلك يوضح لنا مدى اهتمامه بالتفسير النحوى للأبواب النحوية مرتبطة بغيرها من الأبواب النحوية الأخرى .

فهولا يهتم بذكر القاعدة مجردة صماء خالية من الإفهام لجذورها العلمية ، وإنّما يشرح أصولها عن طريق تفسير جميع جوانبها الاشتقاقية والدلالية بما يدل على مدى فهمه ، واستيعابه لما يورده من حدود وتعريفات كما في حَدِّ الظروف ، وحَدِّ النسب ، وحَدِّ التمييز ، وحد التصغير،والحكاية ، وحد الصلات ، وحد الادغام واشتقاقه ، حتى أتى على آخر الأبواب التي شملها هذا السفر من الشرح .

٥ - في آخر عرضه للطريقة الكلية يقول : " فهذا الذى وضع له الباب " ويعقب على ذلك بقوله : " انتهت الطريقة الكلية ". (١)

ثانيا - نصوص الجمل :

يحرص الخفاف على أن يقدم نصوص الجمل بقوله : " قال أبوالقاسم - رحمه الله - . . . " دون أن يخلط كلامه بكلام الزجاجي كما فعل بعض شراح الجمل ، كابن عصفور مثلا . (٢)

ثالثا - الطريقة التفصيلية :

بعد الكلام الجملي في الطريقة الكليةيستأنف الخفاف الحديث عن الباب شارحا ومعللا على الطريقة التفصيلية، وهوعندئذ لا يكتفي بسرد القواعد النحوية الواردة في الباب ،لكنه يمهد لها بما يرتبط بالقاعدة من أصول نحوية ،وكأنه يربط بين فرعي النحو ، قواعده وأصوله .

وهذه الكيفية من العرض النحوى تدلُّ على أستاذ يضع فكره على الأبواب النحوية وضعاً فيه ثِقةٌ وفهمٌ واستيعابٌ ، فلم يحفظ النحوبل سرده في سلاسة ومقدرة شاملة ، ومن ذلك ما ذكره في باب ما يجوز للشاعر أن يستعمله في ضرورةالشِّعر ، حيث يقول :" ثم نقول على الطريقة التفصيلية . ." إلى آخر كلامه .

ومن ذلك ما ذكره أيضا في باب التصريف بعد عرضه لكُلِّيةِ هذا الباب ، حيث يقول مستأنفاً الكلامَ عن الباب شارحا ومعللا على الطريقة التفصلية : " ثم نقول على طريقة التفصيل على قوله : باب التصريف . . ." (٣) إلى آخر حديثه في هذا السياق .

ويلحظ في الطريقة التفصيلية أنه يهتم بالتعليق على أقوال النحاة السابقين والمتأخرين ويناقشها في انتباه وحذر متخذا من الشيوع والاطراد

---

(١) ص ٣٠ .
(٢) ص ٤٠ .
(٣) ص ٩٠١ .

طريق الترجيح ، كما يهتمّ بذكرِ العلل ، وذكر ما يحضره من الشواهد في هذا الباب نظماً ونثراً مع الاطناب في الشرح والتعليل لما يورده من آراء نحوية قد تكون موضع بحثٍ بين العلماء ، ومن الأمثلة على ذلك :

مناقشته لابن خروف في علّةِ حكاية الأعلام ، وترجيحه رأيَ ابن بابشاذ في هذا بعد أن ساق كلامه وما يقابله من كلام ابن خروف في تلك العلة .

أخذ الخفاف يرجح كلام ابن بابشاذ ويردّ قول ابن خروف معللا لكلٍّ من القبول والرّدّ بالدليل والبرهان بما لا يشك في عدالتهِ ونزاهته ، وروحه العلمية ، وبُعْدِهِ عن الهوى والأهواء مُؤْثِراً الأسلوب العلميَ على غيره من أساليب الرّدّ والتهجم ، وذلك حيث يقول :

" وعندى أن الذى قاله ابن بابشاذ - رحمه الله - في علة ترخيم الأعلام علة مناسبة من جهة أنها مغيرة عن أصلها حتى صححوا معتلها .. فلما وجد فيها هذه الاشياء على خلاف نظائرها مما فيها موجبات التغيير ، ولم تغير هي ، علمنا أنَّ ذلك في الأعلام ؛ لأنها مغيرة في أصل وضعها بنقلها من الأجناس أو الاشتقاق ، والتغيير يُؤَنس بالتغيير ." (١)

يمتاز الخفاف في الطريقة التفصيلية بطول النفس أثناء القضايا التي يتناولها ، وقد يتخذ من ذلك سبيلا لإقرار قاعدة ما محتجا فى ذلك بما يحضره من الشواهد النثرية والشعرية وهذا واضح في الأبواب النحوية التي تناولها بالشرح والتعليل على طريقة التفصيل .

ومن الامثلة على ذلك ما ذكره في باب لولا في لزوم حذف الخبر عند جمهور النحويين ، وعَلَّلَ الخفاف لهذا الحكم ، كما ذكر فيه رأيَ المخالفين للجمهور ، وتفصيلا في هذه المسألة للسهيلي ، وانتهى في آخر حديثه إلى فساد قول السهيلي بالدليل القياسي والسماعي .

---

(١) ص ٦٩٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٣٢٨ .

يفترض الخفاف في الطريقة التفصيلية افتراضات ويجيب عنها وذلك تحسبا لما قد يقوله معترضٌ على أبي القاسم الزجاجي ، ومن ذلك استدلاله لكون التذكير أصل في الاسماء ،فبعد ذكره الأدلة على ذلك قال : " فإن اعترض معترض بحقيقة وهي مؤنثة ومع ذلك هي واقعة على المذكّروالمؤنث كالشيىء، فالجواب : أنّ حقيقة الشيىء ليس المرادُ بِهَا الإبانة عنه عموما ، كالشيىء وإنما المرادُ بالحقيقة الصفة التي يمتاز بها المطلوب تعريفه .

فَإذاً هي واقعة على صفة يقع بها الامتياز بين الاشياء ، والصفة مؤنثة فطابق لفظها معناها ".(١)

ولا يخلو باب من أبواب هَذَا الشرح من سرد اعتراضات وإجابة عنها .

الاستدراكات :

يختتم الخفاف الطريقة التفصيلية بتنبيهات وتفقدات ،يراد بها التوسع في الحديث وذكرالملاحظات وقد فصلنا الحديث في ذلك في قيمة الكتاب العلمية ،ولا بأس أن نشير هنا إلى تلك الألفاظ التي استخدمها الخفاف في الاستدراكات على طريقة التفصيل ،فمن ذلك قوله : " تنبيهات على الباب(١) تفقدات لفظية أوألفاظ الكتاب(٢) ومنها : تتميمات ، وتتبيعات.(٣)

---

(١) كما في ٥١ - ٤٥٤ .

(٢) كما في ٤٥٠ .

(٣) كما في ٧٩ - ٩٦ - ٢٦٨ - ٤٥٠ .

مذهبه في الكتــــــاب

إنّ النحو العربي قد بلغ من النضج ، والكمال ، ودقة القاعدة ، وإحكام القياس في مدرستي البصرة ، والكوفة على أيدى أولئك الرّواد الأوائل الذين أسسوا بنيانه ، وفرعوا علله ، ومدوا أقيسته ـ ما لم يكن لأحد أن يضيف عليه شيئا ، ولو رام ذلك لأعياه.

ولهذا فإنّ المدارس النحوية المتأخرة عن المدرستين المذكورتين إنما كانت تدور في المحور الذى أرسته هاتان المدرستان ، ولم نجــــد لهذه المدارس المتأخرة ما تمتاز به سوى بعض الاختيارات من آراء العلمــاء السابقين من تلك المدرستين ،أوانفرادات طفيفة لا يقوم عليها ابتكار ، ولا يصح أن تسمى مذاهب .

وان كانت هذه الاختيارات والانفرادات قد أثرت النحو العربــي واتسعت بها دائرةُ القياس والقاعدة التي بناها الاقدمون، فهي بذلك لا تعدو كونَهَا وسيلةً لهضم تلك الاراء الواردة عن النحاة الأوائل ، وتيسيرا علـى المتعلمين ، وتقريبا لفهم علم النحو ، وتبسيطه .

ومن هذا المنطلق نقول:إنّ الخفاف الإشبيلي بصرىّ المذهَـــب في هذا الكتاب ، ذلك أنه لم يخرج عن حَدّ المصطلحات البصرية ، كما أنـــه ملتزم أقيستهم أشد الالتزام ، وقد كان كثير الترجيح لأقوالهم على أقـــوال الكوفيين .

كما كان يصف البصريين بقوله : وذَهَبَ أصحابُنَا إلى كذا ، وذهب المحققون من أصحابنا إلى كذا .

ومن الامثلة على ذلك اخْتَلَفَ المبرد مع الكوفيين في العلة التي مُنِعَ ما كان على وزن فَعلان من الصرف لأجلها ، فذكر الخفاف في ذلك رأى المحققين

من أصحابه ويعنى بهم هنا جمهور البصريين الذين خالفوا رأى المبرد في هذا ، وذلك حيث يقول : واختلف الناس في العلة التي لأجلها يُمنعَ الصرف ،فقال الكوفيون : لم ينصرف للوصف ، وزيادة الألف والنون . . . وقال أبو العباس المبرد ـ رحمه الله ـ إنما لم ينصرف في النكرة ؛ لأنَّ النون بدل من الهمزة في حمراء ، وصفراء ، فكما لم ينصرف فعلاء في النكرة كذلك لم ينصرف فعلان . . وقال المحققون من أصحابنا إنَّ هذا النوع لم ينصرف للشبه بفعلاء من نحو حمراء وبيضاء ."(١)

وقد اختلف الكوفيون ، والبصريون في خروج سوى عن الظرفية إلى ألقاب الإعراب، فقال الخفاف في ذلك مؤيدًا رأى البصريين بما يدل على بصريته :" ولا يَكُنْ إلاَّ منصوبًا على الظرف إلا أن يضطر شاعر"(٢)، وفي ذلك إشارةٌ إلى مذهب البصريين .

منع جمهور البصريين إتمام مفعول من ذوات الواو ، وأجازه المبرد ، وفي هذا يقول الخفاف :" أجاز أبو العباس من إتمامه خلافًا لأصحابنا ، وقال:ليس هذا بأقلَّ من غارت عينه غُؤُورًا ، وسرت سُؤُورًا."(٣)

فترديده لكلمة أصحابنا وذهابه مع البصريين فيما ذهبوا إليه ، أقوى دليلا على بصريته ونكتفي بهذا القدر من الأمثلة على ما ذكرنا .

---

(١) ص ٢٦ .
(٢) ص ٩٢ .
(٣) ص ٩٦٨ .

طريقته في مناصرة مذهبه

يعتمد الخفاف في ذلك على القياس ، والسماع ، وكثرة الاستعمال ويرد مذهب الكوفيين بمخالفة القياس والشذوذ والندور ، ومن الأمثلة على ذلك :
ذهب الكسائي إلى أن المرفوع بعد " لولا " فاعِلٌ بفعل مضمر قياسا على " لو ".

انتصر الخفاف لمذهب البصريين بِأنّ ذلك شاذ ونادر، ومحال بناء القوانين العربية الكثيرة الدور على ما يشذ ويندر.(١)

وعن لحاق نون التوكيد الخفيفة للفعل الذى تتصل به نون جماعة النسوة قال الخفاف : إنّ يُونس بن حبيب وافقَ الكوفيينَ في جواز ذلك، وقالوا إنّ نون التوكيد الخفيفة تلحق حيث تلحق الشديدة قال الخفاف : " والقياس يقتضي خلاف ذلك".(٢)

وهل يجوز للشاعر ترك صرف ما ينصرف؟ أجاز ذلك الكوفيون والاخفش ومنعه سيبويه وأكثر البصريين، قال الخفاف : وترك صرف ما ينصرف نقضٌ لحقيقة القياس.(٣)

اشترط البصريون في التمييز أن يكون نكرة، وأجاز الكوفيون تعريفه ، فرد الخفاف مذهب الكوفيين بالشذوذ ومخالفة القياس، فقال : " وقد جاء تعريف التمييز شاذًا يحفظ ولا يقاس عليه ".(٤)

---

(١) ص ٦٠٢.
(٢) ص ٧٤٨.
(٣) ص ١٨٨.
(٤) ص ١٩٥.

علل الكوفيون للجزم بإضمار حرف الجزم ، وردّ الخفاف تعليلهم بأنه بخلاف كلام العرب.(١)

اختلف البصريون مع الكوفيين في إبدال "إلى" عن "مَعَ" في توجيه آية من القرآن الكريم : ("مَنْ أنصارِيَ إِلَى اللهِ")(٢) الآية . قال الخفاف : "حمله الكوفيونَ على إبدالِ "إلى" عن مَعَ ، وهو الظاهر ببادئ الرأيِ ؛ لأنَّ النصرة تقتضي معية .

وسيبويه يضمن "مَنْ أنْصارِيَ" معنى يضيف نصرته إلى نصرة الله فَيُبْقِي "إلَى" على حقيقته ؛ لأنَّ بَدلَ الحرف من الحرف مجاز ، فأرجح المذهبين ما يُبْقِي اللَّفظَ على الحقيقة".(٣)

قد ذكرنا في شخصية الخفاف العلمية أنه كان لَهُ رأيه ولم يكن نحويا تقليديًا ، فَعلى الرغم من بصريته فقد كان يُخَالِفُ رأى مدرسته في بعض المسائل، من ذلك أنَّ الكوفيين ذَكَرُوا أنَّ التصغير يَرِدُ للتعظيم فَردَّ البصريون ذلك وقالوا إنَّ التصغير والتعظيم يَتَنَاقَضَانِ فَلا يَجُوزُ أن يكون الشيءُ صغيرًا يُرادُ بِهِ التعظيم .

قال الخفاف : "لَا يَتَنَاقَضَانِ، وذكر تَعليله لِذلك".(٤)

وذهب البصريون إلى أنَّ التمييزَ فاعل في المعنى، وعلى ذلك امتنع تقديمه على عامله الفعل المتصرف ، قال الخفاف : قد يكون التمييز مَفعُولًا في المعنى وذكر أمثلة على ذلك".(٥)

---

(١) ص ٣٤٦ .

(٢) آل عمران / ٥٢ و الصف / ١٤ .

(٣) ص ٥٣٨ .

(٤) ص ٢١٨ .

(٥) ص ٥٦٨ .

مصادر السفر الثالث

من شرح الخفاف الاشبيلي

ذكر من ترجم للخفاف الإشبيلي أنه تتلمذ على أولئك الذين أناروا الحضارة الاسلامية في الأندلس ، وكانوا مصدر إشعاع يمد تلك الحضارة الشامخة بشتى أنواع العلوم العربية والاسلامية ، إلى أن فقدت الأندلس وخيم ظلام الكفر باحتلال النصارى لها سنة ٦٤٦ هـ، كأبي إسحاق بن قسوم (٦٣٩هـ) ، **وابن الغفار** (٦٤٠ هـ) ، **وأبي على الشلوبين** (٦٤٥هـ) ، **والدباج** (٦٤٦ هـ) ، وفضيل بن محمد المعافرى (٦٥٠هـ) .

ولقد كانت الحقبة التي عاش فيها هؤلاء هي الحقبة التي بدأت الأندلس فيها تتفكك ، وتسقط بالتدريج في أيدى النصارى ، وقد واكب ذلك غيرة كبيرة من العلماء على الدين والتراث العربي الضخم الذى خلفته القرون الماضية ، فأخذوا يؤلفون ويلخصون ما كتبه العلماء في هذه البلاد منذ الفتح الإسلامي إلى سقوط الأندلس ، ونشطت حركة التأليف نشاطا واسعا بشكل منقطع النظير .

يدل على ذلك أن الكتب التي بين أيدينا ونقرؤها اليوم للعلماء الأندلسيين يرجع معظم تآليفها إلى ما بين القرن السادس والسابع ، وهي الفترة التي عاصرها شيوخ الخفاف .

وذلك مما أتاح له أن يطلع على ما خلفته الحضارة الاسلامية في الأندلس ردحا من الزمن في شتى أنواع العلوم العربية .

ولقد استفاد من هذه العلوم ، ونهل من معينها ، وكان أثر ذلك واضحا في كتابه هذا .

على أنه قد كان لكتاب سيبويه والكتب التي تلته أثر مباشر في مصادر هذا السفر الذى نحققه ، وهو السفر الثالث من الشرح .

كما كان لآراء الأخفش وكتاب المقتضب وكتب الفارسي وابن جني أثر كبير أيضا في هذا الكتاب .

وبالجملة فلم يقتصر الخفاف في الأخذ على هؤلاء ، ولكنه أخذ عن غيرهم أيضا من المتقدمين والمتأخرين مما يأتي تفصيله فيمابعد .

أما عن شيوخه فقد أكثر من النقل عنهم ، وعن غيرهم ، كما اعتمد اعتماداً كبيرا على شرحين من شروح الجمل هما : (شرح الجمل لابن بابشاذ ، وشرح الجمل لابن خروف) ، فقلما يمضي باب من أبواب هذا السفر من شرح الخفاف إلا ولابن بابشاذ فيه قول ، وكذلك بالنسبة لابن خروف .

وقد رسمنا ثبتا بأسماء النحاة الذين أخذ عنهم الخفاف وبعدد المسائل المنقولة عنهم ، حيث يتعذر نقل تلك المسائل وادراجها في هذا القسم الخاص بالدراسة ، ونحيل القارىء على الجدول الموضح بعدد المسائل ، كما نحيل على هوامش التحقيق من هذا الكتاب .

أولا - الكتاب لسيبويه :

والكتاب باعتباره المصدر الاول ، كذلك فهو المرجع الاخير الـــذى يلجأ إليه النحويون لضبط القواعد وحفظ القياس .

فكان كالمنهل الفياض الذى يرتاده الناس للارتواء من فيضـــه والعبّ من معينه ، ولقد كان الخفاف من بين أولئك الذين قصدوا كتـــاب سيبويه ،فأخذ منه وسجل في السفر الثالث - الذى نحققه - عنه أكثر مـــن مائة موضع شملت أبواب الكتاب كله ، وتنوعت اقتباسات الخفاف من الكتاب بتنوع الموضوعات ، ويُلْحَظُ من خلال هذه الموضوعات أنّ الخفاف كان كثيـــرَ الترجيح لما ذهب إليه سيبويه في المسائل التي يختلف فيها مع غيره .

وتتعدد طرق الترجيح عند الخفاف بتعدد الدليل ، فقد يعتبر القياس مقياسا لترجيح ما ذهب إليه سيبويه ، كما يدافع عن أقواله تارة محتجا بالسماع ، أو بالمنطق.

ومن الأمثلة على ذلك في باب الاستثناء اختلف المازني مع سيبويه في تقديم صفة المستثنى منه حيث يحكم لها المازني بحكم التقدم فينصبـــه خاصةً في حين يحكم لها سيبويه بحكم التأخير ، فيجيز فيه النصب والبدل إذا أمكن فيه البدل . قال الخفاف مرجحا مذهب سيبويه استناداً إلى المنطق : " وقول سيبويه أرجح ،لأنّ تقديم الصفة على موصوفها أولى من تأخير الموصوف عَنْ صفته ؛ لأنّ وجود الموصوف لنفسه ووجود الصفة لغيرها ".(١)

ومثل هذا خالف المبرد سيبويه في المحذوف من مقعنسس في التصغير، حيث رجح الخفاف مذهب سيبويه معتمدا في ذلك على العقل والمنطق ، حيث يقول : " والذى يترجح من المذهبين مذهب سيبويه ،فإن السين وإن كانـــت من لفظ الأصل فلم تجئ لمعنًى ، والميم وإن لم تكن من لفظ الأصل فقد جاءت لمعنًى ،وهي دلالتها على الفاعل ،وبلاحظة المعنى أولى من ملاحظة اللفظ ".(٢)

---

(١) ص ١٢٠ .

(٢) ص ٢٤٧ .

ثانيا - الفـــــراء :

ليس هناك من شك في أن أبا زكريا الفراء هو دعامة مدرسة الكوفيين ، وعمدتهم ، كما أنه المؤسس الحقيقي لمذهبهم ، وإن كان قد أخذ عن الكسائي من شيوخ الكوفيين ، إلا أن آراءه النحوية قد نالت اهتمام العلماء وتناقلوها سواء في ذلك النحاة من الكوفيين ، والنحاة من البصريين .

ومؤلفاته من أقدم المؤلفات في النحو ، وقد استفاد منها الخفاف كما استفاد منها غيره ، فنقل عنه في هذا السفر ، وتردد اسمه سبع عشرة مرة ، ولم يصرح الخفاف في ذلك بشيء من كتب الفراء ، وإنما كان ينقل رأيه في المسألة النحوية كغيره من النحاة .

ومن الأمثلة على ذلك في باب الاستثناء قال الخفاف :

" وتقول : لا إله إلا الله بالرفع لا غير ، وأجاز الفراء النصب وجعل الخبر محذوفا وليس بجيد ، لأنه يضمر توكيداً والخبر لا يكون توكيدا ".(١)

وفي باب المقصور والممدود قال الخفاف : " والفراء جوز في القفا المد والقصر ، ودليله على تجويز المد فيه قولهم في جمعه : أقفية ، وأفعلة في الأكثر إنما هو جمع فَعَال ، أوفُعَال ، أوفِعَال .."الخ (٢)

---

(١) ص ٨٧ - ٨٨ .

(٢) ص ٤٢٢ .

ثالثا ـ أبوالحسن الأخفش :

لا يخفى على أحد من النحويين أنَّ أبا الحسن الأخفش من مقدمي نحويي البصرة ، وأنه كان الطريق إلى كتاب سيبويه .

وعلى الرغم من ذلك ظلت آراؤه في استقلالية عن آراء البصريين ، كما كَانَ الأخفشُ كثيرَ المخالفةَ لآراء مدرسته في بعض المسائل النحوية ، وقد كانت آراؤُهُ مَحلَّ عناية من النحويين البصريين ، والكوفيين ، كما كانت عند الخفاف الإشبيلي .

ولقد تردد اسم الأخفش في هذا السفر من الشرح : " المنتخب الأكمل على كتاب الجمل " أربعًا وثلاثين مرة ، ولم يصرح الخفاف في المواطن التي ذكره فيها باسم شيىءٍ من كتبه ، وإنما كان يَسُوق تلك الآراء ليقابل بها آراء سيبويه ، والجمهور من البصريين .

وقد كانت تلك الآراء مَثَارًا للأخذ والردّ عند الخفاف.

فمن ذلك في باب الاسم الذى لا ينصرف ،تحدث الخفاف عن حركته الفتحة في حال جره ، هل هي حركة بناء أم حركة إعراب ؟ كما هو رأى الجمهور، وذكر الخفاف رأى الاخفش في هذا ، وذلك حيث يقول :

" فمن النحويين من قال : إن الاسم الذى لا ينصرف في حال الخفض مبنيٌّ ،لأنَّ حركته الفتحة ، وهي غير مجانسة للخفض ، وحركات البناء لا تجانس العوامل المقتضية لها .

فهو عند القائل مبنيٌّ ،وهو أبوالحسن الأخفش ". (١)

---

(١) ص ١٧ .

رابعاً - المبرد :

ما من شك في أن كتاب المقتضب لأبي العباس المبرد من أقدم ما وصلنا في النحو والصرف بعد كتاب سيبويه ، والكتب التي تلته مباشرة ، ولذلك كان محل عناية الباحثين ، والدارسين للنحو ، والصرف ، وتناقله العلماء جيلا بعد جيل ، ونال قبولا واسعاً باعتباره مُجَسِّداً حقيقيا لآراءِ نُحاةِ البصرة على الرغم من مخالفة صاحبه لآراء سيبويه في بعض الأحيان وانتقاده له في بعض المسائل وقد أقبل عليه العلماء يأخذون منه ويحتجون به ، كما يحتجون عليه انتصاراً لسيبويه .

ولقد حظي عندهم بمنزلة عالية ، كما كان المصدر الحقيقي لعلماء النحو والصرف ، نظرا لما يمتاز به صاحبه من الذكاء والقدرة على الجدل المنطقي ، وأثر ذلك في كتاب المقتضب ، فأخذوا يغرفون من فيضه ، وينهلون من نبعه ، وقد كان الخفاف واحدا من أولئك الذين ارتادوا هذا الكتاب ، وجعلوه محل اهتمامهم بعد الكتاب لسيبويه فنقل عنه ، وتردد ذكر مؤلفه في هذا السفر من الشرح ثلاثين مرة ، يصرح فيها تارة باسم كتاب المقتضب مع مؤلفه ، وتارة يكتفي بالتصريح باسم أبي العباس المبرد ، ومن الأمثلة على ذلك :

ما نقله الخفاف عن المبرد في باب التذكير والتأنيث ، حيث يقول في أقل ما يقع عليه جمع الذَّود :

" وقال المبرد : أقلُّ ما يقع عليه الذَّودُ الاثنان ". (١)

النسب إلى فَعُولَةَ : في باب النسب خالفَ المبردُ سيبويه في النسب إلى فعولة ، ونقل الخفاف هذا الخلاف وفي ذلك يقول :

" وقد خالف المبرد في فعولة ، فقال النَّسبُ إليه على فَعُولي ، وأما قول العرب شَنَئِيّ فَشاذٌّ ، ولو كان على القياس لحذفت الواو بقلب الضمة فتحة ، لانه على فَعَل ، وفَعَلَ غيرُ مستقل في النسب بخلاف فَعِل ". (٢)

---

(١) ص ٤٧٨ .   (٢) ص ٢٨٣ .

خامسا - أبوعلي الفارسي :

تردد اسم أبي علي الفارسي في هذا السفر من الشرح : " المنتخب الأكمل على كتاب الجمل " ست عشرة مرة يصرح فيها الخفاف تارة باسم أبي علي وتارة باسم كتابه الإيضاح ، وقد نقل منه عدة نصوص منها على سبيل المثال ما ذكره الخفاف في باب بناء الأفعال ، وذلك حيث يقول :

" الأفعال ثلاثة : فعل ماض ، وهو كلُّه مبنيٌّ على الفتح ، لأنَّ له مزية على فعل الأمر من حيث وقع موقع الاسم على معناها في الخبر ، والصلة ، والحال .

وفعل الامر لم يقع موقع الاسم إلا في الخبر خاصة ، تقول : زيد قام فيقع قامَ موقع قائم في الخبر ، وتقول : مررت برجل قام ، فيقع موقع الصفة ، وتقول : جاء زيد راكبا فيقع موقع الحال ، وتقول : زيد قم إليه .

وقال الفارسي : وما يرتفع بالابتداء زيدٌ أكرمه وعبد الله لا تشتمه ، فقد وقع فعل الامر والنهي موقع الاسم ، والحقُّ أنه جملة واقعة موقع الاسم الذى هو الخبر لا هو الخَبَرُ ، وإن سَمَّاهُ سُمِّ خبرًا ، فَإنَّما ذلك ، لأنَّه ناب مناب الاسم الذى هو الخبر ، فكانَ للماضي مزية على فعل الامر لوقوعه موقع الاسم بخلاف فعل الامر .

فلأجل تلك المزية بُنِيَ الماضي على حركة وكانت الحركة فتحة تخفيفا ". (١)

---

(١) ص ٣٤٥ - ٣٤٦ .

سادسا - آراء ابن جني :

ردد الخفاف اسم أبي الفتح عثمان بن جني اثنتي عشرة مرة في السفر الثالث من الشرح :"المنتخب الأكمل على كتاب الجمل"، كما ذكر كتبه : الخصائص (١) ، والمنصف ، وسر الصناعة ، وخَصَّها بالنقل ، كما صرح بذلك ، وقد نقل الخفاف في باب الإبدال كثيرًا من سرّ الصناعة (٢) ، كما نقل في الأبواب الأخرى نصوصًا من الخصائص والمنصف.

ونحيل القارىء على باب الإبدال والامالة من هذا الكتاب .

سابعا - ابن بابشاذ :

كان لشرح الجمل لابن بابشاذ عناية خاصة من بين شروح الجمل من طرف الخفاف الإشبيلي ، وقد ذكرنا عناية الخفاف بشرح ابن بابشاذ في المقارنات التي تمت بين شروح الجمل وشرح الخفاف ، كما تردد ذكر ابن بابشاذ في هذا الشرح واحدًا وعشرينَ مرةً ، ونُقُل الخفاف عن ابن بابشاذ يفوق نقله عن سائر شُروح الجمل كمًّا وكيفاً .

ونحيل القارىء على باب الممنوع من الصرف من هذا الكتاب حيث وضحنا ما اقتبسه الخفاف هناك من شرح ابن بابشاذ .

---

(١) الخصائص ٦٠٤.

(٢) ص ٤٩٦.

ثامنا ـ أبو محمد بن السِّيْد :

كان لكتابي ابن السيد : الحلل في شرح أبيات الجمل ، وإصلاح الخلل من كتاب الجمل أثر كبير في هذا السفر من شرح الخفاف ،ذلك أن الخفاف نَقَلَ عن هذين الكتابين وخصهما بالذكر ، كما تردد اسم ابن السيد في هذا الشرح السفر الثالث ثلاث عشرة مرة .

ومن المسائل التي ذكره فيها في فصل أسماء السور حيث ذكر الخفاف انكار ابن السيد على الزجاجي إتيانه بيونس في هذا الفصل فقال :

" أنكر أبو محمد بن السيد ـ رحمه الله ـ إتيانه بيونس في هذا الفصل لكونه لا ينصرف أردت به اسم النبي عليه السلام أو أردت به اسم السورة ، لأنه إذا لم يكن اسمًا للسورة ففيه التعريف والعجمة ، وإذا كَانَ اسمًا للسورة ففيه التعريف والتأنيث المعنوى والعجمة ، فهو لا ينصرف أصلا في كل حال ،فإتيانه به في هذا الموضع لا فائدة له فيه ،وإنما تكون الفائدة في غيره وما أشبهه ، لأنه إذا جعل اسما للسورة لم ينصرف ، وإذا جعل اسمًا لغير السورة انصرفَ ، هذا معنى كلام أبي محمد بن السيد ـ رحمه الله ـ ".(١)

---

(١) ص ٧٥ .

تاسعا ـ أبو بكر بن طلحة الاشبيلي :

على الرغم من أن شرح الجمل لأبي بكر بن طلحة الإشبيلي من الشروح التي لم نعثر عليها إلا أنّ الخفاف قد أكثر من النقل عنه ، حيث تردد اسمه ثلاثين مرة في هذا السفر من الشرح :" المنتخب الاكمل على كتاب الجمل"، وقد كان للخفاف مآخذ على ابن طلحة الإشبيلي ذكرناها في أخلاق الخفاف مع العلماء.

ومن الامثلةعلى ذلك ما ذكره الخفاف عن ابن طلحة في باب التصغير، أنّ ابنَ طلحةَ حكى في تصغير المعتل بالياء نحو شَيْخٍ ، وَبيتٍ أن يُقال في تصغيره : شُوَيْخٌ ، وبُوَيْت بالقلب وَاوًا كراهة اجتماع الياءات ، وقال/انّ ابنَ طلحةَ صحّحَهُ من استاذى إشبيلية .(١)

وفي الباب أيضا قال :

" وكذلك تقول في تصغير فرزدق : فريزد ، فتحذف القاف ، وإن شئت فريزق فحذفت ما قبل الآخر وهو الدّال ؛ لأنّ الدال وإن لم تكن من حروف الزيادة فهي من حروف البدل . قال هذا الاستاذ أبو بكر بن طلحة الإشبيلي ـ رحمه الله ـ ".(٢)

*

عاشرا ـ ابن خروف :

لقد كان شرح الجمل لابن خروف محل عناية من الخفاف ،كما وضحنا في المقارنات بين شروح الجمل ،حيث نقل عنه الكثير في شرحه هذا ، وتردد ذكره أربعا وعشرين مرة ، وربما كان تحامل ابن خروف على ابن بابشاذ ، كما يقول الخفاف السبب في تَتَبُّعِ الخفاف لتلك المآخذ ونقدها ،والانتصار لابن بابشاذ ، وتبيين وجه الحق من ذلك ، وقد ذكرنا تفصيل هذا في المقارنات المذكورة ، كما ذكرنا بعضها في أخلاق الخفاف مع العلماء.

---

(١) ص ٢٢٨.

(٢) ص ٢٤٣.

حادي عشر - أبوعلي الشلوبين :

من العلماء الذين قصدهم الخفاف وأخذ عنهم أبوعلي الشلوبين ، فلازمه الخفاف وتأدب به في العربية ، وعلى الرغم من ذلك فإنّ نُقُولَ الخفاف عن الشلوبين في هذا السفر الثالث من شرحه : " المنتخب الأكمل على كتاب الجمل "، لم تتجاوز أربعة نقول تردد اسم أبي علي الشلوبين أثناءها ، ومنها على سبيل المثال ، قال الخفاف : "

" ومن كلام العرب كان زيد وعمرًا كالأخوين ، كان الاستاذ أبوعلي - رحمه الله - يذهب إلى أنّ كان هاهنا تامة ، ويقول : إن كان الناقصة لا يتعلق بها مجرور ، ولا ظرف ولا تنصب المصدر ولا الحال ، ولا تعمل لا رفعا ولا نصبا لأنّها تدخل على المبتدأ والخبر فترفع المبتدأ تشبيها بالفاعل ، وتنصب الخبر تشبيها بالمفعول به ليس لها من العمل أكثر من هذا لأنها قد جردت عن المصدر .

والفعلُ إنّما عمل في هذه الأشياء لدلالته على المصدر .

وأمّا كان التامة فتنصب جميع ما يقتضيه الفعل ، فتقول : كان زيد وعمرًا كالأخوين ، كما تقول : استوى الماء والخشبة ، وكالأخوين في موضع الحال ."(١)

---

(١) ص ٦٤٧ - ٦٤٨ .

ثاني عشر ـ فضيل بن محمد :

لازم الخفاف فضيل بن محمد المعافري تسع سنين فأخذ عنه القرآن الكريم ، وتأدب به في العربية إلاّ أنَّ نقل الخفاف عنه في هذا السفر الثالث من الشرح "المنتخب الأكمل" قليل بالمقارنة مع ما نقله عن ابن بابشاذ ، وابن طلحة الإشبيلي ، وابن خروف ، فلم تتجاوز نقوله عنه في هذا السفر ثلاثة نصوص .

ففي باب الاستثناء ذكر الخفاف حدّ الاستثناء وتعريفه عن فضيل ابن محمد وقد فصلنا القول عليه في المقارنات بين شروح الجمل .

وفي باب الصلات ذكر الخفاف لِفضيل بن محمد قوله في التَّعلق :

" وكان الاستاذ المرحوم أبو محمد فضيل يقدر الظرف والمجرور في الخبر ، والصفة والحال ، وهو متعلق بمحذوف ، هو مستقر وثابت ، ويقول : لو كان متعلقا بفعل لأدى ذلك إلى تقدير الجملة من استقر بمستقر ؛ لأنَّ أصل الخبر والصفة والحال أن تكون مفردات ، وهذا يناسب قول الشاعر :

رَأَى الأمرَ يُفضِي إلَى آخِـر فَصَيَّرَ آخِرَهُ أَوَّلَا

وأما في الصلة فيتعلق بفعل محض ."(١)

---

(١) ص ٧٦٣ .

ثالث عشر ـ أبو الحسين بن أبي الربيع :

لقد كان لمؤلفات ابن أبي الربيع أثر كبير في هذا السفر من شرح الخفاف لكتاب الجمل ، ذلك أنه نقل عن شرح الإيضاح لابن أبي الربيع ، كما نقل عن شرح الجمل له أيضا ، وقد تردد اسم ابن أبي الربيع أثناء ذلك سبع مرات، ففي الخلاف حول أداة التعريف : "أل" وهل هذه الألف ألف وصل ؟ قال الخفاف :" قال الاستاذ المرحوم أبو الحسين ابن أبي الربيع : والذى يظهر لي أنها ألفُ وصلٍ لسقوطها عند الاتصال ".(١)

وفي باب بناء أمس نقل الخفاف عن ابن أبي الربيع في شرحه لكتاب الإيضاح في ذلك : " وذكر الاستاذ المرحوم أبو الحسين بن أبي الربيع ما هذا نصه في باب المعرب والمبني في شرحه لكتاب الإيضاح لابي علي قال : وأما أمس فيستعمل معرفة بالالف واللام ،أو بالاضافة ، وتستعمل واقعة على ما كانت تقع عليه بغيرهما ،فتقول : رأيته أمس تريد اليوم المتقدم قبل يومك ، كما تقول رأيته بالامس ورأيت أمسنا . .الخ"(٢) إلى نهاية كلام ابن الربيع .

وفي باب " لو " ذكر الخفاف قول ابن أبي الربيع في ذلك فقال : " وهذا الإشكال قد أزاله الاستاذ المرحوم أبو الحسين بن أبي الربيع بكلامه على هذا الباب بما هذا نصه : الكلام في "لو" في فصلين :

أحدهما : في معناها . والثاني : في أحكامها

فأما معناها فهي تدل على امتناع الجملة الأولى ، وأما الثانية ، فإن جئت بها على أنها مسببة عن الأولى فتدل على امتناعها ، وإن جئت بالثانية على أن الأولى ليست بمسببة فلا تدل على امتناعها . . الخ "(٣)

إلى آخر كلام ابن أبي الربيع في ذلك وهو طويل .

---

(١) ٣٢٠ .

(٢) ٥٠٥ .

(٣) ٥٩٥ .

ثبت بأسماء النحاة الذين ذكرهم الخفاف في السفر الثالث ونقل عنهم

رقم	اسم النحوى	سنة الوفاة	عدد المسائل
١	عبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي	١١٧	٣
٢	عيسى بن عمر الثقفي	١٥٤	٢
٣	أبو عمرو بن العلاء	١٥٤	١
٤	الخليل بن أحمد	١٦٠	١٠
٥	أبو الخطاب الأخفش	١٧٧	١
٦	يونس بن حبيب	١٨٧	٦
٧	سيبويه	١٨٨	١٠٧
٨	الكسائي	١٨٩	١١
٩	اليزيدى أبو محمد	٢٠٢	١
١٠	النضر بن شميل	٢٠٤	١
١١	قطرب	٢٠٦	٦
١٢	الفراء	٢٠٧	١٢
١٣	أبوعبيدة معمر بن المثنى	٢٠٨	١
١٤	أبوعمرو الشيباني	٢١٠	١
١٥	أبوالحسن الأخفش	٢١٥	٣٤
١٦	أبو زيد الأنصارى	٢١٥	٣
١٧	الاصمعي	٢١٧	٢
١٨	أبوعمر الجرمي	٢٢٥	٣
١٩	محمد بن سلام الجمحي	٢٣١	١
٢٠	ابن السكيت	٢٤٣	١
٢١	المازني	٢٤٨	١٠
٢٢	أبوحاتم السجستاني	٢٥٥	٢
٢٣	ابن قتيبة	٢٧٠	٦
٢٤	المبرد	٢٨٥	٣٠
٢٥	ثعلب	٢٩١	٢
٢٦	ابن كيسان	٢٩٩	٣
٢٧	أبوإسحاق الزجاج	٣١١	٤
٢٨	ابن السراج	٣١٦	٤
٢٩	النحاس	٣٣٨	٢

رقم	اسم النحوى	سنة الوفاة	عدد المسائل
٣٠	أبو القاسم بن أبي محمد	٣٤٨	١
٣١	ابن درستويه	٣٤٠	١
٣٢	أبوسعيد السيرافي	٣٦٨	٦
٣٣	ابن حبيب	٣٦٨	١
٣٤	أبوعلي الفارسي	٣٧٧	١٦
٣٥	الزبيدى	٣٧٩	١
٣٦	الرماني	٣٨٤	٢
٣٧	ابن جني	٣٩٢	١٠
٣٨	عبد الملك بن طريف	٤٠٠	١
٣٩	ابن حزم الأندلسي	٤٥٦	١
٤٠	ابن سيدة	٤٥٨	٢
٤١	ابن بابشاذ	٤٦٩	٢١
٤٢	ابن شريح	٤٧٦	١
٤٣	أبومحمد بن السّيد	٥٢١	٨
٤٤	ابن الطراوة	٥٢٨	٣
٤٥	الصيمرى	٥٤١	١
٤٦	أبو بكر بن طلحة الإشبيلي	٥٤٥	٣٠
٤٧	الخدب	٥٧٠	١
٤٨	ابن هشام اللخمي	٥٧٧	٢
٤٩	ابن ملكون	٥٨١	٢
٥٠	السهيلي	٥٨١	٢
٥١	أبو موسى الجزولي	٦٠٧	٤
٥٢	ابن خروف	٦٠٩	٢٤
٥٣	أبوعلى الرندى	٦١٠	١
٥٤	أبو القاسم المزياتي	-	٥
٥٥	أبوعلي الشلوبين	٦٤٥	٤
٥٦	فضيل بن محمد المعافرى	٦٥٠	٣
٥٧	ابن أبي الربيع	٦٨٨	٧

مصادر الاستشهاد عند الخفـــاف

نوع الخفاف شواهده في السفر الثالث من شرحه : "المنتخـــب الأكمل على كتاب الجمل" ، حيث لم يقتصر على الاستشهاد بالنظم وحـده ، ولكنه استشهد بالقرآن الكريم ، والحديث الشريف إلى جانب الاستشهاد بالشعر العربي الفصيح ، والأمثال العربية ، والأقوال المأثورة .

وسأفصل القول على كلٍّ نوع من الانواع المذكورة على النحو التالي :

١ - شواهد القرآن الكريم .
٢ - شواهد الحديث الشريف .
٣ - شواهد الأقوال المأثورة ، والأمثال العربية .
٤ - الشعر العربي الفصيح .

*

أولا : شواهد القرآن الكريم :

ليس هناك حاجة إلى القول بأن القرآن الكريم كان المعين الاول الذى اعتمد عليه علماء العربية في دراساتهم المتباينة ، ومنهم علماء النحو ، فقد كان مصدرهم الأول في الاستشهاد .

إلا أن طرائق الاستشهاد تختلف من شخص لآخر ، فهناك مـــن العلماء من هو متشدد في الأخذ بالقياس النحوى ، ومتى ما وردت القراءة مخالفة للقياس النحوى ، لا يتردد في الحكم عليها بالشذوذ أو الندور ، أو يلتمس لها توجيها أو تخريجا يوافق القاعدة القياسية النحوية التي تتلاءم والقيـــاس النحوى ، سواء كانت القراءة متواترة أو شاذة .

وهناك من تساهل في تقديم القراءة على القياس سواء كانت متواترة أو شاذة ، ولقد كان الخفاف من بين الذين يقدمون القراءة على القيـــاس

ويجعلها سبيلا للاحتجاج ، وذلك مما يحمد له ، فإنه قد أكثر من الاستشهاد بالقرآن الكريم ،حيث بلغ ما استشهد به من الآيات في السفر الثالث من كتابه هذا مائتي آية شملت أبواب هذا السفر كله ، كما كان يخرج القراءة وينسبها (*) للقارئ ويحتج لها ، كما يستعين بها في تفسير الغريب. (**)

كما اتخذ من القرآن الكريم معينا لاستشهاداته في كل مجال نحوى خاصة في كتابه ، كما أنه استعان في الجوانب المتعددة لطرق عرضه للمادة النحوية وفي مناقشاته وآرائه وترجيحاته.

أولا : في معرض جعله الاستشهاد بالقرآن الكريم سبيلا إلى تثبيت القاعدة النحوية ما ذكره في باب الممنوع من الصرف ، وهو بداية هذا السفر الذى نحققه .

استشهد الخفاف لتنوين " جوار وغواش " بالآية الكريمة بعد جلب آراء العلماء في هذا التنوين ، ومناقشته لتلك القضية ، وذكره مذاهب النحاة فيها.

قال في نهاية ذلك : " وأجمعوا على أنَّ جميع هذا إذا نُكِّر بعد أن يُسمى به عاد إلى التَّنوين ؛ لأنَّ القرآن جاء به قال سبحانه : ﴿ لهم من جهنم مهاد ومن فوقهم غواش ﴾ الآية (١) ، فهو لا يجعل إجماع النحاة دليلا قاطعا لديه على صحة القاعدة بقدر ما يجعل تعليله لها بمجيىء القرآن الكريم بها .

ثانيا : الربط بين القراءة والقاعدة النحوية ، ففي معرض توجيه القراءات في الآية الواحدة والربط بينها وبين القواعد النحوية مبينا العلة التي ربطت بين القراءة منها والقاعدة التي أصَّلها النحاة موضحا كيفية ربط ذلك بالبنية التي وجدت عليها الكلمة ،ما ذكره فيما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة ، كما هو مبين في محله من هذا الكتاب. (٢)

---

(١) الاعراف / ٤١.　　(*) ص ٩٨١.

(٢) ينظر ٢٩.　　(**) ص ١٧٥.

ثالثا : الربط بين الآية والقاعدة والمعنى .

وقد يتخذ الخفاف من الآية القرآنية سبيلا إلى الاستشهاد ، وجانبها جملة أخرى ، كما أنه قد يوضح مجال الاستشهاد بذكر المعنى الملائم للقاعدة النحوية ، فمن خلال حديثه عن " لا " النافية ، ذكر أنها تدخل على الأفعال ، وأنها في تلك الحال لا تعمل شيئا ، واستشهد لذلك بالآية الكريمة ، حيث يقول : " والمقصودُ في هذا الباب : "لا " النافية التي هي غير زائدة ، ولا عاطفة ، وهي لا تخلو إمّا أن تدخل على الفعل ، وإمّا أن تدخل على الاسم ،فإن دخلت على الفعل لم يكن لها عمل فيه ، نحو قولك : والله لا يقوم زيد ، وكقوله تعالى : * فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّى *(١) الآية ؛ لأ نَّهما في الآية الكريمة نافية لما مضى ، أي لم يصدق ، ولم يصل ، وليس لها عمل أيضا فيما دخلت عليه من الفعل الماضي لا في لفظه ولا في موضعه ".(٢)

رابعا : تأصيل القاعدة وتقريرها .

وفي الأدوات وحروف المعاني ،استشهد بالآية لتقرير قاعدة أصَّلَها البصريون ،ففي باب "لولا " قال : " وقد قلنا إنَّ أدوات التحضيض لا يقع بعدها إلاَّ الفعل ظَاهِراً كان أومُقدرا ، فمثال الظاهر قوله تعالى : * لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولاً *(٣) الآية ".(٤)

كما يلجأ أحيانا إلى تخريج الآية وتوجيهها على وجه يليق بها وذلك عنده أولى من أن تُحمَلَ على الشذوذ ،ففي معرض ذكره لأدوات الجزم قال : " وقراءة قنبل * إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِي وَيَصْبِرْ *(٥) الآية محمولة على الجزم من الاصل ".(٦)

---

(١) القيامة / ٣١

(٢) ١٤٨ .

(٣) طه / ١٣٤

(٤) ١٦٨ .

(٥) يوسف / ٩٠

(٦) ص ٩٨١ .

ثانيا - شواهد الحديث الشريف :

إنَّ قضية جواز الاستشهاد بالحديث الشريف موضوع خلاف وجدل بين النحاة المتأخرين ، ولا نريد الدخول في تفاصيل ذلك ، لأنه قد يخرجنا عن جادة بحثنا الذى نحن بصدده ، إلَّا أنَّه مِمَّا لا شك فيه أن النحويين الأوائل الذين أرسوا دعائم علم النحو وفرعوا علله ومدوا أقيسته ، لم يأخذوا بالاستشهاد بالحديث الشريف كدليل لبناء القاعدة النحوية ، ولم نجد لذلك تعليلا اللَّهمَّ إلَّا ما يقال عن جواز رواية الحديث بالمعنى.(١)

أما المتأخرون فقد انقسموا قسمين : قسم أجاز الاستشهاد بالحديث ، وقسم لم يجزه ولكلٍّ دليله ، وهناك من توسط بين الطائفتين في الاحتجاج بالحديث ، وقد سلك الخفاف منهجاً وسطا بين المجَوِّزينَ والمانعين إذ كانَ يَتَّبِعُ في ذلك المنهجَ العلميَّ الصحيحَ في طريقة الاستشهاد ، حيث كان يتحرى صِحَّة النقل ودرجة السَّند ، فإذا جاء الحديث من طريق يُعَوَّلُ عليه احتج به لصحة القاعدة ، ولهذا بلغت الأحاديث التي استشهد بها الخفاف في هذا السفر من الشرح :"المنتخب الاكمل على كتاب الجمل" خمسة وعشرين حديثا ، كما كان يُعنى بتخريجها من كتب الصحاح والسنن ، ويقول في ذلك :

" هذا الحديث أخرجه البخارى ومسلم في كتاب كذا . . أو أخرجه مالك في الموطأ من طريق فلان . . . وهلم جرا ".

ومما يدل على موقف الخفاف من الاستشهاد بالحديث وأنه كان يقف موقفا وسطا بين المجوّزينَ والمانعين مناقشته مسألة لزوم حذف الخبر بعد لولا في حديث " لَولاَ قَومُكِ حَدِيثٌ عَهدُهُم بِكُفرٍ " كما هو موضح في محله من

---

(١) ينظر تفصيل ذلك في الخزانة ١/ ١٠-١١-١٢-١٣-١٤.

هذا الكتاب فليرجع إليه.(١)

ومن ذلك استشهاده بالحديث لتوجيه الاعراب في الآية القرآنية التي يقع خلاف بين النحاة في توجيه إعرابها ، ففي باب ما يمتنع من الاستفهام أن يعمل فيه ما قبله ، ذكر الخفاف أنَّ ما ينتصب في هذا الباب بعد علمت وما أشبهه مما يدخل عليه حرف الاستفهام أو فعل يكون من أسماء الاستفهام أوّلاً ينتصب بما بعده لا بما قبله ، ثم ذكر خلاف النحاة في توجيه الآية * أَيُّ الحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَداً *(٢) الآية .

ثم وجه الآية بعد مناقشته لأقوال النحاة في ذلك ودعم حجته بحديث " يَا بِلَالُ حَدِّثْنِي بِأَرْجَى عَمَلٍ عَمِلْتَهُ في الاسلام مَنفَعَةً " كما هو مذكور في محلّه من هذا الكتاب.(٣)

وقد يلجأ للاستشهاد بالحديث لتوضيح المعنى اللغوى فمن ذلك السلام بمعنى المُتَارَكَة، واستعان بالحديث :

" افشُوا السَّلَامَ وأَطعِمُوا الطَّعَامَ "(٤)، لتوضيح المعنى اللغوى الذى فسر به كلمة السلام في الآية من قوله تعالى * قَالُوا سَلَاماً *(٥)، كما هو موضح في محله من هذا الكتاب.(٦)

وفي بيان معاني الادوات النحوية ذكر من معاني " لو" التقليل واستشهد لذلك بالحديث " يَا نِسَاءَ المُؤْمِنَاتِ لَا تَمْنَعَنَّ إِحْدَاكُنَّ لِجَارَتِهَا وَلَو فِرْسِنَ شَاةٍ "(٧)، كما هو مُوضّحٌ في محله من هذا الكتاب .(٨)

---

(١) ٦٠٤ .
(٢) الكهف / ١٢ .
(٣) ٦٠٤-٦٠٥ .
(٤) في الجامع الصغير ١/١٨٥ .
(٥) هود/ ٦٩ والفرقان/٦٣ .
(٦) ٦٨١ .
(٧) الحديث اخرجه البخارى في كتاب الهبة ٣/١٢٨-١٢٩ .
(٨) ٥٩٤ .

ثالثا ـ الشواهد النثرية من أقوال العرب :

استشهد الخفاف بالنثر من كلام العرب وأمثالها ، كما فعل ذلك غيره من النحويين ، وقد استخدم شواهد النثر في أغراض متعددة لتوضيح شرحه أو التدليل على صحة ما يراه ومايذهب إليه من آراء نحوية ، وفيما يلي توضيح ذلك .

أولا : استعان الخفاف بشواهد النثر لتأييد مايراه من صحة اتجاه نحوى سواء أكان بصريا أم كوفيا ، ففي مجال تأييده لصحة ماذهب إليه الكوفيون في كون التصغير يرد للتعظيم ، ذكر الخفاف في صحة ذلك المثل : " أَنَا جُذَيْلُهَا المُحكك ، وعُذَيْقُهَا المُرَجَّبُ " ، ثم قال : " وذكر عن بعضهم إنكار مجيىء التصغير للتعظيم قال : لأنهما متناقضان ،لأن التعظيم لا يكون صغيرا في الحالة الواحدة .

قال الخفاف : قلت لا يتناقضان ،لأنهما لم يَرِدَا عَلى شيىءٍ واحد ، فالتصغير إنما وَرَدَ على اللفظ والتعظيم وَرَدَ على ما دَلَّ عليه اللفظ ، وإدخال دلالة اللفظ المُصَغَّر على التعظيم كإدخالهم على المدح لفظ الذم في قولهم : قاتله الله ما أشعره ، وكإدخالهم لفظ المدح في الدلالة على الذم ، كقوله تعالى ﴿ ذُقْ إِنَّكَ أنتَ العَزِيزُ الكَرِيمُ ﴾ الآية (١) ، فهذه لفظة مدح أريد بها الذم ، فبعض أبواب العربية يدخل على بعض ، فلا ينكر مجيىء لفظ المصغر على التعظيم " (٢)

ثانيا : اتخذ الخفاف من الاقوال المأثورة سبيلا لتفسير ما جاء في شاهد شعرى ، فمن ذلك تفسيره : " يبين " في الشاهد :

وَيَصْهَلُ في جَوفِ الطَّوِيِّ صَهيلاً يُبَيـنُ للمُعـرِبِ

---

(١) الدخان /٤٩ .

(٢) ص ٢١٩ .

انتزع الخفاف معاني هذه الكلمة من المثل العربي ، وفي ذلك يقول :

" قوله : " يبين للمعرب " يحتمل أمرين :

إما أن يكون أراد يتبين ، لأنه يقال : "بَيَّن الصُّبحُ لذى عينين " بمعنى تبين ، كما يقال في المثل : " قد بَيَّنَ الصبح لذى عينين " أى قد تبين ". (١)

ثالثا : احتج الخفاف لندرة الاستعمال بشواهد النثر ، ففي معرض الكلام على " لو " ، واختصاصها بالدخول على الأفعال قرر الخفاف صحة تلك القاعدة ، وعلل خروج " لو " عن هذا الأصل الذى أقره البصريون أيضا بقوله :

" إنَّ لَوْ قد يليها الأسماء ، ولكن قد تكون محمولة على أفعال ، كقولهم : " لَوْذاتُ سِوارٍ لطمتني ". (٢)

رابعًا : استخدم شواهد النثر لصحة القاعدة ، ففي معرض ذكره مواضع نون التوكيد قال : " والموضع الثالث في أفعال مستقبلة في الخبر وقبلها ما زائدة تشبيها بالشرط . . . من ذلك قولهم : " بِجَهدٍ مّـا تبلغَنَّ " و " بِعينٍ ما أرَيَنَّكَ " ، فهذه مواضعها في حال السعة ". (٣)

---

(١) ص ٣٣٥ .

(٢) ص ٥٩٩ .

(٣) ص ٧٤٤ .

رابعا - شواهد الشعر :

الشعر ديوان العرب وسجل أيامهم ، وعليه بنيت القواعد النحوية ، كما فزع إليه المفسرون لحل الألفاظ الغريبة والبلاغيون لتوضيح المعاني البيانية .

قال ابن فارس : " وهو حجة فيما أشكل من غريب كتاب الله جل ثناؤه وغريب حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وحديث صحابته والتابعين ". (١)

وهو ضالة النحويين المنشودة ، وعدتهم المدخرة لتقييد الشوارد واطلاق المقيد ، وتوجيه إعراب مغلق ، وتوضيح معنى مشكل .

ولقد كان النحويون يتنافسون في اقتناصه ، والادباء يتباهون في تحصيله ، كما بنى النحويون جل قياسهم عليه ، وبه أحكموا قانون الاطراد والشذوذ .

والخفاف واحد من هولاء العلماء ، فقد اعتمد عليه اعتمادًا كبيرا واستشهد به على كل ما عَنَّ لَهُ من قضايا أثارت انتباهه ، وأيقظت فكره ، ولقد أكثر من إنشاده ، حيث بلغت الشواهد التي أنشدها في هذا السفر من شرحه : " المنتخب الأكمل على كتاب الجمل " سبعمائة وثمانين شاهدا ، وهو عدد هائل من الشواهد يدل على موسوعية هذا الشرح وأهميته في الدراسات النحوية واللغوية بوجه عام ، كما يتجاوز تلك الدراسات إلى الجانب الأدبي . هذا اذا افترضنا أن هذا الجزء يمثل ثلث شرحه .

ولقد اتبع طريقة فريدة من بين علماء النحو وشارحيه في تناوله للشواهد ، فلم يكن كغيره من الشارحين الذين يثبتون الشواهد لمجرد

---

(١) الصاحبي ٢٦٧ .

القاعدة النحوية بل كان يتجاوز ذلك إلى إثبات كل ما يدور حول الشاهد من كل ما يتصل به ، وبالطريقة التي أثبت بها شواهده أصبح شرحه يمثل موسوعة لغوية وأدبية .

ومما يمتاز به أنه لا يذكر بيت الشاهد إلّا مع ما يرتبط به من مقطوعة شعرية تتصل ببيت الشاهد ، كما كان يهتم بأسماء الشعراء ونسبة الشاهد وعزوه بقدر ما يهتم بإعرابه وذكر موضع الشاهد منه ، كما كان يذكر ما يتصل بالشاهد من القصص والمناسبات الأدبية التي أنشدت القصيدة لها .

ولقد كان يرجع للدواوين لتصحيح رواية الشاهد ، كما كان يعنى بتفسير وتوضيح ما ورد فيه من الغريب ، إلى جانب اهتمامه بالمعنى الدلالي رابطا بينه وبين الاعراب.

ولقد حرص الخفاف في هذا الشرح على ابراز شخصيته العلمية ومقدرته على الشرح والتعليل ، وذلك بما يتسم به من الموضوعية خلال مناقشته للعلماء أثناء تناوله للشواهد التي ينشدها ، ونبرز ذلك في نقاط ،نحاول تفصيلها قدر المستطاع من خلال ما أثبته في هذا الشرح ،وفيما يلي ذكرها :

١ - نسبة الشواهد وعزوها .

٢ - رجوعه للدواوين لتصحيح رواية الشاهد .

٣ - عنايته بإعراب الشواهد وذكر موضع الشاهد منها وهي طريقته في هذا الشرح بوجه عام .

٤ - حرصه على تفسير الشواهد تفسيرا عاما .

١ - نسبة الشواهد وعزوها :

لم يكن الخفاف ينشد الشاهد لمجرد القاعدة دون نسبته لقائله ولم يكن يكتفى بعزو النحويين ، ولكنه كان يتعقبهم بالرجوع إلى الدّواوين لإثبات تلك النسبة، وقد كانت هذه طريقته في تناوله للشواهد ، فلم يترك شاهداً أنشده دون أن يعزوه ،

ومن الأمثلة على ذلك ما ذكره في باب النسب عند إنشاد شاهد نسب إلى عمر بن أبي ربيعة ، كما هو مبين في محله من هذا الكتاب(١)

ومن ذلك تعقبه للزجاجي في نسبته بيتا للأخطل فأثبت الخفاف خطأ تلك النسبة بالرجوع إلى ديوان الأخطل ،وصحح نسبته للفرزدق ،كما هو موضح في محله من هذا الكتاب.(٢)

٢ - رجوعه للدواوين لتصحيح رواية الشاهد :

لقد كان الخفاف دقيق التحرى في إثبات نسبة الشواهد التي عزاها أبو القاسم الزجاجي ،أوغيره من النحاة ، إذ لم يكن يعتمد على عزو من سبقه من النحاة حول تلك النسبة ، ولكنه كان يرجع إلى مظان تلك الشواهد ودواوين من نسبت لهم .

وفي ظني أنّ هذا هو منهج البحث العلمي الذى يقوم على تحرى صحة المعلومات والتروى في أخذ النصوص ، وذلك مطلب أساسي لكل من يريد الدخول في زمرة المحققين الذين كانت لهم عناية خاصة بتصحيح النصوص والتحرى في أخذها من مظانها .

---

(١) ص ٢٨٦.

(٢) ص ٦٤.

ولذا كان الرجوع إليهم حتمياً إذا ما تضاربت الأقوال واختلفت الآراء ، وفي هذا السياق كان الخفاف يميل إلى منهج أهل التحقيق وبه يأخذ .

ومن الأمثلة على ذلك نسب العلماء شاهداً لحسان بن ثابت ونسبه بعضهم لعبدالله بن رواحة ، وقيل لكعب بن مالك ، فلما اختلفت الأقوال حول تلك النسبة رجع الخفاف للدواوين لتصحيح ذلك الخلاف ، وفيه يقول :

" قيل لحسان بن ثابت ، وقيل لعبدالله بن رواحة ، وقيل لكعب ابن مالك وكلهم من الانصار - رضي الله عنهم - ولم يقع في ديوان شعر حسان ". (١)

٣ - اعراب الشواهد ، وذكر موضع الشاهد :

لقد كان من أبرز النقاط التي تناولها هذا الشرح عناية الخفاف بإعراب الشواهد بوجه عام ، فقد كان يدرك ارتباط المعنى بالاعراب ، كما كان يهتم بذكر وجوه الخلاف بين النحويين في توجيه إعراب الشاهد ، ولم يكن ليسرد ذلك سرداً بل كان له نظره ورأيه فيما يناقشه ، وبذلك يكون له ميزة على كثير من الشارحين الذين يقتصرون على ذكر موضع الشاهد دون إعرابه وتعليله .

ومن الامثلة على ذلك إعرابه للشاهد :

فَإِنَّ المنيةَ مَن يخْشَهَا فَسوفَ تُصَادِفُه أينَمَا

وذكر وجوه الاعراب المحتملة لهذا الشاهد وتقديرات الاعراب المذكورة في " أينما " وذكر موضع الشاهد منه. (٢)

---

(١) ص ٦٦٩ .

(٢) ص ٣٨١ .

وكذلك إعرابه للشاهد :

وَمَالِيَ إلاّ آلَ أحمدَ شِيعَةٌ   وَمالِيَ إلاّ اللّهَ غيرَكَ ناصِرُ

في باب الاستثناء، وذكر وجوه الخلاف في النصب على الاستثناء في اسم الجلالة ، و "غيرك "، وتعليل ذلك ، وما في الشاهد من الخلاف بين النحاة وتفصيل الآراء في ذلك الخلاف ، وذكر موضع الشاهد من البيت.(١)

٤ - حرصه على تفسير الشواهد تفسيرًا عاما :

إنّ طريقة الخفاف التي رسمها لنفسه في تناوله للشواهد طريقة فريدة من نوعها ، حيث لم يترك جانبا من جوانب المعرفة التي تتصل بالشواهد تصريحا أو تلويحا إلاّ تناولها بالشرح والتعليل ، وربط المعاني العامة بالمعاني الاصطلاحية مراعيا في ذلك الجانب الإعرابي الذى دلت عليه المعاني العامة المنتزعة من الشاهد .

ولم يكن من أولئكم الذين يسردون القواعد سردًا دون أدنى تدخل منهم فيها ، كما لم يكن جَمّاعَةً فحسب ، ولكنه كان يعلل لما يسرده ويتدخل تدخل العالم النبيه ، يقيس المسائل على أشباهها ، ويحكم بعد سرد الأقوال ومناقشتها ، وهذا ما نلمسه في كلّ إنشاد أنشده معضدًا رأيه بالدليل ، وربما يتخذ من تفسير الشاهد وتوجيهه المعنوى - سبيلا إلى توضيح قاعدة نحوية ربما تلتبس على بعض الناس كما في الشاهد :

أَلاَ طِعَانَ أَلاَ فُرسَانَ عَادِيـةً   إلاّ تَجَشُّؤُكُم عِندَ التَّنانِيـرِ(٢)

ومن ذلك تفسيره للشاهد :

تَعُدُّونَ عَقرَ النِّيبِ أفضلَ مَجدِكُم   بَنِي ضَوطَرَى لَولاَ الكَمِيَّ المُقَنَّعَا(٣)

---

(١) ص ١٢١ - ١٢٢.

(٢) ص ١٧٥.

(٣) ص ١٧٨ - ١٧٩.

وبعد الانتهاء من تفسير البيت تفسيرا عاما قال : إنه مبني على حكاية ، واستطرد في ذكر تلك الحكاية الأدبية .

*

وقد سلك الخفاف طريقة فريدة في الاستشهاد بالشعر ، ذلك أنه قد اعتاد أن لا يذكر بيت الشاهد إلا مع ما يرتبط به من أبيات أو مقطوعة من قصيدة بيت الشاهد ، سواء كانت الأبيات قبل بيت الشاهد في الترتيب أو بعده ، وله في ذلك عبارات يستخدمها ، فمنها مثلا وقبل هذا البيت كذا كما في ٨٤ - ٢٥٦ - ٦١٣ ، أو قبله كذا كما في ٢٥٧ - ٢٨٦ - ٣٠٥ - ٥٥٠ - ٥٥١ .

أو أول القصيدة كذا ... وبعده كذا كما في ٥٢٦ - ٧١٥ .

أو بعد هذا البيت كذا كما في ٣٠٥ - ٣٨٠ - ٥٠٩ - ٥٩٠ - ٦٥٦ .

ومن عباراته في ذلك : ومن هذا الشعر كذا كما في ١٦٢ ، وفيها كما في ٢٥٦ وبعده بأبيات كما في ٥٢٧ ، ومنها من قصيده الذى يقول فيه كما في ٦٥٣ ، أو بعده بأبيات كما في ٦٥٤ ، وبينهما بيت وهو كما في ٦٨٧ ، أو يتصل به مقدماً عليه كما في ٦٨٨ ويذكر المقطوعة التي لها صلة ببيت الشاهد ، ويَعُدُّ تلك من طُرُقِ فَهمِ معنى الشاهد ، ويقول مُشيرًا إلى هذا : ومعناه يتبين بما قبله وقبله كذا في ٢٨٦ أو يقول وقبله كذا كما في ٤٥١ .

وهذه طريقة من طرق الاستثبات عنده ، وتوثيق سند الرواية ، وتأكيد صحة الاستشهاد ، وهذه فائدة تُضَافُ إلى الفوائد المتعلقة بكيفية الاستشهاد عند الخفاف كالرجوع إلى الدّواوين ، وتصحيح الرواية ونسبة الشاهد لقائله ، وتفسير المعنى الاجماليّ له ، وذكر موضع الشاهد ، كما هو موضح في محله .

الفصل الثالث

في الموازنة بين

المنتخب الأكمل وأربعة من شروح الجمل

اقتضت طبيعة هذه الدراسة أن تتضمن موازنة بين شرح الجمل للخفاف ، وأربعة من شروح الجمل هي :

١ - شرح الجمل لابن بابشاذ ت (٤٦٩) .

٢ - شرح الجمل لابن بزيزة ت (٦٦٢) .

٣ - شرح الجمل لابن عصفور الاشبيلي ت (٦٦٩) .

٤ - شرح الجمل لابي عبدالله الفخار ت (٧٥٤) .

ذلك أن الخفاف قد اعتمد في شرحه على شرحين كبيرين من شروح الجمل هما :

شرح الجمل لابن بابشاذ : الشرح الكبير ، وشرح الجمل لابن خروف (٦٠٩) ، وقد أكثر من ذكر هذين الشرحين ، والأخذ عنهما ، كما كان كثير التعقيب والمآخذ على ابن خروف الذى كان كثير الانتقاد لابن بابشاذ ، الامر الذى يعده الخفاف تحاملا من ابن خروف ، كما صرح بذلك في هذا الشرح (١) .

ولما كان شرح الجمل لابن خروف معدوما ، حيث لا توجد منه إلا نسخة واحدة في مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ، وهذه النسخة بها خروم وطمس كثير جعل من العسير قراءتها ، فلم تكن بسبب ذلك صالحة للموازنة اضطررت اضطراراً إلى استبعاده من ميزان المقارنة ، وتوجهت إلى شرح الجمل لابن عصفور الاشبيلي : الشرح الكبير باعتباره من أوسع شروح الجمل التي ظهرت حتى الآن ، وأكبرها على الاطلاق .

لما لم يتيسر لي العثور على نسخة أخرى من شرح الجمل لابن خروف وقد كنت أحبذ أن تكون في الموازنة مع هذه الشروح المذكورة شرح الجمل لابن أبي الربيع ت (٦٨٨) لاعتبارين :

---

(١) ص ٥٧ - ٨٣ - ٦٣٤ - ٦٣٦ - ٦٨٩ .

أحدهما : أن الخفاف قد أخذ عنه أيضا .

وثانيهما : أنه أقرب إلى الحقبة الزمنية التي عاش فيها الخفاف، وآراء النحاة الأندلسيين قد استقرت في تلك الفترة ، وتجاوزت طور النمو الى حيث الثبات والاستقرار.

إلاّ أن عدم وجود الابواب النحوية المشتركة بين الاثنين حال دون ذلك ،حيث لا يوجد أيٌّ من الكتابين كاملا : البسيط لابن أبي الربيع والمنتخب الأكمل للخفاف.

لكنه مما يبعث على الارتياح أن قام الدكتور عياد الثبيتي بإجراء موازنة بين شرح ابن أبي الربيع وشرحي ابن عصفور ،وابن بزيزة ، وقد كانت موازنته موازنة عامة تضمنت عرض المادة العلمية من هذه الشروح ، كما تضمنت السمات البارزة التي تميز كُلَّ شرح من غيره ، كما أبرزت أهم النقاط العلمية التي كانت مثار جدل بين العلماء الاندلسيين ، وكذلك أهمية كتاب الجمل في الدراسات النحوية لتلك البلاد .

كما قام الدكتور حماد الثمالي بإجراء موازنة بين شرح الجمل للفخار، وشرحي الجمل لابن عصفور ، وابن أبي الربيع ،دون أن تكون في أبواب نحوية بعينها .

وأحيل القارئ على تلك الموازنتين في مقدمة البسيط لابن أبي الربيع (١) ومقدمة شرح الجمل للفخار (٢).

إلاّ أني آثرت أن تكون الموازنة بين هذه الشروح السالفة الذكر في أبواب نحوية تشترك بينها ،وذلك ليتضح الفرق بين هذه الشروح في المادة العلمية التي عرضها هؤلاء الشراح ، وما عالجوه فيها من القضايا النحوية ، والمسائل الخلافية ، وتباين آرائهم في ذلك ، ومن ثم الخروج

---

(١) ص ١٣٥.

(٢) قسم الدراسة .

بالنتائج المتوخاة من هذه الموازنة .

وعليه فإنني أرى أنَّ هذا القسم من الدراسة يكفيه الموازنة بيـــن الشروح السالفة الذكر.

ورأيت أن تقتصر نقاط الموازنة في موضوعات :

"باب الاستثناء "،" وباب الاغراء ".

ولكي تتحقق الغاية المنشودة من هذه الموازنة ،لكي تتضمن الجوانب الشاملة المحيطة بالشروح ،رأيت أن أتناولها من ثلاث نواح :

أولا : من الناحية المنهجية : أى منهج المعالجة.

ثانيا : من الناحية الشكلية : الشكل الذى تمت فيه المعالجة.

ثالثا : من الناحية الموضوعية : أى المادة العلمية داخل الأبواب والفصول والمباحث.

الخفاف وابن بابشاذ في بـاب الاستثنـاء

أولا - من الناحية المنهجية :

١ - عرض المادة العلمية :

عرض ابن بابشاذ باب الاستثناء في ثلاثة أبواب، وستة فصـول، هـي :

١ - فصل في مقدمة قبل الشروع في الباب تحدث فيه عن معرفة العامل في باب الاستثناء.

٢ - فصل "إلاَّ" إذا كانَ ما قبلها من الكلام موجبا.

٣ - فصل "إلاَّ" إذا كانَ ما قبل "إلاَّ" غيرَ موجب.

٤ - فـصل "غير".

٥ - فصل "سوى وسوى وسواء، وحاشى، وقلما".

٦ - فصل "ما خلا، وما عدا، وليس، ولا يكون".

٢ - أما الابواب فهي :

١ - باب الاستثناء.

٢ - باب الاستثناء المقدم.

٣ - باب الاستثناء المنقطع.

تحدث في هذا الإطار عن أحكام الإستثناء والمستثنى، والمستثنى منه وما يتعلق بذلك من القضايا المتعلقة بهذا الباب.

ومضى الخفاف على هذا التقسيم في عقد الأبواب والفصول، غير أنه أضاف تقسيما آخر للمستثنى أكثر تقنينا لضبط الباب، وأكثر فائدة لدارس النحو ومتعلمه، حيث قسمه مراعيا الأحوال الإعرابية له، وهو :

تقسيم المستثنى الى خمسة أقسام هي :

١ - مستثنى لا يكون إلاّ منصوبا .

٢ - مستثنى لا يكون إلاّ مخفوضا .

٣ - ما يجوز فيه النصب والخفض .

٤ - ما يجوز فيه النصب والبدل .

٥ - ما يجوز فيه النصب والرفع .

كما قسم الاستثناء المنقطع إلى قسمين :

الأوّل : استثناء يجوز أن ينطلق فيه لفظ المستثنى منه على المستثنى على طريق المجاز .

الثاني : لا يجوز أن ينطلق فيه لفظ المستثنى منه على المستثنى لا حقيقة ولا مجازا .

وضرب الخفاف الامثلة على هذه الاقسام كلها ، كما عقد مسائل في آخر بعض الفصول المعقودة لأدوات الاستثناء .

طريقة المنهج

لم يرسم ابن بابشاذ طريقة خاصة بمنهجه الذى يعالج به باب الاستثناء وإنما اكتفى بعقد الأبواب ،والفصول في ذلك ، ثم شرع في التحدث عن الباب شارحا ومعللا .

في حين رسم الخفاف طريقة خاصة بمنهجه الذى يتبعه في معالجة هذا الباب تحدث من خلالها عن المستثنى ، والمستثنى منه وأدوات الاستثناء والنقاط التي سيتم الحديث عنها ، وذلك في الطريقة الكلية ، ثم قال بعد ذلك " فموضوع الباب للإعلام بها بذكرها وبيان مختلف أحكامها وإعراب المستثنى بها بحسب اختلاف الاداة وحكمي المستثنى بها لا من حكمي الاتصال ، والانقطاع ، وهو تعيينه من المستثنى منه ونوعي الكلام الذى يقتضيه من الإيجاب وغير الإيجاب وتفريغ العامل له وغير التفريغ ".(١)

أدوات الاستثناء

تحدث ابن بابشاذ عن آلات الاستثناء وأدواته وقال انها عشرة :
" منها : إلاّ ، وهي أمُّ حروف الاستثناء ، وغير ، وبله ، وسوى وسواء ، وسيما ، وهذه الخمسة تجر مابعدها أبدا بحق الاضافة إلاّ أن " ما " من سيما زائدة في حال الجر ومعناها : مثل ، وخلا ، وعدا ، وحاشى ، وهذه الثلاثة يُجرُّبها فتكون حروفا ، وينصب بها فتكون أفعالا .

وما خلا ، وما عدا ، وليس ، ولا يكون ، وهذه الأربعة تنصب ما بعدها أبدا ، لانها أفعال لا غير فهذه آلات الاستثناء ".(٢)

---

(١) ص ٨٦ فمابعدها .
(٢)

في حين تحدث الخفاف عن أدوات الاستثناء في شيء من التقنين أقرب إلى المنهجية من النمط الذى اتبعه ابن بابشاذ في ذلك ، وتوضيح هذا على ما يقوله الخفاف بعد سرد هذه الادوات" وهي تنقسم أربعة أقسام :

منها : ما هي حرف ، وهي " إلاّ " ، و" حاشا " على مذهب سيبويه .

ومنها : ما هو اسم ، وهي : " غير " ، و" سوى وسوا وسواء "، و" لا سيما " .

ومنها : ما هو فعل ، وهو " ما خلا " و" ما عدا " و" ليس" و" لا يكون " ، و" إلاّ أن يكون " .

ومنها : ما يكون تارة فعلا وتارة حرفا ، وهي " خلا " . (١)

ثم قسم الخفاف الاسماء منها على قسمين :

اسم ليس بظرف.

واسم هو ظرف .

ثم تحدث عن حكم التعامل بها مبينا مافيها من الخلاف.

---

(١) ص ٩٨ .

ثانيا - من الناحية الشكلية :

١ - معالجة الموضوع :

عالج ابن بابشاذ باب الاستثناء بطريقة تختلف عن طريقته في باب الممنوع من الصرف ، ذلك أنه تكلم هنا عن حد الاستثناء ، وشرطه ، وهذا ما لم يذكره في الباب السابق الذى لم يعطِ لَهُ حَداً ولا تعريفا ، وإنما دخل في الشرح والتعليل ، وهنا أعطى لبعض أقواله في هذا الباب شرائط وأصولا جعلت من السهل استيعاب تلك الافكار التي عالج بها هذا الباب.

في حين عالجه الخفاف بطريقة أخرى ، وذلك أنه عمد في أول الباب إلى التنبيه على أنّ أدوات الاستثناء يجب معرفة بعضها من بعض ، كما ركز في بداية الحديث عن الباب على إعطاء صورة واضحة عن الاستثناء والمستثنى منه والمستثني ، ثم وضح بعد ذلك طريقة التعامل بهذه الأدوات بالإيجاز والاختصار ، حيث يعود بعد ذلك إلى الإسهاب والإطناب معللا وشارحا .

*

الحدود والتعريفات

تناول ابن بابشاذ حَدَّ الاستثناء عند النحويين ، كما تناول شرطه ، وذلك في أول الباب حيث يقول بعد ترجمته :

" الاستثناء إخراج بعض من كلّ بإلاّ أو بكلمة في معنى " إلاّ " والاستثناء عند النحويين شرطه أن يكون المستثنى أقل من المستثنى منه مثل : عندى عشرة إلاّ واحدًا ، وعشرة إلاّ أربعة" (١) لم يتجاوز حَدّه هذا التعريف.

---

(١) المخطوط ١٦٥/أ.

في حين تجاوز الخفاف هذا الحد وهذا التعريف إلى ذكر حد أشمل لهذا الباب وذلك بتناوله للحد اللغوى والاصطلاحي ، كما ذكر مأخذه على الحدّ الذى ذكره ابن بابشاذ ، وما ورد من النحويين في حدّه وما رجحه الخفاف من هذه الحدُودَاتِ ، كما ذكر اشتقاقه وبيان ذلك الاشتقاق ، فبعد مقدمة كلية في باب الاستثناء قال الخفاف في حده : " فالاستثناء في اللغة يرجع إلى التخصيص ، والاستثناء في اصطلاح النحويين هو إخراج بعض من كل بإلا أو ما يقوم مقامها " وبين الخفاف نقده لهذا الحد بقوله : " وهذا الحد إنّما يتناول الاستثناء المتصل لا المنقطع ليس فيه إخراج بعض من كل إلا على طريق المجاز على ما يبين في الاستثناء المنقطع .

ولقد كان الاستاذ المرحوم فضيل بن محمد يقول في حدّ الاستثناء : الاستثناء إخراج ما بعد أداة الاستثناء عن حكم ما قبلها بإلا أو بكلمة في معناها ، وقصد بذلك أن يشمل الحد الاستثناء المتصل ، والمنقطع " ولم يرتض الخفاف هذا الحد أيضا ، لأنه لم يفهم منه شموليته لهذا الباب ، وذكر اعتراضا عليه وذلك حيث يقول : " وإنّما أقول ومتى دخل الاستثناء المنقطع تحت الكلام الأول حتى يصح إخراجه منه .

وعلى الجملة فالمختارُ في حدّه أن يقال : الاستثناء عبارة عن لفظ متصل بجملة لا يستقل بنفسه دليل بحرف " إلا " أو أحد أخواتها على أن مدلوله غير مُرادٍ مما اتصل به ". (١)

ثم ذكر الخفاف حد الاستثناء المنقطع أيضاً ، وذلك بقوله :

" الاستثناء المنقطع هو الذى يكون من غير جنس ما تقدمه " (٢) وضرب لذلك مثلا ، كما تحدث عن اشتقاقه وذلك حيث يقول :

---

(١) ص ٩٦ .

(٢) ص ١٢٥ .

" ثم الاستثناء مشتق من ثَنَّيت الشيء إذا رددته ، وذلك أنّ الاستثناء ثنى اللفظ الأول الذى يخرج منه الاسم الواقع بعد إلاّ أو بعد ما كان مثلها من سائر أدوات الاستثناء عن أن يصلح الاسم الواقع بعد "إلاّ" أن ينطلق عليه ، وبيان ذلك أنك إذا قلت قام الناس كان الناس صالحا لأنْ يقع على زيد في جملة الناس ، فإذا قلت : قام الناس إلاّ زيدًا فقد رده الاستثناء بإلاّ عن أن ينطلق عليه ."(١)

وفي سياق ذكر الحدود والتعريفات تطرق الخفاف إلى تفسير الجنس في اصطلاح النحاة ، وذلك حيث يقول :

" فالجنس في اصطلاحهم إنما هو عبارة عن صلاحية لفظ المستثنى منه للمستثنى أو وجوب وقوعه عليه إذا لم يكن ثم استثناء ".(٢)

---

(١) ص ٩٧ .

(٢) ص ١٢٦ .

تسلسل الافكـــــار

إن ترتيب موضوعات باب الاستثناء عند ابن بابشاذ لا يختلف كثيرًا عن ترتيب موضوعات الباب السابق من حيث الشكل ، والمضمون .

أما الشكل فيتمثل في عقد الأبواب والفصول لكل قضية من القضايا العالقة بهذا الباب .

أما المضمون فيتلخص في الحديث عن هذه القضايا بالتسلســـل ، حيث تقتل القضية بحثا قبل الانتقال إلى القضية التي تليها ، وهذا ما فعله ابن بابشاذ وعليه جاءت أفكاره مسلسلة دون أن يتخللها ما يوحـــي بتفكيك تلك الافكار إلى جزئيات لا تخدم الموضوع .

في حين يمضي الخفاف على النهج الذى رسمه لنفسه ، وهـــو تخليل موضوعات هذا الباب بجزئيات تخدم تلك الافكار على سبيل توضيـح المعنى ، وفي سياق ترتيب الموضوعات مما يجعل أفكاره متماسكة من حيث الشرح والتعليل ، وعلى سبيل المثال :

كان الخفاف يتحدث في باب الاستثناء المنقطع ، فقاده الحديـث عن تفسير الجنس في اصطلاح النحويين إلى الحديث عن فكرة أخرى تتعلـــق بعلم الكلام ، ثم عاد بعد استيفاء الحديث عنها إلى مواصلة الحديث فـي الاستثناء المنقطع ، وكل ذلك ضمن تسلسل الأفكار التي عقد لها الفصول ، والمسائل .

غزارة المادة العلميـــــة

تتمثل غزارة مادة هذا الباب في معالجة القضايا التي تضمنتهـــا الأبواب والفصول التي عقدها ابن بابشاذ لهذا الغرض ، وأخذ يشرحهـــا ويعللها ، ويناقش أقوال النحاة ضمنها ، ومن الامثلة على ذلك :

تحدث في الفصل الأول الذى عقده بعد ترجمة باب الاستثنـــاء وخصصه للحديث عن معرفة العامل في هذا الباب ، وذكر في ذلك خمسة أقوال أتى بأدلة كلّ قول من هذه الأقوال ، كما أتي بأدلة أبطل بها الأقوال التي لم يرجحها .

كما عقد في هذا الباب ستة أصول جعلها أساسا للتعامل في باب الاستثناء ، ومن ذلك توفرت مادة علمية غزيرة .

أما الخفاف فالمادة عنده في هذا الباب أغزر ، وأوفر والعلة فـــي ذلك ما ذكرناه من قبل من إدخال جزئيات أثناء حديثه عن المادة العلمية ، وذلك لكي يتوسع في الشرح والتعليل ، وقد تكون هذه الجزئيات فـــي التنبيهات والتفقدات اللفظية ،إلا أنها لم تكن مجرد حشو يحشو به الباب ، وانما لها صلة قوية به سواء كانت مباشرة أوغير مباشرة .

وقد تكون في غير تلك التنبيهات والتفقدات ، كالمناسبات الأدبية مثلا والردود العلمية على المخالفين ، وهو ما اشتمل عليه هذا الباب.

وفرة الشواهد وتنوعها

لم يكثر ابن بابشاذ من الشواهد في هذا الباب ، كما لم ينوع شواهده ،فقد اقتصر على الاستشهاد بالقرآن والشعر الفصيح ولم يستشهد بالحديث وأقوال العرب هنا .

وقد بلغت الشواهد عنده من القرآن اثني عشر شاهدا مع تكرير الآيات ، كما بلغت الشواهد الشعرية عشرة شواهد مكررة أيضا ، وقد أشرنا في بعض الفقرات السابقة أنه لم يهتم بإعراب الشواهد كما لم يهتم بذكر موضع الشاهد منها .

في حين جاءت شواهد الخفاف من القرآن الكريم أقل مما استشهد به ابن بابشاذ ،حيث لم تتجاوز شواهده سبع آيات من القرآن الكريم من غير تكرير.

أما شواهد الشعر فبلغت ثلاثة عشر شاهدا ، كما استشهد بمثل واحد ، وقد أعرب الشواهد ، كما ذكر موضع الشاهد منها ، ونسبها إلى قائليها .

ثالثا ـ من الناحية الموضوعية :

تعليل الاستثناء بأدوات الاستثناء :

علل ابن بابشاذ للاستثناء بأدوات الاستثناء وأعطى الحكم لتلك العلل ، ونذكر على سبيل المثال من ذلك التعليل ذكره لعلة الاستثناء بغير ، وذلك حيث يقول :

" فأما العلة في جواز الاستثناء بغير ، فلأنَّ مابعدها بخلاف ما قبلها في الموجب ، والمنفي ، كما يكون ذلك في إلاَّ ، وأما خفضها ما بعدها فبحق الاسمية والاضافة وأما جريان الاعراب عليها في نفسها ، فلأنها اسم وقد اشتغل مابعد غير بإعراب الاضافة فلم يمكن جَعْلُهُ فيه فَجُعِلَ في نفس غير ". (١)

في حين يقول الخفاف في تعليل الاستثناء بغير إن أصلها أن تكون نعتاً ولا يصلح أن تكون استثناء في كلِّ موضع تكون فيه نعتا ، وذلك حيث يقول :

" اعلم أن غير أصلها أن تكون نعتا وليس كل موضع تكون فيه نعتا تكون فيه استثناء ، وبيان ذلك أنك إذا قُلتَ : ما قام أحد غير زيد يجوز أن تكون هاهنا استثناء ويجوز أن تكون نعتا .. وإذا قلت : عندى درهم غير جيد وجب فيها النعت ولم يجز فيها الاستثناء؛ لانه ليس ثم مستثنى ولا مستثنى منه ، وإنما الاستثناء في الأصل لـ " إلا " وغير داخلة عليها فيه ". (٢)

وذكر الخفاف في التعليل وجه المشابهة بين غير ، وإلا وَزادَ على ما ذكره ابن بابشاذ ، وضرب الامثلة في تعليله .

---

(١) المخطوط ١٦٩/أ.

(٢) ص ١٠٥.

العلة في انتصاب الاستثناء المقدم

لم يذكر ابن بابشاذ شيئا عن هذه العلة وانما اكتفى بذكر الحكم في هذا الباب دون تعليل .

في حين تحدث الخفاف عن العلة في هذا وشرح تلك العلة شرحا وافيا، وذلك حيث يقول :

وعلة انتصابه - بعد أن كان مرفوعا - أن رفعه انما كان على البدل ، وقد بطل البدل بالتقديم فلم يبق إلا النصب فصار الوجه الاضعف قويا لا يجوز غيره ونظير هذا : هذا رجل قائما وقائم النصب أضعف الوجهين فإذا قدمت قائما وقلت هذا قائما رجل صار النصب قويا وبطل النعت بالتقديم ". (١)

---

(١) ص ١١٨ .

المسائل الخلافية ومذاهب النحــاة

شرط الاستثناء :

ذكر ابن بابشاذ في بداية الاســتثناء أنّ شرطه عند النحويين أن يكون المستثنى أقل من المستثنى منه ، وأمّا أن يكون المستثنى أكثر من المستثنى منه ، ففي ذلك خلاف ، وقال إنّ أكثر النحويين لا يجيز ذلك ولم ينص على الطائفة التي تجيز ذلك.

في حين ينص الخفاف على أنّ الفراء يجيز ذلك ، وفي الهمــع ٣ / ٢٦٨ قال السيوطي :

" نقل ابن مالك عن الفراء جواز كون المستثنى أكثر من المستثنى منه نحو : له علي ألف إلاّ ألفين ".

*

الخلاف في العامل في باب الاستثناء :

ذكر ابن بابشاذ في ذلك أقوالاً ، ورجّح أول هذه الاقوال ، وذلك حيث يقول :

" يجب أن نقدم معرفة العامل وفي ذلك أقوال أصحها أنّ العامل الفعل المذكور ، أو معنى الفعل بتوسط إلاّ ، فإذا قلت : قام القوم إلاّ زيداً فالعامل قام يتوسط إلاّ المقوية للفعل ؛ لأنّ الفعل لا يتعدى فقوى بالحرف".

وزعم ابن بابشاذ أنّ هذا القول هو الصحيح ، وهو قول المحققين المتقدمين والمتأخرين ، والقول الثاني للمبرد وفي ذلك قال :

" وقال أبو العباس العامل معنى إلا ومعناها استثناء كأنك قلت قام القوم أستثنى زيداً وهو ضعيف من وجوه ".

وذكر ابن بابشاذ تلك الوجوه ، والقول الثالث للفراء وفي ذلك يقول :

" وقال الفراء : "إلاّ" مركبة فإنْ نَصَبنَا فالنصبُ بإنّ ، وإن رفعنا فالرفع بِلاَ منزلتها في العطف .

وقال الكسائي : النصب بـ "إلاّ" ، و"إنْ" فإذا قُلتَ : قام القوم إلاّ زيدًا ، فكأنك قلت : إلاّ أنّ زَيدًا لم يقم ، وهذا أعجب من الذى قبله".[1]

في حين يركز الخفاف على مناقشة هذه الأقوال ويرجح من بينها مذهب المحققين ، وفيه فرق طفيف عن ما ذكره ابن بابشاذ ، وبيان ذلك قال الخفاف مجيبا عن سؤال افترضه :

" فإن قيل وبم انتصب المستثنى ؟ قيل : مذهب المحققين فيه أنه ينصب بالفعل الذى قبله أو بالإبتداء بوساطة "إلاّ" ".[2] وأعطى لذلك أمثلة ، كما أبطل غير هذا المذهب بأدلة ساقها هنا .

*

<u>الخلاف في المستثنى إذا تأخرت صفة المستثنى منه :</u>

وفي باب الاستثناء المقدم ذكر ابن بابشاذ مسألة خلافية بين سيبويه وأبي عثمان المازني دون الترجيح لأيٍّ من المذهبين في هذه المسألة ، كما ذكر حجة كل منهما وذلك حيث يقول :

" فإن تقدم المستثنى منه على أصله وتأخرت صفته جاز وجهان : البدل والنصب ، وكذلك قولك ما قام أحد إلاّ زيدًا خير من عمرو ، وما قام أحد إلاّ زيدٌ خير من عمرو ، فالأول مذهب أبي عثمان ، والثاني مذهب سيبويه ، والحجة لسيبويه أنّ الصفة الموخرة في حكم المقدمة ، فكأنه قال :

---

(١) المخطوط ١٦٥-١٦٦ .

(٢) ص ١٠٢ .

ما قام أحد خير من عمرو إلا زيدٌ ، والحجة لأبي عثمان أن الاسم الأول في نية الطرح بحكم البدل ، فكأنك قلت: ما قامَ أحدٌ إلاّ زيدًا خير من عمرو وأنت لو أتيت به هكذا لكانَ منصوبًا ، فكذلك يكون من جهة الحكم والتقدير".(١)

في حين يعقد الخفاف لهذا الخلاف مسألة يتحدث فيها بشيء من التفصيل ويرجح مذهب سيبويه على المازني في هذه المسألة وذلك حيث يقول :

" ومسألة الخلاف بين سيبويه والمازني في تقديم صفة المستثنى منه ، فهناك الخلاف ، فالمازني يحكم لها بحكم التقدم ، فينصبه خاصة وسيبويه يحكم له بحكم التأخير فيجيز فيه النصب والبدل إذا أمكن فيه البدل ، والمسألة ما جاءني أحد إلاّ زيدًا عاقِلٌ ، وقول سيبويه أرجح ، لأن تقديم الصفة على موصوفها أولى من تأخير الموصوف عن صفته ؛ لأنَّ وجود الموصوف لنفسه ووجود الصفة لغيرها ".(٢)

---

(١) المخطوط ١٧٠/ب .

(٢) ص ١١٩ - ١٢٠ .

الخفاف وابن بزيزة في باب الاستثنـــــاء

أولا - من الناحية المنهجية :

١ - عرض المادة العلمية :

لم يعقد ابن بزيزة المسائل ، والفصول أثناء عرضه لمادة باب الاستثناء .
في حين عقد الخفاف المسائل ،والفصول ، كما فصلنا من قبل .

٢ - طريقة المنهج :

لم يرسم ابن بزيزة طريقة خاصة بمنهجه الذى يعالج به باب الاستثناء . في حين رسم الخفاف منهجا خاصا به أطلق عليه الطريقة الكلية ،والطريقـــة التفصيلية ، كما وضحنا من قبل .

٣ - أدوات الاستثناء :

اكتفى ابن بزيزة بالحديث عن تقسيم أدوات الاستثناء إلى ثلاثة أقسام .
في حين قسمها الخفاف أربعة أقسام بين حرفيتها واسميتها وفعليتها والتردد بين ذلك ، وتفصيل الحديث عن تلك الاقسام ، كما فصلنا القول عليه من قبل .

*

ثانيا - من الناحية الشكلية :

١ - معالجة الموضوع :

تختلف طريقة ابن بزيزة عن طريقة الخفاف في معالجة موضوع بـاب الاستثناء ، ذلك أنه بدأ بمناقشة حدّ الاستثناء أولا ،وهو إخراج الثانـــي مما دخل فيه الاول ، ثم انتقل إلى تقسيم أدوات الاستثناء والحديث عن الحكم معها .

في حين نبه الخفاف في بداية الباب على وجوب معرفة أدوات الاستثناء بعضها من بعض وأعطى صورة عن الاستثناء والمستثنى منه والمستثنى ، وطريقة التعامل بهذه الأدوات حسبما وضحنا سابقا .

٢- الحدود والتعريفات :

ذكر ابن بزيزة في حدّ الاستثناء أنه إخراج الثاني مما دخل فيه الاول بـ "إلا " أو بكلمة في معنى " إلا " .

ولكن الخفاف تجاوز هذا الحد بذكره في حد الاستثناء تعريفا أشمل تناول اشتقاقه وحده في اللغة كما وضحنا من قبل .(١)

٣ - تسلسل الافكار :

بنى ابن بزيزة تسلسل أفكاره على تسلسل موضوعات كتاب الجمل ، مع ملاحظة أنه كان يَعمِدُ إلى إيجازتلك الأفكار محبذا طريق الاختصار في الشرح على الإسهاب والاطناب .

في حين يخلل الخفاف أفكاره بقضايا تخدم الشرح وتزيد من توضيح المعنى ، كما وضحنا من قبل .

٤ - غزارة المادة العلمية :

أشرنا من قبل إلى أن ابن بزيزة لم يعقد المسائل والفصول في باب الاستثناء وتلك إشارة إلى أنه لم يطنب في حديثه عن هذا الباب ، وإنما فضل طريقة الاختصار .

في حين تكونت لدى الخفاف مادة غزيرة نتيجة التوسع في الحديث عن كل باب وفصل عقده في هذا الباب ، وبكثرة الاستدراكات والتنبيهات ، وذكر المناسبات الأدبية والردود العلمية على مخالفيه في هذا الباب ، كما وضحنا من قبل .

---

(١) وانظر ١٤٢ .

٥ - وفرة الشواهد وتنوعها :

نوع ابن بزيزة شواهده في هذا الباب فقد استشهد بالقرآن الكريم والحديث الشريف والشعر وأقوال العرب فقد استشهد بأربع عشرة آية من القرآن الكريم ومن الحديث الشريف بحديثين ، ومن الشعر بخمسة عشر بيتاً "(١) وشاهد واحد من أقوال العرب.

في حين جاءت شواهد الخفاف أقل من هذا كما وضحنا من قبل هذا لابن بزيزة.

*

ثالثاً - من الناحية الموضوعية :

١ - تعليل الاستثناء بأدوات الاستثناء :

لم يعلل ابن بزيزة لهذه الأدوات وإنما اقتصر على ذكر حكم الاسم بعدها .

في حين علل الخفاف وذكر أن أصل الاستثناء لـ " إلا " وذكر العلة في الاستثناء بغير وأخواتها كما وضحنا من قبل .

٢ - العلة في انتصاب الاستثناء المقدم :

لم يذكر ابن بزيزة العلة في ذلك .

في حين ذكر الخفاف العلة في ذلك وشرحها شرحاً وافيا ، كما ذكرنا من قبل .

---

(١) وانظر ١٤٤ - ١٤٩ ، وكذا ١٠٢ - ١٣٤ من البحث.

المسائل الخلافية ومذاهب النحاة فيها

شرط الاستثناء :

ذكر ابن بزيزة الخلاف في استثناء الاكثر من الاقل ومذاهب العلماء في ذلك .

كما ذكره الخفاف مبينا مذهب الكوفيين فيه ، وقد ذكرنا ذلك من قبل .

الخلاف في العامل في باب الاستثناء :

ذكر ابن بزيزة الخلاف في عامل المستثنى على أربعة أقوال . كما ذكر ذلك الخفاف فيما سبق بيانه .

الخلاف في المستثنى إذَا تأخرت صِفةُ المستثنى منه :

ذكر ابن بزيزة الخلاف في ذلك بين سيبويه والمازني باختصار شديد .

في حين يعقد الخفاف مسألة لذكر هذا الخلاف ويتحدث عنه في شيء من التفصيل لم يذكره ابن بزيزة .

مذهب الحجازيين والتميميين في الاستثناء المنقطع :

ذكر ابن بزيزة الخلاف بين المذهبين بإيجاز واختصار .

في حين ذكره الخفاف في شيء من الإطناب وذكر وجوه المجاز وأن لغة الحجازيين أقيس ، كما وضحنا من قبل .

الخفاف وابن عصفور في باب الاستثناء

أولا - من الناحية المنهجية :

١ - عرض المادة العلمية :

عرض ابن عصفور باب الاستثناء في ثلاثة أبواب دون أن يعقد الفصول والمسائل لأدوات الاستثناء .

في حين عقد الخفاف الفصول والمسائل لهذه الأدوات قبل التحدث عنها .

٢ - طريقة المنهج :

لم يرسم ابن عصفور طريقة خاصة بمنهجه في هذا الباب ، وإنما اكتفى بالشرح والتعليل ، والتحدث عن لب الموضوع .

في حين رسم الخفاف طريقة خاصة بمنهجه وضحناها فيما مضى من الدراسة .

٣ - أدوات الاستثناء :

سرد ابن عصفور أدوات الاستثناء على نحو ما ذكره ابن بابشاذ وقال : " وزاد بعضهم لا سيما وبله ، وإدخالهما في هذا الباب خطأ ". (١)

في حين لم يذكر ذلك الخفاف ، بل إنه عدّ منها لا سيما ، وبله .

٤ - معالجة الموضوع :

عالج ابن عصفور هذا الباب بنحو ما عالج به الباب السابق ، فبعد ذكر حدّ الاستثناء أولى عناية بسرد هذه الأدوات ، وتقسيمها إلى أربعة أقسام ،

---

(١) شرح الجمل ٢ / ٢٤٨ .

ثم تدرج إلى ذكر الخلاف في حاشا ، ولم يعط صورة واضحة عن الاستثناء والمستثنى منه والمستثنى .

في حين تكلم الخفاف عن كل ذلك على ما بيناه من قبل .

٥ - الحدود والتعريفات :

بينما قال ابن عصفور في حد الاستثناء : " الاستثناء إخراج الثاني مما دخل فيه الاول بالأدوات التي وضعتها العرب لذلك "(١) إلاَّ أنه لم يذكر حده اللغوى ، كما لم يذكر اشتقاقه ، ولا حدَّ الاستثناء المنقطع أيضا ، وتعريف الجنس في هذا الباب .

في حين ذكر ذلك الخفاف مفصلا على نحو ما مر في الموازنة السابقة .

٦ - تسلسل الافكار :

جاءت أفكار ابن عصفور مسلسلة على ترتيب موضوعاته فبدأ بالحديث في هذا الباب عن تفسير الحد الذى ذكره ، حيث تخلص بعد ذلك إلى الحديث عن تقسيم الأدوات إلى اربعة أقسام ، ثم تكلم في فكرة الحديث عن الخلاف في حاشا ، وعن القدر المخرج مما دخل فيه الأول ، وشرط المستثنى منه ، وشرط المخرج بالاستثناء ، حيث انتهى من هذا إلى الحديث عن الاستثناء ب "إلا " ولم تتخلل أفكاره استطرادات ولا مناسبات أدبية وانما قصر حديثه في لب الموضوع .

في حين تخللت أفكار الخفاف جزئيات أدبية ، كما هو موضح من قبل في الموازنة السابقة .

---

(١) شرح الجمل ٢/٢٤٨ .

٧ - غزارة المادة العلمية :

ومادة باب الاستثناء غزيرة عند ابن عصفور ،ذلك أنه تناولها من جميع جوانبها ،وناقش ما احتوى عليه الباب من البحوث العلمية ،ومنها على سبيل المثال إطالته الحديث عن تكرير المستثنيات وما في ذلك من المذاهب.

في حين تناول ذلك الخفاف باقتضاب ولم يتوسع فيه .

٨ - وفرة الشواهد وتنوعها :

جاءت شواهد ابن عصفور في باب الاستثناء أقل من شواهده في باب الممنوع من الصرف ،حيث بلغت شواهده من القرآن الكريم سبعة شواهد أما الشعر العربي الفصيح فقد استشهد بسبعة وعشرين شاهدا ، كما استشهد من النثر بقول واحد من أقوال العرب ، ولم يهتم بإعراب الشواهد وعزوها ، كما لم يذكر موضع الشاهد منها .

في حين جاءت شواهد الخفاف أقل من هذا ، كما مر معنا من قبل .

*

ثالثا - من الناحية الموضوعية :

١ - تعليل الاستثناء بأدوات الاستثناء :

لم يذكر ابن عصفور علة الاستثناء بغير ،حيث ذكر ذلك ابن بابشاذ إذ جعل العلة في ذلك كون مابعدها مخالف لما قبلها في الموجب والمنفي ، كما يكون ذلك في " إلا ".

في حين تحدث الخفاف عن تلك العلة حسبما وضحنا من قبل .

٢ - العلة في انتصاب الاستثناء المقدم :

لم يذكر ابن عصفور العلة في ذلك .

يتحدث الخفاف عن تلك العلة مُوضِّحاً السبب في ذلك .

*

المسائل الخلافية

شرط الاستثناء :

ذكر ابن بابشاذ أنَّ الاستثناء شرطه عند النحويين أن يكون المستثنى أقل من المستثنى منه ،ولم يجعل ابن عصفور ذلك شرطاً لصحة الاستثناء .

في حين نقل الخفاف جواز ذلك عند الفراء ، كما بينا من قبل .

العامل في باب الاستثناء :

تعرض ابن عصفور لذكر الخلاف في هذا ، وذكر فيه عدة مذاهب ولم يختلف فيما ذكره مع ابن بابشاذ إلا في شيءٍ يسيرٍ ،وهو أنَّ ما بعد "إلا" انتصب عن تمام الكلام .

في حين يقول الخفاف إنه انتصبَ بالفعل الذى قبله أو بالابتداء بوساطة "إلاَّ" على ما بينا من قبل .

الخلاف في المستثنى إذا تأخرت صفةُ المستثنى منه :

ذكر ابن عصفور الخلاف في هذه المسألة وذكر فيها مذهبا للمازني ونقيضه مذهبا ليونس ،وذكر في ذلك ما ذكره ابن بابشاذ .

ومضى الخفاف على ذلك غير أنه نسب المذهب المخالف للمازني - إلى سيبويه مع الترجيح له ،حسبما بينا من قبل .

الخفاف وابن الفخار في باب الاستثناء

أولا - من الناحية المنهجية :

١ - عرض المادة العلمية :

عرض ابن الفخار باب الاستثناء على نحو ما عرضه الخفاف غير أنه اختلف مع الخفاف في الفصول المعقودة ، حيث جعلها الخفاف عند إرادة الحديث عن كل أداة من أدوات الاستثناء.

في حين عقد ابن الفخار الفصول عند بداية كل فكرة يريد الحديث عنها ، كما عقد مسائل تحدث من خلالها عن جزئيات في هذا الباب.

٢ - طريقة المنهج :

لم يحدد ابن الفخار طريقة خاصة بمنهجه الذى سيعالج به باب الاستثناء وإنّما اكتفى بالدخول في الشرح مباشرة بعد ترجمة الباب ، حيث بدأ ذلك باحصاء آلات الاستثناء .

في حين وضع الخفاف طريقة خاصة بمنهجه سَمَّاهَا الطريقة الكلية ، كما وضحنا من قبل .

٣ - أدوات الاستثناء :

أحصى ابن الفخار آلات الاستثناء ، وألحق بها لا سيما ، وقال إنّها زيادة من أبي علي الفارسي ، واعترض على هذه الزيادة ، كما قال أيضا :

" وزاد بعضهم بله زَيدًا في أدوات الاستثناء وإنّما هي عند المحققين من قبيل أسماء الأفعال ". (١)

---

(١) شرح الجمل ٢/٩٥٨ .

عقد ابن الفخار فصلا خاصا بتقسيمها الى أقسام مختلفة ،حيث فصل الحديث عن تلك الأقسام فيمابعد .

في حين لم يذكر الخفاف أنّ لا سيما زادها أبوعلي، كما لم يذكر اعتراضًا عليها ،أما بله زيدًا ،فلم يوردها في أدوات الاستثناء كما مر معنا .

*

ثانيا - من الناحية الشكلية :

١ - معالجة الموضوع :

إنّ الأسلوب الذى عالج به ابن الفخار باب الاستثناء لا يبعد عن الأسلوب الذى اتبعه الخفاف في هذا الباب ، وذلك من حيث تناول المادة وتوضيحها وطريقة التعامل بآلات الاستثناء .

حيث كانت تلك طريقة الخفاف حسبما وضحنا من قبل .

٢ - الحدود والتعريفات :

ذكر ابن الفخارحد الاستثناء بنفس التعريف الذى ذكره به ابن بابشاذ ولم يزد على هذا الحد تعريفا آخر ، كما أبدى مآخذه على هذا الحدّ بقوله :

" ما ذكرته أولا في حد الاستثناء المنقطع يَرِدُ عليه نحو قوله تعالى ﴿ لَا يَذُوقُونَ فِيهَا المَوتَ إِلَّا المَوْتَةَ الأُولَى ﴾ (١) وهو منقطع باتّفاقٍ مع أنه من جنس ما قبله ". (٢)

ثم قال : " وَيرِدُ أيضًا على حدّ المتصل الإشكال الذى أورده القاضي ، فالأَوْلَى أن يُقَالَ : الإستثناء المتصل هو أن نخرج بـ "إلاَّ" أو ما في معناها مَا لَوْلَاهَا لَانْدَرَجَ في عموم لفظ ما قبلها بوجه ما ". (٣)

---

(١) الآية ٥٦ من سورة الدخان.
(٢) شرح الجمل ٢/ ٩٩٠.
(٣) شرح الجمل ٢/ ٩٩١.

في حين ذكر الخفاف في حد الاستثناء تعريفين إضافةً إلى ماذكره الفخار ، كما ذكر اشتقاق الاستثناء ، كما وضحنا من قبل .

٣ - تسلسل الأفكار :

سلسل ابن الفخار أفكاره على النمط الذى مضى عليه الخفاف ، وذلك بذكره جزئيات أثناء الشرح والتعليل، تخللت ترتيب موضوعات باب الاستثناء ، ويلاحظ هنا أنَّ هُناكَ شَبَهاً بَينَ أفكار الفخار في هذا الباب وأفكار الخفاف، وقد مر معنا منهج الخفاف في هذه الدراسة .

٤ - غزارة المادة العلمية :

جاءت مادة باب الاستثناء غزيرة/عند ابن الفخار ، وذلك بتوسعه في شرح هذا الباب ، وبذكره إملاءاتٍ وَمسائِلَ تكونت منها مادة علمية غزيرة ، فقد ذكر الفخار فَصلاً في القدر المخرج من الاستثناء ، ومسألة في إعراب لا إله إلّا الله ، ومسألة في عطف المستثنى المقدم .

وقد مر معنا طريقة الخفاف في الزيادات والتنبيهات في هذا الباب إلاّ أنه لم يعقد فَصلاً في إعرابِ لاَ إِلَهَ إلاّ الله .

٥ - وفرة الشواهد وتنوعها :

استشهد ابن الفخارفي باب الاستثناء بإحدى عشرة آية ، ومن الشعر العربي بتسعة شواهد ، ومن أقوال العرب بقولين فقط . وقد أعرب بعض الشواهد ، كما ذكر موضع الشاهد منها .

في حين جاءت شواهد الخفاف من القرآن أقل من هذا ومن الشعر أكثر بقليل من شواهد الفخار ، ومن أقوال العرب استشهد بقول واحد ، كما وضحنا من قبل .

ثالثاً - من الناحية الموضوعية :

١ - تعليل الاستثناء بأدوات الاستثناء :

ذكر الفخار العلة في الاستثناء بـ لا سيّما ؛ لأنها ليس فيها إخراج ما بعد أداة الاستثناء مما قبلها وعلى هذا الاساس ذكر العلة في الاستثناء بها ، وذلك حيث يقول :

" إذا قلت : فَعَلَ القومُ كذا لا سيما زيدٌ ، فإنّ معناه فَعَلَ القومُ كذا فِعْلاً معهوداً إلاّ زيداً ، فإنه خالف المعهود بأن زادَ على فعلهم ، فبهذه المخالفة حصلت الموافقة لـ " إلاّ " ، فلذلك أدخلها أبوعلي في باب الاستثناء "(١).

كما ذكر أنّ العلة في الاستثناء بـ " بله " أنّ معناه قريب من معنى لا سيما .

في حين ذكر الخفاف تعليل الاستثناء بـ " غير " ؛ لأنّ أصلها أن تكون نعتاً ، وبينا هذا التعليل فيما مضى .

٢ - العلة في انتصاب الاستثناء المقدم :

لم يذكر ابن الفخار العلة في هذا وإنما اكتفى بذكر الحكم في هذا الباب في حين ذكر ذلك الخفاف كما وضحنا من قبل .

---

(١) شرح الجمل ٢/٩٥٣ .

المسائل الخلافيـــة

شرط الاستثناء :

أن يكون المستثنى أقل من المستثنى منه، وقد ذكر ابن الفخار الخلاف في هذه المسألة وعقد لها فصلاً كاملا ، وقال :

" إطلاقُ القولِ بالقدرِ المخرج هو الصحيح خلافًا لمن اشترط نقصانه عن الباقي، ولمن اشترط زيادته عليه ". (١)

ولم يُشِر إلى مذهبِ الكوفيين في هذه المسألة .

في حين ذكر ذلك الخفاف ، كما بينا من قبل .

الخلاف في العامل في باب الاستثناء :

ذكر ابن الفخار ثمانية أقوال في هذا ، كما ذكر مذاهب العلماء في هذه المسألة بأوضح مما ذكره الخفاف وزاد هنا قولًا لابن خروف لم تذكره المصادر السابقة وهو كما قال :

"القول السادس : أنه منصوب بما قبل إلاَّ على سبيل الاستقلال من غير لحظ توسط بـ "إلاَّ " وهو قول ابن خروف ". (٢)

في حين لم يذكر الخفاف العامل فـــــي الاستثناء بهذا التفصيل الذي ذكره ابن الفخار .

الخلاف في المستثنى إذا تأخرت صفةُ المستثنى منه :

ذكر ابن الفخار الخلاف بين سيبويه والمازني في هذه المسألة وذكـــر ما قيل في ذلك ورجح ما ذهب إليه سيبويه ،وَعَلَّلَ لذلك .

---

(١) شرح الجمل ٢/٩٥٣ .

(٢) شرح الجمل ٢/٩٦٣ .

وقد ذكر الخفاف هذه المسألة وتحدث عنها بالتفصيل كما وضحنا من قبل .

مذهب الحجازيين ، والتميميين في الاستثناء المنقطع :

عُنِيَ الفخار بذكر هذين المذهبين بالتفصيل ، كما ذكر أدلة كُلٍّ منهما ، وذكر ما في ذلك من ضروب المجاز .

وقد ذكر ذلك الخفاف حسبما وضحنا من قبل .

باب الاغــــــراء

بين ابن بابشاذ والخفــــاف :

أولا - من الناحية المنهجيـة :

١ - عرض المادة العلمية :

شرع ابن بابشاذ في شرح الباب بعد ترجمته بباب الإغـــراء وذكر الفرق بينه وبين الأمر المأخوذ من الفعل ، حيث لم يكن الإغراء خَبَرًا ، وتعرض لذكر المقيس ، والشاذ في هذا الباب ، كما تطرق إلى معرفـــة المعاني التي تعددت هذه الأشياء لأجلها .

في حين عرض الخفاف مادة هذا الباب العلمية في إيجاز شديد منبهـا على أنه سيعود للحديث عنها والتفصيل في الطريقة التفصيلية . وتعــرض في هذا العرض الشديد الإيجاز إلى ذكر السَّماع والقياس والشذوذ ، وأن الإغراء ضرب من الأمر ، و تفسير الإغراء والمراد به .

٢ - طريقة المنهج :

إنَّ باب الإغراء من أقصر أبواب النحو ، ولما كان ابن بابشاذ لـم يضع طريقة خاصة بمنهجه لبابي الممنوع من الصرف ، وباب الاستثناء فأحرى أن لا يضع منهجا لباب الاغراء ، ولقد اكتفى بترجمة باب الإغراء ، ثم أخـــذ يشرح ويعلل .

في حين وضع الخفاف طريقة خاصة بمنهجه سماها الطريقـــة الكلية قال في أولها :

"فموضوع الباب لذكر ما أجمع عليه منها و موضوع استعمالها ومـا أخذه السماع منها ، والإعلام بالاختلاف بين النحويين فيماعداها .

فهذا الذى وضع له الباب" (١) وبذلك يوضح منهجه .

---

(١) ص ١٩٥ .

ثانيا - من الناحية الشكلية :

١ - معالجة الموضوع :

لم يطنب ابن بابشاذ في شرح هذا الباب وإنَّما تناوله بإيجاز في الشرح ،والتعليل لِمَا وَرَدَ فيه من الخلاف ، ولم يكثر من الاستشهاد على هذا الباب ، كما أنه عالجه بأسلوب سهل على طريقة السؤال والجواب.

في حين أطنب الخفاف في معالجة هذا الباب شارحا ومعللا حيث لم يترك شيئا يتعلق بهذا الباب إلاَّ ذكره في سياق الإغراء وأقسام أدوات المرتجل منها والمنقول ، والإشارة إلى أنَّ موضع ضبط أسماء الأفعال كتب اللغة ، وحظ النحوي مِنْهَا أن يتكلم على أقسامها وأحكامها ، ومضى الخفاف على نحو ما مضى عليه ابن بابشاذ في عدم الإكثار من الاستشهاد في هذا الباب .

٢ - الحدود والتعريفات :

ذكر ابن بابشاذ حَدَّ الإغراء في إيجاز ، كما ذكر حقيقته، وذلك حيث يقول :

" الإغراء : الإلصاق بالشيء من قولك أغريت بفلان إذا ألصقت به شيئا يكرهه .

والإغراء هو غير خَبرٍ ،لأنَّهُ في معنى الأمر من حيث كان غير محتمل للصدق والكذب " (١)

ثم ذكر كذلك الفرق بينه وبين الأمر المأخوذ من الفعل من وجوه استطردها ابن بابشاذ موضحا إيَّاهَا .

---

(١) المخطوط ١٧٤/ب.

في حين يختلف الخفاف في ذكر حدّ الإغراء عن ابن بابشاذ وإن كان يقرب منه ، كما يقول الخفاف في معنى الإغراء، الحد الذى ذكره ابن بابشاذ ، ووضح كذلك معناه فى الاصطلاح في شيىء من التقنين ، وذلك حيث يقول :

" الإغراء في اللغة الإلزامُ ، يُقَالُ منه غَرِىَ بكذا إذا لزِمَهُ ، وأغريته بِكذا إذا ألزمته إيّاه ".(١)

ثم قال في أصله و معناه :

"الإغراء مصدر من قولهم أغرى يغرى إغراءً ، ومعناه في اللغة الإلصاق ، والإلزام ، وأصله غريت بالشيىء أغرى به غَرَاءً إذا لَصقت به ولزمته ، ثم نُقِلَ بِالهمزة، هذا معناه في اللغة .

و معناه في الاصطلاح النحويّ الامر بأسماء يقال لها أسماء الافعال ".(٢)

ثم بعد هذا الحد تطرق الخفاف إلى تفسير معنى الإغراء وحُكمِهِ ، والفرقِ بينَ المُغرى والمُغرى والمُغْرَى بِهِ ، وذلك حيث يقول بعد ذكر الحدّ المتقدم :

" فَإذَا فهمتَ أنَّ هَذَا هو الإغراءُ فتعلم من ذلك أنَّ المُغْرِى هو المتكلم بهذا الكلام ، والمُغْرَى هُو المُخَاطَبُ المأمُورُ، ولا يكون إلاَّ حاضرًا ، والمُغْرى بِهِ هو المأمور بِهِ، وهو المنصوب باسم الفعل الذى هو الإغراء، وهو زيدًا المنصوب في قولك عِندَكَ زَيدًا .

ولا يكون المُغْرَى بِهِ إلاَّ غَائِبًا ، ثم تحدث الخفاف عن معنى الغائب في اصطلاح النحويين في هذا الباب وفي ذلك يقول : " والغائب في اصطلاح النحويين من ليس بمتكلم ولا مخاطب ".(٣)

---

(١) ص ١٩٥ .

(٢) ص ١٩٧ .

(٣) ص ١٩٧ .

٣ - تسلسل الافكار :

في باب الإغراء أعطى ابن بابشاذ الأولوية للحديث عن الشذوذ قبل الحديث عن أسماء الأفعال والظروف ،فبعد ترجمة باب الإغراء تناول الحدّ والفرق بين الإغراء والأمر المأخوذ من الفعل ،ثم قال :

" فأمّا ما يحكى عن العرب من قولهم "عَلَيهِ رَجُلاً لَيسَنِى "،ففيه شذوذ .. وعلى الشذوذ أيضًا حُمِلَ قوله صلى الله عليه وسلم (مَن لم يستطع الباه فَعَلَيهِ بالصِّيامِ فإنَّهُ لَهُ وِجَاءٌ) "(١)، هذا الحديث عن الشذوذ في الإغراء جاء معترضا بين ما يفرق به بين الأمر المأخوذ من الفعل والإغراء .

في حين سلسل الخفاف أفكاره هنا على نحو ما رسمه في طريقته المنهجية التفصيلية، حيث تناول هذه الأدوات، وبعد سردها تدرج إلى فكرة الشذوذ في هذا الباب ، فَسَاقَها ، كما يَرَاهَا ، وذلك حيث يقول : بعد عرض منهج هذا الباب :

" ثم نقول : وَهُو ضربٌ من الأمر إلاّ أنه بأدوات أقيمت مقام الفعل فَخُصَّ باسمٍ لمفارقته لِلأمر بهذه الأدواتِ . وهذه الأدوات عليك ،ودونك وعندك وما جرى مجراها مما قالته العرب "(٢)

ثم تناولَ بعدَ هذا الحديثَ عن فكرة الشذوذِ، والمذاهبِ في ذلك الشذوذِ مُفَصَّلاً .

---

(١) المخطوط ١٧٤.

(٢) ص١٩٦.

٤ - غزارة المادة العلمية :

لقد أشرنا فيما مضى إلى أنّ بابَ الإغراء من أقصر أبواب النحو ، والأمر كذلك إذ لم يكن في هذا الباب مَجالاً للتعليل والمناقشة ، وكل ما يمكن أن يكون فيه بحثاً هو فكرة تقديمِ المعمول في هذا الباب ، وجواز القياس على ما سمع من الظروف في هذا الباب عند بعض النحويين ، وقد استوفى ابن بابشاذ الحديث عن هذا .

في حين يضيف الخفاف إلى هاتين الفكرتين فكرة تقسيمها إلى قسمين : منها منقول ، ومرتجل ليوسع بذلك الحديث عن هذا الباب ، واستعمال رويد في كلام العرب على أربعة أضرب ، وتقسيم أسماء الافعال المرتجلة إلى قسمين :

منها ما هو مشتق من الفعل الذى هو اسمه .

والقسم الثاني من أسماء الأفعال المرتجلة ما ليس بمشتق من الفعل الذى هو اسمه ،

وضرب الأمثلة على هذه الأقسام وناقشها ، فَتَكَوّنَ من ذلك مادة غزيرة فوق ما ساقه ابن بابشاذ .

٥ - وفرة الشواهد وتنوعها :

جاءت شواهد باب الاغراء قليلة جداً على الرغم من تنوعها ، فلم تتجاوز من القرآن آية واحدة ، ومن الحديث حديث واحد ، وهو قوله صلى الله عليه وسلم (من لم يَستطِع البَاءَ فَعَليهِ بِالصِّيام ، فإنّه لَهُ وِجاء) ، بالإضافة إلى ثلاثة شواهد من الشعر العربي الفصيح ، وقول واحد من أقوال العرب .

في حين جاءت شواهد الخفاف أقل من هذا ، حيث لم تتجاوز شواهده من القرآن الكريم آيتين ، ومن الحديث حَديثٌ واحد ، ومن الشعر العربي شاهدين فقط ، وقول واحد من أقوال العرب.

ثالثا - من الناحية الموضوعية :

١ - تعليل أدوات الإغراء :

لم يعلل ابن بابشاذ لهذه الأسماء ، وانما اكتفى في ذلك بقوله :

" وما يحتاج إليه في هذا الباب معرفة المعاني التي تَعَدَّتْ هذه الأشياء لأجلها ، فمعنى دُونَك زيدًا : خذ زيدًا ، وأمامك زيدا فمعناه تقدم ". (١)

وهكذا لم يعط تفسيرًا أكثر من هذا .

في حين اعتنى الخفاف بتعليل هذه الأسماء وتفسيرها، وذلك حيث يقول :

" ومعنى قول العرب عندك زيد ، خُذْ زيدًا من جهة من جهاتك ، ومعنى قولهم : دُونَكَ زَيدًا ، خُذ زيدًا من قرب منك . . وعليك زيدًا معناه : الزم زيدًا ، وإليكَ عَنّي مَعناهُ : تَنَحَّ عَنّي وتباعد . . وحَذارِ مَعناهُ : احذر ". (٢)

إلى آخر الأدوات المذكورة في هذا الباب المسموعة عن العرب .

٢ - العلة في عدول العرب عن الأفعال التي سميت بهذه الأسماء :

لم يذكر ابن بابشاذ العلة في هذا ، كما لم يذكر السبب في ذلك ، في حين علل الخفاف لهذه العلة وذكر السبب فيها، وذلك حيث يقول :

" وعدلت العرب عن الأفعال التي سميت بهذه الأسماء إلى هذه الأسماء لفائدتين : إحداهُما : تكثير اللغة ، والتوسع فيها ، والثانية : الإيجاز والاختصار، لأنهم إلى تحقيق ما كَثُرَ في كلامهم أحوج من التطويل ".

ثم بين الخفاف وجه الإيجاز فيها بقوله :

---

(١) المخطوط ١٧٥ .

(٢) ص ١٩٨ .

" ووجه الإيجاز فيها والاختصار أنَّ الفعل تتصل به الضمائر كُلُّها سواء كانت مفردة أو مثناة أو مجموعة فيطول الكلام لذلك .

وهذه الأسماء التي سميت بها الأفعال لا يتصل بها لا مفردة ، ولا مثناة ولا مجموعة، فهذا الإيجاز والاختصار" . (١)

*

المسائل الخلافية ومذاهب النحاة فيها

هل يقاس على ما سمع من الظروف في هذا الباب ؟

عني ابن بابشاذ بذكر الخلاف في هذه المسألة مرجحا ما ذهب إليه الأكثرون من النحويين مع ذكر الدليل في ذلك ، وفي هذا يقول :

" واختلف النحويون هل يقاس على هذه الثلاثة أو لا يقاس ، فمذهب الأكثر أن لا يقاس عليها بسائر الظروف . . وأجاز بعضهم ذلك، وجعله قياسا مستمرا في سائر الظروف " . (٢)

وذكر ابن بابشاذ الأدلة على بطلان هَذا القول الأخير دُونَ أن يذكر من هم أصحابُ هَذا المذهبِ مكتفياً بذكر بعضهم .

في حين يذكر الخفاف أصحاب المذهبين في هذه المسألة، وذلك حين يقول :

" ولا يقاس عليها عند البصريين ، وقد أجاز الكوفيون القياس عليها بسائر الظروف " .

وانتقد مذهب الكوفيين وقَالَ إنَّ فيه إحداث لُغَةٍ، وفي ذلك يقول :

---

(١) ص ٢٠١ .

(٢) المخطوط ١٧٥ .

" والصواب أنّ هذا من اتساع كلام العرب، فلا يقاس عليه/ لأننا في القياس عليه إحداث لغة، ولا تعمل هذه الاشياء إلاّ في الخطاب ". (١)

تقديم معمول اسم الفعل عليه :

لم يتعرض ابن بابشاذ لمسألة الخلاف في تقديم معمول اسم الفعل عليه . في حين تعرض الخفاف لهذه المسألة وذكر فيها مذهبين : مذهب البصريين المنع ، ومذهب الكوفيين الجواز ، وفي ذلك يقول :

"والمفعول المنصوب باسم الفعل لا يكون إلاّ مُؤَخّراً عنه، ولا يجوز أن يتقدم عليه ، لأنه لم يقو قوة فعله الذى هو اسمه فيعمل في المفعول متقدما ومتأخرًا ، هذا مذهب البصريين، وقد أجاز الكوفيون تقديم مفعول اسم الفعل عليه واحتجوا بآية وشطر رجز ". (٢)

وأجاب عن هذا المذهب الأخير بالبطلان، وساق الأدلة على ذلك .

---

(١) ص ١٩٦ .

(٢) ص ٢٠٠ .

باب الإغـــــراء

ابن بزيزة والخفـــاف :

أولا - من الناحية المنهجية :

١ - عرض المادة العلمية :

عرض ابن بزيزة باب الإغراء بتوسع أكثر مما عرضه به الخفاف فذكر في هذا العرض المقيس والمسموع ، واستعمال الأسماء في معاني الأفعال ، وذَكَرَ من خلال ذلك مسائلَ معلومة بالخلاف، فصل القول عليها بعد ذلك .

في حين عرض الخفاف مادة هذا الباب في إيجاز شديد منبها على أنه سيعود للحديث عنها والتفصيل في الطريقة التفصيلية .

٢ - طريقة المنهج :

لم يرسم ابن بزيزة طريقة خاصة بمنهجه في باب الإغراء في حين وضع الخفاف طريقة خاصة به ، كما وضحنا من قبل .

*

ثانيا - الناحية التشكيلية :

١ - معالجة الموضوع :

عالج ابن بزيزة هذا الباب بطريقة تختلف عن تلك التي عالجه بها الخفاف ، حيث شرع يفصل القول في هذا الباب دون سرد أدوات الإغراء ودون الإشارة إلى أنّ ضبط أسماء الأفعال من كتب اللغة .

في حين ذكر ذلك الخفاف حسبما ذكرناه سابقا في المقارنة بينه وبين ابن بابشاذ .

٢ - الحدود والتعريفات :

ذكر ابن بزيزة حَدَّ الإغراء لغة كما ذكره الخفاف ، ولم يذكر معناه في الاصطلاح النحوي ، وإنما اكتفى بذكر المقصود به عند النحاة .

في حين ذكر ذلك الخفاف مفصلا ،كما مر من قبل .

٣ - تسلسل الافكار :

أعطى ابن بزيزة الأولوية للحديث عن المقيس والمسموع في هذا الباب وذكر معاني أدوات الإغراء ، ومسائلَ تتعلق بالإغراء .

في حين سلسل الخفاف أفكاره على نحو ما أجمله في الطريقة الكلية حسبما وضحنا من قبل .

٤ - غزارة المادة العلمية :

وسع ابن بزيزة الحديث عن باب الإغراء ، وذلك بذكر عدد من أسماء الأفعال ، وحقيقة الإغراء وما ورد في ذلك من الخلاف بين النحاة، إلا أنه لم يقسم أسماء الأفعال المرتجلة إلى قسمين : مشتق من الأفعال وما ليس بمشتق .

في حين ذكر ذلك الخفاف بتفصيل واسع ، كما ذُكِرَ من قبلُ .

٥ - وفرة الشواهد وتنوعها :

لم يكثر ابن بزيزة من الاستشهاد في هذا الباب على الرغم من تنويع شواهده ، فقد استشهد بست آيات من القرآن الكريم ، وثلاثة أحاديث ، وبَيْتٍ واحدٍ من الشعر العربي ، وقولاً واحداً من أقوال العرب .

في حين كانت شواهد الخفاف من القرآن الكريم أقل من هذا ، ومن الشعر العربي شاهدين .

ثالثا ـ من الناحية الموضوعية :

اعتنى ابن بزيزة بتفسير أدوات الإغراء على نحو ما ذكره الخفاف ، وقد مضى تفصيل عناية الخفاف بذلك .

العلة في عدول العرب عن الأفعال التي سميت بهذه الاسماء .

لم يذكر ابن بزيزة العلة في ذلك .

في حين ذكر الخفاف العلة في ذلك وقسمها قسمين :

أحدهما : تكثير اللغة والتوسع فيها .

والثاني : الإيجاز والاختصار ، كما وضحنا من قبل .

*

المسائل الخلافيـــــــة

١ ـ هل يقاس على ما سمع من الظروف في هذا الباب ؟

لم يذكر ابن بزيزة الخلاف الوارد في هذه المسألة .

في حين ذكر الخفاف الخلاف فيها ومذاهب العلماء حسبما وضحنا من قبل .

٢ ـ تقديم معمول اسم الفعل عليه :

ذكر ابن بزيزة الخلاف في هذه المسألة كما ذكر مذهب الكوفيين فيها .

كما ذكر ذلك الخفاف ، كما وضحنا فيما مضى .

باب الاغـــــــــــراء

ابن عصفور والخفاف :

أولا - من الناحية المنهجية :

١ - عرض المادة العلمية :

قدم ابن عصفور باب الإغراء في صفحتين وثلاثة أسطر وذلك مما ينبئ عن الإيجاز الشديد لهذا الباب وذكر فيه مذاهب النحويين وخلافهم في جواز القياس على ما سمع عن العرب فيه . ولم يعلل كثيرا لما ذكر.

في حين قدمه الخفاف بطريقة أوسع مما ذكره ابن عصفور .

٢ - طريقة المنهج :

لعل قصر هذا الباب حدا بابن عصفور أن لا يضع منهجا خاصا به يسير عليه هنا .

في حين وضع الخفاف طريقة خاصة بمنهجه في هذا الباب ، كما بيناها من قبل .

ثانيا - من الناحية الشكلية :

١ - معالجة الموضوع :

عالج ابن عصفور هذا الباب بأقرب طرق البحث ، حيث مال في معالجته للقضايا إلى الإيجاز والاختصار ، وتقريب المعاني بأوجز عبارة .

في حين توسع الخفاف في الشرح والتعليل ، حسبما وضحنا من قبل .

٢ - الحدود والتعريفات :

ذكر ابن عصفور حد الإغراء لغة ، واصطلاحا ، ولم يذكر أصله ومعناه وقد اختلف مع الخفاف في هذا الحد إذ يقول :

" الإغراء لغة هو أن يقال أغريته بكذا أي سهلته عليه، وهو عند النحويين وضع الظروف والمجرورات موضع أفعال الأمر ومعاملتها معاملتها".(١)

في حين ذكر الخفاف غير هذا في الحد اللغوي والاصطلاحي، كما ذكر أصله، ومعناه، حسبما بينا من قبل.

٣ - تسلسل الأفكار :

جاءت أفكار ابن عصفور مسلسلة على النحو التالي :

تحدث في بداية باب الاغراء عن السماع والقياس في هذا الباب حول ما سمع من تلك الظروف والمجرورات.

بعد نهاية هذه الفكرة تحدث عن تقديم معمول هذه الظروف عليها، وذكر فيه مذهب البصريين وهو منع ذلك. ومذهب الكوفيين جواز ذلك.

في حين ذكر ذلك الخفاف بتوسع، كما يتضح مما سقناه من قبل.

٤ - غزارة المادة العلمية :

لم يتوسع ابن عصفور هنا في الشرح والتعليل والاستشهاد بالنثر والشعر، ولهذا لم يكن هذا الباب من الأبواب التي توصف بغزارة المادة عند ابن عصفور.

في حين توسع الخفاف في الشرح والتعليل، حيث تحدث عن أقسام هذه الاسماء واشتقاقها، ومعانيها، حسبما وضحنا من قبل.

٥ - وفرة الشواهد وتنوعها :

لم تتجاوز شواهد ابن عصفور في هذا الباب آية واحدة من القرآن الكريم، وثلاثة أبيات من الشعر العربي الفصيح، وقولاً واحداً من أقوال العرب.

---

(١) شرح الجمل ٢/٢٨٦.

في حين أضاف الخفاف الى هذا الاستشهاد بحديث واحد، كما ذكر من قبل.

ثالثا - من الناحية الموضوعية :

١ - توضيح أدوات الإغراء :

لم يوضح ابن عصفور معاني هذه الاسماء.

في حين اعتنى الخفاف بتفسيرها وتعليلها على ما ذكرنا من قبل.

٢ - العلة في عدول العرب عن الأفعال التي سميت بهذه الأسماء :

لم يذكر ابن عصفور العلة في ذلك.

في حين ذكر الخفاف العلة، والسبب في ذلك.

*

المسائل الخلافية ومذاهب النحاة فيها

هل يقاس على ما سمع من الظروف في هذا الباب ؟

ذكر ابن عصفور الخلاف في هذا وذكر أدلة ذلك، كما ذكر فيه مذهب أهل البصرة، ومذهب أهل الكوفة حسبما ذكره ابن بابشاذ.

ولم يزد الخفاف شيئا على هذا غير الترجيح لمذهب أهل البصرة، ورد مذهب أهل الكوفة حسبما بينا من قبل.

تقديم معمول اسم الفعل عليه :

ذكر ابن عصفور الخلاف في تقديم معمول هذه الظروف عليها فذكر مذهب الكوفيين وأدلته في جواز ذلك، كما ذكر مذهب البصريين في منع ذلك قال : " وهو الصحيح ".(١)

في حين ذكر ذلك الخفاف دون أن يزيد على ما قال ابن عصفور.

---

(١) شرح الجمل ٢/٢٨٧.

باب الإغـــــــــــراء

ابن الفخـار والخفـــاف :

أولا - من الناحية المنهجية :

١ - عرض المادة العلمية :

عرض ابن الفخار باب الاغراء في عشرة فصول وست مسائل ، وربما كـــــان يبغي من ذلك التوسع في الحديث عن باب الاغراء ، ويلحظ هنا أنه كــــان بارعا في عقد تلك الفصول ، والمسائل لما يجب أن يتحدث عنه .

وقد عني بذكر عمل الأسماء التي تنوب عن الأفعال في هذا الباب ، كما عني بذكر موجب بنائها .

في حين يقدم الخفاف الحديث في هذا الباب عن السماع والقياس ، والشذوذ ، وتفسير الاغراء والمراد به .

٢ - طريقة المنهج :

لم يضع ابن الفخار طريقة خاصة بمنهجه في هذا الباب ، وانما اكتفــــى بالدخول في الشرح والتعليل ، وذلك بعد ترجمة باب الإغراء .

في حين وضع الخفاف طريقة خاصة بمنهجه في باب الإغراء كما وضحنا من قبل في المقارنات السابقة .

ثانيا - من الناحية الشكلية :

١ - معالجة الموضوع :

يتميز ابن الفخار في معالجته لهذا الباب ، وذلك بتوسعه في الشـــرح ووضعه فصلا خاصا أمام كل قضية يريد أن يتحدث عنها ، وافتراضه أسئلة على تلك القضايا وإجابته عن تلك الأسئلة .

في حين اكتفى الخفاف بتقديم الحديث عن المرتجل والمنقـــول من هذه الأسماء ،والتنبيه على أن موضوع ضبط أسماء الأفعال كتب اللغة ، كما وضحنا من قبل .

٢ - الحدود والتعريفات :

ذكر ابن الفخارحد الإغراء لغة ولم يذكر حده في الاصطلاح النحـــوى .

في حين ذكر ذلك الخفاف ، كما ذكر أصله ومعناه حسبما وضحنا في المقارنات السابقة .

٣ - تسلسل الأفكار :

جاءت أفكار ابن الفخار مسلسلة في هذا الباب نحو ما سبقه بـــه الخفاف ، حيث تكلم عن أسماء الأفعال هنا وأن العرب استغنت بذلك عن ذكر الأفعال ، ومن هذه الأسماء ما يتعدى ومنها ما لا يتعدى .

وقد تحدث الخفاف عن ذلك فيما مضى .

ثالثا - من الناحية الموضوعية :

١ - تعليل أدوات الاغراء :

علل ابن الفخار لهذه الأدوات وذلك بعقده فصلا خاصا لمدلـولات هذه الاسماء ، ذكر في هذا الفصل ما اتفق عليه بين العلماء وما اختلف فيـــه بينهم ، وذكر من الأدلة في هذا ما لم يذكره الخفاف .

وقد وضحنا ما كتبه الخفاف في هذا في المقارنات السابقة .

٢ - العلة في عدول العرب عن الأفعال التي سميت بهذه الأسماء :

لم يذكر الفخار العلة في ذلك ، وانما اكتفى بذكر العلة في بنائها وموجب ذلك .

في حين ذكر ذلك الخفاف ،كما وضحنا من قبل .

٣ - غزارة المادة العلمية :

توسع ابن الفخار في الحديث عن باب الاغراء ، ولهذا تكونت عنده مادة غزيرة من خلال شرحه وتعليله ، وفي عقد الفصول والمسائل المذكورة آنفا دليل على غزارة مادة هذا الباب عند ابن الفخار ، غير أنه لم يقسم هذه الأسماء الى قسمين : مرتجل و مشتق ، كما فعل الخفاف .

وقد أشرنا في المقارنات السابقة الى ما كتبه الخفاف في هذا .

٤ - وفرة الشواهد وتنوعها :

نوع ابن الفخار شواهده في هذا الباب غير أنه لم يكثر من الشواهد ، ذلك أن شواهده من القرآن الكريم لم تتجاوز ست آيات ، و من الحديث الشريف اقتصر على الاستشهاد بحديث واحد ، أما الشعر فلم يتجاوز شاهدا واحدا أنشده في أدلة الكوفيين في جواز تقديم معمول هذا الاسم عليه ، وقد استشهد كذلك من أقوال العرب بقول واحد .

في حين جاءت شواهد الخفاف في هذا الباب أقل من شواهد الفخار ، حيث لم يتجاوز آيتين استشهد بهما ، كما وضحنا من قبل .

*

المسائل الخلافية ومذاهب النحاة فيها

هل يقاس على ما سمع من الظروف في هذا الباب ؟

تحدث ابن الفخار عن هذه المسألة ، وذهب فيها مذهب البصريين وهو قصرها سمع من ذلك على السماع ولا يقاس على شيء منها وذكر في هذه المسألة ثلاثة مذاهب :

الأول : مذهب سيبويه والحذاق من أصحابه ، وهو قصرها على السماع .

الثاني : مذهب المبرد وهو جعله فعال كذلك مقصورا على السماع كغيره من هذه الاسماء.

الثالث : مذهب الكسائي ، وهو القياس على ما سمع من ذلك في سائر الظروف .

واتفق ابن الفخار مع الخفاف في أن في القياس عليها إحداث لغة ، وذلك لا يستقيم .

ليس هناك فارق بين ما كتبه ابن الفخار في هذه المسألة مع ما كتبه الخفاف ، كما وضحنا من قبل .

هل يتقدم معمول اسم الفعل عليه ؟

ذكر الفخار هذه المسألة وساق أدلة الكوفيين فيها دون أن يرجح مذهبا ، وانتقل بعد ذلك الى ذكر المذاهب في الكاف من عليك ودونك وذكر فيه مذهبين :

مذهب لسيبويه والجمهور ، وهو أن الكاف اسم مضاف اليه .

ومذهب الأخفش وهو أن الكاف حرف خطاب كالكاف في رويدك زيدا.(١)

ما كتبه ابن الغخار في هذا هو ما كتبه الخفاف في هذه المسألة من قبل كما وضحنا في المقارنات السابقة .

---

(١) شرح الجمل ٢/١٠٦٣-١٠٦٤.

الخلاصـــــــــة

من دراسة ما سبق نجد أن شرح الخفاف يتميز عن الشروح التي قورن بها بالاشياء التالية :

أولا : في المنهجية : رسم الخفاف طريقة خاصة بمنهجه سماها : الطريقة الكلية ، وهي عبارة عن تقديم الباب في نقاط شديدة الايجاز يعـــرض من خلالها ما ينطوى عليه الباب من الابحاث العلمية ، والمسائل ، والقضايا النحوية التي تستوجب الشرح والتفسير ، وفي نهاية ذلك يقول : " فهذا الذى وضع له الباب " ، ويعقب على ذلك بقوله : " انتهت الطريقة الكلية ".

ثانيا : الطريقة التفصيلية كما سماها ، وتختلف عن سابقتهـــا ، حيث جعل من هذه الطريقة سبيلا إلى الشرح والتعليل ومناقشة آراء النحاة ، وذكر المذاهب ، والترجيحات ، وعقد الأبواب والفصول والمسائل .

ثالثا : يعقب على هذه الطريقة بعد استكمال الشرح بتنبيهات وتفقدات لفظية ، وتتميمات ، وتعقيبات على الباب ، وهذه المصطلحات يقدم من خلالها ملاحظات عامة على ما تقدم من الشرح ، كما يُرادُ بها الاسهاب والتوسع .

أما التفقدات اللفظية فيراد بها نقد ألفاظ كتاب الجمل ، وفيها يحاول التبرير له في مآخذ العلماء عليه .

رابعا : عنايته بالحدود والتعريفات عناية كبيرة ، حيث شملـت تعريف الحد لغة واصطلاحا ، واشتقاقا .

خامسا : تميز شرح الخفاف " المنتخب الأكمل على كتاب الجمل " بذكر المناسبات الأدبية التي لها صلة بما ينشده من الشواهد ، كما عني بإعراب الشواهد وذكر موضع الشاهد من البيت الذى ينشده ، وبالرجوع للدواوين التي ينشد منها شواهده .

سادسا : كثرة الشواهد وتنوعها ، وهذا ما رأيناه من دراستنا لشرحه هذا ، حيث كانت تفوق شواهدُهُ شراح الجمل التي قورن بها .

سابعا : اعتاد الخفاف أن يقدم أبياتاً مع بيت الشاهد من قصيدة البيت الذى أنشده ، وعند ذلك يقول : وقبل بيت الشاهد كذا ، أو وبعد بيت الشاهد كذا ، أو ويتصل بهذا البيت مباشرة كذا .

ويعتبر ذلك من دواعي فهم المعنى ، إذ يقول في توضيح معنى بيت الشاهد : ومعناه يتبين بِمَا قبله ، أو ومعناه يتبين بِمَا بعده ، وينشد ما قبله ، أو مابعده .

وصف نسخة المخطوط

على الرغم من الجهد الذى بذلته في البحث والتفتيش في فهارس المخطوطات العربية ومظانها من الكتب مثل كتاب كشف الظنون وذيله ، وهداية العارفين ، وأقدم المخطوطات العربية لكوركيس عواد ، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان ، وغير ذلك من الكتب التي تعتبر مظانا للمخطوطات العربية وسؤال المختصين في هذا الشأن من أساتذة وباحثين عن نسخة أخرى لهذا المخطوط ، إلاّ أن الحظ لم يحالفني في العثور على نسخة غير تلك التي اعتمدتها في التحقيق ، وهي تلك التي تفضل علي بها سعادة الدكتور عياد الثبيتي ،وذلك يمثل جانبا من الجوانب العلمية التي ظل يمدني بها إلى أن تم إعداد هذا البحث للطباعة ،أثابه الله على ذلك ،وجزاه خير الجزاء .

١ - هذه النسخة هي الوحيدة من هذا المخطوط ،وتقع في خمس وعشرين ومائتين ورقة بمعدل سبعين وأربعمائة صفحة ، بمقاس ٢٤ × ٨ سم ، وتحتوى الصفحة على سبعة وعشرين سطرا ، في كل سطر أربع عشرة كلمة .

٢ - مصدرها : المكتبة المحمودية بالمدينة المنورة ،رقم المخطوط ٣٣ نحو تصوير جامعة الرياض : شعبة التصوير بتاريخ ٢٦/١١/١٣٩٢هـ ورقم الفلم ١٤١ والنسخة على ورق جيد وبعضه كتب بالحمرة .

٣ - نوع الخط أندلسي معتاد ، ولا يوجد عليها اسم الناسخ ولا تاريخ النسخ .

٤ - صفحة الغلاف .

وقد كتب عليه اسم الكتاب : السفر الثالث من شرح كتاب الجمل لأبي القاسم الزجاجي النحوى .

تأليف : الشيخ الأجل النحوى أبي بكر محمد بن أحمد بن عبد الله الأنصارى الاشبيلي شهر بالخفاف رضي الله عنه .

وثبت بالأبواب النحوية التي شملها هذا السفر، وليس بخط ناسخ المخطوط .

وعلى الورقة الأولى من المخطوط كتب بخط ردئ : وقف لله تعالى هذا الشرح في ذى الحجة ١٢٤٩هـ والنظر فيه .. كتبه واقفه محمد عابد ابن الشيخ جمعة بن محمد بن مراد ، وعلى الوجه الثاني من هذه الورقة : وقف محمد عابد ، وتحته خاتم عتيق غير مقروء ، وعلى آخر ورقة من المخطوط اسم المؤلف ، كما جاء في أول ورقة من المخطوط مع استبدال كلمة " شهر بالخفاف " بالمعروف بالخفاف ".

٥ - في بعض أوراق هذه النسخة خلط واضطراب شديد يبدو أنه في ظني يرجع إلى اهتزاز في آلة التصوير.

كما يوجد بهذه النسخة سقطات من المتن أثبتت في حواشيها دون الاشارة إلى موضع تلك السقطات من المخطوط .

كما توجد بحواشيها هوامش لعناوين الأبحاث التي ضمنتها تلك الأبواب وليست هذه العناوين من خط ناسخ المخطوط أيضا .

كما يوجد ببعض حواشيها تعليقات يبدو أنها ليست من صلب الشرح بدليل أن بعضها أبيات من الخلاصة الألفية من باب جمع التكسير.

كما يوجد بها خروم وتصحيفات كثيرة لم تسلم منه الآيات القرآنية .

٦ - لم يظهر لي أن هذه النسخة قوبلت على نسخة أخرى والدليل على ذلك كثرة ما فيها من السقطات والتصحيفات.

ويبدو لي أنها ليست بخط المؤلف كذلك ، والدليل على ذلك قوله في بعض الأحيان : قد قلت في الصفح مقلوب هذا كذا وكذا أو " وجهه في الجواب أوائل الصفح يمنة هذا ، حيث لا تنطبق هذه الصفة أو هذا الموضع على ما ذكر في موضعه في هذا المخطوط .

اختلطت كتابة الشعر بكتابة النثر في هذه النسخة.

منهج التحقيـــق

إن الهدف من تحقيق الكتاب هو الوصول إلى حيث أراد له مؤلفه . وتقتضي الأمانة العلمية أن لا يمس النص إلاّ بقدر ما يصلح خلله إن كان به خلل .

ولا شك أن نشر الكتاب وجعله في متناول اليد من أهم ما يحرص عليه المحقق ، إلاّ أن للتحقيق قواعد وأصولا ينبغي اتباعها ، ولا يسع أحد أن يخرج عنها .

وانطلاقا من تلك القواعد ، والأمانة العلمية ، فإني لم أتدخل في النص المحقق ، ولم أغير فيه إلا بقدر ما يحافظ على إبقائه والوصول به إلى الغاية التي أرادها له مؤلفه ، حيث التزمت :

١ - الابقاء على صورة الكلمة التي أصلحت في هامش مستقل بها مع وضع الكلمة التي أدخلتها في النص بين حاصرتين معقوفتين هكذا [ ] .

أما الأخطاء الاملائية التي أصلحتها فلم أثبت لها صورة في هامش ، وذلك لعلم القارئ بما عليه الاختلاف بين كتابة خط النسخ وقواعد الاملاء الحديثة ، ومن الأمثلة على ذلك : ملائكة : مليكة ، ومسألة : مسئلة ، والقبائل : القبايل ، وأولئك : أوليك ، ورحمة الله : ورحمت الله .

٢ - وضعت نص الجمل بين قوسين هكذا ( ) . وعنونت لبعض المواضع التي تحتاج إلى عنوان ووضعت ذلك بين معقوفتين هكذا [ ] .

٣ - وضعت نقاطا بين قوسين هكذا (...) إشارة إلى مكان الخرم أو البياض الذى لم أتمكن من قراءته ، أو وضع عبارة يلتئم بها الكلام .

٤ - وضعت هامشا للزيادة أو العبارة التي يلتئم بها الكلام .

٥ - وضعت النصوص المقتبسة بين علامتي تنصيص هكذا " " .

٦ - كما وضعت هوامش لتوضيح ما ينبغي توضيحه من العبارات الخفية التي تحتاج إلى توضيح .

٧ - ضبطت النص المحقق بالحركات الإعرابية بما في ذلك الأبنية وغيرها .

٨ - وقد التزمت بتخريج الآيات القرآنية ، والأحاديث الشريفة ، والأمثال .

٩ - والأقوال العربية ، والشواهد الشعرية ، وعزوت منها ما لم يعزه المؤلف .

١٠- كما دللت على موضع الشاهد من البيت ووجه الاستشهاد منه .

١١- وتكملة الشاهد الذى لم يكمله الشارح أو أغفل الناسخ تكملته .

١٢- وشرحت الكلمات الغريبة التي لم يشرحها المؤلف ، وذلك بالرجوع إلى المعاجم المعتبرة .

١٣- حافظت على علامات الترقيم ، كما التزمت بقواعد الاملاء كتابة .

١٤- وترجمت لغير المشهورين من الأعلام الواردة أسماؤهم ضمن هذا الشرح ، أما الأعلام المشهورة كالخليل وسيبويه وأبو الحسن والأخفش وأضراب هؤلاء ، فلم أترجم لهم لاعتقادى أن الترجمة لهؤلاء تعد من باب تحصيل الحاصل ، ذلك أنهم معروفون لدى الجميع .

ولقد واجهتني صعوبات أثناء هذا العمل ،وهي كثيرة منها مثلا :

١ - تخريج الاحالات من كتب أصحابها أو مظانها ما تيسر لي منها .

٢ - وضع السقطات والخرجات التي دونت في الحواشي - ودون الاشارة إلى أماكنها من المخطوط - في مواضعها بعد التمعن في قراءتها ، ومن ذلك على سبيل المثال لوحة ٦/ب على حاشيتها نموذج مما ذكرنا . ولوحة ١٢/ب كذلك ، ولوحة ١٠٧/ب .

٣ - ووجدت صعوبة في قراءة بعض الكلمات ، حيث لم تكن لدى نسخة مساعدة تعين على فهم ما انبهم من الكلمات التي لا تتلاءم والسياق التي وردت فيه .

٤ - وضعت شرطة هكذا : / ، عند انتهاء الصفحة من المخطوط وأثبت رقمها في نهاية السطر هكذا : ١/أ ، إشارة إلى الوجه الأول و : ١/ب ، إشارة إلى الوجه الثاني من صفحة المخطوط .

٥ - التزمت بذكر المصادر التي ورد الشاهد فيها بالتسلسل الزمني .

تلك هي خطوات التحقيق ، وأخيرًا المصادر والمراجع ،والفهارس العامة .

ولم آل جهدا في الاجتهاد لكي يخرج هذا الكتاب حسبما أراد له مؤلفه ، وما بدى فيه من خلل فذلك مني ، والخير أردت وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وهو حسبي ونعم الوكيل .

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم   وصلى الله على محمد النبي الكريم

قال الشيخ الأجل المحقق أبو بكر

محمد بن أحمد بن عبد الله الأنصاري

الإشبيلي شهر بالخفاف رحمة الله عليه

باب ما ينصرف وما لا ينصرف

يقدم بين يدي هذا الباب أن يقال لما فرغ من بيان وجوه الإعراب في الأسماء والأفعال
واختلاف أنواع عواملها وأحكامها أخذ في بيان أحكام أخر من أحكام الأسماء
والأفعال من أحكام الأواخر والأواسط والأوائل فمن أحكام الأواخر الانصراف
وخلافه والانصراف وخلافه من وصف مختص بالاسم لما أن الإعراب والبناء من وصف
الاسم ولما أن كل اسم لا يخلو من أن يقال فيه إنه معرب أو مبني كذلك كل معرب لا
يخلو من أن يقال فيه إنه منصرف أو غير منصرف ولما أن حق الاسم أن يكون معربا أول
حق معربه أن يكون منصرفا لكن عرض لبعض الاسم ما منع من إعرابه كذلك عرض
لبعض معربه ما منع من انصرافه وتمكن إعرابه ولم يكن آخره إلا من الحذف ودخول
التنوين فيه مع عدم تعاقبه فسمى النحويون هذا النوع غير منصرف لما استقرا
ما تمكن إعرابه بتعاقب الحركات الثلاث على آخره مع دخول التنوين فيه مع
عدم تعاقبه منصرفا والانصراف في اللغة العدول عن الشيء والرجوع عنه ولما
كان معرب الاسم على ضربين أحدهما لا يشبه الفعل أو يشبهه ولم يستحكم شبهه
به والثاني يشبهه ويستحكم شبهه وصفهما النحويون بأن الضرب الأول
لم يستحكم شبهه بالفعل بقي على الانصراف لأنه لم يرجع عن شبه الاسم ...
الذي لم يشبه الفعل أو لم يستحكم شبهه به بالانصراف لرجوعه عن شبه الفعل
ووصفوا المنصرف بالتمكن الأمكن وغير المنصرف بالمتمكن غير الأمكن واستحكام
شبه الاسم بالفعل وتشبيهه من وجهين وما عدا ذلك أخر منه ... وغير ...
[illegible]

[illegible]

الصفحة الأولى من المخطوط

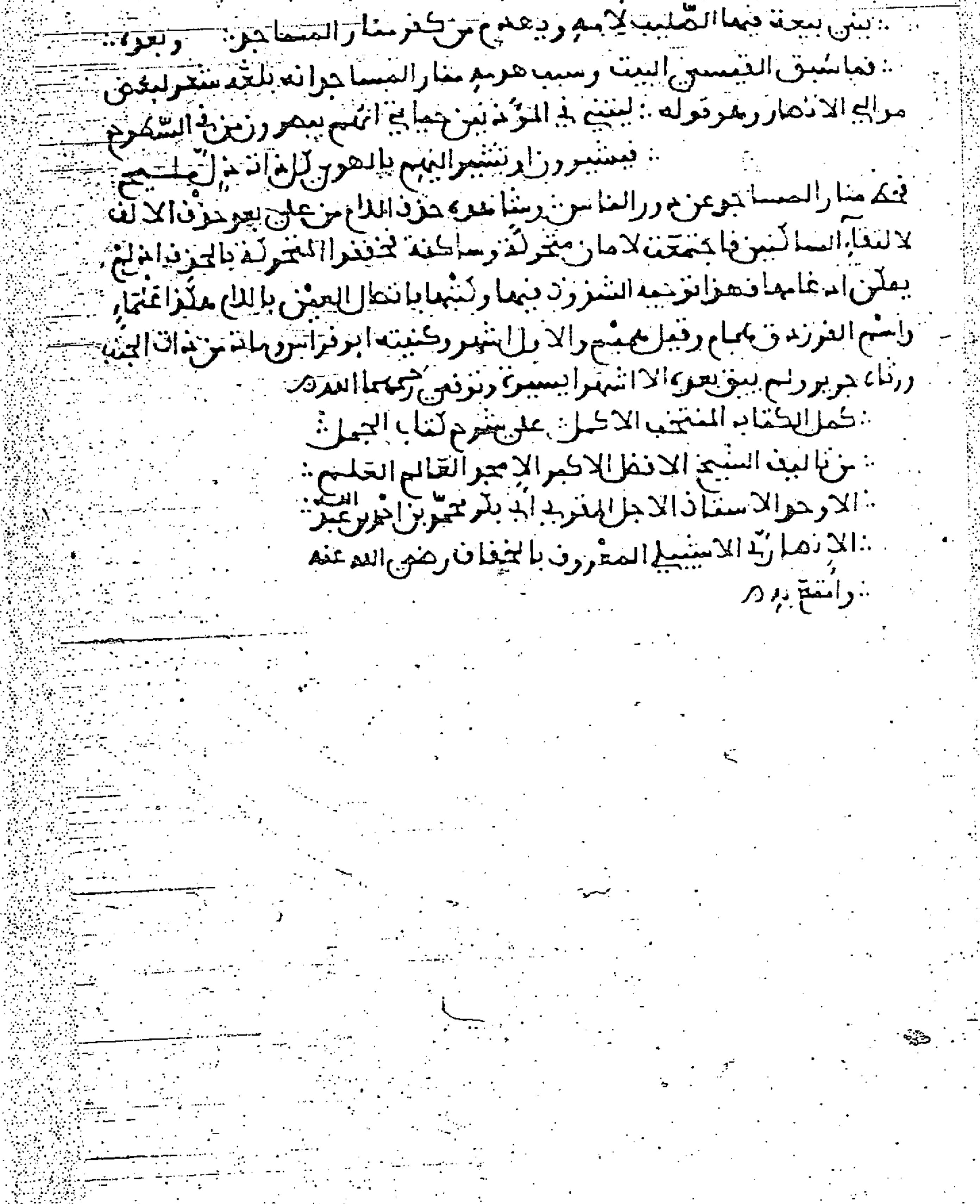

:: بني بجعة فيها الصليب لأمه ويهدم من كفر منار المساجد :: وبعده ::

:: فما سبق القيسي البيت وسبب هدمه منار المساجد أنه بلغه شعر لبعض

موالي الأنصار وهو قوله :: ليبنى في المؤذن بن حيائي أنهم يبصرون في السطوح

:: فيشيرون أو تشير إليهم باليهود كل ذات دل مليح

فهدم منار الصوامع عن ذلك الناس وسنا فيه حذف اللام من على يعني حذف الألف

لالتقاء الساكنين فاجتمعت لامان متحركة وساكنة فحذفوا المتحركة بالحذف إذ لم

يمكن ادغامها فهذا توجيه الشذوذ فيهما ولكنهما بانطال الهمين باللام [illegible]

واسم الفرزدق همام وقيل هميم والأول أشهر وكنيته أبو فراس ومات من ذات الجنب

ورثاه جرير ولم يبق بعده إلا شهرا يسيرا وتوفي رحمهما الله

:: كمل الكتاب المنتخب الأكمل على شرح كتاب الجمل ::

:: من تأليف الشيخ الأفضل الأكبر الإمام العالم العلم ::

:: الأوحد الأستاذ الأجل المقرئ أبي بكر محمد بن أحمد بن عبد الله ::

:: الأنصاري الإشبيلي المعروف بالخفاف رضي الله عنه

:: وانتفع به

الصفحة الأخيرة من المخطوط

القسم الثاني

التحقيق

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على محمد النبي الكريم .

قال الشيخ الأجل النحوى :

أبو بكر محمد بن أحمد بن عبد الله الأنصارى الاشبيلي ، شهر بالخفاف رحمة الله عليه .

باب ما ينصرف ، وما لا ينصرف

يقدمُ بين هذا البابِ أن يقالَ : لما فرغَ من بيانِ وجوهِ الإعرابِ في الأسماءِ والأفعالِ ، واختلافِ أنواعِ عواملِها وأحكامِها ، أخذ في بيانِ أحكامٍ أُخَرَ من أحكامِ الأسماءِ والأفعالِ ، من أحكامِ الأواخرِ والأواسطِ والأوائلِ ، فمن أحكامِ الأواخرِ الانصرافُ وخلافُه .

والانصرافُ وخلافُه من وصفِ معربِ الاسمِ ، كما أن الإعرابَ والبناءَ من وصفِ الاسمِ .

وكما أن كلَّ اسمٍ لا يخلو من أن يقالَ في صفتِه : معربٌ أو مبنيٌّ ، كذلك كلُّ معربٍ لا يخلو من أنْ يقالَ في صفتِه : منصرفٌ أو غيرُ منصرفٍ .

وكما أن حقَّ الاسمِ أن يكونَ معربًا ، كذلك حقُّ معربِهِ أن يكونَ منصرفًا ، وكما عرضَ لبعضِ الاسمِ ما منَعَ من إعرابه ، كذلك عرضَ لبعضِ مُعْرَبِه ما مَنَعَ من انصرافِه ، وتمكُّنِ إعرابِهِ ، وهو كسرُ آخرِه لعاملِ الخفضِ ، ودخولُ التنوينِ فيه مع عدمِ مُعَاقِبِهِ .

فَسَمَّى النحويون هذا النوعَ غيرَ منصرفٍ ،كما سمَّوْا خلافَه - مما تَمكَّنَ إعرابُه بتعاقبِ الحركاتِ الثلاثِ على آخرِه ،ودخولِ التنوينِ عليه مع عدمِ معاقِبِه - مُنْصَرِفًا .

والانصرافُ في اللغة : العدولُ عن الشيءِ ،والرجوعُ عَنْه .

ولما كان معربُ الاسمِ على ضربَيْن :

أحدُهما : ألا يشبهَ الفعلَ ،أو يشبهَه ،ولم يستحكِمْ شَبَهُه بِه.(١)

والثاني : يشبِهُهُ ، ويستحِكمُ شبهه .

وصفهُما النحويونَ بهذينِ الوصفينِ ،فوصفُوا المستحكمَ شبَهُه بالفعلِ بغيرِ الإنصرافِ ،لأنه لم يرجعْ عن شبَهِ الفعلِ .

وَوصَفُوا الذى لم يُشبِهِ الفعلَ أو لم يَستَحِكم شبهُهُ بِه بالانصِرَافِ، لِرُجُوعِهِ عَن شَبَهِ الفعلِ .

وقد يَصفونَ المنصرفَ بتمكّنٍ أمكَن ،وغيرَ المنصرفِ بتمكّنٍ غيرِ أمكَن .

واستحكامُ شبَه الاسمِ بالفعلِ أنْ يشبهَهُ من وجهيْنِ فصاعِدًا ، كأحمرَ مُسمًّى به ،وغيرَ مسمّى به .

وأما الذى لم يستحكمْ شبَهُهُ به ، فكزيدٍ وأفكلٍ.(٢)

---

(١) في اللسان (حكم) وأحكمت الشيء فاستحكم،صار محكما ،واحتكم الامر، واستحكم وثقه .
وقد استخدم سيبويه هذه العبارة في الكتاب ،بهذا المعنى .الكتاب ٣٦٥/٢ .

(٢) الأفكل اسم رعدة ،كمافي المنصف ١٥/٣ وقد فسره المصنف بهذا المعنى في ٢٠٤/ب .

فالاسمُ المعربُ على ثلاثةِ أوجهٍ :

ضربٌ لا يشبهُ الفعلَ: كرجلٍ وحمارٍ.

وضربٌ يشبهُ الفعلَ ولا يستحكمُ شبَهُه بهِ ؛كزيدٍ وعمرٍو ،فهذانِ يوصفانِ بالانصرافِ .

وضربٌ يشبهُ الفعلَ ،واستحكَمَ شبَهُه بهِ ، / كأحمرَ وحمراءَ ،فهذا يوصفُ بغيرِ الانصرافِ . ٢/أ

وهذا ينقسمُ قسمةً أولَى قِسمينِ : ثم ينقسمُ كلُّ قسمٍ من قسميهِ أقساماً ، حتى تبلُغَ أقسامُه سبعَةَ عشَرَ قسمًا ،كما قالَ أبو القاسم.

فموضوعُ البابِ لتبيينِ كلِّ قسمٍ من نوعي ما ينصرفُ بالوصفِ والتمثيلِ ، ثم الإعلامِ بما ينقسمُ إليه غيرُ المنصرفِ ،ثم ما ينقسمُ إليه كلُّ واحدٍ من قسمَيْه ، وتبيينِ أقسامِهَا بالتمثيلِ بها ،والإعلامِ بما في بَعْضِها ،وانقلابِ اللغةِ.

وأنَّ دخولَ الألفِ واللامِ على ما لا ينصرفُ وإضافتَهُ يوجبانِ صرْفَه على قولٍ ،أو جرَّه على قولٍ.(١)

فهذا الذى وُضِعَ له البابُ،وضمنه مع ما انضم إلى ذلك من الأمثلة .

انتهت الطريقة الكلية .

ثم اختلفَ النحويونَ في السببِ الذى قيل في الاسمِ: منصرفٌ لأجْلِه ، فقـال الأستاذ الأجل أبوالحسين بن أبي الربيع (٢) - رحمه الله - :

---

(١) اختلف النحويون في هذا على قولين : فرأَى سيبويه أنَّ ما لا ينصرف إذا دخلت عليه الألف واللام أو أضيف انْجَرَّ وعلى ذلك هو باقٍ على منع صرفه . ينظر الكتاب ١/ ٢٢-٢٣ . وذهب الأخفشُ والمبرِّد إلى أنه مبنيٌّ في حال فتحه إذا دَخَلَه الجارّ.

ينظر تفصيل القول في هذه المسألة : كتاب المقتصد في شرح الايضاح ١/ ١١٤ وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٥٨ .

(٢) هو : عبدالله بن أبي العباس أحمد بن أبي الحسين عبيدالله بن محمد بن عبيدالله بن الربيع القرشي الأموى العثماني الاشبيلي المقرئ الفقيه النحوى .

===

سمعتُ الأستاذَ أبَاعلي (١) ـ رحمهُ اللهُ ـ يذكرُ في هذا الاصْطِلاَحِ ثلاثـةَ أوجهٍ : (٢)

أحدُها : أن الأَسماءَ المنصرفةَ سُمِعَتْ منصرفةً لأن فيها صوتًازائدًا ، وهو النونُ الساكنةُ ، نحو : زيدٍ ،وجعفرٍ ،ومحمدٍ ،وما أشبهَ ذلكِ.

والصريفُ هو الصوتُ .

قال النابغةُ : (٣)

* له صَرِيفٌ صَرِيفَ القعوِ بالمَسَدِ *

=== أخذ عن الشلوبين ،وله شرح الايضاح لأبي علي ،وشرح الجمل للزجاجي ،وغير ذلك. تخرج عليه أهل سبتة وتوفي سنة ٦٨٨.
ترجمته : في الاحاطة ٢٨٩/١ ،والبلغة في تاريخ أئمة اللغة ١١٦-١١٧ ،وبغية الوعاة ١٢٥/٢ ،ونفح الطيب ٣٧٤/٣ ، والأعلام ١٩١/٤ ،ومقدمة البسيط : تحقيق الدكتور عياد ابن عيد الثبيتي .

(١) هو : عمر بن محمد بن عمر الأزدي المعروف بالشلوبين ،قال الفيروزآبادي : " وهو بلغة الاندلس الأشقر الأبيض . إمام في العربية واللغة أستاذ أخذ الجِلّة عنه كتاب سيبويه " له شرح الجزولية صغيرًا /كبيرًا وآخر ولـه كتاب في النحو سماه : التوطئة ،وكانت ولادته في اشبيلية سنة ٥٦٢ وتوفى سنة ٦٤٥ باشبيلية .
ترجمته في : الانباه ٣٣٢/٢ ،والذيل والتكملة ٤٦٠/٢/٥ ،والبلغة ١٧٢ ، وبغية الوعاة ٢٢٤/٢-٢٢٥ ،ونفح الطيب ٣٨/٥-٣٩.

(٢) انظر البسيط في شرح جمل الزجاجي ٢١٤/١.

(٣) الشاهد عجز بيت للنابغة وهو في ديوانه ١٦ ، ومن شواهد الكتاب ٣٥٥/١ وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لأبي بكر محمد ابن القاسم الأنباري ٢٧٨ ،والكامل للمبرد ١١٩/٣ ،وشرح القصائد المشهورات الموسومة بالمعلقات للنحاس ١٦١/٢ ،وشرح شواهد سيبويه للنحاس ١٥٤ وتهذيب إصلاح المنطق ٥١٠ ،وأوله :
===

الثاني : أنّ الأَسماءَ المنصرفةَ تُخفضُ بالكسرةِ ،وكانت في النصبِ بالفتحةِ ، فقد انصرفَتْ في الخفضِ إلى حالةٍ غيرِ حالةِ النصبِ .

والأسماءُ غيرُ المنصرفة نصبُها أو خفضُها واحد ،فلم تنصرفْ عن حالةِ النصبِ إلى حالةِ الخفضِ .

ويدخلُ على هذا التثنيةُ والجمعُ السالمُ مذكرًا كان أو مؤنثًا ،فإن نصبَهما وخفضَهما واحدٌ ، فيجيءُ على هذا في التثنيةِ والجمعِ غيرَ منصرفَيْن.
قلت : فانكسَرَتْ هذه العلةُ.

الثالث : أنّ الأسماءَ المنصرفةَ قد انصرفَتْ عن شَبَهِ الفعلِ ، وغيرَ المنصرفةِ قد أَشْبَهَت الفعلَ فلم تنصرفْ عن شَبَهِه ،والأقوالُ كلُّها متقاربةٌ ،والأولُ أحسَنُها .

وذكر الأستاذُ المرحومُ أبو الحسن بن خروفٍ (١) عن الأستاذِ المرحومِ أبي بكر بن طاهر المعروفِ بالخِدَبِّ (٢) - رحمهما اللهُ -

---

=== مقذوفةٍ بدخيس النحضِ بازِلُها ....

وهو من المعلقة :

(يا دارَ ميةَ بالعَلياءِ فالسَّنَدِ)

والشاهد فيه أنّ الصريفَ هو الصوتُ الرقيق وقد شُبّهَ به التنوينُ .

(١) هو : علي بن محمد بن علي الشهير بابن خروف الحضرمي الإشبيلي قال الزبيدي : " إمام النحو واللغة أخذ كتاب سيبويه عن أبي إسحاق ابن ملكون ،وأبي بكر بن طاهر،وله مصنفات مفيدة ،منها : شرح الكتاب وهو جليل سماه تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب ، وشرح جمل الزجاجي ،وكتاب في الفرائض وردود في العربية على أبي زيد السهيلي وابن ملكون وابن مضاء ،توفي سنة ٦٠٩ ".
ترجمته في : الانباه ١٩٢/٤ ،ومعجم الأدباء ٧٥/١٥ ،وسير أعلام النبلاء ٢٦/٢٢ ،والبلغة ١٦٤-١٦٥ وبغية الوعاة ٢٠٣/٢ ونفح الطيب ٣٩١/٢ ، ١٨٥/٣ و ١٧٨/٤.

(٢) هو : محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري الأشبيلي المعروف بالخدب

===

في ضبطِ العللِ المانعةِ من الصرفِ ، وهي عشرة: (١)

موانعُ صرفِ الاسمِ عشرٌ فهاكَها
مُهذَّبةً إن كنتَ في العلمِ تَحْرِصُ
فَجَمعٌ وتعريفٌ وعدلٌ وعُجمَةٌ
وَوصفٌ وَتأنيثٌ وَوزنٌ مُخصَّصُ
وَما زِيدَ في عَلقَى وعِمرَانَ فانتَبِهْ
وَعاشِرُها التَّركِيبُ هَذا مُلخَّصُ

فعلى هذا، فأصلُ الأسماءِ التنكيرُ والتذكيرُ ،وأن لا تكون وصفًا، وأن لاتخرجَ عن أوزانِ الآحادِ إذا جُمِعَتْ ،وأن لا يركبَ الاسمُ مع غيرِه ،وأن لا يكونَ معدولًا عن شيءٍ. ٢/ب

=== قرأ النحو ببلاده على مشائخ الأندلس ،وأجاد فيه ،ويقال:إن كتاب سيبويه كان على لسانه ،وكان رئيس النحويين بالمغرب في زمانه بلا مدافعة ،وأفهمهم أغراضَ سيبويه ،وله عليه تعليق سماه الطرر لم يسبق إلى مثله من تلاميذه ابن خروف . مات سنة ٥٧٠ .

ترجمته في الانباه ٤/ ١٩٤- ١٩٥ ،والذيل والتكملة ٥/ ٢/ ٦٤٨ والبلغة ٢٠٦ ،وطبقات بن قاض شهبة ١٢٣ ،وبغية الوعاة ١/ ٢٨ .

(١) انظر شرح الجمل لابن خروف أول باب ما لا ينصرف والأبيات فيه غير منسوبة لأحد .
مخطوط رقم ٤٧٨ وبها خروم بحيث لا تظهر فيها أرقام اللوحات.
والأشباه والنظائر ٢/ ٦٦ .
وفي شرح الجمل لابن بزيزة هذا الرجز وقد نسب لأبي الحسن الرماني .
وقد رواه ابن بزيزة :
مَوانِعُ صرفِ الاسمِ تِسعٌ ....
===

ونقدمُ هنا مقدمةً تشملُ على بيانِ جميعِ الباب - إن شاء اللهُ تعالى - وذلك أنَّ النحويين - رحمهم اللهُ - والفضلُ للمتقدِّمِ - لما رأَوْا ما لا ينصرفُ يقاربُ في الكثرةِ ما ينصرفُ نظرُوا في الأصلِ منهُمَا، فوجدُوا ما لا ينصرفُ يفتقرُ الى مُوجِبٍ يمنعُه الصرفَ، وما لا ينصرفُ (*) يفتقرُ الى ما يصرفُه عَلِمُوا أنَّ الأصلَ الصرفُ، فبحثوا عن المُوجِبَاتِ، فوجدُوها عشرةً :

سبعةٌ إذا اجتمع منها في الاسمِ اثنان مَنعَ التنوينُ، وهما :

التعريفُ والعجمةُ، نحو : "ابراهيمَ، واسماعيلَ".

فالتعريفُ والعدلُ، نحو: "عُمر، وزُفَر، وسَحَر" من يومٍ بِعينِهِ.

والتعريفُ ووزنُ الفعلِ المختصِّ، نحو : "فُعِّلَ، وفُعِّلَ، وفَعْلَ"، و"فوعِلَ".

والتعريفُ - أيضا - ووزنُ الفعلِ الغالبُ نحو : "أحمدَ و يزيدَ".

والتعريفُ والتأنيثُ، نحو : عائشةَ وزينبَ، والتعريفُ والألفُ والنونُ الزائدتانِ، نحو : "عثمانَ، وسلمانَ، وعمرانَ".

والتعريفُ والتركيبُ، نحو : "بَعلبَك ورَامَ هرمز". (٢)

والتعريفُ وألفُ الإلحاقِ، نحو: "أرطى" (٣) في حالِ التسميةِ بها.

والصفةُ والعدلُ، نحو : "مَثنَى وثُلاثَ ومَوْحَد وثُنَاء ورُبَاع".

=== وفي البيت الاخير :

وما زيدَ في عمرانَ من بعدِ رائِهِ * وتاسِعُها التَّركيبُ هَذا مُلخَّص

غاية الأمل في شرح الجمل ٢/٢٤٥.

(١) قال عبد العزيز بن جمعه الموصلي : "ومن المختص ما كان على فُعِلَ وفُعِّل مخففا ومشددا، وفوعِل، وانفَعَل وافعَلَّ وافعَالَّ و نحوها". شرح ألفية ابن معطي ١/٤٤٦.

(٢) رَامَ هُرمُز اسم أعجمي مركب، وهو بلد، والنسبة اليه رَاميٌّ، قال سيبويه "واختلفوا في رَامَ هُرمُز فجعله بعضهم اسماً واحدا وأضاف بعضهم رَامَ الى هُرمُز" الكتاب ٢/٢٩٦.

وانظر المعرب من الكلام الأعجمي . للجواليقي ٨٣.

(٣) الارطي شجر ينبت في الرمال يدبغ به. اللسان (أرط).

(*) في الأصل : لا يفتقر، تحريف والصواب ما أثبتناه.

وجميع هذا لا يَمنعُ الصرفَ إلاّ إذا كان على هذه الصفةِ ، فإذا اجتمع التأنيثُ والصفةُ ، نحو : ضاربةٍ وقائمةٍ ، لم يمنعْها من الصرفِ من حيثُ كان التأنيثُ غيرَ لازمٍ في مثلِ هذا ؛لأ نك تسقِطُ التاءَ ،فتقول : ضاربٌ ،ولا يمكنُ ذلك في العلَمِ ؛لأ نك لا تقول في "عائشةَ" العلم : عائشٌ ،فالمذكر لا يشركهما في هذا اللفظِ ما دامت علمًا ،فلم يُعتَدَّ بالتأنيث علةً إلاّ في المواضعِ الذي يلزمُ فيه .

وكذلك إذا اجتمع التعريفُ والعجمةُ ، نحو : "آجُرّ ولِجَامٍ"(١) في حالِ التسميةِ بها لم يمنعْها من الصرفِ ؛لأن العربَ ردّتْ مثلَ هذا إلى أوزانِ كلامِها ،واستعملَتْها نَكِراتٍ ومَعارِفَ ، فَخَفَّتْ عليها،ولم تراعِ العجمةَ فيها ،وليس كذلك الأعجميُّ المنقولُ من العلميةِ ،نحو : "إبراهيمَ ،وإسماعيلَ"، وجميعُ بابِهِما ؛لأ نها لم تُدخِلْها في كلامِهَا بأكثرَ من هذا ،ولم تستعملْها أجناسًا نكِراتٍ كما استعملت "اللّجَامِ والآجُرّ"، فبقيت الأعلامُ العجميةُ على ثقلِهَا ،والوصفُ والعجمةُ بهذه المنزلةِ ،نحو :"سِفْسِيرٍ"(٢) "وبَنْدَارٍ"(٣) ؛ لأ نّها استعملَتْها أجناسًا ،وتصرفَتْ في ذلك ، كَآجُرّ فَخَفَّتْ عليها ،وكذلك الجمعُ الذي يشبهُ الآحادَ لا يكونُ علةً على حالٍ ،ألا ترى أنَّ الجمعَ الذي لا يشبه الآحاد إذا أشبهَ الآحادَ في اللفظِ صرف .

إنَّ الجمعَ الذي لا يشبه الآحادَ إذا أشبه الآحادَ في اللفظِ صُرِفَ نحو: "مَلائكةٌ".

---

(١) اللجام معروف ،وهو ما يوضع في فم الفرس ،وقال قوم إنه عربي ،وقال آخرون: بل هومعرب . ويقال : إنه بالفارسية لغام ،ويجمع على ألجمة. ينظر المعرب من الكلام الأعجمي ٥٦٤ .

(٢) السِّفْسِيرُ بالفارسية السّمْسَار قاله أبو عبيد عن الأصمعي . وقال مُؤرّج : السفير العبقري ،وهو الحاذق بصناعته من قوم سَفَاسِرة وعباقرة ،ويقال : للحاذق بأمر الحديد سفسير ينظر المعرب للجواليقي ٢٧٢ .

(٣) البندار بالضم واحد البنادرة ،وهم التجار الذين يلزمون المعادن ، وهي المواضع التي يستخرج منها جواهر الأرض ،ومنه سُمِّيَ بُنْدار بن عبد الحميد بن لُرَّةَ النحوي ،قال القفطي : خَلَطَ المذهبين وله تصانيف. ينظر الانباه ٢٩٢/١ .

مسألة :

والثلاثُ العللِ الباقيةِ التي تمنعُ واحدةٌ منها الصَّرفَ في الاسم :

ألفُ التأنيث مقصورةً و ممدودةً ، نحو : حُبْلَى ، وحَمْرَاءَ ،
والألف والنونُ في مثلِ : "سكرانَ" ، و "غضبانَ".
والجَمْعُ المتناهي الذى لا نظيرَ له في الآحاد .

فهذه الثلاثَ إذا وُجِدَ منها واحِدَةٌ في الاسم امتنعَ من الصرف البتةَ/ في أ/٣
المعرفةِ والنكرةِ ، فجميعُ ما لا ينصرفُ قد انحصرَ الى قياسٍ يعمل عليه ،
لا نجدُ شيئاً مما لا ينصرفُ الاَّ وفيه ما ذكرْنَا ، ولا يصرفُ شيءٌ مما ذكرْنَا مما فيه
هذه العللَ على شروطِهَا الاَّ لضرورةِ شعرٍ أو فاصلةٍ نُوِّنَ إتْبَاعًا، نحو قوله
تعالى : ﴿ قَوارِيرًا ﴾ (١) .

الثاني : وما وُجِدَ غيرَ مصروفٍ ، وليس فيه علةٌ لم يُثبتْه البصريون ،
وأثبتَه الكوفيُون وَرَوَوْه عن العربِ ، كقوله : (٢)

فَمَا كانَ حِصْنٌ ولاَ حَابِسٌ ... يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ في مَجْمَعِ

---

(١) الآية ١٥ من سورة الانسان .

(٢) الشاهد للعباس بن مرداس السلمي . من أبيات قالها لرسول الله صلى الله عليه وسلم بعد أن وزع غنائم حنين ، فأعطى عيينة بن حصن الفزارى ، والأقرع بن حابس وغيرهما من المؤلفة قلوبهم أكثر مما أعطى العباس بن مرداس .
والشاهد فيه قوله : (مِرْدَاسَ) حيث منعه من الصرف و ليس فيه إلا علة واحدة وهي العلمية ، وقد استشهد به الكوفيون والأخفش والفارسي على ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر ، ورواه البصريون رواية لا شاهد فيها وهي :
* يَفُوقَانِ شَيْخِيَ في مجمع *
ينظر الانصاف في مسائل الخلاف ٢/٤٩٩ ، والضرائر لابن عصفور ١٠٢ ، وشرح ألفية ابن معطي ١/٤٤٢ ، وشفاء العليل في ايضاح التسهيل ٢/٩١٠ ، والهمع ١/١٢١ ، والخزانة ١/٧١-١٢٢ ، والدرر ١/١١ .

وأبياتًا غيرَه، وهو محمولٌ على منعِ صرفِ ما ينصرفُ ضرورةً، ور بما شَبَّهت العربُ فيه الأصلَ بالفرعِ كما مدّتِ المقصورَ .

قلت : فهذا الذى ذكرهُ النحويون قرَّبَ حصرَ الباب وسهّلَ حفظَه ،واستُغنِيَ به عن حفظِ جميعِ ما تشتملُ عليه هذه الأنواعُ التي لا يمكنُ حصرُها بالحفظِ ، فلا فرقَ إذًا بين قولِك : كلُّ اسمٍ اجتمعَ فيه العجمةُ والتعريفُ أو العدلُ والصفةُ لا ينصرفُ ، وبين قولك : كلُّ فاعلٍ ومبتدأٍ مرفوعٌ ،وكلُّ مضافٍ إليه مخفوضٌ أبدا ،فهذه عللٌ مطردةٌ (١) موجبةٌ ، وهكذا مقصدُ النحويين -رحمهمُ اللهُ- . فإذا عُلِمَ هذا جاز أن يوقف عنده ولا يعلَّلُ، ويكون الواقفُ عند ذلك مُؤدِّيًا لكلامِ العربِ عالماً به ،وجاز أن يَتَجاوزَ ذلك ،ويَبحَثَ عن أصولِ تلك العللِ ،ولأيِّ شيءٍ صيَّرتْه عللًا ، فإذا وُفِّقَ لذلك ناظرٌ فيه وعرفه كان أعظمَ خطرًا، وأكبرَ قدرًا، وأكثرَ تصرفًا ،وأنبهَ علماً من الأوّلِ ،وكلاهما مُتَّبِعٌ ما وجدَ من كلام العرب مُتَصَرِّفٌ فيما تصرفوا فيه .

ثم النحويون رأَوْا هذه الأنواعَ من الأسماءِ التي اقترنَتْ بها هذه العللُ مُنِعَت التنوينَ وهي مُعرَبَةٌ فخرجتْ عن أصولِها ، نظروا ماليس فيه تنوينٌ من الكَلِم الثلاثِ وإعرابه فرع ، فوجَدُوا الفعلَ المضارعَ فاعتقدوا أنّ الاسمَ الذى لا ينصرفُ محمولٌ عليه في تركِ التنوينِ من حيث خرجَ إلى شبهه بالنقلِ بالعللِ التي دخلتْه ، كما أن الفعلَ محمولٌ على الاسمِ في الإعرابِ لما أشبَهَهُ أُعرِبَ ،ولما دخلَ الاسمَ هذان السببَانِ أو سببٌ يقومُ مقامَهما ، فخرج عن أصله ،وصار فرعًا من جهتين ، حُمِلَ على الفعل إذ الفعلُ ثانٍ عن الحدث من جهات (٢) :

---

(١) قال ابن جني أصل مواضع طرد في كلامهم التتابع والاستمرار والاطراد نقيض الشذوذ قال : فجعل أهل علم العرب ما استمرّ من الكلام في الاعراب وغيره من مواضع الصناعة مطردا وجعلوا ما فارق ماعليه بقية بابه وما انفرد عن ذلك إلى غيره شاذا " . الخصائص ١/ ٩٦- ٩٧ .

(٢) في الاصل : " الحدثين " والسياق يعطي ما أثبتناه .

منها : أنَّ الفعلَ يضمر فيه ،والحدثُ لا يضمرُ فيه.

ومنها : الدلالةُ على الزمانِ المعيَّنِ ،والحدثُ لا يدلُّ عليه.

ومنها : بناءُ لفظِ الفعلِ للدلالةِ عليه أى على الحدثِ ،والحدثُ لا يدلُّ عليه.

فلما أشبهه بخروجِه عن أصلِه ،كما خرج عن أصلِه نُقِلَ عندَهم كثِقَلِه ،فَمُنِعَ ما مُنِعَهُ الفعلُ من التنوينِ ،ولما لم يكنِ الفعلُ مُفَرَّغًا (١) عن الحدثِ في العملِ لم يكنِ العملُ في الصفاتِ وأسماءِ الفاعلينَ علةً يمنع الصرف .

فهذا هو الشبهُ الذى ذكرَهُ النحويُّون ،وليس حملُ الاسمِ في هذا على الفعلِ بأبعدَ من حملِه على الحرفِ في البناءِ.

والدليلُ على أنَّ الفعلَ أثقلُ من الاسمِ معنًى قلةُ أبْنِيَةِ الأَفْعَالِ، وكثرةُ أَبْنِيَةِ الأسماءِ ، فأبنيةُ / الأفعالِ نيفٌ على ثلاثين ،وأبنيةُ الأسماءِ نيفٌ على ثلاثِمائةٍ ، قال هذا ابنُ خروفٍ (٢) -رحمه الله- . ٣/ب

وحروفُ الأفعالِ تنقصُ عن حروفِ الأسماءِ ،لأنَّها (٣) تكونُ ثلاثيةً ورباعيةً وخماسيةً ، وتبلغُ بالزيادةِ سبعةً نحو :"اشْهِيبَاب"،فهذا دليلُ ثقلِ الفعلِ وخفةِ الاسمِ ؛ وهذا معنى الثقلِ والخفةِ عند النحويينَ ، وهو بديعٌ ،فالفعلُ وإن كان ثُلاثيًّا فهو أثقلُ من الاسمِ السباعيِّ المنصرفِ من هذا الوجهِ.

ثم الثلاثيُّ المتحركُ الأوسطِ أثقلُ لفظًا من الساكنِ الأوسطِ ،و"حمراءُ" أثقلُ من "حُبْلَى" ، وكذلك ما عدته أربعةُ أحرفٍ أثقلُ مما عدته ثلاثةُ أحرفٍ من جهةِ اللفظِ ،فاعلم ذلك.

---

(١) في الأصل : مرفوعا ،وهو تصحيف ظاهر والسياق يعطي ما أثبتناه .

(٢) ينظر شرح الجمل لابن خروف مخطوط لوحة ٢

(٣) في الأصل : لأنها لا تكون ،وهو تصحيف ظاهر والسياق يعطي ماأثبتناه.

ثم لمّا حذفُوا التنوينَ حملًا على الفعلِ أتبعُوهُ الجرّ من حيث لم يكنْ في الفعلِ أيضا ، فصارَ زوالُ الخفضةِ تبعًا للتنوينِ ،فإذا جاءَ موضعٌ لا يدخله تنوينٌ عادَ إليه الخفضُ ، حيث أمنوا التنوينَ ،وذلك مع الألف واللامِ والإضافةِ، وهو على حالهِ مصروفٌ ، ودليلُ ذلك أنّ المصغرَ-نحو :"أَحمر وأُحيمر"- غيرُ مصروفٍ ،وقد دخله التصغيرُ كما دخلت الألفُ واللامُ والإضافةُ ،وكلُّها من خواصّ الأسماءِ ،فلم تقاومْ احدى العلّتَيْن .

فإنِ ادّعَى مُدّعٍ أنّ الفعلَ قد صُغِّرَ في التعجبِ فليؤدّ قولَه بأن الألفَ واللّامَ قد دخَلَتِ الفعلَ في قولهم : (الحمار اليُجَدّعُ)[(١)] "والصبي اليجدع"،وقد أضيفَ إلى الفعلِ جميعُ ظروفِ الزمانِ[(٢)] ، وكلُّ ذلك خارجٌ عن أصلِه ، ولا فرقَ بين إضافةِ الفعلِ والإضافةِ إليه ،لأنّ كُلًّا ليس من بابه ،ولهذا قال سيبويه -رحمهُ اللهُ- :" وأمِنُو التَّنْوِينَ "[(٣)] ؛ لأنه لو كان مصروفًا عندَهُ لم يُفِدْ قولُه : " وأَمِنُوا التَّنْوِينَ " شيئًا ،فاعلمْ ذلك.

---

(١) قطعة من بيت رواه أبو زيد في كتابه النوادر ضمن أبيات نسبت مرةً لرجل من بني ثعلبة اسمه طارق بن دسيق ،ومرةً لذى الخرق الطهَوى والبيت الذى منه هذه القطعة هو :

يقول الخنا وأبغَضُ العُجْمِ ناطِقًا * إلى ربنا صوتُ الحِمارِ اليُجَدَّعُ

والشاهد فيه دخول الألف واللام على الفعل المضارع شذوذا أو ضرورة. ينظر النوادر لابي زيد ٢٧٦ ،والإنصاف في مسائل الخلاف ١/١٥١، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/١٤٤ وتذكرة النحاة لأبي حيان: ٣٧.

(٢) قال السيرافي " فإن قال قائل: فقد أضيفت أسماء الزمان إلى الأفعال ، كقولك : هذا يومَ يقومُ زيد وساعةَ يذهبُ زيد ورأيته يومَ قامَ زيد ،فإنما جازت إضافة أسماء الزمان إلى الأفعال ،لأن الأفعال لا بد لها من فاعلين والفعل والفاعل جملة والزمان يضاف إلى الجمل ،كقولك : رأيته يومَ زيدٌ أمير ورأيته زمَنَ أبوك غائب ونحو ذلك ...الخ شرح سيبويه ١/٩٦-٩٧ وانظر الخصائص ١/٣٥٦.

(٣) الكتاب ١/٢٣و ٣/٢٢١.

تنبيه : قد قلتُ - في الصفح مقلوبُ هَذا - (*) كلامًا معناه أَنَّ مَن أدَّى جميعَ ما لا ينصرفُ من غير تعرضٍ لأوجهِ كونِها عللاً ؛ فقد أَدَّى كلامَ العرب ، ومن تجاوزَ ذلك بأَنْ أَبْدى أوجُهَ كونها عللاً أرسخُ قدما ، وأوفرُ حكمًا وخَطَرًا ، فالذى أراه الآن التعرضُ لذلك ؛ لأنَّ الكتاب كتابُ بسطٍ وتحقيقٍ .

فأقول : قال محققو هذه الصنعةِ : (١) إنَّ الاسمَ الذى لا ينصرفُ هو ما كان ثانيًا من جهتَينِ من الجهاتِ التسعِ ، لا أعلم خلافاً بين النحويين المتقدمينَ أن موانعَ الصرفِ تسعةٌ : التعريفُ ، والتأنيثُ ، والوصفُ ، والجمعُ ، ووزنُ الفعل ، والتركيبُ ، والعدلُ ، والعجمةُ ، وزيادةُ الألفِ والنونِ ، وجاء بعضُ المتأخرين وزاد في موانعِ الصرفِ عاشرًا (٢) ؛ وهو ألفُ الإلحاقِ ، فقال النحويون كلُّهم يقولون : انَّ "أرطى" إذا سُمِّيَ به مذكر" فإنه لا ينصرفُ ، ولا مانعَ إلاَّ التعريفُ وزيادةُ الألف ، وثَمَّ من زادَ حادِى عشرَ ، وهُو

(*) ينظر ص ٩ حيث أن المصنِّفَ أجمل الكلام هناك على هذا الموضوع ، وتوسع في الحديث عنه هنا ، وقد استخدم عبارة الصفح هنا وفي عدة مواضعَ من هذا الكتاب - بمعنى - الصفحة ، وانظر ٢/ ٤٠ - ٨٢ .
ويقصد بعبارة : (الصفحِ مقلوبُ هَذَا) الصفحة المقابلة لهذه الصفحة من اللوحة .

(١) قال عبد القاهر الجرجاني " إذا قلت: ثانٍ كان الاسم بنفسه ثانيا ، وهو الحقيقة ، و إذا قلت : فيه الفرعية جعلت الفرعية معنى فيه ، ولم تجعل الاسم ثانيًا بنفسه . كتاب المقتصد في شرح الايضاح ٢/ ٩٦٤ .

(٢) قال عبد العزيز بن جمعه الموصلي " وذهب السيرافي إلى أنها عشرة فزاد شبه ألف الالحاق بألف التأنيث " . ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢/٢٧ ٢١٤ وانظر شرح ألفية ابن معطي ١/ ٤٤٠ .

شبه ما لا ينصرف (١)، فقال : إنَّ سيبويه يقول : إنَّكَ إذا سميت رجلا بـ"أحمر" لا ينصرفُ لوزن الفعلِ والتعريفِ (٢)، فإذا نكرته فإنَّهُ لا ينصرفُ ، وليس فيه إلاَّ وزنُ الفعل ؛ لأنَّ الوصفَ قد زالَ بالتسميةِ ، والتعريفُ قد زَالَ بالتنكيرِ ، ووزنُ الفعلِ وحدَه لا يمنع الصَّرفَ ، / ألا ترى أنَّ "أفكلَ" ينصرفُ في النكرة ، ٤/أ فلا بد من زائدٍ ، ولا زائدَ إلاَّ شبهُ الأصلِ .

الجواب : أنهم كنَّوا عن هذا كلِّهِ بزيادةِ الألفِ والنونِ ، لأنَّ زيادةَ الألفِ والنونِ لم تمنعِ الصرفَ من حيثُ هما زيادتان ، ألا ترى أنَّ "عفريتًا" يتصرفُ إذا سُمِّيَ به مذكرٌ ، وفي آخره زيادتانِ الياءُ والتاءُ ، وإنَّما مُنعتَا لشبههما بهمزةِ التأنيثِ ؛ لأنهما زيادتانِ زيدتا معًا في آخرِ كلمةٍ ، الأولُ منهما ألفٌ ، قبلَ الألفِ ثلاثةُ أحرفٍ فأكثرَ لا تلحقها تاءُ التأنيث ، وكذلك ما آخره ألفُ الإلحاق إنمَا لم يصرف في المعرفة لشبهِ ألفِ الإلحاق بألفِ التأنيثِ ، فلما كانت هذه الثلاثةُ ترجعُ إلى الشبه أتَوْا بواحدٍ منها ، واستغنَوْا عَنِ الاثنين الباقِيَينِ .

فَإنْ قلتَ : فلم لم يستغنُوا بألفِ الإلحاق ؟ قلت : ألفُ الإلحاقِ لا أثرَ لها إلاَّ مع التعريفِ ، والألفُ والنونُ يمنعان مع التعريفِ ومع الوصفِ في النكرةِ في "فَعْلاَنَ" الذى مُؤنثه "فَعْلى" .

فإن قلت : قد تقدم الكلامُ على علَلِ ما لا ينصرفُ ، وهي : التسعُ ، وقد ذكرتَهَا أول الباب نظمًا ونثرًا ، وقد نظمَهَا بعضُ الناسِ فقال : (٣)

جَماعٌ وتأنيثٌ وعدلٌ وعُجْمَةٌ
وَوصْفٌ وَتركيبٌ ووزنٌ ومَعْرِفَةْ
وَحرفَانِ مِن فَعْلاَنَ آخِرُهُ الذى
مُؤَنَّثُهُ فَعْلَى أتتكَ مُصَنَّفَةْ

---

(١) ينظر الملخص في ضبط قوانين العربية لابن أبي الربيع ١/٦٠٦ .

(٢) الكتاب ٣/٢٠٣ .

(٣) لم أقف على من نظمها . وفى الأصل جماع ، وهي عبارة سيبويه . الكتاب ٣/١٩٤ .

وهذه العِلَلُ كُلُّهَا من خواصِّ الأسماءِ ،فكيفَ تكون خَواصُّ الأسماءِ مِنقَلَةً للأسماءِ إلى شَبَهِ الأفعالِ ؟

فالجواب أن هذه العللَ إذا دخلت على الأسماءِ تنقُلُها إلى حالةِ الثَّنَوِيَّةِ (١) عن الأسماءِ الأُصولِ إلى حالةِ الفرعيةِ (٢) ، فالتعريفُ فرعٌ للتنكير ، والعجمةُ فرع في كلامِ العربِ على العربيةِ ؛لأنّ أصلَ الأسماءِ في كلام العربِ أن تكونَ على أوزانِ الأسماءِ العربيةِ لتكونَ على لغتِهِم ،وكذلك ما كان من الأسماءِ على وزنِ الفعلِ -غالِبِه ،ومُخْتَصِّهِ - فرعٌ على ما كان على أوزانِ الأسماءِ العربيةِ ،والوصفُ-أيضا-،كذلك فرعٌ ؛لأنّ الاسمَ يكونُ أولا،ثم يطرأُ عليه الوصفُ ؛فلهذا كان الوصفُ فرعاً ،والتأنيثُ أيضا علةٌ فرعيةٌ للتذكير؛ لأنّها ثانية له من حيثُ أنّ التأنيثَ يفتقرُ إلى إبانَةِ معناهُ إلى علامةٍ أو تعريفٍ بالوضعِ لَهُ بخلافِ التذكيرِ ،فالتذكيرُ هو الأولُ ،والتأنيثُ يتلُوه ، وكذلك التركيبُ فرعٌ للإفرادِ ،والعدلُ أيضاً علةٌ فرعيةٌ ؛لأنّ أصلَ الاسمِ المعدولِ أن يكونَ على بناءٍ غير الذى عُدِلَ إليه ،فَذلِكَ البِنَاءُ هو الأصلُ والأول ، والذى عُدِلَ إليه يَتلُوه ،فهو ثانٍ له ،والزيادَةُ أيضا علةٌ فرعيةٌ ، وليسَ كلُّ زيادَةٍ تمنعُ من الصرفِ ،فالزيادَةُ التي تمنعُ هي الألفُ والنّونُ من " فعلان "الذى مُؤَنّثُه"فَعْلَى"، وَسَيُبَيّنُ بِأَتَمَّ من هذا .

وألفُ التأنيثِ المقصورةُ والممدودةُ ،وكذلك الجمعُ الذى لا نظيرَ له في الآحادِ هو علةٌ مانعةٌ من الصرفِ ؛لأنَّ الجمعَ ثانٍ عن الإفرادِ ، فالإفرادُ هو الأولُ ،والجمعُ يتلُوه ،فهو ثانٍ له ،وهذه العِلَلُ التّسعُ لا تمنعُ مِنْهَا / واحدَةٌ إلاّ إذا اجتمعت مع أخرى إلاّ علتَيْن ،فإنَّ كلَّ واحدةٍ منها ٤/ب تمنَعُ الصرفَ وحدَها ،وهي الجمعُ الذى لا نظيرَ له في الآحادِ وألفُ التأنيثِ مقصورةً أو ممدودةً ؛لأنّ كلَّ واحدةٍ منهما قامت مقامَ علتَيْن من حيثُ كان

---

(١) ينظر كتاب المقتصد في شرح الايضاح ١/١١٢و ٢/٩٦٢ .

(٢) المصدر السابق ٢/٩٦٤ .

جمعًا ،ومن حيثُ كان لا نظيرَ له في الآحادِ ،فهو جمعٌ ونهايةُ الجمعِ ، وكذلك ألفُ التأنيثِ قامت مقامَ علتَيْن ، فلما اجتمع في الاسمِ علتانِ من هذه العللِ مُنِعَ الصَّرفُ لشبهِه بالفعلِ ،وإنّما أشبهَ الاسمُ الفعلَ إذا كان فيه علتان ،أو ما يقومُ مقامَ علتين ؛لأن الاسمَ إذا اجتمعَ فيه-مثلاً- التعريفُ والتأنيثُ فقد اجتمعَ فيه شيئانِ زائدانِ عليهِ لم يكونا فيه قبلُ ، فَصَارَ لذلك بمنزلةِ الفعلِ ؛لأن الفعلَ يَتَضَمَّنُ الفاعلَ ،وهو شيءٌ زائدٌ عليه أيضًا ،فصار الاسمُ لاجتماعِ علتَيْن فيه بمنزلةِ الفعلِ ، فهذا وجهُ مشابهةِ الاسمِ الذى لا ينصرفُ للفعلِ.

وقيل:وجهُ الشبَه بينهما أنّ الاسمَ الذى لا ينصرفُ إذا اجتمعَ فيه علتان صار كأنه فرعٌ من جهتَينِ ،فأشبَهَ الفعلَ ؛لأنّ الفعلَ فرعٌ عن الاسمِ من جهتَيْن : عنِ الفاعلِ بالحدَثِ ،وعنِ المصدرِ بالاشتقاقِ ،فَكُلُّ اسم صار فرعًا من جهتينِ ، فقد أشبَهَ الفعلَ ، فَمُنِعَ الصَّرفُ ،وهو الجرُّ والتنوينُ ؛ ولأنّ (*) هذه العلَلَ تحدثُ فرعيةً فيمَا تكونُ فيه .

قال أبو موسى الجزولي (١) -رحمه الله -في عَقدِ باب ما لا ينصرفُ : أصلُ الاسمِ أن يكونَ مفردًا عَرَبيَّ الوضعِ إلى آخرِ ماقال : (٢) إنّه أصلٌ في الاسمِ ،

(*) في الأصل : ولبيان ،والسياق يعطي ماأثبتناه.

(١) أبو موسى الجزولي هو : عيسى بن عبد العزيز بن يَلَلْبَخْت الجزولي النحوى من أهل مراكش : حج فلقي ابن بري بمصر ،فلازمه وأخذ عنه النحو واللغة والادب، وقرأ عليه الجمل للزجاجي ،وسمع عليه صحيح البخارى فكَانَ واحدًا من فئة انتهتْ إليه رئاسة العربية ببلده ، ومن مصنفاته كتاب القانون في النحو. تُوفيَ بناحية مراكش سنة ٦٠٧. ترجمته في : الانباه ٢/٣٧٨ وبرنامج الوادى آشي ٢٨٧ والبلغة ١٧٩ وبغية الوعاة ٢/٢٣٦ ،وكشف الظنون ٢/١٨٠٠ ،والأعلام ٥/١٠٤.

(٢) ينظر المقدمة الجزولية في النحو ٢٠٧ .

ويكونُ مقابلُه كلّ ما ادُّعيَ أصالتُه يَحدثُ فيه فرعيةٌ ،فيشبِهُ النوعُ الذى هو الفعلَ ،فيَمنَعُ ما يَمنَعُ الفعلَ .

فقدْ تحققَ من هذا معرفةُ عِلَلِ ما لا ينصرفُ ،ومعرفةُ أوجهِ كونِها عللا ،وتَحَصَّلَ بهذا معرفةُ موانِعِ الصرفِ تفصيلاً وتعليلاً ليَحصُلَ الوفاءُ بالضرورة ،والأكملُ الأَوْلُ الذى كان التنبيهُ عليه قبْلُ،والحمد لله .

وكذلك الجوابُ عن اعتراضِ من قال : جميعُ عِلَلِ ما لا ينصرفُ كُلُّها من خواصِ الأسماءِ ،فكيفَ يكونُ ما هو من خواصِّ الاسمِ مخرجا (١) له عن حكمِ الأَصلِ من الأسماءِ إلى شبهِ الفعْلِ ؟

فالذى أقولُهُ : أنَّ تلكَ الخواصَّ الأُوَلَ من خواصِّ الأُسماءِ،ولكن من حيثُ أحدثَتْ في الاسمِ الذى دَخلَ عليهِ منها خاصيتان عَرَضَ لَمَّا دخلَتْ عليهِ مرتبةُ الثنويةِ عن أُصولِ الأسماءِ ،فأشبَهَ ما هو ثانٍ لِمَا هُوَ فرعٌ بالحقيقةِ عنِ الاسمِ ،فبقيَ مُعرَبًا غير جارٍ بوجُوهِ الإعرابِ ، بل يدخُلُه ما يدخُلُ الفعلَ المضارعَ من أنواعِ الإعرابِ ،وهيَ الرفعُ والنصبُ وجوبًا أو تقديرا ،ويُمنَعُ الجرُ والتنوينُ،لشبَهِهِ بِمَا لا يدخلُه الجرُ والتنوينَ ،وهو الفعلَ .

وجرى في تخاطب النحويين أن يقالَ : " وكانَ في موضعِ الخفضِ مفتوحًا " ،والفتحُ من ألقابِ البناءِ ،فمنَ النحويينَ من قال : إن الاسمَ الذى لا ينصرفُ في حالِ الخفضِ مبنيٌّ (٢) ،لأنَّ حركَتَه الفتحَةُ ،وهيَ غيرُمجَانِسَةٍ للخفضِ ،وحركاتُ البناءِ لاَ تُجانِسُ العواملَ المقتضيةَ / لها ،فهو عندَ القائلِ مبنيٌّ ،وهو أبو الحسن الأخفشُ ،وعلامَةُ الخفضِ عنده الكسرةُ التي زالت لشبَهِ الفعلِ كما زالَ التنوينُ لذلِكَ ،فلمَّا بقيَ الاسمُ ساكنًا لزوالِ حركتِهِ كرِهُوا بناءَ ذلكَ لشبَهِ المبنيّ ،فحركُوهُ بالفتحِ ،فهذِهِ الحركَةُ عندَه ليسَتْ بحركةِ إعرابٍ علىَ هذَا القولِ ،فتسميتُهم لها فتحةً صحيحٌ ،لأنَّها ليست ٥/أ

---

(١) في الأصل : مخرج ،والسياق يقتضي ما أثبتناه .

(٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٥٨ وذكر مع الأخفش أبا العباس المبرد .

حركَةُ إعرابٍ ،وأكثرُ النحويينَ يذهبُونَ إلى أنَّها حركَةُ إعرابٍ ،وأنَّ الاســمَ الذِي لا ينصرِفُ يُخفَضُ بالفتحَةِ ،والفتحَةُ علامَةُ الخفضِ ،والفتحُ من ألقابِ البناءِ فيعرِضُ هنا سُؤالٌ ،وهو أنْ يقالَ : فكيفَ يقالُ فِيهِ مفتُوحٌ ،وحركَتُـه حركَةُ إعرابٍ ؟

الجوابُ أن يقالَ: إنَّ هذِهِ الحركَةَ لمّا لم تكُن مناسِبَةً للعَامِـلِ ، وإنَّما يُناسِبُه الكسرُ صارتْ كأنَّها وُجِدت بِغيرِ عامِلٍ ،فأشبهَتْ بذلِكَ المُسمَّى منَ الحركاتِ بِناءً فَتْحاً ،فلذَلِكَ قيلَ : فِيهِ مفتوحٌ ، وأبو علي لم يُبيِّن مذهبَهُ في كتابِهِ "الإيضاح"؛ لأنَّه قالَ فِيهِ :" وكان في موضِعِ الخفضِ مفتوحاً"[١] ولمْ يَقُلْ : خُفِضَ بالفتحَةِ ،فيمكِنُ أن يكونَ مذهبُه مذهَبَ أبي الحسن على أنَّـهُ ينبغِي أنْ يُقالَ في الفتحَةِ : إنَّها علامَةُ الخفضِ على كلِّ قولٍ ؛لأنَّها صارتْ في موضِعِ الكسرةِ ،فينبغِي أن يُحكَمَ لها بحكمِهَا ،فَيُنسَبُ لها الإعرابُ كمَـا فعلَ أبُو علي ذلك في" أخيكَ وكليهِمَا "[٢] والله أعلم.

وممّا يدلُّ على أنَّ هذِهِ الفتحَةَ تَجرِي مَجْرَى الكسرةِ أنَّهم يقولُونَ : رأيت جَوارِيَ،فَيُظهِرُونَ الفتحَةَ التي هِيَ علامَةُ النصبِ ،فإذَا قالوا مررتُ بجوارٍ لم يظهروا الفتحَةَ التي هِيَ علامةُ الخفضِ إلَّا في الشعر،كما قال:[٣]

قَد عَجِبَتْ مِنِّي وَمِنْ يُعَيْلِيَــا ....

---

(١) ينظر الايضاح ٥٨/١.

(٢) ينظر الايضاح ٥٦/١-٥٧ وكتاب المقتصد في شرح الايضاح ١٠٢/١.

(٣) الشاهد من أبيات من الرجز للفرزدق ،وبعده :

* لَمَّا رَأَتْنِـي خَلِقًا مُقْلَوليَا *

وهو من شواهد سيبويه في الكتاب ٣١٥/٣ وابن السراج في الأصول ٤٤٤/٣ والخصائص لابن جني ٦/١ والمنصف ٦٨/٢ ،والضرائر لابن عصفور ٤٣ واللسان (علا) و (قلا).

والشاهد فيه إجراء يُعَيلِي على الأصل ضرورة ،وهو تصغير يَعْلَى اسم رجل ، قال يونس: إنَّ العلمَ المنقوص يجوز إظهَارُ فَتحِهِ في حال الجر.

فجاءَ هذَا في الشعرِ، كما ظهرت الكسرَةُ في الياء أيضًا قال[(١)]:

لَا بَارَكَ اللَّهُ في الغَوَانِي هَلْ   يُصْبِحْنَ إلَّا لَهُنَّ مُطَّلَبُ

وإنما ذَلِكَ ،لأنَّ هذِهِ الفتحَةَ عِوَضٌ منَ الكسرةِ ،ونائبَةٌ منَابَهَا ،فجرت عليهَا أحكامُهَا من الظهورِ والكُمُونِ ،فإنْ كَانَ في الاسمِ عِلَّةٌ واحدَةٌ انصرفَ، لأنّ قوةَ الأصلِ تقاوِمُهَا ،إلّا أنْ تَكونَ العِلَّةُ الجمعَ المُتناهِيَ أو التأنيثَ ولزومَ التأنيثِ ،فإنّهُ قد تقدّمَ أنّ كُلَّ واحدَةٍ من هاتينِ العلّتينِ تقُومُ مقامَ علتينِ .

ثُمَّ نَقُولُ :وجملةُ الأسماءِ في صرفِها وتركِ صرفِها علَى اثنيْ عَشَرَ قسمًا : ستةٌ لاتنصرفُ في النكرةِ ،وستةٌ لا تنصرفُ في المعرفَةِ ،فالأولُ : التأنيثُ بالألِفِ المقصورَةِ ،والتأنيثُ بالألِفِ الممدُودةِ ،والجمعُ الذى لا نظيرَ له في الآحادِ،والعدلُ في العددِ ،"وأفْعَلُ" صفةً،"وفَعْلَانُ" الذى مؤنّثهُ على "فَعْلَى".

والستّةُ الأُخَرُ : هيَ التأنيثُ بالمعنى والتاءِ ،والعدلُ في غيرِ المعدُولِ ،ووزنُ الفعلِ الذى يغلبُ ،أو يَخُصُّ ،والعجمَةُ والتَّركيبُ ،وزِيَادَةُ الألِفِ والنونِ ،ولكلِّ واحِدٍ من هذِهِ أصولٌ وشرائطُ تُذْكَرُ إن شاءَ الله تعالى .

قال أبو القاسم -رحمه الله- (وَمَا لاَ ينصرفُ ينقسمُ قِسمينِ،/ فقسمٌ لا ينصرِفُ في معرِفَةٍ ولا نكِرةٍ)[(٢)] قلتُ : وضابطُ هذَا ،لأنَّ علتينِ تلزمانِهِ في الوجهَينِ، أعني : في حالَةِ تعريفِهِ أو تنكيرِه، أو يكونَ في التنكيرِ بعدَ ٥/ب

---

(١) البيت لابن قيس الرقيات ،وهو من شواهد سيبويه في الكتاب ٣/ ٣١٤ والمقتضب ٣/ ٣٥٤ ،والخصائص ١/ ٢٦٢ ،والمنصف ٢/ ٦٧، وأمالي ابن الشجرى ٢/ ٢٢٦ ،وابن يعيش في شرح المفصل ١/ ١٠١، ورصف المباني ٣٤١ واللسان (غنا) .

(٢) الجمل ٢١٨.

التسميةِ يُشبه أصلَهُ على مذهب سيبويه [١] في أفعلَ إذا سُمّيَ به ثم نُكِّرَ بعدَ التسميةِ ،فيكونُ تنكيرُهُ بعدَ التسميةِ مشبهًا أصلَهُ.

وما لاَ ينصرفُ في المعرفةِ وينصرفُ في النكرةِ لأنَّ إحدى علتيه قد زالت في التنكير ، وليسَ له حالةٌ ترجعُ [٢] إليهَا في حالِ تنكيرِه ، قد كان فيها لا ينصرف ، وخالف الأخفشُ سيبويه في " أحمرَ إذا نُكِّرَ بعد التسمية ،فصرَفَهُ كأحمَد "إذا نُكِّرَ ،والصحيح ما قاله سيبويه [٣] ،لأنَّ أصلَهُ في حال تنكيره منصرفٌ بخلاف " أحمر ".

---

(١) ينظر الكتاب ٣ / ٢٠٣ ولم يفصح عن العلة كما يوهم كلام المصنف ، وقال ابن يعيش : " استثنى أحمر و نحوه من الصفات إذْ كَانَ فيه خلافٌ إذَا سُمّيَ به ثُمَّ نُكِّرَ ، فإن سيبويه يمنع من صرفه بعد تنكيره كما كان يمنعه في حال تعريفه إلاَّ أن المانع من الصرف مُخْتَلِفٌ. ففي حال التعريف المانع من الصرف التعريف ووزن الفعل ،وفي حال التنكير شِبْهُهُ بحاله قبل التسمية وذهب أبو الحسن الأخفش إلى صرفه ، لأنه بالتسمية فَارَقَ الصفة وعَرَضَ فيه التعريفُ ، ووزن الفعل على ما ذكر ، فإذَا نُكِّرَ زَالَ التعريف ،وبقي فيه علة واحدة ، وهي : الوزن وحده فانصرف . وهو القياس ما قاله أبو الحسن " ،شرح المفصل ١ / ٧٠.

(٢) في ابن بابشاذ . يرجع إليها . لوحة ١١٥.

(٣) ينظر قول سيبويه في الكتاب ٣ / ٢٠٣ فمابعدها .

فَصلُ : [أَفْعَلَ صِفةً]

قال أبو القاسمِ -رحمه اللهُ- (فَمِنْ ذَلكَ أَفعَلُ إذَا كَانَ نعتـًا ، نحو : أحمرَ وأصفَرَ)[١] ، فإنه لا ينصرفُ ،[٢] وهذا يحتاجُ إلى تقييدٍ واحترازٍ ، وإلا انتقَضَ ، وهو أن يقولَ :

«أَفعَلُ» إذَا كان نعتًا ، وهو مُؤَنَّثُ على «فَعْلَاءَ» ، وكان معه (مِنْ) لفظًا أو تقديرًا (*) ولم تُحذفْ همزتُه أو شيءٌ منه ، فإنَّه حينئذٍ لا ينصرفُ للوصفِ ووزنِ الفعلِ ، و«أفعلُ» هو أقوى الأسماءِ شبَهًا بالفعلِ بالزيادةِ التي في أولِهِ ، وبكونه وصفًا ، وبتحمُّلِهِ الضميرَ كالفعلِ ، ولذلك لم ينصرفْ عند سيبويهِ نكرةً ولا معرفةً ، ولا نكرةً بعدَ المعرفةِ ، وإنما قيلَ : له مُؤَنَّثٌ على فَعْلَاءَ ، احترازًا من قولِك : مررت بنسوةٍ أربعٍ ، وبرجلٍ أرملٍ ، فإن هذا مَصْرُوفٌ .

وقوله :[٣] ولم يحذف منهُ شيءٌ احترازًا من أَحْوَى إذَا صُغِّرَ في

---

(١) الجمل : ٢١٨ وعبارته : فأما ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة فخمسة أجناس منها : أفعل . . الخ

(٢) من هنا مقتبس من شرح الجمل لابن بابشاذ إلى قوله : "وسيأتي حكم هذا ص ٣٢ ولعل الشارح لم يعزه اكتفاء بما عزاه لابن بابشاذ في عدة مواضعَ من هذا الكتاب .

(*) في اللوحة السابعة من الوجه الثاني كُتِبَ في هامش المخطوط : ومن قيود «أفعل» أن يكون معه " من " ملفوظا بها أو مُرادَةً في النية كما قال الفرزدق :

إنَّ الذى سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا

بيتًا دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وأطْوَلُ

يريد : أعز من دعائم كل بيت ، وأطول من دعائم كل بيت . وهذا الكلام أنسب في هذا الموضع من الموضع الذى كُتِبَ في هامشه وهو : فصل : الجمع المتناهي .

وفصل أفعل هذا مأخوذ من شرح الجمل لابن بابشاذ وهذه الزيادة التي في هذا الهامش ليست فيه .

(٣) في ابن بابشاذ : (وقولنا) لوحة ١٥٥ .

أحدِ وجُوهِهِ ،ومن خيرٍ وشرٍّ ،وذلك أنَّ "أُحَوَى" إذا صُغِّرَ كان فيه ثلاثةُ أوجهٍ :(١)
"أُحَيٌّ" بياءٍ مشددةٍ مصروفٌ،كأنك لما حذفتَ لامَ الكلمةِ حذفًا كراهيةً لاجتماعِ الياءاتِ زالَ وزنُ"أفْعَل"، فصرفتَهُ ،ومنهم من يقولُ : "أُحَيّ"،فحذفَ الياءَ على حدِّ حذفِها من جوارٍ وغواشٍ .

ويأتي بالتنوينِ عوضًا فيثبتُهُ في حالِ الرفعِ والجر ، ويحذِفُهُ في حالِ النصبِ لتمامِ البناءِ ،ومنهم من يقول : أُحَيْوِ ، فيجمعُ بينَ الياءِ والواوِ ، ولم يدغمْ حملاً على التكسيرِ ،لأنَّهما من وادٍ واحدٍ .

وأما "خيرٌ وشرٌ" فلا إشكالَ فيهِمَا ، فإذا صُغرَا أعيدَا إلى أصلِهِمَا ولم يُصرفَا ،لأنَّ التصغيرَ يَرُدُّ الأشياءَ إلى أصولِهَا ،وإذا عادتِ الهمزةُ تَمَّ ، وإذا تَمَّ لم ينصرفْ .

قد كُنَّا ذكرنا الخلافَ في "أفعلَ" إذا نُكِّرَ بعدَ التسميةِ -(٢) بينَ سيبويهِ والأخفشِ فلا فائدةَ في إعادتِهِ .

ويروى أن أبا عثمانَ المازنيَّ(٣) سألَ أبا الحسنِ الأخفشِ عن "أحمرَ" إذا نُكِّرَ بعد التسميةِ به ،فقال : أصرِفُهُ ،لأنَّ الوصفَ قد ارتفعَ عنهُ بالاسميةِ ، فلم أُعِدْهُ إلى أصلِهِ ، فقالَ له أبو عثمان، فما تصنعُ بقولِكِ : مررت بنسوةٍ أربعٍ ؟ فقالَ : أصرفُهُ ،فقَالَ : ولِمَ ؟ فقَالَ : لأنَّ أصلَهُ أن يكونَ عددًا كأربعةٍ وخمسةٍ ،فحملتُه على أصلِهِ فقالَ له : ألاَ فعلتَ ذلك في أحمرَ ؟ فلمْ يأتِ بمقنِعٍ .

فإن سميتَ بأفضلَ منكَ وما أشبهَهُ مِمَّا

---

(١) ينظر الكتاب ٣/٤٧٢ وقال ابن مالك في الأوجه الثلاثة :"وهذا الحذف مجمعٌ عليه إن كان أول الياءين الواقعين بعد ياء التصغير زائدًا ،فإن لم يكن زائدًا كالمنقلب عن واو (أَحْوَى) فإنَّ أبا عمرو يرى فيه تقرير الياءات الثلاث فيقول : هذا أُحَيِّيٌّ ورأيت أُحَيِّيَّ وغيره لا يرى ذلك إلاَّ أن سيبويه يحذف ويستصحب منع الصرف وعيسى ابن عمر يحذف ويصرف" شرح الكافية ٤/١٩٠٧.

(٢) في ابن بابشاذ :" في أحمر وأصفر إذا سُمِّيَ به ثم نُكِّرَ بعد التسمية. لوحة ١٥٥. وانظر ص ٢٠.

(٣) انظر ما جرى بين المازني والأخفش في صرف أحمر إذا نكر بعد التسمية كتاب المقتصد في شرح الايضاح ٢/٩٧٩-٩٨٠ ، وشرح ألفية ابن معطي ٤٦٦/١ ،وشرح الجمل لابن بزيزة ٢/٥٢٧.

معَهُ منكَ لم ينصرفْ معرفةً ،ولا إذا نكرتَهُ بعدَ التسميةِ / بلا خلافٍ ؛ لأنّ ٦/أ
"منكَ" الدّالةَ على معنى الفاضلَةِ والوصفِ موجودةٌ في الحالين (١) ، فإن سميتَ "بأفضلَ" وليس معَهُ [منكَ] (٢) لم يخلُ حذفُ "منكَ" من أن يكونَ تخفيفًا ،وهو مُرادٌ "أو حُذِفَ" ولم يُرَدْ ، فإن كانَ حُذِفَ وهو يُرادُ فحكمُهُ حكمُ ذِكْرِهِ ،وإن كانَ حُذِفَ ولم يُرَدْ انصرفَ في النكرةِ بلا خِلافٍ ؛لأنّ الذى كانَ به وصفًا ليسَ بموجودٍ ،ولا في حكمِ الموجودِ .

فإن سَمَّيتَ "بأفكَلٍ" ،وهو اسمُ رعدةٍ أو "بأيدعٍ" وهو اسمُ صبغٍ لم تصرف في المعرفةِ، وصرفتَهُ في النكرةِ ؛لأنّه اسمٌ وليسَ بصفةٍ ،وكذلك إنْ سَمَّيتَ "بأجمعَ أكتعَ أبصعَ" ؛لأنّهُ ليسَ بوصفٍ .

فإن سميتَ بأدهمَ وأرقمَ لم تصرفْ في النكرةِ ؛لأنّهُ صِفةٌ في الأصلِ ، والأجودُ تركُ الصرفِ ؛لأنّ الحيّةَ لم تُسمَّ "بأرقمَ" إلّا لمعنى النقطِ التي فيها ،ولم يُسمَّ القيدُ "بأدهمَ" إلا لمعنى السوادِ ، فلذلك كانَ الأجودُ والأحسنُ ألّا تُصرفَ ،وقد أجازَ بعضُهم صرفَه ؛لانه اسمٌ غيرُ مشتركٍ .

فأمّا "أجدلُ وأخيلُ" ،فإنّ سيبويه - رحمه الله - جوزَ صرفَهُما وتركَ صرفِهِما ،وقال "تركُ صرفِهِما أحسَنُ الوجهينِ" (٣) ؛ لأنّ أجدلَ

---

(١) قال سيبويه " وإنما يكون هذا صفة بمنك ولو سميته أفضل منك لم تصرفه على حال " . الكتاب ٣/٢٠٢ .

(٢) في الأصل(من)، والتصويب من شرح الجمل لابن بابشاذ ؛ولأن المصنف قال بعد هذه العبارة " لم يخل حذف منك " فدل ذلك على أنها هي المرادة عنده وإنما الخطأ من الناسخ .

(٣) الكتاب ٣/٢٠٠-٢٠١ وعبارته : " وذلك أجدل وأخيل وأفعى ، فأجود ذلك

===

فيه معنى الشدّةِ ولذلك سُمّيَ به ،وأخيلُ فيه لمعةٌ ،وهُوَ طائرٌ أخضَرُ في جناحِهِ لمعةٌ تُخالِفُ لونَهُ ، فهذِهِ أصولُ «أفعل» إذا كانَ وصفًا أو غيرَ وصفٍ، وليسَ في العربيةِ ما أخَذَ علتيهِ الوصفُ غيرَ هذا ،وغيرَ مثنى ،وثلاث ،ورباعَ في العدد.

ومن قال: إنّ "سكرى" لم ينصرفْ للوصفِ والتأنيثِ لم تطرد علته في «صحراء وطرفاء»(١)؛ لأنّهما لا ينصرفانِ ،وهُما اسمانِ غيرُ وصفين ،فإذًا العِلّةُ المطرِدةُ التأنيثُ ولزومُ التأنيثِ.

وكذلك من قال : إن سكرانَ لم ينصرِفْ للوصفِ وزيادةِ الألفِ والنونِ بطلت عليه "نَدْمانٍ وغَرثانٍ"(٢)، لأنّهما وصفانِ والزيادتانِ فيهِمَا ،ومعَ ذلك هُمَا مصروفانِ ، فإذًا علتهُمَا - أعني : منعَ صرفِ فَعْلانَ - الحملُ على «فعلاء»؛ لأنّ في آخِرِ "سكرانَ" زيادتَيْنِ(*) زيدتا معًا. الأولُ منهُمَا حرفُ مدٍّ ولينٍ، كما أنّ "حمراء" كذلك.

مسألة :

إذا سميتَ بـ«أكلل» لم تُجْرِه مجرى «أحمد»(٣)؛ بل تُجريه مجرى «قردد»(٤) و«مهدد»(٥)؛ لأنّهُ ملحقٌ بجعفرٍ يدل على ذلك إظهارُ مُضاعفِهِ ،ولو كانَ بوزنِ «أفعل» لكانَ مدغمًا كأجلِّ وأشدِّ.

(*) في الاصل : زيادتان ،خطأ نحوي ،وما أثبتناه أولى.

=== أن يكون هذا النحو اسما ،وقد جعله بعضهم صفة ،وذلك لأنّ الجَدْلَ شدة الخلق فصار أجدل عندهم بمنزلة شديد ،وأما أخيل فجعلوه أفْعَلَ من الخيلان للونه ، وهو طائر أخضر وعلى جناحه لمعة سوداء مخالفة للونه ،وعلى هذا المثال جاء أفعى كأنه صار عندهم صفة وإن لم يكن له فعل ولا مصدر".

(١) الطرفاء جماعة الطرفة شجر ، وبها سمي طرفة بن العبد ،قال سيبويه : الطرفاء واحد وجمع ،والطرفاء اسم للجمع وقيل واحدتها طرفاءة. الكتاب ٣/٢١٣ واللسان (طرف).

(٢) الغرثان الجائع ،ومنه الحديث "كُلُّ عالِمٍ غَرثانُ الى عِلْمٍ" أي جائع اللسان (غرث).

(٣) قال سيبويه :" ولو جاء في الكلام شيء نحو : أكلل وأيقق فسميت به رجلا صرفته ؛لأنه لو كان أفعل لم يكن الحرف الأول إلاّ ساكنا مدغما". الكتاب ٣/١٩٥.

(٤) القردد ما ارتفع من الأرض وغلظ ،قال سيبويه هو ملحق بجعفر وليس كمَعَدٍّ ولو كان كمعد لما ظهر فيه المثلان. وانظر المنصف ٣/٩ واللسان (قرد).

(٥) مهدد اسم امرأة قال ابن سيدة وإنما قضيت على ميم مهدد أنها ===

مسألة :

إن سميتَ بألببٍ من قولِ العربِ : (قد علمت بذلك بناتُ ألببِه) (١)

أي: عقلِه لم تصرفْ للتعريفِ ووزنِ الفعلِ ، لأنّه مشتقٌ من اللُّب، وإظهارُ مضاعفِه مسموعٌ من العربِ على طريقِ الشذوذِ ، فلذلك لم يُغيرْ، كما [لم يغير] (٢) مَكْوَزَة (٣) ولا رجاءُ بنُ حَيْوة (٤) ، فإن صغرتَه أدغمتَه ، لأنّ العربَ لم تصغرْه ، فلذلك عدلوا إلى القياسِ ، وقالوا: أليب .

مسألة :

إذا سميتَ بأرطىً لم تصرف ، لعلتين مختلفتين : إن أخذتَه من أديمٍ مأروطٍ ، فهمزتُه أصلٌ ، وألفُه للإلحاقِ ، فلا تصرفُه للتعريفِ [وشبهِ الألفِ بألفِ التأنيثِ ، وإن أخذتَه من قولِهم : أديمٌ مَرْطِيٌّ كانَ بوزنِ أَفْعَل ، فلم ينصرف] (٥) للتعريفِ ووزنِ الفعلِ .

=== أصل ، لأنّها لو كانت زائدة لم تكن الكلمة مفكوكة وكانت مدغمة كمستَدٍّ ومَرَدٍّ . اللسان (مبد) .

(١) بنات ألبب : عروق في القلب تكون منها الرقة قال الكميت :

إليكُم ذوي آلِ النبيّ تطلّعتْ * نوازعُ من قلبي ظماءٌ وألبُبُ

فأظهر التضعيف ضرورة والقياس ألب ، ويضرب هذا المثل في الرقة لذوي الرحم .

ينظر مجمع الأمثال للميداني ١ / ١٣٢ ، وأصل المثل (تأبى له ذلك بنات ألببي) وانظر الكتاب ٣ / ١٩٥ .

(٢) الزيادة من شرح الجمل لابن بابشاذ ساقطة من الاصل لوحة ١٥٥ .

(٣) قال في اللسان : كوز ، وكويز ، ومكوزة اسمان شذ مكوزه عن حد ماتحتمله الاسماء الأعلام من الشذوذ نحو قولهم : محبب ورجاء بن حيوه وسمت العرب مكوزه و مكوازا .

(٤) رجاء بن حيوة بن جرول الكندي أبو المقدام شيخ أهل الشام في عصره من الوعاظ الفصحاء العلماء . كان ملازما لعمر بن عبد العزيز في عهدي الإمارة والخلافة واستكتبه سليمان بن عبد الملك وهو الذي أشار على سليمان باستخلاف عمر وله أخبار . ترجمته في الاعلام ٣ / ١٧ ، وإنما لم يدغم كما أدغم هين وميت ، لأنه اسم موضوع لا على وجه الفعل ، وقد قلبت الياء الثانية فيه واوا في العلم خاصة لأن الأعلام كثيرا ما تغير إلى خلاف ما يجب أن تكون الكلمة عليه .
ينظر شرح الشافية ١ / ٢٥٥ .

(٥) مابين القوسين ساقط من الأصل والتكملة من شرح الجمل لابن بابشاذ لوحة ١٥٥ .

و مما يُحملُ على وجهينِ «أولقٌ» (١)؛ إن جعلتَهُ فَوْعلاً فهُوَ مشتَــقٌ [من قولهم: رَجلٌ مألُوقٌ ،فهُوَ مصروفٌ ،ولا يقال: إنه من أَلِقَ ،وإن جعلتَــهُ بوزنِ «أفعَل»فَهُو مُشتَــقٌ] (٢) من وَلقَ يَلِقُ ،ولم تصرفْه إذا سَمَّيــتَ به ، ومثلُه : « إِذْ تَلِقُّونَهُ / بِأَلْسِنَتِكُمْ » (٣). ٦/ب

فصـلٌ : [فَعلَانَ]

قال أبو القاسم ـ رحمه الله ـ (ومنهـا«فَعْلَان»الذى مُؤنثه«فَعْلَى»نحو : «سَكران وسَكرى» ،«وغَضبان وغَضبى» ،«وعَطشان وعَطشى») (٤) يعني : أنَّ هذا من القسمِ الذى لا ينصرفُ معرفَةً ،ولا نكرةً ،واختلفَ الناسُ في العلَّةِ التــي لأجلِهَا مُنِعَ الصرفَ ،فقالَ الكوفيونَ : لم ينصرف للوصفِ ،وزيادةِ الألِفِ والنونِ ، وهذه العلةُ قد تقدمَ أنَّهَا تبطلُ بـ«فرثانٍ وندمانٍ» ؛ لأنَّهمَا وصفانِ مزيـــدٌ (*) فيهِمَا الألِفُ والنونُ ،ومع ذلكَ هما مصروفانِ ،وقال أبو العباس المبـــردُ ـ رحمه الله ـ:إنما ينصرِفُ في النكرةِ ؛ لأنَّ النونَ تُبدَلُ مِنَ الهمزةِ (٥) في حمراءَ وصفراءَ ،فكما لم ينصرف«فعلاء» في النكرة كذلك لم يَتَصرف«فَعْلَان» ،واحتج علـــى ذلك بقولِ العربِ في النسبِ إلى بَهْراءَ بهرانيٌّ و إلى حَوراءَ حَورانيٌّ ،وإلى صنعاءَ صَنْعانيٌّ (٦) ، ولا دليلَ في هذا ؛لأنهُ ليسَ بينَ الهمزةِ والنونِ مناسبَـةٌ ،

(*) في الأصل : مزيدا ،والسياق يعطي ما أثبتناه.

(١) الأَوْلق الجنُونُ قال الأعشى :

وتصبحُ عن غِبِّ السُّرى و كأنما * أَلَمَّ بها من طائف الجن أولَـقُ

قال سيبويه : " فإن أولقا إنما الزيادة فيه الواو يدلك على ذلك ؛ قد أُلِقَ الرجلُ فهو مألوق ، ولو لم يتبين أمرُ أَوْلَقَ لَكَانَ عندنا أَفْعَل لأنَّ أفعل من هذا الضرب أكثر من فوعل ".

الكتاب ٣/ ١٩٥ ،وقالَ أبو علي الفارسي ،قولهم : أولق هو من بـاب تألق البرقُ إذا لمع ،ينظر المسائل البصريات ١/ ٢٧٣ ،والمنصف ٣/ ١٧.

(٢) مابين القوسين ساقط من الأصل والتكملة من شرح الجمل لابن بابشاذ ١٥٥ .

(٣) الآية ١٥ من سورة النور . قراءة عائشة وابن عباس رضي الله عنهما وابن يعمر وعثمان الثقفي : إذ تَلِقونه . ينظر المحتسب ٢/ ١٠٤ .

(٤) الجمل : ٢١٨ . وفيه سكران وسكرى وعطشان وعطشى وغضبان وغضبى .

(٥) في ابن بابشاذ : "بدل" ١٥٦ .

(٦) ينظر المقتضب ٣/ ٣٣٥ .

وإنّما النونُ عندنا بدلٌ منَ الواوِ لا منَ الهمزةِ ، فكانَ الأصلُ «بهراويٌّ وصنعاويٌّ» ، كحمراويٌّ وسوداويٌّ» ، فأبدلَ من الواوِ النونَ للمقاربةِ التي بينهُمَا، ألا ترى إلى جوازِ إدغامِ النونِ في الواوِ من نحو : (مِن وَالٍ) (١) و (مِنْ وَاقٍ) ؟ (٢)

وقال المحققونَ من أصحابِنَا : إنَّ هذا النوع [لم ينصرفْ] (٣) (*) للشبهِ بفَعْلاَءَ» من نحوِ حمراءَ وبيضاءَ ، والشبهُ بينهُمَا من خمسةِ أوجهٍ :

منها : أنَّ في آخِرِ «فَعلانَ» زائدينِ زيدَا معاً ، كما أنَّ ذلك في آخرِ فعلاءَ .

ومنها : أنَّ الزيادةَ جاءت بعدَ سلامةِ الصدرِ ، وكونه على ثلاثةِ أحرفٍ .

ومنها : أن علامةَ التأنيثِ لا تدخُلُ على كلٍّ واحدةٍ منهُمَا ، لا يقالُ : سكرانةٌ ولا حمراءة . (**)

ومنها : أنَّ لِكُلِّ واحدٍ منهُمَا صيغةً تخصّ المذكَّر ، كما له صيغةٌ تخصُّ المؤنَّث ، فتقول : «سَكرانُ وسَكْرى» ، «وغَضبانُ وغَضْبَى» ، ومذكر «حمراءَ وصَفراءَ : أحمرُ وأصفرُ» .

ومنها : كون إحدَى الزيادتين فيهما حَرفُ مَدٍّ ولِينٍ ،

فلما قَوِيَ شبهُ «فَعْلاَنَ» بفَعْلاَءَ» من الأوجهِ المذكورةِ لم ينصرفْ ، كما لم تنصرفْ «فَعْلاَءُ» ، فإن سميتَ (٤) بسكرانَ لم تصرفْ ، فإن نكرتَ بعدَ التسميةِ جاءَ الخلافُ الذى في «أحمرَ» بعد أن سميتَ به ، ولا خلافَ في «حمراءَ» أنها لا تنصرفُ [إذا] (***) نُكِّرَتْ بعدَ التسميةِ ؛ لأنَّ العلّةَ موجودةٌ غيرُ مفارِقةٍ ، وجميعُ هذا إذا صُغِّرَ لم يصرفْ (٥) ، نحو : سُكيرانُ ، وغُضَيبانُ ، كما تقولُ في حمراءَ :

---

(١) الآية ١١ من سورة الرعد .

(٢) الاية ٢٤ من سورة الرعد .

(٣) مابين القوسين ساقط من الأصل ، والتكملة من شرح الجمل لابن بابشاذ ١٥٦ .

(*) ينظر في شرح الجمل لابن عصفور ٢١٤ .

(**) في الأصل : ولا غضبانة والسياق يقتضي ما أثبتناه .

(٤) في ابن بابشاذ : فإن سميت به لم تصرف ؛ لأنه إذا لم ينصرف في النكرة فأحرى أن ينصرف في المعرفة ١٥٦ .

(***) في الأصل فإذا نكرت وفي ابن بابشاذ بإسقاط الفاء ١٥٦ .

(٥) في ابن بابشاذ : لم يصرف أيضا ولم تغير ألفه ونونه إذا كان مما لا يجمع على فعالين تقول في تصغير سكران ، وغضبان وعطشان وكسلان سكيران ١٥٦ .

حُميراء ، فإن كانَ مما جمعتْهُ العربُ على "فَعالين" صغرتَهُ على "فُعَيلين" ، وسيأتي حكمُ هذا في التصغير إن شاءَ الله تعالى .

فصل :

قال أبو القاسم - رحمه الله - : (ومنهَا ما في آخِرِهِ أَلِفُ التأنيث مقصورةً أو ممدودةً ، فالمقصورةُ ، نحو : حُبلى وسَكرى ، والممدودةُ ، نحو : حمراءَ وصفراءَ وأنبياءَ وأصدقاءَ) (١) يعني : أنَّ هذا الضربَ مما لا ينصرفُ في معرفةٍ ولا نكرةٍ ، وهذا الضربُ مما قامتْ العلةُ فِيهِ مقامَ علتينِ ، وهو التأنيثُ ولزومُ التأنيثِ .

فالتأنيث بَيِّنٌ ، ولزومُ التأنيثِ كونُهُ ملازماً للكلمةِ ، وغيرَ مفارِقٍ لهَا ، حتى انه ثبتَ في التكسيرِ نحو : حُبلَى وحُبَالَى وصَحراءَ وصَحَارَى ، ولا / يُفعَلُ ذلك ٧/أ بتاءِ التأنيثِ ، فثباتُهَا دليلٌ علَى لزومِهَا ، وللزومِ تأثيرٌ ، فكلُّ ما كانَ بوزنِ حُبْلَى (٢) ، وسَعْدَى ، أو بوزنِ "فَعَلَى" كَجَمَزَى (٣) أو بوزنِ "فِعْلَى" كذِفْرَى (٤)

---

(١) الجمل ٢١٩ ، مع سقوط أصدقاء من المطبوعة وسقوط كان من قوله : ومنها ما في آخره . مع اختزال لعبارة أبي القاسم .

(٢) في ابن بابشاذ : بوزن فُعْلَى ، كحُبْلَى وسعْدى ٥٦ ١٥ .

(٣) الجَمَزَى : هو عدوٌ ، وحمار جَمَزَى وَثَّابٌ سريعٌ ، والناقة تعدو ، وكذلك الفرس ، قال أمية بن أبي عائذ الهُذَلي :

كأن رحلي إذَا رعْتُهَا ... على جمزى جَازِئٍ بالرِّمَالِ
وأصحَمَ حَام جَرَامِيزه ... حزابية حَيَدَى بالدِّحَالِ

قال الأصمعي : لم أسمع بفَعَلَى في صفة المذكر إلا في هذا البيت يعني : أن جَمَزَى وبَشكَى وَزَلَجَى وَمَرَطَى وما جاء على هذا الباب لا يكون إلا من صفة الناقة دون الجمل . اللسان (جمز) .

(٤) الذِّفرَى : هو العظم الشاخص خلف الأذن بعضهم يُنَوِّنُهَا وبعضهم ينونها إشعارا بالالحاق ، قال سيبويه : وهي أقلهما . الليث الذفرى من القفا هو : الموضع الذى يَعرَقُ من البعير خلف الأذن يقال : هذه ذِفرَى أسيلة لا تنون لأن ألفها للتأنيث وهي مأخوذة من ذفر العرق ، لأنها أول ما تعرق من البعير ، ومن العرب من ينونها ويجعل ألفها للالحاق . اللسان (ذفر) ، وانظر الكتاب ٢١١/٣ .

أو بوزنِ"فُعَلَى"كَشُعَبَى ، أو بوزنِ"فُعَالَى" كُرَادَى ،وحُمَادَى ،فكُلّه للتأنيثِ ؛
لأنَّهُ لا تخلو الألفُ أن تكونَ أصليةً أو ملحقةً أو مزيدةً للتأنيثِ على ماذكرنا ،
فلا يجوزُ الوجهانِ الأولانِ ؛ لأنه ليسَ في كلامِ العربِ من المعتلّ أو الصحيح
ما هو بوزنِ "فَعَلَلٍ" ، ولا بوزنِ"فِعَلَلٍ"ولا "فُعَلَلٍ"،وإذا بطلَ أن تكونَ في كلامِهم
هذه الأصولُ (*) وبطلَ (١) أن تكونَ للإلحاقِ،لم يبقَ إلا أن تكونَ للتأنيثِ ،والذى
يدلُ على أنّها للتأنيثِ امتناعُهم من إدخالِ علامةِ التأنيثِ عليها .

لا تجوزُ حُبلاةٌ ، ولا خُنثاةٌ ،فأما قولُهم : بُهماةٌ لضربٍ من النباتِ،
فقليلٌ شاذٌ ،ويمكنُ أن يكونَ هذا على الأصلِ الذى يذهبُ إليهِ الأخفشُ
من إثباتِهِ "فُعْلَلاً" (**) كجُخْدَبٍ،فلا تكونُ الألفُ للتأنيثِ وقد دخلَ عليها تاءُ التأنيثِ. (٢)

وقد يأتي من هذا الضربِ ما يَصلحُ أن تكونَ ألفُه للتأنيثِ ،
وغيرِ التأنيثِ من نحو قوله : ﴿ ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَى ﴾ (٣) ،يقرأُ منوناً ،
وغيرَ منونٍ ، فمن نوّنَهُ جعلَه ملحقاً بجعفرٍ بوزنِ"فَعْلَلٍ" ،وأصله وَتْراً من
المُواتَرةِ ، ومن لم ينوّنْ جعلَه للتأنيثِ مثل : سَكْرَى ،فإذا سَمّيتَ"بتَتْرَى"على
من نوّنَ لم تصرفْ في المعرفةِ وصرفتَ في النكرةِ ، وإن سميتَ على الوجهِ
الآخرِ لم تصرفْ معرفةً ولا نكرةً ،
ومن ذلك "قوباء" (٤)

(*) زيادة يلتئم بها الكلام.
(١) في ابن بابشاذ : بطل أن تكون للالحاق ،وإذا بطل أن تكون للالحاق لم يبق ١٥٦.
(٢) انظر ردّ ابن جني على ما حُكِيَ عن أبي عبيدة في هذا. الخصائص ٧٢/١
(**) في الأصل : فعلاء ،وهو تصحيف ظاهر.

(٣) الآية ٤٤ من سورة المؤمنون.
قراءة ابن كثير وأبي عمرو"تترًا" بتنوين وقرأ نافع وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي بلا تنوين . ينظر السبعة : ٤٤٦.
(٤) القوباء : التي تخرج في جلد الانسان فتداوى بالريق ،قال الفراء
===

"وخَشَشاء"[١] ،فيهما لغتان : اسكانُ الواوِ والشينِ وفتحُهُما ، فمن سكّنَهما كانا ملحقين بقِسْطَاسٍ ،وفُسْطَاطٍ[٢] ،ومن حركَهُما لم يكُونا ملحقيِن لعدم الملحوقِ [بِهِ][٣] ، وكانا بوزن"فُعَلَاء"،فلم ينصرفَا لِذَلِكَ .

ثم المؤنثُ بالألِفِ المقصورةِ والممدودَةِ لا ينصرفُ مكبرًا ولا مصغرًا، لأنَّ صيغةَ علامَةِ التأنيثِ لا تزولُ منهُ ،تَقُولُ في مصغرِ حُبلَى : حُبَيلَى ، وفي حمراءَ : حُميراءَ ،ولو كانت الألفُ لغيرِ التأنيثِ كألفِ معزىً وألفِ حرباءٍ[٤] لصرفتَهُ وغيرتَهُ.

=== تَؤَنَّثُ وتذكر وتحرك وتسكن " ،فيقال : هذه قوباء فلا تصرف في معرفة ولا نكرة ،وهو داء معروف يظهر في الجسد ويخرج عليه يتقشر ويتسع يعالج ويداوى بالريق وهي مؤنثة لا تنصرف وجمعها قُوَبٌ. اللسان (قوب).

(١) في تهذيب اصلاح المنطق ٥١٢ قال :" وليس في الكلام فُعْلَاء مضمومة الفاء ساكنة العين ممدودة إلا حرفان الخُشَّاءُ : خَشَّاءُ الأذن ،وهو: العظم الناتئ وراء الأذن ،وقوباء ،والأصل فيهما تحريك العين والمَدِّ نحو : خُشَشَاءَ وقُوَبَاءُ وسائر الكلام إنما يأتي على فُعَلَاءَ بتحريك العين والمد ".

(٢) الفسطاط بيت من شعر وفيه لغات : فُسْطَاط وفُسْتَاطٌ وفُسَّاطٌ وكسر الفاءِ لُغَةٌ فِيهِنَّ. وفُسْطَاطُ مدينةُ مصر حماها الله . و الفُسَّاطُ والفِسَّاطُ والفَسْطَاطُ والفِسْطَاطُ ضرب من الأبنية . وكل مدينة فِسْطَاطٌ ومنه قيل لمدينة مصر التي بناها عمرو بن العاص الفسطاط. اللسان (فسط).

(٣) في الأصل (بهما) والتصويب من شرح الجمل لابن بابشاذ ١٥٧.

(٤) الحرباء : ذكر أُمّ حُبَيْن ،وقيل : هو دويبة نحو : العظاءة أو أكبر يستقبل الشمس برأسه ويكون معها كيف دارت ويتلون ألوانا بحر الشمس والجمع الحرابي والأنثى الحرباءة. اللسان (حرب).

فصــل :

قال أبو القاسم - رحمه الله - : (ومنها كُلُّ جمعٍ ثالثُ حروفِه ألفٌ ، وبعدَ الألِفِ حرفانِ أو ثلاثةٌ أوحرفٌ مشددٌ ، فإنه لا ينصرفُ إلَّا ماكانَ في آخرِهِ هاءُ التأنيثِ) [(١)] ، يحتاجُ الى شرائطَ أكثرَ مما ذكرَها ، وهــو أنْ تقولَ : كلُّ جمعٍ ثالثُ حروفِهِ ألفٌ وبعدَ الألِفِ حرفانِ أو ثلاثةُ أحـرفٍ أوسطُها ساكنٌ وليسَ الأخيرُ حرفَ علةٍ منقوصـًا ولا ياءُ نسبةٍ ولا تـاءُ تأنيثٍ فإنه لا ينصرفُ ، فقولُنا : كلُّ جمعٍ احترازٌ من مثلِ : التَّرابِـي والتَّداني والتَّعالِي من "تفاعُلٍ" ، تقول : أحب تعاليًا وأكره تدانيـًا ، لأنها في التقدير تَفاعُل بضم العينِ كالتقاتُلِ ، واحترازٌ أيضًا من "سراويـلَ" ، فإنه عندَ جماعةٍ مصروفٌ لكونِهِ مفردًا أعجميًا [(٢)] ، وعندَ آخرينَ غيـرُ مصروفٍ لاحتمالِ أن يكونَ جمعَ سِـروالةٍ [(٣)] ، كما قال الشاعر : [(٤)]

عَلَيهِ مِنَ اللُّؤْمِ سِـرْوَالَةٌ فَلَيسَ يَرِقُّ لِمُسْتَعْطِفِ

وقولُنا : وبعدَ الألِفِ حرفانِ / احترازًا من مثلِ : دَجاجٍ وسحَابٍ ، ٧/ب

---

(١) الجمل ٢١٩ ، مع تصرف واختصار لعبارة الزجاجي .

(٢) قال سيبويه " وأما سراويل فشيءٌ واحد ، وهو أعجمي أعرب كما أعرب الآجُرُّ إلَّا أن سراويل أشبه من كلامهم ما لاينصرف في نكرة ولا معرفة كما أشبه بَقَّمُ الفعلَ ولم يكن له نظير في الاسماء " الكتاب ٢٢٩/٣ ، وانظر المقتضب ٣٤٥/٢ .

(٣) قال المبرد " ومن العرب من يراها جمعا واحدها سروالة وينشدون : (عليه من اللُّؤْمِ سِرْوَالةٌ) ، المقتضب ٣٤٥/٢-٣٤٦ .

(٤) الشاهد في المقتضب ٣٤٦/٣ بلا نسبة وقائله مجهول وقيل : مصنوع ، وأنشده أبو علي في شرح ايضاح الشعر له ٤٨٠ وهو في كتاب المقتصد ١٠٠٥/٢ وابن يعيش في شرح المفصل ٦٤/١ ، وابن عصفور في شرح الجمل ٢١٧/٢ وشرح الشافية للرضي ٢٧٠/١ ، والهمع ٨٠/١ ، والتصريح ٢١٢/٢ ، والخزانة ١١٣/١ .

فإن هذا ونحوَهُ من الجموعِ مصروفٌ ،لأنَّ لهُ نظيرًا في كلامهم في الآحاد من نحو : ذَهَاب .

وقولنا : " أو ثلاثة أحرفٍ أوسطها سَاكِنٌ"، اعلامٌ أنه لا يكونُ في كلامِهم جمعٌ بعد ألفِه ثلاثةُ أحرفٍ أصولٍ ،لأنَّ من لا يحترزُ بالسكون يوهِمُ أنَّ في كلامِهم ما هذا سبيلُه ،لأ نهُ لا يكونُ عجزُ الكلمة أكثرَ من صدرِها بحروفٍ أصولٍ ، ومن ها هنا أجمعُوا على أنهم اذَا جمعُوا "سفرجلا وفرزدقا أو جَحْمَرِشًا "(١) أو "قِرْطَعْبًا (٢) أو قُذَعْمِلًا (٣) " ونحوه مما حروفُه أصولٌ حذفوا الحرفَ الأخيرَ ، لأ نهم لوْ لمْ يحذفُوا لكان العجزُ أكثرَ من الصدرِ ،وخالف بابُ التصغير ، لأ نهم كرهُوا أن يجمعُوا على الكلِمة نهايةَ الجمعِ و نهايةَ الأصولِ،فخَفَّفُوا بحذفِ حرفٍ ، وخصُّوا به الأ خيرَ ، لأ نه محلُّ التغيير .

وقولنا : وليس فيه تاءُ التأنيثِ احترازًا من صَيَاقِلةٍ(٤) وبَرَابِرَةٍ وفَرازِنَة(٥) لا نَّ هذا مصروفٌ ، وإن كان جمعا ،لأن تاء التأنيث تشبهه بالآحاد ،ومن نحو :" الكراهية والطواعية والرباعية" ، فَكَما أنَّ هذَا مصروفٌ ،فكذلك صياقلةٌ ، فإن أسقطت الهاء من"صياقلةٍ" ،ونحوها لم تصرفْ ،لأ نه قد زَالَ الشبهُ .

---

(١) الجَحْمَرِشُ: العجوز الكبيرة أو السنة . ينظر المنصف ٣/ ٥ و شرح الشافية للرضي ١/ ٥١ .

(٢) القِرْطَعْبُ: السحابة ،وقال ثعلب :هو دابة . شرح الشافية ١/ ٥١ .

(٣) يقال : ما أعطاني قُذَعمِلَةً ، وقُذَعمِلاً أيْ : لم يعطني شيئا ،ويقال : القذعملة الضخمة من الابل أو الناقة الشديدة . المنصف ٣/ ٥ وشرح الشافية ١/ ٥١ .

(٤) الصيقل : شَحَّاذُ السيوفِ وَجلاؤ ها ،والجمع صياقل وصياقلة دخلت فيه الهاء لغير علة من العلل الا ربع التي توجب دخول الهاء في هذا الضرب من الجمع ،ولكن على حَدِّ دُخُولِهَا في الملائكة والقشاعمة والصيقل السيف . اللسان (صقل) .

(٥) قال سيبويه " ويقولون في فرزان: فرازين لا نهم يقولون : فَرازِين ومن قال فرازنة قال أيضا فرازين لا نه قد كُسِّرَ كما كُسِّرَ جحجاح وزنديق كما قالوا : زنادقة و جحاجحة " ،الكتاب ٣/ ٤٢٢ .

وقولنا : "ولا حرف علة منقوص" احترازًا من مثل : "جوارٍ وغواشٍ"، فإنّ هذا مصروفٌ في حال رفعِه وجره ،وإن كان مجموعًا ،[لأ نّه بحذف ياِئه أشبه الآحاد] من نحو : "صلاحٍ وجناحٍ وجوادٍ" ،وإنما حُذفَتِ الياءُ حذفًا لاستثقالها ، وبقيت الكسرةُ قبلَها دليلًا عليها ،ودخَل التنوينُ .(١)

وقد اختلَفوا في هذا التنوينِ ،فمذهبُ أبي اسحاق أنه تنوينُ العِوَض من الحركةِ التي كان من حقّها أن تكونَ في الياءِ ، وألزموا أبا اسحاق في الفعلِ أن يقولَ :"هذا يَرْمٍ" فيأتي بتنوينِ العِوَضِ ، وأجابَ بأنّ الفعلَ لا يدخلُه تنوينٌ ،فليس يدخلُ فيه عِوَضٌ(٢) ،فقيل له : فبابُ الجمع الذى لا نظيرَ له في الآحادِ أن لا يدخلَه تنوينٌ أيضا ،وذهب غيرُ أبي إسحاق الى أن هذا التنوينَ هو تنوينُ الصرفِ(٣) ،ويثبتُ في حالِ الرفعِ والجرّ موصولاً ، ويحذف في حالِ النصبِ ؛لأنّ هذا النوعَ في حالِ نصبِه يَتِمّ لخفةِ الفتحةِ على الياءِ ،وإذا تَمّ زالَتْ مشابَهَتُه لبابِ"جناح"، فلم ينصرفْ .

---

(١) في الأصل : لا يحذف ياءه الآحاد والتصويب من شرح الجمل لابن بابشاذ لوحة ٥٧.

(٢) في الأصل : عوضا ،صوابه ما أثبتناه.

(٣) ينظر هذا الخلاف في شرح ألفية ابن معطى ١/٤٥٦.

بيان ياء النسبة مضاهية لتاء التأنيث

وقولنا : "ولا ياء نسبة" احتراز من مدائني (١) ومعافري (٢) فإن هذا النوع مصروف وإن كان جمعًا في أصله ، لأن ياء النسب مضاهية لتاء التأنيث بدليل اخراجهم بها الواحد من الجمع ، كما يخرج بتاء التأنيث، وذلك قولهم : رومي وروم ، وهندي وهند . كما يقولون: برة وبر ، وسدرة وسدر ، فإذا ثبت أنها مضاهية لتاء التأنيث انصرف الاسم معها كما ينصرف مع تاء التأنيث ، فأما "بختي (٣) وبخاتي ، وكرسي وكراسي ، وقمري وقماري (٤) فغير مصروف ، لأن ياء نسبه لم تحذف في جمعه بل هي ثابتة في واحده ، فصارت كأنها من نفس الكلمة ، فلم تشبه تاء التأنيث ، ولم تصرف ، فإذا ثبت هذا فعلة امتناع صرفه في حال النكرة أنه جمع لا نظير له في الآحاد ، وعلته بمنزلة / ٨/أ علتين ، وقد جمعت العرب هذا الجمع جمعًا ثانيًا مبالغة وتباهيًا ، فقالوا : "صواحبات يوسف" (٥)

---

(١) مدائني منسوب إلى المدائن وهي مدينة كسرى قرب بغداد سميت بذلك لكبرها . ينظر شرح الشافية ٧٩/٢ .

(٢) معافري نسبة إلى معافر وهو: المعافر أو معافر وهو لقب له واسمه النعمان بن يعفر أبين سكك من حمير ملك جاهلي يماني قيل في خبره ولد في صنعاء ومات أبوه وهو جنين فبويع بالملك قبل أن يولد . ترجمته في الأعلام ٢٥٩/٧ .

(٣) البخت والبختية دخيل في العربية أعجمي معرب ، وهي الإبل الخراسانية تنتج من بين عربية وفالج ، وبعضهم يقول : إن البخت عربي ، وينشد لابن قيس الرقيات : * لبن البخت في قصاع الخلنج * اللسان : بخت .

(٤) القمري : طائر يشبه الحمام. ابن سيده القمرية ضرب من الحمام وهو منسوب إلى طير قمر والجمع قماري غير مصروف . اللسان : قمر .

(٥) قال أبو علي في إيضاح الشعر ١٦٨-١٦٩ حكاه أبو عثمان المازني عن العرب ، وهو في الخصائص ٢٣٦/٣ ، وجاء في حديث أخرجه البخاري في كتاب بدء الخلق من طريق عائشة رضي الله عنها

===

وقالوا : " جَرتِ الطيرُ أيامِنِين "(١) جمعُ أيَامِنَ ، فكأنه نزلَه منزلةَ الآحادِ تقديرًا قبلَ أن يجمعَ لفظًا ،وإذا نُزِّلَ ذلك التنزيلَ كان فيه بعضُ العذرِ لصرفِ (سَلَاسِلاً)(٢) و (قَوارِيرًا)(٣) ، وهذه طريقةُ أبي علي ،(٤) فإذا ثَبَتَ هذا فإنه إذا سُمِّيَ بهذا الجمع من نحو : " مساجدَ ،وقواريرَ" لم يصرفْ ،وكانت علتُه المانعةُ أنه معرفةٌ ،وأنه يشبهُ الأسماءَ الأعجميةَ ،وشبهه لها من جهةِ أنهُ قد صارَ على وزن لا تكونُ عليه الآحادُ .

فأمَّا قولُهم : " حضاجرُ " في الضَّبعِ لِكبرِ بطنِها ، فكأنَّ كلَّ جزءٍ بطن ، فإن ذُكِرَ هذا الضرب بعد أن سُمِّيَ به لم يصرفْ في المذهَبَيْن (٥) جميعًا ،أما مذهبُ

=== " أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لها مُرى أبا بكر يصلى بالناس قالت:إنه رجل أسيفٌ مَتَى يَقُمْ مَقَامَكَ رَقَّ ، فعاد ،فعادت ،قال : في الثالثة أو الرابعة إنكُنَّ صواحبَ يُوسُفَ مُرُوا أبا بكر " . صحيح البخارى مجلد ٢/٤ ص ١٢٢.

وأخرجه ابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة باب ما جاء في صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم في مرضه عن عائشة رضي الله عنها ٣٨٩/١ تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ١٣٩٥-١٩٧٥ ولفظه : " .. فإنكُنَّ صَوَاحِبَاتُ يُوسُفَ " .

(١) هذا صدر بيت وهو بتمامه مع آخر :

قَد جَرتِ الطيرُ أيامِنينَا قَالت و كُنتَ رَجُلاً فَطِينَا

أنشده أبوعلي في ايضاح الشعر ١٦٩ ولم ينسبه وهو في الخصائص ٢٣٦/٣ ،وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٤٦/٢ ، والشاهد فيه ما جمع بعد التكسير على التثنية وانظراللسان (يمن) .

(٢) الآية ٤ من سورة الانسان .

(٣) الآية ١٥ - ١٦ من سورة الانسان .

(٤) الفارسي في الايضاح ٣١٢/١-٣١٣ .

(٥) يعني في مذهب من جعله مفردًا على وزن لا تكون عليه الآحاد ، ومذهب من جعله جمعا لحضَجْرٍ فقال: حَضَاجِرُ .

سيبويه قَيْسبِيّن"(١) ،وأما مذهبُ الأخفش(٢) فقياسُه أن العربَ قد سمّتْ بالجمعِ من نحو : كِلاَبٍ وضِبَابٍ ،وكان معنى الجمعيةِ باقٍ على"مَفاعِلَ".

وإن سُمِّيَ بجوارٍ وغواشٍ ،فالحكمُ فيه عِندَ الخليلِ وسيبويهِ معرفةً كالحكمِ فيهِ وهو نكرةٌ"(٣) ،ومذهبُ عيسى بنِ عمرَ أن لا يدخلَه التنوينُ، ويجريه مُجْرَى الاسمِ الصحيحِ ،فَيُسَكِّن يَاءَهُ في الرفعِ،ويفتحها في الجرِّ

---

(١) قال : سيبويه " وإن سميته حضاجر ثم حقرته صرفته لأنها إنما سميت بجمع الحِضَجْرِ سمعنا العرب يقولون : أوطبٌ حَضَاجِرُ ،وانما جعل هذا اسما للضبع لسعة بطنها " . الكتاب ٣/٢٢٩.

(٢) قال المبرد "إلاَّ أبا الحسن الأخفش فإنه كان إذا سَمَّيَ بشيءٍ من هذا رجلا أو امرأة صرفه في النكرة فهذا عندي هو القياس ،وكان يقول : إذا منعه من الصرف إنه مِثَالٌ لاَ يَقَعُ عليه الواحدُ ، فلما نقلته فسميت به الواحد خرج من ذلك المانع ، وكان يقول : الدليل على ذلك ما يقول النحويون في مدائني وبابه:أنه مصروف في المعرفة والنكرة ،وصياقلة:أنه مصروف في النكرة ممتنع بالهاء من الصرف في المعرفة ،لأنهما قد خرجا إلى مثال الواحد . قيل له فلم لم تصرف مساجد إذا كان اسمَ الرجل في المعرفة ؟ فقال : إن بناءه قد بلغ به مِثَالَ ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة ، فهو عنده في هذا المثالِ بمنزلة الملحق بالالف بما فيه ألف التأنيث وبمنزلة أفكل وبابه من أحمر وبابه وبمنزلة عثمان وسرحان من باب غضبان وسكران". المقتضب ٣/٣٤٥.

(٣) قال سيبويه : وسألت الخليل عن رجل يُسَمَّى بِجَوارٍ فقال :هو في حال الجر والرفع بمنزلته قبل أن يكون اسما ولو كان من شأنهم أن يدعوا صرفه في المعرفة لتركوا صرفه قبل أن يكون معرفة". "لأنه ليس شيء من الانصراف بأبعد من مفاعل ،فلو امتنع من الانصراف في شيء لامتنع إذا كان مفاعل وفواعل ونحوذلك. قلت : فإن جعلته اسم امرأة قال أصرفها ،لأن هذا التنوين جعل عوضا فيثبت إذا كان عوضا كما ثبتتْ التنوينة في أذرعات اذ صارت كنون مسلمين. الكتاب ٣/٣١٠.

والنصب فيقول : جاءني جَوارِي ، ومررت بجوارِيَ، ورأيت جَوارِيَ (١) ، وأنشد : (٢)

أبيتُ على مَعارِيَ فاخِراتٍ بِهِنَّ مُلَوَّبُ كَدَمِ العِباطِ

وكقول الآخر : (٣)

لَهُ ما رأتْ عينُ البَصيرِ وفوقَهُ سَماءُ الإلهِ فوقَ سَبعِ سَمائِيا

وكذلك مذهبُه إذا سميتَ بالفعلِ من نحو : يَرْمِي ويَجْرِي ، ومذهبُ سيبويه كمذهبه في "جَوارٍ" (٤) ، ومذهبُ عيسى بْنِ عمرَ كمذهبه في "جَوارٍ" (٥)

---

(١) انظر لبيان مذهبه : شرح المفصل ١ / ٦٤ ووافقه فيه يونس بن حبيب وأبو زيد والكسائي فيما حكاه أبوعثمان المازني .

(٢) الشاهد للمتنخل الهذلي وهو من شواهد سيبويه ٣ / ٣١٣ وفي شرح ديوان الهذليين ٣ / ١٢٦٨ وانظر المنصف ٢ / ٦٧ ، وجمهرة أشعار العرب ٤٧٩ والضرائر لابن عصفور ٤٣ ، قال السكري والعباط وجماعة العبيط ، والعبيط : ما ذبح أو نحر من غير مرض ، فدمه صاف .

(٣) الشاهد لأمية بن أبي الصلت ، وهو من شواهد سيبويه ٣ / ٣١٥ ، وإيضاح الشعر لأبي علي الفارسي ٢٥٩ والخصائص ١ / ٢١١-٣٣٣ و ٢ / ٣٤٨ والمنصف ٢ / ٦٦-٦٨ والضرائر لابن عصفور ٤٤ ، والدر المصون ١ / ١٧٠ ويروى : * سماءُ الإله فوق سِتٍّ سمائيا * .

(٤) قال سيبويه : " زعم يونس أنك إذا سميت رجلا بضارب من قولك : ضارب ، وأنت تأمر ، فهو مصروف ، وكذلك إن سميته ضارِبْ وكذلك ضَرَبَ ، وهو قول أبي عمرو والخليل .. الخ " . الكتاب ٣ / ٢٠٦ .

(٥) قال سيبويه : " وأما عيسى فكان لا يصرف ذلك ، وهو خلاف قول العرب سمعناهم يصرفون الرجل يُسَمَّى : كَعْسَبًا ، وإنما هو فِعْلٌ من الكَعْسَبَةِ وهو العَدْوُ الشديد مع تداني الخطا .

===

وعليه أنشد : (١)

قَد عَجِبَتْ مِنّى وَ من يُعَيْلِيَا لَمّا رأتني خَلِقاً مقْلولِيَا

فقال : "يعيليَا" في موضع الجرّ بالفتح ، وهو تصغيرُ "يعْلَى" ، وهذا كلّه لا دليلَ فيه ، لأنه شعرٌ ، والعربُ تُشَبِّهُ المعتلّ بالصحيح ، لأنه الأصلُ فتَرُدُّهُ إليهِ ، وأجمعُوا على أنَّ جميعَ هذا إذا نُكِّرَ بعد أن يسمّى به عادَ الى التنوينِ ، لأنَّ القرآنَ جاء به قال الله سبحانه * لَهُم مِنْ جَهَنَّمَ مِهَادٌ وَ مِن فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ وَكَذَلِكَ نَجْزِى الظَّالِمِينَ * (٢) فإن صغرتَ هَذا الجمع قبل أن تُسَمِّيَ به أعدتهُ الى وَاحِدِهِ ، وجَمعتَهُ بالألفِ والتاءِ إذَا كَانَ لما لَا يعقلُ أو بالواوِ والنون إذَا كَانَ لمن يَعقلُ ، [ثم تصغره] (٣) .

فَتصغِيرُ مَنَابِرَ وقواريرَ مُنَيبرات وقُويريرَات ، وتصغيرُ أحامِدَ : أُحَيْمِدُون ، فإن صغرْتَهُ بعد أن سَمَّيْتَ به فإنّكَ تصغرُ لفظَهُ ولا تزيدُ عليهِ شيئاً .

== والعرب تنشد هذا البيت لسحيم بن وثيل اليربوعي :

أَنَا ابنُ جَلَا وَطَلَّاعِ الثَّنَايَا مَتَى أَضَعِ العِمَامَةَ تَعرِفُونِي

ولا نراه على قول عيسى ، ولكنه على الحكاية كما قال :

* مَتَى شَابَ قَرنَاهَا تَصَرُّ وَ تُحْلَبُ *

كأنه قال : أنا ابن الذى يقال له : جلا . الكتاب ٣ / ٢٠٦-٢٠٧ وانظر شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٦١ .

(١) الشاهد : مر قريبا وتخريجه هناك .

(٢) الآية ٤١ من سورة الأعراف .

(٣) ناقص من الأصل والتكملة من شرح الجمل لابن بابشاذ ١٥٨ .

فصـــل : [في المعدول في العدد]

قال أبو القاسم - رحمه الله - (مِنْهَا المعدولُ في العدد نحـــو : مثنى وثُلاثَ ورُباعَ وما أشبهه).(١)

هذا هو الفصلُ الخامسُ مما لا ينصرفُ في النكرةِ ، واختلف أصحابُنا في العلةِ المانعةِ من صرفِهِ ، فمذهبُ المحققينَ أنهما : الوصفُ والعدلُ ، قال اللهُ سبحانَهُ ﴿ أُولِي أَجْنِحَةٍ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ ﴾،(٢) فلم يصرفْ للعدلِ والوصفِ ، وفائدةُ العدلِ في(*) هذا أنَّ الانسانَ إذا قال : / جائني فرقٌ ثُلاثَ ورُباعَ ٨/ب أفادَ أنَّ عدة [ما] جاءهُ على هذه الصفة ، كأنهم جاءوا ثلاثة [ثلاثة](٣)، وليس كذلك إذا قِيلَ : جائني قومٌ ثلاثةٌ ، لأنَّ هذا لا يعنى بهِ إلاَّ هـــذا القدرَ من العددِ ، وهكذا حقيقةُ العدلِ أن يكونَ اللفظُ على شيءٍ والمرادُ على غيرِ ذلك ، وقد وَهِمَ بعضُ الناسِ في قولهِ سبحانَهُ ﴿ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ ﴾(٤) فجعَلَهُ دليلاً على جوازِ التزويجِ(٥) بتسعٍ ، وأجراه مُجرى اثنيْن وثلاثٍ وأربعٍ ، وليسَ الأمرُ كذلك ، لأنَّ المعنى : فانكحـــوا ما طاب لكُم من النساءِ اثْنَتَيْنِ اثْنَتَيْنِ ان شِئتم ، وثلاثاً ثَلاثاً إنْ شِئْتم ، وأربعاً أربعاً إنْ شئتم ، ولو كان الأمرُ في هذا محمولًا على الظاهرِ لقال تسعاً عوضَ ثلاثةِ أشياءَ ، وفي عدمِ ذلك وامتناعِه دليلٌ على فسادِهِ ، ولم يبحِ التزويجُ لتســعٍ إلا لرسولِ الله - صلى الله عليه وسلم - ، وهي إحدى الأشياءِ التي اختصت به .

وقال بعضُ النحويين : انما لم تنصرفْ "مثنى" وأخواتُها للعدلِ من جهةِ اللفظِ والمعنى ، فاللفظُ عن اثنينِ والمعنَى عن اثنينِ اثنين ، فإن سُمِّيَ بهذا المعدولِ فذهبت طائفةٌ من المحققين منهم أبو علي(٦) أنه ينصرفُ ،

---

(١) الجمل ٢١٩ . وفيه وما أشبه ذلك .

(٢) الآية ١ من سورة فاطر . (*) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) ساقطة من الأصل والتكملة من شرح الجمل لابن بابشاذ ١٥٨ .

(٤) الآية ٣ من سورة النساء .

(٥) في ابن بابشاذ : التزوج ١٥٨ .

(٦) ينظر الإيضاح ١/ ٢١٠-٢١١ .

وهذا من المواضعِ العجيبةِ ، وهو أنه لا ينصرفُ في النكرةِ، وينصرفُ في المعرفةِ ،لأن علّتيهِ قد زالتا بالتسميةِ ،وهما : الوصفُ والعدلُ ،لأنّ هذا الضربَ لم يعدلْ إلاّ في حالِ التنكيرِ ،ولم يوصفْ به إلاّ في تلكَ الحالِ ،فإن نُكِّرَ بعد أن سُمِّيَ به كنت مُخيَّراً إن شئتَ صرفتَ ،وان شئتَ لم تصرفْ على الخلافِ ، فإن صغّرتَ جميعَ ذلك نكرةً كان أو معرفةً صرفتَ ،لانه لم يعدلْ في حالِ تصغيرِه ، فتقولُ : جاءني قومٌ مُثَيِّنَ وثُلَيِّثَ ورُبَيِّعَ ،وهذا العدلُ لفظان : "مَثْنَى وثُنَاءَ ،ومَثْلَث وثُلاثَ ،ومَرْبَعَ ورُبَاعَ "،بوزنِ" المَفْعَل والفُعَالِ ، ومنهم من يقصرُه على الاربعةِ ،ومنهم من يَقيسُهُ(١) ويتجاوزُ به الى العشرةِ.(٢)

قال أبو القاسم -رحمه الله- : (وإذا أدخلتَ الالِفَ واللاّمَ على ما لا ينصرفُ أو أضفتَهُ انصرفَ).(٣)

وقال غيره"سيبويه(٤) والفارسيّ" : " انجرَّ ".(٥) اعلم أنّ الاسماءَ التي لا تنصرفُ وتخفضُ بالفتحةِ إذا دَخلَ عليها الالِفُ واللاّمُ أو أُضِيفَت فإنّها تخفضُ بالكسرةِ،وكذلك هذه الاسماءُ إذا لحقها التنوينُ في ضرورةِ الشعرِ، فإنها تخفضُ بالكسرةِ ،ويكونُ ذلك لأمرينِ في الإضافةِ ، أحدُهما : زوالُ الموجبِ لمنعِ الصرفِ عند الإضافةِ ،وذلك نحو : ابراهيمَ ،فإنه لا ينصرفُ في المعرفةِ وينصرفُ في النكرةِ،فإذا قلتَ : جاءني إبراهيمُ لم ينصرفْ للعجمةِ والتعريفِ ، فإذا نُكِّرَ انصرفَ لزوالِ التعريفِ ،والعجمةُ لا تمنع إلاّ مع التعريفِ، فإذا أُضيفَ زالَ مانعُ الصرفِ ،لأنّ الإضافةَ لا تزادُ إلا على التنكيرِ ،فإذا

---

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٦٢ قال ابن يعيش" فغير مسموع والقياس لا يدفعه " .

(٢) إلى هنا انتهى النص المقتبس من شرح الجمل لابن بابشاذ ١٥٩.

(٣) الجمل ٢٢٠.

(٤) الكتاب ١/ ٢٢-٢٣.

(٥) الإيضاح ١/ ٥٨.

أردتَ أن تُضيفَ فلا بدَّ من أن تُنكِّرَ، و"إبراهيمُ" تُنكِّـــرَ انصرفَ كما ذكرت لك ، وكذلك الكلامُ في الأسماءِ الأعجميةِ كلِّها التي عجمَتُها تمنعُ الصـــرفَ، (١)
وكذلك "أحمدُ" لا ينصرفُ في المعرفةِ ،فإن نُكِّرَ / انصرفَ ،وهو لا يضافُ حتـــى ٩/أ
ينكَّرَ ،فيجب أن يخفضَ بالكسرةِ ،ولا يكونُ الجر عند دخولِ الألِفِ والـــلامِ لهذا الوجهِ ،انما يكونُ في الألفِ واللامِ للوجهِ الثاني .

والثاني : أن يكونَ مانعُ الصَّرفِ قائمًا لكن للحاقِ الألفِ والـــلام والإضافةِ حَدَثَ ما يُعارِضُ ذلِكَ ،فيرجعُ إلى أصلِهِ . وأصلُه أن يخفضَ بالكسرةِ ، وذلك نحو"مساجِدُ" ، فإنه لا ينصرفُ للجمعِ وعدمِ النظيرِ في الآحادِ ،فـإذا أدخلْتَ الألفَ واللامَ أو أضفتَ لم يَزُل عنها ذلك ؛لأنه الآنَ-كما كان- جمعٌ لا نظيرَ له في الآحادِ،لكن حَدَثَ بِدُخولِهِمَا شبهُ الاسمِ المنصرِفِ ،فعارض شبه الفِعْلِ، فعادَ إلى الأصلِ وهو الخفضُ بالكَسرةِ ،ألا تَرى أن رجلًا وجميـــعَ الأسماءِ المنصرفةِ إذا دَخلَتِ الألِفُ واللَّامُ عليها أو أُضيفَتْ فإنَّها يُؤمَـــنُ مَعَها التنوينُ ،وكذلك الأسماءُ التي لا تنصرفُ إذا اضطرَّ الشاعرُ نوَّنَهـــا ، فإذا دَخلَتِ الألِفُ واللَّامُ أو أُضيفَتْ فإنها لا تنوَّنُ في الشعرِ ،فيُؤمَـــنُ مَعَها التنوينُ ،ويمكنُ أن يقالَ : إنَّ الألفَ واللَّامَ والإضافةَ مُعاقِبتَـــانِ للتنوينِ ،والعربُ تحكُمُ للمُعاقِبِ بحكمِ ما عاقبــه ، فلما كانت الأسماءُ التـــي لا تنصرفُ إذا نونَتْ في الضرورةِ خُفِضَتْ بالكسرةِ ،فكذلك إذا دَخلَهَا مُعاقِبُ التَّـنوينِ تخفَضُ بذلك ،ومنهم من قال : إن هذه الأسماءَ لما أشبَهَـــتِ الأفعالَ زالَ التنوينُ بحكمِ الشبهِ،ثم تبعَهُ الخفضُ ،فزالَ بِزَوالِهِ ، وإذا دخلَتِ الألفُ واللَّامُ أو أُضيفَتْ سَقطَ التنوينُ لهما،ولم يَسْقُطْ للشبهِ فتبعَهُ الجـرُّ،

---

(١) ينظر الكتاب ٣٢/٢٣٥ ،والايضاح ٣١٤/١ ،قال أبوعلي :" وأما ما أعرب وهو اسم علم منقول في حال التعريف فإنه لا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة وذلك نحو: يعقوب وإسماعيل وجبريل وإسرائيل تقول: مررت بإسماعيلَ واسماعيلٍ آخر فتصرفه في النكرة ".

والتعليلُ الأوّلُ هو الذى يَظهَرُ من كلام سيبويه - رحمه الله -.(١)

وبه كان يأخذ الأستاذ أبو علي ، وقال أبو علي الفارسي : "لأنَّ هذا موضعٌ قد أُمِنَ فيهِ التنوينُ".(٢) فيحتملُ أن يريدَ الأول، لأنَّ أمْنَ التنوينِ أحدُ الشبهين ، والآخرُ دخولُ الألفِ واللامِ والإضافةِ ، فَذكَرَ الخفيَّ وتَرَكَ ما هو الظاهِرُ ، وسيبويهِ ذكرهُما جميعاً .

ويمكنُ أن يُريدَ(٣) التعليلَ الثاني ، فيكونُ التقديرُ : لأنَّ هذا موضعٌ قد أُمِنَ فيهِ التنوينُ لدخولِ مُعَاقِبِهِ ، فَنبهَ على المُعَاقَبَةِ . وقَد تقَرَّرَ أن العربَ تحكم للمعَاقِبِ بحكمِ ما عاقَبهُ ، ويمكِنُ أن يريدَ الغالبَ ، وهو سقوطُ الجرِّ لشبهِ الفعلِ إنما يكونُ فيما سقَطَ منهُ التنوينُ للشبهِ ، فيقولُ: إن هذا الموضعَ لا يَدخُلهُ التنوينُ ، فلا يسقُطُ الشبهُ فتبعَهُ الجرُّ والأولُ أظهرُ والله أعلم.

وقال أيضا سيبويه : "وأَمِنُوا التنوينَ"(٤) وأما قول أبي القاسم "مَكَانَ الجَرِّ انصرفَ"(٥) فليسَ بِجيدٍ ، لأَنَّ المنصرفَ هو الذى لم يدخُلْ عليه ما يمنعُهُ من الصرفِ من وجهَيْن ، وهذا بالألفِ واللامِ والإضافةِ على حالةٍ من ذينِكَ في وَقْتِ عَدَمِ الألفِ واللامِ.

---

(١) قال سيبويه : "وجميع ما لا ينصرف إذا دخلت عليه الألفُ واللام أو أضيفَ انجرَّ ، لأنها أسماء أُدْخِلَ عليها ما يدخل على المنصرف ودخل فيها الجر كما يدخل في المنصرف ، ولا يكون ذلك في الأفعال ، وأمنوا التنوين فجميعُ ما يترك صرفُهُ مُضَارِعٌ به الفعل لأنَّهُ إنما فُعِلَ ذلك به لأنه ليس له تمكن غيره كما أن الفعل ليس له تمكن الاسم".
الكتاب ١/٢٢-٢٣.

(٢) الايضاح ١/٥٨.

(٣) في الاصل يرد صوابه ما أثبتناه.

(٤) الكتاب ١/٢٣.

(٥) الجمل ٢٣٠.

فصـل :

قال أبو القاسم - رحمه الله - : (وأما ما لا ينصرفُ في المعرفـــةِ وينصرفُ في النكرةِ ،فاثنا عشر جنسًا (*) منها:كلُّ اسمٍ أعجمي زائدٍ على / ثلاثـةِ أحرف) . (١) ٩/ب

نـقـــولُ : لما قَسَّمَ البَابَ إلى قِسمينِ ، ونَوَّعَهُ إلى ما لا ينصرفُ في نكرةٍ ولا معرفةٍ ،وهو خمسةُ أقسامٍ ،وفرغ منها أخذَ أيضًا في بَيانِ ما أحَدُ علتيه التعريفُ ،فَاعلَمَ أنه اثنَا عَشَرَ جنسًا،فانحصرت كُليـةُ البابِ في سبعةَ عَشَرَ قِسماً ،وقد فرغ من خمسةِ الأقسامِ ،وهي التي ليسَ إحدى علتيها التعريفُ ،فأخذَ الآن في بيانِ الاثنَيْ عشرَ جنسًا ،فقال :

(وأما ما لا ينصرفُ في المعرفةِ وينصرفُ في النكرةِ ،فاثنَا عَشَرَجنسًا ، مِنهَا : كلُّ اسمٍ أعجميّ زائدٍ على ثلاثةِ أحرفٍ) . (٢)

تـقـول : الإعجمـي علـى نوعين : مَنقـولٌ مـن العجميةِ نكرةً ، ومنقولٌ معرفـةً ،فالمنقول نكرة ينصرفُ في كلامِ العرب ، لأنه قد استعملَ في المعرفةِ والنكرةِ ،فلم يَمْتَنِع مِنَ الصَّرفِ ، ومثاله :اللِّجَامُ، والنَّيرُوزُ (٢) ، والاطريفَل (٣) ،و نحوذلك إلاَّ أن يَطرأَ عليهِ في حالِ التسميةِ به ما يمنعُ الأسماءَ المربيةَ من الصرفِ ، فإذا نُقِلَ معرفةً فهذا مقصورٌ لا يستعملُ إلا في التعريفِ خاصةً ،فصارَ فِيهِ التعريفُ علةً ،والعجمةُ الثقيلةُ إذا كَانَ زائدًا على ثلاثةِ أحرفٍ ،فإن كان على ثلاثةِ أحرفٍ فخِفَّةَ وزنِه ألحقَتْه بالمنصرفِ كأنـه لم يكن فِيهِ إلاَّ التعريفُ لا غيرُ.

وأما وزنُ عجمته فله نظائرُ ،وقد أرادَ بعضُهم قياسَه على المؤنـثِ الخفيفِ ، فجوزَ فِيهِ الصرفَ وتركَ الصرفِ ،وقد أساءَ في قِياسِهِ ،فإنَّ المؤنثَ الخفيفَ نحوُ : هِندُ فِيهِ التأنيثُ بالمعنَى والتعريفُ ،وهَاتانِ عِلتانِ ،ثم قدر

(*) في الاصل : فاثني عشر. والسياق يعطي ماأثبتناه.

(١) الجمل ٢٢٠ . نقل الخفاف نص الجمل بتصرف.

(٢) الجمل ٢٢٠ . وقد نُقِلَ النَّصُّ منه بتصرف.

(٣) النيروز والنوروز أصله بالفارسية وفي القاموس أول يوم من أيام السنة معرب نوروز . اللسان (نرز) وانظر المعرب ٣٦١ .

(٤) الاطريفل : طرفل دواء مُوَلَّف وليس بعربي محض . اللسان طرفل ، وانظر المعرب ١٣٠ .

لفظهما زائدًا بعدها ،فوجب للكلمةِ الخفةُ ، وتقومُ مقامَ إحدى العلتَيْن ، فمن لم يصرفْ فلأنَّ في الكلمةِ علتَيْن ،ومن صرفَ فلأنَّ الخفةَ تقاومُ إحدى العلتين ، "نوحٌ ولوطٌ" في الأعجميةِ فيهِ التعريفُ ووزنُ العُجْمَةِ ،وهو في مقابلةِ وزنِ التأنيثِ هُنَاكَ ،وقد كانَ الوزنُ الخفيفُ هناك يوجبُ له الصرفَ ، وكذلك يَجبُ أن يكونَ هُنَا ،ولم يبق فيه إلاَّ التعريفُ لا غيرُ .

وأما موسَى وعيسَى فنص/ سيبويه (١) أنهما أعجميانِ في بابِ ما في آخِره ألفٌ بعدَ الكلامِ على أَفْعَل .

قال أبو القاسم - رحمه الله - : (ومنها كل اسمٍ على وزن الفِعْلِ المستقبلِ) (٢) ، تقُولُ:أوزانُ المستقبلِ تمنعُ من الصرف إذا كانَ أولُها إحدى الزوائدِ الأربعِ ،وما كان نحوَها منَ الماضِي خاصةً،ووزنانِ سواهُمَا من الماضِي خاصة،وهُمَا : فَعَّلَ وفُعِّلَ ، أما وزنُ المستقبلِ ،فنحو : "يزيدَ ،وتغلبَ،(٣) وأحمدَ"،وما أشبهَ ذلك مما في أولِهِ إحدى الزوائدِ الأربعِ ، ويَجرِي مجرَى ذلك "اخْرُجْ واضْرِبْ" من صِيَغِ الأمرِ،ولا يَجرى ذلك المَجْرَى "قُمْ" ، وإذا سميتَ بإضْرِبْ وأخْرُجْ قطعتَ هَمزتَهُمَا (٤) ،ولو سميتَ بِقُمْ"رَدَدتَهُ إلى أصله من الواوِ ،فقلت : جاءني قَوَمٌ ورأيتُ قَوَمًا (٥) .

وأمّا وزنُ الفعلِ الماضِي ، فنحو :

---

(١) قال سيبويه : "وأما موسى وعيسى فإنهما أعجميان لا ينصرفان في المعرفة وينصرفان في النكرة ،أخبرني بذلك من أثق به ". الكتاب ٢١٣/٣ .

(٢) الجمل ٢٢٠ .

(٣) ينظر الكتاب ١٩٨/٣ .

(٤) الكتاب ١٩٨/٣ قال سيبويه : " وإذا سميت رجلا باضرب أو اقتل أو اذهب لم تصرفه وقطعت الألفات حتى يصير بمنزلة الأسماء " .

(٥) انظر هذا الكلام بنصه في التبصرة والتذكرة ٥٤٢/٢ ، وشرح الشافية ٢١٩/١ .

"ضُرِبَ"، تقولُ : جاءني ضُرِبٌ ورأيت ضُرِبًا ومررت بِضُرِبٍ ، فلو سميتَه "بقِيلَ" صرفتَه ، لأنّ الإعلالَ قد ألحقَهُ بما له وزنٌ من الأسماء كثير ، كسيد وبيد (١) وقيلٍ ، وديكٍ (٢) ، ولو سميت "بيغزو" لرددتَ الواوَ ياءً ، وكسرتَ ما قبلَها ؛ لأنّه ليس ١٠/١أ في كلامهم اسمٌ [معربٌ] (*) آخره واوٌ قبلَها ضمةٌ (٣) ، فتقول : يَغْزٍ ، فتُعلُّهُ بالحذفِ كجوارٍ وغواشٍ ، وتُعوضُ من تنوينِه تنوينًا في الرفعِ والخفضِ ، ولا يعوضُ في النصبِ لكمالِ البنيةِ .

[مبحث بنية ما في آخِره ألفٌ ونونٌ زائدتانِ على قِسمين]

قال أبو القاسم - رحمه الله - : (ومنها كلُّ اسمٍ في آخره ألفٌ ونونٌ زائدتان) (٤) ، تقول : كلُّ ما في آخِره ألفٌ ونونٌ زائدتانِ على قسمينِ : منه ما له مُؤَنثٌ ، ومنهُ ما لا مُؤَنَّثَ لَهُ ، والذي لهُ مُؤَنَّثٌ على نوعين : مُؤَنَّثٌ بهاءِ التأنيثِ نحو : عريان وعريانَةٌ ، ومنه ما له مؤنثٌ على فَعْلَى ، نحو : سَكرانَ وسَكرَى ، وهذا وَحْدَهُ لا ينصرفُ في معرفةٍ ولا نكرةٍ ، وقد تَقَدَّمَ ذكرُه ، وما سِوَاهُ لا ينصرفُ في المعرفةِ ، وينصرفُ في النكرةِ ، أما منعُ صرفِهِ في المعرفةِ فلأنَّ وزنَه بالألفِ والنونِ غيرُ منصرف ؛ لأنه حينئذ في المعرفةِ ولا مُؤَنَّثَ له ، وإنما هو مقصورٌ على المعرفةِ خاصةً وفيه التعريفُ فلم ينصرفْ ، فإذا تَنَكَّرَ رجع إلى مثلِ حالتِه الأولى من التنكيرِ وانصرفَ حينَ سقطت إحدى علتَيْهِ ، وصارَ منصرفًا في التعريفِ والتنكيرِ .

ومن هذا الشكلِ ما تكون

---

(١) في الأصل : ككرديد وقيل . تصحيف من الناسخ .

(٢) انظر المقتضب ٣/ ٣١٤-٣٢٤ ، وقال عبد العزيز بن جمعة الموصلي في شرح الفية ابن معطي ١/ ٤٤٦ " فإن سُمِّيَ بمثل قِيلَ وبِيعَ وَرُدَّ وشُدَّ انصرف مطلقا لخروجه بالاعتلال والادغام عن البناء المختص بالفعل إلى ما يكثر في الاسماء إذ قِيلَ بوزن ديك وفيل وَرُدَّ وَشُدَّ بوزن حُرَّ وبُرَّ " .

(٣) قال سيبويه "وثبات الواو خطأ لأنَّه ليس في الاسماء واو قبلها حرف مضموم " . الكتاب ٣/ ٣١٦ .

(٤) الجمل ٢٢١ . والنص منه بتصرف .

(*) زيادة يلتئم بها الكلام .

نونه غيرَ زائدة فهذا مصروفٌ نحو: "تَبَّانٍ" من التِّبْنِ ، فإن أخذته من التَّبِّ صارت نونه زائدةً مع الألفِ فلم ينصرف، وكذلك "حَسَّانُ" مِنَ الحُسْنِ ومِنَ الحِسِّ (١)، وأمّا "رُمّان" (٢) فلم يعلم سيبويهِ والخليلُ - رحمهما الله - اشتقاقَه، فحملاهُ على البابِ الأوسعِ، وهو القضاءُ بزيادةِ الألفِ [والنون] (*) وأما الأخفشُ - رحمه الله - فَسَمِعَ عن العربِ "أرضٌ رَمِنَةٌ" (٣)، فالنونُ على هذا السماعِ أصليةٌ.

[مبحث كل اسمٍ في آخرِه هاءُ التأنيثِ]

قال أبو القاسم - رحمه الله - : (ومنها كلُّ اسمٍ في آخره هاءُ التأنيث) (٤).

تقول المؤنّثُ على نوعينِ : بعلامةٍ وبلا علامةٍ، وكلاهما على نوعينِ : فالذى بعلامةٍ، إما بإحدى الألفينِ، وإما بتاءِ التأنيثِ، والذى بلا علامةٍ على نوعينِ : خفيفٌ وثقيلٌ، والخفيفُ على نوعينِ : مسَكَّنُ الوسطِ، وثلاثيٌّ محرَّكُ الوسطِ، والثقيلُ رباعيٌّ فصاعدًا . فأما ما في آخره إحدى ألفَي التأنيثِ [فلا ينصرفُ في المعرفةِ والنكرةِ] (٥)، وأما ما في آخرِه تاءُ التأنيثِ فلا ينصرفُ في المعرفةِ وينصرفُ في النكرةِ، لأنّ تاءَ التأنيثِ قد لزمتْهُ في المعرفةِ حيثُ لم يستعملْ

(*) زيادة يقتضيها السياق.

(١) ينظر الكتاب ٢١٧/٣ وقال المبرد : " فأنت في هذه الأسماء مخير إن أخذت ذلك من السّمْن والتِّبْنِ والحُسْنِ ، فانما وزنها فَعّالٌ، وإن أخذت حَسّان مِنَ الحِسّ وسَمّان من السّم وتَبّانٌ من التَّبّ لم تصرفه في المعرفة لزيادة الألف والنون وصرفته في النكرة ". المقتضب ٣٣٦/٣.

(٢) قال سيبويه : " وسألته عن رُمّان، فقالَ : لا أصرِفُهُ وأحمله على الأكثر إذْ لم يكن له معنًى يُعْرَفُ ". الكتاب ٢١٨/٣.

(٣) وذهب الأخفش إلى صرفه لأصالة النون، لأنه مِن رَمِنَ بالمكان إذا أقام فيه . ينظر كتاب المقتصد ١٠٠١/٢، والمرتجل لابن الخشاب ٨٨، وشرح ألفية ابن معطي ٤٥٩/١.

(٤) الجمل ٢٢١ . وبقية النص فيه نحو فاطمة وعائشة وطلحة.

(٥) زيادة يقتضيها السياق .

بعد التسمية في النكرة، ولزمته التاء في المعرفة، فصار وزنه مقصورًا وفيه التعريف فلم ينصرفْ، وإن كان اسمَ امرأةٍ ففيه زائدٌ (١) لذينِك التأنيث،

فإذا نُكِّر بعدَ التسميةِ زالَ عنه التعريفُ وزالَ عنه الوزنُ القاصرُ على التعريفِ، وصارت فيه التاءُ بمنزلتِها في التنكيرِ الأولِ في حكم السقوطِ، فوجَبَ أن يُصْرَفَ.

فصل:

وأما ما لا علامةَ فيه للتأنيثِ، فإن كان رباعيًا لم ينصرفْ في المعرفة وانصرفَ في النكرةِ لمذكرٍ كان أو لمؤنثٍ، أما منعُ صرفِه في المعرفةِ للمؤنَّثِ فللتعريفِ والتأنيثِ، وأما منعُ صرفِه للمذكرِ فلكونِ التأنيثِ الذي صار فيه خاصًّا بالتعريفِ غير منصرفٍ في التعريفِ والتنكيرِ الموجودِ فيه، فإذا نُكِّر زال عنه الوزنُ الخاصُّ، وزالَ عنه التعريفُ، هذا إذا كانَ للمذكرِ، وإن كانَ للمؤنثِ فقد زالَ / عنه التعريفُ والوزنُ الخاصُّ بالتعريفِ، ولم يبقَ له إلا التأنيثُ، فوجبَ أن ينصرفَ. وإن كان ثلاثيًا متحركَ الوسطِ، فإنه ينصرفُ للمذكرِ لخفةِ الوزنِ، ولا ينصرفُ للمؤنَّثِ للتعريفِ والتأنيثِ، فإذا نُكِّرَ انصرفَ فيهما جميعًا. وإن كان ثلاثيًا ساكنَ الوسطِ، فلا يَخلُو أن يكونَ الاسمُ مذكرا سُمِّيَ به المؤنَّثُ أو مؤنثًا سُمِّيَ به المذكرُ أو مؤنثًا سُمِّيَ به المؤنثُ، فالمذكرُ الذي سُمِّيَ به المؤنَّثُ لا ينصرفُ في التعريفِ نحو امرأةٍ سمَّيتَها "يزيد"، فإنه لا ينصرفُ للتعريفِ والتأنيثِ، وقد قاومَ فيه خفةَ اللفظِ نقلُه من الخفيفِ إلى الثقيلِ. والمؤنَّثُ الساكنُ الوسطِ الثلاثيُّ فيه وجهانِ في حالِ التعريفِ: الصرفُ وعدمُ الصرفِ، وتركُ الصرف أقيسُ، لأنَّ فيه علتيْنِ: التعريفُ والتأنيثُ، ومن صَرفَهُ جعلَ خِفةَ اللفظِ قاومتْ إحدى العِلَّتَيْنِ. ١٠/

قال أبو القاسم ـ رحمه الله ـ: (ومنها كلُّ اسمٍ معدولٍ عن فاعِلٍ إلى فُعَلَ في حالِ التعريفِ نحو: عُمَرَ) (٢)، تقولُ: قد ذَكَرَ هو كلُّ ما كانَ على

---

(١) في الأصل زائدا صوابه ما أثبتناه.

(٢) الجمل ٢٢٢. والنص منه بتصرف واختصار.

وزن فُعَل ،ونَوّعَهُ إلى جمعٍ كُغُرفٍ وحُفَرٍ ،وإلى اسمِ جِنسٍ ، كَنُغَرٍ وَصُرَدٍ لنوعينِ من الطير ،وإلى وَصْفٍ كحُطَمٍ وقُثَمٍ ،والحَطْمُ والقَثْمُ: الكَسْرُ (١) قال الشاعر: (٢)

* قَدْ لَفَّهَا اللَّيْلُ بِسَوَّاقٍ حُطَمْ *

وكلُّ هذهِ الأنواعِ الثلاثةِ مصروفٌ. والرابعُ المعدولُ في العلمِ كعُمَرَ وزُفَرَ ،فهذا القسمُ لا ينصرفُ للتّعريفِ والعَدْلِ ،فإذا نُكِّرَ انصرفَ ،لأنهُ لم يبقَ فيهِ حينئذٍ إلا التعريفُ ،وعلةٌ واحدةٌ تُقاوِمُها خِفَّةُ الأصلِ .

قال أبو القاسم -رحمه الله-: (ومنها كلُّ اسمين جُعِلاَ اسماً واحداً نحو : حضرمَوْت وبعْلَبَك) (٣) نقُول : هذا النوعُ للعربِ في التسميةِ به

---

(١) الحُطَمَ : الحَطْمُ الكَسْرُ في أيِّ وجهٍ كان وقيل: هو كسر الشيء اليابس خاصة كالعظم ونحوه ، اللسان " حطم " .
وأما القُثَمَ فهو : الجَمُوعُ للخير ،ورجلٌ قُثَمٌ وقُذَمٌ إذا كانَ مِعطاءً ، اللسان (قثم) .

(٢) الشاهد للحُطَم القَيْسي كما في سيبويه في الكتاب ٣ / ٢٢٢ وهو من شواهد المقتضب ٣ / ٣٢٣ ،والمنصف لابن جني ١ / ٢٠ ، وكتاب المقتصد في شرح الايضاح ٢ / ١٠١٣ وابن يعيش في شرح المفصل ٦ / ١١٣ وشرح ألفية ابن معطي ١ / ٤٤٥ .

(٣) الجمل : ٢٢٢ .

وجهانِ ، أحدُهما : أن تجعلَ الاسمين بمنزلةِ مضافٍ ومضافٍ إليه ، فيكـونُ الأولُ يَجري بوجوهِ الإعراب ، الرفع والنَّصب والخفض ، ويكونُ الثاني مخفوضًا بالإضافةِ ، فإنِ انصرفَ دَخَلَهُ الجرُّ والتنوينُ ، وإن لم ينصرفْ كانت فيه علامة الخفض ، [الفتحة] (*) ومثالُ القِسمين : هذا غلامُ زيدٍ ، وهذا غُلامُ أحمدَ ، فيكونُ المضافُ إليهِ حكمَ نفسِهِ .

والوجهُ الثاني : أن تجعلَ الاسمينِ اسمًا واحدًا ، وتجعلَ الإعرابَ في الآخرِ منهما ، وتفتحَ الأولَ لبناءِ التركيبِ كخمسةَ عشرَ ، إلّا أن تكـونَ آخرُه ياءً فإنه يُسكَّنُ ، نحو : معدي كَرِبَ ، فإنه لما طالتِ الكلمةُ شبهـوا ياءَها بياءِ " دَرْدَبِيس " (١) ، فسكنوها ، وكذلك يُسكَّنُ في القولِ الأولِ بخلافِ قولك: رأيتُ قاضيَ المدينةِ ، لأنَّ الاسمينِ لواحدٍ ، وقاضي المدينة لِمُسمَّيينِ (٢) ، ومنهم من يُجريه مُجرى قاضي المدينةِ ، وذلك قليلٌ ، ويمنع الصرفَ في الثانـي من الاسمينِ للتركيبِ والتعريفِ ، فإذا نُكِّرَ انصرفَ ، أو زالَ إحدى عِلتيهِ ، وهي التعريفُ ، على هذا تُضربُ المسائلُ ، فتقولُ : جاءني بعلُّ بكٍّ ، وبَكٌّ فـي الوجهِ الأولِ تُعرِبُ الأولَ بوجوهِ الاعراب وتُضيفُ إلى الثاني ، وتَصرِفُ الثانـي ، أو لا تصرفُه كهندَ ، وتقولُ في الوجهِ الثاني : جاءني بعلَبكَ / وتفتح الأولَ ١١/

(*) مابين معقوفتين زيادة يقتضيها السياق .

(١) الدردبيس : الداهية وهو من الخماسي المزيد فيه بحرف على وزن فعلليل . ينظر الكتاب ٣ / ٢١٢ ، والمنتخب من غريب كلام العرب ٣٥٠ ، وشرح الشافية ١ / ٥٠ - ٦٢ .

(٢) ينظر شرح سيبويه للسيرافي ١ / ٢٠١ ، قال السيرافي : " فان قال قائل: فان كان الأمر على ما ذكرت فهلا قالوا رأيت معدِي كَـرِبَ كما تقول: رأيت قاضيَ واسطَ ، قيل له : معدى كرب لا يشبه قاضي واسط من قبل أن الياء في معدى قد كانت ساكنة في الموضـع الذى يجب فتح الحرف الصحيح فيه وذلك إذا جعلته مع كـرب بمنزلة اسم واحد " .

من الاسمين ،وترفعُ الثاني غيرَ منصرفٍ ،وكذلك جاءني رَامُ هُرمُزَ إذا أضفْتَ الأولَ إلى الثاني ،وتمنعُ هُرمُزَ الصَّرفَ ،لأنه أعجميٌّ ثقيلٌ ،وجاءني رَامَ هُرْمُزَ في لغةِ التركيبِ إذا جعلْتَ الاسمَيْنِ اسمًا واحدًا وجعلْتَ الإعرابَ في آخر الثاني ،وتقولُ : جاءني مَعْدِي كَرِبٍ، تخفضُ كَرِبَ على لغةِ الإضافةِ وتُسكِّنُ ياءَ معدى ،وفي النصبِ معدى كَرِبٍ تُسكِّنُ الياءَ أيضًا ،ويجوزُ فتحُها في القليلِ ،وإن شئتَ قلتَ على هذهِ اللغةِ : مَعْدِي كَرِبَ ،فتمنعُ الثاني من الصرفِ إذا قصَدتَّ القبيلةَ ،وتقولُ في لغةِ التركيبِ :جاءني مَعْدِي كَرِبُ ، ومررتُ بمَعْدِي كَرِبَ ،فلا تصرف (١) .

قال أبو القاسمِ -رحمه اللهُ- : (ومنها ما كانَ في آخره ألفُ الإلحَاقِ) (٢) ،تقولُ : هذهِ الألفُ شُبِّهتْ بألفِ التأنيث في التعريف من حيثُ كانتْ ألفًا زائدةً ،ومن حروفِ الكلمةِ ، كألِفِ التأنيث ،والعلةُ الثانيةُ التعريفُ ،فإذا نُكِّرَ صُرِفَ لبنائه على علةٍ واحدةٍ ،وعلةٌ واحدةٌ تقاومُها قوةُ الأصلِ .

---

(١) تفصيل لغة التركيب والاضافة في الامالي النحوية لابن الحاجب ٣ / ٢٨ .

(٢) الجمل ٢٢٣ وفي المطبوعة : ومنها كل اسم في آخره ألف الإلحاق .

تنبيهاتٌ على الباب بها اختتامُ الباب :

تنبيهٌ : تقدّمَ أنّ الصرفَ في اصطلاحِ النّحويين عبارةٌ عن الخفضِ والتنوينِ ، (١) وحقيقتُه إنّما هو التنوينُ ؛لأنه صوتٌ زائدٌ على الكلمةِ بعدَ تمامِها ،ولذلك يَحُدُّهُ النّحويون بأنْ يقولوا : التنوينَ نونٌ ساكنةٌ زائدةٌ تلحقُ الاسمَ بعد كمالِه، تفصلُه عمّا بعدَهُ ،ولكنه لما كانَ يتبعُهُ الخفضُ في الحذفِ من الأسماءِ التي لا تنصرفُ أدخلَهُ النحويونَ معَهُ في التسميةِ ،فسموهَا صرفاً .

والأسماءُ المنصرفَةُ هي : ما دخَلَهُ الخفضُ والتنوينُ ،وغيرُ المنصرفَةِ ما لم يدخُلهُ الخفضُ ولا التنوينُ (٢) ،ولم تنحصرْ الأسماءُ في هذينِ القسمين بل ثَمّ قسمٌ ثالثٌ : وهو اسمٌ لا يقالُ فيه منصرفٌ ولا غيرُ منصرفٍ ،وهو ما يدخُلُه الخفضُ ولا يدخُلُه التنوينُ،نحو : الاسم الذي دخلَتْهُ الألِفُ واللامُ والمضافُ، فإنّ هذينِ النوعينِ من الأسماءِ يدخلُهُمَا الخفضُ ،ولا يدخلُهمَا التنوينُ ، فلا يَستحقّانِ أن يقالَ فيهمَا : غيرُ منصرفَينِ لوجُودِ الخفضِ فيهِمَا ،ويَضُمّ النحويونَ إلى هذَينِ القسمينِ تثنيةَ الأسماءِ وجمعَ المذكرِ السالِمِ وجمعَ المؤنّثِ فإنهَا أيضاً يدخلُهَا الخفضُ ولا يدخُلُهَا التنوينُ .

والتنوينُ الذى في جمعِ المؤنثِ السالِمِ نحو : مُسلِماتٍ ليسَ بتنوينِ صرف ، وإنّما هو تنوينُ مُقابلَة قُوبِلَ به النونُ التي في جمعِ المذكرِ السالِمِ،وقد تقدمَ ذلكَ (٢) .

فهذهِ الأنواعُ الخمسةُ لم يضعْ لهَا النحويونَ اسماً يَخصّهَا ، فَعَبروا عنهَا بالنفي بأن يقولوا : لا يقالُ فيهَا منصرفةٌ ولا غيرُ منصرفةٍ.

---

(١) ينظر ص ٠١

(٢) في الجزء المفقود من هذا الكتاب.

تنبيهٌ آخرُ :

قولُ النحويينَ : الاسمُ الذى لا ينصرفُ لا يدخُلُه الخفضُ ، يَحتاجُ هذا الإطلاقُ إلى بيانٍ ، وذلك أنَّ مرادَهُم بالخفضِ - في هذا الموضعِ ، وهذا الإطلاقِ - الكسرةُ لاَ غيرُ ، فإنَّ الاسمَ الذى لا ينصرفُ يدخلُ عليه عاملُ الخفضِ ، كما يدخلُ على الاسمِ الذى ينصرفُ ، ولهُ فيهِ معنىً وعملٌ كما لهُ ذلكَ في الاسمِ المنصرفِ ، وعملُه / ألاَّ يمنعَ المنصرفَ الكسرةَ ، فكذلكَ ١١/-
خُفِضَ الاسمُ الذى لا ينصرفُ بالفتحةِ ، فإذا قال النحويونَ : "الاسمُ الذى لا ينصرفُ لا يدخُلُه الخفضُ" إنمَا مُرادُهُم : لا يدخُلُه الخفضُ الذى هو عبارةٌ عَنِ الكسرةِ ، ولاَ يُريدُونَ الخفضَ عَلى الإطلاقِ ، لأنَّه يؤدِّى إلى أن يدخُلَ الخافضُ على الاسمِ الذى لا ينصرفُ ، فلا يكونُ لَهُ فيه عَمَلٌ ، لا في اللفظِ ، ولا في الحُكمِ ، وذلك مُحالٌ ، فبَانَ أنَّ عَمَلَهُ في الاسمِ الذى لا ينصرفُ هي الفتحةُ التي هي مثلُ : عملِ الناصبِ .

تنبيهٌ آخرُ :

لما أشبَهَ الاسمُ الذى ينصرفُ الفعلَ مُنِعَ ما يُمنَعُ الفعلُ مِنَ الجرِّ والتنوينِ ، وذلِكَ أنَّ الفعلَ فرعٌ من جهتَينِ إحداهُما : أنه فرعٌ عنِ المصدرِ ؛ لأنَّهُ مشتقٌّ مِنَ المصدرِ ، (١) فالمصدرُ أصلُهُ ، والمصدرُ فرعٌ عنْ زيدٍ وعَمرٍو مثلاً ؛ لأنه عنهُمَا صدَرَ ، وهو عِوَضٌ لهُمَا ولغيرِهِمَا منَ الأسماءِ . والفعلُ فرعٌ عنِ المصدَرِ ، وفرعُ الفرعِ فرعٌ عما هُو أصلٌ لأصلِهِ ، فثبَتَ أنه فرعٌ عنِ المصدَرِ ، وفرعٌ عنِ الفاعِلِ لكونهِ فَرعَ فرعِهِ ، فهُوَ فرعٌ من جِهتَينِ : لوجودِ العلَّتَينِ الفرعيتيَّنِ فِيهِ ، أو لوجُودِ عِلةٍ تقومُ مقامَهُمَا فِيهِ ، وقد تقدمَ بَيانُ ذلك أولَ الباب . (٢)

---

(١) مسألة خلافية ينظر لها في الانصاف ١/ ٢٣٥ ، والتبيين للعكبرى ١٤٢ .

(٢) ص ١٥ .

تَنبيهٌ آخرُ :

إن قِيلَ : فلم حُذِفَتِ الفتحَةُ عنِ الياءِ في حالِ الخفضِ والفتحَةُ خفيفَةٌ على الياءِ بدليلِ أنها تَثْبتُ عليها في حالِ النصبِ إذا قلتَ : "رأيتُ جَوارِيَ"؟ فالجَوابُ أنْ يُقالَ : لما نابتِ الفتحةُ مَنابَ الكسرةِ والكسرةُ ثقيلةٌ فاستُثقِلَتِ الفتحَةُ لكونِها نائبةً منابَ الكسرةِ .

مَسألةٌ :

الثلاثي العَجَميّ "كحمص" اسمُ بلدةٍ إنما لم ينصرِف لِلتعريفِ والتأنيثِ ، ولولا ذلكَ لانصرفَ .

مَسألةٌ أخرى :

إذا سُمّيَ مذكَّرٌ بمؤنَّثٍ على أكثرَ من ثلاثةِ أحرفٍ لم ينصرِفْ ، فإنْ كانَ ثلاثياً ساكِنَ الوسطِ مؤنّثاً نحو : "هِندٍ ودَعْدٍ" اسماً لرجُلٍ انصرفَ قولاً واحداً ، لأنّهُ إذا كانَ اسماً لمؤنّثٍ ينصرِفُ في إحدى اللغتينِ ، فإذا كانَ اسماً لمذكرٍ فهُوَ أحْرَى بالانصرافِ ، فإنْ صغّرتَ[1] "هِنْداً ودَعْداً" إذا سُمّيَ بهما المؤنّثُ ألحقتَهُما التاءَ ، فقلتَ : "هُنَيدَةٌ" ، فإن سميتَ بهِما مذكراً لم تلحقهُما الهاءَ في التصغيرِ ، لأنّ الهاءَ إنما تلحَقُ لأجلِ التأنيثِ المعنويّ ، وهُوَ مفقودٌ من هِندٍ وأمثالِهِ إذا سُمّيَ بهِ مذكّرٌ .

فإن قِيلَ : فقد قالُوا "عُروةُ بن أُذَينة"[2] ، "وسُفيانُ بن عُيينَة"[3] ، وأُذينةُ وعُيينَةُ اسمانِ لرجلَينِ ، وقد لحقتهُما الهاءُ في التصغيرِ . قِيلَ : لم يُسمّ الرجُلُ بأُذُنٍ ثم صُغِّرَ ، ولا سُمّيَ بِعَينٍ ثم صُغِّرَ ، وإنّما سُمّيَ بِهِما مُصغرَينِ ابتداءً "كطلحَة وحَمزَة" في كونِهِما سُمّيَ بِهِمَا ، وفيهِما تاءُ التأنيثِ .

---

(١) في الأصل : فإن صرفت ، وهو تصحيف والسياق يقتضي ماأثبتناه .

(٢) عروة بن أذينة بن يحيى ولقبه أذينة بن مالك بن الحارث الليثي شاعر غزل مقدم من أهل المدينة وهو معدود من الفقهاء والمحدثين أيضاً لكن الشعر أغلب عليه . ترجمته في الاعلام ٤ / ٢٢٧ .
قال سيبويه : وإذا سميت رجلاً بعين أو أذن فتحقيره بغيرها وتدع الهاء هاهنا كما أدخلتها في حجر اسم امرأة ، ويونس يدخلها الهاء ويحتج بأذينة وانما سمي بمحقر . الكتاب ٣ / ٤٨٤ ، والمسائل البصريات ١ / ٣٧٤ ، وكتاب المقتصد ٢ / ٩٩٦ .

(٣) سفيان بن عيينة بن ميمون الهلالي الكوفي أبو محمد محدث الحرم المكي من الموالي ولد بالكوفة وسكن مكة وبها توفي كان حافظاً ثقة واسع العلم . ترجمته في الاعلام ٣ / ١٠٥ . والقول فيه كالذى قبله . ينظر المقتضب ٢ / ٢٤٠ والمسائل البصريات ١ / ٣٧٤ .

مسـألة :

بِهَا اختتامُ البابِ ،إذا سميتَ "امرأةً بدَمٍ وأخٍ وأبٍ" مما بقِيَ علـى حرفينِ ،فهل ينصرفُ أو لا ينصرفُ ؟ فالقياسُ ألا ينصرفَ ؛لأنّهُ مثلُ زَيـدٍ في كونِهِ إذا سُمّي بهِ مؤنّثٌ نُقِلَ من أصلٍ إلى فرعٍ ؛لأنّ "دمًا وأخًا وأبـًا" أسماءٌ مذكّرةٌ ،فإذا سُمّي بِهَا مؤنّثٌ ،فقد نُقِلَتْ مِنَ الأصلِ إلى الفـرعِ ،

وأنشد أبو القاسم -رحمه الله- في / الباب : (١) ١٢/أ

لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئْزَرِهَـا دَعْدٌ ولم تُسْقَ دَعْدُ في الْعُلَبِ

البيتُ لجريرِ بن عطيةَ بن عبدالله ، ويريدُ : أنّ "دَعْدًا" نشأتْ في الرفاهيـةِ ليستْ بدويةً فتتلفعُ للابتذالِ والمِهنةِ ،والتلفّعُ :الاشتمالُ في الثوبِ والالتفافُ فيهِ ،ولا تشربُ في أواني جلودِ الإبلِ ،وهذا ضدُّ ما قالَه الآخر - (٢) مادحًا لأهلِ الباديةِ -

لَعَمري لأعرابيةٌ في عَبَـاءَةٍ تَحُلُّ دِمَاثًا من سُوَيقَةٍ أو فَرْدَا

أَحَبُّ إلى القَلْبِ الذي لَجَّ في الهَـوَى

مِنَ اللابِسَاتِ الخزَّ يُظْهِرْنَه كَيْـدَا

وشاهِدُه فيهِ صرفُ "دعدٍ" الأولى لخفتِهِ ،كما صُرِفَ الأعجميُّ إذا كانَ بهذهِ العِدّةِ قولًا واحدًا ،ولا يلتفتُ إلى قولِ من رأى تركَ صرفِهِ منَ النحويين (٣) ،وتـركَ

---

(١) الجمل : ٢٢١ ، ديوانه والشاهد لجرير ،ملحقات ٢/ ١٠٢١ ،وهو من شواهد سيبويه في الكتاب ٣/ ٢٤١ وابن جني في الخصائص ٢/ ٦١ ،وكتاب المقتصد في شرح الإيضاح ٢/ ٩٩٤ والتبصرة والتذكرة للصيمري ٢/ ٥٥٢ ،وابن يعيش في شرح المفصل ١/ ٧٠ وهو كذلك في شرح ألفية ابن معطي ١/ ٤٦٣ والدر المصون ١/ ٣٩٥ ،واللسان (دعد) والشاهد فيه صرف دعد الأولى في البيت ومنع الثانية من الصرف .

(٢) البيتان في الاقتضاب ٣٦٧ دون نسبة ،والحلل في شرح أبيات الجمل ٢٩٦-٢٩٧ واللسان (فرد) ويروى :

لعمري لأعرابيةٌ في عَبَاءَةٍ تَحُلُّ الكثيبَ من سويقة أو فَـرْدَا

والبيتان في الخزانة ٨/ ٥٠٥ .

(٣) تقدم في ص ٥٤ .

الثاني غيرَ مصروفٍ على حكمِ التأنيثِ ،وإن كانَ الاسمُ خفيفاً واستعمِلَ في إحداهُمَا لغةَ غيره، وكررَ ذِكرُ دَعْدٍ" استِطَابَةً له مع أنَّ تكريرَ الاسمِ إذا لم يكن في موضعٍ يربِطُ الكلامَ جَائزٌ حسنٌ، كقولِهِ تعالى : ﴿ قَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى نُؤْتَى مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللَّهِ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَاتِه ﴾.(١)

وقال تعالى : ﴿ قُلْ أَعوذُ بِرَبِّ النَّاسِ مَلِكِ النَّاسِ إِلَهِ النَّاسِ ﴾(٢) إلى آخِرِهَا ،وكذلك قول الشاعر:(٣)

* لَا أَرَى الموتَ يَسْبِقُ الموتَ شَيءٌ *

وأشبَاهُهُ كَثِيرٌ ،ويُروى في القُلْبِ ،وبالقُلُبِ ،والمعنى واحدٌ ،لأنها أوعيةٌ يُشرَبُ بها ،ويروى :" لم تُغْذَ " مِنَ الغِذَاءِ .

---

(١) الآية ١٢٤ من سورة الأنعام.

(٢) الآية ٣ من سورة الناس .

(٣) الشاهد لسواد بن عدى بن زيد العبادى : ديوانه ٦٥ ، وهو من شواهد الكتاب ١/ ٦٢ ،ومعاني القرآن للأخفش ١/ ٤١٧، والخصائص ٣/ ٥٣ ،والأمالي الشجرية ١/ ٢٤٣ - ٢٨٨ ،والمغني ٢/ ٥٠٠ ، وشرح شواهده للبغدادى ٧/ ٧٧ ،ونسبه الأعلم لأمية ابن أبي الصّلت كما في الخزانة ١/ ١٨٣ .

والشاهد فيه أنه ثنى الاسم وأظهره في موضع الاضمار نحو: أما زيد ، فقد ذهب زيد ،وفي ذلك قبح ،وعجزه :

* نَغَصَ الموتُ ذا الغِنَى والفَقِيرا *

باب أسماء القبائلِ والأحياءِ ،والسورِ ،والبلدانِ (١)

ويقالُ على هذا البابِ: الأسماءُ المشتركةُ الوقوعِ على الآباءِ والأحياءِ، والقبائلِ ،والأمهاتِ على ضربينِ: أحدُهما : لا علةَ فيهِ منَ العِللِ المانِعَةِ منَ الصرفِ غيرُ العَلَمِيَةِ ،كتميم ،وأسد".

والثاني : ما يُضافُ إلى العلميةِ (*) فيهِ علةٌ ثانيةٌ منَ العِللِ المانِعَةِ من الصرفِ ،كالتأنيثِ في" باهِلة ،وكِنانَةَ ،وجَديلَةَ ،وحَنيفَةَ" ،ووزنُ الفعلِ في" تغلبَ ،ويَشكرَ" ،والجمعُ في" هَوازِنَ" ،فهذا لا ينصرفُ في المعرفةِ أُريدَ بهِ المذكَّرُ منَ الأبِ أو الحَيِّ أو المؤنَّثِ منَ القبيلَةِ أو الأمِّ.

والقسمُ الأولُ : إن أُريدَ بهِ المذكَّرُ منَ الأبِ أو الحَيِّ انصرفَ أو المؤنَّثِ لم ينصرِفْ ،وقد وَهِمَ أبو القاسم -رحمه اللهُ- في جمعِهِ بينَ" تغلبَ وبينَ تَميمٍ ،وطَيِّئٍ" إن صَحَّ ذلِكَ عنهُ (٢) ؛ لأنَّ تغلبَ لا ينصرفُ في التعريفِ، أُريدَ بهِ المذكَّرُ أو المؤنَّثُ ،وليسَ" تَميمٌ ،وطيِّئٌ" كذلِكَ.

وَمِن أسماءِ البُلدانِ ما يغلبُ عليها التأنيثُ ، ومِنها : ما يَغلِبُ عليها التذكيرُ ، وما تختلفُ فيهِ اللغةُ .

وأسماءُ الأنبياءِ عليهِمُ السلامُ المذكُورينَ في سُورِ القرآنِ يُتَكَلَّمُ بِها على وجهينِ :

أحدُهما : أن تُجعَلَ أعلامًا للسورِ فلا ينصرفُ شيءٌ مِنها في المعرِفَةِ ،قلَّتْ حُروفُها أو كثُرتْ .

والثاني : أن يُتَكلَّمَ بِها على تقديرِ حذفِ المُضافِ ،فينصرفُ مِنها ما كانَ ينصرِفُ مَعَ وجودِ المضافِ ،ويَمتنِعُ منَ الصرفِ ما كانَ يمتنِعُ مَعَ وجودِ المضافِ. فموضوعُ البابِ للإعلامِ باختلافِ حُكمِ الأسماءِ المذكورةِ المشتركةِ الوُقوعِ على الآباءِ ،والأحياءِ ،والقبائِلِ ،والأمهاتِ في الانصرافِ وخِلافِهِ بِحسَبِ اختلافِ ما يُرادُ بِها منَ التذكيرِ والتأنيثِ ،/ وما يغلِبُ عليهِ منها ١٢/ب

(*) في الأصل : من ،تصحيف والسياق يقتضي ما أثبتناه.
(١) الجمل ٢٢٤.
(٢) الجمل ٢٢٤.

أن يَكونَ مذكراً ، وَمَا يَغلِبُ عليهِ التأنيثُ من أسماءِ البلدَانِ ، وَمَا يَغلِبُ عليهِ التذكِيرُ ، وما يكونُ فِيهِ الوجهَانِ ، وَمَا يَختَلِفُ حكمُهُ من أسماءِ الأنبياءِ المذكورِينَ في سُورِ القرآنِ-عليهِمُ السلامُ-بِحسبِ اختلافِ مَا يُرادُ بِهَا من تَسمِيةِ السورِ بِهَا وغيرِ التسميةِ،وما يَستَوِى حُكمُهُ في الوجهَينِ جَمِيعًا ،هذَا الذِى وَضَعَ لَهُ البابَ مَعَ ما لَفَّ لَفَّهُ من أمثلَةِ المَسَائِلِ .

انتهت الطريقَةُ الكلِيةُ .

ثُم نقولُ : ذَكرَ الأستاذ أبو الحسن بن خروف - رحمه الله - (١) عن أبي الحسن بن بابشاذ - (٢) رحمهُ الله- أنه خَلَطَ أولَ هذَا البابِ الآباءَ والأحياءَ والقبائِلَ والأُمّهَاتِ بعضَهَا بِبعضٍ ،فأولُ ذَلكَ قوله : (٣) " وكُلُّ ما جُعِلَ اسمًا للقبِيلَةِ وعُنِيَ بِهِ الأُمُّ لم ينصِرفْ ،وذَلِكَ "تَمِيمُ ،وسدوسُ ،وتَغلِبُ"،

---

(١) ينظر شرح الجمل لابن خروف عند قوله :" باب أسماء القبائل والأحياء والبلدان " قال : خلط ابن بابشاذ في أول هذا الباب .. الخ مخطوط رقم ٤٧٨ .

(٢) ابن بابشاذ هو: طاهر بن أحمد النحوى المصرى المعروف بابن بابشاذ اللغوى المشهور المذكور ،أصله من العراق وكان جده أو أبوه قدم مصر تاجرا . . وكان من أكابر النحويين حَسَنَ السيرة منتفعا به وبتصانيفه ،شرح كتاب الجمل لأبي القاسم الزجاجي وصنف مقدمة في النحو سماها : المحتسب ،وهو من حذاق نحاة المصريين على مذهب البصريين مات سنة ٤٥٤ وقيل : ٤٦٩ .
ترجمته في : نزهة الألباء ٢٦٣ ،والانباه ٢/ ٩٥ ،والبلغة ١١٦ ، وبغية الوعاة ٢/ ١٧ ،وكشف الظنون ٥/ ٤٢٩-٤٣٠ ،والأعلام٣/ ٢٢٠ .

(٣) مابين علامتي تنصيص من كلام ابن خروف ،شرح الجمل مخطوط رقم٤٧٨ . ونسوق إليك كلام ابن بابشاذ بنصه قال :"فكل ماجعل اسما للقبيلة وعني به الأم لم ينصرف ،وذلك تميم ،وسدوس ،وتغلب ،وطيئ ،وجذام ، وقيس ،والدليل على أنهم أرادوا هذا النوع القبيلة والأم وصفهم لها بالمؤنث ،حكى يونس أنه سمع العرب تقول : تلك تغلب ابنة وائل في وصف تغلب بالمؤنث ،ومثله : تميم بنت مُرّ ،وقيس ابنة عيلان ،فإن ابنة ، هذا كان بمنزلة سعدى اسم امرأة لا ينصرف".
شرح الجمل لابن بابشاذ مخطوط لوحة ١٦٣ .

وطيّئ ، وجذام ، وقيس"، وهذا فاسدٌ ؛ لأنّ هذه الأسماءَ لا تكونُ أسماءً للأمهاتِ ، وإنما تكونُ أسماءً لِلآباءِ وللقبائلِ على السّعَةِ . قلتُ : إذا جاز على الاتّساع ، فلا ينبغِي أن يُخطأ ، ولكنْ ولعُ المتأخرِ بالردِّ على المتقدّمِ ، ولا ينبغي أن يُقدَمَ على ذلكَ ما أمكن تصحيحُ كلامِهِ ، والفضلُ للمتقدّمِ.

رجع ، فقال : " وكذلك "باهِلَةُ" لا يكونُ اسمًا للأبِ ، وإنما يكونُ اسمًا لِلأمِّ أو القبيلةِ أو الحيِّ على السّعَةِ أيضاً ، والصّوابُ الذي قالهُ سيبويه -رحمه اللهُ-[(١)] ولا بُدّ من أن يُقَالَ : من أسماءِ القبائلِ ما أصلُهُ أن يكونَ اسمًا للأبِ الأوّلِ نحوُ : "تميم"، ومنها ما أصلُهُ أن يكونَ اسمًا للأمّ نحوُ : "باهِلَة"، وفي هذين مضافُ اليهما ، فيقالُ : بنو فلانٍ ، وبنو فلانَةَ ، كبني تميم وبني أسدٍ، ثم يُوقَعُ ذلكَ الاسمُ على الحيّ وعلى القبيلةِ ، فيسمونَها باسمِ الأبِ واسمِ الأمّ ، فإنْ غَلَبَ ذلكَ الاسمُ على الحيّ انصرفَ ؛ لأنّه لا عِلّةَ فيهِ إلاّ التعريفُ ".[(٢)] وان غَلَبَ على القبيلةِ لم ينصرف للتأنيثِ والتعريفِ ، فإن اجتمَعَ فيهِ علتانِ غيرُ التأنيثِ المعنويّ أو أكثرُ لم ينصرِفْ، نحو : "تغلِب ، وباهِلَة و يشكُر ، ويعمر"[(٣)] ؛ لأن فيها التعريفَ ووزنَ الفعلِ ، والتعريفَ والتأنيثَ بالعلامةِ ، فهذا النوعُ غيرُ مصروفٍ ، عنيتَ الحيَّ أو القبيلَةَ.

ومنها ما هو اسمٌ للقبيلةِ أو الحيّ أو للأبِ والأمّ، وهذا لا يقالُ فيهِ : بنو فلانٍ ولا بنو فلانَةَ ، نحو: "قريشٍ ، وثقيفٍ ، ومعدٍّ" ، فإن أردتَ الحيَّ صرفتَ ان لم تكن فيهِ علةٌ سِوى التعريفِ ، وإن أردتَّ القبيلَةَ لم تصرف للتعريفِ والتأنيثِ ، وقد يغلبُ على بعضِها التذكيرُ وعلى بعضِها التأنيثُ في الاستعمال ، وهذا موقوفٌ على السّماع ، وذكرُهُ "تغلبَ"[(٤)] فيما ينصرِفُ غلط ،

---

(١) انظر ما قاله سيبويه في الكتاب ٣ / ٢٤٦ فمابعدها .

(٢) الى هنا انتهى كلام ابن خروف . شرح الجمل ، مخطوط برقم ٤٧٨ .

(٣) ينظر الكتاب ٣ / ١٩٨ .

(٤) قال سيبويه " ومن ذلك تغلب ابنة وائل غير أنه قد يجيء الشيء

===

لأنَّهُ غيرُ مصروفٍ في حالِ التعريفِ ، عَنيتَ أباً أو حياً ، للتعريفِ ووَزنِ الفعلِ
وأنشد في الباب:(١)

فَإن تبخَلْ سَدُوسُ بِدِرْهَمَيْهَا فَإنَّ الرِّيحَ طَيِّبَةٌ قَبُولُ

البيتُ للأخطلِ ،وقد تقدمَ اسمُهُ . ويُروَى أنَّ الأخطلَ أتَى الفَضبانَ بنَ القَبَعْثَرى الشيباني (٢) بِالكُوفةِ فَسألَهُ في حَمالَةٍ ،فقالَ لهُ : إن شئتَ أعطيتُكَ ألفَينِ ، وإن شئتَ أعطيتُكَ دِرهمَينِ . فقالَ : مَا بَالُ الألفَينِ والدرهَمَينِ ، فقالَ : إن أعطيتُكَ ألفَينِ لم أعطِكَ الا قَليلاً ،وإن أعطيتُكَ دِرهَمَينِ لم يَبْقَ بَكريٌّ إلَّا وأعطاكَ / دِرهمَينِ،وكتَبنَا لَكَ إلى إخوانِنَا بِالبصرَةِ ،فلم يَبقَ ١٢/أ
بَكريٌّ إلَّا أعطاكَ دِرهمَينِ، فَخفَّتْ عليهِمُ المؤُونَةُ ،وكَثُرَ النَّيْلُ ،فقال : فَهذِهِ وَنجمعُهَا إليكَ إلى أن ترجِعَ إلينَا ،وكتَبَ لَهُ إلى سُويدٍ السَّدُوسي (٣) بِالبصرَةِ فَأتاهُ فأخبرَهُ بِحاجَتِهِ ،فَقالَ : نَعَم ،فأقبلَ على قومِهِ ،وقالَ لَهُم : هَذَا أبومَالِكٍ

=== يكون الأكثر في كلامهم أن يكونَ أبا ،وقديجيء الشيء يكون الأكثر في كلامهم أن يكون اسما للقبيلة وكل جائز حسن". الكتاب ٣/٢٤٩ . الجمل : ٢٢٤ .

(١) والشاهد للأخطل ،ديوانه ١٢٥ ،ومن شواهد سيبويه في الكتاب ٣/٢٤٨ ،وطبقات ابن سلام ٢/٤٦٨ ،والخصائص ٣/١٧٦ ،والحلل في شرح أبيات الجمل ٢٩٧ ،والتبصرة والتذكرة ٢/٥٧٧ ،وشرح ألفية ابن معطي ١/٤٦٧ .
والشاهد فيه منع صرف سدوس ،لأنه جعله اسماللقبيلة . وفيه شاهد آخر على تأنيث الفعل وتأنيث الضمير.

(٢) الفضبان بن القبعثرى الشيباني ،سيد بكر بن وائل ، وانظر قصته مع الأخطل في طبقات فحول الشعراء لابن سلام ٢/٤٦٦ ، والحلل في شرح أبيات الجمل ٢٩٧ ،فمابعدها .

(٣) سويد بن منجوف السدوسي وكان سيد بني سدوس ،وسدوس بفتح السين قبيلة من بني شيبان ،والتي من طيئ بضم السين ،وهذا قول الكلبي ،انظره في الحلل في شرح أبيات الجمل ٢٩٧ فمابعدها .
وانظر قصة ذلك في طبقات ابن سلام ٢/٤٦٩ فمابعدها .

قد أتى ،ويسألكم أن تجمعوا له ،وقد هجاكم بقوله (١) :

إذا ما قلت قد صالحت بكراً ... أبى البغضاءُ والنسبُ البعيدُ

الأبيات ، فقالوا هاءَ اللهِ لا نفعلُ ، فقال الأخطل :

فإن تبخلْ سدوسُ بدرهميها ... فإنَّ الريحَ طيبةٌ قبولُ

تواكلني بنو العلاتِ منهم ... وغالتْ مالكاً ويزيدَ غولُ

يريد: مالك بن مسمع (٢) ويزيد بن رُوَيم الشيباني (٣) ويروى :

فإن تمنعْ سدوسُ بدرهميها ... . البيت

وهو سدوسُ بن شيبان ،ويريدُ:إن تبخلْ بالدرهمينِ اللذينِ جُعلاَ لي على كلِّ واحدٍ منهم ، فإني مُستغنٍ عنهم بما عندَ اللهِ تعالى ،وكنّى بالريح عن الرجوعِ الى بَلَدِهِ استغناءً عنهم ، وذكَرَ القبُولَ (٤) ؛ لأنَّها التي تردُّهُ من البصرةِ في الفُراتِ الى مَوضِعِهِ الجزيرةِ التي حيثُ بنو تغلب قومُهُ.

وشاهدُه في البيت منعُ سدوسٍ من الصرف ؛لأنه أراد القبيلةَ ،

---

(١) البيت للأخطل ،ديوانه ٢٨٢ ،والأبيات في طبقات فحول الشعراء لابن سلام ٢/٤٦٧-٤٦٨ ،ويروى البيت :

* أبى البغضاءُ لا النسبُ البعيدُ *

(٢) مالك بن مسمع الجحدري ،كان أنبه الناس قال رجل لعبد الملك بن مروان: لو غضب مالك لغضب معه مائة ألف لا يسألونه فيم غضب ،فقال: عبد الملك هذا وأبيك السؤدد . طبقات ابن سلام ٢/٤٦٩.

(٣) يزيد بن رويم الشيباني أبوحوشب من بني ذهل بن شيبان من بكر ابن وائل أيضا وكان سيدا مذكورا ،وكان على شرطة الحجاج بالبصرة ، يُثنى على هذين الرجلين من بكر بن وائل و يحزن لفقدهما ويذم الآخرين من بني بكر بن وائل . ينظر طبقات ابن سلام ٢/٤٦٩.

(٤) قال كراع النمل إذا هبت الريح من مطلع الشمس قبالة باب الكعبة فهي الصَّبا والقبولُ. المنتخب ١/٤٢١ والعرب تستبشر بالقَبولِ وتحمدها ،وقد ضربه مثلا لاستغنائه عنهم . ينظر اللسان (قبل) والحلل في شرح أبيات الجمل ٣٠١.

ولذلِكَ أعادَ الضميرَ مُؤنَّثاً . وأرادَ في الروايةِ الأخرى : الحيّ فَصَرَفَ ،"وطيبةٌ" خبر "انّ" ،"وقَبُولٌ"(١) بدلٌ من طيبَةٍ لا صفةٌ لها ،لأنّ القبولَ من أسمائِهَا ، وليستْ بِصفَةٍ ،وردّ المبرّدُ على سيبويه"سَدُوسَ وسَلُول"،وقالَ : هُمَا مُؤنّثانِ (٢) ، فإذا قُلتَ : "بنو سدوس ، وبنو سلول" لم تصرف . قالَ السيرافِيُّ عن أشيَاخِهِ عن محمد بن حَبِيبٍ (٣) في كِتَابِهِ مُختَلَفِ القبائِلِ :"سدوس بن دارم،وسدوس ابن ذُهل ،وفي طيّئٍ سَدوس بن أصمع"،وعن غيرِهِ في نسبِ بني تَميم "سَدوس ابن دارم"،وقال ابنُ حبيبٍ : في" قيسٍ سلُولُ بن مُرّة ،وفي قُضَاعَةَ سلُول بنت زبان ،وفي خُزاعَةَ سلُولُ بن كعب"(٤) ،وأنشد أبو القاسم -رحمه الله- في الباب : (٥)

بَكَى الخَزُّ من رَوحٍ ،وأنكرَ جِلدَهُ
وَعَجَّتْ عَجِيجاً من جُذَامَ المَطَارِفُ

---

(١) قال ابن هشام : قبول نعت . إعراب الجمل ٢٠٤ .

(٢) قال المبرد :" وكذلك سلول وسدوس فليس من هذا مصروفا إلا في النكرة ،وإنما ذلك بمنزلة باهلة وخندف ولن كان في باهلة علامة التأنيث " . المقتضب ٣٦٤/٣ ،وانظر كلام سيبويه في هذا الكتاب ٢٤٦/٣-٢٤٧ ،وانظر هامش ٤ ما رد به السيرافي على من خطأ سيبويه في ايراده سلول مورد الآباء .

(٣) محمد بن حبيب : وحبيب اسم أمه في أكثر الروايات ،وكان عالما بالنسب وأخبار العرب مكثرا من رواية اللغة موثقا في روايته ،وذكر القاضي أبو طاهر أن محمد بن حبيب صاحب كتاب المحبر .
وقد أحصى له ابن النديم كثيرا من الكتب . انظر ترجمته في مراتب النحويين ١٥٢ ،وطبقات الزبيدى ٩٨ ،والفهرست لابن النديم ١٥٥ ، وتاريخ العلماء ٢٠٤ ،والانباه ١١٩/٣ ،ومعجم الأدباء ١١٢/١٨ ، مات سنة ٢٦٨ .

(٤) ينظر كتاب مختلف القبائل لمحمد بن حبيب ٢٤-٣٧-٣٨ وزبان مخفف ابن امرئ القيس بن ثعلبة بن مالك بن كنانة .

(٥) الجمل : ٢٢٥ .
والشاهد لحميدة بنت النعمان بن بَشير الأنصارى رضي الله عنه وهو

===

البيتُ لحميدةَ بنتِ النعمان بن بَشيرٍ الأنصاريِّ - رضي الله عنهم - وكنيتُهـا أمُّ جعفرٍ ، وكانت زوجًا للحارثِ بن خالد المخزومي ، وكانَ قبيحًا فهجَتْه، ثـم تزوجَهَا رَوحُ بنُ زِنْبَاعٍ (١) فهجتْهُ بهَذَا البيتِ ، ثم تزوجَهَا الفَيضُ بن أبي عُقيل فهجَتْهُ ، وخبرُهَا مَشهورٌ ، "وعجتْ": ضَجَّتْ "عجيجًا": مصدرٌ مُؤكِّدٌ تريدُ: تشقّقتْ ، وعبرتْ عن ذَلِكَ بعَجَّتْ مَجازًا ، وفيهِ تأكيدُ المَجَازِ ، "جذام" قبيلَةُ روح ، والجَذْمُ : القطعُ يقالُ : انّ جُذامًا قَطَعَ أخاهُ لخمًا فَجَذَمَ لخمٌ يدَهُ أي : قَطَعَهَا ، فلزمَهُ ذَلِكَ الاسمُ "والمطَارِفُ": جمع مِطرفٍ بكسرِ الميمِ ، وضمِّهَا ، تَميمٌ تَكسِرُ ، وقيسٌ تَضمُّ ، والمطرفُ : ثوبُ خزٍ لَهُ علمانِ ، وبعده :

وَقَالَ الْعَبَا قَد كُنتُ حِينًا لِبَاسَكُمْ
وَأَكسِيَةٌ مَضْرُوجَةٌ وَقَطَائِفُ

فقال روح رادًّا عليها : (٢)

فَإِن تَبْكِ مِنَّا تَبْكِ مِمَّنْ يُهِينُهَا
وَمَا صَانَهَا إلَّا اللِّئَامُ المَقَارِفُ

وشاهدُ البيتِ تركُ صرفِ جُذام حيثُ أرادَ القبيلَةَ .

=== من شواهد الكتاب ٢٤٨/٣ ، والمقتضب ٣٦٤/٣ ، والحلل في شرح أبيات الجمل ٣٠٢ ، والتبصرة والتذكرة ٥٧٧/٢ ، وفيه هند بنت النعمان بن بشر الأنصارى ، والدر المصون ١٥٣/١ ، والشاهد فيه منع جذام من الصرف لأنه أراد القبيلة . وفي الكتاب :(نبا الخز عن روح) ، وفي المقتضب : (بكى الخزّ من عَوفٍ) .

(١) روح بن زنباع الجذامي ، سيد يمانية الشام وقائدها وخطيبها ومحربها وبئيسها قال القالي : وانما قالت ذلك لا شِرِسَّهُ يومَ المَرَجِ ، وقيل : مسه قبل ذلك في حرب غسان فافتدى ، فقالت قول العربية الشريفة للولي الهجين وعيرته الاقراف ، وكان وزيرا لعبد الملك بن مروان . انظر كتاب التنبيه ٣١-٣٢ .

(٢) البيتان: في الحلل في شرح أبيات الجمل ٣٠٢ قال : والْعَبَا ضَرْبٌ من الأكسية معروف ، والمضروجة المشقوقة ، والقطائف أكسية من الصوف ===

[مَبحثٌ في أسماءِ البلـــــدانِ]

وأما أسماءُ البلدانِ ، فما كَانَ فِيهِ علتانِ منـهَا من غيرِ تأنيثٍ / مَعنويٍّ ١٣/ب
لم ينصرفْ نحوُ : تأنيثِ "خُراسانَ ، ودمشق ، وبغداد" ، ومَا لَا علامَةَ فِيـهِ إلَّا التعريفُ ، فإنْ جعلتَهُ اسمًا للبُقعَةِ أو البلدَةِ أو المدِينَةِ لم تصرفْ ، وإن جَعلتَهُ اسمًا للموضِعِ والمكَانِ والبَلَدِ والمِصْرِ صَرَفْتَـهُ ، ثُم تُغلِّبُ العربُ التذكيرَ علـى بعضِهَا فلا تَصرِفُ ، كما ذكرَ نحو : "عُمَان" ، "والزّابُ" "وحَجْرٌ" ، وهو حَجْرُ اليمامة ، وهو حصنٌ يذكرُ ويؤنَّثُ ، وليس في "فَلْجٍ"(١) إلَّا التذكيرُ ، وكذلِكَ "واسط" ، وأصلُهُ الصفَةُ ، لأنَّهُ بَينَ الكوفةِ والبصرَةِ ، ومنهُم من يُؤَنِّثُ ، وهو قليلٌ(٢) . واجتمعَ في "بَغدادَ" التعريفُ والتركيبُ والعجمَةُ ، وإن عَنيتَ البقعَةَ كانـت فِيهِ أربَعُ عِلَلٍ ، وفي خُراسَانَ الألِفُ والنُّونُ والعُجمَةُ والتعرِيفُ ، ومَعَ ذلـك هو معربٌ ، وفيهِ : ردٌّ على من زَعَمَ أنَّ زِيادَةَ العِلَلِ تُوجِبُ البِنَـــاءَ(٣)

=== أيضا ، قال ابن السيد : فأجابها روح بن زنباع بقوله :

أبتْ هِندُ إلَّا أن تكون مُهانَـةً * وكَانَ لَهـا مِنّا عَشِيرٌ مُوَالِف
فإن تَجزِهَا بالهُونِ فهي جَدِيرَةٌ * وإن تَهوَهَا يَهْوَ اللِّئَامُ العَقَارِفُ

(١) الفلج ، قال ابن السكيت : موضع بين البصرة وضَرِيَّة . تهذيب إصلاح المنطق ٢٠٢ ، قال سيبويه : "ومنها ما لا يكون إلاَّ على التذكيـر نحو : فَلْج " الكتاب ٢٤٤/٣ ، وانظر معجم البلدان ٢٧٢/٤ .

(٢) ينظر الكتاب ٢٤٣/٣ ، والمقتضب ٣٥٨/٣ .

(٣) قال ابن جني : " ومما يفسد قول من قال : إن الاسم إذا منعـه السببان الصرفَ فإن اجتماع الثلاثة فيه ترفع عنه الاعراب أنا نجد في كلامهم من الاسماء ما يجتمع فيه خمسة أسباب من موانع الصرف وهو مع ذلك معرب غير مبني وذلك كامرأة سميتها بأذربيجانَ فهـذا اسم قد اجتمعت فيه خمسة موانع وهي التعريف والتأنيث والعجمة والتركيب والألف والنون ... الخ ، الخصائص ١٧٩/١-١٨٠ ، وانظر أمالي ابن الشجـري ١١٥/٢-١١٦ .

وأنشدَ أبو القاسم - رحمه الله - في الباب: (١)

مِنهُنَّ أيَّامُ صِدْقٍ قد عُرِفتَ بِهَا
أيَّامُ واسِطَ والأيَّامُ مِنْ هَجَرَا

أنشدَهُ للأخطل، والبيتُ للفرزدق من قصيدةٍ يَرْثِي بهَا عمر بن عبيد الله بن معمر التَّيمِيّ، وكان شريفًا بَطلاً فَاضِلاً، وأرسَلَ إليهِ عبد الملكِ بنُ مروانَ حينَ خرجَ ابنُ الأشعثِ [عليه] (٢)، فماتَ بالطَّاعُونِ في طريقِهِ إلى الشامِ، فرثَاهُ بالقصيدِ الذي فِيهِ البيتُ، وكانَ والِيًا لعبدِ الملك، وكانَ لَهُ ظفرٌ على أعدائِهِ بواسِطَ وهَجَرَ، والشَّاهِدُ في البيتِ تركُ صَرفِهِمَا، "وقَدْ عُرِفتَ بِهَا" جملةٌ في موضِعِ الصِّفَةِ للأيامِ، "وَأيامُ واسِطَ" بَدَلٌ مِنَ الأيامِ [و] (٣) الأخِيرةُ معطوفَةٌ على أيامِ واسِطَ، وسُمِّيَ واسِطَ، لأنَّهُ وَسَطُ الكُوفةِ والبصرَةِ، وكانَ صفةً فَصَيَّرَ عَلَمًا، ولذلِكَ كانَ الصرفُ فِيهِ أكثرَ، وشبّهَهُ سيبويهِ بنَابِغَةَ. (٤)

---

(١) الجمل: ٢٢٦.
والشاهد للفرزدق، ديوانه ٢٩١، ومن شواهد سيبويه في الكتاب ٣/٢٤٣، والحلل في شرح أبيات الجمل ٣٠٥، والتبصرة والتذكرة ٢/٥٨٢، وشرح ألفية ابن معطي ١/٤٧١، واللسان "وسط"، والخزانة ١١/١٣٦، والشاهد فيه أن هجر يونث ويذكر وهنا أنث فمنع من الصرف.

(٢) في الأصل: اليه، ولعل الصواب ما أثبتناه، وانظر خروج ابن الاشعث على عبد الملك بن مروان في الكامل ١/٢٧٢-٢٧٣ و ٣/٣٥٠.

(٣) زيادة يقتضيها السياق.

(٤) قال سيبويه: "وأما واسط فالتذكير والصرف أكثر وانما سمي واسطا لانه مكان وسط البصرة والكوفة، فلو أرادوا التأنيث قالوا واسطة، ومن العرب من يجعلها اسم أرض فلا يصرف.. فمن الارضين ما يكون مؤنثًا ويكون مذكرا، ومنها ما لا يكون الا على التأنيث نحو: عمان والزاب وإراب، ومنها ما لا يكون الا على التذكير نحو: فلج وما وقع صفة كواسط ثم صار بمنزلة زيد وعمرو وانما وقع لمعنى نحو قول الشاعر:
ونابغةُ الجَعْدِيُّ بالرمل بيتُهُ * عليه تُرابٌ من صَفِيحٍ مُوَضَّعُ
أخرج الألفَ واللامَ وجعله كواسط. الكتاب ٣/٢٤٣-٢٤٤.

[مبحثٌ في أسماءِ السورِ وهيَ ثلاثةُ أقسامٍ]

وأما أسماءُ السورِ فهيَ على ثَلاثةِ أقسامٍ : قِسمٌ محكيٌّ نحو : اقتَرَبَ وَيا أيُّهَا المزّمِلُ ؛ لأنَّها جُمَلٌ.

والقسم الثاني : الأسماءُ المفرَدَةُ مِنَ السُّوَرِ نحو : "نوح"، "وهود"، "ويونس"، "ويوسف" (١)، وهي على ضربَينِ إن جعلتَهَا أسماءً للسُّوَرِ من غيرِ حذفِ مُضافٍ لم تصرفْ - كانتْ مصروفةً في مَواضِعِهَا مِنَ السُّورِ أو لم تكُنْ - تقولُ : هذهِ "هودُ"، "ونوحُ"، "ويونُسُ"، "ويوسفُ"، وإن أردتَ حذفَ مُضافٍ أبقيتَهَا على ما هيَ عليهِ في السورةِ من صرفٍ أو تركِهِ، كقولكَ : "هذه هودٌ، ونوحٌ، ويوسفُ، ويونسُ"، تريد : "سورةَ هودٍ، وسورةَ يونُسَ، وسورةَ يوسفَ، وسُورَةَ نوحٍ"، أبقيتَ كُلاً على ما كانَ عليهِ ؛ لأنَّكَ لم تَجعَلْها أسماءً للسُّوَرِ، "وهودٌ، ونوحٌ" مصروفان، "ويونسُ، ويوسفُ" غيرُ مصروفَينِ للتعريفِ والعجمةِ.

والضربُ الثالثُ : حُروفُ التهَجي التي في أوائلِ السُّوَرِ، منهَا مَا لا يكونُ فيهِ إلاّ الحِكايَةُ نحوُ : "الر" و"المر" و"كهيعص"، و"حم عسق"، ومنهَا مَا يُحكَى، ويجوزُ فيهِ الإعرابُ، كـ"صاد" (٢)، "وقاف"، مِن اعتقَدَ التذكيرَ في الحروفِ صَرَفَ، ومن أنثَ لم يَصرِفْ، وكذلك : "حم" و"يس" و"طس" (٣)، يَحْكِي إن شاءَ، ويُعرِبُ إن شاءَ، ويجعلُها كهابيلَ، وقابيلَ من الأعجميةِ، ولا يَصرِفُ (٤)، ويصرفُهَا في الوجهَينِ إذا التبستْ تقولُ : "حم السجدة"، ومنهَا

---

(١) ينظر الكتاب ٣/٢٥٦.

(٢) قال سيبويه : "وأما صاد فلا تحتاج إلى أن تجعله اسما أعجميا لأن هذا البناء والوزن من كلامهم ولكنه يجوز أن يكون اسما للسورة فلا تصرفه". الكتاب ٣/٢٥٨.

(٣) الكتاب ٣/٢٥٨ قال سيبويه : "وأما طسم فإن جعلته اسما لم يكن بد من أن تُحَرِّكَ النّونَ وتَصيرَ ميما كأنك وصلتها إلى طاسين فجعلتها اسما واحدا بمنزلة دَرَابَ جَرْدَ وبعلبك وإن شئت حكيت وتركتَ السواكن على حالها".

(٤) قال سيبويه : "وأما حم فلا ينصرف جعلته اسما للسورة أو أضفته إليه لأنهم أنزلوه بمنزلة اسم أعجمي نحو : هابيل وقابيل". الكتاب ٣/٢٥٧.

ما تَكونُ فِيهِ الحِكَايةُ والتركيبُ أيضًا إذا أُعرِبَتْ، تقولُ : هَذِهِ (طاسين ميم) ، والإضافةُ جائزةٌ لحضرموتَ ، وكلُّ عِلّةٍ لم تمنع إلاّ مَعَ التعريفِ / فإنها إذا زالَ التعريفُ عنهَا لم تكُن علةً، لو اجْتمعَ في الاسمِ ما كَانَ [1] ، ولذلكَ صرفت : أذربيجانَ في النكرةِ ، وفيهَا أربعُ عِلَلٍ . ١٤/أ

تنبيهاتٌ على البابِ :

منها : على قوله في الترجمةِ : " باب أسماءِ القبائِلِ والأحياءِ والسورِ والبلدانِ " (٢) .

اعلـــم أنّ هَذِهِ الترجَمَةَ مشتَمِلَةٌ على فصولٍ ثلاثـــةٍ : فأسماءُ القبائِلِ والأحياءِ فَصلٌ ، وأسماءُ البلدانِ فَصلٌ ، وأسماءُ السُّـــور فصلٌ . وأما جمْعُهَا في بابٍ واحِدٍ لأجل أنّ إحْدَى العلتينِ المانِعَـــةَ مِنَ الصرفِ في هَذِهِ الأسماءِ التي اشتملَت عليهَا الفُصولُ الثلاثَةُ العلميـــةُ ، والعلّةُ الثانيةُ التأنيثُ المعنويّ ، هذا هُوَ مقصودُهُ بهذا البابِ ، وهـو أن يتكَلّمَ على ما لاَ ينصرفُ للعلميةِ والتأنيثِ المَعنويِّ من هذِهِ الفُصولِ الثلاثةِ ، فلن فُرِضَ في شيءٍ منهَا التعريفُ ووزنُ الفعلِ والتعريفُ والتأنيثُ والعُجمَـــةُ ، فإنمَا ذَكرَ ذلكَ بالعرضِ لاَ بالقصْدِ الأولِ .

---

(١) في الأصل " أو اجتمع في الاسم ما كان ولذلك صرفت " وربما كان صحة الكلام : أو اجتمع في الاسم ما كان أكثر من علتين ولذلك صرفـــت أذربيجان ، وهو الذى يعطيه السياق ، وانظر الصفحة قبل الماضيـة وشرح ابن بزيزة ٥٢٤/٢ .

(٢) الجمل ٢٢٤ .

الفصل الأول في أسماء القبائل :

اعلم أنّ القبائلَ جمعُ قبيلةٍ ،وهو اسم مُؤَنث ،والأحياءُ جمعُ حي ، وهو اسمٌ مذكرٌ ،فالقبيلَةُ يلاحَظُ - في الاسم الذي لا ينصرِفُ من أسماءِ القبائِلِ - تَعريفُهَا وَتأنيثُهَا المعنَويُّ هُوَ بملاحَظَةِ هذهِ اللفظَةِ ، والحيُّ هُم بَنو آباءٍ مُختلفينَ ، فإذا فهمتَ هَذا ،فاعلمْ أنَّ أسماءَ القبائِلِ تَنقَسِمُ ثلاثَةَ أقسامٍ :

منها : ما هُوَ اسمٌ للأبِ ،فَنقِلَ عَنِ الابِ إلى بَنيهِ ،وهيَ القَبيلَةُ مِثلُ : "تميمٍ"، و"قيسٍ"، "وأسدٍ".

وقسمٌ : يكونُ اسمًا للأمِّ ثُمَّ يَنقَلُ إلى بَنيهَا ،وهيَ القبيلَةُ نحو : "باهِلَة"،وكذلِكَ ما أشبَهَهُ .

والقسم الثالثُ : وهُوَ مَا وُضِعَ للقبِيلَةِ ابتداءً مِن غيرِ نقلٍ عَن كونِهِ اسمَ أبٍ أو أُمٍّ ،وذلِكَ "قريشٌ".

ثم هَذهِ الأقسامُ الثَلاثَةُ إذا وقعتْ على الحَيِّ ، فإن لاحظتَ بِهَا القبِيلَةَ كَمَا تقدمَ لم تَصرِفْ ،وإن لاحظتَ بِهَا الحَيَّ صَرفتَ ذَلكَ الاسمَ ، إلاَّ أن تَكونَ فِيهِ عِلَّةٌ تنضَمُّ إلى التعريفِ غيرُ التأنيثِ المعنَوِيِّ ،نحو : "تغلب"،فإنهُ لا ينصِرفُ - وان أردتَ بِهِ الحيَّ- للتعريفِ ووزنِ الفِعلِ ،وكَذلِكَ "باهِلَة"لا ينصرِفُ - وإن أردتَّ بِهِ الحيَّ للتعريفِ والتأنيثِ اللفظِيِّ .

ثم هذِهِ الأقسامُ تنقسمُ باعتبارٍ آخرَ ثلاثَةَ أقسامٍ :

منها : ما يَغلِبُ عَليهِ التأنيثُ نحوَ : "تميم ،وسدوس ،وأسد ،وقيس"، وأكثرها .

ومنها : ما يَغلِبُ عليهِ التذكيرُ نحو : "قريش ،وثقيف ،و معدّ"،

ومنها : ما يستوِي فِيهِ التذكيرُ ،والتأنيثُ ،وهو "ثمود ،و سبأ"، فملاحَظَةُ التذكيرِ والتأنيثِ فِيهَا يَتكافئانِ .

فالقسمُ الأولُ : يَجوزُ أن يُرادَ بِهِ التذكيرُ،ولكن ملاحَظَةُ التأنيثِ عليهِ أغلَبُ .

والقسم الثاني : يَجُوزُ أن يُرادَ بِهِ التأنيث، ولكن مُلاحَظَةُ التذكير عليهِ أغلَبُ .

وأما قولُ أبي القاسم - رحمه الله - (وكُلُّ شيءٍ لا يَجُوزُ أن تَقُولَ فيهِ هَؤُلاءِ من بَني سَدُوسٍ أو مِن بَني تَميمٍ ، فالصَّرفُ لا غيرُ) (١) ، لا يُريدُ على الإطلاقِ ، وانما يَكُونُ فِيمَا لم تَكُن فيهِ عِلَّةٌ مَعَ التعريفِ غير التأنيث المعنَوِيِّ ، وأما ما كانتْ فيهِ عِلَّةٌ أخرَى تنضَمُّ الى / التعريفِ غير التأنيث 14/ب
المعنَوِيِّ فإنهُ لا ينصرِفُ ، وان أُرِيدَ بِهِ الأب كتَغلِب ، فإنَّ فيهِ وزنَ الفِعلِ فلا ينصرِفُ أُرِيدَ بِهِ القَبيلَةُ أو الحَيُّ أو الأبُ .

قوله (و مِمَّا غَلَبَ عليهِ أن يَكُونَ اسمًا للحيِّ "مَعَدٌّ ، وقريشٌ" ، وكُلُّ شَيءٍ لا يَجُوزُ أن تَقولَ فِيهِ من بَني فلانٍ ولا بَنُو فلانٍ ، فاصرِفهُ) (٢) ،

والظَّاهِرُ من كلام أبي القاسم - رحمه الله - أنَّ "مَعَدًّا" ، و "قُرَيْشًا" ، و "ثَقيفًا" أسماءُ القبائلِ لم يُنقَل لِلقبيلَةِ من أمٍّ ولا أبٍ ، فلا يُقالُ فيها : بَنُو قُرَيشٍ ، ولا بَنُو مَعَدٍّ ، ولا بَنُو ثَقيفٍ، وفيها تفصيلٌ :

وذَلِكَ أنَّ مِنْهَا : ما يتفقُ عليهِ أنه ليس/ بمنقول من اسمِ أبٍ ولا مِن اسمِ أمٍّ .

ومنها : ما اختُلِفَ فِيهِ ، فالمتفَقُ عليهِ قُرَيشٌ ، فإنهُ ليسَ في آبائِهِم مَن اسْمُهُ قُرَيشٌ ، فلا يُقالُ فيهِ : بَنُو قُرَيشٍ ، وانما جَدُّهُم النَّضر بن كِنانَةَ ، ومن لم يَكُن ولَدَهُ ، فَليسَ بِقُرَشِيٍّ ، وقُرَيشٌ لَقَبٌ لَهُم ، واختُلِفَ في سَبَبِهِ ، فَقيلَ : لُقِّبُوا بِذَلِكَ لأنَّهُم كانُوا تجارًا لَهُم رِحلَتَانِ : رِحلَةٌ في الشِّتاءِ إلى الطائِفِ ، ورحلةٌ في الصيفِ إلى الشامِ ، فاشْتُقَّ لَهُم اسمٌ من قَرَشَ إذا جَمَعَ ، وقيلَ : إنمَا سُمُّوا بِذلِكَ ، لأنهُمْ كانَ لَهُم دَليلٌ يدلُّ بِهِم إذا سافَرُوا يُسمَّى قُرَيشًا ، فَغَلَبَ عليهِمْ اسمُهُ . وقيلَ : قُرَيشٌ دابةٌ مِن دَوابِّ البَحرِ تخافُها دَوابُّ البَحرِ كُلُّهَا ،

---

(١) الجمل ٢٢٥ في المطبوعة : فاذا قلت هَؤُلاءِ من بني سدوس أو من بني تميم وما أشبه ذلك فالصرف لا غير.

(٢) الجمل ٢٢٥ في المطبوعة وكل شيءٍ لا يجوز أن تقول فيه من بني فلان ولا بنو فلان فلا ينصرف .

فَسميتْ قريشٌ بذلِكَ ،لأنّها أشرفُ العربِ،وأنشدُوا في مصداقِ ذلِكَ قَولَ الشاعر: (١)

وَقريشٌ هيَ التي تَسْكُنُ البَحْـ ـرَ بِهِ سُمِّيتْ قُرَيشٌ قُريشَا

وقيلَ : قريشٌ كانَ اسمًا لِقُصَيّ بن كِلابٍ ،وهُوَ مُشتَقٌ من قَرَشَ اذا جَمَعَ ،فسُمّيَ به لكونِهِ جَمعَهُم ،وَيدُلُّ على أنهُ جَمعَهُم قوله : (٢)

أبوكم قُصَيٌّ كانَ يُدْعَى مُجَمِّعًا به جَمَعَ اللّهُ القَبائِلَ مِن فِهْرِ

ويقالُ : القَرْشُ لِلقوم اذا تجمّعُوا،ثُم غلَبَ الاسمُ عليهم كُلهِمْ .
وَأمّا "معد" فالصحيحُ أنهُ اسمُ أبيهم ، وَهُوَ معدُّ بنُ عدنان ، وليسَ بلَقبٍ لِلحَيِّ ،فجائز أن يُقالَ فيهِ : هُو مَعَدّ ،وعلى ذلكَ قولُ الشاعر: (٣)

غَنِيَت دارُنا تِهامَةَ في الدَّهْـ ـرِ وَفيها بَنُو مَعَدٍّ حُلُولا

وأما "ثقيف" ،فقيلَ : إنه لقبٌ لِلحَيِّ والقَبِيلَةِ ،وقِيلَ : هُو لَقَبٌ لأبيهِم ،وهُوَ قَيسُ بنُ مُنبه بنَ بَكرِ بنِ وائِل بن هَوازِنَ.

قوله : (وكل شَيءٍ لا يَجُوزُ أن نَقُولَ فيهِ مِن بَني فُلانٍ ولا بَنُو فُلانٍ) (٤)

---

(١) الشاهد في المقتضب ٣/٣٦٢ منسوب للّهَبي ،وفي الكشاف ٤/٢٨٨ ، بلا نسبة ،والحلل في إصلاح الخلل الواقع في كتاب الجمل ٢٩٢ ، واللسان (قرش) .

(٢) الشاهد في الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ٢٩٢ ،واللسان (جمع) ،والخزانة ١/٩٨ بلا نسبة ، والشاهد فيه كما في اللسان أن قصيّ بن كلاب كان يدعى: مُجَمِّعًا لُقِبَ بذلك؛لأنه جمع قبائل قريش وأنزلها مكة وبنى دار الندوة ،وفيه قال الشاعر هذا البيت.

(٣) الشاهد لمهلهل بن ربيعة كما نسبه له ابن الانبارى في شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ٢٥٨ ،وانظر الحلل في إصلاح الخلل ٢٨٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٣٥ ،واللسان (غنو) ويروى في هذه المصادر : (غنيت) .

(٤) الجمل ٢٢٥ .

معطوفٌ هُوَ على قولِهِ " وما غَلَبَ أن يكُونَ اسماً لِلحيِّ "معدٌّ" ، "وثَقيفٌ" ، وكُلُّ شَيءٍ لا يَجوزُ أن يُقالَ فِيهِ: من بَني فُلانٍ ولاَ بَنُو فُلانٍ " ؛ لأنَّهُ مثلُ : "مَعَدٍّ" "وقريشٍ" ، "وَمَعَدٌّ وقريشٌ وثَقِيفٌ" عندَهُ مما لا يُقالُ فِيهِ : بَنُو مَعَدٍّ ، ولا بَنُو قُريشٍ ، ولا بَنُو ثَقِيفٍ ، ولا من بَني مَعَدٍّ ، ولا من بَني قُريشٍ ، ولا من بني ثَقِيفٍ . وقال بعضُ النحويينَ المتأخرينَ (١) : لا يُوهِمُ هَذَا الكلامُ الذى هُوَ قولُه (وكلُّ شيءٍ لا يَجوزُ فِيهِ أن تَقُولَ : مِن بَني فُلانٍ ولاَ بَنُو فُلانٍ فَاصرِفْهُ) أنَّ كُلَّ ما كانَ من هذَا النوعِ لاَ يُرادُ بِهِ القَبيلَةُ ، والأَمرُ على خِلافِ ذَلِكَ ، فإِنهُ يَجُوزُ أن يُرادَ بِهِ القبِيلَةُ". قلتُ: ليسَ في هذَا الكلامِ مَا يُوهِمُ ما ذَكَرَهُ ؛ لأنه مَردُودٌ على قولِهِ (معدٌ ، وقريشٌ ، وثقيفٌ) / ، وقد قالَ قَبلَ هَذَا (٢) . ١٥/

(ومَا غَلَبَ عليهِ أن يكُونَ اسمًا للحيِّ) ، ويُفهَمُ من القبِيلةِ أن يُرادَ بِهِ القبيلَةُ ، ولكنَّ الأكثَرَ أن يُرادَ بِهِ الحيُّ ، فذِكرُهُ القبِيلَةَ فِيهَا يَرفَعُ ذَلِكَ الوهمَ عن توهَمهُ إذا تأملته .

---

(١) في الحلل في إصلاح الخلل ٢٩٠ قال ابن السيد :

قال أبو القاسم وكل شيءٍ لا يجوز أن يقال فيه من بني فلان ولا بنو فلان .

قال المفسر الغالب على هذه الاسماء أن يقصد بها الى الحي فتصرف ، وربما قصد بها القبيلة فلم تصرف . . وأما قول أبي القاسم إنّه لا يقال: بنو قريش ولا بنو معد ولا بنو ثقيف ، فمنه متفق عليه ومنه مختلف فيه " .

(٢) الجمل : ٢٢٥ .

الفصلُ الثاني : في أسماءِ البلدانِ :

اعلم أنَّ أسماءَ البلدانِ تنقسِمُ قسمينِ : أعجميٌّ وعربيٌّ ، فالأعجميّ غيرُ مصروفٍ وإن أُريدَ بهِ المكانُ، لأنَّ فِيهِ عِلةً تُضافُ إلى التعريفِ غيرَ التأنيثِ المعنويِّ فتمنعُهُ الصرفَ وهيَ العجمةُ ، وذلِكَ نحوُ : "دمشق" ، "وأصبهان"، و"بغداد" ، "وخراسان".

والعربيُّ على ضربينِ : جملةٌ ومفردٌ ، فالجملَةُ تُحكَى لا غيرُ ، وذلِكَ كـ"بادِيَ بَدَا"(١) و"سُرَّ مَن رَأى"(٢) في بغدادَ .

والمفرَدُ على ضربين : مذكرُ اللفظِ ، ومؤَنَّثُهُ .
فالمؤنثُ اللفظ نحو : "مكة" ، و "عكة" (٣) ، وَ "إشبيليةَ" ، و "سبتةَ" على أن اشبيلية اسمُ أعجميٌّ ، فهذا النوعُ لاَ ينصرفُ أصلاً ، وإنْ أُريدَ بهِ المكانُ ، لأنَّ فِيهِ عِلَّةً غيرَ التأنيثِ المعنويِّ ، وهو التأنيثُ اللفظيُّ بلحاقِ التاءِ .
والمذكرُ اللفظِ على أربعةِ أضرُبٍ ، ضربٌ لا يَكونُ إلاّ مذكّرًا نحو : "فلج" . وضَرْبٌ : يجوزُ تذكيرُهُ وتأنيثُه ، والغالبُ عليهِ التذكِيرُ ، كـ"دابق"(٤) ، و"حنين" ، و"هجر".

---

(١) قال سيبويه : "وأما قوله : كان ذلك بادى بدا ، فانهم جعلوها بمنزلة خمسة عشر ولا نعلمهم أضافوا ولا يستنكر أن تضيفها ولكن لم أسمعه من العرب ، ومن العرب من يقول : بادِى بَدَا " ، الكتاب ٣٠٤/٣ ، وانظر شرح سيبويه للسيرافي ٢٠٤/١ ، والخصائص ٣٦٤/٢ .

(٢) مدينة كانت بين بغداد وتكريت على شرقي دجلة استحدثها المعتصم وسماها سُرَّ مَن رَأى وقد خربت ، وفيها لغات : سَامِرَّاءُ ممدود ، وسامرا مقصور ، وسُرَّ مَن رأى مهموز الآخر ، وسُرَّ مَن رَا مقصور الآخر . معجم البلدان ١٢/٥-١٣ .

(٣) عكة اسم بلد على ساحل بحر الشام من عمل الأردن وهي من أحسن بلاد الساحل . معجم البلدان ١٤٣/٤ .

(٤) في اللسان (دبق) وادبق مصروف موضع أو بلد . والا غلب عليه التذكير والصرف لأ نه في الأصل اسم نهر ، وقد يُؤَنَّث ولا يصرف .

وضربٌ : الغالِبُ عليهِ التأنيثُ نحو : "مصر" و"فاس" و"سلا" (١) تعريفًا، وهــذا النوعُ هو الأغلبُ على أسماءِ البلدانِ ، ويجُوزُ أن تُذكَّرَ ويُرادُ بِهَا المَكــانُ والبلَدُ ، فتُصرَفُ إلاّ أن تكُونَ ثَمَّ عِلَّةٌ غيرُ التأنيثِ المعنوىّ إذا انضمّت إلــى التعريفِ منعَتْهُ الصرفَ كما تَقَدَّمَ في العُجمَةِ وتاءِ التأنيثِ . والضربُ الرابعُ : ضربٌ: يستوِى فِيهِ التذكيرُ والتأنيثُ ، وهو "قباءُ" (٢) و"كداءُ" (٣) فالعربُ تذكرُهُ تارةً وتؤنثُهُ أخرَى على التكافُؤ والتساوِى

---

(١) سلا بلفظ الفعل الماضي ، مدينة بأقصى المغرب و ليس بعدهــا معمور إلا مدينة صغيرة . معجم البلدان ٥/٩٩ .

(٢) قوباء ، يذكر ويؤنث ، فمن أنثه منعه من الصرفِ لألِفِ التأنيــث الممدودة ومن ذكَّره صرفه . ينظر الكتاب ٣/٢١٥ ، والمقتضــب ٣/٣٨٦ .

(٣) كداء في اللسان (كدا) كدى وكداء موضعان وقيل : هما جبلان بمكة وقد قيل : كدا بالقصر ، ابن الانبارى : كداء ممدود جبل بمكة، وقال حسان بن ثابت :

عَدِمْنَا خَيلَنَا إن لم ترَوْهَــا * تُثِيرُ النَّقْعَ موعِدُهَا كَــدَاءُ .

الفصل الثالث : في أسماء السور :

اعلم أنّ أسماءَ السور تنقسمُ قِسمين : جملةٌ وغيرُ جملةٍ ؛
فالجملة تُحكى لا غير ، وذلك نحو قوله تعالى :
﴿ اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ ﴾(١) وما أشبهها .

وغيرُ الجملةِ على ضربَين : إمّا حرفُ معجمٍ ،وإمّا غيرُ حرفِ معجَمٍ ، وحروفُ المعجَمِ نحوُ :"صادٍ ،وقافٍ ، وكهيعص ، و ألم ، و طسم ،و حم عسق"، وما أشبَهَ ذلكَ ،فإن كانت السورَةُ سُميتْ بحرفٍ مفردٍ مِن حُروفِ المُعجَمِ نحو : "صاد ،ونون"،فللعربِ فِيهَا لُغتَانِ :(٢) مِنهُم من يَحكِي اسمَ الحرفِ ،ومنهُم من يُعرِبُه ،فإذا أعربَهُ ،فمنهُم مَن يعتَقِدُ أنّ اسمَ الحرفِ مُؤنّثٌ ،فمَن مَذهَبُه هَذا في حروفِ المعجمِ ،فينبغي أن يَكونَ فِيهِ على مذهَبِهِ لغتَانِ : الصرفُ وعدمُ الصرفِ مِثلُ : "هِندٍ"من حيثُ هُوَ اسمٌ لمُؤنّثٍ غَالِبٍ عَليهِ ،فهُوَ ينصرِفُ تارَةً ولاَ ينصرِفُ تارةً .(٣)

ومن اعتَقَدَ في حرفِ المُعجَمِ أنهُ مُذكّرٌ سُمّيَ بِهِ السورَةُ فينبَغِي ألاّ يصرِفَهُ أصلاً ؛لأنّهُ اسمٌ مذكّرٌ سُمّيَ بهِ مُؤنثٌ،فهُوَ بمنزلَةِ زَيدٍ إذا سَمّيتَ بِهِ امرأةً لا ينصرِفُ أصلاً، وهُوَ الذِي قَالَ بِهِ أبو القاسم فِيمَا تَقدمَ : (ومنهَا كُلّ مُؤنّثٍ سَمّيتَهُ بمذَكّرٍ ،فإنّهُ لا ينصَرِفُ)(٤) قلّتْ حُرُوفُهُ / أو كثُرتْ ،وإن سمّيتَ السُورَةَ بِحرُوفِ المُعجَمِ الزائدَةِ على الواحِدِ ،فلاَ يَخلُو أن يَكونَ لإسمِهَا نَظِيرٌ في الآحادِ التي ليستْ بِمُرَكّبَةٍ أو ليسَ لهُ نَظِيرٌ ،فإن كَانَ لَيسَ لَه نَظِيرٌ لَم تَكُن فِيهِ إلاّ الحِكَايَةُ مِثلُ : "كهيعص" ، و "ألم" ، و "حم عسق" ، ونَعنِي بِالحِكَايَةِ هَاهُنا أن تُحكَى أسماءُ حُروفِ المُعجَمِ مِن غَيرِ إعرابٍ . /١٥

وإن كَانَ لهُ نَظِيرٌ في الآحَادِ ،فلا يَخلُو أن يُضَمّ إليهِ اسمُ حرفٍ من حُروفِ المعجَمِ نحوَ : "طس" ،و "يس" ،"وحم" ، فهَذا وأمثالهُ مُركّبٌ مِن حرفَين

---

(١) الآية الأولى من سورة القمر .

(٢) ينظر المقتضب ٣/٢٥٧ وشرح ألفية ابن معطي ٤٧٣/١ ، والهمع ١١٣/١ .

(٣) ينظر المقتضب ٣/٢٥٧ .

(٤) الجمل ٢٢٣ . في الجمل : ومنها كل اسم مذكر سميته بمؤنث على أكثر من ثلاثة أحرف ،نحو رجل سميته زينب أو سعاد ،وما أشبه ذلك .

لم يُضم إليهما ثالثٌ ،ونظيرُهَا مِنَ الآحَادِ "هابيلَ وقابيلَ"، وهُمَا حرفَانِ بمنزلَةِ الاسمِ الواحِدِ ،فهذَا النوعُ وأمثالُهُ لِلعرَبِ فيهِ لُغَتَانِ : الحِكَايَةُ ،وأن تُعرِبَه إعرابَ ما لاَ ينصرِفُ (١) ،والمانِعُ لَهُ مِنَ الصرفِ التعريفُ والتأنيثُ المعنَويُّ؛ لأنّهُ اسمُ سُورةٍ فتقولُ : هَذِهِ " حم " وتبرّكْتُ بِحم" ،وكَذَلِكَ نَظَائِرُهُ .

وإن شِئتَ حَكَيتَ فإن ضَمَمتَ إلى هَذَينِ الاسمَينِ اللذَينِ هُمَا على وزنِ "قابيلَ وهابيلَ"- حَرفاً ثالِثاً نحوُ : "طسم" ، فإنّهُ تَجوزُ فيهِ الحِكَايةُ ويَجُوزُ أنْ تَجعَلَ " طسين "(٢) مركباً مَعَ مِيمٍ ،فتجعَلَهُ مِثلَ :"بعلبك"وتُعرِبَه إعرابَ مَا لاَ ينصرِفُ فتقولُ: هذه "طسينُ ميمُ"[وتبركتُ بطاسينَ ميمَ](*) ، وقرأت " طسينَ ميمَ"، كما تَقولُ : هَذَا بعلبَكُ ورأيتُ بعلبَكَ ومرَرتُ ببعلَبَكَ ،وهذه حضرموتُ ورأيتُ حضرموتَ و مررتُ بحضرموتَ ،كما تقول : هذا غلامُ زيدٍ ورأيتُ غلامَ زيدٍ ومررت بغُلامِ زيدٍ ،وتَقُول في اسمِ السورةِ المُركّبَةِ هذه " طسين ميم" [وقرأتُ طاسين (**) وتبركتُ بطاسين مِيم"(٣) ،وإنْ كانَ اسمُ السورةِ غيرَ حُرُوفِ المُعجَمِ ،فلا يَخلو إمّا أن تكُونَ فيهِ الألِفُ واللاّمُ أو الإضافَةُ أو يَكُونَ عارياً مِنهُمَا ، فإنْ كَانَ فِيهِ الألِفُ واللاّمُ أو الإضَافَةُ أُعرِبَ إعراباً كامِلاً (٤) ؛ تقولُ :"هَذِهِ البقرةُ وهَذِهِ المائدةُ "و"هذه الأحقافُ"،وقرأتُ البقرةَ ،والمائدَةَ ،والأحقافَ"،وتبركتُ بالبقَرةِ ،والمائدةِ ،والأحقافِ"،وكذلِكَ إذا كانَ مُضافاً كقولِكَ :"هذِهِ آلُ عمرانَ وقرأتُ آلَ عمرانَ و تبركت بآلِ عِمرانَ" .

وإن كانَ اسمُ السورةِ عارياً مِنَ الألِفِ واللامِ والإضَافَةِ نَحو:"هود"، "ونوح" ،"ويونس" ،"ويوسف" ،ومَا أشبَهَ ذلِكَ ، فلاَ يخلُو إما أن تنوِيَ مع هَذِهِ الأسماءِ مُضافاً محذُوفاً ،وتَجعلَها نَفسَهَا أسماءً للسورِ فإن قدّرتَ هُنَاكَ مُضافاً مَحذُوفاً وجعلتَ هَذِهِ الأسماءَ أسماءً للسورِ منعتَهَا الصرفَ كُلَّها ، فإذَا انضافَ

---

(١) ينظر الكتاب ٣/٢٥٧-٢٥٨ ،والتبصرة والتذكرة ٢/٥٨٠.

(٢) في الأصل طسم مركبا مع ميم خطأ صوابه ما أثبتناه.

(٣) ينظر الكتاب ٣/٢٥٨ ،والهمع ١/١١٤.

(٤) ينظر الهمع ١/١١٣.

(*) زيادة يقتضيها السياق .

(**) زيادة يقتضيها السياق .

فيها إلى التعريفِ التأنيثُ المعنويُّ ،لأنّ السورةَ مؤنثةٌ ،فإذا سميتَها بهذه الأسماء سَمّيتَ مؤنثًا بمذكرٍ ،وإذا سُمّي مؤنثٌ بمذكرٍ لم يصرفْ بحالٍ -قلّتْ حروفه أو كثُرتْ كما تقدم.(١)

قول أبي القاسم -رحمه الله -: (وهذه يونسُ تريدُ سورةَ يونسَ)(٢)

أنكر أبو محمد بن السيد(٣) -رحمه الله- عليه إتيانَه بيونسَ في هذا الفصلِ، لكونه لا ينصرفُ أردتَ اسمَ النبيِّ -عليه السلامُ- أو أردتَ به اسمَ السورةِ ؛لأنه إذا لمْ يكنْ اسمًا للسورةِ ،ففيهِ(٤) التعريفُ والعجمةُ ،وإذا كانَ اسمًا للسورةِ ففيه التعريفُ والتأنيثُ المعنويُّ والعجمةُ ،فهو لا ينصرفُ / أصلًا في كلِّ حالٍ، ١٦/أ

فإتيانُه بهِ في هذا الموضعِ لا فائدةَ له فيه ،وإنما تكونُ الفائدةُ في هودٍ ،وما أشبهه ؛لأنه إذا جُعِلَ اسمًا للسورةِ لم ينصرفْ ،وإذا جُعِلَ اسمًا لغيرِ السورةِ انصرفَ ،هذا معنى كلامِ أبي محمدٍ بنِ السيدِ -رحمه اللهُ-.(٥) قلت : بل لإتيانه فائدةٌ في هذا الموضعِ ، وبيانُ تلك الفائدةِ أنّ مِنَ النحويينَ من يقولُ : إنّهُ إذا اجتمعَ في الاسمِ ثلاثُ عللٍ فأكثرُ من العللِ المانعةِ للصرفِ ،فإنّهُ يُبنَى ولا يعربُ(٦) ،فأتى بيونسَ هاهُنَا وبين أنه من الأسماءِ

---

(١) قريبا ص ٥٨.

(٢) الجمل ٢٢٧.

(٣) هو: عبدالله بن محمد بن السِّيْد بكسر السين البَطَلْيُوسي بفتح الموحدة والطاء المهملة وضم التحتانية وسكون اللام والواو ،نزيل بلنسية كان عالما باللغات والآداب متبحرا فيها انتصب لإقراء علوم النحو واجتمع إليه الناس ،صنف شرح أدب الكاتب ،شرح الموطأ ، شرح سقط الزند ،شرح ديوان المتنبي ،إصلاح الخلل الواقع في الجمل ، الحلل في شرح أبيات الجمل وغير ذلك ،مات سنة ٥٢١ ،ترجمته في الإنباه ٢/ ١٤١.

(٤) في الأصل فيه التعريف ولعل الصواب ما أثبتناه.

(٥) ينظر الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ٢٩٦.

(٦) ينظر الهمع ١/ ٤٨ وصفحة ٦٣ من هذا الكتاب.

التي لا تنصرفُ إذا كان اسمًا للسورة وأنه لم ينقلْ إلى البناءِ ،لكونِهِ فيه ثلاثُ عللٍ ،فقد ثبتَ لذكرِه له فائدةٌ في هذا الفصلِ ،ومذهبُ مَنْ يقول: إن العللَ المانعةَ من الصرفِ إذَا كثُرَتْ في الاسمِ تَنْقُلُهُ إلى البناءِ مذهبٌ باطلٌ ،فإن "يونسَ" إذَا كان اسمًا للسورةِ [فـ](١) فيهِ ثلاث علل : التعريف والعجمة والتأنيثُ المعنويُّ وهو معرَّبٌ ،وكذلك خُراسانُ ،وأصبهانُ ،وبغدادُ ،ودمشقُ فيها العجمةُ والتعريفُ والتأنيثُ المعنويُّ ،وفي بعضِهَا الزيادتَان اللتَان هما الألفُ [ـ] والنونُ [ـ](٢) ومع ذلك لم تُنْقَلْ إلى البناءِ بل هي معربةٌ لا تنصرفُ.

---

(١) في الأصل : فيه ،والسياق يقتضي زيادة الفاء في جواب " إذَا ".
(٢) زيادة يقتضيها السياق .

باب ما جاءَ من المعدولِ على فَعَالِ (١)

تقول: العدلُ ضربٌ من الاشتقاقِ ونوعٌ منه، وهو أن تلفظَ ببناءٍ ما وأنت تريدُ لفظًا آخرَ على بناءٍ آخرَ، قالوا: فكلُّ معدولٍ مشتقٌّ وليس كلُّ مشتقٍّ معدولًا (٢)، والفرقُ بينهما ما ذكرتُ في صفةِ المعدولِ، وليس المشتقُّ كذلك؛ لأنك لا تريدُ بالمشتقِّ لفظًا آخرَ غيرَ الذي تلفظُ به، والمعدولُ أنواعٌ، أحدُها: ما كان على مثالِ "فَعَالِ"، وله انقسامٌ إلى عدةِ أقسامٍ، فموضوعُ البابِ للإعلامِ بعددِها ومواقِعِها من الكلامِ، فهذه جملةُ ما تَضَمَّنَهُ البابُ، ومن هذا النوعِ نوعٌ خامسٌ لم يذكُرْهُ أبو القاسمِ -رحمه اللهُ- وهو ما عُدِلَ عن الصفةِ في غيرِ النداءِ، كقولِ الشاعرِ: (٣)

* لَحِقَتْ حَلَاقِ بِهِمْ عَلَى أَكْسَائِهِمْ *

فهو معدولٌ عن الحالقةِ، وهي المنيَّةُ، وقولِ الآخرِ: (٤)

* قَدْ أَرَاهُمْ سُقُوا بِكَأْسِ حَلَاقِ *

---

(١) الجمل: ٢٢٨.

(٢) ينظر الخصائص ١/٥٢.

(٣) الشاهد في الكتاب ٣/٢٧٣، والمقتضب ٣/٣٧٢، والسيرافي ١/١٢٩، بلا نسبة، وتهذيب إصلاح المنطق ٨٨، والأمالي الشجرية ٢/١١٤، والحلل في شرح أبيات الجمل ٣٠٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/٥٩، ونسب في اللسان للأخزم بن قارب الطائي وقيل للمقعد بن عمرو، وأكسائهم مآخِرِهِمْ الواحد كسءُ بالضم وحلاق السَّنَةُ المجدبة، وعجزه:

* ضَرْبَ الرِّقَابِ وَلَا يُهِمَّ المَغْنَمُ *

اللسان (حلق).

(٤) البيت من شواهد الكتاب ٣/٢٧٤، ونسبه سيبويه للمهلهل بن ربيعة

===

فهذا معدولٌ عن "حالقةٍ"، وهي المنيةُ ،وكلّ هذه الأنواعِ الخمسةِ مبنيٌّ على الكسرِ،إلاَّ ما كانَ اسمًا للمؤنّثِ نحو : حَذامِ ،وقَطَامِ ،فإنَّ بني تميم يعربُونَه ويمنعُونَه من الصرفِ ،وكذلك يفعلُونَ بسائرِ الأنواعِ إذا نَقَلُوها وسَمَّوْا بها المُؤَنَّثَ،إلا ما كان في آخرِه راءٌ كَحضارِ (**) في اسمِ الكوكبِ وسَفارِ (*) في اسمِ الماء، فإنهم يكسِرُون آخرَ مثلِ هذا ويوافقُون أهلَ الحِجَازِ ؛لأنَّ ذلك يوصلُهُم إلى الإمالةِ التي هي من لغَتِهِم ،وأهلُ الحجازِ يَبْنُون جميعَ ذلك على الكسرِ في حالٍ.(١)

انتهت الطريقةُ الكليةُ .

=== ومن شواهد المقتضب ٣/ ٣٧٣ ،والأمالي الشجرية ٢/ ١١٤،ونسب في التبصرة والتذكرة لعدى بن زيد ٢/ ٥٦٥ وصدره:

* ما أُرَجِّي بالعَيْشِ بعدَ نَدامَى *

والشاهد فيه كالذى قبله وهو بناء حلاق على الكسر ؛لانها معدولة عن حالقة كما عدل قَطَامِ وحَذَارِ، وقد حصل في حلاق العدل والتأنيث والصفة الغالبة . وانظر اللسان (حلق).

(١) ينظر الكتاب ٣/ ٢٧٧-٢٧٨-٢٧٩ قال سيبويه :" ألا ترى أن بني تميم يقولون: هذه قطام وهذه حذام ؛لان هذه معدولة عن حاذمة وقطام معدولة عن قاطمة ،وأما أهل الحجاز فلما رأوه اسما لمؤنّثٍ ورأوا ذلك البناء على حاله لم يغيروه ،فأما ما كان في آخره راء فإن أهل الحجاز وبني تميم متفقون ،ويختار بنو تميم فيه لغة أهل الحجاز ، فما جاء وآخره راء سَفَار وهو اسم ماءٍ وحَضَارِ وهو اسم كوكب ولكنهما مُؤَنَّثانِ ". وانظر المقتضب ٣/ ٣٧٣.

(*) في الأصل : سيار ،صحتها ما أثبتناه من الكتاب ٣/ ٣٧٣.

(**) في الأصل : حضار ، صحتها ما أثبتناه من الكتاب ٣/ ٣٧٣.

تتميماتٌ وتفقداتٌ لفظيةٌ :

فمن ذلك على الترجمةِ في قوله : (بابُ ما جاءَ من المَعْدُولِ على فعالِ (١) .

فقَولُهُ : على "فَعَالِ" متعلقٌ "بجاءَ" كأنه قال : بابُ ما جاءَ على فَعَالِ من المعدولِ، أي على وزن "فَعَالِ". قلت : وكلُّ ما ذَكَر في البابِ /مفهومٌ معتادٌ من كلامِ الناس ، إلاَّ ألفاظاً يسيرةً منها : ما زيدَ في أقسامِ المعدولِ محكياً عن بعضِ النحويينَ من القسمِ الخامس ، وهو "صفارِ" (*) في اسمِ ماءٍ "وشراءِ" اسمُ جبلٍ "وسكابِ" اسمُ فرسٍ ، ثم ينبغي أن ينبهَ على ما عُدِلَتْ عنه ، وهي صفةٌ مشتقةٌ من "صَفَرَ يَصْفِرُ إذا خلا" يقال : صَفِرتْ يدُه من الدراهمِ إذا خَلَت ، فيكونُ المسمِّي أرادَ أن يُسَمِّيَ ذلك الماءَ صفرًا، فعدل عنه إلى "صَفَارِ" كما عَدَلَ عن عامِرٍ إلى عُمَرَ ونحوه . ١٦/

ويكون "شراءِ" معدولًا عن "شارٍ" ، وهو اسمُ فاعلٍ من "شرِيَ إذا غضبَ" (٢) ، وكذلكَ "سكابِ" معدولٌ عن "ساكبٍ" اسمِ فاعلٍ من سَكَبَ الماءَ يسكبُهُ إذا صَبَّهُ ، ويمكن في "سكابِ" أن يكونَ مثلَ : "حذامِ" معدولا عن صفةٍ غالبةٍ ، ويكون وصفُهُ بذلك ؛ لأنهُ يسكبُ الجريَ سَكباً، كما يقال : سحَّ الفرسُ الجريَ سَحًّا ، والسحُّ والجريُ واحدٌ في المعنى، ولذلك وصفَ امرؤُ القيسِ فرسَه بذلك، فقال (٤) :

مِسَحٍّ إذا ما السَّابِحاتُ على الوَنَى .... البيت

(*) في الأصل : صفار ، وهو تصحيف .

(١) الجمل ٢٢٨ .

(٢) وشرى فلان غضبا وشرى الرجل شرى واستشرى غضب ولج في الامر ، وشراء كحذام موضع . اللسان (شرى) .

(٣) وفرس مِسح بكسر الميم جواد سريع كأنه يصب الجرى صبا شبه بالمطر في سرعة انصبابه وسح الماء وغيره يسحه سحا صبه صبا متتابعا كثيرا . اللسان (سحح) .

(٤) الشاهد لامرئ القيس ، ديوانه ٢٠ ، والقصائد السبع الطوال الجاهليات ٨٦ ، وشرح القصائد المشهورات للنحاس ٣٧/١ ، وجمهرة أشعار العرب ١٣٧/١ ، والستة الجاهليين اختيار الا علم ٣٧ وهو من المعلقة المشهورة : * قِفا نَبكِ من ذِكْرى حَبيبٍ وَمنزلِ * .

وقول أبي القاسم في المعدول (وهو على أربعةِ أضربٍ) (١) ؛ يعني : المعدولَ الذي جاء على وزنِ "فَعَالِ" الذي عَقَدَ البابَ لَهُ ، وأسقطَ منه الضَّربَ الخامسَ (٢) ، نحو : صفارِ وشراءِ وسكابِ ؛ لأنه قليلٌ بالنسبةِ إلى الأربعةِ التي ذكَرَ ، فتركَهُ على عادتِهِ في الاختصارِ والإيجازِ ؛ لأنَّ كتابَهُ كتابُ اختصارٍ وإيجازٍ ، ويحتمل أن يكونَ تركَهُ لأنَّ حكمَهُ وحكمَ المعدولِ عن صفةِ المؤنثِ في غيرِ النداءِ واحدٌ ؛ لأنهما مُختَصَّرانِ (*) عن فاعلة (٣) ، وهما مَبنيانِ على مذهبِ أهلِ الحجازِ ، ومعربانِ إعرابَ ما لا ينصرفُ على مذهبِ بني تميمٍ إلاَّ ما كانَ آخرُه راءً رعيًا للإمالةِ .

فإن قيلَ : إنَّ "دَرَاكِ" وما كان مثلَها مما عدلَ عن فعلِ الأمرِ ما فائدةُ (٤) عدلِهِ ؟ قيلَ : فائدةُ ذلك المبالغةُ ، وذلِكَ أنَّ قولَكَ : "نزالِ" أبلغُ من قولِكَ : "انزلْ" وآكدُ ، وعَدْلُ "فَعَالِ" عن فعلِ الأمرِ الثلاثيِّ مُطردٌ مَقيسٌ ، بخلافِ ما أُخذَ من غيرِه ؛ لأنهُ لا يقالُ منهُ إلا ما قالتهُ العربُ وسمعَ منها ، وهي "نَزَالِ" لوقوعِها موقعَ فعلِ الأمرِ .

وقال بعضُ النحويين : بُنِيَ "نَزَالِ" لتضمنِهِ معنى الحرفِ ، وذلك الحرفُ هو لامُ الأمرِ (٥) .

وما كانَ على وزنِ "فَعَالِ" سوى المعدولِ عن فعلِ الأمرِ بُنِيَ لشبههِ "بفَعَالِ" المعدولِ عن فعلِ الأمرِ ، ووجهُ الشبهِ بينَهما وبينَهُ أنهُمَا على وزنٍ واحدٍ ، وأنها معدولةٌ مثله ، وأن كلَّ واحدٍ منهما علمٌ للجنسِ الذي وُضِعَ له إلا ما كانَ علمًا لشخصٍ ، فإنه يشاركُها في العلَمِيَّةِ خاصةً من غيرِ أن تكونَ مشاركةً له في

(*) في الأصل : مختصان ، والسياق يعطي ما أثبتناه .

(١) الجمل ٢٣٨ .

(٢) قال السيرافي : " وقد يكون مثل هذا في الفعل الرباعي إلا أنه قليل لا يجعل أصلا ولا يقاس عليه قالوا قَرقارِ في معنى قرقر وعرعارِ في معنى عرعر ، وعرعارِ لعِبٌ " . شرح سيبويه ١/ ١٢٥ .

(٣) في الأصل " هالة " والسياق يعطي ما أثبتناه .

(٤) في الأصل ما فائدة في عدله ولعل الصواب حذف تلك الزيادة .

(٥) انظر هذه المسألة في الأمالي الشجرية ، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٥٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٤٣ .

عَلَمِيّة الجنس،وكذلك ما كان معدولاً عن صفةِ المؤنثِ الغالبةِ ،وان لم يكن علماً ، فالغلبةُ تشبهُ العلميةَ،والجامعُ بينهما الاختصاصُ ، فكأنها علمٌ ،فلما أشبهت هذه الانواعُ الاربعةُ "فَعَالِ" المعدولَ عن فِعْلِ الأمرِ بُنِيَتْ كبنائه ،فهي مبنيةٌ لشبهِها بالمبنيّ ،ولأجل أنْ بَعُدَ "فَعَالِ" الذي هو علمٌ "وفَعَالِ" / الذي هو معدولٌ عن صفةِ المؤنثِ الغالبةِ بَعْضَ البُعْدِ عنْ "فَعَالِ" المعدولِ عن فِعلِ الأمرِ أعربَهُ بنو تميم . ١٧/

فإن قيلَ : "فَعالِ" المعدول عن صفةِ المؤنثِ في باب النداء لِمَ لا يقالُ فيه بُنِيَ بما بُنِيَ به العَلَمُ ؟ والمقصودُ في قولِكَ : يا زيدُ ويارجُلُ ، ولا تجعله مبنيًا بالحمل على "نَزالِ" وأمثالِها ؛لأنه مقصودٌ في النداءِ ، فإذا قلتَ : "يا لَكَاعِ ، ويا غَدارِ" في بابِ النداءِ ، فإنما قصدتَ امرأةً بعينها ،كما أنك إذا قلتَ : "يامرأةُ" كذلك،قيلَ : يمكنُ أن يقالَ ذلكَ لوجودِهِ فيهِ ،ولكن الأولَى أن يحملَ على "نزالِ" ؛ لأنه بُنِيَ مثلُه على الكسرِ ، فبناؤهُم له على الكسرِ يشعرُنا بأنهم لاحظوا فيه الشبهَ بنزالِ ،

فإن قيلَ : ما الفرقُ بين المعدولِ عن صِفةِ المؤنثِ في غيرِ النداءِ وبينَ العَلَمِ ، اذ كلاهما مختصانِ ؟

قيل : الفرق بينهما أنَّ المعدول عن الصفةِ الغالبةِ لم يزل منه معنَى الصفةِ الغالبةِ على من غَلَبَتْ عليه ،كما غَلَبَ "الصَّعِقُ" (١) في الصفاتِ ، "والنَّجْمُ" في الأسماءِ على من غَلَبَ عليهِ مع كونِهِ مستحقًا لكلِّ من صَعِقَ بهِ ،ومعَ كونِ النجمِ مستحقًا لكلِّ نَجْمٍ ،والعَلَمُ المعدولُ في هذا البابِ وفي غيرِهِ ليسَ بصفةٍ مستحقةٍ لأمثالِ ما هواسمُه ولا باسمٍ مُستحقٍّ لأمثالِ من غلَبَ عليه،بل هو موضوعٌ له ابتداءً كعُمَرَ ، وزُفَرَ ،وكذلك "صَفَارِ" اسمُ ماءٍ ،"وشَراءِ" اسمُ جبلٍ لم يستحقه شيءٌ خلافَ ما وُضِعَ له،كما أنَّ "عُمَرَ وزُفَرَ" لم يستحقهما شيءٌ خلافَ من وضعَا له ،وقد تقدمَ (٢) عن أيِّ شيءٍ عُدِلَ "شَراءِ وسكابِ وصفارِ" ، فإن كونَ أبي القاسم جعلَ "فَعَالِ" في هذا المؤنثِ نظيرَ "فُعَلَ" كَـفُدَرَ وفُسَقَ ما وجهُهُ مع أنَّ النظيرَ هو المِثْلُ ؟

---

(١) الكتاب ٣/ ٥٠٧ ،قال سيبويه " إلا أن يكون شيءٌ من ذا فيغلب عليه فيعرف به كالصَّعِقِ وأشباهه .

(٢) قريبا صفحة ٦١ من هذا الكتاب .

قيلَ : هو مثلُهُ في أوصافِ غيرِ الوزنِ ، هو مثلُه في كونِهِ معدولاً ، وفي كونهِ خاصًّا ببابِ النداءِ ،فلذلِكَ جعلَه نظيرَه ، ويمكنُ أن يريدَ بالنظيرِ المقابلَ ،فكأنَّهُ ينظرُ إليه ،وذلك يتحققُ فيه ،لأنَّه مقابلٌ.

وذُكِرَ عَن أبي الحسنِ بن بابشاذ وأبي الحسنِ بن خروفٍ -رحمهما الله- أنهما قالا في المعدولِ إلى "فَعَالِ" في المصدرِ أنَّ القصدَ بذلك المبالغةُ فيهما.(١)

وأنشد أبو القاسم -رحمه الله- في الباب :(٢)

ولنعمَ حَشْوُ الدِّرْعِ أنتَ إذا ... دُعِيَتْ نَزَالِ وَلُجَّ في الذُّعْرِ

البيتُ لزهيرِ بنِ أبي سلمى يمدحُ به هرمَ بنَ سِنانٍ،والقصيدُ مشهورٌ ،وحشوُ الدرعِ لابسُها ، "ونزالِ" مفعولٌ لم يسمَّ فاعلُه على الحكايةِ ،والمعنى : إذا قيلَ نَزالِ نَزالِ، أيْ : انزلُوا ،ويقالُ : في موضعينِ في الحربِ: عندَ النزولِ عن الإبلِ إلى الخيلِ ،وعند النزولِ عنِ الخيلِ إلى المُضاربةِ على الأقدامِ ، وقوله : "وَلُجَّ في الذُّعْرِ" أيْ : تُمُودِيَ في الجَزَعِ لشدةِ الأمرِ ،و"في الذُّعْرِ" في موضعِ المفعولِ الذي لم يسمَّ فاعلُه ،واللام صلةٌ لقسمٍ محذوفٍ، "وحَشْوُ" فاعلُ "نعم"، و"أنتَ" مبتدأٌ وخبره "نِعمَ" ،والعائدُ من الخبرِ من المعنى ، كما تقدمَ ،والمعنى : نِعمَ لابسُ الدرعِ أنتَ في هذا الوقتِ الذي يفرُّ فيه البطلُ ،وسهَّلَ / دخولَ اللامِ على الخبرِ كونُها جملةً متقدمةً ١٧/

---

(١) قال ابن بابشاذ :" فأما القسم الثاني : ففعال التي عدلوها عن المصدر للمبالغة كما عدلوا فَعَالِ عن الفعل لذلك ، وذلك قولهم " لَا مَسَاسِ " أي لا مماسة ،فهذا كله معدول عن المصدر وإنما عُدِلَ للمبالغة كما عُدِلَ اسمُ الفعل " ،شرح الجمل ،مخطوط لوحة ١٢٤ - ١٢٥.

(٢) الشاهد لزهير بن أبي سلمى ،ديوانه ٨٩ ،وهو من شواهد الكتاب ٢٧١/٣ ،والمقتضب ٣٧٠/٣ ،وتهذيب إصلاح المنطق ٧٠٤ ، والإنصاف في مسائل الخلاف ٥٣٥/٢ ،والتبصرة والتذكرة ٥٦٧/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٠/٤ ،وتذكرة النحاة لأبي حيان ٣٩٤ ،

===

على المبتدإِ ،والقَسَمَ يطلبُها،والتقديرُ : واللهِ لأَنْتَ نِعْمَ حَشْوُ الدرع ،ودخولُ التاء في "دُعِيتْ" دليلٌ على تأنيث "نَزَالِ"،

وأنشد في البـاب : (١)

إِنَّا اقْتَسَمْنَا خُطَّتَيْنَا بَيْنَنَا   فحَمَلْتُ بَرَّةَ واحتَمَلْتَ فَجَارِ

البيتُ للنابغةِ الذبياني ،والقصيدُ مشهورٌ ،الذى هو منه يقولُ لزرعة ، وكان قد عرَضَ عليهِ وعلى قومِه أن ينقُضُوا ما بينَهُم وبينَ بَني أسَدٍ ، ويَغدرُوا بهم ،فأبى وجعلَ خطتَه التي دَعَا إليها فُجُورًا ،وخطتَه التي وفى بِهَا بِرًّا،فعَدَلَ "فَجارِ"عن "الفَجْرَةِ" وبَرَّةَ" عن "البِرِّ" ،وذكر بعضُهم أنَّ فَجَارِ"معدولةٌ عن صفةٍ ،وجعل"بَرَّةَ" صفةً لمحذوفٍ،بتقديرِ الخطة البرّةِ ،واحتملتَ الخطةَ الفاجرةَ، قال الأستاذ أبو الحسن بن خروف -رحمه الله- : و هذا غيرُ سديدٍ ،وذلك أنَّ فَعَالِ المعدولةَ عن المصادرِ كثيرةٌ،فلا معنى للعدلِ عنها إلى ادّعاءِ الحذفِ فيما لا دليلَ عليه ،وفيه تركُ صرفِ "برة" ،وهو صفةٌ لِمَا فيهِ الألفُ واللامُ في قوله،فيلزمُ أن تكونَ معدولةً عن الألفِ واللامِ، ولا يجوزُ أن تكونَ معدولةً وهي صفةٌ لمحذوفٍ ،ولو كانَ كما زعَمَ لكانت نكرةً، ولا يجُوزُ أن تكونَ "فجارِ"معدولةً عن صفةٍ لمحذوفٍ، و يقدرُ لك المحذوفَ معرفةً ،فيلزمُ أن تكونَ معدولةً عن الألِفِ واللامِ وهذا كُلُّهُ هَذَيانٌ.

=== وشرح ألفية ابن معطي ٢/١٠١٤ ،وشرح شواهد الشافية ٢٣١، والدرر ٢/١٣٨ ويروى :

ولأنت أشجعُ من أُسامَةَ إذْ   دُعِيَتْ نَزَالِ وَلُجَّ في الذُّعْرِ

الجمل : ٢٢٩.

(١) والشاهد للنابغة الذبياني وهو في ديوانه ١٠٢ ،ومن شواهد سيبويه في الكتاب ٢/٢٧٤ ،وشرح سيبويه للسيرافي ١/١٢٧، والخصائص لابن جني ٢/١٩٨ ،والحلل في شرح أبيات الجمل ٣٠٧ ، والتبصرة والتذكرة ٢/٥٦٤ ،وأمالي ابن الشجرى ٢/١١٣، وشرح المفصل لابن يعيش ١/٣٨ و ٤/٥٣ ،وتذكرة النحاة لأبي حيان ٤٩٩ ،والهمع ١/٩٤ ،والدرر ١/٩ ،والشاهد فيه أن فجار معدولة عن الفجرة.

وَبرة "مفعولٌ لِحَمَلْتَ ، و "فَجَارِ" مفعولٌ لاحْتَمَلْتَ ، وهو كقوله تعالى : ﴿ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ ﴾ (١) ، فاستعمل زيادة الفعلِ في الشَّرّ ،وتركَ الزيادةَ في الخيرِ ،وهذا لا أصلَ لهُ ، يُقال : كسبتُ المالَ واكتسبْتُه ،وقدَرْتُ واقتدَرْتُ على الشَّيءِ بمعنى واحدٍ ،وربما كَثَّرتِ الحروفَ عِندَ إرادةِ المُبالغةِ (٢) والكَثْرةِ ، كقولهم : أعشبَ المكانُ ، إذا صارَ ذا عُشب ،واعْشَوشَبَ (*) ،كَثُرَ عُشْبُهُ ،ونحو ذلك .

وأنشد في الباب : (٣)

فَقلتُ امكُثِي حَتَّى يَسَارِ لَعَلَّنا ... نَحُجُّ مَعًا قَالَتْ أَعامًا وَقابِلَه ؟

البيت لحُميد الأرْقط ،يقوله لزوجه ،وقد سألته الحج ، اصبري حتى نيسرَ وكان مُقِلًّا ،فقالت متعجبةً من قوله منكرةً له:أنعكث عامًا وقابلَه ؟ أي : نعكثُ هذا العامَ والعامَ الذي بعدَه ،يقالُ : قَبَلَ وأقْبَلَ ،ودَبَرَ وأدْبَرَ ،ومنه قراءةُ ابنِ كثيرِ وغيرِه ﴿ وَاللَّيلِ إذا دَبَرَ ﴾ (٤) ، وقبلَ هذا البيت :

(*) في الأصل : اعشوشبه ،خطأ والسياق يعطي ما أثبتناه .

(١) الآية ٢٨٦ من سورة البقرة .

(٢) قال ابن جني :" قولهم : خَشُنَ واخْشَوْشَنَ " ،فمعنى خَشُنَ دون معنى اخْشَوشَنَ لما فيه من تكرير العين وزيادة الواو ، وكذلك قولهم : أعشَبَ المكانُ،فإذا أرادوا ما كَثُرَ العشب فيه قالوا : اعْشَوْشَبَ، ومثله : باب فَعَلَ وافْتَعَلَ نحو : قَدَرَ واقْتَدَرَ ،فاقتدر أقوى معنى من قولهم : قدر ،كذلك قال أبو العباس وهو محض القياس ، وعليه عندي قول الله -عز وجل - (لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَااكْتَسَبَتْ) وتأويل ذلك أنَّ كَسَبَ الحسنة بالاضافة إلى اكتساب السيئة أمر يسير ومستصغر "الخصائص ٣/٢٦٤-٢٦٥ .

(٣) الجمل : ٢٢٩ .
والبيت من شواهد الكتاب ٣/٢٧٤ ، ولم ينسبه ، وأمالي ابن الشجري ١١٣/٢ ،والحلل في شرح أبيات الجمل ٣١٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٥/٤ ،والهمع ٩٤/١ ،والدرر ٩٩/١ ،والشاهد فيه بناء يسار على الكسر للعدل عن الميسرة ،قال السيوطي :وسائر العرب على بناء فعال المعدول على الكسر إذا كان مصدرا ومأخذه :السماع كفجار وحماد ويسار "، والأبيات الثلاثة في الخزانة ٦/٣٢٧-٣٢٨ .

(٤) الآية ٣٣ من سورة المدثر . (والليل اذ أدبر) قرأ ابن كثير

===

تُحَرِّضُني الدَّلْفَا على الحَجِّ وَيْلَهَا
وكَيفَ تَحجَّ البيتَ والحَالُ حَائِلَه

فَقُلتُ: امكُثي حَتَّى يَسَارِ لَعَلَّنَا
نَحُجُّ مَعًا قَالت أعامًا وقَابِلَه؟

لَعَلَّ مُلِمَّاتِ الزَّمانِ سَتَنْجَلي
وَعَلَّ إلهَ النَّاسِ يُولِيكِ نَائِلَه

والشاهدُ في البيتِ كونُ "يسارِ" اسمًا للمصدرِ الذي هو الميسرةُ واليسرةُ، وهي: في موضعِ خفضٍ بـ"حتى"، والمعنى: حتى تيسرَ والردُّ على المخالفِ في "يسارِ" كالردِّ في "فجارِ"، و "معًا" حالٌ من الضميرِ في الحج، والهمزةُ للإنكارِ، وعامًا منصوبٌ على الظرفِ، وقابلُه مضافًا / إلى ضميرِ العامِ، ١٨/ وهو معطوفٌ عليه. وما قلتُهُ من أن قَبَلَ وأقبَلَ (١) بمعنى واحدٍ ذكر ذلك ابنُ طريفٍ (٢) في كتاب الأفعالِ له، وقوله: "أعامًا وقابِلَه"، قابلُه اسمُ فاعلٍ من قَبَلَ الذي يرادُ بهِ أقبلَ، وقيلَ: في العامِ الآتي قابلُه؛ لأنه يُقبِلُ إلى جهةِ العامِ الذي قبلَه، فلذلكَ يقالُ فيهِ قابلٌ.

=== وأبو عمرو وابن عامر والكسائي وأبو بكر عن عاصم إذا دَبَرَ بفتح الدال وقرأ نافع وحفص عن عاصم وحمزة اذ أدبر بتسكين الدال.

السبعة: ٦٥٩.

(١) قال الزجاج: "يقال: قَبَلَ الشيءُ وأقبل وعام قابل ومقبل". فعلت وأفعلت ٧٥.

(٢) ابن طريف هو عبد الملك بن طريف الأندلسي أبو مروان النحوي اللغوي أخذ عن أبي بكر بن القوطية وكان حسن التصرف في اللغة أصلا في تثقيفها، وله كتاب حسن في الأفعال، وهو كثير في أيدي الناس هَذَّبَ فيه أفعال أبي بكر بن القوطية شيخه وتوفي سنة ٤٠٠. انظر ترجمته في الانباه ٢/ ٢٠٨ و ٤/ ١٩٤، وبغية الوعاة ٢/ ١١١، وكشف الظنون ٥/ ٦٢٥.

باب الاستثناء (١)

الاستثناءُ : إخراجُ المستثنَى مما دخلَ فيه المستثْنى منه بأداةِ الاستثناءِ التي هي : "إلاَّ" ، وما جرى مجراها من الحروفِ والأفعالِ والأسماءِ ، وإنما قلتُ هذا ، لأنّ أدواتِ الاستثناءِ تنقسمُ إلى هذه الأجناسِ الثلاثةِ ، وليست كلُّها من جنسٍ واحدٍ كما يُؤدِّي كلامُ أبي القاسمِ ، وإن كانَ قد بيّنَ أجناسَها فيما بعدُ ، فكانَ أجودَ مما قالَ أن يُقالَ : بابُ أدواتِ الاستثناءِ والمستثنَى ، والمستثنَى منهُ .

وأدواتُ الاستثناءِ أشياءُ مختلفةٌ يجب معرفةُ بعضِها من بعضٍ . فالاستثناءُ ما تقدمَ وصفُه . والمستثنَى منهُ هو المُخرجُ ممّا دَخَلَ فيه بعضُ ما يقتضِيه بالأداةِ . والمستثنَى هو المُخْرَجُ بالأداةِ من حُكمِ ذلكَ العامِّ الذي يقتضيه حقيقةً أو مجازًا . والأداةُ ما توسطَ بينَ المستثنَى والمستثنَى منه لإفادةِ هذا الحكمِ مِنَ الأدواتِ الموضوعةِ له المختلفةِ الأجناسِ كما قدمناهُ .

فموضوعُ البابِ الإعلامِ بها ، بذكرِها ، وبيانِ مختلفِ أحكامِها ، وإعرابِ المستثنى بها بحسبِ اختلافِ جنسِ الأداةِ ، وحكمَيِ المستثْنَى بها لا مِنْ حُكْمَيِ الاتصالِ والانقطاعِ ، وهو تعيينُ المستثنَى منهُ ، ونوعَيِ الكلامِ الذي يتضمنه من الإيجابِ وغيرِ الإيجابِ ، وتفريغِ العاملِ لهُ وغيرِ التفريغِ :

ثم يُتوصلُ هذا بأن يقالَ : فما كانَ من هذهِ الأدواتِ اسمًا أو حرفًا غير "إلاَّ" فالمستثنى بهِ مخفوضٌ أبدًا على ما كانَ من تقديمٍ أو تأخيرٍ أو اتصالٍ أو انقطاعٍ ، وما كانَ منها فعلًا كانَ المستثنَى بها منصوبًا أبدًا ، [وما] (٢) كانَ منها مُشتركًا بينَ الحرفِ والفعلِ بحسبِ اختلافِ اللغةِ فيهِ ، اختلفَ إعرابُهُ به بحسبِ اختلافه هو في نفسه .

ولا يختلفُ إعرابُ المستثنى بها بحسبِ اختلافِ ما قبلَه من النفيِ والإثباتِ والتمامِ في النفيِ والنقصانِ والتقديمِ والتأخيرِ والاتصالِ والانقطاعِ ،

---

(١) الجمل ٢٣٠ .
(٢) زيادة يقتضيها السياق .

فتارةً يلزمُ النصبَ، وتارةً يكون تابعًا لما قبلَه ،وكذلك إعرابُ " غيرٍ " في نفسِها ، لأنها تَجرى مَجرى الاسمِ الواقع بعدَ "إلّا " ،و" إلّا " هي أمُّ أدواتِ هذا الباب ،لأنَّ فِيهَا وفي المُستثنَى بِهَا تصرفًا ليسَ لغيرِها،وبابُها أن تكونَ استثناءً، كما أنّ بابَ " غيرٍ " أن تكونَ صفةً ، ثم تَشَبَّهُ كلُّ واحدةٍ منهُمَا بصَاحبتِها ، فيستثنى بـ " غيرٍ " على التشبيهِ بـ " إلّا " إذَا صَلُحَتْ في موضِعِها " إلّا "،وإن لم تصلحْ في موضِعِها " إلّا " كانت على بابِها تابعةً ،وتجعلُ " إلّا " ومابعدَهَا تابعةً لما قبلَها على التشبيه بـ " غَيْرٍ "، ولا تكون كذلك إلّا تابعةً / أيْ : ١٨/

حتى يتقدمَهَا ما تتبعُه ،كقولك: ما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ ،فيجوزُ في " إلّا " ها هُنَا أن تكونَ صفةً ،وأن تكُونَ بَدَلاً ،وأن تكونَ مستثنًى بهَا ،ولا يستثنى بـ " غَيْرٍ " إلّا في الموضعِ الذى تَحْسُنُ فيه " إلّا " ،وإن تقدمت " إلّا " أو " غيرٌ " على المستثنَى مِنهُ في الموضعِ الذى يجوزُ إتباعُها فيه لزمت " غَيْرٌ " النَّصْبَ، وكذلِكَ المُستثنَى بـ " إلّا " في المشهورِ ، فإن توسطَا بَينَ المُستثنَى منه (و)[1] صفتِه كقولك: ما جاءني أحدٌ إلّا أخُوكَ خَيرٌ من زيدٍ جَازَ الإتباعُ والنَّصبُ ، فمن نصبَ أجرَى تأخرَ الصفةِ مُجْرَى تَأَخرِ الموصوفِ ،لأنَّها تَمامُهُ . قال سيبويه - رحمه الله - : " كَرِهُوا أن يُقَدِّمُوا في أنفُسِهِم شيئًا من صفتِهِ إلّا نَصْبًا ، كما كَرِهُوا أن يُقَدِّمُوا قَبلَ الاسمِ إلّا نَصْبًا "[2] ولا يُستثنَى بأفعالِ الاستثناءِ إلّا بشروطِ الإضمارِ فِيهَا ،وقد يوصفُ ببعضِهَا ،وإذَا ضممتَ إلَى خَلاَ وَعَدَا " مَا " فالمشهورُ فِيهِمَا أن تنصبَ المستثنَى مَعَهَا ، وقَد حُكِيَ خفضُهُ[3].

وبابُ المُستثنَى والمستثنَى مِنهُ أن يكونَا موجودَيْن في اللفظِ ،وقد يحذفُ كلُّ واحدٍ منهُمَا لدلالةِ الكلامِ عليهِ ، كقولِهِم : مَا جَاءَني إلّا زيدٌ ،وقولهم: ليس غيرُ ،وليس إلّا . انتهت الطريقة الكلية.

ثم نقول : بابُ الاستثناءِ يدورُ على خمسةِ فصولٍ :

---

(١) زيادة يقتضيها السياق .
(٢) الكتاب ٢/٣٣٧ .
(٣) حكاه الأخفش ،ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٢/٧٨ .

الفصلُ الأوّلُ : في بيانِ أحكامِ "إلاَّ" :

وهي تجيءُ على معنيينِ : على معنَى الاستثناءِ الصرفِ ،وتجيءُ على معنَى "غيرِ" وصفًا ، وهي في هذا المعنى لا تخرجُ عن معنَى الاستثناءِ ، وهي على الوجهِ الأولِ متصرفةٌ تلي العواملَ ،وإنما تكونُ تابعةً ثم لاَ تخلُو بعدَ هذا أن تجيءَ بعدَ كلامٍ تامٍ أو قبلَ تمامِهِ ،فإن جاءَتْ بعد كلامٍ تامٍّ كانَ مابعدَهَا منصوبًا على الاستثناءِ بالعاملِ الذى قبلَهَا ؛لأ نّها وصلتُهُ إليهِ حتى اقتضاهُ فَضْلَةً ،فنصَبَهُ ،ويَجُوزُ أيضًا فيمَا بعدَهَا إعرابٌ آخرُ من بدلٍ أو نعتٍ أو غيرهِمَا مما يَقتَضِيهِ الموضِعانِ اتّفِقَ ذَلِكَ ،والبدلُ أجودُ مِنَ الاستثناءِ ، ولم يَكن فِيمَا بعدَهَا إلاَّ وجهٌ واحدٌ بِحسبِ ما قبلَها كما تَقتَضِيهِ ، إمّا على أن يَكونَ فاعلًا أو مفعولًا أو مجرورًا أو خبرًا الى غيرِ ذلك ،فتقولُ في ضَرْبِ المسَائِلِ :

مَاجاءَنِي أحدٌ إلاَّ زيدٌ ،وإلاَّ زيدًا ،النَّصبُ عَلى الاستثناءِ،والرفعُ على البدلِ أو النعتِ .

وما جاءَني القومُ إلاَّ زيدًا ،النصبُ على الاستثناءِ،والرفعُ على البدلِ أو النعتِ .

وَما جَاءَنِي القومُ إلاَّ زيدًا أو إلاَّ زيدٌ كَذَلِكَ ،إلاَّ أنّها هُنَا لاَ تكُونُ نعتًا حتى يكونَ القومُ اسمَ جِنْسٍ .

وتقولُ : ما رأيتُ أحدًا إلاَّ زيدًا من الثلاثةِ الاوجهِ ،وكَذلك ما رأيتُ القومَ إلاَّ زيدًا ،وما مررتُ بأحدٍ إلاَّ زيدٍ وإلا زيدًا ،وَما مَررتُ بالقومِ إلاَّ زيدٍ وإلاَّ زيدًا ، وكذلك مَا قامَ أحدٌ إلاَّ زيدٌ وإلا زيدًا ،وتَقولُ : ما قامَ إلاَّ زيدٌ بالرفعِ لا غيرُ ، وتقول : لاَ إلهَ إلاَّ اللّهُ بالرفعِ لاَ غيرُ ،وأجازَ الفراءُ النصبَ (١) ، وجعلَ الخبرَ

---

(١) قال السيوطي في الهمع :"إذا وقعت إلاَّ بعد "لاَ" جاز في المذكور بعدها الرفع والنصب نحو : لا سيفَ إلا ذو الفقارِ وذا الفقار ، ولا إله إلاَّ اللّهُ وإلاَّ اللّهَ ، فالنصب على الاستثناء ،ومنعه الجرمي قال : لأنه لم يتم الكلام ،فكأنك قلت : اللّهُ إلهٌ ،ورُدّ بأنه تمّ بالإضمار ، والرفع على البدل من محل الاسم". الهمع ٢/٢٠٣ .

محذوفًا وليس بجيدٍ ؛ لأنه يُضمر توكيدًا ، / والخبرُ لا يكونُ توكيدًا ، وهل قامَ ١٦/أ
إلَّا زيدٌ؟ ، وما رأيتُ إلَّا زيدًا ، وما مررتُ إلَّا بزيدٍ ، وتقولُ : قامَ القومُ إلَّا زيدًا بالنصبِ لا غيرُ ، وقد يكونُ الرفعُ على النعتِ إذا كانَ القومُ اسمَ جنسٍ ، ولا يجوزُ البدلُ ؛ لأنَّ البدلَ يحلُّ محلَّ الأولِ ، ولو أحللته هُنا محلَّ الأولِ لفسدَ المعنَى .

وتقولُ : عندي عشرةٌ إلا خمسةً إلَّا اثنَيْنِ ، والاستثناءُ هنا من الاستثناءِ ، فأقرَّ لهُ بسبعةٍ لا غَيْر ، ولا يَجوزُ لهُ عندي عشرةٌ إلَّا خَمْسَةً سوى ستَّةٍ على أن تكونَ الستةُ مستثناةً من الخمسةِ ، وأجازَها الفراءُ (١) على أن تكونَ "إلا" بمعنى "سوى" فكأنه قالَ : له عِندِي عشرةٌ إلا خمسةً سوى ستَّةٍ كانت لهُ عِندِي ، فأقرَّ لهُ بأحدَ عشرَ على هذا المعنَى ، وتقولُ : عِندِي درهمٌ إلَّا جَيِّدٌ بالرفعِ على النعتِ ولا يَجوزُ النصبُ لفسادِ المعنى ، وتقولُ : ما جاءني من أحدٍ إلا زيدًا ، بالنصبِ على الاستثناءِ ، وبالرفعِ على البدلِ من موضعِ "مِنْ أحدٍ" كلِّه ، ولا يَجوزُ على البدلِ من أحدٍ وحدَهُ ؛ لأنَّ البدلَ يحلُّ محلَّ المبدَلِ منهُ ، وكأنك قلتَ : ما جاءني من أحدٍ إلَّا زيدًا وإلا من زيدٍ ، وذلك باطلٌ لدخولِ "من" لتوكيدِ المعارفِ في الإيجابِ ، ولا تدخل "من" هذه إلا لتوكيدِ النفي .

---

(١) قال السيوطي في الهمع ٢/٢٦٨ : " نقل ابن مالك عن الفراء جواز كون المستثنى أكثر من المستثنى منه نحو : له علي ألف إلا ألفين ".

الفصل الثاني : وهو فصلُ "غَيرُ":

وَ"غَيرُ" الباب فيها أن تكونَ صفةً وقد تدخلُ على "إلاّ" في بابها، كما دَخلَت "إلاّ" عليها في بَابِهَا، وهي بمنزلةِ الاسمِ الواقعِ بعدَ إلاّ على ما تقدمَ من الأحكامِ في "إلاّ"؛ فتقولُ : ما قَامَ أحدٌ غيرُ زيدٍ، بالرفعِ من وجهينِ، والنصبِ على الاستثناءِ ، وما قامَ القومُ غيرُ زيدٍ وغَيرَ زَيدٍ، وكذلِكَ هل قامَ أحدٌ غَيرُ زيدٍ وغَيرَ؟ بالرفعِ والنصبِ، فالرفعُ من وجهينِ، وتقولُ ما قَامَ غيرُ زَيدٍ، بالرفعِ لاَ غَيرَ عَلى الفَاعِلِ. "وغيرُ" تحتملُ وجهينِ : أن تكونَ بمعنَى "إلاّ"، وأن تكونَ على بابِها من الوصفِ ، والفرقُ بينَ المعنيَيْنِ أنك إذَا جعلتَها بمعنَى "إلاّ" فإنك تعرضتَ لنفيِ القيامِ عن مَنْ سِوَى زيدٍ.

وتَقولُ : قام غَيرُ زيدٍ ، فهي هاهنا وصفٌ لاَ غيرُ ، ولا تكونُ بمعنَى الاستثناءِ لفسَادِ المعنَى ، ورأيت غيرَ زَيدٍ بِالنصبِ لا غيرُ ، ومررتُ بغيرِ زَيدٍ ، وهي للوصفِ في هذا كُلِّهِ ، وتقولُ : لا إلهَ غَيرُ اللّهِ بالرفعِ لاَ غيرُ ، لأنه خبرٌ، وقال بعضُهم (١) : إنه بدلٌ والخبرُ مقدرٌ ، وهذَا ليسَ بشيءٍ، لأنه لا دليلَ عليه، أو يكونُ توكيدًا ، وهذَا كلامٌ مستقلٌ بنفسِهِ ، وجَوّزَ الفراءُ فِيهِ النصبَ (٢) ، وهو في الفسادِ مثلُ الأولِ، لأنّهُ اطرَدَ . فمن يَمنَعُ النَّصْبَ ولا يرى فِيهِ إلاّ البدلَ والنَّصْبَ، فالرفعُ على الخبرِ أو على البدلِ،

---

(١) انظر هذه المسألة في النكت للأعلم ١/ ٦٢٥-٦٢٦.

(٢) لم أعثر على هذا فيما قرأته من كتب الفراء ، وقد أجاز ذلك المبردُ نقلا عن المازني قال المبرد: "سألت المازني، هل تجيز لا إلهَ إلاّ اللّهَ فأجازه على وجهين : على تمام الكلام، لأنه أضمر لنا وللناس فنصبه بالاستثناء.

والوجه الآخر : أن تجعل إلاّ وصفا كأنه قال لاَ إلهَ غيرَ اللّهِ، وأضمر الخبر وجعل إلاّ وما بعدها في موضع غير ، ورفعه على البدل من موضع إله أحسَنُ؛ لأنه ايجاب بعد النفي والخبر أيضا محذوف". النكت ١/ ٦٢٥ - ٦٢٦.

وفي البدلِ خلافٌ ، لأنهُ لا يحلُّ محلَّ الأولِ ، وفيها "هُوَ الخبرُ والنصبُ على الاستثناءِ .

وتقولُ : عندي درهمٌ غيرُ جيّدٍ بالرفعِ على النعتِ لا غيرُ ، وعندي عشرةٌ غيرَ خمسةٍ غيرَ اثنينِ غيرَ واحدٍ ، فالاستثناءُ من الاستثناءِ فالذي أقرَّ لهُ به ستةٌ ، ومثلُ هذهِ المسألةِ ليست من كلامِ العربِ ، وإنَّما هي تدريبٌ للمتعلمينَ .

وتقولُ : ما جاءَني أحدٌ غيرَ زيد غيرُ عمرو ، ولا يَجوزُ / نصبُهما ١٩/٠
جميعًا إلاَّ بالواوِ ، ويَجوزُ رفعُ أحدِهما ولا يَجوزُ رفعُهما جميعًا إلاَّ بالواوِ .

وتقولُ : ماجاءَني غيرَ زيدٍ أحدٌ غيرَ عمرو أحدٌ فتنصبُهما جميعًا معَ التقديمِ ، ولا يجوزُ ذلك مع تأخيرِهما جميعًا .

وتقولُ : ماجاءني غيرُ زيدٍ غيرَ عمرو ، وترفعُ أحدَهما خاصة .

وتقول : كُلُّ أحدٍ يقولُ ذلِكَ غيرُ زيدٍ بالنصبِ، وبالرفعِ على النعتِ لكل، وبالخفضِ على النعتِ لأحدٍ، وما أحدٌ يقولُ ذلك غيرُ زيدٍ بالرفعِ والنصبِ ، غيرُ عمرو بالنصبِ لا غيرُ إذا رفعت غيرَ زيدٍ ، والرفع لا غيرُ إذا نصبْتَ غيرَ زيدٍ .

وتقولُ : ما أكلَ أحدٌ إلَّا الخبزَ إلَّا زيدًا ، بنصبِ" زيدٍ" خاصة ، لأنَّ المعنى : أكلَ الناسُ أكلَ الخبزِ إلا زيدًا .

الفصل الثالث : وهو فصل "سِوَى وسُوَى وَسَواء" :

واعلمْ أنك إذا ضمت السّين أو كسَرْتَها قصرْتَ آخرَ الكلمة ، وإذا فتحْتَ السينَ مددتَ، هذا هو المشهورُ ، وقد كَسَرَ الفراءُ السينَ مع المدِّ ، (١) ولا يَكُنَّ إلاَّ منصوباتٍ على الظرفِ إلا أن يُضطرَّ شاعرٌ ، فيجعلهُنَّ فاعلاتٍ ومفعولاتٍ ومَجرُوراتٍ ، هَذا مذهبُ البصريينَ (٢) فتقولُ : مَا جاءَني أحدٌ سِوَى زيدٍ، وسُوَى زيدٍ، وسَواءَ زيدٍ ، ووافَقَهم على ذلك الكُوفيونَ، وانفردَ الكُوفيونَ بإجازة "ما جَاءَني سِوَى زيدٍ، وما رأيتُ سِوَى زيدٍ وما مررت بِسِوَى زيدٍ" (٣).

---

(١) قال عبد العزيز بن جمعة الموصلي في شرح ألفية ابن معطي ٦٠٤/١ : "وسواء بالمد وفتح السين وكسرها والقصر وضم السين وكسرها".
وفي المساعد ٥٩٥/١ " حكى ابن الخباز وابن العلج وابن عطية والفاسي شارح الشاطبية كسر السين والمدّ فصار في سوى أربع لغات " ، وانظر الأشموني ١٦٤/٢.

(٢) ينظر الكتاب ٣١/١ ، والأصول ٢٨٧/١ ، والانصاف في مسائل الخلاف ٢٩٤/١ ، فمابعدها ، والتبصرة والتذكرة ٣٨٣/١ ، وشرح ألفية ابن معطي ٦٠٧/١.

(٣) يعني أنها تتصرف تصرف الأسماء فتكون فاعلة ، ومفعولة ومجرورة وذلك لا يجيزه البصريون .

الفصلُ الرابعُ : في "خلا وعدا وحاشا":

فأما "حاشا" ،فلم يسمعْ فيها سيبويه إلا الخفضَ بها لمابعدَها، فهي عندَهُ حرفٌ، (١) وقد حكَى أبو زيدٍ: "اللهمَّ اغفرْ لي ولمَنْ سَيَعَني حَاشَا الشيطانَ وأبَا الإصبغ" (٢) بالنصبِ ، فهي فِعْلٌ على هَذَا ،وفيها لُغَاتٌ : يقال : حَاشَى وحَشَا وحَاشَ ،ويقالُ : حَاشَ لِلهِ أن يكونَ كذا ، والمبردُ يجعلُها مثلَ "خلا". (٣)

و"خلا" تكونُ حرفاً ، فتخفضُ مابعدَها بِهَا ،وتكونُ فعلاً ،فتنصبُ مابعدَها، والنصبُ بها أكثرُ من الخفضِ باتفاقٍ ،واحتجَّ المبردُ بقولِ الشاعر : (٤)

*وَلا أُحَاشِي مِنَ الأقوامِ مِن أَحَدِ *

---

(١) الكتاب ٢/٣٤٦ قال سيبويه :" وأما حاشا فليس باسم ولكنه حرف يجر ما بعده كما تجر حتى مابعدها وفيه معنى الاستثناء". وانظر المقتضب ٤/٣٩١.

(٢) حكاه أبوعثمان المازني عن أبي زيد كما في الأصول ١/٢٨٨، والمقرب لابن عصفور ١/١٦٦ ،وشرح ألفية ابن معطي ١/٦١١، والمغني لابن هشام ١/١٢٢ ،والتصريح ١/٣٦٥ ، وقال أبا الأصبغ بفتح الهمزة وإهمال الصاد وإعجام الغين " . ويروى : يسمعني .

(٣) ينظر المقتضب ٤/٣٩١ ،قال المبرد :" وما كان حرفا سوى " إلا، " فحاشا وخلا " . وانظر شرح المفصل لابن يعيش ٢/٨٥.

(٤) الجمل :٢٣٣.
والشاهد للنابغة الذبياني،ديوانه ٢٥ ، والأصول ١/٢٨٩ ،وشرح المعلقات للنحاس ٢/١٦٦ ،ومن شواهد الجرجاني في كتاب المقتصد ٢/٧١٦ ،والانصاف في مسائل الخلاف ١/٢٧٨ ،وشرح المفصل لابن يعيش ٢/٨٥ ،وشرح ألفية ابن معطي ١/٦١١، واللسان (حاشا) ،والخزانة ٢/٤٠٣ ،والدرر ١/١٩٨ وهو من أدلة الكوفيين على فعلية حاشا في الاستثناء ،وصدر البيت :

* وَلَا أَرَى فَاعِلاً في النَّاسِ يُشْبِهُهُ *

ولعل هذا التصريفَ وافَقَ في اللفظِ التي للاستثناء، وهي مأخوذة من "الحَشَا" وهي الناحيةُ .

"وعدا"، المشهورُ فيها أنها فِعلٌ تنصبُ ما بعدَها ، وقد حكى الأخفشُ [الجرَّ] (١) بعدَها ، فإذَا دَخل على "خَلا وعَدا" (ما) ، فالمشهورُ النصبُ بهما خاصةً ، وحَكى الجَرمِيُّ الخفضَ بهما (٢) ، كذا قالَ الأستاذُ أبو إسحاق (٣) - رحمه الله - وإذَا نصبتا ما بعدَهما فما التي معَهما بتأويلِ المصدرِ ، وإذَا خفضت فما زائدةٌ للتوكيدِ .

---

(١) في الأصل : النصب صوابه ما أثبتناه . وقول الأخفش في شرح المفصل لابن يعيش ٧٨/٢ ، وشرح ألفية ابن معطي ٦١٣ ، والتصريح على التوضيح ٣٦٣/١ .

(٢) قال ابن مالك في شرح الكافية ٧٢٢/٢ : " وحكى الجرمي الجر مع "ما" عن بعض العرب حكاه في كتاب الفرخ ووافق الفارسي والربعي ، وهو قول الكسائي " . وانظر المساعد ٥٨٤/١ .

(٣) أبو اسحاق بن ملكون أحد نحاة الأندلس أخذ عنه أئمة هذا الشأن منهم أبو علي الشلوبين ، وكان نحويا فاضلا خبيرا بهذا الشأن له كلام على مشائخ المغرب ورَدٌّ على مَن رَدّ على مشائخ النحاة المتقدمين وكان مصنفا وله شهرة ظاهرة وتنافس أهل الأدب في تحصيل مصنفاته .

انظر ترجمته في : الإنباه ١٩٦/٤ ، والبلغة في تاريخ أئمة اللغة ١٠ ، وطبقات بن قاضي ١٥٢ ، وبغية الوعاة ٤٣١/١ ، وكشف الظنون ١٠/٥ ، والاعلام ٦٢/١ ، مات سنة ٥٨٤ .

الفصلُ الخامسُ : في ليسَ ولا يَكونُ وإلاَّ أن يَكونَ :

أما "ليسَ ولا يَكونُ" ،فلاَ يقعُ بَعدَهُمَا إلاَّ النصبُ،تقولُ : قَامَ القومُ ليس زيدًا، ولا يكونُ عمرًا،ونصبهما على الخبر،والاسمُ مضمرٌ لا يجوزُ إظهارُه هنا لتعذرِه ،ولاستعمالِهمَا مَكانَ "إلاَّ" فَخرجَا بِذلك عن أصلِهما،فَألزمَا إضمارَ الاسمِ،والتقديرُ: ليس بعضُهُمْ زيدًا،ولا يكونُ بعضُهُمْ عمْرًا[(١)] . فإنْ قالَ قائلٌ: وكيفَ يكونُ هذا الإضمارُ ولم يتقدمْ على مَنْ يعودُ، وإنما يكُونُ الإضمارُ عائدًا على شيءٍ قد تقدمَ من لفظٍ أوحالةٍ ما ؟ فالجوابُ : أنَّ قولَ القائلِ : ما قام القومُ / تخيَّلَ فيه القائلُ أن مخاطبَه يحسب أنَّ ١/٢٠أ بعضَهُم زيدًا، فاستثنَى على تَخيلِ مُخاطبه ،فقالَ : قام القومُ ليس زَيْدًا ، أي : ليس بعضُهم زيدًا على ما تَخَيَّلتَ يا مُخاطبُ .

وأما "إلاَّ أن يكونَ" ،فيجوزُ فيما بعدَهَا الرفعُ والنصبُ ،فالرفعُ على أنَّ تكونَ تامةً ،والنصبُ على أنَّ تكُونَ ناقصةً،والاسمُ مضمرٌ ،فإذا رفعتَ[(٢)] فلأنها لم تقعْ موقعَ "إلاَّ" ،وإنَّمَا وقعت بَعدَ "إلاَّ" ،وإذا نصبْتَ وأضمرْتَ[(٣)] الاسمَ ،فلأنَّها في هذا الباب كأختيهَا "ليسَ ولا يكُونُ" والرفعُ أجودُ حينَ لم تقع مَوقعَ "إلاَّ" ،ولإسقاطِ تَكلُّفِ الإضمارِ،والنصبُ لتقدمِ ما يعودُ عليهِ المضمرُ، والتزامِ إضمارِه لجريانِهَا معَ أختيها في بَابِ الاستثناءِ .

---

(١) ينظر المقتضب ٤/٤٢٨ .

(٢) في الأصل" فإذا رفعتا " ولعل الصواب ما أثبتناه .

(٣) في الأصل " وإذا نصبتا وأضمرتا " ولعل الصواب ما أثبتناه .

تتبعاتٌ وتعقداتٌ لفظيةٌ :

فمن ذلك أن البابَ انطوى على استثناءٍ ومستثنًى منهُ ،فالاستثناءُ في اللغةِ يرجعُ إلى التخصيصِ ،والاستثناءُ في اصطلاحِ النحويينَ هُوإخراجُ بعضٍ من كلٍّ بِ "إلَّا " أوَما يقومُ مقامَهَا (١) ،وهذا الحدُّ إنَّمَا يتناولُ الاستثناءَ المتصلَ لا المنقطعَ ، ليسَ فيهِ إخراجُ بعضٍ من كلٍّ إلَّا على طريقِ المجَازِ على ما يُبينُ في الاستثناءِ المنقطعِ .

ولقد كَانَ الأستاذُ المرحومُ فُضيل بن محمد (٢) يقولُ في حدِّ الاستثناءِ :"الاستثناءُ إخراجٌ ما بعدَ أداةِ الاستثناءِ عن حكمِ ما قبلَهَا بِ "إلَّا " أو كلمةٍ في مَعنَاهَا" ،(٣) وقصدَ بذلكَ أن يَشملَ الحَدُّ الاستثناءَ المتصلَ والمنقطعَ ،وأنَا أقولُ : ومتَى دخلَ الاستثناءُ المنقطعُ تحتَ الكلامِ الاولِ حتى يصحَّ إخراجُهُ منهُ ، وعلى الجملةِ ،فالمختارُ في حدِّهِ أن يقالَ : الاستثناءُ عبارةٌ عن لفظٍ متصلٍ بجملةٍ لا يستقلُّ بِنفسِهِ دَالٌّ (*) بِحرفِ "إلَّا "أو أحدِ أخواتِها، على أن مدلولَهُ غيرُمرادٍ مما اتصلَ بِهِ.

---

(١) هذا التعريف عند الرماني ، ينظر رسالتان في اللغة ٧٠ ،وانظر كشف المشكل ١/٤٩٤.

(٢) فضيل بن محمد بن عبد العزيز بن سماك المعافرى المقرئ النحوى الإشبيلي أبو محمد كذا ذكره ابنُ الزُّبير وقالَ : أخذ القراءات عن أبي بكر بن عتيق بن علي بن خلف الأبي ،وأقرأ القرآن والنحوَ والأدبَ بطليطلة إلى أن ماتَ بها قبل ٦٥٠ ،قال ابن عبد الملك :كان مقرئاً متحققاً بالعربية ذَا حَظٍّ صالح من الأدب ،وله تعليقٌ حسنٌ على جمل الزجاجيّ دل على فهمه ونبله وتناقله الناس استجادةً له . انظر ترجمته في برنامج الوادى آشي ١٢٦ ،والذيل والتكملة ٥/٢/٥٤٢ ،وبغية الوعاة ٢/٢٤٧.

(٣) لم أقف على هذا الحد لفضيل بن محمد فيما قرأته من المصادر ولعله ذكره في شرح الجمل له وهو في عداد المصادر التي لم أطلع عليها.

(*) في الأصل : دليل ،وهو تصحيف بدليل قوله الاتي في الصفحة التي تلي دال.

فقولنا: اللفظ، احترازًا عن الدلالاتِ العقليةِ والحسيةِ الموجبةِ للتخصيصِ، وقولنا: "متصلُ بجملةٍ" احترازٌ من الدلائلِ المنفصلةِ، وقولنا: "لا يستقلُّ بنفسهِ" احترازٌ عن مثلِ قولنا: قام القومُ وزيدٌ لم يقمْ، وقولنا: "دالٌّ" احترازٌ عن الصيغِ المهملةِ، وقولنا: "على أن مدلولَه غيرُ مرادٍ مما اتصلَ بهِ" احترازٌ عن الأسماءِ المؤكدةِ والنعتيةِ، كقولِ القائلِ: جاءني القومُ العلماءُ كلُّهم ونحوه، وقولنا: بحرفِ "إلاَّ" أو أحدِ أخواتِها: احترازٌ عن قولنا: دُونَ زيدٍ، وفيه احترازٌ عن إلزاماتٍ وردت على حدِّ الاستثناءِ من أربابِ العربيةِ وأهلِ أصولِ الفقهِ.

ثم الاستثناءُ مشتقٌّ من ثنيت الشيءَ إذا رددتَه، وذلك أن الاستثناءَ ثنيُ اللفظِ الأولِ الذي يخرج منه الاسمُ الواقعُ بعد "إلاَّ" أو بعدما كان مثلَها من سائرِ أدواتِ الاستثناءِ عن أن يَصلُحَ الاسمُ الواقعُ بعدَ "إلاَّ" أن ينطلق عليه، وبيانُ ذلك أنك إذا قلتَ: "قام الناسُ" كان الناسُ صالحًا لأن يقعَ على زيدٍ في جملةِ الناسِ، فإذا قلتَ: "قام الناسُ إلا زيدًا" فقد رَدَّه الاستثناءُ بإلاَّ عن أن ينطلقَ عليه، وبيانُ ذلك أنك إذا قلتَ: ما في الدارِ أحدٌ، أو لا رجلَ في الدارِ، فهذانِ الاسمانِ وما أشبههما من النكراتِ / الواقعةِ في النفي موضوعةٌ للعمومِ يدخلُ تحتَها زيدٌ وغيرُه. ٢٠/ب

وإذا قلتَ: ما في الدارِ أحدٌ إلاَّ زيدًا، ولا رجلَ في الدارِ إلاَّ زيدًا، فقد رَدَّ الاستثناءُ "أحدًا"، وزيدًا الواقع قبل الآخرِ أن ينطلقَ على زيدٍ، وهذا هو معنى قولِ بعضِ العلماءِ أن الاستثناءَ مشتقٌّ من ثنيت الشيءَ إذا رددتَه، لأنه يَثني الكلامَ عن صورتِهِ (١)، وتفسيرُه ما ذكرتُ لك.

والمستثني هو المتكلم بالاستثناء، والمستثنى هو البعض المخرجُ بـ "إلاَّ"، أو ما يقوم مقامها.

والمستثنى منه هو الكلُّ الذي يُخرَجُ منه البعضُ بـ "إلاَّ" أو ما يقومُ مقامَها، وهو الاسمُ المتقدمُ على "إلاَّ".

---

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش: ٢/ ٧٥-٧٦، وشرح ألفية ابن معطي ١/ ٥٩٢.

وسائرُ أدواتِ الاستثناءِ : "إلاَّ ، وَحَاشَى ، وَغَيْرُ ، وَسِوَى ، وَسُوَى ، وَسَوَاءُ (١) ، وَلاَ سِيَّمَا ، وَمَا خَلاَ ، وَمَا عَدَا ، وَخَلاَ ، وَعَدَا بغير "ما" ، وَلَيْسَ ، وَلاَ يَكُونُ ، وإلاَّ أَنْ يَكُونَ" ، وهي تنقسمُ أربعةَ أقسامٍ :

منها : ما هِيَ حَرفٌ وهِيَ "إلاَّ" وحاشا على مذهب سيبويه. (٢)

ومنها : ما هُو اسمٌ وهي : غير وسِوَى وسُوَى وسَوَاء ولا سيما .

ومنها : ما هو فعلٌ وهو ما خلا ، وما عَدَا ، وليسَ ، ولا يكونُ ، وإلاَّ أن يَكُونَ .

ومنها : ما يكونُ تارةً فعلاً وتارةً حرفاً ، وهي خَلا .

إلاَّ أنَّ الأسماءَ منها على قسمينِ : اسمٌ ليس بظرفٍ نحو : غير ولا سِيَّما . واسمٌ هو ظرفٌ ، وهو سِوَى ، وسُوَى وَسَوَاءُ ، هكذا عند سيبويه. (٣)

وأما أبو القاسمِ فيظهرُ من كلامِه أنها ليست بظروفٍ ، فإنَّه ذكرها في بابِ حروفِ الخفضِ مع الأسماءِ التي ليست بحروفٍ ولا ظروفٍ فقال : (وأما الأسماءُ فنحو : مثلٍ وشبهٍ ، وشبيهٍ ، وسِوَى ، وسُوَى ، وَسَوَاءٍ ، وحَذْوَ ، وقُرْبَ ، وَلَدَى ، وكلّ ، وبعضٍ ، وغيرٍ ، وما أشبه ذلك من الأسماءِ التي لا تكادُ تنفصلُ من الإضافةِ ولا تستعملُ مفردةً). (٤)

وذكر قبلَ هذا الفصلِ الظروفَ ، فلو كانت عنده من قبيلِ الظروفِ - كما هي عند سيبويه - وهو ظرفُ مكانٍ إلاَّ أنه ظرفُ مكانٍ معنويةٌ ، وبيانُه أنكَ إذا قلتَ : قام القومُ سِوَى زَيدٍ ، وَسَوَاءَ زَيدٍ ، فمعناهُ : قام القومُ مكانَ زيدٍ ، أيْ : في مكانِ زيدٍ ، وليس هناك مكانٌ حقيقةً ، وإنما معناه بدلَ زيدٍ ، وعِوَضَ زيدٍ ، كما تقول : قمت مقامَ زيدٍ في العلم وفي الأمرِ ، ولا تريدُ أنك قمتَ في مكانِه ، وإنما تريدُ أنكَ عِوَضٌ منه تفعل مثلَ فعلِه ،

---

(١) ساقطة من الأصل والسياق يقتضيها وقد ذكرت في التقسيم.

(٢) الكتاب ٢/٣٠٩-٣٤٩ ، والمقتضب ٤/٣٩١.

(٣) الكتاب ١/٣١ وانظر المقتضب ٤/٣٤٩ ، والانصاف ١/٢٩٥ ، وشرح الكافية لابن مالك ٢/٧١٦ .

(٤) الجمل ٦١.

فهذا معنى ظرف المكانِ ، ولا يخرجُ عن الظرفيةِ إلاَّ في الضرورةِ كما قال الشاعر :(١)

تَجَانَفُ عَن جَوِّ اليَمَامَةِ نَاقَتِي

وَمَا قَصَدتْ مِنْ أَهْلِهَا لِسَوَائِكَا

وأجاز بعضُ النحويين القائلين بأنها ظرفٌ أن يتوسعَ فيها ، فتجعلَ مثلَ " غَيْرٍ "(٢) فإذَا أعربتَها على مذهبِ أبي القاسم كان إعرابُها كإعرابِ غَيْرٍ ، وسَنُبَيِّنُ بعدَ هَذَا ، وإذَا أعربتَهَا على مذهبِ سيبويه لم تعربْها إلاَّ ظرفًا ، ومن أجَازَ التوسعَ فيها أعربتَها إعرابَ " غَيْرٍ " كإعرابها على مذهبِ أبي القاسمِ .

[مبحث المستثنى ينقسمُ خمسةَ أقسامٍ]

فإذا فهمتَ هذا فاعلمْ أنَّ المستثنى ينقسمُ خمسةَ أقسام :
مُستثنى لا يكون الا منصوبًا ، وهو المُستثنى بـ " إلاَّ " بعدَ الوَاجِبِ ، والواجِبُ في اصطلاحِ النحويينَ ما ليسَ / منفيًّا ولا مستفهمًا عنه . والمستثنى المقَدَّمُ ٢١/
وسيأتي بعدُ . والمستثنى بلَيْسَ وبلا يكونُ وما عدَا وما خلاَ ، وهذَا على مذهبِ سيبويهِ ، فإنها عندَه أفعالٌ(٣) لا تخرجُ عن الفعليةِ ، والنصبُ في هذه الأشياءِ مُختلفٌ .

---

(١) الشاهد للأعشى ، وهو من شواهد سيبويه في الكتاب ١/ ٣٢ ، والمقتضب ٤/ ٣٤٩ ، وإيضاح الشعر لأبي علي الفارسي ٤٩٢ ، والانصاف ١/ ٢٩٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٨٤ ، وشرح ألفية ابن معطي ١/ ٦٠٨ ، وهذا الشاهد من أدلة الكوفيين على خروج سوى عن الظرفية إلى الاسمية بدليل دخول حرف الجر عليها ، وهو ضرورة عند البصريين .

(٢) ينظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢/ ٧١٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٨٤ ، وشرح الخلاصة عند قوله :
وَلِسِوَى سُوَى سَوَاءٍ اجْعَلاَ * عَلَى الأَصَحِّ ما لِغَيْرٍ جُعِلاَ

(٣) الكتاب ٢/ ٣٠٩ .

وسيبينُ انتصابُ كلِّ نوعٍ منه على أيِّ وجهٍ انتصبَ بعدَ هذَا ، والمنصوبُ على اختلافِ وجوهِ نصبِه مستثنًى مخرَجٌ مما قبله.

والقسمُ الثاني : مستثنى لا يكونُ إلاّ مخفوضًا ، وهو المستثنى بغيرِ وَسِوَى وَسُوَى وَسَوَاءٍ وبلاسِيمَا ، تقولُ : قام القومُ لا سيمَا زيدٍ ، و "ما" هناك زائدة ، ومنه قوله (١) :

أَلاَ رُبَّ يومٍ لك مِنهُنَّ صَالِحٍ وَلاَ سِيَّمَا يَومٍ بِدَارَةِ جُلْجُلِ

ومن رواه "يومٌ" بالرفع جعلَ "ما" موصولةً ، "ويوم" خبر ابتداءٍ مُضمرٍ ، كأنه قال : وَلاَسِيَّ اليومَ الذى هو يومٌ بدَارَةِ جلجل ، فهي خافضةٌ لِمَا (*) كما خفضت يومًا حين جعلت "ما" زائدةً.

والقسمُ الثالثُ : يجوزُ فيه النصبُ والخفضُ ، وهو المستثنى بخلا وعدا على مذهبِ غيرِ سيبويه ، وهو مذهبُ أبي الحسن (٢) ، فإنه حَكَى فيهما الخفضَ ، فَإذَا خفضت بخلاَ وعدَا كانا حَرفَيْنِ ، وإذَا نصبتَ بِهمَا كانا فعلَيْنِ ، وسيأتي الكلامُ عليهمَا بعدَ هذَا ، وإن كان قدِ انطوَى عليهِ الكلامُ على الأقسام الخمسةِ في تنويعِ أدواتِ الاستثناءِ ، ولكن القصدَ هنا التفصيلُ . وكذلك "حاشى" في مذهبِ "المبرد" تنصبُ المستثنى وتخفضُه (٣) وعلى مذهبِ "سيبويه" لا تكونُ إلاّ خافضةً (٤) ، وهي إذَا خفضت كانت حرفًا ، وإذا نصبتْ كانت فعلاً .

(*) في الأصل : لها والسياق يعطي ما أثبتناه.

(١) الشاهد لامرئ القيس ، ديوانه ١٠ ، وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لابن الأنبارى ٣٢ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٧٢٥/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٦/٢ ، والملخص في ضبط قوانين العربية ٤٠٦/١ ، وشرح ألفية ابن معطي ٦٠٦/١ ، والهمع ٢٩٢/٣ ، ويروى البيت بالأوجه الثلاثة : الرفع والجر والنصب ، فالرفع على أن ما موصولة والتقدير ولا مثل ، والجرّ بإضافة سيّ وهو بمعنى مثل ، وما حينئذ زائدة ، والنصب على أن ما موصولة صلة وبدارة جلجل / ويوما منصوب على الظرفية بما في بدارة .

(٢) مر معنا قريبا ، وانظر شرح المفصل ٧٨/٢ ، وشرح ألفية ابن معطي ٦١٣/١.

(٣) ينظر المقتضب ٣٩١/٤.

(٤) الكتاب ٣٤٩/٢.

والقسمُ الرابعُ : هو ما يجوزُ فيه النصبُ على الاستثناءِ والبدلِ من المُستثنَى منهُ ، وهو المُستثنى بعدَ غيرِ الواجبِ، نحو قولك: ما في الدارِ أحدٌ إلاَّ زيدًا وإلاَّ زيدٌ .

والقسمُ الخامسُ : يجوزُ فيه النصبُ والرفعُ ، وهو المُستثنى بـ "إلاَّ بإلاَّ أنْ يَكونَ" ، وسيأتي بعدُ إن شاءَ اللهُ تعالى .

قوله : (وكان ما قَبْلَ إلاَّ مُفرغًا للعملِ فيمَا بعدَهَا) (١) ،

المفرَّغُ في اصطلاحِهم هو الذي يَطلبُ مَابَعْدَ "إلاَّ" ليعملَ فيه: إمَّا رفعًا على أنهُ فاعلٌ، أو يطلبهُ الابتداءُ ليعملَ فيه رفعًا على أنه المبتدأُ، أو يطلبُه للعملِ نصبًا على أنه مفعولٌ به، أو يطلبَهُ على أن يتعلقَ به على أنه مجرورٌ ، فمثالُ الفاعلِ : ما قام إلاَّ زيدٌ ، ومثالُ المبتدأِ : ما في الدارِ إلا عمرٌو ، ومثالُ المفعولِ به : ما رأيت إلاَّ زيدًا ، وتقيسُ على المفعولِ به غيرَه من المنصوباتِ، ومثالُ المجرورِ : ما مررتُ إلا بزيدٍ ، فإذا أَخَذَ الابتداءُ مبتدأَهُ قبلَ "إلاَّ" والفعلُ فَاعِلَه ومفعولَهَ قبلها ، والفعلُ الذي يتعلقُ به المجرورُ مجرورَهُ قبلها، قيلَ : ما قَبْلَ إلاَّ مُفَرَّغٌ لما بعدَهَا (٢) ، ولا يكُونُ ما قبلَ "إلاَّ" في إيجابِ "إلاَّ" غَيرَ مُفرغٍ كقولك : قامَ القومُ إلاَّ زَيدًا، والناسُ في المسجدِ إلاَّ عمرًا ، ورأيتُ الناسَ إلاَّ زيدًا، ومررت بالناسِ إلاَّ عمرًا ، فَعَلَى هذه الحالِ يكونُ الواجبُ الذي قبلَ "إلاَّ" ، وإذَا كَانَ كذلِكَ وجبَ أن ينصبَ ما بعدَ إلاَّ على الاستثناءِ، فإن كان / ما قبلَهَا غيرَ موجَب أُمكن فيه التفريغُ وغيرُ التفريغِ . ٢١/ب
والتفريغُ يُسميه بعض النحويّينَ التَّمام ، فَإذَا كانَ ما قبلَ "إلا" مفرَّغًا لما بعدَهَا كانَ ما بعدَها على ما يقتضِيهِ العاملُ الذي قبلَهَا من رفعٍ أو نصبٍ أو خفضٍ ، كقولك : ما قام إلاَّ زيدٌ، وما في الدارِ إلاَّ عمرٌو ، وما رأيت إلاَّ زيدًا، وما مررت إلاَّ بعمرو ، وإذَا كَانَ غيرَ مفرغٍ جازَ لك فيما بعدَ "إلاَّ" البدلُ والنصبُ

---

(١) الجمل ٢٣١ في المطبوعة وإذَا فَرَّغتَ ما قبل إلاَّ لمابعدها .

(٢) في الأصل" لما بعد" صوابه ما أثبتناه.

على الاستثناءِ،ومعناهُ بدلًا ومنصوبًا على الاستثناءِ واحدٌ ، فإنه مُخرَجٌ مما قبلَهُ في الحالينِ ، والبدلُ هو الأكثرُ في كلامِ العرب ،فتقولُ : ماجاني أحدٌ إلا زيدٌ على البدلِ وإلاَّ زيدًا على الاستثناءِ ،وما مررت بأحدٍ إلاَّ زيدٍ وإلاَّ زيدًا،وما رأيت أحدًا إلاَّ زيدًا على البدلِ والاستثناءِ،والبدلُ والاستثناءُ بلفظٍ واحدٍ لا يفترقُ إلاَّ بالنية ،ونظيرُهُ في كلامِ العربِ مما لا يفترقُ إلاَّ بالنيةِ "يا مَنْصُ ويا مَسْعُ"(١) في الترخيمِ على لغةِ من نوَى،وعلى لغةِ من لم يَنوِ ،وكذلكَ الفُلْكُ(٢) مفردًا وجمعًا ،وكذلك ناقةٌ هِجانٌ ونُوقٌ هِجانٌ(٣)، كلُّ هذا لا يفترقُ إلاَّ في النيةِ .

فإن قيلَ : وبمَ انتصبَ المُستثنى ؟ قيلَ : مذهبُ المحققينَ فيهِ أنه يُنصبُ بالفعلِ الذى قبلَه أو بالابتداءِ بَوسَاطَةِ [إلاَّ](٤)، فإذا قلت :" قام القومُ إلاَّ زيدًا " ، فزيدًا منصوبٌ بقام بَوسَاطَةِ "إلاَّ"،ونظيرُهُ المفعولُ معَهُ إذا قلت: جاء البردُ والطيالسةَ ،فالطيالسةُ منصوبٌ بجاءَ بوساطةِ

---

(١) ترخيم مسعود ومنصور وعمار ،يقال فيه: يا مسع ويا منص وياعم . ينظر الأمالي الشجرية ٢/ ٨٤ .

(٢) الفلك بالضم ،السفينة تذكر وتؤنث وتقع على الواحد والاثنين والجمع، فإن شئت جعلته من باب جُنُب وإن شئتَ من باب دِلاَصٍ وهِجانٍ ، وهذا الوجه الأخير هو مذهب سيبويه ،أعني أن تكون ضمة الفاء من الواحد بمنزلة ضمة باءِ بُرْدٍ وخاءِ خُرْجٍ ،وضمة الفاء في الجمع بمنزلة ضمة حاءِ حُمْرٍ وصادِ صُفْرٍ جمع أحمَرَ وأصفَرَ . انظر الكتاب ٣/ ٥٧٧ والأمالي الشجرية ٢/ ٨٥ ،واللسان (فلك) .

(٣) الهجان من الإبل الناقة الأدماء وهي الخالصة اللون والعتق من نوق هِجانٍ وهُجُنٍ والهَجَانَةُ البَياضُ . ومنه قيل : إبل هِجان وهي أكرم الإبل . اللسان (هجن) .

(٤) زيادة يقتضيها السياق .

[الواو] (١)، وكذلك تقولُ : ما في الدار أحدٌ إلاَّ زيدًا ،فزيدٌ منصوبٌ بالابتداءِ الذى رَفَعَ أحداً بوَساطَةِ "إلاَّ"، ومن يقولُ إنَّهُ منصوبٌ بإضمارِ فعلٍ فإنَّ القائلَ : قام الناسُ الا زيدًا يقولُ : استثنى زيدًا من الناسِ، (٢) فهو يَبطلُ بقولهم : قامَ القومُ غيرَ زيدٍ ، فإن"غيرَ"منصوبٌ بما انتصبَ بــه زيدٌ في قوله : قامَ القومُ إلا زيدًا ،فإن كانَ منصوبًا بـ"أستثنى" بطَلَ المعنَى ، فإنه إذا قال : أستثنِى غيرَ زيدٍ ،فيكونُ المُستثنَى ليسَ بزيدٍ ،وزيدٌ هــو المُستثنى ،فإن قِيلَ : فإذا كان قولُهم :"قام القومُ إلاَّ زيدا"منصوبًا بالفعــل بوساطةِ "إلاَّ" فما الوساطةُ في قولك : قام القومُ غيرَ زيد ؟ قيلَ :الواسطةُ مَعنَى "إلاَّ" الذى تضمنتهُ "غيرُ" فـ"غيرُ"منصوبةٌ بالفعل بوسَاطَةِ ما تضمَنَتْ من مَعنَى "إلاَّ" ،فإذًا لا بُدَّ من وساطتِهَا في هذا الموضعِ إمَّا لفظًا ومعنًى، أو معنًى لا لفظًا.

وقوله : (وإذا كان ما قبلَ إلاَّ غيرَ مُوجَبٍ) (٣) قد تَقَدَّمَ تفسيــرُ غيرِ الموجَبِ بعدَ "إلاَّ".

---

(١) في الأصل بوساطة إلاَّ و هو تحريف.

(٢) ذهب المبرد وأبواسحاق الزجاج وطائفة من الكوفيين إلى أن الناصب للمستثنى الاَّ نيابة عن استثنى فإذا قال القائل : أتاني القوم الا زيدا فكأنه قال أتاني القوم أستثنى زيدا ، وأما عند سيبويه وجمهور البصريين ،فالناصب له الفعل المتقدم أو معناه. قال علي بن سليمان الحيدرة اليمني إنَّ الناصب له هو الفعل الموجود متعديا كان أو لازما ،لأنه قَوِيَ باعتماده على إلاَّ فتعدى إليه ،ولا يجوز أن ينصب بفعل محذوف تقديره أستثنى ولو جاز ذلك لجاز نصب العطف على تقدير أعطف والنفي على تقدير أنفي إلى غير ذلك من المعاني . ينظر لهذه الأقوال المقتضب ٣٩٠/٤ ،وكشف المشكل ٥٠٦/١ ،و شرح المفصل لابن يعيش ٧٦/٢ ،وشرح الجمل لابن عصفور ٢٥٣/٢.

(٣) الجمل ٢٣٠.

وقولُه : (كَان مَا بعدَها تابِعًا لما قبلَها على البدلِ وجازَ فِيهِ النصبُ إذا تمَّ الكلامُ دُونَهُ) (١) ، قوله : " إذا تمَّ الكلام دونه " قيدٌ مستغنًى عنه ؛ لأنّه إنما وضعَ المسألةَ فيما يتمّ الكلامُ دونَ المُستثنى ، ولكنه ذكرهُ تأكيدًا ، ولعله قال : " إذا تمَّ الكلام دُونَه " وغيرُه الناسخُ ، وإلاَّ فلا يجوزُ تبعيةُ البدلِ إلاَّ فِيمَا يَتمُّ الكلامُ دونَ المُستثنى ، ولو لم يتم الكلامُ لما جازَ فيهِ التبعيةُ ولا النَّصبُ ، وإنَّمَا كان يكُونُ فاعلاً أو غيرَ ذلك مِما تقتضِيهِ العوامِلُ التي / قبلَ " إلاَّ ". ٢٢/أ

قوله : (وإذا فرغتَ ما قبلَ إلاَّ لِمَا بعدَهَا عمل (٢)) فيه فاعلٌ " عمل " مُضمرٌ يَعودُ على " مَا " . من قوله : (وإذا فَرغتَ مَا قَبلَ إلاَّ) .

قولُهُ : (وَلَم تَعمَلْ إلاَّ شَيئًا (٣))

اعلم أنَّ إلاَّ ليسَ لها عَمَلٌ لا مَعَ التفريغِ ولا مَعَ عَدمِهِ ، وإنما هي واسِطةٌ للفعلِ في نصبِ المستثنى إذا لم يَتفرغ ما قبلَها لمابعدَها ، ولكنَّهُ نَسَبَ لها العَمَلَ من حيثُ هي واسطةٌ فيه .

فإن قيلَ : إنهُ لم ينسب لَهَا عملاً ولكنَّهُ نَفَى العَمَلَ عنها بقولِهِ : (ولم تعملْ إلاَّ شيئًا) قيلَ : قوةُ هذا النفي تُعطِي إثباتَ العملِ لَهَا إذا عُدِمَ التفريغُ فهيَ إذا عُدِمَ التفريغُ عاملةٌ ، وإذا ثبَتَ التفريغُ غيرُ عاملةٍ ، وَلا يَرِدُ النَّفيُ إلاَّ عَلى مايَجِيئُ موجبًا لفةً .

---

(١) الجمل ٢٣٠ .

(٢) الجمل ٢٣١ .

(٣) الجمل ٢٣١ .

مسألة "غير" :

تقول : لا يخلو أن يكونَ ما قبلَها موجبًا أو منفيًا ، فإن كان موجبا ، فلا يخلو ما قبلَها اما أن يَكُونَ مفرغاً أو غيرَ مفرغٍ ،فإن كَانَ مفرغًا كانت على حكمِ العامِل فاعلةً أو مفعولةً أو غيرَ ذلك مِما يَقتَضِيه العاملُ الذى قبلَها،كقولِك : قام غيرُ زيد،ورأيت غيرَ زيدٍ،ومررت بغيرِ زيد ،والمفهومُ من هذا الكلامِ أن الفعلَ إنما ثبتَ لغيرِ زيدٍ لا لزيدٍ ،وإن كان غيرَ مفرغٍ لغير ،وأردتَ الاستثناء بِهَا كانت منصوبةً لا غيرُ كقولك : قام القومُ غيرَ زيد ،ورأيت القومَ غَيْرَ زيدٍ ،ومررت بالقوم غَيرَ زيد ، فزيدٌ في الأحوالِ كلِّها مُخْرَجٌ مما قبلَهُ مُستثنى "بغيرٍ" في هذا الموضعِ بمثابةِ الاسمِ الذى يقعُ بعدَ "إلاَّ" في الإيجابِ إذا قلت : قام القومُ إلاَّ زيدًا،فإعرابُها كإعرابه ،وإذا وَقعَت غَيْرُ بعدَ النفي ،فلا يَخلو أن يتفرغَ ما قبلَها لها أو لا يتفرغ ،فإن تفرغ لها كانت أيضًا على حكمِ العاملِ،كقولك : ما قامَ غيرُ زيدٍ ، وما رأيتُ غيرَ زيد ، وما مررتُ بغيرِ زيدٍ ، وإن لم يتفرغْ لها ،وأردتَ بِهَا الاستثناءَ جازَ لَكَ فيهَا ما جازَ في الاسمِ الواقعِ بَعدَ "إلاَّ" في هذَا الموضعِ،كقولك : ماقام أحدٌ غيرَ زيد بالرفعِ على البدلِ،وبالنصبِ على الاستثناءِ ،والاستثناءُ والبدلُ معناهُمَا واحدٌ ،وكذلك في النصبِ والخفضِ إلاَّ أَنَّ لفظَ البدلِ في النصبِ ولفظَ الاستثناءِ واحدٌ ،كما كانَ في الاسمِ الواقعِ بعدَ "إلاَّ" في هذا الموضعِ.

قوله : (وقد تكونُ "غيرُ" نعتًا فيتبعُ ما قبلَها) (١) اعلم أنَّ "غيرًا" أصلُها أن تكونَ نعتًا،وليس كلُّ موضعٍ تكونُ فيه نعتًا تكونُ فِيهِ استثناءً ،وبيانُ ذلك أنك إذا قلتَ:ما قامَ أحدٌ غيرُ زيدٍ يجوزُ أن تكونَ هاهُنا استثناءً ، ويجوزُ أن تكون نعتًا ،وكذلك إذا قلتَ :" قام القومُ غيرَ زيدٍ" بالنصبِ على الاستثناءِ

---

(١) الجمل ٢٣٢.

"وغيرُ زيدٍ" بالرفعِ على النعتِ ، وإذا قلت :"عندي درهمٌ غيرُ جيّدٍ" وجبَ فيهما النعتُ ، ولم يَجز فيهما الاستثناءُ ، لأنّهُ ليسَ ثَمَّ مُستثنىً ولا مُستثنى منهُ ، وإنما الاستثناءُ في الاصلِ لِـ "إلاَّ " و"غير" داخلةٌ عليهَا فيهِ ، وإنما دَخلتْ عليهَا لِمَا بينهُمَا مِنَ المشابهةِ . والمشابهةُ التي بينهُمَا هي أن "إلاَّ " مابعدَهَا مخالفٌ لما قبلَها حيثُ كانت .

وَ"غيرُ" إذا كانَت استثناءً (*) مابعدَهَا مخالفٌ / لماقبلَهَا ، ولَمَّا دخلتْ "غيْرُ" على " إلاّ " فَصارت استثناءً دَخلَت " إلاّ " على " غَيْرٍ" فصارت هي ومابعدَهَا نعتًا بمنزلةِ "غَيْرٍ" في مثلِ قولِهم : لو كانَ معَنَا أحدٌ إلاَّ زيدٌ لهلكْنَا ، فَـ "إلاَّ زيدٌ " نعتٌ لاحدٍ ، والمعنَى لو كانَ معنَا أحدٌ غيرُ زيدٍ لَهلكنَا ، ومن ذلكَ قولُه تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إلاَّ اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ (١) ، فَـ "إلاَّ اللّهُ " صِفةٌ لآلِهة ، والمعنى : لو كان فيهمَا آلهةٌ غَيْرُ اللَّهِ لفسدَتَا ، وكذلك قوله : (٢) /٢٢

وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ ... لَعَمْرُ أَبيكَ إلاَّ الفَرْقَدَانِ

فقوله : "إلاَّ الفرقَدانِ " نعتٌ لقوله : "وَكلُّ أخٍ " ، فكأنه قال : وكُلُّ أخٍ إلاَّ الفرقدانِ مُفارِقُهُ أخوهُ ، فإن قِيلَ : فما الفرقُ بينَ "غيرٍ" إذا كانت نعتًا

(*) في الأصل : صفة ، وهو خطأ .
(١) الآية ٢٢ من سورة الأنبياء .
(٢) الشاهد لعمرو بن معدي كرب وهو من شواهد الكتاب ٢/ ٣٣٤ - ٣٣٥ ، ومعاني القرآن للأخفش ١/ ٢٩٦ ، والمقتضب ٤/ ٤٠٩ ، والكامل ٤/ ٧٦ ، وأنشده أبو علي في ايضاح الشعر ٤٦٦ ، وانظر الانصاف ١/ ٢٦٨ ، و التبصرة والتذكرة ١/ ٣٨٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٨٩ ، وشرح ألفية ابن معطي ١/ ٥٩٦ ، ورصف المباني للمالقي ١٧٧ ، والشاهد فيه وقوع "إلاَّ " صفةً لِكُلّ ، كما تقع غَيْرُ ، أيْ : كأنه قال : وكُلُّ أخٍ غير الفرقدين مفارقه أخوه ، وهو من أدلة الكوفيين على أن إلا تكون بمعنى الواو ، وقالوا في معناه أيْ : والفرقدان .

في الموضعِ الذى يَجوزُ أن تكونَ فيه نعتًا وبينَ كونِها استثناءً في المعنـــى ؟

قيلَ : الفروقُ بينَهما أنـها إذا كَانت استثناءً فَقد تَعرضَتْ لإخراجِ ما انخفضَ بِهَا مما قبلَها ،فإذَا قلتَ: قامَ القومُ غيرَ زيدٍ ،وهي نعتٌ لم تَتعرَّض غَيْـــرُ لإخراجِ زيدٍ من القومِ، كما لم تَتعرَّض لإدخالِه ، والأمرانِ مسكوتٌ عنهما، وإنَّمـا مرادُ المتكلمِ بهذا الكلامِ، قامَ القومُ المُخالِفُونَ لزيدٍ ،وكذلك الفرقُ بيـــنَ "الاَّ " إذا كَانت استثناءً ،وإذَا كانت صِفَةً معَ ما بعدَها ،فإن قِيـــلَ : كيفَ جعلتم "الاَّ زيدٌ" صفةً لأحدٍ، وزيدٌ ليسَ بِمُشتقٍّ ولا منزلاً منزلةَ المُشتقِّ؟ فإنَّ النعتَ في هَذهِ المسألةِ إنَّما هُو من مَجموعِ "الاَّ " وزيدٍ الواقعِ بعدَهـــا . و "الاَّ " أحدثَت في ذلك اللفظِ معنَى الفعلِ ،لانَّ قولَك : "الا زيدٌ" في معنى "غَـيْرُ زيدٍ" ،وغَيرُ فيه معنى الفعلِ ،وهي المخالفةُ ،وكذلك "الاَّ زيدٌ"، "الاَّ " تَضمنَت مَعنى الفعلِ ،وجُعِلَ إعرابُ النَّعْتِ في "زيدٍ" ،والحقيقةُ في هـذا أنَّ النعتَ انَّما هو مَعنى "الاَّ "، وهو معنى الفعلِ،الاَّ أنَّ "الاَّ " حرفٌ لا يقبـــلُ الاعرابَ الذى يَستحقُّهُ النعتُ في" زيدٍ" لِمَا ذكرتُ لكَ ،وهو أنَّ "الاَّ " حـــرفٌ لا يقبلُ الاعرابَ،فانتظمَ لكَ مِن "الاَّ " وزيدٍ ما في قَائمٍ وقَاعدٍ من النعـــوتِ التي هي أسماءٌ مُقتضيةٌ لمعنَى الفعلِ ، وقد أُنكِرَ عَلَيْه قوله : (وقَدْ تَكونُ غَيْرُ نَعْتاً)،وموضعُ الإنكارِ أنه أدخلَ "قَدْ " على تَكونُ ، و "قد " إذا دَخلَت على الفعلِ المضارعِ تَدُلُّ على قلةِ ذلك الفعلِ ،فإذا قال القائلُ : قد يَقـــومُ زيدٌ ،فمرادُه أنه يقومُ قياماً قليلاً ،فقولُ أبي القاسم : (وقد تَكُونُ غيرُ نعتاً) يعطى أنَّ "غَيرَ" تكونُ نعتًا في القليلِ من كلامِ العربِ ،وكونُها نعتاً هو الكثيرُ من حالِهَا في كلامِ العربِ ،فقد وضع "قَدْ " في غيرِ مَوضعِهَا .

قلت : لا نُسلمُ أنَّ "قَدْ " إذا دَخلتْ على الفعلِ المضارعِ لا تكونُ الاَّ لتقليلـــه، بـل قَـد جَـاءَتْ على هذا الوصفِ والمـرادُ بهـا التكثيرُ،

---

(١) الجمل ٢٣٢ في المطبوعة وقد تكون غير نعتا فتتبع ما قبلها ،وذلك اذا لم يجز في موضعها الا .

وذلك قول الشاعر : (١)

قَدْ يُدرِكُ المتأنّي بَعْضَ حَاجَتِهِ

وَقَدْ يَكُونُ مَعَ المُسْتَعْجِلِ الزَّلَلُ

وإدراكُ المُتأنّي لحاجته كثيرٌ ،فإنه بالتأني يَصِلُ الإنسانُ إلى مُرادِهِ ، وإذا استعجل قَلَّ ما يدرك مُرَادَهُ بذلك ،وكذلك قوله " وقَدْ يَكُونُ مَعَ المُسْتَعْجِلِ الزَّلَلُ " الفعلُ بعدَ " قد " هذه الثانيةُ المرادُ به التكثيرُ ؛لأنَّ المُستعجِلَ يكثُرُ منه الزللَ ،فيكونُ " قد " في كلام أبي القَاسِم مثلَ هذه التي / في البيتِ،والذي يظهرُ أنَّ " قد " إذا دخلت على الفعلِ المضارع ٢٢/أ إنما هي حرفُ تحقيقٍ، ويقترنُ بها التقليلُ في بعضِ المواضع ،ويقترنُ بها التكثيرُ في بعضِ المواضعِ بالاتفاقِ من غيرِ أن توضعَ لتقليلٍ ولا تكثيرٍ،ولكنَّ الكثيرَ في كلامِ العلماءِ والأدباءِ في نظمِهِم ونثرِهِم أن يقترنَ بها التقليلُ ، فلذلك أُنكِرَ (٢) على أبي القاسم إيرادُهُ لها في هذا الموضعِ ،ولا ينبغي أن يُنكَرَ عليه ؛لأنَّهُ قد وَجدنَاهَا في كلامِ العربِ موضوعةً للتقليلِ إذا دَخلتْ على الفعلِ المضارعِ ولكنها تجيءُ في كلامِ العلماءِ.

قوله : (وَذَلِكَ إذا لم يَجُزْ في موضِعِهَا إلاَّ) (٣) ؛ تقييدُه لكونِ غيرٍ نعتاً بهذا القيدِ لا معنًى له ،فإنه يَجوزُ أن يكونَ في الموضعِ الذي لا تجوزُ فيه " إلاَّ "، ويكونُ نعتاً أيضاً في الموضعِ الذي تَجوزُ فيه.

---

(١) الشاهد في جمهرة أشعار العرب ٧٤ ،دون نسبة ،وأنشده ابن هشام اللخمي في شرح المقصورة ٣٥١ ،وهو في شواهد الكشاف ٤/٤٧٧ ، ونسبه البغدادي في الخزانة للأعشى ٥/٣٧٧ ،وبعد هذا البيت :
والنَّاسُ مَن يَلْقَ خَيرًا قَائِلونَ لَهُ * ما يَشْتَهِي ولأمِّ المُخطِئِ الهَبَلُ

(٢) قال ابن السيد :" قال المفسر هذا الكلام يوهم من سمعه أن الاستثناء أملك بغير من الصفة وأن الصفة ليست لها أصلا والأمر بعكس ذلك " الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ٢٩٧ ،وانظر شرح الجمل لابن الفخار ٣/٩٧٣ رسالة دكتوراه ،تحقيق :الدكتور حماد الثمالي .

(٣) الجمل ٢٣٢.

الأولُ : عندِي [درهمٌ] (١) غيرُ جَيِّدٍ ،ومثالُ الثاني : جاءني القومُ غيرُ زيدٍ إذَا جعلتَ غَيْرَ زيدٍ نعتًا ،وقد أجازَ ذلك الأئمةُ (٢) وهو موضعٌ تصلحُ فيهِ "إلاَّ" ،وقد تقدمَ الفرقُ بينَ النعتِ والبدلِ ،ومعنَى البدلِ والاستثناءِ. (٣)

والعذرُ لأبي القاسم - رحمه الله - في هذا القيدِ هو أنهُ أرادَ بقولهِ : (وقد تكونُ غيرُ نعتًا) أيْ : نعتًا لازمًا وواجبًا ،وذلك إذا لم يجُزْ في موضعِهَا " إلاَّ " ،وبيانُ ذلك أنَّ المواضعَ التي تكونُ فيها "غيرُ" نعتًا تنقسمُ قسمينِ : موضعٌ لا يكونُ إلاَّ نعتًا ولا يجوزُ فيه غيرُ ذَلِكَ . وموضعٌ يجوزُ فيهِ أن يكونَ نعتًا ،ويجوزُ أن يكونَ فِيهِ غيرَ نعتٍ، فالأولُ : عندي درهمٌ غيرُ جَيِّدٍ،لا يجوزُ هاهنَا إلاَّ النعتُ ، وهو الذي مثَّلَ بهِ . والموضعُ الذي تكونُ فيه نعتًا وغيرَ نعْتٍ قولك:قام القومُ غيرُ زيد ويُرْفَعُ على النَّعْتِ وعلى البدلِ، ونصبها على الاستثناءِ ،فيكونُ أبو القاسم - رحمه الله - قد تعرضَ للموضعِ الذي تكونُ فيهِ نعتًا لا غيرُ ،وهو الذي يَتقيَّدُ بقوله : (إذا لم يَجُز في موضِعِهَا إلاَّ) (٤) ، ويكونُ أرادَ بقوله (وقَدْ تكُونُ غيرُ نعتًا) ،أي: نعتًا واجبًا ولازمًا كما قدمتُهُ ،فحذفَ النعتَ ،وأبقى المنعوتَ لدلالةِ القيدِ عليهِ الذي هو قوله : (إذا لَم يَجُزْ في مَوْضِعِهَا إلاَّ) ، ولدلالةِ المثالِ عليه ،فإنهُ مثَّلَ بقولهم : (عِنْدِي دِرْهَمٌ غَيرُ جَيِّدٍ) ، وهو يَدُلُّ كثيرًا على فهم مُرادِهِ بتمثيلِهِ.

---

(١) في الأصل : عندي غيرُ جَيِّدٍ ،صوابه ما أثبتناه ، بدليل قوله الآتي : فالأول عندي درهم غيرُ جَيِّدٍ .

(٢) ينظر المقتضب ٤ / ٤٢٢-٤٢٣ ،والتبصرة والتذكرة ١ / ٣٨٢ ،و شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢ / ٧١٤ ،والمساعد على تسهيل الفوائد ١ / ٥٩٢.

(٣) مر قريبا صفحة ٨٢ من هذا الكتاب .

(٤) الجمل ٢٣٢.

[مبحث سوى ، وحاشا ، وخلا]

قوله : (وأمّا سِوَى ، وسُوَى ، وَسَوَاء ، وحَاشَا ، وخَلَا ، فإنها تُخفَض على كلِّ حالٍ) (١) أمّا سِوَى ، وَسُوَى ، وَسَوَاء ، فهي كما قال لا تغارقُ الخفضَ ، وأما حَاشَى وخَلَا فما كان ينبغي له أن يأتيَ بهما في هذا الفصلِ ، ويقضِيَ عليهما بأنهما يخفضَانِ على كلِّ حالٍ ؛ لأنه قد قالَ بعدَ هذا : ومن العربِ من ينصبُ (بحَاشَا (٢) وخَلَا (٣)) ويجعلُهما فعلًا ، وذكر أن (خَلَا) أكثرُ أحوالِهَا أن تكونَ فعلًا ، وليسَ له عذرٌ في هذا الإطلاقِ الا أن يكونَ قولُه : (فإنها تخفِضُ على كلِّ حالٍ) أرادَ بهِ لغةَ مَنْ يخفِضُ بهَا ، فتكونُ (حَاشَا وخَلَا) في لغةٍ مَّا مثلَ : سِوَى ، وسُوَى ، وَسَوَاءٍ في لغةِ جميعِ العربِ .

وهذا القدرُ يقتضِي أن يكونَ تعرّضَ لهذِهِ الكلماتِ أن يخبرَ عنها أنها تخفضُ على كلِّ حالٍ في لغةِ / بعضِ العربِ ، وبعضُ العربِ ٢٣/ب
إنّمَا انفرَدَ بالخفضِ في حاشَى وخَلَا . وأما سِوَى وَسُوَى وَسَوَاءٌ ، فالعربُ كلُّهم متفقُونَ على الخفضِ بها ، فالعذرُ له عمَّا اعْتُرِضَ عليه بِمَا اعْتُذِرَ عَنْهُ به

---

(١) الجمل : ٣٣٢ .

(٢) انظر تفصيل هذه الأقوال في الانصاف ١/ ١٧٨ ، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٤٤ .

(٣) وأما خلا : قال سيبويه : " وأما عدا ، وخلا ، فلا يكونان صفة ولكن فيهما إضمار كما كان في ليس ولا يكون وهو اضمار قِصَّتُه فيهما قِصَّتُه في لا يكونُ و ليسَ وذلك قولك : ما أتاني أحد خلا زيدا ،
===

في هَذا الإطلاقِ بعيدٌ ،وأنشدَ أبو القَاسِمِ -رحمه اللهُ- في البابِ:(١)

وَلاَ أرى فَاعِلاً في النَّاسِ يُشبِهُهُ
وَلاَ أُحَاشِي مِنَ الأقوامِ مِن أَحَدِ

البيتُ للنابغةِ ،وهو مشهورٌ من شعرِ النابغةِ يمدحُ به النعمانَ بنَ المنذرِ.

قوله :(وَلاَ أرَى فَاعِلاً) يُريدُ فاعلاً للخيرِ. قولُه :

(وَلاَ أُحَاشِي مِنَ الأقوامِ مِن أَحَدٍ) أيْ : أُفَضِّلُه في فِعْلِ الخيرِ على النَّاسِ أجمع ،ولاَ أستثني مِنهم أَحداً ،فأقولُ : هو يُساويه،أو يكونُ أفضلَ منه .

إلاَّ سُلَيمانَ إذْ قَالَ الإلهُ لَهُ .... البيت(٢)

فَاستثنَى سليمانَ عليه السلام. وأرَى في البيت من رُؤْيَةِ القلبِ بِمعنَى العلمِ، وفاعلاً مفعولٌ أولُ ، واخْتُلِفَ في المفعولِ الثاني؛ فقيلَ : هو قولُه :
(في الناس) وقيلَ : هو في البيتِ الذي يَجيءُ بعدَ هذا وهو قوله :
(أَعطَى لِفَارِهَةٍ).(٣)

=== وأتاني القوم عدا عمراً . الكتاب ٢/٣٤٨ ،فالا كثر في خلا أن تكون فعلا ينصب مابعده وجاز أن يكون حرفَ جرٍ يجر مابعده كما حكاه الأخفش. هذا إذا لم تقترن ب "ما " ،فإذا كان معها "ما " لا تكون الا فعلا صلة لـ"ما ". ينظر الكتاب ٢/٣٤٩، والمقتضب ٤/٤٢٦ - ٤٢٧ ،وشرح المفصل لابن يعيش ٢/٧٨، وشرح ألفية ابن معطي ١/٦١٣.

(١) الجمل: ٢٣٣. والشاهد للنابغة الذبياني وقد مر الكلام عليه في ص ٩٢.

(٢) الشاهد للنابغة الذبياني ديوانه ٢٥ ،وشرح المعلقات للنحاس ٢/١٦٧ وأشعار الشعراء الستة الجاهليين اختيار الأعلم ١٩٣ والدر المصون ٦/٥٥٧ ،والخزانة ٣/٤٠٥ وعجزه :
* قُمْ في البرية فاحدُدْها عَنِ الفَنَدِ *
وهو من المعلقة : (يَا دَارَمَيَّةَ بالعلياءِ فَالسَّنَدِ) .

(٣) للنابغة ،ديوانه ٢٥ ،وشرح المعلقات للنحاس ٢/١٧٠ ،والستة الجاهليين اختيار الأعلم ١٩٣ والبيت تاما :
أعطَى لفارهةٍ حُلوٍ توابعُها * مِنَ المَواهِبِ لاَ تُعطَى على نَكَدِ

وإذا كان(أعطى) هو المفعولَ الثانيَ كان(في الناسِ) متعلقاً بفاعلٍ ، كأنه قال : (وَلَا أرَى فَاعِلاً) الخيرَ في الناسِ يشبِهُه . ويُحتمَلُ أن يكونَ(في الناس) نعتاً(لِفَاعِلاً) (وَيشبهُه)أيضاً جملةٌ في موضعِ النعتِ(لِفَاعِلاً) ،فكأنه قالَ : " وَلَا أرَى فَاعِلاً يشبِهُهُ في الناسِ" وقوله (مِنْ أَحَدٍ) في موضعِ نصبٍ بِأُحَاشِي ، ومِنْ زائدةٌ ،فكأنه قال : (وَلَا أُحَاشِي مِنَ الاقوامِ أحَدًا) ،كما تقولُ : ما رأيتُ مِنْ أحدٍ ،وأنتَ تريدُ ما رأيتُ أحدًا ،و"مِنَ الأقْوامِ" يجوزُ أن يكونَ متعلقًا بأُحَاشِي ،ويَجوزُ أن يكونَ نعتَ نكرةٍ تَقَدَّمَ عليهَا ،فيكونُ تقديرُ الكلامِ: ولاَ أُحَاشِي من أحدٍ من الأقوامِ ؛فلو كانَ هذا المكانُ في موضعِ النعتِ لأحدٍ ، ويكونُ نعتَ تأكيدٍ (١) ؛لأن الأحدَ لا يكونُ إلا من الأَقْوامِ ؛لأنَّ الاقوامَ مختصٌّ بمن يعقلُ ،ثم قدَّمَ "مِنَ الأقوامِ" عَلى أَحَدٍ فَصَارَ بمنزلةِ نعتِ نَكرةٍ تَقدَّمَ عليهَا ،فهوَ في موضعِ نَصبٍ على الحالِ ،أو يكون أيضًا حالاً مُؤَكِّدَةً ، والنعتُ يأتي للتوكيدِ ، والحالُ أيضاً ، كَذلِك تَأتي للتأكيدِ ،وَموضعُ الشاهدِ في البيت قولهُ :"وَلاَ أُحَاشِي مِنَ الأ قوامِ" فهو فعلٌ مضارعٌ . فَيقولُ المستشهدُ بِهذا البيتِ : فَقل كَذلك في قوله : قَامَ القومُ حَاشَى زَيدًا ،إنَّ(حَاشَى)التي في قولهم : (حَاشَى زيدًا)هُو الماضِي لأحاشِي التي في البيتِ ،وكلاهُما معناهُ الاستثناءُ .

قلتُ : ولا ينبغِي أن يستشهدَ بأُحَاشِي التي في البيتِ على حَاشَى التي في قولك : قام القومُ(حَاشَى) زيداً ، فَإنَّ(حَاشَى) التي في البيتِ إخبارٌ بالاستثناءِ،وَ(حَاشَى)التي في قولهم : (حَاشَى)زيدًا هو نَفسُ عملِ الاستثناءِ، وهو الإنشاءُ ،وانشاءُ الاستثناءِ غيرُ الخَبَرِ بالاستثناءِ ،فليسَ هيَ منهَا في شيءٍ .

---

(١) قال ابن الفخار :" توكيد وتأكيد وكلاهما يتصرف تصرف صاحبه فليس أحدهما أصلا للآخر فهما لغتان فأرخ وورخ ،والأُولى لغة القرآن قال تعالى ﴿ ولا تَنقضُوا الأَيمَانَ بَعدَ تَوكِيدِهَا ﴾ . شرح الجمل لابن الفخار ،مخطوط لوحة ١٤ ص ٥٨ .

قوله : (وكَذَلكَ عَدَا تَخفضُ وتَنصبُ) [١] ، هذا يَجرى على مذهبِ أبي الحسنِ الأخفشِ [٢] الذى نقل أنّ (عَدَا) تخفضُ ولا يَجرى على مذهب سيبويه ، فإنّهُ لا يعرفُ في (عَدَا) إلاّ أنها فعلُ / ناصبُ لمابعدَه . [٣] ٢٤/أ

ولا ينبغي أن ينكرَ على أبي القاسمِ كونُه جعلَها تخفضُ وتنصبُ ، فَإنّهُ جرَى فِيهَا على ما نقلَه أبو الحسنِ الأخفش ، وزيادةُ العدلِ مقبولةٌ ، وانما قلتُ هَذَا ، لأنّ بعضَ النحويينَ أنكرَ على أبي القاسم قولَه .

ولم يجرِ في (عَدَا) عَلى مَذهَبِ سِيبويه ، ويجعلهَا ناصبةً أبـدًا ، فإنه لو جَرَى على مذهبِ سيبويهِ في هذِهِ المسألةِ مع كونهِ أطّلعَ على مَانقلَهُ أبو الحسنِ لكانَ مخطئًا ، فإنه كان يُرادُ فِيهَا النقلُ الصحيحُ ، فالإنكارُ عليه تَعسفٌ .

وقوله : (والوجهُ النصبُ) [٤] ، يعني في (عدا) إنّمَا قَالَ ذَلك لأنّهُ الأكثرُ فِيهَا ، ولو كان الخفضُ كثيرًا مُساويًا للنصبِ أو أكثرَ منه لَما خَفيَ على سيبويه . فإن قيلَ : إذَا كانت (حَاشَى ، وخَلاَ ، وعَدَا) أفعالاً وكان مابعدَهَا منصوبًا ، فما فاعلُوها ؟ قِيلَ : فاعلُوها مُضمرٌ فيها [٥] وليسَ يعودُ على مَا قبلَهُ

---

(١) الجمل ٢٣٣ .

(٢) ينظر شرح ألفية ابن معطي ٦١٣/١ ، والتصريح على التوضيح قال : وهو قليل ، ولقلته لم يحفظه سيبويه في "عدا" ، التصريح على التوضيح ٣٦٣/١ .

(٣) ينظر الكتاب ٣٤٨/٢ .

(٤) الجمل : ٢٣٣ .

(٥) الكتاب ٣٤٨/٢ .

منَ المستثنَى منهُ ، وإنَّما تدلُّ عليه الحالُ . بَيانُ ذلك المضمرِ الفاعلِ فيهما بقولهم : بَعضُهم فإذا قالَ القائِلُ (١) : قام القومُ حاشَى زيدًا ، قدَّروهُ : حاشَا بعضُهم زيدًا ، وكذلكَ قام القومُ خلاَ زيدًا تقديرهُ أيضاً : خلاَ بعضُهم زيدًا ، وكذلك قام القومُ عَدَا عمرًا ، ولو كانَ الضميرُ يعودُ على مَا تَقدَّمَ من المستثنَى منهُ لقيلَ : قام القومُ حاشَوْا زيدًا ؛ لأنَّ القومَ جمْعٌ في المعنَى ، وَخلَوْا عمرًا وعَدَوْا عمرًا ، فلمَّا لم يقولُوا ذلكَ عُلِمَ أنَّ المضمرَ فيهَا لا يعودُ على ما قبلَهَا . فإن قيلَ : ذلكَ البعضَ الذى جُعِلَ فَاعلاً عُلِمَ على أيِّ شيءٍ انطَلَقَ في هذِه الأفعالِ .

قيلَ : انطلقَ على المستثنَى منهُ ؛ لأنَّهُ بعضٌ بالنسبةِ إلى زيدٍ ؛ لأنَّ القومَ في لفظِ المتكلّمِ قبلَ الاستثناءِ موضوعٌ للمستثنَى والمستثنَى منهُ فلمَّا قالَ : القومُ ، وهو يريدُ الإستثناءَ جعلَهُ منطلقاً على غيرِ زيدٍ ، فأطلقَ البعضَ على المستثنَى منهُ دونَ زيدٍ ، فصارَ بعضاً بهذَا الإعتبارِ ، فيكونُ قولُهُم : قامَ القومُ حاشَا بعضُهم زيدًا كأنَّهُ قالَ : قامَ القومُ حاشَوْا زيدًا إلاَّ أنَّهم لمَّا لم يَأتُوا بضميرِ الجمعِ قدَّروا ثمَّ اسمًا مُضمرًا مفردًا يَقعُ على جمعٍ ، فإذَا قالَ : قامَ القومُ حَاشَا بعضهم زيدا فكأنه قالَ : جَانَبَ بَعضُهم زيدًا في القيامِ ، والبعضُ الذِى جانَبَ زيدًا في القيامِ هُوَ المستثنَى منهُ ، وكذلكَ إذا قالَ : قامَ القومُ عَدَا زيدًا كأنه قال : عَدَا بَعضهم زيدًا أيْ : جاوزَ بعضُهم زيدًا في القيامِ ، أي : قام ذلكَ البعضُ ، ولمْ يَقمْ هُوَ فكأنهم جَاوزُوهُ بقيامِهم وتَعدَّوْهُ ، وتَركُوهُ غيرَ قائِمٍ ، وكذلكَ إذَا قالَ : قامَ القومُ خَلَا بعضهم ، إنما معنَاهُ : خَلَا بعضُهم مِن زيدٍ ، وذَلكَ البعضُ هُوَ المستثنَى مِنهُ أيضاً ، أى : قامَ القومُ خَالِينَ مِن زيدٍ ، أى : لم يكن مَعَهُم حَالَ قيامِهم قَائِماً ، فيَكونُ زيدٌ إذا قلتَ : قام القومُ خَالِينَ من زيدٍ ، أى : هُوَ غيرُ قَائِمٍ مَعَهُم وهذَا كُلّهُ احتِيَالٌ على الجمعِ في هذِهِ المسائِلِ بَينَ الإعرابِ ، ومعنَى الإستثناءِ ، ويُمكِنُ أن

---

(١) ينظر الكتاب ٢/٣٤٩ ، والمقتضب ٤/٤٢٦ .

يكونَ البعضَ في قولِهِمْ : قامَ القومَ خَلا بعضُهُم / زيدًا وعَدَا بَعضُهُم ٢٤/أ
زيدًا وحَاشَا بعضُهُم زيدًا واقِعاً على بعضِ المستثنى منه ،وهُوَ بعضٌ غَيرُ مُعَيَّنٍ ،وإذَا خَلاَ ذلكَ البعضُ الذِي لا يتَمَيَّنُ مِن زيدٍ أَو عَدَاهُ أو جَانَبَهُ ، فالبعضُ الباقِي أيضاً خَالٍ منهُ ومُجَاوِزُهُ ومُجَانِبُهُ ،فَيُعرَفُ خُلُوُّ البعضِ الذِي أُضْمِرَ في الفِعْلِ من زيدٍ ،ومُجَاوزتُهُ لَهُ ومُجَانَبَتُهُ له بَعضَ الفعلِ الذى هو عَدَا وَخَلا وَحَاشَا ،ويعرفُ خُلُوُّ البعضِ الثاني من زيدٍ ،ومُجاوزتِهِ له بقرينَةِ الإستثناءِ ،وهذَا الوجْهُ أحسَنُ وأبعَدُ عنِ التشغِيبِ،(١) فإنهُ لاَيُساعِدُ على إطلاقِ البعضِ فِي هذَا التقديرِ على المستثنَى منهُ ،لاَجْلِ إضافَتِهِ إلى ضَميرِ المستثنَى منهُ إذْ يُوَدِّى إلى أن يكُونَ المستثنَى بعضًا لِنفسِهِ اللهُمَّ إلاَّ أن يُقالَ فِيهِ:إضافةُ الشيءِ إلى نفسِهِ لاختلافِ اللفظينِ جائِزَةٌ ،فلندفَعَ ذلكَ التشغيبَ بأنهُ فِيهِ إضَافَةُ الشيءِ إلى نفسِهِ في الوجْهِ الأولِ.

قوله : (وأما مَا خَلاَ وَمَا عَدَا و ليسَ ولا يكونُ ،فإنهَا تنصبُ على كلِّ حَالٍ في المُوجَبِ والمنفِيِّ)(٢)، اعلم أنَّ عَدَا وخَلاَ إذَا ثبتَتْ مَعَهَا(٣) "مَا" لا يعرفُ فِيهَا إلا نصبَ المستثنَى على كُلِّ حالٍ كَمَا ذَكَرَ ،فإن قِيلَ : وما فَاعلُهُمَا قِيلَ : فاعلُهُمَا هوَ مُضمَرٌ تدلُّ عليهِ قرينَةُ الحالِ (٤)، وتقدِيرُهُ

---

(١) التشغيب: شدة الخلاف . اللسان (شغب) .

(٢) الجمل ٢٣٣ .

(٣) في الأصل "منها" ولعل الصواب ما أثبتناه .

(٤) ينظر الكتاب ٣٤٧/٢ ،قال سيبويه :" فإذَا جاءَتا وفيهما معنى الاستثناء ، فإن فيهما إضمارًا على هذا وقع فيهما معنى الاستثناء، وذلك قولك : ما أتاني ليس زيدًا وأتوني لا يكون زيدًا وما أتاني أحد لا يكون زيدًا كأنه حِينَ قال : أتوني ،صَارَ المُخاطب عنده قد وقع في خلده أن بعض الآتيـن زيدٌ حتى كأنه قال : بعضُهم زيد فكأنه قال : ليس بعضهم زيدا وتُركَ إظهارُ بعضٍ استغناءً كما تُركَ الإظهارُ في لاتَ حِينَ " . وانظر المقتضب ٤٢٨/٤ .

كتقدِيرِ فاعِلِ خَلاَ وعَدَا وحَاشَا ،فإذَا قلتَ : قامَ القَومُ ما خَلاَ زيدًا وَما عَـدَا عمرًا فتقديرُ الفَاعِلِ مَا خَلاَ بعضُهم زيدًا وماعدَا بعضُهم عَمرًا ،و " ما " مَـعَ خَلاَ وعَدَا مَصدَرِيَةٌ ،فإذَا قلتَ : قامَ القومُ مَا خَلاَ زَيدًا ،فكأنكَ قلتَ : قامَ القومُ خَلَوْا بعضُهم من زيدٍ ،وهُوَ مصدَرٌ في موضِعِ الحالِ كأنهُ قالَ : قامَ القومُ خالِيينَ من زيدٍ ،وهُوَ تقديرٌ مُطابِقٌ لمعنَى الاستثناءِ .

وكذلك إذَا قلتَ : قامَ القومُ ما عَدَا زَيدًا فكأنكَ قلتَ : قامَ القومُ مُجاوزةً بَعضِهِم زَيدًا ،أي مُجاوِزِينَ زَيدًا ،والبعضُ في هَذَا التقديرِ كالبعضِ في خلاَ وعدَا وحاشَا .

وأما ليسَ ولا يكونُ ، فأمرُ اسمِهَا أسهَلُ في هذَا الموضِعِ ،وذلِكَ أنكَ إذَا قلتَ : قامَ القومُ ليسَ زيدًا ، فتقديرُ الكلامِ ليسَ بعضُهُم زيدًا ،فبعضُهُم في هذا التقديرِ هو زيدٌ ، فَقَد يوافِقُ في هذَا التقديرِ معَ الاستثناءِ ؛ لأنّـهُ إذَا بقيَ أن يكونَ بعضُهُم زيدًا ، فَقد أفهمَنَا مَا يُفهِمُنَا من يقولُ : قَـامَ القومُ إلاّ زَيدًا ،وكذلكَ إذَا قلتَ : قامَ القومُ لاَ يكونُ زيدًا تقديرُهُ لا يكـونُ بعضُهُم زيدًا ،فالبعضُ أيضًا الذى هُوَ اسمُ يَكونُ هو زيدٌ،وقدْ نَفَى (*) أَنْ يكونَ في القومِ فَوافَقَ أيضًا معنَى الإستثناءِ؛فَحالُ(لاَ يكُونُ)كَحالِ(ليسَ) .

قوله : (قُلتَ مَا قَامَ إخوتُكَ ليسَ بكرًا وَما خَلاَ عَمرًا ولاَ يَكُونُ زَيدًا) (١)
هَذَا كَمِثْلِ الإستثناءِ بِهذِهِ الاَ فعَالِ بعدَ النفيِ ،والمستثنى مُخْرَجٌ مِمَّـن انتُفِيَ عَنهُ القيامُ ،فَقولُ القائِلِ : ما قَامَ إخوتُكَ ليسَ بَكرًا معنَاهُ : أن بَكرًا لـم ينتفِ عنهُ القيامُ وكذَلكَ لا يكونُ عمرًا وكذَلِكَ مَا خَلاَ عمرًا .

قوله : (وأما إلاَّ أن يكونَ ، فإن شئتَ رفعتَ بِهَا وإن شئتَ نصبتَ)
ثم قالَ بعدَ هذَا (وَالرَّفعُ أجوَدُ) (٢)، اعلم أنه إذَا كَانَ ما بعدَ / إلاَّ أَنْ ٢٥
يَكُونَ مرفوعًا بالإستثناءِ إنما هُوَ بِـ " إلاَّ " ،وأن يَكُونَ مَعنَاهُ : الثُبوتُ والحُضُورُ ،

(*) في الأصل : وقد نفى خلا أن يكون ،والسياق يقتضي حذف (خلا) ،لأنها زائـ
(١) الجمل ٢٣٣ .
(٢) الجمل ٢٣٣ .

لأنَّ يَكُونَ تامةٌ ، فإذا قالَ القائِلُ :"قامَ القومُ إلَّا أن يكونَ زيدٌ" ، فأن يكونَ في موضِعِ نصبٍ على الإستثناءِ بإلَّا كأنهُ قالَ : القومُ ثَبتُوا (*) إلَّا ثُبوتَ زيدٍ،ويتضمَّنُ ذلكَ استثناءَ زيدٍ مِنَ القومِ ،فإنهُ إذَا لم يثبُتْ فِيهِم لم يدْخُلْ معَهُم في القيامِ .

وإذا نصبتَ مَابعدَ(إلَّا أن يكونَ) ، أضمرتَ فِيهَا اسمَهَا وقدرتَهُ بالبَعضِ ،فمَن يَقولُ : قامَ القومُ إلَّا أن يكونَ زَيدًا كأنهُ قالَ :"قامَ القومُ إلَّا أنْ يكونَ بعضُهم زَيدًا"،وبعضُهم هاهُنا هُوَ زيدٌ فكأنَّهُ قالَ :"قامَ القومُ إلا بَعضَهم زَيدًا"ويكُونُ زيدًا في هذَا التقديرِ الذِي قدرتَهُ بَدَلاً مِن بعضِهِمْ وهُوَ التقديرُ بِغيرِ أن يَكُونَ ، هَذَا هُوَ معنَاهُ . فكأنَّ أن يَكُونَ في المعنى زائِدَةٌ ،ولكنَّهُ لما ثبتَ جَعَلَ لَهَا الإسمَ مُضمَرًا ،وانتصبَ مَابعدَهَا على أنهُ خبرٌ لَهَا ،ومَعنَاهَا مَا ذكرتُ لكَ ، وقولُ اللّهِ تعالى *إلَّا أن تَكُونَ تِجارةٌ* (١) التأنيثُ الَّذِي في"تكُونَ" لِلتجارةِ إذَا رفعتَهَا ،وإذا نَصبتَهَا كانتْ لإسْمِهَا المُستَتِرِ فِيهَا ،وهِيَ المُدايَنَةُ والمُعاملَةُ ،ونحوُ ذلكَ مِما يَلِيقُ بمعنَى الآيةِ ،فكأنهُ قالَ : إلَّا أن تَكُونَ المدايَنَةُ والمُعامَلَةُ تجارةً ،واللهُ أعلم .

(*) في الأصل : القوم ثبت ،والسياق يعطي ما أثبتناه .

(١) الآية ٢٨١ من سورة البقرة و ٢٩ من سورة النساء قال مكي :
"قرأ عاصم بالنصب وقرأهما الباقون بالرفع ،وحجة من نصب أنه أضمَرَ في تكون اسمها ونَصَبَ تجارةً على خبر يَكُونُ . . والتقدير إلا أن تكون التجارةُ تِجارةً والا أن تَكُونَ المبايعات تجارةً ولا يحسن أن يكون المضمر التداين والدين لتقدم ذكره ولا أن يَكُونَ الحقُ لتقدم ذكره ؛لأنَّ ذلك غير التجارةِ ولأنَّ التجارةَ تقليب الأموالِ في البيع والشراء للنَّماءِ وهو غير الدين وغير التداين والشراء للنَّماءِ ، وهو غير الدين وغير التداين وغير الحق والخبر في كان هو الاسم وحسن إضمار التبايع؛لأ نه تقليب الأموال للنَّماءِ فهو التجارة في المعنى ،وحجة من رفع أنه جعل كان تامة لا تحتاج إلى خبر. الكشف ١/ ٣٢١-٣٢٢ ، وينظر ٣٨٦ ،والنصب قراءة الكوفيين .

باب الاستثناء المقدم

موضوعُ هذا البابِ للإعلامِ بلزومِ المستثنَى بـ "إلّا" الذي يَجوزُ فِيهِ الإتباعُ مَعَ التأخيرِ النصبُ مَعَ التقديمِ، ألاَ ترَى أنهُ بهِ مَثَّلَ دونَ غيرِهِ، وكانَ حقُّهُ أن يُقيِّدَ اللفظَ بِذِكرِهِ، فيقولُ: بابُ الإستثناءِ المقدمِ بـ "إلاّ" ولاَ يُرسلُهُ ؛ ألاَ ترَى أنَّ مِنَ المُستثنَى مَا لاَ يُنصبُ مَعَ التقديمِ كَمَا أنهُ مَا لاَ يرفَعُ مَعَ التأخيرِ، ويلزمُ إعراباً وَاحِدًا في التقديمِ والتأخيرِ على مَا بينتُ في البابِ قَبلَ هذَا، وإنمَا يكونُ اختلافُ الإعرَابِ بِالإتباعِ، والنصبِ فِيمَا استُثْنِيَ بـ "إلاَّ" في التَّامِ مِن غَيرِ الوَاجِبِ وَمَا جرى مَجرَاهُ في الإعرَابِ وهُوَ غيرُهُ. وأمَّا مَا عدَا هذَينِ، فإنمَا المستثنَى إنَّمَا يكونُ لازمًا إعرابًا وَاحدًا إمَّا الخفْضُ وإمَّا النصْبُ . انتهت الطريقةُ الكليةُ .

ثم نقولُ : قال أبو القاسم - رحمه الله - : (الإستثناءُ المقدمُ منصوبٌ أبدًا مثلَ : مَا خرجَ إلاَّ زيدًا أصحَابُكَ) [١]، (وهَذَا كَمَا ذَكَرَ) [٢] وعلةُ انتصابِهِ بعدَ أن كَانَ مَرفُوعًا أنَّ رفعَهُ إنَّمَا كَانَ على البدَلِ، وقد بَطَلَ البدَلُ بالتقديمِ، فلم يُبْقَ إلاَّ النصبُ، فصَارَ الوجهُ الأضعفُ قوِيًا لا يجوزُ غيرُهُ .

ونظيرُ هذَا : هذَا رَجُلٌ قائِمًا وقائمٌ، النصبُ أضعَفُ الوجهَينِ، فإذَا قدمتَ قَائمًا، وقلتَ : هذَا قَائمًا رَجُلٌ صَارَ النصبُ قويًا، وبَطَلَ النعتُ بالتقديمِ .

وجملَةُ عقدِ هَذَا البابِ أنَّ المستثنَى إذَا تَقَدَّمَ هُوَ وصفتُهُ لم يكُنْ إلاَّ منصُوبًا مثْلَ : مَا قامَ إلاَّ رجلاً خيرًا من زيد أحدٌ لِمَا ذكرْنَاهُ، فَإنْ [قدمْتَ] [٤] المُستثنَى دُونَ صِفتِهِ مِثلَ : مَا قَامَ إلا رَجُلًا أحَدٌ خيرًا مِن زَيدٍ، فكذَلِكَ، وإن تقدَّمَ المستثنَى مِنهُ على أصلِهِ، وتأخرتْ صِفَتُهُ جَازَ وجهَانِ :

---

(١) الجمل ٢٣٤.

(٢) مابين الاقواس كله من كلام ابن بابشاذ لوحة ١٧٠ ولم يعزه المصنف ولعله اكتفى بما عزاه له في عدة مواضع من هذا الكتاب.

(٤) في الأصل" قدرت" تصحيف صواب ما أثبتناه.

البدَلُ والنصْبَ ،وذلِكَ قولُكَ : مَا قَامَ أحدٌ إلاَّ زيدًا خيرٌ مِن عمرٍو ،وَما قَامَ أحدٌ إلاَّ زيدٌ خيرٌ من عمرٍو ، فالأولُ: مذهبُ أبي عثمان (١) -رحمه الله - / ٢٥/ب
والثاني : مذهَبُ سيبويهِ (٢) -رحمه الله -والحُجَّةُ لسيبويهِ أنَّ الصفةَ المؤخرَةَ في حُكمِ المقدَّمةِ ،فكأنهُ قَالَ : مَا قَامَ أحدٌ خيرٌ من عمرٍو إلاَّ زيدًا .

والحُجَّةُ لأبي عُثمان أنَّ الإسمَ الأولَ في نيةِ الطرْحِ بِحكمِ البدَلِ ، فكأنك قلت : ما قامَ [أحدٌ] (*) إلاَّ زيدًا خيرٌ مِن عمرٍو ،وأنتَ لو أتيت بهِ هكذَا لم يَكُن إلاَّ منصوبًا ،فَكَذَلك يَكونُ مِن جِهَةِ الحُكمِ والتقدِيرِ ". (٣)

تَعقُّداتٌ لَفظيةٌ :

قوله : (الاستثناءُ المقدمُ) (٤) يُريدُ أبو القاسم -رحمه الله - وكُلُّ مَن ترجَمَ بِهذهِ الترجمةِ التقديمَ على المستثنَى مِنهُ ، وذَلكَ إذَا تقدَّمَ أدواتُ الإستثناءِ والمستثنَى على المستثنَى مِنهُ كقولِكَ : مَا في الدَّارِ إلاَّ زيدًا أحَدٌ ، وهُو لا يكونُ فيهِ إلاَّ النصبُ كَمَا تَقَدَّمَ ،وان كَانَ قَد حُكِيَ من كلامِ العَرَبِ : مَا في الدَّارِ إلاَّ أبُوكَ أحَدٌ ،وهَذَا فِي غايَةِ الشذوذِ ،فحكمُهُ أنْ يُحفَظَ ولا يُقَاسَ عليهِ .

(*) زيادة يلتئم بها الكلام .

(١) قال المبرد : " وإنما سُمِّيَ البدل بدلاً لدخوله لما عَمِل فيه ما قبله على غير جهة الشركة ،وكان سيبويه يختار ما مررت بأحد إلاَّ زيدٍ خيرٍ مِنكَ،لأنَّ البدَلَ إنَّما هو من الاسم لا من نعته والنعت فضلة يجوز حذفها ،وكان المازني يختار النصب ويقول اذا أبدلت من الشيء فقد أطرحته من لفظي وان كان في المعنى موجودا فكيف أنعَتُ مَا قد سَقَط ؟ " ،المقتضب ٣٩٩/٤ ، وانظر شرح ألفية ابن معطي ٦٠٢/١ ،والمساعد ٥٦١/١ ،والتصريح على التوضيح ٣٥١/١ .

(٢) الكتاب ٣٣٦/٢ .

(٣) إلى هنا انتهى كلام ابن بابشاذ ،لوحة ١٧٠ .

(٤) الجمل ٢٣٤ .

وسألةُ الخِلافِ بَينَ سيبويهِ والمازنيِ في تقديمِ صِفَةِ المستثنى منهُ ، فَهناكَ الخِلافُ .

فالمازني يَحكمُ لَهَا بِحُكمِ التقدُّمِ فينصِبُهُ خاصّةً ،وسيبويه يحكُمُ لَهُ بحكمِ التأخيرِ ،فيُجيزُ فِيهِ النصبَ والبدلَ إذا أمكنَ فِيهِ البدلُ.

والمسألةُ :ماجاءَني أحدٌ الَّا زيداً عاقلٌ (١) ، وقولُ سيبويه أرجحُ ،لأن تقديمَ الصّفةِ [على] (٢) موصوفِهَا أولى مِن تأخِيرِ الموصوفِ [عن] (٣) صِفتِهِ ،لأنَّ وجودَ الموصوفِ لنفسِهِ ،ووُجودَ الصّفَةِ لغيرِهَا .

وأنشدَ أبوُ القاسمِ في الباب: (٤)

* وَمالِيَ إلَّا اللَّهَ غيرَكَ ناصِرُ *

البيتُ للكُميتِ بنِ زيدٍ ،ويكنَى أبا المُستَهِل (*) شاعِرٌ اسلاميٌ ،والمسمونَ بالكميتِ ثلاثةٌ: منهم هَذا ،وهوَ الأخيرُ،والأوسَطُ الكميت بن مَعروفٍ ،والأكبرُ الكميت بن ثعلبَةَ ، وهو جَدُّ الكميت بن معروفٍ حَكاهُ : ابنُ سلام. (٥)

والكميتُ بنُ زيدٍ أكثرُهُمْ شِعرًا ،وكَانَ كَثيرَ التشيُّعِ في آلِ النبيِّ -صلى الله عليه وسلم- مادِحاً لَهُمْ ،ولما قالَ قصائِدَهُ الهاشِميّةَ قَصدَ البصرَةَ

(*) في الأصل : المستميل ،تحريف من الناسخ .

(١) ينظر تعليل هذه المسألة في المقتضب ٣٩٩/٤ وشرح المفصل لابن يعيش ٩٢/٢ ،وشرح ألفية ابن معطي ٦٠٢/١ ،والمساعد ٥٦١/١ ،والتصريح على التوضيح ٣٥١/١ .

(٢) في الأصل "إلى" والسياق يعطي ما أثبتناه .

(٣) في الأصل "إلى" والسياق يعطي ما أثبتناه .

(٤) الجمل : ٢٣٤ .
والشاهد للكميت وهو من شواهد الكتاب ٣٣٩/٢ ،والمقتضب ٤٢٤/٤ ، والتبصرة والتذكرة ٣٧٨/١ ،والحلل ٣١٦ ،وشرح المفصل لابن يعيش ٩٣/٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٢٦٥/٢ . وشرح الجمل لابن هشام ٣١٢ ، والشاهد فيه تكرير المستثنى بـ "إلَّا و غير" ،والتقدير فيه :ومالي ناصرٌ إلَّا اللَّهُ غيرَكَ ،فاللَّهُ بدلٌ من ناصر وغيرَكَ نُصِبَ على الاستثناء ،فلما قُدِّمَا لزمَا النصبَ لأن البدل لايقدم . وصدره:

* فَمَالِيَ إلَّا اللَّهَ لاربَ غيرَهُ *

(٥) ينظر طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحي ١٨٩/١-١٩٥ .

يريدُ الفرزدَق ،فلما اجتمعَ معَهُ انتسبَ اليهِ فقالَ :صدقتَ ما حَاجَتُكَ ؟ قالَ : اني قُلتُ شعرًا وأنتَ شَيخُ مُضَرٍ وشاعِرُها ،وأُحِبُّ أن أعرِضَ علَيكَ مَا قُلتُ فان كَانَ حَسنًا أمرتَني بِإذاعَتِهِ ،وإنْ كَانَ غَيرَ ذَلِكَ أمرتَني بِستْرِهِ وَسَترتَهُ عليَّ ،قَالَ يا ابنَ أخِي اني لاحْسِبُ شعرَكَ علىَ قدرِ عقلِكَ فَهاتِهِ ،وأنشِدْ ما قلتَ ،فأنشدَهُ : (١)

* طربتُ وَمَا شوقًا الىَ البِيضِ أطربُ *

حتى انتهى الى قوله :

ولكن الى أَهلِ الفَضَائِلِ والنُّهَــي
وَخَيرِبَنِي حَوَّاءَ والخَيرُ يطلَــبُ
الىَ النَّفَرِ البيضِ الذينَ بِحُبِّهِم
الىَ اللّـهِ فِيمَا نَابَنِي أتقَــرَّبُ

فقال : من هم ويحك ؟ فقال :

بَنِي هاشِمٍ رهطِ النبيِّ فإنَنِــــي
بِهِم وَلَهُم أرضَى مِرَارًا وَأغضَــبُ

فقال : لله دَرُّكَ يا بني ،أصبتَ وأحسنْتَ إذ عَدَلْتَ عنِ الزعانِيفِ والأوباشِ اذًا لا يطيشُ سهمُكَ ولا يَكذِبُ قولُكَ ،ومنها : (٢)

* وَمَالِيَ الاَّ آلَ أحمدَ شِيعَةٌ *

الهاشميات ٤٣، و

(١) البيت للكميت وهو في/ الخزانة ٤/ ٣١٣-٣١٥ ،وقصته مع الفرزدق نقلا عن الاصبهاني بسنده الى محمد بن علي النوفلي عن أبيه ، وعجزه :

* وَلَا لَعِبًا مني وَذو الشيب يلعبُ * والابيات في الهاشميات ٤٥، ٤٦، ٤٧ ،والقصيدة في الخزانة ٦/ ٣١٥.

(٢) البيت للكميت بن زيد من قصيدة مشهورة في الهاشميات ٥٠ - ٥١، وهومن شواهد المبرد على تقدم المستثنى على المستثنى منه كأنه قال : وما ليَ شيعةٌ الاَّ آلَ أحمدَ . ينظر المقتضب ٤/ ٣٩٨ ،والكامل ٢/ ٩٠ ،والانصاف في مسائل الخلاف ١/ ٢٧٥ ،والحلل في شرح

===

يعني بأحمدَ النبيَّ عليهِ السلام، وآله أهلُ بيتِهِ ، وقيلَ : كلُّ منْ آمنَ بِهِ كانُوا قَرابةً أو غيرَهُمْ ، و"المَشْعبُ" الطريقُ والمذهَبُ، يريدُ مالي مذهَبٌ إلّا طريقَ / ٢٦/أ الحقِّ و "شِيعَةٌ" مبتدأٌ وخبرُهُ فِي الجَارِّ والمجرُورِ ، وَ"آلَ أحمدَ" منصُوبٌ على الاستثناءِ المُقدَّمِ والنيةُ بِهِ التأخِيرُ ، ولو تَأخَّرَ لَكَانَ الرفعُ فِيهِ على البدَلِ أحْسَنَ مِنَ النصبِ كَما تَقدَّمَ ، وكذلِكَ "شيعةٌ" مبتدأٌ وخبرُهُ في المجرُورِ قبلَهُ ، و"مَشْعبٌ" الحقِّ منصوبٌ على الإستثناءِ ، ولو تأخَّرَ لَكانَ الرفعُ فِيهِ أجودَ أيضاً ، وهذا كصفَةِ النكرةِ إذَا تقدمتْ عَليْهَا انتصبتْ على الحالِ ، وإذَا تأخرَتْ كَانَ النعتُ فِيهَا الوجْهَ ، وأنشدَ أيضاً في الباب[1]:

وَمَالِيَ إلا اللَّهُ لاَ رَبَّ غَيرُهُ
وَمَالِيَ إلّاَ اللَّهَ غَيرَكَ نَاصِرُ

قِيلَ : انّ البيتَ للكميت بن زيد المذكُور، ولم يَقَعْ فِي دِيوانِ شعرِهِ ، وشَاهِدُهُ تقديمُ قولِه : "إلّاَ اللّهَ" المتأخِّرَ ، و"غَيرَكَ" يُنتصَبُ على الاستثناءِ المقدَّمِ ولو كانَا متأخرَينِ لَنصَبَ أحدَهُمَا ولَرفَعَ الآخرَ ، فَقالَ : "مَالِيَ نَاصِرٌ إلّاَ اللّهُ غَيرُكَ" ، فاللّهُ نَاصِرٌ وغَيرُكَ ، ولو قَدَّمَ أحدَهُمَا لنصَبَهُ ورفَعَ المُتأخِّرَ ، و "ناصِرٌ" مبتدأٌ ، وخبرُهُ الجَارُّ والمجرُورُ ، وفِيهِمَا مَعَ التقدِيم خمسَةُ أوجهٍ[2]: نصبُهُمَا على الاستثناءِ ، ورفْعُ أحدِهِمَا ونَصبُ الآخرِ.

الثاني : "ونَاصِرٌ" بدَلٌ من المرفوع ونَصبُ أحدَهُمَا على الحَالِ على أن يَكُونَ صفةَ متأخرٍ صِفةً لنَاصِرٍ ، فَهُوَ صفَةُ نكرةٍ تقدمَتْ ، ويجوزُ نصبُهَا على الحَالِ مُقدَّماً مِن تأخِيرٍ على أن يَكُونَ تقديرُهُ : ومالِيَ إلّاَ اللّهَ نَاصِرٌ غَيرَكَ.

*** أبيات الجمل ٣١٢ ، والتبصرة والتذكرة ١/٣٧٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/٧٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٦٥ ، وتذكرة النحاة لأبي حيان ٧٣٥ ، والأشموني ٢/١٥١ ، والخزانة ٤/٣١٤.

(١) الجمل : ٢٣٤ . وقد مر الكلام عليه ص ١٢٠ .

(٢) انظر الحلل في شرح أبيات الجمل لبيان هذه الأوجه الخمسة ٣١٦-٣١٧.

فَلَمَّا تَقَدَّمَ انتصبَ على الحالِ، واسمُ اللَّهِ في أولِ البيتِ مرفوعٌ بالابتداءِ، وخبرُهُ في الجارِّ والمجرورِ قبلَهُ، وجوازُ النصبِ فيهِ تكلُّفٌ بعيدٌ؛ لأنَّ "مالِيَ" مفرَّغٌ لَهُ. وقدْ أعربَ هَذَا البيتَ بعضُ المتأخرينَ بمَا هَذَا نصُّهُ:

فقالَ: البيتُ ليسَ فيه غريبُ لغةٍ، ومعناهُ بَيِّنٌ، وموضعُ الشاهِدِ منهُ قوله: وَمَالِيَ إلاَّ اللَّهَ غيرَكَ ناصِرٌ.

أصلُ هَذَا الكلامِ: (وَمَالِي ناصِرٌ إلاَّ اللَّهَ غيرَكَ)، بنصبِ غيرَ، فيجوزُ في اسمِ اللَّهِ تعالى الواقِعِ بعدَ إلاَّ في آخِرِ البيتِ الرفعُ على البدلِ لوْ كَانَ مُؤَخَّراً عَنِ المستثنَى منهُ، والنَّصبُ على الإستثناءِ ولاَ يجوزُ في غيرَكَ إلاَّ النصبُ على الاستثناءِ إِذَا كَانَ مُؤَخَّراً أيضًا؛ لأنهُ أتَى بعدَ الإيجابِ، وهُوَ مثلُ قولِهِمْ: "مَا فِي الدَّارِ أحدٌ إلاَّ زيدًا إلاَّ عمرًا"، فزيدٌ يَجُوزُ فيهِ البدلُ والنصبُ على الاستثناءِ، ولا يجوزُ فِي عمرٍو من قولِكَ: إلاَّ عمرًا الذي جاءَ بعدَ زيدٍ إلاَّ النَّصبُ؛ لأنهُ أتَى بعدَ مَا انبطل حُكم النفيِ بِـ "إلاَّ" الأولَى التي دَخلتْ على زيدٍ، فكأنَّ إلاَّ عمرًا أتَى بعدَ الإيجابِ الصَّريحِ؛ فلذَلِكَ وجَبَ نصبُهُ، وزيدٌ وعمرٌو كِلاهُمَا مُستثنًى مِن أحدٍ، وكذَلِكَ اسمُ الله تعالى، والمخاطَبُ في قولِكَ: مالي ناصِرٌ إلاَّ اللَّهَ غيرَكَ، مُستثنَيانِ مِن نَاصِرٍ، فاللهُ نَاصِرٌ والمُخَاطَبُ نَاصِرٌ، فلمَّا قدمَهُمَا وجَبَ نصبهُمَا. أما غيرَك، فكانَ واجبَ النصبِ معَ التأخيرِ، وأمَّا اسمُ الله تعالى، فكانَ قبلَ التقديمِ يجوزُ نصبُهُ على الإستثناءِ ورفعُهُ على البدَلِ، فلما تقدَّمَ وجَبَ نصبُهُ؛ لأنَّهُ مستثنًى مُقدَّمٌ، ويجوزُ فِيهِ غيرُ هذا الإعرابِ، وهُوَ أن يَكُونَ إلاَّ اللَّهَ وغيرَكَ مَعَ التأخيرِ عَنْ نَاصِرٍ نَعتينِ لِنَاصِرٍ ولاَ يَكُونَا مُستثنَيَيْنِ. فبعدَ مَا صَارَا نَعتَيْ نَكرةٍ قُدِّمَا عليْهَا، فانتصبَا على / الحالِ، ويجوزُ أن يَكُونَ أحدُهُمَا مَعَ التأخيرِ مُستثنًى والآخَرُ نَعتاً، فالذِي نجعَلُهُ نعتًا مَعَ التأخِيرِ مِنهُمَا يَكُونُ منصوبًا مَعَ التقدِيمِ على ٢٦/ـ

البدَلِ ؛ لأنّهُ نعتُ نكرةٍ والذى يَكونُ استثناءً يَجُوزُ فِيهِ مَعَ التأخِيرِ البدَلُ، والنصبُ على الإستثناءِ ،وحينَ قدمتَهُ وجَبَ فِيهِ النصبُ، واسمُ الله تعالـى في أولِ البيتِ مُرتفِعٌ بالإبتداءِ وخبرُهُ فِيمَا قبلَهُ ،وغيرُه يَجوزُ رفعُهُ ونصبُهُ ، فأما رفعُهُ ،فيمكنُ فيهِ ثلاثةُ أوجهٍ أحدُهَا : أن يَكُونَ نعتًا لِربِّ النبيِّ مَـع التبرئةِ على الموضِع .

والوجهُ الثاني : أن يكُونَ خبرَ المبتدأِ الذِى هُوَ لاَ رَبَّ ،لأنّهُ في موضِع رفعٍ بالإبتدَاءِ ،ويكونُ مثلَ قول الشاعر :(١)

* وَلَا كَرِيمَ مِنَ الوِلْدَانِ مَصبُوحُ*

على من جَعَلَهُ خبرًا .

والثالثُ : أن يَكُونَ بدَلاً على الموضِعِ ،وأما نصبُ " غَيرَ " فيكُونَ على النعتِ على لفظِ "لاَ رَبَّ" كقولِهِ : لاَ رَجُلَ عَاقِلاً في الدَّارِ وَعلى الاستثنَـاءِ ، وإذا جعلتَ غَيرَهُ نعتاً مرفوعًا أو منصوبًا يَكُونُ خَبرَ " لاَ رَبَّ " مَحذُوفًا كأنـهُ قَالَ : لاَ رَبَّ غَيرُهُ فِي الوُجُودِ ،وكَذلِكَ إذا كَانَ مرفوعاً على البَدلِ علـى الموضِعِ أو منصُوبًا على الاستثَناءِ.

---

(١) الشاهد في الكتاب بلا نسبة ٢/٢٩٩ ،والمقتضب ٤/ ٣٧٠،وكتاب المقتصد ١/٨٠٣ ،وفي شرح المفصل أنشده الزمخشرى لحاتم الطائي قال ابن يعيش : " وما أظنه له قال الجرمي هو لأبي ذُؤيـب الهذلي " وقيل : لرجل من النبيت وهم حيٌّ من الأنصار،وقيل : اسم الشاعر عمرو بن مالك بن الأوس . وصدره :

* إذَا اللقاحُ غدت مُلقَى أصِرَّتِهَا *

والشاهد فيه قوله "مصبوح" إن شئتَ جعلته نعتا لاسم لا محمولا على الموضع ،ويكون الخبر محذوفا لعلم السامع تقديره موجود ، والمجرور الذى هو من الولدان في موضع الصفة لاسم لا متعلـق بأجنبي كأنه قال : ولا كريم ثابت من الولدان مصبوح .
وانظر الأمالي الشجرية ٢/ ٢١٢ وشواهد الإيضاح للقيسى ١/ ٢٧١ ، وإيضاح ابن برى ٢٠٥ ، والأشموني ١/ ٦٥٠ ،والخزانة ٤/ ٦٨٠ وقيل انه ملفق بهذه الرواية التي هي رواية سيبويه .

باب الاستثناء المنقطــع (١)

والاستثناءُ المنقطعُ هوَ الذى يكونُ من غيرِ جنسِ مَا تقدمَهُ ، وهُـوَ على ضربينِ : أحدهُمَا : يَجوزُ فِيهِ الإتبَاعُ والقطعُ .

والثانـــي : لا يجوزُ فِيهِ إلاَّ القطعُ كقولِهِ تعالى ﴿ فَلَولاَ كَانَـتْ قَريَةٌ آمنَتْ ﴾ ثُمَّ قالَ تعالى : ﴿ إلاَّ قَومَ يُونُسَ ﴾ (٢) وقولِهِ تعالـــى ﴿ فَلولاَ كَانَ مِنَ القُرُونِ مِن قَبلِكُمْ أُولُو بَقِيَّةٍ ﴾ ثُمَّ قالَ تعالى ﴿ إلاَّ قَلِيـلاً مِمَّنْ أَنْجَيْنَا مِنْهُمْ ﴾ (٣) قال سيبويه - رحمه الله - : فَهذا لاَ يكونُ إلاَّ عَلَـى معنى : ولكن أتــى (٤) مَنصُوبًا .

فموضوعُ البابِ لذكرِ هذَا النوعِ منهُ ، والإعلامِ بمَا فِيهِ مِن اختـلَافِ اللغةِ ، وفضلِ احداهُمَا الأخرَى ، ونسبةِ كُلِّ لغةٍ إلى أهلِهَا ، فَهذَا الـذى وَضَعَ لــهُ البابَ مَعَ ما انضمَ اليهِ من الامثلَةِ .

فقد تحصَّلَ مِن هذا أنَّ الإستثناءَ المنقطِعَ هُوَ أن يَكُونَ مَا بعدَ " إلاَّ " مِن غير جِنسِ مَا قبلَهَا ، وذَلِكَ قولُكَ : "ماجاءَنِي أحَدٌ إلاَّ حِمَــارٌ" ، فالحِمَارُ مِن غَيرِ جنسِ الأَحَديـنَ ، والذِى صَوبَـه أنَّ الإستثناءَ فِي الحقيقَـةِ انمَا هُوَ في الأفْعَالِ ، فَكأنكَ انمَا أخرجتَ مَجِيءَ الحمَارِ مِن مَجِيءِ الأحدِينَ ، فَالمَجِيءُ من جنسِ المَجِيءِ ، ولكنه سُمِّيَ منقطعاً ؛ لأنَّ صاحِبَ الفعلِ الثَّانِـي مِن غيرِ جنسِ صاحبِ الفعلِ الأولِ ، والدليلُ على صحةِ مَا قلنَاهُ أنهُ لاَ يَجُــوزُ أن تقولَ : مَا كلمتُ أحداً إلاَّ حماراً ؛ لأنَّ الحِمَارَ لاَ يوصفُ بالكلامِ ، فَلاَ يَصِـحُّ استثناؤُهُ مِما قبلَهُ .

---

(١) الجمل ٢٣٥ .

(٢) الآية ٩٨ من سورة يونس.

(٣) الآية ١١١ من سورة هود .

(٤) الكتاب ٣٢٥/٢ ، عبارة سيبويه : " هذا بَابُ ما لاَ يَكُونُ إلا عَلَى مَعنى ولكن

فإذا تقرر هذا ،فالبابُ يدورُ على مسألتَين إحداهُمَا : أن يَكُونَ المستثنَى مِمّا يجوز أن يَحِلَّ محلَّ الأولِ ويُعطِي معنَاهُ ،حتّى كأنَّ الأولَ توكيدًا كقولك: ماجاءني أحدٌ إلّا حِمارٌ ،ولو قلت : ماجاءني إلّا حمارٌ لأفادَ ذلك المعنَى الأول بعينِهِ.

والثانية : أن يَكُونَ المستثنَى مِمّا لا يَجُوزُ أن يَحِلَّ محلَّ الأولِ حتّى يكُونَ الأولُ توكيدًا كقولِهِ تعالى : ﴿ لَا عَاصِمَ اليومَ مِنْ أمرِ اللَّهِ إلّا مَن رَحِمَ ﴾ (١) إذا أردتَ إلّا المرحُومَ .

فإذَا تقررتِ المسألتَانِ ،فأهلُ / الحِجَازِ ينصبُونَ فيهمَا جميعاً ، ٢٧/أ
وبنو تميمٍ يُجيزُونَ فيمَا يَصِحُّ فِيهِ التوكيدُ ما يُجيزُونَ فِي المتصلِ مِنَ البَدلِ ويُوافِقُونَ أهلَ الحجازِ في الذى لا يصِحُّ فِيهِ التوكِيدُ . (٢)

ثُمَّ لا بدَ من تفسيرِ الجنسِ في اصطلاحِهِمْ في هَذا الموضِع ، فالجنسُ فِي اصطلاحِهِم إنمّا هُوَ عبارَةٌ عنْ صلاحِيةِ لفظِ المستثنَى مِنهُ للمستثنَى ، أو وُجُوبِ وقوعِهِ عليهِ إذا لم يكن ثَمَّ استثناءٌ ،وبَيَانُ ذلِكَ أنكَ إذا قلتَ:"ما في الدارِ أحدٌ إلا زيدًا"،فلو سكتَ عن قولكَ : إلا زيدًا الذى هو الاستثناءُ لوجبَ وقوعُ الأحدِ على زيدٍ في جملةِ الأحدينَ عنِ الأناسِيِّ ؛ لأنَّ أحدًا وما كانَ في معنَاهُ في النفي موضوعٌ للعمُومِ ، ومثالُ صلاحِيةِ اللفظِ للمستثنَى إذا لم يكن ثَمَّ استثناءٌ قولُكَ :جاءَ الناسُ إلّا زيدًا ، فَلوْ لَمْ يكُنْ إلّا زيدٌ لَكانَ الناسُ صالحًا أن يدخُلَ تحتَهُ زيدٌ ،وليسَ بواجبٍ أن يقَعَ عليهِ ؛لأنَّ ما فِيهِ الألِفُ واللّامُ لم يثبتْ أنهُ موضُوعٌ فِي اللغَةِ في الوضعِ الأولِ للعمومِ كما ثبَتَ ذلِكَ في ما يجيءُ مِنَ الألفاظِ الموضوعَةِ للعمُومِ في اللغَةِ بالوضعِ الأولِ كما جاءَ ذلكَ فيما يَجيءُ من ألفاظِ العمومِ بعدَ النفيِ .

---

(١) الآية ٤٣ من سورة هود .

(٢) ينظر الكتاب ٣١٩/٢ فمابعدها ،وشرح المفصل لابن يعيش ٨٠/٢ وشرح ألفية ابن معطي ٦٠٢/١-٦٠٣ .

مَبحثٌ في لا إله إلاَّ اللَّـهُ

فاذا علمتَ هَذا ،فقولكَ : لا الهَ إلاَّ اللهُ بالرفعِ ولاَ إلهَ إلاَّ اللهَ بالنصبِ مثلُ هذا استثناءٌ متصلٌ أو منقطعٌ ؟ فَحُكِيَ عَنِ ابن حزمٍ (١) أنهُ قالَ فيهِ استثناءٌ منقطعٌ ،لأنَّ الإستثناءَ المتصِلَ هُوَ الاستثناءُ منَ الجنسِ ، واللهُ تعالى ليسَ لهُ جنسٌ .

قلتُ : ونحنُ نساعدُهُ على أنَّ اللهَ تعالى ليسَ له جنسٌ ، إذ لو كانَ لَه جنسٌ لكانَ مِن قبيلِ ما يَتكثَّرُ بالوجودِ أو بالتقديرِ ،وحقيقَةُ الكثرَةِ في حقِ اللَّهِ تعالى مُحالٌ،إذ ذَاكَ يُناقِضُ الوحدانِيَةَ المحققَةَ في حقِّهِ تعالَى ،اذ هُوَ واحدٌ بالذَّاتِ بمعنىَ أنهُ لا ينقسِمُ ،ولاَ مثلَ لهُ ولا نَظيرَ ، وهُوَ واحدٌ بالصفاتِ، بمعنىَ أنهُ مَعَ كونِهِ وَاحدًا بالذاتِ ،فهُوَ موصوفٌ بصفَاتِ الإلهيةِ منَ العلمِ والقدرةِ والإرادةِ والحياةِ والكلامِ، على حسبِ مَا يليقُ بِهِ من القدَمِ والبقَاءِ وجوبًا لِذاتِهِ وصفاتِهِ ، ولعدَمِ فَهْمِ الفلاسِفَةِ أنَّ الصفاتِ لا يلزمُ عَنهَا تَعدُّدَ الموصوفِ أنكَرُوا الصفاتِ في حقِّهِ تعالى .

تعالى الله عن قولِهِمْ ،ولتحقِيقِ هَذا علمُ الكلامِ وقد بسطتُهُ في شرحي للإرشَاد ، والحمد لله على ابانةِ الحقِ والذَّبِ عنه .

والمعنَى الثَّالثُ : مما تقالُ الوحدانِيةُ عليهِ في حقِّ اللهِ تَعالَى : أنه واحدٌ بالأفعالِ ،فلا شريكَ له في أفعَالِهِ،وسواءٌ في ذلكَ ما توَّقفَ على أسبابٍ عاديةٍ كالإحراقِ عندَ النَّارِ والقطعِ عندَ الحديدِ ،والبُرءِ عندَ الدواءِ

---

(١) ابن حزم هو : أبو محمد بن حزم الظاهرى قال أبوحيان وغيره كان صاحب حديث وفقه وجدل وله كتب كثيرة في المنطق والفلسفة لم يخل فيها من غلط ،وكان شافعيَ المذهبِ يناضل الفقهاء عن مذهبه ثم صار ظاهريًا فوضع الكتب في هذا المذهب وثبت عليه إلى أن مات سنة ٤٥٦ . انظر ترجمته في نفح الطيب ٢/٢٨٧ فمابعدها .

فالله تعالى : خالِقُهُ ،ومخترعُهُ بِخلافِ ما يقولُهُ الطبائِعيّون(١)، وَمَا تَوقفَ على قدرِ العبادِ ،فاللهُ تعالى خالقُهُ ومخترعُهُ بخلافِ ما يقولُهُ المعتزِلَةُ، وقد بسطنَا هذَا أيضًا فِي شرحِنَا للإرشادِ وشرحنَا للعقيدةِ البرهانيةِ.(٢)

فَلنرجعْ إلى الكلامِ على الاستثناءِ المنقطِعِ ، والذى حَمَلَ ابنَ حزمٍ في قولِ القائِلِ مِنَّا : "لاَ إله إلاَّ اللهُ" على أن نَصبَهُ على الاستثناءِ المتصِلِ أوِ المنقطِعِ ،فأنكرَ / هُوَ أن يُقالَ في هذَا استثناءٌ متصلٌ ؛لأنَّ الإستثناءَ ٢٧/ب المتصِلَ إنمَا يكونُ حيثُ يكونُ المستثنَى مِن جنسِ المستثنَى منهُ،واللهُ تعالى لا جنسَ لهُ.

والذى حمَلَ ابنَ حَزمٍ على هذَا غَفلتُهُ عِن استعمالِ النحويينَ في اسمِ الجِنسِ في بابِ الاستثناءِ ،وليسَ مُرادُ النحويينَ فِيهِ أنهُ الذى يَستحِيلُ علىَ اللهِ تعالى ،وإنمَا الجنسُ في اصطلاحِهِم هُوَمَا تقدَّمَ(٣) من صلاحِيةِ اللفظ أيَ:وجُوبِ وقوعِهِ عندَ عدمِ الإستثناءِ ،فقولنَا : "لاَ إلهَ إلاَّ اللَّـهُ" الإستثناءُ فِيهِ استثناءٌ متصِلٌ ؛ لأنَّهُ لو سَكتَ عَنِ الإستثناءِ لدَخلَ المستثنَى تحتَ عمُومِ قولِهِ : "لاَ إلَـهَ"، وكانَ يكونُ كُفرًا بِالإجمَاعِ ، ولو عُرِضَ قَولُ قَائِلٍ: "لاَ إلهَ" من غيرِ أن يذكُرمَعَهُ "إلاَّ اللَّهُ" على العلماءِ كافةً لحكمُوا بأنَّهُ كافرٌ، وإذَا كَانَ استثناءً مُنقطِعًا كما زَعمَ ابنُ حَزمٍ لم يُكَفر قائِلُهُ ؛ لأنَّ الإستثناءَ المنقطِعَ لم يدخلْ تحتَ ما استُثنِيَ منه إذَا عُدِمَ الاستثناءُ بالوضعِ الأولِ ،ولاَ يصلُحُ لَهُ ؛ ألا ترَى أن قولَكَ : "ما في الدارِ أحدٌ إلاَّ حِمَارٌ"، "وما في الدارِ أحدٌ إلاَّ حمارًا" لو سكتَ عن قولِكَ : "إلاَّ حمارًا" لما دَخلَ الحمَارُ تحتَ أحدٍ ولا تحتَ إنسَانٍ بالوضعِ الأولِ ولاَ صلَحَ أن يدخُلَ تحتَهُ.

---

(١) نسبة الى علم الطبيعة وهو علم من أقسام الفلسفة يبحث في حقيقة الأشياء فيما وراء الطبيعة ولأصحابه كلام في قدم العالم وحدوثه يخالف ما يعتقده أهل السنة . ينظر الفتاوى لشيخ الاسلام ابن تيمية ٤/ ٢١٠-١٣٣/٨.

(٢) مذكور في كشف الظنون ٢/١١٥٨-١٣٦١ و ٢/١٥٥.

(٣) مر قريبا في صفحة ٩٩ من هذا الكتاب .

مطلب الاستثناء المنقطع ينقسمُ قسمين

والاستثناءُ المنقطعُ في اصطلاحِ النحويينَ ينقسمُ قِسمينِ (١) : استثناءٌ يجوزُ أن ينطلِقَ فِيهِ لفظُ المستثنَى منهُ على المستثنَى على طريقِ المجَازِ.

والقسمُ الثاني : لا يَجوزُ أن ينطلِقَ فِيهِ لفظُ المستثنَى منهُ على المستثنَى لاَ حقيقةً ولاَ مَجازاً ، فمثَالُ الأولِ : "مَاجاءَني أحدٌ إلاَّ حماراً" "وما في الدَّارِ أحدٌ إلاَّ ثوراً"، وكذلِكَ كلُّ ما كانَ فِيهِ المستثنَى مِما يتصِلُ بالآدميينَ مِن دوابّ أو غيرهَا مِمّا يخالطُهُمْ.

ومثالُ الثانِي : مَا جَاءَ المسلِمُونَ إلاَّ الكافِرينَ ، وَما جَاءَ المضرُوبُونَ إلاَّ الضَّارِبينَ ،وكذلكَ ما أشبهَهُ ، فالكافرونَ لاَ دخولَ لهم تحتَ المسلمينَ لا حقيقةً ولا مجازًا ، فالأولُ حكمُهُ عندَ بَني تميمٍ في النفْي حُكمُ المتصِلِ يَجوزُ فِيهِ البدَلُ والنصبُ على الإستثناءِ كقولِكَ: "ما في الدَّارِ أحدٌ إلاَّ حمارٌ" "وإلاَّ حماراً"، وحكمُهُ عندَ أهلِ الحجَازِ النصبُ لاَ غيرُ، ووجهُ مذهبِهِمْ أنهُ لمَّا انقطعَ عنِ المستثنَى مِنهُ (١) فِي الجنسيةِ أوجبُوا قَطعَهُ مِنهُ (٢) في الإعرَابِ .

ووجهُ مذهبِ بَني تميمٍ أنهُ لما كَانَ المستثْنَى يدخُلُ تَحتَ المستثنى منهُ بضربٍ منَ المجازِ أجرَوْهُ مُجرَى المتصِلِ .

مبحث للنحويين في المجاز وجوه

وللنحويينَ في ذلكَ المجازِ وُجُوهٌ (٣) وذلكَ إذا قَالَ القائلُ : "مافي الدارِ أحدٌ إلاَّ حِمارٌ"

---

(١) في الأصل : عنه ،ولعله تحريف من الناسخ .
ينظر : شرح الجمل لابن بابشاذ ،مخطوط لوحة ١٦٩-١٧١ .
(٢) في الأصل : انقطع عنه في الإعراب ،ولعله تحريف من الناسخ .
(٣) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢٦٦/٢ لبيان هذه الوجوه من المجاز .

فأحدُ وجوهِ المجازِ فيهِ أن يكونَ أطلقَ الأَحَدَ الذي هُوَ مُختصٌّ في الحقيقةِ بمَنْ يَعقِلُ على مَنْ يَعقِلُ ،وعلى مَا لايعقِلُ مِمَّا يتصِلُ بالآدميينَ ثم استثنى مَا لايعقِلُ مِمَّا أُطلِقَ عليهِ أحدٌ على طَريقِ المَجازِ.

والوجهُ الثانِي : أن يكونَ أرادَ أولاً ما فِي الدارِ إلاَّ حمارٌ،فَعُلِمَ بهذَا الكلامِ أنهُ ليسَ في الدارِ أحدٌ ،فذكَرَ أحدًا توكيدًا معنويًا ، ونُريدُ بالمعنويِ أنه ليسَ بتأكيدٍ تَابِعٍ للمؤَكَّدِ .

والوجهُ الثالثُ : أن يكونَ أرادَ ما في الدارِ أحدٌ ولا غيرُهُ إلاَّ حمارٌ ،فاستثنَى قوله: "حِمارٌ" مِن قولِهِ: غَيرُهُ ،ويكونُ ذلكَ من مجَازِ الحذفِ ،والذى قبلَهُ / مِن مَجازِ الزيادَةِ ،وأحسَنُ هذهِ الوجُوهِ الأولُ ،والثانِي يضعفُ من حيثُ أنَّ إعرابَهُ غيرُ مُطابِقٍ لمعناهُ ، فإنَّ إعرابَهُ مبتدأٌ ،وحمارٌ الواقِعُ بعدَ إلاَّ بدَلٌ مِنهُ ،والمبتدأُ لا يَكونُ تأكيدًا. ٢٨/أ

الوجهُ الثالثُ : يضعفُ أيضاً من جِهَةِ أَنَّ فِيهِ الإستثناءَ مِنَ المحذوفِ ،والاستثناءُ مِنَ المحذوفِ لا يُرجَعُ اليهِ مَا وُجِدَ عنهُ مندوحةٌ.

وأما النوعُ الثانِي مِنَ الاستثناءِ المنقطِعِ ،وهُوَ الاستثناءُ الذى لا يدْخُلَ فِيهِ المستثنَى تحتَ المستْثنَى مِنهُ بوجهٍ مِن وُجوهِ المَجَازِ فليسَ فِيهِ إلاَّ النصبُ عندَ جَميعِ العربِ .

والبصريُّونَ من النحويينَ يُقدِّرُونَ الاستثناءَ المنقطِعَ بِلكنَّ (١) ، وإذا قدرُوا بِهَا جَعَلُوا لهَا الإسمَ والخبرَ ،وان خففَهَا مُخفِفٌ جعَلَ مابعدَهَا مبتدأً وخبرًا كقولِ القائِلِ: ما في الدارِ أحدٌ إلاَّ حِمَارٌ.

---

(١) ينظر الكتاب ٣١٩/٢ ،والأصول ٢٩٠/١ ،قال ابن السراج : الاستثناء المنقطع من الأول "إلاَّ" في تأويل لكن . . عند البصريين ومعنى سوى عند الكوفيين والاختيار فيه النصب في كل وجه و ربما ارتفع مابعد إلاَّ وهي لغة بني تميم .

تقديرُ الكلامِ: "ما في الدارِ أحدٌ لكنَّ فيهَا حِماراً"، وإن جعلتَهـا على لغةِ مَنْ يخففُهَا قلتَ: "لكنْ فِيهَا حمارٌ"، وقد ظهرَ ذلكَ الخبرُ مـع إلَّا في قولِهِ تعالَى ﴿ إلَّا قومَ يُونُسَ لَمَّا آمنُوا كَشَفْنَا عنهُم عذَابَ الخِزيِ ﴾.

فإن قِيلَ: فلمَ قدرُوا الاستثناءَ المنقطعَ بلكنَّ وخصّصُوهُ بِهَا، وتقديرُ المتصلِ بلكنَّ سَائِغٌ؟ ألاَ ترَى أنكَ إذا قلتَ: ما قامَ أحـدٌ إلَّا زيدًا يسوغُ أن تقدرَهُ بلكنَّ، فتقُولُ: ما قامَ أحدٌ لكنَّ زيدًا قائِمٌ، وكذلكَ لو قلتَ: قامَ القومُ إلَّا زيدًا لساغَ لَكَ أن تَقُولَ مُقدّرًا: قامَ القـومُ لكنَّ زيدًا لم يقم. قيلَ: إنما خَصّصُوا التقديرَ بلكِنَّ في الاستثناءِ المنقطِع -والله أعلم- لأجلِ أنَّ لكنَّ ثقيلةٌ وخفيفةٌ يلزمُ مابعدَها أن يكُونَ مخالِفًا لما قبلَهَا، فهِيَ لا تقعُ إلَّا بينَ مُختلفينِ، فلما لزمتْهَا المخالفَةُ، وكَـانَ الاستثناءُ المنقطعُ أشدَّ مخالفةً لمَا قبلَهُ مِنَ الاستثناءِ المتصِلِ، فإنّـهُ خَالفَ ما قبلَهُ فِي الحقيقَةِ، وفيمَا أسندَ إليهِ من فعلٍ أو غيرِهِ ألزمُوا تقديرَ الاستثناءِ المنقطعِ -والله أعلم- لشدّةِ مخالفَتِهِ لمَا قبلَهُ.

تفقداتٌ لفظيـةٌ:

قوله: (إذَا كَانَ الاستثناءُ من غيرِ الجنسِ كَانَ منقطعاً منْـهُ منصوبًا)(١) يريدُ على لغةِ أهلِ الحجازِ، فإنهُ ذكرَ بعدَ هذا لغةَ بَنِـي تميمٍ، وهيَ تجويزُهُمُ البدَلَ، ولغةُ أهلِ الحجازِ أقيسُ؛ لأنّهُ لما انقطعَ عـنهُ في الجنسيةِ وجبَ أن ينقطعَ عنهُ في الإعرابِ، كقولِهِ في المَثَلِ: وَما لـكَ عليَّ سلطانٌ إلَّا التكلفَ(٢)، هذَا المثالُ مِمَّا ينبغي ألاَّ يجوزَ فِيهِ البدَلُ على

---

(١) الجمل ٢٣٥.

(٢) قال سيبويه: "وهو في كلا المعنيين إذا لم تنصب بدل ومن ذلك من المصادر: ما له عليه سلطان إلَّا التكلف، لان التكلفَ ليـس من السلطانِ وكذلك إلَّا أنه يتكلفُ هو بمنزلة التكلفِ وانما يجيء هذا على معنى ولكن". الكتاب ٢/ ٣٢٢.

مذهب بني تميم ؛لأنَّ السلطانَ لا ينطلقُ على التكلفِ بوجهٍ منَ الوجُوهِ، والسلطانُ: الحجةُ ،والتكلفُ ليسَ من الحجةِ في شيءٍ ،فلاَ ينبغِي أن يطلَقَ عليهِ ،وكذلكَ قولهُ تعالى ﴿ مَا لَهُم بِهِ من عِلمٍ الاَّ اتِّبَاعَ الظَّنِّ ﴾ (١) ،اتباعُ الظنِّ ليسَ مِنَ العلمِ في شيءٍ ،ولا ينطلقُ عليهِ العلمُ لا حقيقةً ولا مجازاً وقوله تعالى ﴿ لاَ عَاصِمَ اليومَ مِنَ أمرِ اللَّهِ الاَّ مَن رَحِمَ ﴾ (٢) .

مبحث: يجوزُ في هذهِ الآيةِ أربعةُ أوجهٍ

يجوزُ في هذهِ الآيةِ أربعةُ أوجهٍ: (٣) اثنَانِ منهُمَا يكونُ الاستثناءُ فيهِمَا متصِلاً ، واثنانِ منهُمَا يكونُ الاستثناءُ فِيهِمَا منفصِلاً منقطِعًا ،فأحدُ وجهي الاتصَالِ أن تجعَلَ(مَنْ رحِمَ)بمعنَى الراحِمِ ، فكأنهُ قال : لا عاصِمَ اليومَ من أمرِ اللهِ الاَّ الراحمَ ،والراحمُ من جنسِ العاصِمِ ؛لانَّ العاصِمَ ينطلقُ على / ابن آدمَ لعصمتِهِ لمن يرحَمُهُ . ٢٨/-

والثاني : أن يكونَ عَاصِمٌ بمعنَى المعصوم ، واسمُ الفاعلِ قد يجيءُ بمعنى المفعول كقولِهِمْ : مَاءٌ دَافِقٌ، بمعنَى مدفوقٌ ،وعيشةٌ راضيةٌ: بمعنَى مرضيةٌ، وقد سلَكَ بعضُهُم في عاصِمٍ علىَ أن يكونَ بمعنَى معصومٍ وجهًا آخرَ ،وهُوَ أن

---

(١) الآية ١٥٧ من سورة النساء قال سيبويه : وأما بنو تميم فيرفعـون هذا كله فيجعلون اتباع الظن علمهم . الكتاب ٣٢٣/٢ .

(٢) الآية ٤٣ من سورة هود .

(٣) قال السمين الحلبي : "في هذه الآية أقوال : أحدها أنه استثناء منقطع وذلك أن تجعل عاصما على حقيقته ومن رحم هو المعصوم . الثاني : أن يكون المرادُ بمن رحم هو البارى تعالى كأنه قيل : لا عاصمَ اليومَ الاَّ الراحِمَ . الثالث : أن عاصما بمعنى معصوم وفاعل قد يجيئ بمعنى مفعول نحو : ماء دافق أي مدفوق .. الرابع : أن يكون عاصم هنا بمعنى النسب أي ذا عصمةٍ نحو : لَابِنٌ وتَامِرٌ، وذو العصمة ينطلق على العاصم وعلى المعصوم والمراد به هنا المعصوم ،وهو على هذه التقادير استثناء متصل" الدر المصون ٣٣٢/٦ .

جَعَلَهُ على معنَى النسبِ (١) أي : لاَ ذا عصمَةٍ ،فإنَّ المعصومَ يقالُ : فيهِ ذو عصمَةٍ إلَّا أنَّ هَذَا الوجهَ يضعفُ ،لأنَّ النسبَ لا يكونُ في فَاعِلٍ بمعنَى مفعُولٍ ،وإنمّا يكونُ في فَاعِلٍ إذَا كانَ على بابِهِ كقولِكَ: "امرأةٌ مُرضِعٌ" أي : ذَاتُ رِضَاعٍ ،وهيَ فَاعلةٌ في المعنَى ؛لأنَّهَا مُرضِعةٌ ،وكذلِكَ "امرأَةٌ حائِضٌ" أي : ذاتُ حيضٍ ؛ لأنَّهَا هيَ التي يُسنَدُ لَهَا الفعلُ الذِي هُوَ حاضَتْ أو تَحيضُ ، فهيَ فاعلةٌ في المعنَى ،فهذَا الوجهُ لا ينبغِي أن يحمَلَ عليه أعنِي وَجهَ النسبِ ،وإنَّما يُحمَلُ على الوجهِ الذِي قبلَهُ ،ويكونُ "مَنْ رَحِمَ" على هذَا الوجهِ بمعنَى مرحومٍ ،والمرحُومُ من جنسِ المعصومِ.

واحد وجهي الاستثناءِ المنقطعِ في الآيةِ المكرمةِ أن يكونَ العَاصِمُ على بَابِهِ بمعنَى فَاعِلٍ (من رَحِمَ) بمعنَى مرحومٍ ، والمرحُومُ ليسَ من حقيقَةِ العاصِمِ.

والثاني : أن يَكونَ عَاصِمٌ بمعنَى معصومٍ كَما تقدَّمَ من رَحِمَ بمعنَى رَاحِمٍ ،والراحِمُ ليسَ من حقيقَةِ المعصُومِ .وأظْهَرُ هذِهِ الوجوهِ الأربعةِ أن يكونَ استثناءً منقطعاً على أن يَكونَ عاصِمٌ على بَابِهِ ،(ومَنْ رَحِمَ) بمعنَى مرحومٌ ،ولأجلِ هذَا كانَ النحويُّونَ المتقدمُونَ (٢) يأتُونَ

---

(١) قال ابن جني : "فأما تفسير أهل اللغة أن استاف القوم في معنى تسايفوا فتفسير على المعنى كعادتهم في أمثال ذلك ؛ ألا تراهم قالوا في قول الله عز وجل ﴿ مِن مَاءٍ دَافِقٍ ﴾ إنه بمعنى مدفوق فهذا لعمري معناه غير أن طريق الصنعة فيه أنه ذو دَفقٍ كما حكاه الأصمعيُ عنهم من قولهم : ناقةٌ ضاربٌ إذا ضربت وتفسيره: أنها ذَاتُ ضرب أي ضربت ،وكذلك قوله تعالى ﴿ لَا عَاصِمَ اليومَ مِنَ أمرِ اللَّهِ ﴾ أي لَا ذَا عِصمَةٍ وذو العصمةِ يَكونُ مفعولاً كما يكونُ فاعِلاً فمن هنا قيل: إن معناهُ لا معصومَ وذو الشيء قد يكون مفعولا كما يكون فَاعِلاً ،وعلى ذلك عامة باب طَاهِر وطَالِقٍ وحَائِضٍ ، وعلى هذا قول الله تعالى في ﴿عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ ﴾ أي ذَاتُ رضا فمن هنا صارت بمعنى مرضية " ،الخصائص ١٥٢/١-١٥٣.

(٢) ينظر الكتاب ٣٢٥/٢ والمقتضب ٤١٢/٤.

بالآيةِ المكرمةِ استدلالاً على الاستثناءِ المنقطعِ ، ثمَّ بعدَ ذلكَ يحملونَها الاحتمالاتِ الثلاثةِ المتقدمةِ .

فإن قيلَ : فما وجهُ ظهورِ الاستثناءِ المنقطعِ فيها على ما ذكرتَهُ ؟

قيلَ : وذلكَ أنَّ عاصمًا الظاهرُ فيهِ أنه بمعنى فاعلٍ ،وهُوَ معلومٌ مِنَ اللغةِ ؛ لأنَّ فاعلاً بمعنى مفعولٍ يقلُّ ويندرُ (١) ،ومَن رَحِمَ اذا جعلتَهُ بمعنى راحِم كان مفعولُ رَحِمَ اسما ظاهِرًا محذوفًا ،وتقديرُهُ:"لا عَاصِمَ اليومَ مِن أمرِ اللهِ إلاَّ مَنْ رَحِمَ النَّاسَ" ،وهُوَ اللهُ تعالى ، وفاعِلُ رحمَ مُضمرٌ فيهِ يعودُ على "مَنْ" ، وهوَ العائِدُ مِنَ الصلةِ على الموصُولِ ،وإذا جعلتَ "مَن رَحمَ" بمعنى مرحومٍ كان تقديرُ الكلامِ:"لا عَاصِمَ اليومَ مِنَ أمرِ اللَّهِ إلاَّ مَن رَحِمَهُ" ،فيكونُ فاعلُ رَحِمَ مضمرًا عائِدًا على اللهِ تعالى ،والعائدُ على الموصولِ هُوَ ضميرُ المفعولِ مِنْ قولِهِ:"رَحِمَهُ" ، وهُوَ ضميرٌ منصوبٌ متصلٌ بالفعلِ و ليسَ في الصلةِ ضميرٌ يعودُ على الموصولِ غيرُهُ ، فحذفُهُ مِنَ الصلةِ أحسَنُ مِن حَذفِ المفعولِ الظاهِرِ ، وهوَ الذى يُحذفُ إذا جعلتَهُ مَنْ رَحِمَ بمعنَى الراحِمِ كما تقدَّمَ ؛فلأجلِ هذا كانَ الاستثناءُ المنقطعُ على الوجهِ المذكُورِ فيها آنفًا أَوْلى وأظْهَرَ.

قولُهُ : (وبنُو تميم يُبدلونَ مثلَ هذا مَجازًا) (٢) هذا من قولِهِ "مثلَ هَذا " اشارةٌ الى الاستثناءِ المنقطِعِ الذى يمكِنُ أن يدْخلَ تحتَ لفظِ المستثنَى منهُ ،فضَربٌ مِنَ المجازِ ، وهُوَ ما قدمتُهُ في صَدْرِ البَابِ مِن قولِهِمْ :

---

(١) لم يأت منه الا كلمات معدودة قال ابن خالويه : ليس في كلام العرب فاعل بمعنى مفعول إلاَّ قولهم : تراب ساف وانما هو مسفي،لأن الريح سفته والريح سافية والتراب مَسفِيٌّ . . ومثله "عِيشةٌ رَاضيةٌ " بمعنى مَرضيةٌ و "ماءٌ دَافِقٌ " بمعنى مدفوق ، "وسِرٌ كاتِمٌ" بمعنى مَكتوم ،و" ليل نَائِمٌ " بمعنى نَامُوا فيه . . وقد يجىءُ مفعول بمعنى فاعل قال تعالى " حجابا مستورا " أى سَاتِرًا " . ليس ٣١٧ .
وقد مر معنا كلام ابن جني أن هذا على النسب ينظر هامش (١) من الصفحة الماضية .

(٢) الجمل ٢٢٥ .

ما في الدارِ أحدٌ إلاَّ حمارٌ ،ولا تجعلهُ إشارةً إلى ما لا / يسوغُ أن يدخُلَ ٢٩/أ
تحتَ لفظِ المستثنى بضربٍ منَ المجازِ ؛ لأنَّ ذلكَ متفقٌ على نصبهِ ،وأنشد : (١)

وقفتُ فيهَا أُصيلانًا أُسائِلُهَا
عَيَّتْ جَوابًا ومَا بالربعِ من أحَدِ
[إلاَّ أوارِيَّ لأياً ما أُبيِّنُها
والنُّؤْيُ كالحَوضِ بالمظْلومةِ الجَلَدِ]

البيتانِ همَا للنابغة (و) (٢) الهاءُ من قوله: فيهَا عائدةٌ على الدارِ، (وأُصيلانًا)
تصغيرُ أُصْلانٍ ،ويحتمِلُ أمرينِ : أحدُهُما أن يكونَ بناءً للمفردِ لأصيلٍ (٣) ، إلاَّ
أنه مُقدّرٌ لم تتكلَّمْ بهِ العربُ مكبرًا ،وانما تكلمتْ بمصغَّرِهِ، ونظيرُهُ كُمَيتٌ هُوَ
تصغيرُ أكْمتٍ إلاَّ أنَّ العربَ لم تتكلَّمْ بأكْمَتٍ ، ويحتمِلُ أن يكونَ أُصيلانًا مصغرُ
أُصْلانٍ الذى هُوَ جمعُ أَصِيلٍ، يُقالُ : أَصِيلٌ وأُصْلانٌ كما يُقالُ : رغيفٌ ورُغْفانٌ (٤)

---

(١) الجمل : ٢٣٥-٢٣٦ برواية الأوارِيَّ .
والشاهد للنابغة ،ديوانه ٢١ ،واستشهد به سيبويه على رفع
أواريَّ على البدلِ من موضع أحدٍ على لغة بني تميم في الاستثناء
المنقطع . الكتاب ٢/ ٣٢١ وانظر المقتضب ٤/ ٤١٤ .

و ايضاح الشعر لابي علي ٩١ ، والشاهد في كتاب المقتصد
٢/ ٧١٩ ،والإنصاف ٢/ ٢٦٩ .
والحلل في شرح أبيات الجمل ٣١٨ ،وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٨٠
والملخص في ضبط القوانين العربية ١/ ٤١٠ ،والهمع ٣/ ٢٥٥ ،
والخزانة ٤/ ١٢٤ ، والبيت الثاني ساقط من الأصل .

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) في الاصل تأصيل ،صوابه ما أثبتناه .

(٤) قال البغدادي : "وفيه ثلاثة أقوال ، الأول : أنه مصغر أصيل
على غيرقياس كأنه تصغير أُصْلانٍ ،قاله ابن السيد .

===

إلّا أنهُ منَ الجمعِ الموضوعِ للكثرةِ لا يصغرُ لفظُهُ ، فيكونُ تصغيرُهُ على جِهةِ الشذُوذِ ،والذي يترجّحُ مِنَ الاحتمالينِ أن يكُونَ تصغيرَ أُصَلانٍ المقدرِ ، ويكونُ" أُصْلان" المقدّرُمفرداً، إلاّ أنهُ لم يُتكلم بهِ ، كأُكَمْتٍ الذي تصغيرُهُ كميتٌ، فَنطَقَ منهُمَا بالمصغرِ ولم ينطقْ منهُمَا بالمكبّرِ ،وانمّا يَترجحُ هذا الاحتمالُ على الاحتمالِ الآخرِ ،لانهُ وُجدَ لهُ نظِيرٌ ،وتصغيرُ جمعِ الكثرةِ لا أعْلَمُ لَهُ نظِيراً .

والأصيلُ والأصيْلانُ: عَشِيُّ النهارِ حينَ تصفرُّ الشمسُ ،ويروى في البيت :

* وقفتُ فيهَا أصيلاً كَي أُسائِلَهَا *

ويروى : * وقفتُ فِيهَا طويلاً كَي أُسَائِلَهَا *

و" الأَوَارِيُّ ": جمعُ آرِيّ ،وهُوَالمَعلَفُ عنِ الخليلِ (١) ،وصَرّفَ منهُ فعلاً ،فقالَ: أرّتِ الدّابةُ الى مَعلَفِهَا تَأرَى اذا ألفتْهُ ،وآريٌّ " في الأصل فاعول، فأبدَلَ من الضمةِ كسرةً ثمّ قُلبتِ الواوُ ياءً ،وأُدغِمتِ الياءُ في الياءِ المتطرفَةِ ، وعلةُ ابدالِ الضّمةِ كسرةً في هذا وَما أشبهَهُ تُذكرُ في بابِ التصريفِ .

=== الثاني : أنه تصغير أُصلانٍ وهو جمع أصيل كرُغفانٍ جمع رغيفٍ ورده أن جمع الكثرة لا يُصغرُ الاّ بِرَدّهِ الى المفرد .
الثالث : أنه مصغر أُصلانٍ أيضا لكنّ أُصلاناً اسم مفرد بمعنى الاصيل مثل : التكلان والغفران ،حكَى هَذَينِ القولين شارح الديوان واللّخمي ،وروى أيضا "أصيلالاً بإبدَالِ النون لاما ".
الخزانة ١٢٦/٤.

(١) في اللسان (أرى) وأرَتِ الدابةُ مربَطَهَا ومعلَفِهَا أرياً لزمته والآريُ: الأخِيَّةُ وأَريتُ لَهَا عمِلتُ لَهَا آرِيًّا ،قال ابن السكيت : في قولهم للمَعْلَفِ:آرِيٌّ قَالَ هَذا مِمّا يَضعهُ الناس في غيرموضعه ،وانما الآريِ محبِسُ الدابةِ وهي الأوارى والأواخي واحدتُهَا آخِيَّةٌ وآريٌّ انما هومن الفعل فَاعُول" وتَأرَّى بالمكان اذا تَحبسَ .. وسمي العَلَفُ آريا مَجَازاً .

"واللأْيُ"(١) : البطء، والنُّؤْيُ : حاجزٌ من تراب يُجعلُ حول البيتِ والخيمةِ لئلاَّ يصلَ الماءُ إذا نزلَ المطرُ إليها، "والمظلومةُ": الأرضُ التي لم يُحفرْ بها حوضٌ، ولم تستحق ذلك.

وأصلُ الظلم وضعُ الشيءِ في غيرِ موضعِهِ، فلمَّا وضعُوا الحوضَ في غيرِ موضعِهِ ظلمُوا الأرضَ التي حُفِرَ فيها، وإنمَا كَانت تلك الأرضُ ليستْ موضعَ حوضٍ؛ لأنَّهم مرُّوا بها، ولم تكنْ عندَهمْ مِنَ الأرضِ التي يرجعُونَ إليها فخرِبَ الحوضُ حتى لم يبقَ إلاَّ أصلُهُ، وهي دائِرَتُه التي تبقَى إذا تهدَّمَ أعلاهُ، ويمكِنُ أن تكونَ ليستْ بموضِعِ حوضٍ؛ لأنها أرضٌ قليلَةُ المطرِ، فأُمطِرتْ مطرًا نادرًا، والناسُ فِيهَا فحفَرُوا فِيهَا حوضًا للماءِ من ذلك المطرِ، ثم لم تُمطرْ بعدَ ذلك فتركَ الناسُ المكثَ فِيهَا، فخرِبَ ذلكَ الحوضُ حتى لم تبقَ إلاَّ دائرتُهُ فَشبَّهَ النُّؤْيَ(٢) بتلك الدائرةِ.

"والجلدُ": الأرضُ الصلبةُ، ومعنَى البيتينِ أنه يقولُ: "وقفتُ في الدارِ في آخِرِ النهارِ أُسائلُ عمن كانَ فِيهَا، فلم تُجبْ(٣)"، والربعُ خالٍ ليسَ فيهِ أحدٌ إلاَّ سَعالِفُ الذَّوابِ، ثم قال: إنَّهُ لم يستبِنْها، ولم يرَهَا إلا مُبطِئًا أي بعدَ بُطءٍ كثيرٍ.

قوله "أصيلانًا" منصوبٌ على الظرفِ والعاملُ فيه "وقفت"، وكذلك "أصيلاً" على روايةِ من رَواهُ، ومن روَى: "وقفتُ فِيهَا طَوِيلاً"، فإذا كانَ نعتًا لمصدرٍ نصبتَه على المصدرِ؛ لأنهُ من بابِ حذفِ المنعوتِ وإقامةِ النعتِ / مُقَامَهُ، وإذا جعلتَهُ نعتًا لِظرفِ زمانٍ محذوفٍ نصبتَهُ على الظرفِ؛ ٢٩/

---

(١) اللأْيُ مصدر لم يستعمل منه فعل إلاَّ بالزيادةِ يُقالُ: ألأَى ولا يُقالُ: لأَى قالَ ذلِكَ ابن السِّيد في الحلل في شرح أبيات الجمل ٣٢٢، وانظر الخزانة ٤/١٢٨.

(٢) النُّؤْيُ فيه ثلاث لغات نُؤيٌ بالضم وهو أشهرها وأفصحها ونأْيٌ ونِئْيٌ ونُؤًى على مثال هُدًى. اللسان (نأى).

(٣) في الأصل فلم تجئ خطأ صوابه ما أثبتناه.

لأنه نَابَ منابَ مَنعُوتِهِ الذى هو الظرفُ ،"وأُسَائِلُهَا" جملةٌ في موضعِ نصبٍ على الحالِ من التاءِ في قولِهِ : وقفتُ فيها ،والرابطُ بينَ الحالِ وصاحبِهَا في هذا الموضِعِ ضَميرُ الفاعِلِ في "أُسائِلُها" ؛لا نّهُ ضميرُ المتكلِّم، كما أنّ التاءَ في قوله : "وقفتُ" ضميرُ المتكلم ،ويجوزُ أن تكونَ الجملةُ في موضعِ الحالِ مِـــن [الهاءِ] (١) في قوله : فيها ،والرابطُ بينَ ضميرِ الدارِ وبينَ الجملةِ الفعليةِ ضميرُ الدّارِ أيضًا الذى في "أُسَائِلُهَا"،إلاّ أنه اذا كانَ حَالاً من التاءِ كانَ الفعلُ منهَا جارياً على غيرِ من هُوَ له ؛ فلو كَانَ مكانَهُ اسمُ فَاعِلٍ لوجَبَ ابرازُ الضميرِ منهُ لو قلتَ :"وقفتُ فيها أُصيلانًا مُسَائِلُهَا"،على أن تجعَلَ"مُسَائِلَهَـــا" حالاً من ضميرِ الدارِ لَقُلتَ : مُسَائِلُهَا أنا .

قوله : "جَواباً" منصوبٌ بعدَ قوله : عَيَّت هو منصوبٌ على التمييزِ كما ينصبُ الاسمُ النَّكِرةُ بعدَ قوله: طَابَ زيدٌ نَفساً ، فهوَ من بابِ التمييـــزِ المنصوبِ بعدَ تمامِ الكلامِ .

فإن قيلَ : التمييزُ المنصوبُ بعدَ تمامِ الكلامِ لا بُد أن تجعَـــلَ غيرَهُ في مَكَانِهِ ،فَيخرُجَ هوَ منصوباً على التمييزِ، كقولِكَ:"طاب زيـدٌ نفسًا" أصلُهُ : طابتْ نفسُ زيدٍ فَأُزِيلتِ (٢) النَّفسُ عن موضِعِها ،وجُعِلَ زيدٌ مكانَهَا ،فارتفعَ ؛ لأ نّهُ فاعِلٌ وانتصَبَ نفساً على التمييزِ . قيلَ : كذلك هَذا التمييزُ كَانَ أصلُهُ عِــيَّ جَوابُهَا ،فأُزيلَ الجوابُ من مكانِهِ وجُعِلَ ضميرُ الدارِ في موضعِـــهِ ، فانتصبَ هوعلى التمييزِ.

فإن قيلَ : كيفَ يُنسبُ العِيُّ (مع) الى الجَوابِ ،والعِيُّ إنّمَا حقُّـــهُ أن يُنسبَ الى الدّارِ ؛ لأ نها هي المسؤُولَةُ ولم تُجبْ ؟ قيـلَ : نُسبَ العِــيُّ الى الجوابِ على طريقِ المجازِ ،ولا ينبغِي أن يجعَلَ جواباً منصوباً "لِعَيـتْ" بعدَ إسقاطِ حرفِ الجرِّ،كأنه أرادَ"عيَّتْ عن جوابٍ"، فأسقَطَ حرفَ الجرِّ وأوصلَ الفعلَ اليهِ بنفسِهِ ،فإنَّ هذِهِ طريقةٌ لا يُرجَعُ اليهَا ما وُجِدَ عنها مندوحَةٌ .

---

(١) في الأصل "من الفاء" خطأ .

(٢) في الأصل" فأزالت " ولعل الصواب ما أثبتناه .

(٣) يشير الى ما ذهب اليه الأعلم . ينظر الديوان ١٤ .

قوله :(وَما بِالربع مِن أحَدٍ)من ها هنَا زائدةٌ جاءَتْ لتأكيـــدِ العمومِ الذى وُضِعَ له أحدٌ في النفي ،وهي مزيدةٌ معَ المبتدأِ .

قوله : (الَّا الأَوَارِيَّ)، يُروى بالرفعِ والنصبِ ،فمن نصبَه نصبُهُ على الاستثناءِ من أحدٍ ،وهُوَاستثنَاءٌ مُنقطِعٌ ؛لا نهُ استثنَاءٌ من غيرِ الجنسِ ؛لأنَّ الأواريَّ ليستْ من جنسِ الأحَدينَ ،وهو موضعُ الشاهِدِ فيه، ومن رواهُ بالرفعِ جعلَهُ بدلاً من أحدٍ على الموضِعِ ؛ لأنَّ موضعَهُ رفعٌ وأبدلَهُ منه ،وإن كـان مُنقطعاً ؛لأنَّهُ مما يتصِلُ بالأحَدِينَ ،لانتفاعِ دوابِهِمْ بِهَا ، وانتفـــاعُ دوابِّهِم انتفاعٌ لَهُم ،ويجُوزُ في " الأَوَارِيّ" على روايةِ الرفعِ أن تكونَ مرفوعـــةً على النعتِ لأحَدٍ حملاً على موضِعِهِ ، و" لأياً " مصدرٌ في موضِعِ الحـــالِ وليسَ حَالاً بنفسِهِ ، والعامِلُ فيه أُبَيِّنُهَا ، لأ نهُ في معنى أَتَبَيَّنُهَا وأراهَا ، و" ما " الواقعةُ بينَ " لأياً" و" أُبَيِّنُها " زائدةٌ ،كأنه قال : الَّا الأواريَّ أَتبيَّنُهَا لَأْياً ، فنزلَ "لا يًا " منزلة"لَاثِيًا"،ولا موضعَ لقوله :" أُبَيِّنُها"مــنَ الإعرابِ ،وانَّمَا هو استئنَافُ / كلامٍ أخبرَ بِهِ عن صفةِ"الأوارِيِّ". ٣٠/أ

"والنُّؤيُ"بروايةِ الرفعِ معطوفٌ على الأواريِّ بروايةِ الرفـعِ ،وإذَا نصبتَهُ عطفتَهُ على الأُوارِيِّ بروايةِ النصبِ .

قوله : (كالحوضِ)، في موضعِ نَصبٍ عَلى الحالِ من(النُؤيِ) ، فَان قيلَ : ما العامِلُ في هذِهِ الحالِ ؟ قيلَ : العامِلُ فيهَا إذا كَـــانَ "النؤيُ والأواريُّ" مَنصوبَينِ، العامِلُ الذى نصبهُمَا ،وهُوَ الاستقرارُ الـــذى وقعَ بالرفعِ في مكانِهِ، كأنهُ قالَ : وَما أحدٌ مستقرٌ بالرفعِ الَّا الأواريَّوالنُؤيَ في حالِ كونِهِ مشبهًا للحـوضِ .

وقد تقدَّمَ أنَّ العامِلَ في المُستثنى هو العامِلُ في المستثنَى منهُ .

فَان قيلَ : قد زعمتُمْ أنَّ المستثنَى منهُ في هذَا الموضِعِ ،وفي أمثالِهِ إنَّمـــا هُوَ"أحدٌ" ،"وأحدٌ" مرفوعٌ بالابتداءِ ،وإذَا كَانَ كَذَلِكَ ، كانَ الابتداءُ هُـــوَ العامِلَفي المُستثنى الذى هُوَ"الأوَارِيُّ"،وفيمَا عُطفَ عليهِ وهو"النؤيُ" ، فيلزمُ على هذَا أن يَكونَ الابتداءُ عامِلاً في حالِ"النؤيِ" الذى هُوكالحَـــوضِ ،

والابتداءُ لا يعمَلُ في الحالِ .

قيلَ : انْ أطلقَ الأوارىَ مستثناةً من أحدٍ ، فانّما هو على طريقِ المجازِ في الاصطلاحِ ، أو رُبما يُطلقُ ذلك في مكانٍ لا يلزمُ فيه احالةٌ ، حيثُ لا يَجدُ الكلامَ الّا (١) أن يكونَ ثمَّ حالٌ يلزمُ أن يعمَلَ فيها الابتداءُ ، وأما في هذا الموضعِ ، فلا ينبغي أن يكونَ مستثنىً إلّا من ضميرِ أحدٍ المستترِ في الاستقرارِ لتكونَ حالُ النؤْيِ الذى هو معطوفٌ على المستثنى معمولةً لذلكَ الاستقرارِ ، إذِ الاستقرارُ يَتقيدُ بالحالِ ، ولا يَتقيدُ بالابتداءِ ؛ لانّ الابتداءَ ليسَ بفعلٍ ولا بمعنى فعلٍ ، وأحدٌ وضميرُهُ في المعنى هو سواءٌ .

واذا عُلمَ بأنَّ الاستثناءَ من الضميرِ كانَ كالحكمِ بأنَّ الاستثناءَ من أحدٍ في المعنى ، فإن قيلَ : فإذا ارتفعَ النؤْىُ بالعطفِ على الأواريّ إذا كانَ الأواريُّ مرفوعاً ، فما العاملُ في هذهِ الحالِ ؟ قيلَ : العاملُ فيها ذلكَ الاستقرارُ ؛ لأنَّهُ بدلٌ من ذلِكَ الضميرِ الذى فيهِ . فإن قِيلَ : إنه بدَلٌ من أحدٍ في هذا الموضعِ ، فإنَّما يقالُ : على طريقِ التوسّعِ في الاصطلاحِ ، واذا كانَ بَدلاً من الضميرِ الذى رفعَهُ الاستقرارُ ، وهو ضميرُ أحدٍ كانَ العاملُ فيه ذلكَ الاستقرارُ ؛ لأنَّ العاملَ في البدَلِ هو العاملُ في المبدلِ منْهُ ، أو مثلُهُ .

قوله : " بالمظلومةِ " في موضعِ الحالِ من الحوضِ كأنه قالَ : والنؤْىُ مشبهاً للحوضِ في حالِ كونِ الحوضِ بالمظلومةِ الجَلدِ ، والعاملُ في هذهِ الحالِ ما في الكافِ من معنى التشبيهِ ، كأنه قالَ : والنؤْىُ كالحوضِ في حالِ كونِ الحوضِ بالمظلومةِ الجلَدِ .

والذى يدخلُ في الاستثناءِ المنقطعِ من أدواتِ الاستثناءِ " إلّا " ، و" غير " ولا يدخلُ سواهُما فيهِ .

---

(١) في الأصل " الى " وصوابه ما أثبتناه .

بـــاب النفـــــــــي بـ " لا "

ويقالُ على هذا البابِ: " لا " إحدى الكَلِمِ التي تنسخُ الابتداءَ ، وعدادُها في الحروفِ ، وكانَ قياسُها ألاّ تعملَ شيئاً لعدمِ استبدادِها كما كانَ القياسُ في " ما " ذلك، ولكن العربَ أجمعتْ / على إخراجِهما عما كان يوجِبُه القياسُ فيهمَا، كما أخرجَ أهلُ الحجازِ " ما " عن ذلك . ٣٠/ب

ثم اختلفوا في اعمالِ " لاَ " ، فمنهم من أعملَها عمَلَ " إنّ " وأخواتِها من نصبِ الاسمِ ورفعِ الخبرِ ، وهمُ الأكثرُ (١) ، ومنهم من أعملَها عملَ ليسَ و" ما " في لغةِ من أعملَها ، ولا تعمَلُ في اللغتَينِ جميعاً الاَّ بشرطَينِ : وهما : عمُومُ المنفيّ (*) بهَا واتصالُهُ بِهَا ، كما لاَ تعمَلُ " ما " في لغةِ أهلِ الحجازِ الاَّ بشرطينِ (٢) ، وقد ذُكِرا في بابِهَا ، فإن بَطَلَ أحدُ الشرطينِ بطلَ العملُ في كلِّ واحدٍ من البابينِ .

فموضوعُ البابِ للإعلامِ بوجهيّ عملِهَا واختلافِ اللغةِ فيهمَا ، وماتعمَلُ فيهِ من اللغتينِ ، وأحدُ شرطيّ عملِهَا فيهمَا ، واختلافِ حكميّ معمولِهَا فـــي

(*) في الأصل : النفي ، والسياق يعطي ما أثبتناه .

(١) قال المالقي : " فإن دخلت على النكرات فالعرب في الكلام فيهـا طائفتان : منهم من يشبهها بإنَّ فينصبُ بهَـا اسمًا ويرفعُ خبـرًا حملا للنقيض على النقيض اذ إنَّ مُوجِبَةٌ ولانافيةٌ .
ومنهم من يشبهها بليس فيرفع بعدها الاسمَ وينصبُ الخبرَ إذ هِيَ مثلها وداخلة على الجمل الاسمية مثلها الاَّ أنهم لا يفعلون ذلـك الاَّ بشرطين : أحدهما أن لا يتقدم خبر ، والآخر ألا تدخل عليـه الاَّ ، فـإن كان واحدٌ من ذينِك ارتفعَ مابعدَها بالابتداء والخبـر وسـاغ الابتداء بالنكرة لتقدم حرف النفي " . رصف المباني ٢٣٣ .

(٢) ينظر رصف المباني ٢٧٨ وشراح الخلاصة عند قوله :
اعمال ليس أعملت ما دون ان * مع بقا النفي وترتيب زُكِـن

الإعرابِ والبناءِ والتركيبِ معَهَا ومعَ بعضِ توابعِهِ وغيرِ التركيبِ ،وما يركبُ مِمَّا لا يركبُ بحسبِ اختلافِه في نفسِهِ من الإفرادِ والإضافةِ والصِّلةِ في لغةِ من أعملَها عملَ " انَّ " واختلافِ حُكميهَا من الاعتمادِ عليهَا وغيرِ الاعتمادِ، وبعضِ الوجوهِ الجائزةِ فيها مع التَّكرارِ ؛ فهذا الذى وضعَ له البابَ مع ما لَفَّ لَفَّهُ من الأمثلةِ والشواهِدِ من الآيِ والأبياتِ ،ثُمَّ يضافُ الى هذا أن يُقالَ : ولا يتقدمُ الخبَرُ في هذا البابِ كما لا يتقدَّمُ في بابِ "مَا" وما تعملُ فِيهِ.

ولا يخلو اسمُها من أحدِ ثلاثةِ أوجهٍ : اما أن يكونَ مفردًا أو مضافًا أوْمُطَولاً (١) ،فان كانَ مفردًا جُعِلَ مَعَهَا كالشيءِ الواحِدِ وبنِيَ معهَا على الفتحِ لفظًا أو تقديرًا في لغةِ من يُعملُهَا عَمَلَ " انَّ " وهيَ الكُثْرى .

وان كَانَ غيرَ مفردٍ لم يُجعَل مَعَهَا كالشيءِ الواحِدِ ،وانتصبَ بِهَا ان كانَ معربًا كما يَنتصبُ بِإنَّ ،وكما يَرتفعُ بِهَا في لغةِ من يُجريهَا مُجرى ليسَ .

و" لا " لا يخلو من أن تكونَ مفردةً أو مكررةً ،فاذا انفردتْ جَازَ الغاؤُهَا واعمالُهَا ،وكانَ اعمالُهَا أكثَرَ ، واذا تكررتْ كانَ الإلغاءُ فيهَا أكثَرَ ، ويجوزُ اذا تكررتْ أن تُخالِفَ بينَ حكمَيهَا ،فتُعمِلُ احداهُمَا وتُلغِي الثانيةَ .

وَإذَا أُعمِلتِ الأولى وأُلغِيتِ الثانيةُ جُعلَتْ (*) تأكيدًا للنفيِ لاَ عاطفَةً -كما قال أبو القاسم - جازَ فيمَا بعدَها أن تنصبَهُ بالعطفِ حملاً على موضِعِ الأُولَى وماعملتْ فيه .

وحكمُ النعتِ في هذَا ان كانَ غيرَ مفردٍ حكمُ المعطوفِ في جوازِ رفعِهِ ونصبِهِ ، فان كانَ النعتُ والمنعوتُ كالشيءِ الواحِدِ بُنِيَا (٢) على الفتحِ ويحكمُ على موضعِهِما بالنصبِ ،وكذلك ان كُرِّرَ الاسمُ مفردًا كقولك : لاَ مَاءَ مَاءَ جازَ فِيهِ ثلاثةُ الأوجهِ التي تجوزُ في النعتِ والمنعوتِ المفردَينِ.

(*) في الأصل : وجعلت ،والسياق يعطي حذف الواو.
(١) في الأصل ان موصولا وهو تصحيف صوابه ما أثبتناه .
(٢) في الاصل : وبنيا والسياق يعطي حذف الواو .

وتزادُ " لا " بينَ العاملِ والمعمولِ فيه نافيةً وغيرَ نافيةٍ كما تـزادُ " ما " فلا تغيرُ عملاً كقولك : جئتُ بلَا زادٍ (١) ، وكقول الشاعر (٢) :

* في بيرٍ لَا حُورٍ سَرى وَلا شَعَرْ *

ويد خلُها التركيبُ معَ همزةِ الاستفهامِ فيمَا يَزعُمُ النحويّونَ (٣) ، فتكونُ على ثلاثةِ أوجهٍ : النفيُ ، والتمنّي ، والتحضيضُ ، ويختلفُ حكمُها بحسبِ اختلافِ المعاني ، فإذَا كانتْ تحضيضاً كانتْ من حروفِ الأفعالِ وغيرَ عاملَةٍ ، وإذَا كانت نافيةً أو تمنّياً كانتْ من نواسِخِ الابتداءِ مثلُها / مفردةً . ٣١/أ

انتهت الطريقةُ الكليةُ .

ونقولُ بعدَ ذلك : اعلَمْ أنَّ " لا " تدخُلُ على المعارفِ والنكـراتِ ، فإذَا دَخَلتْ على المعارفِ لم تعملْ شيئاً ، وشرطُها هُنا أن تَتكررَ لئلا يلبسَ المعنَى ويُتوهمَ أنَّ " لا " رَدٌّ (*) لكلامٍ متقدمٍ ، وأن مابعدَها ايجَابٌ .

والمسألةُ قولُك : لا زيدٌ في الدارِ ولا عمرٌو ، ولا زيدٌ في الدارِ ولا في المسجدِ ، ولا تقولُ : لا زيدٌ في الدارِ ، وقد جاءَ في الشّاذِّ : لا نَوْلُكَ أن تفعَلَ هَذَا ، والذى حسّنَه أنه بمعنَى لا ينبغِي لَكَ (٤) ، وإنّمَا لم تتكررْ " لا " في هذه اللفظةِ ؛ لأنها في معنَى ما لا يتكررُ .

(*) في الأصل : رد للكلام متقدم ، والسياق يعطي ما أثبتناه .

(١) ينظر الكتاب ٣٠٢/٢ .

(٢) الشاهد من رجز للعجاج يمدح به عمرو بن عبيد الله بن معمر وكان عبد الملك بن مروان قد وجهه لقتال الخوارج وأوله :

* فَاختَارَ في الدينِ الحَروريُّ البَطَرْ *

وهو من شواهد الفراء في معاني القرآن ٨/١ ، قال الفراء : أراد في بئرِ لاَ حُورٍ ، لا الصحيحة في الجحد لأنه أراد في بئرِ مَـاءٍ لا يُحيرُ عليه شيئاً كأنك قلت: إلى غير رُشدٍ توجهَ وما دَرَى .

وانظر الخصائص ٤٧٧/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٣٦/٨ ، وتذكرة النحاة لأبي حيان ٥٦٩ ، واللسان (غير) ، والخزانة ٥١/٤ ، والشاهد فيه زيادة " لا " بين قوله بـئرٍ وَحُورٍ ، فلم تغير العمـل والمعنى .

(٣) ينظر الكتاب ٣٠٦/٢ فمابعدها ، والمقتضب ٣٨٢/٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٧٩/٢ .

(٤) ينظر الكتاب ٣٠٢/٢ ، قال سيبويه : " وقالوا: لاَ نَولك أن تفعلَ ، ===

مبحثٌ في دخولِ " لا " على النكراتِ

وإذا دخلتْ " لا " على النكراتِ جازَ فيها وجهانِ : العملُ ، وتركُ العملِ ، فإذا لم تعمَلْ ارتفعَ مابعدَها على الابتداءِ والخبرِ كما كانَ ذلك في المعرفةِ ، ولا يُشترطُ التكرارُ عندَ المبردِ (١) ، لأنّهم معَ النكرةِ قد أمِنُوا اللبسَ ، فتقُولُ : لا رجُلٌ في الدارِ ، وعند سيبويهِ لا بُدَّ مِنَ التكرارِ (٢) ؛ لأنه جَوابٌ لمن قالَ : أرجُلٌ في الدارِ أم امرأةٌ ؟ وإذا عملتْ فعلى أحدِ الوجهينِ . إمّا أنْ تُشبّهَ بـ"ليسَ" من حيثُ هيَ للنفي مِثلُها ، وتخلصُ لأحدِ الزمانَينِ ، فترفعُ الاسمَ وتنصبُ الخبرَ ، كقولكَ : لا رجُلٌ أفضلَ من عمرٍو ، ولا يُشترطُ فيهَا التكرارُ ، ولكنّها تتوجّهُ على آخِرِ الزمانَينِ ، وإما أن تُشبّهَ بـ"أنّ" فتنصبَ الاسمَ ، وترفعَ الخبرَ .

وشُبهتْ بـ"أنّ" لأنّها للنفيِ كما أنَّ أنَّ للإيجابِ ، والعربُ تحمِلُ الشيءَ على نقيضِهِ ، كما تحملُه على نظيرِهِ ، وأيضًا ، فإنّها داخلةٌ على الابتداءِ والخبرِ مثل : "إنّ" ، إلّا أنَّ " لا " إن أُدخِلَت على نكرةٍ عامةٍ مفردةِ اللفظِ فلا حائلَ بينَهُمَا مَعَها لتضمينها معنَى " من " ، فتقولُ : لا رجُلَ في الدارِ ، كأنه جوابٌ لمن قالَ : هل من رجلٍ في الدارِ ؟ وتقولُ : لا ضاربًا زيدًا في الدّارِ ، فتنصبُ بها بالتنوينِ ، ولم يَصحَّ البناءُ لئلا تَصيرَ ثلاثةُ أشياءَ بمنزلةِ شيءٍ واحدٍ ، وليسَ ذلكَ في كلامِ العربِ ، وكذلك إذا فُصِلَ بينَ " لا " وبينَ ما يصحُّ أن تعمَلَ فيهِ ، نحوُ قولِكَ : لا في الدّارِ رجلٌ . يَرجعُونَ

=== لأنهم جعلوه معاقبا لقوله : لا ينبغي أن تفعل كذا وكذا وصار بدلا منه فدخل فيه ما دخل في ينبغي كما دخل في "لاسَلَامَ" ما دخل في سَلَّم . والنول من التنويل والنوال وهو العطية . وانظر المساعد ٣٤٦/١ .

(١) ينظر المقتضب ٣٦١/٤ ، والمساعد ٣٤٥/١ .

(٢) قال سيبويه : " واعلم أنك إذا فصلت بين لا وبين الاسم بحشو لم يحسن إلا أن تعيد لا الثانية ؛ لأنه جواب أذا عندك أم ذا ؟ ولم تجعل لا في هذا الموضع بمنزلة ليس وذلك لأنهم جعلوها إذا رفعت مثلها إذا نصبت لا تفصل لأنها ليست بفعل " الكتاب ٢٩٨/٢ - ٢٩٩ ، وانظر المساعد ٣٤٥/١ .

الى الابتداءِ والتكرارِ ، ولا تعملُ " لا " عملَ ليسَ ولا عملَ انَّ لضعفِها عنهما في الوجهينِ جميعًا .

وقد زعمَ الرُّمانيُّ أنَّها ناصبةٌ معَ الفصلِ ، ولا حجةَ لهُ على ذلكَ ،وقد زعمَ الزجاجُ (١) وتابعَه السيرافيُّ أنَّ النصبَ فيها بغيرِ تنوينٍ نصبٌ صحيحٌ ،والحجةُ ظاهرةٌ عليهما في قولك : لا رجلَ عاقلَ على النعتِ ،وفي قولك : لا رجلَ وامرأةٌ بالنصبِ والتنوينِ ، والرفعِ والتنوينِ ، وكذلكَ اذا تكرر النَّعتُ كقولكَ : لا رجلَ كريمَ عاقلاً عندك ،وتقولُ : لا مثلَكَ ولا غيرَكَ أفضلُ من عمرٍو بالرفعِ والنصبِ في مثلٍ وغيرٍ ،فالرفعُ على الابتداءِ وعلى اسمِ " لا " ،والنصبُ على اسمِ " لا " لشبهِها بانَّ ،وهذا النصبُ صحيحٌ وليسَ ببناءٍ ،لئلاَّ تُبنَى ثلاثةُ أشياءَ شيئاً واحدًا ،وأفضلُ رفعاً ونصباً خبرُ " لا " بلاخلافٍ اذا كانَ مثلُكَ اسمَها ،وأمَّا في قولكَ : لا رجلَ أفضلُ من عمرو اذا بنيتَ رجلاً ، فقالَ المبردُ (٢) : بأنه خبرٌ لِـ " لا " كما كانَ مثلَ ذلكَ في انَّ التي حُمِلت عليهَا ، وقالَ سيبويه (٣) : انه يتصورُ بعدَ ذلكَ الحكمِ بأن يتوهَّمَ / من " لا " واسمِها مبتدأ حيثُ صارتْ بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ ، ٣١/ب
واذا وقعَ في أول الكلامِ اسمٌ مبتدأٌ ووقعَ خبرُه بعدَهُ جارٍ عليهِ ،فانما يكونُ لَهُ ،فالخبرُ على هذهِ الحالةِ خبرٌ للمبتدأ المتصوَّرِ من " لا " معَ رجلٍ والمبردُ راعىَ الأصلَ ،وسيبويهِ اعتبرَ آخرَ الأمرِ وما آل اليهِ الحالُ .

---

(١) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٧٠ ،والمساعد ١/٣٤٥.

(٢) ينظر المقتضب ٤/٣٨٣.

(٣) قال سيبويه : " وقال الخليل رحمه الله : يدلك على أن لا رجلَ في موضع اسم مبتدأ مرفوع قولك : لا رجل أفضلُ منك كأنك قلت : زيد أفضلُ منك ". الكتاب ٢/٢٩٣.

(٤) قال سيبويه : " واعلم أن لا وما عملت فيه في موضع ابتداء كما أنك اذا قلت : هل من رجل ؟ فالكلام بمنزلة اسم مرفوع مبتدأ . والدليل على أنَّ لا رجلَ في موضع اسمٍ مبتدأ وما من رجل في موضع اسم مبتدأ في لغة بني تميم قول العرب من أهل الحجاز : لا رجل أفضلُ منك". الكتاب ٢/٢٧٥-٢٧٦ ،وانظر ص ٢٩٣.

فصل : [النعت]

قال : (وإذا نعتَّ) (١)، قلتَ : كما تقولُ أنتَ : إنَّ نعتَ المرفوعِ مرفوعٌ ونعتَ المنصوبِ منصوبٌ، ونعتَ المنفِيِّ بمفردٍ مثلِه على وجهينِ : على الرفعِ على الموضعِ وعلى النَّصبِ على اللَّفظِ لاطِّرادِ البناءِ حتَّى صارَ كالإعرابِ إلَّا أنكَ إن شئتَ نونتَ النعتَ كأنك بنيتَ "لا" معَ رجلٍ، وإن شئتَ بنيتَ النعتَ معَ المنعوتِ، وحينئذٍ قدرتَ دخولَ "لا" عليهما كما لو دخلتْ على خمسةَ عشرَ، وليسَ فيهِ على هذا بناءُ ثلاثةِ أشياءَ وجعلُها شيئًا واحدًا، فتقولُ : لا رجلَ عاقلٌ وعاقلاً ولا رجلَ عاقلَ، فإن زدتَّ نعتًا نصبتَهُ (*) بتنوينٍ أو رفعتَهُ، ولا يجوزُ حذفُ التنوينِ منه لئلَا تُبنَى ثلاثةُ أشياءَ شيئًا واحدًا، وكذلكَ لو نعتَ بمضافٍ أو مُطوَّلٍ لم يكنْ في نعتِهِ البناءُ كذلك، فتقولُ : لا رجلَ مثلَكَ ومثلُكَ، ولا رجلَ ضاربًا زيدًا وضاربٌ زيدًا ولا يجوزُ : ضاربَ زيدًا .

فَصلُ العطفِ :

وإذا عطفتَ على المرفوعِ بعدَ "لا" فهوَ مرفوعٌ، وهذا في عطفِ المفرداتِ، وعلى المنصوبِ الصِّرفِ فهوَ منصوبٌ، وهو في هذا البابِ وفي غيرِهِ، وعلى المَبنيِّ فينظرُ، فإن لمْ تتكررْ "لا" فبوجهينِ : بالنصبِ والتنوينِ على اللفظِ، وبالرفعِ والتنوينِ على الموضعِ، ولا يجوزُ النَّصبُ بلاَ تنوينٍ على أن تَنوِيَ عطفَ مفردٍ على مفردٍ، لئلا تُبنَى ثلاثةُ أشياءَ شيئًا واحدًا، فتقولُ : لاَ رجلَ وامرأةٌ، ولا ضاربًا زيدًا وخارجًا، ولاَ رجلَ وامرأةً وامرأةٌ .

وإن تكررتْ "لاَ" جازَ خمسةُ ألفاظٍ بسبعةِ أعاريبَ : (٢)

أولُها: لا رجلَ و[لا] (**) امرأةَ على عطفِ جملةٍ على جملةٍ .

ثانيها : لاَ رجلٌ ولاَ امرأةٌ بالرفعِ فيهما على عطفِ جملةٍ على جملةٍ [أو] (**) عطفِ مفردٍ على مفردٍ، ولا الثانيةُ للتوكيدِ .

(*) في الأصل : نصبت، والسياق يعطي ما أثبتناه.

(١) الجمل ٢٣٨.

(٢) ينظر شرح ألفية ابن معطي ٩٤٧/٢، والأشموني ٦٣٥/١، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد .

(**) زيادة يقتضيها السياق .

ثالثها : لَا رَجُلَ وَلَا امرَأَةٌ بالنصبِ في الأوّل من غيرِ تنوينٍ ورفعِ الثاني بالتنوينِ من وجهَينِ على وجهَينِ : على عطفِ جُملةٍ على جملةٍ أو على عطفِ مُفردٍ على مفردٍ ، ولا الثانيةُ للتوكيدِ .

رَابِعُهَا : لَا رَجُلٌ وَلَا امرَأَةً برفعِ الأول ونصبِ الثاني بغيرِ تنوينٍ على عطفِ جملةٍ على جملةٍ.

خامسها : لَا رَجُلَ ولا امرَأَةً بنصبِ الأول من غير تنوين، ونصب (*) الثاني بتنوينٍ على اللفظِ من عطفِ المفرداتِ، و "لا" للتوكيدِ .

فَصلٌ :

وقَد تدخلُ "لا" على شيءٍ عَمِلَ بعضُه في بعضٍ كَقولِكَ :لا مرحبًا (١) هو منصوبٌ بفعلٍ مُضمر ،فلم تعمَلْ "لا" شيئًا ،وقد تزادُ "لَا" بينَ العامِلِ والمعمولِ في الإعرابِ لا في المعنَى ،كقولكَ : غضِبتُ من لا شيءٍ ،وجِئتُ بلا زادٍ. (٢)

ولتعلَم أنَّ "لا" تقعُ في كلامِ العربِ على أنحاءٍ : تكونُ ناهيةً كقولك : لا تَقمْ ولا تَقعدْ ولا تَخرجْ ، ونحو ذلك ، وهي جازمةٌ لِفعلِ المستقبلِ ، وتكونُ نافيةً غيرَ عاطفةٍ ،كقولك : قام / زيدٌ لا عمرو. /٣٢

وتكونُ مُؤَكِّدَةً للنفي بعدَ حرفِ العطفِ كقولك : ما قامَ زيدٌ ولا عمرٌو ، والنافِيةُ تكونُ زائدةً وغيرَ زائدَةٍ ،ونُريدُ بالزائدِ ما لا يمنعُ العامِلَ من عَمَلِه فيما بعدَها، كقولك : خرجتُ بلا زادٍ، وجاءَ بلا شيءٍ ،ونحو ذلك. والمقصودُ في هذا البابِ "لا" النافِيةُ التي هي غيرُ زائِدَةٍ ولا عاطِفَةٍ،وهي لا تَخلُو إما أن تدخُلَ على الفعلِ ،وإما أن تدخُلَ على الاسمِ ،فَإنْ دَخلتْ على الفعلِ

(*) في الأصل : من غير تنوين ونصب الثاني بتنوين على اللفظ ،وهو تكرار.
(١) ينظر الكتاب ٢/٣٠١ والمقتضب ٤/٣٨٠.
(٢) ينظر الكتاب ٢/٣٠٢.

لم يكن لها عملٌ فيه،نحوَ قولك : والله لاَ يَقومُ زيدٌ ،وكقوله تعالى ﴿ فَلاَ صَدَّقَ وَلاَ صَلَّىٰ ﴾ (١) ،لأنَّهَا (*) في الآيةِ الكريمةِ نافيةٌ لما مضى ،أي لم يَصدّق ولم يصلِّ ،وليسَ لها عملٌ أيضًا فيمَا دخلتْ عليه من الفعلِ الماضي لا في لفظِهِ ولا في مَوضِعِهِ .

وإذَا دَخَلت على الاسمِ ،فلا يخلُو ذلك الاسمُ إمَّا أن يكونَ معرفَةً أو نكرةً ، فَإن كانَ معرفَةً كانَ مرفوعًا ووجبَ تكرارُهَا،كقولك : لا زيدٌ في الدَّارِ ولا عمرٌو ،ولا محمّدٌ في البيتِ ولا خالِدٌ ،وان دَخلتْ على النكرةِ ،فلا تَخلُو النكرةُ امَّا أن تكونَ مفردةً أو مُضافَةً أو مشبَّهَةً بالمضافِ .

والمفردُ في هذَا البابِ في اصطلاحِهِم كالمفردِ في بابِ النداءِ ، وهو مَا ليسَ بمضافٍ ولاَ بمشبَّهٍ بالمضافِ ،فَإن كانتِ النكرةُ الواقِعةُ بعدَ " لا " مفردةً ،فلا يَخلُو اما أن تتوفرَ فيهَا شروطُ البِناءِ أو لا تَتوفرَ .

وشروط بناءِ النكرةِ مَعَ " لا " أن تكونَ النكرةُ مفردةً ،وأن تَكُونَ مباشرةً لِـ " لاَ " (٢) ، وأن تكونَ غيرَ مكرَرَةٍ ،فَإذَا كانت غيرَ مفرَدَةٍ لم تَكُن مبنيةً معَ " لا " ،وكانتْ منصوبَةً بِها نصبَ الأسماءِ المعرَبةِ،كقولك : لا غلامَ رجلٍ في الدَّارِ ،وكذلك إذَا كانت مشبَّهةً بالمضافِ كقولكَ : لا ضاربًا زيدًا في الدار ولاَ آمرًا يومَ الجمعةِ لَكَ ، وإذَا انتقَضَ شروطُ مُباشرتِهَا لِـ " لاَ (٣)

(*) في الأصل : لانهما ،والسياق يعطي ما أثبتناه .

(١) الآية ٣١ من سورة القيامة .

(٢) في الأصل:لا لا خطأ صوابه ما أثبتناه .

(٣) في الأصل : لالا ،خطأ صوابه ما أثبتناه .

بالفصلِ بينهما رفعتَ النكرةَ بالابتداءِ ووجبَ تكرارُها ،كقولكَ : لا في الدارِ رَجُلٌ ولاَ امرأةٌ ،وإذا انتقضَ شرطُ إفرادِ " لاَ " بتكرارِها كنتَ مخيَّراً ان شئتَ بنيتَ النكرةَ معَ " لا " ،وان شئتَ رفعتَ ،كقولك : لاَ رَجُلُ في الدارِ ولاَ امرأةٌ ، إن شئتَ أن تقولَ هذا الكلامَ ،وإن شئتَ رفعتَ النكرةَ ،فتقولُ : لا رجلٌ في الدارِ ولاَ امرأةٌ ،وقد تقدَّمَ في فصلِ العطفِ وسيتكررُ بأبلغَ من هذا (*) ان شاءَ اللهُ تعالى .

فَإذا توفرتْ هذهِ الشروطُ في النكرةِ الواقعةِ بعدَ " لا " وجبَ بناؤُها معَها وكانَا في موضعِ رفعٍ على الابتداءِ ،وأصلُ " لا " هذهِ التي تُبنى النكرةُ معَها أن تكونَ عاملةً في تلك النكرةِ ،فَإذا قلتَ : لاَ رَجُلَ في الدارِ فأصلُهُ عندَهم لاَ رَجُلاً في الدارِ ،ومما يدلُّكَ على أنها عاملةٌ في النكرةِ النصبَ إذا لم تتكرر ،قولُهم فيما أشبهَ المضافَ : لاَ خيرًا من زيدٍ في الدارِ ،فلا يمكنُ أن يكونَ خيرًا مبنيًا معَ " لاَ " لِثبوتِ التنوينِ فيهِ ،وكذلك نصبُها للنكرةِ إذا قلتَ : لاَ غلامَ رَجُلٍ في الدّارِ ،فلا يمكنُ أن يكونَ " غلامَ رَجُلٍ " مبنيًا معَ " لاَ " لامتناعِ جعلِ ثلاثةِ أشياءَ كالشيءِ الواحِدِ ؛ لأنَّ المضافَ معَ المضافِ اليهِ كالاسمِ الواحِدِ ،فَإذا بنيتَ المضافَ مَعَ " لاَ " / جعلتَ ثلاثةَ أشياءَ كشيءٍ واحدٍ . ٣٢/

فإن قيلَ : ولمَ عملتْ " لا " وهيَ من الحروفِ التي لا تختصُّ بالأسماءِ ثم لو كانت تختصُّ لمَا كانَ ينبغي لها أن تعملَ نصباً ،وإنما تعمَلُ الجرَّ كحروفِ الجرِّ ،فلِمَ عملتِ النصبَ ؟

قيلَ : وإنَّما عملت النَّصبَ حملاً لَهاَ على نقيضِها وهيَ " أنَّ " ،والشيءُ يحمل على نقيضِه ،كما يحمل على نظيرِه معَ ما بينهما من الشَّبه الزائِدِ على المناقضةِ ،وذلكَ أن كلَّ واحدٍ منهما يدخلُ على المبتدأ والخبرِ ، يضافُ (١) ذلكَ الى كونِها نقيضتَها ،فحملت عليها في النصبِ لأجلِ المناقضةِ والشبهِ المذكورِ ، فهي ناصبةٌ للنكرةِ الواقعةِ بعدَها

(*) انظر ما تقدم ص ٤٦ وما سيأتي .

(١) في الأصل " ما يضاف " ،ولعل الصواب ما أثبتناه .

رافعةٌ لخبرِها ،فإذا صَحَّ لها العملُ بما ذكرتُ كانَ أصلُ قولك : لا رَجُلَ في الدار : لا رَجُلاً في الدارِ ، فكانَ ينبغي لَها أن تعملَ فيها نصبًا ، وانما عَدَلُوا الى بِناءِ "رَجُلٍ" مَعَها ،لأنَّه جوابٌ لقولك : هلْ مِنْ رجلٍ في الدارِ ؟ فكان حقُّ الجوابِ أن يكونَ على وَفقِ السُّؤالِ ،فيقالُ : لا مِنْ رجلٍ في الدارِ، ومِنْ موضوعةٌ (١) للعمومِ ،فحذفُوها من قولِكَ : لا من رجلٍ في الدارِ ،وضمنُوا معنى" مِنْ"الذى هو العمومُ واستغراقُ الجنسِ للنكرةِ الواقعةِ بعدَ " لَا " ولذلك فَهِمَ منها أهلُ اللغةِ العمومَ في هذا الموضعِ ونحوِه ، فبُنِيَتِ النكرةُ مع "لا " لتضمُّنِها معنًى،وبُنيَتْ معها على الفتحِ طلبًا للتخفيفِ .

فان قِيلَ : ولِمَ حكمتم أنَّ "لا " مع النكرةِ المبنيةِ بعدَها كالاسمِ الواحدِ ؟ قيلَ : لما كانتْ جوابًا لقولِكَ : هل مِن رجلٍ في الدارِ ؟ كانتِ النكرةُ في السؤالِ مجرورةً ،وحرفُ الجرّ مع المجرورِ كالشيءِ الواحدِ ،وذلكَ الحرفُ هو حرفُ الجرِّ ،طريقُ هذا السؤالِ بالجوابِ في كونِ النكرةِ معَ الحرفِ الذى يَليها كالشيْءِ الواحدِ .

وأما النكرةُ المضافةُ ،فهيَ معرفةٌ ،وانما أُعرِبَتْ ،وإن كانَ المرادُ بِها العمومَ ،لأنَّ الاسماءَ المضافةَ لا تَجيءُ مبنيةً،فرُفِضَ فيها حكمُ علةِ البناءِ،وغُلِّبَ حكمُ جِنسِها من الإعرابِ ،لأنَّ المضافَ بَعُدَ من الحرفِ،إذِ الحرفُ لا يكونُ مُضافًا ،ولم تجعَلْ "لا "معَ المضافِ كالشيءِ الواحدِ في كلامِ العربِ ، والمشبهُ بالمضافِ كالمضافِ .

فَان قيلَ : وما هو المشبهُ بالمضافِ ؟ قِيلَ : هوعبارةٌ عن اسمٍ نكرةٍ عَمِلَ في اسمٍ آخرَ أَوْ تَعلَّقَ (٢) به مجرورٌ،كقولك : لا ضاربًا زيدًا ولا آمرًا يومَ الجمعةِ لَكَ،ولا خيرًا من زيدٍ في الدارِ، ووجهُ شَبَهِهِ بالمضافِ أَنَّ المضافَ يطلبُ المضافَ اليهِ ويقتَضِيه ،وهوعاملٌ في المضافِ اليه ،والمشبهُ بالمضافِ يعملُ فيما بعدَهُ ويتعلقُ بِه ،وهو أيضًا يطلُبُه ويقتَضِيه ،لان كلَّ عاملٍ يطلبُ معمولَه .

---

(١) في الأصل : وهي ،تحريف من الناسخ والسياق يقتضي ما أثبتناه .
(٢) في الأصل : وتعلق ،والسياق يقتضي ما أثبتناه .

ألفاظُ الكتابِ : قولُه في " لا " إنها تنصبُ النكراتِ بغيرِ تنوينٍ ،[١] لا يصحُ على حقيقةِ الاصطلاحِ ؛لأن النصبَ إنمَا هو لقبٌ عن ضربٍ من الإعرابِ، وإنمَا كانَ يَنبغي له أنْ يقولَ : اعلمْ أنَّ النكرةَ تُبنَى مَعَ " لاَ "[٢]، ثم إنَّ قولَه بغيرِ تنوينٍ يُوهِمُ أن عَمَلَ العاملِ في المعربِ يكونُ بالتنوينِ وبغيرِ التنوينِ ، فما يكونُ فيه التنوينُ يكونَ من أثرِ العاملِ ،وما كانَ فيهِ بغيرِ تنوينٍ كـانَ عدمُه / أيضًا من أثرِ العاملِ.[*] والعذرُ لأبي القاسمِ -رحمه اللهُ- في قولِـه : ٢٣/أ
" أنَّ " لا " تَنصبُ النكراتِ " أنه تسامحَ وشبَّهَ البناءَ على الفتحِ بالنصـبِ ، فَلذلكَ أطلقَ عليه نصْباً وشبهَ ذَلكَ البناءَ بالنصبِ مع اقترانِ " لا " بِذلـكَ البناءِ ،فهي مشبهةٌ للعاملِ مع عملِهِ لاقترانِهَا به .

قوله : " بغيرِ تنوينٍ "[**] الباءُ باءُ المصاحبةِ،كقولِهم : خرجَ زيدٌ بثيابِه ، وهي باءُ الحالِ ،فإذَا قَالَ القائلُ : خَرجَ زيدٌ بثيابِه ،فكأنه قال : خرجَ زيـدٌ وثيابُه معَهُ ، وكذلكَ هذَا،كأنه قال : اعلَمْ أنَّ " لاَ " تنصبُ النكراتِ وهـي بغيرِ تنوينٍ ،فلا يكونُ التنوينُ من أثرِ " لا " على هذَا التأويلِ ،ويكونُ سَببُ اثباتِهِ هذَا العقدَ أن النكرةَ إذَا كانت مرفوعةً بعدَ " لاَ " كانت منوَّنَـةً [فَذَكَّرَ لِلقَارِئِ][٣] أنها إذَا كَانت مَعَ " لا " مبنيةً لا يثبتُ فيهـا التنـوينُ .

---

(١) الجمل ٢٣٧ .

(٢) اختلف النحويون في هذه الحركة ،هل هي حركة اعراب أم حركـة بناء ؟ قال ابن الأنباري في الانصاف : ذهب الكوفيون الى أنها حركة اعراب ، وذهب البصريون الى أنها حركة بناء .
ينظر الانصاف مسألة ٥٣ ،وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٧٠ ، و شرح ألفية ابن معطي ٢/٩٣٨ - ٩٣٩ .

(٣) في الأصل " مذكر للنارى " ولعل الصواب ما أثبتناه .

(*) الجمل : ٢٣٧ .

(**) الجمل : ٢٣٧ .

كما يثبتُ فيهَا مرفوعةً ،فإن قيلَ قد نقلتُم أنَّ أصلَ " لاَ " أنْ تكــونَ عاملةً في تلكَ النكرةِ النصبَ ، فلعلَّ أبا القاسِمَ أشارَ بقوله : (اعلم أنَّ " لا " تنصبُ النكراتِ) الى الأصلِ .

قيلَ : يمنعُ من ذلكَ شيئانِ : أحدُهُما قولُه : (بغيرِ تنوينٍ) ؛ لأ نَّها في حالِ نصبِ النكراتِ يَكُونُ التنوينُ مُصَاحبًا لَها ،والآخرُ أنه لم يُمثِّل الا بِما يُبنى ؛لأ نَّه قالَ بعدَ هَذَا كقولك : (لاَ رَجُلَ في الدارِ ولا غــلامَ عندكَ)،فَبيَّن اعلامَـهُ بالنوعِ الذى هُو البِنَاءُ ،حيثُ لا نصبَ ولا تنوينَ .

فإن قِيـلَ : ولم اختصت " لاَ " بالعملِ في النكـــراتِ دُونَ المعارِفِ ؟ قِيـلَ : اختصت بذلك لأ مرَ ينِ :

أحدُهمَا : أنهُمُ اعتزَمُوا على أن يجعَلُوا الاسمَ الذى بَعدَهَـــا عَامًّا (*) ولا يتصورُ العمومُ في المعارِفِ .

والآخرُ (١) أنَّها انما نصبتْ بالحملِ على " انَّ " بالشَّبهِ المذكـــورِ إلاَّ أنَّ المُشبَّهَ بالشيءِ لا يَقوى قُوتَه ،فقصرُوهَا على بعضِ ما تعمَلُ فيه " انَّ " وهُوَ النكراتُ لتظهَرَ مزيةُ " انَّ " عَليْهَا التي هي أصلُها في العمَلِ .

قوله : (وَقد يَجُوزُ أن لاَ تعملَ فَتلغِيهَا) (٢) ، يريدُ : وقد يَجوزُ أن لا تُبنَى النكرةُ بعدَ " لاَ " فترفعُ ،وسَمَّى أيضًا البناءَ على الفتح عَمَلاً علـى طريقِ التوسُّعِ ،وهذَا الجوازُ انما يُتصورُ اذَا كانتْ متكررةً ،وتكونُ النكرةُ التـي بعدَ " لا " الأولَى مباشرَةً لَها ،فحينئذٍ يَجُوزُ لَكَ أن تبنِيَهَا معَها وألاتبنِيَهَا ، فترفَعُ النكرة ،فَتقولُ : لاَ غُلاَمَ لَكَ ولا امرأةٌ ، وأما في غيرِ هذَا المحـــلِّ ، فَيجبُ إلغاؤُهَـا ،وذلك اذَا كانت مفصولةً من " لا " كقولِكَ : لا في الدارِ رَجُلٌ وَلاَ امرَأةٌ ،ومُثُلُ أبي القاسِمِ - رحمهُ اللهُ - انما هِيَ فيمَا يجوزُ فيها الإلغـــاءُ والبناءُ ؛لأ نه مَثَّلَ بقوله : لاَ غُلاَمٌ لَكَ ولاَ مَالٌ لِزيدٍ ،فَقَد كرر " لا " والنكـرةَ

(*) في الأصل : عاملا ،والسياق يقتضي ما أثبتناه .

(١) في الاصل " والاخير " ،ولعل الصواب ما أثبتناه .

(٢) الجمل ٢٣٧ .

التي بعدَها مباشرةً ،وعليه قولُه تعالَى : * لاَ بَيْعٌ فِيهِ وَلاَ خُلَّةٌ وَلاَ شَفَاعَةٌ * (١)
على قراءةِ من قرأَ بالرفعِ ،وكذلك قولُه تعالَى * لاَ لَغْوٌ فِيهَا وَلاَ تَأْثِيمٌ * (٢).

قوله : (وقَد يجوزُ أن تُجرَى مُجرَى ليسَ ،فترفَعُ مابعدَها الاَّ أنه لاَ تعمَلُ الاَّ في النكراتِ) (٣)؛ اعلم أنه يجيءُ في كلامِ العربِ : لاَ رَجُلٌ في الدارِ برفعِ رجلٍ من غيرِ أن تُكررَ " لا "،فيقولُ النحويونَ (٤) انَّها في هذَا الموضِع مُشَبَّهَةٌ بليسَ ،فهيَ ترفعُ الاسمَ وتنصبُ الخبرَ،/ فتكونُ النكرةُ المرفوعَةُ بِها اسمًا لَهَا والمجرورُ في موضعِ خَبرِهَا ، كما يكُونُ ذلك في"ليسَ"،فإن قيلَ : ولأيِّ شيءٍلا تَجعلُ مَابعدَ " لاَ " مرفوعًا بالابتداءِ ولا تحتاجُ الى أن تُحمَلَ على ليسَ ؟ قيلَ : لانَّ كُلَّ موضِعٍ رَفعَ مابعدَها بالابتداءِ من معرفةٍ أونكرةٍ لم تكن الاَّ مُكررةً ،وهيَ في هذهِ المسألةِ المذكورةِ غيرُ مكررَةٍ ،فحملُوها في العمَلِ في هذهِ النكرةِ على نظيرَتِهَا (*) وهي " لَيْسَ" كما حملُوهَا في النَّصبِ -/٣٣

(*) في الأصل : على نظيرى الشيء ،وهوتحريف من الناسخ .
(١) الآية ٢٥٤من سورة البقرة وقراءة السبعة دون أبي عمرو وابن كثير بالرفع منونا . ينظر الكشف ١/٣٠٥ .
(٢) الآية ٢٣ من سورة الطور قال الزجاج " وتقرأ (لاَ لَغْوَ فيها ولاَ تأثيم) بالنصب فمن رفع فعلى ضربين ، على الرفع بالابتداء وفيها هو الخبر ،وعلى أن يكون " لا " في مذهب ليس رافعة ،أنشد سيبويه وغيره :
مَن صدَّ عن نيرانِهَا * فَأنَا ابنُ قيسٍ لاَ بَرَاحُ
ومن نصب فعلى النفي والتبرئة كما قال في قوله (لا رَيبَ فِيهِ) .
الاَّ أن الاختيار عند النحويين اذا كررت " لاَ " في هذا الموضع الرفع، والنصب عند جميعهم جَائِزٌحَسَنٌ . معاني القرآن ٥/٦٣-٦٤ .
(٣) الجمل ٢٢٧-٢٢٨ .
(٤) قال سيبويه :" وقد جعلت وليس ذلك بالاكثر بمنزلة ليس وان جعلتها بمنزلة ليسَ كانت حالها كحال لاَ في أنها في موضع ابتداء وأنها لا تعمل في معرفة .. وان شئت قلتَ : لا أحد أفضل منك في قول من جعلها كليس ويجريها مجراها ناصبة في المواضع وفيما يجوزأن يحمل عليها .. واذا قلتَ : لا غلامٌ ،فهي أكثرمن الرافعة التي بمنزلة ليسَ " ،الكتاب ٢/٢٩٦ فمابعدها وانظر شرح المفصل ٢/١١٦، والمساعد ١/٣٥١ .
(*) في هامش ص ٣٤ الوجه الأول : أو حرف ليس لا أن تعمل عمل انَّ .

على نقيضِهَا وهي " انَّ "ولم يُخرجُوا بِهَا في الموضِعَيْن عن العملِ في النكرةِ الا أنَّها لم تقوَ قوةَ ما حُمِلَت عليه في الموضِعَيْنِ في العملِ ،فهي لم تقوَ في النصبِ قوةَ "انَّ"،ولم تقوَ قوةَ "ليسَ" في الرفعِ ،فَهيَ لا تعملُ في الرفعِ والنصبِ الاَّ في النكراتِ ،ولذلكَ قالَ أبو القاسمِ -رحمه اللهُ- حين تكلمَ عليهَا بأنها تنصبُ في أولِ البابِ،ولا تعملُ في المعارِفِ ،وقال حينَ شبهَهَا بِليسَ"، الاَّ أنها لا تعمَلُ الاَّ في النكراتِ (١). فإن قيلَ : فإذا كانت لا تعملُ الاَّ في النكراتِ ، فما تصنعُون في قولِ العربِ :"لا بصرةَ لَكُمْ"ولا هيثمَ الليلةَ للمطيِّ" (٢) ، وكذلكَ قولُهُم : "قضيةٌ ولا أبَا حَسَنٍ" (٣) ، والبصرةُ والهيثمُ وأبو الحسنِ أعلامٌ ،قيلَ : هذا يتخرجُ على وَجهينِ : أحدهُمَا : أن يكونَ على حذفِ مضافٍ لم يتعرفْ بالإضافةِ وهو مَثَلٌ ،فكأنه قالَ : لا مِثلَ البصرةِ لَكُمْ ، ولا مِثلَ الهيثمِ للمطيِّ ،ولا مِثلَ أبي الحسنِ للفقهِ في القضيةِ النازلةِ ، ومِثْلُ لا يتعرفُ بما أُضيفَ اليهِ فهوَ نكرةٌ و "لا" عاملةٌ فيه ،ولكنهُ حذفَ المضافُ وأُقيمَ المضافُ اليهِ مُقامهُ وسُلِبَ الالِفَ واللاَّمَ ،فقالوا : لا بصرةَ وانما

---

(١) قال سيبويه :"واعلم أن المعارف لا تجرى مجرى النكرة في هذا الباب لأنَّ "لا" لا تعمل في معرفة أبدًا" . الكتاب٢/٢٩٦-٢٩٧، وانظر المقتضب ٤/٣٦٢-٣٦٣،والأصول ١/٣٨٢، وابن يعيش ٢/١٠٢-١٠٣.

(٢) يروى صدر بيت وعجزه : * ولا فَتَى مثل ابنِ خيبَرِي *
قال سيبويه :" فانه جعله نكرة كأنه قال : لا هَيثمَ من الهيثمين ومثل ذلك لا بصرةَ لكُمْ" . الكتاب ٢/٢٩٦ ،وانظر المقتضب ٤/٣٦٢-٣٦٣.

(٣) قال سيبويه :" وتقول قضية ولا أبا حسن تجعله نكرة قلت : فكيف يكون هذا وانما أراد عَلياً رضيَ اللهعنه فقال : لانه لا يجوز لك أن تُعمِلَ "لا" في معرفة وانما تُعمِلُهَا في النكرةِ فإذا جعلتَ أبا حسن نكرةً حَسُنَ لك أن تعمِلَ "لا" وعلم المخاطب أنه قد دخل في هَؤُلاءِ المنكورينَ عَليّ وأنه قد غُيِّبَ عَنهَا". الكتاب ٢/٢٩٧، وانظر المقتضب ٤/٣٦٣.

هي البصرةُ وقالوا : لا هيثمَ وإنّما هو الهيثمُ ، وكأنّهم حذفُوا الالفَ واللاّمَ ليُعَيّنوا لفظَها لدخولِ " لا " عليْهَا كتهيئَةِ اللاّمِ في قولِهم " لاَ أبا لكَ"(١).

وأمّا أبُو حَسنٍ فمرةً كانَ يُدعَى أبا الحسَنِ ومرّةً كانَ يُدعَى أباحسَنٍ ، فأدخلُوا " لا " على قولِهم: أبا حَسَنٍ الذى لفظُه لفظُ النّكرةِ وإنْ كانَ معرفةً.

والثاني ، وهو الظاهِرُ أن يكونَ نكّرَ البصرةَ وجَعَلَهَا اسمَ جِنسٍ للبصرةِ وما أشبهَهَا ، وكذلِك نكّرَ الهيثمَ وجَعَلَهُ اسمَ جنسٍ لَهُ ولمن يُشبهُه من الفُقهاءِ فيكُونُ قولُه : "لا بصرةَ لكُم" بمنزلةِ قولك: لا مدينةَ لكُم، ويكونُ قوله : لا هيثمَ الليلةَ ، وكذلك قولُهم: قضيةٌ ولا أبا الحسَنِ تُنزّلُ منزلةَ:قضيةٌ ولا فقيهٌ يتفقّهُ فيها" وهذا الوجهُ الثاني في المعنَى راجعٌ الى الوجهِ الأولِ،ولكنّ تقديرَ الإعرابِ مختلفٌ فيهما ، فأمّا قول الشاعر:(٢)

مَن صَدَّ عَن نِيرانِهَا فَأنَا ابنُ قَيسٍ لاَ بَرَاحُ

البيتَ هو لسعد بن مالك(٣) بن بكر بن وائل ، والنيرانُ:أرادَ بِهانيرانَ

---

(١) الكتاب ٢٧٩/٢.
وقال المبرد " أما قولك: لا أبا لك فانما تثبت اللام لا نكَ تريدُ الاضافة ولولا ذلك لحَذَفتَهَا ". المقتضب ٣٧٤/٤ وانظر التصريح على التوضيح ٢٣٦/١.

(٢) من شواهد الجمل : ٢٣٨.
والبيت لسعد بن مالك وقد استشهد به سيبويه في موضعين من الكتاب على اعمالِ " لا " عَمَلَ ليسَ وقال : وليس ذلك بالا كثر. وجعل الخبر محذوفا تقديره لي . الكتاب ٥٨/١ و ٢٩٦/٢.
وهو في المقتضب كذلك شاهدا على هذه اللغة ٣٦٠/٤ من غير تكرير " لا " ، وأنشده أبو تمام في الحماسة بشرح التبريزى ١٩٣/١ ، وانظر الانصاف ٣٦٧/١ والمقتصد ٨٠٧/٢ ، والحلل في شرح أبيات الجمل ٣٢٥ ، وشرح المقصورة للخمي ٢٤٣.

(٣) سعد بن مالك بن بكر بن وائل أحد سادات بكر بن وائل وفرسانها في الجاهلية وكان شاعرا وهو القائل :

===

الحربِ ، فالهاءُ مِنْ قوله :" عَن نِيرانِها "عائِدَةٌ على الحربِ، ومعنَى من صَدَّ عَن نِيرَانِها : مَنْ رَجَعَ عن نيرانِها وَتَباعدَ عنهَا ،قوله :

* فَأنَا ابنُ قيسٍ لاَ بَراحُ *

المعنى : فَأنَا المشهُور بِالشجاعةِ لاَ زَوالَ لي عَنْها،ولا بُعدَ لي عَنْهـا ، وصفَ نفسَهُ بالصَّبرِ في الحربِ على القِتالِ.

قوله : "فَأنَا ابنُ قيسٍ " لَم يُرِدْ أنْ يُخبِرَ بأنَّهُ / ابنُ قَيـسٍ ؛ ١/٣٤أ
لأ نَه كانَ معلُوماً وانما نَزَّلَ ابنَ قيسٍ منزلةَ قولِهِ : أنا الشُّجاعُ المشهورُ بالشجاعَةِ ،فكأنَه قالَ : فأنَا الشُّجاعُ المشهورُ بالشجاعَةِ ، كما قال الآخر : (١)

* أَنَا ابنُ سَاوِيةَ اذ جَدَّ النَّـقُرْ *

كأنَّهُ قالَ : أَنَا المشهُورُ بالشجَاعَةِ إذْ جَد النَّقر .

" مَنْ " في قوله "مَن صَدَّ عَن نِيرَانِهَا " يُمكِنُ أن تَكونَ شرطيـةً ، فيكونُ قولُه : صَدَّ عَن نِيرَانِهَا في موضِع جزمٍ بالشرطِ ،والفاءُ مِنْ قولِـه : "فَأنَا ابنُ قَيسٍ " جوابُ الشرطِ ،ويَجوزُ أن تكونَ بمعنَى الذى ، ويكونُ صَـدَّ عَن نِيرَانِهَا صِلَةٌ لَهَا،وتَكُونُ أيضاً "مَنْ" على هذَا الوجهِ في موضِعِ رفـعٍ على الابتداءِ ،وأنا ابنُ قيسٍ خَبرُ المبتدأ،والفاءُ دخلَتْ اشعارًا بأنَّ فـي

=== يا بُؤسَ للحربِ التـي ... وضعت أَرَاهِطَ فاستَراحُو
....
مَن صَدَّ عَن نِيرَانِهَـا ... فَأنَا ابـنُ قَيسٍ لاَ بَـرَاحُ

وله أشعار جياد في كتاب بني قيس بن ثعلبة. انظر ترجمته فـي المؤ تلف والمختلف ١٣٥ ومعجم شعراء لسان العرب ١٨٣.

(١) البيت من شواهد سيبويه لبعض السعديين في الكتاب ٤/ ١٧٣ ، والانصاف ٢/ ٧٣٢ واستدل به الكوفيو ن على جواز الوقف بنقـل الحركة على المنصوب المحلى بأل الساكن ماقبل آخره نحو : رأيـت البكر ،بفتح الكاف في حالة النصب وهو في الحلل في شرح أبيات الجمل بلا نسبة ٣٥٨ ،وشرح ألفية ابن معطي ١/ ٢٦٨ ===

المبتدأ سَبَبًا ، فكانَ صدودُ مَن صَدَّ عَن نِيْرانِهَا سَبَبًا في ثبوتِهِ فِيها،كما تقولُ: مَنْ يُخرِجِ الدلوَ فَلَهُ دِرهَمٌ ،وموضِعُ الشاهِدِ فِيهِ قوله : "لَا بَرَاحُ" ،فبَرَاحُ اسمُ "لا" وخبرُهَا محذوفٌ ،فكأنه قال : لَا بَرَاحَ لي مِنْها .

قوله : (فَإذَا فصلتَ بينَ "لا" وَمَا تعملُ فِيهِ بَطَلَ عَمَلُهَا)[1] الفصلُ بينَهُما نَقضٌ لشرطٍ مِن شُروطِ بِناءِ الاسمِ النكرةِ مَعَ "لا"[2] التبرئةِ ، فلمَّا انتقَضَ شرطُ الاتصالِ بالفصلِ زَالَ بناءُ النكرةِ مَعَ "لا" ،ورَجعُوا فيهَا الى الرفعِ بالابتداءِ ، وإذَا رَفعُوا بالابتداءِ كَرروا ،وبذلك مَثلَ أبو القاسمِ ، فَقَالَ في مُثلِهِ (لَا في الدارِ رَجُلٌ وَلَا لَكَ مَالٌ)[3] ، ومنهُ قولُه تعالى : * لَا فِيهَا غَولٌ وَلَا هُم عَنهَا يُنزِفُونَ *[4] ، قولُه (فَإذَا نعتَّ المنفيَّ)[5] ، يَعني بالمنفيِّ هَا هنَا الاسمَ الذي بُنِيَ مَعَ لَا عَلى الفتحِ ،ونعتُه لا يخلُو إمَّا أن يكُونَ مفردًا أو مضَافاً ،والمفردُ ما ليسَ بمُضافٍ ،فالتثنيةُ والجمعُ في هذَا البابِ مُفردانِ ،فان كَانَ النعتُ مفردًا جَازَ فيهِ ثلاثةُ أوجهٍ : الحملُ على اللفظِ كقوله: لَا غُلَامَ عَاقِلًا ،والحملُ عَلىَ الموضعِ كقولكَ : لَا غُلَامَ عاقِلٌ ، وأن تجعلَ المنعوتَ مَعَ النعتِ اسمًا واحدًا كخمسةَ عَشَرَ كقولكَ: لَا غُلَامَ عَاقِلَ في الدَّارِ من غيرِ تنوينِ عَاقِلٍ ،وَينبغِي أن يُحكَمَ على "لَا"[6] في هَذَا

=== والدرر ٢ / ١٤١ ونسبه لعبد الله بن ماوية الطائي وعجزه :

* وَجَاءَتِ الخيلُ أثَافِيَ زُمَرْ *

ومعنى جَدَّ اشتد وتحقق والنقر صوت باللسان يسكن به الفرس إذا اضطربَ بِصَاحِبِهِ ،وانظر اللسان (نقر) وقد نسب البيت الى عبيد ابن ماوية الطائي . والشاهد فيه نقل حركة الراء إلى القاف وهي لغة لبعض العرب .

(١) الجمل ٢٣٨ .

(٢) ينظر الكتاب ٢ / ٢٧٦ والمقتضب ٤ / ٣٦١ .

(٣) الجمل ٢٣٨ .

(٤) الآية ٤٧ من سورة الصافات وفي الاصل: تصحيف للآية إذ كُتِبت : لَا فِيهَا لَغوٌ ولا هُم عَنهَا يُنزِفُونَ .

(٥) الجمل ٢٣٨ .

(٦) في الاصل على إلَّا صوابه ما أثبتناه .

الوجهِ وهُوَ تركيبُ النعتِ مع المنعوتِ ،وجعلُهُما بمنزلةِ الاسمِ الوَاحِدِ أنْ تكُونَ غيرَ مبنيةٍ مَعَ النكرةِ بَعدَها، لئلاَّ يُجعَلَ ثلاثةُ أشياءَ بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ .

وان كانَ النعتُ مُضافًا كقولك : لا رَجُلَ صَاحِبَ مالٍ في الدَّارِ جازَ لك في النعتِ المضافِ وجهانِ : الحملُ على اللفظِ ،والحملُ على الموضعِ، ولم يَجُز أن تجعَلَ النعتَ والمنعوتَ كالشيءِ الوَاحِدِ ،لأنَّ المضافَ مَعَ المضافِ اليهِ كالاسمِ الواحِدِ ، اذا جزَلَ [لا](*)(١) عَنِ النكرةِ التي وليتْهَا ،وإذا لم يَجرِ ذَلك كما يظهَرُ من مَذهَبِ بعضِ النحويينَ في هذِهِ المسألةِ وأشبَاهِهَا [أدَّى](٢) ذَلك الى أن تجعَلَ أربعةَ أشياءَ كالاسمِ الواحِدِ ،وذَلك لا يُوجَدُ أصلاً في كلامِ العربِ .

فإن قيلَ : فلمَ جازَ حملُ النعتِ هَاهُنا على اللفظِ ،ولفظُ المنعوتِ مبنيٌّ والبناءُ لا يَتْبَعُ لَفظَهُ ؟ قِيلَ : حُكمُ هذَا،وعلّتُه كعِلَّةِ المُنادى المفردِ العَلَمِ حينَ حُمِلَ نعتُهُ عَلى اللفظِ ،وقد تقدمَ ذلك في بابِ النداءِ .

قوله : (فجَعلتَ النعتَ والمنعوتَ كاسمٍ وَاحِدٍ ونصبتَهُمَا جَمِيعًا ومنعْتَهُمَا التنوينَ)(٣) ، وقد تقدمَ / العذرُ له على اطلاقِهِ النصبَ في هذَا الموضِعِ وأمثالِهِ مِنَ المْبنيَاتِ . -٣٤/

قوله : (وإذَا قلتَ لا رَجُلَ عندَكَ ولاَ مَالَ ولا ثَوبَ ان شئتَ جعلتَ الثانيةَ مثلَ الأولى)(٤) .

(*) زيادة يلتئم بها الكلام .
(١) هكذا في الأصل ولعل صحتها : إذا جَزَل لا عن النكرة ، لأنَّ الجَزّل هو القطع،والمراد أن المضاف مع المضاف إليه إذا وليَ "لا" النكرةلم يجز بناؤها معه لئلاتجعل ثلاثة أشياء كالاسم الواحد وذلك لا يوجد في كلام العرب.

(٢) في الأصل (ودى) ولعل صوابه : أدى .
(٣) الجمل ٢٣٨ .
(٤) الجمل ٢٣٩ ،وفي الاصل:الاول والتصويب من الجمل .

مبحث لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم

هذه المسألة وما شاكلها وهي قولك : لا رجل عندك ولا مال ولا حول ولا قوة إلاّ بالله يجوز فيها خمسة أوجه : أحدها : أن تجعل الأولى مبنيةً مع النكرة التي بعدها،ولا الثانية كذلك.

والوجه الثاني : أن ترفع ما بعد "لا" الأولى وما بعد "لا" الثانية بالابتداء وتترك بناءها على الفتح.

والوجه الثالث : أن تبني الأولى (١) مع النكرة الواقعة بعدها وتجعل الثانية مؤكدةً في العطف،والعطف هنا إنما هو بالواو ، فإذا فعلت ذلك جازلك في النكرة التي بعدها أن تعطفها على موضع الأولى فترفع وتنون ،وجازلك أن تعطفها على لفظ الأولى فتنصب وتنوّن ، فهذان وجهان الى الوجهين المتقدمين فتصير أربعة أوجه.

والوجه الخامس : أن تجعل النكرة التي بعد "لا" الأولى مرفوعة بالابتداء غير مبنية مع "لا"، وتجعل النكرة التي بعد "لا" الثانية (٢) مبنية معها،فتقول على الوجه الأول : لا غلامَ عندك ولا مالَ ولا حولَ ولا قوةَ إلاّ بالله ،وعلى الوجه الثاني : لا غلامٌ لك ولا مالٌ [ولا حول ولا قوة الا بالله] (٣)،وعلى الوجه الثالث: لا حولَ ولا قوةَ ،وعلى الوجه الرابع : لا غلامَ عندك ولا مالاً ولا حولَ ولا قوةً إلاّ بالله.(٤) [وعلى الوجه الخامس لا غلام عندك ولا مال ولا حول ولا قوة الا بالله]

---

(١) في الأصل : الأوّل ،ولعل الصواب الاولى.

(٢) في الأصل : غير مبنية معها ،والسياق يقتضي حذف "غير".

(٣) زيادة يقتضيها السياق.

(٤) زيادة يقتضيها السياق.

قوله : (وان شئتَ جَعَلتَ " لَا " الثانيةَ مثلَ الأولى)،يُريدُ أنّــكَ تَبنِي الثانيةَ مَعَ النكرةِ التي بعدَها،كما بنيتَ الاولَى مَعَ النكرةِ التي بعدَها .

قوله : (فتنصبَ بِهَا من غيرِ تنوينٍ) (١) قد تقدَّمَ العذرُ لَهُ أيضــًا عن مثلِ هذَا اللفظِ .

مبحثُ الفرقِ بينَ لا النافيةِ والعاطفةِ

قوله : (وإن شئتَ جَعَلتَهَا عَاطِفَةً)، ظَاهِرُ هذا الكلامِ يُعطِي أنَّ " لا " في قولك : لا رجلَ عندَك ولاَ مَالاً أوْ وَلاَ مَالٌ لَكَ هِيَ العاطفَةُ ، لأنَّ كلامَهُ انما وَقَعَ في " لا " فالضميرُ المنصوبُ مِنْ قوله ،"وان شئتَ جَعَلْتَهَــــا عاطفةً"عائدةٌ على " لا " و" لاَ " ليستْ بِعَاطِفَةٍ في هذَا الموضِعِ ،وانّما هـــي مُؤَكِّدَةٌ لنفيِ المعطوفِ .

والعطفُ في هذِهِ المسألةِ وأمثالِهَا انّما هوَ للواوِ ،و" لا " العاطِفَةُ مِن شروطِهَا أن تَقعَ بعدَ الإيجابِ ولا تقعُ بعدَ النفيِ كقولِهِم : قامَ زيــدٌ لا عمْرو ،والعذرُ له في ذلك أنها لمّا وقعتْ مقترنةً بحرفِ العطفِ سَمَّاهــا عاطفةً على طريقِ المَجازِ والتوسّعِ ، وانْ لمْ تكُن كذلِكَ ،وأنشدَ قـــولَ الشاعرِ (٢) :

هَذا وَجَدِّكُم الصَّغَارُ بعَينِهِ لاَ أُمَّ لِي ان كَانَ ذَاكَ ولاَ أَبُ

---

(١) الجمل : ٢٣٩ .
(٢) الجمل ٢٣٩ .

والشاهد في الكتاب ٢ / ٢٩٢ ونسبه سيبويه لرجل من بني مذحج واستشهد به على العطفِ على المَحَلِ أو الحمل على الموضع مراعـــاة لمحل " لا " مع اسمها قال : وزعم الخليل - رحمه الله - أن هـــذا يجرى على الموضع لا على الحرفِ الذى عمل في الاسم ، وهو مـــن شواهد الأخفش في معاني القرآن ١/ ١٧٧ ،والمبرد في المقتضب ٤ / ٣٧١ ،والأصول ١ / ٣٨٦ ،وكتاب المقتصد ٢ / ٨٠٤ ،والحلل في شرح أبيات الجمل ٣٢٦ ،والتبصرة والتذكرة ١/ ٣٨٩ ،وفـــي الحلل أن الشاهد لرجل من مذحج وقيل لهمام بن مــرة أخـــي

===

البيتُ هو منسوبٌ لشاعرٍ اسمُه ضمرةُ بن ضمرةَ (١) ، ونُسبَ الى غَيرِهِ والجَدُّ في اللغةِ: أبُو الأبِ والجَدُّ أيضًا: العظمَةُ ،ومنهُ قوله تعالى * وأنهُ تَعالى جَدُّ ربنا * (٢) ، والجَدُّ السَّعْدُ ،ومنه قوله: (٣)

* كَذَلِكَ جَدِي مَا أُصَاحِبُ صَاحِبًا *

ويقال : منهُ رجلٌ مَجدُودٌ أيْ : مَسعودٌ ،والصَّغارُ: الذلُ ،ومعنَى البيتِ اختُلِفَ فِيهِ ،فمنهُم من قالَ : هذا الشاعِرُ كان حَيُّهُ يدعُونَه الى الشدائِدِ ، ويُؤثِرُونَ عليهِ أخاً لَه فلا يَدعُونَه الى الشدائِدِ ،ويُحسِنُونَ اليه أكثرَ مِن احسانِهم لهذا الشاعر .

وقيلَ : كانتْ لهذَا الشاعِرِ أمٌّ ،وكان كثيرَ المَبَرَّةِ بِها / حَسَنَ ٣٥/أ الخِدمَةِ لَها،وكانتْ تُفضِّلُ أخاً لَهُ عليهِ لم يكنْ مِثلَ عنايتِهِ بِها في الأمورِ ، فقالَ شِعرًا منهُ هذا البيتُ يقولُ فيه:انَّ كَوني أُدعَى الى الشدَائِدِ والمَكرُوهِ ويُؤْثَرُ عَليَّ غَيرِي صَغارٌ لي واذلالٌ . ثم قالَ : وأنا بَرِيءٌ من أمِّي وأبِي ان ثَبتَ ذَلِكَ وأقمتُ عليهِ .

=== جساس بن مرة قاتل كليب ،وذكر الأصبهاني أنه لضمرة بن ضمرة وزَعَمَ ابنُ الأعرابي أنه قيل قبل الاسلام بخمسمائة عام . وهو من شواهد ابن يعيش في شرح المفصل ٢/ ١١٠ ونسبه ابن هشام في اعراب الجمل لزرافة الباهلي أو هُني بن أحمر الكناني ،وانظر اللسان (ليس) ،والخزانة ٢/ ٣٨ ،وفيها قصة هذا الشعر. ويروى : " هَذا لَعمرُكُمُ ".

(١) ضمرة بن ضمرة النهشلي ،قال ابن سلام شريف فارس شاعر بعيد الذكر كبيرَ الامر . ينظر طبقات ابن سلام ٢/ ٥٨٣ . وقال الجاحظ : وكان ضمرة خطيبا وكان فارسا شاعرا شريفا سيدا وكان أحد حكام بني تميم المشهورين عاش في زمن النعمان بن المنذر ،وكان النعمان لدمامة الشاعر يتمنى عدم رُؤيته فيقول له ضمرة انما المرء بأصغريه قلبه ولسانه . ينظر البيان والتبيين ١/ ١٧١ - ٢٠١ والشعر والشعراء ٢/ ٦٣٧ .

(٢) الآية ٣ من سورة الجن .

(٣) الشاهد لامرئ القيس ،ديوانه ٦٩ وعجزه : * من الناس الا خانني وتغيرا

ومن هذا الشعر: (١)

وإذا تكون كريهةٌ أُدْعَى لهـــا

وإذا يُحاس الحَيْسُ يُدعَى جُنـــدَبُ

أمِنَ السَّويةِ أن إذا أخصَبْتُــــمُ

وأمِنتُمْ فأنا البَعيدُ الأجنَــــبُ

ويُروى : الأخيَبُ ، والظاهرُ فيهِ التفسيرُ الأولُ ،لأنهُ يُخاطِبُ جماعةً مُذكَّرينَ ، ولا تُخاطَبُ تلكَ المخاطَبةَ المرأةُ التي هيَ الأمُّ ، ألاَ تراهُ قالَ :"أمِنَ السويةِ أن إذا أخصَبتُمْ وأمِنتُمْ"،فَهذا خِطابُ الجمعِ، وكذلِكَ قوله :"هذا وَجَدّكُمْ"،فهذا الخطابُ لجماعةِ المُذكَّرينَ ،فيدُلُّ ذلِكَ على أنه إنما خاطَبَ الحيَّ .

قوله : "وَجَدِّكُمْ"خُفِضَ بواوِ القَسَمِ ، وجوابُه محذوفٌ تقديرُهُ من معنـى الكلامِ ،فكأنَّه قالَ : وَجَدِّكُمْ انَّ هَذا لَهُوَ الصَّغارُ بعينِهِ ،وفَصَلَ بالقَسَمِ بيـــنَ المبتدأِ وخبرِهِ لكثرَةِ استعمالِهِم إيّاهُ في الكلامِ، فهُوَ يفصِلُ بَينَ الشيئيـــنِ اللذينِ لا يجُوزُ الفصلُ بينهُمَا كالنداءِ،ألاَ تراهُم فَصلُوا بالنّداءِ بينَ الصِّلَـةِ والموصُولِ في قولِ الفرزدق : (٢)

تَعـالَ فإن عاهَدتَني لا تَخونُنِـي

نَكُن مثلَ مَن ياذِئبُ يَصطَحِبـانِ

---

(١) البيتان في اللسان (حيس) ،والخزانة ٣٨/٢ .

(٢) للفرزدق ،ديوانه ٨٧٠ ،وهو من شواهد سيبويه على مراعاة الشاعر للمعنى في (من) ،فإن لَفظَها مفردٌ ومعناها في البيت مثنى .
فلذلك قال يصطحبان . الكتاب ٤١٦/٢ ،وانظر المقتضب ٩٥/٢ و ٢٥٣/٣ ،والخصائص ٤٢٢/٢ والتبصرة والتذكرة ٥٢١/١ ، والحلل في شرح أبيات الجمل ٤٠١ ،وشرح المفصل لابن يعيش ١٣٢/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١٨٨/١ ،وشرح الجمل لابن هشام الانصاري ٤١٥ والدرر ٦٤/١ - ٦٥ ،ويروى (تعش) .

قوله (يعينه في موضع الحال) كأنه قال : هذا هو الصَّفارُ حقيقةً ، والعاملُ فيه هذا من معنى الفعلِ الذى هو الإشارةُ .

قوله : (ان كَانَ ذَاكَ) ، ذَاكَ فاعلٌ بِكَانَ وكَانَ تامةٌ ، وذاكَ اشارةٌ إلى الإذلالِ والصَّغار ، أو إلى الثبوتِ عليهِ ، وموضعُ الشاهدِ في البيتِ كونُهُ عَطَفَ "أَبٌ" على موضعِ لَا أُمَّ ، اذْ هُوَ في موضعِ رفعٍ بالابتداءِ ، و "لا" في قولِه : ولَا أَبُ مؤكِّدةٌ للنفيِ المتقدِّمِ في العطفِ ، لأنَّها لو لَمْ تكُنْ لاسْتغْنَى عَنهَا لو قالَ : "لَا أمَّ لي ان كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبُ" ، وإنَّما احتِيجَ إليها للوزنِ ولتوكيدِ معنَى النفيِ .

قوله : (وإذا دَخلت لَا عَلى شَيءٍ قد عَمِلَ فِيهِ عاملٌ بقيَ على حالِهِ كقولك : لا مرحبًا ولا أهلاً) (١) ، انَّما أوردَ هَذِهِ المسائلَ في هذهِ المَواضع ، لأنَّ مرحبًا وأهلاً وكرامةً ومسرَّةً نكراتٌ ، وقد وليتْها "لَا" فخَافَ أن يُحذفَ مِنها التنوينُ ، وتُبنَى مَعَ "لَا" كما بُنِيَ لَا رَجُلَ في قولك : لَا رَجُلَ في الدَّارِ وَما أشبَهَه ، فأعلَمَنا أنَّ العربَ لم تَدخِلْ "لا" هذِهِ في هذِهِ المسائِلِ وأشْبَاهِهَا على الاسمِ ، وإن كَانَ وليَها في اللفْظِ ، وإنَّما أدخلَتْهَا على فِعلٍ مُضمَرٍ ، وتقديرُهُ : لَا صادفتَ مرحبًا ، ولَا صادفتَ سَهلاً ، ولَا أكرمتَ كرامةً ، ولا أسرك مَسرةً ، فلَا هَا هُنَا انَّما هِيَ داخِلَةٌ على الفعلِ لا على الاسمِ . (٢)

قوله : (وقد تُزادُ "لا" بينَ العَامِلِ والمعمولِ فيه كقولكَ غضبتُ من لا شيءٍ وجئتُ بِلَا زادٍ) (٣) ، انَّما أطلقَ عَلى "لا" في هذِهِ المُثُلِ أنَّها زائدةٌ

---

(١) الجمل ٢٣٩ .

(٢) قال سيبويه : "كما لا تُثنى "لا" في الأفعال التي هي بدل منها وذلك قولك : لا مرحبا ولا أهلا ولا كرامة ولا مسرة ولا شللا ولا سقيا ولا رعيا ولا هنيئا ولا مريئا صارت "لا" مع هذه الاسماء بمنزلة اسم منصوب ليس معه لا ، لانها أجريت مجراها قبل أن تلحق "لا" . الكتاب ٢/٣٠١ .
وقال المبرد : "لأن الكلام كان قبل دخول "لا" أفعلُ هَذا وكرامة ومسرة أبي وأكرمك وأسرك فانما نَصبَهُ الفعلُ فلمّا دخلت عليهِ "لا" لم تغيره" . المقتضب ٤/٣٨٠ .

(٣) الجمل ٢٣٩ .

لأجلِ أنّها لم تَحُلْ بينَ حرفِ الجرِّ وما عمِلَ فِيهِ ،فهِيَ زائدةٌ في اللفظِ بهذا الاعتبارِ ،وغيرُ زائدةٍ في المعنَى ،فإنَّهَا فِيهِ نافيةٌ للزّادِ والشّيءِ ،ومثلُهَا في الزيادَةِ في اللفظِ دونَ المعنَى قولُهم : أُرِيدُ أنْ لا تفعلَ ، فإنَّها أيضًا زائدةٌ في هذا / الموضِعِ ،ولم تَحُلْ بَينَ أنْ وعمَلِهَا في الفِعلِ ،فهيَ أيضًا زائدةٌ في اللفظِ وفي المعنَى ،ومن ذَلِكَ قوله تعالى ﴿ لِئَلَّا يَعلَمَ أهلُ الكِتَابِ أَلاَّ يَقدِرُونَ عَلَى شَيءٍ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ ﴾(١) ، فإنّ المعنَى انمَا هُوَ ليَعلَمَ أهلُ الكتابِ ،فَهُوَ على اثبَاتِ العِلمِ لاَ نفيهِ. ٣٥/

قلتُ : الزِّيادةُ يطلقُهَا النحويونَ على الحروفِ التي لم تُغيّرِ المعنَى ، والعربُ لا تَتكلّمُ بشيءٍ الاّ لفائدةٍ إمّا للتأكيدِ أو غيرِه ممّا لاَ يناقِضُ معنَى الكلامِ ولا يُغيّرُه ،فإن أُطلِقَ عليهَا زائدةٌ فإنّما هوَ باعتبارِ كونِهَا لاَ تُغيّرُ المعنَى ،ويُجاءُ بِها لمعنًى آخرَ غيرَ تغييرِ المعنَى ،فمِن ذلك قولُهُم : مَا زيدٌ بقائِمٍ،فيقولونَ الباءُ زائدةٌ مِن حيثُ أنّها لم تغيّر معنَى الكلامِ،وهيَ معَ ذلك للتأكيدِ للكلامِ .

وكذلِك قوله تعالى ﴿ فَبِمَا نَقضِهِم مِيثَاقَهُم ﴾(٢) ، فيجعلونَ " مَا " زائدةً من حيثُ أنّها لم تُغيّر معنَى الكلامِ،وهُوَ معَ ذلك لتأكيدِ الكلامِ ،وكذلِكَ قوله تعالى ﴿ فَبِمَا رَحمةٍ مِنَ اللَّهِ لنتَ لَهُمْ ﴾(٣) ،وقوله تعَالى ﴿ لِئَلَّا يَعلَمَ أهلُ الكِتَابِ ﴾ ، " لاَ " في هذهِ الآيةِ ،وان كَانَت زائدةً من حيثُ كانت لم تغيّر معنَى الكلامِ ولا قُصِدَ بِهَا النفيُ إنمَا جاءَت مُشعِرةً أنّ معلومَ العِلمِ الذي دخلَت عليهِ نفيٌ،ألاَ ترى أنّ معمُولَ هذا العِلمِ قولُهُ تعالى ﴿ أَلاَّ يَقدِرُونَ عَلَى شَيءٍ مِن فَضْلِ اللَّهِ ﴾ وَهُوَ نَفيٌ ، فَـ " لاَ " في قولِهِ ﴿ لِئَلَّا يَعلَمَ أَهلُ الكِتَابِ ﴾ مِثلُ " لاَ " التي تجيءُ قبلَ القسمِ وتُسمَّى تَوطِئةَ القَسَمِ اذا كَانَ المُقسَمُ عليهِ منفيًا نحوُ قولِهِم : لاَ واللَّهِ لا أفعَلُ فَهِيَ أيضًا وان كَانَت زائدةً مُشعِرَةً بأَنَّ(٤) المُقسَمَ عليه نفيٌ ، وقد

---

(١) الآية ٢٩ من سورة الحديد .

(٢) الآية ١٥٥ من سورة النساء و ١٣ من سورة المائدة.

(٣) الآية ١٥٩ من سورة آل عمران .

(٤) في الأصل (فان المقسم عليه) والسياق يعطي ما أثبتناه.

قال الشاعر :(١)

فَحَالِفْ فَلا واللهِ تهبِطُ تَلْعَةً

مِنَ الأرضِ إلاَّ أنتَ لِلذُّلِّ عَارِفُ

وأراد لا تهبط ، فـ" لا " التي في أول الكلام مشعِرَةٌ أنَّ المُقسَمَ عليه مَنفِيٌّ في البيتِ، وهيَ فيهِ مِنَ الأدِلَّةِ التي تدلُّ على " لا " المحذوفةِ من جوابِ القسمِ .

وكما تُزادُ " لا " كذلك تُحذَفُ مِنَ الكلامِ ، وهيَ مُرادَةٌ ، قال اللهُ تعالى ﴿ وَقَالَ مَا نَهَاكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ إِلاَّ أَنْ تَكُونَا مَلَكَيْنِ أو تَكُونَا مِنَ الخَالِدِينَ ﴾(٢) ، على هذا التقدير هو معنى الآيةِ ، وقد قالوا في قولِهِ تعالى ﴿ يُبَيِّنُ اللهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا ﴾(٣) ، أي : يُبَيِّنُ اللهُ لكُم تركَ الضَّلالَةِ وهو الهُدَى ، ويحتمِلُ أن لا تكونَ على حذفِ " لا " ، ويُريدُ : يُبَيِّنُ اللهُ لكُمُ الضَّلالَ لِتجتنِبوهُ .

---

(١) من شواهد الجمل : ٧١ .
وهو في الكتاب ٣/١٠٥ قال سيبويه : وقد يجوز لك وهو من كلامِ العرب أن تحذف " لا " وأنت تريد معناها وذلك قولك : والله أفعل ذاك أبداً ، تُريدُ : واللهِ لا أفعل ذلِكَ أبداً .
ونسبه ابن السيرافي للقيط بن زُرارة ٥٢٣ وهو في شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٩٧ غير منسوب . قال ابن السيد : ينسبه قوم إلى مُزاحِم العقيلي ولم أجده في ديوانه . الحلل في شرح أبيات الجمل ٩٣ - ٣٤٨ ، وانظر البسيط لابن أبي الربيع ٢٠/٢/٩٢٢ ورصف المباني للمالقي ٣٣١ وشرح الجمل لابن هشام الانصاري ١٥٩/ ،
والشاهد فيه تكرير " لا " قبل القَسَمِ توطِئَةً للجَوابِ كقولك : لا والله لا يقومُ زيدٌ .

(٢) الآية ٢٠ من سورة الأعراف .

(٣) الآية ١٧٦ من سورة النساء .

بابُ دخولِ ألفِ الاستفهامِ على " لا "

يُقدِّمُ بينَ يدىْ هذا البابِ أن يقالَ : قد ذكرتَ في البابِ الذى قبلَ هذا ما تنقسمُ اليهِ " لا "[(١)] اذا أُدخلَتْ عليها ألِفُ الاستفهامِ مِنَ المعاني واختلافِ حكمِها ، وحكمِ الاسمِ معَها بحسَبِ اختلافِ المعَاني ، فموضوعُ البابِ للإعلامِ بانقسامِها الى بعضِ تلكَ الوجوهِ ، واختلافِ حكمِها في العمَلِ وغيرِ العمَلِ وحكمِ الاسمِ بعدَها وذكرِ أخواتِها في التَّحضيضِ .

فهذا الذى وضَعَ له البَابَ ، وتزيدُ إن شئتَ أن تقولَ : انَّ قولَكَ " ألَا " على نوعينِ : مُرتجَلةٌ ومُركَّبةٌ مِن همزةِ الاستفهامِ و " لا " التي كانتْ للنفيِ في البابِ السَّابقِ لهذا ، فوجبَ أنهُ لا يقعُ بعدَها الَّا ما كانَ يقعُ بعدَ / تلكَ ، ثم يحدثُ بحرفِ الاستفهامِ معنَى التقريرِ أوِ التوبيخِ أو التَّمني ، فأمَّا في التقريرِ والتوبيخِ ، فجميعُ أحكامِ البابِ المُتقدِّمِ تجوزُ هاهُنا فيهَا . ٣٦/أ

فأمَّا في التَّمنِّي ، فإنَّه لا يَجُوزُ الحملُ على الموضِعِ بالعطفِ والنَّعتِ كمَا جازَ هناكَ لِفسادِ معنَى الابتداءِ بالتَّمنِّي الذى نَسخَهُ ، هذا مَذهَبُ سيبويهِ[(٢)]، كمَا تقولُ ذلكَ في قولِكَ : ليتَ زيداً قائمٌ ، فلاَ يَجوزُ هُناكَ العطفُ على الموضِعِ ، ولاَ النَّعتُ ، ولاَ التأكيدُ ، ولاَ البدَلُ .

فأمَّا المبرِّدُ فالتمني عنده كالتقريرِ والتوبيخِ[(٣)]، وعلى التمني

---

(١) في الأصل (الا) والسياق يعطي ما أثبتناه .

(٢) قال سيبويه : " وأعلم أن " لا " إذا كانت مع ألف الاستفهام ودخل فيها معنى التمني عملت فيما بعدها فنصبته ولا يحسنُ لها أن تعمل في هذا الموضع الا فيما تعمل فيه في الخبر وتسقط النون والتنوين كما سقطا في الخبر ". الكتاب ٣٠٧/٢ فمابعدها ، وانظر المقتضب ٣٨٢/٤ .

(٣) ينظر المقتضب ٣٨٢/٤ - ٣٨٣ .

أنشدَ أبُو القاسمِ : (١)

أَلَا طِعَانَ أَلَا (*) فرسَانَ عَادِيـةً الا تَجَشُّؤُكُم عِندَ التنَانِيـر

وليسَ بتمنٍّ ،وانَّما هو توبيخٌ ،وقوله :"الا تَجَشُّؤُكُم" بالرفع هو مرفوعٌ على الابتداءِ والخبرُ في الظرفِ ، ومن رواهُ بالنصبِ ،فهو منصوبٌ على الاستثناءِ المنقطعِ ،بهذا أعربَهُ الأستاذُ المرحومُ أبو بكرِ بنِ طلحةَ الإشبيلي (٢) ،

ومثالُ التَّمنِّي : "ألَا مَاءً بَارِدًا أَشربُهُ" ،ويجوزُ "بَارِدًا" ولا يجوزُ "بَارِدٌ" بالرفع .

---

(١) في الجمل : ٤٠ .
والشاهد لحسان بن ثابت من قصيدة يهجو بها الحارث بن كعب المجاشعي من رهط النجاشي وكان هجا بني النجار ،وهو من شواهد سيبويه على أن ألا في موضع الاستفهام تعمل عمل لا ؛ لأن معناها كمعناها .الديوان : ٢٧١ .
الكتاب ٣٠٦/٢ والحلل في شرح أبيات الجمل ٣٢٨ ،والتبصرة والتذكرة ٣٩٢/١ ،وشرح الجمل لابن عصفور ٢٨٠/٢ ،ورصف المباني ١٦٦ ،وشرح الجمل لابن هشام الانصاري ٣١٩ ،والمغنى ٦٨/١ ، والأشموني ١٣/٢ والخزانة ٦٩/٤ ،والدرر ١٢٨/١ ،والشاهد فيه دخول همزة الاستفهام التوبيخي على لا وبقاء عملها .
قال ابن هشام في المغني : " ألا للتوبيخ والانكار .والا تَجَشُّؤُكُم يروى بالنصب على الاستثناء المنقطع وقيل يجوز رفعه على البدل من موضع ألَا طِعَانَ على لغة بني تميم . انظر شرح شواهد المغني للبغدادى ٨٥/٢ ،والخزانة ٧١/٤ .

(٢) أبو بكر بن طلحة الاشبيلي هو محمد بن طلحة بن محمد بن عبد الملك ابن خلف الأموى الاشبيلي المعروف بابن طلحة ،كان عارفا بعلم الكلام وغير ذلك تأدب بالأستاذ ابن ملكون ،وزعيم وقته باقراء الكتاب جابر بن محمد بن ناصر الحضرمي وأبي بكر بن صاف وأخذ عنه القراءات وأجازله ،وكان يميل في النحو الى مذهب ابن الطراوة ويثنى عليه . توفي باشبيلية سنة ٦١٨ .
ترجمته في التكملة للأبار ٦٠٥/٢ ،والبلغة ١٩٨-١٩٩ ،وطبقات ابن قاضي ١٢٧ ، وبغية الوعاة ١٢١/١ .

(*) في الأصل : ولا فرسان ،خطأ والسياق يعطي ما أثبتناه .

وأمّا "ألا" المرتجلةُ فهي بمعنى هلّا، ولولا، ولوما، وألا، للتحضيض في المستقبلات، والتنديم في الماضيات، ولا يليها إلّا الفعلُ فإن وليها الاسمُ فهو محمولٌ على الفعلِ، مثالُ ذلكَ: "ألا زيدًا تضربُه"، تقديرُ الكلامِ "ألا تضربُ زيدًا تضربُه"، وقريبٌ من هذا "ألا رجلًا جزاهُ اللّهُ خيرًا"، [1] بمعنى: ألا تورونني رجلًا، وقد يكونُ أرادَ ألا رجلٌ ينونُ في الضرورةِ. [2]

فقد تحصلَ من هذهِ المقدمةِ أنّ "ألا" تكونُ مركّبةً وغيرَ مركّبةٍ، فالمركّبةُ هي "لا" النافيةُ مع همزةِ الاستفهامِ، وغيرُ المركّبةِ هي التي عبّرتُ عنها بالمرتجلةِ، وهي تكونُ تحضيضًا وعرضًا، فالتحضيضُ: ألا تكرمُ زيدًا، والعرضُ نحو: ألا تأكلُ خبزَنا، وألا تنزلُ عندَنا.

وهي مختصةٌ بالدخولِ على الفعلِ، إمّا ظاهرًا وإمّا مقدرًا، والفرقُ بين العرضِ والتحضيضِ أنّ الذى عرضَ عليكَ الشيءَ داعٍ لكَ إلى الشيءِ، وإن لم يكنْ له غرضٌ في إيقاعِ الفعلِ، والمحضِّضُ [3] على الشيءِ له قصدٌ في إيقاعِ ما حضَّ عليه، وقد قلنا: إنّ أدواتِ التحضيضِ لا يقعُ بعدَها إلّا الفعلُ ظاهرًا كانَ أو مقدَّرًا، فمثالُ الظاهرِ قولُه تعالى * لولا أرسلتَ إلينا رسولًا * [4]

---

(١) قال سيبويه: وسألت الخليل رحمه الله عن قوله:
ألا رجلًا جزاهُ اللّهُ خيرًا ... يدلُّ على محصِّلةٍ تبيتُ
فزعم أنه ليس على التمني بمنزلة قول الرجل فهلّا خيرًا من ذلك كأنه قال: ألا تروني رجلًا جزاهُ اللّهُ خيرًا. الكتاب ٢/٣٠٨.

(٢) قال سيبويه: وأما يونس فزعم أنه ينوّن مضطرًا وزعم أن قوله: لا نسبَ اليومَ ولا خلّةً على الاضطرارِ. الكتاب ٢/٣٠٨-٣٠٩، قال ابن يعيش: وحمله يونس على أن تنوينه ضرورة وهو مذهب ضعيف. شرح المفصل ٢/١٠٢.

(٣) في الاصل: (أو المحضض)، وسياق الكلام يقتضي ما أثبتناه.

(٤) الآية ١٣٤ من سورة طه.

ولا يقعُ بعدَها الجملُ الاسمية الا نادرًا،كما قال الشاعرُ: (١)

وَنُبِئْتُ لَيلَى أرسلتْ بِشَفَاعةٍ إليَّ فَهلَّا نَفسُ لَيلَى شَفِيعُهَا

وقد تأوّلوه على اضمارِ"كان"بعدَها وفيها ضميرُ الأمرِ والشأنِ،والجملةُ الملفوظُ بها في موضعِ نصبٍ على أنها خبرُ"كان"،والأَوْلَى أن تكونَ الجملةُ الاسميةُ في البيتِ الواقعةِ بَعدَ"هلَّا"في البيتِ قد وقعتْ موقعَ الفعليةِ، فيكونَ من بابِ وقوعِ أنواعِ الجملِ بعضِها مَكانَ بَعضٍ، كوُقوعِ الفعلِ الماضي مكانَ المضارعِ،والمضارعِ مَكانَ الماضِي ، وَسنبينُ ذلكَ في بابِ "لو ،ولولا"أنْ شاءَ اللهُ تعالى .

فإذا كانَ ذلكَ لم تحتجْ إلى اضمارِ"كَانَ"،وَيكُونُ "ألَا" استفهامًا للكلامِ وتقعُ بعدَهَا الجملةُ الفعليةُ ،فمن ذلك قولُ امرئِ القيسِ : (١)

أَلَا أيُّهَا اللَّيلُ الطويلُ ألَا انْجَلِي / ٣٦/ب

---

(١) الشاهد أنشده أبو تمام في أول باب من النسيب في الحماسة ٦٢/٢ قال التبريزى : ونسبه أبو الفتح عثمان بن جني الى الصمة بن عبد الله وكذلك أبو رياش ،ونُسِبَ للمجنون في الدرر ٨٣/٢ ،ومن شواهد ابن أبي الربيع في البسيط ٦٥٣/٢ ،وتذكرة النحاة لابي حيان ٧٩ ،والمغني لابن هشام ٧٤/١ ،وشرح شواهده للبغدادى ١١٩/٢ ،والخزانة ٦٠/٣ ، قال البغدادى :"قال ابن جني في اعراب الحماسة : هلا من حروف التحضيض وبابه الفعل الّا أنه في هذا الموضع استعمل الجملة المركبة من المبتدأ والخبر في موضع المركبة من الفعل والفاعل وهذا في نحو هَذَا الموضع عزيزٌ جدًا " .

(٢) الشاهد لامرئ القيس ،ديوانه ١٨ ،وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ٧٧ ، و شـرح القصائد المشهورات الموسومة بالمعلقات للنحاس ٣١/١ ،والخزانة ٣٢٦/٢-٣٢٧ وهو من المعلقة المشهورة (قفا نبك) وعجزه : * بصبحٍ وَمَا الاصباحُ منكَ بأمثَلِ * .

فوقعَ بعدَها في هذا البيتِ المنادَى، والجملةُ الفعليةُ من الامرِ وفاعِله ،وكذلك قولَ لَبيدٍ : (١)

أَلاَ تسألانِ المَرْءَ مَاذا يُحَاوِلُ

أَنحبٌ فيُقْضَى أم ضَلالٌ وَباطِلُ

ويقعُ بَعدَها أنَّ واسمُها وخبرُها، قال الشاعرُ: (٢)

* أَلاَ انَّ جِيرانَ العَشِيةِ رَائِحُ *

وتقع بعدها أنَّ متصلةً بِما المُوطئةِ كقولِ الشاعرِ: (٣)

أَلاَ انّمَا تعفُو الكُلُومَ وانّما

نُوَكّلُ بِالادْنَى وإن جَلَّ ما يَمْضِي

فَ "ألاَ" التي للعرْضِ والتحضيضِ والتي للاستفهامِ غيرُ مركبةٍ ،وهي كلمةٌ مُفْرَدةٌ.

---

(١) الشاهد للبيد ،ديوانه ٢٥٤ ،واستشهد به سيبويه في الكتاب ٤١٧/٢ على اجرَاءِ ذَا بِمَعنَى الذى إذَا رُكِبتْ مَعَ "مَا" والفراء في معاني القرآن ١٣٩/١ ،وفي ايضاح الشعر لابي علي ٤٢٥ ، والحلل في شرح أبيات الجمل ٣٩٩ ،والتبصرة والتذكرة ٥١٨/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٤٩/٣ ،والبسيط ٦٥١/٢ ،وشرح ألفية ابن معطي ٦٩٦/١ ،ورصف المباني ٢٦٥ ،والخزانة ٢٥٢/٢ و ١٤٥/٦.

(٢) الشاهد نسبه أبو زيد في النوادر ٤٤٤ لأبي حيان بن جَبَلَةَ المُحَارِبي وهو جاهلي ،وفي شرح القصائد السبع الطوال دون نسبة ٣٠٦ ، وأنشده أبو علي الفارسي في تكملة الايضاح ٤٦٥ ،والقيسي ٨٤٠/٢ وأبوحيان في تذكرة النحاة ١٥٥ والدرر ٢٢٨/٢ ،والشاهد فيه قوله: رَائِحُ ؛لأن فَاعِلاً اذَا كَانَ لِمَا لاَ يَعقِلُ يُجمَعُ على فواعل وقد قال: الجيران ولم يَقُلْ رَائِحُونَ لا نه جعله اسما للجمع كالجامل والباقر. والشاهد فيه عند المصنف وقوع انَّ واسمها وخبرها بعد ألا ،وعجزه :

* دَعتهمْ دَواعٍ مِن هَوىً وَمَنَادِحُ *

(٣) الشاهد لأبي خراش الهُذَلي وهو في الامالي لأبي علي القالي ٢٧١/١

===

والمقصودُ في هَذَا الباب هي " لَا " النافيةُ التي بُنِيتِ النكِـرَةُ معها على الفتح إذا دَخَلت عليهَا همزةُ الاستفهامِ فهي مركبةٌ معَها، وهي تكونُ على معنيين .

أحدُهُمَــا : التوبيخُ والإنكارُ و التأذي (١) ، ويُسَمَّى ذَلِكَ كَثِيرٌ مِنَ النحويينَ الاستفهامَ ، وهو حقٌ الاَّ أنه على مَعنَى الإنكارِ والتوبيخ .

والثاني : التمنّي ، فأما إذا كَانَتْ لِلإنكارِ والتوبيخ ، فإنَّ همـزةَ الاستفهامِ التي دَخَلتْ عليهَا " لاَ " تُغَيِّرُ مَعنَى النفي ، وذلكَ أنه إذا قالَ القائلُ : ألاَ خيرَ عندَكَ ، ألاَ فَضلَ ، مُنكِرًا ومُوبخًا إنَّمَا معنَاهُ لاَ خَيرَ عندَكَ ولا فَضلَ ، فلما لم تُغيَّرْ معنَى الكلامِ الذى كان قبلَ دخولِ الاستفهامِ ، أجـازَ سيبويهِ (٢) حملَ النعتِ على الموضِعِ في هذَا المعنَى كما أجازَه على اللفظِ ، وكذلك أيضًا تحملُ العطفَ على الموضعِ كالنعتِ ؛ لأنَّ مَعنَى النفي لـمْ يتغيرْ .

والمعنَى الثاني : الذى تَجِـيءُ لَـهُ " ألاَ " التي هي مُركبةٌ مـن همزةِ الاستفهامِ وَلاَ النَّافِيةِ التَمَنِّي ، والتمنِّي يُغَيِّرُ معنَى النفي الذى يكـونُ معه الابتداءُ ، فيجب ألا يحملَ نعتُ الاسمِ الذى بعدَها ولا المعطـوفُ عليهِ على الموضعِ ؛ لأنَّ التمنّي قد أبْطَلَ معنَى الابتداءِ ، وإذَا بَطَلَ معنـى الابتداءِ بَطَلَ موضعُه ، كَمَا أنكَ إذَا قلتَ : ليت زيدًا قَائِمٌ بَطَلَ معنـى الابتداءِ من زيدٍ ، وصارَ معناهُ شيئًا آخرَ مُنَاقِضًا لمعنَى الابتداءِ ، فلم يجُزِ الحملُ على الموضعِ فيهِ ، فكذلكَ " ألاَ رَجُلَ فِي الدَّارِ " إذا جَعَلتَ " ألاَ رَجُـلاً في الدارِ " تمنيًّا ، وهذَا هو مَذهبُ س (٣) في " ألاَ " التي تكُونُ للتمنّي .

=== وفي الحماسة أنشده أبو تمام في أول باب المراثي ١/٣٢٧ ، وهو في الخصائص لابن جني ٢/ ١٧٠ ، وشرح ديوان الهذليين ٣/ ١٢٢٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١١٧ وروايته في الديوان :

بَلىَ إنَّهَا تَعفُو الكُلُومُ وإنمَا ... نُوكَّلُ بِالأدنَى وإن جَلَّ مَا يَمْضِي

والكُلُومُ : الجراحُ .

(١) في الأصل (التأني) ، تحريف من الناسخ .

(٢) الكتاب ٢/ ٣٠٧ فمابعدها ، والمقتضب ٤/ ٣٨٣ .

(٣) المصدر نفسه ، والمقتضب ٤/ ٣٨٢ .

وَحُكِيَ عن بعضِ النحويِّين أنهُ أثبتَ لِـ " لا " التي تكونُ للتمنّي الموضعَ (١) ،وأجازَ حملَ النعتِ والمعطوفِ عليهِ بالرفعِ ،فَإن سُمِعَ مِن كَلامِ العربِ في التي تكونُ للتمنّي ،فيكونُ له وجهٌ يُباينُ به التمنّي الداخلَ على الابتداءِ والخبرِ في قولك : لَيْتَ زيدًا قائمٌ ، وذلك الوجهُ أنَّ " لا " هي موضوعةٌ للنفي، والنفيُ لا يثبُتُ معه النفيُ ،و" لا " التي للتمنّي لا تدلُّ على ثُبوتِ التّمنِّي ،فلما اجتمعَا في أنَّ النفيَ والتَمنّي غيرُ ثابتَينِ لم يتنافرَا كُلَّ التنافرِ ،فجازَ الحملُ على موضعِهَا في حالِ التمنّي بهذَا الوجهِ ،وليس كذلكَ قولكَ : ليتَ زيدًا قائمٌ ،فإنَّ الابتداءَ هُنَاكَ يقتضي ثبوتَ الخبرِ إذَا قُلتَ : أزيْدٌ قائمٌ ؟ فالتمنّي في قولِكَ : ليْتَ زيدًا قائمٌ ،يقابلُه الإثباتُ وهو ضدّه .

والتمنّي في هذَا البابِ يقابلُه النفيُ الصريحُ ،وليسَ بمضادٍّ لَهُ من كُلِّ وَجهٍ ،ولكن قَالَ بعضُ أصحابِ سِيبَويهِ : إنهُ لم يُسمَعْ من كلامِ العربِ (٢) فليختبرْ في كلامِ العَرَبِ ، قال :الفاصلُ بينَ / مَنْ أثبتَهُ وبينَ مَنْ نفَاهُ السماعُ . ٣٧/أ

قوله : (إذَا دَخلَت ألفُ الاستفهامِ عَلى " لا " كَانَ ذَلِكَ على معنييْنِ : على التمنّي وعَلى التحضِيض) . (٣)

هذا الكلامُ اعتُرِضَ عليهِ فيهِ باعتراضَينِ :

أحدُهمَا : أنه أسقَطَ عنهُ معنَى " ألا " التي تكونُ تقريعًا وتوبيخًا ،وهي التي يُسمّيهَا بعضُ النحويينَ الاستفهامَ كما تقدمَ.

---

(١) ينظر المقتضب ٣٨٣/٤ ،قال المبرد : "وكان المازني يجرى هذا مع التمني مجراه قبلُ ويقول يكون اللفظ على ما كان عليه وان دَخَلَهُ خلاف معناه ".

(٢) ينظر الاصول ٣٩٦/١-٣٩٧ ،وقال ابن عصفور " أما السماع فلم يسمع من العرب :ألاَ رَجُلَ أفضَلُ من زيد ، برفع أفضلُ . . . الخ شرح الجمل ٢٧٩/٢- ٢٨٠.

(٣) الجمل ٢٤٠.

والاعتراضُ الثاني : كونُه جَعَلَ " لاَ " التي تَدُلُّ عَلَيها همزةُ الاستفهام تحضيضًا ،والتي للتحضيضِ ليست بمركَّبةٍ من " لا " وهَمزةِ الاستفهامِ ،وانَّمَا هي كلمةٌ مفردةٌ غَيرُ مركَّبةٍ ،وهي التي عَبرتُ عنهَا قبلُ بأنها مرتَجَلةٌ.

فأما الاعتراضُ الأولُ فلا يندفعُ لهُ الاَّ أن يقولَ : تَركَهُ اختصارًا ، وما كان يَنْبغي له تركُه ،لأنَّهُ يكثُرُ كثرةَ التَّمَنّي ،وكيفَ يَتركُهُ ؟ والبيتُ الذى استشهدَ بِهِ فِيهِ" ألاَ "للتقريعِ والتوبيخِ .

وأَما الاعتراضُ الثَّاني : وهو كونُه جَعَلَ " ألاَ " التي للتحضيضِ هي المركبةَ مَعَ همزةِ الاستفهامِ ، فَيندفعُ بأن يُقالَ : تَسامَحَ في ذلك الكلامِ من حيثُ كانتْ صورةُ "ألا" المركبةِ ،"وألاَ" المرتَجلةِ المفردةِ التي للتحضيضِ على صورةٍ واحدةٍ .

قوله : (فالتَّمنِّي يَجرى مَجرَى النفْيِ في العَمَلِ) [١] يُريدُ بالعملِ هَا هُنَا بناءَ الاسمِ الواقعِ بعدَ " لا " على الفتحِ ،تقولُ :"ألا مَاءَ بَارِدَ" ،كما تقولُ :"لاَ مَاءَ بَارِدَ" [٢]

قوله : (والتحضيضُ يجوزُ لَهُ فِيهِ التنوينُ)أيْ يَجوزُ فيه التنوينُ بخلافِ النكرةِ المبنيةِ مَعَ " لاَ " على الفتحِ في التمنّي ،والاسمُ الذى يقعُ عليه " ألاَ " التي للتحضيضِ له حَالاَنِ ; أحدهما تُنَافي التنوينَ ،وهو أن يكونَ فِيهِ الالِفُ واللاَّمُ ، أو يكونَ مُضافًا كقولِكَ : ألاَ الرجُلَ ، وألاَ صَاحِبَ زيدٍ ، تُريدُ:ألا تُكرِمِ الرَّجُلَ ،وألا تُكرِم صَاحِبَ زَيدٍ ،اذا كانتْ ثَمَّ قَرينةٌ تَدُلُّ عَلى هَذَا الفعلِ المحذوفِ ،وكذلك الاسمُ الذى لا ينصرفُ ،تقولُ : ألاَ ابرَاهِيمَ ،ألاَ أحمدَ ،وأنت تريدُ ألاَ تكرمُ ابرَاهِيمَ ،ألا تُكرِم أحمدَ ،فهذه مَواضِعُ كُلُّهَا لا يثبتُ فِيهَا التنوينُ لاَ في التَّحضِيضِ ولا في غَيرِه .

---

(١) الجمل ٢٤٠ .

(٢) في الأصل (لاَ مَاءَ بَارِدًا) والسياق يعطي (لاَ مَاءَ بَارِدَ) ليصبح بناءُ (لاَ) مع الاسم من غير تنوين .

والحالُ التي يثبتُ فيها التنوينُ في الاسمِ الواقِعِ بعد "ألا" التي للتحضيضِ هو الاسمُ الذى ينصرفُ اذا كانَ عارياً مِنَ الالِفِ واللامِ والإضافةِ، فثبوتُ التنوينِ في هذا النوعِ وأمثالِهِ واجبٌ،كما أنّ ثبوتَ التنوينِ في الأسماءِ التي لا تنصرفُ وفيما تدخلُ عليه الالفُ واللّامُ والإضافةُ ممتنعٌ .

فقوله : (والتّحضِيضُ يَجُوزُفيهِ التنوينُ) (١) لفظٌ قَلِقٌ يُوهِمُ أنه يجوزُ فيه التنوينُ ،وانما كانَ ينبغي لهُ أن يَقُولَ:يَجِبُ فِيهِ التنوينُ اذا لم يَكن ثمّ ما يمنعُ مِنهُ مِن ألفٍ ولامٍ أو اضافةٍ أو يمنعُ من الصرفِ ،والعذرُ لهُ في هذا اللفظِ مَعَ قَلَقِهِ أنه نَظَرَ الى الأسماءِ التي تقعُ بعدَ أداةِ التحضيضِ على الجملة ، فَوَجَدَ مِنها ما يثبتُ فيهِ التنوينُ،وَوَجَدَ مِنها ما لا يثبتُ فيهِ التنوينُ ،فَجَعَلَ ثَبَاتَ التنوينِ في ذلِكَ الجنسِ جائِزًا لكونه لم يلزم فيه كُلّهِ، وفَعَلَ ذلِكَ على جهةِ التسامحِ ،وفيه تسامحٌ آخرُ ،وهو أنه أطلقَ التحضيضَ على الاسمِ الذى يقعُ بعدَ أداةِ التحضيضِ والفِعلِ الذى حُضَّ عليهِ جُملَةً/ /٣٧ كأنه تحضيضٌ،أو يَكُونُ حذفَ مَجرورًا مِنَ الكلام ، فكأنه قال : والتحضيضُ يَجُوزُفيهِ التنوينُ في الاسمِ الواقِعِ بعدَهُ،فيكونُ التّحضِيضُ لهُ مَحلاً ،وهو الاسمُ الوَاقِعُ بَعدَ "ألاَ "،فحذفَهُ للعلمِ بِهِ اذ يعلمُ أنهُ محلُّ التنوينِ أيضاً .

قوله : (ألاَ مَاءَ أشربُهُ) (٢) يَجُوزُ أن يكون أشربُهُ خبرَ " لاَ " التي للتمني ،ويجوزُ أنْ يكونَ في موضعِ الصفةِ لِـ "ما"، كأنهُ قالَ : ألاَ ماءَ أشربُهُ في الموضع ،أيْ في الموضِعِ الذى يكونُ فيه المتكلمُ بهذا الكلامِ ،وكذلك قولُه : (ألاَ مَالَ عِندَكَ في الدّنيا) (٣)، أيْ : ألاَ مَالَ عِندكَ حَاضِرٌ في الدنيا ، فهذا الكلامُ انّما هُوَ على حَسَبِ ما يَقصِدُهُ المتكلمُ ،وأنشدَ في الباب قولَ الشاعِرِ : (٤)

ألاَ طِعَانَ ألاَ فُرسَانَ عَادِيةً ... الاَّ تَجَشُّؤُكُم عِندَ التّنَانِيرِ

---

(١) الجمل ٢٤٠.

(٢) الجمل ٢٤٠.

(٣) الجمل ٢٤٠.

(٤) الجمل : ٢٤٠ وقد مر في ص ١٦٧.

البيتُ هو لحسان بنِ ثابتٍ -رضي اللهُ عنه- من شعرٍ يهجُو به قومًا من العربِ، وهو الذى يَقولُ فِيهِ (١):

حَارِ بنَ كَعبٍ ألاَ أحلامَ تزجُرُكمْ
عَنَّا وأنتُم مِنَ الجُوفِ الجَمَاخِيرِ

وقد تقدمَ الكلامُ على هذا البيتِ في بابِ الترخيمِ، والطعانُ: مصدر طاعَنَ يُطَاعِنُ مُطاعَنةً، كما تقولُ: قَاتَلَ يُقَاتِلُ مُقَاتَلَةً، فالطعانُ مَصدرٌ يرادِفُ المطاعَنَةَ.

ويُروى: ألا فرسانَ عاديةً، بالعينِ غيرَ معجمةٍ، وبالغينِ المعجمةِ، فمن رَواه: عادية بعينٍ غيرِ معجمةٍ احتمل وجهينِ: أحدهُمَا: أن يكُونَ من العَدْوِ الذِى هُوَ شِدَّةُ الْجَرْيِ، فكأنه قَالَ: ألاَ فُرسَانَ عندكُم تسرعُ الى الغَارَاتِ والحَرْبِ، ويحتَمِلُ أن يَكُونَ من العُدوَانِ الذى هُوَ عبارةٌ عَنِ الظلمِ؛ لأنهمْ كَانُوا يفخَرُونَ بالظُّلْمِ؛ لانَّ ذَلِكَ مما يَدُلُّ علىَ العِزِّ، فَنفَى عَنهُم ذَلِكَ، أىْ: لاَ فُرسَانَ عِندَكُم تَقدِرُ عَلى ظُلمِ أحَدٍ، وَيكُونُ في المعنى مِثلَ قَوْلِ الآخر (٢):

قُبَيِّلَةٌ لاَ يَغْدِرُونَ بِذِمَّةٍ ... وَلاَ يَظلِمُونَ النَّاسَ حَبَّةَ خردَلِ

---

(١) الشاهد لحسان بن ثابت، ديوانه: ٢٦٩، وهو من شواهد الكتاب ٢/٧٢، في باب ما يجرى من الذم مجرى التعظيم، واستشهد به المبرد في باب الحروف التي تُنبهُ بها المدعُو أىْ حُرُوفُ النِّدَاءِ وأنه قد ينادى الاسم بغير حَرفٍ من هَذِهِ الحُرُوفِ وَذَلِكَ قولُكَ: حَارِ بنَ عَمرو... المقتضب ٤/٢٣٢ وانظر الاصول لابن السراج ١/٣٩٦، وأمالي ابن الشجرى ٢/٨٠، والحلل في شرح أبيات الجمل ٣٢٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/١٠٢، وشرح الجمل لابن هشام الانصارى ٢٥٢، والخزانة ٤/٧٢.

(٢) الشاهد للنجاشي الشاعر، وقد هجا به بنو العجلان مع أبيات أخرى وشكوه الى أميرِ المؤمنِينَ عُمرَ بن الخطاب -رضي الله عنه- وقصة هذا الشعر في العمدة لابن رشيق ١/٥٢، وزهر الآداب ١/٤٥، والخزانة ١/٢٣٢، وشرح شواهد المغني ٢/٨٢.

وَمَن رَواهُ "غادِيةً" بغينٍ معجمةٍ كانَ مَعناهُ من الغُدُوِّ أيْ ليسَ عندكُم فُرسانٌ تُبكِّرُ للغاراتِ .

قوله : (الاَّ تَجَشُّؤُكُمْ) ويروى بالجيمِ وبالحاءِ مكانَ الجيمِ ، فمن رواه بالجيمِ كان من الجَشْأَةِ وهو الذى يكونُ عندَ امتلاءِ المعدةِ بالطعامِ يصفُهُمْ بأنهُمْ أهلُ أكلٍ كثيرٍ ، وليسُوا أهلَ حَربٍ .

ومن رواه بالحاءِ ،فالتَّحَشُّؤُ إنما هو لبسُ الثوبِ الخَشِنِ ،فكأنَّهُ قال : ليسَ أنتمْ أهلَ حَربٍ ولاَ طعنٍ ولاَ ضَربٍ ، همتُكُم الأكْلُ الكثيرُ ولباسُ الثيابِ الخَشِنَةِ ،والجُلوسُ عندَ المَطَابِخِ انتظارًا لِلأكْلِ واستِحْلاَءً لَهُ ، والتنانيرُ جَمعُ تَنُّورٍ ،وَهُوَ هَاهُنا وِعاءٌ يطبخُ فِيهِ الطعَامُ ،ويكونُ في غيرِ هذا الموضعِ وَجهَ الارضِ،وقد فُسِّرَ بِهِ قَولُهُ تَعالى : ﴿ وَفَارَ التَّنُّورُ ﴾.(١)

وموضعُ الشاهِدِ فيه قولُه : " ألاَ طِعَانَ ألاَ فُرسَانَ عَادِيةً " ،وهو كونُ طِعَانٍ وفُرسَانٍ مَبنِيَّيْنِ مَعَ "لاَ " التي دخلَتْ عليها همزةُ الاستفهامِ الدَّالَّةِ على التقريعِ والتوبيخِ ،وأبُو القاسمِ -رحمهُ اللهُ- استشهدَ به على أنَّ "لا " هَذِهِ للتمني،وهو وَهمٌ منه وغَلَطٌ ، فَانه ليسَ في قوله : ألاَ طِعَانَ ألاَ فُرسَانَ تَمَنٍّ ،وإنَّمَا هُو توبيخٌ و تقريعٌ ،وَنَفَى أن يَكُونَ لَهُم هَذانِ الوصفَانِ وعَادِيةٌ نعتٌ لِفُرسَانٍ .

٣٨/ ويمكنُ أن يكونَ فيه التمنِّي / على وجهٍ بعيدٍ، وهو أن يكونَ الهاجي تَمنَّى أن يَكُونَ لَهُم طِعَانٌ وفُرسَانٌ ،وَيدُلُّ تَمنِّي ذَلِكَ لَهُم عَلى عَدَمِهِ عِندَهُم ؛ لانَّ المُتَمنَّى مَعدومٌ وهو بَعيدٌ من جهةِ أنَّ الهَاجِي لاَ يَتَمَنَّى للمَهْجُوِّ خَيراً .

قوله : الاَّ تَجَشُّؤُكُمْ ،يروى بالرفعِ والنصبِ ،فمن نَصَبَ فَعَلى الاستثناءِ المنقطعِ،ومن رفع فَعَلى البَدَلِ من موضعِ ألاَ فُرسَانَ ،لان التَّجَشُّؤَ مُتصِلٌ بِهِمْ ، فَلِذَلِكَ جَازَ فيه البدلُ كَما تَقَدَّمَ في قولهم : ما في الدارِ أحدٌ الاَّ حِمارٌ .

---

(١) الآية ٤٠ من سورة هود و٢٥ من سورة المؤمنون .

وقوله : (وتقولُ في التحضيض : ألاَ زيدًا ألاَ عمرًا). (١)

اعلمْ أنّ حروفَ التحضيض " ألاّ مخففة ، وألاّ مشددة ، ولولا ، ولوما ، وهلاّ " ، وهي حروفٌ لاَ يَلِيهَا إلاّ الا فعَالَ ، فإن وليتها الأسماء منصوبةً أو مرفوعةً كانت محمولةً على أفعالٍ مضمرةٍ ، فإذا قلتَ : هلاّ زيدًا أضمرتَ ناصبًا تقديرهُ هلاّ تكرم زيدًا حيثُ تكونُ ثمّ دلالةُ قرينة حالٍ ، وكذلِكَ تقولُ : هلاّ زيدٌ فتضمرُ فعلاً يرفعهُ ، تقديرهُ " هلاّ قامَ زيدٌ ، وهلاّ أُكرِمَ زيدٌ يجوزُ أن يكونَ فاعلاً أو مفعولاً لم يُسَمَّ فاعلهُ على حسبِ مَا تدلُّ عليهِ قرائنُ الأحوالِ ، أو لفظ يكونُ هنالِكَ ولا يقعُ بعدَ حروفِ التحضيضِ المبتدأُ والخبرُ إلاَّ أن يشذَّ شيءٌ نحو قوله : (٢)

وَنُبِّئْتُ ليْلى أرسلَتْ بِشَفَاعَةٍ
إِلَيَّ فَهلاَّ نفسُ لَيلى شَفِيعُهَا

وقد تأولوا هَذَا وَمَا جاءَ مِثلَهُ على اضمارِ "كانَ" التي يُضمَرُ فيهَا ضميرُ الامرِ والشأنِ ، فكأنهُ قالَ : فهلاّ كانَ نفسُ ليلى شفيعُها ، فيكونُ تقديرُ الكلامِ : فهلاّ كانَ الأمرُ نفسُ ليلَى شفيعُها ، فتكونُ الجملةُ مِنَ المبتدأ والخبرِ في موضعِ نصبٍ على أنها خبرُ كانَ ، وهذا يمكنُ فيهِ اذا كانَ ثمّ دليلٌ على إضمارِ كانَ هذه ويجوزُ أن يكونَ أوقعَ الجملةَ الاسميةَ في موضعِ الفعْلِيةِ ، ويكونُ من بابِ دخولِ بعضِ الجُمَلِ على بعضٍ ، كما يدخلُ الفعلُ المضارعُ على الماضي ، والماضي على المضارعِ ، فيقعُ هذا مكانَ هذا ، وهذا مكانَ هذا .

وحروفُ التحضيضِ هذهِ اذا وليهنّ الفعلُ الماضي كُنّ توبيخًا ، وإذا وليهُنّ المستقبلُ كُنّ تحضيضًا ، ونقصَ منها أبو القاسم المشددةَ (٣)

---

(١) الجمل ٢٤٠.

(٢) سَبقَ تخريجه والكلام عليه قريبا .

(٣) ألا المفتوحة المشددة قال المالقي : " ليس لها في الكلام إلاّ موضعٌ واحدٌ ، وهي أن تكون تحضيضا ولا عمَلَ لها وتليها الا فعال لا غيرُ ؛ لأنّها تطلبها ، وان وليتها الاسماءُ فعلى تقديرِ الفعلِ كما تقدّمَ في

===

إما لأنَّهُ لَم يَحفظهَا في حُروفِ التَحضِيضِ،أو لأنَّهُ غَفَلَ عَنهَا ،وأنشدَ في البابِ(١) :

تَعُدُّونَ عَقرَ النِّيبِ أفضَلَ مَجْدِكُمْ
بَنِي ضَوطَرَى لَولاَ الكَمِيَّ المُقَنَّعَا

البيت لجرير من قصيدةٍ يهجو بِهَا الفرزدقَ ، ومعنى " تعدُّون " يَحتمِلُ أمرين : أحدهُمَا أن يكونَ بمعنَى العَدِّ الذى هُوَ الإحصَاءُ ،ويحتمِلُ أن يكونَ بمعنَى: تَعتَقِدُونَ ، وقد أنكرَ هذَا التفسيرَ الثاني أبو الحسنِ بنِ خروفٍ(٢) ،وقال: انَّ من فَسَّرهُ بِهِ فَقَد زَادَ في اللُّغَةِ مَا لَيسَ مِنهَا ، وهذا لا ينبغي لَهُ، فَانَّ الذينَ نَقَلُوهُ أئمةٌ ولم يكُونُوا لِيُفَسِّرُوهُ بِمَا ليسَ في اللغةِ .

=== ألاَ التي للعرض" . رصف المباني ١٧٠ ،وَقَالَ ابن هشام : ألا بالفتح والتشديد ،حَرفُ تحضِيضٍ مُختصٌ بالجمل الفعليةِ الخَبريّةِ كسائر أدوات التحضيض . المغني ١/٧٤ .

(١) الجمل : ٢٤١ .
والبيت لجرير ،ديوانه ٢/٩٠٧ وأنشده أبو علي الفارسي في ايضَاح الشعر ٧٠ ،وابن جني في الخصائص ٢/٤٥ في باب تداخل الأصول الثلاثية والرباعية والخماسية ومن شواهد كتاب المقتصد ١/٢٢١ ،والأمالي الشجرية ١/٢٧٩ و ٢/٢١٠ وكشف المشكل ٢/٢٤٠ ،والبسيط لابنِ أبي الربيع ١/٤٣٤ ،والملخص ١/٢٦١ ، وتذكرة النحاة لأبي حيان ٧٩ ، ورصف المباني ٣٦٢ ،والمغني ١/٢٧٤ ، وشرح الجمل لابن هشام ٢٢٠-٢٧٦ ،والخزانة ١/٢٦٦ و ٣/٥٥ والشاهد فيه حذف الفعل بعدَ لَولاَ وأنَّ الفعلَ المحذوفَ هُوَ النَّاصِبُ لِلْكَمِيِّ ؛ لأنَّ أدَوَاتِ التحضِيضِ لا يليها الاَّ الفعلُ إمَّا ظَاهِرًا أو مُقَدرًا .

(٢) هذا القول نسبه ابن بزيزة لابن طاهر وهو شيخُ ابنِ خَرُوف ، وقال انهُ قولٌ لاَ دَلِيلَ عَلَيهِ . غاية الأمل في شرح الجمل ٢/٥٧٦ .

والعقرُ أصلُهُ عرقبةُ الإبلِ للنحرِ،وكانوا يفعلونَ ذلكَ في الجاهليةِ ، والنِّيبُ في هَذَا البيتِ جمعُ نابٍ ،وهي المُسِنَّةُ مِنَ الإبلِ ،والضَّوطرَى :المرأةُ الحمقاءُ ،والمجدُ: الشرفُ وهو الكرمُ والحسبُ / أيضا ،والكَمِيُّ: الشُّجَاعُ ٣٨/ب الذى لا يرجعُ عن قِرْنِهِ في الحربِ أو الذى يُخفِي الشَّجَاعَةَ في نفسه فَلَايُظهِرُهَا إلاَّ عِندَ الحَاجَةِ اليهَا ،والمُقَنَّعُ : الذى على رَأسِهِ المغفرُ أو البيضَةُ ،والمغفرُ: فضلةُ الدرعِ يَجعَلُهَا الرجُلُ على رَأسِهِ في الحربِ .

ومعنَى البيتِ مَبنِيٌّ عَلى حكايةٍ،وَذَلِكَ أَنَّ همام بن غَالب والدَّ الفرزدق وَقعَ بينَهُ وبينَ سُحيم بن وُثيل الرياحيّ منازعةٌ في السخاءِ،⁽¹⁾ فقال أحدُهُمَا للآخرِ : تَعالَ نَتعاقَرُ ،أيْ : نَعقِرُ ابلي و تَعقرُ أنتَ ابِلَكَ ،فأجابَ كُلُّ واحدٍ مِنهُمَا صاحبَه لذلك،وكانت ابِلُ همامِ بنِ غالبٍ حاضرةً ،فَعقرَ منها كَثِيرًا ولم تَكن ابِلُ سُحيم بن وُثيل حاضرةً ،فكان ذلك غَضّاضَ حاله ،وكانت ابلُهُ بالكوفةِ فلَمَّا بلغ الكوفةَ أعفَى ⁽²⁾ أيضًا كَثيرًا منها وكانَ ذلكَ في زمنِ علي بنِ أبي طالبٍ رضيَ اللهُ عنه،فنهى النَّاسَ عنهَا،وقال:إنهَا مِمَّا أُهِلَّ لغيرِ اللهِ بِهِ ، وكانَ الفرزدقُ يفخرُ بهذهِ المعاقِرِ ،فَحَقَّرَهَا عليه جريرٌ في هذا البيتِ ،وقال لَهُ : إنَّكَ تفخرُ بشيءٍ لا ينبَغِي أن يفخرَ بِهِ،فإنَّ أبَاكَ عَقرَ نُوقًا مُسِنةً لا نَسلَ لَهَا ولا رِسلَ فلا مَنفَعةَ فِيهَا ،وَأَيُّ فخرٍ في عقرِ مثلِ هَذِهِ ،وانما الفخرُ في ملاقاةِ الشجعانِ ومحاربةِ الأقرانِ،وليسَ ذلكَ عِندَهُم ،هذا هو المفهومُ من قوله :" لَولَا الكَمِيَّ المُقَنعَا ".

وَإذَا جَعَلتَ "تَعُدُّونَ" بِمعنَى تَعتَقِدُونَ ⁽³⁾ كَانَ لَهُ مفعُولَانِ ،

---

(١) انظر القصة بكاملها في ذيل الامالي والنوادر ٥٢ فمابعدها ،والخزانة ٣/٥٨-٥٩ .

(٢) أعفى : أهلك وطمس ،اللسان (عفا) .

(٣) قال ابن أبي الربيع :" يجوز أن تكون بمعنى تعتقدون ،فيتعدى الى مفعولين " ،الملخص ١/٢٦٠-٢٦١ ،وقال ابن مالك " وعد بمعنى اعتقد يتعدى الى مفعولين وقل من يذكرها وممن ذكرها ابن هشام اللخمي " . الكافية الشافية ٢/٥٤٥ ،وانظر الخزانة ٣/٥٦-٥٧ .

أحدهما : "عَقْرَ النِّيبِ" والثاني "أفضَلَ مَجْدِكُم" ولو جملته من العدّ لم يكن له إلاّ مفعولٌ واحِدٌ ، وهو عَقْرُ النِّيبِ ويكونُ "أفضَلَ" مفعولاً ثانيًا بعد اسقاطِ حَرفِ الجَرّ ، فكأنه قالَ : تَعُدُّونَ عَقْرَ النِّيبِ مِنْ أفضَلِ مَجدِكُمْ ، وقال الأستاذُ أبو الحسنِ بنِ خروفٍ رحمه الله -(١) هُو بَدَلٌ من عَقْرَ النِّيبِ وهو بَدَلُ شَيءٍ من شَيءٍ ، وَهُمَا لعينٍ وَاحِدَةٍ ، وبني ضَوطَرَى مُنَادَى مُضَافٌ محذوفُ حَرفِ النِّداءِ ، وضوطرَى لا ينصرِفُ لأجلِ ألفِ التأنيثِ ، لأنَّهُ مثلُ : الخَوْزَلَى والبَشَكَي والهَيَدَى (٢) والمَرَطَى ، ولَولاَ "حَرفُ تحضيضٍ ، وَ "الكميَّ" منصوبٌ بعدَهَا بفعلٍ مضمَرٍ ، وهو موضعُ الشاهدِ تقديرُه : لولا تَعُدُّونَ الكَمِيَّ المُقَنَّعَا ، وَهَاهُنَا حَذفٌ زائدٌ على اضمَارِ النَّاصِبِ بَعدَ حَرفِ التحضيضِ وهُمَا شَيئانِ : أحدُهُمَا : حَذفُ المضافِ وإقامَةُ المُضَافِ اليهِ مَقامَهُ وهو الكَمِيُّ ؛ لأنَّ تقديرَ الكلامِ لولاَ تعدونَ مُلاَقَاةَ الكَمِيِّ ، فَحَذَفَ مُلاَقَاةَ أو نحوه مِمَّا يليقُ بالمعنَى مِثلَ : المطاعَنَةِ والمضارَبَةِ وأقامَ الكَمِيَّ مُقَامَهُ .

والمحذوفُ الثاني أفضَلَ مجدِكُم لِدَلاَلَةِ الأولِ عَليهِ ، وكأنه قالَ لولا تَعُدُّونَ مُلاَقَاةَ الكَمِيِّ المُقَنَّعِ أَفضَلَ مجدِكُمْ ، لاَ بُدَّ مِن هَذَا التقديرِ ؛ لأنَّ معنَى الكلامِ مقصورٌ عليه ، وحذفُ هذينِ الشيئَينِ زَائِدٌ عَلى حذفِ المضمَرِ بَعدَ "لَولاَ" .

---

(١) هذا القول نسبه البغدادي لابن المستوفي في شرح أبيات المفصل ، وذكر أيضا وجوها أخرى منها : أنَّ أفضَلَ مجدِكُم بدل من عَقْرَ النِّيبِ ، وفيه أن هَذَا ليسَ بَدَلَ اشتمالٍ وَلاَ بَدَلَ بَعضٍ لِعَدَمِ الضمير وَلاَ بَدَلَ كُلٍّ ؛ لأنَّهُ غيرُهُ ولا بدل غَلَطٍ ، لأنَّهُ لم يقع في الشعر .
انظر توجيه إعرابِهِ في الخزانة ٣/٥٦-٥٧-٥٨ . وانظر شرح الجمل لابن بزيزة ٢/٥٧٦ .

(٢) الهَيَدَى أصل الهَيْدِ الحَرَكَةُ ومنه حِمارٌ هَيَدَى: كثير الحركة . اللسان "هيد" .

بـاب التمييـز

ويقالُ على هذا الباب:التمييزَ في موضوعِ اللغةِ هو الفصلُ والتبيينَ ، نقلَه النحويُّون فعبَّروا به عما يُشبهُ معنَاهُ،وهو الاسمُ المُبيِّنُ بِهِ / مُستبْهَمُ المقَادِيرِ أو ما أشْبَهَهَا في الاستِبْهَامِ ،وإنْ لَمْ يكُنْ مقدارًا ،ومن حيثُ كَانَ التمييزُ اسمًا ومعمولًا اقتضَى عاملًا يَعملُ فِيهِ ،والعامِلُ فيه على ضَرْبَيْنِ : اسمٌ وهو الغالبُ عليهِ ،وفعلٌ . فَإذا كَانَ العَامِلُ فِيهِ اسمًا فَلَا اختِلَافَ بَيْـنَ النحويّين في امتناعِ تقديمِه لضعفِ العامِلِ فيهِ ، وإذا كَانَ العامِلُ فِيـهِ فِعلًا اختَلَفُوا ،فَمنهم مَنْ يمتنعُ مِنْ تقديمِهِ ،وهُم الأكثرونَ، ومِنْهُم مَنْ يجيزُ تقديمَهُ تَشبيهًا بالحالِ،ويحتجُّ بقولِ الشاعرِ: (١) /٣٩

* وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالفِرَاقِ تَطِيبُ *

وقد تقدمَتْ هذه الرواية .

فموضوعُ البابِ للإعلامِ بماهيةِ التمييزِ وتنوعِهِ وإعرابِهِ ومواضيعِه مـن الكلامِ وحُكمِهِ،وما اجتمعَ النحويونَ عليهِ،وَمَا اختَلَفُوا فِيهِ من تقديمِهِ على عامِلِـهِ ، فَهذَا الذي وَضعَ لَهُ البَابَ ،وإن شئتَ أن تزيدَ علَى هَذِهِ الطريقةِ الكُلّيَـةِ بأن تَقولَ : التمييزُ عبارةٌ عن اسمِ نكرةٍ منصوبةٍ،عُدِّيَ لَهَا مَا لَا يَتَعدَّى،وخَرَجَتْ بَيانًا لما انبَهَمَ من الذَّواتِ،وهي أَحَدَ عَشَرَ نوعًا :

---

(١) اختلف الرواة في نسبة هذا الشاهد فنسبه قوم لأعشى همدان ونسبه آخرون للمخبل السعدى .وهذا الشاهد من أدلة الكوفيين علـى جَوازِ تَقدِيمِ التمييز على عَامِلِهِ إذَا كَانَ فِعْلًا مُتَصَرِّفًا وَرَوَاهُ البصريونَ رواية لَا شَاهِدَ فِيهَا ،واستشهد به المبردُ على جواز تقديم التمييـز على عامله إذَا كَانَ فِعْلًا مُتَصرِّفًا كما أجَازَهُ المازني من البصريينَ أيضا وَرَدَّهُ ابنُ جني برواية الزجاجي واسماعيل بن نصر وأبي اسحاق ، (وما كان نفسي) ثم قال ابن جني:فرواية برواية والقياس من بعدُ حَاكِمٌ. وانظر المقتضب ٣/٣٧ ،والخصائص ٢/٣٨٤وكتاب المقتصد ٢/٦٩٣ والانصاف ٢/٨٢٨ ،وشرح المفصل لابن يعيش ٢/٧٤ ، وشرح الكافية الشافية ٢/٧٧٨ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٨٣ ،وشفاء العليـل في ايضاح التسهيل ٢/٥٥٩ ،والهمع ٤/٧١ ،والدرر ١/٢٠٨ .

الأولُ : ما ينقلُ منَ الفاعلِ،كقولِكَ: تَصَبَّبَ زيدٌ عرقًا،والمعنى تَصببَ عرقُ زيدٍ،فنقلَ المجرورُ الى الفَاعِلِ،وأُسنِدَ اليهِ للمبالَغةِ،فاستقلَّ به وخرج العرقُ نكرةً يقتضِيهَا ما قَبلَهَا فضلةً،فنصبَ .

الثاني : منقولٌ من الفاعلِ أيضًا كقولكَ: زيدٌ أحسَنُ الناسِ وجهًا ، وفارقَ هذا الذِي قبلَه أنَّ الذى قبلَه يمكنُ أنْ يرجعَ فيهِ فَاعِلاً كما كَانَ في المعنَى بِهَذَا اللفظِ الذِي انتَصَبَ ، والثَّانِي لا يمكنُ فيه الا ببينةٍ أُخرىَ ، فتقول: زيدٌ يحسنُ وَجهُهُ .

الثالثُ : منقولٌ من الفاعلِ أيضًا وذلكَ قولكَ : زيدٌ أحسنُ الناسِ رجلاً ، والفرقُ بين هذَا والذى قبلَه أن المنصوبَ هُنَا هو الأولُ في المعنَى ، والمنصوبُ الذى قبلَه غيرُ الأَولِ .

الرابعُ : مافيهِ معنَى التعجُّبِ كقولِكَ : لِلَّهِ دَرُّهُ فارسًا، ونِعْمَ رجلاً زيدٌ ، ووجُهَ رَجُلاً .

الخامسُ : منقولٌ من الخفْضِ،كقولِهِ :(١)

قَومٌ إذَا لَبِسُوا الدُّرُو عَ تَنَمروا حَلَقًا وَ قِدًّا

أى تَنَمَّرُوا بِحلَقٍ وَقِدٍّ ،واستلأ الحوضُ ماءً،يجوزُ أن ينتصَبَ حَلَقًا وقِدًّا نصبَ الحالِ ،أى تنمَّرُوا وهم حَلَقٌ وقِدٌّ لكثرةِ لبسِهِم لها،ولاشتمالِهَا عليْهِم حتى لا يظهرَ منهُمْ عليها الا القليلُ .

السادسُ : مَكيلٌ،كقولكَ: ثلاثةُ أكرارٍ شعيرًا .

[السابعُ(٢) : المعدودُ كقولك: ثلاثونَ عَبدًا،وعشرونَ درهمًا .]

---

(١) الشاهد لعمرو بن معدى كرب وهو من أبيات في الحماسة لأبي تمام وفيه "لَبِسُوا الحَديدَ" قال أراد أنهم لبسوا الدروعَ واليلبَ تشبهوا بالنمر في أفعالهم في الحرب والحَلَقُ الدروعُ المنسوجة حَلقتَينِ والقِدُّ أراد به اليَلَبَ وهو شبه درع كان يتخذ من الجلد الذى لم يدبغ . ينظر ديوان الحماسة لأبي تمام بشرح التبريزى (١/ ٥٠، واللسان (نمر) .

(٢) مابين المعقوفين ساقط من الاصل ، وذكر في التفصيل .

الثامنُ : موزونٌ ،كقولكَ: ثلاثةُ أرطالٍ زيْتًا .

التاسعُ : مسوحٌ كقولِكَ:ثلاثةُ أشْبارٍ أرضًا ،وهذه الاربعةُ كلُّهامقاديرُ .

العاشرُ: ما أُلحِقَ بالمقاديرِ،كقولِهِمْ : كمْ رجلًا تصدَّقَ .

الحادي عشرَ : ما كُنِّيَ بِهِ عَنِ الأعدادِ،كقولِكَ:له كذا دِرهمًا .

وكُلُّهالا تتقدَّمُ على العاملِ فيهَا ،سواءٌ كانَ فعلًا أو معنَى فِعلٍ أو شبيهًا بالفِعْـلِ ، هَذا هُوَ الصَّوابُ ،وكُلُّها تكونُ مفردَةً إلَّا أن تأتيَ في بعضِ المواضعِ للجمـعِ منبهةً على الأصلِ ،كقولِهِ تعالَى :﴿ بِالأَخْسَرِينَ أَعمَالاً ﴾ (١) ، وجمعُه دليلٌ على اختلافِ النوعِ،أو خرجَ منبهةً على الأصلِ . / ٣٩/

ثمَّ انَّ بعضَ المتأخرينَ ذكرَ أنَّ التمييزَ في اللغةِ يَقعُ على الانشقَاقِ ، يقالُ : تميـزَ الشـيءُ،اذَا انشقَّ وتَبَايَنَ بعضٌ من بعضٍ ،والتمييزُ أيضًا يقـعُ على التبيينِ ؛لانَّ فِيهِ فَصلَ الحَقِّ من الباطِلِ وابانةَ الشيءِ عما يشبهُـهُ و يشاكله مما ليسَ مِنهُ.

والتمـييـزُ عـنـدَ النحويينَ انمَا هُوَ عِبارةٌ عَن اسمٍ نكرةٍ يكُونُ رافعًا للإبهَامِ الكائِنِ في الاسمِ، أو لإبهامٍ يَكُونُ في الكلامِ ،فإذَا اجتمعَـتْ هذه الشروطُ كُلُّهَا في الاسمِ كانَ تَمييزًا مفردًا في كلامِ العربِ قِياسيًّا ، فَـإنْ نَقصَ منهَا شَيءٌ،مثل أن يَجِـيءَ توكيدًا أو مشتقًا أو يجِيءَ فِيهِ إبهَـامٌ مَّـا فينبغِي أن يُحفظَ ولاَ يُقاسَ عَليهِ.

وهو ينقسمُ قِسمَينِ : منصوبٌ عن تمامِ الكلامِ و منصوبٌ عن تمامِ الاسمِ ، فالمنصوبُ عن تمامِ الكلامِ هو الذى يرفعُ الإبهامَ الواقعَ في الكلامِ ،وهو اسمٌ أُزيلَ عن موضِعِهِ وَجُعِلَ غَيرُهُ مَكانَهُ،فَحَدَثَ في الكلامِ إبهَامٌ،فَجِيءَ به منصوبًـا مفسرًا لذلك الإبهامِ الحادثِ في الكلامِ ،ومثالُهُ : طابَ زيدٌ نفسًا،وحَسُنَ عَمرٌو وجهًا ،فأصلُ هذا الكلامِ: طابَتْ نفسُ زيدٍ،وحسُنَ وجهُ عمرٍو،فأزيلَ كُلُّ وَاحِدٍ منهما عن موضِعِهِ،وأسنِدَ الفعلُ إلى غيرِهِما ،وهو زيدٌ وعمرٌو ،فَحَدَثَ فـي الكلامِ ابهَامٌ لِذَلِكَ ،وذَلِكَ أنكَ اذَا قلتَ : طابَ زيدٌ،لا يُعلَمُ مَا طَابَ مِنـهُ :

---

(١) الآية ١٠٣ من سورة الكهف .

هل نفسُه ؟ أو رائحتُه ؟أو خبرُه؟أو غيرُ ذلكَ مما يُسنَدُ اليهِ طَابَ؟،فإذا قُلتَ: "نفساً" ارتفعَ ذَلِكَ الإبهامُ،وعُلِمَ مَا الذِى طَابَ مِنهُ ،وكَذلِكَ إذَا قُلتَ: حَسُنَ عمرُو، أمكنَ أن يَكُونَ الحسَنُ مِنهُ وجهَهُ أو كلامَهُ أو قدّهُ أو غيرَ ذَلِكَ مِمّا يُسنَدُ اليهِ مِنهُ حَسن في المعنى،فإذا قُلتَ"وَجْهاً" ارتفعَ ذَلِكَ الإبهامُ،وعُلِمَ مَا الذِى حَسُنَ مِنهُ .

وهذا التمييزُ وما أشبهَهُ هو الذى يَقُولُ لَهُ النحويون:هو فَاعِلٌ في المعنى ،ويَجِيءُ مَفعُولاً ،وَذَلِكَ قولُهم: عظَّمْتُ زَيداً قدراً،وأكرمْتُ زيداً أباً،وأصلُ هذا الكلامِ:عظمتُ قَدْرَ زيدٍ،وأكرمتُ أبَا زيدٍ ،فأُزِيلَ المفعولُ من موضعِهِ،ونُقِلَ (١) الفعلُ لغيرِهِ فَحَدَثَ (٢) في الكلامِ ابهامٌ،فَجَاءَ ذَلِكَ المفعولُ منصوباً رافِعاً لِذَلِكَ الإبهامِ ،فَهذَا التمييزُ هُوَ المفعولُ في المعنَى ،وقد يَجِيءُ التمييزُ المنصوبَ بعد تَمامِ الكلامِ غيرَ فَاعِلٍ وَلاَ مفعولٍ في المعنَى ،وذلك قولُهمْ : امتلأَ الانَاءُ مَاءً،من حيثُ لاَ يُتصَوَّرُ أن يُقَالَ أصلُه:امتلأَ مَاءُ الإناءِ ،لأنَّ المَاءَ لا يمتلئُ ،وإنما الإنَاءُ يُملأُ بِهِ فيمتلئُ وَكَذلِكَ قولُهم : ملأتُ الإنَاءَ مَاءً لا يمكنُ أن يقالَ أصله:ملأتُ مَاءَ الإناءِ،وإنَّمَا تملأُ الإنَاءَ بِهِ،الاَّ أنَّ هَذَا وإن لم يكُن فَاعِلاً ولا مفعولاً في المعنَى فهو مشبِهٌ لما انتصبَ من التمييزِ بَعدَ تَمامِ الكلامِ،وهو فَاعِلٌ ومفعولٌ في المعنَى،من جهة أنَّ الكلامَ الذى قبلَهُ فيهِ ابهامٌ،وذَلكَ أنكَ اذَا قُلتَ : امتلأَ الإنَاءُ احتملَ أن يمتلِئَ بالماءِ أو بغيرِهِ مما يمتلِئُ الإنَاءُ بِهِ ،وَكَذَلِكَ أيضًا اذَا قُلتَ : ملأتُ الإنَاءَ احتمل أيضاً أن تملأهُ بالماءِ أو بغيرِهِ مِمَّا يمكنُ أنْ يملأهُ بِهِ ، فصارَ التمييزُ مُفسراً لِذَلِكَ الإبهامِ ،كما أنكَ اذَا قُلتَ :"طَابَ زَيدٌ"احتملَ أن يَطِيبَ نفساً أو خَبَراً أو غيرَ ذَلِكَ مِمَّا / تُسنَدُ اليهِ طَابَ،فيفَسِّرُ التمييزُ هَذَا الإبهامَ ويرفعُهُ ، ٤٠/أ
وكما أنكَ اذَا قلتَ:"عظمتُ زَيداً" احتمَلَ أن تُعَظِّمَ قَدْرَهُ أو غيرَ ذَلِكَ مما يُمكِنُ أن يُعَظَّمَ من الإنسانِ ،فَجَاءَ التمييزُ رَافِعاً لِذَلِكَ الإبهامِ والاحتمالِ ،فلمَّا كان"امتلأَ الانَاءُ وملأتُ الإنَاءَ"وما أشبهه كالكلامِ الذى ينتصبُ بعدَهُ التمييزُ ، وهو فاعلٌ في المعنَى أو مفعولٌ مُيِّزَ باسمٍ منصوبٍ نَكرةٍ،كما فُعِلَ بقولِهم:طابَ زيدٌ وعظمتُ زيداً ،حيثُ فُسِّرَ باسمٍ منصوبٍ نكرةٍ ،فَهذَا المنصوبُ بعدَ تَمامِ الكَلامِ، والرافعُ للإبهامِ الوَاقِعِ في الكلامِ.

---

(١) في الأصل : وعقل ،تحريف من الناسخ .
(٢) في الأصل : ولم يحدث ،وهو تحريف من الناسخ .

وأما المنصوبُ بعدَ تمامِ الاسمِ ،فهو الرافعُ للإبهامِ الواقعِ في الاسمِ ، وذلك يكونَ في المعدوداتِ والموزوناتِ والمكيلاتِ والممسوحاتِ .

فمثالُهُ في المعدودات : عشرونَ درهمًا ، وأحدَ عشرَ درهمًا ونحو ذلك ، وكم رجلاً عندَكَ ؟ إذا كانت "كمْ" استفهامية ؛ لأنها واقعةٌ على عددٍ مسئولٍ عنهُ .

ومثاله في المكيلاتِ ،عندي صاعٌ بُرًا، وقفيزٌ شعيرًا .

ومثالُهُ في الموزوناتِ ،عندي رطلٌ زيتًا، ورطلان سمنًا ونحوُ ذلك .

ومثاله في الممسوحاتِ ،مافي السماءِ قدرُ راحةٍ سحابًا ، والممسوحاتُ عبارةٌ عن الأسماءِ التي تقعُ عليها المساحةُ .

وللنحويينَ في تمامِ الاسمِ اصطلاحٌ في هذه المسائلِ ؛ فتمامُ الاسمِ عندهم يعبَّرُ بهِ عنِ التنوينِ في مثلِ : عندي رطلٌ زيتًا الذي في قولِهم : "رطلٌ" هو تمامُ الاسمِ ، وانتصبَ التمييزُ بعدَهُ .

ويُعبَّرُ بهِ عن تقديرِ التنوينِ في : "أحدَ عشرَ رجلاً" وما أشبهه، وكذلكَ قولهم : كم رجلاً عندكَ ؟ إذا كانت "كم" استفهامًا، ويعبرونَ بهِ عن نونِ التثنيةِ في قولِكَ: رطلانِ زيتًا وقفيزانِ تمرًا ، ويعبرونَ به عن النونِ المشبهةِ لنونِ الجمعِ في عقودِ الأعدادِ منَ العشرينَ الى التسعينَ في قولِهِمْ : عندي عشرونَ رجلاً ، وثلاثونَ درهمًا ،

ويُعبِّرونَ بهِ عن المضاف في مثلِ قولِهِم : ما في السماءِ موضعُ راحةٍ سحابًا ، فراحةُ المضافُ اليهِ "الموضعُ" تمامٌ للموضعِ "وسحابًا" تمييزٌ للإبهامِ الذي في الموضعِ ، وكذلكَ قولُهُمْ : "على التمرةِ مثلُها زُبدًا" تمامٌ مثلُ المضافِ اليهِ الذي هو الضميرُ العائدُ على التمرةِ ، "وزبدًا" تمييزٌ مفسرٌ لإبهامِ مثلِهِ .

فإن قيلَ : وما الفرقُ بينَ الابهامِ في الكلامِ والإبهامِ في الاسمِ ؟ ولم فرقتمْ بينَ التمييزِ فيهما فقلتم ، منه ما ينتصبُ بعد تمامِ الكلامِ رافعًا لإبهامٍ حادثٍ في الكلامِ ، والمنتصبُ بعدَ تمامِ الاسمِ رافعٌ لإبهامٍ حادثٍ في الاسمِ ؟

فالجوابُ أن يُقالَ : الابهامُ الذي في الكلامِ هو ابهامٌ في الجملةِ الفعليةِ ، وذلك إذا قلت: طاب زيدٌ فليس في "زيدٍ" إبهامٌ من حيثُ عُلِمَ مسماهُ ، وليسَ في "طابَ" أيضا وحدَهُ إبهامٌ من حيثُ عُلِمَ موضعُهُ ، وإنَّما الإبهامُ مشتركٌ بين الفعلِ وفاعلِهِ ، وذلك أن طابَ أُسنِدَ الى شيءٍ في المعنى

ليس هو زيدًا، وذلك الشيء يشتمل عليه "زيد" ويتصل به، فمن حيث أسند "طاب" الى ذلك الشيء الذي لا يعلم واشتمل عليه "زيد" أيضا وهو لا يعلم ما هو من زيد صار الإبهام / مشتركًا بين الفعل وفاعله، فهو ابهام في الكلام، ٤٠/ب فلذلك قيل للتمييز الواقع بعد هذه الجملة وأمثالها: منصوب بعد تمام الكلام، ورافع للإبهام الحادث في الكلام.

والمنصوب عن تمام الاسم الرافع للإبهام الحادث في الاسم لا يكون إبهامه في الجملة التي هي كلام، وإنما ابهامه في الاسم الرافع للإبهام الحادث في الاسم المفرد، وبيان ذلك أنك اذا قلت: "عندي عشرون" علمت أنه مبهم من حيث لا تدري على أي معدود انطلق، فإذا قلت: درهمًا رفعت الإبهام الذي حدث فيه، وعلم السامع أنك أطلقت هذا الاسم على جنس الدراهم، وكذلك سائر ما ينتصب بعد المعدودات والموزونات والمكيلات والممسوحات، فتدبره تجده كما وصفت لك، وهو أنه رافع للإبهام عن الاسم من غير التفات إلى الجملة كلها؛ فلذلك يقول النحويون: هو منصوب بعد تمام الاسم، ورافع لإبهام فيه.

فقد تبين ما انتصب من التفسير بعد تمام الكلام وما انتصب بعد تمام الاسم، وبقيت بينهما أمور مشتبهات يأتي فيها التمييز، فيجب أن يجتهد في رده الى أحد القسمين، فمن ذلك قولهم: نعم رجلًا زيد، وبئس رجلًا عمرو، وربه رجلًا، وعلى التمرة مثلها زبدًا، وزيد طيب نفسًا، فالأولى به أن يلحق بما انتصب عن تمام الاسم، لأن التمييز في باب "نعم وبئس" وفي قولهم: "ربه رجلًا" انما جاء مفسرًا للمضمر الفاعل في "نعم وبئس" وفي قولهم: "ربه رجلًا" إنما جاء مفسرًا للمضمر المتصل برب من قولهم: ربه، وهو ضمير أضمر قبل الذكر لم يعد على شيء قبله فيعرف موضوعه، فصار صالحًا لكل مسمى، كـ"عشرين" الذي هو صالح لكل معدود وكـ"رطل" الذي هو صالح لكل موزون إلى غير ذلك من الأسماء المبهمة التي ينتصب بعدها التمييز عن تمام الاسم، فكما جاء التمييز بعد المعدودات والموزونات والمكيلات والممسوحات رافعًا للإبهام الواقع في الاسم، فكذلك جاء

هذا التمييزُ في هذا الموضع رافعًا للإبهامِ الواقعِ في الاسم، فكذلكَ جاءَ هذا في هذهِ المواضعِ رافعًا للإبهامِ الواقعِ في الضمير.

وكذلكَ قولهم: على التَّمرة مثلُها زُبدًا، يصحُّ أن يقعَ على مسمياتٍ كثيرةٍ "زبدًا" أو غيرُه، فرُفِعَ ذلكَ الإبهامُ بقولِهِمْ: زبدًا، وليسَ هَذا إبهامًا في الجملةِ، وإنما هو في الاسمِ خاصةً، والمِثْلِيَّةُ مِقدارٌ كما أن المعدودَ والموزونَ مِقدارٌ، والمكيلُ مِقدارٌ والمسموحُ مِقدارٌ، فَهُوَ لاحِقٌ بهذهِ الأشياءِ.

وأما قولهم: زيدٌ طيبٌ [نفسا] (*) / نفسًا ومُعظَّمٌ قدرًا، وحَسَنٌ وَجهًا، وأفضلُ الناسِ أبًا، فالأولَى في هَذا النوعِ وما أشبهه أن يُلحقَ بِما انتصبَ عن تَمامِ الكَلامِ؛ لأنَّ طيِّبًا ومُعَظمًا وحَسَنًا وأفضلَ الناسِ وإنْ كانت أسماءً مفردةً فهيَ في معنَى الجملةِ الفعليةِ، فإذا قلتَ: زيدٌ طيبٌ نفسًا فكأنكَ قُلتَ: طَابَ زيدٌ نفسًا، وإذا قلتَ: زيدٌ مُعظمٌ قدرًا فكأنكَ قُلتَ: / زيدٌ عَظِيمٌ قدرًا، وإذا قُلتَ: زيدٌ حَسَنٌ وجهًا فكأنكَ قُلتَ: زيدٌ حَسُنَ وَجهًا، وإذا قلتَ: زيدٌ أفضَلُ الناسِ أبًا فكأنكَ قلتَ: زيدٌ فَضَلَ الناسَ أبًا، فالأولَى في هَذِهِ الأسماءِ أن تُلحقَ بِمَا ينتصبُ عَن تَمامِ الكلامِ خلافًا لمن زَعَمَ أن التمييزَ فيهَا منتصبٌ عن تَمامِ الاسمِ، والذى حَمَلَهُ عَلى ذلك كونُها أسماءً مفردةً، وليست بجُمَلٍ. ٤١/أ

وأما من زَعَمَ أن أسماءَ الفَاعِلِينَ والمفعولينَ جُمَلٌ فَرَدُّهَا على مذهبِهِ إلى ما انتصبَ عَن تَمامِ الكلامِ سَهلٌ لا إشكالَ فيهِ ولا عُذرَ لَهُ إذا جَعَلَهَا مِمَّا انتصبَ عن تَمامِ الاسمِ.

فإنْ قيلَ: فما الناصبُ للتمييزِ؟ قيلَ: أمَّا ما انتصبَ بعدَ تَمامِ الكلامِ فالناصِبُ لَهُ الفعلُ في قولكَ: طَابَ زيدٌ نفسًا، وعظمتُ زيدًا قدرًا، فالناصبُ لَهُ طَابَ وعظمتُ، وقولُهُم: زيدٌ طيبٌ نفسًا ومُعظمٌ قدرًا، وكذلكَ الناصبُ لِدِرهَمٍ عِشرُونَ، ونصبُهُ عند سيبويهِ (١) عن تَمامِ الكَلامِ؛ لأنَّ التمييزَ مع الاسمِ الذى قبلَهُ وتَمامُهُ كالفعلِ والفاعلِ والمفعولِ، وذلك إذا قلتَ: ضَرَبَ زيدٌ عمرًا فالمفعولُ انتصبَ بالفعلِ؛ لأنَّ الفاعلَ حَالَ بينَهُ وبينَ المفعولِ

(*) تكملة يلتئم بها الكلام.
(١) الكتاب ٢٠٦/١.

أن يكونَ في مكانِ الفاعلِ ،وكذلك أيضًا عشرونَ وما أشبَهَهُ حالَ بينَهُ وبينَ تمييزِهِ التمامُ الذى هوَ النونُ، إذْ لولاَ ذلكَ النونُ لكانَ مخفوضًا بإضافةِ "عشرينَ" اليهِ،كمَا أنَّ المفعولَ لولاَ الفاعلُ الذى حالَ بينَهُ وبينَ الفعلِ لكانَ المفعولُ مرفوعًا بالفعلِ ،وكُلُّ ما ينتصبُ عند سيبويهِ من هَذَا التمييزِ المنصوبِ بعدَ تمامِ الاسمِ انَّمَا ينتصبُ بِذَلِكَ الاسمِ ،لاجلِ حيلولَةِ التمامِ بينَهُ وبينَ التمييزِ ،وما لمْ يكُنْ فيه التمامُ ملفوظًا بِهِ كانَ مقدرًا فيكونُ تقديرُهُ حائلًا كما أنَّ تحقيقَهُ حائلٌ.

مبحثٌ في قولِ النحاةِ:التمييزُ لا يكون الاَّ نكرةً ومنصوبًا

ألفاظُ الكتابِ : قوله(التمييزُ لَا يكُونُ الا نكرةً ولاَ يَكونُ الا منصوبًا)(١)، قد تقدمت شروطُ التمييزِ مستوفاةً في مقدمةِ البابِ ،وشرطُ تنكيرِ التمييزِ إنما هُوَ على مذهبِ البصريينَ (٢)، وأمّا الكُوفيونَ فيجيزُونَ تعريفَهُ (٣)، وهو مذهبٌ خارجٌ عن القياسِ ،لأنَّ فائدَةَ التمييزِ تبيينُ الجنسِ،وذَلِكَ يحصلُ بالتنكيرِ الذى هو أصلُ التعريفِ ،وقد جاءَ تعريفُ التمييزِ شاذًا يحفظُ،ولا يقاسُ عليهِ ، والكوفيُّونَ يقيسُونَ على الشواذِّ، وذلكَ قولُ الشاعرِ: (٤)

رَأيتُكَ لمَّا أن رَأيتَ جِلادَنَا ... رَضيتَ وَطبتَ النَّفْسَ يا بَكْرُ عَن عَمرو

أرادَ: وطبتَ نفسًا يا بَكرُ عن عمرو ،وَعلى هَذَا البيت قاسَ الكُوفيونَ تعريفَهُ في كُلِّ موضعٍ واللهُ أعلمُ.

---

(١) الجمل ٢٤٢.

(٢) قال سيبويه :" ولا يكون الاَّ نكرةً كما لم يكن ثَمةَ الا نكرة" الكتاب ٢٠٥/١.

(٣) في شرح ألفية ابن معطي ٥٨٠/١ وأجاز الكوفيون وقوع التمييز معرفة مطلقا واحتجوا بقوله تعالى ﴿ الاَّ مَن سَفِهَ نَفسَهُ ﴾ وقول الشاعر:

رَأيتُكَ لَمَّا أن عرفتَ وُجوهَنا ... رَضيتَ وطبتَ النفسَ يا زَيدُ عن عَمرو

(٤) البيت لرشيد اليشكرى وهو من أدلة الكوفيين على جواز وقوع التمييز معرفة بدخول الالفِ واللامِ عليهِ للتعريف وهو في الحلل في شرح أبياتِ الجمل ٣٣٢ ،وشرح ألفية ابن معطي ٥٨١/١ ، على زيادة

===

والشذوذ يناقض القياس عليه ؛لأنَّ الشذوذَ منعٌ للإجراءِ والطـردِ ، والقياسُ على الشيءِ إجراءٌ لهُ.

قوله : (وَلا يتقدمُ عَلى المُميزِ مِنهُ) (١) ، اعلمْ أنَّ ما انتصبَ عن تمامِ الاسمِ على التمييزِ فلا خلافَ بينَ النحويينَ في أنه لا يتقدمُ عليه التمييـزُ ، نحو قولِكَ : عندِي عشرُونَ درهماً وأحدَ عشرَ رجُلاً ،لا يقالُ : درهماً عشرونَ عندي،ولا رجلاً أحدَ عشرَ عندِي ،وكذلك كُلُّ ما انتصَبَ عن تمامِ الاسمِ،واختلفُوا فيمَا انتصَبَ بعدَ تمامِ الكلامِ ؛ فمنهم مَنْ أجازَ / تقديمَه على المُميِّزِ وهـوَ ٤١/ب
الكلامُ، وعلى الناصبِ لهُ ،وإذا تقدمَ على الناصبِ جازَ تقديمُه على المُميِّزِ ؛ لأنَّ المميِّزَ هو الكلامُ الذى هو الناصبُ للاسمِ؛ إذِ الإبهَامُ في الاسمِ وحـدَهُ ولا في الفعلِ، إنَّما وقعَ في الجُملةِ وحدَهُ الذى هو الناصبُ كما تقدمَ.

قدْ تعرضَ أبو القاسمِ لذكرِ الخلافِ في هذهِ المسألةِ،وقدْ ذكرَ حجـةَ مَنْ أجازَ تقديمَ التمييزِ على المُميزِ ، وَسَيُبَيَّنُ الحقُّ في المسألةِ إذَا انتهيْنَا إلى ذلكَ الموضعِ-إن شاءَ الله تعالى- .

قولُه : (ولا يَتقدمُ التمييزُ عَلى المُميزِ مِنهُ) (٢) . اعلمْ أنَّ "مِنْ" الداخلةَ على الضميرِ يحتملُ أن تكونَ "مِنْ" التي تدلُّ على العلةِ،كقولِكَ : ضربتَ زيداً منْ أجلِ فلانٍ ،فيكونُ معنى الكلامِ على هذَا القولِ ولا يتقدمُ التمييزُ على الذى مُيِّزَ منهُ،أيْ مِنْ أجلِهِ ؛لان التمييزَ علةٌ في بيانِ المميزِ وسببٌ فـي بيانِهِ،إذْ لولاَ هذَا لما تميَّزَ ولا تبيَّنَ ، فالهاءُ منهُ عائدةٌ على التمييزِ والمجرورُ الذى هو منهُ متعلقٌ بالمُميزِ في التأويلِ الاولِ أو في موضعِ الحالِ من المضمرِ في المميزِ في التأويلِ الثاني .

قوله : (وذلك كُلُّ اسمٍ نكرةٍ جاءَ بعدَ عَددٍ مُنَوَّنٍ،أو فيهِ نُونٌ أو نيـةُ تنوينٍ) (٣) ، هذَا الذى ذكرَ منَ التمييزِ في هذَا الموضعِ هو التمييزُ المنتصبُ

=== أل فيه ،وانظر الهمع ١/٢٧٨ و ٤/٧٢ والتصريح على التوضيـح ١/٣٩٤ والدرر ١/٥٣ ،والشاهد فيه عند البصريين أن أل فيه زائدة وأن التمييز حكمه التنكير.

(١) الجمل ٢٤٢.

(٢) الجمل ٢٤٢.

(٣) الجمل ٢٤٢.

عن تمامِ الاسمِ، والعددُ المنونُ عزيزٌ في هذا الموضعِ ، فلا يَجوزُ خمسةٌ دراهِمَ ولا مائةٌ درهمًا ، هذا لا يوجدُ في كلامِ العربِ، ولا يَجمُلُ أن يُحمَلَ قولُه بعدَ عددٍ منونٍ على أنْ يريدَ العددَ الذى فيه النونُ، كما حملَهُ عليهِ بَعضُهم في بابِ "كَمْ" ؛ لأنه قالَ بعدَ هذا : أو فيهِ نُونٌ .

وأمّا ما فِيهِ النونُ فَعشرونَ وثلاثونَ كذلك الى التسعينَ ، وأما مافيه نيةُ التنوينِ فالعددُ المركبُ ، ويالَيْتَ شِعْرِى اذا كانَ عندَهُ العددُ مُنَوَّنًا (*) ، وينتصبُ التمييزُ بعدَهُ لِمَ لَمْ يمثّلْهُ كما مثّلَ العددَ الذى فيهِ النونُ ؟ وقالَ : عندى عشرونَ دِرهمًا، وخمسُونَ عبدًا، وكما مثّلَ العددَ الذى فيه نيةُ التنوينِ ، فقالَ : خمسةَ عشرَ درهمًا ،

وأما قولُهُ : واللهُ أعلمُ -- (عددٌ مُنونٌ) (١) فَشَيءٌ (٢) جَرى على لسانِهِ من غيرِ تدبرٍ .

قوله : (ومنه قولُهُم: عَلى التمرةِ مثلُها زُبْدًا) (٣)

يعني ومن التمييز المنتصب عن تمام الاسم قولهم : على التمرة مثلها زُبدًا ، وتمامُ الاسمِ في هذا المثالِ الضميرُ المؤنثُ الذى أضيفَ اليهِ "مثلَ" ، "ومثلُ" هو الاسمُ المميزُ ؛ لأنّ المثليةَ مِقدارٌ في المعنى ، فلذلكَ انتصبَ التمييزُ بعدَها .

قولُهُمْ : ما في السماءِ موضعُ راحةٍ سحابًا ، انتصبَ "سَحابًا" هاهُنا على التمييزِ لموضعِ المضافِ الى الراحةِ ؛ لأنه مُبْهَمٌ، إذْ يحتَمِلُ أن يكونَ موضعُ الراحةِ من السحابِ ومن غيرِه ، والتمامُ في هذا المثالِ ونحوِه المضافُ اليهِ وهو الراحةُ، وهذا المثالُ من المَمْسُوحِ ، وقد تقدَّمَ .

قوله : (ومنه قولُهُم : هَذِهِ عشرةُ أرطالٍ ذَهَبًا، وثلاثةُ أكرارٍ شَعيرًا) (٤)

يعرضُ في هذيْن المثالَيْن اسمين مُبهمين (**) أحدُهُما عددٌ، والآخرُ وزنٌ أو كَيلٌ ، فالعددُ عشرةٌ وثلاثةٌ، والوزنُ أرطالٌ، والكيلُ أكرارٌ ، فيقالُ لإبهامِها: جاءَ

(*) في الاصل : مُنون . والسياق يعطي ما أثبتناه .

(١) الجمل ٢٤٢ .

(٢) في الأصل : شيء ، والسياق يقتضي زيادة الفاء في جواب أما .

(٣) الجمل ٢٤٢ .

(٤) الجمل ٢٤٢ وفيه : ومنه هذه عشرة أرطال ، وخمسة أرطال ذهبا ، وثلاثة أكرار شعيرا ، وفي الاصل : عشرة أكرار شعيرا .

(**) في الأصل : اسمان مبهمان ، والسياق الاعرابي يقتضي ماأثبتناه .

(ذَهَبًا)(وشَعِيرًا) تمييزًا، فيقالُ : أما الذهبُ فللموزُونِ / الذى هو الأرطـالُ ، ٢٤/أ
وأما الشعيرُ فللمكيلِ الذى هو الأكْرَارُ ، فإن قيلَ : فلِمَ لا يكونُ تمييزًا للعددِ
الذى هو عشرةٌ وثلاثةٌ ؟ قيلَ : لا يكونُ ذلكَ ؛ لانّ تمييزَ العددِ من الثلاثةِ
الى العشرةِ انما يكونُ جمعًا مخفوضًا (وذَهَبًا) (وشعيرًا) تمييزٌ مفردٌ(*) منصوبٌ،
وإنما تمييزُ العددِ في هذهِ المُثُلِ وأشباهِهَا مَا أُضيفَتْ اليهِ منَ الارطَالِ والاكرارِ،
لأنّ العَدَدَ يقعُ على الأرطالِ وغيرِهَا ، فتمييزُ الثلاثةِ بما أُضيفَتْ اليه، فيكـونُ
المضافُ تمييزَ العَدَدِ ، ويكُونُ الاسمُ المفردُ المنصوبُ تمييزًا للموزُونِ ، وهو أرطـالٌ ،
وللمكيلِ وهو أكرارٌ ، ويكون التمامُ في هَذِهِ المُثُلِ للتنوين اللّاحِقِ لِلأكْـرَارِ
والارطـالِ .

قوله : (ومئتانِ عَبدًا) (١) ؛ إذا أثبتَّ النُونَ ضَرُورَةً هذه النـونُ
الثانيةُ في مائتينِ ليسَ حَقُّهَا أن تَثبتَ فِيهَا اذ المستعملُ من الكلامِ في مائـةٍ
ونحوها انَّمَا هُوَ الإضَافَةُ الى مَا يُفسرُهَا ، نحو : مائةُ رجلٍ ، ومائتَا رَجُـلٍ
في الرفع، وكانَ الأولَى به أن لا يأتيَ بِهَا مُثبتَةَ النونِ منصوبَةَ التمييزِ في هَذَا
الموضع ، وإنما يأتي بما كَثُرَ استعمالُهُ بالنونِ، نحو : رطلينِ زَيتًا وكَرَّيـنِ
شَعِيرًا، لكن أتَى بمائَتَينِ مثبَتَةَ النونِ منصوبةَ التمييزِ في هذَا الموضِعِ ليبينَ
أنهُمَا مما ثَبَتَ فِيهِ ضَرُورَةً في الشعرِ ، فإذَا ثَبَتَتْ فيها جَرت مَجرَى قولـكَ :
رطلانِ ونحوهِ في تَمييزِهَا بالمفردِ المنصوبِ وأنشدَ قولَ الشاعرِ : (٢)

إِذَا عَاشَ الفَتَي مِائَتَيـنِ عَامًا فَقَد ذَهَبَ المُرُوءَةُ والفَتَـاءُ

---

(١) الجمل : ٢٤٢ . وفيه مائتين وعبدا .

(٢) الجمل ٢٤٢ .

والشاهد استشهد به سيبويه في موضعين من الكتاب ونسبه في ١/٢٠٨ للربيع بن ضبع الفزارى وفي ٢/١٦٢ نسبه ليزيد بن ضبة وهو من شواهد المقتضب ٢/١٦٦ ؛ والمقتصد في شرح الايضاح ٢/٧٣٤ ، والحلل في شرح أبيات الجمل ٥٧ ، والتبصرة والتذكرة ١/٣١٧ ، وكشف المشكل ١/٤٨٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦/٢١ ، والمقرب ١/٣٠٦ ، والملخص ١/٤٢٦ ، وشرح الجمل لابن هشام الانصاري/٣٢١ ، والهمع ٤/٧٦ ، والخزانة ٧/٣٧٩ .

===

(*) في الأصل : تمييزا بعدد منصوب ، وهو تحريف من الناسخ .

البيتُ هو للربيع (١) بن ضَبع الفزاريّ ،ويُروى : المروءة واللذاةُ والمسرَّة والتخيلُ ، أما المروءةُ ،فهي الصفةُ التي يكونُ للإنسان بها مَرَاةٌ (٢) ،واللَّذاذةُ : اللَّذّةُ، والتخيُّلَ : من الخُيَلاءِ ،وهو الكِبْرُ ،والفَتاءُ : مصدرُ الفَتَى ،وهو الفُتُوَّةُ، ومعنَى البيت مَفهومٌ، وموضعُ الشاهدِ منه قولُه : مائتيْن عاماً ، فإنه نصبَ عاماً على التمييزِ ،وهومنصوبٌ عن تمامِ مائتيْنِ، وتَمامُها نونُ التثنيةِ، والمعروفُ في مائتيْنِ أن تضافَ الى التمييزِ ،فيقالُ : مائتا عَامٍ ومائتيْ عَامٍ كما تقدَّمَ ، ولكن جاءَ هذا في الضرورةِ شاذًّا يحفَظُ ولا يقاسُ عليه ،فحكمُهُ في هذه الضرورةِ كحكمِ قولِهِمْ: عِشرُونَ عَاماً ،وَماَئتَيْنِ في البيتِ منصوبةٌ على الظرفِ ، والفاءُ من قولِهِ : فَقَدْ جوابُ اذَا ،لاجلِ ما تضمنَتْ من معنَى الشرطِ .

قولُه : (ومِنَ الناسِ من يُجيزُ تقديمَ التمييزِ اذا كَانَ العَامِلُ فِعلاً) (٣) : قد تقدَّمَ ذكرُ الخلافِ في هَذهِ المسألةِ والذي يُجيزُ تقديمَ التمييزِ على المميزِ والعاملِ فيهِ اذَا كَانَ فِعْلاً هُوَ أبو عثمانَ المازني، واحتجَّ على ذلكَ بالحمْلِ عَلى الحَالِ من حيث كَانتِ الحَالُ اذا عَمِلَ فيها فِعْلٌ جازَ تقديمُها عليه وتأخيرُها عنه، وأيَّدَ ذلك بالسماعِ في زَعْمِه، وذلكَ قولُ الشاعرِ: (٤)

=== ويروى :" المَسَرَّةُ والفَتَاءُ ،واللَّذاذَةُ وَالفَتَاءُ ،وأودَى : ذَهَبَ " والشاهد فيه اثباتُ النون في مائتين ونصب مابعدها على التمييز ضرورة والوجه أن تحذف النون للاضافة ويُجرَّ مابعدَها .

(١) الربيع بن ضبع الفزاري بالتصغير كما في المُؤتَلَف والمختلف شاعر جاهلي قديم رافق امرأ القيس الكندي في البحث عن قتلة أبيه وهو الذي أشار على امرئِ القيس أن يمدح السموأل ليُحسِنَ إكرامه وايواءَهُ من وجه أعدائه ففعل ،كذلك فَعَل الربيع فمدح السموأل وقاتل في حرب داحس والغبراء . انظر ترجمته في الأغاني ٢٢/ ١١٨ وجمهرة أنساب العرب ٢٥٥ ،والمؤتلف والمختلف ١٢٥.

(٢) " مزاة " ولعل معناها : مزية.

(٣) الجمل : ٢٤٢.

(٣) الشاهد مر تخريجه قريبا فارجع اليه في ص ١٨١.

أتهجُرُ ليلَى للفراقِ حَبيبَهَا   وَمَا كَانَ نفساً بِالفِراقِ تَطِيبُ

البيتُ هو للمخبلِ السعديّ ،وقيل:لأعْشَى هَمْدَان ،والهجرُ:البعدُ ،وقوله :

٤٢/ب أتهجرُ ليلَى للفراقِ حبيبَهَا / ظَاهِرُ قَولِهِ"لِلفِرَاقِ" أنه علةٌ للهجرِ،والفراقُ: البعدُ،فكيفَ يكُونُ البعدُ علةً في البعدِ حَتَّى يكونَ الشيءُ علةً في نفسِهِ، ومِنْ شَرطِ العلةِ أن تكونَ زائدةً على المعلولِ ؟ قِيلَ : الفراقُ المرادُ بهِ هَاهُنَا بُعْدُ قومِهَا وما كان ينبَغِي لها ذلك ،فالعلةُ غيرُ المعلولِ ؛لأنَّ العلةَ إنَّمَا هي فراقُ قومِهَا،والمعلولُ هَجْرُهَا، وليسَ فِراقُ قومِهَا عن هَجْرِهَا،ولا بُعدُ قومِها عن هذا السُحبِّ هُوَ بُعدُهَا بل هُمَا متبايِنَان .

قوله :(وَمَا كَانَ نفساً بِالفِرَاقِ يَطِيبُ) ،ويروى:تَطِيبُ بالتاءِ وبالياءِ، وهذا موضعُ الشاهدِ في البيتِ،وذلك أن أصلَ الكلامِ على زعمِ أبي عثمانَ المازني -رحمهُ اللهُ- وما كان "يطيبُ بالفراقِ" ،فاسْمُ "كان"مضمرٌ"فيها يعودُ على المضمرِ في"كان" هو الذى يعودُ على اسمِ كَانَ من خَبَرِهَا ، وكأنَّ أصلَ تطيب نفسًا:تطيب نفسُهُ،فَأُزيلتِ النفسُ من موضِعِها وجُعِلَ الضميرُ الذى أُضيفَتْ اليهِ فَاعِلاً في مكانِهَا،فَحَدَثَ في الكلامِ ابهامٌ،فخرجتِ النَّفْسُ مفسرةً ،فقال : وما كان تطيبُ نفسًا،ثُم قدم نفسًا على تطيبُ وهو تمييزٌ.

وهذا بيانُ الشاهِد لابي عثمانَ -رحمهُ اللهُ-وهو الظاهرُ من هذا الكلامِ ولكنهُ لا ينتهضُ أن يكونَ قَاطِعاً على تقديمِ التمييزِ ،فانه يمكنُ أن يكونَ اسمُ "كان"مُضْمَرًا فِيهَا كما تقدَّمَ،و"نفسًا"منصوبًا على خبرِهَا،و"تطيبُ"وفاعلُه المضمرُ فيه و"بالفراقِ"المتعلقِ بهِ في موضعِ نصبٍ على أنَّهُ صفةٌ للنفسِ .

فَإِنْ قيلَ:كَيْفَ ذَكَّرَ الضميرَ الذى في يطيبُ وهو عائدٌ على النفسِ، والنفسُ مُؤَنَّثَةٌ،وكان حقُّهُ أن يقولَ:"تطيبُ" بالتاءِ ؟ قيلَ : ذُكِرَ أن النفسَ تَجِيءُ مُذَكَّرَةً(١) في كلامِ العربِ،وانْ كانَ الغالبُ عليْهَا التأنيثُ ،وقالَ قومٌ: ذَكَّرَ النفسَ على معنَى الروحِ والإنسانِ ،ومما يُؤَيِّدُ كونَ النفسِ منصوبةً على خبرِ كانَ ،روايةُ من رَوَى "تطيبُ" بالتاءِ ،فاذًا أُنثَ المضمرَ العَائِدَ على النفسِ ،فلو كانَ "تطيبُ" هو خبرَ"كانَ" لما أُنثَ الضميرَ الذى فيهِ من حيثُ

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ٣/ ٥٦٢ :" وقالوا ثلاثة أنفس لأنّ النفس عندهم انسان ألا تراهم يقولون نفس واحدة فلا يدخلون الهاء .

هو عائدٌ على الحبيبِ ،وضميرُ الحبيبِ والحبيب مذكران لا يجوزُ تأنيثُهما أصلًا، هذا هو الظاهرُ في روايةِ مَنْ رَوَى "تطيبُ" بالتاء،ويمكن أنْ يَقُولَ أبو عثمانَ المازني في دفْعِ تقويةِ الروايةِ بالتَّاءِ لكونِ "تَطِيبُ" في موضعِ الصفةِ للنفسِ:انّ "كانَ" فيها ضميرُ الأمرِ والشأنِ وفاعلُ "تطيبُ" مضمرٌ فيه يعودُ على ليلَى، و"نفساً" تمييزٌ تقدَّمَ على "تطيبُ" ،وهو في المعنَى قَوِيٌّ ،فكأنَّ الشاعرَ يقولُ :

أتهجـرُ ليلى للفراقِ حَبيبَها ،وهي لا تطيبُ نفساً بذلك الفراقِ ، وإذا لم تَكُنْ تطيبُ نفساً بذلك الفراقِ، فكَيْفَ تهجُرُ حبيبَها لاجلِهِ؟ولكنَّ الاحتمالَ الاولَ باقٍ عليه ،ومبطلٌ للاستشهادِ بالبيتِ على جوازِ تقديمِ التمييزِ ثم لَوْ لَمْ يَكُنْ ثَمَّ احتمالٌ يعارضُ مذهبَهُ لكانَ البيتُ شاذًّا غيرَ مقيسٍ عليهِ ،فلا ينفعُه الاستشهادُ بهِ،كما أن مَنِ استَشْهَدَ (١) على تعريفِ التمييزِ بقوله : (٢)

رأيتُكَ لَمَّا أن رأيتَ جِلادَنا رَضيتَ وطبتَ النفْسَ يابكرُ عَن عَمرو/ ٤٣/أ

لا ينفعُه الاستشهادُ به لشذوذِهِ ،ولا تثبُتُ اللغةُ المقيسةُ بالشواهدِ الشاذةِ، وأما قياسُ قولِهم التمييز على الحالِ اذا كانَ العاملُ في الحالِ فعلًا فيعارضُه قياسُه على التمييزِ الذى يُنتَصَبُ بعدَ تَمامِ الاسمِ ؛لانهُ وإن انتصبَ بعدَ تمامِ الاسمِ فهو تمييزٌ ،والمتنازَعُ فيه تمييزٌ ، فهو أخصُّ بالتمييزِ منهُ بالحالِ ،ولَوْ لَمْ يكنْ لكان اثباتُ تقديمِهِ بالقياسِ على الحالِ قياساً ممنوعاً في اللغةِ ؛لانا لمْ نفْهَمْ من تقديمِ الحالِ على العاملِ اذا كانَ فعلًا أن التمييزَ إذا كانَ العاملُ فيه فعلًا يجوزُ تقديمُه على ما عَمِلَ [فيه] (٣) ، فهو مذهبٌ مرفوضٌ من كلِّ وجهٍ .

---

(١) يعني بذلك الكوفيين والمازني والمبرد ،وقد مر رأيهم في أول الباب فارجع اليهِ .

(٢) مر تخريجه قريبا فارجع اليه .

(٣) زيادة يقتضيها السياق .

بـــابُ الإغـــــــــراءِ

الإغراءُ في اللغةِ معناهُ : الإلزامُ،يقالُ منه:غُرِيَ فلانٌ بكَذَا إذَا لزمه ، وأغريْتُه بكذا اذَا ألزمْتُه اياهُ ،نقلَه النحويُّون فعبَّرُوا به عن بعضِ أسماءٍ تنابُ عن فعلِ أمرِ المخاطبِ المغرَيِ به ؛فموضوعُ الباب لذكرِها أجمع عليه منها،وموضوع استعمالِها،وما أخذه السماعُ منها،والإعلامِ بالاختلافِ بينَ النحويينَ فيمَا عَدَاهَا ،فهذا الذى وَضعَ له البابَ.

ثم يوصِلُ هذا بأن يقـــالَ : وهـذه الإســـمـاءُ وما أشبَهَهَا مما يثبته العربُ عن الفعلِ في بابِ الأمرِ وغيره لِلإغراءِ وغيرِه يُسميهَا النحويُّون أسماءَ الافعالِ لكونِهَا عنْهَا،ويزعُمون أنها مما وُضِعَ للاختصارِ ،وهـي في عِدادِ الأسْماءِ العاملةِ عَمَلَ الافعالِ وَعملُهَا بالنيابةِ،كما تعملُ الصفةُ فـي بعضِ المواضعِ ،وليس لها قوةُ ما تنوبُ عنهُ في العملِ ،فلا يجوزُ أن يقدَّمَ عليْهَا شيءٌ مما تعملُ فيهِ ،ولذلك لم يكنِ الدَّلْوُ في قولِ الشاعرِ :(١)

* يَاأيهَا المَائِحُ دَلْوِي دُونَكَا *

مُنتَصَبًا بدُونكَا ولاكتابَ اللهِ في قولِهِ تعالَى * كِتَابَ اللَّهِ عَلَيكُمْ * (٢)، منتصبـــًا بعَلَيكُمْ عند الجميع ،وَمَارُوِيَ عن الكسائِيِّ في ذلك ضعيفٌ في القياسِ .

انتهت الطريقة الكلية .

---

(١) الشاهد لجارية من بني مازن وقيل غير ذلك وهو في معاني القرآن للفراء ١/ ٢٦٠ على جواز تقديم المعمول في هذا الباب على قلة ،وهو في الأمالي لأبي علي القالي ٢/ ٢٤٤ وإيضاح الشعر لأبي علـــي الفارسي ٣٠ واحتج به الكوفيون لجواز التقديم وَأَوَّلَهُ البصريونَ ؛ لأن العامل ضعيفٌ فلا يقوى على ذلك . وهذه من المسائل الخلافية ، وينظر الانصاف ١/ ٢٢٨ واستشهد به كل من الصيمري في التبصـــرة والتذكرة ١/ ٢٥٠ وابن يعيش في شرح المفصل ١/ ١١٧ وابن عصفور في شرح الجمل ٢/ ٢٨٧ والمقرب ١/ ١٣٧ وشرح الفية ابن معطـــي ٢/ ١٠٢٩ والدر المصون ٣/ ٦٤٨ والمساعد ١/ ٦٥٧ ،واللســـان (ميح) والخزانة ٦/ ٢٠٠ ،والمائح هو الذى ينزل في البئر اذا قل الماء فيملأ الدلو ، وأجاز ابن مالك تقديمه محتجا بالآية ،وانظر الدرر ٢/ ١٣٨ وعجزه * اني رَأيتُ النَّاسَ يَحمَدُونَكَا *

(٢) الآية ٢٤ من سورة النساء .

ثم نقول : وهو ضربٌ من الامر الّا أنه بأدواتٍ أقيمتْ مقامَ الفِعْلِ فخصّ باسمٍ (١) لمغارقتِهِ للامرِ بهذهِ الأدَواتِ ،ثم نقولُ: وهذه الادواتُ : عليكَ ودونَكَ وما جرى مَجراهَا مما قالتهُ العرَبُ ولا يقاسُ عليهَا عند البصريينَ ،وقد أجازَ الكوفيُّون القياسَ عليها بسائرِ الظروفِ ،فأجازُوا: فوقكَ زيدًا، وتحتكَ عمرًا .

والصوابُ أنّ هذا من اتساعِ كلامِ العربِ فلا يقاسُ عليه ،لانَّ في القياسِ عليه احدَاثُ لُغَةٍ ،ولا تَعمَلُ هذه الأشياءُ الا في الخطابِ،الا أنه قدْ قالَ : " قَد جَاءَ في الشاذّ عَليهِ(رجلًا ليَسنِي) (٢) ،وفي الحديثِ (عَلَيْكُمْ بالْبَاءَةِ فَمَنْ لَمْ يسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ فَإِنَّهُ وِجاءٌ) (٣) ، والذى حسن هَذا أَنّ القَضِيةَ قضيةُ خطابٍ ،ولعلّ الكلمةَ الاخْرَى كذلك ،ولم تنقل الينا كاملةً ،ولا يجوزُ أن يتقدمَ معمولُها عليْهَا ،لأ نّهَا غيرُ متصرفةٍ في نفسِها ،فلم تتصرفْ في معمولِهَا ، فأما قولُه :

* يَاأَيُّهَا المَائِحُ دَلْوِى دُونَكَا *

٤٣/- فَانّ "دلوِي" منصوبٌ بِفعلٍ مُضَمرٍ، كأنه قالَ : خذْ دلْوِى،"دُونَكَ" ظرفٌ متعلقٌ بذلكَ الفِعلِ ،وَدلوىَّ مبتدأٌ ،"دونكَ" خَبرُهُ ،وفهم من الجملةِ معنى الإغراءِ ،

---

(١) لعدم تصرف هذه الاسماء فَلَا تُؤَنَّثُ ولا تلحقها ضمائر الرفع كما تلحق الافعال وقد أجاز الكسائي تقدم معمولها عليها واستدل على جواز ذلك بالآيةِ والشاهدِ : " يَاأيهَا المائِحُ دَلوِى دُونَكَا ".
ينظر شرح الابيات المشكلة الاعراب ٣٠ ،وشرح الجمل لابن عصفور ٢٨٧/٢ ،وشرح المفصل ١١٧/١ ،والمساعد ٦٥٧/١ .

(٢) حكاه سيبويه عن العرب قال "وحدثني من سمعه أن بعضهم قال : (عليه رجلًا لَيْسنِى) وَهَذَا قليلٌ شبهوهُ بالفعل. الكتاب ٢٥٠/١ .

(٣) الحديث أخرجه البخارى بلفظ (يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فانه له وجاء) في كتاب النكاح باب الترغيب في النكاح ١١٧/٦ .

وكذلك قوله تعالى ﴿ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾ انما انتصب بمعنى الآيةِ ،فان معنى قولِه تعالى ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ﴾ (١) ،وكذا وكذا ،كَتَبَ اللَّهُ عليكم ذلك وانتصبَ «كتابَ »بتقدير هذا المضمر.

وهذه الأدواتُ تنابُ منابَ فعلِ الامرِ متعدياً وغيرَ متعدٍ ،وتعملُ هي بحسَبِ ذلك ،فتقولُ: عليكَ زيداً،وعندكَ عمراً، ودونكَ بكراً، بمعنى : خُذْ زيداً ، فانه يغريكَ ،وتقولُ عليكَ بزيدٍ ،ودونَكَ بعمرٍو ،وتقولُ: عليَّ بزيدٍ أيْ ائتوني به،ولا تقولُ: دوني بزيدٍ،ولا عندى بعمرو ،وإنما يقالُ من ذلك ما قالتِ العَرَبُ لا غيرُ .

زيادةُ بيانٍ وتفقداتُ ألفاظِ الكتابِ.

فمن ذلك أن تقول : الاغراءُ مصدرٌ من قولِهِمْ: أغرى يُغْرِى غراءً،ومعناهُ في اللغةِ : الإلصاق والإلزامُ ،وأصلُه غريت بالشيء، أُغرَى به غراءً، اذا لَصقتُ بِهِ ولزمتُهُ، ثم نقلَ بالهمزةِ هذا معناهُ في اللغةِ .

ومعناهُ في الاصطلاحِ النحويِّ الامرُ بأسماءٍ يقالُ لها:أسماءُ الافعالِ، وبيانُ ذلك أنك تقولُ:عليكَ زيداً، فأنتَ آمرٌ ،وصيغةُ أمرِكَ هو قولُكَ .

"وعليكَ" اسمٌ لِقَولِكَ: "الزم "،فهو اسمٌ للفعلِ،وكذلك سائرُ هذا البابِ يجرى هذا المجرى .

فاذا فهمتَ أن هذا هو الإغراءُ فتعلمُ من ذلك أن المُغرِى هو المتكلمُ بهذا الكلام، والمُغْرَى هو المُخاطَبُ المأمورُ ،ولا يكونُ الاّ حاضراً، والمُغْرَى بِهِ هو المأمورُبه ،وهو المنصوبُ باسمِ الفعلِ الذى هو الإغراءُ،وهو زيدٌ المنصوبُ في قولِكَ : عندكَ زيداً ولا يكون المُغرَى بِهِ الاّ غائباً .

والغائبُ في اصطلاحِ النحويينَ من ليسَ بمتكلمٍ ولا مخاطبٍ ، فإذا فهمتَ الإغراءَ في اصطلاحِ النحويينَ ،والمُغرِى والمُغْرَى والمُغرَى به ، فاعلَمْ أن أسماءَ الافعالِ أكثرُ ما تكون اسماً لفعلِ الامْرِ ،وربما جاءَ منها الشيءُ

---

(١) الآية ٢٣ من سورة النساء .
(٢) في الاصل : وأغرى . . الصقت ،والسياق يقتضي حذف الواو والهمزة.

اليسيرُ اسمًا للفعلِ الذى ليس بأمرٍ نحو"هيهاتَ زيدٌ" بمعنى"بَعُدَ زيدٌ"،وكذلك قولهم: شَتَّانَ زيدٌ وعمروٌ بمعنى افترقَ زيدٌ وعمرٌو ،وأسماءُ الأفعالِ كثيرةٌ ، وموضعَ ضبطِها كتبُ اللغةِ ، وإنما حظ النحويِّ أن يتكلمَ على أقسامِها وأحكامِها ، وهي تنقسمُ [قسمَيْن] (١) : فمنها منقولٌ ،ومنها مُرتَجلٌ ،

فالمنقُولُ ينقسم ثلاثةَ أقسامٍ : منقولٌ من الظروفِ ، ومنقولٌ من المجرورات ، ومنقولٌ من المصادرِ .

فالمنقولُ من الظروفِ نحو : عندك ودونك ومعنى قولِ العربِ: عندك زيدًا : خُذ زيدًا من جهةٍ من جهاتِك ، ومعنى قولهم : دُونكَ زيدًا : خُذْ زيدًا من قربٍ منك .

والمنقولُ من المجروراتِ قولُهم : عَلَيْكَ زَيْدًا ،ومعناهُ : الزمْ زيدًا ، واليك عنّي معناه : تنَحَّ عني وتباعدْ .

والمنقولُ من المصادرِ قولُهْم : حذرَكَ وحذارِ ،ورويدَ زيدًا ،وبَلْهَ عمرًا فَحذرَكَ منقولٌ من مصدرِ حَذِرَ يَحذَرُ حَذَرًا، ومعناهُ : احذرِ،وحذاركَ منقولٌ من مصدرِ حَاذَرَ يُحاذِرُ حِذارًا ،ومعناهُ : حَاذِرْ .

ورويدَ منقولٌ من قولهم : أروادَ رُويدًا أيْ أمهِلهُ / إمهالاً . ٤٤/أ

وَبلْهَ زيدًا منقولٌ من قولِكَ :بَلْهَ زَيدٌ بمعنى تركَ زَيدٍ ،فهو مصدرٌ لا فعلَ له ،وإنما هو في معنَى التَّركِ ، فإذا قلتَ : بَلْهَ زيدًا ،ونصبتَ به المفعولَ على أنه اسمُ فعلٍ ، فمعناهُ : دَعْ زيدًا واتركْهُ ،وكذلك إذا قلتَ : رُويدَ زيدًا ،فمعناهُ : أمهلْ زيدًا . ورويدَ تستعملُ في كلامِ العربِ على أربعةِ أضربٍ :

أحدُها : أن تكونَ اسمَ فعلٍ كقولهم : رويدَ زيدًا .

والثاني : أن تكونَ منصوبةً على الحالِ في نحوِ قولِهمْ: سَارُوا رُويدًا ، أيْ : سَارُوا مترَفِقينَ (٢) ، فهي مصدرٌ في موضعِ الحالِ .

---

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) يرافق بعضهم بعضا والرُّفقة والرُّفقةُ واحدُ الجماعة المترافِقينَ .والترفق التلطف ولين الجانب ، والمعنى ساروا برفق .
اللسان (رفق) .

والثالثُ : أن تكونَ نعتًا لمصدرٍ محذوفٍ [نحو] (١) قولِهمْ : ساروا رويدًا ،أيْ (٢) : سارُوا سَيرًا رفيقًا ، ويجوزُ في الموضعِ الذى حكمَ عليها فيه أنها مصدرٌ في موضعِ الحالِ أن تكونَ نعتًا لمصدرٍ محذوفٍ،كأنهم قالوا : ساروا سيرًا رويدًا .

والرابعُ : أن تكونَ مصدرًا مضافًا الى المفعولِ، نحو قولِهمْ :رويدَ زيدٍ ، وتقديرُهُ : أرودْ زيدًا ثم أضمرَ الفعلَ للعلْمِ به ،وأضافَ المصْدَرَ الى المفعولِ ،قال اللهُ تعالَى ﴿ فَاذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ ﴾ (٣) ، فهذا مثل : رُويدَ زَيدٍ في التقديرِ .

وأسماءُ الأفعالِ المرتجلَة تنقسمُ قسمَيْن : منها ماهو مشتقٌ من الفعلِ الذى هو اسمُه نحو : نَزَالِ من أنزل، وتراكِ من اترك، ومَنَاعِ من امنع ،ودَرَاكِ من ادرك . ،وهو مقيسٌ من كلِّ فعلٍ ثلاثي، أعنى : بنَاءَهُ ،وجعلَ اسمًا للفعلِ .

وما كان منه مشتقًا من فعلٍ رُباعيّ لم يكنْ مقيسًا فحقُّه أن يُحْفَظ ولا يقاسَ عليه .

والقسمُ الثاني من أسماءِ الافعالِ المرتجلَة هو ماليْسَ بمشتقٍّ من الفعلِ الذى هو اسمُهُ ، نحو : "صَهٍ" ،اسمٌ لاسْكُتْ ، "وإيهِ"اسم لحدِّثْ ، "وحَيَّ" اسمٌ لاقبِلْ ، "وحَيَّهَلْ" : اسم لقولك :ائتِ ،وهي كثيرةٌ وموضعُ ضبطِها كتبُ اللغةِ كما تقدمَ .

وما كانَ من أسماءِ الافعالِ منقولِهَا ومرتجلِهَا اسمًا لفعلٍ متعدٍّ نَصَبَ مفعولَه كما نَصَبَ ذلك الفعلُ ،وما كان اسمًا لفعلٍ غيرِ متعدٍّ لمْ يكنْ للمفعولِ

---

(١) زيادة يقتضيها السياق ،وفي الاصل : مخذ وقولهم وهو خطأ .

(٢) في الأصل : ساروا سيرا رويدا ،ولكن الصواب ما ذكرته حتى يتحقق نعت رويدًا لمصدر محذوف .

(٣) الآية ٤ من سورة محمد .

كفعلِهِ الذى هو اسمٌ له ،والفاعلُ فيها كلِّها مضمرٌ ، ويخالفُ الفعلَ في أنَّ الفاعلَ المضمرَ فيها لا يظهرُ في التثنيةِ والجمعِ ولا في خطابِ المُؤنَّثِ كما يكونُ ذلك في الفعلِ ،وبيانُ ذلكَ أنكَ تقولُ:"الزمْ زيدًا" إذا خاطبْتَ واحدًا ، وأمرته بلزومِ زَيْدٍ،"والزمَانِ زيدًا" اذا أمرْتَ اثنيْن ،"والزمُوا زيدًا" إذا خاطبْتَ جماعةَ مذكرين ،"والزَمْنَ زيدًا" اذا خاطبْتَ جماعةَ نِسوةٍ،"والزَمي زيدًا" اذاخاطبْتَ مُؤَنثةً ،ولا يكونُ شيءٌ من ذلك في اسمِ الفعلِ،تقولُ :"عليكَ زيدًا" اذا خاطبْتَ وَاحِدًا مُذكرًا "وعليكُمَا زيدًا" اذا خاطبتَ اثنينِ،"وعَلَيْكُمْ زيدًا" اذا خاطبْتَ جماعةً ،فالفاعلُ في هذهِ الأحْوالِ كُلِّهَا مستترٌ في اسمِ الفعلِ غيرُ بارزٍ في تثنيةٍ ولا جمعٍ ولاخطابِ مُؤنثةٍ ،والكافُ المتصلةُ بِعلىْ وتثنيتُها وجمعُها ليسَتْ بفواعلَ ،وإنما هي مجرورةٌ بِعلى" ،وكذلكَ تقولُ : انزِلْ وانزِلَا وانزِلُوا وانزِلي وانزِلْنَ ،فإذا أتيتَ باسمِ الفعلِ قلتَ:نَزَالِ يا زيدُ ، ونَزالِ يَا زيدانِ،ونَزالِ يا زيدونَ، ونَزالِ يا هندُ،ونَزالِ يا هندانِ ،ونَزالِ يا هِندَاتُ .

٤٤/ والمفعولُ / المنصوبُ باسمِ الفعلِ لا يكونُ الا مُؤَخرًا عنه ،ولا يجوزُ أن يتقدمَ عليه ؛ لانّهُ لم يَقْوَ قوةَ فعلِه الذى هو اسمُه ،فيعْمَلُ في المفعولِ متقدمًا ومتأخرًا ،هَذا مذهب البَصريّينَ (١) ، وقد أجازَ الكوفيّونَ تقديمَ مفعولِ اسمِ الفعلِ عليه ،واحتجُّوا عليه بآيةٍ وشِطْرِ رَجَزٍ، وقد تقدَّمَ ذلك ، ولكن أزيدُه بيانًا ،فأما الآيةُ فقولُه تعالى ﴿ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيكُمْ ﴾ ،فكِتَابَ اللّهِ عندَهم منصوبٌ بِعَلَيكُم على الإغراءِ، كأنه قال:الزمُوا كِتَابَ اللّهِ ،والشطرمن الرجز :

* يَاأيهَا المَائِحُ دَلوِى دُونَكَا *

أرادَ : دُونَكَ دَلوِى ،وليس فيمَاذكروا حُجةٌ ،أما الآيةُ الكريمةُ فيكونُ "كِتَابَ اللهِ" فيهَا منصوبًا على المصدرِ بفعلٍ مُضمرٍ دَلَّ عليهِ الكلامُ المتقدمُ ؛لأنَّ مثلَه ﴿ حُرِّمتْ عَليكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ﴾ الآية، فلما ذَكَرَ تحريمَ تِلكَ الاشياءِ المحرمةِ

---

(١) ينظر الانصاف ٢٢٨/١ ،وشرح المفصل ١١٧/١ ،وشرح ألفية ابن معطي ١٠٢٨/٢ .

دلّ ذلك على أنه كتبَها عليهمْ ،فكأنه قالَ : كَتَبَ اللّهُ ذلكَ عليكم كتاباً،ثم حذفَ الفعلَ للعلمِ به ،وأضافَ الى اسمِ اللّهِ تعالى ،فيكونُ "كِتابَ اللّهِ" منصوباً على المصدرِ بالفعلِ المضمرِ المتقدمِ تقديرُهُ .

"وعليكم" متعلقٌ بذلك الفعلِ المضمر ،فاذا كانَ يحتمِلُ هَذا التقديرَ وهذا الإعرابَ لم يكنْ في الآيةِ دليلٌ لهم على ما رَامُوا من جوازِ تقديمِ مفعولِ اسمِ الفعْلِ عليه .

وأمّا شَطْرُ الرجَزِ فيحتملُ أن يكونَ قولُه :"دَلوِى" مفعولاً بفعلٍ مضمرٍ، كأنه قال : ياأيها المائحُ خُذْ دَلوِى ،ثم فَسّرَ ذَلِكَ الفعلَ المضمرَ بقولِه: "دُونَكا" ،لأنَّ مَعنَى "دُونَكَ" : خُذْ ، كَمَا تَقُولُ في قولِ العربِ : اذا زيدٌ قامَ فاضرِبْه ،فزَيدٌ في هذا المثالِ ; مرفوع بفعلٍ مضمرٍ يدلُّ عليه "قامَ" الملفوظُ بِهِ ،ويجوزُ أن يكونَ "دلوى" مرتفعًا بالابتداءِ "ودونك" ظرفٌ في موضعِ الخبرِ،فيكون قائلُه أخبرَ المائحَ بذلك لينبهَه بذلكَ الخبرِ على أخْذِه دلْوَهُ ، فلم يبْقَ لهم دليلٌ يستدلُّونَ به عَلى ما رامُوا .

وعدَلَتِ العربُ عن الأفعالِ التي سُمّيَتْ بهذه الأسماءِ الى هذهِ الأسماءِ لِفائدَتينِ :

إحداهُمَا : تكثيرُ اللغةِ والتوسعُ فيها .

والثانيةُ : الإيجازُ والاختصارُ ؛لأنهم الى تخفيفِ مَا كَثُرَ في كلامِهم أحوجُ من التطويلِ .

ووجهُ الإيجازِ فيها والاختصارِ أنَّ الفعلَ تتصلُ به الضمائرُ كلُّها ، سواءٌ كانتْ مفردةً أو مثناةً أو مجموعةً فيطولُ الكلامُ لِذلكَ ،وهذِهِ الأسماءُ التي سميتْ بها الأفعالُ لا تَتصلُ بها لا مفردةً ولا مثناةً ولا مجموعةً ،فهذا الإيجازُ والاختصارُ .

ألفاظُ الكتابِ ،قوله : (العَرَبُ تُغرِى بعندَكَ ودُونَكَ وعَليكَ فتنصِبُ بِهَا)(١) ، اعلم أن أسماءَ الافعالِ التي هي أسماءُ أفعالِ الامرِ هي أكثرُها وان كانَتْ

---

(١) الجمل ٢٤٤.

كلُّها اغراءٌ فَفِي الاغراءِ ظُهورٌ في اصطلاحِ النحويين، وذلكَ أنهم لا يكادُونَ يطلقونَهُ الاَّ عَلى أسماءِ الافعالِ التي هي ظروفٌ أو مجروراتٌ، ولذلك قالَ: أبو القاسم: العربُ تُغْرِي بعندَكَ ودُونَكَ وعليكَ، فَخَصَّها بالذكر دُونَ غيرِهَا من أسماءِ الافعالِ، وجعلَهَا تفسيرًا للإغراءِ، ولم يذكرْ في باب الإغراءِ من أسماءِ الافعالِ التي ليسَتْ / بظروفٍ ولا مجروراتٍ شيئًا. ٤٥/أ

قوله: (هَذِهِ الثَّلاثَةُ تَنصبُ بِهَا العَرَبُ) (١)،
هذا كَلامٌ ذكره توطئة لما يذكر بعده من الخلافِ لمذهب البصريين، وهو قوله: (وقد أجازَ بعضُ النحويينَ النَّصبَ بِسَائِرِ الظُّروفِ) (٢)، بعضُ النحويينَ ها هُنا هُمُ الكوفيُّون، أجازُوا النصبَ بالظروفِ التي هي ظروفُ المكانِ قياسًا لاَ سَمَاعًا (٣)، وإنما المسموعُ مَا ذكرَ في أولِ البابِ، وهو الإغراءُ الذى ينصبُ، وينبغِي ألاَّ يَجوزَ هَذا القياسُ، فإنه لم يفهمْ من الإغراءِ بعندَكَ ودونَكَ وعليكَ الطرد في كلِّ ظرفِ مكانٍ، فليقتصرْ فيه على السماعِ كما فَعَلَ سيبويهِ وأصحابُهُ.

قوله: (ولا يجوزُ أن يُغرى بِغَائِبٍ) (٤) قد تقدّمَ أنَّ الغائبَ في اصطلاحِ النحويينَ انما هو مَنْ ليسَ بمتكلمٍ ولا مخاطَبٍ وان كَانَ حَاضِرًا، والمغرى [بــه] (*) لا يكونُ الاَّ غائبًا، وأما الذى يُشترطُ فيه الحضرةُ هو المُغْرَى وهو المأمورُ بأسماءِ الافعالِ ولا يَكونُ غائبًا أصلًا، وقد زعمَ أبو محمد بن السِّيدِ (٥) - رحمهُ اللهُ - أنه يُغرَى بالحَاضِرِ كما يُغْرَى بالغَائِبِ، تقول: عليكَ زيدًا، وزيدٌ غائبٌ، وعَلَيكَ زيدًا، وزيدٌ حَاضِرٌ، يريدُ بحضرةِ المُغْرى، وليسَ الأمر كما زعمَ؛ لأنَّ الغائبَ كما تقدمَ انما هو من ليسَ بمتكِلمٍ ولا بمخاطَبٍ وان كَانَ حَاضِرًا مع المتكلمِ والمخاطِبِ.

(*) تكملة يلتئم بها الكلام.
(١) الجمل ٢٤٤.
(٢) الجمل ٢٤٤.
(٣) انظر ما مر في صفحة ١٩٥ من هذا الكتاب.
(٤) الجمل ٢٤٤.
(٥) ينظر الحلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل ٢٩٩.

وإذا كانَ حاضرًا معهما كانَ حاضِرًا لغةً لا اصطلاحًا، فالحاضـــرُ المتكلمُ ،والمخاطَبُ في الاصطلاحِ يخرجُ في الغائبِ عن الاصطلاحِ ، وجرى فِيهِ على طريقِ اللغةِ.

فإن قيلَ : فإذا كانَ المُغْرَى بِهِ لا يكُونُ إلاّ غَائِبًا ،فما وجهُ كـلامِ أبي القاسم (وَلاَ يَجُوزُ أن تُغرِيَ بِغَائِبٍ) ؟ فالجوابُ أن يقالَ: البـاءُ زائدةٌ ،وأرادَ: ولا يجوزُ أن تُغرِيَ غَائِبًا فَزادَ البَاءَ ،لأنَّ الباءَ تَجِيءُ زَائدةً في كلامِ العربِ في النفيِ وفي الإيجابِ، فأما في النفيِ فَنحوُ قولِهِـمْ : ما زيدٌ بقائمٍ ،وهو كثيرٌ ،وأما في الإيجابِ فَنحوُ قولِكَ : بحسبِكَ زيدٌ، أيْ: حَسبُكَ زيدٌ ،وقد قِيلَ: انَّهَا زائدةٌ في قولِ امرئِ القيسِ:(١)

فَإنْ تَنْأَ عنها حِقْبَةً لاَ تُلاَقِهَا   فَإنَّكَ مِمَّا أَحدَثَتْ بِالمُجَـرِّبِ

أيْ:فإنَّكَ مِمَّا أحدثت مُجَرِّبٌ ،فالمُجَرِّبُ خبرُ انَّ مِن قوله: فَإنَّكَ مِمَّا أحدَثَـتْ ، والبَاءُ زَائِدَةٌ ،فإذا كانتِ البَاءُ تُزَادُ في كلامِ العربِ فحملُ كلامِ أبي القاسـمِ على زيادةِ البَاءِ أَوْلَى من أن يُنسَبَ الى الوهمِ، أو يُنسَبَ النَّاسِخُ الى الوهـمِ كَمَا فَعَلَ أبو محمد بن السيد - رحمه الله - .(*)

ومما يدُلكَ على أنه أرادَ: ولا يجوزُ أن تُغرِيَ غَائِبًا قولُه بعدَ هَذَا في تفسيرِ هذا الكلامِ (لاَ تَقُولُ دُونَهُ زَيدًا وَلاَ عَليهِ عَمرًا) ؛(٢) فَإنَّ هَذَا الـذى مَنَعَ هُو اغرَاءُ الغَائِبِ، ولم يمنع الإغراءَ بِالغائبِ الذى هو قولُكَ : زيدًا ومحمدًا من قولِهِ دونه زَيدًا وعليه محمدًا ؛لأنَّهُ لاَ يَكُونُ المُغْرَى بِهِ إلاّ غَائِبًا كمـا تقدمَ ، ثم قال بعد هذا (إلاّ أنه قَد رُوِيَ حَرفٌ شَاذٌ فَقَالُوا عَليهِ رَجُلاً لَيسَنِي) ؛(٣)

(*) ينظر كتاب الحلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل ٢٩٩.

(١) الشاهد لامرئ القيس ،ديوانه ٤٢ ،وأشعار الشعراء الستة الجاهليين ٥٤ ،واستشهد به كل من المالقي في رصف المباني ٢٣٠ ،والسمين الحلبي في الدر المصون ١٨٤/٦ ،وشفاء العليل في ايضاح التسهيل ٢٣٧/١ ،والتصريح على التوضيح ٢٠٢/١ ،والدرر ٦٦/١-١٠١، والشاهد فيه زيادة الباء في خبر انَّ بعد نفي .

(٢) الجمل ٢٤٤.

(٣) الجمل ٢٤٤.

فَهذا الذى حكَى وَهُوَ شاذٌ اغراءُ الغَائِبِ الذى مَنعَهُ.

وَمنعهُ له انمّا هو القياسُ ولم يمنعْ مجيئَهُ على الشذّوذِ ،فإن قِيلَ :
فما معنَى قول العربِ : "عليهِ رَجلاً ليَسنِى " ؟ قيلَ معْنَاهُ : لِيلزم رجلاً غيرِى ،
كَأنَّ انسَاناً / مَشلاً قيلَ له:انَّ فُلاَناً يُريدُ أن يلزمَك في أمرٍ مّا،وطالبك ٤٥/ب
به فقالَ ذَلِكَ الإنسانُ : "عليكَ رَجلاً لَيسَنِى " ، أيْ عَلى ذَلِكَ الإنسانِ الذِى
يريدُ أن يلزَمَني وَيطالبُني رَجلاً غيرِى ،فَلَيسنِى من قولِهم:عليهِ رَجلاً المنصوب
بِعليــــــــــــــــــهِ ، ولَيْـــس
وَاســـــــمُهَـــــــــــا المضمَرُفيهَا وخبرُهَا الذِى هُو نُونُ الوقايةِ،وَيَاءُ المتكلِمِ
في موضعِ نصبٍ على أنها نعتٌ لرجلٍ المنصوب بِعَليْهِ رجلاً ،وجَاءَ في الحديث
"عَليكُم بِالبَاءَةِ فَمَن لَمْ يَستَطِيعْ فَعَلَيهِ بالصّومِ فَانّهُ لَهُ وِجَاء " فالمُغْرَى بقوله :
" فَعَليهِ بالصوم" غَائبٌ في اللفظِ ،وهو مخاطَبٌ في المعنى ، وَذَلِكَ أن الباءَ
من قولِهِ : " فَعلَيهِ بالصَّومِ" ،عَائدةٌ عَلى "مَنْ "،و "مَنْ " واقِعَةٌ على بعضِ الحاضِرينَ
المخاطِبينَ بقوله : عَليكُمْ ، فَهُوَ اغرَاءُ حَاضِرٍ في المعنى،وليسَ لهُ في الغيبـةِ
الا لَفظُ : مَنْ ، فَـ "مَنْ " في هَذَا الموضعِ لفظُـها لفْظُ الغيبةِ ،وهـــــي
للحاضرِ ،لأنَّ معنى الكلامِ : فمن لم يستَّطِعْ مِنكُمْ أيُّهَا الحاضِرُونَ ،فالأَوْلَى
أن يجعلَ "مَنْ " اغراءَ الحَاضِرينَ،ولا يَجعَلَ "مَنْ " اغرَاءَ الغَائِبِ .

بابُ التصغيـــــــر

ويقالُ على هذا البابِ : التصغيرُ في موضوعِ اللغةِ خِلافُ التكبيـــر والتعظيمِ ،وهو جعلُكَ الكبيرَ صغيرًا ، نقلَه النحويُّون فعبرُوا عن حكمٍ غالبٍ على الاسمِ مُغنٍ عنِ الوصفِ بما يدلُّ على ما صارَ اليهِ معناه ،وهم يعبِّرُون عن هـذا الحكمِ بالتحقيرِ.

وصفةُ هذا الحكمِ : ضَمٌّ لأولِ الاسمِ المتمكِّنِ في غالبِ الأمرِ،وفتحُ ثانيه، وزيادةُ ياءٍ ثالثةٍ ساكنةٍ،وكسرُ ما بعدَها ما لمْ يكنْ هناك ما يحْمِيهِ منَ الكسْرِ.

ولهذا الحكمِ أمثلةٌ مختلفةُ العددِ والأبنيةِ بحسبِ اختلافِ أعـدادِ ما يدخُله من أنواعِ الاسمِ ؛فموضوعُ البابِ لذكرِ ما يختَصُّ بالمفردِ منها والإعلامِ بعدَدِها ،وما يصغَّرُ على مثالٍ منْها من أنواعِ المفردِ ، فهذا ما وضعَ لهُ البابُ، وانما قلتُ : حكمٌ غالبٌ على الاسمِ ؛ لانه قدْ وَرَدَ في الفعلِ قليلاً وخصوصًا في فعلِ التعجبِ .

وقلتُ : ضمُّ أولِ الاسمِ في غالبِ الأمرِ ؛لانُه قد يُكسَرُ أولُ المصغَّـر للإتباعِ كَشِيَيْخٍ وبِيَيْتٍ(١) ، كما يكسرُ أولُ المكبرِ ، وقد يُترَكُ على ما كـانَ عليه من فتحٍ أو ضمٍّ ولا يغيرُ ،وهذا موضعُ حَصْرٍ وليسَ مَوضِعَ فَسْرٍ(٢) ، ولمّـا كانَ أولُ المصغرِ قد يكونُ غيرَ مضمومٍ كما ذكرتُ ؛كانَ اطلاقُ أبي القاسـم القولَ بالضمِّ في أوله غيرَ مُقيَّدٍ بمثلِ ما قُيِّدَ بِهِ مَعِيبًا مُوهِمًا بجوازِ ما لا يجوزُ، ويمتنِعُ(*) جائزٍ،ثم يضافُ الى هَذَا أن يقالَ : وهذَا الحكمُ أكثرُ ما يكونُ في متمكنِ الأسماءِ ومفردِها ،وقد يكونُ في غيرِ هذيْنِ النوعَيْنِ ،ولا يكونُ في أقلَّ مـنْ ثلاثيٍّ ولا في أكثرَ منْ رباعيٍّ،الاَّ ما كانَ خماسِيًّا رابعُه حرفُ مدٍّ ولينٍ، سِرْدَاح

(*) في الأصل : ويمتنع ،والسياق يقتضي ما أثبتناه.

(١) في الكتاب ٣ / ٤٨١ ،قال سيبويه : ومن العرب من يقول شِيَيْخ وبِيَيْت وسِيَيْد كراهِيَةَ الياءِ بعدَ الضَّمة.

(٢) الفسر البيان ،يقال: فَسَرَ الشيءَ يَفْسِرُهُ بالكسر يَفْسُرُهُ بالضم فَسْـرًا وَفَسَّرَهُ أبانَهُ . اللسان (فسر).

وسِرْحَانٌ (١)، فما نقصَ في التكسيرِ مما يصغرُ عن الثلاثةِ تُمِّمَ ، وما زادَ على الأربعةِ أو الخمسةِ التي رابعُها حرفُ لينٍ نُقِصَ حتَّى يعودَ إلى ما يدخُلُه / ٤٦/أ التصغيرُ من المدَدَيْنِ ،وهذا الحكمُ الذى هو التصغيرُ يتغيرُ فيه الاسمُ عما كانَ عليه في التكسيرِ تغييرَيْنِ:أحدُهما مطردٌ في النظائرِ ،فيُسَمَّى المقيسَ ، والآخرُ لا يطردُ في النظائرِ ،فيُسَمَّى الشاذَّ .

انتهتِ الطريقةُ الكليةُ .

وتزيدُ إنْ شِئْتَ أنْ تقولَ : والتصغيرُ ضربٌ من التغييرِ في بنيةِ الكلمةِ يستغْنَى به عن الوصفِ بصغيرٍ ،ومما يدلُّ على أنَّ التصغيرَ وصفٌ من جهةِ المعنَى ما رواهُ نَقَلَةُ اللِّسانِ من أنَّ أعرابيًّا قيلَ لهُ :كيفَ تُصغِّرُ "دَمَكْمَكًا" (٢)؟ وهوَ العظيمُ الخلقةِ فقالَ في جوابِه : شَخْتٌ ،والشَّخْتُ : الضَّئيلُ النَّحيفُ ، فأجابَهُ بوصفِ نقيضِ الدَّمَكْمَكِ ،فاستغْنَتِ العربُ عن قولِهِمْ: رجلٌ صغيرٌ بأنْ جعلُوا تغييرًا في بنيةِ الاسمِ المكبرِ يدلُّ على تصغيرِه، فقالُوا في تصغيرِ رَجُلٍ : رُجَيْلٌ ،وكذلك باقي المصغراتِ،هذا حكمُها .

ثم التصغيرُ انما يكونُ في الألفاظِ المصغرةِ لإبانةِ معانٍ ثلاثةٍ عندَ البصريين ، وأربعةٍ عندَ الكوفيين (٣).

الأوَّل : تصغيرُ التقريبِ في المسافاتِ

---

(١) السرحان : الذئب والجمع سراح وسراحين وسراحى بغير نون كما يقال ثعالبُ وثعاليٌّ . اللسان (سرح). وفي الأصل : سرحين ، والسياق يقتضي ما أثبتناه.

(٢) ينظر الخصائص ٢/٤٦٦ وفيه شَخِيتٌ ،وانظر شرح الجمل لابن بابشاذ مخطوط لوحة ١٧٦.

(٣) قال الاشموني : "المعاني التي يرد لها التصغير أربعة عند البصريين وخمسة عند الكوفيين وهي : تصغير ما يتوهم أنه كبير نحو جُبَيْلٌ ، وتحقير ما يتوهم أنه عظيم نحو سُبَيْعٌ ،وتقليل ما يتوهم أنه كثير نحو: دُرَيْهِمَاتٌ ،وتقريب ما يتوهم أنه بعيد زمنًا أو محلًا أو قدرًا نحو قُبَيْلَ العَصرِ وبُعَيْدَ المغربِ وفُوَيْقَ هَذا ودُوَيْنَ ذاكَ وأُصَيْغِرُ مِنكَ وزاد الكوفيون خامسًا وهو التعظيم . انظر الاشموني ٤/١١٦.

وما جَرَى مجراها، نحو قولِ امرئِ القيس (١) :

* فُوَيقَ الارضِ لَيسَ بأعـزَلِ *

وقالَ أيضًا : (٢) * دُوَيْنَ السَّمَاءِ في رُءوسِ التَّجادِلِ *

وقال النابغةُ: (٣) * تُحَيْتَ الخِدْرِ وَاضِعَةَ القِـرامِ *

وأما ما جَرَى مجرَى تقريبِ المسافاتِ الخمسةِ ،فهو تقريبُ المنزلـــةِ كأُخَيّ وبُنَيّ ، كأنكَ قربْتَه إلى نَفسِك.

الثاني : تصغيرُ التقليلِ في الأعدادِ،كقولك:عندي دُرَيْهَماتٌ ودُنَيْنيرَاتٌ.

الثالث : تصغيرُ التمييزِ في الأجْرَام،كقولك : رُجَيْلٌ وحُجَيْرٌ في تصغيرِ رَجُلٍ وَحَجَرٍ.

الرابعُ : الذي جوّزه الكوفيُّون وَحدَهُم تصغيرُ التعظيمِ ،وذلـــكَ كقولِ الشاعرِ وهو لبيدٌ : (٤)

وَكُلُّ أُنَاسٍ سَوفَ تَدخُلُ بَيْنَهُـــمْ

دُوَيْهِيَةٌ تَصفَرُّ مِنْهَا الانَامِـــلُ

قَالُوا:إنَّمَا يعني بالدُّوَيْهِيَةِ المَوْتَ ، وهو أمرٌ عـظيمٌ، واستَدَلُّوا علـى

---

(١) الشاهد لامرئِ القيس ،ديوانه ٢٣ ،وشرح القصائد السبع الطـــوال الجاهليات ٩٠ ، وشرح القصائد المشهورات الموسومة بالمعلقات للنحاس ١/ ٣٧، وأشعار الستة الجاهليين اختيار الأعلم ٣٩ ،وجمهرة أشعار العرب ١/ ١٣٨.

(٢) لامرئِ القيس ،ديوانه ٩٦ وأشعارالشعراء الستة الجاهليـــين اختيار الأعلم ٨٥ ،وصدره :

* تَلاعِبُ أَوْلَادَ الوُعُولِ رِبَاعُهَا *

(٣) للنابغة الذبياني ،ديوانه ٧٩ وصدره :

* صَفَحتْ بنَظرةٍ فرأيتُ مِنهَـا *

(٤) الشاهد للبيد ،وهو في ايضاح الشعر لابي عَلِي ٤٢٦ ،والانصاف ١/ ١٣٩ ،والامالي الشجرية ١/ ٢٥ و ٢/ ٤٩-١٣١ ،وشرح المفصل لابن يعيش ٥/ ١١٤ ،وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٨٩ ،و شــرح

===

ذلك بقولِ امرئِ القيسِ :(١)

أَحَارِ تَرَى بُرَيْقًا هَبَّ وَهْنًا كَنَارِ مَجُوسَ تَسْتَعِرُ اسْتِعَارَا

فقالَ :بُرَيْقًا ثم شبهه بنارِ المجوسِ التي يعظمونَها،ويكثِرُون تضريمَها ،ولا حجةَ لهم في شيءٍ من ذلك لما سأبيِّنُه الآن ،ومما استدَلُّوا به قولُ الشاعرِ :(٢)

فُوَيْقَ جُبَيْلٍ شَاهِقِ الرأسِ لَم يكُـنْ

لِيَبْلُغَــهُ حَتَّى يَكِلَّ وَيَعمَــلاَ

يريد :ليبلُغَهُ الصَّاعِدُ فيه حتى يَكِلَّ وَيَعْمَلاَ .

أما استدلالُهُمْ بقوله : دُوَيهيةٌ ،وهو يُريدُ تعظيمَ الداهِيَـــةِ فعنَى بها الموتَ ،وهو أمْرٌ عظيمٌ ،قالَ تعالَى فيه : * قُلْ هُوَ نَبأٌ عَظِيـمٌ أَنتُمْ عَنهُ مُعْرِضُونَ *(٣) ،فالوجهُ أن التصغيرَ هنا للداهِيَةِ التي هـي الموتُ إنَّما هُوَ لتصغيرِ سَبَبِهَا،بمعنَى أنَّ حتفَ النفُوسِ قد يكونُ بأحقـرِ الأشياءِ ،فيكونُ من اجراءِ حكمِ السببِ على المُسَبَّبِ ،ونظيرُ ذلكَ في القرآنِ والشعرِ كثيرٌ ،وقد ذكرنَاهُ على قولِ الشاعرِ :(٤)

* لاَ يُلْقِيَنَّكُمْ في سَوْءَةٍ عُمَرُ *

=== شواهد الايضاح للقيسي ٢/ ٦٥٥ ،وشرح ألفية ابن معطي ٢/ ١٢٠٢ وشرح شواهد الشافية ٨٥ ،والأشموني ٤/ ١١٦ والهمع ٦/ ١٣٠، والخزانة ١/ ٩٤ و ٦/ ١٥٥-١٥٩-١٦٠.

والشاهد فيه أن التصغير يرد للتعظيم عند الكوفيين وَأَوَّلَهُ البَصرِيُّونَ .

(١) الشاهد لامرئِ القيس ،ديوانه ١٤٧ ،/ الستة الجاهليين واشعار اختيار الاعلم ١١١ ،والتبصرة والتذكرة ٢/ ٥٧٨ ،والمقرب ٢/ ٨١ ،وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٨٩ ،وتذكرة النحاة لأبي حيان ٥٧٨ ، والقيسي ٢/ ٦٥٤ ،وابن بري ٤٣٨ وشرح الشافية للرضي ١/ ١٩١ واللسان (مَجَسَ) . والشاهد فيه كالذى قبله .

(٢) الشاهد لأوس بن حجر كما في شرح ديوان المتنبي لابن سيده ٧٠ ، وجعل دليلا على تصغير التعظيم ،وهو في الأمالي الشجرية ١/ ٢٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥/ ١١٤ ،وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٨٩ والمقرب ٢/ ٨٠ ،وشرح الشافية للرضي ١/ ١٩٢ ،والأشموني ٤/ ١١٦، والخزانة ٦/ ١٥٩ ،ويروى : لتَبلُغَهُ حَتَّى تَكِلَّ وتَعمَلاَ .

(٣) الآية ٦٨ من سورة ص .

(٤) ديوان جرير ١/ ٢١٢ ، والكتاب ١/ ٢٠٥/٢،٥٣ ،والمقتضب ٤/ ٢٢٩ ،

===

وذكرنا مقابلَه ،وهو أن يحكمَ ويعلق على السبب حكم المُسَبَّبِ .

فأما تعليقُ الحُكمِ على / السَّبَبِ والمُرادُ المُسَبَّبُ ،فمنه قولُه ٤٦/ب
تعالى ﴿ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَى ﴾(١)، فليس جعلُ
الرجلِ والمرأتَيْن لِلضلالِ ،بل للتذكارِ عندَ الضلالِ الذى هو النسيانُ في
هذا الموضع ،ونظيرُه من كلامِ العرب:أعددتُ الخَشَبَةَ أن يميلَ الحائطُ فأَدْعَمَهُ(*)،
أَلاَ تَرَى أنَّ الإعدادَ لِلخشبةِ ليس للمَيْلِ بل للدَّعْمِ عندَ المَيْلِ .

وأما تعليقُ الحكمِ بالمُسَبَّبِ والمراد السَّبَبُ ،فقولُه تعالَى : ﴿ فَلاَ
تَمُوتُنَّ إِلاَّ وأَنْتُم مُسْلِمُونَ ﴾(٢)، والموتُ على الإسلامِ أو خلافِهِ خارجٌ عن
مقدورِ البشرِ ، فإذًا النَّهْيُ عن الأسبابِ المقتضيةِ لَهُ فكأنَّهُ تعالَى يقولُ :
لا تَسْتَبْشِرُوا بالطرقِ البعيدةِ عن اللهِ تعالى فيكونُ ذلك داعيةً للموتِ على غيرِ
الإسلامِ، ونظيرُهُ من الشعرِ :

* لاَ يُلْقِيَنَّكُمْ فِي سَوْءَةٍ عُمَرُ *

معناه : لا تغفلُوا عن تَفَقُّدِ حالِ ابنِكُمْ عُمَرَ فيلقِيَنَّكُمْ في سَوْءة ،فنهى عن
المُسَبَّبِ وهو يُرِيدُ السَّبَبَ ،وكذلك قولُه :

* دُوَيْهِيَةٌ تَصفَرُّ مِنْهَا الأَنَامِلُ *

صَغرَ الداهِيةَ ،وهو يريدُ سَبَبَها، وتصغيرُهُ لسَبَبِ الداهيةِ اشعَارٌ بأن حتف

=== والكامل ٣/٢١٧ ،والخصائص ١/٣٤٥ ،والحلل في شرح أبيات الجمل ٢٠٨ ،وشرح المفصل لابن يعيش ٢/١٠ ،وشرح الجمل لابن هشام ٢٣٩ ،والخزانة ٢/٢٩٨ .
والشاهد فيه أن تيمًا الاولى يجوز فيه الرفع والنصب وفي الثاني النصب لا غير وأنشده سيبويه في باب ما يكرر فيه الاسم في حال الاضافة ويكون الأول بمنزلة الثاني وهو من كلمة لجرير يهجو بها عمرو بن لجأ التيمي ،ومعنى لا يلقينكم في سَوْءَة : لاَ يُوقِعَنَّكُم في بَلِيةٍ ومكروه .

(١) الآية ٢٨٢ من سورة البقرة .

(٢) الاية ١٣٢ من سورة البقرة .

(*) ينظر البسيط لابن أبي الربيع ١/٣٣٧ .

النفوسِ قد يكونُ بأحقرِ الاشياءِ الذى لا يُؤْبَهُ بِهِ ولا يُترَقَّبُ ،وأيضا فإنَّ الموتَ لخفائِهِ لا يَشعُرُ بِهِ الآتي هو لهُفَصُغِّرَ لكونِهِ لا يُحَسُّ بِهِ ،فجعلَهُ صغيـرًا لِذلـكَ .

وما استدلُّوا به على أنَّ التصغيرَ يكونُ للتعظيم(*) أُخَيِّي وصُدَيِّقي ،وهذا لا حجةَ فيه أيضًا لهُم ،لأنَّهُ إنما يُرادُ بِهِمَا قربُ المنزلةِ كما قدمناه ،واللطافةُ واللطيفُ في الصداقةِ والأخوةِ،إنَّما المدحُ فِيهِ أن يصلَ بلطافةِ مابَيْنَهُما الـى ما لا يصلُ اليه العظيمُ ،فهو من بابِ التصغيرِ والتلطيف لا من بابِ التعظيمِ .

وأما استدلالُهُمْ بقولِ امرئِ القيسِ :

أَحَارِ تَرَى بُرَيقًا هَبَّ وَهْنًا   كَنَارِ مَجُوسَ تَستَعِرُ اسْتِعَارَا

فوجهُ دليلِهِمْ منه أنه قال : بُرَيْقًا مُصَغَّرًا،ثم شبهه بنارِ مَجُوسَ التي يُعظمونَهَا ويكثِرُونَ تضرِيمَهَا،ولا حجةَ لهم في شيءٍ من ذلك ، فأما قولُه : (دُوَيْهِيَـةٌ تَصفَرُّ مِنْهَا الأنامِلُ) ، فقد تأولناهُ على أنَّ التصغيرَ منصرفٌ الى سَبَـبِ الداهيةِ،وأرينا نظائرَ ذلك طَرْدًا وعَكْسًا قرآنًا وشِعْرًا ، وقلنا:إنَّ الموتَ يكـونُ بأقلِّ الاشياءِ اذا تمَّ الأجلُ كمن تضربُـه شوكة فيكُونُ سَبَبَ حَتفِهِ .

قالُوا لَنا رَدًا لتأويلِنـا:إنَّ البيتَ لا يقتضِي الناسَ ،وإنَّما قالَ الشاعرُ: " وكُلُّ أُنَاسٍ " وليسَ كُلُّ الناسِ يَموتُ بهذا السَّبَبِ الخَفيِّ ،فصحَّ أن القـولَ قولُنا- قالَ البصريُّونَ (١) : إنَّ البيتَ على حذفٍ ،فكأنه قال : وكُلُّ أُناسٍ سوفَ يَمُوتُونَ بالسَّبَبِ الصغِيرِ ان أخطأهُمُ الكبيرُ،كما قالَ تأبطَ شرًا : (٢)

* كُلُّ شيءٍ قاتِلٌ حِينَ تَلْقَى أَجَلَكْ *

فيكونُ البيتُ مِمَّا حُذِفَ فِيهِ المقابِلُ لدلالةِ مُقابِلِهِ عليهِ ،فيكونُ كقوله (٣) تعالى : * وَمَثَلُ الذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الذِى يَنْعِقُ بِمَا لا يَسْمَعُ * ، (٤) ومعنى الآيـةِ :

(*) في الأصل : للتحقير ،والسياق يقتضي ما أثبتناه .

(١) قال أبو علي الفارسي انَّ ذلك على حذفٍ فإنَّه قد حُذِفَتِ الصِّلَةُ . ينظر ايضاح الشعر ٤٢٦ ،وانظر الانصاف ١/١٣٩ ،والاشموني ٤/١١٦ .

(٢) الشاهد : نسبه المصنف لتأبط شرا وليس في ديوانه ونسبه التبريزي في شرح الحماسة ١/٣٧٩ ، لام السليك واسمها سلكة ولم ينسبه أبو تمام في الحماسة وانظر شرح المرزوقي للحماسة ٩١٦ .

(٣) في الاصل : (كقولك) خطأ .

(٤) الآية ١٧١ من سورة البقرة .

وَمَثَلُكَ يا محمد وَمَثَلُ الذين كفروا كمثل الناعقِ والمنعوقِ به،فحذفَ ضميرَ النبيِّ
-صلى الله / عليه وسلم-المشبهِ بالداعي لدلالةِ المنعوقِ بِهِ وهمُ الذيـــنَ ٤٧/أ
كَفروا ،ونظيرُه قولُه : (١)

وإنِّي لَتَعرُوني لِذِكْرَاكِ فَتْـرَةٌ كَمَا انْتَفَضَ المُصفُورُ بَلَّلَهُ القَطْرُ

ومرادُه : فَتْرَةٌ وانتفاضٌ ، فحذفَ "وانتفاضٌ" لدلالةِ "كما انتفضَ" عليه ،والدليـــلُ
على ما قلناه:أن بنيـةَ التصغيرِ قد سلمتُموها لنا وادعيتُم أنَّها تُعطَى التكثيرَ،
وكيفَ يُعطَى التكثيرُ والتعظيمُ ما وُضِعَ للتصغيرِ ؟ هذا متناقضٌ ،وإنما يصحُّ
مقصودُكم لو قُلتم:إنَّ البنيةَ موضوعةٌ للتصغيرِ والتكبير ،وهي بنيةٌ مشتركـــــةٌ
بَينهُما،كالجَوْنِ الذى هو الأبيضُ والأسودُ ،ولا يصحُّ لكُمْ هذا القولُ ؛لأن كـلَّ
موضعٍ تدعُونَ فيه ذلكَ نُشارِكُكُمْ فِيهِ ونُخرِجُـه من أيديكُمْ ،فالقولُ قولُنا .
نقولُ في قول
كذلك /امرئِ القيس انمَا أوقعَ التشبيهَ بنارِ المجوسِ في الدوامِ والاضطرامِ
خاصةً لا في العظمِ،ونارُ المجوس لَهَا الدوامُ والعظمُ ،ومن شبه شيئًا بشـــيءٍ
فلا يلزمُه أن يساوِيَه به في جميعِ حالاتِه ،وأما الجُبَيْلُ في البيتِ الثالـــثِ
الذى هو :

فُوَيْقَ جُبَيلٍ شَاهِقِ الرأسِ لم تَكُـنْ
لِتَبْلُغَـهُ حَتَّى تَكِلَّ وَتعمَـــلاَ

فإنما أرادَ أنه جَبَلٌ دقيقُ الرأسِ ، وإن كانَ طويلًا ، فصغَّرَهُ لدقَّتِـه ،وأنه إذَا كانَ
كذلك فَهُو أشدُّ لصعودِهِ ،وللإشعارِ بهذَا المعنَى قالَ : (حَتَّى تَكِلَّ وتَعمَلا) .

واعلمْ أن الاسمَ المصغرَ يُضَمُّ أولُه؛اذ لا بدَّ عند تصغيرِه من تغييـرِ
المُكَبّرِ عن لفظِهِ بعلامةٍ تلزمُ للدلالةِ على التصغيرِ،وكان الضمُّ أَوْلَى لذلك ؛
لأ نـهم قد جعلُوا الفتحَ للجَمْعِ المتَنَاهِي في قولِهِمْ : مساجدَ ودراهمَونحـــو

شرح
(١) الشاهد لأبي صخر الهذلي ،/ديوان الهذليين ٢/ ٩٥٧ ،والأمالي لأبي علي القالي ١/ ١٤٩ ،والانصاف ١/ ٢٥٣ ،وشرح المفصـــل لابن يعيش ٢/ ٦٧ والمقرب لابن عصفور ١/ ١٦٢ ،ورصف المباني ٤٨٢ ، والدر المصون ١/ ٣٠٧ ،وشفاء العليل في ايضاح التسهيل ١/ ٤٦٢ ، والأشموني ٢/ ١٢٤ ،والخزانة ٣/ ٢٥٤ ،والدرر ١/ ١٦٦ ،وهو من أدلة الكوفيين على جواز وقوع الماضي المثبت حالا بدون أن تقترن به " قد " والبصريون لا يجيزون ذلك .
===

ذلك ، فلم يبقَ إلا الكسرُ أو الضمُّ فاختاروا الضمَّ ؛لأنَّ علامةَ التصغيرِ هي الياءُ ،والفرارُ من المتجانساتِ أحسنُ .

وقال بعضُ النحويين : لما كانَ المكبرُ من الأسماءِ على أبنيةٍ مختلفةٍ في الأصلِ غيرَ محتاجٍ الى إحداثِ علامةٍ تدلُّ على التكبيرِ ؛ لأنَّ العلامةَ يجتلبها تغييرُ الكلامِ عن أصولِه ،وكانَ التصغيرُ حادثًا في المصغَّرِ لِمَا بَيَّنَّاهُ مِن نيابتِه عن الصفةِ واحتيجَ الى علامةٍ شُبِّهَ في ذلكَ بِمَا لم يُسَمَّ فاعلُهُ من الفعلِ ؛لأنَّ الذى يُسَمَّى فاعلُهُ على الأصلِ ،وهو على أبنيةٍ مختلفةٍ نحوُ :" ضَرَبَ وعَلِمَ ومَكُثَ"، فإذا جعلَ لمَا لمْ يسمَّ فاعله ألزموه بناءً واحدًا وألزموا الضمَّ أولَهُ فقالوا: عُلِمَ وضُرِبَ وظُرِفَ في هذا المكانِ ،فالمكبرُ في هذا المكانِ كالفعلِ الذى سُمِّيَ فاعلُه والمصغرُ كالفعلِ الذى لم يُسَمَّ فاعلُه ،وقالَ آخرونَ : انَّ الضَّمَّ يجعلُ علامةً لشيْئَيْنِ ،كقولِكَ :" نحنُ" اسمُ للمتكلمِ عنه وعن غيره ، فضُمَّ المصغَّرُ من أجلِ ذلكَ ،وما لَمْ يُسَمَّ فاعلُهُ دلَّ على فاعلٍ محذوفٍ ومفعولٍ،والمصغرُ يدلُّ على الاسمِ المكبرِ وعلى صفةٍ له محذوفةٍ ؛ لأ نَّا إذا قُلْنَا :"كُلَيْبٌ" كَأَنَّا قُلْنَا:"كَلْبٌ صغيرٌ"،والقولُ الأولُ هو المختارُ عندى واللهُ أعلمُ .

وأيضًا فَإنَّ ما بعدَ الياءِ يُكْسرُ في الذى يزيدُ على ثلاثةِ أحرفٍ ، فلو كسَرُوا أولَه لاجتمعَتْ كسرَتانِ وَيَاءَانِ ،فعدَلُوا عنها لنقلِ ذَلِكَ الى ما يُقَاوِمُ الياءَ والكَسْرَةَ مِمَّا يخالفُهُمَا ، وَيُفْتَحُ ثَانِي التصغيرِ للتخفيفِ،ولَمْ يكسَرْ لأنَّ الياءَ قد سُكِّنَتْ سُكُونًا حيًّا،والياءُ / الساكنةُ إذا انكسرَ ما قَبْلَهَاكانَتْ مبنيةً ،وأيضًا فإنَّهم لَوْ كَسَرُوا الثانِيَ من الاسمِ المصغرِ لخرجُوا الى مايستَثْقِلُون ، ٤٧/ب

لأ نَّهُ كَانَ يجتمِعُ كسرُما قَبْلَ الياءِ (١) وكسرُ مابَعْدَها ، فكانَ بمنزلةِ تَوَالِي

=== والرواية المشهورة :" هزة " وأجاب ابن الحاجب عن رواية " فترة " كما هي عند الشارح بقوله :" يستقيم ذلك على معنيين : أحدهما أن يكون معنى لتعروني : لترعدني أي : تجعل عندى العُرَواء وهي الرعدة ،كقولهم عرى فلان إذ أصابه ذلك لأنَّ الفتور الذى هو السكون عن الاجلال والهيبة تحصل عنه الرعدة غالبا . . والثاني أن يكون منصوبا بما تضمنته الجملة من معني يُصوت واما مرفوعا صفة لفترة أى نشاط مثل نشاط العصفور". الأمالي النحوية ٣/ ١٢٨-١٢٩ .

وفي الخزانة ٣/ ٢٥٦ قال البغدادى :"وروى القالي في أماليه فترة وسئل ابن الحاجب هل تصحُّ رواية القالي ؟ فأجاب: يستقيم ذلك على معنيين . . .الخ

(١) في الأصل : كسر ما قبل الياء والياء خطأ .

الكسَرَاتِ والياءاتِ ،ولا يصحُّ أيضًا في الثاني من المصغرِ أنْ يكونَ مضمومًا ، لأنَّ الياءَ الساكنةَ لا ينضمُّ ما قبلَها ألبتَّةَ ألا تراهُمْ يقولونَ : بِيضٌ في جَمْع أبيض ،والاصل : بُيْضٌ ،لكنهمْ رفضُوه للاستثقالِ ،وأيضًا فانَّ ياءَ التصغيرِ مقابلَةَ لا لفِ الجمعِ في التكسيرِ ،لأنَّ التصغيرَ والتكسيرَ من وادٍ واحدٍ، وياءُ التصغيرِ ثالثةٌ كما أنَّ ألفَ الجمعِ ثالثةٌ فيمَا زادَ على الثلاثةِ،(*) الَّا أن يَكونَ في الواقعِ بعدَ ياءِ التصغيرِ. قد اتَّصَلَ به من بعدِهِ علامةُ التأنيثِ ،فإنه لا يكونُ الَّا مفتوحًا نحو: شُجَيْرَةٍ وجُوَيْزَةٍ و نحو ذلك .

وَزَعَمَ بعضُ الكوفيين (١) أنَّ الالفَ قد تُجْعَلُ علامةً للتصغيرِ ،وذلك في قولِهِم : هُدْهُد ،والتصغير: هُدَاهِد ،وَدَابةٌ ،والتصغير : دُوابَّةٌ ،ولا حجةَ في ذلك ،لأنَّ هذا اسمٌ موضوعٌ للتصغير ،وكذلك دُوَابَّةٌ اسمٌ للتصغيرِ أيضًا و ليسَ بتصْغيرِ دَابةٍ .

ثم التصغيرُ مَخصُوصٌ بالأسماءِ ولا يكونُ في الافعالِ ،لأنَّ التصغيرَ ينابُ منابَ الوصفِ، الَّا أنه قدْ جاءَ تصغيرُ فعلِ التعجبِ ،قال الشاعر (٢) :

يَا مَا أُمَيْلِحَ غِزْلَانًا شَدَنَّ لَنَا
مِن هَؤُلَيَّائِكُنَّ الضَّالِ والسَّمُرِ

وكأنهم أرَادُوا تصغيرَ المصْدَرِ ،فلمْ يتوصلُوا اليه،فصغَّرُوا الفِعْلَ،اذْ فِعْلُ التعجبِ لا يُؤَكَّدُ بالمصدرِ، وحَسَّنَ ذلِكَ في فِعْلِ التعجبِ كونُهُ لايتَصَرَّفُ.

ولا يكونُ التصغيرُ الَّا في الثلاثيِّ والرباعيِّ والخماسيِّ الذى رابعُهُ حرفُ مدٍّ ولينٍ ،وأما سائرُ الخماسيِّ وما فوقَهُ فلا بدَّ من حذفِهِ منه وَرَدِّهِ الى الرباعيِّ على ما ستأتي أحكامُه في بَابِهِ ان شَاءَ اللهُ تعالى .

(*) يظهر أن في هذا الكلام سقطا مفاده : (ويكسر مابعد ياء التصغير فيما زاد على الثلاثة. وبه يتسقيم المعنى) .

(١) ينظر المساعد ٣/ ٤٩٤ والهمع ٦/ ١٣١ .

(٢) اختلف في نسبة هذا الشاهد فقال قوم إنه للعرجي وقال آخرون إنه للمجنون وقيل : لذى الرمة ، ونسب للحسين بن عبدالله ،وهو من شواهد الانصاف ١/ ١٢٧ ،ومن أدلة الكوفيين على اسمية فعل التعجب لقبوله التصغير ،وفي الأمالي الشجرية ٢/ ١٣٠، ===

فأبنيةُ التصغيرِ على هذا ثلاثةٌ : " فُعَيْلٌ" للثلاثيّ ، وفُعَيْعِلٌ " للرباعيّ [وفُعَيْعِيلٌ] (١) للخماسيّ الذى رابعُهُ حرفُ مدٍّ ولينٍ والذى عُوِّضَ من محذوفه ، وأما " أُفَيْعَالٌ " تصغيرُ " أَفْعَالٍ " من الجمع فمشبهٌ بحُبْلَى وحَمْراءَ ، وهذان اللفظانِ مشبَّهانِ بقائمةٍ فإنَّ التاءَ زائدةٌ على الكلمةِ ، فوجبَ أن يُفْتَحَ ما قبلَهَا ، ثم حُمِلَ عليها ألفَا التأنيثِ والألفُ والنونُ التي في سَكْرَانَ ونحوه ، ثم حُمِلَ على هَاتَيْنِ الالفُ والنونُ من عُثْمَانَ ونحوه مما تُقْلَبُ ألفُهُ في الجمعِ الى الياءِ ، وكذلك ما جُهِلَ حالُهُ في الجمع ثُمَّ أُجْرِيَ هذا المُجْرَى " أَفْعَالٌ " ، فهذِهِ الامثلةُ تصغَّرُ على طريقتِها في ضَمِّ الاول وفَتْحِ الثاني وزيادةِ ياءِ التصغيرِ ثالثةً وكسرِ الرابعِ .

وبقيَ علينا من مُقدماتِ التصغيرِ أن تعلمَ أنه لَيسَ كلُّ اسمٍ يَجوزُ أن يصغرَ ، فمن ذلكَ الأسماءُ المتوغلةُ في البناءِ نحو : كَمْ ، ومَنْ ، ومَا ، وأَينَ ، وكيفَ ، أونحو ذلك ، ولاَ أَيُّهُم ، قَالَ سيبويه (٢) : لأنَّ هذِهِ الأسماءَ يستفهمُ بها عن مبهماتٍ لا تعرفُهَا ، ويجوزُ أن يكونَ ذلكَ الشيءُ الذى يستفهَمُ عنهُ قليلاً أو كثيرًا ، ويلزمكَ أن تفهَمَ ليُرَدَّ الجوابُ عنهُ على ما عندَ المسئولِ فيه .

٤٨/أ وكَذلكَ لا تصغرُ " حَيثُ وَلاَ اذْ " ؛ لأنَّهما غيرُ متمكنَيْنِ وتحتاجُ الى إيضاحٍ ، وإنَّما حيثُ اسمُ مكانٍ يوضَّحُ بما وَقَعَ فيه ولا ينفردُ ، وليس الغرضُ ذكر حالٍ منهَا تختَصُّ بهَا .

=== وشرح المفصل لابن يعيش ٥/١٣٥ ، وشرح الشافية للرضي ١/١٩٠ وشرح شواهدها ٨٣ ، وشرح ألفية ابن معطي ٢/١٢٠١ ، ومغني اللبيب ٢/٦٨٢ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٣/٥٢٨ ، وشفاء العليل ٢/٦٠٢ ، والهمع ٦/١٥١ ، والخزانة ١/٩٣ .

(١) زيادة يقتضيها السياق ، وقد ذكرت في التفصيل .

(٢) قال سيبويه : " ولا يحقر أين ولا متى ولا كيف ولا حيث ونحوهن .. وكذلك من وما وأيهم انما هن بمنزلة أين لا تمكن تمكن الاسماء التامة نحو زيد ورجل وهن حروف استفهام كما أنّ أينَ حرف استفهام فصرف بمنزلة هل في أنهن لا يحقرن . الكتاب ٣/٤٧٨-٤٧٩ .

وكذلك لا تصغرُ علاماتُ الإضمارِ نحو: "هو وأنا ونحنُ" (١) من جهتين: احداهما: أنّ الإضمارَ يجري مجرى الحروفِ، والأخرى: أنّ أكثرَ الضمائرِ على حرفٍ أو حرفين وليست بكائنةٍ أسماءً للشيءِ الذي أُضمِرَ.

فإن قيلَ: قد حقّروا المبهماتِ (٢) وهي مبنياتٌ تجري مجرى الحروفِ، وفيها ما هو على حرفين، وكذلك تثنيتُها وجمعُها.

فالجوابُ: أنّ المبهمَ قد يجوزُ أن يُبتدأَ به كقولِك: هذا زيدٌ ونحو ذلك، وليسَ فيه شيءٌ يتصلُ بالفعلِ ولا ينفصلُ منه كالكافِ في ضربتُك، والتاءِ في "قمتُ وقمتَ"، فأشبهَ المبهمُ الظاهرَ لقيامِه بنفسِه، وكذلك "الذي" انّما صُغّرَ لأنهُ تمكّنَ في الوصفِ والوصفِ به، وثُنّيَ وجُمِعَ وأُنّثَ، وليسَ ذلكَ في شيءٍ ممّا ذُكِرَ من غيرِ المتمكّنةِ.

ولا يصغّرُ المصغّرُ من الأسماءِ نحو: حُسَيْنٌ وصُهَيْبٌ؛ لأنهُ يؤدّي الى التسلسلِ. (٣)

وكذلك لا يصغّرُ "غيرٌ وسِوى وسُوى" اللذين في معنى "غير"، وليسَ بمنزلةِ "مثلٍ"؛ لأنّ مِثلاً اذا صَغّرتَهُ قلّلتَ المُماثلةَ، وهي تقلّ وتكثرُ، وتفيدُ بالتصغيرِ معنىً يُتفاضَلُ فيه، و"غير" هو اسمٌ لكلّ ما لم يكُن المضافُ اليهِ غيرُ، واذا كانَ شيءٌ غيرَ شيءٍ فليسَ في كونهِ غيره معنًى يكونُ أنقصَ من معنًى، كما كانَ في المماثلةِ؛ ألا ترى أنه يجوزُ أن تقولَ: هذا أكثرُ مماثلةً لنا من غيرِه،

---

(١) قال سيبويه: "واعلم أنّ علاماتِ الاضمار لا يحقرن من قبل أنها لاتقوى قوة المُظهَرِ ولا تمكن تمكنها فصارت بمنزلة لا ولو وأشباههما، فهذه لا تحقر؛ لانها ليست أسماء وانما هي بمنزلة الافعال التي لاتحقر". الكتاب ٣/٤٧٨.

(٢) يعني بذلك أسماء الاشارة. ينظر الكتاب ٣/٤٨٧ فمابعدها.

(٣) هذا من مصطلحات المناطقة ومعناه: ترتيب أمور غير متناهية على أمور غير متناهية. ينظر التعريفات ٥٧.

وهذا أقلُّ مماثلةً ولا تقلْ هذا أكثرُ مغايرةً، وقد احتجَّ له سيبويه (١) فقال : "غيرُ ليس باسمٍ متمكنٍ، ألا ترى أنها لا تكون إلا نكرةً ولا تُجمَعُ ولا يَدخلُها الألفُ واللامُ" ،فهذه أيضا فروقٌ بينَها وبينَ "مثلٍ".

وكذلكَ تحقرُ الشهرَ والسنةَ والساعةَ والليلةَ ،وأما "أمسِ وغدٌ" فلا يُحقرانِ (٢)؛ لأنهما ليسا اسمَيْن لليومَيْن بمنزلةِ زيدٍ ،وإنما أمسِ وغدٌ لليومِ الذى قبلَ يومِكَ واليومِ الذى بعدَ يومِكَ ،ولم يتمكنا كزيدٍ واليومِ والساعةِ والشهرِ ،ألا ترى أنكَ تقولُ : هذا اليومُ، وهذه الليلةُ ،فيكونُ لِما أنتَ فيه ،ولِما لم يأتِ ،ولِما مضى .

وتقولُ : هذا زيدٌ وذلك زيدٌ ، فهو اسمٌ لما يكونُ ولما يَتراخى عنك ،وأمسِ وغدٌ لم يتمكنا تمكنَ هذه الأسماءِ ، فكرهوا أن يحقروهما ،كما كرهوا تحقيرَ "أينَ" واستغنَوا عن تحقيرِهما بالذى هو أشدُّ تمكنًا ،وهو اليومُ والليلةُ والساعةُ.

"وأولُ مِنْ أمسِ" كأمسِ في أنه لا يحقَّرُ ،قال السيرافي -رحمه الله-: أما اليومُ والشهرُ والليلةُ والسنةُ فأسماءٌ وُضِعَتْ (٣) لمقاديرَ مِنَ الزمانِ في أولِ الوضعِ وتصغيرهن على وجهَيْنِ : أحدُهما : أنك إذا صغرتَ اليومَ فقد يكونُ التصغيرُ له تقليلًا ونقصانًا عما هنَّ أطولُ منه ؛لأنه قد يكونُ يومٌ طويلٌ ويومٌ قصيرٌ ، وكذلك الساعةُ تكونُ ساعةً طويلةً وساعةً قصيرةً،وكذلكَ الليلةُ.

والوجهُ الآخرُ أنه قد يَقِلُّ انتفاعُ المصغِّرِ بشيءٍ في يومٍ أو ليلةٍ
أو في شهرٍ أو في ساعةٍ ،فيحقرُهُ من أجلِ قلةِ انتفاعِه فيه ،فإن قالَ قائلٌ :
فلا يكونُ شهرٌ أطولَ / من شهرٍ،ولا سَنَةٌ أطولَ من سنةٍ ؛لأنَّ ما ينقصُ ٤٨/
من أيامِ الشهرِ يزيدُ في لياليه، وما ينقصُ من لياليه يزيدُ في أيامِه حتى
تتعادلَ الشهورُ كلُّها .

---

(١) الكتاب ٣/٤٧٩.

(٢) الكتاب ٣/٤٧٩.

(٣) في الاصل : وصفر ، والسياق يعطي ما أثبتناه.

قيل له : قد يكونُ التحقيرُ على الوجهِ الآخرِ الذى هو قلةُ الانتفاع قالَ بعضُ النحويينَ : أما غدٌ فلا يصغرُ لأنّهُ لم يوجدْ بعدُ فيستحقُّ التصغيرَ، وأما أمسِ فاذا ذكروهُ انما يذكرونَهُ على ما قد عرفوه في حالِ وجودِه بمـا استحقَّهُ من التصغيرِ، فلا وجهَ لتصغيرِه . وفي أسماءِ الاسبوعِ خلافٌ ،نحو: الثلاثاءِ والأربعاءِ والبارحةِ لا يحقّرنَ ،وكذلكَ أسماءُ الشهورِ نحو : المحرمِ وصفرٍ الى آخرِ الشهورِ ،وذلكَ أنّهَا أسماءُ أعلامٍ تتكررُ على هذِهِ الأيامِ فلـم تتمكّنْ وهي معارفُ كتمكّنِ زيدٍ وعمرٍو وسائرِ الأسماءِ الأعلامِ ؛لأنّ الاسـمَ العلمَ انما يُوضعُ للشّيءِ على أنّهُ لا شريكَ له فيهِ،وهذه الأسماءُ وُضعَتْ علـى الأسبوعِ وعلى الشهرِ ليُعْلَمَ أنه اليومُ الاولُ من الاسبوعِ أو الثاني،أو الشهرُ الأولُ من السنةِ أو الثاني، وليس منها شيءٌ يختصُّ فيتعيّنُ ،فيلزمُهُ التصغيرُ، وأجازَ الكوفيونَ تصغيرَهَا،والمازني منَ البصريين والجَرمي ⁽¹⁾ ، واختارَ ابنُ كيسانَ مذهبَ سيبويه.

وكـــانَ بعضُ النحويينَ يفرقُ بينَ أن يقولَ: اليومَ الجمعةُ واليومَ السبتَ، بنصبِ اليوم، وبينَ أنْ يقولَ: اليومُ الجمعةُ واليومُ السبتُ ،فيرفَـعُ، ولا يجيزُ التصغيرَ ليومِ الجمعةِ في النصبِ، ولا تصغيرَ السبتِ ؛لأنّهمَا عنـدَهُ اسمانِ لمصدرَيْن ⁽²⁾ : الاجتماعُ والراحةُ، وليسَ الغرضُ تصغيرَ هذيــن المصدرَيْن ،ويُجيزُ التصغيرَ اذا رَفَعَ اليومَيْن ؛لأنّ الجمعةَ والسبتَ يَصيـرانِ اسمَيْن لليومَيْن، ولا يُجيزُ في النصبِ تصغيرَ اليومِ ؛لأنّ الاعتمادَ في الخبـر على ما وَقَعَ ويقَعُ ،وَهُمَا لا يُصَغَّرانِ ولا يقصدُ اليهمَا بالتصغيرِ، وقد حُكيَ عن بعضِ الناسِ أنه أجازَ التصغيرَ في النصبِ، ومنعَه في الرفعِ ، وكانَ المازنـي يجيزَه في ذلكَ كله. ⁽³⁾

واعلمْ أنه لا تحقرُ الاسماءُ العاملةُ عملَ الفعلِ،ألا ترى أنه قبيـحٌ أن تقولَ : هذا ضويربٌ زيدًا ،وضُويربُ [زيدٍ] ⁽⁴⁾ إذا أردتَ/التنوين، ⁽⁵⁾ وان كانَ

ضارب

---

(١) ينظر شرح الشافية للرضي ١/ ٢٩٣ والمساعد ٣/ ٤٦٤ ،والهمع ٦/١٥١-١٥٢

(٢) ينظر شرح الشافية ١/ ٢٩٤.

(٣) ينظر المقتضب ٢/ ٢٧٥-٢٧٦ ،والهمع ٦/ ١٥٢.

(٤) زيادة يقتضيها السياق وانظر الكتاب ٣/ ٤٨٠.

(٥) الكتاب ٢/+٤٨٠.

ضَارِبُ زَيدٍ لِمَا مضى فتصغيرُهُ حَسَنٌ ،فانّ ضَارِبًا اذا نوّناهُ ونصبْنَا به مابعدَهُ فقد ذُهِبَ بِهِ مَذهَبَ الفِعْلِ،وليسَ التصغيرُ مما يلحقُ الفعلَ الّا في التعجب وقد مرّ قبلُ .

وأما أسماءُ الفاعلِ بمعْنَى الماضي فلا يجوزُ فيه تنوينُه ونصبُ مابعدَه ، فلم يَجْرِ مَجْرَى الفعلِ، بل جَرَى مجرى "غُلَامِ زَيدٍ ".

تكملةٌ لمنْ قالَ :انّ التصغيرَ يَرِدُ للتعظِيمِ ، وذلكَ أن بعضَهُمْ قال : يقالُ للداهيةِ الشديدةِ : دُويهيةٌ ،وإذا كَانَ لم يكُنِ التصغيرُ فيهَا إلّا للتعظيم لأنه انّمَا جُعِلَ تصغيرُهَا دَالاً على الشدةِ ،والشدةُ عظيمةٌ،وكذلكَ قالُوا للسنَةِ الشديدةِ :سُنَيَّةٌ، وكذلك قولُهُمْ في المَثَلِ في المترشّحِ للأمرِ العظِيمِ : " أَنَا جُذَيْلُهَا المُحَكَّكُ وَعذَيْقُهَا المُرَجَّبُ " (١) والجُذَيْلُ تصغيرُ الجذْلِ،وهو مايَبقَي من الشجرةِ اذا انكسرَ أعلاها ،فَيسْتَشْفِي بالتحكُّكِ به ذواتُ الجَرَبِ،أيْ أنا الشافي في هذه / النَّازلةِ،والعذيقُ تصغيرُ العَذقِ بفتحِ العينِ، وهو النخلةُ ٤٩/ والمرجَّبُ:المظيمُ،أي أنا الكريمُ في هذه النازلةِ المرجُوّ نفعُهُ فِيهَا .

والترجيبُ أن يكونَ للرجلِ نخلٌ كريمٌ فيَمِيلُ النَّخلَ فيُدْعِمُهُ ،فالمفهومُ من تصغِيرِ الجُذَيْلِ والعُذَيقِ في هذيْنِ المَثَلَيْنِ التعظيمُ لا غَيْرُ.

وذُكرَ عن بعضِهِم انكارُ مَجيءِ التصغيرِ للتعظيمِ،(٢) قال: لأنّهمَا مُتناقِضَانِ ؛لأنّ العظيمَ لا يكُونُ صغيرًا في الحالةِ الواحدةِ .

قلتُ : لا يتناقضَانِ ؛لأ نّهمَا لم يَرِدَا على شيءٍ واحدٍ، فالتصغيرُ انّمَا وَرَدَ على اللفظِ،والتعظيمُ وَرَدَ على ما دَلَّ عليه اللفظُ ،وادخالُ دلالةِ اللفظِ المصغرِ على التعظيمِ كَإدخالِهِمْ على المدحِ لفظَ الذَّمِّ في قولِهِمْ :

---

(١) قال أبو عبيد هذا قول الحباب بن المنذر بن الجموح الانصاري قاله يوم السقيفة عند بيعة أبي بكر يريد أنه رجل يستشفى برأيه وعقله . انظره في مجمع الامثال ١/ ٣١ وتفسيره كما ذكر المصنف ,وانظر الإصابة في تمييز الصحابة ١/ ٣٠٢ .

(٢) ينظر ٢٠٧ - ٢١١ .

قاتله اللهُ ما أشعرَه،وكذا خالِهِمْ لفظَ المدْحِ في الدلالةِ على الذمِّ،كقوله تعالى : ﴿ ذُقْ إنَّكَ أنتَ العَزِيزُ الكَرِيمُ ﴾ (١) ، فهذِهِ لفظةُ مَدْحٍ أريدَ بها الذمُّ ، فبعضُ أبوابِ العربيةِ يدخلُ على بعضٍ فلا ينكَرُ مَجيءُ لفظِ المصغرِ على التعظيمِ .

وَجِيءَ بالتصغيرِ للإيجازِ والاختصارِ ،وبيانُ ذلك أنكَ إذا قلتَ:جُبَيْلٌ أو عُذَيقٌ (٢) أو غيرُ ذلك من الأسماءِ المصغرةِ ،فإنما تريدُ جبلًا صغيرًا،وعن الأصغر بقولِك: جُبيلٌ أقلُّ لفظًا من جَبلٍ صَغيرٍ ،ويحتملُ أن يكونَ المرادُ بالتصغيرِ في قولِهِمْ " أنا جُذَيْلُهَا المحكَّكُ وعُذَيقُهَا المُرَجَّبُ " الإشعارَ بخفاءِ النظرِ في الامورِ ودقةِ الفهمِ .

ثم التصغيرُ ينقسمُ قِسمَيْن : مسموعٌ ومقيسٌ ،فالمسموعُ ما لم يطَّرِدْ في النظائرِ والأمثالِ، نحو قولِهِمْ في تصغيرِ رجلٍ : رُوَيْجِل ،والقياس رُجَيْلٌ ، وفي تَصغيرِ ليلةٍ :لُيَيْلِيَة ،وقياسُ تصغيرِها لُيَيْلَةٌ .

والمقيسُ ما اطردَ في النظائرِ والأمثالِ .

ألفاظُ الكتابِ : قولُه (أبنيةُ التصغيرِ ثلاثةٌ : فُعَيْلٌ وفُعَيْعِلٌ وفُعَيْعِيلٌ). (٣)

إن قيلَ : كيفَ تنحصرُ أبنيةُ التصغيرِ في هذه الأبنيةِ الثلاثةِ ، وقد قالُوا : أُصَيْحَابٌ وسُكَيْرَانُ وعُقَيْرِبًا وحُمَيْرَاءُ ومُعَيْزَاءُ وحُبَيْلَى وهذه أبنيةٌ خارجةٌ عن قوانِينِ: فُعَيْلٍ وفُعَيْعِلٍ وفُعَيْعِيلٍ"؟

فالجوابُ :أن يقالَ لم يَخرجْ عن تلك القوانينِ ،لأنَّ هذِهِ الأسماءَ لم يُصغَّرْ منها إلا صُدُورُها، منها ما هُو على وزنِ" فُعَيْلٍ" نحو أُصَيْحَابٍ ،فالمصغرُ منها أُصَيْحٌ ، فهو على وزنِ فُعَيْلٍ ،وكذلك سُكَيْرَانُ المصغرُ منه سُكَيْرٌ ، فهو على وزنِ فُعَيْلٍ ، وكذلك حُمَيْرَاءُ وحُبَيْلَى المصغرُ منه حُمَيْرٌ وحُبَيْلٌ ،وهما على ذلكَ الوزنِ ، وأما عُقَيْرِبًا فالمصغرُ منه عُقَيْرِبٌ فهوَ على وزن فُعَيْعِل ،وأما مُعَيْزَاءُ فالمصغرُ منه مُعَيْزٌ ،وهو على وزنِ فُعَيْعِلٍ .

---

(١) الآية ٤٩ من سورة الدخان .

(٢) في الأصل : وعذيل خطأ ،والعذق : الجذع من الشجرة ومنه المثل: " أنا جذيلها المحكك وعذيقها المرجب ".

(٣) الجمل ٢٤٥ .

قوله : (وفُعَيْعِلٌ تَصغيرُ الرباعي ،والخماسيُّ(*) الذى ليسَ رابعه حرف لين)(١)

أمّا الرُّباعِيُّ فهو نحو : جَعفرٍ وجُعَيْفِرٍ وسَلْهَبٍ وسُلَيْهِبٍ ،وأمّا الخُماسيُّ الذى ليسَ رابِعُهُ حَرفَ لِينٍ نحو : سَفرجلٍ ،فإنّكَ تقول في تصغيره سُفَيرجٌ على وزنِ "فُعَيْعِلٍ"،وسيأتي بيانُ الخماسيّ ان شاءَ اللهُ تَعالَى ،وكان يَنبغِي له أن يقُولَ : والخماسيُّ الذى ليسَ رابِعُهُ حرفَ لين ولم يُعَوِّض / شَيْءٌ ولكنه تَركَ هذا القيدَ بإيجازٍ أو اختصارٍ ،لأنّهُ في حكمِ ما رابعُهُ حرفُ لينٍ.ثم "فُعَيْعِلٌ" لا يَختصُّ بِالرباعيِّ والخماسيِّ المذكورَيْنِ ، ٤٩/ب

بل يصغرُ عليه السداسيُّ، ألاَ ترى أن عَضرفُوطاً على ستةِ أحرفٍ فإذا صَغرتَهُ صغرتَهُ على "فُعَيْعِلٍ" ،تقول:عُضَيْرِفٌ ،فَتَحذِفُ منهُ الواوَ والفَاءَ ،وكذلك قَبَعثَرَى وهو أيضًا على ستةِ أحرفٍ ،فإذَا صغرتَهُ قلت: قُبيعِثٌ،فتحذِفُ منه الـرَّاءَ والألفَ،ولكنه لم يذكرْ هذا ؛ لأنه بعدَ حذفِ الآخرِ الذى هو الطاءُ من "عَضرفوطٍ" والألفُ من "قبعثرَى" تصيرُ خماسيًّا، فجعلَ الخماسيَّ عبارةً عن ذَلِكَ كُلِّهِ.

قوله : (وفُعَيْعِيلٌ تَصغيرُ مَا زَادَ عَلى أربعةِ أحرفٍ وَرابِعُهُ حَرفُ لِينٍ)(٢)، نقضَهُ : وَمَا حذفَ منه مَا زَادَ عَلى الأربعةِ وعوضَ منه [نحو:](٣) قولهم : مُطَيْلِيقٌ في تصغيرِ مُنطَلِقٍ، وقُبَيْعِيثٌ(٤) تصغير قَبَعثَرَى ،ولكنّهُ تَركَهُ ايجَازًا واختِصَارًا واتكَالاً على تَفهيمِ المقرئِ .

قال الخليل : وذَلكَ تصغيرُ فَلْسٍ وَدِرْهَمٍ وَدِينَارٍ(٥)، اعلم أنَّ الخليلَ أولُ من ضَبَطَ أبنيةَ التصغيرِ في هذه الابنيةِ الثلاثةِ وَمَثَّلَها بمَا ذَكَر.

---

(١) الجمل ٢٤٥.

(٢) الجمل ٢٤٥.

(٣) زيادة يقتضيها السياق .

(٤) في الأصل : قبيعث ،والصواب ما أثبتناه لقوله : وعوض منه .

(٥) ينظر المقتضب ٢/٢٣٤.

(*) في الأصل : تكرار الخماسي . والسياق يقتضي حذفه .

بـابُ تصغيرِ الثلاثيِّ

ويقالُ على هذا البابِ: الثلاثيُّ كُلُّ ما كانَ على ثلاثةِ أحرفٍ في عددِه، نُسِبَ الى الثلاثةِ من غيرِ قياسٍ، وقد تقدمَ وصفُ التصغيرِ وما يدخلُه من الاسماءِ مِمّا لاَ يدخلُه، والمصغَّرُ تختلفُ طرائِقُ تصغيرِه بحسبِ اختلافِ حُكمِه من التمكُّنِ وغيرِه، ولهذا الحكمِ حَرْفٌ يُضافُ اليهِ يُسَمّى حَرفَ التصغيرِ، وله محلٌ منَ الاسمِ قد تقدَّمَ الإعلامُ به، ولِمَا قبلَه ولِمَا بعدَه حَركتانِ.

فَمَوْضُـوعُ البَـابِ لِـلإعْـلاَمِ بِوَصْفِ التَّصْغِيـرِ، والإعلامِ بموضعِ حرفِه وحكمِه وحكمِ ما قبلَهُ ومابعدَه، وما يجوزُ كسرُ أولِه من المصغرِ وما تلحقُهُ علامةُ التأنيثِ في التصغيرِ مِمّا لا تلحقُهُ منَ المُؤَنَّثِ الذى لاَ عَلاَمَةَ فيهِ في تكبيرِه، فَهذَا الذى وَضَعَ لهُ البابَ، فأما قولُ أبي القاسم - رحمه الله -

(وَيُكْسَرُ مَا بَعدَ يَاءِ التصغيرِ الاَّ أنْ يَكُونَ حَرفَ تَأنِيثٍ أو حَرفَ اعرَابٍ)[1]، فوَهَمٌ منه أو مِنَ الرَّاوِي عَنهُ ؛لأنَّ حرفَ التأنيث لا يكونُ ما قبلَهُ أبدًا الاّ مفتوحًا أو ألِفًا، وحرفُ التصغيرِ لا يكُونُ الاَّ سَاكِنًا فلاَ يَجتمعَانِ ولا بُدَّ أن يحجزَ بينهُمَا حَرفٌ، وصَوابهُ : الاَّ أن يَكُونَ حرفَ اعرَابٍ أوحرفًا بَعدَهُ حَرفُ تَأنِيثٍ ؛لأنَّ مَجيئَ حرفِ التأنيثِ بَعدَهُ يمنعُ من كسرِهِ كما يَمنعُ مِنهُ كَونُهُ حَرفَ اعـرَابٍ، وقد يمنعُ من كسرِهِ غيرُ حرفِ التأنيثِ، فالصوابُ أن يقالَ : "حرفَ إعـرابٍ أوْ حرفًا بعدَهُ مِمَّا يَمنَعُ من كسرِه".

ثم نقُولُ:[2] الثلاثيُّ على نوعَيْن : صحيحٌ ومعتلٌّ ، وكلاهُما على نوعَيْن : مذكرٌ ومُؤَنَّثٌ ، فالصحيحُ مِثَالُهُ رَجُلٌ تقول فيه: رُجَيْلٌ، وهِندٌ تقـولُ فيها: هُنَيدَةٌ، علـى ما سنذكرُ حُكمَهُ ان شَاءَ اللّهُ تَعَالى .

والمعتلُّ ثلاثةُ أنواعٍ : معتلُّ الاولِ الذى هو فاءُ كلمتِهِ ، أو معتلُّ الثاني الذى هو عينُ الكلمةِ ، أو معتلُّ الثالثِ الذى هو لامُ الكلمةِ.

---

(١) الجمل ٢٤٦.

(٢) في الأصل ثم تقول ثم الثلاثي ، صوابه ما أثبتناه .

فأما المعتلُّ الأولُ ، فإمّا بالياءِ وإمّا بالواوِ، ولا يكونُ بالألِفِ ؛لأنَّ الألفَ لا تكونُ إلاَّ ساكِنَةً فلا يمكنُ النطقُ بها .

وأما المعتلُّ بالياءِ / فتبقَى على حالِها، ومثالُه : لو سمَّيْتَ بِيَسِرٍ لقلتَ يُيَيْسِراً،وسمَّيتَ بِيَعِرٍ مصدرِ يَعَرَ الجَدْيُ يعراً إذا صاحَ فتقولُ في تصغيره: يُعَيْرٌ[1] ، وكذلك يَدٌ ؛لأنَّهُ[2] ثُلاثِيُّ الأصلِ نَقَصَ مِنهُ بالشبهِ ،فتقولُ في تصغيره: يُدَيٌّ[3] . ٥٠/أ

وأما المعتلُّ بالواوِ ،فيجوزُ فيهِ وجهانِ : ضمُّ واوِه أو قلبُها همزةً فتقولُ في وعدٍ:وُعَيْدٌ وأُعَيْدٌ ، فمَنْ قَلَبَ الواوَ همزةً فذلِكَ هَرَبٌ مِنَ الاستثقالِ، ومن لمْ يقلِبْها ونطقَ بها واواً فلِأنَّ ضَمَّهَا عَارِضٌ إذِ الأصلُ المُكَبَّرُ ، والتصغيرُ عارِضٌ ، فلمْ يعتدَّ بالضمِّ العارِضِ كضمةِ الإعرابِ في نحوِ قولِكَ: غزو وعدو ،وعلى هذا قياسُ (أُقِّتَتْ) وَ (أُجِّلَتْ)،[4] من قرأه بالهمزة اعْتَدَّ بالعارضِ، ومن قرأَهُما بواوٍ مَضْمُومَةٍ لمْ يعتدَّ بالعارضِ ؛لأنَّ الأصلَ بنيةُ الفاعلِ ، وبنيةُ المفعولِ الذي لم يُسَمَّ فاعلُه عارضةٌ .

وأما المُعْتَلُّ الثاني فَإمَّا أن يَكُونَ بِالواوِ أو بِالياءِ أو بالألِفِ ، فالمعتلُّ بالياءِ نحو شَيْخٍ : يَجوزُ أن يكسرَ لها الأولُ إتْبَاعاً لِلياءِ،وأن يُضَمَّ على ما يقتضيهِ التصغيرُ،وأن تُقْلَبَ الياءُ واوًا ،حُكِيَ ذَلِكَ عن أبي القاسمِ ،

---

(١) اليعر واليعرة : الشاةُ أو الجديُ يشد عند زُبية الذئب أو الأسد ، ويعرت العنز تيعِرُ بالكسر يُعَارًا بالضم صاحت ، واليعر الجدي اللسان (يعر) .
وانظر الكتاب ٤/ ٣٣٧ هذا باب ما كانت الياء فيه أولا وكانت فاء، وفيه : يسر ييسر ،ويعر ييعر .

(٢) في الأصل (لَا ثُلَاثِيٌّ) صوابه ما أثبتناه .

(٣) ينظر الكتاب ٣/ ٤٥١ والتكملة لأبي علي ٤٩١ .

(٤) الآية ١١ من سورة المرسلات.

فيأتي منه أن يقالَ : شُوَيْخٌ [١] وبُوَيْتٌ،حكى هذا الأستاذُ أبو بكر بن طلحةَ الإشبيلي [٢] - رحمه الله- وإن كان أبو القاسمِ قد نصَّ على منعِهِ بقولِهِ : (ولَا تَقُل شُوَيْخٌ فإنه لَيسَ من كَلَامِ العَربِ) [٣] ،وهذا المنعُ من أبي القاسمِ يحتملُ أن يريدَ به التقييدَ بالفصيحِ ،لَا أنَّه أنكرَ أصلَهُ ،لأنَّ الكوفيينَ قد قالُوا بهِ،فتقولُ على هذا في شَيخ:شُيَيْخٌ بالضّمِ،وشِيَيْخٌ بالكسرِ،وشُوَيْخٌ بالقلبِ ، فإن كانتْ منقلبةً عن واوٍ رجعَتْ الى أصلِهَا من الحكمِ.

والمعتلُّ بالواوِ كالصحيحِ، تقولُ في ثوب:ثُوَيْبٌ ،والمعتلُّ بالألفِ ترَدُّ ألفُهُ الى أصلِهَا مِنَ الياءِ والواوِ،ويجرى عليها ما يَجرى عليهِمَا ،فتقولُ في تصغيرِ بابٍ:بُوَيْبٌ فَتَرُدُّهَا لِلوَاوِ ، لقولِهِم:أبوابٌ [٤] ،وتقولُ في تصغيرِ نابٍ وهيَ الناقةُ الضامرُ:نُيَيْبٌ ،لقولهِم:أنياب، [٥] وكذلك النابُ الذى هو الضِرسُ ،وإن شئتَ قلتَ في تصغيرِ الناب:نِيَيْبٌ،وإن شئتَ نُوَيْبٌ [٦] بالقلبِ على القليلِ الذى منعَهُ أبو القاسمِ في شَيخ،وهذا يجرى مَجراهُ.

وأما المعتلُّ اللامِ فيكونُ بالياءِ وبالألِفِ ولا يكونُ بالواوِ الاّ أنْ يسكُنَ مَا قبلَهَا ، فالمعتلُّ بالياءِ [٧] نحو : عَمٍ و شَجٍ تقولُ

---

(١) قال أبوحيان في الارتشاف ١/ ١٧٤ ومذهب الكوفيين جواز هذا وجواز قلب الياء واواً لضمة ما قبلها نحو شُويخ . وقال السيوطي في الهمع ٦/ ١٣٤ وجوز الكوفيون الاقرار والقلب واواً كراهة اجتماع الياءات واختاره ابن مالك فيقال: بُويتٌ وشُوَيْخٌ ونُوَيْبٌ وذلك عند البصريين شاذ لا يعمل به.

(٢) مرت ترجمته .

(٣) الجمل ٢٤٦.

(٤) الكتاب ٣/ ٤٦١.

(٥) المصدر نفسه ٣/ ٤٦٢.

(٦) قال سيبويه : ومن العرب يقول في ناب نُويبٌ ،فَيَجيءُ بالواو لان هذه الالف مبدلة من الواو أكثر وهو غلط منهم . الكتاب ٣/ ٤٦٢.

(٧) في الاصل:بالهاء خطأ والصواب ما أثبتناه .

عُمَيٌّ وشُجَيٌّ (١)، فتصحُّ الياءُ لسكونِ ياءِ التصغيرِ قبلَهـا وتدغَمُ فيها يـاءُ التصغيرِ.

والمعتلُّ بالواوِ المسكنِ ما قبلَها [نحو والمعتلُّ بالألف] (٢) نَجْوٌ تقـولُ في تصغيره: نُجَيٌّ، فتقلبُ الواوَ ياءً ثم تدغمُ فيها ياءُ التصغيرِ، / تقلبُ الألفَ فيها الى أصلِها من الياءِ ثم تدغَمُ فيها ياءُ التصغيرِ، وكذلك لو كانتْ منقلبةً عن الواوِ لَقَلَبتَها الى الياءِ أيضًا، فتقولُ في عصًا: عُصَيَّةٌ (٣)، وفي رَجًـا رُجَيٌّ، وتقولُ في تصغيرِ مِنًى: مُنَيٌّ، وفي تصغيرِ اللَّمَا: لُمَيٌّ (٤)،

والمؤنثُ إن كانَ فيه علامة التأنيث أثبتها في التصغيرِ / للمؤنثِ أيضًا ٥٠/ب إلاّ في موضعين:

أحدُهما يُحفظُ عِدَّةٌ، وهو: قَوسٌ وعُرسٌ وعَرَبٌ (*) وحَربٌ ونابٌ ودِرْعٌ وذَودٌ (٥) - وفي ضُحًى لغتانِ - (٦) كأنهم حملوها في إحدى اللغتيْنِ على مُذَكَّرٍ في معناها، وإن أرادوا أيضًا أن يَقولُوا للمكبرِ حُكمًا من إسقاطِ علامةِ التأنيث فيه، وفرسٌ وعَرَبٌ.

والموضعُ الثاني: يدركُ بالقياسِ، وذلكَ أنكَ إذا خِفتَ لَبْسًا بينَ

(*) في الاصل: وغرف، وهو تحريف والسياق يقتضي ما أثبتناه.

(١) في الأصل عَمٍ وشَيخ تقول فيه عُمَيٌّ وشُيَيْخٌ والصواب شَجٍ وشُجَيٌّ، لأنه يتحدث عن المعتل بالياء.

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) ينظر شرح ألفية ابن معطي ٢/ ١٢١٢.

(٤) اللَّمَى مقصورٌ سُمرةُ الشفتين واللِّثاتِ وحكى سيبويه لَمِي لُمِيًا اذا اسودّت شَفَتُه. اللسان (لما).

(٥) في الأصل: وَذَوَى خطأ، والصواب ما أثبتناه.

(٦) قال ابن الانبارى: فأما الضحى فلم نسمع فيها الا ضُحَيًا. قال: وتنكبوا أن يقولوا ضحية فرارًا من أن يضارع تصغير ضحوة. المذكر والمؤنث ٢/ ٢٣١.

مشتبهين لم تُعِدْ تاءَ التأنيثِ،كتصغيرِ نَخْلٍ تقول فيه:نُخَيْلٌ وإن كان مُؤَنَّثًا ، ولم تثبت التاءَ لئلا يلتبس بتصغيرِ نخلةٍ،وكذلك نحلة ونحيل(*) وغيرُ ذلكَ ، وإن وصفْتَ المُؤَنَّثَ بثلاثيٍّ مذكرٍ بقيَ على حالِه،كقولك:مررتُ بامرأةٍ رُضَيٍّ وعُدَيْلٍ في تصغير رِضًى وعَدْلٍ ؛لان رِضًى مُذكَّرٌ وإن أُجْرِيَ على المُؤَنَّثِ فانه استعمِلَ باللفظِ الذى يستعمَلُ فيه المذكرُ.

فَصْــلٌ :

والثاني : يُرَدُّ الى أصلِه إنْ كانَ له أصلٌ كقولِكَ في ثُبَةٍ:ثُبَيَّةٌ،وفي مُذْ :مُنَيْذٌ ، (١) وفي إِنْ المخففةِ من الشديدةِ ان سميْتَ بِهَا:أُنَيْنٌ للمذكرِ وأُنَيْنَةٌ(٢) للمُؤَنَّثِ ، فإن سميتَ بِإِنِ التي للجزاءِ وإن التي بمعنَى "ما" فإنكَ تقُــولُ: أُنَيٌّ للمذكرِ،وأُنَيَّةٌ للمؤَنَّثِ،(٣) لَمَّا لم يكنْ له أصلٌ يرجعُ اليهِ زدتَّ حرفَ العلـةِ من آخرِه لكي يصيرَ على ثلاثةِ أحرفٍ ،وتقول في تصغير سَهٍ:سُتَيْهَةٌ ،وفــي أست سُتَيْـهَةٌ(٤) أيضًا،وفي تصغيرِ قُلْ التي للأمرِ:قُوَيْلٌ ؛لأنكَ رَدَدتَّــهُ الى قَوْلَ،وفي بِعْ:بُيَيْعٌ ،وبُوَيْــعٌ،على ما تقدمَ في شَيْخٍ ؛لأنكَ رَدَدتَّهُ الى بَيـــعَ ، وفي قال قُوَيْلٌ أيضًا، وفي بَاعَ بُوَيْعٌ،كما قلتَ في بِعْ،وفي سَلْ مُسَهَّلَةً مـــن قولك:سَأَلَ المهموزِ:سُؤَيْـلٌ (٥) ومن قولِكَ : (٦)

* سَالَتْ هُذَيْلٌ رسُولَ اللّـهِ *

(*) في الاصل : وكذلك نخلة و نخيل ،تحريف من الناسخ .

(١) الكتاب ٣/ ٤٥٠ .

(٢) الكتاب ٣/ ٤٥٤ والمقتضب ١/ ٢٣٣ .

(٣) قال سيبويه " وأما إنِ الجزاءِ وإنِ التي تَنصِبُ الفعلَ فبمنزلة عَــنْ وأشباهِهَا وكذلك إنِ التي تُلْغَى في قولك : ما إنْ يَفْعَلُ وإنِ التـي في معنى "ما " فتقول في تصغيرها : هَذا عُنَـيٌّ وأُنَيٌّ ". الكتـاب ٣/ ٤٥٤ .وانظر المقتضب ١/ ٢٣٣ ،وشرح الشافية ١/ ٢١٨ .

(٤) الكتاب ٣/ ٤٥٠ - ٤٥١ .

(٥) الكتاب ٣/ ٤٥٠ . (**)

(٦) قطعة من بيت لحسان بن ثابت رضي الله عنه/وهو من شواهد سيبويه ٣/ ٤٦٨ ،وابن جني في المحتسب ١/ ٩٠ ،وشواهد الكشاف ٤/ ٤٤٥ وشرح المفصل لابن يعيش ٤/ ١٢٢ ،والدر المصون ١/ ٣٩٦ .

(**) : سألت هذيل رسول الله فاحشة
ضلت هذيل بما قالت ولم تصب

سُويلٌ ؛لأنَّه من الواوِ .

طريقةٌ أخرى في ضبطِ البابِ وفي آخرِه التعرضُ لألفاظِ الكتابِ

فأقول : قولُه : (بابُ تصغيرِ الثُّلاثي) (١) : يريدُ بابَ تصغيرِ ما كانَ من الأسماءِ على ثلاثةِ أحرفٍ .

اعلمْ أنَّ ما كانَ على ثلاثةِ أحرفٍ ينقسمُ قسمينِ : تامٌّ وناقصٌ .

والناقصُ على ضربَيْنِ :منقوصٌ منه بعضُ منه (٢) ، وغيرُ منقوصٍ ،

فالمنقوصُ ينقسمُ ثلاثةَ أقسامٍ : منه ما حُذِفَتْ فاؤُه كعِدَةٍ وزِنَةٍ ،ومنهُ ماحُذفَتْ عينُه ،ومنه ماحُذِفَتْ لامُه مثل أخٍ وأبٍ ودَمٍ ويَدٍ ونحو ذلك، وكُلٌّ يعادُ في التصغيرِ ؛ لانَّ التصغيرَ يَرُدُّ الاشياءَ الى أصولِهَا ،فأما عِدَةٌ وزِنَةٌ فتقولُ في تصغيرِهِما:وُعَيْدَةٌ وَوُزَيْنَةٌ ؛لأنَّهُمَا مِنَ الوَعْدِ ومِنَ الوَزْنِ، وان شئتَ أبدلتَ من الواوِ همزةً ؛لأنَّها مضمومةٌ ضمةً لازمةً ،فتقولُ:أُعَيْدَةٌ وأُزَيْنَةٌ.

وأما ما حُذِفَتْ عينُهُ فتقولُ في تصغيرِ سَهٍ:سُتَيْهَةٌ ؛لانَّ المحذوفَ تاءٌ،وهي عينُ الكلمةِ، ويدلُّكَ على ذلِكَ جمعُهُم لَهُ على أستاهٍ ،وماحُذِفَتْ لامُهُ تقولُ في تصغيرِه:أُخَيٌّ وأُبَيٌّ ودُمَيٌّ في تصغيرِ أخٍ (٣) وأبٍ ودَمٍ ، وَيُدَيَّةٌ في تصغيرِ يَدٍ (٤) ، وانَّما أعادت العربُ هَذا المحذوفَ من هذِهِ الاسماءِ في حالِ التصغيرِ لانَّ ياءَ التصغيرِ انَّما تَجيءُ ثالثةً ولا بُدَّ أن يكُونَ بعدَهَا حرفٌ،ولا تأتي متطرفةً ولا يتصورُ هَذَا الحكمُ فيما هُوَ على حرفَيْنِ ؛ لأنَّهَا

---

(١) الجمل ٢٤٦.

(٢) ينظر الكتاب ٣/٤٤٩ - ٤٥٠ فمابعدَ هَاءِ بابُ ما ذَهَبتْ مِنهُ الفَاءُ ،والعَينُ ،واللاَّمُ ،و شرح المفصل ٥/١١٨ ،وشرح ألفية ابن معطي ٢/١٢١٠.

(٣) في الأصل : في تصغيرِ يَدٍ وَدمٍ وَيُدَيَّةٌ في تصغيرِ يَدٍ ،ولعل الصواب ما أثبتناه .

(٤) ينظر شرح سيبويه للسيرافي ١/١٢٠ وقال الفراء : انّما أدخلوا الهاء في يُديةٌ ،وقُدَيْمَةٌ ؛لأنَّهُ عندَهُم مَبنيٌّ على التأنيث . المذكر والمؤنث لابن الانبارى ٢/٣٢٨.

اذا جاءت ثالثةً فيما / يَكونُ على حَرفَينِ كانت متطرفةً،وذلك لا يكونُ فيها، ١٥/أ
فَرَدّوا مَا حُذِفَ من الثلاثيِّ لتكونَ ياءُ التصغيرِ ثالثةً ويكُونَ بعدَها حرفٌ.

وأما ما نقصَ منه حرفٌ وعوضُوا مما نقصَ من الكلمةِ فنحو اسمٍ وابنٍ ونظائرِه، عُوِّضَ من المحذوفِ منهُ همزةُ الوصلِ،وكذلكَ أختٌ وبنتٌ عوِّضَ من المحذوفِ منها التاءُ وليسَتْ للتأنيثِ (١)، وإن كانتْ في كلمةٍ تختصُّ به ؛ لأنَّ تاءَ التأنيثِ وإن كانتْ في كلمةٍ تَختَصُّ به لاَ يكونُ ما قبلَها ساكنًا،وإنَّما يكونُ مفتوحًا ، فإذا صغرتَ ذلِكَ كُلَّهُ أزلْتَ العِوَضَ ورددتَ الاصلَ ،فقلتَ في تصغيرِ ابنٍ:بُنَيٌّ ، وفي اسمٍ: سُمَيٌّ (٢)، وكذلك مَا أشبَهَهُمَا .

فإن كانَ الثلاثيُّ تامًّا فلا يخلو إمَّا أن يَكُونَ مُدغَمًا أو غيرَ مدغمٍ ، فَان كَانَ مُدغَمًا فككتَ الإدغامَ لتقعَ ياءُ التصغيرِ ثالثةً بينَ الحرفَيْن اللذَيْن أدغِمَ أحدُهما في الآخرِ،كقولِكَ في تصغيرِ مُدٍّ:مُدَيْدٌ،وفي قَدٍّ:قُدَيْدٌ (٣)، وكذلكَ مَا أشبَهَهُ .

فإن لم يَكُن مُدغمًا فلا يخلُو امّا أن تَكُونَ حُروفُه صحيحةً،أو يكونَ فيها حرفُ علةٍ ، فإن كانتْ حروفُهُ صحيحةً فتصغيرُه بَيِّنٌ، وهو أن يُضَمَّ أولُه ويفتحَ ثانيه،وتلحقَ ياءُ التصغيرِ ثالثةً،ويكونَ بعدها حَرفٌ،اما أن يكونَ حرفَ

---

(١) الكتاب ٣/ ٤٥٥ ،وقال سيبويه " وان سميت رجلا بِبنتٍ أو أُختٍ صرفته لا نك بنيت الاسم على هذه التاء وألحقتها ببناء الثلاثة كما ألحقوا سَنْبَتَةً بالأربَعَةِ ،ولو كانت كالهاء لما أسكنوا الحرف الذى قبلها ، فَانَّمَا هَذِهِ التاء فيها كتاء عفريت ،ولو كانت كألف التأنيث لم ينصرف في النكرة وليست كالهاء لما ذكرتُ لكَ وانما هذه زيادة في الاسم بُنِيَ عَلَيها وانصرفَ في المعرفة " . الكتاب ٣/ ٢٢١.
وانظر الخصائص ١/ ٢٠٠-٢٠١.

(٢) الكتاب ٣/٤٥٤.

(٣) الكتاب ٣/ ٤١٨ ،والتكملة لأبي علي ٤٨٨ ،والتبصرة والتذكرة ٦٨٨/٢.

إعرابٍ ،أو يكونَ مفتوحًا ،لأجلِ أنَّ آخرَهُ تاءُ التأنيثِ المقصورةِ أو الممدودةِ أو الألف والنون في نحوِ،سكرانَ أو ألف الجمعِ في نحو : أصحابٍ وما أشبهَهُ وقد تقدمَ ذلكَ كلُّه وتمثيلُه .

فإن كان فيهِ حرفُ علةٍ فلا يخلو إما أن يكونَ فاءً أو عينًا أو لامًا ، فإن كانَ فاءً ضممْتَها فقلتَ في تصغيرِ يسرٍ:يُسَيْرٌ [١] ، وكذلك ما أشبَهَه،وإن كانَ حرفُ العلةِ عَيْنًا فلا يخلُو إما أن يكونَ منقلبًا الى الالفِ أو غيرَ منقلبٍ ، فإن كان غيرَ منقلبٍ فلا يخلُو اما أن يكونَ واوًا أو ياءً،فإن كان واوًا فتحْتَها وتركْتَها على حالِها كقولِكَ في تصغيرِ يَوْمٍ:يُوَيْمٍ، وفي تصغيرِ قَوْمٍ قُوَيْمٍ [٢] .

وإن كانَتْ ياءً مثل بَيْتٍ و شَيْخٍ وشىءٍ فلك فيه وجهان : بُيَيْتٌ وشُيَيْخٌ وبِيَيْتٍ وشِيَيْخٍ بالإتباعِ بالكسرةِ للياءِ .

والثالثُ : وهو الذى أنكره أبو القاسمِ وصححه الكوفيُّون وأبو بكر بن طلحة من أستاذِى اشبيليةَ وقال:إنهُ ذكرَه غيرُ أبي القاسم ،فإنْ كان حرفَ العلَّةِ لامًا فلا يخلُو أن يكونَ منقلبًا أو غيرَ منقلبٍ ،فإن كانَ غيرَ منقلبٍ فَلا يَخلُو إما أن يكونَ ياءً أو واوًا ،فإن كان ياءً أدغمْتَ ياءُ التصغيرِ فيها فتقولُ في تصغيرِ ظبي:ظُبَيٌّ ،وفي تصغير نَجي نُجَيٌّ [٣] ،وان كانَ واوًا قلبتَ الواوُ الى الياءِ وأدغمتَ فيها ياءَ التصغيرِ ؛لأنَّه إذا اجتمعَ ياءٌ و واوٌ وسبقَتْ احداهُمَا بالسكونِ قلبتِ الواوُ الى الياءِ وأدغمتِ الياءُ في الياءِ ، وهذه المسألةُ جُزْءٌ من هذه الكلمةِ ؛لأنَهُ إذا صغرتَ حَقْوًا [٤] جاءت

---

(١) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٩٧ .

(٢) الكتاب ٣/ ٤٩٢ .

(٣) الكتاب ٣/ ٤٧١ .

(٤) الحَقْوُ والحِقْوُ: الكشح وقيل: مَعْقِدُ الإزارِ والجمع أحْقٌ وأحْقَاءٌ وحِقِيٌّ ،قال ابن برى : الأصل في الحَقْوِ مَعقِدُ الإزارِ ثمَّ سُمِّيَ الازارُ حَقْوًا . اللسان (حقا) .

ياءُ التصغيرِ قبلَ الواوِ التي هي لامُ الكلمةِ، وياءُ التصغيرِ ساكنةٌ سابقةٌ للواوِ فتعيّنَ قلبُ الواوِ ياءً وادغامُ ياءِ التصغيرِ فيها فتقولُ: حُقَيٌّ، وغُزَيٌّ في تصغيرِ حقو وغزو، وكذلكَ ما أشبهَهُما.

/٥١/ وإذا كانتِ اللامُ مما آخرُهُ ياءٌ أو واوٌ منقلبةٌ / إلى الألِفِ رَددتَها أيضًا إلى أصلِها فإن كانت أصلُها ياءً أدغمْتَ فيها ياءَ التصغيرِ، فقلت في تصغيرِ رَحىً: رُحَيَّةٌ، وإن كانت واوًا قلبتها ياءً لتقديمِ ياءِ التصغيرِ قبلَهُما ساكنةً وأدغمْتَ فيها أيضًا ياءَ التصغيرِ، فقلْتَ في تصغيرِ عصاً: عصية (١)، وكذلك ما أشبهه.

ومَا كانَ منَ الثلاثيِّ كُلِّهِ مُؤنَّثًا وفيهِ تاءُ التأنيث يثبتُها على حالِها في التصغيرِ كقولِكَ في تصغيرِ تَمرةٍ: تُمَيْرَةٌ، وفي طَلْحةٍ: طُلَيْحَةٌ، ومَا كانَ منهُ بغيرِ تاءِ التأنيثِ أثبتَّ تاءَ التأنيثِ في تصغيرِه، وسواءٌ كانَ ناقصًا أو تامًّا، تقولُ في تصغيرِ الناقصِ منه: يُدَيَّةٌ كما تقدمَ، وفي تصغيرِ التامِّ منه قُدَيْرَةٌ في تَصغيرِ قِدْرٍ، وعُيَيْنَةٌ في عَيْنٍ (٢) ونحوِ ذلكَ، إلا أسماءً جاءت شاذةً عما عليهِ الجُمهورُ فلم يُثْبتُوا فيهَا هاءَ التأنيثِ في التصغيرِ، وهي عُرسٌ قالوا في تصغيرها: عُرَيْسٌ، وقَوسٌ قالوا في تصغيرِها: قُوَيْسٌ، وحربٌ قالوا في تَصغيرِها: حُرَيْبٌ، ودرعُ الحربِ: دُرَيْعٌ، وعرب قالُوا في تَصغيرِهَا: عُرَيبٌ، وذود ذُوَيْدٌ، وضُحَى قالوا في تصغيرِها: ضُحَيٌّ.

فَصلٌ:

إذا سميتَ مذكرًا باسمٍ مُؤَنَّثٍ على ثلاثةِ أحرفٍ، نحو رجلٍ سمَّيْتَهُ بِهندٍ ثم صغَّرْتَه لم تُثبِتْ فيه هاءَ التأنيثِ، لأنَّ تأنيثَه قد زالَ وذهبَ بكونِكَ جعلْتَه اسمَ مذكرٍ، فإن قيلَ: فقد قالُوا: أُذَيْنَةُ وعُيَيْنَةُ وهما تصغيرُ أُذنٍ وعَينٍ وهُمَا اسمان مُؤَنَّثانِ سُمِّيَ بهِمَا رجُلانِ.

قِيلَ: لم يسمَّ الرجلانِ بهما مكبَّرَيْنِ ثم صُغِّرَا بعدَ التسميةِ (٣)

---

(١) ينظر شرح ألفية ابن معطي ٢/١٢١٢.

(٢) المصدر نفسه ٢/١٢٢٠.

(٣) الكتاب ٣/٤٨٤.

وثبتت فيهما تاءُ التأنيثِ، وانما سُمِّيَ بهما الرجلانِ مصغرَيْن بعدَمَا ثبتت فيهما تاءُ التأنيثِ في حالِ تكسيرهما، كما سُمِّيَ الرجلُ بطلحةَ وحمزةَ ؛ لأنّه سُمِّيَ باسمٍ تثبت فيه تاءُ التأنيثِ قبلَ تسميةِ المذكرِ به.

فإن سميت مؤنثاً بمذكرٍ ثلاثيٍّ نحو : امرأة سميتها بزيدٍ وعمروٍ ثم صغرتَ ذلك الاسم أثبتَّ فيه تاءَ التأنيثِ فقلتَ في تصغير زَيْدٍ اسمَ امرأةٍ : زُيَيْدَةٌ وعمروٍ عُمَيْرَةٌ. (١)

وتصغيرُ أبنيةِ الثلاثيِّ على اختلافِها تصغيرٌ واحدٌ لا يختلفُ، فإنّه وإن اختلفتْ أبنيتُهُ في التكسيرِ، فإنّ التصغيرَ يردُّها الى بناءٍ واحدٍ ؛ لأن كلَّ واحدٍ يُضمُّ أولُه ويفتحُ ثانيه وتلحقُ ياءُ التصغيرِ ثالثةً فتقولُ في تصغيرِ عمروٍ : عُمَيْرٌ وفي تصغيرِ عَدْلٍ : عُدَيْلٌ، وفي تصغيرِ قُبَّرٍ : قُبَيْرٌ وفي نُغَرٍ : نُغَيْرٌ (٢)، وكذلك يجري التصغيرُ في كلامِ العربِ فيها كلِّها.

ألفاظُ الكتابِ : قوله : (حُكمُ الاسمِ المصغرِ أن يُضَمَّ أولُهُ ويفتحَ ثانيهِ وتُزادَ ياءُ التصغيرِ ثالثةً ساكنةً، ويكونَ ما بعدَ ياءِ التصغيرِ مكسوراً ، إلاّ أن يكونَ حرفَ تأنيثٍ أوحرفَ إعرابٍ)(٣)، وهذا الكلامُ عليه اعتراضانِ :

أحدُهما : أن يقالَ : البابُ إنّما هو موضوعٌ لتصغيرِ الثلاثيِّ وذكرَ هو في هذا الكلامِ أنّ حكمَ الاسمِ المصغرِ أن يكسرَ ما بعدَ ياءِ التصغيرِ، وذلك لا يكونُ في الثلاثيِّ وإنّما يكونُ في الرباعيِّ والخماسيِّ .

---

(١) قال ابن الانباري في المذكر والمؤنث ٢/٣٣٥ : " قال الفراء : فان قلت أفتجيز أن تقول : زُيَيْنَةٌ على وجهٍ ؟ قلت : نعم إذا استَّيتها بالمصدر ، كقولك : زِدتُه زَيْداً فهَا هُنَا يستقيم دُخولُ الهاءِ وخروجها في تصغيره ".

(٢) النُّغَرُ : فِراخُ العَصَافِيرِ واحدته نُغَرَةٌ وجمعها نِغْرَانٌ وهو البلبل عند أهل المدينة وبتصغيره جاء الحديث عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال لبني طلحة الانصاري وكان له نُغَرٌ فمات : ما فعل النُّغَيْر يا أبا عُمَيْر؟ . اللسان (نغر) .
والقُبَّرُ : الحَمَامُ الابيض . اللسان (قبر) .

(٣) الجمل ٢٤٦ .

والاعتراضُ الثاني قولُه : الاَّ أن يكونَ حرفَ تأنيثٍ أو حرفَ
إعرابٍ فإنه استثنى / من قولهِ : وتكسِرُ ما بعدَ ياءِ التصغير حرفَ تأنيثٍ ، ٥٢/أ
وحرفُ التأنيث لا يكونُ بعدَ ياءِ التصغير، لا تقعُ تاءُ التأنيثِ بعدَ ياءِ التصغير
ولا ألفُ التأنيثِ لا مقصورةً ولا ممدودةً .

والاعتراضُ الثالثُ : أنه لم يحصُرِ المواضعَ التي لا يكسرُ فيهاما بعدَ ياءِ التصغيرِ، وهي اذا كانَ فيه حرفُ التأنيثِ وألِفُ الجمعِ الذى هو على أفْعَالٍ، نحو : أُصَيْحَابٍ، والالفُ والنونُ في سكرانَ اذا قلتَ: سُكَيْرَان ، وكذلِكَ ما أشبهَهُ ، وقد تقدمَ ذلك كلُّه .

فأما الانفصالُ عن (١) الاعتراضِ الأولِ فهو أن تقولَ: البابُ انَّما هو موضوعٌ لتصغيرِ الثلاثيِّ ، وذِكْرُهُ فيه لحكمِ تصغيرِ غيرِ الثلاثيِّ لا يضرُّه فيه ، فإن فيهِ زيادةَ فائدةٍ .

والانفصالُ عن الاعتراضِ الثاني وهو كونُه جعَلَ حرفَ التأنيثِ بعدَ ياءِ التصغيرِ أن يقالَ : وذلكَ أنك اذا قلتَ : جاءَ زيدٌ بعدَ عمرٍو جازَ أنْ يكونَ مجيءُ زيدٍ يلي مجيءَ عمرٍو ، ويجوزُ أن يلي مجيءَ عمروٍ مجيءُ خالدٍ ، ثم جاءَ بعدَ خالدٍ زيدٌ ، وكلاهما يصدُقُ عليهِ جاءَ بعدَهُ . فليسَ من مجيءُ بعدكَ أو من يكونُ من بعدِكَ من شرطِه أن يكونَ يليكَ .

فقوله (الاَّ أن يكونَ حرفَ تأنيثٍ) ، مرادُهُ الاَّ أن يكونَ ما بعدَ ياءِ التصغيرِ حرفَ تأنيثٍ بواسطةِ حرفٍ آخرَ يلي ياءَ التصغير ، فيكونُ على اضمارِ اسمِ "كانَ" ، واسمُ "كانَ" تقديرُهُ ما تقدمَ ، وهذا على أن يكونَ حرفَ تأنيثٍ بالنصبِ وإن كانَ مرفوعًا كانَ اسمَها ، ويكونُ خبرُها محذوفًا، ويعودُ اسمُها المضمَرُ على ما دلَّ عليه سياقُ الكلامِ ، فان علامةَ التأنيثِ لا تأتي الاَّ بعدَ حرفٍ يلي ياءَ التصغيرِ ، وسياقُ الكلامِ هو الدالُّ أيضًا على حذفِ الخبرِ اذا كانَ قولُه " حرفَ تأنيثٍ " مرفوعًا .

---

(١) في الأصل : على الاعتراض ، ولعل الصواب ما أثبتناه .

والانفصالُ عن الاعتراضِ الثالثِ هو أنْ تقولَ: انما سكتَ عن باقِي ما لا يُكسّرُ مَعَهُ الحرفُ الذى يلي ياءَ التصغيرِ ايجَازًا واختصارًا من حيثُ إنَّ كتابَهَ كِتَابُ اختصارٍ، وعلى قوله : (ألحقْتَ في تَصغِيرِه الهَاءَ)[١]، وسماها هَاءً لصيرورتِهَا في الوقفِ هَاءً، والاَّ فَهِيَ تاءٌ .

وقوله : (كَانتْ فِي تَكْبِيرِهِ أو لَمْ تَكُنْ)[٢]؛ أما اذا لم تكُنْ في تكبيرِه فهي قَابِلَةٌ لأَنْ يُقَالَ فيها: ألحقْتَهَا؛ لانَّهَا لم تكنْ في الكلمةِ ، وأما اذا كَانت في تكبيرِه فلفظُ الإلحاقِ يَنْبُو عَنْهَا ؛ لأَنّ الإلحاقَ انما يقبلُه ما لمْ يكُنْ ولم يَثْبُتْ ، وهذا اعتراضٌ على قولِهِ (ألحقْتَ في تَصغِيرِهِ الهَاءَ) ، والانفصالُ عنه أنْ يقالَ : لما كانَ لفظُ التصغيرِ غيرَ لفظِ التكبيرِ خَافَ أن تُحذَفَ التَّاءُ التي تثبتُ في التكبيرِ من التصغيرِ ؛لانَّ لفظَه غيرُ لفظِ التكبيرِ ،فقال:ألحقْتَهَا في التصغيرِ لما كَانَ ممكنًا أن تثبُتَ فِيه، ولا تثبتُ فِيهِ كانَ قابلًا لانْ يقالَ :ألحقَ التَّاءَ فِيهِ .

قد تقدمتِ الالفاظُ التي شذّتْ من الثلاثيِّ المُؤَنَّثِ التي لَيستْ فِيهَا تاءُ التأنيثِ في حالِ التكبيرِ ولم تلحقْها تاءُ التأنيثِ في حالِ التصغيرِ فَلا فائدةَ في اعَادَتِها .

قوله : (فَإن زَادَتْ عَلى الثلاثةِ)[٣]؛ الضميرُ عائدٌ على الأسماءِ المُؤَنَّثةِ التي ليستْ / فيها تاءُ التأنيثِ ؛لانَّ الكلامَ الذى قبلَهُ يدلُّ عليهقوله ٥٢/.

---

(١) الجمل ٢٤٦.

(٢) الجمل ٢٤٦.

(٣) الجمل ٢٤٦.

(لَم يلحقْ فيهَا تاءُ التأنيث كقيلَ في زَينَبٍ: زُيَيْنَبٌ[(١)] ، وفي عقربٍ: عُقَيْرِبٌ).[(*)]

هذا الفصلُ ليسَ من الباب، ولكنه ذكرَهُ لضدِّهِ، وهي ما تلحقُ فيهِ التاءُ في حالِ التصغيرِ من المُؤَنَّثِ الذى لا تاءَ في تكبيرِه، والضدُّ يذكرُ بالضدِّ مع كونهِمَا أيضًا متماثلَيْنِ في التأنيثِ، فهمَا ضِدَّانِ من جهةِ لحاقِ التاءِ وتركِ الحاقِهَا، وهمَا مِثلانِ من حيثُ أنَّ كُلَّ صِنفٍ منهمَا مُؤَنَّثٌ.

وقد شذَّ اسمانِ من المؤنثِ الزائدِ على ثلاثة أحرفٍ الذى لا علامة فيهِ للتأنيثِ في حالِ التكبيرِ فألحقوهُمَا علامةَ التأنيثِ في التصغيرِ، وذلك قولهم: قُدَيْدِيمَةٌ في تصغيرِ قُدَّام، ووُرَيِّئَةٌ في تصغيرِ وَرَاء[(٢)]، وزاد بعضُهم أُمَيِّمَةٌ في تصغيرِ أَمَام[(٣)]، وليسَ هو في الشهرَةِ مثلَ وَرَاءٍ وقُدَّامٍ في إلحَاقِ تاءِ التأنيثِ له في حالِ التصغيرِ، وسنتكلمُ على وجهِ هذا الشذوذِ.

(*) من كلام الزجاجي . الجمل ٢٤٦.

(١) في الأصل: في زيت زييت خطأ. والصواب من الجمل: ٢٤٦.

(٢) ينظر الكتاب ٣/٢٦٧-٢٦٨، والمقتضب ٢/٢٧٢-٢٧٣، والمسائل المنثورة لابي علي ٢٥٨، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٣٠٥، وشرح ألفية ابن معطي ٢/١٢٣٨.

(٣) ينظر شرح الكافية الشافية ٤/١٩١٤ وشرح الشافية للرضي ١/٢٤٣ قال الرضي: حكاه أبو حاتم وليس بثبت.

باب تصغير الرباعي

الرباعيُّ ما كان على أربعةِ أحرفٍ،نُسِبَ إلى الأربعةِ على غير قياسٍ، وتختلفُ مُثُله على حسبِ اختلافه في نفسِه:من تحمُّلِه الزيادةَ وتعريه منها.
فموضوعُ البابِ للإعلامِ بما يصغَّرُ عليه هذا النوعُ من أمثلةِ التصغيرِ،وعلةِ مساواةِ أسودَ ونحوه من ذي الزيادةِ [و] (١) ما لا زيادةَ فيه،من نحو:جعفرٍ وسَلْهبٍ، وفرقِ ما بين واوِ عجوزٍ ،وواو أسودَ (٢) وقَسورٍ (٣)، فهذا الذي وضعَ له البابَ.

ثم يُوصلُ هذا الباب بما يتبعُ بيانَ حكمِ الباب .فيقالُ : والرباعيُّ على ضربينِ : مُذكرٌ ومُؤنثٌ، والمُؤنَّثُ على ضربينِ : بعلامةٍ وبغير علامةٍ.

وذو الزيادةِ على ضربينِ : مُذكرٌ ومُؤنثٌ بعلامةٍ وبغير علامةٍ ،فما لا زيادةَ فيه يكونُ تصغيرُه على مِثالِ فُعَيْعِلٍ، كما ذكرَ مذكرًا كان أو مُؤنثًا،ولا تلحقُ علامةُ التأنيثِ في التصغيرِ ما لا علامةَ فيه في مُكبرِه ، وما كانَ من الرُّباعيِّ ذا زيادةٍ ليست علامةَ التأنيثِ كان لكَ فيه وجهانِ : إن شئتَ صغرتَه على تمامِهِ ، ولم تُلحِقْ ما لا هاءَ فيه من مُؤنثِهِ الهاءَ إلاَّ ما أَشَذُّوا من وراءٍ وقُدَّامٍ وأُمَيْمَةٍ في أمامٍ فيمن جعلَه مُؤنثًا، وإن شئتَ حذفتَ زيادتَه فصغرتَه على مثال فُعَيْلٍ لِرُجوعِه بالحذفِ إلى الثلاثةِ، وهذا يُسمَّى تصغيرَ الترخيمِ (٤)، فما كانَ من هذا النحوِ مُؤنثًا ألحقتَه الهاءَ بعدَ الحذفِ كما تَلحقُ الثلاثيَّ لِرجوعِه إليه ، فتقولُ في عَناقٍ عُنَيْقَةٌ .

---

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) أما واو عجوز فإنها للمدّ، وواو أسود أصل من نفس الكلمة، وأما واو قسور فإنها زائدة للإلحاق . ينظر الكتاب ٢/ ٤٦٩ فمابعدها .

(٣) القسور:الأسد والجمع : قسورة ،وفي التنزيل ﴿ فَرَّتْ مِن قَسْوَرَةٍ ﴾ قال ابن سيده : «هذا قولُ أهلِ اللغة وتحريره : أنَّ القَسورَ والقسورة اسمان للأسد ،أنثوه كما قالوا : أُسَامَة». اللسان (قسر) .

(٤) وهو حذف ما زيد في الاسم في الترخيم إن كانَ من بنات الثلاثة حتى يصير على مثال فُعَيْلٍ ، وإن كان من بنات الأربعة حتى يصير على مثال فُعَيْعِلٍ . انظر الكتاب ٣/ ٤٧٦ لمزيد من التفصيل .

وما كانت فيه واوٌ ثالثةٌ ، فلا يخلو من أن تكون [للمدِّ كواوِ](١) عجوزٍ ، أو لغيرِ المدِّ ، كواوِ جَدْوَلٍ ، وقَسْوَرٍ ، أو أصلاً ، كواوِ أَسْوَدَ ، فإن كانت للمدِّ لزمَ ابدالُها وإدغامُ ياءِ التصغيرِ فيهَا ، وإن كانت لِلإلحاقِ أو أصلاً جازَ اقرارُهَا ، وتركُ الإدغامِ وابدالُها والإدغامُ فيهَا ، وهو الأجوَدُ ، فتقولُ : قُسَيِّرٌ وقُسَيْوِرٌ وأُسَيِّدٌ وأُسَيْوِدٌ(٢) ، ويجوزُ أن تُحذفَ واوُ عجوزٍ لزيادتِهَا ، وهَمزةُ أسودَ(٣) [وتصغرُ(*) دونَهَا ، تَصغيرَ الثلاثيِّ](٤) . وما كانتْ زِيادتُهُ للتأنيثِ لم تحذفهَا ، ولا يُكْسَرُ المُتوسطُ بينهَا وبينَ حرفِ التصغيرِ ، كحُبلَى تَقولُ / فيه حُبَيْلَى ، وكذلكَ ما أشبهَهُ . ٥٣/أ

وقول أبي القاسم - رحمه الله - : (اعلم أنّ تصغيرَ ذلك كُلّه ، يَعني مَا كَانَ عَدَدُهُ أربعةَ أحرفٍ عَلى مِثالِ فُعَيْعِلٍ)(٥) ، غَيْرُ جَيِّدٍ لتضمنِ البابِ مَا لا زيادةَ فِيه كجعفرٍ وسَلهبٍ ، ومَا فِيهِ زِيادةٌ : كأسودَ وقَسورٍ ، وفُعَيْعِلٌ انمَّا هو مِثالُ مَا لا زيادةَ فِيهِ ، فَالصحيحُ أن يُقالَ : على مِثالِ فُعَيْعِلٍ أو طَريقتِهِ ، لأنّ ذَا الزيادَةِ يَكونُ على مثالِ فُعَيْعِلٍ في الحركَاتِ والسكنَاتِ لاَ عَلى فُعَيْعِلٍ ، ألاَ تَرَى أن أُسَيِّدًا مِثالُه أُفَيْعِلٌ لاَ فُعَيْعِلٌ ، لأنّ ذَا الزيادَةِ لا تُقابلُ زيادتُهَا زيادةً في المِثالِ بحروفِ الفعلِ ، وإنّمَا يُجاءُ بهَا بِنفسِهَا ، مثالُ أُسَيِّدٍ أُفَيْعِلٍ وعُجَيِّزٍ فُعَيِّلٍ عَلى طريقةِ فُعَيْعِلٍ ، وكذلك كُلُّ ذِي زِيادةٍ الاّ أن تُحذَفَ زِيادَتُهُ ، فَتَقابَلُ أُصولُهُ بحروفِ الفعلِ .

انتهت الطريقة الكلية .

---

(١) في الأصل : للمذكر : ولغير المذكر . خطأ صوابه ما أثبتناه .

(٢) انظر الكتاب ٤٦٩/٣ .

(٣) فتقول في تصغيرها : عُجَيِّزٌ ، كما تقول في أسود : سُويدٌ وذلك في الترخيم . ينظر الكتاب ٤٧٦/٣ ، والمقتضب ٢٤٤/٢ ، وشرح الشافية للرضي ٢٢٩/١-٢٣٠ .

(٤) في الأصل : وتصغير . . وتصغيرهما بدونهما والصواب ما أثبتناه .

(٥) الجمل : ٢٤٧ .

(*) في الأصل : ولا كسرة المتوسط ، والسياق يعطي ما أثبتناه .

ثم نقولُ : وقد تقدمَ أن مثالَهُ أعني - مِثالَ تصغيرِ الرباعيِّ - فُعَيْعِلٌ، إلاَّ أنه إذا كَانَ أولهُ همزةً زائدةً من نحوِ أزهرَ، فإنهُ يجوزُ فيه حذفُ الهمزةِ، ويُصغرُ تصغيرَ الترخيمِ، [وهو] (١) في اصطلاحِهم حذفُ الزائدِ حيثُ تُصُوِّرَ في الكلمةِ، ويجوزُ فيهِ إثباتُ الهمزةِ، فتقولُ في أزهرَ: أُزَيْهِرٌ.

وإن كانَ أولُ الرباعي ياءً بقيت على حالِهَا وضمت للتصغيرِ، وإن كان أولُه واوًا جازَ قلبُها همزةً وجازَ تحريكُهَا بالضَّمِّ إلاَّ أن تكونَ بعدَهَا واوٌ أخرى متحركةٌ، فإنَّهُ يلزمُ قلبُها للثقلِ نحوُ: أُوَيْصِلٌ في تصغيرِ واصلٍ ولا يجوزُ وويصل.

وأمَّا ما أولُه ياءٌ، كيمينٍ، فتقولُ فيهِ: يُمَيِّنٌ (٢)، وفي وَعيدٍ: وُعَيِّدٌ وأُعيد.

فإن كانَ ثاني الكلمة ياءً بقيت على حَالِهَا، نحو: جَيْألٍ وضَيْغَمٍ، فتقولُ فيهِ: جُيَيْئِلٌ وضُيَيْغِمٌ (٣)، إلاَّ أن يكونَ أصلُها واوًا نحو: ميناء، فإنَّكَ تقولُ: مُوَيِّنٌ، وعلى ذلكَ تقولُ في قيراطٍ (قُرَيرِيطٌ) (٤)، وتَرِدُ الياءُ إلى أصلِهَا؛ لأنَّ أصلَ الكلمة قِرَّاطٌ، وكذلك دِينارٌ أصله دِنَّارٌ، فأبدلَ من أحدِ المضاعفين حرفَ علّةٍ على قياسِ ﴿دَسَّاهَا﴾ (٥) إذْ أصلُهَا دَسَّسَهَا.

فإن كانَ ثاني الكلمةِ واوًا فإنها تبقى على حَالِهَا، نحو: كوثر تقولُ فيهِ: كويثِرٌ، فإن كانَ ثاني الكلمة ألفًا زائدةً تنقلبُ واوًا أبدًا، فتقولُ في ضارب: ضُوَيْرِبٌ، وفي واصلٍ: أويصل.

وإن كانَ ثالثُ الكلمةِ ألفًا فكذلِكَ تقلبُها إلى الواوِ، ثم تقلبُها إلى الياءِ وتدغم فِيهَا ياءُ التصغيرِ، فتقولُ في كتابٍ: كُتَيِّبٌ، وفي غُرابٍ: غُرَيِّبٌ، وقضوا بقلبِهَا واوًا لكثرةِ ذلكَ فِيهَا في غيرِ هذا الموضعِ نحو: ضُوَيْرِبٍ

---

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) قال ابن عصفور: "فإن كان أحد حروفه حرف علة فاما أولا أو ثانيا أو ثالثا أو رابعا، فإن كان ياء فحكمه حكم الصحيح، تقول في يمين يميين". شرح الجمل ٢/٢٩٩.

(٣) وجيئل: الضبع، وجيئلة: معرفة بغير ألف ولام. قال أبو علي: "يصغر جُيَيْئِلٌ". المسائل المنثورة: ٢٨٥، واللسان (جأل).

(٤) ينظر الكتاب ٣/٤٦٠، والارتشاف لأبي حيان ١/١٧٨.

(٥) الآية ١٠ من سورة الشمس.

في التصغير وضوارِبُ في الجمع المُكَسَّرِ ، وفي النَّسَبِ الى حبلى حُبلَوِيٌّ .

فإن كَانَ الثالثُ ياءً أدغمتَ فيهَا ياءَ التصغير ، وكذلك إن كَانَ الثالثُ واوًا سَاكِنَةً فالإدغامُ ليس إلاّ ،نحو : رَسولٍ تقولُ فيه : رُسَيِّلٌ ، فإن كانت الواوُ متحركةً ، فانهُ يجوزُ فيهِ وجهانِ : القلبُ والإدغامُ والتحقيقُ ، فتقولُ في أَسْوَد : أُسَيِّدٌ وأُسَيْوِدٌ ، وقد تقدمَ أنه يُقالُ : سُوَيْدٌ (١) ،الاّ أن تكونَ هذهِ الواوُ في مثل:رَضْوَى وَعَدْوَى وَبلْوَى ،أعني لاماً مِنَ الكلمةِ ، فَانهُ يلزمُ فيهَا / ٥٣/ب القلبُ لقُربِهَا من الطرفِ ، فَإنَّ ألِفَ التأنيثِ كتاءِ التأنيث ،وتاءُ التأنيث زائدةٌ ، وهذِهِ الواوُ تنقلبُ في الطرفِ ، فتقولُ على هَذا في رَضْوَى : رُضَيَّا ،وفي عَدْوَى : عُدَيَّا، وفي بَلْوَى : بُلَيَّا (٢) .

فإن كانَ رابعُ الكلمةِ ألفاً فلاَ يخلُو أن تكُونَ منقلبةً أوللتأنيثِ ، فإن كانت مُنقلبةً رجَعتْ الى أصلِها،ثم اعتلتْ كحالِهَا في المكبرِ،تقولُ في مَرْمَى : مُرَيْمٌ (٣) فَيصيرُ منقوصًا، وإن كَانتْ للتأنيثِ بَقيتْ على حالِهَا في المكبرِ لِلزُومِ الفتحةِ قبلَهَا، كَحالِ تاءِ التأنيثِ ، فتقولُ في سَكرَى : سُكَيْرَى ، كما تَقولُ في ضَاربةٍ : ضُوَيْرِبَةٌ .

وإن كَانَ الرابعُ يَاءً فتبقَى على حالِهَا في التكبِيرِ ، فَتقولُ في قَاضٍ : قُوَيْضٌ ، ولا يكُونُ الرابعُ واوًا متحركًا ، فإن قيلَ : ولم قلبُوا الألِفَ في فَاعِل إلى الوَاوِ في نحوِ : ضَاربٍ ، وتلك الألفُ أصلَ لَهَا ، وهيَ زَائدةٌ فَنِسْبَتُهَا للياءِ والواوِ وَاحدَةٌ ؟

قِيلَ : انما قلبوهَا الى الواوِ لِمناسبةِ الواوِ للضمةِ التي قبلَهَا اللازمةِ لاولِ المصغَّرِ،والواوُ أقربُ الى الضمةِ من الياءِ ، ثم نقولُ : إن كَانَ حرفُ العلةِ التي تَجيءُ ثَانيًا وَاوًا بقيَ واوًا في التصغير ، وإن كَانَ ياءً بقيَ ياءً ، فتقولُ في جَوهرٍ : جُوَيْهِرٌ ،وحَوقلٍ : حُوَيْقِلٌ ،وفي الياءِ تقولُ في تَصغير صَيْقَلٍ : صُيَيْقِلٌ ،وفي دَيْسَمٍ : دُيَيْسِمٌ (٤) .

---

(١) وذلك في تصغير الترخيم . ينظر الكتاب ٣/٤٧٦ .

(٢) ينظر الكتاب ٣/٤٧٠ .

(٣) ينظر الكتاب ٣/٤٧٢-٤٧٣ .

(٤) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٩٩ .

وإن كان حرفُ العلةِ ثُلاثيًا، فلا يخلو إما أن يكون ألفًا أو واوًا أو ياءً، فإن كان ألفًا قلبتَها ياءً، وحركتَ الياءَ، وأدغمتَ [فيها] (١) ياءَ التصغيرِ، كقولك في غزالٍ: غُزَيِّلٌ، وفي قَذالٍ: قُذَيِّلٌ، وفي كِتابٍ: كُتَيِّبٌ، وإن كانَ حرفُ العلةِ ياءً أدغمتَ فيه أيضًا ياءَ التصغيرِ، كقولك في عِشْيَرٍ (٢): عُشَيِّرٌ، وفي سَعِيدٍ: سُعَيِّدٌ.

وإن كانَ حرفُ العلةِ الثالثُ واوًا فلا يخلو اما أن يكونَ متحركًا أو ساكنًا، فإن كان متحركًا مثلُ جدولٍ وأسودَ، فأنتَ فيه مُخَيَّرٌ إن شئتَ قلبتَ الواوَ ياءً وأدغمتَ فيها ياءَ التصغيرِ، وإن شئتَ تركتَها واوًا، وكسرتَها فقلتَ في تصغيرِ جَدْوَلٍ: جُدَيِّلٌ وجُدَيْوِلٌ، وفي أسودَ: أُسَيِّدٌ وأُسَيْوِدٌ، وعلى الإدغام قول الفرزدق: (٣)

أُسَيِّدُ وخُرَيِّطَةٍ نَهَارًا　　　مِنَ المتَلَقِّطي قَرَدَ القُمَامِ

وإن كانَ حرفُ العلةِ الثالثُ واوًا ساكِنَةً لم يكن فيها إلاّ القلبُ الى الياءِ والإدغامُ، كقولكَ في عَجوزٍ: عُجَيِّزٌ، وفي رَسُولٍ: رُسَيِّلٌ، وفي ثَمودٍ: ثُمَيِّدٌ (٤)، وكذلكَ ما أشبهه، وإن كانَ حرفُ العلةِ رابعًا فلا يخلو اما أن يكونَ ألفًا أو ياءً، فما آخرُهُ ألفٌ هو المقصورُ، مثلُ: حُبلَى وأرْطَى ومَلْهَى، وما آخِرُهُ ياءٌ هُو المنقوصُ، نحو: قاضٍ وغازٍ ورامٍ، فما كان منه مقصورًا فلا تخلو ألِفُهُ أن تكونَ

---

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) المصدر نفسه ٢/٢٩٩ وفي الاصل: عشر عُشَير. خطأ.

(٣) الشاهد للفرزدق، ديوانه: ٨٣٥، وهو من شواهد سيبويه في الكتاب ١/١٨٥، ومعاني القرآن للفراء ٢/٢٢٦، وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لابن الانباري: ٣٦٥، وشرح شواهد سيبويه للنحاس: ٢٧٥، والخصائص لابن جني ١/١٦٥، والتبصرة والتذكرة للصيمري ١/٢٢٢، واللسان (قرد)، والشاهد فيه تصغير أسود على أُسَيِّدٍ على الإدغام. وفي الاصل: من المستقصى، وهو تحريف من الناسخ.

(٤) ينظر المقتضب ٢/٢٤٤.

للتأنيثِ أو لِغيرِ التأنيثِ ، فإن كانتْ للتأنيثِ لم تتغيرْ عن حالِها ،نحو قولكَ : حُبَيْلى في تصغيرِ : حُبلَى ، وسُكَيْرَى في تصغيرِ : سَكرَى ، وكذلكَ سائرُمَا يَجرِي عَلى هَذا القِياسِ ،وقد تقدمَتْ .

فإن كَانتْ لغيرِ التأنيث ، فهيَ على ضربينِ : تَكونُ منقلبةً عن حرفٍ أصليٍّ // وتَكونُ منقلبةً عن حرفٍ ملحقٍ بالأصلِ ، وكلاهُمَا تَقلبُ ألفُه ياءً في التصغِيرِ لانكسارِ ما قبلَهَا فَيصيرُ منقوصًا ، فَتقولُ في تصغِيرِ : مَرْمًى : مُرَيْمٌ ، وفي ملهًى : مُلَيْهٌ ،وفي مدعًى : مُدَيْعٌ[1] ، وألفاتُ ذلكَ كُلِّه منقلبةٌ عن حرفٍ أصليٍّ ، وتَقولُ في تَصغِيرِ أرطًى ومِعْزًى : أُرَيْطٌ ومُعَيْزٌ وألفاهُمَا مُنقلبَتانِ عن حَرفٍ ملحقٍ بالأصلِ[2] . ٥٤/أ

وإن كَانَ الاسمُ منقوصًا فإنه يَبقَى على حالِهِ في التصغِيرِ ناقصًا ، كَمَا كَان في التكبيرِ ،فَتقولُ في تصغِيرِ قَاضٍ : قُوَيْضٌ ، وفي غَازٍ : غُوَيْزٌ .

ألفاظُ الكتابِ :

قوله : (اعلم أنَّ تصغِيرَ ذَلك كُلِّهِ على مِثالِ فُعَيْعِلٍ وذَلكَ قولُكَ في جعفرٍ : جُعَيْفِرٌ ، وفي سلهبٍ : سُلَيْهِبٌ ، وفي قِسطرٍ : قُمَيْطِرٌ)[3] .

رُبما يُعتَرضُ عَليه هُنا بأن يقالَ : كيفَ جَعلَ جُعيفرًا وسُلَيهبًا علَى وزنِ "فُعَيعِل" ، ووزنُ جُعَيْفِرٍ إنما هو "فُعَيلِل" ، وكذلك سُليهبٌ وقُميطرٌ ؟

فَالجوابُ أن يُقالَ : لم يَقصدْ بقولِه فُعَيْعِلُ أن تَكونَ العينُ مقابلةً لِلعينِ في التمثيلِ به ، وإنما قَصدَ عِدّةَ الحركاتِ والسكناتِ ،وكذلك يقصدُ في أبنيةِ التصغيرِ كلِّها ، ألا تراهم يَقولون: مُنَيْصِير على وزن مُفَيْعِيلٍ أو فُعَيْلِيل ، وليسَ هُو بوزنه ، وإنما وزنه مُفَيْعِيلٌ[4] فلا يقصِدُ في أبنيةِ التصغيرِ مَعَ ما تكلم بِه مِنَ الكَلِمِ إلاّ عددُ الحركاتِ والسَّكَناتِ ، ومُماثلةُ الحركاتِ للحركاتِ: الضمةُ في الوزنِ للضمةِ في المِثالِ،والفتحةُ مماثلةٌ لِلفتحةِ والكسرةُ مماثلةٌ للكسرةِ ، وأبنيةُ الرباعيّ على اختلافِها إنّما تَأتي عَلى هَذا الوزنِ .

---

(١) الكتاب ٣/٤٧٢ .

(٢) الكتاب ٣/٤١٩ ،والمقتضب ٢/٢٥٩ .

(٣) الجمل ٢٤٧ .

(٤) في الاصل : فعيعيل ، والسياق يعطي ما أثبتناه .

باب تصغير الخماسي وما فوقه

الخماسيّ ما كان عددُه خمسةَ أحرفٍ ، فَنُسبَ الى الخمسةِ على غيرِ قياسٍ، وما فوقَه يُرِيدُ به السداسيّ والسباعيّ ، وهذهِ الانواعُ تختلفُ وجوهُ تصغيرِهَا بسببِ اختلافِها واختلافِ أحكامِ زوائدِ ذواتِ الزوائدِ منها ؛ فموضوعُ البابِ لتبيينِ كيفيةِ تَصغيرِ بعضِ هذهِ الأعدادِ والإعلامِ بمَا يُحذفُ منها،وما يجوزُ منَ التعويضِ فيمَا دَخلهُ الحذفُ منهَا،وما يُعوضُ منَ المحذوفِ،وموضعِه،واختلافِ حكمَيْ أَلفَيِ التأنيثِ، وما يُحذفُ من المقصُورِ مما لاَ يُحذفُ،ووجهيْ تصغيرِ حُبارَى [1] ؛ فهذهِ جُملَةُ مَا وُضعَ له البَابُ ، ثم يُضمُّ الى هَذا بيانُ حكمِ البابِ ، فيقَالُ .

والخُماسيّ لا يُصغَّرُ على تمامه كما لا يُكسَّرُ على تمامه إلاّ أن يَكونَ رَابعُه حرفَ مَدٍّ ولينٍ زائدٍ ، كقنديلٍ ومِنديلٍ [2] فَإنَّ هذا النوعَ لا يدخلُه حذفٌ عندَ الجُمهورِ ،وما عداه فلا بد من دخولِ الحذفِ فيهِ حتى يعودَ رُباعيًّا ، وإذا لم يُصغر ما عَدَا هذا النوعَ منَ الخماسيّ على تمامِهِ ،فَالسدَاسيّ والسبَاعيُّ أحْرَى بالإمتنَاعِ من ذَلك ،فما زادَ على الخُماسيّ أو كَانَ خُماسيًّا غيرَ مَا استثنى فَلا بُدَّ من دُخولِ الحَذفِ فِيهِ قَبلَ التصغِيرِ حتى يَعودَ رُباعيًّا أو خماسيًّا رابعُهُ حرفُ مَدٍّ ولين .

والخماسيُّ ينقسمُ الى ما انقسمَ اليه الرباعيُّ من كونهِ ذَا زيادَةٍ وغَيرَ ذي زيادَةٍ وذُو الزيادَةِ منهُ على ضربين : /منه ما يكونُ أصلُهُ الاربعةَ فيبلغ الخمسةَ بزيادةٍ واحدةٍ، كجحنفلٍ [3] ٥٤/ب

---

(١) الكتاب ٣/٤٣٦ قال سيبويه : "ومما لا يكون الحذف ألزم لإحدى زيادتيه منه للأخرى ،حُبارَى ان شئتَ قلتَ : حُبَيْرَى ، كما ترى وان شئت قلتَ : حُبَيِّراً وذلك ، لأنّ الزائدتين لم تجيئَا لِتُلْحِقَا الثلاثة بالخمسة وانَّمَا الالفُ الآخرة ألف تأنيث والاولى كواو عجوز فلا بد من حذف احدَاهُمَا".

(٢) فإنك لا تحذفه بل تبقيه ان كان ياءً على لفظه وان كان واوًا أو ألفا قلبتها الى اليَاءِ ؛ وَذَلِكَ قنديل ومنديل وبهلول وسربال . انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/٣٠٢ وشرح ألفية ابن معطي ٢/١٢٠٧.

(٣) الجحنفل الغليظ ،قال سيبويه :"وتقول في جحنفلٍ: جُحَيْفِلٌ وإن شئتَ جُحَيفِيلٌ ،والنون فيه زائدة ؛ لأن المعنى العظم والكثرة" الكتاب ٣/٤٤٥.

ومنهُ ما أصلُه الثلاثة فبلغَ الخمسةَ بزيادتَين ، كَعِثوَلٍّ (١) وقلنْسُوةٍ .

وذو الزيادةِ منهُ على قِسمينِ : مِنهُ ما تكُونُ زيادتاهُ مُستَويتَين في الحكمِ لا تَفْضُلُ إحداهُمَا الأخرى ، ومنهُ ما يختلفُ حُكمَا زيادتيهِ فَتَفْضُلُ احداهُمَا الأخرى بما يُوجبُ اثبَاتَهَا وحذفَ صاحبتِهَا ، فما كانَ منَ الخماسيِّ غير ذي زيادةٍ حُذِفَ آخرُهُ كما يحذفُ في التكسيرِ ؛ لأنَّ حقَّ كلِّ واحدٍ منهُمَا أن يأخذَ حقَّهُ ، ثم يَرتدِعَ عما بعدَ ذلكَ ، وربمَا جاءَ في الذي يَرتدِعُ عِندَهُ ، وهو مَا قبلَ الآخرِ وترك الآخرِ ، كَقولِ بعضِهم في فرزدقٍ : فُريزِقٌ (٢) وما كانَ منَ الخماسيِّ ذا زيادةٍ واحدةٍ اختصَّ بالحذفِ بهَا حيثُ كانت منَ الإسمِ خامسةً كألفِ حَبَرْكَى (٣) أو رابعةً كواوِ كَنَهْوَرٍ أو ثالثةً كواوِ سَرَوْمَطٍ أو ثانيةً كنُونِ كَنَهْبُلٍ ، ولا تكُونُ أوَّلاً ؛ لأنَّ هذا النوعَ منَ الخماسيِّ يكُونُ أصلُه الأربعةَ ، وذواتُ الأربعةِ لا تلحقُ الزيادةُ من أولِهَا إلاَّ مَا كَانَ منهَا اسمًا جاريًا على الفعلِ كمُدَحْرِجٍ .

وما كانَ منَ الخماسيِّ ذا زيادتَينِ وكان أصلُه الثلاثةَ نظرتَ زيادتَيهِ ، فإن فَضُلَتْ إحدَى الزيادتينِ الأخرَى حَذفتَ المفضولةَ وتركتَ الفاضِلةَ .

هَذا القِياسُ كَمنطلقٍ تَقولُ فِيهِ : مُطَيْلِقٌ ، فتحذفُ النونَ ؛ لأنَّ الميمَ تفضُلُهَا بالدَّلالةِ على الصيغةِ ، وَربمَا حَذفُوا الفاضلةَ وتركُوا المفضولةَ ، كما فعلُوا في حُبارَى فِيمَن قالَ في تصغيرِهَا : حُبَيِّرٌ (٤) والقياسُ حُبَيْرَى ، وإن تَساوتِ الزيادتَانِ كزيادتَي حَبَرْكَى كنتَ مخيرًا في حذفِ ماشئتَ منهُمَا ، كذلِكَ يقولُ النحويـــونَ ، وأنا أختارُ حذفَ الألِفِ في مثلِ هذا على حذفِ النونِ لتطرفِ احدَى الزيادتَينِ ، وكذلك أختارُ في مثلِ قلنسوةٍ حذفَ الواوِ على حذفِ النونِ لتطرفِهَا ، والأطـرافُ محلُّ التغييرِ ، والمتوسطُ منَ الزيادتَينِ أولى بالإبقاءِ .

قُلتُ : والذي قَالَ : وأنَا أختَارُ في المسألتَينِ

---

(١) العِثْوَلُّ من الرجال : الجافي الغليظ . قال سيبويه : "وإذا حقرتَ عِثْوَلّ قلتَ : عُثَيِّلٌ وعُثَيِّيلٌ ؛ لأنك لو جمعت قلت : عَثَاوِلٌ وعَثَاوِيلٌ". الكتاب ٣ / ٤٣٠ ، وانظر المقتضب ٢ / ٢٤٧-٢٤٨ .

(٢) ينظر الكتاب ٣ / ٤٤٨-٤٤٩ ، والمقتضب ٢ / ٢٤٩-٢٥٠ .

(٣) الحبركى : القراد الطويل الظهر القصير الرجلين .

(٤) في الاصل : الزيادتين ، والسياق يعطي ما أثبتناه .

هُـــوَ الاستـــاذُ الأوحَـــــــدُ أبو إسحاق بن ملكُون - رحمه الله - ، وأيضًا فإنّ الزيادَتَينِ في مثلِ حَبنْطَى وما أشْبَهُ لَمّا كَانتا لِلإلحاقِ نُزِّلَتَامنزلـةَ الأصليّ ، فلو كانتْ حروفُ حَبنْطَى وما اشبهَهُ أصولاً لكانَ الحذفُ واقعاً بالآخِرِ ، فكذلِكَ ما جرَى مَجراهُ من مثلِ هذا ، ينبغي أن يكُونَ كَحكمِهِ ، ويُمكِنُ أن يَكُـــونَ سيبويهِ[١] ذَهبَ في تصغيرِ مُقْعَنْسِسٍ الى هَذا ، فحذفَ احدَى السينينِ لِتطرفِهَا ووقوعِهَا موقعَ الحذفِ من ذَواتِ الخمسةِ التي لا زيادةَ فيهَا ؛ ألا ترَى أنّ ذَواتِ الخمسة التي لا زيادةَ فِيهَا انما يُحذفُ منهَا الآخِرُ أو ما قبلَ الآخِرِ ، فلمّا وقعَـتِ السينَانِ من مُقعَنسِسٍ - ونَحوِهِ - موقعَ مايُحذفُ حذفَ إحداهُمَا ، فلو كانتِ الأولـى هِيَ الزيادةُ ، فَقد وقعتْ مَوقعَ مَا يحذفُ ، وان كانتِ الزيادَةُ الثانيةَ ، فهيَ كذلكَ . انتهت الطريقةُ الكليةُ .

ثم تَقولُ بعدَ ذلكَ - على الباب - على التفصيلِ :

قولُـــهُ : (بَابُ تَصغِيرِ الخُماسيِّ وما فوقَهُ)[٢] ، يريدُ بالخماســـيِّ مَا / كـــانَ على خمســـةِ أحـــرفٍ كلهـــا أصولٌ ٥٥/أ أو بحروفٍ بعضُهَا أصلٌ وبعضُهَا زائدٌ ، وما فوق الخماسيِّ هو السداســـــيُّ والسُباعيُّ ، ولاَ يكُونُ الاسمُ سُداسِيًّا ولاَ سُباعِيًّا إلاَّ بحروفٍ بعضُهَا أصلٌ وبعضُهـا زائدٌ ، كَما تقدمَ ، فإن كانتْ حروفُه كُلُّهَا أصُولاً أو يكونُ بعضُهَا أصلاً وبعضُهـا زائدًا ، والاسمُ لا يتَعدَّى السُّبَاعيّ الى مَا فوقَهُ ، والخُماسيُّ لا يَخلُو إمَّا أن تكُونَ حروفُه كُلُّهَا أصولاً ، أو بعضُهَا أصلاً وبعضُهَا زائدًا ، كما تَقدمَ ، فإن كانَـتْ حروفُه كُلُّهَا أصولاً حذفتَ الآخِرَ منهَا ، فقلتَ في تَصغِيرِ سَفَرجَلٍ : سُفَيرِجٌ ، فَإن كَانَ قبلَ آخِرِهِ حرفٌ من حروفِ الزيادَةِ أو مَا يُشبِهُ حروفَ الزيادَةِ ، وكانَ الآخِـــرُ ليسَ من حروفِ الزيادة ، فَانكَ في حَذفِ الأخيرِ أو في حَذفِ مَا قبلَهُ مخيرٌ ، فَتقُـول في تصغيرِ خَدرنَقٍ[٣] : خُدَيرِنٌ ، فَتحذف آخرَهُ ، وان شئتَ خُدَيْرِقٌ ، وإن

---

(١) ينظر الكتاب ٣/٤٢٩ .

(٢) الجمل ٢٤٨ .

(٣) الخَدَرْنَقُ : الذكر من العنكبوت ، أو العظيم منها ، وقيل : العنكبوت ولم يخص الذكر .

شئتَ قلتَ : خديرقٌ (١) بحذفِ النونِ التي قبلَ الآخرِ ؛ لأنها مِن حروفِ الزيادَةِ ، وان كانتْ أصلاً في هذهِ الكلمةِ ، وكذلكَ تقولُ في تصغيرِ فرزدقٍ : فريزدٌ فتحذفُ القافَ ، وان شئتَ فريزقٌ ، فحذفتَ ما قبلَ الآخِرِ، وهوَ الدالُ لانَّ الدالَ وان لم تكُن مِن حروفِ الزيادةِ فهيَ من حروفِ البدلِ .

قالَ هذا الأستاذُ أبو بكر محمد بن طلحة الإشبيليّ -رحمه اللـه- ، فإن كانَ آخرُ الخماسيّ حرفاً من حروفِ الزيادةِ مثل : شَمَرْدَلٍ (٢) لم يُحذفْ الاّ الآخِرُ، فقلتَ : شُمَيْرِدٌ ،ولم يجز غيرُ ذلكَ .

وأما الخُماسيُّ الذى بعضُ حُروفه أصلٌ وبعضُها زائدٌ فلا يَخلُو امّا أن تكُون فيهِ زيادَةٌ أو زيادتانِ ،فإن كانتْ فيهِ زيادةٌ واحدةٌ ،ولم تكُن حرفَ علةٍ رابعةٍ ،فانكَ تحذِفُهَا حيثُما كانت أولاً أو وسَطاً أو آخِراً ، فتقُولُ في تصغيرِ مُدَحْرِجٍ : دُحَيْرِجٌ ، فتحذِفُ الميمَ ، وان كانت أولاً دالةً على اسمِ الفاعلِ ، وكذلك تحذفُهَا من اسمِ المفعولِ ،وهو مُدَحْرَجٌ،وكذلكَ تحذفُهَا أيضاً من أثناءِ الكلمة ،فتقولُ في تصغيرِ سَمَيْدَعٍ : سُمَيْدِعٌ ،فتحذِفُ الياءَ التي كانتْ في حَالِ التكبيرِ ،وتجعلُ مكانَهَا ياءَ التصغيرِ ،وكذلِكَ اذا كانت الزيادَةُ آخرًا نحو: حَبَرْكَى تحذفُ الالفَ ، فتقولُ : حُبَيْرِكٌ ، وإنْ كانتِ الزيادةُ حرفَ علةٍ رابعًا لم تحذفْهَا ؛ لأنكَ تقلبُهَا ياءً في التصغيرِ ، إنْ كانتْ واوًا أو ألِفًا نحو : قرطاسٍ وسربالٍ ،فتقولُ في تصغيرِ قرطاسٍ : قريطِيسٌ ، و سِرْبَالٍ : سُرَيْبِيلٌ ،وفي مُسرَولٍ : مُسَيْرِيلٌ. (٣)

---

(١) قال سيبويه : «وكذلك خدرنق : خديرق فيمن قال فريزق ،ومن قال : فُريزدٌ قال : خُدَيرِنٌ» . الكتاب ٣/٤٤٨ .

(٢) الشمردل : الفتى السريع من الابل .

(٣) قال سيبويه : " واذا حقرت السرول فهو : مُسَيريل ليس الاّ هذا ؛ لأنَّ الواوَ رابعةٌ ،ولو كسرته للجمع لم تحذف فكذلك لا تحذف في التصغير». الكتاب ٣/٤٣٣ ،وانظر شرح الشافية ١/٢٥٠ .

والقياسُ في تصغيرِ ما رابعُهُ ياءٌ أن تنقلبَ ياؤُهُ الى ياءٍ أخرى ، فإنَّ الياءَ التي تثبتُ في التكبيرِ غيرُ الياءِ التي تثبتُ في التصغيرِ، ويُؤيّدُ ذلكَ القياسُ على نظائرِهَا من حروفِ العلةِ ، وهيَ الواو والألف ، فلما قُلِبَا ياءً في التصغيرِ ، فكذلكَ ينبغي أن تقلبَ الياءُ أيضًا الى ياءٍ أخرى ، ويُؤيّدُ ذلكَ مسألةُ الفُلْكِ للواحدِ والفُلْكِ للجَميعِ (١) ، وحركةُ الفرد غيرُ حركةِ الجَميعِ ، وكذلكَ ناقةٌ هِجَانٌ ونُوقٌ هِجَانٌ ، ودرعٌ دِلاَصٌ ودُروعٌ دِلاَصٌ ، فياءُ قنديلٍ وياءُ [مَنديلٍ] (٢) من هذا البابِ ولا يفترقانِ إلاّ في النيةِ.

/٥٥ وكلُّ خماسيٍّ حذفتَ منهُ / شيئًا أصلاً أو زائدًا فلكَ فيهِ أن تعوضَ المحذوفَ ياءً ممدودةً قبلَ الآخرِ ، فتقولُ في سَفَرجَلٍ اذا صغرتَ وعوضتَ : سُفَيريجٌ وفي مُدَحْرِجٍ : دُحَيْرِيجٌ ، وكذلك سُمَيْدِيعٌ ، وكذلك حُبَيْرِيكٌ ، وأنتَ في العوضِ بالخيارِ إن شئتَ عوضتَ وان شئتَ لم تعوضْ مما حذف منهُ الزائدُ أو الأصليُّ .

فان كانَ في الخماسيِّ زيادتانِ ، فلا تخلُو أن تكونَ من أن تتفاضلاَ أو لاَ يتفاضلاَ ، فإن لم يتفاضلاَ حذفتَ أيهمَا شئتَ وإن تفاضلتَا أثبتَ الاقوى وحذفتَ الاضعفَ ، وذلكَ مثلُ : منطلِق ، فان الميمَ والنونَ فيهِ زائدتانِ والميمُ أقوىَ منَ النونِ ؛ لأنَّهَا بَعدتْ عنِ الطرفِ الذى هُو محلُّ التغييرِ ، والنونُ قربتْ منهُ ؛ لأنَّهَا بعدَ الميمِ ، والميمُ تدلُّ على الفاعِلِ والمفعُولِ ، والنونُ لاَ تدُلُّ على ذلكَ فلمَّا كانتِ الميمُ أقوى منهَا مِن هذينِ الوجهينِ حذفتَ النُونَ لا غيرُ ، فقالُوا في تصغيرِ مُنطلِق : مطيلقٌ ، وان شئتَ مُطيليقٌ اذا عوضتَ ، وان كانتِ الزيادتانِ متفاضلتَينِ مثلَ الزيادتَينِ اللتينِ في حُبارَى ، وهيَ الالفُ الأولى وألفُ التأنيثِ وهيَ جاءتْ لمعنًى ، وألفُ حبارَى جاءتْ متقدمةً عليهَا بَعيدةً منَ الطرفِ، وألفُ التأنيثِ هيَ الطرفُ ، والطرفُ محلّ التغيير ، فالأولَى فَضَلَتْ ألفَ التأنيثِ بالتقدمِ، وألفُ التأنيثِ فَضُلتِ الالفَ المتقدمةَ بكونِهَا جاءتْ لمعنًى ،

---

(١) ينظر الخصائص ٢/ ١٠٠-١٠١.

(٢) في الأصل : "وياء قنديل".

فَهذَا هُو معنَى المُفاضَلَة ،فإذَا كانتِ الزيادَتَانِ على هذهِ الحالِ حذفتَ أيهمَا شئتَ، فإن شئتَ حذفتَ ألفَ التأنيثِ ،فيصيرُ حُبارَى : حُبَارًا مثل غُرابٍ ،فتقولُ في تصغيرِهَا : حُبَيِّرٌ ، كما تَقولُ في تَصغِيرِ غُرابٍ : غُرَيِّبٌ ، وغُلَيِّمٌ في تَصغِيرِ : غُلامٍ ، ومنهم من يثبتُ تاءَ التأنيثِ في هذَا الوجهِ ، فَيقولُ : حُبَيِّرَة،(١) حفظًا على التأنيث، وشحًا على عَلامتِهِ ،وان شئتَ حذفتَ الالفَ الأولى فيصيرُ حُبارَى : حُبْرَا ،فتصيرُ ألفُ التأنيثِ فِيه رابعةً مثل ألفِ ثُمْلَى ،وسَكْرَى ، وحُبْلَى فتقولُ في تصغيرِهَا : حُبَيْرى، كما قُلتَ في تَصغِيرِ ثُمْلَى : ثُمَيْلَى .

وقلنسوةٌ أَنتَ مخيرٌ في حذفِ الزيادَتينِ منهُمَا،وهيَ النونُ والواوُ ؛ لأنَّ الأصلَ هو القافُ واللامُ والسينُ ،ودليلُ زِيادتِهمَا قولُهم : تَقَلَّسَ اذَا جَعَلَ القلنسوةَ في رأسهِ ،فَقد حَذَفَ الواوَ والنونَ من هذَا الفعلِ الذى هُوَ تقلسَ ، فإذَا حذفتَ النُونَ قُلتَ في تَصغيرِهَا قُلَيْسِيَةً (٢) وقَلَبتَ الواوَ ياءً لانكسارِ ما قبلَهَا ؛لأنَّ أصلَهَا : قلنسوةٌ ، وإذَا حذفتَ الواوَ قلتَ في تصغيرِهَا قُلَيْنِسَةٌ(٢) وَإنَّمَا كُنتَ مُخَيَّراً في حَذفِهِما ؛ لانهُمَا زِيادَتَانِ تَفاضَلَتَا ،

وذلك أنَّ الواوَ نصفُ النونِ بالحركةِ،والنُونُ فَضُلَتْ بالتقدمِ ،فإن كانَ الإسمُ سُداسيًّا فلا يكونُ سُداسيًّا إلاَّ بزيادةٍ فيهِ أو زيادتَينِ أو ثلاثةٍ ، فَما كَانَ سُداسيًّا بزيادةٍ وَاحدةٍ وجَبَ حذفُهَا وحذفُ حرفٍ / منَ الاصُولِ حتى يَصيرَ ٥٦/أ رُباعيًّا ،ومثلُ ذلكَ قَبَعْثَرَى وعَضْرَفُوط (٣) كلُّ واحِدٍ منهُمَا سُداسِيٌّ ، فَأمَّا قبعثرَى فهُو سداسيٌّ بِزيادَةِ الالِفِ ،وأما عَضْرَفُوطٌ فهو أيضًا سداسيٌّ بِزيادةِ الواوِ ،

---

(١) أثبتها أبو عمرو بن العلاء كما في الكتاب ٤٣٧/٣ ،وانظر المقتضب ٢٦٢/٢ .

(٢) كرر في الأصل ،وجاءَ في الأصل أيضاً "قلنسية" في الموضعين تحريف ظاهر وينظر الكتاب ٤٣٦/٣ .

(٣) العضرفوط : ذكر العظاء . ينظر شرح أبنية سيبويه لابن الدهان النحوي : ١٢٣ ، وشرح الشافية ٥١/١ .

فإذا صغرت قبعثرى حذفت الالفَ والراءَ التي قبلهَا فبقيَ قبيعثًا على أربعةِ أحرفٍ ، وإذا صغرت عضرفوطاً حذفتَ الواوَ والطاءَ فبقيَ عَضْرَفًا على أربعةِ أحرفٍ، فتقولُ في تصغيرهِ: عُضَيْرِفٌ (١) ،وان عوضتَ قلتَ : عُضَيْرِيفٌ (*)، وان كانَ الاسمُ سُدَاسيًّا بزيادتَينِ لم يكُن لكَ بدٌّ منَ الحذفِ حتى يصيرَ الى الرباعيِّ أو الخماسيِّ الذى رابعُهُ حرفُ علةٍ ،ومثالُ ذلكَ قولُهم : عَيْطَمُوسٌ (٢) ؛لأنكَ لو حذفتَ الياءَ صارَ عَطَمُوسًا على وزنِ قَرَبُوسٍ ،وهوَ خماسيٌّ قبلَ آخرهِ حرفُ علةٍ ،فقلتَ فى تَصغيرهِ : عُطَيْمِيسٌ ،كما تصغرُ قَرَبُوسًا على : قُرَيبِيس (٣) ،قلبتَ الواوَ ياءً فيهَا لانكسارِ ما قبلَهَا،ولاَ يجوزُ حذفُ الواوِ من عَيطَمُوسٍ وإبقاءُ الياءِ ؛لأنكَ اذا حذفتهَا لم يَكن بدٌّ من حذفِ الياءِ فيكثُرُ الحذفُ بحذفِهَا ،واذا حُذفَتْ وقفَ الحذفُ عندَهَا ،وكلُّ زيادتَينِ اذا كانَ الحذفُ يقفُ عندَ احدَاهُمَا ولاَ يُؤَدِّي الى حذفِ الاخرَى فحذفُ التِي يقفُ الحذفُ عندهَا هُوَ الواجبُ دونَ الاخرَى التي اذا حذفتْ أدَّى (٤) حذفُهَا إلى حذفِ غيرهَا ،[فتعَيَّنَ] (٥) حذفُ الزيادةِ الواحدَةِ في عَيطَمُوسٍ وفي مَا جَرَى مجراهُ ،واذا كانَ المكبرُ سداسيًّا بزيادةِ ثلاثةِ أحرفٍ نحو : مُستخْرجٌ ،أو يكونُ في الاصلِ رباعيًّا فيصيرُ سُداسيًّا بزيادتَينِ ، فإنكَ تحذفُ منهُ حتَّى يصيرَ إلى الرباعيِّ ،ومثالُ ذلكَ : مُسْتَخْرِجٌ ومُحْرنجِمٌ ومُقْعَنْسِسٌ ، فأما مُستخرِجٌ فهو سُدَاسِيٌّ بزيادةِ الميمِ والسينِ والتاءِ، فإذَا صغرتَ حذفتَ السينَ والتاءَ فيبقَى مُخْرِجًا فتقولُ في تَصغيرهِ: مُخَيْرِجٌ اذا لم تُعوض ،فإن عَوضتَ مُخَيْرِيجٌ ،وانمَا حذفتِ السينُ والتاءُ وبقيتِ الجيمُ ،

(*) في الأصل : غضيريف ،بالغين ،تحريف من الناسخ .

(١) ينظر الكتاب ٣/ ٤٤٩ ،والمقتضب ٢/ ٢٤٩ ،ووقع في هذه النسخة غضرفوط بالغين خطأ .

(٢) العيطموس من النِّساء :التامة الخَلق ،ومن الإبل : الفتية الحسنة الخَلق . ينظر شرح أبنية سيبويه لابن الدهان النحوى : ١٣١، وشرح المفصل لابن يعيش ٥/ ١٢٢.

(٣) ينظر الكتاب ٣/ ٤١٦ - ٤٤٤.

(٤) في الأصل : ودى .

(٥) في الأصل : فعين/الزيادة (حذف) والسياق يعطى ما أثبتناه .

لانَّ الميمَ فَضَلتها بكونها في أول الكلمة دَالةً على اسمِ الفاعلِ وعلى اسمِ المفعولِ إذا قلتَ : مُستخرَجٌ بفتحِ الراءِ وهُمَا ليسَا في أولِ الكلمةِ فقد بانَ ذلكَ من الطرفِ، وليسَ فيهمَا ما يدلُ عَلى الفاعِلِ ولا على المفعولِ .

وأما "مُحْرَنجِمٌ" فَهوَ مِن ذواتِ الاربعة : الحاءُ والرَّاءُ والجيمُ والميمُ فِيهِ أُصولٌ، والنونُ والميمُ فِيهِ زائدَتانِ، فَهُوَ (١) مما صَارَ سُدَاسِيًّا بِزيادَتينِ، فإذا صغرتَ حذفتَ إحدَى الزيادتَينِ وهيَ النونُ فَيبقَى مُحرَجِمًا ثم حذفتَ الميمَ ،كما حذفتَها من مُدَحرِجٍ فتقولُ في تصغيرِهِ حُرَيجِمٌ ان لم تُعوِّضْ، وحُرَيْجِيمٌ ان عوضتَ.

وأما "مُقْعَنسِسٌ" فَفيهِ ثلاثُ زِيادَاتٍ مِثل : مُستخرِجٍ ، الَّا أن إحدَى الزيادَاتِ من لفظِ الاصلِ ،وهيَ السينُ والزيادتانِ الاخرَيانِ : الميمُ الذى في أوله والنونُ ؛لأنهُ مِنَ القعسِ ،فَهوَ من ذواتِ القَافِ والعينِ والسينِ ، فمذهَبُ سيبويهِ (٢) في تصغيره حذفُ النونِ والسينِ ، فَتقولُ في تَصغيرهِ مُقَيْعِسٌ اذا لم تُعوِّضْ، ومُقَيْعِيسٌ اذا عوضتَ ،فتحذفُ النونَ والسينَ ،كما ذكرتُ لَكَ وتُبقِي الميمَ لكونِهَا / دَالةً على الفَاعِلِ ،ومذهَبُ المبردِ (٣) حذفُ الميمِ والنونِ وابقاءُ السينِ لكونِهَا منْ لفظِ أحدِ الاصُولِ الذى هُوَ السينُ ،فتقولُ في تصغيرِهِ قُعَيْسِسٌ ٥٦/
إذا لم تُعوِّضْ، وقُعَيْسِيسٌ إذا عوضتَ، والذى يَترجحُ مِنَ المذهَبينِ مَذهَبُ سيبويهِ ،فإنَّ السينَ ، وان كانت مِنْ لفظِ الأصلِ ،فلم تَجِئْ لمعنًى، والميمُ وان لم تكنْ مِن لفظِ الأصلِ فَقدْ جَاءَتْ لمعنًى ، وهي دَلالتُهَا على الفاعِلِ ، وملاحظةُ المعنَى أولى مِن ملاحظةِ اللفظِ.

وَإن كانَ الاسمُ سباعيًّا فَلا يَكونُ هَذا العددُ إلاَّ بزَوائدَ ،فتُحذفُ مِنهُ حتَّى يصيرَ إلى الرباعيِّ أو الخماسيِّ الذى رَابعُهُ حرفُ عِلَّةٍ ،ومثالُ ذلكَ : اشْهيبَابٌ ، واحْمِيرَارٌ ، واحْرِنجَامٌ، تُحذفُ مِن اشهيبابٍ ألفُ الوصلِ والياءُ المنقلبةُ عَنِ الالِفِ الثَالِثةِ في اشهيبابٍ ،فيبقَى شِهْبَاباً على وزنِ قِرْطاسٍ ، فَتقولُ شُهَيْبِيبٌ ، كما تقولُ قُرَيْطِيسٌ ،والذى في

---

(١) في الاصل : فهما ، والسياق يعطي ما أثبتناه.
(٢) ينظر الكتاب ٣/٤٢٩ .
(٣) ينظر المقتضب ٢/٢٥٣-٢٥٤ .

اشهيباب في حالِ التصغير تفعَلهُ في احميرارٍ ، وفي كُلِّ مصدرٍ للفعلِ الذي هوَ على وزنِ افعَالَّ ،نحوُ : احمارّ واصفارّ ، ولا يجوزُ أن تُحذَفَ الالفُ مِن اشهيبابٍ وتبقَى الياءُ ، فإنَّ الياءَ لا تبقَى مَعَ الالفِ ،فالالفُ لايقفُ الحذفُ عندَها ،ولم يُؤَدِّ إلى حذفِ الياءِ ،وحُذفتِ الألِفُ ،لأنكَ لو صغرتَهُ بعدَ حذفِ الالِفِ وابقاءِ الياءِ لصغرتَهُ على وزنٍ خَارِجٍ عَن أوزانِ التصغيرِ الثلاثةِ ، وهُوَ فُعَيْلِيلٌ .

وأمَّا "احرنجامٌ" ، فإنكَ تحذفُ منهُ همزةَ الوصلِ والنونِ وتُبقِي الالِفَ كما أبقيتَهَا في اشهيبابٍ ، وتفعلُ فِيهِ في حَالِ التصغيرِ مَا فعلتَ فِيهِ ،فتقولُ :

حُرَيْجِيمٌ ،واحرنجامٌ لم يكنْ سُبَاعِيًّا الاَّ بثلاثِ زَوائِدَ ،لأنهُ في أصلِ الوضعِ رُبَاعِيٌّ من حرجمتَ الإبلَ اذا جمعتَهَا،وردَدتَ بعضَهَا الى بَعضٍ ، واشهيبابٌ ونظائرُهُ انَّمَا كَانَ سُبَاعِيًّا بأربعِ زَوائِدَ ،لانهُ ثُلاثيٌّ في الأصلِ ، أيْ: في أصلِ وضعِهِ ، لأنهُ مِنَ الشُّهبةِ،وزوائدُهُ همزةُ الوصلِ واليَاءُ التي بعدَ الهاءِ ، وأحدُ البَاءيينِ والالِفُ ،وكذلكَ نَظائرُهُ .

تَكمِلةٌ فيهَا ضَبطُ البابِ أجمع ، وهي أن تقولَ:الخماسيُّ على ضربينِ،أصولٌ وزوائِدُ ، فالأصولُ تحذفُ الآخرَ مِنهَا حتَى تَبقَى الكلمةُ على أربعةِ أحرفٍ،ثم تُصغِّرُهَا على فُعَيْعِلٍ ،ولكَ أن تُعوضَ مِنَ المحذوفِ يَاءً قبلَ الآخرِ مَا لم يمنعْ مانعٌ ،فَإذَا عوضتَ فيصيرُ على فُعَيْعِيلٍ،مثالُ ذَلِكَ : سَفرجَلٌ ، ثم تُصغِرُ فتقولُ : سُفَيرِجٌ ، وإن شئتَ سُفَيرِيجٌ ،والذي بزوائِدَ ، فَحكمُهُ أيضًا أن يُحذَفَ حَتَى يُرَدَّ الى أربعةِ أحرفٍ،ولكنْ لا يكُونُ الحذفُ فِيهِ إلاَّ في الزوائِدِ حيثُ كَانتْ مِن أولٍ أو وَسَطٍ أو آخِرٍ ،الاَّ أن يَكُونَ الرابعُ حرفَ مدٍّ ولينٍ ،فانهُ لا يُحذَفُ ، لأنَّا قد نُعوضُ مِنَ المحذوفِ في موضعِ الرابعِ ، فَلوْ حَذفنَا ثم عوضنَا منهُ لوجَبَ التعويضُ في موضعِ المحذوفِ ، وكَمَا نعوضُ يَاءً ، وكان يرجعُ حرفُ المدِّ واللينِ بِسَبَبِ الكسرةِ قبلَهُ ، فَوجبَ ألا يحذفَ ويُعَادَ ، فيكونُ فِيهِ نَقيضُ الغرضِ والعبَثُ ، وكذلكَ لا تحذفُ ألفُ التأنيثِ المَمْدُودَةِ ، لأنَّ الألفَ التي قَبلَ الهمزةِ فيهَا قد تكونُ رابعةً ،فَمُوملتْ / خامسَةً وسادِسَةً مُعَامَلَتَهَا رَابِعَةً حتَى يصيرَ البابُ ٥٧/أ

واحدًا ، وأيضًا ، فإنها قد قويت حيث كانت ألفًا وقبلها ألف فحركت ، وكذلك لا تحذف الألف والنون اللتان هما في مقابلة ألف التأنيث من سكران ونحوه .
وكذلك لا تحذف الميم من منفعل ونحوه لأجل زيادة أخرى ، وهي أولى بالحذف ، وإنما لم تحذف الميم للزومها فجرت مجرى الأصل ، وسائر الزوائد تحذف إذا افتقر إلى حذفها ، وقد يكون في الكلام زائدتان فأكثر وعليها حذف واحدة ، فنحن ننظر في المفضول منهما فنحذفه ، ولا ينضبط ذلك إلا بذكر جمل منها يقاس عليها إن شاء الله تعالى .

فمن ذلك أن تكون إحدى الزيادتين لمعنى والأخرى لغير معنى ، فالتي لغير معنى مفضولة فتحذف .

أو تكون إحداهما ساكنة والأخرى متحركة ، فالساكنة هي المفضولة ، وتكون إحداهما لازمة للكلمة والأخرى غير لازمة ، فغير اللازمة هي المفضولة أو تكون إحداهما متوسطة والأخرى متطرفة ، فالمتطرفة المفضولة ، أو يكون حذف إحداهما يؤدي إلى حذف الأخرى ، والأخرى ليست كذلك ، فالتي تؤدي إلى حذف صاحبتها هي المفضولة ، أو يكون المثال يقطع على حذفها لكثرة وقوع الزائد هناك ، وقد تتكافأ الزوائد فتتخير في حذف إحداهما ، وعلى هذا تضرب المسائل ويقاس عليها إن شاء الله تعالى .

تقول في "سفرجل" : سفيرج وسفيريج ، فهذه أصول فحذفت من أحدها ، ومثلها فرزدق تقول في تصغيره : فريزد وفريزيد ، ويجوز فريزق وفريزيق بحذف الدال التي قبل القاف وتبقية القاف ؛ لأن الدال من حروف البدل فأشبهت حروف الزوائد ، وتقول أيضًا في سفرجل : سفيرل وسفيريل ، وقد حكى الأخفش (١) سفيرجل من غير حذف ، وهو في غاية الشذوذ ، وتقول في "قنديل" : قنيديل ، فلا تحذف منه شيئًا ؛ لأن رابعه حرف مد ولين ، وكذلك

---

(١) ينظر شرح المفصل ٥/١١٧ وشرح الشافية للرضي ١/٢٠٥ ، وحكاه سيبويه عن بعض النحويين . ينظر الكتاب ٣/٤١٨ .

قِنطار وقُنَيطِيرٌ ، ومِعْقرٌ ومُعَيْقِيرٌ (١) ، وتقولُ في سَكرانَ : سُكَيرانَ ، فلا تَحذفُ كما تقولُ في حمراء حُمَيْراءَ ، وتقولُ في مُنطلِقٍ : مُطَيلِقٌ (٢) ، وفيهِ زائدتانِ : الميمُ [والنونُ] (٣) ، فحذفتَ النونَ ؛ لأنَّها ساكنةٌ [والميمُ] (٤) متحركةٌ ، ولأنَّ الميمَ ثابتةٌ أبدًا في بِنيةِ الفاعِلِ ، والنونُ قد تسقُطُ فتقولُ : مُخَيرجٌ ومُقيدِرٌ ، وليسَ هُنا نونٌ ، وإن شِئتَ مُطَيليقٌ فتَعوضُ مِنَ المحذوفِ ، وتقولُ في قلنسوةٍ : قُلَيسِيَةٌ (٥) ، وفيهِ زائدتانِ : النونُ والواوُ ، فتحذفُ النونَ ؛ لأنَّها ساكِنَةٌ والواوُ متحركَةٌ ، فَقدْ تكافأتْ مَعَ الواوِ ؛ فلذَلِكَ تخيرتَ في الحذفِ وإن شئتَ قلتَ : قُلَينِسَةٌ وقُلَينِيسَةٌ (٥) ؛ فتَعوض .

وتقولُ في " مُستخرِجٍ " : مُخَيْرِجٌ ، فتحذِفُ السينَ والتاءَ ولاَ تحذَفُ الميمَ ؛ لأنَّها اللازمةُ ، وإن شِئتَ مُخَيرِيجٌ فَتَعَوضَ ، وتَقولُ في حُبَارَى : حُبَيْرَى ، فَتحذَفَ الالفَ المتوسطةَ ؛ لأنَّها لِغيرِ معنىً ، والالفُ المتطرفةُ لمعنىً ، ولاَ يجوزُ التعويضُ هَاهُنَا لئلا تَرجعَ ألفُ التأنيثِ بِصورةِ الثَابتَةِ خَامِسَةً ، وذلكَ لايكونُ .

وإن شئتَ قلتَ : حُبَيِّرٌ فَتحذِفَ أَلِفَ التأنِيثِ ؛ لأنَّهَا وإن كانتْ لمعنىً فِهيَ / مُتطرِفَةٌ والأُولى مُتوسِطَةٌ ، فَكَافأتهَا ، وإن عوضتَ قلتَ : حُبَيِّرٌ /٥٧
وقد قِيلَ : حُبَيِّرَةٌ ، فَعوضُوا تَاءَ التأنيثِ مِنْ ألفِ التأنيثِ ، وهَذا شاذٌ ، وتقولُ فى مَعْلُوجَاءَ اسمٌ لِجَمَاعةِ العلُوجِ (٦) : مُعَيْلِجَاءَ فَلا تحذفُ شيئًا ؛ لأنَّ رَابعَهُ حرفُ مَدٍ ولينٍ وآخرَهُ ألفُ التأنيثِ الممدودَةُ وأولُهُ الميمُ اللازمةُ في الفاعِلِ والمفعولِ ، وتقولُ في اشهيبَابٍ : شُهَيْبِيبٌ (٧) فتَحذِفُ أوّلاً ألفَ الوَصلِ ؛

---

(١) مِعْقَرُ : اسم شاعر ، وهو مِعْقَرُ بن حمار البارقي حليف بني نمير . ينظر الصحاح (عقر) .

(٢) فى الأصل : مطيليق ، ولعل الصواب ما أثبتناه .

(٣) زيادة يقتضيها السياق .

(٤) في الأصل : والهمزة ، خطأ والصواب ما أثبتناه .

(٥) في الأصل : قلنسية . . قلنسية ، خطأ وانظر الكتاب ٣ / ٤٣٦ .

(٦) قال سيبويه : "وإذا حقرت مَعْيُوراءَ ومَعْلُوجَاءَ قلت : مُعَيلِيجَاءَ ومُعَيْيِرَاءَ لا تَحذف الواو لأنها ليست كألف مبارك هي رابعة". الكتاب ٣ / ٤٤١ .

(٧) ينظر التبصرة والتذكرة ٢ / ٦٩٥ .

لأنّ الشينَ قد تَحركتْ،ثم حذفتِ الياءُ وبقيتِ الالِفُ ؛لأنها رجعتْ رابعةً، ولا يجوزُ حذفُ الالِفِ وبَقاءُ الياءِ لِئلا يُؤَدِّيَ إلى حَذفِ الياءِ ، وتقولُ في مُقعنسِسٍ مُقَيْعِسٌ،هَذَا مذهبُ سيبويهِ [1] ، وجَعَلَ المِيمَ أفضَلُ مِنْ أحَدِ السينَينِ ؛ لأنَّ السينَ زائدةٌ لِلإلحاقِ، ويقولُ المبردُ [2] في تَصغِيرِهِ : قُعَيْسِسٌ، ويَجعَلُ السِّينَ أفضَلَ ؛ لأنَّهَا مُلحَقَةٌ بالأصلِ .

واتفَقُوا على أنّ الحذفَ والبَقاءَ إنما هُوَ للأبعدِ منَ الأصليّ والأقربِ مِنَ الأصليّ ، فَعلى هَذَا يترجّحُ قولُ سيبويهِ ؛ لأنّ الميمَ ألزمُ للكلمةِ ، فهِيَ أقربُ إلى الأصليّ .

---

(١) مر قريبا ،انظر الكتاب ٣/٤٢٩.

(٢) ينظر المقتضب ٢/٢٥٣-٢٥٤.

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا العربية
فرع اللغة

قام الطالب باجراء التصحيحات التي طلبتها منه لجنة المناقشة .

لجنة المناقشة

المشرف	المناقش	المناقش
د / محمد ابراهيم البنا	د / عبد العزيز محمد فاخر	د / عياد عيد الثبيتي

٣٠١٠٢٠٠٠٠٠٢٠٤٤

السِّفْرُ الثَّالِثُ
من
المُنتَخَب الأكمَل على كتاب الجُمَل

لمحمد بن أحمد بن عبدالله الأنصاريّ الإشبيليّ

الشهير بالخفاف

دراسة وتحقيق

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في اللغة

إعداد

الطالب / أحمد بويا ولد الشيخ محمد تقي الله

إشراف

الأستاذ الدكتور / إبراهيم إبراهيم بركات

٤٢٩٩

١٤١٢هـ ١٩٩١م

المجلد الثاني

بسم الله الرحمن الرحيم

باب تصغير الظروف

الظروفُ في موضوعِ اللغةِ هيَ الاوعيةُ المحتويةُ على ما يُوعَى فيهَا ، كالكيسِ والعِدلِ وغيرِهمَا ، ولما كانتْ أسماءُ الازمنةِ والامكنةِ في بعضِ تصرفاتِهَا في الكلامِ تقتضِي حَرفَ الإضَافَةِ ؛ تَضمنَ معنَى الظروفِ لمَا فِيهَا ، سَمَّاهَا النحويونَ في تلكَ الحالِ ظروفًا ؛ فموضوعُ البابِ للإعلامِ بغَلبةِ التذكيرِ عليهَا ، ومَاجُعِلَ منهَا مُؤنثًا ، وكيفيةِ تصغيرِ المذكرِ والمُؤنثِ منهَا ، ثم مَا يصغرُ منهَا ممَّا لا يُصَغَّرُ.

وان شئتَ وفاءً على هذا فقل : وتصغيرُ الظروفِ كتصغيرِ سائرِ الاسماءِ الاَ أنهَا أفرِدَ لها بابا لامرينِ قصدَ الإعلامَ بهمَا يَخُصَّا بِهَا :

الامرُ الاولُ : أنَّ قدامَ ، ووراءَ ، وأمامَ ، هذهِ الثلاثةُ - وذكرَ أبو القاسمِ منهَا اثنينِ خاصةً - بتاءِ التأنيثِ فِيهَا - بخلافِ سائرِ الرُّباعيِ ؛ لأنَّ التذكيرَ قد اطردَ في الظروفِ كُلِّهَا الاَّ في هذهِ الثلاثةِ ، فلو صُغرتْ على حَسَبِ البابِ لخِيفَ اللبسُ فأثبتُوا الهَاءَ فى الرباعيِّ هَذَا.

الأمرُ الثاني : أنه لاَ يُصغَرُ الاَّ ما وصفَ وتمكنَ ؛ لأنَّ التصغيرَ يُغنِي عنِ الوصفِ ، والتصغيرُ ضربٌ منَ التمكنِ ، ومنَ الظروفِ مَا يكونُ مبهَمًا ولا يُوصفُ ألبتةَ ؛ فلذَلكَ لا يصغرُ ، نحوُ : عندَكَ.

وتصغيرُ الظروفِ تصغيرُ تقريبٍ للمسافةِ (١) ، فهذَا مَا احتوى عليهِ البابُ.

ثم تقولُ بعدَ الكلامِ الجُمْلي على البابِ : اعلم أنَّ الظروفَ على قسمينِ : ظروفُ زَمانٍ وظروفُ مكانٍ ، وكلُّ وَاحدٍ منَ القسمينِ ينقسمُ الى مَا يجوزُ تصغيرُهُ ، والى مَا لاَ يجوزُ تصغيرُهُ .

فأما مَا لاَ يجوزُ تصغيرُهُ من ظروفِ الزمانِ ؛ فكلُّ ظرفٍ مبنيٍّ مُلازِمٍ للبناءِ ، نحو : اذْ ، واذَا ، ومتَى ، وَأَمْسِ ، وسَحَرَ اذا أردتَهُ من يومٍ بعينِهِ ؛ لأنَّ هذهِ الأشياءَ فى هذهِ الحالِ لاتتصرفُ ، وضُحىً ، وبكرةً ، وصباح ، ومساء اذا أردتَّهَا مِنْ

---

(١) ينظر الكتاب ٣/ ٤٨٥ ، والمقتضب ٢/ ٢٧١ .

يوم بعينه ، وعشاء وعتمة اذا أردتها من ليلةٍ بعينها ؛ لأنّ هذه الاشياء في هذه الحال لا تتصرف ولا تخرج عن الظرفية ، فإذا لم تردها من يوم بعينه ولا من ليلةٍ بعينها جاز تصغيرها،/ وأما غدوةٌ ، وبكرةٌ ، فيجوز تصغيرها ٥٨/أ
وإن أريدا من يومٍ بعينه ؛ لأنهما في تلك الحال متصرفان ويخرجان عن الظرفية ، تقول : سير يوم الجمعة غدوةً ، وسير يوم الخميس بكرةً .

ومما لا يصغر من ظروف الأزمنة "البارحة" ، وانما لم تصغر ؛ لأجل أنهم حملوها على "أمس" ؛ لأنّ البارحة اسمُ لليلة التي قبل يومك وليلتك[(١)] كما أنّ أمسِ اسمٌ لليوم الذي قبل يومك ، فلما كانت بينهما هذه المناسبة لم تصغّر البارحة كما لم يصغر أمسِ ، وزعموا أنهم انما لم يصغروا هذا كما لم يصغروا أمسِ في أنه نقيضه من حيث أنه اسمٌ لليوم الذي بعد يومك ، والشيء يحمل على نقيضه ، كما يحمل على نظيره .

وماسوى هذه الظروف المذكورة من ظروف الزمان يجوز تصغيره ، والمقصود من تصغير ظروف الزمان تقريب المدة قال طرفة[(٢)] :

طحا بك قلبٌ بالحسان طروبُ [بعيد الشباب عصر حان مشيبُ]

وأما ما لا يصغر من ظروف المكان ، فكلّ ظرفٍ مبنيّ ملازم [(٣) للبناء] نحو : أين ، وحيث[(٤)] ، ومما لا يصغر أيضًا من ظروف المكان[(٥)] وإن كان معربًا ،

---

(١) في اللسان (برح) : والبارحة أقرب ليلة مضت . . وذكر السيرافي في أخبار النحاة عن يونس قال يقولون : كان كذا وكذا الليلة إلى ارتفاع الضحى وإذا جاوز ذلك قالوا : كان البارحة .

(٢) الشاهد نسبه المصنف لطرفة بن العبد وهو لعلقمة بن عبدة الفحل كما في ديوانه ٣٣ ، والمفضليات ٣٩١ ، والسبع الطوال الجاهليات ١٧٦ ، والأمالي الشجرية ٢/٢٦٧ ، ورصف المباني ٤١٧ ، والمزهر ٢/٤٨٦ ، والخزانة ٤/٣٦٢ و ١١/٢٨٩ . وعجزه :

* بعيد الشباب عصر حان مشيب *

(٣) زيادة يقتضيها السياق .

(٤) ينظر المقتضب ٢/٢٧١ .

(٥) يبدو أن هنا نقص ، ولعل صحة العبارة : من ظروف المكان "عند ولدن وحيث" . ينظر الارتشاف ٢٦٤ ، ٢٦٥ .

لأنهَا وإن كانتْ معربةً قليلةُ التصرفِ ؛ لأنهُ ليسَ لَهَا منَ التصرفِ الا دُخُولُ "مِنْ" عليهَا مِنْ بينِ سَائِرِ حروفِ الجَرِ ، وإذا لم تَدخُلْ "مِنْ" عليهَا لاَ تَزَالُ ظرفـًا ، ولا تكونُ فَاعلةً ولاَ مفعُولَةً ولا مبتدأً ولا خبرًا ، أعنِي - مَرفُوعًا ، وإن كانتْ فـي موضعِ رفعٍ ولا غيرِ ذَلِكَ مِمَّا تتصرفُ بِهِ الأسمَاءُ ومَا سِوَى ذلكَ يجوزُ تصغيرُهُ ، والمُرادُ بتصغيرِ ظرفِ المكانِ تقريبُ المسَافةِ كقولِ امرئِ القيسِ:(١)

* بِمَضَافٍ فُوَيْقَ الأرضِ ليسَ بأعزلِ *

وكقوله :(٢) * دُوَيْنَ السَّمَاءِ في رُؤُسِ المَجَادِلِ *

والظروفُ كُلُّهَا تجرِي في التصغيرِ مَجرَى الأسماءِ،(٣) فالثلاثيُّ مِنهَا يصغـرُ ، كتصغيرِ الثلاثيِّ منَ الاسماءِ والرباعِيِّ يصغرُ تصغيرَ الرباعِيِّ مِنَ الأسمَاءِ والخماسيُّ كذلك الى ما فَوقـهُ.

ألفَاظُ الكتابِ :

قوله : (والأماكِنُ كُلُّهَا مذكرة)(٤) ، يَعني : أسمَاءُ المَكَانِ التي هي ظروفٌ كُلُّهَا مذكَرةٌ ، ثم قالَ بعدَ هَذا : (فَتصغيرُهَا بغيرِ هَاءِ الأَقدَام وَوَرَاءَ ، فإنهُمَا مُؤَنَّثَانِ فتصغيرُهُمَا بالتاءِ)(٥) ، وكلاهُمَا اسمٌ على أكثرَ من ثلاثةِ أحرفٍ ،والمُؤَنَّثُ الذى لاَ تَاءَ فِيهِ للتأنِيثِ اذا زادَ على ثلاثةِ أحرفٍ لا تلحقُـهُ تاءُ التأنيثِ في التصغيرِ قيلَ : وذَلِكَ أنَّ أكثرَ ظرُوفِ المكانِ مُذكَّرٌ ،فلو لم يُلحِقُوا التاءَ قُدَّامَ وَوَرَاءَ في التصغيرِ لتُوهِمَ أنهمَا مُذكَّرَانِ ،كأكثرِ الظروفِ مِنَ المكانِ ، فإلحاقُهُمْ لِتاءِ التـأنيثِ فيهَا انمَا هُوَ لرفعِ هَذَا التوهُمِ .

فإن قِيلَ: كانَ يُرفعُ وَهمُ التذكيرِ فيهِمَا بِمَا يرتفعُ مِنَ الأسماءِ المُؤَنَّثَةِ غيرِ الظروفِ التي لاَ علَمَ فيهَا للتأنيثِ ،وهو الإشَارةُ اليهَا والإخبَارُ عنهُمَا

---

(١) سبق تخريجه ص ٢٠٧.

(٢) مر الكلام عليه وتخريجه ص ٢٠٧.

(٣) ينظر المقتضب ٢ / ٢٧١ .

(٤) الجمل : ٢٥٠ .

(٥) الجمل : ٢٥٠ .

والوصفُ وعودُ الضميرِ قيلَ : هذه الأشياءُ لا تكونُ إلاّ مع كثرةِ التصرفِ، وقُدّامَ ، وَوَرَاءَ يَقِلُّ تصرفُهُمَا ، فلا يكونُ فِيهِمَا ذَلكَ ، وأنشد في الباب: (١)

قُدَيْدِيمَةَ التَّجْرِيبِ والحِلْمِ إِنَّنِي أَرَى غَفَلاتِ المَوْتِ قَبْلَ التَّجَارِبِ

البيت للقطَامِي (٢) ، اسمه عُمَير بن شُييم بضم الشينِ وكسرهَا ولقب بالقطَامِيّ لقوله / : ٥٨/

يَصُكُّهُنَّ جَانِبًا فَجَانِبَـــا صَكَّ القُطَامِيِّ القَطَا القَوَارِبَا (٣)

"والقُطَامِيُّ" هنَا هوَ البازِي، "والقَطَا" طائرٌ مشهورٌ، "والقوارِبُ" في وصفِهَا هيَ : القريبةُ من بلوغِ الماءِ ، فَيكونُ أحرصَ لَهَا على البلوغِ إلى الماءِ ، "والقَطَا" طيرٌ يصبرُ عنِ الماءِ كثيرًا ، وحَكَى الشَّيبانِي (٤) أنَّ القطَامِيَّ مَرَّ بامرأةٍ فاستقرَاهَا ،

---

(١) الجمل ٢٥٠ .
والبيت للقطامي ، ديوانه : ٤٣-٥٠ ، وهو من شواهد المقتضب ٢/٢٧٢ و٤/٤١ ، والأمالي الشجرية ٢/١٥٥ ، والتبصرة والتذكرة ٢/٦١٩ ، والحلل في شرح أبيات الجمل ٣٣٣ ، و شرح المفصل لابن يعيش ٥/١٢٨ ، وإيضاح شواهد الايضاح ١/٥١٩ ، و شرح ألفية ابن معطى ٢/١٢٣٧ ، وشرح الجمل لابن هشام الانصارى ٣٢٨ ، واللسان (قدم) والشاهد فيه قوله : قُدَيْدِيمَةَ التَّجْرِيبِ حيث أثبت الهاء في تصغير قُدَّامَ وذلك شاذٌ . ويروى : غَفَلاَتِ العَيْشِ .

(٢) القطامى اسمه : عمير بن شييم من تغلب اتَّسَمَ شعره بالغزل الرقيق والمهاجاةِ القاسية والمديح الموفق . انظر ترجمته في طبقات ابن سلام ٢/٥٣٤ ، والشعر والشعراء ٢/٧٢٣ . والمبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة : ٢٨ ، والمؤتلف : ١٦٦ ، مات سنة ١٠١ من الهجرة .

(٣) الشاهد للقاطمى وهو في ديوانه : ٧ ، والمبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة : ٢٨ ، والخزانة ٢/٣٧١ ، وفي المبهج قصة البيت وأنه لقب القُطامِي لقوله هذا البيت .

(٤) أبو عمرو الشيباني : إسحاق بن مرار من رمادة الكوفة وجاور شيبان فنسب إليهم، قال أبو العباس : كان مع أبي عمرو الشيباني من العلم والسماع عشرة أضعاف ما كان مع أبي عبيدة ولم يكن من أهل البصرة مثل أبي عبيدة في السماع والعلم . انظر ترجمته في مراتب النحويين : ١٤٥ ، وطبقات الزبيدى : ١٩٤ ، وابن النديم : ١٠١ ، ونزهة الالباء : ٧٧ ، والانباه : ١/٢٥٦ ، ومعجم الادباء : ٦/٧٧ .

أى: طَلَبَ منهَا القِرَى، وهو ما يقدمُ للضيفِ منَ الطعامِ، فقالتْ : إنا مِن قـــومٍ يَشتَوونَ القِدَّ (١) منَ الجُوعِ ، فقالَ : من هؤلاءِ ويحكِ ؟ فقالتْ : مُحارب، فباتَ عندَهَا بأسوأ ليلةٍ، فقَالَ القصيدَ الذى هذَا البيت منه يَهجُوهَا ويذكُـرُ القصَّـةَ وفيها :

فَلَمَّا تَنَازعنَا الحديثَ سَألتُهَـا عن الحَيِّ قالت مَعشرٌ من مُحَارِب

مِنَ المُشتَوِينَ القِدَّ مما تراهُـمُ جِياعاً وَيَعرُ النَّاسِ ليسَ بِعَـــازِب

وقبلَ البيتِ الذى استشهَدَ بِهِ أبُو القاسم : (٢)

صَرِيعُ غَوانٍ رَاقهُنَّ وَرُقنَـــــهُ لَدُن شَبَّ حَتَّى شَابَ سُودُ الذَّوائِبِ

وبهذَا البيتِ لُقِبَ القُطَامِيّ صَرِيعَ الغَواني .

والغَواني: جمعُ غانيةٍ ، وهيَ التي غنيتْ بِحسنِهَا عنِ الزينةِ ، ومعنَى قوله : «قُديدِيمَةَ التجريبِ»، التجريبُ : معرفةُ عادَةِ الأشياءِ التي تَخفَى عَادَتُهَا ، «والحلمُ» : العقلُ ، والغَفَلاتُ، جمعُ غَفْلَةٍ : وهيَ الذهُولُ عَنِ الشىءِ، وأرادَ بالغفَلاتِ هَاهُنَا : مَا يَكُونُ منَ العيشِ في وقتِ الغفلةِ عَنِ التجَارِبِ والنظَرِ في العَوَاقِبِ ؛ لأنَّ العيشَ لا يلَــذُّ الاَّ في تلكَ الحالِ فَإنهُ بمعزل عما يُكَدِّرُهُ ، وَأما اذا كَانَ صَاحبُ العيشِ جرَّبَ الامُورَ وعَرَفَ عواقبَهَا وأنها تـئُولُ الىَ الفناءِ والى التغيُّرِ فلا يَصفُو له ذلكَ العيشُ ولاَ يعدُّهُ عيشًا طيبًا ، ولذلكَ قال الشاعر : (٣)

اذَا كَانَ السُّرُورُ الى انقِطَـاعٍ فَلنَّ الحُزنَ في نَفسِ السُّــــرُورِ

---

(١) القد : الجلد اليابس غير مدبوغ . اللسان (قدد) .

(٢) القطامى ، ديوانه : ٥٠ ، والامالي الشجرية ٢٢٣/١ ، والحلل فى شرح أبيات الجمل ٣٣٣ ، والدرُّ المصون ٣٢/٣ ، والخزانة ٢٥/٤ و ٨٦/٧-١١١ ، والدرر ١٨٤/١ ، والشاهد فيه : أنَّ "لدن" مجرورةٌ بِـ "مِنْ" مضمرة أيْ : من لـدُن شبَّ ، وفيه شاهد آخَرَ على أن "لدن" أضيفت الى الجملة وانْ فُعِلَ ذَلِكَ بهـا تمحضت للزمان .

(٣) الشاهد لم أقف على نسبته ومصدره .

فمعنى البيت : إنّما كنتُ أتنعمُ بمغازلةِ النساءِ قُدّامَ التجريبِ ، وأما حين عرفتُ العواقبَ وجربتُ الامورَ فَلا أتنعمُ بذلكَ، ويتبيّنُ معنى هَذَا البيت قولُهُ قبلَهُ :

* صَرِيعُ غَوانٍ رَاقَهُنّ وَرُقْنَهُ *

ومعناهُ: أعجبَهُنّ وأعجبْنَهُ مِن وقتِ شَبَابِهِ ، وهو زمنُ الغفلَةِ الى وقتِ شيبِهِ ، وهو استحكَامُ عِلْمِهِ بالتجارِبِ ، ومرادُهُ "بقديدِيمَةِ التجريبِ" : قَبلَ التجريبِ ، ويدلُ على أنّ مُرادَهُ ذلكَ قولُه بعدَ هَذَا :

* أرَى غَفلَاتِ العَيْشِ قَبلَ التّجَارِبِ *

فان قِيلَ : كيفَ ينطبقُ "قُدّامَ" على قَبْلُ في هذا الموضعِ ؟ قيلَ : وذلكَ أنّ الشبيبَةَ لِلشبابِ زَمَانُهَا زَمانُ غفْلَةٍ ، وهيَ سَابِقَةٌ للتجريبِ وزَمَانِ وجُودِهِ ، والتجريبُ وزَمَانُهُ متأخرانِ عنهُمَا ، والمتقدمُ أمامَ المتأخِرِ ، وقُدَامَهُ وقبلَهُ في الوجُودِ ، فصَحّ فِيهِ أن يُقَالَ : قبلَهُ وقُدامَهُ وأمَامَهُ ، ويدلكَ على هَذَا قولُهُ : قُديدِيمَةَ التجريبِ ، وهُوَ الذِى أرادَ بِقولِهِ :

* أرَى غَفلَاتِ العَيشِ قَبلَ التجَارِبِ *

فأوقعَهُ مَثلاً "قُديديمةَ" وقَبْلُ في البيتِ لمسمّى وَاحِدٍ ، وموضِعُ الشاهِدِ قوله : "قُدَيديمَةَ"، فإنهُ تصغيرُ : قُدّام ، وقُدّام اسمٌ مُؤنّثٌ كما تقدمَ ، وهُوَ زائدٌ على ثلاثةِ أحرفٍ ، فَكَانَ حَقُّهُ أن لَا تَلْحَقَهُ تَاءُ / التأنيثِ في التصغيرِ، ولكنْ لَحِقتهُ لِلعلةِ المتقدمةِ الذكرِ، فاستشهدَ بِهِ على تصغيرِهِ بِالتاءِ . ٥٩/

والناصبُ لقديديمةَ فِعلٌ مضمَرٌ مِن معنَى قوله : رَاقَهُنّ ورُقْنَهُ ، فكأنه قال: تَحَابَبْنَا وتَغَازَلْنَا قُديدِيمَةَ التجريبِ ، لأنه اذا استحْسَنَ كُلّ واحِدٍ منهُمَا صَاحِبَهُ وتغازَلَ مَعَهُ فإنهُمَا يَتَحَابانِ ، وقال بعضُ النحويينَ - وهُوَ أبو الحسنِ بن خَرُوف (١) - رحمه الله - العَامِلُ فِيهِ

---

(١) ينظر شرح الجمل لابن خروف ، مخطوط رقم ٤٧٨ وعبارته : " وهي منصوبةٌ على الظرفِ متعلقةٌ براقَهُنّ ورقنهُ أو بفعلٍ مضمرٍ يفسرُهُ البيتان، أيّ: فَعَلَ ذلِكَ وطافَ قُديدِيمَةَ التجريبِ : أيْ: وقتَ الغفلةِ عَنِ النظرِ في العَواقِبِ".

"راقهنّ ورقتُه"(١) ،وهذا إن صَدَرَ منهُ على جِهَةِ التسامُح ،فيسمحُ لَه في ذلكَ، حتى كأنهُ قالَ العامِلُ فِيهِ معنىَ هذَين الفعلين ، فينتظمُ من ذلكَ عاملٌ واحدٌ ،وهُوَ تحابَبْنَا ونحوه ما يَليقُ بالمعنىَ ،فيكونُ موافقًا لِمَا قدمتُهُ،ويكونُ قائلُهُ تَسَامَحَ في الإطلاقِ ،وانْ أرادَ أنّ الفعلين عَمِلاَ فِيهِ فيبعُدُ مِن جهَةِ أنّ عاملين لاَ يجتمِعَانِ على معمولٍ واحِدٍ ،ويجوزُ أن تَكُونَ المسألةُ من بَابِ الإعمَالِ ،وَيكُونَ على اعمالِ الثّاني ،وَيكُونَ معمولُ الاول مَحذوفًا للعلِم بِهِ ، فكأنه قال : رَاقهنّ قديديمةَ التجريبِ وَرُقّتُهُ فيهَا ،ولكنهُ لم يجيءْ كذلكَ ، لما أن يُحْمَلَ عَلى مَا ذكرتُهُ أوّلاً مِنْ أنْ يَعمَلَ فِيه عَامِلٌ مِن معنَى الفعلَين ، أو يَكُونَ مِن بابِ اعمالِ الثاني .

ويُروى : أنّني أرَى غَفَلاتِ العيشِ ،بفتحِ"أنّ" وكسرِهَا ،فمن فتحَهَا كانت "أنّ" مَعَ مَا عملتْ فِيهِ في موضِع نصبٍ عَلى المفعولِ مِن أجلِهِ ، فكأنهُ قال : تحابَبْنَا قُديديمَةَ التجريبِ والحِلمِ لاجلِ أنني أرَى غفلاتِ العيشِ قبلَ التجارِبِ ،ومن رَواهُ بِكَسْرِ انّ كَانَ معناهُ العِلةُ ، وانّ لم يَكُن لَهَا موضِعٌ مِنَ الإعراب ؛لأنّ "إنّ" المكسورة تَجيىءُ،وَيُرادُ بِهَا العِلّةُ ،فتقولُ : اضرب زيدًا انّهُ فَاجِرٌ أيْ : اضربه لِفُجُورِهِ.

وقال أبو محمد بن السِّيدِ(٢) -رحمه الله - وقد جَاءَ الجملةُ مِنْ غير "انّ" ولاَ "أنّ" بمعنَى المفعولِ من أجلِهِ واستشهَدَ عَلى ذَلِكَ بقولِهِ تَعَالى : ﴿ وَأَنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ ﴾(٣)، قَالَ معناهُ : فاعبدونِ ؛لأجلِ أنّ أُمتكُمْ أُمّةً وَاحِدَةً ،ولأجلِ أني رَبُّكُمْ.

---

(١) قال ابن السيد : "وقديديمة" تصغير قدام والعامل فيه راقهن ورقته . الحلل في شرح أبيات الجمل : ٣٣٤ .

(٢) ينظر الحلل في شرح أبيات الجمل : ٣٣٤ .

(٣) الآية ٩٢ من سورة الأنبياء .

ألفاظ الكتاب :

قوله : (وَمَا كَانَ مِنَ الأَماكِنِ والزمانِ غيرَ مُتمكِّنين لم يجز تصغيرُه)(١)

المتمكنُ يكونُ بمعنَى المعرَبِ ويكونُ بمعنَى المُتَصرِفِ في أبوابِ العربيَةِ ،وأرادَ هَاهُنَا المعنيين ،فكأنه قالَ : وَمَا كَانَ منَ الاماكِنِ والزمانِ غيرَ معربٍ أو غيرَ متصرفٍ في أبوابِ العربيةِ ،فَلاَ يجوزُ تصغيرُه ، ومُثلُهُ بَعْدَ هَذَا تَدلُّ على ذلك ، فَإنَّ عِندَ وَذَات(*) معربانِ غيرُ متصرفينِ في أبوابِ العربيةِ ،وأمسِ مبنيٌّ ،وهوَ يخرجُ عن الظرفيةِ الى غيرِ بَابِهَا ،فيقالُ : ذَهَبَ أمسُ بِمَا فِيهِ ،وذَكَرَ بُعَيْدَاتٍ فيمَا لاَ يُصغَرُ(٢) ؛ كَانَ فى غِنًى عَن ذِكْرِهِ لَهُ في هَذَا الفصلِ ؛ لأنهُ مُصَغَّرٌ،والمصغرُ لا يصغرُ مرةً أخرىَ ، فلو تَكَلَّم على أنَّ المصغَرَ لا يُصغرُ لَحَسُنَ اتيانُهُ ؛لاجلِ امتناعِ تصغيرِهِ لكونِهِ مُصَغَّرًا(٣) ، والعذرُ لَهُ في كونِهِ أتَى بِهِ فى هذَا الفصلِ غيرَ مُتصرفٍ فَذَكرهُ مَعَ ذَاتِ مَرةٍ وعندَ ،فيكونُ / فِيهِ عِلتانِ مَانِعَتَانِ منَ التصغيرِ أحدُهُمَا ٥٩/ب عَدَمُ تصرفِهِ ،ومنَ أجلِهَا ذَكَرَهُ في هذَا الفصلِ .

والأخرىَ : كونُهُ مُصَغَّرًا ، وَقَد تَقدمَ الكلامُ على بُعَيْدَاتٍ بَيْنٍ فى بَابِ ما تتعدَّى اليهِ الأفعالُ المتعدِّيةُ وغيرُ المتعديَةِ فَلاَ فَائدةَ في اعادَتِهِ فى هَذَا الفصلِ .

(*) في الأصل : " مرة " وهي مقحمة من الناسخ .

(١) الجمل : ٢٥٠ .

(٢) الجمل : ٢٥٠ .

(٣) ينظر المقتضب ٢/٢٧٨ .

باب تصغير الاسماء المبهمة

ويقدمُ بينَ يديْ هَذا البابِ أن يقالَ : الإبهامُ خلافُ الإبانَةِ ، ولما كانتْ هذهِ الأسماءُ التى تضمنَها البَابُ مفتقرةً الى ما بينَها مِنَ الوصلِ والوصفِ قَلَّ تمكُّنُهَا ولكنَّ العربَ صغرتها على التشبيهِ بالمتمكنةِ وخَالَفتْ بطريقتَيْ تصْغيرهَا تَصغيرَ المتمكنَةِ ،كَمَا خالفتْ بِطريقَتَيْ تثنيةِ مَاجَاءَ منهَا بِلفظِ التثنيَةِ والجَمعِ طريقتَيْ تثنيةِ المتمكنةِ وجمعِهَا ؛فموضوعُ البابِ للإعلامِ بذَلِكَ وتَبيينِ طريقَةِ تصغيرهَا ،ومَا يكونُ فِيهَا مِمَّا لاَ يكونُ في المتمكنةِ مِنَ الحذفِ والزيَادَةِ وغيرِهِمَا .

انتهت الطريقةُ الكليةُ .

ثم نقولُ : وأصلُ المبهماتِ لا تصغرُ ؛لأنَّ التصغيرَ ضربٌ مِنَ التصرفِ والتمكنِ ، والمبهماتُ عَديمَةُ التمكنِ ،ولكنْ لَمَّا ثُنيتْ أو غُيرتْ لِلتثنيةِ والجمعِ كَانَ ذَلِكَ فيهَا ضرباً من التمكُّنِ ، وأيضًا فَقدْ وُصفتْ ضَرباً مِنَ الوصفِ،والتصغيرُ وصفٌ مِن جملَةِ المعنى ،وهُوَ ضربٌ مِنَ الوصفِ فأرادُوا تصغيرَهَا اشعارًا بهَذا القدرِ مِنَ التمكُّنِ الاَّ أنَّهم خَالَفُوا بتصغيرِ هَا لقلَّةِ تمكُّنِهَا ، فإنَّ أسمَاءَ التصغيرِ يُضَمُّ أولُهَا فِيهِ وهذِهِ لاَ تُضَمُّ أوائِلُهَا ، وإنمَا يَبقَى الإسمُ على مَا كَانَ عليهِ قبلَ التصغيرِ من فتحٍ أو ضمٍ، ويُزَادُ في آخِرِ الكلمةِ ألفٌ عوضًا عما نَقَصَ الكلمةَ مِن ضَمِّ أولِهَا لِلتصغيرِ ،وقَدْ صَغَرُوا بَعضَهَا، واكتفَوا بِتصغيرِهِ عَن جميعِهَا : إما لِلإلبَاسِ وإمَّا اكتفاءً، فتقولُ في تصغيرِ "ذَا" : "ذَيَّا" (١) ، وكأنهُمْ لَمَا أرادُوا تصغيرَهُ لم يمكنهُمْ أن يَبقَى عَلى مَا هُوَ عليهِ من كونِهِ عَلَى حرفينِ ؛لأنَّ التصغيرَ فِيهِ تمكُّنٌ، فَزَادُوا حَرفًا لتلحقَ بالمتمكنَةِ ؛ولأنَّ التصغيرَ لَا يكونُ فى أقلَّ مِن ثلاثةِ أحرفٍ ، فَصارَ : "ذَيَيَّا" (٢) ثُم حذفتِ اليَاءُ الأولَى فصارَ : "ذَيَّا".

---

(١) ينظر المقتضب ٢/٢٨٧.

(٢) المقتضب ٢/٢٨٨.

وصورةُ العمَلِ في ذلكَ أنّ الالِفَ فى "ذَا" تُرَدُ الى الياءِ لسَمَاعِ الإمَالَةِ فِيهِ ، فكانتْ فِي حُكمِ القلبِ إلَى اليَاءِ ، فَلذَلكَ جلَبُوا لهَا ياءً من جنسِهَا لتلحقَ بالمتمكِن ، ثم فتحوهَا كَمَا فتحُوا ثانِيَ التصغيرِ، وزَادُوا يَاءَ التصغيرِ ثانِيةً، وأدغمُوهَا في اليَاءِ التِي انقلبتْ عَنهَا الالفُ، وزادُوا ألفًا في آخِرِ الكلمةِ عوضًا من ضَمِّ الاولِ، فَصارَ ذَيَّا[1]، فاجتمعتْ ثلاثُ يَاءَاتٍ فحُذِفَتْ واحدَةٌ وكانتِ الأُولى ؛ لأنّ ياءَ التصغيرِ لاَ تُحذَفُ ؛ لانهَا لمعْنَى التصغيرِ، والياءُ التي بعدَ يَاءِ التصغيرِ لاَ تحذَفُ أيضًا لئلاّ يَسْكُنَ مَا قبلَ الأَلِفِ التِي في الاخيرةِ.

فإنْ قِيلَ : فإنهُمْ يَدَّعُونَ زيادَةَ يَاءٍ ثُمَّ حذفهَا ، وذلكَ عَبَثٌ، فتقولُ : إنهَا جُلبتْ بدَلِيلٍ، وحذفتْ بدَلِيلٍ ، جُلبتْ لإلحاقِ الكلمةِ بالمتمكّنِ ، كَما قدمنَا ، وحذفتْ لإجتماعِ ثَلاثِ يَاءَاتٍ، وكِلاَ الامرينِ لَهُ نظيرٌ في كَلامِ / العربِ ، وكذلكَ فَعَلُوا بالمُؤَنَّثِ، إلاّ أنهُمْ اكتفُوا بتصغيرِ "تَا" عَنْ تَصغيرِ "ذِي" وَ "تِلْكَ"، وَ "تِي" ، وَ "ذِهْ" ، وَ "هَذِهِ" ، ومنهُمْ من يصغِرُ "تِي" فيقول : "تَيَّا"[2] بكَسرِ التاءِ ، فإذَا جَاءُوا الى الجمعِ وَهُوَ : أُلاَ مقصورًا ، وأُلاَءِ ممدُودًا قَالُوا : أُلَيَّاءِ وأُلَيَّا.[3] ٦٠/أ

وقالَ بعضُ النَّحويينَ[4] : أكثرتُمْ في التصغيرِ في قولكُمْ : "ذَيَّا" فِى تصغيرِ "ذَا" الدّعَاوىَ، وأقربُ مَأخذًا مِمَّا قلتُمْ وأقلُّ دَعوَى أن يُقالَ : بأنهُمْ لما أزمَعُوا علَى تصغيرِ "ذَا" زادُوا يَاءَ التصغيرِ مُشدّدَةً، فحَصَلَ بذلِكَ تكميلُ الكلمةِ وسَلاَمَةُ الأَلِفِ آخِرَ الكلمةِ ؛ لأنهُمْ يفتحُونَ مَا قبلَهَا ، وهَذَا يشهَدُ لَهُ الظَاهِرُ، ولا يُنكرُ أن يُزَادَ مَعَ حرفِ التصغيرِ حرفٌ، كَمَا زَادُوا مَعَ همزةِ الاستفهامِ اذَا خَافُوا اللبسَ ، فَقَالُوا : "الرجلُ قَالَ ذَلِكَ" ، قلتُ : وهَذَا مُمكِنٌ إلاَّ أنّ القولَ الأولَ أنسَبُ للتصريفِ والقَوانِينِ النَحوِيَةِ.

---

(١) في "الأصل": "ذيا" ، والصواب ما أثبتناه.

(٢) ينظر المقتضب ٢/٢٨٨.

(٣) ينظر الكتاب ٣/٤٨٨.

(٤) هو ابن طلحة كما سيأتي.

[stamp]

رجع ، وقد اختلف أبو إسحاق الزجاج (١) وأبو العباس المبرد (٢) - رحمهما الله - في تصغير الممدود منهما ، فقال المبرد : إنّ الألف التي تُزاد في آخر هذه الأسماء زيدت في هذا الاسم قبل الأخير مخافة اللبس بتصغير المقصور ، وذلك أنهم إذا صغروا الممدود لزمهم أن يُدخلوا ياء التصغير بعد اللام ، فتنقلب الألف التي بعد الياء ياءً وتُدغم فيها ياء التصغير، فتُحرك لذلك وتُكسر ، وإذا كُسرت انقلبت الهمزة ياءً ، فتجتمع ياآتٌ مثل تصغير : عطاء ، فتحذف واحدةٌ كما فُعِل بعطاء، فقيل فيه : عُطَيٌّ ، وكذلك قيل في أُلاء : أُلَيّ ، ثم زيدت الألف فصار " أُلَيّا " ، فقد أفضى الأمر به إلى أن يصير (٣) مثل تصغير المقصور ، فترك هذا وأدخلت الألف قبل الأخير الذي انقلبت فيه الهمزة ياءً ، فوجب ألا تُحذف الياء الثالثة للفصل بين الياءات بالألف ، وأن تُقلب الياء همزةً من أجل الألف التي قبلها .

ومذهب الزجاج أنّ الألف إنما زيدت أخيرًا كما تُزاد في جميع هذا الباب ثمّ قلبت الكسرة فتحةً ، فانقلبت الياء ألفًا وزيدت الألف أخيرًا ، فاجتمع ألفان ، فقلبت الثانية همزةً بعد قلب الهمزة ياءً ؛ لأنها قد زالت الألف التي قبلها فرجعت ياءً وصار اللفظ " أُلَيِّيّ " فاجتمعت ياآتٌ فوجب الحذف أو الإعلال فآثروا الإعلال (*) .

وتقول في تصغير " الذي " : " اللَّذَيّا " ، وفي " التي " : " اللَّتَيّا " ، وفي التثنية اللَّذَيّانِ واللَّتَيّانِ (٤) ، وفي الجمع " اللَّذَيُّونَ " على مذهب سيبويه (٥) ، و " اللَّذَيُّونَ " على مذهب الأخفش (٦) .

أما سيبويه فإنه يحذف الألف المزيدة في تصغير المبهم لالتقاء

(*) في الأصل : التعليل ، والسياق يقتضي ما أثبتناه وانظر ٣٨٢ .
(١) ينظر شرح المفصل ٥/ ١٤٠ ، وشرح الشافية ١/ ٢٨٧ ، والمساعد ٣/ ٥٢٥ .
(٢) ينظر المقتضب ٢/ ٢٨٩ .
(٣) في الأصل : " إلى أن تصير " ، والصواب ما أثبتناه .
(٤) في الأصل : " اللَّذَيّا واللَّتَيّا " ، والصواب ما أثبتناه .
(٥) ينظر الكتاب ٣/ ٤٨٨ .
(٦) ينظر المقتضب ٢/ ٢٩٠ ، وشرح المفصل ٥/ ١٤١ ، وشرح الشافية ١/ ٢٨٨

الساكنين ولا يردها (١) ولا يقدرها ؛ لأنّ هذه الألف تعاقب ما يزاد بعدها من واو الجمع ويائه في هذا الذي هو غير متمكن ، والأخفش يحذفها ويقدرها فيصير عنده مثل قوله : "المصطفون والمصطفين"، وتقول في تصغير "اللائي" و"اللاتي" : "اللتيات" ، كأنهم عاملوه معاملة الجموع فردوها الى المفرد وجمعوها بالألف / والتاء فقالوا "اللتيات" (٢) ، واستغنوا بهذا الجمع ٦٠/ب الذي هو جمع "التي" عن تصغير "اللاتي واللائي" وصغرهما الأخفش ، فقال : اللويتا واللويئا (٣) ، وحذف منهما حرفاً ، وهي الياء المتطرفة.

قال المازني (٤) : "إذا كنا محتاجين الى حذف حرف من أجل الألف الداخلة للتصغير فحذف الحرف الزائد أولى" ، وهو الألف الذي بعد اللامين ، فيصير على مذهبه "اللتيا واللذيا" ، ويؤدي هذا الى اجتماع ياءات ، ومثلها قد اعتزموا على تخفيفه ، وحكى الكوفيون في تصغير "الذي والتي" : "اللذيا واللتيا".

زيادة تحقيق في الباب :

قد تقدم أن مقصود هذا الباب أن يتكلم على تصغير أسماء الإشارة التي هي [ذا] (٥) للمذكر ، وتا للمؤنث ، وتثنيتها ، وجمعها ، والأسماء المبهمة في عرف النحويين واصطلاحهم أسماء الإشارة ، وإنما قيل فيها مبهمة لأجل أن الواضع لها لم يضعها لشخص معيّن ولا لجنس معيّن ، وإنما وضعها عدّة للمتكلم ، يضعها على أيّ شخص أراده أو على أيّ جنس أراده فلزم اختصاصها ، فسميت مبهمة ، فقوله : (باب تصغير الأسماء المبهمة) (٦) يحتمل أن يريد أسماء

---

(١) في الأصل : ولا يريدها والسياق يعطي ما أثبتناه.

(٢) ينظر الكتاب ٣/٤٨٨ ، وشرح الشافية ١/٢٨٨.

(٣) في الأصل : اللوتيا واللويا ، صوابه ما أثبتناه ، وانظر شرح الشافية للرضي ١/٢٨٨.

(٤) ينظر شرح الشافية ١/٢٨٨.

(٥) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٦) الجمل : ٢٥١.

الإشارة خاصةً، ويكون ذكر"الذي والتي" وتثنيتهما مع أسماء الإشارة لاجتماعهما في حكم التصغير، ولكونهما متشابهتين من جهة أنّ الذي والتي وتثنيتهما وجمعهما فيهما معقول الإبهام الذي في أسماء الإشارة، ويحتمل أن يريد بالأسماء المبهمة أسماء الإشارة"والذي والتي" وتثنيتهما وجمعهما لكونهما أشبهت أسماء الإشارة وان كانت موصولة، فأطلق على الموصولات مبهمات لغةً لا اصطلاحاً؛ لانّ فيها إبهاماً، أي: معقول الإبهام؛ لأنّ"الذي والتي"وتثنيتهما وجمعهما لم توضع لجنس بعينه، ولا لشخص بعينه، ولا يستنكر اطلاق المبهم لغةً على غير أسماء الإشارة، ألا ترى أنّ أبا موسى الجزولي (١) قال في باب النعت عند كلامه على أقسام المبهم: يعني به الموصول، واسم الإشارة بعد الموصول مع المبهمات للمناسبة التي بيّنّا بعضها، وكان حق هذه الأسماء كلّها التي هي الأسماء المبهمة"والذي والتي" وتثنيتهما وجمعهما ألا تصغّر لأجل بنائها؛ لانّ البناء لازم لها، فكان ينبغي لها أن تكون كنظائرها من المبنيات ألاّ يدخلها التصغير، ولكنها لما أشبهت الأسماء التي تصغر في كونها تقع صفات وموصوفات، فتقول: مررت بزيدٍ هذا ومررت بهذا العاقل، وكذلك سائرها، فلمّا أشبهت - ما يصغّر - بهذين الحكمين؛ أي: بكونها توصف ويوصف بها وجب تصغيرها، الاّ أنّها لا تصغّر كتصغير غيرها من كلّ وجهٍ، ففرقوا بينهما بأن لا يضمّوا أوائل هذه الأسماء المبهمة في التصغير، كما ضمّوا أوائل غيرها من الأسماء التي تستحق التصغير لتمكنها، فإذا صغرت "ذا" قلت: ذيّا، فان قيل: ياء التصغير لا تلحق ثانية وقد لحقت في هذا الاسم ثانيةً، قيل: لم تلحق / ثانيةً، وانما لحقت ثالثةً، وبيان هذا المحتمل يستدعي /٦١ الكلام في أصل هذه الكلمة وتعليله، فيقال أصل: "ذا": "ذَيَيٌ" (٢) ووزنه من الفعل فَعَلٌ، وهو مثل: "طَيٌ و شَيٌ" في اللفظ، فكرهوا أن يبقوه

---

(١) ينظر المقدمة الجزولية في النحو: ٥٧.

(٢) ينظر المساعد ٥٢٦/٣، والهمع ٢٥٨/١.

على هذهِ الحالِ لئلاَّ يدخُلَ في بابِ : " طَيّ وشَيّ " ، وهيَ أسماءٌ متمكنةٌ ، فحذَفُوا لاَمَ الكلمةِ ، فبقيَ : " ذَيْ " بياءٍ ساكنةٍ مخففةٍ ، فكرهُوا أيضًا أن يُبقُوهَا كذلكَ فتشبِهَ كَيْ ، وهيَ حرفٌ غيرُ اسمٍ ، فقلبُوا تلكَ الياءَ ألفًا وهيَ عينُ الكلمةِ ، فلمَّا أرادُوا التصغيرَ مع كونهِ يردُّ الأشياءَ إلى أصولِهَا كانَ حقُّهُمْ أن يقُولُوا : " ذُيَيَّا " فيقلبُوا الألفَ التي هيَ منقلبةٌ عَن عينِ الكلمةِ الى الياءِ التي هِيَ الأصلُ ، ويحذفُوا الياءَ لالتقائِهَا معَ ياءِ التصغيرِ اذ لاَ يجتمعُ ساكنَانِ ، ويردُّوا الياءَ التي هيَ لامُ الكلمةِ فيُدغِمُوا فيهَا ياءَ التصغيرِ ، فيصيرُ الاسمُ : " ذُيَيّ " ، ثُمَّ تُلحَقُ الألِفُ التي هِيَ عِوضٌ ممَّا سُلِبَ من ضَمِّ أوّلِ الكلمةِ في التصغيرِ ، فيقُولُوا : " ذُيَيَّا " ، ولكنَّهُمْ كرِهُوا اجتماعَ اليَاءَاتِ ، فحذفُوا الياءَ الأُولى التي بعدَ الذالِ ، وهيَ عينُ الكلمةِ فقالُوا : " ذَيَّا " ، ولم يحذِفُوا ياءَ التصغيرِ ؛ لأنهُ نقضُ الغرضِ المطلوبِ منهَا ، ولم يحذِفُوا الياءَ التي هيَ لامُ الكلمةِ لئلاَّ تقعَ ياءُ التصغيرِ مُباشِرَةً لألِفِ العِوضِ فتحرّكُ ، وياءُ التصغيرِ لاَ تكونُ الاَّ ساكنةً ، فتعيَّنَ حذفُ الياءِ التي هِيَ عينُ الكلمةِ فيكُونُ وزنُ " ذَيَّا " مِنَ الفعلِ مُصغَّرًا فَيلاً ، وكُلُّ مَا ذكرتُ لكَ في تصغيرِ " ذَا " يَجرِي في تصغيرِ " تَا " التي هيَ إشارةٌ إلى المؤنثِ .

ويحصلُ من هذا الكلامِ كُلِّهِ أنّ ياءَ التصغيرِ في " ذَيَّا " وقعتْ ثالثةً على أصلِهَا ، وانْ كانتْ ثانيةً في اللفظِ . فإن قيلَ : الأسمَاءُ المبنيَّةُ الملازمَةُ للبناءِ في صنعةِ النحوِ لاَ وزنَ لَهَا مِنَ الفعلِ ، وَمَا كَانَ مِنهَا على حَرفينِ لمْ يقدرْ ثَمَّ محذوفٌ منهُ ، ولاَ يقالُ فيمَا بَقِيَ فاءٌ ولا عينٌ ، فلمَ جعلتمْ لإسمِ الإشارةِ وزنًا وجعلتمْ لَهُ فَاءً وعينًا ولامًا ؟ فالجوابُ أن يُقالَ : وذلكَ أنهُ لمَّا أشبَهَ الأسماءَ المتمكنةَ فيمَا ذُكرَ قبلَ هذا واحتيجَ إلى تصغيرهِ ، فلمَّا احتيجَ الى تصغيرهِ جعلُوا لهَا وزنًا كالأسمَاءِ المتمكنَةِ ، وليُوقعُوا يَاءَ التصغيرِ ثالثةً فيهِ إمَّا لفظًا أو تقديرًا .

فإذا صغَّرتَ التثنيةَ قلت : " ذَيَّانِ وتَيَّانِ " في حالِ الرفعِ ، " وذَيَّيْنِ وتَيَّيْنِ " في حالِ النصبِ والخفضِ .

وإذا صغَّرتَ الجمعَ المقصورَ الذي هُوَ " أُولَى " ألحقتَ ياءَ التصغيرِ بعدَ اللاَّمِ وقلبتَ الالفَ يَاءً وأدغمتَ فيهَا ياءَ التصغيرِ ، فقلتَ : " أُلَيّ " ثمَّ تُلحقُ ألفَ العِوضِ آخرًا فتقولُ : " أُلَيَّا " .

فإنْ قِيلَ : ولمَ تلحقُ في هذا الاسمِ ألفُ العوضِ وأولهُ مضمومٌ، والعوضُ انما هو من أجلِ سلبِ أولِ الإسمِ المبهمِ الضمةَ في التصغيرِ؟ قيلَ: الضمةُ التي فيهِ في حالِ التصغيرِ هيَ الضمةُ التي فيهِ في حالِ التكبيرِ حملاً لَهُ على مفردِهِ وتثنيتِهِ ،لأنَّ حركةَ التكبيرِ التي هيَ الفتحةُ باقيةٌ فيهما ،فكذلكَ ينبغي أن تكونَ الضمةُ في الياءِ في حالِ التصغيرِ،/ وهيَ الضمةُ التي فيهِ في حالِ التكبيرِ ، فضمةُ الالفِ لم تثبتْ فيهِ ،فالالفُ عوضٌ منهَا.وتصغيرُ جمعِهِ الممْدودِ (١) "أُلَيَّاء"وتكبيرُهُ " أُلاءِ" ، ثم أُلحقتْ ياءُ التصغيرِ بعدَ اللامِ،وقلبتِ الالِفُ ياءً،وأدغمتْ ياءُ التصغيرِ فيهَا فَقُلِبَتْ "أُلَيِّي"،ثم ألحقتْ ألفُ العوضِ في هذا الاسمِ ،وبعضُهُمْ قالَ : ألفُ العِوَضِ لحقتْ آخرًا وقلبتْ همزةً. ٦١/ب

وهذا المذهبُ يحتاجُ الى بسطٍ ، وهوَ أن يقالَ :

وذلكَ أنَّهُ لمَّا كان هذا الاسمُ ممدودًا في حَالِ التكبيرِ اعتزمُوا أن يُبقوه على تلكَ الحالِ في التصغيرِ، فلم يتوصلُوا الى ذلكَ إلَّا بأن قلبُوا الهمزةَ ياءً ، فقالُوا :" أُلَيِّيَ" فتحركتِ الياءُ وما قبلَها مفتوحٌ فيجبُ قلبُهَا ألفًا ،فيقالُ :"أُلَيَّا"، ثم يأتُونَ بألفِ العِوضِ بعدَ الاليفِ التي هيَ آخرُ الكلمةِ ، فيستحيلُ أن تجتمعَ ألفانِ ويمتنعُ حذفُ أحدِهِمَا ؛ لانَّ في حذفِ كلِّ واحدٍ منهمَا نقضُ الغرضِ منَ المدِّ ، وحذفِ الاخرَى منهمَا فيهِ نقضُ الغرضِ منَ التعويضِ،ولا سبيلَ إلَى تحريكِ أحدِهِمَا ، فتعيَّنَ قلبُ الاخيرةِ منهمَا همزةً،كمَا تفعلُ ذلكَ في"حمراءَ وصفراءَ"ونحوِهِمَا ،فأنتَ بينَ أمرينِ : إما أن تتكلفَ هذا التعليلَ الطويلَ،وتقضِيَ بِأنَّ ألِفَ العِوَضِ لحقتْ أخِرًا كما تلحقُ في سائِرِ الأسماءِ المبهمةِ المصغرةِ ،وامَّا أن تَقُولَ : انَّها لحقتْ قبلَ الآخِرِ فلا تحتاجُ الى تَعليلٍ .

قال بعضُ المتأخرينَ (٢): والذي يترجحُ هذا القولُ الاخيرُ، لان مَا قبلَ الآخِرِ قريبٌ منَ الآخِرِ ، ولذلكَ اتفقَ عليهِ أكثرُ النحويينَ ولم يُحكَ المذهبُ الآخَرُ

---

(١) في الاصل : المعدود ، تحريف والسياق يقتضي ما أثبتناه.
(٢) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٥/ ١٤٠.

إلاّ عن الأقلِ منهمْ، ولهُ وجهٌ منَ القياسِ ، وهوَ ما ذكرتُهُ وقد تقدمَ قبلُ أيضًا ،

وأما تصغيرُ "الذي" ، فالذي بمنزلةِ : "الشّجي والعَمِيّ" تلحق ياءُ التصغيرِ فيهِ ثالثةً وتحركُ التِي تقعُ بعدَها ، وهيَ ياءُ "الذي" وتدغمُ فيهَا ياءُ التصغيرِ، فتقولُ : "اللّذَيّ" ، ثم تلحَقُ ألفُ العوضِ فتقول : "اللّذَيّا" ، وكذلكَ تفعلُ في "التي" فتقولُ : "اللّتَيّا" ، وتقولُ في تصغيرِ تثنيتِهمَا : "اللّذَيّانِ واللّتَيّانِ واللّذَيّيْنِ وَاللّتَيّيْنِ" في حالِ النصبِ والخفضِ ، وألفُ [العوضِ] (*) في تثنيةِ "اللّذَيّانِ وَاللّتَيّانِ" (١) "وذَيّانِ وتَيّانِ" - محذوفَةٌ في اللفظِ ، و في التقديرِ عندَ سيبويهِ (٢) ، ومحذوفَةٌ في اللفظِ دونَ التقديرِ عندَ أبي الحسن الأخفش (٣) ، وتَظهرُ ثمرةُ الخلافِ بينهُمَا في جمعِ "اللّذَيّا" بِالياءِ والنونِ ، فإذا جمعْتَ على مذهبِ سيبويهِ قُلتَ : اللّذَيُّونَ ، كما تقولُ : "التّمِيمِيُّونَ" ، وتقولُ على مذهبِ الأخفشِ "اللّذَيّوْنَ" ، كما تقول : "المُصطَفَوْنَ" في جمعِ المقصُورِ ؛ لأنهُ عندهُ جمعُ "اللّذَيّا" ، وهو اسمٌ في آخرِهِ ألفٌ ، كما أنّ "المصطَفَى" اسمٌ في آخِرِهِ ألفٌ ، فإذا لحقتْ ياءُ الجمعِ أو واوُهُ حذفتَ الألِفَ لالتقاءِ الساكنينِ ، وتركتَ الفتحةَ دالةً عليهَا فقلتَ : "المصطَفَوْنَ والمصطَفَيْنَ" ، وكذلكَ تقولُ : "اللّذَيّوْنَ واللّذَيّيْنَ" .

وأما تصغيرُ جمعِ "التي" ، فلم يُسمعْ من كلامِ العربِ فيهِ إلاّ "اللّتَيّاتُ" ، فهوَ (٤) تصغيرُ "اللاتي ، واللائي" (٥) ، رَدُّوهُ الى الوَاحِدِ فجمعوهُ بالألِفِ والتاءِ ، وكلٌّ من صغّرَهُ على غيرِ التصغيرِ فإنمَا أرادَ أن يُبيّنَ القياسَ فيهِ /٦٢
لو جاءَ على القِياسِ . (٦)

(*) في الأصل : النصب ، تحريف من الناسخ .

(١) في الأصل : اللذيا واللتيا وذيا وتيا ، والصواب ما أثبتناه .

(٢) الكتاب ٢/٤٨٨ ، و شرح الشافية ١/٢٨٨ .

(٣) ينظر المقتضب ٢/٢٩٠ ، و شرح الشافية ١/٢٨٨ .

(٤) في الأصل : فهو هو تصغير ، والصواب ما أثبتناه .

(٥) في الأصل : اللاتى واللاتى ، والصواب ما أثبتناه .

(٦) يذكر المبرد رأيا آخر للأخفش في قوله : " وكان الأخفش يقول : " اللذيا " لأنه ليس جمع " التي " على لفظها ، فانما هو اسم للجمع ويختار المبرد هذا الاتجاه ويجعله القياس . المقتضب : ٢ - ٢٩٠ .

ألفاظ الكتاب :

قوله في تمثيل تصغير الأسماء المبهمة : (فتقول في تصغير "هذا": "هَذَيّا" وفي تصغير "هذان": "هَذَيّان"، وفي تصغير "ذاك": "ذَيّاك")[1]، الأصلُ في هذه الألفاظ : "ذا" و "ذيّان" فإن شئت أن تنطق بها هكذا وإن شئت أن تزيد عليها هاء التنبيه، وإن شئت أن تزيد عليها كاف الخطاب ، فجعلت ذلك في تكبيره .

قوله : (وفي تصغير "هذه" و"هذي" و"هاتا" و"تا" كلّها "تَيّا")[2]، يريد أنَّ تصغير "تا" من هذه الألفاظ أعني الأسماء التي وُضعت لك إشارةً للمؤنث يُستغنى به عن تصغير تلك الألفاظ كلّها ، ولم يرد ما يظهر من كلامه ، لأنّه قال : وفي تصغير "هذه" ، و"هذي" ، و"هاتي" ، و"تا" كلّها "تيّا" ، فيظهر منه أن قوله "تيّا" تصغير تلك الألفاظ كلّها .

وكونُ أبي القاسم - رحمه الله - أطلق على ذلك اللفظ الذي هو "تيّا" تصغيرًا لتلك الألفاظ كلّها إنّما هو على وجه التسامح ، لأنّ الشيء إذا أغنى عن الشيء ، فكأنّه هو ، فلما كان تصغيرُ "تا" يغني عن تصغير تلك الألفاظ صار كأنّه تصغيرٌ لها ، فإن قيل : ولمَ لا يكون تصغيرًا لتلك الألفاظ كلّها ؟ قيل : وذلك أنه لو كانت تصغيرًا "لهذي" لقلت : "هَذَيّا" ، ولو كانت تصغيرًا "لهذه" لقلت : "هَذَيْهَا" ، فلمّا لم يجئ تصغيرُها على شيءٍ من ذلك علمنا أنّ "تيا" تصغيرُ "تا".

ويجوز أن يكون "تيا" تصغير "تِي" المكسورة التاء ، وانفتحت التاء في التصغير ، لأنّ ما قبل ياء التصغير لا يكون إلاّ مفتوحًا ، و"هاتا" هي "تا" زيدت عليها هاء التنبيه ، وأنشد في الباب قول الأعشى[3] :

ألا قُل لِتَيّا قبل مِرّتِها اسْلَمِي ... تحيّةَ مُشتاقٍ إليها مُتَيَّمِ

---

(١) الجمل : ٢٥١ .
(٢) الجمل : ٢٥١ .
(٣) الجمل : ٢٥١ .
والشاهد للأعشى ميمون وهو في ديوانه : ١١٩ ، والحلل في شرح أبيات الجمل ٣٣٥ ، وكشف المشكل ٢/٦٤ ، وشرح ألفية ابن معطي ٢/١٢١٨ وتذكرة النحاة لأبي حيان ٦٣١ ، ورصف المباني ١٢٢ .

البيت هُوَ لاعشَى بكر قولهُ : ألاَ قل لِتَيَّا : أرادَ : ألاَ قل لهذِهِ المحبوبــةِ قبلَ مرورِهَا و نهضتِهَا: اسلِمِي، أيْ: سَلمك اللّهُ في سفرِكِ ،والمِـرّةُ بكسرِ الميـم هَيْئَةُ المرورِ ، كما أنَّ الجِلْسَةَ هيئةُ الجلوسِ ، و يجوزُ أن يريدَ بمرتِهَا استحكامُ نيتِهَا وقوتِهَا في الرحيلِ من قولهم: استمرَّ مذهبُهُ على كذَا أيْ:قَوِيَ ، والمِرةُ : القوةُ،ومنهُ قوله تعالى ﴿ ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى ﴾ (١) ، وقال البَعيثُ: (٢)

﴿ شَدَدتُ لَهُ أَزْرِي بِمِرَّةِ حَازِمٍ ﴾

"وتحِيَّةً"مصدرٌ محمولٌ على معنَى الفعلِ لاَ على لفظِهِ ؛ لانهُ اذَا قالَ"اسلِمِي" ،فقد حَيَّاهَا ،وهُوَ مصدرٌ مُؤَكِّد ؛ لأنهُ لو قالَ :"اسلِمِي" ،واقتصرَ عليهِ لَعُلِمَ أنه قد حَيَّاهَا . والناصبُ :

قال بعضُ المتأخرينَ (٣) :"حَيَّيهَا"الذى دَلَّ عليه"اسلِمِي"، فكأنـه قَالَ: حَيهَا تحيةَ مُشتَاقٍ .

قلتُ : هذَا التأويلُ هُوَعلى مذهبِ المبردِ ،والصحيحُ مذهَبُ سيبويهِ ؛ لانَّ الفعلَ يتعدَّى الى جميعِ ضروبِ المصدرِ ؛لانّهُ مشتقٌّ من جنسِ المصدرِ فَعلى هذَا الناصبُ لقوله "تَحِيَّةً "«اسلِمِي» ؛لانَّ التحيةَ نوعٌ منَ السلامِ ، والمشتاقُ:المُحِبُّ والمتيمُ" : الذى استعبدَهُ الحُبُّ / وتملَّكَهُ ،وزعمَ بعـضُ /٦٢
النحويينَ (٤) أنَّ "تَيَّا "في هذَا البيتِ اسمُ عَلمٍ للمرأةِ،واحتجَ على ذلــكَ بقولِ الأعشى : (٥)

---

(١) الآية ٦ من سورة النجم .

(٢) الشاهد في الحلل في شرح أبيات الجمل ٣٣٥ للبعيث وهو بتمامه :
شَدَدتُ لَهُ أَزْرِي بِمِرَّةِ حَازِمٍ عَلىَ مَوْقِعٍ من أمرِهِ مَا يُعَادِلُه

(٣) في الحلل شرح أبيات الجمل ٣٣٥ ،وتحية : مصدر مؤكد حمله على معنى الفعل وعلى لفظه ؛لانه اذا قال : اسلمى ، فقد حياها وهو مصدر مؤكد ؛ لانه لو قال : اسلمى ،واقتصر عليه لعلم أنه قد حياها تحية مشتاق .

(٤) ينظر الحلل في شرح أبيات الجمل ٣٣٦ .

(٥) الشاهد للأعشى ،ديوانه ١٦٣ ،وهو في الحلل في شرح أبيات الجمل ٣٣٦ ،

أَلَا قُلْ لِتَياكَ مَا بَالُهَا أَلِلْبَيْنِ تُحْدَجُ أجْمَالُهَا

وكذلك قولُ الآخرِ: (١)

* عَجِبتَ مِن تَيَّاكَ وانتِيَابِهَا *

قال : ولو كانَ اسمَ اشارةٍ لم يَجزْ أن يضيفَهُ ، لأنَّ أسماءَ الإشارة لَا تُضَافُ ، لأنها معارِفُ .

قلتُ : أمّا " تَيَّا " في بيتِ الأعشى فيحتمِلُ أن يكونَ علَماً ويحتمِلُ أن يكون اشارةً ولا مانِعَ للاحتماليْن من جهةِ اللفظِ ، وأما اعتقادُ هذا النحويِّ أنّ " تَيّا " في بيتِ الاعشَى :

* أَلَا قُلْ لِتَياكَ مَا بَالُهَا *

وفي قول الآخر :

* عَجِبْتَ مِن تَياكَ وَانتِيَابِهَا *

أنهمَا أعلامٌ، وأنهمَا لو كانتْ مِن أسماءِ الإشارةِ لم تُضف اذ أسماءُ الإشـارةِ معارِفُ، والمعارفُ لا تُضَافُ ، فهوَ وَهمٌ منه ، فإنّ الكَافَ في قولكَ: "تَيَّاكَ" ليست باسمٍ أضيفَ اليه "تَيَّا" ، كمَا هيَ في قولكَ : "غُلَامُكَ وَصاحِبُكَ" ، وانّما هيَ حرفُ خطابٍ ، كالكافِ في "ذلكَ" و"ذاكَ" و"تيكَ" و"تلكَ" ، ويحتمِلُ أن يكونَ علمًا في بيتِ الاعشَى

=== واللسان (حدج) ، قال : والحِدْجُ شد الأحمال وتوسيقُهَا على البعير ، والشاهد فيه :

أَلَا قُل لميثاءَ مَا بَالُهَا أَلِلبَيْنِ تُحدَجُ أحمَالُهَا

قال : ويروى : أجمَالُهَا بالجيم والرواية الصحيحة تُحدَجُ أحمَالُهَا .
وانظر شرح الجمل لابن هشام ٣٢٩ .

(١) الشاهد من الرجز أنشده سيبويه في الكتاب ٣ / ٤٤٥ دون نسبة وهو في الكتاب :

عَجِبتَ من لَيلَاكَ وانتِيَابِهَا مِنْ حَيثُ زارتْني وَلَمْ أُورَابِهَا

الذى هُوَ قوله : (أَلَا قُلْ لِتَيَاكَ مَا بَالُهَا) وفى شطرِ الرجزِ المذكورِ ، وهو قوله :

* عَجِبْتَ مِن تَيَّاكَ وانتِيَابِهَا *

وتكونُ اضَافَةُ العلَمِ لأجلِ مَا دخلَهُ منَ التنكيرِ فى الاشتراكِ، ويكونُ مثلَ قولِ الآخر : (١)

* أَهَاجَكَ مِن سُعْدَاكَ مَغْنَى المعَاهِدِ *

ومن منعَ احتمالَ العلميةِ فيهِ فَهوَ مُتَحكِّمٌ ،فإنه ليسَ في اللفظِ مَا يدلُّ على ذَلكَ.

---

(١) الشاهد للنابغة الذبياني ،ديوانه ١٦٧، وأشعار الستة الجاهليين ٢٥٣، والحلل في شرح أبيات الجمل ٣٣٦ وعجزه :

* بِرَوضَةِ نُعمِيّ فَذَاتِ الأَسَاوِدِ *

باب تصغيرِ الجمعِ ولم يذكرهُ أبوالقاسم -رحمه الله -

اعلم أن الجمعَ على نوعينِ : للقليلِ والكثير ، فالقليلُ هُوَ الـذِى يصغرُ، وهُوَ أربعةُ أبنيةٍ مكسرةٍ، وقد نظمَهَا الشاعر فقال : (١)

بِأَفْعُلٍ وَبِأَفْعَالٍ وَأَفْعِلَـةٍ ۝ وَفِعْلَةٍ يُعرَفُ الأدْنَى مِنَ العَدَدِ

وبناءانِ مُسلمانِ، وهُمَا الجمعُ المذكرُ والمؤنثُ ، نحو : الزيدينَ والهنداتِ ،فتقولُ فيُ أَجمَالٍ : أُجَيْمَالٌ" ،وأكلبٍ : أُكَيلِبٌ"، وفي"أرغفةٍ : أُرَيغِفَةٌ"، وفي"صِبْيَـةٍ : صُبَيَّـةٌ"، وقد قيلَ : "أُصَيْبِيَةٌ"، قال الشاعر : (٢)

فَارحَمْ أُصَيْبِيَتِى الذِينَ كَأَنَّهُمْ ۝ حِجْلَى تَدَرَّجُ فِي الشَّرَبَّةِ وُقَّـعُ

كأنه تصغيرُ أُصْبِيَةٍ، والجمعُ الكثيرُ لاَ يصغرُ على لفظِـهِ ، فإن كانَ معهُ جمعُ قِلـةٍ رُدَّ اليهِ أو الَى المفردِ ، ثُم صغرَ ، فَإن رُدَّ الى المفردِ جُمعَ بعدَ التصغيـرِ بالألِفِ والتاءِ لما لاَ يعقِلُ، وبالواوِ والنونِ أو الياءِ والنونِ لمذكَّرٍ مَنْ يَعْقِـلُ ، فَتقولُ في"كلابٍ : أُكَيلِبٌ وَأُكَيْلِبَاتٌ"، وتقولُ في"فِرَاخٍ وفُرُوخٍ : أُفَيْرَاخٌ"، كأنـهُ رُدَّ إلىَ"أَفْرَاخٍ أو فُرَيْخَاتٍ"، كأنه رُدَّ الى" فَرْخٍ" ، ثُمَّ جمعَ بالألفِ والتاءِ، وتقُولُ في"رجَالٍ : رُجَيْلُون"، وتقولُ في"نِسَاءٍ : نُسَيَّةٌ" تصغيرُ نِسْوَةٍ ،"أو مُرَيَّاتٌ" مردُودٌ إلَى امرأةٍ ، ثُمَّ جمعَ بالالفِ والتاءِ ، وتقولُ في"أناسٍ : أُنَيْسُون"، هذا قولُ

---

(١) البيت في البلغة/١٤٩ دون نسبة ، قال الفيروزآبادي :"وزاد عليه الدباج بيتا آخر وهو :

وَسَالِمَا الجمعِ أيضًا دَاخِلٌ مَعَهَا ۝ في ذَلِكَ الحُكمِ فاحفَظْهَا وَلاَ تَزِدِ"

(٢) الشاهد لعبدالله بن الحجاج الثعلبي من بني ثعلبة يخاطب بـه عبد الملك بن مروان ويعتذر اليه ؛ لأنه كان مع عبدالله بن الزبير وبعده :

أَدْنُو لِتَرحَمَنِي وَتقبَلَ تَوبَتِي ۝ وَأَرَاكَ تَدفَعُنِى فَأَيْنَ المَدْفَـعُ

فقال عبد الملك : إلى النارِ ، وأنشده أبوعلي في شرح الابيات المشكلة الإعراب المسمّى ايضاح الشعر : ١٥٥ ، ومن شواهد ابن جني فـي المحتسب ٢/٢٧١ ، وشواهد الايضاح للقيسي ٥٤٥-٨١٣، و شـرح المفصل لابن يعيش ٥/٢٠ ،و شرح ألفية ابن معطي ٢/١١٧٩، واللسان (حجل) ، وفيه قصة البيت،

النحويينَ أجمعينَ (١) ، ولابنِ دُرُستويهِ هُنَا نكتةٌ حسنةٌ يجبُ أن يعتمَدَ عليهَا ، قالَ : إن كانَ الفرضُ منَ الجمعِ التقليلَ ،فحينئذ يُرَدُّ الى جمعِهِ القليل ، و يصغرُ ، فان لم يكنْ لَه قليلٌ ولا اسمُ جمعٍ رُدَّ الى المفردِ ،وان كانَ الفرضُ منَ الجمعِ التحقيرَ رُدَّ الى وَاحِدِهِ، ولم يُرَدَّ إِلَى الجمعِ القليلِ ولَا إِلَى اسمِ الجمعِ ؛ لانَّ / الفرضَ تحقيرُ كُلِّ واحدٍ منَ الاشخَاصِ.وتصغيرُ اسمِ الجمعِ ٦٣/أ على لفظِهِ عندَ سيبويهِ (٢) ، تقولُ في تصغيرِ رَكْبٍ : رُكَيْبٌ ، والاخفشُ (٣) يجعَلُ هذَا جمعاً ،فيردُّهُ الى مُفردِهِ ويصغرُهُ ويجمعُهُ فيقولُ : رُكَيْبُونَ ، والسمَاعُ يَشهدُ لسيبويهِ، قال الشاعر : (٤)

بَنَيتُهُ بِعُصْبَةٍ من مَالِيَا أَخْشَى رُكَيْبًا أو رُجَيْلاً عَادِيَا

وقد كملَ هذَا البابُ على مذهبِ أكثرِ النحويينَ ولم يتخلصُوا منهُ - والصوابُ أن تقولَ : انَّ هَذَا الضربَ منَ التحقيرِ قد يكونُ لتقليلِ العددِ، أو لتحقيرِ كُلِّ واحدٍ منهُ في نفسِهِ ،فإذَا كَانَ التحقيرُ في الواحدِ مُقَلَّلاً كَانَ تقليلُه مُكَسَّراً و تحقيرُهُ مُسلماً ؛ فَأُجَيْمَال تقليلٌ لا تحقيرٌ "وأجيمالاتٌ" تحقيرٌ لا تقليلٌ ، وان لم يكن مُقَيداً استوىَ فيهِ الامرانِ نحو: أُكَيْبَالٌ تقليلاً وأكيبالاتٍ ،وان لم يَكن بُدٌّ من الرجوعِ الى الواحدِ ، وكانَ تحقيرُهُ مُقلاً لم يكنْ تقليلُهُ إلاَّ بالنعتِ ، نحو : مُرَابِدُ (٥) قليلة ومُرَيْبِدَات (٥)،وإن كانَ تحقيرُ واحدِهِ غيرَمُقَلَّلٍ استوىَ فيه الامرانِ ،نحو : دُرَاهِمُ قَلِيلَةٌ ودُرَيْهِمَاتٌ ،وان حقرتَ وَقَلَّلْتَ قُلْتَ مُرَيْبِدَاتٌ (٥) قَلِيلَةٌ ، فَهذَا حكمُ هذَا إن شَاءَ اللهُ تعالَى .

---

(١) ينظر الكتاب ٣/٤٨٦ ،وشرح الشافية للرضي ١/٢٧٤.

(٢) الكتاب ٣/٤٩٤.

(٣) ينظر شرح الشافية للرضي ١/٢٦٦ ، والمساعد ٣/٥٢٠.

(٤) الشاهد لأحيحة بن الجُلاح/ وهو في ديوانه (٣) ، المسائل المشكلة لابي علي الفارسي ٤٧٣ ،والمنصف لابن جني ٢/١٠١ وهو من شواهد ابن يعيش في شرح المفصل ٥/٧٧ ، والمقرب لابن عصفور ٢/١٢٧ ، والدر المصون ٥/٦١٢ ، والمساعد ٣/٥٢٠ ، وشرح شواهد الشافية : ١٥٠ ، والخزانة ٦/٢٥٤.

(٥) في الأصل : مويبدات .

ومن قولِهِ بعدَ البيتِ - في الصفحِ يمنةَ هذا - وقد كمُلَ هَذَا البابُ على مذهبِ أكثرِ النحويينَ الى هُنا من كلامِ ابنِ الطراوةِ (١) في ظنّي . ثم نقولُ متمماً لاغراضِ هَذَا البابِ ،لانَّ أبا القاسم - رحمه الله - لم يتعرضْ لَهُ ،فيجبُ الاعتناءُ بِهِ لتكونَ أبوابُ التصغيرِ فيهِ مستقلةً،والالفاظُ التي تقعُ على الجمعِ لاَ تخلُو امّا أن تكونَ أسماءً مفردةً،وهيَ التِي تُسمّى أسماءُ الجموعِ ،نحو : النفرِ والرهطِ والقومِ ،وامّا أن تكونَ جموعًا .

والجموعُ على قسمينِ : جمعُ سلامةٍ،وجمعُ تكسيرٍ ، وجمعُ التكسيرِ على قسمينِ : جمعٌ لأدنَى العددِ،وجمعٌ لاكثرهِ ،و جموعُ أدنَى العددِ : أَفْعَالٌ، وأَفْعُلٌ ،وأَفْعِلَةٌ ،وفِعْلَةٌ،وقد ذكرتُ قبلُ ، فكُلُّ ما جاءَ على هَذِهِ الأوزانِ الاربعة، فَهوَ موضوعٌ لأدنَى العددِ ،وأدنَى العددِ منَ الثلاثةِ الى العشرةِ وما سواهَا من جموعِ التكسيرِ ، فَهوَ موضوعٌ لأكثرِ العددِ ، وأكثرُ العددِ من أَحَدَ عشرَ إلىما فوقَهُ ، وأما أسماءُ الجموعِ ، فانَّ ألفاظَها تُصغرُ ،فتقولُ في تصغيرِ «رهطٍ : رُهَيْطٌ ، وفي قومٍ : قُوَيْمٌ ، وفي نَفرٍ : نُفَيْرٌ» قال (٢) :

* وَدَّ نُفَيْرٌ لِلمَكَارِمِ أَنَّهمْ *

وفي« ركبٍ : رُكَيْبٌ»،وقد تقدمَ تصغيرُهُ وجمعُهُ في قوله (٣) :

* أَخْشَى رُكَيْبًا أو رُجَيْلاً عَادِيَا *

---

(١) ابن الطراوة هو المدعو بالشيخ الأستاذ/ سليمان بن محمد السبتي ،عاش نيفا وتسعين سنة ومات بالاندلس قبل سنة ثلاثين وخمسمائة ،وله مصنفات في النحو مشهورة مذكورة وكلامه هناك مرغوب فيه يتنافس الطلبة في نقله وجمعه سمع من الاعلم كتاب سيبويه ومن عبد الملك بن سراج وروى عن أبي الوليد الباجي وغيره ، وروى عنه السهيلي والقاضي عياض وخلائق وله آراء في النحو تفرد بها وخالف فيها جمهور النحاة . ألف الترشيح في النحو وهو مختصر على المقدمات على كتاب سيبويه ومقالة في الاسم والمسمى . انظر ترجمته في الانباه ٤/ ١١٣ وبغية الوعاة ١/ ٦٠٢ و ٢/ ٣٤١ ، ونفح الطيب ٣/ ٣٨٤ ، وابن الطراوة النحوي ،رسالة ماجستير للدكتور عياد الثبيتي .

(٢) الشاهد : لعلقمة الفحل في يوم الكلاب الثاني ،ديوانه ١٠٦ وأشعار الستة الجاهليين ١٦٨ وعجزه :* بِنَجْرَانَ في شاءِ الحِجازِ الموقر *

(٣) مر قريبا .

وكذلكَ جموعُ السلامةِ للمذكرِ والمؤنثِ تقولُ فيهمَا : "الزُّيَيْدُونَ والمُمَيْرُونَ والهُنَيْدَاتُ والزُّنَيْبَاتُ" وكذلكَ جمُوعُ أدنَى العددِ منَ التكسيرِ تصغرُ ألفاظُها ، فتقولُ فـي : "أصحابٍ : أُصَيْحَابٌ ، وفي أثوابٍ : أُثَيَابٌ ، وفي أدْؤُرٍ : أُدَيْئِرٌ (١) وفـي أكلُبٍ : أُكَيْلِبٌ" (٢) ، وفي تصغيرِ مَا جَاءَ على أفعلَةٍ ، نحوُ : "أغلِمَةٍ : أُغَيْلِمَةٍ" ، وفيمَا جَاءَ على فِعْلَةٍ ، نحو : "صِبْيَةٍ وفِتْيَةٍ وغِلْمَةٍ تقولُ في تَصغيرِ ذَلِكَ كُلِّهِ : صُبَيَّةٌ وفُتَيَّةٌ وغُلَيْمَةٌ" (٣) ، وأما جُمُوعُ الكثرةِ فلا يَخلُو الجمعُ منهَا امَّا أن يكونَ لَهُ جمعُ قلةٍ أو لاَ جمعَ قِلَّةَ لَهُ ، فإن كَانَ لَهُ جمعُ قلةٍ فَإن شئتَ أن تصغرَ جمعَهُ الموضوعَ لِلقِلَّةِ ،/ وان شئتَ أن تردَّهُ الى الوَاحِدِ فتصغرَهُ ، ثم تجمعَـهُ بالالفِ والتاءِ، فتقولَ في تصغيرِهِ دُورٍ : أُدَيْئِرٌ ، وان شئتَ : "دُوَيْرَات" ، فإن لم يكن لَهُ جمعُ أدنَى العددِ ، نحو : "دَرَاهِمَ ومطابخَ وقَنَادِيلَ" ، فانكَ تردُّهُ الَـى الواحِدِ لاَ غيرُ، وتجمعُهُ بالالفِ والتاءِ ، فتقولُ في تصغيرِ "مطابخ : مُطَيْبِخَاتٌ" ، وفي "دَرَاهِمَ : دُرَيْهِمَاتٌ" ، وفي "قنادِيلَ : قُنَيْدِيلاَتٌ" (٤) ٦٣/ب

فَصْـــلٌ :

في تصغيرِ الترخيمِ ولم يذكرهُ أبو القاسمِ أيضًا ، وَهُوَ حـــذفُ الزَّوائِـــدِ مِنَ الكَلِمَـــةِ [الصَّالِحِ بَقاؤُهَـا في التَّصغيـــــرِ] (٥) حَيْـــثُ كانتْ حَتَّى تبقَى الأصولُ فقطْ، ثم يعامَلُ في التصغيرِ معَامَلةَ مَا لاَ زيادةَ فيهِ، ولا يُعوضُ فيهِ منَ المحذوفِ، تقولُ في "أسودَ : سُوَيْدٌ" ، وفي غُرابٍ : غُرَيْبٌ ، وفي عُقَابٍ : "عُقَيْبَةٌ" ، وتعيدُ تاءَ التأنيثِ ؛ لانَّ الثلاثيَّ المؤنـثَ

---

(١) قال سيبويه : وسألت الخليل عن تحقير الدور فقال : أرده الى بناء أقل العدد ، لأني انما أريد تقليل العدد ، فاذا أردتُ أن أقلله وأحقره الى بناء الاقل ، وذلك قولك : أُدَيْئِرٌ . الكتاب ٣ / ٤٩٠ .

(٢) المصدر نفسه ٣ / ٤٩٠ .

(٣) ينظر الكتاب ٣ / ٤٩٠ .

(٤) المصدر نفسه ٣ / ٤٩١ .

(٥) زيادة يلتئم بها الكلام .

إذا صُغِّرَ أعيدت فيه تاءُ التأنيثِ، وتقولُ في "زينب : زُنَيْبَةٌ" (١)، قلتُ : وقولُكَ في "زينبٍ : زُنَيْبَةٌ" ذكرهُ أبو بكر بن طلحةَ، فلا أدري أهُوَ مقصودٌ له أو وقعَ غلطاً مِنَ الناسِخ؛ لأنّ زَيْنَب على أربعةِ أحرفٍ فحكمهُ ألاَّ تلحقهُ تاءُ التأنيثِ (٢)، ثم حذفُ الياءِ منهُ فيهِ إشكالٌ؛ لأنَّ تصغيرَ الترخيمِ تُحذفُ فيهِ الزوائدُ، وزينبُ من الأسماءِ المرتجلةِ لا أصلَ لهُ في النكراتِ، فَبِمَ يعرفُ الزائدُ فيهِ إذ لا تصريفَ لهُ ولا اشتقاقَ ؟ فغايةُ ما يبقى أن يكونَ حذفُ الياءِ؛ لأنّها من حروفِ البدلِ على قياسِ من قالَ في تصغيرِ "فرزدقٍ : فُرَيزِقٌ" فحذفَ الدالَ؛ لأنها من حروفِ البدلِ، فصارتِ الدالُ أخيرًا، ويكونُ إثباتُ التاءِ في قولكَ : زينبُ لكونِهِ صارَ على ثلاثةِ أحرفٍ، فصارَ : "زُنَيْبَةٌ"، كقولكَ : "دُعَيْدَةٌ" في تصغيرِ : "دَعْدٍ"، وهذا كُلُّهُ على تقديرِ صِحّةِ النقلِ في الكتابِ وعدمِ غلطِ الناسِخِ .

---

(١) قال ابن عقيل : وتلحق التاءُ أيضاما صغر من علم المؤنث تصغير ترخيم، كإتيانه على ثلاثة، فيقال : عُنَيْقَةٌ، وزُنَيْبَةٌ، وسُعَيْدَةٌ في : عناق، وزينب، وسعاد. المساعد ٣/٥١٥.

(٢) المصدر نفسه ٣/٥١٤.

بـاب النسـب

النسبُ عندَ النحويينَ اسمُ حكمٍ غالبٍ على الاسمِ مغنٍ عن صريحِ الوصفِ، ويصحُ ما لم يكن يصحُ الوصفُ بهِ للوصفِ،وله طريقتانِ : إحداهمَا مُختصـةٌ، والثانيةُ مشتركـةٌ ، وهيَ الغالبةُ على الاسمِ ، كما ذكرتُ متقدمًا ؛ فموضـوعُ البابِ لتبيينِ المشتركةِ منهمَا،والاعلامِ بمَا تنقسمُ إليهِ،وما مُسمّى كُلِّ واحدٍ مـن قسميهَا،وذكرِ ألفاظٍ من غيرِ المقيسِ تدلُ على مَا وراءهَا ،ويضمُ إليهَا ما جـاءَ من مثلِهَا،و تبيينِ أنواعِ المقيسِ المختلفـةِ بحسبِ اختلافِ أنواعِ الأسماءِ التـي نسبَ إليهَا،ومَا يدخلُ كلَّ نوعٍ منهَا مِن أنواعِ التغييرِ، على أنهُ لم يُحسِنْ فـي بعضِ الفصولِ ، كقولِهِ في فصلِ المقصورِ:"فإن كَانَ على أربعةِ أحرفٍ ، فإن شئتَ حذفتهَا - يعني الألفَ - وإن شئتَ قلبتهَا وَاوًا ،وقلبُهَا أجودُ" ،فهذَا إجمَالٌ غَيرُ حَسَنٍ ؛ لأنَ مِنَ المقْصُورِ الرباعيّ ما يلزمُهُ الحذفُ،ولا يجوزُ فيهِ البدلُ،و منهُ ما الحذفُ فيهِ أجودُ منَ القلبِ ،وما القلبُ فيهِ أجودُ منَ الحذفِ ،فإذا كـانَ في الرباعيّ المقصورِ مَا ذكرتُ مِنِ اختلافِ الاحكامِ لم يَحسُنْ إطلاقُ القولِ بجوازِ الحكمِ حتّى يُقيدَ ،وكذلكَ قولهُ في فصلِ المنقوصِ : "وإذَا نسبتَ إلى اسمٍ في آخرِهِ ياءٌ قبلهَا كسرةٌ حذفتهَا ، كقولكَ في النسبِ الى قاضٍ:قَاضِيّ ، وغازٍ : غـازِيّ"، وعلَى / أنَّ مثلَ ياءِ قاضٍ وغازٍ قد يجوزُ قلبُهـا وإن كَانَ حذفُهَا أجـوَدَ /٦٤

ومن هذَا البابِ أيضًا ما يلزمُ يَاءهُ الحَذْفُ ،كمَا أنّ منهُ ما يلزمُ يَاءهُ القَلْـبُ ، ألا ترى أن مثلَ "مُـشترٍ و مُفترٍ،لا يجوزُ في يَائِهِ إلاَّ الحذفُ ، وأيضـًا فإنَّ مـثلَ "عَدِيّ وكُرسِيّ وبُختِيّ" يدخلُ تحتَ قولِهِ : اسمٌ آخرهُ ياءٌ قبلَهَا كسرةٌ ؛ لأنَّ كلَّ هذَا آخرُهُ ياءٌ قبلهَا كسرةٌ ، فَكَانَ حَقُّهُ أن يقيدَ اللفظَ بالوصفِ الذي يخرجهُ مِنَ الاشتراكِ ،فيقولَ : إذا نسبتَ الى اسمٍ رُبَاعِيّ آخرهُ يَاءٌ خفيفَةٌ ، قلبتهـا كسرةٌ ممّا زادَ عليهِ و نقصَ منهُ ، كعَمٍ ، وما كانتِ الهاءُ في آخرِهِ ثقيلـةٌ ، وكلُّ هذِهِ الانواعِ يُخالفُ "بابَ قاضٍ وغازٍ" في الحكمِ بحسبِ مخالفتهَا إيّاهُ فـي العددِ وثقلِ الياءِ ،أويَقولَ : إذَا نسبتَ الى مثلِ قاضٍ وغازٍ فَيستغْنِي بالتمثيلِ عـنِ التقييـدِ ، وكذلكَ ضمهُ "يدًا وفتًى" إلـى "عَـمٍ وَ شَـجٍ" ،

فَقَال : (كَمَا تقولُ في عَمٍ : عَمَوِيّ ، وفى شَجٍ : شَجَوِيّ)(١) ، ثم قال :
(وفى ابنٍ : بَنَوِيّ وابْنِيّ ان شئتَ ، وفى الاسم : اسْمِيّ وسَمَوِيّ)(٢)
فجوزَ في "اسمٍ وابنٍ" وجهين "وَوَقَفَ يَدًا وفَتًى" على وجهٍ واحدٍ، وضمّهما إلى "عَمٍ وشَجٍ"، وكلّ هذا ليس بحسنٍ ؛لأن ضمّ الشيءِ إلى خلافِ نوعِهِ يوهمُ فيه جوازَ ما لا يجوزُ أو امتناعَ ما يجوزُ ، و"يَدٌ" و"فَمٌ" أشبهُ بابنٍ واسمٍ منهما بِعَمٍ وشَجٍ ؛ لأنّ كلَّ واحدٍ منهما مُتَناسَى المحذوفِ ، كابنٍ وشجٍ وعمٍ غيرِ مُتناسَى المحذوفِ ،وكلّ واحدٍ منهما يجوزُ فيهِ الردّ وتركُهُ ، كما يجوزُ في "ابنٍ واسمٍ" ،ولا يجوزُ في "عمٍ وشجٍ" الحذفُ، فكانَ حقُّهُ أن يستأنفَ بعدَ "عَمٍ وشَجٍ"، فيقولَ : وتقولُ في "يَدٍ وفمٍ وابنٍ واسمٍ : يَدِيٌّ ويَدَوِيٌّ وفَمِيٌّ(*) وفَمَوِيٌّ وابنيٌّ وبَنَوِيٌّ واسمِيٌّ وسَمَوِيٌّ"، فتجعلُ هذهِ الأسماءَ الاربعةَ فصلاً واحدًا .
انتهت الطريقةُ الكليةُ .

ثم نقولُ : النسبُ اضافةٌ الى بلدٍ أو أبٍ أو صِناعةٍ أو ملكٍ ،واطّردَ في الصناعاتِ "فعّال" ،نحو :"نجّارٌ ، وخيّاطٌ"، وقد قيلَ في بائعِ البُتوتِ ،وهيَ الأكسيةُ بَتّيٌّ(٣) ، واطّردَ في المِلْكِ "فاعِلٌ" قالوا : تامِرٌ ، ولابِنٌ ،ودارِعٌ ،واطّردَ فيما سوى هذين أن تجيءَ بياءٍ مشددةٍ من آخرِهِ مكسورًا ما قبلها ، كقولِكَ في النسبِ الى اشبيلية : اشبيليٌّ ، والى قرطبةَ : قُرطُبيٌّ ، ولا يُجمعُ بينَ تاءِ التأنيثِ وياءِ النسبِ قبلها حتّى تقولَ في النسبِ إلى فاطمةَ : فاطِمِيٌّ ، ولا بينَ ألفِ التثنيةِ وياءِ النسبِ بعدَها،ولا بينَ واوِ الجمعِ وياءِ النسبِ بعدَها ، إلاّ أنهمْ قالُوا في البحرينِ : بَحْرانِيٌّ ؛لأنهُ اسمُ بلدٍ، فرقوا بينَ النسبِ الى البلدِ والنسبِ

---

(١) الجمل : ٢٥٥ .
(٢) الجمل : ٢٥٥ .
(٣) قال سيبويه : وربما ألحقوا ياءَي الإضافة كما قالوا البتي أضافوه الى البتوت فأوقعوا الإضافة على واحدِهِ ، وقالوا :البتات . الكتاب ٣ / ٣٨١
قال ابن عقيل : قالوا : بتي في بائع البتوت ، وهي الأكسية ومنه عثمان البتي : أحد الفقهاء . المساعد ٣ / ٣٨٤ .
(*) في الاصل : فم ، والسياق يعطي ما أثبتناه.

إلى التثنيةِ ،ومثلهُ الى النهرينِ والحصنينِ اسمانِ لبلدينِ ،ولا يجمعُ بيـنَ التكسيرِ وياءِ النسبِ ،فأما قولـهُمْ :«أنصاريٌّ» فكأنهُ اسمٌ لهمْ ،ولا يقـالُ : «مَسَاجدِيٌّ» ،وقد تلحقُ هذهِ الياءُ لغيرِ النسبِ؛ قالُوا :«حُمْرِيٌّ» على جهـةِ المبالغةِ فى الوصفِ بالحمرةِ ،وقد تُخففُ ياءُ النسبِ فِي الشعرِ، قال :(١)

* وبِذَاكَ خَبَّرَنَا الغُدَافُ الأَسْوَدِ *

٦٤/ أرادَ : الأَسْوَدِي ،وقد خُففتْ فِي الْكَلامِ وعُوضَ منهَا / الالفُ، فقالُوا فـي النسبِ الى اليمنِ : يَمَانٍ ،والاصلُ : يَمَنِيٌّ ، وقد قيلَ أيضا يَمَانِيٌّ ، فجمعَ بَينَ العوضِ والمعوضِ منهُ ،وقالُوا فى النسبِ الى تِهَامَةَ : تَهَامٍ ، كأنهمْ بنَـوا منه تَهَمَ ونَسبُوا اليهِ ، ثم خففُوا وعوضُوا ، وقد قالُوا تَهَامِيٌّ ،فجمعُوا بينَ العوضِ والمعوضِ منهُ ، وقالُوا فى النسبِ الى الشامِ :« شَآمٍ و شَآمِيٌّ» ، وقد قيـلَ :« شَآمٍ» فى الإقليمِ ،فيكونُ « شَآمِيٌّ » (٢) على ذلكَ.

ثم نقولُ: النسبُ فى اللغةِ هوَ الإضافةُ فتقولُ : نسبتُ الرجلَ الـى أبيهِ اذا قلتَ: زيدُ بنُ فلانٍ ، أو تنسبهُ الى بلدِهِ فتقولُ : زيدٌ من بغدادَ ، وكذلكَ الى القبيلةِ ،فتقولُ : زيدٌ مِنَ الانصارِ .

والنسبُ فى اصطلاحِ النحويينَ هُوَ عبارَةٌ عنْ إلحاقِ ياءٍ مشددةٍ فـي آخرِ الاسمِ دالةٍ على أنَّ ذلكَ الاسمَ أُضِيفَ اليه شَـيءٌ فى المعنَى ، وبيانُ تلكَ النسبةِ أنكَ اذا قلتَ : تميمٌ ، فهذَا الإسمُ موضوعٌ للقبيلةِ أو للجَدِّ ، فـإذَا قلتَ : تَمِيمِيٌّ ، دَلتْ هذهِ الياءُ المشددَةُ علَى أن هَذَا الاسمَ الذى هوَ تميمٌ

---

(١) البيت للنابغة الذبياني ،ديوانه :٢٩ ، والقصائد السبع الطـوال الجاهليات : ٤٧٥ ،وكتاب المقتصد فى شرح الإيضاح ١/١٣٧، والإفصاح فى شرح مشكلة أبيات الإعراب : ١٦٩ ، والدرر ١/٧٥ وصدره :

* زَعَمَ البَوَارِحُ أنَّ رِحلَتَنَا غَدًا *

والبيت مشهور فى كتب النقد الادبي وقد أُخِذَ على النابغة فيه إقواء.

(٢) ينظر الكتاب ٣/٣٣٨ .

أضيفَ اليهِ شَيءٌ في المعنى وهوَ الرجلُ الذي نسبتَهُ الى تميمٍ.

ولما كانَ الحاقُ هذهِ الياءِ دَالاً على ما ذكرتُهُ لكَ من الإضافةِ في المعنى سُمِّيَ النسبُ في الإصطلاحِ اضافَةً ،ولا بدّ أن يكونَ ما قبلَ هذهِ الياءِ مكسورًا .

وليسَ من بابِ النسبِ «كُرسيّ وبُختيّ» ،فانَّ هذهِ الياءَ غيرُ دَالةٍ على اضافةِ شَيءٍ الى شيءٍ في المعنى ،فإن أُطلِقَ عليهَا نَسَبٌ فانمَّا ذلكَ على طريقِ المجازِ والتوسعِ في الإطلاقِ؛ لكونِهَا تُشبهُ ياءَ النسبِ من حيثُ هيَ ياءٌ مشددةٌ لاحقةٌ آخرَ الاسمِ وقبلَهَا كسرةٌ ، فاذا فهمتَ هذهِ المُقدماتِ فاعلمْ أنَّ النسبَ في الاصطلاحِ منهُ مقيسٌ ومنهُ مسموعٌ ، فالمسموعُ منهُ : ما لم يَطرِدْ في النظائرِ والامثالِ ،فحكمُهُ أن يُحفظَ ولا يُقاسَ عليهِ .

والمقيسُ هوَ المُطَّرِدُ في النظائرِ والامثالِ ، وهوَ فصولٌ كثيرةٌ سنتكلمُ على كلِّ فصلٍ حيثُ ذكَره أبو القاسم -رحمه الله- وفائدةُ النسبِ: الإيجازُ والاختصارُ .

بيانُ ذلكَ أنك اذا قلتَ : زيدٌ من بني تميمٍ ، فاذا نسبتَهُ اليهِ يتغيرُ تغييرينِ : تغييرٌ في اللفظِ، وتغييرٌ في المعنى ، فأما تغييرُ اللفظِ ، فهوَ إلحاقُهُ ياءَ النسبِ والزامُ الكسرِ لمَا قبلَهُ، ولم يكنْ ذلكَ في الاسمِ قبلَ النسبِ.

وأما التغييرُ المعنويُّ ، فانه يَصيرُ الاسمُ الذي ليسَ بصفةٍ صفةً ، فيخرجُ بهِ الاسمُ منَ الجمودِ الى الاشتقاقِ ومنَ العمومِ الى الخصوصِ ، فانَّ تميمًا قبلَ النسبِ ليسَ بصفةٍ ، فاذا قُلتَ : رَجلٌ تَميميٌّ صارَ صفةً يَرفَعُ الظاهِرَ والمُضمَرَ، تَقولُ : مررتُ برجلٍ تَميميٍّ ، وبرجلٍ تَميميٍّ أبوهُ ،وتقولُ : تميمٌ ، فيكونُ عامًا يشملُ كلَّ القبيلةِ ، فإذا قلتَ : تَميميٌّ اختصَّ بواحدٍ ، والنسبُ يَكونُ الى القبيلةِ ،والحيّ ، والأبِ ، والأمِّ ، والبلدِ ، والصناعةِ .

الكلامُ على ألفاظِهِ في المسموعِ ، قوله : (فَمنَ المسموعِ الذي لا يقاسُ عليهِ قَولُهُمْ في النسبِ / الى العَاليَةِ : عُلويٌّ) [(١)] ، قياسُ النسبِ ٦٥

---

(١) الجمل ٢٥٢ ، وينظر الكتاب ٣٣٦/٣ قال سيبويه :
" وفي العالية : علوى ، والبادية : بدوى ".

الَى العاليةِ أن يقالَ فيهِ :«عَالِيٌّ أوعَالِوىٌّ» ، الَّا أنهم عدَلُوا عن هذا القياسِ الى «عُلْوِيّ» .

قوله : (وإلى الشِّتَاءِ : شَتْوِىٌّ) (١) ، قياسُ هذا «شِتَائِيٌّ أو شِتَاوِىٌّ» ، كالنسبِ الى «كِسَاءِ : كِسَائِيٌّ أو كِسَاوِىٌّ» ، الا أنهمْ عدَلُوا عن هذا القياسِ الى: «شَتَوِيّ» .

قوله : (رُوحَانِيٌّ فى النسَبِ إلَى الرُّوحِ) (٢) ؛ كانَ قياسُهُ أن يقولَ : رُوحِيٌّ ، قال سيبويه : (٣) وزعم أبو الخطاب أنه سمعَ من يقولُ فِي الإضَافةِ الى الملائِكَةِ والجِنِّ جميعاً :«رُوحَانِيٌّ» أضفتَ الى الرُّوحِ ، والى الجميعِ : «رُوحَانِيٌّ» .

قوله : (والى مَرْوٍ : مَرْوَزِىٌّ) (٤) ، مروٌ : اسمُ بلدٍ وقياسُ النسبِ اليهَا «مَرْوِىٌّ» .

قوله : (وَالَى الرَّيِّ : رَازِىٌّ) (٥) ، قِياسُ النسبِ :«رَيِّيٌّ» ، والرَّىّ : اسمُ بلدٍ واليهَا يُنسبُ الفقيهُ ابنُ الخطيبِ الرَّازِى (٦) ، وبعضُهم يقولُ فيهِ : ابنُ خَطيبِ الرَّى ، فَنُسِبَ الى البلدِ بغيرِ ياءِ النسبِ .

=== والعالية : ما فوق أرض نجد الى أرض تِهَامَةَ والى ما وَرَاءَ مكة وهي الحجاز وما والاها ، وفى الحديث ذِكْرُ العالية والعوالي . . وهي أماكنُ بأعلى أراضي المدينة ، وأدناها من المدينة على أربعة أميال وأبعدها من جهة نجد ثمانية والنسب اليها عالي على القياس وعُلْوِىٌّ نادر على غير القياس . . قال الازهرى : عالية الحجاز أعلاها بلدا وأشرفها موضعا وهي بلاد واسعة ، واذا نسبوا اليها قالوا : عُلْوِىٌّ . اللسان (علا) .

(١) (٢) الجمل : ٢٥٢ .

(٣) قال سيبويه : وزعم أبو الخطاب أنه سمع من العرب من يقول في الاضافة: الى الملائكة والجن جميعا روحاني وللجميع رأيت روحانيين . الكتاب ٣ / ٣٣٨ .

(٤) الجمل : ٢٥٢ .

(٥) الجمل : ٢٥٢ .

(٦) ابن الخطيب الرازى هو محمد بن عمربن الحسن التيمي البكرى ===

قولهُ : (وإلى البصرةِ : بِصْرِيٌّ) ، ليسَ في هذا منَ التغييرِ الشاذِّ الّا كسرُ الباءِ، فكانَ قياسُهُ أن يكونَ : بَصْرِيٌّ ، بفتحِ الباءِ .

قوله : (وإلى دَارَبْجِرْدَ : دَارَوَرْدِيٌّ) (١) ، دَارَبْجِرْدَ : منَ الأسماءِ المركبةِ، فقياسُ النسبِ اليهِ أن تقولَ : دَارِيٌّ فتنسبَ الى الأول ، هذا هوَ المعروفُ في النسبِ الى المركبِ .

قوله : (وأما المقيسُ منهُ ، فإذا نسبتَ إلى اسمٍ على فَعِيلَةٍ أو فَعُولَةٍ) (٢) اعلم أنَّ ما كانَ على وزنِ فَعِيلَةٍ فلاَ يخلُو إما أن يكونَ صحيحًا أو معتلاًّ ، فالصحيحُ على قِسمينِ : مُضاعفٌ وغيرُ مضاعفٍ .

فالصحيحُ مِثلُ: حنيفةَ وربيعةَ ، والمعتلُ مثل : طويلةَ وحويزةَ ، والمضعفُ ، نحوُ : شديدةَ ، وإذا كانَ فَعِيلَةُ غيرَ معتلٍّ ولا مضاعفٍ فقياسُهُ أن تُحذَفَ الياءُ منهُ بعدَ حذفِ تاءِ التأنيثِ، فيصيرُ الى فَعِلٍ بكسرِ العينِ، وكلُّ "فَعِلٍ" في النسبِ فإنهُ يُردُّ الى "فَعَلٍ" بفتحِ العينِ ، كقولهم في النسبِ إلى نَمِرٍ : نَمَرِيٌّ ، والى شَقِرٍ : شَقَرِيٌّ (٣) ، فتنسبُ الى حنيفةَ وما أشبهَهُ ، كما تنسبُ الى نَمِرٍ و شَقِرٍ ، فتقولُ في حَنِيفَةَ : حَنَفِيٌّ ، وفي

=== أبو عبد الله فخر الدين الرازي الامام المفسر أوحد زمانه في المعقول والمنقول وعلوم الأوائل ، وهو قرشي النسب أصله من طبرستان ومولده بالرَّي واليها نسبته ، ويقال له ابن خطيب الرَّي . من تصانيفه مفاتيح الغيب ثماني مجلدات في تفسير القرآن الكريم . ومات سنة ٦٠٦ . ترجمته في طبقات الشافعية الكبرى ٥/ ٣٣ ، ولسان الميزان ٤/ ٤٢٦ ، والوافي بالوفيات ٤/ ٢٤٨ ، وكشف الظنون ٩٨٩ ، والاعلام ٦/ ٣١٣ .

(١) الجمل : ٢٥٢ ودار بجرد : موضع بفارس .

(٢) الجمل : ٢٥٢ .

(٣) الشقر : بكسر القاف شقائق النعمان ، ويقال نبت أحمر واحدتها: شَقِرَةٌ وبها سمي الرجل شَقِرَةَ ، وشَقِرةُ : اسم رجل وهو أبو قبيلة من العرب يقال لها شقرة ، وشقيرة قبيلة من بني ضبة ، فاذا نسبت اليهم فتحت القاف ، قلت : شَقَرِيٌّ وَالنَّسَبُ الى بني شَقِرَةَ : شَقَرِيٌّ بالفتح ، كما يُنسبُ الى النَّمِرِ بن قاسِط : نَمَرِيٌّ . اللسان (شقر) .

"ربيعة : رَبَعِيٌّ"، فإنْ لم تكنْ فيه تاءُ التأنيثِ ،فقياسُهُ ألا يحذفَ منهُ شَيءٌ فتقولُ في "تميمٍ : تَمِيمِيٌّ"، ونحوَ ذلكَ ،فإن كانَ معتلاً لم يحذفْ أيضاً منهُ شيءٌ ، نحوُ :"طويلةٍ" ،تقولُ في النسبِ اليهِ :"طَوِيلِيٌّ" ،وفي"حُوَيزَةَ : حُوَيزِيٌّ"(١)، وكذلكَ اذا كانَ مُضَاعَفًا لاَ تحذفُ منهُ شيئًا،وانمَّا حذفتَ منهُ تاءَ التأنيثِ ،فتقولُ في النسبِ الي"شَدِيدَةَ : شَدِيدِيٌّ". وأما "فُعَيْلَةَ" فقياسُهُ في النسبِ أن تُحذفَ التاءُ منهُ وتتبعَهَا الياءُ ،فتقولُ في النسبِ الي"مُزَيْنَةَ : مُزَنِيٌّ" ،فإن لَمْ تكنْ في هذا الوزنِ تاءُ التأنيثِ فقياسُهُ أن تَثبُتَ فيهِ الياءُ ، فتقولُ في قريشٍ : "قُرَيْشِيٌّ" ، ومن قالَ : قُرَشِيٌّ"(٢) فقد خرجَ عن القياسِ .

وأمَّا"فَعُولَةَ"فهيَ بمنزلةِ "فَعِيلَةَ"، تُحذفُ الواوُ منهَا بعدَ حذفِ التاءِ فَيصيرُ سَواءً على وزنِ فَعُلَ بضمِ العينِ فيُجرونَ الضمةَ - في ابدالهَا فتحةً - مُجرىَ الكسرةِ من فَعِيلةَ في"حَنيفةَ"حينَ نسبُوا اليهَا ،فتقولُ في النسبِ [الي شَنُوءَةَ](٣) :"شَنَئِيٌّ"على وزنِ "شَنَعِيٌّ".

فإن لم تكنْ فيهَا تاءُ التأنيثِ لم تحذفْ شيئًا، فتقولُ في النسبِ الي"سَدُوسَ : سَدُوسِيٌّ"، هذا قولُ سيبويه(٤)، وقد خالفَ / المبردُ في ٦٥/ "فَعُولَةَ" فقالَ:(٥) النسبُ اليه على:"فَعُولِيٍّ" ،وأمّا قولُ العربِ:"شَنَئِيٌّ"،

---

(١) قال سيبويه : " قلت فكيف تقول في بني طويلة ؟ فقال : لا أحذف لكراهيتهم تحريك هذه الواو في فَعَلَ ألاترى أن فَعَلَ من هذا الباب العين فيه ساكنة والالف مبدلة فيكره هذا كما يكره التضعيف ،وذلك قولهم في بني حَوِيزَةَ : حَوِيزِيٌّ . الكتاب ٣٣٩/٢.
وقال الصيمري : قالت العرب في بني حَوِيزَةَ : حَوِيزِيٌّ ، وهم من بني تيم الرباب . التبصرة والتذكرة ٥٩٠/٢.

(٢) ينظر الكتاب ٣٣٥/٢-٣٣٧ ،والمقتضب ١٣٣/٣ ،قال ابن جني : ولا يجوز القياس عليه ؛لأنه لم يكن هو على قياس . الخصائص ١١٦/١.

(٣) زيادة يقتضيها السياق .

(٤) الكتاب ٣٣٩/٢.

(٥) ينظر الخصائص ١١٥/١-١١٦ ،وشرح الشافية للرضي ٢٣/٢، والمساعد ٣٦٥/٣.

فشاذٌ ، ولو كانَ على القياسِ لحذفتَ الواوَ ، ولم تقلبِ الضمةَ فتحةً ؛ لأنهُ على "فَعُلَ" ، و "فَعَلَ" غيرُ مستثقلٍ في النسبِ، بخلافِ "فَعِلَ" فيهِ ، فقالوا في النسبِ الى "سَمُر" : سَمُرِيٌّ " بلاخلافٍ .

وقالُوا في "النَّمِر" : نَمَرِيٌّ " بالقلبِ ، فاذا حذفتَ التاءَ من "فعيلة" وبقيَ "فَعِيل" وجبَ قلبُ الكسرةِ ، كما قُلبتْ في نَمِر ، واذا حذفتَ الواوَ لم يجبْ قلبُ الضمةِ ، كما لم تُقلب في سَمُر .

ولسيبويهِ أن يقولَ : انَّ التغييرَ يُؤنَسُ بالتغييرِ ، فلما حُذفتِ التاءُ حذفُوا الواوَ للاستثقالِ ، وكما حذفُوا التاءَ تأنيسًا لحذفِ الواوِ قلبُوا ، كما قلبُوا الكسرةَ ويُؤَيِّدُ قولَه السَّماعُ منَ العربِ في "شَنُوءَة" : شَنَئِيٌّ " ، وهو كما قلنا عندَ المبردِ على الشذوذِ .

ويقالُ للمبردِ : اذا حذفتَ التاءَ وبقيَ على "فَعِيل" ، فهلَّا نسبتَ اليهِ على ما هُو عليهِ من غيرِ حذفِ الياءِ ، كما فَعَلَتِ العربُ في "فَعِيل" ، فليسَ لهُ الاَّ أن يقولَ : التغييرُ يُؤنَسُ بالتغييرِ ، وقد شَذَّ منهُ شيءٌ ، فقالُوا في عَمِيرَةِ كلبٍ : "عَمِيرِيٌّ" ، وفي السليقةِ "سَلِيقِيٌّ" (١) ، فاذا كانَ فَعِيلٌ مدغمًا أو معتلًّا فالنسبُ اليهِ من غيرِ حذفِ الياءِ ، قالُوا في "شَدِيدَة" : شَدِيدِيٌّ " (٢) ، وفي "حَوِيزَة" : حَوِيزِيٌّ " (٣) ؛ لئلَّا يفرُّوا من التثقيلِ فيقعُوا في أثقلَ ممَّا فرُّوا منهُ (٤) .

واذا نسبتَ الى "فِعَال" ، و "فِعْلال" ، و "فُعَال" ، و "فَعُول" ، و "فَعِيل" ، و "فُعَيْل" ، فالنسبُ اليهَا كلِّها بغيرِ حذفٍ ، وكأنهم فرقُوا بينَ

---

(١) قال سيبويه : وقد تركوا التغيير في مثل حنيفة ولكنه شاذ قليل ، قد قالوا في سليمة : سَلِيمِيٌّ ، وفي عَمِيرَةِ كَلْبٍ : عَمِيرِيٌّ ، وقال يُونس : هذا قليل خبيث . الكتاب ٣ / ٣٣٩ ، وانظر شرح الشافية ٢ / ٢٨ .

(٢) ينظر الكتاب ٣ / ٣٣٩ والمقتضب ٣ / ١٣٤ .

(٣) ينظر الكتاب ٣ / ٣٣٩ والتبصرة والتذكرة ٢ / ٥٩٠ .

(٤) ينظر الكتاب ٣ / ٣٣٩ والتبصرة والتذكرة ٢ / ٥٩٠ .

الضربين، وأُنِسَ الحذفُ هناكَ في : "فَعِيلَة" ، و"فَعُولَة" بالحذفِ هُنَـا ؛ لأنهُ اذا كَثُرَ التغييرُ في الكلمةِ سَهُلَ الحذفُ فيها لِمَا يُستثقلُ ، فلمّا حُذِفَتْ هناكَ الهاءُ أتبعوهَا الواوَ والياءَ لثقلِهِمَا حتّى اذا كانتْ ألفاً لم تُحذفْ لخفتِهَا ، وقد شَذَّ من هذَا النوعِ شىءٌ أيضاً قالُوا في قريـشٍ : "قُرَشِيٌّ وقُرَيْشِيٌّ" ، وقالُوا في "ثقيفٍ : ثَقَفِيٌّ" ، وأدخلُوا هذَا النوعَ على الذى قبلَهُ ، كما أدخلُوا الذى قبلَهُ عَلَيـهِ .

فإن قيلَ : ولِمَ حذفتْ حُروفٌ من "حنيفةَ" وهيَ بوزنِ "فَعِيلَة" ومن "فَعُولَة" ومن "فُعَيْلَة" في نحوِ "مُزَيْنَة" فقالُوا : حَنَفِيٌّ وشَنَئِيٌّ ومُزَنِيٌّ ؟ قيلَ : لأنّ التغييرَ يُؤنِسُ بالتّغييرِ ، فمَا فيهِ تاءُ التأنيثِ فيجبُ منهُ حذفُهَا ؛ لأنّهَا لا تجتمعُ معَ ياءِ النسبِ من قبلِهَا ، وحذفُهَا تغييرٌ ، فلمّا غيروهَا بحذفِ التاءِ أَنِسُوا بتغييرِ الكلمةِ ، فغيّروهَا بحذفِ حرفِ العلةِ ، ومَا لم تكن فيهِ تـاءُ التأنيثِ لم يسبقْ إليهِ تغييرٌ بحذفِ التاءِ في النسبِ ، فيكونُ ذلكَ سـبباً الـى حذفِ حرفِ العِلةِ ، فمن أجلِ هذَا القياسِ فيمَا فيهِ التاءُ من هذهِ الابنيـةِ الثلاثةِ حُذِفَ حَرفُ العلةِ منهُ في حالِ النسبِ .

قوله : (وربّمَا جَاءَ بعضُهُ بالياءِ) [(١)] ، الهاءُ في قولهِ : بعضُهُ عائدةٌ على ما ثبتتْ فيهِ تاءُ التأنيثِ من هذهِ الأوزانِ الثلاثةِ ، وذلـكَ أنَّ "عميرةَ وسليقَـةَ" اللذيْنِ مَثّلَ بهمَا كانَ قياسهُمَا في النسبِ : عَمَيرِيًّا [وسَلَقِيًّا] [(٢)] ؛ لاجلِ أنهُمَا مِثلُ "حنيفةَ وربيعةَ" ، فالعلةُ الموجبَةُ لحذفِ الياءِ من "حنيفةَ وربيعـــةَ" موجودَةٌ في "سَليقَـةَ وعميرَةَ" ، ولكنهُمَا جَاءَا بالياءِ على الشذوذِ والخروجِ عنِ القياسِ .

قوله : (وإن لم تَكُن فِيه تَاءُ التأنيثِ فالوجهُ فِيهِ إثبَاتُ اليَاءِ) [(٣)] ، يريدُ : فالوجهُ / الجارِى على القياسِ اثباتُ اليَاءِ ؛ لأنهُ ليسَ فيهِ تاءُ التأنيثِ ٦٦/أ حتّى يكونَ ذلكَ الحذفُ سبباً في حذفِ حرفِ العلةِ ، ثم مثّلَ بالنسبِ إلى "قريشٍ" ، فقالَ : كقولهِمْ في النسبِ الى "قريشٍ : قُرَيْشِيٌّ" .

---

(١) الجمل : ٢٥٣ .

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) الجمل : ٢٥٣ .

اعلم أنَّ النسبَ الى قريشٍ على وجهين : وجهٌ جارٍ على القياسِ ، ووجهٌ خارجٌ. فالجارى فِيهِ على القياسِ قولهُمْ : "قريْشيٌّ" باثباتِ اليـاءِ ، والخارجُ عنِ القياسِ قولهمْ : "قُرشيٌّ" بغيرِ ياءٍ ، وأُنشدَ في البابِ قولَ الشاعِرِ:(١)

بِكُلِّ قُرَيْشِيٍّ عَلَيهِ مَهابَةٌ   سَريعٍ الَى دَاعِى النَّدَى وَالتكَرُّمِ

البيت هو لعمرَ بنِ أبي ربيعةَ، وقيلَ لغيرِهِ ؛ لأنهُ لم يَقعْ فِي دِيوَانِ شعرهِ، وليسَ فيهِ غريبُ لُغـةٍ ومعناهُ يَتبينُ بمَا قبلَهُ ، وقبلَهُ :(٢)

ولكِنَّنِى أَغْـدُو عَليَّ مُفَاضَـةٌ   دِلَاصٌ كَأَعْيَانِ الجَرَادِ المُنَظَّـمِ

يقولُ : لستُ براعي شِيَاهٍ ، ولاَ طالبِ كسبٍ بالصيدِ، ولكِنى بَطَلٌ قَائِدُ جيشٍ يَتبعنِي كلُّ قرَيْشِيٍّ مُهَابٍ بَلَغَ الغايةَ فى السخاءِ والتكرمِ ، وعبرَ عن ذلكَ بقوله : سَرِيعٍ الى دَاعِ الندَى والتكرمِ ، وموضعُ الشاهِدِ فيهِ بكلِّ قريشِيٍّ ، فَإنهُ أتَى بـهِ على القياسِ.(٣)

وقوله : "بكلِّ قريشِيٍّ" جَارٌ ومجرورٌ متعلقٌ بقولِهِ "أغدُو" الذى فى قوله : (وَلكِنَّنِى أَغْدُو عَليَّ مُفَاضَـةٌ) أيْ: أغدُو لَابِسًا دِرعًا بكلِّ قُرَيْشِيٍّ ، وفـى

---

(١) الجمل : ٢٥٣ .
والشاهد فى الكتاب ٣٣٧/٣ بلا نسبة وهو من شواهد سيبويه المجهولة ، وهو فى الإنصاف فى مسائل الخلاف ٣٥٠/١ ، والحلل فى شرح أبيات الجمل ٣٣٨ ، والتبصرة والتذكرة ٥٨٧/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١١/٦ ، وكشف المشكل ٥٨/٢ ، وشرح ألفية ابن معطى ١٢٥٣/٢ ، وشرح الجمل لابن هشام ٣٣١ .

(٢) استشهد به سيبويه على أعيان جمع : عين على القياس ولم ينسبه . الكتاب ٥٨٩/٣ ، والمبرد في المقتضب ١٩٧/٢ ، والمنصف لابن جنى ٣/ ٥١-٢١ ، والحلل في شرح أبيات الجمل : ٣٣٨ ، وفى اللسان نسبةً ليزيد بن عبد المدان (عين) وقبله :

ولست بِشَاوِيٍّ علي دَمَامَـةٌ   اذا مَا غَدَا يَغدُو بقوسٍ وأسهُمِ

(٣) فى الاصل : على غير القياس ، خطأ والصواب ما أثبتناه .

ثقيفٍ : ثَقَفِيٌّ ، يعني على غيرِ قياسٍ اعلم أنَّ قريشًا وثقيفًا مِمَّا ليسَ فِيهِ تَـاءُ التأنيثِ في الشذوذِ، كعُمَيرِيّ ، وَسَلِيقِيّ ، مِمَّا فِيهِ التاءُ في الشذوذِ ، دَخَلَ فِيهِ أحدُ البابينِ علَى الآخرِ ، فمَا فِيهِ التاءُ وأُثبِتتْ فِيهِ الياءُ في النسبِ مشبهٌ بِمَا ليسَ فِيه تَاءٌ ، نحوُ : " تَمِيمِيّ " في النسبِ الى " تَمِيم " ، ووجهُ شبهِهِ أنكَ إِذا حذفتَ التاءَ مِن عميرةٍ وسَلِيقَةٍ صَارَ عميرًا ، وسليقًا مثل : تميمٍ ، فتَنسبُ اليهِ كما تَنسبُ الى تَمِيمٍ .

ووجهُ شبهِ " ثقيفٍ وقريشٍ بِمُزَيْنَةَ وحَنِيفَةَ " أنهمَا لَمَّا كانَا بغيرِ تَـاءٍ صارَا بمنزلةِ مَا حُذفتْ منهُ التاءُ عندَ إرادةِ النسبِ ، كمُزَيْنَةَ وحَنِيفةَ اذا أردتَّ النسبَ لهمَا ، فقلتَ : " قُرَشِيّ وثَقَفِيّ " ، كما قلتَ .

فإن قيلَ : فمَا تقولونَ في " فُعَالَة " و " فَعَالَة " و " فِعَالَة " إذا نسبتَ اليهَا ؟ هل تحذفونَ الألفَ بعدَ حذفِ التاءِ ؟ قيلَ : لا يعلـمُ خلافٌ بينَ النحويينَ في أنهُ لا تحذفُ هذهِ الألفُ لخفتِهَا ، وإن حُذفتِ التاءُ ، وقد تقدمَ .

وعلةُ ذلكَ - واللهُ أعلمُ - خفةُ الالِفِ وأنهُ ليسَ فيهَا ثِقلُ الواوِ ولاَ الياءِ ، فتقولُ في النسبِ الى " ثُمَالَة : ثُمَالِيّ "(١) ، وكذلكَ في النسبِ الى " خُرَابَة : خُرَابِيّ " ، وفي النسبِ إلى " رَمَادَة : رَمَادِيّ " .

قولُه : (وإذا نسبتَ الى اسمٍ مقصورٍ على ثلاثةِ أحرفٍ)(٢) ، اعلم أنَّ المقصورَ يكونُ ثلاثيًّا ، كعَصًى ورَحًى ، ورباعِيًّا ، كملهًى ومَدْعًى ، وخماسيًّا ، كحُبَارَى ، ونحوِ ذلكَ ، فأما الثلاثيُّ فلا تكونُ ألفهُ الا منقلبةً عن حرفٍ أصليّ ، فإذا نسبتَ اليهِ قلبتَ الألِفَ واوًا كانتْ في الأصلِ منقلبةً عن واوٍ أو ياءٍ ، وإنمَا لم تتركِ الألِفَ علَى حالِهَا ؛ لأنَّ ياءَ النسبِ لا يكونُ مَا قبلَهَا إلَّا مكسورًا في ٦٦/ اللفظِ ، والألفُ لا تقبلُ الكسرةَ لا لفظًا ولا تقديرًا عندَ بعضِ النحويينَ ،

---

(١) في اللسان (ثمل) . وبنو ثمالة بطن من الأزد إليهم ينسب المبرد ، وثمالة : لقب . وثمالة : حي من العرب .

(٢) الجمل : ٢٥٣ .

وتقلبَها الى الواوِ فيمَا كَانَ أصلهُ الياءُ كراهةَ اجتماعِ اليَاءاتِ والكسرةِ في بعضِهَا .

فَإن كانَ المقصورُ رُباعيًا، فلاَ تخلُو ألفُهُ امّا أن تكونَ منقلبةً عن حرفٍ أصليٍّ ، أوعن حرفٍ ملحقٍ ، بالأصلِ أو ألفِ التأنيثِ ، فَإن كانت منقلبةً عن حرفٍ أصلِي مِثل : «مَلْهَى» و«مَدعَى» جَازَ لَكَ في الألِفِ القلبُ الى الواوِ ، والحذفُ والقلبُ أحسنُ ، وذلكَ قولُكَ في النسبِ الى «ملهَى» : «مَلهَوِيٌّ» ، والى «مدعًى» : «مَدعَوِيٌّ» ، وان شئتَ «مَدْعِيٌّ» و«مَلهِيٌّ» (١) ، فان كانتِ الألفُ في الرباعِيّ منقلبةً عن حرفٍ ملحقٍ بالأصلِ كنتَ مخيرًا مِن غيرِ ترجيحٍ في الحذفِ والقلبِ في الاستعمالِ ، فتقولُ في النسبِ الى «أَرْطَى» : أرطِيٌّ وأرطَوِيٌّ» (٢) ، وكذلِكَ النسبُ الى «مِعْزًى» : مِعْزِيٌّ» ، وان شئتَ : «مِعْزَوِيٌّ» (٣) ، والقياسُ ترجيحُ الحذفِ ، لأنهَا زائدةٌ .

فَإن كانتْ ألفَ التأنيثِ فَلاَ يَخلُو وسطُ ذلكَ الاسمِ امّا أن يكونَ ساكنًا وإمّا أن يكونَ متحركًا ، فَإن كانَ ساكنًا ، نحوُ : «حُبْلَى» و«سكْرَى» ، فالأجودُ فيهمَا الحذفُ ، وهوَ أن تقولَ : «حُبْلِيٌّ وَسُكْرِيٌّ» ، ويجوزُ القلبُ تشْبيهًا للزائِدِ بالأصلِ ، وأجازُوا في النسبِ الى حُبلَى : «حُبْلَاوِيٌّ» (٤) ، كحمرَاوِيٍّ ، فَنسَبُوا الى مَا فِيهِ ألفُ التأنيثِ المقصورةُ ، كَما نَسبُوا الى مَا فِيهِ ألفُ التأنيثِ الممدودةُ ، فَإن قِيلَ : فَقولهُمْ : «حُبْلَاوِيٌّ» الواوُ التِي قبلَ ياءِ النسبِ هلْ هيَ منقلبةٌ عن ألفِ التأنيثِ ، أو ألفٍ زِيدتْ علَى ألفِ التأنيثِ بعدَ ألفِ التأنيثِ ، أو هيَ وَاوٌ منقلبةٌ عن غيرِ شيءٍ ؟ فالجوابُ أن يُقالَ : هيَ منقلبةٌ عن ألفِ التأنيثِ ، أو عن ألفٍ زيدتْ عن ألفِ التأنيثِ ، وذلكَ أنهُمْ لَمَا أرادُوا أن يَنسبُوا الى «حُبلى» زادُوا ألفًا قبلَ ألفِ التأنيثِ ، فصارَ حُبْلَى كأنهُ ممدودٌ ، وجاءتْ ألفُ التأنيثِ متطرفةً ،

---

(١) ينظر الكتاب ٣/٣٥٢-٣٥٣ ، والمقتضب ٣/١٤٨ ، وشرح الشافية ٢/٤٠ .

(٢) ينظر المقتضب ٣/١٤٧ .

(٣) ينظر الكتاب ٣/٣٥٢ ، والمقتضب ٣/١٤٧ .

(٤) ينظر الكتاب ٣/٣٥٤ - ٣٥٥ و شرح الشافية ٢/٤٠ ، و شرح المفصل ٥/١٤٩ .

وكذلِكَ «أبهاء» فَقلبوهَا في النسبِ الَى الوَاوِ ، كما قلبوهَا همزةً في "حمراءَ"؛ لأنهَا همزةٌ منقلبةٌ عن ألِفِ التأنيثِ ؛ لأنَّ ألفَ التأنيثِ لا تكونُ حشوًا فِي الكلمةِ ، ولا (١) تكونُ واوًا غيرَ منقلبةٍ عن شيءٍ؛ لا يُعرَفُ في نظائِرِ "حُبلَى" مما هُوَ مُؤنّثٌ بالالفِ المقصورةِ والممدودةِ واوٌ كانت واوًا منقلبةً عن شيءٍ لم يكن بينهَا وبينَ حمراءَ نسبةٌ ، وكانَ زيادتهَا علَى غيرِ قياسٍ ، والأوْلَى أن يُجرَى الحكمُ فِي كلامِ العربِ علَى قياسٍ ، ونعنِي بالقياسِ هنَا أن يكونَ لهُ وجهٌ يحملُ عليه يُحسّنُهُ ، وإذا كانتْ واوًا زيدتْ ابتداءً فلا وجهَ لهَا .

وإذا كانَ الاسمُ الذِي فيهِ ألفُ التأنيثِ رابعةُ متحركُ الوسطِ نحوُ: «جَمَزَى وبَشَكَى» فليسَ في هذَا النوعِ في النسبِ إلاَّ حذفُ الالفِ ؛ لأنهمْ أجرَوْهُ مُجرَى المقصورِ الخُماسِي ، إذِ الحركةُ عندهُم نابتْ مَنَابَ حرفٍ .

فَإن كَانَ المقصورُ خُماسيًا فما فوقَهُ ؛ فَلا يكونُ في ألفِهِ إلاَّ الحذفُ في النسبِ كانتِ الالفُ / منقلبةً عن حرفٍ أصلِيّ أو غيرَ ذلكَ ، فتقولُ في النسبِ الى «مُستَغزَى» : «مُستَغزِيٌّ» ، وفي «مُثَنّى» : «مُثَنّيٌّ»(٢) ، والى «حُبارَى» : «حُبارِيٌّ» والى «قَبعثرَى» : «قَبَعْثَرِيٌّ» (٣) . ٦٧/

قولــــــه : (فَإن كَانَ عَلى أربعَةِ أحــرفٍ)(٤) ، أي : فإن كانَ المقصورُ علَى أربعةِ أحرفٍ ، يعنِي الذِي ليسَ آخرهُ ألف التأنيثِ ؛ لأنَّهُ وَضْعُ كلامِهِ أولاً وبهِ مَثّلَ بَعدَ هذَا ، ويدُلُّ علَى أنهُ لم يردِ المقصورَ الذِي فِي آخرِهِ ألفُ التأنيثِ .

قوله بعدَ هذَا : (وان كَانَتِ الألِفُ للتأنيثِ) ، ثم قالَ بعدَ هذَا : (وإن شئتَ حَذَفْتَ الألِفَ وإن شِئتَ قَلَبْتَهَا وَاوًا)(٥) ، هذَا الطلاقُ

---

(١) في الأصل : ولا أن تكون واوا .

(٢) ينظر الكتاب ٣/٣٥٦-٣٥٧ ، والتبصرة والتذكرة ٢/٥٩٢ ، وشرح المفصل ٥/١٥٠ .

(٣) ينظر الكتاب ٣/٣٥٥ .

(٤) الجمل : ٢٥٣ .

(٥) الجمل : ٢٥٤ .

من غير تقييدٍ في اللفظ ، وهو مُقيدٌ في المعنى،وتقييدُهُ أن يقالَ : فإن كانَ المقصورُعلى أربعةِ أحرفٍ ولم يكنِ الاسمُ الذي فيهِ الألفُ متحركَ الوسطِ ولا تلكَ الألفُ التي في آخرِهِ ألفَ التأنيثِ ، فإذا كانَ على هذا القيدِ كنتَ مخيرًا في حذفِ الألفِ واثباتِهَا ، فإنّ «جَمَزَى وَبَشَكَى»على أربعةِ أحرفٍ،الألفُ فيهِ رابعةٌ وهيَ للتأنيثِ، ولستَ مُخَيَّرًا في حذفِهَا ولا اثباتِهَا، بل حذفُهَا واجبٌ.(١)

وتركَ أبُو القاسم المقصورَ الذي على أربعةِ أحرفٍ وكانَ آخرهُ الألفَ المنقلبةَ عن حرفٍ ملحقٍ بالاصلِ ، نحوُ : أرطًى ومِعْزًى ، وانّمَا تركهُ ايجازًا واختصارًا .

قوله : (وإن كانتِ الألِفُ للتأنيثِ رابعةً قلبتهَا وَاوًا فقلتَ في حُبلى : حُبْلَوِيٌّ ، وفي سَكْرَى : سَكْرَوِيٌّ ، وفي عصًى : عَصَوِيٌّ ، وان شئتَ حذفتَ الوَاوَ فقلتَ : حُبْليٌّ وسَكْرِيٌّ)(٢)، هذا التخييرُ في ألفِ التأنيثِ الرابعةِ بينَ الحذفِ والإثباتِ مقيدٌ بأن يكونَ وسطُ الاسمِ الذي هيَ فيهِ سَاكنًا ،وأمّا ان كَانَ متحركًا مثلُ : جَمَزَى وبَشَكَى فلاَ تخييرَ فيهِ، بل حذفُهُ واجبٌ ، كما تقدَمَ ، وقد تقدمَ الكلامُ على : «حُبْلَاوِيٌّ وَسَكْرَاوِيٌّ» فلاَ فائدةَ في إعادتِهِ .

قوله : (وإذا نسبتَ الى مَمْدودٍ)(٣)، اعلمْ أن الاسمَ الممدودَ ليسَ فيهِ حذفٌ ؛لأنّ آخرَهُ همزةٌ ،والهمزةُ حرفٌ صحيحٌ وليستْ مثلَ الالفِ والياءِ ؛لأنّ حروفَ العلةِ يكثُرفِيهَا التغييرُ ،ولَما كانَ الممدُودُ آخرهُ همزةٌ وهيَ حرفٌ مِنْ حروفِ الصحةِ رفضُوا التغييرَ بالحذفِ، ولكن يَدخلهَا التغييرُ بالقلبِ في بعضِ المواضِع ؛لأنّ بينهَا وبينَ حروفِ العلةِ نسبةٌ ،وهيَ أنهَا اذا حُققتْ في لغةٍ تُقلبُ في كثيرٍمنَ الكلامِ إلَى الألِفِ والَى الوَاوِ والى اليَاءِ ،

---

(١) ينظر الكتاب ٣/٣٥٤ ، والتذكرة ٢/٣٩٢.

(٢) الجمل : ٢٥٤.

(٣) الجمل : ٢٥٤.

فيقولون فى "فأس": فاس"[1] فيقلبونه ألفًا ويقولون فى "فؤوس": فووس"فيقلبونها واوًا، وفى "ذئب" بالهمزة: "ذيب" فيقلبونها ياءً، ويقربونها من الواو والياء والألف بجعلها بين بين فى هذه المواطن[2]، وسيأتي بيان ذلك في موضعه إن شاء الله تعالى.

فإذا فهمت هذا فاعلم أن الهمزة التى فى آخر الاسم الممدود تنقسم أربعة أقسام: همزة أصلية، وهمزة منقلبة عن حرف أصليّ، وهمزة منقلبة عن حرف ملحق بالأصل، وهمزة منقلبة عن ألف التأنيث.

فالأصلية الهمزة فى قرّاء، والمنقلبة من الحرف الأصلي همزة كساء ورداء وبابهما، والمنقلبة عن الحرف الملحق بالأصل همزة علباء وحرباء، والمنقلبة / عن ألف التأنيث "كحمراء" وبابه. /٦٧

فأمّا الأصلية فإذا نسبت إلى الاسم الذى هى فيه أثبتّها، ولم يجز قلبها، فقلت: "قرّائيّ"[3] لا غير، إلا أن شذّ شيء من هذا النوع فيأتي مقلوبًا إلى الياء.

والهمزة المنقلبة عن ألف التأنيث ليس فيها إلاّ القلب إلى الواو، نحو: "حمراويّ وصفراويّ"[4]، ولا يجوز الإثبات، وما همزته أصل مع هذا القسم طرفا نقيض.

والهمزة المنقلبة عن الحرف الأصلي، نحو: "كساء ورداء" يجوز فيها وجهان: إثبات الهمزة وقلبها واوًا، فتقول: "كسائيّ، وردائيّ"، وإن شئت: "كساويّ، ورداويّ"، وإثبات الهمزة أحسن لقربها من الأصل.

والهمزة المنقلبة عن حرف ملحق بالأصل يجوز أيضًا فيها قلب الهمزة إلى الواو وإثباتها، وقلبها أحسن؛ لأنها منقلبة عن حرف زائد قريب من همزة التأنيث.

---

(١) ينظر الكتاب ٣/٥٤٣، وسر الصناعة ١/٧٦.

(٢) ينظر الكتاب ٣/٥٤٢.

(٣) ينظر التبصرة والتذكرة ٢/٥٩٣، وشرح المفصل ٥/١٥٥.

(٤) ينظر التبصرة والتذكرة ٢/٥٩٤.

قوله : (وإن كانت همزتُه لغيرِ التأنيثِ تركتَها على حالِهـــــا ، فقلتَ في «عطاءٍ : عَطائيّ» ، وفي «كِساءٍ : كِسائيّ» ، وفي سَماءٍ : سَمائيّ) (١) . كُلُّ ما مثلَ بهِ من هذهِ المُثُلِ انما هو من بابِ ما همزتُهُ منقلبةٌ عن حرفٍ أصليّ .

قوله : (تَركتَها على حالِها) (٢) ، يريدُ في الوجهِ المختـــارِ ، ثمّ قال بعدَ هذا (وقد قِيلَ : سَماويّ وَخَطاويّ) (٣) ، فمثّلَ بالقلبِ فيهِ وجعلَهُ دونَ الإثباتِ ، وهو كما قالَ ، وتركَ النسبَ الى ما همزتُهُ أصلٌ والى ماهمزتُهُ منقلبةٌ عن حرفٍ ملحقٍ بالأصلِ جَريًا على عادتِهِ منَ الإيجازِ والاختصارِ في هـــذا الكتـــابِ .

قوله : (وإن نسبتَ الى اسمٍ في آخره ياءٌ قبلَها كَسرةٌ) (٣) ، هـــذا الفصلُ تعرضَ فيهِ لذكرِ النسبِ الى الأسماءِ المنقوصةِ ، وضبطُهُ أن يقـــالَ : لا يخلو اما أن تكونَ ياؤُهُ ثالثةً أو رابعةً أو خامسةً فأكثرَ ، فإن كانت ثالثـــةً ، نحوُ : «شَجٍ ، وعَمٍ» رددتَ الاسمَ الذي هيَ فيهِ الى «فَعَلَ» بفتحِ العينِ ، كما تفعلُ ذلك في «نَمِرٍ ، وشَقِرٍ» (٤) اذا أردتَ أن تنسبَ اليهما فتتحركُ ياؤُهُ وما قبلَها مفتوحٌ فتنقلبُ تلكَ الياءُ ألفًا ، فيصيرُ «شَجٍ ، وعَمٍ : شَجًا ، وعَمـــًا» ، كَعَصًى ، وَرَحًى» فتنسبُ اليهِ ، كما تنسبُ الى عَصًى ، وَرَحًى فتقولُ : «شَجَويٌّ ، وعَمَويٌّ» ، كما قلتَ : «عَصَويٌّ ، وَرَحَويٌّ» (٥) ، وكذلكَ ما أشبهَهُ .

وإن كانتْ ياءُ الاسمِ المنقوصِ رابعةً كنتَ مُخيرًا في حذفِها فتقولُ في النسبِ الى «قاضٍ : قاضِيٌّ» ، والى «غازٍ : غازِيٌّ» ، ولكَ قلبُها ولا تقلبُها حتَّى تُبدِلَ منَ الكسرةِ التي قبلَها فتحةً ، فيصيرُ فاعِلٌ منها فاعَلاً بفتحِ العينِ فتنقلبُ ياؤُهُ ألفًا لتحركِها وانفتاحِ ما قبلَها ، فيصيرُ «قاضٍ : قاضًا ، وغازٍ : غازًا» ،

---

(١) الجمل : ٢٥٤ .

(٢) الجمل : ٢٥٤ .

(٣) الجمل : ٢٥٤ .

(٤) مر قريبا وانظر المقتضب ٣ / ١٣٧ .

(٥) ينظر الكتاب ٣ / ٣٤٢ ، والمقتضب ٣ / ١٣٦-١٣٧ .

ثمّ تقلبها واوًا في النسب ،فتقول :"قاضِويٌّ وغازِويٌّ"والحذف فيها أحسن ، فإن كانت الياء خامسةً فأكثر وجب الحذف،ولم يجز الإثبات ،كقولك في مهتدٍ : "مُهتَدِيٌّ ، وفي مُقتدٍ : مُقتَدِيٌّ"(١) ، وكذلك ما زادَ على الخمسةِ ،نحوُ :"مُستقرٍ"، تقولُ في النسبِ اليهِ :"مُستَقرِيٌّ".

وأسقطَ أبو القاسمِ النسبَ الى المنقوصِ الذي ياؤُه خامسةٌ فما فوقَها ، ولم يذكرهُ ايجازًا واختصارًا على عادتِهِ ، وأمّا ما كانت ياؤُهُ ثالثةً فقدْ ذكرَهُ بعدَ هذا في غيرِ هذا / الفصلِ وكانَ حقُّهُ أن يذكرَهُ في هذا الفصلِ ، ٦٨/أ وسنذكرُ نسبتَهُ للفصلِ الذي ذكرهُ فيهِ ان شاء اللهُ تعالى .

قوله : (فإذا نسبتَ الى اسمٍ فيه ياءٌ مُشدّدةٌ)(٢) ؛ اعلمْ أنّ الياءَ المشددةَ لا تخلو امّا أن تكونَ ثانيةً أو ثالثةً أو رابعةً ،فإن كانتْ ثانيةً فللعربِ فيها لغتانِ : منهمْ من يتركُها على حالِها ولا يستثقلُ الجمعَ بينهُما وبينَ ياءِ النسبِ،فيقولُ في النسبِ الى"حيٍّ : حَيِّيٌّ ،وفي ليٍّ : لَيِّيٌّ ، وطيٍّ : طَيِّيٌّ(٣) ."

ومنهمْ من يستثقلُ ذلكَ ، فيفكُّ الإدغامَ،ولا يُفكُّ الإدغامُ الاّ بحركةِ الحرفِ المدغَمِ ،فتقولُ : حَيِيٌّ فتتحرّكُ الياءُ الأخيرةُ وما قبلَها مفتوحٌ ،فتنقلبُ ألفًا ،فيصيرُ حَيًا ،فتنسبُ اليهِ ، كما تنسبُ الى رَحًى أيضًا،فتقولُ :"حَيَوِيٌّ ولَوَوِيٌّ"(٤) وكذلكَ ما أشبهَهُ .

---

(١) ينظر التبصرة والتذكرة ٢/٥٩٢ .

(٢) الجمل ٢٥٤-٢٥٥ .

(٣) ينظر الكتاب ٣/٣٤٥ قال سيبويه : وسألته عن الإضافة الى حية فقال :حَيَويٌّ كراهيةَ أن تجتمع الياءات ،والدليلُ على ذلكَ قول العرب في حية بن بهدلة : حَيَويّ ، فإن أضفت الى لية قلت :لَوَويٌّ ، لانك احتجتَ الى أن تحرك هذه الياءَ ، كما احتجتَ الى تحريكِ ياءِ حية فلما حركتها رددتَها الى الأصلِ ،كما تردها اذا حركتها في التصغير ومن قال أُمَيِّيٌّ قال : حَيِّيٌّ ، وكان أبو عمرو يقول حَيِّيٌّ ، ولَيِّيٌّ ، ولَيّةٌ من لويتُ يدَهُ لَيّةٌ . وانظر المقتضب ٣/١٣٨ .

(٤) ينظر الكتاب ٣/٣٤٥ .

فإن كانت الياءُ المشددةُ ثالثةً ، نحو "علويّ، وعَديّ ، فللعرب أيضًا فيها لغتانِ ،(١) منهم من يُثبتها مع ياءِ النسبِ ، كما كانتْ قبلَ النسبِ فتقولُ: عديّيٍ ، وعليّيٍ ، ومنهم مَن لا يستعملُ ذلكَ فيحذفُ منهُ الياءَ الساكنةَ المدغمة ، فيصيرُ : "عَلوا ، وَعدوا" ، فترجعَ الواوُ التي انقلبتْ ياءً ، لأجلِ الإدغامِ ، ثم تردُّه "فَعِلاً" بكسرِ العينِ ، كما يفعلونَ في شَقِرٍ ونَمِرٍ ، فتتحركُ الواوُ ، وما قبلَها مفتوحٌ ، فتنقلبُ ألفًا ، فتنسبُ اليهِمَا ، كما تَنسبُ للمقصورِ الثُلاثيِّ ، فتقولُ : "عَلَويٌّ وعَدَويٌّ"(٢) ، وان كانتِ الياءُ المشددةُ رابعةً مثلَ : "كُرسيّ وبُختيّ" أَزَلْتَ الياءَ المشددةَ التي لم توضعْ لنسبٍ وأثبتَّ ياءً مشددةً موضوعةً للنسبِ ، فتقولُ : "كُرسيٌّ ، وبُختيٌّ" ، فيكونُ اللفظُ بالنسبِ واللفظُ بغيرِ النسبِ بهِمَا واحدٌ ، وإنْ جاءَ شيءٌ فيهِ الياءُ مشددةٌ ثابتةٌ خامِسَةٌ أو سادسةً ، فَحكمُهُ حكمُ هذا .

وأسقطَ أبوالقاسم - رحمه الله - من هذا الفصلِ النسبَ الى الاسمِ الذي فيهِ الياءُ المشددةُ ثانيةً حذفًا واختصارًا .

قوله : (في النسبِ الى عَليّ ، وعَديّ بحذفِ إحدى الياءَينِ وتقلبُ مَن الأخرى واوًا)(٣) : هذا الكلامُ في غايةٍ مِنَ الاختصارِ ، لأنَّ الواوَ في "عَلَويّ ، وعَدَويّ" ليستْ منقلبةً عَنِ الياءِ التي في "عَليّ ، وعَديّ" ، وانمّا هيَ منقلبةٌ عن ألفٍ ، وتلكَ الالفُ منقلبةٌ عَنِ الواوِ التي هيَ لامُ الكلمةِ ، وهيَ التي انقلبتْ قبلَ النسبِ ياءً لأجلِ الياءِ الساكنةِ التي قبلَها في عَليّ ، وعَديّ ، فليستْ هذهِ الواوُ التي في النسبِ هيَ الواو التي هيَ لامُ الكلمةِ ، وانمّا هيَ على نحوِ ما ذكرتُ لكَ مِنْ قلبِ شَيءٍ عن شيءٍ ، فهيَ منقلبةٌ عَنِ الألِفِ التي قُلبتْ عَنِ الواوِ التي هيَ أصلٌ ، فهيَ في الطبقةِ الثانيةِ مِنَ القلبِ ، تَدَبَّرْ ذلكَ

---

(١) ينظر الكتاب ٣/٣٤٤ .

(٢) ينظر الكتاب ٣/٣٤٤ .

(٣) الجمل : ٢٥٥ . وفيه : وتقول في النسب إلى عليّ : عَلَويّ ، وإلى عديّ : عَدَويّ ، تحذف إحدى اليائين وتقلب من الأخرى واواً .

تجدُهُ صحيحًا على نحوٍ مّا يقتضِيه التصريفُ ؛ لأنَّ أبا القاسم ـ رحمهُ الله ـ اختصرَ وتجوزَ تقريبًا على المبتدئ .

قوله : (وكذلكَ تقولُ فى أُمَيَّةَ)[١] ؛ الإشارةُ بقولِهِ كَذلِكَ : الى «عَلِيّ ، وعَدِيّ» أيْ تفعلُ فى أُمَيَّةَ ما تفعلُ في «عَلِيّ ، وَعَدِيّ» من حذفِ الياءِ الساكنةِ وقلبِ الياءِ الثانيةِ ألفًا، فَيصيرُ كَهُدًى ونحوِهِ فتنسبُ إليهِ كمَا ينسبُ الى هُدًى / فتقولُ : أُمَوِيٌّ كما تقولُ : هُدَوِيٌّ[٢] ، ثم قالَ بعدَ هذا : (كَمَا تقولُ فى عَمٍ : عَمَوِيٌّ وفى شَجٍ : شَجَوِيٌّ)[٣] ؛ نَظَّرَ أُمَوِيًّا بالنسبِ الى عَمٍ و شَجٍ ؛ لأنَّ اسمَ أميةَ إذَا أردتَّ النسبَ اليهِ بعدَ حذفِ الياءِ الساكنةِ تصيرُ الياءُ ـ كما تصيرُ ياءُ «شَجٍ وعَمٍ» ألفًا ؛ لانكَ تردُّ «عَمٍ ، و شَجٍ» على الحكايةِ الى فَعَلَ بِفتحِ العينِ ، كما تقدمَ ، فتنقلبُ ياؤُه ألفًا ، فلمَّا اجتمعتْ أُمَيَّةُ مَعَ «عَمٍ وشَجٍ» في ذلكَ نَظَّرَ أُمَيَّةَ بِهِمَا ، ولِهذِهِ النسبةِ ذَكَرَ «عَمٍ وَ شَجٍ» مع أُمَيَّةَ حينَ أغفلَ ذِكْرَهُ مع قَاضٍ وَغَازٍ ، ثم قالَ بعدَ هذا فِي «يَدٍ : يَدَوِيٌّ»[٤] ، ذكرَ في هذَا الفصلِ الأسماءَ المنقوصةَ التي حُذِفَ بعضُهَا على غيرِ قياسٍ ، وهيَ لا تَخلُو مِن أن يَكُونَ المحذوفُ منهَا فَاءً أوْعينًا أو لامًا .

فإن كانَ المحذوفُ مِنهَا لامًا ، فلا يخلُو اما أن يعوضَ منهُ همزةُ الوصلِ أو لَا تُعوضُ ، فإن لم تُعوضْ ، فَلَا يَخلُو ذلكَ المحذوفُ اما أن يَرجِعَ فِي بعضِ تصرفاتِ ذلكَ الاسمِ ، كالتثنيةِ والإضافةِ ، وجمعِ المُؤَنَّثِ السالِمِ أو لَا يرجعَ شيءٌ من ذلكَ ، فإن رَجعَ فِي شيءٍ من ذلكَ رددتَّهُ فِي النسبِ ، وكانَ ردُّهُ لازمًا ، فَما رجَعَ فِي الإضافةِ ، والتثنيةِ : المحذوفُ من «أخٍ ، وأبٍ» قالُوا : «أخوكَ ، وأبوكَ ، وأخوانِ ، وأبوانِ» ، فَإذَا نسبتَ إلى هذَا ونحوِهِ قلتَ : «أَخَوِيٌّ ، وأَبَوِيٌّ» ، ولايجوزُ غيرُ ذلكَ[٥] ، لا يجوزُ أن تقولَ : «أَخِيٌّ ، وأَبِيٌّ» ، وكذلكَ تقولُ فى النسبِ

----

(١) الجمل : ٢٥٥ .
(٢) ينظر الكتاب ٣/ ٣٤٢-٣٤٤ ، والتبصرة والتذكرة ٢/ ٥٩٩ فمابعدها .
(٣) الجمل : ٢٥٥ .
(٤) الجمل : ٢٥٥ .
(٥) ينظر الكتاب ٣/ ٣٥٨-٣٥٩ .

إلى سَنَةٍ : سَنَوِيّ ؛ لأنهم ردّوه في جمع المؤنّث السالم ، فقالوا : سنوات ،
وما لمْ يرجعْ فيهِ المحذوفُ في تثنيةٍ ، ولاَ اضافةٍ ولاَ جمعِ مؤنّثٍ سَالِمٍ فأنتَ فيهِ
بالخيارِ إن شئتَ رددتَ المحذوفَ في النسبِ، وان شئتَ لم تردّهُ فيهِ ، نحوُ :
قولكَ: يَدٌ ودَمٌ" تقولُ في النسبِ اليهِ : "يَدِيّ ويَدَوِيّ ، ودَمِيّ ودَمَوِيّ"
فــــــــإنْ قيــــــــل : النحويونَ يقولونَ (١) : في "يدٍ" أصلهُ : "يَدْيٌ" على وزنِ فَعْلٍ بسكونِ العيـنِ ، ودليل
ذلكَ قولهمْ في الجمعِ : "أيْدٍ" ، ووجهُ الدليلِ في هَذا الجمعِ كونُهُ على وزنِ أفْعُلٍ ،
وأفْعُل مُختصٌّ بِفَعْل الساكِنِ العينِ الصّحيحِها في الغالِبِ لكونهِ أخفَّ الابنيةِ ،
وأكثرَها دَورًا في الكلامِ ، فإذَا غابَ بناءُ الاسمِ الثلاثيِّ المفتوحِ الأول قُضِيَ عليهِ
بأنّ وزنهُ فَعْلٌ الساكنُ العينِ عَملاً على الأكثرِ ، وإذا كانَ كذلكَ كانَ قياسُـــهُ
في النسبِ أن يقالَ : "يَدْيِيّ" بسكونِ الدّالِ ، كما تقولُ : ظَبْيِيّ ، وقد قالَهُ
بعـــضُ النحويينَ (٢).

فالجوابُ أن يقالَ : انما قيلَ فيهِ : يَدِيّ بتحريكِ الدّالِ إبقاءً للْحَرَكةِ
على الدالِ في حالِ النسبِ ؛ لأنّها قَبلَ النسبِ مُلازمةٌ لهَا ، فلمّا عُزمَ علـــى
النسبِ رُدتِ اللاّمُ وهيَ متحركةٌ بالفتحةِ، ولا يمكنُ فيهَا الكسرُ لئلاّ تتوالَى كسرتَـانِ
مَعَ ياءِ النسبِ ملازمةً، وحملَ الضمّ على الكسرِ في الرفضِ ؛ لأنّهُ ثقيلٌ مثلُـــهُ ،
فتعيّنتِ الفتحةُ للدّالِ في هذهِ الحالِ ، فجاءتْ فيهِمَا متحركةً وقبلَهَا [فتحة] (٣)
فانقلبتْ ألفًا فصارَ : يَدًا كعَصًى ، فنسبُوا اليهِ كما نَسبُوا الى "عَصًى ورَحًـــى" ،
فقالُوا : يَدَوِيّ ، كما قالُوا : "عَصَوِيّ" ، وهوَ مذهبُ سيبويهِ (٤) ، وذكرَ أنه مِـن
كلامِ / العربِ . ٦٩

وكذلكَ تفعـلُ فيمَا كانَ مِثلهُ ، وكذلكَ أيضًا دَمٌ تقولُ فيه : دَمِـــيّ

---

(١) ينظر المقتضب ٣/١٥٢.
(٢) المصدر نفسه ٣/١٥٢.
(٣) زيادة يقتضيها السياق .
(٤) ينظر الكتاب ٣/٣٥٨.

وَدَمويٌّ ، فَإن قيلَ : لِمَ لاَ يجبُ رَدُّ الكلامِ في دَمٍ في النسبِ وقلبِهَا الى الواوِ اذ قد رَوَاهَا في التثنيةِ في قولِ الشاعرِ: (١)

فَلَوْ أَنَّا على حَجَرٍ ذُبِحْنَـــا   جَرَى الدَّمَيَانِ بِالخَبَرِ اليَقِيـنِ

فَيقالُ : أنّمَا رجعتْ في الشعرِ ضرورةً ،والمعروفُ في كلامِ العربِ الاخر المحذوف منه [لا يُرَدُّ] (٢) لا في التثنيةِ ولا في غيرِهَا . يقالُ : دَمٌ ودَمَانِ .

وأما النسبُ الى فَمٍ ، فَقياسه فَمِيٌّ لا غيرُ ، وذلكَ أن أصلَهُ : فَوْهٌ على وزنِ فَعْلٍ فهوَ من ذَواتِ الفاءِ ،والواوِ ، والهاءِ ، ودليلُ ذلكَ قولُهُمْ : أفواهٌ في الجمعِ ، فقد ثَبتتِ الهاءُ والواوُ في جمعِ التكسيرِ وهوَ ممَا يَرُدُّ الاشياءَ الى أصولِهَا ، فَحذَفُوا الهَاءَ التي هِيَ لَامٌ على غيرِ قياسٍ فبقيتِ [الفاءُ] (٣)،والواوُ اللذَانِ هُمَا الفاءُ ، والعينُ ، وليسَ في كلامِ العربِ اسمٌ متمكنٌ على حرفيـــنِ أحدهُمَا حرفُ علةٍ إلَّا أن يكونَ مُضافًا ،كَفِيكَ ، وذِي مَالٍ أو يكونَ آخرهُ تَـاءَ التأنيثِ ، كقولكَ : شاةٌ ، وهذا اذا فُصِلَ عنِ الاضافةِ ليسَ فيهِ تاءُ التأنيثِ ، فَعوضُوا منَ الواوِ التي هيَ عينٌ ميماً ليكونَ : كَفَـدٍ ، ودَمٍ ، ونحوِ ذلكَ ممَّـا هوَ منقوصٌ على حرفينِ صَحيحينِ فقالُوا : فَمٌ ، وفي التثنيةِ : فَمَانِ ، ولم تعدِ الهاءُ في تثنيةٍ ولا اضَافَةٍ وعادتْ في جمعِ التكسيرِ ،فقالُوا فيهِ : أفواهٌ فَلو لاَحَظُوا فِيهِ رَدَّ اللامِ في جمعِ التكسيرِ لَقالُوا في النسبِ اليه فَمِيٌّ وفَمَوِيٌّ .

---

(١) الشاهد في المقتضب ٢/٢٣٦ ، بلا نسبة ، والمنصف ٢/١٤٨ ، والانصاف في مسائل الخلاف ١/٣٥٧ ، وفي الامالي الشجريـــة ٢/٢٤٤ ، نُسِبَ الى المثقب العبدي مع بيتين آخرين واستشهد به الصيمري في التبصرة والتذكرة ٢ ٩٩٥ ،وابن يعيش في شرح المفصل ٤/ ١٥١-١٥٢ ، وابن عصفور في شرح الجمل ٢/٣١٤ ، والمقــــرب ٢/٤٤ ،وشرح ألفية ابن معطي ١/٢٨٢ ، وتذكرة النحاة ٥٠٤ ، ورصف المباني للمالقي ٣١٥ ، والخزانة ١/٢٦٧ و ٧/٤٨٢ .
وقد روى البغدادي هذا البيت مع بيتين آخرين عن ابن دريد قال : ونسبها -يعني ابن دريد- لعلي بن بَدَّال بن سليم .. وقد أدخل هذه الابيات الثلاثة صاحب الحماسة البصرية في قصيدة المثقب العبدي .
والشاهد فيه قوله : الدميان حيث رد ما حذف لضرورة الشعر .

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام .

(٣) في الاصل : الألف ،تحريف من الناسخ .

فَإن قيلَ : فمَا هذِهِ الواوُ التي تثبتُ معَ الميمِ ؟ ولامُهُ إنَّمَا هِــيَ هَاءٌ؟ قيلَ : يحتملُ أمرينِ : أحدهمَا : أن يكونَ فَمَوِيٌّ كفَمِيٍّ لم تُرَدّ الـــلَّامُ فيهِ، ولكنهُمْ جَمَعُوا بينَ العِوضِ والمُعوضِ منهُ وهو يَجيىءُ فى كَلامِ العربِ قليلاً، كقولِ الراجزِ :(١)

وَما عليكِ أن تَقُولي كُلَّمَــا سَبَّحتِ أو هَلَّلتِ يا اللّهُم مَا

ويحتمِلُ أن تكونَ فَمٌ مِمَّا لَهُ لَامَانِ ، أحدهُمَا : الهاءُ التِي تَثبتُ فِي جمعِ التكسيرِ، والآخرُ : الواوُ التِي عادتْ فى قولِ الشاعرِ :(٢)

* هُمَا نَفَثَا فِي فِيَّ مِن فَمَوَيْهِمَا *

---

(١) الشاهد لم ينسبه أحد الى قائل معين وهو من شواهد الفراء فى معانى القرآن ٢٠٣/١ ، والشاهد فيه عند الكوفيين أن الميم المشددة فــى هذا الاسم خاصة بقيةِ فِعْلٍ محذوف تقديره : أُمَّنَا ، أيْ : اقْصِدْنَا بخير وهذه من المسائل الخلافية ، وأمّا عند البصريين فالشاهد فيه أن الميم عوض من حرف النداء (يَا) قالوا : ولا يجوز الجمـــع بين العوضِ والمعوضِ مِنْهُ إلاّ فى الضرورة ، كما فى هذا البيت .وانظر الانصاف ٣٤٢/١ ، ورصف المباني ٣٧٣ ، والدر المصون ٩٨/٣ ، وأوضح المسالك ٨٤/٣ ،والهمع ٦٤/٣ ،والخزانة ٢٩٦/٢ ، وفى الدرر ١٥٥/١ و ٢٢٠/٢ أن هذا البيت لابي خراش الهذلي ، ولم يقع فى أشعار الهذليين .

(٢) الشاهد للفرزدق ، ديوانه : ٧٧١ ، وهو من شواهد سيبويه فــى الكتاب ٣٦٥/٣- ٦٢٢ ،والمقتضب ١٥٨/٣ ،والمسائل المشكلـــة المعروفة بالبغداديات ١٥٨ ،والخصائص ١٧٠/١ و ١٤٧/٣ ، والمحتسب ٢٣٨/٢ ، والانصاف ٣٤٥/١ ، والتبصرة والتذكـــرة ٣٥٦/١ و ٨٦١/٢ ، والمقرب لابن عصفور ١٢٨/٢ ، وتذكـــرة النحاة لابي حيان ١٤٣ ،والدر المصون ٣٤/٣ و ٤٣٤ و ٢٦٣/٤ ،وشرح شواهد الشافية ١١٥ ، والخزانة ٤٦٠/٤ ، والشاهد فيه أن الفرزدق رد العين فجعلها مكان اللّام كما جعل الميم مكان العين ،قـــال سيبويه : وأما فم فقد ذهب من أصله حرفان ،لأنه كان أصله : فوه فأبدلوا الميم مكان الواو ليشبه الاسماء المفردة فى كلامهم فهذه الميم

===

فكانَ يجبُ أنْ لايقالَ : «فَمِيّ»، وانما يقالُ : «فَمَوِيٌّ»، فكونُهُمْ لم يلتزموا قولَهُمْ : «فَمَوِيّ» يدُلُّ على بطلانِ قولِ من قالَ : انَّ الواوَ احدَى لاميْهَا.

والانفصالُ عَن هَذَا الاعتراضِ أن يُقالَ : رُجوعُهَا فِي ذلكَ البيتِ إنمَا هُوَ لضرورةِ الشعرِ ، كما كانَ رجوعُ اليَاءِ في قول الشاعر :

* جَرىَ الدَّمَيانِ بِالخَبَرِ اليَقِينِ *

من ضرورةِ الشعرِ .

وأما مَاعُوِّضَ مِنَ المحذوفِ منهُ همزةُ الوصلِ فأنتَ فيهِ مخيّرٌ بينَ اثباتِ همزةِ الوصلِ ولا تَرُدّ المحذُوفَ،فتقولُ في النسبِ الى«ابنٍ : بَنَوِيّ»، والى«اسمٍ : سُمَوِيّ»(١) - بضمِ السينِ وإن شئتَ كسرتَهَا فقلتَ : سِمَوِيٌّ ، لأنهُمْ قالُوا : «سُمٌ وسِمٌ»(٢)، كما تَقدَّمَ فِي صدرِ هذا الكتابِ ،وإن كانَ المحذوفُ عينَ الكلمةِ لمْ تردّ المحذوفَ أصلاً ،كقولِهِمْ في النسبِ الى مُذْ : مُذِيٌّ(٣) اذا سميتَ بهِ ونسبتَ اليهِ ،لأنَّ / المحذوفَ منهُ النونُ اذ أصلُهَا مُنذُ ، ولذلكَ عادتْ فِي التصغيرِ اذا صغروا مُذْ قَالُوا فيه : مُنَيْذٌ ،والتصغيرُ يردُ الأشياءَ إلى أصولِهَا ،وكذلكَ النسبُ الى سَهٍ(٤) عندَ من حذفَ التَّاءَ التى هيَ عينُهَا فقالَ : سَهِيٌّ لا غيرُ. ٦٩/ ب

فَإن كانَ المحذُوفُ فاءً فلاَ يخلُو اللاَّمُ أن يكونَ حرفاً صحيحاً أو حرفاً مُعْتَلاً ،فَإن كانَ حرفَ صحةٍ لم تردّ المحذوفَ ،كقولِهِمْ فِي النسب الى«عِدَةٍ وزِنَةٍ : عِدِيٌّ ، وزِنِيٌّ»(٥)، وان كانَ حرفَ علةٍ ،نحو: شِيَةٍ ،

=== بمنزلة العين ،نحو : ميم دم تثبت فى الاسم فى تصرفه فى الجر والنصب والاضافة والتثنية فمن ترك دماً على حاله اذا أضاف ترك فَماً على حاله ومن رَدّ الى دَمٍ اللام رَدّ الى فم العين فجعلها مكان اللام كما جعلو الميم مكان العين فى فم.

(١) ينظر الكتاب ٣٦١/٣.
(٢) ينظر اللسان (سما).
(٣) ينظر المقتضب ١٥٧/٣ ،و شرح الجمل لابن عصفور ٣١٤/٢.
(٤) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٣١٤/٢.
(٥) ينظر الكتاب ٣٦٩/٣ ،والمقتضب ١٥٦/٣.

لأنَّ أصلَهُ وِشْيَةٌ ، ودِيَةٌ أصلها : وِدْيَةٌ ، فإذا نسبتَ لهذا النوع من المنقوصِ رَددتَ الفاءَ فقلت في النسبِ الى شِيَةٍ : وِشَوِيٌّ (١) ، فأبقيت على الشينِ الحركةَ ، كما كانتْ قبلَ النسبِ ،كما أبقيتَها على حالِ زَيدٍ ، وجعلتَها فتحةً ، لأنكَ لو جعلتَها كسرةً لكانتِ الكسرةُ معَ ياءَيِ (٢) النَّسَبِ، وذلكَ ثقيلٌ، وحملتَ الضمَّ على الكسرِ في الرفعِ ، لأنهُ ثقيلٌ مثلُهُ ، كما فعلتَ ذلكَ في : يَدَوِيٍّ .

وإذا نسبتَ الى دِيَةٍ قلتَ : وِدَوِيٌّ ، كما فعلتَ في وِشَوِيٍّ ،وكذلكَ ما كانَ على نحوهما .

قوله :(وإذا نَسبْتَ الى اسمٍ في آخرِهِ هاءُ التأنيثِ حَذفتَها) (٣)

اعلمْ أنَّ تاءَ التأنيثِ لا تَجتمعُ معَ ياءِ النسبِ ، لأنَّ بينهما مُشابهةً قويةً ، فكأنهما ياءانِ أوْ تاءانِ ، لأجلِ تلكَ المشابهةِ ،وياءانِ للنسبِ لا يَجتمعانِ ، كما أنَّ تاءانِ للتأنيثِ لا يَجتمعانِ ،والمشابهةُ التي بينهما أنَّ التاءَ تلحقُ آخرَ الكلمةِ لمعنًى طارئٍ على الاسمِ وهوَ التأنيثُ ، وياءَيِ (٤) النَّسبِ تلحقُ آخرَ الاسمِ لمعنًى طَارئٍ عليهِ وهوَ النسبُ،والتاءُ يلزمُ ما قبلَها طريقةً واحدةً وهيَ الفتحةُ ، وياءُ النسبِ أيضًا يلزمُ ما قبلَها طريقةً واحدةً ، وهيَ الكسرةُ ،والتاءُ حرفُ اعرابٍ انتقلَ اليها مِن آخرِ الكلمةِ ، والياءُ في النسبِ حرفُ اعرابٍ انتقلَ اليها مِن آخرِ الكلمةِ ، والتاءُ تُحذفُ للترخيمِ وحدَها ، وكذلكَ ياءُ النسبِ .

وقد قدمنا قبلُ أن تاءَ التأنيثِ وياءُ النسبِ يخرجُ بهما الاسمُ من العمومِ الى الخُصوصِ،ومنَ الجمودِ إلى الاشتقاقِ ، فلمّا أشبهتها من هذهِ الجهاتِ لم يجمعُوا بينهما ، والتاءُ متقدمةٌ.

---

(١) ينظر الكتاب ٣٦٩/٣ ،والمقتضب ١٥٦/٣ ،والتبصرة والتذكرة ٦٠٠/٢.

(٢) في الاصل : مع باءى النسب ،والأَولَى ما أثبتناه .

(٣) الجمل : ٢٥٥.

(٤) في الأصل : وَباءى النسب ، ولَعلَّ الصواب ما أثبتناه .

فإن قيل : ولمَ جمعوا بينهما والتاءُ متأخرةٌ عن ياءِ النسب ؟

قيلَ : لِكلِّ شيءٍ وجهٌ ، وذلكَ أنَّ ياءَ النسبِ لما لحقتِ الاسمَ عادَ بها صفةً بعدَ أن لم يكنْ كذلكَ ، فصارَ قولُهُمْ : هاشِمي مثلَ قولِهِمْ : قائمٌ ، فلمّا أوقعُوهُ (١) على المُؤنّثِ ألحقُوهُ التاءَ ، لأجلِ ما حدثَ فيهِ منَ الصفةِ ، كما يُلحقونَ "قائمًا" إذا أوقعوهُ على المُؤنّثِ فيقولونَ : "قائمة"، كذلكَ يقولونَ في النسبِ : "أنصاريٌّ وأنصاريّةٌ" فيُلحقونَ التاءَ لِتأنيثِ ضميرِ الصفةِ.

قوله : (وإذا نسبتَ إلى اسمينِ جُعِلا اسمًا واحدًا حذفتَ الآخِرَ منهما، فقلتَ في معدى كرب : مَعْدِيٌّ إلى قوله بَعْلِيٌّ) (٢) ، اعلمْ أنَّ الاسمَ المركبَ بمنزلةِ الاسمِ الذي فيهِ تاءٌ للتأنيثِ ، والاسمُ الأخيرُ منهُمَا كتاءِ التأنيثِ ، ويدلكَ على ذلكَ أنهُمْ يفتحُونَ ما قبلَ تاءِ التأنيثِ ، ويحذفُونَ الاسمَ الأخيرَ للترخيمِ ، كما يحذفونَ تاءَ التأنيثِ ، / ويصغرونَ ما قبلَ الاسمِ الأخيرِ ، وهُوَ ٧٠/أ

الاسمُ المركبُ ، كما يُصغرونَ ما قبلَ تاءِ التأنيثِ فيقالُ : "بُعَيْلَبَكّ"، كما يقولونَ : "طُلَيْحَة"، فلمّا كانتْ بينهُمَا هذهِ المشابهةُ حُذِفَ الاسمُ الأخيرُ مِنَ الاسمِ المركبِ ، كما حذفُوا تاءَ التأنيثِ ، وقدْ ذكرَ بعضُ النحويينَ (٣) أنَّ منهُمْ من ينسبُ إلى الاسمِ الأولِ والثاني فيقولونَ في معدى كربَ : مَعْدِيٌّ كَرِبيٌّ ، وفي رامَ هُرْمُزَ : رامِيٌّ هُرْمُزِيٌّ ، وأنشدوا عليه : (٤)

تَزَوَّجْتُهَا رامِيّةً هُرْمُزِيّةً ... بِفَضْلِ الذي أعطى الثليكَ مِنَ الرِّزْقِ

---

(١) في الاصل : أوقفوه ، والصواب ما أثبتناه .

(٢) الجمل ٢٥٥-٢٥٦ .

(٣) قال أبو علي الفارسي : ذكره أبو عثمان المازني عن أبي زيد عن خلف عن أبي خليفة ، وأنشد عليه الشاهد :

* تَزَوَّجْتُهَا رامِيّةً هُرْمُزِيّةً * الخ

قال أبو علي : فأضاف إلى الاسمين جميعا وليس ذلك بمعروف في شيءٍ آخرَ . المسائل العسكريات : ١١٣ .

(٤) الشاهد في المسائل العسكريات : ١١٣ بلا نسبة ، والتبصرة والتذكرة ٦٠٢/٢ ، والمقرب ٥٨/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣١٢/٢ ،

===

ومن نَسَبَ إلى الاسمين المركبين على نحو ما هو في البيتِ الذي أنشدتُه آنفًا إنما رَاعَى فيهمَا الأصلَ ، لأنَّ الأصلَ فيهمَا الانفصالُ، اذ "بَعْلٌ" اسمٌ وَ"بَكٌّ" كذلكَ ،وكذلكَ سائرهَا (١) ،ونظيرُ هذهِ اللغةِ تعريفُ من يُعرِّفُ العدَدَ المركبَ من جهتينِ ،فيقولُ عندِي الخمسةَ العشرَ درهمًا ، فيعرفُ الصدرَ والعَجُزَ من حيثُ هُمَا فِي الأصلِ منفصلانِ .

قولهُ : (وإذا نسبتَ الى اسمٍ مُضَافٍ) (٢) ، اعلم أنَّ الاسمَ المضافَ على ثلاثةِ أقسامٍ : عَلمٌ ، كعبدِ القيسِ ، وامرئِ القيسِ ،وكِنَايَةٌ ، كأَبِي بَكرٍ ، وأبي عمرو ،واسم يَتعَرَّفُ بالإضافةِ الى مَا بعدَهُ ،نحو : ابنِ الزُبَيْر ،وابنِ الصَّعِقِ (٣) ،وابنِ عَبَّاس .

فأمَّا مَا يتعرفُ بالمضافِ اليهِ فالنسبُ فيهِ إلَى الاسمِ الثانِي ،فتقولُ في ابنِ الصَّعِقِ : صَعَقِيٌّ ،وابنِ الزبير : زُبَيْرِيٌّ (٤) ،وابنِ عباس : عَبَّاسِيٌّ .

وأما الكِنَايَةُ فإنهُم أجروهَا مُجْرَى مَا يتعَرَّفُ بالإِضافَةِ فيقولونَ في أبي بكرٍ : بَكْرِيٌّ (٥) ، فَينسبُونَ الاسمَ الثانِي ، كقولكَ في أبي القاسم : قَاسِمِيٌّ ، وأبي عمرو : عَمْرِيٌّ .

=== وشرح ألفية ابن معطي ٢/ ١٢٦٩ ،وشرح الشافية ٢/ ٧٢ ، والمساعد ٣/ ٣٦٤ ، والشاهد فيه أن منهم من ينسب الاسم المركب - الاول والثاني فيقول : بعليٌّ بَكِّيٌّ في بعلبك .

(١) هم الكوفيون ،ينظر المقتضب ٢/ ١٧٥ ،والانصاف ١/ ١٣٢ .

(٢) الجمل : ٢٥٦ .

(٣) الصعق : رجل من بني كلاب وهو خويلد بن نفيل بن عمرو بن كلاب ذكروا أنه كان يطعم الناس بتِهَامَةَ فهبت ريح فسفت في جفانه التراب فشتمها فَرُمِيَ بصاعقة فقتلته فعرف بالصعق وشهر به ثم عرف بعض أولاده بابن الصعق حتى اذا ذُكِرَ ابنُ الصعق لم يذهب الوهم الى غيره الا ببيان ، وكان أشهر ولده .. عمرو بن الصعق . قال سيبويه وذلك قولك فلان بن الصعق ،والصعق في الاصل صفة تقع على كل من أصابه الصعق ولكنه غلب عليه حتى صار علما بمنزلة زيد وعمرو، الكتاب ٢/ ١٠٠-١٠١ .

(٤) ينظر الكتاب ٢/ ٣٧٥ ،والمقتضب ٣/ ١٤١ .

(٥) الكتاب ٣/ ٣٧٦ .

قولهُ : (وإذا نسبتَ الى اسمٍ مُضافٍ وكان يُعرَّفُ بالمضافِ اليهِ)، (١)

يريدُ بقولهِ المضافُ الذي يتعرَّفُ والمضافُ إليهِ مَا ليسَ بعَلمٍ ، فَإنَّ العلمَ وإن كانَ مضافًا فلم يتعرفْ بالإضافةِ،وإنما تَعرفَ بالعلميةِ وَزالَ منهُ تعريفُ الإضافةِ، ولم يبقَ فيهِ إلاَّ الإضافةُ اللفظيةُ .

قوله : (وابنِ دَألاَن)، (٢) وقَعَ في بَعضِ النُّسخِ ابنُ دَألانٍ بدالٍ غيرِ معجمةٍ وهمزةٍ مفتوحةٍ ،ووقعَ في بعضِها بالراءِ المهملةِ وهمزةٍ ساكنةٍ،وكلاهُمَا صحيحُ المعنَى؛ (٣) لأنَّ في«همدانَ بَني دَألاَن بن سَابقَة»بدالٍ غيرِ معجمَةٍ ، قالَ ابنُ دريدٍ :هُوَ من قولهِم : دَألَ الفرسُ دَألاَنًا (٤)، ومنهُ قولُ الراجزِ: (٥)

أَهَدَمُوا بَيتَكَ لاَ أَبَا لَكَـا وَأنَا أَمشِي الدَّألَى حَوَالَكَـا

وفي«بني سَنبَسِ بن مُعَاويةَ بن طَيِّئٍ بن رَألاَن» بالراءِ مهملة ،واسمُهُ جَابرٌ، (٦) وهو الشاعر الذي يقول: (٧)

لَعَمْرُكَ مَا أخزَى اذا مَا نَسَبْتَنِي إِذا لَم تَقُلْ بُطْلاً عَلَيَّ وَمَيْنَا

---

(١) الجمل : ٢٥٦.

(٢) الجمل : ٢٥٦.

(٣) ابن رَألاَن رَجُلٌ من سَنْبَس بن طيئ ، قال سيبويه : " وكابن الصعق قولهم : ابن رَألاَن ، وابن كُراع ، صَارَ عَلَمًا لإنسان واحد وليس كل من كان ابنًا لِرَألان وابنًا لكراع غلب عليه هذا الاسم،فان أخرجت الالِفَ واللاَّمَ من النَّجمِ والصعق لم يكن معرفة ." الكتاب ٢/ ١٠١ والنسبة اليه : رَألاَنِيٌّ كما قالوا : كُرَاعِيٌّ .وانظر اللسان (رأل) .

(٤) في اللسان (دأل) ،الدَّألُ : الخَتْل ، وهي مشية شبيهة بالختل وَمَشي المُثقَلِ ومنه يقال : الذئب يدأل للغزال ليأكله .

(٥) الشاهد أنشده سيبويه في باب ما يجيءُ من المصادر منتصبا على إضمار الفعل المتروك اظهارُهُ والشاهد فيه قوله : حَوَالَكَا حيث جاء مفردا والمستعمل منه التثنية. الكتاب ١/ ١٧٥ . وانظرالكامل ٢/ ١٩٨، واللسان (دأل) .

(٦) هو كذلك في اللسان (عوض) .

(٧) الشاهد لجابر بن رألان السَّنْبَسِيّ أنشده أبو تمام في باب الحَمَاسَة ١/ ٥٩ ، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي .

فَمَنْ همزَهُ من لفظِ الرَّأْلِ ، ومَنْ لم يهمزْهُ فَعلَى تخفيفِ الهمزةِ على نحوِ تخفيفِهَا في رَاس وفَاس، أو يكونُ من قولِهِمْ : رَولتُ الخُبزَ بالسَّمنِ إذا أشبعتُهُ بهِ، وكَانَ حقهُ رَولانًا ، فَأُعِلَّ على نحوِ اعلالِ دَارَان ، ووقعَ في بعضِ النسخ دَألانًا بـذالٍ مُعجمةٍ وهوَ من الذَّألانِ في السَّيْرِ ، وهو سرعتُهُ، قالَ امرؤُ القيس:(١)

عَلى رَبِذٍ يَزدَادُ عَفْوًا إذا جرَى   مِسَحٍّ حَثيثِ الرَّكْضِ والذَّألانِ / ٧٠/

ومنهُ قيلَ للذئبِ : ذُؤَالَة، وحكمُهُمَا في النسبِ واحدٌ .

قوله : (وإذا كَانَ الاسمُ لا يتعرّفُ بالمُضَافِ اليهِ نسبتَ الى الأولِ)(٢) ، لَم يمثِّلْ أبو القاسم - رحمه الله - هذا النوعَ وقد تقدمَ مِثلُهُ ، وهُوَ قولُكَ في النسبِ الى عبدِ القيسِ عَبْدِيٌّ وامرئِ القيس : مَرئِيٌّ .(٣)

قوله : (وقد يَبْنُونَ مِنَ الإسمينِ جميعًا اسمًا وَاحدًا)(٤) ، هذا التغيير في النسبِ كثيرٌ في كلامِهِم، ولكنهُ غيرُ مقيسٍ من حيثُ لم يُفهَمْ منهُ الطردُ في جميعِ نظيرِ ما سمعَ منهُ ، وقولِهِمْ : « في عبدِ القيسِ : عَبْقَسِيٌّ » أخذَ من « عَبْد » العَيْنُ والبَاءُ ، ومنَ « القيس » القَافُ والسِينُ ،(٥) فصاغُوا من ذلكَ اسمًا وَاحِدًا ، هو عَبْقَسٌ على وزنِ جَعْفَر، ثم نَسبُوا اليهِ ، وكذلكَ فعلُوا في « عبدِ الدار » ، أخذَ من عبدٍ أيضًا العينُ والبَاءُ ، ومنَ الدَّارِ الدَّالُ والرَّاءُ ، فَصاغُوا منهُمَا اسمًا هُوَ : عَبْدَرٌ ، ثم نَسبُوا اليه فقَالُوا : عَبدَرِيٌّ ، وكذلكَ فعلُوا في « عبدِ شمسٍ » قَالُوا : « عبشَمٌ » ، ثم نسبُوا إليهِ، فقَالُوا : « عَبْشَمِيٌّ » ، وأنشد أبو القاسم في الباب :(٦)

وَتَضْحَكُ مِنّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ   كأَن لَمْ تَرَىْ قَبْلِي أسيرًا يَمَانِيَا

---

(١) الشاهد لامرئ القيس ، ديوانه : ٨٦ وانظر الكامل ٢ / ١٩٨ .

(٢) الجمل : ٢٥٦ .

(٣) ينظر الكتاب ٣ / ٣٧٦ .

(٤) الجمل : ٢٥٦ .

(٥) في الأصل : أُخِذَ من عبد القيس والباء ، ومن القيس القاف والسين فصاغوا من ذلك ، وهو تصحيف صوابه ما أثبتناه .

(٦) الجمل : ٢٥٧ .
والشاهد لعبد يغوث بن وقاص، وقصته مشهورة في كتب الادب ،

===

البيتُ هوَ لعبد يغوث بن وقاص . وقبله (١) :

أَحَقًّا عِبَادَ اللَّهِ أن لَسْتُ سَامِعاً ... نَشِيدَ الرِّعَاءِ المُعْزِبِيَ المَتَالِيَا

وبعدَ بيتِ الشاهد :

وَقَدْ عَلِمَتْ عِرْسِي مُلَيْكَةُ أَنَّنِي ... أَنَا اللَّيْثُ مَعْدِيًّا عَلَيَّ وَعَادِيَا

"والشيخةُ: العجوزُ"، "وعبشمية" منسوبةٌ إلى "عبدِ شمسٍ"، وهوَ شاهدُهُ، وسببُ ضحكِهَا منهُ أنهُ لمّا أسره "عُصْمَةُ" انطَلَقَ به حتى حمله عند "الأهتمِ" على أن يَجعلَ لهُ من فدائِهِ نَصِيبًا، فَتركهُ "الأَهْتَم" عندَ امرأتِهِ العَبْشَمِيَّةِ، فأعجبَهَا جَمالُهُ وكمالُه، وكان "عُصْمَةُ" الذى أَسَرَهُ حَقِيرًا نَحِيفًا، فقالتْ لعبدِ يغوث: من أنتَ ؟ ، فقالَ : سيدُ القوم ، فَضحكتْ وقالتْ : قبحَ اللهُ سيدَ قومٍ أسرَهُ مثلُ هذَا ، وقوله : كَأَنْ لمْ تَرَى ، أراد كأنها لَم تَرَ، أَوْ كَأَنَّكِ لم تَرَيْ، رَجَعَ إِلَى الخطابِ بعدَ الغيبةِ، وحذفَ النونَ للجزمِ كقولِهِ تعالى فى قراءةِ بعضِهِمْ : * تَكَادُ السَّمَوَاتُ تَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ * (٢)، بالتاءِ أخبرَ عنِ السمواتِ،

=== وأنشده أبو علي الفارسي فى المسائل العسكريات ١٦٥، واستشهد به فى الايضاح . ينظر القيسى ٢/٦٠٩ . وهو فى سر الصناعة لابن جنى ١/٧٧، وذيل الأمالي للقالي ٣/١٣٢ ، والافصاح فى شرح أبيات مشكلة الاعراب ١٧٠ ، والحلل فى شرح أبيات الجمل ٣٣٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٥/١٠٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/١٤٤، والضرائر له ٤٧ ، والمغنى لابن هشام ١/٢٧٧ ، والخزانة ٢/١٩٦ .

(١) ينظر الأمالي للقالي ٣/١٣٢ ، والخزانة ٢/١٩٦ وبعد بيت الشاهد :

وظل نساء الحَيِّ حَوْلِيَ رُكَّدًا ... يُرَاوِدْنَ مِنِّي مَا تُرِيدُ نِسَائِيَا

وقد عَلِمَتْ عِرْسِي مُلَيْكَةُ أَنَّنِي ... أنا الليثُ مَعْدُوًّا عَلَيَّ وَعَادِيَا

(٢) الآية ٥ من سورة الشُّورَى ، رواها يونس عن أبي عمرو بن العلاء بتاءين ونظيرها حرف نادر. رواه ابن الأعرابي فى نوادره : الإبل تسمن . ينظر الكشاف ٣/٤٥٩ .

ثمّ خاطبها ،وقال عنترة :(١)

شَطَّتْ مَزارَ العَاشِقِينَ فَأصْبَحَتْ عَسِرًا عَلَيَّ طِلَابُكِ ابْنَةَ مَخْرَمِ

رجعَ إِلَى الخطابِ بقوله : " طِلَابُكِ " بعدَ قوله : فأصْبَحَتْ ،وعكسهُ قولهُ تعالَى

* حتَّى إِذَا كُنتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ * (٢) ، وقال عبدة :(٣)

* يا دَارُ أَقْوَتْ بعدَ اصْرَامِهَا *

أخبر بقوله : أَقْوَتْ بِإِاشِرِ نِدَائِهَا ، وهذا النحوُ كثيرٌ ،وقالَ امرؤُ القيس ـ

فانصرفَ عن اخبارِ الغَائِبِ في قوله :(٤)

* وَبَاتَ وَبَاتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ *

---

(١) الشاهد لعنترة بن شداد من معلقته الميمية وهو في السبع الطوال ٢٩٩ ، و شرح القصائد المشهورات الموسومة بالمعلقات للنحاس ٢/ ٩ ، وجمهرة أشعار العرب ٣٥٠، /الستة الجاهليين واشعار اختيار الأعلم ٤٦٤ ، ويروى البيت :

* حَلَّتْ بِأَرْضِ الزَّائِرِينَ فَأَصْبَحَتْ *

وشَطَّتْ رِوايةُ الدِّيوَان .

(٢) الآية ٢٢ من سورة يونس .

(٣) الشاهد في الكتاب ٢/ ٢٠٠-٢٠١ ، وقدنسبه سيبويه للطرماح ، وهو في ديوان الطرماح ١٦٢ ، واللسان (صرم) .

وعجزه :

* عامًا وَما يَعنيكَ مِن عَامِهَا *

(٤) الشاهد لامرئِ القيس ،ديوانه ١٨٥ وعجزه :

* كليلةِ ذي العَائِرِ الأَرْمَدِ *

وبعده : وَذَلِكَ مِن نَبَأٍ جَاءَنِي * وَخُبِّرْتُهُ عَن أَبِي الأَسْوَدِ

وانظر شواهد الكشاف ٤/ ٣٦٤ ،والدر المصون ١/ ٥٨ .

الى الإخبارِ عن نفسِهِ فقالَ :

* وَذلِكَ من نَبَإٍ جاءَنِي *

والبيتُ الذي لعبدِ يَغوث عَكسُ الآية المكرمةِ * حَتَّى اذا كُنتُمْ في الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ * (١) ، فإنَّ فيها الانصرافَ من الخطابِ إلى الغيبةِ ، قالَ الاستاذ أبو الحسن بن خروف - رحمه الله - قلت : ولو كانَ كذلكَ لكانَ بالالِفِ /البتةَ /٧١ وللِزمَ أن تقولَ في النصبِ : لَن تَرَيَ ولاَ سبيلَ الى اثباتِ الياءِ متحركةً وَقبلَها فتحةٌ ولا تجزمُ بالسكونِ حتّى تنقلبَ ألفًا ،وقيلَ:أرادَ كأنها لم تَرْأَيْ فجاءَ بهِ على الاصلِ، ثم حَذَفَ الالِفَ للجزمِ،ونقَلَ حركةَ الهمزةِ الى الرّاءِ فبقيتِ الهمزةُ ساكنةً،فقلبَها ألفًا على لغةِ من يَقولُ المَرَاةُ والكَمَاةُ بالالِفِ (٢) ، ثم أبدلَ من الالِفِ الياءَ على لغةِ من يقولُ : أفْعَيْ في الوصلِ والوقفِ .

قلتُ : هذا لاَ يُلتَفتُ إليهِ لبُعدِهِ وكثرةِ علَلِهِ ،وشُذوذِهِ .

وقيلَ : جَزَمَ مضارعَ رَاءَ المقلوبِ ، فكأنهُ قالَ : لم تَرَاءْ،ثم نَقَلَ حركةَ الهمزةِ الى الرّاءِ،ثم أبدلَ الهمزةَ ألفًا،ثم أبدلَها ياءً على لغةِ من يقول : أفعَيْ في (٣) : أفْعَى في الوصلِ ، قالَ ابنُ خروف : وهذَا أسْخَفُ ، وأبرَدُ ، ويروى البيت : (٤)

* كأَنْ لم تَرَا قَبْلِي *

---

(١) الآية ٢٢ من سورة يونس والشاهد فيها الرجوع من الخطاب الى الغيبة ،وانظر شرح السبع الطوال ٣٠٠ لابن الانبارى .

(٢) ينظر الكتاب ٣/ ٥٤٥ ،وسر الصناعة ١/ ٧٦ ،والخزانة ٢/ ٢٠١ .

(٣) ينظر الكتاب ٤/ ١٢٧ ،وسر الصناعة ٢/ ٧٠٢ .

(٤) ينظر الامالي ٣/ ١٣٢ وانظر ٢٠٥ ،

وليس في هذه الرواية انصرافٌ من غيبةٍ الى خطابٍ ؛ لأنها للغائب ، وكان حقه أن يحذف الالف فيقول : (كأن لم ترَ) فيحذفها للجزم ، وفي اثبات هذه وجهان من التأويل : أحدهما : أن يكون اثباتها ضرورةً ، كما قال الراجز:[1]

اذا العجوزُ غضبتْ فَطَلِّق ... ولا ترضّاها ولا تملّق

وكان حقه أن يقول : ولا ترضّها ، والثاني : أن يكون على لغةِ من يقول : راءَ مقلوبَ رأى والمضارعُ منه يرى ، كخافَ يخافُ[2] ، فلما جزم قال : لم ترأْ ، كما تقول : لم يخفْ ، ثم خفف الهمزةَ لسكونها وانفتاح ما قبلها ، كما يخففها في لم يقرأْ ونحوه ، وعلى هذه اللغة قولُ كثير :[3]

وكلُّ خليلٍ راءَني فهو قائلٌ ... من أجلكِ هذا هامةُ اليومِ أو غدِ

و " كأنْ " في البيت مخففةٌ من الثقيلةِ ، واسمُها مضمرٌ الى جانبها أي: مقدرٌ ، وتقديرُه على الروايةِ الاولى : كأنكِ لم ترىْ ، وعلى الروايةِ الثانيةِ : كأنها لم ترَ قبلي .

---

(١) الشاهد لرؤبة بن العجاج وهو في ملحقات ديوانه ١٧٩ ، وأنشده أبو علي الفارسي في شرح الابيات المشكلة الاعراب المسمى إيضاح الشعر ٢٣٤ ، وفي المسائل العسكريات ١٦٥ والمسائل العضديات ٤٦ ، وأنشده ابن جني في الخصائص ١/٣٠٧ ، والمنصف ٢/١١٥ ، وسر الصناعة ١/٧٨ ، وهو في الانصاف ١/٢٦ ، وأمالي ابن الشجري ١/٨٦ ، والحلل في شرح أبيات الجمل ٣٤٠ ، وشرح المفصل ١٠/١٠٦ وشرح شواهد الشافية ٤٠٩ ، والخزانة ٨/٣٦١ ، والشاهد فيه اثبات الالف في موضع الجزم تشبيها بالياء في : يأتيك.

(٢) ينظر سر الصناعة ١/٧٦ فمابعدها لتعليل ذلك .

(٣) الشاهد في ديوان كثير ١/١١١ والكتاب ٣/٤٦٧ وأمالي ابن الشجري ٢/١٩ والحلل في شرح أبيات الجمل ٣٤١ واللسان رأى ، والشاهد فيه قال سيبويه : " وانما أراد : رآني ولكنه قلب ، وان شئت قلت : راءني ، انما أبدلت همزتها ألفا وأبدلت الياء بعد ، كما قال بعض العرب : راءة في راية حدثنا بذلك أبو الخطاب " .

فصلٌ في النسبِ إلى الجمع :

هذا الفصلُ لم يذكرهُ أبو القاسم ،فذكرتُهُ لتستقلّ بهِ أبوابُ النسبِ في الجملِ ، كما ذكرتُ تصغيرَ الجمعِ إذْ لم يتعرضْ لذكرِهِ أبُو القاسم ،فتقولُ : أبنيةُ الجمعِ لا تخلوُ اما أن تبقَى على موضوعِهَا مِنَ الجمعِ،أو تنتقِلُ عنْ موضوعِهَا إلى التسميةِ بهَا ، فإن بقيتْ علَىموضوعِهَا منَ الجمعِ لم تنسبْ الى بناءِ الجمعِ،ولكن تنسبُ إلى بناءِ الواحِدِ ، فتقُولُ في النسبِ الى مَساجِد : مَسْجِدِيٌّ ، والى مَنَابِرَ : مِنْبَرِيٌّ (١) ، وان نسبتَ لشيءٍ من ذلكَ شخصًا أو بلدًا نسبتَ الى بنيةِ الجمعِ ،فقلتَ في النسبِ الى مَعَافِرَ : مَعَافِرِيٌّ ، وهو اسمُ رجلٍ (٢) ، والى مَدَائِنَ : مَدَائِنِيّ ، وهوَ أيضًا اسمُ بلدٍ (٣) ، وهذا أيضًا هو قياسُهُ ، فان جَاءَ شيءٌ من ذلكَ على خلافِ هذا القياسِ حُفِظَ ولم يقسْ عليهِ،مِثلُ النسبِ الى الأعرابِ : أعرَابيٌّ وهُوَ جمعُ عربيٍ (٤) .

---

(١) ينظر الكتاب ٣٧٨/٣ ، والمقتضب ١٥٠/٣ ، والتبصرة والتذكرة ٦٠١/٢ .

(٢) قال سيبويه : وهو فيما يزعمون مَعَافِرُ بنُ مُرٍّ أخو تميم بن مُرّ . الكتاب ٣٨٠/٣ ،وانظر المقتضب ١٥٠/٣ ، وشرح ألفية ابن معطي ١٢٦٦/٢ والنسبة إليه : مَعافريٌّ . وقد ترجمنا له في ص ٣٤ .

(٣) المدائن علم على البلدة المعروفة بالعراق فيقال في النسب اليها : مدائني . ينظر الكتاب ٣٨٠/٣ ، وشرح ألفية ابن معطي ١٢٦٧/٢ .

(٤) عَرِيبٌ مُعْرِبٌ . والتعريبُ التَّبيينُ والإيضاحُ ،والأعاريبُ جَمعُ الأعرابِ والنسبُ إلى الأعرابِ أعرابيٌّ ؛لأنه لا واحِدَ لَهُ على هَذَا المعْنَى . ينظر: اللسان "عرب".

باب ألف الوصل ، وألف القطع (١)

ألفُ الوصلِ ، وألفُ القطعِ عندَ النحويينَ امتحانٌ لهمزاتِ أوائلِ الكلِم (٢) خُولفَ بينَ اسميهَا ، كما خُولفَ بينَ حُكميهَا ، وقد يرادِفونَ عليهَا عبارتَيـن أُخريينِ ، وهمَا قولُهُم : همزةُ الوصلِ ، وهمزةُ القطعِ ، والألِفُ لا / تكونُ ٧١/ب أبدًا أولَ كلمةٍ من اسمٍ أو فعلٍ أو حرفٍ إلاّ أن تكونَ صورةَ همزةٍ ، أصلاً كانتِ الهمزةُ أو زائدةً ، وإذا لم تكنْ صورةَ الهمزةِ لم تقعْ هُناكَ لا أصلاً ولاَ زائدةً لاستحالةِ الابتداءِ بهَا ، فمَنْ رَاعىَ خطَّهُمَا قالَ : ألفُ وصلٍ ، وألفُ قطعٍ ؛ لأنَّ الخطَّ ألفٌ (٣) ، ومَنْ رَاعىَ اللفظَ بِهِمَا قالَ : همزةُ وصلٍ ، وهمزةُ قطعٍ ، ولكلٍّ واحدةٍ منهمَا مَا يُستدلُّ بهِ عليهَا في الأسماءِ وفي الافعالِ وفي الحروفِ ، فتنسبُ لذلكَ اليهمَا ؛ فموضوعُ البابِ للإعلامِ بذلك ، وذكرِ مَا يُستدلُّ بهِ عليهِمَا فـي الأسماءِ والافعالِ ، ومَا يستدلُّ بهِ على حَركتيْ ألفِ الوصلِ في الافعالِ .

فأما قولُ أبي القاسمِ - رحمه الله - (فإذا رَددتَّ ألفَ الوصلِ إلى نفسِكَ صَارت مَفتوحَةً مقطوعَةً ، ولم تكنْ ألِفَ وَصلٍ ، وإذا رددتَّ ألفَ القطعِ الى نفسِكَ صارتْ مَضمُومَةً) (٤) .

فإن كَانَ هذا صحيحًا عنهُ ، فهوَ من بابِ حذفِ المُضافِ .

وتَمامُهُ : فإذا رَددتَّ فعلَ ألفِ الوصلِ ؛ لانَّ معنَى رَددتَّهُ إلَى نفسِكَ جَعلتَهُ خبرًا عنكَ ، فأسندتَهُ الى ضَميرِكَ فوصلتَهُ بِهِ ، وهذا حكمٌ يكونُ في الفعلِ ، كقولكَ : ضربتُ وضربتَنِي واضربْ ، وليستْ همزةُ الوصلِ ولا همزةُ القطعِ مما تُوصلُ بالضميرِ ولاتسندُ اليهِ ، فوجهُهُ ما ذكرتُ لكَ ، (فإن رَددتَّ فعلَ ألفِ الوصلِ) أيْ : الفعلَ الذى فيهِ ألفُ الوصلِ أو ألفُ القطعِ الى نفسِكَ ، أيْ : جعلتَهُ خبرًا عنكَ فقلتَ في مثلِ : أَضرِبُ وأَذهَبُ : أنا أَضرِبُ ، وأنا أَذهَبُ (٥)

---

(١) الجمل : ٢٥٧ .

(٢) ينظر الألفات لابن خالويه ٢٠ - ٤٣ .

(٣) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٣٢٤ .

(٤) الجمل : ٢٥٩ .

(٥) الجمل : ٢٥٩ . وفيه : وإذا رَددتَّ ألفَ الوصلِ إلى نفسِكَ صارتْ مَفتوحةً مَقطوعة ولم تكن ألفَ وصلٍ ، فقلت : " أنا أَضرِبُ زيدًا وأنا أركبُ ، وأقعد " .

فحدثت هناك همزةٌ مفتوحَةٌ ،وكذلكَ تقولُ فى مثلِ أكرِمْ ، وأخرجْ ،فتجيءُ همزةٌ مضمومةٌ غيرِ التى كانتْ فِي مِثَالِ الأمْرِ ، فهذا وجهُ توسعهِ فى قوليـــه : (فَإن رَددتَ ألِفَ الوصْلِ الَى نفسِكَ ، وألِفَ القطعِ). لكن قولَهُ في ألــف الوصلِ : (صَارتْ مَقْطُوعَةً مفتُوحَةً) يُبْعِدُ هذَا الوجهَ لهُ ، وكذلكَ قولهُ فــي همزةِ القطعِ : (صَارتْ مَضْمُومَةً) ، لانَّ الهمزةَ الموجودةَ في أولِ كُلِ واحدٍ منَ الفعلينِ اذَا رَددتَهُ الى نفسكَ أىْ جَعَلتَهُ خَبرًا عنكَ ، كما قدمتُ ليستِ التــى كَانتْ فِيهِ قبلَ ذَلكَ ،لانَّ هذِهِ الموجودةَ فِى أولِ المضارِعِ هيَ همزةُ المضَارعةِ ، وليستِ التى كانتْ فِي أولِهِ اذَا كَانَ أمرًا . انتهت الطريقةُ الكليةُ .

وتزيدُ بعدَ هذَا أن تقولَ : قوله : (بَابُ ألِفِ الوصلِ ، وألــف القطعِ) يريدُ همزةَ الوصلِ ،و همزةَ القطعِ، فسَمَّاهَا ألفًا (١) تجوزًا وتوسُعاً مِنهُ ، لانهَا تُخطُّ بالألِفِ ، ثمّ تقولُ : همزةُ الوصلِ هِيَ التي جُلِبتْ ليتوصلَ بِهَـا إلَى الساكنِ بعدَهَا فِى ابتداءِ الكلامِ ، وتَزالُ اذَا اتصلَ مَابعدَهَا بمَا قبلَهَـا فِى درَجِ الكلامِ ، وهمزةُ القطعِ هيَ التي مِن حُروفِ الكلمةِ لم يُجَأْ بهَا للتوصّـلِ إلَى السَّاكِنِ ،ولكنهَا تَثبتُ فِى الوصلِ ، وينقطعُ بعدَهَا مِمَّا قبلَهَا بِهَا ، ولمّـا اختلفَ حكمُهُمَا وجبتِ التفرقَةُ بينهُمَا،حتّى يُعلَمَ مواضعُ كُلِّ وَاحدَةٍ منهُمَا ، وذَلكَ بإحْصَاءِ مواضعِ همزةِ الوصلِ. (٢)

اعلمْ أنهَا تَكونُ مِنَ الحروفِ فِي موضعٍ وَاحِدٍ مَعَ لاَمِ التعريفِ لاَ غيرُ، وهيَ مفتوحةٌ ، وتكونُ مِنَ الأسماءِ فى موضعينِ فى نيفٍ على عشرةٍ [غيرِ] مصادرَ، (٣) ونيفٍ على عشرةِ / مصادِرَ. /٧٢

---

(١) قال المالقى :" فبعضهم يسميها ألفاً مراعاة لاصلها من السكون الذى هو مد صوت ،وبعضهم يسميها همزة مراعاة للنطق بها وهو الأبيَــنُ ولكلا الوجهين نظر". رصف المباني ٦ ٢ ١.

(٢) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٣٢٤.

(٣) في الأصل : نيف على عشرة مصادر ، و نيف على عشرة غير مصادر، فالصنف الاول : اسم واسْتٌ وابنٌ وابنة ولعل صحة هذا كما أثبتناه. وانظر سر الصناعة ١/ ١٤٤-١١٥ والالفات لابن خالويه ٤٣ ورصــف المباني ١٣٠.

فالصنفُ الأولُ : اسمٌ ، واستٌ ، وابنٌ ، وابنَةٌ ، وابنانِ ، وابنتانِ ، واثنانِ ، واثنتانِ ، وامرؤٌ ، وامرأةٌ ، وامرأتانِ ، وامرآنِ ، وأيمنُ اللهِ (١) ، وهيَ مكسورةٌ فيهَا كلُّهَا إلاّ في أيمنِ ففيهَا الكسرُ ، والفتحُ (٢) ، وفي اسمٍ فيهَا الضمُّ والكسرُ. (٣)

والصنفُ الثاني : مصادرُ الافعالِ التي ذكرهَا أبو القاسم ، وزيادةٌ عليهَا ، وهيَ : افْتَعَلَ ، وانْفَعَلَ ، وافْعَلَّ ، وافْعَالَّ ، وافْعَوْعَلَ ، وافْعَوَّلَ ، واسْتَفْعَلَ ، وَاتْفَاعَلَ ، نحو : ادّارَكَ ، وَاتْفَعَّلَ نحو : ادَّرَّعَ ، والأصلُ تَدرَّعَ ، ثم أدغمتِ التاءُ في الدّالِ (٤) ، وافْعَلَلَّ ، نحو : ارْجَحَنَّ ، وافْعَنْلَلَ ، نحو اقْعَنْسَسَ ، وافْعَنْلَى ، نحو : اسْلَنْقَى .

والصنفُ الأولُ مِنَ الافعالِ هذهِ التي ذكرهَا لمصادرِهَا ، وهيَ فيهِ مكسورةٌ فيهَا لِما سُمِّيَ فاعلُهُ ، ومضمومَةٌ لما لم يُسمَّ فاعلُهُ ، والثاني من صنفي الأفعالِ مَا كانَ أمرًا مِن كُلِّ فعلٍ ينفتحُ حرفُ المضارعةِ منهُ ، ووُجدتْ فيهِ همزةٌ ، وهيَ هُنَا مكسورةٌ إذا كانَ ثالثُ الفعلِ مكسورًا كسْرًا لازمًا ومفتوحًا ، ومضمومةٌ إذا كانَ ثالثُ الفعلِ مضمومًا ضمًّا لازمًا ، فهذهِ مواضعُ همزةِ الوصلِ ، وما سِوَى ذلكَ فهمزتُهُ للقطعِ .

---

(١) ينظر سر الصّنَاعَة ١١٥/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٢٥/٢ ، ورصف المباني ٣٠ .

(٢) ينظر سر الصناعة ١١٦/١ والبسيط لابن أبي الربيع ٩٣٩/٢ - ٩٣٩ ، ورصف المباني ٣٢ .

(٣) ينظر البسيط لابن أبي الربيع ٩٣٨/٢ - ٩٣٩ .

(٤) هكذا في الأصلِ ، وربمَا كانت : اتدرع ، أو أنّ أصلَهَا هُو المذكورُ في المخطوط ، ولما أدغمت التاءُ في الدّالِ وقُلبَت إلى دَالٍ أصبحَت ساكنةً فلزمَها الألفُ للتوصّلِ إلى النطقِ بالساكنِ في أولِ الكلمةِ ، وأميل إلى الرأي الأول .

ثمَّ قد تقدمَ أنَّ ألفَ القطعِ (١) تثبتُ في ابتداءِ الكلامِ ووصلِهِ ، وهيَ تنقسمُ قسمينِ : أصليةٌ وزائدةٌ ، فالاصليةُ ، نحوُ : الهمزةِ في أخذَ ، وأمرَ (٢) ، وأكلَ ، والزائدةُ هيَ التي في : أكرمَ ، وأعطىَ وبابهمَا ؛ لأنَّهمَا منَ الإكرامِ والإعطاءِ ، وسُميتْ همزةَ الوصلِ لأنَّها يُتوصلُ بهَا الى النطقِ بالسَّاكنِ (٣) ، ويمكنُ أن يكونَ سُميتْ بهمزةِ الوصلِ لحذفِهَا في وصلِ الكلامِ .

وسُميتْ همزةُ القطعِ : همزةَ القطعِ لأنهَا تقطعُ الحرفَ الذي بعدَهَا منَ الحرفِ الذي قبلَهَا ، فلاَ يتصلانِ أصلاً ، ويقعُ الفرقُ بينَ همزةِ الوصلِ وهمزةِ القطعِ بمَا ذكرتُهُ وفاءً وبأشياءَ أخرَ .

فمنهَا أنَّ همزةَ الوصلِ اذَا كانتْ في الاسمِ تسقطُ في التكسيرِ والتصغيرِ ، فتقولُ في تكسيرِ "اسمٍ أسماءٌ" وفي "ابنٍ أبناءٌ" ، فتجدُ همزةَ الوصلِ قد سقطتْ في التكسيرِ ، وهذهِ الهمزةُ التي في "أبناءٍ وأسماءٍ" في الجمعِ همزةُ القطعِ وليستْ بهمزةِ الوصلِ ، وتقولُ في التصغيرِ "بُنَيٌّ" ، وكذلكَ كُلُّ اسمٍ يكونُ فيهِ همزةُ الوصلِ تسقطُ منهُ إذَا صُغِّرَ أو كُسِّرَ ، وهمزةُ القطعِ تثبتُ في التصغيرِ والتكسيرِ ، تقولُ في أحمدَ : أُحَيمد وأَحَامِدُ ، وكذلكَ مَا أشبهَهُ .

وَمِمَّا يقعُ الفرقُ فيهِ بينَ همزةِ الوصلِ وهمزةِ القطعِ أنَّ حرفَ المضارعةِ من الفعلِ المضارعِ الذي يكونُ في الأمرِ منهُ أو في الفعلِ الماضِي همزةَ الوصلِ مفتوحٌ أبدًا ، كقولكَ : يَضربُ ويقتُلُ ؛ لانَّ همزةَ الوصلِ تلحَقُ الأمرَ من هذَا الفعلِ ومَا أشبهَهُ ، فتقولُ : اضربْ واقتُلْ ، وكذلكَ تقولُ : يَنطلِقُ ، ويكتسِبُ ، ويستخرجُ ؛ لانَّ همزةَ الوصلِ تلحقُ الماضِي من هَذهِ الافعالِ ونحوِهَا وفعلَ الامرِ فتقولُ : انطَلَقَ وانْطَلِقْ ، واكتَسَبَ واكْتَسِبْ ، واستَخْرَجَ واسْتَخْرِجْ .

---

(١) هذا المصطلح للبصريين ، قال ابن خالويه : اعلم أن ألف الأصل يسميها البصريون : ألف القطع ؛ لأنها مقطوعة في اللفظ ، وان كانت هذه مستحبة وتلك زائدة . الالفات : ٥٥ .

(٢) في الاصل : وأقدر ، ولعل الصواب ما أثبتناه .

(٣) ينظر سر الصناعة ١/ ١١٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٣٢٤ ، ورصف المباني : ١٢٩ .

وكلُّ فعلٍ فيهِ همزةُ القطعِ ، فانَّ حرفَ المضارعةِ منهُ مضمومٌ أبداً ، نحو : أكرمَ يُكرِمُ ، وأخرجَ يُخرِجُ ، وأدخلَ يُدخِلُ ، ونحوَ ذلكَ .

وممّا يقعُ الفرقُ بينهما فيهِ أنَّ همزةَ الوصلِ / إذا دخلتْ عليها همزةُ الاستفهامِ حُذفتْ ، نحوَ قولكَ : أَستخرجتَ الدَّراهِمَ أم لم تستخرجها ؟ ومنهُ قوله تعالى ﴿ أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ ﴾[1] و ﴿ أَفْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا ﴾[2] إلاَّ أن تكونَ همزةُ الوصلِ الداخِلةُ على لامِ التعريفِ ، فانّها لا تحذفُ اذا دخلتْ عليها همزةُ الاستفهامِ ، لئلاَّ يلتبسَ الاستفهامُ بالخبرِ ،[3] ولكن تقلبُها ألفاً ، كقولكَ : آلرجلُ جاءَكَ أم المرأةُ ؟ وكذلكَ ما أشبههُ ، ومن ذلكَ قولهُ تعالَى : ﴿ قُلْ آللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ ﴾[4] ، ﴿ آللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا تُشْرِكُونَ ﴾[5] . ٢ / ٧٢

وهمزةُ القطعِ اذا دخلَت عليها همزةُ الاستفهامِ يجوزُ فيها ثلاثةُ أوجهٍ :[6] تحقيقُها ، كقولكَ : أَأَكرمتَ زيداً ؟ وتخفيفُ الثانيةِ بالتليينِ ، وأن تفصلَ بينهما بألِفٍ معَ تخفيفِهما ، كقولكَ : آكرمتَ زيداً ؟ وانَّما اختصتْ همزةُ الوصلِ بأنْ زيدتْ في ابتداءِ الكلامِ لتكونَ وصلةً الَى النطقِ بالساكِنِ مِن بينِ سائِرِ حروفِ الزيادةِ ؛ لأنَّ الهمزةَ تُزادُ كثيراً فى أوائِلِ الكلِمِ والتوصلُ بالنطقِ بالسَّاكِنِ انَّما يكونُ فى أوائِلِ الكلمةِ عندَ الابتداءِ بِها فكانتِ الهمزةُ أولَى بذلكَ ، لانَّ أولَ الكلمةِ مكانُ زيادتِها ، وهمزةُ الوصلِ تلحقُ في الافعالِ وفي الاسماءِ ،

---

(١) الآية ١٥٣ من سورة الصافات .

(٢) الآية ٨ من سورة سبأ .

(٣) قال سيبويه : " وقالوا انَّ الاستفهام : آلرجل " شبهوها أيضا بألف أحمر كراهية أن يكون كالخبر فيلتبس فهذا قول الخليل . الكتاب ٣ / ٣٢٥ ، وانظر المقتضب ٢ / ٩١ ، ومعاني الحروف للرماني : ٣٤ .

(٤) الآية ٥٩ من سورة يونس .

(٥) الآية ٥٩ من سورة النمل .

(٦) ينظر معاني الحروف للرماني ٣٥ - ٣٦ .

والأسماءُ على ضربين : أسماءٌ ليستْ بمصادرَ ، وأسماءٌ هيَ مصادرُ ، وأصلُهـا أن تكونَ في الافعالِ ، لأنَّ الافعالَ تتصرفُ فتصِلُ بالتصرفِ الى حالٍ تُسَكَّنُ فيـه أوائلُها فيحتاجُ فيهَا إلَى همزةِ الوصلِ . والأسماءُ التي دَخلتْ فيها وليسـت بمصادرَ إنَّما دخلتْ فيها لاعتلالِ أواخِرِها (١) ، أو لأنَّ آخرَ بعضِها عرضَةٌ للاختلالِ ، والاعتلالِ بِضربٍ منَ التصرفِ ، وسَنُبينُ ذلكَ إن شاءَ اللهُ تعَالى .

والمصادِرُ التي لحقتْها هَمزَةُ الوصلِ انمَا لحقتها حملاً لَها على أفعالِها الماضيةِ ، لأنَّ أفعالَها الماضيةَ تدخلُها همزةُ الوصلِ ، وسنبينُ ذلكَ كُلَّهُ .

وهَمزةُ الوصلِ لهـا مِنَ الفعلِ ثلاثة مواضعَ :

أحدُهـا : الامـرُ مـن كـلِّ فعـلٍ ثلاثيٍ يَسكُنُ ما بعدَ حرفِ المضارعَةِ مِن مُضارعِهِ ، نحوُ : "يضربُ" تقولُ : "اضرِبْ" و"يقتلُ" تقولُ : "اقتُلْ" ، و"يذهبُ" تقولُ : "اذهبْ" .

والموضعُ الثاني : الأفعالُ الماضيَةُ التي على وزنٍ مِن أوزانِ الأمثلَـةِ التسعةِ التي هيَ : افتَعَلَ ، وانفَعَلَ ، وافعَلَّ ، وافعَالَّ ، واستَفعَلَ ، وافعَوَّلَ ، وافعَوعَلَ ، وافعَنلَلَ ، وافعَنلَى ، كقولك : اكتَسَبَ ، وانطَلَقَ ، واحمَرَّ ، واحمَارَّ ، واستَخرَجَ ، واعلَوَّطَ المُهرَ اذا ركِبَهُ عُرْيَاناً ، واجلَوَّذَ الليلُ اذا اسوَدَّ ، واعشَوشَبَ النبتُ ، واحلَولَى ، واقعَنسَسَ ، واحرَنبَى الدِّيكُ اذا انتفَشَ رِيشُهُ للمُشَـارَّةِ (٢) ،

وهذهِ الأمثلةُ التسعةُ وما زيدَ عليها مِنْ أمثلةِ الرباعيِّ هذهِ المواضعُ الثلاثـةُ منَ الافعالِ تلزمُها همزةُ الوصلِ ، وقد ألحقُوها في "تفاعَلَ ، وتَفعَّلَ" اذا وقعَ فيمَا كانَ على وزنِها الإدغامُ في الاولِ منَ الكلمةِ ، كقولكَ : تدَارَكَ ، يقالُ فيهِ : ادَّارَكَ ، وكذلكَ تزينَ يقالُ فيهِ : ازَّيَّنَ (٣) ، إنَّمَا كانَ ذلكَ فيهمـا

---

(١) ينظر سر الصناعة ١/١١٧ ، والمنصف ١/٥٨ - ٥٩ .

(٢) في اللسان (حرب) احرنبى الرجل تهيأ للغضب والشر وفي الصحاح : واحرنبى ازبأرّ والياء للإلحاق بافعنلل ، وكذلك الديك والكلب ، والهر .
وفي اللسان (شرر) وفلان يشار فلانا و يماره ويزاره أيْ: يُمارِيـه والمُشارَّةُ المخاصمة .

(٣) ينظر شرح الشافية ١/١٩ .

لأنَّ التاءَ من «تَدَارَكَ» مقاربةٌ للدَّالِ في المخرجِ،فأبدلَ منَ التاءِ دالاً،ثم سُكِّنَت وأُدغمتْ في الدالِ الثانيةِ ،واجتلبُوا همزةَ الوصلِ ليتوصلُوا بهَا إلى النطــــقِ بالساكنِ ،وهوَ الدالُ المدغمةُ،/ وكذلكَ«تزينَ» التاءُ مقاربةٌ للزاي ، فأبــدلَ ٧٣/أ منهمَا زايٌ ،ثم سُكِّنَت وأُدغِمَت في الزاي الثانيةِ ، واجتلبُوا همزةَ الوصـــلِ ليتوصلُوا بهَا الى النطقِ بالزاي الساكنةِ المدغمةِ.

ولهَا منَ الاسمِ موضعانِ : أحدُ الموضعين:أسماءٌ ليستْ بمصادرَ ، وهيَ : ابنٌ ، وابنةٌ ، وابنمٌ ، وتثنيتُهـــا ، واثنانِ واثنتانِ ،وامرؤٌ ، وامرأةٌ وتثنيتُهمَا ، واسمٌ ،واستٌ وتثنيتُهمَا ، وأيمنُ اللهِ في القسمِ ، وتدخلُ على حرفٍ واحدٍ ، وهيَ لامُ التعريفِ .

تنبيــهٌ :

هذا الكلامُ على هذهِ الأسماءِ على التفصيلِ ، وقد قدمتهُ قبــــلُ ، والتحصيلُ في هذهِ الأسماءِ غيرِ الصادرِ أنَّ جملتهَا ستةٌ ، وهيَ : ابنٌ ،واثنانِ ، واسمٌ ،واستٌ ،وامرؤٌ ، وأيمنٌ ، وأما ابنةٌ فهي مُؤنَّثةُ ابنٍ ، وكذلكَ ابنـــمٌ هو ابنٌ، والميمَ زائدةٌ ،(١) وجعلُوا ما قبلَ الميمِ تابعًا لهَا وذلكَ أنَّ الاعـرابَ كانَ في النونِ ، فلمَا زيدتِ الميمُ انتقلَ الإعرابُ إليهَا،ثم أتبعُوا النُونَ الميمَ خيفةَ أن يزولَ عنهَا ما أنِسَتْ بِهِ ، ألاَ ترى أنكَ تقولُ : هذا ابنٌ ،ورأيتُ ابنًا،ومررتُ بابنٍ؟ فتتغيرُ النونُ بتغيرِ العواملِ ، فإذَا زَادَتِ الميمُ انتقلَ الإعرابُ إليهَـــا، وصارَ ذلكَ التغييرُ فيهَا ؛لأنهَا صارتِ الطرفَ ؛ لأنهُمْ لوْلَمْ يجعلُوا النـــونَ تابعةً لَمَا كانتِ النونُ على حالةٍ واحدةٍ معَ تغيرِ العواملِ ؛لأنَّهَا زالتْ عــــنِ الطرفِ ، فإذَا جعلوهَا تابعةً كمَا يتغيرُ بالعواملِ بقيَ فيهَا الآنَ مثلُ التغييرِ الذي كانَ فيهَا قبلَ لحاقِهَا،فتقولُ: هَذَا ابنُمٌ ، ورأيتُ ابنَمًا ، ومررتُ بابنِمٍ . وابنانِ تثنيةُ ابنٍ ، وبلا شكَ أنَّ التثنيةَ يلزمُ فيهَا مَا يلزمُ في المفردِ ؛لأنَّ التثنيةَ

---

(١) ينظر المنصف ١/٥٨ .

يلزمُ فيهَا ما يلزمُ في المفردِ ،والمفردُ في أولِهِ ألفُ الوصلِ فيلزمُ التثنية أنْ تكونَ كذلكَ ، وكذلكَ" امرأةٌ"، لأنّهَا مُؤنّثةُ "امرِئٍ" ووجبَ عندَ لحاقِ تاءِ التأنيثِ فتحُ الهمزةِ ، لأنماقبلهَا لاَ يكونُ الاَّ فتحةً أو ألفاً نحوُ :"أرطاةٍ" فوجبَ لفتحِ الهمزةِ فتحُ الراءِ ، لأنَّ هَذا الاسمَ ممّا لزمَ فيهِ أن يكونَ ما قبلَ آخرِهِ متبعًا آخرَهُ .

وأما"أيمنُ"فللعربِ فيهِ لغاتٌ تسعةٌ (١)، منهمْ من يقولُ :"أيمنُ"بفتحِ الهمزةِ ، و منهمْ من يقولُ :"ايمنُ" بكسرِ الهمزةِ ، و منهمْ من يَقولُ :"أيمُ اللهِ" بفتحِ الهمزةِ وحذفِ النونِ ، و منهمْ من يَقولُ :"ايمُ اللهِ" بكسرِ الهمزةِ و حذفِ النونِ ،و منهمْ من يقولُ :"مُنُ اللَّهِ ،ومِنِ اللَّهِ"، ومنهمْ مَن يقولُ :"مُ اللَّهِ وَمَ اللَّهِ ، ومِ اللَّهِ" ، فأمّا ايمنُ الله بكسرِ الهمزةِ فلاَ خلافَ أنَّ الالفَ ألفُ الوصلِ وأنهَا من اليَمينِ ،وكانَ الأصلُ"يمينُ اللهِ"، والْيُمْنُ: البَرَكةُ ثُمَّ سُكنتِ الياءُ و لزمَ اتباعُ الميمِ النونَ ، لانهُ لاَ يكونُ ساكنانِ ، ثم اجتلبتْ همزةُ الوصلِ ، لأنَّ العربَ لا تبتدئُ بِساكِنٍ،و جيءَ بهَا مكسُورةً لأنَّ الكَسْرَ الأصلُ فيهَا . ولا تُضَمُّ، ولا تُفْتَحُ الاَّ لمُوجِبٍ ،وأما أيمنُ اللهِ بفتحِ الهمزةِ فاخْتُلِفَ فيهَا ، فذَهَبَ الفراءُ إلى أنهَا ألفُ قطعٍ (٢) ، وذَهَبَ سيبويهِ الى أنهَا ألفُ وصلٍ (٣)، وبلا شك أنهمْ لم يختلفُوا في أيمنٍ في قولِ زهير : (٤)

* فَتُجْمَعُ أَيْمُنٌ مِنَّا وَمِنْكُمْ *

---

(١) ينظر المنصف ١/ ٦١ ، وسر الصناعة ١/ ١١٧ ،والانصاف ١/ ٤٠٩ ، وذكر في الانصاف أنها تزيد على عشر لغات . وانظر البسيط لابن أبي الربيع ٢/ ٩٣٨ ، ورصف المباني ١٣٣ .

(٢) ينظر الالفات لابن خالويه ٥٣ ، والانصاف ١/ ٤٠٩ ، والبسيط لابن أبي الربيع ٩٣٩ ومابعدها .

(٣) ينظر الكتاب ٣/ ٣٢٤ .

(٤) الشاهد لزهير ، ديوانه ٧٨ وهو في الانصاف ١/ ٤٠٥ ، والحلل في اصلاح الخلل ٢٠٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧/ ٣٦ ،والبسيط لابن أبي الربيع ٢/ ٩٣٩ ،واللسان (قسم) و (يمين) وعجزه :
* بِمُقْسَمَةٍ تَمُورُ بِهَا الدِّمَاءُ *

أنها ألفُ قطعٍ هذا مما لا اختلافَ فيه ، وأنها جمعُ يمينٍ ؛ لأنَّ اليمينَ مُؤَنَّثةٌ ، وفَعِيلٌ إذا كانَ مُؤَنَّثاً / فقياسُهُ أن يجمعَ على أَفْعُلٍ خلاف المذكرِ ، فإنَّ ٧٣/ب
المذكَّرَ قياسهُ أن يجمعَ على أَفْعِلَةٍ،فتقولُ : جَنِينٌ وأَجِنَّةٌ ، وقد يُحمَلُ المُؤَنَّثُ على المذكرِ والمذكرُ على المؤَنَّثِ ، أنشد أبو علي لرُؤْبَة :(١)

* إذا رَمَى مَجْهُولَهُ بالأَجْنُنِ *

وسيأتي الكلامُ في هذا في بابِ الجمعِ ان شاءَ الله تعالى .

وإنَّما الاختلافُ في أمرٍ آخرَ ، وذلكَ أنَّ الفراءَ قال : لم يأتِ أَيْمُنٌ في لِسانِ العربِ إلَّا جمعَ يمينٍ،(٢) فيلزمُ على هذا أن تكونَ همزةُ أيمنٍ مقطوعةً ، وسيبويه يذهبُ الى أنَّها جاءتْ على وجهينِ :

أَحدُهما : أن تكونَ جمعَ يمينٍ ، وتكونَ همزتُها همزةَ قطعٍ .

والثاني : أن تكونَ بمنزلةِ أيمنٍ إذا كانتْ همزتُها مكسورةً ، ويكونُ من اليمينِ وسكنَ الأوّلُ،ثم أُتبِعَتِ النُّونُ الميمَ،ثم اجتلبتْ همزةُ الوصلِ لتعذرِ الابتداءِ بالساكنِ وفُتِحَت وكُسِرَت ، فمن كسرَها فعلى الاصلِ ومن فتحها فعلى التشبيهِ بألفِ الوصلِ الداخلةِ على الحرفِ ، ووجهُ الشبهِ أن أَيْمُناً اسمٌ غيرُ متمكنٍ ؛ لأنَّهُ لا يستعملُ إلاَّ في القسمِ،فأشبهَ بذلكَ فتحةَ ألفِ الوصلِ الداخلةَ عليهِ ، كما فتحُوا ألفَ الوصلِ الداخلةَ على لامِ التعريفِ.(٣)

فإن قيلَ : فلمَ فُتحتْ ألفُ الوصلِ الداخلةُ على الحرفِ الذى هُوَ لام التعريف ؟

فالجَــوابُ : أنَّ همزةَ الوصلِ بابُها أن تدخلَ على الأفعالِ لكثرةِ تصرفِها ، فيُضطرُّ أن تكونَ أوائلُها ساكنةً،فتختلفُ ألفُ الوصلِ ليتوصلَ

---

(١) الشاهد لرؤبة وهو في ديوانه مجموع أشعار العرب ١٦٢ ، وانظر التكملة لأبي علي ٣٨٧ ، والقيسي ٢/٧٣٢ والشاهد فيه جمع جنين على أَجْنُنٍ وكان حقه أَجِنَّةٌ . ويروى الشاهد لذى الرمة .

(٢) انظر ما مضى والانصاف ١/٤٠٧ فمابعدها ، والبسيط لابن أبي الربيع ٢/٩٣٩ فمابعدها .

(٣) ينظر البسيط لابن أبي الربيع ٢/٩٤٠ .

بهَا إلى النطقِ بالساكنِ أو علَى المصادرِ لجريانِهَا علَى أفعالِهَا ، وعلى الأسماءِ الستةِ لحذفِ أواخرِهَا ، كما سأبينُهُ ، وطلبُ العوضِ منَ المحذوفِ بلحاقِ ألفِ الوصلِ .

وأمّا دُخولُهَا على الحروفِ فلم يوجدْ إلاّ في هذَا الحرفِ الذي هوَ لامُ التعريفِ وحدَهُ (١) ؛ فلمّا كانَ دُخولُهَا على هذَا الحرفِ مُخالفاً للقياسِ أو النظائرِ جعلُوا حركتَهَا الفتحةَ التي لا توجدُ (*) في ألفاتِ الوصلِ لِتُناسِبَ حركتُهَا دُخولَهَا ؛ لأنهُمَا أعني دُخولَ لامِ التعريفِ على الحرفِ وفتحَهَا جاءَا على غيرِ قياسٍ .

ثم اعلمْ أنّ الكلامَ على ألفِ الوصلِ الداخلةِ على لامِ التعريفِ يُحـــرِّكُ مسألةً أخرَى ، وهيَ أنّ أداةَ التعريفِ في قولكَ : الرجلُ والغلامُ ، ونحوهمَا ممّا اختلفَ النحويونَ في ذلكَ (٢) ؛ وهوَ أنّ أداةَ التعريفِ اللامُ الساكنةُ ولما وقعتْ أولَ الاسمِ المعرفِ بهَا جلبتْ لَهَا همزةُ الوصلِ ؛ لأنهُ لَا يمكنُ الابتداءُ بالساكنِ .

أو أداةَ التعريفِ هُمَا الألفُ واللامُ معاً ، فاستدلَ منْ قالَ : إنّ أداةَ التعريفِ اللامُ وحدَهَا بسقوطِهَا عندَ اتصالِهَا بمَا قبلَهَا ، ولو كانتْ ألفَ قطعٍ لثبتتْ في الاتصالِ ، كَما تثبتُ ألفاتُ القطعِ كلهَا ، ومنهُمْ من ذهبَ إلـى أنّ أداةَ التعريفِ (أل) (٣) نحو : "هَلْ" وسقطتْ عندَ الاتصالِ لكثرتِهَا في الكلامِ ، واستدلَ على ذلكَ بثلاثةِ أدلةٍ : "

أحدُهَا : أنهَا مفتوحةٌ .

الثاني : ثبوتُهَا معَ ألفِ الاستفهامِ ، وذلكَ نَحوُ قولهِ تَعالَـى :

﴿ قُلْ آلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ الأُنثَيَيْنِ ﴾ (٤).

---

(١) ينظر سر الصناعة ١/ ١١٥ ، والالفات لابن خالويه ٥٣ ورصف المباني ١٣١.

(٢) اختلف سيبويه مع الخليل في ذلك وانظر الكتاب ٣/ ٣٢٤ ، والمنصف ١/ ٦٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩/ ١٧ ورصف المباني ١٥٨ .

(٣) ذلك مذهب الخليل كما في الكتاب ٢/ ٣٢٤ ، وانظر مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط ١/ ١٦٥.

(٤) الآية ١٤٣-١٤٤ من سورة الانعام.

(*) في الاصل : الذى لا يوجد ، والسياق يعطي ما أثبتناه.

الثالثُ : أنهَا لوكانتِ اللامُ هيَ التي وضعتْ للتعريفِ لوضعتْ متحركةً ولم توضعْ ساكنةً ؛ لأنَّهَا / إذا وُضِعَتْ سَاكِنةً احتيجَ الى همزةِ الوصلِ ليتوصَّلَ بهَا الى النطقِ بالساكنِ. ٧٤/أ

قالَ الأستاذُ المرحومُ أبو الحسين بنُ أبي الربيع :(١) والذي يَظهرُ لي أنهَا ألفُ وصلٍ لسقوطِهَا عندَ الإتصالِ.

فَأمَّا ما استدلُوا بهِ من أنهَا سقطتْ لكثرةِ دورِهَا في الكلامِ فَشيءٌ لا يَظهرُ لهُ في الكلامِ ولا في الشعرِ ؛ ألَا ترَى أنَّ البصريينَ يذهبونَ الى أنَّ الشاعرَ يجوزُ لهُ وصلُ ألفِ القطعِ؟.

وأمَّا ما استدلُوا بهِ من أنهَا مَفتوحةٌ ، فقدْ أبديتُ ،وجهَهُ في الجوابِ أوائلَ الصفحِ يمنةً.(٢)

وأما استدلالُهم بثبوتِهَا عندَ لحاقِ همزةِ الاستفهامِ فغيرُ لازمٍ ؛لأنَّهَا لو لم تَثبتْ لَالتبسَ الاستفهامُ بالخبرِ وبطلَ الإعلامُ بالكلامِ ، ومنَ الناسِ مَنْ ذهبَ الى أنَّها سَقطتْ وهذهِ الالفُ أُخرَى سَبقتْ ليزولَ بذلكَ اللبسُ ، وإذا أدخلُوا الالفَ إزَالَةً لثقلِ اللفظِ ، نحوُ : (آنْذَرْتَهُمْ)(٣) فيمنْ أدخلَ ألفاً بينَ الهمزتينِ ، ونحوُ : هل تضرِبْنَانِّ ،(٤) فإنَّ الأصلَ هل تَضرِبْنَنَّ،فكرهُوا اجتماعَ النوناتِ،فأدخلُوا ألفاً بَينهمَا،فَأنْ يُحَافِظُوا على المعنَى أَوْلى وألزمَ ، إذِ المُرَاعَاةُ لِجَانِبِ المعنَى أولَى وأشَدُّ مِنَ المراعاةِ لِجَانِبِ [اللَّفْظِ](٥) والله أعلم.

وأما استدلالهُمْ بِأنهَا لو كانتِ اللامُ هيَ للتعريفِ،والهمزةُ إنَّمَا جِيءَ بهَا للتوصلِ بالنطقِ بالساكنِ-لَوُضِعَتْ متحركةً،فلا يلزمُ ؛ لأنَّ العربَ

---

(١) ينظر البسيط لابن أبي الربيع ٢/ ٩٤٠ - ٩٤١.

(٢) ينظر صفحة ٨٠ وقد استخدم المصنف الصفح بمعنى : الصفحة.

(٣) الآية ٦ من سورة البقرة و ١٠ من سورة يس ،وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو. ينظر السبعة : ١٣٦.

(٤) ينظر الكتاب ٣/ ٥٢٦ والخصائص ١/ ٩٢.

(٥) في الأصل:لجانب المعنى ، ولعل الصواب ما أثبتناه.

وضعت أداةَ التنكيرِ ساكنةً وذلكَ التنوينُ فيِ أسْماءِ الافعَالِ والاصواتِ والأسماءِ الأعلامِ التي في أواخِرهَا مَا يشبهُ الصوتَ، نحوُ : سيبويهِ ، وعمرويهِ ، والتعريفُ ضدُّ التنكيرِ ، والشَّيءُ في هذِهِ الصنعةِ يجري على ضِدِّهِ ، كمَا يجرى على مثلِهِ ، فوضعُوا أداةَ التعريفِ ساكنةً ، ثم أتَوْا بألِفِ الوصلِ ليتوصلُوا إلى النطقِ بالساكنِ .

فقدْ تبينَ لكَ أنَّ الالفَ الدَّاخلةَ على لامِ التعريفِ وان كانتْ ألِفَ وصلٍ فهيَ شبيهةٌ بألفِ القطعِ من جهةِ تحركِهَا بحركةٍ ليستْ فِي الاصلِ لهمزةِ الوصلِ ، وقد تقدمَ وجهُ ذلكَ ، ولثبوتِهَا معَ ألِفِ الاستفهامِ فجاءتْ عندَهُمْ فِي مواضعَ على طريقةِ ألفِ القطعِ ، وفِي مَواضعَ على طريقةِ ألِفِ الوصلِ ، ولكونِ هذِهِ اللامِ تلازمُ همزةَ الوصلِ توجدُ بوجودِهَا وتُعْدَمُ بعدمِهَا ، ألاَ تَرَى أنكَ إذا أردتَّ التنكيرَ أسقطتَ الالِفَ واللاَّمَ ، وإذا أردتَّ التعريفَ أثبتَّ الالفَ واللاَّمَ ، صارتَا كأنهمَا حرفٌ واحدٌ ، وكأنَّ (أل) فِي التعريفِ بمنزلةِ : هلْ فِي الاستفهامِ فجرَى عليْهَا فِي مَواضعَ حكمُ " هلْ " فوقَفُوا عليهَا فِي آخرِ البيتِ، وفَصَلُوهَا مِنَ الاسمِ (*) ، كما يفعلونَ ذلكَ بِ " هَلْ " ، وفي هذِهِ الصَّنعةِ أشياءُ تجري بحسبِ الملاحظَاتِ على وجهينِ .

فإن قِيلَ : قَد قدمتَ فِي أثناءِ كلامِكَ أنَّ دُخولَ ألِفِ الوصلِ فِي الأسماءِ الستةِ إنَّمَا ذلكَ عوضٌ من بعضِ لاماتِ تلكَ الكَلِم ؛ لأنَّ أكثرَهَا على التفصيلِ المتقدمِ الآيلةِ (١) على التحصيلِ إلى ستةٍ محذوفِ الآخرِ ، وامْرُؤٌ ، وامرأةٌ ، وإن لم يحذفْ آخرهُمَا فإنَّ أحدهُمَا همزةٌ ، والهمزةُ عرضةٌ للتخفيفِ ، /٧٤
والتخفيفُ اعتلالٌ ، ودخلتْ على « أيمنِ اللهِ » لاجلِ أنه حُذِفَ وغُيِّرَ، وذلكَ كُلُّهُ اعتلالٌ ؛ لانَّهم قالُوا : « أيمُ اللَّهِ ، وايمُ اللَّهِ ، وَمُ اللَّهِ » .

والموضعُ الثاني مِنْ مواضِعِ دُخولِهَا فِي الأسماءِ : مصادرُ الامثلةِ التسعةِ منَ الأفعالِ، ومصدرُ المثلينِ الرباعيينِ ، نحوُ : احرنجمَ احرنْجَامًا ،

---

(١) من آل الامر الى كَذَا يَئُولُ إذا رَجَعَ .

(*) قال سيبويه : ومما يدل على أن أل مفصولة عن الرَّجُل ولم يُبْنَ عليها وأن الألف واللام فيها بمنزلة قَدْ ، قول الشاعر :

دَعْ ذا وعجل ذا وألحقنا بذل ... بالشحم إنا قد مَلَلْناهُ بجل . الكتاب ٣/ ٣٢٥ .

واقشَعَرّ اقشعرارًا ،ثم حركةُ همزةِ الوصلِ تكونُ كسرةً ، وضمةً ، وفتحةً ، والاصلُ فيهَا الكسرةُ ؛ لانّهَا أغلبُ عليهَا .

فالمضمومةُ هيَ كلُّ همزةِ وصلٍ انضمّ مابعدَ الساكنِ الذى دخلتْ عليهِ ضمًا لازمًا ، كقولكَ : أُخْرُجْ أُدْخُلْ ، وما أشبهَ ذلكَ فَإن كانتْ ضمةً غيرُ لازمةٍ لم تُضم ، كقولكَ : ابْنُكَ جاءَني ؛ لانّ ضمةَ النونِ غيرُ لازمةٍ اذ هِيَ ضمةُ اعرابٍ ،وكذلكَ ما أشبهَهُ .

والمفتوحةُ هيَ همزةُ الوصلِ الداخلةِ على لامِ التعريفِ ، نَحوُ : «الرجل ، والغلام»والهمزة الداخلة في«أيمن»،وانّمَا ضمُوهَا فيمَا ضُمّ ثالثُهُ لانّ بعدَ السّاكِنِ الذى دخلتْ عليهِ ضَمًّا لازمًا،فلم يستثقلوهَا استثقالاً للخروجِ منَ الكسرِ الى الضّمِ ؛ لانّهم لو قالُوا : إِركُضْ ، اخْرُجْ لَكَانَ ذلكَ ثقيلاً علَى اللسانِ ، وفُتحتْ معَ لامِ التعريفِ لكثرةِ استعمالِهَا في الكلامِ ، وهمْ يقصدونَ التخفيفَ فيمَا كثُرَ فى كلامِهمْ استعمَالُهُ في الاسمِ معَ كونِ الفتحةِ أَخَفَّ الحركاتِ، وفُتحتِ الهمزةُ الداخلَةُ فى«أَيْمُنٍ»لشبهِهِ بلامِ التعريفِ ؛ لانّهُ اسمٌ غيرُ متمكنٍ في أبوابِ العربيةِ،اذ لاَ يخرُجُ من بابِ القَسَمِ،فهوَ مُشبهٌ للحرفِ،فَعُومِلَ معاملةَ الحرفِ الذى دخلتْ عليهِ همزةُ الوصلِ مكسورةً .

ومَا يدلكَ على أن أصلَ همزةِ الوصلِ الكسر فى غالبِ أحوالِهَا أنهم لَوْ فتَحُوهَا لادّى ذلكَ الى أن يلتبسَ الامرُ بالخَبَرِ من قولكَ : أَذْهَبْ ، وأَضْرِبْ وَمَا أشبَهَ ذَلِكَ ، ولو ضموهَا لالتبسَ الامرُ بالخَبَرِ ، نحوُ : أُسْمَعْ ،وأُدْفَعْ، والذى يلتبسُ بهِ منَ الخبرِ الفعلُ الذى لمْ يُسَمَّ فاعلُهُ؛ إذا قلتَ : أُسْمع ،وأُدْفع مُسْنَدًا الى ضميرِ المتكلمِ ، وَمَا أشبهَ ذلكَ .

فَإن قيلَ : ليسَ فى ذلكَ الامرِ التِبَاسٌ فَإنَّ آخرَ الفعلِ الذى دخلتْ عليهِ همزةُ الوصلِ مَبْنِيٌّ على السكونِ ،وآخرُ فِعْلِ الخبرِ مُعْرَبٌ،فقدِ افترقَا بذلكَ .

قيلَ : يقعُ اللبسُ بينهمَا فى حالِ الوقفِ ؛لانّ صورتَهمَا فى حالِ الوقفِ واحدةٌ .

ألفاظ الكتاب :

قولهُ : (اجعَلْ همزةَ الوصل فى الأفعالِ)(١) ؛ قد تقدمتْ علةُ ذلكَ فلا يحتاجُ الى اعادتِها .

قوله : (فتَعْلَم أنّها ألِفُ الوَصْلِ)(٢) ؛ يريدُ إذا انفتحَ حرفُ المضارعةِ منَ الفعلِ المضارع الذى مِنْهُ فِعْلُ الامرِ ، كاضْرِبْ من يَضْرِبُ ، واقْتُلْ من يَقْتُلُ .

قلتُ : هذا ما قالَهُ الشيخُ المرحوم أبو القاسم المزياتي(٣) ، وهُوَ يَظْهرُ منهُ مذهبُ الكوفيينَ،والصوابُ غيرُهُ ،وهوَ أن صيغَةَ الامرِ مبنيةٌ،ولكنها فِيهَا حروفُ المضارع .(٤)

قوله : (واذا رَددتَ ألفَ الوصلِ الى نفسِكَ صَارت مفتوحةً مقطوعةً)(٥) ، ألفُ الوصلِ لا يَرُدّهَا / المتكلمُ الى نفسِهِ،ولا تصيرُ مقطوعةً،ولا تُفْتَحُ فى الفعلِ. ٧٥/

فان قيلَ : فَمَا وجهُ هَذا الكلامِ الذِى هو خَطَأٌ على ظَاهِرِهِ ؟ فيقالُ : انَّهُ تَوَسَّعَ فى العبارةِ،وأرادَ بقولِهِ : (واذا رَددتَ ألفَ الوصلِ الى نَفسِكَ) «واذا رَددتَ فِعْلَ ألفِ الوصلِ أو فعلَ ألفِ القطعِ»فحذفَ المضافَ،فكأنهُ قالَ : أتيتَ في تلكَ الحالِ للفعلِ بهمزةٍ مفتوحةٍ مقطوعةٍ ،وهيَ همزةُ المضارعـــةِ ، فَقلتَ فى المُضَارِع مِنَ"اضْرِبْ"الذى تَرُدُّهُ الى نفسِكَ:"أَضْرِبُ"، وكذلكَ فــى الفعلِ المضارع مِنَ"ارْكَبْ"والمضارع مِنَ"اقْعُدْ" تقولُ :" أَرْكَبُ وأَقْعُـــدُ".

---

(١) الجمل : ٢٥٧ .

(٢) الجمل : ٢٥٧ .

(٣) أبو القاسم المزياتي : ورد اسمه فى نفح الطيب ٣/ ٣٤٠ ، وقد التقى به أثير الدين أبوحيان في فاس . كما ذكر المقرى ، ولم يترجم له .

(٤) صيغة الامر فِيهَا خلاف بين البصريين والكوفيين فالبصريون يذهبون الى أنه مبني على السُكُونِ ،والكوفيون يذهبون الى أنه مُعرب مجزوم وذلكَ أنه مقتَطَعٌ عندَهُم من المضارع ، انظر تفصيل ذلك فى الانصاف ٢/ ٥٢٤ فمابعدها ، والبسيط لابن أبي الربيع ١/ ٢٢٤، وشـــرح المفصل لابن يعيش ٧/ ٦١ ، والهمع ١/ ٢٦ - ٢٧ .

(٥) الجمل : ٢٥٩ .

وحملهُ على هذا التوسع كونُ صيغ الفعلِ بمنزلةِ شيءٍ واحدٍ ؛ لأجلِ أنّ الحروفَ الاصليةَ فيها واحدةٌ أو متماثلةٌ .

قوله : وإذا رَدَدتَ(١) ألِفَ القَطْعِ) التي(٢) تكونُ مفتوحةً ، نحوَ : أَعْطَى وأَكْرَمَ ، ليستْ هيَ همزةَ المضارعةِ ، وحملهُ أيضًا التوسعُ في هذا القولِ ما حملهُ على التوسعِ في الكلامِ الاولِ ، وقدْ بينَ مُرادَهُ بالمثَلِ ، فإنهُ ذكرَ في تمثيلهِ في همزةِ الوصلِ وهمزةِ القطعِ التي يَرُدُّها المتكلمُ الى نفسهِ الأفعالَ المُضارعةَ وهي قوله : (أَنَا أَضربُ زيدًا ، وأَنَا أركبُ ، وأنَا أقعُدُ) ، وفي المثلِ من همزةِ القطعِ (أَنَا أُعْطِي ، وأُكْرِمُ ، وأُقْبِلُ) وقد تَقدمَ الكلامُ على هذا الفصلِ ، ولكنِي كررتُهُ ؛ لأنَّ هذا الفصلَ فيهِ التعرضُ لألفاظِهِ ، ورأيتُ اختتامَ البابِ برَجَزٍ في ضبطِ هَمْزَاتِ الوصلِ لبعضِ المتأخرينَ ، وإن لمْ أُعيّنْهُ(٣) :

هَذا بَيانُ هَمَزاتِ الوَصْلِ ... فِي الاسمِ أوْ في الحرفِ أو في الْفِعْلِ
تَلحَقُ فِي الأَسماءِ مَا لَمْ تَكُنِ ... مَصَادِرًا لِلفِعْلِ فِي اسْمِ أَيْمُنِ
وفِي امْرِئٍ وَاثْنَيـنِ وابْنٍ وابْنِمِ ... وَاسْتٍ وَمَا أُنِّثَ مِن ذِي الكَلِمِ
واسْتَأْثَرَتْ مِن جُمْلَةِ الْحُرُوفِ ... بِاللّامِ وَهْيَ آلَةُ التَّعْرِيفِ
وَلَحِقَتْ مِن كُلِّ فِعْلٍ نَيِّفَا ... عَلى الرُّبَاعِي كَاشْتَقِلَّ وَاكْتَفَى
ولَحِقَتْ مِثَالَ فِعْلِ الأمْرِ ... مِنَ الثُّلاثِيّ كَقولِكَ : اسْرِ
مَاضِيَهُ وَأَمْرَهُ ومَصْدَرَهْ ... فَهَذِهِ ضُرُوبُها مُحَرَّرَهْ
وَهْيَ تُضَمُّ بِانضِمَامِ الثَّالِثِ ... مَا لَمْ تَكُنْ ضَمَّتُهُ لِحَادِثِ
وَفُتِحَتْ مَعَ ايْمُنٍ واللّامِ ... وَكُسِرَتْ في سَائِرِ الكَلَامِ
وَمَا تَعَدَّى هَذِهِ الأُصُولَا ... فَاقْطَعْهُ إن لَمْ تُوثِرِ التَّسْهِيلَا

---

(١) في الأصل : ولذا أردت ، خطأ والتصويب من الجمل .

(٢) في الاصل : الذى ، والسياق يعطي ما أثبتناه .

(٣) لم أقف على من نظمها .

باب المعرب والمبني

الإعرابُ والبناءُ عند النحويينَ اسمانِ من أحكامِ أواخِرِ الكلِم موضوعانِ لِلبَيانِ ، فأحدهُمَا : الذي هُوَ الاعرابُ مُشتركٌ بينَ مابقيَ من أقسامِ الكلامِ ؛ فموضوعُ البابِ لِلإعلامِ بمُستحِقِ كُلِ واحِدٍ منهمَا بالوصفِ والتمثيلِ ، وعلةِ تسميةِ النحويينَ الإعرابَ اعرابًا ، والإعلامِ بِعَدَدِ وُجُوهِ البناءِ منَ الاسمِ والفعلِ ، وعلَّةِ بناءِ الاسمِ ، وتفريقِ النحويينَ بينَ أسماءِ حركاتِ الإعرابِ والبناءِ، وسُكونِ الإعرابِ والبناءِ ، فهذا الذي وضعَ لهُ البابَ وضمنهُ معَ الامثلةِ الموضوعةِ للبيانِ . انتهتِ الطريقةُ الكليةُ .

ثم نقولُ : قد تقدمَ في بابِ الإعرابِ بَيانُ الإعرابِ في اللغةِ وَحَدُّهُ في الاصطلاحِ ، وَحَدُّ المُعرَبِ ، وأقسامُ المُعرَبِ ، ولم يَتعرَّضْ في / ذلكَ البابِ لِذِكْرِ البناءِ ، ولا لذكرِ المَبْنِيّ ؛ لانَّ أبا القاسمِ لم يَتعرَّضْ له هناكَ . ٧٥/

والبناءُ في اللغةِ هوَ اللزومُ (١) ، وفي اصطلاحِ النحويينَ هُوَ لزُومُ آخِرِ الكلمةِ حالاً واحدةً مِن حركةٍ أو سكونٍ أو حذفٍ ، فأثَرُ الاصطلاحِ تخصيصٌ من عمومِ هُوَ في اللغةِ لُزومٌ على الإطلاقِ .

وهُوَ في الاصطلاحِ كِنايةٌ عنْ لزومِ أشياءَ مخصوصةٍ لمَحَلٍّ مخصوصٍ ، وبينَ الإعرابِ والبناءِ موافقةٌ مِن وجهينِ ، ومخالفةٌ من وجهينِ .

فأحدُ وجهَي الموافقةِ : أنَّ البناءَ يكونُ بما يكونُ به الاعرابُ من حركةٍ وسكونٍ وحذفٍ .

والوجهُ الثاني : أنَّ البناءَ محلُهُ آخرُ الكلمةِ ، كمَا أنَّ الإعرابَ محلُه آخر الكلمةِ .

وأحَدُ وجْهَي المخالفةِ أنَّ البناءَ لا يكونُ عن عاملٍ .

والثاني : أنَّ البناءَ يلزمُ ، والإعرابُ لا يلزمُ ، وأصلُ الاعرابِ أنْ

---

(١) قال ابن جني : هو لزوم آخر الكلمة ضربا واحدا من السكون أو الحركة لا لشيءٍ أحدثَ ذلك من العَوامِلِ . الخصائص ١/٣٧ .

يكونَ في الأسماءِ،(١) وسنتكلمُ على دليلِ ذلكَ حيثُ ذكرهُ أبو القاسم ، وأصلُ البناءِ أن يكونَ في الأفعالِ والحروفِ ،وأصلُ الإعرابِ أن يكونَ بالحركاتِ، وأصلُ البناءِ أن يكونَ على السكونِ.(٢)

فإذا وجدتَ اسمًا معربًا بالحركاتِ علمتَ أنهُ جاءَ على الاصلِ فلاسُؤالَ فيهِ،وليسَ في الأسماءِ اسمٌ معربٌ بالحروفِ على مَا قامَ عليهِ الدليلُ في بابِ معرفةِ علاماتِ الإعرابِ .

وإذا وجدتَ فعلاً معربًا فتعلَمُ أنهُ خرجَ عَنْ أصلِهِ منَ البناءِ ، فسبيلُكَ أن تسألَ عن تلكَ العِلةِ التي أوجبتْ لَهُ الإعرابَ حتّى تعرفَهَا ، وقدْ تقدمتْ فِي اسمِ الفاعِلِ وفي الافعالِ المُعرَبةِ بِالحرفِ ، وهيَ الامثلةُ الخمسةُ فينبغِي أن يُبحثَ عنِ العلةِ الموجبةِ لَهَا الإعرابَ بالحرفِ.

وإذا وجدتَ اسمًا مبنيًا فلا يخلوُ امَّا أن يكونَ مبنيًا على سُكونٍ أو على حركةٍ ، فإذا كانَ مبنيًا على سُكونٍ فليسَ فيهِ الاّ سُؤالٌ واحدٌ ، وهوَ أن يقالَ: لايِّ شيءٍ بُنيَ ؟ وإذا كانَ مبنيًا على حركة ففيهِ ثلاثةُ أسئلةٍ ، وهيَ أن يُقالَ: لأيِّ شيءٍ بُنِيَ ؟ولأيِّ شيءٍ بُنِيَ على حركةٍ ، وخَرجَ عن أصلِ البناءِ الذى هوَ على السكونِ ؟ ولأيِّ شيءٍ خُصَّ بتلكَ الحركةِ من بينِ سائِرِ الحركاتِ ؟.

وإذا وَجدتَ فعلاً أوْ حَرفًا مبنيًا فَلاَ يخلوُ امَّا أن يُبنَى على سكونٍ أو على حركةٍ ؛ فإن كَانَ مَبنِيًّا على سكونٍ فلا سُؤَالَ فِيهِ ،وإن كانَ مَبنِيًّا على حركةٍ ففيهِ سُؤَالاَنِ ، وهوَ أن يُقالَ : لايِّ شيءٍ بُنِيَ على حركةٍ ؟ ولايِّ شيءٍ خُصَّ بحركةٍ كَذَا دُونَ حَرَكَةٍ كَذَا ؟ والعِلَلُ الموجبَةُ للبناءِ في الأسماءِ الشَّبَهُ للحرفِ ، والتضمُّنُ لمعناهُ ، والشبهُ للمبنِيّ ، والوقوعُ موقعَ المبنِيّ ،والخروجُ عنِ النظائِرِ.

---

(١) مذهب البصريين أن الإعراب أصل فى الأسماء فرع فى الأفعال ، والكوفيّونَ يذهبُونَ الى أن الاعرابَ أصلٌ فى الأسماء وفى الأفعال ، وهذه من المسائل الخلافية.
انظر الإيضاح في علل النحو : ٧٧-٨٢ ، والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين للعكبرى : ١٥٣ فمابعدها .

(٢) ينظر البسيط لابن أبي الربيع ١٧٤/١ .

فالشبهُ بالحرفِ هوَ أن تجدَ في الحرفِ وصفًا أووصفين فصاعدًا، وتجد ذلكَ الوصفَ أو الوصفين في الاسم ، ومثالُهُ قولُهم : الذي وسائرُ الأسماءِ الموصولةِ بُنيتْ لشبهِهَا بالحرفِ ، ووجهُ شبهِهَا بالحرفِ كونُهَا لم توضَع مفردةً عنِ الصِّلَةِ،فصارتْ كالزَّاي من زيدٍ ، والجيمِ من جعفرٍ ؛ لأنَّهَا لم توضَعْ مفردةً عن تلكَ الحروفِ ، فَهِيَ لِذَلكَ مُشبهةٌ لحروفِ التهجي في كونِهَا بعضَ الاسمِ أو بعضَ الفعلِ أو بعضَ الحرفِ ، فالصلةُ معَ الموصولِ كالاسمِ التامِ ، والموصولُ كبعضِ / الاسمِ التامِ،والصلةُ أيضًا كذلكَ ؛ لأنَّ تَمَامَ ٧٦/أ
الموصولِ انَّمَا هوَ بانضمامِ الصِّلَةِ اليهِ ،وأما التضمنُ لمعنَى الحرفِ فهوَ أنْ يكونَ الحرفُ موضوعًا لمعنًى ، فتجدُ معنَى ذلكَ الحرفِ في الاسمِ،مثالُهُ : همزةُ الاستفهامِ ، نحو : مَنْ ، وَكَمْ ، وَمَا ، الاستفهامياتُ تتضمنُ ذلكَ المعنَى ، فتقولُ :"مَن في الدارِ"؟ ومعناهُ :"أزيدٌ في الدارِ أم عمرٌو" ؟ وتقولُ ماعندَكَ ؟ ومعناهُ :"أعشرونَ رجلاً عندكَ أم عشرٌ"؟ وتقولُ :"كم رجلاً عندَكَ" ؟ ومعناهُ : "أعشرونَ رجلاً عندكَ أم ثَلاثونَ" ؟ الى غيرِ ذلكَ مما تضمنَهُ منَ الأعدادِ ،وكذلكَ كلُّ اسمٍ يتضمنُ معنَى الحرفِ انمَا هوَ على هذَا المنهاجِ .

وأما الشَّبَهُ بالمبنيّ فمثالُهُ قولُهُمْ : إنَّ المُنادَى المفردَ والعَلَمَ ، والمقصودَ بُنِيَا لشبهِهِمَا بالضميرِ المخاطبِ ، فَاذا قلتَ :"يا زيدُ" ، فكأنكَ قلتَ :"يا أنتَ" ، وأنتَ فيهِ ثلاثةُ أوصافٍ : الخطابُ ،والتعريفُ ، والإفرادُ ، ومعنَى الإفرادِ : أنهُ ليسَ بمضافٍ ولا شبيهٍ بالمضافِ،وتلكَ الأوصافُ كُلُّهَا موجودةٌ في قولكَ : يا زيدُ المُنَادَى المفردُ العَلَمُ ، وكذلكَ هيَ : موجودةٌ في قولكَ : يا رجلُ المقصودُ قَصدُهُ ،وأَمَّا الوقوعُ موقعَ المبنيّ فمثالُهُ : نَزَالِ ، وَدَرَاكِ وَغيرُهمَا من أسماءِ الأفعالِ الواقعةِ موقعَ فعلِ الامرِ من أنه مبنيٌّ لوقوعِهِ موقعَ فعلِ الأمرِ بغيرِ لامٍ،وفعلُ الأمرِ مَبنيٌّ ، وأما الخروجُ عنِ النظائرِ فمثالُهُ ما يقولونَ في(حيثُ)(١) من أنهَا بُنيتْ لخروجِهَا عن نظائرِهَا من ظروفِ المكانِ ،

---

(١) تفصيل القول في ذلك في شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٩١ ، وانظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٣٣٥ .

وذلكَ أنَّ ظروفَ المكانِ لا تُضافُ الى الجُمَلِ، وانَّما تضافُ الى المفرداتِ اذا أُضيفَتْ، وحيثُ ظَرفُ مكانٍ، ولا تُضافُ الاَّ الى الجُمَلِ، الاَّ أن يَشِذَّ مِنْها شَيءٌ، فيَخرُجَ مِنْ ذلكَ الأسلوبِ فيُضافُ الى المُفْرَدِ ، كَمَا يُرْوَى : (١)

* أَمَا تَرَى حَيثُ سُهَيْلٍ طَالِعَا *

وحاصلُ هذهِ العلةِ أنَّ التغييرَ يُؤنِسُ بالتغييرِ ، فلَمَّا غيرُوهُ بأن أخرجُوهُ عن نظائِرِهِ فأضافُوهُ الى الجملةِ وهُوَ لا يستحقُ ذلكَ غيرُوهُ بالبناءِ .

ألفاظ الكتاب :

قوله : (اعلمْ أنَّ المعربَ ما تَغَيَّرَ آخِرُهُ بِدُخولِ العوامِلِ عليهِ) (٢) ،

تعرضَ في هذا الفصلِ لبيانِ المُعربِ ولم يتعرضْ لِبيَانِ الإعرابِ ؛ لأنَّهُ اذا تبينَ المُعربُ فُهِمَ منهُ بَيانُ الإعرابِ .

فَاذا فهمتَ أنَّ المعربَ مَا تغيرَ آخرهُ بدخُولِ العوامِلِ عليهِ علمتَ أنَّ الإعرابَ تغييرُ الكلمةِ لدخولِ العوامِلِ عليهَا ، فَانَّ المعربَ لم يكن معربًا إلاَّ بهذا الوصفِ .

قوله : (والمَبنِيُّ ما لم يتغيرْ آخِرُهُ بِدُخولِ العَوامِلِ عَليهِ) (٣) .

تَعرَّضَ في هذا الفصلِ أيضًا لبيَانِ المبني ، ولم يَتعرَّضْ لِبيَانِ البِنَاءِ ، لأنه إذا بُيِّنَ المَبنِيُّ تَضمنَ لهُ ذلكَ بَيانَ البِنَاءِ كما تقدمَ في المعربِ والإعرابِ .

قوله : (ولا يعرَبُ من الكَلِمِ كُلِّهِا إلاَّ الاسْمُ المُتَمَكِّنُ ، والفِعْلُ المضارِعُ ، وسائِرُ الكلامِ مَبنِيٌّ غيرُ مُعرَبٍ) (٤) .

---

(١) الشاهد أنشده أبو علي الفارسي فى شرح الشواهد المشكلة الاعراب المسمى ايضاح الشعر ٢٠٧ قال أبو علي : "أنشده الكسائي". وهذا الشاهد من الشواهد التي لا يعرف قائلها . وهو في شرح المفصل لابن يعيش ٤ / ٩٠ وشرح ألفية ابن معطي ١ / ٢٢٢ ، والدر المصون ١ / ٢٨٢ ، وشذور الذهب لابن هشام ١٣٠ ، وشرح ابن عقيل على الالفية : الخلاصة ٢ / ٥٦ ، والتصريح على التوضيح ١ / ٣٦ ، والخزانة ٧ / ٣ ، واللسان (حيث) وعجزه : * نَجمًا يُضِيءُ كَالشِّهَابِ لَامِعًا *

(٢) الجمل : ٢٦٠ .

(٣) الجمل : ٢٦٠ .

(٤) الجمل : ٢٦٠ .

اعلم أنّ الفعل المضارعَ لا يكون معربًا على الإطلاقِ، بل لا بُدّ لإعرابهِ من شروطٍ، وهيَ : أن لا تتصلَ بهِ النونُ الخفيفةُ ولا الثقيلةُ ولا نونُ جماعةِ النسوةِ .

والاسمُ المتمكنُ في اصطلاحِ النحويين في هذا الباب ما لم / يكنْ فيهِ علة لموجبِ البناءِ ، ولا يكونُ إلا معرباً . ٧٦/

فإن قيلَ : فزيدٌ وعمرو وغيرهُما مِنَ الأسماءِ المتمكنةِ تُبنَى في بابِ النداءِ فتقولُ : يا زيدُ ، وياعمرُو ، ويارجلُ وهيَ مِنَ الاسماءِ المُتمكِّنةِ. قيلَ : إذا وقعَتْ في بابِ النداءِ لم تكنْ متمكنَةً في تلكَ الحالِ، لانّ حَدَّ التمكنِ في هَذا الموضعِ ما لم يكنْ فيهِ علةٌ موجبةٌ للبناءِ ، واذا قلتَ: "يا زيدُ أو يا رَجُلُ" فقدْ خرجَ في تلكَ الحالِ عنِ التمكنِ بمَا عَرَضَ لهُ فيهِ مِنَ العلةِ المُوجِبَةِ للبناءِ.

قوله : (وَأصلُ الاعرَابِ لِلأسماءِ ،وأصلُ البناءِ للأفعالِ والحروفِ ، لانَّ الاعرابَ انّمَا جَاءَ في الكلامِ ليُفرِّقَ بِهِ بَينَ الفَاعِلِ والمفعُولِ ، والمُضَافِ والمُضَافِ اليهِ) (١) ، اعلم أنهُ تعرضَ في هذا الفصلِ للدليلِ الموجبِ لكونِ الإعرابِ أصلاً في الأسماءِ ، ومعنَى كَلامِهِ أنّ الأسماءَ تَرِدُ عليهَا معانٍ مُختلفةٌ، نَحوَ كونِهَا فاعلةً ومفعولةً ،ومالكةً ومملوكةً ، ومضافةً ومضافًا اليهَا الى غيرِ ذلكَ مِنَ المعاني التي تَرِدُ على الأسماءِ فاحتيجَ إلى فَصْلِ بعضِهَا من بعضٍ، وإلى تَبيانِهَا، فكانَ الإعرابُ أصلاً فيهَا لِذلكَ (٢) ، ولَمّا لم تكنِ الافعالُ تَرِدُ عليهَا المعاني المختلفةُ وكذلكَ الحروفُ لم يُحتَجْ فيهَا إلى اعرابٍ، فَما أعربَ مِنَ الأفعالِ لم يعربْ لأنَّ الإعرابَ أصلٌ فيهِ ومحتاجٌ اليهِ، وانّمَا أُعربَ للشبهِ هذَا هُوَ معنَى استدلالِهِ .

---

(١) الجمل : ٢٦٠ وفى المطبوعة : ليفرق بين الفاعل والمفعول ، والمالك والمملوك ، والمضاف والمضاف اليه .

(٢) ينظر الايضاح في علل النحو : ٧٧ فمابعدها .

والاعتراضُ عليهِ أن يُقالَ : لا يُسَلَّمُ أنّ الفعلَ لم تَرِدْ عليهِ المعاني المختلفةُ وهوَ على صيغةٍ واحدةٍ ، ألَا ترى أنّ "يقدمُ" يكونُ مُثبتًا ويَرِدُ عليهِ النفيُ ، ويَرِدُ عليهِ الاستفهامُ ، وهذهِ كلُّها معانٍ مختلفةٌ ، وكذلكَ قولهُم : "لا تأكلِ السَّمَكَ وتَشربَ اللَّبَنَ" ، يُقالُ بالرفعِ والنصبِ والجزمِ (١) احترازًا لمعانٍ مختلفةٍ ، وهيَ مرتبطةٌ بالإعرابِ الذي تثبتُ فيهِ ، وكذلِكَ إذا قلتَ : "ما تأتينا فتُحدّثَنا" (٢) في روايةِ النصبِ والرفعِ لمعنيينِ مختلفينِ وردا عليهِ .

فالافعالُ مثلُ الاسماءِ في ذلكَ ، فإن كانَ الإعرابُ أصلاً في الأسماءِ - كما ذكرَ - فليكنْ كذلكَ في الافعالِ من حيثُ حالُها وحالُ الأسماءِ، فورودُ المعاني المختلفةِ عليها واحدٌ .

وإنّما الدليلُ على أنّ الإعرابَ أصلٌ في الأسماءِ أنّ أكثرَ الأسماءِ مُعربٌ ، والاقلُّ منها هُوَ المبنيّ ، وأكثرُ الافعالِ مبنيٌّ ، والاقلُّ منها المعربُ ، فإنّ الماضيَ وفعلَ الامرِ والفعلَ المضارعَ اذا اتصلتْ بهِ النونُ الشديدةُ والخفيفةُ ونونُ جماعةِ النسوةِ مَبنيٌّ ، وليسَ في الأفعالِ معربٌ الا الفعلُ المضارعُ في بعضِ الاحوالِ ، فلكثرةِ الإعرابِ في الأسماءِ حُكِمَ عليهِ بأنهُ أصلٌ فيها ولقلتِهِ في الافعالِ حُكِمَ بأنه مُفرّعٌ فيها .

قلتُ : هذا ما قالهُ الأستاذُ المرحومُ أبو القاسم المزياتي وهذا الذي نَحا إليهِ نزعةٌ كوفيّةٌ ، لانّهم يقولونَ : إنّ الاعرابَ أصلٌ في الأسماءِ والافعالِ (٣) ، لانّ اعتقابَ المعاني المسوغةِ لدُخولِ الإعرابِ في الأسماءِ للدلالةِ عليها موجودةٌ في الافعالِ ، كما قالوا في قولِ العربِ : "لا تأكلِ السَّمَكَ وتَشربَ / اللَّبَنَ" بأنحاءٍ ثلاثةٍ : بالرفعِ ، والنصبِ ، والخفضِ ، أي: بالرفعِ والنصبِ ٧٧/
والجزمِ ، أيْ : "لا تأكلِ السَّمَكَ وتَشربُ اللَّبَنَ" ، "ولا تأكلِ السَّمَكَ وتَشربَ اللَّبَنَ" ،

---

(١) ينظر الكتاب ٣ / ٤٢-٤٣ ، وشرح المفصل ٧ / ٢٤-٢٥ .

(٢) ينظر الكتاب ٣ / ٣١ فما بعدها والمقتضب ٢ / ١٦ وابن يعيش ٧ / ٢٧ .

(٣) مر قريبا وانظر التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين للعكبري : ١٥٣ .

بنصبِ تشربَ ، "ولا تأكلِ السَّمَكَ وتَشْرَبِ اللَّبَنَ" بكَسْرِ "لا تَشْرَبْ" لالتقاءِ الساكنينِ ، وهيَ مجزومةٌ في التقديرِ باعتبارِ معانٍ ثلاثةٍ ، وهذا لهُ تخييلٌ ، وإزالَتُهُ تجديدُ العهدِ بالمسألةِ مِن أصلِهَا ، وهوَ أنَّ مذهبَ البصريينَ أنَّ الإعرابَ أصلُهُ فِي الأسماءِ ، وهوَ فرعٌ فِي الافعالِ ، والكوفيونَ يذهبُونَ إلى أن الإعرابَ أصلٌ فِي الأسماءِ والافعالِ [(١)] ، فأمَّا أهلُ البصرةِ فقالُوا : الإعرابُ مُفتَقَرٌ إليهِ فِي الأسماءِ في نحوِ : "ما أحسَنَ زيدًا" تنصِبُ "زيدًا" إذا أردتَ التعجبَ ، وترفعُ "زيدًا" إذا نفيتَ الإحسَانَ عنهُ ، وتخفضهُ إذا استفهمتَ عَنِ الأحْسَنِ منهُ ، فلولاَ الإعرابُ لالتبَسَت هَذِهِ المعَانِيَ [(٢)] ، وحُمِلَ مَا لَا يقعُ فيهِ لبسٌ منَ الأسماءِ ، نحو : "أكَلَ محمدٌ الخُبزَ" ، "وشرِبَ محمدٌ الماءَ" - على مَا يقعُ فيهِ اللبسُ ، كمَا حُمِلَ "تَعِدُ ونَعِدُ وأَعِدُ" على "يَعِدُ" فى حذفِ الوَاوِ ، فإنَّهَا حذفت فى "يَعِدُ" لوقُوعِهَا بينَ يَاءٍ وكَسرَةٍ ، وحُمِلَ سَائِرُ حروفِ المضارعَةِ عليهَا ، وكذلكَ "أكرِمُ ويُكرِمُ ونُكرِمُ" [(٣)] ، حُمِلَت فى حذفِ الهمزةِ مِنهَا على "أكرمَ" وحذفت فى أُكْرِمُ لاجتماعِ همزتينِ فِي كلمةٍ واحدةٍ ، نحو : أأُكْرِمُ ، وحُمِلَ سائِرُ حروفِ المضارعَةِ عليهِ طردًا للبابِ فى هذِهِ المواضِعِ ، وأما أهلُ الكوفةِ فَقالُوا : الإعرابُ لم يفتقرْ إليهِ فى جميعِ الأسماءِ بلْ فى بعضِهَا .

وكذلكَ الافعالُ قدِ افتُقِرَ اليهِ فى بعضِهَا ؛ ألاَ ترَى أن قولَ العربِ : "لَا تأكُلْ سَمَكًا وتشربْ لبنًا" إذا رَفعتَ فيهِ الفعلَ الثَّانِي كانَ المعنَى على النَّهيِ عنِ الفعلِ الأولِ وإباحَةِ الثانِي ، وإذا نَصبتَهُ كَانَ المعنَى على النهيِ عنِ الجمعِ بينهُمَا ، وإذا جَزَمْتَهُ كانَ المعنَى على النهيِ عَنهُمَا مجتمعينِ

---

(١) انظر تفصيل المذهبين فى الإيضاح فى علل النحو : ٧٧ فمابعدها والتبيّين : ١٥٣ فمابعدها .

(٢) ينظر الإيضاح : ٦٩ .

(٣) ينظر الإنصاف ٢/ ٧٨٢ فمابعدها ، والممتع ١/ ١٧٤ ، ورصف المباني : ٥٠٥ ، والتصريح على التوضيح ٢/ ٤٩٣ .

ومفترقين ، ولولا الإعراب لالتبست هذه المعاني (١)، وهو عند البصريين غير مفتقر إليه في الأفعال، إذ لو رفعت الإعراب منها لم تلتبس المعاني ، وأمّا ما ذكروه من اللبس في الأفعال فكان يمكننا إزالة اللبس عنها من غير إعراب ، وذلك بإظهار "أنت"، "وأن" ، "ولا" ، فكنّا نقول : "لا تأكل سمكاً وأنت تشرب لبناً"، "ولا تأكل سمكاً وأن تشرب لبناً"، "ولا تأكل سمكاً ولا تشرب لبناً" فكان إظهار تلك الحروف دالاً على المعنى، ولم يحتج إلى الإعراب .

قال الكوفيون : وكذلك أيضاً لام الأمر ولام كي في قولك : "ليقم زيد ، وليقوم زيد" بالجزم يعطي أنّها لام الأمر ، وبالنصب يعطي أنّها لام "كي"، وهذا باطل ؛ لأنّ لام الأمر لها صدر الكلام لا تتعلق بشيء قبلها ، ولام "كي" إنّما هي متعلقة بما قبلها ، فالفرق بينهما بيّن ؛ ألا ترى أنك تقول ابتداء "لتكرم زيداً" وتقول : "جئتك لتكرمني" .

قالوا - أعني الكوفيين - وكذلك يقع اللبس بين لا النافية وبين لا الناهية، فالرفع يعطي أنها نافية، والجزم يعطي أنها ناهية ، نحو : لا تضرب، ولا تضرب ، وهذا لا يلزم ، فإنّه إذا خيف التباسهما / أتي بغيرها من حروف النفي ، نحو : لن ، وما ، فكان يزول اللبس وإنّما كان ٧٧/ب

---

(١) هذا قول النحويين أجمعين إلا قطرباً فانه عاب عليهم هذا الاعتلال وقال : لم يعرب الكلام للدلالة على المعاني والفرق بين بعضها وبعض ؛ لأنّا نجد في كلامهم أسماء متفقة في الاعراب مختلفة المعاني ، وأسماء مختلفة الإعراب متفقة المعاني .. فلو كان الإعراب إنّما دخل الكلام للفرق بين المعاني لوجب أن يكون لكل معنى إعراب يدل عليه لا يزول إلا بزواله . الايضاح في علل النحو : ٧٠ وهو قول ابن الطراوة أيضا . ينظر البسيط ١/ ٢٦٢ .

يلزمُ اللبسُ لَوْلَمْ يَكُنْ للنفي أَدَاةٌ الاَّ " لا " ، وممّا يدلُّ على أنَّ الاعرابَ أصلٌ فى الأسماءِ وفرعٌ فِي الافعالِ أنكَ تقولُ : الأسماءُ كُلُّهَا معربةٌ الاَّ مَا أشبهَ منهَا مبنيًّا ، وتقولُ : الافعالُ كُلُّهَا مبنيةٌ الاَّ مَا أشبهَ منهَا المعربَ مِنَ الأسماءِ ، فارتباطُ الإعرابِ فِي الفعلِ بِشَبَهِهِ بالمعربِ دليلٌ على أنهُ انَّمَا دَخَلَهُ الإعرابُ مِن جهةِ الشبهِ لاَ من جِهَةِ أنهُ فعلٌ، إذْ لو كانَ مِن جهةِ أنه فِعْلٌ لوجَبَ أن يدخُلَ الإعرابُ جميعَ الافعَالِ ، كَمَا أنَّ ارتباطَ البنَاءِ فى الاسمِ لوجودِهِ مُشبهًا لمبنِيّ ، دَالاًّ على أنَّ البناءَ فِيهِ انمَا دَخَلَهُ بالشَبَهِ للمبنيّ ، ولذلكَ إذَا لَم يشبه مبنيًّا بقيَ على أصلِهِ مِنَ الإعرابِ .

وقالَ أبوموسى الجزولي(١) - رحمه الله - في تعليلِ كونِ الاعرابِ أصلاً في الاسماءِ ، لأنها لا تتغيرُ صِيَغُهَا لتغييرِ المعانِي عليهَا ، يريدُ أنكَ اذَا قلتَ : "مَا أحسَنَ زيدًا" بالنصبِ على التعجبِ ، وبالرفعِ على النفي ، وبالخفضِ على الاستفهامِ أنَّ هذهِ المعانِيَ الثلاثةَ قدْ تَعَاقبتْ على زيدٍ وصيغةُ زيدٍ واحدَةٌ ، فلَولاَ الإعرابُ لم يكنْ هُنَاكَ مَا يُبَيِّنُهَا ، وهذَا الكلامُ معترضٌ بالاسمِ المصغَرِ ، والمُكَسَّرِ ، نحوُ : "زُيَيْدٍ ، وَزُيُودٍ" ؛ لأنَّهَا قدْ تغيرتْ صِيغَةُ الاسمِ فيهَا .

وقالَ أيضاً : وأصلُ البناءِ للأفعالِ(٢) الى آخره ، يريدُ أنَّ الأفعالَ تتغيرُ صِيغُهَا لتغيرِ المعانِي عليهَا بالنسبةِ الى الزمانِ ، نحوُ : "ضَرَبَ واضْرِبْ وَيَضرِبُ" ، وهذَا الكلامُ معترضٌ بأنَّ الأفعالَ قدْ لا تتغيرُ صِيَغُهَا لإختلافِ المعانِي عليهَا فى نحوِ قولِكَ : "تَضْرِبُ ، ولم تَضْرِبْ ، ولن تَضرِبَ ، ولا يَضْرِبُ ، ولا تَضْرِبْ" ، فَالمعانِي هُنَا قدِ اختلفتْ على "تَضرِبْ" وصيغةُ "تَضرِبُ" واحدَةٌ .

والصوابُ أن تقولَ : وأصلُ الإعرابِ للأسمَاءِ ؛ لأنَّ عواملَهَا لا تتغيَّرُ صيغتُهَا لتغيرِ المعانِي عليهَا ، ألاَ ترى أنَّ عوامِلَهَا تحدثُ فِيهَا أكثرَ مِنْ مَعنىً واحِدٍ ، كَمَا تقدمَ ، فلا يمكنُ أن يجعَلَ العامِلُ ، وهو وَاحِدٌ ، فارقًا

---

(١) ينظر المقدمة الجزولية فى النحو : ٨ .

(٢) المقدمة الجزولية فى النحو : ٨ .

بينَ معنيينِ فَصاعِدًا فاحتيجَ الى الإعرابِ ليفرقَ بينَ المعانِي ، وأصلُ البناءِ للافعالِ ؛ لأنَّ عواملَهَا تتغيرُ صيغُهَا لتغيرِ المعانِي عليهَا ، ألَا ترى أن عوامِلَهَا لا تحدثُ فيهَا أكثرَ مِن معنًى وَاحِدٍ ،فكانتْ هيَ بأنفسِهَا مُنبِئَةً عمَّا أحدثتْهُ مِنَ المعانِي فلمْ تحتجْ إلى الإعرابِ .

قوله : (وكُلُّ فِعلٍ رأيتَهُ مَبنيًّا فَهُوَ على أصله لا سُؤالَ فيهِ)(١) ؛ يريدُ كُلَّ فعلٍ مَبنِيٍّ على السكونِ ، أو يُريدُ : لا سُؤَالَ فيهِ عَن علةِ البِنَاءِ خاصةً ، لأنَّهُ إن كَانَ الفعلُ مبنِيًّا على السكونِ فَلا سُؤَالَ فِيهِ على الإطلاقِ ، وإن كَانَ مبنيًا على حركةٍ فَفِيهِ سُؤالانِ ،وهُمَا أن يقالَ : لأيِّ شَىءٍ بُنِيَ على حركةٍ ؟ ولأيِّ شَىءٍ خُصَّ بحركةٍ كذَا دونَ غيرهَا ؟ ولكنهُ لا سُؤَالَ فيهِ عَن علةِ البِنَاءِ .

قوله : (ويُسَمِّى النحويونَ الحركاتِ اللواتِي تَعتقبُ عليهِ فى أواخِرِ الأسماءِ والأفعالِ الدَّالةِ على المعانِى / اعرَابًا ؛ لأنَّهَا بِهَا يَكُونُ الإعرابُ ٧٨/أ أيْ : البَيَانُ)(٢) ، كانَ ينبغِي لهُ أن يقولَ : ويُسَمِّي النحويونَ الحركاتِ والجزمَ والحُروفَ التِي تَعقبتْ فِي أواخِرِ الأُسماءِ والافعالِ ؛ لأنَّ الجزمَ يقعُ بِهِ الإعرابُ الذِى هُوَ البيانُ ، وكذلكَ الحروفُ فِى الأمثلةِ الخمسَةِ مِنَ الفعلِ ، إلا أنه خَصَّ الحركاتِ بِالذِّكرِ لأنَّهَا الأصلُ فِي الإعرابِ ،وأَنَّ أكثرَ الإعرابِ بِهَا يكونُ،وسكتَ عَنِ الجزمِ والحروفِ لأنَّهَا فِي معنَاهَا .

قولُهُ : (أيْ:البَيَانُ) ، والبيانُ ينطلقُ على العلمِ الحاصِلِ عَنِ الدليلِ ، وعلى تفسيرِ الدليلِ ، وإيرادِهِ ، وهُوَ المستدلُ ، وهذَا البَيَانُ كُلُّهُ جَارٍ فى اللغةِ،ومُرادُهُ بقوله ؛ لأنَّهُ بهَا يكونُ الإعرابُ ، أىْ: بِهَا يكونُ العلمُ بالمعنىَ الذِى يدلُ عليهِ الإعرابُ فِي صَنْعَةِ النحوِ ، فتسميتُهُم للحركَاتِ ومَا جرَى مجرَاهَا اعرَابًا يحتمِلُ أن يكونَ ؛ لأنَّهَا دَليلٌ يَسُوقُ الى العلِمِ بالمعانِي ،

---

(١) الجمل : ٢٦١ .

(٢) الجمل : ٢٦٢ .

ويحتمل أن يكونَ استعيرَ لَهَا الاعرابُ من العلمِ بالمعانِي التي تدلُ الحركاتُ عليهَا،ويكونَ من بابِ تسميةِ الشَّيءِ باسمِ الشَّيءِ إذا كَانَ أحدهُمَا سببًا فِي الآخرِ .

قوله : (وَيُقَالُ لِلرَّجُلِ اذا كَانَ عندَهُ خَيْلٌ عِتَاقٌ عِرَابٌ أو كَانَ عَارِفاً بِهَا مُعْرِبٌ) (١)، المفهومُ من هذا الكلامِ أنَّ من كانتْ لَهُ خيلٌ عِتَاقٌ عِرَابٌ يقالُ لَهُ مُعْرِبٌ،وان لم يَكُنْ عَارِفاً بِهَا ، ويقال له مُعرِبٌ اذا كَانَ عَارِفًا بهَا،وان لم يَكُن لَهُ خيلٌ عِتَاقٌ عِرَابٌ ، وأنشد في الباب : (٢)

وَيَصْهَلُ فِي مِثْلِ جَوْفِ الطَّوِيِّ صَهِيلاً يُبَيِّنُ للمُعْرِبِ

البيت هُوَ للنابغةَ الجعدي و يكنى أبا لَيلَى ، والطَّوِيُّ : البئرُ المطويةُ يريدُ كأن صَهِيلَهُ (٣) يخرجُ مِن بئرٍ مطويَّةٍ ، وذلكَ اشارةٌ الى سَعَةِ جَوفِهِ ، فإنهُ لِذَا اتسَعَ جوفُهُ اشتدَّ نفسُهُ و إذَا اشتدَّ نَفَسُهُ طَالَ طَلْقُهُ ، والمُعرِبُ في البيتِ: الرَّجُلُ العَارِفُ بالخيلِ العِتَاقِ،"وَصَهِيلاً" منصوبٌ على المصدرِ.

قوله :"يُبَيِّنُ للمعربِ"، يحتملُ أمرينِ : امَّا أن يكونَ أراد :يَتَبَيَّنُ؛ لأنه يُقالُ "بَيَّنَ" بمعنى "تَبَيَّنَ" (٤)، كمَا يقالُ في المَثَلِ : " قد بَيَّنَ الصُّبْحُ لِذِي عَيْنَيْنِ " (٥) أيْ:قد تَبَيَّنَ .

---

(١) الجمل : ٢٦٢ .

(٢) الجمل : ٢٦٢ .

والشاهد للنابغة الجعدي وهو في ديوانه : ٢٣ ، وانظر الكامل ٤٦/٣ ، والخصائص ٣٦/١ ، والحلل في شرح أبيات الجمل : ٢٤٠ وشرح الجمل لابن هشام جـ ٣٢٨ ، واللسان (عرب) ويروى في الحلل ، واللسان : (صَهِيلاً تَبَيَّنَ للمُعرِبِ) .

(٣) في الأصل : كأن صهيله كأنه يخرج . ولعل الصواب ما أثبتناه .

(٤) ينظر الكامل ٤٦/٣ ، وشرح الجمل لابن هشام : ٣٢٨ .

(٥) مجمع الأمثال للميداني ٩٩/٢ ، قال الميداني : بَيَّنَ هُنَا بمعنى تَبَيَّنَ .

والوجهُ الثاني : أنه أراد: "يَتبيَّن عِتْقَهُ للمُعرِب" من تَبيّنتُ الشيءَ أَبيّنُهُ ، وهو مُعَدًّى بالتضعيفِ من "بانَ الشيءُ يَبينُ" إذا ظَهَرَ، فحذفَ المفعولَ من البيتِ على هذا التأويلِ، والمفعولُ هُوَ العتقُ، كأنهُ قالَ: "يتبينُ عتقَهُ"، وهوَ مفهومٌ من مدحِ الفرسِ ، وهوَ في موضعِ الصفةِ للصهيلِ، والعائدُ على الصهيلِ من صفةٍ محذوفٍ، كأنهُ قالَ "يتبينُ له"، والتأويلُ الثاني أحسَنُ؛ لأنهُ ليسَ فيهِ هذا التكلفُ .

قوله : (يَقُولُ إذَا سمعَ صوتَهُ من لهُ خيلٌ عِرابٌ عَلِمَ أنه عَتِيقٌ)[1] ، مَنْ لهُ خيلٌ عِرابٌ لا يوجبُ ملكهُ لهَا كونَهُ عارفاً بالعتقِ، فلا بُدَّ أن يكونَ قولُهُ : "يقولُ : اذا سَمِعَ صوتَهُ من لهُ خيلٌ عِرابٌ وكانَ عارفاً بعتقِهَا عَلِمَ أنه عَتِيقٌ"، وقد تكونُ كثرةُ اشتغالِهِ بالخيلِ العتاقِ وشرائِهِ لهَا وبيعِهِ وملازمتِهِ لهَا يحدثُ ذلكَ عندَهُ علماً بالخيلِ العتاقِ ومعرفةً ، ولا ينبغي أن ينسبَ الى الخطأ ؛ لأنَّ كلامَهُ تحتملُ لما ذكرتُهُ قبلُ، فإنَّ / أبا محمد بن السيد ٧٨/ب خطأهُ[2] في قوله : (إذَا سمعَ صوتَهُ مَن لَه خيلٌ عِرابٌ عَلِمَ أنه عَتِيقٌ) وجعَلَهَا عبارةً فاسدَةً ، وقدْ بينتُ احتمالَهَا لوجهٍ صحيحٍ ، فيجبُ أن تُحمَلَ عليهِ.[3]

---

(١) الجمل : ٢٦٣.

(٢) ينظر الحلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل : ٣٠٠ ، قال ابن السيد : "هذا كلام صدر عنه من غير تأملٍ وانما كان الوجه أن يقول : اذَا سمعَ صوتَهُ من له معرفةٌ بالخيل العراب عَلِمَ أنه عتيق ، وأما قوله : من له خيل عراب ، فعبارة فاسدة ؛ لأنَّ الرجل قد يكون له خيل عراب ولا يكون له معرفة بها".

(٣) ينظر اللسان (عرب) قال : وأعرب الرجل : ملك خيلا عرابا أو ابلاً عِرَاباً أو اكتسبها ، فهو مُعرِبٌ ، قال الجعدي :

وَيَصهَلُ في جوفِ الطَّوِيِّ * صَهيلاً تَبيَّنَ للمُعرِبِ

يقول : اذَا سمعَ صهيله من له خيل عراب عرف أنه عربي .

[مبحثٌ في ألقابِ الإعـــرابِ]

ثمَ ألقابُ الإعرابِ أربعةٌ : الرفعُ ، والنصبُ ، والخفضُ ،والجزمُ .

فالرفعُ منهَا : إعرابُ العُمَدِ ،وهُوَ ما لاَ يستغنَى عنهُ ، ثُمَّ الاُسماءُ فى وقوعِهَا فى الكلامِ على نوعينِ ؛ وأحدُ النوعينِ على نوعينِ ؛ فَهيَ على ثلاثةِ أنواعٍ؛ منهَا العُمْدَةُ،وهيَ التي يُسْتَنَدُ بهَا الكلامُ، فهذِهِ يجبُ لهَا الرفــعُ ، و منهَا الفَضْلَةُ،وهيَ التى يستعمَلُ معنَى الكلامِ دونَهَا ، وهيَ ـ كما قلنَـا ـ على نوعينِ : فنوعٌ طلبَهُ الكلامُ بمعناهُ ، وهذَا يجبُ لهُ النَّصــــبُ . و نَـــوعٌ يَطـلـبُــهُ بِالوضعِ لا بالمعنَى ، وقدْ جعلَ لَهـما يقومُ مَقامَ المعنَى ـ حرفٌ مِن حروفِ الجرّ ، فهذِهِ يجبُ لَهَا الخفضُ،ولم يبقَ للاُسماءِ موضعٌ رابعٌ فيجبُ لهُ إعرابٌ رابعٌ ، وعَلَى بعضِ هذَا الكلامِ اعتراضٌ وانفصالٌ ليسَ هـذَا موضعَ التطويلِ بهِ .

والافعالُ أيضًا في وقوعِهَا فِي الكلامِ عَلى ثلاثةِ أنواعٍ : نَوعٌ يَقـعُ بنفسِهِ موقعَ الاسمِ،ويتأكدُ ذلكَ بأنهُ لم يقعْ موقعَهُ إلاَّ على معناهُ ، و مستقـلاً بما أُسندَ اليهِ ، و محتملاً الحالَ والإستقبالَ ،ومقطوعًا بِهِ على صدقٍ أو كـذِبٍ ، وصارَ بهذِهِ الأوصافِ بمنزلةِ العمدَةِ منَ الأسماءِ وهذَا يجبُ لَهُ الرفعُ .

و نوعٌ وقَعَ موقعَ الاسمِ بَواسطةِ"أن"يضعف وقوعُهُ موقعَ الاسمِ،وصَارَ بمنزلةِ الفَضْلةِ المقتضاةِ ، وهذَا يجبُ لهُ النصبُ ، ثمَّ حُملَ على : "أنْ"، "لَنْ"، وإذَنْ ، وَكَيْ "؛ لأنهُ لم يقعْ موقعَ الاسمِ الاّ بِهِنَّ ، وقدِ اختصصنَ وأحدثْـنَ فيهِ معنىً ، فَصِرنَ لِذلكَ ملازماتٍ كَـ"أنْ" .

ونَوعٌ لم يقعْ موقعَ الأسماءِ بنفسِهِ أيضًا فضعفَ طلبُ الكلامِ لهُ،وتأكدَ ذلكَ بأنهُ لم يبقَ على احتمالِ الحالِ والاستقبالِ اللذينِ هُمَا لَهُ بأصلِ وضعِــهِ ، أو لم يقطعْ بِهِ على صدقٍ أو كذبٍ،أو لم يستقلَ بمَا أُسندَ اليهِ ، فَهذَا يجبُ لَـهُ منَ الإعرابِ مَا يشبهُ البناءَ وهُوَ الجزمُ .

ولم يـبـقَ للأفعالِ موضعٌ رَابعٌ فَيُحتاجُ الى اعرابٍ رابعٍ .

والبناءُ خِلافُ الإعرابِ فقدْ يكونُ لزومًا على حالةٍ واحدةٍ، وقد يكـون تغييرًا مِن غيرِ عاملٍ وعلتاهُ أبدًا عدمُ التقارِ (١) ، وتضمّنُه معنَى غيرِه، وسنبين ذلكَ عندَ ذِكْرِ ما عيّنَ أبو القاسم مِنَ المبنياتِ.

والبناءُ يكونُ بالحركاتِ والحذفِ والسكونِ ، كما كانَ الإعرابُ، وأصلُهُ أن يكونَ بالسكونِ ؛ لأنّهُ نقيضُ الإعرابِ، وقدْ وَجَبَ للإعرابِ الحركاتُ فوجبَ لـهُ نقيضُ الحركاتِ ، وأيضًا فإنَّ المبنيَّ إنّما يُبنَى على حركةٍ، إمّا للمزيةِ تكـون للكلمةِ على غيرِها وإمّا لإمكان النطقِ ، ثُم تخصيصُ بعضِ الحركاتِ عَن أُخـرَى لأمرٍ آخرَ ، وأما الضمةُ فإمّا للإتباعِ، وإمّا لأنّها أشبهُ الحركاتِ في ذلكَ المضمومِ بالسكونِ ، وإمّا للفرقِ ، وإمّا لأنّها حَرَكةُ الأصلِ ، وإمّا حَرَكةٌ مشبهَةٌ بحَرَكـةِ الأصلِ ، نحو : "لَو استطعنَا" ، وأما الفتحةُ فللتخفيفِ أو للإتباعِ أو الفرقِ. وأما الكسرةُ فللإتباعِ أيضًا، أو لأنّها أشبهُ الحركاتِ بالسكونِ وتجيءُ في بعضِ الحروفِ لتكونَ حركتُها مشبهةً لعملِها، أو مشبهةً لذلكَ، أو حركةَ المؤنّـثِ، أو للفرقِ بينَ / ذلكَ، وسنأتي على بيانِ ذلكَ عندَ التمثيلِ بهِ إن شاءَ اللّـهُ تعـالَى . ٧٩/أ

فمَا بُنيَ مِنَ الحروفِ على السكونِ فلا سُؤالَ فيهِ ؛ لأنّا قدمنَـا أنَّ البناءَ يجبُ لَها، وأنَّ أصلَ البناءِ السكونُ ، ومَا بُنيَ منها على حركةٍ ففيـهِ سُؤالانِ آخرانِ : لمَ بُنيَ على حركةٍ ؟ ولمَ خُصَّ بتلكَ الحركةِ ؟ وما بنِـيَ مِنَ الأسماءِ ومِنَ الأفعالِ المعربَاتِ، فإنْ بُنيَ على السكونِ فسُؤالٌ واحدٌ : لمَ بُنيَ ؟ وإن بُنيَ على حركةٍ فثلاثةُ أسئِلَةٍ (٢) : لمَ بُني ؟ ولم بنيَ على حركةٍ ؟ ولمَ خُصَّ بتلكَ الحركةِ ؟ .

---

(١) عدم التقار : عدم الثبات على حالة . اللسان (قرر) .

(٢) في الأصل : أسولة ، والصواب ما أثبتناه .

[مبحث فيما بُنِيَ من الأسماء على الضَّمّ]

فصل :

قولُهُ : (فالأسماءُ تُبْنَى على أربعةِ أوجُهٍ : على الضمّ ، والفتح ، والكسر ، والوقف ، فالمبنيّ منها على الضم : حيثُ ، وقبلُ ، وبعدُ ، وقطُّ ، وأولُ ، والنداءُ المفردُ)(١) فتقول : « حيثُ » بنيت لمّا كانت غيرَ متقارةٍ على مسمّاها ومفتقرةً الى الجملةِ التي بعدها بعدمِ تقارّها على مُسمّاها ، إنّها تصلُحُ لكلِّ مكانٍ ولا تبقى على واحدٍ منها ، فصارت لذلك كأداةٍ بين يدي الكلامِ اذا قلتَ: "جلستُ حيثُ جلَسَ(٢) زيدٌ" ، فقولُكَ: حيثُ بخلافِ قولكَ: "زيدٌ ورجلٌ" اذا سمّيَ أحدهما لم ينتقلِ الاسْمُ عن الاوّلِ ، فلمّا أشبهتِ الحروفَ من هذينِ الوجهينِ بُنيتْ ، وبنيت على السكونِ ؛ لأنّها لم تُعربْ قطُّ ولا كانتْ لها مَزيةٌ أصلاً ، فوجبَ لها السكونُ على أصلِ البناءِ ، ثمّ اجتمعَ فيها ساكنانِ تحركَ أحدُهما لإمكانِ النطقِ ، وخُصّ بالضم ؛ لأنّ الفتحةَ في أخواتِها تكونُ اعراباً في بابِ الظُّروفِ ، وكذلكَ الكسرةُ ، وأما الضمّةُ فلا تكونُ فيها اعراباً البتةَ فكانتِ الضمةُ أشبهَ حركاتِها بالسكونِ الذي هُوَ بناءٌ صرفٌ في الأسماءِ ، فلذلكَ حُركَ السكونُ فيها بالضّم .

وأما "قبلُ" فهيَ غيرُ متقارةٍ على مسماها كـ"حيثُ" ومتضمنةٌ معنى المحذوفِ بعدَها فأشبهتِ الحروفَ مِن ذينِ الوجهينِ فبنيتْ ، وبنيَتْ على حركةٍ لأنّها قد كانت مُعربةً ، فلها بذلك مَزيةٌ على ما لم يُعربْ قطُّ ، وخُصتْ بالضّمِ كما "حيثُ" كذلِكَ ، و"بعدُ" مثلُ "قبلُ" ، وقالَ بعضُهم(٣) : انّما بنيتْ "قبلُ وبعدُ" لافتقارِهما لإبهامِهما الى غايةٍ تجعَلُ لهُما ، فلما قُطِعَتا عنها بُنِيَتا .

فقيلَ : بنيتا لقطعِهما عن الإضافةِ ، وبنيا على الحركةِ لإلتقاءِ الساكنينِ ، ولانّ لهُما أصلاً في التمكنِ ، وخُصّا بالضّمِ ؛ لأنّهُ حركةٌ لا تلبسُ بأنّها

---

(١) الجمل : ٢٦٢-٢٦٣ .

(٢) في الأصل : حيث جلست ، والصواب ما أثبتناه .

(٣) ينظر شرح سيبويه للسيرافي ١/ ١٣٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٩١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٣٣٥ .

حركةُ اعرابٍ لَهُما ، لأنَّهُمَا اذا أُعرِبَا كانَا منصوبين ومخفوضين ، نحـو قولكَ : "جئتُ قبلَ زيدٍ" ، "وبعدَ عمرٍو" ، "وأولُ"كذلكَ حكمهُ .

وأما"قطُّ"فيختمُ بهَا على الزمانِ المتقدمِ كُلِّهِ، فبنيتْ لتضمينهَا معنَى "حسبُ"، فَانك اذا قلت:ما رأيته "قطُّ"، فكأنكَ قلتَ : اكتـفِ بهذا اللفظِ الجازمِ (١) ، أو بهذا الإطلاقِ العَامِ عَن أن تتخَيلَ استثناءَ شيءٍ منَ الأوقاتِ ، فعدمُ تقاره على وضعهِ حيثُ استُعمِلَ في معنَى الأفعالِ، وخرجَ عن معنَى الأسماءِ ، وتضمنَ لامَ الامرِ وتضمن معنَى الامرِ أوجبَ لهُ البناءَ، ثم بُنِيَ علىَ السكونِ كَحيث، ثم حركَ بالضمِ مثلهَا ، وقولي : ثم بُنِيَ على السكونِ، أيْ:في الحكمِ لا في اللفظِ، ثم حركَ بالضمِ عِوَضًا ممَّا كانَ يجبُ لهُ منَ السكونِ .

٧٩/ وأما المنادَى مَبْنِيَ (٢) ، لأنَّهُ استُعمِلَ في بابِ / النداءِ مكـانَ الاصواتِ من غيرِ أن يقعَ فيهَا مبنيًّا على فِعْلٍ قبلهُ، لا فَاعلاً ولا مفعولاً، وإنَّمَا نُزِّلَ منزلةَ "يَا (٣)" اسم صوتٍ بمعنَى ، "أنادِي (٣)" بحيثُ تسمعُ كلامي (٤) ، وشُبهَ بالمفعولِ

---

(١) ينظر الكتاب ٢٢٨/٤ قال سيبويه : وقط معناها : الاكتفاء.

(٢) ينظر الكتاب ١٨٢/٢ فمابعدها ، والمقتضب ٢٠٤/٤ ، قـال السيرافي : وفى بنائه علة أخرى وهي أنَّ نداءَكَ المنادى انما هو صوت تُصَوِّتُ به لِتُنَبِّهَ اليكَ وهو بمنزلة الاصوات التى تقع للزجر كقولك للغراب : غَاقِ ، وللبغل عَدَسْ . . فشبه لفظ المنادى بالاصوات التي يُزجَرُ بها لانَّهُ لا يقع الاَّ لِعَطـف المنادَى على المُنَادَى كما تَقَعُ الاصواتُ لدعاءِ البهائم وزجرها . وانظر شرح سيبويه للسيرافي ١٥٣/١.

(٣) فى الاصل : منزلة ياء . . بمعنى أنا بحيث تسمع كلامي ، والصواب ما أثبتناه .

(٤) ينظر كتاب المقتصد ٧٥٣/٢ - ٧٥٤ .

من حيث كانَ مقصودًا في نفسِهِ ، ومخصوصًا في جنسِهِ ، ولذلكَ نصبَ وبنيَ موضعُهُ ، فقدْ خرجَ ممّا قلناهُ عن موضوعِهِ وتضمنَ معنَى الصوتِ .

قلتُ : هذا تعليلُ الأستاذ المرحوم أبي بكر محمد بن طلحة ، وهوَ تعليلٌ على مذهبِ ابنِ الطراوة ؛ لأنَّهُ كانَ يميلُ الى مذهبِهِ ويرجحُهُ على مذهبِ الجماعةِ .

والحق أنَّ المنادَى المفردَ بُنيَ لشبهِهِ بالمضمرِ المخاطبِ في قولكَ : "أنتَ"، والمضمرُ بُنيَ لشبهِهِ بالحرفِ في افتقارِهِ الى ما يُبَيِّنُهُ ، ووجهُ شبَهِ المنادَى المفردِ بالمضمَرِ من جهاتٍ ثلاثةٍ : الإفرادُ ، والخطابُ ، والتعريفُ ، وبنيَ على حركةٍ للمزيةِ ؛ لأنَّ لَهُ أصلاً في التمكنِ وكانتِ الحركةُ ضمةً ؛ لأنَّهَا حركةٌ لا تُلبِسُ بِأنَّهَا حركةُ اعرابٍ لَهُ ؛ لأنَّ حَرَكَةَ المُعربِ من المُنادَيَاتِ إمّا النصبُ ، كقولكَ : يا عبدَ الله ، وإما الخفضُ ، كقولكَ : يا غُلامِ ، فلوْ بنيَ المنادَى المفردُ على الفتحِ لأشبَهَ المضافَ (١) ، ولو بنيَ على الكسرِ لأشبهَ المُضَافَ إلى ياءِ المُتَكَلِّمِ ، فلو قلتَ في المفردِ :"يا زيدِ" لأشبهَ "يا غلامِ" ، فعدلَ الى الضمِ ؛ لأنَّهُ لا لبسَ فيهِ ، فلم تبقَ لهُ حركةٌ تُشبهُ السكونَ الذي يجبُ لهُ لكونِهِ مبنياً إلاَّ الضَمُ .

قال أبو القاسم : (وَما أشبهَ ذلِكَ يُقالُ له مضمومٌ ، ولا يُقالُ لَهُ مرفوعٌ) (٢) فَاعْلَمْ أنَّ النحويينَ فرقُوا بينَ حركاتِ البناءِ ، وحركاتِ الإعرابِ في الألقابِ ، وكذلكَ فعلت في السكونِ .

فصل : [مبحثٌ فيمَا بنيَ علىَ الكسرِ منَ الاسماءِ]

قال : (والمبنيُّ منهَا على الكسرِ : أمسِ ، وهَؤُلاءِ ، وحذامِ ، وقطامِ ، وغلابِ ، ورقاشِ ، وبدادِ ، ويسارِ ، ونزالِ ، وَجَيْرِ) (٣) تقولُ :

---

(١) ينظر كتاب المقتصد ٢/٧٦٧-٧٦٨.

(٢) الجمل : ٢٦٢.

(٣) الجمل : ٢٦٣.

"أمس" يستعملُ لكلِ يومٍ قبلَ يومِنَا الذِى نحنُ فيهِ، فهوَ يزولُ مِن واحِدٍ الى آخَرَ، فَصَارتْ غيرَ متقارةٍ، وتضمنتْ[1] معناهَا، فأشبهت الحروفَ من هذَيـــنِ الوجهينِ فبنيتْ، وبنيتْ على الحركةِ؛ لأنَّ لهَا مزيةً، وخصتْ بالكسرِ؛ لأنَّ الكسرَ بغيرِ تنوينٍ، وَلاَمَا قَامَ مَقَامَ التنوينِ من ألِفٍ ولامٍ أو اضَافَةٍ حركةَ بِنَاءٍ صِرفٍ، فلذلكَ حركت بـهِ.

"وَهَؤُلَاءِ" يشارُ بـهَا لكلِ جماعةٍ، وتزولُ من واحدَةٍ الى أخرىَ لصلاحيتِهَا لهَا، فصارتْ لذلكَ غيرَ متقارةٍ، وتضمنتْ حرفَ الإشارةِ فبنيتْ، وبنيتْ على السكونِ؛ لأنهَا لم تعربْ قَطُّ على ما يجبُ لهَا، ثم حُركَتْ هرباً مِن التقاءِ الساكنينِ، وخصتْ بالكسرِ على أصلِ التقاءِ الساكنينِ، أو لأنَّهَا لاَ توهمُ الكسرةُ فيهَا أنها إعــرابٌ، إذ ليستْ معَ ألفٍ ولامٍ ولااضافَةٍ.

وأمَّا "حَذَامِ" فكلمةٌ لا تستعملُ الاَّ فِي عَلَمِ المُؤنَّثِ، ولا بُدَّ لهَا مـــنْ هذِهِ البنيةِ، فخرجتْ عن موضوعِ الأعلامِ من حيثُ استعملتْ ببنيةٍ مخصوصـــةٍ، وانَّمَا ذلكَ فى الصفاتِ الجاريةِ على الفعلِ ونحوِهَا، فخرجتْ عَن موضوعِهَا لِذلكَ وَتضمنتْ حركةَ التأنيثِ والكسرِ لماقدمنا.

وكذلـــك قَطَـــام، وغَـــلاَبِ، وَرَقَـــاشِ وَبَدَادِ" بمعنَى التبددِ، وهذِهِ كلمةٌ معدولةٌ إلى هذَا الوزنِ فِي المصادِرِ، / ٨٠ وجعلتْ علماً وَذَلِكَ لا يكونُ فِي المصادِرِ فخرجتْ من موضُوعِهَا بذلكَ وَتَضَمنتْ تاءَ التأنيثِ، فجرتْ مَجرَى "حَذَامِ"، "وَيَسَارِ" مثلَهَا بمعنَى الميسرةِ.

وَنَزَالِ اسمُ الفعلِ خَرجَت عن موضوعها باستعمالِهَـــا استعمَالَ الأفعَالِ، فبنيت لوقوعهَا موقعَ فِعلِ الأمرِ، وهوَ مبنيٌّ، أو لتضمنِهَا معنَى اللَّامِ على رأيِ الفَارِسِيِّ[2]، وحركتْ لالتقاءِ السَّاكنَينِ، وخصتْ بالكسرِ على أصلِ التقاءِ الساكنينِ؛ ولأنَّهَـا حركةُ التأنيثِ، وهذِهِ البِنيَاتُ مُؤنَّثَةٌ ألا ترَى إلى قوله[3]:

وَلَنِعمَ حَشوُ الدِّرعِ أنتَ اذَا ... دُعِيَتْ نَزَالِ وَلُجَّ فِي الذُّعْـرِ

---

(١) في الأصل: وضمت ولعل الصواب ما أثبتناه.

(٢) ينظر الإنصاف ٢/٥٣٤ - ٥٣٥ وهو رأي الكوفيين أيضا.

(٣) سبق تخريجه في باب الممنوع من الصرف ٨٢.

فقال : دعيث .

وأما "جير" فكلمةٌ مخصوصةٌ بالقسم، وتكونُ اسمًا وحرفًا ، فإذا كانتِ [اسمًا](١) بُنيتْ لقلةِ تمكينِهَا لكونهَا مخصوصةً ببابٍ واحدٍ ، وهو بابُ القسمِ ، ولكونهَا في القسمِ أشبهتِ المضمراتِ على قولٍ أو أشبهتِ الأصواتَ على قولٍ ،وكلاهُمَا موجبُ بِنَائِهَا ،وبنيتْ على الحركةِ لالتقاءِ الساكنين .

فَصلٌ : [مبحث فِيمَا بُنِيَ من الأسماءِ على الفتحِ]

قال أبو القاسم : (والمبنيُّ منهَا على الفتحِ - يعني منَ الأسماءِ : أينَ ،وكيفَ ،وحَيثُ،وأيَّانَ ،وثَمَّ) . (٢)

فأمَّا "أيْنَ" : فكلمةٌ غيرُ مُستقَرَّةٍ على مسماهَا ، فإنَّهَا صَالحةٌ لكلِّ مكانٍ يُسْأَلُ عنهُ ، وتَضَمنتْ حرفَ الاستفهامِ، والمعنَى : أفِي الدارِ زيدٌ ؟ أفي الحَانوتِ ؟ أفي المسجدِ ؟ ونحو ذلكَ،فبنيتْ ولم تُعرب قطُّ ، فوَجَبَ لهَا السكونُ ، ثم حركتْ لِالتقاءِ الساكنينِ، وخصتْ بالفتحِ تخفيفًا واتباعًا لحركةِ الهمزةِ .

وأما "كيفَ" : فَصالِحةٌ لكلِّ حالةٍ،فصارتْ غيرَ متقارةٍ ، وتضمنتْ معنَى حرفِ الاستفهامِ ، والمعنَى : أصحيحٌ زيدٌ أم سقيمٌ؟، أفقيرٌ أم غنيٌّ ؟ ونحوِ ذلكَ فبنيتْ على السكونِ ، ثم حركتْ لِالتقاءِ الساكنينِ،وخصتْ بالفتحِ تخفيفًا .

وأما "حيثُ": فقد تَقدمَ أمرُهَا ، وخصتْ بالفتحِ هُنَا ،" كأينَ ،وكيفَ"، "وأيَّانَ"، مثل "كيفَ"، وتكونُ شَرطًا ،-واستفهامًا،وبنيتْ إذا كانت شَرطًا لتضمينهَا معنَى حرفِ الشرطِ ، وإذا كانتِ استفهامًا لتضمينِهَا معنَى حرفِ الاستفهامِ ، وُبنيتْ على الحركةِ لالتقاءِ الساكنينِ ، وعلى الفتحِ طلبًا للتخفيفِ .

وأما "ثَمَّ": فكلمةٌ تستعملُ لمكانٍ يشارُ اليه،فتضمنتْ معنَى الإشارةِ، وبنيتْ على الحركةِ لالتقاءِ الساكنينِ،وخصتْ بالفتحِ تخفيفًا .

---

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) الجمل : ٢٦٥. وفيه : والمبنيُّ منهَا على الفتحِ أينَ وكيفَ وأيَّانَ وثَمَّ.

[بحثٌ في المبني من الأسماء على السكون]

فَصلٌ :

قال أبو القاسم - رحمه الله - : (والمبنيّ منها على الوقف : مَنْ ، وكم ، وقط ، وإذْ) ؛ (١)

أمّا " مَنْ " فتكونُ استفهامًا وشرطًا وموصولةً ونكرةً موصوفةً ، فإذا كانتِ استفهامًا فبنيتْ لتضمينها حرفَ الاستفهامِ مع أنها غيرُ متقارةٍ (٢) على مُسمّى واحدٍ ، وإذا كانتْ شرطًا بُنيتْ لتضمينها معنى حرفِ الشرطِ ، [وإذا كانتْ (٣)] موصولةً بُنيتْ لشبهها بالحرفِ ، وإذا كانتْ نكرةً موصوفةً بُنيتْ لقوةِ إبهامِها ، وبُنيتْ في جميعِ أحوالِها على السُّكونِ ؛ لأنّهُ الأصلُ في البناءِ .

وأمّا " كَمْ " : فتكونُ استفهاميةً وخبريةً ، فأمّا الاستفهاميةُ فبنيتْ لتضمنها معنى حرفِ الإستفهامِ ، / وهُوَ الهمزةُ ، فالقائِلُ إذا قالَ : " كَمْ رَجُلاً جاءَكَ " ؟ كأنهُ قالَ : " أعشرونَ رَجُلاً جاءَكَ أم ثلاثونَ " ؟ ، والخبريةُ بنيتْ بالحملِ على الاستفهاميةِ لشبهِها بِها لفظًا ومعنًى ، أمّا اللفظُ ، فمشتركٌ بينهما ، وأمّا المعنى فإنّ كُلَّ واحدةٍ منهما اسمٌ لعددٍ مبهمٍ ، إحداهُما سُؤالٌ عنْ عددٍ ، والأخرى إخبارٌ عن عددٍ ، ومعَ ذلكَ فكُلُّ واحدةٍ غيرُ متقارةٍ على مُسمّاها العدديّ ، وبُنِيا على السكونِ لأنّه الأصلُ في المبنياتِ ، ودليلُ كونِهما اسمينِ كونهُما مبتدأينِ أو مفعولينِ أو مجرورينِ ، إلاّ أنهُما لهما صدرُ الكلامِ ، [فلا يكونانِ (٤)] مفعولينِ إلاّ والعامِلُ متأخّرٌ ، ويقالُ فيها إذا كانتْ خبريةً : إنّها بُنيتْ حملاً على " رُبَّ " ؛ لأنّها للافتخارِ ، كما أنّ رُبَّ كذلكَ . ٨٠/

وأمّا " قطْ " : فهِيَ بمعنَى حَسْبُ ، وقد تقدمَ حكمُها ،

و" إذ " غيرُ متقارةٍ أيضًا لصلاحيتها لكل زمان ماض ، وغيرُ متقارةٍ على وضعِ الاسماءِ حيـ

---

(١) الجمل ٢٦٣ .
(٢) في الأصل : متقاربة ، والصواب ما أثبتناه .
(٣) في الأصل : ولذلك أنت ، والصواب ما أثبتناه .
(٤) في الأصل : فلا يكون ، والصواب ما أثبتناه .

أُضيفتْ الى مَا لاَ يَجبُ أن تضافَ اليهِ،وهيَ متضمنةٌ معنَى الجملةِ بعدَهَا .(١)

تنبيهٌ : قالَ الاستاذ المرحوم أبو بكر بن طلحة : والأظهرُ عندِي في "اذْ ، وإذَا" أنهمَا موصولان بمَا بعدهُمَا لا مضافانِ، اذْ لا يصلُحُ أن يُضافَ الاسمُ إلَى مَا هُوَ من تمامه .

ثمَّ قالَ أبو القاسم : (فأمَّا "مَا" في الجزاءِ والخبرِ(٢) ، والاستفهام والذي والتي فانَّهَا داخِلةٌ في جملةِ ما بُنِيَ آخرُهُ على السكونِ).(٣)

تقولُ : و"مَا" غيرُ متقارةٍ ،فإذا كانت حرفاً فالبناءُ لهَا أصلٌ ، لأنه أصلٌ في الحُروف والأفعالِ ، وإذا كانتْ "مَا" اسمًا فانَّهَا معَ عدمِ التقارِ تتضمنُ معنَى غيرهَا ، كما تقدمَ في "مَنْ" ، "والذي" مِثْلُ "مَنْ" "والتي" كذلكَ، وعللهَا عللُ الموصولاتِ وهيَ شبه الحروفِ .

فَصلٌ : [في بِنَاءِ الأفعَالِ]

قال أبو القاسم : (والافعَالُ تبنَى على وجهينِ : على الفتحِ والوقفِ ، فالمبنيّ منهَا على الوقفِ فعلُ الأمرِ للمخاطبِ اذا كانَ بغيرِ اللاَّمِ)(٤)،

تقولُ : الأفعالُ ثلاثةٌ : فعلٌ ماضٍ وهو كُلُّهُ مَبنِيٌّ على الفتحِ ؛ لأنَّ لهُ مزيةً على فعلِ الأمرِ من حيثُ وقعَ موقعَ الاسمِ على [معناهُ](٥) في الخبرِ والصفَةِ والحالِ ، وفعلُ الامرِ لم يقعْ موقعَ الاسمِ الآفي الخبرِ خاصةً، تقولُ : زيدٌ قامَ، فيقعُ "قامَ" موقعَ "قائمٌ" في الخبرِ ، وتقولُ : مررتُ برَجُلٍ قَامَ،فيقعُ موقعَ الصفةِ، وتقولُ : جاءَ زيدٌ ركبَ،فيَقعُ موقعَ الحالِ ، وتقولُ : زيد قُمْ اليهِ.(٦)

وقالَ الفارسي :(٧) ومايرتفعُ بالابتداءِ : زَيدٌ أكرِمْهُ ، وعبدُ اللّهِ لا تشتمهُ، فقدْ وقعَ فعلُ الأمرِ والنَّهي موقعَ الاسمِ، والحقُ أنهُ جملةٌ واقعةٌ

---

(١) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/٣٣٨ .

(٢) في الأصل : في الخبر أو الخير ، والتصويب من الجمل .

(٣) الجمل : ٢٦٣-٢٦٤ .

(٤) الجمل : ٢٦٤ .

(٥) في الأصل : معناها ، والصواب ما أثبتناه .

(٦) فيقع موقع الاسم في الخبر .

(٧) ينظر الايضاح ١/٨٠ .

موقعَ الاسمِ الذي هوَ الخبـرُ،لا هُوَ الخبـرُ ، وان سَمّاهُ مُسَمٍّ خبرًا فانّمـا ذلك لانّهُ نابَ منابَ الاسمِ الذي هُوَ الخبرُ،فكانَ للماضِي مزيةٌ على فعـلِ الامرِ لوقوعِهِ موقعَ الاسمِ بخلافِ فعلِ الامرِ ؛ فلأ جلِ تلكَ المزيةِ بُنِيَ الماضِي على حركةٍ،وكانتِ الحركةُ فتحـةً تخفيفًا .

وفعلُ الامرِ اذَا كانَ للفاعلِ بغيرِ أداةٍ بُنِيَ على السكونِ،هذَا مذهبُ البصريينَ (١) ؛ لانّهُ لا جازمَ لهُ هُناكَ،والسكونُ أصلٌ،/ وقالَ الكوفيـونَ ٨١/أ انّهُ مجزومٌ باضمارِ حرفِ الجزمِ (٢) ، وكلاهُمْ في ذلكَ غيرُ صحيحٍ ،فانَّ حـروفَ الجزمِ لو كانتْ مضمرةً معَ فعلِ الامرِ لوجبَ أن تبقَى[مَعَ](*) حروف المضارعة ،ولم تبقَ الاَّ في نادِرٍ من الشِعرِ ، كَمَا قَالَ (٣) :

فَلَا تَستَطِلْ مِنّي بَقَائِي وُمدَّتِي ولكِنْ يَكُنْ لِلخَيْرِ فِيكَ سَبِيـلُ

فلمّا لم يبقَ حرفُ المضارعةِ قلنَا : إنّمَا هيَ بِنيةٌ للأمرِ، ولم يدخُلْ عليهـا جازمٌ فلم تعربْ .

وأيضًا : فإنَّ اضمارَ حروفِ الجزمِ المشبهةِ بحروفِ الجرِّ يجبُ أن تقلَّ ، وقد كثُرَ مَا ادَّعوا فِيهِ الإضمارَ فكانَ تعليلُهُمْ بخلافِ كلامِ العربِ ،ويلزمُ الكوفيينَ أيضًا أن يقِلَّ مِثالُ "افْعَلْ"، كَمَا قَلَّ "يفْعَلْ" فى معنَى "افْعَلْ" ؛ لانَّ حروفَ الجزمِ مشبهَةٌ بحروفِ الجرِ ، وحروفُ الجرِ لا تكادُ تضمرُ .

واذا قَالَ الكوفيونَ في فعلِ الأمرِ : انّهُ مجزومٌ ، فيقولونَ فى الماضِي : إنّهُ مَبنيّ على الفتحِ توطئةً للتثنيةِ . وَثَمَّ فعلٌ ثالثٌ مبنيّ على النّـونِ

(*) زيادة يلتئم بها الكلام .

(١) سبق بيانه،وانظر الإنصاف ٢/ ٥٢٤ فمابعدها ، وشرح الجمـل لابن عصفور ٢/ ٣٢٧ .

(٢) ينظر الانصاف ٢/ ٥٢٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٣٢٧ .

(٣) الشاهد فى المخصص لابن سيدة ٥/ ١٧/ ١٤٧ - أنشده البغداديون شَاهِدًا على اضمارِ حَرفِ الجزمِ وذلك عند البصريين نادر .
وهو كذلك فى شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣/ ١٥٧٠ وقال إنّـه حذف اللام مُضطرًا وأبقى عَمَلَهَا . وانظر الأشمونى ٤/ ٥ ، ويـروى البيت : (نَصِيبُ) بدل (سَبِيلُ) .

الخفيفةِ أو الشديدةِ أو نونِ جماعةِ النسوةِ لما دخلَهُ حرفُ معنًى مِن آخِرِه، وصارَ بمنزلةِ حرفٍ مِنْهُ موضع الإعراب، فبنيتِ الكلمةُ عليه، وما سوى ذلك فمعربٌ .

مبحثٌ في بناءِ الحروفِ

فَصلٌ :

(وأما الحروفُ فهي تُبنى على أربعةِ أوجهٍ، وهيَ : الفتحُ، والكسرُ، والضم ، والوقفُ ، كما بنيت الأسماءُ ، فالمبنيّ منها على الفتح :"إنَّ ، وأنَّ ، وكأنَّ ، ولكِنَّ ، وليتَ ، ولعلَّ ، وسوفَ ، والسينُ الدالةُ على الاستقبالِ، وواوُ العطفِ ، وفاءُ العطفِ) . (١)

فتقولُ : أصلُ الحروفِ أن تكون مبنيةً وأن تُبنَى على السُّكونِ فما خُصَّ بالفتحِ فللتخفيفِ .

قال : (والمبنيُّ منها على الوقفِ : إنْ ، ولَمْ ، وأنْ ، ومَنْ).(٢)

نقولُ : ما بُنِيَ من الحروفِ على الوقفِ فقد لقِيَ الأصلَ من جهتينِ : من جهةِ كونِهِ حرفًا ، فبناؤُهُ بحقِ الأصلِ، ومن جهةِ كونِهِ مبنيًّا على السكونِ ، فالسكونُ أصلٌ في البناءِ، والمبنيّ منها على الكسرِ حرفانِ : لامُ الجرِّ وباؤُهُ ، كقولكَ :"لِزيدٍ ، وبِزيدٍ"، وكذلكَ لامُ كَيْ ، ولامُ الجُحودِ ، وهما أيضًا حرفا جَرٍّ وإن كانتا داخلتينِ على الفعلينِ المستقبلينِ ، فالنصبُ الكائنُ بعدهُما هو بإضمارِ أنْ (٣) ، ويُنْسيكَ من أنْ والفعلِ المنصوبِ باللامِ مصدرانِ هما مخفوضانِ بلامِ كَيْ ، ولامِ الجحودِ . فتقديرُ قولِكَ : "جئتُ ليقومَ زيدٌ"، أيْ: "جئت لأنْ يقومَ زيدٌ"، فأنْ وما بعدَها في تأويلِ مصدرٍ مخفوضٍ، مثالُ الكلامِ : "جئتُ لقيامِ زيدٍ"، فرجعتْ لامُ الجحودِ ولامُ كيْ الى أنّهما لامُ الجرِّ.

ولامُ الأمرِ بنيتْ على الكسرِ حملاً على لامِ الجرِّ حملاً للمقابِلِ على مقابِلِهِ، وحركت هذهِ اللاماتُ وباءُ الجرِّ لامكانِ النطقِ ، وخُصّا بالكسرِ اشعارًا

---

(١) الجمل : ٢٦٥ .

(٢) الجمل : ٢٦٥ وفي المطبوعة : والمبني منهما على الوقف : لم ، ولن ، ومن ، وبل ، وهل .

(٣) ينظر رصف المباني ٢٩٩ فمابعدها ، والمغني ١/ ٢١٠ .

بعملِهما، وقد تفتحُ باءُ الجرِّ مع المضمومةِ إذا حَذفتَ مِنَ المُضمرِ الألِفَ في المُؤنَّثِ، كقوله :(١)

بالفَضْلِ ذو فَضَّلَكُمُ اللَّهُ بِـهِ والكَرامَةُ ذاتُ أكرمَكُمُ اللَّهُ بَـهْ

وهذا مَرويٌّ عن خطيبِ طَيِّئٍ، فأرادَ : والكرامةُ ذاتُ أكرمَكُمُ اللَّهُ بِها .

وما بنيَ على الفتحِ مِنَ الحروفِ مثلُ : كافِ التَّشبيهِ ولامِ الابتداءِ وَواوِ العطفِ وفائِهِ، فَعَلى ما قدمنَا / مِن أنها مبنياتٌ على الأصلِ من حيثُ كانتْ حروفًا، وبنيتْ على حركةٍ لإمكانِ النطقِ، وخُصتْ بالفتحِ تخفيفًا، وكذلكَ لامُ التوكيدِ مع الظاهِرِ، نحوُ قولكَ: إن زيدًا لَقائِمٌ، فَإذا دخلتْ على كافِ الخطابِ في ذلكَ كُسِرَتْ فرقًا بينها وبينَ لامِ الجرِّ مع المضمرِ، فَإنَّ لامَ الجرِّ فُتحتْ مع المضمرِ في نحوِ قولكَ: [لَنا](٢)، وَلَكُم، ولَهُم]، أو كانَ ذلكَ كالقياسِ المطرِدِ فيما كانَ في أولِ الكلمةِ على حرفٍ واحِدٍ، نَحوُ: وَاوِ العطفِ، وَفائِهِ، وهمزةِ الاستفهامِ، والسينِ للاستقبالِ، ولامِ التوكيدِ، ثُمَّ كسرتْ لَامُ الجرِّ مع الظاهِرِ [إشعَارًا بالفرقِ](٣) بينَها وبينَ لامِ الجرِّ مع المضمرِ. ٨١/ب

والمبنيُ منها على الضَمِّ "منذُ" فيمَن جَرَّ بِها(٤)، بنيتْ على الأصلِ، وعلى الحركةِ لالتقاءِ الساكنينِ، وعلى الضمِّ إتباعًا لضمةِ الميمِ .

---

(١) الشاهد من كلام خطيب طيئ، وقد حكاه الفراء . ينظر المقرب ١/٩٥ ورصف المباني ١١١، وأوضح المسالك ١/١١ والشاهد فيه قوله : بَهْ يُريدُ بِها فحذف الألفَ ونقل الفتحة الى الباء . وانظرالدرر ٢/١٣٣ قال : وليس شعرا بل هو كلام لبعض طَيِّئٍ .

(٢) زيادة يقتضيها السياق ولا يتم المعنى بدونها . ولام الجر تفتح مع ضمائر المخاطب " لَكَ ، لَكِ ، لَكُما ، لَكُم ، لَكُنَّ " ، ومع ضمائر الغائب " لَهُ ، لَها ، لَهُما ، لَهُم ، لَهُن " . وضمير المتكلم " لَنا " .

(٣) في الأصل : مع اشعارللفرق ، والسياق يعطى ما أثبتناه .

(٤) ينظر شرح سيبويه للسيرافي ١/١٦٨ ، علة بناء منذ على الضم ، شرح الجمل لابن عصفور ٢/٣٣٢ .

[مبحثٌ في المبنيّ على الحذفِ منَ الأفعالِ]

تنبيهٌ : ذكرَ الأستاذ أبو القاسم الزياتي في هذا البابِ مسألةً غريبةً وهيَ :
إن قالَ قائلٌ : وما المبنيُّ على الحذفِ منَ الأفعالِ ؟ قيلَ : المبنيُّ على الحذفِ فعلُ الأمرِ إذا اتّصلَ بهِ ضميرُ التثنيةِ وضميرُ الجمعِ ، نحوُ : "اقعُدا ، واقعدُوا ، واقعدِي" ، وفعلُ الامرِ اذا اتصلَ بهِ ضميرُ المؤنثةِ المخاطبةِ ، وكذلكَ الفعلُ المَاضِي اذا اتّصلَ بهِ ضميرُ المخاطبِ أو ضميرُ المتكلمِ مفردا ومثنى ومجموعًا .
فإن قيلَ : ولمَ زعمتم أن هذه الأفعالَ في هذهِ الأحوالِ مَبنيةٌ عَلى الحذفِ ؟ وما الذى حُذف منها ؟
فالجَوابُ أن يُقالَ : إنَّ مَحلَّ البناءِ منَ الكلمةِ المبنيةِ هوَ محلَ الاعرابِ منَ الكلمةِ المعربةِ وهوَ آخرُ الكلمةِ ، ومحلُ الإعرابِ منَ الافعالِ التي اتصلتْ بهَا الضمائرُ ، وهيَ الامثلةُ الخمسةُ هوَ بعدَ الضميرِ ، كقولكَ :"يَفعلانِ" ، فإعرابُهُ بعدَ الالفِ التِي هيَ ضميرٌ وكذلكَ "يفعلونَ ، وتفعلينَ" إعرابُهُمَا بعدَ الواوِ والياءِ اللذينِ هُمَا ضميرانِ ، فيجبُ أن يكونَ البناءُ فيمَا بينَ هذهِ الافعالِ مُتصلاً بهذهِ الضمائرِ بعدَ الضمائرِ ، فَإذا قلتَ : " اقعدا ، واقعُدوا ، واقعُدِي" ، فيجبُ أن تكونَ هذهِ المُثل مبنيةً على حذفِ النونِ ، إلاَّ أنها اذا كانتْ معربةً (١) ثبتت (٢) فيهَا النونُ بعدَ تلكَ الضمائرِ .

وليسَ المرادُ بحذفِ النونِ أنّهَا كانتْ ثَمَّ نونٌ ، ولكنَّ المرادَ بذلكَ عدمُ [السكونِ] (٣) في هذهِ الصيغِ ، ولا سبيلَ أن يُجعلَ بِناؤُهَا علَى الحركاتِ التي قبلَ الضمائرِ ؛ لأنَّ ذلكَ الموضعَ هُوَ محلَ الإعرابِ فيمَا أُعربَ منهَا ، نحوُ : "يفعلانِ وتفعلونَ وتفعلينَ" ، وأما قولكَ : "فعلتَ ، وفعلتُ ، وفعلتِ ، وفعلتُمْ ، وفعلتُنَّ ، وفَعلاَ ، وفَعلُوا ، وفعلْنَ" ، وما أشبهَ ذلكَ فهوَ أيضًا مبنيٌّ على حذفِ حرفٍ بعدَ الضميرِ ، إلاَّ أنَّ هذا الحرفَ المحذوفَ من هذهِ الصيغِ غيرُ معينٍ ،

---

(١) في الاصل : معرفة ولعل صوابه ما أثبتناه .
(٢) في الاصل : ثبتتا ، والسياق يعطى ما أثبتناه .
(٣) في الاصل : عدم السكون ، والصحيح ما أثبتناه .

ويدلُ عليهِ أنها لو أعربتْ لم تعربْ إلاّ بالحرفِ ؛ لأجلِ فصلِ الإعرابِ مِن آخرِ الفعلِ بالضمائرِ المرفوعةِ المتصلةِ بها،ولكنّ ذلكَ الحرفَ لا يعلمُ أيُّ حرفٍ، كأن يكونَ مثلَ ما علمناهُ في المُثُلِ مِنَ الفعلِ المضارعِ ، نحوَ : " يفعلانِ ، وتفعلونَ ، وتفعلينَ "، ولا يَضُرُّنا أن نقولَ: هو مبنيٌّ على عدمِ حرفٍ غيرِ معيَّنٍ ، فهذا هوَ الأولى في بناءِ هذهِ المُثُلِ / إذا اتصلَ بها الضميرُ على أصولِ ٨٢/أ صنعةِ العربيةِ،ولكنّ المتقدمينَ مِنَ النحويينَ لم يتعرضُوا لهُ ؛ فلذلكَ تنفرُ عنهُ طباعُ بعضِ المتأخرينَ ؛ لأنَّهم ما ألفوهُ في كلامِ المتقدمينَ ، والدليلُ الذي أوردتُّهُ يسوقُ إليهِ ، وهوَ كونُ محلِ البناءِ منَ الكلمةِ المبنيةِ هُوَ محلِ الإعرابِ منَ الكلمةِ المعربةِ. انتهى ما نبهتُ اليهِ.

وقالَ أيضاً في أثناءِ كلامِهِ (١) على بيتِ النابغةِ الذبيانيِ (٢) :

فَعَدِّ عَمّا ترَى إذْ لا ارتِجاعَ لَـهُ   وانمِ القُتُودَ عَلى عَيرانَةٍ أُجُـدِ

ويَجِيءُ "إذْ" حرفَ عِلَّةٍ كما قالَ النابغةُ : " فَعَدِّ عَمّا ترَى " ؛ لأجلِ أنهُ لا ارتجاعَ لهُ، ولا يمكنُ أن تكونَ - هنا-"إذْ" ظرفاً ؛ لأنَّها متعلقةٌ بقولِهِ : " فَعَدِّ عَمّا ترَى "، "وعَدِّ" : فعلُ أمرٍ ، ولا يكونُ زمانُهُ إلاّ مستقبلاً ،"وإذْ" : موضوعةٌ للزمانِ الماضِي إذا كانت اسماً للزمانِ ، فإذا ثبتَ أنها تكونُ حرفاً فيجوزُ أن تكونَ بُنِيَتْ إذا كانت اسماً حملاً لها عليها اذا كانتْ حرفاً لأنها مشبهةٌ لها في اللفظِ .

قلتُ : ولايلزمُ على تعليلِهِ أنّ تخرجَ " إذْ " عن مُقتضاها ما أمكنَ إبقاؤها على مُقتضاها من أنها ظرفُ زمانٍ لمَا مضَى ،وذلكَ أن يكونَ قولُهُ لنفسِهِ : " عَدِّ عَمّا ترَى " مِنَ الحزنِ على تَغَيُّرِ الدّارِ وخلوّها من ساكِنيها

---

(١) الضمير يعود على أبي القاسم المزياتي .

(٢) الشاهد للنابغة الذبياني وهو في ديوانه ٢٢ ، وانظر شرح القصائد المشهورات الموسومة بالمعلقات للنحاس ٢/ ١٦١ وأشعار الستة الجاهليين اختيار الاعلم : ١٨٩ .

الذينَ كُنتَ تأنسُ بهِمْ اذْ تحققتَ أن لا ارتِجاعَ لَهُ ، وتحقّقُ ذلكَ قد تقـررَ عندهُ قبلَ تحسُّرِهِ على خَلاءِ الدّارِ من أحبابِهِ السّاكنينَ فيهَا ، وسَلِّ همكَ عنكَ بركوبِ ناقةٍ وصفُها ما ذكرَه.

ويحتملُ أن يكونَ قولُهُ : " فَعَدِّ عَمّا ترَى " من كلامِ غيرِهِ مُسَلِّياً لـهُ أيضًا ومصبرًا .

والكلامُ على " اذْ " قد تقدّمَ عندَ الكلامِ على مايُبنَـى منَ الأسماءِ على السـكونِ . (١)

قال أبو القاسم : (وليسَ في الافعالِ شَـيءٌ مبنـيٌّ على الضمِ ولاَ على الكَسرِ) (٢) ، هذا الذي قالَهُ صحيحٌ، الاّ أنهُ رُبّما يُعترضُ عليهِ بقولِهِمْ : " مُـدُّ ، وَشُـدُّ " في لغةٍ من أدغمَ وبنَى على الضّمِّ اتباعاً ، وكذلِكَ يُعترضُ عليهِ بقولِهم : " مُدِّ ، وَشُـدِّ " بكسرِ الدّالِ، فيقَالُ : هو مبنيٌّ على كسرِ الدّالِ .

والجوابُ عن هذا الاعتراضِ أن يُقالَ : ليسَا بمبنييـنِ على الضّمِ ، ولاَ على الكسرِ ، وانمّا هُمَا مبنيانِ على السكونِ ، فانهُمَا فعْلا أمرٍ ، وفعلُ الامـرِ اذا كانَ للواحِدِ المُذكَّرِ المخاطبِ فهوَمبنيٌّ على السكونِ ، نحوُ : " قمْ ، واقعدْ ، واخرجْ " ، ولا يتحركُ اذا لَقِيَـهُ ساكِنٌ آخرُ بحركةِ التقاءِ الساكـنينِ ، وحركَـةُ التقاءِ الساكِنينِ ليستْ بحركةِ إعرابٍ ولا بناءٍ ، ويدلّكَ أنـهَا ليستْ بحركـةِ اعرابٍ ثبوتُها في المعربِ والمبنـيِّ :

أما ثُبوتُهَا في المعربِ ، فنحوُ : لم يقمِ الرجلُ ، فلو كانتْ حركـةَ اعرابٍ لَمَا ثبتتْ هَاهُنَا أصلاً ؛ لأنّ اعرَابَهُ هَاهُنَا انّمَا هُوَ سكونٌ .

وأما ثبوتُهَا في البناءِ فقولُهُمْ : كمِ المالُ ؟ ومَنِ الذي جَـاءَ ؟ يدلكَ على أنـهَا ليستْ بحركةِ اعرَابٍ ولا بحركَةِ بناءٍ . قلْنَا : فقولُكَ : " شُدَّ ، ومُدَّ ، وشُدِّ ، ومُدِّ " ليسَا مبنيينِ على ضمٍ ولاكسرٍ ، وانمّا هُمَا مبنيانِ علَـى السكونِ ، كنظائرِهِمَا من صيغِ فعلِ الأمرِ للمفردِ المذكرِ المخاطبِ ، وحُركَ آخرُهُ

---

(١) ينظر ص ٣٤٤ .
(٢) الجمل : ٢٦٤ .

لِالتقاءِ الساكنينِ، وأُدغمَ فيهِ / السّاكنُ الأولُ ؛ لأنَّ المدغمَ يجبُ تسكينُـــهُ، ٨٢/ب
لأنّهُ لا يدغَمُ إلّا ساكِنٌ في متحركٍ .

والثاني : يجبُ لهُ السكونُ ؛ لأنّــهُ آخرُ فعلِ الامرِ فحُرِّكَ الآخرُ لالتقاءِ الساكنينِ ، وأُدغِمَ فِيهِ الساكنُ الأولُ ، وحرّكَهُ بعضُ العربِ (١) بالضمِ اتباعاً للضمةِ التي تَلِي قبلَهُ ،وحركَهُ بعضُهُمْ بِالفتحِ طلباً للتخفيفِ ، وبعضُهُمْ حرّكَــهُ بالكسرِ على أصلِ التقاءِ الساكنينِ ، فقدِ اندفعَ الاعتراضُ "بمُدَّ" ، وشُدَّ" على أنّ في الافعالِ ما هُو مَبْنِيٌّ على الضّمِ وعلى الكسرِ، ولم يتحققْ فِيهَا إلّا البِنَاءُ على السكونِ والفتحِ .

قوله : (وإنّمَا يكسرُ منهَا مَا يُكسَرُ لِالتقاءِ الساكنينِ أو لِلْوصْلِ بعدَ الوقفِ في القَوافِي) (٢) ؛ الكسرُ فيهَا لِالتقاءِ الساكنينَ بيّنٌ ، نحوُ : اضربِ القوم .

وأمّا الوصْلُ بعدَ الوقفِ في القَوافي ،فيحتملُ أمرينِ :

أحدُهُمَا : أنَّ مِنَ العَـــربِ من لا يُطلِقُ القَوافي،فيقولُ :(٣)

* قِفَا نَبْكِ مِن ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمنزِلْ *

بسكونِ اللّامِ ، وكقوله : (٤)

* لِمَنِ الدِّيَارُ غَشِيتُهَا بِسُحَـــامْ *

---

(١) السيرافي : إنّمَا تصرفوا في رُدَّ بهذه الحركات الثلاث على مقدار تصرفه في نفسه ، فضمه بعضهم لإتباع الضمةِ الضمة وكسره بعضهم لإلتقـــاءِ الساكنينِ على ما يجبُ في ذلكَ منَ الكسرِ لالتقاءِ الساكنين ، وفتحه بعضهم فراراً الى أخفِ الحركاتِ عندَ التضعيفِ والضمة ؛ لأنَّ رُدَّ مأخوذٌ مِن رَدَّ يَرُدُّ وهو فعلٌ متصرفٌ فتصرفُوا فيهِ بهذهِ الحركاتِ علىَ حسبِ ذلكَ. شرح سيبويه ١/١٥٩ وانظر شرح الملوكي في التصريف ٤٥٤ .

(٢) الجمل :٢٦٤ .

(٣) الشاهد لامرئ القيس : ديوانه ٨ ومن شواهد سيبويه في الكتاب ٢٠٦/٤-٢٠٧ ، والسبع الطوال ١٥ ، وسر الصناعة ٥٠١/٢ والقصائد المشهورات الموسومة بالمعلقات ٣/١ ، والستة الجاهليين اختيار الاعلم: ٢٩ .

(٤) لامرئ القيس ، ديوانه : ١١٤ والستة الجاهليين اختيار الاعلم ٩٤ ،وهو مطلع قصيدةٍ يَجِيبُ بِهَا سُبَيع بن عوفٍ بنِ مَالِكٍ ، وعجزه :

* فَعَمَايَتَينِ فَهَضْبُ ذِي اقْدَامِ *

وبالفتح كقوله :(١)

* أَقِلِّي اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالعِتَابَا *

على رأيِ مَنْ أنشدَهُ بالأَلِفِ ، وكذلكَ فيمَا كانَ مضموماً يُثبتُ الواوَ ، ويحركُ ما قبلَهَا بالضمِ، فيكونُ تحريكُ الحرفِ الاولِ الذى قَبلَ حرفِ العلةِ يُوصِلُ حرفَ العلةِ بالحرفِ الساكنِ، فَانَّهُ وَصَلَهُ بهِ بعدَ أن كانَ موقوفاً على السكونِ في لغةِ مَنْ لا يُطلقُ ، هذا تأويلُ بعضِ النحويينَ في هذا الكلامِ .

ويحتملُ أن يريدَ بالوقفِ الوقفَ المَعْهُودَ (*) ، نحوُ : تشديدِهِم الآخرَ لِلوقفِ ثُم وصلِهِ بحرفِ عِلةٍ ساكنٍ بعدَ التشديدِ ، وذلكَ قولُهُم :(٢)

* بِبَازِلٍ وَجْنَاءَ أَو عَيْهَلِّ *

ومثله قوله :(٣)

* مِثْلَ الحَرِيقِ وَافَقَ القَصَبَّا *

(*) هذا هو الأمر الثاني المحتمل للوصل بعد الوقف في القوافي ، وقد ذكر المؤلف أحد الامرين في الصفحة السابقة.

(١) الشاهد لجرير وهو في ديوانه : ٨١٣ وهو من شواهد سيبويه في الكتاب ٤/ ٢٠٥-٢٠٨ ، والنوادر لابي زيد : ٣٨٧ ، والمقتضب ١/ ٢٤٠ ، وسر الصناعة ٢/ ٤٧١ - ٤٧٩ ، وشرح شواهد الشافية ٢٣٦-٢٤٢ ، وشواهد الكشاف ٤/ ٣٣٩ ، وأوضح المسالك ١/ ١٤، والخزانة ١/ ٦٩ - ٣٣٨ وعجزه :

* وَقُولِي ان أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَا *

ورواية الديوان بالالِف .

(٢) الشاهد من رجز لمنظور بن مُرثد الاسدى ، وهو من شواهد سيبويه في الكتاب ٤/ ١٧٠ وقيل لرجل من بني أسد ، وهو في النوادر لابي زيد ٢٤٨ ، والمحتسب لابن جني ١/ ٧٢-١٣٧ ، وسر الصناعة ١/ ١٦١-٤١٧ والمنصف ١/ ١١ ، والانصاف ٢/ ٧٨٠ والضرائر لابن عصفور: ٣٢-٥١ ، وشرح شواهد الشافية ٢٤٦-٢٤٨ - ٢٥٠ واللسان (عهل) وصدره :

تَسَلَّ وَجْدَ الهَائِمِ المُغْتَلِّ ... بِبَازِلٍ وَجْنَاءَ أو عَيْهَلِّ

كأن مَهْوَاهَا على الكَلْكَلِّ

(٣) تخريجه في ص ٥٩٠ و ٥٧٩ .

لأنه بتشديدِ الآخِرِ يُريدُ الوقفَ عليهِ ؛ لأنّ ذلكَ التشديدَ لا يكونُ إلّا فـي الوقفِ ، ثمّ وصله بالألِفِ أو بالياءِ على نحو ما تقدّم ، فحرّكَ الحرفَ المشدّدَ الذى نوى الوقفَ عليهِ بالفتحةِ أو بالكسرةِ ، فهوَ أيضًا تحريكٌ للوصلِ ، أى : لوصلِ الحرفِ بالياءِ أو بالألِفِ بعدَ الوقفِ ، أى : مِنْ بعدِ نيّةِ الوقفِ ؛ لأنّهُ لما شدّدَهُ فقدْ نوى الوقفَ عليهِ ، وهذا تأويلُ الأستاذ أبي الحسن ابنِ خروف - رحمه الله - ، والأولُ تأويلُ الأستاذ أبي عليّ الرُّندى (١) - رحمهُ اللهُ - ولفظُ أبي القاسم صالحٌ لِكِلا التأويلين ؛ لأنّ في كِلا الحالَينِ تحريكُ الوصلِ بعدَ الوقفِ فـي القوافِي .

وقوله : (لأنّ الجزمَ خاص لِلأفعال ، كما أنّ الجرّ خاصٌ لِلأسماءِ) إلى قوله : (حرّكَهُ بحركةِ نظيرهِ) (٢) ، هذا الكلامُ هوَ تعليلُ التحريكِ لِالتقاءِ الساكِنينِ لما كانَ أصلُهُ أن يكونَ بالكسرِ ، ومعناهُ أن يقولَ إنّما كانَ التحريكُ لِالتقاءِ الساكنينِ بالكسرِ هُوَ الأصل ؛ لأنّ الكسرَ مثلُ الخفضِ ، وإن كانَ من غيرِ عاملٍ ، والأفعالُ يدخلُها الجزمُ ، والجزمُ في الأفعالِ مقابلٌ للجرّ في الأسماءِ ، وهو معنى قولكَ : نظيرُ الجرّ في الأسماءِ ، ومقابلتُهُ لهُ ومناظرتُهُ كونُهُ مختصًا بالأفعالِ ، كما أنّ الجرّ مختصٌّ بالأسماءِ ، فلمّا اضطرّ إلى تحريكِ السّاكِنِ المجزومِ حُرّكَ بحركةِ ما هو مختصٌّ كاختصاصِهِ ؛ لأنّ الجرّ اختصّ / بجنسٍ ٨٣/أ من الكَلِمِ وهوَ الاسمُ ، والجزمُ اختصّ بِجنسٍ منَ الكَلِمِ وهُوَ الفعلُ ، فهوَ أنسبُ لهُ منَ الضمةِ والفتحةِ ؛ لأنّ الضمةَ والفتحةَ لا يختصانِ بالإسمِ ولا بالفعلِ ، وهذا تعليلٌ جيّدٌ ، ويحتملُ ما بُنيَ على السكونِ مِنَ الأسماءِ والأفعالِ بالتحريكِ لِالتقاءِ الساكِنينِ على تحريكِ المجزومِ ، وقدْ علّلهُ بعضُ النحويينَ بأن قـالَ :

---

(١) هو أبو علي عمر بن عبد المجيد الرندى بضم الراء وسكون النـون الأستاذ النحوى أخذ عن السهيلى وله شرح على جمل الزجاجـي وهو من مقرئـي كتاب سيبويه .
انظر ترجمته فى الذيل والتكملة ٥/٢/٤٥٣ ، وبغية الوعاة ٢/٢٢٠ ونفح الطيب ٤/١٧٨ .

(٢) الجمل : ٢٦٥ . وتكملته : فإذا احتيجَ إلى تحريكِ المجزومِ حُرك بحركة نظيره .

حُرِّكَ الفعلُ المجزومُ أو المبنيُّ على السكونِ بالكسرِ ، وكَانَ أصلُهُ ذَلِكَ ؛ لأنَّ الكسرةَ حركةٌ لاَ تكونُ في الفعلِ اعرابًا فلوْ حُرِّكَ بِالفتحِ أوبالضمِ لالتبسَ ذَلِكَ التحريكُ بِتحريكِ الإعرابِ ؛ لأنَّ الضمةَ والفتحةَ تكونُ إعرابًا في الفعلِ ، فلوْ كَانَ التحريكُ لِإلتقاءِ السَّاكِنينِ بِالضمِ أوبِالفتحِ لَكانَ يلتبسُ بِحركةِ الإعرابِ ، وهُوَ أيضًا تعليلٌ جَيدٌ مُناسِبٌ .

وحُرِّكَ المبنيُ عَلى السكونِ في الأسماءِ بالكسرِ حملاً على الفعلِ ، اذِ السكونُ أكثرُ مَا يكونُ في الفعلِ ، وان شئتَ أن تَقولَ : حُرِّكَ السَّاكِنُ بِالكسرِ فِي الاسمِ لأنَّ الكَسرَ لاَيكونُ اعرابًا فِي الاسمِ حتَّى يَكونَ معَهُ التنوينُ ،أوِ الالفُ واللاّمُ ، أو الإضافَةُ ، ومَا حُرِّكَ لِإلتقاءِ السَّاكِنينِ مِنَ المبنياتِ علىَ السُّكُونِ في الأسماءِ ليسَ فِيهِ ألفٌ ولاَمٌ ولاإضَافَةٌ ولا تنوينٌ ،فارتفعَ بِهِ الإلباسُ بينَ كسرةِ التقاءِ السَّاكِنينِ بكسرةِ الإعرابِ .

قولُهُ آخرَ البابِ : (فهذِهِ جملةُ المعربِ والمبنيِّ لم يشذّ منْهَا شيءٌ)[1] ، يَظهَرُ مِنْ هذَا الكلامِ أنهُ لَم يتركْ مُعربًا ولا مبنيًا إلاّ ذَكَرَهُ .

قلتُ : أما المعربَاتُ فقدْ ذَكَرَهَا جَمِيعهَا، ولم يشذَّ عَنْ كَلامِهِ منهَا شَيءٌ، وأما المَبنياتُ فقدْ نقصَهُ أشياءُ مِنهَا ولمْ يستوفِهَا كُلَّهَا،اللهمَّ إلاّ أنْ يريدَ أنه ذَكَرَ علةَ بناءِ المبنيّ مِنْ كُلِّ نوعٍ مِن أنواعِ الكَلِمِ، فجعَلَ علةَ بِنَاءِ الأفعالِ كَونَهَا لا تَعْتَوِرُ[2] عَليهَا المعانِي التي بَيَّنَ بالإعرابِ أصلَهَا،وجَعَلَ بناءَ مَا ليسَ أصلُهُ البِنَاءَ ـ وهِيَ الأسماءُ ـ مُضَارَعَتَهَا للحروفِ ، وهذَانِ المعقُولاَنِ كليّانِ لِلبناءِ عندَهُ ، وَإذَا ذَكَرَ كُلّيَةَ الجنسِ فقدْ ذَكَرَهُ كُلَّهُ ؛ لأنَّ مَابينَهُ لَكَ مِن المُثلِ المذكورةِ تَجدهُ فِي كُلِّ مَا يُماثِلُهُ ،فبهذَا الاعتبارِ لم يتركْ مِنَ المعرباتِ ولاَ مِنَ المبنياتِ شيئًا فيحمَلُ كَلامُهُ على ظَاهِرِهِ .

وأما إذَا نظرنَا إِلَى الجزئياتِ فإنهُ لم يستوفِهَا ولا ينبغِي أن ينظَرَ فِي كَلامِهِ الى الجزئياتِ ؛ لأنَّ جُزئياتِ كُلِّ بَابٍ لاَ تكادُ تنحصرُ .

---

(١) الجمل : ٢٦٥ .

(٢) في اللسان (عور) اعتوروا الشيء،وتعوروه ، وتعاوروه تداولوه فيما بينهم قال الجوهري : انما ظهرت الواو فى اعتوروا ؛ لأنه فى معنى تعاوروا فبني عليه كما ذكرنا فى تجاوروا ، وفى الحديث يتعاورون على مِنبَرى أيْ يَختَلِفونَ وَيَتَناوبُونَ .

بابُ المخاطبـــــــة

المخاطبةُ اعتمادُكَ على مَن تحدثُهُ بخطَابِكَ ، واقبالُكَ عليهِ دُونَ غيرِه، وتختلفُ طرائقُهَا بحسبِ اختلافِ أحوالِ المُخاطبينَ مِنَ الإفرادِ والتثنيةِ والجمعِ والتذكيرِ والتأنيثِ .

فَموضُوعُ البابِ لوصفِ كيفيةِ المُخاطَبةِ،وتَبيينِ وُجُوهِهَا بالتمثيـــــل ، واختلافِ ألفاظِ أسماءِ الإشَارةِ وحُرُوفِ الخِطَابِ بحسبِ اختلافِ مَعانِي المسئُولِينَ والمسئولِ عنهُمْ مِنَ الإفرادِ والتثنيةِ والجمعِ والتذكيرِ والتأنيثِ،واختــلافِ الجوابِ بحسبِ اختلافِ الحُكمِ لموضِعِ اسمِ المسئُولِ وأدواتِ السُّؤالِ ،والإعلامِ بمَا في حَرفِ الخطابِ مِنِ اختلافِ اللغَةِ،/ وأنَّ احدَى اللغتَينِ أقيسُ مِنَ ٨٣/
الأخرَى ، وأنهُ لاَ موضعَ لأدوَاتِ الخِطابِ مِنَ الإعرابِ لحرفيتِهَا ، فَهذَا الذِى وُضِعَ لَهُ البابُ مَعَ الأمثلَةِ الموضوعَةِ لِلبيانِ ، فكَانَ حَقُّهُ أن يَقُولَ في الترجمةِ : "بابُ المخاطبةِ والإشارةِ" ؛ لأنَّ البابَ مشتركٌ بَينَ تبيينِ حُكمِ المُخاطبَةِ والإشارةِ، وليسَ يختصُّ بتبيينِ المخاطبَةِ ، ألاَ تَراه يقولُ : (اجعَلْ أولَ كَلامِكَ لِمَنْ تسألُ عَنهُ وآخِرَهُ لمنْ تُخَاطِبُهُ)[(١)]. ثُم مضَى البابُ كُلُّهُ على بَيانِ اسمِ الإشَارةِ ، والمخاطَبةِ ، وأرادَ بقولِهِ : (أولَ كلامِكَ) اسمَ الإشَارةِ ، وبقولِهِ : (آخرَهُ) حرفَ الخِطابِ ؛ لأنَّ أولَ كَلامِكَ انَّمَا هُوَ اسمُ الإستفهَامِ ولاَ يختلفُ ، وانَّمَـــا يختلفُ مَا بعدَهُ مِن أسمــاءِ الإشارةِ وحَرفِ الخِطَابِ .

وفِي البَابِ غَيرُمَا ذُكرَ مِنْ أحكَامِ كَافِ الخِطَابِ ،وأرَاهُ تَركَهُ لِقلتِهِ فِي الاستعمالِ،أو على عَادَتِهِ فِي الإغفَالِ . انتهتْ الطريقةُ الكليةُ .

ثُم تزيدُ إن شئتَ عليهَا فَتقولُ : المُخاطبةُ سُؤالُكَ مَنْ تُخاطِبُـــهُ عَن مَنْ لاَ تُخَاطِبُهُ،ويكُونُ المسئولُ عنهُ مُشاراً إليهِ ، كَقولِكَ : كَيفَ ذَلكَ الرجُلُ يا رَجلُ ؟ وقدْ تَضمنَ هَذَا البابُ أدوَاتِ السُّؤالِ ، وهيَ : "كَيفَ" ومَاجرَى مجرَاهَا .

---

(١) الجمل : ٢٦٦ .

وأَدَواتِ المسئولِ عَنهُ ، وأدَوَاتُ السُّؤَالِ أَدَوَاتُ الاستفهامِ ، وأدواتُ المسئولِ عَنهُ وهِيَ : "ذَا ، ذَانِ ، أُوْلاءِ ، تَا ، تانِ ، أُولاءِ".

وأدواتُ المَسئولِ : كَ ، كِ ، كُمَا ، كُمْ ، كُنَّ .

فَإذَا أردتَ بناءَ هذَا البابِ لِمن يَرومُ فَهمَهُ، فَقلْ لَهُ: اجعَلْ أوَّلَ كَلامِكَ أدواتِ السُّؤَالِ ، ثُمَّ أدواتِ المسئولِ عنهُمْ ، ثُمَّ أدواتِ المسئولِ، ورتبتُ هذَا على طريقِ الاهمِ فالاهَمِ ، ومِثَالُهَا : كيفَ ذَلكَ الرجلُ يا رَجُلُ ؟

ومسائلُ هَذَا الباب منحصرةٌ، وهيَ ستٌّ وثلاثونَ مسألةً ، وأصولُهَا ستةٌ وهُمُ المسئولُونَ ، والمسئولُ عَنهُمْ ، وهُمْ: رَجُلٌ رَجُلانِ رِجَالٌ ، امرأةٌ امرأتَانِ نِسَاءٌ ، فتبسطُ هذهِ الستةَ في سَطرٍ ، ثُمَّ تجعلُ فوقَ الاولِ منهَا مِثلَهُ وتَسألُهُ عنْ جَميعِ الاسماءِ التي في السطرِ الاسفَلِ ، وهُمْ الستةُ واحدًا واحدًا ، ثُمَّ تَجعلُ فوقَ الثاني مِثلَهُ، وتفعَلُ مثلَ ما فعلتَ بالذين قَبلَهُ كذَلِكَ، حتَّى تَستوفيَ بالجَعْلِ مِثلَ ما في السطرِ الاسفَلِ فإذَا أنكَ حَصرتَ جميعَ مَسَائِلِ البابِ ، وإذَا كَمُلَ سُؤَالُ اسمِ سَطرٍ مِنَ السطرِ الاعلى عنْ واحِدٍ مِنَ أسماءِ السطرِ الاسفلِ بجَوابِهِ جعلتَ أمارةَ ذَلِكَ نقطةً على الاعلى و نقطةً على الاسفَلِ فَيكملُ السُّؤَالُ والجوابُ ، ويكملُ على كُلِّ واحِدٍ منَ الاسماءِ سِتٌّ. /٨٤

شجرة المخاطبين

سؤال عن المذكر		سؤال عن المؤنث	
خطاب للمذكر	خطاب للمؤنث	خطاب للمذكر	خطاب للمؤنث
للواحد		للواحد	
كيف ذلكَ الرجلُ يارجلُ؟	كيف ذلكِ الرجلُ ياامرأةُ؟	كيف تلكَ المرأةُ يارجلُ؟	كيف تلكِ المرأةُ ياامرأ
كيف ذلكُما الرجلُ يارجلان؟	كيف ذلكُما الرجلُ يا امرأتان ؟	كيف تلكُما المرأةُ يارجلان	كيف تلكما المرأةُ يا امرأ
كيف ذلكُم الرجلُ يارجالُ؟	كيف ذلكُنّ الرجلُ يانساءُ؟	كيف تلكُم المرأةُ يارجالُ ؟	كيف تلكُنّ المرأةُ يانسا
للاثنين ذانك		للاثنين	
كيف ذانِكَ الرجلان يا رجل ؟	كيف ذانِكِ الرجلان يا امرأةُ ؟	كيف تانِكَ المرأتان يا رجلُ ؟	كيف تانِكِ المرأتان يا امرأةُ ؟
كيف ذانِكُما الرجلان يا رجلان ؟	كيف ذانِكُما الرجلان يا امرأتان ؟	كيف تانِكُما المرأتان يا رجلان ؟	كيف تانكما المرأتان امرأتان
كيف ذلكُمُ الرجلان يا رجالُ ؟	كيف ذانِكُنّ الرجلان يا نساءُ ؟	كيف تانِكُم المرأتان يا رجالُ ؟	كيف تانِكُنّ المرأتان نساءُ ؟
للجمع		للجمع	
كيف أولئكَ الرجالَ يا رجلُ ؟	كيف أولئكِ الرجالُ يا امرأةُ ؟	كيف أولئكَ النساءُ يا رجلُ ؟	كيف أولئكِ النسوةُ يـ امرأةُ ؟
كيف أولئكما الرجالُ يا رجلان ؟	كيف أولئكُما الرجالُ يا امرأتان ؟	كيف أولئكُما النسوةُ يا رجلان ؟	كيف أولئكُما النسوةُ امرأتان ؟
كيف أولئكُمُ الرجالَ يا رجالُ ؟	كيف أولئكُنّ الرجالُ يا نساءُ ؟	كيف أولئكُمُ النسوةُ يا رجالُ ؟	كيف أولئكن النسوةُ نساءُ ؟

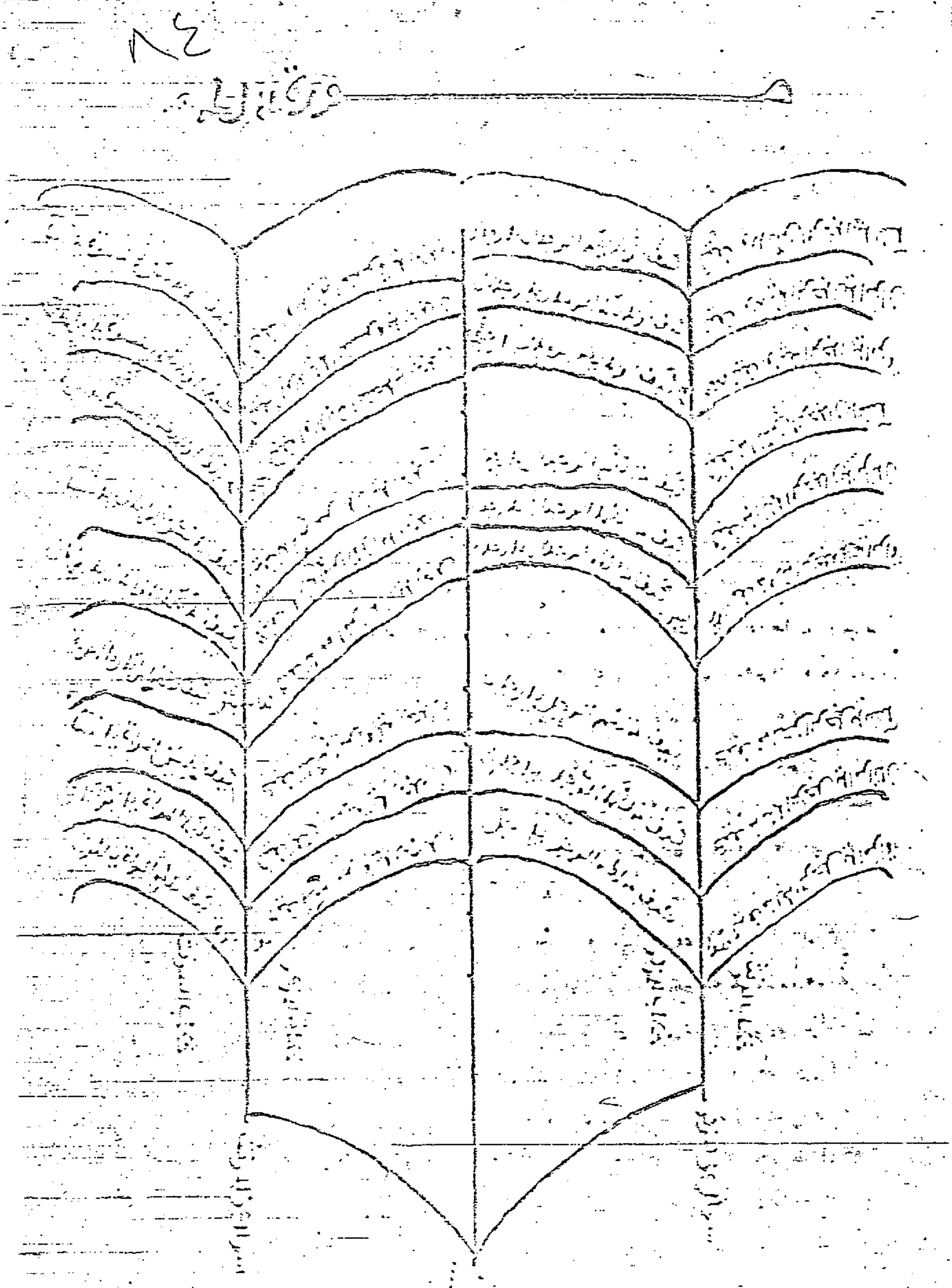

شجرة المخاطبين كما وردت في المخطوط بالصفحة ٨٤/ب

ثُمَّ اعلمْ أنَّ المخاطبةَ مصدرُ خَاطَبَ يُخاطِبُ مخاطبةً ، كَمَا تقولُ : قاتَلَ يقاتِلُ مقاتلةً، والمخاطبةُ تكونُ بالأمرِ ، نحوُ : قمْ ، واقعُدْ ، وتَكُونُ بالنهيِ ، نحوُ : لا تقمْ ولا تقعُدْ ، وتكونُ بالاستفهَامِ ، نحوُ : أتقومُ ؟ وهلْ تقعُدُ ؟ ، وتكونُ بِالخبرِ ، نحو : فعلتُ كذَا ، وصَنعتُ كذَا .

وهذَا البابُ الذِي ترجمَهُ النحويُونَ بالمخاطَبةِ أقصرُ مِن عمُومِ اسمِ المخاطَبةِ، إذ مُرادُهُمْ بِهِ بعضُ المخاطبَةِ وهُوَ الخِطابُ بِالاستفهامِ بُكيفَ" عَنِ اسمِ الإشارةِ مُتصلاً بكَافِ الخطابِ ، فَهذَا هُوَ الذِى قَصَدَ فِي هـذَا الباب ،وفيه وضع مسائله.

وكيفَ ؟ اسمٌ من أسماءِ الاستفهامِ ، وهيَ سُؤالٌ عنْ حالٍ ، وهيَ تكونُ تارةً بِهمزةِ الاستفهامِ، والصفَةِ التِي هيَ حَالُ المسئولِ عَنه، وتتقدرُ أيضًا "بأيِّ" مَجرورَةٍ ، فمثَالُ التقديرِ الاولِ : اذا قلتَ : كَيفَ زَيدٌ أصحيحٌ، أمْ سَقِيمٌ ، أمْ فَرِحٌ ، أمْ حَزِينٌ ؟ الى غيرِ ذَلِكَ مِنَ الصفاتِ التِي يمكنُ أن يتَصفَ بِهَا المسئولُ عنهُ فِي حَالِ السؤالِ .

ومثالُ التقديرِ الثَانِي : على أيِّ حَالٍ هُوَ زَيدٌ ؟، فالجَوابُ عنِ الأولِ : يَقُولُ صَحيحٌ ، أوسقيم ، أو فَرِحٌ ، أو حَزِينٌ ،على حَسَبِ ما ثَبَتَ عندَ السُّؤالِ ، ويَنبغِي أن يَكُونَ الجوابُ على حَدِّ السُّؤالِ ، فإن كَانَ المسئُولُ عنهُ جملةً اسميةً كَانَ الجَوابُ كذَلِكَ،فقولُكَ : سَقِيمٌ أونحوهُ انمَا هُوَ على تقديرِ : هُوَ سَقِيمٌ ، أو هُوَ صَحِيحٌ، فجعلتَ جَوابكَ جملةً اسميةً ، كَمَا كَانَ السُّؤالُ كذلكَ ، وهوَ قولُكَ : كيفَ زيدٌ ؟ وإذا قلتَ : كيفَ رأيتَ زيدًا : سَقِيمًا ، أو صَحِيحًا ؟ فَيكونُ قولُكَ : سَقِيمًا ، أوصحيحًا مفعولاً ثانيًا، أو حَالاً اذا كانتِ الرؤيةُ بَصريةً ، فكأنكَ قلتَ : رأيتهُ سَقِيمًا، فَتكونُ الجملَةُ الجَوابيةُ فِعليةً ، كَمَا كانَ السُّؤالُ كذلكَ ، وأما جَوابُهَا على تقديرِهَا "بأيِّ" مجرورةٍ فَلاَ ينبغِي أنْ يَكونَ الجوابُ الأمجرورا ، وذلكَ اذا قَالَ لكَ القائلُ : كيفَ زَيدٌ ؟ وتُلاحِظُ فِيهِ التقديرَ على أيِّ حَالٍ زيدٌ ؟، فَينبغِي أن تجيبَهُ بأن تَقُولَ : على عافيةٍ أو عَلَى حالٍ ضَعيفَةٍ ،ويكونُ هَذا المجرورُ في مَوضعِ رَفعٍ على أنهُ خَبرُ ابتداءٍ مُضمَرٍ ، كأنكَ قلتَ : هُوَ على حالِ كذَا ، فيكونُ الجوابُ مطابقًا لِهَذا السُّؤالِ في كونِهِ جملةً اسميةً .

وإن كانَ السّؤالُ جملةً فعليةً ، كقولكَ : كيفَ رأيتَ زيدًا ؟ كانَ ذلكَ المجرورُ في موضعِ نصبٍ على أنهُ مفعولٌ ثانٍ لِرأيتَ، أو في موضعِ الحالِ إن كانتِ الرؤيةُ بَصريةً لا قلبيةً ، وتَقيس على هذا.

فَإن قالَ قائلٌ : ما الدَّليلُ على أنَّ كيفَ مِن قبيلِ الأسماءِ؟ ولِمَ لا تجعلوها حرفًا مثلَ الهمزةِ وهَلْ ؟ قيلَ : الدليلُ على أنهَا مِنَ الأسماءِ أنَّ الكلامَ يستقِلُّ بِهَا معَ الاسمِ الواحِدِ ، وذلكَ إذَا قلتَ : كيفَ زيدٌ ؟ ولو كانتْ مِثلَ الهمزةِ أوْ هَلْ لم يستقلْ بِهَا كلامٌ.

ودَليلٌ آخر أنهَا تُجابُ بِالأسماءِ إذَا قلتَ : كَيفَ زيدٌ ؟ فيقالُ لَكَ : صحيحٌ أو سَقيمٌ ، ولا يُجابُ بِالاسمِ إلا الاسمُ ، فهذَا الكلامُ في كيف.

وأمّا " ذَا " فهوَ اسمُ إشارةٍ والكافُ المتصلَةُ بِهِ حَرفُ خِطابٍ فِي هذَا الموضِعِ ، وجملَةُ مَسائِلِ هذَا البابِ ستٌّ وثلاثونَ مَسألةً ، وذلكَ أنَّ اسمَ الإشارةِ يكونُ مُذكرًا ومُؤنثًا ، /وكلُّ وَاحِدٍ مِن قسمي المذَكّرِ والمُؤنَّثِ ينقسمُ إلَى ثلاثةِ أقسامٍ : مُفردٍ ، ومثنًّى ، ومجموعٍ ، فتأخذُ كلَّ قسمٍ مِنَ الأقسامِ الستةِ وتَجعلُ الأقسامَ الستةَ الأُخرَى فتكونُ مَسائِلُهُ ستةً في ستةٍ مِنْ ضربِ العَددِ ، فتنفصلُ مِنهَا ستٌّ وثلاثونَ مَسألةً . ٨٥/أ

وبَيانُهَا على التفصيلِ : هُوَ أن تأتِيَ بِالمشارِ إليهِ وهُوَ المسئُولُ عنهُ مفردًا مُذكرًا ، ثم تأتِي بِأنواعِ الخِطَابِ الستةِ فَتقولُ : كيفَ ذلكَ ؟ وكيفَ ذلكمَا ؟ وكيفَ ذلكُمْ ؟ تُفرِدُ المخاطَبَ المذكرَ ثمَّ تُثنيهِ ، ثم تجمَعُهُ ، ثم تأتِي بخطابِ المؤنَّثِ أيضًا فتقولُ : كيفَ ذلكِ ؟ بخطابِ المؤنثِ ، وكيفَ ذلكمَا ؟ وكيفَ ذَلِكُنَّ ؟ فَهذِهِ سِتُّ مسائلَ معَ افرادِ المذكرِ المشارِ اليهِ ، وتأتِي بِأنواعِ الخطابِ الستةِ ، فتقولُ : كيفَ ذَانكَ ؟ وكيفَ ذَانكُمَا ؟ ، وكيفَ ذانكمْ ، وكيفَ ذَانكِ لِخِطَابِ المُؤنَّثِ؟ ، وكيفَ ذَانكُما ؟ وكيفَ ذَانكُنَّ ؟ ، فهذه سِتُّ مسائلَ إلى السِتِّ المتقدمَةِ (١) ، فتجعلُ مِن ذَلكَ اثنتي (٢) عشرةَ مَسألةً ، ثم تأتِي بالمشارِ اليهِ جَميعًا لِلمذكّرِ ، وتأتِي بأنواعِ الخِطابِ السِتةِ فَتقولُ : كيفَ أولئكَ ؟ وكيفَ أولائكُمَا ؟ وكيفَ أولائكُمْ ؟ وكيفَ أولئِكِ ؟ لِخطابِ المُؤنَّثِ ، وكيفَ أولائِكُمَا ؟ وكيفَ أولئِكُنَّ ؟ ، فهذِهِ سِتُّ مسائلَ إلى اثنتيْ

---

(١) أي مع تثنية المذكر المشار إليه.

(٢) في الأصل : اثنتا ، والصواب ما أثبتناه.

عشرة مسألةً ، فتجعلَ من ذلكَ ثماني عشرةَ مسألةً ، ثُمَّ تأتي بالمشارِ إليه مفردًا ومثنًّى (١) وتأتي معهُ بأنواعِ الخطابِ الستةِ فتقولُ : كيفَ تانكَ ؟ وكيفَ تانكما ؟ وكيفَ تانِكُمْ ؟ وكيفَ تانِكِ ؟ " لِخطابِ المؤنثِ ، وكيفَ تانِكما ؟ وكيفَ تانِكُنَّ ؟ ، فهذِهِ ستُ مسائلَ إلى أربعٍ وعشرينَ مسألةً ، فيتحصلُ مِنْ ذَلِكَ ثلاثونَ مسألةً ، ثم تجمعُ المشارَ إليهِ المؤنثَ ، وتأتي بأنواعِ الخطابِ الستةِ فتقولُ : كيفَ أولائكَ ؟ وكيفَ أولائكما ؟ وكيفَ أولائِكُمْ ؟ وكيفَ أولائكِ ؟ لِخطابِ المُؤنثِ ، وكيفَ أولائكما ؟ وكيفَ أولائِكُنَّ ؟ فهذِهِ ستُّ مسائلَ ، وبِهَا كَمُلَتِ المسائلُ الستُّ والثلاثونَ مسألةً ، وهيَ التي ذكرَ أبو القاسمِ - رحمه الله - ولم يتركْ منهَا إلّا ما كانَ سهلًا. ومثلتُ هذِهِ المسائلَ بِغيرِ نعتِ المشارِ إليهِ وبغيرِ إلحاقِ هَاءِ التنبيهِ لاسمِ الإشارةِ إيجازًا واختصارًا، فتفعلُ ذلِكَ إن شئتَ ، فيجوزُ أن تقولَ : كيفَ ذَلِكَ الرجلُ ؟ ، وكيفَ هذا الرجلُ ؟ وكيفَ ذَا ؟ وكيفَ ذِهْ ؟ وكيفَ ذِهي ؟ وان شئتَ أنْ تصفَ ، فتقولَ : كيفَ ذِى المرأةُ ؟ وكيفَ هَذِهِ المرأةُ ؟ وكيفَ تلكَ المرأةُ ؟ وقد ذكرَ ذَلِكَ كلَّهُ الأستاذُ أبو الحسن بنُ خروف - رحمه الله - في شرحِ الجمل.

ألفاظ الكتاب :

قوله : (إذا خاطبتَ فاجعلْ أولَ كلامِكَ لمن تسألُ عنه ، وآخرَهُ لمن تخاطِبُهُ ، فتقول إذا سألتَ رجلًا عن رجلٍ : كيفَ ذلِكَ الرجلُ يا رجلُ ؟) (٢)، اعلم أنَّ مبدأَ الكلامِ "كيفَ" ، وآخِرَهُ "يا رجلُ" ، فأمَّا "كيفَ" فليستْ واقعةً على المسئولِ عنه، وإنمَا هيَ واقعةٌ على السؤالِ والحالِ المسئولِ عنهَا ، وأمَّا مرادِفُ المسئولِ عنهُ فهوَ اسمُ الإشارةِ وليسَ هِيَ في أولِ الكلامِ ، يدلُّكَ علَى ذلكَ قوله : لمن تسألُ / عنهُ ، وليسَ هذا أولَ الكلامِ. /٨٥

فالجوابُ أن يقالَ : يحتملُ هذا الإطلاقُ أمرينِ : أحدُهُمَا : أن يريدَ بالكلامِ ذلكَ ويتوسعَ فيهِ ، لأنَّهُ ليسَ بكلامٍ على الحقيقةِ ، والنحويونَ

---

(١) في هذا الموضع سقط حيث لم يذكر المؤلف أمثلة المشار إليه مفردًا مؤنثًا مع أنواع الخطاب الستة وتبعًا لكيفية تعبيره يكون السقط كما يلي : " مؤنثا وتأتي بأنواع الخطاب الستة فتقول : كيف تِيكَ ؟ وكيف تِلكما ؟ وكيف تلكم ؟ وكيف تلكِ ؟ وكيف تلكما ؟ وكيف تلكنّ ؟ فهذه ست مسائل إلى ثماني عشرة مسألة فيتحصل من ذلك أربع وعشرون مسألة ".

(٢) الجمل : ٢٦٦.

يتوسعونَ في اصطلاحِهِمْ ، فيطلقونَهُ على ما ليسَ بكلامٍ ، وأولُ ذلِكَ " ذا " وهو المسئولُ عنهُ، وآخِرُهُ الكافُ وهي ضميرُ من تُخاطِبُهُ .

والاحتمالُ الآخرُ أن يكونَ أطلقَ أوّلَ الكلامِ على "كيفَ" وجعلها لمن تسأَلُ عنهُ على طريقِ التوسعِ ؛ لأجلِ كونِهَا سُؤالاً عن حالِهِ ،

وقوله : (وآخِرُهُ لمن تُخَاطِبُهُ) ، يريدُ بذلكَ يا رجلُ .

قوله : (واللامُ زائدةٌ للتوكيدِ)(١) ، اعلم أَنَّ "ذا" للمشارِ إليهِ القريبِ [وذاكَ](٢) لمنْ هو أبعدُ ، وذلكَ للمشارِ إليهِ الذي هو في أقصى البعدِ، فاللّامُ إذًا إنَّمَا هيَ دالةٌ على بعدِ المشارِ إليهِ أقصى البُعدِ، فإطلاقُهُ عليهَا تأكيدًا لا معنَى لَهُ ؛ لأنَّهَا دلتْ على ما لمْ تدلَّ عليهِ ذاكَ " ولا "ذا" من كثرةِ البعدِ ، ووجهُ إطلاقِهِ أنهُ لمّا كانَ فيهِ بعدٌ مّا وجاءتِ اللّامُ فَدلتْ على زيادةِ ذلكَ البعدِ ، فمدلولُها إنَّمَا هوَ منْ جنسِ البعدِ، صارتْ لِذلكَ كأنها تأكيدٌ للبُعدِ ، فهذا وجهُ تجوزِهِ في كونِهِ أطلقَ عليهِ تأكيدًا ، ولوْ كانَ مدلولُهَا غيرَ البعيدِ لم يكنْ لإطلاقِ التأكيدِ عليهَا وجهٌ لا حقيقةٌ ولا مجازًا ، وقالَ بعضُ النحويينَ : الكافُ واللّامُ لتراخِي المُشارِ إليهِ، والكافُ لِلخطابِ .

قوله : (ولا موضعَ لهَا منَ الإعرابِ)(٣) ، يريدُ كافَ الخطابِ، فهيَ إذًا حرفٌ دالٌ على الخطابِ وليستْ باسمٍ، إذ لو كانتِ اسمًا لكانَ لهَا موضعٌ منَ الإعرابِ كسائِرِ الأسماءِ، وكذلكَ تثنيتُهَا وجمعُهَا مذكرةً ومؤنثةً لا موضعَ لهَا منَ الإعرابِ ، فإنْ قيلَ : ما الدّليلُ على أنَّ الكافَ وتثنيتَهَا

---

(١) الجمل : ٢٦٦ .

(٢) في الأصل : وذلكَ ، وهوتصحيفٌ صوابُه ما أثبتناه . وانظر التصريح على التوضيح ١٢٩/١ قال : وما ذهبَ اليهِ منْ أن اسمَ الإشارةِ لهُ مرتبتانِ قُربَى وبُعدَى لا غيرُ، تبِعَ فيهِ الناظمُ وخالفَهُ في شرحِ اللمحةِ فقالَ : والمشارُ إليهِ إمَّا قريبُ المسافةِ أو متوسطُهَا أو بعيدُهَا، فللمفردِ المذكَّرِ " ذا " للقريبِ ، وذاكَ للمتوسطِ، وذلكَ للبعيدِ . وانظر شرح ألفية ابن معطي ٧١٦/١-٧١٨ .

(٣) الجمل : ٢٦٦ .

وجمعها لا موضعَ لها من الإعراب ؟ قيل : اعرابُ الأسماءِ رفعٌ ونصبٌ وخفضٌ ، فهذهِ الكافُ ليستْ من الضَمائِرِ المرفوعةِ، لا منفصلِها ولا متصلِها، ولا يمكنُ أن تكونَ منصوبةً ، فإنّ المنصوباتِ محصورةٌ فليستْ بمصدرٍ ؛ لأنَّ المرادَ بها خطابُ شخصٍ، ولا بمفعولٍ بِهِ ؛ لأنّهُ ليسَ هُناكَ فعلٌ يقعُ عليهِ، ولا شيءٌ مِمّا ينصبُ المفعولَ بِهِ، ولا ظرفِ زمانٍ ولا ظرفِ مكانٍ ؛ لأنّها ليستْ بواقعةٍ على زمانٍ ولا مكانٍ، ولا هيَ مفعولٌ من أجلِهِ ؛ لأنّها ليستْ عذراً عن شيءٍ، ولا مفعولٌ مَعَهُ ؛ لأنَّ منْ شرطِ المفعولِ مَعَهُ أن يكونَ مُصاحبًا للواوِ ، وإذا كانَ ضميرًا(١) كانَ ضميرًا منفصلاً ، كما قالَ الشاعرُ:(٢)

فكانَ وإيّاها كَحَرّانَ لمْ يُفِقْ   عَنِ الماءِ إذْ لاقاهُ حتّى تَقَدّدا

وليستْ بحالٍ ؛ لأنَّ الأحوالَ لا تكونُ مُضمرةً وليسَ فيها شروطُ الحالِ ، ولا هي تمييزٌ ؛ لأنّ التمييزَ من شرطِهِ أن يكونَ ظاهرًا نكرةً، ولا استثناءٌ لعدمِ أداةِ الاستثناءِ، وليستْ منَ المنصوباتِ في بابِ الصفةِ المشبهةِ باسمِ الفاعِلِ ؛ لأنّهُ ليسَ هناكَ صفةٌ مشبهةٌ باسمِ الفاعلِ فتنصبَ على التّشبيهِ بالمفعولِ بهِ ، فقدْ بطلَ أن تكونَ من نوعٍ مِنْ أنواعِ المنصوباتِ.

وليستْ منَ المخفوضاتِ ؛ لأنَّ الخفضَ يكونُ بثلاثةِ وجوهٍ : إضافةُ اسمٍ / إلى اسمٍ، أو بحرفِ خفضٍ، أو بالتبعيةِ، فلا تكونُ منَ القسمِ الأولِ ؛ ٨٦/أ
لأنه لم يتصلْ بها إلاّ "ذا" الذي هوَ اسمُ المشارِ إليهِ ، وهوَ معرفةٌ ، والمعرفةُ لا تضافُ، وليسَ قبلَها حرفُ خفضٍ يخفضُها ، فبطلَ أن تكونَ من القسمِ الأولِ والثاني ، وبطلَ أنْ تكونَ منَ القسمِ الثّالثِ ، إذْ ليسَ قبلَها ما يكونُ

---

(١) في الاصل : ضمير ، والسياق يعطي ما أثبتناه.

(٢) الشاهد لكعب بن جعيل وهو من شواهد سيبويه في الكتاب ٢٩٨/١ في باب ما يظهرُ فيهِ الفعلُ وينتصبُ فيهِ الاسمُ ، والشاهدُ فيه نصبُ إيّاها بالفعلِ الذي قبلَهُ الذي قوّتهُ الواوُ النائبةُ عنْ "مَعَ" وروى البيت:

* وَكانَ وإياها كَحرانَ لَمْ يفقْ *

وهوَ في الحلل في شرح أبيات الجمل : ٣٦٦ والتبصرة والتذكرة ٢٥٨/١ . وشرح الجمل لابن هشام ٣٨١ ، ويروى البيت أيضا :

* فَكنتَ وإياهَا كحرانَ لم يفقْ *

نعتاً ولا عطفَ بَيانٍ ولا توكيداً ولا عطفَ نسقٍ ؛ لأنَّ مِنْ شرطِ عطفِ النسقِ أن يكونَ بحرفٍ وليسَ هُنا حرفُ عطفٍ، ولَا مَا يعطفُ عليهِ، ولَمْ يتقدمها شيءٌ يمكنُ أنْ تكونَ بدلاً منهُ ، لا بدلَ شيءٍ من شيءٍ ، ولا بدَلَ بعضٍ من كُلٍّ ، ولا بدلَ اشتمالٍ، وبمثلِ ما أبطلتِ التَّبعيةُ في الخفضِ تَبطلُ التبعيةُ فِي النصبِ ، وإذَا بَطلَ أن تكونَ مرفوعةً أو منصوبةً أو مجرورةً لم يكن لهَا موضعٌ مِنَ الإعرابِ ، وإذَا لم يكنْ لهَا موضعٌ منَ الاعرابِ تَعيَّنَ أنهَا حرفٌ ، وكذلكَ تثنيتُهَا وجمعُهَا، كُلُّ ذلكَ يُحكَمُ عليهِ بالحرفيةِ ؛ لأنَّ الدَّليلَ الذِي قامَ على أنَّ المفردَ منهَا حرفٌ يجري في التثنيةِ والجمعِ.

قوله : (أَرَأَيتَكَ زيدًا مَا صنعَ ؟) (١) ، أتىَ بهِ على أنَّ الكافَ حرفُ خطابٍ مثلُهَا فِي "ذلكَ" ، والدَّليلُ على أنَّهَا هُنَا حرفُ خطابٍ كونُهَا لا موضعَ لهَا منَ الإعرابِ (٢) ؛ لأنَّهَا لا تكونُ مرفوعةً، وليسَ هُنَا مَا يخفضُهَا ، فتكونُ مخفوضةً ، فلم يبقَ أن يُتوهمَ فيهَا إلَّا أنهَا مفعولةٌ "برأيتَ" وأنَّ "رأيتَ" مفعولُهَا " زيدًا" المنصوبَ، ومَا صنعَ ؟ " مَا " استفهاميةٌ فِي موضعِ نصبٍ "بصنعَ"، وفاعلُ صنعَ مضمرٌ فيهِ يعودُ على زيدٍ ، وصنعَ و "مَا" الاستفهاميةُ التي هِيَ مفعولةٌ قَدْ سدتْ مسدَّ المفعولِ الثَّانِي : لرأيتَ ، "ورأيتَ" معلقٌ عنهَا ؛ لاجلِ ما فِيهَا منَ الاستفهامِ ، ومعنى الكلامِ : أرأيتَ زيدًا مَا صنعَ ؟ فالكافُ إنَّمَا هِيَ لمجردِ الخطابِ مُؤكِّدةٌ فِي المعنَى لِمَا دلتْ عليهِ التَّاءُ المتصلةُ برأيتَ منَ الخطابِ ، والهمزةُ الدَّاخلةُ على رأيتَ فِي هذَا الموضعِ همزةُ استفهامٍ.

ومثلُها قولُهم : النَّجاءَكَ النجاءَكَ(٣) أي : السرعةُ السرعةُ ، وهو مصدرٌ نابَ منابَ

---

(١) الجمل : ٢٦٦.

(٢) قال سيبويه : وما يدلكَ علىَ أنهُ ليسَ باسمٍ قولُ العربِ : أرأيتكَ فلانًا ما حالُهُ فالتاءُ علامةُ المضمرِ المخاطبِ المرفوعِ . . الخ .
الكتاب ١/ ٢٤٥.

(٣) قال سيبويه : " وكقولهمْ النجاءَكَ ، فهذهِ الكافُ لم تجيءْ علمًا للمأمورينَ ، والمنهيينَ المضمرَينَ ولو كانتْ علمًا للمضمرِ يـــنَ

===

فِعْلِ الأمرِ ، كأنهُ قالَ : انجُ النجاءَكَ،انجُ النجاءَكَ ، فهو منصوبٌ على المصدرِ بهذا الفعلِ المقدرِ ، والكافُ فيهِ لمجردِ الخطابِ حرفٌ من الحروفِ ؛ لانَّ الذي يتوهمُ فيهَا منَ الإعرابِ أن يكونَ النجاءُ مضافًا اليهَا فتكونُ في موضعِ خفضٍ بالإضافةِ،ولا يمكنُ فيهَا ذلكَ ؛ لانَّ الالفَ واللامَ دخلتْ على النجاءَكَ ، ومَا فيهِ الالفُ واللامُ لا يضافُ إلى مَا ليسَ فيهِ الالفُ واللامُ في مثلِ هذَا،وربمَا يتوهمُ فيهَا أنهَا مفعولةٌ بالنجاءِ، ولا يتصورُ ذلكَ فيهَا لوجهينِ : أحدهمَا : أنَّ النجاءَ لا يتعدَى الى مفعولٍ ، والوجهُ الآخرُ: أنَّ المصدرَ إذا كانَ لهُ مفعولٌ مضمرٌ وفي المصدرِ ألفٌ ولامٌ فلا يكونُ ذلكَ المضمرُ الاَّ منفصلاً ،كقولك : أعجبني الضربُ إيَّاكَ زيدٌ،أيْ : أعجبني أنْ ضَرَبكَ زيدٌ .

قوله : (فإنْ أجابَكَ المسئولُ)[(١)]، يريدُ: فإنْ أجابَكَ المسئولُ عنْ قولكَ : كيفَ ذلكَ الرجلُ يا رجلُ ؟ وقوله : (صالحٌ أو سقيمٌ أو مريضٌ أو صحيحٌ ، أو مَا أشبهَ ذلكَ) إلى قولهِ (باضمارِ المبتدإِ)[(٢)]، اعلمْ أنَّ مرادَهُ في هذَا الفصلِ أنْ يُبينَ لكَ كيفَ / يكونُ الجوابُ عنِ الجملةِ ٨٦/ الاسميةِ التي هيَ سُؤالٌ ، وذلكَ أنَّ العربَ يستحسنونَ الاعتدالَ في الجملِ اذَا عُطفَ بَعضُهَا على بعضٍ، واذَا أُجيبَ بعضُهَا ببعضٍ ، واذَا أُبدِلَ بعضُهَا من بعضٍ ، فإذَا كانتِ الجملةُ الأولى اسميةً عُطِفَ عليهَا جملةٌ اسميةٌ ، واذَا كانتْ فعليةً عُطِفَ عليهَا فعليةٌ ، ويكرهونَ المُخالفَةَ في ذلك ، وكذلك اذَا كانتْ جملةً استفهاميةً ثمَّ أُبدِلَ منهَا جملةٌ أخرَى فكانتْ مفسرةً لَهَا استُحسِنَ أن تكونَ على وفقهَا في كونهَا جملةً فعليةً أو جملةً اسميةً ،

=== لكانتْ خطأً ؛ لانَّ المُضمَرينَ ها هنَا فاعلونَ وعلامةُ المضمرينَ الفاعلينَ الواو كقولكَ : افعلُوا وانمَا جاءتْ هذهِ الكافُ توكيدًا وتخصيصًا ولو كانتْ اسمًا لكَانَ النجاءَكَ مُحالاً ؛ لأنهُ لا يضافُ الاسمُ الذى فيهِ الالفُ واللامُ . الكتاب ١/ ٢٤٤- ٢٤٥ .

(١) الجمل : ٢٦٦ .

(٢) الجمل : ٢٦٦ .

ومثالُ ذلكَ كلِهِ : قامَ زيدٌ ، وخرجَ عمرٌو مع جوازِ المخالفةِ، وهيَ أن تقولَ : وعمرٌو خارجٌ ، ويكرهُ : [زيدٌ قائمٌ] (*) وخرجَ عمرٌو معَ جوازِ المُخالفةِ.

وكذلِكَ إذا قلتَ : كيفَ ذلِكَ الرجلُ يا رجلُ ؟ استحسنَ صحيحٌ أو سقيمٌ ، فيكونُ المبتدأ مضمرًا ، ويكونُ صحيحًا أو سقيمًا على تقديرِ نصبِهِ بفعلٍ مضمرٍ ، كأنهُ قالَ : أعلمهُ صحيحًا أو سقيمًا ، ويكرهُ صحيحٌ أو سقيمٌ على المخالفةِ معَ جوازِهَا ، ومثلُ مَا جاءَ منَ الجملِ بدلاً منْ جملةٍ أخرى قولُ الشاعرِ: (١)

أَلاَ تسألانِ المرءَ ماذا يُحاولُ ... أنحبٌ فيُقضَى أم ضلالٌ وباطلُ

البيتُ هوَ للَبيدٍ ، فقولُهُ : "أنحبٌ" ، الهمزةُ فيهِ للاستفهامِ ، ونحبٌ خبرُ ابتداءٍ مضمرٍ كأنهُ قالَ : أهوَ نحبٌ ؟ وهوَ جملةٌ اسميةٌ وهيَ بدلٌ منْ قولِهِ : مَاذَا يُحاولُ؟، فيغلبُ على الظنِّ أنَّ "مَاذَا يُحاولُ" جملةٌ اسميةٌ ، "ما" فيهَا مبتدأٌ ، وَ "ذَا" بمعنَى الذِي ، وَهوَ الخبرُ فيكونُ أبدلَ جملةً اسميةً منْ جملةٍ اسميةٍ ، وهيَ بدلٌ منْ قولِهِ : مَاذَا يحاولُ؟، كمَا قلنَا .

ولاتمتنِعُ المُخالفةُ في القياسِ ،ولذلك لم يُقطع بموافقتِهَا وحكمنَا عليهِ بالظنِ ،لانه أكثرُ فى كلامِهِمْ ،فيجوزُ على المخالفةِ أنْ تكونَ "مَا" في موضعِ نصبٍ بيحاولَ وذلكَ صلةٌ ، وسيأتي الكلامُ على البيتِ فى بابِ "مَاذَا" إن شاءَ اللّهُ تعالى .

قولهُ : (ولوْ كانَ موضعُ كيفَ نصبًا) (٢) ، إنْ قالَ قائلٌ : علَى أيِّ وجهٍ ينتصبُ "كيفَ" في هذَا الكلامِ ؟

قيلَ : يحتملُ أمرينِ : انْ جعلتَ "رأيتَ" منْ رؤيةِ البصرِ كانتْ فِي موضعِ نصبٍ على الحالِ من زيدٍ في قولِكَ : كيفَ رأيتَ زيدًا ؟ وانْ جعلتهَا منْ رؤيةِ القلبِ وهيَ التي بمعنَى العلمِ كانتْ "كيفَ" مفعولاً ثانيًا لرأيتَ" الاَّ أنهُ ملتزمُ التقديمِ لمَا فيهِ منْ معنَى الاستفهامِ.

(*) زيادة يقتضيها السياق.

(١) الشاهد للبيد وقد سبق تخريجه في ١٧٠.

(٢) الجمل : ٢٦٦.

قوله : (ولوْ كانَ موضعُ كيفَ نصبًا لكانَ الجوابُ منصوبًا) [١]،
يريدُ على وجهِ الاختيارِ لاَعلى وجهِ الوجُوبِ، واستشهادُهُ بقولِهِ تعالى حكايةً عن امرأةِ العزيزِ صَاحبةِ يوسفَ عليهِ السّلامُ : ﴿ قَالَتْ فَذَلِكُنَّ الذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ ﴾ [٢]، إنّمَا هوَ على افرادِ المشارِ اليهِ منْ حيثُ هُوَ اشارَةٌ الى واحدٍ ، وجَمَعَ أداةَ الخطابِ ؛ لأنّهُ خطابٌ لجمعِ مُؤنّثٍ وليسَ فِي الآيةِ سُؤالٌ كمَا كانَ في المسائلِ التي تقدمتْ .

قوله : (واعلمْ أنّ الكافَ قد تَجِيءُ فِي مثلِ هذا موحدةً في الاثنينِ والجمعِ ، تترَكُ على أصلِ الخطابِ وهيَ لغةٌ ، ومَا بدأنَا بهِ أقيسُ وأكثرُ في كلامِهِمْ) [٣]، اعلمْ أنّ الكافَ المفردَةَ المفتوحةَ تَجِيءُ مكانَ الاثنينِ ومكانَ الجمعِ ومَكانَ الكافِ التي للمؤنّثِ فتخاطبُ / المفرَدَ المؤنّثَ بالكافِ مفتوحةً. ٨٧/

وقوله : (على أصلِ الخطابِ) [٤]، وذلكَ أنّ الكافَ المفردَةَ هيَ الاصلُ للتثنيةِ والجمعِ، ولذلكَ عبرَ عنهَا بأنهَا أصلُ الخطابِ [٥]، والمذكّرُ أصلُ المؤنّثِ .

وقوله : (ومَا بدأنَا بهِ أقيسُ) ، إنّمَا كانَ ذلكَ ؛ لانهُ يختصُّ فيهِ كلُّ مخاطبٍ بمَا يليقُ بهِ من افرادٍ وتثنيةٍ وجمعٍ وتذكيرٍ وتأنيثٍ .

---

(١) الجمل : ٢٦٦ .

(٢) الآية ٣٢ من سورةِ يوسفَ .

(٣) الجمل : ٢٦٩ وفى المطبوعة : فتترَكُ علىَ أصلِ الخطابِ .

(٤) الجمل : ٢٦٩ .

(٥) فى حاشية الصبان على الاشمونى ١٥٣/١ قال الصبان : " قال فى التصريح : هذهِ الكافُ وان كانتْ حرفيةً تتصرفُ تصرفَ الكافِ الاسميةِ فى غالبِ اللغاتِ فتفتح للخطابِ وتكسرُ للمخاطبةِ وتلحقهَا علامةُ التثنيةِ والجمعينِ ، ودونَ هذا أن تفتحَ في التذكيرِ وتكسرَ فى التأنيثِ ولا تلحقهَا علامةُ تثنيةٍ ولا جمعٍ ، ودونَ هذا أن تفتحَ مطلقاً ولا تلحقهَا علامةُ تثنيةٍ ولا جمعٍ . وانظر شرح ألفية ابن معطى ٧٢٠/١ .

بـاب الهجـــــاء

الهجاءُ اسمُ مَا اصطلَحَ عليهِ الكُتّابُ وغيرُهمْ مِنْ عِلمِ الخطِ ،وإقامَةِ رسومِهِ على مَا اصطلحَ عليهِ الحُذّاقُ منهمْ ، ومِنْ علماءِ العربيةِ : كالكسائيِ، والأخفشِ ، وغيرهمَا منْ زيادَةٍ ونقصٍ وبدلٍ .

وهَـذا النـوعُ مـن العلـمِ ليسَ من علمِ العرَبيـةِ ؛ لأنّـهُ يختـصُّ بإقامةِ الخـط ، وعلمُ العربيةِ يَختصُّ بإقامـةِ اللفظِ ، ولذلكَ لم يتضمنهُ كتابُ أبي بِشْرٍ [١] ، وكتابُ أبي العباسِ [٢] وأبـي (. . . . .) [٣] ، وكتُبِ غيرِهمْ مِمنْ سَلَكَ مسلكهُمْ ،

وحـدُّ الخطِ أنْ يكـونَ علـى حَـدِّ اللفظِ ؛ لأنّـهُ تمثيلُـه رسـمًا وقد جَـاءَ مِنـه أشـياءُ على خـلافِ اللفظِ بزيادَةٍ ونقصٍ وبدلٍ ، اصطلَحَ الكُتّابُ - وبعضُ متقدمِي النحويينَ - عليهِ قديمًاوحديثًا ،

فَمَوضُوعُ البابِ لذكرِ ما أمكنَ من ذَلك القديمِ الذى هو أقـدَمُ ، لأنَّ المصطلِحِينَ عَليهِ كَانُوا أعلمَ .

ومضمنُ هذَا البابِ منهُ تبيينُ حكمِ المقصورِ منَ الاسماءِ ، ومَا أشبههُ باعتلالِ آخرِهِ منَ الأفعالِ،ومَا يكتبُ منهَا بالألفِ على حَدِّ اللفظِ،وبالياءِ على خلافِهِ، وما يجوزُ فِيهِ الوجهانِ ، وتَبيينُ حكمِ المنقوصِ منَ الأسماءِ،وما يتمُ منـهُ وينقصُ،ومَا يُزادُ فيهِ،وموضعُ الزيادةِ ومَاهيتُهَا . انتهت الطريقةُ الكليةُ.

ثُمَّ نقولُ : والهجاءُ منْ طريقِ الخطِ ومنْ طريقِ اللَّفظِ ، يقالُ :تهجيتُ

---

(١) كتابُ أبي بشرٍ هُوَ الكتابُ لسيبويهِ ، وأبوبشرٍ كنيتُهُ ، قالَ أبو الطيب اللغوى : وكانَ يكنى أبا بِشرٍ ، وأبَا الحسينْ ويقالُ : أبوعثمـان وأثبتها أبو بشر .
انظر ترجمته فى مراتب النحويين ١٠٦ وأخبار النحويين البصريين : ٦٣ وطبقات الزبيدى ٦٦ والفهرست ٧٦ ونزهة الألباء ٥٤ والانباه ٢/٣٤٦ .

(٢) كتابُ أبي العباس هو كتاب المقتضب ، وأبو العباس كُنيةُ : المبرِدِ .

(٣) بالمكانِ بياضٌ ، ولعله : وأبي اسحاق الزجاج .

الكلمةَ إذا أحصَيتَ حروفَها مِنْ جِهةِ اللفظِ أو مِنْ جهةِ الخطِّ ، والذي هُوَ مِنْ جِهةِ اللفظِ أكثرُ ما يحتاجُهُ العَروضيّونَ في أوزانِهِمْ ، والذي هُوَ مِنْ جهةِ اللفظِ كثيرًا ما يستعملُهُ النُّحاةُ ، وهُوَ الذي استعمَلَ أبو القاسم ، فابتدَأَ منهُ بِما فيهِ لَفظُ "ألِفٍ" كيفَ يكتبُ ؟

فنقولُ : أمّا إذا كانَ مِن ذَواتِ الواوِ فيكتبُ بالألف ، إلاّ أن يَكونَ قبلَ آخِرِه ألف ، نحو : شَاتِي فإنه يكتب بالياءِ ، وإنْ كانَ مِنْ ذَواتِ الياءِ كُتِبَ بالياءِ إلاَّ أنْ يكونَ قبلَ آخِرِهِ ياءٌ ، نحوُ : "استَحْيا" إلاّ "يَحيَى" [1] الاسمَ العلَمَ ، وإنْ زادَتِ الكلمةُ على ثلاثةِ أحرفٍ كتبتْ بالياءِ ؛ لأنهُ موضعٌ ترجعُ فيهِ ذَواتُ الواوِ إلَى الياءِ ، نحوُ : غَزَا ، ثُمَّ تقولُ : أَغْزَى يُغْزِى ، ثُمَّ يحمَلُ عليهِ ما لمْ يَكُنْ مستقبلُهُ علَى يَفْعِلُ ، نحو : يَتَدَاعَى ؛ لأنَّ التاءَ زائدةٌ على دَاعَى يُدَاعِي حُكمًا ، وسَواءٌ كانتْ مِنْ ذَواتِ الياءِ في الثلاثيِّ أو مِنْ ذَواتِ الياءِ [في الرباعِيّ] [2] ، أو كانت لِلإلحَاقِ أو للتأنيثِ ، ويَجوزُ كتبُ ذلكَ كُلِّهِ بالألفِ ، سَواءٌ كانتْ فيهِ مِنْ ذواتِ الياءِ أو مِنْ ذَواتِ الواوِ إذا أضفتَ ذلكَ كُلَّهُ إلَى المضمرِ كتبتَهُ بالألِفِ ؛ لأنَّها قَدْ زَالَتْ مِنَ الطَّرَفِ الذى كانتْ فِيهِ التفرقَةُ / . ٨٧/-

وأمّا "الصلوةُ والزكوةُ والحيوةُ" ، فكَانَ القياسُ فيهنَّ أنْ يكتَبْنَ بالألفِ ، ووَرَدَ خطُّ المصحفِ فيهنَّ بالواوِ ، فإن شئتَ اتَّبعتَ ذلكَ ، وإن شئتَ بنيتَ على القياسِ .

---

(١) قال ابن قتيبة : وكُلّ مقصورٍ جَاوزَ ثلاثةَ أحرفٍ فاكتبهُ بالياءِ ؛ لأنّكَ انما تُثنّيهِ بالياءِ ، ولا تُبالِ أكانَ أصلهُ الواوُ أم الياءُ ، وتكتبه بالياءِ على التثنيةِ إلاّ ما كانَ في آخرِهِ ياآنِ فإنَّهُ يكتبُ بألِفٍ لكراهتِهِمْ اجتماع يَاءَيْنِ في آخرِ الاسمِ ، نحوُ : الدنيَا والعليَا والقصيَا ، ونحو : مُعَيّا ومُحَيّا . وعَامٌ حيًّا ، ورُؤيَا ، وسُقيَا ، خلا يَحْيَى الذى هو اسمٌ فإنَّ الكتابَ اجتمعُوا على أن يكتبوهُ بالياءِ ولمْ يلزَموا فيهِ القياسَ وأحسبهُمْ اتَّبعُوا المصحفَ . أدب الكاتب ٢٥٨ .

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

وَالذى يستدلُّ بهِ على ذوات الواو ، وذواتِ الياءِ واحدٌ/ مِن عشرةِ أشياءَ .

الأولُ : أن تردَّ الفعلَ إلَى نفسكَ ، الثاني : أن تردَّهُ إلَى المستقبلِ ، الثالثُ : أن تستعمِلَ منهُ المصدَرَ ، الرابعُ : أن تستعمِلَ منهُ الفعلَةَ الواحدَةَ ، الخامسُ : أن تستعمِلَ منهُ "فَعْلاءَ" للمؤنَّثِ ، السادسُ : أنْ تستعمِلَ منهُ التثنيةَ ، السابعُ : أن تستعمِلَ منهُ الجمعَ بالألِفِ والتَّاءِ ، الثامنُ : أن تكونَ فَاءُ الفعلِ منهُ يَاءً أوعينُ الفعلِ منهُ وَاوًا أيضًا ، فإنكَ تقضِي على الغالِبِ أنَّ لاَمَ الفعلِ منهُ يَاءٌ ، التاسع : أنْ يزيدَ على ثلاثةِ أحرفٍ ، فانكَ تقضِي عليهِ أنهُ مِن ذَواتِ اليَاءِ ، العَاشِرُ : أنْ تَسمعَ فِيهِ الإمَالةَ ، فَإنكَ تقضِي على الغالِبِ أنهُ مِن ذَواتِ الياءِ ، فَانْ جهلتَ حَالَهُ فاكتُبْهُ بالألِفِ ؛ لأنَّ ذواتَ الياءِ يجوزُ أن تكتَبَ بالألِفِ ، وأبو القاسمِ - رحمه الله - لمْ يستوفِ هذِهِ الاستدلالاتِ كُلَّهَا على عَادَتِهِ فِي الاختصارِ ، واتكالاً منهُ على المدرِّسِ ، والذى ذَكَرَ منهَا : رَدُّ الفعلِ الى نفسكَ .

فَصْلٌ :

وَمَا كَانَ فِي آخِرِهِ يَاءٌ قبلَهَا كسرةٌ وقدْ سَقَطَتْ فِي اللفظِ لالتقاءِ الساكنينِ - هِيَ والتنوينُ - فَإنكَ تَكْتُبهُ فِي المرفوعِ والمخفوضِ على المشهورِ بالياءِ ، وكذلكَ تقفُ عليهِ ويجوزُ أن يوقفَ عليهِ بالياءِ ، فَيُكتَبُ على ذلكَ بِالياءِ ، فَانْ عُوضَ مِنَ التنوينِ الإضافةُ فلاَ بدَّ مِنَ الياءِ ؛ لأنَّهَا منطوقٌ بِهَا ، الاَّ أن يلقَاهَا سَاكنٌ مِنْ كلمةٍ أُخرَى فَإنَّهَا لا ينطقُ بِهَا - حينئذٍ - ولكن تُخطُّ ؛ لأنَّهَا قَد تَّحصنتْ فِي الوسَطِ ، فَانْ عوضَ مِنَ التنوينِ الالِفُ واللاَّمُ فَفِي النطْقِ بِهَا لغتانِ وعلى حسبِهِمَا يكونُ الخَطُّ ، والاقيَسُ فِي العربيةِ اثباتُهَا لفظًا وخَطًّا معَ الالِفِ واللامِ ، الاَّ فِي المَقاطِعِ والقَوافِي ، فَانهُ يحسنُ حذفُهَا هُناكَ ، واذا جئتَ الى النصبِ أثبتَّ الياءَ ؛ لأنَّهَا ثابتةٌ فِى الوصلِ لخفةِ الحركةِ عليهَا .

ألفاظ الكتاب :

قوله : (اذا كانَ الفعلُ الماضِي على ثلاثةِ أحرفٍ رددتَهُ الى نفسِكَ فإنْ ظهرتْ فيهِ الواوُ فاكتُبهُ بالأليفِ)[(١)] ، نبهَ في هذا الكلامِ الى آخرِهِ على الدليلِ الذي يعرفُ بهِ ما كانَ منْ ذواتِ الواوِ ، وما كانَ من ذواتِ الياءِ من الأفعالِ الثلاثيةِ ، والذي يخصُّ الفعلَ منْ تلكَ الأدلةِ أربعةٌ :

أحدُها : ماذكرَ من ردِّ الفعلِ الثلاثيِّ إلى نفسِ المتكلمِ ، فإن اتصلَ الفعلُ الثلاثيُّ الماضِ المعتلُّ الآخرِ بضميرِ المتكلمِ أو ضميرِ المخاطبِ اللذينِ هما فاعلانِ فيردُّ الفعلُ الى أصلِهِ ، فتقولُ في غزا : غزوتُ ، وفي رمَى : رميتُ .

والدليلُ الثاني : الفعلُ المضارعُ فما كانَ على يَفعُلُ بضمِ العينِ كانَ ماضيهِ من ذواتِ الواوِ ، كقولكَ : غزَا يغزُو ، وما كانَ مضارعُهُ على يَفْعِلُ بكسرِ العينِ كانَ ماضِيهِ منْ ذواتِ / الياءِ ، كقولكَ : رمَى يَرمِي ، ومَشَى يَمْشِي . ٨٨/أ

والدليلُ الثالثُ : المصدرُ المحدودُ ، نحوُ : غَزا غزوةً ، ورمَى رميةً .

والدليلُ الرابعُ : المصدرُ المطلقُ ، نحوُ : غَزا غزواً ، ورمَى رمياً ،

واقتصرَ أبو القاسم - رحمه الله - على الدليلِ الأولِ لمَا ذكرتُهُ من عادتِهِ فِي الاختصارِ .

ووجهُ الدَّلالةِ عشرةٌ على مادَّةِ الواوِ ومادةِ الياءِ ، لا تخصُّ الفعلَ بلْ تكونُ أدلةً في الفعلِ والاسمِ ، ووجهُ كونِهَا أنْ يُفيدَ خصوصها بالفعلِ .

قوله : (هذا هوَ الاختيارُ ، وكتابةُ بالأليفِ جائزٌ)[(٢)] ، أفهمَ أنَّ كتبهُ بالأليفِ هوَ الأصلُ ، لأنَّ الأصلَ فِي الهجاءِ أن يكونَ موافقاً للسمعِ ، ولكنهمْ راعوا أصلَ الكلمةِ فيمَا أصلهُ ياءٌ أو كتبوهَا بالياءِ ، ومشَى الكُتَّابُ على ذلكَ خلفاً عن سلفٍ .

فإنْ قيلَ : ولمَ لمْ يراعوا فيمَا أصلهُ الواوُ أصلَ الكلمةِ فيكتبوهَا بالواوِ ، كما كتبوا ما أصلهُ الياءُ بالياءِ ؟ فالجوابُ : أنهمْ لو فعلُوا ذلكَ

---

(١) الجمل : ٢٧٠ .

(٢) الجمل : ٢٧٠ .

لالتبستِ الواوُ التي في آخرِ الفعلِ الماضي والضميرُ ،وقيلَ : إنمَا كتبوا بالياءِ ما كانَ من ذواتِ الياءِ وخصُّوا مَا كانَ منْ ذواتِ الياءِ بأن يكتبَ على الأصلِ لخفةِ الياءِ وثقلِ الواوِ .

قوله : (فَإنْ ظهرتْ فيهِ الياءُ فاكتبهُ بالياءِ)، لا يُكتَبُ بالياءِ مَا كانَ من ذواتِ اليَاءِ منَ الفعلِ الثلاثيِّ إلا بشرطٍ ألا يتصلَ بهِ ضميرٌ ، نحو قولكَ : رمَى ، وسقَى ، فإنْ قلتَ : رماهُ ، وسقاهُ لم يكتبْ ذلكَ إلاَّ بالألفِ ؛ لأنَّهَا الأصلُ في النطقِ، وكما يَردُّ بعضُ الضمائرِ الألفَ إلَى أصلهَا في التصريفِ، نحوُ : دعوتُ ورميتُ ، كذلكَ يَردهَا إلَى أصلهَا في النطقِ في الهجاءِ ، فأنتَ إذا قلتَ : رمَى ، وسقَى كتبتهَا بالياءِ مخالفةً للنطقِ ، فإذا قلتَ :رماهُ وسقاهُ رَدَّ الفعلُ هذا الضميرَ إلَى الأصلِ في النطقِ، وأصلهُ في النطقِ الألفُ، [وقد][*] أجازُوا كتبهُ بالألفِ حيثُ يكتبُ بالياءِ .

قوله : (فإذا جاوزَ الفعلُ ثلاثةَ أحرفٍ كتبتهُ بالياءِ)[1]، يعني الفعلَ الماضي ؛ لأنَّ كلامَهُ إنمَا وضعهُ فيهِ،وإنمَا كتبَ هذا بالياءِ وإن كانَ بعضهُ في الأصلِ منْ ذواتِ الواوِ ؛لأجلِ أنَّ الألفَ تنقلبُ إلَى الياءِ في تصريفِ الفعلِ،تقولُ في أعطَى : أعطيتُ ويعطِي ، وفي استدعَى : استدعيتُ ويستدعِي، فَهيَ تقلبُ إلى الياءِ ، وإن كانتْ فِي الأصلِ مِنْ ذواتِ الواوِ لعلةٍ تذكرُ بعدَ هذا في التصريفِ إن شاءَ اللهُ تعالَى ، فلمَّا كانتْ تعودُ في التصريفِ إلَى الياءِ كتبوهَا بالياءِ بشرطِ أنهَا يكونُ قبلهَا يَاءٌ ، وينبغِي أنْ نضمَّ إلى هذا الشرطِ شرطاً ثانياً وهوَ ألا يتصلَ بهِ ضميرٌ ، كمَا كانَ ذلكَ في الماضِي الثلاثيِّ .

قوله : (إلاَّ أن يكونَ مهموزًا)[2]، يريدُ أنْ يكونَ آخرُ الفعلِ الذي زادَ على ثلاثةِ أحرفٍ همزةً ، وإذا كانَ كذلكَ كانتِ الهمزةُ مفتوحةً ومَا قبلهَا مفتوحٌ،والهمزةُ إذَا كانتْ على هذَا الوصفِ كانتْ صورتُهَا في الخطِّ ألفًا ،فإن قيلَ : ولمَ ذكرَ الهمزةَ معَ حروفِ العلةِ والهمزةُ حرفٌ صحيحٌ ؟ قيلَ : لمَّا كانتْ

(*) زيادة يقتضيها السياق .

(١) الجمل : ٢٧٠ .

(٢) الجمل : ٢٧٠ .

صورتها في الخطِ ألفًا كما تقدمَ خافَ أن يَغلَطَ فيهِ / الضعيفُ فيتخيَّلَها ٨٨/ب
كالالِفِ المنقلبةِ عنْ حرفِ العلةِ وهوَ سببُ تخييلٍ، لاَ ينبغِي لاجلِه أنْ يعترضَ عليهِ بلِد خالِهَا في هذَا الموضعِ معَ الالِفِ المنقلبةِ عن حرفِ العلةِ.

قوله: (أو يكونَ قبلَ آخرِهِ ياءٌ)(١)، يعنِي قبلَ آخرِ الفعلِ الزائدِ على ثلاثةِ أحرفٍ الذِى آخرهُ ألفٌ، نحوُ: "استحيَا زيدٌ"، إنمَا لم يكتبْ هذَا النوعُ ممَا آخرهُ ألفٌ بالياءِ كراهةَ اجتماعِ ياءينِ في آخرِ الفعلِ في الخطِّ.

قوله: (وإنْ كانَ الاسمُ المقصورُ الذِى على ثلاثةِ أحرفٍ)(٢).
حُكمُ الاسمِ المقصورِ الذى على ثلاثةِ أحرفٍ كحكمِ الفعلِ الماضي الذى هوَ على ثلاثة أحرفٍ، ولاَ يكتبُ منهُ ما كانَ من ذواتِ الياءِ [بالياءِ](٣) إلاَّ بشرطِ الايتصلَ بهِ ضميرٌ، نحوُ: رحًى، وفتًى، فإذَا قلتَ: رحاهُ، وفتاهُ وجبَ كتبهُ بالالفِ، كمَا كانَ ذلكَ في الفعلِ الثلاثيِّ.

قوله: (بذواتِ الواوِ)(٤)، كقولهِ: (عصًا، وفتًا، وقنًا، ورجًا وهوَ جانبُ البئرِ)(٥)، قال بعضُ النحويينَ: مَا كانَ من ذواتِ الواوِ وقبلهَا ألفٌ هيَ صورةُ الهمزةِ فلا يكتبُ بالالفِ، وانمَّا يكتبُ بالياءِ.

فإن قيلَ: قدْ كتبوُا "يحيَى" وهوَ اسمُ رجلٍ بالياءِ وقبلَ آخرهِ ياءٌ، فيقالُ: هذَا ممَّا خرجَ عن أصلِ القياسِ في الكتبِ، كمَا يخرجُ الشيءُ عن أصلِ القياسِ في الكلامِ، وسببُ خروجهِ عنِ القياسِ كونهُ اسمًا علمًا، والأعلامُ يحتملُ فيهَا منَ الشذوذِ ما لاَ يحتملُ في غيرهَا.

---

(١) الجمل: ٢٧٠.
(٢) الجمل: ٢٧٠.
(٣) زيادة يقتضيها السياق.
(٤) الجمل: ٢٧٠.
(٥) الجمل: ٢٧٠ - ٢٧١.

بابٌ آخر منَ الهجـــــاءِ

مضمنُ هذا البابِ الإعلامُ بِمَا ينقسمُ إليهِ الهجاءُ منْ مسموعٍ ومرئيٍّ ، ومَا وضعَ لهُ كلُّ واحدٍ منهمَا ، والإعلامُ بعددِ حروفِ المعجَمِ وعددِ صورِهَا وعلةِ نقصانِ عددِ الصورِ عنْ عددِ الحروفِ ، وذكرِ مَا اصطلحَ الكتّابُ على الزيادةِ فيهِ ، والنقصِ منهُ ، وعلى الزيادةِ والنقصِ ، ومَا في بعضِ ما نقصَ منهُ منَ الخلافِ .

ووَقعَ في البابِ أنَّ كلَّ ألفِ استفهامٍ أو ألفٍ غيرِ ممدودةٍ مفتوحةٍ ، فالنقطةُ فِي قفاهَا ، وهذا غلطٌ منهُ أو منَ الراوي عنهُ ، لأنَّ كلَّ ألفٍ غيـــرِ ممدودٍ إذَا كانتْ مفتوحةً إنمَا تكونُ النقطةُ في رأسِهَا لاَ في قفَاهَا ولا جبهتِهَا ، وكذلكَ ألفُ الاستفهامِ ، كقولكَ : " أخذَ زيدٌ ، وأمرَ هذَانِ " في الخبرِ ، وأمَّـــا الاستفهامُ فقولُكَ : أقامَ زيدٌ ؟ وأزيدٌ قامَ ؟ . انتهتْ الطريقةُ الكليةُ .

ثُمَّ نقولُ : قالَ أبُو القاسمِ - رحمه الله - : (اعلمْ أنَّ الهجَـــاءَ على ضربينِ : ضربٌ منهُ للسمعِ ، وضربٌ منهُ لرأيِ العينِ)[١] ، وقد تقدمَـــتْ إشارتُنَا فِي ذلكَ ، وقالَ في هذَا البابِ : (انَّ حروفَ الهجاءِ ثمانيةٌ وعشرونَ حرفًا)[٢] ، وقَالَ فِي بابِ الإدغامِ : (وحروفُ العربيةِ تسعةٌ وعشرونَ حرفًـــا)[٣] ، ووجهُ الجمعِ بينَ الكلامينِ ، أنهُ عدَّهَا في بابِ الهجاءِ بالصورِ على حسبِ ما ثبتَ فِي أبي جادْ[٤] ، وعدَّهَا في بابِ الإدغامِ باللفظِ ، وعندهُمْ أنَّ المداتِ سـنْ : " قالَ وقيلَ وقولَ " حروفٌ[٥] ، وتجيءُ على قولهِمْ حروفُ المعجمِ أحدًا وثلاثينَ ، ولا تقولُ بموجبِ ذلكَ .

---

(١) الجمل : ٢٧٣ .

(٢) الجمل : ٢٧٣ .

(٣) الجمل : ٤٠٩ .

(٤) يعني : أبجد هوز حطي .

(٥) قال ابن جني : اعلم أنَّ الحركاتِ أبعاضُ حروفِ المدِّ واللينِ . . وقد كانَ متقدمُوا النحويينَ يسمونَ الفتحةَ الألفَ الصغيرةَ ، والكسرةَ الياءَ الصغيرةَ ، والضمةَ الواوَ الصغيرةَ ، وكانُوا في ذلكَ علىَ طريقٍ مستقيمةٍ . . . الخ . سر الصناعة ١/ ١٧ .

والصوابُ أنّ المداتِ ليستْ بحروفٍ ، وقدْ ظهرَ ذلكَ في المضافِ الى ياءِ المتكلمِ قال : (فمّا زادوا فصلاً بينَ مشبهينِ : زِيادتُهم الواوَ في عمرو في حالِ الرفعِ والخفضِ فرقاً بينهُ / وبينَ عُمر ، فإذا صاروا إلى النصبِ قالوا : رأيتُ عمراً ولمْ يزيدوا الواوَ ؛ لأنّ الألفَ تقومُ مقامَها في الفرقِ)(١) . ٨٩

قلتُ : لمّا كثُرَ دورُ عمرو ، وعمرَ خافُوا اللبسَ ففرقُوا بينهمَا وأوقعُوا الفرقَ في عمرو ؛ لأنهُ أخفُّ في الوزنِ والاستعمالِ ، والدليلُ على أنّ الكثرةَ في الاستعمالِ هيَ المؤثّرةُ للفرقِ تركهمُ الفرقَ بينَ فئةٍ وفيهِ(٢) ، وقدْ يعرضُ في النّصبِ الاّ أن تكونَ فيهِ ألفُ تنوينٍ فيحتاجُ الى واوٍ ، كقولكَ : رأيتُ عمروبنَ تميم .

(ومنهُ زيادتهمُ الواوَ في "أولئكَ" فرقاً بينهَا وبينَ إليكَ)(٣) وانّمَا احتَاجُوا الَى الفرقِ بينَ إليكَ وأولئكَ ؛ لأنهمْ كتبُوا أولئكَ بلامٍ ومابعدَهَا صورةُ الهمزةِ على مَا يجبُ للهمزةِ المتوسطةِ المكسورةِ بعدَ الألفِ ، نحوُ : سائلٍ وقائمٍ فأشبهَ خطهُ خطَّ اليكَ ، فاحتَاجُوا إلَى الفرقِ ، وأوقعُوا الفرقَ في أولئكَ واليكَ ؛ لأنهُ أكثرُ دوراً في الكلامِ ؛ لأنّهُ اسمٌ فهوَ أكثرُ دوراً ؛ لأنّهُ نَاقصٌ من حيثُ أنه يحتاجُ في إبانةِ معناهُ الَى ضميرٍ ، وهوَ المشارُ اليهِ .

(ومنهُ زيادتُهمُ الألفَ في : "ركبوا وذهبوا وقعَدُوا")(٤) ، تقولُ : منهُم من

---

(١) الجمل : ٢٧٤ .

(٢) لأنّ تخفيفهَا بالياءِ فكذلكَ تكتبُ . وانظر مجموعةَ الشافيةِ من علمي الصرفِ والخطِّ ٢/ ٣٤٥ .

(٣) الجمل : ٢٧٤ .
و ينظر أدب الكاتب ٢٤٦ ، وأدب الكتّاب للصولي : ٢٥١ .

(٤) الجمل ٢٧٥* و ينظر أدبُ الكتّاب ٢٤٦ قال : قال الفراء : وانّمَا فعلوا ذلكَ ليفرقُوا بينَ واوِ الأصلِ وواوِ الجمعِ ، وواوِ الأصلِ التي تكونُ في مثلِ يَغزو ، ويدعُو ، وأشباهِ ذلكَ . وقالَ الاخفشُ : انّمَا فعلوا ذلكَ لئلاّ يُشبهَ واوُ الجمعِ واوَ العطفِ اذ كانَ يجيءُ في الكلامِ كفرَ ، وفعَلَ . وانظر المحلىّ لابن شقير : ٢٢٠ .

لاَ يزيدُ هَا الاّ فيمَا كانتْ فيهِ واوٌ [...](١) ذلكَ للفرقِ بينَهَا وبينَ واوِ العطفِ ، نحوُ : وردُوا الماءَ بموضعِ كذَا فَعَلَى [..](٢) في ركبُوا ، ولاَ في يغزُوا ومنهمْ مَنْ يزيدُهَا في جميعِ أنواعِ الجمعِ [...](٣)، سَواءٌ كانتِ الواوُ فيهِ مُنفصلَةً أو متصلةً ، وجعلَ ذلكَ فرقًا بين واوِ الجمعِ وواوِ المفردِ ، وعلى هذا يخرجُ كَلامُ أبي القاسمِ ، فلاَ يزيدُهَا صاحبُ هذَا القولِ في مثلِ قولكَ : لاَ يخلُو ، ولاَ في مثلِ : زيدٌ يَغْزُو ، وهُوَ قولُ الخليلِ(٤) ، والأولُ قولُ الاخفشِ(٥) سعيدِ بنِ مسعدَةَ ، ومنهمْ من يزيدُهَا مع كلِّ فعلٍ كانَ في آخرِهِ واوٌ ، كقولكَ : ذهبُوا ووردُوا ، ولاَ يخلُوا ولا يغزُوا ، والأصلُ عندهُ في بعضهَا ممَّا يقعُ فيهِ الإلباسُ بواوِ العطفِ ، ثمَّ حملَ سائرَهَا عليهَا ، ومنهمْ مَنْ يزيدُهَا في مثلِ قولكَ : قامُوا هُمْ ، وكالُواهُمْ(٦) إذا كانتْ للتوكيدِ ، لئلاَّ يَلتبسَ بالمفعولِ مِنْ قولِهِمْ : ضَرَبُوهُمْ ، ثمَّ يحمَلُ سائرَهَا عليهَا مِمَّا لا يقعُ فيهِ هذَا الإلباسُ ، كضربُوا وقتلُوا .

وَلاَ تُزادُ معَ الاسماءِ في قولك : ذو مال وقاضُو المدينةِ ؛ لأنَّ المضافَ والمضافَ اليه كالشيءِ الواحدِ ، وانَّمَا تزادُ في الأواخرِ ، ولا يقعُ الفرقُ متوسطًا في الاسمِ ، وانّما يقعُ في الأواخرِ .

(وأمَّا مَاحذفوا اختصارًا فحذفُهُم الالفَ من "بسم الله" لكثرةِ استعمالِهَا)(٧)

---

(١) في الأصل بياض ، وانظر أدب الكاتب ٢٢٥-٢٢٦ ومجموعة الشافية من علمي الصرفِ والخطِ ٢٧٣/٢ .

(٢) في الأصل بياض ، وانظر أدب الكاتب ٢٢٥ ومجموعة الشافية ٢٧٣/٢ .

(٣) في الأصل بياض ، وانظر أدب الكاتب ٢٢٥ ومجموعة الشافية ٢٧٣/٢ .

(٤) ينظر أدب الكتاب للصولي ٢٤٦ ، والمحلىّ لابن شقير ٢٢٠ .

(٥) ينظر أدب الكتاب ٢٤٦ .

(٦) ينظر مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط ٢٧٣/٢ .

(٧) الجمل : ٢٧٥ .

قلتُ : وكثرةُ الاستعمالِ فيهَا إذَا افتتحتَ بهَا كتاباً ، وابتدأتَ بهَا كلاماً،وعندَ الفزعِ والجزعِ ، وعندَ الحرِّ والبردِ والطعامِ يُؤكلُ،فإذَا توسطتْ كلاماً مَا أثبتَّ الألفَ نحوُ : "أبدأُ باسمِ اللّهِ ، وأقرأُ باسمِ اللّهِ".

قال : (ومن ذلك حذفهم الألفَ من "ابن" إذا كانَ نعتاً لعلمٍ مضافاً إلى علمٍ)(*) مفردٍ مُكبرٍ مذكرٍ ، ويتنزل منزلةَ الأعلامِ المكنيةِ ، والأسماءِ المشهورةِ ، والعلةُ فيهِ كثرةُ الاستعمالِ إذَا كانَ بهذهِ الشروطِ ، وبهذهِ الشروطِ بأعيانِهَا يُحذفُ لهَا التنوينُ منَ الاسمِ العلمِ الجارِي عليهِ ابنٌ لاشتراطِ التذكيرِ ،فانَّ ابنَ قتيبةَ حكَى / "هذهِ هندُ ابنةُ فلانٍ"(١) بإسقاطِ التنوينِ واثباتِ الألفِ . /٨٩

قال أبو القاسم - رحمه الله - (ومنهُ حذفهُمُ الالفَ التِي معَ لامِ التعريفِ اذَا دَخلتْ عليهَا لامُ الجرِّ)(٢) ، قلتُ : لاَ فرقَ بينَ لامِ الجرِّ ولامِ القَسَمِ ولامِ التوكيدِ ؛ لانَّ العلةَ فيهَا واحدةٌ ،وهِيَ مَخافةُ الإلباسِ ،وكذلكَ لودَخلتِ اللاَّمُ على ألفٍ ولامٍ من نفسِ الحرفِ ، نحوُ قولكَ :"لالتقائِنَا ،ولالتباسِ الأمرِ لعدمِ الالتباسِ أيضاً ، وكذلكَ الالتفاتُ والالتباسُ ، فَاذَا أدخلتَ لامَ الجرِّ على الالتفاتِ ،والالتباسِ حذفتَ الألفَ الأولَى وكتبتَ"للالتقاءِ ، وللالتفاتِ"لكَانَ الإلباسُ .

قال : (ومنْ ذلكَ حذفهمُ الألفَ منَ الدراهِمِ إذَا كانَ قبلهَا عددٌ)(٣) وهذهِ الألفُ أيضاً ممَّا حذفتْ لِكثرةِ الاستعمالِ اذَا لم يقعِ التباسٌ بينَ المفردِ والجمعِ،وكذلكَ مَساجدُ ومَساكنُ ،وكذلكَ ثلاثٌ وثلاثةٌ فى القيدِ اذَا أمنُوا اللبسَ

قال : (ومنْ ذلكَ حذفهمُ الألفَ منَ الحارثِ ومَا أشبههُ)(٤)، قلتُ : والذى أشبههُ : القاسمُ ، والصاحبُ فتَحذفُ الألفُ معَ الألفِ واللاّمِ التِي للتعريفِ

(*) الجمل : ٢٧٥ ، وعبارته : "وحذفهم الألف من ابن اذا كان نعتا لاسم علم معرفة مضافا الى اسم علم".

(١) أدب الكاتب : ٢١٧.

(٢) الجمل : ٢٧٥.

(٣) الجمل : ٢٧٥ وانظر أدب الكاتب : ٢١٨.

(٤) الجمل : ٢٧٥.

اذا كانَ علماً، ولا تحذفُ منْ "حارثٍ" لئلاَ يُشْبَه بُحربٍ اسمِ رجلٍ، ولاَ مِنْ قاسِمٍ وصَاحِبٍ لإلبَاسِهِ بِقَسِمٍ وصَحِبٍ، وأمَّا صالحٌ، ومالكٌ، وخالدٌ، أعنى الأعلامَ فلانْ حذفتَ الألفَ منهَا حَسُنَ لكثرةِ الاستعمالِ، واثباتُهَا حَسَنٌ لِخفةِ لفظهَا، وأما جابرٌ، وحاتمٌ، وحامدٌ، وسالمٌ، فلا تحذفُ الألفُ فى شيءٍ من ذلكَ لقلةِ استعمالِهِ، وأمَّا: اسحاقُ، وابراهيمُ، وسليمانُ، وهارونُ، فَتُحذَفُ الالفُ (١) منهَا لثقلهَا وكثرةِ استعمَالِهَا، إلاَّ داودُ فانه قدْ حذفَ منهُ حرفٌ آخرُ، وأمَّا: جالوتُ، وطالوتُ، وهاروتُ، وماروتُ فلاَ تُحذفُ الالفُ فى شيءٍ من ذلكَ لقلةِ استعمالِهَا.

قال: (ومنْ ذلكَ حذفهُمُ الألفَ منَ: السمواتِ) والصلحتِ (*) والمسلمتِ والمؤمنَاتِ، وحذفهُمُ الألفَ من السمواتِ والصلحتِ أحسنُ منْ حذفِهَا منَ المسلماتِ والمؤمناتِ، لاجتماعِ الألفينِ، فتأكدَ لذلكَ حذفُ الأولى منهمَا، ولم تحذفِ الثانيةُ، لأنَّهَا جاءَتْ لمعنًى، فكانتْ أولَى بِالبقاءِ.

ومثلُ ذلكَ حذفهُمُ الأَلِفَ منَ الخَسِرينَ والشكرينَ والكفرينَ والصَّدقينَ والظَّلِمينَ والفَسقينَ، وما أشبهَ ذلكَ مِمَّا كَثُرَ استعمالُهُ، وان أثبتَ الألفَ فحَسَنٌ أيضاً، وأمَّا القاضونَ والرامونَ والباغونَ فاثباتُ الألفِ خاصةً خوفَ الإجحافِ، وإثباتُ الالِفِ فى الدَّكَاكِينِ، والدَّهَاقِينِ والدَّنانِيرِ، والتَّماثِيلِ، والمَحَارِيبِ، والمَصَابِيحِ أحسَنُ، وثمانونَ أثبتهَا بعضهُمْ فيهِ، وحذفهَا بعضهُمْ، والقياسُ ألاَّ تحذفَ، لأنَّهَا بمنزلةِ القاضِينَ، والرحمنُ بغيرِ ألِفٍ والرحمانُ بالالِفِ (٢)، وأمَّا الشيطانُ فالكتابُ مُجمِعونَ على تركِ القياسِ وكتبهِ بالألِفِ، والسلامُ عليكمْ فِى أولِ الكتابِ بالألِفِ، والسلامُ عليكمْ فى آخرِهِ بغيرِ ألِفٍ، وكذلكَ عبدُ السلامِ. (٣)

(*) الجمل ٢٧٥.

(١) فى الأصل فتحذف فالالفُ بفاء مقحمة صوابه ما أثبتناه.

(٢) ينظر أدب الكاتب: ٢٣٠.

(٣) ينظر أدب الكاتب: ٢٣٠، ٢٣١.

قالَ : (ومِمّا حذفُوا استخفافًا حذفهُمُ الواوَ منْ رُؤسٍ كراهيــــةَ الجمعِ بينَ صورتَيْنِ)[١] وقد أثبتَها بعضُهُمْ على الأصلِ .

ومنهُ / حذفهُمُ الألفَ منْ "هَذَا وهذَانِ وهَؤُلاءِ" لكثرةِ الاستعمــــالِ ، فإذَا صُغِّرَتْ كُتِبَتْ بالألفِ . ٩٠/أ

ومــن ذلــك حذفُهـم الألـفَ مِـنْ حـــرفِ النِّداءِ إذا اجتمعتْ ألفانِ ، نحوُ : يَا أيوبُ ، ويَا أبانَا ، ويَا إبراهيمُ ، ويَا اسحاقُ، وكذلكَ آمنَ ، وآدمُ واثباتُها في يَا إبراهيمُ ، ويَا اسحَقُ أحسَنُ[٢] ؛ لأنَّهُ قدْ حذفَ ثالثُهُ .

ومنْ ذلكَ حذفُهُمُ الألفَ التِي هيَ عوضٌ منَ التنوينِ في نحوِ : مَـاءً في حالِ النصبِ واثباتُها أحسَنُ[٣] ؛ لأنَّهُ قدْ حذفتْ واحدةٌ وهيَ صـــورةُ الهمزةِ فلاَ يُجحفُ بالكلمةِ ، فأمّا قرأَا فكتبهُ بألفَيْنِ لِئلاَّ يلتبسَ بالواحِدِ ، وكانَ الكُتّابُ المتقدمونَ يَكتبونَ بألِفٍ واحدةٍ ، ويَكْتفُونَ بالنقطِ منْ ذلكَ .

قال أبُو القاسمِ - رحمهُ اللهُ - وأمّا قولُهُ تعالى : ﴿ وَقَالُوا ءَأَالِهَتُنَا خيرٌ أمْ هُوَ ﴾[٤] ؛ ففِي أولِهِ ثلاثُ ألفاتٍ وكتبتْ في المُصحفِ بألفٍ واحِـدَةٍ ، وبعضُهمْ كتبهَا بألفينِ فرقًا بينَ الاستفهامِ والخبرِ ، ومنْ كتبَهُ بألِفٍ واحدةٍ قال : (النقطُ يأتِي على ذلكَ ، ثمَّ قالَ : وأمَّا "ءأالِهَتُنَا" فالنقطةُ بيـنَ الألِفِ واللاَّمِ في جِهَةِ الألِفِ، والأخرَى في قفَا الألِفِ تدلُّ على الاستفهــامِ؛ لأنَّ كُلَّ ألِفِ استفهامٍ أو ألِفِ غيرِ ممدودةٍ مفتوحةٍ فالنقطةُ في قفَاهَا)[٥] ، وهذَا موضعٌ كلامُهُ فِيهِ متدَاعٍ مُتناقِضٌ لا يخرجُ لِصحةٍ فيهِ، ولعلَّهُ مِن خَلَلِ النَّاسِــــخ أو سَهوٌ جَرَى عليهِ وقتَ الوَضعِ لمْ يحتسبْ بِهِ، قالَ الأستاذُ أبُو بكرِ بنُ طلحةَ - رحمه اللهُ - والغَلَطُ - واللهُ أعلمُ - إنَّمَا جرى عَلى شيخِهِ أبِي اسحَاق الزَّجّاجِ ، فإنِّي ألفيتُ هذَا الموضِعَ في المنتخَبِ لَهُ على مَا وَقَعَ هُنَا ، فنقلَهُ كَمَا وَجَدَهُ ، ولم يحتسبْ بـه .

والــــذي يَجِـــبُ أن يُبَيِّنَ أوَّلاً مَا يَعْنِي بالنقطةِ، والــذي

---

(١) الجمل : ٢٧٥ .

(٢) وانظر قوله في الجمل : ٣٧٨ وأما إسحاق وإبراهيم وهرون فتحذف الألف منها لثقلها .

(٣) ينظر أدب الكاتب : ٢٢٨ .

(٤) الآية ٥٨ من سورة الزخرف .

(٥) الجمل : ٢٧٦ .

يعني بها نُقطةَ الزرنيخ (١) التي تُمثّلُ بها الهمزةُ في المصاحفِ في زمانِنا هذا.

ويَعنى بقفا الالِفِ ناحيةَ يَمينِ الكاتِبِ من رأسِ الالِفِ إذا كتَبَها وجبهتَها ناحيةَ شِمَالِهِ من رأسِ الالِفِ اذا كتبَها أيضًا، ثمَّ كُلُّ همزةٍ مفتوحةٍ مقصورةٍ فالنقطةُ في رأسِ الالِفِ، نحو: أحمَرَ، وكلُّ همزةٍ ممدودةٍ فالنقطةُ في قفا الالِفِ، نحوُ آمَنَ، فاذا تقرر هذا فالمسمُوع أولاً من قوليه (أَآلِهَتُنا خيرٌ أم هُوَ) همزةٌ مفتوحةٌ مقصورةٌ، فيجبُ أن تكونَ على رأسِ الالِفِ، ثمَّ المسموعُ بعدَها همزةٌ أخرى، ولمْ يبقَ لَنا الاَّ جبهةُ الالِفِ وهذهِ صورةُ النقطةِ فيها أَءالِهَتُنا خيرٌ (*)

قالَ: (فأمّا استغووا، واحتوَوْا فالاختيارُ أن يكتبَ بِواوَينِ وألِفٍ، وكتابةُ بِواوٍ واحدةٍ جائزٌ عندَ بعضِهِم اذا فُهِمَ المعنى وهوَ رديءٌ غيرُ مأخوذٍ بِهِ). (٢)

وأنشدَ أبو القاسم -رحمه الله- في هذا البابِ (٣):

فإنَّ المنيةَ منْ يَخشَها … فسوفَ تُصادِفُهُ أينَما

البيتُ للنمر بن تولب العُكْلِي، ولَقبُهُ الكيسُ لحذقِهِ بصناعةِ الشعرِ وهوَ مخضرمٌ، وأدرك النبيَّ صلى اللهُ عليهِ وسلمَ وبعدَ هذا البيت:

وإنْ تتخطّاكَ أسبابُها … فإنَّ قُصاراكَ أن تَهرَما

---

(١) الزرنيخ: معدنٌ لهُ ألوانٌ كثيرةٌ منها الاصفرُ، والاحمرُ، والاغبر وأجودُها الصفائِحِيُّ الذي يستعملُهُ النقّاشونَ الذي له لونٌ كلونِ الذّهَبِ وفي اللسان: الزرنيخ أعجمي: (زَرْنَخَ) وانظر المعرب ١٧٤.
وقد كان الكتّابُ يضعونَ هذهِ النقطةَ التي تُمثّلُ بها الهمزةُ بلونِ الزرنيخ في المصاحفِ تميزًا بذلكَ عنِ اللونِ الأسودِ الذي يكتب به المصحفُ.

(٢) الجمل: ٢٧٦.

(٣) الجمل: ٢٧٤. في ديوانه ١٠١،
والشاهد للنمر بن تولب/وهو في أدب الكاتب ٢١٤ والحلل في شرح أبيات الجمل: ٣٤٤ ورصف المباني ١٥٩-٢٠٤ وشرح الجمل لابن هشام ٣٤٧ والتصريح على التوضيح ٢/٢٥٢.

(*) في الأصل: استغنوا، والصواب من الجمل: ٢٧٦.

فمَنْ" مِنْ قوله : "مَنْ يَخْشَهَا، شَرطيةٌ، وجوابُهَا قوله : فَسوفَ تُصَادِفُهُ أينمَا ، وهي مبتدأٌ ، والجملةُ / مِنَ الشرطِ والجزاءِ فِي موضِع رفعٍ عَلىَ أنّهَا فى موضعِ خبرِ المبتدإِ . ٩٠/

وقولهُ : " أينمَا " هُوَ ظرفُ مكانٍ، ومَا فِيهِ زائدةٌ ، والمحذوفُ مِنَ البيتِ اختصارًا: كَانَ أو ذَهَبَ ، فَكَأنّهُ قَالَ: أينمَا كَانَ ، وأينمَا ذَهَبَ ، فاذَا قدرْتَ المحذوفَ "يذَهَبَ" كَانَ العاملَ فِي الظرفِ، وَإذَا قدرتَهُ "بكَانَ" احتمَلَ وجهينِ : أحدُهُمَا : أن تكونَ "كَانَ" تامةً فتكُونُ هِيَ العاملَةَ فِي الظرفِ ، وأنْ تكونَ نَاقِصَةً، فتكُونُ "أينمَا" فى موضِع نصبٍ عَلى أنهُ خبرُهَا، ويَكُونُ تقديرُ الكَلامِ : أينمَا كَانَ مُستقرًا، فيكُونُ مستقرًا هُوَ العامِلَ فِي "أينمَا" ولاَ تُقدرهُ الاّ بعدَهَا لكونهَا من ذواتِ الصُّدورِ استفهاماً كانتْ أوشرطًا ، فَإذَا كانتِ استفهَامًا كَانتْ بِغيرِمَا ؛ لأنَّ مُستَقِرًّا الذِى هُوَ العَامِلُ فيهَا اسْتَمَرَّ حذفُهُ ، كمَا استمرَّ حذفُ مَا يَعمَلُ فِي الظروفِ والمجرُوراتِ إذَا كانتْ أخبَاراً فى غيرِ هذَا الموضِعِ .

فَإن قيلَ : "أينمَا" فى البيتِ هيَ استفهامٌ أو شرطٌ، قيلَ : لا يجوزُ أن تكونَ استفهاماً وانمَا هيَ شرطٌ ؛ لانَّ الاستفهاميةَ لا تزادُ معهَا (ما) ، وإنّمَا تزادُ مَعَ الشرطيةِ، تقولُ : أينمَا تذهَبْ نَذهَبْ ، ولا تقولُ أينمَا زيدٌ ؟ وأنتَ تريدُ أينَ زيدٌ ؟ وهيَ فِي هذَا البيتِ زيدتْ معهَا " مَا " فهيَ شرطيةٌ .

وأيضًا ، فانهُ لاَ معنَى لِلاستفهامِ فيهَا، وانّمَا معناهَا الشرطُ، فإنَّ مُرادَ الشاعِرِ: أينمَا يكونُ الإنسانُ يأتِيهِ الموتُ ، كَمَا قالَ اللّهُ تَعَالى ﴿ أينمَا تكُونُوا يُدرِككُّمُ المَوتُ ﴾ (١) ، فإن قِيلَ : وَأيْنَ جوابُ "أينمَا" التِي هيَ شرطٌ قِيلَ : حذفَهُ الشاعرُ لدلالةِ الكَلامِ عليهِ ، كَمَا حذفَ فعلَ الشرطِ، كأنهُ قَالَ : أينمَا كَانَ يَمُتْ ، وأينمَا ذَهَبَ يُدركْهُ الموتُ .

---

(١) الآية ٧٨ من سورة النساء .

نوعٌ آخرُ مِنَ الهجَـــــاءِ :

هذا النوعُ يتضمنُ حكمَ مَا انتُهِكَ مِنَ الفعلِ بالحذفِ ، والإعلامَ بِمَا يُزادُ عليهِ وموضعَ الزيادةِ منهُ وَمَا يجوزُ حذفُهَا مَعَهُ ، وتَبيينَ حُكمِ "مَا" الاستفهاميَةِ إذَا دَخَلَ عليهَا حرفُ الخفضِ ،والإعلامَ بِمَا يُحذَفُ مِنهَا، وعلةَ حذفِـــــهِ . انتهتْ الطريقةُ الكليةُ .

ثمَّ نقولُ : قَالَ أبُو القاسمِ -رحمه الله- : (اعلمْ أنَّ كلَّ فعلٍ صَارَ الَى حرفٍ وَاحِدٍ فَانَّكَ تَزِيدُ فِيهِ فِي الخَطِّ هَاءً ،كَقولِهِ عِهْ)[١]، تقولُ : انَّ هذهِ الأفعَالَ لَمَّا صَيَّرَهَا الإعلالُ الى حرفٍ وَاحِدٍ تعاقبَ عَليهَا حكمانِ مُتناقضانِ ، فالابتداءُ يطلبُ بِالحركةِ ، والوقفُ يطلبُ بِالسكونِ ، فَلذلِكَ جلبُوا حرفًـــــا يوقفُ عليهِ وأثبتُوهُ فِي الخَطِّ مُعدًّا للوقفِ ، ويحذفُ فِي الوصلِ فِي اللفظِ .

قَالَ أبُوالقاسمِ -رَحمه الله- : (فَان أدخلتَ عليهِ فَاءَ العطفِ أو وَاوهُ لم تكتبهُ بِالهاءِ)[٢]، وقالَ ابنُ قتيبةَ : " فَان وصلتَ بِفَاءٍ أو واوٍ فَان شئتَ أقررتَ الهَاءَ وان شئتَ حذفتَهَا والحذفُ أحبُّ اليَّ "[٣]، ثُمَّ قَالَ : " فَـــإن وصلتَ ذَلكَ "بثُمَّ" ألحقتَ الهَاءَ ؛ لأنَّ "ثُمَّ" حرفُ عطفٍ منفصلٌ قائمٌ بنفسهِ لايتصلُ بمَا بعدَهُ اتصالَ الواوِ والفَاءِ "[٤]، وعَلى هَذَا فمَا قَالَهُ ابنُ قتيبةَ أحسَنُ وقدْ قَالَ سِيبَويهِ[٥] - رحمه الله - : إذَا قلتَ:"لَمْ يقهْ ولم تعِهْ" ألزمتَ الهَاءَ، فَهذَا يُؤكِّدُ عندَكَ أنَّ الهَاءَ تَثبتُ معَ الوَاوِ ، خلافًا لأبِي القَاسِمِ ، وكأنهُــمْ جعلوهَا عِوضًا مِمَّا نقصَ الكلمةَ،/ وألزمتَ فِي"لم تعِهْ"حيثُ توالى الحذفُ على ٩١

---

(١) الجمل : ٢٧٧.

(٢) الجمل : ٢٧٧ وفى الاصل : لم تكتبه بالياء خطأ والتصويب من الجمل المطبوعة.

(٣) أدب الكاتب ٢٥١-٢٥٢.

(٤) أدب الكاتب ٢٥١-٢٥٢.

(٥) الكتاب ١٥٩/٤ وعبارته " وأما لا تقهْ من وقيتُ وان تع أعهْ من وعيتُ فإنه يلزمها الهاء فى الوقف . وانظر ص ١٤٤.

الكلمةِ منْ أولهَا ومنْ آخرِهَا بخلافِ "ارسه"، فهذِهِ الهَاءُ منْ "ارسه" غيرُ لازِمَةٍ؛ لأنَّ الحذفَ فيهَا من جهةٍ واحدةٍ .

قالَ أبو القاسم - رحمه الله -: (وتكتبُ فيمَ جئتَ؟ ولم غضبتَ ؟ وعَلام فعلتَ ؟ فتحذفُ الألفَ منَ الاستفهامِ فرقًا بينهُ وبينَ الخبرِ ، وتكتبهَا في الخبرِ بألفٍ)[١]، وقدْ جاءَ في الشعرِ اثباتُهَا في الاستفهامِ قالَ الشاعرُ:[٢]

عَلى مَا قَامَ يَشتُمُني لَئِيمٌ ... كَخِنزِيرٍ تَمرَّغَ في رَمَادِ

وإنَّما حُذِفَتْ مِنَ الإستفهامِ ؛ لأنَّهَا هُنَا مُتطرفةٌ بسبَبِ الصِّلةِ،والأطرافُ مَحلُّ التغييرِ ، وقدْ حَكَى ابنُ قُتيبةَ[٣] حذفَهَا في الخبرِ مَعَ شِئتَ خَاصةً لكثرةِ الاستعمالِ .

وقَالَ الأستاذُ أبوبكر بن طلحة -رحمه الله - : وحكَى قُطربٌ[٤] حذفَهَا مَعَ الفاءِ والواوِ في الاستفهامِ، فَتقُولُ : وَمَ تَصنعُ ؟ وفَمَ تَصنعُ ؟ وهو قليلٌ .

---

(١) الجمل : ٢٧٧.

(٢) الشاهد لحسان بن ثابت رضيَ الله عنهُ من أبياتٍ يهجُو بِهَا بَني عَابد ابنِ عبدِالله بن عمرو بن مخزومٍ وهُوَ في شواهد الكشاف ٤/٣٨٩،والدر المصون ١/٥١٦ ، والخزانة ٥/١٣٠ و ٦/٩٩ والأبيات في الخزانة ٦/١٠٤.

(٣) ينظر أدب الكاتب ٢٣٤ وعبارته : " كُلُّ هذَا تتمُّ فِيهِ الألفُ إلاَّ بِمَ شئتَ خاصةً فإنَّ العربَ تنقصُ الالفَ منهَا خاصةً فتقولُ : ادعُ بِمَ شئتَ في المعنيين جميعاً.

(٤) في الاصل : غطرف ، ولعله قطرب.

نوعٌ آخرُ منَ الهجَــــاءِ :

مضمنُ هذا النوعِ الإعلامُ بمَا في كتبِ الصّلوةِ وأختيْهَا [١] في غيرِ المصحفِ، إذْ لَمْ يضفنَ الى مُضمرٍ مِنَ الإجماعِ ، وَمَا فِي نظائِرِهِنَّ مِنَ الإجماعِ.

قَالَ أبُو القاسمِ - رحمه الله - : (تُكْتَبُ الصلوةُ ، والزكوةُ ، والحيوةُ بِالواوِ اتِّبَاعاً لخطِّ المصحفِ فإنِ اتَّصَلَ ذَلِكَ بمَكْنِيّ كَتبتهُ بالألِفِ لا يجوزُ غيرُه) [٢].

قلتُ : قدْ كانَ القياسُ ألاّ يكتبنَ إلاّ بالألِفِ ؛ لأنّ التاءَ قد صيرتِ الألفَ متوسطةً ، والتفرقةُ بينَ ذواتِ اليَاءِ وذَواتِ الواوِ إنّمَا تكونُ في المتطرفةِ ؛ لأنّ الطرفَ موضعُ تَغييرٍ وهذِهِ غيرُ متطرفةٍ ، فَكَانَ القياسُ أن تكتبَ بالألِفِ، إلاّ أنهُ وَرَدَ ذلكَ في المصحفِ فَاتّبِعَ تَيَمُّنًا وتَبَرُّكًا ، فإذَا اتصلتْ بِالمضمرِ زَادَهَا ذلكَ توسطاً وخرجتْ عَنِ التِي أُتّبِعَ فيهَا المصحفُ ، فوجبَ كتبُهَـا بالألِفِ ، وإذَا اتصلتْ بِظَاهِرٍ لمْ يكنْ لَهَا ذَلكَ الاتصالُ ، فلذلِكَ جَازَ فِيهَا مَا يَجوزُ فِيهَا لو لمْ تتّصِل ، وكانت مفردةً.

قال ابن قتيبة : " وقَالَ بعضُ أصْحابِ الإعرَابِ إنّهُمْ كَتبُوا هَذِهِ الواوَ على لغةِ الأعرَابِ ، وكَانُوا يَميلُونَ بِهَا فِي اللفظِ الى الواوِ شيئًا " [٣] ، ويقالُ : بلْ كتبتْ عَلى الأصلِ ، وأصلُ الألِفِ فيهَا وَاوٌ ، وعَلى هَذا يتنزَّلُ كَلامُ عليِّ بْنُ أبِي طَالِبٍ - رَضيَ اللّهُ عنهُ - فِي كتَابٍ كَتَبَهُ ، وزَعمُوا [أنه] [٤] الآنَ عندَ الرُّومِ يفتخرونَ بِهِ ، وفيهِ ابنُ أبُو طَالِبٍ ، فالقراءَةُ فِيهِ على غيـرِ الخطِّ ، كقولكَ : ﴿ الذِي اوتُمِنَ ﴾ [٥] ، وَالخطُّ عَلى حكمِ اللفظِ الغَالبِ ، هذَا أحسنُ مَا رأيتُ أنه ينزِّلُ عليهِ خطَّهُ فيهِ ، وكتبوهُ بالواوِ عَلى حُكـمِ الاشتهارِ فإنهمْ كَانُوا يَدعونَهُ [٦] " أبُو طالِبٍ " فكتبوهُ عَلى ذَلِكَ وقرأوهُ علـى ما يوجبُهُ الإعرابُ.

---

(١) يعنى الزكوة والحيوة .
(٢) الجمل : ٢٧٨.
(٣) أدب الكاتب : ٢٤٧.
(٤) زيادة يقتضيها السياق .
(٥) الآية ٢٨٢ من سورة البقرة.
(٦) في الأصل : يدعون ، ولعل صوابه ما أثبتناه .

بَابُ أحكامِ الهمزةِ في الخـط

يقدمُ بينَ يَديْ هذا البابِ أنْ يُقالَ : الهمزةُ حرفٌ بَعُدَ مخرجُهُ فثقُـلَ على اللسانِ اللفظُ بِهِ ، فاختلفتِ العربُ فِيهِ لِذَلكَ ، فمنهمْ مَنْ يجريهِ مجـرَى سَائِرِ الحروفِ فَيُحققُهُ اذَا انفردَ حيثُ كَانَ ، وعلى أيّ حالٍ كَانَ ، ومِنهُم مَـنْ لاَ يحققُهُ الاَّ اذَا كَانَ في أولِ كلمةٍ مُفردًا ، فَإن تضاعَفَ التزمَ التخفيفَ أحدُهُمَا الاَّ أنْ يَتضَاعَفَ في موضعِ العينِ مِنَ / الكلمةِ فيلزمُ الإدغَام كَسَأَّلَ ،وجأَّرَ.(١) ٩١/ب

ولمَّا لم تلزمْ طريقةً واحدةً اذَا كَانتْ غيرَ أولٍ خَالفَ الكُتَّابُ بينَ صُورِهَا إذَا كانتْ لَهَا وُجوهُ تَسهيلِهَا، وأعدَمُوا صورَتَهَا في بعضِ المواضِعِ واختلَفُوا فـي اثباتِ صُورِهَا ، وإعرابِهَا في بعضِ المواضِعِ .

فموضوعُ هذَا البابِ لتبيينِ أحكامِهَا اذَا كانتْ مُتحرِّكَةً ، والإعـلامِ بالموضِعِ الذِي لا يكونُ لَهَا فيهِ صورةٌ لاَزمةٌ،والموضعُ الذِي يكونُ لَهَا فِيهِ صـورةٌ لازمةٌ ، والموضعُ الذِي تختلفُ صُورُهَا ،والموضع الذى تختلفُ الكتَّابُ في اثبـاتِ صورةٍ فيهِ ، وحذفِهَا ، فَهذَا الذِي وضِعَ لهُ البَاب . انتهتْ الطريقةُ الكليةُ.

ثُمَّ نقولُ : اعلمْ أنَّ الهمزةَ لَمَّا كانتْ حرفًا جَلدًا صَعبًا عندَ النطقِ بِهَا فَسَهّلتِ النُّطقَ بِهَا العربُ بِوجوهٍ مِنَ التسهيلِ،وأكثرُ مَا يَفعلُ ذلكَ أكثـر أهل الحجازِ ، وتسهيلُهَا يَكونُ بأربعةِ أشياءَ : بالنقلِ ، والبدَلِ ، وَبينَ بَيْنَ ، والحذفِ،(٢) وأقلُّهَا الحذفُ ، وثَمَّ مَا لا يكونُ فِيهِ شَىءٌ مِنَ التسهيلِ وهيَ الأولى الواقعةُ في الابتدَاءِ ، فالتِي لا تسهلُ كتبَهَا الكتابُ بألِفٍ أبدًا ،وهيَ الواقعةُ في الابتداءِ والتى تُسَهّلُ كتبوهَا بحكمِ التسهيلِ ، فإن سُهّلَتْ الى الألِـفِ كُتبتْ بهَا،وان سُهلتْ الى اليَاءِ كتبتْ بِهَا ، وان سُهّلَتْ الى الوَاوِ كتبتْ بِهَا ،

---

(١) في اللسان (جأر) يجأر جأرا وجُؤَارًا : رفعَ صوتًا مع تضرع واستغاثة وفي التنزيل ﴿ اذَا هُمْ يَجْأَرُونَ ﴾ وقال ثعلب : هو رفع الصوت إليه بالدعاء .

(٢) ينظر الكتاب ٣/ ٥٤١ .

فإن حذفت لم تكن لها صورة، وجعلت علامتها نقطة ببعض الأصبغة لتمتاز بذلك، أو ألفا راكعة، وصورتها "ء" شبهت بالمنحني في الركوع، كذا يسميها الخليل، وحكم النقطة أن تكون في السطر مكان الهمزة، إلا أنها إذا وقعت ألفا عند أهل الضبط جعلوها إذا كانت مفتوحة غير ممدودة على رأس الألف، وإذا كانت ممدودة في قفا الألف، وإذا كانت مضمومة في وسط الألف ؛ وإذا كانت مكسورة في أسفل الألف راموا بذلك التفرقة بين حركاتها.(١)

وقد يجوز أن تكتب الهمزة في جميع مواضعها ألفا على حكم التحقيق، والتحقيق لغة تميم، ولكن أكثر الكتاب انما يسهلها بحكم ما تسهل اليه إلا الأولى فإنهم اتفقوا على كتبها ألفا ؛ لأنها لا تسهل عند الابتداء بها ألبتة، فيجب أن تبين أحكامها في التحقيق والتسهيل حين جريا متساويين.

فأقول : كل همزة أولى فكتبها بألف فإنها لا تسهل، وكل همزة ساكنة فكتبها بحكم ما قبلها من الحركات ؛ لأنها تبدل بحكم حركة ما قبلها، وكل همزة متحركة قبلها ساكن صحيح لا صورة لها ؛ لأن حكمها في التسهيل أن تنقل حركتها الى ما قبلها، وهو ذلك الساكن، ثم تحذف هي، فلما كانت تحذف لم يكن لها صورة، ومن نقل "الكماة"، وأبدل من الهمزة ألفا بعد النقل، فإنه يكتب : "الكماة" بالألف، فإن كان قبلها حرف علة فإما أن يكون ياء أو واوا أو ألفا، فإذا كان ياء أو واوا، فإما أن ينفتح ما قبلها، وإما أن ينكسر ما قبل الياء وينضم ما قبل الواو، وإذا انكسر ما قبل الياء وانضم ما قبل الواو، فإما أن يكونا زائدتين أو غير زائدتين.

٩٢/أ واحتجت الى هذا التفصيل لأن الاحكام / تختلف بحسبه، فأما اذا كان ما قبلها ياء أو واوا مفتوحا ما قبلها فالنقل اليهما، وحذف الهمزة فلا صورة لها إذا، كما لو كان الساكن صحيحا، مثال ذلك الشيء والسوء إلا أن تكون الياء للتصغير فإنها تجري مجرى ألف الجمع فلم ينقل اليها، مثال ذلك : "قويئم" في تصغير "قائم"(٢) وتسهيلها هنا بالبدل ياء محضا، وتدغم فيها ياء التصغير فتقول : قويّم، وفارقت في هذا ألف الجمع،

---

(١) ينظر الكتاب ٣/٥٥٣ - ٥٥٤.
(٢) في الأصل (قوم) والسياق يقتضي ما أثبتناه.

لأنَّ مثلها يُحرَّكُ ، والاليفُ لا تُحرَّكُ البتّة ، وكذلكَ لم تسهلِ الهمزةُ بعدها بينَ بينَ حينَ أُسكنَ ادغامُها بخلافِ الاليفِ ، فلا تكتبُ الاّ بياءٍ واحدةٍ أو واوٍ واحدةٍ ، والنَّقلُ أيضًا ، وهو أجودُ مِنَ البَدلِ فلا صورةَ للهمزةِ ، والكتبُ بياءٍ واحدةٍ ، مثالُ ذلكَ : النَّسيّ ، واذا كانتِ الياءُ زائدةً ، والواوُ زائدةً فالبدلُ أيضًا والإدغامُ ، ولا يجوزُ النقلُ . ومثالُ ذلكَ : النَّسيءُ .

وإذا كانَ الساكنُ الذي قبلَ الهمزةِ ألفًا ، فإن كانتِ الهمزةُ مفتوحةً فلا صورةَ لها وتسهيلُها بينَ بينَ فكانَ يجبُ لها صورةُ أليفٍ الاّ أنهم كرهوا اجتماعَ صورتينِ ، مثالُ أن يكتبَ جاءَهمْ ، وشاءَهمْ ، ولاءمَ بينَهمْ بمعنى أصلحَ بينَهمْ ، فإنْ كانتِ الهمزةُ مضمومةً كُتبتْ بواوٍ ؛ لأنَّ تسهيلَها أيضًا بينَ بينَ ولم تجتمعْ أيضًا صورتانِ ، نحوُ : جاؤُهمْ(١) وكذلكَ لو كانتْ مكسورةً لكتبتْ بياءٍ نحوُ : مسايِلَ

وكُلُّ همزةٍ وقعتْ متطرفةً فإنَّها تُكتَبُ بحكمِ تلكَ الحركةِ ؛ لأنها إن كانتْ ساكنةً أُبدلتْ بحكمِها ، وان كانتْ متحركةً فالوقفُ عليها بالسكونِ ، فتحكمُ لها بحكمِ السّاكنةِ ، نحوُ : لم يقرأْ ، ولم يوضُؤْ ، ولمْ يُخطئْ ، ويقرأُ ، ويخطئُ ، ويوضُؤُ لو كتبتْ على حكمِ الاصلِ لرجعَ أمرُها الى حكمِ المتوسطةِ ، وإذا كانتِ الهمزةُ المتحركةُ مُتوسطةً ، وقبلَها حركةٌ فلا يخلو أن تكونَ الحركتانِ متماثلتينِ أو متغايرتينِ ، وإذا كانتْ متغايرتينِ فامّا متعاقدتينِ أو غيرُ متعاقدتينِ ، فالمتماثلتانِ ، والمتعاقدتانِ عندَ سيبويهِ سواءٌ(٢) تُسهَّلُ الهمزةُ بحكمِ حركةِ نفسِها فتخطُّ على ذلكَ ، وخالفهُ الاخفشُ(٣) في المتعاقدتينِ ، وسهّلها بالبدلِ بحكمِ ما قبلَها ، فخطّها كذلكَ ، مثالُ ذلكَ سألَ ويسوؤُهمْ ، ويئسَ ، وقدْ تكتبُ هذهِ

---

(١) في الاصل : هاوهم ، ولعل الصواب ما أثبتناه .

(٢) ينظر الكتاب ٣ / ٥٤١ فمابعدها لبيان مذهب سيبويه في تسهيل الهمزة .

(٣) ينظر المقتضب ١/ ١٥٧ والجمل ٢٨١ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٣٥٧ - ٣٥٨ وكتاب الإقناع في القراءات ١/ ٤٣٨ فمابعدها .

بياءٍ واحدةٍ وواوٍ واحدةٍ كراهَةَ اجتماعِ الصورتَينِ ، وتكتَبُ يستهزئونَ عَلى مذهب الأخفش بياءٍ وواوٍ (١) ، وغيرُ المتعاقدتين تكتَبُ بحكمِ حركةِ الأقوى ؛ لأنَّ تسهيلَها كذلك ، ومثالُ ذلكَ : لَؤُمَ ، وَيئِسَ ، وَسِيئَةٍ ، فلو لم تُسَهَّلْ همزتُها بينَها وبينَ الواوِ - وَلَؤُمَ - بِواوٍ مَحضةٍ ، وَيئِسَ بَينَها وبينَ الياءِ وفيئَةٍ بِياءٍ مَحضةٍ ، وهَذا القَانونُ يَجرِي على مذهَبِ البصريِّين .

فَصلٌ :

في الموازنةِ بينَ قَولِ الأخفش وَسيبويهِ في تسهيلِ الهمزتينِ المتَعاقدتينِ ، قَالَ الأخفشُ لسيبويهِ : اتفقنَا على أنَّ الهمزةَ المُلَيَّنةَ إنَّما هيَ بينَ بينَ ، أيْ: بَينَ الهمزةِ ، والحرفِ الذِي مِنهُ حركتُها ، فَأنتَ إن حكمتَ لَها هُنَا في مثلِ سُئِلَ وَيَستَهزِئونَ بحكمِ الحرفِ الذِي منهُ / حركتُها فكأنَّها وَاوٌ سَاكِنةٌ مكسورٌ ٩٢
ما قبلَها ، أو يَاءٌ سَاكنةٌ مَضمومٌ مَا قبلَها ، وذلِكَ لَا يكونُ .

وَإن حكمتَ لَها بحكمِ الهمزةِ المخففةِ لَزمكَ أن تسهلَ مثلَ يُؤَيِّدُ وجِئُون جمعُ جُؤنَةٍ بينَ بينَ ، والعربُ لم تفعلْ ذَلكَ واتفقنَا عَلى منعِ تسهيلِها بينَ بينَ ؛ لأجلِ أنها في حكمِ الساكِنِ وكأنَّها ألفٌ ، والألِفُ لَا يُضَمُّ ما قبلَها وكذلكَ يَجبُ أن نتفِقَ هُنَا فَلا تُسهلَها بينَ بينَ ، وأن تبدلَها يَاءً إذا انكسَرَ ما قبلَها ، وَواوًا إذا انضمَّ مَا قبلَها . انتهى .

وكانَ سيبويهِ يَقُولُ : اتفقنَا عَلى الهمزةِ المُلينةِ أنها بينَ بينَ إلاَّ أنَّ الحكمَ بِأحدِ الامرينِ من غيرِ تَرجيحٍ تَحكمٌ لَا يَجبُ أن يقالَ بِهِ فَيُوقِعَ الاتفاقَ على منعِ التسهيلِ بينَ بينَ في مثلِ يُؤَيِّدُ وجِئُون ؛ لأنَّ الفتحةَ في غايةٍ في نِهَايَةِ الخِفةِ ، فإنها من تَعتُّلِ والضمةُ والكسرةُ بتعتُّلٍ ، وقدْ ظَهرَ أثرُ ذلكَ في حروفِ الحلقِ ، وظَهرَ أيضًا أثرُ ذلكَ في امتناعِ رَوْمِ المنصوبِ غيرِ المنوَّنِ وتثقيلِهِ والنقلِ اليهِ ، وقدْ جاءَ ذلكَ فِي الشَّاذِّ والنَّادِرِ ، فلَا يجوزُ : رأيتُ أحمرَ وقدْ أخصَبَ إلاَّ في الشَّاذِّ ، وإذا كَانَ ذلكَ فالمفتوحةُ إذا سُهِّلَتْ بينَ بينَ

---

(١) ينظر أدب الكاتب ٢٦٤ .

صارتْ ألفًا أو كادتْ .

وَالالفُ لاَيُضمنُ مَا قبلهَا ولا يُمكِنُ النُّطْقُ بِهَا كذلكَ لو تَمحّضَتْ ألفًا ألبتةَ ، والمضمومةُ والمكسورةُ اذا سُهِلَتْ بينَ بينَ بقيَ فيهَا فضلُ قوةٍ لم تخرجْ الى أن تكونَ واوًا ساكنةً مضمومٌ مَا قبلَهَا، وإن كانَ ذلكَ غيرَ معقولٍ ولاَ هُـوَ فيمَا نحنُ فيهِ مُصرَّحٌ بِهِ فقدْ فَارقتِ المضمومَةُ والمكسورَةُ بِمَا قُلنَا حكـمَ المفتوحةِ، فَلاَ يَجبُ أن يُسَوَّى بَينهَمَا فَأَمَّا قولُ الشاعِرِ:(١)

* ألاَن زمّ أجمَالٌ وفَارَقَ جيرَةٌ *

فَضرُورَةٌ، ولاجلِ الضرورةِ عَامَلَهَا مُعَامَلَةَ المخففةِ ،فالمضمومةُ أحقُّ بذلِكَ.

ولابنِ شُريحٍ (٢) دُخُولٌ بينَ القولَيْنِ ،ولم يحتسبْ بِمَا يلحقهُ ، فَقَالَ -رحمه الله- : انّى أُجَوّزُ التسهيلَ فِي المضمومةِ المكسورِمَا قَبلَهَا ،والمكسورَةِ المضمومِ مَا قبلَهَا ، فأجعَلُهَا بينَ الهمزةِ وحرفٍ مِن جنسِ الحَرَكَةِ التِي قَبلَهَـا ، فَأُسَهِّلُ مِثلَ : سُئِلَ بينَ الهمزةِ والواوِ ، ويستهزِءُونَ بَينَ الهمزةِ والياءِ ،

---

(١) الشاهد أنشده ابنُ جنى فى سر الصناعة ١/ ٤٨-٤٩ لكثير ،وعجزه :

* وَصَاحَ غُرابُ البينِ أنتَ حزينُ *

وصدرهُ فى الخصائص ٢/ ١٤٤ شاهدًا على اضعاف الحركة لتقرب بذلك من السكون فتكونُ الهمزةُ هُنَا بينَ بينَ ، واستشهد به ابن يعيش فى شرح المفصل ٩/ ١١٣.

(٢) ابن شريح : أبوعبدالله محمد بن شريح الرعينى الإشبيلي قدمَ مصر وسمع بها من نفيس وأبي عليّ الحسن البغدادي ،وأبى جعفر النحوى وأبى القاسم بن الطيب البغدادى الكاتب ، وبمكة عن أبي ذر الهروى قال ابن بشكوال : كان من جلّةِ المقرئين وخيارهم ثقة فى روايته ومن اليه الرحلةُ فى هذا الشأن القائمين بعلوم القرآن ،والاستقلال بالنحو والعربية وله سمَاعٌ فى الحديث من أبيه ومن أبى محمد بن خزرج ، توفى سنة ٤٧٦ كذا فى نفح الطيب وقال السيوطي فى بغية الوعاة :توفى سنة ٥٣٩ ه وذكره القاضي عياض فى شُيُوخه . انظر ترجمته فى بغية الوعاة ٢/ ٣٠ ونفح الطيب ٢/ ٣٤٥ ، وأخذ عنه ابن الباذش القراءة السبعية كما فى الاقناع ١/ ٦٣ و ٦٩ و ٨٢ فمابعدها .

فيقال له : قد وافقت على أن التليين انما هو اضعاف قوة الهمزة وتقريب لها من حروف العلة، وحرف العلة لم تصرح به والضمة صفته انما هو الواو فتأمل ما قلت لك تجد قوله غير محصل ، ويلزمك أن تفعل ذلك في المفتوحة المضموم ما قبلها والمكسور ما قبلها فاذا جوزت ذلك وفعلته ، وما فعلت العرب بخلافه.

وقد خالف - في مواضع منها - أبو القاسم فيجب أن تتصفح كلامه في هذا الباب وتتبعه ، وننبه على ما خالف فيه هذا القانون ان شاء الله تعالى.

قال أبو القاسم - رحمه الله - : (وان كانت الهمزة آخرا وقبلها ساكن لم تثبت لها صورة في الخط ، نحو : القرء ، والخبء ، والدفء ، فاذا اتصل بها مضمر بعدها ثبتت في الخط فتكتبها واوا إذا انضمت ، وياء اذا انكسرت ، وألفا اذا انفتحت)[1] ، قلت : وهذا على خلاف / ما أصلناه، ٩٣
ولا فرق بينها متطرفة ومتوسطة وتسهيلها فيهما جميعا بالنقل، وانما يجيء هذا الذي قال على لغة من قال : السراة ، وذلك أنه نقل حركة الهمزة، ثم أبدل من الهمزة بحكم الحركة المنقولة ؛ لأنها صارت ساكنة قبلها حركة، فكأن أبا القاسم راعى تلك اللغة مع المضمر الذي يصير الهمزة متوسطة ، فيسهل فيها ذلك البدل .

قال أبو القاسم - رحمه الله -: (واذا كانت الهمزة آخرا و قبلها فتحة كتبتها ألفا ، كقولك : زيد يقرأ)[2] ، وهذا على ما أصلناه .

ثم قال : (فإن اتصل بها مضمر كتبتها واوا إذا انضمت، وألفا إذا انفتحت، وياء إذا انكسرت)[3]، وهذا الكلام لم يخرج به عما أصلنا ؛ لأن الضمير في الاسم قد صير الهمزة وسطا.

قال : (واذا كانت الهمزة وسطا ، وقبلها ضمة كتبتها واوا ، وان انكسرت أو انضمت أو انفتحت ، نحو : قولك مررت بأكمؤك، و هذا أكمؤك، ورأيت أكمؤك)[4]، وهذا الكلام غير محرر ان أخذ على عقده، وانما

---

(١) الجمل : ٢٧٩.

(٢) الجمل : ٢٧٩.

(٣) الجمل : ٢٧٩ - ٢٨٠.

(٤) الجمل : ٢٨٠.

يجيء على مذهبِ الأخفشِ الذي يحكمُ للمتعاقِدتَينِ بحكمِ الحركةِ السابقةِ منهمَا، وإنْ أُخذَ على تمثيلِهِ فيمكنُ أنْ يَصِحَّ ويُخرجَ على مَا أصلنَا إذَا رُوعِيَ أصلُ الكتابِ قبلَ الضميرِ، ولكنْ في الفعلِ المتصلِ بضميرِ النصبِ مِنْ خطئِهِ والضمائرُ تردُّ الأشياءَ إلى أُصولِهَا، فوجبَ أن تكتبَ "يقرئُكَ" بياءٍ .

ثُمَّ ذكَرَ أبو القاسم - رحمه الله - الخلافَ في "يَستهزِئُون"، وقد تقدمتِ الموازنةُ بينَ الأخفش وسيبويه في ذلك .

فأمَّا يَسئلُ و يسئم فمنَ الكُتَّابِ من يحذفُ الألفَ ومنهمْ من يكتبُ يسأمُ، ويسألُ بالألِفِ،[1] قلتُ : مَن كتبَهَا بالألِفِ فإمَّا على التحقيقِ، وإمَّا على لغةِ المَراةِ قالَ : (والاختيارُ أنْ تكتبَ يسئلُ وحدهَا بغيرِ ألفٍ لكثرةِ دورِهَا في الكلامِ)[2]، ودخلَ هذَا الكلامُ بينَ القولينِ ، وإنَّمَا القياسُ أنْ تُكتبَ كليهِمَا بغيرِ صورةٍ ، كَما قدمنَا .

قُلتُ : هذِهِ الموازنةُ التي بينَ كلامِ الأخفشِ وسيبويهِ هيَ منْ كلامِ الأستاذِ المرحومِ أبي بكرِ بنِ طلحةَ الإشبيليِّ.

وبقيَ منَ الكلامِ على الباب تتبيعاتٌ ومجاراتُ ألفاظهِ، فنقولُ :

اعلمْ أنّ الهمزةَ في الخطِ قياسُ كتبهَا أن يكونَ موافقًا لتخفيفهَا ، فمَا كانَ تخفيفُهُ بينَ الهمزةِ بالحذفِ لمْ يكنْ لهَا صورةٌ في الخطِّ ، نحوُ : همزةِ الخَبءِ والدِّفْءِ ، ومَا كانَ تخفيفُهَا بالقلبِ فقياسُ كتبِهَا أن تكتبَ بِمَا قُلبتْ إليهِ، فإن قلبتْ ألفًا كُتبتْ ألفًا ، نحوُ : فَاسٍ وَراسٍ ، وإن قُلبَتْ واوًا كتبتْ واوًا ، نحوُ : لَوُمَ ، وسَوُمَ .

وإن قُلبتْ ياءً كتبتْ ياءً ، نحوُ : بيرٍ ، وذِيبٍ ، وإن خففتْ بينَ بينَ كُتِبتْ بالحرفِ الذي تقربُ منهُ ، فإنْ كانتِ الهمزةُ مضمومةً كانَ تخفيفُهَا بينَ الهمزةِ وبينَ حرفٍ هُوَ منْ جنسِ حركتِهَا وهوَ الواوُ ، وإن كانتْ مكسورةً قربتْ مِنَ الياءِ وكتبتْ ياءً ، وإنْ كانتْ مفتوحةً قربَتْ مِنَ الألِفِ وكتبتْ ألفًا ، هذَا حكمُهَا على الجملةِ في التخفيفِ وفي الكَتْبِ .

---

(١) ينظر أدب الكاتب ٢٦٦ .

(٢) الجمل : ٢٨٢ .

وأمّا في التفصيل ، فنقولُ : لا تخلو الهمزةُ إذا كانت غيرَ أولٍ، إمّا أن / تكونَ ساكنةً أو متحركةً ، فإن كانت ساكنةً فلا يكونُ ما قبلَها إلاّ متحركاً ، وإذا كانت كذلكَ دَبرتَها حركةُ ما قبلَها فقلبتْ ألفاً إن كانت قبلَها فتحةٌ ، كقولكَ : راسٌ وفاسٌ ، وكذلكَ تكتبُ ، فإن كانَ ما قبلَها ضمةً قلبتْ واواً في اللفظِ ، وكذلكَ تكتبُ ، نحوُ : لُوْم وسُوْم ،وإن كانَ ما قبلَها كسرةً قلبتْ ياءً في اللفظِ، وكذلكَ تكتبُ(١) . ٩٣/ب

وإن كانتِ الهمزةُ متحركةً فلا يخلو ما قبلَها إمّا أن يكونَ ساكناً أو متحركاً ، فإن كانَ ساكناً فلا يخلو إمّا أن يكونَ حرفاً صحيحاً أو حرفَ علةٍ ، فإن كانَ حرفَ عِلةٍ فلا يخلو إمّا أن يكونَ ألفاً أو واواً أو ياءً ، فإن كانَ ألفاً دبرتَها حركةُ نفسِها ؛ لأنَّ تخفيفَها إنما هو بينَ بينَ وهو أن تخففَها بينَ الهمزةِ وبينَ حرفٍ هو من جنسِ حركتِها ، فإن كانتْ مضمومةً صوّرتَها في الخطِ واواً ، نحوُ : التلاؤم ، وإن كانتْ مفتوحةً صورتَها في الخطِّ ألفاً ، نحوُ : هَبَاأَةٍ(٢) فتُكتبُ ألفينِ ألفُ المدِّ والأليفُ التي هيَ صورةُ الهمزةِ ، فإن كانَ أحدٌ مِنَ الكُتّابِ لم يجعلْ لِهذهِ المدّةِ المفتوحةِ الواقعةِ بعدَ الأليفِ صورةً في الخطِ فإنّما ذلكَ لكراهةِ الجمعِ بينَ ألفينِ ، وإن كانتْ مكسورةً صورتَها ياءً في الخطِ ، نحوُ : المَلايِكَةِ وما أشبهَها .

وإن كانَ حرفُ العلةِ التي قبلَ الهمزةِ ياءً أو واواً فلا يخلو مِن أنْ يكونا زائدينِ أو أصليّينِ ، فإن كانا زائدَينِ قُلبتِ الهمزةُ التي قبلَ الواوِ واواً ، وأُدغمتِ الواوُ الأولى في الواوِ الثانيةِ، هذا في اللفظِ، وكُتبتْ في الخطِ واحدةً ، ومثالُ الهمزةِ التي قبلَها واوٌ زائدةٌ : مَقْرُوءٌ ، وإذا خففتَها قلتَ : مَقرُوٌّ(٣) بواوٍ مشدّدةٍ ، وكذلكَ تكتبُها وتجرى مَجرَى هذهِ الياءُ ياءُ التصغيرِ في نحوِ قولِهمْ : أُفَيْئِسٌ، فإذا خففتَ قلتَ : أُفَيِّسٌ(٤) بياءٍ

---

(١) نحو : ذيب ، وبير .
(٢) ينظر الكتاب ٢/ ٥٤٧ .
(٣) ينظر الكتاب ٣/ ٥٤٧ .
(٤) ينظر الكتاب ٣/ ٥٤٧ .

مشددةٍ وكذلكَ تكتبهَا، وأُفيئِسٌ تصغيرُ أفؤُسٍ ، وأفؤُسٌ جمعُ فأسٍ ، وإنْ كانت الياءُ والواوُ أصلاً مثلَ شيءٍ وسوءٍ، فإنْ سُمِعَ شَيٌّ بتشديدِ اليَاءِ فَهوَ خارجٌ عنِ القياسِ ، فإنهُ خففَ الهمزةَ بأنْ قلبَهَا وأدغمَ فِيهَا الياءَ التي قبلَهَا وليسَ ذلكَ قياسَهَا، وإنمَا قياسُهَا مَا ذكرتُ لكَ، وإن كَانَ السَّاكنُ الذي قبلَ الهمزةِ حرفاً صحيحًا فإنكَ تنقُلُ حركتَهَا الى الساكنِ الذي قبلَ الهمزةِ ، وتحذفُهَا ولا تكتبُ لهَا صورةً فِي الخطِّ ، نحوُ : الخَبِ ، والدَّفِ ،⁽¹⁾ فتخفيفُهَا كمَا ذكرتُ لكَ فِي اللفظِ ولاَ تكتبُ مِنَ الخَبْءِ إلّاَ الخَاءَ والبَاءَ ، ومِنَ الدِفْءِ إلاَّ الدَّالَ والفَاءَ ، وكذلكَ مَا أشبهَهُمَا، وسَوَاءٌ كانتِ الهمزةُ متطرفةً ، كمَا مَثَّلَهَا أوفي أثناءِ الكلمةِ نحوُ : يسَلُ ويسَمُ، [وجُزُوكَ⁽²⁾] وبِفُوكَ، ومَنْ كتَبَ لِشيءٍ من ذلكَ صورةً في الخطِّ فَهوَ خارجٌ عنِ القياسِ، وقدْ ذكرَ ذلكَ أبوالقاسم .

فإن كانتْ الهمزةُ متحركةً وقبلَهَا متحركٌ فَلاَ يخلُو أن تكونَ حركتُهَا ضمةً وقبلَهَا ضَمَّةٌ أو كسرةٌ ، فَإن كانتْ فتحةً وقبلَهَا ضمةٌ فتخفيفُهَا في اللفظِ بأن تقلبَ وَاوًا، وكذلكَ تكتبُ / نحوُ : جُوَنٍ ⁽³⁾، وإن كانتْ متحركةً وقبلَهَا كسرةٌ فتخفيفهَا فِي اللفظِ بأن تُقلبَ يَاءً ، وذلكَ نحوُ : مِيَرٍ جمعُ مِئرَةٍ، وهيَ العَدَاوةُ⁽⁴⁾، فإن كانتْ متحركةً بالفتحِ وقبلَهَا فتحةٌ دَبرتهَا حركةُ نفسِهَا فخُففَتْ بينَ بينَ ، فَقربَتْ مِنَ الالِفِ ؛ لأنَّ تخفيفَهَا انمَّا هُوَ بينَ الهمزةِ ٩٤/

---

(١) ينظر الكتاب ٣/ ٥٤٥ ، والمقتضب ١/ ١٦٠.

(٢) في الأصل : وحبوك والتصويب من الجمل : ٢٧٩.

(٣) جُوَنٍ مخفف جُؤَنٍ مهموز ، وهو جمعُ جُؤنَةٍ وهي الحقةُ التي يُجعَلُ فيهَا الحليُ . ينظر الكتاب ٣/ ٥٤٣ ، والمقتضب ١/ ١٥٧.

(٤) ينظر الكتاب ٣/ ٥٤٤ ، والمقتضب ١/ ١٥٦ وهي مأرتَ بين القوم أي: أرشتَ بينهم شرًا فإن خففتَ الهمزةَ قلتَ : مِيَرًا تخلصُهَا يَاءً.

وبينَ حرفٍ هُوَ من جنسِ حركتِهَا .

وإذَا كانت مفتوحةً وقبلَهَا فتحةٌ كانَ تخفيفُهَا بينَ بينَ ، وهو كذلكَ في اللفظِ وتكتبهَا بالألِفِ ؛ لأنكَ تقربهَا منَ الألِفِ نحوُ : سَأَلَ [١] وقرأَ ، ونحوِ ذلكَ ، فإن كانتْ مضمومةً وقبلَهَا فتحةٌ كانَ تخفيفُهَا بينَ بيــنَ [٢] وهو أن تُخفَّفَ بينَ الهمزةِ وبينَ حرفٍ هوَ من جنسِ حركتِهَا ، وهوَ الواوُ وهــذا تخفيفُهَا في اللفظِ وكذلكَ تكتبُ فِي الخطِّ ، وَإن كانتْ مكسورةً وقبلَهَا ضمةٌ خُففَتْ بينَ بينَ فقربتْ مِنْ حرفٍ هُوَ مِن جنسِ حركتِهَا ، كَمَا تقدمَ فِي غيرِهَا ، وهُوَ الياءُ فِي اللفظِ ، وتكتبُ بالياءِ ، نحو : سُئِلَ ، وسُئِمَ .

وَكذلكَ إن كانتْ مضمومةً وقبلَهَا ضمةٌ قربتْ مِنَ الوَاوِ بالتخفيفِ بينَ بينَ وتكتبُ بالواوِ ، نحو : يَوضُؤُ ، وكذلكَ إذا كانتْ مضمومةً وقبلَهَا كسرةٌ تُديرُهَا حركةُ نفسِهَا وتكتبُ بالواوِ ، نحوُ : يوضُؤُ [٣] ؛ لأنَّ تخفيفَهَا بينَ بينَ يقربُهَا مِنَ الواوِ ، نحوُ : قولكَ يقرئُكَ السلام ، وكذلكَ إذَا كانَ قبلَهَا كسرةٌ ، وهيَ مكسورةٌ تكتبُهَا ياءً على حَدِّ تخفيفِهَا ، فهذا قياسُ هذهِ الهمزاتِ فــي التخفيفِ في اللفظِ ، وفي الخطِ وسواءٌ كانتْ فِي أثناءِ الكلمةِ أو متطرفةً فــإن كُتبَ شيءٌ منهَا على غيرِ مَا ذُكرَ منَ القياسِ التابعِ للتخفيفِ فِي اللفظِ فهــو خارجٌ عنِ القياسِ في الخطِّ .

وقدْ فهمتَ بمَا ذُكرَ أنَّ الهمزةَ ليسَ لهَا صورةٌ في الخطِّ تختصُّ بهَا كسائرِ حروفِ المعجمِ ، وإنَّما صُورتُهَا أبدًا ألفٌ أو واوٌ أو ياءٌ إذا ثبتَ لهَا صورةٌ ، وأما الشكلُ الذِي يُسميهِ النَّاسُ همزةً فليستْ بهمزةٍ ولا صورةٍ لَهَا وإنَّما هيَ أمارةٌ تَدلُّ عَليهَا ، وإنَّما خُففتِ الهمزةُ ؛ لأنَّهَا حرفٌ ثقيلٌ ومخرجُهَا

---

(١) ينظر الكتاب ٣ / ٥٤١-٥٤٢-٥٥٤ ، والمقتضب ١ / ١٦٧ .

(٢) قال سيبويه : وإذا كانتِ الهمزةُ مضموسةً وقبلهَا فتحةٌ صارتْ بينَ الهمزةِ والواوِ الساكِنةِ ... الخ ينظر الكتاب ٣ / ٥٤٢-٥٤٣ .

(٣) ينظر الكتاب ٣ / ٥٤٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٣٥٦ .

مِنْ أقصى الحلق ولذلك شبهها أبو علي بالتهوع (١) وهو صوتُ المستقيىء، والمستقيىءُ اسمُ فاعلٍ من استقاءَ يستقيىءُ وهوَ اختلاقُ القيىءِ، فلهذا الثقل كانَ كثيرٌ من العربِ يخففُها.

هَذا اذا كانتْ وحدَها، واذَا اجتمعتْ مَعَ همزةٍ أُخرَى في كلمةٍ واحدةٍ فكلُّهمْ يُخففُ إحداهُمَا (٢)، نحو: آدم وآخر، وجاءٍ، يقولون فيه جاءٍ.

ألفاظ الكتاب:

إذَا كانتِ الهمزةُ أوّلاً كتبتْ ألفاً بأيِّ حركةٍ تحركتْ، هَذا اتفاقٌ مِنَ الكتابِ، ولم يلتفتُوا في ذلكَ الى حركتِها، ولو التفتُوا لكتبتْ ألفاً، وواواً، وياءً، ألفاً إذَا انفتحتْ، وواواً اذَا انضمتْ، ويَاءً إذَا انكسرتْ، ولم يفعلُوا ذَلِكَ.

قولُهُ: (فإذَا كانتِ الهمزةُ آخراً وقبلَها ساكنٌ لم تثبتْ لَها صورةٌ فِي الخَطِّ) (٣)، هَذَا الإطلاقُ مِنهُ يحتاجُ الى تقييدٍ، وهوَ أن يقالَ: وقبلَها ساكنٌ ليسَ بألِفٍ ولاَ يَاءٍ ولاَ واوٍ زائدتينِ، الاّ أنهُ بَيّنَ مرادَهُ بِالمثالِ فَإنَّ الذِي مَثلَ بِهِ الساكنَ الذِي قبلَ الهمزةِ فِيهِ حرفٌ / صَحيحٌ، وَإذَا كَانَ كذلكَ لم تثبتْ لَها صورةٌ في الخطِّ، كَمَا ذكرَ وهذَا جارٍ عَلى القِياسِ. ٩٤/ب

قوله: (وَإذَا اتصلَ بِهَا مضمرٌ ثبتتْ فِي الخَطِّ) (٤)، يَعنِي الهمزةَ،

---

(١) ينظر التكملة لابي علي ٢١٢. وقد ذكَرَ سيبويهِ هَذا المصطلحَ فقالَ: "واعلمْ أنّ الهمزةَ انّما فَعلَ بِهَا هَذا مَن لَمْ يُخففْهَا؛ لأنهُ بَعُدَ مخرجُهَا؛ ولأنّهَا نبرةٌ في الصدرِ تخرجُ باجتهادٍ وهيَ أبعدُ الحروفِ مخرجًا فثقلَ عليهمْ ذلكَ؛ لأنهُ كالتهوّعِ". الكتاب ٣/٥٤٨.

(٢) ينظر الكتاب ٣/٥٤٨-٥٤٩-٥٥٢.

(٣) الجمل: ٢٧٩.

(٤) الجمل: ٢٧٩.

وثبوتها في الخطِّ إذا اتصلَ بها مضمرٌ غيرُ جارٍ على القياسِ ؛ لأنَّ تخفيفَها في تلكَ الحالِ ، كتخفيفِها إذا كانت متطرفةً .

قولهُ : (وإذا كانتِ الهمزةُ آخرًا وقبلَها فتحةٌ كتبتْ ألفًا على كلِّ حالٍ)(١) ، هذا الإطلاقُ يحتاجُ الى تفصيلٍ ؛ لأنَّ بعضَها يجري على قياسٍ، وبعضَها يجري على غيرِ قياسٍ .

فإذا كانتِ الهمزةُ متطرفةً وقبلَها فتحةٌ فلا يخلو اما أن تكونَ الهمزةُ ساكنةً أو متحركةً ، فإن كانتْ ساكنةً كتبتْ ألفًا قياسًا ، لأنَّ تخفيفَها انما هوَ بالقلبِ الى الالِف ، وإن كانتْ متحركةً وقبلَها فتحةٌ فلا يخلو إمّا أن تكونَ مضمومةً ، نحو : يقرأُ أو مفتوحةً ، نحو : لن يقرأَ ، أو مكسورةً ، نحو : لم يقرأِ الرجلُ ، فإن كانتْ مضمومةً كانَ قياسُها أن تكتبَ واوًا ، وإن كانتْ مفتوحةً كانَ قياسُها أن تكتبَ ألفًا ، لأنَّ تخفيفَها إذا كانتْ مضمومةً بينَ بينَ ، وذلكَ التخفيفُ يقربُها منَ الواوِ، فكانَ يجبُ في القياسِ أن تكتبَ واوًا ، وكذلكَ تخفيفُها اذا كانتْ مفتوحةً تقريبٌ منَ الالِفِ ، وإن كانتْ مكسورةً ، فيجبُ أن تكتبَ ياءً، إلاّ أنهمْ تركوا هذا القياسَ في الهمزةِ المضمومةِ اذا كانَ قبلَها فتحةٌ، وفي الهمزةِ المكسورةِ اذا كانَ قبلَها فتحةٌ ، وكتبُوا في الاحوالِ كلِّها الثلاثِ ألفًا ، ولم يكتبُوا الهمزةَ المفتوحةَ منها ألفًا ؛ لاجلِ أنها تدبرُها حركةُ نفسِها ، وانما يكتبونَها ألفًا للعلةِ التي كتبُوا الهمزةَ المضمومةَ وقبلَها فتحةٌ، والهمزةُ المكسورةُ وقبلَها فتحةٌ ألفًا ، وعلةُ ذلكَ أنهمْ اعتبرُوا حالَها في الوقفِ ، فإذا وقفُوا على المضمومةِ والمفتوحةِ سكنُوها، وإذا سكنتْ في حالِ الوقفِ وكانَ قبلَها فتحةٌ صارتْ كالهمزةِ التى سكنتْ للجزمِ وقبلَها فتحةٌ ، وقياسُ الهمزةِ الساكنةِ وقبلَها فتحةٌ أن تكتبَ ألفًا ، لأنّها لو خففتْ في حالِ السكونِ لانقلبتْ ألفًا .

قولهُ : (فإن اتّصلَ بها مضمرٌ)(٢) ، يعني بالهمزةِ المتحركةِ

---

(١) الجمل : ٢٧٩ .

(٢) الجمل : ٢٨٠ .

وقبلها فتحةٌ، وكتبُها في هذهِ الحالِ واوًا إذا انضمّت وألفًا إذا انفتحت كما ذكرَ جارٍ على القياسِ ؛ لانّ حركةَ نفسِها تدبرُها ، كقولكَ : هوَ يقرؤُهُ ، همزتهُ كهمزةِ لؤُمَ ورؤُفَ " ، وتخفيفُها مثلُ تخفيفِ هذهِ الهمزةِ بينَ بينَ، وذلكَ يقربها مِنَ الواوِ ،فتكتبُ واوًا ، وقولهُمْ :"لن يقرأَهُ ولن يخبأَهُ" همزتهُ في هذهِ الحالِ كهمزةِ "سألَ وزأرَ ونأمَ"،ومثلُ هذهِ الهمزةِ تخفيفُها بينَ بينَ ، وهو يقربُها منَ الالِفِ فتكتبُ ألفًا لذلكَ ، وانّما فرقَ بينَ حالِ هذهِ الهمزةِ في قولكَ : يقرؤُ ، ويكلؤُ متطرفةً وبينَها اذا اتّصلَ بها الضميرُ ؛ لأنّها اذا اتصلَ بهاالضميرُ لا يتصورُ الوقفُ عليها ، ولم تكنْ عرضةً لسكونِ الوقفِ فتصيرُ مِثالَ الهمزةِ الساكنةِ التي قبلها فتحةٌ ؛لأجلِ أنّها عرضةٌ للسكونِ أعنِي سكونَ الوقفِ .

قوله : (وكذلكَ تكتبُ هذا البيت:(١)

انَّ سُلَيمَى واللّهُ يكلؤُها ضَنّتْ بِشَيءٍ مَا كانَ يَرزؤُها)

البيت / هوَ لإبراهيم بنِ هرمةَ القرشي، قالَ الأصمعيُّ : هُوَ آخرُ من يُحتَجُّ ٩٥/أ
بِشعرِهِ ، وكانَ في الدولةِ الأمويةِ ، وأدركَ الدولةَ العباسيةَ ،(٢) ومعنى "يكلؤُها": يحفظُها ، ومعنىَ " ضَنّتْ ": بَخِلتْ ، ومعنَى " يرزؤُها ": ينقُصُها ، ومعنى البيت:أنه يقولُ بَخِلتْ بمَا لو فعلَتْهُ لم يَضرّها ، وهوَ وصلُها ، وقولهُ : واللّهُ يكلؤُها" اعتراضٌ بينَ اسمِ انَّ وخبرِها" والجملةُ التي هيَ خبرٌ عَن "انّ" هيَ قولهُ : " ضنتْ بِشيءٍ مَا كانَ يَرزؤُها "،وكلُّ جملةٍ أتتْ اعتراضًا بينَ شيئَينِ متصلٍ أحدهُمَا بالآخرِ من جهةِ المعنَى فلا موضعَ لهَا منَ الإعرابِ .

---

(١) الجمل : ٢٨٠.
والشاهدُ لإبراهيم بن هرمةَ ، ديوانه ٤٨ ومجالس العلماء للزجاجي ١٢٢ والامالى الشجرية ١/٢١٥ ، والحلل فى شرح أبيات الجمل ٣٤٦ ، وشرح الجمل لابن هشام ٣٥٢ والمغنى ٢/٣٨٨ وشرح شواهده للبغدادى ٦/٢٠٢ واللسان (كلأ) والشاهد فيه جعل صورة الهمزة واوًا فى يكلؤُها ، ويرزؤُها لانضمامِها واتصالِ الضميرِ بها .

(٢) ينظر الأغاني ٤/٣٦٧.

وشاهدُهُ في البيتِ كَتْبُ الهمزةِ وَاوًا في "يكلؤُهَا ، ويبرؤُهَا".

وقوله بعدَ هذَا : (بِواوٍ وَاحدَةٍ) متعلقٌ بقولِهِ :(وكذلكَ تُكتَبُ بِهذَا البيتِ بِوَاوٍ وَاحدَةٍ) قولهُ : (ولا يجوزُ غيرُه)[١] ، يحتملُ أن يُريدَ : ولا يجوزُ أن تكتُبَهَا بواوينِ ، وهُوَ الذِي يدلُ عليهِ ظَاهِرُ قولهِ : (بِواوٍ وَاحِدَةٍ) ، ولا يحتاجُ الى هذَا القيدِ إذ ليسَ ثَمَّ ما يوهِمُ كَتْبَهَا بِواوينِ ، ويحتملُ أن يكونَ قولُهُ : (وَاحِدَةٍ) الذِي هُوَ صفةٌ للواوِ منْ قولهِ : (بِواوٍ واحدةٍ) نعتَ تأكيدٍ ، ويكونُ قولهُ : (وَلا يجوزُ غيرُهُ) يريدُ بِهِ ولا يجوزُ أن تكتبَهَا ألفًا ، لأنَّهَا مظنةُ الغَلَطِ مِن حيثُ هيَ همزةٌ قبلَهَا فتحةٌ،فَخَافَ أن يُغلَطَ فِيهَا فتُكتبَ ألفًا ، كمَا كُتِبتْ وهِيَ متطرفةٌ ، وَالذِي يَظهَرُ مِن قولِهِ : (ولا يَجوزُ غيرُهُ) ، أن يُريدَ : ولا تَكتُبْهَا بِواوٍ قبلَهَا ألفٌ فَتُخطِئَ ، فيكونُ هذَا الكلامُ تفسيرًا لقولِهِ : (ولاَ يجوزُ غيرُهُ) والله أعلمُ.

قولهُ : (وتكتبهَا ياءً إذَا انكسرتْ ، كقولكَ : عجبتُ مِن خطيئِهِ وَنَبَئِهِ)[٢] ، يُريدُ الهمزةَ التِي قبلَهَا فتحةٌ إذَا كانتْ مكسورةً ، وذلكَ أنكَ تُدِيرهَا بحركةِ نَفسِهَا فِي تلكَ الحَالِ ، كمَا دبرتهَا حركةَ نَفسِهَا فِي التخفيفِ، وهِيَ مضمومةٌ كهمزةِ "خَطِيئَةٍ وَنسِيئَةٍ" [و][٣] كهمزةِ "سَئِمَ وَرَئِمَ" تُدبِرُهَا حركةُ نفسِهَا،فَتُخفف بَينَ بينَ ، وذلكَ يقربُهَا مِنَ الياءِ ، فتكتبُ ياءً[٤].

قوله : (وَإذَا كانتِ الهمزةُ وَسَطًا وكانتْ قبلَهَا ضمةٌ كَتبتَهَا بِوَاوٍ إن انكسرتْ أو انفتحتْ ، نحوُ : قولكَ مررتُ بِأكمُؤكَ وهَذِهِ أكمُؤكَ)[٥] ، هذَا الذِي ذَكَرَ في هذَا الموضعِ غيرُ جَارٍ عَلَى القياسِ الذي هُوَ قياسُ التخفيفِ، وذلكَ أنَّ "أكمُؤكَ" الذِي هوَ "مررتُ بأكمُؤكَ" مِثلُ "سُئِلَ" فهيَ همزةٌ مكسورةٌ وقبلَهَا ضمةٌ، وهيَ تُدبِرُهَا حركةُ نفسِهَا في التخفيفِ ، وتخفيفُهَا بينَ بينَ، فتقربُ بذلكَ

---

(١) الجمل : ٢٨٠.

(٢) الجمل : ٢٨٠.

(٣) زيادة يقتضيها السياق .

(٤) ينظر الكتاب ٣/٥٤٧.

(٥) الجمل : ٢٨٠ وفي الأصل : أكفوك بالفاء في الجميع وهو خطأ .

مِنَ الياءِ، فتكتبُ بِمَا قربتْ منهُ وهيَ اليَاءُ ، وكذلكَ إذا قلتَ : رأيتُ أكمُؤَكَ، صارَ هذا بمنزلةِ قولكَ : "جُؤَنٍ"، وقياسُ تخفيفِهَا أن تقلبَ وَاوًا كمَا تقدَّمَ، فقياسُ كتبِهَا أن تُكتَبَ بِمَا قلبتْ إليهِ ، وكذلكَ أيضًا هذا أكمُؤُكَ تُدبرهَا حركةُ نفسِهَا في التخفيفِ فتنقلبُ واوًا ؛ لأنَّ تخفيفَهَا بينَ بينَ، وذلكَ يقربُهَا مِنَ الوَاوِ، ولو دَبرتهَا حركَةُ مَا قبلَهَا لم تكنْ أيضًا إلاَّ واوًا ؛ لأنَّهَا مضمومٌ مَا قبلَهَا، والخروجُ عَنِ القياسِ فِي هَذَا الفصلِ كَوْنُهُ جعَلَ حركَةَ ما قبلَهَا تُدبرُهَا، وإنمَا تدبرُهَا حركةُ نفسِهَا في التخفيفِ ، وتخفيفُهَا عن تلكَ الحالِ بينَ بينَ ، وذلكَ يقربُهَا مِنَ الواوِ، فيجبُ أن تكتَبَ / وَاوًا عَلى مذهَبِ البصريينَ[1]، كَمَا تُكتَبُ فِي قولكَ : يَستهزِونَ على مَا سَيأتِي بَعدَ هذا ، وإنمَا جَرَى أبُو القاسم على مذهَبِ الكوفيينَ، فإنهُمْ يكتبونَهَا إذا انضمتْ وانكسرَ مَا قبلَهَا يَاءً[2]، على مَا سترَاهُ في يَستهزِؤُنَ ، ونحوِهِ ، وقَدْ تقدَّمَ أيضًا في كَلامِ ابنِ طَلحَةَ -رحمهُ اللّهُ- ٩٥/ب

قوله : (فأمَّا إذا كَانَتْ بعدَهَا وَاوٌ فإنَّ فِيهَا اختلافًا)[3]، يريدُ الهمزةَ المضمومةَ التِي قبلَهَا كسرةٌ، وهيَ كقولِهِمْ : يُقرِؤُنَ ، ويستهزِؤُنَ ، فمذهَبُ البصريين فيهَا في التخفيفِ أن تخفَّفَ بينَ بينَ، فتقربَ بذلكَ مِنَ الواوِ، فيجبُ كتبُهَا بالواوِ لذلكَ، ولكنَّهَا إذا اجتمعتْ مَعَ واوِ الضميرِ كرِهُوا الجمعَ بينَ وَاوينِ فِي الخطِّ، فحذَفُوا احدَاهُمَا وكتبوهَا بواوٍ واحِدَةٍ ، وَعلى هَذا المذهبِ أكثرُ الكتَّابِ[4] كما ذَكَرَ، وبعضُهُم يكتبُهَا بِيَاءٍ بعدَهَا وَاوٌ ، وهوَ مذهَبُ الكُوفيينَ والأخفشِ[5]، وعلةُ ذلكَ عندَهُمْ أنَّ الهمزَةَ[6] لَمَا خُففَتْ

---

(١) سبق بيان مذهبهم وانظر الكتاب ٣/٥٤٧.

(٢) قال ابن قتيبة : وقد كتبَهُ بعضُ الكتَابِ بِيَاءٍ قَبلَ الوَاوِ : مستهزِئُونَ ، ومقرِئونَ وذَلكَ حَسَنٌ. أدب الكاتب ٢٦٤.

(٣) الجمل : ٢٨١.

(٤) ينظر أدب الكاتب ٢٦٤.

(٥) قد تقدم ذلك وانظر المقتضب ١/١٥٧.

(٦) في الأصل : عندهمْ مكررة .

بينَ بينَ ، وهوَ مِمَّا يقربُهَا مِنَ الواوِ ؛ لأنَّ حركةَ الهمزةِ ضمةٌ فهيَ تخففُ بينَ الهمزةِ وبينَ حرفٍ هُوَ مِنْ جنسِ حركتِهَا، وهُوَ الواوُ الساكِنَةُ ، والواوُ السَّاكِنَةُ لاَ يكونُ مَا قبلَهَا مكسورًا، فكتبوهَا ياءً ؛ لأجلِ الكسرةِ التي قبلَهَا، والأوَّلُ أقيسُ، وقد تَقدمَ في الموازنةِ بينَ كلامِ الأخفشِ وسيبويهِ مَا فيهِ غنيةٌ (١)، وباقِي البابِ قد تَقدمَ فيهِ ما يغنِي والحمدُ للهِ.

قوله : (ومِمَّا حذفُوا مِنهُ الهمزةَ مِنَ الخطِ مَسئولٌ ومشئومٌ) (٢)، اعلمْ أنَّ مَشئومًا ومسئولاً وَمَا كانَ على وزنِهِمَا القياسُ فِيهِ ألاَّ تثبتَ لِلْهمزةِ صُورةٌ فِي الخطِ ؛ لأنهَا همزةٌ متحركةٌ وقبلَهَا سَاكنٌ، فقياسُ تخفيفِهَا نقلُ حركتِهَا الىَ السَّاكِنِ الذِي قبلَهَا ، وَحذفُهَا، وقياسُ الخَطِّ إنَّمَا هُوَ تَابعٌ للتخفيفِ ، كَمَا تقدمَ ، وانضَافَ الى هذَا القياسِ أنَّ بعدَهَا واوًا ، فَلو كانتْ حركةُ نفسِهَا تدبرُهَا ، وكانَ يجبُ كتبُهَا بِالواوِ مِن حيثُ هِيَ همزةٌ مفتوحةٌ لَوجَبَ حذفُهَا ؛ لأجلِ التقائِهَا مَعَ الواوِ التِي هِيَ صورةُ الهمزةِ، فيجبُ عَلى كلِّ حَالٍ وعَلى كلِّ اعتبارٍ أن تُكتبَ بِواوٍ وَاحِدَةٍ.

قوله : (ومنهم مَنْ يكتُبُهَا بِواوَينِ كَمَا ترى) (٣)، وهُوَ خروجٌ عنِ القياسِ وبعدٌ مِنهُ، ولاَ ينبغِي أن يُتَّبعَ فِي الكتبِ .

قوله : (فَإذَا كانتِ الهمزةُ عينًا) (٤)، يعنِي عَيناً للفعلِ .

وقوله : (وكانتْ مكسورةً كُتبتْ يَاءً نحوُ : سَئِمتُ وَرئِمتُ) (٥)، اعلمْ أنَّ سَئِمَ وَرئِمَ ونظائرَهُمَا قياسهُمَا في الكتبِ كَمَا ذكرَ ؛ لأنَّ تخفيفَهُمَا انمَا هُوَ بينَ الهمزةِ وبينَ حرفٍ هُوَ مِن جنسِ حركتِهَا، والحرفُ الذِي هُوَ من جنسِ حركتِهَا هُوَ اليَاءُ، فالكتبُ فِيهَا موافقٌ لِلتخفيفِ، وَهُوَ القياسُ .

---

(١) مصدر غنا وقد غنيَ بهِ عنه غنيةً والإسمُ مِنَ الاستغناءِ عَنِ الشَّيءِ الغُنيةُ . اللسان (غنا) .

(٢) الجمل : ٢٨١ .

(٣) الجمل : ٢٨١ .

(٤) الجمل : ٢٨١ .

(٥) الجمل : ٢٨١ .

قوله : (وإن كانت مضمومةً كتبت واوًا ، نحو : لؤُستَ ، ورؤُفتَ)[1] ، هذا أيضًا جارٍ على القياسِ ؛ لأنّ تخفيفَ هذهِ الهمزةِ المضمومةِ هو بينَ بينَ كالتي قبلها، وذلكَ يقربُهَا مِنَ الواوِ ؛ لأنّ حركةَ الهمزةِ ضمةٌ فيجبُ كتبُهَا بالواوِ اتباعاً للتخفيفِ .

قولهُ : (وإن كانتْ مفتوحةً كتبتَهَا ألفًا نحوُ : سألَ ، وزأرَ)[2] .
كتبُهَا بالألِفِ أيضًا موافقٌ للقياسِ ؛ لأنّ تخفيفَهَا بينَ بينَ ، وحركتُهَا فتحةٌ فتقربُ منَ الألِفِ ،/ فتكتبُ بِمَا قربتْ مِنهُ كالياءِ ، والواوِ اللتينِ قبلَهُمَا . ٩٦/أ

قوله : (فأمايسئَلُ ، ويسئَمُ ، فمنَ الكتابِ مَنْ يحذفُ الهمزةَ كما ترَى، ومنهُمْ من"يكتبُ يسألُ ، ويسأمُ " بالألِفِ)، اعلمْ أنّ القياسَ في يسئَلُ ويسئَمُ أن يكتبَا بغيرِ ألِفٍ ؛ لأنّ همزتَهُ متحركةٌ وقبلَهَا ساكنٌ،فقياسُ تخفيفِهَا نقلُ حركتِهَا وحذفِهَا كهمزةِ الخَبْءِ والدِّفْءِ ونحوهِمَا،فكتبهَا يجبُ أن يكونَ موافقًا لتخفيفِهَا ، وإذا كانَ كذلكَ لم تكتبْ بِالألِفِ .

قولهُ : (والاختيارُ أن يُكتبَ "يَسئَلُ"[*] وحدَهَا بغيرِ ألِفٍ لكثرةِ دورِهَا في الكلامِ)، اعلمْ أنّ أبا القاسمِ -رحمهُ اللهُ- عدَلَ في يَسئَلُ ونظائرِهَا عنْ قِياسِ التخفيفِ ، وهوَ أن يكونَ الخطُّ موافقًا لهَا،ولَو لاحظَهُ لمَا خصَّ "يسئَلُ" بأن يُكتبَ بغيرِ ألِفٍ دونَ "يسأمُ" ونظائرِهِ ، وإنّمَا لاحَظَ فِيهِ كثرةَ الاستعمالِ، والأولَى أن يُلاحَظَ فِيهِ قياسُ التخفيفِ، ويكونُ في"يَسئَلُ"علّتانِ توجِبُ حذفَ الألِفِ مِنهَا في الخَطِّ :

أحدُهُمَا : الحملُ على التخفيفِ، والآخرُ : كثرةُ الاستعمالِ،فيتأكدُ الحذفُ فيهَا دونَ غيرِهَا .

قولهُ : (وإثباتُ الهمزةِ فيمَا سِوَى ذلِكَ جَائِزٌ ، والحذفُ مِن باقِي ذلكَ جائِزٌ)[3] ، يريدُ بإثباتِ الهمزةِ إثباتَ صورتِهَا التي هيَ الألفُ.

---

(١) الجمل : ٢٨١.
(٢) الجمل : ٢٨١.
(٣) الجمل : ٢٨٢.
(*) في الأصل : يسأم ،والصواب من الجمل : ٢٨٢.

قولُهُ : (والحذفُ جائزٌ) اشارةٌ الى قياسِ التخفيفِ والاّ فليسَ في باقِي ذلكَ كثرةُ استعمالٍ ، وذلكَ اشارةٌ الى يسألُ فقولُهُ : (واثباتُ الهمزةِ فيمَا سِوىَ ذلكَ) سأمَ ونحوَهُ .

وقولُهُ : (والحذفُ من باقِي ذلكَ جَائزٌ) إن قِيلَ : كيفَ يكونُ يسألُ باقيًا وهوَ كلمةٌ مفردَةٌ ، وذلكَ اشارةٌ ليسألُ ؟ فالجوابُ أن يقالَ : هذَا الكلامُ ليسَ على ظاهِرِهِ ، وانمَا هُوَ على حذفِ مضافٍ ، كأنهُ قالَ : والحذفُ مِن باقِي جنسِ "يسألُ" جائزٌ ، يريدُ مِن باقِي جنسِ "يسألُ" جَائزٌ ، وبَاقِي جنسِ "يسألُ" يسأمُ ويزأرُ ، ونَحوُ ذلكَ واخبارُهُ عنِ الهمزةِ ونحوِهَا بقوله (جَائزٌ) ، واثباتُ الهمزةِ وحذفُهَا مبتدآنِ ، أحدُهمَا معطوفٌ على الآخرِ فكانَ حقُّهُ أن يقولَ : جَائزَانِ ، كمَا تقولُ : زَيدٌ وعمرٌو قَائِمَانِ ، فَجَازَ على حذفِ الخبرينِ كمَا قَالَ :(١)

* فانّي وقيّـارٌ بِـهَا لَغريبُ *

لِدَلَالةِ الثابتِ على المحذوفِ .

قولُهُ : (وتكتبُ بَرَاءاتٌ جمعُ بَرَاءَةٍ بألفينِ ، وكذلكَ بَدَاآتُ حوائجِكَ تكتبُهَا بألفينِ) ،(٢) بَدَاآتُ حوائجِكَ معناهُ : أولُ حوائجِكَ هذا معناهَا في اللغةِ .

---

(١) الشاهد لضابِئِ بن الحارث البُرجُمي وهو من شواهد سيبويه في الكتاب ١/ ٧٥ ، والنوادر لأبى زيد ١٨٢ والأصمعيات ١٨٤ ، ومعانى القرآن للفراء ١/ ٣١١ والكامل للمبرد ١/ ٣٢٠ ، وقد روى المبردُ فى الكامل النصبَ فى قيار وقال لو رَفَعَ لكانَ جيدًا تقول : ان زيدًا منطلقٌ وعمرًا وعمرٌو . وهوَ من شواهد الانصاف فى مسائل الخلاف ١/ ٩٤ وشرح ألفية ابن معطي ٢/ ٩٥٦ ورصف المباني للمالقي ٣٢٨ والدر المصون ٢/ ١٧ والخزانة ٩/ ٣٢٦ و١٠/ ٣١٢ والشاهد فيه قولهُ : فانّي وقيارٌ بهَا لغريبُ ، علىَ أن قيارًا مبتدأ حذفَ خبرَهُ والجملةُ اعتراضيةٌ بين اسمِ انَّ وخبرها . والتقدير : فانى وقيار بها لغريبان . وانظر تخريج العلماء لهذا الشاهد فى الخزانة ١٠/ ٣١٢ فما بعدها .

(٢) الجمل : ٢٨٢ .

اعلم أنّ براءاتٍ فيها ثلاثُ ألفاتٍ : الألفُ الأولى ألفُ المدِّ التي بعدَ الراءِ من براءاتٍ وبعدَ الذالِ من بذاءاتٍ ، والألفُ الثانيةُ صورةُ الهمزةِ ، والألفُ الثالثةُ ألفُ جمعِ المؤنثِ السالمِ، فقياسُ الألفاتِ الثلاثةِ إذا اجتمعتْ أن تكتبَ بألفينِ ، وكذلكَ فعلوا بحذفِ إحدى الثلاثِ تخفيفاً .(١)

فإن قيلَ : فأيُّ ألفٍ حُذفتْ هل ألفُ المدِّ والألفُ التي هي صورةُ الهمزةِ أو ألفُ الجمعِ ؟ قيلَ : الذي يُعطي القياسُ أنّ المحذوفةَ هيَ صورةُ الهمزةِ ؛ لأنّ ألفَ الجمعِ جاءتْ لمعنىً، فلا ينبغي أن تحذفَ ، وألفُ المدِّ إذا حذفْتَها ففيها نقضُ الغرضِ منَ المدِّ، فيترجحُ أن تكونَ المحذوفةُ صورةَ الهمزةِ وإن كانتْ لامَ الكلمةِ ؛ لأنّ ألفَ المدِّ تضمنتها/ ٩٦/ب إذ لا تكونُ ألفُ المدِّ إلا معَ همزةٍ بعدَها ، والهمزةُ إذا كانتْ في آخرِ الكلمةِ منها ما يكونُ معَ ألفِ المدِّ قبلَها ، ومنها ما لا يكونُ قبلَها ألفٌ ، كالفواءِ والرشاءِ، فالهمزةُ لا تتضمنُ ألفَ المدِّ ، وألفُ المدِّ تتضمنُ الهمزةَ فكانَ المتضمِّنُ أولى من حذفِ ما لا يتضمَّنُ .

---

(١) ينظر أدب الكتاب ٢٢٧ .

بابُ المقصورِ والممدودِ (١)

المدُّ الزيادةُ في [آخرِ] (*) اللفظِ وغيرِهِ ، والقصرُ خلافُهُ وهُمَا حكمانِ من أحكامِ الأواخِرِ ، أواخِرِ الكلِمِ ، وأكثرُ مَا يصفُ النحويونَ بِهِمَا الأسماءَ ، فالقصرُ أن يكونَ آخرُ الاسمِ ألفاً مفردةً منقلبةً أو زائدةً أو صورةَ همزةٍ ، فَلا يمتدُّ اللفظُ بآخِرِهِ فيسمَّى ذلكَ الاسمُ مقصورًا .

والمدُّ أن يكونَ آخِرُه همزةً أصليةً ، أَوْمنقلبةً عن أصلٍ أو زائدٍ ، ويكونَ قبلَهَا ألفٌ أخرى ساكنةٌ فيمتدّ اللفظُ بآخِرِهِ فيسمَّى ممدودًا ، ولكلِّ واحدٍ منهُمَا انقسامٌ إلى قسمينِ .

فموضوعُ البابِ لوصفِ المقصورِ والممدودِ ، والإعلامِ بمَا ينقسمانِ إليهِ ، وذكرِ أقيسةِ المقيسِ مِن قسميهِمَا ، وألفاظٍ مِن غيرِ المقيسِ منهُمَا يكثُرُ تردادُهَا في المخاطباتِ والمكاتباتِ ، تَخرُجُ مَخرجَ ألفاظِ اللغةِ ، وهذا النحوُ لاحِقٌ بعلمِ اللغويينَ ، والقياسُ لاحِقٌ بعلمِ المعربينَ ، ولأجلِ ذلكَ ضمنُوا كتبَهُمْ ذكرَهُمَا ، وهُوَ حدٌّ مِنَ اللغةِ واسعٌ ، قد أفردَتْ فيهِ الكتُبُ صِغارًا وكبارًا (٢) ، وقدْ أخذَ عليهِ بعضُ المتأخرينَ عندَ قولِهِ في وصفِ المقصورِ : (وهُوَ مَا كانَ في آخِرِهِ ألفٌ ساكنةٌ) (٣) ، فقالَ الآخِذُ : هذا غيرُ كافٍ في وصفِ المقصورِ ؛ لأنَّ هذا يجمعُ المعربَ وغيرَ المعربِ ، والقصرُ من أوصافِ المعربِ ، كالرَّحَى ،

(*) زيادة يلتئم بها الكلام .
(١) الجمل : ٢٨٣ .
(٢) من ذلك المقصور والممدود للفراء مطبوع بتحقيق ماجد الذهبي ، والمقصور والممدود للاصمعي ذكره في انباه الرواة ٢ / ٢٠٢ ، والمقصور والممدود لليزيدي ذكره في نزهة الالبا ٨٢ ، والممدود والمقصور لابن السكيت مطبوع بتحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود ، ونحيل القارئ الكريم إلى مقدمة هذا الكتاب فقد أحصى محققه ثلاثةً وثلاثين كتاباً ألفت في المقصور والممدود .
(٣) الجمل : ٢٨٣ .

والعصا، لا من أوصاف المبنيّ ، كـ " ما " ، و " ذا " وأولى .

قَالَ : ووصْفُ اللغويينَ هذا الاسمَ بالقصرِ والمدِّ في قولِهِمْ : ألىَ وألاءُ تَسامُحٌ ، ووجهُ ذلكَ أنهُ لمّا كانَ على أكثرَ منْ حرفينِ وفيهِ بعضُ أحكامِ المعربِ من وصفِهِ ، والوصفِ بِهِ وتصغيرِه، وُصِفَ بالقصرِ والمدِّ .

وقولُهُ في مسموعِ المقصورِ : (والنَّجَا مَا أزلتَهُ عَنِ الرَّجلِ مِنَ اللّبَاسِ، أو سلختَهُ عَنِ الشاةِ والبَعِيرِ) (١)، معترضٌ عليهِ ؛ لأنَّ السلخَ لا يستعمَلُ فِي الإبلِ ، زعمُوا إلاّ في الأعناقِ منهَا واحتجُّوا بقولِ الضَّبي (٢) :

. . . . ولَا أسلخُ يومَ المَقامةِ العُنُقَا

ولَا أرَى فِي العُنُقَا في البيت جَمعَ عَنَاقٍ ، والعَنَاقُ مِن غيرِ الإبلِ لقولِهِ فى صدرِ البيتِ :

* لَا أذبَحُ النَّازِيَ الشَّبُوبَ *

وليستِ الإبلُ ممَّا تُذبَحُ ولَا ممَّا توصفُ بالشَّبُوبِ ، وإنَّمَا أرادَ الضَّبيُّ أنهُ لَا يذبَحُ لضِيفَانِهِ المعزَ ذُكُورَهَا ولاَ إنَاثَهَا فيسلخُهَا ويسلخُ أعناقَ ذُكورِهَــا ، وإنمَا يقالُ : جلدتُ البعيرَ والناقةَ ، أيْ نزعتُ عنهُمَا جلدَهُمَا أو نَجوتُهمَا أو أنجيتُهُمَا أيْ نزعتُ نجوتَهُمَا ، وأنشدُوا في ذلكَ (٣) :

فَقلتُ انجُوا عَنهَا نَجَا الجلدِ إنهُ سَيُرضِيكُمَا مِنهَا سَنَامٌ وغَارِبُهْ

انتهت الطريقة الكلية .

---

(١) الجمل : ٢٨٨ . وفيه : والنَّجا ما ألقيتَهُ عن الرَّجلِ من اللباس، أو سلخته عن الشاة والبعير .

(٢) الشاهد للضبي أنشده ابن الاعرابي فى اللسان (عنق) .
لَا أذبَحُ البازيَ الشَّبُوبَ ولَا أسلخُ يومَ المَقامةِ العُنُقَا

(٣) الشاهد فى المقصور والممدود للفراء منسوبٌ لأبي الجراح العُقيلي ٢٣ وفى مقاييس اللغة ٥/٣٩٧ لأبي الغمر الكلابى وهو فى معاني القرآن للزجاج ٢/١٠٥ وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ٤٤١ ، وتهذيب إصلاح المنطق من غير نسبة ٢٤٣ ، والخزانة ٤/٣٥٨ ، واللسان (نجا) .

ثمّ نقول بعدَ ذلِكَ : المقصورُ كلّ اسمٍ معربٍ كانتْ في آخرِهِ ألفٌ في اللفـــظِ .

والممدودُ: كلّ اسمٍ كانتْ في آخرِهِ همزةٌ بعدَ ألفٍ زائدَةٍ.

رَامُوا بهاتَينِ التَّسمِيَتَين / الفرق بينَ كلمتَينِ من لفظٍ واحدٍ ،إحداهماقد ٩٧/أ وقع بعدَ ألِفِهَا همزةٌ ، والثانيةُ قد نقصتْهَا تلكَ الهمزةُ ، نحوُ : الهوَى :هَوَى النفسِ ، والهوَاءُ الذِي بينَ السماءِ والأرضِ ، وليسَ مثلُ هَذَا في الأفعالِ ، فَلذلِكَ اختصَّ اللقبانِ بالأسمَاءِ ،وكذلِكَ مَا اتفقَ وزنُهُ في الأصلِ ، واختلفَ في اللفظِ نحوُ : قولكَ :عَصًا ، وقضَاءٌ ،وأصلُهمَا منَ الثلاثةِ،ولكن زادُوا قبْلَ آخِرِ أحدِهِمَا ألفًا،ولم يزيدُوهَا في الآخِرِ ، وهذا نوعٌ آخرُ يكونُ في الأسماءِ ، ولا يكونُ مثلُهُ في الأفعالِ،فَاحتَاجُوا إلىَ تمييزِهِ بالألقَابِ .

ونوعٌ آخرُ يكونُ في الأسمَاءِ يحتاجُ مِن أجلِهِ الفرق في الألقابِ ؛لأنَّ العربَ قَد تمدُّ في الشعرِ مَا كانَ مقصورًا ، وبعضُهُمْ - وهُوَ قليلٌ - يقصرُ مَاكَانَ ممدودًا (١) ، وليسَ (٢) ذلِكَ في الأفعَالِ .

ثمَّ المقصورُ على نوعَينِ : مَقصورٌ منقوصٌ ، وهُوَ الذِي ألِفُهُ (٣) منقلبةٌ عنْ يَاءٍ أو وَاوٍ ؛ لأنَّ الإعرَابَ قَد كَانَ يُمكِنُ عليهِمَا ، ولكنْ قُلِبَتَا إلى الألِـــفِ لتَحركِهِمَا وانفتاحِ مَا قبلَهمَا ، فنقصتِ الكلمةُ الإعرَابَ فلقيتْ بذَلِكَ ، وذلكَ نحو : عصًا ورحًى ؛ لأنهُ قَد كانَ يمكنُ أن يُقالَ فيهمَا عَصَوٌ ورَحَيٌ (٤).

---

(١) ذهبَ الكوفيونَ إلى أنه يجوزُ مَدُّ المقصورِ في ضرورةِ الشعرِ ، وإليهِ ذهبَ أبو الحسن الأخفش من البصريين ، وذهبَ البصريونَ إلى أنه لا يجوزُ ذلكَ ، وأجمعوا على أنه يجوز قصر الممدودِ في ضرورةِ الشعرِ. ينظر تفصيلَ ذلكَ في الانصاف ٢/ ٧٤٥ فمابعدَهَا ؛ والضرائـــر لابن عصفور ٣٨ فما بعدها .

(٢) في الأصل : وليسَ في ذلكَ في الأفعال بتكرير " في " .

(٣) ينظر التكملة لأبي علي ٢٧٢.

(٤) ينظر الكتاب ٣/ ٢٤٢ - ٢٨٦.

وأمّا المقصورُ غيرُ المنقوصِ فهوَ الذي في آخِرِهِ ألفٌ [زائِدَةٌ] (١)، نحو: حبلى، فهذا مِن أولِ أمرِهِ مقصورٌ؛ لأنَّ الألِفَ لا يُمكِنُ تحريكُهَا.

والمقصورُ المنقوصُ منونٌ أو فيهِ عوضٌ منَ التّنْوينِ: ألِفٌ ولامٌ أو إضافَةٌ، والمقصورُ غيرُ المنقُوص غيرُ منَوّنٍ وقدْ يُشبهُ بِهِ المقصُورُ المنقوصُ في بعضِ المَوَاضِعِ، نحوُ: قولِكَ "عَلقَى" إذَا سميتَ بِهِ في المعرفةِ.

ثمَّ المقصورُ مِنهُ ما يدرَكُ سَمَاعاً، ومنهُ مَا يدرَكُ قِياساً، وسيرِدُ التنبيهُ عَلى كُلِّ ذَلِكَ.

وأمّا الممدودُ فَهوَ مَا آخِرُهُ مِنَ الأسمَاءِ همزةٌ وقبلَهَا ألفٌ، وهذهِ الهمزةُ التي في الممدودِ إمّا أصليةٌ وإمّا منقلبةٌ عَن حرفٍ أصليّ ياءٍ أو واوٍ [أوْ] (٢) مُنقَلِبةٍ عن زائدٍ لِلإلحاقِ، ولاَ يكونُ الزائِدُ إلاّ ياءً، أو زائدةٌ لِلتأنيثِ [ليستْ] (٣) منقلبةً عَن ألفِ التأنيثِ.

ومنهُ مَا يدرَكُ أيضًا سَمَاعاً، ومنهُ مَا يدرَكُ قِيَاسًا، وسَيأتِي عَلى ذلكَ كُلِّهِ التنبيهُ إن شَاءَ الله تَعالى.

مبحثٌ في انقسامِ ألفِ المقصورِ الى خمسةِ أقسامٍ

ثمَّ نقولُ: ألفُ المقصورِ على خَمسةِ أقسَامٍ، لاَ تخلُو منْ أن تكونَ منقلبةً عَن حرفٍ أصليّ يَاءٍ أو واوٍ، نَحوُ: رَحىً وعَصًا، فألفُ رَحىً مُنقلِبةٌ عن يَاءٍ وألفُ عَصًا ورَجًا (٤) - وهُوَ جَانِبُ البئرِ - (٥) منقلبةٌ عَن وَاوٍ، وإمّا أن تكونَ زائدةً، والزائدةُ إمّا للتأنيثِ: كألفِ حُبلَى وسَكرَى، وإمّا لِلإلحاقِ:

---

(١) زيادة يقتضيها السياق.
(٢) تكملة يلتئم بها الكلام.
(٣) زيادة يقتضيها السياق.
(٤) ينظر الكتاب ٣/٣٨٦.
(٥) في اللسان والرجا مقصور ناحية كل شيء وخص بعضهم به ناحية البئر من أعلاها الى أسفلها وحافتيها وكل شيء، وكل ناحية رجًا وتثنيته رَجَوانِ كعصًا وعصَوانِ.

كألِفِ أرطَى وعَلقَى ، وإمّا أن تكونَ الالِفُ زائدةً لتكثيرِ الكلمةِ ، نحـو : قبعثرَى ، وتحصيلُ هذِهِ القسمةِ أربعةٌ ، وانّما صارتْ خمسةً بتنويعِ المنقلبَةِ عَن حرفٍ أصلِيّ : إمّا واو وإمّا ياء.

فَأمّا المقصورُ فينقسمُ قِسمين كَما قدّمنا: قِسمٌ سَماعيٌّ يحفظُ ولا يقاسُ عليهِ ، وقسمٌ قِياسِيٌّ ، فَالسّماعِيُّ ليسَ هُوَ مِن صنعَةِ العربِيَـةِ وانما هُوَ مِن وظيفَةِ اللُّغَوِيّ ، فَإن ذكرَهُ النحويون في كُتُبِهِمْ فَإنّما يذكرونَهُ للمناسبَةِ التي بينَ النحوِ واللغةِ ؛ لأنّ موضوعَ النحويّ إنما هُوَ في اللُّغاتِ، وَقدْ قدّمتُ أوّلَ هَذا الكتابِ أنّ علمَ اللسانِ يَتنوعُ الى النحوِ ، واللغـةِ ، والآدابِ ، فَالثلاثَةُ من حيثُ الجُملَةِ كَلامُ العربِ ،/ وتنوعتْ إلى ثلاثـةٍ ٩٧/ب بمقاصدَ ثلاثةٍ .

فأمّا المقصورُ القِيَاسِيُّ فينقسمُ قسمين : قِسمٌ له نظيرٌ فـي الصحيحِ ، وسيأتِي بَيانُهُ ، وقسمٌ لا نَظيرَ لَهُ مِنَ الصحيحِ ، وإنمَا هِيَ أنـواعٌ ينضَبطُ كُلُّ واحِدٍ منهُمَا بوزنٍ تَدخُلُ تَحتَهُ آحادُ ذَلكَ النوعِ، أو تنضَبِطُ بمعنًى مّا، وسيأتِي بَيانُ ذلكَ كُلِّهِ.

والقسمُ الذِى هُوَ الأولُ هُوَ الأوْلى بأنْ يُقالَ فِيهِ قِيَاسِيٌّ لكونِهِ يُعتَبرُ بنظيرِهِ مِنَ الصحِيحِ ، وَيُقاسُ عليهِ ، والاعتبارُ هُوَ القِياسُ .

وَأمّا الثاني فتسميتُهُ قِياسًا لاَ تبعُدُ ؛ لأنّهُ ليسَ لَهُ نَظِيرٌ يعتبرُ بِهِ ويقاسُ عليهِ، ووجهُ تسميتِهِ قِياسِيًا أنهُ لَمّا كَانَ القِيَاسِيُّ يَضبِطُ المقيسَ ، وَكَانَ الوزنُ أو المعنَى في هذِهِ الأشياءِ التِي ليسَ لَهَا نظيرٌ يُقاسُ عليهَا يضبطُهَا شَبّهَ ضبطَهَا بِالوزنِ والمعنَى بِضبطِهَا بِالقِيَاسِ وَيُسَمّى قِيَاسِيًا .

وَأيضًا فَإنّ آحادَ النوعِ الذِى يُضبَطُ بِالوزنِ يُقَاسُ عَلى ذَلكَ الوزنِ ، كَفَعْلَى" مَثلاً يُقاسُ عَليهِ "سَكْرَى وغَضْبَى" وَمَا كَانَ عَلى وزنِهِ ، وكَذلِكَ مَا ينضبطُ منهُ بِالمعنَى ، لَمّا كَانَ ذَلكَ المعنَى ضَابِطًا لَهُ أشبَهَ القِيَاسَ فَسُمِّيَ قِيَاسِيًا ، فاستحقاقُ تسميةِ القياسِ إنّمَا هُوَ لِمَا لَهُ نَظِيرٌ مِنَ الصحيحِ مَجازٌ على وجـهِ الشبهِ المذكورِ ، فمِنَ المقصورِ المقيسِ حقيقةً كُلُّ مصدرٍ لِفِعْلٍ ثلاثِيّ آخِرهُ حـرفُ

علةٍ على وزنِ" فَعِلَ يَفعَلُ" وصفةُ الفاعِلِ منهُ على "أَفعَل ، أو فَعْلَان ، أو فَعِلُ"؛ لأنَّ نظيرَهُ مِنَ الصَّحيحِ كذلِكَ.

مِثالُ الأولِ: عَشِيَ يَعْشَى عَشًى فَهُوَ أَعْشَى ، وعَمِيَ يَعْمَى عَمًى فهوَ أعمَى، و نظيرُهُ مِنَ الصحيحِ قَرِعَ يَقرَعُ قَرَعًا فَهُوَ أَقرَعُ ، وصَلِعَ يَصلَعُ صَلَعًا فَهُوَ أَصْلَعُ .

ومِثالُ الثاني : صَدِيَ يَصْدَى صَدًا فَهُوَ صديَانُ ، وطَوِيَ يَطْوَى طَوًى فَهُوَ طَيَّانُ ، وَنظيرُهُ مِنَ الصَّحيحِ : عَطِشَ يَعْطَشُ عَطَشًا فَهُوَ عَطْشَانُ، وظَمِئَ يظمَأُ ظَمَأً فَهُوَ ظَمْآنُ .

ومِثالُ الثالِثِ : هَوِيَ يَهْوَى هَوًى فَهُوَ هَوٍ ، ورَدِيَ يردَى فَهُوَ رَدٍ ، و نظيرُهُ مِنَ الصَّحيحِ : فَرِقَ يَفْرَقُ فَرَقًا فَهُوَ فَرِقٌ ، وفَزِعَ يفزَعُ فزَعًا فَهُوَ فَزِعٌ .

وَكُلُّ مصدرٍ أولُهُ مِيمٌ زَائِدَةٌ مِنْ قبلِ آخِرِهِ حرفُ عِلَّةٍ فَهُوَ مَقصورٌ ثُلاثِيًا كَانَ فِعلُهُ أو زَائِدًا على الثَّلاثَةِ ، ونظيرُهُ مِنَ الصحيحِ : ضَرَبَ مضربًا ، وقَتَلَ مَقتَلًا .

ومِثالُ الزَّائِدِ عَلى الثلاثَةِ مِن هذا النوعِ : أَعْطَى مُعْطًى ، واستَدْعَى مُستَدْعًى ، (١) وَمَا أشبَهَهُ مِنْ جَميعِ الأفعَالِ المعتَلَّةِ ؛ لأنَّ نظيرَهُ مِنَ الصَّحيحِ كذَلِكَ ، نحوُ : أخرَجَ مُخرَجًا ، وأكرَمَ مُكرَمًا .

ومِنَ المصادِرِ المقصورةِ التي تَنضَبِطُ بالوزنِ والمِثَالِ وَلاَ ينطَلِقُ عليهَا اسمُ المقصورِ في الإصطِلاَحِ إلاَّ عَلى التشبيهِ بِمَا لَهُ نَظِيرٌ إذ ليسَ لِهَذَا المصدرِ الذِى ذَكَرَ نَظيرٌ مِنَ الصحيحِ ، وذَلِكَ كُلُّ مصدرٍ كَانَ عَلى وَزنِ الفِعِّيلَى لِلمُبَالَغَةِ ، نَحوُ : الخِطِّيبَى (٢) ، والخِلِّيفَى (٣) وَمَا كَانَ عَلى وزنِهِمَا لِلمُبَالَغَةِ،

---

(١) في الأصل : استدعاءً ، خطأٌ والصوابُ ما أثبتناه .

(٢) في الصحاح (خطب) الخِطِّيبَى مِنَ الخَطِيبِ وهيَ الخطْبَةُ .

(٣) الخِلِّيفَى الخِلاَفَةُ قَالَ عمر بن الخطاب رضي الله عنه : لو استطعتُ الآذَانَ معَ الخِلِّيفَى لَمَا غلبتُ عَليهِ . ينظر الكتاب ٤/ ٤١ وحروف المقصور والممدود لابن السكيت ٤٨ .

ومنه قول عمر - رضي الله عنه -: "لولا الخِلِّيفَى لكنتُ مُؤَذِّنًا" أيْ: لولا الخلافة لكنتُ مُؤَذِّنًا ، لأنّ أعباءَها وأثقالَها والاشتغالَ بها يمنعُهُ من مراقبة أوقاتِ الصلواتِ، وفي ذلكَ تنبيهٌ على فضيلةِ الأذانِ، ولمْ يَجِئْ مِن هذه المصادرِ التي على / هذا الوزنِ ممدودٌ (١) الاّ الخِصِّيصَاء، ورويتْ بالقصرِ والمدِّ (٢). ٩٨/أ

ومنَ المقصورِ المقيسِ الذي لهُ نظيرٌ مِنَ الصحيحِ كُلُّ اسمِ مفعولٍ مِنْ فعلٍ آخرُهُ حرفُ علةٍ زائدٍ على ثلاثةِ أحرفٍ ، نحوُ : أعطَى يُعطِي فهوَ مُعطًى (٣)، وهذا مِثلُ: أخرَجَ يُخرِجُ فهوَ مُخرَجٌ (٤)، وكذلِكَ عُوفِيَ فهوَ مُعافًى ، كما تقولُ : أُولِمَ فهوَ مُولَمٌ ، وسُولِمَ فهوَ مُسالَمٌ ، وكُوتِبَ فهوَ مُكاتَبٌ ، وتقولُ : خُلِّيَ فهوَ مُخلًّى ، ونظيرُهُ مِنَ الصحيحِ : قُتِّلَ فهوَ مُقتَّلٌ، وتقولُ : تُمُولِيَ فهوَ مُتمالًى ، كما تقولُ : تُقُوتِلَ عليهِ فهوَ مُتقاتَلٌ عليهِ، فهذا نظيرُهُ مِنَ الصحيحِ ، واستُدعِيَ فهوَ مُستدعًى عليهِ ، فهذا نظيرُهُ منَ الصحيحِ : اكتُسِبَ فهوَ مكتَسَبٌ .

وكذلِكَ كُلُّ اسمِ مفعولٍ مِنْ هذا النوعِ مِنَ الفعلِ يكونُ مقصورًا ، كما أنّ كُلَّ اسمِ فاعِلٍ مِنهُ يكونُ منقوصًا، تقولُ : أعطَى يُعطِي فهوَ مُعطٍ ، واستدعَى يَستدعِي فهوَ مُستدعٍ ، وتَعالَى يتعالَى [فهوَ مُتعالٍ] (٥)، وسببُ كونِ اسمِ المفعولِ مِنهُ مقصورًا ، واسمِ الفاعِلِ منقوصًا أنّ حرفَ العلّةِ الذي هوَ آخرُها تابعٌ للحركةِ التي قبلَهُ، فهوَ في اسمِ المفعولِ فتحةٌ فيكونُ حرفُ العلةِ بعدَها ألفًا فيصيرُ مقصورًا، وفي اسمِ الفاعِلِ حركةُ ما قبلَ حرفِ العِلّةِ فيهِ كسرةٌ فيكونُ حرفُ العلةِ الذي بعدَها ياءً فيكونُ منقوصًا .

ومنَ المقصورِ المقيسِ جمعُ فُعْلَةٍ أو فَعْلَةٍ أو فِعْلَةٍ آخرُها حرفُ علةٍ، (٦)

---

(١) في الاصل : ممدود.والصواب ما أثبتناه .

(٢) قال الفراء : رواهُ الكسائيُّ بالمدِّ والقصرِ . ينظر المقصور والممدود للفراء : ٤٣ وشرح الشافية ١٦٨/١ والمزهر ١٠١/٢ .

(٣) ينظر التكملة لأبي علي ٢٧٢ .

(٤) ينظر المقتضب ٧٩/٣ .

(٥) زيادة يقتضيها السياق .

(٦) ينظر الكتاب ٥٤١/٣ والتكملة لأبي علي ٢٧٣ .

نحو : عُروةٍ وعُرىً ، وقريةٍ وقُرىً ، ولِحْيَةٍ ولحىً ، ونظيرُهُ مِنَ الصحيح : ظُلْمَةٌ وظُلَمٌ ، وكِسْرَةٌ وكِسَرٌ ، ومِنَ الجُمُوعِ المقصورُ الذي لا نَظِيرَ لَهُ مِنَ الصَّحِيح ولا يستحقُ تسمية المقيسِ إلاَّ مَجازاً ، وهُوَ ينضبِطُ بالوزنِ والمثالِ ، وذلِكَ كُلُّ مَا كَانَ عَلى وزنِ فَعْلى مِنَ الجُمُوعِ التي تَكُونُ جمعاً لِصِفَةٍ مِن ضربٍ مِنَ الآفاتِ والأدواءِ مِمَّا أُدخِلوا فِيهَا وهُمْ لَهَا كَارِهُونَ مِمَّا يَجِيءُ عَلى "فَعِيلٍ أو أَفْعَلَ أو فَاعِل أو فَعِل"، فَمِثَالُ جمع فَعِيلٍ : جَرِيحٌ وجَرْحَى ، وصَرِيعٌ وصَرْعَى ، ومَرِيضٌ ومَرْضَى ، وقَتِيلٌ وقَتْلى ، وفقِيرٌ وفَقْرَى ، ومثالُ جَمْعِ أَفْعَلَ : أحمَقُ وحَمْقَى ، وأنوكُ ونوكَى ، ومِثَالُ جمعِ فَاعِلٍ : هَالِكٌ وهَلْكَى ، ومائِقٌ ومَوْقَى ، ومِثَالُ جمعِ فَعِلٍ بِكسرِ العَينِ : زَمِنٌ وزَمْنَى ، ووَجِعٌ ووَجعَى .

ومِمَّا يَنضَبِطُ مِنَ المقصورِ بالمعنَى كُلُّ مَا كَانَ اسماً للمُثَنَّى في غَالِبِ الأمرِ فَهوَ مقصورٌ ، نحوُ : القَهْقَرَى ، والجَوزلى ، وأكثرُ مَا يأتى هذا النوعُ مُحَرَّكاً كُلُّهُ ، نحوُ : الجَمَزَى ، والبَشَكَى ، والمَرَطَى ، والوَكَرَى ، والنَّمَلى ، كأنهُ جَعَلَ تحريكَ جُملتِهِ مُؤذِناً بمعنَى زَعزَعَتِهَا وقَلقَلَتِهَا ، جَعَلُوا بَابَ النَّزَوانِ ، والغَلَيَانِ ، والفوَرَانِ ، والطوفَانِ ، واللَّمَعَانِ مُؤذِنَةً بالاضطِرَابِ .

فَصلٌ فِي الممدودِ :

الممدودُ في اللغةِ معلومٌ ، والممدودُ في الاصطلاَحِ النَحويِّ كُلُّ اسمٍ مُتَمَكِّنٍ آخرُهُ همزةٌ بَعدَ أَلِفٍ زَائِدةٍ فأثَرُ الاصطلاحِ تخصيصُ مَا عَمَّتِ العربُ ، وانمَا قَيدَ بالمتمكِّنِ هذا الرَّسمَ احترازاً مِنْ "أُلاءِ" فانهُ لا يُعدُّ مِنَ الممدودِ فِي المعروفِ في اصطلاَحِ أهلِ هَذِهِ الصَّنعةِ ، وقَيدتُ أَلِفَهُ بالزيادَةِ احترازاً مِن مَاءٍ وشَاءٍ ؛ لأنهمَا لَيسَا (١) مِنَ الممدودِ في الحقيقةِ ؛ لأنَّ الألِفَ التى / قَبلَهُ منقلبةٌ عَن حرفٍ أصليّ ، وهُوَ عينُ الكَلِمَةِ . ٩٨

وسُمّيَ ممدوداً لِطُولِهِ بالألِفِ الزَّائِدَةِ ؛ لأنَّ الممدودَ في اللغَةِ طويلٌ ، فَلمَّا طَالَ هَذا بِتلكَ الزيادَةِ التي هِيَ الألِفُ التي زيدَتْ قبلَ آخِرِه سُمّيَ ممدوداً .

---

(١) في الأصل : ليس من الممدود ، ولعل الصواب ما أثبتناه .

مبحثٌ في أقسامِ هَمزةِ الممدودِ

و همزةُ الممدودِ تنقسِمُ أربعةَ أقسامٍ - كَمَا ذَكَرَ في أقسامِ المقصورِ - : همزةٌ أصليةٌ ، نَحوُ : الهمزةِ فِي قُرَّاءٍ وَحِنَّاءٍ وَشَاءٍ ، وَهمزةٌ منقلبةٌ عن حرفٍ أصليٍ ، نحوُ : كِسَاءٍ ورداءٍ ، وهمزةٌ منقلبةٌ عن حرفٍ ملحقٍ بِالأصلِ، نحوُ: عِلبَاءٍ وقُوبَاءٍ وحِربَاءٍ ، وهمزةٌ منقلبةٌ عَن ألفِ التأنيثِ ،نحوُ : حمرَاءَ .

والممدودُ أيضًا قِسمَانِ : مَقِيسٌ ، ومسموعٌ .

فالمسموعُ يُحفَظُ ولا يُقَاسُ عليهِ،وضبطُهُ مِن كُتُبِ اللغةِ ،فَإن ذَكَرَ مِنهُ النحويُّونَ شَيئًا فَإنَّمَا يذكرُونَهُ للمُنَاسَبَةِ الَتي هِيَ بَينَ النَّحوِ واللغةِ وقد تَقدَّمَ بَيَانُهَا عِندَ الكلامِ عَلى المقصورِ .

والمقيسُ مِنَ الممدودِ مَا لَهُ نظيرٌ مِنَ الصحيحِ ، فَمنْهُ كُلُّ مَصدَرٍ لِفعلٍ زَائِدٍ عَلى ثَلاثَةِ أحرفٍ آخرُهُ حَرفُ عِلَّةٍ ، نَحوُ : أعطَى يُعطِي اعطَاءً ،وأَوْلى يُولِي ايلاءً ، لأنَّ نَظِيرَهُ مِنَ الصَّحِيحِ : أخرَجَ يُخرِجُ اخرَاجًا ، وأدخَلَ يُدخِلُ ادْخَالاً ، وَمِنهَا كُلُّ مصدرٍ لِفَاعَلَ "مُعتَلِّ اللامِ ، نَحوُ : رَامَى يُرَامِي رِمَاءً، (١) لأنَّ نَظِيرَهُ مِنَ الصحيحِ :قَاتَلَ يُقَاتِلُ قِتَالاً ، وضَارَبَ يُضَارِبُ ضِرَابًا ، وكَذَلِكَ كُلُّ مصدَرٍ لِفعْلٍ مِنَ الأفعَالِ التِّسعَةِ الَتي أوائلُهَا ألِفَاتُ الوصْلِ اذا كَانَ آخرُهَا حَرفَ عِلَّةٍ ، نَحوُ : استدعَى استدعَاءً .

ونظِيرُهُ مِنَ الصحِيحِ : استخرَجَ استخرَاجًا ، وكَذَلِكَ انتدَى انتِدَاءً.(٢)

وَنظِيرُهُ مِنَ الصحِيحِ : اكتسَبَ اكتِسَابًا ، وكذَلِكَ : احْلَولى احْلِيلاءً، ونظيرُهُ مِنَ الصَّحِيحِ : اعشَوْشَبَ اعشِيْشَابًا ، وكَذَلِكَ سَائِرُهَا .

ومنَ الممدودِ المقيسِ مَا جَاءَ من الأصواتِ على " فُعَالٍ "، نحوَ: الدُّعَاءِ والعُوَاءِ(٣) والثغاء

---

(١) ينظر حروف المقصور والممدود لابن السكيت : ١٢٤.

(٢) المصدر نفسه : ١٢٤.

(٣) ينظر الكتاب ٣/ ٥٤٠ والكامل ١/ ٢٢٠ والتكملة لابي علي ٢٢٨، وفي الأصل : القراد ، خطأ.

ومن هذا أيضًا : البُكاءُ إذا كانَ ممدودًا كانَ من هذا الفصلِ وحُكِيَ فيهِ القَصرُ قالَ الشاعرُ:(١)

بَكَتْ عَيني وَحُقَّ لَهَا بُكَاهَا ... وَمَا يُغني البُكَاءُ وَلاَ العَوِيلُ

فمدَّ وقصرَ ، فمَنْ مَدَّهُ حَمَلَهُ عَلى بَابِهِ،ومَن قَصرَهُ حَمَلَهُ عَلى الحُزنِ.(٢)

والنداءُ فيهِ لُغتانِ : ضَمُّ نُونِهِ وكسرُهَا ، فَمَنْ ضَمَّهَا فَعَلى البَابِ، ومَن كَسَرَهَا جَعَلَهَا مِنَ البَابِ المتقدِمِ،وهُوَ مصدرُ فَاعَلَ اذا كَانَ مُعتَلَّ اللامِ فَيكُونُ مَصدرًا لِنَادَى يُنَادِي .

ومنَ الممدودِ مِنَ المَصَادِرِ المقيسَةِ كُلُّ مَا كَانَ عَلى وزنِ التِّفعالِ مِنْ نحوِ : التِّقضاءِ والتِّرماءِ(٣)، ونَظيرُهُ مِنَ الصَحِيحِ : التِّرحالِ ، والتِّجوالِ .

ومنَ الممدودِ المقيسِ كُلُّ مفردٍ كَانَ جَمعُهُ عَلى أَفْعِلَةٍ ، وكَانَ آخِرُهُ حرفَ عِلَّةٍ ، نحوُ : قَبَاءٍ وأَقبِيَةٍ ، وكِسَاءٍ وأكسِيَةٍ ، ورِشَاءٍ وأَرشِيَةٍ ،ونظيرُهُ مِنَ الصحيحِ :قَذَالٌ وأَقذِلَةٌ ، وخِمَارٌ وأَخمِرَةٌ ممدودًا كمَدِّ صَحِيحِهِ، ولم يَخرُجْ عَنْ هَذَا البابِ الاَّ أَندِيَةٌ فإنَّهُمْ قَالُوا في جَمعِ نَدًى : أندِيَةً .

قَالَ ابنُ بابشاذ : جمعُ " فَعَلٍ " المفتوحِ العينِ علَى " فِعَالٍ " على حدِّ جبلٍ وجبالٍ ، ثُمَّ جُمِعَ الجَمعُ علَى

---

(١) الشاهد ينسبُ لحسان بن ثابت وقيلَ لكعب بن مالك ويُروى أيضًا لعبدالله بنِ رَواحةَ وهُوَ فى المقصور والممدود للفراءِ ٤٣ ومجالس ثعلب ١/ ٨٨ وأدب الكاتب ٣٠٤ والكامل ١/ ٢٢١ قال المبرد : وهو من كلمة لحسان بن ثابت فى رِثاءِ حمزةَ بن عبد المطلب رضي الله عنهم ، وهو فى شرح القصائد السبع الطوال ١٨ والمنصف ٣/ ٤٠ والفوائد المحصورة فى شرح المقصورة لابن هشام ١٣٦ وشرح شواهد الشافية . والشاهد فيه أن البُكَاءَ يُمدُّ ويقصر كما فى البيت فمن مد جعله كسائر الأصوات ولا يكون المَصدَرُ فى معنَى الصوت مضمومَ الأول الاَّ ممدودًا ومن قَصَرَ فإنمَا جَعَلَ البُكَاءَ كالحزنِ .

(٢) ينظر الكتاب ٣/ ٥٤٠ .

(٣) ينظر حروف المقصور والممدود لابن السكيت : ١٢٤ .

(٤) ينظر الكتاب ٣/ ٥٤١ والمقتضب ٣/ ٨١ .

أفعِلَةٌ فكأنهم قالوا : نَدَى ونِدَاءٌ، وجَمَعُوا نِدَاءً على أفعِلَةٍ، فهذا وَجْهٌ يُخرِجُهُ مِنَ الشُّذوذِ ، ويُدخِلُهُ في شُذوذٍ آخرَ وهُوَ بِهِ أشْبَهُ ، وهُوَ جمعُ الجمعِ.(١)

ومِنَ المدودِ القِيسِ جمعُ فَعْلٍ الذى آخرهُ [حرفُ](٢) عِلَّةٍ على فِعَالٍ وعلى أفعَالٍ ، نحو : ظَبْيٍ وظِبَاءٍ ، وحَيٍّ وأحْيَاءٍ ، وكذلِكَ جميعُ مَا كَانَ عَلى فَعِلٍ / آخرهُ حَرفُ عِلَّةٍ ، نحوُ : أبٍ وآباءٍ ، وابنٍ وأبنَاءٍ ، ٩٩/أ

ونظيرُ ذلِكَ كُلِّهِ مِنَ الصَّحيحِ : كَلْبٌ وكِلَابٌ ،هَذا نَظيرُ : ظَبْيٍ وظِبَاءٍ وجَبَلٍ وأجبَالٍ ، وهَذا نَظيرُ أبٍ وآبَاءٍ وابنٍ وأبنَاءٍ ؛ لأنَّ أصلَ أبٍ وابْنٍ فَعَلٌ، وحذفت لامُهَا على غيرِ قياسٍ .

[ومِنَ المدودِ](*) المقيسِ جمعُ "فَعْلَةٍ" التى فى آخِرِهَا حرفُ علةٍ عَلى فِعَالٍ ، نحوُ : قَشْوَةٍ وقِشَاءٍ ، ورَكْوَةٍ ورِكَاءٍ(٣) ، ونَظِيرُهُ مِنَ الصحيحِ : صَحْفَةٌ وصِحَافٌ .

ومِنَ المدودِ الذى ينضَبِطُ بِالوزنِ ولاَ نَظِيرَ لَهُ مِنَ الصحيحِ مَاكَانَ فِي آخِرِهِ همزةُ التَّأنِيثِ جمعًا أو مُفرَدًا .

فالجَمعُ مَا كَانَ عَلى أفعِلاَءَ ، نَحوُ : أصفِيَاءَ وأنبِيَاءَ،وكذلِكَ مَاكَانَ مِنَ الجمعِ عَلى فُعَلاَءَ ، نَحوُ : شُهَدَاءَ ، وعُرَفَاءَ ولاَ يَكُونُ أفعِلاَءُ جَمعًا لِفَعِيلٍ إلاَّ فِي المُضَاعفِ والمُعتَلِّ اللاّمِ.

فَمثَالُ المُضَاعَفِ: شَدِيدٌ وأشِدَّاءُ ، وعزيزٌ وأعِزَّاءُ ، وشَحِيحٌ وأشِحَّاءُ ، وصَحِيحٌ وأصِحَّاءُ .

ومِثَالُ المعتَلِّ اللاّمِ : صَفِيٌّ وأصفِيَاءُ ، ونَبِيٌّ وأنبِيَاءُ ، وتَقِيٌّ وأتقِيَاءُ، وأمّا فُعَلاَءُ فِي جَمعِ فَعِيلٍ فَيَخُصُّ المذَكَّرَ الصحيحَ الذى ليسَ بِمُعتَلِّ اللاّمِ ولاَ العينِ ،

(*) في الأصل : المقصور ،تحريف من الناسخ .

(١) ينظر شرح الجمل لابن بابشاذ مخطوط لوحة ٢٠١ .

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) القَشْوَةُ : قُفَّةٌ تَجعَلُ فيها المرأةُ طِيبَهَا ، والرَّكوَةُ إناءٌ صغير من جلد يشرب فيه الماء . ينظر اللسان (قشا) و (ركا) وانظر المقصور والممدود للفراء: ٨ ،وحروف المقصور لابن السكيت : ٥٠ .

نحو : ظَرِيفٍ وظُرفَاءَ ، وكَرِيمٍ وكُرمَاءَ ، ولاَ يَجُوزُ أن يَكُونَ جمعَ ظَرِيفَةٍ، لاَ يَجُوزُ أن تَقولَ : ظريفةٌ وظُرفَاءُ بَلْ ظَرِيفَاتٌ .

فَإن قِيلَ : فَقدْ قَالَ اللّهُ تَعَالى : ﴿وَاذكُرُوا إذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ﴾ (١)، وَهوَ جمعُ خَلِيفَةٍ ، قِيلَ عَنهُ جَوابَانِ : أحدُهُمَا : أنّ خَلِيفةً اسمٌ يَقعُ عَلى المُذَكَّرِ دُونَ المُؤَنّثِ ، فَجُمِعَ جمعَ المذَكَّرِ لاِختصَاصِهِ بِهِ . والثاني : أنهمْ قَالُوا : خَلِيفَةٌ وخَلِيفٌ ، ومنْه قولُ الشّاعِرِ (٢) :

ذَاكَ مِنَ القومِ مَوجُودًا خَلِيفَتهُ ... وَمَا خَلِيفُ أبِى لَيلى بِمَوجُودِ

فَيكُونُ جمعَ خَلِيفٍ لاَ خَلِيفَةٍ .

وَ مِمّا جَاءَ مُفردًا ممدودًا مَقيسًا مِما يَنضَبِطُ بِالوزنِ مُؤَنّثُ أفْعَل ، نحوُ : أحْمَرَ وحمرَاءَ وأصفرَ وصفرَاءَ ، وضبطُهَا أن تَقُولَ : كُلّ مذكرٍ عَلى أفْعَلَ لم تلزمْهُ الالِفُ وَاللاّمُ ولم تلحقْهُ تاءُ التّأنِيثِ ولم يَكُنْ بمعنَى أفعَلَ مِن كَذَا فَإنّ مُؤَنّثَهُ عَلى فَعلاءَ مَمدُودًا .

---

(١) الآية ١٦٥ من سورة الانعام وفى الآية تصحيفٌ اذ كتبت فى المخطوط : ﴿وهُوَ الذى جَعَلَكُم خُلَفَاءَ الأرضِ﴾ . وفى الأعراف : ﴿واذكُروا اذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ﴾ . الآية ٦٩ .

وانظر معاني القرآن للزجاج ٢ / ٣٤٧ قَالَ : وَهُوَ جمعُ خَلِيفَةٍ عَلى التذكِيرِ لاَ عَلى اللفظِ .

(٢) الشاهد لأوس بن حجر من كلمة يرثى بها عمرو بن مسعود الاسدى كما فى التكملة : ٤٦٨ ، وهو فى ديوانه : ٢٥ ، واستشهد به ابن يعيش فى شرح المفصل ٥ / ٥٢ ، وشرح شواهد الإيضاح للقيسي ٢ / ٨٤١ ، وشرح شواهد الشافية : ١٣٩ ، والشاهد فيه أن خليفًا قد ورَدَ بمعنى خليفةٍ فيكُونُ جمعَ خَليفٍ عَلى خُلَفَاءَ وجَمعَ خَلِيفةً على خَلائِفَ ، قال أبوحاتم : انه يُقَالُ خَلِيفٌ وجمعُهُ خُلَفَاءُ، واستشهد له بهذا البيت، ولم يحفظ سيبويه ولا أبو عمرو خَلِيفًا بَل جَعَلاَ خلفَاءَ تكسيرَ خَلِيفَةٍ من أجل أنه لا يقع الاّ عَلى المذكر فَحُمِلَ على المعنَى ، ويروى البيت :

انّ مِنَ القومِ مَوجودًا خَليفَتُهُ ... وَمَا خَلِيفُ أبِى وَهبٍ بِموجُودِ

ألفاظُ الكتاب :

قوله : (اعلمْ أنّ الاسمَ المقصورَ هُوَ مَا كانتْ فِي آخرِهِ ألفٌ سَاكِنةٌ ولاَ يلحقُهُ رَفعٌ ، وَلاَ نَصبٌ ، وَلاَ خَفضٌ ؛ لأنّ الألِفَ لاَ تتَحرّكُ)[١]، تقولُ هَـذَا لاَ ينتَهِضُ حَدًّا للمقصورِ في الاصطلاحِ ؛ لأنّ مِن شرطِ تسميةِ المقصورِ مقصورًا أن يكونَ مُتمكنًا ، فَإذَا جُعِلَ حَدُّ المقصورِ هَذَا دَخَلَ عَليهِ مَا ليسَ مِنهُ ، والعذرُ لَهُ أنهُ لم يقصدْ بِهِ الحدَّ، وإنّمَا قَصَدَ بِهِ أنّ المقصورَ مِن صِفَتِهِ مَا ذَكَرَهُ ثمّ تبَيّنَ مُرَادُهُ بِالمثالِ بِالأسماءِ المتمكنةِ.

قولُهُ : (وَتلحَقُهُ ألفٌ سَاكِنةٌ)[٢]، نَعتُ الألِفِ بِسَاكِنةٍ نعتٌ مُؤكِّدٌ ؛ لأنّ الألِفَ لاَ تكونُ إلاّ سَاكِنَةً .

وقوله : (وَلاَ يَلحَقُهُ رَفعٌ ، وَلاَ نصبٌ، وَلاَ خَفضٌ) يعنِى فِي اللفظِ ، وَلذلِكَ قَالَ : لأنّ الألِفَ لاَ تَكونُ إلاّ سَاكِنَةً لاَ تُتحركُ ، وَأمّا التقديرُ فلم يتعرضْ لَهُ .

وقولُهُ : (وَيلحقُهُ التنوينُ وتَسقُطُ ألِفُهُ في اللفظِ)[٣].

اعلم أنّ المقصورَ على ضربينِ : مِنهُ مَا يلحقُهُ التنوينُ ، ومنه مَا لا يلحقُهُ التنوينُ ، فالذى لا يَلحقُهُ التنوينُ الاسمُ الذى لاَ ينصرِفُ منهُ ، نحوُ : حُبلى وسَكرى ، وَمَا دَخَلَ عليهِ الألِفُ واللاّمُ أو أُضيفَ مِنَ المتصرفِ ، نَحْوُ : العَصَا ، وَالرَّحَى ، وعَصَا زَيدٍ ، وَرَحَى عمرٍو ،/ فكُلُّ مَا كانَ على هذَا الوصفِ ثبتتْ ألِفُهُ في اللفظِ إلاّ أن يعرضَ ٩٩/ـ لهَا سَاكِنٌ تَلتقِي مَعَهُ ، نحوُ : عَصَا الرجُلِ وَمَا أشبَهَ ذَلِكَ ، فَالذِى يلحَقُهُ التنوينُ هُوَ الاسمُ المقصورُ المُنصرِفُ الذِى لم يدخُلْ عَليهِ الألِفُ واللامُ والإضافةُ[٤]، وانمَا سكتَ عَن هذِهِ الشروطِ اتكالاً عَلى فهمِ مُرادِهِ بِالمُثُلِ ، فَإنهُ مَثّلَ بِالاسمِ المُتَمكّنِ المنصرفِ الذِى لَم يلحقْهُ ألفٌ ولاَمٌ ولاَ اضَافَةٌ ، فَإن قِيلَ : لِمَ سَقَطتِ الألفُ مِنَ المقصورِ المُنونِ فِي اللفظِ ؟ قِيلَ : لِالتقَائِهَا مَعَ التنوينِ السَّاكِنِ

---

(١) الجمل : ٢٨٣ .

(٢) الجمل : ٢٨٣ .

(٣) الجمل : ٢٨٣ .

(٤) فى الأصل : ولا إضافة ، والصواب ما أثبتناه .

وهُمَا ساكنانِ ، فتحذفُ الأَلِفَ لالتقاءِ الساكنين ، وَخصتْ بالحذفِ دُونَ التنوينِ ؛ لانَّ التنوينَ حَرفٌ صَحيحٌ اذا حُذِفَ لم يبقَ مَا يَدلُّ عليهِ مَعَ كونِهِ جيءَ بهِ لِمعْنًى ، وَهُوَ الدّلالَةُ عَلى التمكنِ ، وَالاليفُ حَرفُ علةٍ اذا حُذفتْ بقيتِ الفتحةُ تَدلُّ عَليهَا ، وَما حُذِفَ وبقيَ ما يَدُلُّ عليهِ فَكأنهُ لم يحذفْ .

قَولُهُ : (وَمِمَّا يُدرَكُ مِنَ المقصورِ قِياساً كُلُّ فِعلٍ عَلى فَعِلَ يَفْعَلُ، والاسمُ مِنهُ أَفْعَلُ، فَمصدَرُهُ فَعَلٌ)[1] ، اعلمْ أَنَّ ظَاهِرَ هَذا الكلامِ يُوهِمُ أنَّ الفعلَ هُوَ المقصورُ ؛ لأنَّ قولَهُ : (وَمِمَّا يُدرَكُ مِنَ المقصورِ قِياساً كُلُّ فِعْلٍ) عَلى صِفَةِ كَذا ، فالمفهومُ مِنهُ أَنَّ الفِعْلَ هُوَ المقصورُ الذي يُدرَكُ قِياساً ، وليسَ الامرُ كذلِكَ ؛ لأنَّ الفعلَ لاَ يُوصَفُ بِالقصرِ اذا كَانَ آخرُهُ أَلِفاً فكيفَ ؟ وَهَذا الفعلُ انَّمَا هُو فعلٌ آخرهُ يَاءٌ ، نَحوُ : عَمِيَ وعَشِيَ ، وَمَقصودُهُ انمَّا هُوَ مَصدرُهُ وهُوَ المقصورُ ، ومخرجُ كلامهِ انمَا هُوَ عَلى التوسّعِ عَلى حذفِ مُضافٍ ، فَكأنَّهُ قَالَ : وَمِمَّا يدرَكُ مِنَ المقصورِ قِياسًا مصدرُ كُلِّ فِعلٍ عَلى صِفَةِ كَذا ، ثُمَّ قَالَ بَعدَمَا ذَكَرَ الفِعلَ وَقيودَهُ ، فَمصدَرُهُ فَعَلٌ مَقصورٌ ، زِيادةً في البيانِ وتأكيدًا لَهُ[2]

وَنَقَصَهُ مِنَ القُيُودِ أن يَصِفَ الفِعلَ الذِي مَصدَرُهُ مَقصُورٌ بأن يَكُونَ مُعتَلَّ الآخِرِ، ولكنهُ حَذَفَ اختصارًا واتكالاً عَلى فَهمِ مُرادِهِ بِالمُثُلِ ، وقد تَقَدَّمَ نظائرُ ذلِكَ مِن كُلِّ مَا ذَكَرَ مِنَ المقصورِ في هذَا الفصلِ مِنَ الصَّحِيحِ ،فَلاَ فَائِدَةَ في اعَادَتِهِ .

قولُهُ : (ومنهُ المفعولُ مِن كُلِّ فعلٍ زَائِدٍ عَلى ثلاثةِ أحرفٍ ، نَحوُ : مُعطًى ، وَمُشتَرًى)[3] ، يُريدُ بِالمفعولِ اسمَ المفعولِ ، وَكَانَ أيضاً حَقُّهُ أن يقولَ : ومنهَا المفعولُ مِن كُلِّ فِعلٍ زَائِدٍ عَلى ثَلاثةِ أحرفٍ مُعتَلِّ الآخِرِ، إلاَّ أنهُ سَكَتَ عَنْ قولِهِ مُعتَلِّ الآخِرِ جَريًا عَلى عَادتِهِ فِي الإيجَازِ والاختِصَارِ ، وَاتكالاً عَلى فَهمِ مُرادِهِ بِالمثَالِ .

---

(١) الجمل : ٢٨٣ .

(٢) في الاصل : وتأكيد ، والسياق يعطي ما أثبتناه.

(٣) الجمل : ٢٨٤ .

وقولُهُ : (ومنه المفعولُ مِن فَاعلتُ)(١) ، وممّا يسبقُ الى الخَاطِرِ مِــنْ هَذَا أنهُ فَصلٌ آخرُ منفصِلٌ عَنِ الفَصْلِ الذِى قبلَهُ ، وَهُوَ مِنهُ ، لأنهُ اسمُ مفعـولٍ من فعلٍ زائدٍ على ثلاثةِ أحرفٍ معتلِّ الآخرِ ؛ لأنَّ مُعَافىً مِن عَافَيتُ ، ومُرامىً مِن رَاميتُ ، ومُحَابىً مِنْ حَابيتُ (٢) وهِيَ أفعالٌ زَائِدَةٌ على ثلاثةِ أحرفٍ فَيُنكَــرُ عليهِ أنهُ جَعَلهُ فَصلاً ثَانِيًا ، وَهُوَ مِنهُ فَيكُونُ مِن بابِ تَدَاخُلِ القِسمةِ وهُوَ عَيــبٌ فِيهَا .

قلتُ : لاَ يَكُونُ فَصلاً ثَانِيًا ولكنهُ يَكونُ مِن ذَلكَ الفَصلِ المُتقَــدِّمِ فَيكونُ قولُهُ : (ومنهُ المفعولُ مِن فَاعلتُ) أيْ : وَمِنْ هَذَا الفصلِ الذِى هُــوَ مَفعُولُ الفعلِ الزَّائِدِ على الثلاثةِ اسمُ المفعولِ مِن فاعلتُ، فإذَا / كَانَ عَلَــى ١٠٠/
هَذَا الوجهِ لمْ يَكنْ فَصلاً ثانياً منفصِلاً عَنهُ فينكرُ عليهِ .

قَولُهُ : (ومنهُ مَا كَانَ جَمعًا لِفُعْلَةٍ أو فعلة)(٣) ، التِى فِي آخِرِهَا حرفُ عِلَّةٍ ، وانمَا سَكتَ عَنهُ جَريًا عَلى عَادَتِهِ فِي الإيجازِ والاختِصَارِ ، ونظَائِرُ هــذِهِ الأشياءِ مِنَ الصحيحِ قدمنَاهَا فَلَا يحتاجُ الى اعَادَتِهَا .

قوله : (ومنهَا مَا كَانَ مِنَ الجُمُوعِ على فَعْلى جمعُ فَعيلٍ ، نَحوُ : جَرِيحٍ وجَرْحَى ، وصَرِيعٍ وصَرْعَى)(٤) وأَسِيرٍ وأسرى ، وَيكُونُ جمعَ أَفْعَلَ ، نحوُ : أحمقَ وحَمقَى ، وأنوكَ ونَوكَى ، وَيكُونُ جَمعَ فَاعِلٍ ، نحوُ : هَالِكٍ وهَلكى ، وقد تَقدمَ ذلكَ .

وقوله : (وَمِمَّا يدرَكُ مِنَ الممدودِ قِياساً مِمَّا يعلمُ أنهُ ممدودٌ كُــلُّ مصدرٍ منْ فعلٍ زائدٍ على ثلاثةِ أحرفٍ في أولِهِ زِيادَةٌ)(٥) ، نَقَصَهُ مِنَ القيودِ أنْ يقُولَ : معتلَّ الآخرِ ، ولكنه سَكتَ عنهُ ، كَمَا سَكتَ عَن غيرِهِ اتكَالاً على فَهــمِ مُرادِهِ بمُثُلِهِ .

قوله : (نحوُ أعطَى اعطَاءً)(٦) قَد تَقدّمتْ مثلُ نَظَائِرِ هذَا النوعِ مِنَ الصحيحِ .

---

(١) الجمل : ٢٨٤ .
(٢) فى الاصل : محافى فى حافيت ، والتصويب من الجمل ٢٨٤ .
(٣) الجمل : ٢٨٤ .
(٤) الجمل : ٢٨٤ .
(٥) الجمل : ٢٨٥ .
(٦) الجمل : ٢٨٥ .

قوله : (ومنه ما كان مصدرًا لفاعلت) (١) ، ظاهر هذا الكلام يعطي أنه فصل آخر زائد على الفصل الذي قبله ، وهو قوله : (ما كان مصدرًا زائدًا على ثلاثة أحرف) وهو منه ، والعذر له كالعذر المتقدم في مثل هذا الكلام في المقصور ، وهو قوله : (ومنه المفعول من فاعلت) .

قوله : (نحو : راميت) (٢) وما نظيره من الصحيح ضارب ضرابًا .

قوله : (ومنه ما جاء من الأصوات على فعال ، نحو : الدعاء) (٣)

الى آخر الفصل نظيره : الصراخ ، والنباح ، وقد تقدم ، وقوله : (شكوة و شكاء ، وقشوة وقشاء ، وركوة وركاء) (٤) ، الشكوة : هي المزادة ، والقشوة : وعاء يجعل فيه الطيب ، وقال بعضهم : هي سليلة مغشاة بجلد ، والركوة معروفة، والغلوة : مسافة السهم عند الرمي .

قوله : (وأما قرية وقرى فشاذ) (٥) ، قياس قريةٍ أن يجمع جمع شكوةٍ ونظائرها فيكون ممدودًا ، فيقال : قراء، أوجاء على القياس المطرد في كلام العرب، ولكنهم جمعوه على قرى على جهة الشذوذ .

قوله : (وما كان على أفعلاء وفعلاء) إلى قوله : (أحمر وحمراء) (٦)

قد تقدم الكلام على ذلك كله ، وقد تقدم الكلام على تقييد أفعل الذي مؤنثه فعلاء .

فصل :

قوله : (ومما يدرك من المقصور ، والممدود سماعًا مما يكثر ترداده في المخاطبات ، والمكاتبات) (٧) ، والمقصور الذي يدرك سماعًا ، والممدود هما من اللغة و ليس منهما من العربية إلا معرفة ما تنقلب عنه ألف المقصور ، وما تنقلب عنه همزة الممدود بالتنبيه على ذلك .

---

(١) الجمل : ٢٨٥.
(٢) الجمل : ٢٨٥.
(٣) الجمل : ٢٨٥.
(٤) الجمل : ٢٨٦ وفي الاصل : كوة وكوى ، والتصويب من الجمل .
(٥) الجمل : ٢٨٦.
(٦) الجمل : ٢٨٦. وتكملته : فهو ممدود نحو : أصفياء وأنبياء وشهداء وعرفاء ، وإذا كان المذكر على أفعل فالمؤنث على فعلاء ممدود نحو : أحمر وحمراء .
(٧) الجمل : ٢٨٦.

قوله : (فالمقصورُ مِنهُ الفتَى وَاحِدُ الفتَيانِ)[١]، الألِفُ في الفَتَى منقلبةٌ عَن يَاءٍ بدَليلِ جمعِهِمْ لَهُ عَلى فِتيَانٍ فقدْ ظَهرتِ اليَاءُ بعدَ التاءِ في جمعِ التكثيرِ ، وَكذَلِكَ ظهرتْ في جَمعِ المؤنثِ السَّالِمِ ، نحوُ قولِهِمْ : الفتَيَاتُ،وَفي تثنيةِ فتيَانِ قَالَ اللّهُ تعَالى : ﴿ وَدَخَلَ مَعَهُ السِّجْنَ فَتَيَانِ ﴾[٢]، هَذَا مذهبُ أكثرِ النحويينَ.

وَحكيَ عنْ بعضِهِمْ أنهُ قَالَ : هُوَ منَ الواوِ لقولِهِمْ في بعضِ جُمُوعِهِ فُتُوَّةٌ،وذلكَ / أنهُ لَو كانَ مِنَ الياءِ لَقالَ في جَمعِهِ : فَتِيٌّ ، كَمَا قَالَ في جمعِ رَحىً : رَحِيّ. ١٠٠/

قلتُ : يحتملُ أن يَكونَ الفتَى مِما لَهُ لامانِ كالسَّنةِ ؛لأنهُمْ يجعلونَ لامَهَا تَارةً هَاءً لقولِهِمْ سَانَهتُ ، وتَارةً وَاواً لِقولِهِمْ : سَنَواتٌ ،ويحتملُ أن تكونَ لامُهَا هَاءً عندَ أكْثرِ النحويينَ،ويَكُونُ قولُهُ : فُتُوّةٌ شَاذّاً يحفظُ ولاَ يُقَاسُ عليهِ ، ووجهُ شذُوذِهِ أنَّ أصلَهُ فُتُوْيٌ ، فَاجتمعتْ ياءٌ وواوٌ ، وَسبقتْ إحدَاهُمَا بِالسُّكُونِ ، فَالقياسُ أن تقلبَ الوَاوُ يَاءً ،فيقَالُ : فُتِيٌّ ، ولكنهُمْ قَلبُوا اليَاءَ الى الوَاوِ، فَقَالُوا : فُتُوٌّ[٣] عَلى وَجهِ الشُّذُوذِ ، وإذا قلنَا انَّ لَهُ لامينِ فَلاَ يَخلو فُتُوٌّ مِنْ شُذوذٍ أيضاً وذَلكَ أنهُ يكونُ مثلَ : عَصاً ، وعَصاً مِنْ ذَواتِ الواوِ ، وقَدْ جَمَعُوهَا عَلى عِصِيٍّ ، وَكذَلِكَ يفعلونَ بنَظائِرِ عَصًا وذلكَ أنَّ أصلَ هَذَا الجمعِ في عَصاً ونَظائِرِهِ عُصُووٌ ، وبِالمدّةِ التِي هِيَ وَاوٌ قبلَ الواوِ التِي هِيَ لَامُ الكلمةِ حَاجِزٌ غيرُ حَصِينٍ فَيكُونُ هَذَا الجمعُ اسمًا في آخِرِهِ وَاوٌ قبلَهَا ضمةٌ فَإذَا أدَّى الى ذَلِكَ قياسٌ رُفِضَ ، فَيبدِلُونَ مِنَ الضمةِ كسرةً ، ثمَّ يقلبونَ الوَاوَ التِي هِيَ لَامُ الكلمةِ يَاءً ، كَمَا قَلبُوهَا فِي : أَدْلٍ[٤] فَيئُولُ الأمرُ الى اجتماعِ

---

(١) الجمل : ٢٨٦.

(٢) الآية ٣٦ من سورة يوسف.

(٣) ينظر الكتاب ٢ / ٢٤١ قال سيبويه في الواو : "وتبدل مكان الياء في فتو وفتوة، تريد جمع الفتيان وذلك قليل". وانظر تهذيب اصلاح المنطق ٣٤٩ واللسان (فتا).

(٤) قال أبو الفتح : اعلم أن أصل أحْقٍ وأدلٍ : أحقو وأدلو فكرهت

===

ياءٍ وواوٍ ، وسبقتْ احداهُما بِالسكونِ فتنقلبُ الواوُ إلى الياءِ ،فيقالُ:عِصِيٌّ ، وكذلكَ القياسُ في فَتىً اذا جعلنَا ألفَهُ منقلبةً عنْ واوٍ ، ولكنَّهُمْ قالُوا فِيهِ : فُتُوٌّ فخرجُوا فِيهِ عنِ القياسِ ، فهوَ على كُلِّ وجهٍ شاذٌّ .

وأمّا الرَّحى فَلامُها عندَ أكثرِ النَّحويينَ ياءٌ لِقولِهِمْ فى تثنيتِهَا : رَحيانِ ، وقد تَقدمَ الإستشهادُ بِقولِ مُهَلهِلٍ:(١)

كَأنّا غُدوةً وبَنِي أَبِينَا بِجَنبِ عُنيزةٍ رَحَيا مُدِيرِ

وحُكِيَ عنِ الفراءِ أنهُ جَوّزَ أن تكونَ لامُها واوًا(٢) ، وحُكِيَ فِي تصريفِ الفعلِ : رَحيتُ ورحوتُ ، فعلى هذا تكونُ الرَّحى مِمّا لَها لامَانِ ، وكذلِكَ الرَّحى في جَمِيعِ وجُوهِهَا ، نحوُ : رَحَى الحربِ ، ورَحَى الأسنانِ ، ورَحَى السَّحابِ.

وأمّا العصَا فلامُها واوٌ لقولِهمْ فِي التثنيةِ:عَصَوانِ ، ولقولِهِمْ فِي تَصريفِ الفعلِ منهُ: عصوتُهُ بِالعَصَا .

وأمّا الرَّجا الذِي هُوَ جَانِبُ البئرِ فألفُهُ منقلبةٌ عَن واوٍ لقولِهِمْ فِي التثنيةِ : رَجوانِ ، كَما قَالَ الشاعِرُ:(٣)

فَلا يُرمَى بِيَ الرَّجَوانِ إنِّي أَقلُّ القومِ مَنْ يُغنِي مَكَانِ

وأمّا التَّوى الذِي هُوَ الهَلاكُ ، فألفُهُ منقلبةٌ عن ياءٍ عِندَ جَميعِ النحاةِ إلّا أبَاالفتحِ ابنِ جِنّي.(٤)

=== الواوُ كَما أذكرُهُ لكَ فأبدلتْ ياءً وأبدلَ منَ الضمةِ التي كانتْ قبلَها كَسرةً لتصحَ الياءُ فصارَتْ : أحِقِيٌ وأدلِيٌ ، ثُم جَرَى عَليهَا ماجَرَى على غَازٍ، ونحوِهِ. المنصف ٢/١١٨.

(١) الشاهد لمهلهل بن ربيعة التغلبي وهو فى الاصمعيات ١٥٥ ، وأدب الكاتب ٢٥٧ وأمالي القالي ٢/١٣٣، والمسائل الحلبيات ٩٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/١٤٧ واللسان (رجا) والخزانة ٨/٣٢٧ ، والشاهد فيه أن تثنيةَ (رَجا) بِالياءِ دَليلٌ على أنَّ اليَاءَ فيهِ أصلٌ.

(٢) ينظر أدب الكاتب ٦٠٦.

(٣) الشاهدُ فى المقصور والممدود للفراء ١٧ من غير نسبة ، وفى أدب الكاتب ٢٥٦-٢٥٧ ونسبه المحقق لعبد الرحمن بن الحكم ، واستشهدبه ابن يعيش في شرح المفصل٤/١٤٧ .والشاهد فيه أن تثنيةَ الرجا : رجوان ، دليل على أن الالفَ فِيهِ منقلبة عن واو.

(٤) ينظر المنصف ٢/ ٢١١.

ودليلُ جُمهورِ النحويينَ كونُ عينِهِ واوًا ، وإذا كانتْ عينُ الكلمةِ واوًا
فالأكثرُ أن يكونَ لامُها ياءً إلاّ أن يدلَّ على خلافِ ذلكَ دليلٌ قاطعٌ مِنِ اشتقاقٍ ،
فحُمِلَ التَّوى على الأكثرِ ؛ لأنَّ بابَ طويتُ ولويتُ أكثرُ مِنْ بابِ قُوَّةٍ وحُوَّةٍ
وصُوةٍ (١) ، وبابُ حوةٍ وصوةٍ لا يقاسُ عليهِ لقلتِهِ ، وحجةُ ابنِ جنى على أن ألفَهُ
منقلبةٌ عنْ واوٍ واعتقدَ فيهِ أنهُ مُشتقٌّ مِنَ التَّوِ الذِى هُوَ خِلافُ الزَّوِّ ، فالتَّوُ
الفردُ ، والزَّوُّ الزوجُ (٢) ؛ لأنَّ الهلاكَ يُفردُ الهالكَ ، ويسلُبُهُ أهلَهُ مِن أجلِهِ ،
والذِى يترجحُ مِنَ المذهبَينِ هذا المذهبُ الأخيرُ ؛ لأنهُ استدلَّ عليهِ باشتقاقٍ
يُناسِبُهُ ، والاستدلالُ بالاشتقاقِ أقوى منَ الاستدلالِ بالحملِ على الأكثرِ ، /١٠١/
والتوى مِمّا يدرَكُ قِياسًا ، يقالُ : تَوِىَ يَتوى تَوًى مِثلُ : صَدِىَ يَصدَى صَدًى ،
فهوَ مِمّا وهِمَ (٣) فِيهِ وأدخلَهُ في المسموعِ ، ذكر ذلكَ أبوعليٍّ الرُّندِى في شَرحِهِ
لكتابِ الجُملِ .

وأمّا القَفا فألفُهُ منقلبةٌ عَن واوٍ ، يقالُ : قفوتُ الشىءَ إذا تتبعتُهُ
مِن خلفِهِ ، وهوَ مقصورٌ عندَ أكثرِ النحويينَ ، والفَراءُ (٤) جوَّزَ في القَفا المدَّ
والقصرَ ، ودليلُهُ على تجويزِ المدِّ فِيهِ قولهُمْ في جمعِهِ : أقفِيَةٌ ، وأفعِلَةٌ فِى

---

(١) قال ابن جنى : "بابُ قوة وحوة و نحوهما مما لامهُ ملاصقةٌ لعينِهِ فإن حجزَ
بينهما حاجزٌ حتى تَصيرَ اللامُ رابعةً فصاعدًا وَجَبَ قلبها إلى الياءِ .
وليس كذلكَ الحُوةُ والصوةُ والقوة؛ لأنَّ اللامَ ثالثةٌ والعينُ ساكنةٌ".
المنصف ٢/٢١٣ .

(٢) فى اللسان (توا) التَوا مقصورُ الهلاكُ وفى الصِّحاح : هَلاكُ المَالِ .
وزَوى جَمَعَ . . والعربُ تقولُ لكلِ مفردٍ : تَوٌّ ، ولكل زوجٍ : زَوٌّ ،
وأزوى الرجل إذا جاءَ و معهُ آخرَ . اللسان (زوى) .

(٣) فى الأصل : يوهم ، والصواب ما أثبتناه .

(٤) فى اللسان (قفا) وقال ابن جنى : المد فى القفا لغة ولهذا جمع
على أقفية وأنشد :

حتى إذا قُلنَا تَفَيـعَ مَالِـكُ سَلَقتْ رُقَيـةُ مَالِكًا لِقَفائِـهِ

وقال الصَّغانِي : القَفَا بالمدِّ لغةٌ فِى القَفَا بالقصرِ . الشوارد في
اللغة ٢٥٧ .

الأكثر إنما هو جمع : فَعَالٍ أو فُعَالٍ أو فِعَالٍ ، ويروى في بعض أشعار العرب : (١)

قَفَاؤُكَ أحسَنُ مِن وَجهِهِ   وَوجهُهُ خَيرٌ مِنَ المنــذِرِ

قلتَ : أمّا استدلالُ الفراءِ بقولِهِمْ : أقفيةٌ في الجمعِ فيحتملُ أن يكونَ مِمّا شَذَّ ، كما شَذتْ قُرىً في جمعِ قريةٍ، وكانَ قياسُ جمعِها أن يكونَ قِرَاءً ، وقَالُوا : ندىً وأنديةٌ، فيمكنُ أن يكونَ - قفًا مِثلُ ندًى ، وأقفيةٌ مثلُ [أنديةٍ] (٢) ، وكلُّ ذلكَ شاذٌّ، ولكنِ الذِى يغلِبُ على الظنِّ أنهُ جَمعُ ممدودٍ ؛ لأنَّ الأكثرَ في أفعِلَةٍ أن يكونَ جمعَ ممدودٍ وأمّا قولُ الشاعرِ :

* قَفَاؤُكَ أحسَنُ مِن وَجْهِهِ *

فيحتملُ أن يكونَ هذا لضرورةِ الشعرِ ، كما مَدَّ الغِنَاءَ الذِى هُو ضِدُّ الفقرِ شاعرٌ آخرُ فقالَ : (٣)

سَيُغنِينِي الذِى أغنَاكَ عَنّي   فَلاَ فَقرٌ يدومُ ولاَ غِنَـاءُ

وهو مذهبُ الكوفيين (٤) ، ويكونُ مدّ المقصور في ضرورةِ الشعرِ ، والفراءُ كوفيٌّ فيمكنُ على مذهبِ الكوفيين أن يقالَ : مَدُّ المقصورِ ضرورةً إلاّ أنهُ حُكِيَ

---

(١) الشاهد برواية القصر في ديوان حسان بن ثابت ولعل المصنف رواهُ برواية المدّ في بعض المصادر الأخرى . ينظر ديوان حسان بن ثابت ٢٣٨ وفي اللسان (قفا) وحكى ابن جني المدّ في القفا وليست بالفاشية ، ولهذا جُمِعَ على أقفيةٍ وأنشد :

حتّى إذا قلنا تَيَفّعَ مالِكٌ   سَلَقتْ رُقيةُ مالِكًا لِقفَائِـــه

وانظر كتاب ليس ١٣٤ ، والنوادر في اللغة ٣٥٨ .

(٢) في الأصل : مثل القرية والسياق يعطي ما أثبتناه .

(٣) الشاهد في المقصور والممدود للفراء ٤٤ دون نسبة ، والانصاف في مسائل الخلاف ٧٤٧/٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٥٥٨/٢ والضرائر له ٤٠ والمساعد على تسهيل الفوائد ٢٣٣/٣ واللسان (غنا) .

(٤) ينظر الانصاف في مسائل الخلاف ٧٤٧/٢ فمابعدها .

فيه : قفًا وأقفاءُ (١) جمعُ الثلاثيّ ، وإذا كانَ ثلاثيًّا كانَ مقصورًا .

وأمّا الحصَى فلامُهُ ياءٌ لقولِهم : حَصَياتٌ في الجمعِ، وهُوَ مِمّا وهِمَ فيهِ أبُو القاسِم ، وأدخلَهُ في المقصورِ المسمُوعِ الذي ليسَ بقياسِيّ وذلكَ أنهُ مَقيسٌ محضٌ، وحصاةٌ نظيرُهُ مِنَ الصحيحِ شجرةٌ وشجرٌ ، وثمرةٌ وثمرٌ ، والذي جعلَهُ وهِمَ فيهِ -واللّهُ أعلمُ- أنّ هذا الفصلَ لم يذكرهُ في بابِ المقصورِ المقيسِ ، وأغفلَهُ هُنالِكَ ، وهوَ كُلُّ جمعٍ كانَ الفرقُ بينَهُ وبينَ مُفردِهِ حذفَ التاءِ ، وكانَ معتلّ الآخرِ وما قبلَ آخرِهِ مفتوحٌ ، فإنهُ مَقيسٌ ولهُ نظيرٌ مِن الصحيحِ ، وقد تقدّمَ تمثيلُهُ .

وأما الخَسَا الذي هُوَ الفردُ ، والزكَا (٢) الذي هُوَ الزّوجُ، فلامُ الزكَا واوٌ لقولِهِمْ في تصريفِ الفعلِ منهُ : زكَا يزكُو ، وأما الخَسَا فاختلفُوا في لامِهِ، فمنهمْ مَن قالَ : هِيَ منقلبةٌ عَن ياءٍ وهُوَ الذي يُخرجُ مِن كلامِ صاحِبِ كتابِ العين (٣) ، لأنهُ ذكرَها في ذواتِ الياءِ قالَ بعضُ أهلِ اللغةِ : ليستْ منقلبةً عن ياءٍ ولا واوٍ ، وإنما هِيَ منقلبةٌ عَن همزةٍ .

وأمّا الجوَى الذي هُوَ فسادُ الجوفِ فألفُهُ منقلبةٌ عَن ياءٍ ، لأنّ عينَهُ واوٌ ، وهَذا مِمّا وهِمَ فيهِ أبُو القَاسم ، لأنهُ مِنَ المقصورِ المقيسِ ، لأنّ فعلَهُ الماضِي مكسورُ العينِ، يُقالُ : جوِيَ يَجوَى جوًى (٤) ، أيْ كما تقولُ : صَدِيَ يَصْدَى [صَدًى] (٥) ، وهُوَ مَقِيسٌ .

---

(١) ينظر كتاب ليس ٣٤٤ قال ابن خالويه : والمقصور على أفعال : قفًا وأقفية وهذا عزيزٌ .

(٢) قال أبوعلي في التكملة ٢٧٩ : وخسًا ، وزكًا : فخسًا : الفردُ ، وزكًا : الزوجُ وقالُوا : هُوَ يُخاسِي أي: يقامِرُ . وانظر اللسان (خسا) و(زكا) .

(٣) معجم العين ٤/٢٨٩ تحقيق أ. عبد الله درويش ، د. مهدى المخزومي و د. ابراهيم السامرائي . الناشر : وزارة الثقافة والاعلام الجمهورية العراقية . دار الرشيد للنشر .

(٤) ينظر المقصور والممدود للفراء ٥٧ واللسان (جوا) .

(٥) زيادة يقتضيها السياق .

وأمّا الطَّوى الذى هُوَ الجُوعُ ، فألِفُهُ منقلبةٌ عن ياءٍ ؛ لأنَّ عينَهُ واوٌ ، وهوَ أيضًا مِمّا يدرَكُ قصرُهُ قِياسًا ؛ لأنَّ فِعلَهُ طَوِيَ يَطْوَى / طَوًى ١٠١
وهُو طَيّانٌ ، وهُوَ أيضًا مِمّا وهمَ فِيهِ أبُو القاسم وأدخلَهُ في المسموعِ المقصورِ وليسَ منهُ .

وأمّا التُّقى فألفهُ منقلبةٌ عن يَاءٍ لقولهِمْ : تَقيةٌ ووَقيتُهُ وِقايةً، والياءُ في التقوى بدلٌ مِنَ الواوِ ، وكذلكَ في التُّقَى ؛ لأنهُ كُلَّهُ مِن وقيتُ وأبدلتِ الواوُ مِنَ اليَاءِ في التقوى لِعلَّةٍ تُذكَرُ في غيرِ هَذا الموضعِ .

وأما الهُدَى فألِفُه مُنقلبةٌ عن يَاءٍ لقولهِم : هَدَيتُ القومَ الطريقَ .

وأما الحَياءُ (١) فألفُهُ منقلبةٌ عَن يَاءٍ بدليلِ قولِهِمْ في تثنيتِهِ : حَيَّانِ ، وَهُوَ مضاعفُ اليَاءِ ، وَأمّا قولُهُمْ : حَيَوانٌ بِالواوِ فإنَّ فيهِ الواوَ مُنقلبَةٌ عن يَاءٍ ، والكلمةُ على مذهَبِهِ لَهَا لامَانِ : ياءٌ وواوٌ، إلاّ أنهُمْ التزَمُوا في الحَيَوانِ الوَاوَ ، ولَمْ يستعمَلْ مِن لَفظِ الحَيَوانِ فِعلٌ (٢) ، ونظيرُهُ في كَلامِ العربِ : فَاظَ يفِيظُ فَيظًا وفَوظًا (٣)، فلمْ يستعمِلِ الفعلُ مِن لَفظِ اليَاءِ ، ولمْ يستعملْ مِنْ لفظِ الواوِ، إلاّ أنَّ حرفَ العلةِ الذِى جاءَ مرةً ياءً ومرةً واوًا في فَاظَ

---

(١) قال الفراء : "والحياءُ على ثلاثةِ أوجهٍ : الحياءُ مِنَ الاستحياءِ ممدودٌ ، وحياءُ الناقةِ ممدودٌ ، والحَيَا : الغيثُ والخصبُ مقصورٌ يكتَبُ بالألِفِ وهو مِنَ الياءِ". المقصور والممدود للفراء ٢٢ وانظر حروف المقصور والممدود لابن السكيت ٥٧ .

(٢) قال ابن جني : "والحيوانُ أصلُهُ الحَيَيَانُ فقلبتِ الياءُ التي هِيَ لامٌ واوًا استكراهًا لتوالِي الياءَينِ ليختلفَ الحرفانِ هَذا مذهَبُ الخليلِ وسيبويه وأصحابهما إلاّ أنَّ أبا عثمان المازني ذهبَ إلى أنَّ الحيَوانَ غيرُ مبدَلِ الواوِ ، وأنَّ الواوَ فِيهِ أصلٌ وإن لم يَكن منهُ فِعلٌ وشبّهَ هذا بقولِهِمْ : فَاظَ الميتُ يفيظُ فَوظًا ولا يَستعمِلُونَ مِنْ فَوظًا فِعلاً وكذلِكَ الحَيَوانُ عندَهُ مصدرٌ لم يشتقْ مِنهُ فِعلٌ بمنزلةِ فَوظٍ". سر الصناعة ٢/ ٥٩٠ .

(٣) قال ابن السكيت : "وفاظ الميت يفيظ، ويفوظ فيظا كذا رَواها الاصمعيّ وأنشد لروبة :

* لا يدفِنُونَ منهمْ مَنْ فَاظَا *

===

هوَ عينُ الكلمةِ ، وفي الحَيَاءِ لامُ الكلمةِ ، فعَلى القولِ أنّ الحيَاءَ مِمّا لَهُ لامَانِ يَجوزُ أن تكونَ ألفُهُ منقلبةً عن يَاءٍ كَما تقدمَ ، ويجوزُ أن تكونَ منقلبةً عَن وَاوٍ الاّ أن التثنيةَ لم تسمعْ الاّ باليَاءِ.

وَالدُّمَى : (١) جمعُ دُميةٍ ، وَهِيَ الصورَةُ فِي الرُّخَامِ، وألفهَا منقلبةٌ عن يَاءٍ لقولهم في مفردِهِ : دُمْيَةٌ ، وهُوَ أيضًا مِمّا وهِمَ فِيهِ بإدخالِهِ ايّاهُ فِي المقصورِ المسموعِ (٢) ، وهُوَ مَقِيسٌ ؛ لأنهُ مثلُ عروةٍ وعُرىً، و نظيرُ ذَلِكَ مِنَ الصحيحِ ظُلمةٌ وظُلَمٌ ، وغُرفَةٌ وغُرفٌ .

والبغَى: ألفهُ منقلِبَةٌ عَن يَاءٍ بدَليلِ قولهِمْ في التثنيةِ : بَغَيَانِ.

وسَنَا البرقِ ألفهُ منقلبةٌ عن وَاوٍ لقولِهِمْ في التثنيةِ سَنَوانِ. (٣)

والجَلاَ : انحِسَارُ الشَّعَرِ عن مُقدَّمِ الرأسِ (٤) ألفُهُ منقلبةٌ عَن وَاوٍ ، لأنهُ مِن جلوتُ، وهَذا أيضًا مِمّا وهِمَ فِيهِ بإدخَالِهِ فِي المقصورِ المسموعِ ، وهُوَ مِنَ المقصورِ المَقِيسِ، وفعلُهُ الماضِي مكسورُ العينِ، والمستقبلُ مفتوحُ العينِ، يُقالُ : جَلِيَ ، يَجْلَى ، مِثلُ عَمِيَ يَعمَى ، فَهوَ أَجْلَى ، وامرأةٌ جَلْوَاءُ .

والنَّسَا : عِرقٌ فِي الفَخِذِ (٥) ، وألِفهُ منقلبةٌ عَن يَاءٍ لقولِهِمْ في التثنيةِ : نَسَيَانِ.

والسَّفَا : الترابُ ، وألفهُ منقلبةٌ عن يَاءٍ ؛ لأنهُ مِن سَفَى يَسْفِي (٦) ، وفَعَلَ يَفْعِلُ بفَتحِ العينِ فِي المَاضِي وكسرِهَا فِي المستقبَلِ مِنَ المعتَلِ الآخِرِ هُوَ مِنْ

=== .. قال : ولا يقال فاظت نفسه ولا فاضت وحكاها غيره، وزعم أبو عبيدة أنها لغة لبعض تميم. . . وزعم أبو زيد أنه يقال للميت : فاضت نفسه. تهذيب اصلاح المنطق ٦١٧-٦١٨ . وانظر سر الصناعة ٢/ ٥٩٠ .

(١) ينظر حروف المقصور والممدود ٥٣ .

(٢) الجمل : ٢٨٦ .

(٣) سنا البرق وهو ضَوءُهُ بالألِفِ وتثنيتُهُ سَنَوانِ ولم يعرفِ الأصمعيّ لَهُ فعلاً قال الفراء : والسنا على وجهين : سنا البرق مقصور يكتب بالالف ويثنى بالواو فيقال سنوان ، وسَنَاء المجد والشرف ممدود يكتب بالالف. المقصور والممدود للفراء ١٨ وانظر حروف المقصور والممدود لابن السكيت ٩٩ .

(٤) ينظر المقصور والممدود للفراء ٨٧ وحروف المقصور والممدود لابن السكيت ١٠١ .

(٥) النسا على وجهين : النسَى عِرقٌ في الرجل مقصورٌ يكتَبُ بالياءِ والنَّسَاءُ: للتأخير ممدودٌ يكتَبُ بالألِفِ. المقصور والممدود للفراء ٢٠ .

(٦) ينظر حروف المقصور والممدود لابن السكيت ١٠١ .

ذواتِ اليَاءِ، وقد تقدمَ ذلِكَ في بابِ الهِجاءِ، وقال الشاعر(١):

قَدْ عُرِّيتْ نِصفَ حولٍ أشهرٍ جُدُدًا يَسْفِي عَلَى رَحْلِهَا بِالحِيرَةِ المُوَرِ

والسَّفَا: خِفةُ الناصيةِ، وألفهُ منقلبةٌ عَن وَاوٍ بدليلِ قولِهِمْ: سَغْوانٍ ودابةٌ سَفْوَاءُ.

والنَّوى جمعُ: نَواةٍ وألِفُهُ منقلبةٌ عن يَاءٍ؛ لأنَّ عينَهُ وَاوٌ، وكلُّ مَا كَانَ عينُهُ وَاوًا، وَهُوَ مُعتلُّ اللامِ فلامُهُ يَاءٌ في الاكثَرِ مِن كَلامِ العَربِ، وقَدْ تقدمَ ذلِكَ أيضًا في بَابِ الهِجاءِ وَهُوَ أيضًا مِمَّا وَهِمَ فِيهِ أبو القاسم؛ لانهُ مما يدرَكُ قَصرُهُ بِالقِياسِ، ونظيرُهُ مِنَ الصحيحِ: شَجرَةٌ وشَجَرٌ، وقد تَّقدَّمَ مِثْلُهُ في هذا البابِ، وهُوَ: حصَىً وحَصاةٌ.

والبَرَى: الخَلْقُ، وألفُهُ منقلبةٌ عَن ياءٍ؛ لانــهُ مِن بَريتُ العُــــودَ.

والغَــوى: بَشمُ الفَصيلِ وهُوَ مِنَ الاضدادِ، ويطلَقُ على عَدمِ الريِّ حَتَّى يمُوتَ الفصيلُ هُزَالًا، وألِفهُ منقلبةٌ عن يَاءٍ؛ لأنَّ عينَهُ وَاوٌ، وهُوَ أيضًا مِمَّا وهِمَ فِيـــهِ أبو القاسم فأدخلَهُ في المقصورِ المسمُوعِ، وهُوَ مِنَ المقِيسِ؛ لأنَّ فعلَهُ غَـوِيَ يَغوَى، مثل: عَمِيَ يَعمَى، وذلكَ كُلُّهُ مَقِيسٌ، وقَد تَّقدَّمَ لَهُ في هَذا الفَصــلِ نظائِرُ مِمَّا وهِمَ فِيهَا. ٢

والفَنَى(٣): عِنَبُ الثَّعلَبِ، واختلَفُوا في ألِفِهِ، فَمِنهُمْ مَن قَالَ: هِيَ مُنقلبَةٌ عن وَاوٍ لقولِهِمْ شَجَرَةٌ فَنواءُ، وقدْ قِيلَ: انَّ اللاَّمَ مجهولةٌ وأنهُ محمــولٌ عَلى اليَاءِ، وقد قِيلَ: إن قولَهُمْ: شَجرةٌ فنوَاءُ إنَّمَا القياسُ فَناءُ؛ لأنَّهَا الكثيرةُ الأفنَانِ، ولكِن استغنِيَ بفَنوَانٍ عَن فَنَاءٍ؛ لأنهَا اذا عَظُمَ فِناؤُهَــا، فَإنمَّا ذَلكَ لكثرةِ أفنانِها.

---

(١) الشاهد للنابغة الذبياني في ديوانه ٦٥ والستة الجاهليين ٢٦٦.

(٢) في اللسان (غوى) وغوى الفصيل والسخلة يغوى غوى فهو غـو: بشِمَ منَ اللبنِ و فَسدَ جوفُهُ، وقيلَ هُوَ أن يمنعَ مِن الرضاع فَلاَ يَروى حتى يهزل ويَضُرُّ به الجوعُ وتسوءُ حَالُهُ ويموتُ هُزالاً أو يكادُ يهلكَ. وانظر تهذيب إصلاح المنطق ٤٥٧.

(٣) ينظر حروف المقصور والممدود لابن السكيت ١٠١ واللســـان (فني) و (فنن).

والغِنَى : ضِدُّ الفقرِ، ويظهرُ مِن مذهبِ صاحبِ كتابِ العينِ (١) أنَّ ألفَهُ منقلبةٌ عن ياءٍ بدليلِ قولِهِمْ : غُنيةٌ، فظهرتِ الياءُ في بعضِ تصريفِ الكلمةِ، وقالَ ابنُ طلحةَ : وقالوا في مُثَنَّاهُ: غِنَيانِ. (٢)

واللوى : وجعُ البطنِ (٣)، وألفُهُ منقلبةٌ عنْ ياءٍ ؛ لأنَّ عينَهُ واوٌ، وهُوَ أيضاً مِمّا وهمَ فيهِ أبُو القاسم فأدخلَهُ في المقصورِ المسموعِ، وهوَ مِنَ المقيسِ؛ لأنَّ فعلَهُ لَوِيَ يَلوى لَوًى فهوَ مصدرٌ، كَطَوًى مِن طَوِيَ يَطْوى.

والحَشَى : دُقاقُ التبنِ (٤)، وألفُهُ منقلبةٌ عَن ياءٍ لقولِهِمْ : حَشِي يَحشَى حَشْياً، قال الشاعر : (٥)

الحُصْنُ أدْنَى لَوتَرِ يدِيَّتَهُ مِنْ حَشيِكِ التربَ علىَ الراكِبِ

وقدْ قِيلَ في فعلِهِ أيضاً : حَشَا، فيكونُ إذاً مِمّا توارَدَ على لامِهِ الواوُ والياءُ.

والغَبَا (٦) : الجهلُ وألفُهُ منقلبةٌ عنْ واوٍ لقولِهِمْ : غَباوَةٌ وهِيَ

---

(١) ينظر الجمهرة ٣/١٥٣ لابن دريد . الناشر : دار صادر.

(٢) مرت ترجمته وانظر اللسان (غنا) قال : والاسم من الاستغناء عن الشيء : الغُنْيةُ والغُنْوةُ والغِنْيَةُ والغُنْيانُ.

(٣) ينظر المقصور والممدود للفراء ٥٦.

(٤) قال الفراء : والحَشَى : حُشَافَةُ التبنِ ودُقاقُ التبنِ أيضًا وأشباهُهُ يكتبُ بالياءِ وربما كُتبَ بالأَلِفِ. المقصور والممدود ٦٧.

(٥) الشاهد في تصحيح الفصيح لابن درستويه ١/ ٢٧١ بلا نسبة وتهذيب اصلاح المنطق ٣٤٦، والأمالي الشجرية ٢/ ١٠٤ والمشوف المعلم ١٩٧-٢٣١ واللسان (حشو) والعيني ٤/ ٢٦٦ ويروى :
الحُصْنُ أولى لوتَرِ يدِيَّتَهُ ، والحُصْنُ أدنى لو تأييتِهِ
والشاهد فيه أنه يقال : حشوتُ عليهِ الترابَ وحشَيتُ حَشْواً وحشياً ويثنى : حَشَوانِ وحشَيَانِ.

(٦) قال الفراء : الغَبَا مقصورٌ يكتبُ بالالف ؛ لأنهُ من غبيتُ غَباوَةً. المقصور والممدود للفراء ٨٠ - ٨١، وفي اللسان (غبا) وغَبِيَ الرجلُ غَباوةً وغباً وحُكِيَ غَباءَةٌ بالمدِّ.

أيضًا مِمّا وهمَ فيهِ أبو القاسم فأدخَلَهُ في المسموعِ وهُوَ منَ المقيسِ ؛ لأنَّ فعلَهُ غَبِيَ يَغبَى ، كَعَمِيَ يَعمَى ، وذلكَ كلُّهُ مَقيسٌ .

والغَسَا: البلَحُ ، وألفُهُ منقلبةٌ عَن واوٍ لقولهِمْ : غسَوَاتٌ ، وقَالَ بعضُهُمْ : هُوَ من غَسَا الليلُ يَغسُو إذا أظلمَ وهُوَ أيضًا مِمّا وهمَ فيهِ فأدخلَهُ في المسموعِ وهوَ مِنَ المقيسِ ؛ لأنَّ واحدَهُ غَساةٌ،فهوَ مثلُ حصًى وحصَاةٌ ، وقد تقدمَ أنَّ حصًى وحصاةً مِنَ المقيسِ .

والفضَا (١) الشيءُ المختلطُ وألفُهُ منقلبةٌ عن وَاوٍ؛ لأنَّهُ من فضَا يفضُو فضوا ، وقولهم : فَوْضَى،فَضا : الفوضَا : الجماعةُ المتفرقةُ ، والفَحَا (٢) الأبزَارُ بفتحِ الهمزةِ وألفُهُ منقلبةٌ عن وَاوٍ ؛ لأنهُ من الفحوِ .

والسُّرى سيرُ الليلِ وألفُهُ منقلبةٌ عَن يَاءٍ ؛ لأنهُ مِن سَرَى يَسرِي ، ويروى بيتُ امرئِ القيس : (٣)

* سَريتُ بِهِمْ حَتّى تَكِلَّ مَطِيُّهُمْ *

والكُسَا (٤) جمعُ كُسْوَةٍ وألفُهُ منقلبةٌ عَن وَاوٍ ؛ لأنهُ مِن كَسَا يَكسُو ، وهَذا أيضًا مِمّا وهِمَ فِيهِ فَأَدخلَهُ في المسموعِ ،وهُوَ مِنَ المقيسِ مِثلُ عروةٍ وعُرًى ،كمَا تقدمَ ونظيرهُ منَ الصحيحِ : غُرفَةٌ وغُرَفٌ ، كَما تقدمَ وَواحدُهُ أيضًا مِمّا يدلُ على أنهُ مِن ذَواتِ الوَاوِ ،وهُوَ كُسْوَةٌ .

والعَلَا (٥) ألفه منقلبة عن وَاوٍ بدليل

---

(١) ينظر المقصور والممدود للفراء ٢٩ وحروف المقصور والممدود لابن السكيت ١٠١ واللسان (فضا) .

(٢) في اللسان (فحا) والفحا مقصور أبزارُ القدرِ وهو توابلُ القدورِ كالفلفل والكمون ونحوهما . وانظر المقصور والممدود للفراء : ٦٠ .

(٣) الشاهد لامرئ القيس وهو في ديوانه : ٩٣ وأشعار الستة الجاهليين ٨٣ ، واللسان (مطا) وعجزه :

* وَحتّى الجيادُ ما يقدنَ بأرسَانِ *

ورواية الديوان : (مطوتُ بِهِمْ) .

(٤) ينظر المقصور والممدود للفراء ٩ واللسان (كسا) .

(٥) في اللسان (علا) وتقول : علا زيدا ثوبٌ،فعَلا هَذهِ فعلٌ من عَلا يعلو . . قال سيبويه : ألفُ عَلا زيدًا ثوبٌ منقلبةٌ عن واوٍ الّا أنها تقلبُ مَعَ المضمرِ ياءً تقولُ عَليكَ . . . والعُلا بِالضم والقصر هو موضع من ناحية وادي القُرى نزله رسول الله صلى الله عليه وسلم في طريقه الى تبوك وبه مسجد .

قولهم : عَلا يَعلو إذا ارتفع .

والرُّقى ألفُه منقلبة عن ياءٍ بدليلِ قولهم في الواحدِ منهُ : رُقيَةٌ وهوَ أيضًا / مِمَّا وَهِمَ فيهِ فأدخلَهُ في المسموعِ وهُوَ ١٠٢/

مِنَ المقيس ، لأنهُ مِن بابِ رقيَتُهُ رُقىً وَنظيرُهُ مِنَ الصحيح غرفَةٌ وغُرَفٌ .

والفجي(١) الفَجَجُ وهُوَ تباعُدُ مَا بينَ الفخذينِ وألفُهُ منقلبةٌ عَن واوٍ بدَليلِ قولِهِمْ : قوسٌ فجواءُ وهيَ التي بَانَ وترهَا عَن كبدِهَا وهُوَ ما تجدُهُ مِنَ الفجوَةِ وهوَ المتسَعُ مِنَ الأرضِ ، وهُوَ أيضًا مِمَّا وهمَ فيهِ فأدخلَهُ في المسموعِ ، وهُوَ مِنَ المقيسِ؛ لأنَّ فعلَهُ فَجِيَ يَفجَى مثلُ عَمِيَ يَعمَى .

والرَّغبَى والرُّقَى والبقي والرَّعْوَى والرَّهْبَى (٢) ، ألف ذلكَ كُلِّه للتأنيثِ وألف التأنيث ليست مُنقلِبَةً عن شيءٍ لكنهُمْ إذا ثَنَّوا الكلمَةَ التي فيهَا قلبُوهَا إلى الياءِ فهيَ مِما حكمُهَا حكمُ مَا انقلبتْ عَنِ اليَاءِ .

والقِرى قِرَى الضيف وألفه منقلبةٌ عن ياءٍ ، لأنَّهُ مِن قريت .

والقَرَى : الظهر (٣) والألفُ مُنقلبةٌ عن واوٍ بدليلِ قولهم : قرواء وهيَ الطويلة الظَّهر .

والمَطَى (٤) : المطي وألفه مُنقلبَةٌ عَن واوٍ بدَليلِ قولهم :

---

(١) في اللسان (فَجَا) وقوسٌ فَجواءُ بَانَ وترُهَا عن كبدِهَا وفَجاهَا يفجُوهَا فجوًا رفعَ وترَهَا عن كبدِهَا وفجيتْ وهيَ تفجَى فَجًى .

(٢) في اللسان (بقي) البُقيَا والبَقيَا اسمان يُوضعانِ موضعَ الابقاءِ ان قِيلَ لم قلبتِ العربُ لامَ فُعلى إذا كانتِ اسمًا وكانَ لامُهَا ياءً واوًا حتَّى قَالُوا : البَقْوَى ، فالجوابُ : أنهمْ إنمَّا فعلُوا ذَلكَ في فَعْلى، لأنهُمْ قد قَلبُوا لامَ فُعلى إذا كانتِ اسمًا وكَانَ لامُهَا واوًا ياءً طلبًا للخفةِ . والبُقيَا : هوَ الابقاءُ مثلُ : الرَّعْوى والرُّعيَا مِنَ الإرعاءِ عَلى الشيءِ وهُوَ الابقاءُ عليهِ ، والرَّهبَى الناقةُ المهزولَةُ جِدًا .

(٣) ينظر المقصور والممدود للفراء ٥٤ - ٥٥ واللسان (قرا) وقيل القَرَا وَسطُ الظهرِ وتثنيتُهُ قرَيانِ وقروانِ عَن اللحياني وجمعه أقْراءٍ وقِرْوانٍ ، وجَمَلٌ أقْرَى طويلُ القَرَا وهو الظهرُ والأنثى قَرْوَاءُ .

(٤) قال الفراء : المَطَا : الظهرُ يكتَبُ بالألِفِ ، والمَطَى التَّمَطِي والمَطَى مصدرُ تَمطيتُ مقصورٌ . المقصور والممدود ٥٥ واللسان (مطا) .

مَطْوَانِ في معناهُ وقولُهمْ : مطوتُ بِهِمْ ويُروى بيتُ امرئُ القيس : (١)

مَطَوْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكلَّ مَطِيهُمْ .... البيت

وقولُهُمْ : التَطْوَا هذا لهُ دليلٌ عَلى الوَاوِ ، والمَطَا : الظهرُ وألفهُ منقلبةٌ عنِ الواوِ ؛ لأنهُ مِنَ المَطَا الذِى هُوَ التَمَطِّيِ .

والدَّوَا (٢) : الرجلُ الاحمق وألفه مُنقلِبةٌ عن وَاوٍ ، لأن عَينهُ وَاوٌ.
والحِجَا : العقلُ وألفه مُنقلِبَةٌ عن وَاوٍ ، لأنه من حَجَا يَحجُو إذا ثَبتَ ،لأن العقلَ يثبتُ صاحبَهُ وهو يمنعُهُ عما لا يَصلحُ .
والقِلَى : البغضُ ،وألفه منقلبةٌ عن واو ،لأنهُ من [قَلاَ يَقلُو .
والقَصَا : الناحية وألفهُ منقلبةٌ] (٣) عن وَاوٍ ؛ لأنه من قَصَا يَقصُو ، وهو ضدٌّ : دَنَا يَدنُو ، ومن لَفظِهِ القصْوَى .
والقَصَا أيضـًا : حَذفٌ في أُذُنِ النَّاقةِ ، وألفُهُ منقلبةٌ عن وَاوٍ بدليلِ قولِهِمْ : أُذُنٌ قَصوَاءُ ونَاقةٌ قَصوَاءُ ، وقَصوتُ أُذُنَ الناقةِ .
والقَنَا : احدِيدَابٌ في الانف ، وألفهُ منقلِبةٌ عن وَاوٍ أيضًا بِدلِيلِ قولِهم : قَنوٌ و قَنواءُ . (٤)
والسَّدَا : سَدَى الثوبِ (٥) ، وهُوَ خلافُ لَحمَتِهِ وألفهُ منقلبةٌ عن وَاوٍ ؛ لأنهُ مِنَ السَّدْوِ ، وهُوَ مَدُّ اليدِ ، والإبلُ تَسدُو في سَيرِهَا أيْ:تَمدُّ يَدَيْهَا ، وذلكَ إذا أسرَعَتْ .
وأما السَّدَاءُ الذى هُوَ البلح ففيه مذهبَانِ : أكثرُ النَّحويينَ عَلى المقصُورِ وَرواهُ بعضُهم ممدودًا . (٦)
والسَّدَى أيضا النَّدَى يُقالُ أرضٌ نديةٌ ،وسديةٌ.

---

(١) سبق تخريجه ص٤٢٩

(٢) قال الفراء الدَّوَا على وجهين : الدواءُ الذى يُتَدَاوَى بهِ ممدودٌ يكتبُ بالألِفِ ، والدَّوى : الرجلُ الأحمقُ مقصورٌ يكتبُ بالياءِ . المقصور والممدود ٢٣-٢٤ .

(٣) مابين القوسين زيادة يلتئم بها الكلام. وانظر المقصور والممدود ٦٣ والجمل ٢٨٧ .

(٤) ينظر المقصور والممدود للفراء ٦٥ وفى اللسان (قنا) والقَنَا مصدرُ الأقنى مِنَ الأنوفِ والجمعُ قَنوٌ وهوَ ارتفَاعٌ في أعلاهُ بينَ القَصَبةِ والمَارِنِ مِنْ غيرِ قُبحٍ .

(٥) فى اللسان (سدا) السدَا والسدَى المعروفُ خِلافُ لحمةِ الثوبِ وقيل : أسفلهُ وقيل ما مُدَّ منهُ واحدته سَدَاةٌ .

(٦) فى اللسان (سدا) والسدَاءُ ممدودُ البلَحُ بلغةِ أهلِ المدينةِ ، وقيل :
===

الضَّوى بالهُزال (١) وألفُهُ منقلبةٌ عنِ الياءِ ؛ لأنَّ عينَهُ واوٌ ، وهُوَ مِمّا وهِمَ فيهِ لأنهُ منَ المقيسِ ؛ لأنكَ تقولُ : ضَوِيَ يَضْوَى ضَوىً ، كصَدِيَ يصدى صدى .

القَوا (٢) : ألفُهُ منقلبةٌ عنْ واوٍ بدليلِ قولِهِمْ : قوةٌ ، وهُوَ مِمّا وهِمَ فيهِ أيضًا ؛ لأنَّ قُوةً وقُوىً مثلُ : مُدْيَةٍ ومُدىً نظيرُهُ مِنَ الصحيحِ : غُرفةٌ وغُرفٌ .

والقَذَى : ألفُهُ منقلبةٌ عنْ ياءٍ بدليلِ قولِهِمْ : قَذَتْ عَيْنُهُ تَقْذِي بكسرِ العينِ في المستقبلِ وفتحِهَا في الماضي ، وهذا أيضًا مِمّا وهِمَ فيهِ ؛ لأنهُ جمعُ قَذَاةٍ ، فهو مثلُ : قَطًا وقَطاةٍ ، وحصًى وحصَاةٍ ، ونظيرُ ذلكَ منَ الصحيحِ : شَجَرَةٌ وشَجَرٌ .

والقَطَا : ألفُهُ منقلبةٌ عنْ واوٍ بدليلِ قولِهِمْ : قَطَواتٌ (٣) ، وهُوَ أيضًا مِمّا وهِمَ فيهِ ؛ لأنهُ مثلُ : نَدىً / ونَداةٍ ، فهوَ منَ المقيسِ إلاَّ أنهُ أدخلَهُ في المسموعِ . ١٠٣/١

والفَلا : ألفُهُ منقلبةٌ عنْ واوٍ بدليلِ قولِهِمْ : فَلَواتٌ وهيَ أيضًا مِمّا وهِمَ فيهِ ؛ لأنهُ مثلُ : قَطًا وقَطَاةٍ ؛ لأنكَ تقولُ : فَلاً وفَلاةٌ .

والقُرى والقُصَيْرَى (٤) : ألفهُمَا للتأنيثِ وليستْ منقلبةً عنْ شيءٍ ولكنَّهَا في معنَى المنقلبِ عنِ الياءِ لكونِهَا تنقلبُ في التثنيةِ ياءً .

والكَرَا (٥) : النومُ وألفُهُ منقلبةٌ عنْ ياءٍ

=== السَّدَى البلَحُ الأخضَرُ ، وقيلَ : البلَحُ الاخضرُ بشماريخِهِ يُمَدُّ ويُقصَرُ ، واحدته سَدَاةٌ وسَدَاءَةٌ .

(١) ينظر حروف المقصور والممدود لابن السكيت ١١٨ واللسان (ضَوا) .

(٢) في اللسان (قَوا) والقُوَى جمع القُوةِ . . . وقُوةُ اسمُ رَجُلٍ .

(٣) ينظر حروف المقصور والممدود لابن السكيت ١٢٢ واللسان (قطا) .

(٤) في اللسان (قصر) والقُصَيْرَى : أسفلُ الأضلاعِ وقيلَ : هِيَ الضِّلَعُ التي تَلِي الشَّاكِلةَ وهيَ الواهِنَةُ ، وقيلَ في تثنيتِهَا : القُصَرَيَانِ والقُصَيْرَيَانِ .

(٥) في اللسانِ (كَرَا) الكَرَى : النومُ والكَرَى النعَاسُ يكتَبُ بالياءِ ؛ لأنهُ يُقَالُ : كَرِيَ الرجلُ يَكْرَى بالكسرِ إذا نَامَ فَهُوَ كَرٍ .

بدليل الإمالة، وهو أيضا مما وهم فيه ؛ لأنه مثل : كرى يكرى كرا ، كما يقال : صدي يصدى صدى، فأدخله في المسموع وهو من المقيس.

والكلى (١) ألفه منقلبة عن ياء لقولهم في الواحد كلية وهو أيضا مما وهم فيه فأدخله في المسموع وهو مقيس ؛ لأنه مثل: مدية ومدى .

واللثى (٢) جمع لثة وألفه منقلبة عن واو، وان كان معلوما من : لاث يلوث ، ويحتمل أن يكون لفظه مأخوذا من اللثا ، وهو صمغ السمر ، وذكره صاحب العين (٣) في ذوات الياء، ويمكن أن يكون مشتقا من قولهم : امرأة لثياء وهي التي يعرق فمها ، كما أن اللثة موضع بلل الريق ، وهذه مناسبة بينهما تقوى اشتقاقه منه ، وهو أيضا مقيس ؛ لأنه جمع لثة ، كسدرة وسدر ، وهو أيضا مما وهم فيه فأدخله في المسموع وهو من المقيس .

والمنى ألفها منقلبة عن ياء ، لأنه من منيت الدم ، ولقولهم : منية في الواحد ، فمنى ومنية مثل : مدى ومدية ، ومنى مكة ألفها منقلبة عن ياء ؛ لأنه من منيت الدم اذا أجريته، أو من قولهم : منى يمني اذا قدر ، ومنه قول الشاعر: (٤)

* حتى تلاقي ما يمنى لك الماني *

---

(١) في اللسان (كلا) الكلى جمع كلية وهو من بنات الياء.

(٢) قال ابن السكيت : واللثى جمع لثة يكتب بالياء . حروف المقصور والممدود ٦٥ ؛ وفي اللسان لثي) اللثى شيىء يسقط من السمر وهو شجر وقيل : اللثي شيىء ينضحه ساق الشجرة أبيض خاثر ، وقال أبو حنيفة اللثى مارق من الحلوك حتى يسيل فيجري ويقطر.

(٣) ينظر الجمهرة ٢/ ٥٠ لابن دريد . الناشر : دار صادر.

(٤) الشاهد في اللسان (منى) لسويد بن عامر المصطلق وقبله.

لا تأمن الموت في حل ولا حرم ... ان المنايا توافي كل انسان
واسلك طريقك فيها غير محتشم ... حتى تلاقي ما يمني لك الماني

وفي الحديث أن منشدا أنشد النبي صلى الله عليه وسلم :

لا تأمنن وان أمسيت في حرم ... حتى تلاقي ما يمنى لك الماني

والنَّقا (١) : الرملُ وألفُهُ منقلبةٌ عن واوٍ بدليلِ قولِهِمْ في التثنيةِ : نَقَوانِ، وتكونُ أيضًا منقلبةً عن ياءٍ بدليلِ قولِهِمْ : نقيانِ، فهو مِمّا تعاقبَ عليه لامانِ، ويمكِنُ أن يكونَ مشتقًّا مِنَ النقيِ (٢)، وهو المخُّ (٣) على مَن جعلَهُ مِنَ الياءِ. والنَّجا : ما ألقيتَهُ عن الرجلِ مِنَ اللباسِ أو سلختَهُ عن الشاةِ والبعيرِ مِنْ حيثُ لا يُقالُ في الموضعِ :سلختُ البعيرَ، وإنَّما يُقالُ:جلدتُهُ، ولكنَّهُ يَجوزُ في هَذا اللفظِ، وألفُ النَّجا منقلبةٌ عن واوٍ ؛ لأنهُ مِن نَجا ينجُو.

والنَّدا : بعدُ الصوتِ ، والنَّدا مِنَ العطيةِ، وألفُهُ منقلبةٌ عن واوٍ بدليلِ واوِ النَّدْوةِ ، وذهبَ بعضُهُمْ (٤) إلى أنَّ ألفَ النَّدا مِنَ الصوتِ والعطيةِ من قولِهِمْ : أرضٌ نَديّةٌ منقلبةٌ عن ياءٍ . وكذلكَ التَّمنّي (٥) واستدلَّ بالإمالةِ وهو أيضًا مِمّا وَهِمَ فيهِ فأدخلَهُ في المسموعِ وهو مَقيسٌ ؛ لأنَّ الاسمَ منهُ فَعِلٌ مكسورُ العينِ .

والنَّجْوى من التَّناجي وألفُها للتأنيثِ ،فهي في حكمِ المنقلبِ عن الياءِ.

---

(١) قالَ الفراءُ : والنَّقا على وجهينِ : فأمّا نقا الرملِ فمقصورٌ يكتبُ بالألِفِ والياءِ؛ لأنَّ مِنَ العربِ مَن يُثَنيهِ بالياءِ والواوِ فيقول : هما النقيانِ والنقوانِ ، والواوُ أجودُ وأكثرُ . المقصور والممدود للفراء : ٢١ وانظر اللسان (نقا) .

(٢) في الاصل : من المني ، ولعل الصواب ما أثبتناه .

(٣) في اللسان (نقا) والنقيُ مخُّ العظامِ وشحمُها وشحمُ العينِ مِن السمنِ والجمعُ أنقاءٌ ، والأنقاءُ أيضًا مِنَ العظامِ ذواتُ المخِ واحدها نِقيٌ ونِقوٌ .

(٤) في اللسان (ندى) والمصدر : النُّدُوَّةُ ، قال سيبويه : هو من باب الفُتوةِ فدلَّ بهذا على أنَّ هذا كلهُ عنده ياءٌ كما أن واوَ الفُتوةِ ياءٌ وقالَ ابنُ جني : إنَّ الإمالةَ فيهِ تدلُّ على أنَّ لامَ النُّدوةِ ياءٌ ، وقولهم : النداوَةُ الواوُ فيه بدلٌ من ياءٍ وأصلُهُ ندايَةٌ ولكنَّ الواوَ قلبتْ ياءً لضربٍ من التوسيع ، والنَّدى على وجوهٍ ندى الماءِ وندى الخيرِ وندى الشرِ وندى الصوتِ وندى الحُضرِ وندى الدُّخنةِ.

(٥) التَّمني حديثُ النفسِ بما يكونُ وبما لا يكونُ . ينظر اللسان (منى) .

[فصل] :

قولُهُ : (ومِنَ الممدودِ) (١)، هذا الفصل يُذكَرُ فيهِ مِنَ الممدودِ سَماعاً ، فأمّا ما يكُونُ مِنَ الممدودِ سَماعاً .

أمّا ما يكونُ مِنَ الممدودِ أصلُهُ الهمزةُ فَلا يحتاجُ أن يُقَالَ : همزتُهُ منقلبةٌ عَن كذا ، نحوُ : قُرّاءٍ وقِثّاءٍ وحَنّاءٍ، وما كانَ في آخرِهِ همزةُ التأنيثِ فهيَ منقلبةٌ عن ألفِ التأنيثِ التي في حُبلى وسَكْرى ، وأمثالِهِ مِنَ المؤنثِ المقصورِ ، وأمّا ما كانتْ همزتُهُ منقلبةً عن ألفِ الإلحاقِ فهيَ منقلبةٌ عنِ الياءِ مطلقًا لكونِها تثبتُ ياءً في دَرجاتِهِ حينَ تحصنتْ بهاءِ التأنيثِ فلمْ يُعلوهَا بالقلبِ ، وأمّا ما كانتْ فيهِ همزةٌ منقلبةٌ عن حرفٍ أصليٍّ فيجبُ أن يعرفَ عَن أيِّ شيءٍ انقلبتْ ؟أعنِ الياءِ أم عَنِ الواوِ ؟ /١٠٣

فمِن ذلِكَ العَطاءُ همزتُهُ منقلبةٌ عن الواوِ ؛لأنهُ من عطَا يعطُو إذا تناولَ .

والغَناءُ(٢) : النفعُ وهمزتُهُ منقلبةٌ عَن ياءٍ ؛ لأنهُ مِن لفظِ الغِنَى ومعناهُ أنهُ قَد اشتركا في النفعِ والغِناءِ،فألفُهُ منقلبةٌ عَن ياءٍ بدليلِ قولِهِمْ : غَنيّةٌ وغُنيَانٌ ، قال الشاعر(٣) :

أتهجُرُ بعَمْرَةَ غُنيَانُهَا ... فتَهجُرَ أمْ شأنُهَا شأنُهَا

والعَناءُ(٤) : مِنَ الاعتناءِ فهمزتُهُ منقلبةٌ عن ياءٍ ، وأصلُهُ الياءُ لظهورِهَا في العِنايةِ .

والسماءُ منقلبةٌ عَن واوٍ ؛ لأنهُ مِن سَمَا يَسمُو إذا ارتفَعَ .

والوفاءُ همزتُهُ منقلبةٌ عن ياءٍ ،لأنهُ من وَفى يَفِي .

---

(١) الجمل : ٢٨٨ .

(٢) قال الفراء : والغِنَى على وجهين : الغِنَى الذى هو ضدُ الفقرِ مقصورٌ يكتَبُ بالياءِ ، والغِناءُ المكروهُ مِنَ الصوتِ ممدودٌ يكتَبُ بالألِفِ المقصور والممدود ١٩ .

(٣) الشاهد لقيس بن الخطيم/ ديوانه ٦٦-٧١ ، وهو فى تهذيب إصلاح المنطق ٢٤٠ واللسان (غنا) ورواية الديوان :

أجد بعمرة غُنيانُها ... فتهجُرَ أم شأننا شأنُهـا

(٤) فى اللسان (عنا) وقال بعض أهل اللغة لا يُقال عنيتُ بحاجتِكَ الاّ على معنَى قصدتُها من قولكَ : عنيتُ الشيءَ أعنيهِ إذا كنتَ قاصدًا لهُ فأمّا مِنَ العَناءِ وهوَ العنايةُ فبالفتحِ .

وفي بعض النسخ الوقاء بالقاف، وهمزته منقلبة عن ياء؛ لأنه من وقى يقي ولظهور الياء أيضًا في القواية.

والحياء أصله من الاستحياء فالقول فيه كالقول في الحيا المقصور، وكذلك حياء الناقة.

والغناء من الصوت همزته منقلبة عن ياء؛ لأنه من لفظ الغنى الذي هو ضد الفقر والنسبة بينهما أن الصوت الذي هو الغناء يستغنى به في الحال عما يطرب سواه، كما يستغنى بالغنى عما في أيدي الناس.

والجزاء (١) همزته منقلبة عن ياء؛ لأنه من جزى يجزي.

والرداء (٢): ألفه منقلبة عن ياء من قولهم: فلان حسن الردية.

والسقاء: همزته منقلبة عن ياء، لأنه من سقيت، ويقال: سقى يسقي.

والحباء: العطية وهمزته منقلبة عن واو، لأنه من حبوت أحبوه إذا أعطيته.

والكبا (٣): البخور وهمزته منقلبة عن واو، لأنها تقارب معنى كبا الزند يكبو إذا لم يُر نارًا، وذلك أن الكباء الذي هو البخور إذا عم دخانه لم يظهر ناره، فقد شابه الأصل المذكور.

والسراء، والضراء همزتهما للتأنيث.

والفتاء مصدر الشيء الفتي، وهمزته منقلبة عن ياء بدليل قولهم في التثنية: فتيان.

والدعاء همزته منقلبة عن واو بدليل قولهم: دعا يدعو.

والرغاء همزته منقلبة عن واو، لأنه من رغا يرغو، وهاتان الكلمتان مما وهم فيهما فذكرهما في المسموع من الممدود (٤) وهما قد ذكرهما في المقيس (٥).

---

(١) الجزاء المكافأة على الشيء جزاه به وعليه وجازاه مجازاة وجزاء. اللسان (جزى).

(٢) الرداء والرداءة كقولهم: الإزار والإزارة وقد تردى به وارتدى بمعنى أي: لبس الرداء وإنه لحسن الردية أي: الارتداء. اللسان (ردى).

(٣) في اللسان (كبا) الكباء ممدود فهو البخور.

(٤) في الجمل: ٢٨٨.

(٥) في الجمل: ٢٨٥.

والبَغَاءُ هَمزتُهُ منقلبةٌ عن ياءٍ ، لأنه من لفظ بَغيتُه ببصَرِي أبغيهِ إذا نظرتُ إليه وَرصدتُه، والنسبةُ بينَهُمَا أنَّ الموجودَ الباقي يُنظَرُ إليهِ ويُرصَدُ إذْ يكونُ سُهيئًا لأنْ يُنظَرَ إليهِ .

والجَـــلاءُ : مِن قولِهِمْ جَلا القومُ عَن مَنازِلِهِمْ جَلاءً فَهمزتُهُ منقلبةٌ عن وَاوٍ ؛ لأنهُ [مِنْ](١) جَلا يَجلُو إذا كَشَفَ .

والغَلاءُ : غَلاءُ السّعرِ همزتُهُ منقلبةٌ عَن وَاوٍ ؛ لأنهُ مِن غَلا يغلُو مِـــنَ الغُلُوِّ ، وَهوَ الزيادَةُ والارتفَاعُ في المزيدِ فِيهِ .

والفَشَـــــاءُ بالشّــــينِ مُعْجَـــمَـــــة همزتُهُ منقلبةٌ عنْ وَاوٍ ؛ لأنهُ مِن فَشَا يَفشُو إذا انتشَرَ والمالُ إذا كَثُرَ انتشَرَ في الأَرضِ .

والخِبَاءُ همزتُهُ أصليةٌ ؛ لأنهُ مِن خَبَأْتُ وهُوَ الخَبْءُ .

والغَرَاءُ : بفتحِ الغينِ مِن قولِهِمْ : غَرِيتُ بالشيءِ ، همزتُهُ منقلبـةٌ عَن وَاوٍ ؛ لأنهُ من لفظِ الغِرَاءِ / المكسورِ الغَينِ ، وَهوَ يلصقُ بِهِ ، وهُوَ ١٠٤

مِن ذَواتِ الوَاوِ بِدَليلِ قولِهِمْ : سَرْجٌ مغرُوٌّ .

والمَـــــاءُ هَمـــزتُـــــهُ مُنقَلِبَـــــةٌ عَـــنِ يَاءٍ، ومَا كَانَ ينبغِي لَهُ أن يذكرَهُ في الممدودِ المقيسِ أو المسموعِ ؛ لأنَّ حقيقةَ الممدودِ مَا كانتْ همزتُهُ منقلبةً بعدَ ألِفٍ زائدَةٍ، وألفُ المَاءِ ليستْ بزائـِدَةٍ، وإنَّمَا هِيَ منقلبةٌ عَن وَاوٍ ، وَهِيَ عينُ الكلمةِ، ويدُلُّ على ذلكَ التكسيرُ والتصغيرُ، قَالُوا : مُوَيهٌ وأَموَاهٌ جمعًا ، قَالَ أبُو العباس ثَعلب - رحمه الله - في فصيحِهِ " جمعُ المَاءِ مِيَاهٌ والقَليلَةُ أَمواهٌ "(٢)

والشَّـــــاءُ فِـــي هَمــــزَتِـــهِ مَذهَبـانِ أحـدُهُمَـا : أن تَكونَ منقلبةً عَن هاءٍ بدليلِ قولِهِمْ : شُوَيهَـةٌ في التحقيرِ، وشِيَاهٌ في الجمعِ، وقال أبو العباس أيضًا : " وجمعُ الشَّاةِ شِيَاهٌ "(٣) ذَكرَ هَذا .

وقوله : وجمعُ المَاءِ مِيَاهٌ وأَموَاهٌ فِي بَابِ مَا الهَاءُ فِيهِ أصليَـــةٌ

---

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) الفصيح : ٣٠٩ .

(٣) ينظر الفصيح : ٣٠٩ .

وقال الشاعر: (١)

وَإِذَا صَحَوتُ فَإِنَّنِي رَبُّ الشُّوَيْهَةِ والبَعِيرِ

والثاني: أن تكونَ ألفُ الشّاءِ منقلبةً عن ياءٍ بدليلِ قولِهِمْ في تصغيرِها: شُوَيٌّ (٢)، والشاءُ مِثلُ البَاءِ كانَ حقُّهُ ألا يذكرَهَا في الممدودِ، كَما تقدمَ لخروجِهَا عَنْ قانونِ الممدودِ.

والـدّاءُ همزتُهُ أصليةٌ والألفُ عينُ الكلمةِ وهيَ منقلبةٌ عنْ واوٍ لقولِهِمْ في الجمعِ: أَدْوَاءٌ، وقالَ سيبويهِ: هذا بابُ ما الهمزةُ فيهِ في موضعِ اللامِ مِن بنَاتِ اليَاءِ والواوِ، وذلكَ مثلُ شَاءَ يَشَاءُ، ودَاءَ يَدَاءُ (٣)، والدَّاءُ مثلُ الشاءِ والماءِ في كونِهما ليستْ منَ الممدودِ حقيقةً.

والبَاءُ همزتُهُ مُنقلبةٌ عن هاءٍ بدليلِ قولِهم: البَاهُ، ويُقالُ: البَاءُ، والبَاهُ والبَاهَةُ والبَاءُ (٤) مثلُ الشاءِ في كونِهَا ليستْ منَ الممدودِ حقيقةً (٤)، وإنمَا ذكرَ هذهِ الأشياءَ في الممدودِ وإن لمْ تكنْ منهُ حقيقةً للشبَهِ الذي بينهُمَا وبينَ الممدودِ، فإنَّ في آخرِهَا همزةً بعدَ ألفٍ، كَما أنَّ آخرَ الممدودِ همزةٌ بعدَ ألفٍ.

والسِّيَماءُ: العلامةُ، فإذا كانت بغيرِ ياءٍ بعدَ السينِ فهمزتُها للتأنيثِ، وهي ممدودةٌ لا غيرُ.

والغَدَاءُ همزتُهُ منقلبةٌ عن واوٍ؛ لأنهُ مِن غَدَا يَغدُو.

والعَشَاءُ: همزتُهُ منقلبةٌ عن واوٍ؛ لأنهُ من عَشَا يَعشُو.

والتَّلاءُ: همزتُهُ مُنقلبةٌ عن واوٍ، لأنَّهُ من تَلَا يَتلُو.

والغَوغَاءُ (٥): صِغَارُ الجَرَادِ يُنونُ ولا يُنونُ، فمَن نونَهُ جعَلَهُ

---

(١) الشاهد في الاغاني ٢١/٩ للمنخل بن عمرو في المتجردة زوج النعمان ابن المنذر من قصيدة مطلعها:

وَلَقَدْ دَخَلتُ على الفَتَا ةِ الخِدْرَ في اليومِ المَطِيرِ

وانظر الحماسة بشرح التبريزي ١/٢٠٥.

(٢) ينظر الكتاب ٣/٤٦٠.

(٣) الكتاب ٤/٣٧٦.

(٤) قال الفراء: ومن الممدود الماءُ والشَّاءُ، والدَّاءُ، وعليكم بالباءة ممدود وقد سمعتُهَا بِالبَاهِ وكأن الهاء أصلية ولستُ أعرفها. المقصور والممدود ٩٤.

(٥) قال سيبويه: وأما غوغاء فمنَ العربِ من يجعلُهَا بمنزلةِ عوراء فيؤنث ولا يصرفُ ومنهمْ من يجعلُهَا بمنزلةِ قضقاضٍ فيذكرُ ويصرفُ. الكتاب ٣/٢١٥.

===

" فعْلَا لاَ" مِن بَابِ صَلصَالٍ وقَلقَالٍ ، ومن لمْ يُنونْهُ جَعَلَهُ مِن بَابِ سَلسَ ، وَقلق ، والاول أجوَد لكثرتهِ فِي بَابِهِ.

والغُثَاءُ: همزتُهُ منقلبةٌ عن يَاءٍ لقولِهِمْ : غَثِيَ الوادِى يَغثَى إذا احتَملَ الغُثَاءَ وهوَ الزبلُ .

والغِذَاءُ : هَمزُته منقلبةٌ عن وَاوٍ لقولهم : غَذا يَغذُو.

والغِطَاءُ فِيهِ وجهانِ: أحدُهُمَا : أن تكونَ همزتُهُ منقلبةً عَن وَاوٍ ،ويكونَ من غَطَا الليلُ يَغطو غطوًا إذا أظلَمَ، ويكونَ أيضًا مِن غَطيَّ يُغطِّى، فتكونُ إذًا مِمَّا يتعاقبُ عليه لامان.

والغُنَاءُ مِن غَنِيَ الشيءُ ولامُهُ مشكِلَةٌ ،و ليسَ فِي غَنِيَ دَليلٌ لاحتمالِ أن تَكُونَ اليَاءُ مِن غَنِيَ منقلبةً عَن وَاوٍ ؛ لأجلِ الكسرةِ التِى قبلَهَا ، كواوِ رَضِيَ التي قلبتْ يَاءً لأجلِ الكسرَةِ ، لأنَّ رضِيَ مِنَ الرضوانِ ، ولكنهمْ قدْ قَالوا : فِنَاءُ الدَّارِ ، وثِنَاءُ / الدَّارِ (١) وثِنَاءُ فِعَالٌ من ثَنيتُ فَهوَ مِن ذَواتِ ٤.
اليَاءِ، والثَّاءُ مقاربةٌ للفَاءِ،فمنْ حيثُ ثَبَتَ في الثِّناءِ اليَاءُ، وهو معنَى : الفِنَاءِ ثبتَ ، ومُقاربٌ للفظِهِ حُكِمَ عَلى الفِنَاءِ بِأنهُ مِن ذَوَاتِ اليَاءِ ؛ لأنَّ ثِنَاءَ الدَّارِ هُوَ موضعُ فنائِها .

والقَوَاءُ (٢): الخالِي مِنَ الأرضِ،وهمزتُهُ بَدَلٌ مِن يَاءٍ ؛ لأنَّ عينَهُ واوٌ.

وقُبَاءٌ همزتُهُ بَدَلٌ مِن وَاوٍ ؛ لأنهُ مِنَ القَبْوِ (٣) وهُوَ الضَّمُّ والجمعُ يقالُ: قَبوتُ الشيءَ إذا جَمعتَهُ فكأن هذا الجَبلَ فِيهِ مَواضعُ يَحمِيهَا .

=== والغوغاءُ مِنَ الجرادِ إذا مَاجَ بعضُهُ فِي بَعضٍ وبه سُمِّيَ الغوغاءُ مِنَ النَاسِ ، يذكر ويُؤنثُ ويصرفُ ولاَ يُصرَفُ واحدتُهُ غَوغَاةٌ وغَوغَاءَةٌ ،والغوغاءُ سَفَلَةُ الناسِ فمنْ صرَفهُ وذَكرَهُ جعَلهُ بمنزلةِ قَمقَامٍ والهمزةُ بدَلٌ مِنْ واوٍ ، ومَن لم يصرفهُ جَعَلهُ بمنزلةِ عَوراءَ ، والغوغَاءُ: الصوتُ والجَلَبَةُ. ينظر حروف المقصود والممدود : ٨٢.

(١) قال ابن جنى : ثِنَاءُ الدَّارِ وفناؤهَا أصلاَنِ ؛لأنَّ الثِنَاءَ مِن ثنى يثنِى ؛ لأنَّ هُنَاكَ تَنثنِي عنِ الإنبسَاطِ لمجيىءِ آخرِهَا واستقصاءِ حُدودِهَا ، وفِناؤهَا مِن فَنيتَى يَفنَى ؛ لأنكَ إذا تناهَيتَ الى أقصَى حدودِهَا فَنيتَ . اللسان (ثنى).

(٢) فى اللسا ن (قوا) والقَوَاءُ بالفَتحِ الارضُ التِى لَم تُمطرْ بينَ أرضينِ مطورتينِ ، والقَوَاءُ والقَوا بالمدِ والقصرِ ،ومنزل قَواءٌ لاَ أنيسَ بِهِ ،والاقوَاءُ جَمعُ قَواءٍ وهُوَ القفرُ الخَالِي مِنَ الارضِ .

(٣) القَبْوُ : انضمامُ مَا بينَ الشفتَينِ والقَباءُ ممدُودٌ مِنَ الثيابِ الذِى يلبس مشتقٌ مِن ذَلكَ لاجتماعِ أطرافِهِ والجمعُ أقبِيَةٌ . اللسان (قبا).

والخَـــلاءُ : هَمزتـهُ بدل من واو ، لأنهُ من خَلاَ يخلُو خلوًا .

والكِسَـــاءُ : هَمزته بدلٌ من واوٍ ، لأنه من كَسَا يَكسُو كسوةً .

واللِّـــوَاءُ : هَمزتُـهُ بدلٌ من يـاءٍ ، لأنَّ عـينَهُ وَاوٌ ، لأنهُ مِن لَويت ،

وهذانِ الإسَانِ مِنَ المقيسِ إلاَّ أنهُ وَهِمَ في جعلِهِمَا مِنَ الممدودِ المسموعِ ؛ لأنَّ كِسَاءٌ وَاحدُ أكسيةٍ، ولواءٌ وَاحِدُ ألوِيَةٍ ، ونظيرهُ مِنَ الصحيح : حِمَارٌ وأحمرةٌ .

والمُكَاءُ (١) : الصَّفِيرُ والهمزةُ بَدَلٌ مِنْ وَاوٍ ؛ لأنـهُ مِن مَكَا يَمْكُو ، والمُكَّاءُ بالتشديدِ : طَائِرٌ وهُوَ فُعَّالٌ مِنَ المُكَاءِ الذى هُوَ الصَّفِيرُ .

والطُّوَاءُ (٢) : همزتُهُ لِلتأنيثِ وهُوَ عَلى وزنِ نُفَسَاءَ ، وعُشَرَاءَ .

والنَّقَاءُ : مصدرُ الشيءِ النَّقِيِّ ، وهَمزته بدل من واوٍ لقولهم في مَصدرِهِ أيضًا : نقاوة بِـ النُونِ ، والنُّقَاوةُ بِضَمِ النُونِ اسمُ مَا يُنتَقَى ، وذَكَر ابنُ بَابَشَاذ (٣) - رحمه الله - أنهُ مِمَا لَهُ لاَمَانِ ؛ لأنـهمْ قَالُوا في تَثنيةِ مقصورِهِ نَقَوانِ ونَقيَانِ .

والنَّماءُ : همزتُـهُ بَدَلٌ مِن يَاءٍ بدَليلِ قولِهِمْ : نَمِيَ المالُ يَنمِى ، وتكونُ أيضًا بَدَلاً مِن وَاوٍ لقولِهِمْ : نَمَا يَنمُو (٤) ، فتكُونُ مِمَّا يتعاقبُ عليهِ لامَانِ إلاَّ أنَّ نَمَا ينمِي أكثرُ .

والنَّكبَاءُ (٥) : همزتُهـا للتأنيثِ وهيَ الريحُ بينَ ريحينِ مِنَ الرياحِ الأربعِ .

---

(١) المُكَاءُ مخففٌ : الصفيرُ ، مَكَا الانسانُ يمكو مكوا و مكاءً صَفَّرَ بفيـه ، والمُكَّاءُ بالضمِ والتشديدِ : طَائِرٌ في ضربِ القنبرةِ إلاَّ أنَّ فِـي جناحيه بَلَقًا سُمّيَ بذلكَ؛ لأنـهُ يجمعُ يديهِ ثُمَّ يصفرُ فيـهِمَا صَفِيرًا حَسَنًا . اللسان (مكا) .

(٢) قال الفراء : والطواءُ هُوَ أن ينطوى ثَدَيَاهَا فلاَ يكسرهُمَا الحبـلُ ممدود . المقصور والممدود ٨٨ .

(٣) ينظر شرح الجمل لابن بابشاذ . مخطوط لوحة ١٧٦/ب .

(٤) في اللسان (نَمِيَ) وربما قالوا : يَنمُو نموا قال أبـو عبيد : قال الكسائي : ولم أسمع ينمُو بالواو إلاَّ مِن أخويْنِ مِن بَنِي سُلَيمٍ ، قال : ثم سألت عنهُ جماعةَ بَنِي سليم فلم يعرفوهُ بالواوِ .

(٥) النكباء : كُلُ ريحٍ ، وقيل كُلُ ريحٍ من الرياح الأربع انحرفت ووقعت بينَ ريحينِ ، وقيلَ هي التي تهبُ بَينَ الصَّبَا والشَمَالِ . اللسان (نكب) .

والنِّداءُ : همزتُهُ بدلٌ من واو لقولهم النَّدْوَةُ .
والنُّهاءُ : الزُّجاجُ (١) لامه مُشْكِلَةٌ ،
وقد بينتُ في المقصورِ من قولهِ تعالى : ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِأُولِي النُّهَى ﴾ (٢)
أنهُ جمعُ نُهيَةٍ فيمكنُ أن تكونَ لامُ النُّهى الذي هُوَ الزُّجاجُ ياءً على أن يكونَ
اشتقاقُهُ مِنَ النُّهيَةِ الذِي هُوَ العقلُ ؛ لأنَّ العقلَ يُمسِكُ صاحبَهُ عن أشياءَ
غيرِ صالحةٍ ، والزجاجُ يُمسِكُ ما يُلقَى فيهِ ويمكنُ أن يكونَ مشتقًا مِنَ النِّهي
الذي هُوَ الغَديرُ ؛ لأنَّ الزُّجاجَ فيهِ صَقَالَةٌ ، كما في الغديرِ .
والوِعاءُ : همزتُهُ منقلبةٌ عن ياءٍ لقولهم في تصريفِ الفعلِ منهُ وعَيتُ .
والوِطاءُ : همزتُهُ أصليةٌ لظُهورِها في وطأتُ وفي أوطأتني عَشوةً (٣) .
والهِداءُ : همزتُهُ منقلبةٌ عن ياءٍ لقولهم في تصريفِ الفعلِ : هَديتُهُ
الطريقَ هِدايةً ، ومنهُ هَديتُ العروسَ إلى زوجِها هِداءً .
وممّا يُمَدُّ ويُقصَرُ الزناءُ ، والشِّراءُ (٤) فمن
قصرَهُما كانتْ منقلبةً عن ياءٍ لقولِهمْ : زَنَى يَزنِي ، وشَرا يَشْرِي ، ومَن مَدَّ
كلتا همزتيهما كانتْ همزتُهُما منقلبةً عن تِلكَ الياءِ وهُما في حالِ المدِّ مَصدَرانِ
لفاعلتُ ؛ لأنهُما لا يكونانِ إلاَّ مِن اثنينِ ، فإن قيلَ : لا يُقالُ : زانيتُ ، فكيفَ
يَكونُ الزنا مصدرًا لهُ وهُوَ لم تَتكلمْ بِهِ العربُ ؟ فيُقالُ : لا ينكرُ أن يكونَ المصدرُ
لفعلٍ مُقدرٍ إذا كانَ المعنَى يُعطِيهِ ، والمعنَى الذِي يُعطِيهِ كونُ / الزنا ٥
لا يكونُ إلاَّ مِن اثنينِ ، وكذلِكَ شاريتُ ، وعلى الجملةِ فغيرُ معلومٍ أنهُما لم تتكلمْ
بِهِما العربُ فليبحثْ عَنْ هَذينِ الفِعْلَينِ فإنَّ الزِّناءَ ، والشِّراءَ لا يكونانِ إلاَّ مِن
اثنينِ ، كما تقدمَ فإن استعمِلَ زانيتُ ، وشاريتُ جاءا على مِثلِ ما يجيءُ عليهِ

---

(١) النُّهَى : العقلُ يكونُ واحدًا وجمعًا وقد صرحَ اللحيانى بأنَّ النُّهى جمعُ نُهيَةٍ فأغنى عَنِ التأويلِ ، والنُّهاءُ القواريرُ قيلَ لا واحدَ لَها مِن لفظِها وقيلَ واحدتُهُ نُهاةٌ عن كُراع ، وقيلَ هُوَ الزجاجُ عامةً حكاهُ ابنُ الاعرابي . اللسان (نهى) .

(٢) الآية ٤ د-١٢٨ من سورة طه .

(٣) فى اللسان (وطأ) وأوطأه العَشوةَ وعشوةً أركبَهُ على غيرِ هُدىً يقال : من أوطأكَ عشوةً . وانظر شرح الفصيح للخمي : ١٣٧ .

(٤) ينظر المقصور والممدود للفراء ٤٢ والخصائص ٣ / ٢٨٩ واللسان (شرى) .

نَظائِرُهُمَا مِنَ المَصادِرِ ، نَحوُ : القِتالِ ،والطِعَانِ ،لأنَّ أفعالَهُما طَاعَنتُ ، وقَاتلتُ ، وإن لم يَجيئَا في كَلامِ العربِ كَانا مصدرَينِ لِفعلينِ مُقدرينِ ، كَماتجيءُ أشياءُ تَحتَاجُ الى لفظٍ آخرَ فتحمَلُ على التقديرِ ، نحو قولِهِمْ : كُميتٌ ،فِي تصغيرِ أكمتٍ ، ولمْ يقولُوا : أكمت ،ولكنَّهُ مقدرٌ وكذَلِكَ أبَاطِيلُ جَمعُ لإبطِيلٍ أو لأبطالٍ ،الاَّ أنهمْ لَمْ يقُولُوا شيئًا مِن ذَلِكَ، ولكنهُ محمُولٌ على التقديرِ ، وفَحْوى كِلامِه يُمَدُّ ويقصرُ فَمنْ مَدَّهُمَا كانتْ همزتُهُ للتأنيثِ ومَنْ قَصرَهُمَا جَعَلَ ألفهُمَا كذلِكَ للتأنيثِ .

وفَيْضُوضَاءُ : رَواهُ الكسائِيُّ بالمدِّ والقصرِ (١) فإذَا مدَدتَ فهمزتُهُ للتأنيثِ ،وإذا قصرتَ كانتْ ألفُهُ أيضًا للتأنيثِ .

والهَيْجاءُ : (٢) تُمَدُّ أيضا وتقصرُ ، فَهمزَتُها في حَالِ القصرِ أيضًا كذَلكَ للتأنيثِ .

والفَيْضُوضَاءُ : من الفَيضِ . والهَيْجَاءُ مُشتَقَّةٌ مِن الهَيْجِ وهُو الاضطِرَابُ والحركَةُ قال الشاعر في مَدِّهَا : (٣)

إذَا كَانتِ الهَيجَاءُ وانشقَّتِ العَصَا فَحسبُكَ والضَّحاكَ سَيفٌ مُهَنَّدُ

وقَالَ آخرُ في المقصورِ وهُوَ لبيد : (٤)

وأرْبدُ فَارسُ الهَيجا إذَا مَا تَقعرتِ المَشَاجِرُ بالفِئَامِ

وقالَ في القصرِ : (٥) * يَا رُبَّ هَيجَا هِيَ خَيرٌ من دَعَة *

---

(١) ينظر المقصور والممدود : ٤٣ .

(٢) في اللسان (هيج) والهيجاء ،والهيجاء الحرب بالمد والقصر ،لانها موطنُ غَضبٍ وفي الحديث لا ينكل في الهيجاءِ : أيْ:لا يتأخر في الحرب .

(٣) الشاهد في معاني القرآن للفراء ٤١٧/١ دون نسبة وهو في الامالي للقالي ٢٦٢/٢ ونسب في ذيل الامالي والنوادر ١٤٠ لجرير ومن شواهد ابن السراج في الاصول ٣٧/٢ وتكملة الايضاح لابي علي ٢٢٤ والمحلى لابن شقير ٦٣ والتبصرة والتذكرة ٢٦٣/١ وشرح المفصل لابن يعيش ٥١/٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٣٦٦/٢ . وشرح عمدة الحافظ ٦٦٧ ومغني اللبيب ٥٦٣/٢ والشاهد فيه نصب الضحاكَ مفعول معه لامتناع حملهِ على الضمير المخفوضِ وكان معناه يَكفيكَ ويكفي الضحاك . وانظر اللسان (هج) .

(٤) الشاهد للبيد وهو في ديوانه ٢٠١ والاغاني ٦٧/١٧ ، واشتشهد به في التكملة ٣٢٣ والقيسي ٥٥٦/١ واللسان (هيج)و(شجر) وشواهد الكشاف ٣٧٩/٤ . وفي الديوان : بالخيامِ . وهو كذلك في معجم شواهد النحو برقم ٢٧٠٦ .

(٥) الشاهد للبيد وهو في ديوانه ٣٤٠ و مجالس ثعلب ٤٤٢-٤٤٩ وفي ذيل الامالي والنوادر ١٤٠ دون نسبة والعمدة ٥١/١ والخزانة ٥٤٧/٩ وصدره : * نحن بنى أمِّ البنينَ الأربعة *

بابُ المذكرِ والمؤنـــــــث

التذكيرُ والتأنيثُ حُكمانِ من أحكامِ الكلِمِ، لا تخلو كلمةٌ مِنَ الكلِـــمِ مِنَ الوصفِ بأحدِهِمَا ، وربمَا وصفتْ بِهمَا على اختلافِ اللغةِ ، كحروفِ المَعانِي والمُعجمِ وبعضِ الأسماءِ التي يُؤنثُهَا قومٌ ويُذكرهَا آخرونَ ، وأحدُ هذينِ الحكمينِ فرعٌ على الثاني ، ولهُ حروفٌ تدلُّ عليهِ ، وبعضُهَا مُؤنثٌ بفرعيتهِ ، فمَا بُنيَ علـــى علامةٍ مِن عَلامَاتِهِ ،أوْ ألحقتْ بعدَ أن لَم تكنْ ، أو أجروهُ في كلامِهِمْ مُجرىَ مَا فيـــهِ وصفٌ مِنَ التأنيثِ (١).

وهذا الحدُّ مِنَ الكلامِ مُتَّسِعٌ في الأسماءِ ، وهُوَ بِاللغويينَ أخصُّ منـهُ بِالمعربينَ ، ولذلكَ لم يُضمنْ مُتقدِّمو النحويينَ كتُبَهُم الأمائيةَ قوانينَهُمْ مِمَّا يطرِدُ في وُجودِهِ الحكمُ أو المخالفةُ (٢) ، كإلحاقِ عَلامَةِ التأنيثِ الفعـــلَ أوِ الصفةَ لتأنيثِ مَا يُسندَانِ اليهِ ، وذِكْرِ العلاماتِ للإعلامِ بِمنعِهَا مِنَ الصـــرفِ، وألفَ اللغويّونَ فيهِ الكتبَ (٣) صِغارًا ،وكبارًا .

فموضوعُ البابِ للإعلامِ بِاختصاصِ الفعلِ بِالتذكيرِ ، وأنَّ علامةَ التأنيـثِ انمَا تَلحقُهُ لغيرِه،وأنَّ الحروفَ تُذكَّرُ وتُؤنثُ ، وأنَّ أصلَ الاسماءِ التذكيرُ ،ودَليـلُ ذَلكَ ،والإعلامِ بحدِّ عَلامَاتِ التأنيثِ وأسمَائِهَا ، ومَا ينقسمُ اليهِ المؤنـــثُ، فهذا مضمنُ البابِ .

---

(١) في الاصل : فالتذكير، وهي زيادة يستقيم المعنى بدونها .

(٢) " ما حكما " ، و هي زيادة يستقيم المعنى بدونها .

(٣) من ذَلكَ كتابُ المذكرِ والمؤنثِ للفراء (٢٠٧) ذكره ابن النديــم في الفهرست وهو مطبوع ، وكتاب المذكر والمؤنثِ لأبي عبيد القاسم بـن سلام (٢٢٤) ذُكِرَ في الفهرست (١٠٦) وكتاب المذكر والمؤنـث لأبي حاتم السجستاني (٢٢٥) ، ذكره ابن النديم في الفهرست (٨٧) ، وكتاب المذكر والمؤنث ليعقوب بن السكيت (٢٤٠) ، ذكر أيضا في الفهرست (١٠٨) وكتاب المذكر والمؤنث للمبرد (٢٨٥) وكتـــاب المذكر والمؤنث لابن الانباري (٣٢٨) مطبوع بتحقيق د. طارق الجنابي وكتاب المذكر والمؤنث لابن درستويه (٣٣٦) ذكره في الفهرست (٩٤).

ثُـــــــمَّ يُضَافُ الى هذا أن يقال : وَمَا لَا علامَةَ فيهِ مِنَ المؤنثِ يُستدَلُّ على تأنِيثِهِ مِنَ السماعِ بأشياءَ ، وهيَ تأنيثُ الفعلِ والصفةِ المسنَدينِ / ١٠٥/ اليهِ والجَارِيَيْنِ عَلَيْهِ ، والإشَارَةِ اليهِ ، والتصغير والتكسير ، فَتقولُ : هـذِهِ ساقٌ حسنَةٌ ، وكُسرتْ سَاقٌ ، وسُوَيقَـةٌ وَأَسْوُقَةٌ ، وليسَ شَـيءٌ مِنْ هذهِ الأدلَّـةِ ألزمَ مِنَ الإشارَةِ ، وَمَا بعدَ هذا مِنَ الأبوابِ الى آخِرِ بَابِ الهمزِ خارجٌ مَخــرَجَ ألفاظِ اللغةِ ، وقَطران من بَحرِ كُتُبِ اللُّغَةِ ، ككتابِ السجستاني [١] والانبارى [٢]، وغيرهِمَا فِي التأنيثِ والتذكير ، وكتابِ أبِى زَيدٍ [٣] في الهمزِ ، وفي البَـــابِ مَا لَم يذكرهُ مِنَ أنَّ تأنيثَ الحروفِ أعلى مِن تذكِيرِهَا ، كَمَا زَعَمَ بعضُ اللُّغويِّيـــنَ ، ومِمَّا في اللفظِ بِهَا مِن اختلافِ الألفَاظِ وغيرِ ذَلِكَ ، والعذرُ لَهُ فِي تركِ ذَلِكَ ، عدَمُ وُجُودِهِ في كُتُبِ اللُّغويِّينَ .

انتهتْ الطريقَةُ الكليةُ .

---

(١) أبوحاتم سهل بن محمد كانَ في نهايةِ الدقة والإتقانِ والنهوضِ باللغةِ والقرآن معَ علمٍ واسعٍ بالاعراب ، أخذَ عَنِ الأخفشِ وأبِى زيدٍ الانصارى والاصمعي ، وأبى عبيدَةَ وغيرهم ، وأخذَ عَنهُ المبردُ وابن دريدٍ وغيرهِمَا له مصنفاتٌ كثيرةٌ منهَا اعرابُ القرآن وكتابُ الإدغام وكتابُ القراءاتِ وغير ذَلِكَ . مات سنة ٢٥٥ ترجمته في مراتبِ النحويين ١٣٠ وأخبـــار النحويين البصريين ١٠٢ وطبقات الزبيدى ٩٤ والفهرست ٨٦ ونزهة الالباء ١٤٥ والانباه ٥٨/٢ .

(٢) هو أبو بكر محمد بن القاسم الانبارى كَانَ من أعلمِ الناسِ بالنحوِ والأدَبِ وأكثرِهم حفظًا لَهُ ، وكان صَدُوقًا فاضِلاً دِيناً خَيّراً من أهلِ السنةِ وصنفَ كتباً كثيرةً فى علومِ القرآنِ وغريبِ الحديثِ والمشكلِ والوقفِ والإبتداءِ ، والمذكر والمؤنث وغير ذلكَ . مات سنة ٣٢٨ للهجرة ، ترجمته فــى طبقات الزبيدى ١٥٣ والفهرست ١١٢ ونزهة الالباء ١٩٧ والانبـــاه ٢٠١/٣ ومعجم الادباء ٣٠٦/١٨ .

(٣) أبو زيد الانصارى : سعيد بن أوس بن ثابت كان أحفظ الناس للغة بعد أبى مالك وأوسعهم رواية ، وأكثرهم أخذا عن الباديـــــــة

===

ثمَّ نقولُ : التذكيرُ والتأنيثُ حكمانِ مِنْ أحكامِ الأسماءِ ؛ لأنَّ حقيقتَهما لا تصحُّ إلاَّ في الاسماءِ ، وأعني بذلكَ الحقيقيَّ منها .

والحقيقيُّ مِنَ المذكّرِ ما لَهُ ذكرٌ وبإزائِهِ فرجٌ ، كما أنَّ المؤنثَ الحقيقيَّ ما لَهُ فرجٌ ، وبإزائِهِ ذكرٌ ، وذلكَ نحوُ : الرجلِ والمرأةِ والجملِ والناقةِ .

والمذكرُ غيرُ الحقيقيِّ ما ليسَ له ذكرٌ ولا بإزائِهِ فرجٌ ، نحوُ : الحجرِ والماءِ والنباتِ وغيرِ ذلِكَ منْ أسماءِ المذكرِ ، والمؤنثُ غيرُ الحقيقيِّ ، نحوُ : العينِ والقدرِ والشمسِ ، وغيرِ ذلكَ مِنَ الاسماءِ التي تؤنثُها العربُ .

فإن قيلَ : المذكرالحقيقيُّ يعرف بأن بإزائِهِ فرجاً ، والمذكَّرُ غيرُالحقيقيّ بأيِّ شيءٍ يُعرف ؟

فالجوابُ أن يُقالَ : المذكرُ الحقيقيُّ تُعاملُهُ العربُ في الإشارةِ إليهِ ، وفي الإخبارِ عنهُ ، وفي عودِ الضميرِ عليهِ ، وفي نعتِهِ معاملةً لا تُعاملُ فيها [المذكر] (١) غيرَ الحقيقيِّ ، فتقولُ : هذا الرجلُ ، والرجلُ قائمٌ ، ومررتُ برجلٍ قائمٍ ، والرجلُ أكرمتُهُ ، والمُذكَّرُ غيرُ الحقيقيِّ تُعاملُهُ هذِهِ المعاملةَ [في الألفاظِ] (٢) ، فتقولُ : هذ[ا] الحجرُ والحجرُ كبيرٌ ، ومررتُ بحجرٍ كبيرٍ ، والحجرُ كسرتُهُ ، فليسَ لَهُ منَ التذكيرِ إلاَّ معاملتُهُ معاملةَ المذكَّرِ الحقيقيِّ في هذِهِ الاشياءِ ، وبها يعرفُ أنهُ مُذكَّرٌ ، وكذلِكَ أيضًا المؤنثُ الحقيقيُّ تُعاملُهُ العربُ في الإشارةِ إليهِ ، وفي الإخبارِ عنهُ ، وفي نعتِهِ ، وفي عودِ الضميرِ عليهِ معاملةً لا تُعامِلُ بِها المؤنثَ غيرَ الحقيقيِّ ، فتقولُ : هذِهِ المرأةُ ، والمرأةُ صالحةٌ ، ومررتُ بامرأةٍ صالحةٍ ، والمرأةُ أكرمتُها ، والمؤنثُ غيرُ الحقيقيِّ تُعامِلهُ هذِهِ المعاملةَ في الالفاظِ ، فتقولُ : هذِهِ الشمسُ ، والشمسُ طالعةٌ ، والشمسُ أبصرتُها ، وتقولُ : هذِهِ القِدْرُ ، والقِدْرُ جيدةٌ ، والقِدْرُ رأيتُها ، وكذلِكَ ما أشبهَهُ ، فليسَ للمؤنثِ غيرِ الحقيقيِّ مِنَ التأنيثِ إلاَّ هذِهِ المعاملةُ ، وبِها يعرفُ أنهُ مؤنثٌ .

=== قال المازني : كانَ الأصمعيُ يجيبُ في ثلثِ اللغةِ ، وأبوعبيدةَ يجيبُ في نصفِها ، وأبو زيد يجيبُ في ثلثها ، وكان أبو مالك يُجيبُ فيها كلها . مات أبو زيد سنة ٢١٥ ترجمته في مراتب النحويين ٧٣ ، وأخبار النحويين البصريين ٦٨ ، وطبقات الزبيدي ١٦٥ ، والفهرست ٨١ ، ونزهة الالباء ١٠١ والانباه ٢/ ٣٠ .

(١) في الأصل : المؤنث ، والسياق يقتضي ما أثبتناه .

(٢) زيادة يلتئم بها الكلام .

فإن قيل : أنتم ذكرتم : أنّ التذكير والتأنيث انما هما من خـواصّ الأسماء ، والحرف له حالان : حال يكون فيها على الحقيقة ، وحال ينتقل فيها من الحرفية إلى الإسمية ، فإذا قلت: جئت من الدار ، فـ"من" في هذا المثال حرف لا يقبل التذكير ولا التأنيث ، فإنّ التذكير ينقسم على قسمين : تذكير حقيقيّ وغير حقيقي ، كما تقدّم وكذلك التأنيث،/ فإذا نظرت إلى "من" من ١٠٦/أ
قوله : جئت من الدار وجدته حرفاً غير واقع على مذكّر حقيقيّ ولا مؤنث حقيقيّ ، وليس هو ممّا يشار اليه، ولا ممّا يخبر عنه ، ولا ممّا ينعت ، ولا ممّا يعود عليه الضمير ، فقد انقطع عنه التذكير الحقيقيّ (١) لعدم مقاملته بما يعامل به المذكر الحقيقيّ ، وكذلك أيضاً انقطع عنه التأنيث الحقيقيّ ، (٢) لأنّه لم يقع على شيء له فرج ، وانقطع [عنه] (٣) التأنيث [غير] (٣) الحقيقيّ لعدم معاملته بتلك الأشياء المذكورة إذ لا يخبر عنه ولا ينعت ، ولا يشار اليه ولا يعاد عليه الضمير ، وكذلك سائر حروف المعاني ، وكذلك حروف التهجي اذا ألفت (٤) في الأسماء والأفعال ، وحروف المعاني التي تركبت منها ، فالزاي من زيد لا يعقل فيها تذكير حقيقيّ ولا غير حقيقيّ ، وكذلك حروف الأفعال ، نحو : القاف من قام ، وحروف المعاني ، نحو : اللام من "لعلّ" (٥) والهمزة من "أنّ" وغير ذلك ممّا يأتلف منه ما يأتلف من حروف التهجي، لا يعقل فيه تذكير حقيقيّ ولا غير حقيقيّ ، ولا تأنيث حقيقيّ ولا غير حقيقيّ .

فإذا أخرجت حروف المعاني عمّا وضعت له وصيّرت أسماء ذكّرت وأنثت، فتقول : "من" تخفض ما بعدها ، و "من" يخفض ما بعده ، فهي في هذا الموضع اسم بدليل أنك تخبر عنها ولا يخبر إلاّ عن الأسماء ، فلذلك قبلت التذكير والتأنيث ، وقال بعضهم : اذا ذكّرت ذكّرت على إرادة اللفظ ،

---

(١) في الأصل : والتأنيث الحقيقي . تحريف من الناسخ .

(٢) في الأصل : والتذكير الحقيقي لعدم . تحريف من الناسخ .

(٣) زيادة يقتضيها السياق ويلتئم بها الكلام .

(٤) التأليف : جمع الشيء إلى الشيء بعد تفرق ، وألفت الشيء تأليفا إذا وصلت بعضه ببعض ومنه تأليف الكتب . اللسان (ألف) .

(٥) في الأصل : فعل ، والسياق يعطي ما أثبتناه .

وإذا أنثت أُنثت على إرادة الكلمة، وكذلك جميعُ ما يُذكَّرُ ويؤنثُ من سائر الحروف، أعني: حروف المعاني، لا يُذكَّر ولا يُؤنثُ حتى يصيرَ اسمًا.

وأمَّا حروفُ التهجي فما دامت في الكلِم لا تَقبلُ تذكيرًا ولا تأنيثًا، كما تقدمَ، وإنما تُذكَّرُ وتُؤنثُ أسماؤها، نحوُ: الألِف والباء، تقولُ: هذِهِ ألفٌ جيدةٌ، وهذا ألفٌ جيدٌ، وهذِهِ ياءٌ حسنةٌ، وهذا ياءٌ حسَنٌ، وكذلك باقي حروفِ المعجم، فإنْ جاءَ في إطلاقِ النحويينَ أنَّ الحروفَ تُذكَّرُ وتؤنثُ، فإنما ذلِكَ على نحوِ ما وصفتُ لكَ، وكذلِكَ إن جاءَ في كلامهم: الحرفُ لا يُذكَّرُ ولا يُؤنَثُ فإنَّما ذلِكَ أيضًا على نحوِ ما وصفتُ لكَ من حالِها الأول، وهُوَ أن تبقَى حروفُ المعانِي على وصفِها.

وحروفُ التهجّي في نظمِ الكلامِ لَها حالانِ: حالٌ لا تقبلُ فيها لا تذكيرًا ولا تأنيثًا، وذلِكَ إذا بقيتْ على وضعِها، مثلَ أن تقولَ: قامَ زيدٌ، وخرَجَ عمرٌو، ويقومُ زيدٌ، ويَخرجُ عمرٌو، وقُمْ، واقعُدْ، ولا تَقُمْ، ولا تقعُدْ، فهيَ في هذِهِ الحالِ لا تقبلُ تذكيرًا حقيقيًا ولا غيرَ حقيقيٍ، ولا تأنيثًا حقيقيًا ولا غيرَ حقيقِيٍ، أمَّا الحقيقيُّ مِنَ التذكيرِ فلا يكونُ فِيهَا؛ لأنهُ لم تقعْ على شيءٍ لهُ ذكرٌ بإزائِهِ فرجٌ، ولا تُعامَلُ في تِلكَ الحالِ معاملَةَ المذكرِ الحقيقيّ، ولا المؤنثِ الحقيقيِّ في الإشارةِ إليها ولا في الإخبارِ عنها ولا في النعتِ ولا في عودِ الضميرِ عليها مِنْ حيثُ إنَّها لا تقبلُ شيئًا مِن ذلِكَ، فإذا أخرجتَها عَن موضوعِها وجعلتَها أسماءً ذكّرتَها وأنثتَها فتقولُ: «كانَ» ترفَعُ الاسمَ وتنصِبُ الخبرَ إذا / أنثتَ، و«كانَ» يرفَعُ الإسمَ وينصِبُ الخبرَ إذا ذكَّرتَ، والتأنيثُ على معنَى الكلمةِ والتذكيرُ على معنَى اللفظِ. ١٠٦/

وكذلِكَ «قامَ» تقولُ: يَرفَعُ الفاعِلَ، و«ضَرَبَ» يرفَعُ الفاعلَ وينصبُ المفعولَ فتُذكِّرُ وتؤنثُ إن شِئتَ، وتُشيرُ إليهِ فتقولُ: هَذا قامَ، وتقولُ: قامَ رافعٌ، وقامَ رافعةٌ، ويجوزُ فيها كُلُّ ما يجوزُ في الأسماءِ، فإذا جاءَ في لفظِ أحدٍ مِنَ النحويينَ: الحرفُ يُذكَّرُ ويؤنثُ، والفعلُ يُذكَّرُ ويؤنثُ، فإنما معناهُ اللفظُ الذي يكونُ فِعلاً أو كانَ فِعلاً يُذكَّرُ ويؤنثُ إذا أُخرِجَ عن أصلِ موضوعِهِ مِنَ الفعليةِ، وذلكَ كُلُّهُ توسُّعٌ مِمن يَقولُهُ.

فإذا فهمتَ هذا فاعلمْ أنّ المؤنثَ الحقيقيَّ إذا أسندتَّ إليه الفعلَ الماضيَ وجعلتَهُ فاعلاً بهِ أو مفعولاً لم يُسمَّ فاعلُه، فتقولُ: قامت هِندُ، وقعدت زينبُ، ومعَ المفعولِ الذي لمْ يُسمَّ فاعلُهُ ضُربت هِندُ، وأُكرمتْ فاطمةُ، وحُكِيَ أنّ مِنَ العربِ من يقولُ: حضَرَ القاضيَ اليومَ امرأةٌ (١) ذكرَ بعضُهُم أنه جاءَ بِلا فصلٍ، وهُوَ نادِرٌ، وحَكَى سيبويهِ (٢): "قالَ فُلانَةُ" امرأةٌ وقدْ جاءَ في الشعرِ ضَرُورةً: (٣)

لَقدْ وَلَدَ الأُخَيطِلَ أُمُّ سَوءٍ ... على بابِ استِهَا صُلُبٌ وَ شَامُ

وإن كانَ المؤنثُ غيرَ حقيقيٍّ وكانَ فاعِلاً ومفعُولاً لم يُسمَّ فاعلُهُ لِفعلٍ ماضٍ كنتَ مُخيراً في إثباتِ التاءِ وحذفِهَا، فتقُولُ طَلَعَ الشمسُ وطلعتِ الشمسُ، وهَبَّ الريحُ وهبتِ الريحُ، قالَ النابغةُ: (٤)

* وَهَبَّ الريحُ مِن تِلْقاءِ ذِي أُرُلٍ *

---

(١) هذا القول في الكتاب ٣٨/٢.

(٢) الكتاب ٣٨/٢.

(٣) الشاهدُ لجرير وهو في ديوانه ٥١٢، ٥١٥ ومن شواهد المقتضب ١٤٨/٢ والخصائص ٤١٤/٢ والأمالي الشجرية ١٥٢/٢-١٥٣، والانصاف في مسائل الخلاف ١٧٥/١ وشرح المفصل لابن يعيش ٩٢/٥ والضرائر لابن عصفور ٢٧٨ وشرح شواهد الايضاح للقيسي ١٧٥/١ وشرح ألفية ابن معطي ٤٨٢/١ وأوضح المسالك ٣٥٧/١ والاشموني ١٢٨/١ والتصريح على التوضيح ٢٧٩/١ والشاهد فيه حذف علامة التـأنيث من قوله: "ولدَ" ووجهُ الكلامِ ولدتْ وهُوَ على الضرورةِ، وانمّا يحسنُ مثلُ هذا فيمَا لا يعقِلُ؛ لأن تأنيثه غير حقيقي.

(٤) الشاهد للنابغة الذبياني ديوانه ١٢٨ وهو في أشعار الشعراء الستة الجاهليين اختيار الاعلم ٢١٤ واللسان (أرل) و (صرم) والشاهدُ فيهِ إثباتُ علامةِ التأنيثِ في الفعل للمؤنثِ غيرِ الحقيقيّ وعجزه:

* تُزجِي مَعَ الليلِ مِن صُرّادِهَا صِرَمَا *

وقالَ امرؤُ القيس : (١)

* وَهَبتْ لَهُ رِيحٌ بِمُختَلِفِ الصُّوى *

وكُسرتِ القدرُ ،وكُسِرَ القدرُ ، وينوبُ مَنابَ هذِهِ التاءِ في الفِعلِ المضارِعِ تــاءُ المُضَارَعةِ تقولُ: تَقومُ هندُ ، وتَجِيءُ زينبُ ولاَ يجوزُ غيرُ ذَلكَ ، وكذلكَ تقولُ: تكرمُ هِندُ ، وتسيرُ زينبُ،ولا يجوزُ بالياءِ.

وما كانَ مؤنثاً غيرَ حقيقيٍّ ، فقياسُهُ أن يكونَ بالتاءِ مرةً ، وبالياءِ أخرى ، فتقولُ : تَطلعُ الشمسُ ويطلعُ الشمسُ، وكَذلِكَ ما أشبهَهُ ، وكذلِكَ أيضًا تاءُ التأنيثِ فِي اسمِ الفَاعِلِ واسمِ المفعــولِ تَقولُ: مررتُ بِرَجُلٍ قَائمَةٍ أُمُّهُ ، وبِرَجُلٍ مُكرمَةٍ أختُهُ،ولا يجوزُ حذفُهَا إلاَّ أن يَشِذَّ (٢) شيءٌ،فإن كَانَ غَيرَ حقِيقِيٍّ قُلتَ : مررتُ برجُلٍ ناظرةٍ عينُهُ ، ونَاظِرٌ عينُهُ ، واسمُ المفعولِ كَاسمِ الفَاعِلِ في ذَلِكَ.

فإذا أسندتَ الفعلَ إلَى ضمِيرِ المؤنثِ الحقيقيِّ أو إلى ضَمِيرِ غيرِ الحقِيقيِّ وَجبَ إثباتُ العلاَمةِ أعنى التاءَ في الجميعِ، كقولكَ : هندُ قامتْ ، ولا يجوزُ هندُ قَامَ ، وهندُ أُكرمتْ، ولا يجوزُ هِندُ أُكرِمَ، ولاَ الشمسُ طَلَعَ إلاَّ أن يَشذَ شيءٌ في ضرورةٍ ،كقولهِ: (٣)

فَلاَ مُزنَةٌ وَدَقَتْ وَدقَهَــا   وَلاَ أرضَ أبقَلَ إبقَا لَهَــا

أرادَ : أبقلَتْ .

---

(١) الشاهدُ لامرئِ القيس ، ديوانه ٣٠ وأشعار الشعراء الستة الجاهليين ٤٧ والشاهدُ فِيهِ كالذى قبلَهُ ، والصُّوَا جمع صُوَّةٍ ، والمرادُ بِهَا هُنَا الاماكِنُ الِتي يختلفُ فِيهَا هُبوبُ الرِيَاحِ ؛ وعجزه :

* صَبًا وشَمَالٌ في مَنَازِلِ قُفَّالِ *

وهو من قصيدة مشهورة مطلعها :

ألاَ عِمْ صَبَاحًا أيهَا الطَلَلُ البَالِي   وهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كَانَ فِي العُصُرِالخَالِ

(٢) فى الأصل:الايشهر شيء، والصواب ما أثبتناه.

(٣) الشاهد فى سيبويه ٢/ ٤٦ لعامِرِ بنِ جُوينٍ الطائي واستشهد بــه الاخفش في معاني القرآن ٢/ ٥٢٠ والفراء أيضا في معاني القرآن ١/ ١٢٧ وابن جنى في الخصائص ٢/ ٤١١ وابن الشجرى فى الامالي ١/ ١٥٨ - ١٦١ وابن يعيش في شرح المفصل ٥/ ٩٤ وشرح شواهد

===

وكذلِكَ اذا أَسندتَ اسمَ الفاعِلِ أو اسمَ المفعولِ الى ضَمِيرِ المؤنثِ الحقيقِيّ أو ضَميرِ المؤنثِ غيرِ الحقيقِيّ ثبتتِ التاءُ ، نحوَ : مررتُ بامرأةٍ قائمةٍ، أو بامرأةٍ مُكرمةٍ، أو مررتُ بقِدرٍ غاليةٍ، و بقدرٍ مَكسورةٍ ، وذلِكَ كلّهُ في اسمِ الفاعِلِ أو اسمِ المفعولِ الجارِي على فِعلِهِ ، فإن لم يكُنْ جارِيًا على فِعلٍ وكانَ لِلنسَبِ لمْ تثبتِ التاءُ لاَ مَعَ الظاهِرِ ولاَ مَعَ المضمَرِ ، كقولِكَ : مررتُ برَجُلٍ ضَامِرٍ مُهرتُهُ، ومررتُ بِمُهرَةٍ ضامِرٍ [صَاحِبُها] (١)

١٠٧ / وكـذلِـكَ تلزمُ تاءُ المضارَعةِ في الفعلِ المضارِعِ اذ أسنَدتَهُ لضميرِ المؤنثِ حقيقيًّا كانَ أو غيرَ حَقيقِيّ ، كقولِكَ : هِندُ تقومُ ، والشمسُ تطلُعُ ، ولاَ يجُوزُ هِندُ يَقومُ، ولاَ الشمسُ يَطلُعُ .

ألفاظ الكتاب :

قوله : (أقسامُ الكلامِ ثَلاثَةٌ : أسماءٌ ، وأفعالٌ ، وحروفُ معانٍ) (٢)

ثمَّ قَالَ بعدَ ذَلِكَ : (فَأمّا الأفعالُ فَمذكّرةٌ كلُّهَا) (٣)، اعلمْ أنهُ توسّعَ فِي هذَا الكلامِ، وذَلِكَ أنهُ أرَادَ الافعالَ الباقِيةَ على وضعِهَا الاولِ ،وأرادَ بتذكِيرِهَا أنهَا لاَ يلحقُهَا تاءُ التأنيثِ الدَّالةُ على تأنيثِ الفَاعِلِ أو المفعولِ الذِي لم يُسمَّ فَاعِلهُ وإن لحقتْهَا في اللفظِ ، كقولِكَ : قامتْ هِندُ فلمْ تلحقْ دَلالةً على تأنِيثِ الفعلِ، اذِ الفعلُ اذَا بَقِيَ على وضعِهِ لاَ يُقبَلُ فِيهِ تذكِيرٌ ولاَ تأنيثٌ، ولكِنْ أُطلِقَ عليهِ أنهُ مُذكّرٌ على جهَةِ التشبيهِ بِالمذكّرِ الحقِيقِيّ أو غيرِ الحقِيقِيّ في كونِهِ لاَ تلحَقهُ تاءُ التأنيثِ دَلالةً على تأنيثٍ فِيهِ ، فإنّ المُذكّرَ لاَ تأنيثَ فِيهِ فلمّا استوَى مَعَهُ في كونِهِ لاَ تلحَقهُ تاءُ التأنيثِ دَلالةً على تأنيثٍ فِيهِ أُطلِقَ عليهِ مُذكّرًا تَشبِيهًا بِالمذكّرِ ، كمَا ذكرتُ لَكَ.

=== الإيضاح للقيسي ٤٩٩/١ وأوضح المسالك ٣٠٤/١ والاشموني ١٣٦/١ والتصريح على التوضيح ٢٧٨/١ . والشاهد فيه قوله : أبقَلَ إبقالَهَا حيثُ حذَفَ تاءَ التأنيثِ مِنَ الفعلِ الذِى هُوَ أبقَلَ مَعَ أن فاعلَهُ ضميرٌ مستترٌ عَائِدٌ على مُؤنثٍ غيرِ حَقيقِيّ وهيَ الأرض وذلكَ ضرورة .

(١) زيـادة يقتضيها السياق .

(٢) الجمل : ٢٩٠ .

(٣) الجمل : ٢٩٠ .

وَقولُهُ : (وأمّا الحروفُ فتذكَّرُ وتُؤنثُ ، تقولُ هَذِهِ ألفٌ وهذَا ألفٌ)(١)،

اعلمْ أنهُ ذَكرَ في هَذَا البابِ حروفَ المعَاني وكَانَ حقُّهُ أن يتكلَّمَ عليهَا ويُبيّنَ تذكِيرَهَا وتأنيثَهَا على الوجهِ الذِي يَجوزُ ثمّ يأتِي بعدَ ذَلِكَ بِحرُوفِ التهَجِّي تبَعاً اذْ لَمْ يَذكُرْهَا فِي صَدرِ هذَا البَابِ .

وكونُهُ ذَكرَ حروفَ المعانِي وتركَ تمثيلَهَا مُذكَّرةً ومُؤنثةً وأخذَ يتكلَّمُ على حُروفِ التهجّي غيرُ سَدِيدٍ ، والعُذرُ لَهُ في تركِ تمثِيلِهَا مُذكَّرةً ومُؤنثةً أنهُ اتكَلَ على تمثِيلِ المقرئِ عندَ التعليمِ، وقَد بينَّا تذكِيرَهَا وتأنيثَهَا قبلُ ، فَلاَ يَحتاجُ الى الإعَادَةِ ، وأنشدَ أبُو القَاسِمِ في البابِ :(٢)

* كَافاً وَمِيمَيْنِ وَسِيناً طَاسِماً *

هُوَ شطرُ رجزٍ وقبلَهُ : * تَخَالُ منهَا الأرْبُعَ الرَّوَاسِمَا *

وقائلُهُ مجهولٌ ، والطَّاسِمُ الدَّارسُ المتغيرُ ، وموضعُ الشاهِدِ فِيهِ تذكِيرُ السينِ فى قوله : (وسيناً طَاسِماً) ولو أنثَ لَقالَ : طاسمةً ، لانّ طاسِماً اسمُ فَاعِلٍ منْ طسمَ اذَا دَرَسَ وتَغيّرَ، وذَكَّرهُ على معنَى الحرفِ أوِ الشكلِ ، واذَا أنثَ فَعلَى توهمِ قولِهِ : هَذِهِ سينٌ حَسَنَةٌ يَكُونُ تأنيثُهُ على معنَى الصورةِ ، وكافاً منتصبةٌ على أنهَا مفعولٌ ثانٍ لتخَالُ ، لانهَا بمعنَى تَحسَبُ، والمفعولُ الأولُ فِي الشطرِ الأولِ وهُوَ قولُهُ :

* تَخَالُ مِنهَا الأربُعَ الرواسِمَا *

---

(١) الجمل : ٢٩٠ .

(٢) الجمل : ٢٩٠ .

والشاهد من شواهد سيبويه التي لا يعلم قائلوها وهو فى الكتاب ٣/٢٦٠ ومعاني القرآن للزجاج ١/٦٠ وشرح سيبويه للسيرافي ١/١٩٨ واستشهد به ابن جنى في سر الصناعة ٢/٧٨٢ وهو في الحلل في شرح أبيات الجمل ٣٤٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦/٢٩ ، والملخص لابن أبي الربيع ١/٦٣٤ والشاهد فيه كما ذكر قوله : طاسماً ، فذكَّر السِّينَ ولم يقل : طَاسِمَةً .

وأنشدَ أيضاً : (١)

* كَمَا بينتْ كَافٌ تَلوحُ ومِيمُهَا *

وهُوَ للراعِي أبي جَندَل، وكَانَ مِن سَادَاتِ بَنِي نُميرٍ ، وانَّمَا لُقِبَ بِالرَّاعِي لقولِهِ في صِفَةِ نَاقةٍ : (٢)

لَهَا أمرُهَا حتَّى اذَا مَا تَبوأتْ بِأخفَافِهَا مَرعىً تَبَوَّأ مَضْجَعَا

فَقيلَ : لَا يَصفُ الناقةَ بِهذَا الوصفِ الاَّ رَاعٍ ، ثُمَّ استمرَّ عليهِ اسمُ هذَا الاسمِ ، والآياتُ : جمعُ آيةٍ وهيَ العلَامَةُ التِي تَبقَى فِي المنزلِ بعدَ رَحيلِ أهلِهِ عَنهُ وهيَ الأثَافِيُّ والرَّمَادُ والنُّوَى والآرِيُّ ، ومَا أشبَهَ ذَلِكَ .

وَأبَانَ فِي البيتِ : بِمعنَى استبَانَ والكَافُ مِن قولِهِ : (كَمَابُينَتْ) فِي موضعِ الصفةِ لمصدرٍ مَحذوفٍ كَأنهُ قَالَ : أَبَانَ آيَاتِهِ ،

* كَمَا بُينتْ كَافٌ تَلوحُ ومِيمُهَا * / /١٠٧

كَمَا بُينتْ صورةُ كافٍ فَتأنيثُ الكافِ انمَا هُوَ على معنَى الصورةِ ، وهُوَ موضعُ الشَّاهِدِ في البيتِ ، وَكَذلِكَ تأنيثُ الضميرِ في قوله (تَلوحُ) انمَا هُوَ على تَأنيثِ الصورةِ .

---

(١) الجمل : ٢٩٠ .
والشاهد للراعي وهو من شواهد سيبويه في الكتاب ٣/ ٢٦٠ والمقتضب ١/ ٢٣٧ و ٤/ ٤٠ ومعاني القرآن للزجاج ١/ ٦١ واستشهد به ابن جني في سر الصناعة ٢/ ٧٨٢ وهو في الحلل في شرح أبيات الجمل ٣٥٠ وشرح المفصل لابن يعيش ٦/ ٢٩ والملخص لابن أبي الربيع ١/ ٦٣٤ ، وصدره :

* أهَاجَتكَ آياتٌ أَبانَ قَديمهَا * ويروى : أشاقك .

(الجمل ٩٠) والشاهِدُ فِيهِ تَأنيثُ الكَافِ عَلى مَعنَى الصورةِ في قولِهِ :

* كَمَا بُينتْ كَافٌ تَلوحُ ومِيمُهَا *

(٢) قال ابن سلام الجمحي : اسمه عبيد بن حصين بن جندل . وسمي رَاعِيَ الإبِلِ لكثرةِ صفتِهِ للإبِلِ وحسنِ نعتِهِ لَهَا فَقَالُوا مَا هذَا الاَّ رَاعِيَ الإبِلِ فلزمتهُ . ينظر : طبقات فحول الشعراء ٢/ ٢٩٨-٢٩٩ ، وقال أبو علي القالي : وانما يَجيىءُ راعياً لقوله :

لَهَا أمرُهَا حَتَّى اذَا مَا تَبوأتْ لِأخفَافِهَا مَرعىً تَبوأَ مَضجَعَا

ينظر الامالي ٢/ ١٤٠ والشعر والشعراء ١/ ٤١٥ والمؤتلف ١٢٢ .

ويشبهونَ علاماتِ الدارِ ورُسومَها ، وما بقيَ منها بحروفِ المُعجَمِ لمعنيَيْنِ : أحدهُما : دِقةُ الحروفِ ؛ لأنَّ الرسومَ إذا خلتِ الدّارُ تغيرتْ وذهبَ كثيرٌ من أجسامِها حتّى يَدِقَّ فتصيرُ حروفُ المُعجَمِ في الدقةِ ، والثاني : أنَّ حروفَ المعجمِ إذا انضمتْ في كلمةٍ "مّا" تدلُّ على معناها وكذلكَ رسومُ الدارِ تدلُّ على أنه كانَ في الدارِ ساكنونَ ، وهذا النوعُ كثيرٌ في أشعارِ العربِ، منْ ذلكَ قولُ امرئِ القيسِ:(١)

لِمنْ طَلَلٌ أبصَرتُهُ فَشجَانِي كَخطِّ زَبُورٍ في عَسِيبِ يَمانِ

وكانتِ العربُ لاَ تعرفُ حروفَ المُعجمِ ؛ لأنها كانتْ لاَ تكتبُ إلاَّ أنها يقالُ لها هذا الشكلُ الذي هُوَ شكلُ الحرفِ أو فَاءٌ أو غير ذلكَ من حروفِ المُعجمِ اسمهُ كذَا ، فتبصرَ الشكلَ وتعرفَ اسمَهُ فتشبه بِهِ بقايَا الدارِ ورُسُومَها ، وكَانَ يكتبُ في الجاهليةِ أهلُ الكتابِ: اليهودُ والنصارى .

قولهُ : (وإنمَا المقصودُ بالتذكيرِ والتأنيثِ الأسماءُ)(٢)، يُشيرُ في هذا الكلامِ إلىَ أنَّ ما ذُكِّرَ وأُنثَ إنّما هُوَ اسمٌ للحرفِ في نظمِ الكلمةِ ، وكذلكَ الفعلُ إنّما يُذكّرُ ويؤنثُ إذا جُعِلَ اسماً، وكذَلِكَ حروفُ المعاني ، وقد تقدمَ بيانُ ذلكَ كلِّهِ.

قوله : (فأصلُ الأسماءِ التذكيرُ ، والتأنيثُ داخلٌ عليهَا)(٣)،

اعلمْ أنَّ النحويينَ يَستدِلّونَ على هذهِ الدّعوى بِدَليلَينِ : أحدُهُما : أنَّ الشيءَ مذكّرٌ وهُوَ ينطلِقُ على المذكّرِ والمؤنثِ ، ووجهُ الدّليلِ منهُ أنّ الشيءَ لمّا كَانَ لفظهُ مُؤكداً كانَ حقهُ أن يكونَ مُختصًّا بالمسمياتِ المذَكّرةِ فَدخولُ الأسماءِ المؤنثةِ تحتهُ إنما هُوَ دُخولُ شيءٍ تحتَ ما لاَ يُناسِبُهُ ، فهيَ فرعٌ

---

(١) الشاهد لامرئ القيس ، ديوانه ٨٥ وهو في شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ٥٢٦ وأشعار الشعراء الستة الجاهليين ، اختيار الأعلم ٧٨.

(٢) الجمل : ٢٩١.

(٣) الجمل : ٢٩١.

بالدخولِ تحتَ هذا المُذَكَّرِ الذِى هُوَ الشىءُ إذْ لاَ مُناسَبةَ بينَ المُذَكَّرِ والمؤنثِ ، فأصلُ الاسمِ المذكَّرِ أن يَقَعَ على المذكَّرِ ، وأصلُ المؤنثِ أن يَقَعَ على المؤنثِ ، وهذا الدَّليلُ لاَ يتمُ الاَّ بأن لاَ يُوجدَ اسمٌ مؤنثٌ يدخُلُ تحتَهُ المذكَّرُ والمؤنثُ ، فإنهُ لمن وُجدَ اسمٌ عامٌ كالشىءِ تقابلَ الدليلانِ فلَمْ يَكُنْ دُخولُ المؤنثِ تحتَ المذكرِ الذِى هُوَ الشىءُ دليلاً على فرعيتِهِ ، لأنَّ في مُقابلتِهِ اسماً مُؤنثًا يدخُلُ تحتَهُ المذكرُ والمؤنثُ ، ولَكِنهُ لاَ يوجَدُ ذَلكَ ، فَلا يُعلمُ فى كلامِ العربِ اسمٌ يقعُ للمذكرِ والمؤنثِ كالشىءِ.

قلتُ : فَإنِ اعترضَ مُعترضٌ بحقيقةٍ ، وهِيَ مُؤنثةٌ ، ومَعَ ذلكَ هِيَ واقعةٌ علىَ المذكرِ والمؤنثِ ، كالشىءِ فالجوابُ : أنَّ حقيقةَ الشىءِ ليسَ المرادُ بِهَا الإبانةُ عنهُ عمومًا كالشىءِ ، وإنمَا المرادُ بِالحقيقَةِ الصفةُ التِى يمتازُ بِهَا المطلوبُ تعريفُهُ ، فإذا هِيَ واقعَةٌ على صفةٍ يَقَعُ بِهَا الامتيازُ بَينَ الاشياءِ ، والصفةُ مؤنثةٌ ، فطابَقَ لفظُهَا معنَاهَا ، ولَمَّا كانتِ الصفَةُ التي يكونُ بِهَا الامتيازُ انطلقتْ فِي حقِّ المذكَّرِ والمؤنثِ ، لاَ للإبانةِ مِن حيثُ هُوَ هُوَ ، بلْ مِن حيثُ الصِفةُ الخاصةُ ، والصفةُ مؤنثةٌ ، فسقَطَ الإعتراضُ بِهَا على مَن ادَّعَى شُمولَهَا لِلمذَكَّرِ / والمؤنثِ ، كَشمولِ شىءٍ. ١٠٨/

والدليلُ الثانِى : لكونِ التذكيرِ أصلًا كونُهُمْ يأتُونَ بالتأنيثِ زائدًا على الاسمِ الواقعِ على المذكرِ فِي" قائِمٍ وقائمةٍ" وما أشبَهَ ذلكَ ، فإنَّ قائمًا واقعٌ على المذكرِ ، فإذا أرادُوا التأنيثَ زادُوا التاءَ ، والزيادةُ فرعٌ عَنِ الذِى زيدتْ عليه.

ثم قَالَ : (ألاَ ترَى أنَّ الشىءَ مُذكرٌ ، وهوَ يقعُ على كُلِ مَا أُخبِرَ عنهُ فتقولُ : قائمٌ وقائمةٌ ، وذاهبٌ وذاهِبَةٌ ، فتدخلُ التأنيثَ على التذكيرِ) (١) ،

ظَاهرةُ الفاءِ في هذَا الموضعِ أنهاسبب وأنه لماثبتَ بعمومِ الشىءِ لِلمذكَّرِ والمؤنثِ أنَّ التأنيثَ فرعٌ على التذكيرِ ، جَعَلوا التأنيثَ فِي" قائمةٍ" فرعًا على التذكيرِ.

---

(١) الجمل : ٢٩١.

ولم يأتِ بقائم وقائمة دليلاً على أنّ التذكير هو الأصلُ والتأنيثُ فرعٌ عليه ، ولو قصد ذلك لاتى بالواو مكان الفاء ، فكان يقول : ألا ترى أنّ الشيء مذكرٌ وهو يقع على كُلِّ ما أُخبر عنه ، فتقول : قائمٌ وقائمةٌ ، وذاهبٌ وذاهبةٌ ، فتدخلُ التأنيثَ على التذكير ، فلو أتى به على هذا السّياق لاتى به دليلاً ثانياً ، ولكنهُ انّما جعل زيادة تاء التأنيث على صيغة التذكير مسببةً لقيام الدّليل على أنّ التأنيثَ فرعٌ عن التذكير ، وذلك الدليلُ هو عمومُ الشيء ، وذلك لا يعيدُهُ ، وان كانت زيادةُ التّاء على صيغة التذكير دليلاً على فرعيةِ التأنيثِ على التذكير .

قوله : (وعلاماتُ التأنيثِ ثلاثٌ : الألفُ المقصورةُ ، والألفُ الممدودةُ ، والتاءُ التي تُبدلُ في الوقفِ هاءً) ؛ (١) اعلمْ أنّ هذه العلاماتِ انما هيَ علاماتٌ في الأسماءِ الظّاهرةِ .

والزائدُ على الثلاثِ من علاماتِ التأنيثِ الكسرةُ في نحوِ ذلكِ ، ورأيتكِ يامرأةُ ، اذا خاطبتَ مؤنثاً ، وكذلكَ الكسرةُ في: أنتِ ، وقمتِ ، وقعدتِ في خطابِ المؤنثِ أيضاً ، والياءُ في تفعلينَ ، وتخرجينَ .

فأمّا الألفُ المقصورةُ فانها تلحقُ نوعينِ منَ الاسماءِ : أحدُهُما مختصٌ بالتأنيثِ ، والآخرُ غيرُ مختصٍ بهِ ، فمنَ المختصِ ما جاءَ على " فُعْلَى " بضمِ الفاءِ وتسكينِ العينِ ، فكلّ ما جاءَ على هذا الوزنِ فلا يكونُ الا مؤنثاً ، ولا تكونُ ألفهُ الاّ للتأنيثِ (٢) ، وهُوَ يكونُ اسماً غيرَ مصدرٍ ولا صفةٍ ، نحوُ : بُهمَى : اسم نباتٍ ، وحُزوَى : اسمِ موضعٍ قالَ ذو الرمةِ : (٣)

أدَاراً بِحُزوَى هِجْتِ لِلعَينِ عَبرَةً .... البيت

---

(١) الجمل : ٢٩١ .

(٢) قال سيبويه : " ولا يكون فُعْلَى والالفُ لغير التأنيث الاّ أن بعضَهم قال بُهمَاةٌ واحدةٌ وليسَ هذا بالمعروفِ " الكتاب ٤/ ٢٥٥ .

(٣) الشاهد لذى الرمة ، ديوانه ٦٤ وهو من شواهد سيبويه في

===

والاسمُ الذِي هُوَ مصدرٌ ، نحوُ : البُشرَى ، والرُّجْعَى ، والاسمُ الذِي هُوَ صِفةٌ ينقسمُ قسمينِ .

أحدهُمَا : أن يَكُونَ لَهُ مذكرٌ يُقابِلُهُ ، وهو صِفةٌ مِثلُهُ .

والثاني : أن لا يَكونَ لهُ مذكرٌ يُقابِلُهُ .

فالذي يَكُونُ لهُ مذكرٌ يقابِلُهُ وهُوَ صفةٌ مِثلُهُ ، فَكُلُّ مَا كانَ على وزنِ الفُعْلَى الذِي مُذكَّرُهُ الأفْعَلُ ، نحوُ : الفُضْلَى والأفْضل ، والكُبْرَى والأكْبَر ، وكَذَلِكَ : كُبْرَى النساءِ ومُذكَّرُهَا : أكبرُ الرجالِ وكَذَلِكَ ما أشبَهَهُ ، فَإنهُ يكونُ على وجهينِ : تَلزمُهُ الألِفُ واللاَّمُ ، أو يكونُ مُضَافاً كَمُذَكَّرِهِ .

وأمَّا القسمُ الثاني : وَهُوَ مَا ليسَ لَه مذَكَّرٌ يُقابِلُهُ ، فنحوُ : حُبْلَى ، وأُنثَى وخُنثَى ، ومَاجاءت فيه هذِهِ الألِفُ مِنَ الأبنيةِ المُختَصةِ بِالتأنيثِ على وزنِ فَعَلَى : أجَلَى ودَقَرَى ونَمَلَى (١) / ومَرَدَى ، وكلُّ ذَلكَ على وزنِ فَعَلَى ١٠٨/ بفتحِ الفَاءِ والعَينِ ، وهيَ أسمَاءُ مَوَاضعَ ، وجاءَتْ فِي الصفَاتِ ، نحوُ قولِهِم : نَاقةٌ مَلَسَى وَزَلَجَى ، وهُمَا السريعتانِ ، والوكَرَى : الشديدةُ العدوِ ، وفرسٌ وَثَبَى (٢) هذَا كلُّهُ على وزنِ فَعَلَى .

ومِمَّا جَاءَ فيهِ هذِهِ الألِفُ مِنَ الأبنيةِ مَا جَاءَ على فُعَلَى بضمِ الفَاءِ وفتحِ العينِ ، نحوُ : شُعَبَى وأُدَمَى مَكانَينِ ، وأُرَبَى لِلدَّاهِيةِ . (٣)

=== الكتاب ١٩٩/٢ والمبرد في المقتضب ٣٠٣/٤ وهوفى المحلى لابن شقير ٢٤ والإفصاح ١٤٢ وشرح ألفية ابن معطي ١٠٣٩/٢ والخزانة ١٩٠/٢ و ٣٣/١١ وشرح شواهد المغني للبغدادى ٨٠/٧ ، والشاهِدُ فِيهِ أنَّ ألفَ فُعَلَى لاَ تكونُ إلاَّ للتأنيثِ ويَكونُ هَذَا البنَاءُ اسماً غيرَ مصدرٍ ولاَ صِفَةٍ نحوُ : بُهمَى اسمُ نبَاتٍ وحُزْوَى اسمُ موضِعٍ .

(١) قال سيبويه في الكتاب ٢٥٦/٤ ويكون على فَعَلَى فيهِمَا فالاسمُ قَلَهَى وهيَ أرضٌ وأجَلَى ودَقَرَى ، ونَمَلَى . . .

(٢) قال ابن السكيت : ناقةٌ مَلَسَى تمرُّ مرًّا سَريعًا وناقةٌ زلَجَى تُنعَتُ بِالخِفةِ ، وناقةٌ وكَرَى شديدةُ العدوِ ، وناقةٌ وَثَبَى شديدةُ الوَثْبِ . حروف المقصور والممدود ٥٩ - ٦١ .

(٣) قال ابن السكيت : الأربَى وهيَ الدَّاهِيةُ ، والأُدَمَى حِجَارةٌ حُمرٌ في أرضِ قُشَيرٍ ، وشُعَبَى اسمُ بَلَدٍ ، وهيَ نَوادِرُ ، ينظر حروف المقصور والممدود ٥٧ .

فالأبنيةُ التي تلحقُهَا هَذِهِ الألِفُ هيَ مُختصَةٌ بالتأنيثِ ، فهَــذِهِ الأبنيةُ الثلاثةُ مُختصةٌ بالتأنيثِ،أعني : فُعْلى بِضَمِّ الفاءِ وسُكُونِ العينِ ،وفَعَلى بِفتحِ الفَاءِ والعَينِ ، وفُعَلى بِضمِّ الفاءِ وفتحِ العَينِ ، ولاَ يَجُوزُ أن تكونَ الالِــفُ فِيهَا لِلإلحاقِ ؛ لأنهُ ليسَ ثَمّ أصلٌ يُلحَقُ بِهَا أحدُهَا على وَزنِ فُعْلَلٍ عَلــى مذهَبِ البصريينَ .

والثاني : عَلى وزن فَعَلَلٍ ، والثَالِثُ عَلى وزنِ فُعَلَلٍ ، وإذَا لَــمْ تكُن ثَمّ أُصُولٌ عَلى هَذِهِ الأوزانِ لَمْ تكُنِ الألفُ فِي أمثالِهَا لِلإلحَاقِ ؛ لأنّ الإلحَاقَ لاَ بدَ أن يَكُونَ بأصلٍ مُتَكَلَّمٍ بِهِ في كَلاَمِ العَرَبِ ، كَمَا تقولُ : ألِفُ أرْطَى لِلإلحاقِ ؛ لأنهَا مُلحَقَةٌ بِجعفرٍ، فَعدَمُ تِلكَ الأصُولِ مَنَعَ أن تَجيءَ ألفُهَا لِلإلحاقِ مَــعَ أنّ تِلكَ الأمثلَةَ كُلّها جَاءَتْ ألفُهَا غيرَ مُنصرِفَةٍ فِي حَالِ التنكيرِ، فَيستدَلُ بِذَلِــكَ أيضًا عَلى أنّ الألِفَ لِلتأنيثِ .

وأمّا مَا لحقتْهُ هَذِهِ الألِفُ التي للتأنيثِ مِنَ الأبنيةِ التي تكُـــونُ مُشترَكَةً بينَ التأنيثِ والإلحَاقِ فَهوَ مَا لَحِقَ فِعْلى بكسرِ الفَاءِ وتسكينِ العَينِ ، وفَعْلى بفتحِ الفَاءِ وتَسكِينِ العينِ ، فَإذَا كانتْ ألِفُ التأنيثِ فِي فَعْلى المفتوحِ الفاءِ الساكِنِ العَينِ فَإنّ ذَلكَ الاسمَ الذِى لَحِقتْهُ يَكُونُ اسمًا غيرَ مَصدرٍ ،واسمًا مَصدرًا ، واسمًا صِفَةً.

فَالاسمُ غيرُ المصدرِ ، وغيرُ الصفةِ : سَلمَى ،ورَضْوَى ، والاسمُ الذِى هُوَ مَصدَرٌ : النَّجوَى ، والرَّعْوَى (١) والتَّقوَى ، والفَتوَى ، واللَّومَى (٢) يُرادُ بِهَا اللومُ الذِى هُوَ العذلُ، ومنهُ قَولُ الشاعِرِ : (٣)

أَمَا تَنفكُّ تركَبُنِي بِلَوْمَــى ... لَهِجْتَ بِهِ كَمَا لَهِجَ الفَصِيــلُ

---

(١) رضوى : اسم جبل ، والنجوى من التناجي ، والرعوى من رعاية الحفظ، والابقاء علىَ العهد . ينظر حروف المقصور والممدود ٦٦-٦٧ .

(٢) اللَّومَى : الملامةُ . ينظر اللسان (لوم).

(٣) الشاهد لأبي الغول كما في النوادر لأبي زيد ٤٩٨ والتكملة لابي علي ٣١٤ ،

===

وقالَ اللهُ تعالى ﴿ مَا يكونُ مِن نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إلاَّ هُوَ رَابِعُهُمْ ﴾.(١)

وأمَّا مَا كانَ اسمًا وهُوَ صِفةٌ ، فإنهُ يَكونُ على ضَربينِ أحدُهُما : أنْ يَكونَ مُفردًا ، والآخرُ : أن يَكُونَ جمعًا .

فالمفردُ مُؤنثُ فَعْلانَ ، نحوَ قولِهِمْ : سَكْرَى اذْ هُوَ مُؤنثُ سَكْرانَ ، وريَّانُ وريَّى ، وحَرَّانُ وحَرَّى(٢) ، وظَمآنُ وظَمْأَى ، وهُوَ مستمرٌّ.

وأمَّا مَا كانَ مِن ذَلِكَ جمعًا لِمفردٍ يَدُلُّ على الآفةِ والدَّاءِ ، نحوُ : جَريحٍ وجَرْحَى ، وصَريعٍ وصَرْعَى ، وكَليمٍ وكَلْمَى ، وَوَجٍ ووَجْيَ(٣) مِنَ الوَجَى الذي هُوَ الحَفَا، ومِن ذَلِكَ أسيرٌ وأسرَى ، ومَائِقٌ ومَوقَى ، وأحمَقُ وحَمْقَى ، وأنوكُ ونَوكَى(٤) ، وكَذَلِكَ مَا أشبَهَهُ ، وانمَا قِيلَ فِي هَذا البِنَاءِ إنهُ مُشتَرَكٌ ، لأنهُ جَاءَ على وزنِهِ مَا هُوَ مُنصرفٌ وألِفُهُ لِلإلحاقِ ، نحوُ: أرطَى الأَلِفُ أُلحقتْ بِجَعْفَرٍ وسَلْهَبٍ، وكَذَلِكَ عَلْقَى ، ومِمَّا يَدُلُّكَ عَلى أنَّ ألفَهُ لِلإلحاقِ أيضًا إلحاقُ عَلامةِ التأنيثِ لِهَذِهِ الألِفِ فَيقُولُونَ : أَرْطَاةٌ ، وعَلقَاةٌ، ولوْ كانتْ ألفُ أرطَاةٍ ألفَ تأنيثٍ لَمَا / لحقتْهَا التَّاءُ ، لأنَّ عَلامتيْ تأنِيثٍ لاَ تُوجَدُ فِي كَلمةٍ ١٠٩/ أ
واحدَةٍ، فَهذانِ دَليلانِ على أنَّ ألفَ "أرطَى" لِلإلحَاقِ: أحدُهُمَا : الصرفُ(٥)، والثَّاني : لحاقُ التاءِ.

والبِنَاءُ الثَّاني مِمَّا يَلحقُهُ أَلِفُ التأنيثِ وهُوَ مشترَكٌ "فِعْلَى" بكسرِ الفَاءِ

=== والمخصص ١٦/٨٨ وشرح المفصل ٥/١٠٩ والقيسي ٥٤٠ وابن بري ٣٥٧ والشاهد فيه قوله : "لَوْمَى" و هُوَ مصدرٌ يُرادُ بِهِ اللومُ. وفي النوادر لأبي زيد : "لهجت بِهَا".

(١) الآية ٧ من سورة المجادلة .

(٢) رَجُلٌ حَرانُ عَطشَانُ مِن قومٍ حِرَارٍ وحَرَارَى ، وامرأة حَرَى مِن نسوة حِرَارٍ وحَرَارَى عَطْشَى . اللسان (حرر).

(٣) الوَجَا : الحَفَا وقيلَ شدَّةُ الحَفَا . قالَ ابن السكيت : هُوَ أن يشتكِيَ البعيرُ باطِنَ خُفِهِ ، والفرسُ باطِنَ حَافِرِهِ ، فَهُوَ وَجٍ .
قال ابن السكيت : والوجَى بِاليَاءِ يُقالُ وَجِيَ البعيرُ يَوْجَى . حروف المقصور والممدود ١١٩ .

(٤) النُوكُ بالضمِ الحمقُ والجمعُ : نَوكَى . قال سيبويه : أُجْرِيَ مُجْرَى هَلْكَى . اللسان (نوك).

(٥) فى الاصل : للصرف ، والسياق يعطي ما أثبتناه.

وتسكين العين، فإذا كانت الألف فيه للتأنيث فإنه يجيء اسماً غير مصدر واسماً مصدراً، واسماً (١) هو جمع، وهو قليل فيه، ولم يأت صفة، فالاسم غير المصدر الذي ليس بجمع هو: الشيزى والدفلى (٢)، والمصدر، نحو: الذكرى، والجمع، نحو: حجلى في جمع حجل، قال الشاعر (٣):

فارحم أصيبيتي الذين كأنهم ... حجلى تدرج في الشربة وقع

وكذلك الظربى جمع ظربان، وقال القتال الكلابي (٤):

يا أمة وجدت مالاً لِلا أحد ... إلا لظربى تفاست بين أحجار

ولا يعرف جمع على هذا المثال إلا هذين الاسمين، قال أبو علي (٥) في الإيضاح "الظربان دابة شبيهة بالقرد".

وأما الهمزة التي تجيء للتأنيث بعد ألف التي في نحو: حمراء وصفراء وما أشبه ذلك، فهي منقلبة من ألف التأنيث في حبلى، وسكرى، وإنما قلبت همزة لأجل وقوعها متطرفة بعد ألف المد، ولم يمكن النطق بهما من حيث هما ساكنان، ولا تتصور الحركة في أحدهما، فقلبوا الأخيرة إلى حرف يلتبس بهما، فإن الهمزة تنقلب أيضاً ألفاً.

فإن قيل: ولأي شيء ادعيتم أنها منقلبة عن ألف التأنيث، ولم لم تقضوا بأنها من علامة التأنيث بنيت الكلمة عليها، كما بنيت عليها في قولك:

---

(١) في الأصل: واسم، والسياق يعطي ما أثبتناه.

(٢) قال ابن السكيت: والشيزى خشب أسود، والدفلى شجر، والسيمى العلامة. حروف المقصور والممدود ٦٨.

(٣) الشاهد سبق تخريجه في باب التصغير/٢٧٢، والشاهد فيه هنا جمع حجل على حجلى وهو قليل.

(٤) الشاهد للقتال الكلابي واسمه عبيد بن المضرحي، وهو من شواهد أبي علي الفارسي في التكملة ٣١٩ وانظر شرح شواهد الإيضاح للقيسي ٥٤٨/١ وابن بري ٣٦٧ والشاهد فيه جمع ظربان على ظربى وذلك قليل.

(٥) ينظر التكملة ٣١٩.

حُبلَى ، وسَكْرى ؟ فَالجَوابُ : عن ذَلِكَ بأن يُقَالَ : لَا يكونُ علامةً للتأنيث لأمرين :

أحدُهَما : أنهمْ لم يَجعَلُوا عَلامَةَ التأنيثِ همزةً قطّ غيرَ هذا الموضِع.

والـثاني : أنـها لَوْ كانتْ عَلامةً لِلتَّأنيثِ لثبتَتْ فِي تصريفِ الكلمَـةِ وهُوَ الجمعُ فِي لغةِ مَن يُحقِقُ الهمزةَ ، وكانُوا يَقُولُونَ في صَحَارِي: صَحَـارَى ولمْ يفعَلُوا ذَلكَ ، وذلكَ أنّ الحرفَ الصحيحَ اذا زِيدَ[١] في آخِرِ الكلمةِ ثبتَ فِي تصريفِهَا ، ألاَ ترَى الى قولِهِمْ : زُرقُمٌ لما زَادُوا الميمَ في المفردِ أبقوهُ فِي الجمعِ فَقَالُوا : زَرَاقِمُ.

فَإذَا فهمتَ هذَا فاعلمْ أَنّ هذِهِ الهمزةَ تلحقُ أبنيةً مختَصـةً بِالتأنيثِ، ولاَ تلحَقُ الاّ اياهَا، وقدْ لَحِقتْ بِنَاءً واحدًا غيرَ مُختصٍّ بالتأنيـثِ، فِمنَ المختَصِّ بِالتأنيثِ "فَعْلُ" بِفتحِ الفَاءِ وتسكينِ العَينِ، وهَذَا البِنَاءُ[٢] لا يكونُ الاّ للتأنيثِ، ويَكُونُ اسمًا غيرَ صفةٍ ولاَ مصدرٍ ، ويَكُونُ مَصدرًا، ويَكُـونُ صفةً .

فَالاسمُ الذِي هُوَ غيرُ مَصدرٍ ولا صفةٍ عَلى ضربينِ : اسمٌ مفردٌ لاَ يرادُ بِهِ الجمعُ ، نحو: الصَّحرَاءُ ، والبَيْدَاءُ .

واسمٌ مُفردٌ يَكُونُ اسمًا لِلجَمعِ ، نَحوُ: الطَّرفاءُ[٣] ، والقَصْبَـاءُ اسمٌ لِجَمَاعةِ القَصَبِ والطَّرفِيهِ ، والمصدرُ ، نحو : الضَّرَّاءُ والسَّرَّاءُ والبأسَاءُ والنعماءُ ، والصفَةُ ، نَحوُ : حَمرَاءُ . وصفراءُ وما أشبَهَ ذَلِكَ.

ومَنَ المختَصِّ بالتأنيثِ "فُعَلاَءُ" بضمِ الفاءِ وفتحِ العينِ وَيكُونُ مفْـرَدًا وجمعًا، فالمفردُ / نحوُ : رُحَضَاءُ ، وعُرَوَاءُ[٤] ، ونُفَسَـاءُ ، ٠٩

---

(١) في الأصل : اذا أزيد . والصواب ما أثبتناه.

(٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٥/ ١١٠.

(٣) في الأصل: الظربان ، والنصباء ، والصواب ما أثبتناه.

(٤) ينظر الكتاب ٤/ ٢٥٧ -٢٥٨ والمقصور والممدود للفراء ، والعرواء قرة الحمّى وَمسّها أول ما تأخذ مِنْ عرا يَعرُو ، والرُّحضاءُ : العَرَقُ.

وعُشَرَاءُ [١]، والجمعُ :فُقَهَاءُ وعُلَماءُ وصُلَحَاءُ، ومنهُ "أَفعِلاَءُ"، نحوُ: أنبياءُ وأصفياءُ، ومنهُ "فِعَلاَءُ"، نحوُ: سِيَرَاءُ [٢]، ومنهُ "فَاعِلاَءُ"، نحوُ قولك: قاصِعَاءُ [٣]، ومنهُ "فِعْلِيَاءُ"، نحوُ: كِبرِيَاءُ [٤]، ومنهُ "فَعُولاَءُ"، نحوُ: بَرُوكَاءُ، ومنهُ "فَعْلُلاَءُ" نحوُ: "عَقْرَبَاءُ" [٥]، وقالوا خُنفُسَاءُ، ومنهُ "فَعِلِيَّاءُ"، نحوُ: زَكريَاءُ، وهُوَ يُمَدُّ، ويقصَرُ.

وأمّا البِنَاءُ الذي لحقتهُ وليسَ هُوَ مُختصًّا بالتأنيثِ فَهُوَ: فِعِلاَّءُ بكسرِ الفاءِ والعينِ وتشديدِ اللاّمِ، فَلَوْ جَاءَتْ فِيهِ للإلحَاقِ لمْ يكنْ ذَلِكَ مُمتَنِعًا، وَوَجدنَا في الأصُولِ سِنِمَّارًا، وهُوَ على وَزنِ فِعِلاَّلٍ [٦]، فَكأنَّ كونَها فِيهِ للإلحَاقِ هُوَ الأصلُ، ولكنهُ كُلُّ مَاجَاءَ على هذا البِنَاءِ مَمَّا فِيهِ همزةٌ جَاءَ غيرَ منصرفٍ،فَعَلِمْنَا بِذَلِكَ أنّها للتأنِيثِ، نَحوُ قولِهِمْ :لِقَطَنِ الطَّائِرِ زِمِجّي، وزِمِكّي [٧].

وأمّا الأبنيةُ المختَصَّةُ المتقدِّمَةُ فلمْ يجيئْ مِنهَا شَيءٌ في الأصُولِ؛ فَلذَلِكَ حُكِمَ عَلى أنَّ كُلَّ همزةٍ فِيهَا للتأنيثِ،ولاَ يمكنُ أن تكونَ لِلإلحاقِ.

قولُهُ: (والهَاءُ في قَولكَ قَائِمةٌ وقاعدةٌ) [٨]، اعلمْ أنَّ هذِهِ الهَاءُ هيَ تَاءٌ في النطقِ وانمَا سُميتْ هَاءً؛ لأنهَا مِنْهَا الهَاءُ في الوَقْفِ في مَذهَبِ

---

(١) ينظر الكتاب ٤/٢٥٧-٢٥٨ والمقصور والممدود للفراء ١٠ والعُشَراءُ: الناقةُ التي أتىَ عَليهَا مِن يوم حملت عشرةُ أشهرٍ.

(٢) ينظر الكتاب ٤/٢٥٨.

(٣) الكتاب ٤/٢٥٠ وحروف المقصور والممدود لابن السكيت ٧٦.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) ينظر الكتاب ٤/٢٦٣ وشرح المفصل ٥/١١٢ والبُرَكَاءُ: الثَّباتُ في الحربِ وَهُوَ مِنَ البرُوكِ يُقَالُ: بَرَاكِ بَرَاكِ، والعَقرَباءُ: الأنثىَ مِنَ العقارِبِ.

(٦) ينظر الكتاب ٤/٢٩٥.

(٧) الزِّمِكَّى والزِّمِجَّى: لغتانِ يُقصَرانِ ويُكتَبَانِ بالياءِ: أصلُ ذَنَبِ الطائِرِ. ينظر المقصور والممدود للفراء ٨١ وفي القاموس: والقطن مابين الوركين، أصل ذنب الطائر.

(٨) الجمل ٢٩١.

أكثر العرب، و منهم من يتركها على حالها في الوقف ، كما قال الراجز: (١)

* بل جوزتيهاء كظهر الحجفت *

أراد الحجفة ، وقول الآخر: (٢)

اللهُ نجّاك بكفّيْ مسلمتْ من بعد ما وبعدما وبعدمتْ

صارت نفوس القوم عند الغلصمتْ وكادت الحرّة أن تدعى أمتْ

أراد : مسلمة ، والغلصمة ، وأمة، وتكتب على مذهب من يقف عليها بالهاء هاءً في الخطّ على حكم الوقف في اللفظ والمراعى الوصل ، وعلى لغة من يقف عليها بالتاء تكتب تاءً في الخطّ .

ومن أحكامها: أنّ ما قبلها لا يكون إلاّ مفتوحاً أو في تقدير المفتوح ،

أمّا المفتوح فكثير ، نحو : قائمة ، وقاعدة .

وأمّا ما في تقدير المفتوح فكلّ تاء تأنيث كان قبلها ألف ، نحو: فلاة ، وغداة ، وما أشبه ذلك تقدر في الألف فتحة وتقدرها مقلوبة عن حرف متحرك .

والتاء تدخل في الأسماء لمعانٍ كثيرة.

أحدها : أنها تدخل فيها فرقاً بين المؤنث والمذكر في صفاتهما الجارية على الفعل ، نحو: قائم وقائمة ، وقاعد وقاعدة .

---

(١) هذا الرجز نسبه ابن بري في شواهد الإيضاح ٣٨٦ لسؤر الذيب ، ونسبه القيسي في شواهد الإيضاح ٥٧٤/٢ لأبي النجم العجلي ، وهو من شواهد الأخفش في معاني القرآن ٢٧١/١ والمسائل المسكريات ١٤٢ والمحتسب ٢٩٢/٢ ،وسر الصناعة ١٥٩/١ ، والإنصاف في مسائل الخلاف ٣٧٩ وشرح المفصل لابن يعيش ١١٨/٢ و ٨٩/٥ ورصف المباني ١٥٦-١٦٢ وشرح شواهد الشافية ٢٠٠ وصدره : * قد تبلت فؤاده وشغفت *.

(٢) الشاهد لأبي النجم العجلي وهو في مجالس ثعلب ٢٧٠ والخصائص ٣٠٤/١ ، وسر الصناعة ١٦٠/١ وشرح المفصل لابن يعيش ٨٩/٥ وشرح شواهد الشافية ٢٨٩/٢ - ٢٩٠ والقيسي ٥٨٢ والخزانة ١٧٧/٤.

وتدخلُ فرقًا بينَ الواحدِ والجمعِ، فيكونُ ثبوتُها دليلاً على الإنفرادِ وحذفُها دليلاً على الجمعِ ، نحوُ : تمرةٍ وتمرٍ ، وشعيرةٍ وشعيرٍ ، ونخلةٍ ونخلٍ وذلكَ كثيرٌ في كلامِ العربِ.

وتكونُ بالعكسِ ، وهوَ أنْ تكونَ التاءُ دليلاً على الجمعِ ويكونُ حذفُها دليلاً على المفردِ ، نحوُ : كمأةٍ وكمءٍ ، وقالوا : فقالةٌ وفقالٌ، (١) وليس هو في كثرة الأول.

وتدخلُ في الصفاتِ للمبالغةِ في تلكَ الصفةِ ، نحوُ قولهم : رجلٌ علامةٌ للكثيرِ العلمِ ، ونسّابةٌ للكثيرِ العلمِ بالنسبِ ، وراويةٌ للكثيرِ الروايةِ.

وتدخلُ عوضًا منَ الياءِ التي تلحقُ قبلَ الآخرِ في "مفاعيلَ" وما كانَ على وزنهِ ، نحوُ : جحاجح (*) ، ثم تحذفُ فتقولُ : جحاجحةٌ، فتأتي بالتاءِ عوضًا منَ الياءِ المحذوفةِ، وكذلكَ فرازينُ وفرازنةٌ، وأتى / ذلكَ على معنى النسبِ ، نحوُ : [المناذرة (٢)] دلتْ على أنَّ هؤلاءِ القومِ الذينَ وقعَ عليهم هذا الجمعُ منسوبونَ إلى [المنذر (٣)]، وكذلكَ قولهُمْ : المهالبةُ دلتْ أيضًا على النسبِ الى المهلبِ، وكذلكَ الاشاعرةُ، دلت أيضًا على النسبِ الى أشعرَ كالأشعري، وكذلكَ الأزارقةُ ، دلتْ على النسبِ الى عبدِاللّهِ بنِ الأزرقِ الخارجيّ، وذلك كثيرٌ. ١١٠/

وتجيءُ أيضًا دالةً على العجمةِ ، نحو قولهم : الموازجةُ (٤) جمعُ موزجٍ ، وهوَ اسمٌ عجميٌّ.

وتجيءُ أيضًا دالةً على النسبِ والعجمةِ معًا في كلامِ العربِ ، نحوُ: السّبابجةِ (٥) والبرازبةِ : السّبيجيّونَ.

وتجيءُ مؤكدةً لتأنيثِ الجمعِ

(*) في الأصل : جحاجيح ، والسياق يقتضي ما أثبتناه .

(١) في الأصل فقالةٌ وفقالٌ ، وأظنها تحريف فقارة وفقار ، ففي القاموس أنها تجمع على فقر وفقار وفقرات وفقرات وفقرات .

(٢) في الأصل : المادرة . والصواب ما أثبتناه .

(٣) في الأصل : المذوهة . والصواب ما أثبتناه .

(٤) الموازجة : جمع موزجٍ وهوَ الخفُ ، فارسيٌ معربٌ ، ينظر المعرب ٣١١ .

(٥) السبابجةُ : قومٌ منَ السندِ والهندِ يكونونَ مع رئيسِ السفينةِ البحريةِ يحرسونَها . ينظر المعرب ٣١١ وحاشية ابن برى على كتاب المعرب ١٠٧ .

نحو : الصياقلة، ولا يقال فيها في هذا الاسم عوض من الياء ؛ لان الياء لا تلحق هذا الجمع، انما يقال: صيقل وصياقل ولا تقول صياقيل ؛ لانه لا موجب لذلك.

وتجيء لتأكيد التأنيث في المفرد ، نحو : ناقة، فان الاسم يختص بالمؤنث.

وتكون لتكثير حروف الكلمة ، نحو : غرفة ، وبرمة ، وظلمة.

قوله : (والمؤنث على ضربين : ضرب منه تكون فيه علامة من هذه يعرف بها) (١) ، يريد من هذه العلامات الثلاث التي هي : الالف المقصورة، والممدودة ، والتاء.

قوله : (فأما ما فيه إحدى هذه العلامات فلا لبس فيه) (٢) أي: فلا لبس في أنه مؤنث ، فان قيل : قد وجدت التاء في طلحة وحمزة وليست مما ذكر لشيء.

قيل : هذه التاء هي التي تجيء للفرق بين المفرد والجمع ، وانما هي في الاسم الذي هو علم منقولة من ذلك الاصل، فليعتبر أصلها ولا يعتبر حالها في الاسم الذي صار علما ؛ لان ذلك عارض فيها.

---

(١) الجمل ٢٩١.

(٢) الجمل ٢٩١.

باب ما يُؤنث من جسد الإنسان ولا يجوز تذكيره

قد تقدم أنّ المؤنث غير الحقيقي يُعامَل معاملة المؤنث الحقيقي في الإشارة، والإخبار عنه، وعود الضمير، والصفة وهذه الأشياء مما يستدل بها على تأنيث الكلمة، ويزاد على ذلك التصغير في الأسماء المؤنثة الثلاثية التي لا علم للتأنيث فيها، فانها إذا صغرت تثبت فيها تاء التأنيث في المعروف من كلام العرب، فكان ذلك دليلاً على تأنيثها.

قوله: (من ذلك العين)(1) الى آخر القول فيها، يستدل على تأنيث العين بالتصغير؛ لأنه يقال في تصغيرها: عُيَيْنَة، وبالصفة تقول: هي عينٌ كحلاءُ وعينٌ مُبصِرةٌ وبعود الضمير عليها، قال الشاعر:(2)

فالعينُ بعدَهُمُ كأنَّ حِداقَها سُمِلَتْ بشوكٍ فهيَ عُورٌ تدمَعُ

وبالإشارة اليها فتقول: هذهِ العينُ.

والأذنُ يستدَلُّ على تأنيثها بكلِّ دليلٍ أوردتُه في العين، قال تعالى: ﴿ وتعيَها أُذُنٌ واعيةٌ ﴾(3)، فهي موصوفةٌ بصفةِ المؤنثِ في الآية الكريمة.

والكبِدُ تقول: كبِدٌ حرّى، وفي الحديث: "في كُلِّ كبِدٍ رطبةٍ أجرٌ"(4)

وقال الشاعر:(5)

قالوا له كبِدٌ حرّى فقلتُ لهمْ كذَبْتُمْ ما لمنْ ذاقَ الهوى كبِدُ

---

(1) الجمل ٢٩٢.

(2) الشاهد لابي ذؤيب الهذلي من قصيدته المشهورة في رثاء بنيه، وهو في شرح ديوان الهذليين للسكري ٩/١ والمفضليات ٤٢٢ والتكملة لأبي علي ٣٧١ وليس لابن خالويه ٦٥ والقيسي ٢/ ٦٦٨ وابن برى ٤٥٣ وشرح شواهد المغنى للبغدادى ٢/ ٢٠٨ واللسان: عور، حدق، سمل.

(3) الآية ١٢ من سورة الحاقة.

(4) الحديث أخرجه البخارى في كتاب الأدب في باب رحمة الناس بالبهائم ٧٧/٧ بلفظ: في كل ذات كبِدٍ رطبة أجرٌ. ومالك في الموطأ ٢/ ٢٠٤.

(5) الشاهد لم أعثر عليه فيما قرأت من المصادر.

وقال آخر : (١)

وَلي كبدٌ مقروحةٌ مَنْ يَبيعُني   بِهَا كَبِدًا ليستْ بذَاتِ قُـرُوحِ

والكِرشُ، ويقالُ : / كِرْشٌ ذكرهُ ابن طلحة - رحمه الله -، والكَرِشُ تُستعارُ لكثرةِ ١١٠/ب

العِيالِ، قالُوا : عليهِ كِرْشٌ مَنثُورَةٌ (٢)، فوصفُوهَا بالمؤنثِ، وهوَ منقولٌ مِنَ الكَرِشِ

التي هيَ كَرِشُ البطنِ ، وفي الحديثِ : " الأنصارُ عَيبَتِي وكَرِشِي " (٣) والكَرِشُ

المَسْكُ ،

والوركُ مؤنثةٌ تقولُ في تصغيرِها : وُرَيكَةٌ.

والفخذُ ، وهيَ أربعُ لغاتٍ (٤) : فخِذٌ وتسكينُهَا ، وفَخذٌ بالاتباعِ وتسكينُهَا ، وتصغرُ فخيذة ، وقال الشاعر : (٥)

* كأنّها فَخِذٌ نيطتْ الى قَدَمِ *

والسـاقُ مُؤنثةٌ، ويقالُ في تصغيرِهَا: سُويقَةٌ، وتقولُ : كُسرتْ سَاقُـهُ، وقال تعالى :

* والْتَفّتِ السَّاقُ بِالسَّاقِ * (٦).

والقدمُ مؤنثة تقولُ : زلت قدمه ، وقالَ تعالَى : * فتَزِلَّ قدَمٌ بَعدَ ثُبُوتِهَا *. (٧)

---

(١) الشاهد في الاغانى ٥/ ٢٤٥ غيرُ منسوبٍ ونسبهُ أبو علِي القالي في الأمالي ٢/ ٢٥ لابن الدمينةِ، وابنِ الانبارى في السبع الطـوال الجاهليات ١٥٩ والمذكر والمؤنث ١/ ٣٣٤ كذلِكَ وانظر كشف المشكل ١/ ٤٣٩ وشرح شواهد المغنى للبغدادى ٨/ ٤٢٢.

(٢) ينظر النوادر لأبي زيد ٥٠٦-٥٠٧ واللسان (كرش) .

(٣) الحديث أخرجه البخارى في كتاب المَنَاقِب بَابُ مناقِبِ الأنصار ٤/ ٢٢٦ وأعلام الحديث للخطابي في شرح صحيح البخارى ٣/ ٦٤٤ والعيبةُ هيَ التي يَخزِنُ فِيهَا المرءُ حرَّ ثِيَابِهِ.

(٤) ينظر المذكر والمؤنث لابن الانبارى ١/ ٣٣٩.

(٥) الشاهد في زهر الآداب ٣/ ٦٦٤ للحمدوني يَصفُ عُودَ مُغنٍ وصدرُهُ :

* وناطِقٍ بِلسانٍ لاَ ضَمِيرَ لَهُ *

والشاهد فيه تأنيث الفخذ .

(٦) الآية ٢٩ من سورة القيامة.

(٧) الآية ٩٤ من سورة النحل.

والعقبُ قَالُوا : ما دميت له عقـب ، وقَالُوا : هَذِهِ العقبُ ، وَما تعقبت عَقِبُ نَعلِيـه .

والعضُدُ مؤنثةٌ تقـول : هَـذِهِ العَضُدُ،فتُشيرُ اليهَا بهذِهِ،وهيَ اشَارةٌ للمؤنثِ، وتصغيرُهَا بالهاءِ فتقول : عُضَيْدَةٌ وقال الشاعر : (١)

* انَّ الذَّليلَ الذِى لَيستْ لَهُ عَضُدُ *

وذَكَرَ الاستاذ أبُوبكر بن طلحةَ أنَّ فِى العَضُدِ خمس لُغَاتٍ : عَضُدٌ وتسكِينُهَا ، وعُضُدٌ بالإتباعِ وتسكينُهَا ، وعَضِدٌ بفتحِ العينِ وكسرِ الضادِ ، وبنُو تَمِيمٍ يُذكِّرُونَ العضُدَ ، قاله أبو عبيدة. (٢)

والإصبعُ قال النبي -صلى الله عليه وسلم-: (٣)

هَل أنتِ الا إِصْبَعٌ دَمِيتِ وفي سَبِيلِ اللهِ مَا لَقِيتِ

و ليسَ هَذَانِ الشطرَانِ بشعرٍ ، لأنهُ لمْ يَقصِدْ الى نظمِهِمَا مَوزُونَين ، وانَّمَا وقَعَ الوزنُ فِيهِمَا بغيرِ قَصدٍ ، كمَا تَجِيءُ أشياءُ من كلامِ الناسِ موزُونَةً كذَلِكَ ، ويكونُ الذِى نطقَ بِهِمَا لاَ يزنُ الشعرَ بطبعهِ، وقالَ بعضُهمْ : الرجز ليسَ بشعرٍ (٤) ولاَ يقالُ لقائلِهِ شاعرٌ ، لأجلِ الرجزِ، انَّمَا حَمَلَ هذا القائلَ على ذَلكَ أنهُ رأى هذينِ الشطرينِ موزونَينِ ، والنبي -صلى الله عليه وسلم- مُنزهٌ عَنِ الشعـرِ، وفِي الإصْبَعِ عَشرُ لغات : كَسرُ الهمزةِ وثَلاثُ حَرَكاتٍ فِى الباءِ،وضمُهَا وثلاثُ حركاتٍ فى الباءِ،وفتحُ الهمزةِ وثلاثُ حركاتٍ ، وأصبوعٌ عاشرة. (٥)

---

(١) الشاهد أنشده ابن الانبارى فى المذكر والمؤنث ٣٤٢/١ وهو فى الجمهرة ٢٧٦/٢ والتاج (عضد) وأوله :

* مَن كانَ ذَا عَضُدٍ يُدرِكْ ظلاَمَتَهُ *

(٢) ينظر المذكر والمؤنث لابن الانبارى ٣٤٠/١ وسر الصناعة ٥٤٥/٢ فمابعدها .

(٣) أخرجهُ البخارى فى كتاب الجهاد باب من ينكب أو يطعن في سبيل الله ٢٠٤/٣ وانظر المجموع المغيث في غريب الحديث ٧٣٧/١، والعمدة ١٨٥/١ وكشف المشكل ٤١٦/٢ .

(٤) ينظر العمدة ١٨٥/١ فمابعدها .

(٥) قال ابن الأنبارى :وفى الإصْبَع ثمانِى لُغَاتٍ أفصحهنَّ إصْبَعٌ بكسر الألف وفتح الباءِ . المذكر والمؤنث ٣٣٧/١ وانظر تهذيب إصلاح المنطق ٤٢٤ .

والضِّلَعُ مؤنثةٌ وفي الحديث "خُلِقَتِ المرأةُ من ضِلَعٍ عوجاءَ". (١)

واليدُ مؤنثةٌ يقالُ في تصغيرها يُدَيَّةٌ قالَ تعالى: ﴿ واضْمُمْ يَدَكَ إلى جَنَاحِكَ تَخْرُجْ بَيضاءَ من غيرِ سُوءٍ آيةً أُخرى ﴾ (٢) والرِّجلُ مؤنثةٌ، يُقالُ: طَاحَتْ رِجلُهُ، وتقولُ رُجَيلَةٌ في تصغيرها، وقال الشاعر: (٣)

أَوْعَدَنِي بِالسِّجْنِ وَالأَدَاهِمِ ... رِجْلِي وَرِجْلِي شَثْنَةُ المَنَاسِمِ

والكَفُّ مؤنثةٌ قال الشاعر: (٤)

كَفاكَ كَفٌّ لا تُلِيقُ دِرْهَمَا ... جُودًا وَأُخرى تُعطِ بِالسَّيفِ الدَّمَا

وقال آخر: (٥)

وَصلَتْ قُبالَةَ كَفِّكَ المجدُ كلَّهُ ... ولم تَبلُغِ الأيدي السَّوامي مَصادَهَا

---

(١) الحديث أخرجهُ البُخاري في كتاب النكاح باب الوصاة با لنساء ١٤٥/٦.

(٢) الآية ٢٢ من سورة طه.

(٣) الشاهدُ في إصلاح المنطق ٢٥٣ - ٣٢٦ ومجالس ثعلب ٢٧٤ وشرح المفصل لابن يعيش ٧٠/٣ والمشوف المعلم ٨٣١، وشذور الذهب ٤٤٢ والاشموني ١٢٩/٣ والهمع ٢١٧/٥ والتصريح ١٦٠/٢، والخزانة ١٨٨/٥ واللسان (وعد) قال الجوهري تقديره: أوعدني بالسجن وأوعدَ رِجلي بالأداهِمِ ورجلي شَثْنَةٌ أي: قويةٌ على القيدِ. والبيت قيلَ إنهُ للعديل العِجْلي وكانَ قد هَجَا الحجاج وهرب منهُ إلى قيصر ملك الروم فطلبه الحجاج مِنَ القيصر فأُرسِلَ إليهِ فلما مَثُلَ بين يديه استعطفه فأخرَجَ عنهُ.

(٤) الشاهد في معاني القرآن للفراء ٢٧/٢-١١٨ و ٢٦٠/٣ والخصائص لابن جني ٩٠/٣ والأمالي الشجرية ٧٢/٢ والانصاف في مسائل الخلاف ٣٨٧/١ وشرح ألفية ابن معطي ١٢٢٩/٢ والشاهد فيه تأنيثُ الكفِّ فألحقَ التاءَ بِتَليقُ وتُعطِ.

(٥) الشاهد لم أعثر عليه فيما قرأته من الكتب.

وقال آخرُ (١) :

لَوْ نَالَ حَيٌّ مِنَ الدُّنيَا بِمنزلةٍ   أُفقَ السَّماءِ لَنَالَتْ كَفُّهُ الأُفُقَا

فأمّا قولُ الآخرِ (٢) :

أرَى رَجُلاً مِنهُمْ أسِيفًا كأنّمَا   يَضُمُّ إلى كَشحَيهِ كَفًّا مُخَضَّبَا

فإمّا أن يكونَ ذَكَّرَ في الشعرِ على معنَى العُضْوِ ، وإمّا أن يكونَ مُخَضَّبٌ صِفةً للرجُلِ ، وإمّا أن يكونَ حالاً مِنَ المضمَرِ مِن كَفَّيهِ أو فِي يَضُمُّ، كذا قالَ أبو عليٍّ في الإيضاح (٣) ، وكلاهُمَا يُحيلُ مَعنَى البيتِ .

والكُراع مُؤنثة / تقولُ : هَذِهِ الكُرَاعُ ، ١١١/أ

وكذلِكَ العَجُزُ مُؤنّثةٌ تقولُ : هذِهِ العَجُزُ ، وتقولُ في جمعِ الكراعِ : أكْرُعٌ وفُعَالٌ إذا كانَ لِلمؤنّثِ جُمِعَ على أفْعُلٍ وكَذلِكَ فِعَالٌ وفَعَالٌ وفَعِيلٌ وفَعُولٌ فيُستدلُّ بِهذا الجمعِ في هذِهِ الأبنيةِ على تأنيثِهَا ، وما جاءَ على وزنِهَا فإنّهُ الغالِبُ عليهَا وإن كانَ في المذكّرِ فقليلٌ قالَ امرؤُ القيسِ (٤) :

* وأكْرُعُهُ وَشْيُ البُرُودِ مِنَ الخَالِ *

---

(١) الشاهدُ لِزُهير في مَدح هرم بن سنان من قصيدة مشهورة مطلعها :
إنّ الخَلِيطَ أجَدَّ البينَ فانفَرَقَا   وعُلِّقَ القلبُ مِن أسماءَ مَا عَلِقَا
وهو في مختارات الشجري القسم الثاني ٥ والستة الجاهليين اختيار الاعلم ٣٠٨ .

(٢) الشاهد للأعشى ديوانه ٨٨ - ٩١ ومعاني القرآن للفراء ١/١٢٧ والكامل للمبرد ١/٢٥ ومجالس ثعلب ٣٨ والامالي الشجرية ١/١٥٨ - ٢٢٧ والانصاف في مسائل الخلاف ٧٧٦ والحلل في اصلاح الخلل ٣٠٦ والقيسي ٢/٦٧٣ وشرح ألفية ابن معطي ٢/١٢٢٩ . والشاهد فيه قوله : مُخَضَّبًا على التذكير وكانَ حقّه أن يقول :مُخضَّبةً ؛ لأنّ الكَفَّ مُؤنثةٌ ويتخرج على أنه حَمَل الكف على معنى العُضو فوصفه بالتذكير أو جعل مخضبا صفة لرجل .

(٣) ينظر التكملة ٢٧٣-٢٧٤ .

(٤) الشاهد لامرئ القيس ، ديوانه ٣٧ والستة الجاهليين اختيار الاعلم ٥١
وصدره :
* ذَعَرتُ بِهَا سِربًا نَقِيًّا جُلُودُه *

استدراكٌ : وفي "عَجُز" خمسُ لغاتٍ : عَجُزٌ وتسكينُها ، وعَجِزٌ بفتحِ العينِ وكسرِ الجيمِ ، ويُصغرُ بالهاءِ (١)
والعَقِبُ مِن أقتابِ البَطْنِ ، وتصغيرُها : قُتَيِّبَةٌ ،
وأمّا المِعَى فَمذكّرٌ ، وقد ذُكِرَ تأنيثُهُ مِمَّنْ لا يُوثَقُ ، قالَ ذلكَ أبوحاتم (٢) .
والسِّنُّ يُقالُ كَبرتْ سِنّي ، واليَمينُ والشِّمالُ . قال : (٣)

* يأتي لَها مِنَ أَيْمُنٍ وأَشْمُلِ *

وقد تَقدّمَ أنّ فَعالاً وفِعالاً وفُعالاً وفُعُولاً يُستَدَلُ على أنها مُؤنّثةٌ إذا جمعتْ على أَفْعُلٍ ، ومِن اعترَضَ على أبي القاسم بكونه لَم يَستوفِ مَا يُؤنّثُ مِن جَسَدِ الإنسانِ (٤) ولا يَجُوزُ تذكيرُهُ ، فإنهُ اعتَرضَ عليهِ مُتَعَسِّفاً ؛ لأنَّ أبا القاسمِ إنما قَصَدَ في البابِ ضَبْطَ مَا كَثُرَ استعمالُهُ ، فَما لم يَذكُرهُ فِيمَا يُؤنّثُ مِن جَسدِ الحيوانِ اعتَقَدَ أنهُ لا يكثُرُ .

---

(١) هذه اللغات الخمسُ في أدبِ الكاتب ٥٧٤ وسَرَدَها أبوعلي في التكملةِ ٢٧٥ . وهي : عَجُزٌ وعَجْزٌ وعُجْزٌ وعَجِزٌ وعُجُزٌ .

(٢) ينظر المذكر والمؤنث ١/ ٣٧٠ .

(٣) الشاهد لأبي النجم في الكتاب ٣/ ٢٩٠ والمذكر والمؤنث لابن الانباري ١/ ٣٥٨ ويروى للعجاج وانظر الخزانة ٦/ ٥٠٣ .

(٤) اعترض عليه أبو محمد بن السيد في إصلاح الخلل ٣٠٦ انظر هذا الاعتراض هناك .

بابُ ما يُؤنَّثُ من أعضاءِ الحَيَوانِ ولا يجوزُ تذكيرُهُ

قولُهُ : (العينُ عَينُ الماءِ) [1] إلى آخرِ القول .
اعلَمْ أنَّ العينَ حيثُ كانتْ ووقعتْ مُؤنثةٌ ، إلاَّ العَينُ الذي هُو الرقيبُ الحافظُ للقومِ ، فإنَّهُ مُذكَّرٌ . قوله (وعينُ السَّحابِ) [2] هُو مطرُ أيامٍ لا يقلَعُ ، قال الشاعر : [3]

وأَنآءُ حَيٍّ تحتَ عَيْنٍ مَطيرةٍ عِظَامِ البيُوتِ يَنزلُونَ الرَّوابِيَا

وعَينُ الميزانِ ، وعَينُ القِبلَةِ ، وعَينُ الرُّكبَةِ [4] وزادَ غيرُهُ : وفُلانٌ عينٌ مِنْ عُيونِ قَومِهِ ، وأَعْيَانِ قومِهِ ، وكُلُّها مُؤنثةٌ مِن عَينِ الإنسانِ أُخِذَتْ .

قوله : (وأُذُنُ الدَّلوِ ، وأُذُنُ الكُوزِ ، والسَّاقُ سَاقُ الشَّجَرةِ ، واليدُ مِنَ النعمةِ) [5] هَذِهِ كُلُّهَا مَنقُولَةٌ مِنْ جَوارِحِ الحيَوانِ ، وأُذُنُ الدَّلوِ دَليلُ تأنيثِهِ : " لَهَا عِنَاجَانِ وستُّ آذانٍ " [*]
وقوله : (وقدر) [6] القِدرُ مُؤنثةٌ ودليلُ تأنيثِهَا قوله : [7]

وقدرٍ كَكَفِّ القِردِ لا مُستَعيرُها يُعارُ ولاَ مَنْ يأتِهَا يَتَدسَّمِ

---

(١) الجمل ٢٩٣ .

(٢) الجمل ٢٩٣ .

(٣) الشاهد للراعي وهو فى المذكر والمؤنث لابن الأنبارى ١/٢٤٢ ، واللسان (عين) والأناءُ جمعُ نُؤْيٍ وَهُوَ حُفَيْرَةٌ تحفرُ حولَ الخيمةِ لئلا يدخلها ماءُ المَطرِ .

(٤) الجمل ٢٩٣ .

(٥) الجمل ٢٩٣ .

(٦) الجمل ٢٩٣ .

(٧) الشاهد لابن مقبل وهو من شواهدِ الكتاب ٣/٧٧ و مجالس العلماء لثعلب ١١٢ وأنشده أبو علي فى التكملة ٣٧٥ وابن جني في الخصائص ٣/١٦٥ والقيسي ٢/٦٨٠ وابن برى ٤٦٦ واللسان (دسم) والشاهد فيه تأنيثُ القِدرِ وفى الأصل : كلف القرد خطأ والصواب ما أثبتناه .

(*) بيت من أبيات من الرجز رواها أبو زيد في النوادر ٣٩١ دون عزو إلى قائل معين .

وقالَ : (والضَّرَبُ العَسَلُ الابيضُ) (١) ، وانمّا هُوَ العَسَلُ الخَاثِرُ ، وقد لا يتناقضانِ فيكونُ خاثِرًا أبيضَ ولكنَّ الخَثَارةَ أعمُّ وصفًا، ويقالُ : ضَرَبٌ طيِّبة،وقالَ ابن طلحَةَ : وانمّا أوقعَهُ - يعني أبا القاسِمِ - في تقييدهِ الضَّرَبَ بالأبيضِ قولُ الشاعر : (٢)

وَما ضَرَبٌ بيضاءُ يأوِي مَليكُهَا   الى طُنُفٍ أعيَا بِراقٍ ونَازِلِ

قلتُ : وَما قالهُ ابنُ طلحةَ - رحمه الله - مِن أنَّ الضَّرَبَ العَسَلُ الخَاثِرُ مُطلقًا - أبيضَ كَانَ أوْ غيرَ أبيَضَ - (٣) إن كَانَ صَحَّ عندَهُ هذَا الإطلاقُ عَن أئمةِ اللغةِ ثبتتْ فَيكُونُ تقييدُ أبي القاسم للضَّرَبِ بِالأبيَضِ مَردُودًا ، وان لَمْ يَصحَّ عِندَهُ فَلا يَنبغِي أن يَقولَ عَن أبي القاسم انمّا أوقعَهُ قول الشاعر :

* وَما ضَرَبٌ بَيضَاءُ يأتِي (٤) مَليكُهَا *

فَيأتِي على هذَا أنَّ الضَّرَبَ ان كَانَ الأبيضَ فَيكُونُ قولُ الشاعر (وَما ضَرَبٌ بَيضَاءُ) وَصفًا مُؤكِّدًا،وان كَانَ الخَاثِرَ مِنَ العسلِ مُطلَقًا فَيكُونُ / قَولُ الشاعر ١١١
(وَما ضَرَبٌ بَيضَاءُ) تَقييدًا للمطلَقِ،فلا يكُونُ حُجَةً لأبي القَاسم ولاَ عليهِ ، ولا نَص ولاَ قرِينةَ تُعيِّنُ أَحَدَ المقصدَينِ،فالإقدَامُ على أبي القاسم بِأنهُ وقعَ وَغَلطَ لاَ يَنبغِي .

ثم [أقولُ إنَّ] (٥) قولَ ابنِ طلحةَ - رحمه الله - وانمّا أوقعَهُ قولُ الشاعِرِ،رَجمٌ

---

(١) الجمل ٢٩٣ .

(٢) الشاهد لأبي ذُؤيب الهذلي وهو في شرح ديوان الهذليين للسكرى ١٤٢/١ والمذكر والمؤنث لابن الانبارى ٤٦٣/١ وتهذيب اصلاح المنطق ٧٤٦ واللسان (ضرب) .

(٣) قال ابن السكيت : والضَّرَبُ العَسَلُ الأبيضُ الغَليظُ . يقال : هو الضَّرَبُ وهيَ الضَّرَبُ البيضاءُ وقد استَضْرَبَ العَسَلُ اذا غَلظَ . وفي اللسان (ضرب) والضَّرَبُ بالتحريك العَسَلُ الأبيضُ الغَليظُ يذكر ويؤنَّثُ . ينظر تهذيب اصلاح المنطق ٧٤٦ واللسان (ضرب) .

(٤) في الأصل : يأتي ورواية الديوان يَأوِي .

(٥) في الأصل : ثم أقول والسياق يعطي ماأثبتناه .

بالظنِّ، إلاَّ أن يثبتَ عنده بنقلٍ صحيحٍ أنَّ أبَا القاسمِ قالَ : والضَّرَبُ العسلُ الأبيضُ مِن هذا لاَ من شيءٍ آخرَ ، فيكونُ وقوعاً لاحتمالِ وصفِ الضَّرَبِ بكونِهِ أبيضَ، وتردُّدِهِ بينَ الوصفِ المُؤكِدِ أو المقيدِ ، والعلماءُ لَنَا كالآباءِ ، فيجبُ علينَا توقيرُهُم وتصحيحُ مَقالِهِمْ مَا أمكنَ .

رجع ، والدليلُ على تأنيثِهِ أنكَ تقولُ : أكلنَا ضَرباً طَيِّبَةً .

والضُّحَى بِضمِّ أوله مقصورٌ مُؤنَّثٌ ، تقول : هذِهِ الضُّحَى وتصغيرُهَا بغيرِتاءٍ (1) ، وَهُوَ مِمَّا شَذَّ كالقوسِ، ومَا ذُكِرَ مَعَهُ مِمَّا شَذَّ فكثيرٌ بغيرِهَاءٍ منَ المؤنثِ ، فتقولُ ضُحَيٌّ ، وقد ذكرَ ابن طلحةَ أنهَا تُصغَّرُ بِالتاءِ .

والحربُ مؤنثةٌ ، يقَالُ : وقعتْ بينهُم حربٌ ، وتصغيرُهَا بغيرِ هَاءٍ مِمَّا شَذَّ أيضاً وخرجَ عن أصلِ التصغيرِ ، ومنَ الدليلِ على تأنيثِهَا قولُ زهيرٍ (2) :

إذَا لَقِحَتْ حربٌ عَوانٌ مُضِرَّةٌ ضَرُوسٌ تُهِرُّ الناسَ أنيابُهَا عُصْلُ

وقال آخر (3) :

لَقدْ جَلَبَا حَيْناً وَحَرْباً عَظِيمَةً تُبِيدُ سَرَاةَ القومِ مِنْ غَطَفَانِ

وقال آخر (4) :

الحَربُ أوَّلُ مَا تكونُ فُتَيَّةً تَسْعَى بِزِينَتِهَا لِكُلِّ جَهُولِ

---

(1) قال ابن الانبارى : فأما الضُّحَى فلم نسمعْ فيهَا إلا ضُحَيًّا ، وتنكبُوا أن يقولُوا ضُحَيَّةٌ فرارًا مِنْ أن يُضارِعَ تصغيرُهَا ضَحْوَةً . المذكر والمؤنث ٣٣١/٢ .

(2) الشاهد لزهير ، ديوانه ١٠٣ وهو في معاني القرآن واعرابه للزجاج ١٥٠/١ والستة الجاهليين اختيار الاعلم ٢٩٢ والدر المصون ٤٢٢/١
وعصل : معوجة ويروى : صعل بتقديم الصاد على العين .
وانظر اللسان (عصل) والشاهد فيه لزهير.

(3) الشاهد لعنترة بن شداد العبسي يرثى مالك بن زُهير العبسي الذى قُتِلَ في حربِ داحسَ والغبراء ، ديوانه ٧٠ والستة الجاهليين اختيار الاعلم ٥١٧ ، والحَينُ بالفتح : الهَلاَكُ ، ينظر اللسان (حين) .

(4) الشاهد لعمرو بن معدى كرب وهو من شواهد الكتاب ٤٠١/١-٤٠٢ والمحلى لابن شقير ١٠٠ والمسائل المنثورة ٣٤ والافصاح في شرح أبيات مشكلة الاعراب ٣٢١ وشرح الفصيح للخمى ١٢٨ .

وتصغيرُهَا بغيرِ هاءٍ كأنهُمْ قصدُوا بهَا القتالَ ، والقوسُ مُؤَنثةٌ تقولُ : انكسرتِ القوسُ ، وقوسٌ زوراءُ قالَ امرؤُ القيس : (١)

عَارِضٍ زوراءَ مِنْ نَشَمٍ غيرِ بانَاةٍ عَلى وَتَرِهْ

وتَصغيرُهَا بغيرِ هاءٍ-أيضًا-وهُوَ مِمَّا شَذَّ قالُوا : قُوَيسٌ .

وقُدامَ ،ووراءَ مُؤَنثٌ (*) ، وزَادَ غيرهُ أمامَ ،ويُصغرْنَ بالهاءِ وان كُنَّ على أربعةِ أحرفٍ فَصاعِدًا ،وليسَ في ظروفِ المكانِ مَا يؤنثُ الاَّ هذِهِ ،وأن تصغيرَهَا بالهَاءِ ،فيقالُ : " قُدَيدِيمَةٌ ، وُرَيِّئَةٌ ، وأُمَيمَةٌ "وهذِهِ مِمَّا شَذَّ في بَابِهَا .

والعُرسُ مُؤنثةٌ تقولُ : شهدنا عرسًا طيبَةً ، قال الشاعر : (٢)

إنَّا وَجَدْنَا عُرسَ الحَنَّاطِ لَئِيمَةً مَذمُومَةَ الحُوَّاطِ

وتقولُ في تصغيرِهَا : عُرَيْسٌ بغيرِ هَاءٍ ،وهُوَ مِمَّا شَذَّ .

والنارُ مُؤنثَةٌ وتقولُ في تصغيرِهَا : نُوَيْرَةٌ ، وقال تعَالى : * النَّارُ وَعَدَهَا اللَّهُ الذِينَ كَفَرُوا * (٣) ، وعروضُ الشعرِ مُؤنثَةٌ تقولُ : عَرُوضٌ جَيِّدَةٌ والعَرُوضُ: النَّاحيَةُ ، قال الشاعر : (٤)

لِكُلِّ أُنَاسٍ مِنْ مَعَدٍّ عِمَارَةٌ عَرُوضٌ إليهَا يَلجَؤُونَ وَجَانِبُ

(*) في الأصل : مؤنثا ،والسياق يقتضي ما أثبتناه .

(١) الشاهد لامرئ القيس ، ديوانه ١٢٣ والاغاني ١١٦/٩ والستة الجاهليين اختيار الاعلم ٩٩ وشرح الجمل لابن عصفور ٣٧٩/٢ واللسان (نشم) .

(٢) الشاهد في تهذيب اصلاح المنطق ٧٤٣ والمذكر والمؤنث ٤٢٤/١ والحلل في اصلاح الخلل ٣٢٤ وشرح ألفية ابن معطي ٢٣٤/٢ وشرح شواهد الشافية ٩٩ وشرح الشافية ٢٤٢/١ واللسان (حوط) ، والشاهد فيه تأنيث العُرسِ بعودِ الضمير عليهَا مُؤنثًا .

(٣) الآية ٧٢ من سورة الحج .

(٤) الشاهد للاخنس بن شهاب التغلبي كما في المفضليات ٢٠٤ وهو في الجمهرة لابن دريد ٣٨٧/٢ والتكملة لأبي علي ٣٩٠ وتهذيب اصلاح المنطق ٧٤٣ والقيسي ٧٣٨/٢ وابن برى ٤٩٥ واللسان (عرض) والشاهد فيه تأنيث العَروضِ التي هيَ الناحيةُ .

فأعادَ عليهَا ضَميرَ المؤنّثِ ، وَناقَةٌ عروضٌ إذَا لم تُرَضْ .(١)

والكأسُ مؤنثةٌ قال الشاعر: (٢)

مَن لَمْ يَمُتْ عَبْطَةً يَمُتْ هَرِمًا   لِلموتِ كَأسٌ وَرُوحُ المرءِ شَارِبُهَا

وقال آخر (٣):

كَأسٌ عَزيزٌ مِنَ الأعنَابِ عَتّقَهَا   لِبعْضِ أربَابِهَا حَانِيَةٌ حُومُ

فأعادَ عليهَا فِي البيتينِ ضميرَ المؤنّثِ ، وجمعُ الكأسِ فى القليلِ : أكؤُسٌ وفِي الكثيرِ : " أَكْوَاسٌ وكِئَاسٌ " ، حَكَاهَا يَعقُوبُ (٤)، ولَا تُسَمَّى الكأسُ كأسًا إلَّا أنْ يَكونَ فِيهَا المشروبُ، وإلّاَ فهيَ زُجَاجَةٌ ، كَمَا أَنّ المائِدَةَ لَا / تُسَمَّى مَائِدَةً ١١٢' إلّاَ إذَا كانَ عليهَا طَعَامٌ، وإلافهيَ خُوانٌ (٥)، وَنَظَائِرُهَا كَثِيرَةٌ أعنى فى تقييد الاسمِ بِحَالةٍ من حَالَاتِ المُسَمَّى .

---

(١) ينظر اللسان (عرض) .

(٢) الشاهد لأمية بن أبي الصلت وهو في الكامل ١/ ٧١ والأمالي والنوادر للقالي ٣/ ٣٦ والتكملة لأبي علي ٢٧٧ وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٢١ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٣٨٠ والقيسي ٢/ ٦٨٧ وابن برى ٤٧٠ واللسان (كأس) والخزانة ٣/ ٤٧ وينسب الشاهد لرجل من الخوارج قتله الحجاج كما في القيسي .

(٣) الشاهد لعلقمة بن عبدة ، ديوانه ٦٨ وهو من شواهد الكتاب ٢/ ٣٤١ والمفضليات ٤٠٢ والمسائل الحلبيات ٣٣٧ وسر الصناعة ٢/ ٦٧٠ والستة الجاهليين اختيار الاعلم ١٥٦ واللسان (كاس) والشاهد فيه تأنيث الكأس بعود الضمير عليها مؤنثًا .

(٤) ينظر المذكر والمؤنث لابن الانبارى ١/ ٥٠٤ وفى اللسان : أكؤُسٌ ، وكُؤُوسٌ وكِئَاسٌ .

(٥) الخُوَانُ : الذى يُؤكلُ عليهِ معرّبٌ ، والجمع : أَخْوِنَةٌ . ينظر اللسان (خون) .

والمُوسَى مُؤنَّثةٌ يقالُ : مُوسى جَيِّدةٌ ، قال الشاعر (١) :

فإن تكنِ المُوسَى جرتْ فوقَ بظْرِهَا فما خُتِنَتْ إلاَّ ومَصَّانُ قاعِدُ

وقال الكسائي (٢) : هو فُعْلَى ، وهذا مَردودٌ بِسَماعِ التنوينِ فيهَا، قالت بِنتُ الخُسّ حينَ سُئِلَتْ أيُّ الأشياءِ أحبُّ إليكِ ؟ قالتْ : "مُوسًى خذِمَةً، في حَبْرُورٍ سَينةٍ، في صِحَافٍ رَدِمَةٍ (٣) في غَدَاةٍ شَبِمَةٍ" ، فإذا لم تكنْ "فُعْلَى" فإنّما هيَ "مُفْعَلٌ" من أوسيتُ رأسَهُ إذا حَلقْتُهُ، وكلُّ اللُّغويينَ على أنّها مُؤنثةٌ إلاَّ الأمويَّ (٤) فإنّها عِندَهُ مُذكَّرةٌ، ويَجوزُ على مذهبِ الكُوفِيينَ أن تَكونَ "فُعْلَلٌ" مِن مَاسَ : يَميسُ سُمِّيتْ بذَلِكَ لميسِهَا (٥) في فِعْلِهَا، واخْتُلِفَ في اشتقاقِهَا ، فَمِنهُمْ من قال : هيَ مُشتقةٌ من ماسَ يَميسُ، فهِيَ مِن ذَواتِ المِيمِ والياءِ والسِّينِ، فوزنُهَا على هذا القول : فُعْلَلٌ ، والواوُ في مُوسَى مُنقلبةٌ عَنِ اليَاءِ التي في يَميس هَذا مذهبُ الكُوفِيينَ . (٦)

---

(١) الشاهد لزياد الأعجم وهو في أدب الكاتب ٤٠٦ وإصلاح المنطق ٣٥٩ ، وتهذيب إصلاح المنطق ٧٤٤ والحلل في إصلاح الخلل ٣٢٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٣٨٠ وشرح الشافية للرضي ٢/ ٣٤٨ وشواهدها ٢٩١ ، واللسان (مصص) وينسب الشاهد لأعشى همدان .

(٢) ينظر المذكر والمؤنث لابن الأنبارى ١/ ٤٠٤ و شرح الشافية للرضي ٢/ ٣٤٨ .

(٣) ينظر التكلة ٣٩٠ واللسان (خذم) ومُوسًى خذِمَةٌ سريعةُ القطعِ.

(٤) ينظر المذكر والمؤنث لابن الانبارى ١/ ٤٠٥-٤٠٦ .
الأموى هُوَ : عبدالله بن سعيد من اللغويين الكوفيين ألف كتابا في النوادر ،ورحل الى البادية وأخذ عن الأعراب . ترجمته في الفهرست ٧٢ .

(٥) في الأصل : بهيئتها . والصواب ما أثبتناه ، والميس التبختر يُنظر اللسان (ماس) و (ميس) .

(٦) ينظر المذكر والمؤنث لابن الانبارى ١/ ٤٠٦ وشرح الشافية للرضي ٢/ ٣٤٨ .

والبصريون يَزعمونَ أنهُ مشتقٌ مِن أوسيتُ رَأسَهُ إذَا حلقتَهُ ، وهذَا أنسبُ من اشتقاقِهِ من مَاسَ يَميسُ؛ فإنهُ آلةٌ للحلقِ، فهوَ على هذَا القولِ من ذَوَاتِ الـواوِ والسِينِ والياءِ، ووزنُهُ على هذَا مُفعَل، وقال بعضُهم : هُوَ مُشتَقٌ مِن أَسوتُ الجُرحَ إذا أصلحتَهُ، فَهُوَ على هذَا الاشتقاقِ مِن ذَوَاتِ الهمزةِ والسينِ والواوِ، فَيكُونُ وزنُهُ مُفعَل، إلَّا أنَّ وَاوَهُ منقلبةٌ عن همزةٍ ؛ لأنَّهَا همزةٌ ساكنةٌ وقبلَهَا مضمُومٌ فهيَ مثلُ الهمزةِ فِي سُؤرٍ ، وتخفيفُهَا سُورٍ ، وألفه ألفٌ منقلبةٌ عَن حرفٍ أصليّ على هذَينِ الاشتقاقَينِ الأَخيرَينِ .

والـقَـلُوصُ مُؤنَّثَةٌ وهيَ الفَتِيَّةُ مِنَ الإبِلِ قال :(١)

وَعطِّل قَلوصِي فِي الرِّكَابِ فإنَّهَا ... سَتبرُدُ أكبادًا وتُبكِي بَوَاكِيَا

وقال آخر :(٢)

* حَنتْ قَلُوصِي حِينَ لَا حِينَ تَحنْ *

وقال آخر :(٣)

* فِيهَا ثَلَاثُ قُلُصٍ وَبَكَرَانْ *

والذَّودُ مِنَ الإبِلِ مُؤنَّثٌ تقولُ هذِهِ ذَودٌ ، وثلاثُ ذَودٍ ، وفي الحديثِ : " ليسَ فِيمَا دُونَ خَمسِ ذَودٍ مِنَ الإبِلِ صَدَقَةٌ ".(٤) بإسقَاطِ التَّاءِ مِنَ العَدَدِ

---

(١) الشاهدُ لمالك بن الريب كما في ذيل الامالي والنوادر ٣/١٣٨، والفصيح لثعلب ٢٦٨ ، وأساس البلاغة (قود) و شرح الفصيح للخمي ٦٨ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١/٣٦٢، واللسان (برد) .

(٢) الشاهد فى الكتاب ٢/٣٠٤ وقد نسب للعجاج وهو من شواهد المقتضب ٤/٣٥٨ وأنشده أبو علي فى المسائل البصريات ٢/٩٠٦ والمسائل المنثورة ١٠٢ وانظر الخزانة ٤/٤٥-٤٦ .

(٣) الشاهد فى المذكر والمؤنث لابن الانبارى ٢/٢٩٦ بلا عزو.

(٤) الحديث أخرجه البخارى فى باب وجوب الزكوة ٢/١٢٥ وأحمد فى مسنده ١/١١ و ٢/٤٠٢ - ٤٠٣ .

المضافِ الى الذودِ ، وكذلكَ كُلُّ عددٍ أُضِيفَ الى اسمِ جمعٍ مُؤنثٍ، وهوَ أيضًا مِمّا شذَّ في التصغيرِ من حيثُ صُغرت بِغيرِ تاءٍ، قالُوا : ذُوَيْدٌ ولم يقولُوا : ذُوَيْدَةٌ ، وذكرُوا فِيهَا التذكيرَ، وفي مُختصرِ العين (١) : أنها لاَ تطلقُ الاّ على الإناثِ مِنَ الإبلِ، وهيَ موضوعَةٌ للعددِ القليلِ، وقالَ عقِيل (٢) بن عُلَّفَة (٣) :

إني وانْ سِيقَ اليَّ المَهْـرُ ... ألفٌ وعِبْدانٌ وذَوْدٌ عَشْـرُ

أَحَبُّ أَصْهَارِى اليَّ القَبْـرُ

وقال أبوحاتم : قَدْ يَقعُ الذَّودُ على الواحدةِ، واحْتجَّ مَنْ يقولُ ذَلِكَ بقوله عليه السلام : " ليسَ فِيمَا دُونَ خمسِ ذَودٍ مِنَ الإبلِ صَدَقَةٌ " ، وبقولِ ابنِ الجُلاحِ (٤) : "الذَّودُ الى الذَّودِ إبِلٌ، والتَّمرةُ الى التَّمرةِ تمْرٌ" ، وقالَ المبردُ (٥) : " أقلُّ ما يَقعُ عليهِ الذَّودُ الاثنانِ" ، وقالَ غيرُهُ : "هُوَ مِنَ الثلاثةِ الى العَشَرةِ"، هَذَا قولُ أكْثرِ أهْلِ اللُّغةِ، ولاَ حُجَةَ لابِى حَاتِم فِيمَا احتجَّ بِهِ لاحتمالِ / أن يَكُونَ الذَّوْدُ اسمَ جَمعٍ ، ويقَعُ موقِعَ الجَمعِ، فكَما تقولُ خَمسةُ رِجَالٍ كَذلِكَ تقولُ : خَمسُ ذَودٍ ، وأيضًا فَإنَّ العِدَّةَ مِن ثلاثةٍ الى عشرةٍ لاَ تُفسَّرُ بِواحِدٍ انما تُفسَّرُ بِجمعٍ . ١١٢

وقولُ الآخرِ : " الذَّودُ الى الذَّودِ إبِلٌ"، أيْ : القَلِيلُ الى القَلِيـلِ ، وزَعمَ بعضُهُمْ أنَّ الذَّودَ يُذكَّرُ ، واتفَقُوا على أنَّ التأنيثَ فِيهِ أشْهَرُ.

---

(١) لم أعثر على هذا فى مختصر العين وقد قاله الفراء في المذكر والمؤنث ٨٧ .

(٢) عقيل بن علفة المُرّي ابن الحارث / بن معاوية . . بن سعد بن ذبيان كُنيَتُهُ أبُو العَمَلَّس وأبُو الجرباء وهُمَا ابنُهُ وابنَتُهُ، شاعرٌ أمويٌّ منَ المجيدين المُقلّينَ مات سنة ١٠٠هـ ، ترجمته في الأغانـي ١٢ / ٢٩٦ والمؤتلف والمختلف ١٦٠ ، ومعجم الشعراء للمرزباني ٢٠٠ .

(٣) والرجز في الأمالي ١ / ٢٧٣ ، العقد الفريد ٢ / ٩١ ، بهجة المجالس ٢ / ٦٨ .

(٤) هَذا مَثلٌ مِن أمثالِ العرَبِ كما في مجمع الأمثال للميداني ١ / ٢٧-٢٧٧ وقائله : أحيحةُ بن الجُلاح .

(٥) ينظر المذكر والمؤنث لابن الأنبارى ١ / ٥٢٢ قال : " والذَّودُ أنثى سمعتُ أبا العباس يقولُ : هِيَ مَابينَ الثلاثِ الى العَشْرِ مِنَ الإبِلِ ، ولم أعثر على هَذا القول للمبردِ في شيءٍ من كُتُبِهِ التى قرأتُها .

والفُولُ مُؤنَّثةٌ ، تقولُ:هذِهِ الفُولُ،وغالَتْهُ الفُولُ ، وقيلَ : الفُولُ أُنثَى الجِنِّ ، وقيلَ: سَاحِرَةُ الجِنِّ،قَالَ الشاعرُ في تأنيثِها : (١)

فَمَا تَدُومُ على شَيءٍ تَكونُ بِهِ كَمَا تَلَوَّنُ في أَثوابِهَا الفُولُ

والرَّخِلُ والعَنَاقُ مُؤنَّثانِ ، تقولُ : هذِهِ العَنَاقُ وهذِهِ الرَّخِلُ ، والعَنَاقُ: الأنثَى من أولادِ المعزِ ، والرَّخِلُ:الأنثَى من أولادِ الضأنِ ،

والضَّبُعُ للأنثى تقولُ : هذِهِ الضَّبُعُ ، والضَّبُعُ العَرجَاءُ،والذكرُ مِنْهَا يُقالُ فِيهِ : ضِبْعَانٌ،قال الشاعر: (٢)

يَا ضَبُعًا أَكَلَتْ آيَارَ أَحْمِرَةٍ فَفِي البُطُونِ وَقَدْ رَاحَتْ قَرَاقِيرُ

والخيلُ ، والإبِلُ ، والغَنَمُ ، والضَّأنُ ، والمَعَزُ مُؤنَّثَةٌ كُلُّهَا،وضَابِطُ ذَلكَ أن تقولَ: أسماءُ الجموعِ وأسماءُ الأجنَاسِ مِمَّا لَا تعقلُ مُؤنَّثاتٌ كُلُّهَا .

فأسماءُ الجموعِ كالخيلِ ،والإبِلِ ، وأسماءُ الجمُوعِ مَا لَا واحِدَ لَهُ من لفظِهِ ، ألاَ ترى أنَّ الواحِدَ مِنَ الخيلِ فَرَسٌ،والوَاحِدَ مِنَ الإبِلِ جَمَلٌ أو نَاقَةٌ ، وأسماءُ الأجنَاسِ كَالبطِّ ، والبَقَرِ ، والضَّأنِ،وضَابِطُهُ مَا بَينَ واحِدِهِ وجَمعِهِ طَرْحُ التاءِ ، ألاَ تَرى أنَّ الواحِدَ مِنَ البطِّ : بَطَّةٌ ، ومِنَ البقَرِ : بَقَرَةٌ ،

---

(١) الشاهد لكعب بن زهير من قصيدته المشهورة في مدح رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في ديوانه ١٩ والجمهرة ٣/ ١٥٠-١٧٦ والتكملة لأبي علي ٣٨٠ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٣٨١ وشرح شواهد الإيضاح للقيسي ٢/ ٦٩٥ وابن برى ٤٧٤ والدرر ٢/ ١٤١.

(٢) الشاهد في الكتاب ٣/ ٥٨٩ دون نسبة والمقتضب ١/ ١٣٢ والنوادر لابي زيد ٢٩٥ والمذكر والمؤنث لابن الانبارى ١/ ١١٥ والتكملة لابي علي ٣٨٠ وسر الصناعة ٢/ ٦٠٨ والقيسي ٢/ ٧٠٣ وابن برى ٤٧٧ واللسان (أير) و (ضبع).

ويروى الشاهد : يا أَضْبُعًا ، وهِيَ روايةُ سِيبويهِ شَاهِدًا على جَمعِ أَيْرٍ على آيَارٍ عَلى القِيَاسِ ، خَرَّجُوهُ على الأصل ، والبيت في النوادر لرجل من بني ضَبَّةَ أدركَ الإسلام ، قال أبوحاتم : "يَا ضَبُعًا" أبوالعباس بفتح الضاد ولم يذكر الضم .. وبعضُهم يرويه : يا أَضْبُعًا يجعله جمعًا والشاهد فِيهِ تأنيث الضَّبُعِ استدل عليه بقوله : أَكَلَتْ ، وبقوله : رَاحَتْ.

ومنَ الضَّأنِ : ضَائِنَةٌ (١) ، فمِنْ تأنيثِ إبِلٍ قوله (٢) :

* أَلاَ إلاّ تكُنْ إبِلٌ فَمِعْزَى *

فقال : تكُنْ وليس بخطَابٍ ، فدَلَّ على أنَّها مُؤنَّثةٌ ؛ لأنَّ المُخاطَبَ المُؤنَّثَ مُخْبَرٌ عنهُ بالتاءِ ، كما تقولُ : هندُ تقومُ ، وكذلكَ قولُهُ تعالى : ﴿ أفَلاَ يَنْظُرُونَ إلى الإبِلِ كَيفَ خُلِقَتْ ﴾ (٣) ،

وقولُهُ : (والأَرْوَى) الأرْوَى : إنَاثُ الوُعُولِ وتُنونُ ولاَ تُنَوَّنُ ، فمن نَوَّنَهَا جَعَلَها بمنزلةِ "أفْكَلٍ" ، ومَن لمْ يُنونِهَا جَعَلَهَا بمنزلةِ فَعْلَى ، وَوَاحِدَةُ الأروى : "أُرْوِيَّةٌ" ، بِضمِّ الهمزةِ ، وحَكَى الأخفشُ (٤) أنه سَمِعَ أُرْيًا ، وفيهَا نَظَرٌ .

والعُقَابُ مُؤنَّثَةٌ تقولُ : طارتِ العُقَابُ وتُجمعُ على "أفعل" فيقالُ : أعْقُبٌ وهُوَ دَليلٌ على التأنيثِ في هَذَا البِناءِ ؛ لأنَّهُ لو كَانَ مُذَكَّرًا لجُمعَ على "أفعِلَةٍ" ، وقد تقدَّمَ مثلُ هَذَا .

قالَ امْرُؤُ القيس : (٥)

كَأنَّ دِثَارًا حَلَّقَتْ بِلَبُونِهِ ... عُقَابُ تَنُوفَى لاَ عُقَابُ القَوَاعِلِ

وقوله أيضا : (٦)

كَتَيْسِ الظِّبَاءِ الأعْفَرِ انْضَرَجَتْ لَهُ ... عُقَابٌ تَدَلَّتْ مِنْ شَمَارِيخِ ثَهْلاَنِ

---

(١) في الاصل : ضانية . والصواب ما أثبتناه .

(٢) الشاهد لامرئ القيس ، ديوانه ١٣٦ والستة الجاهليين اختيار الأعلم ١٠٦ ، وعجزه :

* كأنَّ قُرُونَ جِلَّتِهَا العِصِيُّ *

(٣) الآية ١٧ من سورة الغاشية .

(٤) ينظر التكملة لابي علي ٣٨٩ .

(٥) الشاهد لامرئ القيس ، ديوانه ٩٤ والستة الجاهليين اختيار الاعلم ٨٤ ، وتَنُوفَى : جَبلٌ مِن جِبَالِ طَيِّئٍ مُشرِفٌ ، والقواعِلُ : أسماءُ جِبَالٍ ليست بشوامخ ، والقواعل أيضا : الجبال الطوال .

(٦) لامرئ القيس ، ديوانه ٩٢ ، والمذكر والمؤنث لابن الانبارى ١/ ٥٢٥ والستة الجاهليين اختيار الاعلم ٨٢ وثهلان : جبل عند المدينة . والشاهد فيه تأنيث العُقَابِ بِعَوْدِ الضمير عليها مُؤنَّثًا .

والطيرُ مؤنثةٌ، قال الله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾ (١)، وقال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ مُسَخَّرَاتٍ﴾ (٢)، وقال امرؤُ القيس: (٣)

* وَقَد أَغْتَدِي وَالطَّيْرُ فِي وُكُنَاتِهَا *

والوحشُ مؤنثٌ، قال الشاعرُ: (٤)

إذا الوحشُ ضَمَّ الوَحْشَ فِي ظُلُلَاتِهَا ... سَوَاقِطُ مِنْ حَرٍّ وَقَدْ كَانَ أَظْهَرَا

والقَلْتُ مؤنثةٌ، وهيَ النُّقرةُ في الجَبلِ، ودليلُ تأنيثِها قوله: (٥)

لحى اللّهُ أَعْلَى تَلْعَةٍ حَشَفَتْ بِهِ ... وَقَلْتاً أَقَرَّتْ مَاءَ قَيْسِ بْنِ عَاصِمِ

والدَّلوُ مؤنثةٌ، تقولُ دلوٌ عظيمةٌ، ومنهُ قولُ الراجز: (٦)

قَدْ أَمَرَ القَاضِي بِأَمْرٍ عَدْلِ ... أَنْ تَمْخَنُوهَا بِثَمَانِ أَدْلِ / ١١٢ ا

فحذفَ الهاءَ من عددِهِ وذلك دليلُ على تأنيثِهِ.

---

(١) الآية ١٩ من سورة الملك.

(٢) الآية ٧٩ من سورة النحل.

(٣) الشاهد لامرئ القيس، ديوانه ١٩ والسبع الطوال ٨٢ وشرح القصائد المشهورات الموسومة بالمعلقات للنحاس ١/ ٣٣ وجمهرة أشعار العرب ١٣٥ والستة الجاهليين اختيار الاعلم ٢٦ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٣٨٣.

(٤) الشاهد للنابغة الجعدى، ديوانه ٧٤ وهو من شواهد الكتاب ١/ ٦٣ والتكملة لأبي علي ٣٨٢ والقيسي ٢/ ٣١٨ وابن برى ٤٨٤، والتاج واللسان (سقط) وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٣٨٣.

(٥) الشاهد أنشده أبوعلى في التكملة ٣٨٣ ولم ينسبه، ونسبه القيسي في شرح شواهد الإيضاح ٢/ ٧٢٠ للفرزدق في هجاء بني قيس بن عاصم بن سنان، ابن زيد مناة بن تميم، وهو فى الفصول والغايات للمعرى ٣٠٥ وابن برى ٤٨٥ والشاهد فيه تأنيث القلت وهي نُقرةٌ فى الجبل تُمسكُ الماءَ.

(٦) الشاهد فى المذكر والمؤنث لابن الانبارى ١/ ٤١٢ وشرح الجمل لابن بابشاذ مخطوط دون نسبة لوحة ٢١٦ وفى المذكر والمؤنث (أن يمخنوها بثمان أدل) ومعنى يمخنوها يستقون منها ويظهرونها. وهي بمعنى نزح البئر. ينظر اللسان (نزح).
والشاهد فى المخصص ٢/ ٩/ ١٦٧ دون نسبة.

وذَكَرَ " جَهَنَّـــم وسقر ولظى " وهيَ مُؤنثاتٌ ، وشَواهِدُهَا في القرآنِ كثيرةٌ.

والطسّ والطَّسةُ والطَّســتُ ، كلّ ذلكَ مؤنّــثٌ ، يُقالُ في تَصغيرِهَا : طُسَيسةٌ ، قال الشاعر : (١)

رَجَعْتُ الى صَدْرٍ كَطَسَّةِ حَنْتَمٍ إذا قُرِعَتْ صِفْراً مِنَ المَاءِ صَلَّتِ

والشمسُ مُؤنثةٌ ، قالَ اللهُ تعالى : * وَالشَّمسُ تَجْرِى لِمُسْتَقِرٍّ لَهَا * (٢) ،

والريحُ مُؤنثةٌ ،تقولُ : جَرتِ الرِيحُ ، قالَ اللهُ تعالى : * وَأمَّا عادٌ فأُهلِكُوا بِريحٍ صَرْصَرٍ عَاتِيَةٍ سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ * (٣) ،

والمنجنــونُ والمنجنيـــنُ وهـــيَ الدُّولابُ ، وَهوَ أداةُ السَّانِيَةِ(٤) ، وَشَعُوبُ اسمُ المنيةِ يُقالُ : "ألمَّتْ بِهِ شَعُوبُ" ،وخَرَمَتْـــهُ (٥) واخْتَرَمَتْهُ ، وَيقَالُ : الشَّعوبُ بالالِفِ واللامِ (*) ، وفي المنجنيـن قال الشاعر : (٦)

* وَكُلُّ أُنثَى حَمَلَتْ أحْجارَا *

---

(١) الشاهد أنشده ابن الانبارى في المذكر والمؤنّث ١/٣٩٠ لعمرو ابن شأس وهو في القيسي ٢/٧٢٥ دُونَ نسبةٍ والشاهد فيـــه تأنيث الطستِ بعودِ الضمير عليها مُؤنثًا .

(٢) الآية ٣٨ من سورة يس .

(٣) الآية ٧ من سورة الحاقة .

(٤) قال ابن الانبارى : قال الفراء :"بعضُ العَربِ يُسَمّي المنجَنيــق المَنجَنُوق ، كما قِيلَ في المَنْجَنِيـن : المَنْجَنُون". المذكر والمؤنّــث ١/٥١٢ .

(٥) في اللسان (خرم) يقال : اخترم فلان عَنّا : مَاتَ وذَهبَ ، واخترمته المنيةُ : أخذته ، وخرمته ، وشَعُوبُ اسمٌ من أسماءِ المنيـةِ. قـــال أبو علي : شَعُوبُ اسمٌ للمنية معرفةٌ لا تنصرفُ ومَنْ ألحقَهَا الألِــفَ واللامَ فالقياسُ أن يصرفَهَا . ينظر التكملة ٣٨٤ - ٣٨٥ .

(٦) الشاهد من أرجوزة للعجاج ، ديوانه ٢/١١٦ وهو في المذكـــر والمؤنث لابنِ الأنبارى ١/٥١٢ وأنشده أبو علي في التكملـــة ٣٦٥ والقيسي ٢/٦٦٣ وابن برى ٤٤٦ وعجزه :

* تُنتَجُ حِينَ تَلْقَحُ انيِقَارًا *

(*) مثل من أمثال العرب ،وفي الميداني ١/٣٧٠

* شَعَبَتْ قومي شَعُوبُ *

وقال آخر في الثانية:(١)

هَلُمَّ إلَيْها قَدْ أُثِيرَتْ زُرُوعُهَا   وَعَادَتْ عَلَيْهَا المَنْجَنُونُ تَكَدَّسُ

وشَعُوبُ اسمُ المنيةِ لاَ ينصرفُ لِلتأنيثِ والتعريفِ .

والأفعَى : اسمٌ للإنثى ، والأفعوانُ : اسمٌ للذَّكرِ .

والسماءُ والأرضُ مُؤنثان قال الله تعالى : ﴿ والسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا وَالأَرْضِ وَمَا طَحَاهَا ﴾ ،(٢) وفي القرآنِ مِنْ شَوَاهِدِهَا كَثِيرٌ.

---

(١) الشاهد في الاغاني ٢٢/٢٢١ أنشده الرياشي مع خمسة أبيات أخرى وفي الحماسة بشرح المرزوقي الحماسية رقم ٢٢٠ للمتلمس وينظر شرح ديوان الحماسة للتبريزي ٢٦٩/١، وفي اللسان نسبة للمتلمس شاهدًا على تأنيث المنجنون.
والمنجُنُونُ : الدولاب التي يُستقى عليها . اللسان (منجنون) .

(٢) الآية ٥ - ٦ من سورة الشمس .

باب ما يُؤنَّث ويذكَّر من أعضاء الحيوان

العُنُق تُؤنَّثُ، والتذكيرُ أشهر، وحَكَى التذكيرَ والتأنيثَ في العُنُق أبو زيدٍ، والأصمعيّ لا[1] يعرفُ التأنيثَ، قَالَ أبوحاتم: التذكيرُ الغَالِبُ، وحَكَى الفراءُ فَتحَ النُّونِ، ذَكَرَ هَذَا المزياتي فَتْحَ النُّونِ مِنْهُ قَالَ: وَبنُو أَسدٍ يُذَكِّرُونَ، وأَهلُ الحِجَازِ يُؤَنِّثُونَ.[2]

واللسانُ [فيه][*] التأنيثُ، وَالتَّذكِيرُ أشهَرُ، ومن ذَكَّرَ اللسانَ جَمعهُ على ألسنَةٍ، لأنَّ أَفْعِلَةَ جَمعُ هَذَا الوزنِ مِنَ المُذَكَّرِ، وبِذَلِكَ جَاءَ القُرآنُ، قَالَ اللهُ تَعَالى: ﴿ وَاخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ ﴾[3]، وإذا أُنِّثَتْ جُمِعَتْ عَلَى أَلْسُنٍ؛ لأنَّ أَفْعُلاً جَمعُ المؤنَّثِ مِنْ هَذَا الوزنِ.

وَالذِّرَاعُ تُؤَنَّثُ وتُذَكَّرُ، وَالتأنيثُ أَشْهَرُ وتُجْمَعُ علىَ أَفْعُلٍ، فَيُقَالُ: أَذْرُعٌ قَالَ الشاعر:[4]

أَرْمِي عَلَيْهَا وَهْيَ فَرْعٌ أَجْمَعُ ... وَهْيَ ثَلَاثُ أَذْرُعٍ وَإِصْبَعُ

والمَتْنُ يُذَكَّرُ وَيُؤَنَّثُ، قال الشاعر في التذكِيرِ:[5]

اليَدُ سَابِحَةٌ وَالرِّجْلُ ضَارِحَةٌ ... وَالعَيْنُ قَادِحَةٌ وَالمَتْنُ مَلْحُوبُ

(*) مابين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(١) في الاصل: ولا يعرف، بزيادة الواو، والسياق يُعطى ما أثبتناه. وانظر التكملة ٣٩٢.

(٢) ينظر المذكر والمؤنّث لابن الانبارى ١/ ٣٦٠.

(٣) الآية ٢٢ من سورة الروم.

(٤) الشاهد في المذكر والمؤنث لابن الانبارى ١/ ٣٧١ وأنشده ابن جني في الخصائص ٢/ ٣٠٧ دون نسبةٍ الى أحدٍ، وكذلكَ في المشوف المعلم ٢١٢ وهو في شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٧٧، وفي العيني ٤/ ٥٠٤، نُسِبَ لحميد الأرقط وانظر الخزانة ١/ ٢١٤.

(٥) الشاهد أنشده أبو على في التكملة ٣٩١ وهو في الجمهرة ٢/ ١٣٧ والقيسى ٧٤١، وفي القيسى أنّ الشاهِدَ نسبه الأصمعي في كتاب خَلق الإنسان لرجل من آل النعمان ابن بشير الأنصارى ثم قال:

===

وقَالَ آخر (١) فِي التأنيثِ :

وَمَتْنَانِ خَظَاتَانِ كَزُحْلُوفٍ مِنَ الهَضْبِ

وَيقَالُ مِنهُ : مَتْنَةٌ قَالَ امرؤُ القيس : (٢)

لهامَتْنَتَانِ خَظَاتَاكَمَا أَكَبَّ علَى سَاعِدَيهِ النَّمِرْ

والعَاتِقُ المعروفُ مِنهُ التذكيرُ ، والتأنيثُ قَلِيلٌ،قال الشاعر : (٣)

لَا صُلْحَ بَيْنِي فَاعلَمُوهُ وَلَا بَيْنَكُم مَا حَمَلَتْ عَاتِقِي

سَيفِي وَمَا كُنَّا بِنَجْدٍ وَمَا قَرقَرَ قُمْرُ الوَادِ بِالشَّاهِقِ

=== وقيل هُوَ لإبراهيم بن بشير ، ويروى لامرئ القيس، ولَهُ نَسَبَهُ أبو عبيد البكرى . والشاهد فيه تذكير المتن في قوله : (ملحوب)،والمتن : الظهر. وملحوب: مقطوع ما عليه من اللحم.

(١) الشاهد في الأصمعيات ٤١ والمذكر والمؤنث ١/ ٢٥٦ منسوب لعقبة ابن سابق وأنشده أبو علي في التكملة ٣٩٢ دُون نسبَةٍ وفي شرح شواهد الايضاح للقيسي ٢/ ٧٤٢ نُسبَ لأبي دُؤاد الأيادي ،وكذلِكَ في ابن برى ٤٩٩ وانظر شواهد الشافية ١٥٧ والخزانة ٧/ ٥٠٠ و ٩/ ١٧٨ والشاهد فيه تأنيث المتن .

(٢) الشاهد لامرئ القيس ، ديوانه ١٦٥ والمذكر والمؤنث ١/ ٢٥٥ ، والستة الجاهليين اختيار الاعلم ١١٧ وشرح المفصل لابن يعيش ٩/ ٢٨ وشرح شواهد الشافية ١٥٦ والقيسي ٢/ ٧٤٣ والخزانة ٧/ ٥٠٠ و ٩/ ١٧٦ .

(٣) البيتان في المذكر والمؤنث لابن الأنبارى ١/ ٢٥٨ وتهذيب اصلاح المنطق ٧٤٩ والأمالي الشجرية ٢/ ٧٢ والحلل في اصلاح الخلل ٣١٤ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٣٨٦ واللسان (قرر - عتق) والشاهد فيه تأنيث العَاتِق وهو قَلِيلٌ كَمَا قَالَ . وفى الأصل صدر البيت الثاني : " وقد كما ينجو وما " . وهو خطأ والصواب ما أثبتناه .

والقفا يذكر ويؤنث ، التذكيرُ فيهِ عن أبي زيدٍ ، والتأنيثُ عن الأصمعيّ.(١)

والضرسُ التذكيرُ فيهما هُو الأغلب ، وربما أنثوهُ ، لأنهُ في معنَى السّن

قال الشاعرُ في التذكيرِ(٢) :

اجْتمَعَ النّاسُ وَقالُوا عُرْسُ   فَفُقِئَتْ عينٌ وطَنّ الضّرْسُ

ويُروى : وطنتْ ضِرْسٌ ، والتأنيثُ في هذا البابِ هُوَ على معنىَ الجَارحةِ، والتذكيرُ على معنَى العضوِ .

ومّما لحِقَ بهذا البابِ مِّما لم يذكرهُ أبو القاسمِ، الذّفرَى وهُوَ عظمٌ خلفَ الأذُنِ قال / الشاعر(٣) : ١١٣

لَهَا ذَنَبٌ ضافٍ وذِفْرَى أَسِيلَةٌ   وَخَدٌّ كمِرْآةِ الغَرِيبَةِ أَسْجَحُ

---

(١) ينظر التكملة ٣٩٢ .

(٢) الشاهد في المذكر والمؤنث لابن الانباري ١/ ٢٦٥ والمنصف ٣/ ٩٠ والحلل في اصلاح الخلل ٣١٥ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٣٨٦ وينسب الشاهد لدُكَين كما في المذكر والمؤنث وأنشده ابن جني :
* فَفُقِئَتْ عَينٌ وفَاضَتْ نَفْسُ *

(٣) الشاهد لذى الرمة ، ديوانه ٨٨ وهو في الكامل ١/ ٦ والمذكر والمؤنث لابن الأنبارى ١/ ٣١٦ وهو من شواهد أبي علي في التكملة ٣١٧ والحلل في اصلاح الخلل ٣١٦ والقيسي ١/ ٥٤٢ وابن برى ٣٦٣ واللسان (حشر) .

بابُ ما يذكرُ من أعضاءِ الحيوانِ ولا يجوزُ تأنيثُهُ

كُلُّ ما ذُكِرَ في هذا البابِ فهوَ مُذكَّرٌ ، كَما ذَكرَ ، غيرَ أنّ المِعَى ذكرَ أنهُ يُذكَّرُ ويؤنَّثُ ، وقوله : (المِعَى واحدُ الأمعاءِ) ،(١) إنمّا قيّدَهُ بهذا التمييزِ بَينهُ وبينَ المِعَى (٢) الذي يُرادُ بِهِ شعبٌ ضَيقٌ في الجَبلِ يسيلُ منهُ مَاءٌ ، فإنهُ مُذكَّرٌ ولكنهُ لَيسَ مِن هذا البابِ وكلُّ ما ذكرَ منَ البابِ ، وكمَا كانَ لفظُ المِعَى مُشتركاً بينَ مِعَى الحيوانِ ومِعَى الجَبَلِ، نصَّ على مقصُودِهِ ليخرجَ غيرَ مقصودِهِ ، وإن كانَا مُذكَّرينِ، ومِعَى الجَبلِ هُوَ المرَادُ بقوله :(٣)

وظَلَّتْ بِمَلْقَى وَاحِفٍ جَزْعِ المِعَى ... قِياماً تُفَالِي مُصْلَخِمًّا أَمِيرهَا

قال امرؤُ القيسِ في الخَدِّ :(٤)

فَباتَ على خَدٍّ أَحَمَّ وَمَنْكِبٍ ... وضِجْعَتُهُ مِثْلُ الأسِيرِ المُكَرْدَسِ

والفَمُ قال النابغةُ :(٥)

زَعَمَ الهُمَامُ بِأَنَّ فَاهَا بَارِدٌ ... عَذْبٌ مُقَبَّلُهُ شَهِيّ المَوْرِدِ

والأَنْفُ قال :(٦)

مَتَى تَجمَعِ القَلْبَ الذَّكِيّ وَصَارِماً ... وأنفًا حَمِيًّا تَجْتَنِبْكَ المَظَالِمُ

---

(١) الجمل ٢٩٥.

(٢) في اللسان (معى) والمِعَى : سيلُ المَاءِ بينَ الحرارِ ، قال الاصمعي : الأمعاءُ مَسايلُ صغارٌ .

(٣) الشاهد لذى الرمة ، ديوانه ٣١٠ وأنشده أبوعلي في الايضاح ١٩٠ وهو في أساس البلاغة (فلى) وكتاب المقتصد في شرح الإيضاح ٦٥٧/١ والقيسي ٢٣٩/١ وابن برى ١٧٧ وشرح عمدة الحافظ ٧٣٣ والتاج واللسان (صلخم) .

(٤) الشاهد لامرئِ القيس ، ديوانه ١٠٢ والستة الجاهليين اختيارالاعلم ٨٨.

(٥) الشاهد للنابغة الذبياني ، ديوانه ١٢٤ وأشعار الشعراء الستة الجاهليين اختيار الاعلم ٣٢١.

(٦) الشاهد من قصيدة لعمرو بن براقةَ الهمداني، وهي في شرح شواهد المغني للبغدادي ٥٨/٢ ولها مناسبةٌ ذكرها البغدادي هُناكَ.

والمَنْخِرُ قال امرؤ القيس :(١)

لَهَا مَنْخِرٌ كَوِجَارِ السِّبَاعِ ... فِمنْهُ تُرِيحُ اذا تَنْبَهِرْ

والثَّغْرُ ، والنَّابُ ، والنَّاجِذُ ، والذَقْنُ ، والبَطْنُ قال النابغة :(٢)

والبَطْنُ ذُو عُكَنٍ لَطِيفٌ طَيُّهُ ... والنَّحْرُ تَنْفُجُهُ بِثَدْيٍ مُقْعَدِ

والصدرُ والنَّحرُ مُتَرَادِفَانِ على معنًى وَاحِدٍ، لكنَّ رِوايةَ الأعلم : النَّحرُ ، وصدرُ هذا البيت شَاهِدٌ لِلبطنِ بِالتَّذْكِيرِ ، وَعَجزُهُ شَاهِدٌ لِتذْكِيرِ الصَّدرِ ، ودليلُ التّذكير مِنَ البيتِ عودُ الضمير عليهمَا مُذكَّرين .

---

(١) الشاهد لامرئ القيس ، ديوانه ١٦٥ والستة الجاهليين ، اختيار الأعلم ١١٨ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٣٨٧ ورواية الديوان :

* لَهَا مِنْخَرٌ كَوِجَارِ الضِّبَاعِ * .. الخ

(٢) الشاهد للنَّابِغَةَ الذبياني ، في ديوانه ٣٠ والستة الجاهليين اختيار الأعلم ٢٣٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٣٨٨ .

باب ما يذكر ويؤنث من غير ما ذكرنا

السبيلُ تُذكّرُ وتُؤنّثُ، وجاءَ القرآنُ بالتذكيرِ والتأنيثِ قال اللّهُ تعالَى * قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي *[1]، وقالَ تعالى : * وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ لاَ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلاً *[2]

والطّريقُ يذكّرُ ويؤنثُ، لأنّهُ بمنزلةِ السبيل في معناهُ.

والصّراطُ يذكّرُ ويؤنّثُ ، والغالبُ عليهِ التذكيرُ، قال اللهُ تعالى:

* وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيماً فَاتَّبِعُوهُ *[3].

والهدى يذكّرُ ويؤنّثُ يقالُ هذَا الهُدَى، وهذِهِ الهُدَى، قالَ اللهُ تعالَى : * فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى *[4]، فاستشهدَ بالآيةِ بعضُ النحويينَ على تذكيرِ الهُدَى، ويحتملُ أن يكُونَ الهُدَى في الآيةِ مُؤنّثاً، ولكنه لم يلحقْ علامةَ التأنيثِ للفعلِ ، لأنّهُ مُؤنّثٌ غيرُ حقيقيٍّ والفعلُ مُسْنَدٌ اليهِ من قبلهِ ، وإذا كانَ كذلكَ جازَ ألاّ تلحقَ العلامةُ مِثْلَ قولِهِمْ : "تَطلُعُ الشمسُ ويَطلُعُ الشمسُ"، ودليلُ التأنيثِ فيهِ قولُ بَني أسدٍ[5]: "هَدَى حَسَنَةٌ".

والسُّرَى تُذكّرُ وتُؤنّثُ تقولُ : هَذَا السُّرَى، وهذِهِ السُّرَى، قالَ الاستاذ أبو بكر بن طلحة[6]: إنّ السُّرَى مُؤنّثَةٌ في لُغَةِ بني تَمِيمٍ، قال الشاعر[7]:

* انّ سُرَى اللّيلِ حَرامٌ لا تَحِلْ *

---

(١) الآية ١٠٨ من سورة يوسف .

(٢) الآية ١٤٦ من سورة الاعراف .

(٣) الآية ١٥٠ من سورة الانعام.

(٤) الآية ١٢٣ من سورة طه .

(٥) ينظر اللسان (هدى) وفيهِ وقالَ الكسائيُّ بعضُ بَني أسدٍ يُؤنثُهُ يقول : هذه هدىً مُستقيمةٌ . وانظر المذكر والمؤنث لابنِ الأنبارى ٣٩٨/١ وفيه : قال الفراء : بنو أسدٍ يُؤنثُونهُ فيقولون : هذِهِ هُدًى حَسَنَةٌ.

(٦) ينظر المذكر والمؤنث لابن الأنبارى ٣٩٩/١ قال الفراء :هي مُؤنّثةٌ.

(٧) الشاهد في المذكر والمؤنث لابن الأنبارى لأعرابي من بني تميم ٣٩٩/١ . وهو في الحلل في اصلاح الخلل ٣٢٦ وشرح الجمل لابن عصفور ٣٨٩/٢ .

والتذكيرُ أشهرُ، قال الشاعر: (١)

* فقلتَ هجّدنا وقد طالَ السُّرى *

وللقائِلِ أن يقولَ: انما ذكرنا ما تقدّمَ الإخبارَ عنِ المؤنّثِ الذي ليسَ بحقيقيّ.

والقَلِيبُ يُذكّرُ ويؤنّثُ، والتذكيرُ فيهِ أكثرُ، والتأنيثُ لغةٌ، قال الراجز: (٢)

فَلِي ذَنوبٌ وَلَهُ ذَنوبُ وانْ أبى كانَتْ لِيَ القَلِيبُ

وكذلكَ الطَّوِيُّ فيهِ / التذكيرُ والتأنيثُ، لأنّها في معنَى القَلِيبِ. ١١٤

وذكر: الرَّكِيّ (٣) وليس من الباب، لانه جمعُ رَكِيّةٍ وتأنيثُهُ على معنَى الجَماعَةِ،

وذكرَ ابنُ طلحةَ أنَّ الرَّكِيَّ البئرُ غيرُ المطويةِ، وكذلكَ يقالُ: رَكِيّةٌ قال الشاعر: (٤)

على ذاكَ ودّ وأنّني في رَكِيّةٍ تُجَذُّ قُوى أسبابِها دونَ مائِها

والذَّنوبُ: الدَّلوُ يُذكّرُ ويؤنّثُ، وأنشدوا في تذكيرِها: (٥)

* انَّ الذَّنوبَ ينفعُ المَغلوبا *

وقالَ الشاعرُ: (٦)

على حينَ مَنْ تَلبَثْ عَليهِ ذَنوبُهُ يَجِدْ فَقْدَها اذْ في المَقامِ تَدابُرُ

---

(١) الشاهد في المذكر والمؤنث ١/٣٩٩ للبيد، واللسان (سرا)
ويروى:
قُلتُ هَجِّدْنا فقدْ طالَ السُّرى وقدرنا أنْ خَنى اللَّيلِ غَفَلْ

(٢) الشاهد في المذكر والمؤنث ١/٤١٣ أنشده أبو حاتم عن أبي زيد شاهداً على أن القَليبَ يذكر ويؤنث. وهو في اللسان (ذنب)؛

(٣) في اللسان (ركا) الركيّ: جنسٌ للرَّكيّةِ وهيَ البِئْرُ تُحفَرُ والجمعُ ركيّ.

(٤) في الحماسة بشرح المرزوقي ٢/٥٨٩، والتبريزي ١/٢٣٠، للفضل ابن الاخضر الضبي.

(٥) الشاهد في المذكر والمؤنث ١/٤١٤ من انشاد الفراء عن أبي ثروان وهو في معاني الحروف للرماني ١٤٦ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٣٨٩ وصدره: * هَرِقْ لَها مِنْ قَرْقَرى ذَنوبا *

(٦) الشاهد للبيد، ديوانه ٢١٧ وهو من شواهد الكتاب ٣/٧٥ على اضافة حينَ الى جملة الشرطِ ضرورةً وحقّها ألاّ تُضافَ إلاّ الى الخبريةِ. وهو في المذكر والمؤنث لابن الانبارى ١/٤١٤ وكتاب المقتصد ٢/١١١٠ وتهذيب اصلاح المنطق ٧٤٧ والإنصاف ١/٢٩١ والشاهد فيه أن الذنوب تذكر وتؤنث. وانظر المشوف المعلم ٢٩١، ويروى: تداثر.

والحَالُ مُؤنَّثةٌ ، لأنَّ الإشارةَ إليها بالمؤنثِ ، ودليلُ تأنيثِها أيضًا ثبوتُ التَّاءِ في التصغيرِ، قالوا : حُوَيْلَةٌ، وقد تُذكَّرُ ودليلُ [تذكيرِها] (١) قولُهُمْ : هذهِ حَالُ صَالِحٌ ، وَقَدْ أتتْ لَفظُها بالتَّاءِ ، كما قالَ الشاعر : (٢)

عَلى حَالَةٍ لَو أنَّ في القومِ حَاتِمًا ... عَلى جُودِهِ لَضَنَّ بالماءِ حَاتِمُ

ودِرعُ الحديدِ يُذكرُ ويُؤنَّثُ ، والتأنيثُ أغلبُ والتذكيرُ قليلٌ، ذَكَرَ تذكيرَه الأستاذ أبو القاسم المزياتي (٣) ـ رحمه الله ـ وقيدَهُ بالقِلةِ ، ودليلُ التأنيثِ أنه يُقالُ : دِرْعٌ مُفاضَةٌ ، ودرع سَابِغَةٌ ، وَفَضْفَاضَةٌ وَمَلسَاءُ ، وصُلُولِيَّةٌ (٤) قال الشاعر : (٥)

وَأملَسَ صُولِيًّا كَنِهْيِ قَرَارَةٍ ... أَحَسَّ بِقَاعٍ نَفْحَ رِيحٍ فَأجْفَلا

وقال آخر : (٦)

وَسَابِغَةً مِنْ جِيَادِ الـدُّرُو ... عِ تَسْمَعُ لِلبِيضِ فِيهَا صَلِيلَا

---

(١) زيادة يلتئم بها الكلام .

(٢) الشاهد في الكامل ١/ ٢٣٣ للفرزدق والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢/ ٢٠ وشواهد الكشاف ٤/ ٥١٩ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٣٩٠ والشاهد فيه أن الحال تذكر وتؤنث يُقالُ : حَالٌ ، وحالَةٌ .

(٣) قال أبو علي في التكملة ٣٩٢ ودرعُ الحديدِ يذكر ويؤنث .

(٤) صُلُوليَّةٌ منسوبَةٌ إلى صُولٍ وَهُوَ رَجُلٌ مِنَ العجم، وقيلَ هُوَ موضِعٌ تُصنَعُ فِيهِ الدروعُ ينظر ابن برى ٥٠١ والقيسي ٧٤٧ .

(٥) الشاهد لقيس بن حجر الأسدي كما في المذكر والمؤنث لابن الأنباري ١/ ٤٣٢ وهُوَ في التكملة ٣٩٣ والتنبيه على الأمالي ٦٨ والقيسي ٢/ ٧٤٦ وابن برى ٥٠٠ والشاهد فيه تذكير الدروع الذي دل عليه قوله : أملسَ صُوليًا ، وهو من صفةِ الدرع .

(٦) الشاهد لعبد القيس بن خفاف كما في الاصمعيات ٢٣١ ، والمفضليات ٣٨٦ ، والحماسة بشرحي المرزوقي ٢/ ٧٤٧ ، والتبريزي ١/ ٣١٢ .

والسوقُ تُذكَّرُ وتُؤنَّثُ ، والتأنيثُ هُوَ الغَالِبُ ودليلُ تأنيثِهَا قولُهُم : قامتِ السُّوقُ ، وقد تُذكَّرُ . قال النابغة : (١)

نُبِّئتُ نَعمَى على الهِجرَانِ عَاتِبةً ... (?)

نَمَتينَ قِلادَهُ مِن بَيتِ رَاسٍ ... إلى لُقمَانَ في سُوقٍ مُقَامِ

والتأنيثُ أشهرُ .

والسلاحُ يذكر ويؤنثُ ، ودليلُ التذكيرِ جمعُهُ على أسلِحَةٍ ، قال تعالى : * وَليَأخُذُوا أَسلِحَتَهُم * (٢) ، ويجوزُ فيهِ التأنيثُ أيضاً ، وذُكِرَ أنَّ بعضَ العربِ قَالَ : " وبَرتْهُ السِّلاحُ " (٣) .

والصَّاعُ فيهِ التذكيرُ ، والتأنيثُ أكثر يقالُ : " ثلاثةُ أصوَاعٍ " والكثيرةُ الصِّيعَانُ ، قال الشاعر : (٤)

شَرَيتُ غُلاماً بَيْنَ حِصْنٍ ومَالِكٍ ... بِأَصْوَاعِ تَمرٍ اذْ خَشِيتُ التَهَالُكَا

فقولُهُ : أَصْوَاع ، دَليلٌ على التَّذكِيرِ ، ولَوْ أرادَ التأنيث لم يَجمَعْهُ على أَفعَالٍ ، هذا قولُ أبي علي الرُّندي (٥) ، وكذلِكَ قَالَ ابن بَابشَاذ أيضاً ، وقال ابنُ بابشاذ وَجمعُهَا على من أنَّثَ : أَصْوُعٌ ، وعَلى من ذكَّر : أَصْوَاعٌ (٦) ، وبعضُ أهلِ الحجاز يُؤنِّثُ ويقول : ثلاثُ أصْوُعٍ وجَعَلَ بعضُهم (٧) الصُّوَاعَ في التأنيثِ والتذكيرِ مِثْلُ الصَّاعِ ، فاستشْهَدَ على تذكيرِهِ وتأنيثِهِ بقولِهِ تعالى : * قَالُوا نَفْقِدُ صُوَاعَ المَلِكِ وَلِمَن جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ * (٨) ، فَأعادَ عليهِ ضَمِيرَ المذكَّرِ ، وقَالَ تعالى : * ثُمَّ اسْتَخْرَجَهَا مِنْ وِعَاءِ أَخِيهِ * (٩) ، فأعادَ عليهَا ضَميرَ المؤنَّثِ .

---

(١) الشاهد للنابغة الذبياني ، ديوانه ٨٠ والستة الجاهليين اختيار الاعلم ٢٥٠ . والشاهد فيه تذكير السوق .

(٢) الآية ١٠٢ من سورة النساء .

(٣) ينظر تهذيب إصلاح المنطق ٧٤٥ .

(٤) الشاهد في المذكر والمؤنث لابن الانبارى ٤٣٩/١ بلاعزو .

(٥) ينظر المذكر والمؤنث ٤٣٩/١ وفيه قال يعقوب وانما جمعوا الصاعَ أصواعا إذا ذكَّروهُ .

(٦) ينظر شرح الجمل مخطوط لوحة ٢١٧ .

(٧) ينظر معاني القرآن للفراء ٥١/٢ والمذكر والمؤنث لابن الأنبارى ٤٣٩/١ .

(٨) الآية ٧٢ من سورة يوسف .

(٩) الآية ٧٦ من سورة يوسف .

والحانوتُ يذكَّرُ ويؤنَّثُ ، فمن ذكّرها أجراها مُجرَى البيتِ، ومَن أنّثَ راعَى قولَهُمْ : حَانَةٌ، وَجِهَةٌ ، وبُقعةٌ .

والمنونُ تذكرُ وتؤنثُ ،قال :(١)

أَمِنَ المَنُونِ وَرَيبِهِ تَتَوجَّعُ وَالدَّهْرُ لَيسَ بِمُعْتِبٍ مَنْ يَجْزَعُ

ويُروى : وريبِهَا ، وقالَ آخرُ في التأنيث :(٢)

وَكُلُّ فَتًى وَإنْ أَمْسَى وَأَضْحَى سَتَخْلِجُهُ عَنِ الدُّنْيَا المَنُونُ

وَالعنكبوتُ تُذكَّرُ وَتؤنَّثُ، قال اللهُ تعالى : ﴿ كَمَثَلِ الْعَنكَبُوتِ اتَّخَذَتْ بَيْتًا ﴾(٣)، وقال الفرزدق / :(٤) ١١٤/ب

ضَرَبَتْ عَلَيكَ العَنْكَبُوتُ بِنَسْجِهَا وَقَضَى عَلَيكَ بِهِ الكِتَابُ المُنْزَلُ

والخمرُ تذكَّرُ وتُؤنَّثُ، قالَ الله تعالى : ﴿ وَأَنْهَارٌ مِّنْ خَمْرٍ لَّذَّةٍ لِّلشَّارِبِينَ ﴾(٥)

---

(١) الشاهد لأبي ذُؤيبٍ الهُذَلي وهو في دِيوانِ الهُذليِّين ١/ ٤ ، والمفضليات ٤٢١ والمذكر والمؤنث لابنِ الأنباري ١/ ٢٧٩ ،والتكملة لأبي عليٍ ٢٩٥ والقيسي ٢/ ٧٥١ وابن بريٍ ٥٠٥ والخزانة ١/ ٤٢٠ والشاهد فيه أنَّ المَنُونَ تذكَّرُ وتُؤنَّثُ ، فمن ذكَّرَ روى : وَرَيبِهِ ، وَمَنْ أَنَّثَ رَوَاهُ : وَرَيبِهَا ، فَمَنْ ذَكَّرَ أرادَ الموتَ والدَّهرَ، ومن أنثَ أرادَ الدَّاهيةَ .

(٢) الشاهد في التاج (منن) للنابغة الذبياني وهو في ديوانه ٢١٨ وهو كذلك في اللسان (مَنَنَ) والتاج قال الزبيدي : وقال المبرد وأما قول النابغة البيت : وفي هذه المصادر يروى :

وَكُلُّ فَتًى وَإنْ أَمْشَى وَأَثْرَى سَتَخْلِجُهُ عَنِ الدُّنيَا المَنُونُ

قال : فالظاهر أنهُ المنيَّةُ.

(٣) الآية ٤١ من سورة العنكبوت.

(٤) الشاهد للفرزدق ، ديوانه ٢/ ١٥٥ وهو في الكامل ١/ ٢٧ من قصيدة في هجاءِ جرير .

(٥) الآية ١٥ من سورة محمد .

وقال تعالى : ﴿ لاَ فِيهَا غَوْلٌ وَلاَ هُمْ عَنْهَا يُنْزِفُونَ ﴾ (١).

وَ"واسطُ"و"هَجَرُ"، و"قُبا" : التذكير والتأنيث ، فأما "واسطُ"و "هَجَرُ" فالغالبُ عليهمَا التذكيرُ، وقدتَّقدمَ ذَلك في باب مَا ينصرِفُ ومَالاَ ينصرفُ، والتذكِيرُفيهمَاعلىَ مَعنى المكانِ والموضِعِ والبَلَدِ ، والتأنيثُ عَلى معنَى البقعَةِ وقَدْ أنشدَ أبو القاسم - رحمه الله - فى بَابِ مَا لاَ يَنصرِفُ مِنْ أسمَاءِ البُلْدَانِ : (٢)

يَنْهُنَّ أيَّامُ صِدْقٍ قَدْ عُرِفْتَ بِهَا   أيَّامُ وَاسِطَ وَالأيَّامُ مِنْ هَجَرَا

---

(١) الآية ٤٧ من سورة الصافات .

(٢) الشاهد سبق تخريجه فى الممنوع من الصرف ٦٤٠ . ل٢٦/أ

بابُ الأفعالِ المهموزةِ

وهذا البابُ أيضًا ممّا يصلحُ بكتابِ الهجاءِ ، كما كانَ يصلُحُ فيهِ الفرقُ بينَ السّينِ والصّادِ ، والفرقُ بينَ الظّاءِ والضّادِ، وقد وضعَ النّاسُ في ذلكَ أجزاءً ، ثمّ نقولُ : اعلمْ أنّ الهمزةَ تكونُ في الاسمِ والفعلِ وهيَ فيهمَا إمّا أنْ تكونَ زائِدةً ، وإمّا أن تكونَ أصلاً .

وهيَ فيهمَا إمّا أن تكونَ فاءً أو عينًا أو لامًا ، فمثالُ كونِهَا فاءً في الاسمِ: "أَخْذٌ" "وأَمْرٌ"، ومثالُ ذلِكَ في الفعلِ : "أَخَذَ ، وأَمَرَ"، وَمِثالُ كونِهَا عينًا : "سُؤَالٌ" "ورأسٌ" ،"وَزأَرَ الأسدُ" ، ومثالُ كونِهَا لامًا : "خَبْءٌ" ، "ودِفْءٌ"، ومثالُ ذلكَ في الفعلِ : قرأَ ، وإذا كانتْ زائدةً فإنّهَا أيضًا تُزادُ أوّلاً وَآخِرًا وفي حَشْوِ الكلمةِ ، فمثالُ زيادتِهَا أولاً كثيرٌ في الأسماءِ والأفعالِ،نحوُ : "أحمرَ"، "وأصفرَ"، "وأكرمَ" ، "وأدْخَلَ".

وزيادتُهَا في أثناءِ الكلمةِ : "شَمْأَلٌ"، وزيادتُهَا في آخِرِ الكلمةِ قالُوا : "امرأةٌ ضَهْيَاءُ"(١) وهيَ التي لا تَحِيضُ ،وقيلَ : هيَ التي لا ثَديَ لَهَا .

وتَجِيءُ مُبدَلةً مِن حرفِ العِلّةِ الذى هُوَ الألِفُ وَالياءُ وَالواوُ ، فالمُبدَلةُ مِنَ الألِفِ ، نحو : إبدالِهِمُ الهمزةَ مِنْ ألِفِ الضّالّينَ ؛ لأنّهُ قُرِئَ ﴿وَلَا الضَّأْلِّينَ﴾(٢) وممّا أبدِلتْ فيهِ منَ الألِفِ "حَمراءُ وصفراءُ".

وَكُلُّ همزةٍ لِلتّأنِيثِ هِيَ مُبدَلةٌ مِنَ الألِفِ التى في "حُبلَى ، وَسَكْرَى"، وإبدالُهُمْ لَهَا مِنَ الياءِ قولُهُمْ : رِداءٌ ؛ لأنّ أصلَهُ رِدايٌ لِقولِهِمْ : فُلانٌ حَسَنُ الرِّدْيَةِ.

وأمّا التى أُبدِلَتْ مِنَ الوَاوِ فتكونُ أوّلَ الكلمةِ ، وفي أثنائِهَا وَفي آخِرِهَا . أمّا التى فِي أوّلِ الكلِمَةِ ، فَنحوُ قَولِهِمْ فِي "وُجُوهٍ : أُجُوهٌ" وفي "وُقِّتَتْ : أُقِّتَتْ"(٣).

---

(١) ينظر سر الصناعة ١/١٠٨ ، وشرح الشافية ٢/٣٣٩ .

(٢) الآية ٧ من سورة الفاتحة وقد قرأه أبو أيوب السختياني كما في المحتسب ١/٤٦ وهي قراءة شاذة.

(٣) قال ابن جني : وقد أبدلت الواو همزة بدلا مُطردًا إذا انضمّتْ ضمًّا لازمًا،وذلِكَ نحوُ : أُقّتَتْ وأُجُوهٍ وأَدْؤُرٍ ، وَأَثْؤُبٍ . سر الصناعة ١/٩٢-٩٨ وانظر الأمالي للقالي ٢/١٨٧ .

وأمّا التي في أثناء الكلمة، فنحو إبدالهم الهمزة من واوِ أدْوُرٍ، وأنْوُرٍ جمع دارٍ، ونارٍ، فقالوا: أدْؤُرٌ، وأنْؤُرٌ، قال عمر بن أبي ربيعة:(١)

فلمّا فقدتُ الصوتَ منهم وأُطْفِئَتْ مصابيحُ شُبَّتْ بالعَشِيِّ وأَنْؤُرُ

وأمّا إبدالهم الهمزةَ من الواوِ في آخرِ الكلمةِ فنحو إبدالهم الهمزة في كِساءٍ ونظائره.

وتجيء الهمزة مُبدلةً من الهاءِ قالوا: ماءٌ، وأصلُه: ماهٌ، وأبدلوها من الهاءِ لقولهم في الجمع: أمْواهٌ، وذكر ابنُ جنّي في سرّ الصّناعةِ(٢): أنّهم قالوا: أمْواءٌ بالهمزةِ مكانَ الهاءِ، وقد تقدّم في أولِ هذا الكتابِ أنّ الألف في "أل" الذي بمعنى "هلْ" منقلبةٌ عن همزةٍ، وتلك الهمزةُ مبدلةٌ من هاءٍ، وأُقيمَ الدّليلُ على ذلك.

وذكر بعضُهم أنّها تُبدَلُ من العينِ فيقالُ: عُبابُ البحرِ وأُبابُه، وقال بعضُهم: أُبابُ البحرِ ليستْ همزتُه مُبدلةً من عينٍ، وإنّما هو فُعالٌ من أبَّ إذا تهيّأ(٣)، قال الأعشى:(٤)

/ «أخٌ قدْ طوى كشْحًا وأبَّ ليذْهبا». ١١٥/

وذلك أنّ البحرَ يتهيّأُ لما يزخرُ به، والأولى أن يُحمَلَ على هذا فتكونُ الهمزةُ أصليةً، لأنّها لمْ توجدْ في غيرِ هذا الموضعِ بدلاً من العينِ، ومقصودُ أبي القاسم في هذا الموضعِ أن يتكلّمَ على أفعالٍ مهموزةٍ في كلامِ العربِ رُبّما كانتِ العامّةُ لاتَهمِزُها، فبيّنَ أنّها مهموزةٌ.

---

(١) الشاهدُ لعمر بن أبي ربيعة، ديوانه ٩٦ وهو من شواهد المقتضب ٢/٢٠٥ وسر الصناعة ٢/٨٠٤ والقيسي ٢/٧٦٦ وابن برى ٢/٥١ وشواهد الكشاف ٤/٤٨٥ وشرح المفصل لابن يعيش ١٠/١١ والبيت من قصيدةٍ مشهورةٍ مطلعها:

* أمِنْ آلِ نُعْمٍ أنتَ غادٍ فمُبكِرُ *

وفي الأصل: (فلمّا فقدتُ الصوتَ منهمْ وأطلعتْ) خطأ والصواب ما أثبتناه.

(٢) سر الصناعة ١/١٠٠.

(٣) ينظر سر الصناعة ١/١٠٦ وشرح المفصل لابن يعيش ١٠/١٦ وماقيل في هذا مكتوب هناك.

(٤) الشاهد للأعشى، ديوانه ١٦٥ وسر الصناعة ١/١٠٧ وشرح القصائد

===

وهذا البابُ ليسَ مِن أبوابِ العربيّةِ وإنّما هُوَ مِنَ اللغةِ،وكلّ ما ذكرَ فِيهِ إنّما هيَ أفعالٌ مهموزةٌ،وهمزاتُها أصليةٌ غيرُ زائدةٍ ولا منقلبةٍ عَن شيءٍ، وأمّا ما ذكرَ فيهِ مِنَ الأسماءِ إنّما ذكرهُ بالتبعِ "لا نشأتْ".

الكلامُ على ألفاظِهِ :

قولُهُ : (قرأَ زيدٌ الكتابَ وأقرأَ غيرَهُ) (١)، أيْ:دَرّبَ غيرَهُ .

(وأخطأَ وتخاطأَ) (٢)، فمعنى أخطأَ : حادَ عنِ الصّوابِ مِن غيرِ قصدٍ ، ومعنى تخاطأَ: أظهرَ الخطأَ وإن كانَ عالِماً بذلكَ الخطأِ مِثلَ قولِهِمْ : تعايا إذا أظهرَ أنهُ عَيِيٌّ (٣)، وليسَ كذلِكَ،وهذا المعنى كثيرٌ في "تفاعلَ" وقوله : (استقرى) (٤) طَلَبَ القِرى، ويُقالُ:أخطأَ في العَمَلِ وخَطِئَ في الدّينِ ،وقد يُقالُ: خَطِئَ في العَمَلِ (٥)، قالَ امرؤُ القيس (٦):

* يا لهفَ هندٍ إذْ خطِئْنَ كاهِلاً *

قوله : (واستبرأتُ الجاريةَ) (٧)، أيْ: بحثتُ عَن براءَةِ رَحِمِها مِنَ الدّمِ، ويجوزُ في هذا وما كانَ نظيرُهُ إذا كانتِ الهمزةُ لاماً ساكنةً وبعدَها تاءُ الفاعلِ والمفعولِ الذي لم يُسَمَّ فاعِلُهُ أن تُسهلَ إلى الياءِ في لُغةٍ قليلةٍ،فيُقالُ : استبريْتُ (٨) الجاريةَ، كأنّهمْ أبدلوا الهمزةَ ياءً لسكونِها وانفتاحِ ما قبلَها،ثمّ

=== السبع الطوال الجاهليات لابن الانبارى ٣٧٨ وصدر البيت وصحة إنشاده :

صَرمتُ ولمْ أصرِمْكُمُ وكَصارِمٍ   أخٌ قد طَوى كَشحاً وأبّ لِيذهَبا

(١) الجمل ٢٩٧.

(٢) الجمل ٢٩٧.

(٣) في اللسان (عيا) عَيِيَ بالأمرِ عَيّاً وعَيِيَ وتعايا واستعيا الاخيرة عن الزجاجي .

(٤) الجمل ٢٩٧.

(٥) في اللسان : أخطأَ وخَطِئَ لغتان بمعنى واحد (خطأ) .

(٦) الشاهد لامرئ القيس ،ديوانه ١٦٠ والسبع الطوال الجاهليات ٦ ، وأشعار الشعراء الستة الجاهليين اختيار الاعلم ١٠٥ واللسان (خطأ) .

(٧) الجمل ٢٩٧.

(٨) ينظر أدب الكاتب ٣٦٤.

قلبوها ياءً تشبيهاً برميت ، ثم حُمِل على استبريت الجارية، وان كان ما قبل الياء في بنية المفعول الذي لم يسمّ فاعله مكسورًا فيكون ذلك من حمل الفرع على الأصل، وان لم تنقدح فيه علة الأصل ؛ لأنّ بِنية المفعول فرع على بنية الفاعل.

قوله : (وأوطأتني عشوة) (١)، معناه : سلكت على غير طريق الهداية، وأصل هذا المثل فيمن يفرش فراشه في الظلام، فقد يكون ثمّ ما يؤذيه من حيوان أو انخفاض وارتفاع بالأرض يؤذي النائم عليها، ثمّ استعير للسلوك على غير قصد، ويجوز "أوطيتني" على تلك اللغة القليلة ، وأصل العشوة: أول ساعة من الليل، ثمّ يقال لزبية تحتفر للصيد ثمّ تستر بشيء من أعلاها، فيتوهم الأسد وغيره أنّ الأرض سالمة، فيمر عليها فيقع فيها، ثمّ استعير ذلك لمن يرشد أخاه ويضلّله (٢)، ذكر هذا الثاني الأستاذ أبو بكر بن طلحة - رحمه الله - .

قوله : (وأرجأت الأمر) (٣)، وأرجيت لغة فصيحة أخرى، وقرئ (وآخرون مرجون لأمر الله) (٤)، وهذا كله بغير همز، والهمزة المرادة أي: بالدخول في الباب في أرجأت الأمر هي لام الكلمة، وليست التي في أول الكلمة؛ لأنّ تلك زائدة وليست بمقصودة، وكذلك الهمزة في "أوطأتني عشوة" وفي "أطفأت النار".

وكل ما جاء في هذا الباب من الأفعال التي في أوائلها همزة فالمقصود منها إنّما هي الهمزة التي هي غير أول ؛ لأنّها هي الأصلية .

---

(١) الجمل ٢٩٧ والعشوة مثلث العين: ركوب الأمر على غير بيان . ينظر شرح الفصيح للخمي ١٢٧.

(٢) في الأصل : ويظالمه . والسياق يعطي ما أثبتناه.

(٣) الجمل ٢٩٧.

(٤) الآية ١٠٦ من سورة التوبة قال مكي" قرأه نافع وحفص وحمزة والكسائي بغير همز وهمز الباقون ، وحجة من لم يهمز أنه جعله من أرجيت الأمر بمعنى أخرته وهي لغة قريش والأنصار . وحجة من همز أنها لغة تميم وسفلى قيس، ومعناه التأخير مثل الأولى . الكشف ١/٥٠٦.

قولُهُ : (وَبارأتُ الكَرِيَ) (١) ، انفصَلْتُ عَنهُ ببَراءَةٍ كانتْ لَهُ فِي التَّبرئَةِ / كَما كانتْ لِي ؛ لأنَّ فَاعلتُ أكثَرُ ما تَكونُ مِن اثْنَينِ، ويَجوزُ باريتُ ١١٥/ب
الكَرِيَ عَلى تِلكَ اللغةِ، وبَريتُ مِنَ العرضِ وبَرأتُ في مُقابلةِ نَقِهتُ واستَرحْتُ.

وقوله : (واندَرأتُ عَليهِ) (٢) : اندَفَعتُ بِالقولِ من نفْسِى مِن غَيرِ سَببٍ، ودَارأتُهُ : دَافَعْتُهُ، والمفَاعَلةُ أكثَرُ ما تكونُ مِن اثْنَينِ.

واستَبطَأتُ عليهِ : طَلَبتُ
تَسبَبَ بُطئِهِ فِي نفسِى أو لِغَيْرِى، واستَفعَلتُ كَثِيرًا مَا تَجِيءُ لِلطَلَبِ، ويَجوزُ أَنْ تَكونَ بِمَعْنَى استَكْثَرتُ بُطْأَهُ.

وزَأرَ الأسدُ: صَاحَ صِياحاً شَدِيداً ، ونَامَ: صَوَّتَ صَوْتاً خَفِيفاً، وخبأْتُ الشَّيءَ جعلتُ لَهُ سُتْرةً.

قولُهُ : (وأكفأْتُ فِي الشِّعْرِ) (٣) ، وَهوَ مِثْلُ الإقواءِ (٤) فِي الشِّعْرِ ، هُوَ أن تَأتِيَ قَافيةٌ مرفُوعَةٌ وأُخْرَى مَخفُوضَةٌ، مِثل قولِ امرئِ القيسِ (٥) :

* فَعَمايَتَيْنِ فَهَضْبِ ذِي أقْدَامِ *

ثم قال : * وَكَأنَّمَا مِنْ عَاقِلٍ أَرْمَامُ *

وكقولِ النابغة (٦) :

* عَجْلَانَ ذا زَادٍ وغَيرَ مُزَوَّدِ *

---

(١) الجمل ٢٩٧.

(٢) الجمل ٢٩٧.

(٣) الجمل ٢٩٧.

(٤) قال ابن رشيق : وأما الإكفاءُ فهوَ الإقواءُ بعينهِ عندَ جِلَّةِ العُلَماءِ كأبى عمرو بن العلاء ، والخليل بن أحمد ، ويونس بن حبيب ، وهو قول أحمد بن يحيى ثعلب وأصله من أكفأت الإناءَ إذا قَلَبتهُ.
العمدة ١/ ١٦٥-١٦٦ وانظر اللسان (كفأ).

(٥) الشاهد لامرئِ القيس ، ديوانه ١١٤ والستة الجاهليين اختيار الأعلم ٩٤
وصدره : * لِمَنِ الدِّيارُ غَشِيتُهَا بِسُحَامِ *
وبعد هذا البيت بثلاثة عشر بيتا قوله :
وَكأنَّما بَدْرٌ وَصِيلُ كُتَيْفَةٍ وَكأنَّما مِنْ عَاقِلٍ أَرْمَامُ

(٦) الشاهد للنابغة الذبياني ، ديوانه ٢٧ والسبع الطوال الجاهليات ٤٧٥ ،

===

ثم قال : * وبذاكَ خبّرنا الغُدافُ الأسودُ *

ويروى : * وبذاكَ تنْعابُ الغُدافِ الأسودِ *

ولا شاهدَ فيهِ على الإقواءِ في هذهِ الرّوايةِ.

قوله : (وقال بعضُهم: هوَ اختِلافُ قوافيهِ) (١)، واختِلافُ قوافِي الشعرِ هوَ أن تأتيَ قافيةٌ مثلاً لاماً والأُخرى ميماً وذَلِكَ لا يعرفُ في أشعارِ الفُحولِ مِنَ الشعراءِ العرب، وانّما يأتِي في أشعارِ الضُّعَفاءِ وبعضِ أراجيزهِمْ، نحو : قول الراجز : (٢)

بُنَيَّ انَّ البِرَّ شىءٌ هَيِّنُ ... المَنطقُ الطَّيِّبُ والطُّعَيِّمُ

ومن ذلك : (٣)

ما انتَقَمَ الحربُ العَوانُ مِنّي ... بازِلُ عامَينِ حديثٌ سِنّي

لِمثلِ هَذا ولَدتِني أُمّي

ويُقالُ للأوّلِ اقواءٌ، وللثّاني اقواءٌ وإكْفاءٌ.

قولُهُ : (وأومأتُ الى الرَّجُلِ) (٤)، أشرتُ اليهِ، وصِفَتُهُ أن يكونَ المُشارُ اليهِ أمامَكَ فتشيرُ اليهِ بيدِكَ وتقبلُ بأصابِعِكَ نَحْوَ راحَتِكَ آمرًا لَهُ بالإقبالِ اليكَ، وضِدُّهُ أوْبأْتُ اليهِ، وذَلِكَ إذا كانَ خلفَكَ ففتحتَ أصابِعَكَ نحوَ راحَتِكَ آمرًا لَهُ بالتأخّرِ، وقالوا في "أوْمأتُ" : "أوْمَيتُ" بغيرِ همزٍ، حكى ذلِكَ ابنُ هشامٍ (٥)

=== والستة الجاهليين اختيار الاعلم ٢٢٨-٢٢٩ وجمهرة أشعار العرب ٧٦ والشاهد فيه الإقواء في قوله :

* وبذاكَ خبّرنا الغُرابُ الأسْوَدُ *

بالضّمّ والقافيةُ مكسورةٌ.

(١) الجمل ٢٩٧.

(٢) الشاهد من رجز منسوب الى جدة أبي سفيان في تهذيب اللغة ١٥/ ٣٧٠ وهو في الخزانة ١١/ ٣٢٥ قال البغدادي : ومن الإكفاء ما أنشدنا بعضُهُمْ : البيت.

(٣) ينسب هذا الرجز لأبي جهل بن هشام، وهو في السيرة لابن هشام ٤٥٠ والخزانة ١١/ ٣٢٥ واللسان (بزل).

(٤) الجمل ٢٩٧.

(٥) ابن هشام اللخمي محمد بن أحمد بن هشام بن ابراهيم بن خلف اللخمي ===

في شرح الفصيح (١)، وزادَ ابنُ طَلْحة: وَمِئْتُ وَومأْتُ .

قوله : (وَاسْتَخْذَأ فُلانٌ لِفلانٍ وَاسْتَخْذَأْتُ لَهُ) (٢)، الاستخذاءُ هُوَ الذي قالَ أبو محمد بن السيد -رحمه الله-: " وتَرْكُ الهمزِ فِيهِ أقيسُ مِنَ الهَمزِ (٣)، ويكونُ مُشتقًّا مِنَ الخَذا وَهوَ استِرخاءُ الأذنَينِ، وكذلِكَ استِرخاءُ الفَرجِ والنَّباتِ ، لأنَّ الذُّلَّ يُعدُّ ضَعفًا وليناً، كَما أنَّ العِزَّ يُعدُّ صَلابةً وقُوَّةً، وَهُوَ مُشتقٌّ مِنَ الأرضِ العَزازِ ، وَهِيَ الصَّلبةُ، وقدْ رُوِيَ عَنِ الأصمَعِيِّ أنهُ قالَ: شَكَكتُ في هذِهِ اللفظةِ :أهِيَ مَهموزةٌ أو غَيرُ مَهموزةٍ ؟ فلقيتُ أعرابيًّا فقلتُ لَهُ: كَيفَ تَقولُ: استَخذأتُ أوِاستَخذَيتُ ؟ فَقالَ : لا أقولُهُما ، لأنَّ العربَ لا تَستَخذِي لأحدٍ (٤)، فَلَمْ يَهمِزْ، أجابَ الاعرابيُّ عَنِ المعنَى ، لأنهُ لم يفهمْ سُؤالَ الاصمَعِيِّ عَنْ أيِّ شيءٍ كانَ، إلاّ أنهُ لمّا قالَ : لانَّ العربَ لا تَستَخذِي لاحدٍ أُخِذَ مِنهُ أنهُ لَم يَهمِزْ .

وتَركُ الهمزِ فِي آخِرِهِ فِي كَلامِ الأعرابِيِّ لا يَدُلُّ على أنَّ أصلَهُ الهمزُ وَلاَ على أنَّ تركَ الهمزِ فِيهِ لُغةٌ ، لأنهُ يمكنُ أنهُ وَقَفَ على الهَمزةِ / بالسُّكونِ فَسَهَّلها بِأنْ أبدَلَها ياءً، كَما تقولُ فِي لَمْ يُقرئْ لَمْ يُقرِي ، فيكونُ فَعلَ الاعرابيِّ فِي الوقفِ ما يفعَلُهُ فِي الجزمِ. ١١٦/

قولُهُ : (وَما رَزَأتُهُ شيئاً) (٥)، ورزيتُهُ : نقصتُهُ ، "وأرْدَأتُ" الرَّجُلَ أعنتُهُ، وأنشأَ الرَّجلُ يَقولُ كَذا،أيْ ابتدأ يَقولُ كذا،والنَّشْوُ: الدُّرْبةُ مِنْ أوّلٍ ، وأنشأتُ الكتابَ: ابتدأتُ تأليفَهُ،أو أخرجتُ صُورتَهُ كاملةً على التَّدرِيجِ فِي عَمَلِهِ.

=== النحوي اللغوي السَّبْتِي/ قال الفيروزآبادي : له تآليف حِسانٌ استعملها الناسُ مِنها كتاب الفُصول والمُجمَل في شرح أبياتِ الجُمَل واصلاح ماوقعَ في كتابِ سيبويه وفي شرح الأعلم من الوهم والخلل،وكتابٌ في لحن العامة، وكتابٌ شَرَحَ فِيهِ فصيحَ ثعلبٍ،وشرح مقصورة ابن دريد . توفي سنة ٥٥٧ . ترجمته في البلغة ١٨٩ و بغية الوعاة ٤٨/١ ومقدمة شرح الفصيح والمقصورة .

(١) شرح الفصيح ٩٨ .

(٢) الجمل ٢٩٧.

(٣) الحلل في اصلاح الخلل ٣٣٢.

(٤) ينظر الحلل في اصلاح الخلل ٣٣٢ .

(٥) الجمل ٢٩٧.

وقوله : (واندَرَأَ فُلانٌ عَلَيْنا) (١)، وقد تقدَّمَ .

وكافأتُ فُلانًا على فِعْلِهِ وهُوَ مِن اثنيْنِ ، فلذَلِكَ جاءَ على فاعلتُ، إلاّ أنهُ فارقَ بابَ المُفاعَلةِ مِن وجهٍ ، وذَلِكَ أنَّ المُعطِي أوَّلاً يجوزُ أنْ يُعطِي على شرطِ الجَزاءِ ، ثم يقعُ الجَزاءُ فيكونُ مُكافأةً، والمُقاتلَةُ والمُشاتمَةُ أكثرُ ماتكُونُ على غيرِ شرطِ الجَزاءِ،وقد قِيلَ (قاتَلَهُمُ اللّهُ) (٢) بمَعْنَى : قتَلَهُمُ اللّهُ ، وَرأستُ فُلانًا : ضَربتُ رأسَهُ ، واطَّرَدَ "فَعَلْتُ" في أكْثَرِ الاعضاءِ،مِثْلُ جَبَهْتُهُ ، وبَطَنْتُهُ ، وصَلَيْتُهُ (٣) وَرأستُ القَوْمَ : ضَرَبْتُ رئيسَهُمْ ، قالَ (وقَدْ ذَكَرتُ عامَّتَهَا في كِتابِ الهِجاءِ) (٤)، وهَذا يَقتضِي أنْ يكُونَ لَهُ كِتابٌ مُوعِبٌ في الهِجاءِ،أو قَدْ نَوىَ جَمعَهُ ثُمَّ اخْتُرِمَ (٥)، فَلَمْ يُبلِغْهُ،أو لمْ يُكمِلْهُ،ولَعَلَّهُ إشارَةٌ إلى مَا نوَى أن يُودِعَهُ مِن ذَلِكَ كتابَ الإيضاحِ (٦)، فاخْتُرِمَ قَبلَ ذَلِكَ.

---

(١) الجمل ٢٩٧.

(٢) الآية ٣٠ من سورة التوبة .

(٣) بمعنى أصبت جبهته وأصبت بطنه وصليته أوقعته في هلكة.

(٤) الجمل ٢٩٨.

(٥) اخترم فلان مات . ينظر اللسان " خرم " .

(٦) كتاب الايضاح في علل النحو للزجاجي وهو مطبوع بتحقيق د . مازن المبارك .

بـــاب أمـــس

أمس : اسمٌ لوقتٍ مِنَ الزمانِ وهو المُضيّ ، كغدٍ في الاستقبـال ، وهوَ مِمّا يتعاقَبُ عليهِ الإعرابُ والبناءُ فِي كلامِهِمْ ، فموضوعُ البابِ للإعلامِ بذلِكَ وبموضعِ كُلِّ واحدٍ مِنَ الحكميْنِ ، فأمّا قولُه : (ومِنَ العربِ مَن يَبْنِيهِ على الفَتحِ) (١) ، فوهمٌ وليسَ يَبْنِيّ فِي البيتِ كَمَا زعمَ ، وإنما هُوَ معربٌ غَيرُ منصرفٍ وهِيَ لغةٌ لِتميمٍ . (٢) انتهى الكلامُ الكلّيّ .

ثُمّ نقولُ : اعلمْ أنّ "أمسِ" تُستعملُ مَعرِفَةً ونكرةً ، فإذا كانتْ نكرةً فهِيَ معربةٌ مُتمكّنةٌ فِي الرفعِ والنصبِ والخفضِ لمْ يعرضْ لَهَا مَا يُزيلُ شيئًا مِن ذلِكَ ، وكذلكَ لو كانتْ مُعَرّفةً (٣) بالألِفِ واللّامِ أو الإضافةِ وإذا استعملت معرفة مِنْ غيرِ ألِفٍ ولامٍ ولا إضافةٍ فللعربِ فِي ذلكَ مذهبانِ : بنو تميمٍ يُعربُونَهـا إعرابَ مَا لا ينصرفُ للعدلِ عنِ الألِفِ واللامِ (٤) والتعريفِ فِي غيرِ بـابِ الظروفِ ، وذلِكَ أنّها اسمٌ لليومِ الذِي قَبلَ يومِكَ ، وكانتْ لِلمَعهودِ فوجبَ أنْ يَكُونَ بالألِفِ واللّامِ فَعُدلَتْ عنهُمَا واستُعمِلَتْ مُعربةً فوجبَ أن لا تنصرِفَ .

وأهلُ الحِجازِ يَبْنُونَهَا على كُلِّ حالٍ ، ووافقَهُمْ بنو تميمٍ فيهَا إذا كانتْ فِي بابِ الظروفِ ، واتّفقَ الجميعُ على إعرابِهَا إذا سُمّيَ بِهَا رَجُلٌ أو امرأةٌ . (٥)

وإذا بُنِيتْ فَمِنْهُمْ مَنْ يَبْنِيهَا عَلى الكسرِ ، ومِنهُمْ مَنْ يَبنِيهَا عَلى الفتحِ ، وقدْ أُخِذَ (٦) على أبي القَاسمِ ذِكْرُ بِنَائِهَا على الفتحِ ، وقِيلَ إنّمَا هُوَ إعرابُ مَا لا ينصرِفُ ، وليسَ كذلِكَ ، فقدْ حُكِيَ الثلاثةُ الأوجُهُ فِي المنتخبِ لأبي إسحَـاق الزجاجِ الذى نقلَ أبو القاسمِ منهُ .

---

(١) الجمل ٢٩٩ .

(٢) ينظر الكتاب ٢٨٣/٣ .

(٣) فى الأصل : معربة والسياق يعطي ما أثبتناه .

(٤) الكتاب ٢٨٣/٣ .

(٥) المصدر نفسه والنوادر لأبي زيد ٢٥٧ .

(٦) أَخذ عليه ابن عصفور ذلك في شرح الجمل ٢/ ٤٠٠-٤٠١ قـال البغدادى في الخزانة ١٦٩/٧ وقد غلطه شراحه منهم : ابن هشام اللخمي في شرح أبيات الجمل . . والفتحة فتحة إعراب .

وَوجهُ بنائِهَا أنهَا لَا تتقارُ على مُسَمَّاهَا،وتتضمنُ معنَى الألِفِ واللَّامِ ، والفرقُ بَينَ تَضمينِ الألِفِ واللَّامِ والمَعْدُولِ عَنِ الألِفِ واللَّامِ ، أنَّ المعدُولَ عنهُمَا لَا يُرَادَانِ ألبتَةَ معَهُ ، وقَدْ جَرَى بعدَهُمَا مجرَاهُ بِهِمَا،وتَقْرِيبُ ذَلِكَ / لِلفهْمِ بِعُمَرَ وَعَامِرٍ حَيثُ عُدِلَ الاسمُ عَنهُ،ولم يُرَدْ فِي ذَلِكَ البِنَاءِ ١١٦/ب قَطُّ،والتَّضْمِيرُ يُرَادَانِ فِيهِ، وَهُوَ حِينَئِذٍ مَعرِفَةٌ بِالألِفِ واللَّامِ المُرَادَتَينِ، وتَقْرِيبُ ذَلِكَ للفهْمِ بقولِهِ ﴿لِلَّهِ الأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ﴾ (١)، أرَادَ مِنْ قَبلِ الأشيَاءِ وبعدِ الأشياءِ،فالمحذُوفُ مُرَادٌ،وإذَا قلتَ:مِن قَبلُ ومِنْ بَعدُ فَإنمَا جِئتَ بِ"قَبلُ" ولَمْ تُرِدْ مَعَهَا تَعْيينَ مَا تَكُونُ لَهُ قَبْلًا،وقَدْ جَرَتْ بِخِلَافِهَا"غَدٌ" و"غَدْوٌ"حِينَ كَانَتَا لِمَا لَمْ يَقَعْ فَلَمْ يَتَقرّرْ فِيهَا التعرِيفُ ولَا تَضَمَّنَ مَعنَى الألِفِ واللَّامِ ، وَحَكَى النَّحَّاسُ بِنَاءَ الأَمْسِ بِالألِفِ وَاللَّامِ،وَالعِلَّةُ فِيهَا كَالعِلَّةِ فِي الآنَ ؛ لأنَّ الألِفَ وَاللَّامَ قَدْ خَرَجَتَا عَن أصلِهِمَا وتَضَمَّنَتَا معنَى الإشَارَةِ،وَهَذَا فِي الآنَ أظهَرُ ، فلذَلِكَ كَثُرَ بِنَاؤُهَا وفِي الأمسِ أبعَدُ ، ولِذَلِكَ قَلَّتْ هَذِهِ اللُّغَةُ،وَكَانَ الخَلِيلُ يَدَّعِي فِي مِثلِ قَولِ العربِ:"لَقِيتُهُ أمْسِ" أنَّ الألِفَ وَاللَّامَ وحَرفَ الجَرِّ مَحذُوفَتَانِ ،وأنَّهُ مَجرُورٌ مَعرُوفٌ على إرَادَةِ "لَقِيتُهُ بِالأمْسِ"،وشَبَّهَهُ بقولِهِم (٢):

لَاهِ ابنُ عَمِّكَ لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسَبٍ ... عَنِّي وَلَا أنتَ دَيَّانِي فَتَخْزُونِي

---

(١) الآيـة ٤ من سورة الروم .

(٢) الشاهد لِذِي الإصبع العدواني وهو في المفضليات ١٦٠ ومجالس العلماء للزجاجي ٧١ ، والأمالي لابي زيد القالي ١/ ٩٣ ، والخصائص لابن جني ٢/ ٢٨٨ ، ومعاني الحروف للرماني ٦٦ ، والإنصاف ١/ ٣٩٤ والأمالي الشجرية وشرح المفصل لابن يعيش ٨/ ٥٣ و٦٩/ ١٠٤ والمقرب لابن عصفور ١/ ١٩٧ وشرح ألفية ابن معطي ١/ ٤١٥ ورصف المباني ٣٢٧ ، والدر المصون ١/ ٣٣٤ والخزانة ٧/ ١٧٣ ، والشاهد فيه أنَّ لَاهِ ابنُ عَمِّكَ ، أصلُهُ لِلهِ ابنُ عَمِّكَ ، فَحذَفَ لامَ الجر لكثرة الإستعمال وَقدَّرَ لَامَ التعريفِ فَبقِيَ لَاهِ ابنُ عمكَ فبُنِيَ لتضمنه الحرف .

فألزمهُ سيبويهِ [١] أن يقول : ذَهَبَ أمسُ بِمَا فيهِ بالرفعِ، وإنما كلامُ العربِ ذَهَبَ أمسِ بِمَا فِيهِ بالكسرِ، فدلَّ على أنَّ "أمسِ" مِن قولِكَ : لقيتُهُ أمسِ مبنيٌّ ، ولو قال الخليل : إنَّ أمسِ مبنيٌّ مَعَ الألِفِ واللَّامِ كما قالَ النَّحاسُ ثُمَّ حذفنَا منهُ لَمْ يلزمْهُ ما ألزمهُ سيبويهِ .

وَذَكَرَ الأستاذُ المرحوم أبو الحسين ابنُ أبي الربيع [٢] ما هذا نَصُّهُ : فِي بابِ المعربِ والمبنيِّ فِي شَرحِهِ لِكتابِ الإيضاحِ لأبي عليٍّ قال : وأمَّا أمسِ فيستعملُ معرفةً بالألِفِ واللَّامِ أو بالإضافةِ وتُستعملُ واقعةً على ما كانت تقعُ عليهِ بغيرِهِمَا فتقولُ : رأيتُهُ أمسِ ، تُريدُ اليومَ المُتقدِّمَ قبلَ يومِكَ ، كما تقولُ : رأيتُهُ بالأمسِ، ورأيتُ أمسَنا ، فإذَا كانتْ بالألِفِ واللَّامِ أو بالإضافةِ كانتْ معربةً، فإذَا كانتْ بغيرِهِمَا فأهلُ الحِجازِ يبنُونَهَا على الكسرِ على كُلِّ حالٍ، وضمَّنُوهَا الألِفَ واللَّامَ، فيقولُونَ : ذَهَبَ أمسِ بِمَا فِيهِ فِي موضعِ رَفعٍ ؛ لأنَّهَا فاعِلَةٌ ، ويقولُونَ : رأيتُ زيدًا أمسِ وهيَ فِي مَوضعِ نصبٍ على الظرفِ ، وأمَّا بنو تَميمٍ فينظُرُونَ ؛ فإن كانتْ فِي موضعِ نَصبٍ أو خَفضٍ بغيرِ "مُذْ ومنذُ" بَنَوْهَا على الكسرِ، ولَحَظُوا مَا لَحَظَ الحِجازيُّونَ مِنَ التضمينِ [٣] ، وإن كانتْ فِي موضعِ رفعٍ أوْ مَخفوضةً "بمُذْ أو مُنذُ" أجرَوْهَا مُجرَى ما لا ينصرِفُ، ولَحَظُوا ما لَحَظَ جميعُ العربِ فِي "سَحَرَ" مِنَ التعريفِ بالعلميةِ والعدلِ عَنِ الألِفِ واللَّامِ ، وإنَّمَا خَصُّوا "مُذْ ومُنذُ" مِن بينِ سائرِ حُروفِ الجرِّ ؛ لأنَّهُمْ يرفعُونَ بعدَهُمَا ويخفضُونَ فأرادُوا أن

---

(١) قال سيبويه : وسألته عن أمسِ اسمَ رجلٍ فقالَ مصروفٌ؛ لأنَّ أمسِ هاهُنا على الحَدِّ، ولكنَّهُ لمَّا كثُرَ في كلامِهِمْ وكانَ مِنَ الظروفِ تركُوهُ على حالٍ واحدةٍ كما فعلُوا ذلِكَ بأَن كسرُوهُ كما كسرُوا غاقِ إذْ كانتِ الحركةُ تدخلُهُ لِغيرِ إعرابٍ فإذا صارَ اسمًا لِرجُلٍ انصرفَ؛ لأنكَ قد نقلتَهُ إلى غيرِ ذلِكَ الموضعِ، واعلمْ أنَّ بني تَميمٍ يقُولُونَ فِي موضِعِ الرفعِ: ذَهَبَ أمسُ بِمَا فيهِ وما رأيتُهُ مُذْ أمسُ فلا يصرفُونَ فِي الرفعِ؛ لأنهمْ عدلوهُ عَنِ الأصلِ الذِي هُوَ عليهِ فِي الكلامِ لا عن ما ينبغِي أن يكونَ عليهِ القياسُ . الكتاب ٣/٢٨٣ .

(٢) هذا القول في البسيط لابن أبي الربيع ١/ ٢٨٢-٢٨٣ مع اختلافٍ طفيفٍ فِي العبارةِ عن ما نقلهُ الخفاف مِن شرح الإيضاح لابن أبي الربيع.

(٣) ينظر الكتاب ٣/ ٢٨٣ .

تَجْرِى بعدَهُمَا خَافِضَتينِ مجرى أَمْسِ بعدَهُمَا رَافِعتَينِ ، وَمجْرَى أَمسِ في الرفعِ مَجْرَى" سَحَرَ" فقالُوا : ذَهَبَ أَمسُ بِمَا فِيهِ ، وَيقُولُونَ : مَا رَأَيتُهُ مُذ أَمسًا .قال : (١)

* لقدْ رَأَيتُ عَجَبًا مُذْ أَمْسَا *

نَصَّ على هذَا التقسيم فِي لُغَةِ بَنِي تَمِيمٍ ،وَ علَى الإِطْلَاقِ فِي لُغَةِ أَهْلِ الحِجَازِ سِيبويهِ (٢) في الكِتَابِ .

رَجعٌ ثُمَّ اعلَمْ أَنَّ "أَمْسِ" بِغيرِ أَلِفٍ / وَلَامٍ مُسَمَّاهَا اليومُ الذِى قَبلَ يومِكَ ، وَ"الأَمسُ" الذِى بِالأَلِفِ وَاللَّامِ يَقعُ على مَا قبلَ اليومِ الذِى قَبلَ يومِكَ بِأَحْيَان ، هَذَا هُوَ المعلومُ مِنْهُمَا فِي اللُّغَةِ ، وَقَدْ ذَكَر بعضُ النحويينَ أنه يُرادُ بالأَمسِ مثلُ مَا يُرادُ بِأَمْسِ ، وَقَدْ ذُكِرَ هذَا عَنِ النَّحَّاسِ ، فَيدخُلُ أحدُهُمَا على الآخرِ فِيمَا وُضِعَ لَهُ أَمس . ١١٧/

وَأَمْسِ الذِى لَيسَ فِيهِ أَلفٌ وَلَامٌ المشهورُ فِي حُكمِهَا أَنَّ لِلعربِ فِيهَا لغتَينِ : أَهلُ الحِجَازِ يبنُونَهَا على الكَسرِ ، وَبنُو تَمِيمٍ يُعربُونَهَا إعرَابَ مَا لَا ينصرفُ ، وَعِلَّةُ بِنَائِهَا اختَلَفَ فِيهِ النَّحويُّونَ :

فمنهم من قَالَ : بُنيتْ لتضَمُّنِهَا [معنى] (٣) الأَلِفِ وَاللَّامِ ؛ لأنَّ تعريفَ مَا ليسَ بِعَلَمٍ وَمَا ليسَ بمضافٍ الى معرفةٍ وَلَا هُوَ مُضمَرٌ فَحقُّهُ أَنْ يتعرَّفَ بِالأَلِفِ وَاللَّامِ ، فَحذَفُوهُمَا مِن لفظِهَا ، وَضَمَّنُوا الاسمَ مَعنَاهُمَا فَبنِيَ "أَمسِ" لِتضمُّنِهِ ذَلكَ المعنَى ، هذَا مَذهَبُ الفارسِي (٤) .

وَذَهَبَ غَيرُهُ إِلَى أَنَّهَا بُنِيتْ

---

(١) فى الكتاب ٣/ ٢٨٥ دون نسبةٍ والنوادر لأبي زيد ٢٥٧ والأمالي الشجرية ٢/ ٢٦٠ والإفصاح للفارقي ٢٣٧ وشرح المفصل لابن يعيش ٤/ ١٠٦-١٠٧ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤٠١ وشذور الذهب ٩٩ وشرح الجمل لابن هشام ٣٦٦ والخزانة ٧/ ١٦٧-١٦٨ واللسان (أمس) والدرر ١٧٥ وعجزه :

* عَجَائِزًا مِثلَ السَّعَالِى خَمْسَا *

والشاهدُ فِيهِ قوله : أَمْسَا ، حيثُ وردتْ مبنيةً على الفتحِ على زعمِ الزَّجاجِيّ وعندَ غيرِهِ أنهُ أُعرِبَ إعرَابَ مَالَا ينصرفُ ؛ لأنَّهَا اسمٌ لِليومِ المَاضِي قبلَ يومِكَ مَعدولٌ عَنِ الأَلِفِ وَاللَّامِ قَالَ البغدادى : والرجز ينسب للعجاج وأراه بعيدًا من نسجه .

(٢) الكتاب ٣/ ٢٨٤ - ٢٨٥ .

(٣) فى الاصل : مع الالف واللام . والصواب ما أثبتناه .

(٤) ينظر كتاب المقتصد في شرح الايضاح ١/ ١٤١ وشرح الكافية للرضي ٢/ ١٢٦ .

لِشَبَهِهَا بِالحرفِ، ووَجْهُ شَبَهِهَا بِالحرفِ أنّ هذا الاسمَ يَفتقرُ في الدَّلَالَةِ على مُسمّاهُ إلى وُجودِ اليَومِ الذي أنتَ فيهِ، وَهُوَ اليومُ الذي بَعدَهُ، فأشبَهَ الحرفَ في الافتقارِ اليهِ فَبُنيَ كما بُنيَ الحرفُ، وحُكيَ هذا المذهبُ عَنْ أبي العَبّاسِ المُبرد.(١)

فإن قِيلَ : ولِمَ لَمْ يُبْنَ على غيرِهِ وَهُوَ مُفتقِرٌ في الدَّلَالَةِ على مُسمّاهُ الى اليومِ الذي قَبلَهُ ؟ قِيلَ الفرقُ بينَ غدٍ وأمسِ أنَّ في غدٍ تَصرُّفاً بعدهُ مِنَ الحروفِ وليسَ ذلكَ في أمسِ ، وذلكَ التصرُّفُ هُوَ كونُهُ يُضافُ اليهِ، فيُقالُ : غَداةَ غدٍ، ولا يُقالُ غداةَ أمسِ ، وكونُهُ حُذفتْ لامُهُ والحذفُ ضَربٌ مِنَ التَّصرُّفِ وأمسِ لَمْ يُحذفْ مِنهُ شيءٌ، ولامُ غدٍ المحذوفَةُ واوٌ يدلُّكَ على ذلكَ قولُ الشّاعرِ في قوله :(٢)

وَمَا النّاسُ إلّا كالدِّيَارِ وأهلُها ... بِهَا يومَ حَلُّوهَا وغَدْوًا بَلاقِعُ

وقال الراجز :(٣)

لا تَقْلُوَاهَا وادْلُوَاهَا دَلْوَا ... إنّ مَعَ اليَومِ أخَاهُ غَدْوَا

أرادَ : غَدًا .

---

(١) ينظر المقتضب ١٧٣/٣.

(٢) الشاهد للبيد ، ديوانه ١٦٩ وهو من شواهد الكتاب ٣٥٨/٣ والمنصف ٦٤/١ و ١٤٩/٢ وشرح المفصل لابن يعيش ٦/٤ ، والخزانة ٤٧٩/٧ والشاهد فيه قوله : غَدْوًا على الأصلِ وهُوَ نَاقِصٌ حَذَفُوا الواوَ مِنهُ بِلا عِوَضٍ ويَدخُلُهُ الألِفُ واللّامُ للتعريفِ يُقالُ : الغَد وانظر اللسان (غدا).

(٣) الشاهد في المقتضب ٢٣٨/٢ و ١٥٣/٣ من غير نسبة والفاضل ١٩ والمنصف ٦٤/١ و ١٤٩/٢ وشرح الفصيح لابن درستويه ٢٩٤/١ والأمالي الشجرية ٣٥/٢ وشرح شواهد الشافية ٤٤٩ ، واللسان (غدا ، دلو " والشاهد فيه ذَهابُ الواوِ مِنْ غَدٍ قَالَ المبردُ : والدليلُ على أن الذّاهِبَ مِنْ غَدٍ الوَاوُ أنهم يَقُولُونَ فيهِ غَدْوًا . وانظر شرح شواهد المغني للبغدادي ١٦٣/٧. وفي الاصل : لا تملوها وصحتها ما أثبتناه بالرجوع الى المصادر السابقة الذكر.

وَلاَ تُبنَىٰ "أمسِ" الاَّ بِشروطٍ أحدهَا : أن يَكونَ أمسِ مُفرداً، وأن يَكونَ مَعرفةً، وأنْ يَكونَ مُكبّراً، وأنْ يَكونَ عارِياً مِنَ الإضافَةِ والألِفِ واللاّمِ، فإنْ نَقصَ مِنْ هَذا شرطٌ مِنْ هذِهِ الشّروطِ أُعرِبَتْ، وذلكَ اذا قلتَ : أمسَانِ أو أمُوسٌ في الجَمعِ، وكذلِكَ لو قلتَ : أُمَيْسٌ ، وكذلِكَ لو قلتَ : أمسُنا والأمسُ، فتُعربُ في ذلكَ كلّه (١).

وأمّا مَنْ أعربَهُ اعرابَ مَا لاَ ينصرفُ، فالعِلّتانِ المُوجبَتانِ عدمَ صَرفِهِ : التعريفُ والعدلُ عنِ الألِفِ واللاّمِ، أمّا التعريفُ ، فلأنّهُ انطلقَ على يومٍ بعينِهِ، وأمّا العدلُ ، فلأنّهُ كانَ حقّهُ أن يُقالَ فيهِ الأمسُ كمَا تقدّمَ فعُدِلَ عن هَـذا اللفظِ الى لفظِ أمسِ كما عُدِلَ عُمَرُ عن عامِرٍ ، وَ مَثْنَى عَنِ اثْنَينِ [اثْنَينِ] (٢) .

وزَعَمَ بعضُ النحويينَ أنّ قوماً مِن بَني تَميمٍ يُعرِبُونَهُ [في حَالِ الرفعِ] (٣) ويَبنُونَهُ فِي حَالِ النصبِ والخفضِ على الكسرِ (٤)، وهذِهِ اللّغَةُ لمْ تَشتَهِرْ اشتِهـارَ اللغتينِ المتقدّمَتَينِ .

والأولَى فِي هَذِهِ اللّغَةِ أنْ يُقالَ فِي "أمسِ" انّهَا مَبنيةٌ فِي كل حَـالٍ ولاَ يقالُ إنهَا مُعربَةٌ فِي حَالِ الرفعِ، ومبنيةٌ فِي حَالِ النّصبِ والخفضِ ، لأنّهُ لاَ نَظِيرَ في كلامِ العَربِ لهذَا الحكْمِ ، وَهُوَ أن يُوجَدَ اسمٌ فِي بعضِ أحوالِ الإعرابِ يُعربُ، وفي / بَعضِ أحوالِ الإعرَابِ يُبْنَى، وقَدْ وجدنَا فِي كلاَمِ العربِ مَا يُبْنَى ١١٧ تارةً على الضمِ وتارةً على الفتحِ ، نحوُ : "حَيثُ" فإنهُمْ بَنوهَا تارةً على الضّمِ ، وتارةً على الفتحِ (٥)، فالاولى أن يُقالَ فِي "أمسِ" على تِلكَ اللّغَةِ : انهُ مَبنيٌ فِـي

---

(١) ينظر اللسان (أمس) قال : واعلم أنك اذا نكرتَ أمسِ أوعرفتَهـا بالالِفِ واللامِ أو أضفتها أعربتَهَا وكذلِكَ لو جمعتَهُ.

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) زيادة يقتضيها السياق .

(٤) قال البغدادي : وقال الاستاذ أبوعلي : هَذا غلطٌ ، وانما بنو تميم يُعربُونَهُ فى الرفع وَيبْنُونهُ في النصب والجر . الخزانة ٧/ ١٧١-١٧٢ .

(٥) ينظر الكتاب ٣/ ٢٨٥-٢٨٦ والمقتضب ٣/ ١٧٣ .

حالِ الرفع على الضمّ وفي حالِ النصبِ والخفضِ على الكسرِ، ويكونون خصّوا الضمّةَ بحالِ الرفعِ لمناسبتِها الرفعَ، وإن لم تكنْ رفعًا كما يقولُ بعضُ النّاسِ في قولِ القائلِ : اخشَوُا اللّهَ ، وفي قولِهِ تعالى : ﴿ وَلَا تَنسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ ﴾ (١) ، حرّكتِ الواوُ بالضمّةِ ؛ لأنّها فاعلةٌ في المعنى ؛ لأنّ الضمّ مناسبٌ لرفعِ الفاعلِ فيكونُ هذا مثلَ ذلكَ، فاختلافُ بنائِها للنظيرِ في كلامِ العربِ وهو كاختلافِ بناءِ "حيثُ" ، وأمّا اختلافُ حالِهِما في الإعرابِ والبناءِ بحسبِ اختلافِ الإعرابِ فلا يوجدُ لهُ نظيرٌ أصلاً بل هو في المعنى ؛ لأنّ بني تميمٍ يُعربونها إعرابَ ما لا ينصرفُ ، فمرادُهُ بقولِهِ : (في كلامِ العربِ) (٢) الخصوص ، فكأنّهُ قالَ في كلامِ العربِ الحجازيين .

وقولهُ : (فإذا أضفتَهُ أو أدخلتَ عليهِ الألفَ واللّامَ أو نونتَهُ أعربتَهُ) (٣) ، هذا كلُّهُ صحيحٌ إلّا أنّهُ نقصَهُ : "أو ثنيتَهُ أو جمعتَهُ أو صغرتَهُ"، ولكنّهُ تركَ ذلكَ اختصارًا ؛ لأنّ تثنيتَهُ وجمعَهُ وتصغيرَهُ يقِلُّ في الكلامِ، فلمْ يعرجْ على ذكرِ هذهِ الأحوالِ كلِّها .

قوله : (ومِنَ العربِ منْ يبنيهِ على الفتحِ) (٤) ، هذا أنكروهُ عليهِ غايةً، وذكروا أنّ منْ يبنيهِ منَ العربِ لمْ يبنِهِ قطُّ على الفتحِ فيما عُلِمَ مِنْ لُغتِهِمْ ، وأنشدَ أبو القاسم قول الراجز : (٥)

لقدْ رأيتُ عجبًا مُذْ أمسَا عجائزًا مثلَ السّعالي خمسَا

قائلُهُ مجهولٌ ، ذكرَ هذا الأستاذُ المرحومُ أبو الحسنِ بنُ خروفٍ الإشبيليّ - رحمه الله - قال : وبعده :

---

(١) الآية ٢٣ من سورة البقرة.

(٢) الجمل ٢٩٩.

(٣) الجمل ٢٩٩.

(٤) الجمل ٢٩٩.

(٥) ط ٢٩٩ وقد مر قريبا والابيات في النوادر لابي زيد ٢٥٧.

يأكلنَ ما في جَدْبِهنَّ هَمْسَا لا تركَ اللّهُ لهُنَّ ضِرْسَا

ولا بَقِينَ الدّهْرَ الاّ تعْسَا فيهَا عَجوزٌ لا تُسَاوى فَلْسَا

لا تأكل الزُّبْدَةَ الاّ نهْسَا

وَيقَالُ : عجوزةٌ بالتاءِ ،و " عجائزُ " بدلٌ مِن" عجبًا "وصرفُهَا ضرورةٌ ،

وقوله : "مِثلَ السَّعَالى" ، نعتٌ لقولِهِ : "عَجَائِزًا" ؛ لأنهُ نكرةٌ مِثلَهُ وان كانَ بلفظِ المعرفةِ،وقد تقدمَ الكلامُ على تنكيرِ مِثلِكَ وشِبهِكَ وكُفؤِكَ في بابِ اسمِ الفَاعِلِ عندَ الكلامِ على مَا اضَافتهُ غيرُ محضةٍ،وعلى وجهِ التنكيرِ فيهَا وانْ كانتْ بلفظِ المعرفةِ ، "والسَّعالى" : جَمعُ سِعلاةٍ وسعلىً منونةٌ وغيرُ منونةٍ ،وهيَ الغُولُ،وقالَ أبو محمد بن السيد [(١)] - رحمه الله - : "السَّعالى" جمعُ "سعلاةٍ" وهيَ ساحرةُ الجِنِّ.

وموضعُ الشَّاهِدِ منهُ"مُذ أمسًا"، اعتقدَ أبو القاسم فيهِ أنهُ أرادَ أمسِ ولكنهُ بَناهُ على الفتحِ ، كما بُنيَ على الكسرِ ، وزعمَ غيرُهُ وهمُ الرّادّونَ عليهِ [(٢)] أنّ أمسًا في هَذا الموضعِ مُعربٌ إعرابَ ما لا ينصرفُ؛إذْ لمْ يُعْهَدْ في كلامِ العربِ بِناؤهُ على الفتحِ في غيرِ هَذا الموضعِ ، ويحتملُ أن يكونَ أبو القاسم اطلعَ على مَا نَقلَ إمامٌ مِنَ الأئمةِ كوفيٌّ نَقلَ بِناءَهُ على الفتحِ ؛ لأنّهُ كانَ كثيرَ الاستعمالِ بمذهبِ البصريينَ والكوفيينَ،وكثيرَ الملابسةِ لمنْ كانَ في عصره منْ شيوخِ الكوفيينَ،والله أعلم.

وذهبَ بعضُ / المتأخرينَ الى أنّ أمسًا في هذا الشّطرِ فعلٌ مَاضٍ مِنْ ١١٨
قولِهِمْ : أمسَى اليومُ وأمسَى زيدٌ إذا دخلَ في المَساءِ [(٣)]، وهُوَ محتمَلٌ،ويكونُ فَاعِلُ"أمسَى" مضمرٌ يَعودُ علَى اليومِ أويعودُ علىمتقدمِ الذِّكْرِ.

وقوله : (عَجائزًا مِثلَ السَّعالى خَمْسًا)بَدلاً مِنْ قوله (لَقدْرأيتُ عَجبًا) بدَلَ الشيءِ مِنَ الشيءِ ؛ لأنّ العَجائزَ على ذلِكَ الوصفِ مِنَ العَجَبِ الذى ذكَر .

---

(١) الحلل في شرح أبيات الجمل ٢٥١.

(٢) منهم ابن هشام اللخمي كما في الخزانة ١٦٩/٧.

(٣) ذهبَ الكوفيونَ الى ذلِكَ كما في شرح الكافية للرضي ١٢٦/٢-١٢٧.

بابُ أسماءِ الفاعلينَ والمفعولينَ

أسماءُ الفَاعلينَ والمفعولينَ عندَ النحويينَ هيَ الأسماءُ المأخُوذةُ مِنَ المصادِرِ للإخبارِ والوصفِ والصِّلةِ وتبيينِ الهيئاتِ ، وهيَ التي يسمونَها الصفاتِ والنُّعوتَ، فأخذتْ منَ المصادِرِ لهذهِ الوجُوهِ التي ذكرتُ ، كمَا أُخذتِ الافعالُ لتبيينِ الازمنةِ ، فمَا كانَ منهَا عبارةً عنِ الفاعِلِ فهوَ اسمُ الفَاعلِ ، وما كانَ منهَا عبارةً عنِ المفعولِ فهوَ اسمُ المفعولِ ، ولهذهِ الاسماءِ أقيسةٌ ، وأبنيةٌ مختلفةٌ بحسبِ اختلافِ أعدادِ المصادِرِ والأفعالِ ، وأبنيةِ الثلاثيةِ منهَا ، وحكميهَا منَ المُتعدِّى وغيرِ المُتعدِّى .

فموضوعُ البابِ لذكرِ بعضِهَا وتبيينِهَا بالتمثيلِ بهَا، وإنمَّا يُحاولُ أبو القاسمِ -رحمه الله- الكلامَ على الصِّفَاتِ الجاريةِ على الفعلِ دَائماً فِي أكثرِ الأمرِ، فذكرَ مِنْ قِياسِهَا مَا أمكَنَهُ ، ولم يتسعْ فِي ذلكَ فقالَ : (إذا كانَ الفعلُ على فَعَلَ فاسمُ الفاعِلِ منهُ فَاعِلٌ والمفعُولُ منهُ مَفْعُولٌ)(١)، وفي هذا الكلامِ تسامحٌ ، حيثُ جعلَ صفةَ الفاعِلِ والمفعولِ من "فَعَلَ"، والصَّوابُ -والله أعلمُ- أنَّ جميعَ الصفاتِ والمصادِرِ والافعالِ ، ومَا جرَى مَجرَى ذلكَ مِن أسماءِ الافعالِ وأسماءِ المصادِرِ كُلَّهَا مأخُوذةٌ منَ الحدَثِ ، وبَيانُ ذلكَ فِي مثالِ إذا قالَ القائلُ : ضَربَ يَضرِبُ فهوَ ضَاربٌ وضُرِبَ يُضْربُ فهوَ مَضرُوبٌ ، وزيدٌ(٢) ضَرْبٌ مِن عمرو ، وهُوَ ضَرّابٌ ، وهذا مَضْربُهُ ومَضْرِبُهُ كُلُّهَا مأخوذةٌ مِنَ الضربِ الذِى هُوَ مفعولُ الفاعِلِ بِما وقَعَ وسُمِّيَ ضَرباً ، احتَاجُوا بعدَ ذلكَ أن يُخبِرُوا عَنهُ فيمَا مضَى وفيمَا يُستقبلُ على الفاعِلِ والمفعولِ، ويصفُوا منهُ الفاعلَ والمفعولَ ،والاكثرَ ضرباً والكثيرَ الضَّربِ وزمنَ الضَّربِ وموضعَهُ ، ففعلُوا ذلكَ فى أبنيةٍ مختلفةٍ ، كُلُّ بناءٍ منهَا يقاسُ فِي معناهُ ، وقدْ ذكرُوا قِياسَهُ، ومَا خرجَ مِنهُ عنِ القِياسِ نبهَ عليهِ اللغويُّونَ مِن كلامِ العربِ ، فإذا تقررَ هذا عُدنَا إلى البابِ .

---

(١) الجمل ٣٠٠ .

(٢) في الأصل : وزيدا ، والسياق يعطي ما أثبتناه .

اعلمْ أنّ الافعالَ ثلاثيةٌ وزائدةٌ على ذلكَ ، والثلاثيةُ على نوعيـــنِ : على طريقةٍ للفاعلِ وعلى طريقةٍ للمفعولِ، والتي على طريقةِ الفاعِلِ ثلاثةُ أنواعٍ: "فَعَلَ وفَعُلَ وفَعِلَ" ، والتي على طريقةِ المفعولِ على نوعٍ واحدٍ وهيَ طريقَـــةُ "فُعِلَ" خاصةً .

فَصلٌ : فيما كَانَ على طريقةِ الفاعِلِ مِنَ الثلاثيّ :

ما كَـــانَ منـــهُ عَلـــى فَعُـــلَ

بضمّ العينِ فإنّ الصفةَ الجاريةَ تجيءُ على فَعيلٍ(١) في أكثرِ أمرِهِ ، نحوُ : كَرُمَ فَهُوَ كَريمٌ ، وَفَقُهَ فَهوَ فقيهٌ ، وَنَبُهَ فَهوَ نَبيهٌ ، وظَرُفَ فَهوَ ظَريفٌ ، وشَـرُفَ فهو شَريفٌ ، وقدْ جاءَ حَمُضَ فَهوَ حَامِضٌ وقد قالُوا : حَمَضَ بالفتحِ(٢) ، وقالُوا : خَثُرَ فهوَ خَاثِرٌ ، وقدْ قَالُوا : خَثَرَ / وَخَثِرَ ، وقد قَالُوا : عَزُمَ وعَزَمَ فَهــوَ ١١٨/ عَازِمٌ ، ومَكُثَ ومَكَثَ وَكأنّ هذا مِنَ التداخُلِ(٣) ، وهُوَ اسْتِعْمَالُ صِفَةِ فَعَــلَ بفَتْحِ العينِ ويَفْعُلُ بِضمِّها، وقَدْ جَاءَ في الألوانِ "أَفْعَلُ" مِن "فَعُلَ" قَالُوا : صَهُبَ فهوَ أصْهَبُ ، وأَدُمَ فَهوَ آدَمُ ، وكَهُبَ فَهوَ أكْهَبُ ، وقَالُوا : مَلُحَ فهو أمْلَـحُ وَمليحٌ ، وجَاءَ مَالِحٌ(٤) لِمُوَلَّدٍ، وهُوَ عذافِر الكِنديّ(٥) :

لَوْ شَاءَ رَبّي لَمْ أكُنْ كَرِيّـا   بَصْرِيّةٍ تَزَوّجَتْ بِصْرِيّـــا

يُطْعِمُهَا المَالِحَ والطّرِيّـــا

---

(١) ينظر الكتاب ٣٣٤ والمقتضب ٢/ ١١٥ .

(٢) ينظر كتاب ليس ١٢٠ .

(٣) ينظر الكتاب ٤/٩-١٠-٢٦ .

(٤) في اللسان : "لايقـال مَالحٌ الاّ في لغـةٍ رديئةٍ (ملح) وقـال ابن درستويه : "لايقالُ مَالحٌ الاّ على وجهِ النّسَبِ أيْ: ذُو مِلْحٍ ، تصحيح الفصيح ٢٩٨/١".

(٥) الشاهد في أدب الكاتب ٤٠٥ والمحتسب ١٢٤/٢ وتهذيب إصلاح المنطق ٦٢٢ ، واللسان (ملح) وهو لعذافر من بني فُقيم وكَانَ يَكْرِي إبِلَهُ الى مَكّةَ فَاكْتَرَى مِنهُ رَجُلٌ مِن بَني حَنيفَةَ مِن أهلِ البصرةِ بَعيـــرًا يَركبهُ هُوَ وزوجتُهُ فارتجزَ الابياتَ في تلك المناسبةِ .

وَعذُبَ فهوَ عذْبٌ، ولم يأتِ "فَعُلَ" في المُضَاعَفِ ولاَ فِي المُعتَلِّ لِثقَلِ ذَلكَ، ولكنْ تأْتِي الصِّفَةُ على "فَعِيلٍ" قَالُوا : خَفَّ فَهُوَ خَفِيفٌ، وكَانَ حَقهُ أن يَجِيءَ على وزنِ ضِدِّهِ وهُوَ : ثَقُلَ فَهُوَ ثَقِيلٌ، وقَد جَاءَ حرفٌ وَاحِدٌ قَالُوا : لَبُبْتَ فأنتَ تَلَبُّ (١) وحَكَى يُونس (٢) : لَبُبْتَ فأنتَ تَلُبُّ فأنتَ لَبِيبٌ، وزَادَ غيرُهُ شَرُرْتَ (٣)، وقَالُوا : قَوِيَ فَهوَ قَوِيٌّ (٤)، ولم يحملوهُ على ضِدِّهِ ضَعُفَ، وكَثِيرًا مَا تأْتِي هذِهِ الاشياءُ عَلىَ حُكْمِ أَضْدَادِهَا ، وقَالُوا : حَسُنَ فهوَ حَسَنٌ، ولم يقولُوا : حَسِينٌ ، كماقَالُوا : جَمِيلٌ وقَبِيحٌ ، وقَالُوا : جَبُنَ فَهُوَ جَبَانٌ (٥) ، وضَخُمَ فَهُوَ ضَخْمٌ (٦).

وَماكَانَعَلى "فَعَلَ" فالصفةُ لفاعله على "فَاعِلٍ"، نحو: ضَرَبَ فهو ضَارِبٌ ، وقَتَلَ فَهوَ قَاتِلٌ ، وشَتمَ فَهوَ شَاتِمٌ ، وقَالُوا : طَابَ فَهُوَ طَيِّبٌ ، وسَادَ فَهوَ سَيِّدٌ، وجادَ الشيءُ فهوجَيِّدٌ وجادَ / المطر فهو جَوْدٌ ، وبَرَرْتَ وبَرِرْتَ فأنتَ بَارٌّ وبَرٌّ .

ومَا كَانَ عَلىَ "فَعِلَ" مُتعَدِيًا بالصفةِ لِفَاعِلِهِ علىَ فَاعِلٍ ، نحو : عَلِمَ فَهُوَ عَالِمٌ ، وجَهِلَ فَهُوَ جَاهِلٌ ، وقالوا : حَذِرَ فَهوَ حَاذِرٌ وحَذِرٌ، وقَدْ قِيلَ : انَّ حَذِرًا صفةٌ معدُولَةٌ لِلمُبَالَغَةِ، أنشد سيبويه فى ذلك :(٧)

حَذِرٌ أُمُورًا لاَ تَضِيرُ وَآمِنٌ ... مَا لَيسَ مُنْجِيهِ مِنَ الأَقْدَارِ

---

(١) حكى صاحب القاموس : لَبِبْتَ بالكسرِ وبِالضَّمِّ تَلُبُّ لَبَابَةً، وليسَ فَعُلَ يَفعَلُ سِوَى لَبُبْتَ بالضَّمِ تَلَبُّ بالفتح .

(٢) ينظر الكتاب ٣٧/٤ وأدب الكاتب ٤٧٧ .

(٣) قال ابن جني : وحكى قطرب : شَرُرْتَ فى الشَّرِّ وانما تجنبُوا فَعُلْتَ بالضم في المُضَاعفِ استثقالاً للضمةِ معَ التضعيفِ . المنصف ٢٤٠/١ .

(٤) ينظر الكتاب ٣٢/٤ .

(٥) ينظر الكتاب ٤/ ٢٨ فمابعدها .

(٦) ينظر الكتاب ٢٨/٤ فمابعدها .

(٧) الشاهد مجهول القائل وقيل انه مَصنُوعٌ وهو من شواهد الكتاب ١١٣/١ والمقتضب ١١٦/٢ والأمالي الشجرية ١٠٧/٢ وشرح المفصل لابن يعيش ٧١/٦ والأشموني ٢٩٨/٢ والعينى ٥٤٣/٣ والخزانة ١٦٩/٨ .

والشاهد فيه أن حَذِرًا صِيغَةُ مُبَالَغَةٍ وقد نصبَ بِهِ أُمُورًا وذَلِكَ قليلٌ .

وما كانَ منهُ غيرَ متعدٍ فاختلفتْ صفتهُ فجاءَ منهَا على "فَعِلٍ" في بابِ الأدواءِ والأمراضِ كثيرًا (١)، قالوا : وَجِعَ فَهوَ وَجِعٌ ، ودَوِيَ فَهوَ دَوٍ (٢) ، وحَبِطَ فَهوَ حَبِطٌ ، وجَبِحَ فهوَ جَبِحٌ (٣) ، ولَوِيَ فَهوَ لَوٍ (٤) ، ووَجِيَ فهوَ وَجٍ (٥) ، وعَمِيَ فهوَ عَمٍ وأعمَى ، وقالوا : جَرِبَ وأجرَبُ ، وحَمِقَ وأحمَقُ ، وقَعِسَ وأقعَسُ ، وعَرِجَ وأعرَجُ ، وقالوا : سَقِمَ فَهوَ سَقِيمٌ ، ومَرِضَ فهوَ مَرِيضٌ ، وحَزِنَ فهوَ حَزِينٌ ، وقالوا في ضدِّهِ : صَحَّ فَهوَ صَحِيحٌ .

ولحِقَ بذلكَ ما كانَ من بابِ الذُّعرِ والخَوفِ (٦) قالوا : فَزِعَ يَفزَعُ فَهوَ فَزِعٌ ، ووَجِلَ يَوجَلُ فهوَ وَجِلٌ ، وفَرِقَ يَفرَقُ فَهوَ فَرِقٌ ، ولحقَ بذلكَ ما يتغيّرُ ويسودُّ جعلوهُ كالدّاءِ ، قالوا : شَعِثَ فهوَ شَعِثٌ وأشعَثُ ، وسَهِكَ (٧) ، ولَحِقَ بذلِكَ ما تعقّدَ ولمْ يَسهُلْ قالوا : عَسِرَ فهوَ عَسِرٌ ، وشَكِسٌ (٨) ، ولَقِسٌ ، وضَبِسٌ ، ونَكِدٌ .

ولحِقَ بذلِكَ ما كانَ مِن بابِ الفرحِ قالوا : فَرِحَ فَهوَ فَرِحٌ وفارِحٌ ، ولَهِجٌ وجَذِلٌ وجَذلانُ ، وسَكِرٌ وسَكرانُ ، وأَشِرٌ ، وبَطِرٌ ، ولحقَ بهِ ما كانَ معناهُ الهَيَجُ ، قالوا : أَرِجَ فهوَ أَرِجٌ ، وعَمِسٌ إذا هاجَ بهِ الغضبُ ، وقَلِقٌ ، ونَزِقٌ ، وعَلِقٌ ، لأنهُ طَيْشٌ ، وسَلِسٌ (٩) في ضدِّ عَسِرٍ .

وجاءَ من صِفاتِ "فَعِلَ" غيرِ المتعدي واطّرَدَ في العُيوبِ والأدواءِ ونحوِهَا "أَفعَل" ، قالوا : عَوِرَ فَهوَ أعوَرُ ، وأَشتَرُ ، وأَصلَعُ ، وأَوقَصُ ، وأَصيَدُ ، وقالوا : مالَ فهوَ أميَلُ وشابَ فَهوَ / أشيَبُ ، وقدْ تجيءُ الصِّفَةُ على "فَعْلان" (١٠) ١١٩/١

---

(١) ينظر الكتاب ٤/ ١٧-١٨ .

(٢) في اللسان (دوا) دَوِيَ بالكسر دَوًى فَهُوَ دَوٍ ودَوِيٌّ : مَرِضَ ، فمن قال دَوٍ ثنّى وجمعَ وأنثَ ، ومن قال دَوًى أفردَ في ذلكَ كلهِ ولم يؤنث .

(٣) الجَبِح : الجائحة ، اللسان (جبح) .

(٤) لوى القدح فهو لوٍ والتوى : اعوج . اللسان (لوى) .

(٥) الوجى : الحفا وقيل شدة الحفا ورجل وجٍ ووجي وكذلك الدابة . اللسان (وجا)

(٦) ينظر الكتاب ٤/ ١٨ . (٧) ينظر الكتاب ٤/ ١٩ . (٨) (٩) الكتاب ٤/ ٢٠ .

(١٠) الكتاب ٤/ ٢١ قال سيبويه : أما ما كان من الجوع والعطش فانه أكثر ما يُبنى مِنَ الاسماءِ علىَ فَعْلانٍ . ثم قال : وزعمَ أبو الخطاب أنهم يقولونَ : رجل أهْيَمُ وهَيمانُ ، يُريدونَ شيئًا واحدًا وهُوَ العطشانُ .

اطَّرَدَ في الجوعِ والعطشِ وما قاربَهما، قالُوا : عَطِشَ يَعْطَشُ فهوَ عَطْشَانُ ، وظَمِىَ فهوَ ظَمْآنُ ، وصَدِيانُ وهَيْمانُ، وجوْعانُ مِن جَاعَ يَجُوعُ، فهوَ شَاذٌّ، وقالُوا : غَرِثَ فهوَ غرثانُ (١)، وخرجَ من ذلكَ قَرِمَ فهوَ قَرِمٌ (٢)، وخَزْيانُ، وقالوا : في أضدادِ الجوعِ والعطشِ شَبِعَ فهو شَبْعَانُ ، وَرِوىَ فهوَ رَيّانُ (٣).

فَصْـــلٌ :

والصفةُ للفاعلِ منَ الرباعيّ فصاعدًا لاَ تكادُ تنكسرُ تَجىءُ على بنيةِ المستقبلِ إلاَّ ما جَعَلُوا مكانَ حرفِ المضَارعةِ فيهِ ميماً مضمومةً، فقالُوا : يُكرِمُ فهوَ مُكرِمٌ ، ويُطيعُ فهوَ مُطِيعٌ ، ويُذِلُ فهوَ مُذِلٌّ، ويلزمُ الكسرُ قبلَ آخرِه إلاَّ في ثلاثةِ ألفاظٍ، قالُوا : ألقحَ فهوَ مُلقَحٌ ، وأَسْهَبَ فهوَ مُسهَبٌ ،وأحصَنَ فهوَ مُحْصَنٌ، وقَالُوا : مُسهِبٌ بالكسرِ في الإطالةِ من غيرِ هَذَرٍ ، وقالُوا : أبقَلَ المكانُ فهوَ بَاقِلٌ، وقيلَ : بَقِلٌ ، وأورسَ [الشجرُ] (٤) فهُوَ وَارِسٌ وقيل : وَرِسٌ ، وأعشبَ فهوَ عَاشِبٌ ، وأيفَعَ الغُلَامُ فهوَ يافِعٌ، وهذا من تداخلِ اللغةِ، وقيلَ : يَفَعٌ (٥).

رجعنا ويقال : استخرجَ يَستخرجُ فهوَ مُستخرِجٌ ،وينطلقُ فهوَ مُنطلِقٌ ويَقتدِرُ فهوَ مُقتدِرٌ.

فَصْـــلٌ :

والصفةُ للمفعولِ تَجيءُ أبدًا على طريقةٍ واحدةٍ منَ الثلاثيّ على مفعولٍ أبداً، إلاَّ أنَّ المُعتلَّ الوسطِ على نوعينِ : مِن ذَواتِ الياءِ ، ومن ذواتِ الواوِ؛ فَما كانَ من ذَواتِ الياءِ فَفِيهِ لغتَانِ : التصحيحُ (٦) والتعليلُ ، كَقَولكَ :

---

(١) الكتاب ٤/ ٢١.

(٢) في اللسان (قرم) القَرَمُ بالتحريك شِدَّةُ الشهوةِ إلى اللَّحْمِ قَرِمَ إلى اللحْمِ وفي المحكم قَرِمَ يَقْرَمُ قَرَماً فهوَ قَرِمٌ اشتهاه.

(٣) الكتاب ٤/ ٢٢.

(٤) زيادة يقتضيها السياق .

(٥) ينظر أدب الكاتب ٦١١ وتهذيب اصلاح المنطق ٥٩٩.

(٦) ينظر الكتاب ٤/٣٤٨.

مَعيُونٌ ومَعِينٌ ، وَمبيُوعٌ ومَبِيعٌ،وقدْ قالَ : (١)

* يومُ رَذَاذٍ عليهِ الجَوُّ مَغْيُومُ *

وما كانَ منْ ذواتِ الواوِ بلُغةٍ واحدةٍ وهيَ التعليلُ لثقلهِ،إلاَّ في أربعةِ ألفاظٍ:

قَالُوا: قولٌ مَقْوُولٌ ، وذَهبٌ مَصْوُوغٌ ،وعَنبرٌ مَدْوُوبٌ ، وثوبٌ مَصْوُونٌ(٢)، ففيها لغتانِ : التعليلُ ، والتصحيحُ ، وزَادَ بعضُهُمْ فرسٌ مَقْوُودٌ ، وأجازَ الكسائيُّ [القياسَ](٣) على مَا سُمِعَ من ذلكَ.

والرباعيُّ على وزنِ فِعلهِ المستقبلِ، إلاَّ مَا يكونُ مكانَ حرفِ المضارعةِ ميمٌ مضمومةٌ،ووقعَ الفرقُ بينَ صفةِ الفاعلِ وبينَ صفةِ المفعولِ بحركةِ ما قبلَ الآخرِ لفظاً أو تقديراً.

تنبيـهٌ :

على نكتةٍ في البابِ وإنْ كانتْ مُندرجةً في هذا الكلامِ الكُليِّ على البابِ،وهيَ:أنَّ الفعلَ الثلاثيَّ الذي على وزنِ "فَعُلَ"نحوُ : ظَرُفَ وشَرُفَ فهوَ ظريفٌ وشريفٌ، لا يُقالُ لِظريفٍ وشريفٍ ونحوِهما: اسمُ فاعِلٍ،وإنما يُقالُ في ذلكَ:صفةٌ مشتقةٌ مِنَ المصدرِ لتدلَّ على الفاعلِ لا اسمَ فاعِلٍ .

فإنْ قيلَ : ومَا الفرقُ بينَ اسمِ الفَاعِلِ وبينَ صفةِ الفَاعِلِ ؟

قِيلَ :اسمُ الفَاعِلِ في الاصطلاح انما هو مَوضُوعٌ لماجَرى عَلى الفعلِ المُضارعِ في عَددِ حُروفهِ وَحَركاتهِ وسكَنَاتهِ، ومَا لم يَجرِ على الفعلِ المُضارعِ في عددِ حُروفهِ وحركاتهِ

---

(١) الشاهدُ لعلقمةَ بن عبدَةَ ،ديوانه ١٢ وهو من شواهد كتاب المقتضب ١/ ١٠١ والمفضليات ٣٩٩ والمنصف ١/ ٢٨٦ والستة الجاهليين اختيار الأعلم ١٥٢ والخزانة ١١/ ٢٩٥ وصدره :

* حتَّى تَذكَّرَ بيضَاتٍ وَهَيَّجَهُ *

والشاهدُ فيهِ إتمَامُ مفعولٍ من ذواتِ الياءِ وذلكَ جائزٌ في لغةِ بني تميم.

(٢) ينظر المنصف ١/ ٢٨٥ وزاد ابن جني ورجل مَعوودٌ وانظر الأمالي الشجرية ١/ ٢٠٩.

(٣) زيادة يقتضيها السياق .

وسكناتِهِ . قيلَ فيهِ : صِفةُ الفاعلِ ولا يُقالُ فيهِ اسمُ الفاعِلِ . وبينَ اسمِ الفاعِلِ وصفةِ الفاعِلِ مُناسبةٌ، وبينهُما مُفارقةٌ : فالمناسبةُ التي بينهُما أنّ كلَّ واحدٍ منهُما دالٌّ على الذاتِ والمصدرِ، فضاربٌ دالٌّ على ذاتٍ وضربٍ ، وظريفٌ دالٌّ على ذاتٍ وظرفٍ ، وشريفٌ / دالٌّ على ذاتٍ وشرفٍ، وكلاهُما مُشتقٌّ ١١٩
منَ المصدرِ.

والمفارقةُ التي بينهُما هوَ ما تقدّمَ منْ أنّ اسمَ الفاعِلِ على عددِ حركاتِ الفعلِ المُضارعِ وسكناتِهِ ، وصِفةَ الفاعِلِ ليستْ كذلكَ، وصفةُ الفاعِلِ تجيءُ على أوزانٍ مُختلفةٍ، وقدْ ذكرنا جملتَها مُستوفاةً في الصّفحِ بحمدِ اللهِ،(١) وهوَ ما عقدنا لهُ الباب .

فلنتعرّضِ الآنَ لألفاظِ أبي القاسمِ - رحمه الله - فنقولُ:

قولُه في البابِ : (فإذا كانَ الفعلُ على أفعلَ كانَ اسمُ الفاعِلِ منهُ على مُفعِلٍ بكسرِ ما قبلَ آخرِهِ) ،(٢) وكسرُ ما قبلَ الآخرِ في اسمِ الفاعِلِ مِمّا زادَ على الثلاثةِ يكونُ مُحقّقاً ويكونُ مُقدّراً ، فالمحقّقُ كثيرٌ ، نحوُ : مُكرِمٌ ،ومُدحرِجٌ ، وكذلكَ سائِرُها .

والمُقدّرُ يكونُ فيما يكونُ عينهُ حرفَ علةٍ نحوُ : مُختارٍ،فالكسرةُ مُقدّرةٌ في الألِفِ،(٣) وأصلُهُ : مُختَيِرٌ ولكنْ تحركتِ الياءُ وانفتحَ ما قبلَها فانقلبتْ ألفاً فقلتَ : مُختار .

وإذا كانَ مُختارٌ اسمَ مفعولٍ فوزنُهُ مُفتعَلٌ تحركتِ الياءُ وانفتحَ ما قبلَها فقلبتْ ألفاً، فصارَ مُختارٌ لفظاً مُشتركاً بينَ الفاعِلِ والمفعولِ ،(٤) ويكونُ الفارقُ بينهُما القرائنُ على حسبِ الألفاظِ المُشتركةِ كلِّها .

---

(١) في الأصل : يحد له . والصواب ما أثبتناه .

(٢) الجمل : ٣٠٠ .

(٣) ينظر الخصائص ١/٣٤٦ .

(٤) قال ابن جني : باب في اتفاق المصاير على اختلاف المصادر .

===

وأما ما أُدغِمَ عينُهُ في لامِهِ فهوَ اسمُ الفَاعِلِ مِنْ "فَعَلَّ" أصلُهُ : "مُفَعْلِلٌ" ، فاجتمعَ المِثلانِ، فأُدغِمَ أحدُهُمَا في الآخرِ، فالكسرةُ في الحرفِ المدغَمِ مُقَـــدَّرةٌ، وتَقديرُهَا فِيهِ لكونِهَا أصلُهَا الكسرة.

قولُهُ : (والمَفعُولُ مِنهُ مُفعَلٌ بِفتحَةٍ) [(١)] ، يُريدُ بفتحِ ما قبلَ آخِـرِهِ ، وهَذا الفتحُ مُحققاً [(٢)] ، ويكونُ مُقدرًا ، فالمحَقّقُ كَثيرٌ ، نحوُ : مُكـْـرَمٌ ، ومُستَخرَجٌ وكذلكَ سائرُهَا ، والمقدَّرُ ما كانَ عينُهُ حرفُ علةٍ أو كانتْ عينُهُ مدغَمةً في لامِهِ ، نحوُ : مُختار اسمُ مفعولٍ أصلُهُ مُختَيَرٌ، فقُلبتِ الياءُ إلى الألِـــفِ لتحركِهَا و يصيرُ لفظُ اسمِ الفاعِلِ والمفعولِ واحدًا مُشتركاً بينهُمَا، ولذَلِكَ عدَّهُ الإمام : أبوحامد [(٣)] - رضيَ الله عنه- في المستصفَى في كتابِ المُجمَلِ والمُبينِ، مِنَ المُجمَلِ ، وعدَّ لفظَةَ مختارٍ [(٤)] مِمَّا وقعَ الإجمالُ فيهِ في اللفظِ الواحدِ ؛ لأنـهُ

=== مِن ذَلِكَ اسمُ الفاعِلِ والمفعولِ في افتعَلَ مِمَّا عينُهُ مَعتلةٌ أو مَا فِيـه تضعيفٌ ، فالمعتلُ نحوُ قولِكَ : اختَارَفَهوَ مُختَارٌ واختِيرَ فهوَ مُختَـارٌ الفاعلُ والمفعولُ واحدٌ لفظاً غيرَ أنهُمَا مُختلفَانِ تقديرًا ، ألاَ تَرى أنَّ أصلَ الفَاعِـلِ مُختيِرٌ بكسرِ العَينِ وأصلُ المفعول مختيَرٌ بفتحِهَا . الخصائص ٢/ ٣٠٢ .

(١) الجمل ٣٠٠ .

(٢) في الاصل : مخففا . والصواب ما أثبتناه .

(٣) أبو حامد الغزالي محمد بن محمد بن أحمد الملقب حجة الإســلام الفقيه الشافعي قال ابن خلكان لم يكن للطائفه الشا فعية في آخر عصره مثله، اشتغل في مبدأ أمره بطوسَ على أحمد الراذكاني ثم قـدم نيسابور واختلف الى دروسِ إمام الحرمينِ أبي المعالي الجويني وجد في الاشتغال حتى تخرج في مدة قريبة، وصارَ منَ الأعيان المشار إليهمْ و صنف في ذلك الوقت . . وله كتب كثيرة أجلها كتابه الإحياء ،والمستصفى في أصول الفقه. توفي ٥٠٥ بطوسَ ، ترجمته في وفيات الاعيـان ٤/ ٢١٦ فمابعدها . وطبقات الشافعية للسبكي ٤/ ١٠١ ومقدمة كتاب الإحياء .

(٤) كتاب المستصفى من علم الاصول ١/ ٣٦٢ بولاق ١٣٢٢.

نوعَ الإجمالَ التي يكونُ في الكلامِ بكليتِهِ ،كقولِهِ تعالى : ﴿ أَوْ يَعْفُوَ الذي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ ﴾ (١) ، إذْ هوَ تردَّدُ بينَ الزَّوجِ والوليِّ ، وإبانةُ معنىً مِنَ المعانِي التي دَلَّ عليهِ اللفظُ المجملُ، وهوَ الملقبُ بِالمشتركِ عندَ اللغويينَ ، والمُجملِ عندَ الأصوليينَ إنما يستفادُ المُرادُ منهُ بأمرٍ خارجٍ عنِ اللفظِ وهيَ القرائِنُ التي تقترنُ بِهِ .

وأما ما أُدغِمتْ عينُهُ فِي لامِهِ مِن أسماءِ المَفاعِيلِ فَمَا زَادَ على الثلاثةِ ، نحو : مُعلّ ومُقلّ،وكلاهُما اسمُ المفعولِ أصلُهُ: مُعلَّلٌ ومُقلَّلٌ ،اجتمعَ المثلانِ فنقلتْ حركةُ المِثْلِ الأولِ إِلَى الحرفِ السَّاكِنِ قبلَهُ،وهوَ العينُ مِن مُعلَّلٍ ،والقافُ مِن مُقلَّلٍ ثم أدغمتِ اللاّمُ فِي اللامِ ، وكذلكَ ما أشبهَهُ، فالفتحةُ مقدرةٌ فِي الحرفِ المدغمِ فِي اسمِ المفعولِ.

قولُهُ : (وكلُّ فِعلٍ فِيهِ زيادَةٌ فتلكَ الزيادةُ تَلزمُ الفَاعِلَ والمفعُولَ بِهِ) (٢)،

اعلمْ أنَّ الزيادَةَ التي تلزمُ الفعلَ على وَجهينِ: منهَا مَا / لاَ تكونُ فِي اسمِ الفاعِلِ ولا فِي اسمِ المفعولِ . ١٢٠ ا

وأما الزيادةُ التي تكونُ فِي الفعلِ لاَزمةً وتكونُ في اسمِ الفَاعِلِ واسمِ المفعولِ لاَزمةً لهُمَا فنحوُ النونِ من "انفعَلَ"،والتاءِ من "افتعلَ"، والسينِ والتاءِ من" استفعَلَ"، نحوُ : اكتسبَ ، واستخرجَ ،تقولُ في اسمِ الفَاعِلِ : مستخرِجٌ وفي اسمِ المفعولِ : مستخرَجٌ ،وكذَلِكَ ما أشبهَهُ .

فقولُهُ : (وكلُّ فِعْلٍ فيهِ زِيادَةٌ فتلكَ الزيادَةُ تلزمُ الفاعِلَ والمفعولَ أو الفعلَ)، مما ليسَ على إطلاقِهِ وإنمَا هُوَ مقيدٌ فِي المعنَى وقدْ بَينَ مُرادَهُ بِالمُثُلِ ، لأنهُ إنمَا مَثلَ بِمَا يلزمُ مِنَ الزيادةِ في الفعلِ وفي اسمِ الفاعِلِ وفي اسمِ المفعولِ .

---

(١) الآية ٢٢٧ من سورة البقرة.

(٢) الجمل : ٣٠٠ .

باب الحروفِ التي ترفعُ مابعدَهَا بالابتداءِ والخبرِ ، وتُسمّى حروفَ الرفـــع

تقولُ منَ الأسماءِ وحروفِ المعانِي مَا يستأنفُ ما بعدَهُ فيضافُ الـــى ما يصحبُهُ مِمَّا يُحمَلُ على الابتدَاءِ فتُسمّى حروفَ الابتداءِ ،فموضوعُ البابِ لذكـــرِ بعضِهَا وتبيينِ حكمِهَا ومَا فِي بعضِ مَا ذكرَ مِن اختلافِ اللغةِ ، وتَجوزَ أبُوالقاسم فِي تسميتِهِ جميعَ ما ذكرَ حُروفاً ،وليستْ كُلُّهَا حروفاً ، فكانَ أجودَ مِمّا قالَ أن يقولَ :" بابُ الكلِمِ التِى يُرفعُ مابعدَهَا بِالابتدَاءِ والخبرِ ، وتُسمّى كَلِمَ الابتداءِ".

ثم نُبيـنُ الحروفَ منهَا والأسماءَ ان شاءَ اللهُ تعالَى ، والدلِيـــلُ على أن بعضَ ما تضمّنهُ البابُ أسماءٌ، قولهُ : (وكُلُّ شَيءٍ منْ هذِهِ الحـــروفِ حَسُنَ فِيهِ السكوتُ على اسمٍ وَاحِدٍ) ،(١) الاّ فِي بابِ النّدَاءِ ، وبَابِ الإنكَارِ.

و ليستْ كَلِمُ البابِ من كَلِمِ كُلِّ واحِدٍ منَ البَابينِ ، فَقدْ بانَ لكَ أنّ "أينَ" ؟ و "متَى" ؟ و "كيفَ" ؟ إنمَا تمّ الكلامُ بهَا مَعَ اسمٍ واحدٍ ؛ لأنّـهَا أسمَاءٌ،ولو كانتْ حروفاً علىَ مَا تعطيهِ الترجمةُ مَا حَسُنَ السكوتُ عليهَا معَ اسمٍ كَانَ ، كمَا كانَ لاَ يَحسُنُ فِي "هلْ" و "بَلْ". انتهت الطريقةُ الكليةُ.

ثَم نقولُ : اعلمْ أنهُ ذَكرَ فِي هذَا البابِ أسمـاءً وحروفـاً وستبينُ ، وتُفصلُ بعدَ هذَا ان شَاءَ اللهُ تَعالَى .

فإطلاَقُهُ عليهَا كُلِّهَا حُروفاً انمَا هُوَ على طريقةِ اللغةِ ؛ لأنَّ الحرفَ كمَا تقدمَ فِي غيرِ هذَا الموضعِ فِي اللغةِ ينطلقُ على كلِّ كلمةٍ،سواءٌ كانتْ حرفاً فـــى اصطلاحِ النحويينَ أو اسمًا ، أو فعلاً ، على أنّي أقولُ الآنَ : انّ تسميةَ الكَلِـمِ الثلاثِ أسماءً جَائزٌ اذ هِيَ دَالّةٌ على مُسمّيَاتِهَا،ويجوزُ تسميتُهَا كُلِّهَا أفعَـــالاً ؛ لأنهَا أفعالُ المتكلمينَ اللاّفِظِينَ ، ويجوزُ تسميتُهَا كُلِّهَا حُروفاً ؛ لأنهَا أطـرَافُ كَلِمٍ ، واختبرْ هذَا فِي كَلامِ أئمةِ اللغةِ والنحوِ تجدهُ ، وهذِهِ الحروفُ التـــي ذَكرَ يُسمّيهَا النحويّونَ حروفَ الابتداءِ،ولا تستحقُ هذِهِ التسمية فى اصطلاحهـــمْ

---

(١) الجمل ٢٠٣

حتَّى يقعَ بعدهَا المبتدأُ والخبرُ ، نحو قولكَ : هلْ زيدٌ قائمٌ ؟ ومتَى زيدٌ خارجٌ ؟ وبينمَا زيدٌ خارجٌ أقبلَ عمرٌو ، وأينَ زيدٌ جالسٌ ؟ فَفِي هذِهِ الحَالِ تُسمَّى حروفَ الابتداءِ في الاصطِلَاحِ ، وحروفَ الرفعِ، وإن وقعَ بعدَهَا المبتدأُ وكانتِ الكلمةُ التي قبلَ المبتدأِ هيَ خبرَ المبتدأِ ، كقولكَ :/ أينَ زيدٌ؟ وكيفَ ١٢٠/
عمرٌو ؟ ومتَى الخروجُ ؟ لم يستحقَّ هذهِ التسميةَ ، فإن سَمَّاهَا نحويٌّ فِي هذهِ الحالِ حروفَ ابتداءٍ ، فإنَّما ذلكَ منهُ على طريقِ التوسُّعِ، وعلى طريقِ تسميةِ الشيءِ بمَا كانَ أو بمَا يكونُ، كَما قِيلَ في "نَعَمْ" حرفُ عِدةٍ وتصديقٍ في مواضِعَ لا يكونُ فيهَا كذلكَ ، وذلكَ إذا قَالَ القائِلُ: أقائمٌ زيدٌ ؟ فيقُولُ المجيبُ "نعمْ" فإنهُ ينطلقُ عليهَا حرفُ عِدةٍ وتصديقٍ، وليستْ في هذِهِ الجوابِ كذلكَ ؛ لأنَّ الفعلَ الذي أُجيبَ بِمَا في هذَا المثالِ الذي أوردتُهُ ليسَ هُوَ خبرًا ، فتكونُ حرفَ تصديقٍ بهِ، ولاَ ذلِكَ الفعلُ فعلٌ مستقبلٌ فتكونُ حرفَ عِدةٍ بِهِ، ولكنْ أُطلِقَ عليهَا ذلِكَ لكونِهَا تَجِيءُ في كثيرٍ منَ المَواضِعِ حرفَ عِدَةٍ وحرفَ تصديقٍ ، وذلكَ إذا قالَ القائِلُ: [لاَ](1) يقومُ زيدٌ، فيقولُ لهُ المُجيبُ : "نَعمْ"؛ لأنهَا صدقتِ النفيَ فِيمَا أُخبرَ بِهِ، وإذَا قَالَ : سَيقومُ زيدٌ، فقالَ لَهُ المجيبُ : "نَعمْ"، فهيَ هُنَا حرفُ عِدةٍ وتصديقٍ .

الكلامُ على ألفاظِ الكتابِ :

قوله : (بابَ الحروفِ التي ترفعُ مابعدَهَا بالابتداءِ والخبرِ)(2)

هَكذَا وقعَ في نُسخِ الجملِ ترفعُ فِعلاً مُضارِعًا بِتاءِ المُضارَعةِ مَبنيًا لِلفاعِلِ، ويسبقُ لِلخاطِرِ منهُ أنَّ فاعلَهُ مضمرٌ فيهِ وهوَ يعودُ على الحروفِ، فيكونُ جعَلَ الحروفَ على ما يسبِقُ لِلخاطِرِ رافعةً للمبتدأِ الواقِعِ بعدَهَا وذلكَ مُحالٌ، فإنَّ ما ارتفعَ بالابتداءِ لَا يرتفعُ بهَا وليستْ عاملةً لرفعٍ ، فربمَا أُنكِرَ عليهِ هَذَا .

---

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) الجمل ٣٠٢ .

وتخريجُهُ على وجهٍ يصحُّ عليهِ، وهو أن يُقالَ : نَسبَ الرفعَ إلى الحروفِ على طريقِ التوسُّعِ، وذلكَ أنهُ لمّا كانَ يُجاوِزُها ويقعُ بعدَها فكأنّها هِيَ العاملةُ ، ويكونُ الباءُ في قوله : (بِالابتداءِ والخَبرِ) باءَ المصاحَبةِ، وهيَ التي تكونُ في مَوضعِ نصبٍ على الحالِ ، نحوُ : خرجَ زيدٌ بِثيابِهِ، وجاءَ زيدٌ بِسيفِهِ، أيْ: ملتبساً بِثوبِهِ ومُختلطاً بِسيفِهِ ، وان شِئتَ أن تُقدرهُ بأن تَقولَ: خرجَ زيدٌ وثيابُهُ معَهُ، وجاءَ زيدٌ وسيفُهُ مَعهُ، فَيكونُ تقديرُهُ في الترجمة : "بابُ الحروفِ التي ترفعُ مابعدَها والابتداءُ معَها" أي : والابتداءُ حاضِرٌ معَها، فَيكونُ قوله (بِالابتداءِ) في موضعِ الحالِ من ضَميرِ الحُروفِ المُستَتِرِ في ترفعُ، ويكونُ في الكلامِ قَلْبٌ .

وَبيانُهُ أنَّ الابتداءَ هُوَ العَامِلُ في المبتدأ، وتلكَ الحروفُ مقترِنةٌ بِالإبتداءِ، ومُصاحِبةٌ في مَسائِلِ هَذا البابِ، فَكأنَّ حقيقةَ هَذا الكلامِ أن يُقالَ : بَابُ ما يرفعُهُ المبتدِئُ بِالابتداءِ وبِهذِهِ الحروفِ مَعهُ ، فتكونُ هَذِهِ الحروفُ تُفيدُ الرفعَ بِالابتداءِ لِلمبتدِئِ في هَذِهِ المَواضِعِ وفي مَسائِلِهِ، ولكنهُ قَلَبَ الكَلامَ، فجعَلَ الحُروفَ هِيَ الرافعةُ مُقيدَةً بِالإبتداءِ والخبرِ ، ويَجوزُ أن يَكونَ الضميرُ المستترُ في تَرفعُ للمخاطَبِ ، فإنَّ كُلَّ مُؤَلِّفِ كِتاباً إنما يُخاطِبُ قارئَ كِتابِهِ، والمتكلمُ هُوَ الذِي يَرفعُ على الحقيقةِ ويَنصِبُ ويَخفِضُ ويجزِمُ ، فَيكونُ الرفعُ هَاهُنَا مُسنداً إلى المتكلِّمِ حقيقةً، وتكونُ الباءُ في قولِهِ (بِالابتداءِ) إمّا باءَ الإستِعانةِ؛ لأنَّ مابعدَها وهُوَ / الإبتداءُ يَستعِينُ بِهِ المتكلِّمُ على رفعِ المبتدأِ من حيثُ كانَتْ الباءُ زائدَةً يَرتفعُ عندَها ، ويَجوزُ أن تكونَ باءَ السببِ ؛ لأنَّ المتكلِّمَ بسَببِ الابتداءِ يَرفعُ المبتدأَ، كَما أنَّ النواصِبَ بِسببِها يَنصِبُ ، وَكذلِكَ أدواتُ الخفضِ بِسببِها يَخفِضُ ، والجوازم بِسببِها يَجزِمُ. (١٢١/)

فإن قِيلَ : فَما وجهُ عطفِ الخبرِ على الابتداءِ في هَذِهِ الترجمةِ حيثُ قالَ : (تَرفعُ مَابعدَها بِالابتداءِ)، والخَبرُ ليسَ بِرافِعٍ لِلمبتدأِ على مذهَبِ البصريين[(١)]

---

(١) هذه مسألة خلافية ، ينظر الانصاف ١/ ٤٤ مسألة ٥.

لاَ على وجهِ الاشتراكِ مَعَ الابتداءِ في رَفعِهِ، ولاَ على وجهِ الاتحادِ ؟ قِيلَ : لَمَّا كَانَ الخبرُ مُلازماً لِلابتداءِ جَعَلَهُ كأنَّهُ شَرِيكُهُ في عَمَلِ الرفعِ فِي المبتدأِ على وجهِ التَّوسعِ ، وهذَا اذَا قدرتَ الابتداءَ أَمارةً لِرفعِ المُتكلِّمِ ، وهَذَا الذِي يعنـــى بِعوَامِلِ الرفعِ فِي المبتدأِ ، ويَكونُ الضميرُ المستَتِرُ في " ترفَعُ" للمخَاطَبِ ، وأَما اذَا اجعلتَ الضميرَ المستَتِرَ فِي " ترفَعُ" عَائدًا على الحروفِ فَلاَ تَحتاجُ فِي عطفِ الخَبرِ على الابتداءِ الى هذَا الإِضمَارِ ؛ لأنَّ الرفعَ -كَما تَقدمَ- منسوبٌ للحروفِ على طريقِ التوسُّــعِ ، وَالابتدَاءُ والخَبرُ انمَا هُمَا قَيدانِ لِرفعِ الحروفِ للمبتدَأِ كَما تقدمَ ، علـى أن تكونَ البَاءُ الخَافِضَةُ لهَا بَاءَ الحَالِ ، فكأنهُ قَالَ : بَابُ الحروفِ التِي يُرفَــعُ مابعدَهَا بِالابتدَاءِ وَالخبرِ على أن يَكونَ " يُرفَعُ" مَبنِياً لِما لمْ يُسمَّ فَاعِلُهُ لم يحتــجْ الى هَذَا الاعتذَارِ عَنهُ ، ويكونُ كَـلاَماً مُستقِيماً ، ولكنَّ النُّسَخَ كُلَّهَا مِنَ الجُملِ انَّمَـا وقَعَ فِيهَا " ترفعُ" فَاحتِيجَ فِيهَا الى التأويلَينِ المتقدِّمينِ .

والحروفُ التي ارتفَعَ مَابعدَهَا بِالابتدَاءِ والخبرِ مِنهَا حروفٌ فِي الاصطِلاَحِ ، ومنهَا ظُرُوفٌ ، ومنهَا اسمٌ وَاحدٌ ليسَ بِحرفٍ ولا ظَرفٍ .

فَالحرُوفُ : " انَّمَا ، وكَأنمَا ، وليتمَا ، ولَعلَّمَا ، ولَولاَ ، التِي هِيَ حَرفُ امتناعٍ لوجُوبٍ ، ولاَمُ الابتدَاءِ ، وَوَاوُ الابتدَاءِ ، وَالحَالِ ، وَ" لَنْ " المُخففةُ مِنَ المُشدَّدَةِ فى لغةِ مَنْ لا يُعمِلُهَا ، وَ" أنْ " المخففةُ أيضًا مِنَ المشدَّدةِ فِي لُغَةِ مَن لاَ يُعمِلُهَــا (١) ، وَحتَّى فى أحَدِ أقسَامِهَا ، وهلْ ، وأم المنقطعةُ وهمزةُ الاستفهامِ ، وَمَا التميميةُ (٢) .

والظروفُ : بَينَـا ، وبينَمَا ، وحيثُ ، واذْ ، وإذَا التِي للمفَاجَـأةِ ، وأينَ وَمتَـــى .

والاسمُ الذِي ليسَ بحرفٍ ولا ظَرفٍ : كَيفَ " .

ومثَـــالُ ذلـــكَ : إنَّمَـــا زَيـــدٌ قَائِـــمٌ

---

(١) قال ابن هشام فى المغنى ١ / ٣٠-٣١ وأَنْ هَذِهِ ثلاثيةُ الوضعِ وهي مصدرية أيضاً وتنصبُ الاسمَ و ترفَعُ الخَبرَ خلافاً لِلكوفيينَ زَعمُوا أنـها لاَ تعمَلُ شيئـًا وشَرطُ اسمِهَا أن يكونَ ضميرًا محذوفًا وربمَا ثَبتَ ضرورَةً . وانظر رصـــف المباني ١٩٥ .

(٢) قال سيبويه : " وأما بنو تميم فيُجرونَـها مُجرىَ أمَّا وَهلْ أيْ لاَ يُعملُونَهَا فِي شَيىءٍ وَهوَ القياسُ ؛ لأنهُ ليسَ بِفعلٍ وليسَ مَا كليسَ ولا يكونُ فِيهِ اضمَارٌ . الكتاب ١/ ٥٧ .

وعلمت إنّما زيدٌ قائمٌ ، وكأنما زيدٌ قائمٌ ، ولكنّما زيدٌ قائمٌ ، وليتما زيدٌ قائمٌ ، ولعلّما زيدٌ قائمٌ ، ولولا (١) زيدٌ لخرج عمرو ، الأصل : لولا زيدٌ حاضرٌ لخرج عمرو ، لكنّ العربَ التزمتْ حذفَ الخبرِ مع لولا ، ولزيدٌ قائمٌ ، وخرجتُ والشمسُ طالعةٌ ، وإنْ زيدٌ قائمٌ ، وعلمتُ أزيدٌ في الدارِ أم عمرٌو ؟ ولكنْ زيدٌ قائمٌ ، وخرجَ الناسُ حتّى زيدٌ خارجٌ ، وهَلْ خرجَ زيدٌ ؟ وهَلْ زيدٌ خارجٌ ؟ وأقام (٢) عمرٌو أم زيدٌ قائمٌ ، وأزيدٌ قائمٌ ؟ وما زيدٌ قائمٌ في لغةِ بني تميم ، وحيثما زيدٌ جالسٌ أقبلَ عمرٌو ، وبينما زيدٌ قائمٌ جاءَ خالدٌ ، وقعدتُ حيثُ زيدٌ جالسٌ ، وجئتُ إذْ زيدٌ جالسٌ ، وخرجتُ فإذا زيدٌ جالسٌ ، وأينَ زيدٌ قاعدٌ ؟ وكيف عمرو صانعٌ ؟

/١٢١ وقد تركَ أبو القاسم / بعضَ ما ذكرتُه ممّا يقعُ بعدَهُ المبتدأُ والخبرُ ، وإنّما تركَهُ اختصاراً .

قوله : (إنّما زيدٌ قائمٌ وإنما أخوكَ مُقيمٌ) (٣) .

اعلمْ أنّ إنّ تنصبُ المبتدأ وترفعُ الخبرَ ، فلمّا دخلتْ عليها " ما " كفّتها عن العملِ في بعضِ الأحوالِ ، وذلكَ إذا دخلتْ على المبتدأِ والخبرِ فإنّها [تُلغي] (٤) العمَلَ فيهما ، وهذا معنى الكفّ ، وتصيرُ لها في بعضِ الأحوالِ مُوطئةً ومُهيّئةً أن تدخلَ على ما ليسَ حقُّها أن تدخلَ عليهِ ، وهيَ الأفعالُ فتقولُ : إنما يقومُ زيدٌ .

وإن أُطلقَ عليها في هذهِ الحالِ كافّةٌ ، فإنما ذلكَ على أنّها كفّتْ في غيرِ هذا الموضعِ في قولِكَ : إنما زيدٌ قائمٌ وأمثالُهُ ، وقد تقدّمَ لهذا نظيرٌ ، وهُوَ أن يُسمّى الشيءُ في حالةٍ بما يستحقُّهُ منَ التسميةِ في غيرِ تلكَ الحالِ ، ويمكنُ أن يُقالَ فيها هُنا كافّةٌ باعتبارِ كونِها سبباً في أنْ أدخلتَها على ما لا يسوغُ لها أن تعملَ فيهِ ، ومنْ أدخلَكَ في بلدٍ لا تتصرّفُ فيهِ صناعتُكَ فقدْ كفّكَ عنْ صناعتِكَ ومنعَكَ منها .

---

(١) ينظر الكتاب ٢/١٢٩ والمقتضب ٣/٧٦ .
(٢) في الأصل : وقام ، بدون همزة الاستفهام ، والصواب ما أثبتناه .
(٣) الجمل ٢٠٢ .
(٤) زيادة يقتضيها السياق .

وإنما إذا دخلت على الجملة الاسمية أو الفعلية فمعناها الحصر ، فإذا قال القائل: إنما زيدٌ كريمٌ ، فقائل هذا الكلام سمع مُدّعياً يدّعي أن زيداً له صفات كثيرة أحدها الكرم فيقول السامع : إنما زيدٌ كريمٌ ، أي: لا أعرف له إلا الكرم، وما سواه مما يُنسب إليه ويُدّعى أنه وصفه فلا يثبت له.

وإذا قال : إنما قام زيدٌ ، وإنما يقوم زيدٌ ، فهي أيضاً يحصرها القيام في زيدٍ عندما قال : قام زيدٌ .

وقال آخر : قام خالدٌ ، فقال المتكلم بهذا الكلام: إنما قام زيدٌ ، فقد انحصر فاعل القيام في زيدٍ ، فكأنه قال : ما فعل القيام إلا زيدٌ .

وربما دخلت في بعض المواضع للتقليل، مثل أن يقول القائل : أُعطيت الثياب ، وأُعطيت الدراهم ، فيقول الرادّ عليه : إنما أُعطيت درهماً، فهي في هذا الموضع وهذا الكلام عرض فيها التقليل ، والحصر لازمٌ لها .

قوله : (وبينا أخوك جالسٌ أقبل عمرو، وبينا زيدٌ جالسٌ أقبل عمرو) (١).

اعلم أنّ "بين" إذا وُصلت (٢) بها "ما" كانت (ما) كافةً عن عمل الخفض في الاسم الواقع بعدها، ولا يقع الاسم بعدها إلا مرفوعاً بالابتداء، ولا يجوز خفضه.

وأمّا "بينا" التي اتصلت بها الألف ، فالألف فيها زائدة، فإذا ارتفع الاسم بعدها بالابتداء كانت الألف كافةً وهي زائدة كزيادة "ما" في بينما، وربما انخفض الاسم بعدها، وهو قليلٌ فيها، فتكون زائدةً في اللفظ وفي المعنى، هذا مذهب بعض البصريين (٣).

ومنهم من قال : الألف التي زيدت في بينا ألف التأنيث، وهي مثل : "شروى وسكرى" في حال ارتفاع ما بعدها بالابتداء وفي حال خفضه ، وهذا

---

(١) الجمل ٣٠٢.

(٢) في الأصل : إذا فصلت ، خطأ صوابه ما أثبتناه .

(٣) ينظر سر الصناعة ١/ ١٥١ و ٢/ ٥٩١-٥٩٢.

هُوَ الأولى مِنَ المذهبين ؛ لأنَّ الألفَ جاءَتْ لِلتأنيثِ كثيراً،ولمْ تُعهَد الألِفُ تَجِيءُ كافةً لِلعامِلِ عَن عَمَلِهِ ولاَ تَجِيءُ زائدةً بَينَ العَامِلِ والمعمولِ ، كما تَجِيءُ "مَا" .

وإذا اتصلتْ بِهَا "مَا" والألِفُ وَجَبَ لَهَا الجوابُ ، وذلكَ الجَوابُ هُوَ العَامِلُ فِيهَا ؛ "وبَينَا ، وبَينَمَا" ينبغِي أن تكونَ الجُملةُ الواقعةُ بعدَهُمَا في موضعِ / خفضٍ بِهِمَا قياساً على "حيثُ"؛ فإنَّ الجملةَ الواقعةَ بعدَ حيثُ ١٢٢/أ في غيرِ الشرطِ فِي موضِعِ خَفضٍ بِهَا اتصلتْ بِهَا "مَا" أو لمْ تتصِلْ .

والشبهُ بَينَهُمَا وبينَ حيثُ الذِي أوجَبَ أن يُقاسَ عليهَا مِن أجلِهِ أنَّ "بَينَا وبينما" مِنْ ظُرُوفِ المَكَانِ فِي الأَصْلِ، "وحيثُ" ظرفُ مَكانٍ وكلاهُمَا بعدَ الجُمَلِ، ولأجلِ ذلكَ ينبغِي أن تُحمَلَ عليهِمَا فِي أنَّ الجملةَ الواقعَةَ بعدَهُمَا فِي مَوضِعِ خَفضٍ ، وأنشدَ أبو القاسم - رحمه الله - فى الباب :(١)

بَيْنَا تَعَانُقِهِ الكُمَاةَ وَرَوْغِهِ ... يَوماً أُتِيحَ لَهُ جَرِيءٌ سَلْفَعُ

البيت لأبي ذُؤيبٍ الهُذَلِي مِن قَصِيدَةٍ مَشهُورةٍ، وَأولُ القصيدةِ :(٢)

أَمِنَ المَنُونِ وَرَيْبِهِ تَتَوَجَّعُ ... وَالدَّهرُ لَيسَ بِمُعْتِبٍ مَنْ يَجْزَعُ

وبعده :

فَالعَيْنُ بَعدَهُمُ كَأَنَّ حِدَاقَهَا ... سُمِلَتْ بِشَوْكٍ فَهْيَ عُورٌ تَدْمَعُ

سَبَقُوا هَوَيَّ وَأَعْنَقُوا لِهَوَاهُمُ ... فَتُخُرِّمُوا وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ

---

(١) الشاهد لأبي ذُؤيب الهُذلي، وهو في شرح ديوان الهذليين للسكرى ٣٧/١ والمفضليات ٤٢٨ والخصائص ١٢٢/٣ والحلل في شرح أبيات الجمل ٣٥١ وشرح المفصل لابن يعيش ٣٤/٤ - ٩٩ وشرح الجمل لابن عصفور ٤٠٦/٢ وشرح الجمل لابن هشام ٣٦٨ والخزانة ٢٥٨/٥ و ٧١/٧-٧٢ والدرر ١٧٩/١ والشاهد فيه : نصبُ الكُمَاةَ بِتَعَانُقِهِ، ولابن السيد اعتراضٌ عَلَى هَذَا التوجِيه ، انظر الحلل فى شرح أبيات الجمل ٣٥١ .

(٢) ينظر شرح ديوان الهذليين للسكرى ٣٧/١ ،وقد سبق في ٤٩٣ .

وبعده بأبيات :

وَإذَا المَنِيَّةُ أَنْشَبَتْ أَظْفَارَهَا أَلْفَيْتَ كُلَّ تَمِيمَةٍ لَا تَنفَعُ

وَالنَّفْسُ رَاغِبَةٌ إذَا رَغَّبْتَهَا وَإذَا تُرَدُّ إِلَى قَلِيلٍ تَقْنَعُ

وَهذِهِ القصيدةُ رَثَى بِهَا أَبُو ذُؤَيبٍ بَنيهِ وكَانُوا خمسةً هَلكُوا مِنَ الطَّاعُونِ فى عامٍ واحدٍ ، وهُوَ داءٌ يقعُ فِي النَّاسِ والحيوانِ يَكثُرُ منهُ الموتُ ، فقوله :

* بَيْنَا تَعَانُقِهِ الكُمَاةَ وَرَوْغِهِ *

"الكُمَاةَ"جمعُ كَمِيّ ، وهوَ الشُّجَاعُ الذِى لاَ يَرجِعُ عن قرنِهِ فِي الحربِ ويقدمُ عليهِ ، وهوَ مشتقٌ مِن قولِهِمْ : "تكميتَ الكميَّ" إذا قصدتَهُ ، ومنهُ قول الراجز : (١)

بَل لَوْ شَهِدتَ النَّاسَ اذ تُكُمُّوا بِغَدرٍ حُمَّ لَهُمْ وحُمُّوا

وقيلَ : الكميّ هُوَ الشُّجَاعُ الذى يُخفِي شَجَاعَتَهُ فِي نفسِهِ الى موضعِ الحربِ ، مِن قولِهِمْ : كَمَّى الشهادَةَ يُكَمِّيهَا: إذَا سَترهَا،وتَكَمَّى الشُجاعُ فِي سِلاحِهِ: تَغطَّى بِهَا ، ورُوِيَ : (وَرَوْغِهِ) بِالغينِ المعجمةِ،وهوَ الروغانُ ،ويروى : (وَرَوْعِهِ) بالعينِ المهملةِ (٢) ، وهُوَ الفزَعُ .

فإن قِيلَ : وكيفَ يَكونُ الكَمِيُّ فَزِعاً ، والكَمِيُّ لاَ يفزَعُ ؟ قيلَ : يكونُ الروعُ عبارةً عَن توقِّي الشُّجعانِ أن ينالُوا مِنهُ شيئاً والتَّوقِّي ثمرةُ الفزعِ والخوفِ، فانطلقَ عليهِ اسمُ سَبَبِهِ ، والشيءُ يُسمَّى باسمِ الشيءِ إذا كانَ منهُ بِسبَبٍ ، وأَمَّا رَوغانُ الشُّجاعِ فلاَ ينكرُ فإنَّ ذلكَ مِن عادَتِهِ.

وقوله : (أُتيحَ) معناهُ : قُدِّرَ ،"والجَرِيءُ"الشجاعُ المقدَمُ ذُو الجُرأةِ "والسَّلفَعُ" مِثلُهُ .

ومعنَى البيت : أنَّ هذا الشاعرَ هَوَّنَ على نفسِهِ مَا نَزَلَ بِهَا من موتِ بَنيهِ بأن قَالَ : إنَّ الموتَ لا يسلمُ منهُ أحدٌ،حتَّى الشجاعُ الذِى يَكونُ فى الحربِ يَتوقَّى الشُجعانَ بِنفسِهِ مِثلَهُ ، ويتحَفَّظُ مِنهُمْ ، فَإنهُ فِي حالةِ التحفظِ عنْ نفسِهِ

---

(١) هذا الرجز للعجاج ،ديوانه ٤٢٢ وهو فى مجاز القرآن لأبي عبيدة ١/٢٨٩ وسرالصناعة ٢/ ٧٦١ والجامع لأحكام القرآن ٨/ ٣٦٤ وشطره الأول فى اللسان (كمى)

(٢) فى الاصل : المعجمة ،صوابه ما أثبتناه.

ينزلُ بهِ الموتُ في تلكَ الحالِ ، فَإذَا نزَلَ الموتُ بمثلِ هذَا فنزولُهُ بمَنْ ليسَ فِي مثلِ حَالِهِ أقربُ .

"والتَّعَانُقُ" إنَّمَا هُوَ أن يعانِقَ الشجاعُ قِرنَهُ ، وهُوَ آخِرُ أحوالِ الحربِ، وذَلِكَ أنَّ أولهَا المرامَاتُ بالسلاحِ، ثمَّ المطاعَنَةُ بِالرماحِ ، ثمَّ المضَارَبَةُ بِالسيوفِ ، ثمَّ النزولُ عَنِ الخيلِ ، وذلكَ مِن أفعالِ الشجعَانِ /، وحينَ النزولِ تكـــونُ ١٢٢/
المعَانقَةُ، وذَلِكَ فِي الاخِيرِ (١) ، فَيتعانقَانِ طمعًا فِي أن يصرَعَ كُلُّ واحِدٍ مِنهُمَا صَاحِبَهُ ، وهذَا التعَانُقُ سَبَبُهُ البُغضُ والغيظُ، ولذلِكَ قالَ بعضُ المُحدَثِينَ (٢) :

مُعَانَقَةُ الأبطَالِ فِي الحربِ دَأبُهُمْ   دَعَاهُمْ اليهَا البُغْضُ ليسَ التَشَوُّقُ

وقال آخر (٣) :

هَا إنَّمَا ذَاكَ التَّعَانُقُ بَينَهُـــمْ   مِن شِدَّةِ البَغضَاءِ والشَنَئَـــانِ

وقَالَ زُهير يذكُرُ أحوالَ الحربِ ويفضلُ فِيهَا هرم بن سنان (٤) :

يَطْعَنُهُمْ مَا ارْتَمَوْا حَتَّى إذَ اطَّعَنُوا   ضَارَبَ حَتَى إذَا مَا ضَارَبُوا اعْتَنَقَا

وقَالَ بعضُ النحويينَ (٥) : وقَعَ فِي هذَا البيتِ تَعَانُقِهِ ، وهُوَ غلطٌ ، وذَلِكَ أنَّ تَعَانُقًا

---

(١) في الأصل : الآخر ، والصواب ما أثبتناه .

(٢) الشاهد لم أعثر عليه فيما قرأت من المصادر .

(٣) الشاهد لم أعثر عليه فيما قرأته من المصادر .

(٤) الشاهد لزهير من قصيدة مشهورة مطلعها :

إنَّ الخَلِيطَ أَجَدَّ البَينَ فَانفَرَقَا   وَعلِقَ القَلبَ مِنْ أسمَاءَ مَا عَلِقَـا

وهي في مختارات ابن الشجرى ، القسم الثاني ، والستة الجاهليين اختيار الاعلم ٣٠٨ والحلل في شرح أبيات الجمل ٣٥٤ و مختارات ابن الشجرى القسم الثاني ٥ واللسان (عنق) .

(٥) الذى قال ذلك هو أبو محمد بن السيد كما في الحلل في شرح أبيات الجمل ٣٥١ والكلام الذى أورده الخفاف هنا بنصه هناك . وانظر رَدّ ابن عصفور على ابن السيد في هذا التوجيه الإعرابي لبيت الشاهد . شرح الجمل لابن عصفور ٢/٤٠٦ .

مَصدرٌ لتمَانَق،وتَمانَقَ لا يتعدّى ، وقد نُصِبَتْ الكُماةُ بِالتمَانُقِ،وإذا كَانَ لايتَعَدّى فلاَ يُنصبُ بهِ المفعُولُ ، والنصبُ في الكُمَاةِ لازمٌ فوجَبَ أن يكونَ التمَانُقُ غَلطـاً ، والصوابُ:تَمَنُّقه،فإنهُ يُقالُ : تَمنَّقَ الرجلُ الرَّجُلَ ، فَتَمَنَّقَ مُتعدٍّ ، وهذا الذي يَجبُ أن يقعَ في هذا الموضِعِ،ولاَ يَنبغِي أن يَكُونَ التَّمَانُقُ غلطاً ، كَمَا قَـالَ هذا النحويُّ، فَإنَّ تفَاعَلَ جاءَ في مَواضِعَ تَتعدَّى وقَدْ ذكَرْنَا منهَا جملةً فِـي بابِ أقسامِ الأفعَالِ فِي التعدِّي عندَ عَدِّهِ ، أعْني أبَا القَاسِمِ -تَفاعَلَ فِيمَا لايتَعَدّى ، وذَلِكَ قولُهُمْ : تَعاهَدتُ الضيعةَ وتَنازعْنَا الحديثَ ، وكقولِ امرئِ القيس أيضاً(١):

* تَجَاوزتُ أحرَاسـاً *

الى غيرِ ذَلِكَ، فيكونُ تَمَانَقَ والتمَانُقُ مِن هذا القَبيلِ .

قولهُ : (أُتِيحَ لَهُ جَرِيٌّ سَلْفَعٌ) أيْ: قُدِّرَ لَهُ شُجاعٌ مِثْلُهُ فقتَلَهُ في ذَلكَ المقَامِ، ومنْ رَوَى" تَمَانُقُهُ" بِالرَّفعِ ، وَهُوَ الأكثَرُ عَـطَفَ (وروْعُهُ) بِالرفعِ عَليـهِ وكَانَا مبتدأينِ عُطِفَ أحَدُهمَا على الآخرِ، وخَبرُهمَا محذوفٌ وتقديرُهُ: بَيْنَا تَمَانُقُهُ الكُمَاةَ وروْعُهُ ثَابِتَانِ أوْمُقترِنَانِ ، ومن رَواهُ بِالخَفْضِ لَمْ يحتَجْ الى حَـذفٍ وعَطفَ "وروْعِهِ" بِالخفضِ عليهِ ،"وأُتِيحَ" هُوَ العَامِلُ في"بَيْنَـا"،وهُوَ جوابُهَا،أعني جَوابَ"بَيْنَا"، سَوَاءٌ خَفضْتَ مَا بعدَهَا أوْ لَمْ تَخفِضْ ، "وسَلْفَعٌ" نعتٌ لِجَـرِيءٍ فِي المعنَى .

وموضعُ الشاهِدِ فِيهِ:"بَيْنَا تَمَانُقُهُ"وتَمَانُقِهِ بِالرفعِ والخفْضِ ،ومَقصودُهُ إنمَا هُوَ استشهادُهُ على الخفضِ ، وعلى ذَلكَ يَدُلُّ كلاَمُهُ .

---

(١) الشاهد لامرئ القيس ، ديوانه ١٣ والسبع الطوال الجاهليات ٤٩ وشرح القصائد المشهورات الموسومة بالمعلقات للنحاس ١٧/١ وجمهرة أشعار العرب ١٢٤ والمغنى ٢٦٦/١ والخزانة ٢٣٨/١١-٢٣٩ وتمام البيت :

تَجاوزتُ أحْرَاساً إليهَا ومعشَراً ... عَليّ حراصًا لويُسِرّونَ مَقتَلِـي

[مبحث إذا في كلام العرب]

قوله : (وتقول : جئت فإذا عبدُ اللهِ جالسٌ) (١).

اعلم أنَّ " إذا " تجيء في كلام العرب على وجهين (٢) : أحدهما : " إذا " التي تحتاج إلى الجواب، وقد تكون بمعنى "حين" فلا تحتاج الى جواب، كقولك : إذا قام زيدٌ قام عمروٌ ، وربّما قلت : أقومُ إذا يقومُ زيدٌ ، كأنك قلت : أقومُ حينَ يقومُ زيدٌ ، والأخرى التي تكونُ للمفاجأة .

فإذا الأولى لا تقعُ بعدها في غالبِ كلامِ العرب إلّا الجملةُ الفعليّةُ، وربّما وقعت بعدها الجملةُ الاسميةُ إلّا أنهُ قليلٌ ومنهُ قولهُ (٣):

فهلّا أعدّوني لِمِثلي تفاقدوا   إذا الخصمُ أبزى مائلُ الرّأسِ أنكبُ

فإذا قلت : إذا زيدٌ قدمَ جئتُ ، فالأولى في إعرابِ "زيدٍ" الواقعِ بعدها أن يكونَ فاعلاً بفعلٍ مضمرٍ ، لأنَّ الغالبَ عليها في كلامِ العربِ أن تقعَ بعدها الجملةُ الفعليةُ ، ويجوزُ أن يُعربَ مبتدأً ، كما يُعربُها الأخفشُ / لأجلِ وقوعِ الجملةِ الاسميةِ بعدها، وإن كانَ ذلكَ فيها قليلاً . ١٢٣

وأمّا التي لِلمفاجأةِ ، نحوَ قولك : جئتُ فإذا عبدُ اللهِ جالسٌ، ويجوزُ أن يجيءَ المبتدأُ وحدَهُ منفردًا عن الخبرِ ويكونُ على وجهين : أحدهما أن يكونَ الخبرُ حُذِفَ للعلمِ بهِ .

---

(١) الجمل ٢٠٣.

(٢) ينظر المغني ٨٧/١.

(٣) الشاهد لبعض بني فقعس كما في الحماسة لأبي تمام ٦٩/١ والخزانة ٢٩/٣ قال البغدادي : قال ابن جني في اعراب الحماسة يروى: إذ ، وإذا جميعًا فمن رواهُ إذ حكى الحالَ المتوقعة كقولهِ سبحانه : ﴿ إذِ الأغلالُ في أعناقِهِم ﴾ ، ومن رواهُ إذا فهو كقولك : أتيتك إذا زيدٌ قائمٌ ، وهذا جائزٌ على رأي أبي الحسن، وذلك أنهُ يجيز الإبتداءَ بعدَ إذا الزمانيةِ المشروطةِ بها كما يجوزُ عندَ الكوفيين وقوعُ الجملةِ الاسميةِ بعدها، لكنْ بشرطِ كونِ خبرها فعلاً .

وَالوجهُ الآخرُ : أن تكُونَ إذا هِيَ الخبرُ ،وذلكَ أنْ يقولَ القائِلُ : خرجتُ فإذَا زيدٌ،ويكُونَ تقديرُ الكلامِ خرجْتُ فَبِالحضرةِ زَيـدٌ ، فإذا أردتَّ معنى كلامِهِمْ فَبِالحضرةِ زيدٌ،فتكونُ إذا على هذا ظرفَ مَكانٍ ، كَما زعمَ بعضُ النحويينَ (١) ولاَ تكونُ ظرفَ زَمانٍ ، لأنَّ ظروفَ الزمانِ لاَ تكُونُ أخبارًا عَنِ الجُثثِ،وهذا اذا لمْ يَكنْ خبرُ المبتدإِ الواقِعِ بعدَها إلاّ "إذا"، فإذا كانَ الخبرُ غيرَ "اذا" جازَ أن تكونَ "إذا" ظرفَ زمانٍ وَظرفَ مَكانٍ ، فَإذا كَانتْ ظرفَ مَكانٍ كأن تقديرُها في قولكَ :خَرجْتُ فَإذا زَيدٌ جالِسٌ،في زَمَنِ خُرُوجِي ، وفِي الموضعِ الذِى حَضرَ خُرُوجِي زيدٌ جالسٌ ، والذِى يُعطِي المعنَى فِي هذا الموضِعِ أنها ظَرفُ مَكانٍ ، كَانَ للمبتدإِ الوَاقِـعِ بَعدَها خبرًا وكانت هيَ الخبرَ بنفسِها ، ومقصودُ أبِي القاسِمِ من قسمَيْ اذا فِي هذا البابِ : اذا التي للمُفَاجَأةِ .

قولُهُ : (وتَقُولُ جِئتُ فَإذَا زَيدٌ عِندَكَ) (٢) ان قَالَ قَائِـلٌ : مَا العَامِلُ في "اذا"، إذا كَانَ عندكَ هُوَ الخَبرَ ؟ قِيلَ : العامِلُ فيهَا مَا تضمـنَ عندَكَ من معنَى الفعلِ ، لأنهُ منزلٌ منزلةَ الإستقرَارِ ، كَما أنَّ العامِلَ في "اذا" مِن قولِكَ : خرجتُ فَإذَا عبدُ اللَّهِ جَالِسٌ ، والظرفُ والمجرورُ إذا عمِلاَ فِي الظرفِ والمجرورِ يَجُوزُ تقديمُ المَعمُولِ فيهَا على العَامِلِ، فتَقُولُ : كُلَّ يَومٍ لَكَ دِرهَـمٌ فَيكُونُ العَامِلُ فِى الظرفِ مَا فِي ذَلِكَ مِن مَعنَى الفعلِ بِخلافِ الحالِ،فإنّـهُ اذَا عمِلَ فِيهَا الظرفُ والمجرورُ المتَعَلِّقَانِ بِالاستقرارِ فَلاَ يَجوزُ أن تَتقدم عليهِما، وقدْ بَينّا ذَلِكَ فِى فَصلِ الحالِ (٣) مِن هذَا الكتابِ .

قولُهُ : (وكُلُّ شَىءٍ مِنْ هَذِهِ الحُروفِ حَسُنَ فِيهِ السُّكُوتُ على اسـمٍ وَاحِدٍ بَعدَهُ جَازَ فِيمَا بعدَهُ الرفْعُ والنصبُ) إِلَى آخرِ القولِ .

اعلمْ أنَّ هَذِهِ الكلماتِ التي يَرتَفِعُ مَا بعدَها بِالابتداءِ والخبرِ حُروفٌ وأسماءٌ ، فَالحُروفُ مِنهَا لاَ يكونُ مابعدَهَا الاّ مبتدأً وخَبَرًا ، وَلاَ يتصوّرُ أن يَقَـعَ

---

(١) ينظر المغنى ٩٣/١ والخزانة ٢٩/٣ .

(٢) الجمل ٣٠٢ .

(٣) فى الجزء المفقود من هذا الكتاب .

بعدها المبتدأ وتكون هي خبر ذلك المبتدإ، وقد تقدم أنها لا تستحق أن يقال فيها حروف الإبتداء إلا إذا ارتفع مابعدها بالإبتداء والخبر ، فإذا كانت هذه الأسماء أخبارًا للمبتدإ الواقع بعدها لم تستحق هذه التسمية .

فإذا فهمت هذا فاعلم أن قوله (وكل شيء من هذه الحروف حسن فيه السكوت على اسم واحد)، فذلك على أن مراده بالحروف في الترجمة الأسماء والحروف ، وانما أطلق عليها حروفاً لغة لا اصطلاحاً ؛ لأنه لا يحسن السكوت على الإسم المرفوع بعده خبراً لما تقدم .

قوله : (وإن شئت قلت : أين زيدٌ جالساً ؟ إذا نصبت جالساً على الحال)(١) ؛ لأن قولك : أين زيدٌ ؟ كلامٌ مستقلٌ من حيث كانت "أين" ظرف مكان، وظرف المكان يكون خبرًا عن الجثث .

١٢٣/ فإن قيل / هل بين قولك : أين زيدٌ جالسٌ ؟ وبين قولك : أين زيدٌ جالساً فرقٌ في المعنى ؟ قيل : نعم، وذلك أنك إذا قلت : أين زيدٌ جالسٌ ؟ برفع جالس فإنما استفهمت عن مكان جلوس زيد ، وإذا قلت : أين زيدٌ جالساً بنصب جالساً ؟ فإنما استفهمت عن المكان الذي استقر فيه زيدٌ في حال كونه جالساً ، فإذا نصبت جالساً كان قيداً للاستقرار ، وإذا رفعته كان المكان قيداً للجلوس، فتدبر ذلك تجده صحيحاً .

قوله : (لأن الكلام قد تم دونه)(٢) ، الهاء من قوله (دونه) عائدةٌ على جالس، فيريد: أن "أين زيدٌ" استقل كلاماً من حيث هو مبتدأٌ وخبرٌ.

قوله : (وكذلك كيف أخوك صانعٌ؟)(٣) ، اعلم أن كيف تجيء سؤالاً عن خبر المبتدإ إذا كان ما بعدها مبتدأً وهي خبره في الاصطلاح، مثل أن تقول : كيف زيدٌ ؟ ومعناه : أقائمٌ زيدٌ أم قاعدٌ ؟ الى غير ذلك مما يمكن أن تكون عليه حاله من الأوصاف .

---

(١) الجمل ٣٠٣ .

(٢) الجمل ٣٠٣ .

(٣) الجمل ٣٠٣ .

فالجوابُ أن يُقالَ : قاعدٌ أوْ قائِمٌ (١)، أي: هُوَ قاعِدٌ أو هُوَ قائِمٌ ، ويَجيءُ سؤالاً عَنِ الحالِ التي وقَعَ فيهَا الخَبرُ ، فإذا قالَ القائِلُ : كيفَ أخُوكَ صَانِعٌ ؟ إنمَا هُنَا سؤالٌ عنِ الحالِ التي وقعَ فيهَا الصنعُ.

فالجوابُ أن يقالَ : قائِماً ، أو قاعداً ، كأنهُ قالَ على أيِّ حالٍ كانَ أخُوكَ حينَ صَنعَ ما صَنعَ؟، وهَذا تفسيرُ المعنَى ، وتحقيقُ الإعرابِ أن تكونَ "كيفَ" في موضِعِ نَصبٍ على الحالِ إذا رَفعتَ "صَانِعاً" على أنهُ خبرُ المبتدأِ الوَاقِعِ بعدَهَا ، فكأنكَ قلتَ : قائِماً ، أو قاعداً زيدٌ صَانِعٌ ، فَهيَ سُؤالٌ هَا هُنَا عَن حَالِ الصَّانِعِ الذي وقَعَ فيهَا صنعُهُ، وصَانِعٌ هوَ العَامِلُ فِيهَا .

وإذا قلتَ : كيفَ أخوكَ صَانعاً ؟ بِالنصبِ فإنمَا سألتَ عَن خبرٍ وقَعَ في حَالِ كونِ زيدٍ صَانِعاً، فكأنَّكَ قُلتَ : أقائِمٌ زيدٌ أم قَاعِدٌ ؟ في حَالِ كونِهِ صَانعاً ، فهذا هُوَ الفرقُ بينَ نصبِ صَانِعٍ ورفعِهِ معَ "كَيفَ".

وإذا نصبتَ صَانِعًا على الحالِ يكونُ العَامِلُ فيهَا "مَا" في كَيفَ مِن معنَى الفِعلِ ، ويَكونُ صَانِعاً في التحقيقِ حَالاً مِنَ المضمَرِ في "كَيفَ"، وذلكَ المضمَرُ عَائِدٌ على "أخوكَ"، إلاَّ أنهُ لزم التقديمَ عليهِ مِنْ حيثُ هُوَ مضمَرٌ تضمنَ معنَى الاستفهامِ، وهيَ "كيفَ" ؟ ولا تَجعَلْهُ حَالاً مِن "أخوكَ" في صنعَةِ العربيةِ ؛ لأنَّ "أخوكَ" مَرفوعٌ بِالابتدَاءِ، والعامِلُ في الحَالِ هوَ العامِلُ في صَاحِبِهَا، ولاَ يعمَلُ الابتدَاءُ في الحَالِ ؛ لأنهُ ليسَ بِفعلٍ ولاَ بمعنَى فِعلٍ .

وقدْ تقدَّمَ بيانُ هَذا في غيرِ هذا الموضِعِ ، وإذا رَفعتَ صَانِعاً كانتْ "كيفَ" حَالاً مِنَ المضمَرِ في "صَانِعٍ" ولاَ تجعَلْهَا أيضًا حَالاً مِنْ "أخوكَ" لِمَا قدمتُ لكَ مِن أنَّ العَامِلَ في "أخوكَ" الابتدَاءُ ، والابتداءُ لاَ يعمَلُ في الحَالِ .

قولُهُ : (وإذا لَمْ يجزِ السُّكوتُ) (٢)، على الإسمِ المرفوعِ بالابتداءِ بعدَ هذِهِ الحروفِ، وذلكَ يكونُ في الحرفِ اصطلاحاً ويَكونُ في بعضِ الأسمَاءِ في بعضِ الأحوالِ .

---

(١) في الاصل : أم ، والسياق يعطي ما أثبتناه.

(٢) الجمل ٣٠٣ . وفيه : وإذا لم يحسن السكوت.

ومثالُ ذلكَ قولهُمْ : متى عمرٌو شَاخِصٌ؟، فَشَاخِصٌ في هذا المثالِ وأمثالِهِ لاَ يجوزُ فيهِ إلاَّ الرفعُ ؛ لأنَّ متى لاَ تكونُ خبرًا عَنْ عمرٍو مِنْ حيثُ هِيَ ظرفُ زمانٍ،وظرفُ الزمانِ لاَ يكُونُ خبرًا عَنِ الجُثَثِ،فلوْ وقعَ مكانَ / عَمرٍو مَصدَرٌ ١٢٤/ب مثلَ أن تقولَ : متى الخروجُ ؟ حَسَنٌ ، ومَتى الرحيلُ سَرِيعٌ ؟ جازَ لكَ فِي سَرِيعٍ الرفعُ والنصبُ ، فالرفْعُ على الخَبرِ وتكونُ "متَى" ظرفًا لِلسرعَةِ ، والعَامِلُ فِيهِ سرِيعٌ ويكونُ مثلَ قولِكَ : أينَ زيدٌ جَالِسٌ ؟ وإذا نَصبتَ سَرِيعاً نصبتَ علىَ الحَالِ، والخَبرُ في "متَى"؛ لأنَّ الخروجَ مَصدَرٌ ،وهيَ ظرفُ زمانٍ وظُرُوفُ الزمانِ تكونُ أخبارًا عَنِ المَصادِرِ ، وإذا نصبْتَ سَرِيعًا على الحالِ كَانَ مِثْلَ قولكَ : أينَ زيدٌ جَالِساً ؟ .

قولُهُ : (ومنَ العرَبِ من يَقُولُ : إنمَا زيدًا قائِمٌ ، ولعلّمَا بَكراً مُقيمٌ فَيلْغِي "مَا" ويَنصِبُ)(١)، المعروفُ فِي "إنَّ" وأخواتِهَا إذا اتصلَتْ بِهَا "مَا" الكافةُ لَهَا عَنِ العمَلِ ووقعتْ بعدَهَا الجملةُ الاسميَّةُ أن تكونَ تِلكَ مبتدأً وخبرًا، ولم يشتهرْ إلغَاؤُهَا ،وعمِلَ الحرفُ الذى اتصلتْ فِيهِ في الجُملةِ الواقِعَةِ بعدَهَا ، كَمَا تعمَلُ فِيهَا إذا لمْ تَتّصِلْ بِهَا "مَا" إلاَّ في ليتَ ، رُوِيَ في بيتِ النَّابِغَةِ(٢):

* قَالَتْ : ألاَ لَيتَمَا هَذا الحَمَامَ لَنَا *

---

(١) الجمل ٣٠٤.

(٢) الشاهد للنابغة ، ديوانه ٧٦ وهو من شواهد الكتاب ١٣٧/٢ والخصائص ٤٦٠/٢ والإنصاف في مسائل الخلاف ٤٧٩/٢ والأمالي الشجرية ١٤٢/٢ وشرح المفصل لابن يعيش ٤٥/٨ - ٥٨ والمقرب لابن عصفور ١١٠/١ وشرح ألفية ابن معطي ٩١٧/٢ ورصف المباني ٣٦٧ ،وأوضح المسالك ٢٥٠/١ وشذور الذهب ٢٨٠ ومغني اللبيب ٦٣/١ ، وشرح شواهد المغني للبغدادي ٤٧/٢ والأشموني ٢٨٤/١ ، والدرر ٤٤/١ والشاهد فيه برواية النصب فى الحمام أنَّ مَا مُلغاةٌ و ليتَ عَامِلَةٌ النصبَ فِي الإسمِ الواقِعِ بعدَهَا ،وأما رواية الرفعِ فَهِيَ أنَّ مَا كفتْ لَيتَ عَنِ العَمَلِ وهُوَ الكثيرُ.

رُويَ " هذا الحَمَامَ " بالنصبِ على أن تَكُونَ "ما" مُلغاةً وأَعمَلَ "ليتَ" في الاسمِ الواقعِ بعدَها ، ورُويَ " هذا الحَمامُ " بالرفعِ على أن تكونَ ما كافةً ،ولكنَّ [أبا] (١) القاسم ذكرَ فيها كلَّها : مِن أنهُ يَجوزُ أن تُلغَى ما المتصلةَ بِها وتَنصِبَ الإسمَ وتَرفَعَ الخَبَرَ كَما كانتْ قبلَ اتِّصالِها ،وَنقْلُ هذهِ اللُّغَةِ (٢) فيها لم يَذكُرْهُ أحدٌ فيما عَلِمتُهُ الاّ هُوَ ، وهُوَ مِنَ الأئمةِ،والظنُّ بِهِ أنّهُ ما نَقَلَ الاّ ما عَلِمَ مِنْ كلامِ العربِ ، وذلِكَ بأنْ يأخذَ عَن بعْضِ أشياخِهِ ، أو نقلَهُ مِن كتابٍ مِن كُتُبِ الأئمةِ المتقدمينَ .

وكثيرٌ مِنَ اللغةِ لم يَشتهِرْ ولاَ سِيمَا في كُتُبِ اللُّغويينَ ،فإنّ فِيها لُغاتٍ لم تَشتَهِرْ فَيختصُّ بِها بعضُ النّاسِ دُونَ بَعضٍ .

---

(١) في الاصل : أبو القاسم . والصواب ما أثبتناه .

(٢) ينظر رصف المباني ٢٠٣ .

باب ما ينتصب على اضمار الفعل المتروك اظهاره

الفعلُ أقوى عواملِ الرفعِ والنصبِ،وماعداه مِمّا يعمَلُ هذينِ العملينِ فإنّما يعمَلُهما على التشبيهِ بالفعلِ والنّوبِ عنهُ أوْ مُناسَبتِهِ،ولقوةِ الفعلِ على العَمَلِ يعمَلُ ظاهِرًا ومضمَرًا ، وعلى التأخيرِ ما لمْ يمنَعْ مِن ذلِكَ مانِعٌ .

ومُضمَرُه على ضربينِ : ضربٌ يجوزُ اظهارُهُ كما انتصبَ عنهُ "خيرَ مَقدمٍ" المَقُولُ[(١)] لِلقادِمِ من سَفَرِهِ ،ومَكّةَ واللّهِ المنزِلَ ، لِمنْ رُؤيَ في هَيئةِ الحاجِّ ، والقرطاسَ واللّهِ ، المقُولُ لِمنْ سَدّدَ بينَهُما نحوُ القرطاسِ،ومَا أشبَهَ هذا مِمّا يذكرُهُ النحويّونَ[(٢)] أنّهُ يجُوزُ اظهارُ الفِعْلِ فِيهِ ،وضَربٌ آخرُ لا يجوزُ اظهارُهُ كما انتصبَ عنهُ أكثرُ ما تضمّنَهُ البابُ .

فموضوعُ البابِ لذكرِ بعضِ ما انتصبَ عن هذا النوعِ مِنَ الفعلِ وتبيينِ أنواعِهِ ، والإعلامِ بِما يلزمُ النصبُ فيهِ ، وما يجوزُ فيهِ الرفعُ والنصبُ وفي بعضِ ما ذكرَ خِلافٌ ، وهوَ قولُهُمْ : "لَقِيتُهُ فُجاءَةً" الى قولِهِ : (وأخذتُ ذلِكَ عنهُ سَماعًا وسَمْعًا)[(٣)] وكانَ حقهُ أن لا يُضمّنَهُ البابَ الاّ أن يعزُوَهُ الى ما يوافِقُهُ بابٌ على رأيِهِ ، وهوَ أبوُ العَبّاس المبرّدُ[(٤)] فإنّهُ زعَمَ أنّ المصدرَ في هذا البابِ مُنتصِبٌ بإضمارِ فِعْلٍ هُوَ الواقِعُ موقعَ الحالِ،كأنّهُ قالَ : فصبرًا[(٥)] صَبْرًا ، وأتيتُهُ
١٢٤ أمْشِي مَشيًا،وهذا كُلُّهُ عِندَ سِيبويهِ منصوبٌ بِالفعْلِ / الموجودِ معَهُ[(٦)] فليسَ البابُ على قولِه.

وهذِهِ المنتصباتُ على ثلاثةِ أضرُبٍ:مَصادِرُ ،كقولِهِمْ : حمدًا وشُكرًا،وصفاتٌ كقولِهِمْ : هَنيئًا مَرِيئًا ، وأسماءٌ غيرُ مَصادِرَ ،كتُربٍ وجندلٍ .[(٧)]

---

(١) في الاصل : المنقول ، والصواب ما أثبتناه .

(٢) ينظر الكتاب ١/٢٥٣ فما بعدها والمقتضب ٢/٢١٨ .

(٣) الجمل ٣٠٧ .

(٤) ينظر المقتضب ٣/٢٣٤ و ٤/٣١٢ .

(٥) في الأصل : فَصبرٌ صبرًا . والصواب ما أثبتناه .

(٦) ينظر الكتاب ١/٣٧٠ .

(٧) ينظر الكتاب ١/٣١٤-٣١٥ والمقتضب ٣/٢٢٢ .

والمصادرُ على ضربينِ : مصادرُ من لفظِهَا أفعالٌ يجوزُ أن يُقدَّرَ لِنصبِهَا أفعَالُهَا أو غيرُهَا مِمَّا يَليقُ بِهَا .

فأمَّا مَا يُعطَفُ مِن قولِكَ في هذا الباب : ايَّاكَ والأسَدَ ، وَرأسَكَ والحائِطَ ، وَمازِ رَأسَكَ والسيفَ ، وأهلَكَ والليلَ، وَما أشبَهَ ذلِكَ فَإنكَ تعتبِرُ المعطوفَ بِالفعلِ المضمَرِ لِلاسمِ الأولِ، فَإن صَحَّ حَملهُ عَليهِ كَانَ انتصابُهُمَا جميعاً بِهِ،والاَّ أضمِرَ لكلٍّ وَاحِدٍ منهمَا مَا يصحُ حَملهُ عليهِ . انتهت الطريقةُ الكليةُ .

ثم نقولُ : قوله : (بابُ مَا يَنتصِبُ على اضمَارِ الفعلِ المتروكِ اظهَارُهُ) (١) ، اعلمْ أنهُ نَسَبَ انتصابَ الاسمِ فِي هذا البابِ لإضمَارِ الفعلِ المتروكِ اظْهارُهُ هَذا هُوَ الظَّاهِرُ من كلامِهِ .

والاسمُ لاَ يَنتصِبُ بِاضمارِ الفعلِ، وانمَا يَنتَصِبُ بِالفعلِ المُضمَرِ المتروكِ اظهَارُهُ،ولكِنهُ توَسَّعَ فَجَعَلَ (٢) انتصَابهُ بِاضمَارِ الفعلِ ؛لأنَّ اضمَارَ الفعلِ فِي هَذا البابِ يَلازِمُ الفعلَ ، فَيُنسَبُ لِلآزِمِ مَا يُنسَبُ لِلمَلْزُومِ ، وهُوَ الفعلُ المضمرُ المتروكُ اظهَارُهُ، وإذا نَسَبَ (٣) انتصابَ الاسمِ لإضمارِ الفِعلِ على طريقِ التوسعِ فَكانَ يَنبغِي لَهُ أن يَقُولَ :

" بَابُ مَا يَنتَصِبُ بِاضْمَارِ الفِعلِ المتروكِ اظهَارُهُ "

وَلكنَّهُ قَدْ يقالُ جعلَ " على " مَكَانَ البَاءِ وهَذا لاَ يصحُ مِن وَجهَيْنِ : أحدُهُمَا : أن يَكونَ ذلِكَ مفرعاً عَلى ابدَالِ حُروفِ الجرِ بعضِهَا مِن بَعضٍ،وهذا لاَ يقولُ بِهِ سيبويهِ (٤) .

وحيثُ يَرِدُ ما يُوهِمُ بِهِ فهوَ عندَهُ محمولٌ على التضْمِيرِ ، وذَلِكَ مِثلُ قولِهِ تعالى : ﴿ مَنْ أَنْصَارِيَ إِلَى اللَّهِ ﴾ (٥) ، حَمَلَهُ الكوفيونَ (٦) على ابدَالِ

---

(١) الجمل ٣٠٥ .

(٢) فى الاصل : فيجعل . والصواب ما أثبتناه .

(٣) فى الاصل : واذ ونسب ، والصواب ما أثبتناه .

(٤) ينظر الانصاف ٢٦٦ فما بعدها ،والتبيين ٤٠٣ فمابعدها .

(٥) الآية ٥٢ من سورة آل عمران و ١٤ من سورة الصف.

(٦) انظر لبيان مذهبهم فى الانصاف ٢٦٦ فمابعدها والانصاف ٤٠٣ .

الى عَنْ " مَعَ " وَهوَ الظاهِرُ ببادِئِ الرأيِ ، لأنّ النصرة تقتضي مَعيةً ، وسيبويه يُضمِّنُ مَنْ أنصارِيَ مَعِي، يُضيفُ نُصرتَهُ الى نصرةِ اللّهِ فيُبقي "إلى" على حقيقتِهِ ، لانَّ بدَلَ الحرفِ مِنَ الحرفِ مَجازٌ، فأرجحُ المذهبَينِ ما يُبقي اللفظَ على الحقيقةِ .

وهذا كُلُّهُ مفرعٌ على تسليمِ وقوعِهِ -على- موقعَ الباءِ حتّى يَكونَ تقديرُ كلامِ أبي القاسِم :

بابُ ما ينتصِبُ بإضمارِ الفعلِ المتروكِ إظهارُهُ ، وهذا لا يُعرَفُ في كلامِ العربِ ، فإذا كانَ كذلِكَ فلتجعلْ قولَهُ : (على إضمارِ الفعلِ) في موضعِ الحالِ مِنَ الضميرِ في "ينتصِبُ" فيكونَ تقديرُ الكلامِ : بابُ ما ينتصِبُ محمولاً على اضمارِ الفعلِ المتروكِ إظهارُهُ ،فيتعلَّقَ قوله (على اضمارِ الفعلِ) بمحمولٍ المنتصِبِ على الحالِ،لكنهُ كثيرًا ما يقعُ في كلامِهم نصبُ هذا حملاً على كذا،و محمولاً هوَ على الحالِ في الحقيقةِ ، فكأنهُ قالَ :

بابُ ما ينتصِبُ في حالِ كونِهِ محمولاً على اضمارِ الفعلِ المتروكِ اظهارُهُ، ولكنهُ حذفَ محمولاً وأقامَ المجرورَ مقامَهُ ، كما يُفعَلُ ذلِكَ في المجرُوراتِ والظروفِ التي تقعُ و تتعلَّقُ باستقرارٍ محذوفةً محمولاً في هذا الكلامِ ، هو استقرارُ هذا المجرورِ.

[مبحثٌ في قسمةِ الأفعالِ بالنِّسبةِ إلى الإظهارِ والإضمارِ]

فإذا فهمتَ هذا التفقُّدَ لأولِ / لفظِ المؤلفِ في الترجمةِ ٢٥

فاعلمْ أنَّ الأفعالَ تنقسمُ بالنسبةِ الى الإضمارِ والإظهارِ ثلاثةَ أقسامٍ (١) : فعلٌ لا يكونُ الاّ مُظهرًا، وفعلٌ لا يكونُ الاّ مُضمرًا ، وفعلٌ أنتَ في اظهارِهِ وفي اضمارِهِ بالخِيارِ.

---

(١) انظر هذا التقسيم في شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٤٠٧.

فأمّا الفعلُ الذى لا يكونُ إلّا مُظهراً فهوَ الفعلُ الذى إذا حذفْتَه لم يكنْ في الكلامِ ما يدلُّ عليهِ، ولمْ [تكنْ ثَمّ قرينةُ حالٍ][1] تدلُّ عليه، كموتِهِ مثلاً، وأنتَ تريدُ: ضربتُ زيداً، فأنتَ إذا حذفتَ "ضربتُ" لم يكنْ في الكلامِ ما يدلُّ عليهِ ولا في الحالِ.

وأمّا الفعلُ الذى يجوزُ إظهارُهُ وإضمارُه، فهُوَ كلُّ فعلٍ إذا حذفتَهُ كانَ في الكلامِ ما يدلُّ عليهِ من قرينةِ حالٍ أو غيرِها، فإنْ حذفتَه فلوجُودِ الدّليلِ عليهِ، وإنْ أتيتَ بهِ فللتّأكيدِ في البيانِ.

ومثالُ ذلكَ أنْ ترَى إنساناً يكرمُ الناسَ ويستدعِيهم إلى طعامِه فتقولُ لَه: زيداً، تُريدُ استدعِ زيداً وأكرمْ زيداً، فالحالةُ التي هو فيها من الإكرامِ أو مِنْ استدعاءِ الناسِ تدلُّ على ذلكَ المحذوفِ، وكذلكَ لو رأيتَ رجُلاً في يدِهِ سوْطٌ أو سيفٌ، ثم قلتَ لهُ زيداً، تُريدُ اضربْ زيداً، واقتلْ زيداً، لجازَ ذلكَ لدلالةِ الحالِ على مُرادِكَ، وإن شئتَ أظهرتَ ذلكَ الفعلَ، إلّا أنّ هذا الفعلَ الذى يجوزُ إضمارُه للدّلالةِ إذا أُضمِرَ لم يُجعلْ غيرُه بدلاً منهُ في اللفظِ، فلذلكَ جازَ إضمارُه.

وأمّا الثّالثُ: وهُوَ الفعلُ الذى لا يجوزُ إظهارُه فهُوَ - المقصودُ فإنّه - فِعلٌ أُضمِرَ للدّلالةِ عليهِ، وجُعلَ غيرُه بدلاً منهُ ولا يجوزُ أن يَظهرَ معَه.

والبدلُ منهُ ينقسمُ قسمينِ: أحدُهما: ما يكونُ منصوبُه هوَ المُبدَلُ منهُ، كقولكَ: مرحباً، وأهلاً، فإنّ قولَكَ: مرحبًا وأهلاً بدلانِ من قولكَ صادفْتَ أو من قولِكَ رحُبتْ بِلادُكَ، والآخرُ ما يكونُ المُبدلُ منهُ غيرَ ملفوظٍ بهِ، نحو: قولِكَ: زيداً ضربتُه في بابِ الاشتِغالِ، فإنّ البدلَ من الفعلِ المُضمَرِ النّاصِبِ هُنالِكَ الفعلُ المظهَرُ، وكذلِكَ يا عبدَ اللهِ في النّداءِ، البدلُ من الفعلِ المُضمَرِ الناصِبِ للمنادَى حرفُ النداءِ في اللفظِ.

---

(١) في الاصل: ولهيسررب حالة، ولعله تصحيف والصواب ما أثبتناه.

فإنْ قيلَ : فإذَا لم يَكنْ حرفُ النداءِ في اللفظِ مثلَ قولِه تعالى :

* يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا * (١) ، ومثلَ قولِ امرئِ القيسِ : (٢)

* خَلِيلَيَّ مُرَّا بِي عَلَى أُمِّ جُنْدَبِ *

فلمْ يظهرْ ذلِكَ الفعلُ ؛ لأنَّه قد زالَ المُبدَلُ منهُ في اللفظِ .

قيلَ : حذفُ حرفِ النّداءِ منَ اللفظِ إنّما يكُونُ للدّلالةِ عليهِ ، وما حُذِفَ للدّلالةِ عليهِ فكأنّهُ لم يُحذفْ منَ اللفظِ ، وإذا كانَ في حُكمِ ما ثبتَ في اللفظِ لم يجُزْ إظهارُ الفعلِ الذى هو بدلٌ منهُ .

والمنصوبُ في هذا البابِ ينقسمُ قسمينِ : مصدرٌ و غيرُ مصدرٍ ، فغيرُ المصدرِ صفةٌ واسمٌ غيرُ صفةٍ ، فما كانَ مصدرًا له فعلٌ مِن لفظِهِ نُصِبَ على المصدرِ بفعلٍ مضمرٍ من لفظِهِ ، كَقولِكَ : حمداً لكَ وشكرًا، أيْ: أحمدُكَ حمداً وأشكرُكَ شكرًا (٣) ، وقد يَجيءُ المصدَرُ في بَعضِ المواضِعِ يُنصبُ تارةً على المصدرِ و تارةً على أنّه مفعولٌ بِه بفعلٍ ليسَ من لفظِهِ، وفي بعضِ المواضِعِ لا يكُونُ إلاّ مصدرًا منصوبًا بفعلٍ من لفظِهِ، وذلك كُلُّه على حسبِ ما يقتضِيهِ معنَى كلامِ المُتكلِّمِ ومرادُهُ ، وربَما جاءَ المصدرُ منصوبًا على الحالِ .

١٢٥ وأمّا ما ليسَ لهُ / فعلٌ من لفظِهِ منَ المصادرِ فلاَ ينبغِي أنْ يُنصبَ إلاَّ بأنَّه مفعولٌ به مثلُ : الويلِ ، والويحِ ، والويسِ، والفعلُ الذى ينصبُه على أنه مفعولٌ بِهِ : أَلزَمَهُ اللّهُ (٤) ، وأمّا الاسمُ الذى ليسَ بمصدرٍ فلاَ ينتصِبُ إلاَّ على أنَّهُ

---

(١) الآية ٢٩ من سورة يوسف .

(٢) الشاهد لامرئ القيس ، ديوانه ٤١ والستة الجاهليين اختيار الاعلم ٣٥ والخزانة ٣/٢٨٤ وشرح شواهد المغنى للبغدادى ٧/١٢٣ وعجزه :

* نُقَضِّ لُبَانَاتِ الفؤادِ المُعَذَّبِ *

(٣) ينظر الكتاب ١/٣١٨-٣١٩ .

(٤) ينظر الكتاب ١/٣١٠ .

مفعولٌ بِه بفعلٍ مضمَرٍ يقتضِيهِ و تدُلّ عليهِ الحَالُ .

وأمّا إذَا كَانَ صفةً مِثل:هنيئاً مريئاً ، ومَا أشبهَه فإنّه يَنتصِبُ على الحالِ (١) ، وربمَا جاءَ بعضُ الصّفاتِ واقعاً موقعَ المصدَرِ على مَا سنُبيِّنُ بعدُ إن شَاءَ اللهُ تعالى .

أَلفاظُ الكتاب :

قوله : (وذلك قولُكَ مَرحَبًا ،وأَهلاً ،وسَعَةً) (٢)، ذَلك إشارةٌ إلى مَا يَنتصِبُ على إضمارِ الفعلِ المتروكِ إظهَارُه، يجُوزُ نصبُ هذِهِ الأشياءِ على أنّها مَفاعِيلُ ، كما ذَكرَ أبو القاسمِ وعَطف بعضًا على بعضٍ ، والفعلُ الناصِبُ لَها صادفتَ أهلاً ومرحباً وسَعةً ، والظاهِرُ من هذا الكلامِ أنه خبرٌ وليسَ بدُعاءٍ ، ويجوزُ أن يكونَ دُعاءً ، وقولُ الرّادِ : وبِكَ أهْلاً ومَرْحباً ، وهذا خَبرٌ ،وهو معطوفٌ على كلامِ القائِلِ:مرحباً وأهلاً وسَعةً ،والخبر يَجبُ أن يكونَ معطوفًا على الخبَرِ ، فكأنَّ المتكلّمَ الأولَ قالَ : أُخبرُكَ بأنّكَ صادفتَ مرحبًا وأهلاً وسَعةً،فقالَ لَه الرّادُ شَاكِراً ومُثنِياً عليهِ : وبِكَ صادفتُ ذَلكَ كُلَّه ،فهذَانِ خَبرانِ متَقابِلانِ، ويجوزُ أن يكونَ دُعاءً فيكونُ في معنَى: جَعلَكَ اللَّه تصادِفُ مرحبًا وأهلاً وسَعةً، ولا يبعُدُ أن يكونَ المُجيبُ يَقولُ لَه: وبِكَ صادفتُ أهلاً ومرحباً وسَعةً،مع كونِ المتكلّمِ الأولِ قَصدَ الدُّعاءَ،فيكونُ معنَى كلامِه أنّ الذى دَعوتَ بِهِ لي قد صادفتُه بِكَ،ولكنّ الأولَ أظهرَ ، وقدْ أجازُوا نَصبَ"مرحباً"على المصدرِ بفعلٍ مضمَرٍ من لفظِهِ،فكأنَّ القائِلَ"مرحباً"قالَ : رَحُبتْ بلادُكَ مرحبًا،إلاَّ أنَّ مرحبًا بدلٌ من رَحُبتْ بلادُكَ،فلا يَجوزُ إظهَارُه مَعَه .

وقدْ جَاءَتْ فِي كَلامِ العربِ"مرحبًا وأهلاً"مرفوعةً على أن يكُونَ خَبَرابتداءٍ

---

(١) الكتاب ١/٣١٦ .

(٢) الجمل ٣٠٥ .

مُضمرٍ ومن / قولِ الشاعرِ أنشدَهُ سيبويه ذلك (١) :

وَبِالسَّهْبِ مَيمُونُ النَّقِيبَةِ قَولُهُ   لِمُلْتَمِسِ المَعْرُوفِ أَهْلٌ ومرحَبُ

أيْ: هَذا أهلٌ ومرحَبٌ، أو عندِي أهلٌ ومرحَبٌ ، ومنهُ قولُ أبي الأسودِ الدُّؤلِي -رضي-اللهُ عنهُ (٢) :

إذا جئتُ بَوّاباً لَهُ قالَ مَرْحَباً   ألاَ مَرحَبٌ وَادِيكَ غَيرُ مَضِيقِ

تَقديرُه : ألاَ عِندِي مرحبٌ، أوْ ألاَ هذا مرحبٌ .

قولُه : (هَنِيئاً مَرِيئاً) إنَّما فَصلَه بِما قبلَهُ ، لأنَّ هَنِيئاً مَرِيئاً صِفتانِ وليسَا بمصدَريْنِ .

وهنيئاً مريئًا في كلامِ العربِ على وجهَيْنِ : أحدُهُمَا أن يَخرُجَ مخرجَ الدُّعاءِ فيكونُ مِنَ البابِ الذى قبلَه ، أعنِي الذِي يَنتصِبُ على إضمارِ الفعلِ المتروكِ إظهارُهُ .

قال سيبويه : " ومِمَّا أُجْرِيَ مُجرَى المصادِرِ المدعُوِّ بِها مِنَ الصفَاتِ قولُكَ : هنيئًا مريئًا، كأنك قلتَ : ثبتَ لَكَ ذلكَ هنيئًا، وثبتَ لَكَ ذلك مريئًا " (٣)

انتهى كلامُ سيبويه، وذلك أنَّه قدَّره تقديرَينِ: أحدهما يَكُونُ فيهِ مَنْصُوباً عَلَى الحالِ ، وهُوَ تقديرُه لهُ بقولِهِ : ثبتَ لكَ ذلكَ هنيئًا، أيْ: فِعلُه يَثبتُ لك هنيئًا

---

(١) الشاهد لطفيل الغنوى وهو في الكتاب ١/ ٢٩٥-٢٩٦ والمقتضب ٢١٩/٢ وشرح المفصل لابن يعيش ٢٩/٢ وشرح ألفية ابن معطي ٥٣٢/١ والهمع ١٦٩/١ والدرر ١٤٥/١ والشاهد فيه قوله : أهلٌ ومرحبٌ على إضمارِ مبتدأ تقديره : هذا ويكونُ مرحبُ الخبرَ ، قال سيبويه : ومنهم من يرفَعُ فيجعلُ ما يُضمِرُه هُوَ ما أظهرَهُ .

(٢) الشاهد من الكتاب ٢٩٦/١ لابي الاسود الدولي والمقتضب ٢١٩/٣ وشرح السبع الطوال الجاهليات ١٨٩ والشاهد فيه كالذى قبله .

(٣) الكتاب ٣١٦/١ .

١٢٦/ علَى أنه صفةٌ وقعتْ / موقعَ المصدرِ ، وهو قولُه : هنأهُ اللّهُ ذلك هنيئًا، كأنَّـه قالَ: هنأهُ اللّهُ ذلك هنيئًا علَى الصّفةِ، فأوقعَ الصّفةَ موقعَ المصدرِ ، كما تجيء المصادرُ في كلامِ العربِ واقعةً موقعَ الصّفاتِ، فهو من بابِ دخولِ بعضِ أبوابِ العربيّةِ علَى بعضٍ ، ومثلُ هذا ممّا وقعتْ فيهِ الصّفةُ موقعَ المصدرِ قولُ الفرزدقِ:(١)

ألمْ ترَ نِي عاهدتُ ربّي وإنّنِي ... لبيْنَ رِتاجٍ قائمٌ ومَقَامِ

علَى حَلْفةٍ لا أشتِمُ الدّهرَ مُسْلِمًا ... ولا خارجًا مِنْ فِيَّ زُورُ كَلامِ

تقديره : ولا يخرجُ خروجًا، فأوقعَ/خارجا/موقعَ خروجٍ الذى هو مصدرُ "يخرجُ"، وهو فعلٌ مضمرٌ معطوفٌ على "يشتمُ".

والكلامُ علَى مريئًا كالكلامِ علَى هنيئًا ، لأنّه يقالُ: هنأني الطّعامُ ومرأني ، ويقالُ أيضًا: أمْرأني الطّعامُ إذا كانَ مفردًا مِن هنأني ، وتثبتُ الهمزةُ في أوّلِهِ فتأتي بِهِ علَى وزنِ أفْعَلَ،(*) فإذا جاءَ معَ هنأني حذفُوا الهمزةَ فقالُوا : هنأني ومرأني ، ومعنى مرأني الطعامُ ساغَ في حلقِي وسهلَ جريُهُ فيهِ .

والوجهُ الثّاني : الذى يجرى علَيْهِ هنيئًا مريئًا أنْ يبقَيَا صفتَينِ على أصلِهِمَا، وينصَبانِ علَى الحالِ بفعلٍ ظاهرٍ، ولا يكونانِ دعاءً ، وذلِكَ نحوُ قولِهِ تعالى : ﴿ فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا ﴾(٢)، فهذا منصوبٌ علَى الحالِ ، والعاملُ فيهِ "فكلوهُ" وهو فعلٌ ظاهرٌ.

قوله : (وكذلِكَ قولهُم نِعْمَ ونِعْمَةَ عيْنٍ ونَعامَ عَيْنٍ) .(٣)

أما "نِعْمَ" فليسَ منَ البابِ ، لأنه حرفٌ يجابُ بِهِ فلا يُحكمُ علَى موضعِهِ بإعرابٍ، وإنّما

(*) في الاصل : افعلى ، والسياق يعطي ماأثبتناه.

(١) الشاهد للفرزدق وهو في الكتاب ١/ ٣٤٦ والكامل للمبرد ١/ ١٢٠، والمقتضب ٤/ ٣١٣ وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٥٩ و ٦/ ٥٠ والخزانة ١/ ٢٢٣ و ٤/ ٤٦٣ .

والشاهد فيه قوله : ولاخارجا تقديره: ولا يخرج خروجا ، وفي الكتاب ، والكامل يروى عجز البيت الاول :

* قائما ومقام * بنصب قائم . وفي الاصل :ألم ترأني . والصواب ما أثبتناه.

(٢) الآية ٤ من سورة النساء.

(٣) الجمل ٣٠٥ .

ذكرها لأنها تجيء مع نِعمة عينٍ، وذلك أن يقول الانسان هل تحسن إليّ ؟ وهل تعمل معي خيرًا ؟ فتقول له : "نَعَمْ ونِعمَةَ عينٍ"، فهي تجيء في هذا المقام فيكون أتى بها بالتبع ، ومقصوده في هذا الباب إنما هو "نِعمة عَيْنٍ" "ونَعامَ عينٍ" على المصدر بفعلٍ مضمرٍ لا يظهر، ويكون تقدير الكلام : أنعمَ عينًا نِعمةً ونُعْمَى ونَعامًا ، فلمّا حذف الفعل النّاصب أُضِيفَ المصدرُ إلى المفعولِ، وإن شئتَ نصبتَ ذلك كلَّه بفعلٍ مُضمرٍ لا يظهر على أنّه مَفاعيلُ كأنّكَ قلتَ : نَعَم وأَزيدكَ نِعمَةَ عَينٍ، ونُعمَى عَينٍ ونَعامَ عينٍ .

قوله : (وكَرامةً ، ومَسَرّةً) (١)، هما مصدرانِ منصوبانِ بفعلٍ مضمرٍ تقديره : وأكرمُكَ كرامةً وأَسُرّكَ مسرّةً، وإن شئتَ نصبتَ ذلك كُلّه بفعلٍ مُضمَرٍ لا يظهرُ على أنه مَفعولٌ، فكأنّكَ قلتَ : نُوليكَ كرامةً وأُوليكَ .

قوله : (وكذلكَ قولُهم في الدُّعاءِ على الإنسانِ تَعْساً ، ونَكْساً) (٢)،

قالَ أبومحمد بن السيد - رحمه الله - التّعسُ: السقوطُ على الوجهِ، والنّكسُ السقوطُ على القفا . (*)

وقالَ غيره التّعْسُ ألاَّ ينتعشَ الإنسانُ من عثرتِهِ (٣)، وهُوَ الذِي أرادَ الأعشَى بقولِهِ في وصفِ النّاقةِ : (٤)

بِذاتِ لَوْثٍ عَفرْناةٍ إذا عَثَرتْ ... فالتّعْسُ أولى لَها مِنْ أنْ أقولَ لَعا

---

(١) الجمل ٣٠٥ .

(٢) الجمل ٣٠٥ .

(٣) في اللسان (تعس) التعس : العثرُ والتّعسُ أن لا ينتعِشَ العاثِرُ من عثرتِهِ، وقيلَ هُوَ الانحطاطُ . ومعناه : انكبَّ فعثرَ فسقطَ على يديهِ وفمِهِ . والنّكسُ أن يخرّ على رأسِهِ .

(٤) الشاهد للأعشى ميمون / ديوانه ١٥٣ واللسان (تعس) والخزانة ١٠/ ٤٣٢ و١١/ ٣٦٣ .

(*) ينظر الحلل في شرح أبيات الجمل : ٢٥١ .

ولا يتناقَضُ هذَا مع الذِى قالَهُ ابنُ السِّيد في التَّعْسِ ، وقيلَ النكْسُ الانتِكَاسُ في المرضِ، وذَلكَ أن يَستريحَ منهُ ثمَّ يعودَ إليهِ ،(١) وينطلِقُ النَّكْسُ أيضًا على النَّكْسِ في الأُمورِ ، وهُوَ الرجوعُ فيهَا إلَى الإنقلَابِ عن الحالِ التي تُرضِي وتَستقِيمُ إلَى ما ليسَ كَذلكَ، وهُمَا منصُوبانِ علَى / المصدرِ بفعلٍ مُضمرٍ لا يظهرُ كأنكَ قلتَ: ٢٦
تَعِستَ تَعْسًا ، وَنكِستَ نكسًا ،وإن شئتَ نصبتَهما علَى أنَّهمَا مفعُولانِ كأنكَ قلتَ: ألزمكَ اللهُ تعسًا ونكسًا.

وقولهُ: "وجُوعًا ونُوعًا" النَّوعُ (٢): العَطشُ، وقيلَ هُو إتبَاعٌ للجُوعِ على جِهةِ التأكِيدِ ، كَما يقالُ : حَسنٌ بَسنٌ ،وعَطشَانُ لَطشَانٌ ، ونوعٌ أيضًا يَنتصِبُ علَى المصدرِ بفعلٍ مُضمرٍ لا يظهرُ كأنكَ قلتَ : جعتَ جُوعًا أي: جَعلكَ اللهُ تَجوعُ جوعًا ، وكذلِكَ نَوعًا إذا أطلقتَهُ علَى العطشِ،وإن شئتَ نصبتَهما بإضمارِ فعلٍ من غيرِ لفظِهمَا علَى أنَّهما مفعولَانِ،كأنك قلتَ: ألزمكَ اللهُ جُوعًا وألزمكَ نُوعًا.

وكذَلكَ" سُحقًا ،وخَيبَةً ، وبُعْدًا" إنْ شئتَ أن تنصِبَ سُحقًا بأسحَقَ ، كأنك قُلتَ : أسحقَكَ اللهُ سُحقًا ،وكذلك خَيبَةً كأنكَ قلتَ : خِبتَ خَيبَةً أو خَيَّبكَ اللهُ خيبَةً ، وكذلك بُعْدًا كأنك قُلتَ : أبعدَكَ اللهُ بعدًا أو بَعُدتَ بُعدًا ، وإن شِئتَ نصبتَ ذلكَ كُلَّه على أنهُ مفعولٌ بهِ لفعلٍ مُضمرٍ من غيرِ لفظِهِ لَا يظهَرُ، وهُوَ ألزمَكَ اللَّه كذَا .

"وتُفَّةً وأُفَّةً"، الأُفُ في أصلِ اللغةِ وَسخُ الأذنِ،والتُّفَّةُ وَسخُ الظُّفرِ ، وهُمَا كلمَتَانِ مَعناهُمَا الاستقذارُ،يقولُهما الإنسانُ من شدَّةِ الضَّجرِ علَى مَن يستقذرُه وَيستحقِرُهُ، وهمَا منصُوبانِ بألزمَكَ اللَّهُ كذَا فإذا قلتَ لإنسَانٍ:أُفَّةً ،وتُفَّةً فكأنَّك قلتَ لهُ:ألزمَكَ اللَّهُ مَا يُستقذَرُ،هَذَا هُوَ المفهُومُ من كلَامِ الأئمَّةِ فيهَا والله أعلم.

---

(١) ينظر اللسان (نكس) والنُّكسُ والنَّكسُ كلّه العودُ في المَرضِ وقيلَ عودُ المريضِ في مرضِهِ بَعدَ مَثالتِهِ وقَد نُكِسَ في مَرضِهِ مَعناهُ عَاودتْهُ العِلَّةُ بَعدَ النَّقَهِ.

(٢) ينظر الكتاب ١/ ٣١١.

وكلّ ما انتصبَ من هذِهِ الأشياءِ المذكورةِ في هذا البابِ فهوَ بدلٌ من فعلِهِ النّاصِبِ لَهُ(١)، ولذلِكَ لم يَظهر مَعَه.

قوله : (ومنهُ قولُهُمْ وَيْلَهُ وَوَيْحَهُ)(٢)، الويلُ: قِيلَ هُو الفضيحَةُ، والويحُ كلمةٌ معنَاهَا : التّرحُّمُ ، فَإذَا قَالَ القائِلُ : ويلكَ فهوَ منصوبٌ بفعلٍ مُضمرٍ على أنه مفعولٌ بِهِ كأنّهُ قالَ : ألزمَهُ اللّهُ الويلَ، أيْ:الفَضيحَةَ والنّكْرَ، ومعناهُ الدُّعاءُ ، وكذلِكَ ويحَكَ منصوبٌ أيضًا بفعلٍ مُضمرٍ كأنّه قالَ : ألزمَكَ اللّهُ الويْحَ ، أيْ:ما تُرحَمُ من أجلِهِ ويُشفَقُ عليكَ مِنهُ ، وقيلَ : إنّهُ يجىءُ ويحَكَ بمعنَى ويلَكَ، ويَجيئانِ مَفصُولينِ عنِ الإضَافةِ(٣)،وإذَا جَاءَا كذلِكَ جازَ فيهِمَا النصبُ علَى مَا تقدَّمَ، وجازَ فيهِمَا الرفعُ بالابتدَاءِ،والمجرُورُ فى حَالِ الرّفعِ خبرٌ لَهُمَا وفي النصبِ في موضِعِ الصّفَةِ لَهُما،وأفَادَ الابتداءُ بِالنكرةِ فِيهِمَا لِمَا تَضمّنَ الكلامُ من معنَى الدُّعَاءِ ، كقولكَ : سَلامٌ عليكُمْ .

وإذَا أُضيفَا لم يكنْ فيهِمَا إلاّ النصبُ ،لأنكَ لو رفعتَهُما في حالِ الإضافَةِ بالابتدَاءِ لم يكُن لهُمَا خَبرٌ .

قوله : (ومنهُ قولُهُم : حمدًا وشُكرًا ،وغُفرانَكَ ، ومَعاذَ اللّهِ ،وسبحَانَ اللّهِ ،وريحَانَهُ)(٤)، أمّا حمدٌ وشكرٌ فهُمَا مصدَرانِ ينتصبَانِ بفعلٍ مُضمرٍ من لفظِهِمَا ، كأنه قالَ : أحمدُكَ حمدًا ،وأشكُرُكَ شُكرًا،ولا ينتصبَانِ علَى غيرِ ذلك ؛ لأنّ قائلَهُما حامدٌ وشاكرٌ في الحالِ ، وقد تَقدّمَ ذلك ، وغُفرانَكَ يَجوزُ أن يُنصَبَ علَى المصدَرِ ، كأنه قالَ : اللّهُمّ اغفر لنَا غُفرانًا ، فلمّا حذفَ الفعلَ وجعَلَ المصدَرَ بَدلًا منهُ أضافَهُ / إلَى ضميرِ الفاعِلِ،ويجوزُ أن ينتصِبَ بِفعلٍ مُضمرٍ من غيرِ لَفظِهِ علَى ١٢٧

---

(١) ينظر الكتاب ١/ ٣١٢ قال سيبويه :"وإنما اختُزِلَ الفعلُ هَاهُنا ،لأنهم جعلُوهُ بدَلًا مِنَ اللفظِ بِالفعلِ كما جُعِلَ الحَذَرُ بدَلًا مِن احْذَرْ".

(٢) الجمل ٣٠٥.

(٣) ينظر المقتضب ٣/ ٢٢٠-٢٢١.

(٤) الجمل ٣٠٥.

أنه مفعولٌ بِهِ كأنهُ قالَ : هبْ لنَا غفرانَكَ .

ومَعاذَ اللّهِ : معنَاهُ أعوذُ باللّهِ عِياذاً ومعاذاً ، فعياذاً ومعاذاً مصدرانِ، ومعاذاً في هذا الموضعِ منصوبٌ بفعلٍ مضمرٍ لا يظهرُ، كأنه قالَ : أعوذُ باللهِ معاذاً ، فلمّا أضمرَ الفعلَ أضافَ المعاذَ إلى اسمِ اللّهِ تعالَى .

وسُبحانَ اللّهِ "منصوبٌ علَى المصدرِ أيضاً بفعلٍ مضمرٍ لا يظهرُ أصلاً (١) وهو منزَّلٌ منزلةَ تسبيحٍ، فإذا قالَ : سُبحانَ اللّهِ فكأنَّهُ قالَ : أسبّحُ اللّهَ ، فلمّا حذفَ الفعلَ الناصبَ للمصدرِ أضافَ سُبحانَ اللّهِ الذي هوَ منزّلٌ منزلةَ التسبيحِ إلَى اللّهِ تعالَى ، ومعنَى سُبحانَ اللّهِ : أنزّهُ اللّهَ تعالَى وأبرّئُهُ من كلِّ ما لاَ يليقُ به سبحانَهُ وتعالَى .

وقولهُم : (وريحانَهُ) ، الهاءُ عائدةٌ إلَى اللّهِ سبحانَه وتعالَى ، والرَّيحانةُ: الرِّزقُ ، فإذا قالَ القائِلُ : ريحانَكَ يا ربِّ فمعنَاهُ : طلَبُ الرِّزقِ، فيجبُ أن ينتصبَ بفعلٍ مضمَرٍ علَى أنّهُ مفعولٌ بهِ، كأنّهُ قالَ : هبْ لنَا ريحانَكَ، أيْ هَبْ لنَا الرِّزقَ ، وقولُ أبي القاسِمِ : (بِمعنَى استرزاقهُ) (٢) تفسيرٌ لمعنَى "ريْحانَهُ"، ولم يقصِدْ بذلكَ إلى تحقيقِ إعرابِه، فكأنّهُ قالَ : مَن يقولُ "ريحانَهُ" فإنّما معنَى كلامِهِ : أسترزِقُ اللّهَ استرزاقاً (*) .

قوله : (ومِنهُ ما جاءَ منَ المصادِرِ منصُوباً مثنًى) (٣) ، إنمَا فصَلَ هذا ممّا قبلَهُ منَ المصادِرِ ، لأجلِ أنّهُ غيرُ مُفردٍ في كلامِ العرَبِ (٤).

ومعنَى "لبّيكَ" وإن كانتْ تثنيةَ الجمعِ فهوَ منَ التثنيةِ المرادِ بِها الجمعُ ، فإذا قالَ القائِلُ لمن يستدعِيهِ : لبّيك فإنّما أرادَ: إجابةً بعدَ إجابةٍ، كلّما

(*) في الأصل : استرزاقه والصواب ما أثبتناه من الكتاب ١/ ٣٢٢ .

(١) ينظر الكتاب ١/ ٣٢٢ والمقتضب ٣/ ٢٢٠ .

(٢) الجمل ٣٠٥ .

(٣) الجمل ٣٠٦ .

(٤) ينظر الكتاب ١/ ٣٤٨ فمابعدها . قال سيبويه : "هذا باب مايجيء من المصادر مثنًى منتصباً علَى إضمارِ الفعلِ المتروكِ إظهارُهُ".

انقضتْ إجابةٌ أجبتُك إجابةً أُخرى ، وزعمَ بعضُ النحويين (١) أنَّهُ لفظٌ مفردٌ وأنَّ أصلَهُ "لَبَّى" بالألِفِ ، كإلَى ، ولَدَى ، وعلَى ، وكِلَا على مذهبِ من يَرى أنَّها مُفردةٌ، ولكنْ انقلبتْ ألفُهُ مَعَ المضمراتِ يَاءً ، كما انقلبتْ ألِفُ إلَى إذَا قلتَ : إليهِ، وألِفُ لدَى إذَا قُلتَ : لَديْهِ ، وألفُ عَلَى إذَا قُلتَ : عَليه، وألِفُ كِلَا إذَا قلتَ كِليهمَا ، وكِلَيْكُمَا ، وهُوَ مذهَبٌ غيرُ صَحيحٍ ؛ لأنَّهُ لو كَانَ كَمَا ذَكَر لبقيتْ تِلكَ الألِفُ المنقلِبةُ اليَاءُ عَنهَا مَعَ الظَّاهِرِ ، كَمَا تَقولُ إلَى زَيدٍ ، وعلَى عمرو ، ولَدى خَالِدٍ ، وكِلَا الرَّجلينِ ، وهُمْ لم يفعَلُوا ذَلك، ويَدلُّ عليهِ قَولُ الشاعرِ: (٢)

دَعوتُ لِمَا نَابَنِي مِسْوَراً   فَلبَّى فَلبَّيْ يَدَا مِسْوَرِ

فَثنيتَ اليَاءُ في لَبَّى مَعَ إضَافتِهِ إلَى الظَّاهِرِ، ولو كَانَ كَمَا ذَكَرَ لقَالَ : فَلبَّى يَدَاىَ مِسْوَرٍ ، "ولَبَّى" الواقِعُ في البيتِ قبلَ "لبَّىْ يَدَا مِسْوَرِ" فِعلٌ مَاضٍ ومعناهُ أجَابَ .

وانتصابُ لبَّى يَكونُ علَى وجهينِ :

أحدُهمَا أنْ يَنتصبَ علَى المصدرِ لِفعلٍ من لفظِهِ وهُوَ لَبَّى ، فكأنَّه قَالَ : لَبَّيكَ تلبيةً بَعدَ تلبيةٍ، كلَّمَا انقضتْ تلبيةٌ وصلتُهَا بأُخرَى ، فَتَنزَّلَ "لَبَّيكَ" منزلةَ هذَا الكلامِ .

---

(١) في سر الصناعة ٢/ ٧٤٥ "فأما يونس فزعَمَ أن لبيك اسمٌ مفردٌ وأن أصله عنده لَبَبٌ ووزنه فَعْلَل ولاَ يجُوزُ أن تَحملَهُ علَى فَعَّلٍ لِقلَّةِ فَعَّلٍ في الكلام وكثرةِ فَعْلَلٍ فقُلبت اليَاءُ التي هيَ اللامُ الثانية من لَبَبٍ يَاءً هربا من التضعيفِ فصارَ لَبَّى ثم أبدلت اليَاءُ ألفًا لتحركِهَا وانفتاحِ ما قبلَهَا فصارتْ لَبَّى، ثم إنَّهَا لَمَّا وُصلَتْ بِالكَافِ في لَبَّيك وبِالهَاءِ في لَبَّيهِ . . قُلبتْ الالفُ يَاءً كما قلبتْ في إلَى وعلَى ولَدَى". وذكر ابن جني أن سيبويه احتجَّ علَى يونس بنحوِ ما ذكرَهُ الخفافُ هُنَا .

(٢) الشاهد في الكتاب ١/ ٣٥٢ بلا نسبة والمحتسب ١/ ٧٨ و ٢/ ٢٣ وسر الصناعة ٢/ ٧٤٧ و شرح المفصل لابن يعيش ١/ ١١٩ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤١٤ وأوضح المسالك ٢/ ١٩١ والاشموني ٢/ ٢٥١ والهمع ٣/ ١١٣ والتصريح ٢/ ٣٨ وشرح شواهد المغني للبغدادي ٧/ ٢١٢ والدرر ١/ ١٦٣ واللسان (لبب) .

والثاني : أن يكونَ مفعولاً بفعلٍ مضمرٍ من غيرِ لفظِهِ، فكأنَّهُ قالَ : لبَّيكَ لبَّيكَ، أيْ: أعطيتُكَ تلبيةً بعدَ تلبيةٍ.

"وسَعدَيكَ" تثنيةُ سَعدٍ، وهُوَ بمعنَى الإسعادِ الذى هُوَ الموافَقةُ، وهوَ أيضاً تَثنيةٌ، والمرادُ بِهِ الجمعُ، / فَإذَا قَالَ القائِلُ : لَبَّيكَ وسعدَيكَ فكأنهُ قَالَ : ٧
وأُسعِدُكَ، كُلَّما انقضَى إسعَادٌ وَصَلتُهُ بِإسْعَادٍ ، فَعلَى هَذَا التقديرِ يَنتصِبُ بفعلٍ مُضمرٍ مِن لفظِهِ وإن كَانَ ذَلكَ المصدرُ غيرَ جارٍ عليهِ ، وإنَّما الجارى عليهِ الإسعَادُ ، فلو قالَ : إسعَادَيكَ لكَانَ جَارياً عليهِ، وكثيرٌ مِنَ المصادِرِ المنصوبَةِ فى هذَا البابِ بإضمَارِ فعلٍ من لفظِهَا لاَ يظهَرُ منصوبةٌ بأفعالٍ غيرِ جَاريَةٍ عَلَيْهَا ، ولا يَضرُّهَا ذَلِكَ، فإنَّ المصدرَ غَيرَ الجارى علَى الفعلِ قَد يَنتصِبُ بِهِ ، وهُوَ الذى يُقالُ لَهُ مصدرٌ علَى غيرِ المصدرِ ، ولَكَ أن تَنصِبَ "سعدَيكَ" بفعلٍ مُضمَرٍ من غيرِ لفظِهِ لاَ يظهَرُ منصوبًا بأفعالٍ غيرِ جَاريةٍ عليهِ ، كقولِكَ : أُوليكَ إسعَاداً بعدَ إسعَادٍ ، وأُعطِيكَ ، ونحوَ ذلِكَ مما يُحفظُ علَى المعنَى .

وحَنَانَيكَ هو تثنيةُ حنانٍ ، والحنانُ : الرأفةُ ، والرَّحمَةُ وهُوَ أيضًا تثنيةٌ والمرادُ بِهِ الجمعُ مِثلُ لَبَّيكَ ، وسعدَيكَ، قالَ الشاعرُ :(١)

أبا مُنذِرٍ أفنَيْتَ فَاستبْقِ بَعضَنَا ... حَنَانَيْكَ بَعضُ الشَّرِّ أهْوَنُ مِن بَعضِ

ويجوزُ انتصابُه بفعلٍ مُضمَرٍ علَى خلافِ لفظِهِ لا يَجوزُ إظهَارُه كأنه قَالَ : أعطِنَا حَنانَيْكَ ، وأَوْلِنَا حَنَانَيكَ ونحوِ ذَلِكَ ممَّا يُحفَظُ علَى المعنَى وأنشدَ أبوالقاسم - رحمه الله - فى البابِ :(٢)

* ضَرْباً هَذَا ذَيْكَ وطَعْناً وَخْضَا *

---

(١) الشاهد فى الكتاب ١/ ٣٤٨ لطرفة بن العبد وهو من شواهد المقتضب ٣/ ٢٢٤ والكامل ٢/ ١٩٩ وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ١١٨ واللسان (حنن) .

(٢) الشاهد من رجز للعجاج ، ديوانه ٥٤ وهو من شواهد الكتاب ١/ ٣٥٠ ومجالس ثعلب ١٥٧ وأمالي الزجاجي والمحتسب لابن جني ٢/ ٢٧٩ .

===

البيتُ للعجاج بن عبد الله بن رُؤبة وقبلَهُ :

قَد عَرفوا الحَجاجَ جِدًّا مَحْضَا ... ثَبتًا إذا الأقْدامُ كانتْ دَحْضَا

حَتّى تَقَضّى الأجَلَ المُقَضَّى ... ضَرْبًا هَـذَاذَيْكَ وطَعْنًا وخْضَا

يمدحُ بهِ الحجاجَ بنَ يُوسفَ الثقفي ، وبعضُهم يرفعُ الضربَ فيقولُ: "ضربٌ" في غيرِ البيتِ ، "والهَذُّ" : القطعُ السَّريعُ (١) ، وقالَ النَّضرُ بنُ شُمَيلٍ : يَقطعُ هاهُنا وهاهُنا ، وقالَ الخَليلُ : هُو قَطعٌ غيرُ جائِفٍ، وزادَ أبو زيدٍ : ويدخُلُ الجوفَ ولا يَنفُذُ ، ويقالُ : وخَضَهُ وخْضًا ، ونَصبُهُ على المصدرِ بفعلٍ مُضمرٍ لا يظهَرُ مِن لفظِهِ تقديرُه : ضربًا يَهذُّ هَذًّا بَعدَ هَذٍّ مثلُ هَذَاذَيكَ، فهوَ مصدرٌ مُشبّهٌ بِهِ، وهُوَ والفعلُ المضمرُ الذي نَصبَهُ في موضِعِ الصّفَةِ لقولِكَ : ضربًا ، وضربًا مَنصُوبٌ بفعلٍ مُضمَرٍ إلّا أنهُ يَجُوزُ ظُهوُرُ ذَلِكَ الفعلِ في غيرِ هَذا الشطرِ، والمانعُ من إظهارِهِ الإخلالُ بالوزنِ، وتقديرُ ذَلِكَ الفعلِ : يَضربُ ضربًا هَذَاذَيْكَ ، وإن شِئتَ أن تقدّرَهُ بفعلِ أمرٍ مَحكِيٍّ عَنِ الحجّاجِ ، كأنهُ يَقولُ لِكُلِّ بطَلٍ من أبطَالِهِ : اضْرِبْ ضربًا هَذَاذَيْكَ ، واطْعَنْ طَعْنًا وخضًا، وهَذا أولَى ؛ لأنّ كثيرًا ما يُحذَفُ فِعلُ الأمرِ لِدَلالَةِ الحالِ عليهِ، وحذفُ الفعلِ الذي هُوَ خبرُ يَقِلُّ ، والفَاعِلُ في يَقُولُ وَيضرِبُ المذكُورَيْنِ في التَّقدِيرِ يَعودُ علَى الحجاجِ .

قوله : (ومِنهُ قولُهم : دَوالَيكَ ؛ لأنّ مَعناهُ المُدَاوَلَةُ) (٢) ، اعلَمْ أنّ دواليكَ هُوَ تثْنِيةُ دَوَلَ (٣) ، فَدَوَلَ غيرُ معروفٍ في المفرداتِ، فَهُوَ تثنيـةُ

=== والحلل في شرح أبيات الجمل ٣٥٤ وشرح المفصل لابن يعيش ١/١١٩ وأوضح المسالك ٢/١٨٧ والهمع ١/١٨٩ والتصريح ٢/٣٧ والخزانة ٢/١٠٦ ، واللسان (هذذ) والدرر ١/١٦٢ .

(١) في اللسان (هذذ) الهذ : سرعة القطع وشفرةٌ هَذُوذٌ قاطعةٌ وهذَاذَيكَ أي هذًّا بَعدَ هذٍّ يَعني قَطعًا بعدَ قَطعٍ . وانظر تهذيب إصلاح المنطق ٣٨٧ .

(٢) الجمل ٣٠٦ .

(٣) ينظر اللسان (دول) .

مفردٍ مقدرٍ مثلُ : لبَّيكَ ، ومعنَى ذَلك اللفظِ / المقدَّرِ الذى هُو" دُوَل" المداولَةُ ، /١٢٨
كما ذكر أبو القاسم، إلاَّ أنه فسرَ بالمَداولةِ دَواليكَ المُثنَّى، ويُخرجُ علَى حذفِ المضافِ كأنَّه قالَ: لأنَّ معناهُ تثنيةُ المداولةِ، فإذَا قالَ القائلُ : فعلتُ كذَا دَواليكَ فمعنَاهُ : دَاولنَا مُداوَلةً بعدَ مُداولةٍ، كلَّما انقضتْ مُداوَلةٌ وصلنَا بِهَا أخْرى، فهِيَ تثنيةٌ أيضًا والمرادُ بِهَا الجمعُ إلاَّ أنها ليستْ بمصدرٍ واقعٍ موقِعَ فِعلٍ هُو خبرٌ ، لأنَّ معنى الكلامِ بِها الخبرُ، وتَنصِبُها على المصدرِ بفعلٍ هو من لفظِهَا ، كقولك : تَداول دَوالَيكَ، إلاَّ أنهُ فعلٌ لا يظهَرُ كسائرِ أفعالِ هذَا البابِ ؛ لأنَّ كلَّ منصوبٍ فى هذَا البابِ صارَ عوضًا من ناصبٍ فَلا يظهَرُ معَه كما تقدَّمَ ، وأنشدَ أبو القاسم -رحمه الله- فى الباب :(١)

إذَا شُقَّ بُردٌ شُقَّ بِالبُرْدِ مِثْلُهُ   دَوالَيكَ حَتَّى كُلُّنَا غَيرُ لَابِسِ

البيت لسحيم عبد بنى الحسحاس وقيلَ اسمُه جبان وقيلَ لِغيره وقبله :

وكَمْ قَدْ شَققْنَا مِن رِدَاءٍ مُنَيَّرٍ   ومن بُرقَعٍ عن طَلْعةٍ غيرِ عانِسِ

يقولُ : إنْ شقَّ هؤُلاءِ النسوةُ اللاَّتي يَلبسنَ مَعِي بُردِي شَققتُ أنا أرديتَهُنَّ ، وبراقعَهُنَّ ، تقولُ العربُ : إنَّ المُحبَّينِ إذَا شقَّ كلُّ واحدٍ منهُمَا ثَوبَ صاحبِهِ دامتْ محبتُهُما ، وكانَ سُحيم هذَا قد شَبَّبَ ببنتِ سيدِهِ ، وذكَرَ قبائِحَ فَحَرَّقَهُ سَيّدُه بِالنارِ، فأخبرَ فِي البيتِ أنَّهمَا فعَلاَ ذلكَ السبَبَ الذِى هُو مردٌّ إلَى إثبَاتِ

---

(١) [illegible] الشاهد لسحيم عبد بنى الحسحاس كما فى الكتاب ١/ ٣٥٠ وأمالي الزجاجي ١٣١ والحلل في شرح أبيات الجمل ٣٥٥ وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ١١٩ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤١٣ ورصف المباني ١٨١ وشرح الجمل لابن هشام ٢٧١ وأوضح المسالك ٢/ ١٨٨ والأشموني ١/ ٣١٣ والهمع ٣/ ١١٠ والتصريح ٢/ ٣٧ والخزانة ٣/ ٩٩ والدرر ١/ ١٦٢ والشاهد فيه أن دواليك تثنيةٌ مثلُ حنانيك وأخواتِه، والبُردُ الثوبُ من أيِّ شيءٍ كانَ ، وكان أبو حاتم يقول : لا يُقالُ بردٌ إلاَّ لِمَا كانَ فيهِ وشْيٌ فإنْ كانَ فيهِ من صُوفٍ فهوَ بُردَةٌ .

المودةِ بينَهما وهوَ شقُّ البردِ والبرقَعِ ، وموضعُ الشاهِدِ في البيتِ قوله : دَواليكَ، وهُوَ منصوبٌ على أنه مصدرٌ مشبّهٌ به ،وكذلكَ دَواليكَ حيثُ ما وقَعَ،وانتصابُه بفعلٍ مضمرٍ من لفظِهِ لا يظهَرُ،تقديرُه :"إذا شُقَّ بُردٌ شُقَّ بالبُردِ مثلُهُ"، تَداوَلَ ذَلكَ مداولةً بعدَ مُداولةٍ مثلَ مداولتِكَ ، وجَازَ أن تَنصبَ دَواليكَ على أنه مصدرٌ واقعٌ موقعَ الحالِ مع كونِهِ معرفةً ، كَما جَازَ ذَلكَ في قولِهِمْ : جهدَكَ والعِرَاكَ ، وأمثالِهما، وإذَا كانَ هكَذا يكونُ منصوبًا بفعلٍ من معنَى الكلامِ الذى قبلَهُ ، وهُوَ قولُهُ:(إذَا شُقَّ بُردٌ شُقَّ بِالبُردِ مِثلُهُ) كأنه قالَ نفعَلُ الشَّقَّ في أثوابِنَا مُداوِلينَ ، أجازَ ذلكَ سيبويه.(١)

وقوله : (كُلُّنَا غيرُ لابِسٍ) ابتداءٌ وخبرٌ ، فإنَّ كلّنا إذَا أُضيفَ إلى المضمرِ يكونُ تأكيدًا ويكونُ مبتدأً،فجاءتْ في هذا على أحدِ إعرابيْهَا ، وهُوَ الابتداءُ،وقد حُمِلَ على ذَلكَ قوله تعالَى : ﴿ قُلْ إِنَّ الأَمْرَ كُلَّهُ لِلهِ ﴾(٢) في قراءةِ من رَفَعَ .

قولُه : (ومنهُ قولُهم:"لقيتُهُ فُجاءةً"،وكَما جاءَ"وقتلتُه صَبرًا"،"ولقيتُهُ عِيانًا"، "وكلّمتُهُ مُشافَهةً"،"وأتيتُه رَكضًا"،"وعَدوًا"،"ومشيًا"،"وأخذتُ ذَلكَ عنهُ سمعًا")(٣)

اعلمْ أنَّ هذِهِ المصادرَ الواقعةَ في هذَا الكلامِ ومَا كانَ مثلَه اختلفَ النحويونَ في نصبِهَا ، فمنهُم من قالَ : هيَ مصادِرُ واقعةٌ موقعَ أحوالٍ ، والعامِلُ فيهَا الأفعالُ الظَّاهِرَةُ إلاَّ أنَّهَا ليستْ من هَذا البَابِ ، على هذَا المذهبِ فإنَّ / ١٢٨
تقديرَه : لَقيتُه مُصاحِبًا ، ومُكافِحًا ، وقتلتُهُ مَصبورًا إن جَعَلتَهُ حالاً مِنَ الهاءِ في قَتلتُه،ولَقيتُه مُعاينا ، وكلّمتُه مُشافِهًا ،وأتيتُه راكِضًا وعادِيًا وماشِيًا،وأخذتُ ذَلكَ عنهُ سمعًا،وإن شئتَ مسمُوعًا إن جعَلتَهُ حالاً من ذلك الذى هُوَ مفعولُ أخذتُ،والعامِلُ في ذلِكَ كلِّه ما قبلَهُ مِنَ الأفعالِ الظَّاهِرةِ ،وهَذا المذهَب

---

(١) ينظر الكتاب ١/ ٣٥٠-٣٥١.

(٢) الآية ١٥٤ من سورة آل عمران.

(٣) الجمل ٣٠٧.

مذهبُ سيبويه (١) وذهبَ المبرّدُ (٢) إلى أنّها مَصادِرُ منصوبَةٌ بإضمارِ أفعالٍ من لفظِهَا لا تظهَرُ، وهيَ مُقدرَةٌ وهوَ مذهبُ أبي القاسمِ، ولذلِكَ أدخلَهَا في هَذَا البابِ ، وطريقُ الترجيحِ بَينَ المذهبَينِ: أنْ يُنظرَ أيُّهُما أكثرُ في كلامِ العربِ، هلْ المصادِرُ التي تُنصَبُ بأفعالٍ مُضمَرةٍ لا تَظهَرُ، أو المصادِرُ التي تَقعُ أحوالاً مَكانَ أسماءِ الفَاعِلينَ والمفعولِينَ؟، فأيُّهما أكثرُ منَ النوعينِ حملتَ عليهِ هذِهِ المسائِلَ، فلتختبِرْ ذلكَ ولتبحثْ عليهِ ،وزَعَمَ الأستاذ أبُو الحسن بن خروف -رحمه الله- أنَّ مذهبَ المبردِ ومن تبِعَه باطِلٌ وأبْطَلَه بِمَا أذكُرُهُ لكَ الآنَ ، وهوَ أنْ قَالَ : نصْبُ ما يُنصَبُ منَ الأسماءِ والمصادِرِ بفعلٍ مُضمرٍ لاَ يظهرُ مَوقوفٌ علَى السَّماعِ، فلوْ كانتْ هذِهِ هيَ التي وقَعَ فِيهَا الخِلاَفُ منصوبَةً على المصادِرِ بأفعالٍ من لفظِهَا لا تظهرُ لَكانَ ذلِكَ قِياساً في كلِّ مصدرٍ ؛ لأنَّ كُلَّ مَصدرٍ له فِعلٌ من لفظِهِ إلاَّ القليلَ، فَيكونُ قِياساً في المصادِرِ التي لَها أفعالٌ من لفظِها .

والاعتراضُ على هذَا الدَّليلِ من وجهَين :

أحدُهُمَا أن يُقالَ لمْ يكُنْ قياساً نصْبُ المصدَرِ بالفعلِ الذى هوَ من لفظِهِ لكونِهِ من لفظِهِ ومُشتَقاً منهُ ، وإنَّما كَانَ قياساً ، لأجلِ أنهُ مِن لفظِهِ، ولكونِهِ مَلفوظاً بِهِ مَعَه ظَاهِراً، فمِنْ هذَا الوجهِ كانَ نَصبُه لَه قِياساً، و يُستعمَلُ فِيمَا سُمِعَ وفيمَا لَم يُسمَعْ كرفعِ الفَاعِلِ و نصبِ المفعولِ وغيرِ ذلكَ مِن مَسائِلِ العربيةِ، وإذَا كانَ الأمْرُ كذَلِكَ كانَ نَصبُ هذِهِ المصادِرِ التي وَقعَ فِيهَا النِّزاعُ مَسمُوعاً ، لأجلِ أنَّ النَّاصِبَ لَها فعلٌ مِنْ لفظِهَا غَيرُ ظاهِرٍ ملتزمِ الإضمَارِ .

---

(١) الكتاب ١/ ٢٧٠.

(٢) ينظر المقتضب ٣/ ٢٣٤ قال المبرد : ومن المصادر ما يقع في موضع الحال فيَسدُّ مسدَّه فيكون حالاً ، لأنه قد نابَ عن اسمِ الفاعِلِ وأغنى غناءَهُ، وذلك قولُهُم : قتلته صَبراً إنما تأويلُه صَابِرًا أو مُصبرًا، وكذلِكَ جئتُهُ مَشياً ، لأنَّ المعنَى جئتُه مَاشِياً فالتقديرُ : أمشِي مَشياً ، لأنَّ المجيء على حالاتٍ، والمصدرُ قد دَلَّ على فعلِهِ من تِلكَ الحَالِ . وانظر شرح المفصل ١/ ١٢٢.

والثاني أنَّ في هذا الباب مصادِرَ نُصبتْ بفعلٍ من لفظِها غيرِ ظاهِرٍ، والتُزِمَ إضمارُ ذلكَ النَّاصِبِ وهُوَ معَ ذلِكَ مسموعٌ،وذلِكَ نحوُ: "سَعديْكَ وهَذاذَيْكَ" فإنَّهُ يجوزُ نصبُ "سَعدَيْكَ" على المصدرِ ،والفعلُ النَّاصبُ لهُ "أَسعدَ" وهُوَ من لفظِهِ، وقد تَقدَّمَ ذلِكَ،وكَذلِكَ هذاذَيْكَ إنَّما هُوَ منصوبٌ بِهَذَّ ، فهذَّ وهُوَ فعلٌ من لفظِهِ ، وهوَ أيضاً ملتزَمُ الحذفِ لاَ يظهَرُ،وهوَ مسموعٌ أيضاً،فإنْ كَانَ القِيَاسُ في المصادِرِ التي تَتوزَّعُ فِيهَا يَكونُ من أجلِ أنَّ مَا نَصبَها فعلٌ من لفظِها ملتزَمُ الحذفِ لا يظهر فليكن في "سَعْدَيكَ وفي هَذاذَيْكَ وما جَرى مَجراهُمَا،وذلك كُلُّه مسموعٌ يُحفظُ ولا يقاس عليه،فقد بَطَلَ استدلالُ أبي الحسنِ بنِ خروفٍ على إبطالِ مذهبِ "المبرِّدِ"، ووجهُ الترجيحِ بينَهُ وبينَ مذهبِ سيبويهِ هو ما قدمتُ لك ، وهو أن يُنظرَ أيُّهُما أكثرُ،هل وقوعُ المصادرِ أحوالاً(*)،أم نصبُها على أنها مصادرُ / بفعلٍ مضمرٍ لا يظهرُ ؟ فإن زادتْ كثرةُ أحدِهِما على الآخرِ حملَ على الأكثرِ ،وإن لم يَظهَرْ ولم يَتبينْ احتملَ الكلامُ مذهبَ سيبويهِ ومذهبَ المبردِ ،فيكونُ هذا نوعَ الجوازِ التشكيكيِّ في علمِ الكلامِ فتكونُ بينَهُما مخيَّرًا على أيِّهِمَا حملتَ جازَ. ٢٩

قوله : (ومنها ما جاءَ منصوبًا تأكيدًا نحو قولِهِمْ : له عليَّ ألفُ درهمٍ عرفًا واعترافًا)(١)، توكيدٌ لقولِهِمْ : له عليَّ .

قوله : (ومنهُ ما جاءَ منصُوبًا توكيدًا)(٢)، يَجوزُ نصبُه على وجهَيْنِ : أحدُهما : أن يكُونَ نعتًا منصوبًا ويكونُ من النعتِ بالمصادرِ التي تنزلتْ منزلةَ أسماءِ الفاعلينَ ،فكأنه قالَ : ومِمَّا جاءَ منصوبًا مؤكدًا،وهذا هو الظاهرُ،ويجوزُ أن يكونَ حالاً من الضميرِ المستترِ في "منصوبًا" ، وهو المفعولُ الذى لم يُسَمَّ فاعلَه بِمنصوبٍ ، ومَعنَى التوكيدِ في قوله (له عليَّ ألفُ درهمٍ عرفًا واعترافًا) أن القائلَ إذا قالَ : له عليَّ ألفُ درهمٍ عرفًا واعترافًا كَانَ قولُه : له عليَّ ألفُ

(*) في الأصل : أيهم ،خطأ والسياق يعطي ما أثبتناه.

(١) الجمل ٣٠٧.

(٢) الجمل ٣٠٧.

درهم نفس الاعترافِ فقولُه : عرفاً بعدَ هذا أو اعترافاً إنّما أتَى به تأكيداً لِمَا فُهِمَ من قوله : له عليّ ألفُ دِرهمٍ ، وكذلكَ عرفاً .

فإن قيلَ : فما الناصبُ لعرفاً واعترافاً ؟ قيلَ : أما أبُو القاسم فجعلَه من بابِ ما يَنتصِبُ على إضمارِ الفعلِ المتروكِ إظهارُه، وإظهارُ ذلكَ الفعلِ إنّما هوَ الدّلالةَ ، قلنَا هوَ كحالةِ كل فعلٍ يُضمرُ ويَبقَى معمُولُه ، والدّالّ عليه قولهُم : لَه عليّ ألفُ درهمٍ عِوضٌ مِنْهُ ، وذَهبَ بعضُ النحويينَ (١) إلى أنهُ ليسَ من هذا الباب، وذكرَ أنّ العاملَ فِيهِ معنَى قولِه : لَه عليّ ألفُ درهمٍ، فَعامِلُهُ ظاهرٌ غيرُ مضمرٍ ، لأنّ العامِلَ مفهومٌ من قولِه : له عليّ ألفُ درهمٍ من غيرِ احتياجٍ إلى إضمَارٍ ، وبيانُ هذا العاملِ هاهنَا أنكَ إذا قلتَ : هذا زيدٌ قائماً ، فالعاملُ فى قائماً ما فى هذا مِنَ الإشارةِ والحضورِ فلا احتياجَ إلى عاملٍ مُضمَرٍ يَعمَلُ فى الحالِ ، فكذلكَ قولُه : له عليّ ألفُ درهمٍ عرفاً لا يحتاجُ - مع ما فُهِمَ من قوله : لَه عليّ ألفُ درهمٍ - إلى إضمارِ فعلٍ ، فالعاملُ فيه معنَى فعلٍ مفهومٍ من لفظِهِ بخلافِ ما يُقالُ فى المُبتدأ ،والعامِلِ فِيهِ ،وهوَ الابتداءُ وذلكَ المعنَى علَى اختلافِ تفسيرِهِم لَه غيرُ مفهومٍ من لفظِ فعلٍ ما ذكرتُ لكَ يجرِى مذهبُ هذَا النحويّ المخالفِ لأبى القاسم.

قلتُ : وطريقُ الترجيحِ بينَ هذينِ المذهبينِ أنْ يُنظرَ ما يعملُ فيه المعنَى المذكُورُ هل يُتصوَّرُ فى غيرِ الحالِ أو لا يُتصوَّرُ إلاّ فى الظرفِ؟ نحوُ قولِكَ : هذا زيدٌ أمامَكَ إذا جعلتَ زيداً خبراً لهذا،فالعاملُ فى الظرفِ ما فى هذَا من معنَى الفِعلِ أى:أُشيرُ إليه أمامَكَ ،فالإشارةُ المعهودةُ على هذا واقعةٌ فى الظرفِ.

---

(١) قال ابن بابشاذ : قوله : له علي ألف درهم عرفاً واعترافاً فهو من نوع وهو الحقُّ صدقاً،والعاملُ فِيهِ ما دلتْ عليهِ الجملةُ من معنَى اعترفَ ولا يجوزُ عرفاً له عليّ ألف درهمٍ كما لا يَجوزُ صدقاً هُو الحقُّ .
شرح الجمل لابن بابشاذ مخطوط لوحة ٢٢٣.

وأما عَمَلُ معنَى الفعلِ فى المصادرِ فلا يكادُ يوجدُ ،وإنما يعمــلُ فى المصدرِ الفعلُ الصريحُ إمّا من لفظِهِ ومعناهُ ، وإما من معناهُ دونَ لفظِهِ .

فإن قِيلَ فلمَ لا يكونُ اعترافًا مصدرًا فى موضِعِ الحالِ فيعملُ فِيهِ معنَى الفعلِ ؛ لأنه واقعٌ موقعَ الحالِ ، كما / يعملُ فى الحالِ الصريحَةِ ؟ قيــلَ : ١٢٩
المصادرُ التي تقعُ موقعَ الحالِ لم تجدْ منهَا شيئًا يعملُ فيه معنَى الفعــلِ ، كما يعملُ فى الصريحةِ ،وإنما يعملُ فيهَا الفعلُ الصريحُ ،فعملُ الفعلِ فــى المصدرِ يبقَى مقصورًا على أصلِهِ ،وكانَ فى موضعِ نصبٍ على الحالِ لَا يعرفُ ، فالأولى أن يُحملَ على ما لَه نظيرٌ ،وهُوَ أن يكُونَ منصوبــًا بفعلٍ مضمرٍ لَا يظهَرُ ، كما فعلَ أبو القاسم .

قوله : (ومَّا انتصَبَ علَى إضمارِ الفعلِ المتروكِ إظهارُه قولُهُــم : إيَّاكَ والشرَّ) (١) ، معنَى قولِهِ (إيَّاكَ وَالشرَّ) : باعدْ نفسكَ منَ الشرِّ ،وكذلكَ قولُه : (إيَّاكَ والأسدَ) (٢) إنَّما معنَــاهُ : باعدْ نفسكَ عنِ الأسدِ ، وهوَ الذى تعرضَ له أبوالقاسمِ فلا ضميرَ فى قولِهِ (لأنكَ تأمُره بمباعدَةِ نفسِهِ مِنَ الشرِّ) (٣) فهذا كُلّه تفسيرٌ للمعنَى .

وأما تصحيحُ الإعرابِ على الوجهِ الذى يخالفُ المعنَى فهوَ أن تُقــدِّرَ ناصبًا لإيَّاكَ ،وناصبًا للشرِّ فيكونُ تقديرُه : إياكَ باعدْ من الشرِّ ، وباعد الشرَّ، فَينتصبُ بِباعدْ المقدرِ بعدَه، وتَنتصِبُ الشرَّ بَباعِدِ المقدرِ قبلَه،إلَّا أنهُمَا فِعلانِ لا يَظهَرانِ ،وكذَلكَ قولُهم : إياكَ والأسدَ،تقديرُ الكلامِ: إياكَ باعدْ منَ الأســدِ، وباعدْ نفسكَ منَ الأسدِ، وليسَ مقصودُ المتكلمِ أن يأمرَ بِمُباعدةِ الأسدِ من نفــسِ الأسدِ، فلتضمِرْ لكلِّ واحدٍ منهُمَا فعلًا يصحُّ معنَى الكلامِ بهِ ويجرِي عليهِ ، وأبوالقاسم -رحمه الله - فى هذا البابِ ذكرَ قليلاً من كثيرٍ،ومَن أرادَ المنصوباتِ التي تُنتصبُ بفعلٍ مضمرٍ لا يظهرُ، فليتأملْها من كتابِ سيبويه (٤) -رحمه الله -.

---

(١) الجمل ٣٠٧ .

(٢) الجمل ٣٠٧ .

(٣) الجمل ٣٠٧ .

(٤) الكتاب ٣٠٧/١ الى ٣٧١ .

تتبعاتٌ على البابِ من كلامِ الأستاذ المرحوم أبي بكر بنِ طلحةَ الإشبيليّ :

فمنْ ذلكَ أنهُ قالَ : واعلمْ أنَّ الإضمارَ والإظهارَ لا يَخلُو من ثلاثةِ أحوالٍ ، فثمَّ موضعٌ لا يجوزُ فيهِ الإضمارُ ، وثمَّ موضعٌ لا يجوزُ فيهِ الإظهارُ ، وثمَّ موضعٌ أنتَ فيهِ في الإظهارِ والإضمارِ بالخيارِ ، فالموضعُ الذى لا يجوزُ فيهِ الإضمارُ هوَ ما لم تتوفرْ فيهِ شروطُ الإضمارِ ، وهيَ ثلاثةٌ : أن يكونَ فى الكلامِ ما يطلُبُه إذَا أضمرَ من رافعٍ أو ناصبٍ أو غيرِ ذلكَ ، وأن يكونَ إضمارُه كإظهارِهِ فى البيانِ عنهُ ، وأن لَا يخلَّ إظهارُه بالكلامِ الذى كانَ فيهِ لا لفظاً ولامعنىً .

والموضعُ الذى لا يجوزُ فيهِ الإظهارُ أنْ يُنابَ منابَهُ شىءٌ حتَّى يجعلَ مُعاقِبَهُ ، كقولِكَ : "الطريقَ الطريقَ" ، فتكريرُ الاسمِ أغنَى عن إظهارِ الفعلِ فلو لمْ يكنْ لأمكنَ إظهارُ الفعلِ قال الشاعر : (١)

خَلِّ الطريقَ لِمن يَبنِى المنارَ بِهِ وابرُزْ بِبَرزَةَ حيثُ اضطرَّكَ القدَرُ

كذَا يقولُ النحويونَ ، والصوابُ أنَّ قولَ العربِ : "الطريقَ الطريقَ" بمعنًى يُوجِبُ تأكيدَ التحذيرِ ، وقولُهُم : "خلِّ الطريقَ" ، أمرٌ بالتخليةِ ، و يفيدُ تخصِيصَ الطريقِ ما لَا يفيدُه خلِّ الطريقَ ، كَمثْلِ مَا يفيدُ نفسَكَ فى التحذِيرِ ما لَا يفيدُه نَجِّ نَفْسَكَ ، وقولُهُم : "خلِّ الطريقَ الطريقَ" يُفيدُ معنَى تأكيدٍ منَ الطريقِ خاصةً ، وقدْ ينتصبُ بِالمعنَى ، كقولِكَ : ويلَ زيدٍ .

---

(١) الشاهد لجرير ، ديوانه ١/ ٢١١ وهو في الكتاب ١/ ٢٥٤ والامالي الشجرية ١/ ٣٤٢ والحلل في شرح أبيات الجمل ٢٠٩ وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٣٠ والخزانة ٢/ ٢٩٩ . والشاهد فيه أنَّهُ أجازَ ظُهُورَ العامِلِ ، ولم يَجُزْ إظهــارهُ إذا كررتَ أيْ: لا يَجوزُ أن تقولَ : خلِّ الطريقَ الطريقَ ، ولا اتَّقِ الأسدَ الأسدَ .

والبيت من قصيدة لجرير في هجاء عمرو بن لجأ التَّيْمي وفيها فُحشٌ .

والموضعُ الذى يجوزُ فيهِ الإضمارُ / والإظهارُ ما توفرتْ فيهِ شــروطُ ١٣٠/أ
الإضمارِ ولم ينبْ منابَ المضمرِ شيءٌ، ومثالُ ما لاَ يجوزُ فيهِ الإضمارُ قولُكَ : اضربْ زَيداً ، فلاَ يجوزُ زيداً من غيرِ أن يكونَ ثمَّ قرينةٌ تدلُّ على إضمارِ "اضربْ"، فأنتَ لـوْ قلتَ : زَيداً على هذَا وأنتَ تريدُ: اضربْ زيدًا لمْ يفهمْ المُخاطبُ ، واحتمـلَ التقديرُ عندَه أنْ يريدَ: اضربْ زيدًا ، أو أكـرمْ زيدًا ، فلوْ كانَ عندَه سوطٌ وهُوَ يلتفتُ يمينًا وشَمالاً يطلبُ من يضربُ بِهِ وتفهمُ أنتَ ذلكَ فتقولُ لَـهُ : زيدًا لفهمَ عنكَ معنَى : اضْرِبْ [(١)] زَيداً ، فهنَا يجبُ الإضمارُ وفي الكلامِ ما يطلبُه وما يدلُّ عليهِ ، ولو أظهرتَهُ لم يخلَّ بالكلامِ من جهةِ المعنَى ، وهذَا مثالُ القِسمِ الثاني الذى يَجوزُ فيـهِ الإظهارُ والإضمارُ .

ومثالُ القسمِ الثالثِ : الذى لا يجوزُ فيهِ الإظهارُ ما مثَّلَ بهِ أبُو القاسمِ ، فمنْ ذلكَ مرحبًا وأهلاً وسهلاً ، وقد تقدَّمَ على هذَا مستوفًى ، وعلى قوله :
(وجُوعاً نُوعاً فى الدُّعاءِ على الإنسانِ) ، قيلَ : في قولِهِم : وُنُوعاً ، إنَّ معنـاهُ عـطَشـاً وشاهِدُهُ [(٢)] :

لعمرُ بَنِـى زِيادٍ مَا أقَامُـوا صُدورَ العِيسِ والأَسَلَ النَّياعَـا

قالَ ابنُ قتيبة : "يعنِى الرِّماحَ العِطَاشَ" [(٣)] ، وشاهدُهُ قوله [(٤)] :

* ميالة مثل القَضِيبِ النَّائِـعِ *

---

(١) فى الاصل : ضَرِبَ ، والسياق يعطي ما أثبتناه .
(٢) الشاهد للقطامي / ديوانه ١٨٢ وأنشدَهُ ابنُ قتيبةَ فى أدب الكاتب ٤٧ شاهدًا على قولِ بعضِهِم : نَائِعٌ : عَطْشَانُ وهُوَ في المنصف ٢/ ٣٢٦ دون نسبةٍ واللسان (نوع) ونسبه صاحب اللسان للقُطامي قال : قال القـطامي :
لعمرُ بَنِي شـهابٍ مَا أقامُوا صُدورَ العِيسِ والأسلَ النَّياعَـا
يعنى الرِّماحَ العِطاشَ إلى الدِّماءِ قال : والأسَلُ : أطرافُ الأسنَّةِ ، قال ابن برى : البيتُ لدريد بن الصِّمة .
(٣) ينظر أدب الكاتب ٤٧ .
(٤) الشاهد لم أعثر عليه فيما قرأته من الكتب .

وإذا قيلَ :حلقَى ، وَعقْرَى (١) فعَلَى أنَّهمَا صفتانِ منصوبَتانِ على الحالِ قال الشاعر (٢) :

أَلَا قُومِي إِلَى عَقْرَى وَحَلْقَى ... لِمَا لَاقتْ سَلَامَانُ بنُ غَنْمِ

---

(١) في اللسان (حلق) عن الاصمعيّ ، يقالُ عندَ الأمرِ تعجبُ منهُ خَمْشَى ، وَعَقْرَى ، وحلْقَى كأنهُ مِنَ العقْرِ والحلْقِ والخَمْشِ .

(٢) الشاهد في اللسان (حلق) بلا نسبةٍ ويروى :

أَلا قَومِي أُولُو عقْرَى وحَلْقَى ... لِمَا لَاقت سَلامانُ بنُ غَنمِ

قال ابنُ برى : هذا البيت رَواهُ ابنُ القطاع ، وكذلكَ رَواهُ الهرويُّ في الغريبينِ ، والذى رَواهُ ابنُ السّكيتْ :

* أَلَا قُومِي إِلَى عَقْرَى وحَلْقَى *

بابُ ما يمتنعُ من الاستفهامِ أن يعملَ فيه ما قبلَه

الاستفهامُ طلبُ الإعلامِ والإفهامِ، وهوَ منَ الأقسامِ التي ينقسمُ إليهَا مُؤتلَفُ الكلامِ: كالأمرِ والخبرِ وغيرِهمَا، ولهُ أدواتٌ منَ الحروفِ، ولهُ صدرُ الكلامِ فلا يعملُ في الاسمِ منهَا ولا فيمَا بعدَ الحرفِ ما تقدمَ عليهَا منَ الروافِعِ والنواصِبِ اللفظِيةِ، لِذلكَ فإن تأخَرَ الناصِبُ وما بعدَ الحرفِ جازَ عملُه فيهما.

فموضوعُ البابِ للإعلامِ بذلِكَ، وتبيينِهِ بالتمثيلِ، ويزادُ في هــذا أن يقالَ: ويعملُ الخافضُ في اسمِ الاستفهامِ مقدمًا عليهِ بشرطِ تعلّقِهِ بمـا بعدَ الاسـم اسمًا كانَ أو حرفًا للـطفِهِ وضعفِهِ، وامتناعِ فضلِهِ، كقولكَ: بِمَـنْ تمرُّ أمرُّ عليهِ.(١)

قلتُ: ثم اعلمْ أنَّ الاستفهامَ طريقٌ إلى الإفهامِ فجعلوهُ بأداةٍ تلزمُ صدرَ الكلامِ ليكونَ اللفظُ المقولُ موافقًا للمعنَى المعقُولِ، ثم أَجْروا اللفـظَ على ذلِكَ وإن زالَ معنَى الاستفهامِ، كقولِكَ: "قد علمتُ أزيدٌ عندكَ أم عمرٌو"، فَجاءَ هذا على طريقةِ الاستفهامِ وليسَ باستفهامٍ، فمنهم من قالَ: أشـبـهَ الاستفهامَ فجاءَ على طريقتِه والشبَهُ الذى بينهُمَا أنَّ المتكلّمَ فى قولكَ: "قـد عَلِمْتُ أزيدٌ عندَكَ أم عمرٌو" بمنزلةِ المسئُولِ في الأخرَى التي هيَ قضيةُ السؤالِ، والمخاطَبُ قد يكونُ بمنزلةِ السائِلِ؛ لأنَّ الذى يقولُ: قد علمتُ أَزيدٌ فى الدَّارِ أم عمرٌو، وقدْ عرفَه بعينِهِ، والمخاطبُ يعتقِدُ من قولِ القائِلِ أنَّ أحدهُما فـى الدَّارِ، ولا يعرفُ بعينِهِ، فاجتمَعَا فى التسويَةِ والمعادَلةِ فى الاستفهامِ بأنَّ أحدَ الرجلينِ / قد انبهَمَ عليهِ أمرُ زيدٍ وعمرٍو، والآخرُ بمنزلةِ من يعلَـمُ ١٢٠ ،
فحمَلَ أحدَهُما على الآخرِ بهذا التشبيهِ، كما قالُوا "اللهمَّ اغفر لنَا أيتُهَـا العِصَابَةُ".(٢)

---

(١) هكذا في الاصل وقد يذكر المثل بدون ادغام فيقال: بمن تمرر أمرر عليه.

(٢) ينظر الكتاب ٢/١٧٠ والمقتضب ٣/٢٩٨-٢٩٩.

ولَستَ(١) تُنادِى العصابةَ ،وإنما تَخصُّها فأجريتْ مُجرى النــــداءِ لاجتماعِهمَا(*) في التخصيصِ ، وقالَ آخرُ : إنّ العلمَ وما كانَ في معناهُ إنّما يكونُ بالبحثِ والتكسبِ ، وبابُ الاستفهامِ بحثٌ واستعلامٌ، فَجاءُوا بعدَ العلمِ ونحوِهِ بلفظِ الاستفهامِ لِمَا بينهُما منَ النسبةِ ليعلمُوا أنّ هذا الذى علمَهُ مما يستفهَمُ عنْهُ .

ولكَ أن تقولَ : إنّ العلمَ ونحوَهُ جَاءَ على أثرِ مستفهمٍ عنهُ فَصارَ في مذهَبِ الحكايَةِ بالقولِ كأنَّ سائلًا سألَ:أزيدٌ في الدّارِ أم عمرٌو ؟ فأُخبِرَ بذلِكَ فأرادَ أن يُخبِرَ بأنهُ عَرفَ معنىَ هذا الكلامِ المتقدّمِ إنّما هوَ أزيدٌ في الدّارِ أم عمرٌو ؟ فصارتْ "علمتُ "ونحوُهَا في ذلكَ بمنزلةِ القولِ ، وقالَ الفراءُ: إنّ علمتُ وما أشبهَهَا في مثلِ هذهِ المسائلِ لم تتوجهْ على مطلوبِهَا إذا قلتَ : "قد علمتَ أزيدٌ في الدّارِ أم عمرٌو" ؟ فإنمَا مطلوبُهَا إمّا زيدٌ وإمّا عمرٌو ، فلَمّا لَمْ تَتوجهْ على مطلوبِهَا ووقَعَ بهِمَا لم يصحّ لَهَا أن تعملَ وعلقتْ ، كما تقــولُ ظننتُ زيدًا أبوه قائمٌ" ومطلوبُ ظننتُ اسمٌ من قولِكَ : أبوهُ أو قائمٌ لا أبــوهُ وقائمٌ" ، فلذلِكَ لم تعمَلْ ظننتُ فيهِمَا، وكذلكَ علمتُ إذا دَخلَ حرفُ الاستفهامِ على مطلوبِهَا وانبهَمَ معَ غيرِهِ، وبهذهِ العلّةِ أيضًا نَقلوا ظننتُ عنِ المفعولَيْــنِ إذا وقعتْ صدرًا ،كقولِكَ : ظننتُ لزيدٌ قائمٌ" وقد تَقدّمَ الكلامُ في ذلكَ في بابِه .

واعلمْ أنهُ لا يُعلّقُ إلاّ العلمُ أوما كانَ في معناهُ من أفعالِ القُلوبِ مما يقعُ على القصّةِ والشأنِ/ التي هيَ سبكُ القصّةِ والشأنِ التي هيَ سبكُ الجملِ ، ولنِ شئتَ أن تقولَ : لا تعلّقُ إلاّ الأفعالُ التي تعمَلُ في معنَى الجُمَلِ ، فأمّا قولُهُم(٢) :

* أما ترى أيّ بَرقٍ هَاهُنا *

---

(١) في الاصل : ليست ، والسياق يعطي ماأثبتناه.

(٢) في الكتاب ١/ ٢٣٦ قال سيبويه :" وقد عرفت أيُّهم أبوه ، وأمّا ترَى أيَّ بَرقٍ هَاهُنا ،فهذا فيموضعِ مفعولٍ"وانظر شرح الجمــل لابن عصفور ٢/ ٤٢٥ .

(*) في الأصل:لاجتماعها ، والسياق يعطي ما أثبتناه.

فالرؤيةُ تؤدّي إلى الاعتبارِ، فكأنهُ قالَ : أما تعتبرُ وترى بقلبِكَ أيّ برقٍ هاهُنا ، وقد حكَى سيبويهِ (١) عنِ العربِ : "أخرجْ فانظرْ ما يقولُ فُلانٌ"، فصرفَ النظرَ إلى الاعتبارِ، فإذا تقررَ هذا فإنكَ تقولُ : قد عرفتُ أيهُم في الدارِ ، وقدعلمتَ أبومن أنتَ ؛ لأنكَ تقولُ : "قد عرفتُ قصتَكَ وعلمتُ شأنَكَ" ولا تقولُ : ضربتُ أيهُم في الدارِ ، وتقولُ : "قد عرفتُ زيدٌ أبومن هُوَ" فتعلقُهُ عنِ البدلِ ولاتعلقُهُ عن زيدٍ ؛ لأنّ الاستفهامَ لم يدخُلْ عليهِ، وإن شئتَ قلتَ : قد عرفتُ زيدٌ أبومَن هُوَ فتُعلقُ عرفتُ عن زيدٍ ؛ لأنهُ مستفهمٌ عنهُ من جهةِ المعنَى ؛ لأنّ التقديرَ: أبومن زيدٌ ، والأولُ أفصحُ وعليهِ قوله : (٢)

* نَشيمُ بروقَ المُزْنِ أَيْنَ مَصابُهُ *

ثمّ اعلمْ أنّ الاشياءَ التي لا يَعملُ فيهَا ما قبلَهَا وإنّما يعملُ ما بعدَها فيمَا قبلَها هيَ: لامُ الابتداءِ ، ولامُ القسمِ ، وإنْ ، وأدواتُ الاستفهامِ ،وأدواتُ الشرطِ، وأدواتُ التحضيضِ، وتُسمّى : ذواتِ الصُّدورِ ، ومنهَا حروفٌ وأسماءٌ ، فالحروفُ الهمزةُ ، وهل" وأدواتُ الشرطِ ،وهيَ مشتملةٌ أيضاً على حروفٍ وأسماءٍ فالحروفُ / ١٣١
"إنْ"، "وإذْ مَا"، ومَا سِوى ذلكَ فهُوَ اسمٌ.

وأدواتُ التحضيضِ حروفٌ كلُّها، فأمّا الأسماءُ مِمّا ذكرَ فلا يعملُ فيهَا ما قبلَها إلاّ أن يكونَ حرفَ جرٍّ ويتعلّقُ ذلكَ الحرفُ بمَا بعدَهُ ؛ لأنّ الحرفَ والمجرورَ بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ، وتعلّقُهُ بما بعدَه كالعملِ ولذلِكَ لا يتعلّقُ إلاّ بمَا بعدَهُ ، ويعملُ فيهِ الابتداءُ ، وهوَ مقدرٌ قبلَه، وانما عملَ فيهِ معَ كونِهِ مقدراً قبلَهُ ؛ لأنهُ معنًى وليسَ بلفظٍ، وأمّا الحروفُ مما ذكرَ فلا تقبَلُ أنْ يعملَ فيهَا شيءٌ قبلَها ولا بعدَها ،لأنهَا حروفٌ ،والحروفُ غيرُ معرفةٍ ولا قابلَةٍ لأن يعمَلَ فيهَا عاملٌ ولا فِي موضعِهَا ، كمَا " ذلكَ أعني العملَ في المواضِعِ في الأسماءِ المبنيةِ، ولكنها تمنعُ أن يعمَلَ مَا قبلَها فيمَا بعدَها، ولا تمنعُ أن يعمَلَ مابعدَها فِيمَا قبلَها .

ومقصودُ أبي القاسمِ في هذا البابِ أن يتكلّمَ على حروفِ الاستفهامِ وعلى أسماءِ الاستفهامِ في أنّ حرفَ الاستفهامِ يمنعُ أن يعمَلَ ما قبلَهُ فيمَا بعدَهُ ،ولذلِكَ قال

---

(١) الكتاب ١/٢٣٧.

(٢) الشاهد لامرىء القيس ،ديوانه ٦٨ وعجزه :* ولا شيءٌ يَشفِي مِنكِ يا ابنَةَ عفزرا * وهو فيما يقع ، فيه التصحيف والتحريف ٢٣٨ دون نسبته ودون تكلفته .

(بابُ ما يمتنعُ منَ الاستفهامِ أن يعملَ فِيهِ ما قبلَه)[1]، فَما في قولِهِ (ما يمتنعُ) بمعنَى الذى و "من" فى قولِهِ (مِنَ الاستفهامِ) هيَ التي يرادُ بِهَا بيانُ الجنسِ ، وسيبويهِ[2] لا يقولُ بالتي لبيانِ الجنسِ ومرجعُهَا عندَهُ إلى التي لابتداءِ الغايةِ ، وقد تقدمَ التحقيقُ فى ذلكَ فى بابِ حروفِ الخفضِ فانظرهُ هناكَ، ولكنْ على كلِّ قولٍ فالمرادُ بقوله (مِنَ الاستفهامِ) أنْ يخصَّ بعضَ ما يمتنعُ أن يعملَ فيهِ ما قبلَهُ، فالغرضُ الذى قصدَ من قصرِ البابِ على بعضِ ما يمنعُ عملَ ما قبلَه فيمَا بعدَهُ، وهوَ بعضُ الموانعِ ، وهوَ الاستفهامُ، ولو قالَ : بابُ ما يمنعُ أن يعملَ فِيهِ ما قبلَهُ لاقتضَى هذَا الإطلاقُ أن يتعرضَ لكلِّ ما يمنعُ أن يعملَ فِيهِ ما قبلَهُ استفهامًا كانَ أو غيرَ استفهامٍ، نحوُ: أسماءُ الشروطِ ، وكانَ ينبغي لَه أنْ يذكرَهَا، ولكنهُ لم يقصِدْهَا وبيّنَ مرادَهُ بقولِهِ : (مِنَ الاستفهامِ) .

وقولـه : (أن يعملَ فِيهِ)، هذَا اللفظُ إنمَا يصدقُ على اسمِ الاستفهامِ ؛ لأنهُ يمنعُ أن يعمَلَ فِيهِ ما قبلَهُ ولا يمنعُ أن يعملَ فيهِ ما بعدَهُ ، وأما حرفُ الاستفهامِ فلاَ يقبلُ أن يطلقَ عليهِ هذَا اللفظُ، لا يقالُ : "هلْ" يمتنعُ أن يعملَ فيهَا ما قبلَها ، ولا الهمزةُ يمتنعُ أنْ يعملَ فيهَا ما قبلَهَا ؛ لأنهـا غيرُ قابلَةٍ للعملِ من حيثُ كانتْ حرفًا ، وما كانَ غيرَ قابلٍ للعملِ لا يقالُ: يمتنعُ أن يعملَ فيهِ ما قبلَهُ أوما بعدَهُ، فلاَ يصحُّ ذلكَ كُلُّه إلاَّ فى الاسمِ الذى يقبلُ أن يعمل فيه العامل .

فإن قيـــلَ : فما وجهُ قولكَ (أن يعمَلَ فِيهِ ما قبلَهُ) ؟ وكيفَ يدخُلُ فيهِ الحرفُ ؟ قيلَ : وذلكَ أنَّ اسمَ الاستفهامِ يتضمَّنُ معنَى الحرفِ الذى هُوَ حرفُ الاستفهامِ والمسئولَ عنهُ، فَإذَا قالَ القائلُ : مَنْ فـى الدَّارِ ؟ فكأنهُ قالَ : أزيدٌ فى الدَّارِ أم عمرٌو ؟ فـ"مَنْ" تضمَّنتْ الشخصَ و معنَى الاستفهامِ .

فإذَا فهمتَ هذَا علمتَ أنَّ قولَكَ : أزيدٌ فى الدَّارِ ؟ بمنزلةِ قولِـكَ :

---

(١) الجمل ٣٠٨ .

(٢) ينظر الكتاب ٤/ ٢٢٤ .

مَنْ في الدارِ ؟ و "مَنْ" تمنعُ أن يعمَلَ / فيهَا ما قبلَها وكذلكَ سائرُ أسماءِ (١٣١/) الاستفهامِ، وحرفُ الاستفهامِ معَ الاسمِ الذى بعدَهُ بمنزلةِ "مَنْ" ، ثمَّ أُجرىَ حرفُ الاستفهامِ ومابعدَهُ منَ الاسمِ مُجرىَ اسمِ الاستفهامِ إذْ كانَ اسمُ الاستفهامِ مُشتمِلاً عليهَا فيمَا يطلقُ على اسمِ الاستفهامِ من قولِه (يمتنع) أنْ يكونَ يعمَلُ فِيهِ مَا قبلَه في الترجمةِ.

والاستفهامُ في اللغةِ [هوَ](١) طلبُ الفهمِ وأطلقَهُ النحويُّونَ على الأدواتِ التي تدخلُ على طلبِ ذلكَ الفهمِ ، وهيَ أسماءُ الاستفهامِ وحروفُ الاستفهامِ، وهذَا البابُ هو بابُ التعليقِ ، والتعليقُ فِي اصطلاحِهِم هُو منعُ أفعالِ العِلمِ والظنِّ من أن تعمَلَ فيمَا بعدهَا لسببٍ، وذلكَ السببُ هوَ الاستفهامُ ، ولامُ الابتداءِ، وإنَّ ، ولامُها، وذلكَ نحوُ قولِهِمْ : علمتُ أيُهم في الدارِ ؟ وعلمتُ أزيدٌ في الدارِ أم عمروٌ ؟ وظننتُ أعندَكَ بكرٌ أمْ خالدٌ ؟ وعلمتُ إنَّ زيدًا في الدارِ، وعلمتُ إنَّ زيدًا لفِي الدَّارِ، ولامُ إنَّ هيَ سبَبٌ في التعليقِ، ولولاَ هيَ لفتحتَ أنَّ، وفتحُ أنَّ معَ الفعلِ كالعملِ، و تعليقُ هذينِ النوعينِ مِن الفعلِ اللذينِ همَا أفعالُ العِلمِ ، وأفعالُ الظنِّ مقيسٌ ، نحوُ : علمتُ ، ودريتُ ، و تبينتُ ، وعرفتُ ، وظننتُ ، وحسبتُ ، وخلتُ .

وتعليقُ ما سِوىَ هذينِ النوعينِ مَسموُعٌ ، نحوُ قولهِ تعالى : ﴿فَلْيَنظُرْ أَيُّهَا أَزْكَىٰ طَعَامًا﴾(٢)، وكذلكَ قولُ الراجزِ:(٣)

* أما ترَى أيّ بُريقٍ هَاهُنَا *

على مذهبِ من جعَلهَا رُؤيةَ البصرِ وهوَ الظَّاهِرُ.

---

(١) في الأصل : وانه طلب الفهم ، والسياق يعطي ما أثبتناه.

(٢) الآية ١٩ من سورة الكهف.

(٣) الشاهد لم أعثر على قائله فيما قرأته من المصادر .

ومعنى التعليق هو أنَّ الفعلَ المعلقَ عنِ العملِ يحتاجُ إلى مفعولينِ سَدتْ الجملةُ مَسدَّ المفعولينِ، ومَا كانَ يتعدَّى إلَى مفعولٍ واحدٍ سدتْ الجملةُ مسدَّ المفعولِ الواحدِ، وتقولُ : علمتُ زيداً مَنْ هوَ فتسدُّ الجملةُ التي فيهَا الاستفهامُ مسدَّ المفعولِ الثَّانِي ؛ لأنَّ علمتُ نصبَ المفعولَ الأولَ وهو زيدٌ ، فكذلِكَ سائرُ كلِّ مَا يُوجِبُ التعليقَ من لامِ الابتداءِ ، وإنَّ ولامِهَا .

والفرقُ بينَ التعليقِ والإلغاءِ في علمتُ ، وظننتُ أنَّ الالغاءَ لايكونُ إلاَّ معَ المتوسطِ بينَ المفعولينِ ، ومعَ التأخيرِ عنهُما معَ جوازِ العملِ فإنَّ المتكلمَ مخيرٌ في هَاتينِ الحالتَيْنِ فى الإلغاءِ والعملِ .

وأمَّا التعليقُ فَمن شَرطِهِ أن يكونَ مُقدماً على الجملةِ التي يتعلَّقُ بِهَا من جهةِ المعنَى، و يتعينُ مَعهَا في تِلكَ الحالِ منعُ العملِ فلاَ يكونُ هنَاكَ تخييرٌ بينَ العملِ وتركِهِ ، وأسماءُ الاستفهامِ لم يطلق النحويونَ القولَ بأنَّهَا لا يعملُ فيهَا ما قبلَهَا، ويستثنُونَ من ذلِكَ الابتداءَ لأنهُ معنًى وحرفَ الجرِّ لأنهُ معَ المجرورِ كالشيءِ الواحِدِ، إلاَّ أنهُ يحتاجُ إلى ما يتعلقُ بهِ، ولاَ يتعلقُ إلاَّ بما بعدَهُ ؛ لأنَّ التعليقَ كالعمَلِ فكمَا أنَّ الفعلَ لا يعمَلُ في اسمِ الاستفهامِ مُتقدماً عليهِ، وإنمَا يتعلَّقُ بذلكَ الفعلِ متأخرًا ويتنزَّلُ منزلَةَ حرفِ الجرِّ في العملِ فى اسمِ الاستفهامِ الاسمُ المضافُ / فَيعمَلُ فيهِ كمَا عملَ فِيهِ حرفُ الجرِّ، ويصيرُ ١٢٢/أ ذلكَ الاسمُ المضافُ بمنزلَةِ اسمِ الاستفهامِ لا يعملُ فِيهِ ما قبلَهُ إلاَّ أن يكونَ الابتداء وحرف الجرِّ، تقولُ: علمتُ أبو مَن زيدٌ (١) ، وغلامُ من أنتَ فتعلقُ الفعلَ .

و يَجيءُ فى بعضِ ألفاظِ النحويينَ : علقتُ عنهُ الفعلَ، وفى ألفاظِ بعضِهم علقتُ عليهِ الفعلَ ، فلا بُدَّ من كلامٍ فى معنَى التعليقِ، فنقُولُ: "التعليــــــــــــق إنَّمَـــــــا هــــو عبَـــــــارة" عن كونِ الفعلِ المتعلقِ متصلاً فى المعنَى بِالجملةِ التي لم يعملْ فيهَا في اللفظِ ، فحقُّهم أن يقولُوا: هذَا الفعلُ مُتعلِّقٌ بمَا بعدَهُ من جهةِ المعنَى ، أىْ متصلٌ بهِ من جهةِ المعنَى فهذهِ حقيقةٌ، إلاَّ أن بعضَهم يُشربُهُ معنَى الإلغاءِ فيقُولُ علقتهُ

---

(١) ينظر الكتاب ١/ ٢٣٧ .

عن الجملةِ ، كأنه قالَ : ألغيتَه عن الجملةِ ، وأما من يقولُ : علقتُه عليهَا ، فالمقصودُ بهذَا اللفظِ مَقصدُ الآخرِ ، وهو أنْ يريدَ علقتُ هذَا الفعلَ وأرادَ على الجملةِ فيكونُ عليهِ في موضعِ نصبٍ على الحالِ منَ الفعلِ ؛ لأنَّ ذلك الفعلَ في حالِ منعِه من العملِ وردَ على الجملةِ في اللفظِ فإنه باشرَها وإن لمْ يعملْ فيهَا واتَّصلَ بِهَا من جهةِ المعنَى كما تقدَّمَ .

قوله : (وذلكَ قولُك قد علمتُ أزيدٌ عندكَ أم عمرٌو) [1] ، وسببُ تعليقِ علمتُ عن العملِ همزةُ الاستفهامِ ، ولولاَ هي لقلتَ علمتُ زيدًا عندَك ، فمنعتْ همزةُ الاستفهامِ من عملِ الفعلِ في زيدٍ .

قوله : (وقدْ عرفتُ أيُّهم عبدُاللهِ) [2] ، سببُ تعليقِ عرفتُ أيُّهم ، لأجلِ ما فيهَا من معنَى الاستفهامِ ولولاَ ذلك لقلتَ عرفتُ عبدَاللهِ ، وكذلِكَ قوله : (قدْ علمتُ أبو مَنْ أنتَ) [3] ، سببُ تعليقِ علمتُ أنَّ أبو اكتسبَ الاستفهامَ مِنْ " مَنْ " ، لأجلِ إضافتِهَا إليهَا ، ولولاَ ذلكَ لقلتَ : علمتُ أبازيدٍ ، وأبا سعيدٍ وغيرَ ذلكَ مِمَّا يُقصَدُ من الكناياتِ التي يُكنى بِها المخاطَبُ ، وقولُهم :

* أما ترَى أيُّ بَرْقٍ هَاهُنَا *

إذَا أتيتَ بِبرقٍ مكبرًا كانَ كلامًا غيرَ موزونٍ ، وإذَا أتيتَ به مصغرًا كانَ كلامًا موزونًا وكانَ شَطرَ رجَزٍ ، و " أيُّ " مبتدأٌ ، و " برقٌ " مضافٌ إليهِ ، و " هَاهُنَا " ظرفُ مكانٍ في موضعِ الخبرِ ، وظاهرُ الرؤيةِ هاهُنا رؤيةُ العينِ على ظاهرِهَا ، ومنهُم من جعلَها بمعنَى العلمِ إلاَّ أنه علَّلَ ذلك بأن قالَ : رؤيةُ البصرِ يكونُ عنهَا العلمُ ، فهيَ تتضمنُه فلمَّا كانتْ رؤيةُ البصرِ تَتضمَّنُ معنَى ما يتعلَّقُ وهوَ العلمُ عُلِّقتْ ، ومنهُم من قالَ : هيَ رؤيةُ القلبِ التي هيَ العلمُ وجاءَ ذلكَ على تفصيلٍ في السؤالِ .

---

(١) الجمل ٣٠٨ .

(٢) الجمل ٣٠٨ .

(٣) الجمل ٣٠٨ .

وكذلكَ إن كانَ السؤالُ بـ "أيّ" بأنْ يكونَ سؤالاً عن الذاتِ كقولك : أيُّ الرجلينِ زيدٌ ؟ فمرادُ السائلِ السؤالُ عن ذاتِ زيدٍ ، ويجيءُ سؤالاً عن الصفةِ ،كقولك : أيّ رجلٍ رأيته في مرتبةِ كذا ،فهو سؤالٌ في هذا عن صفةِ الرجلِ ، والصفاتِ التي يستعملُ فيها العلمُ ويتعلقُ بها .

فقولُ القائلِ : (أيّ برقٍ هاهُنا) إنما هو في الأصلِ قبلَ التعليقِ سؤالٌ عن صفةِ البرقِ،وليسَ هو سؤالاً عن الذاتِ ؛لأنّ ذواتِ البرقِ لا يتعيّنُ بعضُها،ولا يسألُ عن آحادِها،وإنما يُسألُ عن صفاتِها فكأنهُ قال : (أيُّ برقٍ هَاهُنَا) / أعظيمٌ هو أم غيرُ ذلك ؟، وإذا كانَ سؤالاً عن الصفةِ فحقُّ الرؤيةِ ١٣٢/ التي تجيءُ معلقةً عنهُ أن تكونَ عِلماً فيكونُ على هذا القولِ (أيُّ برقٍ) مبتدأٌ ، والخبرُ محذوفٌ كأنه قالَ : "أيُّ برقٍ برقَ هَاهنَا"،فيكونُ "برقَ" المحذوفُ هو خبر المبتدأ ، "وهاهنَا"(١) في موضعِ الصفةِ لهُ،وهذا القولُ وإن كانَ مُخيلاً فضعفُه من جهةِ أنّ ظاهرَ الكلامِ خلافُه،أعني بظاهرِ الكلامِ أنها رؤيةُ البصرِ وأنهُ يؤدّي إلى أن يُحذفَ الموصوفُ وتقامُ صفتُه مقامَه، وهيَ ظرفٌ،وهذا النوعُ قليلٌ في كلامِ العربِ، فإنّ فرّ من شذوذِ تعليقِ رؤيةِ البصرِ فإنهُ يقعُ في شذوذٍ آخرَ وهوَ حذفُ الموصوفِ ، وإقامةُ صفتِه مقامَه وهيَ ظرفٌ ، ويفضّلُ عليهِ الشذوذُ الأولُ لظهورِ رؤيةِ البصرِ ،فالأولى أن يُحملَ على أن تكونَ الرؤيةُ فيهِ رؤيةَ البصرِ،ويكونُ شاذاً تعليقُها .

ووجهُ ذلكَ الشذوذِ هو تضمنُ رؤيةِ البصرِ للعلمِ فعوملت الرؤيةُ معاملةَ ما تضمنتْهُ منَ العلمِ في التعليقِ .

قوله : (ومنهُ قولُه تعالى ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا﴾)(٢)، إعرابُ "أحصَى" فعلٌ ماضٍ،وفاعلُه مضمرٌ فيهِ يعودُ على أيّ ،و "أمدًا" مفعولٌ بأحصَى ، والجملةُ منَ الفعلِ والفاعلِ وما عملَ فيهِ منَ المفعولِ وتعلقَ بهِ منَ المجرورِ

---

(١) في الاصل : لو هاهنا ، والصواب ما أثبتناه .

(٢) الآية ١٢ من سورة الكهف.

في موضعِ رفعٍ على أنهُ خبرُ المبتدأ الذي هُو "أيُّ الحزبينِ"، وحُكيَ عن أئمةٍ بعضِ النحويينَ أنَّ "أمداً" في الآيةِ المكرمةِ منصوبٌ على التمييزِ (١) وأنَّ "أحْصَى" هيَ أفعَلُ التي تقتضِي زِيادَةَ الصفةِ، نحوُ: زيدٌ أفضلُ أباً من عمرٍو، فَـ"أمداً" عندَه بمنزلةِ "أباً" في الإعرابِ، وهذا الإعرابُ فِيهَا باطِلٌ من وجهينِ:

أحَدُهُمَا: أنَّ المعرُوفَ في كَلامِ العربِ في أفعَلَ التي تقتضِي زِيادةَ الصِّفةِ أن تكُونَ النكرةُ المنصوبةُ بعدَها على التمييزِ فاعلةً في المعنَى، فإذَا قالَ القائلُ: زيدٌ أفضلُ أباً من عمرٍو فالأبُ هو صاحبُ الفضلِ، وهُو الذي يستندُ إليهِ بأفضلَ فهُوَ فَاضلٌ لا مفضُولٌ وكذلِكَ: زيدٌ أندَى يداً من عمرٍو، فاليدُ هيَ التي نَدِيتْ فهِيَ فاعلةٌ لا مفعولَةٌ، وهذَا كثيرٌ فيهَا جارٍ، ولم يَجِئِ التمييزُ بعدَ أفعلَ مفعولاً في المعنَى إلاَّ في مواضعَ جعلَ بعضُهم من ذلِكَ قولَه تعالَى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً﴾ (٢)، قالَ: الأعمالُ مخسورةٌ لا خاسرَةٌ، (٣) وجاءَ في الخبرِ عنِ النبيِّ - صلى الله عليه وسلَّمَ أنه قالَ: "يا بِلالُ حدثنِي بِأرجَى عملٍ عملتَهُ في الاسلامِ منفعةً، فقالَ بلالُ - رضي الله عنه - ما عملتُ عملاً في

---

(١) قال الزجاج: "وأمدٌ منصوبٌ على نوعينِ، وهو على التمييزِ منصوبٌ وإن شئتَ كان منصوبًا على أحْصَى أمدًا، فيكونُ العاملُ فيهِ أحْصَى، كأنه قِيلَ لنعلمَ أهؤلاءِ أحصى لِلأمَدِ أم هؤلاءِ. ويكونُ منصوبًا بلبثُوا ويكونُ أحصَى متعلقا بـ"لِمَا"، فيكونُ المعنَى: أيُّ الحزبينِ أحْصَى لِلُبثِهِمْ في الأمدِ". معاني القرآن واعرابه ٣/ ٢٧١، وفي الكشاف ٢/ ٤٧٤ قال أحمد: "ولقائلٍ أن ينصبَهُ على التمييزِ كانتصاب العَددِ تمييزًا في قوله (وأحصَى كلَّ شيءٍ عَددًا) و يعضدُ حَمْلَه علَى أفعلَ التفضيلِ ورُودُه في نظيرِ الوَاقِعَةِ واختلافِ الأحزابِ في مقدارِ اللُّبثِ، وذلكَ قوله تعالى ﴿إذ يَقُولُ أَمْثَلُهُمْ طَرِيقَةً إنْ لبثتُمْ إلاَّ يوماً﴾، فأمثلُهم طريقةً هوَ أحصَاهُم لِمَا لَبِثُوا عددًا، وكلَا الوجهينِ جائزٌ".

(٢) الآية ١٠٣ من سورة الكهف.

(٣) ينظر معاني القرآن واعرابه للزجاج ٣/ ٣١٤.

الاسلام أرجَى عندِي منفعةً ..."(١) الحديث ، وهذا الحديثُ خرّجَهُ مسلمٌ عن أبِي هريرةَ عنِ النبي -صلى الله عليه وسلم- ، فمنفعةٌ في الوجهين مَرجُـوةٌ لَا رَاجيةٌ، وكذلك رُوِيَ عن عائشةَ رضِيَ اللهُ عنهَا أنها قالتْ: "لم أرَ أحدًا قطُّ خيرًا في الدِّينِ مِن زينبَ ، وأتقَى لِلهِ/وأصدق حديثًا وأوصَلَ للرَّحِمِ وأعطاهَا صدَقةً"(٢) فالصدَقةُ مفعولةٌ في المعنَى، فهذِهِ الكلماتُ مفعولاتٌ في المعنَى كما تقدَّمَ.

والوجهُ الآخرُ ممَّا يضعفُ ذلِكَ الإعرابَ أنَّ / أحصَى إن كانَ أفعلَ ١٣٣/أ التي تقتضِي زِيادةَ الوصفِ فهُوَ من أحْصَى يُحصِي، وهوَ فعلٌ رباعِيٌّ، وأفعَلُ الذي هُوَ مقيسٌ في كلامِ العربِ إنَّمَا يكونُ منَ الفعلِ الثلاثِيِّ ، كفعلِ التعجبِ فإن جاءَ منهُ شيءٌ منَ الفعلِ الرُّباعِيِّ فهوَ شاذٌّ ، نحوَ قولِ الراجزِ:(٣)

جَارِيةٌ في دِرْعِهَا الفَضْفَاضِ أبْيَضُ مِن أُخْتِ بَنِي إِبَاضِ

فَحملُ الآيةِ المكرمةِ على إعرابٍ كثيرٍ في كلامِ العربِ أوْلَى مِن حملِهَا على شيءٍ قليلٍ.

قولُه : (فَإِنْ أوقعتَ عليهِ فِعلًا بعدَهُ)(٤)، ضميرٌ عائدٌ على اسم

---

(١) الحديث أخرجه البخاريُ في كتابِ الصلاة في أبوابِ التهجُدِ بالليل في بابِ فضلِ الطُهورِ بالليلِ ٤٨/٢، ومسلمٌ في كتابِ فضائِلِ الصحابةِ في بابِ فضَائِلِ بلالٍ رضي الله عنهُ ، وانظر زاد المسلم فيما اتفقَ عليهِ البخاري ومسلم ١٩٧/٤.

(٢) الحديث أخرجه مسلمٌ في فضائلِ الصحابة ٢٤٢٢ والذَّهبِي في سيرأعلام النبلاء ٢/٢١٣-٢١٤ بلفظِ : قالت عائشةُ :لم أر امرأةً قطُ خيرًا في الدينِ من زينبَ وأتقَى لله وأصدقَ حديثًا وأوصلَ للرحِمِ ، وأعظمَ صدقةً وأشدَّ ابتذالًا لنفسِهَا في العمَلِ الذي تَصدَّقُ به وتَتقربُ به إلى اللهِ تعالى .

(٣) الشاهد لم أعثر على قائِليه ، وقد أنشده ابنُ الانبارِي في الانصاف : ١٤٩/١-١٥٠ من أدلة الكوفيينَ على جوازِ التعجُّبِ من لفظِي البياضِ والسوادِ ، وهو شاذٌ عندَ البصريينَ ، وهو في ملحقاتِ ديوانِ رؤبةَ منسوبًا إليهِ ١٧٦، ومن شواهِدِ شرحِ المفصلِ لابن يعيش ٩٣/٦ ، ومغني اللبيب ٦٩١/٢ .

(٤) الجمل ٣٠٨

الاستفهامِ أو على حرفِ الاستفهامِ ، كقولكَ : أيَّ رجلٍ ضربتَ ؟، وقدْ علمتُ أزيدٌ ضربتَ أم عمرٌو ؟ ، فأيَّ رجلٍ ضربتَ منصوبٌ بضربتَ ، وكذلكَ قولك : أزيداً ضربتَ ؟ منصوبٌ بضربتَ لا بِعلمتُ، وهُوَ مظنَّةُ غلطٍ لمنْ لَا يعرفُ هذا البابَ [١]، فأخبرَكَ أنَّ ما يَنتصِبُ بعدَ علمتُ ومَا أشبهَهُ مما يدخلُ عليهِ حرفُ الاستفهامِ أو فعلٌ يكونُ من أسماءِ الاستفهامِ أو لَا يَنتصِبُ بالفعلِ الذي بعدَه لَا بِالفعلِ الذي قبلَـــهُ ، وأما قولُه تَعالى : ﴿ وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ ﴾ [٢]، قالَ أبوالقاسم - رحمه الله - : " فنصبُهُ بينقلبونَ لا بِسيعلَمُ) [٣]، يُريدُ أنَّ لاَ يَنتصِبُ " أيَّ منقلَبٍ ينقَلِبُونَ " على المصدرِ، ولا يصحُّ أن يكونَ على المفعولِ بِهِ ؛ لأنَّ أيّاً وإنْ لم يَكنْ لفظُها لفظَ المصدرِ فإنها تَكتسبُ المصدريةَ منَ المصدرِ إذا أضيفتْ إليهِ، وذلِـــكَ إذا قلتَ : صمتُ أيَّ يومٍ، وهيَ منَ الأسماءِ التي لم تُوضعْ لِجنسٍ بعينِهِ، وإنَّما حُكمُها حكمُ ما تُضافُ إليهِ أو وقعتْ في مكانِهِ ، "ومُنقَلَبٍ" في الآيةِ الكريمةِ مصدرٌ معنــاهُ الانقلابُ ، ومعنَى قولِهِ تَعالَى ﴿ وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ ﴾ أيْ : أيَّ انقلابٍ يَنقلِبُونَ .

فإن قيلَ : فمسائِلُ هذا البابِ ذكرتُمْ فيهَا أنَّ أفعالَ العلمِ وأفعـالَ الظَّنِّ مُعلقةٌ عما بعدَها ، لأجلِ ما فيهِ منَ الاستفهامِ ، فإذا قالَ القائِــلُ : علمتُ أيُّ الناسِ في الدَّارِ ، وعلمتُ أزيدٌ عندَك أم عمرٌو ، فهُوَ مُخبِرٌ بأنهُ علمَ مـن في الدارِ، والاستفهامُ يُناقِضُ الخبرَ [٤] ؛ لأنَّ المستفهِمَ عن الشــيءِ غيـرُ

---

(١) ينظر هذا في الكتاب ١/ ٢٣٥ فمابعدها و٢/ ٣٩٨ فمابعدها . والمقتضب ٢/ ٢٩٧ فمابعدها .

(٢) الآية ٢٢٧ من سورة الشعراء .

(٣) الجمل ٢٠٨ .

(٤) ينظر الكتاب ١/ ٢٣٦ قال سيبويه :" كما أنك اذا قلتَ قد علمتُ أزيدٌ ثمَّ أم عمرو ؟ أردت أن تخبرَ أنك قد علمتَ أيهما ثَمَّ ". وانظر المقتضب ٣/ ٢٩٣ .

مخبرٍ عنهُ، ومن أخبرَ أفادَ علمَ الشيء،فلا يحتاجُ إلى استفهامٍ عنهُ،والاستفهامُ في هذهِ المسائِلِ واقعٌ على ما تعلّق بهِ العلمُ ،فالكلامُ متدافعٌ على زعمِكم.

قيلَ : ليسَ هذا بمتدافعٍ ، أمّا التعليقُ فلوجودِ الاستفهامِ في اللفظِ وهوَ حرفُ الاستفهامِ أواسمُ الاستفهامِ،ولا يمكنُ أن تمنعَ العربُ عملَ عاملٍ في اللفظِ لأجلِ دخولِ حرفِ الاستفهامِ عليهِ،وإلاّ فقدْ علقتْ بلامِ الابتداءِ وليسَ هنالكَ استفهامٌ.

وأمّا المعنَى مِن الإشكالِ الواقعِ فيهِ الحكايةُ،وذلكَ أنَّ قولَ القائِلِ : علمتُ أزيدٌ في الدارِ أم عمروٌ ؟ وعلمتُ أيُّ الناسِ عالِمٌ ، وعلمتُ أيُّ الناسِ في الدّارِ ، فإنما مُرادُه،علمتُ جوابَ من يسألُ فيقولُ : أزيدٌ(١) في الدّارِ أم عمروٌ؟ وعلى هذا هوَ المعنَى فحذفَ جواباً وهوَ معمولٌ عليهِ،وما قدرَ بعدَه منَ الكلامِ الذي فيهِ القولُ المحكيُّ بهِ الاستفهامُ،وأُقيمَ الاستفهامُ ومابعدَهُ مُقامَ ذلكَ المفعولِ ، وجوابُ من يسألُ بذلكَ الاستفهامِ المحكيِّ إنما هوَ زيدٌ أو عمروٌ .

فالقائلُ : علمتُ أزيدٌ في الدّارِ أم عمروٌ ؟ كالقائِلِ: علمتُ زيدٌ في الدّارِ أم عمرًا كأنهُ قالَ : علمتُ زيدًا في الدّارِ وعمرًا في الدّارِ.

وهذا معنَى قولِ النحويينَ : إنَّ علمتُ مُتعلقٌ بالجملةِ التي فيها الاستفهامُ ،إنّما معناهُ متعلقٌ بواحدٍ ممن يُسألُ عنهُ بتلكَ الجملةِ ، فلمّا كانَ المعلومُ / قد اشتملتْ عليهِ تلكَ الجملةُ الاستفهاميةُ حكمُوا بأنَّ الفعلَ ١٣٣
المتعلقَ مُتعلّقٌ بالجملةِ الاستفهاميةِ في المعنَى .

فصــلٌ :

فأما قولُه تعالـــى : ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾(٢)

---

(١) في الاصل : ان زيد في الدار ، والسياق يعطي ما أثبتناه.
(٢) الآية ٦٩ من سورة مريم .

فعندَ سيبويهِ (١) أنَّ هذا ليسَ بتعليقٍ، وأنَّ "أيُّهم" خبريةٌ موصولةٌ ولكنَّها مبنيةٌ هُنا لنقصانِ صلتِها، فلوْ قالَ: ,أيُّهم هُوَ أشدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا ، لَنصبَ لكمالِ الصِّلةِ وكأنها لمَّا خرجتْ عن أخواتِها بالإعرابِ وتمكنتْ بالإضافةِ والحملِ علَى بعضِ الذى هُوَ فى معناها كانتْ فى ذلكَ خارجةً عنِ التوغُلِ فى البناءِ من الأسماءِ، فلمَّا نقصها العمدةُ من صلتِها ضعفتْ ورجعتْ الَى أخواتِها فى البناءِ الذى كانَ يجبُ لها، وقالَ غيرُه (٢): انَّ نَنزعَنَّ مُعلَّقةٌ (٣)، وأيُّهم استفهامٌ وتأولَ نَنزعنَّ، وقالَ آخرُ: انها محمولةٌ علَى ارادةِ قولٍ، كأنهُ قالَ: ثمَّ لَننزعَنَّ الذى يقالُ لهُ كذا وهُوَ رأيُ الخليلِ (٤) والحجةُ لسيبويهِ قولُ الشاعرِ: (٥)

اذا ما أتيتَ بَني مَالكٍ فَسلِّمْ على أيُّهمْ أفضلُ

والخليلُ يحملُهُ علَى قولٍ مُقدَّرٍ.

---

(١) ينظر الكتاب ٢/ ٣٩٨ فمابعدها قال سيبويه: "وأرَى قولَهم: اضربْ أيُّهم أفضلُ علَى أنهُم جعلُوا هذِهِ الضمةَ بمنزلةِ الفتحةِ في خمسةَ عشرَ، وبمنزلةِ الفتحةِ فى الآنَ حينَ قالُوا: مِنَ الآنَ الى غَدٍ ففعلُوا ذلكَ بأيُّهم حِينَ جاءَ مَجيئًا لم تجئْ أخواتُه عليهِ الاَّ قليلاً ..." الخ وانظر معاني القرآن للزجاج ٣/ ٣٣٩.

(٢) هم الكوفيون، وانظر الكتاب ٢/ ٣٩٩ والانصاف في مسائل الخلاف ٧٠٩ والمغني ١/ ٧٧ فمابعدها.

(٣) فى الاصل: متعلقة. ولعل الصواب ما أثبتناه.

(٤) كما في الكتاب ٢/ ٣٩٩.

(٥) الشاهد في الانصاف ٢/ ٧١٥ وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٤٧، وشرح ألفية ابن معطي ١/ ٦٩٧ والمغني ١/ ٧٨ وأوضح المسالك ١/ ١٠٨، والمساعد على تسهيل الفوائد ١/ ١٤٨-١٥٥ وشرح ابن عقيل على الألفية ١/ ١٤١ والهمع ١/ ٨٤ والاشموني ١/ ١٦٦ والتصريح ١/ ١٣٥ والخزانة ٦/ ٦١ وشرح شواهد المغني للبغدادى ٢/ ١٥٢، والشاهد فيه أن أيًّا هنا موصولةٌ وهي مبنيةٌ على الضم، ويروى الشاهد كذلك بالجر.

وقال الأستاذُ أبو بكر بنُ طلحةَ على قول أبي القاسم : وتقول قد علمتُ أزيدًا ضربتَ أم عمرًا ؟ ، فالعاملُ ما بَعْدَ ، وهو ضربتُ وعليهِ قولُه :

﴿ وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ ﴾ ، نصبه يَنقلِبُونَ لا بِسَيَعلَمُ ، ويستحيلُ أن تُقدَّرَ هاهنَا خبريةً فتنصبُهَا بِسيعلَمُ.

وقالَ السهيليُّ (١) - رحمهُ الله - بإضافتِهَا إلى نكرةٍ ولا تُضافُ الخبريةُ إلاَّ إلَى المعرفةِ.

قلتُ : والاعتراضُ باقٍ عليهِ، فإنَّ الخبريةَ معرفةٌ بِمعنَى الذِى ونكرةٌ موصوفةٌ، وقدْ قالَ الشاعر : (٢)

فَلَمَّا رَأيتُ أنَّني قَدْ قَتَلْتُهُ … نَدِمْتُ عَلَيهِ أيَّ سَاعةِ مَنْدَمِ

وقال امرؤُ القيس : (٣)

* وُرِضتَ فَذَلَّتْ صَعْبَةً أيَّ إذْلالِ *

وانمَا يجبُ أن يقولَ : إنهَا لا تكونُ خبريةً بِمعنَى الذِى لَمَّا قالَ - رحمه اللهُ - : ولا تَكونُ نكرةً - يَعْنِي في الآيةِ - لاستحالَةِ وصفِهَا "بِيَنقَلِبُونَ"، فلم يبقَ أن يكونَ المعنَى في الآيةِ - واللهُ أعلم - إلاَّ علَى الاستفهامِ، ولذَلكَ يقالُ لهم في الآخرةِ

---

(١) السهيلي : عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد الخثعمي السهيلي المالقي أبو القاسم إمام في اللغة والنحو ، وصاحب الاختراعات والاستنباطات، مع فطانة فائقة وشهامة زائدة، سمع كتاب سيبويه وغيره على ابنِ الطراوةِ وتخرَّجَ على أبي بكر بن العربي، وله تآليفُ جليلةٌ منها : الروض الأنف ونتائج الفكر وغيرهما . توفي سنة ٥٨٨ ه بمراكش . ترجمته في الانباه ٢ / ١٦٢ ، والبلغة ١٣١ وبغية الوعاة ٢ / ٨١ .

(٢) الشاهد للقتال الكلابي كما في الاغاني ٢٤ / ١٤١ وديوان الحماسة بشرح المرزوقي ١ / ٢٠٢ ، ورصف المباني ٣٣٤، وتذكرة النحاة لأبي حيان ٧٣٤ والشاهدُ فيه إضافةُ أيٍّ إلى نكرةٍ على رأيِ السهيلي قَالَ المرزوقي: وانتصبُ أيَّ ساعةَ على الظرفِ، لأنَّ أيًا لمَّا كانَ لِلبعضِ من الكُلِّ جُعِلَ حكمُه كحُكمِ المُضافِ إليهِ من جميعِ الأجناسِ .

(٣) الشاهد لامرئ القيس ، ديوانه ٣٢، والستةُ الجاهليين اختيار الاعلم ٤٨ من قصيدة مشهورة مطلعها : * ألاعمْ صَباحًا أيهَا الطللُ البالي * وصدر الشاهد : * وصِرْنَا إلى الحُسنَى وَرَقَّ كلامُنَا * ... الخ

إذا انقلبوا : ﴿ أَذَلِكَ خَيْرٌ أَمْ جَنَّةُ الْخُلْدِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ ﴾.(١)

قولٌ آخرَ على قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾

قَالَ هَذَا القائِلُ : وتعليقُ "ننزعنَّ" باطِلٌ كما لا تُعلَّقُ "ضربتُ"، والقولُ بِالحكايةِ يلزمُ عليهِ أن يَقُولَ : ضربتُ أيُّهم في الدّارِ، برفعِ "أيُّهُم" على الحكايةِ، ويطردُ ذلكَ في أمثالِهَا مِنَ الأفعَالِ، وصاحِبُ هَذَا القولِ لا يقولُ بذلكَ ، وقولُ سيبويهِ أيضاً بتسويغِ الإعرابِ في "أيّ" إنَّما يكونُ لأجلِ الإضافةِ، وذلِكَ المُوجِبُ موجودٌ، فلا سبيلَ إلَى البناءِ مَعَ وجودِ الاضافةِ.

والصوابُ أنَّ أيّاً مبنيةٌ وليستْ بمضافةٍ إلَى الهاءِ والمِيمِ، وإنّما الهاءُ والميمُ مبتدأٌ وما بعدَهُ خبرُهُ، وقُطعتْ عنِ الإضافةِ فبُنيتْ.

---

(١) في المخطوط هذه الآية ملفقة من آيتين من سورتين ، فقوله تعالى (أذلك خير) من الآية ٦٢ من سورة الصافات ، وتمام الآية (أَذَلِكَ خَيْرٌ نُزُلاً أَمْ شَجَرَةُ الزَّقُّومِ) وأما قوله تعالى : (أَمْ جَنَّةُ الْخُلْدِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ) من الآية ١٥ من سورة الفرقان وتمام الآية : (قُلْ أَذَلِكَ خَيْرٌ أَمْ جَنَّةُ الْخُلْدِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ) .

باب الوقـــــــف

والوقفُ قطعُ الصوتِ بالكلمةِ الموقوفِ عليها لِلاستراحةِ، فوجَبَ أن يكونَ بالسكونِ، كما أنَّ الابتداءَ يكونُ بالحركةِ؛ لأنهُ أوَّلُ الكلامِ الذى هو بحركةِ اللسانِ، والمشهورُ في الوقفِ أن يكونَ فى المرفوعِ والمخفوضِ والمنصوبِ غيرِ المنونِ، وعلامتُهُ خاءٌ بينَ يديِ الحروفِ بمعنَى: خففْ، ثمّ إنهمْ أرادُوا الإعلامَ/ ١٣٤/أ بأنَّ هذَا السكونَ عارضٌ في الوقفِ، والأصلُ فى الحرفِ الموقوفِ عليهِ الحركةُ، فكانَ الإعلامُ بإشارةٍ وهيَ ضمُّ الشفتَينِ معَ سكونِ الحرفِ الموقوفِ عليهِ يُدركُ مشافَهةً ولا يُسمعُ، ويسمونَهُ الإشمامَ (١)، وهوَ دليلٌ على الضمِّ إعرابًا كانَ أو بناءً، والدَّليلُ علَى أنه سكونٌ مَحضٌ وليسَ يشوبُ حركةٍ قولُهُ (٢):

مَتَى أَنَامُ لَا يُؤَرِّقْنِي الكَرِى ... لَيْلًا وَلَا أَسْمَعُ أَصْوَاتَ المَطِي

قَالَ سيبويهِ: "سمعناهُ مِمنْ يُشمُّ نحوَ الضمةِ" (٣)، وعلامةُ الإشمامِ نُقطةٌ بينَ يَدىْ الحرفِ، وصورتُه كذَا جَاءَنِى زَيدٌ.

---

(١) الإشمام، قالَ سيبويه: "وأما الإشمامُ فليسَ اليهِ سبيلٌ وانمَا كانَ ذَا فِى الرفعِ؛ لأنَّ الضمةَ منَ الواوِ فأنتَ تَقدِرُ أن تَضعَ لسانَكَ فى أيِّ موضعٍ مـن الحروفِ شئتَ، ثمّ تضمُّ شفتيكَ كتحريكِكَ بعضَ جسدِكَ، وإشمامُكَ فى الرفعِ للرؤيةِ وليسَ بصوتٍ للأذُنِ". الكتاب ٤/ ١٧١ وانظر الخصائص ١/ ٧٣.
قال مكي: "والاشمامُ إتيانُكَ بِضمِّ شفتيكَ لا غيرُ من غيرِ صوتٍ، ولا يفهمُهُ الأعجميُّ بحسِّه؛ لأنهُ لرأيِ العينِ". الكشف ١/ ١٢٢-١٢٣.

(٢) الشاهد فى الكتاب ٣/ ٩٥ والخصائص ١/ ٧٣ والمنصف ٢/ ١٩١.
والشاهدُ فِيهِ إتيانُه بِالإشمامِ فى الوقفِ فى قوله: (يُؤَرِّقْنِى) قال ابن جني: "ومعلومٌ أنَّ هذَا الاشمامَ إنمَا هوَ للعينِ لَا للأذُنِ وليستْ هُناك حركةٌ البتّةَ". ويروى: (أجراسَ المطِي).

(٣) الكتاب ٣/ ٩٥.

ومنهمْ من جعلَ الإعلامَ بأكثرَ من الإشارةِ ولكنْ خلّط السكونَ بالحركةِ التي كانتْ أصلَ الحرفِ، وكانَ هَذا في المرفوعِ والمخفوضِ، وحكاهُ يونس (١) في المنصوبِ غيرِ المنوّنِ وهوَ فيهِ قليلٌ، وسمّوهُ الرومَ، وعلامتُهُ مدّةٌ بينَ يَدي الحرفِ، وصورتُه كذا: جاءني زيدٌ، وعوّضُوا مِنَ التنوينِ ألفًا في النصبِ لخفّةِ الألفِ،
وأرادُوا أن يَحصلَ لهم الفرقُ أيضًا بينَ النونِ الزائدةِ اللاحقةِ للكلمةِ في بعضِ الأحوالِ والنّونِ اللّازمةِ لها دائمًا، وسمّوا هذا التعويضَ، ولم يَفعلوا ذلكَ في المرفوعِ والمخفوضِ لثقلِ الواوِ والياءِ، وقدْ سُمعَ منَ العربِ، والأولُ أفصحُ، وقد سُمعَ أيضًا السكونُ في المنصوبِ المنونِ. قال: (٢)

* جَعلَ القينُ على الدُّفِّ إبَرْ *

أرادَ إبرًا، ويُروى: الإبَرْ بالألِفِ واللّامِ، فيخرُجُ مِنَ الشاهِدِ، وقال آخرُ: (٣)

* جَرِّدُوا مِنْهَا وِرَادًا وَشُقُرْ *

أراد: وشُقُرا.

---

(١) الكتاب ٤/ ١٧٢ قال سيبويه: "فالنصبُ والجرُّ لا يوافقانِ الرفعَ في الاشمام وهوَ قولُ العربِ ويُونس والخليل".

(٢) الشاهد لعديّ بن زيد وهو في الخصائص ٢/ ٩٧ وسر الصناعة ٢/ ٤٧٧ وتهذيب إصلاح المنطق ٣٨١ وشرح المفصل لابن يعيش ٩/ ٦٩، والمشوف المعلم ٨٠٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤٣١ والمقرب ٢/ ٢٥ والقيسي ١/ ١٤٤ واللسان (هدأ) وصدره:

* شَئِزٌ جَنبِي كأنّي مُهْدَأٌ *

والشاهد فيه قولُهُ: إبرْ، قالَ القيسي: "وأهلُ هذهِ اللغةِ يقولُونَ: رأيتُ فَرَجْ" يقِفُونَ على حرفِ الاعرابِ ساكنًا كالمرفوعِ والمجرورِ، ولم يحكِ هذهِ اللغةَ سِيبويهِ لكن حكَاهَا الجماعَةُ: أبو عبيدةَ وأبُو الحسن وأكثرُ الكوفيين".

(٣) الشاهد لطرفة بن العبد، ديوانه ٧٠ وهو في الخصائص ٢/ ٣٣٥، والستة الجاهليين اختيار الاعلم ٤٢٣ والضرائر لابن عصفور ١٩، والقيسي ١/ ١٤٣ وصدره: * أيُّهَا الفتيَانُ في مَجلِسِنَا *، والوِرادُ جمعُ الوردِ، وهوَ الأحمرُ كلونِ الوردِ، وقوله: جرِّدُوا أيْ: ألقُوا عنهَا الجِلَالَ وأسرِجُوهَا ليركبهَا الفرسانُ، والشاهد فيه كالذي قبله.

ومنهم من جعل الإعلام بنقل حركة الموقوف عليه إلى الساكن الذي يكون قبل الآخر ليعلم السامع أن هذه الحركة لم تكن في الوصل، وقد حذفها في الوقف سكون الآخر فهي حركة الآخر إذا وسمّوه النقل، ولا يكون إلا في المرفوع، والمخفوض ويشترط أن يسكن ما قبل حرف الوقف، ويكون الحرف الساكن صحيحًا مما يصح نقل الحركة إليه، وألا يخرج بالنقل من أمثلة أوزان العرب، فلا يجوز النقل في مثل "غير" من قولك: مررت بغيرٍ؛ لأن الياء من حروف العلة لا تقبل الكسر ولا الضم، ولا يجوز النقل في مثل جعفر؛ لأنه ليس قبل الآخر ساكن، ولا يجوز النقل في مثل مررت "بعِدْل" لئلا يؤدي إلى الخروج عن أبنية العرب؛ لأنه ليس من كلامهم "فِعُل"، وإذا لم يجز النقل في مثل هذا فإنهم جوزوا فيه الإتباع لحركة الأول، فقالوا: "فُعُل" وقد سمع النقل في مثل البطء؛ لأن الهمزة خفيفة وكأنه إذا نقلت حركتها لم يظهر عند النطق بها كظهور غيرها من الحروف فلم يتحقق فيها نقل.

وأعان على ذلك أن الهمزة إذا أرادوا تخفيفها مع السكون وقبلها ساكن تعتّلوا النطق بها، فكانت صعبة عند النطق، وقد شبهوا المنصوب غير المنون بالمرفوع الذي لا يصلح النقل فيه؛ لأن المنصوب غير المنون لا ينقل أيضًا فيه استغناءً بظهور الإعلام في منونه، فلما شبهوه بما لم يصلح فيه النقل أتبعوه فيه فقالوا: "أرأيت البُسُر" (١)،

ومنهم من يجعل الإعلام بالتضعيف فيزيد قبل الحرف الساكن الموقوف عليه حرفًا آخر مثله ساكنًا ويدغمه فيه لينظر السامع، فيعلم أن مثل هذين الساكنين لا / يكونان في الوصل، فيعلم بذلك أن السكون ٢٤
عارض.

ولا يكون التضعيف إلا في المرفوع والمخفوض في سعة الكلام، ويشترط أن يكون قبل الحرف الموقوف عليه حركة، فقد حصل من هذا أن وجوه الوقف

---

(١) ينظر الكتاب ٤/١٧٤ قال سيبويه: "وقالوا: "البُسُر" ولم يكسروا في الجر؛ لأنه ليس في الأسماء "فِعُل" فأتبعوها الأول وهم الذين يخففون في الصلة البُسْر.

ستةٌ : السكونُ ، والإشمامُ ، والرومُ ، والتعويضُ ، والنقلُ ، والتضعيفُ ،وقال أبو القاسم -رحمه الله- الوقفُ في كَلامِ العربِ علَى سبعةِ أضرُبٍ) (١) ، ولم يذكرْ في التفصيلِ إلاَّ هذِهِ الستَّةَ،ولكنْ عَدَّ حَالينِ بِوجهين، فانظرْ ذَلِكَ،وقدْ يُوقفُ بغيرِ مَا ذكرنَا.

يوقفُ علَى تاءِ التأنيثِ بِالهاءِ في الأسماءِ ، نحوُ: ذَاهِبَةٌ ، وقَائِمَةٌ في قائمةٍ ، وذاهبةٍ،ومنهم من يقفُ بالتَّاءِ،وهمْ"طَيِّئٌ"، قالَ الشاعر:(٢)

من بعدِمَا وبعدِمَا وبعدِمَتْ صَارتْ نُفُوسُ القومِ عندَ الغلصَمَتْ

وكادَتْ الحُرَّةُ أن تُدْعَى أمَتْ

ومنهُمْ من يَقِفُ علَى"حُبلَى" بالهمزِ فيقولُ :"حُبلأْ" (٣)، وبالواوِ فيقولُ : "حُبلَوْ"، وهذَا مِنَ النَّادِرِ .

ومنهمْ من يُبدِلُ مَنَ الهمزةِ في"البُطْءِ" ياءً في الخفضِ،وواوًا في الرفعِ فيقولُ هذَا"البُطْوْ"، ومررتُ بِالبُطْيْ. (٤)

والوقفُ علَى ميمِ الجمعِ بحذفِ الواوِ وسكونِ حركتِهَا نحوُ قوله "عليهِمْ"، "وإليهِمْ".

والوقفُ علَى"أنَا"التي هيَ ضميرُ المتكلِمِ بالألِفِ التي تسقطُ في أشْهَرِ اللُّغتينِ فِي الوصلِ ، وبعضُهم يقِفُ بالهاءِ فيقولُ:"أنَهْ"حُكيَ من كلامِهِمْ : " إنمَا قالَهَا أنَهْ " (٥)، وحكَى قطربُ (٦) في"أنَا " خمسَ لغاتٍ : "أنَا"بالألِفِ في الوصلِ والوقفِ ، و"أنَ"بِغيرِ ألِفٍ في الوصلِ،وبالألِفِ في الوقفِ،وهذِهِ الفُصحَى ،

---

(١) ٣٠٩.

(٢) الشاهد لأبي النجم وقد سبق تخريجه/٤٦٢ وفي الأصل :

* طَارتْ بناتُ النَّفسِ عندَ القاصِفَتْ *

والصواب ما أثبتناه.

(٣) ينظر الكتاب ٤/ ١٧٦ وسر الصناعة ٢/ ٧٠١.

(٤) ينظر الكتاب ٤/ ١٧٧.

(٥) ينظر سر الصناعة ٢/ ٥٥٥.

(٦) المصدر نفسه.

"وأنْ" في الوصلِ و في الوقفِ بالسكون، "وأنْ" مثلُ "كَمْ" في الوقفِ . والوقفُ علَى به وله بحذفِ حرفِ العلةِ وسكونِ الهاءِ في المشهورِ ،فهذهِ أصولُ هذَا البابِ فاعملْ عليها .

ولأبي القاسم - رحمه الله - الخَللُ في هذَا البابِ في ثلاثةِ مواضِعَ :

الأولُ : قوله (الوقفُ في كَلامِ العرَبِ علَى سَبعةِ أضربٍ)،وذكرَ ستَّةَ ألقابٍ، وعدَّ الوقفَ علَى المنصوبِ المنوَّنِ بالسكونِ وجهاً ، ولو عُدتْ وجهًا لوجبَ أن يفصِّلَ التعويضَ على وجهين ؛ ويَعُدّ التعويضَ في النصبِ وجهًا ، والرومَ فِيهِ وجهاً ، وتكثُرُ الوجوهُ بأحوالِهَا لا بِذواتِهَا .

والثاني : منَ الخَللِ قوله (والإشْمامُ ، ورومُ الحركةِ إنما يكونانِ في المرفوعِ) ،[1] وهذَا يُعطيكَ بأوّلِ أمرِهِ أنَّ الرَّومَ لا يكونُ في المخفوضِ ولاَ في المنصوبِ .

والثالثُ : أنهُ استشهَدَ علَى التضعيفِ بما لَا يكونُ إلاّ في الشعرِ ،لأنهُ جاءَ في المنصوبِ في الوصلِ، و منهُ قوله :[2]

لَقدْ خَشِيتُ أنْ أرَى جَدَبًا   فِي عَامِنَا ذَا بَعدَمَا أخْصَبَّــا

ثمَّ اعْلمْ أنَّ الكلمةَ الموقوفَ عليهَا لا تخلُو أن يَكونَ قبلَها حرفُ صِحةٍ أو حرفُ علّةٍ ، فإن كَانَ آخرُهَا حرفَ صحةٍ فَلا يَخلُو إمَّا أن يكُونَ في الوصلِ ساكنًا أومتحركًا، فإن كانَ ساكِنًا بَقِيَ الوقفُ على حالِهِ أيَّ سكونٍ سَكَنَ؛سُكُون إعرَابٍ أو سُكُون بِنَاءٍ ،

---

(١) الجمل ٣٠٩-٣١٠ .

(٢) الشاهد في الكتاب ٤/ ١٧٠ لرؤبة وهو في ملحقات ديوانه ١٦٩ وشرح المفصل لابن يعيش ٩/ ٦٩ وأوضح المسالك ٣/ ٢٩٦ وشرح شواهد الشافية ٢٥٤ والعيني ٤/ ٥٤٩ والتصريح ٢/ ٣٤١-٣٤٦ والشاهد فيه تحريك الدَّالِ بحركةِ البَاءِ قبلَ التشديدِ لالتقاءِ السَّاكِنَينِ ، وكذلكَ شَدَّدَ باءَ أخصبَّ للضرورةِ .

تقولُ : لم يقمْ زيدٌ ، وزيدٌ لم يقمْ ، وتقولُ : قُمْ يافتَى ، وَيافتَى قُمْ إذَا وقفتَ .

وإن كانَ آخرُ الكلمةِ الموقوفِ عليْها حرفًا صحيحًا متحركًا فلا يخلُو تلكَ الحركةُ إما أن يلحقَهَا تنوينٌ أو لَا يلحقَها ، فإنّ لحقَها التنوينُ كانَ الوقفُ عليهَا في حالِ الرفعِ وحالِ الخفضِ / بالسكونِ، وفي حالِ النصبِ بالألِفِ ١٢٥/
المبدلةِ منَ التنوينِ ، وإن لم يلحقْهُ تنوينٌ وقفَ عليهِ في حالِ الرفعِ والخفضِ بالسكونِ ، وفي حالِ النصبِ بالألِفِ المبدلةِ منَ التنوينِ ، وإن لمْ يلحقْهُ تنوينٌ فتقفُ عليهِ في كلِّ حالٍ بالسكونِ .

والمبنيُّ علَى الضمِّ والفتحِ والكسرِ مثلُ المعربِ الذى لم يلحقْهُ تنوينٌ في كونهِ يوقفُ عليهِ بالسكونِ في كلِّ حالةٍ ،كقولكَ :"جئتَ من قبلْ"وَ"يا زيدُ حذارْ"، "وزيدٌ قامْ".

وإن كانَ آخرُ الكلمةِ الموقوفِ عليهَا حرفَ علّةٍ فَلَا يخلُو إمّا أن يكُونَ قبلَ حرفِ العلّةِ حرفًا ساكنًا أوحرفًا متحركًا ، فإن كانَ حرفًا ساكنًا جَرى في الوقفِ عليهِ مجرَى الصحيحِ ، نحوُ : ظَبي ، و جرو (١) ، وكلُّ ما تقدمَ في الصحيحِ يكونُ فيهِ ، فَما لحقَهُ التنوينُ جَرى مَجرى الصحيحِ الذى لحقَهُ التنوينُ وَما لمْ يلحقْهُ تنوينٌ جَرى مَجرى الصحيحِ الذى لم يلحقْهُ تنوينٌ .

وإن كانَ ما قبلَ حرفِ العلّةِ متحركًا فلَا يخلُو إما أنْ يلحقَهُ التنوينُ أو لَا يلحقَهُ التنوينُ ، فإن لَحِقَهُ التنوينُ لم يكُنْ ذَلكَ في الأسماءِ المقصورةِ والمنقوصةِ ، فأمّا المقصورةُ فإنّ حرفَ العلةِ الذى فيهَا هُوَ الألفُ ولَا يثبتُ في الوصلِ لإلتقائهِ معَ التنوينِ نحوُ : هذهِ عصًى يَا فتَى ، وهذهِ رحًى يا فَتَى ، فإذَا وقفتَ علَى المقصورِ المنوّنِ حذفتَ منهُ التنوينَ وإذَا حذفتَهُ منهُ رجعتِ الألِفُ التى حُذفتْ لأجلِهِ فيكونُ الوقفُ عليهِ بالألِفِ .

---

(١) هكذا بالاصل .

[بيان فى اختلافِ النحويينَ فى هذهِ الألـــف]

وللنحويينَ فى هذهِ الألفِ اختلافٌ (١) ، هل هيَ الألفُ المنقلبـــةُ عنِ الحرفِ الأصليِّ ؟ أو هِيَ المبدلَةُ منَ التنوينِ ؟ أو هيَ في حالِ المنقلبةِ منَ الحرفِ الأصليِّ ؟ أو هيَ المبدلةُ منَ التنوينِ ؟ ولتوجيهِ هذهِ الأقوالِ وأدلّةِ كلِّ قولٍ منهـــا وبيانِ المختارِ موضعٌ آخرُ لا يليقُ بهذَا الكتابِ ، إلاَّ أنَّ كُلَّ فريقٍ من هؤلاءِ الفرقِ يقفُ عليهِ بالألِفِ .

وإن كانَ الاسمُ الموقوفُ عليهِ الذِى آخرُهُ حرفُ علَّةٍ متحركًا ما قبلَـــهُ بالكسرةِ وهُوَ المنقوصُ ، فأمَّا في حالِ خفضِهِ ورفعِهِ فتحذفُ ياؤُهُ لالتقـــاءِ الساكنينِ اللذيْنِ هُمَا الياءُ والتنوينُ ، فإذَا وقفتَ عليهِ حذفْتَ التنوينَ ولم تُردَّ الياءَ ، ولكن تقفُ علَى الحرفِ الذى قبلَ الياءِ فى حالِ الرفعِ والخفضِ ، فتقُولُ : "هذَا قاضْ" ، "ومررتُ بقاضْ" ، فإذَا كانَ فى حالِ النصبِ كانتْ الياءُ ثابتةً فيهِ فـــى الوصلِ مُنونَةً ، فتقفُ عليهَا بالألِفِ ، كمَا تقفُ علَى الصحيحِ المنونِ المنصـــوبِ بالألِفِ مبدلةً منَ التنوينِ فتقولُ : "رأيتُ قاضيًا" ، كمَا تقولُ : "رأيت زيدًا" .

فإن كانَ الاسمُ المنقوصُ غيرَ منصرفٍ إذَا ثبتتْ فيهِ الياءُ (٢) وقفتَ عليهِ فى حالِ الرفعِ والخفضِ كما تقفُ على "قَاضْ" ، وتقفُ عليهِ فى حالِ النصبِ بِياءٍ ساكنةٍ ، فتقولُ : "هؤلاءِ جَوارْ" ، "ومررتُ بِجَوارْ" ، "ورأيتُ جَوارِيْ" ؛ لأنهُ فى هذهِ الحالَـــةِ لا يلزمَهُ تنوينٌ .

---

(١) ينظر هذا الموضوع فى الكتاب ٤/١٥٦ - ١٨١ - ١٨٢ .

(٢) قال سيبويه : "هذا بابُ ما يحذفُ من أواخرِ الأسماءِ في الوقفِ وهيَ الياءاتُ . وذلكَ قولكَ هذَا قاضْ ، وهذَا غازْ ، وهذا عَمْ تريدُ : العمي أذهَبُوهَا فى الوَقفِ كمَا ذهبتْ فِي الوصلِ ، ولم يُريدُوا أن تَظهَـــرَ فى الوقفِ كما يظهرَ ما يَثْبُتُ فى الوصلِ .

وحدثنَا أبُو الخطاب ، ويونس أنَّ بعضَ من يُوثقُ بعربيتِهِ منَ العـــربِ يقولُ : هذَا رَامِي وغازِي وعَمِي ، أظهرُوا فِي الوقفِ حيثُ صارتْ فى موضعٍ ===

فإن كانَ ما فى آخرِه حرفُ علّةٍ وقبلَ حرفِ العلّةِ متحركٌ غيرُ لاحقٍ لَهُ التنوينُ وقفتَ على حرفِ العلّةِ ساكناً فتقولُ : هذِهِ العصَا ، والرَّحَى ، وهذِهِ حُبلَى وهَذَا القاضِى ، والغَازِى تقِفُ عليهِ كَذلكَ فى كلِّ حالٍ من رفعٍ أو خفضٍ أو نصبٍ ، وكذلِكَ تقولُ فى الفِعلِ فى حالِ النصبِ والرفعِ : يغزُو (١) / ويرمِى ، ١٣٥/ ٠
فإنْ كانَ الفعلُ المستقبلُ الذِى آخرُه حرفُ علّةٍ مجزوماً أو مبنيًا فإن لامَهُ تحذفُ فى حالِ الوصلِ ، فإذَا وقفتَ عليهِ فلاَ يخلُو إمَّا أن يكونَ لامهُ محذوفةً أو ثابتَةً ، فإن كانتْ محذوفَةً وقفتَ عليهَا بهاءِ السكتِ ، وإن كانتْ لازمةً فى حالِ الوقفِ ، كقولكَ : لم يَغزُهْ ، ولم يَخشَهْ ، ولا يجوزُ أن تقولَ : لم يغزُو ولم يَخشْ (٢) ، جعلُوا تلكَ الهاءَ عِوضاً مِنَ الإجحافِ الذِى فى الكلمةِ بحذفِ لامِهَا وفائِهَا ، أعنِى فى يَشَهْ ، وكذلِكَ فى كلِّ مَا بقيَ منهُ حَرفٌ ، أعنِي : "قِهْ" ، "وشِهْ" ، "رِهْ" ، "عِهْ" ، لاَ يُمكنُ فى هذَا إلاَّ الوقفُ على الهاءِ (٣) ، فإن كَانَ الفعلُ المجزومُ المعتلُّ الآخرِ أو المبنيُّ غيرَ محذوفِ الهاءِ كنتَ مخيراً في أن تقِفَ عليهِ بالهاءِ وبغيرِ الهاءِ فتقولُ : لم يَغزُهْ إن شئتَ ، وكذلكَ لم يرمِهْ ، وإن شئتَ لم تلحقْ وقد تَقدَّمَ أولَ البابِ أنَّ فَائِدَةَ الوقفِ استراحةُ المتكلِّمِ ، وأصلُهُ السكونُ ، وكلُّ تغييرٍ ثبتَ فى آخِرِ الكلمةِ فى الوقفِ غيرِ السكونِ فالسكونُ معَهُ أو بعضُ السكونِ كالرومِ فإنهُ نطقٌ ببعضِ الحركةِ وتحقيقُهُ إنمَا هوَ نطقٌ بحركةٍ ضعيفةٍ .

=== غيرِ تنوينٍ لأنهُمْ لم يضطرُوا هَهُنَا إلَى مثلِ ما اضطرُّوا إليهِ فى الوصلِ مِنَ الاستثقالِ فإذَا لم يكنْ فى موضعِ تنوينٍ فإنَّ البيانَ أجودُ فى الوقفِ وذلكَ قولُكَ : هذَا القَاضِي ، وهذَا العَمِي ، لأنَّهَا ثابتَةٌ فى الوصل .
الكتاب ٤/ ١٨٣ .

(١) ينظر الكتاب ٤/ ١٨٤ .

(٢) ينظر الكتاب ٤/ ١٥٩ قال سيبويه : وقد يقولُ بعضُ العرب : "ارمْ" فى الوقفِ "واغزْ" "واخشْ" ، حدثنَا بذلكَ عيسَى بن عمرَ ويونُس ، وهذهِ اللغةُ أقلُّ اللغتينِ جعلُوا آخرَ الكلمةِ حيثُ وصلُوا إلَى التكلمِ بِهَا بمنزلةِ الأواخرِ التى تُحركُ ممَّا لم يُحذفْ منهُ شيءٌ » .

(٣) ينظر الكتاب ٤/ ١٥٩ .

وسنتكلم على ما ذكر أبو القاسم من تلك التغييرات وعلى ما أورد من الوقف الذى ليس بمشهور إن شاء الله تعالى .

[مبحث فى وجوه الوقف]

قوله : (الوقف فى كلام العرب على سبعة أوجه) (١) ، اعلم أن الوقف يكون على أكثر مما ذكر ، ولكنه ذكر ما يقع منه فى آخره حرف صحيح منون ، وفيه تتوجه الأوجه السبعة ، وما زاد على السبعة إنما يكون فى الكلمة على شىء من ذلك ، واختصر هذا الباب اختصارا كثيرا .

قوله : (والوجه الثانى : أن تقف عليه بالسكون) (٢) ، يريد أن تسكن الاسم المنون فى حال النصب ، فيستوى النصب فيه والرفع والخفض ، وإنما المشهور اللغة الأولى .

قوله : (والوجه الثالث : أن تعوض من التنوين فى المرفوع واوا ، وفى المخفوض ياء و فى المنصوب ألفا) (٣) ، هذه اللغة لغة غير مشهورة ، وهي عكس اللغة الثانية مما ذكر ، فإن اللغة الثانية حمل فيها المنصوب على المخفوض والمرفوع فى السكون ، وهذه اللغة الثالثة حمل فيها المرفوع والمخفوض على المنصوب فى إبدال حرف العلة من التنوين ؛ لأن الأصل فى المنصوب المنون أن يبدل من تنوينه ألف فى حال النصب ؛ لأنه هو الأكثر من أحواله (٤) ، والأصل فى المرفوع والمخفوض المنون ألا يبدل من تنوينهما حرف علة ، فاللغتان : الثانية والثالثة حمل فيهما بعضهما على بعض ، كما ذكرت لك .

---

(١) الجمل ٣٠٩ .

(٢) الجمل ٣٠٩ .

(٣) الجمل ٣٠٩ .

(٤) قال سيبويه : " أما كل اسم منون فإنه يلحقه فى حال النصب فى الوقف الألف كراهية أن يكون التنوين بمنزلة النون اللازمة للحرف منه أو زيادة فيه لم تجئ علامة للمنصرف " . الكتاب ٤/١٦٦ .

[بيانٌ في حقيقةِ الرَّوْمِ والإشمام]

قولُه : (والوجهُ الرابعُ رومُ الحَرَكَةِ) [(١)]، اعلمْ أنَّ الرومَ هُوَ أنْ يُنطقَ بالحركةِ في حالِ الوقفِ علَى الحرفِ المتحركِ بِهَا نطقاً ضعيفاً، فيكونُ نطقاً بِها علَى تلكَ الحالِ بينَ الحركةِ والسكونِ ، والرومُ يسمعُهُ السامعُ، وهو يكونُ في الوقفِ علَى كلِّ متحركٍ معربٍ أو مبنيٍّ إلاَّ المنصوبَ المنونَ ، وقياسُ من وقفَ علَى المنصوبِ المنونِ بالسكونِ إن كانَ من لغتِهِ الرومُ في الضمةِ والكسرةِ أن يقفَ عليهِ بالرومِ أيضاً .

وقولُه في تفسيرِ الرومِ : (وهُوَ أن تلفظَ بآخرِ الكلمةِ وأنتَ مشيرٌ إليهَا آخرَ الكَلِمَةِ) [(٢)]، هُوَ / الحرفُ الذي عليهِ الحركةُ ، والضميرُ من قولِهِ : (وأنتَ مُشيرٌ إليهَا) عائدٌ على الحركةِ وإن لَمْ يجرِ لَها ذكرٌ ؛ لأنَّ آخرَ الكلمةِ الموقوفِ عليهَا يتضمنُها، إذْ لاَ يفارقُهَا في حالِ الوصلِ . ١٣٦/١

والإشارةُ إلَى الحركةِ في كلامِهِ عبارةٌ عن أن تنطقَ بِهَا نطقاً ضعيفاً .

قوله : (والوجهُ الخامسُ : الإشمامُ، وهُوَ أخفَى مِنَ الرومِ) [(٣)]، اعلمْ أنَّ الإشمامَ إنمَا هُوَ ضَمُّ شفتَيكَ من غيرِ صوتٍ يُسمعُ فتشيرُ إلَى الضمةِ بعدَمَا ينقضِي نُطقُكَ آخرَ الكلمةِ ساكِنًا ، وهوَ لا يُسمعُ ، وإنمَا يُدركُ بِالبصرِ ، ولذَلِكَ قالَ أبُوالقاسمِ : (وإنَّما هُوَ لرأيِ العَينِ) [(٤)]، ولذَلِكَ خُصَّ بالرفعِ والضمِّ ، ولا يكونُ في المنصوبِ ولاَ في المفتوحِ ولاَ في المكسُورِ ولاَ في المخفوضِ .

قوله : (والإشمامُ ، ورومُ الحركةِ إنمَا يَكُونُ فِي المرفُوعِ) [(٥)]، أمَّا الإشمامُ فلا يكونُ إلاَّ في المرفوعِ ، كما ذكَرَ ، وأمَّا حصرُهُ الرومَ فِي المرفوعِ فلاَ معنَى لَهُ، قالَ سيبويهِ : [(٦)] والأئمةُ ذكرُوهُ فِي المرفُوعِ والمخفوضِ ، ولم يَقلْ مَا قالَهُ فِي الرومِ أحدٌ مِنَ النحويينَ فيمَا أعلمُ إلاَّ ابنَ كيسانَ .

---

(١) الجمل ٣٠٩.
(٢) الجمل ٣٠٩.
(٣) الجمل ٣٠٩.
(٤) الجمل ٣١٠.
(٥) الجمل ٣١٠.
(٦) الكتاب ١٦٨/٤ فمابعدها.

قوله : (والوجهُ السادسُ منَ الإتباعِ ، وهوَ أن تنقلَ حركةَ الحـــرفِ إلى ما قبلَهُ ليعلمَ السامعُ أنّها حركةُ الحرفِ في الوصلِ) (١)؛ يُريدُ بالحـــرفِ الحرفَ الموقوفَ عليهِ حرفًا صحيحاً ساكنًا ، ولا تخرجُ الكلمةُ -بمثلِ الحركةِ إلَى ذلِكَ السّاكِنِ - إلَى ما ليسَ فى الأسماءِ منَ الأبنيةِ، أوْ إلَى ما ليسَ فى الكلامِ ، ومثالُ ذلكَ : "النَّقرْ" (٢)؛ إذا نقلتَ الضمةَ فى حالِ الرفعِ قلتَ :" النَّقُرْ"، وإذا نقلتَ الكَسرَةَ قلتَ :"مررتُ بالنَّقِرْ"ولا يجوزُ نقلُ الفتحةِ كانَ الاسمُ منونًا أو غيـــرَ مُنـونٍ .

أمّا فى حالِ التنوينِ فإنكَ تقفُ علَى الألِفِ المبدَلةِ منَ التنوينِ ، فالفتحةُ ثابتَةٌ فى موضعِها،وهوَ آخِرُ الكلمةِ ، وإذا لم يَكُن فِيهَا تنوينٌ وسكنَتِ الحرفَ الآخرَ فى حالِ النصبِ فإنهُمْ حملُوهُ علَى ما فِيهِ التنوينُ فَلمْ ينقلُوا فتحَهُ إلَى السّاكِـــنِ الذِى قبلَهُ ، وذلكَ إذا دَخلَتهُ الألِفُ واللاّمُ نحوُ :"النَّقْر" لا يَجوزُ أن تَقُولَ : رَأيتُ "النَّقَرْ" حملاً لِهذِهِ الحَالَةِ على حـالةِ التنوينِ ، فَإذا قلتَ : هَذا زيدٌ لم يجزْ أن تنقُلَ الضمةَ ولاَ الكسرةَ إلَى اليَاءِ ؛ لأنَ الحرفَ الذِى قبلَ الآخِرِ وإن كانَ سَاكناً حرفُ علّةٍ .

وكذلِكَ إذا قلتَ : هذا "قُرٌ" (٣)؛ لا يجوزُ أن تنقلَ الضمةَ ولا الكسـرةَ إلَى ما قبلَ الآخرِ ؛ لأنَ ما قبلَ الآخِرِ متحركٌ ، ومن وقفَ علَى الكلمةِ بالنقـــلِ إنمَا حملَهُ علَى ذلِكَ الفرارُ من التقاءِ الساكنَينِ ؛ لأنهُ يُسكِّنُ الآخرَ للوقفِ وما قبلهُ ساكِنٌ فَفَرّ من ذلكَ ، وإن كَانَ النطقُ فى حالِ الوقفِ ممكِناً بالسّاكنَيـــنِ مُلتقِيينِ ، فإذا كانَ ما قبلَ الآخِرِ متحركاً لم يلتقِ ساكنانِ .

وإذا كانَ الساكِنُ حرفَ لِينٍ سَهُلَ فِيهِ التقاءُ الساكنَينِ ؛لأنَ ماقبلَ حرفِ اللينِ مِنَ اللّينِ يَنوبُ منابَ الحركةِ،وقد قُرِئَ ﴿ مَحْيَايْ وَمَمَاتِي ﴾ (٤)

---

(١) الجمل ٣١٠ .

(٢) ينظر الكتاب ٤/ ١٧٣ وقد أنشد سيبويه على هذا شاهدًا يأتي قريبا .

(٣) ينظر الكتاب ٤/ ١٧٤ .

(٤) الآية ١٦٢ من سورة الانعام وانظر تخريج هذه القراءة فى الخصائص ١/ ٩٢ والكشف لمكي ١/ ٤٥٩ .

بسكونِ الياءِ الواقِعَةِ بعدَ الألِفِ في حالِ الوصلِ .

وإذا وقفتَ في حالِ الرفعِ علَى "بُسْرٍ" وعلى "قُفْلٍ" وما كانَ علَى وزنِهِمَا في حَالِ الخفضِ لم تنقلِ الكسرةَ إلَى السَّاكِنِ الذِي قبلَ الآخِرِ ، لأنهُ يؤدِّي إلَى خروجِ الكلمةِ إلَى بِناءٍ ليسَ في الأسماءِ وهوَ "فُعِل" / وإن كانَ جاءَ نادِرًا نحو : ١٣٦
"دُئِل ، وَرُئِم" ، فلمْ يعرّجُوا عليهِ لشذُوذِهِ (١) .

وإذا وقفتَ علَى "عِدْلٍ" و "جمل" ومَا أشبهَهُمَا في حالِ الرفعِ لم تنقلْ - إلَى السَّاكِنِ الذِي قبلَ الآخِرِ - الضَّمةَ ، لأنهُ يَخرُجُ إلى مَا ليسَ في الكلامِ ، وذلكَ أنكَ إذا قلتَ : "عِدُل" على وزن "فِعُل" و"فِعُل" ليسَ في الأسماءِ ولا في أبنيةِ الأفعالِ ولاَ في شيءٍ من كلامِهِم ، وأمَّا مِثالُ "بُسِر" فهوَ "فُعِل" وهوَ ممَّا ليسَ في الأسماءِ وهوَ كثيرٌ في الأفعَالِ ، نحو : ضُرِبَ زيدٌ وشُتِمَ ، وكُلُّ فعلٍ ثُلاثيٍّ ماضٍ [بُنِيَ] (٢) لِمَا لَمْ يُسمَّ فَاعِلُه فهُوَ على ذلكَ الوزنِ .

قوله : (وأكثرُ ما يَجِيءُ ذلكَ في الشِّعرِ) (٣) ، فُهِمَ من كلامِه أنهُ يَجِيءُ في الكلامِ إلاَّ أنهُ قليلٌ ، وقد سَمِعَ مَجِيئَه في الكلامِ بعضُ النحويينَ (٤) ، والأولَى التمسكُ بالمنعِ حتَّى يُنقلَ لنَا في الكلامِ كما نُقِلَ في الشِّعرِ قال (٥) :

عَلَّمَنَا أخوالُنَا بَنُو عِجِلْ ... شُرْبَ النَّبِيذِ واصْطِفَافًا بِالرِّجِلْ

وهذهِ الحالةُ مِنَ الوقفِ يُسمِّيهَا النحويونَ النَّقْلَ .

---

(١) ينظر شرح الشافية ١/ ٣٨ .

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) الجمل ٣١٠ .

(٤) في شرح الشافية للرضي ١/ ٣٨ سَمِعَهُ الليثُ وغيرُهُ .

(٥) الشاهد من الرجز أنشدهُ أبو زيدٍ في النوادر ٢٠٥ من غير أن ينسبه لأحدٍ ورواه :

عَلَّمَنَا أصْحَابُنَا بَنُو عِجِلْ ... الشَّغْزَبِيَ واعتِقَالاً بِالرِّجِلْ

واستشهدَ بهِ ابنُ شقيرٍ في المحلَّى ١٨٢ وابنُ جني في الخصائص ٢/ ٣٢٥ على الاتباعِ والنقلِ ، وهوَ في الإنصاف ٧٣٤ من أدلَّةِ

===

[بَيانٌ فى حقيقةِ النقلِ والإتباعِ والفرقِ بينهُمَا]

وأطلقَ عليهَا أبو القاسِم الإتبَاعَ وفسرَهُ بالنقلِ، والنَّقلُ ليسَ هُوَ الإتباعَ فِي الحقيقةِ ولَا الاتباعُ هوَ النقلُ .

والإتبَاعُ صورةُ قولِهِمْ : امرُؤٌ ، وذلكَ أنكَ إذَا ضممتَ الهمزَةَ ضممتَ الراءَ قبلَهَا، وإذَا كسرتَ الهمزَةَ كسرتَ الرَّاءَ ، وإذَا فتحتَ الهمزَةَ فتحتَ الرَّاءَ، فقلتَ: "امرؤٌ ، وامرَأً وامرِئٍ"، فحركَةُ الراءِ تابعةٌ لحركَةِ الهمزَةِ فهذَا هُوَ حقيقَةُ الإتباعِ .

وكذلِكَ قولُهُم "يَا زيدُ بنَ عمرٍو"، وإذَا جعلتَ مَكانَ الضَّمةِ التى في آخرِ زيدٍ فتحةً فقلتَ : "يا زيدَ بنَ عمرٍو"،فإنَّ الفتحةَ التى علَى الدَّالِ إتبَاعٌ لِلفتحَةِ التى علَى النونِ مِن ابنٍ ، فَهذَا كُلُّه إتبَاعُ الشىءِ لمَا بعدَهُ .

وربمَا أطلقُوا الإتباعَ علَى إتباعِ مَا بعدُ لِمَا قبلُ ، نحوُ: قولِهِم فى مُنذُ : بُنِيَ علَى الضمِّ فِي الآخِرِ إتبَاعاً لحركةِ الميمِ ،فإنْ قيلَ : فما وجهُ تَسميةِ أبى القاسِمِ لحركةِ القافِ مِنَ "النُّقْرْ"،وهىَ الحركةُ المنقُولَةُ إتباعاً ؟ قِيلَ : وجهُ ذلِكَ أنهُ يتوهَّمُ فى حالِ الوقفِ علَى الحرفِ الآخِرِ أنَّ فِيهِ حركةً ،لأنَّهُ مستحقٌّ لَهَا فى الوصلِ الذى هُوَ الأصلُ للوقْفِ فتكُونُ الحرَكَةُ التى قبلَ القافِ تابعةً بِهذَا الاعتبارِ.

ومنِ اعتقَدَ فِيهَا أنَّهَا تَابعةٌ لم يجعلْهَا مَنقولَةً ، وكذلِكَ ينبغِي ؛ لأنَّ التابِعَ غيرُ المتبوعِ ، ومَنْ جعلَهَا مَنقُولةً،وهُوَ الذى يَظهَرُ من مذهَبِ أكثرِ النحويينَ جعلَهَا حركَةَ الإعرابِ نُقلتْ إلَى ما قبلَ الآخِرِ ، وكلامُ أبِى القاسِمِ مُتدَافِعٌ ؛ لأنهُ سمَّاهَا إتبَاعاً ، ثُمَّ فسرَ الإتباعَ بِالنقلِ .

=== الكوفيينَ علَى جوازِ الوقفِ بنقلِ الحركةِ علَى المنصوبِ المُحلَّى بأل الساكنِ ما قبلَ آخرِهِ. وانظر الارتشاف ١/ ٤٠٠ واللسان (عجل) .
ورواية الشاهد فى هذه المصادر تتفقُ مع روايةِ المُصنفِ هُنا باستثناءِ روايةِ أبِى زيدٍ .

فَمنْ حيثُ جعلَهَا إتبَاعاً ينبغِي أن تَكُونَ غيرَ منقولةٍ،ومِنْ حَيثُ جَعلَهَا منقولَةً يجبُ أن تكونَ غيرَ تابِعَةٍ ؛ لأنَّ التابِعَ لا يتبَعُ نفسَهُ.

فَإنْ قِيلَ : ومَا الذِى يَترجَّحُ مِن كلاَ المذهَبينِ هَل التبعِيـةُ أو النقْـلُ ؟ قيلَ : الأشبَهُ أن تَكونَ حركَةَ إتبَاعٍ لاَ حَرَكةَ نقلٍ فإنهَا إذَا جُعلتْ حركةَ نقلٍ أدَّى[1] ذَلِكَ إلَى أن يكُونَ حَركةُ إعرابٍ فى غَيرِ الآ خِرِ ، وذَلِكَ لا يوجَدُ فى كلامِ العربِ فى حالٍ منَ الأحوالِ ، فَالأولَى إذَا أنْ يُحكمَ عليهَا بأنَّها لإلْتِقَاءِ الساكنَينِ،وجُعلتْ مثلَ حركةِ الإعرابِ إتبَاعاً لحركَةِ الإعرابِ المتوهَمَةِ فى / الآخِرِ ١٢٧
فى حالِ الوقفِ.

وأنشَدَ أبُو القاسِم - رحمه الله - فى البابِ قولَ الراجِزِ:[2]

* أنَا ابْنُ مَاوِيةَ إذْ جَدَّ النَّقُرْ *

قَالَ أبُو محمد بنُ السّيدِ[3] : لاَ أعلَمُ قَائِلَهُ وأظنُّه لعَبيدِ بنِ مَاويةَ الطائِيّ لِقولِه : (أنَا ابْنُ مَاوِيةَ إذْ جَدَّ النَّقُرْ) ، ومَاويةَ اسمُ امرأةٍ ، ومعنَى"جَدَّ النَّقُر" ،صُوَيْتٌ يَخرُجُ مِن طرفِ اللّسانِ[4] وأعْلَى الحَنَكِ يُسكّنُ بِـهِ الفرسُ إذَا قَلِقَ بفَارِسِـهِ ،
ومنهُ قَولُ امرئِ القَيْـس :[5]

أُخَفّضُـهُ بِالنَّقْـرِ لمَّا عَلَوتُـهُ
وَيَرفَـعُ طَرْفـاً غَيرَ جَافٍ غَضِيـضِ

---

(١) في الأصل : ودى ،والأولى ما أثبتناه .
(٢) الشاهد سبق تخريجه في ١٥٦ .
(٣) الحلل في شرح أبيات الجمل ٣٥٨ .
(٤) كذلك في اللسان (نقر) .
(٥) الشاهد لامرئ القيس ،ديوانه ٧٥ ، والستة الجاهليين اختيار الأعلم ٧٢ .

فقوله : " أنا ابنُ ماويَة " ، كلامٌ خرجَ مخرجَ الافتخار ، ولا يَقوله إلاّ مشهورٌ في الناس ، كأنهُ قالَ : أنا المَعروفُ المشهورُ بالشجاعةِ ، كقولِ الآخر :(١)

" أنا أبو وجدةَ إذْ جدّ الوهَلْ   خُلِقتُ غيرَ زُمّلٍ ولا وَكَلْ

وكما قالَ أبو النّجم :(٢)

* أنا أبو النّجمِ وشِعْري شِعْري *

وكقولِ الآخر :(٣)

* أنا ابنُ دارةَ معروفاً بِها نَسَبي *

وكقولِ امرئ القيس :(٤)

فَلا تُنكِروني إنّني أنا ذاكُمُ   لياليَ حلَّ الحيُّ غَوْلاً فألْعَسا

---

(١) والشاهد قيلَ إنهُ للأعرج المعني ، وقيلَ لعمرو بن يثربي وهو في الحماسة بشرحي المرزوقي ٢٨٩/١ والتبريزي ١٠٣/١ والمجموع المغيث ١/٠ والحلل في شرح أبيات الجمل ٣٥٨ .

(٢) الشاهد لأبي النجم كما في الكامل ٤٤/١ والخصائص ٣٣٧/٣ والمنصف ١٠/١ والأمالي الشجرية ٢٤٤/١ والحلل في شرح أبيات الجمل ٣٥٩ وشرح المفصل لابن يعيش ٩٨/١ والمغني ٣٢٩/١ والصبان على الأشموني ١٦٤/١ والهمع ٦٠/١ و ٥٩/٢ والخزانة ٤٣٩/١ وشرح شواهد المغني للبغدادي ٣٤٠/٥ وعجزه :

* لِله دَرّي ما أجَنّ صَدْري *

(٣) الشاهدُ لسالِم بنِ دارةَ ، وهوَ من شواهدِ الكتاب ٧٩/٢ والخصائص ٢٦٨/٢-٣١٧ والأمالي الشجرية ٢٨٥/٢ وشرح المفصل لابن يعيش ٦٤/٢ وشرح ألفية ابن معطي ٥٦٦/١ وشذور الذهب ٢٤٧ وشرح ابن عقيل ٥٥٢/٢ والاشموني ١٨٥/٢ والخزانة ٤٦٨/١ والدرر ٢٠٢/١ .

(٤) الشاهدُ لامرئِ القيسِ ، ديوانه ١٠٥ والستة الجاهليين اختيار الأعلم ٨٩ .

أيْ: أنَا المعروفُ/ المشهور عندَكُم (لَيالِيَ حَلَّ الحَيُّ غَوْلاً فألْقَسَا)، والعَامِلُ في " إذْ " من قولِهِ: "إذْ جَدَّ النَّقُر" مَا تَضَمَّنَهُ ابنُ ماويةَ من معنَى الفِعلِ ، فكأنّهُ قَالَ : أنَا المعروفُ المشهورُ بالشجاعةِ إذْ جَدَّ النَّقُرْ، وموضِعُ الشَّاهِدِ فِيهِ : نَقلُه الضَّمةَ مِنَ الرَّاءِ إلَى القَافِ إنْ جُعِلَ نَقلاً ، وإنْ جُعلَ إتبَاعاً أيْ: يُقدَّرُ إتبَاعُه لحركَةِ القافِ التي هِيَ لِالتقَاءِ السَّاكِنينِ لِلحركَةِ المُتوهمَةِ علَى الرَّاءِ ، وهيَ حركَةُ الإعرابِ ، وذكَرَ سيبويهِ[1] أنّ البيتَ لبعْضِ السعدِيينَ ، ويُقالُ لعبيدِ بنِ مَاويةَ الطَّائِيِّ ، وبعدَهُ :

وجاءت الخيلُ أثَافِيَ زُمَرْ ... أحْمِلُ فِي الهَيجَاءِ دَأْباً وأكُرْ

ومَاويةُ اسمُ أمّـهِ ، ومعنَى " إذا جَدَّ النَّقُر": إذَا حَمِيتْ الحربُ واشْتَدَّ الركضُ واحتيجَ إلَى النَّقْرِ لِلخيلِ لِتجْري .

ولوْ قيدَ أبُو القَاسِمِ هذَا الفصلَ بأنْ يَقُولَ : ولاَ يكونُ النقْلُ إلاَّ فِيمَا كانَ قبلَ آخِرِهِ حرفٌ صحيحٌ ولم يَخرجْ إلَى ما ليسَ لَهُ نظيرٌ لأحْسَنَ، غيرَ أنهُ اتَّكلَ علَى المثالِ وبيانِ المُقرئِ، وأنشدَ أيضًا في الباب:[2]

لَقَدْ خَشِيتُ أنْ أرَى جَدَبَّا ... فِي عَامِنَا ذَا بَعدَ مَا أخْصَبَّا

البيتَانِ لرُؤبةَ وبعدَهُمَا :

إنَّ الدَّبَا فَوقَ المُتُونِ دَبَّا ... وهَبَّتْ الرِّيحُ تمورُ هَبَّا

تَترُكُ مَا أبْقَى لَنَا السَّبْسَبَّا ... كأنَّهُ السَّيْلُ إذَا اسْلَحَبَّا

أوِ الحرِيقُ وافَقَ القَصَبَّا ... والتِّبْنَ والحَلْفَاءَ فَالتَهَبَّا

فكأنَّ خوفَهُ علَى جدبِ العامِ لِمَا ذَكَرَ ، وشاهدُهُ التضعِيفُ للوقفِ ثمّ وصلَ بحرفِ القافيةِ، كمَا ذُكرَ قبلُ ، وفيهِ ضرورتَانِ: احدَاهُمَا : إجْرَاءُ الوقْفِ مُجْرى الوَصلِ[3] ،

---

(١) الكتاب ١٧٣/٤ .

(٢) الشاهد في الكتاب ١٧٠/٤ لرؤبة وهو والأبيات بعده في ملحقات ديوان رؤبة ١٦٩ وقد سبق تخريجه في ٥٧٩ .

(٣) في الاصل : مجرى الوقف، والسياق يعطي ما أثبتناه .

والثانيةُ لحاقُ التضعيفِ فيمَا قبلَهُ ساكنٌ وهو شاذٌ ، ويُروى (جِدَبَّا) ، وهو فِعَلٌّ كخِدِبٍّ جَدبًا ولا شَاهِدَ فِيهِ .

والجِدَبُّ ضِدُّ الخِصبِ وأرادَ الجَدْبَ ، ومعنَى قوله (أخصبَّا) : أخصَبَ أيْ صارَ فيهِ خِصبٌ ، ومعنَى الشطرينِ أنهُ ذكرَ فيهمَا خوفَهُ منَ الجَدبِ بعدَ الخصبِ لآفةٍ طرأتْ فى العامِ وهيَ كثرةُ الجرادِ ، ولذلكَ قالَ بعدَ ذلكَ :

(إنَّ الدَّبَا فوقَ المُتونِ دَبَّا) والدَّبَا : الجَرادُ ، والمتونُ الظهورُ ، وأرادَ بهَا هَاهنَا ظهورُ الأرضِ ، / وموضعُ الشاهِدِ فيهِ قولُه : "جَدَبَّا" ، وذلكَ أنهُ كانَ ينبغِي لهُ أن يقولَ : لقدْ خشيتُ أن أرَى "جَدْبَا" بتسكينِ الدالِ وألفٍ بعدَ الباءِ وهيَ ألفُ الإطلاقِ ، ويقفُ عليهَا بالألفِ فوقفَ علَى الباءِ بالتشديدِ ، وحرَّكَ الباءَ لالتقائِهَا ساكنةً معَ الباءِ المدغمِ فيهَا التي هيَ آخرُ الكلمةِ ، ثمَّ وصلَ الباءَ المشدَّدةَ بألفِ الإطلاقِ ، وتحريكُه للدَّالِ ووصلُه الباءَ المشدَدةَ بالألِفِ ، ألفِ الإطلاقِ التي وقفَ عليهَا كانَ ضَرورَةً ، وكذلكَ قوله (أخصَبَّا) ، شدَّدَ الباءَ أيضاً وكانَ حقُّهُ أن يقفَ عليهَا فوصلَها بألفِ الإطلاقِ ، وكانَ حقُّهُ إذ أتَى بألفِ الإطلاقِ أن يُزيلَ التشديدَ منَ الباءِ إذ لا يثبُتُ إلاَّ فى الوقفِ إلاَّ أنهُ أجرَى الوصلَ فِيهَا مُجْرَى الوقفِ ، وهوَ يجىءُ فى الشعرِ مثل قوله :(١)

* بِبَازِلٍ وجناءَ أوْ عَيْهَلِّ *

فإن قِيلَ : التشديدُ الذى استشهدَ عليهِ أبُوالقاسِم فى الشطرينِ مِنَ الرجزِ لاَ يثبتُ إلاَّ فى حالِ الوقفِ علَى المشدَّدِ ، والشطرانِ ليسَ فيهمَا(٢) التشديدُ إلاَّ فِي حالِ وصلِ الحرفِ المشددِ بألِفِ الإطلاقِ .

فيقالُ : الرجزُ الذِى شددَهُ إنمَا نوَى بهِ الوقفَ عليهِ ثُمَّ لم يتجه لَـهُ حتَّى يصلَهُ بألِفِ الإطلاقِ فيكونُ فِيهِ الشاهِدُ من هذَا الوجهِ ، فَكأنَّ أبُو القاسم وغيرُهُ منَ النحويينَ الذينَ استشهدُوا بهذَا وأمثالِه يقولُونَ : تقفُ علَى الكلمةِ

---

(١) الشاهد قد سبق تخريجه فى ٣٥٣ فارجع إليه هناك.

(٢) في الأصل : ليس فيها ، والسياق يعطي ما أثبتناه.

بتشديدٍ مثلِ هذا التشديدِ إلاّ أنهُ لا يصلُه بألفِ الإطلاقِ إلاّ أن يضطرّ شاعرٌ فيجري فيهِ الوصل مجرى الوقفِ ، وقد ذكرتُ أنهُ رُوِيَ : " جدَبّا " وليسَ فيهِ شاهدٌ على هذهِ الروايةِ ؛ لأنّ جدَبّاً على قِمَطْرٍ ، وخِضَمّ ، وخِدَبّ ، ويُروى أيضاً : (لقدْ خَشِيتُ أنْ أرى جِدْبَبّا) وليسَ أيضاً من هذهِ الروايةِ شاهدٌ ؛ لأنهُ لم يقفْ على الباءِ التي في آخرِ الكلمةِ ، وإنّما زادَ باءً مُشدّدةً بعدَها من جنسِها ، ثمّ وصلَها بألِفِ الإطلاقِ ، وليسَ زيادةُ حرفٍ مشدّدٍ مِن جنسِ ما قبلَهُ في ضرورةِ الشعرِ من تغييراتِ الوقفِ .

ولم يتعرضْ أبُو القاسم لِشيءٍ مِنَ الوقفِ علَى ما آخرُهُ همزةٌ ، فلذلكَ لم أتعرضْ للكلامِ عليهِ ، ولشيءٍ آخرَ ؛ وهوَ أنّ بعضَ اللغاتِ في الهمزةِ في الوقفِ عليهَا هيَ اللغةُ المشهورةُ في الوقفِ علَى ما في آخرِهِ حرفُ صحّةٍ فيكتفَى بذلكَ فيهَا وتجرِي مجرَى ما في آخرِهِ حرفُ صِحّةٍ إذْ هيَ في الحقيقةِ حرفُ صحّةٍ ، والذينَ يُخفّفونَ الهمزةَ يُجرونَ الخَبْءَ والدّفْءَ هذا المُجرى ، ولاَ تنقلُ الهمزةُ إلَى حرفٍ غيرِ أصليٍّ زائدٍ ولاَ إلى حرفِ لينٍ زائدٍ ، فإن كانَ أصلاً نقلَ إليهِ ، نحوُ : شَيٍّ ، وسوٍ في شَيء ، وسوءٍ.

ومِنَ العربِ مَن يَنقلُ حركةَ الضميرِ إلى السّاكِنِ قبلَهَا قال : (١)

عَجبْتُ والدّهرُ كثيرٌ عجبُهْ ... من عنزيٍّ سبَّني لَم أضرِبُهْ

وكذلِكَ تنقلُ أيضاً لعلامَةِ التأنِيثِ ، نحوُ : ضربتُهُ في ضرْبتُهْ .

---

(١) الشاهد لزياد الاعجم كما في الكتاب ١٨٠/٣ ، والتبصرة والتذكرة ٥٠١/١ ، والافصاح ١٠٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٠/٩ - ٧١ وشرح ألفية ابن معطي ٢٦٩/١ ، وشرح شواهد الشافية ٢٦١ والهمع ٢٠٨/٢ ، والاشموني ٢١٠/٤ واللسان (لمم) . ويروى :

* يا عجباً والدّهرُ جمٌّ عجبُهْ *

وأكثرُ العربِ إذا وقفَ على تاءِ التأنيثِ أبدلَها هاءً ساكنةً ، ومنهم من يقفُ ، كما يصلُ ، وهُم قليلٌ .

ومَن يُسهلُ الهمزةَ بنقلِ حركتِها إلى ما قبلَها على ضربينِ : منهُم من يحذفُ الهمزةَ ويقفُ بالسكونِ ، ومنهُم من يبدلُ / الهمزةَ ١٣٨/
بعدَ النقلِ حرفاً كحركةِ ما قبلَها ، ومنهُم من يُبقيها ساكنةً ، ومنهُم من يُتبعُ حركةَ الأولِ فيقولُ في الرِّدْءِ : الرِّدُّ في الأحوالِ الثلاثةِ ، فإن سكنتْ وتحركَ ما قبلَها أبدلَها بحرفٍ من جنسِ حركةِ ما قبلَها ووقفَ على حرفِ البدلِ ، وكذلكَ إذا تحركتْ وتحركَ ما قبلَها أبدلَها أيضاً ان وقفَ بالسكونِ وإنْ رامَ سهّلها بينَ بينَ .

وقد انتهت أحكام الوقف في ظني والحمد لله .

بـــابُ لَـوْ ولَـــولا

اعلم أنَّ "لَو" لَها مَعانٍ :

تكونُ بمعنَى التَّمنِّي قال اللهُ تعالى : ﴿ لَو أنَّ لي كَرَّةً فأكُونَ مِنَ المُحْسِنِينَ ﴾ (١) .

وتكُونُ بمعنَى الشرطِ قال اللهُ تعالَى : ﴿ وَمَا أنتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَلَوكُنَّا صادِقِينَ ﴾ (٢) .

وتكُونُ بمعْنَى التَّقليلِ ، قال النبيُّ - صلى الله عليه وسلم -: " يا نِساءَ المُؤمنَاتِ لا تَمنَعَنَّ إحدَاكُنَّ لِجارَتِها ولو فِرسِنَ شاةٍ " (٣) ، وقالَ عليهِ السلامُ : " بُلُّوا أرحَامَكُم ولو بالسلام " (٤)

وتكُونُ رَابطَةً بينَ جملتَيْنِ كُل واحدةٍ منهُما من فعلٍ وفاعِلٍ أو ما قامَ مقامَ الفاعِلِ ، ثمَّ لا تَخلُو الجُملَتانِ من أنْ تَكونَا بلفظِ الإيجابِ أو بلفظِ النفيِ ، أو الأولى بلفظِ النفيِ والثانيةُ بلفظِ الإيجابِ ، أو الأولى بلفظِ الإيجابِ والثانيةُ بلفظِ النفيِ ، فكيفَما كَانت معَها فنفيُها إيجَابٌ وإيجابُها نفيٌ .

والثانيةُ مِنَ الجملتَينِ هيَ المتوقِّفةُ علَى الأُولَى ، كقولِكَ : لو قامَ زيدٌ قَامَ عمرٌو ، فهيَ هُنَا حرفُ امتناعٍ لِامتناعٍ ، امتناعُ قيامِ عمرٍو لامتناعِ قيامِ زيدٍ ، وقولكَ : لَو لمْ يقُمْ زيدٌ لم يَقُمْ عمرٌو حرفُ وجوبٍ لوجوبٍ ، وقَولُكَ : لو لمْ يقُمْ زيدٌ قامَ عمرٌو ، وهيَ هُنَا حرفُ امتناعٍ لوجوبٍ .

---

(١) الآية ٥٨ من سورة الزمر ، وفي الاصل تصحيفٌ في الآية إذ كتبت : (لَوْ أنَّ لِي بِكُمْ كَرَّةً فأكُونَ مِنَ المُحْسِنِينَ) وهُوَ خطأ .

(٢) الآية ١٧ من سورة يوسف .

(٣) الحديث أخرجه البخارى في كتاب الهبة وفضلِها والتحريضِ عليها ١٢٨/٣-١٢٩ ومالك فى الموطأ فى كتابِ جامعِ ما جاءَ في الطعامِ والشرابِ من طريق زيد بن أسلم ٢/٤٥٢ .

(٤) الحديث في الجامع الصغير ٤٨٨/١ برقم ٣١٦٠ برواية البزار عن ابن عباس . وفي اللسان (بلل) .

قلتُ : وهذا القانونُ مطردٌ في جميعِ مجاريه، لولا ما يردُ عليه مما يمنعُ اطرادَهُ من قولِه عليه السلام : " نِعمَ العبدُ صُهيبٌ لو لمْ يخفِ اللهَ لم يعصِه " (١)، نظيرُهُ من صورِ هذا القانونِ : "لوْ لم يقمْ زيدٌ لم يقمْ عمرٌو" ، ألا ترى أنَّ في هذا الكلامِ تحقُّقَ القيامِ من كليهما ؟ ؛ لأنهُ إذا دخَلَ النفيُ على " لوْ " وجوابِها كانا مُوجبَينِ ، فكان يأتي معنى الحديثِ أنَّ صُهيبًا خافَ اللهَ وعصاهُ ، وليس هذا مقصدَ الرسولِ عليهِ السلام بلْ مقصدُهُ نفيُ العصيانِ عنهُ وإن لَمْ يخفْ، على أنَّ صُهيباً - رضي الله عنه - كانَ شديدَ الخوفِ للهِ تعالى مع أنه لم يعصِه ، وهذا الإشكالُ قد أزالهُ الأستاذُ المرحومُ أبو الحسين بنُ أبي الربيع (٢) بكلامِهِ على هذا البابِ بمَا هذا نصُّه : الكلامُ فِي " لوْ " في فصلَيْن : أحدُهما : في معناها ، والثاني : في أحكامِها .

فأمّا معناها فهيَ تدلُّ على امتناعِ الجملةِ الأولَى ، وأمّا الثانيةُ فإنْ جئتَ بها على أنّها مُسببةٌ عنِ الأولَى فتدلُّ على امتناعِها ، وإن جئتَ بالثانيةِ على أنَّ الأولَى ليستْ بمسببةٍ فلا تدلُّ على امتناعِها .

مثالُ الأولَى : "لو درستَ لحفظتَ" ، فالمرادُ بها الإخبارُ بأنَّ الحفظَ مُسببٌ عنِ الدرسِ ، وكذلِكَ قولُكَ : لو ألقيتَ بالَكَ لفهمتَ، وهذا هُوَ الأشهرُ فيها ، ومثالُ الثاني : أن تقولَ : لو جاءَ زيدٌ لجاءَ عمرٌو ، ويكونُ عمرٌو قد جاءَ ، كأنَّ قائلاً / قالَ : لو جاءَ زيدٌ ما جاءَ عمرٌو، فتقولُ لهُ أنتَ : لو جاءَ زيدٌ لجاءَ عمرٌو ١٣٨/

---

(١) قال السخاوي في المقاصد الحسنة ٤٤٩ : اشتهر في كلام الاصوليين وأصحاب المعاني والعربية من حديث عمر ، وذكر البهاء السبكي أنه لم يظفر به في شيءٍ من الكتب . وانظر رصف المباني ٣٥٩ ، والمغني ١/٢٥٧ .

(٢) ينظر البسيط لابن أبي الربيع ١/٥٩٤ - ٥٩٥ وليس بنصه ولكنه بمعناه .

أي: ليس مجيءُ زيدٍ بمانعٍ مجيءَ عمرٍو ، وعلى هذا قولُه سبحانَه: ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ ﴾(١) وعلى هذا قوله - صلى الله عليه وسلم - لِلعبدِ صُهيبٍ: " لو لمْ يخفِ اللهَ لم يعصِه " ، إلاَّ أنَّ أكثرَ ما تأتي على المعنَى الأولِ ، لِمَا ذكرتُ لكَ.

قالَ سيبويهِ: " وأمَّا "لو" فما كانَ سيقَعُ لِوقوعِ غيرِه "(٢) ، ولم يقلْ حرفَ امتناعٍ لامتناعٍ ؛ لأنَّ ذلكَ غيرُ مطَّرِدٍ فيهَا على حسبِ ما تقدَّمَ .

[بيانٌ في الفرقِ بينَ " لوْ " و " لمَّا "]

رجع ، وعكسُ " لوْ " في أحكامِ هذَا الربْطِ " لمَّا " كقولِكَ : لمَّا قامَ زيدٌ قام عمرٌو ، فهيَ هنَا حرفُ وجوبٍ لوجوبٍ ، ولمَّا لمْ يقمْ زيدٌ لم يقمْ عمرٌو ، وهيَ هُنَا حرفُ امتناعٍ لامتناعٍ ، وبمنزلةِ ذلكَ في القسمَيْنِ الباقيينِ ، وقدْ غلِطَ أبو علي(٣) فِيهَا وجعَلَهَا ظرفًا لمَّا رآهَا تصلحُ في مكانِهَا في بعضِ المواضِعِ « حِينَ » كقولِكَ : لمَّا جاءَ زيدٌ جاءَ عمرٌو ، والتقديرُ : حينَ جاءَ زيدٌ جاءَ عمرٌو ، فلمَّا صلحَ لهُ في هذهِ المسألةِ قَضَى بهَا على كلِّ مسألةٍ ، فحسبَ كُلَّ بيضاءَ شحمةً(٤) ، وهذَا النوعُ هو الذي يعبِّرُ عنه المتكلِّمونَ بأنَّهُ حملُ الكُلِّيِّ علَى الجزئيِّ ، وهوَ من أعظمِ الفسادِ في المعقولاتِ ، وعليهِ انبنَى القولُ بالجهةِ في حقِّ البارِي تعالَى ، وعليهِ انبنَى أنَّ البارِي في زمانٍ ، ونحوهمَا مِنَ

---

(١) الآية ٢٧ من سورة لقمان.

(٢) الكتاب ٤/ ٢٢٤.

(٣) ينظر المغني ١/ ٢٨٠ وأبوعلي تابع في ذلك لابن السراج وتبعهما ابن جني وجماعةٌ ، قال المالقي : وكونُها حرفاً هو مذهبُ سيبويه وأكثرُ النحويينَ ، وأمَّا أبو علي الفارسي فذهب إلَى أنها اسمٌ بمعنى حِينَ . رصف المباني ٣٥٤.

(٤) المثل في مجمع الامثال للميداني ٢/ ٢٨١.

القضايا الوهمية ، وهذا الذي قاله من جعل " لمّا " في كلّ موضع بمعنى "حين" مستحيلٌ في مثل قولك : لمّا قمتَ أمسِ أكرمتُك اليومَ ، وكذلك في قولهم : لمّا آمن زيدٌ أدخله اللّهُ الجنّةَ.

والحقُّ أنّ " لمّا " لربط جملةٍ بجملةٍ ،فهي حرفٌ مثل : " لو " ،ومثل : "إنّ"، والأولى أن يُقال في إعرابها : إنّها حرفُ وجوبٍ لوجوبٍ يتضمّنُ معنى الظرفِ .

واعلمْ أنّ " لَوْ " قد تليها الأسماءُ (١) ، ولكنْ قد تكونُ محمولةً على أفعالٍ ، كقولهم : " لو ذاتُ سِوارٍ لطمتْني " (٢) ، وقال تعالى : ﴿ قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربّي ﴾ (٣) ، والتقدير : قل لو تملكون خزائنَ رحمةِ ربّي ، وقد خالف سيبويه (٤) في ذلك فيما وقع بعد " أنّ المفتوحة " ، كقولهم : " أشبه شرجٌ شرجًا لو أنّ أُسَيمِرًا " (٥) ، وكذلك قوله تعالى : ﴿ لو أنّ اللّهَ هداني لكنتُ من المتّقين ﴾ (٦) ، فقال : إنّ موضعها المبتدأ ، ولمّا لم يُصرّحْ بلفظ المفردِ بعد لو كانت في تأويل جملةٍ ،بدليل قوله تعالى : ﴿ وأنّ هذه أُمّتُكم أُمّةً واحدةً وأنا ربُّكم فاتّقون ﴾ (٧) ، وقول الشاعر (٨) :

فلا تحسَبي أنّي تخشّعتُ للقِرى ... لشيءٍ ولا أنّي من الموتِ أفرَقُ
ولا أنا ممّن يزدهيه وعيدُكم ... ولا أنّني بالمشي في القيدِ أخرَقُ

---

(١) ينظر المغني ١/٥٦٨.

(٢) المثل في مجمع الامثال للميداني ٢/١٧٤.

(٣) الآية ١٠٠ من سورة الاسراء .

(٤) ينظر هذا الموضوع في الكتاب ٢/٣٤٦ و ٢/١١-١٣٩ وانظر رصف المباني ٣٥٨ فمابعدها والمغنى ١/٢٦٩.

(٥) المثل في اللسان (شرج) : أشبه شرجٌ شرجًا لو أن سُمَيْراً ، تصغير أسمر من شجر الشوك قال أبو عبيد إن صاحب المثل لقيم بن لقمان ، وقصة هذا المثل في اللسان.

(٦) الآية ٥٧ من سورة الزمر.

(٧) الآية ٥٢ من سورة المومنون .

(٨) البيتان لجعفر بن علبة الحارثي ، وهما من أبيات أوردها أبو تمام في

===

وأرى أنَّ الأَوْلى أنْ يُضمَرَ الخبرُ من إضمارِ الفعلِ ؛ لأنهُ إذا أُضمِرَ الخبرُ فقدْ أَضمَرْ ما في اللفظِ دليلٌ عليه ، وإذا أُضمرَ الفعلُ فقدْ أَضمرَ ما في اللفظِ ، فإنَّ التقديرَ على قولهِ : حاضرٌ أو موجودٌ ، والتقديرُ على قولِهم : لو أمكنَ أو لو حضرَ ، وليسَ ذلكَ براجحٍ ، إلاّ أنَّ زيداً قائمٌ ، والذي / أكّد لهُ ما قالَ أنَّ خبرَها ١٣٩/أ يكونُ فعلاً أو في تأويلِ الفعلِ ولم يظهرْ قطُّ الفعلُ قبلَها ، ووقعتْ في أوّلِ الكلامِ ، فحملَهُ ذلكَ على أن يقولَ : إنَّ موضوعَها مُبتدأٌ ، والخبرُ مُضمرٌ ، فلو صرّحَ بالمغربِ لم يكنْ إلاّ محمولاً على فعلٍ ، وخالفَهُ المبردُ(١) وكثيرٌ من البصريينَ ، وقولُهُ : أقربُ على طريقتِهم ، لم أعلمْ أنَّ الوجوبَ في اصطلاحِ النحويينَ في هذهِ المسألةِ وما شاكلَها عبارةٌ عنِ الوقوعِ والثبوتِ ، فإذا قالَ القائلُ : لو لمْ يقمْ زيدٌ لم يقمْ عمرٌو فكلاهما قائمٌ ، وكانَ السببُ في قيامِ عمرٍو قيامُ زيدٍ ، وقد تقدّمَ الكلامُ على الصُّورِ الأربعةِ المتصوّرةِ في هذا الكلامِ وما في أخذِهِ كُليّاً منَ الغلطِ ، وإنّما هوَ أكثريٌّ بدليلِ " نِعْمَ العبدُ صُهيبٌ لو لمْ يخفِ اللّهَ لمْ يَعصِه " .

وجوابُ "لو" إذا كانَ فعلاً ماضياً يكونُ باللاّمِ ، وربّما حذفتِ اللاّمُ وأُجيبتْ بالفعلِ فتقولُ : لو قامَ زيدٌ لَقامَ عمرٌو ، وإن شئتَ أن تقولَ : لو قامَ زيدٌ قامَ عمرٌو في الجوابِ .

=== الحماسة في الباب الاول من أبواب الحماسة . شرح الحماسة للتبريزي ١/ ١١-١٢ وهما في الخزانة ٣٠٣/١٠ ، ورواية البيتين في الحماسة :

فلاَ تحسبِي أنّي تخشّعتُ بعدكُمْ ....

ولا أنّ نفسي يَزدَهيها وعيدُكُمْ ....

والشاهد فيه إنابةُ الجملةِ من قوله :"أنّي تخشعتُ بعدكُم"، عن المفعولَينِ لِحَسِبَ ، لأنّ تقديرَهُ : لا تحسبِيني خاشعاً . هذا تأويلُ المرزوقي . شرح الحماسة ٥٤/١ .

(١) ينظر المقتضب ٧٧/٣ ، والمغني ٢٧٠/١ .

وقد تقدمَ أن " لَوْ " تكونُ تمنيًا ، وإذا كانَ كذلكَ لم تحتجْ إلى جوابٍ ، كذا قالَ بعضُ المتأخرينَ (١) ، ومثلَها بقولِهِ : " ألاَ مَاءَ ولوْ كدرًا "، وما قالَهُ غيرُ لازمٍ مِن عدمِ الجوابِ، بل لاَ بُدَّ لهَا من جوابٍ ، كقولِهِ تعالى : ﴿ لَوْ أَنَّ لِي كَرَّةً فَأَكُونَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ ، فإنْ جعلَ ذلكَ لازمًا أيْ حذفَ جوابِهَا فيكونُ باطلاً ، ولو قالَ : وقد يُحذفُ جوابُها كالمثالِ الذي ذكرَ لكانَ أَوْلَى ، والجوابُ لِذِي الجَوابِ يُحذفُ للدَّلالَةِ عليهِ لاَ نُكْرَ في ذلكَ ، وكذلكَ في هذَا المثالِ الذي ذكرَهُ " ألاَ مَاءَ ولَوْ كَدِرًا " معناهُ : لردَّ عَطَشَنَا ، فحذفَ لِلعِلْمِ بِهِ .

وقد قُلنَا : إنهُ لا يقعُ بعدَ " لَوْ " إلا الفعلُ ، فإن وقَعَ بعدَهَا الاسمُ فهوَ على تقديرِ إضمارِ الفعلِ، ومنهُ المثَلُ : " لو ذَاتُ سِوَارٍ لَطمَتْنِي "، لَوْ لَطَمَتْنِي ذَاتُ سِوارٍ لَطمَتْنِي ، ويكونُ مثلَ قولِهِم : إذَا زيدٌ قائمٌ قَامَ عمرٌو ، ولهُ نظائِرُ كثيرةٌ في كلامِ العربِ ، فإن قِيلَ : فمَا تقولونَ في قولِ الشاعرِ: (٢)

لَوْ بِغيرِ الماءِ حَلْقِي شَرِقٌ كُنتُ كَالغَصَّانِ بِالماءِ اعْتِصَارِي

قيلَ : اختلفَ النحويونَ في تخريجِ هذَا البيتِ فمنهُم من قالَ : حَلقِي فاعلٌ بفعلٍ مُضمرٍ، وتقديرُهُ : لو شرِقَ حَلقِي بِغيرِ المَاءِ ، ويُفسِّرُ ذلكَ المضمرَ قولُه : شَرِقٌ ، ويكونُ شرِقٌ في الإعرابِ خبرَ ابتداءٍ مُضمَرٍ تقديرُهُ : هُو شرِقٌ ، وهوَ من أضعفِ الإعرابِ .

---

(١) ينظر رصف المباني ٣٦٠ والمغني ١/ ٢٥٥-٢٦٦ فمابعدها ، وآراء العلماء في هذا .

(٢) الشاهد في الكتاب ٣/ ١٢١ لعدى بن زيد ، والشعر والشعراء ١/ ٢٢٩ وشرح ألفية ابن معطي ٢/ ١١٤٣ والمغني ١/ ٢٦٨ ، والدر المصون ٦/ ٥١٢ والهمع ٢/ ٦٦ والتصريح ٢/ ٢٥٩ وحاشية الصبان ٤/ ٤٠ والخزانة ٨/ ٥٠٨ وشرح شواهد المغني للبغدادي ٥/ ٨٢ ، والشاهد فيه أنه أوقع الجملة الاسمية بعد لو موقع الجملة الفعلية وذلك شاذ .

ومنهم من قال : الضميرَ بَعدَ "لَوْ" في البيتِ "كأنَّ" التي يُضمَرُ فيهـا ضميرُ الأمرِ والشأنِ ، وهوَ اسمُها كأنهُ قالَ : كانَ حلقِي شرقٌ بغيرِ الماءِ، فأضمرَ في "كانَ" اسمَها ، وقولهُ : " حلقِي شَرِقٌ " ابتداءٌ وخبرُهُ في موضعِ نَصبٍ على أنهُ خبرُ كانَ ، وهذا أحسَنُ من طريقِ الإعرابِ الاّ أنهُ ضعيفٌ من جهةِ أنهُ ليسَ فـي الكلامِ ما يدُلُّ علَى هذا الإضمارِ .

والأوْلَى عندِي أن يكونَ حَلقِي شَرِقٌ مبتدأٌ وخبرٌ ، وتكونُ هذهِ الجُملةُ الاسميةُ واقعةٌ موقعَ الجملةِ الفعليةِ ، فكمَا يقعُ الفعلُ الماضِي موقعَ المضارِعِ ، والفعلُ المضارِعُ في موضعِ المَاضِي كذَلِكَ يجوزُ وقوعُ الجملةِ الاسميةِ مكـانَ الفِعليةِ الاّ أنهُ يَقِلُّ تداخُلُ الجملتينِ إحداهُمَا علَى الأخرَى وَترادُفُ إحدَاهُمَا على الأخرَى، ومن ذلِكَ قولُ الشاعرِ / : (١) ١٣٩

وَقَدْ جَعَلَتْ قَلُوصُ ابْنَيْ سُهَيْلٍ مِنَ الأكْوَارِ مَرتَعُهَا قَرِيـبُ

فجعلَ في هذا البيتِ منَ الأفعالِ التي هيَ للشروعِ في الفعلِ، وهيَ مِن أخواتِ أفعالِ المقاربَةِ ولاَ يقعُ خبرُهَا فِي كلامِ العربِ الاّ جملةً فعليةً ، نحوُ قوله : جعلَ زيدٌ يقولُ كَذَا الاّ أنَّ هذا الشاعِرَ أوقعَ الجملةَ الاسميةَ مكانَ الفعليةِ ، وكمايتَناسَبُ الفعلُ المضارِعُ والفعلُ الماضِي مِن حيثُ أنَّ كُلَّ واحدٍ منهُمَا فعلٌ كذلـكَ تتناسبُ الجملُ من حيثُ أنَّ كُلَّ واحدَةٍ من هذهِ الجملةِ الاسمِيَةِ ، والجملـةِ الفعليةِ كَلامٌ تامٌ فوقعَ بعضُهَا مَكانَ بَعضٍ لِذَلِكَ ، وكَذَلِكَ قول الشاعرِ :

* لَوْ بِغيرِ المَاءِ حَلْقِي شَرِقٌ *

---

(١) الشاهد في الدر المصون ٥/٢٨٢ والمغني ١/٢٣٥ وأوضح المسالك ١/٢١٨ والهمع ١/١٣٠ والتصريح ١/٢٠٤ وحاشية الصبان على الأشموني ١/٢٥٩ وشرح شواهد المغني للبغدادي ٤/٣٦١ والدرر ١/١٠٨.

والشاهد فيه أنَّ الجملةَ الاسمية قد استعيرتْ فيهِ مكانَ الجملةِ الفعليةِ قال البغدادي : قال ابن جني في إعرابِ الحَماسَةِ أوقعَ الجُملَةَ مِنَ المبتدأِ والخبرِ موقعَ الجملَةِ مِنَ الفِعْلِ والفَاعِلِ .

فَصـــــلٌ :

وأمّا " لولاَ " فهيَ لفظٌ مشتركٌ بينَ قِسمينِ : قسمٌ لا يقعُ بعــدَهُ الاّ الفعلُ وهيَ التى بمعنَى : هَلاّ ، ولومَا ،وألاّ ، وهُوَ التحضيضُ،و هيَ فِيهِ علَى نوعينِ : تقديمٌ فِي الماضِيَاتِ ،وتَحضِيضٌ فى المستقبلاَتِ ، كقولِكَ : لولاَ فعلتَ كذَا،ولولاَ تفعلُ كذَا .

فإن وَقعَ بعدَهَا الاسمُ فمحمولٌ علَى فِعلٍ مُضمَرٍ ،كقوله :(١)

* لَولاَ الكَمِيَّ المُقَنَّعَــا *

تقديرُهُ : لَولاَ تَعُدُّونَ الكَمِيَّ المقنعَا ، أو:لَولاَ [تَغْلِبُونَ](٢) الكميَّ المُقنعَا أفضَلَ مجدِكُمْ ، وزَعَمَ بعضُهُم أنَّ هذَا التقديرَ لاَ يجوزُ لِمَا يُؤَدِّى اليهِ منَ الاقتصــارِ فِيمَا لا يصحُّ فِيهِ الاقتصَارُ ، وهذَا الذِى قَالَهُ هذَا القائِلُ غَفلَةٌ ،لأنَّ الاقتصارَ ليسَ على هذَا الحدِّ ، وانمَا الاقتصَارُ الاكتَفَاءُ فى الإخبارِ بمَا ذَكَرَ خاصَّةً ولاَ يُقدَّرُ مَعَهُ شــيءٌ ، وهذَا فى البيتِ لا يتمُّ به الكلامُ الاّ بالمقدَّرِ انمَا حُذفَ لدلالةِ الكلامِ عليهِ وليسَ بأبعدَ من قولِهِ :(٣)

انّي ضَمِنْتُ لِمَنْ أَتَانِى مَاجَنَى   وَأبَى فَكَانَ وَكُنتُ غَيرَ غَـــدُورِ

وسأزيدُ هذَا بياناً عندَ الكلامِ علَى شرحِ البيت .

والقسمُ الثّانِى مِن قسمىْ لَولاَ ، وهيَ التي تَجرِى مَجرَى " لو " يدخُولِهَا علَى جُملتَينِ لربْطِ احدَاهُمَــا بِالأخرَى،الاّ أنَّ الجُملَةَ معَهَا نَاقِصةٌ،أى:لاَ يظهـــرُ خبرُ المبتدأ معَهَا،وذلِكَ قَولُكَ : لولاَ زيدٌ لأكرمتُكَ ، ولولاَ زَيدٌ لم أُكْرِمْكَ ، ولايجوزُ:

---

(١) لجرير وقد سبق تخريجه في ص ١٧٨ .

(٢) في الاصل : تعدون ، والصواب ما أثبتناه . وفى رصف المبانى ٣٦٢ لولا تبارزون الكميّ أو تغلبون أو تقتلون ، أو نحو ذلك .

(٣) للفرزدق كما فى الكتاب ١/ ٧٦ والانصاف فى مسائل الخلاف ١/ ٩٥ .

لولاَ زيدٌ بالحضرةِ أوحاضِرٌ ، ولولاَ حضورُ زيدٍ ، ولَم تتفرعْ مَسائلُها الاّ الَى مَعنَييْنِ خاصةً:أحدُهُما : أن تكونَ فيهِ حرفُ امتناعٍ لوجُودٍ بالدّالِ ، وحرفُ وجوبٍ بالباءِ ،لوجُودٍ بالدّالِ ، كقولِكَ : لَولاَ زيدٌ لأكرمْتُكَ ،هيَ فِيهِ حرفُ امتناعٍ لوجُودٍ فسبَبُ امتنَاعِ اكرَامِكَ لوجُودِ زَيدٍ .

وقولُكَ : لولاَ زيدٌ لم أكرمْكَ، هيَ فِيهِ حرفُ وجوبٍ لوجُودٍ أيْ : وجُوبُ اكرامِكَ لوُجودِ زيدٍ ، وإعرابُ زيدٍ عندَ البصريينَ مبتدأٌ وخبرُهُ محذوفٌ حِينَ لم يظهرْ قطٌّ فعلٌ قبلَهُ ، ووقعَ مرفوعاً في أوّلِ الكلامِ فكانَ إضمارُ الخبرِ أولَى من اضمارِ فعلٍ ؛لأنّ في اللفظِ مَا يقومُ مقامَ الخبرِ وهُوَ الجوابُ مُنضمًّا إلَى ذِكرِ المبتدأِ ، وإذَا أضمِرَ الفعلُ لم يَكنْ فِي اللّفظِ مَا يَقومُ مَقامَهُ، وبهذَا يُردُّ قولُ الكسائِيِّ [(١)] : إنَّ المرفوعَ بعدَ لَولاَ فاعلٌ بفعلٍ مُضمرٍ كَما كَانَ يَعودُ بعدَ لَوْ.

والفرقُ بينهُمَا أنّ الفعلَ قد كثُرَ ظهورُهُ بعدَ لوْ ،ولمْ يظهَرْ قطٌّ بعدَ لَولاَ الاّ في قولِ الشاعرِ [(٢)] :

* لَوْلاَ حُدِدْتُ وَلاَ عُذْرَى لِمَحْدُودِ *

وهوَ شَاذٌ ، ووقوعُ الاسمِ مَرفُوعًا بعدَ لَولاَ كثيرٌ ،ومُحالٌ بِناءُ القوانِينِ الكثيرةِ الدورِ علَى مَا يَشذُّ ويندُرُ .

---

(١) ينظر شرح ألفية ابن معطي ٢٧٨/١ ورصف المباني ٣٦٢-٣٦٣.

(٢) الشاهد للجموح أخو بنى ظَفَرٍ بن سليم بن منصور كما فى شرح دِيوانِ الهُذَليينَ ٨٧١/٢ وانظر الأمالى الشجرية ٢١١/٢ وهو من شواهد ابن يعيش فى شرح المفصل ٩٥/١ ، و ١٤٦/٨ وشرح شواهد المغني للبغدادى ١٣٨/٥ والشاهد فيه وقوع الفعل بعد لولاَ ، والتقديرُ : لَوْلاَ الحَدُّ والحرمَانُ . وصدر البيت :

* لاَ دَرَّ دَرِّكِ إنِّى قَدْ رَمَيْتُهُمُ *

وانظر الخزانة للبغدادى ٢٤٧/١ ، والشاهِدُ نَسَبَهُ محمد بن حبيب فى شرح ديوان جريرٍ ٢١١/١ لِرَاشِد بن عبد ربه قَالَ : وكانَ اسمُهُ غاوِيًا فسمَّاهُ رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ بهذا الاسمِ .

ولابن الطراوة[١] فيه مذهب غير ما ذهب / اليه البصريون ، ١٤٠/أ
والكوفيون ، يرى أنه مبتدأ بلا خبر وليس له في اللفظ ما يسد مسد الخبر وهو الجواب ، وليس يبعد ذلك إذ قد تم الكلام من غير تقدير حذف الخبر أو الفعل من قولك : لولا زيد لأكرمتك .

وما يضمر كل واحد من الفريقين إنما يجيء توكيداً والخبر لا يكون توكيداً ، ألا ترى أن قولك : لولا زيد بمعنى لولا حضور زيد ، فما تقدرون بعد زيد من خبر أو قبله من فعل هو خبر عن الفاعل غير مستقيم ، كما لا يستقيم لو برز الاسم الذي قام زيد مقامه ، فكما لا يستقيم تقدير شيء مع قولك : لولا حضور زيد لأكرمتك ، وذلك لا يستقيم مع قولك : لولا زيد لأكرمتك الذي ناب مناب لولا حضور زيد .

قلت : والحق في هذه المسألة أن الاسم الواقع بعد لولا هذه التي هي حرف امتناع لوجود هو مرفوع بالابتداء ، وخبره ملتزم حذفه لدلالة المعنى عليه ، إذ معنى قولهم : لولا زيد لأكرمتك ، لولا زيد حاضر لأكرمتك ، فالتزموا حذف الخبر لدلالة الكلام وسياق الحال عليه .

وقال بعض المتأخرين وأظنه السهيلي[٢] - رحمه الله - إذا كان خبر المبتدأ الواقع بعد لولا من مقتضى المعنى حذف الخبر كما قالت جماعة البصريين ، وإن كان غير مقتضى من المعنى أظهر ، وذلك كقولك : لولا زيد متكلم ، لأنه لو كان يحذف هنا لم يكن في الكلام ما يدل عليه ، وأجيب عن هذا بأن قيل له : إذا كان ما قلته ومثلت به كانت العبارة عن هذا بأن يقولوا : لولا زيد ، حتى يقع بعدها المبتدأ دون خبر مظهر ، إذ دلالة المفهوم كدلالة المنطوق به في إفادة المعنى ، ولا سيما مع ما انضم إلى ذلك من إصلاح اللفظ بلزوم الإتيان بالجواب حتى يصير المبتدأ غير مذكور وحده ، بل يعود جملة كحاله لو أظهر خبره .

---

(١) انظر رأي ابن الطراوة في المغني ١/٢٧٤ .

(٢) ينظر نتائج الفكر ٣٤٨-٣٤٩ .

وجوابُ " لولا " وإن لَمْ يكنْ لَهُ تعلقٌ بالمبتدإِ الواقِعِ بعدَها فقد أشبهَ ما يكونُ لهُ بالمبتدإِ تعلُّقٌ، وهذا مِنَ المعنَى المُعتبرِ عنهُ بإصلاحِ اللفظِ ويَجري في هذهِ الصِّناعةِ كثيرًا، وقدْ بَوَّبَ ابنُ جِنّي (١) بابًا مِنهُ في الخصائِصِ، فَقِيلَ لِقائِلِ هذا : مَا الدَّلِيلُ على صحةِ هذهِ الدَّعوى ؟ فَاستدَلَّ بحديثٍ عنهُ عليهِ السلام وبَبيتٍ لعلقمَةَ زَعَمَ أَنَّ الخبرَ مُصَرَّحٌ بِهِ بَعدَ المبتدإِ الواقِعِ بَعدَ لولا لَمَّا كانَ غيرَ مُقتضى من غيرِ جِهةِ مفهومِها ، أَمَّا الحديثُ فقولُهُ عليهِ السلام لعائشةَ - رضيَ اللهُ عنها - " لولاقومك حديثٌ عَهدُهُمْ بِكُفرٍ لأقَمتُ الكعبَةَ على قواعِدِ ابراهِيمَ " (٢) وأما البيتُ فقولُ علقمة : (٣)

فَواللَّهِ لَولاَ فَارِسُ الْجَونِ مِنهُمُ ... لآبُوا خَزَايَا والإِيَابُ حَبِيبُ

ووجهُ الدَّليلِ مِنَ الحديثِ والبيتِ أَنَّ قولَهُ عليه السلام " لَولاَ قَومُكِ حَدِيثٌ عَهدُهُمْ بِكُفرٍ "، عَهدُهُمْ فيهِ مبتدأٌ ، وحديثٌ خَبَرُهُ ،والجملَةُ في موضِعِ الخبرِ لِقولِهِ (قَومُكِ)، وأمَّا وجهُ دَليلِهِ مِنَ البيتِ فقولُه : (فَارِسُ الْجَونِ مِنْهُمُ)جَعَلَ منهُم خبرَ الفارِسِ،وهوَ المرفوعُ بالابتداءِ بعدَ لولاَ ،واستدلاَلُه بِمَا استدلَّ بهِ مِنَ الحديثِ والبيتِ لاَ يَنُصُّ على صحةِ مَقصدِهِ من أَنَّ خَبَرَ المبتدإِ الوَاقِعِ

---

(١) ينظر الخصائص ١/ ٣١٢.

(٢) الحديث أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب العلم،باب مَنْ تَركَ بعضَ الاختيارِ مَخافَةَ أن يقصرَ فهمُ بعضِ الناسِ عنهُ فيقعُوا في أشَدَّ منه ١/ ٤٠ وفي كتاب الحج باب فَضلِ مَكةَ وبُنيانِها ٢/ ١٥٦ وفي كتاب التفسير في سورةِ البقرة ، بَابُ واتَّخِذُوا من مَقامِ ابراهِيمَ مُصَلًّى ٥/ ١٥٠ ومالك في الموطأ بشرح تنوير الحوالك ١/ ٣٣٢ وانظر زاد المسلم فيما اتفق عليه البخاري ومسلم ٢/ ١٤١.

(٣) الشاهد لعلقمة ، ديوانه ٤٣ والمفضليات ٣٩٤ والستة الجاهليين ١٤٧ والبسيط لابن أبي الربيع ٥٩٤.

بعدَ لولاَ / يظهرُ إذَا لم يكنْ مُقتضًى من مفهومِ الكلامِ ، واستدلالُهُ إذَا لَمْ ١٤٠/
يكنْ نصاًّ على مَقصودِهِ، وكأنَّ أصلَ الكلامِ :"لولاَ قومُكِ لأقمتُ البيتَ على قواعـــدِ
إبرَاهِيمَ"، ثم قالَ : عهدهُمْ بالكفرِ حديثٌ كأنَّ ذلكَ الكلامَ جوابٌ لِمَنْ قـــالَ :
ما بالُ هؤُلاءِ القومِ يُمتنعُ من ذَلِكَ لأجلِهِمْ ؟ فقِيلَ لَهُ : عهدُهُمْ بالكُفـــرِ
حديثٌ ، كما قالَ سبحَانهُ : ﴿ وَعَدَ اللَّهُ الذِينَ آمَنُوا وَعمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُــمْ
مَغْفِرَةٌ وَأجْرٌ عَظِيمٌ ﴾ (١)، فقولُه تَعالَى : ﴿ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وأجْرٌ عَظِيمٌ ﴾ تفسيرٌ
للموعودِ بِهِ، وهذَا إذَا تفقدتَّهُ في كلامِ العربِ وجدتَّهُ كثِيرًا ، فَإذَا احتملـــتْ
الجملةُ مِن قولهِ عليهِ السلام "حَدِيثٌ عهدُهُمْ بِكُفرٍ" أن تكونَ تفسيرًا للسبَــبِ
المانِعِ من بناءِ الكعبَةِ علَى قواعدِ إبرَاهِيمَ ، ويحتمِلُ أن تَكونَ الجملَةُ خبـــرًا ،
كمَا زعمَ المخالِفُ، وسَقَطَ كونُ الجملةِ خَبراً لاِحتمالِ التفسيرِ للسبَبِ المَانِعِ .

فلزِمَ إبقَاءُ القَانُونِ كُلِّياً من أنه لا يُنطَقُ بخبرِ المبتدأِ الوَاقِعِ بعــدَ
لَولاَ ، وقدْ قلنَا :إنَّ العربَ لاَ تقولُ : لَولاَ زيدٌ متكلمٌ، بلْ تقولُ هُنَا : لولا كَلامُ
زيدٍ لفعلتُ كَذَا ، وكذَلِكَ مَا كانَ من نوعِهِ .

وعلَى أنَّ الروايَةَ التي استدلَّ بِهَا الخصْمُ ، زَعَمَ الأستاذُ أبوالحسين
ابن أبي الربيع (٢) - رحمه الله - أنهُ لم يرَهَا مِن طريقٍ صَحِيحٍ وإنمَا هيَ شَيءٌ
اعتُرِضَ بِهِ ، ولعلَّهُ لم يأتِ مِن طريقٍ يُعوَّلُ عليهِ ، وإن ثَبتَ فوجهُهُ مَا ذكرتُـــهُ ،

---

(١) الآية ٦ من سورة المائدة.

(٢) قال ابن أبي الربيع : "واحتجوا أيضا بقوله - صلى الله عليه وسلم - لولاَ قومُكِ حديثٌ عهدُهم بكفرٍ لأقمتُ البيتَ على قواعِدِ إبراهِيمَ " والكلامُ في هذَا الحديثِ من وجهينِ : أحدُهُمَا : أنَّ الروايـــةَ الصحيحة في الحديثِ ، لَولاَ حِدْثَانُ قومِكِ بِالكفْرِ ، كذَا رَواهُ مَالِكٌ في موطأه ، وهذِهِ الروايةُ لم أرهَا في الصِّحاحِ فيبعدُ الأخْذُ بِهَا. الثاني: أنه يمكنُ أن يكونَ "حديثٌ عهدُهُمْ بِكُفرٍ " جملةٌ اعتراضِيةٌ ، والأصلُ : لولاَ قومُكِ لأقمتُ البيتَ علَى قواعدِ إبراهِيمَ ، ثُمَّ قدَّرَمَا يقولهُ : وَمَا شأنُ قومِي ؟ ، فَقال - صلى الله عليه وسلم -: حديثٌ

===

والرّوايات المشهورات في ذلك " لولا حِدْثانُ قومِكِ بالكفرِ لفعلْتُ " و" لولا حداثةُ قومِكِ بالكفرِ لنقضتُ البيتَ " ،و" لولا حداثةُ عهدِ قومِكِ بالكفرِ " ، و " لولا حداثةُ عهدِهم بالشّركِ " ، و" لولا أنّ قومَكِ حديثُ عهدُهم بالجاهليّةِ " ، و " لولا أنّ قومَكِ حديثُ عهدٍ بجاهليّةٍ " ، و " لولا أنّ قومَكِ حديثُ عهدٍ بشركٍ " ، و " لولا أنّ النّاسَ حديثٌ عهدُهم بكفرٍ " ، و " لولا أنّ قومَكِ حديثٌ عهدُهم بالجاهليّةِ " ، وهذهِ الرواياتُ كلُّها مُخرّجةٌ(١) مِنَ الموطأ والبُخاري ومسلم ، وليسَ في واحدٍ منها ما يُعترضُ بهِ على لزومِ حذفِ الخبرِ بعدَ لولا ، والله أعلم .

وأمّا ما قالهُ الكوفيونَ مِن أنّ الاسمَ المرفوعَ بعدَ " لولا " فاعلٌ بفعلٍ محذوفٍ تقديرُهُ : لو زالَ زيدٌ لأكرمْتُكَ ، ثمّ حذفَ الفعلَ وجعلَتْ " لا " مكانَهُ(٢) كما قالوا : " أمّا أنتَ منطلقًا انطلقتُ معَكَ " التقديرُ : إن كُنتَ منطلقًا، فحذفتْ " كانَ " وجعلتْ " ما " مكانَها ، و" أنتَ " هنا اسمُ " كانَ " محذوفةً، ومنطلقًا خبرُها .

الجوابُ : أنّ الحرفَ لا يَقوى أنْ يحذفَ الفعلُ ويُجعلَ مكانَهُ ، وإنّما فعلتْ العربُ ذلكَ في كانَ في هذا الموضعِ لضعفِ كانَ ؛ لأنّها مجردةٌ عنِ الحدثِ بدليلِ أنّها لا تؤكّدُ بهِ، فلا تقُلْ كانَ زيدٌ قائمًا كونًا، وقدْ تقدّمَ ضعفُ كانَ في بابِها ، وهذهِ لولا إذا دخلتْ على الظاهرِ فلا يكونُ إلاّ مرفوعًا ، والكلامُ فيهِ ، كما تقدّمَ .

=== عهدُهم بكفرٍ، ويكونُ حديثُ خبرًا مُقدّمًا وعهدُهم مبتدأً وبكفرٍ متعلّقٌ بحديثٍ . وإذا نظرتَ كلامَ العربِ وجدتَ فيهِ هذا كثيرًا فقدْ صحّ بِمَا ذكرتُهُ أنّ خبرَ لولا لا يجوزُ إظهارُهُ . البسيط ٥٩٤-٥٩٥ .

(١) في الأصلِ كُلُّها مخرجةٌ كُلُّها والسياق يعطي حذف المكرر .

(٢) ينظر رصف المباني ٣٦٢-٣٦٣ وفيه رأى الكوفيينَ في هذهِ المسألةِ .

وإذا دَخلتْ علَى الضميرِ فالأكثرُ أن يَكونَ ضميرَ رفعٍ ، ويكونَ على حسَبِ ما تقدَّمَ في الظاهِرِ ، ويكونَ قَليلاً ضميرَ خفضٍ فتقولُ : لولاكَ ، ولولاهُ لفعلتُ كذا ، ومِنْ شواهِدِ دخولِ لَولاَ على ضميرِ الخفضِ قولُ الشاعرِ:(١)

وَكَمْ مَوطِنٍ لَولاَىَ طِحْتَ كَمَا هَوَى ... بِأَجْرَامِهِ من قُنَّةِ النِّيقِ مُنْهَوِى

ومنهُ قولُ الراجِزِ:(٢)

* لَولاكَ هَذَا العَامَ لم أَحْجُجِ *

قَالَ أبُو الحَسَنِ الأخفَشِ رحمه الله: الضميرُ المخفوضُ وُضِعَ موضِعَ المرفُوعِ ، وهَذا الذِي قالَه مُعترَضٌ ، لأنَّ الضميرَ الذى فُرِضَ لَا يكونُ الاَّ / مُتَّصِلاً ، ولا يتصِلُ الضميرُ الاَّ بعامِلِهِ ، ولَولاكَ عندَهُ ليستْ بعامِلَةٍ وانمَا هُوَ فى مَوضِعِ مَرفُوعٍ بِالابتداءِ ، والابتداءُ عَامِلٌ مَعنَوِىٌّ ، ولاَ يكُونُ الاتِّصَالُ الاَّ بملفوظٍ بِهِ والصحيحُ مَاذَهَبَ إليهِ سيبويهِ(٣) - رحمه الله - وأصحابُهِ وهُوَ أنَّ لَولاَ تنزَّلَتْ مَعَ /١٤١/

---

(١) الشاهد ليزيد بن الحكم كما في سيبويه ٣٧٣/٢-٣٧٤ والكامل ٣٤٥/٣ وهو في الخصائص ٢٥٩/٢ والمنصف ٧٢/١ ، والانصاف ٦٩١ ، والأمالي الشجرية ٢١٢/٢ وشرح المفصل لابن يعيش ١١٨/٣ و ٢٣/٩ والبسيط ٥٩٥/١ ، وشرح ألفية ابن معطي ٣٧٩/١ ورصف المباني ٣٦٤ وشرح ابن عقيل ٦/٣ والاشموني ٢٠٦/٢ والشاهد فيه أنَّ الضميرَ بعدَ لولاَ مجرورٌ عندَ البصريينَ ، وضميرُ رَفعٍ وقَعَ موقعَ المجرورِ عندَ الكُوفيينَ والاخفش .

(٢) الشاهد لعمر بن أبي ربيعة ، ديوانه ٨٠ وهو في الانصاف ٦٩٣ دُونَ نسبةٍ والأمالي الشجريةِ ١٨١/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١١٨/٣ وشرح ألفية ابن معطي ٣٧٨/١ والدرر ٣٣/٢ ، وصدره :

* أَوْمَتْ بِعَيْنَيْهَا مِنَ الهَوْدَجِ *

والبيتُ ليسَ من الرَّجَزِ كَمَا قَالَ المصنفُ ، ولكنه مِن بحرِ السَّريعِ .

(٣) ينظر مذهب سيبويه في هذه المسألة في الكتاب ٣٧٣/٢ .

الضميرِ في لغـةِ من يقولُ: لَولاكَ ولَولاهُ منزلةَ الباءِ في بحسبِكَ زيدٌ ، ألاَ ترى أنَّ حسبكَ مرفوعٌ بالابتداءِ، ودخلتْ الباءُ عليهِ وعملتْ عَمَلَهَا المعهودَ لَهـا ، وهوَ الخفضُ فشبهتْ بِهَا لَولاَ ؛ لأنَّ كلَّ واحدةٍ منهُمَا حرفٌ يخفضُ الاسـمَ قد دخَلَ علَى المبتدأ فعملتْ في المبتدأ الخفضَ لِذلكَ.

وهذا لم تفعلْهُ العربُ إلاَّ معَ الضمير قليلاً والأكثرُ ما جاءَ بهِ القرآنُ، وهوَ دخولُهَا على الضميرِ المنفصلِ نحوُ قوله تعالَى : * لَولاَ أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ *(١). وذهبَ المبردُ (٢) إلى أنَّ ذلكَ مِمَّا اختصَّ بِهِ الشعرُ للضرورةِ ، فهذا يدلُّ علَى قِلتِهِ وضعفِهِ ،لأنهُ تشبيهٌ بعيدٌ وجارٍ على غيرِ قياسٍ .

ونظيرُ هذا قولُهُم : " لَدُن غدوةً "(٣) ، ألاَ ترى أنَّ لَدُن مـعَ غدوةٍ نزلتْ منزلةَ المنونِ فنصبتْ ما بعدَهَا، ولَم تفعلْ العربُ ذلكَ إلاَّ مـعَ غُدوةٍ خاصَّةً، وتشبيهُ " لَدُنْ " الذِي ينصبُ ما بعدَهُ أبعدُ من تَشبيهِ لولاَ بحرفِ الجرِّ ، والله أعلم. فهذِهِ نكتَةٌ وبَسطُها في الكتاب .

مسألة : إذا وقعتْ «أنَّ»المفتوحةُ بعدَ «لوْ»فما موضعُها منَ الإعرابِ ؟

وذلكَ نحوُ قوله تعالَى : * لَوْ أَنَّ اللَّهَ هَدَانِي لَكُنتُ مِنَ الْمُتَّقِينَ *(٤)، وتقولُ : لَو أنَّكَ جِئْتَـنِي لأحْسَنْتُ إليكَ ، وقَالَ امرؤُ القيسِ :(٥)

* فَلَو أنَّ مَا أَسْعَى لأدْنَى مَعِيشَةٍ *

---

(١) الآية ٣١ من سورة سبأ .

(٢) ينظر مذهب المبرد في الكامل ٣ / ٣٤٥ وشرح ألفية ابن معطي ١ / ٣٧٩ .

(٣) ينظر الكتاب ٢ / ٣٧٥ .

(٤) الآية ٥٧ من سورة الزمر .

(٥) الشاهدُ لامرئ القيس ،ديوانه ٣٩ وهو في الكتاب ١ / ٧٩ والمقتضب ٤ / ٧٦ والخصائص ٢ / ٣٨٧ والستة الجاهليين اختيار الأعلم ٥٢ والإنصاف ٨٤ وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ٧٩ والمغني ١ / ٢٥٦ وشرح شواهده للبغدادي ٥ / ٣٥ ، والشاهد فيه أن لو يفهم منها عدمُ وقوعِ الفعلِ ، ولهذا يصح تعقيبُه بحرفِ الاستدراكِ داخلاً علَى فعلِ الشرطِ . وعجزه :

* كَفَانِي ـ ولَمْ أَطلبْ ـ قَلِيلٌ مِنَ المَالِ *

قيلَ : تكونُ في موضعِ رفعٍ علَى أنّها فاعلةٌ بفعلٍ مضمرٍ تقديرُه: فلو ثبتَ أنَّ اللهَ هداني لكنتُ مِنَ المُتقين، أو فلَوْ كانَ أنَّ اللّهَ هدانِي على أن تكونَ كانَ تامةً بمعنَى الثبوتِ ، وأجازَ بعضُ النحويينَ (١) فيهَا أن تكونَ أنَّ ومَا عملتْ فيه في موضعِ رفعٍ بالابتداءِ ، وخبرُ الابتداءِ محذوفٌ ، وهوَ خطأٌ ؛ لأنَّ "لو" لا يقعُ الاسمُ الصريحُ مبتدأً بعدَهَا ، فلا يَقعُ بعدَهَا الاسمُ المؤَوَّلُ مبتدأً ؛ لأنَّ المُؤَوَّلَ محمولٌ على الصريحِ فِي أحكامِه ، وأمّا قولُ امرئِ القيس :

* فلَوْ أنَّ مَا أسْعَى لأدنَى مَعيشَةٍ *

فما مع الفعلِ بتأويلِ المصدرِ، فتكونُ اسمَ أنَّ ، ويجوزُ أن تكونَ "مَا" كافةً، ولا يكونُ لأنَّ اسمٌ ولاَ خبرٌ ، وهيَ فِي كلاَ الوجهينِ علَى أنّها رفعٌ ، على أنّها فاعلةٌ بفعلٍ مضمرٍ كأنهُ قَالَ : لو ثبَتَ سَعْيِي لأدنَى مَعيشةٍ.

وإذا وقعتْ أنَّ المفتوحةُ بعدَ لولاَ ، نحو قولك : لولاَ أنّك جِئْتَني لأهنْتُكَ .

قيلَ : تكونُ هِيَ وَمَا عمِلتْ فيهِ في موضعِ رفعٍ بِالابتداءِ ؛ لأنَّ لَولاَ هذِهِ لاَ يقعُ بعدَهَا إلاّ الابتداءُ .

وأمّا القسمُ الثّانِي مِن أقسامِ لَولاَ : فأنْ تكونَ تحضيضًا فلَا يقعُ بعدَهَا إلاّ الجملةُ الفعليةُ ويكونُ الفعلُ بعدَهَا ظَاهِرًا ومَحذوفًا ، فإذا كانَ

---

(١) قال ابن هشام في المغني ١/٢٦٩ - ٢٧٠ "المسألة الثانية تقعُ أنَّ بعدَهَا كثيرًا وموضعُها عندَ الجميعِ رفعٌ، فقالَ سيبويه بالابتداءِ ولا تحتاجُ إلى خبرٍ لاشتمالِ صِلتِها على المسنَدِ والمُسنَدِ اليه واختصتْ من بين سائرِ مَا يُؤَوَّلُ بالاسمِ بِالوقوعِ بعدَ لوْ ، كمَا اختصتْ غُدوةٌ بالنصبِ بعدَ لدُنْ والحينِ بالنصبِ بعدَ لاَتَ ، وقيلَ : على الابتداءِ والخبرُ محذوفٌ ، ثم قيلَ : يقدرُ مقدمًا أيْ: لو ثابتٌ ايمَانُهم . . وذَهَبَ المبردُ والزجاجُ ، والكوفيونَ إلى أنهُ علَى الفاعِليةِ ، والفعلُ مقدرٌ بعدَهَا أيْ : لَوْ ثبتَ أنهُم آمنوا ، ورُجِّحَ بأنَّ فِيهِ ابقاءُ لو على الاختصاصِ بالفعلِ .

ظاهرًا فيكونُ مقدمًا ومُؤخرًا (١) فتقولُ : لَولَا ضربتَ زيدًا،قال اللهُ تعالَى :
﴿ لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا ﴾ ، (٢) وتقُولُ : "لولَا زيدًا" لمَن يقولُ : " اضربْ عمرًا " ،أيْ : هَلاَّ ضربتَ زيدًا .

فإنْ قيلَ : فإذَا كانتْ حروفُ التحضيضِ لَا تَطْلُبُ إلاَّ الأفعالَ فلِمَ وليتْهَا الأسماءُ ؟ ولمَ لم تكُنْ كَـ"قَدْ" ، ولَمْ ، ولَمَّا / وكجميعِ نَواصِبِ الأفعالِ ١٤١/ب فإنَّها لا تَليهَا إلاَّ الأفعالُ ظاهرةً ،فلا تقولُ : قَدْ زيدًا ضربتُهُ ، ولَا لَمْ زيدًا أَضْرِبْه ، ويكونُ زيدًا في جميعِ هذَا منصوبًا بإضمارِ فعلٍ ؟ قلتُ : لأنَّ التحضيضَ شبيهُ الأمرِ من جهةِ المعنَى وقريبٌ منهُ ، لأنكَ إذَا قلتَ : لولَا تضربُ زيدًا فالمعنَى : الأَوْلَى لَكَ أنْ تضربَ زيدًا، فما بَالُكَ لا تفعَلُ ؟ ، فمعنَى ذَلكَ حملُهُ علَى الفعلِ فهُوَ بمنزلةِ طلبِ الفعلِ ، واقتضَائِهِ منَ الأمرِ ، والأمرُ يتقدمُ فيهِ الاسمُ على الفعلِ فتقولُ : زيدًا اضربْ،وتحذفُ منهُ الفعلَ فتقولُ لمنْ رأيتَهُ قد أشالَ (٣) سوطًا ، أو شَهَرَ سيفًا : زيدًا ، التقديرُ : اضربْ زيدًا ، أو اقتلْ عمرًا ، فقدمُوا في التحضيضِ الفعلَ ، وأضمرُوهُ فقَالُوا : لَولَا زيدًا ضربتَ ، ولولَا زيدًا ضربتَهُ .

فإن قلتَ : فهلاَّ قدَّمُوا الاسمَ علَى الحرفِ فقالُوا: زيدًا لَولَا ضربتَ حتَّى يكونَ الحذفُ واليًا للفعلِ الذى يطلبُهُ ؟

قلتُ : حروفُ التحضيضِ حروفُ صدُورٍ فلَا يَتقدمُ عليهَا ما كَانَ في حيزِهَا بمنزلةِ حروفِ الاستفهامِ ، وحروفِ الشرطِ ، وجميعُ ما ذكرتُ لَكَ في لَولَا يجوزُ في حروفِ التَحضِيضِ كلِّهَا ، فأمَّا قولُ الشاعرِ : (٤)

وَنُبِّئْتُ لَيلَى أَرْسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ إلَيَّ فَهَلَّا نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا

---

(١) انظر تفصيل هذا في الكتاب ١/ ٩٨ .
(٢) الآية ١٣٤ من سورة طه .
(٣) في اللسان (شول) أشال : رفع.
(٤) تقدم في ص ١٦٩ .

فَضرورةٌ وخروجٌ عنِ القياسِ ، وجَعلُ الجملةِ الاسميةِ مكانَ الفعليةِ .

وَهذِهِ الحروفُ الاربعةُ التي هيَ : لولا ، وهلّا ، ولومَا ، وألا ، تكونُ لِلتحضِيضِ وتكونُ للعرضِ وأحكامُهَا فى التحضِيضِ والعرضِ وَاحدَةٌ .

فتقولُ : لولاَ ضربتَ زيدًا ، ولَولاَ زيدًا ضربتَ على جهةِ العرضِ ، وانمَا الفرقُ بينَ التحضِيضِ والعرضِ مِن جَهةِ المعنَى ؛ لأنكَ فى العرضِ تَعرضُ عليهِ الشيءَ لينظرَ فيهِ ، وفى التحضِيضِ تقولُ إنّهُ الأَوْلَى ، والأليَقُ بِهِ أن يُفعَلَ ، فَهلّاَ تتركُهُ ولاَ يفُوتُكَ ، ولذَلِكَ يَستغنِى النحويونَ بذكرِ أحدِهِمَا عنِ الآخرِ ؛ لأنَّ الحروفَ واحدةٌ والأحكَامُ كذلِكَ .

وإنمَا كانتْ حروفُ التحضِيضِ طالبةً بالفعلِ ؛ لأنَّ التحضِيضَ طالِبٌ بالفعلِ لاَ بِالأعيانِ إذْ لاَ يصحُّ مِنَا فِعلُهَا ؛ لأنَّ الجسومَ لا يصحُّ مِنَا كَسبُهَا ، ولا يتعلَّقُ بِهَا قُدرتُنا ، وإنمَا تتعلَّقُ قُدرتُنا بالمعَانِى التي هيَ الأعْراضُ فى اصطلَاحِ المتكلِّمينَ .
ولا تتوهمُ من هذا أنَّ الأعراضَ أفعالٌ لَنَا أيْ : مُخترعَةٌ لَنا ، بلْ تَعلُّقُ قُدرتِنَا بِهَا تَعلُّقُ مقارَنةٍ لاَ تأثِيرٍ (*) ، واللهُ تعالى هوَ المخترِعُ لجميعِ الأفعالِ .

رجع ، ولأجلِ أنَّ التحضِيضَ طالبٌ بالفعلِ قَالَ أبُوعليٍّ الفارسيّ (١) : لأنَّ التحضيضَ لاَ يقعُ بالأعيَانِ إنّما يَقعُ بِالمعَانِى ، فإذا كَانَ التحضِيضُ طَالِبًا بالفعلِ فَمتَى جئتَ بحرفِ التحضِيضِ كأنكَ جئتَ بِالفعلِ ؛ لأنهُ طالِبهُ ، ولو جئتَ بالاسمِ بعدَ الفعلِ تجعلُه مبتدأ ، ألاَ ترى لو قلتَ : قامَ زيدٌ ، أو ضربتُ زيدًا لم يكن بُدٌّ من حملِ الاسمِ على الفعلِ لتقدمِهِ وطلبِهِ ، فكذلِكَ إذا تَقدَّمَ قبلَ الاسمِ ما يطلبُ الفعلَ و يقتضِيهِ ، والله أعلم .

وأنشد أبو القاسم - رحمه الله - فى الباب : (٢)

تَعُدُّونَ عَقرَ النِّيبِ أَفْضَلَ مَجدِكُمْ   بَنِي ضَوْطَرَى لَولاَ الكَمِيَّ المُقَنَّعَا

---

(١) الايضاح ١/٧٤ .

(٢) الجمل ٣١١ وتقدم في ١/١٨١ .

(*) يرد على القدرية ، ينظر الفرق بين الفرق ١١٥ .

البيتُ لجريرٍ يهجو به الفرزدقَ قال أبو الحسن / بنُ خروفٍ (١) - رحمه الله -: ١٤٢/١
ومعنى " تَعدُّونَ ": تَحسُبونَ بِضَمِّ السِّينِ مِنَ العَدِّ لاَ مِنَ الظَّنِّ .

"وأفضلَ" نَعتٌ للعقْرِ أو بدَلٌ مِنهُ ،"والنِّيبُ" جمعُ نابٍ وهيَ المُسِنَّةُ من الإبِلِ ،و "الضَّوطَرى " المرأةُ الحمقاءُ ، و "الكميُّ " الشُّجاعُ ،و "المقنَّعُ" الذى في رأسِهِ البيضَةُ أو المِغفَرُ ، وهو مِمَّا يسترُ الرأسَ من نوعِ الدروعِ ، والمعنى : تَعدُّونَ عقرَ النيبِ الذى هُوَ أفضلُ مَجدِكُمْ ، أو تَعُدُّونَ أفضلَ مجدِكُم على البَدلِ ، وَظنَّ بعضُ الناسِ أنَّ عَدَّ كحسِبَ فَعدَّاها إلى اثنينِ فأخطأَ مِن وجهَيْنِ :

أحدُهما : أنْ ما وجد عَدَّ بمعنَى اعتقَدَ .

والثاني : إعمالُها عملَ حسبتُ فعدَّاها إلى اثنينِ ،وحرَّفَ المعْنَى ، وإنَّما هيَ من قوله : (٢)

عَدَدتَ قُشَيْرًا إذْ عَدَدتَ فَلَمْ أُسَأْ ... بِذَاكَ وَلَمْ أزْعُمْكَ عَنْ ذَاكَ مَعزِلاَ

ومثلُه : (٣)

لَقَدْ سَرَّنِي أنْ لاَ تَعُدَّ مُجاشِعٌ ... مِنَ المَجْدِ إلاَّ عَقْرَ نَابٍ بِصَوْأَرِ

قلتُ : جَعلُ تَعدُّونَ في النِّيبِ مِن عَدَّ يَعُدُّ إذا حَسِبَ لاَ مِنْ حَسبَ بِمعْنَى ظَنَّ هُوَ مَذْهَبُ ابنِ خَروفٍ وشيخِهِ (٤) أبِي بكر بن طَاهِر (٥) المَعروفِ بِالخِدَبِّ ،

---

(١) هذا القولُ نسبَهُ ابنُ بزيزَةَ في غايةِ الأمل ٥٧٦/٢ لأبِي بكرِ بنِ طاهِرٍ المعروفِ بالخِدب .

(٢) الشاهد للنابغة الجعدى ، ديوانه ١١٤ وهو من شواهدِ الكتاب ١٢١/١ وانظر معجم شواهد النحو ١٣٦ .

(٣) الشاهد لجرير ،ديوانه ٨٨٤ والنقائض ٩٥٥ والأمالي والنوادر ٥٣/٢ والحلل في شرح أبيات الجمل ٣٢١ واللسان (ضطر) .
وصوءر : مَوضِعٌ على مسيرةِ يومٍ مِنَ الكُوفةِ . وقدْ سَاقَ صاحبُ اللسان قِصَّةَ تلكَ المفاخرةِ التي جرتْ بينَ غالبٍ والدِ الفرزدقِ وسُحيمِ بنِ وُثيلٍ .

(٤) في الأصلِ : وشيخنا/أبو بكر وهو تصحيفٌ ؛لأنَّ ابنَ طاهِرٍ يَبْعُدُ أن يَكونَ شيخًا للخفاف .

(٥) ينظر غاية الامل في شرح الجمل لابن بزيزة رسالة دكتوراه بتحقيق محمد غالب عبد الرحمن ٥٧٦/٢ .

وقد خولفا في ذلك .

وأمّا ادعاؤه أنه يؤدّي ذلك إلى الاقتصار في باب ظننت، وهو لا يصح .

قلت : مسلمٌ أنّ الاقتصارَ في ظننتُ ووجوبَ الاعتقادِ به، وعدّ بمعناها لا يصحُّ ، وليسَ ذلكَ في البيتِ اقتصارًا، بلْ هُوَ حذفٌ للدّلالةِ على المحذوفِ ، ويصحُّ في بابِ ظننتُ ، ونظيرُهُ قوله تعالى : * وَلَا يَحْسَبَنَّ الذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَهُمْ * (١) ، إذْ هُوَ في الآيةِ فَصْلٌ، والفصلُ لا يكونُ إلاّ بينَ المبتدإِ ونواسخهِ فتقديرُ الآيةِ المكرمةِ : بُخْلُهُمْ هُوَ خيرٌ لهُمْ، ويكونُ بُخْلُهُمْ مفهومًا مِن يَبْخَلُونَ، فيكونُ مِنَ الضميرِ الذِي يُفَسِّرُهُ مَا قبلَهُ بوجهٍ مَا ، كَمَا قَالَهُ الجزوليُّ (٢) - رحمه الله - في عدّه مفسراتِ الضميرِ، فيكونُ تقديرُ البيتِ :

تَعدُّونَ عقرَ النيبِ أفضلَ مجدِكُمْ بَنِي ضَوْطَرَى لولاَ الكَمِيَّ المُقَنَّعَا

أيْ: لولاَ تَعدُّونَ الكميَّ المُقنَّعَا أفضلَ مَجدِكُمْ فحذفَ أفضلَ مَجدِكُمْ لدلالةِ أفضلَ مجدِكُمْ الأولِ عليهِ ، و هَذَا كَمَا يَقولُ القَائِلُ : ظننتُ زَيدًا عَالِمًا ، فتقولُ أنتَ : وَكذلِكَ خَالدًا أيْ: ظننتُهُ عَالِمًا ، وقبلَ البيتِ :

فَإِنْ تَذْكُرُوا جَدَّ الفُقَيمِيِّ غَالِبًا وَلاَ المَعْرُ عندَ المَنْقَرِيِّ المُضَيَّعَا (٣)

سَأذْكُرُ مَا لَوْ تَذْكُرُوا عِندَ منقَرٍ وَأُثْنِي بِعَارٍ مِنْ حَمِيدَةَ أشْنَعَا

---

(١) الآية ١٨٠ من سورة آل عمران .

(٢) المقدمة الجزولية في النحو ٥٨ .

(٣) ديوان جرير ٢/٩٠٦ قبل بيت الشاهد بستة عشر بيتا ، أمّا البيت :

* فَإِن تذكُروا جَدَّ الفُقَيمِيِّ غَالِبًا * ... الخ

فلم أعثر عليهِ في الدّيوان .

وحذفُ جَوابِ "لو" أكثرُ من حَذفِ جَوابِ "لَولاَ"، ومنهُ قَولُهُ تعالى :
﴿ وَلَوْ أَنَّ قُرآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ المَوْتَى ﴾ (١)،
المعنى -والله أعلم- لَكانَ هذَا القرآنُ ، ومنهُ ﴿ وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ ﴾ (٢)
﴿ وَلَوْ تَرَى الذِينَ ظَلَمُوا ﴾ (٣)، وَهُوَ كَثِيرٌ جِدًّا، ولَمَّا كَانَ جَوابُ "لَوْ" كالعِوَضِ
مِن خَبَرِ المبتَدَأِ بعدَهَا قَلَّ حذفُهُ .

و"لَولاَ" مركبةٌ مِن "لَوْ" و"لا" (٤) ولذَلِكَ إذَا سَمَّيتَ بِهَا حَكَيْتَ.

---

(١) الآية ٣١ من سورة الرعد .

(٢) الآية ٢٧ من سورة الانعام .

(٣) الآية ١٦٥ من سورة البقرة .

(٤) ينظر الازهية للزهاوى - حروف المعاني للرماني - رصف المباني للمالقي - الجنى الداني للمرادى - مغني اللبيب لابن هشام، وفي الاصل : مركبة من لا ولا خطأ ، والصواب ما أثبتناه .

باب ما جاء من المثنى بلفظ الجمـــع

يريدُ ما جاءَ من المثنّى معنًى ، وهوَ معبّرٌ عنهُ بلفظِ الجمعِ ، فالباءُ في قولكَ :بلفظِ الجمعِ باءُ المصاحبَةِ وهيَ باءُ الحالِ ، نحوُ قولِهم : خرجَ زيدٌ بثيابِهِ ، وَجاءَ زيدٌ بسيفِهِ أيْ:خرجَ زيدٌ وثيابُهُ معَهُ ، وجاءَ زيدٌ وسيفُهُ معَهُ ،أيْ: في هـذِهِ الحالِ،/ وكذلكَ يكونُ قولـه : (بابُ ماجاءَ من المثنّى بلفظِ الجمعِ) (١) قـالَ: ١٤٢/ بابُ ما جاءَ مِنَ المثنّى في كلامِ العربِ مُعبّراً عنهُ بلفظِ الجمعِ ، فإذا فهمتَ هـذا فاعلمْ أنَّ أجزاءَ الحيوانِ مِنهَا ما لَا يكونُ في الحيَوانِ منهُ الّا شيءٌ واحدٌ ،ومنهَا ما يكونُ في الحيوانِ منهُ شيئانِ .

فالأوّلُ : مِثلُ الرأسِ ،والأنفِ ، والفمِ ،والظهرِ ،والبطنِ ،والوجهِ .

والثاني : نحوُ : اليدينِ ، والرجلينِ ، والفخذينِ ، والشفتيـــنِ وما أشبهَ ذلـكَ ، فإذا أضفتَ اثنينِ منَ الجزأينِ اللذينِ لاَ يكونُ في الحيـوانِ منهُمَا الّا واحدٌ الى ما هُمَا منهُ عبرتَ عنهُمَا بلفظِ جمعِ التكسيرِ ،كقولِكَ : ضربتُ رُءوسَ الزيدَيْنِ ، وجدعتُ أنوفَهُما ، وقال الله تعالى : ﴿ إن تَتُوبَا الَى اللـهِ فَقدْ صَغَتْ قلوبُكمَا ﴾ (٢) ؛ لأنَّ الحيوانَ ليسَ لهُ الّا قلبٌ واحدٌ .

مسألة : فيهَا تَنبيهٌ على مقصدٍ لَغويّ ، وهيَ قولُكَ : جدعتُ أنُوفَ الزيدَينِ ، وأذُنيهِمَا إذَا جدعتَ أذُناً واحدًا من كلِّ واحدٍ منهُمَا ؛ لأنَّ المعنَى :وجدعتُ أذُنيهِمَا،وليسَ لهُمَا أذُنانِ،وانمّا لهُمَا آذانٌ ، ولو أردتَ قطعَ الجَميعِ لقلـتَ: قطعتُ أنوفَ الزيدَيْنَ وآذانَهما إذا حُملتْ على جَدعْتُ ، والجدْعُ يستعمَلُ في الأذُنِ ، فأمّا قولُ الشاعرِ: (٣)

تَراهُ كأنَّ اللهَ يجدَعُ أنفَهُ وَعيْنيهِ [إن مَولاهُ ثابَ لَهُ وَفْـرُ] (*)

(*) مابين المعقوفتين ساقط من الاصل .

(١) الجمل ٢١٣ .

(٢) الآية ٤ من سورة التحريم .

(٣) الشاهد لخالد بن الطيفان كما في المؤتلف ١٤٩ مع ثلاثة أبياتٍ

===

فإنما هــو من باب :(١)

عَلَّفْتُهَا تِبْناً وَماءً بَـارِداً حَتَّى انثنتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَـــا

وقولـه :(٢)

يَا ليتَ زَوجَكِ قد غَـدا مُتَقَلِّداً سَـيفاً وَرُمحــَـا

فالتأويلُ في ذلكَ : تَراهُ كأنَّ اللَّهَ يجدعُ أنفهُ ، ويفقأُ عينَيْهِ ،وتأويلُ قولــه :

* عَلَفْتُهَا تِبناً وَماءً بَارِداً(٣) *

أى : وسقَيتُها ماءً بارِدًا ، وكذلِكَ قوله :

* مُتَقَلِّداً سيفاً ورُمْحَـــا *

تأويلُهُ :متقلدًا سيفاً ، وحامِلاً رمحاً ، أو مُعتقِلاً رمحًا ، وكذلِكَ قولُ امرئِ القيس:(٤)

* يُحَلَّينَ يَاقُوتاً وشَذْراً مُفَقَّراً *

=== أخرى ونسبه كراع للزبرقان بن بدر فى المنتخب من غريب كلام العرب ٦٥٢ وهو فى مجالس ثعلب ٣٩٦ غير منسوب وفى الخصائص ٢ / ٤٣١ مع مقطوعة منسوبة لخالد بن الطيفان وهو فى اللسان (جدع) غيرمنسوب ونسبه القيسى ١/ ٢٤٥ لعلقمة/ الفحل والشاهدُ فيهِ قوله : عينيهِ بالاتباعِ لا نفِهِ بالإفرادِ . وتمام البيت :

تَراهُ كأنَّ اللَّهَ يجدَعُ أنفَهُ وعينَيهِ إن مَولاَهُ ثَابَ لهُ وفْـــرُ

(١) الشاهدُ لبعضِ بني أسدٍ كما فى معانى القرآن للفراء ١/ ١٤ و٣/ ١٢٤ والمنتخب من غريب كلام العرب ٦٥٣ والخصائص ٢/ ٤٣١ والانصاف ١/ ٣٢٢ وشذور الذهب ٢٤٠ وشرح ابن عقيل ٢/ ٤٤ والأشموني ٢/ ١٤٠ والهمع ٢/ ١٣٠ والتصريح ١/ ٣٤٦ والدرر ٢/ ١٦٩ قــال ابن جني : أرادَ : وسقيتُهاماءً بارداً . وفى الاصل : فَعلَّفتُهَا ،وهو خطأٌ والصوابُ ما أثبتناه .

(٢) الشاهد لابنِ الزِّبعرى كما فى الكامل ١/ ٣٣٤ والخصائص ٢/ ٤٣١ والخزانة ٢/ ٢٣١ .

(٣) فى الأصل : فعلفتها ، خطأٌ والصواب ما أثبتناه .

(٤) الشاهد لامرئ القيس ، ديوانه ٥٩ والستة الجاهليين اختيارالاعلم ٦٣ ، وهو كذلك فى الدر المصون ٥/ ٦٢١ واللسان (فقر) وصدره :

* غرائِرُ فى كِنٍّ وَصَوْنٍ و نَعْمَةٍ *

وبعد بيت الشاهد قوله :

وَرِيحَ سنًا فى حُقَّةٍ حِميَرِيَّـةٍ تُخَصُّ بِمفروك مِنَ المسكِ أذْفَرَا

ثم قال :

* وَرِيحِ سنًى في حُقَّةٍ حِمْيَرِيَّةٍ *

أراد : ويصحن ريحَ سنًى .

رجع ، وتقييدُ الباب أن تقولَ : كُلُّ جزأينِ من شيئينِ في كلِّ واحدٍ من الشيئينِ غيرُ واحدٍ منَ الجزأينِ ؛ فإنَّ القياسَ في كلامِ العربِ أن يُعبرَ عنهما في حالِ إضافتِهما إلى الشيئيْنِ بلفظِ جمعِ التكسيرِ، وما جاءَ على خلافِ هـــذا فينبغي أن يحفظَ ولا يقاسَ عليهِ، وإنَّما عدلَ فيهما عن التثنيةِ في اللفظِ إلى لفظِ الجمعِ كراهَةَ اجتماعِ شيئينِ في لفظٍ واحدٍ ، وذلكَ أنَّ المضافَ بعضُ المضافِ إليهِ فاشتدَّ الاتصالُ وقوىَ بكونهما كالشيءِ الواحدِ ، وهوَ جارٍ في كلامِ العربِ مستحسنٌ ، فإن قيلَ : فقدِ انتقضتِ العلةُ في العبارةِ عن تثنيةِ الجزأينِ .

قيلَ : لم تنتقضِ العلّةُ ؛ لأنَّ العلّةَ إنّما هيَ كونهما مضافينِ إلى التثنيةِ مع كونهما بعضَ ما أضيفَا إليهِ.(١)

فإن قيلَ : فلمَ حادُوا عنِ التثنيةِ إلى الجمعِ ولم يَحيدُوا إلى المفردِ ؟ فإنّهم لو عبّروا عنِ التثنيةِ بالمفردِ لسلمُوا من أن يجمعُوا بينَ معنيينِ فيما حكمُه حكمُ الاسمِ الواحدِ .

---

(١) قال أبو اسحاق الزجاج : "وحقيقةُ هذا الباب أنَّ كلَّ ما كان فــي الشــيءِ منه واحدٌ ولم يُثنَّ ولفظَ بهِ على لفظِ الجمعِ ؛ لأنَّ الاضافَةَ تبيِّنُه ، فإذا قلتَ : أشبعتُ بطونَهما ، عُلمَ أنَّ للاثنينِ بَطنينِ فقط. وأصلُ التثنيةِ الجمعِ ؛ لأنكَ إذا ثنيتَ الواحدَ فقد جمعتَ واحدًا إلى واحدٍ، وكانَ الاصلَ أن يقالَ : اثنا رجالٍ ، ولكنَّ رجلانِ يدلُّ علــى جنسِ الشيءِ وعددِه فالتثنيةُ يُحتاجُ فيها للاختصار ، فإذا لم يكنْ اختصارٌ ردَّ الشيءَ إلى أصلهِ وأصلُه الجمعُ ، فإذا قلتَ : قلوبُهمــا فالتثنيةُ في هما قد أغنتكَ عن تثنيةِ قلبٍ فصارَ الاختصارُ ههنا تــركَ تثنيةِ قلبٍ ، وإن ثُنيَ ما كانَ في الشيءِ منهُ واحدٌ ، فذلكَ جائــزٌ عندَ النحويينَ" . معاني القرآن واعرابه ٢/١٧٢-١٧٣ .

قيل : إنما عدلوا عن المفردِ إلى الجمع ؛ لأنّ الجمعَ أنسبُ إلى التثنيةِ من المفردِ ؛ لأنّ الجمعَ ضمُّ أشياءَ بعضِها إلى بعضٍ ، والتثنيةُ في شيءٍ إلى مثلِه ، فقد اجتمعا في الضمّ ، والمفردُ / ليس فيه ذلك. ١٤٣

وأمّا الأجزاءُ التي تكونُ في الحيوانِ جزآنِ فالمعروفُ فيها ألاّ يُعبَّرَ عنها إلاّ بلفظِ التثنيةِ ، ولا يُعبّر عنِ التثنيةِ بلفظِ الجمع لئلّا تلتبسَ التثنيةُ بالجمع .

فإن قيل : فقولُ الله تعالى : ﴿ والسّارقُ والسّارقةُ فاقطعوا أيديَهما ﴾(١) ، هذا اللفظُ لفظُ جمعٍ وهو عبارةٌ عن اثنين ؛ لأنه لا يُقطعُ من كلِّ واحدٍ منهما إلاّ يدٌ(*) واحدةٌ.

فإن قيل : هذا ممّا شذّ عن القياسِ ولكنّه كثيرٌ في الاستعمالِ ولا يجوزُ أن تقولَ : قطعتُ أرجلَ الرجلينِ وأنتَ تريدُ قطعتُ رجليهما قياسًا على قولِه تعالى : ﴿ فاقطعوا أيديَهما ﴾ ؛ لأنه لم يفهمْ منه الطردُ في النظائرِ ، فكلُّ ما جاءَ من العبارةِ بالجمعِ عن التثنيةِ إنّما هو قياسٌ في كلِّ جزأين من شيئين ليس في كلِّ واحدٍ من الشيئين غيرُ واحدٍ من الجزأين ، وما جاءَ عن خلافِ ذلك فهو مسموعٌ يُحفظُ ولا يُقاسُ عليه ، وقد قُرئَ ﴿ بدتْ لهما سوأتُهما ﴾(٢) بالإفرادِ ، والقراءةُ المشهورةُ بالجمع ، فهو من بابِ إيقاعِ المفردِ مكانَ التثنيةِ ، وكما أوقعوا المفردَ مكانَ التثنيةِ في قوله :(٣)

(*) في الأصل : الا يدا واحدة والسياق يعطي ما أثبتناه.

(١) الآية ٣٨ من سورة المائدة.

(٢) الآية ٢٢ من سورة الاعراف قال ابن جني :"وقرأ سوأتُهما واحدةً مجاهد، ووجهُ ذلك أنّ السوأةَ في الأصل فَعْلَةٌ من ساءَ يسوءُ كالضربةِ والقتلةِ فأتاها التوحيدُ من قِبَلِ المصدريةِ التي فيها فإن قلتَ : إنّ الفعلةَ واحدةٌ من جنسِها والواحدُ معرضٌ للتثنيةِ والجمع. قيل : قد يُوضعُ الواحدُ موضعَ الجماعةِ وقد مضى ذلكَ مشروحاً . المحتسب ١/٢٤٣ .

(٣) الشاهد للفرزدق ، ديوانه ٣٧١ من كلمةٍ يهجو بها جريرًا وهو من شواهد الفراء في معاني القرآن ١/٣٠٨ والأمالي الشجرية ١/١٢ ،

===

* كأنَّهُ وَجْهُ تُرْكِيَّيْنِ قَدْ غَضِبَا *

ومن ذلك قولُ الشاعرِ: (١)

* عقرتُ جوادَ ابنَيْ دُرَيْدٍ كِلَيهِمَا *

أرادَ: جوادَيْ ابنَيْ دُريدٍ، ومِمَّا وقعَ فِيهِ أيضاً المفردُ موقعَ التثنيةِ قولُ الشاعر وهو امرؤُ القيس: (٢)

وَعينٌ لَهَا حَدْرَةٌ بَدْرَةٌ ... شُقَّتْ مَآقِيهَا مِنْ أُخُرْ

ويدلكَ على أنَّه أرادَ بِالعينِ العينَيْنِ التثنيةَ كَونُه أعادَ ضميرَ الاثنينِ عليهَا من قوله:

* شُقَّتْ مَآقِيهِمَا مِنْ أُخُرْ *

وكذلك قولُ زهير: (٣)

* كأنَّ عَيْني وَقَدْ سَالَ السَّلِيلُ بِهِمْ *

=== وشرح المفصل لابن يعيش ٤/١٥٧ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٤٤٤ والخزانة ٧/٥٣٢-٥٣٨ أراد كأنه وجها تركبين ، وعجزه:

* مُسْتَهدِفَيْنِ لِطَعْنٍ غيرِ تَذْبِيبِ *

(١) الشاهد لعمرو بن معديكرب من قصيدةٍ مشهورةٍ في الأصمعيات مطلعها :

وَمُرْدٍ على جُرْدٍ شَهِدتُ طِرَادَهَا ... قُبَيْلَ طُلُوعِ الشَّمسِ أوْحِينَ ذَرَّتِ

ومنها :

عَقرتُ جَوَادَ ابْنَيْ دُرَيْدٍ كِلَيْهِمَا ... وَمَا أخَذَتْنِي فِي الخُتُونَةِ عِزَّتِي

البيت.

(٢) الشاهد لامرئ القيس ، ديوانه ١٦٦ والستة الجاهليين اختيار الاعلم ٨١١. والخزانة ٥/١٩٧ و ٧/٥٥٢-٥٥٦. والشاهد فيه أنه وضعَ المفردَ موضعَ الاثنين وذلك بإعادةِ ضميرِ الاثنينِ على العينَ مفردة في أوّلِ البيت .

(٣) الشاهد لزهير وهو في/ ديوانه ١١٧ و الستة الجاهليين اختيار الاعلم ٢١٨ من كلمة يمدحُ بها هرم بن سنان ، وعجزه :

* وَعَبْرةٌ مَا هُمُ لَوْ أنَّهُمْ أَمَمُ *

العينُ فِيهِ واقعةٌ موقعَ العينَيْنِ إذْ لا يعرفُ البكاءُ منَ العينِ الواحدَةِ دُونَ الأخرَى ، وإنَّما يُوقعُونَ المفردَ مكانَ التثنيةِ ، والجمعَ مكانَ التثنيةِ ،والمُفردَ مَكانَ الجمعِ فى نحوِ قولِ الشاعرِ:(١)

كُلوا فِي بَعضِ بَطْنِكُمْ تَعِفُّوا فَإنَّ زَمَانَكُمْ زَمَنٌ خَمِيـــــــصُ

إذَا علمُوا أنَّ المخاطَبَ يفهَمُ المعنَى .

قولـه : (وَكلُّ شيئَيْنِ مِن شَيْئَيْنِ فَتثْنِيَتُهمَا جَمعٌ)(٢)، يُرِيدُ فَيُعبَّرُ عن تثنيتِهِمَا بالجمعِ ، وأطلقَ أبو القاسمِ -رحمه الله- القولَ فى كـلِّ شَيْئَيْنِ مِنْ شَيْئَيْنِ ، وهو كلامٌ يَقْتَضِي أنْ يُعبَّرَ بالجمعِ عنِ اثنينِ إذَا كانَـــا جُزأينِ مِن شيئَيْنِ كَانَ الجزآنِ مِمَّا لا يكونُ فى الحيوانِ منهُمَا إلاَّ واحـــدٌ أويكونُ فِيهِ منهُمَا اثنَانِ ، وقَدْ فَسَّرَ هذَا الإطلاقَ بِكِلاَ الوجهينِ فقالَ بعدَ هذَا : (ضَرَبْتُ رُؤسَ الزَّيدَيْنِ)(٣)، ولاَ يكونُ لِلإنسانِ إلاَّ رأسٌ واحـــدٌ ، ثم قالَ : (وَقَطَعْتُ أيدِيَهُمَا ،وأرجُلَهُمَا)(٤)فَمثَّلَ بمَا يكونُ فى الإنسانِ منـــهُ اثنانِ ، ويُوهِمُ إطلاقُهُ وتمثيلُهُ أنَّ التعبيرَ بالجمعِ عنِ التثنيةِ يكونُ فـــي الوجهينِ منَ الأجزاءِ قياساً ،وليسَ الأمرُ كذلكَ ، وإنَّما هوَ قياسٌ فى كلِّ جُــزءَيْنِ من شيئَيْنِ لَيسَ فى كلِّ وَاحِدٍ مِنَ الشيئَيْنِ غيرُ وَاحِدٍ مِنَ الجزأَيْنِ .

---

(١) الشاهد لا يعرفُ قائله وهو من شواهد الكتاب الخمسين ١/ ٢١٠ واستشهد به الفراء فى معانى القرآن ١/ ٣٠٧ والمبرد فى المقتضب ٢/ ١٧٢ وهو كذلك فى المحتسب ٢/ ٨٧ والأمالي الشجرية ١/ ٣١١ و ٢/ ٣٥ - ٣٨ - ٣٤٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥/ ٨ و ٦/ ٢١-٢٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤٤٤ والخزانة ٧/ ٥٣٧-٥٥٩ . والشاهد فيه وضعُ المفردِ موضعَ الجمعِ وهو قولُه : "بَطْنِكُمْ".

(٢) الجمل ٢١٢ .

(٣) الجمل ٢١٢ .

(٤) الجمل ٢١٢ .

وأمّا ما يكونُ في الحيوانِ منهُ اثنانِ فلمْ يتبيَّنْ فِيهِ أنهُ مقيسٌ ، وقولُ أبي القَاسِمِ (وَقطَعْتُ أيديَهُمَا ، وأرجُلَهُمَا) (١) ، إنْ قاسَ أرجلَهُمَا على أيديَهُما فلا ينبغِي ذَلكَ ، وإن كَانَ مسموعًا من كلامِ العربِ فيكونُ مثلُ أيديَهُما يحفَظُ ولا يُقاسُ عليهِ .

/ قوله : (وَقدْ يَجوزُ أن تَقوُلَ ضَربتُ رَأسَيهِمَا ، وَقطَعْتُ رِجْليْهِمَا) (٢) ١٤٣/ب
من تكلّمَ بهذا فقدْ تكلّمَ بهِ علَى الأصلِ ؛ لأنهُ عَبّرَ بالتثنيةِ عنِ الاثنَينِ ، فإن قِيلَ : فَهلْ النُطقُ بالأصلِ في هذهِ الحالِ مَقيسٌ أو مسموعٌ ؟ فَالظَّاهرُ فِيهِ أنــهُ مَسموُعٌ ؛ لأنهُ قليلٌ بِالنسبةِ إلَى العبارةِ بِالجمعِ عنهُ ، ومَعَ هذا فَليُبْحَثْ عليــهِ ويُتتبع في كلامِ الأئمّةِ .

قولُهُ في التّعليلِ : (وَذلِكَ أنّهُم كرهُوا أن يجمعُوا بينَ تثنيتَيْنِ فـي كلمةٍ واحدَةٍ فَصرفُوا الأُولَى إلَى لفظِ الجَمْعِ) (٣) ، قولُه : (فِي كَلمَةٍ وَاحِدَةٍ) ، تَجوّزَ فِيهِ ؛ لأنّهُمَا كلمتَانِ ، إذ المُضَافُ والمضافُ إليهِ شَيْئَانِ ، ولكنّهُما لَمّا اتصــلَا اتّصالاً شديدًا صَارَا كالكلمةِ الوَاحِدَةِ في الاتّصالِ من جَهَةِ اللفظِ ومن جِهــةِ المعنَى ، فهوَ ما تَقدّمَ مِن أنّ المُضافَ بعضُ المضافِ إليهِ وبذَلِكَ يُخالفُ : ضربتُ غُلامَيْ الزيدَيْنِ ، وما أشبَهَهُ ، فلمّا اتصلاَ مِن جِهَةِ اللفظِ ومن جهَةِ المعنَى عَبّر عنهُمَا بالكلمةِ الواحدَةِ .

قوله : (فَصرفُوا التّثنِيَةَ إلَى لفْظِ الجمعِ ؛ لأنَّ التّثنيةَ جمْعٌ فِــي المعْنَى ؛ لأنَّ معنَى الجمعِ ضَمُّ شيءٍ إلَى شَــيءٍ وقَدْ يَقَعُ علَى الكثيرِ ، والقَليلِ) (٤) ، هذَا الكلامُ كُلُّه إنّما هوَ علةٌ في كونِهِمْ عدلُوا عَنِ التثنيةِ إلَى لفظِ الجمعِ، وَلَــمْ

---

(١) الجمع ٢١٢ .
(٢) الجمع ٢١٢ .
(٣) الجمع ٢١٢ .
(٤) الجمع ٢١٢ .

يَعْدِلوا إلى المفردِ ؛ لأنَّ الجمعَ أنسبُ إلى التثنيةِ من أجلِ الضمّ كما تقدَّمَ.

قوله : (وَقَدْ يَقَعُ على القَلِيلِ وَالكَثِيرِ)،يُريدُ أنَّ الجمْعَ يقعُ على الكثيرِ من أحدَ عشرَ إلى مَا لا يتناهَى ، ويقعُ على القَليلِ ، والقليلُ مِنَ الثلاثـةِ إلى العشرةِ.

وفائدةُ هذا الكلامِ تقريبُ التثنيةِ منَ الجمعِ ،حتَّى كأنَّ الجمعَ عِبارةٌ عنها ، وذَلِكَ أنَّ الثلاثةَ والأربعَةَ يُطلَقُ عليهما الجمعُ إلاَّ أنهُ مِنَ الجمْـعِ القَليلِ ، والثلاثَـةُ والأربعَةُ قريبٌ مِنَ التثنيةِ ، فعلَى هذا التأويلِ يكونُ ذِكْرُهُ للكثيرِ منَ الجمعِ إنمَا هُوَ بالتبعِ للقليلِ ؛ لأنهُ يقربُ به الجمعُ مِنَ التثنيةِ.(١)

وأما الجمعُ الكثيرُ فبعيدٌ عنِ التثنيةِ ، وإنمَا ذكرَهُ بالتَّبعِ،كمَـا تقدَّمَ ، ويمكِنُ أن يُريدَ أنَّ الجمعَ يُشبِهُ التثنيةَ مِن حيثُ أنهُ يَقعُ على القَليـلِ ، والكثيرِ معاً ، كما أنَّ التثنيةَ تقعُ على التثنيةِ فى كلامِ العربِ ، وَربمَا جـَاءَتْ يرادُ بِهَا التكثيرُ في نحوِ قولِهِمْ : لَبيكَ ، وسعدَيْكَ ، وحَنانَيكَ،(٢) وتلـكَ التثنيةُ كلُّها التي تقدمتْ فى بَابِ مَا ينتصِبُ على إضمارِ الفِعلِ المتروكِ إظهَـارُهُ يُرادُ بِهَا الكثرةُ،ومنْ ذلكَ قولُه :(٣)

فَجَاءُوا عَارِضاً بَرِداً وَجِئْنَا   كَمِثْلِ السَّيْلِ نَرْكَبُ وَازِعَيْنَـا

---

(١) ينظر الكتاب ٣/ ٦٢١-٦٢٢.

(٢) المراد بتثنيةِ لبيكَ وحنانيكَ ، وسعديكَ: التكثيرُ أى:تلبيةً بعدَ تلبيةٍ وإسعاداً بعدَ إسعادٍ ، وتحنُّناً بعدَ تحنُّنٍ ، كلَّما انقضَى أجبتُكَ إجابةً بعدَ إجابةٍ،لا لأنَّ لَه لفظاً مفرداً من جنسِهِ ثُمَّ ثُنّيَ على حَدِّ التثنيـةِ بلْ هُوَ لفظٌ مُثنّى أريدَ بِهِ الجَمْعُ.

(٣) الشاهدُ من أبياتٍ لعبدِ الشارقِ بنِ عبدِ العُزَّى الجُهَنى أنشدَهَـا أبو تمام فى ديوانِ الحَماسة ،قال المرزوقى :"ونحنُ لكثرتِنا وإتيانِنـا علَى مَا يَعترِضُ فِي طَرِيقِنَا كَالسَّيلِ الذِى لاَ يُبقِي ولاَ يَذَرُ . ولم يشنِّ وَازعينَا ، لأنهُ يُشيرُ إلى رجلينِ،لكنهُ أرادَ الكثرةَ والجنسَ بالوازعِ ، ثُمَّ ثنّى مُبيِّناً اختلافَ الطائِفتَينِ مِنَ الخَيْلَيْنِ". ينظر شرح ديـوان الحماسة للمرزوقي ١/ ٤٤٥ وبشرح التبريزى ١/ ١٧٠.

فإنَّ الجيشَ الذي وصفَ هذا الشاعرُ جيشٌ كبيرٌ ، والجيشُ الكبيرُ لا يكونُ لَهُ وازِعانِ ،وإنّما يكونُ لَهُ وزَعةٌ،فهيَ تثنيةٌ أُريدَ بِها الجمعُ فتقَعُ على القَليلِ ، وهُوَ منَ الثلاثَةِ إلَى العشرةِ وتقعُ علَى الكَثيرِ ، وهُوَما فوقَ العشرةِ ، والتثنيةُ تقعُ علَى القَليلِ ، وهُمَا اثْنَانِ ، لأنَ الاثنَينِ عَددٌ قَليلٌ وتَقَعُ علَى العَدَدِ الكَثيرِ فيمَا ذَكرَ منَ المَثَلِ،فلمّا كانتْ بينَهُما هذِهِ المشابَهَةُ عبّر بالجمعِ عنِ التثنيةِ في هذا البابِ .

وأنشد أبو القاسم -رحمه الله- في الباب :(١)

بِمَا فِي فُؤَادَيْنَا مِنَ الهَمِّ وَالْهوَى ... فَيَبْرأُ مُنْهَاضُ الفُؤَادِ المُشَعَّفُ

البيتُ للفرزدَقِ ، والفؤادُ:القلبُ ، وسُمّيَ بذلكَ لحرارتِهِ /، ومنهُ : المَفْأَدُ ، ١٤٤ وهُوَ العُودُ الذِي تُحرَّكُ بِهِ النّارُ ، والمُفْتَأَدُ موضعُ النّارِ ، ومنهُ قولُ النابغةِ :(٢)

* سَفُّودُ شَرْبٍ نَسُوهُ عِندَ مُفْتَأَدِ *

والأَسَى في روايةِ مَن رَوَى " مِنَ الهَمِّ وَالأَسَى " إذْ يقولُ : أَسِيَ الرجلُ يَأْسَى أَسًى فهُوَ أَسْيانُ(٣) ومنهُ قولُ اللهِ تعالى : * فَلَا تَأْسَ عَلَى القَومِ الفَاسِقِينَ *(٤)

---

(١) الشاهد للفرزدق ، ديوانه ٥٥٤ والكتاب ٣/٦٢٣ والنقائض ٢/٧٤١ ومعاني القرآن للأخفش ٢٣٠ وشرح المفصل لابن يعيش ٤/١٥٥ والخزانة ٧/٥٤٦ وفي الخزانة قافية البيتِ : (المُعذَّبُ) .

(٢) الشاهد للنابغة الذبياني ، ديوانه ٢٤ وهو في الخصائص ٢/٢٧٥ والستة الجاهليين اختيار الاعلم ١٩١ والامالي الشجرية ١/١٥٦ ، و ٢/٢٧٧ والخزانة ٣/١٨٥-١٨٧ وهو من المعلقة :

* يا دارَمَيةَ بِالعلياءِ فَالسَّندِ *

وصدره : * كأنّهُ خارِجاً مِنْ جَنْبِ صَفْحَتِهِ *

والسَّفُّودُ: حديدةٌ يشوَى عليها اللحمُ،قيلَ هيَ روميَّةٌ ، والشَّرْبُ: جماعةٌ يَشربونَ ، والمفتأدُ : موضعُ النارِ الذي يُشوَى فيه .

(٣) في اللسان (أسا) ورجلٌ آسٍ وأَسْيانٌ: حَزينٌ .

(٤) الآية ٢٦ من سورة المائدة .

والمُنهاضُ : هو منفعَلٌ من هَاضَهُ يَهيضُهُ ، إذا كَسرَهُ بعدَ الجبْرِ ، والمَهيضُ : المكسُورُ بعدَ الجبرِ ، ومنه قولُ امرئِ القيسِ:(١)

* كأنّي أُعدّى عَنْ جَنَاحٍ مَهِيضِ *

والمشغَّفُ : يروى بالغينِ المعجمَةِ وغيرِ المُعجمَةِ ، وهيَ العينُ ، فمَنْ رَواهُ بالمعجمةِ قِيلَ:هُوَ حجابُ القلبِ،فيكُونُ المرادُ بالفُؤادِ المشغَّفِ الذِى بلغَ الحبُّ الى شِغافِهِ ، وهُوَ حِجابُهُ ، ومن رَواهُ بالعَينِ غيرِ المُعجَمَةِ فيمكِنُ(٢) أن يكونَ أرادَ المشعَّفَ الذِى بلَغَ الحبُّ الى أعلاهُ ، لأنَّ شَعَفَ الجبلِ أعلاهُ ، ويمكنُ أن يريدَ بالمشعَّفِ المُحرَقِ،يقالُ : شَعفَهُ الحبُّ بالعينِ غيرِ المعجَمَةِ إذا أحرقَ قلبهُ، وكَانَ من حقِّهِ أن يقولَ : فيبرأُ الفؤادُ المُنهاضُ المُشعَّفُ فَقلبَ وأضافَ الصّفةَ الى الفؤادِ الموصُوفِ ، وزادَ المشعَّفَ على المُنهاضِ على طريقِ التوسعِ ،كما يُضيفُونَ الموصوفَ إلى الصّفةِ فى قولِهمْ :" دارُ الأولَى " ، و " مسجدُ الجَامِعِ " ، لأنَّ المرادَ : الدَّارُ الأُولَى ، والمسجدُ الجَامِعُ ،والمشعَّفُ بِروايتيهِ نَعتٌ للمُنهَاضِ ، وموضعُ الشَّاهِدِ فِيهِ قولُهُ "مَا فِى فُؤادَيْنا " ،لأنَّ الفُؤادَ من شخصَينِ ليسَ في كلِّ واحد منهُمَا منهُ إلاَّ شىءٌ واحدٌ،وأضافَهُ الى الضَّميرِ وهو راجعٌ على اثنينِ،هذا مقصودُ أبي القاسمِ .

وبعضُ النحويينَ يقولُ : ليسَ هذا مثلَ قولكَ : ضربتُ رأسَي الزيدَيْنِ ، فإنَّ رأسيْ مَخصُوصٌ بِالتثنيةِ ، والزَّيدَيْنِ مَخصُوصٌ بالتثنية ،فكأنك جمعتَ بَينَ تثنيتَيْنِ في لفظٍ وَاحِدٍ ، كَما تقدَّمَ،و " نَا " مِن قولِهِ " فِي فُؤادَيْنا "

---

(١) الشاهد لامرئِ القيسِ ، ديوانه ٧٤ والستة الجاهليين للاعلم ٧٢.
وصدره :

* فَظِلْتُ وَظَلَّ الجَونُ عِندِى بِلِبْدِهِ *

والمَهيضُ المكسورُ بعدَ الجَبْرِ .

(٢) فى الاصل : فيكونُ ، والسياق يُعطِي ما أثبتناه.

ليسَ بمخصوصٍ بالتثنيةِ بلْ يقعُ على الجمعِ فلفظُهُ ليسَ بلفظِ تثنيةٍ من حيثُ لم يكنْ مَخصُوصًا بها ، فَفَارَقَ ضربتُ رأسَيِ الزيدَيْنِ ، فَكأنَّكَ أضفتَ في البيتِ تثنيةً الى مَا ليسَ بتثنيَةٍ، اذ ليسَ لهُ منَ التثنيةِ الاَّ المعنَى .

وهُمْ في هذا البابِ إنمَا جعَلُوا العِلَّةَ في ايقاعِهِمُ الجمعَ مقَامَ التثنيةِ الفرارُ من أنْ يُضيفُوا لفظَ تثنيةٍ الى لفظِ تَثنِيَةٍ ، وقولُه (بِمَا فِي فُؤَادَيْنَا) مُتعلِّقٌ "بتَسيفُ"(*) في بيتٍ قَبلَهُ وهُوَ(١) :

دَعوتُ الذِي سَوَّى السَّمواتِ أيدُهُ ... ولله أدْنَى فِي فُؤَادِي وأَلْطَفُ

ليشغَلَ عنِّي قلبَهَا بِزمانَةٍ ... تَدلَّهُهُ عَنِّي وَعنْهَا فَتُسْعِفُ

أي: تُسْعِفُ بِذَهابِ مَا فِي فُؤادِهَا فحذفَ المُضافَ .

وأنشدَ في البابِ(٢) :

وَمَهْمَهَيْنِ قَذَفَيْنِ مَرْتَيْنْ ... ظَهْراهُمَا مِثْلُ ظُهُورِ التُّرْسَيْنْ

الشطرانِ من رَجَزٍ لِخطامِ المُجاشِعيِّ ، وبعدَهُمَا :

* جُبْتُهُمَا بِالنَّعْتِ لَا بِالنَّعْتَيْنْ *

المَهمَهيْنِ: القَفريْنِ البَعيدَينِ ، وسُمِّيَ القَفرُ بالمَهْمَهِ ؛ لأنَّ السَّالكَ فيهِ يقُولُ لصاحِبِهِ : "مَهْ مَهْ"، يَأْمُرُهُ بالرِّفْقِ عليهِ لئلاَّ يَفوتَهُ فَيَبْقَى في القَفْرِ مُفرَدًا مُعرَّضًا لِلتَّلفِ، و (قَذَفَيْنِ) تَثنيةُ : قَذَفٍ بفتحِ الذَّالِ ، وهُمَا البَعيدَانِ ، و(مَرْتَيْنِ)

(*) في الأصل : بمشعف ، صوابه ما أثبتناه .

ديوان الفرزدق ٥٥٤ و

(١) البيتان في/شرح المفصل لابن يعيش ١٥٦/٤ وهما قبل بيت الشاهد . ويروى البيت : " لِيشغَلَ عنِّي بَعلَهَا " مَكانَ : قلبَهَا .

(٢) الشاهد من رجز لخطام المجاشعي وهو في الكتاب ٤٨/٢، و ٦٢٢/٣ وفي ٢١٢ ه وحلل وسعاني القرآن للزجاج ١٧٢/٢ والتكملة لأبي علي ٤٥٣ والأمالي الشجرية ١٢/١ وشرح المفصل لابن يعيش ١٥٦/٤ والهمع ٦٢/٢ ، وشرح شواهد الشافية ٩٤ ، والخزانة ٥٤٤/٧ . والشاهد فيه تثنية المضاف على الأصل ، وهذا الشاهد نسبه سيبويه في الجزء الثاني من الكتاب ٤٨ لخطام وفي الجزء الثالث ٦٢٢ نسبه لهيمان بن قحافة .

تثنية : "مَرْتٍ"، والمَرْتُ:(١) الأرض / التى لا نباتَ بِها ولا ماءَ"ظَهراهُمَا ١٤٤/ب
فِي كونهِمَا لا يُنبِتَانِ شيئًا مثلَ ظهورِ التُّرسَيْنِ، أيْ : أملسَ، يَصِفُ أنَّ ذلكَ المَهْمَهَ أملسُ كظهرِ التُّرسِ ، وقد قيلَ إنَّ مرتَيْنِ نَعتانِ لمَهْمَهَيْنِ ، وموضعُ الشاهِدِ فيه قولُه (ظَهرَاهُمَا) ، فهذا مثلُ ضربتُ رأسي الزيديْنِ ؛ لأنَّ ظهرا : تثنيةٌ من حيثُ هوَ مخصُوصٌ بالتثنيةِ ، والشاهِدُ الآخرُ قوله : (مِثلَ ظُهورِ التُّرسَيْنِ) ، فهذا مثلُ قولكَ : ضربتُ رُؤسَ الزيدَيْنِ ، فالشاهِدُ الأولُ جاءَ على اللُّغةِ القَليلَةِ ، والشَّاهِدُ الآخر جاءَ على اللغةِ الكثيرةِ ، فَفِي البيتِ الجمعُ بينَ اللغتينِ ، وجملةُ الابتداءِ والخبرِ التي هيَ "ظَهرَاهُمَا مثلَ ظُهورِ التُّرسَيْنِ" صفةٌ لمهمَهَينِ ، وجوابُ رُبَّ"جُبْتُهُمَا" لكذا أو قطعتُهُمَا بأنْ نُعتَا لي مرةً واحدةً لا مرتَينِ ، وأقلُّ هذهِ اللغاتِ اشتهارًا أنَّ يُعدَلَ إلى المفردِ كقوله :(٢)

كأنَّهُ وجهُ تُركِيَّيْنِ قَدْ غَضِبَا مُستَهْدِفٌ لِطِعَانٍ فِيهِ تَذْبِيبُ

وقوله تعالى : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ ، وهذا مِمَّا يجبُ أن يُستَعمَلَ على التثنيةِ على عقدِ البَابِ ، فإنَّمَا عَنَى "أيْمَانَهُمَا" ، و ليسَ لِلإنسَانِ إلاَّ يَمِينٌ واحدَةٌ ، فَقَدْ لَحِقَتْ بِعَقدِ البابِ .

---

(١) فى اللسان (مرت) المرتُ : مفازةٌ لا نباتَ فيها ، أرض مَرتٌ ، ومكان مرتٌ ، قفرٌ لا نَباتَ فِيهِ ، وقيلَ : المرتُ : الأرضُ التي لَا كلأَ بِهَا وان مطرتْ ، والجمعُ أمرَاتٌ ومُرُوتٌ ، قالَ خطام المجَاشِعي :

وَمَهمَهيْنِ قَذَفَيْنِ مَرتَيْن ظَهرَاهُمَا مِثلُ ظُهُورِ التُّرسَيْنْ
جُبْتُهُمَا بِالنَّعْتِ لَا بِالنَّعتَيْنْ

(٢) مر قريبا فارجع اليه .

مسألةٌ : وتقولُ قطعتُ إحدَى آذانِ الزيدينِ ، وأُنوفَهُمَا بِالنصبِ ، ولَا يَجُوزُ الخفضُ فِي المشهورِ ؛ لأنَّ الأنفَ مذكَّرٌ ولا يُعدُّ بإحْدَى ، والمعنَى أنكَ جدعتَ أُذُناً واحدَةً مِن آذانِهِمَا ، ولو أردتَ أنكَ جدَعْتَ واحدَةً مِن كلِّ واحِدٍ مِنهُمَا لثنَّيتَ فقلتَ : قطعتُ إحدَى أُذُنَيْ الزيدينِ ؛ لأنهُ قد علمَ أنهُ ليسَ لِكلِّ واحِدٍ منهُمَا أُذنٌ واحدَةٌ ، وعينٌ واحدَةٌ أن تقطعَ لَهُمَا أُذُناً وَاحِدَةً مِن آذَانِهِمَا ؛ لأنَّ لهُمَا آذاناً فلمَّا وقعَ الإلباسُ رَجعُوا إلَى التثنيةِ .

مسألةٌ : وتقولُ : قَطعتُ إحدَى أُذُنَي الزيدينِ ، وأيدِيَهُما إذَا قطعتَ جميعَ الأيدِي ، والعطفُ على إحدَى ولَوْ أرادَ واحدةً مِن كلِّ واحِدٍ مِنهُمَا لقلتَ : وأيدِيَهُمَا ، وسَوَاءٌ حُملتْ على إحدَى أو علَى المخفوضِ بإحْدَى .

بابُ ما يحذفُ منه التنوينُ لكثرةِ الاستعمـــــــالِ

اعلمْ أنّ كلَّ اسمٍ معرفةٍ علَمٍ تصفُهُ بابنٍ مُكبَّراً مفرداً، وتضيفُ الابــنَ إلى علَمٍ فإنّكَ تحذفُ منهُ التنوينَ ، وكذلِكَ الألفُ مِن ابنٍ ويَجرى مجرَى العَلَمِ في هذا العقدِ الكُنَايةُ واللّقبُ متساويَينِ كانا أو مختلفينِ.(١)

فمثالُ وقوعِ ابنٍ بينَ علمينِ هذا زيدُ بنُ عمرٍو ، ومثالُه بينَ لقبيــنِ هذا قُفّةُ بنُ بطّةَ ، وقولهم : طَامِرُ بنُ طَامِرٍ(٢) للبرغوثِ فإنه لُقبَ به لظهورِهِ الذى هُوَ وثبُهُ ، ومثالُه بينَ كنايتَينِ ، قَالَ أبو القاسم بنُ أبي محمدٍ(٣) ، وهذا تمثيلُ الجميعِ مُتفقاً ، ومثالُه مختلفاً : زيدُ بنُ أبي عمرٍو ، وأبُو عمرٍو بنُ زيدٍ ، وهذا قُفّةُ بنُ زيدٍ ، وهذا زيدُ بنُ قُفّةُ ، وهذا القَاضِي بنُ القائِدِ ، وطف على جميعِهَا بالتمثيلِ، فقدْ أريتُكَ الطريقَ إلَى ذلكَ ، وقد يَثبُتُ التنوينُ في الكَــلامِ، وحذفُه أكثرُ وبابُ إثباتِهِ في الشّعرِ كقوله :(٤)

* جَاريَةٌ مِن قيسٍ ابْنِ ثَعْلبَـةَ *

---

(١) ينظر الكتاب ٣/٥٠٤ ، والمقتضب ٢/٣١٢.

(٢) العبارة بنصها في الكتاب ٣/٥٠٧.

(٣) أبو القاسم بن علي بن محمد الأنصارى البطليوسي المعروف بالصّفار صحبَ ابنَ عصفور والشلوبين شرح كتاب سيبويه شرحاً حسنا ، ويقـال : انه أحسن ما وضع عليه. انظر ترجمته في البلغـة ١٧٣-١٧٤ و بغية الوعاة ٢/٢٥٦ والاعلام ٦/١٢.

(٤) الشاهد للأغلب العجلي كما في الكتاب ٣/٥٠٥-٥٠٦ وهو مـن شواهد المقتضب ٢/٣١٥ والخصائص ٢/٤٩١ وسر الصناعة ٢/٥٣٠ والامالي الشجرية ١/٣٨٢ وشرح المفصل لابن يعيش ٢/٦ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٤٤٨ . والشاهد فيه إثباتُ تنوينِ قيــسِ الموصــوفِ بابنٍ للضرورةِ ، وانظر الخزانة ٢/٢٣٦ ، وعجزه :

* كأنّهَا حِليةُ سَيفٍ مُذهَبَةْ *

ووجهُ ذلكَ أنهُ جعلَ الابنَ بدلًا لا صفةً (١) ، وكذلِكَ إذا كانَ الاسمُ العَلَمُ يقالُ فيهِ :زيدُ بنُ قاسِمٍ، ويكونُ ابنُ قاسِمٍ شُهرَةً جرتْ عليهِ / وليسَ ولدًا لصُلبِـــهِ ، ١٤٥/أ وانما هُوَ جَدٌّ لأبيهِ أو لجَدِّهِ، وجرتْ الشهرةُ علَى الأحفادِ فيثبتُ التنوينُ في زيدٍ المتكلِمِ فيهِ والألفُ في ابنِ الجارِي عليهِ ؛ لأنهُ إذ ذاكَ في الحقيقَةِ بدلٌ لا نعتٌ ، اللهمَّ إلا أن تَصلَ النسبَ حتَّى تلحقَ إلى مَنْ شُهِّرَ البيتُ بهِ فيدخُلُ زيدٌ إذ ذاكَ في حكمِ الباب .

وإنَّما كانَ بابُ التنوينِ هُنا الحذفَ لالتقاءِ السَّاكِنينِ مع كثـــرةِ الاستعمالِ وشدَّةِ اتصالِ الصِّفةِ بالموصوفِ فقدْ وجَدنَا التقاءَ الساكنينِ لهُ تأثيرٌ في الحذفِ إلَّا أنهُ في النُونِ السَّاكِنةِ إذَا التقَى السَّاكِنانِ في الوقفِ فـــي المشهورِ ،وإنَّما تحركُ النُونُ ، كقولهِ تعالَى : ﴿ وَلَكِنِ انْظُرْ إِلَى الْجَبَلِ ﴾ (٢) و ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ ﴾ (٣) ، وقدْ حُكيَ في الشِّعرِ (٤) :

﴿ وَلَاكِ اسْقِنِي إِنْ كَانَ مَاؤُكِ ذَا فَضْلِ ﴾

وقُرِئَ في الشاذِّ : (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدُ اللَّهُ الصَّمَدُ) (٥) ، وإذَا اجْتَمَعَ إلَى التقَاءِ

---

(١) ينظر الخصائص ٢/ ٤٩١ .

(٢) الآية ١٤٣ من سورة الاعراف.

(٣) الآية ١-٢ من سورة الاخلاص .

(٤) الشاهد للنجاشي كما في الكتاب ١/ ٢٧/وهو في الخصائص ١/ ٣١٠ والاصول ٣/ ٣٥٥ والمنصف ٢/ ٢٢٩ وسر الصناعة ٢/ ٤٤٠ ، والانصـــــاف ٦٨٤ والامالي الشجرية ١/ ٣٨٥ وشرح المفصل لابن يعيش ٩/ ١٤٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٥٧٦ والخزانة ٥/ ٢٦٥-و١٠/ ٤١٨-٤١٩ والشاهد فيه حذف النون من لكن لالتقاءِ السَّاكنينِ ضرورة .

(٥) قرأ بِهَا أبانُ بنُ عثمان، وزيد بن علي، ونصر بن عاصم، وابن سيرين، والحسن وابن أبي اسحاق وأبو السَّمال وأبو عمرو في روايةِ يونس ومحبوب ، والأصمعي ، واللؤلؤي وعبيد وهارون عنه . ينظر السبعة لابن مجاهد ٧٠١ ، والكشف ٢/ ٣٩١ والبحر ٨/ ٥٢٨ .

الساكنين كثرةُ الاستعمالِ وكثرةُ دورِ الكلامِ في الأعلامِ كانَ ذلكَ مُؤثرًا في الحذفِ أيضًا .

وشدّةُ اتّصالِ الصّفةِ بالموصوفِ مِمّا يُعينُ أيضًا على الحذفِ حتّى يرجعَ الساكنانِ كأنهما مِن كلمةٍ واحدةٍ ، ثُمَّ تحذفُ التنوينَ لإلتقاءِ السّاكِنَين بهذهِ الأسبابِ .

ومذهبُ ابي عمرو بنِ العلاء(١) الحذفُ لكثرةِ الاستعمالِ ، ويظهرُ أثرُ الخلافِ في مثلِ قولِكَ : هذهِ هندُ بنتُ فلانٍ في لغةِ من صرفَ هندًا،(٢) فسيبويهِ ويونس يتوّنانِ(٣) ، وأبو عمرو يحذفُ التنوينَ(٤) ، وعلى هذا العَقْدِ تضربُ المسائلُ ،فتقولُ : هذا زيدُ بنُ عمرٍو بالحذفِ ، ولن ثبتتْ فالإثباتُ في القليلِ،وهذا في الصّفةِ ، وكانَ زيدٌ بنُ عمرٍو حينَ كانَ ابنٌ خبرًا ولم يكنْ صفةً كالأولى .

فأما قولُه تعالى : ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابنُ اللَّهِ ﴾(٥) ، فإنّهُ قُرئَ بالتنوينِ ، والحذفِ ، فوجهُ قراءةِ التنوينِ أنهُ خبرٌ وصفةٌ على القليلِ ، ووجهُ قراءةِ الحذفِ أنهُ صفةٌ والخبرُ محذوفٌ .

وتقولُ : ظننتُ زيدًا بنَ عمرٍو منطلقًا على أن تجعلَ منطلقًا حالًا ،(٦) وتقولُ : زيدُ ابنُ أخينا منطلقٌ ، وتقولُ : أبو بكرِ بنُ عمرٍو منطلقٌ فتحذفُ مِنَ الكُنيةِ ، لأنّها كاسمِ علمٍ ، وهذهِ هندُ ابنةُ فلانٍ ، وإثباتُ الألِفِ ، لأنَّ ابنةَ ليستْ في الكثرةِ كابْنٍ .

---

(١) ينظر الكتاب ٣/٥٠٦ لبيانِ مذهب أبي عمرو بن العلاء .

(٢) ينظر الكتاب ٣/٦٠٥ .

(٣) ينظر الكتاب ٣/٥٠٦ .

(٤) الكتاب ٣/٥٠٧ .

(٥) الآية ٣٠ من سورة التوبة .قرأ عاصم والكسائي :«عزيرٌ ابنُ اللّهِ» ، منونًا ، وروى عبد الوارث عن أبي عمرو«عزيرٌ منونًا» ، وقرأ ابن كثير و نافع وأبوعمرو وابن عامر وحمزة : «عزيرُ ابنُ الله» ، غير منون - السبعة ٣١٣ .

(٦) ينظر سر الصناعة ٢/٥٣٢ .

[بَيانٌ في أقسامِ التنويــــــن]

زيادةُ بيانٍ : قد تَّقدَّمَ أنَّ التنوينَ في كلامِ العَربِ على خمسةِ أضربٍ[(١)]:

تنوينُ تمكينٍ وصرفٍ، وهُوَ المرادُ في هذا البابِ .

وتنوينُ تنكيرٍ في قولِهِمْ : سيبويهِ وسيبويهٍ آخرَ ، وإيهِ وإيهٍ، ومَا أشبهَ ذلكَ .

وتنوينُ عِوضٍ ، نحو : حِينَئِذٍ وَيَومَئذٍ عوضٌ من الجملةِ التي تُضافُ إليهَا إذْ، ونحوُ : جَوارٍ وغواشٍ وقاضٍ اسمِ امرأةٍ .

وتنوينُ مقابلةٍ ، نحو : مُسلِمَاتٍ ، وعَرفَاتٍ .

وتنوينُ تَرنُّمٍ ، وهُوَ الذي في القَوافي .

فأمـــــا تنـــــوينِ الصَّـــــرفِ فيُحَـــرّكُ لالتقاءِ الساكنينِ في الشائعِ من كلامِهِمْ ، وربمَا حذفَ للسَّاكنينِ ، وقد قــرئَ :

﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدُ اللَّهُ الصَّمَدُ ﴾، ويُحذَفُ لِلإضَافَةِ ومعَ الألِفِ واللَّامِ وفــي الوقفِ في الرفعِ والجرِّ في الأفصحِ ، ومنَ الأسماءِ المبنيةِ في النِّدَاءِ وغيرِهِ في هذَا البَابِ ، ولكنَّ العربَ حذفتْ في هذا البابِ قِياساً مطرداً مِنَ الأسماءِ الأعلامِ والكُنَى والألقَابِ كَانتْ لمنْ يعقِلُ أو لِمَا لَا يَعقِلُ ، نحوُ : طامرُ بــنُ طامِرٍ ، ومَا يقومُ مَقامَهَا ، وقد تقدمَ ذلكَ / تأصيلاً وتمثيلاً، ومن ذلكَ قولُهُم : ١٤٥/

ضُلُّ بنُ ضُلٍّ ، يقالُ لِمن يُجهَلُ نَسبُهُ ، وفُلانُ بنُ فُلاَنٍ كَقولكَ : زَيدُ بنُ عَمرٍو ؛ لأنَّ فُلانًا في كَلَامِهِمْ عبارَةٌ وكِنَايةٌ عنِ العَلَمِ[(٢)]، وأمَّا زَيدُ بنُ القَاضِي ، وعمرُو بنُ الأميرِ ومَا أشبهَ ذلكَ ممن يَغلبُ عَليهِ ويشهرُ بهِ فكَالأعلامِ[(٣)]؛ وقدْ جَاءَ في الشِّعرِ ثَباتُ التنوينِ قال[(٤)]:

جَارِيَـةٌ مِن قَيْسٍ ابْنِ ثَعْلَبَهْ ... كَأَنَّهَا حِلْيَةُ سَيْفٍ مُذْهَبَـــهْ

---

(١) في الجزء المنقود من هذا الكتاب وانظر هذه الاقسام في البسيـــط ١ / ١٧٥ فمابعدها .

(٢) العبارة بنصها في الكتاب ٣ / ٥٠٧ .

(٣) ينظر الكتاب ٣ / ٥٠٧ .

(٤) مر قريبا .

وقال آخر :(١)

لَتجِدَنّي بِالأميرِ بَرّا ... وبِالقَناةِ مِدْعَسًا مِكَرّا

إذا غُطَيْفُ السُّلَمِيّ فَرّا

شاهدُه حذفُ التّنوينِ في غيرِ ما ذكرنا مِن قُيودِ الباب، وحيثُ ما يثبُتُ التنوينُ تثبُتُ الألِفُ في ابْنٍ ،(٢) وحيثُما تحذِفُ التّنوينَ تُحذَفُ الألِفُ ، والبيتُ الذى هُوَ (جارِيَةٌ مِنْ قَيْسٍ) هُوَ لِلأغْلَبِ العِجْلِيِّ، وقال الحُطَيْئَةُ :(٣)

إلاّ يَكُن مالٌ يُثابُ فإنّهُ ... سَيأْتِي ثَنائِي زَيْدًا ابْنَ مُهَلْهِلِ

فأثبتَ التنوينَ ولا يُحمَلُ إلاّ على البدَلِ ، قلتُ : ووجهُ إثباتِها مع البدَلِ دُونَ النعتِ ؛ لأنّ البدَلَ على نِيةِ تكريرِ العَامِلِ، فكأنّ ابنًا وقعَ مباشِرًا للعامِلِ فأشبَهَ كونُه فاعِلاً أو مفعولاً أو مبتدأً، وهُوَ محلُّ ثُبوتِ الألِفِ في ابنٍ وجوبًا ولزومًا ،

---

(١) هذا الرجز فى النوادر لابي زيد من غير نسبة الى قائل. النوادر ٣٢١ وهو فى معانى القرآن للفراء ١/ ٤٣١ و ٣/ ٣٠٠ والمحلّى لابن شقير ١٩٥ وسر الصناعة ٢/ ٥٣٤ والأمالي الشجرية ١/ ٣٨٢ واللسان (دعس) والشاهد فيه قوله : (إذا غُطَيْفُ السُّلَمِيّ فَرّا) ، حيثُ لم ينون ، قال الفراءُ :"والتنوينُ أجوَدُ".

(٢) انظر سر الصناعة ٢/ ٥٣١ قال ابن جني :"ومن فعَل ذلكَ لزِمَهُ الألِفُ فى ابنٍ خطًّا إلى هذا رأيتُ جميعَ أصحابِنا يَذهبُونَ".

(٣) الشاهد للحطيئةِ من قصيدةٍ يمدحُ بِها زيدَ الخيلِ الطّائيّ، وهى فى ديوانه ٨٤ ، والشاهِدُ فى معانِى القرآن للفراء ١/ ٤٣٢ والخصائص ٢/ ٤٩١ وسر الصناعة ٢/ ٥٣١ والحلل فى إصلاح الخلل ٣٤٠ ، والأمالى الشجرية ١/ ٣٨٢ قال ابن جني :"فالوجه أن يكونَ ابنُ مُهَلْهِلٍ بدلاً من زيدٍ لا وصفًا لَهُ ؛ لأنهُ لو كانَ وصفًا لحذفَ تنوينَهُ ، فقِيلَ : زيدُ ابنُ مُهَلْهِلٍ ، ويجوزُ أن يكونَ وصفًا أخرجَ على أصلِهِ ككثيرٍ مِنَ الأشياءِ تخرجُ على أصولِها تنبيهًا على أوائِلِ أحوالِها .

وقد حُذِفَ التنوينُ مِنَ الأوّلِ وان لمْ يكنْ ابنٌ فِيهِ نعتًا قال : (١)

لَعَمْرُكَ مَا أدْرِي وَإنْ كُنتُ دَارِيًا   شُعَيْثُ بْنُ سَهْمٍ أو شُعَيْثُ بنُ مِنْقَرِ

أسقطَ التَّنوينَ للسَّاكِنَين ، كقولِهِ تعَالى : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدُ اللَّهُ الصَّمَدُ ﴾ وشُعيثُ بنَ سهْمٍ مُبتدأٌ وخَبَرٌ ،لأنَّ شُعَيثًا اختُلِفَ فِي نَسَبِهِ فزعَمَ بعضُهُم أنَّهُ ابنُ سَهْمٍ ،وذَهَبَ آخرونَ الَى أنَّهُ ابنُ مِنْقَرٍ.

---

(١) الشاهد للأسود بن يعفر كما في الكتاب ٣/ ١٧٤ والكامل ٣/ ١٧٨ وهو في المقتضب ٣/ ٢٩٤ والتصحيف والتحريف ٤٩٤ والمحتسب ١/ ٥٠ والحلل في إصلاح الخلل ٣٤٠ والأشموني ٣/ ١٠ والتصريح ٢/ ١٤٣ والخزانة ١١/ ١٢٢-١٢٨ وشرح شواهد المغني للبغدادي ١/ ٢٠٨.

بابُ أقسامِ المفعولينَ و هيَ خمسةٌ

قالَ الشيخُ الاستاذُ أبُوالحسن بنُ خروفٍ -رحمه الله- كَانَ الأولَى أن يقولَ أبو القاسم -رحمه الله- : بَابُ المفعُولاتِ، لوجهَيْنِ : أحدُهمَا : أنه يَتكلّمُ على الألفَاظِ ، وهي لَا تعقِلُ .

والثاني : أنّ الجمعَ بالألِفِ والتّاءِ يَجمَعُ الكُلَّ، وبِالياءِ والنّونِ يَختصُّ بِالعَاقِلينَ، لكنّهُ قدْ بَقِيَ المُسَمَّيَنَ ، وغَلَبَ من يعقِلُ .

وقَالَ ابنُ خروف أيضًا أوّلَ هذَا البابِ : تكلّمَ ابنُ بابشاذ في أوّلِ هذَا البابِ على العامِلِ فِي المفعُولاتِ ، ورَجّحَ الأقوَالَ ، وأفسدَ بعضَهَا ودَلّ كَلامُهُ علَى أنّ العَوامِلَ هِيَ الألفَاظُ حقِيقةً ولَا يتخيّلُ ذلك من يُحسِنُ ، وقد بُيّنَ ذَلِكَ فيمَا تقدّمَ مِنَ الكتَابِ في بَابِ الفَاعِلِ والمفعولِ بِهِ ، ولكنّي أذكُرُ الآنَ كَلَامَ ابنِ بَابشَاذٍ ، كمَا رَسَمَهُ قَالَ (١) : " جملةُ هَذَا البابِ قد تَقدّمتْ عقودُهُ وأصُولُه في أوّلِ الكِتَابِ فَلَاحَاجَةَ إلى إعادَةِ ذَلِكَ وقَدْ كَانَ ينبغِي لَهُ أن يُقدّمَ ذكرَ ذَلِكَ مَعَ المفعُولاتِ، وإذا كَانَ كَذلِكَ فَلَا بُدّ أن يعلّقَ مَعَ كلّ فصلٍ من هَذِهِ الفُصولِ شيئًا مَا لمْ يتقَدّمْ ذِكْرُهُ .

أمّا المفعُولُ بِهِ فَفِي العَامِلِ فِيهِ والنّاصِبِ لَهُ أربعَةُ أقوالٍ (٢) :

وذلِكَ إذَا قلتَ: ضربَ زيدٌ عمرا ، فمذهب سيبويه -رحمه الله- أنّ العَامِلَ في عمرٍو النّصبَ « ضَرَبَ» وحدَهُ .

ومذهَبُ هِشامٍ أنّ العَامِلَ فِيهِ الفَاعِلُ وحدَهُ ،

ومذهَبُ الفراءِ أنّ العامل فيه مجموعُ الفعلِ والفَاعِلِ .

ومذهَبُ الأحمر أن العامِلَ فِيهِ المعنَى

---

(١) من هنا إلى قوله الآتي : فثبتَ أنّ الصحيحَ مذهبُ سيبويهِ من كلام ابن بابشاذ لوحة ٢٢٩ .

(٢) ينظر تفصيل هذه المسألة في الانصاف ٧٨/١ فمابعدها . القول في عامل النصب في المفعول . وهيَ من المسائل الخلافية . وانظرالتبيين ٢٦٢ فمابعدها .

والمُخالفةُ وأصحُّها كُلُّها مذهَبُ سيبويهِ .

والدَّليلُ علَى صحتِهِ أنَّا وَجدنا / الفعلَ إذا كَانَ متصرِّفاً تصـرَّف ٤٦ / ١ / أ
في معمولِهِ ، وإذا لَمْ يَكُنْ مُتصرِّفاً لَمْ يَتصَرَّفْ في معمولِهِ ، وَوجدناهُ يتعدَّى الَى واحِدٍ وإلَى اثنَينِ والَى ثلاثةٍ ، وَيَتعدَّى بنفسِهِ تَارةً و بحرفِ الجرِّ أُخرَى ، و هَذا كلُّه رَاجعٌ الى نفسِ الفعْلِ فدلَّ علَى أنَّ العمَلَ لنفسِ الفِعْلِ .

و حجةُ هِشامٍ أنَّ الفعْلَ لاَ يكُونُ فِعْلاً الاَّ بوجُودِ الفَاعِلِ ، والفِعْلُ انَّما هُوَ في الحقيقَةِ مفعُولٌ للفَاعِلِ و مُحْدَثٌ عَنهُ ، فكانَ لِذلكَ هُوَ العَامِلَ فِي المفعُولِ ، كَما كَانَ الفاعِلُ هُوَ المُحدِثَ لنفسِ الفِعْلِ ، وهذا كُلُّهُ مُنتَقَضٌ بِالمصدَرِ الذِي هُوَ أصلُ الفعلِ مِن نحوِ ضربْتُ ضَرباً ؛ لأنَّ الضربَ معمُولٌ لِضَربَ ومنتصبٌ بِـهِ بإجمَاعٍ ، والفاعِلُ في الوَاحِدِ مُوَحَّدٌ لِلفعلِ ، وَمِمَّا يُضعِفُ ذلكَ أنَّ الفَاعِـلَ والمفعولَ اسمَانِ ، فليسَ عَملُ أحدِهِمَا فى صَاحبِهِ بِأوْلَى مِنَ الآخرِ ، كَمَا أنَّ المُضَافَ والمضافَ اليهِ كذلِكَ .

و حجةُ الفراءِ أنَّ الفِعْلَ والفاعِلَ كَالشَّـيءِ الوَاحِدِ بالأدلَّةِ المذكُورةِ على ذلِكَ ، فوجَبَ [أن يَكُونَ العَمَلُ لمجمُوعِهِمَا] (١) ، وهذا القياسُ ليسَ بِصحِيحٍ ؛ لأنَّ الفعلَ والفاعِلَ جملَةٌ والجملةُ معنًى ، فَلو كَانتْ الجملَةُ هيَ العَامِلَةَ لم يَجُـزْ عمرًا ضَربَ زَيدٌ كَما لَمْ يَجُزْ * مُصَدِّقًا هُوَ الْحَقُّ * (٢) ، وَلَوْ كانَ كُـلُّ مَـا يَصحَبُ الأفعَالَ وَيَصِيرُ مَعَها بمنزلةِ الجُزْءِ مِنْهَا يكُونُ عَامِلاً لَوجَبَ أن تَقُولَ مثلَ ذَلِكَ إذا اتصلتْ بِهَا النُّونُ الشدِيدَةُ أو الخَفيفَةُ أو معنَى الإمَالةِ أو زَوائِـدِ الأفعَالِ ، وَفي عَدمِ القَولِ بذَلِكَ دَليلٌ علَى ضَعفِهِ ، و حُجَّةُ الأحمرِ أنهُ لَـولا

---

(١) فى الاصل : فوجب يريد فى المفعول لمجموع الفعل والفاعل ، والتصويب من شرح الجمل لابن بابشاذ ٢٢٩ .

(٢) الآيـة ٩١ من سورة البقرة و ٣١ من سورة فاطر ، وصحة الآيـة (هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا) .

المعنَى لمّا صحّ رفعُ الفاعِلِ ونَصبُ المفعولِ ؛ لأنَّهُ إذا استقرّ من وقَعَ منــه الفعلُ ، ومن وقَعَ بِهِ الفِعْلُ رُفِعَ أحدُ الاسْمَيْنِ ، ونُصِبَ الآخرُ ، وليسَ هــذا القياسُ بصحِيحٍ ؛ لأنَّ فى كلامِهِمْ أسماءً كثيرةً فاعلَةً فى اللفظِ مفعُولَةً فى المَعْنَى، فلوْ كانَ اعتبارُ المعنَى فِيمَا ذكرَهُ صَحِيحًا لوَجَبَ النصبُ فى مِثْلِ : ماتَ زيــدٌ وسقَطَ الحَائِطُ ؛ لأنَّ هذِهِ الأشياءَ مفعُولَةٌ لغيرِهَا ، ومثلُهُ رفعُ ما لم يُسمَّ فاعلُهُ ، فثبَتَ أنَّ الصحِيحَ مذهبُ سيبويهِ.

انتهى كلامُ ابنِ بابشاذ - رحمه الله - فى هذِهِ المسألَةِ التى نسبَهُ ابنُ خروف فِيهَا إلَى الخَطأِ من غيرِ إبداءِ وجهٍ منَ الخطأِ الذى زَعمَ .

والذى أقولُه : إنَّ إنحاءَ المتأخِّرِ علَى المتقدِّمِ هُوَ الخَطأُ بعينِــه علَى أنَّ كُلَّ ما قالَهُ ابنُ بابشاذ فى ردِّهِ وقبولِهِ مناسِبٌ.

[مبحث فى أقسام المفعولات]

ثُمَّ نرجِعُ إلَى البابِ فنقُولُ : المفعولاتُ علَى ما ذكرَ خمسةٌ : مفعولٌ مطلقٌ ، وهُوَ : المصدرُ ، وسمِّيَ مفعولًا مطلَقًا ؛ لأنَّ الفعلَ ينطلِقُ عليهِ من غيرِ تقيِيدٍ بحرفِ جرٍّ لا صريحٍ ولا ضِمْنٍ، كالمفعُولِ بِهِ والمفعولِ فِيهِ ، وهُوَ ظرفُ الزمانِ ، وظرفُ المكانِ ، والمشبهُ بِهِ ، وهُوَ الحَالُ ؛ والمفعُولُ من أجلِهِ ، ومعَهُ كلُّ هذِهِ اقتضاءُ الفعلِ لهَا بهذِهِ الوسَائِطِ، وإنْ نَصبَهَا الفعلُ لفظًا .

والمصدرُ اقتضاءُ الفعلِ لَهُ مطلقًا غيرَ مُقيدٍ .

ثُمَّ المصدَرُ ، وهوَ المفعولُ المطلَقُ، حدُّهُ أنَّهُ اسمُ الحدَثِ المنصـوبُ الذى يُوافِقُ الفعلَ بلفظِهِ أو بمعنَاهُ ، فمثالُ الموَافِقِ لفظًا : قامَ قِيامًا وقعَدَ قُعودًا ، ومثالُ الموَافِقِ معنًى : قَامَ وُقوفًا و قعدَ جُلوسًا .

وهو ينقسمُ ثلاثةَ أقسامٍ:(١) مُؤكِّدٌ ، ومُبَيِّنٌ ، ومعدُودٌ ، / وقدتَقدَّمَ ١٤٦/

---

(١) أربعة أقسام عند الصيمري، كما قال ، "وهو يذكر على وجوه أربعة : أحدها أن يكون لتأكيد الفعل. الثاني : أن يكون لبيان نوع الفعل. الثالث: أن يذكر لتبيين عدد مراتِ الفعل ، الرابع : أن يذكر لتبيين هيئتـه، كقولك : حَسَنُ المشيةِ والقِعدَةِ" التبصرة والتذكرة ١/٢٥٤ .

تحقيقُ هذا في بابِ ما تتعدَّى إليهِ الأفعالُ المتعدِّيةُ وغيرُ المتعدِّيةِ .

وقال الأستاذ أبو بكر بنُ طلحةَ - رحمه الله -: فأمَّا المطلَقُ فعلى وجهين : فِعلٌ ، وحدَثٌ ، فالفِعْلُ حركاتُك ، والحدَثُ ما يكُونُ عن حركاتِك فإذا صَحّ هذا بَطَلَ أن يكُونَ الحدثُ اسمَ الفعلِ ، كما قال أبو القاسم - رحمه الله - ، والدليلُ على ذلك قولُك : أحدثْتُ حدَثًا أي: فعلْتُ حدثًا ، فالحدَثُ هو مفعُولُك ، والإحْداثُ فِعْلُك، وهذا بَيِّنٌ ، وتقولُ في مثالٍ آخر - ويترتَّبُ مِنه دليلٌ آخر -: أعجَبَني أن فَعَلْتَ كذا فهذا فِعْلُك ، وأعجَبَني ما فَعَلْتَ ، فهذا مَفعُولٌ لهُ ، وكلاهُما يُسبَكُ سبكَ المصدرِ ، وأحدُهُما يعمَلُ والآخرُ لا يعمَلُ ، فتقُولُ : أعجبَني أن قُلتَ لا إلهَ إلاّ اللّهُ بمعنَى أعجَبني قولُك لا إلهَ إلاّ اللّهُ ، وتقولُ : أعجَبني ما قُلتَ أيْ: قولُك الذِي هُوَ مفعُولُك ، ولا تَقُولُ : أعجَبني ما قُلتَ لا إلهَ إلاّ اللّه على أن تُريدَ قولُك لا إلهَ إلاّ اللّهُ ، فإنْ جعلتَهُ بدَلاً جازَ.

قُلتُ : هَذا الذي جَلَبهُ الأستاذ أبُو بكرِ بنُ طلحةَ ليُبطِلَ بِهِ قولَ أبي القاسمِ ، وأظنُّه لابْنِ الطراوةِ إذْ هُوَ مُغرىً بكلامِ ابنِ الطَّراوةِ حتَّى إنَّه يجعَلُ نفسَهُ وابنَ الطراوةِ قِسْماً على حِدَةٍ وكُلَّ النحويينَ قِسماً آخرَ ، ولكنَّ الحقَّ أحقُّ أن يُتبعَ .

وقد تَقدَّمَ الكَلامُ على قولِ أبي القاسم عندَ قولِهِ في أوّلِ البابِ مِنَ الجملِ :(والحَدَثُ المصدَرُ ، وهو اسمُ الفعلِ ، والفعْلُ مشتقٌّ منهُ)(1) على غايةِ التحقيقِ فانظرهُ هُناكَ .

فقولُ الأستاذِ هُنا : فَأمّا المطلَقُ يريدُ المفعولَ المطلَقَ فعلى وجهين : فِعلٌ وحدَثٌ ، فالفِعلُ حركَاتُك، والحدَثُ ما يكُونُ عن حركَاتِك ، وهذا الفنّ مِن قائِله انبَنَى على إيهامٍ يجبُ أن يُنزَّهَ جانبُ الاستاذِ عن قائِلتِه ،

---

(1) الجمل ١٠.

وذلكَ أنّ حركَةَ المتحركِ منكَ القائمَةَ بمحلّهِ ، وهيَ حدثُهُ ومُحدِثُهُ ، لأنّهـا مقدُورَةٌ ، ومَا توقّفَ عليهَا مِنَ الأفعَالِ ان نُسِبَ ذلِكَ للمتحرِّكِ أو حركَتِـه فَذلِكَ على سبيلِ المجازِ من تسميةِ الشّيءِ باسمِ الشّيءِ إذا دَلَّ عليهِ أو كـانَ منهُ بسبَبٍ ، وهذا أقربُ ما يحمَلُ عليهِ كلامُ الأستاذ مَعَ أنهُ ليسَ بفعْلٍ لَهُ ، وإنمَا فعلُهُ وحَدَثُهُ ما قامَ بمَحلّهِ .

وقدْ قَالَ الأُستاذُ المرحومُ أبو محمد فُضَيلٍ في رَجَزٍ لَهُ على كِتَـابِ الجُمَلِ بعدَ أن قال : (١)

النحوُ في اصطِلَاحِ أهلِ الأدبِ عِلمٌ بِقانُونِ كَلَامِ العَـرَبِ
وَهْوَ اذا حَصَّلتَهُ تَغْييـرُ فِي الكَلِمِ الثّلاثِ يَستَديـرُ
والكَلِمُ الثّلاثُ فِعْلٌ وَاسْـمُ وَبعدَ ذاكَ الحَرْفُ فَاعْلَمْ تَسْمُ

ثم قَالَ :

والمصْدَرُ المَشْهُورُ فِي هَذَا الغَرَضْ يَعْرِفُهُ أَهْلُ الكَلَامِ بِالْعَـرَضْ

قلتُ : والعَرَضُ عندَ أهلِ التحقِيقِ كلُّ وصفٍ قَائِمٍ بذَاتِ الموصوفِ بِهِ ، ومَا خرَجَ عن ذَاتِ المتصفِ بذَلِكَ العَرَضِ المُقدّرِ لَهُ فلَا أثرَ لَهُ فيهِ ، وغايةُ مَايدّعِي أهلُ الزيغِ ، حَاشَى جَانِبَ مَن ذكرنَاهُ مِن ابنِ طَلحَةَ ، وابنِ الطَراوةِ عن ذلِكَ .

إنّ ذَلكَ علَى طريقِ التّولّدِ (١) ، والتّولّدُ محالٌ شرعًا وعَقـلًا ، فقولُ ابنِ طَلحَةَ : " فالفعلُ حركاتُكَ ، والحدَثُ مَا يكُونُ عن حركاتكَ " كَـلَامٌ فَاسدٌ إنْ أُخِذَ على أنه من فِعلِ المتحرّكِ حقيقـةً ، وإنْ أُخذَ على المجَـازِ فَيجرِي ، وإنْ كانَ الأولَى أنْ لَا يُسامَحَ فيهِ قَائلُهُ لإيهَامِهِ بِالتولّدِ ، وهُـوَ مُحالٌ ، فَلمْ يُخطِئْ أبو القاسمِ ، ولولَا المُسامَحَةُ لَكانَ العَكْسُ ألزمَ .

وتحقيقُ هَذَا / يَجرُّ إلى علِمِ الكلَامِ ، وهُوَ خَلطُ الصّنائِعِ ، وقـدْ ‏/١٤٧
أَبدَيْتُ حقيقَةَ قولِ أبِي القَاسمِ ، لأنهُ الحقُّ الصّرَاحُ ، لأنّ الحدَثَ بالحقيقَـةِ ما قامَ بمحلِّ القادِرِ مُبَاشِرًا بقدرتِهِ كَـقِيَامِهِ وحركَتِهِ وسُكُونِهِ ، وإنّما سَرَى هَـذَا الوهمُ من مصادِرِ الأفعالِ المتقدّمةِ من حيثُ يَظهرُ عَنها أثرٌ في المَحلِّ المَضْرُوبِ

---

(١) التولّد أن يصيرَ الحيوانُ بلا أبٍ وأمٍ مثل الحيوانِ المتولّدِ منَ الماءِ الراكدِ فى الصيف . ينظر التعريفات : ٦٨ .

متوقفٌ على حركةِ الضاربِ ، وهذا هُوَ التَّعلُّقُ عندَ الأصوليّين ، وهذا [هو] الذى حوّمَ عليهِ بقولِهِ : أحدثْتَ حدَثًا أىْ:فعلتَ حَدَثًا ، فَالإحداثُ فِعْلُكَ ،والحدَثُ مفعولُكَ ،ثُمَّ قالَ : وهذا بَيّنٌ ،قلتُ : إن أرادَ بِأنَّ هذا بَيّنٌ أىْ:وجُودُ الفرقِ بينَ إِحْداثٍ وحَدثٍ فَمُسَلَّمٌ، لكنِّى أقولُ لَا زيادَةَ على الحدثِ الكائِنِ ، لكنَّ ذَلِكَ التفكيكَ الذِّهنيَّ راجعٌ باعتبارِ كونِ الإحداثِ مصدرًا لأَحْدثَ ، والحدَثُ مُرادِفٌ لِحدوثٍ اللذيْنِ هُمَا مَصدرانِ لحَدثٍ مُطَاوِعِ أحدَثَ ، كما تقُولُ : أعلمتُهُ فَعَلِمَ ، وكَذَلِكَ قولُهُ فى المَثالِ الآخرِ الذِى زَعمَ أنَّ فِيهِ ترتيبَ دَلِيلٍ آخرَ،وهُوَ قولُه : أعجَبنِى أنْ فَعلْتَ كذا فهذَا فِعْلُكَ ، وأعجبَني مَا فَعلْتَ فهذا مَفعُولُكَ ، وكلاهُمَا يَنسِبكُ سَبكَ المصدرِ .

قلتُ : فِعلُكَ فى هذيْنِ المثالينِ هُوَ مفعُولُكَ ،لأنّ الحدَثَ الذى هوَ المصدرُ هُوَ فِعلُ الفاعِلِ بالحقيقةِ ، والتّغايُرُ المُتَوَهّمُ بينَ المثالَينِ إنما يرجعُ من جِهَةِ أخذِهِ مَنسُوبًا لموقعِ الفعلِ أنْ فَعلتَ ، وهوقولُكَ :"مَا فعلتَ" غيرُ منسوبٍ ، وإن كَانتْ النسبَةُ لِلفَاعِلِ تلزمُ من جِهَةِ اقتضاءِ اللفظِ لَا صريحِهِ.

وكَذَلِكَ أيضًا قولُهُ فى طلبِ الفرقِ مُستدِلًا بقولِهِ :"أعجَبنى أنْ قُلتَ : لَا إلهَ إلاَّ اللَّهُ"بمعنَى أعجَبنِى قَولُكَ : لَا إلهَ إلاَّ اللَّهُ .

وتقولُ : أعجبَنِى مَا قُلتَ أىْ:قَولُكَ الذِى هُوَ مفعُولُكَ ، ولَا تقُولُ: أعجَبنِي مَا قُلتَ :لَا إِلَهَ إلاَّ اللَّهُ على أن تُرِيدَ قَولَكَ: لَا إِلَهَ إلاَّ اللَّهُ ،فإن جَعلْتَهُ بدَلًا جَازَ.

قلتُ : وهذَا أعجَبُ مِنَ الأولِ ، أَيتوهَّمُ أَحدٌ أنَّ قولَكَ : أعجبَنِى أنْ قُلتَ: لَا إِلَهَ إلاَّ اللَّهُ غَيرُهُ فِي المفهُومِ لِقَولِهِمْ : أَعْجَبنِى مَا قُلتَ لَا إِلَهَ إلاَّ اللَّهُ ؟ بَلْ لَا فرقَ بينهُمَا مِن أنَّ كُلَّ وَاحدٍ مِنهُمَا مَقُولُ قولِ القائِلِ ، ومقُولُ القَولِ هُنَا هُوَ القَولُ القَائِمُ بِالقَائِلِ ، وقولُه : فإنْ جَعلْتَهُ بدَلًا جَازَ ، وإذَا كَانَ بدَلًا فَهوَ هُنَا بَدَلُ شَيءٍ من شَيءٍ فأحدُهُمَا غيرُ الآخرِ ، وإن كَانَ لَا يُقَالُ برفضِ استعمَالِهِمْ أصلًا يُصرحُ بِالمُغَايَرةِ ، أَلَا تَرَى أن تَركَهُم "لوذَرَ،وودَعَ" ،

واستعمالَهمْ لِتَرك عِوضًا منهُ لاَ يُصرِّح بِالمُغَايَرةِ ولاَ يتضَمَّنُها ، وكذَلِكَ استعمالُهمْ لتَارِكٍ ،وإهمَالَهمْ لِوَاذِرٍ .

[بَيانٌ في تقسِيمِ المصدَرِ والحدَثِ أربعَةَ أقسَامٍ]

ثُمَّ المصدرُ والحدَثُ أربعةُ أنواعٍ ، فَمِنْهُ في جَوابِ أيّ : كقولِكَ : مَشيْتُ مشيَ الصَّالِحِينَ أو مشْيَ الشرطِ ، وَفي جوابِ كَمْ ؟ كقولِكَ : ضربتُ ضربةً ، وفي جوابِ كَيفَ ؟ كقولِكَ : جلستُ جِلسَةَ مُستَوْفِزٍ (١) ، كأنَّ قَائِلاً قَالَ : كيفَ جَلستَ ؟ ومنهُ تَوكِيدٌ ، وهُوَ الذِي يُقصَدُ بِهِ تحقيقُ الفعلِ مِن غيرِ زيادَةٍ عليهِ .

وأمّا قسمَةُ المفعولِ المُطلَقِ ، وهُوَ المصدَرُ ، وهُوَ مقدَّمٌ على جميعِ المفعولِينَ فِي المرتَبةِ لاقتضَاءِ الفعلِ لَهُ بِنفسِهِ ، وقد تَقدَّمَ تحقيقٌ فِيهِ .

وبَقيَ الآنَ الكلامُ في النَّاصِبِ ، وكونِهِ مَعمُولاً بِغيرِهِ ، فَالكَلامُ فِيهِ من هذِهِ الجِهَةِ ينقسمُ ثلاثَةَ أقسامٍ : قسمٌ لاَ خلافَ أنَّ الناصِبَ لَهُ الفعلُ المذكورُ مَعَهُ أيْ : الذى فِي حُكمِ المذكورِ مِن نحوِ : ضربتُ / ضربًا ، وجئتُ ركضًا وعدوًا . ١٤٧/

وقِسمٌ : لاَ خِلاَفَ أنَّ الناصِبَ لَهُ فعلٌ مِن غيرِ لَفظِهِ وهُوَ كُلُّ مصدرٍ وقع معلولاً بِهِ ، نحوُ : جئتُكَ طمَعًا في معرُوفِكَ ؛ لأنَّ الشيءَ لا يكونُ علةً لِنفسِهِ .

وقِسمٌ : فِيهِ خلاَفٌ (٢) وهُوَ مَا كَانَ من معنَى الفِعْلِ الذِي قبلَهُ ،

---

(١) في اللسان (فزز) وذكر الجوهري : وقعدَ مُستوفِزًا أيْ : غيرَ مُطمئِنٍ .

(٢) انظر شرح المفصل لابن يعيش ١/ ١١٢ قال ابن يعيش : وأما الضرب الثاني وهو مَا لاَ يُلاقِي الفعلَ في الاشتقاقِ بأن يكونَ من غيرِ لفظِه ولن كَانَ معناهُمَا متقاربًا نحو: قولك : شَنِئتُهُ بُغْضًا وأبغضُهُ كَراهَةً

===

مثل : يعجبنى حبًّا وأحبّه إعجاباً كما قال :(١)

يُعجِبُهُ السَّخُونَ والبُرُودُ   والتَّمْرُ حُبًّا مَا لَهُ مَزِيدُ

فهذا فيه قولان منهم من يجعل العامل هو الفعل المطلق ؛ لأنَّ الفعل إذا تعدّى إلى ما هو من لفظه ومعناه ، وعدم اللفظ تعدّى إلى المعنى .

ومنهم من جعل العامل محذوفاً من لفظ المصادر الموجودة ليكون الباب واحداً ، ومثله قوله تعالى : ﴿ وترى الجبال تحسبها جامدة وهي تمرّ مرّ السّحاب صُنع الله الذى أتقن كلّ شيء ﴾(٢) .

وأمّا المفعول فيه فثلاثة أشياء : ظرف زمان ، وظرف مكان ، وحال ؛ لأنّ هذه الثلاثة يصحّ فيها معنى " في " إلا أنّ " في " يجوز إظهارها مع الظرفين ولا يجوز مع الحال ؛ لأنّ الحال مشبهة للمفعول به أكثر من شبه الظرفين للمفعول به ؛ لأنّ معنى الوعاء في الظرفين أمكن من معنى الحال .

والذى يدلّ على شبه الحال بالمفعول به امتناع تقديم الحال على عامله إذا كان عامل الحال معنوياً ، وجواز ذلك في الظرفين فدلّ ذلك على شبهها بالمفعول به ، فلم تظهر معها " في " كما ظهرت في الظرفين ، والكلام على الظروف والحال قد تقدّم مستوفى .

=== وقعدت جلوساً ، وحبست منعاً ، فأكثر النحويين يجيز أن يعمل الفعل في مصدره الآخر وإن لم يكن من لفظه لاتفاقهما في المعنى . وذهب الآخرون الى أنّ الفعل لا يعمل في شيء من المصادر إلاّ أن يكون من لفظه نحو : قمت قياماً .

(١) الشاهد لرؤبة وهو فى ملحقات ديوانه ١٧٢ ، وهو فى الجمل لابن بابشاذ ٢٣٠ والفوائد المحصورة فى شرح المقصورة للخمي ٣٠٣ وشرح المفصل لابن يعيش ١١٢/١ والاشموني ١١٤/٢ ، واللسان (سخن) وفى ديوان رؤبة : " والقزّ حبًّا " .

(٢) الآية ٨٨ من سورة النمل .

[مبحث في المفعول مَعَهُ والمفعولِ من أجلِهِ]

فَصـــلٌ :

وأمّا المفعولُ مَعَهُ والمفعولُ من أجلِهِ فَهُمَا اللّذانِ قَصَدَ لَهُمَا الباب ؛ لأنّ الغيرَ قد تَقَدَّمَ الكلامُ عَلَيهمَا وعلى أحكامِهِمَا في أبوابِهَا .

فالمفعولُ مَعَهُ هُوَ الاسمُ المنصوبُ بَعدَ الوَاوِ الواقِعَةِ موقِعَ حرفِ الصفةِ في غيرِ العطفِ ، وإنّما نَصَبَ حِينَ تَخَيَّلَ فِيهِ غيرَ العطفِ ، وأنّهُ فَضلَةٌ كسائِرِ الفَضلاتِ، وأصلُهُ أن يَصِلَ الفعلُ إليهِ ، ثُمَّ اتُّسِعَ فيهَا وحُذِفَتْ ، وأُنِيبَ مَنابَهَا الواوُ لِمَا بينهُمَا مِنَ المُنَاسَبةِ في التشريكِ ، وذلِكَ قولُكَ ما صنعتَ وَأباكَ، كَانَ الأصلُ مَا صنعتَ بِأبيكَ ، واستَوى الماءُ والخَشَبَةَ ، كَانَ الأصلُ اسْتَوى المَاءُ على الخشَبَةِ ، وجَاءَ البَرْدُ والطَّيالِسَةَ ، مَعنَاهُ جَاءَ البردُ بِالطَّيالِسَةِ ، وقولُهُم : "لو تُرِكَتْ النَّاقَةُ وَفصِيلَهَا لَرَضَعَهَا"[1]، مَعنَاهُ : لَو تُرِكَتْ لِفصِيلِهَا ، فَإذَا كَانَ المفعُولُ مَعَهُ بِهذَا التقدِيرِ تَبيَّنَ أنهُ يُتخَيَّلُ فِيهِ غيرُ العطفِ، وأنّهُ فَضْلَةٌ ، فَوجَبَ حِينَ زَالَ حَرفُ الصِّفَةِ الذِي جَرّهُ وعُوِّضَتْ مِنهُ الواوُ لِشبَهِهَا في الجَمِيعِ أن يَكُونَ مَا بَعدَهَا مَنصُوبًا (*)، لأنّ الواوَ لا تَعمَلُ ، وانتقلَ العمَلُ إلى العَامِلِ الذِي قَبلَهُ بوسَاطَةِ الوَاوِ .

[بَيانٌ في انقسَامِ مَا تدخُلُهُ وَاوُ المُصَاحَبَةِ إلَى سِتةِ أقسَامٍ]

ثُمَّ إنّ مَا تدخُلُهُ المُصَاحَبَةُ عَلَى سِتةِ أنواعٍ (٢) : نَوعٌ لا يتوجَّهُ فِيهِ الرفعُ على العطفِ ألبَتَّةَ مِثَالُهُ : مَشيتُ وَالسَّاحِلَ ، واسْتَوى الماءُ والخَشَبَةَ لتعذرِ العطفِ لِفسادِ المعنَى .

(*) في الاصل : أن يكون بعدها ، والسياق يعطي زيادة ما .
(١) ينظر الكتاب ١/٢٩٧ .
(٢) ينظر الكتاب ١/٢٩٧ وأوضح المسالك ٢/٥٤ .

ونوعٌ يتوجّهُ فيهِ الرفعُ والنصبُ متساويينِ ، كقولِكَ جاءَ البردُ والطيالِسَةَ ، قالَ الشاعر:(١)

فَكُونُوا أَنتُمُ وَبَنِي أَبيكُمْ مَكانَ الكُلْيَتَيْنِ مِنَ الطِّحالِ

ونوعٌ يتوجّهُ فيهِ الرفعُ والنّصبُ ، والرفعُ أجوَدُ ، كقولِكَ : ما أنتَ وزَيدٌ؟، وما أنتَ والفَخرُ؟، وما أنتَ وقصعَةٌ مِن ثَريدٍ؟، والرفعُ أجوَدُ لبُعدِ العامِلِ(٢) في اللفظِ ،والنصبُ جائزٌ لدَلالةِ الاستفهامِ على العامِلِ / كأنكَ قلتَ : ما تكونُ وقصعةً مِن ثَريدٍ ؟ . /١٤٨

ونوعٌ يتوجّهُ فيهِ الرفعُ ، والنصبُ أجوَدُ ولاَ يكُونُ الرفعُ عندَ البصريينَ إلاَّ في الشّعرِ ، كقولِكَ : ما صنعتَ وزَيداً ؟

ونوعٌ يتوجّهُ فيهِ النصبُ ، والخفضُ أجوَدُ ،(٣) ولاَ يَكُونُ الخفضُ إلاَّ في الشعرِ عندَ البصريينَ ،كقولِكَ : مَا لَكَ وزَيداً ؟ وقَدْ تَجيءُ الواوُ في بابِ العطفِ بمعناهَا في هذَا البابِ،وذَلِكَ قولُكَ : كُلُّ رَجلٍ وَضيعَتُهُ ، وأنتَ وشأنُكَ،ولاَ يَجُوزُ النصبُ لِبُعدِ النّاصِبِ في اللفظِ وتَعَذُّرِ ما يَدُلُّ عليهِ،ويَسُدُّ المعطوفُ مَسدَّ الخَبرِ ، وانظر كلامَ الصيمرِيِّ(٤) هُنَا فإنهُ وَهِمَ ،قالَ هَذَا - شـ

---

(١) الشاهد في الكتاب غير منسوب ١/٢٩٨ ومجالس ثعلب ١٢٥ ، والاصول ١/٢١٠ والتبصرة والتذكرة ١/٢٥٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/٤٨ وشرح ألفية ابن معطي ١/٥٨٩ ، وأوضح المسالك ٢/٥٤ والهمع ٣/٢٣٨ والتصريح ١/٣٤٥ والدرر ١/١٩٠ .
والشاهد فيه نصب بني بالفعل الذى قبلَهُ الذى قوّتهُ الواوُ النائبةُ عن "مع".

(٢) ينظر الكتاب ١/٣٠٩ .

(٣) ينظر الكتاب ١/٣٠٧ فمابعدها .

(٤) الصيمرى هو عبدالله بن علي بن اسحاق الصيمرى ، النحوى ،قال القفطي : "قدم مصر وحفظ عنه شيئٌ من اللغةِ وغيرها وكَانَ فهمًا عَاقلاً وصنف كتابًا في النحوسَمّاهُ : التبصرة ، وأحسنَ فيه التعليلَ

===

الصيمري [١] هنا فإنه وهِمَ - ابنُ طلحة رحمهما اللهُ.

طريقةٌ أخرى ، وهيَ أن تقولَ : إنّ هذهِ الواوَ التي تجيءُ للمصاحبةِ تتفرّعُ مسائلُها إلى خمسةِ أصولٍ :

الاول : ما لا يكونُ فيه الا العطفُ ، كقولك : "كُلُّ رجلٍ وضيعتُهُ" ، ولا يجوزُ هنا النصبُ ؛ لأنّهُ لا ناصبَ لهُ ولا ما يطلبُ بالفعلِ ، وقد غلطَ الصّيمريّ في ذلك فجوّزَ النصبَ [٢] ، وسيبويهِ قد بينَ أنهُ لا يجوزُ النصبُ في هذا النوعِ. [٣]

الثاني : ما لا يكونُ فيهِ إلاّ النصبُ ، وذلكَ قولكَ : مشيتُ والساحلَ لتعذرِ العطفِ لفسادِ المعنَى .

الثالثُ : ما يكونُ فيهِ العطفُ والنصبُ ، والعطفُ [٤] أجودُ ، وذلكَ قولكَ : ما أنتَ وزيدٌ ؟ ويجوزُ النصبُ ؛ لأنّ الاستفهامَ يطلبُ بالفعلِ فكأنَّ التقديرَ ما تكونُ وزيداً ؟

والرابعُ : ما يكونُ فيهِ النصبُ والعطفُ ، والنصبُ أجودُ ، وذلكَ قولكَ : مالكَ وزيداً ؟ حينَ لم يصحَّ العطفُ في الكلامِ على ضميرِ الخفضِ إلاّ بإعادةِ الخافضِ ، وكذلكَ قولكَ : قمتُ وزيداً ، حينَ لم يمكنْ العطفُ على ضميرِ الرفعِ المتصلِ إلاّ بعدَ أن يُؤكّدَ .

=== على مذهب البصريين ولأهل الغربِ باستعمالِهِ عنايةٌ تامةٌ . توفي في حدود ٥٤١ هـ ترجمته في الانباه ٢/١٢٣ والبلغة ١٢٥ وبغية الوعاة ٢/٤٩ .

(١) قال الصيمري : " وتقول كُلُّ رَجلٍ وضَيعَتُه بمعنى معَ ضيعَتِه ، وكُلُّ امرئٍ وشأنُه أيْ: معَ شأنِهِ ، ويجوزُ الرفعُ في هذا على تقديرِ العطفِ ، ويكونُ خبرُ الابتداءِ محذوفاً تقديرُه : كُلُّ رجلٍ وضيعتُهُ مقرونانِ ، وكُلُّ امرئٍ وشأنُه مقرونانِ " . التبصرة والتذكرة ١/٢٥٧ .

(٢) انظر التبصرة والتذكرة ١/٢٥٧ .

(٣) ينظر الكتاب ١/٣٠٥ .

(٤) في الاصل : والنصب أجود ، والسياق يعطي ما أثبتناه .

الخامس : ما يكون فيه العطف والنصب مخيرًا فيهما من أراد ذلك ، كقولهم : جاء البرد والطيالسة ؛ لأنّ المجيء يصح لكلّ واحدٍ منهما ويسوق أيضًا البردَ والطيالسةَ .

[مبحثٌ في اختلاف الناس في المفعول معه]

ثمّ نقول : اختلفَ النّاسُ في المفعولِ معه في فصلين ، أحدهما : انتصابُهُ ، فمذهب أبي الحسن أنهُ منصوبٌ على الظرفِ وأنّ الأصلَ جاء البردُ مع الطيالسةِ ، واستوى الماءُ مع الخشبةِ ، وكذلك : كيف أنت وقصعةٌ من ثريدٍ ؟ ثمّ إنّ العربَ وضعت الواو مكان مع ؛ لأنّ مع تقتضي المصاحبة ، وقد تكون المصاحبةُ في واو العطف تقول : اشترك زيدٌ وعمرٌو ، فلمّا وضعت الواوُ موضع مع صار الإعرابُ في الاسم الذي كان بعدها في مع ؛ لأنّ الحرف لا يتحمّل الإعرابَ فقالوا : استوى الماءُ والخشبةَ ، وكيف أنت وقصعةً من ثريدٍ ؟ ونظيرُ هذا عندهم ، جعلُهم الّا مكان غيرُ قال اللّه تعالى : ﴿ لو كان فيهما آلهةٌ إلاّ اللّهُ لفسدتا ﴾ (١) ، التأويل : لو كان فيهما آلهةٌ غيرُ اللّهِ فوضعت الّا مكان غير ، وجعل رفعُ غيرُ فيما بعد " الّا " قال الشاعر : (٢)

وكلُّ أخٍ مفارقُه أخـوه ... لعمرُ أبيك إلاّ الفرقدانِ

أراد : غيرُ الفرقدين ، فوضع الّا مكان غيرُ الفرقدين ، وذهب سيبويه إلى أنّ المفعولَ معه ليس على ما قال ، إذ لو قال كذلك لجاز أن يقول : كلُّ رجلٍ وضيعته ، كما تقول : كلُّ رجلٍ مع ضيعتِه ، ولا يقال / هذا إلاّ بالرّفع ، ١٤٨
وكلُّ رجلٍ وضيعتُه وهو معطوفٌ وسدّ مسدّ الخبر. (٣)

---

(١) الآية ٢٢ من سورة الانبياء.
(٢) تقدم في باب الاستثناء ق ١٠٦
(٣) ينظر الكتاب ١/٢٩٩ - ٣٠٠ .

وأمّا المفعولُ معَهُ فَمنصوبٌ (*) بِمَا قبلَهُ من الفعلِ بوسَاطةِ الواوِ من غير تشريكٍ ، وهُوَ من قبيلِ المفعولِ بِهِ،والأصلُ : جَاءَ البردُ بِالطَّيَالِسَةِ ، واستوَى المَاءُ بِالخَشبةِ ، ثُمَّ عُدِلَ إلَى الوَاوِ فكَانَ القياسُ أن يَقعَ مَا بعدَهَا مخفوضًا ، فيقَالُ : جَاءَ البردُ وَالطيالِسَةِ ؛ لأنَّ الوَاوَ هُنَا مُوصِّلَةٌ الفعلَ إلى ما بعدَهَا كتوصِيلِ حرفِ الجرِّ الأفعالَ إلى مَا بعدَهَا لكنَّ العربَ هُنا لم تفعلْ ذَلِكَ ؛ لأنَّ الوَاوَ أصلُهَا واوُ العطفِ ، والواوُ العاطِفةُ لا تعمَلُ إنمَا يعمَلُ فِيمَا بعدَهَا الفعلُ الذى قبلَهَا فتركُوهَا هنَا على حالِهَا فى أصلِهَا ، فعمِلَ مَا قبلَهَا فِيمَا بعدَهَا .

فإن قلتَ : فكيفَ جاءَ : مَا أنتَ و قصعَةٌ مِن ثَرِيدٍ ؟ وكذلِكَ ما أنت وزَيدًا؟، الأصلُ : مَا كُنتَ وزيدًا ،وعلى قول سيبويه [(١)] جَرى أكثرُ الناسِ وهُوَ أقربُ المأخذينِ واللهُ أعلم .

الفصلُ الثانى :

فِي القياسِ على ما وَردَ مِنَ المفعولِ مَعَهُ ، فمنهُمْ مَن جَعلَهُ قياسًا وأَجْرَى نَصبَهُ مُجرَى نصبِ الظرفِ ونصبِ المصدرِ و نصبِ المفعولِ بِهِ ،ونَصبُ هذَا كُلِّهِ قياسًا .

ومنهُمْ من قالَ : إنهُ سَماعٌ ولاَ يقالُ مِنْهُ إلاَّ مَا قَالت العرَبُ ؛ لأنَّ فِيهِ وضعَ الحرفِ على غير وضعِهِ ؛ لأنَّ الواوَ فِعْلُهَا العطفُ وجَعْلُها فى هذِهِ المواضِعِ اتساعٌ،والاتّساعُ في الشيءِ خُرُوجٌ عنِ القياسِ .

فَلاَ يُقَالُ مِنهُ إلاَّ مَا قَالتهُ العربُ إلاَّ أن يَكثُرَ جدًّا،والمفعولُ مَعَهُ لم يكثُرْ،فلاَ يُقَالُ مِنهُ إلاَّ مَا قَالتهُ العرَبُ ، ولا يُقَاسُ عليهِ ، وقَوّى أبُو الحسن هَذَا القوْلَ الثاني وأنهُ الأحوَطُ [(٢)] .

(*) في الأصل : منصوب ،والسياق يقتضي ما أثبتناه .

(١) ينظر الكتاب ١/٢٩٩-٣٠٠ لبيان قول سيبويه .

(٢) ينظر الخصائص ١/٣١٣ وشرح المفصل لابن يعيش ٢/٥٢ وشرح ألفية ابن معطي ٥٨٨ .

ثم قَالَ أبُو القاسم : (والمفعُول مَعَهُ قولُهُمْ : جَاءَ البردُ والطيَالِسَةَ ترفَعُ البردَ بفعلِهِ وتنصبُ الطَّيَالِسةَ ؛ لأنكَ لستَ تُريدُ أن تَقولَ جَاءَتْ الطيَالِسَةُ وانمَا تريدُ أن تَقُولَ جاءَ البرُدُ مَعَ الطيالسةِ). (١)

جَاءَ بعضُ المتأخرِينَ وردَّ قولَ النحويينَ أنَّ الواوَ بِمعنَى مَعَ وقالَ : انهُمَا مُختَلِفانِ فِي المعنَى ، فإذَا قُلتَ : جَاءَ زيدٌ وعمرٌو ، فمعنَاهُ أنَّ عمرًا تَابعٌ لزيدٍ ، وكأنكَ قلتَ : جاءَ زيدٌ بعمرٍو ، وإذَا قلتَ : جاءَ زيدٌ وعمرًا ، فمعناهُ أنَّ عمرًا تابعٌ لزيدٍ ، وكأنكَ قُلتَ : جاءَ زيدٌ بِعمرٍو ، وإذَا قلتَ : جَاءَ زيدٌ مَعَ عمرٍو فَزَيدٌ هوَ التابعُ لعمرٍو ، فَقد اخْتلفَا فى المعنَى فليستْ الـــوَاوُ بمعنَى مَعَ .

وهذَا الذِى اعترَضَ بهِ هَذَا المعترِضُ يُنفصَلُ عَنهُ بِأمرينِ : أحدُهُمَا : أن يسلمَ لَهُ مَا قالَ ، ويكونُ كَلَامُ النحويينَ بأنَّ المفعولَ مَعَهُ بمعنَى مَعَ ، يُريدُونَ بِه أنَّ مَعَ تقتضِي المُصَاحبَةَ ، وهذِهِ الوَاوُ أيضًا تَقتضِي المُصَاحبَةَ ، فَإذَا قلتَ : جَاءَ زيدٌ ، وعمرٌو ، فمعناهُ : معنَى جَاءَ زَيدٌ مَعَ عمرٍو فِي أنَّ كُلَّ واحِدٍ منهُمَا فِيهِ مُصَاحَبةٌ وإن اختلفَ ؛ قامَ زيدٌ وعمرًا ، وقَامَ زيدٌ مَعَ عمرٍو .

والثاني : أن يُقَالَ : قَامَ زَيدٌ وعمرٌو ، وليسَ أحدُهُمَا سَبَبًا فى قيامِ الآخرِ ، فَقَالَ : هذَا وإن لم يكُنْ أحدُهُمَا تَابعًا للآخرِ ، وقدْ يقـــالُ . والثاني : تَابعٌ للآخَرِ ، ألاَ ترَى أنكَ تَقُولُ جاءَ البردُ مَعَ الطيالسةِ وإن لَمْ يكن البردُ جَاءَ بِالطيالِسَةِ بَل الـبردُ هُوَ الذِى أتَى بِهَا وبِوُجُودِهِ وُجِـــدَتْ ، وكذلِكَ أيضًا / المفعولَ مَعَهُ لا يلزمُ الأول أن يكونَ تابعًا للثانى ولَا الثَّانى تابعًا للأولِ ، وبهذَا الانفصالِ الثانى كانَ يَنفصِلُ الأستاذ أبُوعلي (٢) - رحمه الله - عن هذَا الاعتِراضِ . ١٤٩

---

(١) الجمل ٣١٧ .

(٢) ينظر التوطئة ٣٠٨-٣٠٩ .

ثم قال :(ولو أردتَ : جاءَ البردُ ، وجاءَتِ الطيالِسَةُ لرفعْتَ الجميعَ وكانَ جائزًا)،يريدُ إذا قصدتَ إلى طريقِ العطفِ ، وأما المعنى فواحدٌ في الرفعِ والنصبِ ، ثم قال :(واستَوَى الماءُ والخَشَبةَ)،قالَ : إنَّ هذا لا يَجوزُ فِيهِ العَطفُ ، لأنَّ الخشبةَ في موضِعِها لم تزلْ عنهُ ، وانَّما الذي يصعَدُ إليها الماءُ حتى يساوِيَها ، فإليهِ نسبَ الاستواءُ ، ولا ينسبُ الاستواءُ للخشبَةِ وهذا بيِّنٌ في الاستعمالِ وهوَ الأعرفُ ، ويمكِنُ أن يقالَ : استوتْ الخشبَةُ والماءُ على بُعدٍ، فعلَى هذا يجوزُ العطفُ لكن ليسَ بطريقِ الكلامِ .

ثم قالَ (ومن كَلامِ العربِ : " كانَ زيدٌ وعمرًا كَالأخوينِ ")،(١) كانَ الاستاذُ أبوعلي -رحمه الله - يذهَبُ إلى أنَّ "كانَ" هَاهنَا تامةً ويقولُ : إنَّ "كانَ" الناقِصةَ لا يتعلّقُ بها مجرورٌ ولا ظرفٌ ولا تنصبُ المصدرَ ولا الحالَ ، ولا تعمَلُ لا رفعًا ولا نصبًا إلَّا أنَّها تدخلُ على المبتدأ والخبرِ فترفعُ المبتدأَ تشبيهًا بالفاعِلِ وتنصبُ الخبرَ تشبيهًا بالمفعولِ بِه ليسَ لهَا منَ العملِ أكثرُ من هذَا ، لأنَّها قد جُردتْ عنِ المصدرِ .

والفعلُ إنَّما عملَ في هذِهِ الأشياءِ لدلَالتِهِ على المصدرِ ، وأمَّا كانَ التامةُ ، فتنصبُ جميعَ ما يقتضِيهِ الفعلُ، فتقُولُ : كَانَ زيدٌ وعمرًا كالأخوينِ ، كما تقولُ : استوى الماءُ والخشبةَ ، وكالأخوينِ في موضِعِ الحالِ .

فَصــلٌ :

ثم قالَ : (وممّا يتصِلُ بهذَا البابِ قولُهم : مالَكَ وزيدًا)،(٢) لا يتصورُ الخفضُ في زيدٍ ، لأنَّ الضميرَ المخفوضَ لا يعطَفُ عليهِ إلَّا بإعادَةِ الخافِضِ (٣) فلو قلتَ : مالَكَ ولِزيدٍ ؟ ، لَكانَ معطوفًا على لَكَ .

---

(١) الجمل ٣١٧ .

(٢) الجمل ٣١٨ .

(٣) وذلك على مذهب البصريين كما في الانصاف مسألة ٦٥ صفحة ٤٦٣ .

وأمّا إذا حذفتَ حرفَ الجرّ فلا يجوزُ العطفُ،وقد مَضَى الكلامُ في هذا في بابِ العطفِ ، ولا يجُوزُ الرفعُ ؛ لأنّ الكافَ مخفوضةٌ ، وإنما وقعَتْ الملابَسَةُ بينكَ وبينَ زيدٍ فلا بدَّ منَ النصبِ فإذا نصبتَ زيدًا فعلى من يقولُ : ما أنتَ وقصعةً من ثريدٍ بالرفعِ والنصبِ ، فمن رفعَ فبإضمارِ كانَ، وتقديرِ " كيفَ " ،كأنهُ قالَ : كيفَ تكونُ وقصعةٌ من ثريدٍ ؟ ومن نصبَ فبإضمارِ الملابسةِ ويكونُ التقديرُ : مالَكَ وملابسةُ بِرفعِ الملابَسَةِ وجعلِهَا خبرَ " ما " ولا يجوزُ إظهَارُ الملابسَةِ ، وعلى هذا يجرى كلُّ ما كانَ من هذا النوعِ.

ثم قالَ : (فإن كانَ الأولُ ظاهرًا كانَ الوجهُ العطفَ عليهِ) ؛ (١)

اعلمْ أنكَ إذا قلتَ : ما لزيدٍ وعمرٍو؟ وجازَ عطفُ عمرٍو على زيدٍ وتشريكُه معَهُ في اللاّمِ ، ويجوزُ لكَ أن تكررَ حرفَ الجرّ فتقولُ : ما لزيدٍ ولعمرٍو؟ وهذا على من يقولُ : ما أنتَ وزيدٌ؟ وكيفَ أنتَ وقصعةٌ من ثريدٍ؟ بالرفعِ ، ومن ينصِبُ هذينِ يقولُ : ما أنتَ وزيدًا؟ وكيفَ أنتَ وزيدًا ؟ ، يقُولُ (٢) هَاهُنَا: ما لزيدٍ وعمرًا؟ ويكونُ على إضمَارِ الكونِ فإنّ الكونَ في هذا الموضعِ مِمّا يستعمَلُ هذا الذي ذكرتُه هُو مذهبُ سيبويه. (٣)

١٤٩ وأجازَ أبو القاسم في هذهِ (٤) المُثُلِ كلِّها الظاهِرِ منهَا / والمضمَرِ إضمارَ الكونِ ، وإضمارَ الملابَسةِ والأحسَنُ ما قلتُ أولاً والله أعلم.

ولقولِهِ وجهٌ ، وذلكَ أنهُ لما أُضمرتْ المُلابَسَة في مالكَ وزيدٌ؟ جازَ أن تُضمرَ في ما لِزيدٍ وعمرٍو؟ إلاّ أنهمَا من نوعٍ واحدٍ والله أعلم.

ثم قالَ : (وتقولُ ما أنتَ وقصعةٌ من ثريدٍ ؟) ؛ (٥) يجوزُ لكَ هُنَا

---

(١) الجمل ٣١٨.

(٢) في الاصل : يقل ، والاعراب يقتضي صحة ما أثبتناه.

(٣) ينظر الكتاب ١/٣٠٣-٣٠٤.

(٤) في الاصل : في هذا المثل ، والسياق يعطي ما أثبتناه.

(٥) الجمل ٣١٨.

أن تكررَ "ما" ولا تكررَها ، فإن كررتَ "ما" لم يكن إلاّ الرفعُ، فتقولُ : ما أنتَ وما زيدٌ؟ لأنّ ما الثانية مبتدأةٌ مثلُ الأولى يرتفعُ مابعدَها على أنهُ خبرٌ وعليهِ جاءَ:(١)

* وَما جرمٌ وَما ذاكَ السَّويقُ *

فإن لمْ تكررْما جازَ لكَ الرفعُ والنصبُ ، والرفعُ أحسَنُ ويكونُ التشريكُ قد وقعَ في "ما" ، وإذا نصبتَهُ قدرتَ كانَ محذوفةً، فكأنّكَ قلتَ : ما كنتَ وقصعةً من ثريدٍ؟ وما تكونُ وقصعةً من ثريدٍ، لم يذكرْ سيبويهِ إضمارَ الملابَسةِ إلاّ فـي مثلِ قولِكَ : مالكَ وزيدًا؟(٢)، وقد مَضَى الكلامُ في ذلكَ، فإن قلتَ : زيدٌ وقصعةٌ مِن ثريدٍ فلا بُدّ منَ الرفعِ، ويكونُ المعطوفُ يَسدُّ مسدَّ الخبرِ ولاَ يجوزُ النصبُ ؛ لأنهُ لا فعلَ لهُ لا ظاهرٌ ولا مقدرٌ ، وكذلِكَ : كلُّ رَجُلٍ وضَيعتُــهُ لا يجوزُ في هذا وَما أشبَهه إلاّ الرفعُ .

[فَصلٌ :]

وأمّا المفعولُ من أجلِهِ : اعلمْ أنّ المفعُولَ من أجلِهِ هُوَ المصــدَرُ المنصوبُ الذِي ضُمّن معنَى المصدرِ منْ أنْ والفعلِ في جوابِ مَن سألَ بِـلِمَ؟ ثم نقولُ : وكلُّ فعلٍ يُفعلُ لِعلّةٍ إلاّ فعلَ اللهِ تعالَى فإنّ العلّةَ ، والغَـرضَ في حقّهِ مُحالٌ ؛ لأنّ الغرَضَ جَلبُ منفعةٍ أو دفعُ مضَرّةٍ ، والمنافعُ والمضارُّ لذّاتٌ

---

(١) الشاهد لزيادٍ الأعجم، ويُروى لغيرِهِ وهُوَ من شواهِدِ الكتاب ١/ ٣٠١، والكامل للمبرد ١/ ٣٣٢ والجمل ٣١٨ والمحلّى لابن شقير ٢٩٢ والنكت ١/ ٣٦٣ واللسان (سوق) والخزانة ٣/ ١٤١ والشاهد فِيهِ إظهَارُ "ما" قبلَ ذاكَ السويقِ لرفعِ المعطوف كما تقول : ما أنتَ وزيدٌ ، ما أنتَ وَما زيدٌ . وصدره :

* تُكَلفني سويقَ الكرمِ جَـرْمٌ *

(٢) ينظر الكتاب ١/ ٣٠٩.

وآلامٌ ، وهمَا أعراضٌ والاتّصافُ بالأعراضِ في حقِّ الله تعالى محالٌ ؛ لأنّهما حوادثُ دالةٌ على حدوثِ من يتصفُ بهَا ، وكذلكَ السّاهي والمجنونُ لا علّةَ لافعالِهِم إذ لاَ قصدَ لهُم ؛ لأنّ القصدَ مشروطٌ بالعلمِ ،والسهوُ والجُنونُ والغفلةُ أضدادٌ لِلعلْمِ ولِلقصدِ الذِى هُوَ الارَادَةُ .

ثم تقولُ : ما يكونُ علةً ينقسمُ قسمينِ : جوهرًا ،ومصدرًا : المُرَادُ بالجوهَرِ هُنَا الجِسمُ والجوهَرُ لا بُدّ فيهِ من لامِ الجرِّ ، كقولِكَ : جئتُكَ لِزيدٍ وللمَالِ .

والمصدرُ ينقسمُ قِسمينِ : مضمنًا (١) أو مُصرّحاً ، والمضمّنُ " أنْ " والفعلُ ، وهذا يكونُ باللاّمِ وعديمهَا كانَ فيهِ ذكرٌ منَ الأولِ الذِى وقعَ علةً لَه أوْ لَمْ يَكُنْ،كانَ مِن أفعالِ القُلوبِ أو لم يَكُنْ ، وكانَ بنفسِهِ علةً أو على حذفٍ، وكانَ مقارنًا للفعلِ الذى عمِلَ فيهِ أو لم يَكُنْ ،وإنّما كانَ هذا لاتّساعِهِم فى الحذْفِ معَ أنْ فتقولُ : جئتُ أن تُكرِمَنِي، ولتكرِمَنِي، ولأنْ تُكرِمَنِي ، ولأنْ يُكرِمَ زيدٌ عمرًا وأنْ يكرِمَ زيدٌ عمرًا ؛لانّ "أنْ "كثيرًا ما تدلُّ على اللاّمِ (٢) ، ورُبّما قامتْ مَقامَها،وعلى هذا جاءَ"أعددتُ الخشبةَ أنْ يميلَ الحائطُ فأدْعِمَهُ" ،أى:مَخافةَ أن يميلَ الحائطُ،أو مخافةَ أن يَميلَ فأدعِمَهُ،وقالَ الله تعالى : ﴿وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِن رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامرأتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَى﴾ (٣) ، والبصريُّونَ يُقدرونَهُ مخافَةَ أن تَضِلَّ ، والكوفيُّونَ يُقدرونَهُ أنْ لاَ تَضِلَّ (٤) إحداهُمَا وليسَ بِبَعيدٍ فيمَا كانَ نحوَهُ أن لاَ يقدرَ فِيهِ حرفٌ أصلاً / أنْ يُضمَّنَ الكلامُ الذى قبلَهُ معنًى مَا لاَ يُحتاجُ معَهُ إلى حذفٍ إذا قويتْ الدّلاَلَةُ علىَ ذَلِكَ. /١٥٠

---

(١) ينظر الكتاب ٣/١٥٣ والمقتضب ١/٤٨.

(٢) ينظر الكتاب ٣/٥-٦-٧-٥٣.

(٣) الآية ٢٨٢ من سورة البقرة.

(٤) ينظر معانى القرآن للفراء ١/١٨٤ ومعانى القرآن واعرابه للزجاج ١/٣٦٤.

والمصدرُ المصرّحُ إما أن يكونَ من لفظِ الفعلِ الذى وقعَ علّةً لـهُ أو لا يكونَ من لفظِهِ ، فإذا كانَ من لفظِهِ فلَهُ شرطَانِ : وحينئذٍ يَصحُّ أن يكونَ علةً لوقوعِ الفعلِ، أحدُهما : أن يكونَ بـلامِ الجرِّ ، وأن يكونَ فاعلُـه غيرَ فَاعِلِ الفعلِ الذي وقَعَ علةً لهُ ، كقولِكَ : جئتُكَ لمجيءِ زَيدٍ ، وجئتُكَ لمجيئِكَ إليّ، ولا يجوزُ جئتُكَ لمجيئى إليكَ إلاَّ أن يكونَ فى وقتٍ آخـر كقولِكَ : جئتُكَ اليومَ لمجيئى إليكَ بالأمسِ ؛ لأنَّ الشـيءَ لا يكونُ علـةً لنفسه وإن كانَ من غيرِ لفظِ الأوّلِ.

فإمّا أن يَكُونَ مِن غيرِ أفعَالِ القلوبِ ، وإمّا أن يَكونَ من أفعَـالِ القلوب ، فإن كانَ مِن غيرِ أفعالِ القلوبِ فَلابُدَّ مِنَ اللّامِ أيضًا ، كقولك : جئتُـكَ لِبكَاءِ زيدٍ أو لِبكائِكَ ؛ لأنّـه لم يقوَ على تضمّنِ دفعِ المضرّةِ وجلـبِ المنفعةِ، وهُمَا من الاعتقاداتِ فلا يَقوىَ على الدّلالةِ عليهِما فى التّعدّى إلاَّ أفعالُ الاعتقاداتِ .

وإن حذفتَ اللّامَ فَفِى النّـادِرِ .

وإن كانَ من أفعالِ القلوبِ وتضمّن معنَى دَفعِ المضرّةِ وجلبِ المنفعةِ، وكانَ فِيهِ ذِكرٌ من الأولِ وقارنَ مَعْنَاهُ معنَى مَا وقَعَ عِلةً لهُ فحينئذٍ ينصبُ فـى جوابِ من سَألَ بِلِمَ ؟ وقد يَجُوزُ أن تأتيَ باللّامِ مَعَ الشروطِ ،كقولِكَ : جئتُكَ إجلالاً لكَ ويجوزُ أن تقولَ : لإِ جلالكَ بزيادةِ اللّامِ على طريقةِ التأكيدِ ، وقـد وجَبَ أنهُ لا يكونُ منصوبًا على المفعولِ من أجلِهِ إلَّا المصدرُ الذى هُوَ مـن أفعالِ القلوبِ مضمّـنًا جلبَ المنفعةِ ،ودفعَ المضرّةِ من غيرِ أن يكونَ من لفـظِ الفعلِ الذى وقعَ علةً لهُ، ولا بُدَّ فِيهِ من ذكرٍ يعودُ على الأولِ مقارنًا معنَاهُ لمعنَاهُ ويكونُ فى جوابِ لمَ؟

وأنشدَ أبو القاسم - رحمه الله - فى الباب (١) :

فكَانَ وإيّاهَا كَحرّانَ لم يُفِقْ ... عنِ الماءِ إذ لاَقاهُ حَتّى تَقَـدّدَا

---

(١) الشاهد سبق تخريجه في ٣٦٣ .

البيتُ لكعب بن جُعيل شاعرِ تغلبَ من قصيدةٍ الذى يقولُ فيه (١) :

أَعِنّى بِخَوَّارِ العِنَانِ كأنـــهُ ‏ إِذَا رَاحَ يَرْدِى بِالْمُدَجَّجِ أَجْرَدَا

و فيـه : أَلاَ حَيِّ نَدْمَانِي عُمَيْرَبْنَ عَامِرٍ ‏ إِذَا مَا تَلاَقَيْنَا مِنَ اليومِ أو غَــدَا

ومنه : لَنَا مِرْفَدٌ سَبعُونَ ألفَ مُدَجَّجٍ ‏ فَهَلْ فِى مَعَدٍّ فَوقَ ذَلِكَ مِرْفَــدَا

يريدُ أَنَّه لمّا اجتمعَ مَعَ صاحبَتِهِ اعتنَقَهَا،ولم يَزَلْ كذلِكَ حتّى هَلَكَ كَالْحـــرَّان وهوُ العاطِشُ لم يَروَ من الماءِ حتى هلَك ، وشاهدُهُ نصبُ إيَّاهَا على المفعولِ معَهُ لقبحِ العطفِ على المُضمرِ المرفُوعِ من غيرِ تأكيدٍ ، والمعنَى:فكَانَ معَهَـــا كَحرَّان معَ الماءِ ، والخبرُ : كَحرَّانَ ، والجملةُ صِفَةٌ لِحرَّانَ وإذْ متعلِّقَةٌ بيفـق ،

وأما قول العربِ : قامَ زَيدٌ وعمرًا فَقبيحٌ ،وَنظِيرُهُ قولُ الشاعر(٢) :

* تَبْكِي عَلَيْكَ نُجومَ اللَّيـلِ والْقَمَرا *

===

(١) البيت الأول والثاني في الكتاب ١/ ٦٨ - ١٧٠ والثالث في الكتاب ٢/ ١٧٣ منسوبة لكعب بن جعيل وانظر نكت الأعلم ٢٠٧ =٢٨٤ وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ١١٤.

(٢) الشاهد لجرير ، ديوانه ٢/ ٧٣٦ من مرثيته فى عمربن عبد العزيز والشاهد فى الافصاح للفارقي ١٩٢ - ١٩٣ وشرح شواهد المغني للبغدادى ٦/ ١٦١ وصدره :

* فَالشَّمْسُ كَاسِفَةٌ لَيسَت بِطَالِعَةٍ *

قال الفارقي : فان النحويين ذكروا فى نصب النجوم والقمرا :أربعة أوجه : أحدها : أن تكون النجوم مفعولا بها والفعل الواقع عليها كاسفة ، لأنها اسم فاعل . والثاني : أن يكون أراد بهما الظرف وقد أقامهما مقام مصدر محذوف هو المراد به معنى الظرف . الثالث : أن ينصبها بتبكي كأنه قال : تبكي الشمس نجوم الليل والقمرا . والرابع: أن يكون أراد الواو التى فى معنى "مع" فكأنه قال : تبكي عليـــك

===

العَطفُ بِهَا أحسَنُ لِصِحَّةِ المعْنَى والمُشَاكَلةِ في الإعْرابِ ، وعَلى هذا قَاسَ أبو القاسم : كَانَ زيدٌ ، وعَمراً كالأخوَيْن ،وأنشدَ في الباب أيضًا :(١)

فَآليتُ لا أنفَكُّ أحْذُو قَصِيدَةً تَكونُ وإيَّاهَا بِهَا مَثلاً بَعْدِي

البيت لأبي ذُؤَيبٍ الهُذَليّ ،وكَانتْ لَهُ صَاحِبةٌ ، وكَانَ السَّفِيرُ بَينَهُمَا ابنَ عَمٍّ لَهُ اسمُهُ خَالدٌ ، ويُقالُ / ابنُ أُختٍ لَهُ،فلمَّا شَبَّ دَعَتهُ إلى نَفْسِهَا وصَارَ صَاحِبَهَا ، ١٥٠/ب واسمُهَا أُمُّ عَمْرٍو ، وكَانتْ صَاحِبةً لِغيرِ أبي ذُؤَيبٍ قَبلَهُ ، وهُوَ وَهْبُ بنُ جَابِرٍ ، وكَانَ أبُو ذُؤَيبٍ السَّفِيرَ بَينَهُمَا ،فرَدَّهَا أبُو ذُؤَيبٍ لِنَفسِهِ فَجاءَتْ أُمُّ عَمرٍو لأبِي ذُؤَيبٍ تَعتَذِرُ لَهُ مِن أجْلِ خَالِدٍ فَقالَ :(٢)

تُرِيدِينَ كَيْمَا تَجْمَعِينِي وَخَالِدًا وَهَلْ يُجمَعُ السَّيفَانِ وَيْحَكِ فِي غِمْدِ

وفيه بَعدَ أبياتٍ :

فَآليتُ لَا أنفَكُّ أحْذُو قَصِيدَةً .... البيت

فَلمَّا بَلغَت الأبيَاتُ خَالِدًا قَالَ مُجيباً له :(٣)

فَلَا تَجْزَعَنْ مِن سِيرَةٍ أنتَ سِرْتَهَا وَأوَّلُ رَاضٍ سِيرَةً مَن يَسِيرُهَا

=== نُجُومَ الليلِ والقمرَا أى مع نُجُومِ الليل والقمرِ فيكونُ مَفعُولاً مَعَهَا كما تقول : استوى الماءُ والخشبة أى مع الخشبة.

(١) الشاهد لأبي ذؤيب كما في شرح ديوان الهذليين للسكرى ٢١٩/١ وهو في كتاب المقتصد ٦٥٩/١ والحلل في شرح أبيات الجمل ٣٦٧ وشرح شواهد الإيضاح للقيسي ٢٤١/١ وابن برى ٢٣ والهمع ٢١٩/١ والتصريح ١٠٥/١ ويروى : (فأقسمت) ، كما يروى في عجزه أيضا : (أَدْرَكَ وإيَّاهَا) قال الأصمعي : أدْعَك ، ومَن قَال : أحْذُو ، قَالَ أقُولُ ، ومَنْ قَالَ : أحْدُو ،قَالَ : أُغَنِّي ، ويروى أيضا " أكُونُ وإيَّاهَا ". ينظر شرح ديوان الهذليين للعسكرى.

(٢) الأبيات في شرح ديوان الهذليين للسكرى ٢١٩/١ وقصة ذلك وانظر الحلل في شرح أبيات الجمل ٣٦٩ والمشوف المعلم ٤٥٦/١.

(٣) في شرح ديوان الهذليين ٢١٣/١ :

فَلَا تَجْزَعَنْ عَنْ سُنَّةٍ أنتَ سِرْتَهَا فَأوَّلُ رَاضٍ سُنَّةً مَنْ يَسِيرُهَا

قال السكرى : ويروى : مِن سُنَّةٍ قَد أسَرْتَهَا . أى جَعلتَهَا سَائِرَةً.

ويروى : أَحْدُو بِالدَّالِ المُهْمَلَةِ ، وأَحْذُو بِالذَّالِ مُعْجَمَةً ، ومَعْنَى الأَوَّلِ : أَتغَنَّى بِهَا لِتَشْتَهِرَ مِنَ الحُدَاءِ ، وهُوَ سَوْقُ الإِبِلِ بِالغِنَاءِ .

ومَعْنَى الثَّانِي : أَقُولُ لَهَا وَأَصِفُهَا مِن حَذْوِ النَّعْلِ ، (وَآلَيْتُ) بِمَعْنَى : أَقْسَمْتُ ، والضَّمِيرُ فِي تَكُونُ لِلمُخَاطَبِ ، وهُوَ خَالِدٌ ، و (إِيَّاهَا) المَرْأَةُ ، وبِهَا ضَمِيرُ القَصِيدَةِ ، ونَصَبَ "وإِيَّاهَا" عَلى المفعُولِ مَعَهُ لَمَّا قَبُحَ العَطْفُ عَلى المضمَر مِن غير تَأكِيدٍ ، و (مَثَلاً) خبر تَكُونُ ، و (بَعْدِي) في مَوضِعِ الصِّفَةِ لِلمثلِ أي: بَعدَ حَيَاتِي مَعَ بَقَاءِ الدَّهرِ ، و (تَكُونُ) وَمَا بَعدَه في مَوضِع الصِّفَةِ لِلقصِيدَةِ .

وأنشد أيضاً في الباب :(١)

تُكَلِّفُنِي سُوَيْقَ الكَرْمِ جَـرْمٌ ... وَمَا جَرْمٌ وَمَا ذَاكَ السُّوَيْـقُ

البيت لِزِيَادٍ الأعجَم مَولَى عَبدِ القيسِ ، ولُقِّبَ بِذَلِكَ لِسُكْنَاهُ خُرَاسَانَ فَغَلَبَت العُجْمَةُ عَلى لِسَانِهِ ، يَهجُو جَرماً (٢) ويَمدَحُ الخَمرَ ولِيَسْتَعْظِمَ لَهُم شربَهَا ، ويَعنِي بِسُويقِ الكَرْمِ : الخمرَ ، قَالَ : وقِيلَ لَهَا سُوَيْقٌ لأَنَّهَا تُسَاقُ فِي الحَلْقِ ، وَ "مَا" استِفهَامٌ مُبتَدَأَةٌ فِي المَوضِعَينِ ، والمَعْنَى : مَا شَأْنُهَا تُكَلِّفِينَهَا ولَسْتُ (٣) لَهَا أَهْلاً ، ولَوْ حَذَفَ "مَا" كَمَا قَالَ :(٤)

* وَمَا النَّجْدِيُّ والمُتَغَوِّرُ *

---

(١) مر قريبا فارجع إليه . ص ٢١٨ وقد

(٢) ترجمته في طبقات ابن سلام ٢/ ٦٨١ والشعر والشعراء ١/ ٤٣٠ .
وجرم : اسمُ قبيلةٍ ، وجرْمٌ بطنَانِ : بَطنٌ في قُضَاعَةَ ، وهو جرم بن زبان ، والآخَرُ في طيِّئٍ ، وبنو جَارِمٍ بَطنَانِ ، بَطنٌ في بَنِي ضَبَّةَ والآخـر في بَنِي سَعدٍ ، وقال الليث : جَرمٌ قبيلَةٌ من اليمن وبنو جارم قومٌ من العرب . ينظر اللسان (جرم) .

(٣) في الاصل : وليست ، والسياق يعطي ما أثبتناه .

(٤) الشاهد : قطعة من بيت لجميل بن معمر وهو - كما في الديوان ٣٢
وأنت امرو من أهل نجد وأهلنا ... تهام وما النجدى والمتغـور

===

لكانَ حسنًا أيضًا، وكانَ يعطِفُ ذلِكَ على جَرمٍ، والمعْنَى واحِدٌ ، ولاَ سَبيلَ إلى النَّصْبِ في البَيْتِ وإنّما أدْخَلَهُ على وَجْهِ الرَّفْعِ لاَ غَيرُ ، ولو اسْتشهَدَ بِمَا يَكُونُ فِيهِ الوجْهانِ لكانَ حَسنًا ، وبعدَه (١) :

وَمَا شَرِبْتُهُ جَرْمٌ وَهْوَ حِلٌّ ... ولاَ غَالَتْ بِهِ مُذْ كَانَ سُوقُ

فَلَمّا نُزِّلَ التَّحْرِيمُ فِيهَا ... إذَا الجَرْمِيُّ مِنْهَا مَا يُفِيقُ

وأنشدَ في الباب (٢) :

فَمَا أنَا وَالتَّلَدُّدَ حَولَ نَجْدٍ ... وَقَدْ غَصَّتْ تِهَامَةُ بِالرِّجَالِ

البيتُ لِمِسكِينٍ الدَّارِميّ ، قَالَ أبوحاتم: الصَّوابُ في إنْشادِهِ (٣) :

أتُوعِدُنِي وَأنتَ بِذَاتِ عِرْقٍ ... وَقَدْ غَصَّتْ تِهَامَةُ بِالرِّجَالِ

وهَذَا رَأْيٌ مِنهُ وَليسَ بِرِوايةٍ، قَالَ : وَكَيفَ يَجُوزُ أنْ يَتَلَفَّتَ حَولَ نَجْدٍ وهُوَ مَسِيرَةُ شَهرَينِ وَأكْثَرَ؟ هذَا مُحَالٌ .

=== وهو من شواهد الكتاب ١/٢٩٩ والكامل ١/٣٣٣ والنكت ٣٦١ والخزانة ٣/١٤١ . والشاهد فيه عطف المُتغوِّرِ على النَّجديّ .

(١) البيتانِ في الشعر والشعراء ١/٤٢٣ والنكت ٣٦٣ واللسان (سوق) .

(٢) الشاهد لمسكين الدَّارمي كما في الكتاب ١/٣٠٧-٣٠٨ وهو في الكامل ١/٣٣٤ والحلل في شرح أبيات الجمل ٢٧١ وشرح المفصل لابن يعيش ٢/٥٠ وشرح ألفية ابن معطى ١/٥٨٩ ورصف المباني ٤٢٢ والخزانة ٣/١٤٢ ويروى :

* فَمَالَكَ وَالتَّلَدُّدَ حَولَ نَجْدٍ *

والشاهد فيه نصب التلدد بتقدير الملابَسَةِ ، وإنّما وجَبَ النصب فِيهِ لامتناع العطف على الضَّمير المَجرُورِ من غير إعادَةِ حرف الجرِّ .

(٣) في هامش ١٧ من النكت رواية ديوان مسكين الدارمي صدر البيت فيه :

* أتُوعِدُني وأنتَ بِذاتِ عِرق *

ديوان مسكين ٦٦ ، ينظر النكت على كتاب سيبويه للاعلم ٣٦٥ .

وَرواهُ سيبويهِ وغيرُهُ : (فَمَالَكَ وَالتَّلَدُّدَ حَولَ نَجدٍ) والمَعنى : مَالَكَ تُقِيمُ بِنجْدٍ ، وهُوَ مَا ارتَفَعَ مِن أرْضِ العَرَبِ ، وَتَتَرَدَّدُ فِيهِ ، وهُوَ أرضٌ قَلِيلَةُ الخَيرِ والخِصبِ ، وَتَتْرُكُ تِهَامَةَ ، وهيَ مَا انخَفَضَ مِن أرْضِ العَرَبِ ، وهيَ كَثِيرَةُ الخِصبِ والخَيرِ ، وَقد امتلأَت مِنَ الخَلْقِ لِخصبِهَا وَطِيبِهَا فَلاَ وَجْهَ لإنكَارِ أبي حَاتِمٍ .

وَالتَّلَدُّدُ : التَّلَفُّتُ يَمِيناً وشَمَالاً ، مَأخُوذٌ مِنَ اللَّدِيدَيْنِ وهُمَا صَفْحَتَا (*) العُنُقِ ، وَتقدِيرُهُ : مَا كَانَ شَأنُكَ وَالتَّلَدُّدَ ، أوْ مَالَكَ وَتَلاَبُسَ التَّلَدُّدَ .

وأنشَدَ في الباب / : (١) /١٥١

فَمَالَكَ وَالسَّيرَ في مُتْلَفٍ يُبَرِّحُ بِالذَّكَرِ الضَّابِطِ

البيتُ لأُسَامَةَ بنَ الحَارِث، وهُوَ أوَّلُ القَصِيدَةِ ، وَ (المُتْلَفُ) الفَلاَةُ التى لاَعَلَمَ فِيهَا ، وَ (يُبَرِّحُ) يَشُقُّ عَليه وَيُهلِكُه ، وَ (الذَّكَرُ الضَّابِطُ) : الجَمَلُ القَوِيُّ وخَصَّهُ ؛ لأنَّه أقوَى مِنَ الأنثَى، وكَأنَّ أصْحَابَهُ قد دَعَوهُ إلَى السَّفرِ مَعَهُمْ فَأبَى عَليهِمْ .

وشَاهِدُهُ نَصْبُ السَّيرَ عَلى المَفْعُولِ مَعَهُ عَلى نِيةِ إضمَارِ "كانَ" أوْ : فَمَا أكُونُ وَالسَّيرَ في مُتلَفٍ ، والمَعنَى : فَمَا لِي وَالسَّيرَ في مِثلِ هَذا أيْ : لاَ أدخُلُهُ ، وَ (يُبَرِّحُ) وَمَا بَعدَهُ صِفَةٌ لِلمتْلَفِ .

(*) في الأصل : صفحات ،تحريف من الناسخ .

(١) الشاهد في الكتاب ٣٠٣/١ وفي شرح ديوان الهذليين للسكرى ١٢٨٩/٣ لأسامة بن الحارث الهذلي ، وعجزه :

* يُعَبِّرُ بالذَّكَرِ الضَّابِطِ *

قال السكرى : ويعبر بالذكر أيْ يَحمله علىَ مَا يَكرَهُ ، والضابط : يعني البَعِيرَ العَظِيمَ، والشَّاهِدُ في الحلى لابن شقير ١٤٤ ، والحلل في شرح أبيات الجمل ٢٧٣ وشرح المفصل لابن يعيش ٥٢/٢ ورصف المباني ٤٢١ والهمع ٢٤٢/٣ والشاهد فيه نصب السير على تقدير ما كُنتُ لاشتمال الكلام على مَعناهُ .

وأنشدَ في البابِ في آخِرِه شَاهِدًا عَلى المفعُولِ مِن أجله :(١)

وَأغْفِرُ عوراءَ الكَرِيمِ ادّخَارَهُ ... وَأُعْرِضُ عَنْ شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكَرُّمَا

البيتُ لِحاتم بن عبد الله الطّائيّ كريمِ العربِ الذي قِيلَ فِيه : " شِنْشِنَةٌ أعرِفُهَا مِن أخْزَم "(٢) وَ (الْعَوراءُ) : الفَعْلَةُ القَبِيحَةُ يَقُول : أستُرُ عَلى الكَرِيمِ مَا يَفْعَلُهُ مِن قَبِيحٍ مُدّخِرًا لَهُ ذَلِكَ ، وأَصُونُ نَفسِي عَنِ اللَّئِيمِ وهُوَ الدّنِيءُ النَّفْسِ وَالأَصْلِ .

وَاعْلَمْ أنّ المَفْعُولَ مِن أجْلِهِ يَكُونُ مَعرِفَةً وَنَكِرَةً ، وكَذَلِكَ وقَعَ في هَذَا البَيْتِ ، ألاَ تَرَى أنّ ادّخَارَهُ مَعرِفَةٌ بِالإضَافَةِ ، وَقَولُهُ : (تَكَرُّمًا) نَكِرَة ، وَنَظِيرُ هَذَا قَولُه وأظُنّه رُؤْبَة :(٣)

يَرْكَبُ كُلَّ عَاقِرٍ جُمْهُورِ ... مَخَافَةً وَزَعَلَ المَحْبُورِ

وَالْهَوْلَ مِنْ تَهَوُّلِ القُبُورِ

فَقَولُه : " مَخَافَةً " نَكِرَة ، وقولُه : " وزَعَلَ المَحْبُورِ " ، "وَالْهَوْلَ" معرفَتَانِ أحدُهُمَا بِالإضَافَةِ ، والثَّانِي : بِالأَلِفِ وَاللاّمِ .

---

(١) الشاهد لحاتم الطائي ، ديوانه ١٠٨ وهو من شواهد الكتاب ٣٦٨/١ ومعاني القرآن للأخفش ٣٦١/١ والنوادر لأبي زيد ٣٥٥ والمقتضب ٣٤٨/٢ والكامل ٢٩١/١ والمحلى لابن شقير ٦٩ ، والإفصاح ٢٧٩ والحلل في شرح أبيات الجمل ٣٧٩ وشرح المفصل لابن يعيش ٥٤/٢ والخزانة ١١٥/٣-١٢٢ والشاهد فيه نصب الادّخار والتَّكَرُّم على المفعولِ لَهُ .

(٢) المثل في مجمع الأمثال للميداني ٣٦١/١ والشِّنْشِنَةُ : الطَّبِيعَةُ والعَادَةُ وللمثل قِصَّةٌ انظرها هُنَاك .

(٣) الشاهد للعجاج ، ديوانه ٢٨ وهو من شواهد الكتاب ٣٦٩/١ وشرح المفصل لابن يعيش ٥٤/٢ والخزانة ١١٤/٣ والشاهد فيه أن زَعَلَ المَحْبُورِ ، والهَوْلَ مَفعُولٌ لأجْلِهِ . قَالَ البغدادي : وفيه رَدٌّ عَلى الْجَرْمِيّ في زَعمِهِ أنّ المُسَمَّى مَفْعُولاً لأجْلِهِ هُوَ حَالٌ فَيلْزَمُ تنكِيرُهُ ولم يقع في ديوان رؤبة .

باب مواضع " ما " وهي تسعةٌ

ذكر أبو القاسم أنَّ مَواضِعَها تِسْعَةٌ ، كَمَا ذَكَرَ غَيرُه وهُوَ أصْلٌ لِجميعِهَا ، وزَادَ غَيرُهُ مَواضِعَ حتَّى وَصَّلَهَا أبو محمد بن السِّيد (١) إلى خَمسَةٍ وثلاثِينَ مَوضِعاً ، ولا يُثبِتُ أكثرَهَا ، وإن اختَلَفَتْ في بَعضِهَا المَعَانِي ، وهِيَ لاَ تَخلُو إمَّا أنْ تَكُونَ اسْماً أو حَرفاً .

فَهِيَ اسمٌ في سِتَّةِ مَواضِعَ : تَكُونُ اسْتِفهَاماً ، وشَرْطاً ، وهِيَ نَكِرَةٌ في المَوْضِعَيْنِ ، ولاَ يَعمَلُ فِيهَا مَا قَبلَهَا إلاَّ حَرفُ الجَرِّ لِتَعلُّقِهَا بِمَا بَعدَه ، وأكثَرُ وُقوعِهَا عَلى مَا لَا يَعقِلُ في المَوْضِعَيْنِ ، ويَصْحَبُهَا في الاسْتِفهَامِ مَعَانٍ مُختَلِفَةٌ تَدُلُّ عَلَيهَا قَرائِنُ الأحْوالِ لاَ لَفظُ " مَا " .

مِنهَا : التَّحقِيرُ ، كقوله :

* وَمَا جَرْمٌ وَمَا ذَاكَ السُّوَيْقُ *

وقوله : (٢)

* مَا أنتَ وَيبَ أبِيكَ والفَخرُ *

ومنها الإنكارُ كقوله : (٣)

* وَمَا أنتَ أم مَا ذِكرُهَا رَبَعِيَّةً *

---

(١) ينظر الحلل في إصلاح الخلل ٣٤٢ فمابعدها .

(٢) الشاهد للمتنخل السعدي ، قال الآمدي : لم يقع لي من شعره شيءٌ واستشهد الكسائيُّ والفرّاءُ بقوله :

يَا زِبْرِقَانُ أخَا بَنِي خَلَفٍ مَا أنتَ وَيبَ أبِيكَ والفَخرُ

والشاهد في الكتاب ٢٩٩/٠ والنكت ٣٦١ والمؤتلف ١٧٩ والهمع ٢٨١/٥ والخزانة ١٥٠/٤ .

(٣) الشاهد لعلقمة ، ديوانه ٣٥ والستة الجاهليين اختيار الأعلم ١٤٤ . والحلل في إصلاح الخلل ٣٥ ، واللسان (ثرمد) قال أبو منصور : ورأيت ماءً في دِيَارِ بني سَعْدٍ يُقالُ له : ثُرمَدَاء .

ومِنْهَا : التَّعظِيمُ ، والمَدْحُ كقوله :(١)

* يَا سَيِّداً مَا أَنْتَ مِن سَيِّدٍ * مَعناهُ : عظمت سيداً .

وَتكُـــونُ تَعَجُّبـــــاً وهِيَ نَكِرَةٌ كَهاتَيْنِ ولَا صِلَةَ لَهَا فِى كُلِّ هَذا وقَدْ بُيِّنَ فَسَادُ قَولِ الأخْفَشِ(٢) فى بَابِ التَّعَجُّبِ .

وَتكُونُ نَكِرَةً مَوصُوفَةً ، وأَكْثَرُ وَصْفِهَا بِالمُفْرَدِ ، وَقَدْ تُوصَفُ بِالجُمْلَةِ .

وَتكُونُ موصُولَةً بِمعنَى "الذى والتي" في جميع مَعَانِيهَا ، وأَكْثَرُ استعمَالِهَا فِيمَا لا يَعْقِل

وَدَلِيلُ استعمَالِهَا وَاقِعَةً عَلى مَن يَعْقِلُ قَولُه تَعَالَى: * يُسَبِّحُ لَهُ مَا فِى السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ *(٣) وَ * سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِى السَّمَواتِ وَمَا فِى الأرْضِ *(٤) .

وَتكُونُ تَامَّةً بِغَيرِ صِلَةٍ ، كَقَولِهِمْ : " دَقَقْتُهُ دَقّاً نِعِمّــا "(٥)

---

(١) الشاهد في كتاب المقتصد ٢/٧٢٥ من غير نسبة وهو كذلك في شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٢ والمقرب ١/١٦٥ وشذور الذهب ٢٥٨ والهمع ٣/٢ ونسب في الدرر ١/١٤٩ للسفاح بن بكير وعجزه :

* موطأ الاكناف رحب الذراع *

(٢) فى الجزء المفقود من هذا الكتاب ، وانظر قول الاخفش في المغنـــى ٢٩٧/١ قال ابن هشام فى أحد وجوه " ما " : أحدها : التعجب نحو ما أحسن زيدا : المعنى شيىءٌ حسن زيدا جزم بذلك جميـــع البصريين إلا الاخفش فجَوَّزَهُ وجَوَّزَ أن تكون معرفةً موصُولةً والجُملـــةُ بعدَهَا صِلةٌ لَا مَحلَّ لها ، وأن تكون نكرة موصوفة والجملة بعدَهَـــا في موضِعِ رفعٍ نعتاً لها . وعليهما فخبر المبتدأ محذوف وجوبًا وتقديره شيىءٌ عظيمٌ ونحوه ."

(٣) من الآية ٢٤ من سورة الحشر، وقد زاد الناسخ فى الآية : "ما في" قبل "الأر وصحة الآية بدونهما .

(٤) الآية ١ من سورة الصف و ١ - من سورة الحشر .

(٥) ينظر المغنى ٢٩٦/١ قال ابن هشام : وتامة وهي نوعان : عامة

===

/١٥١ وكقوله تعالى : ﴿ إنْ تُبدُو الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾ (١) / قَالَ سِيبَويه (٢): نِعمَ الدَّقُّ كَذَلِكَ ،ونِعْمَ الشيءُ هِيَ ، أيْ نِعْمَ الشيءُ إبدَاؤُها ثمَّ حُذِفَ المُضَافُ وأُقِيمَ المُضَافُ إليهِ مُقامَهُ ، ونِعِمَّا صَنَعْتَ ، وبِئْسَما فَعَلْتَ،تَقدِيرُها نِعْمَ الشيءُ صَنَعْتَ،وقيلَ : نِعْمَ شيئاً صَنَعْتَ فتكُونُ نَكِرةً،وقِيلَ : غيرُ ذَلِكَ ، وحِكَايَتُهُ بَاطِلَةٌ (٣)، ولاَ تكونُ اسماً في أكْثَرَ من هَذَا إذَا قُدِّرَتْ بِالذِي وقد تَقدمَ بَيانُهُ في بابِ الفاعلِ.

وهِيَ حَرْفٌ فِي ثَلاثةِ مَواضِعَ في كَونِهَا مَصْدراً ، وفي كَونِهَا زَائِدَةً ،فالمصدريَّةُ تُوصَلُ بِالجُمْلَةِ الفِعْلِيةِ،وقد تُوصَلُ بِالاسمِيَةِ إذَا دَلَّتْ على الفِعلِ ، نَحو قوله (٤):

أَعَلاَقَةً أُمَّ الْوُلَيِّدِ بَعْدَمَا أَفْنَانُ رَأْسِكِ كَالثَّغَامِ الْمُخْلِسِ

لأنَّ المَعْنَى بَعدَمَا شِبْتَ ، وهِيَ بِمنزِلَةِ "أَنْ" ،حَرْفٌ إذَا انْفردَتْ ، واسْمٌ مَعَ صِلَتِهَا ، وقَدْ تَصلُحُ "مَا" هَذِهِ في مَوضِعِ "أنْ" وقَدْ لا تَصلُحُ لِكَونِ "أنْ" مخلصة للاستقبال.

والثَّانِيَةُ لَهَا أحْكَامٌ فِيمَا تَدْخلُ عليهِ ،فتَدخُلُ على المَاضِي فَتَنفِيهِ ،وعَلى المُضارِعِ ومَعنَاهُ الحَالُ .

=== أي مقدرة بقولك : الشيء وهي التي لم يتقدمها اسمٌ تكونُ هي وعَامِلُهَا صِفَةً لهُ في المعنَى نحو : "إنْ تُبْدُوا الصَّدقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ" أيْ:فَنِعْمَ الشيء إبدَاؤُهَا ،لأنَّ الكَلامَ في الإبْدَاءِ لاَ في الصَّدقاتِ ثُمَّ حُذِفَ المُضافُ وأُنِيبَ المُضافُ عَنهُ إليهِ فَانفصَلَ وارتَفَعَ ، وخَاصَّةً هِيَ التي تَقدَّمَها ذَلِكَ وتُقدَّرُ مِن لفظِ ذَلِكَ الاسمِ نَحوُ غَسَلْتُهُ غُسْلاً نِعِمَّا ودَقَقْتُهُ دَقًّا نِعِمَّا أيْ نِعمَ الغَسْلُ ونعمَ الدَّقّ ، وأكثرُهُمْ لا يُثبِتُ مَجِيءَ "ما" مَعرِفَةً تَامَّةً وأثبَتَهُ جَمَاعَةٌ مِنهم ابنُ خَروف وَنَقَلَهُ عن سيبويه .

(١) الآية ٢٧١ من سورة البقرة.

(٢) ينظر الكتاب ١/٧٣.

(٣) في الأصل : بطالة وهو خطأ والصواب ما أثبتناه.

(٤) الشاهد للمرار الأسدى الفقعسي ،كما في الكتاب ١/١١٦ وهو من شواهد المقتضب ٢/٥٤ والأصول ١/٢٨٣ و ٢/٢٦٨ ومعاني الحروف للرماني ١٥٦ ونسب في الامالي الشجرية ٢/٢٤٢ ، وهو

===

وتدخلُ على الجملةِ الاسميةِ عاملةً وغيرَ عاملةٍ ، كما تقدّمَ في بابِها .

وتدخلُ على أربعةِ أفعالٍ في بابِ "كانَ" فيصيرُ الخبرُ موجبًا ، كما تدخلُ " لا " على مضارعِها فتصيّرُه موجبًا، وهي : زالَ ، وبرحَ ، وفتئَ ، وانفكَّ ، وليسَ واحدٌ منها نفيًا كما أنَّ ذهبَ ليستْ بنفيٍ ، لكنَّ العربَ أجرتْ عليها أحكامَ الإيجابِ في "كانَ" ولم تفعلْ ذلكَ بـ"ذهبَ" وما في معناها .

وإذا أُريدَ بها التمامُ كانَ قولُكَ : ما زالَ زيدٌ وأخواتُها بمنزلةِ ما ذهبَ زيدٌ .

وأمّا الزائدةُ فعلى قسمينِ : مغيّرةٌ وغيرُ مغيّرةٍ : فالمغيّرة على أقسام منها : الكافّةُ ، نحوُ بينَما زيدٌ قاعدٌ أقبلَ عمروٌ وكذلِكَ :(١)

* ولا سيّما يومًا بدارةِ جُلجُلِ *

في روايةِ النّصبِ ، وكذلِكَ التي تدخلُ على أخواتِ إنَّ في حالِ الإلغاءِ ، وأمّا "إنَّ" إذا دخلتْ على الجملةِ الاسميةِ فلا تكونُ " ما " معَها إلاّ كافّةً ، نحوُ : إنّما زيدٌ قائمٌ في قولِ سيبويه (٢) ، ويحدثُ معَها معانٍ يدلُّ عليها مجرى الكلامِ ، منها : التحقيرُ ، كقولِكَ لمن سمعتَه يفتخرُ بعطاءٍ أو غيرِه : إنّما أعطيتَ درهمًا ، ومنها : صرفُ الشيءِ إلى حقيقتِه إذا وُصفَ بما ليسَ لهُ ، نحوُ : قولِه تعالى : * إنّما اللهُ إلهٌ واحدٌ * (٣) ، لمّا وصفوهُ بأنَّ معَهُ تعالى غيرَهُ ردَّ عليهم بقولِهِ " إنّما اللهُ إلهٌ واحدٌ " ، وتقولُ : إنّما زيدٌ كريمٌ لمن وُصِفَ بعدّةِ صفاتٍ ليسَ معَهُ منها إلاّ الكرمُ .

=== في شرح المفصل لابن يعيش ٨/ ١٣١ - ١٣٤ والمقرب لابن عصفور ١٢٩/١ ورصف المباني ٣١٤ والخزانة ١٠/ ٢٣٠-٢٥٠ و ١١/ ٢٣٢ وشرح شواهد المغني للبغدادي ٥/ ٢٩٦ والشاهد فيه أن "ما" كافة لـ"بين" عن الإضافة، وعند بعضهم أنها مصدرية .

(١) الشاهد لامرئ القيس وقد سبق في ٩٨ .

(٢) ينظر الكتاب ٣/ ١٢٩-١٣٠ لبيان قول سيبويه .

(٣) الآية ١٧١ من سورة النساء .

وتُسَمَّى حاصِرَةً ، ومِنْها : " إِنَّمَا الْوَلاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ "(١)

فإن وقعتْ بعدَ هذا الأفعالُ كانت مهيئةً ، وموطئةً ، لأنَّها تُهيِّئُ ما قبلَها

للدُّخولِ على ما لم تكُنْ تدخُلُ عليهِ نحوُ : إنَّمَا قامَ زيدٌ و﴿ رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِيــنَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ﴾(٢) ، وقلَّمَا يَقومُ زيدٌ ، هَيَّاتَ قَلَّ للدُّخولِ على الفِعْلِ .

ومِنَ المُغَيِّرةِ قولُهم : "إنِّي مِمَّا أفعَلُ" في قولِ مَن جَعَلَها بِمنزلَةِ "رُبَمَا".

ومِنْها "مَا" التي تدخُلُ على لمْ فتَصِيرُ مَعَهَا حرفَ وُجودٍ لِوُجوبٍ وليسَتْ ظَرْفًا ، كما زعمُوا ، وقدْ بُيِّنَ ذلِكَ بِأَنْ بَقِيتْ على حَدِّها لم تُغَيِّر شيئًا غيرَ أنَّها زادتْ مَعنَى القُرْبِ مِنَ الحالِ .

ومِنْها : " مَا " الدَّاخِلَةُ على إنْ الشَّرطِيةِ أوجَبتْ لَها لُزومَ النُّونِ الثَّقِيلةِ أوالخَفِيفَةِ ، ورُبَّما حُذِفَتا في الشِّعرِ .

ومِنَ المُغَيِّرةِ التي تَصِيرُ بَدَلاً ، نحوُ قولِهِم : أمَّا أنتَ مُنطَلِقًا انطَلَقْتُ مَعَكَ ، وأمَّا أنتَ / خارِجًا فأخْرُجُ مَعَكَ. مَعناهُ : لَئِن كُنتَ خارِجــًا ، ١٥٢/أ وإذا صِرْتَ مُنطَلِقًا انطَلَقْتُ مَعَكَ ، فَحُذِفَتْ كانَ وصارَتْ " ما " بَدَلاً مِنْهَا ، وانفَصَلَ الضَّمِيرُ وهوَ اسمُ كانَ ، والمنصوبُ خبرُها ، فإذا دَخلتِ الفَــاءُ دَخلَ " أنْ " مَعْنَى : إذْ ، كأنَّكَ قلتَ : إذْ صِرْتَ مُنطَلِقًا فإنِّي أنطَلِــقُ مَعَكَ ، ومِنْهُ قولُ عبّاس بن مرداس السُّلمِي(٣) :

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أنتَ ذَا نَفَرٍ فإنَّ قَومِيَ لم تأكُلْهُمُ الضَّبُــعُ

---

(١) الحديث أخرجه البخاريّ في كتابِ فَضلِ العِتقِ ، باب المكاتَبِ ونُجومِهِ في كلِّ سَنَةٍ نَجْمٌ ٣/١٢٦ وفي باب إذا أعتق عبدًا بَينَهُ وبينَ آخــرَ ١٢٦ من طريق عائشة رضي الله عنها ، ومالك في الموطأ في كتاب العَتاقةِ والولاءِ . مَصيرُ الولاءِ لمن أعتق ٢/١٤٠ .

(٢) الآية ٢ من سورة الحجر .

(٣) الشاهد للعباس بن مرداس السلمي وهو في الكتاب ١/٢٩٣ ، والخصائص ٢/٣٨١ والمنصف ٣/١١٦ ومعاني الحروف للرمانـــي ١٣٠-١٥٧ والامالي الشجرية ١/٣٤٠-٣٥٣ والإنصاف في مسائل الخلاف ١/٧١ وشرح المفصل لابن يعيش ٢/٩٩ و ٨/١٣٢ ورصف المباني ١٨٣-٢٧٧ والخزانة ٤/١٣ وشرح شواهد المغني للبغدادي ١/١٧٩-٣٧٧ .

التَّقديرُ : إذا صِرتَ ذا نَفرٍ ، فإنَّ قومي كَثيرٌ، فإنَّ السَّنَةَ لم تُهلِكْهم ،

ومنها قولُهم : " أفْعَلُ هَذا أمّا لا " ، هِيَ بَدَلٌ مِن فِعْلِ الشَّرطِ تَقديرُهُ : إنْ كُنتَ لا تفعَلُ كَذا فافْعَلْ كَذا ، وجرَى في كَلامِهم كالمَثلِ .

ومِنْها " مَا " التي تَدخُلُ عِوضًا مِن لامِ لَولا ، نَحوُ قَولِ ابنِ مُقبِل (١) :

قُلْتُ لِشَيْبانَ ادْنُ مِنْ لِقائِهِ   كَيما نُغَدِّي القَومَ مِنْ شِوائِهِ

أيْ لَعَلَّنا نُغَدِّي القَومَ من شِوائِهِ ، وقد تَكونُ مِنَ المُوطِّئةِ كمن كما (٢) أنت ، وكما أنت هُنا في أحدِ وَجهَيها .

ومِنَ المُغيِّرةِ " مَا " الدَّاخِلةُ على مَا يَخْفِضُ فَيجِبُ لَه الإعلامُ بِدخُولِ مَعنَى الشَّرطِ ، وذَلِكَ حَيثُما ، وإذْ مَا .

وغَيرُ المُغيِّرةِ علَى قِسمَينِ : أحَدُهُما : يَزيدُ مَعَها مَعنًى ، والثَّاني : لا يُرادُ بِها إلاَّ التَّأكيدُ ، فأمَّا التي تَزيدُ (٣) مَعنًى ، وتُغنِي عَنِ الصِّفةِ فَقولُهم لِمن يَفتَخِرُ علَى المُعطَى ، وقيلَ أُعطَيْتَ الأُعْطِيَةَ : مَا يَخْفَى مَا أَعْطَى ، وقَدْ تَأتِي للتَّعظِيمِ ، نَحوُ قولِه (٤) :

عَزَمْتُ علَى إقامَةِ ذِي صَباحٍ   لأَمْرٍ مَا يُسَوَّدُ مَنْ يَسُودُ

---

(١) الشاهد نسبه سيبويه في الكتاب ٣/١١٦ لأبي النجم وهو كذلك في النكت ٧٦١ والانصاف ٢/٥٩١ والخزانة ٨/٥٠١ و ١٠/٢٢٥ .
والشاهد فيه وقوع الفعل بعد كيما، لأنها كاف التشبيه ووُصِلتْ بما لوقوع الفعل بعدها كما فُعِلَ بِرُبَّما ، ومعنَا هاهُنا : لَعَلَّ ، والكوفيون يجعلونها بمعنى كَيْ و يجيزون النصب بها .

(٢) في رصف المباني ٣٨٤ القسم الرابع الموطئة : وهي الداخلة على إنَّ وأنَّ وكأن ولكنَّ ولعلَّ ورُبَّ المذكورات إذا دَخلَ شيءٌ من ذلك على الفعل ، لأنه عَامِلٌ في الأسماءِ كما ذُكِرَ ، فإذا دَخلت " ما " المذكورة وطأت ما تدخل عليه من ذلك للدخول على الفعل ، فلذلك قِيلَ لَها : مُوطِّئةٌ .

(٣) في الاصل : تزيد ومعنى والصواب اسقاط الواو من تزيد .

(٤) الشاهد في الكتاب ١/٢٢٦ لرجل من خثعم وهو في الامالي الشجرية ١/١٨٦ ومن شواهد شرح المفصل لابن يعيش ٣/١٢ ،

===

أي:لأمرٍ عظيمٍ يستحقّ السُّؤددَ من يستحقّهُ ، وقد يُرادُ بها التّنويعُ ، كقولِهم : ضربتُه ضرباً مّا،وفعلتُ فعلاً مّا ، وممّا يُغني عن الصّفةِ أيضًا قولُهم :" أفعلهُ آثرًا مّا "،معناهُ أوّلَ فعلِكَ،أي: مُؤثِراً لهُ ، ومنهُ قولُ امرئِ القيسِ :(١)

وحديثُ الرّكبِ يومَ هُنا وحديثٌ مّا على قِصَرِهْ

أي: حديثًا عظيمًا،أي:لهُ معنىً عظيمٌ ، وإنْ كانَ قصيرًا .

وأمّا التي تأتي للتّأكيدِ فمواضعُها كثيرةٌ،منها قولُهُ تعالى : * فبما نقضِهِمْ ميثاقَهُمْ *(٢) و * فبما رحمةٍ منَ اللهِ لِنْتَ لهُمْ *(٣)، وكذلكَ * وقليلٌ مّا هُمْ *(٤)، وإنّكَ مّا وخيرًا ، وكذلكَ لعلّما زيدًا أخوكَ ، " وليتما هذا الحمامُ " وأخواتُها إذا عملتْ ،وكذلكَ"ما"في قولهم : أكرمُكَ إذا ما جئتني ، وقامَ القومُ ما خلا زيدٍ بالخفضِ،وقد حكاهُ الجرميّ (٥)،وكذلكَ قولُه :(٦)

ومِنْ طلبِ الأوتارِ ما حزَّ أنفَهُ قصيرٌ وخاضَ الموتَ بالسّيفِ بيهسُ

وأمّا التي دخلتْ على"كلّ"فتصيرُ ظرفًا ، نحوُ قولِهِمْ : كلّما جئتُكَ بررتُكَ ، و* كلّما نضجتْ جلودُهُمْ بدّلناهُمْ جلودًا غيرَها *(٧)، و"كلّ"متعلّقةٌ

=== والهمع برقم ٣٠٥ - ٧٦٧ والخزانة ٣/٨٧ والشاهد فيه أنّ الشاعر جرَّ ذي صباحٍ على لغةِ خثعمٍ،وهوَ ظرفٌ لا يتمكّنُ ، والظّروفُ التي لا تتمكنُ لا تُجرُّ ولا تُرفعُ ولا يجوزُ مثلُ هذا إلاّ في لغةِ هؤلاءِ القومِ أو ضرورةٍ .

(١) الشاهد لامرئِ القيس ، ديوانه ١٢٧ / وأشعار الستة الجاهليين اختيار الاعلم ١٠١ والحلل في إصلاح الخلل ٣٤٦ .

(٢) الآية ١٥٥ من سورة النساء،والآية ١٣ من سورة المائدة .

(٣) الآية ١٥٩ من سورة آل عمران .

(٤) الآية ٢٤ من سورة ص .

(٥) ينظر المغني ١/٣٣٤-

(٦) الشاهد للمتلمس وقد أنشده أبوتمام في ديوان الحماسة والشاهد فيه قوله : ما حزَّ أنفهُ على أنّ ما زائدةٌ ، ينظر شرح الحماسة للمرزوقي ٢/٦٥٩ والتبريزي ٢/٢٦٨ .

(٧) الآية ٥٦ من سورة النساء .

بِبَدَّلنَاهُم ، كَما تَقُول : كُلَّ حِينٍ جِئْتَنِى أكْرُمْتُكَ .

ولابن السيد (١) فى الباب تَقاسِيمُ وتَخْلِيطٌ كَثِيرٌ ، وكُلُّ تَقاسِيمِهِ دَاخِلٌ تَحتَ مَا ذَكَرنَا ، وقَد أُولِعَ بِتَكثِيرِ الأقوَالِ وإنْ تَدَاخَلَتْ .

وعِندِي أنّ مواضعَ " ما " اثناعشرموضعًا ، مِنهَا : سبعة أسماءٍ ، وخمسةُ حروفٍ .

فأما الاسماءُ :

فَالاستفْهَامِيةُ ، نَحوُ : مَاجَاءَ بِكَ ؟ والشَرطِيَةُ ، نَحوُ : مَا تَصنَعْ أَصْنَعْ مِثْلَهُ ، والتَعجُّبِيَةُ ، نَحوُ : مَا أَحْسَنَ زَيدًا ، والنَكِرةُ غَيرُ المَوصُوفَةِ ، نَحوُ : ﴿ إنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾ (٢) ، أيْ : فَنِعمَ شَيئًا هِيَ ، ونَحوُ قَولِهِمْ : دَقَقْتُهُ دَقًّا نِعِمَّا ، وغَسَلْتُهُ غَسْلاً / نِعِمَّا ، وأَمَّا النَكِرةُ المَوصُوفَةُ ، فَنَحْوُ قَولِهِم : مَرَرْتُ بِمَا مُعْجِبٍ لَكَ . /١٥٢

وَتكُونُ صِفَةً فى نَحوِ قَولِهِم : " لأَمْرٍ مَا جَدَعَ قَصِيرٌ أنفَهُ " . (٣)

ومِنْهَا المَوصُولَةُ ، نَحوُ : جَاءَنِي مَا جَاءَكَ .

وأمّا الحروفُ :

فَالنَّافِيةُ ، نَحوُ : مَا زَيدٌ قَائِمٌ ، والكَافَّةُ ، نَحوُ : إنَّمَا زَيدٌ قَائِمٌ وبَابُهُ ، ومُهَيِّئَةٌ ، نَحوُ قَولِهِ تَعَالَى : ﴿ رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ﴾ (٤) ، وهَذِهِ وإنْ كَفَّتْ " رُبَّ " عَنْ عَمَلِهَا الخَفضَ بَعدُ هَيَّأَتْهَا لِلدُّخُولِ عَلى الفِعلِ بِدَلِيلِ قوله تَعَالَى : ﴿ رُبَمَا يَوَدُّ ﴾ ، وتَقُولُ : رُبَّمَا يَقُومُ زَيدٌ ، ورُبَّمَا يَخرُجُ عَمرٌو .

ومِنَ الزَّائِدَةِ المُهَيِّئَةِ أيضًا قولُه : (٥)

رُبَمَا أوْفَيْتَ فى عَلَمٍ تَرْفَعَنْ ثَوبِي شَمَالاتُ

زِيادَاتٌ على مَواضعِ " ما " فى أثناءِ مُثُلِه لابنِ طلحةَ - رحمهُ اللهُ - قالَ في

---

(١) ينظر الحلل فى إصلاح الخلل ٢٤٢ فمابعدها . (٢) الآية ٢٧١ من سورة البـ

(٣) المثل فى مجمع الامثال للميداني ١٩٦/٢ من كلام الزباء لمارأت قصير مجدوعًا . (٤) الآية ٢ من سورة الـ

(٥) الشاهد فى الكتاب ٥١٧/٣ لجذيمة الابرش وهو كذلك فى النوادر لابي زيد ٥٣٦ والمقتضب ١٥/٣ والامالي الشجرية ٢٤٣/٢ وشرح المفصل لابن يعيش ٤٠/٩ والمقرب لابن عصفور ٧٤/٢ ورصف المباني ٣٣٥ ،

===

قِسْمِ الزَّائِدَةِ : إِنَّها تَكُونُ زَائِدَةً بَيْنَ شَيْئَيْنِ كَقَوْلِنَا : إِنَّمَا زَيْداً قَائِمٌ قَالَ : (١)

* قَالَتْ أَلاَ لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامَ لَنَا *

فَنَصَبَ الحَمَامَ نَعتاً لِهَذا ، وقَالَ تَعَالى : * فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللّهِ لِنتَ لَهُمْ * وَ * فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ * ، وَهِيَ وَإِن كَانَتْ زَائِدَةً في هَذِهِ الآيِ بِحَسَبِ الإِعرَابِ فَلَهَا حَظٌّ مِنَ المَعْنَى ، وإِلاَّ لَمْ يَكُنْ يُؤْتَى بِهَا .

وَهَا أَنَا أُنَبِّهُكَ (*) عَلَى نُكْتَةٍ مِن ذَلِكَ لِيَنْشَرِحَ صَدْرُكَ لِغَيرِهَا فَنَقُولُ : إِنَّ قَولَهُ تَعَالى * فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللّهِ لِنْتَ لَهُمْ * لَهُ مَعنَىً زَائِدٌ عَلى قوله : فَبِرَحْمَةٍ مِنَ اللّهِ لِنْتَ لَهُمْ ، فَكَأَنَّ مَعْنَى الكَلاَمِ: مَا لِنْتَ لَهُمْ إِلاَّ بِرَحْمَةٍ مِنَ اللّهِ ، وهَذَا قد جمعَ نَفْياً وَإِثْبَاتاً، ثمَّ اقْتَصَرَ على هَذِهِ الإِرَادَةِ ، فَقَالَ : * فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللّهِ لِنتَ لَهُمْ * ، وَجَمَعَ فِيهِ بَينَ لَفظِ الإِثْبَاتِ وَبَينَ إِرَادَةِ النَّفْيِ الَّتي هِيَ "مَا" ، حَتَّى أَعْطَى الكَلاَمَ بِاخْتِصَارِهِ مَعْنَى النَّفْيِ بِلاَ ، وَالإِثْبَاتَ لِشَيءٍ آخَرَ ، وَكَذَلِكَ قَولُه تَعَالى : * إِنَّمَا اللّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ * ، إِنَّمَا هَا هُنَا حَرفُ تَحقِيقٍ وتَمحِيقٍ ، إِنَّ مِنْهَا لِلتَّحْقِيقِ ، وَ "مَا" لِلتَّمحِيقِ ، واختصَرَ هَذَا الاِقْتِرانَ أَنْ يَقُولَ مَا اللّهُ اثْنَانِ فَصَاعِداً ، بَلِ اللّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ ، وَهَذِهِ لَمحَةٌ دَالَّةٌ فَأَعْمِلْ ذِهْنَكَ فِي مِثْلِ هَذَا التَّنزِيلِ ، ولاَ تَقُلْ إِنَّ "مَا" حَشْوٌ بِلاَ مَعْنَىً ، فَإِنَّ القُرآنَ مُنَزَّهٌ عَن ذَلِكَ ، وكَلاَمُ العَرَبِ مُبَرَّأٌ مِنهُ ، أَعنِي عَنِ الحَشْوِ ، نَعَمْ وكَلاَمُ سَائِرِ العُقَلاءِ ، وقَالَ : (وَتَقُولُ إِنَّمَا يَقُومُ زَيْدٌ) (٢) ، وقَد تَكُونُ هُنَا مُبْهَمَةً بِمَنزِلَةِ الأَمرِ كَأَنَّهُ قَالَ : إِنَّمَا الأَمرُ زَيْدٌ قَائِمٌ .

=== والمغنى ١/١٣٥ والتصريح ٢/٢٢ والخزانة ١١/٤٠٤ والشاهد فيه توكيد ترفعن بالنون الخفيفة ، وإنما حسَّنَ ذَلِكَ زيادة "ما" في رب ووقوع ترفعَنْ في حَيز رُبمَا .

(١) سبق تخريجه في ص ٥٣٤ .

(٢) الجمل ٣٢٢ .

(*) قال سيبويه في الكتاب ٢/٣٥٢ فمابعدها : "هاأنا وهاأنت ذا ، وزعم الخليل رحمه الله أن "ها" هنا هي التي مع "ذا" إذا قلت هذا ، وإنما أراد وأن يقولوا هذا أنت ولكنهم جعلوا أنت بين "ها" و "ذا" وأراد وأن يقولوا أنا هذا ، وهذا أنا فقدموا "ها" وصارت أنا بينهما ، وزعم أبوالخطاب أن العرب الموثوق بهم يقولون أناهذا وهذا أنا ".
وانظر بحثا كتبه ابن عاشور في جواز استعمال : (هاأنا) وجلب عليه كثيرا من النصوص الفصيحة . التحرير والتنوير ١/٥٨٦ فمابعدها .

باب " مَنْ " مُؤخَّرُ ولَها أربعَةُ مواضعَ

تكونُ استِفهاماً ، وشرطاً ، وبِمعْنَى الذِى ، ونكِرةٌ مَوصُوفَةٌ ، وزادَ الكِسَائِيُّ (١) خامِساً تكونُ فِيهِ زائِدَةً ، وأنشَدَ لِعنترة : (٢)

يَا شَاةَ مَنْ قَنَصٍ لِمَنْ حَلَّتْ لَهُ   حَرُمَتْ عَليَّ وليتَها لَمْ تَحْرُمِ

وغَيرُهُ يَروِيهِ : (يَا شَاةَ مَا قَنَصٍ)، وهُوَ المَشْهُورُ فِى الرِّوايَةِ، قَالَ الفراءُ: هِيَ نَكِرةٌ مَوصُوفَةٌ والتَّقدِيرُ : يَا شَاةَ شَيءٍ مُقْتَنَصٍ ولكِنَّهُ وُصفَ بِالمصدرِ، والمَصادِرُ تَقعُ موقعَ الصِّفاتِ، وأنشدَ الكِسائِيُّ أيضاً : (٣)

آلُ الزُّبيرِ كِرامُ النَّاسِ قَد عَلِمتْ   ذَاكَ القَبائِلُ والأثْرونَ مَنْ عَدَدَا

وقَولُ الفراءِ فى هَذا كالذِى قَبلَهُ ، قَالَ الزَّجاجُ : كَلامُ الفَرَّاءِ أحْسَنُ ، لأنهُ مُوافِقٌ لِمَا عَليهِ الجَمَاعَةُ ، وَ"مَنْ " فِى هَذا البيتِ أيضاً نَكِرةٌ مَوصُوفَةٌ بِالمَصْدرِ، وهُوَ قولُهُ (عَدَدَا) .

---

(١) ينظر المغنى ٣٢٩/١ لبيان قول الكسائي .

(٢) الشاهد لعنترة بن شداد ،ديوانه ٢١٣ وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ٣٥٣ والستة الجاهليين اختيار الاعلم ٤٧٢ ومعاني الحروف للرماني ١٥٥ والحلل فى اصلاح الخلل ٣٠٤، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢/٤ وشرح الجمل لابن عصفور ٤٥٨/٢ والمغني ٣٢٩ قال ابن الانبارى : وأنكر الفراء هذا وقال انما أراد يا شاة مَن قنصٍ لأنَّ "من" لاَ تكونُ حَشْواً ولاَ تُلْغَى .

(٣) الشاهد فى شرح السبع الطوال الجاهليات ٣٥٢ والامالى الشجرية ٣١٢/٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٤٥٨/٢ والمغنى ٣٢٩ وشرح شواهده للبغدادى ٣٤٤/٥ .

نُقدِّمُ بَينَ يَدَىْ هَذَا البَابِ أن نَقُولَ : " مَنْ " مِنَ الكَلِمِ المُخْتَصَّةِ

المَوضِعِ بِالاسْمِيَّةِ،وَبِالوُقوعِ عَلى مَنْ يَعْقِلُ ، والمُشْتَرِكِ بَينَ مَعَانٍ،/ لَهَا ١٥٣/

عَدَدٌ مَعلُومٌ تَجِبُ لَهَا صِفَاتٌ مُختَلِفَةٌ أَوْ إضَافَاتٌ مُختَلِفَةُ البَيانِ .

فَموضُوعُ البَابِ لِلإعْلامِ بِمَبَالِغِ كَثْيَةِ أقسَامِهَا ، وَوقُوعِهَا إذَا كَانتْ أسمَاءً

عَلى مَا لاَ يَعْقِلُ ،وتَبْيِينِ أقسَامِهَا بِالمِثَالِ،وتَبيِينِ بَعضِ أحكَامِهَا ، فَهَذَا الذِى

وضَعَ لَهُ البَابَ .

أرْجِعُ إلَى أوَّلِ البَابِ ، وهُوَ قَولُهُ : (وَلَهَا أربَعَةُ مَوَاضِعَ) (١) وعَلَيهِ

مَكْتُوبٌ مُؤَخَّرٌ ، وأنشَدَ أبُو القَاسمِ -رحمه اللَّهُ- فى البابِ : (٢)

فَكَفَى بِنَا فَضْلاً عَلى مَنْ غَيْرِنَا حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إيَّانَـا

قِيلَ : إنَّه لِحسَّان بن ثَابت ، وقِيلَ لِعبدِاللَّهِ بنِ رواحَةَ ، و قِيلَ : لِكَعْبِ

ابنِ مَالِك ، وكُلُّهم مِنَ الأنصَار - رضيَ اللَّهُ عنهُم - ولَم يَقعْ فى دِيَوانِ شِعْرِ

حَسان ، و"غَيْرِنَا" فى مَوضِعِ رَفعٍ ، فَجَعَلَهُ خَبَرَ ابتِداءٍ مُضْمَرٍ فى مَوْضِعِ الصِّفَةِ

لِمَنْ أو الصِّلَةِ، وتَكُونُ " مَنْ " مَوصُوفَةً أو مَوصُولَةً ، وكَلامُهُ ضَعِيفٌ لِحَذْفِ

المُبْتَدَإِ مِنَ الصِّفَةِ أو الصِّلَةِ ،وتَكُونُ فِي الشُّذُوذِ كَقِراءَةِ مَن قَرأَ خَارِجَ السَّبْعِ :

* تَمَاماً عَلى الذِى أحْسَنُ * (٣) و * مَثَلاً مَا بَعُوضَةٌ * (٤)، فِي قِراءَةِ الرَّفعِ

---

(١) الجمل ٣٢٣ .

(٢) الشاهد لم يقع في ديوان حسان بن ثابت وهوفي ديوانِ كعب بن مالك ٢٨٩ وهو من شواهد الكتاب ١٠٥/٢ ومعاني القـرآن للفراء ٢١/١ ومجالس ثعلب ٣٣٠ والحلى لابن شقير ٦٢ ، والحلل فى شرح أبيات الجمل ٣٨٣ والامالي الشجرية ١٦٩/٢ - ٣١١ ورصف المبانى ١٤٩ والخزانة ١٢٠/٦ وشرح شواهد المغنى للبغدادى ٣٣٥/٥ .

(٣) الآية ١٥٤ من سورة الانعام وفى إتحاف فضلاء البشر ٢٢١ قراءة الاعمش .

(٤) الآية ٢٦ من سورة البقرة وفى المحتسب ٦٤/١ قراءة رُؤبة حكاه عنه أبو حاتم عن أبي عبيدة .

تَقدِيرُهُ : تَمَاماً عَلى الذِى هُوَ أحسَنُ ، وَمثلاً الذِى هُوَ بَعُوضَةٌ أو مَثلاً شَيئاً هُوَ بَعُوضَةٌ ، وكَأنَّه قَال فى البَيتِ عَلى قَومٍ هُمْ غَيْرُنَا أوعَلى الذِينَ هُمْ غَيْرُنَا ، والمَعْنى : فَكَفَى بِفَضلِنَا فَضْلاً حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إيَّانا،فجَعَلَ الفَضْلَ هُوَ حُبَّ النبيِّ إيَّاهُم وهِجْرَتَهُ إليهِمْ ، وكَفَى بِهِ فَضْلاً وفَخْراً ، ودَخَلت البَاءُ على فَاعِلِ كَفَى لِما فِيهِ من مَعْنَى اكْتَفِ،كأنه قال : اكْتَفِ بِاللّهِ شَهِيداً،ونَكْتَفِى بِحُبِّ النبِيِّ إيانَا فَضلاً،و " النَّبِيُّ " في مَوضِعِ رَفعٍ على الفَاعِلِ بِحُبِّ ، و " مُحَمَّدٍ " بَدَلٌ مِنهُ ، ويَجُوزُ رفعُهُ عَلى الموضِعِ ، وَ " إيَّانَا " مَفْعُولٌ بِحُبِّ ، وجَعَلَ بَعضُهُم البَاءَ زَائِدَةً (١) ، وأدخَلَهَا على المفعُولِ ، وحُبٌّ فَاعِلُ كَفَى ، وهُوَ قولٌ فَاسِدٌ ، لأنَّ التمييزَ لَا يَقَعُ فى " كَفَى " مَعَ المفعُولِ ، وإذَا نَصبت كَفَى لَم تَكتَفِ بِمفعُولٍ وَاحِدٍ ، ولا بُدَّ لَها مِن مَفعُولَينِ ، كَقوله تَعَالى : ﴿ فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾ (٢) ، وشَاهِدُهُ فى البيتِ كَونُ " مَنْ " نَكِرَةً مَوصُوفَةً فى رِوايَةِ خَفْضِ غيرِنَا ، وَمَنْ رَفَعَ " غَيرُ " فتَكُونُ " مَنْ " مَوصُولةً ، وَ " غَيْرُنَا " خَبرَ ابتِداءٍ تَقدِيرُهُ : على الذِينَ هُمْ غَيرُنَا .

وأنشدَ أبُو الحسن ابنُ بابشاذ - رحمه الله - هَذَا البيتَ لَا أنه مِنهُ ، قوله : (٣)

يَا رُبَّ مَنْ يُبْغِضُ أذْوَادنَا ... رُحْنَ عَلى بَغْضَائِهِ وَاغْتَدَيْنَ

---

(١) يُنظر الامالى الشجرية ١٦٩/٢ والخزانة ١٢٠/٦ فمابعدها .

(٢) الآية ١٣٧ من سورة البقرة .

(٣) الشاهد فى الكتاب ١٠٨/٢ لعمرو بن قميئة والإمالي الشجرية ٣١١/٢ وشرح الجمل لابن بابشاذ ٢٣٢ وشرح المفصل لابن يعيش ١١/٤ .
والشاهد فيه أن " من " وقعت بعد رب ، و رب لا يكون بعدها إلا نكرة وعلى هَذَا تكونُ " من " هُنا بمعنَى إنسان .

وقال آخر:(١)

رُبَّ مَنْ أنضجت غَيْظًا صَدْرَهُ   قد تَمَنَّى لِيَ مَوتًا لم يُطَعْ

تَتِبيعٌ لِلباب أنشد أبو القاسم -رحمه الله-:

فكَفَى بِنا فَضْلاً على مَنْ غَيرِنا   حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إيَّانا

قال ابن هشام(٢) -رحمه الله- وغيرُهُ: نُسِبَ هذا البيتُ لِحسان بن ثابت الأنصاريّ -رضي الله عنه-، ونُسِبَ لعبدالله بن رواحَةَ الانصاريّ -رضي اللهُ عنه- ولغيرهِمَا، يقولُ قائلُه:

كَفانا فضلاً عَلى غَيرِنا حب النبيِّ إيَّانا، وهجرته إلينا

وشاهِدُهُ فِيهِ حَمْلُ غَيرِ على "مَنْ" نَعْتًا لَهَا ؛لأ نَّها نَكِرَةٌ مُبْهَمَةٌ فوصِفَتْ بِمَا بَعدَها وَصْفًا؛ لأنَّ مَا يكونُ لَهَا كَالصِّلَةِ، والتقديرُ على قَومٍ غَيرِنا،ورَفْعُ غَيرُ جَائِزٌ على أن تَكُونَ "مَنْ" مَوصُولَةً ويُحذَفُ الرَّاجِعُ عَلَيهَا مِنَ الصِّلَةِ، والتَّقديرُ على مَنْ هُو غَيرُنا، والحُبُّ مُرتَفِعٌ بِكَفَى،/ والبَاءُ فى قَولِهِ بِنَا زَائِدَةٌ مُؤكِّدَةٌ، ١٥٣/ب
وفَضْلٌ مَنصُوبٌ على التمييزِ، وإيَّانَا مَفْعُولٌ بِالمَصْدَرِ، وهُوَ حُبُّ النبيِّ فى مَوضِعِ رَفعٍ؛ لأنَّهُ الفَاعِلُ، ومُحَمَّدٌ بَدَلٌ مِنهُ،ولو رَفَعَ مُحَمَّداً على البَدَلِ مِنَ الموضِعِ لَجازَ، والتَّقديرُ أنَّ حُبَّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إيَّانَا.

انتهى تَفسِيرُ ابنِ هشام -رحمهُ الله- للبيتِ وقالَ الأستاذُ المرحومُ أبو الحُسينِ بنُ أبى الربيعِ(٢) -رحمهُ اللهُ- وقَولُ حَسانٍ -رضي الله عنه-:(٣)

---

(١) الشاهد لسويد بن أبي كاهل اليشكرى من قصيدة مشهورة مطلعها:
بَسَطَتْ رابِعَةُ الحَبْلَ لَنَا   فوصَلنَا الحَبْلَ مِنْهَا مَا اتَّسَعْ
وهو فى المفضليات ١٩٨ والامالي الشجرية ٢/١٦٩ وشرح المفصل لابن يعيش ٤/١١ وشذور الذهب ١٣١ والاشموني ١/١٥٤ والهمع برقم ٣٠٢ - ١٠٧٤ وشرح شواهد المغنى ٥/٣٣٤.

(٢) ابن هشام اللخمى، وشرحه لشواهد الجمل لم أقف عليه، وانظرماقاله ابن أبي الربيع في نسبة هذا الشاهد البسيط ٦٠٢.

(٣) توجيهات العلماء لـ"كَفَى" فى بيت الشاهد في الانصاف ١/٦٧ فما بعدها.

فَكَفَى بِنَا فَضلاً عَلى مَنْ غَيرِنَا ... حُبُّ النَّبِيِّ مُحمَّدٍ إيَّانَا

الباءُ زائدةٌ ،والمجرورُ هوَ الفاعِلُ بمنزلتِهِ في قوله سُبْحَانَهُ ﴿ وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلاً ﴾ (١) ، وحُبُّ بدلٌ منَ الضمير ، والتقديرُ : كَفَى حبُّ النبيِّ محمدٍ إيَّانا فضلاً عَلى مَن غيرِنا، وهوَ بدلٌ على الموضعِ وليسَ على اللفظِ ، ونظيرُ هذا قوله سبحانَهُ : ﴿ مَالَكُمْ مِنْ إِلهٍ غَيْرُهُ ﴾ (٢) ، في قراءةِ الجماعةِ غيرِ الكِسائيِّ والله أعلمُ ، وقال ابنُ سيده (٣) - رحمه الله - في تفسيرِه لهذا البيتِ :

﴿ فَكَفَى بِنَا فَضلاً عَلى مَنْ غَيرِنَا ﴾ .. البيت

البَاءُ هَنا زائدةٌ أيْ:كَفانَا فَضلاً، وليستْ الباءُ هنَا بمنزلتِها في قوله تعالَى : ﴿ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴾ (٤) ؛ لأنَّ قوله : (بِاللَّهِ) هُنا فِي موضِعِ رفعٍ ،

---

(١) الآيات ٨١ - ١٣٢ - ١٧١ من سورة النساء و ٣ - ٤٨ من سورة الاحزاب .

(٢) الآيات ٥٩ - ٦٥ - ٧٣ - ٨٥ من سورة الاحزاب .
قال مكيٌّ : قرأَها الكسائِيُّ بالخفضِ حيثُ وقَعَ،ووافقَهُ حمزةُ على الخفضِ في"خَالِقٍ غَيرُ اللَّهِ". وقرأَ البَاقُونَ بالرفعِ،وحجَّةُ من خفَضَ أنه جعله صفةً لإلهٍ،"وخالِقٍ" على اللفظ ، وموضع اله وخالق موضع رفع على الابتداء . الكشف ٤٦٧/١ ، وقال السمين الحلبي :"قرأه الكسائي بخفض الراء في جميع القرآن والباقون برفعها فالجر على النعت أو البدل من اله لفظا". الدر المصون ٣٥٤/٥ .

(٣) ابن سيده هو علي بن أحمد وقيل : إسماعيل أبوالحسن النحوى اللغوى المعروف بابن سيده الضرير الأندلسي إمام في اللغة والعربية جمع في اللغة كتاب المحكم لم ير مثله في فنه ولا يعرفُ قدره إلاَّ من وقف عليه وله غير ذلك من الكتب الأدبية كشرح الحماسة وشرح كتاب الأخفش وشرح إصلاح المنطق إلى غير ذلك من الكتب . توفي سنة ٤٥٨ . ترجمته في كتاب الصلة ٤١٠/٢ وابن خلكان ٣٤٢/١ والانباه ٢٢٥/٢ ومعجم الادباء ٢٣١/١٢ والبلغة ١٤٨ .

(٤) الآية ٧٩-١٦٦ من سورة النساء ،وينظر توجيه إعرابها في الانصاف ١٦٨ .

كما قال :(١)

* كَفَى الشيبُ والإسلامُ لِلمَرْءِ نَاهِيَا *

وقوله : (بِنَا فَضْلاً على مَنْ غيرَنا) فى موضع نصبٍ لِمَا بينَّا ،"وفضلاً" منصوبٌ علي التّمييز وَالتفسير .

وُحبُّ" : فَاعِلٌ بِكَفَى ، كأنَّهُ قالَ : كفَانَا حبُّ النَّبيِّ ، "وإيَّانا":منصوبٌ بِحُبّ ،وتَلخيصُ ذلكَ كَفَانَا حُبُّ النبيّ إيَّانا فَضْلاً على مَنْ سِوَانا ،ولَا بُدَّ لِمَنْ إذَا كَانتْ نكرةً مِن وصفٍ أو حشوٍ ،وإنّما "مَنْ" وَ "مَا" صِلةٌ يُوصلُ بِهِمَا إلَى الخبرِ،قالَ سيبويه : " هذَا بابٌ يَكُونُ فِيهِ الاسمُ بمنزلَةِ الذِى في المعرِفَةِ إذَا بُنيَ على ما قبلَهُ ، وبمنزلتِهِ فى الاحتياجِ إلى الحشْوِ ،ويكونُ نكرةً بمنزلةِ رَجلٍ ، وَذلكَ قوله :"هذَا مَنْ أعرِفُ مُنطلقًا "،(٢) فَمَنْ" هَاهُنا معرفةٌ ،ومنطلقًا : حالٌ ، وكذلكَ : هذَا مَنْ لَا أعرِفُ منطلقًا ، أيْ: هذَا الذِى قَد علمتُ أنّي لَا أعرِفُهُ منطلِقًا ، فأعرِفُهُ ولا أعرِفُ حشوٌ لَهُمَا يَتمُّ بِهِ فَيصيرَا اسمًا ، وقالَ : " إن خَشيتَ جعلتَ "مَنْ"بمنزلةِ رَجلٍ وَإنسانٍ "،(٣) وَمَا بمنزلةِ شىءٍ فقلتَ:هذَا مَنْ أعرفُ مُنطلِقًا ، وأنشدَ سيبويه -رحمه الله-:(٤)

فإنّى وإيّاكَ إذْ حَلّتْ بأرْحُلِنَا ... كَمَنْ بِوادِيهِ بَعْدَ المَحْلِ مَمْطُورِ

أيْ:كرجُلٍ مَمطورٍ بِوادِيهِ بعدَ المَحْلِ .

---

(١) الشاهد لسحيم عبد بنى الحسحاس وهو من شواهد الكتاب ٢/٢٦ ، و ٤/٢٢٥ قال سيبويه :"وإن قلتَ : مررتُ برجلٍ حسبُكَ به من رجلٍ رفعتَ أيضًا وزعمَ الخليل -رحمه الله- أنَّ بِهِ هَهُنَا بمنزلةِ هُوَ ولكنْ هذِهِ الباءُ دخلتْ هُناتوكيدًا كَما قالَ :"كَفَى الشيبُ والإسلامُ "وكَفَى بِالشيبِ والإسلامِ " وفي الجزءِ الرَّابعِ قَالَ أيضًا :"وقد تكونُ باءُ الإضافةِ بمنزلتِهَا فى التّوكيدِ وذلكَ : كفَى بِالشيبِ لَو ألقَى الباءَ اسْتقَامَ الكلامُ". والشاهد فى شرح المفصل لابن يعيش ٢/١١٥و ٧/٨٤-٨٤٨و٨/٢٤-٩٣- ١٣٨ والخزانة ١/٢٦٧ وصدره :

* عُمَيْرَةَ وَدِّعْ إنْ تَجَهَّزْتَ غَادِيَا *

(٢)(٣) الكتاب ٢/١٠٥.

(٤) الشاهد للفرزدق ، ديوانه ٢٦٣ والكتاب ٢/١٠٦ والنكت ٤٩٧ وشرح شواهد المغنى ٢/٣٤٢ و ٥/٣٣٥ والخزانة ٦/١٢٣ والشاهد فيه أن مَمطورًا نعتُ لـ"من".

بـــاب مواضـــــع "أيّ"

ويقالُ على هذا البابِ : أيٌّ مِنَ الكلِمِ المختصةِ الوضعِ بالاسميةِ والمشتركةِ بينَ معانٍ ، لها كَسبةٌ وجبَ لَهَا بِهَا أحكامٌ وصِفَاتٌ ، كمَنْ ، وهيَ أيضًا مشتركةُ الوقوعِ على مَنْ يعقلُ وعلَى ما لاَ يعقِلُ ، غالبَةٌ عليهِمَا الإِضَافَةُ (١) وجُزْءٌ مِمَّا تُضَافُ إليهِ كَبعضٍ .

فموضوعُ البابِ للإعلامِ بِجُزئيتِهَا وبِعَددِ أقسَامِهَا وتبيينِهَا بِالتمثيلِ بِهَا . انتهتْ الطريقةُ الكليةُ .

ثم نقولُ : وَأيٌّ مثلُ بعضٍ : اسمٌ مبهمٌ ناقِصٌ، بدليلِ أنكَ لا تقـولُ : عندِي بعضٌ ولا تقولُ : عندِي أيٌّ، وأمَّا قَولُ الشَّاعِرِ : (٢)

إذا ما قُلتُ أيُّهــم لأيٍّ ... تَشابهتِ المَناكِبُ والـرُّؤُوسُ

فإنَّما أرادَ الإِضافةَ .

قــــال / ولَها أربعَةُ مَواضِعَ ، قَالَ ابنُ السِّيدِ : (٣) بل خمسةٌ، ١٥٤/أ تكونُ استفهَامًا وشرطًا ، وبمعنَى الذى ، وصفةً ، وزَادَ ابنُ السِّيد ، وَنكرةً موصُوفةً كقولكَ : مررتُ بأيٍّ مُعجبٍ لَكَ ، وزادَ غيرُه صفةً لِمَا فيهِ الألفُ واللّامُ في النِّداءِ ، كقولكَ : يَاأيُّها الرَّجلُ .

---

(١) قال سيبويه : "اعلمْ أنَّ أيًّا مضافًا وغيرَ مضافٍ بمنزلةِ مَنْ، ألا ترى أنَّكَ تقولُ : أيٌّ أفضلُ وأيُّ القومِ أفضلُ، فصارَ المُضافُ وغيرُ المضافِ يجريَانِ مَجرى "مَنْ"، كما أنَّ زيدًا وزيدَ مَنَاةَ يجريَانِ مَجرَى عمرٍو ، فَحالُ المُضافِ فِي الإِعرابِ والحُسنِ والقُبحِ كَحالِ المُفرَدِ". الكتاب ٣٩٨/٢ ، وانظر المقتضب ٢٩٧/٢ .

(٢) الشاهد في شرح المرزوقي على الحماسة دون نسبة ٧٢٧/٢ .

(٣) يُنظَر الحلل في إصلاح الخلل ٣٥٦-٣٥٧ وعبارته : "قال المفسرُ زادَ غيرُ أبي القاسم أربعةَ مَواضِعَ" ولعلَّ هذا خطأٌ مِنَ النَّاسِخِ ، لأنهُ ذكَرَ أنَّ أبَا القاسم قالَ إنَّ لها أربعةُ مَواضِعَ، فلا معنَى لقولِهِ : وَزادَ غيـرُ أبِي القاسِمِ إلا أن يكونَ أرادَ : وَزادَ غيرُ أبِي القاسم خمسةَ مَواضِعَ. وانظر المغنى ٧٧/١ .

وتكونُ أيضًا حرفَ عبارةٍ و تفسيرٍ (١) ، ولكنّ مخففةٌ ، كقولِكَ : جبْتُ البلادَ أيْ:خرقتُها ، وهيَ مُعربَةٌ بخلافِ أخواتِها لشبهِهَا بأيّ من جهةِ المعنَى ولزومِ الإضافةِ من جهةِ اللفظِ والمعنَى .

وَذكرَ أبو القاسم أنّ مواضِعَ أيّ أربعةٌ إنّما ذكرَ أشهرَهَا ، وهيَ التي في الشرطِ والاستفهامِ والموصولةِ ، وهيَ معرفةٌ بالإضافَةِ أو بنيتِهَا ، كما في البيتِ : " أيُّهم لِأيٍّ "، وهيَ معربَةٌ (٢) فِي كُلِّ حَالٍ إلاّ في قولِهِمْ : مررتُ بأيِّهم أفضلُ (*) ، وفي قولِهِ تعالى : ﴿ ثمّ لننزعَنّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أيُّهُمْ أشدُّ عَلَى الرّحمَنِ عِتيًّا ﴾ (٣) ، وهيَ مَبنيةٌ في قولِ سيبويهِ (٤) لمخالفتِهَا أخواتِهَا الذِي والتي في كثرةِ حذفِ الضّميرِ المبتدأ مِن صِلتِهَا ، وهيَ عندَ غيرِهِ مُعربةٌ (٥) مُعلّقةٌ أو مَحْكيةٌ .

والموضعُ الرّابعُ:الصّفةُ ويَصحبُهَا التعجُّبُ كثيرًا ويُبتدأُ بهَا لكثرةِ التعجبِ والتعظيمِ فِيهَا كقولِهِم : أيُّ رَجلٍ أنتَ،وكقولِ الشاعر (٦) :

أيُّ فتى هَيْجاءَ أنتَ وَجارِهَا ... إذا ما رِجالٌ بالرِّجَالِ اسْتَقلّتِ

والخامسةُ : التي في النّداءِ : يأيُّها الرّجلُ ، وهيَ التى في الاختصاصِ ،نحو قولِهِم : اللهُمّ اغفرْلنَا أيتُهَا العِصَابَةُ (٧) ، وهيَ اسمٌ مبنيٌّ على الضمِّ،وقد تَقدّمَ حكمُها فِي النّداءِ.

(*) في الاصل : بأفضلهم ، والسياق يعطي ما أثبتناه .
(١) ينظر رصف المباني للمالقي ٢١٤ .
(٢) في الأصل : وهي معرفة ، والصواب ما أثبتناه .
(٣) الآية ٦٩ من سورة مريم .
(٤) ينظر قول سيبويه في الكتاب ٣٩٨/٢ فمابعدها .
(٥) انظر تفصيل القول في هذه المسألة : الانصاف ٧٠٩ فمابعدها ، والمغني ٧٧/١ .
(٦) الشاهد في الكتاب ٥٥/٢-١٨٧ دون نسبة والاصول ٣٩/٢ والنكت ٤٦٦ وانظرالحلل في إصلاح الخلل ٣٥٦ والمغني ٦٩٢/٢ وشرح شواهد المغني للبغدادي ١٠٠/٨ .
(٧) ينظر الكتاب ٢٣٢/٢ والمقتضب ٢٩٨/٣ .

والسادسةُ التي يُفسَّر بِها أيْ: تُذكَرُ مع تفسيرِ الألفاظِ اللُّغويةِ ، كقولِ ابنِ قُتيبة :(١) ويقولون أرْعِني سَمعَك أيْ: اسمَعْ مِنِّي ، وكذلِك كُلُّ لغويٍّ ونحويٍّ ، وقاصدٍ تفسيرَ لفظٍ أطلَقَهُ ليفهَمَ قصدُهُ، فهذا شأنه وهيَ هُنا حرفٌ .

والسّابِعَةُ : النكرةُ الموصُوفَةُ ، كما تَقُولُ : مررتُ بِأيٍّ مُعجِبٍ لكَ .

---

(١) لم أعثر على قول ابن قتيبة هذا فيما قرأته من كتبه؛ وهذا القول في اللسان (رعن ، ورعى .

بـــابُ الحكايـــــــــةِ

ويقالُ على هذا البابِ الحكايةُ رجعُ كلامِ المتكلِّمِ أو بعضِهِ علَى حدِّ ما تكلَّمَ به ،ولهَا أدَواتٌ منَ الأسماءِ والأفعالِ ،وانقسامٌ الى عِدَّةِ أقسامٍ ،فموضُـوعُ البابِ للكلامِ لِلإعلامِ بِعدَدِ أقسامِهَا وذِكرِ أدواتِهَا . انتهت الطريقةُ الكليةُ.

ثم نقولُ : والحكايةُ رَدُّ كلامِ المتكلِّمِ بِلفظِهِ أو بعضِهِ أو مثلِ إعرابِـــهِ، حينَ امتنعَ رَدُّ لفظِهِ بإعرابِهِ من أجلِ شيءٍ يجيءُ ذكرُه في بَابِهِ إن شاءَ اللهُ تعالى .

فرَدُّ الكلامِ بلفظِهِ يكونُ بالقولِ كقولِكَ : قَالَ زيدٌ : لَا اِلهَ إلَّا اللَّهُ ، وقد يكونُ بِغيرِ القولِ كَقولِهِ:(١)

* سَمِعْتُ النَّاسَ يَنتجِعُونَ غَيثًا *

وقد يقعُ بعدَ القولِ جملٌ لم يتقدَّمْ ذِكرُهَا ولكنَّها في تقديرِ ذَلكَ كمَا قال:(٢)

* إذا ذُقتَ فَاهَا قلْتَ طَعْمَ مُدامَةٍ *

بالرفعِ والنصبِ كأنه قالَ : " ذُقتَ طعمَ مدامَةٍ أو هُوَ طعْمُ مُدامَةٍ".

وقريبٌ من ذلكَ في غيرِ القولِ : قد علمتُ آزيدٌ عندَكَ أم عمرٌو ؟ ويلحقُ بهذا النوعِ التسميةُ بِالجُملِ ، كقولِكَ في رجلٍ سُمِّـيَ بزيدٌ قائمٌ،جاءَنِـي :

---

(١) الشاهد لذي الرمة ، ديوانه ٧٠ وهُوَ من شَواهِدِ المقتضب ٤/١٠ والكامل ٥٣/٢ وسرّ الصناعةِ ٢٣٢/١ والإفصاح ٣٣٠ وشرح ألفية ابن معطي ١٠٩٤/٢ والأشموني ٩٣/٤ واللسان (صدح) والخزانة ١٦٧/٩ ويروى : الناس بوجهين : النصبُ والرفعُ على الحكايـةِ والنصبُ على المفعولِ وأنكرَ بعضُهُمُ النصبَ ، وعجزه :

* فَقُلتُ لِصَيدَحَ انْتجِعِي بِلالاَ *

(٢) الشاهد لامرئ القيس ، ديوانه ١١٠ والستة الجاهليين اختيار الاعلم ٩٢ . وشرح الجمل لابن عصفور ٤٦٣/٢ والدرر ١٣٨/١ وعجزه :

* مُعتَّقَةٍ مِمَّا يَجيءُ بِهِ التُّجُرْ *

والتُّجُرُ: كَكُتُبٍ جمعُ تجارٍ كصِحَابٍ وتُجَّارٍ جمعُ تُجرٍ .

زيدٌ قائمٌ ، ورأيتُ زيدٌ قائمٌ ، ومررتُ بزيدٌ قائمٌ (١) ؛ لأنّها جملةٌ قد بقيتْ / على ١٥٤/
حالِها في أصلِ وضعِها ؛ لأنّها لا نظيرَ لها في الآحادِ التي انتقلتْ إليها وإنّما
لها نظيرٌ في الجُمل التي انتقلتْ منها فعُومِلتْ معاملتَها ولمْ تغيّرها العَوامِلُ ،
وسيأتي بيانُها .

ورُدّ بعضُ الكلامِ يكونُ بالقولِ ، كقوله تعالَى في أحدِ التّأويلَيْن :
﴿ وإذا خاطَبَهُم الجاهِلُونَ قالُوا سَلامًا ﴾ ، (٢) تقديرُه : تسليمًا منكُمْ تسليمًا ،
فَسلامٌ في موضعِ تسليمٍ .

ويكونُ في الأعلامِ في لغةِ بني تميمٍ (٣) ، وسيأتي بيانُها .

ويكونُ بغيرِ ذلكَ قالُوا : « دَعنا مِن تمرتانِ » ، « ولستَ بقرشيًا » (٤) وكأنّ
هذا النحوَ حكايةٌ على إعادةِ اللفظِ ، كما قيلَ : من غيرِ تغييرِ العَوامِلِ .

ورُدّ مثلِ إعرابِه يكونُ في النّكراتِ بأيّ ، ومَنْ ، وسيأتي التنبيهُ
على جميعِ ذلكَ في أبوابِهِ - إنْ شاءَ الله تعالى - .

[مبحثٌ في أدَواتِ الحكايةِ مِنَ الأسماءِ والافعالِ]

باب القــولِ :

قد تقدّمَ الإعلامُ بأنّ للحكايةِ أدواتٍ مِنَ الأسماءِ والأفعالِ ، أيْ : ألفاظٌ
يُحكَى بها .

منها : القولُ ، وما تَصرّفَ (٥) مِنهُ مِن أدواتِ الحكايةِ ، فهوَ وما كانَ

---

(١) ينظر الكتاب ٣/٣٢٣ والمقتضب ٤/٩ فمابعدها .

(٢) الآية ٦٣ من سورة الفرقان .

(٣) قال سيبويه : « وأمّا بنو تميمٍ فيرفعونَ على كلّ حالٍ ، وهوَ أقيسُ القولينِ .. الخ » الكتاب ٢/٤١٣ .

(٤) ينظر الكتاب ٢/٤١٣ .

(٥) في الاصل : وما تظرف والسياق يعطى ما أثبتناه .

من لفظِهِ منَ الأسماءِ من أسمائِها، وما كانَ من لفظِهِ مِنَ الأفعالِ من أفعالِها .

فموضوعُ البابِ للإعلامِ بذلكَ وما يُحكى بها مِمّا يعرفُ وما في إجرائِها مُجرَى الظَّنِّ منها ، وعلةِ ذلكَ ، واختلافِ حُكميْ حرفِ التأكيدِ الذى هُوَ إنَّ معَها فى كسرِ همزتِهِ وفتحِها بحسَبِ اختلافِ اللُّغةِ فيها ، ووجهِ انتصابِ "سلامًا" من قوله تعالى : ﴿ وإذَا خاطَبَهُمُ الجاهِلُونَ قالُوا سَلامًا ﴾ وارتفاعِ "النّاسِ" فى قولِ ذى الرُّمّة :

* سَمِعْتُ النّاسُ يَنْتَجِعُونَ غَيْثًا *

ثُمَّ اعلمْ أنَّ قوله : وإنّما حُكيَ بها ما كانَ كلامًا تامًّا قائمًا بنفسِهِ ، مدخولٌ ؛ لأنّه قد قالَ فى آخرِ البابِ : (وَلَوْ سَمِعْتَ رَجُلًا يَقُولُ : زَيْدٌ وزيدًا ، أو عمرٌو ، وما أشبَهَ ذلكَ فأردتَ حِكايةَ كلامِهِ فقلتَ : قالَ زيدٌ ، وقالَ عمرٌو ، فتردُّ كلامَهُ بعينِهِ فَتَحكِيهِ) (١) ، فأعلمَكَ هُنا بجوازِ الحكايةِ [في] (٢) الألفاظِ المفردَةِ بهذا القولِ بعدَ قوله متقدِّمًا (لا يحكى بِها إلّا مَا كانَ كلامًا قائمًا بنفسِهِ) (٣) ، يعني جملةً اسميةً أو فعليةً .

وكذلكَ تسميتُهُ آخرًا زيدًا وعمرًا ، وما أشبَهَهما من مفردِ الأسماءِ كلامٌ مُعترضٌ ، وإنّما كانَ يجبُ أن يقولَ : فأردتَ حِكايةَ لفظِهِ ، أو ما تكلَّمَ بِهِ أو قوله : (ولا يَقولُ كلامَهُ) ؛ لأنَّ الكلامَ عبارةٌ عمّا استقلَّ بالتركيبِ .

انتهت الطريقةُ الكليةُ .

ثم نقولُ : اعلمْ أنَّ ما تصرَّفَ من القولِ يقعُ بعدَهُ كلامٌ محكيٌّ ومفردٌ محكيٌّ ، ومفردٌ معربٌ، فإذا كانَ لِرَدِّ شيءٍ بلفظِهِ مُستقِلٍّ ، أو في تأويلِ المُستقلِّ كلامًا كانَ أو غيرَ كلامٍ حُكيَ به كقولِكَ : قالَ زيدٌ عمرٌو منطلقٌ ، فهذا كلامٌ محكيٌّ ، وتقولُ : كلمتُ فُلانًا فى قضاءِ حاجَةٍ فقالَ فيها : فهذهِ لفظةٌ محكيةٌ

---

(١) الجمل ٣٢٦ .

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) الجمل ٣٢٦ .

وليستْ بكلامٍ ولاَ جُزْءِ كلامٍ ، ولكنَّها كلمةٌ فى معنَى الكلامِ نائبةٌ مَنابةُ معادةٍ، فكانتْ حِكايَةً وتقولُ : سمعتُ زيدًا يقولُ : الزيدانِ بِضمِّ النّونِ ، وهذِهِ لفظةٌ محكيةٌ وهيَ جزءُ كلامٍ عندَ المُتكلِّمِ أولاً ،/ وعندَ الحاكي ثانياً ،وإذا سمعتَهُ يَقولُ : ١٥٥/
" لاَ إلهَ إلاَّ اللَّهُ" فقلتَ : قالَ زيدٌ كلمةَ الاخلاصِ فهذِهِ معربَةٌ بالقولِ ،وليستْ بِحكايَةٍ ؛ لأنَّها ليستْ بردِّ شىءٍ بلفظِهِ ، وتقولُ : قالَ فلانٌ الجَيّرَ ، وصوابُهُ الجَبّارُ (١) فهذِهِ مُعربَةٌ بِالقولِ ، وإنَّما أعادَ لفظَهُ ليُعلمَ بِخطئِهِ ؛لأنَّهاكلمةٌ غيرُ مستقلّةٍ ،ولاَ أُريدَ بِها الاستقلالُ مَعَها فى كلامِ المتكلِّمِ ،وإنَّما أخذَها هذا الغائِبُ فيرَتَاويها جُزْءَ كلامٍ ، وَكأنَّهُ أرادَ أنْ يَقولَ : قالَ فلانٌ باطِلاً أو لَحناً ،ثمَّ أوقعَ موقعَ ذلكَ الاسمِ الذى أخطأَ فِيهِ فجرَى مَجرَى ما وقَعَ موقِعَهُ ، وكثيرًا مَا يُغلَطُ فى هذا النوعِ فتحفَّظْ منهُ.

وقدْ حَملهُمُ الغَلطُ فِيهِ على أن أعرَبُوا قولَهُ تعالَى : ﴿ يُقَالُ لَهُ إبْرَاهِيمُ ﴾ (٢) مَنادًى وأعربُوهُ خبرَ ابتداءٍ مُضمَرٍ (٣) ، وأحسَّ بعضُهم بالغَلطِ فى ذلكَ فقالَ : هُوَ مرفوعٌ على الإهمالِ فغلطَ غلطاً آخرَ ، وأحسَّ آخرُونَ بِالغَلطِ فِيهِ فقالُوا : هُوَ مبتدأٌ وخبرُهُ، يقالُ لَهُ : إبْرَاهِيمُ وليسَ بشىءٍ مِن ذلكَ،وإنَّما هُوَ مفعولٌ لم يُسمَّ فَاعِلُهُ وهوَ مُعربٌ بالقولِ ، ولو كانَ فِيمَا سُمِّيَ فاعِلُه لقلتَ : قَالَ لهُ النَّاسُ إبْرَاهِيمَ

---

(١) فى اللسان (جير) الجيار : الصارُوج وقد جَيّرَ الحوضَ قال ابن الاعرابي : اذا خلَطَ الرماد بالنّورَةِ والجصّ فهو الجيّارُ ، قال ابن جني : الظاهر فى جيار ، أن يكون فَعَّالاً كالكلاّءِ والجبّانِ ويحتملُ أن يكونَ فيعالاً كخيتامٍ وأن يكونَ فوعالاً كتوراب .

(٢) الآية ٦٠ من سورة الأنبياء .

(٣) قال الزجاج :"وابراهيمُ يرتفعُ علىوجهين : أحدُهُما : على معنًى يقالُ لهُ : هُوإبرَاهِيمُ والمعروفُ بِهِ إبراهِيمُ ، وعلى النداءِ على معنًى يقالُ له : يا إبرَاهيمُ". معاني القرآن واعرابه ٣/ ٣٩٦ .

وكأنه أرادَ قَالَ لهُ النّاسُ كلمةً ، ثمّ جعلَ اسمهُ مكانها فوجبَ لهُ منَ الإعرابِ ماوجبَ لها،ولو كانَ مُنادًى للزمهمْ أن يقولوا : يُقالُ لهُ عبدَ اللّهِ بالنّصبِ ، ويُقالُ لهُ : زيدُ بالضمّ،وهذا لا يقولهُ أحدٌ .

وتقولُ: أنا مِن مكانٍ يُقالُ لهُ الأندلسُ : ولو كانَ مُنادًى لم تقلْ إلاّ أنّها الأندلسُ،ورفعُه على الإهمالِ متناقضٌ ، فإنّ كونَه مرفوعاً يقتضي رَافعاً والإهمالَ ينفي الرّافعَ ، ولو كانَ مُبتدأً وخبرُهُ:"يُقالُ لهُ"، للزمَهُ الرفعُ في قولِكَ : قالَ له الناسُ إبراهيمُ ،وكذلِكَ لو كانَ خبرَ ابتِداءٍ مُضمَرٍ.

وهذهِ إشارةٌ في ردّ هذهِ الأقوالِ ، ولو بُسِطَ الرّدُّ لكانَ من وجوهٍ كثيرةٍ.

فصـــلٌ :

قال أبو القاسم -رحمه الله -(وأمّا قوله عزّ وجلّ : ﴿ وإذا خاطبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلاماً ﴾ (١)، فمعناهُ : سلّمنا منكمْ تسليماً)(٢)، على التّبرّي منهم .

قلتُ : فأعلمَنا أنّ سلاماً اسمٌ واقعٌ موقعَ المصدرِ لِفعلٍ مُضمَرٍ، والجملةُ مفعولةٌ بالقولِ ، وقالَ غيرُهُ : كانتْ العربُ تقولُ : سلامٌ عليكمْ علامةً للمسالمةِ قال الله تعالى : ﴿ وإذا سَمِعُوا اللّغوَ أعرضُوا عنهُ وقالُوا لنا أعمالُنا ولكمْ أعمالُكمْ سلامٌ عليكمْ لا نبتغِي الجاهِلِينَ ﴾ (٣)، لمْ يُردِ التّحيّةَ ، وإنّما أرادَ المُتاركةَ، فعلى هذا ، سلاماً منصوبٌ (*) بالقولِ في معنى : سلامٌ عليكمْ المرادُ بهِ المُتاركةُ، كما قالَ : ﴿ وإذا خاطبَهُمُ الجاهِلُونَ قالُوا سَلاماً ﴾ ، معناهُ : قالُوا كلاماً ليّناً يقصدونَ بهِ المُتاركةَ .

وقدْ صارتْ لفظةُ السّلامِ يُعبّرُ بها عن سلامٌ عليكمْ ، وفي الحديث : "أفشوا السّلامَ وأطعِمُوا الطّعامَ" (٤)، وكذلِكَ عبّرَ عنها في الآيةِ عن سلامٌ عليكم التي كانتْ تُقالُ عندَ المُتاركةِ.

---

(١) الآية ٦٣ من سورة الفرقان .

(٢) الجمل ٣٢٧ .

(٣) الآية ٥٥ من سورة القصص .

(٤) في الجامع الصغير ١/١٨٥ .

(*) في الأصل : فالقول ،والسياق يعطي ما أثبتناه.

فصـــل :

قال أبو القاسم - رحمه الله - : (وكذلك مجرى القول في كلامهم إلا تقول في الاستفهام فإن العرب تجريها مجرى الظن في الاستفهام خاصة فتعملها عملها)[1]، / وقال في باب الفرق بين إنّ، وأنّ : (وقوم من العرب يجرون القول في الاستفهام للمخاطب خاصة مجرى أتظن)[2]، ففي ذلك سؤالان : ١٥٥/
أحدهما : كيف يجمع بين قوليه، وقد عمّ في موضع وخصّ في آخر.

والثاني : هل يجوز ذلك في غير "أتقول" أعني : أقلت أم لا ؟ فالجواب : عن الأول أنه خصّ في ذلك الباب الأول حين أراد من يشترط في جريان القول مجرى الظن الاستفهام والخطاب ، ولا حائل بين الاستفهام والفعل بأجنبي إلا بالظرف والمجرور ، وليس كل العرب يشترط ذلك ، وعمّ في هذا البـاب حين أراد الاتفاق في هذه اللفظة على جريانها مجرى الظن اتفاق من اشترط[3] ومن لم يشترط ![4]

---

(١) الجمل ٣٢٧ . وفي المطبوعة :إلا أتقول .

(٢) الجمل ٥٨ .

(٣) من اشترط اجراء أتقول مجرى أتظن وهم الجمهور، واشترطوا لذلك شروطاً . أحدها : أن يكون مضارعاً . والثاني : أن يلي استفهاماً . الثالث : أن يتصل به . الرابع : أن لا يفصل بين الاستفهام والمضارع بغير ظرف أو جار ومجرور أو معمول القول، وإن فقد أحد هذه الشروط بطل الإعمال عمل الظن في نصب المفعولين وتعين رفع الجزئين على الحكاية . وقال الاشموني :" زاد السهيلي شرطاً آخر وهو أن لا يتعدى باللام نحو : أتقول لزيد عمرو منطلق ، وزاد في التسهيل أن يكون حاضراً وفي شرحه أن يكون مقصوداً به الحال هذا كله في غير لغة سليم". ينظر الاشموني ٢ / ٣٣-٣٤ والتصريح ١ / ٢٦٣-٢٦٤ .

(٤) من لم يشترط وهم الكوفيون والسيرافي، فيجوز على قولهما اعمال الماضي المسند الى تاء المخاطب وفعل الأمر نحو : قلت زيداً منطلقاً وقل زيداً منطلقاً بجامع الإسناد إلى ضمير المخاطب . ينظر الاشموني ٢ / ٣٣-٣٤ والتصريح ١ / ٢٦٢-٢٦٣ .

والجوابُ عن الثّاني : أنهُ لا مانعَ من اجراءِ "أقلتَ" مُجرى "أتقولُ"، وقد ذكر ذلك ابنُ جنّي (١) ويفهمُ التسويةُ بينهُما من فهمِ العِلّةِ في اشتراطِه هذهِ الشروطَ، وإنّما اشترطُوا الاستفهامَ؛ لأنّ القولَ حينئذٍ يقربُ معناهُ من الظّنّ فإنّ القولَ قد كانَ إخباراً عن العباراتِ الدّالةِ على المعاني المفهومةِ بينَ المخاطَبينَ فإذا استُفهِمَ عنهُ انصرفتْ فائدةُ الكلامِ.

وكثرةُ استعمالِ اللفظةِ يُسهِّلُ فيها ما لم يكنْ يسهلُ في غيرِ الكثرةِ بالتوسّعِ المُعتادِ من كلامِهِم، ولأنّ المُخاطَبَ يُعطَى حظّه بالقرائنِ التي تُظهرُ مابينَ المخاطَبينَ دالّةً على أنّ السؤالَ بالقولِ انما كانَ عمّا في النفسِ؛ لأنّ المخاطَبَ يفهمُ نفسَهُ، ويدري عمّا يسألُهُ المتكلّمُ، ولا يدري إذا خُوطِبَ عن غائبٍ، أيسألُ الغائبَ عن عبارتِهِ أو عن مُعتقدِهِ؟ واشترطُوا أنْ لا فاصلَ بينَ الاستفهامِ والفعلِ حينَ كانَ الاستفهامُ شرطاً من شروطِهِ في تنزيلِهِ منزلةَ الظنّ فصارَ كحرفٍ من حروفِهِ فوجبَ ألاّ يفصلَ بينَهُما، كما لايفصلُ بينَ الصّلةِ والموصولِ بأجنبيٍّ.

ولم يبقَ فرقٌ بينَ "أقلتَ وأتقولُ" فلا وجهَ لِمَنْ شرطَ الاستقبالَ ولكنْ لمّا رأى سيبويهِ (٢) قد عبّرَ بأتقولُ وتابعَهُ أبو القاسمِ على ذلكَ وجاءتْ شواهدُهُم بالمستقبلِ توهّمَ أنّ الاستقبالَ شرطٌ، ولا فرقَ بينهُما إنْ شاءَ الله تعالى.

وكلُّهم اتفقُوا على الحكايةِ بجميعِ القولِ (٣)، مَنْ شرطَ ومَنْ لم يشترطْ؛ لأنّ القولَ هذا أصلُهُ ومنَ العبارةِ يُفهمُ المُعتقدُ، والإعمالُ إنّما هوَ بالنّظرِ

---

(١) لم أعثر على نسبة هذا القول لابن جني فيما قرأته من كتبه ومن غيرها من المصادر الاخرى.

(٢) ينظر الكتاب ١/١٢٢ و ٣/١٤٢ قال سيبويه: "إلاّ تقولُ في الاستفهامِ شبّهوها بتظُنّ، ولم يجعلُوها كيَظُنّ وأظُنّ في الإستفهامِ؛ لأنهُ لا يكادُ يُستفهمُ المخاطَبُ عن ظَنّ غيرِهِ ولا يُستفهَمُ هو إلاّ عن ظَنّه".

(٣) ينظر الكتاب ١/١٢٢.

إلى مَا آل اليهِ القوْل آخِرًا مِنَ التوجُّهِ على المعتَقِدِ كالظَّنّ ، وقد تقدَّمَ قبلُ الفرقُ بينَ الكلامِ والقولِ، وإن كانَ لفظٌ مركبٌ أفادَ فَهوَ كلامٌ وإذا لم يُفِدْ مَعَ كونِهِ مركبًا فَهوَ قولٌ ، وإن كَانَ القولُ يشمَلُ كُلَّ مركبٍ مفيدًا كانَ أو غيرَ مفيدٍ، فَعلَى هذا فَكلُّ كلامٍ قولٌ، وليسَ كُلُّ قولٍ كلامًا (١) ، والذى يَخُصُّ هذا البابَ أنَّ القولَ مِنَ الأفعالِ غيرِ المتعديَةِ إلى مفعولٍ بِهِ فإنْ وقعَ بعدَهُ اسمٌ من لفظِهِ أو معنَاهُ نُصبَ به نصبَ المصدرِ ، نحوُ : قلتَ قولًا ، وقلتَ حقًّا ، وقلتَ بَاطلًا ، وقلتَ كلامًا ، وقلتَ خيرًا ، وقلتَ شرًّا ومَا أشبَهَ ذلكَ،فإن لمْ يكُن من لفظِهِ أو معنَاهُ لم يَجُزْ نصبُهُ وكانَ محكيًا / مقتطَعًا من جملَةٍ ،كقولِه : (٢) ١٥٦/أ

إذا أقبَلَتْ قُلْتَ دُبَّاءَةٌ

وَإنْ أدبَرتْ قُلتَ أثْفِيَّةٌ

وَإنْ أعْرضَتْ قُلْتَ سُرْعُوفَةٌ

---

(١) قال ابن جنى : "أمّا الكلامُ فكلُّ لفظٍ مستقلٍ بنفسه مفيدٍ بمعناه،وهو الذى يُسمِّيهِ النحويونَ الجملَ نحو : زيد أخوك وقام محمد وضرب سعيدٌ وفى الدارأبوك وصه ومه ورُوَيْدَ . فكلُ لفظ استقل بنفسه وجُنِيتْ منهُ ثمرةُ معناه فهو كلام .

وأما القول فأصله أنه كل لفظ مَذِلَ به اللسان تامًّا كانَ أو ناقصًا فالتام هو المفيد، أعني الجملةَ وما كان في معناها ، والناقص ما كان بضد ذلك ، فكل كلام قول وليس كل قول كلاما". الخصائص ١/١٧ .

(٢) الشاهد لإمرئ القيس ، ديوانه ١٦٦ والستة الجاهليين اختيارالاعلم ١١٨ ، ومجالس ثعلب ٩٥ وما يقع فيهالتصحيف والتحريف ٢٢٣ والعمدة ٢/٢٣ والخزانة ٩/١٧٥ وتمام الأبيات كما فى الديوان :

إذا أقبَلَتْ قلتَ دُبَّاءَةٌ مِنَ الخُضْرِ مَغمُوسةٌ فِي الغُدُرْ

وَإنْ أدبَرتْ قلتَ أثفِيَّةٌ مُلَمْلَمَةٌ ليسَ فِيهَا أثُرْ

وَإنْ أعرَضَتْ قُلتَ سُرْعُوفَةٌ لَها ذَنَبٌ خلفَهَا مُسْبَطِرْ

والدُّبَّاءَةُ : هي القَرعةُ ، والأثفيَّةُ : الصَّخرةُ المستديرةُ المجتمعةُ ، وململمة : متداخِلَة مدوَّرة ، والسُّرعُوفَةُ : هي الجرَادَةُ .

والشاهد فيه أنَّ دُبَّاءَةٌ ليستْ وحدَهَا محكية بالقولِ بل هيَ خبرُ مبتدأ محذوفٍ أي: هي دُبَّاءَة والمجموعُ هوُ المحكيُّ .

أرادَ قلت : هيَ كذا قلتَ : هيَ كذا فيرفعُ على خبرِ ابتداءٍ مضمرٍ ، وحكى الجملةَ وهيَ في موضعِ المصدرِ أي: قلتَ هذا القولَ ، والجمَلُ كلّها محكيّةٌ بعدَهُ في لغةِ أكثرِ العربِ إلاّ أن تريدَ معنى كلامِهِ فتقولُ لمنْ قالَ :لا إلهَ إلاّ اللّهُ محمدٌ رسولُ اللّهِ ، قلتَ : حقًّا ، ولمنْ قالَ : عزيرٌ ابنُ اللّهِ ، قلتَ : باطلاً ، ولمن قالَ : زيدٌ عالمٌ ، قلتَ : حقًّا أو باطلاً على ما صحّ من ذلكَ عندكَ وقد يقتطعُ من كلامِ المتكلّمِ شيءٌ فيُحكَى ، وهوَ قولُه في آخرِ الباب : (ولوْ سمعتَ رجلاً يقولُ زيدٍ أوْ زيدًا أو زيدٌ وما أشبهَ ذلكَ فأردتَ حكايةَ كلامِهِ لقلتَ : قالَ زيدٍ وقالَ عمرًا)[(١)] ، فهذهِ لفظةٌ مقطوعةٌ عنْ جملةٍ لا محالةَ ؛لأنّ مثلَ هذا لا يتكلّمُ بهِ مفردًا، وعلى هذا يدخلُ تحتَ قولهِ في أوّلِ البابِ : (وإنّما يُحكَى بِها ما كانَ كلامًا قائمًا بنفسِهِ)[(٢)] ، فقولُه : قائمًا بنفسِهِ تأكيدٌ ، كما قالَ أبوعليٍّ : " بابُ ما إذا ائتلفَ من هذهِ الكلمِ الثلاثِ كانَ كلامًا مستقلاً "[(٣)] ، وإذا كانَ الكلامُ لا يقعُ إلاّ على المفيدِ فلا معنى لوصفهِ بذلكَ ، والذينَ يُجرونَ القولَ مُجرى الظنّ ليسُوا مجمعينَ على ذلكَ كما قالَ أبو القاسم، لقولِ سيبويه بعدَ إنشادِهِ :[(٤)]

أمّا الرّحيلُ فدونَ بعدِ غدٍ .... البيت

وإن شئتَ رفعتَ بما نصبتَ فجعلتَهُ حكايةً بالرفعِ في الاستفهامِ على الحكايةِ لغةً .

---

(١) الجمل ٣٢٩ .

(٢) الجمل ٣٢٦ .

(٣) الايضاح العضدى ٥٥ .

(٤) البيت لعمر بن أبي ربيعة ديوانه ٢/ ٣٦٢ وهو من شواهد الكتاب ١/ ١٢٤ والمقتضب ٢/ ٣٤٩ والحلل في شرح أبيات الجمل ٣٨٤ وشرح المفصل لابن يعيش ٧/ ٧٨ ورصف المباني ٩٨ والتصريح ١/ ٢٦٢ والخزانة ٢/ ٤٣٩ و ٩/ ١٨٥ وعجزه :

* فمتى تقولُ الدّارَ تجمعُنا *

واللغةُ الثانيةُ لبَني سُليمٍ يُجرونَ القولَ مُجرَى الظّنّ أجمع فى العمل لاَ فى المعنَى .

وأمّا قولُ أبى القاسم - رحمه الله - : (فإن تكلّمَ بكلامٍ عمِلَ فيهِ عامِلٌ ظَاهِرٌ فأعدتَ الجُملَةَ حكيتَها على حالِها) (١) ، كانَ في غِنًى عن قوله : " ظَاهِرٌ " كقولِهم : مَرحبًا بِكَ ، وأهلاً بِكَ ، وأهلاً ، وسُقيًا ، وعامِلُها مُضمَرٌ ، وهيَ محكيةٌ وأنشدَ في البَابِ :

أمّا الرّحيلُ فدونَ بعدِ غدٍ   فمتَى تقُولُ الدّارَ تجمعُنَا

البيتُ لعمرَ بنِ أبي ربيعةَ ، وحكَى الأصبهانيُّ (٢) أنّ صَاحبتَهُ - وصرّحَ بها (٣) - حجتْ ، فراسَلَها ، فواعدَتْه أن تزورَهُ ، فأعطى الذى بشّرَه بذلكَ مائةَ دينارٍ ، فأتتْهُ فوعدتْهُ أن يشيّعَها إذا صدرَ النّاسُ ، ففعلَ ذلكَ ، وفى ذلكَ يقُولُ - وقد شيّعَها - القصيدَ الذى فيهِ البيتُ وهوَ من قولِهَا ، فحكاهُ وأعملَ القولَ إعمَالَ الظنّ فنصبَ بهِ الدّارَ ، ويَعنِى بِها البصرةَ ، "وتجمعُنَا" فى موضعِ المفعُولِ الثّانِي ، وفسّرَ البيتَ الأعلمُ (٤) على خلافِ هذا لمّا جهلَ القصّةَ ، وشاهِدُه إعمَالُ القَولِ

---

(١) الجمل ٣٢٦ .

(٢) الاصبهاني : علي بن الحسين بن محمد بن أحمد بن الهيثم أبوالفرج كان راويةً للأدب ناقداً بصيراً به ،

وصنف فيه كتابه الأغاني ، وقد أخذعن جلّة من العلماء منهم ابن دريد وأبو بكر الأنباري وعلي بن سليمان الاخفش ونفطويه وابن جرير الطبري وغيرهم ، مات فى خلافة المطيع لله العباسي وهي السنة التي مات فيها سيف الدولة الحمداني .

ترجمته في الفهرست ١٦٦ فما بعدها ومعجم الادباء ١٣ / ٩٤ فما بعدها وقدمة كتاب الاغاني .

(٣) ينظر كتاب الاغاني ١ / ٩٨ واسمها فيه : فاطمة بنت محمد بن الاشعث .

(٤) ينظر تفسير الأعلم للشاهد فى الحلل في شرح أبيات الجمل ٣٨٤ فإنه قال : "وتجمعُنا فى موضِعِ نصبٍ علَى المفعولِ الثّانِي لتقُولُ" .

عمَلَ تَظنّ ، وأنشدَ أيضًا :(*)

مَتى تَقُولُ القُلُصَ الرَّواسِـــمَا يُدْنِينَ أُمَّ قَاسِمٍ وَقاسِـــمَا

البيتُ هو لهدبة(١) بن خَشرمٍ وقد تقدَّمَ خبرُهُ فى قتلِهِ لِزيَادَة بن زَيـــدٍ بِسببِ ارتجازِهِ فى أختِهِ ، وارتجزَ هدبـةُ فى أختِ زيادةَ الرجزَ الذى فِيه هذانِ البيتانِ ، وبينَهمَا بيتٌ وهو :(٢)

* والجِلَّةَ النَّاجِيةَ العَيَاهِمَا *

القُلُصَ : جمعُ قَلوصٍ ، وهيَ النَّاقةُ الفتيةُ ، والرواسِمُ : جمعُ راسِمَةٍ ، وهيَ التـــي تُؤثِّر فى الأرضِ من شدَّةِ وطئِهَا ، وأُمّ القاسم : أختُ زِيادَةَ ، وشاهِدُهُ نصبُ / ١٥٦ القُلُصَ بتقُولُ ، ويُدنِينَ فى مَوضِعِ المفعولِ الثَّاني : فأعملَهَا عمَلَ الظنِّ لفظًا قالُوا :(٣)

(*) الجمل ٢٢٨ .

(١) هدبة بن خشرم بن كرز العذرى شاعر اسلامي عاش زمن الخلفـــاء الراشدين ومات فى أيام معاوية قتل بسبب تشبيب صاحبه زيادة بن زيد العذرى بفاطمة شقيقة هدبة ، فشبب هدبة بأخت زيادة فتشاتما ومات الاثنان ، ولمقتل هدبة تفاصيل مثيرة رواها الاصبهاني بكثير من الحزن ، انظرها في الاغاني ٢١/٢٥٤ وترجمته فـــي الشعر والشعراء ٢/٦٩١ والاغاني ٢١/٢٥٤ والمؤتلف ٤٨٣ .

(٢) الشاهد لهدبة بن الخشرم العذرى كما فى الشعر والشعراء ٦٩١ والاغاني ٢١/٧٠ ، والحلل فى شرح أبيات الجمل ٣٨٤ والمقرب لابن عصفور ١/٢٩٥ وشرح الجمل لابن هشام ٣٨٩ وشذور الذهب ٣٧٩ ، وشرح ابن عقيل ٢/٥٩ ، والاشموني ٢/٣٣ .
ولهذا الشاهد قصةٌ ذكرها فى الحلل ٣٨٤ وقال الاعلم فى صحة انشادِهِ ، والصوابُ : أُمَّ حازِم و حَازِمَا .
والابيات التي ورد الشاهد فيها هي :

لَقَدْ أَرَانِي وَالغُلَامَ الحَازِمَا نُزْجِي المَطِيَّ ضُمَّرًا سَوَاهِمَـــا
مَتَى تَقُولُ الزُّبَّلَ السَّوَاهِمَا وَالجِلَّةَ النَّاجِيَـةَ العَيَاهِمَـــا
يَبْلُغْنَ أُمَّ حَازِمٍ وَحَازِمَـــا اذا هَبَطْنَ مُستَحِيرًا قَاتِمَـــا

(٣) قال ذلك ابن السيد فى الحلل ٣٨٤ .

والصواب : "أمّ حازمٍ وحازمًا"، وأمّ حازمٍ أختُ زيادةَ وحازمٌ ابنُهُ ، وأنشد في الباب :

سَمِعْتُ النَّاسَ يَنْتَجِعُونَ غَيْثًا فَقُلْتُ لِصَيْدَحَ انْتَجِعِي بِلالا

البيتُ لذي الرمةِ من قصيدةٍ يمدحُ بها بلالَ بنَ بُرْدَةَ بنَ أبي موسى الأشعري - رضي الله عنهما - ويتّصِلُ به مُقدّماً عليه :(١)

فَلَمْ أَمْدَحْ لأُرْضِيَهُ بِشِعْرِي لَئِيمًا أَنْ يَكُونَ أَصَابَ مَالا

وَلَكِنَّ الكِرَامَ لَهُمْ ثَنَائِي فَلا أَخْزَى إِذَا مَا قِيلَ قَالا

سَمِعْتُ النَّاسَ يَنْتَجِعُونَ غَيْثًا .... البيت

النَّجعةُ : طلبُ الكلأ حيثُ كانَ فاستعارهُ لاستجنائِهِ(٢) ، والغيثُ : المطرُ ، "وبلالٌ" ممدوحُه المذكورُ ، "وصيدحُ" : اسمُ ناقتِهِ ، وحكى المبردُ(٣) أنه لمّا سمعَ قوله أمرَ لها بقتٍّ ونوىً ، أشارَ إلى أنّه لا يُحسِنُ الطلبَةَ ، والقتُّ : الشعيرُ الرطبُ ، وشاهِدُهُ في البيتِ وقوعُ الجملةِ مِنَ المبتدأ والخبرِ بعدَ سمعتُ على الحكايةِ ، وإنّما سمِعَ من يقولُ : النّاسُ ينتجعونَ غيثًا ، فحكاهُ كما سمعَهُ من غيرِ قولٍ قبلَهُ ، ولذلكَ قال أبو القاسم - رحمه الله - : (وأمّا قولُ ذي الرُّمةِ)(٤) ، ففصلَ بينَهُ وبينَ البابِ بأمّا ، لمّا لمْ يتقدمْ قولٌ ، وهذهِ حكايةٌ بغيرِ أداةٍ تقدّمتْ والجُملةُ في موضعِ المفعولِ للقولِ فسدّتْ مسدّهُ وأدّتْ معناهُ ، وكذلكَ إذا وقعتْ في موضعِ الفاعِلِ ، نحو : ما ضرّني أقمتَ أم قعدتَ ،

---

(١) هذا الترتيب هو كما في الديوان ٧٠.

(٢) الجنى : كل ما جُنِيَ حتّى القُطنُ والكَمأةُ ، والجنى الكَلأُ وأجنتِ الأرضُ كثُرَ جَنَاهَا وهُوالكَلأُ ، والكمأة ، اللسان (جنى).

(٣) ينظر الكامل ٢/٥٣ قال المبرد : فلمّا سمِعَ قوله : (فقلتُ لصيدحَ انتجعي بلالا) قال : يا غُلامُ مُرْ لها بقتٍّ ونوىً أرادَ أنّ ذا الرمة لا يُحسِنُ المدحَ .

(٤) الجمل ٣٢٩.

لأنَّ المعنى : ما ضرّني أيُّ هذيْنِ كَانَ ،كَقولِه : (١)

مَا ضَرَّ تَغْلِبَ وَائِلٍ أَهَجَوتَها   أَمْ بُلْتَ حَيثُ تَناطَحَ البَحْرانِ

وقال ابنُ خروف : وقولُ ابنِ بابَشاذ :"هذا علَى حَذفِ مَوصُوفٍ هُوَ المفعُولُ الذى لم يُسَمَّ فاعِلُه أو الفَاعِلُ فَاسِدٌ ، ولو كَانَ كذلِكَ لم يكنْ ثَمَّ حكايةٌ،و هذِهِ الجملُ هيَ المقولَةُ بأنفسِها، فإذَا تخلصتْ إلى مَعنَاهَا عمِلَ القولُ فِيهَا .

ولَفظُ ابنِ بَابشاذ لِمفعولٍ سمعتُ فى هَذَا البيتِ علَى هَذَا التقدير: "قولٌ مَحذُوفٌ ، وقدْ سَدَّتْ الجُمْلَةُ مَسَدَّهُ ".(٢) فَالْعجَبُ مِن إنحاءِ ابنِ خروفٍ عليهِ وليسَ فِي كلامِهِ نَصٌّ ولاَ تلويحٌ لِما ذَكرَعنهُ ، وَرَدُّهُ .

---

(١) الشاهد للفرزدق ، ديوانه ٣٤٤/٢ وانظر الخزانة ٩/٦ وهو من هجاء فى جرير وبعد هذا البيت قوله :

قَومٌ هُمُ قَتلُوا ابنَ هِندٍ عَنْوَةً   عَمْراً وهُمْ قَسَطُوا علَى النُّعْمَانِ

(٢) شرح الجمل لابن بابشاذ .

باب الحكاية بـ " مَنْ "

قال أبو القاسم - رحمه الله - : (اعلمْ أنَّ الحِكَايَةَ بِـ " مَنْ " على ضَربَيْنِ)(١)،
هذا التبويبُ عملَهُ أبو القاسم لتفصِيلِ وَجهي الحكَايةِ بـ " مَنْ " .

منها : حكايةُ الأعلامِ ، ومنْها : حكايةُ النَّكراتِ ، ثمْ ابتدأ بِحكَايةِ الأعلامِ ، وقدْ قدَّمنَا أنَّ للحكايةِ أدواتٍ مِنَ الأسماءِ والأفعالِ ، فـ " مَنْ " إذا كانت استفهاماً من أسماءِ الحكايةِ ، ولا يُحكَى بِهَا إلاَّ المفردُ مِمَّن يَعقِلُ ، وللاستفهَامِ بـها وردَ الألفاظِ بِهَا طَرِيقانِ : أحدُهُمَا : مَحضُ حِكايَةٍ ، وهي رَدُّ الأعلامِ بِهَا ، كما تُسمعُ في لغةِ مَنْ هيَ لُغتُهُ وهُمْ الحجازيُّونَ.(٢)

والثَّانيةُ : ليستْ بِمحضِ حِكايَةٍ ، وإنَّما سُمِّيتْ حكايةً لِضَرْبٍ مِنَ التَّأويلِ ، فموضوعُ هذا البابِ للإعلامِ بِتَبيِنِكَ الطَّرِيقَتَيْنِ ونسبةِ إحداهُمَا لِمَنْ هِيَ لغتُهُ .

*

باب حكايةِ الأسماءِ الأعلامِ بـ " مَنْ "

قدمتُ الإعلامَ / بِأنَّ الاستفهامَ بـ " مَنْ " عمَّنْ يعقِلُ بطريقتَيْنِ : ١٥٧/
إحداهُمَا : مَحضُ حكايةٍ وهيَ رَدُّ الأعلامِ كما تُسمعُ ، فموضوعُ البابِ لبيَانِ تِلكَ الطريقةِ ، والغرَضِ بِهَا عندَ من هيَ لُغتُه، وموضِع " مَنْ " والمحكيِّ بِهَا وعلَّةِ المجيءِ على خلافِ مَا يقتضِيهِ مَحلُّه، وبِمَا يجبُ لَهُ مِنَ الإعرابِ في لغةِ منْ لا يَحكِي، وما يُبطِلُ الحكايَةَ في لغةِ مَنْ يَحكِي، وعلَّةِ إبطَالِهَا وجَوازِ حِكايةِ غيرِ الأعلامِ مِن مُظْهرِ المَعَارِفِ في لُغةِ من قالَ(٣) : " دَعْنَا مِن تَمرَتان " على شذوذٍ وقُبْحٍ وامتناعِ حكايةِ كُلِّ المعارفِ بِأيِّ والزَامِهَا الرَّفعَ بعدَهَا على كُلِّ حالٍ .
انتهت الطريقةُ الكليةُ .

---

(١) الجمل ٣٣٠.

(٢) ينظر الكتاب ٢/٤١٣.

(٣) الكتاب ٢/٤١٣ والمقتضب ٢/٣٠٩.

[بيان في شروط الحكاية بـ "من"]

ثم نقول : اعلمْ أنّ الحكايةَ بـ "مَنْ" تحتاجُ إلى شروطٍ أربعةٍ في المشهورِ ، وإلى شرطين في غيرِ المشهورِ ؛
فالأربعة : أن تكونَ الحكايةُ بـ "مَنْ" مِن الأسماءِ الأعلامِ في لغةِ أهلِ الحجازِ إذا لمْ يكنْ ثَمَّ تابعٌ من نعتٍ أو عطفٍ ، وغرضُهم في ذلكَ أن يعلمُوا أنّ المسئولَ عنهُ هُوَ المتقدمُ الذِّكرِ،فجعلُوا تكرارَهُ بإعرابِهِ الذي تقدَّمَ علامةً لِذلكَ،وآثرُوهُ في الأعلامِ لكثرةِ دورِها في الكلامِ فسهلَ عليهم فيها التغييرُ وحَسُنَ حينَ لم يظهر الإعرابُ في "مَنْ" ،كما فعلُوا ذلكَ في قولِهِم :"إنّهم أجمعُونَ ذاهبُونَ" ، فإنْ أظهرُوا قالُوا إنّ الزّيدِينَ أجمعِينَ ذاهبُونَ ، فأظهرُوا التّابعَ على حسبِ إعرابِ ما تقدَّمَ، فإن كانَ ثَمَّ تابعٌ من نعتٍ أو عطفٍ دَلَّ على أنّ المسئولَ عنهُ هو المتقدّمُ واستغنَوا بذلكَ عنِ الحكايةِ ،و منهُمْ من يجيزُ الحكايةَ وان وجدَ التّابعَ ، و منهُمْ من يَحكِي غيرَ الأعلامِ إلاّ المضمَراتِ على لُغةِ من قالَ : "دعنا من تمرتَانِ" ، "ولستَ بقرشِيًا"، فكأنَّ هَؤُلاءِ إنّما شرطُوا السُّؤالَ بـ "مَنْ" في لُغةِ أهلِ الحِجازِ.

وأمّا بنو تميمٍ فيعربُونَ (١) ذلك،و على هذهِ الأصولِ تُضربُ المسائِلُ ،
فتقولُ لمَنْ قالَ : رأيتَ زيدًا:مَن زيدًا؟، ومررتُ بزيدٍ:مَن زيدٍ؟ (٢) فإذا قالَ : رأيتُ زيدًا العاقِلَ،قلتَ : مَنْ زيدًا العاقِلَ ؟ وتُعربُ بسببِ التّابعِ،وتجوزُ الحكايةُ في القليلِ .

وإذا قالَ : رأيتَ زيدًا، قلتَ : أيّ زيدٍ وأعربْتَ،ولا تجوزُ الحكايةُ بسببِ أيٍّ (٣) وإذا قالَ : رأيتُ زيدًا وأخاكَ أعربتَ، ومنهُم من يُراعِي تقدُّمَ العَلَمِ (٤)

---

(١) ينظر الكتاب ٢/ ٤١٣ والمقتضب ٢/ ٣١٠.
(٢) ينظر الكتاب ٢/ ٤١٣-٤١٤.
(٣) كما في الكتاب ٢/ ٤١٤.
(٤) ينظر الكتاب ٢/ ٤١٤ قال سيبويه :"فإذا قالَ رأيتَ زيدًا قالَ : أيّ زيدٍ فليسَ فيهِ إلاّ الرفعُ يُجريهِ على القِياسِ".

فيقول : مَن زَيدًا وأخاهُ ؟ ، وإذا قال : رأيتَ أخاكَ وزيدًا ، قلت : مَنْ أخوكَ وزيدٌ ؟ ، وإذا قلتَ : رأيتَهُ وأباهُ ، قلت : مَن هُوَ ؟ لا غيرُ ، وإذا استفهمتَ عن صفةِ العَلَمِ قلتَ : المنيّ كأنّ قائلاً قال : جاءني زيدٌ فقلتَ : المَنِيّ ؟ أي: القرشي أم الأنصاري؟ والمنيان والمنيون ، فيكون الجواب : القرشيّ ، [والقرشيّان] [1] والقرشيّون [2] ، وإذا قال : رأيتُ زيدَ بنَ عمرٍو قلتَ : مَنْ زيدَ ابنَ عمرٍو ، ومَنْ زيدُ بنُ عمرٍو ؟ .

قال الاستاذ أبو الحسن بن خروف - رحمه الله - إنّ الحكايةَ بـ "مَنْ" تكونُ في الأعلامِ والكُنى والألقابِ تحكيهَا مجرورةً ومرفوعةً و منصوبةً فتترك في الحكايةِ عندَ السّؤالِ على ما كانتْ عليهِ في الموضعِ الذي نُقلتْ منهُ ، والاسمُ المخفوضُ والمرفوعُ والمنصوبُ في موضعِ رفعِ خبرِ "مَنْ" ، وتُقدّرُ في المرفوعِ منها رفعًا عن هذا الضمّ الذي فيهِ ، كما قدرتَ في المخفوضِ والمنصوبِ ، وحسُنَ ذلكَ / منَ الإعرابِ فيهَا ، ألاَ ترَى أنّ أيًّا لا يُحكَى بهَا شيءٌ لمّا كانتْ معربَةً ، فلم تقل أيَّ زيدًا ولا أيِّ زيدٍ ، وكلّ العربِ مُجمِعونَ على الإعرابِ بعدَ أيّ لظهورِ الإعرابِ فيهَا . /١٥٧

والعلّةُ في حكايةِ الأعلامِ تغييرُها عن أصلِها عندَ ابنِ بابشاذ [3] وردّهُ ابنُ خروفٍ عليهِ ، وزعمَ أنّه فاسدٌ واختارَ هوَ أنّ العلّةَ في حكايتِهَا كثرةُ الاستعمالِ ، وتركُ تنوينِهَا معَ ابنٍ واتباعهَا لهُ في النّداءِ في قولِهِمْ : يا زيدُ بنُ عمرٍو ، وكما رُخِّمَتْ لذلكَ .

---

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) الكتاب ٢/ ٤١٥ قال سيبويه : "وذلك قولك : رأيت زيدًا فتقولُ المَنِيّ فإذا قال : رأيتُ زيدًا وعمرًا قلتَ : المَنِيَّيْنِ ، فإذا ذكر ثلاثةً قلتَ : المَنِيّين وتحملُ الكلامَ على ما حَمَلَ عليهِ المسئولُ ان كانَ مجرورًا أو منصوبًا أو مرفوعًا كأنك قلتَ : القُرشيّ أم الثقفيّ".

(٣) شرح الجمل لابن بابشاذ ، مخطوط لوحة ٢٣٥ .

وما كثر استعماله منها كون ترخيمه ألزم ، وعندي أنّ الذي قاله ابن بابشاذ - رحمه الله - في علة ترخيم الأعلام علّة مناسبة من جهة أنها مغيّرة عن أصلها حتى صحّحوا معتلّها في نحو : "مريم ومدين ومكوزة"، وفكّوا ما يجب ادغامه لقيام علّة الإدغام "كمحبب"، ألا ترى أنّ المثلين إذا اجتمعا صحّ الإدغام، وكذلك إمالتهم الحجّاج من غير موجب إمالة ، فلمّا وجد فيها هذه الأشياء على خلاف نظائرهما ممّا فيها موجبات التغيير ولم تغيّر هي علمنا أنّ ذلك في الأعلام ؛ لأنها مغيّرة في أصل وضعها بنقلها من الأجناس أو الاشتقاق والتغيير يؤنس بالتغيير .

ووجه المناسبة بين الحكاية والعلم أنّ العلم قد خرج بما ذكرناه عن مقتضى أصله، كذلك خرج في الحكاية عن مقتضى موضعه من الإعراب ، ألا ترى أنك إذا قلت في الحكاية : من زيدٍ ؟ في حكاية من قال : سررت بزيدٍ ، فمن مبتدأ وزيد خبره فقد خرج زيد من قوله : "من زيدٍ" على ما يجب له من الرفع الذي يجب لخبر المبتدأ وجعل مخفوضاً ، أفينكر أحد أنّ هذا خروج عن الأصل ؟ كما أنّ الأعلام في أصلها خارجة عن أصلها بالنقل .

وأيّ مناسبة بين الحكاية وكثرة الاستعمال؟، فليت ابن خروف جعل كثرة الاستعمال من توابع العلّة المسوّغة للحكاية ،وهي نقلها عن موضوعها ويكون كثرة استعمالها يحدث فيها تخفيفاً حتى يكون ذلك التخفيف مسوّغاً لأن يكون لفظ إعرابها على خلاف مقتضاه مع ما في الحكاية من حفظ الأصل المنقول عنه .

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا العربية
فرع اللغة

قام الطالب باجراء التصحيحات التي طلبتها لجنة المناقشة.

لجنة المناقشة

المناقش	المناقش	المشرف
د/عياد عيد الثبيتي	د/عبد العزيز محمد فاخر	د/محمد ابراهيم البنا

٣٠١٠٢٠٠٠٠٠٢٠٤٤

السِّفْرُ الثَّالِثُ
مِنَ
المُنتَخَبِ الأكمَلِ عَلى كتابِ الجُمَلِ

لمحمد بن أحمد بن عبدالله الأنصاري الإشبيلي
الشهير بالخفاف

دراسة وتحقيق

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في اللغة

إعداد

الطالب / أحمد بويا ولد الشيخ محمد تقي الله

٤٦٩٢/ر

إشراف

الأستاذ الدكتور / إبراهيم إبراهيم بركات

١٤١٢هـ ١٩٩١م

المجلد الثالث

بسم الله الرحمن الرحيم

باب حكاياتِ النَّكراتِ بـ "مَنْ"

قد تقدَّمَ الإعلامُ بأنَّ "مَنْ" يُستثبتُ بها عن مَنْ يَعقِلُ، وقد تقدَّمَ الإعلامُ بإحدى الطريقتين (١).

فموضوعُ البابِ للإعلامِ بالطريقةِ الثانيةِ، وهيَ الاستثباتُ بها عن النكراتِ، وبما يُزادُ عليها واختلافِهِ بحسبِ اختلافِ المُستثبَتِ عنه مِنَ الإفرادِ والتثنيةِ والجمعِ، والتذكيرِ والتأنيثِ، واختلافِ إعرابِهِ وموضعِ الزيادةِ وموضعِ حذفِها والمزيدِ عليهِ من اسمَي الاستثباتِ إذا ذكر مرّتين لاختلافِ نوعَي المسئولِ عنهُ أو جنسيهما وكيفيةُ الاستثباتِ مع اختلافِ الجنسَينِ وشذوذُ قولِ الشاعرِ: (٢)

أَتَوا نارِي فَقُلْتُ مَنُونَ أَنْتُمْ فَقَالُوا الجِنُّ قُلْتُ عِمُوا ظَلَامَا

وصحةِ إنشادِ هذا البيت.

وقد قلتُ متقدِّمًا: إنَّ هذهِ الطريقةَ مِن طريقتي الاستثباتِ بـ "مَنْ" ليستْ بمَحضِ حكايةٍ؛ لأنَّها / ليسَ فيها الكلامُ المسموعُ ١٥٨/أ ولا شيءٌ منهُ.

وحقيقةُ الحكايةِ هيَ ردُّ كلامِ المتكلِّمِ أو بعضِهِ، كما يَسمعُهُ الرادُّ، وإنَّما سمَّى النحويونَ هذا النحوَ مِنَ الاستثباتِ حكايةً فيما أرى؛ لأنَّ ما يُزادُ على "مَنْ" مِنْ حروفِ المدِّ واللينِ دالٌّ على إعرابِ النكرةِ المُستثبَتِ عنها وسادٌّ

---

(١) في ص ٦٩٠.

(٢) الشاهد في الكتاب ٢/ ٤١١ قال سيبويه: "وإنَّما يجوزُ هذا على قولِ الشاعرِ قالهُ مرةً في شعرٍ ثمَّ لم يُسمعْ بعدُ". وهو في النوادر لأبي زيد ٣٨٠ منسوبٌ إلى شُمير بن الحارث الضَّبي، وانظر المقتضب ٢/ ٣٠٧، وشرح السبع الطوال الجاهليات ٢٩٦ والخصائص ١/ ١٢٩ ومعاني الحروف للرماني ١٥٩ والإفصاح ٢٣٤ والخزانة ٦/ ١٦٧ والشاهد فيه أنَّ يونس يُجوِّزُ جمع منون في الوصل وإنما يجمع في الوقف، وهو عند سيبويه ضرورةٌ أو شذوذٌ.

مسدَّهُ في "مَنْ"، ألا ترى أنّها لو كانت معربةً لحَملَتْ إعرابَ النكرةِ كما حملتْه أيٌّ، ولم يحتجْ إلى زيادةِ هذهِ الحروفِ، ولو حملتِ الإعرابَ لكانَ ذلكَ طرفاً مِنَ الحكايةِ؛ لأنَّ الحاكي كانَ يَجيءُ ببعضِ ما تكلَّمَ بهِ المُستثبِتُ، فلمّا كانت هذهِ الحروفُ المزيدةُ على "مَنْ" سادّةً مسدَّ ما لو تُكلِّمَ بهِ كانَ حكايةً سُمّي هذا النوعُ مِنَ الاستثباتِ حكايةً.

ثمَّ اعلمْ أنَّ النكراتِ تُحكى بـ "مَنْ"، وبأيّ إلاّ أنّهُ لم تقوَ بلفظِها؛ لأنَّ النكراتِ لو أُعيدتْ لَمْ تبقَ نكراتٍ، بلْ ترجعُ معهودةً قد تعذَّرَ تكرارُها بلفظِها، ولو أعربُوا خافُوا الإلباسَ فنقلُوا إعرابَها في "مَنْ" وأيّ بأنْ جعلُوا حُروفَ المدِّ واللّينِ تقومُ مقامَ الإعرابِ مَعَ "مَنْ" في المذكَّرِ: الواوَ [في] (١) المرفوعِ لأنَّ الواوَ أختُ الضَّمّةِ، والألِفَ في المنصوبِ، والياءَ في المخفوضِ، واحتاجُوا إلى الفرقِ بينَ المذكَّرِ والمؤنّثِ كذلكَ على طريقةِ التثنيةِ، فنقلُوا علامةَ التأنيثِ وألحقوها بـ "مَنْ" فتحمَّلتِ الاعرابَ، وثنَّوا على حدِّ التثنيةِ بحرفَي الألِفِ والنّونِ في الرفعِ، والياءِ والنّونِ في الخفضِ والنّصبِ، والمؤنّثِ كذلِكَ على طريقةِ تثنيةِ المؤنّثِ، إلاّ أنّهم سكّنُوا ما قبلَ التاءِ (٢) والجمعُ على حدِّ الجمعِ، وأثبتُوا علاماتِ "أيٍّ" في الوَصْلِ والوقفِ لتمكُّنِها بالإعرابِ وتحمُّلِها لَهُ، وحذفُوا علاماتِ "مَنْ" في الوصلِ.

وَ "مَنْ" لِمن يَعقِلُ، وَ "أيّ" لِمَنْ يعقِلُ ولِما لا يَعقِلُ، وعلى هذا العقدِ تُضربُ المسائلُ.

فإذا قالَ: جاءَني رَجُلٌ، قلتَ: مَنُو؟ وإذا قالَ: رأيتُ رجُلاً، قلتَ: مَنَا؟، وإذا قالَ: مررتُ برَجُلٍ، قلتَ: مَنِي؟، وجاءَتْني امرأةٌ قلتَ: مَنتْ؟، ورأيتُ امرأةً كذلِك، ومررتُ بامرأةٍ كذلِك، وجاءَني رَجُلانِ، قلتَ: مَنَان، ورأيتُ رَجلَينِ، قلتَ: مَنَيْن، ومررتُ بِرَجُلَيْنِ، قلتَ: مَنَيْن، وجاءَني رِجالٌ، قلتَ: مَنُون، ورأيتُ رِجالاً، قلتَ: مَنِين، ومررتُ برجالٍ، قلتَ: مَنِينَ، وجاءَتني امرأتانِ، قلتَ: منتَان، ورأيتُ امرأتَينِ، قلتَ: مَنْتَيْن، ومررتُ بامرَأتَيْنِ، قلتَ: مَنْتَيْن، وجاءَني نِساءٌ، قلتَ: مَنَات،

---

(١) زيادة يقتضيها السياق.
(٢) في الأصل: الياء، صوابه التاء.

ورأيت نساءً كذلك ومررت بنساءٍ كذلك ، وجاءني رجلٌ ، قلتَ : أيٌّ وفي الاثنين " أيّان " ، وفي الجميع " أيّون " ورأيت رجلاً ، قلت : " أيّاً " ، وفي الاثنين " أيّان " ، وفي الجميع " أيّين " ، وجاءتني امرأةٌ ، قلت : أيّة " وفي الاثنين ، قلتَ : " أيّتان " وفي الجميع : " أيّات " ، ومررت بامرأةٍ قلت : " أيّةٍ " ، وفي الاثنين : " أيّتَيْن " ، وفي الجميع : " أيّات " ، وإذا قال : جاءني رجلٌ وامرأةٌ ، قلتَ : مَنْ ومَنَهْ فتسقطُ العلامةَ في الوصلِ ، وفي الاثنين : " مَنْ ومنتان " ، وفي الجميع : " مَنْ ومنات " ، وإذا قال : جاءتني امرأةٌ ورجالٌ ، قلتَ : " مَنْ ومنون " ، وفي الاثنين : " مَنْ ومنتان " ، وفي الجميع : " مَنْ ومنون " ، وإذا قال : جاءني رجلٌ وفرسٌ ، قلتَ : " مَنْ وأيّ " ولا تقل " منان " ./ وإذا قال : جاءتني فرسٌ ورجلٌ ، قلتَ : ١٥٨
" أيّ ومَنُو " وفي الاثنين : " أيّانْ ومنانْ " ، وفي الجميع : " أيّونَ ومنون "
وحكى سيبويه : (١) أنّ مِنَ العربِ مَن لا يُثنّى ولا يَجمعُ فيقولُ : مَنْ ومَنِى ومَنا .

قلتُ : فيجيءُ على هذا أن تقولَ : مَنْ في جميعِ ذلكَ دونَ وصلةٍ لِمَنْ في جميع ذلك .

وقد تقدّمت أحكامُ الحكايةِ بأيّ ، وهنا أزيدُها بياناً في بابِها ، واعلم أنّ الحروفَ التي تُزادُ في " مَنْ " في حكايةِ النكراتِ ليستْ بإعرابٍ ، ولكنّها دليلةٌ على إعرابِ المسئولِ عنهُ ، ولمّا نابتْ منابَ الاسمِ المحكيّ ودلتْ عليهِ سُمّيَ ذلكَ حكايةً ، ولا يَثبتُ إلاّ في الوقفِ ، ولا تكونُ النونُ في التثنيةِ والجميعِ إلاّ ساكنةً ، وكذلكَ الهاءُ في مَنَهْ لا يكونُ شيءٌ منها إلاّ في الوقفِ ، وكذلكَ وصلةُ التثنيةِ والجمعِ ، فإذا وصلْتَ حذفتَ جميعَ ذلكَ ، وقد بيّن - جميعَ تلكَ الوصلِ لِمَنْ في حالِ السؤالِ عن مفردٍ أو مثنّى أو مجموعٍ - بالمثلِ ، ومَنْ مَعَ علامةِ المرفوعِ مبتدأةٌ وخبرُها محذوفٌ تقديرُهُ : مَنِ الرّجلُ ؟ أومَنِ المذكورُ ؟ أومَنْ هو ؟ وأمّا مَعَ علامةِ المنصوبِ والمجرورِ فيجوزُ فيها وجهانِ : أن تكونَ (٢) في

---

(١) الكتاب ٢/٤١٠ .

(٢) في الاصل : أن يكون ، والسياق يعطى ما أثبتناه .

حـــالِ النصبِ مفعُولةً بفعلٍ مُضمَرٍ على الوِفاقِ لِلمَسئُولِ عليهِ بمَن، [و] (١) في حال الجرّ في موضعِ خفضٍ على إرادَةِ حرفِ الجرّ ، كأنّهُ قالَ في النّصبِ : مَن رَأيتَ، وفي الخفضِ بِمَن مرَرتَ .

والثّاني : أن تكونَ مبتدَأةً في كلِّ حالٍ والخبرُ محذُوفٌ ، وجئتَ بالعلَامَةِ على الحِكايَةِ، وكذَلِك أيٌّ ، وأيًا ، وأيٍّ يجوزُ فيها الوجهانِ ، وتكونُ حركتُها إعرَابًا على حسبِ المذكُورِ أوّ لاً، تكونُ مفعولةً ، كما كانَ في "مَن" .

والثاني : أن تكونَ في موضعِ رفعٍ بِالابتداءِ ويكونَ النصبُ والجرُّ فيهمَا اِتبَاعاً لِلفظِ السّائِلِ علَى الحِكايَةِ ، كقَولِهِمْ ليسَ بِقرشِيًا ، ودعنا مِن تمرتَانِ (٢) ، فأيٌّ في كُلِّ حالٍ معرفَةٌ وعلامَةُ تثنيتِهَا وجمعِهَا إعرَابٌ ، ولِذلِك تحركتِ النُّونُ فِيهَا وتثبتُ في الوصْلِ .

وتاءُ التأنيثِ في المؤنّثِ متحركةٌ ولا يكونُ مَنْ إلاّ لِمَن يعقِلُ ، وأيٌّ لمَن يَعقِلُ ومَا لاَ يَعقِلُ وقَد بُيّنَ المسئُولُ عنهُمَا بِالمُثُلِ فأغنَى عنِ الإعـــادَةِ وأنشد أبو القاسم -رحمهُ اللهُ- في البابِ :

أتَوْا نَارِي فَقُلتُ مَنُونَ أنتُـمْ فَقَالُوا الجِنُّ قُلتُ عِمُوا ظَـلاَمَـا

البيت لِشَمِّـر بنِ الحارث (٣) ، والبيتُ الذي قافِيتُهُ الحاءُ صَحِيـحٌ

---

(١) تكملة يلتئم بها الكلام .

(٢) هذه اللغة قليلة لبعض العرب على الحكاية . ينظر: الكتاب ٢/ ٤١٣ .

(٣) شُميرُ بن الحارث الضبي مصغر شِمّر بكسر المعجمة قال أبو الحسن فيما كتبهُ على نوادِرِ أبي زيدٍ سُمير المذكُور بالسّين المُهملَةِ . ينظر النوادر لابي زيد ٣٨٠ والحلل ٣٩٠ والخزانة ٦/ ١٧٠ وقصة هذه الابيات مذكورة هناك . وقد أسقَطَ المُصنّفُ مِنهَا أبياتًا وذَكرَهَا في التفصِيلِ والشرحِ وهِيَ :

وَنَارٍ قَدْ حضَأتُ بُعَيْدَ وَهْنٍ بِدَارٍ مَا أُرِيدُ بِهَا مُقَامَـــا
سِوَى تَرحِيلِ رَاحِلَةٍ وعَيْـنٍ أكَالِئُهَــا مَخَافَةَ أنْ تَنَامَـا
أتَوْا نَارِي فَقُلتُ مَنُونَ أنتُـمْ فَقَالُوا الجِنُّ قُلتُ عِمُوا ظَـلاَمَا
فَقُلتُ إلى الطّعامِ فَقَالَ مِنهُمْ زَعِيمٌ نَحْسُدُ الانسَ الطّعَامَـا
لَقَدْ فُضّلْتُمْ بالأكْلِ فِينَـا ولكنْ ذَاكَ يُعقِبُكُم سَقَامَـا

وانظر الحلل في شرح أبيات الجمل ٣٩٠ وأمالي ابن الحاجب ٢/ ١٦٠ والخزانة ٦/ ١٧٠ .

أيضًا وأولهُ (١) :

أَتَوْا نَارِي فَقُلْتُ مَنُونَ أَنْتُمْ ... فَقَالُوا الجِنُّ قلتُ عِمُوا صَبَاحَا

وهُوَ لجذعِ (٢) بنِ سِنَان وهُوَ من قصيدٍ طَوِيلٍ، وكِلَا البَيْتَيْنِ صَحِيحٌ، "والجِنُّ" خَبرُ ابتدَاءٍ مُضْمَرٍ أَيْ: نحنُ الجِنُّ، ومَعْنَى عِمُوا : أنعِمُوا ، يقالُ : وَعَمَ يَعِمُ (٣) بِمعْنَى نَعِمَ يَنْعَمُ ، وظَلَامًا وصَبَاحًا قِيلَ : هُمَا منصوبَانِ علَى التمييزِ وقيلَ : علَى الظرفِ ، وحَضَأْتُ بِالهَمْزِ وغيرِ الهمزِ و بِالخَاءِ مُعجمةً و بِالحَاءِ غيرَ مُعجمةٍ : "أَوْقَدتُ" ، "والوهْنُ" : سَاعةٌ من قربِ نصفِ اللَّيلِ ، "وترحِيلُ الرَّاحِلَةِ" جَعْلُ الرَّحلِ عليهَا، أرادَ سِوَى مِقْدَارِ ترحِيلِ رَاحلةٍ ، ويُروَى : (وعَيْنٍ) وهُوَ هُنَا إنسَانُ العَيْنِ وردَّ الضَّمِيرَ عَليهِ مُرَتَّبًا على المعنَى / الذي هُوَ العَيْنُ ، ١٥٩ "وأَكَالِئُهَا" : أحرِسُهَا أَيْ: أَمنَعُهَا مِنَ النَّومِ ، وقَولُهُ : "إلى الطَّعَامِ" متعَلِّقٌ بمحذوفٍ أَيْ: تَعَالَوْا إلى الطَّعَامِ ، ويَجوزُ أن يَكُونَ اسمَ فعلٍ (*) في/الاسرِ كإليك ، "والطَّعَامُ" مفعولٌ ثانٍ ليَحْسُدَ بعدَ حذفِ حرفِ الجرِّ أيْ : يَحسُدهم في الطَّعامِ ، وقوله :

لَقَدْ فَضَلْتُمْ بِالأَكْلِ فِينَا ... ولكِنْ ذَاكَ يُعْقِبُكُمْ سَقَامَا

(*) في الاصل : كمليك ، والسياق يعطي ما أثبتناه.

(١) الشاهد لجذع بن سنان قال ابن السيد : وقد صدق أبو القاسم فيمَا رَوَاهُ عن ابنِ دريدٍ ولكنه أخطأ في تخطئتِهِ رِوايةَ من رَوى "عِمُو صَبَاحًا" لأنَّ هذا الشِّعرَ الذي أنكرهُ وقَعَ في كتَابِ سَدِّ مأرب ونَسَبهُ وَاضعُ الكتابِ إلى جِذع ابن سِنَان الغَسَّاني في حكايةٍ طويلةٍ وزعمَ أنها جرَتْ لَهُ معَ الجِنِّ وكِلَا الشِّعرَيْنِ أُكْذُوبَةٌ من أكاذيبِ العربِ. والشِّعرُ الذي على قافيةِ المِيمِ يُنسَبُ إلى شُمَير بن الحارث وينسب لتأبط شرًّا ، وأمَّا الشعر الذي على قافيةِ الحاءِ فَلا خِلَافَ أنهُ لِجذْع ابن سنانٍ الغساني . ينظر الحلل في شرح أبيات الجمل ٣٩١ ، والخزانة ٦/١٧٧.

(٢) جذع بن سنان الغساني شاعرجاهلي قديم خرج مع من خرج من الازد قبل سيل العرم إلى الشام وله قصة مع مَلِك غسان طويلة . انظر ترجمته وقصته في الخزانة ٦/١٨٠.

(٣) في اللسان (وعم) يقال وعمت الدار أعم وعما أي قلت لها انْعِمي وعِمِي صَبَاحًا .

وهذا مخالفٌ للشرع ؛ لأنّ النبيّ - صلى الله عليه وسلم - أخبرَ أنّ الجنّ " تأكل وتشربُ " (1) و " فينا " في موضع علينا .

شاهدُهُ جمعُ " مَنْ " في الوَصْلِ وحَرَّكَ النُّونَ لمّا أثبتها في الوصل ، وليسَ فيه حكايةُ لفظٍ تقدَّمَ ، وإثباتُ مَنْ أنتمْ فاستعمَلَهُ على لغةِ مَنْ يقولُ : ضَرَبَ مَنٌ مَنًا ، حكاهُ يونس فجمعَ فقالَ : مَنُون ، قال سيبويه : (2) وهُوَ شاذٌ .

وبابُ الحكايةِ بأيٍّ بابٌ بيّنٌ غيرَ أنّ أبا القاسم أغفلَ أنّ مِنَ العربِ من يُفردُ أيًّا في التثنيةِ والجمعِ كما فعلَ بـ " مَنْ " .

---

(1) وَرَدَ في تفسيرِ القرطبي لسورة الجنّ أنّ الجنّ لما بايعوا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ليلة مبايعتهم له في الحَجُون سألوه الزّادَ ، فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لكم كلُّ عظمٍ ذُكِرَ اسمُ الله عليه يقعُ في أيديكمْ أوفرَ ما يكونُ لحمًا ، وكلُّ بعرةٍ علفٌ لدوابِّكمْ ، فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فلا تستنجوا بهما فإنّهما طعامُ إخوانِكمُ الجنّ .
الجامع لاحكام القرآن ٩١/٤ .

(2) الكتاب ٢/٤١٠-٤١١ .

باب حكايات الجمـــــل

الجمل كل كلام عمل بعضه في بعض كان مبتدأ وخبرًا أو فعلًا وفاعلًا ، وقد كانت عادة أبي القاسم - رحمه الله - فيما تقدم من كتابه أن لا يسمى الجملة إلا المبتدأ والخبر ، وهنا استدراك ذلك ، ثم ان الجمل قد تقدم أنها لا تؤثر فيها العوامل ، تقدم ذلك في باب المبتدإ والخبر ، وفي باب "ظن" وفي باب "ان" ، وفي باب "ما" ، وكذلك في هذا الباب لا تؤثر فيها العوامل الا أنهـا في هذا الباب حكاية تستعمل فاعلة ومفعولة ومجرورة وفي النداء على حال واحدة من الإعراب ، ولا تثنى ولا تجمع ولا تصغر ، وهي جملة وتقدير جملة ، وموصول وموصوف وحرف مع حرف وحرف جاء مع اسم ، وليس الحرف حرف عطف ، وان كان حرف عطف فهو مع الاسم بتقدير الجملة ، واسم جاء مع اسم وفعـــل مع حرف ، تقول في الجملة : جاءني زيد قائم ورأيت زيد قائم ، ومررت بزيد قائم ، ويا زيد قائم ، وما زيد قائم خارجًا ، كقولك : ما زيد خارجًا ، وجاءني رجلان اسم كل واحد منهما زيد قائم ، وجاءني رجل اسمه زيد قائم ، وتقول في تقدير الجملة : جاءني وزيد إن كنت نقلتـــه من عطف مرفوع إلى مرفوع ، وجاءنـي وزيدًا من عطف على منصوب ، وجاءني وزيد من عطف على مخفوض ، وكذلك فــي التثنية والجمع والنداء والتصغير كل ذلك على حد الجملة ، والواو نزلت بمنزلـــة العوامل ، فلذلك قلنا في تقدير جملة .

ونقـــــول فــــي المشبه بالجملة : الموصـــول جاءني الذي في الدار ، ورأيت الذي في الدار ، ومررت بالذي في الـــدار ، وكذلك في التثنية والجمع والتصغير والنداء على ما تقدم فإن كان صلة الألـف واللام أعربته ؛ لأن مثله في المفرد ابن الصعق ، وتقول في الموصوف : جاءنـــي زيد القائم ، ورأيت زيدًا القائم ، ومررت بزيد القائم وغيرته تغييرًا كان يعرف به في المفردات وليس بإعراب فيه بعد التسمية به ولكنه حكاية ؛ لأنه جاء متغيرًا عما كان عليه قبل التسمية به ، فهو إذ ذاك من قبيل المفردات والآن من قبيل الجمل ، فتقول في / النداء : يا زيد القائم ؛ لأنه قد قال بخلاف ما كان عليه ١٥٩

قبلَ النداءِ في حالِ التسميةِ بهِ ، وقبلَ التسميةِ بِهِ ويكونُ للمؤنّثِ على هـذا اللفظِ فتقولُ : جاءَنِي زيدٌ القائمُ،والتثنيةُ والجمعُ كذلِكَ،وتقولُ فِي الجملةِ المشبّهةِ بالحرفِ معَ الحرفِ وذلِكَ نحو : إنّما وكأنّما : جاءَنِي ورأيتُ إنّما ، ومررتُ بإنّما وبأنّما ، وكلاهُما انما ، ورجل اسمه "إنّما" فتكونُ حكايةً عن كُلِّ حالٍ .

وتقولُ في التثنيةِ بالجملةِ وهو حرفٌ جاءَ مع اسم ، وهُوعلى ضُروبٍ :
مِنهـا ما هُـو اسـمٌ وآخـرُهُ لفظـةٌ من ألفـاظِ العَجَمِ ، نحوُ : سيبويهِ والمشهُورُ فِيهِ الحِكايَةُ ولاَ يُثنّى ولاَ يُجمَعُ ،ومنهُم مَنْ جوّزَ إعرابَهُ وتثنيتَهُ وجمعَهُ ،فحجّةُ من حَكاهُ أنّ فى آخِرِهِ صوتًا والصوتُ يَجرى مَجرَى الحرفِ .

وحُجّةُ من أعربَهُ أنّهُ فِيمَا قِيلَ اسمَانِ ؛ لأنّ سيبَ مَعنَاهُ بِالفارسِيةِ رَائِحةٌ ومعنىَ وَيْه التُّفّاحُ ، وإن شئتَ ؛ لأنهُ قِيلَ مَعنَاهُ تُفاحُ وأُترُجّ فليسَ آخرُه بِحرفٍ ، وإنمّا هُوَمِن اسمينِ ، وإذا كانَ مِن اسمينِ وَوَيهِ رَائِحةٌ وإضافَةُ الفُرْسِ مَقلوبَةٌ فكأنّهُ قالَ رَائِحةُ تُفّاحٍ فليسَ آخرُهُ بِحرفٍ وإنّمَا هُوَمِن اسمَينِ، وإذا كَـانَ مِنِ اسمَيْنِ فكانَ يَجِبُ أن يُعرَبَ ، كَمَا لَوْ سَمَّيتَ بِمعدِى كربَ وبابِهِ يَجُوزُ فِيهِ وجهانِ،أن يُركّبا تركِيبَ إضَافَةٍ ،فَيعربُ الأولُ ،ويُجرى بِوجُوهِ الإعرابِ ويُثنّى ويجمَعُ ، وأن يُركّبا تركيبَ اسمٍ وَاحِدٍ فيُعربُ الثّانِي ، ولاَ يُثنّى حِينَئِذٍ ولاَ يُجمَعُ؛ لأنّهُ قد جرَى مَجرَى الجُملَةِ،فعَامَلَهُ هَذا الذِى أعربَهُ مُعامَلَةَ اسمٍ ضُمَّ إليـهِ حَرفٌ يَتِمُّ بِهِ ، كقولك : زرقمٌ ،وسُتْهم فأعربَهُ هَذا الإعرابَ ومَنعَهُ الصرفَ للتركِيبِ والتعريفِ .

قال أبو القاسم -رحمه الله- : (وتَثنيَتُهُ وجَمعُهُ قِياساً وعليهِ أكثرُ النَّحويين) (١)، يعني : معدى كربَ وبابَهُ ، ومثلُهُ خمسةَ عشرَ ولَمْ يذكُرْ ذلك في اسمِ سِيبويهِ ؛ لأنّهُ رَأى- والله أعلم- أنّ الغالبَ علَيهِ أن يَكونَ الثّانِي صوتًا، وكَذلِكَ قد حكمَ المُفرَدَ فَخالَفَ حُجّتَهُ مِن كونِهِما اسْمَيْنِ .

---

(١) الجمل ٣٤٣ .

واعلم أنّه لا يجوزُ فى معدِى كربَ إلاّ تسكينُ الوسطِ إذا رُكبَ اسمانِ تركيبَ اسمٍ واحدٍ ، وكذلِكَ الأفصَحُ فيه تسكينُ وسطِهِ وإن رُكبَ تركيبَ إضافةٍ؛ لأنهُمَا اسمَانِ لِمُسمًّى واحدٍ ، ولما صارتْ الياءُ وسطاً أشبهتْ ياءَ دردبيسٍ (١) فَسكنتْ، وإذا أُعربَ الاسمانِ وركبا تركيبَ إضافَةٍ فإنّ الثاني ينظرُ فيهِ، فإنِ اجتمعَتْ فِيهِ علتانِ مُنعَ مِنَ الصرفِ وإلا صُرِفَ ، وحكمُهُ حكمُ سائِرِ الأسماءِ مع الاسمِ الذى قدّمنا فى أولِ التّقسِيمِ .

ومنَ المشبهِ بالجملةِ حرفٌ معَ اسمٍ ،وذلكَ قولُكَ : عن زيدٍ ،وهذا فيهِ وجهانِ : الحكايةُ والإعرابُ، فتقولُ فى الإعرابِ : عن زيدٍ ورأيتَ عن زيدٍ ، ومررتُ بعن زَيدٍ ، وتبْنِيهِمَا بناءَ الإضَافَةِ،وتجرى عنْ معَ زيدٍ مَجرى يَدِ زَيدٍ ، ودمِ زيدٍ ، وأمّا ما كانَ الحرفُ لا ينفصِلُ عنهُ ، نحوُ : بِزيدٍ ولزَيدٍ فَالحكايَةُ أكثرُ والإعرابُ جائِزٌ، وكيفيتُهُ أن تجلبَ للحرفِ حرفًا من جنسِ حركتِهِ ثُمّ حرفًا آخرَ حتّى تلحقَ بِبناءِ الأسماءِ / ثم تُضيفَهُ فتقولُ : جاءَنِي لِيّ زيدٍ ورأيتُ لِيّ زيدٍ ومررتُ بِلِيّ زَيدٍ ، وكذلِكَ تقولُ : فى بِزيدٍ : بَيّ زيدٍ ، وأجازَ السيرافي (٢) ١٦٠/
وجهًا آخرَ وهُوَ أن تَقولَ : جَاءَنِي لاءُ زيدٍ، ورأيتُ لاءَ زيدٍ،ومررتُ بِلاءِ زيدٍ ، وذلكَ أنهُ لمّا رُدّتِ اللّامُ إلى خيرِ الأسماءِ وجَبَ أن تُرَدّ إلى أصلِهَا منَ الفتحِ ثُمّ يجلبُ لهَا حرفٌ من جنسِ الفَتحَةِ ، ثمّ حرفٌ آخرُ مِثلُهُ فتجتمعُ ألفَانِ فَتحركَ الثاني مِنهُمَا والألفُ متى تحركتْ عادَتْ هَمزةً.

وتقولُ فى المُشَبّهِ بالجملةِ : الفعلِ معَ الحرفِ،جَاءَنِي قلما ونِعمّا ورأيتُ قلما ، ونِعمّا ومررتُ بقلما ونِعمّا فَيبقَى على حالةٍ واحدَةٍ ، وكذلِكَ جاءَنى قدْ قامَ زيدٌ ، ورأيتُ قد قامَ زيدٌ ومررتُ بِقدْ قامَ زيدٌ ، وجاءَنِي سَيقُومُ ومررتُ بِسَيقُومُ وما أشبَهَهُ .

---

(١) قال سيبويه : "فتكون الياءُ غير حرفِ فيسكنونها ويشبهونها بياءٍ زائدة ساكنة ، نحو ياء دردبيس ومفاتيح". الكتاب ٢/٣ ٢١٢-٣٠٧ وانظر شرح الشافية ١/ ٥٠ - ٦٢.

(٢)

فَصلٌ : في تفسير ألفاظٍ مفردةٍ وذكرَها أبو القاسم - رحمه الله - في الباب :

قال : (وإنْ سَمّيت يضربَ أوْ خرَجَ أويَضْرِبُ كانَ لكَ فيهِ وجهانِ : إن نَويتَ أنّ فيهِ مُضمَراً حَكيتَهُ وإن لم تَنوِهِ مُضمَراً أعربَتَهُ) (١)، وهذا بَيِّنٌ ؛ لأنهُ في الحالِ الواحِدَةِ جملةٌ فتُحكَى،وفي الحالِ الثّانيةِ مفردٌ فيُعرَبُ وتَجرِي فيهِ أحكامُ الاسماءِ من صرفِ مَا يجبُ صرفُهُ وتركِ صرفِ مَا يجبُ تركُ صَرفِهِ ، فلَوْ سميتَهُ يضربُوا من قولِكَ : ضربُوا الزيدُونَ على لُغةِ بعضِ العربِ (٢) لأَلحقتَ نوناً وأعربتَ ؛لأنهُ اسمٌ مفردٌ سُمّيَ بهِ مِنْ جمعٍ،كمَا لو سميتَ بزيدُونَ ويلحقُهُ حينئذٍ مِنَ الأحكامِ مَا يلحقُ زَيدُونَ ، وكذلِكَ لو سميتَهُ يضرِبَا (٣) على تِلكَ اللغةِ لزدتَ نوناً حتَّى يلحقَ بِزيدَ إن اسمَ رجلٍ ، ولو سميتَهُ يِضرِبَ لأعربْتَهُ ومنعتَهُ الصرفَ(٤)؛ لأنه كلمةٌ مفردَةٌ وقطعتَ ألفَهُ ؛ لأنَّ ألفَ الوصلِ لاَ تنقَاسُ،وإنّما همزَتُهُ هِيَ في أسماءٍ معدودَةٍ .

قال أبو القاسم - رحمه الله- : (وإن سميتَهُ بجمعٍ سالِمٍ ،نحوُ : الزيدونَ كانَ لَكَ فيهِ وجهَانِ : إن شئتَ جعلتَهُ بالياءِ على كُلِّ حالٍ وأعربتَ النونَ ، وإن شئتَ أجريتَهُ مُجرَى الجميع وجعلتَهُ في الرّفعِ بالواوِ ،وفي النّصبِ

---

(١) الجمل ٢٤٣-٢٤٤ .

(٢) وتنسب لأزد شنوءة ويُسمّي النحويّون هذه اللغة: لُغَة أكلوني البراغيث ويسميها ابن مالك:لغة يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار.

(٣) قال سيبويه :"وإن سَمّيتَ رجُلاً ضربُوا فيمن قَالَ أكلوني البراغيثُ قلتَ : هذا ضَربونَ قد أقبلَ تُلحِقُ النُّونَ كما تلحقُهَا في أُولِي لو سميتَ بِهَا رَجُلاً من قوله عز وجل :﴿أُولِي أَجْنِحَةٍ﴾ومَن قالَ هذا مُسلِمُونَ في اسمِ رَجُلٍ قَالَ هذا ضَربُونَ ،ورأيتُ ضَربينَ ، وكذلك يَضربُونَ في هذا القول» . الكتاب ٣/٢٠٩-٢١٠ .

(٤) ينظر الكتاب ٣/٢٠٦ .

UMM AL-QURA UNIVERSITY MAKKAH

والخفض بِالياءِ) (١)، قلتُ : وأجازَ غيرُهُ أن يَبقَى بِالواوِ ، ويعربَ معَ ذلكَ بالحركاتِ (٢)، فتقولُ : جاءَني الزيدونُ ومررتُ بالزيدونِ (٣) ورأيتُ الزيدونَ، وقدْ جاءَ السَّماعُ بِذلِكَ قالَ الشاعر : (٤)

طَالَ لَيلِي وسِرْتُ كالمَحزُونِ ... وَاعترتني الهُمومُ بِالمَاطِرونِ

قال أبو القاسم - رحمه الله - (وإن سميت رَجُلاً أو امرأةً بِهِندَاتٍ أوْ طَلَحاتٍ أجريتَهُ مُجْرَاهُ في الجَمعِ على كُلِّ حَالٍ) (٥)، نقولُ : هذا الذي ذكرهُ هُوَ المشهورُ ويكونُ فِيهِ التَّنوينُ ، وإن كَانَ معرفةً مؤنثاً ؛ لأنَّ التنوينَ فِيهِ ليسَ لِلصَّرفِ وإنَّما هوَ في مقابلَةِ النُّونِ من جمعِ المذكَّرِ السَّالِمِ اذا سُمِّيَ بهِ ؛ لأنَّ الحركاتِ قدْ أجريتَ فِيهِ - وهوَ اسمُ رجُلٍ أو امرأةٍ - مُجْرَاهَا في ذلِكَ، وهُوَ اسمُ رَجلٍ فَجُعِلَ التنوينُ فِيهِ كالنُّونِ، وإن شئتَ لم تُنَوِّنْ كأنَّهُم أجرَوْهُ مُجرَاهُ في الجمعِ فَنَوَّنوه إذا نكَّروا ومنعُوهُ الصرفَ إذا كانَ معرفةً وإن شئتَ أعربتَهُ إعرابَ ما لا ينصرفُ فجعلتَ الفتحةَ علامَةَ النصبِ والخفضِ ، وقُرِئَ *فَإِذَا أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَاتٍ* (٦) ، و (تَنَوَّرْتُهَا مِن أذرِعَاتٍ) (٧) بفتحِ التَّاءِ / من غيرِ تنوينٍ وكسرِهَا بِتنوينٍ وغيرِ تنوينٍ . /١٦٠

---

(١) الجمل ٣٤٤ .

(٢) في التصريح ٧٦/١ " ودون هذه اللغة أن تلزمَه الواوَ وفتحَ النونِ مطلقًا ذكره السيرافي وزعمَ أن ذلك صحيحٌ من كلامِ العرَبِ . وانظر تفصيل القول على هذه المسألة : شرح الجمل لابن عصفور ٢٣٠/٢ .

(٣) في الأصل : الزَّيدِينَ وسياقُ كلامِهِ يَقتضِي الزَّيدُونَ .

(٤) في الخصائص ٢١٦/٣ دون نسبة قال ابن جني : "وأمَّا المَاطرُونَ فذهب أبو الحسن إلى أنه رُباعِيٌّ واستدلَّ على ذلك بكسرِ النُّونِ معَ الواوِ ، ولو كانتْ زائدَةً لتعذَّرَ ذلكَ"، وهُوَ في أوضحِ المسالك ٣٧/١-٣٨ وقال الأزهري في التصريح ٧٦/١ قال ابن بري في حواشي الصَّحاحِ إنَّه لأبي دهبل الجُزاعيِّ رَدًّا على الجوهري حيثُ زعَمَ أنهُ لعبدِ الرحمن بن حسان، والماطرونِ موضعٌ بناحيةِ الشَّامِ قالَ صاحبُ القاموس وهوجَمعُ مَاطِرٍ مُسمَّى بِهِ ، والابيات في شعر عبد الرحمن بن حسان ص ٥٩ والبيت في ديوان أبي دهبل برواية أبي عمرو الشيباني ص ٦٨ .

(٥) الجمل ٣٤٥ .

(٦) الآية ١٩٨ من سورة البقرة ولم أقف على من قرأها بالفتح وغيرِ التَّنوينِ .

(٧) قطعة من بيتٍ لامرئ القيس ، ديوانه ٣١ والستة الجاهليين ٤٧ ،وتمامه :

===

ثمّ أعلمْ أنَّ للتنوينِ خمسة معانٍ نظمَها الشاعرُ فقالَ : وقد ذكرتُها أوّلَ الكتاب وهي (١) :

تفطّنْ فللتنوينِ خمسة أوجهٍ ... فمنهُ لتنكيرٍ ومنهُ لتمكيـن
ومنهُ لتعويضٍ وجمعِ مؤنّثٍ ... يعادلُ في جمعِ المذكّرِ بالنّونِ
ومنهُ لإطلاقِ القوافي إذ أتى ... بإثْرِ روِيٍّ نابَ عن أحْرفِ اللّيـن

قال أبو القاسم - رحمه الله - : (وإنْ سمّيتَ بيدْعو ، ويغزو ، وما أشبهَ ذلكَ فلا بُدَّ من تغييرهِ) (٢) ، وإنّما كانَ ذلكَ ؛ لأنهُ لمّا صيّر اسمًا قلبوا الواوَ ياءً ؛ لأنّه ليسَ في كلامهم اسمٌ آخرُه واوٌ وقبلَها ضمّةٌ ومتى أدّى إلى ذلك قياسٌ رُفِض ، ثم حذفُوا الياءَ لسكونِها وسكونِ التّنوينِ المُقدّرِ في الأسماءِ التي لا تنصرفُ ، ثمّ عوِّضَ منَ المحذوفِ تنوينٌ في حالِ الرفعِ والخفضِ ، وأمّا في حالِ النصبِ فإنّ الفتحةَ مستحقّةٌ على حروفِ العِلّةِ فلم يحذفْ حينَ لم يلتقِ ساكنانِ .

قال أبو القاسم - رحمه الله - : (وتصرفُهُ في حالِ الرّفعِ والخفضِ) (٣) ، تقولُ إمّا أن يكونَ غيّرَ عن وُجودِ التّنوينِ بالانصرافِ ، وإن كانَ تنوينَ عوَضٍ ، وإمّا أن يكونَ اعتقدَ أنّه لمّا نقصَ البناءُ أشبهَ الأوزانَ التي لا تمنعُ مِنَ الصرفِ فتصرف . وهذا القولُ بعينهِ قالَهُ ابنُ جني وغيرُه قبلَهُ في جوارٍ وفواشٍ (٤) ؛ لأنّه لمّا نقص

= = = تنوّرتُها مِن أذرعاتٍ وأهلُها ... بيثربَ أدنى دارِها نظرٌ عالِ

قال الزجاج : " وقدْ أُنشِدَ بالكسْرِ بغيرِ تنوينٍ ، وأمّا الفتحُ فخطأٌ " .
معاني القرآن واعرابه ١/ ٢٧٢- ٢٧٣ .

(١) لم أقف على هذا النظم فيما قرأته .

(٢) الجمل ٣٤٥ .

(٣) الجمل ٣٤٥ .

(٤) قال ابن جني : ومما يسأل عنه من أحوالِ التنوين قولُهم : في جوارٍ وفواشٍ ، وذلِكَ لأيّةِ علةٍ لحقَهُ التنوينُ وهو غيرُ منصرفٍ ؟ ؛ لأنه على وزنِ مفاعل . فالجوابُ عن ذلك : ما ذهبَ إليهِ الخليل وسيبويه ، وذلِكَ أنهُما ذهَبا إلى أنّ هذا البناءَ كان جمعًا والجمعُ أثقلُ منَ الواحِدِ وهوَ أيضًا الجمعُ الاكبر

= = =

البناءَ أشبَهَ جوارٍ لجناحٍ وغيرِهما مِنَ الآحَادِ فَصرفَ حقيقةً، والأجودُ أنّ التنويـنَ تنوينُ عِوضٍ (١) لا تنوينُ صرفٍ ؛ لأنهُ إمّا أن يَنوِيَ المحذوفَ ، وإمّا أنْ لا يَنويَهُ ، فإن لَمْ يَنْوِهِ (٢) ، فيجبُ أن يُعرِبَ الباقي، ولم يفعَلْ ذلكَ فدلَّ أنَّ المَحـذوفَ مَنويٌّ ، وإذا كانَ مَنويًّا كانَ كالموجُودِ فإذًا البِنَاءُ الذي يَمنَعُ الصَّرفَ قائـمٌ ثابتٌ لم يَزَلْ ، فلا معنَى لصرفِهِ ، وهذا قولُ السيرافيّ (٣) في جوارٍ وغواشٍ .

تنبيهاتٌ على هذا البابِ :

منهَا على قوله : (وأمّا سِيبويْهِ وعَمرويْهِ) (٤) ونَظائِرهُما فقياسُهما التركيبُ والإضافةُ ، كرامَ هُرمُزَ لَكنّ العربَ بَنتْهُما وحرّكَتْ بِالكسرِ ونونتْ في حالِ التَّنكيرِ دلالةً عليهِ، وبعضُهم يُعرِبُ الاسمَ الآخِرَ كحضرموتَ وهُوَ القياسُ ويُثنّى ويجمَعُ، وقياسُهُ في حالِ البِنَاءِ للتثنيةِ والجمعِ ، كالمُنَادَى والمنصوبِ بِلا والأسمَاءِ المُبهَمَةِ وذكرَها أبو القاسمِ في المَحكِيَّاتِ، وهُوَ وَهَمٌ، وإنّما هِيَ مِنَ المركباتِ ومَعَها . ذكرها سيبويه (٥) . والبِنَـــــاءُ لا يوجِبُ الحكايةَ وقوله في حدّ الجملةِ :

=== الذي تتناهَى إليهِ الجمُوعُ . . ووقعت مع ذلكَ في آخِرهِ اليَاءُ وهـيَ مُستثْقلةٌ فلمّا اجتمعَتْ فيهِ هذِهِ الأشياءُ خَفَّفُوهُ بحذفِ يائِهِ فلمّا حذفَتِ الياءُ نقَصَ عن مثالِ مَفاعِلَ وصَارَ جَوارٍ وغواشٍ بِـوزنِ جَناحٍ فدخَلهُ التنوينُ لنقصانِه عن مِثالِ مَفاعلَ فقلتَ : جَوارٍ وغواشٍ ومجارٍ. سر الصناعة ٢/ ١١٥ فمابعدها .

(١) قال سيبويه : واعلمْ أنّ كلَّ شـيءٍ من بَناتِ اليَاءِ وَالوَاوِ كانَ على هِذهِ الصّفَةِ فإنّه ينصرِفُ في حَالِ الجَرّ والرّفعِ، وذلكَ أنّهم حذفُوا الياءَ فخفّ عليهِمْ فصارَ التنوينُ عِوضًا. الكتاب ٣/ ٣٠٨ .

(٢) في الاصل : فان لم ينويه ودليل الاعراب يعطي ما أثبتناه .

(٣) لم أقف عليه .

(٤) الجمل ٢٤٠ .

(٥) في الكتاب ٣/ ٣٣١ .

(وهيَ كُلّ كلامٍ عمِلَ بعضُهُ في بَعْضٍ) ،[١] عمومٌ في موضِعِ الخُصوصِ ولكنّه قد بيّنَ مُرادَه بقوله (لا تُغيّرُها العَوامِلُ) ، وقد بُنِيت الجُملَةُ من غيرِها .

وأمّا سيبَويهِ وبابُهُ فليسَ بمحكيٍّ ، كما زَعَمَ ابنُ بابَشاذ[٢] أيضًا ، وإنّما هُوَ مركّبٌ مبنيٌّ ،فتُرِكَ تثنيَتِهِ و جمْعِهِ شاذٌّ ،ويَجوزُ ترخيمُها ، كما يُرخّمُ المركّبُ وتحقيرُ الاسمِ الأولِ منهما والنسبُ إليهما ، فيُقالُ : يا سِيبَ فيمَن نوى المَحذوفَ ،ويا سِيبُ فيمن لم ينوِ المحذوفَ ، وتقولُ في النسبِ إليهِ : سِيبيٌّ كحضرميٍّ ومن قالَ : حضرميٌّ قالَ : سِيبَوِيٌّ ، وفي التحقيرِ : سُيَيبَويه بضمِّ الشّين وكسرِها / ، وكذلِكَ مثال تأبطَ شرًّا ،وبرقَ نَحرُه ، يجوزُ ترخيمُه والإضافةُ إليهِ ، فيقالُ : ياتأبط أقبِلْ ،وهذا تأبّطِيٌّ . ١٦١/

وقولُه حكايةً عن سيبويه : (وقُل لَه كيفَ تُثنّي كذا)[٣] ، وتابعَه عليهِ ابنُ بابشاذ[٤] : ليسَ نصّ سيبويه[٥] ، وإنّما حكَى كلامَهُ على المعنَى ، وأنشدَ سيبويه[٦] :

وَجدَنا في كِتابِ بني تَميمٍ   أحقُّ الخيلِ بِالرّكضِ المُعارُ

---

(١) الجمل ٣٣٩ .

(٢) انظر قول ابن بابشاذ في شرح الجمل مخطوط لوحة ٢٣٨ .

(٣) الجمل ٣٤١ .

(٤) قال ابن بابشاذ : "وقال سيبويه ولو زعَمَ زاعمٌ أنه يثنى شيئًا من هذا ويجمعُه ، فقل له كيفَ تُثنّي رجلاً سميتَه "أحقُّ الخيل بالركضِ المُعار" فكيفَ يجمعُه ؟ وكيفَ تُثنّي رجلاً سميتَهُ "قفانَبكِ من ذِكرَى حَبيبٍ و منزلِ" ، وطوّل عليه القِصةَ لتبيّن لَهُ فسادُ ما ذهبَ إليه".

(٥) نص كلام سيبويه كما في الكتاب ٣/٣٢٧ : "واعلم أنّ الاسم إذا كانَ محكيًا لم يُثن ولم يُجمع إلا أن تَقول : كلهُم تأبط شرًّا وكلاهُما : ذرّى حبًّا لم تُغيّره عن حالِهِ قبلَ أن يكونَ اسمًا ولو ثنيتَ هذا أو جمعتَهُ لثنيت أحقّ الخيلِ بالركضِ المُعارُ إذ رأيتَهُ في موضِعَين".

(٦) الشاهد في الكتاب ٣/٣٢٧ دون نسبة وهو كذلك في المقتضب ٤/١٠ ،

===

علَى أنّ "أحقّ الخيلِ بِالركضِ المُعارُ"، حكايةٌ ، ويروى :

* أعِيروا خيلَكُمْ ثمّ اركضُوها *

وهذا الصدرُ يُبيّن معنَى العجزِ ، ومعناهُ : سمّنوا خيلَكُم وقووها بِالعلَفِ والرعي ، واستعملوها في الغزوِ وغيرِه، يُقالُ : أعرتُ الدّابةَ إذا أرسلتَها ترعَى، ولا ينبغِي أن يَكونَ مِن العاريةِ لفسَادِ المعنَى. (١)

ومعنَى الصدرِ الثاني : وجدنَا في وصَايا تميمٍ لبنيهِ لبشر بنِ أبي خازمٍ، (٢) وذكر أبُو [عُبيدة] (٣) أنّ البيتَ لِلطرماح وقبله : (٤)

كأنّ حَفيفَ منخرِهِ اذا مَا ... كتمْنَ الرّيحَ كِيرٌ مُستَعارُ

=== والكامل ٢/ ٣٥ وفي المفضليات ٣٤٤ منسوبٌ الى بشر بن أبي خازم من قصيدة طويلة مطلعها :

ألاَ بَانَ الخليطُ ولَم يُزارُ ... وقلبُكَ في الظعَائِنِ مُستَعارُ

واستشهد به ابن جني في سر الصناعة ١/ ٢٣١ وانظر المخصص ٦/ ١٨٥ وشرح ألفية ابن معطي ٢/ ١٠٩٤ والخزانة ٩/ ١٦٨ والشاهد فيه حكاية اللفظة.

(١) قال ابن جني : "وليسَ المعارُ هُنَا من باب العارية كما يظن قوم". سر الصناعة ١/ ٢٣٢.

(٢) بشر بن أبي خازم الاسدى ، شاعر جاهليٌّ قديمٌ له أخٌ يدعى سَوادَةَ هو الذى نبهه على الاقواء في شعره فانتهى عنه وشهد حرب أسد وطيئ ، قال أبو عمرو بن العلاء فَحلٌ من فحول الجاهلية . ترجمته في الشعر والشعراء ١/ ٢٧٠ والمؤتلف ٦٠ والمفضليات ٩٦ والخزانة ٤/ ٤٤١

(٣) في الأصل : وذكر أبو عامر ، تحريف من الناسخ .
وفي شرح المفضليات للانبارى ٦٧٦ قال الضبي قال أبو عبيدةَ : هذا البيت للطرماح ولم يروه الطوسى لبشر، ورَوَاهُ الضّبّي وقرأتُه على أحمد بن عبيد فلم يذكره . ينظر المقتضب ٤/ ١٠ هامش ١.

(٤) البيت لبشر بن أبي خازم في ديوانه ٧٨ وهو في المفضليات ٣٤٤ وعجزه : (كتمْنَ الرّبوَ كِيرٌ مُستَعارُ) والربوَ هُنَا النّفَسُ العالي، والشاهد في المشوف المعلم ٦٦٠ لبشر بن أبي خازم وانظر مجمع الأمثال للميداني ١/ ٢٠٣ واللسان (كتم) .

ويروى : بالركض المغار بالغين معجمة،ومعناه : الشديد من إغارة الخيل .

وقوله : (لأن في آخر عمرويه ، وسيبويه لفظة من ألفاظ العجم مضارعة للأصوات فيبنى معها) (١)، يلزمه أن يبني مارسرجيس،ورام هرمز ؛ لأن في آخرهما لفظتين من ألفاظ العجم ، ولذلك لم ينصرفا في حال الإضافة،ومنعه تثنية هذا الجنس وجمعه فاسد ، كما ذكرنا وقد بيّن .

وقوله : (لطوله) متعلق بقوله : (ولا تجمعه) (٢)، أي:ولا تثنى هذا الجنس ولا تجمعه إذا جعلت الإعراب في الآخر .

وقوله : (وثنيت الأول) (٣)، كلام معترض به،ويريد به وثنيت المضاف،وقد بينه بقوله (وإن أعربت النون) (٤)، وذكره سيبويه وعمرويه مع الجمل فاسد كما ذكرنا وقد بيّن،ويعني بقوله (ولا إضافتهما) (٥)، النسب إليهما .

وخمسة عشر وبابه يجوز فيه التركيب والبناء مع الإضافة والإعراب ، وأما "لعلما"فمركبة من ثلاثة أحرف ، وكأنما كذلك ،"وإنما"من حرفين ،"وحيثما" من اسم وحرف وقد بيّن ما يحكى من ذلك وما يعرب ،"وإما"،"وإلا"في الجزاء، "وأما"في العطف ،"ولولا"، "وهلا"،"ولوما"، كلها مركب ، وأما "أما"في قولهم : "أما أنت منطلقا انطلقت معك"،فمركبة أيضا من "أن"،"وما"، وأما "أما" من قولهم : أما زيد فمنطلق ، فمعربة في التسمية بها وهي ،كشروى .

وكذلك "ألا إنه ظريف"، وأما إنك منطلق،وهي كقفى ، وعصى .

---

(١) الجمل ٣٤٢ .

(٢) الجمل ٣٤١ .

(٣) الجمل ٣٤٣ وفي هامش ١ قال المحقق في الاصل : وثنيت الاول وهو تصحيف صوابه في ت ، وهو بنيت الاول .

(٤) الجمل ٣٤٣ .

(٥) الجمل ٣٤٣ .

وَألاَ ، وأَمّا في الاستفهام حكايةٌ (١) ، لأنهما مُركبانِ، وهكذا قِياسُ هذا وقدْ بُيِّن .

ومَن الدَّليلِ على أنَّ الحرفَ إذا أُريدَ به التسميةُ للحرفِ نَفسِه يعربُ قولُه : (٢)

لَيتَ شِعْرِى وأَينَ مِنِّيَ لَيْتٌ ‏ ‏ ‏ إنَّ لَوًا وإنَّ لَيْتاً عَنَاءُ

فجعَلَهُما اسمينِ وأعرَبَهما، وقد انقضَى الكلامُ على هذا المعنى .

---

(١) قال سيبويه : "وأما ألاَّ ، وأمّا في الجزاء فحكايةٌ . و" أمّا " التي في قولك : أمّا زيدٌ فَمنطلقٌ فلا تكونُ حكايةً وهي بمنزلةِ شروى ، وكانَ يقولُ : أمّا التي في الاستفهام حِكَايَةٌ ، وألا التي في الاستفهام حكايةٌ وأمّا قولك : ألا إنه ظريفٌ وأمّا إنه ظريف فبمنزلة قفاً ورحاً و نحو ذلك". الكتاب ٣/ ٢٣٢ .

(٢) الشاهد لابي زبيد كما في الكتاب ٣/ ٢٦١ والمقتضب ١/ ٢٣٥ ، و٤/ ٣٢-٣٣ والشعر والشعراء ٣٠٤ والشاهد في سر الصناعة ٢/ ٧٨٦ وشرح المفصل لابن يعيش ٦/ ٣٠ و ١٠/ ٥٧ والخزانة ١/ ١١١ و ٦/ ٢٧٥- ٣٨٨ والشاهد فيه أن الكلمة المبنية اذا أريد بها لفظها فالاكثر حكايتها على ما كانت عليه . وقد تجيء معربةً كما في البيت ، كما أعربت ليتَ الأولى بالرفع على الابتداء و نصب الثانية مع لو بإنَّ .

باب حكايات الجمل

باب من الحكاية قال أبو القاسم - رحمه الله - : (إذا رأيت في فص خاتم اسماً مفرداً أو كنية أو ما أشبه ذلك حكيته)(١) هذا فصل من فصول الحكاية بالجمل، وإنما فصله من الباب؛ لأنه لم يظهر فيه / المبتدأ، فإذا ١٦١ قلت : رأيت في الفص زيد ، فزيد خبر ابتداء مضمر ؛ لأن التقدير : أنا زيد ، فحذف " أنا " للعلم به، فقلت : أنت رأيت في الفص زيد ؛ لأنك لم تر في الفص إلا ذلك ، وأما المحذوف فلم تره، لكنه مقدر محذوف لدلالة الحال عليه، فإن رأيت في الفص صورة الأسد وصورة الطائر فإنك تعرب ؛ لأنه ليس على تقدير شيء محذوف، ولا فرق بين هذا وبينك إذا كنت رأيت أسداً أو عقاباً، فكما تعرب اسم هذا ؛ لأن الذي رأيت المسمى بأسد وعقاب ، وهناك إنما رأيت اللفظ الدال على المسمى، وعلى هذا تفسير هذا النوع كله.

ثم قال (مكتوباً أو مكتوبة إن شئت) إذا تقدر(٢) أن أسداً فلا شك أن هذا كلام يفيد الناظر فيه، وهو من جهة أخرى جملة فلك أن تقول : مكتوباً أو مكتوبة ، فقلت : مكتوباً على نية رأيت هذا الكلام.

وقلت : مكتوبة على نية رأيت هذه الجملة ، وكذلك تقول : رأيت في الفص أسداً ، فاستحسنته، تريد قولك فاستحسنت هذا الكلام ، ولك أن تقول : فاستحسنتها، تريد استحسنت هذه الجملة، وعلى هذا تمشى نظائر هذا النوع كلها.

ثم قال : (أسداً خبيثاً ، ورجلاً أحمق)(٣) فهذا يحكى ولا بد ؛ لأن هذا لا يمكن أن يصور إذا أطلقت الصفة على أصلها ولم يتسع فيمكن أن يعرب بأن يصور في الفص أو في الحائط صورة رجل أحمق .

---

(١) الجمل ٣٤٧.

(٢) الجمل ٣٤٧.

(٣) الجمل ٣٤٨.

ولم يُرِدْ أبو القاسم إلاّ الحقيقةَ وهذا هُوَ الذى لا يمكِنُ تصويرُهُ .

فقد تحصَّلَ من هذا أنَّ فصوصَ الخواتِمِ وغيرَها مِمّا ينقَشُ فيهِ لا يخلو أنْ ينقشَ فيها كلامٌ قائمٌ بنفسِهِ أو اسمٌ مفردٌ وكلا الضربينِ يُحكَى ؛ لأنَّ المفردَ إنَّما يُرادُ به صاحِبُه فُلانٌ أوْ فاعِلَهُ فلانٌ، ولاَ يجُوزُ فيهِ غيرُ الحكايةِ .

فإنْ نُقِشَ فيهِ صورةٌ مِنَ الصُّورِ أعربتَ فقلتَ : رأيتُ في ترسِهِ أسداً تعنى الصورَةَ المنقوشَةَ والفَصُّ حينئذٍ ظرفٌ للصورةِ المنقوشةِ فِيهِ .

وقوله : (فمَنْ ذكَّرَ ذهبَ إلَى معنَى الكلامِ، ومَنْ أنَّثَ ذهبَ إلى معنَى الجُملَةِ) (١)، قال ابنُ خروفٍ - رحمهُ اللهُ - : هذا غيرُ سديدٍ ؛ لأنَّه لم يَكُ معنَى الكلامِ، ولاَ معنَى الجُملةِ، وإنما رَأى حرفًا أو كلمةً، ومَنْ قالَ : زَيداً مكتوبًا أرادَ هذا الاسمَ أو الحرفَ ومَنْ قالَ مكتوبةً أرادَ الكلمةَ ، وأمّا قوله : (٢)

وأصغرَ من ضَربِ دارِ الملوكِ ... يَلُوحُ على وَجْهِهِ جَعْفَرا

يريدُ الدينارَ الذى ضَرَبَه جعفرٌ البرمكيُّ فليسَ بحكايةٍ، ولكنّه منصوبٌ بفعلٍ مُضمَرٍ يُفسرُه المعنَى ؛ لأنَّ عِظمَه وطيبَه يَدلاّنِ على عِظمِ ضَاربِهِ وكرمِه، فأضمرَ : أقصِدُوا ، أو مَا في معناه، والجملةُ المحكيةُ في موضعِ فَاعِلِ "يَلُوحُ على وجهِه" كرمُ ضَاربِهِ .

---

(١) الجمل ٣٤٧ .

(٢) الشاهد فى شرح ألفية ابن معطي ٢/ ١٠٩٥ دون نسبة والارتشاف ٣٣٢ ، والاشباه والنظائر ٤/ ٨٧ والخزانة ٧/ ١٤٧ والشاهد فيه نصب جعفر كما كانَ مكتوباً على الدّينارِ ، ونصبه بتقديرِ أقصِدُوا .

بـــــاب مـــاذا

اعلم أنَّ "ما" الاستفهامية إذا دخل عليها خافضٌ اسمًا كان أو حرفًا فإنّ العربَ تُسقِطُ منها الألِفَ، فتقولُ : عمَّ تسئلُ ؟ وفيمَ أنتَ ؟ ومثلَ مَ أنتَ ؟ ومجيءَ مَ جئتَ ؟ فإذا ألحقوها "ذا" تركبتْ معَ "ما" وحدثَ بالتركيبِ ما لم يكنْ /، وهُوَ ثبوتُ الألِفِ معَ الخافضِ، فتقولُ: عمّاذا تسئلُ ؟، والدَّليلُ على ١٦٢
أنّ "ذا" معَ "ما" كلمةٌ واحدةٌ ما ذكرتُه من قولِهم : عمّاذا تسئلُ ؟ أنّ "ذا" هُنا لا يمكِنُ أن تكُونَ بمنزلةِ الذي، ولاَ يُمكِنُ أن تكونَ إشارةً فلابُدَّ أن تكونَ على حسبِ ما ذكرتُهُ .

ودليلٌ ثانٍ : قولُهم في الجوابِ : "خيرًا" بالنصبِ[(١)] قالَ اللّهُ سبحانَهُ : ﴿يَسئلُونَكَ ماذا يُنفِقُونَ قُلِ العَفْوَ﴾[(٢)]، فهذا كُلُّه في موضِعِ نصبٍ بِـ "يُنفِقُونَ"؛ لأنّ الجوابَ يستحبُّ أن يَكونَ على حدِّ السؤالِ ، والجوابُ هنا جملةٌ فعليةٌ بدليلِ النَّصبِ ، فالسؤالُ كذلك أيضًا .

ودليلٌ ثالثٌ : قولُ الشاعرِ :[(٣)]

يا خُزْرَ تَغلِبَ ماذا بالُ نِسوتِكُمْ ... لاَ يَستفِقْنَ مِنَ الدَّيْرَيْنِ تَحنانَا

فالمعنَى : ما بالُ نسوتِكُمْ؟، ولا يَصحُّ أن تكُونَ "ذا" هُنا بمعنَى الذي هذا هُوَ أحدُ الاستعمالينِ في "ماذا".

ولهــــا استعمالٌ ثانٍ ، وهُوَ أن تكونَ "ذا" بمنزلةِ الذي فتقولُ : ماذا صنعتَ ، وتكونُ الجملةُ مِن صنعتَ صِلةً لِـ "ذا"، والضميـرُ

---

(١) ينظر الكتاب ٢/٤١٧.

(٢) الآية ٢١٩ من سورة البقرة.

(٣) الشاهد لجرير ، ديوانه ١٦٧ وهو من شواهد ابن هشام في المغني ٣٠١/١ والدر المصون ٢٣٠/١ والهمع ٨٤/١ وشرح شواهد المغني للبغدادي ٢٢٨/٥ والدرر ٥٩/١ والشاهد فيه أن ماذا كلمة استفهام مركب في محل رفع على الابتداء ، وبال نسوتكم : خبره .

العائدُ محذوفٌ ويكونُ التقديرُ: ما الذي صنعته؟ ، ويكونُ التقديرُ في الجوابِ على هذا النحوِ منَ الاستعمالِ خبرَ "ما" الرفع ليكونَ الجوابُ موافقاً للسؤال ، لأنَّ الجوابَ مبتدأٌ وخبرٌ كالسؤالِ ، وكذلِك "ماذا" في قول الشاعر : (١)

* ألَا تَسألَانِ المرءَ ماذا يُحاوِلُ *

ذا فيهِ بمعنَى الذي بدليلِ قولِهِ في التفسير :

* أَنَحبٌ فيُقضَى أمْ ضَلَالٌ وبَاطِلُ *

والتفسيرُ ينبغِي أن يكونَ على حدِّ المفسر ، و"نحبٌ" مرفوعٌ على البدَلِ من "ذا" ، وإذا جعلتَ "ما" في موضعِ رفعٍ ، فذا بمعنَى "الذي" لا يجوزُ غيرُهُ ، ولا تستعمَلُ "ذا" مع "ما" حتى تكونَ [اسما واحدا بمعنَى الذي] (٢) إلا في الشعر ، أنشد سيبويه : (٣)

دَعِي ماذا علمتِ سأتَّقِيهِ ... ولكنْ بالمُغَيَّبِ خبِّرِينِي

وليست الاستفهامية .

واختلفَ النحويونَ فيهَا فمنهُم من قالَ هيَ بمنزلةِ الذي ، التقديرُ : دَعِي الذي علمتِهِ .

---

(١) للَبيد وقد سبق تخريجه في ص ١٧٠ .

(٢) زيادة يلتئم بها الكلام .

(٣) الشاهد في الكتاب ٢/ ٤١٨ غير منسوب والمسائل المنثورة لأبي علي ٢١٩ ونسب في الهمع ١/ ٨٤ للمثقب العبدي ونسب في غيره لسحيم ابن وثيل ، وهو من شواهد المغني ١/ ٣٠١ وفي العيني ١/ ٤٨٨ وشرح شواهد المغني للبغدادي ٥/ ٢٣٠ والخزانة ٦/ ١٤٢ واللسان "ذا" والدرر ١/ ٦٠ .
والشاهد فيه أن ماذا الواقعة في البيت فيها خلافٌ بين النحويين فمن قائلٍ إنَّ "ذا" و"ما" كلمةٌ واحدةٌ مركبة بمعنى الذي ، ومن قائلٍ ان "ذا" لغوٌ و"ما" استفهامٌ . انظر ما نقله البغدادي في هذا الخلاف في شرح شواهد المغني ٥/ ٢٣٠ .

ومنهم مَنْ قال : هي نكرةٌ موصوفةٌ، وهو مذهبُ أبي علي (١) وهو أحسَنُ ؛ لأنّ النكرةَ الموصوفةَ فيها إبهامٌ، فهي بذلِك شبيهٌ بما الاستفهاميةِ فالذى تحصَّلَ فى حكم "ماذا" أنّها على مذهبَين : أحدُهما : أن مِنَ العربِ من يجعَلُها أعنِى "ما" و"ذا" كلمةً واحدةً .

ومنهُم من يجعلُها كلمتَينِ، ويختلفُ الحكمُ بحسَبِ ذلك ، فإذا كانت كلمةً واحدةً فإنها بحسَبِ الموضِعِ، إن كانَ لِلمنصوبِ كانتْ فِي موضِعِ نصبٍ ، وإن كانتْ لِلمرْفوعِ كانتْ فِي موضِعِ رفعٍ ، وإن كانتْ لِلمخفوضِ كانتْ فى موضِعِ خفضٍ ، وتَعتبرُها فى أكثرِ أمرِها بأن تَجعلَ مكانَها حرفَ استفهامٍ وبعدَ الكلامِ الذى بعدَها اسمًا نكرةً، فإن انتصَبَ كانتْ فى موضعِ نصبٍ وبحسبِ ذلكَ يكونُ الرفعُ والخفضُ .

مثال ذلِكَ : ماذا صنعتَ ؟ التقديرُ : أصنعتَ شيْئًا ؟ وماذا يُقالُ ؟ التقديرُ : يُقالُ شَىءٌ، وفى الخفضِ ، ألِماذا مررتَ ؟ التقدير : ألشىءٍ مررتَ ؟ قال الله تعالَى * يَسْئَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ * (٢)، * وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا * (٣)، وقد يُجعلانِ كلمتَينِ

---

(١) ينظر المسائل المنثورة ٢١٩ قال أبوعلي فى هذا البيت :"فيقولُ قائل : "ما" ما معناها ؟ و"ذا" ما معناها ؟ قال أبوالطيب : قال شيخنا أبوعلي معناها معنَى النكرةِ قالَ : ولا يَجوزُ أن أجعَلَها فى تأويلِ الذِى؛لأنّها لم تجئ فى تأويلِ الذِى إلاّ فى الاستفهامِ وهـا هُنا ليسَ معنَى استفهامٍ ولكن معنَى "ما" و"ذا" بمعنَى شىءٍ فيكونُ بمعنَى اسمٍ واحدٍ ، فيكونُ تقديرُه : دَعِى شيئًا علمتِ، ويكونُ "علمتِ" صفةً لِـ "ما"."

(٢) الآية ٢١٩ من سورة البقرة .

(٣) الآية ٣٠ من سورة النحل .

فيكونانِ مَرفوعيْنِ بالابتدَاءِ و " ذَا " خبرُ المبتدأ ،/ وهيَ بمعنىَ الذِي،وصلتُهَا ٦٢
ما بعدَهَا والجوابُ رفعٌ على هذَا أبدًا ، وقُرِئَ (قُلِ العَفْوُ)[١]، وأمّا قولُه تعالى ﴿ وإذَا قِيلَ لَهم مَاذَا أنزَلَ رَبُّكُم قالُوا أساطِيرُ الأوّلِينَ ﴾[٢]، فليسَ بِجَوابٍ ولكنّهم حادُوا عنِ الجَوابِ كأنّهم قالُوا : الذى جاءَ به محمدٌ أساطيرُ الأولِينَ ؛ لأنهم لم يَكُونُوا ليعترِفُوا بالإنزالِ ويجعَلُوا المُنزَلَ أساطيرَ الأولينَ ، و هذَا تناقضٌ إلاّ أن يُريدُوا المُنزّلَ على ظنّكم أو بِزعمِكُم أوعندكم ، فيكونُ على هذا جوابًا لو نُطِقَ به .

وأمّا ولم يُنطَقْ به فليسَ عليهِ دَليلٌ فلاَ يُدّعى ، وأنشدَ أبو القاسم - رحمه الله - في البابِ[٣] :

أَلاَ تَسألاَنِ المرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ ... أَنَحْبٌ فَيُقضَى أمْ ضَلاَلٌ وَبَاطِلُ

" مَا " فِيهِ مبتدَأةٌ ، وَ " ذَا " بمعنَى الذِي وحُذِفَ ضميرُ الصِّلةِ ، ولذلكَ رُفِعَ البَدَلُ،وهُوَ :" أنحبٌ فيُقضَى أمْ ضَلالٌ"، وَرفْعُ قولِهِ " أنحبٌ " هُو الشّاهِدُ في البيتِ ، وُالنحبُ" هُنَا الموتُ ، وَهُوَ خبرُ ابتِدَاءٍ مُضمَرٍ،لِيُذكّرَهُ الموتَ ويعظَهُ بذَهابِ الآباءِ وَيذْكُرَ اجتهادَ الإنسانِ في الدُّنيا،وطلَبَهُ لَهَا كأنّ عليهِ نَذْرًا يَجتهِدُ فى خلاصِهِ منه/ وذلك منه ضَلالٌ وَبَاطِلٌ ، والبيتُ لِلَبيدٍ،وهُوَ أولُ القصيدَةِ ومنهَا أيضا :

أَلاَ كُلُّ شىءٍ مَا خَلاَ اللّه بَاطِلُ ... وَكُلُّ نَعِيمٍ لاَ مَحَالَةَ زَائِلُ
وَكُلُّ أُناسٍ سَوفَ تَدخُلُ بَينَهُمْ ... دُوَيْهِيَةٌ تَصفَرُّ مِنها الأنَامِلُ
فَإنْ أنتَ لَم تَصدُقْكَ نَفسُكَ فانتَسِبْ ... لَعَلّكَ تَهدِيكَ القُرُونُ الأوائِلُ
فَإن لَمْ تَجِدْ/ من دُونِ عَدنَانَ وَالدًا ... وَدُونِ مَعَدٍّ فلتَزَعْكَ القَبَائِلُ

---

(١) قرأهَا بالرّفعِ أبو عمرٍو وحدَهُ وقرأَ الباقونَ نصبًا قال أبو بكر"أرى ابنَ عامرٍ نصبَ الوَاوَ أيضًا ، وعن إسماعيلَ المكيِّ عن ابنِ كثيرٍ أنه قرأَ : قُلِ العفوُ، رَفعًا والمعروفُ عنِ المكيينَ النصبُ". السبعة لابن مجاهد ١٨٢ وانظر الكشف لمكي ١/٢٩٢ .

(٢) الآيـة ٢٤ من سورة النحل .

(٣) الجمل ٣٤٩ ، ونظر ص ١٧٠

باب مواضع إن المكسورة الخفيفة

ويقالُ على هذا الباب : "إن" المكسورةُ الخفيفةُ في عِدادِ حروفِ المَعاني ، بدليلِ وجُودِ حكمِ الحرفِ فيهَا وهوَ دلالَتُها على معنًى في غيرِهَا ، وهي مُشتركَةٌ بينَ معانٍ تُوجبُ لها عدةَ أسماءٍ واختلافَ أحكامٍ .

فموضوعُ البابِ للإعلامِ باختلافِ أسمَائِها ، وذكرِ مَا يلزمُها في بعضِ أقسامِها .

ثم نقولُ "إنْ" مِن حروفِ المعانِي ولَها أربعةُ أقسامٍ : وهيَ التي ذكر أبو القاسم : تكونُ شرطاً وقد تَقدمَ حُكمُها .

وتكونُ نافيةً فإذا دخلَتْ على المبتدإِ والخبرِ عملتْ عملَ "مَا" ، فإذا دخلتْ إلاّ بعدَهَا لم تعمَلْ شيئاً ولمْ يَذكرْهَا سيبويهِ (١) ، وأنشدَ الكِسائِيُّ في إعمَالِهَا : (٢)

إنْ هوَ مُستَوليَاً على أحَدٍ ... إلاّ على أضعَفِ المَساكِينِ

---

(١) في التصريح ١/٢٠١ "وأما إن النافية فإعمالُها نادِرٌ عندَ ابن مالكٍ ، وقال غيرُه : إنه أكثَرُ من عَمِلِ لاَ ، وهو لغةُ أهلِ العَالِيةِ ، واختُلِفَ في جوازِ إعمالِها ، فذهبَ الكسائي وأكثرُ الكُوفيينَ وأبُو بكر وأبو علي وأبو الفتح إلى الجَوازِ . وذهبَ الفراء وطائفةٌ وأكثرُ أهلِ البصرةِ إلى المنعِ ، واختلفَ النقلُ عن سيبويهِ والمبردِ ، فنقَلَ السهيليّ الإجَازَةَ عن سيبويهِ والمنعَ عنِ المبردِ ، وعكسَ ذلكَ النّحاسُ ، ونقَل ابن مالك عنهُما الاجازَةَ وسُمِعَ من أهلِ العَالِيةِ "إنْ أحدٌ خيرًا مِن أحدٍ إلاّ بالعَافيةِ ، وإنْ ذلِكَ نافعَكَ ولاَ ضارَّكَ ، وكقراءةِ سعيد بنِ جُبَير : (إنِ الذِينَ تَدعُونَ من دُونِ اللَّهِ عِبادًا أمثالَكُمْ) ، بِسكُونِ نُونِ إنْ ونصبِ عبادًا ، وخرّجَها بعضُهم على أنّها إن المخففة من الثقيلةِ وأنها تنصبُ الجزأين . وانظر المغني ١/٢٣-٢٤ .

(٢) الشاهد مجهول القائل ، وقد استشهد به شارحُ ألفية ابن معطي ٢/١١٤٠ وهو في أوضح المسالك ١/٢٠٨ وشذور الذهب ١٣٦ والدر المصون ١/٤٤٩ ورصف المباني ١٩٠ وشرح ابن عقيل ١/٨٢ والهمع ١/١٢٥ والاشموني ١/٢٢٥ والتصريح ١/٢٠١ والدرر ١/٩٦ .

===

ومن زعم أنّ سيبويهِ لا يُعمِلُها فقوله : دَعوى (١) ، ومن دخولِها في الكلام بغيرِ الّا قوله تعالى : * ولقد مكّناهُمْ فِيمَا إنْ مَكّنَاكُمْ فِيهِ * (٢) ، أي: في الذِي لم نُمكّنكُمْ فيه ، وقال تعالى : * إنْ عِندَكُمْ مِنْ سُلطَانٍ بِهذا * (٣) ، وقال تعالى : * وإنْ أدرِي أقرِيبٌ أمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ * (٤).

وتكونُ مخففةً مِنَ الثقيلةِ وللعربِ فيهَا مذهبانِ : فأهلُ الحجازِ يُعملونَها عملَهَا مثقّلةً، ولا يلزمُ فِي خَبرِهَا اللّامُ وعليهِ قراءَةُ : الحرميّينِ (٥)، وأبي بكرٍ * وإنْ كُلاً لَمَا لَيُوفّيَنّهُمْ رَبُّكَ أعمَالَهُمْ * (٦)، شبّهوهَا بالفعلِ/ المحذوفِ ، وغيرُهم لا يُعملُهَا في شيءٍ ويُدخِلونَها على الجُملِ الفِعليةِ ١٦٣
والاسميةِ ، ويُلزِمونَ اللّامَ بعدَها ، وعليهِ قولُه تعالَى : * وإنْ وَجَدْنَا أكثَرَهُم لَفَاسِقِينَ * (٧) ، * وإنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الكَاذِبِينَ * (٨) ، وفي الحَدِيثِ : "قد عَلِمْنَا إنْ كُنتَ لَمُؤمِناً" (٩) وإنّما أُلزِمتِ اللّامُ للفرقِ بَينَهَا وبَينَ النّافِيةِ.

== والشاهد فيه إعمالُ إن النافيةِ عملَ ليسَ فرفَعَ بِهَا الاسمَ ونَصبَ الخبَرَ قال ابنُ هشام : "فإعمالُها نادرٌ، وهُوَ لغةُ أهلِ العَالِيةِ كقولِ بعضهم : إنْ أحَدٌ خيرًا مِن أحدٍ إلاّ بِالعَافِيةِ". ويروى : إلاّ علىَ أضعَفِ المَجانِينِ .

(١) ينظر الكتاب ٣/١٥٢ والمقتضب ٢/٣٦٢.

(٢) الآية ٢٦ من سورة الاحقاف .

(٣) الآية ٦٨ من سورة يونس.

(٤) الآية ١٠٩ من سورة الانبياء .

(٥) الحرميان : هما نافع بنُ أبي نُعيم مُقرئُ أهلِ المدينةِ المتوفى ١٦٩ وابنُ كثير مقرئُ أهل مكةِ المتوفى ١٩٨ وهُمَا من السبعةِ ينظر كتاب السبعة لابن مجاهد ٥٤ فما بعدها ، وانظر نسبة القراءة فى السبعة ٣٣٩.

(٦) الآية ١١١ من سورة هود .

(٧) الآية ١٠٢ من سورة الاعراف .

(٨) الآية ١٨٦ من سورة الشعراء .

(٩) الحديث قطعة من حديث طويل أخرجه البخارى فى كتاب الكسوف باب صلاة النساء مع الرجال من طريق أسماءَ بنتِ أبي بكر الصديق . صحيح البخارى ٢/٢٨.

والكوفيونَ يَجعلونَها النافيةَ،ويقدرُونَ اللاّمَ بتقديرِ "إلاّ" وهيَ دَعوى ولا يصلُحُ المعنَى عليها في كلِّ موضِعٍ، ولو كانَ ما ذكرُوا لَجازَ الاستثناءُ بعدَها، فيقالُ: إن جَاءَ أحدٌ لَزيدٌ بتقديرِ ما جاءَ أحدٌ إلاّ زيدٌ والعربُ لم تَقُله.

وتكونُ زائدةً بعدَ مَا النافيةِ في قولِهِم: مَا إنْ قامَ زَيدٌ، ورُبما دخلتْ مراعاةً لِلفظِ "مَا" وإن كانتْ إيجاباً في قوله (١):

وَرَجِّ الفَتَى لِلخيرِ مَا إنْ رَأيتَهُ   عَلَى الشَّرِّ خَيراً لاَ يَزَالُ يَزِيدُ

ومَا هُنَا بتقديرِ مَصدرٍ ظَرفيةٌ، وهذَا مثلُ قولِ النابغة (٢):

لِمَا أَغفَلتُ شُكرَكَ فَانتَصِحنِي   .... البيت

---

(١) الشاهد في الكتاب ٤/٢٢٢ غير منسوب والخصائص ١/١١٠ونسبه البغدادى في شرح شواهد المغني ١/١١٤ للمعلوط بن بذل القُرَيعيّ، وقال: نسبَهُ إليهِ ابنُ برّيّ في أماليهِ على صَحَاح الجوهرى في مادة إنّ المشددةِ النونِ، وهو من شواهدِ ابن يعيش في شرح المفصل ٨/١٣٠ وابن عصفور في المقرب ١/٩٧ وشرح ألفية ابن معطى ٢/١١٤١ والمغنى ١/٢٥ وأوضح المسالك ١/١٧٣، والتصريح ١/١٨٩ والخزانة ٨/٤٤٣ وشرح شواهد المغنى ١/١١١ والشاهد فيه قوله: مَا إن رأيتَه فجعلَ إنْ لَغوٌ، وما مع الفعل بمنزلةِ المصدرِ فهوَ في تقديرِ: رَجِّه رُؤيتَكَ إياهُ أيْ: وقتَ رُؤيتِكَ إيّاهُ، وزيادةُ إنْ مَعَ مَا وهيَ بمعنَى المصدرِ قليلٌ جدًّا. إنمَا تُزادُ مَعَ مَا إذا كانتْ للنفي نحو: مَا إن زيدٌ منطلقٌ. ويروى الشاهد في هذه المصادر: "على السِّنِّ" ما يُريدُ علَى الكِبرِ. وانظر اللسان (أنن).

(٢) الشاهدُ للنابغَةِ الذبياني، ديوانه ٧٧ والستة الجاهليين اختيار الاعلم ٢٦٢ والأصول ١/٤٣٥، وسر الصناعة ١/٣٧٧ ومعاني الحروف للرماني ١٤٢ والمغنى ٢/٦٨٠ وشرح شواهده للبغدادى ٨/٥٦ والخزانة ٩/١٢٦ و١٠/٣٢٠ والشاهد فيه دخول اللام على مَا النافيةِ لمّا كانتْ بلفظِ الموصولةِ، والنكرةِ الموصوفةِ. وعجزه:

* وكَيفَ وَمِنْ عَطَائِكَ جُلُّ مَالي *

أدخلَ اللامَ على مَا النافيةِ لمّا كانتْ بلفظِ الموصولةِ والنكرةِ الموصوفةِ .

وزادَ بعضُهمْ أربعةَ مَواضِعَ : أحدُهَا : كونُهَا أمرًا مِن آنَ يئِينُ ، إذا حَانَ (١) ، فَهيَ فعلٌ .

وَالثّاني : أن تكونَ أمرًا مؤكدًا بِالنونِ الخفيفةِ من وَأَى يَئِي إذا وَعَدَ يَعِدُ ، وأنشدَ على تأكيدِ الأمرِ من ذلك بالنونِ الشديدةِ : (٢)

إنَّ هِندُ المَليحةَ الحَسْنَاءَا وَأْيَ مَنْ أضمرتْ لِخِلٍّ وَفَاءَا

أيْ: عِدِي يَاهِندُ وَعدَ وَفيٍّ فأكّدَ الأمرَ الذِي هوَ "إِي" بالنونِ الشديدةِ،وهندُ مُنادَى مُفردٌ منعوتٌ علَى الموضِعِ،ونصَبَ وأْيَ علَى مصدرِ الأمرِ وبعدَ هَـــذَا فيهَا تعسّفُ أيضًا إذ لا يكونُ إلاّ فى الشّعرِ . (*)

والرابِعُ : جَعلُهَا بمعنَى "إذْ" ، وَ "إذَا" ، واحتجَّ بِمَــا لَا دليلَ لَه فيهِ،أمّا قولُهُ تَعالَى : * وَذَرُوا مَا بقِيَ مِنَ الرِّبَا إنْ كُنتُمْ مُؤمِنِينَ (٣) * فهيَ على بابِهَا، وهذَا لَا حُجّة له فيه ؛ لأنّ "إنْ" هُنَا بَاقيةٌ على بابِها مِـــنَ الشرطِ أيْ: إن صدقتُمْ فِي إيمَانِكُم فَافعلُوا مَا أُمِرتُم بِهِ، ولَو كَانتْ "إذْ" هُنَا مَلفوظًا بِـهَا لم يَصح أن يعمَلَ فِيهَا فعلُ الأمرِ ،وهُوَ مُستقبلٌ فَكَانَ يلْــزَمُ أنْ يدخُلَهَا معنَى العُذرِ فتكُونُ بمعْنَى قولهِ تعالَى : * وَلنْ يَنفَعكُمُ اليَومَ إذْ ظَلَمْتُمْ * (٤) ، كقولِ النّابغة : (٥)

* فَدَعْهَا عَنكَ إذْ شَطّتْ نَوَاهَا *

(*) أسقط الخفاف الموضع الثالث وهو أن تكون بمعنى "إمّا" محذوفة ينظر تفصيل ذلك في الحلل في إصلاح الخلل ٣٣٦ فمابعدها .

(١) ينظر الحلل في إصلاح الخلل ٣٧٠ .

(٢) الشاهد قال الفارقي : بانه مصنوعٌ وهو فى الافصاح ٦٤ والامالــي الشجرية ١/٣٠٦ والمغنى ١/١٩ وشرح شواهده للبغدادى ١/٥٧ انظر توجيه اعرابه فى الافصاح ٦٤ والمغنى ١/١٩ والامالي الشجرية ١/٣٠٦ .

(٣) الآية ٢٧٨ من سورة البقرة .

(٤) الآية ٣٩ من سورة الزخرف .

(٥) الشاهد للنابغة الذبياني فى ديوانه ٨١ ، والستة الجاهليين اختيار الاعلم ٢٥١ ، وعجزه : * وَلجّتْ مِن بعَادِكَ في غَرامِ * ومطلع هذه القصيدة التي منها هذا البيت :

أتَارِكَةٌ تَدَلُّلَهَا قَطَامِ وَضِنًّا بِالتّحيةِ والكَلَامِ

فلَا يتجهُ فى الآيةِ أن تكونَ بمعنَى " إذْ " .

وكذلِكَ احتجَاجه بقوله تعالى : ﴿ لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ﴾ (١) لأنهُ لَا يصحُ : لتدخُلُنَّ إذْ شَاءَ اللهُ ؛ لأنَّ المشيئَةَ قد سبقَت الدُّخولَ بِمَا لا نِهايَةَ لَهُ ؛ لأنَّ مشيئَةَ اللهِ تعالى هِيَ إرادتُهُ ، وهيَ متعلِّقَةٌ أزلاً بمتعلقَاتِهَا الكائِنَةِ فيمَا لا يزَالُ الذى هُوَ كنايةٌ عنِ الحدثِ ، وكذلكَ قولُه عليه السلام : " وإنَّا إنْ شاءَ اللَّهُ بِكُمْ لاحِقُونَ " (٢) هِيَ على بابِها ، والمشيئةُ إنَّما هيَ علَى اللَّحاقِ بِهِم فى ذلك الموضِعِ فهيَ شرطٌ ، وكذلِك بيتُ الفرزدقِ ، وهُوَ بالكسرِ ، وهو قوله : (٣)

أتغْضَبُ إنْ أُذْنَا قُتَيْبَةَ حُزَّتَا ... جِهَارًا ولَم تَغْضَبْ لِقَتْلِ ابنِ خَازِمِ

لاَ يجوزُ أن تكونَ فِيهِ "إنْ" بمعنَى " إذْ " لِمَا ذَكَرنَا مِن اجتمَاعِهَا مَعَ الفعلِ المستقبلِ قَبلَها ، وهيَ / شَرطٌ واقِعَةٌ على الأسبَابِ ؛ لأنَّ الجَزَّ قَدْ كانَ وقَعَ والمعْنَى : ٦٣
أتغضَبُ إن ذُكِرَ حُلولُ ذَلكَ بِهِ ، كقوله : (٤)

إنْ يَقْتُلوكَ فإنَّ قَتْلَكَ لَم يَكُنْ ... عَارًا عَلَيكَ وَرُبَّ قَتلٍ عَارُ

و القتلُ قد كانَ وقَعَ فإنَّمَا أرَادَ إنْ يَفْخَروا بِقَتلِكَ ، وهذا كثيرٌ قبيحٌ .

وذكر ابنُ بابشاذ (٥) - رحمه الله - أنَّ فى البيتِ ثَلاثَةَ أقوالٍ .

---

(١) الآية ٢٧ من سورة الفتح .

(٢) الحديث أخرجه مسلم فى كتاب الجنائز باب ما يُقالُ عندَ دخول القبور ٧/٤٠-٤١ .

(٣) الشاهد للفرزدق ، ديوانه ٨٥٥ وهو من شواهد الكتاب ٣/١٦١ والحلل فى إصلاح الخلل ٣٧٥ والمغنى ٢٦/١ والهمع ١٩/٢ والخزانة ٧٨/٩ وشرح شواهد المغنى للبغدادى ١١٧/١ .

(٤) الشاهد لثابت بن قطنة من قصيدة له فى ترثية المهلب بن أبي صفرة وهو من شواهد المقتضب ٦٦/٣ والبيان والتبيين ٢٩٣/١ والاغاني ٥٣/١٣ والشعر والشعراء ٦٣٠/٢ والامالي الشجرية ٣٠١/٢ والمغني ٢٧/١ وشرح شواهده للبغدادى ١٢٦/١ والخزانة ٥٧٦/٩ والدرر ٧٣/١ .

(٥) ينظر شرح الجمل لابن بابشاذ مخطوط لوحة ٢٤٢ .

أحدُهَا : اختيارُ الكسرِ ، ونسبَهُ للخليلِ وسيبويهِ -رحمهما الله - هربًا من الفصلِ بَينَ " أنْ " المصدريةِ وفعلِهَا بِالاسمِ،وكونِ الفعلِ مَاضِيًا لعدمِ ذَلِكَ في أخواتِهَا ووجودِهِ في المكسورَةِ من نحوِ : ﴿ إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ ﴾،(١) وَ" إنِ اللَّهُ أمكَنَنِي " ،وأبو بكر مبرمان (٢) يَختارُ فتحَ " إنْ " في البيتِ ويستضعِفُ كَسرَهَا قَالَ : لِأنَّهَا إذا كسرتْ كانَ شَرطًا،والشرطُ فيمَا يُستقبلُ،وإذا كانَ كذَلكَ ، وهَذا الشِّعرُ إنَّما قالَهُ الفرزدَقُ بعدَ وقوعِ الجَذِّ ،فَجرَى البيتُ مجرَى قولِكَ :" أنتِ طَالِقٌ إن دَخلتِ الدَّارَ"فَالطَّلاقُ قَدْ وقَعَ مِن أولِ وَهلةٍ مَعَ فتحِ " أنْ" ولاَ يَقعُ مَعَ كسرِهَا إلاَّ بعدَ وُقُوعِ الشرطِ ،وهَذا الذِي استدَلَّ بِهِ مبرمان لاَ دليلَ فِيهِ على الخَليلِ وسيبويه بدليلِ قولِهِ سبحانَه : ﴿ وَإنْ تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَولُهُمْ ﴾،(٣) ألاَ ترَى أنَّ المعنَى وُقُوعُ العجبِ منهُ ومِنهُم، فَظَاهِرُهُ الاستقبَالُ ومعناهُ المُضِيُّ ، فَلذلِكَ كُسِرتْ "إنْ " فِي البيتِ ،وقالَ أبو العباس المبرد (٤) : إنْ في البيتِ مُخَفَّفةٌ مِنَ الثقيلَةِ كأنه قالَ : أتغضَبُ لأنَّ أُذنَا قُتيبَةَ جُذَّتَا،فهذِهِ ثَلاثَةُ أقوالٍ في البيتِ ، وَقالَ أبُو الحَسنِ بنُ خروفٍ -رحمهُ اللهُ -:وإنَّما قَبحَ فتحُ " أنْ " في البيتِ في قولِهِ " إنْ أُذنَا

---

(١) الآية ١٧٦ من سورة النساء .

(٢) أبو بكر مبرمان محمد بن علي بن إسماعيل العسكرى المعروف بمبرمان نزلَ البصرةَ وأخذَ عن محمد بن يزيد المبرد وطبقته يقال : انه كان ساقط الهمة فاقد الهيبة ومع هذا فقد أَخَذَ عنه النحو جماعة من العلماء كأبي على الفارسي وأبي سعيد السيرافي ومن في طبقتهما توفى سنة ٣٢٦ وله من التصانيف شرح كتاب سيبويه لم يتمه ،وشرح شواهد الكتاب ، وكتاب النحو المجموع على العلل ، الى غير ذلك . ترجمته في طبقات الزبيدى والفهرست ٨٩ والانباه ١٨٩/٣ ومعجم الادباء ٢٥٤/١٨ .

(٣) الآية ٥ من سورة الرعد .

(٤) هذا القول الذى نسبه المصنف هنا للمبرد لم أعثر عليه فيما قرأته من كتب المبرد ، وقد نقله المصنف عن ابن بابشاذ في شرح الجمل مخطوط لوحة ٢٤٢ وانظر نسبة القول للمبرد أيضا في المغني ٢٧/١ والخزانة ١٢٠/١ .

قُتَيْبَةَ جُذَّتَا " لدخولِهَا على الاسمِ وهيَ الناصبَةُ وليسَ من موضعِ "إِنْ" المخففةِ ولاَ المصدريةِ لِلفصلِ ، ومَنْ رَوَاهَا بالفتحِ فَصَلَ بينَ الصّلَـةِ والموصولِ .

وقولُ ابن بابشاذ -رحمه الله- أنَّ الشرطَ بالماضي فاسِدٌ الذى قالَ : إنه فَاسِدٌ ابنُ خروفٍ على عادته ، وقوله تعالى : * وإنْ تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ * ، بمنزلةِ * إنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ * (١) ، وقد مضى بَيَانُه .

---

(١) الآيـة ١١٦ من سورة المائدة .

باب مواضع "أَنْ" المفتوحة المخففة

ويقالُ أيضًا على هذا البابِ ؛ هذهِ الكلمةُ في عِدادِ الحروفِ ، حروفِ المعانِي ، و مُشتركةٌ بينَ مَعانٍ ، كذلِكَ تُوجبُ لها عدّةَ أقسامٍ ومُختلفَ أوصافٍ وأحكامٍ .

فموضوعُ البابِ للإعلامِ بعددِ أقسامِها وتبيينِها بالتمثيلِ بِها وعملِها في بعضِ أقسامِها، ولها أربعةُ مواضعَ ، وذكرَ ابنُ السِّيدِ في إصلاحِ[1] الخللِ لهُ عنِ الهرويِّ[2] أنَّ لَهُ سبعةَ مواضعَ واعتمدُوا عليهِ فيها، ثُمَّ عدَّدَ هذَيانًا في "أنْ" الخفيفةِ ، لكنَّ بعضَ الناسِ مولعٌ بكثرةِ الأقوالِ وإن كانتْ فاسدةً .

أحدُها : أن تكونَ مصدريةً ، وتدخُلُ على الماضِي في نحوِ قولِهِ تعالى : ﴿ مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا ﴾[3] ، وتدخُلُ على الأمرِ من نحوِ قولِهم : " أوعزتُ إليكَ بأنْ قُمْ " ، وأمرتُهُ بأنِ افْعَلْ ، وتدخُلُ على المستقبلِ فتنصِبُهُ ، و قد تقدَّمَ حكمُها ، وأينَ تدخُلُ .

وإنَّما احتيجَ إليها للدّلالةِ على الزمانِ ، والمصدرُ لا يدلُّ على الزّمانِ .

والثانِي : أن تكونَ مخففةً من الثقيلةِ ، وتليها الجُمَلُ / الاسميةُ ١٦٤/
والفعليةُ ، فإذا وليَتْها الجملةُ الاسميةُ أُضمِر اسمُها فيها ، والجملةُ الخبرُ كقولهِ تعالَى : ﴿ وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾[4] ، تقديرهُ : أنهُ الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ ، وهوَ ضميرُ الأمرِ ويجُوزُ إعمالُها في الاسمِ الأولِ كعملِها

---

(١) الحلل في إصلاح الخلل ٣٧٢ ، وانظر الأزهية ص ٥١ .

(٢) الهروى : أحمد بن محمد بن عبد الرحمن صاحب الغريبين أبوعبيد الهروى . قال ياقوت : قرأ على أبي سليمان الخطابي وأبي منصور الازهرى وروى عنه عبد الواحد المليحى وأبو بكر الارستاني توفى سنة ٤٠١ ترجمته في بغية الوعاة ١/ ٣٧١ و نفح الطيب ٢/ ٤٣٦ ومقدمة كتاب الأزهية في الحروف: ٥١ .

(٣) الآية ٢٥ من سورة الجاثية .في الاصل "فماكان" بزيادة الفاء ، وهو خطأ .

(٤) الآية ١٠ من سورة يونس .

مشددةً في الشّعرِ كقوله : (١)

لَقَدْ عَلِمَ الضَّيفُ وَالزّمِلُونَ ... إذَا أَغْبَرَّ أُفُقٌ وَهَبَّتْ شَمَالا

بِأَنَّكَ رَبِيعٌ وغَيثٌ مَرِيعٌ ... وَأَنَّكَ هُنَاكَ تَكُونُ الثِّمَالا

وهُوَ شَاذٌ ، وإذَا وليهَا الجملَةُ الفِعْلية أُضمِرَ اسْمُهَا والجملَةُ خبرٌ لَهاء وصحبَ الفعلَ الماضِي "قَدْ" ، والمستقبلَ "السِّينُ وسوفَ" ، ولَا فِي النفي في الشَّائِعِ من كلامِهم ، ولَاتَقَعُ إلاَّ بعدَ أفعَالِ التَّحقِيقِ ، وقد تَّقدَّمَ القولُ عليهَا في بابِهَا .

والثالِثُ : أن تَكونَ زَائدةً ، وأكثرُ ذلك بعدَ لمَّا كقوله تعالَى : * وَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ * (٢) ، * وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا * (٣) .

والرابعُ : أن تكونَ حرفَ عبارةٍ وتفسيرٍ ، بمعنَى : "أيْ" ، كقولِه تعالى : * وَانطَلَقَ الْمَلأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا * (٤) ، في أحدِ القَولينِ .

والقول الثاني : أن يكونَ المرادُ بأنِ امْشُوا معنَى أيْ : اكْتَسِبُوا الماشيةَ والمالَ ، والمعنَى "بأنْ" هذِهِ عندَ البصريينَ أنّهَا حرفُ عبارةٍ وتفسيرٍ بمنزلةِ أيْ ، وأنكرَ ذلك الكوفيونَ (٥) ، ودَليلُ البصريينَ في أنّهَا للتفسيرِ في الآيةِ

---

(١) البيتان لجنوب أخت عمرو بن العجلان الكاهلي الملقب بذى الكلب وهو في شرح ديوان الهذليين ٥٨٥ والانصاف ٢٠٦-٢٠٧ ، والحلل في إصلاح الخلل ٣٧٢-٣٧٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٥/٨ والمغنى ٣١/١ وأوضح المسالك ٢٦٥/١ والتصريح ٢٣٢/١ وشرح شواهد المغنى للبغدادى ١٤٩/١-١٥٠ ، والخزانة ٣٨٢/١٠ .
والشاهد فيه قوله : "بأنكَ رَبيعٌ ، وأنكَ هُنَاكَ" ، حيثُ أعملَ أن مُخَفَّفَةً كعَمَلِهَا مُشَدَّدةً ، وذلكَ شاذٌ عندَ البصريين وهيَ منَ المسائِلِ الخلافية .

(٢) الآية ٩٦ من سورة يوسف .

(٣) الآية ٣٢ من سورة العنكبوت .

(٤) الآية ٦ من سورة ص .

(٥) قال ابنُ هشام : وعنِ الكوفيينَ إنكارُ أنْ التفسيريَةِ البتةَ وهُوَ عندِي

===

وأنّ "أنْ" فيهَا بمنزلةِ "أيْ" .

وقال الكوفيونَ التقديرُ : وانطلَقَ المَلأُ منهُم بأنِ امشُوا (١)، ولا تكونُ عندَ البصريينَ حرفَ عبارةٍ إلاّ بشرطِ أن تقعَ بعدَ كلامٍ مُستقلٍّ في معنَى القولِ، فتخرجُ بعدَهُ كالمفسرةِ لِذلكَ الكلامِ ، والمعنَى في ذلكَ أنهُم لم ينطلقُوا بالمشيِ وإنّما انطلقُوا بالقولِ، فقالَ بعضُهُم لِبعضٍ حينَ جمعَهُم النبي -صلى الله عليه وسلم - وعرض عليهِمُ الإسلامَ : امشُوا واصبرُوا على آلهتِكُم ، وقيلَ : امشُوا بمعنَى : اكتسبُوا المالَ ، يقالُ : أمْشَى الرّجُلُ إذا كثرتْ مَاشِيتُهُ "ومشَى" قليلةٌ .

وفي الآيةِ أيضًا تقويةٌ لمذهبِ البصريّينَ ؛ لأنَّ المُخففةَ إنّما هيَ للتوكيدِ والإثبَاتِ ، والأمرُ لاَ يَصحُّ ذلكَ فيهِ ولاَ يلزَمُ بعدَ التي للتفسيرِ فعلُ الأمرِ ولاَ بُدّ ، فقدْ قالُوا في قوله تعَالى : ﴿ ونادَيناهُ أنْ يا إبْرَاهيمُ ﴾ (٢)، إنهُ يجوزُ أن تكونَ التي للتفسيرِ ، ويكونُ ما قبلَها كلامًا تامًّا مُفتقرًا إلَى التفسيرِ بعدَ "أنْ" ، قالَ ذلكَ الخليلُ. (٣)

ويجوزُ أن تكونَ مُخففةً من الثقيلةِ وتدخُلُ في تمامِ الكلامِ الذي قبلَها كأنه قَالَ : "ونادَيْناهُ" بِهذا فقد تَحصَّلَ أنَّ شروطَ التي للتفسيرِ أن تجيءَ بعدَ كلامٍ في معنَى القولِ، ولاَ تجيءُ بعدَ مُفردٍ، ولاَ يكونُ مَابعدَها في صلةِ مَا قبلَها .

=== متجه لأنه إذا قيلَ : كتبتُ إليه أن قُم لم يكنْ قُم نفسَ كتبتُ كما كانَ الذّهبُ نفسَ العسجَدِ في قولك : هذا عسجدٌ أي ذهبٌ ، ولهذا لو جئت بأيّ مكانَ أنْ في المثالِ لم تجدْ مقبولاً في الطبع". المغني ١/ ٣١ وانظر رصف المباني ١٩٦-١٩٧ .

(١) قال الزجاج : "معنَاهُ : امشُوا وتأويلُه يقولونَ : امْشُوا ويجوزُ وانطلقَ الملأُ منهُم بِأنِ امشُوا أيْ بهذا القولِ". معاني القرآن وإعرابه ٤/ ٣٢١ .

(٢) الآية ٤ من سورة الصافات .

(٣) انظر الكتاب ٣/ ١٦٣ .

والخامس : ذكره سيبويه (١) في باب من المنصوبات فقال : يدخلها معنى " إذ " وأنشد : (٢)

أبا خُراشَةَ أمّا أنتَ ذا نَفَرٍ ... فإنَّ قومِيَ لم تأكلْهُمُ الضَّبُعُ

وهيَ عندَهُ أنْ المصدريةُ التي تكونُ للعذرِ دخلتْ على "ما" وما عوضٌ منَ الفعلِ كأنّه قالَ: إن كنتَ ذا نفرٍ، وضمّنَها معنَى إذْ لدُخولِ الفاءِ بعدَها، كأنّهُ ١٦٤/ب قالَ: إذْ صِرْتَ ذا نَفرٍ فمِنْ حيثُ كانتِ المصدريّة لم يفرِدْ لها موضعًا وإن دخلَها معنًى ، لأنها لم تخرُجْ عن بابِها .

وأما الموضعُ السّادِسُ ، والموضِعُ السّابعُ : اللذانِ ذكر ابنُ السِّيدِ فهذَيانْ . أحدُهما : أنه قال : تكونُ بمعنى " لئلاَّ " كقوله تعالى ﴿ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا ﴾ (٣) وأنشد : (٤)

نَزلتُمْ مَنزلَ الأضْيافِ مِنّا ... فعَجّلْنَا القِرَى أنْ تَشْتِمُونَا

قال : ومعناها "لئلاّ" وهذه هي المصدريةُ الناصبةُ بـ"لا" زيادةٍ، وحُذفتْ "لا" مِنَ الكلامِ كما زِيدتْ مَعَها في قولِهِ تعالَى: ﴿ لِئَلَّا يعلمَ أهلُ الكِتَابِ ﴾ (٥).

---

(١) في الكتاب ١٦٢/٢-١٦٣ هذا بابُ ما تكونُ فيهِ أنْ بمنزلةِ أيْ .

(٢) الشاهد سبق تخريجه في ص ٦٦٣ .

(٣) الآية ١٧٦ من سورة البقرة .

(٤) الشاهد لعمرو بن كلثوم من معلقته :

﴿ ألاَ هُبّي بِصَحنِكِ فاصْبِحِينَا ﴾

وهو في السبع الطوال الجاهليات ٤٢٠ والشعر والشعراء ١٥٧/١ والحلل في إصلاح الخلل ٣٧٤ والمغني ٣٦/١ وشرح شواهده للبغدادي ١٨١/١ .

(٥) الآية ٢٩ من سورة الحديد .

والثانى : وهو السابع : أن تكون بمعنى " لا " واحتج بقوله تعالى : ﴿ قل إن الهدى هدى الله أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم ﴾ (١)، قالوا معناه : لا يؤتى أحد فحكاه راضيا به وجعله قسما ، وقبله على هذا الحد ، وإقراره عليه غفلة، وأن مصدرية ناصبة على بابها، والجملة معترض بها وهي كقوله تعالى : ﴿ ليقطع طرفا من الذين كفروا أو يكبتهم فينقلبوا خائبين ليس لك من الأمر شيء أو يتوب عليهم أو يعذبهم ﴾ (٢)، فعطف "يتوب على الأفعال المنصوبة قبله وفصل بقوله " ليس لك من الأمر شيء" كما فصل بقوله : (قل إن الهدى هدى الله أن يؤتى أحد)، والنهي الذى تقدم وهو من تمامه.

---

(١) الآية ٧٣ من سورة آل عمران.

(٢) الآية ١٢٧-١٢٨ من سورة آل عمران.

بابُ الجوابِ "بَلَى ، و نَعَم"

ويقالُ على هذا البابِ : "بَلَى ونَعَمْ" حرفَا جوابٍ مختلفَا الموضعَيْن ومتفقَا المعنيَيْن، ولا يدخل أحدُهما على صاحِبِه ، كما لا تدخلُ "مِنْ" على "مذ" ولا "مُنذُ" في غالبِ الأمرِ .

فموضوعُ البابِ للإعلامِ بموضعِ كلٍّ واحدٍ منهُما والتمثيلِ بهِ للبيانِ .

فأما قولُه : (إذا كانَ السؤالُ موجبًا) [(١)]، فكالوَهْمِ ، لأنه لَيْسَ في الدنيا سؤالٌ موجَبٌ ولو كان موجبًا ما كان من مواضعِ النونَيْن ، ولاَ انتصَبَ جوابُه بالفاءِ ولم يجزَمْ بغيرِ الفاءِ ، ووجهُ قولِهِ : (إذَا كانَ السؤالُ مُوجبًا) إذا دخلَتْ أداةُ الاستفهامِ على الكلامِ الموجَبِ، وكذلك قولُه (وإذَا كانَ السؤالُ غيرَ موجبٍ كانَ الجوابُ ببَلَى) [(٢)]، يريدُ أيضًا قبلَ دخولِ حروفِ الاستفهامِ ، لأنَّ هذا النوعَ من السؤالِ موجبٌ في المعنَى ، لأنَّ حرفَ الاستفهامِ يَقلِبُ معنَى ما دخلَ عليه ، فإنْ كانَ موجبًا صَيَّرَهُ غيرَ موجبٍ ، وإن كانَ غيرَ موجبٍ صَيَّرَهُ موجبًا . انتهتِ الطريقةُ الكليةُ .

ثم نقولُ : قالَ سيبويهِ -رحمهُ اللهُ- في بابِ عدةِ ما يكونُ عليهِ الكلمُ : " وأَمَّا بَلَى فتوجبُ به بعدَ النفيِ ، وأما نَعَمْ فعدةٌ وتصديقٌ " [(٣)].

وقال أبو القاسم : (إذَا كانَ السؤالُ موجبًا كانَ جوابُه نَعَمْ) [(٤)] إلَى آخرِ كلامِه في ذلكَ ، اعلمْ أنكَ تقولُ : قامَ زيدٌ، وما قامَ زيدٌ، وهذانِ خبرَانِ : الأولُ موجبٌ ، والثاني منفيٌّ، ولا يحتاجُ واحدٌ منهُما إلى جوابٍ ، لأنه لا أداةَ استفهامٍ هناكَ تقْتَضيهِ، وقدْ سمعَ ذلك فتقول : نَعَمْ ، في تصديقِ الإيجابِ، و "لَا" في ردِّه أيضًا، وليس شيءٌ من ذلك بمقتضًى مِنْك، ولكن

---

(١) الجمل ٣٥٤ .

(٢) الجمل ٣٥٤ .

(٣) الكتاب ٤/٢٣٤ .

(٤) الجمل ٣٥٤ .

(١)
بدأت أنت به على جهةِ تصديقِه أو / تكذيبِه . ١٦٥/أ

فإذا أدخلنا أداةَ السؤالِ على كلِّ واحدٍ منهما اقتضى جواباً فتقولُ :

أقامَ زيدٌ ؟ أما قامَ زيدٌ ؟ فإذا أردتَّ التصديقَ للفظِ السائلِ بحسبِهِ من الإيجابِ جئتَ "بنعم" فصارتْ إثباتاً للأولِ أنَّهُ قامَ ، ولا يصحُّ أنْ تأتيَ "بنعم" بعدَ النفيِ ، لأنه تقريرٌ على ضدِّهِ وليسَ بسؤالٍ ، لأنَّ النفيَ حاصلٌ عندكَ ، والحاصلُ لا يبتغى ، ولكنكَ قلتَ : أما قامَ زيدٌ ؟ وأردتَّ منه بهذهِ القضيةِ التقديرَ على إيجابِها ومن ذلك قولُ الشاعرِ :(٢)

أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ الْمَطَايَا   وَأَنْدَى الْعَالَمِينَ بُطُونَ رَاحِ

وقالَ آخرُ :(٣)

أَلَمْ أَكُ جَارَكُمْ وَتَكُونَ بَيْنِي   وَبَيْنَكُمُ الْمَوَدَّةُ وَالإِخَاءُ

والمعنى : وأنتمْ خيرُ منْ ركبَ المطايا ، وكنتُ جارَكُم ، ولكنْ جئتَ بلفظِ النهيِ ولم تأتِ بالإيجابِ ، لأنَّ الإيجابَ يلبسُ بالاستفهامِ في بعضِ المواضعِ فعدلت عن المشتركِ فقد تعطلتْ لفظةُ " نعمْ " هنا ، فلا تكونُ البتَّةَ لما يؤدى إليهِ من تصديقِ النفيِ ، وهو لم يطلبْ منهُم ذلك ، ولا يصحُّ وضعُها في مكانِ "بلى " ، لأنَّها لتصديقِ ما قبلَها و"بلى" لردِّهِ ، ومن قالَها فهو مخطئٌ ، وربما خرجَ إلى أمرٍ لم يحتسبْ به قامَ ببلى ، فصارت الأجوبةُ على هذا ثلاثةً :
نعمْ للتصديقِ على ما هو عليه الكلامُ المتقدمُ من إثباتٍ ، و " لا " لردِّ الإثباتِ .

---

(١) في الاصل : برعت ، والسياق يعطي ما أثبتناه .

(٢) الشاهد لجرير ، ديوانه ٨٩ وهو من شواهد المقتضب ٢٩٢/٣ و والشعر والشعراء ٣٦٩/١ والخصائص ٤٦٣/٢ و شرح المفصل لابن يعيش ١٢٣/٨ والمغني ١٧/١ وشرح شواهده للبغدادى ٤٧/١ والخزانة ٢٦٧/١١ .
والشاهد فيه أن الهمزة فيه للانكار الابطالى فان كان مابعدها نفيا كما هنا لزم ثبوته لان نفي النفي اثبات .

(٣) الشاهد للحطيئة في هجاء آل الزبرقان بن بدر وهو من شواهد الكتاب
===

و "بلى" لترد النفي ، وليس يجاب بعد النفي "بنعم" لما قدمنا، فإن وجدتها بعده فعلى غير الجواب ، ولكن تكون تصديقًا للفظه الذى جاء على النفي وأنت بذلك معاند له غير مجيب على مقتضى قوله .

وتمثيل ذلك أن يقول القائل المخاصم لخصمه : أنا على الباطل إن ساعدتك اليوم ، فيقطع كلامه "بنعم" قبل أن يجيء بقوله : إن ساعدتك تصديقًا للفظ نفيه على ما اقتضى بقوله .

وعلى هذا يسوغ أن تقول : "نعم" بعد قول القائل : ألست خيرًا منك "يقصد بذلك تصديق النفي، ولم يجبه على حد تقديره (*).

فأما قوله عليه السلام : "ألستم تعرفون لهم ذلك، فقالوا نعم" (١) فلم يجعلوا "نعم" جوابًا، ولكنها صلة للجواب ، وإنما أرادوا "نعم" نعرف لهم ذلك ،وحذفوا الجواب للاختصار هذا إن صحت هذه الرواية ، وأما قول الشاعر: (٢)

أليس الليل يجمع أم عمرو ... وإيانا كفاك بذا تداني

نعم وترى الهلال كما أراه ... ويعلوها النهار كما علاني

=== ٣/ ٤٣ ،والمقتضب ٢/ ٧٢ وشذور الذهب ٢ ٣١ والمغنى ٢/ ٦٦٩ والاشمونى ٣/ ٣٠٧ والهمع ٢/ ١٣ وشرح شواهد المغنى للبغدادى ٨/ ٣٤ والدرر ٢/ ١٠.

والشاهد أنه أراد وكنت جاركم.

(١) الحديث لم أعثر عليه في شيء من كتب السنة وقد استشهد به ابن هشام في المغني ٢/ ٣٤٧.

(٢) البيتان من قصيدة لجحدر وكان لصا سبرا فأخذه الحجاج فحبسه فقال في الحبس :

تأوبني فبت لها كنيعا ... هموم ما تفارقني حوانى

وقد أنشد أبو علي هذه القصيدة في الامالي ١/ ٢٨١-٢٨٢ ومنها البيتان . وانظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤٨٥ والمقرب ١/ ٢٩٤ والمغنى ٢/ ٣٤٧ وشرح شواهده للبغدادى ٦/ ٥٨ والخزانة ١١/ ٢٠١ ويروى : "(فذاك بذا تدانى) . والشاهد فيه أنه قد أجيب بنعم ما يجاب به الايجاب رعيا للمعنى عند أمن اللبس .

(*) في الأصل : تقرير ،تحريف من الناسخ .

فلم يجعلْ "نَعَمْ" جواباً، وإنما هي هنا استذكارٌ ، وكان الأصلُ في الأجوبةِ "نَعَمْ" ولكنْ خافوا الالتباسَ ، لأنه لو جاءتْ "لا" بعدَ قوله : أَمَا قَامَ زَيْدٌ ؟ لِردّهِ لأمكن أن يتوهمَ أنها تأكيدٌ، وهو من أقسامِهَا في غيرِ هذا البابِ فينقلبُ الغرضُ، فجعلُوا "بَلَى" في هذا الموضعِ لِمَا فِيهَا من الإضرابِ الذي وضعتْ لـهُ .

وجملةُ الأمرِ أنَّ بين "بَلَى ، ونعم" مشابهةً ومخالفةً ، فالمشابهةُ بينهمَـــا أنهمَا حرفانِ ، وأنهمَا جوابَانِ ، وأنهمَا يسدَّان مسدَّ الجملةِ ،

وأما المخالفةُ بينهُمَا فهي أنّ "بلى" معناهَا : الإيجابُ ، و"نَعَـم" معناهَا العدةَ والتصديقُ ،كما قالَ سيبويه، يريد أنها عدةٌ في جـــواب الاستفهامِ والأمرِ ٠/ وتصـديقٌ في الإخبارِ، ولم يردْ اجتماعَ الأمرينِ فيها فـي ١٦٦/٠ حالٍ ، كما أراد "بإذاً" إذْ قالَ : "إذاً" جَوَابٌ وَجَزاءٌ. (١)

ومن المخالفةِ بينهما : أن "بَلَى" لإيجابِ النفيِ سواءٌ كان مع النفيِ استفهامٌ أوْ لمْ يكنْ، كقولِك : ما قام زيدٌ، فيقولُ المجيبُ : "بلى" ، فهذا إيجابٌ على تقديرِ طرحِ الاستفهامِ، وليس كذلك "نَعَمْ" ، لأنَ معناهَا التصديقُ وهـي تقعُ في جوابِ الموجبِ وغيره، إلّا أنها إذا وقعتْ في جوابِ المنفيِّ كان معناهُ على خلافِ معنَى "بَلَى" ، فإذا قال القائلُ : مَا قَامَ زَيْدٌ ، فقلت له : "نَعَـمْ" كُنت قد صدقّته فيما نفَاهُ، وليسَ كذلكَ إذا أتَى "بِبَلَى"، وكذلكَ لَوْ قالَ فـي جواب لَيْسَ زيدٌ قائمًا : "نَعَمْ" ، لكان المعنَى في "نَعَمْ" أنه لمْ يتمّ على تقديـــر طرحِ ألفِ الاستفهامِ كما كانَ ذلك في معنى "بَلَى" من قولِه تعالَى : ﴿ أَوَلَمْ تُؤْمِنْ قَالَ بَلَى ﴾ (٢)، ألَا تراهُ لو قَالَ "نَعَمْ" لكانَ كُفْراً ، ومثلُـــــه : ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى ﴾ (٣)، ولوْ قالُوا "نَعَمْ" لكانوا كافرين ، لأنَ "نَعَـمْ" تحقيقٌ للكلامِ المتقدمِ مع تقديرِ إسقاطِ الهمزةِ نفيًا كانَ أوإثباتاً، فكان يجيءُ منه عند تقديرِ إسقاطِ الهمزةِ : لستُ بربّكم ، لو قالُوا : نَعَمْ، لستَ رَبّنا لكـــان

---

(١) ينظر الكتاب ١/٢٣٢.

(٢) الآية ٢٦٠ من سورة البقرة.

(٣) الآية ١٧٢ من سورة الاعراف .

كفرًا ، لأنْ نَعَمْ" تصديقٌ للكلامِ المنفيّ وغيرِه، لكنْ مع تقديرِ إسقاطِ الهمزةِ ، والدليلُ على "أن معنى "نعَمْ" التصديقُ وأنك إذا اعتبرْتَ وقوعَها بعدَ الكلامِ الموجبِ أو المنفيّ وجدتَها مصدقةً لذلك المعنى المخبرِ به أنك لو أوقعْتَ موقعَها " لَا " لكانت تكذيبًا وردًّا، وقد ثَبتَ أن " لَا " ضدّ "نعم" فثبتَ ما أصّلْناه.

قال بعضُ الناسِ : لا يلزمُ الكفرُ الذى قال إلّا على نيةِ إسقاطِ الهمزةِ ، ولا يتصورُ مع إثباتِها، والدليلُ على ذلكَ قول جحدر : (١)

أليسَ اللّيلُ يَجمَعُ أمَّ عمرٍو ... وإيّانا فذاكَ بِنا تَدانِ

نَعَم وَتَرى الهِلَالَ كَمَا نَراهُ ... وَيعلُوها النَّهارُ كَما عَلَانِي

فأثبتَ بقولِهِ " نعم " أن الليلَ يجمعُهما ولو كان بحذفِ الألِيفِ لكان قولُه : " نَعَمْ " إثباتًا للنفيِ به .

قلت : قد قَدمْتُ فى الصفحِ يُمنَةَ (٢) هذا عند الكلامِ على قولِ جحدر أن " نَعَمْ " هنا ليست جوابًا، وإنما هي استذكارٌ، فتقرر أنّ "نَعَم" و"بلَى" هما حرفَا جوابٍ، ولا تقعُ واحدةٌ منهما موقعَ الأخرى .

ومعنَاهُما متفقٌ في كونِهما جوابَيْن ، فنَعم" جوابٌ لما وقعَ، أو يريدُ أن يقعَ فهي عدةٌ وتصديقٌ ، و حكي كسرُ عَيْنِها وقرأ الكسائيُ ﴿ قَالُوا نَعِمْ ﴾ (٣)

----

(١) جحدر بن مالك العجلى كان لسنا فاتكا شاعرا وكان قد أفحش على أهل هجر وناحيتها فبلغ ذلك الحجاج فأرسل فى طلبه وكتب الى عامله يوبخه فى تلاعب جحدر فأخذه وأرسله إلى الحجاج مقيدًا فسجنه وله قصة طويلة ذكرها أبوعلي القالي في الأمالي ١ / ٢٨١ ، والبيتان هناك، وفى الشعر والشعراء ١ / ٤٤٢ وفى الخزانة ١١ / ٢٠١ فمابعدها ، وانظر ص ٧٣١ .

(٢) هذه عبارة للمصنف إذا أراد أن ينبه على أنه تحدث فى الصفحة المقابلة لهذه الصفحة عن ما هو فيه .

(٣) الآية ٤٤ من سورة الاعراف . قال مكي قرأ الكسائي بكسر العين

===

قال ابنُ خروفٍ : وحكى بعضُ اللغويين "نَحَمْ" بالحاء [١] ولا تكونُ إلاَّ بعد سؤالٍ موجبِ اللفظِ قبلَ الاستفهامِ ، وهو الذى أرادَ أبو القاسمِ بقولِهِ : (إذا كان السؤالُ موجبًا) [٢]
"ولا" جـواب لِمَا لم يَقَعْ ، أو لِمَا لاَ تريدُ وقوعَـه، تقـولُ : أقام زيدٌ ؟ فإن كان قد قامَ فالجوابُ : نَعَمْ ، وإن كان لم يقمْ فجوابُه " لا " ،

وتقولُ : أتفعلُ كذا ؟ فإن وعدتَّ بالفعلِ قلت : نَعَمْ، وإن لم تعِدْ قلت: لاَ ،

"وأَجَلْ" تكونُ فى موضعِ نَعم مُرادفَةٌ لها، إلا أنّ "نعم" أكثرُ فى السؤالِ، "وأَجَلْ" أكثرُ فى الخَبَرِ فى قولِ الأخفشِ سعيد بن مسعدة، [*] "ونَعَمْ" أقلُّ.
و "إنَّ" كنَعَـم من غيرِ تفضيلٍ وتأويلٍ .
و "بلى" جوابٌ لكلامٍ منفيٍّ / اللفظِ موجَبِ المعنى، ١٦٦

وهو الذى أرادَ أبو القاسمِ -رحمه اللهُ بقوله : (وإذا كانَ السؤالُ غيرَ موجَبٍ) كقولِه تعالى : ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى ﴾ ، وتُستعملُ فى غيرِ الجوابِ ، إذَا كَان اللفظُ مخالفًا للمعنَى، كقولِه تعالَى : ﴿ وَقَالُوا لَن تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَّعْدُودَةً ﴾ [٥] ، فجاءَ الجوابُ مخالفًا للمعنى الذى زعمُوا ، وردًّا للفظِ المنفي، وإيجابًا لضدّه، وهُوَ ﴿ بَلَى مَن كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ ﴾ [٦] ، وهذا حكمُها حيثُ وقعَتْ .
و قولُـهُ : (وإذا كَـانَ السُّؤالُ غيرَ مُوجَبٍ)

= حيث وقع وفتحها الباقون وهما لغتان بمعنى العدة اذا استفهمت عن موجب نحو قولك : أيقوم زيد فتقول نعم ،والتصديق اذا أخبرت عما وقع تقول : قد كان كذا فتقول : نعم فاذا استفهمت عن منفي فالجواب بلى ولا يدخل فيه نعم.
وكأن من كسر العين فى نعم : أراد أن يفرق بين نعم الذى هو جواب وبين نعم الذى هو اسم للابل والبقر والغنم ،وقد روى عن عمر انكار نعم بفتح العين فى الجواب وقال : قل نعم. الكشف ٤٦٢/١-٤٦٣.

(١) قال ابن هشام : نعم بفتح العين وكنانة تكسرها وبها قرأ الكسائي وبعضهم يبدلها حاء وبها قرأ ابن مسعود . المغنى ٣٤٥/٢.
(٢) الجمل ٣٥٤ .
(٣) ينظر المغنى ٢٠/١.
(٤) ينظر الخزانة ٢١٣/١١ فمابعدها .
(٥) الآية ٨٠ من سورة البقرة.
(٦) الآية ٨١ من سورة البقرة.
(*) ينظر المغنى ٢٠/١

غير محرر ، لأنه يكونُ السؤالُ غيرَ موجَبٍ ولا يجابُ بـ"بَلَى" إذا لمْ يكنْ تقديرًا ، فقد يدَّعِي السائلُ غيرَ ما وقعَ فيكونُ جوابُه "لا"، وقد جاءَ في حديثِ النبيِّ - صلى اللهُ عليه وسلَّم - "أَلَسْتُمْ تَعْرِفُونَ لَهُمْ ذَلِكَ فَقَالُوا : نَعَمْ"، فأجابُوا عن التقديرِ بـ"نَعَمْ" وهو موضعُ "بَلَى" ، وقد تَقدمَ أنهُمْ لم يجعلُوا "نَعَمْ" جوابًا، وإنَّما هي صلةٌ للجوابِ ، كأنهم قالُوا : نَعَمْ نعرفُ لهم ذلكَ ، فإن قيلَ : فقد قُلتم : إنَّ "بلَى" لا تقعُ إلا في جوابِ المنفيِّ، فأينَ ذلكَ في قولهِ تعَالَى : ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَلَّنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ﴾ (١)، قيل : ليس شرطُ النفيِ أن يكونَ في أولِ الكلامِ في كلِّ موضعٍ ، والنفيُ قد وجدَ في الآيةِ في مفعولِ "يَحْسَبُ أَلَّنْ" فلذلكَ قال : "بَلَى قَادِرِينَ" و"قادرينَ" ينتصِبُ على إضمارِ فعلٍ دلَّ عليه ما تقدمَ، كأنه قالَ : بلَى نجمعُها قادرينَ ، وهذا تقديرُ سيبويه (٢) في بابٍ يتضمنُ معنَى التَّلوُّنِ والتَّنقُّلِ، وهو إجراءُ الأسماءِ غيرِ المشتقةِ مُجْرى الأسماءِ المشتقةِ في نحوِ : "أَتَمِيمِيًّا مرةً وقَيْسِيًّا أُخْرَى" (٣)، وقد قِيلَ: إن التقديرَ : بلَى نقدرُ قادرين، أي نقدِرُ قدرةً .

فتقديرُ الأولى تقديرُ الأحوالِ ، وتقديرُ الثاني : تقديرُ المصادِرِ.

التقديرُ الأولُ أحوطُ ، لأنه يتضمنُ إيجابَ النفيِ بِبَلى فتكونُ قد أُعطِيتْ حقَّها، ومن قالَ : إنَّ العاملَ فيه "نُسَوِّيَ بَنَانَهُ" كان مخطئًا ، لأنَّ ما كان داخلاً في الصلةِ لا يتقدمُ على الصلةِ، وكذا قولُ من قالَ : إنه ينتصِبُ بإضمارِ "يحسبُ" كأنه قالَ : يحسبُ قادِرينَ ، لأنَّ بلَى لا تكونُ لإيجابِ الاستفهامِ المجردِ من النفيِ، ولا المعنَى على ذلكَ فصحَّ ما ذكرناهُ و باللهِ التوفيقُ .

---

(١) الآية ٣-٤ من سورة القيامة.

(٢) في الكتاب ١/٣٤٦.

(٣) ينظر الكتاب ١/٣٤٣.

بـــابُ "أَوْ" و "أَمْ"

ويقالُ في هذا البابِ : "أَوْ" و "أَمْ" حرفانِ من حروفِ العطـف والاستفهامِ، وقد تقدمَ ذكرُهما والإعلامُ بمعنيَيْهما في بَابِه ،ويعطفُ بِهِمَا بعدَ الاستفهامِ،كقولك : أزيدٌ في الدارِ أم عمرٌو ؟ ولكلٍّ واحدةٍ منهما نوعٌ من الاستفهامِ خاصٌّ،وضربٌ من الجوابِ لازمٌ ، فموضوعُ البابِ لِلإعلامِ بذلك وتبيينه بما يتمثلُ به . انتهت الطريقةُ الكليةُ .

ثم نقولُ : قال سيبويه -رحمه الله- "أَمَّا أَمْ فلا يكونُ الكلامُ بَعْدَها إلاَّ استفهامًا، ويقعُ الكلامُ بهَا في الاستفهامِ على وجهَيْن :

أحدُهُما : على معنى أيِّهما وأيِّهِمْ، وعلى أن يكونَ الاستفهامُ الآخرُ منقطعًا من الأَوَّلِ "(١)، فَأعلمَ أنها للاستفهامِ وأنها على نوعينِ : متصلـةٌ وهي التي تقدَّرُ بأيٍّ ، ومُنقطعةٌ وهي التي يَنقطعُ مابعدَها مما قبلَهَا،/ ١٦٦ وقد تدخُلُ على هـل(*) فتجرُّ إلى العطفِ، قال الشاعر:(٢)

أم هَل كبيرٌ بَكَى لم يقْضِ عَبرتَهُ . . . . البيـــت

فَمبنَى الكلامِ في المتصلةِ على أنَّ السؤالَ عما قبلَها وما بعدَها .

(*) في الاصل : هذا ، والسياق يعطي ما أثبتناه .

(١) الكتاب ١٦٩/٣ .

(٢) الشاهد لعلقمة بن عبدة ،ديوانه ١٢٩ وهو من شواهد الكتاب ١٧٨/٣ والمقتضب ٢٩٠/٣ والمفضليات ٣٩٧ والستة الجاهليين ١٤٩ وأمالي ابن الشجرى ٣٣٤/٢ وشرح المفصل لابن يعيش ١٨/٤ و ١٥٣/٨ والهمع ٧٧/٢ والخزانة ٢٨٦/١١ .
والشاهد فيه مجيء هل بعد أم المنقطعة ، والبيت من قصيدة مطلعها :

هل ما علمت وما استودعت مكتوم أم حبلها اذ نأتك اليوم مصروم
أم هل كبير بكى لم يقض عبرته اثر الاحبة يوم البين مشكوم

وَمبناهُ في المنقطعةِ على أنّ الكلامَ الذي قبلَهـا متروكٌ ، والسؤالُ عن الثاني لا غيرُ .

ولذلكَ كان الجوابُ في المتصلةِ بتعْيينِ أحدِ الشيئَيْن ، وكان الجوابُ في المنقطعةِ "بنَعَمْ أو لا" كما لو أفردَ السؤالَ عمابعْدَها .

والمتصلةُ من شرطِها أن تقعَ بعد ألِفِ الاستفهامِ خاصةً من بيـن سائرِ أدواتِ الاستفهامِ ، وتتقدرُ بأيٍّ ، والكلامُ معها جملةٌ واحدةٌ ، وجوابُهـا التعيينُ .

والمنقطعةُ قد تقعُ بعدَ استفهامٍ ، وبعدَ غيرِ استفهامٍ ، فتقولُ في المتصلةِ : أزيدٌ عندك أم عمرٌو ؟ ويجوزُ أعندكَ زيدٌ أم عمرٌو ؟ بذلكَ المعنى (١) والأولُ أحسنُ ، لأنكَ قصدتَ قصرَ الاسمِ ، فالأولى أن تقدمَه إلى حرفِ الاستفهامِ ، لأنهم يقدمُون في كلامِهِمْ ما هُمْ ببيانِهِ أعْنَى ، ليكونَ اللفظُ مطابقاً للمعنَى حتى تكونَ المعادلةُ بينَهُمَا بوقوعِ حرفِ الاستفهامِ على الاسمِ في أولٍ ، كما كانَ في آخِرٍ ، والعربُ تعتني بالألفاظِ كما تعتني بالمعاني .

والوجهُ الآخرُ حسنٌ ، لأنه يقعُ إلباسٌ ، وقد عُلِمَ أنَ السؤالَ عـن تعيينِ أحدِ الاسمين .

ويَجرى مَجرى هذا البابِ قولُهُمْ : ما أُبالِي أزَيْداً لقِيتَ أمْ عمراً ، وسواءٌ عليَّ أزيداً كَلَّمْتَ أمْ بِشْراً ، وجَرى مَجرَى الاستفهامِ لاشتراكِهِما في التسويةِ ، وهمْ مما يحملونَ الشيءَ على الشيءِ إذا كان بَيْنَهُما شَبَهٌ .

وتقولُ : أقامَ زيدٌ أم قعدَ ؟ إذا أردتَ أيَّهُما كان ، وتقولُ في المنقطعةِ : أعمرو عندَكَ أمْ عندك زيدٌ ؟ (٢) فهذهِ ليست بمنزلةِ أيِّهمـا ، ألاَ ترى أنك لو قلتَ : أيهُمَا عندك ؟ لم يستقمْ وكأنه تركَ السؤالَ الأولَ واعتمدَ

---

(١) انظر تحقيق هذا القول في الكتاب ٣/ ١٦٩-١٧٠ والمقتضب ٣/ ٢٩٣ ودلائلِ الإعجاز ١٤٠-١٤١ .

(٢) انظر تحقيق القول في هذا الكتاب ٣/ ١٧٢ فمابعدها والمقتضب ٣/ ٢٩٤ .

على الثاني : فصار بمنزلةِ أنْ لو قال : أعندكَ زيدٌ ؟ فالجوابُ : نعمْ أوْ لا.

ومن كلامِهِمْ : "إنها لإبلٌ أمْ شاءٌ" (١) ، كأنه ترك الإخبارَ وسأل مستأنِفًا هل هيَ شاءٌ ؟ والجوابُ : "نعمْ" أو "لا" .

والنحويون يقدرون ذلك بشيءٍ لا يصحُ عن العربِ، والتقديرُ عندهم : بَلْ أهِيَ شاءٌ .

وهمزةُ الاستفهامِ لا يتقدمُها حرفٌ من حروفِ العطفِ وقد قدموا في قولِهِم "بَلْ" عليها ، فإن قلتَ : فالتقديرُ: بَلْ هي شاءٌ، فيلزمُ أن يقالَ في قولِهِ تعالَى : ﴿ أَمِ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ ﴾ (٢) بَلِ اتخذَ مما يخلقُ بناتٍ وهذا فاسدٌ ، لأن النبيَّ - صلى اللهُ عليه وسلمَ - والمسلمينَ قد علموا أنَّ اللهَ سبحانهُ يستحيلُ في حقِّه أن يتخذَ ولدًا ، والجواب : أنَّ الآيةَ تقديرٌ، ولا يصحُّ أن يكونَ التقديرُ فيها "بَلْ" وإنما التقديرُ بالهمزةِ خاصةً، وأنابوا هُنا "أمْ" منابَها ، لأنَّ هذا ليسَ بأولِ الكلامِ ، ويجوزُ أن يكونَ التقديرُ : بلْ هل اتخذَ اللهُ على طريقِ الإنكارِ لا على طريقِ التقديرِ .

قلتُ : القائلُ : والنحويُّونَ يقدرونَ ذلك بشيءٍ لا يصحُّ عن العربِ والتقديرُ عندهم : بَلْ أهِيَ شاءٌ ، وهمزةُ الاستفهامِ لا يتقدمُها حرفٌ من حروفِ العطفِ هو الأستاذُ أبو بكر بنُ طلحة رحمهُ اللهُ، وأظنها منه نزعةٌ طراويةٌ ، وهي نسبةُ جميعِ النحويينَ / إلى تقديرٍ فاسدٍ وكثيرًا ما تجرأ ابنُ الطراوةِ ١٦٧
على جماعتِهِم، ونسبَهم إلى الخطإِ، والعكسُ ألزم .

وما قالهُ عن النحويينَ إنهم قدروا "أمْ" المنفصلة ببَلْ والهمزةِ حقٌ نقلَهُ عنهم، ولكن ادّعاءَهُ أنَّ ذلك فاسدٌ غيرُ صحيحٍ ، لأنّ "أمْ" المنفصلةَ المتكلمُ بها مُضربٌ عما قالَه أولًا ، والحرفُ المقتضِي للإضرابِ هو "بَلْ" ثم لما أضرب

---

(١) ينظر الكتاب ٣/١٧٢ والمقتضب ٣/ ٢٩٤ .

(٢) الآية ١٦ من سورة الزخرف .

المتكلمُ بها فلا بدّ أن يستجدّ سُؤَالاً آخر عن غيرِ من أ ضربَ عنه ، وأمُّ أدواتِ السؤالِ الهمزةُ، فمن ضرورةِ الجمعِ بين الغرضَيْن في قولِهِمْ : إنها لإ بلْ أم شاءٌ ، بَلْ أَهِيَ شَاءٌ توفيرًا لحقيقةِ القصدَيْن وإكمالِ الغرضَيْن من الإضرابِ وتجديدِ السؤالِ .

وقولُهُ : والنحويّون يُقدرونَ ذلك بشيءٍ لا يصحُّ عن العربِ .

قد يُقالُ في جوابِ هذا : إن هذا تمثيلٌ لم ينطقْ به ، كما قِيلَ في التعجبِ في قولِهِمْ : ما أحسنَ زيدًا، إنَّ الخليلَ - رحمهُ اللهُ - قالَ : إنَّ تمثيلَه شيءٌ حسَّن زيدًا ، وقال سيبويه [(١)] - رحمه اللهُ - وهذا تمثيلٌ لم ينطقْ به، ولكن قصدَ به الخليلُ - رحمه الله - أن يَرى عمومَ ما في التعجب وأن موضعَهَا رفعٌ ، لأنها مبهمةٌ مبنيةٌ، فلم يجدْ ما يطابقُهَا في عمومِهَا ورفعِهَا إلا شيءٍ وإنْ كانَتْ " ما " أبهمَ منه ، ولذلك قالَ : وهذا تمثيلٌ لم يُنطقْ بهِ ، وكذلك قولُهُمْ في النداءِ عند قصدِهِمْ إنابةَ أنّ موضعَه ، أي موضعَ المنادَى المفردِ - نصبٌ ، وأنّ تقديرَهُ : أدعو زيدًا، أو أنادِي زيدًا [(٢)] وهذا أيضًا تمثيلٌ لم يُنطقْ به، وقد تَقدمَ ما فيهِ من الخلافِ ، فانظر هذَيْن أولَ بابِ التعجبِ وأوّلَ بابِ النداءِ .

ومن التقديرِ المستفيضِ الذي لم يُنطَقْ به قولُهم : إن الظرفَ والمجرورَ إذا وقعَا خبريْن أو صفتَيْن أو حاليْن فإنهُما يَتقدرَان بمستقرٍ وثابتٍ ، والحقُّ أن تقديرَهُما بذلك صحيحٌ توفيرًا لحقيقةِ العاملِ في الظرفِ والمجرورِ، ولكن هذا تقديرٌ لم ينطقْ به .

فإن قيلَ : كيف تَدعي أن مستقرًّا وثابتًا لم يُنطَقْ بهما ؟ وقد قالَ تعالى في قصةِ سليمانَ - صلى اللهُ عليه وسلم - عند ذكرِ عرشِ بلقيس

---

(١) الكتاب ١/ ٧٢ قال سيبويه : وذلك قولك : ما أحسن عبد الله زعم الخليل أنه بمنزلة قولك : شيى أحسن عبد الله ودخله معنى التعجب وهذا تمثيل لم يتكلم به .

(٢) ينظر المقتضب ٤/ ٢٠٢ .

﴿ فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ ﴾(١) ألا ترى أنَّ مستقرًّا هنا هو العاملُ في عندَ وهو حالٌ، وقد ظهرَ وأنتَ قلتَ: إنه تقديرٌ صناعيٌ لا يكثرُ.

فالجوابُ: أنَّ الذي قلتُه: من أنَّ مستقرًّا وثابتًا لا يظهرُ استغناءً عنهُ بمعمولِه المتعلقِ به، وأن مستقرًّا الظاهرَ في الآيةِ غيرُ المقدرِ عندَ عدمِ ظهورِه، بدليلِ أنَّ القائلَ إذا قالَ: زيدٌ عندِي، المرادُ بِه قيدٌ عامةٍ مُطلقةٍ مُنطلقةٍ على الحاضرِ والغائبِ، إذا كانَ تحتَ ملكِه بالحضرةِ والمشاهدةِ، وما تحتَ ملكِه وإن لم يكن حاضرًا عندَه كما يقولُ القائلُ: الكتابةُ عندِي أو العبدُ، وإن كان في بلدٍ آخرَ غيرِ البلدِ الذي المالكُ للكتابِ والعبدِ فيه، فإذا فهمتَ هذا فقولُه تعالَى ﴿ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ ﴾ عن عرشِ بلقيسَ أنَّ سُليمانَ - عليه السلامُ - رآه مستقرًّا عندَه أي: مستقرًّا بينَ يديْه، فالظاهرُ المنطوقُ به في الآيةِ غيرُ المقدرِ من قولِهم: زيدٌ عندِي، ورأيت زيدًا عندِي / ١٦٧
فمقايسةُ هذا المنطوقِ به الذي هو عندَهُ في الآيةِ المحذوفُ الذي اقتضاهُ التقديرُ الصناعيُّ كمقايسةِ هذا النوعِ إلى الجنسِ، فالمقدرُ هو جنسُ العنديَّةِ والكونيَّةِ، لا العنديةُ والكائنةُ المشارُ إليهما.

ثم ردَّ الاستاذ أبوبكر بن طلحة - رحمه اللهُ - قولَ النحويينَ في إبطالِ تقديرِهم بقولِه: وهمزةُ الاستفهامِ لا يتقدمُها حرفٌ من حروفِ العطفِ، لا يلزمُ، لأنَّ "أمْ" إذا كانَ فيها معنَى "بَلْ" فهيَ ردٌّ للكلامِ المتقدمِ وكأنَّ القائلَ إذا قال: إنها لإبلٌ أم شاءٌ، لمَا تضمنت "أمْ" من الإضرابِ، فكأنَّ القائلَ قالَ عندَ قوله: إنها لإبلٌ ليسَ الأمرُ كما قلتُه.

ثم قوله: أهي سؤالٌ مستجدٌ معه أداةٌ؟ فغايةُ ما بقيَ فيه من حكمِ العطفِ كونُه سؤالًا مستأنفًا مرتبًا على ما كانَ سبقَ ليسَ مبدوءًا به مُقتطعًا مما قبلَهُ، فحصلَ في العطفِ بأمْ المنقطعةِ شائبتانِ.

---

(١) الآية ٤٠ من سورة النمل.

إحداهما : الإضرابُ عن الكلامِ الأولِ، والإعلامُ بكونه غلطًا .

والأخرى : تجددُ سؤالٍ لولا جريانُ الغلطِ في ذكرِ الأولِ لمَا احتيجَ ، أيْ تجددُ السؤالِ بالهمزةِ عن الثاني ، كما كانَ عن الأولِ ، والهمزةُ في التقديرِ وقعتْ صدرًا مع الثاني غيرَ معمولةٍ لحرفِ العطفِ فافهمْ.

هذا يُبينُ لكَ صحةَ ما ذهَبَ إليهِ النحويونَ ، وأنَّ ادّعاءَ فسادِهِ لا يصحُّ .

وأما " أو " فقالَ سيبويه : وأما " أَوْ " فإنك تُثبتُ بها بعضَ الأشياءِ ، وتكونُ في الخبرِ والاستفهامِ وتدخلُ في الاستفهامِ على ذلك الحدِّ (١) ، فاعلمْ أنها لم تُوضعْ للاستفهامِ كـ " أمْ " ، وإنما هي حرفُ عطفٍ لأحدِ الشيئَيْنِ ، فتكونُ في الخبرِ ويدخلُ الاستفهامُ على ذلكَ الخبرِ ، تقولُ : أقامَ زيدٌ أو عمرٌو ؟ وإذا شككْتَ في أحدِهما ، ثم سألْتَ عن ثباتِ القيامِ لأحدِهما .

والجوابُ : " نَعَمْ " أو " لا " ، وقد ألزمَ ابنُ الطراوةِ أبا القاسمِ الغلطَ في تمثيلِه . قال ابنُ الطراوَةِ : وصوابُ المثالِ : أعندَكَ زيْدٌ أو عَمْرٌو؟ لأنَّ السؤالَ عن استقرارِ أحدِهما ، ولمَّا قدمتَ آخرَ الاسمَيْنِ إلى حيثُ الهمزةُ أمكنَ أن يتوجهَ السؤالُ عليه ، ثمَّ يعطفُ عليه بـ " أَوْ " اسمًا آخرَ فيجيءُ الكلامُ على تعيينِ أحدِ الاسمينِ ، و " أَوْ " لم تُوضعْ كذلكَ .

والذي قالهُ أبو القاسمِ قد قالَهُ سيبويهِ قالَ : " واعلمْ أنكَ إذا أردتَ هذا المعنَى فتأخيرُ الاسمِ أحسنُ ، لأنك إنما تسألُ عن الفعلِ بمن وقعَ ، ولو قلت : أزيدًا لقيتَ أو عمرًا ، وأزيدٌ عندك أو عمرٌو ، كانَ هذا في الجوازِ والحسنِ بمنزلةِ تأخيرِ الاسمِ إذا أردتَ أيَّهما " (٢)

قلتُ : أما مثالُ سيبويهِ - رحمهُ اللهُ - : أزيدًا لقيت أو عمرًا ؟ فغيرُ منازعٍ فيه ، لأنه مقدمٌ في تقديرِ التأخيرِ ، لأنه منصوبٌ بِمَا بعدَهُ ، وإنما النزاعُ في قولِهِ : أزيدٌ عندك أو عمرٌو ؟ ، لأنَ هذا لا يصحُّ عندَ ابنِ الطراوةِ أن يكونَ

---

(١) الكتاب ٣/١٦٩.

(٢) الكتاب ٣/١٧٩.
مع زيادة " خالدا " في مثال الخفاف.

مقدمًا يرى به التأخيرَ، ويجوز أن عند سيبويه، فلذلك ساواهُ بالمثالِ الآخر .

فقد تحصَّلَ من هذا كلّـــه أن "أم" و"أوْ" من حروفِ المعَاني .

فـ "أمْ" لا تزولُ عن الاستفهامِ، و "أوْ" تزولُ عنهُ.

والسؤال بـ "أوْ" عن أحدِ شيئينِ أو أشياءَ من غيرِ تعْيينٍ تقول :

أقامَ زيدٌ أو عمرو ؟ ومعنَاهُ : هل كَان فِعْلٌ ؟ فالجوابُ : نعَمْ أو لا ،

والسؤالُ / بـ"أمْ" لِتعيينِ من يُسألُ عَنه قبلُ بِأوْ ، لأنّهُ قد ثبتَ عنـــد ١٦٨/أ

السّـــــــائِلِ فِعْـــــلٌ غَيــــرُ مُعَيّـــنِ الفَاعِـــــلِ .

فالجَــــــــوابُ بِتعيينِ أحدِ المَسئُولُ (*) عَنْهُما، ولا يجوزُ في جَوابِ التعيين

نعَمْ وَلا "لا" ، لأنكَ لا تزيدُهُ على ما ثبتَ عندَهُ .

ويجـــــــوزُ فـــــي جــــوابِ "أوْ" التّعـيــيـــنُ

لأنك تتوقّى أن تجيبَ بِنَعَمْ فيلزمُك التبيينُ إن سُئلتَ عنه، فجئتَ بفائدتيْـن ،

كقولِه -عليه السلامُ- حِينَ سُئِلَ عن ماءِ البحرِ "هُوَ الطهُورُ ماؤُهُ، الحلُّ مَيْتَتُهُ" (١)

فإنْ سألَ بـ "أمْ" ولم يثبتْ عِندَ المسئولِ شيءٌ كانَ جوابهُ : "لا".

وَ"إِي" ، وهُوحرفُ تأكيدٍ يستعملُ في القسمِ أبدًا ، كقوله تعالى : ﴿ قُلْ إِي وَرَبِّي ﴾ (٢)

وَجَيرِ حرفُ تأكيدٍ ومعناهَا حقًّا ، والحرفيةُ عليهَا أظهرُ لخلوّها عن الإعرابِ

لفظًا وموضعًا وقد تقدمتْ أحكامُ "أمْ" في بابِ العطفِ .

---

(١) الحديث أخرجه مالك في الموطأ في كتاب الصلاة ، العمل في الوضوء من طريق أبي هريرة رضي الله عنه .
الموطأ ١/ ٣٧ .

(٢) الآية ٥٣ من سورة يونس .

(*) في الأصل : المسئولين . خطأ من الناسخ صوابه ماأثبتناه .

بابُ النونِ الثقيلةِ والخفيفـــــةِ

ويقالُ في هذا البابِ : النونُ الثقيلةُ والخفيفةُ في عدادِ حروفِ التأكيدِ الأعجازِ ،والأواخرِ ، لأنّهمَا يَلحقانِ آخرًا ولاَ يلحقانِ أولاً ، ولا وَسطًا، وهمَا في الأعجازِ كاللامِ ، وإنَّ ، وأنَّ في الصدورِ ،إلاّ أنهما يُؤكدُ بِهما الجملُ الفعليةُ ، كما تؤكدُ بـ"إنّ " وأنّ" الجملُ الاسميةُ ، ولها أبوابٌ من الكلامِ مُختصةٌ بِها بعضُها ألزمُ من بعضٍ .

وَلِلْخفيفةِ منهما قصورٌ عن الثقيلةِ وخلافُ حكمٍ في الخطِّ والوقفِ ، وتُوجبانِ لما تَدخُلا فيه مُختلفَ أحكامٍ .

فموضوعُ البابِ لِلإعلامِ بِمقيسِهمَا ،وبِمَا يلحقانه ، وأبوابِ لحاقِهمـــا ، وما يلزمانه منهما [لا] (١) يلزمانِهِ وقصورِ الخفيفةِ عن الثقيلـةِ، وخلافِ حكميهمَـــا في الخطِّ والوقفِ ، ومَا في خطِّ الخفيفةِ من اختلافِ النحويينَ ، فهذا الذى وُضعَ له البابُ . انتهت الطريقةُ الكليةُ.

ثم اعلمْ أنَّ هاتيْن النونيْن لاَ تدخلاَنِ إلاَّ على المستقبلِ،وهُمَا فيهِ للتوكيدِ ، والشديدةُ أبلغُ في التوكيدِ ، وتدخلاَنِ في ثلاثةِ مواضعَ :

الموضعُ الأولُ : الأمـــرُ والنهــــي والاستفهامُ والتحضيضُ والقسمُ .

والموضعُ الثاني : في الشرطِ إذا دَخلت معَ حروفِ الشرطِ "ما"

كأنهم شبهوا دخولَها معَ حروفِ الشرطِ بدخولِهَا في القسمِ حيثُ كانـــت النونُ في آخرِ الفعلِ ، واللامُ في أولِيـه ، وأنتَ مخيّرٌ في الإتيانِ بالـــلامِ وتركِهَا ، كذلكَ دَخلت من جملتَيْن مرتبطَتَيْن كالقَسمِ .

والموضعُ الثالثُ : فِي أفعالٍ مُستقبلَـةٍ في الخبرِ، وقبلَها " مـا " زائدةٌ تشبيهًا بالـــشرطِ .

من ذلك قولِهـم : بِجهدٍ ما تبلغَــنَّ (٢) وبجهدٍ ما تنقلَنَّ ،

---

(١) مابين المعقوفتين زيادة يقتضيها السياق .
(٢) الكتاب ٣/٥١٦ .

وفى عِضَةٍ مَّا يَنْبُتَنَّ شَكِيرُها (١) ، وبِعَيْنٍ مّا أَرَيَنَّكَ (٢) هَا هُنَا ، فهــذه مواضعُها فى حالِ السَّعَةِ وقد تَدخُلُ فى الشعرِ فى غيرِ هذه المواضعِ .

قــال: (٣)

* يَحْسَبُهُ الجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا *

وقال : (٤)

نَبتُّم نَباتَ الْخَيْزُرانِيِّ فِي الثَّرَى حَدِيثًا (مَتَى مَا يأتِكَ الْخَيْرُ يَنْفَعَا)

وقال : (٥)

* ومَهْمَا تَشَأْ مِنْهُ فَزَارَةُ تَمنعَا *

---

(١) قال سيبويه : "وتَصدِيقُ ذَلك قولُهُم فِي مَثَلٍ : في عِضَةٍ مَا يَنْبُتَــنَّ شَكِيرُهَا . الكتاب ٣ / ٥١٧ ويُروى هذا المثل صَدرَ بيتٍ وهُو بتمامه :

ومِن عِضَةٍ مَا يَنْبُتَنَّ شَكِيرُهَا قَدِيماً ويُقْتَطُّ الزِّنَادُ مِنَ الزَّنْــدِ

والمثل فى مجمع الامثال للميداني ٢ / ٧٤ وفى الأصل ما يستبيــن والسياق يعطي ما أثبتناه .

(٢) ينظر الكتاب ٢ / ٥١٧ والمقتضب ٣ / ١٥ وانظر مجمع الأمثال للميداني ١ / ١٠٠ .

(٣) الشاهد اختُلِفَ في نسبته ، وفي الكتاب ٣ / ٥١٦ غير منسوب ونوادر أبي زيد ١٦٤ وشرح القصائد السبع الطوال ١٧ والإنصاف ٣٨٥ والأمالي الشجرية و شرح المفصــل لابن يعيش ٧ / ١٠٣ و ٩ / ٤٢ ونسبه ابن عصفور في الضرائر ٢٩ لأبي حَيَّانَ الفَقعسيّ وفي الخزانة ١١ / ٤٠٩ قال البغدادي البيت من قصيدة من الرجز أوردهــا ابن الاعرابي فى ضَالَّةِ الأديب ، وعجزه :

* شَيْخاً علَى كُرسِيِّهِ مُعَمَّمَا *

(٤) الشاهد فى الكتاب ٣ / ٥١٥ للنجاشــى وشرح السيرافي لأبيات الكتاب ٢ / ٣٠٨ والضرائر لابن عصفور ٣٠ والاشموني ٣ / ٢٢٠ والهمع ٢ / ٧٨ والخزانة ١١ / ٣٩٥ والشاهد فيه : جواز دخول نون التوكيد اختياراً فى جَوابِ الشرطِ .

(٥) الشاهد لابن الخرع وهو من شواهد الكتاب ٣ / ٥١٥ و معاني القرآن

===

وقال :(١)

* من يَشْعَفَنْ مِنهم فليس بآيب *

وقال :(٢)

رُبَّمَا أوفيتُ في عَلَمٍ   ترفَعَنْ ثوبي شمالاتُ

وهذان الشاهدان أقوى مما قبلهما لاحتمال أن تكونَ الألف فيما تقدّم للإطلاق ، وحرّك ما قبلهما لالتقاء الساكنين و خُصّ بالفتح ، لأنّ الموضعَ يقتضيه .

ثم نقولُ في باب النونِ / الثقيلةِ والخفيفةِ : الكلامُ في هذا الباب ١٦٨/أ ضبطًا وتفصيلًا في ستةِ فصولٍ :

أحدُها : ما يلحقانِه وإن كانَ قد ذكرتُه ولكنّي أكرّره لانطوائه مَعَ الفُصولِ السّتّةِ ،أحدُهما مايلحقانِه .

وهما يُلحقانِ صيغةَ الأمرِ نحو : اضربَنّ واضربًا ، وأنتَ في ذلكَ بالخيارِ ، فتقولُ : اضربْ ،واضربًا ،واضربنَّ .

وتلحقُ الفعلَ المضارعَ الذي يرادُ بهِ الاستقبالُ في ستّةِ مَواضِعَ : الأمرُ، والنهيُ، والعَرْضُ،والتحضيضُ ، و حكمُهُما - أعني : العرضَ والتحضيضَ - واحدٌ ، فتقولُ : هلّا تَضْرِبَنّ وألاَ(٣) تَضْرِبًا .

والاستفهام نحو : هل تضربن ؟ .

=== للفراء ١/١٦٢ ، والاشموني ٣/٢٢٠ والهمع ٢/٧٨ والخزانة ١١/٣٨٧ والشاهد فيه أنه يجوز أن تدخل نون التوكيد اختيارا في جواب الشرط إذا كان الشرط مما يجوز دخولها فيه وصدره :

* فَمَهْمَا تَشَأْ مِنْهُ فَزَارَةُ تُعْطِكُمْ *

(١) الشاهد : في الكتاب ٣/٥١٦ غير منسوب والمقتضب ٣/١٤ والمقرب ١/٨٦ والاشموني ٢/٣١٠ والتصريح ٢/٢٠٥ والخزانة ١١/٣٨٧-٣٩٩ وعجزه :

* أَبَدًا وقَتْلُ بني قُتَيْبَةَ شَافِي *

والشاهد فيه : أنه رُبَما دخلت النُونُ في الشرط بلا تقدّمِ ما الزّائدة وفي الأصل ما يشفعن والرواية في هذه المصادر : " من يثقفن " .

(٢) سبق تخريجه في ص٦٦٦ .

(٣) في الأصل : وهلا تضربًا ، والسياق يعطي ما أثبتناه .

الرابعُ: الشرطُ المقترنُ بِـهَا، وأكثرُ ما توجدُ في "إِنْ" من حروفِ الشرطِ والجزاءِ خاصةً، قال اللهُ تعالى ﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا ﴾ [(١)]، وقد ذكر سيبويه [(٢)] أنه يلحقُ الشرطَ كلَّه إذا قُرِنَ بِمَا، إلَّا أنهُ قليلٌ إلا في "إِنْ" فإن لحاقَهُما معَهَا كثيرٌ، وهو المشهورُ، ونصَّ على هذا أبو علي [(٣)]، وأبوالقاسمِ لم يَذْكُرِ الآنَ الأشياءَ التي كَثُرَ فيهَا اللحاقُ.

الخامسُ: أفعالٌ غيرُ واجبةٍ في الخَبَرِ، وقد ذكرتُها وسطَ الصَّفْحِ نظماً ونَثْراً بَعدَ قولي : ثُمَّ نقولُ اعْلَمْ أنَّ هَاتَيْنِ النونَيْنِ .

وهذه المواضعُ الخمسةُ إلحاقُ النُّونِ الخَفيفَةِ أو الشَّدِيدَةِ ليسَ على اللزومِ ، أنتَ في ذلكَ بالخيارِ إنْ شئْتَ ألحقْتَ، وإنْ شئْتَ لمْ تلحقْ.

السادسُ : من مواضِعِ لِحَاقِهَا : القَسَمُ ، قال أبُو القاسمِ - رحمهُ اللهُ -: (وهِيَ مَعَ لَامِ اليَمِينِ لَازِمَةٌ) [(٤)]، وهذا الذى ذهبَ إليه هو مذهبُ سيبويهِ [(٥)]، وأكثرُ البصريينَ أنَّها في القَسَمِ، ولا تَسقُطُ في القَسَمِ إلَّا فى الشِّعرِ ، وهَذَا كُلُّهُ ما لم يفصلْ بَينَ لامِ القَسَمِ والفِعلِ ، فإن فصلت لمْ تلحق ، قال اللهُ تَعَالَى : ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى ﴾ [(٦)]، وذهبَ الكوفيُّونَ وبعضُ البصريِّينَ إلى أنهُ يجوزُ أن تَسقُطَ، لكنَّ الأكثرَ إثباتُهَا، ومَتَى جاءتْ في غيرِ هذهِ المواضعِ فهِيَ على غيرِ قياسٍ، وأكثرُ ما يكونُ ذلك للضَّرُورَةِ . قالَ :

رُبَّمَا أوفَيْتُ فى عَلَـمٍ　　　تَرْفَعَنْ ثَوبِي شِمَالَاتُ

فقال : تَرْفَعَن ولَيسَ من المواضعِ الستَّةِ.

---

(١) الآية ٢٦ من سورة مريم .

(٢) الكتاب ٣/٥١٥ .

(٣) في شرح المفصل لابن يعيش ٩/٣٩-٤٣ وذهب أبوعلي الى أنَّ النون هُنا غيرُ لازمةٍ وحَكَاه عن سيبويه قالَ ولحاقُهَا أكثر ، وجَماعةٌ من النَّحويِّين يرَوْنَ أنَّ لَحاقَ النُّونِ يَقعُ لازماً .

(٤) الجمل ٣٥٦ .

(٥) ينظر الكتاب ٣/١٠٩ .

(٦) الآية ٤ من سورة الضحى .

الفصلُ الثاني من الفُصولِ التي انقَسَمَ البابُ إليها :

فيما تحذفُ النونانِ الشديدةُ والخفيفةُ بدخولِهما ، وهما يُحدِثانِ معنَى التوكيدِ ، والشديدةُ أبلغُ في التوكيدِ مِنَ الخفيفةِ، وتُحدِثُ في اللفظِ البناءَ ، وإذا لحقتِ الفعلَ المعربَ صارَ مبنيًّا ، وسواءٌ كانَ الفعلُ معربًا بالحركاتِ أو بالحروفِ فإنه يُبنَى للحاقِهما ، هذا مذهبُ أبي عليٍّ (١) وأكثرِ النحويّينَ .

الفصلُ الثالثُ : فيما يكونُ قبلَ النونِ الشديدةِ وقبلَ النونِ الخفيفةِ :

فاعلمْ أنّ النونَ الشديدةَ والخفيفةَ تلحَقانِ الفعلَ الذى يتصلُ به ضميرٌ مرفوعٌ ، ويلحقانِ الفعلَ الذى اتصلَ به ضميرُ الجمعِ المذكرِ وهوَ الواوُ ، والذى اتصلَ به ضميرُ الواحدةِ المؤنّثةِ وهوَ الياءُ ، فهذه ثلاثةُ مواضعَ تلحقانِ فيه .

أما الموضعُ الأولُ : فيكونُ ما قبلَها فيه مفتوحًا ، فتقول : اضربَنّ زيدًا ، واضربَنْ زيدًا .

وأما الموضعُ الثاني : فيكونُ ما قبلَها فيه مضمومًا ، فتقولُ : اضربُنّ واضربُنْ زيدًا ، حُذِفَتِ الواوُ وهو ضميرُ الجمعِ المذكرِ لسكونِ النونِ الخفيفةِ وسكونِها ، / ولما حُذِفَتِ الواوُ مع النونِ الخفيفةِ حُذِفَتِ النونُ الشديدةُ لتجريا مجرًى واحدًا . ١٦٩/

وأما الموضعُ الثالثُ : فيكونُ ما قبلَها فيه مكسورًا ، نحو : اضرِبِنّ زيدًا ، واضرِبِنْ زيدًا ، حُذفَتِ الياءُ وهي ضميرُ المؤنثةِ المخاطبةِ لالتقاءِ الساكنَيْنِ عند لحاقِ الخفيفةِ ، ولما حذفتَها عند لحاقِ الخفيفةِ حذفتَها عندَ لحاقِ الشديدةِ ليجريا مجرًى واحدًا .

---

(١) ينظر كتاب المقتصد في شرح الايضاح ٢ / ١١٣١ .

وتلحقُ الشديدةُ في موضعَيْن زائدَيْن على الثلاثةِ المذكورةِ،فيكونُ ما قبلَها فيهما ألفًا، ذلك قولُه : اضربانِّ زيدًا، واضرِبْنانِّ ياهنداتُ عمْرًا، ولا تلحقُ الخفيفةُ هُنا ؛ لأنَّه لا يُجْمَعُ بينَ ساكنَيْن حتى يكونَ الثاني مُشَدَّدًا والأولُ حرفَ مدٍّ ولينٍ، ولا يجوزُ حذفُ الألِف ، لأنك إنْ حذفتَها وهي ضميرُ التثنيةِ التبسَ بالمفردِ ، وإن حذفتَها وهي فاصلةٌ بين نونِ جماعةِ النسوةِ ، والنونِ اللاحقةِ للتوكيدِ كانَ ذلكَ نقضًا للغرضِ .

فقد تحصلَ من هذا أنَّ كلَّ موضعٍ تلحقهُ الشديدةُ تلحقهُ الخفيفةُ إلاَّ الفعلَ الذى اتصل به [ألفُ الاثنين أو] (*) نونُ جماعةِ النسوةِ، فإن الخفيفةَ لا تدخلُهما ولا تلحقَ فيهما، وتختصُّ بهما الشديدةُ،على هذا جمهورُ النحويينَ البصريينَ إلاَّ يونسَ (١) فإنَّه وافقَ الكوفيِّينَ وقالَ : إنَّ الخفيفةَ تلحقُ حيثُ تلحقُ الشديدةُ، والقياسُ يقتضي خلافَ ذلكَ.

الفصلُ الرابعُ : في الوقْفِ على النونِ الخفيفةِ :

اعلمْ أنه إنْ كانَ قبلَها فتحةٌ فإنَّك تبدلُها في الوقْفِ ألفًا، فتقولُ : في اضربَنْ : اضْرِبا (٢)، قال الله تعالى ﴿ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ﴾ (٣)، الوقفُ عليها بالألِف، فيجبُ أن تُكْتَبَ بالألِفِ ؛ لأنَّ كتبَ الأواخرِ على حدِّ الوقف ، كما أنَّ كتْبَ الأوائلِ على حدِّ الابتداءِ ، وكذلك كُتِبَتْ في المصحف .

والكوفيُّونَ يختارونَ كَتْبَها بالنُّونِ (٤)، وما ذكرتُه قبلُ حُجَّةٌ عليهم ، فإن كانَ قبلَها ضمةٌ أو كسرةٌ فإذا وقفتَ عليها تحذِفُها ، وتردُّ ما كانَ قدْ حُذِفَ من أجلِها ، فإن كانَ الفعلُ الذى لحقتْهُ مَبنيًّا ، نحو : اضربُنْ يا زيدُونَ واضرِبِنْ يا هندُ فالمحذوفُ الواوُ والياءُ ؛ لأنَّ الأصلَ : اضرِبُوا يا زيدُونَ ، واضرِبي ياهندُ ،

(*) مابين المعقوفتين زيادة يقتضيها السياق .

(١) ينظر الكتاب ٥٢٧/٣ وانظر الانصاف ٦٥٠ فمابعدها .

(٢) ينظر الكتاب ٥٢١/٣ والمقتضب ١٧/٣ .

(٣) الآية ١٥ من سورة العلق .

(٤) ينظر شرح المفصل ٣٨/٩ .

ولا تَضرِبُوا، ولا تَضرِبِي، فالمحذوفُ من أجلِهَا الواوُ ،والياءُ، فتردُّهما في الوقْفِ ، فتقولُ : اضرِبُوا ، واضرِبِي ولا تضرِبُوا ولا تضرِبِي .

فإن كانَ الفعلُ مَرفوعاً قبلَ لِحَاقِهما فالمحذوفُ من أجْلِهَا الـواوُ والنونُ في مثلِ قولِكَ : يا هندُ هل تضْرِبِنْ، فإذا وقفتَ عليهَا حَذفْـتَ النُّونَ الخفيفةَ وتردُّ ما كانَ قد ذَهَبَ من أجلِهَا، فتقولُ يا زَيْدُون هل تَضْرِبُونْ . ويا هندُ هل تَضْرِبِينْ ؛ لأنَّ النُّونَ علامةُ الرفعِ، وسَقطتْ للبِنَاءِ للحاقِ النـونِ الخفيفةِ ، ثم حُذِفَت الواوُ والياءُ لالتقاءِ الساكنَيْنِ .

وأما النونُ الشَّدِيدَةُ فالوقفُ عليهَا على حالِهَا لا تزيدُ على أكثـرَ من تسكِينِهَا،وكذلك وَقفُوا على قَوْلِهِ تَعَالَى * لَيُسْجَنَنَّ *.(١)

الفصلُ الخامسُ : في لِحَـاقِهَا الفعلَ المعْتَلَّ :

اعلمْ أنَّ الشديدةَ إذا لحقتِ الفعلَ المعتَلَّ ، وهو ما آخرُه ياءٌ أو واوٌ أو ألفٌ ، وسواءٌ كُنَّ ظاهراتٍ أو محذوفاتٍ للجزْمِ أو للوقْفِ ؛ فإنها تحرِّكُ الياءَ والواوَ بالفتحِ ، وترد الألفَ ياءً وتحرِّكها أيضًا بالفتحِ ،فتقولُ : يا / زيدُ ١٦٩
ارْمِيَنَّ ، واغْزُوَنَّ ، واخْشَيَنَّ ، وهلْ ترمِيَنَّ ، و تغزُوَنَّ ، وتخشَيَنَّ .

وتقولُ في التثنيةِ : يا زيدان ارميَانِّ ، واغزُوَانِّ ، واخشَيَانِّ ، وهلْ ترميَانِّ وتغزُوَانِّ وتخشَيَانِّ .

وتقُولُ في الجمعِ المُذَكَّرِ : ارمُنَّ ، واغزُنَّ ، واخشَوُنَّ ؛ لأن الأصلَ قبلَ لحاقِ النونِ: اخْشَوْا، فلما لَحِقَت النونُ الشديدةُ تحركَتِ الواوُ بالضمِّ ليفرقَ بينَهما وبينَ الواوِ أوْ كمَا قالَ سبحانَهُ * وَلَا تَنْسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ *.(٢)

وتقول في الواحدةِ المؤنـثـةِ : ارْمِنَّ ، واغْـزِنَّ وتُشِمُّ الزاىَ الضمَّ واخْشَيِنَّ ،لأن الأصلَ قبلَ لحاقِ النونِ : اخْشَيْ، فلما لحقَتِ النونُ الشديـدةُ

---

(١) الآية ٣٢ من سورة يوسف.

(٢) الآيـة ٢٣٧ من سورة البقرة.

تحركتِ الياءُ بالكسرِ ؛ لأنه الأصلُ في التحريكِ لالتقاءِ الساكنَيْن .

وتقولُ في الجمعِ المؤنّثِ : ارمِينَانِّ ، واغزُونانِّ ، واخشَيْنَانِّ (١) ،

وعلى هذهِ تقيسُ جميعَ المسائِلِ التي آخرَ الفعلِ ياءٌ أو ألفٌ أو واوٌ فيهَا .

تقيسُ كلَّ شيءٍ على نظيرهِ ، فتقيسُ ما آخرُه ياءٌ على ارمِ ، وما آخرُهُ واوٌ على اغزُ ، وما آخرُهُ ألفٌ على اخشَ .

فتقولُ على هذا القياسِ : إذا لحقتِ النونُ الشديدةُ الأمرَ من وَقَى يَقِي : "قِيَنَّ" للواحدِ المذكرِ ، و"قِيَانِّ" للإثنَين مذكّرين كانا أو مؤنثين ـ وتقولُ : "قُنَّ" لجماعةِ الرجالِ ؛ لأنّ الأصلَ قبلَ لحاقِ النونِ، قُوا ، قال اللهُ تعالى : ﴿ قُوا أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا ﴾ (٢) ، فلمّا لحقَتِ النونَ حُذفتِ الواوُ لالتِقَاءِ الساكِنَيْن ، ولأن الضمّةَ تدلُّ عليها ،

وفي الواحدةِ المؤنثةِ : قِنَّ ؛ لأنّ الاصلَ " قِي" فلمّا لحقتِ النونُ الشديدةُ حذفتِ الياءُ ،

وفي جماعةِ المُؤنّثِ : قِينَانِّ ، وكانَ قبلَ لحاقِ النونِ قِينَ ، فلمّا لحقَتِ النونُ الشديدةُ أُلحِقَتِ الألفُ لتفصلَ بَيْنَ النوناتِ، وكذلك تقولُ فيما كانَ على هذا النحوِ ، نحو : " عِ كَلَامِي ، وشِ ثَوْبَكَ ، وما أشبهَ ذلك .

وتقول : رَيَنَّ زيداً وَرَيَانِّ زيداً ، وَرَنَّ زيدًا ، وَرِنَّ زيدًا ، ورينانِّ زيدًا ، وَتقولُ في النُّونِ الخَفِيفَةِ : إن الفعلَ معَهَا على حسبِ ما تقدمَ مع النونِ الشديدةِ، وفي المواضعِ التي تلحقُ فيهَا النونُ الشديدةُ والنونُ الخفيفةُ .

الفصلُ السادسُ : النونُ الخفيفةُ :

إذا لقِيهَا ساكنٌ من كلمةٍ أخرى حُذِفتْ،كانَ قبلَهَا ضمةٌ أو كسرةٌ أو فتحةٌ، فتقولُ : اضرِبَ ابْنَكَ والأصلُ : اضرِبَنْ ، فلمّا اتصلتْ بابنِكَ حذفَتِ النونُ لالتقاءِ الساكنَيْنِ، ولا تحركُ بالكسرِ، فَرّقَتِ العربُ بينَهَا وبَينَ التنوين وجعلت لما يلحقُ الاسمَ مزيةً على ما يلحقُ الفعلَ .

---

(١) ينظر الكتاب ٣/٥٢٦ والمقتضب ٣/٢٣ .

(٢) الآية ٦ من سورة التحريم .

وكذلك تقول : اضرِبَ الغُلامَ بفتح الباءِ ؛لأنّ الاصل : اضرِبًا وعلى هذا يجيءُ كُلُّ ما كانَ على هذا النوع .

بــاب :

الكلامَ على بابِ "أوْ و أمْ" من كلامِ الأستاذ المرحوم أبي الحسين بنِ أبي الربيع (١) ، وموضعُه قبلَ الكلامِ على النونِ الثقيلةِ والخفيفةِ ، قالَ : وقد تقدّم في بابِ العطفِ أنّ "أوْ" و "أمْ" (٢) لأحد الشيئَيْن، فإذا قُلْت : أجاءك (*) زيدٌ أوعمرٌو، فالمعنى : أجاءكَ أحدُ هذَيْن ؟ ولو قُلْتَ هذا لكانَ الجوابُ : نَعَمْ أوْ لَا ، فيكونُ الجوابُ عندَ السؤالِ بِـ"أوْ" : نَعَمْ أوْ لا ، فإنْ قيلَ : "لا" عَلِمتَ أنّهما لم يَجيئَا، وإن قيلَ لَكَ : نَعَمْ ، عَلِمتَ أنّ أحدَهُما جاءَ ولم تعينه، فتسألُ عن تعيينه بأمْ ؛لأنّ أمْ إنّما تَقعُ بعدَ همْزةِ الاستفهامِ ، ثمّ يصيرُ الاستفهامُ بها سُؤَالًا / عن التّعيينِ فتقولُ : أزيدٌ جاءكَ أمْ عمرٌو ؟ ١٧٠

المعنى : أيُّهمَا جاءَك ؟ فسَبيلُ الجوابِ أن يَكونَ زَيْدٌ أو عَمْرٌو ، وعَلَى حَسَبِ ما يكونُ عندَك ، ولا يصحّ أن تقولَ : نعَمْ ؛لأنك لا تفيدُه شيئًا،ولا يصحّ أن تقولَ : "لَا" إلا أن تريدَ مناقضةَ كلامِه الذى بَنَى عليه السُّؤالَ به ؛لأنّ السُّؤالَ بِأمْ يتضمّنُ الإخبارَ لوقوعِ المجيءِ منْ أحدِهمَا ، فكأنه قال : جاءَنى زيدٌ أو عمرٌو،فيقول له : "لا" على معنى لم يجئْ زيدٌ ولا عمرٌو، قال ذُو الرمّةِ (٣) :

تقولُ عَجوزٌ مَدْرَجي مُتروّحًا عَلَى بابِهَا عندَ المسَاءِ وغَادِيَا
أذُو زَوْجةٍ في الحيّ أمْ ذُو خُصُومةٍ أرَاكَ بِهَا بِالبصْرةِ العَامَ ثَاوِيَا
فَقلْتُ لَهَا لَا إنّ أهْلِيَ جِيرَةٌ بِأكْثِبَةِ الدّهْنَا جَميعًا وَمالِيَا

(*) في الاصل : جاءك والسياق يعطي ما أثبتناه.

(١) هذا الكلامُ لابن أبي الربيع لم يرد في الجزءِ المحقق من البسيط فى شرح الجمل . والباقي منه مفقود .

(٢) فى الاصل : وأما،وهو خطأ والسياق يعطي ما أثبتناه.

(٣) الأبيات في ديوان ذى الرمة ١٠٣ والكامل ٢/ ٥٤ ، والبيت الثاني منهما

===

فقالَ : " لَا " كأنهُ يقولُ : لا ذُو زَوْجةٍ أنَا في البصرةِ ولا لي في الحيّ قرابـــة ، فهو يردُّ ما اعتقدَتِ العجوزُ من أنّ أحدَ هذَيْنِ واقعٌ (١) ، فقولُ أبي القاسم - رحمهُ الله - : (ولا يجوزُ أن تقولَ نعمْ ولا " لَا ") (٢) ، يريدُ به إذا أرادَ الجَوابَ عن حَدِّ السُّؤالِ والله أعلمُ.

ويستحبُ في " أمْ " أن يقدّمَ أحَدُ الاسمين ويُؤخّرَ الآخرُ ، فتقـــولُ : أزيدٌ عندك أم عمرٌو؟ ، ويجوزُ تأخيرُهما وتقديمُهما لكنّ الاختيارَ ما ذكرتُهُ .

ويستحبُّ في " أوْ " أنْ تقدّمَ الاسمَيْن معَهما ، فتقولُ : أزَيْدٌ أو عَمْرٌو عندَك ؟ أو تَقُولُ : أعِنْدَكَ زيدٌ أو عمرٌو ؟ ويَجوزُ تقديمُ أحدِ الاسميـــن وتأخيرُ الآخرِ ، فتقولُ : أزيدٌ عندك أو عمرٌو ؟ إلا أنّ الاختيارَ ما قدّمْتُ ذكرَهُ .

=== في الخصائص ٣/ ٢٩٥ والأبيات الثلاثة في المغني ١/ ٤٢ وشرح شواهده للبغدادي ١/ ٢١٩ . والشاهد في الأبيات أنّ قولـه : " لَا " ليسَ جَوابًا لِسُؤالِهمَا بل رَدٌّ لِمَا توَهّمتُهُ من وقوعِ أحَدِ الأمريـــن كونه ذَا زوجةٍ وكونَهُ ذَا خُصومَةٍ ، ولهَذا لم يَكتفِ بقولِهِ : " لَا " إذْ كَانَ رَدٌّ مَا لم يلفظ به إنّما يَكونُ بالكلام التّام فلهَذا قال : " إنّ أهْلـي لَجِيرَةُ البيت" .

(١) قال البغدادي في حديثِهِ عن هذه الأبيات : إنّ الخفاف أخذ توجيهَ ابن عصفور لهذه الأبيات ونسبه لنفسه ، وكتبه في شرح الجمل لــــه دُونَ أن يَعزوه ، وذلك بقوله : " وأخذه الخفاف أيضًا برمته وأورده في شرح الجمل ولم يَعزه إليه " يعني أنّ الخفّافَ لم يعز هذا القول والتوجيهَ لِصاحِبِهِ ابنُ عصفور كما وضّحهُ البغداديُّ بعدَ هذا" .
والجواب عن هذا الاتهام أنّ الخفاف نَقَلَ هَذا عن ابنِ أبي الرّبيع وعزاهُ لَهُ وذلِك بقوله : الكلام على باب أو وأم من كلام أبي الحسين ابن أبي الربيع ، وساق كلامَ ابنَ أبي الربيع وفيه توجيه أبيات ذي الرمة . ولعلَ البغدادي لم يقف على قول الخفاف : " من كلام ابن أبي الربيع" .

(٢) الجمل ٣٥٥ .

بـــابُ الصــــــــلاتِ

ويقالُ هنا : الصلاتُ جمعُ صلةٍ، وهي ما وصلْتَهُ بغيرِهِ كالقطعةِ من الحَبْلِ تصلُها بقطعةٍ أخرى، وتكون الصلةُ مصدرًا ، وَصَلْتُ الشيءَ بالشيءِ وَصْلاً وصِلةً ، والنحويُّون يعبِّرون بها عن عدةِ أشياءَ :

منها : حروفُ النفي العزيدةِ التي لا يخلُّ إسقاطُها بلفظٍ ولا معنًى ، كما في قولِهِ تعالى ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِمْ ﴾ (١) ، وقولِهِ تعالى : ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ ﴾ (٢) وفي قولِهِ تعالى ﴿ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ ﴾ (٣) ، وهي المسماةُ بالكافّةِ من أجْلِ كَفِّها لِأَنّ عن العملِ، وإلّا فهيَ زائدةٌ ، وإنّما زيدٌ منطلقٌ .

وعن اسمِ الإشارةِ المضمومِ إلى "مَا" الاستفهاميةِ إذا لمْ يكنْ موصولاً بما بعدَه .

وعند المعمولِ ، كمعمولِ المصدرِ والصفةِ وعمّا يوضِّحُ بعضَ الأسماءِ المبهمةِ من الجملِ، وما هو بحكمِهَا من الظروفِ والمجروراتِ ،فيسمُّونَ تلكَ الأسماءَ موصولاتٍ ، ويسمُّونَ ما تُوضَّحُ به صلاتٍ.

فموضوعُ البابِ لذكرِ بعضِ تلك الأسماءِ واختلافِ وقوعِهَا ، والإعلامِ بالمشتَرَكِ الوقوعِ منها والمختصِّ ، وما تنقسمُ إليهِ صلاتُها بالتمثيلِ بها ،وتبيينِ أحكامِ الصلةِ، والإعلامِ بما يجوزُ أن يكونَ صلةً من الجُملِ، وما يجوزُ فيها من وجوهِ التوسعِ،وتبيينِ إحدى طريقتَي الإخبارِ .

فهذا الذي وضعَ له البابُ ، ثم يوصلُ هذا بأنْ يقالَ : وللإخْبارِ طريقتانِ : طريقةُ الألفِ واللامِ ، وطريقةُ الذي ، وهي أعمُّ الطريقتَيْنِ ، لأنَّ كلَّ ما يخبرُ عنه بالألفِ واللامِ يجوزُ أنْ يُخْبَرَ عنهُ / بالذي وليسَ كلُّ ١٧٠/أ

---

(١) الآية ١٥٥ من سورة النساء و ١٣ من سورة المائدة.

(٢) الآية ١٥٩ من سورة آل عمران.

(٣) الآية ١٧١ من سورة النساء .

ما يخبرُ عنه بالذى يُخبرُ عنه بالأ لِفِ واللام ، وإنما يخبر بالألِفِ واللامِ عما كانَ من جملةٍ فعليةٍ فعلُها متصرفٌ مثل ما مثّلَ به أبو القاسمِ -رحمهُ اللهُ- من قوله : (القائمُ والمنطلقُ والضاربُ والمُعطِي) (١) ، وما أشبهَ هذا .

وأما ما كانَ مما يخبرُ عنه من الأسماءِ من جملةٍ فعليةٍ غيرِ متصرفةٍ أو جملةٍ اسميةٍ فلا يخبَرُ عنه إلّا بالذِى .

ثم اعلمْ أن تعديدَ أبي القاسمِ أن الخفيفةَ فى الأسماءِ الموصولةِ غيرُ صحيحٍ ،لأنها ليستْ باسمٍ إلا مع صلتِها،وليسَ غيرُها من الأسماءِ الموصولةِ كذلك ، بل هي أسماءٌ في أنفُسِها دون صِلاتِها، وأنْ في نفْسِها حرفٌ، ومع صِلتِها اسمٌ،فكان يجبُ عليه إذْ ذكَرَها ألّا يقولَ : الأسماءُ الموصولةُ كذا وكذا ، وأنْ يقولَ : الكَلِمُ الموصولةُ كذا وكذا ، وكان يجبُ عليه إذْ ذكَرَها أنْ يذكرَ ما هُو بحكمِها في الحرفيةِ والصلةِ ، وهِيَ " مَا " المصدريَةُ . و " أن " المشددَةُ والمخففةُ منها ، لأن هذه كلَّها حروفٌ تُوصَلُ بالجملِ ، فتكونُ معها بحكمِ الأسماءِ في الحملِ على العواملِ ، والحكمِ على مواضعِها بما تقتضيهِ العواملُ .

وكذلك قولُه : (وهي تُوصَلُ بأربعةِ أشياءَ) (٢) ، فيه دخلٌ كثيرٌ ، لأنَّ الألفَ واللامَ لا توصلُ بشيءٍ من هذهِ الأنواعِ ، فإن قلْتَ : إنما أعادَ من على ما قربَ منهَا من ذكرِ " مَا " و " مَنْ " وأى دونَ غيرِهَا من الموصُولاتِ .

قِيلَ : يمنعُ من ذلك أنَّ الذى والتي هي بحكمِ مَا ،ومَنْ ، وأيّ " فكان حقُّه إذا اختلفَتْ أحكامُ هذهِ الموصولاتِ أن يفصلَها بعضُها من بعضٍ ويعلمَ بما يوصلُ بهِ كلُّ واحدٍ منها .

وكذلك إطلاقُه القولَ على الوصلِ بالفعلِ، وما اتصلَ بهِ والجملةِ وهي عنده عبارةٌ عن المبتدأِ وخَبَرِه غيرُ صحيحٍ ،لأنه ليس كلُّ فعلٍ وما اتصلَ بهِ

---

(١) الجمل ٣٦٨ .

(٢) الجمل ٣٦١ .

ولا كلُّ جملةٍ تكونُ صلةً ، ألا ترى أنَّ الأمرَ والنهيَ فعلانِ ولا يوصلُ بهمَا وأن الاستفهامَ والتعجبَ ، نحو قولكَ : زيدٌ هل ضربتَهُ ؟ وكذلكَ التعجبُ ، نحو : ما أحْسَنَ زيدًا ، هما جملتَان فعليّتَان ولا يوصلُ بهمَا وكذلك جملةُ الأمْرِ والنَّهْي فقد علمْتَ بهذا فسادَ تِلْكَ الكليةِ التي ادَّعَى . انتهتِ الطريقةُ الكليةُ .

[مبحثٌ في بيانِ الإخْبَارِ بالذي]

ثم نقول : الكلامُ في هذا البابِ في فصولٍ : منها : حدُّ الموصولاتِ ، ومنها : عددُها مع اختلاف نوعِها من أسماءٍ وحروفٍ ، ومنها : الكلامُ على الصفاتِ تنويعًا وأحكامًا ، ومنهَا : الكلامُ على الروابطِ وهي الضمائرُ ، ومنهَا : الكلامُ على أحكامِ الموصُولاتِ.

أما الفصلُ الأوّلُ :

وهو حدُّ الموصولاتِ فهوَ أنْ يقالَ : الموصولُ كلُّ كلمةٍ لا يُفْهَمُ لهَا معنًى إلا بانضمَامِ جملةٍ إليهَا أو ما يَقُومُ مقامَ الجملَةِ ، وهوَ الاسمُ المشتقُّ في صلةِ الألفِ واللامِ ، اسمَ فاعلٍ كانَ أو اسمَ مفعولٍ .
وكذلــــــك - وهـــو أعنـــي المــوصُولَ - ينقسمُ قسمَيْنِ : اسميٌّ وحرفيٌّ ، فأمّا الاسميَّةُ من الموصولاتِ فكلُّ كلمـةٍ لا يفهَمُ لها معنًى إلا بانضمامِ جملةٍ إليهَا أو مَا قامَ مَقَامَ الجُمْلةِ وعائدٍ .

وأمّا الموصولاتُ الحرفيةُ فكلُّ كلمةٍ لا يفهمُ لها معنًى ،الا بانضِمَامِ جملةٍ إليهَا من غيرِ افتقارٍ إلى عائدٍ .

وأما / الفصلُ الثاني : ‏/١٧١

وهو حصرُها عددًا ، فالكلامُ فيه بحسبِ نوعَي الموصولِ ،الى: الحرفيِّ ، والاسمِيّ .

فأما الموصولاتُ الاسميةُ فهي : الّذِي ، والّتِي وتثنيتُهمَا وجمعُهُمَا ، والألفُ واللامُ بمعنى الّذِي والّتِي في قولِكَ : القَائِمُ والقَائِمَةُ ،فالقَائِمُ بمعنى : الذِي قامَ ،والقائمةُ بمعنى: التي قامَتْ ، والأُلَى بمعنى الّذِينَ (١) ،وذُو ،وذَاتُ في لغـةِ طيّئٍ ، فذُو بمعنَى الذِي ،وذاتُ بمعنى الّتِي ،وأيٌّ ،وأيّةُ ، وذَا

---

(١) في الأصل : الألى بمعنى الذى ،والسياق يعطي ما أثبتناه .

إذا كانتْ معها "ما" أو "مَنْ" الاستفهاميتَيْن ، كقولِهمْ : ماذا صَنعْتَ؟ ومَنْ ذا لَقيتَ؟ ولا يستنكرُ (١) أن تأتيَ "ذا" بمنزلةِ "الذي" في غير الاستفهام موصولةً، وعليه - والله أعلم - جاء قوله (٢) :

عَدَسْ مَا لِعَبَّادٍ عَلَيكِ إمَارَةٌ نَجوتِ وهَذَا تَحمِلِينَ طَلِيقُ

أراد : والّذي تَحْمِلِينَ طليقٌ، ومثالُها مَعَ "مَنْ" الاستفهاميةِ قولُه (٣) :

مَن ذَا رَسولٌ نَاصِحٌ فَمُبَلِّغٌ عَنّي عُلَيّةَ غَيرَ قولِ الكَاذِبِ

التقديرُ : مَنِ الذي هو رَسُولٌ ، وقالَ الأعشى (٤) :

مَن ذَا يبلغُ عَنّا أهلَ قريتنا إذَا ترعرعَ فيها الاثلُ والسَّعفُ

وأما "الأُلى" بمعنى "الذينَ" (*) فدليلُه قولُه (٥) :

---

(١) أنكره البصريون وأجازه الكوفيون . ينظر لذلك الإنصاف ٧١٧ وشرح المفصل ٢/١٦.

(٢) الشاهد في المحتسب ٢/٩٤ لابن مفرغ الحميري وفي الإنصاف ٧١٧ كذلك، وهو في الأمالي الشجرية ٢/١٧ وشرح المفصل لابن يعيش ٢/١٦ و ٤/٢٣ وأوضح المسالك ١/١١٦ و شذور الذهب ١٤٧ والتصريح ١/١٣٩-١٤٠ والخزانة ٦/٤١ و شرح شواهد المغني للبغدادي ٧/٢٠ .
والشاهد فيه أنّ هذا اسم موصول على رأي الكوفيين وهو من أدلتهم على ذلك ولم يجز البصريون ذلك، وتأولوه على أنّ تحملين في موضع الحال كأنه قال : وهذا محمولاً طليق .

(٣) الشاهد في الكامل ١/٣٣ بلا نسبة وفي شرح شواهد المغني ٣/٢٣٠ أنشده البغدادي وبعده :

إنّي عَرَضْتُ إلى تَنَاصُفِ وجْهِهَا غَرَضَ المُحِبِّ إلى الحَبِيبِ الغَائِبِ

وفي اللسان : "غرض"، نسبه لإبراهيم بن هرمة.

(٤)

(٥) الشاهد من خمسة أبيات في الحماسة بشرح التبريزي ١/٦٩ لبعض بني فقعس وفي شرح ألفية ابن معطي ٦٩٤ والهمع ١/٨٣ والتصريح ١/١٣٢ والخزانة ٣/٣٠ والدرر ١/٥٧.

(*) في الأصل : الذي، تحريف من الناسخ .

رأيتُ بَني عَمّيَ الأُلى يَخذُلونَني على حَدَثانِ الدَّهرِ إذْ يَتَقلّبُ

وقال زهير: (١)

* تبذّ الأُلى يأتينَها مِن وَرائِها *

وأما "ذو" بمعنى "الذي" في اللغةِ الطائيةِ فتقولُ على ذلِكَ: جاءَني زيدٌ ذُو جاءَكَ، ومن ذلكَ قولُه: (٢)

فَإِنَّ الماءَ ماءُ أَبي وجَدّي وبِئْري ذو حَفَرْتُ وذو طَوَيْتُ

قولا لِهذا المرءِ ذو جاءَ طَالباً هلُمَّ فإنَّ المَشرَفيَّ الفرائِضُ

وقال آخر: (٣)

فَإِنَّ الماءَ ماءُ أَبي وجَدّي وبِئري ذو حَفرتُ وذو طَوَيتُ

وقال آخر: (٤)

* أظُنُّكَ دُونَ المالِ ذو جِئتَ تَبتَغي *

وقال خطيبهُم (٥) "بالفَضلِ ذُو فَضلكُمْ بِهْ والكرامةِ ذاتُ أكرمَكمْ اللهُ بَهْ" أرادَ بِها: وبالفضلِ الذي فضّلكمْ اللهُ بِهِ، والكرامةِ التي أكرمكمُ اللهُ بِها.

---

(١) الشاهد لزهير ديوانه ١٦٥ والستة الجاهليين ٣٤٦ وعجزه:

* وإنْ تَتقدَّمْها السَّوابِقُ تَصْطَدِ *

(٢) الشاهد لقوال الطائي كما في الحماسة بشرح التبريزي ١/٢٥٨ وقد أنشده أبو تمام مع ثلاثة أبيات أخرى وهو في الانصاف ٣٨٣ وأوضح المسالك ١/١١١ والاشموني ١/١٥٧ والخزانة ٥/٢٨ و ٦/٤١.
والشاهد فيه قوله: ذو جاء طالباً، ذو بمعنى الذي وهي لغة طائية تجيء بهذه الصورة في كل حال ولا تُغيّر.

(٣) الشاهد لسنان بن الفحل الطائي كما في الحماسة بشرح التبريزي ١/٢٣٠ وهو في الإنصاف ٣٨٤ والأمالي الشجرية ٢/٣٠٦ وشرح المفصل لابن يعيش ٣/١٤٧ و ٨/٤٥ وأوضح المسالك ١/١١٠ والأشموني ١/١٥٨ والهمع ١/٨٤ والتصريح ١/١٣٧ والخزانة ٦/٣٤ والدرر ١/٥٩.
والشاهد فيه كالذى قبله.

(٤) الشاهد لقوال الطائي كما في الحماسة بشرحي المرزوقي ٦٤٢ وشرح التبريزي ١/٢٥٩ وأوضح المسالك ١/١١١ والخزانة ٥/٢٩ وعجزه:
* سَتَلقاكَ بيضٌ للنُّفوسِ قَوابِضُ *
والشاهد فيه كالذى قبله.

(٥) سبق تخريجه في ص ٣٤٨.

وأما الألفُ واللامُ الداخلةُ على اسمِ الفاعلِ أو اسمِ المفعولِ بمعنى الذى والتي فاختلفَ النحويُّون فيهَا على قولَيْن : فمنهُمْ من ذهبَ إلى أنَّهاَ اسمٌ، وقال : الأصلُ فيها أن تُوصَلَ بالجملةِ الفعليةِ والاسميةِ كما تُوصَلُ الذى والتيِ بهِمَا لكنهم كرِهُوا اللَّفظَ .

ودخول الألفِ على غيرِ المفردات إذ هيَ في غيرِ اسمِ الفاعلِ،وهي هناك حرفٌ باتفاقٍ، وقد جاءَتْ فى الشعرِ مستعملةً على أصْلِهَا مدخَلَةً علـــى الفعلِ المضارِعِ ،وعلى الجُمْلَةِ الاسميَّةِ.

قالَ : (١)

مَا أنتَ بِالحَكَمِ التُرضَى حُكُومَتُهُ ... وَلَا الأَصِيلِ وَلَا ذِى الرَّأْيِ وَالجَدَلِ

وقال آخرُ : (٢)

يَقُولُ الخَنا وأَبْغَضُ الخَلْقِ نَاطِقاً ... إلَى رَبِّه صَوتُ الحِمارِ اليُجَــدَّعُ

وفيه :

* بِالشَّيحَةِ اليَتَقَصَّعُ *

وكان الأصلُ فى الضَّارِبِ الْضَرَبَ"وفى المضْرُوبِ الْضُرِبَ"ثمَّ كُرِهَ اللفظُ فجُعِلَ مكانَ الفعلِ المبنيِّ للفاعلِ اسمُ الفاعلِ ومكانَ الفعلِ المبنيِّ للمفعولِ اسمَ المفعولِ فقيلَ : الضاربُ والمضروبُ،وصارَ الإعرابُ الذى كانَ ينْبَغي أن يكونَ في مَوْضِعِ الألفِ واللامِ فى الاسـمِ الذى بعدَها ، وهذا نظيرُ قولِهِ تعَالـــى :

---

(١) الشاهد/ينسب للفرزدق وقد استشهد به الرماني في معاني الحروف ٦٨ ، وهو فى الإنصاف ٥٢١ والمقرب ١/ ٦٠ وابن عقيـل ١/ ٩٢ ، ورصف المباني ١٦٢ وأوضح المسالك ١/ ١٧ والخـزانة ١/ ٣٢ والشاهد فيه دخول الألف واللام على الفعل ، والمعنى الـــذى ترضى حكومته.

(٢) سبق تخريجه فى الممنوع من الصرف.

﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ (١)، "إلا" هنا / وضعت موضع ١٧١/ب
"غير" فصار الإعرابُ الذى كان فى "غير" في الاسم الذى بعد "إلا"، لأنها فى الأصل
حرفٌ وليست الحروفُ محلًّا للإعرابِ ، وكذلك كانَ الأصلُ هُنا "الذى ضَرَبَ والَّذى
ضُرِبَ" ، ثم وضعتِ الألفُ واللامُ في موضعِ الذى فصارَ الضربَ والضربَ ، ثم كُرِهَ
اللفظُ فوُضِعَ اسمُ الفاعلِ واسمُ المفعولِ موضعَ الفعلِ على حسب ما بَيَّنْتُ ، ولأن
فى اسمِ الفاعلِ واسمِ المفعولِ معنَى الفعلِ فصارَ الضاربُ والمضروبُ ، وصارَ
الإعرابُ فيهمَا ، لأنَّ الألِفَ واللامَ فى الأصلِ حرفٌ، فلم تتحملِ الإعرابَ وكذلك
قال أبو الحسنِ الأخفشُ (٢) - رحمهُ اللهُ - فى قولِهِمْ : استوى الماءُ والخشبةَ ،
الأصلُ : استوَى الماءُ مَعَ الخَشَبةِ، ثم وضعت الواوُ موضعَ "مَعَ" فصارَ الإعرابُ
الذى كان ينبغي أن يكونَ فى "مَعَ" في الخَشَبَةِ، وزالَ إعرابُ الخشبةِ وهو
الخفضُ ، لأنَّ الاسمَ لا يتحملُ إعرابَيْنِ .

وذهبَ سيبويهِ (٣) - رحمهُ اللهُ - إلى أنَّ هذا نوعٌ من أنواعِ المنصوباتِ، وأنه منصوبٌ بالفعلِ المتقدمِ بوساطةِ الواوِ ، وقد تقدّمَ الكلامُ فى المفعولِ معهُ مكملاً .

ومنهم من ذهبَ إلى أنَّ الألفَ في الضاربِ والمضروبِ حرفٌ ، ودخلتْ على اسمِ الفاعلِ واسمِ المفعولِ للتعريفِ والتخصيصِ ، كما دخلتْ فى الرجلِ والفرسِ وسائرِ الأسماءِ النكراتِ لتزيلَ الشياعَ وتُقْصِرَ الاسمَ على واحدٍ مخصوصٍ ، ألا تَرى أن ضاربًا شائعٌ يقعُ على كلِّ متصفٍ بهذهِ الصفةِ بمنزلةِ رجلٍ وفرسٍ ، ثم دخلت الألفُ واللامُ فقيلَ : الضَّاربُ ، كما قيلَ : الرجلُ، فزالَ الشّياعُ من الاسمَيْنِ بدخولِهِمَا ، ثم لمَّا دَخلَتْ على اسمِ الفاعلِ واسمِ المفعولِ فقيلَ : الضَّاربُ والمضروبُ أُعطِيَا من المعنَى ما يُعطَى الَّذى ضَرَبَ والَّذِى ضُرِبَ فصارت الألفُ واللامُ وما بعدَهَا بمنزلةِ الَّذى والَّتى

---

(١) الآية ٢٢ من سورة الانبياء.

(٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٢/٤٩.

(٣) ينظر مذهب سيبويه فى الكتاب ١/٢٩٧-٢٩٨.

وما يوصلَانِ به،فجرَى عليْهَا ما يجرِى على " الَّذِى والَّتِي" فقالوا : الضَّارِبُـهُ أَنَازيدٌ ، وعاد الضميرُ وهو الهاءُ على ما دلَّ عليه الكلامُ من" الذى" كأنَّكَ قلتَ : الذِى ضربتُه زيدٌ ، وإلى هذا كان الأستاذُ أبوعلي يذهبُ وهُو ظاهرُ كلامِ أبِي علِـي في بابِ الإخبارِ بالَّذِى وبالألفِ واللَّامِ وذكرَها أبُوعلي فى باب الابتـداءِ بالأسماءِ الموصولةِ.(١)

ثم قدْ ذكَرْتُ أنَّ الموصولاتِ حروفٌ وأسماءٌ،وقد انقَضَى الكلامُ علـى الأسماءِ منْهَا .

وأمَّا الحروفُ الموصولَاتُ فأربعةٌ ، وهي : أَنَّ ، وأَنْ ، ومَـا المصدريةُ ، وكَي الناصبةُ ، وهيَ التي فى قولِه سبحانَه * لِكَيْ لَا تَأْسَوْا *(٢)، وهي توصلُ بالفعلِ المستقبلِ والفعلِ الماضِي ،فتقولُ : يعجبُنِي أنْ جَلَسَ زَيْدٌ ، ويُعْجِبُنِي أَنْ يَجْلِسَ،وأمرْتُه بِأَنْ قُمْ ، فى مَنْ جعلَ"قُمْ" صلةً لِأَنْ،وسيأتي الكلامُ على صلاتِ الأسماءِ وأنَّها لا توصلُ بالجملةِ الطلبيةِ،فكيفَ ذلكَ فِي"أَنْ"؟ وأَنْ إذا دخلَتْ على الفعلِ المضارِع خلصَتْهُ للاستِقْبالِ ونصبَتْهُ .

وأما"أَنَّ"فتوصلُ بالمبتدإِ والخبرِ،وتنصبُ المبتدأَ وترفعُ الخبـرَ ، فتقولُ : يُعجِبُنِي أَنَّ زَيْدًا قائِمٌ،فهوَ فِي تقديرِ:يعجِبُنِي قيامُ زيدٍ ، فتوصـلُ بالمبتدإِ / والخبَرِ،وتنصبُ المبتدأَ وترفَعُ الخبرَ . ١٧٢/

وأمَّا [مَا](٣) المصدريةُ فتوصـلُ بالفعلِ الماضِي،فتقولُ : يعجبُنِي مَا(٤) جلَسَ زَيْدٌ ، قالَ تعَالَى : * وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ *(٥)، وتوصلُ بالفعـلِ المضارِعِ،وتكونُ للحالِ، قالَ اللهُ سبحانَهُ : * وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ *(٦)

---

(١) ينظر الايضاح ٩٦/١ فمابعدها .
(٢) الآية ٢٣ من سورة الحديد .
(٣) زيادة يقتضيها السياق .
(٤) فى الاصل : أن جلس زيد والسياق يعطى ما أثبتناه .
(٥) الآية ١١٨ من سورة آل عمران .
(٦) الآية ٣ من سورة الكافرون .

تقديره - والله أعلم - : وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ عِبَادِى .

وتوصلَ بالمبتدإ والخبَر، قال :(١)

أَعَلَاقَةً أُمَّ الوُلَيِّدِ بَعدَمَا ... أَفْنَانُ رَأْسِك كَالثَّغَامِ المُخْلِسِ

والفرقُ بينَ الأسماءِ الموصولةِ والحروفِ أنَّ الأسماءَ لا بدَّ أنْ تعودَ منْ صِلاتِها ضمائرُ إلى الأسْماءِ(٢) الموصولةِ ، والحروفُ لا يكونُ فيهَا ذلك ، وقدْ جعلْتُ الافتقارَ إلى الضميرِ العائدِ فَاصلاً بينَ الموصولاتِ الاسميةِ والموصولاتِ الحرفيةِ فى حدّى لكلّ واحدٍ مِنَ القِسمَيْنِ .

وأما الفصلُ الثالثُ :

فهو الكلامُ على الصلاتِ، فأقولُ : الصلةُ فى اصطلاحِ النحويّين كنايةٌ عن جملةٍ خبريةٍ فيها ذكرٌ يعودُ علَى الموصُولِ ، وأعْني بالخبريَّةِ ما يقالُ فـــى جوابِهَا صدقٌ أوْ كذبٌ .

وبالصلةِ يتعرفُ الموصولُ ، ألَا تَرَى أنَّكَ إذَا قُلْتَ : أعجبَنِي مَــنْ أعجَبَكَ فَمَنْ هُنَا واقعةٌ على شخصٍ عَلِمَهُ المُخَاطَبُ بالعهدِ الذِى فِي الصلَةِ ، وكذلكَ إذَا قلْتَ : أعجبَنِي ما رَكِبْتَ ، فأنتَ تعهدُ لهُ فِى دابّةٍ معلومةٍ عندَه بأنّهُ رَكِبَهَا ، فبذلكَ وقعَ التعريفُ للموصولِ ، فعلى هذا لا يصحُّ أن تكونَ الصلـــــةُ استفهامًا ولا أمرًا ولا نهيًا ولا عرضًا ولا تحضِيضًا ولا غيرَ ذلكَ من الوجوهِ التي يكونُ عليها الكلامُ ، لأنها كلّها إنشاءٌ لم تكنْ موجودةً قبلَ ذلك، فيقعُ بِهَا العهدُ، بخلافِ الإخْبَـارِ فإنكَ فى الجملةِ الخبريةِ مخبِرٌ عن شــىءٍ وقــعَ وثبتَ ، يَعلمُه مخاطبُك كما تعلمُه أنتَ فيصحُّ العهدُ فيه وأنتَ إذا قُلْتَ : هــلْ قامَ زيدٌ ؟ فأنتَ فى حالِ جهلٍ بالقيامِ، ولا تدْرِى أَوَقَعَ أمْ لمْ يَقَعْ ؟ وكذلكَ إذَا قُلْتَ : ضربَ زيدٌ عمرًا ، وكذلكَ كلُّ جملةٍ ليستْ بخبريةٍ، فلا يصحُّ أن يقعَ العهدُ بِهَا واللهُ أعلمُ .

---

(١) سبق تخريجه في ٦٦١

(٢) فى الاصل : الاسماء والموصولة . والسياق يعطي حذف الواو لأنها زائدة .

فإذا صحّ أنّ "مَنْ" و "مَا" يتعرفان بالصلة، وأنّ الصلة مما يقعُ التعريفُ بهما لمكانِ العهدِ المقدّرِ فيهما صحّ أن الّذي والّتي وتثنيتهما وجمعهما يتعرفن بالصّلة[1]، وأنّ الألف واللامَ زائدتانِ لتوكيدِ التعريفِ وليستا للتعريفِ ؛ لأن الاسمَ لا يتعرفُ من جهتين، ويجرى ذلك مَجْرَى ما حكى الكسائيُّ وبعضُ البغداديّين : الثلاثةُ الدّراهم[2] وأنت تعلمُ بالضرورةِ أنّ الثلاثةَ تعرفتْ بواحدةٍ منهما، وأنّ الأخرى زيدتْ لتوكيدِ التعريفِ وليستْ للتعريفِ، وكذلكَ الآنَ تعرفتْ بالإشارةِ والألفُ واللامُ زائدتانِ لتوكيدِ التعريفِ، واللهُ أعلمُ.

ومنَ الناسِ منْ ذهبَ إلى أنّ الذى والتي والآنَ" يعرّفنَ بالألفِ واللامِ، وليسَ ذلكَ بصحيحٍ عندَ محققي هذهِ الصنعةِ لما ذكرْتُه ، ولأنه لَوْ كانتَا داخلتَين[3] للتعريفِ لجازَ أنْ تسقُطَا، فيبقَى الاسمُ نكرةً ، لأن الألفَ واللامَ إنما يدخلانِ على ما كانَ شائعًا، فيصيرُ بدخولِهما مخصصًا، ولم يُسْمَعْ قطُّ آنَ ، ولَا لَذِي ، ولَا / لَتي.[4] ١٧٢/

ثم اعلم أنّ الصلةَ تكونُ مبتدأً وخبراً ، وتكونُ فعلاً وفاعلاً وتكونَ شرطًا وجزاءً، وتكونُ قسمًا وجوابًا، وتكونُ ظرفًا ، وتكونُ مجرورًا ، كما تقدّمَ في بابِ خبرِ المبتدإِ، إلّا أنّ الظرفَ والمجرورَ إذا وقعَا خبَرَيْنِ أو صفتَيْنِ أوحالَيْن ، فيصحُ أن يقدرَ تعلقُهما بمستقِرٍ أو استقرّ ، فإذَا قُدّرَ مُستقِرٌّ كانَ الظرفُ والمجرورُ في حيّزِ المفرداتِ.

وإذا قُدّرَ "استقرّ" كانَا في حيّزِ الجملِ ؛ لأنهما نابا منابَ الجُملِ ؛ لأنّ الفعلَ لا بُدّ لَهُ من فاعلٍ ، فهو جملةٌ ، وإذا وقعَا صِلَتَيْن فلا يصحُ أنْ تقدّرَ تعلُّقَهما إلا "استقرّ" ؛ لأنّ الصلةَ لا تكونُ إلا جملةً ، وأنْتَ إذا قدرتَ مُستقِرًّا فتكونُ الصلةُ مفردةً .

---

(١) انظر هذا الموضوع في الأشموني ١/ ١٩٠ والتصريح ١/ ١٥٠-١٥١.

(٢) ينظر المقتضب ٢/ ١٧٥ والانصاف ٣١٢.

(٣) في الاصل : داخلتا ، والسياق يعطي ما أثبتناه.

(٤) ينظر الاشموني ١/ ١٩٠ والتصريح ١/ ١٥٠-١٥١.

فإنْ قلتَ : أقدرُ " مستقرًا " ويكونُ خبرَ ابتداءٍ محذوفٍ تقديرُه " الذى هو مُستقرٌ فى الدار زيدٌ " ويكونُ من قبيلِ : (تَمامًا عَلَى الَّذِى أَحْسَنَ) (١)، فيمَنْ قرأ بالرفعِ قُلْتَ : الذى فى الدارِ كثيرٌ فى لسانِ العربِ بقولِهِ منْ لا يقولُ : الذى قائمٌ في الدارِ زيدٌ ، فلوْ كانَ من قبيلِ الذِى هوَ قائمٌ زيدٌ لقلَّ استعمالُهُ ، لأنَّ حذفَ الضميرِ المرفوعِ المبتدإِ قليلٌ في الصلة ، " والذى في الدارِ " كثيرٌ في كلامِهِمْ فوجبَ أن يكونَ مفرعًا على ما يكثرُ فى كلامِهِمْ ، وهو أن تقدرَ الصلةَ " استقرَّ " والفاعلُ مضمرٌ فيه ، والظرفُ والمجرورُ متعلقٌ باستقرَّ ، ولا يلزمُ عليهِ أن يكثرَ الشىءُ فى موضعٍ كانَ فيهِ قليلاً .

وكان الأستاذُ المرحومُ أبو محمدٍ فضيلُ (٢) يقدرُ الظرفَ والمجرورَ فى الخبرِ والصفةِ والحالِ ، وهو متعلقٌ بمحذوفٍ هو مستَقِرٌ وثابتٌ . ويقولُ : لوْ كانَ متعلقًا بفعلٍ لأدَّى ذلكَ إلى تقديرِ الجملةِ منَ استقرَّ بمستَقِرٍ ، لأن أصلَ الخبرِ والصفةِ والحالِ أنْ تكونَ مُفرداتٍ ، وهذا يناسبُ قولَ الشاعرِ : (٣)

رأى الأمرَ يفضــى إلى آخِرٍ ... فَصَيَّرَ آخِــرَه أوَّلاَ

وأمّا فِى الصلةِ فيتعلقُ بفعلٍ محضٍ .

---

(١) الآية ١٥٤ من سورة الانعام قال ابن جني : ومن ذلك قراءة ابن يعمر « تَمَاماً عَلى الذِى أَحْسَنُ » قال أبوالفتح : هذا مستضعف الإعراب عندنا لحذفك المبتدأ العائد على الذى لأنَّ تقديره: تماماً على الذى هو أحسنُ ، وحذفُ هو من هنا ضعيف ، وذلك أنه إنَّما يحذف من صلة الذى الهاء المنصوبة بالفعل الذى هو صلتها نحو : سررت بالذى ضربت أىْ ضربته . المحتسب ٢٣٤/١ .

(٢) فضيل بن محمد المعافرى وقد سبقت ترجمته .

(٣) الشاهد فى الخصائص ٢٠٩/١ بلا نسبة و ٣١/٢ -١٧٠ وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٠/٥ والخزانة ١٠٩/٨ .

فقيلَ له : هذا توجيهٌ إلى حذفِ الجملةِ بكمالِها وإبقاءِ فضلتِها دليلًا عليها، فهلَّا حذفتَ الجملةَ من الخبرِ وتكونُ الفضلةُ دليلًا عليها؟ فكانَ يعتلُّ لهذا بأنَّ الفعلَ والفاعلَ كالشيءِ الواحدِ، فكأنَّ حذفَهما / حذفُ شيءٍ واحدٍ، وليسَ كذلكَ المبتدأُ والخبرُ، لأنهما وإنْ كانَ جملةً فإنه يجوزُ حذفُ المبتدإِ وإبقاءُ الخبرِ، وإبقاءُ الخبرِ وحذفُ المبتدإِ، والصلةُ تطلبُ الجملةَ الباقيةَ على حكمِها من الجمليّةِ، فقدرَ لها ما يمتنعُ تقديرُ أحدِ جزأيْهِ، وهو الفعلُ والفاعلُ، أو الفعلُ والمفعولُ الذي لمْ يسمَّ فاعِلُه، لأنَ الفعلَ اقتضاؤُه لعُمْدَتِيهِ، فاعلًا كانتْ عمدتُه أوْ مفعولًا لمْ يُسمَّ فاعلُه، واسمَ كانَ من جهةِ لفظِهِ وصيغتِهِ، وطلبُ المبتدإِ الخبرَ من جهةِ الاقتضاءِ والمعنَى، وطلبُ الفعلِ لعُمْدتِهِ لفظًا ومعنًى، فلا يجوزُ ذكرُ أحدِ جزئَيْهِ وإبقاءُ الآخرِ، بلْ يجوزُ إضمارُ العمدَةِ.

والفرقُ بينَ الإضمارِ والحذفِ وإن كانَا متساويَيْنِ في اللّازِمِ وهوَ الإسقاطُ منَ اللفظِ فالفرقُ بينَهما بروزُ العمدةِ في التثنيةِ والجمعِ، والمحذوفُ لا يبقَى له أثرٌ في الإفرادِ وَلَا في التثنيةِ وَلَا في الجمعِ، وَكِلَا التعليلَيْنِ مُناسِبانِ.

١٧٣ الفصلُ الرابعُ : / في الضمائرِ والروابطِ :

اعلمْ أنَّ الأسماءَ الموصولاتِ ما عدا الألفَ واللامَ وأيًّا لا يخلُو الضميرُ العائدُ عليها منْ أنْ يكونَ مرفوعَ الموضعِ أو منصوبَه أو مخفوضَهُ، فإنْ كانَ الضميرُ مرفوعًا فينقسمُ ثلاثةَ أقسامٍ :

أحدُها : أنْ يكونَ فاعِلًا أو مفعولًا لمْ يسمَّ فاعلُه أو اسمَ "كانَ" وأخواتِها، فهذه الثلاثةُ واحدٌ، فإنْ كانَ مفردًا استترَ في الإفرادِ، وبرزَ في التثنيةِ والجمعِ، فتقولُ : الذي قامَ زيدٌ، واللذانِ قامَا الزَّيْدانِ، والذين قامُوا الزيدونَ، واللاتي قُمْنَ الهنداتُ، واللتانِ قامتَا الهندانِ، وكذلك اللذانِ كانَا جالِسَيْنِ الزيدانِ.

الثاني : أنْ يكونَ مبتدأً فيحذفُ قليلًا، فتقولُ : الذي قائمٌ زيدٌ، تريدُ الذي هُوَ قائمٌ زيدٌ، فإن طالَ الكلامُ حَسُنَ بعضَ حُسْنٍ، نحو : مَا أنَا بالذي قائِلٌ لك سوءًا(١)، التقديرُ : مَا أنَا الذي هُوَ قائلٌ لَكَ سُوءًا.

---

(١) ينظر الكتاب ١٠٨/٢ حكاه سيبويه عن الخليل.

الثالثُ : أن يكونَ المرفوعُ غيرَ ما ذكر من النوعَيْن، فيكونُ ظاهـرًا ولا يجوزَ حذفُه، فتقولُ : الذى إن زيدًا هُوَ أخُوكَ ، وكذلك تقولُ : زيدٌ هـو صاحبُك ، وكذلك تقولُ : الذى ما هُوَ جالسٌ عَمْرو ، ولا يجوزُ حذفُ شيءٍ من هذا إلا أنْ يقعَ من ذلك شيءٌ لضرورةِ الشعرِ - واللهُ أعلمُ .

وإنْ كانَ الضميرُ منصوبًا، فإنْ كانَ منفصلاً لم يجُزْ حذفُه، وإنْ كانَ متصلاً بالفعلِ جازَ حذفُه ، وإنْ كانَ متصلًا بالحرفِ لمْ يجُزْ حذفُه، وذلك في"إنَّ" وأخواتِها ، مثل: الذى إنَّهُ صاحبُكَ زيدٌ ولا تقولَ : الذى إنَّ صاحبُك زيدٌ، وتقولُ : الـذى ضربتُهُ والذى ضربْتَ، أنْتَ مُخيّرٌ ، وقُرِئَ : * وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الأَنْفُسُ * (١) ، و * تَشْتَهِي أنفُسُكُمْ * (٢) ، فإنْ قُلْتَ : الذى ضربتُهُ فِي دارِه زيدٌ لمْ يَجُزْ حذفُه وإن كانَ منصوبًا متصلاً ، لأنك لو قلتَ : الذى ضربْتُ في دارِه لم يَتَبيَّنْ أنَّ المضروبَ زيدٌ، إذْ يجوزُ أنْ تقولَ : الذى ضربْتُ عَمْرًا في دَارِه زَيْدٌ ، وتقولُ : الذى كانَ زيدٌ إيَّاهُ صَاحِبُكَ، ولا يجوزُ حذفُ الضميرِ ، لأنه منفصلٌ، ولا ينبغي على مَنْ يقولُ : الذى كأنَّهُ زيدٌ صاحبُك أنْ يجيزَ حذفَ الضميرِ ، فإنْ كانَ الضميرُ مخفوضًا فينظرُ : فإنِ اجتمعَ فيه ثلاثةُ شروطٍ كُنْتَ بالخيارِ في إثباتِه وحذفِه ، وهي: أنْ يكونَ الخافضُ حرفًا، وأنْ يتقدمَ ذلكَ الحرفُ ، وأنْ يكونَ الفعلُ واحدًا ومثالُه : مررْتُ بالذى مررْتَ بِه، ولكَ أنْ تحذِفَ فتقولُ : مررتُ بالذى مررْتَ ، فإن نقصَ من الشروطِ الثلاثةِ شرطٌ واحدٌ فلا يجوزُ الحذفُ، فتقولُ : ضربْتُ الـذى ضربْتَ أخاهُ، لا يجوزُ الحذفُ ، لأن الخافضَ اسمٌ، وكذلكَ تقولُ : مررْتُ بالـذى

---

(١) الآية ٧١ من سورة الزخرف وقد صحفت في المخطوط إذ كتبت : "ولَكُم فِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الأنفُسُ" ، قال مكي : قرأ نافع وابن عامر وحفص بالهاء على الأصل ، لأنها تعود على الموصول ، وهو "ما" بمعنى الذى .. وقرأ الباقون بغيرها ، حذفوها لطول الاسم استخفافاً . الكشف ٢/٢٦٢ .

(٢) الآية ٣١ من سورة فصلت وقد صحفت في المخطوط إذ كتبت : وتشتهي الانفس .

مررتَ عليهِ، لا يجوزُ حذفُ الضميرِ ،لأنّ الحرفَ لمْ يتكرر ، وكذلكَ تقولُ : مررتُ بالذي أمرتَ بهِ لا يجوزُ حذفُ الضميرِ ،لأن الفعلَيْن مختلفانِ إلا في الشعرِ ضرورة أو في قليلٍ منَ الكلام .

قالتْ أم شملة بن بردٍ المنقرى (١) :

فَيا شعل شَمِّرْ واطلُبِ القَومَ بِالذي ... أُصبتَ ولا تَطلُبْ قِصاصاً وَلاَعَقلاَ

أرادتْ أصبتَ بِهِ .

[مبحثُ في " أي " الموصولة]

وبقيَ الكلامُ على " أيّ " فتقولُ : أمّا " أيّ " إذا كانتْ موصولةً فإنها تجري مجرَى ما ذكرتُه في كلِّ شيءٍ إلاّ إذا كانَ الضميرُ العائدُ عليْها مرفوعاً بالابتداءِ فإنهُ يحسُنُ حذفُهُ في أيّ،/ وإنْ كانَ لا يجوزُ حذفُه فيما تَقدّمَ، ١٧٢/أ كما ذكرتُه في الأكثرِ، ثم إنْ أظهرْتَ الضميرَ ولَمْ تحذفه لمْ يكنْ في " أيّ " إلاّ الإعرابُ،وإن حذفْتَه تنظرُ : فإنْ كانتْ غيرَ مضافةٍ لمْ يكنْ فيهَا أصلاً إلاّ الإعرابُ ، وإنْ كانتْ مضافةً كانَ فيهَا الإعرابُ علَى أصلِهَا، وجازَ فيهَا البناءُ لمخالفتِهَا أخواتِها .

فإذا قلْتَ : " امرُرْ على أيّ أفضلُ " لمْ يكنْ في " أيّ " إلا الإعرابُ سواءٌ أظهرْتَ الفعلَ أو حذفْتَه ،فإن قلْتَ : امرُرْ على أيّهِمْ هو أفْضَلُ فكذلكَ أيضاً يكونُ فيها الإعرابُ .

فإن قلْتَ : امرُرْ على أيّهِمْ أفضلُ جازَ لكَ الإعرابُ وجَازَ البناءُ على الضّمِّ، فتقولُ : امرُرْ على أيُّهمْ أفضلُ قال اللهُ سبحانه :

* ثُمّ لَننْزِعَنّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا * (٢)، الأصل -واللهُ أعلمُ - أيّهُمْ هُوَ أشَدُّ،هذا الذي ذكرتُه هُوَ الذي ذهبَ إليهِ سيبويهِ (٣)

---

(١) الشاهد لكنزة أم شملة بن برد المنقرى كما فى الحماسة ينظر شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٢/ ٧٠٢ وشرح التبريزى ٢٩٢/١ .

(٢) الآية ٦٩ من سورة مريم .

(٣) كما فى الكتاب ٢/ ٣٩٨ فمابعدها .

وللكسائيّ (١) ، وللخليلِ هنا مذهبان مختلفانِ ، لهذا سأذكرهُما إن شاء اللهُ تعالَى ، وإنما بُنيتْ " أيُّ " في هذا الموضع لأنّها جاءَت على غير ما جاءَت عليهِ نظائرُها، فجاءَتْ على غيرِ قياسِها، فكانَ لها بذلِك ضعفٌ ،وأصلُ " أيّ " البناءُ ، وإنما جاءَتْ معربةً بالحملِ على كلٍّ وبعضٍ، فلمّا طرأ عليها في هذا الموضع ما ضعّفها بالخروج عنْ نظائرِها رجعَتْ إلى أصلِها، وهذا تعليلٌ بعدَ السماعِ فلا يقالُ فيما قالتْه العربُ .

وأمّا الألفُ واللامُ فإنهما يُوصَلانَ باسمِ الفاعِلِ واسمِ المفعولِ ، كما تقدّمَ ، ولكنّ الضميرَ العائدَ عليهما على منْ جعلَهُما اسمًا أو على من جعلَهُما في موضِعه في القولِ الأصحّ الأظهرِ ،ولا يجوزُ حذفُه إلّا في الشعرِ، ويكونُ هذا الضميرُ عندَ سيبويهِ (٢) مرفوعًا وَمنصوبًا وَمخفوضًا ، وإذا كانَ مرفوعًا استتَرَ في الإفرادِ والتّثْنيَةِ والجَمْعِ، فتقول : الضاربُ زيدًا أنَا ،والضاربانِ زيدًا نحْنُ ، وكذا : والضاربُون زيدًا نَحْنُ ،وإذا كانَ منصوبًا ظهرَ مُطلقًا، فتقولُ : الضاربُهُ أنَا زَيْدٌ ،والضاربُهُمَا أنَا الزيدانِ ، والضاربُهُمْ أنَا الزَّيدُونَ ،وكذلكَ إذا كانَ مخفوضًا ، وإذا قلْتَ : الضاربَاكَ الزيدانِ،والضاربُوكَ الزيدُونَ أمكنَ عندَ سيبويهِ أن يكونَ منصوبًا أو مخفوضًا (٣) ويعتبرُه سيبويهِ بأنْ يجعلَ مكانَهُ ظاهرًا

---

(١) قال ابن هشام : وخالف الكوفيون وجماعة من البصريين سيبويه لانهم يرون أنّ أيًا الموصولة معربة دائما كالشرطية والاستفهامية . قال الزجاج : ما تبين لي أن سيبويه غلط إلا في موضعين : هذا أحدهما، فإنه يُسلِّمُ أنها تعربُ إذا أفردت فكيف يقول ببنائها إذا أضيفت؟.

(٢) ينظر الكتاب ١/ ١٨٢.

(٣) قال سيبويه : "وإذا قلت : هم الضاربوك وهما الضاربك فالوجه فيه الجر لأنك إذا كففت النون من هذه الاسماء في المظهر كان الوجه الجر إلا في قول من قال : الحافظوا عورة العشيرة . ولا يكون في قولهم : هم ضاربوك أن تكون الكاف في موضع النصب". الكتاب ١/ ١٨٧.

بغيرِ ألفٍ ولامٍ ولا بمضافٍ إلى ما هُمَا فيه ، فإذا كانَ ذلكَ الاسمُ منصوبًا لا غيرُ حُكمَ على المضمرِ بالنصْبِ، وإذا كانَ ذلك الاسمُ مخفوضًا حكِمَ عليهِ بالخفْضِ، وذلكَ نحو : زَيْدٌ ضاربُك، والزيدانِ ضارِبَاك ،والزيدُونَ ضارِبُوكَ ، وإذا كانَ يجوزُ فيه الوجهانِ فيحكمُ على المضمرِ بالنصبِ والخفضِ، وذلكَ إذا كانَ اسمُ الفاعلِ مثنًّى أو مجموعًا وفيه الألفُ واللامُ ، لأنكَ تقولُ : هذانِ الضاربَا زيدٍ ، وهذانِ الضاربَانِ زيدًا ، وهؤلاءِ الضاربُو زَيْدٍ ، وهؤلاءِ الضاربُونَ زَيْدًا على حدِّ ما تبيَّن في بابِ اسمِ الفاعلِ .

والضابطُ(١) لهذا عندَ سيبويهِ أنْ تقولَ : اسمُ الفاعلِ إنْ لمْ يكنْ فيه ألفٌ ولامٌ فالضميرُ مخفوضٌ أبدًا، مفردًا كانَ أو مثنًّى أو مجموعًا ، وإن كانَ فيه ألفٌ ولامٌ، فإنْ كانَ مثنًّى أو مجموعًا جمعَ سلامةٍ مذكرًا فالضميرُ عندَه يجوزُ أنْ يكونَ منصوبًا ، أو مخفوضًا ،/ فإن كانَ مفردًا أو مجموعًا جمعَ تكسيرٍ أوْ بالألفِ ١٧٤
واللامِ كان الضميرُ منصوبًا ، وأمَّا الأخفشُ(٢) فيحكمُ على الضميرِ المتصلِ باسمِ الفاعلِ بأنَّهُ في موضعِ نصبٍ على كُلِّ حالٍ، بالألفِ واللامِ كانَ، أو مُعرًّى عنْهُمَا، مفردًا كانَ أو مثنًّى أو مجموعًا ، وما ذهبَ إليهِ سيبويهِ أعدلُ ، لأنه اعتبرَهُ بالظاهرِ، ولكلٍّ وجهٌ - واللهُ أعلمُ . هذا تمامُ الكلامِ علَى الفصلِ الرابعِ .

وأما الكلامُ علَى الفصلِ الخامسِ الذي عبرتُ عنْهُ بالكلامِ علَى أحكامِ الموصولاتِ فأقولُ : مما يحتاجُ إليهِ بيْنَ يَدَيْ هَذَا البابِ وإنْ كانَ ما تقدمَ مقدماتٍ للبابِ، ولكنْ ما انطوَى عليهِ هذَا الفصلُ الخامسُ وإن كانَ مِنْ مقدماتِهِ فهيَ لاحقةٌ باعتبارِ المرتبةِ، فيقالُ : مما يحتاجُ إليهِ الآنَ أصولُ أربعةٌ :

الأولُ منها : أنَّ الصلةَ لا تتقدمُ على الموصولِ ، لأنها في التمثيلِ كالدالِ من زَيْدٍ .

الثاني : أنَّ الفصلَ بينَ الصلةِ والموصولِ بأجنبيٍّ لا يجوزُ ، كما لا يفصَلُ بينَ حروفِ الكلمةِ بشيءٍ .

---

(١) في الأصل : والرابط ، والسياق يقتضي ما أثبتناه .

(٢) ينظر المقتضب ٣/ ١٢٣ والتبصرة والتذكرة ١/ ٥٣٥ .

الثالثُ : أنهُ لا يجوزُ أن يتبعَ الموصولُ بتابعٍ حتى يتمّ بصلتِه، كما لا يتبعُ الاسمُ الواحدُ إلا بعدَ كمالِ حروفِه.

الرابعُ : أنهُ يجوزُ أن يتقدمَ بعضُ أجزاءِ الصلةِ علَى بعضٍ.

ومما يقدمُ أيضًا بين يدَي الباب، وقد تقدّمَ في نوعٍ منه آخر، وهو أنّ "ما" تقعُ على مَا لا يعقِلُ وعلى جنسِ مَنْ يعقِلُ، كقولِهِ تعَالَى: ﴿فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ (١)، وتقعُ على وصفِ مَنْ يعلَمُ، كقولِهِ تعَالَى: ﴿وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ﴾ (٢)، أي: معبودى ومعبودُ النبيّ -عليهِ السلامُ- هو اللهُ تعَالَى، يقالُ فيه: عَالِمٌ، لا يقالُ فِيهِ تعَالَى: عَاقِلٌ، لأنّ العقلَ علمٌ حادثٌ ضروريٌّ، فمحالٌ اتصافُ البارِي تعالَى بِهِ عقلاً وشرْعًا.

وعوامُّ النحويّينَ باعتبارِ علمِ أصولِ الدينِ قالُوا في ضَبْطِ هَذا: و"مَا" تَقَعُ عَلَى مَنْ يَعْقِلُ، واستدلُّوا بالآيةِ ولكلّ عِلْمٍ رجالٌ، وكلٌّ ميسرٌ لما يُسّرَ لَه، وقد تقعُ "ما" على مَنْ يعقِلُ على مَعنَى الإنكارِ والاحتقارِ، كقوله: (٣)

تُكلِّفُنِي سُويقَ الكَرمِ جَرمٌ ... وَمَا جَرمٌ وَمَا ذَاكَ السَّويقُ

مسألةٌ : إذا حُذِفَ الضميرُ المخفوضُ منَ الصلةِ حيثُ يجوزُ حذفُهُ فقدْ اختُلِفَ في كيفيةِ حَذْفِه، فمذهبُ سيبويهِ أنه يحذفُ الجارُّ والمجرورُ رأسًا، ومذهبُ الأخفشِ أنهُ يحذفُ على تدريجٍ، فيحذفُ الجارُّ أولاً، ويعدّى الفعلُ بنفسِهِ فيسوغ حذفُ ضميرِ النصبِ، وهذا الذِى فعلَ الأخفشُ حينَ لا تسعُ مخالفته إذا كانَ الفعلُ مما يصحُّ أن يحذفَ منهُ حرفُ الجرّ ويعدّى، وأمَّا إذَا كانَ ممَّا لا يصحُّ حذفُ حرفِ الجرّ منه فكيفَ يصحُّ ما قالَ إلا علَى مذهبِ الكوفيّينَ؟ وأما البصريّون فقدِ اتّفقُوا أنّ حذفَ حرفِ الجرّ من المجرورِ إنما هوَ في ألفاظٍ مَسموعةٍ تحفظُ ولا يُقاسُ علَيْها.

---

(١) الآية ٣ من سورة النساء.

(٢) الآية ٣ من سورة الكافرون.

(٣) سبق تخريجه في ٦٥٠.

[مبحث في الإخبار بالذى وبالألف واللام]

فإذا تقرر هذا عدنا الى مقدمته في باب الإخبار ؛ لأنه ضمّنه في هذا الباب إذا قال القائل : أخبرْ عن كذا، أي: أخبر عن زيدٍ مثلاً ، فإنما يريد أن ينقُله نقلين : نقلٌ إلى أولِ الكلامِ الذى تسألُ فيهِ بالذى أو التى ، أو بالأ لِفِ واللامِ على حسبِ ما يقتضي الموضعُ ، ونقلٌ الى آخرِ الكلامِ بلفظِه إلاّ أنه يرفعُ خبرَ الذى والتي / أو لِلاسمِ الذى هُوَ صلةٌ للألفِ واللامِ ، ١٧٤/ ويجعلُ مكانَ المنقولِ ضميرَهُ بحسبِ الموضعِ من رفعٍ أو نصبٍ أو خفضٍ، متصل كان الضميرُ أو منفصل ، وبحسبِ الاسمِ المتقدّمِ من غيبةٍ أوخطابٍ أو تكلّمٍ أو تذكيرٍ أو تأنيثٍ أو إفرادٍ أو تثنيةٍ أو جمعٍ ، فإذا صحّ ذلكَ فانطقْ بذلِكَ فإنّك قد أجبتَ .

ومثالُ ذلك إذا قالَ لكَ : أخبرْ عن زيدٍ من قولِكَ : ضربَ زيدٌ عمرًا فإنّك تنقلُ زيدًا إلى أولِ الكلامِ مُعبّراً عنهُ بالذِى أو بالأ لِفِ واللامِ فتقولُ : الذى ضَربَ زيدًا ، والضاربُ زيدٌ ، وكذلِكَ قولُكَ:ضربَ زيدٌ عمرًا، وقيلَ لَكَ أخبرْ عن زيدٍ لقلتَ : الذى ضرَبَ عمرًا زيدٌ ، وقدْ يَجرى الضميرُ على غيرِ مَنْ هوَ لهُ فَيبرزُ الضميرُ مع الصّفةِ مثالُ ذلكَ : إذا قالَ أخبرْ عن زيدٍ من قولِكَ : ضربتُ زيدًا، فتقولُ : الضاربُهُ أنا زيدٌ ، ولو أخبرتَ عنِ التّاءِ لقلتَ : الضاربُ زيدًا أنا، ولم يَبرُزْ ضميرُ الفاعلِ ؛لأنّ الصّفةَ جرتْ على مَن هِيَ لَهُ، ومبنَى صحّةِ هذا البابِ على صحّةِ الإضمارِ والنّقلِ ، والاخبارِ بذلِكَ الاسمِ الذى وقعَ السؤالُ عنهُ أوعليهِ.

وبابُ الإخبارِ مُتّسعٌ ، وقدْ وضعَ المازنيُّ(١) فِيهِ جُزءًا ، وقد بسطَ فِيهِ النّاسُ فُنوناً مِنَ المسائِلِ ، وما ذكرناهُ هُنا نُشرفُ بهِ على أكثرِهَا ، ولكنْ لا بُدّ مِن إشباعِ الكلامِ .

---

(١) ينظر المقتضب ١٢٧/٣ .

[بيان في شروطِ الإخبارِ عنِ الاسم]

فأقول : اعلمْ (١) أنّ الاسمَ لا يُخبَرُ عنهُ حتّى يجتمعَ فيهِ اثنا عشرَ شرطا .

الأول : أنْ لاّ يكونَ قد تضمّنَ حرفَ صدرٍ كأسماءِ الشرطِ والاستفهامِ .

الثاني : أن يكونَ اسماً متصرفًا لا يلزمُ طريقةً واحدةً ، نحو : "عَنْهُ" .

الثالث : أن لاّ يكونَ من الاسماء التي لا تُستعملُ إلاّ في النّفيِ العامّ نحو : عَريبٍ وأَحَدٍ (٢) ونحوهما

الرابعُ : أن يكونَ من الأسماءِ التي يصحّ تعريفُها تحرزًا من الحالِ والتمييز .

الخامس : أن لاّ يكونَ (٣) الاسمُ قد دَخَلَ عليهِ ما لا يدخُلُ على المضمَراتِ ، وذلكَ كُلُّ اسمٍ دَخَل عليه كافُ التشبيهِ أو حتّى ، فلا يَجوزُ الإخبارُ عنْ عمرٍو من قولِك : زيدٌ كعمرٍو ، ولأنهُ يلزمُكَ أن تقولَ : الذى زيدٌ كه عمرو .

السّادسُ : أن لا يكونَ (٣) الاسمُ في جملةٍ غيرِ خبريةٍ . فلا يخبرُ عنهُ، أيْ: لا تخبِرْ عن اسمٍ واقِعٍ في جملةٍ أمرٍ أو استفهَامٍ .

السابع: أنه لاّ يكونَ الاسمُ المطلوبُ الإخبارعنه صفة ،لانكإن أخبرتَ عنهُ جعلتَ مكانَه ضميرًا يَجرى مَجراهُ ، والضميرُ لا يوصفُ بِهِ .

الثامن : أن لا يكونَ الاسمضميرًا بُنِيَ على أن يفسّرَهُ مابعدَهُ ، نحو: ضميرِالأمرِوالشأنِ ، والضمير فى نِعمَ وبئسَ ، وفى رُبَّ من قولِهم : رُبَّهُ رجلاً ،لأنّ فى الاخبارِعن هذِهِ إخراجَها عن وصفِهَا فى كلامِ العرب .

التاسعُ : أن لا يكونَ الاسمُ ضَميرًا عائدًا عَلَى غيرِ الذى فَيبقَى الاسمُ الذى سِيقَ من أجلِهِ لاَ يعودُ عليهِ شيءٌ، وذلِكَ كالهاءِ من قولِكَ : ضربتُهُ ، لأنك لو أخبرتَ عنهُ لصارَ الضميرُ فى حُكمِ "الذى" ويبقَى زيدٌ لا عائدَ عليهِ من الجملةِ الواقعيةِ خبرًا .

العَاشرُ : أن لا يكونَ الاسمُ مضافًا إلى ضميرٍ نحو : زيد أبوهُ منطلقٌ ، فلا يخبُرعن الأبِ هُنا ، لأنهُ لو أخبرَعنهُ لحَلَّ مَحلهُ ضميرٌ على حَسَبِ إعرابه ، فكانَ يلزمُ عليه أن يُضافَ الضميرُ إلى الضمير .

الحادى عشرَ : أن يكونَ الاسمُ المخبرُ عنهُ من صميمِ الجُملَةِ ، فإذًا لا يخبرُ عن

---

(١) في الأصل : لا يكون ، والسياقِ يعطي : أن لا يكون .

(٢) عريب وديار وأحد : أسماءٌ لا تستعمَل إلاّ في النفي قالَ في اللسان : " عرب " : "يُقالُ : ما بالدّارِ عريبٌ ، أيْ: أحدٌ الذكر والانثى فيه سواءٌ ولا يقالُ في غير النفي" .

(٣) في الأصل : أن يكونَ ، والسياق يعطي أن لا يكون .

الضَّمير في "منطلِق" / ؛ لأنهُ ليسَ من ضميرِ الجملةِ بَل إنما جيءَ بهِ لأمرٍ خارجٍ ١٧٥
عن طريقِ الإخبار، بل الإفادةُ حاصلةٌ دونَهُ ، بل المخرجُ لِذلكَ الضمير كونُ الخبرِ
الذي هُوَ منطلِقٌ مشتقًّا ، والمشتقُّ يَستدعي موصوفًا بِهِ .

الثاني عشر: أن لا يكُونَ الاسمُ المطلوبُ الاخبار عنه مصدرًا وخبرُهُ محذوفٌ وقد سَدّت الحَال مَسدَّه ، وذلِكَ ، نحوُ : ضربِي زيدًا قائِمًا ، وأكثرُ شُربيَ السُّويقَ مَلتوتًا ،ونحوهِمَا ؛ لأنهُ لو أخبرَعنهُ لأضمرَ وجاءَ الضميرُ عَاملًا ، والضميرُ لا يَعملُ، فتفَهَّم هذِهِ الشروطَ الاثنى عَشرَ قبلَ معرفَةِ بابِ الإخبارِ بفضلِ الله تَعالَى والحمدُ لِلهِ على نِعمِهِ.

تكملةٌ لِهذَا الغرضِ في الكلامِ على التَّوابِعِ في حكمِ الإخبارِ ،و هيَ أربعةٌ : (١) التأكيدُ ، والصِّفَةُ ، والبدَلُ ، والعَطفُ .

أمّا التأكيدُ فلاَ يَجوزُ الإخبارُ عنهُ بانفرادِهِ ؛ لأنَّ لَهُ لَفظًا مَخصُوصًا، فَلو أخبرتَ عنهُ بانفِرادِهِ لجعلتَ مكانَهُ ضميرًا، وعندَ ذلكَ يزولُ عنهُ لفظُ التوكيدِ ومعنَاهُ ، ولأنَّ لفظَ التأكيدِ تُؤخّرُه وتجعلُهُ خبرًا يَبقَى غيرَ جارٍ على مُؤكَّدٍ ، وخاصةً إذا كانَ التأكيدُ بأجمعَ وأجمعينَ الذي لا يكونُ قطُّ إلاّ تابِعًا .

وأمّا الصِّفةُ فلا يجوزُ الإخبارُ عنها بِانفرادِها ؛ لأنهُ يُؤدّي إلَى الوصفِ بالمضمَرِ ولاَ يجُوزُ الإخبَارُ عنِ الموصوفِ بِانفرادِهِ ؛ لأنه يُؤدّي إلى وصفِ المُضمرِ ، وَوَصفُ المضمرِ لا يَجوزُ، وإذَا امتنعَ هذا لم يبقَ إلاّ جوازُ الإخبارِ عنِ الصِّفةِ والمَوصُوفِ جَميعًا ، فَتقُولُ فِي ضَربْتُ زيدًا : الذي ضَرَبْتُهُ زيدٌ العاقِلُ، و بالألِفِ واللامِ : الضّاربهُ أنَا زيدٌ العَاقِلُ ، وكذلِكَ إن كانت الصِّفَةُ مجملةً من نحوِ : ضربتُ رجلاً أبوُهُ جَاهِلٌ ؛ لأنَّ الصِّفَةَ والموصوفَ بمنزلةِ الشيءِ الواحِدِ والجملةُ حالّةٌ منه محلَّ المفردِ فَكأنكَ إنما كنيتَ عنِ اسمٍ مُفردٍ فتقولُ فِيهِ : الذي ضربتُهُ رجلاً أبوُهُ جاهِلٌ .

---

(١) الكلام على التوابع في الاخبار كلّه من كلام ابن بابشاذ في شرح الجمل ٢٥٣ ، وسَينُصّ الخفاف بعدَ نهايتِهِ على أنه من كلام ابن بابشاذ .

وأمّا البدَلُ فَفيهِ مَذهبانِ (١) : منهُم من ينقلُ البدلَ والمبدلَ منهُ فيُجريهِ مُجْرى الصّفةِ والموصوفِ ؛ لأنّه مُبَيِّنٌ وتابِعٌ كالصّفةِ ، ومنهُم من يُقِرُّ أحدَهما وينزِعُ الآخَرَ على حَسبِ المسألةِ؛ لأنّ البدلَ من جملةٍ أخرى، وليسَ الاسمانِ فيهِ تُنزّلُ منزلةَ الاسمِ الواحِدِ، فتقولُ مِن ذلِكَ : مررتُ بزيدٍ أبيكَ، فإن أخبرتَ عنِ المذهَبِ الأولِ قلتَ : الذى مررتُ به زيدٌ أبُوكَ ، وإن أخبرتَ عن أبيكَ قلتَ : الذى مررتُ بزيدٍ بهِ أبُوكَ ، وفي هذهِ المسألةِ وأشباهِهَا قبحٌ، وخاصّةً على مذهَبِ مَنِ اعتَقدَ أنّ البدَلَ من جملةٍ ثانيةٍ، فكأنكَ قد أخليْتَ صِلةَ الذى مِنْ عائِدٍ ولم تأتِ بهِ إلاّ بعدَ التّمامِ، ومِن هَاهُنَا أجازُوا: زيدٌ ضَربَ عمرًا وأخَاهُ ، ولمْ يُجيزُوا : زَيدٌ ضربتُ عمرًا وضربتُ أخاهُ مِن جِهةِ العَائِدِ ؛ لأنّهُ صارَ في جملةٍ أخرى غيرِ الجملةِ الأولى .

وتقولُ بالألفِ واللاّمِ : المَارُّ بِهِ أنَا زيدٌ أبُوكَ على المذهَبِ الأولِ ، وعلى المذهَبِ الثّاني إذا أخبرتَ عن زَيدٍ : المَارُّ أنا بِهِ أبيكَ زَيدٌ، وعن أبيكَ المارُّ أنَا بزيدٍ بِهِ أبُوكَ .

وبالجملَةِ فإنّ المذهَبَ الأولَ هُوَ أجودُ ؛ لأنّه أبْيَنُ وأكشَفُ لمعنَى البدَلِ ؛ ولأنّ في البدَلِ بَدلَ البعضِ مِنَ الكُلِّ وبدَلَ الاشتمَالِ ، فَلَوْ أخبرتَ عنِ البعضِ / وعنِ الاشتمالِ لجعلتَ مَكانَها ضميرًا فارتفعتْ دَلالَةُ البعضِيةِ ودَلاَلَةُ المصدريةِ والاشتماليةِ المعنويةِ ، فَلذلِكَ كانَ المذهبُ الثّاني ضعيفًا ، ومن هَا هُنَا خَالفَ الزّيادِيُّ (٢) الأخفشَ أبا الحسنِ (٣) في قولِكَ : ١٧٥

---

(١) تفصيل المذهبين في المقتضب ٣/ ١١١ والاصول ٢/ ٣٠٤ .

(٢) الزّيادِيُّ هو أبواسحاق ابراهيم بن سفيان بن سليمان بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن زياد وكان قد قرأ كتابَ سيبويه ولم يتمه، وله نكتٌ فيهِ في مواضعَ ، وخلافٌ لهُ في مواضِعَ وقرأ على الأصمعي وروى عنه غيره . انظر ترجمته في مراتب النحويين ١٢٣ وأخبار النحويين البصريين ٩٧ وطبقات الزبيدى ٩٩ والفهرست ٨٦ .

(٣) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/ ٤٧ .

رأيتُ قومَكَ أكثرُهم ؛ لأنَّ الأخفشَ يُجيزُ الإخبارَ عنِ أكثرِهم فيقولُ : الذى رأيتُ القومَ إيَّاهُم أكثرُهم ، وبالألِفِ واللَّامِ الرَّائِي أنَا القومَ إيَّاهُم أكثرُهُم ، والزِّيادِيُّ يأبَى ذلِكَ ؛ لأنَّ إيَّاهُم لا يُفيدُ معنَى البدَلِ والقِياسُ ما قالَــهُ الأخفشُ وباللهِ التوفيق .

فَصلٌ العطف الذِى يَجوزُ الإخبارُ فِيهِ ما كَانَ من جملةٍ واحدَةٍ أو مُنعقدُ انعقادَ الجملةِ الواحدَةِ وَماعدَاهُ ، فإنَّه لا يَجوزُ الإخبارُ فيهِ ، فَإذَا ثبَتَ هذَا فإنهُ يجوزُ فى المَعطوفِ والمعطوفِ عليهِ ثلاثةُ أوجهٍ : أن تُخبرَ عنهُما جميعاً إذَا أردتَ ذَلِكَ على المعنَى ، كما تُخبرُ عن الصِّفَةِ والموصوفِ معاً .

ويجوزُ أن تُخبرَ عنِ المعطوفِ بِانفرادِهِ،وعنِ المعطوفِ عليهِ بانفرادِهِ ، كَما جازَ ذَلكَ فى البدَلِ فَإذَا قلتَ : زيدٌ وعمرٌو قَائمانِ فأخبرتَ عنهُمَا قلتَ : اللذَانِ هُمَا قائِمانِ زَيدٌ وعمرٌو ، وإن أخبرتَ عن زيدٍ بِانفرادِهِ قلتَ : الذى هُوَ، وعمرٌو قَائمانِ زيدٌ ، وإن أخبرتَ عَن عَمرو بانفرادِهِ قلتَ : الذى هو وعمرٌو قَائمانِ زيدٌ (١) ، ولو قلتَ : قامَ زيدٌ وعمرٌو ، وأخبرتَ عنهُمَا بالذى قلتَ:اللذانِ قَامَا زيدٌ وعمرٌو، وبالألِفِ واللَّامِ القَائِمانِ زيدٌ وعمرٌو ، وإن أخبرتَ عن زيدٍ بِالذى قلتَ : الذى قامَ هُوَ وعمرٌو وزيدٌ [وليسَ هذا المضمرُ فَاعِلاً لِقامَ وبِالألِفِ واللَّامِ القَائمُ هُو وعمرٌو ، وزيدٌ (٢)] ، وَإن أخبرتَ عن عمروٍ بِالذِى قلتَ : الذِى قامَ زيدٌ وهُوَ عمرٌو ، ولَكَ أن تُقدِّمَ هُوَ على زَيدٍ ؛ لأنَّ الواوَ لَا تُوجِبُ تَرتِيبــاً ، ولو كانَ بِغيرِهَا من حُروفِ العطفِ لم يَجُزْ التقديمُ ، وبِالألِفِ واللَّامِ القائِمُ زيدٌ ، وهُوَ عمرٌو ، ولو قُلتَ : ضربتُ زَيداً وعمرًا ، وأخبرتَ عَنهُمَا بالذِى قُلتَ : اللذَانِ ضربتُهُمَا زَيدٌ وعمرٌو ، وبِالألِفِ واللَّامِ الضَّارِبُهما أنَا زيدٌ وعمرٌو ، ولوْ أخبرتَ بالذِى عن زيدٍ وَحدَهُ لقلتَ : الذى ضربتُه وعمرًا زَيدٌ ، وبِالألِفِ واللَّامِ الضارِبُهُ أنَا وعمراً زيدٌ ، وإن أخبرتَ عن عمرٍو بِالذى قُلتَ : الذى ضربتُ زَيداً

---

(١) فى ابن بابشاذ قلت : الذى زيد هو قائمان عمرو .

(٢) الزيادة من ابن بابشاذ ساقطة من الاصل ٢٥٤ .

وإيَّاهُ عمرو ، و يجوزُ (١) تقديمُ المُضمر على ما تقدَّمَ ، فتجعلُ الضميرَ مُتَّصلاً على هذا الوجهِ،وبالألِفِ واللّامِ :الضَّارِبُ زيداً أنَا وإيَّاهُ عمرٌو،فهذا كلُّه مِثلُ العطفِ في الجملةِ الواحِدةِ، ولو قلتَ : ضربتُ زيداً وكلمتُ عمراً وقيلَ لكَ كيفَ تُخبِرُ عن زيدٍ من هاتينِ (٢) الجُملَتينِ أو عَنْ عمرٍو،لَمْ يَجُزْ لِخُلُو الصِّلَةِ من عائدٍ من جملتِها،إذ كُلُّ جُملةٍ معطوفةٍ على جُملةٍ ،فلا بُدَّ (٣) في الثَّانيةِ منها مِن عائدٍ كالأولى ، ولو كانَ العَطفُ في هاتينِ الجُملتَينِ بالفاءِ مِثلَ،ضربتُ زيداً فبكى عمرٌو لَجازَ الإخبارُ عن زيدٍ وعن عمرٍو ، لأنَّ الفاءَ تعقِدُ الجُملتَينِ عقدَ الجُملةِ الواحِدةِ.

فتقولُ في الإخبارِ عَن زيدٍ : الذي ضربتُهُ فبكَى عمرٌو زيدٌ،وعن عمرٍو ، الذي ضربتُهُ زيداً فبكَى هُو عمرٌو ،وعلى هذهِ مَسألَةُ أبي عليٍّ (٤) في الإيضاحِ : يَطيرُ الذُّبابُ فيَغضَبُ زيدٌ ، وان أخبرتَ عنِ الذُّبابِ قلتَ : الذي يَطيرُ فيغضَبُ زيدٌ الذُّبابُ ، وعن زيدٍ [الذي يطيرُ الذبابُ فيغضَبُ زيدٌ ،وبالألفِ واللام عن الذبابِ الطائرِ:فيغضَبُ زيدُ الذبابُ وعن زيدٍ (٥)] الطائرُ الذبابُ / ١٧٦/ فيغضبُ زيدٌ ، وجازَ أن تعطفَ فعلاً على اسمٍ حملاً على المعنَى قالَ اللهُ سبحانَهُ : ﴿ إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ﴾ (٦) ، ولو كانت هذه المسألةُ بالواوِ لمْ يجزِ الإخبارُ عن كلِّ واحدٍ من الاسميْنِ ، لأنَّ الواوَ لا تعقدُ الجملتَيْن عقدَ الجملةِ الواحدةِ،وإنما عَقدتْها الفاءُ هذا العقدَ ،لأنَّ فيها معنَى الجوابِ المتعلقِ بالشرطِ فيصحُّ فيها معنَى الانعقادِ .

ومن مسائلِ العطفِ أن كلَّ جملتَيْنِ كانَ الاسمانِ فيهمَا اسمًا واحداً، والفعلَانِ بلفظٍ واحدٍ،فإنه يجوزُ الإخبارُ فيهمَا ، فمن ذلكَ : ضربْتُ ،أو شتَمْتُ

---

(١) في ابن بابشاذ ولا يجوز ٢٥٤.

(٢) في الاصل : من هذه الجملتين.والتعديل من ابن بابشاذ ٢٥٤.

(٣) في الاصل : فلا بد فيها من الثانية . والتعديل من ابن بابشاذ ٢٥٤.

(٤) ينظر الايضاح ١/١٠٢-١٠٣.

(٥) مابين المعكوفين من ابن بابشاذ ٢٥٤ لانه مقتبس منه وساقط من الاصل .

(٦) الآية ١٨ من سورة الحديد .

عمرًا إن أخبرتَ عن التَّاءِ قلتَ : الذى ضَرَبَ أو شَتم عمرًا أنا، وإنْ أخبرتَ عن عمرٍو قلتَ : الذِى ضربتُ أو شتمتُه عمرٌو ، ولا يَجُوز ذلكَ بالإ لِيف[والَّلام](١) فِيهمَا لو قلتَ : الضَّاربُهُ أنا ، والشَّاتِمُهُ أنا عمرٌو لَمْ يجُز لِعدَمِ ما يعطفُ عليهِ الشاتِمُ، إذ الشاتِمُ معطوفٌ على معنَى الضَّاربِ ، ومعنَى الضاربِ الذى ضربَ فضَربَ فِي التأويلِ والتقديرِ لا موضعَ لهُ مِنَ الإعرابِ، لأنَّه صلَةٌ وإذَا كانَ كذلِكَ لم يصحَّ عطفُ الشاتِمِ عليهِ ؛ لأنَّه مُعربٌ مرفُوعٌ .

ويلي هذَا الفصلَ الكلامُ على إعمالِ الفِعلَيْنِ ، وهُوَ أشكَلُ شيءٍ فى هذَا البابِ وأصعَبه وأدقُّهُ وأحسَنُهُ، وفِيهِ خِلافٌ نحنُ نذكُرُهُ ونَستقِصيهِ، وعلَيهِ تَنبني المَسَائِلُ وبِاللَّهِ التوفيق .

فمن ذَلِك قولُكَ : ضربتُ وضربنِي زَيدٌ ، وأردتَ الإخبارَ عن شيءٍ من أسماءِ هاتَينِ الجُملتَينِ فَفيهِ أربعَةُ مذَاهِبَ : مذهبُ الأخفشِ (٢) إدخــالُ الألِفِ واللامِ على الأولِ، والثاني وتوفيتُهما عوائِدَهُما ، وجعَلُ الخبرِ خبرًا، وهُوَ عندَه بمثابَةِ عطفِ مُفردٍ على مُفرَدٍ .

ومذهَبُ أصحابِ الحذفِ، وهُم جَماعةٌ مِنَ البغدَاديينَ (٣) ، كمذهَبِ الأخفشِ إلاَّ أنَّهم يَحذفُونَ العوائِدَ الظاهِرَةَ .

ومذهبُ المازِني (٤) ؛ إدخَالُ الألِفِ واللَّامِ على الأولِ والثَّانِي جميعًا كالأخفشِ إلَّا أنه يُخالِفُهُ فى أنَّهُ يوفِي الكَلامَ الأولَ حَقَّهُ مِنَ المبتدأ والخَبَــر ، والثَّاني حقَّه مِن الابتداءِ والخبرِ، ويَعطِفُ جُملةً على جملةٍ ، وكلُّ جملةٍ منهَا قائِمةٌ بنفسِهَا عندَه .

ومذهَبُ أبِي بَكرِ بنِ السراجِ (٥) واختيارُ جَماعَةٍ مِنَ المتأخِرِينَ كالرُّمانيِ (٦)

---

(١)

(٢) انظر تفصيل مذهبه فى التبصرة والتذكرة ٥٣٢/١ .

(٣) المصدر نفسه ٥٣٢-٥٣٣ .

(٤) تفصيله في المقتضب ١٢٨/٣ .

(٥) كما فى الاصول ٢٨١/٢ وانظر التبصرة والتذكرة ٥٣٣/١ .

(٦) ينظر التبصرة والتذكرة ٥٣٤/١ .

وغيره ادخالُ الأَلِفِ واللاّمِ علَى الأولِ فحسبُ، وتبقيةُ الثّاني فِعلاً على حالِه محمُولاً فِي العطفِ على المعنَى إتّباعاً للكتابِ الكريم ، فَإِذَا قلتَ : ضربتُ وضرَبني زَيدٌ وأخبرت عن زَيدٍ علَى مذهَبِ الأخفَشِ قلتَ : الضّاربُه أنَاوالضّاربِي زَيدٌ،فهذَا بِمنزلَةِ قَولِكَ : القَائِمُ والقَاعِدُ زَيدٌ،فالصِّفتانِ جميعًا لِزيدٍ،وقد عَطفَ مُفردًا على مفردٍ ، وإنّما رَددتُ المفعولَ المحذوفَ مِنَ الفعلِ الأولِ ؛ لأنَّ الصِّلةَ لَا تصحُ إلّا بِهِ،إِذْ كُلُّ صِلَةٍ لَا تصحُ إلّا بِعائِدٍ ، وقلتُ أنَا لأنَّ الفِعْلَ لكَ والخبرُعن زَيدٍ ، وتَقولُ على مذهبِ أصحابِ الحَذفِ : الضاربُ أنَا والضاربِي زَيدٌ ، كقولِ الأخفشِ إلاّ أنّهُم حذَفُوا الهاءَ فَحسبُ ، وعِلّتُهم فِي ذَلِكَ أمرَانِ : أحدُهمَا : أنَّ الكَلامَ قَد طَالَ وَيحْتملُ فِي طولِ الكلامِ أشياءَ لا تحتَملُ فِي غيرِه.

والآخرُ أنّهم حذَفُوا مَعَ الضّاربِ قياساً علَى الأصلِ الذِي هُوَ الفِعلُ فِي الحذفِ،وحُجّةُ الأخفشِ في امتناعِ الحذفِ أنَّ الموصُولَ لاَ بدَّ / لَهُ من عَائِدٍ، ١٧٦
وليسَ هذَا بِمنزلةِ المَفعُولِ مِن ضرَبْتُ وضربني زَيدٌ ؛ لأنَّ فِي حذفِهِ مع الفعلِ دَليلاً وقوةً.

وتقولُ على مذهَبِ المازِني : الضّاربُ أنَا والضّاربِي زَيدٌ ،فَالضّاربُ مبتدأٌ عندَهُ وفاعلُ الضّاربِ مُستترٌ فِيه،وَ " أنا " الخبرُ بمنزلةِ ضربتُ الذِي هُوَ جُملَةٌ ، والضّاربِي مُبتَدأٌ وزيدٌ خَبرُهُ والوَاوُ قَد عطفتْ جُملَةً،وتقولُ على المذهَبِ المختارِ : الضّاربُه أنا وضربي زَيدٌ، فتعطفُ ضربِي على التقديرِ، إذ التّقديرُ : الذِي ضربتُهُ وضرَبني زَيدٌ ، كَما قالَ اللهُ تعالَى : ﴿ إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضاً حَسَناً يُضَاعَفُ لَهُمْ ﴾ (١) ، وإن أخبرتَ عنِ التّاءِ من ضربتُ وضرَبني زيدٌ قلتَ علَى مذهبِ الأخفشِ : الضّاربُ والضّاربُه زيدٌ أنا .

والإخبارُ عنِ الياءِ من ضرَبني كالإخبَارِ عنِ التّاءِ على مذهبِ الأخفشِ إذْ هُمَا لشيءٍ واحدٍ على مذهَبِ أصحابِ الحذفِ : الضاربُ والضاربُ زيدًا أنَا ، وعلَى مذهبِ المازني : الضاربُ أنا والضاربُ زيدٌ، فَحذفُ المفعُولِ عندَه

---

(١) الآية ١٨ من سورة الحديد .

كالحذفِ منَ الفعلِ سواءٌ ؛لأنَّ المفعولَ مُستغنًى عنهُ بِمَا يَعودُ مِنَ الضَّميرِ في اسمِ الفَاعِلِ، ولو أخبرتَ عنِ اليَاءِ على مذهبِهِ لقُلتَ : الضَّاربُ أنا وَالضَّاربُه زيدٌ أنَا ، لأنَّ كُلَّ جُملةٍ عندَهُ قائمةٌ بِنَفسِها ، فَهُوَ يُوفيها مَا تَستحقُّهُ، وعلى المذهَبِ المُختارِ: الضَّاربِي وَضربَه زَيدٌ أنا ، وكَذَلِكَ الإخبَارُ عنِ اليَاءِ.

مسألةٌ : إذَا قلتَ : ظَننتُ وظنَّنِي زَيدٌ عَاقلاً فإنْ أخبرتَ عن زَيدٍ قُلتَ : على مذهبِ [الأخفشِ](١) الظَّانُه أنَا إيَّاهُ والظَّانِّي عَاقلاً زيدٌ على قِياسِ مَا تَقدَّمَ ، إلاَّ أنهُ لَا بُدَّ مِنَ المفعُولِ الثاني ؛ لأنَّكَ إذَا ذكرتَ الأولَ فلا بُدَّ منَ الثاني ، وتقولُ على مذهَبِ أصحَابِ الحَذفِ الظانُّ أنَا والظَّانِي عَاقلاً زيدٌ على مَا تقدَّمَ ،

وكذلِكَ القولُ على مذهَبِ المَازني ، الصُّورَةُ واحِدَةٌ والتقديرُ مختلفٌ من وجوهٍ :

مِنها : أنَّ الألِفَ واللّامَ في الاولِ لغيرِ الثَّاني على مذهَبِ المَازني ، وهُمَا عندَ أصْحابِ الحذفِ لشيءٍ واحِدٍ .

ومنْهَا : أنَّ " أنا " على قولِ المازني خَبرُ الظَّانِ ، وعلَى قولِ أصحَابِ الحذفِ هُو فَاعِلُ الظَّانِّ .

ومِنْها : أنَّ المازني يَعطفُ جملةً على جملةٍ ، وأصحابُ الحذفِ يَعطفُونَ مفرداً على مفردٍ .

ومنها : أنَّ حذفَ المفعُولِ على قولِ المازني على حدِّ الحذفِ في الفعلِ ،وأنَّ الموصُولَ ليسَ مُفتقِراً إليهِ إذْ ضَميرُ المرفوعِ يَعودُ على الموصُولِ وليسَ كذلِكَ على مذهَبِ أصحَابِ الحذفِ ؛ لأنَّ الألِفَ واللّامَ للمفعُولِ ،فَالعَائدُ لَا بُدَّ من تقديرِهِ إذْ ليسَ [في](٢) اسمِ الفَاعِلِ ضَميرٌ مرفُوعٌ فَيرجعُ الَى الألِفِ واللامِ .

وإن أخبرتَ عنِ التَّاءِ مِنْ ظَننْتُ قلتَ على مذهبِ الأخفشِ : الظَّانُ والظَّانه زَيدٌ عاقلاً أنَا ، فأنَا خَبرٌ عَنهُمَا ، كقولكَ : الجَوادُ والكريمُ أنَا ،وهكذَا

---

(١) الاخفش ، ساقطة من الاصل وهي في ابن بابشاذ ٢٥٥ .

(٢) زيادة يقتضيها السياق من ابن بابشاذ ٢٥٦ .

الجواب على مذهب أصحاب الحذفِ إلاّ أنّك تحذفُ الهاءَ وتقولُ على مذهب المازني : الظّانّ أنا والظّانّي عاقلًا زيدٌ تعطفُ جملةً على جملةٍ، والألفُ واللّامُ في الأولِ للمتكلّمِ وفي الثّانيةِ لزيدٍ .

وتقولُ على المذهبِ المُختارِ : الظّانّه وظنَنتُه زيدٌ عاقلاً أنا / فكأنّك ١٧٧ قلتَ : الذي ظنّ وظنّه زيدٌ عاقلاً أنا ، فإن قُلتَ : ضربني وضربتُ زيدًا وأخبرتَ عن زيدٍ على مذهبِ الأخفشِ قلتُ : الضّاربي والضّاربُه أنا زيدٌ ، وهكذا مذهبُ أصحابِ الحذفِ إلاّ أنّهم يحذفونَ الهاءَ وتقولُ على مذهبِ المازني : الضّاربي هُوَ والضّاربُه أنا زيدٌ وعلى المذهبِ المُختارِ الضّاربي وضربتُهُ زيدٌ .

والمسائلُ في هذا البابِ تكثُرُ وقد استقصاها صاحبُ الجُملِ في كتابٍ أفردَه مِن شرحِ كتابِ الألِفِ واللامِ للمازني، وقد تَقدّمَ مِنَ الأصولِ مافيه كِفايةٌ وما يُستعانُ بِهِ على فَهمِ ما أوردَه أبو القاسِمِ مِنَ الشرحِ . (١)

ثمّ اعلمْ أنّ كلّ ما ذكرتُه قبلَ هذا مِن قولي : تكملةٌ لِهذا الغرضِ مِنَ الكلامِ على التوابِعِ هُوَ لابنِ بابشاذ - رحمه الله - وأثبتُّه لكمالِ فائدتِهِ في البابِ وعلى الجُملَةِ فكلامُهُ في البابِ مُقنِعٌ جامِعٌ فلا يُغفَلُ عن مُطالعَتِهِ مع ما ذكرناهُ .

ولتعلَمَ أنّ بابَ الإخبارِ بالذي والألِفِ واللّامِ لم يذكرْهُ سيبويهِ في كتابِهِ، ووجهُ إهمالِهِ أنّ المبتدئَ لا يفهمُهُ وأنّ المُنتهِيَ يُمكِنُه البُلوغُ إلى التصرفِ فيهِ بذهنِهِ .

واعلمْ أنّ أبا القاسم - رحمه الله - أطلَقَ في البابِ عُموماتٍ على عادتِه يُرادُ بِها الخصوصُ اتكالاً على المُدرّسِ وتبيينِهِ، وإلاّ فقدْ علمَ أنّ الألفَ واللّامَ لا توصَلُ إلاّ بما يُوصلُ بهِ الذي والتي ولا يُشتقُّ الاسمُ الذي يدخُلانِ عليهِ من كلّ فعلٍ، ولا تُوصلُ الموصولاتُ بكلّ جُملةٍ مِن فعلٍ وفاعِلٍ أو من مبتدإٍ وخبرٍ لما

---

(١) إلى هنا انتهى كلام ابن بابشاذ ص ٢٥٦ .

يدخلهما من المعاني التي تناقض الخبرية ، كالتمني، والتشبيه والاستفهام وغير ذلك وما ذكر في الباب من المسائل بيّن ،

وقوله : (وتجعل راكبا حالا من الأخ ،وتجعله حالا من الذى وان شئت من الكاف)[1] ، خيّر بين كونه حالا من الأخ ، لأنه الفاعل وكذلك من الكاف،والعامل المضاف على أن يكون الأخ مشتقا ليصح له العمل وهو أخوة الصداقة لا النسب ، لأن أخا الصداقة يؤاخى فى حال دون حال ، وأخوة النسب دائمة ليست موقوفة على اختيار،فأما كونه حالا من"الذى" فقد أجازه سيبويه فى قوله فى: " باب ما ينتصب فيه الخبر بعد الأحرف الخمسة "[2] فهو أن الذى في الدار أخوك قائما جعله حالا من الذى، وسوّى بينه وبين الابتداء،وبيّن وجه جوازه في قوله : هو زيد منطلقا في حاجتك ، وأنا زيد منطلقا فى حاجتك فى آخر الباب من حيث دخله التنبيه والتعريف ، ومنع هو زيد منطلقا فى أول الباب من حيث لم يكن فيه تعريف ولا تنبية ،وكل حال غير مؤكدة والعامل عنده ما يدخل الكلام من معنى التنبيه والتعريف ، كالإشارة في المبهمات فإن عدم التنبيه والتعريف لم يجز ، فلذلك أجازها على وجه،ولم يجزها على وجه،و فيها غموض ولله دره .

وأنشد أبو القاسم -رحمه الله- فى الباب[3] :

تعال فإن عاهدتني لا تخونني نكن مثل من ياذئب يصطحبان

البيت للفرزدق / قاله وقد نزل به ذئب،وقبله : /١٧٧

وأطلس عسّال وما كان صاحبا رفعت لناري موهنا فأتاني
فلما أتى قلت ادن دونك إنني وإياك في زادي لمشتركان
فقلت له لما تكشر ضاحكا وقائم سيفي من يدي بمكان
تعال فإن عاهدتني لاتخونني نكن مثل من يا ذئب يصطحبان
فبت أقوّي الزاد بيني وبينه على ضوء نار مرة ودخان

---

(١) الجمل ٣٦٣ - ٣٦٤ .
(٢) الكتاب ٢/١٤٧-١٤٩ .
(٣) الجمل ٦٦ وسبق تخريجه في ص ١٦٢ .
والابيات فى الديوان ٢/٣٢٩ .

وعاهدتُ في البيتِ قسمٌ،"ولا تخونني" جوابه، وشاهده تثنيةُ الضميرِ العائدِ على "مَنْ" مِنَ الصّلةِ حملاً على المعنى ؛لأنها وقعتْ على اثنين فيجوزُ الحمل على اللفظِ وعلى المعنى مِنَ الإفرادِ والتثنيةِ والجمع والتأنيثِ والتذكيرِ ، كقوله تعالى : ﴿ وَمِنْهُم مَّنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ ﴾ (١) ، ﴿ وَمِنْهُمْ مَّنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ﴾، (٢) وقدْ أطلنَا الكلامَ في هذا البابِ لتعقيدِ أصولِهِ وتشعُّبِ فروعِهِ.

وذكرَ ابنُ خروف أنّ ابنَ بابشاذ وغيرَهُ من المتأخرينَ منعَ الصّلةَ بالتعجبِ فلا يقولُ : رأيتُ الذي ما أحسنَهُ لإبهامِهِ ،وقالَ ابنُ خروف :وينبغي أن لاّ يمتنعَ ؛لأنّ معناهُ : رأيتُ الذي حَسُنَ جِدًّا ، كما تقولُ : مررتُ بالذي هُو أحسنُ الناسِ،ولا يمتنعُ مررتُ بالذي نعمَ الرجلُ ، والعائدُ على الذي ماتضمّنتهُ الألفُ واللاّمُ من حيثُ جازَ:زيدٌ نعمَ الرجلُ وكما جازَ : ﴿ وَوَهَبْنَا لِدَاوُدَ سُلَيْمَانَ نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ ﴾ (٣) ، وقدْ دَخَلَ سليمانُ تحتَ العبدِ ، وكذلِكَ قولُ زهيرٍ : (٤)

لَعَمري لَنِعْمَ السَّيّدانِ وُجِدْتُمَا   على كُلِّ حَالٍ مِنْ سَحِيلٍ وَمُبْرَمِ

والجملةُ مفعولٌ ثانٍ لِوُجِدَ ،والضميرُ الرابطُ من معنَى الألِفِ واللاّمِ، والتقديرُ : مررتُ بِالذي فَرِحَ ،أو هُوَ المَمْدوحُ ،أو المُستحِقُّ جنسُهُ المدحَ بِسببِهِ،وعلى الجملة فهذا تكلُّفٌ كثيرٌ تكلفَهُ ابنُ خروفٍ لتصحيحِ دعواهُ ، ومَنْ مَنَعَ كونَ التّعجُّبِ صلةً فقولُه ظاهرٌ لِقوةِ إبهَامِ التعَجُّبِ .

---

(١) الآية ٢٥ من سورة الانعام والآية ١٦ من سورة محمد .

(٢) الآية ٤٢ من سورة يونس.

(٣) الآية ٣٠ من سورة ص وفي المخطوط باسقاط أَحَدِ الوَاوَيْنِ وهُوَ خطأ .

(٤) الشاهد لزهير ، ديوانه ٧٩ ورواية الديوان : يَميناً . وهو في شرح الكافية الشافية ٨٥٤ والارتشاف ٢/٤٨٤ والخزانة ٩/٣٨٧ والدرر ٢/٤٧ .

باب جمـــع التكسيـــر

ويقالُ على هذَا البابِ : الجمعُ فى موضوعِ اللُّغةِ ضَمُ الأشياءِ بعضِها إلى بعضٍ ، والتكسيرُ مصدرُ كسَّرتُ الإناءَ وغيرَهُ إذا فرَّقتَ أجزاءَهُ، وجعلتَهُ كِسَرًا نقلهُمَا النحويونَ، وضمّوا أحدهُمَا إلى الآخرِ، وعبّروا بِهِمَا عن حكمٍ يختصُّ بِهِ الاسمُ، وهوَ تغييرُ بِنائِه للدّلالَةِ على تَغيُّرِ معنَاهُ، وخروجِهِ عن حَدِّ الإفرادِ إلى ما فوقَ التثنيةِ، وسمّوا هذَا النوعَ منَ الجمعِ تَكسيرًا لِتغيُّرِ بِناءِ الاسمِ فِيهِ، كمَا سمّوا النوعينِ الأُخريَيْنِ مِن أنواعِ الجمعِ مُسلَّمَيْنِ لسلامَةِ بِناءِ الاسمِ فيهِمَا فى أكثرِ الامرِ ، ولهذَا الحكمِ أقيسةٌ مُختلفَةُ الأمثِلةِ والمعانِى بِحسَبِ اختلافِ أعدادِ الأسماءِ المكسرَةِ وَمَا يُرادُ بتكسيرِهَا .

فموضُوعُ الأبوابِ لِذكرِ تِلكَ الأقيسَةِ وأمثلتِهَا والإعلامِ بِالمشتَرِكِ منهَا والمختصِّ ، وموضوعُ هذَا البابِ مِنهَا للإعلامِ بعدَدِ أبنيةِ الثُّلاثِيِّ ، والمشتركِ بينَ عددِهِ فى أمثلةِ مِنهَا، ومَا قلَّ من أمثلةِ مفردِ الثلاثيِّ، فهذَا الذى / وضَعَ ١٧٨
لَه البابَ . انتهت الطريقةُ الكليةُ .

ثم يُقالُ بعدَ ذلِك : وجمعُ التكسيرِ مَا تغيّرَ نَظمُ واحدِهِ بزيادَةٍ، نحوُ : رِجالٍ فى جمعِ رَجلٍ، أو نُقصانٍ كَكتابٍ وكُتُبٍ، أو تغييرِ حَركَةٍ، كَوَثَنٍ وَوُثْنٍ .

قال الجزوليُّ (١) - رحمه الله - : "وربمَا جاءَ ذلكَ فِي النّيةِ لا لفظًا".

قَالُوا : فُلكٌ فِي الوَاحدِ وفُلْكٌ في الجمعِ ، فالضّمةُ فى فُلْكٍ فِي الوَاحِدِ كالضّمةِ فى "قُفْلٍ" ، والضّمةُ فى فُلْكٍ فى حالِ الجمعِ كالضّمةِ فى رُسْلٍ .

وقد تَقدّمَ أنَّ جمعَ التكسيرِ هُو الذِى لم يَسْلمْ فيهِ بناءُ واحِـدِهِ ، ثُمَّ هو ينقسمُ قسمين : بِناءٌ للقلِيلِ ، وبناءٌ للكثيرِ ، والقليلُ يُستعمَلُ من ثلاثةٍ إلى تسعةٍ ، والكثيرُ فيمَا فوقَ ذلك، ورُبّما اسْتغْنَوا بِبِنْيةِ الكثيرِ عنِ القليلِ فَقالُوا :

---

(١) المقدمة الجزولية فى النحو ٢١ .

شِسْعٌ وشُسُوعٌ وهذِهِ بنيةُ الكثيرِ المُستعملَةُ لِلقليلِ والكثيرِ ، ورُبّما استغنَوا بالقليلِ عنِ الكثيرِ فقالُوا : عِدْلٌ وأعْدالٌ ، وهذِهِ بنيةُ القليلِ والكثيرِ ، ورُبّما استعملُوا القليلَ في موضعِ الكثيرِ، فقالُوا : غُرُفات في الكثيرِ وهِيَ بنيةٌ لِلْقليلِ وكانَ لهم مندوحةٌ في غُرَفٍ التي هِيَ لِلكثيرِ، وقدْ قالُوها، وقالُوا : ثلاثةُ كِلابٍ، وهِيَ بنيةٌ لِلكثيرِ وقدْ كانَ لهُمْ أن يَقولُوا : أكْلُبٌ ، وهذِهِ بِنيةُ القليلِ، وكُلُّ ذلك اتّساعٌ مِنهُم، والبابُ استعمالُ القليلِ لِلْقليلِ ، والكثيرِ لِلكثيرِ .

ثُمّ اعلمْ أنّ الذِي يُجمعُ منَ الأسماءِ إنّمَا هُوَ لفظُ الثلاثيِّ وَالرُّباعِيِّ والخماسِيِّ الذى رابعُهُ حرفُ مدٍّ ولينٍ ، والسداسِيُّ والسُّباعِيُّ لا بُدّ أن يحذفُوهُ حتّى يصيرَ إلى أربعةِ أحرفٍ أو إلى خمسةٍ وَرابعُهُ حرفُ مدٍّ ولينٍ، وحينَئِذٍ يَجمعُونَهُ

والكلامُ فى هذَا البابِ فِى الثُّلاثيِّ الذِى ليسَ فِيهِ علامةُ تأنيثٍ :

اعلم أنّ الذِى كانَ يُمكِنُ فى الثلاثيِّ مِنَ الأبنيةِ اثنَا عشرَ بِنَاءً : يَجمعُهَا ضَمُّ الفاءِ وثلاثُ حركاتٍ فى العَينِ والسُّكونُ رَابعٌ ، وهذِهِ ثَلاثةٌ فِى أربعَةٍ فَيجىءُ منهَا اثنَا عشرَ بناءً، ولكنّهم رفضوا فُعِل بضمّ الفاءِ وكسرِ العينِ إلاّ فى الدُّئِل: دُويبّةٌ وفِي رُئِم لِلاسْتِ على أنّهما منقُولانِ مِنَ الفعلِ على قولٍ، وفِعُل بكسرِ الفَاءِ وضمّ العينِ ، فبقِيَ عشرةُ أبنيةٍ الأولُ مِنهَا "فَعْلٌ" المفتوحُ (١) الفاءِ السّاكِنُ الثّانِى يُجمعُ فى القليلِ على "أفْعُلٍ" وفى الكثيرِ على "فِعَالٍ" و"فُعُولٍ" ، قَالُوا : نَسْرٌ وأنْسُرٌ ونُسُورٌ ، وكَبْشٌ وكِباشٌ ، وَكَلْبٌ وَكِلابٌ وأكْلُبٌ ، وَقالُوا : فَرْخٌ وَأفْرُخٌ (*) وفِرَاخٌ و فُرُوخٌ ، وقد مثلتُ بِمَا اجتمعتْ فِيهِ، ورُبّما انفرَد بِهِ بعضُهَا ، ثم قَدْ يخرجُ عنْ هذَا القياسِ فيجىءُ على "الفَعِيلِ" ، نحوُ : الكَلِيبِ والعَبِيدِ ، وقالُوا : فَرْخٌ وأفْرَاخٌ وَفِرَاخٌ وَفُرُوخٌ (٢) ، وقالُوا : أزْآدٌ ، وأفْرَادٌ فى هذِهِ الأربعَةِ مِنَ الصحيحِ، ورُبّمَا كانتْ أكثرَ، ولكنْ على الشُّذُوذِ لَا يقاسُ علَيهَا .

وَأمّا المعتلُّ فيكثرُ فيهِ "أفْعَالٌ" نحوُ : بَيتٌ وأبْيَاتٌ ، وَسَوطٌ وأسْوَاطٌ ،

---

(١) فى الأصل المفتوح العين وهو خطأ .

(٢) فى هذا المثال تكرار فى الاصل .

(*) في الاصل : وأفراخ ، صوابه ما أثبتناه .

ويجــيءُ على "فَعْلَانٍ" قالوا بَطْنٌ وبُطْنَانٌ ، وظَهْرٌ وظُهْرانٌ ، وعلى "فِعْلَانٍ" وهُــو أقلّ قالوا : رَألٌ ورِئْلَانٌ ، وجَحْشٌ و جِحْشَانٌ ، و يجيءُ على "فِعَلةٍ" قالوا : فَقْعٌ وفِقَعَةٌ.(١)

ومنها : "فَعَلَ" المفتوح الفاءِ والعين،/ وهُوَ يجمعُ فى القَلِيلِ على "أفْعَالٍ" ، نحو : حَبل وأحْبالٍ و فى الكَثِيرِ على فِعَالٍ نحوُ : جِبَالٍ ، و يجــيءُ على "فُعُولٍ" ، نحوُ أسُودٍ ، وقد يَجـيءُ على "فُعْلَانٍ وفِعْلَانٍ" ، كما كانَ ذلك فى "فَعْلٍ" قالوا : جَمَلٌ وجِمْلَانٌ ، وبَرقٌ وبِرْقَانٌ ، و على "فِعَالةٍ" قالوا : حِجَارةٌ(٢) ١٧٨/

و على "فُعُلٍ" قالوا : أسَدٌ وأُسُدٌ ، و على "أفْعُلٍ" دَخيلٌ من باب "فَعْلٍ" ، كما دَخلَ عَليهِ بابُ "فَعَلٍ" فِي "أفعَالٍ" ، قالوا : أزْمنٌ وأجْبُلٌ وأذرُعٌ وأعْصٍ وأرْحٍ جمعُ رَحًا وعصًا ، وهوَ كثيرٌ فى المؤنَّثِ ، قال سيبويه : " والثَّباتُ فى بَابِ فَعَلٍ علَــى الأفْعَالِ أكثرُ من الثَّباتِ فى بَابِ فَعْلٍ علَى الأفْعُلِ "(٣) ، يُريدُ أنَّهم أقــلُّ خُروجًا عَنِ الأفْعَالِ فى جَمْعِ "فَعَلٍ" فقالُوا : نَارٌ ونُورٌ ونِيرَةٌ ، وجَارٌ و جِيــرَةٌ ،(٤) وقَاعٌ وقِيعَةٌ ، وأخٌ وإخْوَةٌ وقَدْ حُكِيَ : أُخْوةٌ وهو قَليلٌ .

ومنها : "فِعَلٌ" المكسورُ الأولِ المفتوحُ الثَّاني وهوَ بمنزلةِ الذى قَبلهُ ؛ لأنه فى اللّغةِ مثلُهُ أو أقلّ ، وذلكَ نحوُ : ضِلَعٌ وأضْلَاعٌ ، وقِمَعٌ وأقْمَاعٌ ، وقدْ قَالُوا : الضُّلوعَ والأضْلُعَ .

وَما كانَ على "فَعُلٍ" المفتوحِ الأولِ المضمومِ الثَّاني فَهُو مثلُ اللَّذينِ قبله وهو أقلُّ منهُمَا ، وذلِكَ نحو : عَجُزٍ وأعْجَازٍ ، وعَضُدٍ وأعضَادٍ .

---

(١) فى اللسان (فقع) ، وجمعُ الفَقْعِ بالفَتحِ فِقَعَةٌ مثل : جَبْءٍ وجِبَأةٍ ، وجمعُ الفِقْعِ بالكسرِ فِقَعَةٌ أيضًا مثلُ قردٍ وقِرَدةٍ . والفَقْعُ الرِّخوُ مــن الكَمأةِ ، وهُوَ أردَؤُهَا .

(٢) ينظر الكتاب ٢/ ٥٧١ .

(٣) الكتاب ٣/ ٥٧٢ وفي الاصل : عل الافعال /، وهو خطأ صوابه من الكتاب : على الافعال .

(٤) ينظر التكملة لابي علي ٤٠٣ .

ومنها : " فُعُل " المضمومُ الأولِ والثّاني : وهو أقلّ من الذى قبلهُ وهو في الجمع بمنزلتِهِ قالوا : عُنُقٌ وأعناقٌ .

ومنها : " فُعَلٌ " المضمومُ الأولِ المفتوحُ الثّاني فإنّه يُجمعُ على " فِعْلانٍ " لِلقليلِ والكثيرِ ، نحوُ : صُرَدٌ وصِرْدانٌ ونُغَرٌ ونِغْرانٌ وقالوا : رُبَعٌ وأرْباعٌ ، ورُطَبٌ وأرْطابٌ .

وقالوا في أسماءِ الأجناسِ : مُصَعٌ ومُصَعَةٌ (١) وهيَ جَناةُ العَوْسَجِ ، ودُقَعٌ ودُقَعَةٌ لِشجرٍ له ثمرٌ كالتّينِ .

ومنها : فِعِلٌ المكسورُ الأولِ والثّاني يُجمَعُ على أفعالٍ وهوَ أقلّ من كلِّ ما تقدّمَ، وذلك ، نحوُ : إِطِلٌ وآطالٌ ، وإبِلٌ وآبالٌ .

ومنها : ما كانَ على " فِعْلٍ " المكسورِ الأوّلِ السّاكِنِ الثّاني يَجيءُ في القليلِ على " أفْعالٍ " وفي الكثيرِ على " فُعُولٍ " و" فِعالٍ " والمفعولُ فيهِ أكثرُ نحوُ : حِمْلٌ وأحْمالٌ وحُمُولٌ وجِذْعٌ وأجْذاعٌ وجُذوعٌ ، والفِعالُ ، نحو : ذِئْبٌ وذِئابٌ ، وبِئارٌ في جمعِ بِئْرٍ ، ويَجيءُ على " فِعَلَةٍ "، نحو : قِرْدٌ وقِرَدَةٌ ، وعلى " أفْعُلٍ "، نحو : ذِئْبٌ وأذْؤُبٌ وقِطْعٌ وأقْطُعٌ (٢) ، وقد جاءَ على " فُعْلانٍ " قالوا : ذُؤْبانٌ ، وعلى فِعْلانٍ/ قالوا رِئْدٌ ورِئْدانٌ ، وصِنْوٌ وصِنْوانٌ ، والرِّئْدُ فَرْخُ الشجرةِ (٣) قاله ابن طلحة .

ومنها : " فُعْلٌ " المضمومُ الأولِ السّاكِنِ الثّاني فإنهُ يُكسّرُ على أفعالٍ وفُعُولٍ ، وفُعُولٌ أكثرُ قالوا : جُنْدٌ وأجْنادٌ وجُنُودٌ وجِنادٌ ، وقُرْطٌ وأقْراطٌ وقِراطٌ وحُكِيَ جِنادٌ وقِراطٌ (*) فيهِ (٤) قاله ابن طلحة .

---

(١) في اللسان (مصع) المُصْعُ والمُصَعُ حملُ العوسَجِ وثمرُهُ الواحدة : مُصْعَةٌ ومُصَعَةٌ .

(٢) ينظر الكتاب ٣/٥٧٦ .

(٣) قال سيبويه : وقالوا رِئْدٌ ورِئْدانٌ كما قالوا صِنْوٌ وصِنْوانٌ ، وقِنْوٌ وقِنْوانٌ وقال بعضهم : صُنوانٌ وقُنوانٌ كقوله : ذُؤْبانٌ ، والرِّئْدُ فرخُ الشجرة ٣/٥٧٦ .

(٤) ينظر الكتاب ٣/٥٧٦ .

(*) في الأصل : جنادا وقراطا ، والسياق يعطي ما أثبتناه .

والفِعَالُ في المُضاعف منهُ كثيرٌ، نحو: أخصاصٌ و خِصاصٌ (١)، وأعشاشٌ و عِشاشٌ (٢)، وقد يخرجُ قالوا: حِجَرةٌ (٣)، وهو كثيرٌ.

والمُعتلّ بالياءِ لا يُجاوِزون به "أفعالاً"، قالوا: مُدىً وأمداءٌ.

زيادةُ بيانٍ في جمع الثُلاثيّ: "فَعْلٌ" من أبنيةِ الثلاثيّ السّاكِنِ العينِ ينفردُ بأفعُلٍ في القَليلِ صحيحُهُ ومُعتلُّهُ ومُضاعَفُهُ إلاّ المعتلّ العينِ، فإنه يجمعُ على "أفعالٍ" للصِّفةِ في العَينِ، نحو: ثوبٍ وأثوابٍ، وباقيها يشتركُ في "أفعالٍ" إلاّ فُعَلاً فإنه يُجمعُ على فِعْلانٍ / نحو: نُغَرٍ ونِغْرانٍ، وجمعُ الكثرةِ ١٧٩
في جَميعِها "فِعَالٌ" "وفُعولٌ" وقد يَجتمِعانِ في الكلمةِ الواحدةِ، وقد يَنفردانِ وقد تدخُلُ "أفعالٌ" في بابِ فَعْلٍ بالسّماعِ، كفَرْخٍ وأفراخٍ، وكذلك تدخُلُ "أفْعُلٌ" في سائِرِ أبوابِ الثّلاثيّ بالسّماعِ أيضاً، كزَمنٍ وأزْمُنٍ، ثُمّ قد يتداولُ عليها باقي الاثنيْ عشرَ بناءً التي ذكرنا للثّلاثيّ، وذلكَ موقوفٌ على السّماعِ.

والمقيسُ فيها: "أفْعُلٌ" و"فُعْلانٌ"، فإذا سَمّيتَ بشيءٍ على هذهِ الأوزانِ كسّرتَها على القياسِ إلاّ أن تسمَعَ فتقفَ عندهُ، ثمّ قد يُجمَعُ "فَعْلٌ" صحيحاً على "فُعْلانٍ" و"فِعْلانٍ" قالوا: بَطْنٌ وبُطْنانٌ و جَحْشٌ وجِحْشانٌ، وعلى "فُعُلٍ" نحو: سَقْفٍ وسُقُفٍ، "وفِعَلَةٍ"، نحو: قِعَبَةٍ (٤).

"وفَعِيلٌ"، نحو: عَبِيدٌ، "وفُعُولَةٌ"، نحو: بُعُولَةٍ والذي عينُهُ واوٌ قد يُجمَعُ على فُعُولٍ قالوا: فَوْجٌ وفُؤُوجٌ (٥).

وأمّا "فَعَلٌ" فقد تدخُلُه أفْعُلٌ سَماعاً، نحو: رَجُلٍ وأرْجُلٍ، وعلى "فِعْلانٍ" و"فُعْلانٍ"، نحو: زِقٌّ وزُقّانٌ وقِنْوٌ وقُنْوانٌ، وعلى "فِعَلَةٍ"، كقِرَدَةٍ،

---

(١) في الاصل: وخصوصي. والسياق يعطي ما أثبتناه.
(٢) ينظر الكتاب ٥٧٦/٣.
(٣) ينظر الكتاب ٥٧٦/٣.
(٤) في اللسان (قعب) القعب: القدح. والكثير قِعَابٌ وقِعَبَةٌ، مثل جَبْءٍ وجَبْأَةٍ.
(٥) في اللسان (فوج) الفوجُ: القطيعُ من الناس والجماعة والجمع أفواجٌ وأفاوجُ وأفاويجُ، وحكى سيبويه: فُؤُوجٌ.

"وفَعِيل" ، كفَرسٍ وفَرِيسٍ .

وأمّا "فُعْلٌ" فقد دَخَلَه "أَفْعُلٌ" ، كرُكْنٍ وأَرْكُنٍ (١) وعلى "فِعَلَةٍ" كحَجَرٍ وحِجَرَةٍ (٢) وعلى "فُعُلٍ" ، كفُلْكٍ و ينفرد بالفعل المعتلّ العين فِعْــــلانٌ ، كحِيتانٍ (٣) .

وأمّا "فَعَلٌ" فقد يكون فيه "أفْعُلٌ" ، كجَبَلٍ وأجْبُلٍ ، "وفُعْلانٌ" ، نحو : سُلقانٍ (٤) "وفِعْلانٌ" ، نحو : مِدمانٍ ، "وفِعْلَةٌ" ، نحو : إخْوَةٌ وأُخْوة بضـــمّ الهمزة اسمٌ لِلْجَمِيعِ ، "وفُعُلٌ" ، نحو : أُسُدٍ .

وأمّا "فِعِلٌ" فقد يكون على فُعُولٍ ، كنُمُورٍ ؛ لأنه اقتصرَ به على أفْعَالٍ .

وأمّا "فِعَلٌ" فقد يكون فيه أفْعُلٌ ، كأضْلُعٍ ، و فُعُلٌ على القياس ، وأمّـا رَجْلَةٌ فاسمٌ للجمع (٥) ، وجعلها ابنُ بابشاذ تكسيرًا وقد جمعوا "فُعُلًا" علـــى "أفعالٍ" ، كربُعٍ وأرباعٍ ورُطَبٍ وأرطابٍ في القِلّةِ و ليسَ بابَهُ ، "وفِعِلٌ" لا يتعدّى أفعالًا وذلك بإبِلٌ وآبالٌ وإطِلٌ وآطالٌ .

وفائدةُ المقيسِ في هذا أن ترجِعَ إليهِ إذا لم تسمع العربَ قد جمعتْ ، فإن سمعتَ وقفتَ عندَهُ ولا تتعدّاهُ ، والإطِلُ والأيطَلُ : هو الخصرُ ، والصُّرَدُ طائرٌ أصفَرُ مِنَ العصفُورِ (٦) قاله ابنُ خَروف .

والنُّغرُ : طيرٌ سُودٌ ، والنُّغرُ أيضًا أصلُ الأحناكِ وهيَ أيضًا أولادُ الحَوامِلِ إذا صَوّتَتْ .

تَنبيهٌ : ومن الجموعِ مَا هُوَ في حكمِ التكسيرِ و ليسَ بتكسيرٍ وهُوَ الجمعُ الذي بَينَهُ وبينَ واحِدِه التّاءُ ، كتمرةٍ وتمرٍ ، واسمُ الجمعِ من لفظِ الواحِدِ من غيرِ لفظِهِ كصَاحِبٍ وصَحْبٍ ، ورَهْطٍ ، و قَوْمٍ و نَفَرٍ ، وأسماءُ الجموعِ تصلحُ للقليـــلِ والكثيرِ ، والذي بينَ واحِدِهِ وجمعِهِ الهَاءُ لِلكثيرِ .

---

(١) ينظر الكتاب ٣/ ٥٧٧ .

(٢) تفصيل هذا في الكتاب ٣/ ٥٧٦ .

(٣) ينظر الكتاب ٣/ ٥٩٣ .

(٤) المصدر نفسه ٣/ ٥٧٠ والسَّلقُ : المطمئنُ من الارض كما في التكملة ٤٠٢-٤٠٣ .

(٥) قال أبوعلي وقالوا رَجْلَةٌ في العدد القليل واستغنوا به عن رجال و ليس رجلةٌ بتكسير . التكملة ٤٠٨ .

(٦) والصرد طائر فوق العصفور قال الازهري يصيد العصافير . اللسان (صرد) .

باب معرفة أبنية أقل العـــــــدد

ويقال هنا : لما كانت أمثلةُ التكسيرِ قد خَالفت العربُ بينَ أبنيتِهـا للدَّلالةِ على اختلافِ المعَانِي من القِلّةِ والكثرةِ ، كما خالفتْ بينَ أبنيتِهــا للدَّلالةِ على بِنيتِها لاختلافِ الأعدادِ وكانتْ أمثلةُ الكثرةِ كثيرةً وأمثلةُ القلـةِ قليلةً ، وكانَ الإعلامُ بِها وبعددِها يُغنِي عنِ الإعلامِ بأمثلةِ الكثـرةِ وعددِهـا ،ذكَرَهَا وأعلَمَ بعَددِها .

فموضوعُ هذَا البابِ للإعلامِ بأمثلةِ عددِ القلةِ بِذكرِهَا ، وكـــانَ حقُّه / أن يُبيِّن اختصاصَها وذلكَ أنّ مِثالَين مِنهَا يختصّانِ بالثلاثيِّ فـي ١٧٩/
غالبِ الأمرِ ، وهُمَا : "أَفْعُلٌ" و"أَفْعَالٌ" ، وربمَا جاءَ "أفْعَالٌ" فى غيرِ الثُّلاثيّ ،قالُوا : يَتيمٌ وأيتَامٌ(١) وشاهِدٌ وأشْهادٌ ، وصَاحِبٌ وأصحَابٌ .

ومِثالَيْنِ يَختصانِ بِتكسيرِ الرُّباعيِّ الذى ثالثُهُ حرفُ مدٍّ ولينٍ زائـدٍ لغيرِ الإلحاقِ في أكثرِ الامرِ وهمَا "أفْعِلَةٌ" "وفِعْلَةٌ"، وربمَا كسروا الثلاثيَّ علــى "أفْعِلَةٍ"، قالوا : نَدًى وأندِيَةٌ ، ورَحًى وأرحيةٌ ،وليسَ جمعُ الثلاثيِّ على "أفْعِلَـةٍ" بِقياسٍ ، كَمَا أنّ جمعَ الرُّباعِيِّ على أَفعَالٍ لَيسَ بِقياسٍ،وقد جَاءَ في بَعضِ ذِى الزِّيادةِ وكأنهُ على تَقديرِ حذفِ الزيادَةِ ،وقد جَمعَ بعضُهُم هذِهِ الأمثِلَةَ فـى بيتٍ نَظمَهُ فَقالَ فى ذلك :(٢)

بِأفْعُلٍ وبأفْعَالٍ وأفْعِلَةٍ   وفِعْلَةٍ تَعرِفُ الأدنَى مِنَ العَدَدِ

---

(١) ينظر الكتاب ٣/٦٣٦ .

(٢) هذا البيت فى البلغة غير منسوب لأحد قال الفيروزآبادى : وزاد عليه الدباج بيتا آخر هو :

وسَالِمَا الجمعِ أيضًا داخِلٌ مَعَهَا   فى ذَلك الحُكمِ فاحفظْهَا ولا تَزِدِ

البلغة ١٤٩ وانظر الخزانة ٨/١٠٦ .

فهذهِ الأربعةُ مختصةٌ بالقليلِ إلاّ أن يكونَ جمعٌ كثيرٌ فيشتركُ فيهَا النّوعانِ ، وقد ذكرنا مَواضعَ أَفْعُلٍ وأفعَالٍ .

وأمّا "أفعِلَة" و"فِعْلَة"، فلمّا كانَ على أربعةِ أحرفٍ ثالثُه حرفُ لينٍ وهو خمسةُ أبنيةٍ : "فَعَال" ، "فُعَال" ، "فِعَال" ، "فَعُول" ، "فَعِيل" ، وستُذكرُ في بابِها .

ومَا سِواهَا من أبنيةِ التّكسيرِ ، فموضوعٌ للكثيرِ فإن لَمْ يكسّرِ الاسمُ على بِناءِ القليلِ من هذهِ الأبنيةِ فالمستعمَلُ فِيهِ للقليلِ المُسَلَّمُ (١) بالألفِ والتاءِ ، والواوِ والنونِ ، فإن لم يُجمعْ عليهما أُوقِعَ الكثيرُ مَوقِعَ القليلِ ، نحو : ثلاثةُ رجالٍ إلى عشرةِ رجالٍ .

---

(١) يعني جمعي المذكر السالم والمؤنث السالم .

باب تكسير ما كان على أربعة أحـــرف

وفيه حرف لـيـــــن

ويقـال على هذا البابِ : الرباعيّ تكثرُ أمثلةُ تكسيرهِ وأقيستِهِ بحسبِ اختلافِهِ في نفسِهِ في أصليةِ حروفِهِ وزيادَةِ بعضِهَا وموضِعِ الزيادَةِ وحكمِهَا .

فموضُوعُ هذَا البابِ للإعلامِ بأقيسةِ تكسيرِ ما كانَ على أربعةِ أحـــرفٍ وثالثُ حروفِهِ حرفُ مدّ ولينٍ زائِدٍ لغيرِ الإلحاقِ وأمثلتِهَا وما منها للقليلِ ، وما منها لِلكثيرِ وما يَجوزُ في بعضِ أنواعِ مَا يُكسرُ على بعضِ هذِهِ الأمثلةِ من تكسيرِهِ على غيرِهَا، وعلةِ ذلكَ والإعلامِ بعددِ أنواعِ ما يُكسرُ للقلةِ على بعضِ هذِهِ الأمثلةِ وتساويهَا وعلّةِ تساويهَا ، فهذَا الذي وضعَ لَهُ البَابَ .

وكانَ حقّه أنْ يبيِّنَ موضعَ حرفِ المدّ مِن هذِهِ الأنواعِ وحُكمَهـا ولا يُبهِمَهَا ؛ لأنه ليسَ كُلُّ ما كانَ رُباعِيًّ العدَدِ وفيهِ حرفُ مدٍّ ولينٍ يُكسَّرُ علـى هذهِ الأمثلةِ التي تضمنَها البابُ .

وكانَ حقّه أن يَقولَ : وثالثُه حرفُ مدٍّ ولِينٍ زائِدٍ لغيرِ الإلحـــاقِ وقد استدْرَكَ ذكرَ المواضِعِ آخرًا وذِكْرُهُ أوّلاً كانَ أجودَ ، فقوله : (وفيهِ حرفُ لينٍ وهُوَ خمسةُ أبنيةٍ : "فَعَالٌ" ، كَقَذَالٍ ، "وفُعَالٌ" كغُرابٍ ، "وفَعُولٌ" كعَمُودٍ ، "وفَعِيلٌ" كرغِيفٍ) [(١)] ، فما كانَ من هذِهِ الأمثلةِ اسمًا جُمِعَ على أفْعِلَةٍ أو فِعْلَـةٍ ، نحوَ : غلام وأغْلِمَةٍ وغِلْمَةٍ ، وَصبيّ وصِبْيَةٍ ، ورَغيفٍ وأرْغِفَةٍ ، وغُرابٍ وأغْرِبَةٍ ، وفـي الكثيرِ على "فُعُلٍ" و"فُعْلَانٍ" و"فِعْلَانٍ" نحو : رَغِيفٍ ورُغُفٍ ورُغفَانٍ ، وقَضِيبٍ وقُضُبٍ وقِضْبَانٍ . [(٢)]

---

(١) الجمل ٣٧٣ - ٣٧٤ .
و في هامش المخطوط كتب الناسخ :
في اسم رباعي بمد أفعلة عنهم اطرد
والزمه في فعال أو فعلال مصاحبي تضعيف أو اعلال
وهذان بيتان من الخلاصة ، وصحة البيت الاول :
في اسمِ مذكر رباعي بمـد ثالث أفعلة عنهم اطـرد

(٢) ينظر الكتاب ٣/ ٦٠٤-٦٠٥ .

ويجوزُ تسكِينُ "فُعُلٍ" كرسولٍ ورُسْلٍ ،والمعتلّ العينِ بالسكونِ لاغيرُ ،

نحو : خُوانٌ و خُونٌ ، ورِوَاقٌ / وَرُوقٌ ،(١) ويقلّ السكونُ في الصحيحِ للفـرقِ ١٨٠/

بينَه وبينَ"فُعْلٍ" في جمعِ "أَفْعَلٍ" صفتِه ، نحوُ : حُمْرٍ وصُفْرٍ في جمعِ أحمَرَ وأَصْفَـرَ ،

فإن كَانَ العينُ ياءً ثبتَت الضَّمةُ نحو : عِيانٍ وعُيُنٍ، والعِيانُ: حديدَةٌ تكونُ فـي

متاعِ الفَدّانِ (٢) ، كما قَالُوا : بُيوتٌ و جُيوبٌ و شُيوخٌ ،فَنطقُوا بالضَّمةِ علـى

الياءِ وهُوَ كثيرٌ ،وربّما استَوت الأمثلَةُ الخمسَةُ في الجمعِ ، وَرُبَما اختلفَتْ.

ومَا كانَ مِنْها صفةً جُمِعَ على فُعُلٍ أيضًا نحو : فُجُورٍ وفُجُرٍ ،وَفَخُـورٍ

وفُخُرٍ ، وَغَفُورٍ وغُفُرٍ ، و على فُعَلاءَ ، نحو : كريمٍ وكُرماءَ ، ثم قد تأتِي على غير

ذَلكَ قالُوا : "فِعَالٌ وأَفْعُلٌ" ، نحو : طِحالٌ وأَطْحُلٌ وهُو مذكّرٌ وقالُوا : زِقَـاقٌ

وأَزِقّةٌ وأَزْقاقٌ (٣) وجَاءَ في مُضاعَفِه "فُعُلٌ" ،كذُبَابٍ وذُبٍّ (٤) ، وفَعِيلٌ على "أَفْعِلٍ" ،كجنِينٍ

وأَجْنُنٍ (٥) ، و علَى "أفعِلاءَ"، كنَصِيبٍ وأنصِباءَ، و على "فِعَالٍ" كفصيلٍ وفِصَـالٍ (٦)

و على "فَعائِلَ" ، قالوا : رَفيلٌ وأَفَائِلُ (٧) ، و علَى فُعُلٍ في المضاعَفِ كسُرُرٍ (٨) ،

وفُعُولٍ على أفعَالٍ ، كعَدُوٍّ وأعْدَاءٍ ، وفي الكثيرِ "فِعْلَانٌ" كخَروفٍ وخِرْفَانٍ (٩) ،

---

(١) ينظر الكتاب ٣/٦٠٢.

(٢) ينظر الكتاب ٣/٦٠٢.

وفي هامش المخطوط عند جمع الصفة كتب الناسخ :

و لكريم وبخيل فعلا كذا لماضاهاهما قد جعلا

والبيت من الخلاصة الالفية.

(٣) ينظر الكتاب ٢/٥٧٦ والتكملة ٤٠٩.

(٤) ينظر الكتاب ٣/٦٠٤ .

(٥) في اللسان (جنن) والجنين الولد ما دام في بطن أمه لاستتاره فيه وجمعه أجنة وأجنن باظهار التضعيف .

(٦) ينظر الكتاب ٣/٦٠٤-٦٠٥.

(٧) قال سيبويه : وقد قالوا : أفيل وأفائل والأفائل . حاشية الابل . الكتاب ٣/٦٠٥.

(٨) ينظر الكتاب ٣/٦٠٥ .

(٩) ينظر الكتاب ٣/٦٠٨ والتكملة ٤٣٩.

والمؤنثُ من هذا كُله على "أَفْعِلٍ" قِياساً، وعلى "فِعَالٍ" سَمَاعاً، "وأَفْعِلَةٍ" نحو: سماءٍ وأسميةٍ [(١)] منَ المطرِ في قولِ من أنثها، وعلى فُعُولٍ كعناقٍ وعُنُوقٍ وسُمِيٍّ من المطرِ وهو القِياس، "وفَعَائِلَ"، كعجائِزَ، "وفُعُلٍ"، كأُتُنٍ جمعَ أتانٍ، "وفِعَالٍ" كَقِلاصٍ، "وفِعلانٍ"، كعقابٍ وعِقْبَانٍ [(٢)]، وإذا سَميتَ بشيءٍ من هذهِ الأبنيةِ ولم تعلمْ لهَا تكسيراً كسَّرتَها على القِياسِ، وإن سَمَّيتَ بمثلِ بهَاءٍ، ونِداءٍ قلتَ: أبهِيَةً وأندِيَةً كأردِيَةٍ، ومنعَ بعضُهم فيهِ فُعَلاءَ؛ لأنه في نِيةِ الضَمةِ وهذا على تَركِ الاعتدَادِ بالعارضِ، ومن اعتدَّ بالعَارِضِ أجازَ ذلِك، وإذا كانُوا قدْ قالُوا: أُتُنٌ وهُوَ مغيَّرٌ من "فُعُلٍ" فالسُّكونُ أَوْلَى أنْ يراعَى، وكذلِكَ إذا سميتَ بسعيدٍ، أو كريمٍ ونحوِ ذلِكَ فإنَّك تجمعُهُ جمعَ الاسماءِ، وحكَى ابنُ بابشاذ أن سيبويهِ يتركُه في الجميعِ على ما كانَ عليهِ في الصّفةِ قبلَ التسميةِ، وليسَ كما زَعمَ، انظر كلامَ ابنِ بابشاذ على المسألةِ قالَ: " إذا سميتَ رَجلاً بسعيدٍ، أو ظريفٍ أو كَريمٍ ومَا أشبهَ ذَلِكَ، فإذا جمعتَهُ لم تجمعْهُ جمعَ الصّفاتِ وجمعتَهُ جمعَ الأصُولِ التي قد تقدمَتْ فتقُولُ في جمعِهِ: أسْعِدَةٌ وسُعُدٌ وسُعْدانٌ، وكذلِك كريمٌ وأكرِمَةٌ وكرمَانٌ على حدِّ رَغيفٍ وأرغفَةٍ ورُغفانٍ، ولاَ يجُوزُ فيهِ كُرمَاءُ ولاَ كِرامٌ؛ لأنهُ اسمٌ مجردٌ من معْنَى الصِّفَةِ بالتسميةِ فَجرَى مَجرى تمرَةٍ، وقَصعَةٍ إذا سميتَ بِهِمَا، فإنكَ تقُولُ في جمعِهِمَا: قَصعٌ وقِصَاعٌ، وتمرةٌ وتِمَارٌ على حدِّ صَحْفَةٍ وصِحافٍ ولاَ تجمَعُهُمَا على مَا كانَا عليهِ؛ لأنَّ العلَميةَ قد رَفعتْ ذلِكَ". [(٣)]

---

(١) ينظر التكملة ٤٤١ وفي هامش المخطوط كتب الناسخ:

لِفَعِلٍ اسماً صحَ عيناً أفعُلُ ... وللرباعيِّ اسماً أيضاً يُجعَلُ
إن كانَ كالعناقِ والذراعِ في ... مَدٍّ وتأنيثٍ وعدِّ الأحرُفِ

والبيتان من الخلاصة الالفية.

(٢) هذا في الكتاب ٣/٦٠٧.

(٣) شرح الجمل لابن بابشاذ مخطوط ٢٥٨.

مسألةٌ أخرى مِن كلامِ ابنِ بابشاذ قال : مذهبُ سيبويه - رحمهُ الله - أنَّك إذا سميتَ بِشيءٍ ، ثمَّ قيلَ لكَ اجمعْهُ فإنَّك تنظرُ إلى ما كانَ يُجمَعُ عليهِ قبلَ التسميةِ فإنَّك تستعمِلهُ على ذلكَ الجمعِ المُكسَّرِ المُختصِّ بِنوعِهِ ولا تتجاوزُ ، فإن عدمتَ السّماعَ في نكرةِ ذلكَ الاسمِ ركبتَ القِياسَ (١) ، فعلَى مذهبِهِ لو سميتَ بكتابٍ لقلتَ في / جمعِهِ كُتُبٌ ولم تَقُلْ أكْتِبةٌ ، وإن كانَ القِياسُ يُوجِبُــه ؛ ١٨٠
لأنه مِمّا قد وقعَ الاستغناءُ عنهُ ، وليسَ كذلكَ إذا سميتَ بِضرابٍ ؛ لأنهُ لم يُجمعْ في حالِ تنكيرِهِ فوجبَ أن تقولَ : أضرِبَةٌ وضُرُبٌ وضِرَبانٌ على حدِّ شِهابٍ وشُهُبٍ وشِهْبانٍ (٢) ".

رجعٌ وأمّا فَعيلٌ غيرُ معتلٍّ ولا مُضاعفٍ صِفةٌ فإنه يُجمَعُ على أفعِلاءَ ، نحو : غَنِيّ وأغنياءَ ، ونَبِيّ وأنبياءَ إلا كلمتينِ وهُما : سَرِيٌّ وسَرَواءُ ، وتَقِيٌّ وتُقَواءُ (٣) .

والمعتلُّ العينِ منهُ على فِعالٍ ، كطِوالٍ وقِوامٍ جمعُ قَويمٍ (٤) .

والمُضاعَفُ منه على "أفْعِلَةٍ وَ أفعِلاءَ" ، نحو : شَحِيحٍ وأشِحَّةٍ وأشِحّاءَ ، وأعِزَّةٍ وأعزّاءَ إلاّ أنّهم قالوا : فَقيرةٌ وفُقَراءُ ، وسَفيهةٌ وسُفَهاءُ (٥) ، و"فَعِيلةٌ" تُجمَعُ على "فِعالٍ" ، كظَريفةٍ وظِرافٍ .

"وفَعائلُ" في الأسماءِ أكثرُ منها في الصِّفاتِ قالوا : صبيحةٌ وصِباحٌ وصَبائِحُ (٦) ،
وإذا كانَ فَعيلٌ بمعنَى مَفعُولٍ جَمعِ فَعْلى كجريحٍ وجَرحَى ، وكَسْرَى ومَرْضَى (٧) ،
وقدْ جاءَ شاذاً علىَ "فُعُل" كَنَذِيرٍ ونُذُرٍ ، وجَدِيدٍ وجُدُدٍ (٨) ، وجاءَ على "فُعلانٍ" ، كشُجعانٍ "وفِعْلانٍ" كخِصيانٍ (٩) ، وجاءَ على "أفعالٍ" ، كأيتامٍ ، كصاحِبٍ وأصحابٍ ، وجاءَ على "فُعُولٍ" كظُروفٍ (١٠) ، وهُو كجَالِسٍ وجُلوسٍ في الشُّذوذِ .

---

(١) ينظر الكتاب ٣٩٥/٣ .
(٢) شرح الجمل لابن بابشاذ مخطوط ٢٥٩ .
(٣) العبارة بنصها في شرح الجمل لابن عصفور ٥٣٣/٢ .
(٤) ينظر الكتاب ٦٣٤ .
(٥) المصدر نفسه .
(٦) ينظر الكتاب ٦٣٦/٣ .
(٧) العبارة في الكتاب ٦٢٥/٣ .
(٨) ينظر الكتاب ٦٤٧/٣ .
(٩) العبارة في الكتاب ٦٢٥/٣-٦٣٦ .
(١٠) العبارة في الكتاب ٦٣٦/٣ .

باب جمع ما كانَ على أفعل

أفعلُ نوعٌ من الرباعيّ ذُو زيادةٍ ، وموضعُ الزِّيادَةِ منهُ أولُهُ ،وهُو مثالٌ مشترَكٌ بينَ الاسمِ والفعلِ وهُوَ على الفِعلِ أغلبُ،ولذلك كانَ مِن العِلَلِ المانِعةِ مِن الصَّرفِ ، وَلهُ انقسَامٌ يُوجبُ اختلافَ أقيسَةِ تكسيره وأمثلتِها .

فموضُوعُ البابِ لِذكرِ بَعضِ أقيِسَةِ وأمثلةِ تكسيرِهَا ، وَالإعلامِ بموافقةِ بعضِ أقسامِه في مِثالِ التكسيرِ مَا وافقَهُ فِي العدَدِ وزيادَةِ الهمزةِ في أولِهِ وإنْ خَالفَهُ في الوزنِ وموافقةِ أحدِ قِسمي الصِّفةِ منْهُ في مِثَالِ التكسيرِ مَا خَالفَهُ فِي العدَدِ لموافقتِهِ إياهُ في المَعْنَى ، فهذا الذي وضَعَ لهُ البابَ .

ثُمَّ نقولُ بعدَ هذِهِ الطريقَةِ الكُلِّيةِ : أفعلُ على أربعةِ أضرُبٍ : منهُ مَا لا يُجمعُ البتةَ،وهُو مَا استعمِلَ بمِنْ ظاهرةٍ أو منويةٍ ، نحوُ : أفعلُ مِنْ كذا .

ومِنْ أفعلَ مَا لا يُجمَعُ إلاّ مُكسّراً وهُوَ على ضربَينِ : أحدُهُمَا : أفعلُ الاسمِ الذي دَخلَتهُ التّاءُ أو لمْ تدخُلهُ ، نحوُ : أفكَلٍ ، وأيْدَعٍ ، وأجْرَعٍ، وأبْطحٍ ،وأزرَقٍ ، وأرمَلٍ ، ومؤنثه : أرملَةٌ و جميعُ ما كانَ على هذا البِنَاءِ من الأسماءِ وإن اخْتلَفت الأوزانُ ، نحوُ : أبلِمٍ ،وأصْبعٍ وأصَابِع ، وزِبْرِجٍ وزَبارِجٍ، وفُلْفُلٍ وفَلافِلٍ ، وطُحْلبٍ وطَحالِبٍ ، فهذا يُجمَعُ على "أفاعِلَ" .

والثاني : أفعلُ الصِّفةِ الذي لَهُ الفَعْلاَءُ نحو : أحمَرَ ،وأصفَرَ فهذا يُجمَعُ على"فُعْلٍ" (١) ، لا غير .

ومنهُ مَا لا يُجمَعُ إلاَّ جمعَ السَّلامةِ وهُوَ في التَّأكِيدِ ، وهُوَ أجمَعُ ،وأكْتَعُ، وأبصَعُ ،وأبتَعُ .

ومِنْهُ مَا يُجمَعُ مُكسّراً أو مُسلّمًا بِشُروطِ السَّلامةِ ، وهُوَ أفْعَل الذي لَهُ "الفُعْلَى" من بابِ المُفاضَلَةِ ، نحوُ : الأكبرِ والأكابِرِ والأكبرِينْ ،والأعلَى والأعالِي والأعلَيْنَ .

"وأفعَلُ" إذا كانَ اسمًا ودَخلتهُ التّاءُ ،نحوُ : أرملٍ وأرملَةٍ ، وكُلّ نَوعٍ

---

(١) ينظر الكتاب ٣/٦٤٤ .

مِنهَا إذا صُيِّرَ اسمًا تقولُ : الأحمرُونَ والأفكلُونَ والأيلمُونَ والأرملُونَ ،والأحامِرُ والأفاكِلُ / والأبالِمُ والأرَامِلُ . /١٨١

وبقيَ قسمٌ خامسٌ مِن أفعَل الصفةِ وهوَ ما جمعَ على "فَعْلَى" حين لحقتْهُ العلةُ والآفةُ ، نحوُ : أحمَق وحمقَى ، وأنوكِ ونَوكَى ، جَرى مَجرى : مريضٍ ومَرضَى حينَ لحقتْهُ الآفـةُ وقالُوا : أنوكُ ونُوكٌ .

وآخرَ يجمعُ جمعَ السلامةِ فرقًا بينَهُ وبينَ آخِرِ المكسورِ ،ومؤنثهُ يدخلُ في بابِ التكسيرِ ، والسلامةِ فيقالُ : أخرَى وأخريَاتٌ لعدمِ اللبسِ .

قال أبو الحسنِ بن بابشاذ (١) : "إذا نكرتَ أحمرَ وبابَهُ من بعدِ التسميةِ فإنهُ يكسرُ على مَا يقتضِيهِ الخلافُ مِن صرفِهِ بعدَ التكسيرِ وجمعِـــهِ جمعَ السلامةِ ومن لمْ يصرفْهُ جمعَهُ جمعَ الصّفاتِ وعلَى التوسطِ بينَ الرّجليــنِ أنشدَ أبوعليّ (٢) :

أَتَانِي وَعيدُ الحُوصِ مِن آلِ جَعْفرٍ فَيَا عَبدَ قَيسٍ لَو نَهيتَ الآحاوِصَا" .

قال ابنُ خروف : وهذا كُلُّه فَاسِدٌ ،لأنه حَقَّقَ عن أبِي الحسنِ أنه يصرفهُ ،لأنهُ لم يُراعِ فيهِ معنَى الصّفةِ وأنّ سيبويهِ إنمَا منعَ صَرفَه لأنهُ اعتقَـدَ فيهِ معنَى الصفةِ وعليهِ أنشدَ البيت ، ولم يَفعلْ سيبويهِ ولا أبُو الحسن .

قلتُ : إنّ في حديثِ ابنِ خروفٍ مع ابنِ بابشاذ لعجَبًا من جِهَـةِ أنه ولعَ بردِّ أقوَالِهِ ولَا يُبدِي لِذَلِكَ وجْهًا .

---

(١) ينظر شرح الجمل لابن بابشاذ مخطوط ٢٦٠ وَما بَينَ علامتي تنصيص من كلام ابن بابشاذ .

(٢) الشاهد للاعشى وقد أنشده أبو علي في المسائل الحلبيات ٢٨٥-٢٨٦ قال أبوعلي : "فتكسيرُهُ الاسمَ على الحوص يدلك على أنـــه ذهبَ به مذهبَ الحارث والعباس،ألا ترى أنَ فُعلًا انما تكســر عليهِ الصفاتُ التي هيَ على أفْعَلٍ دونَ الاسماءِ نحو : أحمرٍ وحُمْـرٍ وأسودٍ وسُودٍ ، ولو كانَ أفْعَل اسمًا غيرَ صفةٍ لم يُكسر على فُعلٍ .

===

رجعٌ وقد تَّقدمَ أنّ أبا الحسنِ لا يصرفُه ألبتّةَ يعني أفعَل وصفًا في معرفةٍ ولا نكرةٍ وإن كانَ القِياسُ عندَهُ الصرفَ،وليسَ أحدٌ مِنَ العرَبِ يَصرِفُـــهُ فالصّفةُ إذًا لا تُفارقهُ لفظًا أو مَعنًى ، معنًى في بابِه و لفظًا في النكـــرةِ إذا سُمّيَ به،وجمعه على "فُعْلٍ" قليلٌ جِدًّا لَمْ يأتِ إلاَّ نادِرًا في الشّعرِ و هُـــم مُجمِعونَ على تركِ الصّفةِ ولم يَذكرْ أبو عليٍّ البيتَ إلاّ شاذًّا مُراعاةً لأصلِهِ مـــن الصفـــةِ فَجُمِعَ على أصلِهِ، وسَواءٌ وافقَ الاسمُ المُسَمّى أو خَالَفَه في المعْنَى وإن كانَ اعتقَدَ أبو عليٍّ ذلكَ فاعتقَادُهُ فَاسِدٌ ، والأفكَلُ : الحُمَّى بِرعدَةٍ ،والأبلَم :وَرَقُ الرّوم (١) جمعُ أبلمَةٍ وجمعُهُ أبالِمُ،والإثمِدُ : حَجرُ الكُحلِ .

وقولُه : (فَتقولُ فيهَا إذا أسقطتَ مِنهُ "مِنْ") (٢) ، يُريدُ لفظـــاً أو تقديراً فلا يجمعُ ما دامتْ مَعهُ "مِنْ"،فإذا لم تَنوِ جُمِعَ وأُنِّثَ ولزمَتْهُ الألِفُ واللاّمُ والإضَافَةُ وقدْ تقدّمَ بَيانُه .

=== وقولُه : الأحَاوِصا يَدُلّكَ على أنه أجرَاهُ مُجْرى حارثٍ وعَباسٍ ،ألا تَرى أنهُ كسرَهُ تكسيرَ الأسماءِ نحوُ : أزمَلٍ وأزامِلٍ ، وأرمَلٍ وأرامِلٍ" . الخ والشاهد أنشده ابن بابشاذ كذلك في شرح الجمل مخطوط ٢٦٠ . وهو في اللسان (حوص) .

(١) الابلم والابلمة : خُوصة المقل وهمزتها زائدة . قال أبو زياد : هي بقلة تخرج لها قرون كالباقلّي ، و ليسَ لها أرومة ولها وريقة منتشـــرة الأطرافِ كأنها ورق الجزر ، حكى ذلك أبوحنيفة . اللسان (بلم) .

(٢) الجمل ٢٧٥ .

باب تكسير ما كان على فاعِـــل

"وفاعل" أيضا نوعٌ من أنواع الرباعي دونَ زيادةِ حرفِ مدّ ولينٍ ثانٍ زائدٍ لغيرِ الإلحاقِ، وهوَ مِثالٌ مشتَركٌ بينَ الاسمِ والصفةِ، ومُختلفةٌ أقيســةُ تكـسيرِهِ، وأمثلتُها بحسبِ ذلك.

فموضوعُ الباب للإعلامِ بِما يخصّ مذكّر من يعقلُ منها وما هُــوَ مشتركٌ بينَ الاسمِ الذى ليسَ بصفةٍ وصفةِ مؤنّثِ من يعقِلُ، وجوازِ ردِّ مذكرِ من يعقِلُ إليهِ عندَ الضرورةِ وشاهِدِهِ، وما جاءَ منها عليهِ من غيرِ ضرورةٍ وعلّتِهِ، فهذا الذى وضعَ لهُ الباب.

ثم نقولُ: قال أبو القاسم - رحمه الله -: (أمّا ما كانَ منهُ اسمــاً فجمعُهُ علَى فواعِل، نحوُ: قادِمٍ وقوادِمَ.

وأمّا ما كانَ نعتًا لمذكرٍ فتكسيرُه على "فُعّلٍ"، وفُعّالٍ، نحوُ: شاهِدٍ وشُهّدٍ)[1]، قلتُ: ومثالُه منَ الياءِ والواوِ نحوُ: صائِمٍ وصُوّامٍ وصُيّمٍ[2]، قلبتْ لقربِها / منَ الطّرفِ وقالُوا في المؤنّثِ: حائضٍ وحُيّضٍ؛ لأنهُ مذكرٌ ١٨١/ جرَى على مؤنّثٍ بدليلِ قبولِهِ لتاءِ التأنيثِ إذ تقولُ: حائضةٌ، وقالُوا: غازٍ وغُزًّى[3] ويجيءُ هذا المعتلُّ اللامِ على "فُعَلةٍ" نحو: قاضٍ وقُضاةٍ، ورامٍ ورُماةٍ، قال الفراءُ[4]: خففُوا مُضاعَفَهُ وعوضُوا منهُ التاءَ وأنكرَ ذلــكَ بعضُ الكوفيينَ وقالَ: إنما جمعَ على "فُعَلَةٍ" وذلِكَ سائغٌ كثيرٌ، قالُوا: كافرٌ وكفَرةٌ وفاسِقٌ وفسَقةٌ، كما قالُوا في بارٍّ: بررةٌ قال اللهُ تعالى: ﴿ كِرامٍ بَررةٍ ﴾[5]، وقال تعالى: ﴿ أُولَئِكَ هُمُ الكَفَرَةُ الفَجَرَةُ ﴾[6]، إلاّ أنهم خصّوا الواوَ والياءَ بضمِّ أولِهِ.

---

(١) الجمل ٢٧٦.
(٢) ينظر الكتاب ٣/ ٦٣١.
(٣) العبارة فى الكتاب ٣/ ٦٣١.
(٤) ينظر قول الفراء في شرح الشافية للرضي ٢/ ١٥٦.
(٥) الآية ١٦ من سورة عبس.
(٦) الآية ١٢ من سورة عبس.

عارضهم الفراء بِسَرَاةٍ جمع سَرِيٍّ ، وقد جاءَ على " فُعَّلٍ " قالوا : بَازِلٌ وبُزَّلٌ ، وكَسَّرَ أيضاً " فَاعِلٌ " على " فُعَلاءَ " قالوا : عَالِمٌ وعُلَمَاءُ ، وعلى " فِعَالٍ " قالوا : جَائِعٌ وجِيَاعٌ (١) ، وعلى " فُعْلانٍ " قالوا : رَاعٍ ورُعْيَانٌ (٢) ، وجاءَ على " أفعَالٍ " قالوا : شَاهِدٌ وأَشْهَادٌ ، وعلى " فُعُولٍ " قالوا : شُهودٌ وعُدولٌ في جمع عادِلٍ ، وعلى " فَواعِل " فيما لا يَعقِلُ في نحوِ : بَازِلٍ وبَوازِلَ ، وقد قالوه فيما يَعقِلُ قِليلاً قالوا : هَالِكٌ وهَوالِكُ ، وفارسٌ وفوارسُ (٣).

وما كانَ نعتاً فجمعُهُ على " فَواعِلَ " ، نحوُ : ضَارِبَةٌ وضَوارِبُ ، وجرى مَجراهُ حوائِضُ وقالوا : ضَارِباتٌ لأُولِي العقْلِ .

فأمَّا قولُ أبي القاسم - رحمه الله - : (وَقَدْ قَالُوا فَارِسٌ فِي الْفَوَارِسِ ؛ لأَنَّهُ شيءٌ لاَ يكُونُ فِي المُؤَنَّثِ فَلَمْ يَخَافُوا لَبْساً فَأخْرَجُوهُ عَلَى الأَصْلِ) (٤) ، فمعترضٌ بِهالِكٍ وهوالِكَ ، (وَنَواكِسِ الأَبْصَارِ) (٥) ، وإنَّما الصوابُ في التعليل أن يقولَ : كأنهم أجرَوْهُ على طائِفةٍ أو جَماعةٍ ، وتِلكَ مُؤنَّثةٌ فجمعوهُ جمعَ المُؤَنَّثِ ، وحكَى أبو الحسنِ بنُ خروفٍ أنهم قالوا : شَاهِدٌ وشَوَاهِدُ ، وغَائِبٌ وغوائِبُ ، وبَاسِلٌ وبَواسِلُ ، ونَاجِذٌ ونَواجِذُ .

وقالوا في غيرِ الآدميِّينَ : جملٌ أَرِكٌ (٦) وأوارِكُ لِلذي يأكُلُ الأَرَاكَ ، وبَازِلٌ وبَوَازِلُ ، وعاضِهٌ وعواضِهُ للذي يأكُلُ العِضَاهَ (٧) وهيَ شجرٌ لهُ شَوكٌ ،

---

(١) ينظر الكتاب ٣ / ٦٣٢ .

(٢) العبارة في الكتاب ٣ / ٦٣٢ والتكملة ٤٦٤ .

(٣) ينظر المقتضب ٢ / ٢١٨-٢١٩ قال المبرد : " وقد قالوا : فارس وفوارس ؛ لأنَّ هذا لا يكونُ من نعوتِ النساءِ فأمنوا الإلتباس فجاءُوا به على الأصل ، وقد قالوا هالكٌ في الهوالك ، لأنهُ مَثَلٌ مستعملٌ والأمثال تجري على لفظٍ واحد " .

(٤) الجمل ٣٧٦ وفي الاصل : فأخرجوهُ عنِ الأصلِ والتصحيحُ مِنَ الجمل .

(٥) جزءٌ من بيتٍ للفرزدق يلي تخريجه بعدَ قليلٍ .

(٦) في اللسان (أرك) أرِكَتِ الإبل تَأرَكُ أرَكاً اشتكتْ بطونُها من أكلِ الأراكِ وهي إبلٌ أراكَى وأرِكَةٌ وأوارِكُ أكلت الأراك وجمعُ فَعِلَةٌ على فُعُلٍ وفواعِلٍ شاذٌ .

(٧) ينظر الكتاب ٣ / ٦٣٣ والتكملة ٤٦٥ .

وفحلٌ عارِمٌ وعوارِمُ و بعيرٌ نَاضحٌ ونواضِحُ ، وقالوا : نَاظِرٌ ونواظرُ ، وساعِــدٌ وسواعِدُ ، ويقالُ : بعيرٌ فادِرٌ والجمعُ فَوادِرُ (١) ، وهيَ [- فير -] (٢) القَادِرَةِ علَــى الضِّراب قالَ امرؤُ القيس : (٣)

* كَفَحْلِ الْهِجانِ الْفادِرِ الْمُتَشَقِّسِ *

وإذا دَخلَ "فَاعِلاً" معنَى الآفةِ جُمعَ على "فَعْلَى"، نحوُ : هالِكٍ و هَلْكَى ،ومائِقٍ وَمَوْقَى ، وقد قَالُوا : فَاعِلٌ : آمٌّ وإمَامٌ ، و منه قوله تعالى * وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَاماً * (٤) ، وَأمَّا وَالدٌ فلم يجمعْ إلاَّ بالواوِ والنّونِ ، والياءِ والنّونِ ،ووالدَةٌ بالألِفِ والتاءِ و لم يكسرُوهُمَا، ووَاحدٌ يَكونُ اسماً وصفةً وجمعَ على وِحْدانٍ واحْدانٍ ، و بِالواوِ ، والنُّونِ وقدْ جُمعَ فى الاسمِ علَى أوْحَادٍ ، كَصَاحِبٍ وأَصْحَابٍ و ليسَ بِقياسٍ ، والتَّابِلُ: أَبْزارُ القِدْرِ ، وأنشدَ فى الباب : (٥)

وإذا الرِّجَالُ رَأَوْا يَزيدَ رَأيْتَهُمْ ... خُضُعَ الرِّقَابِ نَواكِسَ الأَبْصَارِ

البيتَ للفرزدقِ في يَزيدَ بنِ المهلَّبِ وخُضُعَ جمعُ خضُوعٍ، و معنَاهُ المبالَغةُ،يريدُ أنّهم

---

(١) فدر الفحلُ يفدرُ فدورًا فهو فادِرٌ : فتَرَ وانقطَعَ وجَفرعنِ الضِّرابِ وعدَلَ والجمعُ فدُرٌ وفوادِرٌ.

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) الشاهد لامرئ القيس ديوانه ١٠٤ والستة الجاهليين اختيار الاعلم ٨٩ ورواية الديوان :

* كَقَرمِ الْهِجَانِ الفَادِرِ المُتَشَمِّسِ *

وصدره : * وعَوَّرنَ فى ظِلِّ الغَضَى وَتركْنَـهُ *

والقرم : الفحلُ الكريمُ الذى لا يُركَبُ، والمتشمِّسُ النفورُ نشاطاًوحِدّةً.

(٤) الآية ٧٤ من سورة الفرقان .

(٥) الشاهد للفرزدق ،ديوانه ٣٧٦ وهو من شواهد الكتاب ٦٣٣/٣ ، والمقتضب ١٢١/١ ،و ٢١٩/٢ والكامل ٥٨/٢ وايضاح الشعر لأبي علي ٤٦٢ و شرح المفصل ٥٦/٥ ، وشرح الشافية للرضي ١٥٣/٢ والخزانة ٢٠٤/١ والشاهد فيه قوله : نواكس الابصار ، حيث جمعَ فَاعِلاً على فَواعِلَ، لأنه الأصلُ ،وذلكَ على الضرورةِ عنــدَ البصريينَ .

يطأطئون رؤسهم إعظاماً له وهيبةً منهُ ،كقولِ ذِى الرمةِ فى بِلالِ بنِ بردةَ (١) / ١٨٢/

مِن آلِ أبي موسى ترَى القومَ حَولَهُ   كأنّهمُ الكِرْوانُ أبصرنَ بازِيا

وقد قال عبدالله بنُ أبي سالِمِ المدنيُّ في مالك بن أنس رضي الله عنهما : (٢)

يأبى الجوابَ فَلا يُراجعُ هيْبةً   والسّائلونَ نواكِسُ الأذقانِ

هَدْىُ التّقي وعِزُّ سُلْطانِ النُّهى   فهوَ العَزيزُ وليسَ ذا سُلْطانِ

وفى معنى هذا ما قال الفرزدقُ فى عليّ بنِ الحسين بن عليّ بن أبي طالب رضي الله عنهم : (٣)

يُغضِى حَياءً ويُغضَى مِن مَهابَتِهِ   فما يُكلّمُ إلاّ حينَ يبتَسِمُ

إنْ قالَ قالَ بِما يَهوى جَميعُهُمُ   وإن تكلّمَ يَوماً ساخَتِ الكَلِمُ

إذا رأتْهُ قُرَيْشٌ قالَ قائِلُها   إلى مَكارِمِ هَذا يَنتَهِى الكَرمُ

وشاهِدُ بيتِ : " وَإذا الرّجالُ " : جمعُ ناكِسٍ علَى نَواكِسَ ضرورة ، كفوارِسَ ووَجهةِ اختصاصِهِ بِالمذكَّرِ.

"خُضَّعَ ونَواكِسَ" منصُوبانِ علَى الحالِ ، ويُروى : نَواكِسِي علَى جمعِ السّلامةِ ، كما فَعَلَ الفرزدقُ في نَواكِسِي .

---

(١) لذى الرمة ، ديوانه ١٠٣ .

(٢) البيتان فى الكامل لابن الخياط المديني يمدح مالك بن أنس . الكامل ٢/٢٨٤ .

(٣) البيت الأول والثالث أوردهُما أبو الفرج الاصفهاني في ميمية الفرزدق في مدح زين العابدين بن الحسين . ينظر الأغاني ٢١/٣٧٩ وقد ورَد البيتُ الاولُ من هذهِ الابياتِ معَ أبياتٍ أخرى في الحَماسةِ بشرح التبريزى ٣/٢٨٤ و نسبها أبو تمام لِلْحزين الكِنانيّ من بني كِنانة . قال التبريزى : والناس يروونَ هذه الأبيات للفرزدق يمدح بها علي بن الحسين وهو غلطٌ ممّن رَواها فيه . وانظر زهر الآداب ١/١٠٢ وشرح شواهد المغني ٥/٣١١ وقد ساقَ البغدادى قِصة القصيدة كما ذكرها الحُصَري في زهر الآداب .

باب تكسير ما كان على أربعة أحرف أو خمسة

الخماسيُّ ما كانَ عددُهُ خمسةُ أحرفٍ ، كما أنّ الرباعيّ ما كانَ عددُهُ أربعةُ أحرفٍ ، والثلاثيُّ ما كانَ عددُه ثلاثةُ أحرفٍ ، نُسبَ كلّ واحدٍ منهَا إلى اسمِ عددِهِ على غيرِ قياسٍ ، وكمَا اختلفتْ طرائقُ تكسيرِ الرُّباعيّ بحسبِ اختلافِهِ في نفسِه من أصليةِ حُروفِهِ وزيادةِ بعضِهَا و محلِّ الزِّيادةِ وحكمِهَا كذلكَ اختلفتْ طرائقُ تكسيرِ الخُماسيّ بحسبِ اختلافِهِ في نفسِهِ من أصليةِ حُروفِهِ ،وزيادةِ بعضِهَا و محلِّ الزيادةِ و حُكمِهَا .

وأرادَ بالرباعيّ في الترجمةِ مَا لا زيادةَ فيهِ ومَا جرَى مجراهُ من ذي الزيادةِ فيهِ في طريقِ التكسيرِ من زيادةِ حرفِ التكسيرِ الذي هُوَ الألِفُ ثالثاً وكسرِ ما بعدَهُ ، ألا ترَى أنهُ مثلَ بمسجدٍ ومَساجدَ معَ جعفرٍ وجَعافرَ ،ومسجدٌ ذُو زيادةٍ ،وجعفرٌ غيرُ ذي زيادةٍ .

والخُماسيُّ لا يكسّرُ على تَمامِهِ إلَّا ما كانَ منهُ رابعُهُ حرفَ مَدٍّ ولينٍ ، نحوُ : قِنديلٍ وقناديلَ ، وسِرحِينٍ وسَراحِينَ ، ومَا كانَ مِنَ الخُماسيّ خِلافَ هذا مِن ذِي زيادةٍ أو غيرِ ذِي زيادةٍ فَلا يدخلُهُ التكسيرُ حَتّى يعُودَ رُباعِياً بالحذفِ ، فلذلِكَ ضمّهُ إلى الرباعيّ و جعَلَ بابَهُما واحِداً .

فموضوعُ البابِ للإعلامِ باتِّفاقِهِمَا في مثالِ التّكسيرِ وإنِ اختلفَتْ أبنيتُهُمَا ، وذكرَ المثالَ الذي يُكسرانِ عليهِ وكانَ حقُّه أن يَقولَ : على طريقةِ " فَعَالِلَ (١) " أيْ:على مُساواتِهِ في العدَدِ ؛لأنّ المِثالَ الذِي ذكَرَ إنّما هوَ لِمَا كانَتْ حُروفُهُ كُلُّهَا أصولاً مِنَ البابَيْنِ،وقدْ يكُونُ كُلُّ واحِدٍ مِنهَا ذَا زيادةٍ فلا يكونُ مِثالُ تكسيرِه " فَعَالِلَ " لكنهُ يَكونُ على طريقَتِهِ ،كقولِنَا: مَساجِدَ وزنُهُ مَفَاعِلُ لا" فَعالِلَ " ، وكذلِكَ كانَ حقُّهُ أن يَقُولَ في الترجمةِ أو خمسةٍ ليسَ رابعُه حرفَ مدٍّ ولِينٍ ؛لأنّ هذَا النوعَ مِن الخماسيّ لاَ يدخلُهُ مِنَ الحذفِ مَا يعتبرُهُ رُباعِياً ، فهذَا أيضاً يُجمَعُ على " فَعالِلَ " .

---

(١) في الاصل : فعالى ، وهو خطأ .

وقد بقيَ عليه بعدَ هذا أن يُبيّنَ حكمَ السداسيّ ، والسباعيّ / ١٨٢/
ولم يبيّن حكمَهما وقدْ كانَ يمكنُهُ أن يجمعَ ذلكَ كلَّهُ في هذا الباب بأن يَقولَ :
بابُ جمع ما كانَ على أربعةِ أحرفٍ أو أكثرَ ، اعلمْ أنّ جميعَ ذلكَ كله يكونُ على
مثالِ " فَعالِلَ " ،و" فَعالِيلَ " أو طريقتِهما ،لأنهُ إذا لم يدخُل الخماسيَّ
التكسيرُ إلا بعدَ الحذفِ فأحْرَى أن لا يدخُلَ السُّداسيُّ فما فوقَهُ إلا بعدَ
الحذفِ فما زادَ على الأربعةِ لا يدخُلُه التكسيرُ حتّى يعودَ بالحذفِ رباعيًا
أو خماسيًا رابعهُ حرفُ مدّ ولينٍ فتقولُ في عَضرَفوطٍ : عَضارِفُ ، فكما تقولُ في
جعفر : جَعافِرُ ، وفي فرزدقٍ : فرازِدُ ، فقدْ بانَ لكَ أنّ السُّداسيّ والسباعيّ
حكمُهما حكمُ الخماسيّ في وجوبِ الحذفِ وأنّ أبا القاسم قدْ تركَ ما كانَ حقُّهُ
ألاّ يتركَ من بيانِ حُكمِهما ، كما بيّنَ حكمَ غيرِهما من أنواعِ الاسماءِ .

فإن قلتَ : إنما لَم يذكُر السُّداسيَّ والسّباعيّ ،لأنهما عددانِ لايكونانِ
بالأصولِ ، وإنّما ينتهَى الاسمُ إليهما بالزّيادةِ ، والخماسيُّ ممّا ينتهِي الاسمُ
إليهِ بغيرِ زيادةٍ كالرُّباعيّ والثلاثيّ ، فلذلِكَ لَم يذكرهُما و [لم] (١) يُبيّنْ
حكمَهما .

قيلَ : كانَ يجبُ إن كانَ قصدَ هذا ألاّ يُمثّلَ في الباب بذي زيادةٍ
وأنْ يقفهُ على ذِكرِ ما حروفُهُ أصولٌ ، وقدْ مثّل فيهِ بقلنسوةٍ وقلانِسَ ،ومَسجِدٍ ومَساجِدَ ،
فعلمتَ مِن هذا أنهُ قصدَ العددَ ولم يقصِدْ اختصاصَ جنسِ أصليّ الحروفِ
من جنسِ ذي الزيادةِ ،وأنّ تركه تبيينَ حكمِ ما زادَ على الخمسةِ إغفالٌ ، كما أغفلَ
غيرَهُ ممّا كانَ يجبُ ذِكرُهُ وقصدَ الاختصارَ،وكلُّ ما دَخلهُ الحذفُ للتكسيرِ فإنهُ يجوزُ
أن يُزادَ قبلَ آخرِهِ ياءٌ ساكنةٌ وما قبلَها [مكسورٌ] (*) وليسَ بلازمٍ . انتهت الطريقةُ الكليةُ .

ثم نقولُ : قال أبو القاسم - رحمه الله - : (اعلمْ أنّ جميعَ ذلكَ
كُلّه يكونُ على " فَعالِلَ " وإن اختلفتْ أبنيتُهُ) (٢) ، قوله : " علىَ فَعالِلَ " يريدُ
في مقابلةِ الحركاتِ والسكناتِ وإلاّ فقد جُمعَ على "أفاعِلَ" ،"ومفاعِلَ" (٣) "وفواعلَ" ،

(*) زيادة يقتضيها السياق .

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) الجمل ٢٧٨ .

(٣) في الاصل : وفاعل ، خطأ والصواب ما أثبتناه .

وان كانَ رابعُه حرفَ مدٍّ ولينٍ وكانَ خماسياً فصاعدًا فإنْ جمعتهُ على " فَعَالِيل " بياءٍ ويجوزُ فيما كانَ من الخماسيِّ فصاعداً ، وجمع على " فعالِل " إلاَّ أن يعوضَ من محذوفهِ الياءَ قبلَ الاخيرةِ فتقولُ : سفرجلٌ وسفاريجُ ، وقدْ فعلُوا ذلكَ في الرُّباعيِّ المُضاعَفِ، مثلُ قرديدٍ و قراديدَ لئلاَّ يُجمعَ بينَ المِثلَين .

وإن كانَ الخماسيُّ أصولاً فالحذفُ مِن آخرِهِ (١) حتَّى يصيرَ إلى أربعةِ أحرفٍ وحينئذٍ يُجمَعُ، فإن كانَ بزوائدَ فإنَّ الحذفَ في الزَّوائدِ إلاَّ أن تكونَ الزِّيادَةُ حرفَ مدٍّ ولينٍ رابعاً، أو يكونَ في آخرِهِ ألفٌ و نونٌ ليستَا بإزاءِ ألفِ التَّأنيثِ (٢) ، نحوُ سلطانٍ وسلاطِينَ فإنَّ هذهِ لا تُحذفُ ويَجري الجمعُ مَجرىَ التَّصغيرِ ، وكما تقولُ سُليطِينٌ فكذلكَ تقولُ سَلاطِينُ ، وأمَّا سكرانُ فتقولُ في جمعِهِ : سُكَارى وتقلبُ كسرتَهُ فتحةً ، فتنقلبُ الياءُ ألفًا وفعِلَ ذلكَ بهِ تشبيهًا بألفِ التَّأنيثِ، وقدْ قالوا : سَكْرَى اسمٌ لِلجمْعِ ، وقدْ قالُوا : سَكَارَى ، وقدْ تكونُ الزِّيادةُ ألفَ التأنيثِ ، نحوُ : حمراءَ ، وقد تقدَّمَ جمعُهُ وتقولُ في مثلِ حُبلَى : حُبالَى ، وذَفارَى جمع ذِفْرَى /، وقالَ بعضُهم : ١٨٣
ذَفارٍ (٣) ، وقالُوا : صحراءُ وصَحَارَى وصحارٍ (٤) ، وقالُوا : علباءُ وعلابيّ وشبَّهُوا به صحراءَ، فقالوا : صَحَارَى وصحارٍ .

وإذا كانَ في الاسمِ زيادتَانِ وعليكَ حذفُ زيادةٍ واحدةٍ فإنكَ تنظرُ إلى المفضولةِ منهما فتحذفُها (٥)، وقد تقدَّمَ قياسُ ذلكَ في التصغيرِ، وإذا تساوتْ فأنتَ بالخيارِ في حذفِ إحداهُما ، نحوُ : قلنسوةٍ و قلنسٍ

---

(١) ينظر شرح الكافية الشافية ٤/ ١٨٧٥.

(٢) ينظر شرح الكافية الشافية ٤/ ١٨٧٦.

(٣) قال ابن مالك : وكذلك يشترك فعال و فعالى فيما آخره ألف مقصورة للتأنيث أو للالحاق نحو : حبال وحبالي وذفار و ذفارى في جمع حبلى وذفرى . ينظر شرح الكافية الشافية ٤/ ١٨٦٨-١٨٦٩.

(٤) ينظر الكتاب ٣/ ٦٠٩ وشرح الكافية الشافية ٤/ ١٨٦٨.

(٥) ينظر شرح الكافية الشافية ٤/ ١٨٧٦-١٨٧٧.

تقول : قلانِسَ وقَلَاسٍ (١)، وإن عوضتَ قلتَ : قَلاسِيُّ وقلانِيسُ .

تنبيهٌ في كيفيةِ الحذفِ من الخُماسي : وهو أن تقولَ : أمّا الخُماسيّ فلا بُدَّ من حذفِ حرفٍ منهُ حتى يصيرَ إلى مثالِ : "فَعَالِل" نحو : سفارِجَ وإن كانَ الحذفُ الذي قبلَ الآخرِ من حروفِ الزوائِدِ، وإن لم يكُن زائداً فيجوزُ حذفُه وإبقاءُ الآخرِ ، نحوُ : [خدرنَقٍ وخَدارِقَ] وإن شئتَ [خدارِنَ] (٢) وكذلكَ : فرزدقٌ وفرازقُ وفرازِدُ، تحذفُ الدّالَ تشبيهاً بالتاءِ، وإن كانَ فيهِ زائدٌ حذفتَهُ وتركتَ الأصليَ ، وكذلكَ السداسيّ والسباعيّ ، نحوُ : الزوائِدِ وتُبقِي الأصولَ حتى تصيرَ إلى أربعَةِ أحرفٍ وذلكَ بتدريجٍ في بناءِ الجمعِ . وبعضُ الزوائِدِ أثبتُ من بعضٍ ، كَمِيمِ الفاعِلِ في مُنطلِقٍ ، وميمِ المفعولِ كمُنطلَقٍ به فهيَ أولَى بالبقاءِ من الأخرى وهي النونُ ، وكذلكَ السينُ والتاءُ في مُستخرِجٍ الميمُ أولَى بالبقاءِ منهما (٣)، وكذلكَ ميمُ مُقعنسِسٍ أولى بالبقاءِ من نونِه وسينِهِ ، وإن كانتْ للإلحاقِ في قولِ سيبويه، وهوَ الصوابُ.

فإن تساوت الزوائدُ حذفتَ أيهما شئت (٤)، ولا يُحذَفُ أصلٌ ويبقى زائدٌ ألبتّةَ .

فإن أدّى حذفُ أحدِ الزّوائِدِ إلى بقاءِ حرفِ اللين رابعاً لم تَحذفْهُ وحذفتَ غيره ، نحو: عَنترِيسٍ، إن حذفتَ النونَ صارت الراءُ في موضِع العوضِ فحذفتَها وقلتَ : عُبيتِيرِيسٌ، في التصغير وعتارِيسُ في الجمعِ ، وكذلِكَ شَهابِيبُ تُبقِي الألفَ وتحذفُ غيرها منَ الزوائِدِ ؛ لأنّها تصيرُ رابعةً، فإن كانَ حرفُ العلةِ رابعاً في

---

(١) قال ابنُ مالك : "ومثاله جمعاً لِمَا حذفَ أولُ زائِدَيه حباطٍ وقلاسٍ في جمع حبنطَى وقلنسوةٍ على حذفِ النونِ ، فلو حذفتَ ألفَ حبنطَى وواو قلنسوةٍ لقلتَ : حَبَانِطُ وقلانِسُ" شرح الكافية الشافية ٤/١٨٦٨ .

وفي اللسان (قلس) وجمع القلنسوة والقلنسية والقلنساة : قَلانِسُ وقَلاسٍ وقَلنَسٌ.

(٢) بالمكان بياض وما أثبتناه هو الذي يعطيه السياق .

(٣) ينظر شرح الكافية الشافية ١٨٧٦ .

(٤) ينظر المقتضب ٢/٢٣٤-٢٣٥ .

موضعِ العوضِ أثبتَّهُ ياءً ، نحو : دَنانِيرَ ،وصَنادِيقَ .

ويجوزُ في كلِّ ما حذفتَ منهُ أن تعوضَ منهُ حرفًا قبلَ الآخرِ فتقولُ : سَفارِيجُ ، ومطالِيقَ ، وعضارِيفُ في عضرفوطٍ ، وقد حذفت منه الواوُ والطاءُ .

وتكسيرُ ما زادَ على الأربعةِ عندَ العربِ قليلٌ مُستكرَهٌ ،وكذلك تصغيرُه وهمَا من وادٍ واحدٍ ، لأجلِ الحذفِ ، والخدرنَقُ : العنكبوتُ الناسجَةُ ، والعضرفُوطُ : ذكرُ العظَاءِ .

قال أبوالفتح ابن جني -رحمه الله- في كتابه المُنصِف في شرح تصريفِ المازني -قال : " قرأتُ بخطِّ أبي عليٍّ عنِ الفراءِ :

سِوَى عَضَرفُوطٍ حَطَّ بِي فَأقَمتُهُ ... يُبَادِرُ سِربًا من عَظَاءٍ قَوارِبِ

وقال آخرُ :

فَأحْجَرَهُمْ كَثْرهافِيهِمْ ... كَمَا تَحْجِرُ الحَيَّةُ العَضْرُفوطَا"(١)

رجع ؛ وما كانَ من هذَا البابِ علمًا جمعَ بِالواوِ والنونِ أيضًا ، وَما كانَ مؤنثًا جمعَ بالالفِ والتاءِ، وهمَا في الخماسيِّ أحسنُ لِبقَاءِ الحرفِ وزوالِ الحذفِ المستكرهِ .

---

(١) مابين علامتي تنصيص من كلام ابن جني في المنصف ٢/١٢٩ و ٣/١٢ .

باب جمع ما كان على فَعْلَةٍ أو فُعْلَــةٍ

ويقالُ على هذا البابِ : المؤنثُ قد يخالفُ المذكَّرَ في تكسيرِهِ ،كما يخالفُ في غيرِ ذلكَ من أحكامِهِ / . ‎-/١٨٣

فموضوعُ البابِ لتبيينِ حُكمِ بَعضِ مَا لحقَتْهُ الهاءُ من أمثلَةِ الثلاثيِّ ، والإعلامِ بِمَا يُكسَّرُ منْهُ للكثرةِ، وما يُكسَّرُ عليهِ من أمثلةِ التكسيرِ، ومَا لا يُكسَّرُ استغناءً عن تكسيرِهِ بردِّهِ إلى جنسِهِ قد جَاءَ مكسَّرًا على مَا كُسِّرَ عليهِ ، النوعُ الثاني الذي لا جنسَ لهُ، والفرقِ بينَ تسليمِ الصفةِ منهُ والاسمِ الذي ليسَ بِصفَةٍ وذكرِ أسمـاءٍ خرجتْ عن قياسِ نظائرِهَا في التسليمِ والتكسيرِ في واردِ السَّماعِ فتركتْ على ذلكَ تركَ غـيرِهَا مِمَّا وقفَ على واردِ السَّماعِ فيهِ ، فهذَا الذِي وضعَ لهُ البابَ . انتهت الطريقـةُ الكليةُ .

ثمَّ نقولُ : والثلاثيُّ الذي بالهاءِ أيضًا عشرةُ أبنيةٍ ، كَمَا كان الثلاثيُّ الذي بغيرِهَا .

قال سيبويهِ : " وأما ما كانَ على "فَعْلَةٍ" فإنكَ إذَا أردتَّ أدنَى العـددِ جمعتَهَا بالتاءِ وفتحتَ العينَ،وذلكَ نحوُ : قولكَ قَصعَةٌ وقَصَعَاتٌ "(١) ، ثم قالَ : " فإذَا جَاوزتَ أدنَى العددِ كسَّرتَ الاسمَ على فِعَالٍ ، نحوُ : قِصَاعٍ "(٢) ، قالَ : " وقدْ جاءَ على فُعولٍ وهوَ قليلٌ ، وذلكَ قولُكَ : بدرَةٌ وبدُورٌ ، ومأنةٌ ومُؤُونٌ ؛ لأنَّ فِعالًا وفُعولًا أختانِ "(٣) ، قالَ : وقد يَجمعُونَ بِالتاءِ وهُم يُريدونَ الكثيرَ ، قال حسانُ بنُ ثابتٍ -رضي اللهُ عنه (*) :

لَنَا الجَفنَاتُ الغُرُّ يلمعْنَ بالضُّحَى ... وأسيَافُنَا يَقْطُرْنَ من نَجْدَةٍ دَمَا

وبناتُ الياءِ والواوِ بِتلكَ المنزلَةِ ، نحوُ : رَكْوَةٍ ورِكَاءٍ ورَكَواتٍ ، وظبيةٍ وظَبَيَاتٍ،وقالوا: "جَدَيَاتٍ"(٤) لِلكثيرِ والقليلِ، فإن كانَ صِفَةً سكَّنُوا فَعَلاتٍ ، نحوُ : عبلةٍ وعَبْـلاتٍ

---

(١) الكتاب ٣/٥٧٨ .

(٢) الكتاب ٣/٥٧٨ .

(٣) الكتاب ٣/٥٧٨ .

(٤) الكتاب ٣/٥٧٨ .

(*) الشاهد لحسان بن ثابت ،ديوانه ٣٧١ والكتاب ٣/٥٧٨ ، والمقتضب ٢/١٨٨ والخصائص ٢/٢٠٦ والمحتسب ١/١٨٧-١٨٨ .

وكانَ النعتُ أولَى بالإسكانِ ؛ لأنهُ أثقلُ منَ الاسمِ والمضاعفِ ،نحو : حيةٍ وحيّاتٍ ، ودبّةٍ ودبّاتٍ ، ومثلهُ سَلّةٍ وسَلاّتٍ وسِلالٍ (١) ، يجرى ذلك مجرى الصّفةِ .

وكذلكَ المعتلُّ العينِ ، نحوُ : بيضةٍ وبيْضاتٍ إلاّ في لغةِ هذيلٍ فإنهم يُحركونَ العينَ فيقولونَ : بَيَضاتٍ وجوَزاتٍ (٢) ، والمشهورُ التّسكينُ .

وأمّا " فَعَلَةٌ " المفتوحُ العينِ فهوَ بمنزلةِ " فَعْلَةٍ " المسكّنِ العينِ في المعتلّ والصحيحِ ، نحوُ : رَحبةٍ و قَناةٍ و كثيرًا ما يجيءُ جمعُ هذا كجمعِ الأجناسِ أو كجمعِ السلامةِ ، قالوا حصاةٌ وحَصًى وحَصَياتٌ (٣) ، وقد قالوا صُفِيٌّ قال (٤) :

* مَواقِعُ الطّيْرِ على الصُّفِيِّ *

وقالوا : أضاةٌ وإضاءٌ (٥) .

وأمّا " فَعِلَةٌ " مكسورةُ العينِ فتُجمَعُ بالألِفِ والتاءِ ، وإذا لم تُجمعْ بالألِفِ والتّاءِ كُسّرتْ على " فَعِلٍ " ، نحوُ : نَقِمَةٍ ونَقِمٍ ، ومَعِدَةٍ ومَعِدٍ (٦) ، وكأنّهم قالوا ذلكَ ؛ لأنهم يقولونَ : نِقْمةٌ ونِقَمٌ ، ومِعْدَةٌ ومِعَدٌ ، ويُجمعُ جمعَ الأجناسِ ، كخَرِبَةٍ وخَرِبٍ ، وأمّا ما كانَ على " فَعْلَةٍ " فيُجمعُ بالألِفِ والتاءِ للقليلِ وتحذفُ

---

(١) ينظر الكتاب ٣/٥٧٩ .

(٢) ينظر الكتاب ٣/٥٨٣ والمقتضب ٢/١٩٣ .

(٣) ينظر الكتاب ٣/٥٨٣ .

(٤) الشاهد أنشده أبو علي في الأمالي والنوادر ٢/٨ دونَ نسبةٍ وهو كذلك في التكملة ٤٠٥ والخصائص ٢/١١٢ والمنصف ٣/٧٢ وسر الصناعة ١/٢٠٠ ونسبه القيسي لأبي نُخيلةَ السعدي ، شرح شواهد الايضاح ٧٦٩ وهو في ملحقات ديوان رُؤبة : ١٨٨ .
وفي اللسان (صفا) ، نسبه للأخْيَل ، وصدره :
* كأنّ مَتْنَيْهِ منَ النّفِيّ *
والشاهد فيه جمعُ صفًا على صُفِيٍّ ونظيره : قفًا وقُفِيّ وعصًا وعُصِيّ .

(٥) ينظر الكتاب ٢/٥٨٣ .

(٦) العبارة في الكتاب ٣/٥٨٢ وانظر شرح الشافية للرضي ٢/١٠٨ .

التاءُ في الكثيرِ ،نحوَ : سَمراتٍ وسَمُر[1] اسمِ جنسٍ ، وقدْ يجمعُ بالتـــاءِ للقليلِ والكثيرِ .

وأمّا ما كانَ على" فُعْلةٍ" المضمومِ الأول السَّاكنِ الثَّاني فيجمعُ فـــي القليلِ بالألفِ والتاءِ،وتحَرّكُ العينُ بالفتحِ والضمّ وتكونُ بالتسكينِ ،نحو : رُكبةٍ وَرُكَباتٍ[2]، وانما حركـوا تشبيهًا بِفَعْلَةٍ،فإذا جاوزتْ أدنى العـــددِ كُسِّرَتْ على" فُعَلٍ" ، نحو : رُكبٍ ، و غُرفٍ ، ورُبمَا كُسِّرَ على" فِعَالٍ" قالوا : نُقرَةٌ و نِقارٌ ، وبُرَمَةٌ وبِرَامٌ[3].

والمعتلُّ قالوا فِيهِ : خُطْوةٌ وخُطُواتٌ وخُطًى ،ومنهم من يقْبَولُ : خُطْواتٍ بالتسكينِ ولم يقولُوا : خُطَوَاتٍ ،لئلاّ تتعرضَ الواوُ لِلْقلبِ لانفتاحِ ما قبلَها وذلك إجحافٌ .

فإن كانَ معتلًا بالياءِ قالوا : / مديةٌ ومدًى ومُدْيَاتٌ[4] بالتسكِينِ ، ١٨٤
وكُليةٌ و كُلًى وكُلْياتٌ[5] ،ولم يجمعوهُ علَى" فُعَلاتٍ" ولا فُعُلاتٍ للنقلِ الذى يلزمُهُم بالتغييرِ والقلبِ .

والمضاعفُ على" فُعَلٍ وفُعْلاتٍ" بالتسكينِ لا غيرُ،قالوا : سُرَّةٌ وسُرّاتٌ وسُرَرٌ[6]، "وفِعَالٌ" كثيرٌ في هذا المُضَاعَفِ،قالوا : جِلالٌ ، وقِبابٌ[7].

وأمّا ما كانَ على" فَعْلةٍ" فيكَسَّرُ على" فُعَلٍ" قالوا :تُهَمَةٌ و تُهَمٌ[8] فـــي جميعِهَا ، وأمّا رُطَبَةٌ ورُطَبٌ ،فرُطَبٌ اسمُ جمعٍ وليسَ بجمْعٍ لأنهُ مذكَّرٌ.

وما كانَ على/فَعَلَةٍ ،فكالتي قبلَهَا ، فإنّها تفرقُ بينَ الواحدِ والجمعِ بإثباتِ الهاءِ وطرحِهَا ، قالوا : جُبَنَةٌ وجُبُنٌ .

---

(١) ينظر الكتاب ٣/٥٨٤.

(٢) كما في الكتاب ٣/٥٧٩.

(٣) ينظر التكملة ٤١٧.

(٤) ينظر الكتاب ٣/٥٨٠.

(٥) العبارة في الكتاب ٣/٥٨٠ والتكملة ٤١٧.

(٦) ينظر الكتاب ٣/٥٨٠.

(٧) العبارة في الكتاب ٣/٥٨٠.

(٨) ينظر الكتاب ٣/٥٨٢.

وأمّا "فِعْلَةٌ" فتكسّرُ في أدنى العددِ على "فِعِلاتٍ، وفِعَلاتٍ، وفِعْلاتٍ"، قالوا: كِسرةٌ وكِسِراتٌ وكِسَراتٌ وكِسْراتٌ (١)، وفي الكثيرِ "فِعَلٌ"، نحو: سِدَرٌ وكِسَرٌ.

وثباتُ الياءِ والواوِ على "فِعَلٍ" ولا يُجمعُ بالألِفِ لِلثّقلِ قالوا: لِحْيةٌ ولِحًى، وقد قالوا: لُحًى، وفِرْيةٌ وفِرًى، ورِشْوةٌ ورِشًا.

والمضاعفُ من "فِعلَةٍ"، نحوُ: قِدّةٍ وقِدّاتٍ وقِدَدٍ للصغيرِ من الناسِ، وعِدّةٍ وعِدّاتٍ وعِدَدٍ (٢)، وقد قِيلَ في النّادِرِ: نِعمةٌ وأنْعُمٌ وشِدّةٌ وأشُدٌّ (٣)، ومنهُم مَن قالَ: أشُدٌّ جمعُ شَدٍّ كقَدٍّ وأقُدٍّ.

وقال المبرِدُ (٤): وأنْعُمٌ جمعُ المصدرِ وهوَ نعمٌ وأنْعُمٌ على القِياسِ.

وأمّا "فِعَلَةٌ وفَعَلَةٌ" فعلى "فِعَلٍ وفُعَلٍ" (*)، قالوا: عِنَبةٌ وعِنَبٌ، وحِبَرةٌ وحِبَرٌ وحِبَراتٌ.

قال أبو القاسم: (وقالوا في جمعِ أرْضٍ: أرَضاتٍ، لأنّها مؤنثةٌ، وقالوا: أرَضُونَ، وجعلُوا الواوَ عِوضًا وقالوا: أمَةٌ وإمْوانٌ وآمٌ وإماءٌ، كما قالوا: أكَمةٌ وأكَمٌ وإكامٌ، وقالوا: حمّاماتٌ وسُرادِقاتٌ وبوّاباتٌ) (٥)، وهذهِ كلّها نوادِرُ، وثُقّلت الرّاءُ في أرَضاتٍ، كما ثُقّلت في طَلَحاتٍ، وأنشد أبو القاسمِ - رحمه الله - في الباب (٦):

وَلَمّا رَأوْنا بادِيًا رُكَباتُنا ... عَلَى مَوطِنٍ لا نَخْلِطُ الجِدَّ بالهَزْلِ

(*) ينظر الكتاب ٣/٥٨٢ قال سيبويه: وأما الفعلة فاذا كسرت على بناء الجمع ولم تجمع بالتاء كسرت على فعل والفعلة تكسر على فعل وان لم تجمع التاء.

(١) ينظر الكتاب ٣/٥٨١.

(٢) ينظر الكتاب ٣/٥٨١.

(٣) قال سيبويه: "وذلك عزيز ليس بالاصل قالوا: نِعْمةٌ وأنْعُمٌ، وشِدّةٌ وأشد"، الكتاب ٣/٥٨٢.

(٤) قول المبرد في شرح الشافية للرضي ٢/١٠٤.

(٥) الجمل ٣٨٠-٣٨١.

(٦) الجمل ٢٨١ والشاهد في الكتاب ٣/٥٧٩ غير منسوب وهو كذلك في المقتضب ٢/١٨٩ والمحتسب ١/٥٦ والحلل في شرح الجمل ٤٠٦،

===

قائلُه مجهولٌ، وقيلَ: هوَ لبعضِ الهُذَلِيِّينَ، وقبله : (١)

و نحنُ جلبنا بالبِدَاتِ جِيادَنا لِغسانَ تَرِدُ في الرِّماحِ وفي النَّبلِ
تعالَوا فأعطُونا المَقَادةَ إنَّنا ذَوُو الجِدِّ في الهَيجا والمَنْطقِ الفَصلِ

يَريدُ أنَّهم لما رأَونا مُشمِّرينَ في الحربِ جادِّينَ دَعونا إلى السِّلمِ، وجوابُ "لمّا" في البيتِ: "بعدُ"، وشاهدُه فتحُ الكافِ من "رَكَباتِنا"، ولا يَجوزُ أن يَكونَ جمعَ رُكباتٍ، فيكونُ جمعَ الجمعِ لِقولِهم: ثَلاثُ رُكَباتٍ، ولو كانَ جمعَ الجمعِ لم يُضفْ إليه مِنَ الثلاثِ إلى العشرِ، مع أنه يُقالُ في "فُعْلَةٍ": "فُعَلاتٍ" بفتحِ العينِ قِياساً، نحوُ: ظُلَماتٍ، كما قدَّمنا، فلا يُعدَلُ عنه إلى الشاذِّ المُكسَّرِ.

وقولُه: (لا تَخلطُ الجِدَّ بالهَزْلِ) جملةٌ في موضعِ الحالِ من ضميرِ المتكلِّمِ، ويجوزُ أن تكونَ في موضعِ الصِّفةِ لمُوطِنٍ، أيْ: لا تَخلطُ فيه.

مسألة: تحرُّكُ الرَّاءِ في أَرَضاتٍ، كالعوضِ مِمَّا يمنعُ في الإفرادِ من تاءِ التأنيثِ وفي أرضِينَ ليعلمَ أنه كثُبِينَ وعِضِينَ وأنه ليسَ بجمعِ سلامةٍ بالحقيقةِ.

وقولُه: (ولا يُقالُ: أُراضٍ، ولا أُرُضٌ)(٢)، منعَهما سيبويهِ عنِ الخليلِ في موضعٍ، ثُمَّ حكاهُما عن أبي الخطَّابِ(٣) عن بعضِ العربِ.

وأنشد أبو القاسم: (٤)

أمَّا الإماءُ فلا يَدعونَني وَلَداً إذا تَرامى بنو الإمْوانِ بالعارِ/ ١٨٤

=== وشرح المفصل لابن يعيش ٥/ ٢٩.
والشاهد فيه أن من العرب من يفتح العين إذا جمع بالتاء فيقول: رُكَباتٌ و غُرَفاتٌ.

(١) لم أقف على هذين البيتين فيما قرأتُه من الكتب، ولم يقعا في ديوان الهذليين.
(٢) الجمل ٣٨٠.
(٣) ينظر الكتاب ٣/ ٥٩٩-٦١٦.
(٤) الجمل ٣٨١، الشاهد للقتال الكلابي وهو من شواهد الكتاب ٣/ ٦٠١ والكامل ١/ ٥٤ وورد مع ثلاثة أبيات أخرى في الامالي والنوادر ٢/ ٢٢٥، والقصيدة التي منها بيت الشاهد في الاغاني ٢٤/ ١٥٠ وشرح القصائد السبع الطوال ٢٢٢، والحلل في شرح أبيات الجمل ٤٠٧ والامالي الشجرية ٢/ ٥٣. والشاهد فيه جمع أمة على إموان كإخوان.

البيتُ للقتّال الكلابي (١) ، واسمه عبيدُ بن المَضرحي، وقيل : عبادة ، وقيل : عبدالله بن نجيب، و يكنى أبا السّائب، و غلبَ عليهِ القتّال لقتله وتمرّدِه ، وهو مُخضرمٌ ، وذكر أبوعبيدة معمر بن المثنى أن مروانَ بنَ الحكم [سَجَنَهُ] (٢) ، وبعدَ البيت (٣) :

لَا أَرْضَعُ الدَّهرَ إلَّا ثَدْيَ وَاضِحَةٍ ... لِوَاضِحِ الجدِّ يَحْمِي حَوزَةَ الجَارِ

و نَصبَ "ولداً" على المفعولِ الثاني ، أيْ : لَا يستَوتي ولداً لَهُنَّ ، أيْ: أنا ابنُ حُرةٍ كريمةٍ، وجمعَ أَمةً على إمْوانٍ وهُوَ شَاهِدُ البيتِ،ويقالُ : إمْوانٌ كـ "آمٍ"، وإخْوانٌ،وإخْوانٌ (٤) وزنُها "فَعَلَةٌ"،ويقالُ في جمعِها : آمٌ وإماءٌ ، ولم يُجمعْ جمعَ السلامةِ ، والأمةُ جرتْ في كلامِهِم على المملوكةِ في الغالِبِ، والبُوانُ جمعُ بُوانَاتٍ:الأخبيةُ ، وهُوَ عمودُها ، وقيلَ : أحدُ عُمُدِ البيتِ .

---

(١) القتال عبدالله بن مجيب بن المضرحي قال المبرد : اسمه عبيد بن مُضَرَّحِي وهُوَ من بَني بَكرِ بنِ كلاب بن ربيعة لُقِّبَ القتال لقتله وتمردِهِ شاعرٌ إسلاميٌّ قضَى حياته في الاقتتال والهرَبِ من أهلِ قتلاه مُنفياً مُتوحّشاً .

انظر ترجمته في الشعر والشعراء ٢ / ٧٠٥ والكامل ١ / ٥٤ والاغانى ٢٤ / ١٣٩ فمابعدها والموتلف ١٦٧.

(٢) زيادة يقتضيها السياق وانظر خبرَ أخذِ عاملِ مَروان بن الحكم للقتال الكلابى وإرسالِهِ إياهُ للمدينةِ وسجنِهِ بِهَا و تفصيلَ ذلكَ في كتاب الاغانى ٢٤ / ١٤٦.

(٣) ينظر الاغانى ٢٤ / ١٥٠ والامالى والنوادر ٢ / ٢٢٥.

(٤) قال المبرد : "فالإمْوانُ جمعُ أمةٍ، وأصلُ أمةٍ فَعَلَةٌ متحركَةَ العين و ليسَ شيءٌ من الأسماءِ على حرفَينِ إلاّ وقدْ سقطَ منه حرفٌ يستدلُ عليهِ بجمعِهِ أو تثنيتِه أو بفعلٍ كان مشتقاً منه ، فأمة قدْ علمنا أنَّ الذاهِبَ منها واوٌ لقولِهم : إمْوانٌ، كما علمنا أنّ الذاهب من أب وأخ الواو لقولهم : أبَوانِ وأخَوانِ ، وعلمنا أنّ أمة فَعَلَةٌ متحركةً لقولِهم في الجمع آم، فوزنُ هذا "فَعَل"، كما قالُوا : أكمَةٌ وأكَمٌ ولا تكونُ فَعَلَةٌ على أفعَل ثم قالوا : إمْوانٌ ،كما قالُوا في المذكرِ الذى هو منقوص مثله إخْوانٌ واستوى المذكر والمؤنث، لأنَّ الهاءَ زائدة كما استويا في "فَعَل" الساكن العينِ". الكامل ١ / ٥٤.

بابُ ما جُمِعَ من الجمـــع

الجمع من أحكامِ الأسماءِ المفردةِ الألفاظِ والمعانى ، ولذلك لم تُجمعْ أسماءُ الأجناسِ وإن كانت مفردةً إلاّ أن تختلفَ أنواعُها ؛ لأنّ المعنى الذى يُفيدُه التكسيرُ قد ضمنته هىَ فى أصلِ وضعِها ، ألاَ ترى أنّها لا تقامُ مقامَ التكسيرِ فى رَدِّ الآحادِ المُخرجةِ منها بزيادةِ الهاءِ ، ويُستغنَى بذلك عن تكسيرِها ، وقد جاءَ فى كلامِهمْ تكسيرٌ فى بعضِ التكسيرِ فتكسرُ ، كما كُسِرَتْ ولا يقاسُ غيرُها عليها لكنْ تُحفظُ ليضمَّ إليها ما وَرَدَ مورِدَها ، فيقالُ عند ورودِه هذا كذاك .

فموضوعُ البابِ لِذِكرِ بعضِ تلكَ الأمثلةِ وتبيينِ تكسيرِها وما كُسِرتْ عليهِ بالمثلِ بالتمثيلِ ، والإعلامِ بأنّ ذلك ليسَ بمطّردٍ ، وأنّ من أجازَ جمعَ الجمعِ لم يُجزْ تثنيتَهُ ، وعلّةِ امتناعِ تثنيةِ الجمعِ . انتهت الطريقةُ الكليةُ .

ثم نقولُ : اعلمْ أنّ الجمعَ قد كانَ حقُّه أن لا يُجمعَ ؛ لأنهُ إذا جُمِعَ فإنّما الغرضُ بذلك تكثيرُهُ ، وقد كانَ لهم جمعانِ قليلٌ وكثيرٌ ، فإذا أرادُوا التكثيرَ جمعُوا جمعَ التكثيرِ لكنْ من أصلِهمْ تشبيهُ الشىءِ بالشىءِ ، فهم شبهُوا بعضَ الجموعِ بالمفرداتِ التى جاءتْ على نحوِها فجمعُوها ، وليسَ ذلك بقياسٍ مطّردٍ ، فممّا كُسِرَ من أبنيةِ العددِ القليلِ : "أفعِلَةٌ ، وأفعُلٌ ، وأفعالٌ" ، فأمّا "أفعِلَةٌ ، وأفعُلٌ" ، فعلى "أفاعِل" ؛ لأنّ : "أفعُلاً" بزنةِ أفعَلٍ ، وأفعِلَةٌ بزنةِ أفعَلَةٍ ، "وأفعَالٌ" [بزنةِ] (١) "إفعَالٍ" (٢) ، قالوا : أيْدٍ وأيَادٍ ، وأوطُبٌ وأواطِب ، وأسقيةٍ وأساقٍ .

---

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) قال سيبويه : " أمّا أبنية أدنَى العددِ فتكسرُ منها "أفعِلةٍ وأفْعُلٍ" على "أفاعِلَ" ؛ لأنّ أفعُلاً بزنةِ أفعَلَ" وأفعِلَةٍ بزنة أفعَلَةٍ ، كما أنّ أفعالاً بزنةِ إفعالٍ ، وذلك نحو : أيدٍ وأيادٍ وأوطُبٍ وأواطب وأسقيةٍ وأساقٍ .
الكتاب ٣/ ٦١٨ .

وأما أَفْعَالٌ فعلى "أَفاعيل" قالوا : أَنعَامٌ وأَنَاعِيمُ ، وأَقوَالٌ وأَقاويل ،(١) وَآصالٌ وأَصَايِيلُ ، ووقعَ في كتابِ الجُمَل : أَصائِل (٢) بِلاَ يَاءٍ وهُوَ وَهَمٌ ، وإنَّما أَصائِلُ جمعُ أَصَلَةٍ (٣) ، ولَعلَّه كُتِبتْ بِياءٍ وَاحِدَةٍ لاجتماعِ يَاءَيْنِ . وإنَّما أَرَى أَصَايِيلُ مَقلُوباً من أَصِيلٍ لاجتماعِ همزتَيْن ، وهذا لَهُ وَجْهٌ ، وقد جمعـــوا "أَفعِلَةً" بالألِـفِ والتاءِ شَبَّهُوهَا بأَنمُلَةٍ وقالُوا : أَعْطِيَاتٌ ، وأَسْقِيَاتٌ.(٤)

وممَّا كُسِرَ من أَبنيةِ الكثيرِ جِمالٌ وجَمائِلُ ، فكسرُوهَا على فَعَائِـــلَ ؛ لأَنَّها بمنزلةِ شِمَالٍ وشَمَائِلَ في الزِّنةِ كأنهُم جَعَلُوا جِمَالاً قطعةً فجمعُوهَـا على فَعَائِلَ ، وقالُوا : جِمَالاتٌ وكِلاَبَاتٌ (٥) / وبُوقَاتٌ ؛ لأنَّها جُمُوعٌ مكسَّـرةٌ ١٨٥/أ مُؤَنَّثةٌ فجمعُوها بالأَلِفِ والتَّاءِ ، كَما يُجمَعُ المؤنَّثُ ، ومن ذَلِكَ : الحُمُرَاتُ ، والطُّرُقَاتُ ، والجُزُرَاتُ (٦) ، وقالُوا في جمعِ مَصِيرٍ : مُصرَانٍ ، ثُمَّ جمعُـوا مُصرانًا على مَصارِيـنَ ، كأَبْيَاتٍ وأَبَايِيتَ (٧) ، كَمَا قالُوا : كِرْبَاسٌ وكَرَابِيسُ ،(٨) وقالُوا : عُوذٌ وعوذَاتٌ (٩) ، ووقعَ في الجملِ (وَقالُوا : أَصِيلٌ لِلعشِيِّ ، ثمَّ جمعُوا فقالُوا : "أُصُلٌ" ، ثمَّ قالُوا في جمعِ الجَمْعِ آصَالٌ) (١٠) ، فاعترضَ بعضُهم فقـالَ : كيفَ جُمِعَ أَصيلٌ على أُصُلٍ وهُوَ جمعٌ كَثيرٌ ، ثُم جُمعَ الكثيرُ الذى هُوَ أُصُلٌ علـى القليلِ وهُوَ آصَالٌ ، وذلِكَ فسادٌ للمعْنَى ؟ ثمَّ انفصلَ بعضُهم بأَنَّ أُصُلاً واحدٌ

---

(١) ينظر الكتاب ٢/٦١٨.

(٢) الجمل ٣٨٢. وفيه : فَقالُوا أَصائلُ ، فأَصَائلُ جمع جمع الجمع .

(٣) الأَصَلَةُ بالتحريكِ جِنسٌ من الحَياتِ وهُوَ أَخبثُها والأَصَلَةُ الأَفعَى . اللسان (أصل) .

(٤) العبارة بنصها فى الكتاب ٣/٦١٨.

(٥) ينظر الكتاب ٣/٦١٨-٦١٩.

(٦) العبارة بنصها فى الكتاب ٣/٦١٩.

(٧) ينظر الكتاب ٣/٦١٩.

(٨) فى اللسان (كربس) الكرباس والكرباسة ثوب فارسية وبياعه كربيـس والكرباسة أخص منه والجمع الكرابيس .

(٩) ينظر شرح الشافية للرضي ٢/٢١٠.

(١٠) الجمل ٣٨٢.

وليس بجمع ولا يلزمُه ما لزمَ أبو القاسم مِنَ التناقُضِ في المعنَى ، واحتجَّ لذلك بقوله : (١)

وَخِطَارِ فَانِيَةٍ شَدَدتُ بِرَأسِهَا أُصُلاً وَكَانَ مُنَشَّراً بِشِمَالِهَا

وأرادَ : أُصُلاً ،وغيرُ هذا أجودُ، ولا يدخُلُ علَى أبي القاسم فسادٌ،وذلِكَ أنَّ أصيلاً مُفردٌ ، ثمَّ جمعَ علىأُصُلٍ ، ثُمَ أُصُلٍ قِطعَةٌ بِزنَةِ أفعُلٍ فجمعتَهُ علَى "أفاعِل"،وكذلك "نَعَمٌ" قِطعةٌ مِنَ الإبِلِ وهيَ بزنَةِ جَمَلٍ فَجمعَتْ على "أفعالٍ"، وأنعامٌ أيضاً قِطعَةٌ بِزنَةِ "أفعَالٍ"، فجُمعَتْ علىٰ "أفاعِيلَ" ، فَقالُوا : أنَاعِيمَ.

وقالَ ابنُ بابشاذ هُنَا قولًا ظَرِيفًا لا يثبُتُ عليهِ كَلامُ العَرَبِ قالَ :"إذَا قلتَ في هذِهِ المسألَةِ:أقَاويلُ كَانَ أقلَّ مَا فِيها تِسعةُ أقوالٍ ،لأنَّ أقَاويلَ جمعُ أقوالٍ ، وأقوالٌ أقلُّ ما يصدُقُ على ثلاثةٍ ، وأقوالٌ جمعُ قولٍ ، والقَولُ واحِدٌ فجمعُهُ ثلاثَةٌ ، وجمعُ الثلاثَةِ تِسعةٌ،والأقوالُ على هذا اسمٌ للثَّلاثَةِ، والأقاويلُ اسمٌ لِلتسعَةِ ، وقالَ إنَّ نَعماً أقلُّ ما يقعُ عليهِ ثلاثةٌ فإذا جُمعتْ على أنعامٍ كانَ أقلَّ تضعيفِهَا ثلاثَ مَرَّاتٍ، فَتكُونُ تسعةً،فإذَا جمعتَ أنعاماً على أناعيمٍ والمرادُ بأقلِّها تسعةٌ كانَ أقلَّ ما تُضاعفُ عليهِ ثلاثَ مرَّاتٍ فَتكُونُ سبعاً وعشرِينَ" (٢)، فَيقالُ لَهُ : إنَّ أفْعَالاً بِنيةٌ قَلِيلَةٌ، وبِنيةُ القَلِيلِ إنمَا تقَعُ مِنَ الثَّلاثةِ إلَى التِّسعَةِ، وتَقعُ على التسعَةِ وعلَى الخمسَةِ وعلَى الستةِ وعلَى السبعةِ وعلى الثمانيةِ ، وقد قصرتَها أنتَ على التسعةِ في الأنعَامِ ولم تَجعلْهَا لِلتسعةِ في الأقوالِ وأخرجتَها عن حدِّهَا ،فإنَّ لهَا طرفَينِ : الثلاثَةُ والتسعَةُ، وجعلتَ أفاعِيلَ في الأقوالِ للتسعَةِ ، فوجَبَ أن تَكونَ من أبنيةِ القَليلِ ،وإنمَا هيَ من أبنيةِ الكثِيرِ فلَا يُعرَّجُ على هذَا القولِ .

---

(١) الشاهد لباعث بنِ صُريم اليشكرى كما فى الحماسة بشرح المرزوقى ٥٣٥/٢ وشرح التبريزى ٢٠٧/١ وانظر شرح الجمل لابن عصفور ٥٤٥/٢.

(٢) نقل الخفاف كلام ابن بابشاذ بتصرف يسير . ينظر شرح الجمل مخطوط ٢٦٥.

والصوابُ ما قدمنا أنهُ جعَلَ الجمعَ الذى يُرادُ جَمعُهُ بمنزلةِ المفردِ لفظًا ، لأنه اسمٌ لشيءٍ ، كالمفردِ لشيءٍ مّا، يجمعُهُ كما تُجمعُ المفرداتُ، وكأنهُ ضاعفَ على معنًى قِطعةٍ أو نحوِها الذى هُوَ اسمٌ مفردٌ ، ثُمَّ إذا قالَ المعترفُ : لَهُ عندِى أنعامٌ فإنما أقلُّ ما اعترفَ بهِ ثلاثُ قِطعٍ وثلاثةُ جمُوعٍ وأقلُّ الجمعِ ثلاثةٌ، فأقلُّ مَا اعترفَ بهِ تسعةٌ، وقدْ آلَ الأمرُ إلى فرضِهِ لكنْ بوجْهٍ يَجرى معَ كلامِ العرَبِ .

فنظرْنا نحنُ فى اللفظِ والمعنَى ، وجرَّدَ ابنُ بابشاذ النَّظرَ إلى المعنَى دونَ اللفظِ فخالفَ كلامَ العربِ فى اللفظِ .

١٨٥/ قلتُ : والخطبُ فى هذا يسيرٌ ،/ قالَ أبوالحسن بنُ خروفٍ على هذا البابِ أعنى بابَ ما يُجمعُ من الجمعِ : أبنيةُ الجمعِ القليلِ هيَ التي تُجمعُ لِلتكثيرِ ، وأما أبنيةُ الكثيرِ فلا تجمعُ إلاَّ سماعاً ويوقفُ عندَ ذلِكَ ، وأمّا الجمعُ المُتناهي فلاَ سَبيلَ الى تكسيرِه، وقد تَقدّمَ أنهُ يُجمعُ بِالواوِ والنُّونِ والألِفِ والتاءِ ، ومصارِينُ جمعُ مُصرانٍ ، ومُصرانٌ جمعُ مَصيرٍ كرغيفٍ ورُغفانٍ .

وأمّا أُصيلَلٌ فجمْعُه أُصُلٌ ، وآصالٌ جمعُ أصُلٍ ، كَما ذكرَ وليسَ أُصيلٌ بِجمعٍ لآصالٍ لأنهُ أفعَالٌ ، والفاءُ فِيهِ همزةٌ أبدلتْ ألفًا لِلاجتماعِ معَ همزةٍ أُخرى ، فأصْلُهَا أأصَالٌ، وأمّا أصَائِلُ جمعُ أصيلةٍ وأَصيلٍ ، يُقالاَنِ لِلعشيِّ، كخَليفٍ وخلائِفَ، ومدَّهُ بعضُهم فقالَ : آصَائِيلُ والحكمُ واحِدٌ .

وأما تثنيةُ الجمعِ فلا تقعُ إلا على إرادَةِ القَطيعيْنِ ، كقولِهِمْ : إبِلاَنِ ولقاحانِ سَودَاوَانِ (١) ، وأمَّا قولُه (٢) :

* بَيْنَ رِماحَيْ مالِكٍ وَنَهْشَلِ *

---

(١) حكاه سيبويه على إرادَةِ قطعةٍ واحِدَةٍ وذلِكَ أنهم يَقولونَ لِقاحٌ واحدةٌ . الكتاب ٣/٦٢٣ وانظر شرح المفصل ٤/١٥٣ .

(٢) الشاهد لأبي النجم وهو فى الأمالي لأبى علي القالي ٢/٢٣٣ ،

===

فكالقطيعين ؛ لأنه جعلهم فرقتين، ولكل فرقة رماحٌ فثنّى لذلك، وأكثر ما يأتي ذلك في أسماء الجموع .

*

باب أبنية المصادر

السببُ والعلّةُ في ذكر باب أبنية المصادر عقيب أبواب الجموع أنّ الشذوذَ في ثلاثيّها كثيرٌ لكثرة جمع الثلاثيّ واطراد المصادر، والزوائد على الثلاثة كاطراد جموع الزوائد على الثلاثة ؛ ولأنّ المصادرَ كثيرةُ الدوران والاستعمال في الكلام، كالجموع .

والمصادرُ أسماءُ الأحداث، والنحويون يختلفونَ في أصليتها للأفعال أو فرعيتها عليها، وقد تقدّم ذلك.

وذلك أوّل الكتاب على أكمل الوجوه، والمصادرُ في عداد أجناس المعاني، وتختلفُ أقيستُها في الاطراد بحسب اختلافها في أنفسها من أصلية حروفها وتضمنها الزوائدَ واختلاف أبنيتها، [وما](١) لا زيادةَ فيه من الأفعال الثلاثية وحكيها في التعدّي وغير التعدي .

فمصادر ما زادَ على الثلاثة من الأفعال يطردُ ولا ينعكسُ اطرادَ جميع ما زادَ على الثلاثة من الأسماء، وثلاثيّ الأفعال تكثرُ أمثلةُ مصادره في الثلاثيّ ولا يطردُ، ومنها ما يكثرُ في بابه فيسمّيه النحويونَ قياساً ويجعلونه أصلاً يرجعُ إليه عند عدم السماع، كما يفعلونَ ذلك في أمثلة تكسير الثلاثيّ .

=== ونكت الاعلم ١٠٢٥ والمخصص ١٠٥/١٧ وشرح المفصل لابن يعيش ١٥٣/٤ واللسان (بقل) وشرح شواهد المغني للبغدادي ٢٠٨/٤

وصدره : * تبقّلت من أول التبقّل *

والشاهدُ فيه قوله : "بين رماحي مالكٍ"، حيثُ ثنّى اللفظَ، على إرادة فرقتين ولكلّ واحدةٍ منهما رماحٌ .

(١) زيادة يقتضيها السياق .

فموضوعُ الباب لذكر أقيسةِ مَصادِرِ الثلاثيِّ اللازمةِ وبعضِ ما يخرجُ عنها، وبعضِ أقيسةِ ما زادَ على الثَّلاثيِّ، والإعلامِ بأنَّ المصدرَ قدْ يجيءُ على غيرِ الفعلِ ، والتمثيلِ ببعضِ ذلكَ ، فهذا الذى وضعَ له البابَ . انتهت الطريقةُ الكليةُ .

ثمَّ نقولُ : أما ما كانَ من الخصالِ التى تكونُ في الأشياءِ حُسناً أو قُبحاً فإنَّ الفعلَ منه على "فَعُلَ[1] يفعُلُ" والمصدرُ فَعَالاً وفَعَالةً وفُعْلاً"، وما سِوى ذلكَ يُحفظُ حِفظاً ، قالوا : قَبُحَ قُبحاً وقَباحةً ،ووسُمَ وَسامةً وقال بعضُهُم : وَساماً فلم يدخِلِ الهاءَ ، كما قالوا : السَّقامُ والسَّقامةُ ، وجَمُلَ جَمالاً ، والفَعَالةُ أكثرُ مِنَ الفُعْلِ ،وقد قالوا : نَضُرَ وجهُهُ فبنوهُ على" فَعُلَ [يَفعُلُ][2] ومصدرُه نَضارةٌ على القياسِ الذى فى البابِ / وقالوا : سَبُطَ سَباطةً وسُبوطاً ، وقالوا : بَهُوَ يَبْهو بَهاءً ، وقالوا : شَنُعَ شَناعةً ، وقالوا : طَهُرَ طُهوراً وطَهارةً[3] ، وقالوا : المُلوحَةَ والبُحوحَةُ. ١٨٦

وما كانَ مِنَ الصغرِ والعكبرِ فهوَ نحوٌ من هَذا، قالوا : عَظُمَ عظامةً ، وعَبُلَ عَبالةً أى: ضَخُم ، وصَغُرَ صَغارةً ، وقَدُمَ قَدامةً. [4]

وقد يجيءُ على : "فِعَلٍ"، من ذلك الصِّغَرُ ، والكِبَرُ ، والقِدَمُ والعِظَمُ[5] وقالوا : كَثُرَ كثارةً وكَثْرةً، وقالوا : سَمِنَ سِمَناً فهوَ سَمينٌ[6] ، وقالوا : حَزُنَ المكانُ حُزونةً ، وبَطُنَ يَبطُنُ بِطْنةً وهُوَ بَطينٌ .

---

(١) قال سيبويه : " أمّا ما كانَ حُسنًا أو قُبحًا فإنه ممّا يُبنَى فِعلُه على فَعُلَ - يَفعُلُ ويكونُ المصدرُ فَعالاً و فَعالةً وفُعلاً ، وذلكَ قَبُحَ قَباحةً وَوَسُمَ يَوْسُمُ وَسامةً وقالَ بعضُهم : وَساماً فلمْ يؤنّثْ،كما قالوا السَّقامُ والسَّقامةُ،ومثلُ ذلكَ جَمُلَ جَمالاً". الكتاب ٤/٢٨.

(٢) زيادة يقتضيها السياق وانظر الكتاب ٤/٢٨.

(٣) ينظر الكتاب ٤/٢٩.

(٤) فى الكتاب ٤/٣٠ "وما كانَ من الصِّغرِ والكِبرِ فهوَ نحوٌ من هذا قالوا : عَظُمَ عَظامةً وهوعظيمٌ ، ونَبُلَ نبالةً وهو نبيلٌ وصَغُرَ صَغارة وهو صغير وقدُمَ قدامةً وهو قديمٌ.

(٥) قال سيبويه : وقد يجيىءُ المصدرُ على فِعَلٍ وذلك قولك : الصِّغَرُ والكِبَرُ والقِدمُ والضِّخَمُ . الكتاب ٤/٣٠.

(٦) ينظر الكتاب ٤/٣٠.

وما كانَ مِنَ الشِّدةِ والجُرأةِ والضَّعفِ والجُبنِ ، فهوَ نحوٌ من هذا قالوا : ضَعُفَ ضُعفاً فهو ضَعيفٌ ، وشَجُعَ شَجاعةً[١] وقد قالوا : الضَّعْف، كما قالوا : الظَّرْفُ[٢] في البابِ الأولِ ، وقالوا : غَلُظَ غِلَظاً ، وقال بعضُهم : جَبُنَ كما قالوا : بَطِنَ يَبْطَنُ والاكثرُ يَجْبُنُ ، وقالوا في المعتلّ : قَوِيَ قَوايَةً ، وقالوا : سَرُعَ سِرَعاً وسُرْعةً وسَرَعاً[٣] أيضاً ، وقالوا : بَطُؤَ بِطاً وبُطْؤاً ، وقالوا : كَمُشَ كَماشَةً وهو كَمِيشٌ،وهو مثلُ الشَّجاعةِ.[٤]

وما كانَ مِنَ الرِّفْعةِ والضِّعةِ فهوَ نحوٌ من هذا، قالوا : كَبِرَ كِبَراً ، وحقُرَ حقارةً ، وكرُمَ كرماً ، ولؤُمَ لآمةً ، وشرُفَ شرفاً ،ووَضُعَ ضِعَةً[*]، وقالوا : نَبُهَ نَباهةً ، وقالوا : سَعِدَ سَعادةً ، وشَقِيَ شَقاوةً ، وقالوا : الشَّقاءُ[٥]، كما قالوا : الجَمالُ ، وقالوا : رَشِدَ رَشَداً ورُشْداً ، وسَخِطَ سَخَطاً وسُخْطاً،وقالوا : الرَّشادُ[٦] ، وقالوا : بَخِلَ بُخْلاً وبَخَلاً ، وأَمَرَ علينا فلانٌ وهو أميرٌ ،والإمارةُ: الوِلايةُ[٧]، وقيلَ أَمَرَ والفتحُ أكثرُ،وقالوا : الوَكالةُ والوِكالةُ : مصدرُ الوكيلِ ، كالوِلايةِ مصدرُ الوليِّ .

فصلٌ :

وما كانَ مِنَ الأفعالِ التي تَتعدَّى إلى غيرِك ، فإنهُ يجيءُ على :"فَعَلَ يَفْعِلُ ، و يَفْعُلُ ، ويَفْعَلُ" ، وهذهِ الثلاثةُ تكونُ لِما لا يَتعدَّاك[٨] ،ورابعٌ وهو :"فَعِلَ ، يَفْعُلُ"، وقد تقدمَ منه جُمَلٌ وذكرنا مَصادِرَها .

---

(١) العبارة في الكتاب ٤/ ٣١ .

(٢) ينظر الكتاب ٤/ ٣١ .

(٣) ينظر الكتاب ٤/ ٣٢ .

(٤) المصدر نفسه .

(٥) العبارة في الكتاب ٤/ ٣٣-٣٤ .

(٦) ينظر الكتاب ٤/ ٣٤ .

(٧) في الكتاب ٤/ ٣٤ والامارة كالولاية .

(٨) ينظر الكتاب ٤/ ٣٨ .

(*) في اللسان :الضمة خلاف الرفعة في القدر ،والاصل : وضعة حذفوا الفاء على القياس كما حذفت من عدة وزنة ،وفي الاصل : وضعة بالواو والسياق يعطي ماأثبتناه .

فأمّا ما كانَ على : "فَعَل ، يَفعِلُ" ، بفتحِ العينِ في الماضي وكسرِها في المستقبلِ أو ضمّها أو فتحِها ، أو كسرِها في الماضي وفتحِها في المستقبلِ متعدّياً في ذلكَ كلِّهِ ، فإنَّ مصدرَهُ يجيءُ على "فَعْل" ، وقد يخرجُ فيجيءُ من "يَفعِلُ" بكسرِ العينِ على فِعَالٍ ، كالضِّرابِ (١) للفحلِ والكَذِبِ والكِذّابِ ، والسَّرَقِ والسَّرِقَةِ (٢) والغَلَبَةِ والغَلَباءِ والغُلْبَةِ ، والحِمْيَةُ للمريضِ والحِمايَةُ للمكانِ ، والحِرْمانُ ، والغُفْرانُ ، والغُفْرُ (٣) على القياسِ ، واللَّيانُ واللِّيّانُ وجاءَ "لَيّ" على القياسِ وهو الأصلُ (٤).

وجاءَ من "يَفعُلُ" المضمومِ العينِ الحَلِفُ ، وقد قيلَ : الحِلْفُ على القياسِ ، والخَنَقُ ، والكُفْرُ والكُفْرانُ والكُفُورُ ، والشُّكْرُ والشُّكْرانُ والشُّكُورُ (٥) ، والشِّدّةُ والكتابُ والحجُّ .

وجاءَ من "يَفْعَلُ" المفتوحِ العينِ خارجاً عن القياسِ : العَمَلُ ، والشُّرْبُ والشِّرْبُ ، وقيلَ : الشَّرابُ أيضاً ، وقد فرقَ بينهما ، والرَّحْمَةُ ، والسَّعادةُ ، وقيلَ : السَّمْعُ والسَّماعُ ، والغِشْيانُ (٦).

وأمّا ما كانَ على "يَفعُلُ" ، غيرَ متعدٍّ فمصدرُهُ الفُعُولُ ، نحو : الدُّخولِ ، والخُروجِ ، والقُعودِ ، والوُلوجِ ، والغُرورِ (٧) ، ويخرجُ فيجيءُ على الثَّباتِ ، والسكتِ ، والمَكْثِ ، والفِسْقِ (٨).

---

(١) قال سيبويه : "وقالوا : ضَرَبَها الفحلُ ضِراباً ، كالنِّكاحِ والقياسُ ضَرْباً ولا يقولونَ كما لا يقولونَ نَكْحاً وهو القياسُ" . الكتاب ٤/٩ .

(٢) ينظر الكتاب ٤/٦ .

(٣) العبارة في الكتاب ٤/٨ .

(٤) في الكتاب ٤/٩ وقالوا لَوَيْتُهُ حقَّه لَيّاناً على فَعْلانٍ . وقال أبو علي في التكملة ٥١١ وحُكيَ كسرُ اللامِ ، وقالَ الرضي : "أما فَعْلانٌ فنادرٌ نحو لوى لَيّاناً" ، شرح الشافية ١/١٥٩ .

(٥) ينظر الكتاب ٤/٨ قال سيبويه : "وقد جاءَ على فُعْلانٍ نحو الشُّكرانِ والغفرانِ وقالوا : الشُّكورُ كما قالوا الجُحودُ فإنما هذا الأقلُّ نوادرُ تحفظُ عن العربِ ولا يقاسُ عليها ولكن الأكثرَ يقاسُ عليهِ وقالوا : الكُفْرُ كالشُّغْلِ .

(٦) ينظر التكملة ٥١٣ .

(٧) العبارة في التكملة ٥١٣ .

(٨) ينظر الكتاب ٤/٩ .

وأما ما كان على " فَعِلَ يَفْعَلُ » غيرُ متعدٍّ فمصدرُه على " فَعَل » ، نحو : البَطَرِ ، والأَشَرِ ، وقد يَخرجُ ، نحوُ : الضَّحِكِ ، واللَّعِبِ ، واطرد في الأدواء " الفَعَل » / نحو : الحَبَطُ ، والحَبَجُ ،(١) والوجَعُ ، والمَرَضُ ، ١٨٦/ب والسَّقَمُ ، قالوا : السُّقْمُ ، والحَزَنُ ، وقالوا : الحُزْنُ ، ورَدِيَ رَدًى ، ولوِيَ لَوًى ، ووَجِيَ وجًى ، وعَمِيَ عَمًى ، وفَزِعَ فَزَعًا ، وفَرِقَ فَرَقًا ،(٢) واطَّرد أيضًا في باب العَطَشِ والجُوعِ ، والرِّيِّ ضِدُّ ذلك مِن الأَشَرِ ، والبَطَرِ ، والفَرَحِ ، والجَذَلِ ،(٣) واطرد أيضًا في الرَّوائِحِ ، نحوُ : القَنَمِ(٤) ، والسَّهَك وفي عكسِهِ ، نحوُ : الخَمَطِ وهيَ الرَّائِحَةُ الطَّيِّبةُ ، والأَرَجُ أيضًا الرَّائِحَةُ الطَّيِّبةُ(٥) ، وجاء في الغَضَبِ ، والخَفَشِ(٦) ، والشَّكَسِ(٧) ، والضَّبَسِ(٨) ، وفي القَلَقِ والسَّلَسِ ، والنَّزَقِ ، والغَلَقِ ، واللَّقَسِ ،(٩) واللَّحَقِ كلُّها ضِيقُ الخُلُقِ ذكر هذا كلَّه ابنُ طلحةَ.

---

(١) في اللسان : الحَبَجُ : لِلبعير بمنزلةِ اللَّوَى لِلإنسانِ فإن سَلَحَ أفاقَ وإلاَّ ماتَ ، ابن سيده . حبِجَ الرجلُ حَبَاجًا ورِمَ بطنُهُ وارْتطمَ عليه وقيلَ الحبَجُ الانتِفَاخُ حيثمَا كانَ .

(٢) ينظر الكتاب ٤/١٨ .

(٣) العبارة في الكتاب ٤/١٩ .

(٤) في اللسان " قَنِمَ الطعامُ واللحمُ والثريدُ والدّهنُ والرطبُ يقنَمُ قَنمًا فهو قَنِمٌ وأَقْنَمَ فَسدَ وتغيرتْ رائِحَتُهُ . (قنم) .

(٥) ينظر الكتاب ٤/١٩ .

(٦) في اللسان الخفش : ضَعفٌ في البصَرِ وضِيقٌ في العينِ (خفش) .

(٧) الشَّكِسُ والشَّرِسُ جميعًا السَّيِّئُ الخُلقِ . اللسان (شكس) .

(٨) الضَّبِسُ : الشَّرسُ الخلق . اللسان (ضبس) .

(٩) اللَّقِسُ الشَّرِهُ النفسِ الحريصُ على كل شيء . اللسان (لقس) .

فصل :

الرباعيّ وما كانَ علَى "أفْعَلَ" فمصدرُه "إفعَالٌ"، نحو : أكرمَ إكرامـاً ، وأعلمَ إعلاماً ، وعلى "إخَافَةٍ وإقَامَةٍ" في المعتَلِّ الوسَطِ جعَلُو الهاءَ عِوضاً، ورُبمَا أسقطُوها مع الإضافةِ فقَالُوا : * وإقَامَ الصَّلاَةِ وإيتَاءَ الزَّكَـوةِ *،[1] جَعَلُوا الإضَافَةَ عوضاً منها، وقد تحذفُ من غيرِ إضافةٍ[2] ، فأمّا قولُهم : أريتُــهُ إرَاءَةً[3]، فإنهُمْ جعَلُوهَا عوضاً من تلهينِ الهمزةِ .

وما كانَ على فَعَلَ فمصدرُه "التَّفعَلُ والتَّفعيلُ" ، نحو : التَّقحُّـم والتَّقحِيم /، والتفعلة نحو : التَّكرمةِ[4] ، والباب التَّفعُّلُ، وقَالُوا : الكِذَّابُ وفـي المعتلِّ ، نحو : التَّعـزيةِ والتَّهنئَةِ ، وكذلِكَ المضَاعفُ ولا تحذفُ الهاءُ فيهِ ، وقد جاءَ في الشعرِ قال :[5]

* باتَ يُنزِّي دَلْوَهُ تَنْزِيَا *

وإن كانَ مَهمُوزاً جازَ فيهِ الوجهانِ : [نحو :][6] تخطِئَةٍ وتَخطيئاً .[7]

---

(١) الآية ٧٣ من سورة الانبياء .

(٢) ينظر الكتاب ٤/٨٣ .

(٣) العبارة في الكتاب ٤/٨٣ .

(٤) ينظر الكتاب ٤/٧٨-٧٩ .

(٥) الشاهد في الامالي لابي علي القالي ١/٢٠ والخصائص ٢/٣٠٢ ، بلا نسبةٍ والتبصرةِ والتذكرةِ ٢/٧٧٥ وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١/٢٢٣٧-٢٢٣٨ ، وشرح ابن عقيل ٢/١٢٨ وشرح الشافية للرضيّ ١/١٦٥ وتكملَتُه : * كما تُنزِّي شَهلَةٌ صَبيًا * ويروى : تُنزّي دَلوَها . والشاهدُ فيه حذفُ التاءِ من تَنزيًا ؛ لأنّ القياسَ فيهِ تَنزيةٌ وحذفُها منه ضرورةٌ .

(٦) زيادة يقتضيها السياق .

(٧) ينظر شرح الشافية للرضي ١/١٦٤ قال الرضي : "وكذا في المهموز اللام نحو : تَخطِيئاً وتخطئَةً وتهنيئاً وتهنئَةً، هذا عن أبي زيدٍ وسائِر النحاةِ ، وظاهر كلام سيبويه أن تَفعِلَةً لازمٌ في المهموزِ اللامِ كما في الناقِصِ فلا يقالُ : تَخطِيئاً وتهنيئاً".

وما كانَ على "فاعَلَ" فمصدرُه "مُفاعَلةٌ وفِعالٌ"، نحو: جالَستُه مُجالَسةً، وضاربتُه مُضاربةً وضِراباً (١)، وساويتُ سِواءً ومُساواةً، وقالوا: قاتَلَ قِتالاً وقِتّالاً ومُقاتلةً. (٢)

وما كانَ على "فَعْلَلَ" فعلى نوعين: أُصولٌ ومُلحَقٌ، والمصدرُ منهما على "فَعْلَلةٍ"، قالوا: دَحْرجَ دَحْرجةً، وعلى "فِعْلالٍ" قالوا: دِحْراجاً (٣)، وجَهْوَرَ جَهْوَرةً، وبَيْطرَ بَيْطرةً، وهَيْثَمَ هَيْثمةً، وسَلْقيتُه سَلْقاةً، وقَلْسَيتُه قَلْساةً، وقالوا: حَوْقَلَ حَوْقلةً وحِيقالاً قال: (٤)

* وبعضُ حِيقالِ الرِّجالِ المَوْتُ *

وقد تَبيَّنَ أن الرُّباعيَّ على خمسةِ أبنيةٍ: بناءٌ واحدٌ أُصولٌ، وبناءٌ ملحَقٌ به، وبناءٌ على "فاعَلَ"، وبناءٌ على "أفعَلَ"، وبناءٌ على "فَعَّلَ" بتضعيفِ عينهِ.

فصلٌ:

في الأفعالِ ذواتِ الزَّوائِدِ اللاحِقةِ ببناتِ الثلاثةِ من غيرِ أن يكونَ بها على وزنِ بناتِ الأربعةِ، وذلك ما سَكنَتْ أوائِلُهُ واجتلبتْ لها همزةُ الوصلِ لذلِكَ، وهيَ اثنا عشرَ بناءً (٥): "انْفعَلَ"، "وافْتَعَلَ"، "وافْعَلَّ"، "واتْفاعَلَ" (٦) "وافْعَلَّ"، "وافْعالَّ"، "واسْتَفْعَلَ"، "وافْعَوْعَلَ"، "وافْعَوَّلَ"، "وافْعَنْلَلَ"، "وافْعَنْلى"، "وافْعَلَلَّ".

ومصادِرُها تأتي على حدِّها إلّا ما زادُوا ألفاً قبلَ آخرِها فكسرُوا الحرفَ الثالِثَ منها ما لمْ يمنعْ مانِعٌ، قالوا: "انْكسَرَ انكساراً"، "واستَوى استِواءً"، "واحْمَرَّ احمِراراً"، واحمارَّ احميراراً"، "واستخرَجَ استخراجاً"، "واغْدَودَنَ اغْدِيداناً"،

---

(١) ينظر الكتاب ٤/ ٨٠.

(٢) العبارة في الكتاب ٤/ ٨٠-٨١.

(٣) ينظر الكتاب ٤/ ٨٥.

(٤) الشاهد في الامالي للقالي ١/ ٢٠ دون عزو وأوله:

* أقولُ إذْ حَوقَلتُ أو دَنوتُ *

(٥) قال أبوعلي: وهي ثمانية أبنية. ينظر التكملة ٥١٨-٥١٩ وقال الصيمري: تسعة أبنية. التبصرة والتذكرة ٢/ ٧٧٣.

واعْلَوّطَ المُهرَ اعْلِوّاطاً ، واقْعَنْسَسَ اقْعِنْسَاساً (١) ،وازجَحَنَّ ازْجِحْنَاناً .

ومِمّا زادَ على الرباعيّ «تَفَعّلَ» ومصدرُه يكونُ «تَفَعُّلاً» ، نحو : تعلَّمَ تَعلُّماً ، وتكلَّمَ تكلُّماً ، وتَضرَّبَ تضرُّباً ،وضمُّوا عينَه ؛لأنه ليسَ في الكلامِ اسمٌ على «تَفَعِّلٍ»، وجعلُوا زيادَةَ التاءِ في أولِهِ وتَشديدَ / عينِ الفعلِ منه عوضاً ١٨٧/أ من الياءِ والأَلِفِ التي يزيدونَها قبلَ الآخرِ .

والذينَ قالوا : كِذّاباً قالُوا : تَحمَّلتُ تِحِمّالاً (٢)، أرادُوا أن يدخلُوا الألفَ ، كما أدخلُوهَا في مصدرِ «أفعلتُ»، «واستفعلتُ»،فأتَوا بحروفِ الفعلِ بأسرِهَا وزادُوا قبلَ آخرِها ألفاً وكسرُوا أولَها ،وإنَّما زادُوا في المصدرِ ما لم يكُن في الفعلِ ؛ لأنه أخفُّ منَ الفعلِ من حيثُ هو اسمٌ .

ومما زادَ على الرباعيّ «تَفَاعلَ» ومصدرُه على[التفاعل](*)،وتَفَاعَلْتُ من فَاعَلْتُ بمنزلةِ تَفعّلتُ من فَعّلتُ ، وضمُّوا العينَ لئلّا تشبهَ الجمعَ ولم يفتحُوا ؛ لأنه ليسَ في كلامِهم «تَفَاعَلٌ» في الأسماءِ (٣)، وقد جاءَ تفاوتَ الأمرُ تفاوُتاً ، وتَفَاوَتاً ، وتَفاوِتاً (٤) بثلاثِ حركاتٍ في الواوِ ، ومِمّا زادَ على الرباعيِّ أيضاً «تَفَعْلَلَ» وهو مثلُ أخويْهِ يجيءُ على لفظِ فعلِهِ الماضِي إلاَّ الحرفَ الذي يَلي آخرَه فإنهُ يُضمُّ ، كقولِك : تَدحرَجَ تدحرُجاً ،وتَقلْقَلَ تقلْقُلاً . (٥)

فصـل :

واعلمْ أنك إذا أردتَ المَرّةَ الواحدَةَ من الثلاثيّ فإنها تَجيءُ على «فَعْلَة» ، نحو : «قُمْتُ قَوْمَةً» ، وشربتُ شرْبَةً ، وقد جاءَ على المصدرِ

(*) في الاصل : التفعال ، وما أثبتناه من الكتاب ٤ / ٨١ .

(١) ينظر الكتاب ٤/ ٧٣ فما بعدها والمقتضب ١/ ٧٥ فما بعدها ، و ٢/ ١٠٧ فمابعدها .

(٢) قال سيبويه :«وأما الذين قالوا : كذّابا فإنهم قالوا : تحملت تِحِمّالاً». الكتاب ٤/ ٧٩ .

(٣) ينظر الكتاب ٤/ ٨١ .

(٤) قال ابن قتيبة :« والكلابيون يفتحون الواو، حكاه أبو زيد» . ينظر أدب الكاتب ٦٢٩ .

(٥) العبارة في التبصرة والتذكرة ٧٧٥- ٧٧٦ .

المستعمِل في قولـهِ : لقيتُه لِقاءَةً .(١)

فأمّا ما جاوزَ الثلاثةَ فَبابُه أن تزيدَ في آخرِ المصدرِ الهـاءَ ، نحو : أعطيتُهُ إعطاءَةً واحِدَةً ، وانطلقتُ انطلاقَـةً واحَدةً،وابتسمَ ابتسامَةً ، وزلزلتُ زَلزَلَةً ولا تَقُل :زِلزالَةً ، كأنّهم بنَوا المَرَّةَ الواحدَةَ مِمّا هوَ أصلُ الباب،(٢) والأصلُ في "فَعْلَلْتُ": "فَعْلَلَةٌ".

وكذلك تقولُ : قاتلتُهُ مُقاتَلَةً واحدَةً ولا تَقُل قِتالَةً واحِدَةً ؛لأنَّ أصلَ فاعلتُ مُفاعلَةٌ.(٣)

فصـــلٌ :

وتقولُ في الضربِ من الفِعـلِ :وهُوَ حسَنُ الطِّعمَةِ ، والرِّكبَةِ والجِلْسَةِ، وتجـيءُ الفِعلةُ لا يُرادُ بِها هذا المعنى ولكن يُرادُ بِها المصدرُ ، وذلِكَ،نحو : الشِّدّةِ ، والشِّعرَةِ ، والدِّرْيَةِ ، ونحو : الرِّقَـةِ ،والقِدَةِ.(٤)

فصـلٌ :

وقدْ يَردُ المصدرُ على وزنِ الفاعِلِ،وعليهِ قول الشاعر :(٥)

* وَلا خارِجاً مِن فِيَّ زُورُ كَـلامِ *

وقال :(٦)

أَتارِكَةٌ تَدَلُّلَهـا قَطـامِ وضِنًّا بالتَّحيةِ وَالكَـلامِ

---

(١) قال سيبويه : "وقالوا أتيتُه إتيانَةً ولَقيتُهُ لِقاءَةً واحِدَةً فَجاءُوا بِهِ على المصدرِ المستَعْمَلِ في الكلامِ،ونحوُ إتيانَةٍ قليلٌ والاطرادُ على فَعْلَةٍ". الكتاب ٤/ ٤٥.

(٢) العبارةُ في الكتاب ٤/ ٨٦-٨٧.

(٣) ينظر الكتاب ٤/ ٨٦ والمقتضب ١/ ٧٢-٧٣.

(٤) ينظر شرح الشافية ١/ ١٨٠.

(٥) سبق تخريجه في ١/١٢٦.

(٦) الشاهد للنابغة الذبياني ، دِيوانُه ٧٩ ، والستة الجاهليين الاعلم ٢٤٩.

وقال :(١)

* كَفَى بِالنَّأْيِ من أسماءَ كَافِي *

ومنهُ الفَاصِلَةُ والعَاقِبةُ والكَاذِبةُ والدَّالةُ ، ويجيءُ المصدرُ أيضاً على وزنِ المفعُولِ عندَ سيبويهِ ،قَالُوا : المَيسُورُ والمَعْسُورُ والمرْفُوعُ والمَوضُوعُ والمعقُولُ والمحلُوفُ(٢) ، ومنهُ المكروهَةُ والمصدُوقَةُ ، والمُصْبَحُ والمُمْسَى والمُجَرَّبُ قال :(٣)

* فَإنَّكَ مِمَّا أَحْدَثْتَ بِالمُجَرَّبِ *

أيْ: على الأمرِ المجرَّبِ،على أنَّ هذَا التأْويلَ يحتملُ المُجَرَّب اسمَ مفعولٍ ،ويحتملُ أن يكونَ مصدرًا ووصفَ به الأمرُ مُبالَغةً فيكونُ الاستدلالُ بالبيتِ على أنَّ المُجَرَّبَ مصدرٌ على أحدِ مُحتَمَلَيْهِ ، وقيلَ فى تأويلِهِ : أيْ:كَونها أسماءَ مفعُولِينَ .

فصلٌ :

اعلمْ أنَّ "التَّفْعال" يكونُ تكثيرًا للمصدَرِ ،نحو : التَّهْذَارِ والتَّلْعَابِ والتَّكْرارِ والتَّرْدَادِ، هذا مذهَبُ سِيبويهِ(٤) ، وكانَ الفراءُ وغيرُه مِنَ الكوفيينَ يجعلُونَ "التَّفْعالَ" بمنزلَةِ التَّفْعِيلِ(٥) ، والألفَ عوضاً مِنَ الياءِ ويقوِّي قولَ سيبويهِ أنهُ يقالُ : التَّلْعَاب ولا يُقالُ التَّلْعِيب .

فأمَّا التِّبيانُ فليسَ بمصدرٍ لبيَّنتُ وإنَّما مَصدرُه التَّبيِينُ(٦) ،والتِّبيَانُ

---

(١) الشاهد لبشر بن أبي خازم وهو فى الخصائص ٢٦٨/٢ وشرح المفصل لابن يعيش ٥١/٦ وشرح ألفية ابن معطي ١٢٩٨/٢ والخزانة ٣٩٧/٦ وعجزه : * وَلَيسَ لِحُبِّهَا إذْ طالَ شَافِي *
والشاهدُ فِيهِ مجيءُ المصدرِ على زِنَةِ اسمِ الفَاعِلِ وهوَ كَافِي .

(٢) ينظر الكتاب ٩٥/٤-٩٧ .

(٣) سبق تخريجهُ في ٤٥/ب .

(٤) انظره فى الكتاب ٨٣/٤ - ٨٤ .

(٥) انظر بيانَ مذهَبِهِم فى هذَا : التبصرة والتذكرة ٧٧٠ وشرح الشافية ١٦٧/١ .

(٦) ينظر الكتاب ٨٤/٤ .

اسمٌ جعلَ موضعَ المصدرِ ، كقولِهِمْ :/ غارةٌ فى موضعِ إغارةٍ،ونظيره التّلقـــاء ١٨٧/ب
يريدُ اللُّقيان ، قالَ : (١)

أمّلتَ خيرَكَ هلْ تدنُو مَواعِدُهُ فاليومَ قصّرَ عن تِلقائِكَ الأملُ

ولو كانا مصدرينِ لكانا مفتوحَينِ كسائرِ النظائرِ ، وإنّما يَجيءُ تِفعَالٌ بالكسرِ في الأسماءِ .

وذكرَ بعضُ النّاسِ منْها ستّةَ عشرَ كلمةً لا يكادُ يُوجَدُ غيرُها (٢) وهيَ : التِّبيانُ ، والتِّلقاءُ ، ومرَّ تِيهواءٌ (٣) مِنَ اللّيلِ ،وتِبْراكٌ (٤) ، وتِعْشارٌ،وتِرْباعٌ: موضعٌ ،وتِمساحٌ : الدّابةُ المعروفةُ ، وأيضاً الكذّابُ ،وتِمثالٌ ، وتِجْفافٌ : بيتُ الحمامِ وتِلفاقٌ : وهمَا ثوبانِ يُلفقانِ ، وتِلْقامٌ : سريعُ اللقمِ ويُقالُ : أتتِ النّاقةُ على تِضرابِها ، وتِلعابٌ : كثيرُ اللعبِ ، وتِقصارٌ : وهيَ المخنقةُ قال الشاعر: (٥)

* جاعِلٌ في الجيدِ تِقْصارًا *

وتِنبالٌ : وهوَ القصيرُ .

وأمّا الفِعّيلَى (٦) ، نحو : الحِجّيزَى ، والحِثّيثَي فكثرةُ الحثّ والحَجزِ ، وكذلكَ الرِّمّيّا (٧) ولاَ تكونُ هذهِ من واحدٍ ،والدِّلّيلَى لِكثرةِ العِلمِ والدّلالـــةِ

---

(١) الشاهد للراعي ، ديوانه ١١٢ وهو فى الكتاب ٤/ ٨٤ والبيـــان والتبيين ١/ ١٨٠ والعينى ٢/ ٣٣٦.

(٢) انظرها في التبصرة والتذكرة ٧٧١ وشرح الشافية للرضي ١/ ١٦٧، ومنها تجفاف.

(٣) فى الاصل : تيداء والصواب ما أثبتناه.

(٤) فى الاصل : تسواك والصواب ما أثبتناه.

(٥) الشاهد فى اللسان/قصر لعدى بن زيد العبادى ، وصدره :

* ولها ظبيٌ يُورّثُهـا * عاقِدٌ في الجِيدِ تِقصارًا

(٦) ينظر الكتاب ٤/ ٤١.

(٧) فى الاصل : الرميثا والصواب ما أثبتناه من الكتاب ٤/ ٤١.

والرسوخ فيها، والقِتِّيتَى[1]: وهوَ البهيمَةُ، والهِجِّيرَى والإهْجِيرَى: المُلازَمةُ علَى الشيء، وقالَ عمر - رضي الله عنه -: "لولا الخِلِّيفَى لأذَّنتُ"[2]، يعني الخلافَةَ وشغلَهُ بها، وكُلُّ هذهِ الألفاظِ مقصورٌ، وذكرَ الكسائي[3]: خِصِّيصَا قومٍ والأمرُ بينَهُم فَيضُوضَا بالمدِّ والقصرِ، والفَيضُوضاءُ: الأمرُ المشتَركُ بينَ القومِ، وأجازَ قِياساً على هذا في جميعِ البابِ المدَّ والقَصرَ، وخالَفَهُ الفرّاءُ في ذلكَ.

فصلٌ:

وجاءَ مِن المصادِرِ ما فِيهِ ألفُ التأنيثِ، كما جاءَ مؤنثًا بالهاءِ، قالُوا: الرُّجعَى، والبُشرَى، والذِّكرَى، والشَّكوَى، والفُتيَا، والعَدوى[**]، والبُقيَا.

وأما الحُذيَا[*] والسُّقيَا، فَصدرانِ في الأصلِ، وقدْ وقعا على المفعُولِ، وقد يكُونُ الدَّعوَى كذلِكَ، وقالَ بعضُ العربِ: "اللَّهُمَّ أشرِكْنا في دَعوَى المُسلِمينَ"[4].

فصلٌ:

وقدْ يَجيءُ المصدَرُ على غيرِ المصدَرِ، قالُوا ذلكَ في قولِهِ تعالَى:

﴿وَاللَّهُ أَنبَتَكُم مِّنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾[5]، جاءَ على "نَبتَ"، وقالَ تعالَى:

﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾[6]، على تَبَتَّلَ، وقالَ الشاعرُ[7]:

* وَلَيسَ بأنْ تتبَّعَهُ اتّباعَا *

(*) وأما الحذيا فالعطية، الكتاب ٤/ ٤٠.

(**) في الاصل: العديا، وما أثبتناه من الكتاب ٤/ ٤٠.

(١) قال سيبويه: "وكذلكَ القِتِّيتَى والهِجِّيرَى: كثرة الكلامِ". الكتاب ٤/ ٤١.

(٢) ينظر الكتاب ٤/ ٤١ والمقصور والممدود للفراء ٤٣ وشرح الشافية ١/ ١٦٨.

(٣) ينظر المقصور والممدود للفراء ٤٣ وشرح الشافية للرضي ١/ ١٦٨.

(٤) ينظر الكتاب ٤/ ٤٠.

(٥) الآية ١٧ من سورة نوح.

(٦) الآية ٨ من سورة المزمل.

(٧) الشاهد للقطامي، ديوانه ٤٠ وهو من شواهد الكتاب ٤/ ٨٢، وأدب الكاتب ٦٣٠، والخصائص ٢/ ٣٠٩ والامالي الشجرية ٢/ ١٤١، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ١١١، وأوله:

* وَخيرُ الأمرِ ما استَقبلْتَ مِنْهُ *

علَى "اتَّبَعْتُ" وقَالَ الشاعرُ: (١)

* وَإنْ شِئْتُمْ تَعَاوَدْنَا عِوَادَا *

علَى "عَاوَدْنَا"، لأنَّ الافعَالَ وإنِ اخْتلفتْ أبنيتُهَا واحِدَةٌ فِى المعْنَى، وقالُوا: "اقشعرَّ قُشَعْرِيرَةً، واطْمَأنَّ طُمَأْنِينَةً" (*) وهُمَا اسمَانِ وُضِعَا موضِعَ المصدَرَيْنِ لِهذيْنِ الفِعليْنِ. (٢)

---

(١) الشاهد فى أدب الكاتب ٦٣٠ بلانسبة، وشرح الجواليقي ٤١٦ والاقتضاب ٤٧٧ وصدره:

* بِمَا لَمْ تَشْكُرُوا المَعْرُوفَ عِندِى *

(٢) ينظر الكتاب ٤/ ٨٥ قال سيبويه: "واطمأننتُ اطمئنانًا والطُمأنينة والقُشعريرةُ ليس واحدٌ منهُمَا بمصدرٍ على اطمأننت واقشعررتُ كما أنَّ النباتَ ليسَ بمصدرٍ على أنبَتَ، فمنزلةُ اقشعررتُ من القُشعريرَةِ واطمأننتُ من الطمأنينَةِ بمنزلةِ أنبتَ من النباتِ".

(*) ينظر الكتاب ٤/ ٨٥ - ٨٦.

باب اشتقاق اسم المصدر، والزمان، والمكـــان

العربُ اشتقتْ من المصادرِ لِمَا تدلُّ عليهِ من الأحداثِ والأزمنةِ والأمكنةِ أسماءً على أبنيةِ المضارعِ في أوائلِهَا الميمُ، كما اشتقَّتْ منهَا أسماءَ الفاعلِينَ والمفعولينَ، فَمَا كانَ منَ المصادِرِ زائداً فعلُهُ على الثلاثةِ كانَ مَا يُشتَقُّ منهُ على بناءِ المضارعِ رفعلُ المفعُولِ منهُ.

وَمَا كَانَ منهُ ثُلاثِياً صَحيحاً كانَ مَا يشتَقُّ منهُ على بناءِ المُضَارِعِ من فِعْلِ الفَاعِلِ، فَما كانتْ عَينُ المضارعِ منهُ مكسورةً كانَ ما يُشتقُّ للزَّمـــانِ والمكانِ على بِنائِهِ وَفُتحتِ العَينُ في اسمِ المصدرِ للفرقِ بينهُمَا إلاَّ مَا شَذُّوا فِيهِ فَجاءَ مكسُوراً.

وهذا قِياسُ مَا كانَ مُعتلَّ العينِ مِنهُ بالياءِ وكَانَ ماضِيهِ على "فَعَلَ" بفتحِ العينِ؛ لأنَّ مضَارعَهُ تكونُ عينُه مَكسورةً / وَرُبَّما سُوِّيَ بينَ اسمِ الزمانِ 188 والمصدرِ من هذا النوعِ فَجاءَ مكسوراً وَمفتُوحاً.

وما كانتْ عينُ المضَارِعِ منهُ مفتوحـةً أو مضمومَةً مِنَ الصحيحِ كـــانَ مَا يشتقُّ من مصدرٍ مَفتُوحِ العَينِ (١) الآخرِ، وما شذَّت فَحفظَتْ جـــاءَتْ مكسورةً في الزَّمانِ، فَإذَا أُريدَ المصدرُ فتحتْ، وكذَلِكَ كلُّ ما كَانَ مِن الثلاثِـــيِّ معتلَّ اللامِ بِالواوِ أو بِالياءِ أو معتلَّ العينِ بالياءِ، فَإنَّ ما يشتقُّ منــــهُ للحَدَثِ والزَّمانِ والمكانِ مكسورُ العينِ، إن كانَ الماضِي مِنهُ مَفتوحَ العينِ وإن كانَ مكسورَهَا فَقدْ يكسرُ ويفتحُ، والفتح أكثَرُ.

فموضوعُ البابِ لتبيينِ مَا يشتقُّ مِن مصدرِ الثُّلاثيّ، ومَا يلزمُ عينَ الاسمِ منهُ الفتحُ في الأسماءِ الثلاثةِ ومَا يلزمُ مِنْها الكسرُ، ومَا يفتحُ منهُ في بعضِهـا وذِكرِ حروفٍ وَرَدَ السَّماعُ بِها خَارجَةً عن قِياسِها في بعضِ أحوالِهَا فيُتكلَّـــمُ بِها على شُذوذِهَا، وأطلقَ القَـوْلَ فِيمَا كانَ أوَّلُ الفعلِ مِنهُ وَاواً فَقَالَ :

---

(١) ينظر الكتاب ٤/٨٩ - ٩٠.

"مفعِلٌ مكسورُ العَينِ في المكَانِ والمَصدَرِ) (١) ، وكانَ حقّه أن يَصفَ ما يلزَمُ الكسرَ مِنْه ؛ لأنّ بعضَ ما فاؤُهُ واوٌ قد يُفتحُ ، فكَانَ حقّه أن يَقُولَ : وإذا كانَ أولُ الفعلِ واوًا ، وكانَ الماضِي منه "فَعَلَ" مفتوح العين ؛ لأنّ هذا النوعَ منهُ هوَ الذى يلزمُهُ الكسرُ إلاّ ما شذَّ منه للعدْلِ أو لِلعلمِيةِ ، وكذلك قولُه : (وإذا كانَ عينَ الفِعْلِ منهُ ياءً فَالمصْدَرُ مفتوحٌ مِنهُ والمكانُ والزّمانُ مكْسُوَرانِ) (٢) ، فسوّى بينَ ذواتِ الياءِ من هذا النوعِ و همَا لاَ يستويَانِ ؛ لأنّ ذواتِ الواوِ من هَذا النوعِ تكُونُ العينُ من مُضارعِهِ مضمومةً ، وإذا كانت العينُ مضمومةً وجَبَ الفتحُ في الاسمِ والمصدَرِ والزّمانِ والمَكانِ ، وإن لَم يَكُن الكسرُ في شَيءٍ منهَا إلاّ فِيمَا استثنِيَ منَ المسكِنِ وأخَواتِه إذَا أُريدَ بِهنّ المكانُ ، فَعلِمتَ بِهذَا أنّ تَسويتَهُ في الحُكمِ بينَ ذواتِ الواوِ والياءِ فِيمَا اعتلّتْ عينُهُ مُعترِضٌ . انتهت الطريقةُ الكليةُ .

ثم نقولُ : ولَمّا كانَ الفِعلُ دَلّ علَى المصدرِ والزّمانِ والمكَانِ ، كمَا يَدلُّ على الفَاعِلِ وعلى المفعولِ بِهِ إن كانَ مِمّا تضَمّنَه، اشتَقّ لهُ من لفظَةِ الحدثِ اسمًا يَجرى بِه على الفِعلِ ، كجَريانِ اسمِ الفَاعِلِ واسمِ المفعُولِ، إلاّ أنّ هذَا البابَ أملكُ لِلزّمانِ والمكانِ منهُ لِلمصدَرِ ، فإنّهما اللّذانِ يَتغَيّرُ عَيناهُمَا بِتغييرٍ أكثرَ مِنَ المصدَرِ ، ألاَ ترى أنّ أكثرَ الثّلاثيّ يأتِي فِيهِ المصدَرُ على حالةٍ واحِدةٍ مِنَ الفتحِ ، سَواءٌ كانَ فِعلُهُ على "يفْعُلُ" بالضمّ أو بالفتحِ ، أو بالكسرِ ، والزّمانُ والمكانُ يَختلِفانِ بِاختلافِ الفعلِ ، ووجدنَاهُم يَحملونَ المصدَرَ فِيهِ على الزّمانِ والمكَانِ ولم يحمِلوا الزّمانَ والمكانَ على المصدرِ على مَا يأتِي في التَّفصيلِ إن شاءَ اللّهُ تعالى .

---

(١) الجمل ٣٨٩ .

(٢) الجمل ٣٨٩ .

فصلٌ :

فإذا تقرر هذا فاعلمْ أنَّ الرباعيَّ - فصاعدًا - يَجيءُ منهُ الزّمانُ والمكانُ والمصدرُ والمفعولُ بِهِ إن كَانَ مِمَّا يتعدّى على لفظٍ وَاحِدٍ على لفظِ الفِعلِ المبنيّ للمفعولِ، إلاَّ أنَّ في أولِهِ مِيماً مَضمومةً (*) في مَكانِ حرْفِ المُضارعةِ. / /١٨٨

تَقولُ : "يُكرِمُ" فهو مُكرَمٌ في الأربعَةِ، وكذلك "يَستخرِجُ" فهوَ مُستخرَجٌ وقسْ علَيهَا مَا زَادَ على ثلاثةِ أحرفٍ زِيدَت المِيمُ فِيهنَّ على طريقةِ المفعُولِ، إمَّا مفعُولٌ بِهِ وإما مَفعُولٌ فِيهِ.

فصلٌ :

والثلاثيُّ ما كانَ منهُ على "فَعَلَ يفْعِلُ" بكسرِ العَينِ في المستقبَلِ - صحيحًا كانَ أو مُعتلَّ الأولِ أو مُعتلَّ الوسَطِ بالياءِ والواوِ أو مُضاعفًا - فإنَّ الزّمانَ يأتي مِنهُ على "مَفْعِل" بكسرِ العَينِ ، والمصدرُ على "مَفْعَل" بفتحِهَا، هذا قياسٌ مُستمرٌّ إلاَّ مَا شذَّ منَ المصادِرِ فحُمِلَ على الزّمانِ والمكَانِ، قَالُوا : المَرْجِعُ والمَحِيضُ والمَعجِزُ ، وقد فَتَحُوا المَعجَزَ على القِياسِ، ويدخلُونَ عليهِ هاءَ التأنيثِ فيقولُونَ : "المعجِزَةُ والمعجَزَةُ" بالكسرِ والفتحِ ، والمشهُورُ في الفِعلِ "عَجَزَ يَعجِزُ" بفتحِ العَينِ في المَاضِي وكسرِهَا في المستقبلِ، وقدْ قِيلَ خلافُ ذَلِكَ، وقدْ أدخلُوا أيضًا الهاءَ على المَكانِ فَقَالُوا: المَزِلَّةُ (٢) بالكسرِ، قال الشاعرُ (٣):

يَنعَتْ مَراقِبُهُنَّ فَوقَ مَزِلَّةٍ   لاَ يَستَطِيعُ بِهَا القُرادُ مَقِيلَا

وفي البيتِ شَاهِدانِ: أحدُهُمَا شَاهِدٌ على المَزِلَّةِ ، والثَّاني : شاهدٌ على المَقِيلِ بِمعنَى القَيلُولةِ ، وكانَ القِياسُ المَقَالَ، مثلُ : المَعاشِ.

(*) في الاصل : ميم ، والسياق يعطي ما أثبتناه.

(١) قال سيبويه : "وقالوا المَعْجِز يريدون العَجْزَ وقالوا المَعْجَز على القِياسِ". الكتاب ٤/٨٨.

(٢) العبارة في الكتاب ٤/٨٨.

(٣) الشاهد للراعي ، ديوانه ١٢٦ وهو من شواهد الكتاب ٤/٨٩ ، والمخصص ٩/٥٥ ، و١٦/١٢٢ والتبصرة والتذكرة ٧٧٨ ، وجمهرة

===

فصـــــل :

والمعتلُّ الفاءِ قالوا : يجيءُ على «مفعِل» بالكسر في المَصْدرِ والزَّمانِ والمكانِ (١) ، نحوُ : «الموعِدِ» ويجيءُ المصدَرُ بالهاءِ ، نحو : الموْعِدَةِ ، والموْجِدَةِ ، وإنَّما حُمِلَ المصدرُ فيه على الزَّمانِ والمكانِ ؛ لأنَّ المستقبَلَ في هَذا النوعِ يلزَمُ «يَفعِلُ» بالكسرِ تطلُّباً لِلتخفيفِ ، فألزمُوا في مَصدرِهِ الكسرَ حملاً عليــــهِ ، وصارَ مُوافِقاً للزَّمانِ والمكانِ .

وقد أجرَوْا هذا المَجْرَى أيضاً في أكثرِ اللغاتِ مَا كانَ فِعلُهُ علـــى «فَعِلَ» بالكسرِ في المَاضي «وَيَفْعَلُ» في المستقبلِ بالفتحِ إذَا كَانَ معتلَّ الفَـــاءِ بالواوِ ، وقالوا : «المَوْجِلُ والمَوْجَلُ» شبهُوهُ (٢) بِمَا فِعلُه على «يَفْعِلُ» مكســورُ العينِ مُعتلُّ الفاءِ بالواوِ ، فيما أنَّ وَاوهُ يَعتَلُّ بالقلبِ إلَى اليَاءِ تَارةً ، وإلَى الألِـفِ تَارةً ، وإلَى الهمزةِ تَارَةً (٣) ، وإذَا قَالُوا : عَلاهُ المَكْبَرُ من كَبِرَ يَكبَرُ فـــي الصَحِيحِ ، فالمُعتلُّ أولَى بِذلِكَ ، وقَدْ حكَى يُونس (٤) أنَّ نَاساً مِنَ العــَرَبِ يَقولُونَ في بَابِ وَجِلَ على قِياسِ الصَّحِيحِ «مَوجَل» (٥) بالفتحِ وقياسُ قَولِهِمْ : أنَّ الواوَ صحّتْ في بَابِ يَوجَلُ في المشهورِ بِخلافِهَا في بَابِ يَدِ ، ولَم يقولُوا : في بَابِ مَوَدَّةٍ إلَّا بالفتحِ ؛ لأنَّ الواوَ تَسلَمُ في فِعْلِهِ ليسَ إلاَّ .

== أشعار العرب ٣٢٢ واللسان (زلل) . ورواية البيت في الديوان والكتاب : (بُنِيتْ مَرَافِقُهُنَّ) وفي الاصل :

* لاَ يَستَطِيعُ بِهَا القُرادُ سَبِيلاَ *

وهو خطأ ولا شاهد فيه على المقال الذى ذكر .

(١) ينظر الكتاب ٤/ ٩٢-٩٣ .

(٢) العبارة في الكتاب ٤/ ٩٣ .

(٣) هذا في الكتاب ٤/ ٩٣ .

(٤) في الكتاب ٤/ ٩٣ .

(٥) في الاصل : وموجل . والصواب حذف الواو كما أثبتنا .

فتجرى مجرى الصحيح في نحو : شَرِبَ يَشرَبُ مَشرَباً وهذا مَشرَبُه[1] ، وقد جاء من هذا الباب على "مَفْعَل" بالفتح أسماءٌ ليستْ مصادرَ ولا أمكنةً للفعلِ، قالوا : "مَوْحَد" ، كما قالوا : "مَثْنَى وَمَثْلَث إلى مَعْشَر" ، وقالوا : "مَوْهَب" اسمُ رجل "وَمَوْأَلة" اسمُ رجلٍ ، "والمَوْرَد" وهوَ اسمٌ، "وَمَوْرَقٌ" اسمُ رجلٍ ، "وَمَوْزَن" ، "والمَوْهَب" للعزيز ، "وَمَوْكَل" اسمُ موضعٍ أو رجُلٍ .

وانما جَرتْ بناتُ الياءِ مَجرى الصَّحيح لأنَّها تَتمُّ ولا تَعتلُّ ؛ لأنَّ الياءَ مع الياءِ أخفُّ تقولُ : سِيَرَ يَسِيرُ ولا تقولُ : يَوعِدُ[2] .

فصـــلٌ :

189 المعتلُّ اللامِ بالياءِ والواوِ ، المصدرُ منهُ والزَّمانُ والمكانُ في / ذلك سواءٌ يجيءُ على "مَفْعَل" بالفتح، وَدخلَ فيهِ الزمانُ والمكانُ على المصدَرِ في الظَّاهِرِ، وانما استثقلُوا الهمزةَ مع الياءِ فعدلُوا إلى الفتح والألِف ؛ لأنَّ ذلكَ أخفُّ عليهم فحُمِلَ الزَّمانُ والمكانُ على المصدرِ وقد كسَرُوا في نحو : "مَعْصِيَةٍ"، "وَمَحْمِيَةٍ" ولا يكادُ يجيءُ مكسوراً أبداً بغيرِ الهاءِ ؛ لأنَّ الإعرابَ فيما لا هاءَ فيهِ يقعُ على الياءِ، ويلحقُها الإعلالُ فصارَ بمنزلةِ الشَّقاءِ والشَّقاوةِ[3] .

وَبناتُ الواوِ في هذا الفصلِ أولى بالفتحِ من بناتِ الياءِ ؛ لأنَّ أفعالَها على "يَفعِل" في المستقبلِ، "وَيفْعِل" في الصحيحِ يَجيءُ فيه "المَفْعَل" بالفتحِ في الزمانِ والمكانِ والمصدرِ[4] ، وقد شذَّ مَأْوِيَ الإبِلِ ، وَمأْقِيَ العَينِ[5] ، وزعم بعضُهم : أنَّ مَأْقِيَ العينِ ليست الميمُ فيهِ زائدةٌ لقولِهم في الجمعِ : مآقٍ وَمُؤقٍ ، وفي قوله نظرٌ ؛ لأنهُ ليسَ في كلامِهم "فَعْلِل" .

---

(١) ينظر الكتاب ٤/٨٩ .

(٢) ينظر الكتاب ٤/٩٤ .

(٣) العبارة في الكتاب ٤/٩٢ . (٤) ينظر الكتاب ٤/٩٣ .

(٥) ينظر إصلاح المنطق ١/٢٢١-٢٢٢ ، وشرح الشافية للرضي ١/١٨٣ .

فصـــل :

وما كانَ على" فَعَلَ يَفْعُلُ ، أو فَعَلَ يَفْعِلُ ، أو فَعِلَ يَفْعَلُ" ، فإنَّ الزمانَ والمكانَ والمصدرَ في ذلكَ كلّه على"مَفْعَل" ، نحو : المَقْتَل ، والمَشْتَى من : قَتَلَ يَقْتُلُ ، ومِن شتى يَشْتَى ، والمَشْرَب من شَرِبَ يَشْرَب ، والمَغْزَى من غَزَا يَغْزُو ، والمَقَال من قَالَ يَقُولُ (١) ، والمَخَاف من خافَ يَخَافُ ، والمَرْضَى من رَضِيَ يَرْضَى ، والمَكَرُّ من كَرَّ يَكُرُّ ، والمَعَضُّ مِن عَضَّ يَعَضُّ (٢) وإنّما فُتِحتْ هذِهِ الأشياءُ فيما يُضَمُّ مستقبَلُه ولم يُضَمّ ؛ لأنه ليسَ في كَلامِهِم "مَفْعُل" إلاّ مع (*) تاءِ التأنِيثِ، وقد ذَكرَ بعضُ الكوفِيِّينَ : (٣)

* لِيوم رَوعٍ أو فَعَالِ مَكْرُم *

وقال آخر : (٤)

* على كَثْرةِ الوَاشِينَ أيّ مَعُونِ *

ولعلَّ الشّاعِر اضطرَّ فحذفَ الهاءَ كما قال : (٥)

* أَمَالِ بْنُ حَنْظَـــــلِ *

(*) ينظر الكتاب ٤ / ٩٠ .

(١) ينظر الكتاب ٨٩/٤ والتكملة ٥٢٦ - ٥٢٧ .

(٢) ينظر الكتاب ٩٠/٤ .

(٣) الشاهد في معاني القرآن للفراء ١٥٢/٢ قال الفراء : فأما قول الشاعر : * لِيومِ رَوعٍ أو فَعَالِ مَكْرُمِ * فإنّه جمعُ مَكرُمَةٍ ، وكان الكسائيُّ يقولُ : هو مَفْعُل . والشاهد في الخصائص ٢١٢/٣ ، والمنصف ٣٠٨/١ وشرح شواهد الشافية ٦٨ .

(٤) الشاهد لجميل ، ديوانه ٢٠٨ ، وأدب الكاتب ٤٧٦ ، والخصائص ٢١٢/٣ والمنصف ٣٠٨/١ ، والمحتسب ١٤٤/١ ، والدر المصون ٦٤٧/٢ ، وشرح الشافية ١٦٩/١ واللسان (عون) ، وصدره :

* بُثَينَ الْزَمِي لا إنّ لا إن لزمته *

(٥) جزءٌ من بيتٍ للأسود بن يعفر النهشلي كما في الكتاب ٢٤٦/٢ والنوادر لأبي زيد ٤٤٧ والمذكر والمؤنث لابن الانباري ٣٤٦/١ والنكت ٥٧٨/١ ، والامالي الشجرية ١٢٧/١ وتمام البيت.

وَهَذا رِدَائِي عِندَهُ يَسْتَعِيرُهُ لِيَسْلُبَنِي نَفْسِي أَمَالِ بْنَ حَنظَلِ

والشاهد فيه ترخيمُ حنظلةَ في غيرِ النّداءِ وأجراهُ مُجرى يا حارُ على تلك اللغـة.

أو لعلَّ "مَعُون" جمعَ مَعُونةٍ أوْمَكْرُم" جمعَ مكرَمةٍ .

وقد شَذت ألفاظٌ فجاءَت على "مَفْعِل" فى المَكانِ مِمّا فِعْلُه على "فَعَل" "يَفْعُل"، وجاءَ فى بَعضِهَا الفتحُ، وهوَ قياسٌ فى جَميعِهَا ، وهُوَ "مَنْسِكٌ ،ومَجْزِرٌ، ومَنْبِتٌ ، ومَطْلِعٌ ، ومَشْرِقٌ ، ومَغْرِبٌ ، ومَفْرِقٌ ، ومَسْقِطٌ ، ومَرْفِقٌ ، ومَسْجِدٌ"(١)، كأنَّهم حملُوا يَفْعُلُ على يَفْعِلُ ؛ لأنَّهما أخوانِ، وقد قَالَ سيبويه(٢) : إنَّ المَسْجِدَ اسمٌ للبيتِ وليسَ بموضِعِ السُّجودِ، ولو أردتَ موضعَ جبهتِكَ لقُلتَ : مَسْجَد بِالفتح ، ونظيرُه :"مُدْهُن ومُكْحُل" لم يُريدُوا مَوضعَ الفِعْلِ ولكنَّهما اسمانِ : لوعاءِ الكُحلِ ووعاءِ الدُّهنِ ، وذكرَ سيبويه(٣) المَطْلِعَ فى مَعْنَى الطُّلُوعِ، وقُرِئَ ﴿ حَتَّى مَطْلِعَ الْفَجْرِ ﴾(٤)، أىْ: طُلُوعِ الفجرِ ، وقالَ بعضُهم: المَطْلِعُ الموضِعُ الذى يَطْلُعُ فيهِ الفَجرُ، والمَطْلَعُ المَصْدَرُ ، ولو قالَ صاحبُ هذا القولِ : إنَّه الوقْتُ لكانَ أسلمَ ؛ لأنَّ "حتَّى" إنَّما يقعُ بعدَها لِتوقيتِ ما يَحدُثُ ، وقد جاءَ فى أفعالٍ بعضُها "يَفْعِلُ" بالكسرِ فيكُونُ المَفْعِلُ بالكسرِ مِنهُ قياساً، قالُوا :"يَفْرِقُ ويَفرُقُ ، ويَنْسِكُ ويَنْسُكُ ،ويَحرِزُ ويَحْرُزُ"(٥).

فصـــلٌ :

وقد تَجِــيءُ "مَفْعَلَة" لازمةٌ لَها الفَتحةُ والهاءُ إذا أردتَ تكثيــرَ الشــيءِ بالمكانِ نحو : المَسْبَعَة والمأسَدةِ والمَأذَبَةِ لِلأرضِ التى يكثُرُ فيهَا ذلكَ أىْ : السِّباعُ والأُسُودُ والذِّئابُ(٦) .

---

(١) ينظر أدب الكاتب ٥٥٣.

(٢) ينظر الكتاب ٤/ ٩٠ - ٩١.

(٣) الكتاب ٤/ ٩٠ وقد عزى سيبويه الكسر فيه إلى لغة بني تميم وأما أهل الحجاز فيفتحون.

(٤) الآية ٦ من سورة القدر ، قال الفراء : كسره يحيى بن وثاب وحده وقرأه العوام بفتح اللام مطلَع ، وقول العوام أقوى في قياس العربية. معاني القرآن ٣/ ٢٨٠-٢٨١.

(٥) ينظر أدب الكاتب ٥٥٢.

(٦) فى الاصل : يكن ، والسياق يعطى ما أثبتناه.

ولم تقلهُ العربُ في كلِّ شيءٍ ، فإن شِئتَ أنتَ استعملتَ "مُفْعَلَةً"

في / ذلِكَ. /١٨٩

قال سيبويه (١) : ولم يُستعمَلْ ذلِك فيما جاوزَ ثلاثةَ أحرفٍ من نحو :

الضَّفدَع والثَّعلبِ ، فلو قيلَ قياسًا لا ينبغي أن يُقال : "مُثَعْلَبَةٌ ، ومُضَفْدَعةٌ (٢)

لأنَّ ما جاوزَ الثَّلاثةَ يكونُ الزَّمانُ والمَكانُ والمصدرُ منهُ بِوزنِ المُفْعَلِ سَواءً"،

ومن قالَ ثُعالَةُ قالَ :مَثْعَلَةٌ (٣) ؛ لأنه مِنَ الثلاثيِّ ، وقالَ أرضٌ مَحْيَاةٌ ،

ومَفْعَاةٌ ، فيها أفاعٍ وحيّاتٌ . (٤)

فصلٌ :

وكُلُّ شَيءٍ عالجتَ بِهِ وفي أولِهِ ميمٌ زائدةٌ فالبابُ فِيهِ أن يَجيءَ

بكسرِ المِيمِ ، نحو : مِطْرَقٍ ومِطْرَقَةٍ ، وقد يجيءُ على مِفْعَالٍ قالوا : مِطْرَاقٌ ،

ومِقْراضٌ . (٥)

وشذَّ مُكْحُلَةٌ ، ومُسْعُطٌ ، وقالوا : مِشْطٌ ومُشْطٌ ، وقالوا : مُنخُل ،

ومُدُقٌّ ، وقالوا مِدَقٌّ ، ومُدْهُنٌ. (٦)

---

(١) قال سيبويه : ولم يجيئوا بنظيرِ هذا فيما جاوز الثلاثة أحرفٍ من نحو :
الضفدع والثعلب ، ولو قلتَ من بنات الأربعةِ على قولك : مأسَدة
لقلتَ : مثعلبة؛ لأنَّ ما جاوزَ الثلاثة يكونُ نظيرُ المُفْعَلِ منه بمنزلة
المَفْعُولِ، وقالوا أرضٌ مُثعلِبةٌ ومُعَقْرِبةٌ ومن قالَ ثُعالَةُ قال مَثْعَلةٌ.
الكتاب ٤/٩٤.

(٢) في الأصل : ومضبدعة خطأ ، والصواب ما أثبتناه من عبارة سيبويه.

(٣) في الاصل : ومن قال فعللة خطأ ، والصواب ما أثبتناه من عبارة
سيبويه .

(٤) ينظر الكتاب ٤/٩٤.

(٥) هذا في الكتاب ٤/٩٤ - ٩٥.

(٦) ينظر شرح الشافية ١/١٨٦ - ١٨٧.

باب أبنية الأسماء

والأسماءُ تختلفُ في قلةِ الحروفِ وكثرتِهَا بحسبِ اختلافِها في التّمكنِ وعدمِهِ، وتختلفُ المتمكنَةُ منها أيضًا في قلةِ الحروفِ وكثرتِهَا، وتختلفُ أبنيتُهَا بحسبِ ذلِكَ، ولعدَدِ حروفِهَا نِهايَتَانِ بِالزَّوائِدِ، وبينَ النّهاياتِ وسائطُ، ولأبنيةِ مَا لاَ زِيادَةَ فِيهِ منهَا أعدادٌ معلومَةٌ.

فموضُوعُ البابِ للإعلامِ بِهَا وتَبيينِ الأمثِلةِ بذكرِهَا، والإعلامِ بأقلِّ ما تكونُ عليهِ المتمكنَةُ عددًا، وأكثرِ مَا تكونُ عليهِ عددًا بالأصولِ والزَّوائِدِ، وأقلِّ ما تكونُ عليهِ عددًا بالأصولِ والزوائِدِ، وأقلِّ ما تكونُ عليهِ المُتمكنَةُ منَ المظهَرةِ والمُضمَرةِ عددًا، فهذَا الذي وضعَ لهُ البابَ. انتهت الطريقةُ الكليةُ.

ثم نقولُ: الأسماءُ في أنفسِهَا تَنقسمُ قسمينِ: اسمٌ لا زِيادَةَ فِيهِ، واسمٌ فيهِ زيادَةٌ، وهذَا البابُ للأسماءِ التي لا زيادَةَ فِيهَا، وهيَ تنقسمُ ثلاثَةَ أقسامٍ: ثُلاثيٌّ ورُباعيٌّ وخماسيٌّ.

فالثلاثيُّ عشرةُ أبنيةٍ، وقَدْ كانَ يمكِنُ أنْ يَنْحَصِرَ في اثني عشرَ بناءً: فتحُ الأولِ وثلاثُ حركاتٍ في الثانِي، والسُّكونُ رابعٌ، وكسرُ الأولِ وثلاثُ حركاتٍ والسُّكونُ رابعٌ، وكذلِكَ ضمُّ الأولِ وثلاثُ حركَاتٍ في الثانِي والسُّكونُ رابعٌ؛ إلاّ أنّ العربَ أهمَلَتْ مِنهَا "فُعِل" المضمومَ الأولِ والمكسورَ الثّاني (١)، فلم تَقلْ منهُ إلاّ "دُئِل"؛ اسمُ دُويبةٍ، و"رُئِم" على أنّهمَا قدْ قِيل: إنّهما منقولانِ (٢) من الفِعلِ المبنِيِّ للمفعولِ الذي أصلُهُ مِن "دَأَلَ" و"رَئِمَ"، فقالتْ بِعشرةٍ منهَا في الأسماءِ.

---

(١) ينظر الكتاب ٢٤٤/٤ قال سيبويه: "واعلم أنه ليس في الاسماء والصفات "فُعِل" ولا يكونُ إلاّ في الفعلِ".

(٢) قال الرضي: "ويجوزُ أن يكونَ الدُئِلُ العَلَمُ منقولاً من هذا الجنسِ على ما قالَ الأخفش". شرح الشافية ٣٨/١. وانظر الممتع ٦١/١.

فَفَعْـلٌ في الأسماءِ صَقْرٌ ، وفي الصِّفَاتِ ضَخْمٌ وَصَعْبٌ.(١)

وَ " فَعَلٌ " في الأسماءِ :جَمَلٌ ،وجَبَلٌ ، وفي الصفاتِ : حَسَنٌ وبَطَلٌ .

و " فَعِلٌ " في الأسماءِ : كَتِفٌ وكَبِدٌ ، وفي الصفات : حَذِرٌ ووَجِعٌ.

و " فَعُلٌ " في الأسماءِ : رَجُلٌ وسَبُعٌ ، وفي الصفاتِ : حَذُرٌ ،ونَدُسٌ(٢)

وهوَ المقبولُ مِنَ الرِّجالِ الذى يُخالِطُهُ الناسُ و يخِفُّ عليهِمْ ، وهوَ أيضًا الفَطِنُ .

ومنها " فُعْلٌ " في الأسماءِ : بُرْدٌ وقُرْطٌ ، و في كتاب سيبويه :(٣)

حُرْضٌ : وهوَ الأشنانُ والأكثرُ عُرْضٌ ، وفي الصِّفاتِ : نَاقَةٌ عُبْرُ أسفارٍ(٤)، أيْ:

قَوِيَّةٌ ، ورَجُلٌ جُدٌّ(٥)، وهو ذو الجَدِّ أيْ:الحَظّ .

و " فُعُلٌ " في الأسماءِ :أُذُنٌ وعُنُقٌ ،وفي الصفاتِ جُنُبٌ وأُجُدٌ في

الناقةِ قالَ النابغةُ :(٦)

فَعَدِّ عَمَّا تَرَى إذْ لَا ارْتِجَاعَ لَهُ(*) وانْمِ القُتُودَ علَى عَيرانَةٍ أُجُـدِ

و " فُعَلٌ " في الأسماءِ صُرَدٌ(٧): / [دَاءٌ] يَكونُ في ظُهُورِ الدَّوابِّ ، وعرقٌ في ١٩٠/

بَاطِنِ اللِّسانِ ، ونُغَرٌ : طائِرٌ ، وفي الصِّفاتِ حُطَمٌ : يُحطِمُ كُلَّ شيءٍ ، أيْ:

يكسرُهُ قالَ :(٨)

* قَدْ لَفَّها اللَّيْلُ بِسَوَّاقٍ حُطَمْ *

---

(١) في الاصل : وصفة ، والصواب ما أثبتناه من الكتاب ٤/ ٢٤٢.

(٢) هذا في الكتاب ٤/ ٢٤٣.

(٣) الكتاب ٤/ ٢٤٢ والحُرضُ بالضاد الأشنان و بالصاد حلَقَةٌ كهيئةِ القُرطِ.

(٤) ينظر الكتاب ٤/ ٢٤٣.

(٥) هذا في الكتاب ٤/ ٢٤٣.

(٦) الشاهد للنابغة ،ديوانه ٢٢ وقد مر في ٨٢/ ١.

(٧) الصرد : أن يخرج وبر أبيض في موضع الدبرة إذا بَرِئَتْ فيقالَ لِذلكَ الموضع صُرَدٌ وجمعُه صِرْدَانٌ . اللسان (صرد) .

(٨) قد سبق تخريجه في الممنوع من الصرف .

(*) في الأصل : حائر. والسياق يقتضي ما أثبتناه.

ولبدٌ : الكثير ، وكذلك الذى لا يبرح من موضعه .

ومنها : " فِعَلٌ " في الأسماء : عِكَمٌ (١) : وهو العِدْل ، وعِذْقٌ وهو الكِباسة (٢) ، وهو عنقود التمر ، وفى الصفات : نِقْضٌ وهو البعير المهزول ، وصِنْعٌ وهو الحاذق بالعمل ، ويقال: صِنْعٌ وصَناعٌ أيضاً .

و " فِعَلٌ " فى الأسماء ضِلَعٌ ، وعِنَبٌ .

قال سيبويه : ولا أعرفه فى الصفات إلاّ فى حرفٍ واحدٍ من المعتلّ قولهم : قومٌ عِدًى (٣) ، وزاد غيره مكاناً سِوًى أي مستوٍ (٤) ، وزاد بعضهم : ماءٌ صِرًى (٥) ، ولا حجة فيه ؛ لأنه في الأصل مصدرٌ ، والصِّرى : المستنقع من الماء ، وكذلك ماءٌ رِوًى ، أي: يروي ، منقولٌ من المصدر ، وقالوا سبيٌ طِيَبَةٌ والخِيَرَة ، وزاد بعضهم : * دِيناً قِيَماً * (٦) ، ولعلّه محذوفٌ من قياماً ، ومنزلاً زِيَماً أي: متفرّق الأهل ،

وفِعِلٌ فى الأسماء : إبِلٌ ، قال سيبويه : ولا نعلم فى الأسماء والصفات غيره " (٧) ، قال الأخفش (٨) : وقد قالوا : امرأةٌ بِلِزٌ ، وهي العظيمة الحسنة ، قال : ويقال للصفرة التي تعلو الأسنان : "حِبِرَةٌ" قال الفرزدق : (٩)

* ولست بسعديٍّ على فيه حِبِرَة *

---

(١) ينظر الكتاب ٤/٢٤٢ .

(٢) في اللسان العِذق : الكِباسة ، والعِذق القِنو من النخل والعنقود من العنب . اللسان (عذق) .

(٣) الكتاب ٤/٢٤٤ .

(٤) قال مكيٌّ ومعناه : مكاناً نصفاً وهو فِعَلٌ من التسوية وفِعَلٌ قليلٌ في الصفات نحو : عِدًى وفُعَلٌ كثيرٌ في الصفات نحو قولك : لُبَدٌ وحُطَمٌ . الكشف ٢/٩٨ .

(٥) في الممتع ١/٦٤-٦٥ ماءٌ صِرًى هو الذى طال استنقاعه ، ولا حجة في شيءٍ من ذلك على إثبات فِعَل فى الصفات ؛ لأن جميع ذلك لا يطابق موصوفه .

(٦) الآية ١٦١ من سورة الانعام .

(٧) الكتاب ٤/٢٤٤ .

(٨) ينظر شرح الملوكي ٢٢ وزاد غيره أتانٌ إبِدٌ للوحشية وانظر الممتع ١/٦٥ .

(٩) الشاهد للفرزدق شرح ديوانه ٣٢٩ وأمالي اليزيدى ٦٣ ،

===

وُيقالُ للأ بـطَلِ : إِطِلٌ ،وأُطُلٌ ولَعَلَّه مما حُرِّك في الشِّعرِ ، ويُروى : (١)

* لَهُ إِطِـلا ظَبْيٍ *

الرُّبـاعيّ :

وهو خمسةُ أبنيةٍ : " فَعْلَلٌ " في الأسماءِ جعفَرٌ وَعنْبرٌ (*) ، وفي الصِّفاتِ : سَلْهَبٌ ، وهُوالطويلُ ، وَخلْجَمٌ مِثلُهُ.

و " فُعْلُلٌ " في الأسماءِ " تُرتُمٌ " : وهُو موضِعٌ وما بَقِيَ على المائـدة مِن الطعامِ ، وُبرثُنٌ للسَّبعِ بمنزلِةِ الأصابعِ للإنسانِ وفي الصِّفةِ ، نحو : الجُرْشُعِ،وهُوَ العظيمُ البَطنِ مِنَ الخيلِ ، والصُّنتُع (٢) ، وهُو الصغيرُ الرأسِ من الظّلمانِ.

و " فِعْلِلٌ " في الأسماءِ ، نحو : الزِّبْرِجِ ، وهُوَ السَّحابُ الأحمرُ أيضاً ، وأيضاً: زِينَةُ الدُّنيا ، والزِّئِبرُ (٣) في الثوبِ ، وقد قِيلَ : زِئْبُرٌ بالضمِّ في الباءِ ،وفي الصفات ،نحو العنفص وهي المرأة [البذيئةُ القَليلةُ الحياءِ . الكثيرة الحركة] (**) ،والخِرملُ : الحَمقاء (٤) .

و " فِعْلَل " في الأسماءِ ، نحوُ : دِرْهَمٍ وقِلْعَم : اسمٌ من أسماءِ الرِّجالِ ، وفي الصِّفاتِ هِبْلَعٌ : وهُوَ الأكُولُ ، وهِجْرَعٌ : وهُو الطويلُ المُضطِربُ.

=== والنكت ١١٤٢ والشاهد فيه مجيءُ "فِعِل" في الصِّفاتِ على قولِ الأخفش الذى حَكَى منهُ : امرأة "بِلِز" وفي أسنانِهِ حِبَرة إذا كانَ فِيهَا صُفرةٌ.

(١) جزءٌ من بيتٍ لامرئ القيس ، ديوانه ٢١ وشرح السبع الطوال الجاهليات ٨٩ والمذكر والمؤنث لابن الأنبارى ١٣٨/١ وهو بتمامه :

لَهُ أيطَلا ظَبْيٍ وَسَاقَا نَعَامَةٍ   وإرْخَاءُ سِرْحَانٍ وَتقْرِيبُ تَتْفُلِ

وانظر الممتع ٦٥/١.

(٢) هذا في الكتاب ٢٨٨/٤.

(٣) ينظر الكتاب ٢٨٩/٤.

(٤) في اللسان خرمل : الخِرْمِلُ بالكسرِ المرأةُ الرَّعناءُ وقيلَ العجوزُ المتهدمة الحمقاءُ .

(*) في الاصل : عشر ، وينظر الكتاب ٢٨٨/٤.

(**) زيادة يقتضيها السياق.

و "فِعَلِّلٌ" (*) في الأسماءِ ، نحو : القِطَحْل (١) : زمانٌ كانت الحِجارَةُ فِيهِ رطبةً في زَعمِ العَرَبِ ، والصِّقَعْل (٢) : تمرٌ يُحلَبُ عليه لَبَنٌ ، وأثبتَ الكوفيونَ : "فُعْلُلٌ"، نحو : جُؤذُرٌ: ولدُ البقرةِ ، وقُنفُذٌ .

قال سيبويه (٣) : وليسَ في الكلامِ "فُعْلَلٌ" ، ولا "فُعِلِلٌ" ، ولا فُعَلِلٌ ، فأمّا هُدَبِدٌ الذي هو ضَعفُ البصرِ فَحذوفٌ من هُدَابِدٍ ، وعُكَمِسٌ بالشّين والسّين وهي الإبل الكثيرةُ [من عكامش] (**) ، وجُندَبٍ من جُنادِبٍ وعُلَبِطٍ [من عُلابِطٍ] (**) ، ودُوَدِمٌ [من دوادم] (***) صَمغُ السَّمُرِ ، وعُرَتُنٌ مِن عَرَنْتُنٍ ، وهو نباتٌ ، وجُنَدِلٌ مِن جَنادِلٍ ، وذُلَذِلٌ مِنْ ذُلاذِلٍ وهو ما تَخَرَّقَ من أسفلِ القَميصِ وَيتدلّى .

الخماسيُّ :

وهو على أربعةِ أبنيةٍ : "فَعَلَّلٌ" في الأسماءِ ، نحوُ : سَفَرْجَلٍ ، وزَبَرْجَدٍ من حجارةِ الزِّينةِ ، وفي / الصّفاتِ ، نحو : شَمَرْدَلٍ وهو الطويلُ ، وهَمَرْجَلٌ ، وهو الخفيفُ السّريعُ . /١٩٠

و "فُعَلِّلٌ" نحوُ : قُذَعْمِلٌ ، يقالُ : ما أعطاني قُذَعْمِلَةً أيْ شيئاً ، وفي الصفةِ : الضخمُ .

و "فِعْلَلٌّ" في الأسماءِ ، نحو : قِرْطَعْبٍ ، يقالُ : ما في السّماءِ قِرْطَعْبٌ ولا قِرْطَعْبَةٌ (٤) أيْ سَحابةٌ ، وقالَ ثعلبٌ : (٥) قِرطَعْبٌ دابّةٌ ، وفي الصّفاتِ : جِرْدَحْلٌ الضّخمُ الشّديدُ ، والخِنزَقْرُ القصيرُ . (٦)

(*) في الاصل : فعلل ، وهو خطأ والصواب ما أثبتناه من الكتاب ٤/٢٨٩ .

(**) ما بين المعكوفتين زيادة يقتضيها السياق .

(١) في اللسان : قطحل على وزن هِزَبْرٍ : دهرٌ لم يخلق الناسُ فيه بعدُ ، وسُئِلَ رؤبةُ عن قوله : (زمن القطحل) فقالَ أيامٌ كانت الحجارة فيه رطابا .

(٢) ينظر الكتاب ٤/٢٨٩ .

(٣) الكتاب ٤/٢٨٩ .

(٤) في الاصل : قرطعبة ولا قرطعبة والصواب ما أثبتناه .

(٥) ينظر شرح أبنية سيبويه لابن الدهان ١٤٠ وشرح الشافية ١/٥١ .

(٦) ينظر الكتاب ٤/٣٠٢ وشرح العلوكي ٢٨ .

(***) مابين المعقوفتين زيادة يقتضيها السياق وينظر الكتاب ٤/٢٩٤ .

(****) مابين المعقوفتين زيادة يقتضيها السياق وينظر الكتاب ٤/٢٨٩ .

و "فَعَلِلٌ" قال سيبويه : "ولَا نعلَمُه جاءَ اسْمًا "(١) ، وفي الصِّفاتِ : قَهْبَلِسٌ ، والجَحْمَرِشُ ، وهي العَجُوزُ المُسِنَّةُ .

ولا يكونُ من الخماسيِّ "فُعْلِلٌ" ، واستلحقَ على سيبويه : هُندَلِعٌ(٢) بقلةٌ ، وشَمنصِير .(٣)

وقد كملت الأبنيةُ التسعةَ عَشَربنا على مذهبِ البصريينَ ، وإحدى وعشرينَ على مذهب غيرِهِمْ ، ومن أرادَ الكمالَ في هذا النوعِ فليتأمل كتابَ سيبويهِ(*) وزيادةَ الزُّبيديّ(٤) .

---

(١) الكتاب ٤/٣٠٢ .

(٢) زاده محمد بن السرى كما في الاصول ٣/١٨٦ وانظر شرح العلوكي : ٢٩ ، وجعله بعضهم رباعيا والنون فيه زائدة .

(٣) قال ابن جني : وأما شَمَنصِير فَفَائتٌ أيضاً إن كانَ عربياً قال الهذلي :

لَعلَّكَ هَالكٌ إمّا غُلامٌ تَبَوَّأ من شَمَنصِيرٍ مُقامَا

وقد يجوزُ أن يكونَ محرفًا من شَمْنَصِير لضرورةِ الوزنِ وهوَ من فوائِت الكتابِ ، الخصائص ٣/٢٠٥ .

(٤) الزبيدي : هو محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي أبو بكر من الائمة في اللغة العربية ألف في النحو كتاباً سماه الواضح واختصر كتاب العين اختصاراً حسنا وجمع كتاباً في الأبنية وكتاباً في لحن العامة وكتاباً في أخبار النحويين ورسالة الانتصار للخليل . توفي سنة ٣٧٩ باشبيلية . انظر ترجمته في تاريخ العلماء الأندلسيين ٢/٩٢ والانباه ٣/١٠٨ ومعجم الادباء ١٨/١٧٩ والبلغة ١٩٤ ، ونفح الطيب ٣/١٨٥ .

(*) من أول الجزء الرابع الى ص ٤٣١ أول باب الادغام .

باب ما يجوزُ للشاعِرِ أن يستعمِلَهُ في ضرورةِ الشعرِ

يَجُوزُ للشَّاعِرِ اضْطِرَارًا (١) إلى إقامةِ الوزنِ ما لا يجوزُ لغيرِهِ من الحذفِ والزيادَةِ والتقديمِ والتأخيرِ وغيرِ ذلكَ مما عدّدَ النحويون وغيرُهم أعنِي العروضيينَ ، فموضوعُ البابِ لذكرِ بعضِ ما يجوزُ لَهُ ، وزعَمَ غيرُهُ : أنَّ مبلغَ عددِ الأشياءِ التي تجوّزُها الضرورةُ للشَّاعِرِ تسعةٌ (*) : زيادةٌ كزيادةِ (٢) التنوينِ فيما لا ينصرفُ ، ونقصٌ بحذفِ الأليفِ في قصرِ الممدودِ ، وتقديمٌ وتأخيرٌ ، كقولِ الفرزدق : (٣)

وَما مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إلاَّ مُمَلَّكاً ... أَبُو أُمِّهِ حَيٌّ أَبُوهُ يُقَارِبُهْ

وبدلٌ ، كقولِ الشاعر : (٤)

* مِنَ الثَّعَالِي وَوَخْزٌ مِن أَرَانِيهَا *

يُريدُ الثعالبَ ، وأرانِبَها .

وتغييرُ إعرابٍ ، كقوله : (٥)

* وَيَأوِي إِلَيْهَا المُستَجِيرُ فَيُعْصَمَا *

(*) ذكر الشارح أنها تسعة وعد منها عشرة .

(١) في الاصل : اضطرار والسياق يعطي ما أثبتناه .

(٢) في الاصل : كزيادة كزيادة ، والصواب حذف الزيادة .

(٣) الشاهد للفرودق ، ديوانه ١٠٨ وهو في الكامل ١/٢٨ والخصائص ١/١٤٦ - ٣٢٩ و ٢/٣٩٣ والضرائر لابن عصفور ٢١٣ .

(٤) الشاهد لأبي كاهل النمر بن تولب اليشكري وهو من شواهد الكتاب ٢/٢٧٣ ، والمقتضب ١/٢٤٧ ، والأصول ٣/٤٦٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠/٢٤ والضرائر لابن عصفور ٢٢٦ والمقرب ٢/١٦٩ والهمع ١/١٨١ والدرر ١/١٥٧ وصدره :

* لَهَا أَشَارِيرُ مِنْ لَحْمٍ تُتَمِّرُهُ *

(٥) الشاهد لطرفة بن العبد وهو من شواهد الكتاب ٣/٤٠ والمقتضب ٢/٢٤ والخصائص ١/٣٨٩ والمحتسب ١/١٩٧ والمحلى لابن شقير ٢٣٤ والضرائر لابن عصفور ٢٨٥ ورصف المباني ٣٠١ وأوله :

* لَنَا هَضْبَةٌ لاَ يَنزِلُ الذُّلُّ وَسْطَهَا *

كانَ حَقُّه أن يقولَ : " فَيُعْصَمُ " ، لأنَّ النصبَ بِالفاءِ لا يكونُ في الوَاجِبِ ، وهذا نظيرُ قولِ الآخر :(١)

سَأَتْرُكُ مَنزِلي لِبَني تَمِيمٍ ... وَأَلْحَقُ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِيحَا

وَتذكيرُ المؤنَّثِ ، كقوله :(٢)

* وَلاَ أَرْضَ أَبْقَلَ إبْقَالَهَا *

وكقوله :(٣)

* وَالْعَيْنَ بِالإِثْمِدِ الحَارِيِّ مَكْحُولُ *

وكانَ حقُّه أن يقولَ : مكحولةٌ .

وتأنيثُ المذكرِ ، نحو قوله :(٤)

وَحَمَّالُ السِّنينَ إذا أَلَمَّتْ ... بِنَا الْحَدَثَانُ والأَنِفُ النَّصُورُ

---

(١) الشاهد للمغيرة بن حبناء ، وهو من شواهد الكتاب ٣٩/٣ ، والمقتضب ٢٤/٢ ، والاصول ٤٧١/٣ ، والمحتسب ١٩٧/١ ، والامالي الشجرية ٢٧٩/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٥/٧ ، والضرائر لابن عصفور ٢٨٤ ، والمغنى ٢٩١/١ و شذور الذهب ٢٢٢ ، والهمع ٧٧/١ ، والدرر ٥١/١ .

(٢) سبق تخريجه في ص ٤٤٩ .

(٣) الشاهد لطفيل بن عوف الغنوى كما في الكتاب ٤٦/٢ ومعاني القرآن للفراء ١٢٧/١ ، والمذكر والمؤنث لابن الانبارى ٣٤٤/١ ، والانصاف ٤٥٦ ، والضرائر لابن عصفور ٢٧٧ ، وصدره :

* إذْ هِيَ أَحْوَى مِنَ الرِّبْعِيِّ حَاجِبُهُ *

(٤) الشاهد في معاني القرآن للفراء ١٢٩/١ قال أنشدنى الكسائي، وهو في ايضاح الشعر لأبي عليٍّ ٥٧٠ غيرُ منسوبٍ وكذلك في مجالس ثعلب ٤٢١ وفي الانصاف ٧٦٦ ، والامالي الشجرية ١٠٦/١ واللسان (حدث) والشاهدُ فِيهِ أنه أنَّثَ الحَدَثَان ، فَذهَبَ بِهما إلى الحَوادِثِ فأنَّثَ على ذَلِكَ الفعلَ ، فقالَ : أَلَمَّتْ بِنا الحَدَثانُ كما يقال : أهلكتنا الحَدَثانُ وينشد هذا الشاهد مع بيت آخر :

أَلاَ هَلَكَ الشِّهَابُ المُسْتَنِيرُ ... ومِدْرَهُنا الكَمِيُّ إذا نُغِيرُ

وَحَمَّالُ السِّنينَ إذا أَلَمَّتْ

ويُروى : وَحَمَّالُ المِئِينَ ، وفَكَّاكُ المِئِينَ ، ووَهَّابُ المِئِينَ .

والْحاقُ المُعْتَلِّ بِالصَّحيحِ ، نَحْوَ قوله : (١)

لَا بَارَكَ اللَّهُ فِي الغَوَانِيِّ هَلْ ... يُصْبِحنَ الَّا لَهُنَّ مُطَّلَبُ

وَفكُّ المدغمِ ، كقوله : (٢)

* انّي أَجْوَدُ لأَقْوامٍ وإِنْ ضَنِنُوا *

والفَصلُ بَينَ المُضافِ والمضافِ اليهِ ،كقوله : (٣)

كَمَا خُطَّ الكِتَابُ بِكَفِّ يَوماً ... يَهُودِيٍّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ

وقالَ بعضُهم : هذهِ الوُجُوهُ مَضبُوطَةٌ بِأمرينِ : رَدُّ فَرعٍ الى أصْلٍ ، وتَشبيهُ شيءٍ بشيءٍ ،وكلُّ ما ذكرَ أبو القاسم في البابِ غيرُ خَارجٍ عن هَذينِ الأمرينِ .

فَصرفُ ما لَا ينصرفُ ، وقَصرُ الممدودِ ،وتذكيرُ المؤنَّثِ مِن رَدِّ الفرعِ الَى الأصلِ (*) .

وحَذفُ التنوينِ ، والْحاقُ المُعتَلِّ بالصَّحيحِ ، وقَطعُ ألفِ الوصْلِ ، وَوصلُ ألفِ القطعِ ، واسكانُ اليَاءِ والواوِ في حالِ النَّصبِ ، هَذا كُلُّه مِن تَشبيهِ شيءٍ بشيءٍ .

وقد خلطَ أبو القاسمِ في البابِ ، فذكرَ فِيهِ ما يجوزُ في غيرِ الضَّرورةِ ، // وهوَ إبدَالُ حُروفِ المَدِّ واللينِ من الحروفِ /١٩١
المُضاعفَةِ (٤) ، وكذَلِكَ أخلَّ بأوصافِ ما أوهمَ بهِ بامتناعِ الجَائِزِ وهُوَ قَولُه :

---

(١) سبق تخريجه في ٥/ب .

(٢) الشاهد لقعنب بن أم صاحب كما في الكتاب ١/٢٩ و ٣/٥٣٥ ، والمقتضب ١/١٤٢ ، والاصول ٣/٤٤٢ ،والخصائص ١/٣٦٢ ، والمحتسب ١/١١١ ، والمنصف ١/٦٧ - ٨١ ، والامالي الشجرية ٢/٢٢٦ ، والهمع ١/٥٣ ، وشرح شواهد المغني للبغدادي ٤/٣٨٧ .

(٣) الشاهد لأبي حية النميرى كما في الكتاب ١/١٧٩ وهو في المقتضب ٤/٣٧٧ ،والاصول ٢/٢٣٥ والخصائص ٢/٥٠٤ والانصاف ١/٢٥١ والضرائر لابن عصفور ١٩٢ وشرح ألفية ابن معطي ١٣٨٨ ،والعيني ٣/٤٧٠ .

(٤) ينظر الجمل ٣٩٣ .

(*) في الأصل : وتشبيه شيء بشيء ،مقحمة من الناسخ .

(وحذفُ الواوِ والياءِ إذا كانَ ما قبلهما دالاً عليهما وكانا زيادتين في مضمرٍ)(١)

وقال في موضعٍ آخرَ : (وحذفُ الياءِ والواوِ مِنْ هاءِ الإضمارِ)(٢) فإنَّ هذا الوصفَ يجمعُ ما يجوزُ في حالِ السَّعةِ وما لا يجوزُ في حالِ السَّعةِ ، ألا ترى أنَّ الياءَ في مثلِ عليهي ، وفيهي (٣) زيادتانِ في مضمرٍ مثلُهما في مثلِ بهِ وله، وحذفُ الواوينِ عليهُ ، وعليهمُو(*) في حالِ السَّعةِ أحسنُ من إثباتِها(٤) ولا يجوزُ حذفُها في مثلِ بهِ وله إلاّ في حالِ الضرورةِ ،فكانَ حقُّه أنْ يبيّنَ ما أرادَ منها بوصفٍ أو تمثيلٍ، ومثلُ هذا تخليطٌ لا يتبيّنُ .

وكذلك قوله : (ووصلُ ألفِ القطعِ وإلقاءُ حركتِها على ما قبلَها)(٥)لأنَّ مثلَ هذا يكون في حالِ السَّعةِ ، وقدْ قرأت القرّاءُ : * قدَ أفلحَ المؤمنونَ *(٦) ، * ومَن آمنَ *(٧) وأشباهِهما بحذفِ الهمزةِ ، أوْ أرادَ وصلَ ألفِ القطعِ من غيرِ إلقاءِ حركتِها على ما قبلَها فغلِطَ أو غُلِطَ عليهِ الكُتّابُ . انتهت الطريقةُ الكليةُ.

ثم نقولُ على الطريقةِ التفصيليةِ : اعلمْ أنَّ الشاعرَ لمّا كانَ مُمتحناً بالوزنِ والقافيةِ والإجازةِ ممّا ليسَ بشيءٍ من ذلكَ في النثرِ ، أرخصَ لهُ في أشياءَ ترجعُ إلى ردِّ فرعٍ إلى أصلٍ، وتشبيهِ شيءٍ بشيءٍ مِمّا لا يعودُ بنقضِ الأصلِ الأولِ ، فإنَّ تشبيهَ شيءٍ بشيءٍ قد يخرجُ إلى حملِ أصلٍ على فرعٍ ، وذلكَ لا يجوزُ عندَ البصريينَ ، ومنهُ ما يعودُ بحملِ فرعٍ على أصلٍ ، وذلكَ تقويةُ الفرعِ ، وتأكيدُ صحّةٍ فيهِ.

وليسَ في شيءٍ من ذلكَ رفعُ منصوبٍ ولا نصبُ مخفوضٍ ، ولا ما يعودُ بلحنٍ، ومتى ما وُجِدَ مثلُ هذا في شعرٍ كانَ ساقطاً مردوداً .

(*) في الاصل : عليهو ،والسياق يعطي ماأثبتناه .

(١) الجمل ٣٩٣ .

(٢) الجمل ٣٩٣ .

(٣) ينظر الكتاب ٤/ ١٩٥ .

(٤) ينظر الكتاب ٤/ ١٩٤- ١٩٥ .

(٥) الجمل ٣٩٣ .

(٦) الآية ١ من سورة المومنون .

(٧) الآية ٤٠ من سورة هود .

ثم ضرورةُ الشّعرِ ترجعُ إلى زيادةٍ ونقصانٍ وتقديمٍ وتأخيرٍ، وتأنيثِ مذكّرٍ، وتذكيرِ مؤنّثٍ، وتغييرِ شيءٍ إلى شيءٍ آخرَ، وسننبّهُ على كلّ واحدٍ منها عندما يأتي من كلامِ أبي القاسم.

قال أبو القاسم: (يجوزُ للشّاعرِ صرفُ ما لا ينصرفُ)[1] وهذا من بابِ الزّيادةِ، وهو من ردّ فرعٍ الى أصلٍ؛ لأنّ أصلَ الأسماءِ الصّرفُ، وانّما يُمنعُ لعللٍ تطرأُ على الاسمِ، وهو أيضًا تشبيهُ ما لا ينصرفُ بما ينصرفُ بعلةِ أنهُ اسمٌ، كما أنّهُ اسمٌ.

وإذا كانَ حملُه على الفعلِ الذى ليسَ من جنسِهِ في عدمِ الانصرافِ بالشّبهِ، فلأنْ يُحملَ ما لا ينصرفُ على الاسمِ المنصرفِ في دخولِ التّنوينِ فيهِ والجرّ؛ لأنّهُ اسمٌ مثلُه أولى، ولا يُحمَل عندَ الضرورةِ بالعللِ المانعةِ من الصرفِ إذْ أصلُهُ التنوينُ، ألا ترى أنّ الأصلَ لهُ في التنوينِ بخلافِ ما لا أصلَ له في التّنوينِ، وهو الفعلُ، لا يجوزُ للشّاعرِ تنوينٌ للضرورةِ، فمن ذلكَ قولُه:[2]

فلتأتينْكَ قصائدٌ وليَدفعَنْ جيشًا إليكَ قوادِمَ الأكوارِ

وقال الكسائيُ والفرّاءُ:[3] يجوزُ صرفُ ما لا ينصرفُ الاّ أفعلَ مِنْ، فإنّه لا يجوزُ صرفُهُ في الضّرورةِ، وزعما أنّ "مِنْ" هيَ التي منعتْ مِن صرفِهِ، وهذا مردودٌ بقولِ العربِ في سعةِ الكلامِ: [خيرٌ][4] منهُ، وشرٌّ / منهُ، وقد يعتري ١٩١/
لِمَا لا ينصرفُ أن يكونَ وزنُهُ مصروفًا وغيرَ مصروفٍ سواءً، وهذا في صرفِهِ عيبٌ،

---

(١) الجمل ٣٩٣.

(٢) الشاهد للنابغة الذبياني، ديوانه ١٠٣، وهو في الكتاب ٣/٥١١ والمقتضب ١/١٤٣ و٣/٣٥٤، والاصول ٣/٤٣٦ والخصائص ٢/٢٤٧، والمنصف ٢/٧٩ والانصاف ٤٩٠، والضرائر لابن عصفور ٢٢، والمقرب ١/١٧٠.

(٣) هذه من المسائل الخلافية ينظر الانصاف ٤٨٨.

(٤) زيادة يقتضيها السياق.

نحو : حُبلَى ، إلَّا أن يَجيءَ في القَوافي في موضِع فيه اليَاءُ سِينٌ ، ولا الرِّدفُ، نحو قولك في لم يجيئُ حُبلَى (١) عَلَمًا ، ولا يَجوزُ هُنا ، ومَّا يجرِي في هذا المَجْرَى : (٢)

* سَلامُ اللَّهِ يا مَطَرٌ عَلَيْها *

ومن بابِ الزِّيادَةِ : (٣)

* يا صَاحِ ما هَاجَ الدُّموعَ الذُّرَّفا *

شَبَّه النُّونَ السَّاكِنَةَ بحرفِ المدِّ واللينِ التي هيَ أحقُّ بالزيادَةِ من حيثُ كانتْ إشباعًا للحركاتِ، وتَجيءُ في المَقاطِعِ في القرآنِ وفي غيرِه ، كقولِه تَعالى : * فَما اسْتَكانُوا * (٤)، أرادَ : فَما اسْتَكَنُوا في أحدِ القَولينِ ، والذينَ يُنَوِّنُونَ في القَوافي لاَ يقِفُونَ على التَّنوينِ، إذْ لَيْسَ في كلامِهم تَنوينٌ في الوَقْفِ ، ومِنْ بابِ الزِّيادَةِ قوله : (٥)

* مِثْل الحَرِيق وافَقَ القَصَبَّا *

لَمَّا اضطرَّ شَبَّهَ الوقفَ بالوصلِ .

ومن الزيادةِ القَبيحةِ في الشِّعر قولِه : (٦)

* قُطْنِيَّةٌ مِن جَيِّدِ القُطْنُنِّ *

---

(١) العبارة هكذا في الأصل ولم أقف عليها فيما قرأته من كتب النحو والضرورات الشعرية .

(٢) الشاهد للاحوص كما في الكتاب ٢/٢٠٢ والمقتضب ٤/٢١٤ وطبقات ابن سلام ٦٦٧ والاصول ١/٢٧٢ ، والمحتسب ٢/٩٣ ، والإنصاف ١/٣١١ والامالي الشجرية ١/٤٣١ ، والضرائر لابن عصفور ٢٦ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٥٥٢.

(٣) الشاهد للعجاج ، ديوانه ٧ وهو من سواهد الكتاب ٤/٢٠٧، والخصائص ١/١٧١ ، والنكت ١١٢٢ والعيني ١/٢٦ وعجزه :

* مِنْ طَلَلٍ كَالأتْحَمِيِّ أنْهَجَنْ *

والشاهد فيه أنه أرادَ الذرّفَا والذرّفُ: القاطِرةُ.

(٤)

(٥) سبق تخريجه في ١/٨٣.

(٦) الشاهد رواهُ أبو زيد في النوادر ٤٦٥ ، لدهلب بن قُريع ، ويروى

===

ويروى : (القَطَنّ) ، وقال آخر : (١)

أُرِيدُ مِنكِ مَوضِعَ الوُشُحّنّ وَمَوضِعَ الإزارِ والقُفُطُنّ (*)

والأصلُ فيهِ : الوُشُحِ جمعُ وِشَاحٍ ، والقَفَا ، وهَذَا مِنَ القبيحِ الذى يَقِلُّ مثلُهُ ، ومن زِيادَةِ الحركةِ قوله : (٢)

* مُشْتَبِهِ الأعْلَامِ لَمَّاعِ الخَفَقْ *

وقوله : (٣)

* مَاءٌ بِشَرقيِّ سَلْمَى فَيْدُ أَوْرَكَكُ *

وفيها : (٤)

* فَلَمْ يُنْظَرْ بِهِ الحَشَـــــــك *

=== لقارب بن سالم المُرّي وهو فى النكت ١٣٧ غير منسوب ، وفى اللسان (قطن) نُسِبَ لقارب بن سليمان المرى ويقال لدهلب بن قريع والشاهد في الضرائرلابن عصفور ٣١ وصدره :

* كأنَّ مَجْرَى دَمْعِهَا المُسْتَنّ * وهذا مِن أقبحِ الضرورات .

(١) الشاهد يُروى لدهلبِ بن قُريع كما فى اللسان (وَشح) وهُو فى رسالةِ الملائكة ٢٦٢ ، والجواليقي ٢١٨ واللسان (وشح ،وقفن) والضرائر لابن عصفور ٣١ . والشاهد فيه أنه زادَ نُوناً مشــدَّدَةً فى الوُشُحِ ، والقَفَا .

(٢) الشاهد لرؤبة ، ديوانه ١٠٤ من أرجوزة مطلعها :

وَقَاتِمِ الأعماقِ خَاوِى المُخْتَرَقْ مُشتَبِهِ الأعلامِ لَمَّاعِ الخَفَقْ

وهو في الخصائص ٣٢٢/٢ ، والمحتسب ٨٦/١ والضرائر لابن عصفور ١٧ ، والخزانة ٨٢/١ .

(٣) الشاهد لزهير ، ديوانه ١٧٧ والمقتضب ٢٠٠/١ والكامل ٣٣٦/١ والمحتسب ٨٧/١ ، والخصائص ٣٣٤/٢ والنكت ١٣٧ والستة الجاهليين اختيار الاعلم ٣٠٩ والضرائر ١٨ وأوله :

* ثُمَّ اسْتَمَرُّوا وَقَالُوا إنَّ مَشْرَبَكُمْ *

(٤) البيت الثالث والعشرون من القصيدة وهو بكماله :

كَمَا اسْتَغَاثَ بِسَيْءٍ فَزُّ غَيْطَلَةٍ خَافَ العُيُونَ فَلَمْ يُنظَرْ بِهِ الحَشَكُ

والشاهد فيه : الحَشَكُ يُريدُ الحَشْكَ ، وهُوَ امتلاءُ الضرعِ مِنَ اللَّبَنِ .

(*) في الأصل : والقفنّ .

شَبَّهَ المُدغَمَ بِالمُظهِرِ فحرّكه وكأنه رَدَّه الى أصلِهِ ، كما قالَ الآخر:(١)

مَهلاً أعاذِلَ قَد جَرَّبتِ مِن خُلُقي   إنّي أجودُ لأقوامٍ وإنْ ضَنِنُوا

ومِن زِيادَةِ الحركةِ تحريكُ المُعتَلّ تشبيهًا بالصحيحِ وردُّهُ الى أصلِهِ، قال الشاعر:(٢)

لا بارَكَ اللّهُ في الغَوانِيِ هَل   يُصبِحنَ إلاّ لَهُنَّ مُطّلَبُ

وقال آخر:(٣)

فَيوماً تُجاري في الهَوى غيرَ ماضيٍ   ويَوماً تَرى مِنهُنَّ غُولاً تَغَوَّلُ

وعلى غير هذا يُنَزَّلُ قولُ الشاعر:(٤)

* أَلَمْ يأتيكَ والأنباءُ تَنمِي *

في أحدِ القولَينِ كأنهُ على لغةِ من يقولُ في الرَّفعِ : " يأتِيُكَ ".

ومن زيادةِ الحَرَكةِ قطعُ ألفِ الوصلِ وأحسَنُ ما يكونُ ذلكَ في أولِ النِّصفِ الثّاني قالَ حسان بن ثابت رضي الله عنه:(٥)

لَتسمَعُنَّ وَشيكاً في دِيارِهِمُ   اللّهُ أكبَرُ يا ثاراتِ عُثمانا

---

(١) مر قريبا فارجع اليه.

(٢) مر قريبا فارجع اليه.

(٣) الشاهد لجرير في هجاء الاخطل وهو من شواهد الكتاب ٣١٤/٣ ، والمقتضب ١٤٤/١ و ٣٥٤/٣ ، والخصائص ١٥٩/٣ والمنصف ٨٠/٢ - ١١٤ ، والامالي الشجرية ٧٦/١ و شرح المفصل لابن يعيش ١٠١/١٠ - ١٠٤ ، والعيني ٢٢٧/١ ، والشاهد فيه إظهار الكسر على الياء ضرورة.

(٤) الشاهد لقيس بن زهير وهو من شواهد الكتاب ٣١٦/٣ ، والخصائص ٣٣٣/١-٣٣٧ ، والمحتسب ١٦٧/١ - ١٩٦ - ٢١٥ ، والمنصف ٨١/٢- ١١٤- ١١٥ والانصاف ٣٠ ، والامالي الشجرية ٨٤/١-٨٥-٢١٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٤/٨ ، والتصريح ٨٧/١ ، والخزانة ٣٥٩/٨- ٣٦١ - ٣٦٢ و ٥٢٤/٩ ، وعجزه :

* بِما لاقَتْ لَبُونُ بَني زِيادِ *

(٥) الشاهد لحسان بن ثابت ، ديوانه ٤٦٩ في رثاء عثمان بن عفان - رضي الله عنه - وهو في شرح الجمل لابن عصفور ٥٥٥/٢ ، والضرائر لابن عصفور ٥٣ وشرح شواهد الشافية ١٨٣ والخزانة ٢١٠/٧ واللسان (وشك)

وَشَبَّهَ ألفَ الوصلِ بألفِ القطعِ ، وشبهَ نصفَ البيتِ بأولِهِ ، ونظيرُ هَذَا قولُ الآخرِ :(١)

وَلَا يُبَادِرُ فِي الشِّتَاءِ وَلِيدُنَا ... أَلْقِدْرَ يَنْزِعُهَا بِغَيْرِ جِعَالِ

ودُونَهُ قولُ الآخرِ :(٢)

إِذَا جَاوَزَ الاِثْنَيْنِ سِرٌّ فَإِنَّهُ ... بِنَثٍّ وَتَكْثِيرِ الْوُشَاةِ قَمِينُ

وقوى قطعَ ألفِ الوصلِ أنَّ لَهَا حالاً تُحقَّقُ فِيهَا وتلكَ فى الابتداءِ ، وكأنه فى الدَّرْجِ يردُّهَا إلى أصلِهَا مِنَ التحقيقِ .

وَمِنَ الزِّيادةِ قَوْلُهُم :(٣)

تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ ... نَفْيَ الدَّرَاهِيمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ

ولَمَّا كانَ الجمعُ المكسَّرُ قد يُزادُ فى بعضِهِ حرفُ العِلَّةِ قبلَ الآخرِ عِوضاً مِنَ المحذوفِ إنْ(٤) عوضًا من التاءِ فى نحو : زَنَادِيقَ قالُوا فى تعليلِ زيادةِ الياءِ هُنا إنَّهَا عِوضٌ مِنَ التَّاءِ فى زَنَادِقَةٍ / زَادُوهُ فِيمَا لاَ يُعوَّضُ فِيهِ يَعنِي ١٩٢/أ

---

(١) الشاهد فى الكتاب ١٥٠/٤ غير منسوب ، والكامل ٧٥/٣ ، والاصول ٧٠٣/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٣٨/٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٥٥/٢ والضرائر ٥٣ وشرح شواهد الشافية ١٨٧.

(٢) الشاهد لقيس بن الخطيم ، ديوانه ١٦٢ ، وهو فى الكامل ٣١٣/٢ ، والامالي للقالي ١٧٩/٢ و ٢٠٥/٣ وسر الصناعة ٣٤٢/١ وعبث الوليد ٨٢-١٥٤ و شرح الجمل لابن عصفور ٥٥٥/٢ والضرائر ٥٤ ، والعيني ٥٦٦/٤ .

(٣) الشاهد للفرزدق ، ديوانه ٥٧٠ وهو من شواهد الكتاب ٢٨/١ والمقتضب ٢٥٨/٢ ، والكامل ٢٥٣/١ ، والاصول ٤٥٠/٣ ، والخصائص ٣١٥/٢ والمحتسب ٦٩/١ ، والإنصاف ١٦-٧٩ ، والامالي الشجرية ١٤٢/١ ، والضرائر لابن عصفور ٢٦ ، والخزانة ٤٢٤/٤ - ٤٢٦.

(٤) هكذا فى الاصل .

دَرَاهِيم تشبيهًا لِلجمع بِالجمع ، والموضِع بِالموضِع .

ومِنَ الزِّيادَةِ قولُهم :(١)

* يَحسَبُه الجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا *

فزادَ النُّونَ الخفيفَةَ في غيرِ مَوْضِعِها تَشْبِيهًا لَهَا بِمَا هوَ موضعُها، فشبَّهَ النفْيَ بِالنّفي .

وقال آخر :(٢)

رُبَّمَا أوْفيتَ فِي عَلَمٍ تَرْفَعَنْ ثَوْبِي شَمَالاتُ

شَبه هذا بِقولهم :(٣)

* فِي عِضَةٍ مَا يَنْبُتَنَّ شَكِيرُهَا *

وجعْنَا إلى مُفتَتَحِ المسألَةِ ، وهلْ يَجوزُ لِلشّاعِرِ تَركُ صرفِ مَا يَنصرِفُ ؟ فنقُولُ : أجازَ ذَلكَ الكُوفيونَ والأخفَش ، وأبَاهُ سيبويهِ وأكثرُ البصريينَ (٤) ؛ لأنَّ ما ينصرِفُ ليسَ لَهُ أصلٌ يُردُّ إليهِ وإن شُبّه بِمَا لا ينصرِفُ حُمِل الأصلُ على الفرعِ، وكانَ ذلك نقضًا لحقيقةِ القياسِ ، وقد أنشدُوا فِي ذلكَ أبياتًا كثيرةً تَخرُجُ عن غيرِ مَا أولُوهُ ، وتُنشَدُ على غيرِ ما أنشدُوهُ، من ذلك قولُ عباس بن مرداس:(٥)

فَمَا كَانَ حِصْنٌ ولاَ حَابِسٌ يَفوقَانِ مِرْدَاسَ فِي مَجْمَعِ

ورِوَايةُ البصريينَ :

* يَفُوقَانِ شَيْخِيَ فِي مَجْمَعِ *

وكَذلِكَ ثَبتَ في نسخةِ شِعرِهِ مِن رِوايةِ عَمرو بنِ أبي عمرٍو الشَّيْبَانِيِّ (٦) ،

---

(١) سبق تخريجه في ١٦٨/ب.

(٢) سبق تخريجه في ١٥٣/١.

(٣) مثل : وقد سبق تخريجه في ١٦٨/١ ص ٦٦٦.

(٤) انظر تفصيل هذه المسألة في الانصاف ٤٩٣ فمابعدها .

(٥) تقدم في ٣/١ ص٩.

(٦) عمرو بن أبي عمرو الشيباني اللغوي روى عن أبيه وغيره من أهل العلم وأملى في حياة أبيه سنين متعددة وكان ثبتًا واسع الرواية

===

ومن ذلك :(١)

وَ مِمَّنْ وَلَدُوا عَامِـــرُ ذُو الطُّولِ وَذُو الْعَــرْضِ

ولا حُجّةَ فيه ، وإن كانَ هُوَ عامِرُ أبا القبيلَةِ ، لأنَّهُ جائِزٌ أن يُعْنَى بِهِ القَبيلَةُ ، ثم يعودُ إلى الأبِ ، وقالَ اللّهُ تعالَى : ﴿ أَلَا إِنَّ ثَمُودًا كَفَرُوا رَبَّهُمْ أَلَا بُعْدًا لِثَمُودَ ﴾(٢) ، وأنشدَ أبوعلي :(٣)

كَسَى اللَّهُ حَيَّيْ تَغْلِبَ ابْنَةِ وَائِلٍ مِنَ اللُّؤْمِ أَظْفَارًا طَوِيلًا فُضُولُهَا

فقالَ : حَيَّيْ ، ثم قالَ " ابنَةِ وائِلٍ " ، وقالَ آخرُ :(٤)

* انَّ تَمِيمًا خُلِقَتْ مَلْمُوسَـا *

=== مفيدا توفى سنة ٢٣١ . انظر ترجمته في مراتب النحويين ١٤٥ ، وطبقات الزبيدى ٢٠٤ ، ونزهة الالبا ٧٨ والانباه ٣٦٠/٢ ، ومعجم الادباء ٧٣/١٦ .

(١) الشاهد لذى الإصبع العدواني وهو فى الاصول ٤٣٨/٣ ،والإنصاف ٥٠١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦٨/١ والضرائر لابن عصفـور ١٠٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٥٦٧ والعيني ٣٦٤/٤ واللسان (عمر) . والشاهد فيه منع عامر من الصرف ولا علة فيه .

(٢) الآية ٦٨ من سورة هود .

(٣) الشاهد لعميرَةَ بنِ جُعَل كما فى المفضليات ٢٥٧ والشعر والشعراء ٦٥٠/٢ ورواية العجز فى هذين المصدرين :

* مِنَ اللُّؤْمِ أَظْفَارًا بَطِيئًا نُصُولُهَا *

(٤) الشاهد فى اللسان أنشده أبوعبيد للمُخَيِّس في مادة (صهم) مع بيت آخر من الرجز وهو :

انَّ تَمِيمًا خُلِقَتْ مَلْمُوسَـــا مِثْلَ الصَّفَا لَا تَشْتَكِي الكُلُومَا

قَومًا تَرَى وَاحِدَهُمْ صِهْمِيمًا لَا رَاحِمَ النَّاسِ وَلَا مَرْحُومًا

وقد أورد ابن الانبارى شطران منهما فى الانصاف ٥١٠ ولفقهمـــا من بيتٍ واحِدٍ :

إنَّ تَمِيمًا خُلِقَتْ مَلْمُوســــا قَومًا تَرى وَاحِدَهُمْ صِهْمِيمـــا

على أنه أرادَ القبيلَةَ حيثُ قالَ : خُلِقَتْ ثم قالَ : ملوما أرادَ بـه الحي ثم ترك لفظ الواحِدِ وحقَّقَ مذهبَ الجمع . فقال :

* قَومًا تَرَى وَاحِدَهُمْ صِهْمِيمًا *

ومن ذلك قوله (١) :

وقائلةٍ ما بالُ دوسرَ بعدما ... صحا قلبُه عن آلِ ليلى وعن هندِ

والصحيحُ في إنشادِه :

* ما للقريعيّ بعدَنا *

وكانَ ابنُ السَّراج (٢) يقولُ : لو صحَّتِ الروايةُ في تركِ صرفِ ما لا ينصرفُ ما كانَ أبعدَ مِن قوله (٣) :

فبيناهُ يشرى رحلَهُ قالَ قائلٌ ... لِمَن جملٌ رِخْوُ المِلاطِ نجيبُ

فإذا جازَ أن يُحذفَ من هذا ما هو من نفسِ الكلمةِ كانَ حذفُ التنوينِ الذي هوَ زائدٌ أولَى .

ولِلقائِلِ أن يقولَ : ليسَ في حذفِ الواوِ من "بيناهُ" ردُّ أصلٍ إلى فرعٍ ، كما في حذفِ التَّنوينِ، وأيضاً فليست الواوُ داخلةً لِمعنًى ، كما دخلَ التنوينُ .

قالَ أبو القاسم - رحمه الله - : (ويجوزُ قصرُ الممدودِ ولا يجوزُ لهُ مدُّ المقصورِ) (٤) ، نقولُ : أمّا قصرُ الممدودِ فمتفقٌ عليهِ ؛ لأنهُ ردُّ فرعٍ إلى أصلٍ ؛ لأنه حذفُ زائدٍ ، وفيهِ أيضاً تخفيفٌ، والعربُ تُخفِّفُ بالترخِيم وغيرِه ، وأسلوبُ كلامِهم على الانتقالِ مِنَ الثِّقلِ إلى الخفَّةِ ، إلّا أنَّ الفراءَ (٥) يُوَصِّلُ في قصرِ

---

(١) الشاهد لدوسر بن ذهل القريعي كما في الأصمعيات ١٥٠ والإنصاف ٥٠٠ وشرح الجمل لابن عصفور ٥٦٦/٢ والعيني ٣٦٦/٤ والشاهد فيه منعُ دوسرَ مِنَ الصَّرفِ وليستْ فيهِ عِلَّةٌ.

(٢) ينظر الأصول ٤٣٩/٣ والإنصاف ٥١٣ .

(٣) الشاهد في الأصول ٤٦٠/٣ والخصائص ٦٩/١ والإنصاف ٥١٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٦/٣ ، والقيسي ٣٩٦/١ والخزانة ٢٢٢/١٠ واللسان (ها) .

(٤) الجمل ٣٩٣ . وعبارته : وقصر الممدود .

(٥) ينظر الإنصاف ٧٤٥ .

[هو] (*)
الممدودِ أصلاً لم يوافَق عليهِ، و/أنَّه لا يقصُر من الممدودِ ما لا يَجوزُ أن يجيء في بَابِهِ مقصوراً ، نحو : حمراء وبابه ؛ لأنّ مُذكّره "أفْعَل" ، وقد لزِمَ فيما كان مُذكّره مِنَ الصّفاتِ "أفْعَل" أن يَجيءَ مُؤنّثُه على "فَعلاء" ممدوداً لا ينكسر هذا العقدُ في هذا الصّنفِ ، فلِذلك لاَ يقصِرُه الفراء ، وكذلك لاَ يقصِرُ / فُقَهاءَ ١٩٢/
وبَابَهُ مِمّا هُوَ جمعُ "فَعيلٍ" ؛ لأنه لاَ يجيءُ في بَابِه في حالِ السّعةِ إلاّ ممدوداً ، فإنّما يُجيزُ قصرَ الممدودِ الذي يجيءُ في بَابِه مَقصوراً ، نَحو : الدُّعاءِ ، والحُداءِ ؛ لأنّه قَدْ جاءَ في بَابِهِ مَقصوراً ، نَحوَ : "البُكَاءِ والعَطاءِ والكِسَاءِ" ؛ لأنّها أسماءٌ لأشياءَ لا يوجبُ القياسُ مَدّها، ولَها نَظائِرُ مقصورةٌ ، نحوَ : "العصَا والغَضَا والثّرَى" ، والسّماعُ قد قامَ في وجهِ الفراء ، وقدْ أنشدَ هُوَ في بعضِ شواهدِهِ ما هُوَ حجةٌ عليهِ وهُوَ قول الشاعر: (١)

فَلوْ أنّ الأَطِبّا كَانُ حَوْلِي ... وكَانَ مَعَ الأَطبّاءِ الأُسَاةُ

والأطبّاءُ جمعُ طَبِيبٍ، والقياسُ يُوجبُ مدّهُ، وأنشدَ قول الأعشى : (٢)

والقَارِحَ العَدّا وكُلَّ طِمِرَّةٍ ... مَا إنْ تَنالُ يَدُ الطَّويلِ قَذالَهَا

وهُوَ أيضاً مِمّا لا يجوزُ أن يجيءَ مقصوراً ؛ لأنّهُ "فَعّالٌ" لِلكثيرِ الفِعْلِ ولاَ يجيءُ مِنْهُ "فَعْلَى" (**)، وأنشدَنا غيره أيضاً : (٣)

ولَكِنّمَا أُهْدِي لِقَيْسٍ هَدِيّةً ... بِفِيَّ مِنِ أهْدَاهَا لَكَ الدّهرَ إِثْلِبُ

(*) في الأصل : وأنه ، والسياق يقتضي ما أثبتناه .
(**) في الاصل : فعل ، والسياق يعطي ما أثبتناه .
(١) الشاهد أنشده الفراء في معاني القرآن ١/ ٩١ وهو في مجالس ثعلب ١٠٩ والانصاف ٣٨٥ - ٧٥٣ و شرح المفصل لابن يعيش ٧/ ٥ و ٩/ ٨ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٥٨٢ - ٥٨٥ ، والضرائر لابن عصفور ١١٩ والهمع ١/ ٥٨ والخزانة ٥/ ٢٢٩ والشاهد فيه قصرُ الممدودِ وهو قوله : الاطبّا .
(٢) الشاهد للأعشى ، ديوانه ٢٢-٢٧ وهو في الإنصاف ٧٥٢ والمخصص ٦/ ١٦٥ والضرائر لابن عصفور ١١٩ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٥٨١ واللسان (عدا) والشاهد فيه قصر الممدود وهو قوله : العَدّا .
(٣) الشاهد في المخصص ١٠/ ٩١ والإنصاف ٧٥٣ والضرائر لابن عصفور ١١٩

===

وهَذا أيضًا مِمّا لا يَجيءُ في بابه مقصورًا وقد اطّرد في مصدرِ أكرمَ إكرامًا ، ولا يَجيءُ أفعَل إفعَلا ألبتّة ، وأنشدَ الفراءُ : (١)

* لا بُدّ مِنْ صَنْعا وإنْ طالَ السّفرْ *

وقال : إنّما قَصرَ هذا ؛ لأنه ليستْ بمنزلةِ حَمراءَ التي لَها مُذكّرٌ يمنَعُ من قصرِها ، وقدْ قامَ الدّليلُ على قَصرِ الممدودِ في الشّعرِ على غيرِ ما شرطَ الفراء .

وهذا الفصلُ من بابِ النُّقصانِ وسوفَ أذكرُ منهُ أنواعًا يُستدلُّ بِهَا ، فمِنَ الحذفِ تخفيفُ المشدّدِ ، كقولِ امرئِ القيسِ : (٢)

* لا يَدّعِي القَومُ أنّي أفِرّ *

فإن قالَ قائلٌ : بيتُ امرئِ القيسِ مِنَ المتقارِبِ والبيتُ يَقترنُ فيهِ بتشديدِ الرّاءِ . قِيلَ لَه بعدَ البيتِ : (٣)

تَميمُ بنُ مُرٍّ وأشياعُهَا ... وكِنْدَةُ حَوْلي جَميعًا صُبُرْ

وهذا مِن الضّربِ الثالثِ مِنَ المتقاربِ، وتشديدُ الرّاءِ يُخرجُهُ إلى الضّربِ الثّاني مِنَ المتقاربِ، وليسَ بجائِزٍ أن يَأتيَ في القصيدةِ بأبياتٍ من ضَربَيْنِ ، ودُونَ هذا الحذفِ في تخفيفِ المشدّدِ قول الشاعر : (٤)

== وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٥٨١ واللسان (ثلب) والإثلب : الحجارة بلغة الحجازيين والتراب بلغة تميم . والشاهد فيه قوله : مِن اهدَاها ، فإنّ أصلَها مِن إهدَائِها، لأنهُ مصدرُ أهْدَى يُهدِي إهداءً .

(١) أنشده الفراء في المقصور والممدود ٤٥ وهو في المخصص ١٥/ ١١١ و ١٦/ ٤٢ والضرائر لابن عصفور ١١٦ وشرح الجمل لابن عصفور ٥٨١ والتصريح ٢/ ٢٩٣ والعيني ٤/ ٥١١ واللسان (صنع) .

(٢) لامرئ القيس ، ديوانه ١٥٤ ، والمخصص ١٧/ ١٣٥ والستة الجاهليين اختيار الاعلم ١١٢ والضرائر لابن عصفور ١٣٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٣٤٠ ، والمغني ٢٧٦ والعيني ١/ ٩٥ . وصدره :

* لا وأبيكِ ابنَةَ العَامِرِيّ *

(٣) الديوان ١٥٤ ، والستة الجاهليين ١١٣ .

(٤) الشاهد للأعشى ، ديوانه ٢٠٥ ، كما في المذكر والمؤنث لابن الانبارى ١/ ٢٧٨ والاضداد ١٥٧ والنكت ١٤٠ .

لعمرك ما طُولُ هذا الزّمن   على المرءِ إلاّ عَناءٌ مُعَنْ

أرادَ مُعَنَّى فحذفَ الياءَ وإحدى النّونين ، وفي القصيدِ :

وَعَهْدُ الشَّبابِ وتاراتِـــه   فإنْ يكُ ذلك (*) قدْ زالَ عَنْ (١)

يُريدُ عنّي ، وبعضُهم يُنشِدُ على الوقْفِ قولَ النابغة : (٢)

إذا حاولْتَ في أسَدٍ فُجُوراً   فإنّي لَسْتُ مِنْكَ ولَسْتَ مِنْ

ولكنّ هذا إنشادُ بعضِهِمْ ولم يُتفقْ عليهِ .

ومِن بابِ الحذفِ [وهو] (**) الترخيمُ/على ثلاثةِ أوجُهٍ : الأولُ : ماجاءَ على طريقتِهِ من بابِ النّداءِ مثال ذلك : (٣)

وَهذا رِدائي عِنْدَهُ يَسْتَعيرُهُ   لِيَسْلُبَني نَفْسي أمالِ بن حَنْظَلِ

وَجاءَ هذا على لغةِ من حذفَ ولم يَنْوِ ، وَنازَعَ المبَرِّدُ (٤) في ذلك أعْني : في مَجيئِهِ على لُغةِ من حَذَفَ وَنَوَى (***) المحذوفَ ، وقدْ جاءَ الشّعرُبهِ فلا يلتفتُ إلى مُنازعتِهِ فيه قالَ : (٥)

ألاَ أضْحَتْ حِبالُكُمْ رِمامـــاً   وأضْحَتْ مِنكَ شاسِعَةً أُماما

وهذهِ روايةٌ صَحيحَةٌ فلاَ / يُعترضُ بِروايتِه : ١٩٣'

* وَما عَهْدٌ كَعَهْدِكِ يا أُماما *

(*) في الأصل : خلو ،تحريف من الناسخ .
(**) زيادة يلتئم بها الكلام .
(***) في الأصل : وفرى ،تحريف من الناسخ .
(١) رواية الديوان :

وَعَهْدُ الشَّبابِ وَلَذّاتِـــهِ   فإنْ يَكُ ذلِكَ قَدْ نَتَدَنْ

(٢) للنابغة الذبياني ، ديوانه ١٥٣ والكتاب ١٨٦/٤ والستة الجاهليين ٢٤٨ والنكت ١١١٠ ، والضرائر لابن عصفور ١٣٥ والشاهد فيه قوله : مِنْ يُريدُ مِنّي .

(٣) تقدم في ١٨٩/ب.

(٤) انظر النوادر لابي زيد ٢٠٧ وما قاله المبرد في هذا والضرائر لابن عصفور ١٣٨ وشرح ألفية ابن معطي ١٠٦٦.

(٥) الشاهد لجرير ، ديوانه ٥٠٢ في مدح هشام بن عبد الملك وهو من شواهد الكتاب ٢٧٠/٢ والنوادر لابي زيد ٢٠٧ والانصاف ٣٥٣ والامالي الشجرية ١٢٦/١ و ٧٩/٢ والضرائر لابن عصفور ٣٨ والمغني ٢١٣/١ والهمع ١٨٤/١ والتصريح ١٩٠/٢ والخزانة ٣٦٣/٢-٣٦٤.

فإنَّ الرِّوايةَ إذا صحَّتْ في البيت - فكأنَّه بما أتى به بيتٌ آخرُ قائمٌ بنفسِهِ - لا يقدحُ في الحُجَّةِ .

وأنشدَ الكوفيون بيتاً لم يذكرْهُ البصريّون وهو قوله : (١)

أَبا عُرْوَ لا تَبْعَدْ فكلُّ ابْنِ حُرَّةٍ سَيَدْعُوهُ داعِي مَوْتِهِ فَيُجيبُ

الثاني : من أوجهِ الترخيمِ ما جاءَ على [غير] (*) طريقةِ التَّرخيمِ في النِّداءِ فمن ذلكَ قول لبيد : (٢)

* دَرَسَ المَنا بمتالِعٍ فأبانِ *

وقال علقمة : (٣)

كأنَّ ابريقَهُمْ ظَبْيٌ على شَرَفٍ مُقَدَّمٌ بِسَبا الكَتّانِ مَلْثُومُ

أرادَ "المنازلَ" ، "وسبائبَ الكتّانِ" ، ودونَ ذلك قوله : (٤)

قُلتُ لَها قِفي لَنا قالتْ قافْ لا تَحسَبي أنّا نَسينا الإيجافْ

(*) زيادة يلتئم بها الكلام .

(١) أنشده الفراء في معاني القرآن ١/١٨٧ وهو في الانصاف ٣٤٨ والامالي الشجرية ١/١٢٩ وشرح المفصل لابن يعيش ٢/٢٠ والضرائر لابن عصفور ١٣٩ وشرح ألفية ابن معطي ١٠٦٧ والتصريح ٢/١٨٤ .
والشاهد فيه قوله : أبا عرو : يريد أبا عروة .

(٢) الشاهد للبيد وهو في الخصائص ١/٨١ و ٢/٤٣٧ ، والمحتسب ١/٨٠ و ٢/٧٧ والعمدة ١/٢٥٤ والضرائر لابن عصفور ١٤٢ ، والارتشاف ٣/١٦٣-٢٠٤ وشرح شواهد الشافية ٣٩٧ والشاهد فيه قوله : "المَنا" يريد "المنازل" وصدره :

* فتقادمتْ بالحبسِ فالسُّوبانِ *

ويروى : * عفتِ المَنا بمتالِعٍ فأبانِ *

(٣) الشاهد لعلقمة ، ديوانه ٢٥ وهو في الكامل ٣/٤٢ والخصائص ١/٨٠ و ٢/٤٣٧ ، والمحتسب ١/٨١ و ٢/٧٧ والستة الجاهليين ٥٦١ والمخصص ١٥/١٦٧ والعمدة ١/٢٥٣ والضرائر لابن عصفور ١٤٢ .

(٤) الشاهد ينسب للوليد بن عقبة بن أبي معيط وهو في الخصائص ١/٣٠ و ٢/٣٦١ والمحتسب ٢/٢١٨ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٥٧٦ ، والضرائر ١٨٦ وشرح شواهد الشافية ٢٧١ .

الثالث : من أوجه الترخيم : وهو ترخيم التصغير ، وهو جائز في الكلام والشعر ، وهو أن تصغر على حذف ما فيه من الزوائد ، كقولهم في أزهر: "زهير".

ومن باب الحذف حذف النون الساكنة لالتقاء الساكنين تشبيهاً بحرف المد واللين ، نحو قوله :(١)

* ولاك اسقني إن كان ماؤك ذا فضل *

وأجود من هذا - وهو مع ذلك في الشعر وفي قليل من الكلام - حذف التنوين لالتقاء الساكنين، قال الشاعر:(٢)

فألفيته غير مستعتب ولا ذاكر الله إلا قليلا

فإن اعترض معترض فقال : قد قرئ * ولا الليل سابق النهار *(٣)، و * قل هو الله أحد الله الصمد *(٤) بإسقاط التنوين لالتقاء الساكنين لغير ضرورة ، فالجواب : أنه يحذفه في الضرورة من لا يحذفه في غيرها ،

---

(١) تقدم في ١٤٥/١ ص ٦٢٩.

(٢) أنشده سيبويه في الكتاب ١٦٩/١ لأبي الأسود الدؤلي وهو في معاني القرآن للفراء ٢٠٢/٢ والمقتضب ٣١٣/٢ والأصول ٤٥٥/٣ والامالي الشجرية ٣٨٣/١ وشرح المفصل لابن يعيش ٥/٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٥٧٧/٢ والمغني ٦١٢ والخزانة ١١/٣٧٤-٣٧٥. والشاهد فيه حذف التنوين لالتقاء الساكنين.

(٣) الآية ٤٠ من سورة يس قال ابن جني :"وأخبرنا أبوعلي عن أبي بكر عن أبي العباس قال :سمعت عمارة يقرأ :"ولا الليل سابق النهار" فقلت له ما تريد ؟ فقال : أريد سابقٌ النهارَ ، فقلت له : فهلا قلته ؟ فقال : لو قلته لكان أوزن". سر الصناعة ٥٣٩ والمحتسب ٨٢/٢ والخصائص ١٥٢/١.

(٤) الآية ١-٢ من سورة الاخلاص قرأها بالضم من غير تنوين في الوصل أبان بن عثمان، وزيد بن علي ، ونصر بن عاصم ، وابن سيرين، والحسن بن أبي اسحاق وجماعة. ينظر الكشف ٣٩١/٢ والبحر ٥٢٨/٨.

ومن بابِ الحذفِ حذفُ الياءِ في حالِ الإضافةِ في مِثلِ قولِ الشاعر: (١)

كَنواحِ رِيشِ حَمامَةٍ نَجْدِيَّةٍ وَمَسَحْتِ بِاللِّثَتَيْنِ عَصْفَ الإِثْمِدِ

وقد يقالُ: إنَّ هذا البيتَ موضوعٌ، فإنْ صحَّ فإنَّه شبَّه الإضافةَ بالألِفِ واللامِ والياءِ فحذفَ معَ الألِفِ واللامِ، والذينَ يقرأونَ * وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ *(٢)، وَ * يَوْمَ يَأْتِ *(٣)، لا يحذِفونَ مِثلَ قوله:

* كَنَواحِ رِيشِ حَمامَةٍ نَجْدِيَّةٍ *

إلاَّ في الضرورةِ؛ لأنَّ حذفَ الياءِ في الكلامِ إنَّما يتكلَّمُ به بعضُ العربِ والأكثرُ على إثباتِها إلاَّ في الضَّرورةِ.

ومنَ الحذفِ حذفُ الياءِ والواوِ منَ الضَّميرِ إذا تحرَّكَ ما قبلَهُ، كقولِ الشاعر: (٤)

* سَأَجْعَلُ عَيْنَيْهِ لِنَفْسِهِ مُقْنَعَا *

---

(١) الشاهد لخفاف بن ندبة السلمي كما في الكتاب ٢٧/١ والاصول ٤٥٦/٣ والانصاف ٥٤٦ والعمدة ٢٥٥/٢-٢٧٠ وشرح المفصل لابن يعيش ١٤٠/١٠ والضرائر لابن عصفور ١٢٠ وشرح الجمل لابن عصفور ٥٧٩/٢.

(٢) الآية ٤ من سورة الفجر، قال ابن مجاهد: "قرأ ابنُ عامر وعاصم وحمزة والكسائي "يَسْرِ" بغيرِ ياءٍ في وَصلٍ ولا وقفٍ، وقرأ أبو عمرو فيما روى عباس "يَسْرْ" جزمًا إذا وصَلَ". ينظر السبعة ٦٨٣-٦٨٤.

(٣) الآية ١٠٥ من سورة هود قال ابن مجاهد: "وقرأ ابنُ عامر و حمزة بغيرِ ياءٍ في وصل ولا وقفٍ. ينظر السبعة ٣٣٩.

(٤) الشاهدُ لمالك بن خريم كما في الكتاب ٢٨/١ والأصمعيات ٦٧ والمقتضب ٣٨/١ والكامل ١٩/٤ والأصول ٤٥٩/٣ وعبث الوليد ٢٢٥ والعمدة ٢٧٠/٢ والضرائر لابن عصفور ١٢٣ وشرح الجمل لابن عصفور ٥٨٦/٢ وصدره:

* فَإِنْ يَكُ غَثًّا أَوْ سَمِينًا فَإِنَّني *

وقولِ الآخِر : (١)

* ما حَجّ رَبُّهُ في الدُّنيا ولا اعْتَمرا *

شَبَّه حذفَهَا من الضَّمير إذا تَحرّك ما قبلَهُ بحذفِهَا منهُ إذا سَكَنَ ما قبلَـهُ، وحَذفُهمَا إذا سكَنَ ما قبلَهُمَا في كلمةٍ واحِدَةٍ سَائغٌ جَيّدٌ ، وقد شُبِّهَ بهِ في الضرورةِ ما كانَ مِن كلمتَيْن قال : (٢)

* دارٌ لِسُعْدَى إذْهِ مِن هَواكَا *

شَبّهه بقولِهِ : "عليهِ ومِنْهُ وأخاهُ".

ومن الحذفِ قولُ الشاعر : (٣)

فَلَوْ أنَّ الأطبّا كانُ حَوْلي ... وكانَ مَعَ الأطِبّاءِ الأُسَاةُ

وأجودُ مِنهُ قولُ الآخِر ، وقدْ يَستعمِلُهُ بعضُهم في الكلامِ وهو : (٤)

كَفاكَ كَفٌّ ما تَلِيقُ دِرْهمَا ... جُودًا وأخْرَى تُعْطِ بالسَّيْفِ الدّمَا

ومِنَ الحذفِ قولُ الشاعر : (٥)

اضْرِبَ عنكَ الهُمُومَ طارِقَهَا ... ضَرْبَكَ بالسَّوْطِ قَوْنَسَ الفَرسِ

---

(١) في الكتاب ٣٠/١ قال سيبويه لرجل من باهلة وهو في المقتضب ٣٨/١ ، والمخصص ٧٦/٧ والانصاف ٢٦٩ وشرح الجمل لابن عصفور ٥٨٦/٢ ، والمقرب ٢٠٣/٢ والضرائر ١٢٢ وصدره :

* أوْ مُعْبَرُ الظَّهْرِ يُنْبِي عَنْ وَلِيّتِهِ *

(٢) الشاهد من شواهد الكتاب الخمسين ٢٧/٢ وهو في الخصائص ٨٩/١ والانصاف ٣٩٧ والامالي الشجرية ٢٠٨/٢ و شرح الجمل لابن عصفور ٥٨٨/٢ والضرائر ١٢٦ وشرح شواهد الشافية ٢٩٠.

(٣) تقدم في ١٩٢/ب ص ٨٥٥.

(٤) تقدم في ١١١/١.

(٥) الشاهد لطرفة بن العبد ، ديوانه ١٥٥ وهو في النوادر لابي زيد ١٦٥ والخصائص ١٢٦/١ والنكت ٣٦٥ والانصاف ٥٦٨ وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٧/٦ والمغنى ٧١٥ والشاهد فيه حذف نـون التوكيد من اضربن فبقيت الباء مفتوحة .

أرادَ : اضْرِبَنْ / إلّا أنهُ قَبيحٌ عندَهُمُ الجمْعُ من ثلاثةِ أشياءَ ، كما يَحذفُها ١٩٣/
لِالتقاءِ السَّاكنَينِ ، وهُما النّونُ ولامُ التعريفِ يَحذفُها لِذلِكَ ، ثُمَّ فصلَ بينَهما
بالمجرورِ ، كما قالَ : (١)

* لِلّهِ دَرُّ اليومَ مَنْ لامَها *

ومن بابِ الحذفِ قوله : (٢)

أوْ راعِيانِ لِبُعرانٍ لَنا شَرَدَتْ كَيْ لا يُحِسّانِ مِنْ بُعْرانِنا أثَرا

أرادَ : كَيفَ ، لأنّ الرّاعِيَيْنِ لم يَفعَلا شيئًا كَيْ لا يُحِسّانِ أثرًا مِنَ البُعْرانِ ،
شبّهَ هذا بحذفِ التّرخِيمِ .

ومن بابِ الحذفِ حذفُ الفاءِ في جوابِ الشّرطِ ، قال الشاعرُ : (٣)

مَنْ يَفعَلِ الحَسَناتِ اللّهُ يَشْكُرُها والشَّرُّ بِالشَّرِّ عِندَ اللّهِ مِثْلانِ

شبّهَ الجملةَ الاسميةَ بالفعليةِ .

ومِنَ الحذفِ تَسكينُ المنصوبِ والمفتوحِ تشبيهًا بالمضمومِ والمكسورِ ،
كقوله : (٤)

* رَدَّتْ عليهِ أقاصِيهِ ولَبَّدَهُ *

---

(١) الشاهد في الكتاب ١٧٨/١ لعمرو بن قميئة وهو في ديوانه ٦٢ ، والمقتضب ٢٧٧/٤ والاصول ١٨٩/٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٦٠٥/٢ والخزانة ٤/ ٤٠٥ - ٤٠٦ - ٤٠٧ - ٤١١ - ٤١٩ وصدره :
* لَمّا رأتْ ساتيدَما اسْتَعبَرتْ *

(٢) الشاهد في معاني القرآن للفراء ٢٧٤/٣ وشرح المفصل لابن يعيش ١١٠/٤ وشرح ألفية ابن معطي ١١٥٥ والخزانة ١٠٢/٧ والشاهد فيه قوله : "كَيْ لا يُحِسّانِ" : أرادَ : كيفَ .

(٣) الشاهد لعبد الرحمن بن حسان وقيل لحسان بن ثابت ولم أعثر عليه في ديوانه وقيل لكعب بن مالك ، وهو من شواهد الكتاب ٦٥/٣ والنوادر لأبي زيد ٣١ والمقتضب ٧٢/٢ والخصائص ٢٨/٢ والمنصف ١١٨/٣ والمحتسب ١٣٩/١ وشرح المفصل لابن يعيش ٥٢/٩ ، والمقرب ٢٧٦/١ والتصريح ٢٥٠/٣ ، والخزانة ٣٦٥/٢ و ٤٠/٩ - ٤٩ - ٥٢ - ٧٧ و ٣٥٧/١١ .

(٤) الشاهد للنابغة الذبياني ٢٢ والمقتضب ٢١/٤ والكامل ٢١/٣ ===

ومن باب الحذفِ قولُه : (١)

* فاليومَ أشْرَبْ غيْرَ مُسْتَحْقِبٍ *

شَبّه المنفصِلَ بالمتصِلِ ، كأنهُ تخيّلَ رُبْعَ (*) عَضُدٍ فسكّنه ، كما يُسكّنُ "فَعُلْ"، وقد قرأ به الكوفيونَ قولَ اللهِ تعالى : * وَمَكْرَ السَّيِّئْ * (٢)، فعلى هذا لا يكونُ ضرورةً إلاّ عندَ الأكثرِ لا عندَ الجميعِ .

ومن بابِ الحذفِ قوله : (٣)

فَيَا الغُلامانِ اللّذانِ فَرّا   إيّاكُما أنْ تَكْسِبانِي شَرّا

أرادَ : فيا أيُّها الغُلامانِ شَبّهَ ذلكَ باسمِ اللّهِ تعالى [يا اللهُ] (٤) .

ومنَ الحذفِ قولُه : (٥) * قالتْ سُلَيْمَى اشْتَرْ لَنا سَوِيقا *

(*) في الأصل : رفع ،تحريف من الناسخ .

== وشرح المعلقات للنحاس ٣٩٥ والستة الجاهليين ١٨٨ والضرائر ٩٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٥٨٧ ، وعجزه :

* ضَرْبَ الوليدةِ بالمِسْحاةِ في الثّأدِ *

(١) الشاهد لامرئ القيس ، ديوانه ١٧٢ والنوادر لابي زيد ٣١٢ ، والخصائص ١/٧٤ و ٢/٣١٧ وشرح المفصل لابن يعيش ١/٤٨ ، والمقرب ٢/٢٠٤ والضرائر ٩٤ ، وشذور الذهب ٢١٢ والتصريح ١/٨٨ والدرر ١/٣٢ .

(٢) الآية ٤٣ من سورة فاطر قال ابن مجاهد : "قرأ حمزة وحده : "ومَكْرَ السَّيِّئْ" ساكنة الهمزة". كتاب السبعة ٥٣٥ .

(٣) الشاهد في المقتضب ٤/٢٤٣ ، والانصاف ٢٠٨ وشرح المفصل لابن يعيش ٢/٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٩٠ ، والضرائر ١٦٩ والعيني ٤/٢١٥ ، والخزانة ٢/٢٩٤ وينسب هذا الرجز لابي النجم وهو من أدلة الكوفيين على جواز نداء ما فيه الالف واللام .

(٤) زيادة يقتضيها السياق .

(٥) الشاهد لعذافر الكندي وهو في النوادر لابي زيد ٣٠٨ والخصائص ٢/٣٤٠ و ٣/٩٦ ، والضرائر ٩٧ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٥٩١ وشرح ألفية ابن معطي ١٣٨٤ وشرح شواهد الشافية ٢٢٤-٢٢٦ ، والشاهد فيه حذف الياء من اشترى ثم حذف حركة الراء لانه شبهه بعد الحذف بما لم يحذف منه شيء ، وعجزه :

* وهاتِ خُبْزَ البُرِّ أو دَقيقا *

حذفَ الياءَ ،ثم حذفَ الكسرةَ بعدَها .

ومِنَ الحذفِ هُنا حذفُ كلمةٍ قولُه :(١)

لَوْ قلتَ مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ تِيثَمِ ... يَفْضُلُهَا فِي حَسَبٍ وَمِيسَمِ

أرادَ : أحدٌ يَفضلُها ، فشبّهَ الجملةَ بالمفردِ في حذفِ الموصوفِ وإقامةِ الصِّفةِ مُقامَهُ .

ومِنَ الحذفِ وصلُ ألفِ القطعِ تشبيهًا بألفِ الوصلِ ، كما شبّه ألفَ الوصلِ بِهَا،قالَ امرؤُ القيس فِي وصلِ ألفِ القَطعِ :(٢)

* جَالَتْ لِتَصْرَعَنِي فَقُلْتُ لَهَا اقْصِرِي *

ومِنَ الحذفِ حذفُ الهمزةِ في غَيرِ مَوضعِ نقلٍ في مِثْلِ قولِ الشاعرِ :(٣)

وَيْلُمِّهِ رَجُلًا تَأْبَى بِهِ غَبَنًا ... إِذَا تَجَرَّدَ لَا خَالٌ وَلَا بَخَلُ

أرادَ :وَيلُ أُمِّهِ ،ثم حذفَ حَرَكَةَ اللّامِ وَنَقل حركةَ الهمزةِ إليهَا و حذَفَ الهمزَةَ .

رَجعْنَا إلَى مُفْتَتحِ الفصلِ وَهُو : وهلْ يَجوزُ للشاعِرِ مَدُّ المقصورِ ؟

فالجوابُ : أنَّ معظمَ البصريّينَ لَا يُجيزُونَ ذلكَ ، وقدْ أجازَهُ الأخْفَشُ (٤) ومِنَ

---

(١) الشاهد في الكتاب ٢/ ٣٤٥ غير منسوب وهو كذلك في معاني القرآن للفراء ١/ ٢٧١ ، وأمالي القالي ٢/ ٢١٠ والخصائص ٢/ ٣٧٠ ، وينسب البيت لحكيم بن معية الربعي ، ونسبه بعضهم لأبي الاسود الحماني ،وهو في شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٥٩ - ٦١ والضرائر لابن عصفور ١٧١ والاشموني ٣/ ٧٠ والتصريح ٢/ ١١٨ والشاهد فيه حذفُ الموصوفِ وإبقاءُ الصفةِ ،"أراد ما في قومها أحد يفضلُها".

(٢) الشاهد لامرئ القيس ، ديوانه ١١٦ والستة الجاهليين ٩٦ وعجزه :

* إِنِّي امْرُؤٌ صَرْعِي عَلَيْكِ حَرَامُ *

وانظر الامالي الشجرية ١/ ٢٧ .

(٣) الشاهد للمتنخل الهذلي وهو في شرح ديوان الهذليين للسكري ١٢٨١ وهو في أدب الكاتب ٢٤٢ والاقتضاب ٣٦٣ والإنصاف ٨٠٩ والشاهد فيه حذف الهمزة في : ويلمه . والأصل : ويل أمه .

(٤) ينظر الإنصاف ٧٤٥ .

تَبِعهُ وأجازَهُ الكُوفيونَ ، وشَرَطَ فِيهِ الفراءُ أنّه لاَ يمدُّ مِنَ المقصورِ ما كانَ لهُ قياسٌ يُوجِبُ قصرَهُ ، وأنشَدَ الأخفشُ وغيرُهُ مِنَ البصريِّينَ الذين قالُوا بقولِه :(١)

سَيُغْنِينِي الذِي أغْنَاكَ عَنِّي فَلا فَقرٌ يَدُومُ ولا غِنَـاءُ

ولعلَّهُ مصدرٌ مِن : غَانَيتَهُ غناءً ، أيْ فاخرتَهُ بِالغِنَى ، وأنشدَ الفراءُ وغيرُهُ مـن الكوفيين :(٢)

قَدْ عَلِمَتْ أُخْتُ بَنِي السِّعْلاءِ أَنْ نِعْمَ مَأْكُولاً عَلى الخَـواءِ

يا لكَ مِنْ تَمْرٍ وَمِنْ شِيشَـاءِ

قال أبو القاسم -رحمه الله - : (وَيجُوزُ لهُ إظهارُ المُدْغَم)،(٣)

وهذا مِن بابِ الزِّيادةِ، وقد تَقَدَّمَ الكلامُ عليهِ في فصلِهِ قال : (والحاقُ المُعتَلِّ بِالصَّحِيحِ)،(٤) وهوَ أيضاً مِن بابِ الزِّيادةِ وقد تقدَّمَ الكلامُ / عليـه ١٩٤/ في فصلِهِ .

قال أبو القاسم : (وتَذكِيرُ المُؤَنَّثِ الذِي لَيسَ بِحقيقيٍّ وتأنِيثِ المُذكَّرِ كَذلِكَ)،(٥) لَمّا كانَ التذكيرُ والتأنيثُ فِيهِمَا لاَ لإحْرازِ معنًى كمَا هُما في الحقيقيِّ أمكنَ التَّلاعُبُ بِهِمَا فَحمِلَ في المذكَّرِ معنَى المؤنَّثِ ، وفـي المؤنَّثِ معنَى المذكَّرِ ، فمن ذلكَ قولُ عمر بن أبي ربيعة :(٦)

فَكَانَ مِجَنِّي دُونَ مَنْ كُنتُ أَتَّقِي ثَلاثُ شُخُوصٍ كَاعِبَانِ وَمُعْصِرُ

---

(١) تقدم في ١٠١/١ .

(٢) الشاهد أنشده الفراء في المقصور والممدود ٤٥ من غير نسبة إلـى أحدٍ، وهو في الخصائص ٢٣١/٢ والمخصص ١٦/١٦ والإنصاف ٧٤٦/٢ والضرائر لابن عصفور ٣٩ وشرح الجمل لابن عصفور ٥٥٨/٢ والعيني ٥٠٧/٤ .

(٣) الجمل ٣٩٣ .

(٤) الجمل ٣٩٣ .

(٥) الجمل ٣٩٣ .

(٦) الشاهد لعمر بن أبي ربيعة ، ديوانه ١١٠/١ وهو من شواهد الكتاب ٥٦٦/٣ والمقتضب ١٤٨/٢ والخصائص ٤١٧/٢ والانصاف ٧٧٠ والمقرب ٦٧/١ والاشموني ٦٢/٣ والخزانة ٣٢٠/٥-٣٢١ و ٣٩٤/٧-٣٩٦ .

ذهبَ بالشخوصِ مذهبَ النسوةِ ؛ لأنهنّ كُنّ نِسوةً ، وقال آخر:(١)

يا أيُّها الرّجلُ المُزجي مَطِيّتَهُ　　سائِلْ بَني أسَدٍ ما هذِهِ الصَّوتُ

أتتْ على معنَى الصَّيحةِ ، وقد قالَ بعضُ العربِ : " فلانٌ لَغُوبٌ أتتْهُ كِتابي فاحتقَرَها "(٢) ، فقيلَ له/: أتقول أتتْه كِتابي ؟ فقالَ : أليستْ بِصَحيفةٍ ؟ وليسَ كل العربِ ولا أكثرُهم يُسوِّغونَ مثلَ هذا في الكلامِ ، وقالَ آخر:(٣)

فإمّا تريني ولي لِمّةٌ　　فإنّ الحوادِثَ أودَى بِها

فذهبَ بالحوادِثِ مذهبَ الحدثانِ ، أو لَعَلَّهُ لم يقلْ أودَتْ بِها لمكانِ الرِّدْفِ ، وقال آخر: * ألمّتْ بِنا الحدَثانُ *(*) فأجْرَى على الحدَثانِ حكمَ الحوادِثِ فألحقَ الفعلَ علامَةَ التأنيثِ .

ومِمّا يَجرِي مَجرَى الضرورةِ عندَ بعضِ المُحدَثينَ قوله :(٤)

فإنّ قرينَ السُّوءِ يُزرِي وشاهِدي　　كَما شَرِقتْ صَدْرُ القَناةِ مِنَ الدّمِ

فأنّثَ الصّدرَ لإضافتِهِ إلى مُؤنّثٍ قد يُعبرُ بِهِ عنهُ ، واحتجّ أبو العباس(٥) على

---

(١) الشاهد لرويشد بن كثير الطائي كما في الحماسة بشرح التبريزي ٤٧/١ ، وهو في الخصائص ٤١٦/٢ ، وسر الصناعة ١١/١ وشرح المفصل لابن يعيش ٩٥/٥ والخزانة ٢٢١/٤ واللسان (صوت) ، ويروى : (يأيها الراكب) .

(٢) حكاه الاصمعي عن أبي عمرو كما في الخصائص ٤١٦/٢ وانظر سر الصناعة ١٢ .

(٣) الشاهد للأعشى ، ديوانه ١٢٠ وهو من شواهد الكتاب ٤٦/٢ ، والمقتضب ١٩٧/٤ والاصول ٤٣٦/٢ والإنصاف ٤٦٤/٢ و شرح المفصل لابن يعيش ٩٥/٥ ورصف المباني ١٠٣-٢١٦ والتصريح ٢٧٨/١ والخزانة ٤٣٠/١١ واللسان (حدث) .

(٤) الشاهد ملفق ، فصدره لابن حزم الظاهرى كما في الخزانة ١٠٥/٥ وعجزه للأعشى ميمون وقد استشهد سيبويه ببيت الأعشى كاملا في الكتاب ٥٢/١ وهو في ديوان الاعشى ٩٤ :

وتشرَقُ بالقولِ الذي قد أذعتَهُ　　كَما شَرِقَتْ صَدْرُ القَناةِ مِنَ الدّمِ

وعجزه في الخصائص ٤١٧/٢ .

(٥) ينظر المقتضب ١٩٦/٤-١٩٧-١٩٨ والكامل ١٤١/٢ .

(*) جزء من بيت وهو بتمامه :

ووهابُ المئين إذا ألمت　　بنا الحدثانُ والأنِفُ النصور .

ينظر : اللسان " حدث " .

تَجويزه في سَعَةِ الكلامِ بِقوله تعالى : ﴿ فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ ﴾ (١)، وقد تُحْمَلُ الآيةُ على غيرِ ما تأولَهُ.

فقيلَ لهُ : إنّ الاعناقَ هنَا الرؤسَاءُ ووجوهُ القومِ، وقد قِيـــلَ : إنّ العُنقَ الجَماعَةُ، ذكرَ أبو زيدٍ (٢) "أتاني عُنقٌ مِنَ النّاسِ".

فصـــلٌ :

قال أبو القاسم - رحمه الله - : (وَقلْبُ الهَمْزَةِ يَاءً) (٣)، وهَذا مِنَ الإبدَالِ ، قال الشاعر: (٤)

* يُشَجِّجُ رَأسَهُ بالفِهْرِوَاجِـي *

أرادُوا جِـــئٌ فأبدَلَ مِنَ الهمزةِ ياءً ، كما يُفعَلُ بِهَا إذا اجتمعَتْ هَمزَتانِ.

ومِنْ بابِ البدَلِ قولُ الشاعر: (٥)

قَدْ كانَ يَذهَبُ بالدُّنيا ولَذَّتِها   مَوالِيٌ كَكِبَاشِ العُوسِ سُحَّاحُ

فَغيرَ الياءَ إلى الهمزةِ ، كما تَقدّمَ من تغيير الهمزةِ إلى الياءِ.

---

(١) الآية ٤ من سورة الشعراء .

(٢) ينظر الكامل ٢ / ١٤١ قال المبرد : وكان أبو زيد الانصاري يقول : 'أعناقُهم: جَمَاعَاتُهم تقولُ : أتانِي عُنقٌ مِنَ النَّاسِ .

(٣) الجمل ٢٩٣.

(٤) الشاهد لعبد الرحمن بن حسان وهو من شواهد الكتاب ٣ / ٥٥٥ والمقتضب ١ / ١٦٦ والكامل ١ / ٢٦٣ وانظر الخصائص ٣ / ١٥٢ والمنصف ١ / ٧٦ والمحتسب ١ / ٨١ وسر الصناعة ٧٢٩ والممتع ١ / ٣٨١ وشرح شواهد الشافية ٣٤١ . **والبيت كاملا في ص٩٣٤ .**

(٥) الشاهد ينسب لجرير ولم اجده في ديوانه وهو من شواهد السيرافي ١ / ٢٧٢ ومن شواهد الاعلم في النكت ١٤٧ وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٥٩٥ وشرح الشافية ٣ / ١٨٢ وشواهد الشافية ٤٠٢ وصدره عند ابن عصفور :

* تَكادُ تذهَبُ بالدُّنيا وَبَهْجَتِهَا *

ومن الإبدال قولُ الشاعر: (١)

لَهَا أَشَارِيرُ مِن لَحْمٍ تُتَمِّرُهُ ... مِنَ الثَّعَالِى وَوَخْزٌ مِن أَرَانِيهَا

أرادَ مِنَ الثَّعالِبِ ومِنَ أرانِبِهَا ، وأجودُ مِنهُ قليلاً ولكنهُ فى الشِّعرِ قولُ الآخرِ: (٢)

* حَسِينَ بِهِ فَهُنَّ إِليهِ شُوسُ *

أرادَ حَسِسْنَ فأبدلَ لِمكانِ التَّضعِيفِ ، وأجودُ مِن هَذا حتَّى يكونَ فى الكلامِ قولُهُم في قَصصْتُ أظفَارى : "قَصَّيْتُ" ومنَ الإبدالِ قوله: (٣)

وَبَلْدَةٍ لَيسَ بِهَا طُوارِقُ ... إلاَّ الضَّفَادِى جِسَّهَا نَقَانِقُ

ومنهُ قول الآخر: (٤)

* مِن بَعْدِمَا وَبَعدِمَا وَبَعْدِمَتْ *

---

(١) تقدم تخريجه في ص ٨٤٣.

(٢) الشاهد لأبي زُبيد الطائي ، ديوانه ٩٦ ، وهو في المقتضب ٢٤٥/١ وأمالي القالي ١٧٦/١ ، والخصائص ٤٣٨/٢ والمنصف ٨٤/٣ والإنصاف ٢٧٣ والأمالي الشجرية ٩٧/١ - ٣٨٨ والحلل في شرح أبيات الجمل ٤١٢ وشرح المفصل لابن يعيش ١٥٤/١٠ ، وفي الديوان: حَسِسْنَ ، ويُروى : حَسِينَ ، وهذا مِن الشَّاذِ أن يُقال في أحسستُ: أحَسْتُ ، وفى مَسِسْتُ : مِسْتُ ، وفي ظَلِلْتُ : ظَلْتُ.

(٣) الشاهد فى الكتاب ٢٧٣/٢ من غير نسبة وهو كذلك في المقتضب ٢٤٧/١ ، والنكت ٥٩٤ وشرح المفصل لابن يعيش ٢٤/١٠-٢٨ ، والضرائر لابن عصفور ٢٢٦ وشرح الجمل لابن عصفور ٥٩٦/٢ ، والمقرب ١٧١/٢ وشرح شواهد الشافية ويقال : انه مصنوعٌ لخلف الاحمر ، ويروى :

وَمَنْهَلٍ لَيسَ لَهُ حَوازِقُ ... ولِضَفَادِى جَمِّهِ نَقَانِـقُ

(٤) تقدم في ١١٠/١.

ومن الإبدال قوله : (١)

* فَارِعِيْ فَزَارَةَ لَا هَنَاكِ الْمَرْتَعُ *

أرادَ : لَا هَنأكِ ، فأبدَلَ الهمزَةَ ألفًا ، ومِنَ الإبدَالِ قوله : (٢)

إِذَا مَا الْمَرْءُ صَمَّ وَلَمْ يُكَلَّمْ ... وَلَمْ يَكُ سَمْعُهُ إِلَّا نِدَايَا
وَلَاعَبَ بِالْعَشِيِّ بَنِي بَنِيهِ ... كَفِعْلِ الْهِرِّ يَحْتَرِشُ الْعَظَايَا
يُلَاعِبُهُمْ وَوَدُّوا لَوْ سَقَوْهُ ... مِنَ الذِّيفَانِ مُتْرَعَةً مِلَايَا
فَذَاكَ الْهَمُّ لَيْسَ لَهُ دَوَاءٌ ... سِوَى الْبَيْتِ الْمُنَطَّقِ بِالْمَنَايَا
فَأَبْعَدَهُ الْإِلَهُ وَلَا يُحَيَّا ... وَلَا يُعْطَى مِنَ الْمَرَضِ الشِّفَايَا

---

(١) الشاهد للفرزدق ، ديوانه ٥٠٨ وهو من شواهد الكتاب ٣/ ٥٥٤ والمقتضب ١/ ١٦٧ - ٣٠٢ والخصائص ٣/ ١٥٢ والمحتسب ٢/ ١٧٣ وسر الصناعة ٦٦٦ والنكت ٩٨٣ والامالي الشجرية ١/ ١٨٠ و ٢/ ١٨٢ وشرح المفصل لابن يعيش ٤/ ١٢٢ و ٩/ ١١١- ١١٣ والمقرب ١/ ١١١ وشرح شواهد الشافية ٣٣٥ والشاهد فيه ابدال الالف مكان الهمزة ولو جعلها بين بين لانكسر البيت ،وصدره :

* رَاحَتْ بِمَسْلَمَةَ البِغَالُ عَشِيَّةً *

(٢) الابيات في المنصف ٢/ ١٥٥ - ١٥٦ وسر الصناعة ١/ ١٦٥ ، أنشد أبو عثمان :

وَلَاعَبَ بِالْعَشِيِّ بَنِي بَنِيهِ ... كَفِعْلِ الْهِرِّ يَلْتَمِسُ الْعَظَايَا
فَأَبْعَدَهُ الْإِلَهُ وَلَا يُوَلَّى ... وَلَا يُشْفَى مِنَ الْمَرَضِ الشِّفَايَا

قال ابن جني : "ولم نسمعهم قالوا : نِدَايَةً وشِفَايَةً فتجوزُ أن تكون". والأبيات الاربعةُ الأولى في طبقات ابن سلام ٣٢-٣٤ للمستوغر بن ربيعة ، والثلاثة الأولى منها في المؤتلف ٢١٣ واثنان منها في الخصائص ١/ ٢٩٢ و ٢/ ٣٧٦ ، والأربعة الأولى في الضرائر لابن عصفور ٢٣٠ وشرح الجمل ٥٩٦ - ٥٩٧ قال ابن عصفور : فجاءت قوافيها بالياءِ بدَلَ الهمزةِ والقياسُ فِيهَا أن تكُونَ قوافيها هَمزَاتٍ .

قال أبوالعباس (١) : لو أنشدتْ علَى الصوابِ لم ينكسر ولا وجه لإثباتِها، وقدْ ذكرهَا المازني (٢) وغيرُه، ولم يطعنْ في الرواية، وقالوا: جعلُوا ألفَ الإلحاقِ بمنزلةِ هاءِ التأنيثِ، وأنتَ تقول في هاءِ التأنيثِ: عِظايَةٌ، ونِهايَةٌ، وقال السيرافيّ: لما أدخلَ ألفَ الإطلاقِ وقعتْ الهمزةُ بينَ ألفينِ، والهمزةُ تشبِهُ الألِفَ، فكأنَّه اجتمعَ فِيهِ ثلاثُ ألفاتٍ، فاستثقلَ ذلكَ فأبدَلَ مِنَ الهمزةِ ياءً، كما فعلُوا بِخطَايَا ومطَايَا، (٣) الأصل: خطاءا، ومطاءا.

ومِنَ الإبدَالِ في الأعلامِ: معبدُ [في] (*) عبدالله، قَال دُريد بنُ الصِّمة: (٤)

فَإنْ تُعقِبِ الأيَّامُ والدَّهْرُ تَعلَمُوا بَني قَارِبٍ أنَا غِضَابٌ لِمعْبَدِ

يريد عبدالله أخاه، ومن ذلك "سلام" في موضع "سليمان" قال: (٥)

* من نَسجِ دَاوُدَ أبِي سَلامِ *

(*) في الأصل: من، خطأ من الناسخ.

(١) ينظر الاصول ٣/٤٦٩ ولم أعثر على كلام المبرد في هذه الابيات في شيءٍ من كُتبهِ.

(٢) ينظر المنصف ٢/١٥٥ والخصائص ١/٢٩٢ قال ابن جني: قال أبوعثمان المازني وهذا مما يحفظُ أيضًا ولولا أنه أخبرنا به من نثق بروايتِهِ وضبطِهِ لما أجزناهُ ولجعلناه همزًا.

(٣) ينظر المنصف ٢/١٥٥-١٥٦.

(٤) الشاهد لدريد الصمة، ديوانه ٥٢ والاصمعيات ١٠٧ وأمالي اليزيدى ٣٨ وجمهرة اللغة ٣/٥٠٣ والصحاح (غضب) والنكت ١٤٨، والضرائر لابن عصفور ٢٣٩ وشرح الجمل ٢/٥٩٧ وصدره في شرح الجمل:

* فإن تنسَنا الأيامُ والدهرُ فاعلَموا *

وانظر اللسان (غضب). وفيه: معبد يعنى عبدالله. وهو عبدالله ابنُ دريد الصِّمة كما في الجمهرة واللسان.

(٥) الشاهد للأسود بن يعفر في مدح الحارث بن هشام وهو في صفة دِرعٍ كما في اللسان (سلم) وهو في الجمهرة ٣/٥٠٣ والخصائص ٢/٤٣٦ وشرح الجمل لابن عصفور ١/٣٣١ وصدره:

* وَدَعَا بِمُحكَمةٍ أمِينٍ سَرْدُهَا *

يريد: أبي سليمان.

أرادَ أبى سُليمانَ عليهما السَّلام ، وأما قولُ الآخر: (١)

* والشيخُ عثمانُ أبوعفَّانِ *

فَظنَّ أن عثمانَ يُكنَّى أبا عفَّان، وهذا مما لا يَجوزُ التعمدُ لَهُ ، لأنه غَلطٌ ، وكذلك قول الآخر: (٢)

* مِثلُ النَّصارَى قَتلوا المَسيحا *

و ليسَ من هذا قول زهير: (٣)

فَتُنتَجْ لَكم غِلْمانَ أَشأمَ كُلُّهُمْ كأَحْمرِ عادٍ [ثُمَّ تُرضِعْ فَتَفْطِمِ]

لأنَّ ثمودَ تُسمَّى : عادًا الأخيرةَ، وللعربِ حروفٌ تُبدلُها ليستْ للضرورةِ مثل : عنعَنةِ تميمٍ ، و كسكسةِ بكر (٤) يُبدلُونَ من كافِ المؤنَّثِ شيناً، قالَ الشاعرُ: (٥)

فَعَيناشِ عَيناها وجِيدشِ جيدُها سوَى أنَّ عظمَ السَّاقِ مِنْشِ رَقيقُ

---

(١) الشاهد فى شرح السبع الطوال الجاهليات ٢٧٠ و جمهرة اللغة ٥٠٣/٣ والنكت ١٤٨ والضرائر لابن عصفور ٢٤٦ والشاهد فيه أنه كنَّى عثمانَ أبا عفَّان على وجهِ الغلطِ ، وانما كنيتُه أبوعمرو ، وعفَّان اسمُ أبيه .

(٢) الشاهد في تأويل مُشكل القرآن ١٥٥ والمعاني الكبير ٨٧٩ والضرائر لابن عصفور ٢٤٦ والخزانة ٣٢٠/١ والشاهد فيه على ما قالت اليهود والنصارى : قَتلُوا المسيحَ ، وقد كذبهُم الله بقوله : * وَما قَتَلُوهُ وَما صَلَبُوهُ وَلكِنْ شُبِّهَ لَهُمْ *، والذى غلطه اليهودُ والنَّصارَى مُخالِفينَ للإسلام فَظنَّ أنهُم جميعًا مُشتركونَ فيما ينكرونَهُ من الأشياءِ .

(٣) ديوانه ٢٠ ، وشرح المعلقات العشر ٩٢ وطبقات ابن سلام ٨٩ وشرح السبع الطوال الجاهليت ٢٦٩-٢٧١ وجمهرة اللغة ٥٠٣/٣ والامالي الشجرية ١٨٠/٢ والضرائر لابن عصفور ٢٤٨ . وَما بَينَ المعقوفتين ناقِصٌ من الأصل .

(٤) انظر هذه اللغة فى الكتاب ٢٠٠/٤ والخصائص ١٠/٢-١١ والمزهر ٢٢١/١ .

(٥) الشاهد للمجنون ديوانه ٢٠٧ ، وهو فى الكامل ١٣٣/٣ وسرالصناعة ٢٠٦ ، والخصائص ٤٦٠/٢ والنكت ١٤٨ والممتع ٤١١ والخزانة ٤٦٤/١١ - ٤٦٧ - ٤٦٨ .

ويبدلون من الياء المشددة والمخففة جيماً في الوقف، قال: (١)

خالي عُوَيفٌ وأبو عَلِجّ ... المُطعِمانِ اللَّحمَ بالعَشِجّ

وبالغداة قطع البرنجّ

وقال آخر: (٢)

يا ربّ إنْ كنتَ قبلتَ حَجّتِجْ ... فَلا يَزالُ شاحِجٌ يأتيكَ بِجْ

ويبدلون من تاء المخاطب كافاً، قال: (٣)

يا ابنَ الزُّبيرِ طالَما عَصَيكا ... وطالَما عَنَّيكَنا إليكا

يريد ما عصيتَ وعنّيتَنا، وقد يستعيرون لابن آدم الجحافل على طريق الهجر إلى غير ذلك.

---

(١) الشاهد لم ينسب في الكتاب ١٨٢/٤ وهو في الامالي للقالي ٧٧/٢ والمنصف ١٧٨/٢ و ٧٩/٣ وسر الصناعة ١٧٥/١ والنكت ١٤٩ وشرح الملوكي ٣٢٩ - ٣٣٠ وشرح المفصل لابن يعيش ٧٤/٩ و ٥٠/١٠ والممتع ٣٥٣/١ وشرح الشافية ٢٨٧/٢ والتصريح ٦٧/٢ والشاهد فيه ابدال الجيم من الياء، لأنه يريد: العشيّ والبرنيّ.

(٢) الشاهد في النوادر لأبي زيد ٤٥٦ لبعض أهل اليمن وهو في الإبدال لابن السكيت ٩٦ والأمالي للقالي ٧٨/٢ وسر الصناعة ١٧٧/١ والمحتسب ٧٥/١ والنكت ١٤٩ وشرح الملوكي ٣٢٩ وشرح المفصل لابن يعيش ٢٦٦/٢ والممتع ٣٥٥ وشرح شواهد الشافية ٢١٥-٢١٦، والشَّاحِجُ الحمارُ أو البغلُ، والشاعر يريد حجتي ويأتيك بي، ويروى:

* لا هُمَّ إنْ كُنتَ قبلتَ حَجَّتِجْ *

(٣) الشاهد في النوادر ٣٤٧ لراجز من حمير وهو في المسائل العسكريات ٢٥، وسر الصناعة ٢٨٠ وأمالي الزجاجي ٢٣٦ والنكت ١٤٩ والممتع ٤١٤ والاشموني ٢٦٧/١ و ٢٨٣/٤ وشرح شواهد الشافية ٤٢٥ والعيني ٥٩١/٤، والخزانة ٤٢٨/٤.

ومن تغيير شيء إلى شيء آخر التقديم ، والتأخير ، ومن قبيحه الذي لا يجب أن يستعمل قوله : (١)

لَها مُقْلَتا أدماءَ طَلَّ خَمِيلةٍ   مِنَ الوحشِ ما تنفكُّ تَرعَى عَرارَها

ولم يخل بإعراب ، كما فعل ذلك قولُ الفرزدق : (٢)

وَمَا مِثْلُه في النَّاسِ إلَّا مُمَلَّكاً   أبُو أُمِّهِ حَيٌّ أبُوهُ يُقارِبُهْ

ومن القبيح قولُ الفرزدق أيضًا : (٣)

هَيْهَاتَ قَدْ سَفِهَتْ أُمَيَّةُ رَأيَهَا   فَاسْتَجْهَلَتْ حُلَمَاؤُهَا سُفَهَاؤُهَا

حَرْبٌ تَرَدَّدُ بَيْنَهُم بِتَشَاجُرٍ   قَدْ كَفَّرتْ آباؤُهَا أبْنَاؤُهَا

وأراد قدْ سفهتْ أميةُ حلماؤُها رأيَها، فاستجهلتْ سُفهاؤُها، حربٌ تَردَّدُ بينَهم بتشاجرٍ، أبناؤُها قد كَفَّرتْ آباؤُها .

أي لبستْ السِّلاحَ وتغطَّتْ بهِ وقالَ : يقلبُ المعنَى : حُلماؤُهَا مثلُ سُفَهائِهَا ، وكذلك آباؤُهَا مثلُ أبنائِهَا في التكفيرِ بالسِّلاحِ ، ولو قالَ قائلٌ : إنَّ قولَهُ : سُفهاؤُهَا ، وأبناؤُهَا يرتفعانِ / بما دَلَّ عليهِ ١٩٥

---

(١) الشاهد في شرح السبع الطوال ١٤١ ، دون نسبة وهو في الخصائص ٣٣٠/١ كذلك والضرائر لابن عصفور ٢١٤ والمقرب ٢٠٥ والشاعر يريد : لَهَا مُقْلَتَا حَوراءُ مِنَ الوحشِ ما تنفكُّ تَرعَى خَمِيلةَ طَلٍّ عُرارَهَا ، وفي الخصائص طَـلّ بالطاء المهملة .

(٢) تقدم في ١٩١/١ .

(٣) الديوان ٨ وطبقات ابن سلام ٣٦٥ ومجالس ثعلب ٥٧-٧٢ والفارقي ٧٦ والحماسة البصرية ٨٥/١ والضرائر لابن عصفور ٢١٤ قال ابن عصفور : ينبغي أن يحملا على أنّ الكلام في البيت الأول عند قوله : (واستجْهَلتْ) ويكونُ حلماؤُهَا سفهاؤُهَا مبتدأ وخبراً على حدّ قولهم : زَيدٌ زُهَيرٌ.

الكلامُ قبلَهما لكانَ وجهًا (١) ، ونظيرُه قولُه تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ ﴾ (٢) ، كأنَّه قال : زَيَّنَهُ شركاؤُهُم وكذلك قوله :

" قَدْ سَفِهتْ أُمَيَّةُ رأيَها فاستجهَلَتْ حُلماؤُها سُفَهَاؤُهَا "

ودلَّ على هذا رَافعٌ لِما بعدَ الحُلَماءِ ، وكذلك قوله : " حَرْبٌ تَرَدَّدُ بينَهُم بِتَشَاجُرٍ، قد كَفَرتْ آباؤُهَا " فدلَّ هذا على رَافعٍ لمَا بعدَ الآباءِ .

ومن هذا الفصلِ قلبُ الفَاعِلِ مفعُولاً والمفعولِ فَاعلاً فيمالاَ يُشكِلُ معناهُ ، كقوله : (٣)

* أوْبَلَغَتْ سَوْءَاتِهِمْ هَجَرُ *

ومن ذَلكَ تغييرُ الإعرابِ عن وجهِهِ قال : (٤)

* وألَحَقَ بالحِجَازِ فَأسْتَرِيحَا *

وتَسويغُ نصبِهِ أنه تَخَيَّلَ معنَى التَّرَجِّي ، والتَّمَنِّي فَنصَبَ في جَوابِهِ ،

---

(١) هذا التوجيه في الفارقي ٧٦ فما بعدها .

(٢) الآية ١٣٧ من سورة الانعام ، وقرأها بالرفع الحسن والسلمي وأبي عبد الملك قاضي الجند صاحب ابن عامر . ينظر البحر ٢٢٩/٩ .

(٣) الشاهد للأخطل ، ديوانه ٢٠٩ وهو في تأويل مشكل القرآن ١٤٩ والمعاني الكبير ٥٨٩ والاصول ٤٦٤/٣ والمحتسب ١١٨/٢ والنكت ١٥١ والإمالي الشجرية ٣٦٧/١ والضرائر لابن عصفور ٢٦٨ وشرح الجمل لابن عصفور ١٨٢/٢ وشرح ألفية ابن معطي ٥٢١ والمغني ٦٩٩ والهمع ١٦٥/١ والدرر ١٤٤/١ وصدره :

* مِثْلُ القَنَافِذِ هَدَّاجُونَ قَدْ بَلَغَتْ *

والشاهد فيه نصبُ السوءاتِ ورفعُ هَجَرَ والقياسُ رفعُ السوءاتِ ونصبُ هجرَ،لأنَّ السوءاتِ هي البالِغَةُ في الحقيقَةِ لكن لما اضطرَ رفعَ،لأنَّ القافيةَ مرفوعةٌ .

(٤) تقدم في (١٩١/١) ص ٨٤٤ .

ومن هذا : (١)

* الأفعوانَ والشُّجاعَ الشَّجْعَمَا *

ومن هذا : (٢)

فَكَرَّتْ تَبتَغِيهِ فَصَادَفَتْهُ   عَلَى دَمِهِ وَمَصرَعِهِ السِّبَاعَا

أيْ: صَادَفت السِّباعَ، فَنصَبَ على التَّفسير قبلَ تَمامِ الفَائِدَةِ ، وعلَى هَذَا : (٣)

* وَأغضبُ إن لم يُعطَ بالسَّيفِ أسْحَمَا *

فَصْلٌ :

قال أبو القاسم : (وَقَطْعُ أَلِفِ الوَصْلِ وَوَصْلُ أَلِفِ القَطعِ) (٤)، وقد تقدَّمَ ذَلكَ كُله في فُصُوله .

قال : (وإسكَانُ الوَاوِ وَاليَاءِ في حالِ النَّصبِ) (٥)، وَقد تَقدَّمَ هذا أيضًا ، قال : (والنَّصْبُ في الجَوابِ بِالفَاءِ) (٦)، وقد تَقَدَّمَ هَذَا أيضًا (وَكَذلِكَ حَذفُ اليَاءِ في جَوابِ الجَزاءِ) (٧) إلى تَمامِ البَابِ .

---

(١) الشاهد في الكتاب لعبد بني عبس ١/ ٢٨٧ وهو في المقتضب ١/ ١٤٥ و ٣/ ٢٨٢ وسر الصناعة ٤٨٣ والخصائص ٢/ ٤٣٠ والنكت ١٥٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٨٥ . وينسب الشاهد للعجاج والشاهد فيه : الافعوان والشجاع الشجعم ، والوجه : الافعوان والشجاع الشجعم ، وصدره :

* قد سالم الحيات منه القدما *

(٢) الشاهد للقطامي ، ديوانه ٤٥ وهو في الكتاب ١/ ٢٨٤ والنوادر ٢٠٤ والأصول ٣/ ٤٧٤ والخصائص ٢/ ٤٢٦ والمحتسب ١/ ٢١٠ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٦١١ . والشاهد فيه نصب السباع والوجه الرفع على أنه مبتدأ والخبر في المجرور قبله فنصب السباع باضمار فعل يدل عليه وافقت المتقدم كأنه قال : وافقت السباع على دمه .

(٣) لم أعثر على قائله وتكملته .

(٤)(٥)(٦)(٧) الجمل ٣٩٣ .

بـــاب الإمـــــالة

الإمالةُ عندَ النحويينَ اسمُ حكمٍ من أحكامِ الأَلِفِ مِنَ الحروفِ والفتحةِ مِنَ الحركاتِ، موضوعٌ لمجانسةِ اللفظِ في لغةِ مَنْ هيَ لغتُهُ ، ولها أسبــابٌ مُجوِّزةٌ ، وأسبابٌ مانعةٌ .

فموضوعُ البابِ للإعلامِ بموانعِها و بعضِ مُجوّزاتِها مُبيناً كُل ذلك بأمثلةٍ ، وأطلقَ القولَ على منعِ حُروفِ الاستعلاءِ الإمالةَ ولم يُحسنْ ؛ لأنّــهُ قَد تَجوزُ الإمالةُ معَها على وُجوهٍ ، كما تُمتنعُ على وُجوهٍ، وقد أنشدَ للعذري:(١)

عَسَى اللّهُ يُغْنِي عَنْ بِلَادِ ابنِ قَادِرٍ ... بِمُنْهَمِرٍ جَوْنِ الرَّبابِ سَكُوبِ

بإمالةِ : قَادِرٍ. انتهت الطريقةُ الكليةُ.

ثم نقولُ : الإمالةُ(٢) أنْ تَنحُوَ بالفتحةِ نحوَ الكسرةِ وتَقريبُ الأَلِف مِنَ الياءِ ولَا تزولُ عَن كونِها ألفاً ، وإنما ذلك طلباً لِلمجانسةِ واعتدالِ اللفظِ ، أو تشبيهاً بِما أصلُهُ الياءُ، أو يرجعُ إلى الكسرةِ، أو يكثرُ فيهِ الرُّجوعُ إلى الياءِ، ولذا كانَ طلباً لِلمُجانسةِ فَلا يكُونُ ذلكَ في المشهورِ إلاّ الياءُ تُجاوِرُ الفتحــةَ والأَلِفَ مِن قبلِهِمَا أو من بعدِهما، أو الكسرةَ كذلك.(٣)

وتكونُ الإمالةُ لإمالةٍ، وقدْ تكونُ من غيرِ هذِهِ المُوجِبةِ في الشَّاذِّ، ولكن تشبيهاً للأَلِفِ بِالأَلِفِ المنقلبةِ ، ولا تُمالُ الأَلِفُ نحوَ الواوِ ؛ لأنَّ ذلــكَ [يبعدُها](٤) عَن كونِها أَلِفاً ، و قدْ سُمِعَ عن بعضِ جُفاةِ العربِ أن ينحُوَ

---

(١) الشاهد في الكتاب لهدبة بن خشرم ١٥٩/٣ والمقتضب ٤٨/٣ ، والكامل ١٩٦/١ والنكت ٧٩٠ وشرح المفصل لابن يعيش ١١٧/٧ و ٦٢/٩ والارتشاف ٣٠٦/٣ .

(٢) قال المبرد :"الإمالةُ هو أن تنحو بالألفِ نحو الياء ولا يكون ذلك إلاّ لعلةٍ تدعو إليه واعلم أنّ الألف اذا كانت منقلبة عن ياءٍ في اسمٍ أو فعلٍ فإمالتُها حسَنةٌ". المقتضب ٤٢/٣-٤٣ .

(٣) ينظر الكتاب ١١٧/٤، ١٢١، ١٢٢ ، والمقتضب ٤٤/٣ .

(٤) في الاصل : من بابها ولعل صوابه ما أثبتناه .

بالفتحةِ نحو الواوِ في الصَّلَةِ .

وقد يمنعُ مِنَ الإمالةِ-في بعضِ المواضِعِ وعلى بعضِ الأحوالِ-حُرُوفُ الاستعلاءِ التي يَجمعُهَا : " ضغطخص قظ " ، والرّاءُ المفتوحةُ والمضمومةُ وسترى ذلِكَ كلّه مُفصّلاً ان شاءَ اللهُ تعالى / . ١٩٥/

فمِنَ الإمالةِ إمالَةُ الألفِ لكسرةٍ بعدَها في نحوِ : عابِدٍ (١) ، وذلِكَ أنّ الألفَ منفتحَةٌ والكسرَةُ مستفِلَةٌ وهيَ لازمَةٌ مُجاورةٌ فَفرقُوا بينهُمَا كما فرقُوا بَينَ الصّادِ والزّاي في مثلِ قولِكَ : صَادِرٌ ، وكرِهُوا أن يُجاوِرَ الصّادُ الدّالَ ؛ لأنّ الصّادَ مَهموسَةٌ والدّالُ مَجهورَةٌ ، والصّادُ مطبقَةٌ مُستعلِيَةٌ وليست الدّالُ كَذلِكَ ، والصّادُ مرخوّةٌ والدّالُ شديدَةٌ ، والصّادُ مِن حرُوفِ الصّفيرِ وليست الدّالُ مِنهَا،واختصرَ الزّايَ لأنها مَجهُورَةٌ كَالدّالِ وليستْ بمُستعليَــــةٍ ولا مطبقة .

ومِنَ الإمالَةِ إمالَةُ الألِفِ لِكسرَةٍ قَبلَها مُجاوِرةٍ لازمَةٍ في نحوِ :عابِدٍ ، فإن قِيلَ : فَبينهُمَا حرفٌ مُتحرّكٌ ، فالجوابُ : أنّ فتحةَ ذلِكَ الحرفِ هيَ أولُ الألِفِ فَلا تَفاوتَ بينهُمَا، وإذا قالُوا : « صبقْتَ » (٢) فَقلَبُوا السّينَ صادًا من أجلِ القافِ وبينَهُمَا فتحَةٌ وعامَلُوا الكلمَةَ مُعامَلَةَ " صَقت " الذى ليــس فيهِ حَائِلٌ .

ومِنَ الإمالَةِ إمالَةُ ألفِ سِربالٍ (٣) ، وإنْ كانت الكسرَةُ أبعَدَ من التي في عِمادٍ بالسكونِ الذى بينهُمَا؛لأنّ السّــــاكِـنَ (*) ليسَ بحاجِزٍ قويٍّ ، وجميعُ هذا لا يَميلُه أهلُ الحِجازِ (٤) ، ولاَ تُمالُ ألفُ رِبابٍ ، و جمادٍ ،وبلبالٍ

---

(١) قال سيبويه:"فالألفُ تُمالُ إذا كانَ بعدَها حرفٌ مكسورٌ وذلِكَ قولُك : عابِدٌ وعالِمٌ ومَساجِدُ ومفاتيحُ وعُذافِرُ وهابيل". الكتاب ٤/١١٧ وانظر المقتضب ٣/٤٢ .

(٢) قال سيبويه :"ألا تراهم قالُوا صَبقتَ فجعلُوها صادًا لمكانِ القـاف كما قالوا : صَقْتَ". الكتاب ٤/١١٧ .

(٣) ينظر الكتاب ٤/١١٧ .

(٤) قال سيبويه : " وجميع هذا لا يميله أهل الحجاز". الكتاب ٤/١١٨ وانظر شرح الشافية ٣/٤ .

(*) في الاصل :فان كان الساكن الذى ، والسياق يعطي ما أثبتناه . وينظر الكتاب ٤/١١٨ .

فإنهُ لا موجبَ لِذلِكَ قبلُ ولا بَعدُ.(١)

فصلٌ :

وتُمالُ الألفُ إذا كانت لامَ الكلمةِ وكانتْ منقلبةً عن ياءٍ،وسواءٌ كانَ أصلُها الياءَ أو الواوَ،ثم انقلبتْ إلى الياءِ(٢) ، نحو :"رَمَى و مرمى" ، ونحوَ : أدنى ، ومَلْهَى كأنَّهم تخيلُوا الياءَ فقربُوا الألِفَ منها .

وإذا أمالَ بعضُهم الألفَ المنقلبَةَ عن الواوِ إلى الياءِ لغلبةِ الياءِ عليها من نحوِ: العشَا والمَكَا : اسمٌ للجحْرِ(٣)، فأحرَى أن تُمالَ وقد انقلبتْ إلى الياءِ ، وغلبةُ الياءِ على نحوِ : المَكَا والعَشَا أنَّ ألفَهُ متطرفةٌ فهيَ تنقلبُ كثيرًا ، ألا ترى أنَّها تنقلبُ أصلاً مُطردًا إذا جاوزتْ ثلاثةَ أحرفٍ ، وتنقلبُ في مَعْدِيّ(٤) ومَسنِيةٍ،وهيَ من غَدوتَ عليهِ وسَنوتُ الأرضَ : سقيتُها ، والقَنَا والعَصَا ، جمعُ قَناةٍ وعَصاً(٥).

فانظر كيفَ استحوذَت الياءُ على الواوِ ، ولاَ تفعلُ كذلك الواوُ بالياءِ ، لأنَّ الخِفَّةَ قصدُوا .

وتُمالُ الألِفُ وإن كانت أصلاً إذا كانت تنقلبُ إلى الياءِ في التثنيةِ نحو : "حُبلَى" .

وتُمالُ الألِفُ المنقلبةُ عن الواوِ في نحوِ : غَزَا ، ودَعَا في الفِعلِ لاَ ينكسرُ ذلِكَ ، لأنَّ الفعلَ لا يثبتُ على هذِهِ الحالِ ، وغَلبةُ الياءِ على واوِهِ أكثرُ ، ألاَ تراكَ تقولُ : غُزِيَ ثم تقولُ : غَزَا فتُغلِّبُ عليهِ الياءُ،وهوَ ثلاثيٌّ كما كانَ ذلك في الأسماءِ ولم تبلغْ هذا المبلغَ ، وتقولُ :"أغزُ" ثم تقولُ : "اغزِي" للمؤنثِ(٦)، وعدّةُ الحروفِ على حالِها ففيه بعضُ التحسينِ .

---

(١) قال سيبويه :"وكذلك إذا كانَ الحرفُ الذي قبلَ الألِفِ مَفتوحًا أومضمومًا نحو : رَبابٍ وجَمادٍ ، والبلبالُ والجُمّاعُ ، والخُطّافُ". الكتاب ٤/١١٨.

(٢) العبارة في الكتاب ٤/١١٩.

(٣) ينظر الكتاب ٤/١١٩.

(٤) في الاصل : تعدى ،خطأ ، وانظر الكتاب ٤/١١٩.

(٥) ينظر الكتاب ٤/١١٩. (٦) ينظر الكتاب ٤/١١٩ والمقتضب ٣/٤٣.

وجميعُ ما ذكرناهُ لا يُميلُهُ كثيرٌ من بَني تميمٍ وغيرِهم .

وتُمالُ الألفُ من بناتِ الياءِ والواوِ مما هيَ فيه عينٌ إذا صارَ "فعلْتُ" منهُ مكسورًا ، نحو : خافَ ، وباعَ ؛ لأنك تقولُ : خِفتُ وبِعتُ ، وهيَ لغةٌ لبعضِ أهلِ الحجازِ ، وعامّتُهم لا يُميلُها ، وأصلُ خافَ : خوِفَ بالكسرِ مُقدرةً في الألِفِ ، ولذلِك أُميلتْ ، ولأنّك / تقولُ : خِفْتُ ، وأمّا باعَ فأحرى . ١٩٦/أ

ولا تُمالُ ألفُ قامَ (١) ، ولا ألفُ جازَ لِسقوطِ الموجِبِ الذي في خافَ ، ولا تقولُ إنّها تُشبِهُ ما كانت الواوُ فِيهِ لامًا ؛ لأنّ هذِهِ قد اعتصمَتْ في الوَسطِ فلا يطرأُ لها مِنَ التغييرِ ما يطرأُ للمتطرّفةِ ، ألا ترى أنّها ثابتةٌ في مِثلِ "فعَلْتُ وأفعلْتُ وفاعلْتُ" (٢) ، تقولُ : قاومْتُ وقومتُ ، ومن قالَ : "مِتُّ" بكسرِ الميمِ يُميلُ ماتَ (٣) ومن قالَ : "مُتُّ" بضمّ الميم لا يُميلُ ماتَ .

فصلٌ :

ومما تُمالُ ألِفُه : كيّالٌ وبيّاعٌ ؛ لأنّ قبلَ ألفِهِ ياءً ، فصارتْ بمنزلةِ الكسرةِ في سِراجٍ وجمالٍ .

وكثيرٌ منَ العربِ لا يميلُونَ هذِهِ الألِفَ (٤) ، ويمالُ شوكُ السّيالِ ، كما يُمالُ كيالٌ ، ويمالُ عيلانٌ وفيلانٌ ، والذين [لا] (٥) يُميلونَ كيالَ لا يُميلونَ هذا . (٦)

ومما يُمالُ قولُهم : مررتُ بِبابِه ، وأخذتُ مِن مالِهِ في موضعِ الجرّ شبهوهُ بكاتِبٍ ، والإمالةُ في هذا أضعفُ ؛ لأنّ الكسرةَ لا تلزمُ وسمعَ من يقولُ : "مِن أهلِ عادٍ" (٧) فيميلَ لِكسرةِ الدّالِ معَ كونِها عارضةً لقوتِها بكسرةِ لامِ "أهلِ" قبلَها .

---

(١) ينظر الكتاب ٤/ ١٢١ .
(٢) ينظر الكتاب ٤/ ١٢١ .
(٣) كما في الكتاب ٤/ ١٢١ .
(٤) ينظر الكتاب ٤/ ١٢١ .
(٥) زيادة يقتضيها السياق .
(٦) ينظر الكتاب ٤/ ١٢٢ .
(٧) ينظر الكتاب ٤/ ١٢٢ .

والإمالةُ في قولِكَ : " ببابٍ " أقوى ؛ لأنَّ الكسرةَ التي قبلَها في كلمةٍ واحدةٍ معَها ، وقالوا : " رأيتُ زيدًا بالإمالةِ "، [١] شبَّهوهُ بغيلانٍ ، والإمالةُ أضعفُ في هذا ؛ لأنَّ ألفَ غيلانٍ لا تُفارقُ، وألفُ زيداً تُفارقُ .

ولا يُميلانِ عَبدان ؛ لأنهُ لا ياءَ [٢] فيهِ كألفِ كَسلانٍ ، وأمالُوا " دِرهَمانِ " على الشذوذِ لبعدِ كسرةِ الدالِ منَ الألِفِ [٣] ، ومن أمالَ لم يجعلْ بالهاءِ ، وأمالُوا النَّجادَيْنِ ، كما أمالُوا ببابِهِ ، ولا يُميلونَ النَّجادُونَ ، وأمالُوا بعجْلانِكَ، [٤] كما أمالُوا ببابِكَ ، وأمالُوا بمالِ كثيرٍ ، وبالمالِ ، كما أمالُوا هذا ماشٍ ، وداعٍ ، فإذا وقفُوا على هذا فمنهُم من يفتَحُ ؛ لأنَّ الكسرةَ قد زالت ، ومنهُم من يُميلُ ؛ لأنَّ الوقفَ عارضٌ ولا يعتدُّ بالعارضِ [٥] ، وأمالُوا رأيتُ عِمادًا من أجلِ الإمالةِ التي قبلُ ، ومنهُم من يفتَحُ. [٦]

فصلٌ :

وأمالُوا : " يُريدُ أن يَضرِبَها ، ويَنزِعَها " ؛ لأنَّ الهاءَ خفيَّةٌ، وكلُّهم قالُوا : يُريدُ أنْ يَضرِبَها [٧] كأنَّهم قالوا : " رَدَّها "، وَرَدُّهُ فَفتحُوا ما قبلَ الألِفِ وضمُّوا ما قبلَ الواوِ في من لَمْ يَعتدُّوا بالهاءِ ، وكذلكَ أمالُوا بينَهُما للياءِ ، كما أمالُوا للكسرةِ ، ومثلُهُ : " يُريدُ أن يَكيلَها ولَمْ يَكِلْها " [٨] ولا يُميلونَ هُوَ يَكيلُها ؛ لأنَّ الضمةَ حاجِزٌ [٩] ، كما لا تكونُ في الواوِ الإمالةُ على ما قدَّمنا، [١٠]

---

(١) كما في الكتاب ٤ / ١٢٢ .

(٢) ينظر الكتاب ٤ / ١٢٢ .

(٣) ينظر الكتاب ٤ / ١٢٢ .

(٤) قال سيبويه : " وقالوا في الجر : مررت بعجْلانِكَ ". الكتاب ٤ / ١٢٢ .

(٥) كما في الكتاب ٤ / ١٢٢ .

(٦) ينظر الكتاب ٤ / ١٢٣ .

(٧) العبارة في الكتاب ٤ / ١٢٣ .

(٨) ينظر الكتاب ٤ / ١٢٤ .

(٩) كما في الكتاب ٤ / ١٢٤ .

(١٠) قال سيبويه : " وذلك أنهُ وقعَ بينَ الألِفِ وبينَ الكسرةِ الضَّمَّةُ فصارتْ

===

وقالوا : فينا ، وعلينا ، ورأيت يداً ويدها وهو منّا ، و "إنّا لله وإنّا إليه راجعون" ، كل ذلك أماله بنو تميم وقوم من أسد .

واعلم أنّ أهل الإمالة من العرب لا يتوافقون في كلّ ما يميلون ، ألا ترى أنّ كثيراً ممن يميل "في : يضربها ، ومنّا ، ومنها ، وبنا وأشباه ذلك مما فيه علامة الإضمار إذا وصلوا نصبوها ولم يميلوا ؛ لأنّهم أرادوا في الوقف أن يبيّنوا إخفاء الأليف (١) والياء أبين من الأليف فإذا وصلوا بينها ما وصلت به ، والوقف أيضاً موضع تغيير (٢).

فصل :

وأمال قوم أشياء ليست فيها علّة ممّا ذكرنا فيما مضى .

قال سيبويه : (٣) " سمعناهم يقولون " طلبنا " شبّهوا الأليف بأليف "حبلى" حيث كانت في آخر الكلام ولم تكن بدلاً من الياء ، وقالوا رأيت / ١٩٦/ب عبداً ، وأكلت عنباً ، وتباعد عنّا ، وأمالوا الحجّاج إذا كان اسماً لرجل ؛ لأنه كثر في كلامهم ، والإمالة أكثر فحملوه على الأكثر .

وأمالوا "النّاس" في الجرّ شبّهوا ألفه بألف "فاعل" ، (٤) ومنهم من يميله في غير الجرّ .

وأمالوا : هذا باب ، ومال ، وشبّهوا الأليف فيهما وإن كانت منقلبة عن واو بألف "غزا ودنا" ، وإن كانت العين أبعد من الإمالة (٥) ، وخالفه المبرّد (٦) ؛ لأنّ لام الفعل تنقلب ياء ، وعين الفعل لا تنقلب ، والصحيح ما قاله سيبويه ؛ لأنّ عين الفعل أيضاً كانت واواً فقد تنقلب فيما لم يسمّ فاعله ، وفيما مستقبل باسمي فاعله ، نحو : "أقام يقيم" .

=== حاجزاً فمنعت الإمالة ، لأنّ الباء في قولك : يضربها فيها إمالة فلا تكون في المضموم إمالة إذا ارتفعت الباء كما لا يكون في الواو الساكنة إمالة" . الكتاب ٤/١٢٤ .

(١) ينظر الكتاب ٤/١٢٦ .

(٢) العبارة في الكتاب ٤/١٢٧ .

(٣) ينظر الكتاب ٤/١٢٧ .

(٤) ينظر الكتاب ٤/١٢٨ .

(٥) العبارة في الكتاب ٤/١٢٨ .

(٦) ينظر المقتضب ٣/٤٧-٥١ .

فَصلٌ :

مَا يمنعُ الإمالةَ فِيمَا مضَى سبعةُ أحُرفٍ يَجمَعُها : «ضغط خص قظ»

وهيَ حروفُ الإستعلاءِ المتقدمَةُ الذكر،فتمنعُ إذَا كانَ حرفٌ منهَا قبلَ الألِفِ غَيرَ مكسُورٍ ، والألِفُ قَبلَهُ ، نحوَ : «قَاعِدٌ ، وغَائِبٌ ،وخَامِلٌ ، وصَاعِدٌ ، وطَائِفٌ، وضَامِنٌ ، وظَالِمٌ»(١) ، وإنَّمَا مَنعتْ هذِهِ الأشياءُ الإمالةَ من حيثُ كانتْ مستعليةً ، ومن غَرضِهِم فى الإمالَةِ المطابَقَةُ،فغلَبتْ هذِهِ الحُروفُ علَى الألِفِ لِإستعلائِهَا فَقصَدُوا إلى المُطابَقةِ معَهَا .

وتمنعُ أيضاً إذَا كانَ الحرفُ مِنْهَا بعدَ ألفٍ تَلِيهَا وإن كَانَ مكسُوراً ، نحوَ : «نَاقِدٌ ، وَعاطِسٌ ، وعَاطِلٌ ، وَعاضِدٌ ، وَماخِلٌ ، وواقِدٌ»، وافترقَ هذَا النوعُ مِن الذى قبلَهُ ؛ لأنه يَسهُلُ عليهِمُ الانحِدَارُ مِنَ الإصْعَادِ ولاَ يسهُلُ عليهِمْ عكسُهُ ، وكَذَلِكَ إن كَانتْ بَعدَ الألِفِ بِحرفٍ ، نحو قولِك : «نافِخٌ ، ونَابِغٌ ، وَنافِدٌ ، وشَاحِطٌ ، ونَاهِضٌ»(٢)، ولم يمنَعْهُ الحرفُ الذى بَينهُمَا من هَذَا ، وكذَلِكَ يَجرى هَذَا المَجْرَى : «مَنَاشِيطُ ، وَمَعالِيقُ ، وَمَنافِيخُ ، وَمَقَارِيضُ ، وَمَواعِيظُ ، وَمبَالِيغُ» ، وقد أمالَ قومٌ هذَا و هيَ لُغةٌ قَلِيلَةٌ(٣) كأنهم رَاعوا البُعدَ .

وبَعضُ العربِ يُميلُ قولَهُم : «مِقلاَتٌ ، ومِصبَاحٌ ، ومِطعَانٌ» إذَا كانَ حرفُ الاستِعلاَءِ قبلَ الفتحَةِ التى مِنْهَا الألِفُ،وكانَ ساكنًا وقبلَهُ كسرَةٌ لاَزِمةٌ(٤).

وقد تَقدَّمَ إمالَةُ «خَافَ ، وطابَ ، ومُعْطى»(٥) ؛ لأنَّ الألفَ مُنقلبَةٌ عَنِ الياءِ،وغَرضُهم الإعلامُ بأصلِهَا ، وأمَّا «خافَ» فلأنَّ حرفَ الاستعلاءِ فى تقديرِ مُجاوَرةِ الكسرةِ ؛ لأنهُ فى تقديرِ خِوِفَ ؛ لأنَّهَا ترجعُ فى خِفْتُ.

---

(١) ينظر الكتاب ٤/١٢٨.

(٢) ينظر الكتاب ٤/١٢٩.

(٣) كما فى الكتاب ٤/١٣٠.

(٤) ينظر الكتاب ٤/١٣١.

(٥) هذا فى الكتاب ٤/١٣٢.

ولا تُمالُ ألفُ مالٍ من قولك : مررتُ بمالِ قاسمٍ عندَ بعضِهم ؛ لأجلِ القافِ ، وأمالَه بعضُهم ؛ لأنّ المنفصلَ يجرى مَجرى المتصلِ ومن قالَ : "أرادَ أن يضربَها" فأمالَ فتحَ في قولِكَ : يُريدُ أن يَضرِبَها قاسمٌ،(١) وقد أمالَ قومٌ على غيرِ قياسٍ "رأيتُ عِرْقًا ، وضِيَقًا" لمّا أمالُوا طَلَبْنَا ، وعَنَبَا (٢) فشبَّهُوها بألِفِ حُبلى.(٣)

فصل :

واعلمْ أنّ الرّاءَ فيها تكرارٌ إذا نطق بِها فمدُّ الصوتِ والتكريرِ فيها يمنعُ مِنَ الإمالَةِ إذا كانتْ مضمومَةً أومفتوحَةً أكثرَ من منعِ غيرِها من الحروفِ سِوى الحروفِ المستعليةِ ، كما أنّها إذا كانتْ مكسورَةً تُقوّى الإمالَةَ أكثرَ من قوةِ غيرِها مِنَ الحروفِ المكسورةِ / . ١٩٧

قالَ سيبويهِ - رحمه الله - (٤) : وإذا كانت الرّاءُ بعدَ الألِفِ التي تُمالُ أو كانَ بعدَها غيرُ الرّاءِ فإنّها لا تُمالُ مَعَ الرّاءِ في الرفعِ والنصبِ، وذلِكَ قولُكَ : "حِمارٌ ، ورأيتُ حِمارًا".

ويما تغلبُ فيهِ الرّاءُ قولُكَ : قارِبٌ ، وغارِمٌ ، وكذلِكَ جميعُ المستعليةِ إذا كانت الرّاءُ مكسورةً بعدَ الألِفِ التى قبلَها، فإن كانَ بعدَ الألِفِ حرفُ استعلاءٍ ، نحوُ : "فارِقٌ ومَفارِيقُ" (٥)، فُتحتْ ولمْ تقوَ الرّاءُ ؛ لأنّ حرفَ الاستعلاءِ يَقوى بعدَ الألِفِ ما لم يَقْوَ قبلَها ؛ لأنهُ إذا كانَ قبلُ بمنزلَةِ النُّزولِ مِن عُلوٍ إلى سفلٍ ، وإذا كانَ بعدُ ، وأعلّت الألِفُ فهوَ بمنزلَةِ الصُّعودِ من سفلٍ إلى عُلوٍ .

---

(١) ينظر الكتاب ٤ / ١٢٣.

(٢) في الاصل : وعلمنا وما أثبتناه عبارة الكتاب والسياق يقتضيها ٤ / ١٢٤.

(٣) ينظر الكتاب ٤ / ١٢٤ وهذه عبارته.

(٤) قال سيبويه : "وإذا كانت الراء بعدَ ألفٍ تُمالُ كانَ بعدَها غيرُ الرّاءِ لم تمل في الرفع والنصب ، وذلك قولك : هذا حِمارٌ" الكتاب ٤ / ١٣٦.

(٥) هذا في الكتاب ٤ / ١٣٧.

واعلمْ أنَّ الذينَ يفتحُونَ في نحو : "سَا جِدٍ وَعابِدٍ" يَفتحُونَ مَا أملْتَ فِي الرَّاءِ .

واعلَمْ أنَّ قوماً يُميلُونَ "الكَافِرينَ والكَافِرَ"؛ لأنَّ الألِفَ قريبَةٌ من الياءِ ، ألا ترَى أنَّ الألْثغَ يَجعَلُهَا يَاءً ، فإذا كانت كذلكَ لم تمنع الرَّاءُ مِنَ الإمالةِ التي كانتْ تَجبُ لِلكَلِمةِ ولم تَكُنْ ثمَّ رَاءٌ(١) ، وبعضُ من يقولُ : "مررتُ بِالحِمَارِ" فَيُميلُ يفتحُ في قولِكَ : "الكَافِرُ" ، والذينَ يقولُونَ : "قَارِبٌ" فيُميلُونَ يَفتحُونَ "مررتُ بقَارِبٍ" حيثُ بَعُدت الرَّاءُ ، وبعضُهُمْ يُميلُ بِقَادِرٍ(٢) .

واعلمْ أنَّ مذهَبَ بني تَميمٍ في "فَلاَبِ ، وقَطَامِ ، ورَقَاشِ" الإعرابُ اعرابَ مَا لاَ ينصرفُ حتَّى يكونَ آخرُهَا رَاءً ، نَحوُ : سَفَارِ ، ووَبَارِ ، فيميلُونَ مِثلَ أهْلِ الحِجَازِ حِرصَاً مِنهُم على الإمَالَةِ ، وبعضُهُمْ لاَ يُميلُ ويُعرِبُ قَالَ الشاعر : (٣)

وَمَرَّ دَهْرٌ على وَبَارِ فَهَلَكَتْ بَغْتَةً وَبَارُ

ومن أمالَ قولَكَ : "جَادٌ" لِلكَسرَةِ المقدرَةِ لم يُمِلْ هَذَا "فَارٌ" لِقوةِ الرَّاءِ(٤) إذا كَانت مضمُومَةً أو مَفتُوحَةً ، والإمَالَةُ في "هَذِهِ دَنَانِيرُ" أجدرُ منَ الإمالَةِ في قولِكَ : كَافِرٌ ،(٥) والذينَ لاَ يُميلُونَ في الوقْفِ "هَذَا دَاعْ" يُميلُونَ مَررتُ بِحِمَارٍ ؛(٦) لأنَّ الرَّاءَ تُعينُ على ذلك .

واعلَمْ أنَّ بعضَهم يُميلُ "رَأيتَ زَعفَرانَ"(٧) وإن لَمْ يُمِلْ "رأيتُ ضَبعَاً" ،

---

(١) ينظر الكتاب ٤/١٣٧ .

(٢) ينظر الكتاب ٤/١٣٨ .

(٣) الشاهد للأعشى وهو من شواهد الكتاب ٣/٢٧٩ والمقتضب ٢/٥٠-٣٧٦ والنكت ٨٥٦ والامالي الشجرية ٢/١١٥ والروض الأنف ١/١٤ وشرح المفصل لابن يعيش ٤/٦٥ واللسان (وبر) والشاهد فيه منع صرف وبار عند بني تميم في المختوم بالراء .

(٤) ينظر الكتاب ٤/١٤٠ .

(٥) هذا في الكتاب ٤/١٤٠ .

(٦) المصدر نفسه .

(٧) العبارة في الكتاب ٤/١٤١ .

وقالوا : "عِمْرَان" بالإمالةِ، ولَم يُميلوا "ضِرَبان"، فأمالُوا في الرّاءِ ولم يُميلُوا في المستعلِيةِ ، وأمالُوا "عِقْرَان" (١) ، ولم تمنع القافُ الإمالةَ ؛ لأنّها ساكنةٌ وكأنَّ حركةَ العينِ عليها .

فَصـــلٌ :

وأمالُوا "مِنَ الضَّررِ ، والفُقْرِ ، ومِنَ الكِبَرِ ، ومِنَ الصِّغَرِ ، ومِنَ المَقْرِ" لمّا كانت الرّاءُ كأنّها حرفانِ (٢) مكسورانِ، وكانت تشبِهُ الياءَ أمالُوا المفتوحَ كما أمالُوا الألِفَ ؛ لأنَّ الفتحةَ مِنَ الألِفِ وشِبهُ الفتحةِ بالكسرةِ كَشِبْهِ الألِفِ بالياءِ ، وإن كانت الذي قبلَ الفتحةِ مِنَ المستعلِيةِ ، كما أمالُوا "ضارب، وقارب"

وقــد أمالُوا "مِنَ المَحَاذِرِ" (٣) ، وقويت الرّاءُ على إمالةِ الذّالِ ولمْ يقوَ على إمالةِ الألِفِ للحائِلِ المفتوحِ ، كما لا تُميلُ حاضرًا للرّاءِ من أجلِ حرفِ الاستعلاءِ بعدُ ، وإن كانَ مكسورًا، واختلَفَ سيبويهِ والأخفشُ (٤) في مِثلِ: "ابنِ مَذْعُورٍ ، وابْنِ نُورٍ" (٥) ، فقالَ الأخفشُ : أُميلُ الرّاءَ، ومِن مذهبِهِ أنَّ الواوَ تُمالُ ، ويُمالُ ما قبلَها معَها ، كما تفعَلُ بالألِفِ .

وسيبويهِ لا يُميلُ الواوَ السّاكنةَ ، لانَّ إمالتَها توجبُ إمالةَ قبلَها ولكنَّه يرومُ الكسرةَ في نفسِ الواوِ فيكونُ رومُها في الإمالةِ ، كما رمتَ الكسرةَ في رُدَّ . /١٩٧

وأمالُوا "رأيتَ خَبطَ رِيَاحٍ"، انظر تحقيق هذا في أواخِرِ أبوابِ الإمالةِ من كتابِ سيبويه، وترجمةُ الباب : "هذا بابُ ما يُمالُ مِنَ الحروفِ التي ليستْ بعدَها ألفٌ" (٦) ، والإمالةُ في هذا إنّما هِيَ في الحَرَكاتِ ، فأمّا إمالةُ الحَرَكةِ

---

(١) ينظر الكتاب ٤/١٤٢.

(٢) ينظر الكتاب ٤/١٤٢.

(٣) عبارة الكتاب ٤/١٤٢.

(٤) في الكتاب ٤/١٤٢ قال سيبويه :"وتقول هذا ابنُ مذعورٍ كأنك تروم الكسرةَ، لأنَّ الراءَ كأنها حرفانِ مكسورانِ فلا تميل الواوَ، لأنها لا تشبه الياءَ ولَوْ أملتَها أملتَ ما قبلَها ولكنّكَ ترومُ الكسرةَ كما تقولُ : رُدَّ".

(٥) ينظر الكتاب ٤/١٤٣.

(٦) الكتاب ٤/١٤٢.

فعلى حَسَبِ إمالَةِ الأَلِفِ ويَمنعُها مِنَ الإمالةِ ما يمنَعُ الأَلِفَ ويجلبُ لَها الإمالَةَ ما يَجلِبُ للأَلِفِ، وأكثرُ ذَلِك مَعَ الرّاءِ المكسورةِ من مثلِ "الضَّررِ، والفُقرِ، والمَنقِرِ والبَعَرِ" [١]، ولم يَبقَ مِن أُصولِ الإمالَةِ ما يُحتاجُ الى عِلمِهِ إلاّ تاءُ التأنيثِ في حالِ الوقفِ من نحو: "الجَنّةِ، والحَيَّةِ".

وتُمالُ تاءُ التأنيثِ، لأنّها تُشبِهُ ألفَ التأنيثِ في الدّلالةِ على التأنيثِ والزِّيادةِ والخَفاءِ وغيرِ ذلك، فكَمَا تجوزُ إمالةُ ألِفِ التأنيثِ، فَكَذَلِكَ هذهِ الهاءُ المبدَلَةُ من تاءِ التأنيثِ تُمالُ وصلاً ووقفاً، ولا تُمالُ هذهِ الهاءُ إلاّ وقفاً، لأنّها لا تكونُ هاءً إلاّ في تِلكَ الحالِ.

ولتَعلمْ أنه قد جاءَ في بابِ الامالةِ أشياءُ كالشاذّةِ لا يقاسُ عليها.
منها: إمالتُهم "الحجاج" ما دامَ عَلماً، ولا يُمالُ ما دام صِفةً؛ لأنّ للعلميةِ تأثيراً في تغييرِ الاسماءِ على ما قدمنا نظائره.

ومنها إمالةُ "النّاسِ" لِكثرةِ الإستعمالِ، وكأنّ ألِفَها أشبهت المنقلبةَ، وأحسنُ ما تكونُ الإمالَةُ فيها مَعَ الجرِّ، مثل: ﴿قُلْ أعوذُ بِرَبِّ النّاسِ﴾ [٢]، ومنها إمالةُ شَيءٍ مِنَ الحُروفِ، وشيءٍ مِنَ الأسماءِ المُبهَمَةِ المبنيةِ [٣]، فَمِنَ

---

(١) المَنقِر: الرَّكِيةُ الكثيرةُ الماءِ كما في الكتاب ٤/ ١٤٣ وقال سيبويه: وذلكَ قولكَ: "من الضَّررِ ومِنَ البعَرِ ومِنَ الكِبرِ ومِنَ الصِّغرِ ومن الفَقرِ". الكتاب ٤/ ١٤٢.

(٢) الآية ١ من سورة الناس.

(٣) قال مكيٌّ: "فإن قِيلَ: فلمَ أمالُوا مَتَى وأنّى وبلَى وليست بأسماءٍ ولا أفعالٍ؟ فالجوابُ: أنّ مَتَى وأنّى ظرفانِ فهما أدخلُ في الأسماءِ من كونِهما في الحروفِ، ولما كُتِبَتانِ في المُصحفِ بالياءِ أُميلا لتدُلّ الإمالَةُ على أنّ حكمَهما حكمُ الأسماءِ المُمالَةِ. فأمّا بلَى فهوَ حرفٌ لكن أصلَها بل ثم زيدت الألفُ للوقوفِ عليها فأشبهت ألفَ التأنيثِ فأُميلَتْ كما تُمالُ ألفُ التأنيثِ، وقد قِيلَ أنها ألفُ تأنيثٍ على الحقيقةِ دخلتْ لِتأنيثِ الأداةِ أو لتأنيثِ الكلمةِ أو اللفظةِ، كما دخلت في ثُمّتَ ورُبّتَ ولاتَ". الكشف ١/ ١٩٨.

الحروف المُمالَةِ " بلَى "، ولم يُميلُوا " إلاَّ " والفرقَانُ بينهُمَا أنه قد اجتمَـعَ في " بلَى " كونُهَا على ثلاثةِ أحرفٍ، وأنّها تَكتَفِي في الجَوابِ، وكأنّها قد دَلّت دَلالَةَ الأسماءِ ، ومن هَا هُنا لَم تُمَلْ " حَتّى "[(١)]؛ لأنّها وَإن زَادتْ علَـى الثلاثـةِ فإنّها لاَ تُقيدُ بانفرادِها ولاَ تكتَفِي عَن شـيءٍ .

ومن ذَلِك إمالَتُهم حرفَ النّداءِ لوقُوعِهِ مَوقعَ فِعْلٍ .

ومن ذَلكَ إمالتُهم " ذَا "[(٢)] ولم يُميلُوا " مَا " ؛ لأنَّ " ذَا " اسمٌ يتنزلُ منزلَةَ المُعربِ، وإن لم يكُن مُعرباً من حيثُ وُصفَ ووُصِفَ بهِ ، وصُغِّر .

ومن ذَلِك حروفُ التّهجّي ، نحوَ : " بَا " وَ " تَا " وَ " ثَا " أُميلتْ ؛ لأنّها أسماءٌ لما يتهجّى بِهَا[(٣)] .

ومِمّا ينبغِي التنبيهُ عليهِ وموضِعُهُ أولُ البابِ وهُوَ : مَا وجهُ إتيانِ أبي القاسم -رحمه الله- ببابِ الإمالَةِ عَقيبَ بابِ مَا يَجوزُ للشاعِرِ استعمَالُـه لضرورةِ الشّعرِ لِاستقامةِ الأوزانِ ، وحراستِهَا مِنَ الزيادةِ والنقصَانِ ، عَقّبَ ذَلكَ ببابِ الإمَالَةِ ؟ ؛ لأنَّ المقصودَ بالإمالَةِ تَجانُسُ الألفاظِ وتَشاكُلُهَـا وجرَيانُها فِي اللسَانِ على طريقةٍ وَاحدةٍ غيرِ مُختلفَةٍ ولاَ مُتنافِرَةٍ .

ومنهَا أيضاً مُستحسَنٌ ومُستقِيمٌ ومستقبَحٌ ، كَما أنَّ في الضَرورةِ كذلك ، ثم نقولُ : أمّا الإمَالَةُ فهِيَ تقريبُ الحروفِ بعضِهَا من بَعضٍ لِضربٍ مِـن المُشاكَلةِ، موضعُ هَذا أولُ البَابِ .

---

(١) كما في الكتاب ٤/ ١٢٥ والمقتضب ٣/ ٥٢ .

(٢) ينظر الكتاب ٤/ ١٣٥ .

(٣) هذا في الكتاب ٤/ ١٣٥ وفيه قال سيبويه :"وقالُوا : بَا وتَا في حروفِ المعجَمِ، لأنها أسماءُ ما يلفظُ بِهِ وليسَ فيهَا ما فِي "قَدْ" وَ"لا"، وإنمَا جاءَتْ كسائِرِ الأسماءِ لاَ لِمعنًى آخرَ .

بـابُ أبْنِيَــةِ الأفْعَــالِ

وقد تقدّمَ وصفُ الأفعالِ وما في فرعيتِهَا عنِ المصادِرِ وأصليتِهَـــا لَهَا مِنَ المُخالَفةِ بَينَ البصريينَ والكوفيينَ في أولِ الكِتابِ ، وأنّ الغَـــرَضَ بِهَا تَبيينُ الأزمنَةِ عنِ الاختصَاصِ أو الاشتراكِ ، ولَهَا أعدادٌ معلو مَـــةٌ لَا تنقصُهَا / بِالأصُولِ، ولا تتجاوَزُهَا بِالزّوائِدِ والأصولِ ، ولَها تحت تِلك الأعدادِ أمثلَةٌ مُختلِفَةٌ . ١٩٨/أ

فموضُوعُ البابِ لِلإعلامِ بأقلِّ عَددِهَا بالأصُولِ والزّوائِدِ، ومبلغ أمثلةِ الماضِي الثلاثيّ والرّباعيّ الذى لاَ زيادَةَ فِيهِ ، وأمثلَةِ مضارعِ مُفردِهَا وما شَذَّ عن الاطرادِ في بَابَي الصحِيحِ والمعتلّ ، ومثالِ مُضارِعِ الرّباعيّ الذى لا زيادَةَ فِيه. انتهت الطريقةُ الكليةُ.

ثم نقولُ : أمّا إتيانُه بهذا البابِ فلأنهُ لما تكلّمَ على الإمَالةِ التي أصلُهَا أن تكونَ في الأفعَالِ لتصرُّفِها وقد انتهَى الى التصريفِ قَدّمَ أمامَـهُ بَاباً خَفيفاً فِي التصرّفِ والتصريفِ ، ولأنّ فِيهِ فَصلاً مِن حُروفِ الحَلْقِ وشيئاً فِيهِ خِلَافٌ بَينَ أهلِ الحِجَازِ وبنِي تَميمٍ وَالشـيءُ يذكرُ بالشـيءِ .

قال أبو القاسم -رحمه الله- : (اعلمْ أنّ أبنيةَ الأفعَالِ تَكُونُ علـى ثلاثةِ أحرُفٍ وعلى أربـعةِ أحرُفٍ أصُولٍ، وتبلغُ بِالزّيادَةِ سِتةَ أحرُفٍ، ولَا يكُونُ فِعْلٌ علَى أكْثرَ مِن ستةِ أحْرُفٍ) .(١)

اعلَـم أنّ الفِعـلَ عَلَــى تسعَـةَ عشـرَ بنَـاءً مختلِفَـةً لِما سُمّيَ فَاعلُه علَى ما ألحِقَ ببعضِ هَذِه التسعَةَ عشَرَ، منها ثلاثة ثلاثِيـة وهيَ : "فَعَلَ" بِفتحِ الفَاءِ وَالعيـنِ ، نَحوُ : ضَرَبَ ، "وفَعُلَ" بِفتحِ الفَـاءِ وضمِّ العينِ ، نَحوُ : كَرُمَ ، و" فَعِلَ " بِفتحِ الفَاءِ وكسرِ العَينِ ، نَحو : عَلِمَ ، وجَهِلَ .

---

(١) الجمل ٣٩٦ .

ومنها أربعةٌ رباعيةٌ، وهيَ : " فَعْلَلَ " ، نحوُ : دَحْرَجَ وهذا وحدَهُ في الرباعيِّ هُوَ الأصلُ ، و " أَفْعَلَ " ، نحوُ : أكرمَ ، و " فَعَّلَ " ، نحوُ : كَسَّرَ ، و " فاعَلَ " ، نحوُ : قاتَلَ .

ومنها ستةٌ خماسيةٌ، وهيَ : " افْتَعَلَ " ، نحوُ : اقْتَدَرَ ، و " انفعَلَ " ، نحوُ : انطَلَقَ ، و " افْعَلَّ " ، نحوُ : احْمَرَّ ، و " تفَعْلَلَ " ، نحوُ : تَدحرَجَ ، و " تَفاعَلَ " ، نحوُ : تَضارَبَ ، و " تَفَعَّلَ " ، نحوُ : تَحَرَّكَ .

ومنها ستةٌ سُداسيةٌ ، وهيَ : " افْعَالَّ " ، نَحوُ : احْمَارَّ ، و " اسْتَفْعَلَ " ، نَحوُ : اسْتَغْفَرَ ، و " افْعَوَّلَ " ، نحوُ : اجْلَوَّذَ ، و " افْعَوْعَلَ " ، نَحوُ : اغْدَوْدَنَ ، وَ " افْعَلَلَّ " ، نحوُ : اقْشَعَرَّ ، و " افْعَنْلَلَ " ، نَحوُ : احْرَنْجَمَ .

والثلاثيُّ مِنهَا أصلٌ لاثْنَيْ عَشَرَ بناءً لحقَتْهُ زَوائدُ مُختلِفَةٌ فصارَ على هذِهِ الأبنِيةِ : " أَفْعَلَ " ، وَ " فَاعَلَ " ، و فَعَّلَ زِيدَ علَى الثُّلاثيِّ حرفٌ واحِدٌ فَصارَ على مَا ذكرتُهُ ،

ومن ذلِك : " تَفَعَّلَ " ، و " تفاعَلَ " ، و " افْعَلَّ " ، و " افْتَعَلَ " ، و " انفَعَلَ " زيدَ على الثُّلاثِيِّ حرفَانِ فصارَ علَى ما ذكرتُهُ .

ومن ذَلِكَ " افْعَوْعَلَ " ، و " افْعَوَّلَ " ، و " افْعَالَّ " ، و " اسْتَفْعَلَ " زيدَ على الثلاثيِّ ثلاثةُ أحرفٍ فَصارَ على مَا ذكرتُهُ .

والرُّباعِيُّ أصلٌ لِثلاثَةِ أبنِيةٍ " تَفَعْلَلَ " ، و " افْعَنْلَلَ " ، نَحو : احْرَنْطَمَ و " افْعَلَلَّ " ، نَحو : اقْشَعَرَّ .

فصـــل :

اعلم أنه ألحقَ مِن ذَواتِ الثَّلاثَةِ بِدحرَجَ ستةُ أبنيةٍ (١) ، وَ هِيَ :

---

(١) ينظر الكتاب ٤/٢٨٦ والمنصف ١/٨٤ فمابعدها .

" فَعْلَلَ " بزيادةِ حرفٍ من جنسِ لامِ الفعلِ ، نحوَ : شَمْلَلَ (١) ، أي: أخذ من النَّخلِ بعد التقاطِه ما يبقَى مِن ثمرِه ، و " فَوْعَلَ " ، نحو : قولك صومَعَ إذا أعالَ البناءَ وغيرَه ، و " فَيْعَلَ " (٢) ، نحوَ : بَيْطَرَ ، و " فَعْوَلَ " ، نحوَ : جَهْوَرَ ، و " فَعْلَى " ، نحوَ : سَلْقَى ، و " فَعْنَلَ " ، نحوَ : قَلْنَسَ ، وليست هذهِ الزيادةُ في هذهِ السّتةِ بمنزلةِ الهمزةِ في " أفْعَلَ " والألف في فاعَلَ ، وزيادةُ إحدى العينَيْنِ في " فَعَّلَ " ، لأنَّ مصادِرَ السّتّةِ ، كمصدرِ ما ألحِقَ به وهو " دَحْرَجَ " ، وليست الأُخرُ كذلكَ .

وقد تلحَقُ التّاءُ هذهِ الأفعالَ الملحَقةَ فتصيرُ بمنزلةِ تَدَحْرَجَ ، كقولك : تَشَيْطَنَ ، وليست بمنزلةِ تَعالَجَ ، لأنَّ التّاءَ لحقتْ عالَجَ وليسَ بملحق .

وقدْ / ألحق أيضاً بِدَحْرَجَ "تَمَفْعَلَ" بزيادةِ الميمِ قالُوا : تَمَسْكَنَ ١٩٨/ وتَمَدْرَعَ ولن كانُوا لم يَقُولُوا : مَسْكَنَ ومَدْرَعَ .

وقدْ ألحِقَ أيضاً من بَناتِ الثلاثةِ بِبَناتِ الأربعةِ بِناءانِ آخرانِ وهُما : "افْعَنْلَلَ" ، نحوَ : اقْعَنْسَسَ أيْ : ثَبتَ ، "وافْعَنْلَى" ، نحوَ : اسْلَنقَى (٣) إذا قامَ على ظهرِهِ بِزيادةِ حرفٍ مِن موضعِ لامِ الفعلِ في "افْعَنْلَلَ" ، وزيادةِ ياءٍ بعدَ اللّامِ في "افْعَنْلَى" ، وألحقتْ بِاحْرَنْجَمَ وَاخْرَنْطَمَ .

فصـلٌ :

قال أبو القاسم -رحمه الله - : (فأمّا فَعَلَ فإنّ مُستَقْبَلَهُ يَجِيءُ على ثَلاثةِ أضْرُبٍ) (٤) ، تقُولُ : أمّا "فَعَلَ" المفتوحُ الفاءِ والعينِ فإنّه يكُونُ صَحيحاً ، ومُعتَلّاً ، ومدغَماً .

---

(١) شملل : أسرع وبمعنى أخذ من النخل بعد لقاطه ما يبقى من ثمره . ينظر شرح الشافية ١/٦٧-٦٨ .

(٢) ينظر الكتاب ٤/٢٨٧ .

(٣) ينظر الكتاب ٤/٢٨٧ والمنصف ١/٨٧ وشرح الشافية ١/٦٧-٦٨ .

(٤) الجمل ٣٩٦ .

فصـل :

فالصحيحُ يأتي مستقبلُه على "يَفْعِل" بكسرِ العينِ ، وعلى "يَفْعُل" بضمّها ويتبعُ فيها السّماعُ ، وقد تردُ عليها جميعاً ، فإذا عدمتَ السّماعَ فأنتَ بالخيارِ إن شئتَ قلتَ : "يَفعِلُ ، ويَفعُلُ" ، هذا قولُ أبي زيدٍ (١) ومُجاوزةُ السّماعِ ليستْ لكلِّ إنسانٍ ، وإنّما هيَ بعدَ حفظِ جميعِ المشهوراتِ فلا يَجيءُ مَن لم يدرسْ ولا اعْتَنى بالمحفوظِ فيقولُ : عدمتُ السّماعَ فيختارُ في "يَفْعِلُ" "وَيفْعُلُ" ، وليسَ لهُ ذلكَ إلاّ ما كانَ عينُ الفعلِ منهُ أو لامُه أحدَ حروفِ الحلقِ فإنه يأتي على "يَفْعَلُ" بالفتحِ إلاّ أفعالاً يسيرةً جاءتْ بالضّمّ ، والفتحِ ، نحو : "جَنَحَ يَجْنَحُ ويَجْنُحُ ، ودَفَعَ يدفَعُ ويَدفُعُ ، ومَضَغَ يَمْضَغُ ويمضُغُ ، وصَبَغَ يَصْبَغُ ويَصْبُغُ ، وسَلَخَ يَسْلَخُ وَيسْلُخُ ، ومَخَضَ يَمْخَضُ ويَمْخُضُ ، وشَخَبَ اللبنُ يَشْخَبُ ويَشْخُبُ ، ورَجَحَ يَرْجَحُ ويَرْجُحُ" (٢) ، إلاّ أفعالاً يسيرةً جاءتْ بالفتحِ والكسْرِ ، قالُوا : مَنَحَ يَمْنَحُ ويَمْنِحُ ، ونَبَحَ يَنْبَحُ ويَنْبِحُ ، ونَطَحَ يَنْطَحُ ويَنْطِحُ ، ونَهَقَ يَنْهَقُ ويَنْهِقُ ، وسَحَجَ البغلُ يَسْحَجُ ويَسْحِجُ ، وشَهَقَ يَشْهَقُ ويَشْهِقُ ، ونَهَشَ يَنْهَشُ ويَنْهِشُ ، وطَحَنَ يَطْحَنُ ويَطْحِنُ" (٣) إذا زَجَرَ .

وقدْ يَجيءُ على "يفعِلُ" قالُوا : "هَنَأ يَهْنِئُ ورَجَعَ يَرْجِعُ ، ونَزَعَ يَنْزِعُ" (٤) ، وعلى "يَفْعُلُ" قالُوا : طَبَخَ يَطْبُخُ ، وصَرَخَ يَصْرُخُ ، ونَفَخَ يَنْفُخُ .

وقدْ جاءَ "فَعَلَ يَفعَلُ" منهُ بالفتحِ وليسَ ثمّ حرفُ حلقٍ ، قالُوا : فَضَلَ يَفضَلُ ، وركَنَ يَركَنُ ، ونضَرَ وجهُهُ يَنضَرُ ، وحَضَرَ يَحْضَرُ ، والصّوابُ أنّ هذا مِن تداخلِ اللغاتِ فاستُعمِلَ في المستقبلِ ، ثمّ نقولُ : فَضِلَ بالكسرِ لغةَ من يقولُ : فَضَلَ فقالَ : يَفْضَلُ ، فقولُهُ مِن ذلكَ : فَضَلَ يَفضُلُ بالضمِّ في المستقبلِ ،

---

(١) ينظر قول أبي زيد هذا في تصحيح الفصيح لابن درستويه ١/١٠٩-١١٠ وشرح الملوكي ٣٨ وشرح الشافية ١/١١٧.

(٢) ينظر الكتاب ٤/١٠١.

(٣) العبارة في الكتاب ٤/١٠١-١٠٢.

(٤) ينظر الكتاب ٤/١٠٢.

واستعمل في المستقبِل من يَقُول : فَضَلَ بِالفتح لُغةَ من يَقُول : فَضِلَ بالكسْر فقَالُوا : يَفْضَلُ فتولّدَ مِن ذلكَ فَضَلَ يَفْضَلُ بِالفتح في الماضي والمستقبِل ، وكذلك رَكَنَ ، وحَضَرَ ، وَنَضَرَ.(١)

فصل :

والمُعتَلّ علىَ فَعَلَ بفتح العينِ يكُونُ معتَلّ الفاءِ ومُعتَلّ العينِ ومعتَلّ اللّامِ ، فالمعتلّ الفاءِ على يَفْعِل بالكسْرِ في المستقبلِ ولا يَكُونُ مِنْهُ يَفْعُل ، أمّا المُعتَلّ بالواوِ فيقُولونَ في وعَدَ : يَعِدُ فيحذِفُونَ الواوَ مِنَ المستقبِلِ فيقولُونَ على ذلكَ يَفعِلُ بالكَسرِ ، وأمّا المُعتَلّ بالياءِ فكرِهُوا أن يَجِيءَ الضَّمُّ بعدَ الياءِ وقد يَجيءُ على يَفعِل بالكسرِ معَ حُروفِ الحَلقِ قالوا : يَنَعَت الشجرةُ تَيْنَع ، ولكن في ذواتِ الياءِ لخفّةِ الياءِ ، وقدْ جاءَ حرفٌ نادِرٌ على يَفعُل بالضمِ قالُوا : وَجَدَ يَجُدُ (٢) مِنَ المَوْجِدَةِ / والوِجْدانِ جميعاً، والمعتَلّ العينِ أو اللّامِ فالمستقبَلُ مِن ذواتِ الواوِ على يَفعُلُ بالضمِ ، ومن ذواتِ الياءِ على يَفعِلُ بالكسرِ ، فأمّا قولُهُم : ظَبِيَ يَظْبَأُ وَيَظْبُوُ ، وفاحَت الرِّيحُ تَفُوحُ وتَفِيحُ ولاَ طَ حُبُّه بقَلبِي يَليطُ وَيلُوطُ في نظائرَ كثيرةٍ ولأنّ (*) يَفعِل بالكسرِ لذواتِ الياءِ (٣) ويَفعُلُ بالضمِ لذواتِ [الواوِ] (٤) وقدْ شَذّ أبَى يَأبَى وجَبَى يَجبَى ، وقلَى يَقلَى (٥) ، فأمّا "عامَ" إلى اللّبنِ يَعامُ ويَعِيمُ (٦) ، ويَعامُ لفَعِلَ بالكسرِ ويَعِيمُ لفَعَلَ بالفتحِ . ١٩٩/أ

(*) في الأصل : وبأن يفعل ، والسياق يعطي ماأثبتناه.

(١) ينظر المنصف ٢٥٦/١ و شرح الشافية ١٣٦/١.

(٢) ينظر الكتاب ٥٣/٤ وانظر شرح الشافية ١٣٢/١ وقد عزى الرضي هذه اللغة لبني عامر.

(٣) ينظر الكتاب ١٠٥/٤.

(٤) في الاصل : الياء والسياق يعطى ما أثبتناه.

(٥) ينظر الكتاب ١٠٥/٤-١٠٦.

(٦) العبارة في الكتاب ٢٤/٤.

فصـــل :

والمدغم علىٰ "فَعَلَ" متعدّياً فإنّ مستقبله علىٰ "يَفْعُل" بالضّمّ، مثـــل رَدّهُ يَرُدُّهُ ، و شَدّهُ يَشُدُّه (١) ، وقد جاءت أفعالٌ باللّغتين : هَرّهُ يَهُـرُّه أي: كرههُ (٢) ، وعلّه بالشّراب يَعُلّه ويَعِلّه ، وشَدّه يَشُدّه ويَشِدّه ، و نَمّ الحديثَ يَنُمّه ويَنِمّه، وبَتّ الشّيءَ يَبُتّه ويَبِتّه ، وشَذّ حَرْفٌ واحدٌ قالوا حَبّهُ يَحِبُّهُ ، وقرأ العطاردي (٣) : ﴿ فَاتَّبِعُونِي يَحِبَّكُمُ اللَّهُ ﴾ (٤).

وما كان غيرَ متعدٍ فالمستقبلُ على "يَفْعِلُ" بالكسر،وقد جاءت أفعالٌ باللغتين : شَحّ يَشُحُّ ويَشِحُّ ، ووَجَدَ يَجُدُ ويَجِدُ ، وجَمّ الفرسُ يَجُمُّ ويَجِمُّ ، وشَبّ يَشُبُّ ويَشِبُّ ، و فَحّت الأفعى تَفُحُّ وتَفِحُّ ، وحَدّت المرأةُ تَحُدُّ وتَحِدُّ ، وشَدّ الشيءُ يَشُدُّ ويَشِدُّ ، ونَسّ الشيءُ يَنُسُّ ويَنِسُّ إذا يَبِسَ ، وشَطّت الدّارُ تَشُطُّ وتَشِطُّ ،ودَرّت النّاقةُ تَدُرُّ وتَدِرُّ ،(وهبت تَهُبُّ) ، إذ فيها معنى التّعدّي وشَذّ منهُ ألّ الشيءُ يَؤُلُّ بَرَقَ ، والرجلُ رَفَــعَ صوتَهُ صارخاً .

فصل :

قال أبوالقاسم -رحمه الله- : (وما كان على فَعِلَ بكسر العيــن فمستقبلُهُ يَفْعَلُ بالفتح) (٥) ، قلتُ : سواءٌ كان صحيحاً أو معتلاً في الفاءِ والعينِ واللّامِ أو مضاعفاً .

وشَذّ من الصّحيح رَكِنَ يَرْكُنُ ، وفَضِلَ يَفْضُلُ ، وحَضِرَ يَحْضُرُ ، وبَصِرَ يَبْصُرُ ، وقد تقدمَ أنّ هذا إنّما يطرأُ من تداخلِ اللّغاتِ (٦) .

---

(١) ينظر شرح الملوكي ٤٦ .

(٢) ينظر شرح الملوكي ٤٦ وشرح الشافية ١/١٣٤ .

(٣) هو عمران بن تيم أبو رجاء العطاردي البصرى التابعي الكبير ولد قبل الهجرة باحدى عشرة سنة وكان مخضرما أسلم في حياة النبي صلى الله عليه وسلم ولم يره عرض القرآن على ابن عباس وتلقنه من أبي موسى وحدث عن عمر وغيره من الصحابة . مات سنة ٥٠١ ترجمته في طبقات القراء لابـن الجزرى ١/٦٠٤ .

(٤) الآية ٤١ من سورة آل عمران .

(٥) الجمل ٣٩٦ .

(٦) ينظر شرح الملوكي ٤٣ والممتع ٢/١٧٧ .

وشذّ في المعتلّ : دِمْتَ تَدُومُ ، ومِتَّ تَمُوتُ (١) وقد قِيلَ : تَمَاتُ ، وتَدَامُ (٢) ، كما قالوا : "يَفْضُلُ ، ويحضُرُ ، ويَنْبصُرُ ، ويَنْعَمُ" ، وجاءَ "فَعِلَ يَفْعِلُ ويَفْعَلُ" في خمسةِ أفعالٍ ، قالوا : "بَئِسَ يَبْئِسُ ويَبْئَسُ ، ويَئِسَ يَيْئِسُ ويَيْئَسُ ، ونَعِمَ يَنْعِمُ ويَنْعَمُ" ، وقد تقدّمَ "يَنْعُمُ" ، "وحَسِبَ يَحْسِبُ ويَحْسَبُ" (٣).

فأمّا قولُهم : أَيِسَ فهو مقلوبُ يَئِسَ ، وجاءَ "فَعِلَ" بالكسرِ في ثلاثةَ عشرَ فعلاً ، قالوا : "وَمِقَ يَمِقُ ، ووَفِقَ يَفِقُ ، ووَبِقَ يَبِقُ ، ووَثِقَ يَثِقُ ، ووَرِعَ يَرِعُ ويَوْرَعُ ، ووَرِثَ يَرِثُ ، ووَرِمَ يَرِمُ ، ووَرِيَ الزَّنْدُ يَرِي إذا أَوْرَى النَّارَ ، ووَغِرَ يَغِرُ ويَوْغَرُ مِنَ الوَغْرِ وهُوَ الحِقْدُ ، ووَحِرَ يَحِرُ ويَوْحَرُ كذلك ، ووَطِئَ يَطَأُ والأصلُ : يَوْطِئُ ، ووَسِعَ يَسَعُ كذلِكَ ، والأصلُ : يَوْسِعُ" (٤).

فصــلٌ :

قال أبو القاسم -رحمه الله- : (وَمَا كانَ على "فَعُلَ" بضمّ العينِ فمستقبلُهُ يَفْعُلُ) (٥) ، نقولُ : اعلمْ أنّه لا يكُونُ في المُضاعَفِ [...] (٦) ذلِكَ إلاّ في لفظةٍ واحدةٍ ، وهيَ : لَبُبْتَ تَلْبُبُ ويقالُ : لَبُبْتَ تَلُبُّ ، وقد قِيلَ في المدحِ : (٧)

* وَحُبَّ بِهَا مَقْتُولَةً حِينَ تُقْتَلُ *

---

(١) ينظر الكتاب ٤ / ٤٠ وتهذيب إصلاح المنطق ٤٩٥ والممتع ١٧٧ وشرح الشافية ١ / ١٣٦.

(٢) ينظر شرح الشافية ١ / ١٣٦.

(٣) ينظر إصلاح المنطق ٥٠٤ والممتع ١٧٦ وشرح الشافية ١ / ١٣٥.

(٤) ينظر التبصرة والتذكرة ٧٤٨ وشرح الشافية ١ / ١٣٥-١٣٦.

(٥) الجمل ٣٩٨.

(٦) في الاصل : كلمة غير مقروءة.

(٧) الشاهد للأخطل ، ديوانه ٤ والأصول ١ / ١٣٧ وسر الصناعة ١ / ١٤٣ ، والتبصرة والتذكرة ٢٨١ وشرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١٢٩-١٣٨ ، ١٤١ وشرح شواهد الشافية ١٤ والخزانة ٩ / ٤٢٧ والعيني ٤ / ٢٦.

وكلّهم بَنَوْهُ على: فَعُلَ" بِضمّ العينِ، ولا يُستعمَلُ مِنهُ مُستقْبَلٌ ؛لأنهُ تعجُّبٌ لا يُستعمَلُ إلاّ فيمَا ثبتَ واستقرّ ، ويَحتملُ أن يكُونَ من هذا قولُه / : (١) ١٩٩/

بَكَتْ عَيْنِي وَحُقَّ لَهَا بُكَاهَا وَمَا يُغْنِي الْبُكَاءُ وَلاَ الْعَوِيلُ

ويَحتملُ أن يكُونَ فِعْلَ مَا لَمْ يُسمَّ فَاعِلُه ، لأنّه يُقالُ : حَقَقْتَ أن تفعَلَ كَــذَا ، وحُقّ لَكَ أن تَفْعَلَ كذَا،فيَجِــيءُ عليهِ يَحِقُّ لَكَ أن تفعلَ كذَا،قال : (٢)

وإِنَّ امْرَأً أَهْدَى إليّ وَدُونَهُ مِنَ الأَرْضِ مَوْمَاةٌ وَبَيْدَاءُ سَمْلَقُ

لَمَحْقُوقَةٌ أَنْ تَسْتَجِيبِي لِصَوْتِهِ وَأَنْ تَعْلَمِي أَنَّ الْمُعِينَ مُوَفَّــقُ

والمعتل[الفاءِ مثلُ](*) الصّحيحِ بِمنزلةٍ واحدةٍ ، ولم يَشِذّ مِنهُ إلاّ حرفٌ واحِدٌ .

قَالُوا مع المضمر : كِدتَّ تَكَادُ . (٣)

فصـل :

وَمَا زَادَ على طَريقةٍ وَاحِدَةٍ ، نحوُ : أكرَمَ يُكرِمُ ، واستخْرَجَ يَستخْرِجُ ، وانطَلَقَ ينطَلِقُ ، قُلتُ : لما ثَقُلَ وزْنُه لم يَتصَرّفُوا فِيهِ.

(*) زيادة يقتضيها السياق .

(١) تقدم في ١/٩٩ .

(٢) البيتان : للأعشى ميمون ، ديوانه ٣٣ وهما في الإنصاف ٥٨ والأمالي الشجرية ٣١٧/١ ، والخزانة ٢٥٢/٣-٢٥٣ و ٢٩١/٥ورواية الديوان :أسرى إليكِ، أَنّ المُعَانَ ، والشاهد فِيهِمَا أَنّ الكوفيين أجازُوا تركَ إبرازِ الضمير في اسمِ الفَاعِلِ إذا جرَى على غيرِ مَنْ هُو لَهُ والبصريّون يُوجِبُونَ إبرَازَه .
والسّملقُ : الأرضُ المستوية ، والمَوْمَاةُ : بالفتح الارْضُ التي لاَماءَ فيها .

(٣) ينظر شرح الشافية ١٣٨/١ .

باب التصريف

التصريف : حَدٌّ من عِلْمِ العربيةِ شَرِيفٌ وهو أشرَفُ حدودِهِ ؛ لأنَّهُ يَتضَمَّنُ الكلامَ على ذَواتِ الكَلِمِ وأحكَامِها في أنفسِهَا دُونَ لَواحِقِهَا فكانَ حَقُّهُ أن يُقدَّمَ في أوائِلِ كُتبِ العربيةِ حسبَ مَا تُوجِبُ مرتبتُه لِمَا قَدَّمتُ مِن أنَّهُ يَختصُّ بِعلمِ ذَواتِ الكَلِمِ ، وَما تكُونُ عليهِ مِن مُختَلِفِ الأعدادِ والأزمِنَةِ وَما يدخُلُهَا منَ النَّقصِ ، والزِّيادَةِ ، والإعلالِ ، والتَّصحِيحِ ، والإدغَامِ ، والإظهَارِ ، والإبدَالِ .

ولكِنَّ الوَاضِعينَ فِيهِ أخَّرُوهُ إلى آخِرِ كُتُبِهم لِغُمُوضِهِ لِينتَهِيَ الطَّالِبُ إليهِ وقَدْ تَمَرَّنَ فِيمَا تَقدَّمَهُ لِيقْوَى بِذَلِكَ على فَهْمِ جَلِيِّهِ ، واستِنَارَةِ خَفِيِّهِ ، ومنهُمْ من أفرَدَهُ بِالذِّكرِ ولَمْ يَخلِطْ بِهِ غَيرَهُ مِن حُدُودِ العَرَبِيةِ .

فَموضُوعُ هذِهِ الأبوابِ الأربَعَةِ لِذِكْرِ مَا يَلِيقُ بِهَذَا المُختَصَرِ مِن هَذَا الحَدِّ مِنَ الإعلامِ بِحرُوفِ الزَّوائِدِ ، وكَمِّيةِ عددِهَا ومَواضِعِ زِيادَتِها وعِلَّةِ تَسمِيتِهَا حُروفَ الزِّيادَةِ ، وفَضْلِ بَعضِهَا بَعضًا في حُكْمِ الزِّيادَةِ وَما يكُونُ في حُرُوفِ المَدِّ واللِّينِ في الأسمَاءِ ، والأفعَالِ في الصِّحَّةِ ، والاعتِلَالِ ، والحَذْفِ ، والإبدَالِ ، وَمَا يَكُونُ في الحُرُوفِ المُتماثِلَةِ والمُتقَارِبَةِ مِنَ الإبدالِ والإدغامِ بَعدَ تَقديمِ الكَلامِ على الحُروفِ ومَخارِجِهَا وذِكرِ بعضِ أسْبَابِهَا المُختَلِفَةِ باختلَافِ صِفَاتِهَا ، وتَبيينِ مَعنَى الإدغَامِ ، وذِكْرِ بَعضِ مُطَّرِدِهِ وشَاذِّهِ ، ومَافي بَعضِ مُطَّرِدِهِ مِن اختلافِ اللغَةِ وما يُشبِهُ شَاذَّ الإدغَامِ في شُذُوذِ الحَذْفِ والإبدَالِ .

فالبَابُ الأولُ : وهُوَ المُترجَمُ بِبَابِ التَّصرِيفِ فَصْلَانِ :

الفصلُ الأولُ مِنهُمَا : يَتضَمَّنُ الإعلامَ بِعدَدِ حُروفِ الزِّيادَةِ ، وبَعضِ مَا وُضِعَ مِنَ الألفَاظِ في جَمعِهَا ومَنْ هو مَنسُوبٌ إليهِ ، ومَواضِعِ زِيادَتِهَا ، واختِلَافِ النَّحويينَ في كَتْبِ النُّونِ الخَفِيفَةِ ، وحَقِيقَةِ تَاءِ التَّأنِيثِ وعِلَّةِ كَتْبِهَا هَاءً في بَعْضِ المَواضِعِ التي تُزَادُ فِيهَا ، ووجه تَسمِيَةِ حُروفِ الزَّوائِدِ : حُروفَ الزَّوائِدِ ، وأنَّهَا لا يُحكَمُ

عَليهَا بِالزِّيادَةِ فى كُلِّ مَوضِعٍ إلاَّ بِدَلِيلٍ، هَذا ما ضَمَّنَهُ الفصلَ الأَولَ مِن فُصولِ الباب .

والفَصلُ الثاني : مِنهُ تَضَمَّنَ الإعلامَ بِما يَكُونُ فِي حُروفِ المَدِّ واللينِ فى / ٢٠٠/أ الأَسماءِ والأَفعَالِ مِنَ الصِّحَةِ والاعتِلَالِ ، وأَنَّ الخَياشِيمَ مَخرَجُ النُّونِ الخَفِيفَةِ ، لأَنَّ النُّونَ إذا سَكَنَتْ كَانَ لَهَا مَعَ غَيرِهَا مِنَ الحُروفِ أَربعَةُ أحكَامٍ : الإظهَارُ، والإدْغامُ ، والقَلْبُ ، والإخْفاءُ .

فَإِذَا أُخفِيَتْ خَلَصَتْ لِلخَياشِيمِ ، وإذا أُظهِرَتْ وأُدغِمَتْ بِغُنَّةٍ خَرَجَتْ مِنَ الفَمِ وكَانَ لَهَا غُنَّةٌ مِنَ الخَيْشُومِ ، وإذا أُبدِلَتْ خَرَجَتْ مِنَ الشَّفَتَينِ .

والبابُ الثَّالِثُ : المُتَرجَمُ عَلَيهِ بِبَابِ الإدْغَامِ ضَمَّنَهُ ذِكْرَ الحُروفِ المَهْمُوسَةِ، وعِلَّةَ تَسمِيَتِهَا مَهْمُوسَةً ، وكَذلِكَ المَجْهُورَةَ: بِذِكْرِهَا وعِلَّةِ تَسمِيَتِهَا مَجهُورَةً، وبِعَدَدِ حُرُوفِ الإطبَاقِ بِهَا بِذِكْرِهَا وَعِلَّةِ تَسمِيَتِهَا مُطْبَقَةً ، وتَسمِيَةِ مَا عَدَاهَا مُنفَتِحَةً وبِعَدَدِ حُرُوفِ المَدِّ واللِّينِ ، والحَذْفِ ، والإبدَالِ ، وأَنَّ مِنَ العَربِ مَنْ يُجْرِي "يأبَى ، وَيغْزو ، ويَرْمي" مِن مُعتَلِّ مَوضِعِ اللَّامِ مِنَ الفِعلِ مُجرَى الصَّحِيحِ ، ومَا فى مُستَقْبَلِ "وَجِلَ"، ونَحوِهِ : مِن مُعتَلِّ فَاءِ الفِعْلِ بِالوَاوِ مِنَ اللُّغَاتِ ، فَهذا الذى ضَمَّنَهُ هذا .

الفصلُ الثاني : وأَطلَقَ عَليه أَبُو القاسم القولَ مِن هذا الفَصلِ في أشياءَ كَانَ حَقُّهُ أن يُقَيِّدَهُ فِيهَا فَأَوْهَمَ بِامتِنَاعِ الجَائِزِ فِيهَا وَرَدَّ مَا حُكِيَ عَنِ العَربِ مِنْ خِلَافِ قَولِهِ ، فَمِنْ ذَلِكَ قولُهُ فِي اسمِ المَفْعُولِ مِمَّا اعْتَلَّتْ عَينُهُ بِاليَاءِ ، والوَاوِ (وَتَسْقُطُ اليَاءُ ، وَالوَاوُ مِنَ المَفعُولِ ، نَحوُ : مَصُوغٍ ومَخِيطٍ) (١) ، وقَدْ حُكِيَ التَّمَامُ في اسمِ المَفعُولِ مِنهُمَا وأنشدُوا فى ذَلِكَ: (٢)

* وَما خَالَ أنَّكَ سَيِّدٌ مَغْيُونُ *

---

(١) الجمل ٤٠٣.

(٢) الشاهد أنشدَهُ المبرد في المقتضب ١٠٢/١ ولم ينسبه وهو في

===

وهذا في بَنَاتِ اليَاءِ كَثِيرٌ ولَيسَ ذَلِكَ في الوَاوِ ، ومِثْلَهُ في اليَاءِ فَكَانَ حَقُّهُ لِمَا حُكِيَ مِنَ التَّمامِ في البَابِ أن يَقُولَ : وَتَسْقُطُ الوَاوُ ، وَاليَاءُ مِن اسْمِ المَفْعُولِ في غَالِبِ الأمْرِ وفي مَشْهُورِ الاسْتِعْمَالِ ، وَسُقُوطُ الوَاوِ كَثِيرٌ،ولاَ يُسَوَّى بَينَهُمَا .

فَمِن ذَلِكَ قولُه : (في كُلِّ يَاءٍ أو وَاوٍ تَحَرَّكَتْ وَانفَتَحَ مَا قَبلَهُمَا) ،(١) وقدْ يَتَحَرَّكَانِ وقَبلَهُمَا الفتحةُ ولاَ يُقلَبَانِ ألِفًا فَكَانَ حَقُّهُ أن يَستَظهِرَ لِمَا جَاءَ مِن ذَلِكَ بِزِيَادةِ قولِهِ :"في أكْثَرِ الأمْرِ"، وبِقَولِهِ : "مَا لَمْ يَمْنَعْ مِن ذَلِكَ مَانِعٌ"، ألاَ تَرَى أنَّ اليَاءَ والوَاوَ في مِثلِ :"رَمَيَا"، "غَزَوَا"لمْ ينقلبَا ألِفًا معَ تَحَرُّكِهِمَا وانفِتَاحِ مَا قَبلَهُمَا ، وكَذَلِكَ قولُهُ -فِيمَا يَلِي هَذَا مِنَ الفُصولِ- : (وَإذَا اجْتَمَعَتِ اليَاءُ وَالوَاوُ ، وَسَبَقَتْ إحْدَاهُمَا بِالسُّكُونِ قُلِبَت الوَاوُ يَاءً وأُدْغِمَت الأولَى فِي الثَّانِيَةِ) ،(٢) فَأطلَقَ القولَ بِالإدغَامِ ، وقد جَاءَ مِن هَذَا حُروفٌ لم تُقلَبْ ولاَ أُدغِمَتْ فَكَانَ حَقُّهُ أيضًا أن يَستَظهِرَ بِقوله : في أكثَرِ الأمرِ ، وبقوله "مَا لَمْ يمنَعْ مَانِعٌ مِن ذَلِك"، ألاَ تَرَى أنَّ مَا جَاءَ عَنهُم من قولِهِم : " عَوَى الْكَلبُ عَوْيَةً "(٣) ، وَ" ضَيْوَنٌ " في اسمِ الهِرِّ ، وَ"حَيْوَةٌ"في اسمِ ،

=== الاغاني ٣٥٨/٦ للعباس بن مرداس،وهو في الخصائص ٣٦١/١ ، والتبصرة والتذكرة ٨٨٩ والامالي الشجرية ١١٣/١-٢١٠ والاشموني ٤٠٠/٤ والتصريح ٣٩٩/٢ واللسان ، والتاج (عين) والشاهد فيه مجيءُ مفعول مِنَ اليائيّ على الأصلِ ، قال سيبويه :"وبعضُ العربِ يُخرِجُهُ على الأصلِ فيقولُ : مَخيُوطٌ ومَبيُوعٌ". ينظر الكتاب ٣٤٨/٤ والمَعْيُونُ: هو الذى أصابتْهُ العَينُ ، وصدرُه :

* قَدْ كَانَ قَوْمُكَ يَحْسَبُونَكَ سَيِّدًا *

(١) الجمل ٤٠٣.

(٢) الجمل ٤٠٣.

(٣) ينظر المنصف ١٦٠/٢ قال ابن جني :"أخبرني ابنُ مقسمٍ عن ثعلبٍ أنَّ بعضَهم قال : عوى الكلبُ عَوَةً وأصلُهَا : عَوْيَةٌ ،وكانَ قِياسَهُ : عَيَّةٌ مثل طَوَيْتُه طَيَّةً ولكنَّهُ شَاذٌّ في بابه فَيكون العَوَّاءِ فيمن مَدَّ وجعَلَهُ فُعَلاءُ مِثلَه في الشذوذِ . ومثله في الشذوذ قولهم : في العَلَمِ"رجاءُ بنُ حَيْوَةَ" وأصله "حَيَّةَ"وإن اختلفت العينَانِ وقالُوا أيضًا : عوَى الكلبُ عَوْيَةً وهو شاذٌّ.

وَقولِهم : فِي أمرِ جماعةِ المذكّرِ :"اخْشَوا يَاسِرًا" ، فَكانَ حَقُّهُ أيضًا أن يَستظهِرَ لِمَا جَاءَ من مِثْلِ هذا بِقولِهِ :"ما لَمْ يَمنعْ مِنَ القلبِ لَهَا والإدغَامِ مَانِعٌ".

وكذلكَ قَولُهُ في الفصْلِ الذي يَلِي هَذا : (وَكُلّ يَاءٍ أو وَاوٍ ، وقَعَتْ بَعدَ أَلِفٍ زَائِدَةٍ أُبْدِلَتْ هَمزةً) ،(١) و نَحنُ نَقولُ : طَوَاوِيسُ ، ونَواوِيسُ ، وَنقُولُ : عِظَايَةٌ ، وسِقَايَةٌ ، فتَحذِفُ اليَاءُ والوَاوُ وقَدْ وقَعَتَا بَعدَ أَلِفَينِ زَائِدَيْنِ ولَم يَنقلِبَا هَمزةً ، فَقدْ بَانَ / لَكَ بِهَذا وأشباهِهِ فَسادُ أكْثرِ عُقودِهِ بِإطلَاقِهِ القولَ في مَوضِعِ تَقْييدِهِ. ٢٠٠/

والبابُ الثّانِي : الذي هُوَ بابُ الإدغَامِ تَضَمَّنَ الإعلامَ بِعدَدِ حُروفِ العَرَبيةِ بِذِكرِهَا ومَا انتهَتْ إليهِ بِحُرُوفٍ مُستَحْسَنَةٍ وَمُستَقْبَحَةٍ ، وبِالمُسْتَحْسَنَةِ مِنهَا دُونَ المُستَقْبَحَةِ بِذِكرِهَا ، وبِعدَدِ مَخَارِجِ أُصولِ الحُرُوفِ و نِسبَةِ الحُرُوفِ إليهَا ، فَهذَا الذِي تَضَمّنَهُ هذا البابُ.

ثُمّ يُقَالُ بعدَ هذا : وَيَجمَعُ هذه السّتّةَ عَشَرَ مَوضِعًا ثَلاثَةُ مَوَاضِعَ ، وهيَ : الحَلْقُ ، والفَمُ ، والشّفَتانِ ، والخَيَاشِيمُ.

فَفِي الحَلقِ ثَلاثَةُ مَخَارِجَ : يَخرُجُ مِنهَا سِتّةُ أحرُفٍ : الهَمزَةُ ، والهَاءُ ، والألِفُ مِنْ أوّلِهِ ، والعَينُ والحَاءُ مِن وَسَطِهِ ، والغَينُ والخَاءُ مِن آخِرِهِ.

وللشّفتَينِ أربعَةُ أحرُفٍ ، وهيَ : ثَلاثَةٌ لِلشّفتَينِ ، وهيَ البَاءُ ، والمِيمُ ، والوَاوُ ، وواحِدٌ مُشتَرَكٌ بَيْنَ بَاطِنِ الشّفَةِ السّفلَى ، وطَرَفَي عُليَا الثّنايَا(٢) ، ولِلْخَيَاشِيمِ حَرفٌ وَاحِدٌ وهُوَ النّونُ الخَفِيفَةُ ، وبَاقِي الحُرُوفِ وهيَ ثَمانيةَ عَشَرَ حَرفًا تَخرُجُ مِنَ الفَمِ ، والشّفتَينِ بَعضُهَا مُختَصٌّ بِالخُرُوجِ مِنَ اللّسانِ وبَعضُهَا مُشتَرَكٌ بَينَ اللّسانِ وَموضِعٍ مِنَ الفَمِ .

---

(١) الجمل ٤٠٤.

(٢) في الاصل : النهاية ، والسياق يعطي ما أثبتناه.

[بيانٌ في تحديدِ مخرجِ الحرفِ]

وإذا أردتَ أن تعلمَ مخرجَ الحرفِ من هذهِ المواضعِ المتقدمةِ الذكرِ فأسكِنهُ ، وقدّمْ قبلَهُ همزةً يمكنُكَ اللفظُ بِهِ ثمَّ الفظ بِهِ ، فحيثُ وجدتَهُ مِن هذهِ المواضعِ نسبتَهُ إليهِ .

وقولُ أبي القاسمِ : (ومنَ الخياشيمِ مخرجُ النونِ الخفيفةِ)(١) ، لأنَّ النونَ إذا سكنتْ كانَ لها معَ غيرِها منَ الحروفِ أربعةُ أحكامٍ : الإظهارُ ، والإدغامُ ، والقلبُ ، والإخفاءُ ، فإذا أُخفيتْ خلصتْ للخياشيمِ ، وإذا أُظهرتْ وأُدغمتْ بِغُنَّةٍ خرجتْ منَ الفمِ وكانَ لها غُنَّةٌ منَ الخيشومِ ، وإذا أُبدلتْ خرجتْ منَ الشفتينِ .

والبابُ الثالثُ : المترجمُ عليهِ ببابِ الإدغامِ تضمّنَ الإعلامَ بعددِ الحروفِ المهموسةِ بذكرِها ، وعلّةِ تسميتِها مهموسةً ، وكذلكَ المجهورةُ بذكرِها وبعلّةِ تسميتِها مجهورةً ، وبعددِ حروفِ الإطباقِ بذكرِها ، وعلّةِ تسميتِها مطبقةً ، وتسميةِ ما عداها منفتحةً ، وبعددِ حروفِ المدِّ واللينِ ، وبالحرفِ المكرّرِ ، وهوَ الراءُ ، وعلّةِ تسميتِهِ مكرّراً ، وبماهيةِ الإدغامِ ، وبما يكونُ فيهِ منَ الحروفِ وبما في فعلِ أمرِ الواحدِ المذكّرِ منَ المضاعفِ مجزوماً ، وغيرَ مجزومٍ منِ اختلافِ اللغةِ ، وبلزومِ الإدغامِ فعلَ الاثنينِ وجماعةِ المذكّرِ منهُ ، وببعضِ ما يلزمُ إظهارُهُ من هذا النوعِ منَ المضاعفِ ، وبعددِ ما تدغمُ فيهِ لامُ التعريفِ منَ الحروفِ بذكرِها ولزومِ إدغامِها فيها وعلّتِهِ ، وقدْ بقيَ منَ البابِ أشياءُ لم يذكرْها مِن أنواعِ الحروفِ ، وبعضِ مواضعِ الإدغامِ ، والبدلِ ، والإظهارِ من المضاعفِ .

---

(١) الجمل ٤١١ .

والبَابُ الرَّابِعُ : المُترجَمُ بِبَابٍ مِن شَواذِّ الإدغَامِ : يَتضَمَّنُ ذِكرَ كَلِمٍ شَذَّتْ مِن بَابِ الإدغَامِ ، والبَدَلِ ، والحَذفِ مِن مَتلَقِّي الحُروفِ المُتَماثِلَةِ والمُتَغايِرَةِ ، كانَ القِياسُ أن تَكونَ على خِلافِ مَا وَرَدَتْ عَليهِ وأنَّ بَعضَهَا قِيَاسٌ في اللغَةِ.

انتهت الطريقةُ الكليةُ ، على نَوعيْ مَا ذَكَرَ مِنَ التصريفِ، وعلى بَابِ الإدغَامِ، وعلى مَا / أُلحِقَ بِهِ مِن شَوَاذِّهِ. والحمدُ للهِ.
٢٠١/

ثم نقولُ على طريقةِ التفصيلِ على قوله .

(باب التصريف) (١)

التصريفُ : عِبارَةٌ عَن تأليفِ الحُروفِ على أحوالٍ تَكونُ بِهَا كَلِماتٌ دَالَّةٌ علَى مَعَانٍ، فإمَّا أن يَكونَ التصرِيفُ في الحُروفِ بالجُملَةِ ، نحو : "فرسٍ ، وزَيدٍ ، ورَجلٍ"، وامَّا في حُروفٍ مُعينَةٍ وهَذا لا يَخلو مِن ثَلاثَةِ أقسامٍ : تَصرِيفُ لفظٍ والمَعْنَى واحِدٌ ، نحوَ : "ضَرُوبٌ وضَرَّابٌ ومِضْرابٌ ، وضَرِبٌ وضَرِيبٌ".

وتَصرِيفُ مَعْنًى واللفظُ مُتَّحِدٌ ، مِثالُ ذَلِكَ اللَّفْظُ المُشتَرَكُ . مِثالُ ذَلِكَ قولُكَ : "عَينٌ لِعَينِ المَاءِ ، وعينُ السَّحَابِ ، وعَينُ المركَبَةِ ، وعَينُ الجَارِحَةِ"، وهذَا جَارٍ في جَميعِ الألفَاظِ المُشتَرَكَةِ.

وتصريفُ معنًى ولفظٍ مِثلُ قَولِكَ : "ضَرَبَ وضَارِبٌ ومَضْرُوبٌ" ويدخُلُ تَحتَ التصريفِ المُشتَقُّ والجَامِدُ .

فالمُشتَقُّ هُوَ الذِي صُرِّفَ مِن مَادَّةٍ وَاحِدَةٍ بُنيانٌ مُؤكِّدٌ للدَّلالَةِ على مَعنًى، فَتولَّدَ مِن مَعنَى تِلكَ المَادَّةِ ، نَحوَ : "ضَرَبَ"، أُخِذَ مِنهُ ضَارِبٌ ومَضْرُوبٌ وضَرْبٌ وضَرَبٌ وضِربٌ وضَرِيبٌ ، وتَضرِيبٌ ، وتَضَرَّبَ ، وضَارَبَ وتَضَارَبَ وانْضَرَبَ ، واضْطَرَبَ ، واضْرَبَّ واضْرَابَّ واسْتَضْرَبَ ، واضْرَوَّبَ ، واضْرَوْرَبَ ، واضْرَنْبَبَ، واضْرَنْبَى ، فَأمثِلَةُ هَذِهِ ومَعَانِيهَا كُلُّهَا مُختَلِفَةٌ والكُلُّ وَاحِدٌ .

مِنهَا حَالٌ ، ومُستَقبَلٌ ، وأَمرٌ ، ونَهيٌ ، ومَصدَرٌ ، واسمُ فَاعِلٍ ، واسمُ مَفعُولٍ ، واسمُ زَمانٍ ، واسمُ مَكَانٍ ، وفِيهَا أَصليٌّ وزَائِدٌ ، وكُلُّه تَصرِيفٌ ، وإنَّما سُمِّيَ التصرِيفُ تَصرِيفًا ؛ لأنه مُشبَّهٌ بِتَصرِيفِ الرِّياحِ مِن مَصابِّهَا واخْتِلافِها مِن مَهابِّهَا .

---

(١) الجمل ٣٩٩ .

[بيانٌ في أنّ أصلَ التصريفِ للأفعالِ والأسماءُ داخلةٌ عليها]

ومن هنا استدلَ أصحابنا على أنّ أصلَ التصريفِ للأفعالِ لِمَا يُرى من التلقّبِ بِهَا ، والتصرّفِ فِيهَا ، ثم الأسماءُ من بعدِهَا يعتورها من تصريفِ تصغيرِهَا وتكسيرِهَا ، ووصفِهَا والوصفِ بِهَا وتثنيتِهَا ، وجمعِهَا ، وإضمارِهَا ، وإظهارِهَا وتذكيرِهَا وتأنيثِهَا و تعريفِهَا و تنكيرِهَا و تغييرِ ممدودِهَا ومقصورِهَا .

وأما الحروفُ بجملتِهَا فلا حظَّ للتصريفِ فِيهَا ؛ لأنّها على تقديرِ الجزءِ من الكلمةِ ، وإذا كانوا قد منعوا (١) الأسماءَ المشبهةَ للحروفِ أحكامَ التصريفِ فالحروفُ أولى بذلِك ، فإنْ رأيتَ مبنيًّا قد تُصرّفَ فِيهِ كأسماءِ الإشارةِ فإنّما ذلِك فِيها تشبيهٌ بالأسماءِ المتمكّنةِ.

والتصريفُ أعمُّ مِنَ الاشتقاقِ (٢) ؛ لأنّ كلَّ اشتقاقٍ تصريفٌ وليسَ كلّ تصريفٍ اشتقاقًا، مِن حيثُ كانَ الاشتقاقُ إنشاءَ فرعٍ عن أصلٍ يدلُّ عليه،وكأنّ الأصلَ مدفونٌ فِيهِ ،والاشتقاقُ إلى اللّغةِ أقربُ،والتصريفُ أعمُّ من الاشتقاقِ، وهو إلى النحوِ أقربُ ، وقد وصفَ التصريفَ من عرفَ قدرَه فقال : إنهُ نِعمَ المعينُ والمقوّي ، ونِعمَ الموضحُ والمُبينُ ، ونِعمَ المحصّلُ والمقدِّرُ، ونِعمَ الكاشفُ عن قِناعِ المعنَى ، ونِعمَ الهادِي في الاختيارِ إلى ما هُو الأولى .

ألا ترى أنّ جماعةً مِن المتكلّمينَ امتنعُوا مِن وصفِ اللّهِ سُبحانَهُ بحنّانٍ لمّا اشتُقَّ مِنَ الحنينِ ، والحِنّةُ من صِفةِ البشرِ تعالى الله عنِ المثالِ والكيفيةِ .

وامتنعُوا أيضاً من وصفِهِ بسخيٍّ ؛ لأنّ أصلَهُ من الأرضِ السَّخاويةِ ، وهيَ الأرضُ الندِيةُ، بل وصفُوهُ بجَوادٍ ؛ لأنهُ من جادت السَّماءُ فكأنه قد

---

(١) في الاصل : قدموا . والسياق يعطي ما أثبتناه .

(٢) قال ابن جني : " فمن هنا تقاربا واشتبكا إلا أن التصريف وسيطة بين النحو واللغة ، يتجاذبانه ، والاشتقاق أقعد في اللغة من التصريف كما أن التصريف أقرب إلى النحو من الاشتقاق". المنصف ١/ ٤ .

اتّسعَ معنَى العطاءِ،ودخَلَ فى معنَى / صِفَةِ القلاءِ،تعالَى عُلوًّا كبيـــرًا ، ٢٠١/ب
ولِضِيقِ هذَا الموضِعِ امتنعَ الأصمعيّ وغيرُهُ أن يتكلّمَ فيهِ ؛لأنّ البَارِى سُبحَانــه
﴿ لَيسَ كَمِثْلِهِ شَىْءٌ،وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ ﴾ .(١)

واستنَعُوا أيضًا (٢) مِن وصفِهِ بِالدَّارِى ، وإن كَانَ بِمعْنَى العَالِمِ ؛ لأنّ أصلَهُ من الدَّرِيَةِ وهيَ شَىءٌ ينصبُهَا الصَّائِدُ من الخدِيعَةِ ، والحِيلَةِ ، وأمّـا قولُ بعضِهِم : " لاهُمَّ لاَ أدْرِى وأنْـــتَ الدَّارِى "(٣) فغيرُ مُعرَّجٍ علَيــــهِ ولا مَأخوذٍ بِهِ،ووجهُهُ أنّهُ أجرَاهُ مُجْرَى العَالِمِ .

واستنَعُوا أيضًا مِن وصفِهِ بِعلاّمةٍ،وإن كَانَ صِفَةَ مُبالَغةٍ ؛لأنّ علامَةَ النقْصِ قد قَارنَتْهُ وهِىَ "لا" التَّانِيةُ .

وأمّا قِسمَةُ التصرِيفِ فلَا تخلُو من خمسَةِ أقسَامٍ :

تَصْرِيــفٌ بزيَـــادَةٍ ، كأحمَر، ونحوه .

وتصرِيفٌ بِنقصَانٍ ، كَعِدَةٍ ، و نحوِهِ .

و تصرِيفٌ بِنقلٍ ، كَنَقلِ عَينِ شَاكٍ أوْلاَثٍ إلى مَحلِّ اللّامِ ؛لأنّ الأصلَ شَائِكٌ ولائِثٌ ؛ لأنّهما اسمُ فَاعِلٍ من :شَاكَ يَشوكُ فهُوَ شَائِكٌ ، ولاَثَ يَلُـــوثُ فهُوَ لائِثٌ،فقولُهُم : شَاكٍ ، ولاَثٍ مَقلُوبَانِ مِن شَائِكٍ ،ولائِثٍ .

وكَنقلِ حَرَكَاتِ العَينِ إلَى الفَاءِ من نحوِ : بِعْتُ ، وقُلْتُ لاَ يَخلُـــو التصرِيفُ مِن هذِهِ الأقسَامِ الخَمسَةِ ، فَإنّ التغيِيرَ فى الجُملَةِ لا يَخلُو مِنهَا ، وهُوَ أن يُزَادَ فى الشّـىءِ أو يُنقصَ مِن الشّـىءِ فى نفسِهِ ،أو يبدَلَ مِنْه شَـىءٌ من جِنسِهِ ، أو ينقَلَ عَن مَوضِعِـهِ .

---

(١) الآية ١١ من سورة الشورى .

(٢) من قوله : ألاَ ترى أنّ جماعَةً من المتكلّمينَ إلى قوله : لاَ هُمَّ لا أدرى وأنتَ الدَّارى فى الممتع بنصه ١/ ٢٨-٢٩ .

(٣) هذا صدر بيت من أرجوزة للعجاج ، ديوانه ٢٦ والتاج ، واللسان (درى) والممتع ١/ ٢٩ وهو بتمامه :

لاَ هُمَّ لاَ أدرى وأنتَ الدَّارى كُلُّ امرئٍ مِنكَ على مِقدَارِ

[الفرقُ بينَ القلبِ والإبـدالِ]

فإن قِيلَ : فإنّ القلبَ والإبدَالَ وَاحدٌ ؛ لأنكَ تقولُ : قلبتُ الحَرفَ إلى الحرفِ ، وأبدلتُ الحرفَ مِن الحَرفِ بِمعْنًى واحِدٍ ، قيلَ : ليسَ هُوَ كذَلِك في الحقِيقةِ ؛ لأنّ حَقِيقَةَ معنَى القَلبِ في مفهُومِ اللُّغةِ هو تَصيِيرُ الشّيءِ على نَقِيضِ ما كانَ عليهِ مِن غيرِ إزالةٍ ولا تنحِيةٍ[1]

والبدَلُ وضعُ الشيءِ مَكانَ غيرِهِ على تقدِيرِ إزالةِ الأولِ وتَنحِيَتِهِ ، فكأنّ حُروفَ العِلّةِ تُقارِبُ بَعضُهَا بَعضاً ، فعبرَ عنهَا بِمعْنَى القَلبِ الذِي هُوَ بِمعنَى الشيءِ ، وأصلُهُ قَائِمٌ فِيهِ ، وغيرُ حُروفِ العِلّةِ لتبَايُنِها عُبرَ عَنهَا بِالإبدَالِ الذِي أصلُهُ في تقدِيرِ التّنحِيةِ والإزَالةِ .

قالَ أبو القاسم : (أولُ علِمِ التصرِيفِ مَعرِفَةُ حُروفِ الزّوائِدِ)[2] ، فإن قالَ قَائِلٌ : فلِمَ بدَأ بِالكلامِ على الزّيادَةِ قَبلَ النّقصِ وغيرِهِ ؟ فقُلْ : لأنّ تصرِيفَ الزّيادَةِ في العَربِيَةِ أكثرُ من تَصرِيفِ النُّقصَانِ وغيرِهِ ؛ ولأنّ الزّيادَةَ في الأكثرِ ترجِعُ لشيءٍ واحِدٍ يَتعَلّقُ بالمَعانِي ، فيُزادُ لأجلِهِ الحَرفُ.

والنقصَانُ في الأكثرِ يَرجِعُ إلى شيءٍ يتعَلّقُ بِاللفظِ ، فلذَلِكَ قَدّمَ الكَلَامَ على حُروفِ الزّيادَةِ ، ولَا تخلُو دلالَةُ حُروفِ الزّيادَةِ من سبعَةِ أقسامٍ : زِيادَةُ معنًى ، وزِيادَةُ إلحَاقٍ ، وزِيادَةُ عِوَضٍ ، وزِيادَةُ تَكثِيرٍ ، وزِيَادَةُ إمكَانٍ ، وزِيادَةُ بَيانٍ ، [وزِيادَةُ مَدّ][3] ، فبِزِيادَةُ المعنَى مثلُ حُروفِ المضَارعَةِ وألفِ فَاعِلٍ ، وَوَاوِ مَفعُولٍ ، وزِيادَتَي التثنِيَةِ والجمعِ ، وزِيَادَةِ التصغِيرِ ، وزِيادَةِ التكسِيرِ ومَا أشبَهَ ذَلك.

وإنّما وجَبَ زِيادَةُ مِثلِ هذَا ؛ لأنه لَمّا لحِقَ معنَى الأصلِ مَعنًى واحِدًا لَحِقَ بِلفظِ الأصلِ زِيادَةٌ تَدلُّ على ذَلِكَ المعْنَى .

وزِيــادَةُ الإلحَــاقِ

---

(١) ينظر الممتع ١/٣٢.

(٢) الجمل ٣٩٩.

(٣) زيادة يقتضيها السياق حتى تتم الاقسام السبعة التي ذكرها.

مثلَ واوِ كوثَرٍ ، وياءِ صَيرَفٍ ، وألِفِ أرْطَى ، ونونِ رَعْشَنٍ .

ولنما جَازتْ زِيادَةُ مِثلِ هَذا ليكُونَ الأصلُ القَوِيُّ / وهُوَ الثُّلاثِيُّ ٢٠٢/أ بِالكَثرةِ مِنَ القُوةِ والصُّورةِ مَا للضعيفِ مِن القِلَّةِ وهُوَ الرُّباعِيُّ والخُماسِيُّ، لِئلاَّ يلتَهِمَ حَقَّ القَوِيِّ ، ألاَ ترى أنَّه يَجُوزُ أن يَنبَنِيَ مِنَ الثُّلاثِيِّ رُباعِيًا ولاَ يَنبَنِي مِن الرُّباعِيِّ ثُلاثِياً ؛ لأنَّ هذا هَدمٌ ولَيسَ بِبِناءٍ .

وزِيادَةُ المَدِّ كألِفِ رِسَالَةٍ ودَلاَلَةٍ ، وَياءِ صَحِيفَةٍ وشَدِيدَةٍ ، ووَاوِ رَسُولٍ وعَجُوزٍ ، لتمكِينِ الحُرُوفِ وتَثبِيتِهَا وتَعدِيلِهَا وتَقوِيمِهَا ؛ لأنَّه يزُولُ مَعَهُ قلَقُ اللِّسَانِ بِالحرَكَاتِ إذَا اجتمَعَتْ،وازدِحَامُ الأمثَالِ إذَا تَجاوَرتْ ، يَدُلُّ علَى ذَلِك ما يُعلَمُ حِسًّا مِن تَسكِينِ لاَماتِ الأفعَالِ المَاضِيةِ إذَا اتصلتْ بِهَا الضَّمائِرُ التي للفَاعِلينَ .

وزِيَادةُ العِوضِ ، كتَاءِ زَنادِقَةٍ وهَاءِ يَهرِيقُ، وسِينِ يَسطِيعُ [1]، ولاَمِ اللَّهُمَّ ، ونحوِهِ : وهُوَ كَثِيرٌ ،ولنمَا فُعِلَ ذَلِك مَقاصَّةً نحو الخَلفِ عِوضاً مِمَّا اختَلَّ بِالحذفِ . [2]

وزِيادَةُ التكثِيرِ ، كمِيمِ ابنِمٍ وزُرقُمٍ وسُتهُمٍ،زِيدَت المِيمُ فى اللَّفظِ من أجلِ تَفخِيمِ المَعنَى .

وزِيادَةُ الإِسكَانِ كزِيادَةِ ألِفِ الوصْلِ ؛ لأنهُ لا يُمكِنُ الابتِدَاءُ بِسَاكِنٍ ، فَجلبَ لَهُ ألفُ الوَصْلِ ليتوصَّلَ إلى الإبتِدَاءِ بِهِ .

وزِيادَةُ الهَاءِ فى مِثلِ عِهْ ، وشِهْ [3] فى الوَقفِ ؛ لأنهُ لا يُمكِنُ أن يُبتَدَأ بِحرفٍ ويُوقفُ عَليهِ .

وزِيادَةُ البَيانِ ، كزِيادَةِ هَاءِ السَّكتِ فى مِثلِ (سُلْطَانِيَهْ [4])وَ(كِتَابِيَهْ [5])

---

(١) فى الاصل : سيطيع والسياق يعطى ما أثبتناه وانظر سر الصناعة١٩٩ .

(٢) فى الاصل : والحذف ، والسياق يعطى ما أثبتناه .

(٣) ينظر الكتاب ٤/ ٢٨٥ .

(٤) الآية ٢٩ من سورة الحاقة .

(٥) الآية ١٩ - ٢٥ من سورة الحاقة .

وبا زيداه ، فكلّ شيءٍ وجدتَ من هذهِ الزّوائِدِ لم يزدْ إلاّ لمعنًى مِنَ المعَانِي، وليسَ المرادُ بزيادتِهَا أنّ دخولَها وخروجَها سواءٌ ولوْ كانتْ كذلك لأفادتْ تِلكَ المعَانى مع عدمِها ،وإنّما أُوقعَ عليهَا لفظُ الزيادةِ إشعارًا بأنّها ليستْ بفاءٍ ولا عينٍ ولا لامٍ .

والأوزانُ على ضربينِ : أوزانُ لفظٍ ، وأوزانُ تقديرٍ ، فالأصولُ تُوزنَ بأصولٍ مِثلِها ؛ لأنّهُ لمّا أُريدَ النُّطقُ بأوزانِها لم يُمكن أن تُوزنَ بذاتِها وأعيانِها، إذ لا يقعُ فرقٌ بينَ اللّفظِ والوزنِ ، فأخذتْ حروفٌ من نفسِ الفعلِ وهي الفاءُ والعينُ واللامُ .

فإن قيلَ ولِمَ أُخِذتْ مِنَ الفِعلِ دُونَ الاسمِ ؟ ولمَ لمّا أُخِذتْ من نفسِ الفِعلِ خُصّتْ بأنْ سُمّيتْ فاءً وعيناً ولاماً ؟

قِيلَ : أمّا أخذُها مِن نفسِ الفِعلِ دُونَ الإسمِ ؛ لأنّ أصلَ التصريفِ للأفعَالِ وهُوَ أغلبُ عليهَا مِنَ الاسمِ ، وأمّا اختِصاصُها بهذهِ التسميةِ فلأنّها أُخِذتْ مِن لفظِ "فَعَلَ" والتّفعيل ؛ لأنّ العرَبَ تُعبّرُ بهِ عن كلِّ فِعلٍ يَجْرِي، عِلاجٍ أو غيرِ عِلاجٍ ، غريزةٍ أو غيرِ غريزةٍ ، كَانَ أو لمْ يَكُنْ ، قالَ اللهُ سُبحانَه ﴿ لا يُسْئَلُ عَمّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْئَلُونَ ﴾ (١) ، وقالَ : ﴿ ويَفْعَلُ اللّهُ مَا يَشَاءُ ﴾ (٢) ، فهوَ أعمُّ مَا يُعبّرُ بهِ عَنِ الأفعَالِ .

فإنْ كانَت الكَلِمةُ رُباعيةً ضاعفتَ اللاّمَ ووزنتَها بلامَينِ لا يُمكنُكَ غيرُ ذلِك،فقلتَ في جَعفرٍ :"فَعْلَلٍ" ، وإنْ كَانَت خُماسِيةً ضَاعفتَ اللاّمَ أيضاً ووزنتَها بثلاثِ لاماتٍ فقلتَ في جَحْمَرِشٍ : "فَعْلَلِلٍ" ، وإن تكررت العَينُ وحدَها أو العينُ واللاّمُ أو الفاءُ والعَينُ كررتَ مَا تكرّرَ .

فَضَرْبٌ : فَعْلٌ ، وجَلْعَلَعٌ:فُعَلْعَلٌ ، ومَرْمَرِيسٌ ومرمريتٌ (٣) : فَعْفَعِيلٌ ، وليسَ غيرُهَا يَكونُ كذلِك .

---

(١) الآية ٢٣ من سورة الانبياء .

(٢) الآية ٢٧ من سورة ابراهيم .

(٣) ينظر المنصف ١٣/١ ومرمريس : الداهية والشدة ؛ ومرمريت في معناه .

وإن نقصت من الأصول شيئاً نقصت من الوزن مثله ، فَيدٌ وزنه : فَعٌ ؛ لأنَّ المحذوف لامها ، وعُل وزنه : فُل ؛ لأنَّ المحذوف عينها ، وعِدٌ : عِلٌ ؛ لأنَّ المحذوف فاؤها . /٢٠٢

وإن تغير من حروف الموزون شيء غيرت الموزون على حد تغييره ، فوزن شاكٍ ولاثٍ "فالع" ؛ لأنَّ اللام مقدمة على العين ، ووزن أينقٍ : "أعفُل" من أحد الوجهين (١) ؛ لأنَّ عينه مقدمة على فائه ، ووزن أشياء عند الخليل : "لفعاء" (٢) ؛ لأنَّ لامه مقدمة على فائه ، ووزنها عند الأخفش : "أفعاء" (٣) ؛ لأنَّ المحذوف لامه ووزنها عند الكسائي : "أفعال" ؛ لأنه لم يحذف منه شيء .

فالوزن وزنان : وزن لفظ ، ووزن تقدير ، فوزن اللفظ يعلم به ما الكلمة بعد تغيّرها من الخط .

ووزن التقدير يعلم به أحكام التصغير ، والتكسير وغيرهما مما تجري مجرى التكسير ، ألا ترى أنَّ مَلَكاً لما كان وزنه في الأصل "مَفْعَلاً" جُمع جمع الرباعي فقيل : ملائكة وملائك ، كمثل : مسلك ومسالك ، ومهلك ومهالك ، وأنَّ مَلِكاً لما كان بوزن "فَعِل" لفظاً وتقديراً جُمع جمع الثلاثي فقيل : مُلوك وأملاك مثل ورك وأوراك ونحوه ، وأنَّ مالكاً لما كان على وزن "فاعل" جُمع على "فُعّال" ، وقيل : مالك ومُلّاك مثل : ناسك ونُسّاك ، فهل هذا كله إلا لما ذكرناه من الأحداث ؟

ثم نعود إلى كلام أبي القاسم - رحمه الله - فنقول :

أما قوله : (إنَّ حروف الزيادة عشرة يجمعها قولك : اليوم تنساه) (٤) .

وقد استثقل بعضهم هذا الجمع واستجفاه ونَمّقه تنميق

---

(١) ينظر المنصف ٢/ ١٠٩ وشرح الشافية ١/ ٢٢ قال ابن جني فيها قولان : أحدهما أن العين قدمت على الفاء وقلبت ياء . والآخر أن العين حذفت وعوضت الياء منها والتغييران كلاهما غير مطرد .

(٢) ينظر الكتاب ٤/ ٣٨٠ - ٣٨١ .

(٣) ينظر الانصاف ٨١٢ فما بعدها وشرح الشافية ١/ ٣٠ وفي الأصل أفعلاء والصحيح ما أثبتناه ، لأن المحذوف لامه عند الأخفش والأصل أفعلاء .

(٤) الجمل ٣٩٩ .

مَن مَالَ بِهِ هَواهُ فقَالَ فِيهِ (*) :"أسلَمِني وَتاه"، وتَجاوزَه بَعضُهم وتعدَّاه ، فجمعَهُ جمعَ مُريدٍ لِدنياه :"اليومَ تنساهُ"، وكَسرهُ بعضُهم هَذا الجمعَ وأبَاهُ فَجمَعَهُ جمعاً لاَ تَعلُّقَ لهُ بِدنيَاه وأُخراه فَقالَ :"سألتُمونيها".

قَالَ الأستاذ أبُو الحسن بنُ خروف رحمه الله - وذَكرَ حُروفَ الزِّيادَةِ أبُوالحسَنِ بن بابشاذ -رحمهُ الله- أربعَةَ أنواعٍ مِنَ الجمعِ ، ورأى أنَّه قَــدْ أتَى بأمْرٍ عَجيبٍ ونمَّق عِبارَتَهُ فِيهَا وَفَقَّرهَا .

قُلتُ : وقد ذكرتُها أنَا عَنهُ قبلَ قَولي : قَالَ ابنُ خَروفٍ ، لأنَّ عُمدَةَ ما ذكرتُهُ مِن أولِ بَابِ التَّصرِيفِ الى هُنَا كُلَّهُ من كلامِ ابنِ بَابشاذ إذ جَمَعَ فِيهِ الضَّبطَ والتَّحذُّقَ والتَّحصِيلَ، فَقلَّ مَا يَتأتَّى لأحدٍ الإتيَانُ بِأبدعَ مِنهُ.

ومن أكملِ ضَلالِ المرْءِ عدمُ الإقرارِ بالفضْلِ لأهلِهِ ، وابنُ خَروفٍ كثيراً مَا يَنحِي عَليهِ والعَكْسُ ألزَم.

رَجعنَا الى سَردِ كَلامِ ابنِ خَرُوفٍ وقَالَ : إنَّ الثَّالِثَ وهُوَ قولُــه : "سَألتُمونيهَا" هُو لابنِ جِني (١) ، وأمَّا "اليومَ تنساه" فهُوَ لِلمَازني ، ثُم قــالَ ابنُ خَروفٍ عن نفسِهِ : وقَد جَمعتُ مِنهَا نَيفاً على عِشرينَ ، مِنها مَحكِيٌّ وغيرُ مَحكِيٍّ وأحسَنُها لفظاً ومَعنىً قوله (٢) :

سَألتُ الحُروفَ الزَائِدَاتِ عَنِ اسْمِهَا ... فَقالَتْ ولَمْ تَكْذِبْ أمَانٌ وتَسْهِيلُ

وقال آخر (٣) :

هَويتُ السَّمَانَ فَشَيَّبْنَنِــــي ... وَمَا كُنتُ قِدْ مَا هَوِيتُ السَّمَانَا

(*) في الاصل :لنقياه ، والسياق يعطي ما أثبتناه.

(١) ينظر المنصف ٩٨/١ وشرح الملوكي ١٠٠.

(٢) قال الرضي :"وقد جمع ابن خروف منها نَيِّفاً وعشرين تركيبا محكيا وغير محكي قال وأحسنها لفظاً ومعنىً قوله :
سَألتُ الحُروفَ الزَّائِدَاتِ عَنِ اسْمِهَا ... فَقَالَتْ ولَمْ تَبْخَلْ أَمَانٌ وتَسْهِيلُ ،
ينظر شرح الشافية ٣٣١/٢.

(٣) البيت في المنصف ٩٨/١.

فذكرَ اللفظَ في البيتِ مرتينِ ، ومنَ المنثورِ : "هُمْ يتساءلونَ"، "التناهي سُمُوٌّ"، "أسلِمِي تهاوُنٌ"، تهاوُنِي أسلم (*)، "تَنَحَّى وساءَلَهُ"، "ألتمِسُ هَوايَ"، "ما سألت يهونُ"، "أسلمتَ وهيناً"، "مُؤنِسُ التَّياهِ"، "نَوَيْتُ / سُؤالَهُمْ"، "ونويتُ مسائِلَهُ"، ٢٠٣/أ "استمالني هُوَ" (**)، "سألتُمُ هَوايَ" (***)، "تأمَّلها يُؤنِسُ"، "أتى ومِن سُهَيلٌ"، "ومِن سُهَيلٍ أتى"، "وسُلَيمنُ أتاهُ"، "هَوى مسألتَنا" (****)، "تسئلُ مَنْ يَهْوَى"، "سألتَ مَنْ يَهوى" (*****)، ويمكن فيها جموعٌ أُخَرُ غيرُ هذهِ ؛ لأنّها مِن الحلقِ والفمِ والشفتينِ فيتأتَّى فيها ما يُرادُ مِن ذلكَ.

وقال الأستاذ المرحوم أبو بكر بن طلحة: وهذانِ الجمعانِ يعني : "مُؤنِسُ التّياهِ"، "وهويتُ السّمانَ" فيهما بعض تعقُّبٍ ، فإنّكَ إذا وصلتَ زالتِ الهمزةُ ؛ لأنّها همزةُ وصلٍ ، فكأنّ الذى جمعَ هذينِ الجمعينِ حاسبَ كُلَّ لفظةٍ بانفرادِها ، وحينئذٍ توجدُ الهمزةُ.

ثمّ قد تُبدَلُ بعضُ الأصولِ ويكثرُ بدلُها ، وتُسمّى حروفَ البدلِ ، وجُمعتْ أُمّهاتُها التي يكثرُ ذلكَ فيها طالَ لو لم تحذفْهُ ، وربّما يزيدُ اللغويونَ في بابِ الإبدالِ على هذهِ الحروفِ بغيرِ دليلٍ ، وإنّما هِيَ لغاتٌ حُوشيّةٌ، وأُبقيَتْ حروفُ الكلمةِ معَها حروفُ كلمةٍ معروفةٍ إلاّ حرفاً واحداً فقالُوا : إنّ ذلكَ الحرفَ بدلٌ، مِثلُ المغافيرِ والمغاثيرِ ، ونبضَ العِرْقُ ونبذَ ، وللصَّبا (١) أيرٌ وهَيرٌ ، وحتّى وعتّى ، وأيا في النداءِ وهَيا (٢) ، فقضوا بالأشهرِ على غيرِ الأشهرِ .

والصّوابُ : أنّ البدلَ إنّما يُقضَى بهِ إذا وُجِدَ الحرفُ الواحدُ في تصريفِ الكلمتينِ قد قَصُرَ على الآخرِ مِثلُ قولِكَ : "جَدَثٌ وجدَفٌ"، وقالوا :

: تهاونني ، تحريف من الناسخ

(*) هكذا في الاصل/، وأظنها : تهاوني وربما كان إثبات النونين خطأ من الناسخ .

(١) في الاصل : وللسحاب والسياق يعطى ما أثبتاه وانظر الإبدال لابن السكيت ٨٨-١٤٣ والامالي للقالي ٦٨/٢.

(٢) في الممتع ٣٩٨/١ قال ابن عصفور : وقالوا أيا وهيا في النداء والهاء بدل من الهمزة، لأنّ أيا أكثرُ من هَيا .

(**) في الأصل : استحالني ، وهو خطأ .

(***) في الأصل : سألتهم هواى ، خطأ .

(****) في الأصل : هونى مسألتها ، خطأ .

(*****) في الأصل : سألت من يهونُ ، خطأ .

أجْدَاثٌ في الجَمْعِ ولَمْ يَقُولُوا : أجْدَافٌ (١)، فيَقُومُ الدَّلِيلُ مِن هذا على أنَّ الفَاءَ بَدَلٌ مِنَ الثَّاءِ، ولو كانَتْ غَيرَ بدَلٍ لَسَاوَتْهَا في التَّصرِيفِ ، وأن يَكُونَ أحدُ الحرفَيْنِ مِنَ المشهُورَاتِ بِالْبَدَلِ في كَلِمةٍ لا يَتَجَارَى فِيهَا مَعَ غَيرِهِ في التَّصرِيفِ، فَنقُولُ حِينَئِذٍ : إنّه يَحتَمِلُ أن يَكُونَ بدلاً وغيرَ بَدلٍ ، والبَدَلُ أحقُّ بِهِ حَملاً على الأشهَرِ فِيهِ.

ونُفرِدُ فَصلاً نُبيّنُ فِيهِ ما أمكَنَ مِنَ الكَلامِ في أحكَامِ الزَّوائِدِ ، ومَوَاضِعِهَا، والأُصُولِ التي يُستَدَلُّ بِهَا عَلَيهَا، وتَشتَرِكُ مَعَهَا في الذِّكْرِ مَا يَعرِضُ مِنَ البدَلِ ، بِمَا تَقعُ بِهِ اللَّمْحَةُ الدَّالَّةُ، والإشَارَةُ البالةُ (٢)، إن شَاءَ الله تعالى -

فصلٌ :

يَستَدْعِي حُرُوفَ الزّوَائِدِ بِالاشتقَاقِ وكَذَلك على حَرفِ البَدَلِ والانفرَادِ بِالوَزْنِ أيضاً دَلِيلٌ على زِيادَةِ الحرْفِ ودَلِيلٌ أيْضاً على القَلبِ، مِثلَ قَولِكَ : " دَلْوٌ وأدْلٍ "، ولَيسَ في الجُمُوعِ [- أفْعٌ -] (٣) وفيهَا أفْعُلٌ ، وكَثْرةُ زِيَادَةِ الحرفِ دَليلٌ على زِيَادَتِهِ ، وكَذلِك على إبدَالِهِ ، والسَّماعُ أيضاً دَلِيلٌ على زِيَادَةِ الحرْفِ، وكَذَلِك على إبدَالِهِ ، وفَهْمُ المَعْنَى دَلِيلٌ على زِيادَةِ الحرْفِ وكذَلِكَ على إبدَالِهِ.

وقَد تَقَدَّمَ أيْضاً مِنَ الدَّلِيلِ على البدَلِ جَرَيَانُ الكَلِمَتَينِ [- في -] (٤) التَّصرِيفِ، فتقِفُ إحدَاهُمَا وتَزِيدُ عَلَيهَا الأُخْرَى، وتَأتِي على جَمِيعِ ذَلِكَ بِالدَّلِيلِ، ونَمْشِي مَعَ تَركِيبِ أبِي القَاسم في حُرُوفِ الزّوائِدِ .

قال أبو القاسم - رحمه الله - : (فَأمَّا الهَمزَةُ فَتُزَادُ أولاً فِيمَا كَانَ عَدَدُهُ بِهَا أربَعَةَ أحْرُفٍ) (٥)،

نقُولُ : الهمزةُ حرفٌ مَجهُورٌ ، وهيَ في كَلامِ

---

(١) ينظر الإبدَال لابنِ السكيت ١٢٥ والممتع ٤١٤.

(٢) هكذا في الأصل وفي اللسان : لاتبل لفلان عندي بالة أي ندى وخير.

(٣) في الأصل : أفعل والسياق يعطي صحة ما أثبتناه.

(٤) زيادة يقتضيها السياق .

(٥) الجمل ٢٩٩.

العَرَبِ أَصْلٌ ، وبَدَلٌ مِن أَصْلٍ ، وَزائِدٍ ، ثُمَّ الزَّائِدَةُ تَكُونُ زائِدَةً لِلإلحـاقِ وَزائِدَةً لِلتأنِيثِ ، وقد تَقَدَّمَ ذَلِكَ فى أبوابِ / النَّسبِ ، فَإذا كانَ أصْلاً وقَعَ فَاءً وعَيناً ولاَماً ، نَحوَ : أنفٍ ، وَفأسٍ ، وهَدَأَ.(١) ٢٠٣/ب

ولَيسَ فى كلامِ العَرَبِ كَلِمَةٌ فاؤُهَا وعَينُها هَمزَتانِ وَلاَ عَينُهَا ولاَمُهَا هَمزَتانِ ، وقَدْ جاءَتْ أسماءٌ مَحصُورَةٌ وقَعتْ فِيهَا الهَمزَةُ فَاءً ولاَمًا نَحوُ : أَجَاَةٍ وأَجَإٍ(٢) ، وآآةٍ ، وأَشَاءةٍ(٣) ، وأَباءَةٍ(٤) ، وقَدْ قِيلَ فى هَذِهِ إنَّها مِن أَبَيْتُ ، فَأصْلُها : أَبايَةٌ ، والأَبايَةُ هِىَ الأَجَمَةُ(٥) ، وهِيَ مُتَنِعةٌ مِمَّا يَنبُتُ فِيهَا مِن القَصَبِ وغَيرِهِ ، فَيَمتنعُ السُّلُوك فِيهَا ، و هَذا دَلِيلٌ على القَلبِ لِفهْمِ المَعنَى ، ولَولاَ هَذا لَقُلنا : إنَّها مِنَ الهَمزةِ بِأَخَواتِهَا ، ولم نَدَّعِ فى أخَواتِهَا إنَّها مِنَ اليَاءِ حِينَ ألزمت الهَمْزة ، ولم يَظْهرْ قَطُّ بِما يُستَدَلُّ عَلَيهَا كَما فَعَلْنا فِى عَظَـايَـةٍ وعَظَاءَةٍ وصَلاَيَـةٍ وصَلاَءَةٍ ، وعَبَايَةٍ وعَبَاءَةٍ.(٦)

والهَمزَةُ تُبدَلُ مِن خَمسةِ أحْرُفٍ : مِنَ الأَلِفِ ، والياءِ ، والوَاوِ ،

---

(١) ينظر سر الصناعة ٦٩.

(٢) أجأة وأجأ : جبل لطيئ.

(٣) العبارة فى سر الصناعة ٦٩-٧١ والأشاءة واحدة الإشاء وهو صغار النخل. قال سيبويه : "وأما آءة ، وأشاءة ، فألَيَّة وأشَيَّة ؛ لأنَّ هذه الهمزة ليست مُبدَلَة". الكتاب ٤٥٩/٣.

(٤) الأباءة : البَرْدية وقيل : الأجَمَة ، وقيل : هى من الحلفاء خاصّة قال ابن جنى : كان أبو بكر يشتق الأباءة من أبَيْتُ وذلك أنّ الأجمة تَمتنعُ وتَأبَى على سَالِكِها ، فأصلُها عِندَه أبايَةٌ ، ثم عُمِلَ فيها ما عُمِلَ فى عَبايةٍ وصَلايةٍ وعَظايةٍ حتى صِرْنَ عَباءَةً وصَلاءَةً فى قول من هَمَزَ ، ومن لم يهمز أخرجَهُنَّ على أصولهِنَّ وهُوَ القياس القوى . اللسان (أبى).

(٥) الأجمة من القصب والجمع أجَمَاتٌ وأجَامٌ وآجامٌ وأُجُمٌ. اللسان(أجم).

(٦) ينظر الكتاب ٣٥٩/٣ ، وسر الصناعة ٧٠/١.

والهاء والعين .

فأمّا إبـدال الهمزة (*) من الألِف فنحو قراءة أبي أيّوب السختيانيّ (١) - رضي الله عنه - ﴿ عليْهِمْ ولا الضّأْلِّينَ ﴾ (٢)، وقول الشاعر : (٣)

يا عَجَباً إنّي رأيتُ عَجَبَا ... حِمارَ قَبّانَ يَسوقُ أرنَبا

خاطِمَهَا زَأَمّها أنْ تَذْهَبا

يريد : زامَها ، وقرأ عمرو بن عُبَيدٍ (٤) وهو خارجٌ عن السّبع ﴿ فيَوْمَئِذٍ لا يُسْأَلُ عن ذَنْبِهِ إنْسٌ ولا جأَنٌّ ﴾ (٥)، وقالوا : شأَبّة ، ودأَبّة ، قال أبو العباس (٦) : قلتُ لأبي عثمان أتَقِيسُ ذلِكَ ؟ قال : لا ، ولا أقبلُه ،

---

(١) أبو أيوب السَّخْتيانيّ هو كيسان بن أبي تميمة بَصريّ وهو من سبي كابُل مولى لعزة وقيل هو مولى لعمار بن شداد مولى المغيرة ، ثم انتموا إلى بني طُهَية وأبو أيّوب يُكنى أبا بكر وكان يَبيع الجلود بالبَصرة ولذلك قيل له : السَّخْتيانيّ ، وهو أحد أئمة الجماعة في الحديث والامامة والاستقامة وكان من عُبّادِ العُلماء وحُفّاظِهِمْ وخيارِهِم.
انظر ترجمته في التمهيد لابن عبد البر ١/ ٣٣٩.

(٢) الآية ٧ من سورة الفاتحة وانظر توجيه هذه القراءة في المحتسب ١/ ٤٦ وسر الصناعة ٧٢.

(٣) الشاهد وضعته العرب على لسان الضّبّ للضّفدَع وهو في الخصائص ٣/ ١٤٨ ، وسر الصناعة ١/ ٧٣ والمنصف ١/ ٢٨١ وشرح المفصل لابن يعيش ٩/ ١٣٠ والممتع ٣٢١ والضرائر لابن عصفور ٢٢٢ - ٢٢٣ وشرح شواهد الشافية ١٦٧.

(٤) عمرو بن عبيد هو أبو عثمان البَصري رَوَى الحُروف عن الحسن البَصري وسمع منه ، وروى عنه الحروف بشار بن أيوب الناقد مات سنة ١٤٤ . انظر ترجمته في طبقات القراء لابن الجزري ١/ ٦٠٢.

(٥) الآية ٣٩ من سورة الرحمن . انظر توجيهها في المحتسب ١/ ٤٦-٤٧ وسر الصناعة ٧٣ والخصائص ٣/ ١٤٨.

(٦) ينظر سر الصناعة ٧٣ والمحتسب ١/ ٤٧ ، والخصائص ٣/ ١٤٨.

(*) في الاصل : الهاء ، والسياق يعطي ما أثبتناه وهذا التصحيف في الأصل نقل من سر الصناعة ٧٢ ، لان هذا الفصل كله مقتبس منه ولعله سهو من الناسخ .

وَحَكَى عَنهُمْ سِيبويهِ (١) في الوَقْفِ : "حُبْلأْ" ، فعوّضُوا مِن ألِفِ التأنيثِ الهمزةَ (٢) ، وقد جَعَلَ ابنُ جِنّي مِن هَذا قولَ الشاعرِ: (٣)

مِنْ أيِّ يَوْمَيَّ مِنَ الْمَوْتِ أفِرْ   أيَومَ لَمْ يُقْدَرَ أمْ يَوْمَ قُدِرْ

كأنَّه جَعَلَ الأصلَ : يُقْدَرْ أمْ ، فنقَلَ حَرَكَةَ الهَمزةِ إلى الرّاءِ وأبقى الهَمزةَ ساكِنَةً فأبدَلَ فانقلبتْ هَمزةً ، وقالَ غيرُه:إنّما أرادَ :"أيَوْمَ لَمْ يُقْدَرَ أمْ يَومَ قُدِرَ،على حَدِّ قولِ الآخرِ :

* يَحْسَبُهُ الجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا * (٤)

ثُمَّ حذفَ النُّونَ الخَفيفةَ في الشِّعرِ على حَدِّ قولِ الآخِرِ: (٥)

اضْرِبَ عَنكَ الهُمُومَ طَارِقَهَا   ضَرْبَكَ بِالسَّوْطِ قَوْنَسَ الْفَرسِ

وهَذا أقــربُ مَأخَذًا مِمّا ذَهَبَ إليهِ ابنُ جِنّي .

ومن هَذَا البَدَلِ أيضًا قَولُ لُقَيم بن أوْسٍ،وقِيلَ حَكِيم بنُ مُعَيَّة : (٦)

بِالخَيرِ خَيْرَاتٍ وَإنْ شَرًّا فَأا   وَلا أُرِيدُ الشَّرَّ إلاَّ أنْ تَــأا

---

(١) الكتاب ٤/١٧٦-١٧٧.

(٢) ينظر سر الصناعة ٧٥.

(٣) الشاهد من إنشادِ أبي عُبيدة والأصْمعي في النَّوادر لأبي زَيــد ١٦٤ وهــو في شــرح السبع الطوال الجاهليات ٣٤غيرمنسوب والخصائص ٣/٩٤ ، والمحتســب ٢/٣٦٦ وسرالصناعــة ٧٥ والممتع ٣٢٢ ، والخزانة ١١/٤٥١ ، قال ابن جني :"فذهبوا إلى أنه أرادَ النّون الخفيفة ثم حذفها ضرورة فبقي الراء مفتوحة كأنــه أراد : يُقْدَرَنْ ، وأنكر بعض أصحابنا هذا".

(٤) تقدم في ١/١٩٢.

(٥) تقدم في ٨٦١.

(٦) الشاهد نسبه أبو زيد في النوادر ٣٨٧-٣٨٨ للقيم بن أوس من بني ربيعة بن مالك وهو من شواهد الكتاب ٣/٣٢١ ، وانظر سرالصناعة ٨٣ والعمدة ١/٣١٠ والضرائر لابن عصفور ١٨٥ والهمع ٢/٢١٠-٢٣٦ واللسان (تا) وشرح شواهد الشافية ٢٦٢-٢٧٤ قال أبوزيد :"وإنْ شرًّا فَأا : أراد : فالشّر إنْ أردتَ فأقامَ الألِفَ مُقام القافية ، وقوله : إلاَّ أنْ تَا : إلاَّ أنْ تَشاءَ ذلك.

ويُروَى : " فا " وأَنْ تا ، والحُجّةُ في الأوّلِ أنّه أرادَ : " فا " و " تا " ثمّ زادَ ألِفاً أخرَى توكِيداً ، فَالْتقَى أَلِفانِ ،فحرّكَ الأولَ مِنهُما فانقلبَتْ همزةً ، وقد اطّردَ قلبُها همزةً في حمراءَ وصفراءَ ، وقدْ لزِمَ في هَذا المَوْضِعِ أنْ تكونَ الألِفُ لِلتأنِيثِ ، نحوُ : حُبلَى ، وسَكْرَى ، ولمْ نجِد الهمزَةَ لِلتأنِيثِ فقضَيْنا على أنّها بَدَلٌ مِنَ الألِفِ في حَمْراءَ و نحوِهِ. (١)

وأمّا بدَلُ الهاءِ من الياءِ والواوِ فتبدَلُ مِنهُما وهُما أصلانِ ، نحو: وُجوهٍ وَأجوهٍ ولم يَقولوا : أوْجُهٌ وأُجُهٌ،ولاَ قِيلتْ مِن هذهِ الكلمةِ إلاّ في الواوِ المضمُومَةِ ، وهوَ مُطّرِدٌ في كُلِّ واوٍ انضمّتْ ضمّاً لازِماً ، وتُبدَلُ مِنَ الياءِ الأصليةِ ، نحوُ : " قطعَ اللّهُ يَدَيْهِ " (٢) وأَدَيْهِ ، وقالُوا : إسَادَةٌ في وِسَادَةٍ (٣) ، وهوَ أقلُّ مِن إبدالِ المضمُومَةِ وأقلُّ مِن ذا .

ومن ذا أَناةٌ [في وَناةٍ] (٤) ، وهيَ المرأةُ الفاتِرةُ القِيامِ لأجلِ / السِّمنِ ، وأحدٌ في:وَحَدٍ ، وهُوَ مِن الوحدَةِ ، قالَ النابغةُ : (٥) /٤٤ب

كأنّ رَحلِي وقدْ زالَ النّهارُ بِنا يَوْمَ الجَلِيلِ على مُستأنسٍ وَحَدِ

وأجَمَ في وَجَمَ (٦) إذا سَكتَ غَيظاً ، وقالُوا : قائمٌ وبائعٌ مِنَ القِيامِ والبَيعِ ، وهَمَزَ بعضُهُم "الشّئْمَة" (٧) ، وهيَ الطبِيعَةُ وقالوا : قَضاءٌ وسِقاءٌ، وابدالُها هُنا في مِثلِ هذا قِياسٌ مُطّرِدٌ في كلِّ ياءٍ وواوٍ وقَعتْ مُتطَرِّفَةً بعدَ ألِفٍ زائِدةٍ ، وشَرطْتُ مُتطرِّفَةً تَحرُّزاً مِنْ رايٍ ، وزايٍ ،ولم يَشِذّ إلاّ حرفٌ واحدٌ قالوا : ثِنايَيْنِ (٨) ؛ لأنّهُم يَقولُونَ في الوَاحِدِ :ثِناءٌ،مكانَ

---

(١) ينظر سر الصناعة ٨٣ .

(٢) هذا في سر الصناعة ٩٢ .

(٣) المصدر نفسه .

(٤) زيادة يقتضيها السياق .

(٥) الشاهد للنابغة الذبياني ، ديوانه ٢٣ وهو من المعلقة :

* يا دارَميّةَ بِالعَلياءِ فالسّنَدِ *

وانظر شرح المعلقات للنحاس ٢ / ١٦٢ والستة الجاهليين ١٨٩ .

(٦) ينظر الكتاب ٤ / ٣٣١ وسر الصناعة ٩٢ .

(٧) ينظر سر الصناعة ٩٢-٩٣ .

(٨) ينظر سر الصناعة ٩٠٧ .

الياءُ لم تقعْ مُتطرِّفةً .

فأمّا قولُهم : عَباءَةٌ وصَلاءَةٌ فكانَ القِياسُ أن يُجرى ذلك مُجرى شَقاوةٍ وسِقايةٍ ورِمايةٍ على التّصحيح، إلاّ أنّ الخليلَ (١) قالَ : إنّهم بَنوا الواحِدَ على الجمعِ شبّهوهُ بهِ بعِلّةِ أنّ التّاءَ زائِدةٌ غيرُ لازمةٍ ، وتُبدلُ منهُما وهُما زائِدتانِ مِن نحوِ : حِرباءٍ وعلباءٍ ؛ لأنّ هذهِ قد ظهرتْ في دَرَجاتِهِ،

فظُهورُ الياءِ في المُؤنّثِ بالهاءِ دَليلٌ على أنّ الهمزةَ مُنقلِبةٌ عن ياءٍ في حِرباءٍ ، وعِلباءٍ ، وهُما مِنَ الحَرْبِ .

* والسَّمْهَرِيّ المُعَلَّبِ * (٢)

وقاسَ النّحويّونَ على الياءِ والواوِ ، فقالُوا : لو نسبتَ إلى صَحراءَ لَقلتَ : صَحراوِيّ ، ثمّ إن سَميتَ بهِ ثمّ رخمتَه على لُغةِ من حذفَ ولَمْ ينوِ لَقلتَ: يا صحراءُ (٣)، فالهمزةُ مُنقلِبةٌ عن واوٍ مُتطرِّفةٍ و تُصرفُ في النّكرةِ بلاخِلافٍ .

وتُبدلُ الهمزةُ عنِ الهاءِ في مِثلِ قولِهم : "ماءٌ" وقدْ قالُوا في الجمعِ: أمْواهٌ ، فأبدلُوها أيضاً مِنَ الهاءِ في الجَمعِ قال الشاعر: (٤)

وبلدةٍ قالِصةٍ أمواؤُها يَستنُّ في رأدِ الضُّحى أفياؤُها

---

(١) ينظر قول الخليل هذا في الكتاب ٣٨٧/٤ وانظر سر الصناعة : ٩٤ .

(٢) جزء من بيت أورده صاحب اللسان ولم يعزه في مادة (علب)وهو :
فظَلّ لِثيرانِ الصّريمِ غَماغِمٌ يُدعّسُها بالسَّمْهَرِيّ المُعَلَّبِ
والسمهريّ : الرُّمحُ الصَّلِيبُ العُودِ،ورمحٌ مُعلَّبٌ : إذا جُلِزَ ولُوِيَ بِعَصَبِ العِلْباءِ . ينظر اللسان (سمهر ، علب) .

(٣) هذا في سر الصناعة ٩٩ - ١٠٠ .

(٤) الشاهد في المسائل الحلبيات ٤ . قال أبوعلي : أنشد أحمد بن يحيى البيت : وهو في المنصف ١٥١/٢ وسر الصناعة ١٠٠/١ وشرح المفصل لابن يعيش ١٥/١٠ والممتع ٣٤٨/١ وشرح شواهد الشافية ٤٣٧ ويروى :
أمواؤها * ماصِحةٍ رأدَ الضُّحى أفياؤُها *
والشاهد فيه جمع ماءٍ على أمواءٍ، لأنّ أصلَهُ "موهٌ"فقلبت الواو ألفاً وقلبت الهاءُ همزةً فصار ماءً كما ترى .

كذا أنشده ابنُ جِنِّي في سرِّ الصناعةِ (١) عن أبي عليٍّ ، وزعمَ ابن جني أنَّ آل همزتُه مُبدَلةٌ من هاءِ أهل، وغيره ، يقولُ إنَّهُ من آل كذا إذا رَجَعَ (٢) ، وحَكَى ابنُ جِنِّي عن قُطرُبٍ عن أبي عُبيدَةَ أنَّهم يقولونَ : ألْ فعلتَ كذا؟ يريدونَ هَلْ فَعلْتَ كَذا؟ (٣)

والهمزةُ تُبدَلُ مِنَ العينِ و ليسَ بالكَثيرِ قالَ الشاعر: (٤)

* أُبابُ بَحرٍ ضَاحِكٍ هَزُوقٍ *

وقد قِيلَ : إنَّها مِن أَبَّ اذا تَهَيَّأَ ، قال الشاعر: (٥)

* أَخٌ قَدْ طَوَى كَشْحاً وأَبَّ لِيذْهَبا *

والهمزةُ تُزادُ أولاً كمَا قالَ أبوالقاسم (٦) : فَمَتَى رأيتَ ثَلاثةَ أحرفٍ أُصُولاً وفي أولِها هَمزةٌ رَابعَةٌ فاقْضِ بزيادَتِها عَرفْتَ الاشتقاقَ في هذِهِ اللفظةِ أو جهلتَهُ حتَّى تَقومَ الدَّلالَةُ على كَونِ الهمزةِ أصلاً (٧) ، نحوُ: أحمرَ ، وأصفرَ ، وأفكلٍ :حُمَّى برعدَةٍ .

---

(١) ينظر سر الصناعة ١٠٠ .

(٢) المصدر نفسه ١٠٠-١٠١ .

(٣) ينظر سر الصناعة ١٠٦ وعبارته وروينا عن قطرب عن أبي عبيدة أنهم يقولون : أل فعلت : ومعناه هل فعلت . وفي الاصل :ألا فعلت ، وهلا فعلت ، والسياق يعطي ما أثبتناه من سر الصناعة .

(٤) الشاهد أنشده ابن جني في سر الصناعة ١٠٦ وهو في شرح المفصل ١٠/١٥ والممتع ٣٥٢ وشرح شواهد الشافية ٤٣٢ واللسان (أبب) . أنشده الأصمعي شاهداً على إبدالِ العينِ من الهمزةِ ، قال ابن جني فليست الهمزة فيه بدلاً من عينِ عُبابٍ وان كان بمعناه ، وإنما هُوَ فُعَالٌ مِن أبَّ إذا تَهَيَّأَ . وفي الاصل : أنا فُ بحر ضاحك ممزوق . وهو تصحيف .

(٥) تقدم تخريجه ، ص ٤٩٦ .

(٦) الجمل ٣٩٩ .

(٧) ينظر سر الصناعة ١٠٧ .

وأمّا أيدَعٌ : فَهُوَ الشّيانُ ، فأمّا أرْطَى ،وأيْصَرَ ، واسّمَةٌ[١]

فَهمزاتها أصلِيَّةٌ لِقيام الدّلِيلِ على ذلِك ، فأرطَى قالُوا فِيهِ : أدِيمٌ مأرُوطٌ أيْ: مدبُوغٌ بالأرطَى، وقد قالَ بعضُهم : مَرْطِيٌّ[٢] ولبسَ بِثبْتٍ .

وأمّا أيْصَرَ قالُوا في جمعِهِ إصَارٌ : وهُوَ نباتٌ .

وأمّا اسّمةٌ فليسَ في الصّفاتِ افْعَلَةٌ انّما هيَ فِعّلَةٌ مثل : دِنّبَـةٍ[٣] ، والإمّعَـةُ الذِي لَا رَأيَ لَهُ،وانّما هُوَ تَابِعٌ لغيرِهِ، فإن كَانَتْ أربَعَةُ أحْرُفٍ أصـولاً والهمزَةُ خَامِسَةٌ في أوّلِ الكلمَةِ فَاقضِ بأنَّ الهمزَةَ أصلٌ واجْعَل اللفظَـةَ مـن بَناتِ أعلمتُهُ ، نحو : اصْطبلٍ ، وابرَيْسَمٍ / وابرَاهِيم[٤] ، فإنْ رَأيـتَ /٢٠٤ الهمزَةَ وَسطاً أو أخِيرًا فاقضِ بأنّها أصلٌ حتّى تقُوم الدّلالةُ على كونِها زائِدةً، نحوَ : البَرَائِل[٥] لِلدّيكِ والسّأسَم[٦] ، وتكَرفأَ السّحَابُ .

وما زِيدت فِيهِ غيرُ أوّلٍ حُروفٌ مَحفُوظَةٌ ، وهيَ" شَأمَلٌ وشمْأَلٌ وقُدَائِمٌ[٧] أي قَدِيم" ، "وجُرَائِضٌ" لقولهم : جِرْوَاضٌ[٨] ، وامرأةٌ ضَهْيأةٌ بِمعْنَى ضَهْيَاء، وجَيئَـلٌ[٩] ، وجُؤَبٌ مِن جَالَ يَجُولُ وجَابَ يَجُوبُ .

---

(١) ينظر سر الصناعة ١١٤ والممتع ٢٣٣-٢٣٤.

(٢) قال سيبويه :"فلوْ كانت الالف زائدة لقلت : مَرْطِيٌّ". الكتاب ٣٠٨/٤ وقال ابن عصفور :"حكى الجرمي مَرْطِيّ". الممتع ٢٣٥ .

(٣) ينظر الكتاب ٢٧٦/٤-٣٠٨ وانظر المنصف ١١٦/١.

(٤) ينظر سر الصناعة ١٠٧.

(٥) يقال : برأل الديك بَرَائله اذا نفش ريشه عند المقاتلة.

(٦) السأسم: شجرة يقالُ لها: الشّيَزُ قال أبو حاتم هو السّاسَمُ غيرُ مَهمُوزٍ . اللسان (سأم) . سر الصناعة ١٠٨ و

(٧) في الاصل : قد أم . وما أثبتناه من/الممتع ٢٢٧ وانظر اللسان (قدم) ٤٧١.

(٨) ينظر الكتاب ٣٢٥/٤ وسر الصناعة ١٠٨ ، والممتع ٢٢٧،

(٩) ينظر سر الصناعة ٧٥ والجيئل : الضبع . وقال ابن عصفور :"ألا ترى أن جَيْئَلاً لم يعل، لأنَ الاصل : جَيئَل". ينظر الممتع ٦٣٧-٦٣٧ وفي الاصل : جيل والسياق يعطى ما أثبتناه،لانه يتكلم عن زيادة الهمزة غير أول.

وأجاز أبو إسحاق (١) في همزةِ ضَهْيَاءَةٍ أن تكونَ أصلاً وتكون الياءُ هيَ الزَّائِدَةَ على أن تكونَ الكلِمَةُ "فَعْيَلَةٍ"، وذَهَبَ في ذلكَ مذهباً مِن الاشتقاق وقالَ : الضَّهيَاءَةُ قِيلَ : إنَّها التي لاَ تحيضُ وقيلَ : إنَّها التي لاَ ثدىَ لَهَا. قالَ : وفي هذَيْنِ معنَى المُضَاهَاةِ ؛لأنَّها قد ضَاهَأَت الرِّجالَ ؛ لأنَّها لاتحيضُ، كما ضَاهَتهُمْ بأنَّها لاَ ثدىَ لَهَا ، ويُقَالُ : ضَاهَيتُ زيداً وضَاهَأْتُ زيداً،فتكُونُ "فَعْيَلَةٌ" مِن ضَاهَأْتُ بِالهمزِ (٢) ، لأنَّ المشهورَ في كلامِهِم "فِعْيَلٌ" بالكسرِ، نحوُ : حِذْيِمٍ ، وطِريمٍ ،وغِرْيَنٍ (٣) ، ولَم يأتِ الفتحُ في هَذَا الفنِّ ثبتاً،إنَّما حَكَاهُ قَومٌ ، وذَهَبَ أبو إسحاق أنَّ غِرْقِئَ البَيضِ (٤) همزتُه زائِدَةٌ،قالَ ابنُ جِنِّي : " ولستُ أرَى لِلقَضاءِ بزيادتِهَا وجهاً إلاَّ أن يَقولَ : يَشتَمِلُ على جَميعِ ما تَحتَهُ مِن البيضَةِ ويَغتَرِقُهُ ، وهَذا عِندِي فِيهِ بُعدٌ،ولو جَازَ اعتقادُ مثلِهِ على ضَعفِهِ لجَازَ لَكَ في همزةِ كِرفِئَةٍ أنَّها زائِدَةٌ ، ويذْهبُ إلى أنَّهَا في مَعنَى : كَرَفَ الحِمَارُ إذَا رَفَعَ رَأسَهُ ليشُمَّ البولَ ؛ لأنَّ السَّحابَ أبداً يَرتَفِعُ كما تَرَاهُ ، وهَذَا مَذهَبٌ ضَعِيفٌ ،على أنَّ أبَا زيدٍ قَد حَكَى : غَرْقَأَتِ البيضَةُ ".

قال ابن جني : وقرأت بخط أبي العباس محمد (٥) بن يزيد قال : يقال امرأةٌ ضَهْيَاءُ إذَا لَم يَكُنْ لَهَا ثَدَيَانِ مِثلُ الجَدَّاءِ ، والضَّهْوَاءُ : لِلتي لاَ تَحِيضُ ولاَ ثَدىَ لَهَا، وحكَى أحمدُ بنُ يَحيَى الضَّهيَأُ: الأرضُ التي لاَتنبتُ

---

(١) أبو إسحاق الزجاج يُنظر قوله في سر الصناعة ١٠٩ والممتع ٢٢٨.

(٢) ينظر المنصف ١/ ١١٠ وسر الصناعة ١٠٨.

(٣) الحذيم : الحاذق ، والطريم : العسل ، والغِرْيَن : باللام والنون الطين الذى ذهب عنه الماء وجف بعض الجفوف .

(٤) الغرقئ : القشرة الرقيقة الملتزقة ببياض البيض .

(٥) في الأصل : أحمد بن مزيد خطأ وصحة ما أثبتناه من سر الصناعة، لان النص مقتبس منه ١١٠.

فِيهَا وقدْ زِيدَت الهمزَة أيضًا في حُطَائِطٍ ، لأنه الشيءُ الصَّغِيرُ المَحطُوطُ . أنشدَ قطرب: (١)

إنَّ حِرِي حُطَائِطٌ بُطَائِطُ كَأَثَرِ الظَّبْيِ بِجَنبِ الغَائِطِ

وبُطَائِطٌ : إتبَاعٌ ، وقَالُوا : حَبَنطأتُهُ والهمزَة زَائِدَة ، وزَادُوهَا أيضًا في التِّئْدَلَان وهِيَ الكَابُوس . قَالَ :(٢)

* يُلقَى عَلَيهِ التِّئدَلَانُ بِاللَّيلْ * (٣)

وقد تقدَّمَ أنَّ همزَةَ الوصْلِ زَائِدَةٌ ، ومَوَاضِعَها مَعلُومَةٌ مِنَ الأسمَاءِ والأفعَالِ والحرُوفِ ، وقد تَقَدَّمَ الإعلامُ بِهَا في بَابِهَا أعنِي في بَابِ همزةِ الوَصلِ .

وتُزَادُ الهمزَةُ في الاستفهَامِ وفي التَّسوِيَةِ ، نَحوُ: مَا أُبَالِي أقَامَ زيدٌ أم قَعَدَ ، وفي النِّدَاءِ ، نحوُ : أزيدُ أقبِلْ. (٤)

رَجَعَ الكلامُ الى ترتيبِ أبي القاسم قالَ : (والألِفِ لَا تُزَادُ أولاً لِسكُونِهَا واستِحَالةِ الابتِدَاءِ بالسَّاكِنِ)(٥) ، تَقُولُ : الألِفُ لَا تَكُونُ أصلاً البتَّةَ في الأسمَاءِ المتمكِّنَةِ ولاَ الأفعَالِ ، وإنما تَكُونُ فِيهَا بَدَلاً أو زَائِدَةً ، فَأمَّا الحُرُوفُ التي جَاءَتْ لِمعَانٍ فإنَّ الألِفَاتِ فِيهَا أصُولٌ ، وكَذلِكَ الأسمَاءُ المَبنِيَّةُ التي تَوَغَّلَتْ في شِبهِ الحرُوفِ ، نَحوُ : "مَا" و "ذَا" ، و إنَّمَا قُلنا : إنَّهَا أصُولٌ فِيهَا وليسَتْ بِزوَائِدَ ولاَ مُبدَلاتٍ ، لأنَّ الزِّيَادَةَ ضَربٌ من

---

(١) الشاهد في سر الصناعة ١١٠ وشرح الملوكي ١٤٧ واللسان (بطط).

(٢) الشاهد لحريث بن زيد الخيل وهو في التكملة ٥٤٧ وسر الصناعة ١١١-٤٤٤ والمنصف ١٠٦/١ وشرح الملوكي ١٤٨ والممتع ٢٢٨ والقيسي ٨٩١ ونسبه القيسي لرؤبة وليس في ديوانه وهو في اللسان (فرج ، ندل).

(٣) ما بين علامتي تنصيص من كلام ابن جني في سر الصناعة ١٠٩-١١٠-١١١ .

(٤) العبارة في سر الصناعة ١١٨.

(٥) الجمل ٤٠٠ .

التَّصرِيف في / الكَلِمةِ ، وجُزءٌ مِنَ الاشتِقَاق فِيهَا، وهَذِهِ الأشياءُ غيرُ مُتصرفَـةٍ ٢٠٥/
ولا مُشتَقَةٍ وليسَ لَنا بِمَا نَحكُمُ على أنَّها غَيرُ أصلِيةٍ فِيهَا بِإبدَالِ الألِف.

وهيَ تُبدَلُ من أربَعةِ أحرُفٍ : وهِيَ الهمزَةُ ، واليَاءُ ، والوَاوُ ،
والنُّونُ ، يَجمعُهَا : " نأوِى".

إبدَالُ الهمزةِ عنِ الألِف :

فأمَّا الهمزَةُ فَهيَ في الكلامِ على ضربَين : أصلٌ ، وزَائِدَةٌ ، فمتَى
كَانتِ الهمزَةُ سَاكِنَةً مَفتُوحًا ما قَبلَهَا فَأرِيدَ تَخفِيفُهَا أوتحوِيلُهَا أبدِلتْ ألفًا
أصلاً كانتْ أوزَائِدَةً ، فَالأصلِيَةُ مِثـــــلُ : " أمِـــنَ ولاَ يُؤمِـــنُ".
إبـدَال هَـــذِهِ في أكثرِ لُغاتِ العرَبِ، ولِلزُومِ البَدلِ فِيهَا عُوملتْ مُعاملَةَ
مَا لم يَكُن ، فقالُوا في آدمَ في الجمع : أوادِمُ مثلُ : خَاتِمٍ وخَواتِمَ ، ورأس.(١)
وقد أبدِلَتِ المفتُوحَةُ التي قَبلَها ألفًا على غَيرِقِياسٍ، قال الشاعر:(٢)

إذا مَلاَ بَطنَهُ ألبَانُهَا حَلبًـا　　　　بَاتَتْ تُغَنّيهِ وَضرَى ذَاتُ أجْرَاسِ

وقد تقدمَ .(٣)

* فَارْعَيْ فَزَارَةُ لاَ هَنَاكِ الْمَرْتَـعُ *

يريدُ : هَنَـأكِ .

فأمَّا من هَمزَ "العَألَم" ، "والخَأتَم" ، "والتَأبَلَ"، فلاَ يجوزُ على مَذهبِـهِ
تَخفِيفُ هذِهِ الهمزَةِ ؛ لأنَّهُ عن الألِفِ قَلبهَا ، فلوْ أرَادَ الألِفَ لاَقَرَّهَا أولاً ،
فلوْ هَمزَ الألِفَ ثُم خفَّفَ الهمزَةَ بِقلبِهَا ألِفًا لَكانَ ذَلِكَ نَقضًا لِلغرضِ وهُـــوَ
مَرفُوضٌ عِندَهُم . قال :(٤)

إذَا انْصَرَفَتْ نَفْسِي عَنِ الشَّـيءِلَم تَكَدْ　　　　[إليهِ بِوَجْهٍ آخِرَ الدَّهْرِ تُـقْبِلُ](*)

---

(١) ينظر سر الصناعة ٦٦٤-٦٦٥.

(٢) الشاهد في المحتسب ١٦٢/٢ وسر الصناعة ٦٦٦ وأساس البلاغة (وضر) والضرائر لابن عصفور ٢٣٠ واللسان (درس ، ندل).

(٣) تقدم في ١٩٤/ب.

(٤) الشاهد لمعن بن أوس كما في الحماسة بشرحي المرزوقي ١١٣١/٣ ، والتبريزي ٩/٢ وما بين المعقوفتين ناقص من الاصل والتكملة من الحماسة.

(*) ما بين المعقوفتين ناقص من الاصل .

وكذلك لو نقلت نقل تخفيف مثل قولهم : "اقرا على فلانٍ السّلام" ، "وفلانٌ لم يَخطا" ، لأنّها مُتطرِّفةٌ ، ولمّا كانت لبيان الألف لم تكن لِتحذف وتُبدل منها الألف .

إبدال الألف عن الياء والواو ، فأمّا الياءُ والواو فهما على ثلاثة أضربٍ : أصليتين ، وزائدتين ، ومُنقلبتين ،

فإبدال الألف عن الياء بالواو

وهما أصلان ، نحو قولك في "ييئس : يائس" ، وفي "يوجل : ياجل" ، وفي نحو باع ، وسار لقولهم : السّير ، والبيْع ، ومن ذلك رمى ، وسعى ، ودعا ، وعدا لقولك : الرّميُ ، والسّعْيُ ، والدّعوةُ ، والعدْو ، وهذا حكم الياء ، والواو ، متى تحرّكتا ، وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفًا إلاّ أنْ يمنع من ذلك مانعٌ ، كقولك في الاثنين : رميا ، وخلوا ، ولو قلنا (١) في مثل هذا : التقى ساكنان فيجب الحذف لهما فيزول لفظُ التثنيةِ ويلتبس الاثنان بالواحد ، نحو : النّفيان ، والنّزوان ، والنّفيان : ما تطاير في الحرب من سهام وغيرها . قال : (٢)

وحرْبٌ يضِجُّ القومُ مِنْ نفيانِها ضجيجَ الجِمالِ الجلّةِ الدّبراتِ

هو من شعر الحماسة ، والنّزوان : الارتفاع ولم تقلب هذه لئلاّ يجب أيضًا حذف إحدى الألفين فكنت تقول ، نفان ، ونزانٌ ، وربّما جاء من ذلك شيءٌ على أصله غير مُعتلٍّ مُنبهةً على الأصل ، وذلك : الصّيد ، والحيد ، والأود ، والحوكة ، والخونة . (٣)

فأمّا قولهم في "ييئس : يائس" ، وفي "يوجل : ياجل" فقلبوا الياء والواو فيهما ، وإن كانتا لساكنين تخفيفًا كأنّهم رأوا أنّ جمع الياء والألف أسهل من جمع ياءين أو ياءٍ وواوٍ ، وقد حملهم طلب الخفّة على أن قالوا

---

(١) هذا الكلام في سر الصناعة ٦٦٦-٦٦٧ .

(٢) الشاهد لامرأة من بني عامر كما في الحماسة لأبي تمام بشرحي المرزوقي ٢/٧٤٨ والتبريزي ١/٣١٣ .

(٣) ينظر سر الصناعة ٦٦٨ .

في الحيرةِ : حارِيٌّ ، وفي طيِّئ : طائِيٌّ ، وقال الشاعر:(١) /٢٠٥/

تُبتُ إليكَ فتقبَّلْ تابتي وصُمتُ ربِّي فتقبَّلْ صامتي

يُريدُ توبتي وصومتي .

وأمّا إبدالُ الهاءِ منهما وهما منقلبتانِ ، فقولُهم : "أعطى" ، "وأغزى" ، ونحو ذلكَ ، وفي ترخيمِ "رحويٍّ" اسمَ رجلٍ على قولِ مَنْ قال : "يا حارُ" : يا رحا(٢) أقبِلْ ، وكذلكَ القولُ في ترخيمِ "فتويٍّ"(٣).

وأمّا إبدالُ الألِفِ عنِ الياءِ والواوِ الزائدتينِ فقولُكَ في ترخيمِ رجلٍ اسمُهُ : "زُمَّيل" على لغةِ من قال "يا حارُ" : يا زُمَّا(٤) ، ومثلُ ذلكَ "سَلْقى" ، "وجَعْبى" إنّما الألِفُ فيهما بدلٌ من ياءِ سَلْقيتُ ، وجَعْبيتُ(٥) ، وهي زائدةٌ لا محالةَ .

أو تُسمّي رجلاً "بعنوقٍ" جمعِ عَناقٍ ، ثمّ تُرخِّمُهُ على قولِ مَن قال : يا حارُ فتقولُ : "يا عُنِي" ، فإن سَمّيتَ "بعُنِيٍ" ثم نسبتَ إليهِ وجبَ عليكَ أن تقلِبَ الكسرةَ فتحةً ، فتنقلِبُ الياءُ ألفاً فتصيرُ في التقديرِ : "عُنا" ، ثمَّ تقلِبُ ألفَهُ واواً فتقولُ : "عُنَويٌّ" .(٦)

إبدالُ الألِفِ عنِ النونِ الساكنةِ : أُبدِلَتْ في الوقفِ ، نحوُ : رأيتُ زيدًا ، وأُبدِلَتْ من نونِ التوكيدِ الخفيفةِ في مثلِ قوله تعالى : * لَنَسْفَعًا *(٧) ، وكقول الشاعر :(٨)

* ولا تَعْبُدِ الشيطانَ واللهَ فاعْبُدا *

---

(١) الشاهد في سر الصناعة ٦٦٩ واللسان ، والتاج (توب) .
(٢) هذا ما قالهُ ابنُ جني في سر الصناعة ٦٧٣ .
(٣) المصدر نفسه .
(٤) العبارة في سر الصناعة ٦٧٣ .
(٥) ينظر سر الصناعة ٦٧٤ ومعنى جَعباهُ : صرعَهُ .
(٦) المصدر نفسه .
(٧) الآية ١٥ من سورة العلق .
(٨) الشاهد للأعشى ، ديوانه ١٨٧ وهو في الكتاب ٣/٥١٠ وسر الصناعة ٦٧٨ والإنصاف ٦٥٧ والأمالي الشجرية ١/٣٨٤ و٢/٢٦٨

===

وأبدِلَتْ مِن نُونِ إِذَنْ فِي الوَقْفِ.(١)

وَأَمَّا زِيَادَةُ الأَلِفِ فَإِنَّها تُزادُ ثانِيةً وثَالِثَةً ورابِعَةً وخَامِسَةً ،وسَادِسَةً [فَزِيَادَةُ الأَلِفِ ثَانِيةً](٢) نَحوُ : ضَارِبٍ [وَثالِثَةً ، نحوُ : كِتَابٍ](٣) وحِسَابٍ ، وسُخَاخِين بِمَعنَى سُخْن قال الشاعر :(٤)

أُحِبُّ أُمَّ خَالِدٍ وخَالِـدَا   حُبًّا سُخَاخِيناً وحُبًّا بَارِدَا

وَرابِعَةً [نَحوَ :](٥) سَكرانَ ، وخَامِسَةً [نَحوَ :](٦) حَبَرْكَى (٧) ، وَأَمَّا أَلِفُ " حَبنطَى " فَياءٌ لِقولِهِم : احْبَنطَيْتُ ، وسَادِسَةً في نحوِ : قَبَعْثَرَى .

واعلمْ أَنَّ الأَلِفَ الزَّائِدَةَ إِذَا وقَعتْ أَخِيرًا في الأسماءِ فَإِنَّها تَأْتِي على ثلاثَةِ أَضْرُبٍ : مُلحَقَةً ، ولِلتَّأنِيثِ ، وزَائِدَةً لِغَيرِ الإِلْحاقِ ولاَ للتأنيثِ.

فالمُلحَقَةُ ، نحوُ : أَرطَى في لُغةِ مَن قَال : أَدِيمٌ مَأْرُوطٌ ، وقَد حُكِيَ : أَدِيمٌ مَرْطِيٌّ ، فَتَكُونُ أَلِفُ أرطَى على هذِهِ مُنقلِبَةً عَن يَاءِ الإِلْحَاقِ .

وأَمَّا التي لِلتأنِيثِ فَكُلُّ أَلِفٍ لم تُنوَّنْ في حَالِ التَّنكِيرِ مِن نَحوِ : "جُمَادَى ، وحُبَارَى ، وبُهْمَى" ، وقَدْ حَكَى سِيبويهِ على جِهَةِ الشذوذِ: "بُهْمَاة"(٨) وأَلِفُ "فُعْلَى" لاَ تَكونُ لِغيرِ التأنِيثِ على مَذهَبِ البصريينَ ، وأَمَّا على مَذهَبِ الكُوفِيينَ فَيقرُبُ فِيهَا الأَمرُ ،لأَنهم يُثبِتُونَ " فُعْلَلاً " .

وأَمَّا " شُكَاعَاة " .(٩)

=== وشرح المفصل لابن يعيش ٩/٣٩-٨٨ و ١٠/٢٠ والهمع ٢/٧٨ ، والتصريح ٢/٢٠٨ .والشاهد فيه إدخال النون الخفيفة على قوله : " فاعبدا " .

(١) ينظر سر الصناعة ٦٧٩ .

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) زيادة يقتضيها السياق .

(٤) الشاهد : في سر الصناعة ٦٨٨ واللسان ، والتاج (سخن) .

(٥) زيادة يقتضيها السياق .

(٦) زيادة يقتضيها السياق .

(٧) ينظر سر الصناعة ٦٨٨-٦٨٩ .

(٨) الكتاب ٤/٢٥٥ قال سيبويه :"وليس هذا بالمعروف كما قالوا : فِعْلَاة بالهاءِ صفةً ، نحوَ : امرأةٍ سِعْلَاةٍ ورَجُلٍ عِزْهَاةٍ".

(٩) حكاه أبو الحسن الأخفش كما في سر الصناعة ٦٩٤ .

فالألِفُ في هذِهِ اللفظَةِ لغَيرِ التَّأنيثِ إذا دخلَتهُ الهاءُ، ومثلُهُ : "باقِلاّةٌ"(١) وسَمَاناةٌ(٢) ، ونَقاوَاةٌ ، لأنَّ لحاقَ التّاءِ يمنَعُ مِن أن تكونَ للتأنيثِ، وعَدَم أصلٍ يُحمَلُ عليهِ يمنَعُ أن تكونَ للإلحاقِ(٢) ، فإنَّما هِيَ زائِدَةٌ لِغيرِ [الإلحَاقِ](٣) ولاَ للتأنيثِ وزيدَت الألِفُ للتثنِيَةِ في قولِكَ : "زَيدانِ" ، "وبُردانِ" وعلامَةً للتثنِيةِ والضَّميرِ في قولِكَ : أخَواكَ قَامَا(٤) ، ومُجرَّدةً مِنَ الضَّميرِ في قولك : أعيني، قالَ الشاعر(٥) :

أَلْفِيَتَا عيناكَ عِندَ القَفَا أَوْلَى فَأَوْلَى لَكَ ذَا وَاقِيَةْ

وزيدَت الألِفُ في أثناءِ الكلامِ على أنَّها ليسَتْ مَوضُوعَةً في ذَلِكَ ، وإنَّما زِيدَتْ لِمَعانٍ : مِن ذَلِكَ قَولُهُم في الوَقْفِ عِندَ التذكِيرِ : "قالا"(*)، أي قَالَ زَيدٌ ، وكذلك قَولُك : أنَا في الوَقْفِ، تُريدُ / أينَ أنتَ . ٢٠٦

ومِن ذَلِكَ أنَا في الوَقفِ(٦) ، وتَقُولُ في الوَصلِ :كَيفَ أنَا وزَيدٌ ، وقد أجْرَى الشاعِرُ الوصلَ مُجْرَى الوقفِ فأثبَتَ الألِفَ قال(٧) :

فَكَيفَ أنَا وَانتِحالِي القَوا فِ بعدَ المَشِيبِ كَفَى ذَاكَ عارا

(*) ينظر سر الصناعة ٧٢٠.
(١) وحكى البغداديون : سمَانَاةٌ . المصدر نفسه ٦٩٤.
(٢) ينظر سر الصناعة ٦٩٤.
(٣) زيادة يقتضيها السياق .
(٤) ينظر الكتاب ١٧/١-١٨ وسر الصناعة ٦٩٥.
(٥) الشاهد لعمرو بن ملقط كما في النوادر لأبي زيد ٢٦٨ من قصيدة أولها :

سَهِمَا لِيَ اللَّيلَةَ سَهمَا لِيَهْ أُودَى بِنَعلِيَ وسِرْبالِيَهْ

وهو في سر الصناعة ٧١٨ والخزانة ١٨/٩-١٩-٢٣ والعيني ٤٥٨/٢.
(٦) ينظر سر الصناعة ٧٢٠-٧٢١.
(٧) الشاهد للأعشى ، ديوانه ٥٣ وهو في الكامل ٣٧/٢ والأصول ٤٥٤/٣ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٧٠٩ وشرح المفصل لابن يعيش ٤٥/٥ والقيسي ٣٨٥ والضرائر لابن عصفور ٤٩ والارتشاف ٢٧٣/٢ وفي الاصل :

فَكيفَ أنَا والمحالِ القَوافِي بَعدَ المَشِيبِ كَفَى بِذاكَ عَارا

والصواب ما أثبتناه من الديوان.

ومِن زِيادَةِ الأَلِفِ قَولُ عَنتَرة :(١)

يَنبَاعُ مِن ذِفرَى غَضُوبٍ جَسْرَةٍ زَيَّافَةٍ مِثلِ الفَنِيقِ المُكْدَمِ

قال ابنُ كَيسَانَ(٢) : يُقَالُ يَنبَاعُ يَنبَعُ ، واستَنبَعَ البَحرُ ، ومن ذَلِكَ إلحَاقُهَا فَاصِلَةً بَيْنَ الهمزتَين مِثل قَولِهِ تَعَالَى : * آأَنذَرتَهُم *(٣) ، ومِن ذَلِكَ قول الشاعر :(٤)

أَيَا ظَبيَةَ الوَعسَاءِ بَينَ جَلاجِلٍ وَبَيْنَ النَّقَا آأَنتِ أَمْ أُمُّ سَالِمِ

ومن ذَلِكَ الأَلِفُ اللاَّحِقَةُ في آخِرِ الأسماءِ المُبهَمَةِ في التصغير ، نَحو : "هَذَيَّا" ، وكَذَلِكَ : "اللَّذَيَّا"(٥) ، ومن ذَلِكَ لَحَاقُهَا في النُّدبَةِ ، نَحو : وَازَيدَاهُ ، وفي الاستغاثَةِ ، نحو : يا لَزَيدَاهُ(٦) ، ومن ذَلِكَ زِيادَتُها لِلإطلاق ، كقوله :(٧)

* وأَخشَى الرِّيَاحَ وَالمَطَرَا *

وَعَلَيهِ جَاءَ فِي القرآن الكَرِيمِ : * الظُّنُونَا *(٨) ، و * الرَّسُولَا *(٩) ، و * قَوارِيرَا *(١٠) .

---

(١) الشاهد لعنترة بن شداد ، ديوانه ٢٠٤ و هو من معلقته : (هل غادر الشعراء) ، وهو في السبع الطوال الجاهليات ٣٣٢ ، وسر الصناعة ٣٣٨-٧١٩ وشرح المعلقات للنحاس ٢٤/٢ ، واللسان (باع) .

(٢) قول ابن كيسان هذا في الجامع لأحكام القرآن ٢٤٦/١٥ .

(٣) الآية ٦ من سورة البقرة و ١٠ من سورة يس .

(٤) الشاهد لذي الرمة ، ديوانه ٩٥ والكتاب ٥٥١/٣ والمقتضب ١٦٣/١ والكامل ٥٥/٣ والأمالي للقالي ٥٨/٢ والخصائص ٤٥٨/٢ وسر الصناعة ٧٢٣ والإنصاف ٤٨٢ وشرح المفصل لابن يعيش ٩٤/١ و ١٩٩/٩ .

(٥)(٦) ينظر هذا في سر الصناعة ٧٢٣ .

(٧) الشاهد في الكتاب ٩٠/١ للربيع بن ضبع الفزاري ، وهو كذلك في الأمالي والنوادر للقالي ١٨٥/٢ مع مقطوعة من شعر الربيع بن ضبع والشاهد في النكت ٢٢٣ والحماسة البصرية ٣٦٧/٢ .

(٨) الآية ١٠ من سورة الاحزاب .

(٩) الآية ٦٦ من سورة الاحزاب .

(١٠) الآية ١٥ من سورة الانسان .

ومن ذلك زيادتها بعد هاء ضمير المؤنث ، نحو : ضربتها ، ومررت بها ، ولا تحذف ، كما تحذف واو المذكر ، وقد جاء في نادر من الكلام :(١)

بالفضل ذو فضلكم الله بـــــه والكرامة ذات أكرمكم الله بهْ

فحذف الألف وعوض منها فتحة الباء ، وقد جاء في الشعر النادر :(٢)

أعلقت بالذئب حبلاً ثم قلت له   ألحق بأهلك واسلم أيها الذيب

أما تقود به شاة فتأكلهـــا   أو أن تبيعة في بعض الأراكيب

يريد تبيعها .

قال أبو القاسم : (والواو أيضاً لا تزاد أولاً)(٣) ، اعلم أن الواو تكون أصلاً وبدلاً وزائدة ، فإذا كانت أصلاً وقعت فاءً وعيناً ولاماً ، فالفاء ، نحو : "ورل" ، "ووعد" ، والعين ، نحو : "سوط" ، واللام ، نحو : "دلو" .(٤)

إبدال الواو ، وهي تبدل من ثلاثة أحرف ، وهي الهمزة والألف والياء يجمعها : "آى" فأما إبدالها منها أصلاً فمتى كانت الهمزة مفتوحة وقبلها ضمة فلك إبدالها همزة ، نحو : "جؤن" ، "ولؤم" ، "وهو يضرب وباك"(٥) في تسهيل [هو](٦) يضرب أباك ، ومن ذلك * السفهاء ولا *.(٧)

---

(١) تقدم في ٨١/ ب .

(٢) البيتان في سر الصناعة ٧٢٧ دون نسبة والثاني منهما في العمدة ٢/ ٢٧٠ والضرائر لابن عصفور ١٢٥ وشرح شواهد الشافية ٢٤٠ والخزانة ٥/ ٢٧١ - ٢٧٢ واللسان (ركب) والشاهد فيه قوله : " أو أن تبيعة " حيث أراد تبيعها فحذف الألف على جهة الشذوذ .

(٣) الجمل ٤٠٠ .

(٤) العبارة في سر الصناعة ٥٧٣ .

(٥) العبارة في سر الصناعة ٥٧٣ .

(٦) زيادة يقتضيها السياق .

(٧) الآية ١٣ من سورة البقرة . قال الزجاج : " وأما اختلاف الهمزتين نحو " السفهاء ألا " فأكثر القراء على مذهب أبي إسحاق ، وأما أبو عمرو فيحقق الهمزة في رواية سيبويه ، ويخفف الأولى فيجعلها بين الواو والهمزة ، فيقول : " السفهاء ألا " بين بين . وأما سيبويه والخليل فيقولان : "السفهاء ولا " فيجعلان الهمزة الثانية واواً خالصة " . ينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/ ٨٠ - ٨١ .

ومن ذلك في أجيب : وجيب ولا يكون من باب آكدت ووكدت ؛ لأن لام الفعل منه واو في الأصل لقولهم : أخوان وأخوات ، وانقلبت في واخيت، كما انقلبت في غازيت.(١)

وأما إبدالها من الهمزة المبدلة فقولك في تخفيف "هو يملك أحد عشر": هو يملك وحد عشر ، والأصل في "أحد وحد".

وقد أبدلت الواو من همزة التأنيث المبدلة من الألف في ثلاثة مواضع : التثنية ، والجمع بالتاء والنسب ، نحو قولك : حمراوان وحمراوات و حمراوي.(٢)

وقد أبدلت من الهمزة الزائدة ، نحو قولك في نحو "غلام أحمد" : "وحمد".(٣)

وإبدالها من الألف على ثلاثة أضرب : تبدل من الألف والألف أصل ، وتبدل من الألف وهي بدل ، وتبدل منها و هي زائدة .

فإبدالها منها وهي أصل ، نحو : قولك في تثنية "إلى" ، "ولدى" اسمي رجلين : "إلوان" ، "ولدوان" ، وكذلك إذا الزمانية ، وإذا المكانية ، وهي التي للمفاجأة تقول في تثنيتها اسمي رجل : "إذوان"، وتقول في جمعها وهي أسماء لمؤنث : "ألوات ، وإذوات"(*)، ولما لم يكن لهذه الألفات أصل ترجع إليه ولا سمعت فيها الإمالة حكم عليها بالواو حين سمي بها ؛ لأنها قد انتقلت إلى حكم الأسماء فحكم على ألفها بما يحكم على ألفات الأسماء التي لا تحسن إمالتها مثل : قفا ، وعصا.(٤)

وإبدالها منها وهي على ثلاثة أضرب : ألف مبدلة من همزة ومبدلة من واو ، وألف مبدلة من ياء.(٥)

(*) ينظر سر الصناعة ٥٧٦ .

(١) هكذا في سر الصناعة ٥٧٤ .

(٢) ينظر سر الصناعة ٥٧٥ .

(٣) المصدر نفسه ٥٧٦ .

(٤) المصدر نفسه ٥٧٧ .

(٥) هذا في سر الصناعة ٥٧٩ .

فالأولى ، نحو : أُوَيدِمٌ في تصغير آدَم .

والثانيةُ ، نحو : عُصَيوِيٌّ .

والثالثةُ ، نحو : فُتَيوِيٌّ [١] ، وابدالها منها وهي زائدةٌ في نحو : " فاعِلٍ وفاعَلٍ ، وفاعولٍ ، وفاعالٍ " [٢] ، فإذا أردتَ أن تحقِّر ذلك كلَّه قلبتَ الألِفَ واوًا ، والتكسيرُ في هذا محمولٌ على التصغير ؛ لأنّهما من وادٍ واحدٍ ، وكذلك يجب أن يكون أصلَ القَلْبِ في تصغير كِتابٍ الى الواوِ فتجتمعُ الياءُ والواوُ ، وتسبِقُ إحداهُما بالسُّكونِ فيقعُ الإدغامُ بعدَ قلبِ الواوِ ياءً وحينَ كَثُرَ انقِلابُها إلى الواو . [٣]

وابدالُها مِنَ الياءِ على ثلاثةِ أضربٍ : أصلٌ ، وبدلٌ ، وزائدةٌ . [٤]

فالأصلُ قولُهُمْ في أصلٍ مِن أيقَنَ مُوقِنٌ ، ومِن أيسَرَ مُوسِرٌ ، وكذلك كُلُّ ياءٍ ساكِنةٍ مُفردةٍ قبلَها ضَمَّةٌ . [٥]

وابدالُها مِنَ الياءِ المُبدَلَةِ مِنَ الألِفِ يكونُ لو سَمَّيتَ رجُلاً بِقِيتالٍ مِن قاتَلَ لقُلْتَ : قُوَيتِيل . [٦]

وابدالُها مِنَ الياءِ الزّائِدةِ قولُكَ في تَصغيرِ بَيْطَرٍ : بُوَيطِرٍ .

زِيادةُ الواوِ : وقَدْ زِيدَتْ ثانِيَةً في كَوثَرٍ ، وجَوْهَرٍ ، وثالِثةً في جَدْوَلٍ ، وقَسْوَرٍ ، ورابِعةً في كَنَهْوَرٍ ، وخامِسَةً في حَيزَبُونٍ ، ولم تُزَدِ الواوُ أوّلاً البتّةَ ؛ لأنّ زِيادتَها تُؤدّي الى قلبِها هَمزةً ؛ لأنّه قد اطّرَدَ أنّ كُلَّ واوٍ انضمّتْ ضمًّا لازِمًا في أوّلِ كلمةٍ لو انكسرتْ فهمزُها جائزٌ وهمزُ المضمومةِ أكثرُ [٧] ، ولو كانتْ مَفتوحةً في فِعْلٍ لانضمّتْ في بِنْيةِ المَفْعولِ فيجِبُ حِينَئِذٍ هَمزُها ، ولَوْ كانتْ في اسمٍ لانضمّتْ في التّصغيرِ .

---

(١) هذا في سر الصناعة ٥٧٩ .

(٢) ينظر سر الصناعة ٥٨١ .

(٣) العبارة في سر الصناعة ٥٨٣ .

(٤) ينظر سر الصناعة ٥٨٤ .

(٥) المصدر نفسه ٥٨٤ .

(٦) كما في سر الصناعة ٥٩٢ - ٥٩٣ .

(٧) ينظر سر الصناعة ٥٩٥ .

وعلى أنَّهُ قد هُمِزَ مِنَ المفتوحةِ ألفاظٌ [١] ،فلمّا كانتْ زيادَتُها تُؤَدِّى إلى قلبِها هَمزةً كَرِهُوا أنْ يَقربُوا بَابَ إشكالٍ .

فأمّا وَاوُ "وَرَنتَلٍ" فأصْلٌ والكَلِمَةُ رُبَاعِيَّةٌ ، والنُّونُ مِثْلُ "جَحَنفَلٍ".[٢]

واعلمْ أنَّ الوَاوَ لم تَأتِ فَاءً ولاَ لَامًا إلاَّ في حَرفٍ وَاحِدٍ وهُوَ مَا قَالَ سيبويه :[٣] لَيسَ في كلامِهِمْ مِثْلُ وَعَوْتُ استثقالاً لِذَلِكَ في المُستقْبَلِ ، فَإنَّ الأولَ يَطلبُ "يَيْعِلُ" بِالكسْرِ والآخر يَطلبُ "يفْعُلُ" بِالضَّمِ ، وكلاهُمَا يُنافِي الآخرَ [٤] ، وقد جَاءَتِ الفَاءُ والعَيْنُ وَاوَيْنِ في نَحوِ : أَوَّلٍ.[٥]

رَجَعنَا : وقَدْ زِيدَت الوَاوُ في جَمَاعَةِ المُذَكَّرِينَ مِمَّنْ يَعقِلُ ، نَحوُ : قَولِكَ : الزَّيدُونَ [٦] ، وزِيدَتْ مَعَ النُّونِ في مِثْلِ قَولِكَ : ثُبَةٌ وثُبُونَ [*] عِوَضًا من لَامِ الكَلِمَةِ ، والثُّبَةُ : الجَمَاعَةُ وهُوَ مِن قَولِكَ : ثَبيتُ الشيءَ إذَا جَمعتَهُ، وذَهَبَ أبُوالحَسنِ [٧] في ثُبَةِ الحَوضِ وهِيَ وَسَطُهُ أنَّها مِن بَابِ البَاءُ إليْها ، وقَالُوا في تصغِيرِهَا : ثُوَيْبَةٌ ، والأولُ أظْهَرُ ، وأصْلُ ثُبَةٍ ثُبَوَةٍ ، لأنَّ الوَاوَ في هَذَا النَّمطِ أكثَرُ مِنَ اليَاءِ .

وتُزَادُ الوَاوُ في الفِعْلِ عَلَامةً لِلجَمْعِ ، والضَّمِيرِ [٨] ، وتُزادُ بَعدَ هَاءِ الإضَارِ ، نحوُ : ضَرَبْتُهُو [٩] ، وبَعدَ مِيمِ الجَمْعِ ، نَحُو : ضَرَبْتُهُمُو ، وقَدْ أشْبَعُوا الضَّمَّةَ فتولَّدَت / الوَاوُ . /٢٠٧

(*) ينظر سر الصناعة ٦٠١ .
(١) العبارة في سر الصناعة ٥٩٥.
(٢) المصدر نفسه ٥٩٥-٥٩٦.
(٣) الكتاب ٤/٤٠١.
(٤) عبارة ابن جني في سر الصناعة ٥٩٦ - ٥٩٧.
(٥) كما في سر الصناعة ٦٠٠.
(٦) هذا في سر الصناعة ٦٠١.
(٧) ينظر سر الصناعة ٦٠٢ وهذا القول فيه لأبي إسحاق الزجاج .
(٨) ينظر الكتاب ٢/٤٠ وسر الصناعة ٦٢٩.
(٩) ينظر سر الصناعة ٦٢٩.

قال : (١)

وأُتِّنِي حَيْثُمَا يَثْنِي الْهَوَى بَصَرِى مِنْ حَيْثُ مَا سَلَكُوا أدْنُو فأنْظُورُ

يريدُ : فأنظُرُ ، ويحتمِلُ أن يَكُونَ مِن هَذَا قَوْله : (٢)

* مِن سَبَّ زَبَّانَ لَمْ يَهْجُو ولَمْ يَدعِ *

ومِنَ الوَاوِ الزَائِدَةِ مَا جَاءَ لِمَعْنَى ، وهِيَ وَاوُ العَطْفِ ، وَوَاوُ المَفْعُولِ مَعَهُ ، وَوَاوُ الحَالِ ، وَوَاوُ القَسَمِ (٣) ، وعِندَ بَعضِهِم [وَاوُ] (٤) رُبَّ .

وقد زِيدَت الوَاوُ على الحَرفِ المَضمُومِ إذَا وقفتَ عليه مُتذكِّراً لِمَا بعدَه مِن الكَلامِ ، تَقُولُ : الرَّجُلُ يَقْدُمُو أَيْ يقدمُ غداً ، [والرجلُ] (*) يَنطلِقُو أيْ: يَنطلِقُ إلينا ، وزيدٌ يَغزُوو ، فزادُوا على الوَاوِ ، وَاواً عَلامَةً للاستذكَارِ ، وأنَّهُ [قَدْ] (٥) بَقِيَتْ بَقِيَةٌ مِنَ الكَلامِ . (٦)

وقد زادُوهَا فى مِثلِ قَولِكَ : "كُنتَ ولا مَالَ لَكَ" وكأنَّهُم اسْتَجَازُوا زِيادَتَها هُنا لِمشَابَهةِ خَبرِ كَانَ بِالحَالِ .

قَالَ ابن جنى : وفِيهِ نَظَرٌ . (٧)

(*) مابين المعقوفتين زيادة يقتضيها السياق وينظر سر الصناعة ٦٥٠ .

(١) الشاهد فى المسائل الحلبيات ١١٣ من انشاد أحمد بن يحيى كذا قال أبو على وهو فى شرح القصائد السبع الطوال ٤٩١ والخصائص ٣١٦/٢ والانصاف ٢٣-٢٤ وسر الفصاحة ٧١ والمغنى ٢٨٢ واللسان (شرى) والخزانة ١٢١/١ و ٧/٧ و ٨/٢٢٠-٢٧٣ .

(٢) الشاهد فى معجم الادباء ١٥٨/١١ لابي عمرو بن العلاء بخطاب الفرزدق وهو فى معاني القرآن للفراء ١٦٢/١ و ١٨٨/٢ والمنصف ١١٥/٢ وسر الصناعة ٦٣٠ وشرح القصائد السبع الطوال ٧٨ ، والانصاف ٢٤ والامالي الشجرية ٨٥/١ وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٤/١٠-١٠٥ والضرائر لابن عصفور ٤٥ وصدره :

* هَجوتَ زَبَّانَ ثُمَّ جِئتَ مُعتَذِراً *

والشاهد فيه أنه أشبع الضمة بعد حذف الواو للجزم فنشأت واو أخرى بعدها .

(٣) ينظر سر الصناعة ٦٣٩-٦٤٠ .

(٤) فى الاصل باب رب . والصواب ما أثبتناه . وانظر سر الصناعة ٦٣٧ .

(٥) زيادة يقتضيها السياق وانظر سر الصناعة ٦٥٠ .

(٦) العبارة فى سر الصناعة ٦٥٠ .

(٧) عبارة ابن جني : وقد زيدت الواو فى نحو قولهم : كنت ولا مال لك أي :

===

قَالَ أبو القاسم : (وَاليَاءُ تُزَادُ أَوَّلاً) (١)، اعلمْ أنَّ اليَاءَ حَـرْفٌ مَجهُورٌ يَكُونُ في الكَلامِ على أضرُبٍ : يَكُونُ أصْلاً ، وبَدَلاً ، وزَائِدَة ، فَـإِذَا كَانَتْ أصْلاً وقَعَتْ فَاءً وعَيناً ولاَماً ، نَحوُ : "يُسْرٍ" ، "وبَيتٍ"، وظَبْـيٍ ، ويَكُونَ التضعِيفُ في اليَاءِ ، كَما يَكُونُ في سَائِرِ الحُرُوفِ ، الفَاءُ والعَيْنُ قَالُوا فِـي اسمِ مَكَانٍ : "يَيْـنٌ " وليسَ لَهُ في الأسمَاءِ نَظِيرٌ قَالُوا .

وقَالُوا في الفِعْلِ : يَيَّيْتُ (*) يَاءً حَسَنَةً أيْ: كَتبتُ [يَـاءً] (٢)، ومِـنْ ذلِكَ الفَاءُ واللَّامُ قَالُوا : "يَدٌ"، وأصلُهُ :"يَدْيٌ" (٣) دَلِيلُهُ قولُ الشاعرِ : (٤)

يَدَيْتَ على ابنِ حَسْحَاسِ بنِ وَهْبٍ بِأَسْفَلِ ذِي الجَدَاةِ يَدَ الكَرِيمِ

ومِن ذَلِكَ العَينُ واللَّامُ وهُوَ أكـثرُ مِمَّا تَقدَّمَ ، وذَلِكَ [حَيَيْتُ ، وعَيَيْتُ ، والحَيَّةُ] (٥) مِن هَذَا (٦) لِقَولِهِمْ في النَّسَبِ الى حَيَّةَ بنِ بَهدَلَةَ : حَيَوِيٌّ (٧) ، وأمَّا قولُهم :

(*) في الاصل : يَيَّنْتُ ، وهو خطأ صوابه ما أثبتناه من سر الصناعة ٧٢٩.

=== كنتَ لاَ مَالَ لَكَ وكانَ زَيدٌ ولا أحدَ فَوقه . وكأنهم انَّما استجازُوا زيادتَها هُنَا لمشابهة خبر كانَ للحالِ ، ألا ترى أن قولك : كان زيدٌ قائما مشبه من طريق اللفظ بقولهم : جاءَ زيد رَاكِباً وكما جاز أن يشبه خبر كان بالمفعول فينصب ، فغيرُ منكرٍ أيضًا أن يُشبَّـه بالحال في نحو قولهم : جاءَ زيدٌ وعلى يَدِهِ بَازٌ ، فتُزادُ فيه الواو. سر الصناعة ٦٥٠.

(١) الجمل ٤٠٠.

(٢) زيادة يقتضيها السياق وانظر سر الصناعة ٧٢٩.

(٣) العبارة في سر الصناعة ٧٢٩.

(٤) الشاهد لمعقل بن عامر الأسدي كما في الحماسة بشرحي المرزوقي ١٩٣/١ والتبريزي ٥٨/١ والخزانة ٤٧٨/٧ والجداة بالدال المهملة موضعٌ في بلادِ غطفان ، والجَذَاة بالذال المعجمة هي رواية التبريزي كما هي عند المصنف وهي لغةٌ في الجَدَاةِ بالدَّال . انظر هامش ٢ من شرح المرزوقي ١٩٣/١.

(٥) في الاصل : حيهيت وعيعيت ، والحيهة والصواب ما أثبتناه . وانظر سر الصناعة ٧٢٩.

(٦) كما في سر الصناعة ٧٢٩.

(٧)

(*)
"حَوَّاء" لِصَاحِبِ الحَيَّاتِ ، فكَقولِهِم : "لَآلٍ" لِبائِعِ اللُّؤلُؤِ ، فَهُو مِمَّا اتفَق [معْناه] (١) وتَقارَبَ لَفظُهُ (٢) ، وأخذ لَفظِه غيرَ لَفظِ صَاحِبِهِ ، ونَظِيرُ ذَلِكَ في العَينِ "جَيْبَب" أي: جَيْبُ القَمِيصِ وغيرِهِ (٢) ، ولَيسَ في كَلامِهِم اسمٌ في أولِهِ يَاءٌ مكسُورَةٌ إلاّ اليِسَارُ لُغَةً فِي اليَسَارِ (**) ، "ويِقَاظٌ جمعُ يَقظَانٍ" ، "ويِعَسَرَةٌ" جمع "يَعْرٍ" لِلجَدْيِ ، ويَيْئَسُ ويِيئَسُ (٣) .

ابدَالُ اليَاءِ : فَأمَّا إبدَالُهَا مِنَ الألِفِ فَفِي "حِملاقٍ" "حُمَيلِيقٍ" ، ونَحوِهِ .

قَالَ ابنُ جني : وكَذَلِكَ اليَاءُ في "قِيتَالٍ" ، وضِيرَابٍ إنَّمَا هُمَا بَدَلٌ مِن ألِفِ قَاتَلْتُ ، وضَارَبْتُ (٤) .

وأمَّا إبدَالُهَا مِنَ الوَاوِ فَفِي نَحوِ : مِيقَاتٍ ، ومِيعَادٍ ، ومِيزَانٍ ، وفي جَمعِ ثَوبٍ وثِيَابٍ ، وحَوضٍ وحِيَاضٍ لِضَعْفِهَا بِالسُّكونِ فِي الوَاحِدِ ولِلكَسْرَةِ قَبلَهَا ، ولأنَّ بعدَ الوَاوِ ألِفاً تَحَرُّزاً مِن "طَوِيلٍ وطُوَالٍ" ، ولَولاَ الكَسْرَةُ أيضاً مَا قُلِبَتْ يَاءً . (٥)

وشَرَطْنَا أن يَكُونَ بَعدَ الوَاوِ ألِفٌ تَحَرُّزاً مِن زَوجٍ وزِوَجَةٍ ، وعَوْدٍ وعِوَدَةٍ ، فَأمَّا قَولُهُم : ثَوْرٌ وثِيَرَةٌ فَشَاذٌّ . (***)

وقال أبُو العبَّاس (٦) : أعَلُّوهُ فَرقاً بَينَهُ وبَينَ ثِوَرَةٍ لِلقِطْعَةِ مِنَ الأقِطِ (٧) ،

وشَرَطْنَا أن يَكُونَ لَامُ الكَلِمَةِ صَحِيحاً تَحَرُّزاً مِن "رِوَاءٍ" جَمعُ رَيَّانٍ ، "وطَيَّان وطِوَاءٍ" جمع طَيَّانٍ ، (٨) وكَذَلِكَ إن سَكَنَ مَا قَبلَ الوَاوِ فِي مِثلِ دِيوَانٍ فَيجْرِي مَجرَى

---

(١) في الأصل : معنى . والسياق يعطي ما أثبتناه .

(٢) ينظر سر الصناعة ٧٣٠ .

(٣) المصدر نفسه ٧٣١ .

(٤) ينظر سر الصناعة ٧٣١ .

(٥) العبارة في سر الصناعة ٧٣٢ .

(٦) ينظر سر الصناعة ٧٣٣ والمنصف ١/٣٤٦ .

(٧) هذا في سر الصناعة ٧٣٣-٧٣٤ .

(٨) المصدر نفسه ، وفي الاصل : روى وطوى جمع : ريان وطيان وما اثبتناه من سر الصناعة ٧٣٤ .

(*) ينظر سر الصناعة ٧٣٠ .

(**) ينظر سر الصناعة ٧٣١ .

(***) ينظر سر الصناعة ٧٣٣ .

اجْلِوّاذًا ، وقد قال بعضُهم : دَيَاوِينَ في دَوَاوِينَ،وهُو شاذٌّ [(١)] من بَـــاب رِيحٍ وأرْيَاحٍ .

واعلَمْ أنّ الوَاوَ متى وقعَتْ / قبلَها اليَاءُ السَّاكِنَةُ قُلبت الوَاوُ يـاءً، ٢٠٧/ب

وكَذلِكَ ان وقعَت الوَاوُ سَاكِنَةً قَبلَ اليَاءِ ، فالأولى نَحو : سَيِّدٍ ، والثّانِي نحوُ: لَيَّةٍ [(٢)] ، وقد أُبدِلَت اليَاءُ مِنَ الوَاوِ إذا كَانَتْ لَامَ "فُعْلَى" ، نَحوُ : العُلْيَـا ، والدُّنيا ، والقُصْيا ، وقَالوا : القُصْوَى [(٣)] فأخرَجُوها [على] [(٤)] أصلِهَا .

وأمّا "حُزْوى" فَعَلَمٌ ،والتّغيِيرُ عَنِ الأصلِ يَجِىءُ في الأعلَامِ ، ونَظِيرُ القُصْوَى في الشّذُوذِ قَولُهُم : " خُذِ الحُلْوَى وأعْطِهِ المُرَّى " . [(٥)]

وقدْ أبدَلُوا اليَاءَ مِنَ الوَاوِ في مِثلِ "صِبْيَةٍ وصِبْيانٍ" وهُمَا مِن صَبَـوتُ ، كأنّهُم لَم يَعتَدُّوا حَاجِزًا بِالسُّكُونِ ، وقد سُمِعَ شاذًا "صِبْوانٌ"، وقالَ بعضُهم : صُبْيَانٌ،فكَانَ على قِيَاسِ أرْيَـاحٍ ، ودَيَاوِينَ .

ونَظِيرُ هَذا الحرفِ "قِنْيَةٌ و قِنْوَةٌ،وقُنْيَةٌ و قُنْوَةٌ" [(٦)] وهُوَ مِن قَنَوتُ ، وقدْ قِيلَ : قَنَيتُ ، وقَالُوا في يَوْجَلُ : "يَيْجَلُ ويِيْجَلُ" [(٧)] ، كُلُّ هَذا هُـرُوبٌ مِنَ الوَاوِ .

إبدَالُ اليَاءِ مِنَ الهمزةِ : كُلُّ هَمزَةٍ سَكَنتْ وانكَسَرَ مَا قَبلَهَـــا فَتسهِيلُهَا بِإبدَالِهَا يَاءً بِحكْمِ حَرَكَةِ مَا قَبلَهَا،وذلِكَ ، نَحو : "بِئْرٍ ،وذِئْبٍ"، وكَذلِكَ ان انفَتَحَتْ وانكَسَرَ مَا قبلَهَا ، نَحوُ : "مِئَرٍ" ، وكَذلِكَ ان وقَعَـت الهَمزَةُ بَعدَ يَاءِ "فَعِيلٍ" ونحوِهِ مِمّا زِيدَتْ فِيهِ لِلمَدِّ أو بَعدَ يَاءِ التّصغِيرِ في

---

(١) كما في سر الصناعة ٧٢٥.

(٢) العبارة في سر الصناعة ٧٢٥.

(٣) ينظر سر الصناعة ٧٢٥-٧٣٦.

(٤) في الأصل : عن ، والسياق يعطى ما أثبتناه وانظر المنصف ١٦٢.

(٥) هذا في سر الصناعة ٧٣٦.

(٦) المصدر نفسه.

(٧) العبارة في سر الصناعة ٧٣٧.

نَحو : خَطِيئَةٍ ، وأُرَيْئِس ،وأُفَيْئِس في تَصغِير أَرْؤُس ، وَأَفْؤُس ،ومَتى اجتمعت هَمزَتَانِ وانكَسَرت الأولى مِنهُمَا وكَانت الثَّانِيَة سَاكِنَةً لزمَها البَدَل يَاءً أبدًا ، نَحو : إيمَانٍ ، (١) وقَدْ حَقَّقَها بَعضُهم ،وذَلِكَ في غَايَةِ الشُّذُوذِ ، وقَدْ أبدَلُوا الهمزَةَ السَّاكِنَة التي هِيَ لَامُ الفِعلِ واتَّصلَ بِهَا ضَمِيرُ المتَكلِّم والمُخَاطِب يَاءً ، نحوُ : قَرأتُ ، وبَدأتُ ، فقَالوا : قَرَيْتُ وبَدَيْتُ (٢) ، ولَكِنْ تِلكَ لُغةُ قَومٍ غَيرِ فُصحَاءَ ، وقَد أخرَجَ ابنُ جِنِّي (٣) على هَذِهِ اللُّغةِ قَول زُهير : (٤)

* وإلَّا يَبْدَ بِالظُّلْم يَظْلِم *

قالَ : أرادَ يُبْدِئ وحذَفَ اليَاءَ للجَزمِ ، والمشهُورُ أنهُ أبدَالُ الهَمزَةِ ألِفًا ثُم حذَفَهَا لِلجَزمِ ، كَمَا تُحذَفُ ألِفُ يَسْعَى ، وعلَيهِ قوله : (٥)

* و يترُك حَقِّي وهو أضوَى من الشَّمسِ *

وأشدُّ مِن هَذا قَولُ الآخر : (٦)

وكُنتَ أذَلَّ مِن وَتِدٍ بِقَاعٍ   يُشَجِّجُ رَأسَهُ بِالفِهْرِ وَاجِي

---

(١) ينظر سر الصناعة ٧٣٨.

(٢) هذا في سر الصناعة ٧٣٩ - ٧٤٠.

(٣) ينظر سر الصناعة ٧٣٩.

(٤) ديوان زهير ٢٤ وشرح القصائد السبع الطوال ٢٧٩ وسر الصناعة ٧٣٩ وشرح القصائد العشر الموسومة بالمعلقات للنحاس ١٩٠ ، والستة الجاهليين ٢٨٥ وتمام البيت :

جَرِيءٍ مَتَى يُظْلَمْ يُعَاقِبْ بِظُلْمِهِ   سَرِيعًا وَإلَّا يُبْدَ بِالظُّلْمِ يَظْلِمِ

(٥) الشاهد لم أعثر عليه فيما قرأته من الكتب.

(٦) تقدم تخريجه في ص ٨٦٧ .

فأبدَلَ الهمزةَ ياءً فصارَ مثلَ قوله : هذا قاضٍ، وقالوا في "أعْصُرٍ" : اسمِ رَجُلٍ "يَعْصُرٍ". (١)

إبدالُ الياءِ من الهاءِ قالُوا : دَهْدَيْتُ الحَجَرَ أي: دَحرجْتُهُ ، وأصلُهُ مِن دَهْدَهْتُهُ ، ألاَ تراهُم قالُوا : دُهْدُوهةُ (*) الجُعَلِ لِمَا يُدحْرِجُه (٢)، وقالوا في صَهْصَهْتُ بِالرَّجُلِ إذا قُلتَ لَهُ : "صَهْ صَهْ" : صَهصَيتُ. (٣)

إبدالُ الياءِ من الشينِ [قَالَ الشَّاعِرُ (٤)] : (٥)

إذَا مَا عُدَّ أرْبَعَةٌ فِسَالٌ ... فزوجُكِ خامِسٌ وأبُوكِ سَادِي

إبدالُ اليَاءِ مِنَ البَاءِ : قَالَ الشاعر : (٦)

لَهَا أشَارِيرُ مِن لَحْمٍ تُمَتِّرُهُ ... مِنَ الثَّعَالِي وَوَخْزٌ مِن أرَانِيهَا

أرَادَ مِنَ الثَّعالِبِ، ومِنْ أرانِبِهَا ، وقالُوا :"دِيبَاجٌ ودَبَابِيجٌ" فدلَّ على أنَّ الأصلَ دِبَّاجٌ ، وَحَكَى أبو العَبَّاس ثَعلب (٧) عن بعضِهِم :

(*) ينظر الكتاب ٤/٣٩٤ وسر الصناعة ٧٤٠.

(١) أعصُر هو : أعصر بن سَعدِ بن قيس عَيلان ،واسمُه منبه قالَ ابن سلام فبهذا البيتِ سُمِّيَ أعصُرٍ وقدْ يَقُول قومٌ : يَعصُرَ وليسَ بشيءٍ ، طبقات ابن سلام ٣٣.

(٢) ينظر سر الصناعة ٧٤٠.

(٣) هذا في المنصف ٢/١٧٥ وسر الصناعة ٧٤٠-٧٤١.

(٤) زيادة يقتضيها السياق .

(٥) نسب هذا الشاهد في جمهرة اللغة ٢/١٩٦ لامرئ القيس ، وهو في سر الصناعة غير منسوب ٧٤١ وشرح الملوكي ٢٥٥ وشرح المفصل لابن يعيش ٢٥٨/٢ والممتع ٣٦٨ والضرائر لابن عصفور ١٥١ وشرح شواهد الشافية ٤٤٨ ولم ينسب في اللسان (فسل) . والشاهد فيه قوله : سادي والأصل : سادس .

(٦) تقدم في ١٩١/١ .

(٧) أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب الشيباني بالولاء إمام الكوفيين في النحو واللغة سمع إبراهيم بن المنذر الحزامي ومحمد بن سلام الجمحي وابن الاعرابي وعلى بن المغيرة الأثرم وغيرهم ،روى عنه علي بن سليمان الأخفش وأبو بكر الانباري وأبو عمرو الزاهد وكان ثقة حجة صالحا دينا توفي سنة ٢٩١ . انظر ترجمته في مراتب النحويين ١٣٩ وطبقات الزبيدي ١٤١ والفهرست ١١٠ ، و نزهة الالباء ١٧٣.

لَا وَرَيبِكَ [١] يُرِيدُ : لَا وَرَبِّكَ لَا أَفعَلُ .

إبدَالُ اليَاءِ مِنَ الرَّاءِ قَالُوا : قِيرَاطٌ وقرارِيطُ / وَقالُوا : تَسَرَّيتُ ؛ لأنَّهُ ٢٠٨/
مِن السَّراةِ ، والسُّرِّيَّةُ فُعْلِيَّةٌ مِنَ السُّرُورِ ؛ لأنَّ صَاحِبَهَا يُسَرُّ بِهَا وَيجُوزُ أن يَكُونَ
مِن السِّرِّ وذَلِكَ أنَّ صَاحِبَهَا يُخفِيهَا وَيستُرُ أمُورَهَا أو مِنَ السِّرِّ الذي هُوَ النِّكَاحُ . [٢]

إبدَالُ اليَاءِ مِنَ النُّونِ مِن ذَلِكَ قَولُهُم : دِينَارٌ ، وَقَالُوا [٣] فِي
انسَانٍ : إيسَانٌ . قَالَ : [٤]

فَيَالَيتَنِي مِن بَعدِمَا طَافَ أهْلُهَا   هَلَكْتُ وَلَمْ أسْمَعْ بِهَا صَوتَ إيسَانِ

وَقَالُوا : أيَاسِيّ بِيَاءٍ مَكَانَ النُّونِ التي قَبلَ الألِفِ فِي قَولِكَ : أنَاسِيّ [٥] ، ومن
ذَلِكَ تَظَنَّيتُ ، وهُوَ مِنَ الظَّنِّ ، وقَالَ تَعالَى : * لَمْ يَتَسَنَّ * [٦] ، أي : لَم
يَتَغَيَّرْ ، وهُوَ مِن قَولِهِ : * مِن حَمَإٍ مَسْنُونٍ * . [٧]

إبدَالُ اليَاءِ مِنَ اللَّامِ ، قَالُوا : أمْلَيتُ ، وأصلُهُ أملَلتُ .

إبدَالُ اليَاءِ مِنَ الصَّادِ ، قَالُوا : قَصَّيتُ أظْفَارِي [- فِي -] [٨] مَعْنَى
قَصَصْتُهَا ، ويُمكِنُ أن يَكُونَ مِن أقَاصِي الشَّيءِ ، وهُوَ أطرَافُهُ . [٩]

---

(١) العِبَارَةُ فِي سِرِّ الصناعة ٧٤٤ .

(٢) ينظر سر الصناعة ٧٥٦ - ٧٥٧ .

(٣) في الأصل : وقالوا وقالوا ، والصواب حذف المكرر .

(٤) الشاهد لعامر بن جرير الطائي ، وهو من شواهد ابن جني في سر الصناعة ٧٥٧ والمحتسب ٢/٢٠٣ وشرح الملوكي ٢٥٦ والممتع ٣٧٢ والضرائر لابن عصفور ٢٢٨ واللسان (أنس) .

(٥) ينظر سر الصناعة ٧٥٨ وشرح الملوكي ٢٥٦ .

(٦) الآية ٢٥٩ من سورة البقرة والقراءة لحمزة والكسائي ، فهما في الوصل يَحذِفَانِ الهَاءَ وبَقِيةُ السبعةِ يَقرأونَ : لم يتسنَّهْ بإثباتِ الهَاءِ في الوصل . ينظر السبعة ١٨٩ .

(٧) الآية ٢٦ من سورة الحجر .

(٨) زيادة يقتضيها السياق .

(٩) كما في سر الصناعة ٧٥٩ .

إبدَالُ اليَاءِ مِنَ الضَّادِ ، قَالَ : (١)

* تَقَضِّيَ البَازِي إذَا البَازِي كَسَرْ *

إبدَالُ اليَاءِ مِنَ المِيمِ ، قَالَ الشاعر : (٢)

تَزُورُ امْرأً أَمَّا الإلَهَ فَيَتَّقِي   وَأَمَّا بِفِعْلِ الصَّالِحَاتِ فَيَأْتَمِي

أَرَادَ : فَيَأْتَمُّ فَأَبْدَلَ المِيمَ الثَّانِيَةَ يَاءً وكَسَرَ مَا قَبْلَهَا لِتَصِحَّ ، وَمَن قَالَ فِي دِيمَاسٍ : دَيَامِيسُ فِي جَمعِهِ ، فَهُوَ مِن هَذَا. (٣)

إبدَالُ اليَاءِ مِنَ الدَّالِ مِن ذَلِكَ التَّصدِيَةُ وفِعْلُه (إذَا قَومُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ) (٤) ، وقَدْ نُوزِعَ فِي هَذَا وقِيلَ : إنَّهُ مِنَ الصَّدَى ، وهُوَ الصَّوتُ. (٥)

---

(١) الشاهد للعجاج ، دِيوانُه ٢٨ وهُوَ في الأمالي للقالي ٢/١٧٢ وسر الصناعة ٧٥٩ ، والخصائص ٢/ ٩٠ والمخصص ١٣/٢٨٩ والتبصرة والتذكرة ٨٣٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠/ ٢٥ والدرر ٢/ ٢١٣ وصدره :

* إذَا الكِرَامُ ابتَدَرُوا البَاعَ بَدَرْ *

(٢) لكثير عزة في مدح عبد العزيز بن مروان وهو في ديوانه ٣٠٠ وهو بغير نسبة في الإبدال لابن السكيت ١٣٥ وسر الصناعة ٧٦٠ وشرح الملوكي ٢٥٢ والممتع ٣٧٤ والضرائر لابن عصفور ٢٢٨.

(٣) ينظر الكتاب ٣/ ٤٦٠ وسر الصناعة ٧٦٠- ٧٦١.

(٤) الآيـة ٥٧ من سورة الزخرف.

(٥) قال أبوعبيدة : "التصدية : التصفيق والصوتُ ، وفَعَلْتُ مِنهُ صَدَدتُّ أَصِدُّ ومنهُ قوله تعالى : * إذَا قَومُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ * ، وقَالَ ابن جني : وأنكرَ أبو جعفر الرُّستمي هذَا القَولَ على أبي عبيدة وقال إنَّما هُوَ من الصَّدَى وهُوَ الصَّوتُ فكيفَ يكُونُ مُضعفاً ؟ وقال أبو علي : ليس ينبغي أن يقالَ : هذَا خطأ ؛ لأنه قد ثبتَ بقوله عزّ وجل : * يَصِدُّونَ * وقوعُ هذِهِ الكلمةِ على الصَّوتِ أو ضرب منه". ينظر سر الصناعة ٧٦٢.

إبدَالُ الياءِ مِنَ العين ، قال :(١)

وَمَنْهَلٍ لَيسَ بِهِ حَوَازِقُ ولِضَفَادِى جَمّهِ نَقَانِــقُ

وقالُوا : تَلعَّيتَ مِنَ اللُّعَاعَةِ(٢) ، وهِيَ بَقلَةٌ ، دَلِيلُ كَونُهُ بَقلَة قولُ امرئِ القيس:(٣)

وَيأْكُلْنَ مِن قَوِّ لُعَاعاً وُرِبَّةً وَيشْرَبْنَ بَرِدَ المَاءِ فِى السَّبَرَاتِ

إبدَالُ اليَاءِ مِنَ الكَافِ : حَكَى أبُو زَيدٍ الأنصارى(٤) : مَكُوكٌ ومَكَاكِيُّ .

إبدَالُ اليَاءِ مِن التَّاءِ ، قالَ :(٥)

قامَ بِهَا يَنشُدُ كُلَّ مُنْشَدِ فَايْتَصَلَتْ بِمِثلِ ضَوْءِ الْفَرقَدِ

أرادَ فاتَّصلَتْ .

إبدَالُ اليَاءِ مِنَ الثَّاءِ ،قالَ :(٦)

قَد مَرَّ يَومَانِ وهَذَا الثَّالِى وَأنتَ بِالهِجْرَانِ لَا تُبَالِـى

إبدَالُ اليَاءِ مِنَ الجِيم ، قَالُوا : دَيجُوجٌ ، ودَيَاجٍ(٧) ،زِيادَةُ اليَاءِ قد زِيدَت اليَاءُ أوَّلاً ، نَحوُ : يَلْقَعٍ ، وَيَسْرُوعٍ(٨) ، وَينطَلِقُ ،[(*) وثَانِيةً](٩) فــى

(*) ينظر سر الصناعة ٧٦٧ .

(١) تقدم فى ٩٤/ب ص ٨٦٨ .

(٢) العبارة فى سر الصناعة ٧٦٣ .

(٣) الشاهد لامرئ القيس ، ديوانه ٨٠ والستة الجاهليين ٧٥ ورواية الديوان :

وَيأكُلْنَ بُهمَى جَعْدَةً حَبَشِيَّةً وَيشْرِبْنَ بَرِدَ المَاءِ فى السَّبَرَاتِ

(٤) ينظر سر الصناعة ٧٦٣ .

(٥) الشاهد فى سر الصناعة ٧٦٤ وشرح الملوكي ٢٤٨ وشرح المفصل لابن يعيش ٢٦/١٠ والممتع ٣٧٨ والضرائر لابن عصفور ٢٢٨ .

(٦) الشاهد فى سر الصناعة ٧٦٤ دون نسبة وهو كذلك في شرح الملوكي ٢٥٥ وشرح المفصل لابن يعيش ٢٨/١٠ والممتع ٣٧٨ والضرائر لابن عصفور ٢٢٧ واللسان (ثلث) وشرح شواهد الشافية ٤٤٨ .

(٧) العبارة فى سر الصناعة ٧٦٤ .

(٨) اليسروع : دود حمر الرؤس بيض الاجسام .

(٩) فى الأصل : وثالثة فى مثل حيدر وهو القصير ،وحيدر ، وهو الغليظ. والصواب ما أثبتناه من سر الصناعة ٧٦٧ .

مِثل [صَيْهِم] (*) ، وَهوَ القَصِيرُ ، [و خَيْفِق وَصَيْرَفٍ] (**) (***) .

وَثالِثَةً في عِثْيَر ، وهوَ الغُبَارُ ، وَ في التصغِير ، وَرابِعَةً في دِهْلِيزٍ، وقنديلٍ و في سَلْقيتُ (١) ، وخَامِسَةً في عَنتَرِيسٍ ، وسَادِسَةً في اسْلَنْقَيْتُ (٢) وقرأ بعضُهم : * وَعَباقِريّ حِسَانٍ * ، (٣) وقالوا : عُنَيْكِبِيتٌ ، وهُوَ شاذٌ لا يُقاسُ عليه ، (٤) وتُزادُ في التثنِيةِ والجمعِ الذى على حَدِّها ، وتُزادُ عَلماً لِلتأنيث والضَّمِير في تفعَلِينَ ، وإشباعاً لِلكسرَةِ في قوله : (٥)

* نَفْيَ الدَّرَاهِيمِ تَنقَادُ الصَّيارِيفِ *

ومن ذلِكَ قولُ العربِ في جَمعِ دَانِقٍ ، وخَاتَمٍ ، وطَابِقٍ : خَواتِيمَ ، وطَوابيقَ ودَوانِيقَ ، ولَعلَّهُ مِن تَداخُلِ اللُّغةِ ، ولأنَّهم قالوا : خاتام ، ودَاناقٌ .

وتُزادُ بَعدَ كافِ المُؤنَّثِ في عَلَيكي ، ومِنْكي (٦) ، وتُزادُ لإطْلاقِ حَرفِ الرَّوِيّ ، كقوله : (٧)

* وَما الإصْبَاحُ مِنكَ بِأمْثَلِ *

(*) في الاصل : حيدر ، والصواب ما أثبتناه من سر الصناعة ٧٦٧ .
(**) وحيدر وهو الغليظ. (***) زيادة يقتضيها السياق وانظر سر الصناعة ٧٦٧ .
(١) العبارة في سر الصناعة ٧٦٨ .
(٢) المصدر نفسه .
(٣) الآية ٧٦ من سورة الرحمن ، وهذه القراءة مروية عن النبي - صلى الله عليه وسلم - وعثمان ، ونصر بن علي ، والجحدري ، وأبي الخلد ، ومالك بن دينار وأبي طعمة وابن محيصن . ينظر المحتسب ٢/ ٣٠٥ .
(٤) ينظر سر الصناعة ٧٦٩ .

(٥) تقدم تخريجه في ص ٨٥١ .
(٦) ينظر سر الصناعة ٧٧٤ .
(٧) تقدم تخريجه في ص ١٦٩ .

وتُزادُ بعدَ لامِ المعرفةِ عندَ التذكُّرِ، وذلِكَ قولُهم : قامَ "آلِي"، يُرِيدُ الغُلامَ، أو الإنسانَ ونحوَ ذلِكَ فتنسَى (١) الاسْمَ، فتقِفُ متذكِّراً ولا / تقطعُ على ٢٠٨/ب اللّامِ ؛ لأنّها ليسَتْ بغايةٍ وصارَتْ نحو قولِهِ : (٢) * وكأنْ قدِ *

ومِنَ التذكُّرِ، "هذا سَيْفُنِي"، يُريدُ : سَيفٌ، ولكِنَّه تذكَّرَ (٣) ولم يَقطَعْ على التنوينِ .

وإن وقفتَ على ياءٍ ساكنةٍ مكسورٍ ما قبلَها ألحقتَها بأُخرى وسددتَ فقلتَ : رقِيبْتُ فِيَّ، وضرَبْتُ غُلامِيَّ، وصاحِبِيَّ أي: ضربتُ غُلامِي أمسِ، (٤) ونحو ذلِكَ .

وتُزادُ الياءُ بمعنَى الاسمِ في نحوِ : غُلامي، وصاحِبي (٥)، وتُزادُ في النَّسبِ في نحوِ : بَصرِيّ، وكُوفِيّ، (٦) وتُزادُ في الاستفهامِ عَنِ النكِرَةِ المَجْرورةِ في الوقفِ . (٧)

قالَ أبو القاسم : (والمِيمُ تُزادُ) (٨) على أنَّ المِيمَ حرفٌ مجهورٌ يكونُ أصلاً وزائداً وبدلاً، فالأصلُ، نحوُ : "مَسَدٍ"، "ومَرَسَ الحَبْلَ"، و"سَمِيرٍ"، و"قَلَمٍ". (٩)

وأمّا البدَلُ فاعلَمْ أنّها تُبدَلُ مِن أربعةِ أحْرُفٍ، وهِيَ الواوُ، والنُّونُ، والياءُ، واللّامُ .

---

(١) في الاصل : يبنى الاسم . والصواب ما أثبتناه من سر الصناعة ٧٧٥ وهذه الفقرة من قوله : وتُزادُ بعد لام المعرفة إلى قوله: وكأن قد . في سر الصناعة ٧٧٥ .

(٢) جزءٌ من بيت للنابغة الذبياني ، ديوانه ١٢١ وهو في سر الصناعة ٧٧٥ والستة الجاهليين ٢٢٩، يريد: وكأن قد زالت ، وهذا البيت من قصيدة في وصف المتجردة زوج النعمان بن المنذر ، وهو بتمامه :

أَفِدَ التَّرحُّلُ غيرَ أنَّ رِكابَنا لَمّا تَزُلْ بِرِحالِنا وكأنْ قَدِ

(٣) العبارة في سر الصناعة ٧٧٦ .

(٤) هذا في سر الصناعة ٧٧٧ .

(٥) ينظر سر الصناعة ٧٧٨ .

(٦) عبارة ابن جني في سر الصناعة ٧٧٩ .

(٧) المصدر نفسه .

(٨) الجمل ٤٠٠ .

(٩) العبارة في سر الصناعة ٤١٣ .

إبدالُ المِيمِ مِنَ الوَاوِ قَولُهم : فَمٌ ، وإبدالُ النُّونِ مِنَ المِيمِ ، كنحوِ : " مِنبَرٍ" ، وإبدالُ المِيمِ مِنَ اللاّمِ ، فَنحوُ: قَولِ النَّمرِ بن تولبٍ (١) : " سمعتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم يَقولُ : " لَيْسَ مِن امْبِرِّ امْصَوْمُ فِي امْسَفَرِ (٢) يُرِيدُ : ليسَ مِنَ البِرِّ الصَّومُ في السَّفرِ ، ولاَ يُقاسُ عَليهِ.

ومِثلُهُ : بَناتُ مَخْرٍ ، وبَخْرٍ - فى أحَدِ القَولَيْنِ - سَحائِبُ يأتِينَ قَبلَ الصَّيفِ بِيضٌ مُنتَصِباتٌ (٣) في السَّماءِ ، ولَو ذَهَبَ ذَاهِبٌ إلَى أنَّ المِيمَ في "مَخْرٍ" أصلٌ مِن قوله عز وجل : ﴿ وَتَرَى الْفُلْكَ فِيهِ مَوَاخِرَ ﴾ (٤) أي: مُقبِلاتٍ ، ومُدبِراتٍ لَكانَ قَولاً.

ومِثلُهُ قَولُه : مَازِلتُ رَاتِباً على هَذا وَراتِماً (٥) ، ويَحتمِلُ أن يَكُونَ مأخوذًا مِنَ الرَّتِيمَةِ ، وهِيَ شَيءٌ كَانَ أهلُ الجَاهِلِيةِ يَفعَلُونَهُ ، وذَلِكَ أنَّ الرَّجُلَ كَانَ إذَا أرادَ سَفَراً عَمدَ إلَى غُصنَيْنِ مِن شَجرتَيْنِ تَقرُبُ إحداهُما إلَى الأُخرَى فَعقَدَ أحَدَهُما بِصاحِبِه فإذَا عَادَ ورَأى الغُصنَينِ مَعقُودَينِ قَالَ : إنَّ امرأتَهُ

---

(١) النمر بن تَولبِ بن زُهير بن أُقَيْش بن عبدٍ بن كعبٍ بن الحرث بن عوف العُكْلي كانَ شَاعِرًا فصيحاً وفد على النبي صلى الله عليه وسلم وكتبَ له النبي صلى الله عليه وسلم كتاباً ونزَلَ البصرَةَ بعدَ ذَلكَ وكانَ أبُو عمرٍو بن العلاء يُسمّيهِ الكَيِّسُ لِجودَةِ شِعرِهِ وكثرَةِ أمثَالِه، وكَانَ جَواداً وعُمِّرَ طويلاً . انظر ترجمته في الإصابة ٣ / ٥٤٢-٥٤٣.

(٢) الحديث في صحيح البخارى بِاللُّغَةِ الفصيحَةِ في كتاب الصوم باب قول النبي صلى الله عليه وسلم لمن ظُلِّلَ عليه واشتَدَّ الحرُّ: ليسَ من البِرِّ الصومُ في السفرِ ٢ / ٢٣٨ ، وفى زاد المسلم ٢ / ١٧٣- أخرجه الإمام في مُسنَدِهِ على لغة حِمير ، وفي المنتخب من غريب كلام العرب ٦٨٧ : "ليسَ من أمبر امْصيام في امسفر" على اللغة الحميرية وينظر التاج ٨٥ والجامع الصغير ٢ / ٤٦٣.

(٣) ينظر الابدال لابن السكيت ٧٠ ، وسر الصناعة ٤٢٣ والعبارة فى سر الصناعة.

(٤) الآية ١٢ من سورة فاطر.

(٥) هذا فى سر الصناعة ٤٢٤.

لَم تَخُنهُ بَعدَه وإن رَأَى الغُصنَينِ قد انحلّا قالَ : خانَتهُ امرَأتُه، وفي ذلِكَ يَقولُ الشاعِر :(١)

هَلْ يَنفَعَنْكَ اليومَ إنْ هَمَّتْ بِهِمْ كَثرةُ ما تُوصِي وتَعقادُ الرَّتَمْ

والرَّتِيمَةُ أيضاً خَيطٌ يُشَدُّ في الإصبَعِ لِيتذكَّرَ الرَّجُلُ بِهِ حاجَتَهُ، وكِلاهُما تأوِيلُهُ الإقامَةُ والثُّبُوتُ ، فيَجُوزُ أن يَكُونَ راتِماً مِن هَذا .(٢)

ومن بَدَلِ المِيمِ مِنَ البَاءِ قولُه : "رأيتُهُ مِن كَثَبٍ وكَثَمٍ"، ويَقولُونَ : قد أكْثَبَ لَكَ الأمرُ إذا قَرُبَ ولا يَقُولُونَ : قد أكثَمَ.(٣)

زِيادَةُ المِيمِ ، والمِيمُ تُزادُ أوّلاً ، وحالُها في ذلِكَ حالُ الهَمزَةِ ، فَمَتى اجتَمَعَ لَكَ ثَلاثَةُ أحرُفٍ أصولٍ ، وفي أوّلِ الكَلِمَةِ مِيمٌ فاقْضِ بِزيادَةِ المِيمِ حتى يَقُومَ الدَّلِيلُ على كَونِها أصْلاً ، نَحو : "مَشْهَدٍ ومَضْرِبٍ"، ومن ذلِكَ مِقياسٌ إلّا أنّ الألِفَ زائِدَةٌ ، فإن كانَ مَعَكَ أربَعَةُ أحرُفٍ وقَبلَهُنَّ مِيمٌ فاقْضِ بِكَونِها مِنَ الأصُولِ ، كَفِعلِكَ بِالهَمزَةِ ، نَحو : "مَرزَجُوشٍ"(٤) مِيمُهُ فاءٌ .

فأمّا مِيمُ "مَهْدَدٍ" فأصلٌ ولو كانَت زائِدَةً لوجَبَ الإدغامُ ، كَمَسَدٍّ ، ومَرَدٍّ .

فأمّا مَحْبَبٌ(٥) ، "فَمَفْعَل" وهُوَ مِنَ النّادِرِ ، ولَم يُحمَلْ مَهْدَدُ على مَحْبَبٍ ، ولَم يَقُمْ على مَهْدَدٍ دَلِيلٌ ، فحُمِلَ على الأصْلِ الشّائِعِ .

٢٠٩ واعلَمْ أنّكَ إذا حَصَّلتَ حَرفَينِ أصلِيَّينِ / في أولِهِما مِيمٌ أو هَمزَةٌ

---

(١) الشاهد أنشده الفَرّاء في معاني القرآن ٢١٧/١ وهو في سِرّ الصناعة ٤٢٥ وشرح شواهد الشافية ٤٦٠ واللسان (رتم) .

(٢) ينظر سر الصناعة ٤٢٥ .

(٣) ينظر سر الصناعة ٤٢٥ .

(٤) المرزجوش : بالفارسية مردقوش أي : ميت الاذن ، وهو أيضا الزعفران . ينظر المعرب ٥٧٤ .

(٥) العبارة في سر الصناعة ٤٢٦ .

وفي آخِرِهَا أَلِفٌ فَاقْضِ بِزِيَادَةِ المِيمِ أو الهَمزَةِ حَملاً على البَابِ الوَاسِعِ.
وذلِكَ، نَحوَ: مُوسَى، وأَرْوَى؛ لأنَّ "مُفعَلاً" أكثرُ في الكلامِ مِن "فُعْلَى"، و"أَفعَل" أكثرُ في الكَلَامِ مِن "فَعْلَى"، ألا تَرَى أنَّ زِيادَةَ المِيمِ أولاً أكثرُ مِن زِيادَةِ الألِفِ رابِعَةً.

وأمّا مِعْزَى "فِعْلَى" لقولهم: مَعْزٌ ومَعِيزٌ،(١) وأمّا أرطَى "فَعْلَى" لقولهم: أدِيمٌ مَأرُوطٌ، وقَدْ حُكِيَ سَرْطِيٌّ فيكونُ على هَذَا "أفْعَل"، وقد زِيدَت المِيمُ حَشْواً في دُلامِصٍ في قولِ الخَليلِ(٢)؛ لأنّهُ من الدِّلاصِ وهُوَ البَرَّاقُ، وقد قَلَبُوهُ فَقالُوا: دُمالِصٌ، وقَالُوا أيضاً: دُلَمِصٌ(٣) ودُمَلِصٌ، ونَظِيرُ دُمالِصٍ لَبَنٌ قُمارِصٌ(٤) يَعني القَارِصَ، وقالُوا لِلأسَدِ هِرْمَاسٌ مِنَ الهَرْسِ، فَيجِبُ على قِياسِ الخَليلِ أن يَكُونَ حُلْقُومٌ فُعْلُوماً مِنَ الحَلْقِ، وبُلْعُومٌ مِنَ البَلْعِ، ورَأْسٌ صِلَادِمٌ(٥) مِنَ الصَّلْدِ، وأسَدٌ ضُبارِمٌ من الضَّبْرِ.

وزِيدَتْ أخِيراً في قولِكَ: "اللَّهُمَّ"،(٦) وفي شَدْقَمٍ؛ لأنَّهُ العَظِيمُ الشِّدْقِ، وشَجْعَمٍ من قوله:(٧)

* الأفعُوانَ والشُّجاعَ الشَّجْعَمَا *

وفي زُرْقُمٍ وسُتْهُمٍ، وفي امرأةٍ خَدْلَمٍ(٨) لِلْخَدْلَةِ، والمِيمُ زائِدَةٌ في أنتُمَا وأنتُمْ وقُمْتُمَا وقُمْتُم.(٩)

---

(١) قال ابن جني: وأما مِعزَى "فِعْلَى" لقولهم: مَعْزٌ ومَعَزٌ ومَعِيزٌ. ينظر سر الصناعة ٤٢٨.

(٢) ينظر قول الخليل هذا في الكتاب ٣/٦٣٩ والمنصف ١/١٥١-١٥٢.

(٣) ينظر الكتاب ٣/٦٣٩ وسر الصناعة ٤٢٨-٤٢٩.

(٤) هذا في سر الصناعة ٤٢٩ وشرح الملوكي ١٦٢ والقارص اللبن الحامض.

(٥) في الأصل: ورأس صلد وما أثبتناه من سر الصناعة ٤٢٩.

(٦) ينظر سر الصناعة ٤٣٠-٤٣١.

(٧) تقدم في ١٩٥/أ.

(٨) العبارة في سر الصناعة ٤٣١ والخَدْلم من النساء الغليظة الساق الممتلئة الأعضاء.

(٩) ينظر سر الصناعة ٤٣٢ والممتع ٢٤١.

واعْلَمْ أنَّ المِيمَ من خواصِّ زيادةِ الأسماءِ،ولَا تُزادُ في الأفعَالِ إلاَّ شاذًّا ، نَحوُ : تَمسكَنَ الرَّجلُ ، وتَمدرَعَ مِنَ المدرَعَةِ ، وتَمندلَ مِنَ المنديلِ ، وتَمنطقَ مِنَ المِنْطَقَةِ ، وتَمسلَمَ اذا كَانَ يُدعَى زيداً أو نَحوَهُ ، ثُمَّ صارَ يُدعَى مُسلِماً (١) ، وفُلانٌ يَتَمولَى علَينَا (٢) ، وقَالُوا : مَرْحَبَكَ اللَّهُ ومَسهَلَكَ، ولَا يُقَاسُ على هذا .

قالَ أبو القاسم : (والنُّونُ تُزادُ في أولِ المُستَقبَلِ) (٤)، تقولُ النُّونُ حَرفٌ مَجْهُورٌ يَكُونُ أصلاً وزائِداً وبَدلاً .

فالأصلُ ، نَحوُ : "نَعِيم" ، "وُجَنب" ، وغُصنٍ .

وأما البدلُ ، فزعموا أنَّ النُّونَ في "فَعلَانَ فَعْلَى" بَدَلٌ مِن هَمزةِ "فَعْلَاءَ"، وقَوّوا ذَلِكَ بقَولِهِم : في النَّسبِ الَى صَنعَاءَ : صَنعَانيٌّ ، وبَهرَاءَ : بَهرَانِيٌّ ، وقَوّوا ذَلكَ أيضاً بقَولِهِم في جَمعِ إنسَانٍ : أناسِيٌّ ، وظِربانٍ : ظَرابيٌّ ، وجَرَيَا مَجرَى صَلْفَاءَ وصَلَافِيَّ، وقَالُوا أيضاً : سَكرانُ وسَكَارَى ، كصَحْرَاءَ وصَحَارَى (٥) ، وإذا حَقَّقتَ هَذَا القولَ فَليسَ الغَرَضُ بِقَولِهِمْ : أُبدِلَت النُّونُ مِن "فَعلَانَ فَعْلَى" مِنَ الهمزةِ التي في "فَعْلَاءَ" ، كَالغرضِ في جَميعِ مَا تقدَّمَ في البَدلِ الذي جِئنَا بِهِ ، وإنَّما يُريدُونَ أنَّ النُّونَ تُعَاقِبُ في هذا الموضعِ الهمزَةَ كَما يُعَاقِبُ لَامُ المعرِفَةِ التَّنوينَ . (٦)

وأمَّا البَدَلُ الذي نَحنُ بِسَبِيلِهِ فَمثلُ : لَعَنَّ في لَعَلَّ، قال : (٧)

* اغْدُ لَعَنَّا فِي الرِّهَانِ نُرْسِلُه *

---

(١) هذا في سر الصناعة ٤٣٢-٤٣٣ والممتع ٢٤١-٢٤٢ .

(٢) حكاه ابن الأعرابي كما في سر الصناعة ٤٣٣ ويتمولى: بمعنى يتعاظم .

(٣) العبارة في سر الصناعة ٤٣٣ والممتع ٢٤٢ .

(٤) الجمل ٤٠١ .

(٥) هذا في سر الصناعة ٤٣٥ - ٤٣٦ - ٤٣٧ .

(٦) العبارة في سر الصناعة ٤٤١ .

(٧) الشاهد في الامالي للقالي ١/١٠٨ و ٢/١٣٤ قال أبو علي :وقال عيسى بن عمرو سمعت أبا النجم يقول : (اغْدُ لَعَنَّا فِي الرِّهَانِ نُرْسِلُه) يُرِيدُ لَعَلَّنَا . وانظر الإبدال لابن السكيت ١١١ وسر الصناعة ٤٤٣ وشرح المفصل لابن يعيش ٨/٧٩ ورصف المباني ٣٧٦ والقيسي ١٤٨ .

وأمّا زِيادَةُ النُّونِ فَعَلى ضَربَينِ : أحدُهما : زِيادَةٌ صِيغَتْ فِي نَفسِ المِثَالِ الذى زِيدَتْ فِيهِ ، وَالأُخرَى زِيادَةٌ لَحِقَتْ على غَيرِ المَعْنَى الأولِ ، فَمِنَ الضَّربِ الأولِ : زِيَادَتُهُمُ النُّونَ فى نَضرِبُ وبَابُهُ ، وانفَعَلَ وَبابُه ، ومِن زِيادَتِها قَولُهُم :رَجُلٌ نِفْرِجَةُ (١) القَلبِ ، إذَا كَانَ جَبَانًا غَيرَ ذِى جلادَةٍ ولاَ حَزمٍ ، وَيقَالُ : رَجُلٌ "أفرَجُ وفُرَجٌ" ، وهُوَ الذى لاَ يكتُمُ سِرًّا ، وهُوَ أيضًا الذِى يَكشِفُ عن فَرجِهِ، قال / : (٢)

٢٠٩/

نِفرِجَةُ القَلبِ قَلِيلُ مَا النَّيْلْ   يُلْقَى عَلَيْهِ النَّيدُلاَنُ بِاللَّيلْ

لاَ مِنْ صَبُوحٍ عِندَهُ ولاَ قليلْ

ومِن ذَلِكَ زِيَادَتُهَا ثَانِيةً فِى"قِنعَاسٍ" ، وَثالِثةً فى نحو : "جَحَنفَلٍ"، وَرابِعَةً فى نحوِ :"رَعْشَنٍ وضَيْفَنٍ".

وخَامِسَةً فى نَحوِ :"سَكرَانَ"، وَسادِسَةً فِى مِثْلِ "زَعفرانَ"، وَسابِعَةً فى"عقربانْ". (٣)

ومِنَ الضَّربِ الثَّانِي مِنَ القِسمَةِ ، وهيَ زِيادَةُ النُّونِ غيرَ مَصُوغَةٍ فى الكَلِمَةِ ، وهيَ أن تَكُونَ زَائِدَةً فِى الأفعَالِ لِلتَّوكِيدِ خَفِيفَةً وثَقِيلَةً ، نحوُ : "لَيقُومَنَّ ولَيَقُوماً"، وقدْ زَادَها بعضُهم فى اسمِ الفَاعِلِ تَشبِيهاً فَقَال : (٤)

أَرَيْتَ إن جِئتَ بِهِ أُملُودَا   مُرَجَّلاً ويَلْبَسُ البُرُودَا

أَقَائِلُنَّ أحضِرُوا الشُّهُودَا

أرادَ : أقَائِلُونَ .

---

(١) هذا في سر الصناعة ٤٤٤.

(٢) الشاهد فى التكملة ٥٤٧ من غير نسبة وهو كذلك فى المنصف ١/ ١٠٦ وسر الصناعة ٤٤٤ وشرح الملوكي ١٤٨ والممتع ٢٢٨ وشرح شواهد الايضاح للقيسي ٨٩١-٨٩٢.

(٣) ينظر سر الصناعة ٤٤٥ - ٤٤٦.

(٤) الشاهد فى شرح ديوان الهذليين ٦٥١ لرجل من هذيل ونسبه العيني لرؤبة وهو فى ملحقات ديوانه ١٧٣ وفى سر الصناعة ٤٤٧ من غير نسبة وكذلك في الخصائص ١/ ١٣٦ والمحتسب ١/ ١٨٣ ، وانظر العيني ١/ ١١٨ و ٣/ ٦٤٨ و ٤/ ٣٣٤ والخزانة ٦/ ٥.

وقال الآخر : (١)

يَا لَيتَ شِعْرِى عَنكُمْ حَنِيفَـا أَشَاهِرُنَّ بَعدَنَا السُّيُوفَـا

وَتلحَقُ عَلامَةً لِلرَّفعِ في خَمسَةِ أَمثِلَةٍ مِنَ الفِعْلِ ، وَتلحَقُ التَّثنِيَةَ والجَمعَ الذِى على حَدِّهَا ، وَتُشبَهُ بِهَا اللذَانِ ، وهذَانِ ، والَّذِينَ ، وَيَاهَنَانِيهْ وَيَا هَنَانُوهْ. (٢)

وزِيدَت النُّونَ عَلامَةً لِلصَّرفِ وهِيَ المُسَمَّاةُ تَنوِينًا . (٣)

قَالَ أَبُو القاسم : (والتَّاءُ تُزَادُ) (٤) ، تقولُ : التَّاءُ حَرفٌ مَهمُوسٌ يُستعمَلُ فى الكَلَامِ أَصلاً وَبَدلاً وَزَائِدًا .

فالاصل ، نحو قولك : " تمر وتمير ، وتحت ". (*)

وأَمَّا إِبدَالُهَا فَهِيَ تُبدَلُ مِن سِتَّةِ أَحرُفٍ وهِيَ الوَاوُ ، واليَاءُ ، والسِّينُ ، والصَّادُ ، والدَّالُ ، والطَّاءُ يجمَعُهَا : وَسَطُ صَدًى .

فَإِبدَالُهَا مِنَ الواوِ فى " تُجَاهٍ " ، وهُوَ " فُعَالٌ " مِنَ الوَجْهِ ، وَ" تَقِيَةٍ " مِن وَقيتُ ، والتَّقوَى ، وتَورِيَةٍ ، وأَصلُهُ : وَورِيَةٌ مِن وَرَى الزَّنْدُ ، وهِىَ عِندَ البغدادِيينَ " تَفعلَة " ، ورَجُل تُكَلَة ، وتَاللَّهِ من هَذَا ، وَتَتْرَى فَعْلَى مِنَ المُواتَرةِ ، ومِنْهُم مَن يُنَوِّنُ ويجعَلُهَا أَلفَ الإِلحَاقِ ، وَهَذِهِ الأَلفَاظُ وإِن كَانَتْ كَثِيرَةً فَلَا يُقَاسُ عَلَيهَا لِقِلَّتِهَا ، بِالإِضَافَةِ إِلى مَا لَم تُقلَبْ وَاوُهُ تَاءً ، فَلَا تَقُولُ قِيَاسًا عَلَى تَقِيَةٍ : " تَزِيرٍ " (٥) فى " وَزِيرٍ " .

فَأَمَّا مَا تَقِيسُ عَلَيهِ لِكَثرَتِهِ ، " فَافْتَعَلَ " وَمَا تَصَرَّفَ مِنهُ إِذَا كَانَتْ فَاؤُهُ وَاوًا فَإِنَّهَا تُقلَبُ وَتُدغَمُ في تَاءِ افْتَعَلَ التى بَعدَهَا ، وَذَلِكَ نَحوُ : " اتَّزَنَ واتَّلَجَ " ، " واتَّعدَ " ، ولو لَمْ يَقلِبُوهَا تَاءً لَوَجَبَ أَنْ يَقلِبُوهَا إِذَا انكَسَرَ مَا قَبلَهَا تَاءً ،

(*) ينظر سر الصناعة ١٤٥/١ .

(١) الشاهد في جمهرة اللغة ٢٩١/٢ لرؤبة وهو في ملحقات ديوانه ١٧٩ وهو في سر الصناعة ٤٤٧ واللسان (شهر) والعيني ١٢٢/١ والخزانة ٤٢٧/١١ .

(٢) هذا كما في سر الصناعة ٤٦٥ - ٤٦٦ .

(٣) ينظر سر الصناعة ٤٨٩ .

(٤) الجمل ٤٠١ .

(٥) العبارة في سر الصناعة ١٤٦ - ١٤٧ .

وإذا انضمّ ما قبلها واوًا ، وإذا انفتح [١] ما قبلها ألفًا ، وقد فعلوا ذلك .

وقد أُبدلت من الواو في أُختٍ ، وبنتٍ وكِلْتا .

وأمّا هَيت ،وذَيت فليست التّاءُ بمنقلبةٍ عن الواو ، وإنّما هي عن الياء ، لأنهُ ليس في كلامهم لفظةٌ عينُ فعلِها تاءٌ ولامُهُ واوٌ ، وأمّا الحَيَوان فواوُهُ منقلبةٌ عن ياءٍ هذا مذهبُ الخليل [٢] ، وأجاز أبو عثمان [٣] أن تكون أصليةً، وهو مخالفٌ لِمَا عليه الجمهور ، وكذلك في حياةٍ ،وأُبدلت التّاءُ من السّين لامًا في سِتٍّ ، وفي قول الآخر : [٤]

يا قاتَلَ اللهُ بَنِي السِّعْلَاتِ عمرو بن يَرْبُوعٍ شِرارَ النّاتِ

غيرَ أعِفّاءَ ولا أكْيَاتِ

يُريد : شِرارَ النّاسِ ، وأكياسٍ ، وأُبدلت من الصّادِ في "لِصْتٍ"/ والأصلُ: ٢١٠/ لِصّ قال : [٥]

* وبني كِنَانَةَ كالّلصوتِ المُرَّدِ *

---

(١) ينظر سر الصناعة ١٤٧.

(٢) ينظر الكتاب ٣٩٦/٤.

(٣) كما في المنصف ٢٨٤/٢-٢٨٥ وسر الصناعة ١٥٣.

(٤) هذا الرجز لِعلباء بن أرقم كما في النوادر لأبي زيد ٣٤٥ وجمهرة اللغة ٣٣/٣ و هو في الأمالي للقالي ٦٨/٢ والخصائص ٥٣/٢ وسر الصناعة ١٥٥ وشرح المفصل لابن يعيش ٣٦/١٠ والممتع ٣٨٩ واللسان (نوت ، أنس) وشرح شواهد الشافية ٤٦٩ ، قال أبو الحسن في النوادر : وهذا من قبيح البَدَلِ ، وإنّما أبدلَ التّاءَ من السّين لأنّ في السّين صَفيرًا فاستثقله فأبدل منها التّاءَ ، وهو قبيحٌ للضرورة .

(٥) الشاهد لعبد الاسود بن عامر بن جوين الطائيّ كما في الجمهرة ١٠٢/١-١٠٣ وهو في سر الصناعة ١٥٦ من غير نسبة وهو من شواهد شرح المفصل ٤١/١٠ واللسان (لصت ، عيل) وشرح شواهد الشافية ٤٧٥ وأوله :

* فتركْنَ نَهْدًا عُيَّلًا أبناؤُهَا *

وأُبدِلَت مِنَ الطَّاءِ في : فُسْتَاطٍ لقولِهِم في الجمعِ : فَسَاطِيطُ ولَمْ يَقُولُوا : فَسَاتِيطُ . (١)

وَجهُ الدَّليلِ مِن هَذَا أنَّ الجَمعَ يَرُدُّ الأشيَاءَ إلَى أُصُولِهَا ، فَلَو كانَتْ أصلاً لَقَالُوا : فَسَاتِيطُ، وفي قَولِهِمْ : فَسَاطِيطُ دَليلٌ على أنَّ الأصْلَ الطَّاءُ والتَّاءُ بَدَلٌ ، وقَالُوا : اسْتَاعَ يُسْتِيعُ في أطَاعَ يُطِيعُ . (٢)

وَأبدَلُوهَا مِنَ الدَّالِ في قَولِهِمْ : "نَاقَةٌ تَرَبُوتٌ" ، وَالأَصْلُ : دَرَبُوتٌ مِنَ الدُّربَةِ . (٣)

زِيَادَةُ التَّاءِ : زِيدَتْ أوَّلاً في "تِجْفَافٍ" (٤) ، وتَعْضُوضٍ" لضربٍ مِنَ التَّمرِ ، "وتَنْضُبٍ" شَجَرٌ تُعمَلُ مِنهُ القِسِيُّ ، وزِيدَتْ ثَانِيَةً في افْتِقَارٍ ، وَاقْتِطَاعٍ ، وَرابِعَةً في سَنْبتَةٍ ، وهِيَ القطعَةُ مِنَ الزَّمانِ ، وَخَامِسَةً في مِثْلِ مَلَكُوتٍ ، وَسَادِسَةً في عَنكَبُوتٍ ، وتَرَنَمُوتٍ وهُوَ صَوتُ تَرَنُّمِ القَوسِ عِندَ [الإنبَاضِ] (٥) قال : (٦)

* تُجَاوِبُ القَوسَ بِتَرْنَمُوتِهَا *

---

(١) ينظر سر الصناعة ١٥٧.

(٢) قال سيبويه : "ونظير هذا قولهم : اسطاع يسطيع جعلوا العوض السين ؛ لأنه فعل . . وقال بعضهم في يَستَطِيعُ يَسْتِيعُ". الكتاب ٤/ ٢٨٥-٤٨٤ وانظر سر الصناعة ١٩٩ وفي ابدال التاء من الطاء في أطاع يُطِيعُ قال ابن جني : "وقالوا أيضًا : اسْتَاعَ يُسْتِيعُ فأبدلوا الطاء تاءً لتوافق السين في الهمس" . ينظر سر الصناعة ٢٠٢.

(٣) ينظر سر الصناعة ١٥٧.

(٤) التجفاف ما جُلِّلَ به الفرس من سلاح وآلة تَقِيهِ الجراح في الحرب.

(٥) في الأصل : عند الخلب ، والصواب ما أثبتناه من اللسان (رنم) وانظر سر الصناعة ١٥٨.

(٦) الشاهد في المنصف ١/١٣٩ و ٣/٢٢ دون نسبة وسر الصناعة ١٥٨ وشرح الملوكي ١٩٧ وشرح المفصل لابن يعيش ٩/ ١٥٨ ، والممتع ٢٧٨ واللسان (رنم) وشرح شواهد الشافية ٢٨٣.

وزِيدَتْ في أوائِلِ الأفعالِ ، نَحْو : كَسَّرْتُه فَتكَسَّرَ ، وقالُوا : تَغافَلَ ، وقالُوا : أنت تقوم [أنت] تَقُومِينَ (*) ، وهِندُ تَقُومُ ، والهِنداتِ تَقُومان ، وفي قامَتْ ، وقَعَدَتْ ، وفي قائِمات ، وقاعِدات ، وفي قائِمَة في الوصلِ خاصَّةً عِندَ أكثَر العَرَب، (١) ومنهم مَن يَزيدُها في الوصْلِ والوَقْفِ ، قالَ الشاعر: (٢)

اللَّهُ نَجّاكَ بِكَفَّيْ مَسْلَمَتْ ... مِن بَعْدِما وبَعْدِما وبَعْدِمَتْ

صارَتْ نُفُوسُ القَومِ عِندَ الغَلْصَمَتْ ... وكادَتِ الحُرَّةُ أنْ تُدْعَى أمَتْ

وقَدْ قَلبُوا هذا الأمرَ فأجْرَوا الشيءَ في الوصْلِ على حَدِّ مُجْراهُ في الوَقْفِ، قالُوا : ثَلاثَةْ أربَعَةْ ، وأمّا قَولُ الآخر: (٣)

* العاطِفُونَةَ حِينَ ما مِنْ عاطِفِ *

فَقِيلَ : أرادَ العاطِفُونَهْ في الوَقْفِ ، ثُمَّ أجْرَى الوصْلَ مُجْرَى الوَقْفِ .

وتكُونُ زائِدَةً في قولِهِ تَعالى : * وَلاتَ حِينَ مَناصٍ * . (٤)

واعلمْ أنكَ متى عدمتَ الاشتقاقَ في كلمة فيها تاءٌ أو نُونٌ فإنَّ حالَهُما فيما أذكرُهُ لك سَواءٌ، فانظُرْ إلى التاءِ والنُونِ فإنْ كانَ المِثالُ الذي هُما فيهِ أو أحدُهُما على زِنَةِ الأُصولِ فاقْضِ بِأنَّهما أصْلانِ وإن لَمْ يَكُن المِثالُ الذي هُما فيهِ على زِنَةِ

(*) في الأصل : أنت تقوم تقومين ، والسياق يعطي ما أثبتناه.
(١) ينظر سر الصناعة ١٦٢ .
(٢) تقدم في ١١٠/أ .
(٣) الشاهد لأبي وجزة السَّعديّ في مدح آل الزبير بن العوام، وهو في مَجالِس ثَعلب ٤٤٢ وسِرّ الصناعة ١٦٣ والإنصاف ١٠٨ والممتع ٢٧٣ والاشموني ٣٣٩/٤ واللسان (أين ، حين ، ليت) والخزانة ١٧٥/٤ قال ابن بري : صَوابُ إنشادِهِ :

العاطِفُونَ تَحِينَ ما مِنْ عاطِفٍ ... والمُطعِمُونَ زَمانَ أيْنَ المُطْعِمُ

قال ابن جني : فِيهِ قولانِ : أحدُهُما : أنه أرادَ أنْ يُجرِيهِ في الوصل على حدّ ما يكونُ عليهِ في الوقف ، وذلك أنه يُقالُ في الوقف هؤلاءِ مُسلِمُونَهْ وضارِبُونَهْ فتلحَقُ الهاءُ لِبَيانِ حَرَكَةِ النُونِ. وانظر القولَ الآخر في سر الصناعة ١٦٤ .
(٤) الآية ٣ من سورة ص .

الأصولِ فاقْضِ بأنهما زائدتانِ، مثالُ ذلك: "عنتر" فالنونُ والتاءُ جميعًا أصلان، لأنه بمنزلةِ جعفرٍ، وكذلك النونُ في "حنزقرٍ" (١) أصلٌ؛ لأنها بإزاءِ الرَّاءِ في "جِرْدَحلٍ"، "وقِرْطَعْبٍ"، وكذلك التاءُ في فِرْتاجٍ (٢) هيَ أصلٌ؛ لأنها بإزاءِ الدَّالِ في سِرْداحٍ، وكذلك التاءُ في "صَعْتَرٍ" (٣)؛ لأنها في مقابلةِ الفاءِ مِن جعفرٍ، فأما التاءُ في "تُرْتَبٍ" فزائدةٌ؛ لأنه ليس في الأصولِ مثلُ جُعْفُرٍ (٤) وكذلك "تَدْرَأٌ". (٥)

فأمّا تولَبٌ (٦) فالواوُ هي الزائدةُ؛ لأنَّ "فوْعَلاً" في الكلامِ أكثرُ مِن "تفعَلٍ".

وأمّا تاءُ "تأْلَبٍ" (٧) فزائدةٌ يدلُّ على ذلك الاشتقاقُ؛ لأنهم يقولون: "ألَبَ الحمارُ أتُنَهُ يألِبُها".

فأمّا [تاء] (٨) "تُلُنّةٍ" وهي الحاجةُ [فأصلٌ] (٩) لقولِهم: تلونةٌ وهي فعولةٌ. (١٠)

واعلمْ أنَّ التاءَ تكونُ اسمًا مضمرًا في قمتُ، وحرفَ خطابٍ في أنتَ. (١١)

قال أبو القاسم: (والهاءُ تزادُ) (١٢)، اعلمْ أنَّ الهاءَ حرفٌ مهموسٌ تكونُ أصلًا وبدلًا وزائدةً.

---

(١) الحنزقر: القصير.

(٢) الفرتاج: موضع ببلاد طيئ.

(٣) الصَّعْتَر: ضرب من النبات.

(٤) ينظر سر الصناعة ١٦٨.

(٥) التَّدْرَأ: المنعة والقوة.

(٦) التَّولَب: الجحش.

(٧) التألَب: الشديد الغليظ، المجتمع من حمر الوحش.

(٨) زيادة يقتضيها السياق.

(٩) زيادة يقتضيها السياق.

(١٠) ينظر سر الصناعة ١٦٩.

(١١) ينظر سر الصناعة ١٧٠.

(١٢) الجمل ٤٠١.

فَالأصلُ / نحو : هِنِدٍ ، وَعِهدٍ وشِبْهِهِ ، /٢١٠
وإذا كانــــت بــــــدلاً فمــــن
خمسةِ أحرُفٍ وهِيَ : الهمزة ، والألِف ،والياء ، والواوُ ، [- والتاء (1) -] يَجمَعُها :
"آوَيت" .

لابدالُها مِن الهمزةِ على ضَربَين : أصلٌ ، وزائدٌ ، فالأصلُ فــي
قولِهِم : إيّاكَ : هِيّاكَ (٢) ، وَرُوِيَ عن قُطرب (٣) أنّ بَعضَهُم يَقولُ : أيّاكَ
بِفتحِ الهمزةِ وبِالهاءِ مَفتوحةً ، وقالوا : لَهِنّكَ قائمٌ ،قال : (٤)

* لَهِنّكَ مِن بَرْقٍ عَليَّ كَرِيمُ *

والهاءُ تُبدَلُ مِنَ الهمزةِ الزّائِدَةِ في "هَرَقْتُ" قالَ : وَيقُولونَ: هَزَيْدٌ مُنطَــلِقٌ ؟
يُريدُونَ : أزيدٌ مُنطَلِقٌ ؟ وأنشَدُوا لَنَا : (٥)

وَأتَى صَواحِبُها فَقُلْنَ هَذَا الذي مَنَحَ المَوَدَّةَ غَيرَنا وجَفانَــا

يُريدُ : أذَا الذِي .

---

(١) زيادة يقتضيها السياق .
(٢) في الأصل : إيّاك وهِيّاكَ بزيادة الواو ،والسياق يعطي حذف الواو.
(٣) ينظر سر الصناعة ٥٥٢ .
(٤) الشاهد لغلامٍ من بني كلاب كما في مجالس ثعلب ٩٣-١١٣ وقيل : لرجل من بني نمير ، وهو في الأمالي للقالي ٢/ ٢٢٠ ، والخصائص ١/ ٣١٥ وسر الصناعة ٣٧١ - ٥٥٢ و شرح المفصل لابـن يعيـش ٦٣/٨ و ٢٥/٩ و ٤٢/١٠ والممتع ٢٩٨ والمقرب ١/ ١٠٧ والهمع ١/ ١٤١ والخزانة ١٠/ ٣٥١ وأوله :
* ألا يا سَنا بَرْقٍ عَلى قُلَلِ الحِمَى *
(٥) الشاهد في اللسان " ذا " أنشده الكسائي لجميل وقال البغدادي في شرح شواهد الشافية قائله مجهول وهو في سر الصناعة ٥٥٤ والمقــرب ٢/ ١٧٨ والممتع ٤٠٠ واللسان (ها) وشرح شواهد الشافية ٤٧٧ .

إبدال الهاء من الألِف ، قال الرّاجز : (١)

قَدْ وَرَدَتْ مِن أمْكِنَهْ　　　مِنْ هَهُنَا وَهاهُنَهْ

إنْ لَمْ أُرَوِّهَا فَمَهْ

أى: مِن هُنَا ، وقولُهُ : "فَمَه" أى: فَمَا أصنَعُ ؟ أو فَمَا قُدرَتِي ؟ ، ويَحتَمِلُ أن يُريدَ "مَهْ" التي لِلزَّجْرِ أى: فاكْفُفْ عَنِّي فَلسْتُ أهْلاً لِلعِتَابِ ، أو يُخاطِبَ نَفسَهُ ويزجُرُها . (٢)

إبدال الهاء مِن الياء ، قالوا : هَذِهِ والأصلُ هَذِى ، وقالوا : هَنَةٌ ، وصغّرُوها "هُنَيْهَةً" ، وأصلُها الأوّلُ "هُنَيْوَةٌ" لقولهم : هَنَواتٌ .

إبدالُ الهاء مِن الواوِ في حَرفٍ وَاحِدٍ قال : (٣)

* وَقَدْ رَابَنِي قَوْلُهَا يَا هَنَاهُ *

فالهاءُ الأخيرةُ عِندَ بَعضِهِم (٤) بَدَلٌ مِن الواوِ التي ظَهرَتْ في هَنوك ، وهَنواتٍ هَذا قولُ ابنُ جني ، (٥) وقَدْ قِيلَ غَيرُ هَذا .

وقد تَقدَّمَ لَنا إبدالُ الهاءِ مِن التَّاءِ ، وذَلِكَ في : قَائِمَةٍ في الوقفِ وفي الوَصْلِ فِيمَنْ أجْرَى الوصْلَ مُجْرَى الوَقْفِ ، وحَكَى قُطرب (٦) عن طَيِّئ أنّهم يَقُولُونَ : كَيفَ "البَنُونَ والبَنَاهْ" ، "والإخْوَةُ والأَخَواهْ" ، وذَلِكَ شَاذٌّ .

---

(١) الشاهد في المنصف ١٥٦/٢ ، وسر الصناعة ١٦٣-٥٥٥ وشرح الملوكي ٣١٣ وشرح المفصل لابن يعيش ١٣٨/٣ و ٦/٤ و ٤٣/١٠ والممتع ٤٠٠ واللسان (هنا) ، وشرح شواهد الشافية ٤٧٩ .

(٢) ينظر سر الصناعة ٥٥٥ .

(٣) الشاهد لامرئ القيس ، ديوانه ١٦٠ وسر الصناعة ٦٦/١- ٥٦٠ وتمامه

وقَدْ رَابَنِي قَولُهَا يَا هَنَا　　　هُ وَيْحَكَ ألحَقْتَ شَرًّا بِشَرّْ

(٤) بَعضُهُمْ يَعني بِه البصريّون . ينظر سر الصناعة ٦٦-٥٦١ واللسان (هنا) .

(٥) في سر الصناعة ٥٦١ .

(٦) في سر الصناعة ٥٦٣ .

زِيَادَةُ الهَاءِ : وكَانَ أبو العباس (١) يُخرِجُ الهَاءَ مِن حُروفِ الزِّيادَةِ ، وَهذِهِ مُخَالَفَةٌ لِلجَمَاعَةِ ، ومِمَّا زِيدَتْ فِيهِ الهَاءُ قَولُهُمْ : "أُمَّهَاتٌ"، قال : (٢)

* أُمَّهَتِي خِنْدِفُ وَالْيَاسُ أَبِي *

وقَدْ صَحَّ "أُمٌّ" بَيِّنَةُ الأُمُومَةِ"، وقَالَ أبُو بَكرٍ (٣) - قُلتُ : أَظُنُّه ابنَ السَّرَّاجِ - يَجُوزُ أن تَكُونَ الهَاءُ فِي أُمَّهَةٍ أَصلِيةً وتَكُونُ "فُعَّلَةً" (٤) فِي مِثْلِ "تُرَّهَةٍ"، "وعُلَّقَةٍ"، "وأُبَّهَةٍ"،

---

(١) قال ابن جني : "وقد أخرج أبو العباس الهَاءَ من حروف الزيادة وقال : إنما تأتي منفصلة لبيانِ الحركة والتأنيث . وقال في موضع آخر من سر الصناعة . أمّا أبو العباس فكانَ يخرج الهاءَ من حروف الزيادة ويذهب إلى أنها إنّما تلحَقُ لِلوَقْفِ في نَحو : اخْشَهْ وارمِهْ. ينظر سر الصناعة" ٦٢-٥٦٣ . وَهذِهِ دَعوَى لأنَّ المبرد قد نَصَّ على أنَّ الهَاءَ من حُروفِ الزِّيادَةِ بقوله : "فأمَّا أمَّهاتٌ فالهَاءُ زَائِدَةٌ لأنَّها مِن حُـرُوفِ الزَّوائِدِ". ينظر المقتضب ١/١٩٤-١٩٨-١٩٩-٢٠١ و٣/١٦٩.

(٢) الشاهد لقصيّ بن كِلاب كما في جمهرة اللغة ٣/٢٦٧ وهو في الأمالي للقالي ٢/٣٠١ والمحتسب ٢/٢٢٤ وسر الصناعة ٥٦٣ و شرح الملوكي ٢٠٣ وشرح المفصل لابن يعيش ١٠/٣ والممتع ٢١٧ وشرح الشافية ٢/٢٨٣ واللسان (أمم) . والعيني ٤/٥٦٥، وشرح شواهد الشافية ٣٠١ والخزانة ٧/٣٧٦.

(٣) ابن السراج : أبو بكر محمد بن السري له كتب في النحو مفيدة منها كتاب في أصول النحو وكان أديبًا شاعرا أخذ عن المبرد وإليه انتهت رئاسة النحو بعد المبرد وأخذ عنه الزجاجي وأبو سعيد السِّيرافي وأبو علي الفارسي والرماني . توفي سنة ٣١٦ - وانظر ترجمته في طبقات الزبيدي ١١٢ والفهرست ٩٢ و نزهة الألباء ١٨٦ ، والإنباه ٣/١٤٥.

(٤) ينظر الاصول ٣/٣٣٦ قال ابن السراج : وحكى الاخفش على جهة الشذوذ أن من العرب من يقول : أُمَّهَةٌ فَإن كَانَ هَذَا صَحِيحًا فإنه جَعَلَها "فُعَّلَةً" وألحقَها بِجُخْدَبٍ ، ومن لم يعترِف بِجُخْدَبٍ ولم يثبت عنده أنَّ في كلامِ العرب "فُعْلَل" وجبَ عليهِ أن يقولَ : أُمَّهَةٌ : "فُعْلَهَةٌ".

وَيقوِّي هَذا قولَ صَاحِبِ العينِ : "تَأَمَّهتُ"(١) أَمَّاً، والأكثرُ على أنَّها فُعْلَهَة"(٢)
وتُزادُ لِبَيانِ الحَركَةِ في (مَالِيَه)(٣) و (كِتَابِيَه)(٤) ولِلسَّكتِ في قولِكَ : "وازَيداه"
لِبَيانِ الألِف ، وقالوا : "هَرَقْتُ"، فَزِيدَتْ عِوَضاً مِن سُكُونِ عينِ الفِعْلِ، وقَد
قِيلَ غيرَ ذَلِكَ ، وذَهَبَ أبو الحَسَنِ(٥) أنَّ الهَاءَ في "هِجْرَع" ، "وهِبْلَع" زَائِدَتانِ؛
لأنَّهمَا مِنَ الجَرَعِ ، والبَلع ، وذَلِكَ ؛ لأنَّ الهِجْرَعَ : الطَّويلُ ، والهِبْلَعُ : الأكُولُ ،
والجِرْشَعُ : المَكانُ السَّهلُ المُنقادُ ، وذَهَبَ الخليلُ فِيمَا حُكِيَ عنه(٦) إلى
أنَّ "هِرْكَوْلَة" : "هِفْعَوْلَة"؛ لأنَّها التي تَرْكُلُ في مِشيَتِهَا، وقَالَ الآخر :(٧)

* هُلَقِمٌ يَأكُلُ أطرَافَ النُّجُد *

"وسَلهَبٌ" يَجوزُ أن يَكونَ "فَعْهَلٌ" مِنَ السَّلبِ .

قالَ أبو القاسم : (واللَّامُ تُزادُ)(٨) نَقولُ : واللَّامُ حَرفٌ
مَجْهورٌ يَكُونُ أَصْلاً وبَدَلاً وزَائِداً .
فالأصل ، نحو(٩) : لزم ، وقلت ، وشغل ،
فأمَّا إبدالُهَا مِنَ الضَّادِ فَفِي قوله :

* مَالَ إلى أرْطَاةِ حِقْفٍ فَالْطَجَعْ *

ويُروى : فَاضْطَجَعْ ، والأُولَى شَاذَّةٌ ، ويُروى أيضاً / فَاطَّجَعْ ، ويُروى أيضاً : ١/٢١١

---

(١) في الأصل : "تأمت" خطأ والسياق يعطي ما أثبتناه . وانظر سر الصناعة ٥٦٤ وشرح الملوكي ٢٠٣.

(٢) في الأصل : فُعلية خطأ والصواب ما أثبتناه.

(٣) الآية ٢٨ من سورة الحاقة.

(٤) الآية ١٩ - ٢٥ من سورة الحاقة .

(٥) ينظر سر الصناعة ٥٦٩.

(٦) هكذا في سر الصناعة ٥٦٩.

(٧) الشاهد في سر الصناعة ٥٦٩ والممتع ٢٢٠ واللسان (هلقم).

(٨) الجمل ٤٠١.

(٩) الشاهد لمنظور بن مرثد الأسدي وهو في إصلاح المنطق ٩٥ ، والخصائص ١/٦٣-٢٦٣، و ٣/١٦٣ وسر الصناعة ٣٢١ ،

===

فاضْجَعْ.(١)

وأمّا إبدالُ اللّامِ مِنَ النّونِ فَفِي : أُصَيْلانٍ قالوا : أُصَيْلالٌ ،

وإذا كانتِ اللامُ زائدةً فتزادُ على ضربينِ : أحدهما : أنْ تزادَ في الكلمةِ مَبنِيّةً مَعَها غيرَ مُفارِقَةٍ لَها ، والأُخرى أن تُزادَ(٢) فيها لِمعْنًى ولا تكونُ مِن صِيغَةِ الكَلِمةِ.

فالأولى نحوُ : ذَلِكَ ، وأولالِكَ ، وعَبْدَلٍ ، وزَيْدَلٍ(٣) ، وفَيشَلَةٍ بالحَمْلِ على النَّظِيرِ ، فقدْ قالُوا : عَبْدٌ ، وزَيْدٌ ، وأُولئِكَ ، وفَيْشَةٍ ، وهُنالِكَ ، زِيدَتْ أيضاً فيهِ اللّامُ بدَليلِ قولِهم : هُناكَ ، وقدْ قِيلَ في فَيْشَلَةٍ : إنَّ الياءَ فِيها زائِدَةٌ ، وفي فَيْشَةٍ أصْلِيَةٌ، فيكونُ(٤) اللّفظانِ مُفتَرِقَيْنِ ، ومِثْلُها : هَيْقٌ وهَيْقَلٌ ، ومن هَذا طَيْشٌ وطَيْشَلٌ لِلكَثيرِ الطَّيْشِ(٥) ، وكَذلِكَ : عَنْسٌ وعَنْسَلٌ ، إلاّ أنّ زيادَةَ النّونِ ثابتَةٌ أكثرُ من زِيادَةِ اللّامِ.

وأمّا اللّامُ التي زِيدَتْ لِمَعْنًى [وَهِيَ](٦) غَيرُ مَوضُوعةٍ في الأمْثِلَةِ فلحِقَتْ ثَلاثَةَ مَواضِعَ : الاسمَ والفِعْلَ والحَرفَ ، فَلَحاقُها لِلاسْمِ عامِلَةً وغَيْرَ عامِلَةٍ ، فأمّا العامِلَةُ فَلامُ الجَرِّ ولامُ الاسْتِغاثَةِ ، وهِيَ أيضًا لامُ جَرٍّ لكِنَّها خالَفَتْ فِي حُكْمِ الفَتْحِ(٧) ، وقدْ قُرِئَ فِي الشّاذِّ : ﴿ وَما كانَ اللّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وأنتَ فِيهِمْ ﴾(٨) ، بِفَتحِ اللّامِ.

=== والمنصف ٢/٣٢٩ وتهذيب إصلاح المنطق ٤٦٧ وشرح الملوكي ٢١٦ وشرح المفصل ٩/١٤٣ و ١٠/٤٦ والممتع ٤٠٣ وشرح الشافية ٢/٣٢٤ و ٣/٢٢٦ واللسان (أرط) وصدره :

﴿ لَمّا رأى أنْ لادَعَةَ ولا شِبَعْ ﴾

(١) ينظر سر الصناعة ٣٢١.

(٢) في الأصل أن تدافعها والسياق يعطي صحة ما أثبتناه.

(٣) العبارة في سر الصناعة ٣٢١.

(٤) هذا في سر الصناعة ٣٢٢.

(٥) ينظر سر الصناعة ٣٢٣.

(٦) في الاصل : وهو ، والصواب هي كما أثبتنا.

(٧) ينظر سر الصناعة ٣٢٥.

(٨) الآية ٣٣ من سورة الانفال قرأها أبو السّمال بفتح اللام كما في

===

وقَدْ حُكِيَ فـي الشُّذُوذِ أيضاً الآمِرَلِك بِكَسرِ اللَّامِ مَعَ المُضمَرِ ،ولَام كَيْ ولَامِ الجُحُودِ .

وزِيدَتِ الجَارَّةُ مُؤَكدةً في مِثْلِ قَوْلِكَ : لَا أَبَا لِزَيدٍ ، وَيا بُؤسَ لِلجَهْلِ ، وَزادُ وهَا في أشَدّ مِن ذَلِكَ .فَقَال الشَّاعِرُ : (١)

فَلَا وَاللَّهِ لَا يُلْفَى لِمَا بِي ۝ وَلَا لِلِمَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءُ

وأمَّا غَيرُ العَامِلَةِ فَلَامُ التَّعرِيف ، ولَامُ الابتِداءِ ، ولَامُ التَّأكِيدِ ، ولَامُ القَسَـمِ ، وكَذلِكَ لَامُ الابتِداءِ فيالأسمَاءِ. (٢)

ولحَاقُهَا لِلفعْلِ كَذلِكَ عَامِلةً وغَيرَعَامِلةٍ ، فَالعَامِلَةُ ، نَحوُ : لامِ الأمْرِ ، وهِيَ مَكسُورَةٌ ، وجَازِمَةٌ مَكسُورَةٌ .

وزَعمَ الفَرَّاءُ أنّ (٣) مِنَ العَرَبِ مَن يَفتحُ هَذِهِ اللَّامَ إتبَاعاً لِفَتْحَةِ اليَاءِ بَعدَهَا مِن نَحو : قَولِكَ: "لَيَقُمْ زَيدٌ" ، وَأمَّا غَيرُ العَامِلَةِ فَلَامُ القَسَمِ (٤) ، واللَّامُ الدَّاخِلَةُ في جَوابِ لَوْ ، ولَوْلَا (٥) ، وهِيَ أقربُ أنْ تَكُونَ جَوابَ قَسِمٍ وَيلزَمُهَـا - اذَا دَخَلَتْ على المُستَقبَلِ- [النُّونُ] (٦) واللَّامُ في قوله : (٧)

ولئن غَضِبتُ لأَسْرِ بَابك إنَّنِي ۝ قَاضٍ عَلى قَسَمِي بِعَهدِي مُوفِ

=== البحر ٤٩٨/٤ وانظر الدر المصون ٥٩٧/٥ قال السمين الحلبي والجُمْهُورُ على كسرِهَا وقرأ أبو السَّمال بفتحها ، قال ابن عطيـة عن أبي زيد : سمعتُ من العرب من يقولُ :"لَيَعَذِّبَهُمْ" بفتح اللاموهي لغة غير معروفة ولا مستعملة في القرآن . وانظر المحرر الوجيز٥٣/٨ .

(١) الشاهد هو لمسلم بن معبد وهو من شواهد معاني القرآن للفراء ٦٨/١ والخصائص ٢٨٢/٢ وسر الصناعة ٣٣٢ والانصاف ٥٧١ ، والعيني ١٠٢/٤ والخزانة ٣٠٨/٢ - ٣١٢ و ١٥٧/٥ و ٥٢٨/٩ - ٥٣٤ و ١٩١/١٠ ، و ٢٦٧/١١ - ٢٨٧ - ٣٣٠ .

(٢) ينظر سر الصناعة ٣٣٢-٣٣٣ .

(٣) كلام الفراء في سر الصناعة.

(٤) ينظر سر الصناعة ٣٩٢ .

(٥) هذا في سر الصناعة ٣٩٥ .

(٦) في الاصل : الاولى والسياق يعطى ما اثبتناه.

(٧) الشاهد لم أعثر عليه فيما قرأته من المصادر.

فالأُولَى مُؤكِّدَةٌ لِلثَّانِيةِ وَمُوَطِّئَةٌ إِلَيْها، وقد يُسقِطُها الشَّاعِرُ قال: (١)

فَإِنْ لَمْ تُغَيِّرْ بَعْضَ مَا قَدْ صَنَعْتُمُ   لَأَنْتَحِيَنْ لِلْعَظْمِ ذُو أَنَا عَارِقُهْ

ولَوْ كانَت اللَّامُ الأُولَى في جَوابِ القَسَمِ لَمْ يَصحَّ رَفعُ الفِعْلِ في جَوابِ "إنْ" في مِثْلِ قَولِهِ تَعالى : ﴿ لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ ﴾ (٢)، وقَولِهِ تَعالى : ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ ﴾ (٣)، فاللَّامُ في " لَقَدْ عَلِمُوا " لَامُ قَسَمٍ ، واللَّامُ في " لَمَنِ اشْتَرَاهُ " لَامُ الابْتِدَاءِ ، والتَّقدِيرُ : لَلَّذِي اشْتَرَاهُ ، وقَدْ قِيلَ (٤) غيرُ هَذَا .

وأَمَّا لَحَاقُ اللَّامِ في الحَرْفِ ، فَفِي لَعَلَّ والأَصْلُ : عَلَّ . قَالَ : (٥)

وَلَا تُعَادِ الصَّدِيقَ عَلَّكَ أَنْ   تَرْكَعَ يَوْمًا وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ

قَالَ أَبُو القاسم : (وَلَا يُحْكَمُ عَلَى حُرُوفِ الزِّيَادَةِ بِالزِّيَادَةِ إلَّا بِدَلِيلٍ مِنِ اشْتِقَاقٍ أَوْ تَصْرِيفٍ) (٦)، قُلْتُ : وقَدْ تَقَدَّمَ / في ذَلِكَ أَدِلَّةٌ، وكُلُّ مَا مَضَى ٢١١
مِن هَذِهِ الحُرُوفِ فَهُوَ رَاجِعٌ إلى تِلْكَ الأَدِلَّةِ، ومُفْتَقِرٌ إِلَيْها في القَضَاءِ بِزِيَادَتِهِ أَو إِبْدَالِهِ .

---

(١) الشاهد لقيس بن جِرْوَة الطَّائِيّ وهو جاهليّ ، وهو في النوادر لأبي زيد ٢٦٦ ، والحماسة/ بشرح المرزوقي ١٧٤٦ وهو من شواهد ابن جني في سر الصناعة ٣٩٧ واللسان (عرق) . وفي الأصل عجز البيت : ذو باعاربه ، خطأ والصواب ما أثبتناه .

(٢) الآية ١٢ من سورة الحشر .

(٣) الآية ١٠٢ من سورة البقرة .

(٤) ينظر سر الصناعة ٣٩٨ - ٣٩٩ .

(٥) الشاهد للأضبط بن قريع السَّعْدِيّ كما في الأمالي للقالي وقيل لغيره ينظر الأمالي ١/١٠٧-١٠٨ وفي مجالس ثعلب ٤٨٠ غير منسوب وهو في الإنصاف ٢٢١ والأمالي الشجرية وشرح المفصل لابن يعيش ٩/٤٣ - ٤٤ والمقرب ٢/١٨ ورصف المباني ٣٢٢ والمغني ١٦٦ والهمع ١/١٣٤ و ٢/٧٩ ، والتصريح ٢/٢٠٨ .

(٦) الجمل ٤٠٢ .

وان أردتَ تجديدَ عهدٍ بذلِكَ فاسمَع الآنَ كلاماً كُلّياً مُرتَباً على فرضِ سُؤالٍ ، وهُوَ:فإنْ قِيلَ : قد عرَفْنا العِلَلَ التِي لاجلِهَا اختصّتْ هَذِهِ الزِّيَادَةُ فَمَا العِلَلُ التِي يُستدلُّ بِهَا على زِيَادَةِ الحرفِ ؟ قِيلَ : الاشْتِقَاقُ ، والانفِرَادُ ، واللُّزُومُ ، والكَثْرَةُ ، والنَّظِيرُ ، والسَّمَاعُ .

أمّا الاشتِقَاقُ فَهُوَ أقوَاهَا عِلّةً وأوضَحُهَا حُجّةً ، لأنّهُ رَدُّ فَرْعٍ إلَى أصْلٍ ، كأحمَرَ ، وأصفَرَ ، وأشقَرَ ، وأكْهَبَ ، حِينَ رددتَهُ إلى الصّفرةِ ، والحمرةِ[1] ظَهرتْ زِيادَةُ الهمزةِ ، فكُلُّ ما أذهَبَهُ الاشتِقَاقُ على طَرِيقِ المُعَاقَبَةِ حَكمتَ عَليهِ بِالزِّيادَةِ .

وأصدَقُ ما يكُونُ الاشْتِقَاقُ في أربَعةِ أشيَاءَ : في الأفعَالِ المَزِيدِ عليهَا كُلِّهَا لأجلِ التّصرُّفِ ، وفي الصّفَاتِ كُلِّهَا ؛ لأنّها جارِيَةٌ على أفعَالِهَا أو في حُكمِ الجَارِي ، وفي الأسمَاءِ : أسمَاءِ الزّمانِ والمكَانِ ؛ لأنّها جارِيَةٌ على الاتّصالِ أيضاً ، وهَذِهِ الأنواعُ[2] ضابِطَةُ البَابِ الذِي ترجَمَهُ أبُو القاسم بقولِهِ : (بابُ اشْتِقَاقِ أسمَاءِ الزّمانِ والمكَانِ والمَصْدَرِ)[3] .

الثالِثُ : الأسمَاءُ الأعلامُ ؛ لأنّها منقولَةٌ أيضاً فنقلُهَا بِمنزِلَةِ تصرُّفِهَا ، وهَذَا مُفرَّعٌ عَلى أصلٍ في الأعلامِ مَنْ قالَ فِيهَا بِنفي الارتِجَالِ فالكُلُّ مِنْهَا لَهُ أصْلٌ نُقِلَ مِنهُ في النّكِرَاتِ .

وما لَمْ يُسمَعْ لَهُ أصْلٌ فليسَ ذَلِكَ إلّا لأنّهُ لَمْ يُحفَظْ .

ومَنْ قَالَ بِالارتِجَالِ في الأعلامِ[4] ادّعَى أنّ مِن ذَلِكَ سَروانَ ، وغَطَفَانَ[5] ، وزَينَبَ في النّساءِ ، علَى أنّ زينَبَ نَقلَ لِي أحدُ طَلَبَةِ إشبِيلِيَةَ - أعادَهَا اللّهُ - وكَانَ عِندَنا مَذكُوراً بِحفظِ اللّغةِ - أنّ زينَبَ اسمُ شَجرٍ ، ولكِن مَعَ ذَلِكَ لا يكُونُ هَذا النّقلُ على رَفعِ مَذهَبِ مَن ادّعَى الارتِجَالَ في الأعلامِ ، ومَعَ

---

(١) في الاصل : والخضرة . والسياق يعطى ما أثبتناه.

(٢) في الاصل : وهذه النوع . والسياق يعطى ما أثبتناه.

(٣) الجمل ٣٨٨ .

(٤) انظر تفصيل القول في هذا شرح المفصل ٣٢/١ فمابعدها .

(٥) ينظر شرح المفصل ٣٣/١ .

القَولِ بِالارْتِجالِ لاَ يَرتفِعُ النَّقلُ في الأعلامِ ، وَعلى القَولِ بِإثْباتِ الارْتِجالِ فِي الأعلامِ فَلاَ يَخرُجُ ذَلِكَ [عن] (١) كَونِ النَّقلِ يَدُلُّ عَلى الأصْلِ والزَّائِدِ فِي المَنقولِ ، فَيصحُّ أيضاً في الأعلامِ الاسْتِدْلالُ بِها على الأصْلِ والزَّائِدِ .

وأضعَفُ الاشْتِقاقِ ، وأدَقُّه في أسماءِ الأجناسِ مِن حَيثُ كانَ غَيرَ لازِمٍ ولاَ مُطّرِدٍ ، لأنّها لاَ تَتصرّفُ ، وانّما الإشْتِقاقُ مُتوهَّمٌ ومُتصَيَّرٌ فِيها كتَصيِيرِهِمْ مِن غُرابٍ مَعْنَى الاغْتِرابِ والبُعْدِ ، ومن جَرادَةٍ مَعْنَى الجَرْدِ ، ومِنَ البَانِ مَعْنَى البَيْنُونَةِ ، ومِنَ العُقَابِ مَعنَى العُقُوبَةِ ، كَمَا قَالَ جِرانُ العَودِ (٢) :

جَرَى يَومَ رُحْنَا بِالجِمَالِ نَزُفُّنَا ... عُقَابٌ وَشَحَّاجٌ مِنَ البَيْنِ يَبْرَحُ

فَأمّا عُقَابٌ فَهوَ مِنْهَا عُقُوبَةٌ ... وأمّا غُرَابٌ فَالغَرِيبُ المُطَرَّحُ

فاشتقّ العقوبَةَ من العُقابِ ، والغريبَ من الشجاجِ ، لأنه الغرابُ البارحُ ،وصاحبُ البينِ ، وقال آخر (٣) :

وقَالُوا عُقَابٌ قُلتُ عُقْبَى مِنَ الْهَوَى ... دَنَتْ بَعدَ هَجْرٍ مِنهُمُ وتَروحُ

وقَالُوا حَمَامٌ قُلْتُ حُمَّ لِقَاؤُهَا ... وَعَادَلَنا حُلْوُ الشَّبابِ رَبيحُ / ١٢٢

وَقَالُوا تَغَنَّى هُدْهُدٌ فَوقَ بَانَةٍ ... فَقُلتُ هُدًى نَغْدُو بِهِ وَنَرُوحُ

---

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) الأبيات لجران العود ، ديوانه ٣ والحيوان ٣ / ٤٤١ والشعر والشعراء ٧١٨ والمتع ٤٩ والأبيات في الخزانة ١٠ / ١٨ وفي الأصل : حمار العود ، وهو خطأ ، والصحيح ما أثبتناه . وجِران العَود لَقبٌ وهو شاعر من بني ضَبَّةَ بن نمير بن عامر بن صعصعة والجِرانُ ، بكسر الجِيم والعَودُ بفتح العَين المهملة وسكُون الواو ،وآخره دال مهملة هُوَ المُسِنّ . انظر ترجمته في الشعر والشعراء ٧١٨ فمابعدها ، والخزانة ١٠ / ١٨ فمابعدها . وروايةُ البيت البيتين فهي :

جَرَتْ يَومَ جِئْنَا بِالرِّكَابِ نَزُفُّهَا ... عُقَابٌ وشَحَّاجٌ مِنَ الطَّيْرِ مِتْيَحُ

فأمّا العُقَابُ فَهِيَ مِنهَا عُقُوبَةٌ ... وَأمّا الغُرَابُ فَالغَرِيبُ المُطَرَّحُ

(٣) الأبيات لأبي حَيَّةَ النُّمَرِي من قصيدة لَهُ في زهر الآداب ٢ / ١٦٧-١٦٨ والأبيات في الحَيَوانِ ٣ / ٤٤٥ - ٤٤٦ ،وإعجاز القرآن للباقلاني ٨٥ ، وانظر الممتع ٤٩ .

وقال سوار بن المُضَـرب (١) :

تَغنّى الطَّائِرَانِ بِبَيْنِ سَلْمَى ... على غُصْنَيْنِ مِن غَربٍ وبَانِ

فَكَانَ البَانُ أنْ بَانَتْ سُلَيْمَى ... وفي الغَرْبِ اغْتِرَابٌ غَيْرُ دَانِ

فَهَذَا النَّوعُ مِن أضعَفِ الاشْتِقَاقِ وأدقِّهِ ، وأكْذَبِ مَا كَانَ الاشْتِقَاقُ وأبْعَدِهِ ، بَل لَا يَجُوزُ بِالجُمْلَةِ في سَبْعَةِ أشْيَاءَ: في الأسْمَاءِ الأعجَمِيةِ كإسمَاعِيلَ ، وإسحَاقَ ونَحوِهِمَا ، لأنَّ الأسمَاءَ الأعجَمِيةَ نُقِلَت مِن لُغَةِ قَومٍ لَيسَ هَذَا فِيهَا ، وفي الأصْوَاتِ ، كَغَاقِ ، ومَاءِ (*) ، لأنَّهَا حِكَايَةُ مَا يُلْفَظُ بِهِ ، وفي الْحُرُوفِ ومَا شُبِّهَ بِهَا ، لأنَّها على تَقدِيرِ الجُزْءِ مِنَ الكَلِمَةِ ، وفي الأسْمَاءِ النَّادِرَةِ ، كَطُوبَالَةٍ لِلنَّعْجَةِ (٢) ، لأنَّها وأمثَالَهَا نَادِرَةٌ فِي بَابِهَا ، وفي اللُّغاتِ المُتَدَاخِلَةِ ، كَالجَونِ لِلأسْوَدِ والأبيَضِ لِلتناقُضِ الذِي تَرَاهُ فِي ظَاهِرِهِمَا ، وفي الأسْمَاءِ الخُمَاسِيَةِ لامتِنَاعِ تَصرِيفِ الأفعَالِ من أبنِيَتِهَا ، وفي الأُصُولِ المُخْتَلِفَةِ ، كجَعْلِ بَعْضِهِمُ القُرآنَ مِن قَرَيْتُ المَاءَ ، وهَذَا بَاطِلٌ بِدَلِيلِ قَرَأتُ (٣) ، فَحَصَلَ من هَذَا كُلِّهِ مَعرِفَةُ كَيفِيَةِ الاشْتِقَاقِ ، وَوجْهُ الدِّلالَةِ مِنهُ على الزِّيادَةِ والنُّقْصَانِ .

وأمَّا جَعلُ الانفِرَادِ بِالمِثَالِ دَلِيلاً على زِيَادَةِ الحَرفِ فَإنَّهُ لَمَّا كَانَت لَهُ أمثِلَةٌ مَضبُوطَةٌ ، وأبنِيَةٌ مَحفُوظَةٌ وَجَبَ أن تجعَلَ الحَرفَ الذِي يَخرُجُ عَن

(*) ينظر الممتع ٤٨ .

(١) سِوَار بن المضرب السَّعْدِيّ سَعد بن تميم وقيل سعد بني كِلابٍ شاعر إسلاميّ وَرَدَ لَهُ ذِكرٌ في الكَامِل للمبرد ٣/٣٦٧ والحَماسَةَ بشرح المرزوقي ١/١٣٠ .
والبَيْتانِ من قَصِيدَةٍ لِسوَار بْنِ المُضَرب في الأصمعيات ٢٤٣ وَروايَـةُ البيتِ الأولِ مِنهُمَا في الاصمعيات :

تَنَادَى الطَّائِرَانِ بِصُرْمِ سَلْمَى ... على غُصْنَينِ مِن غَربٍ وَبَانِ

فَكَانَ البَانُ أنْ بَانَتْ سُلَيْمَى ... البيـــت

وانظر ترجمته في المؤتلف ١٨٣ وفي الاصل قافية البيت الأول : وبين وما أثبتناه من الأصمعيات.

(٢) ينظر الممتع ٤٧-٤٨ وفيه هذا الكلام مَعَ اختلاف طفيف في العبارة.

(٣) قال المبرد :"واعلم أنَّ قومًا من النحويين يرون بدل الهمزة من غير علة جائزا ، فيجيزون قريت واجتريت في معنى قرأت واجترأت ،وهذا القول لا وجه له عند أحد ممن تصح معرفته ، ولارسم له عند العرب". المقتضب ١/١٦٥.

ذلِك زائدًا ، وإن لم يعلَمْ اشتِقاقُه ، فنونُ نرجِسٍ [١] زائِدَةٌ ؛ لأنَّه ليس في كلامِهِم مِثلُ «فَعْلِلٍ»، وتاءُ تنضُبٍ [٢] زائِدَةٌ ؛ لأنه ليس في كلامِهِم «فَعْلُلٍ» ونونُ قرنفُلٍ زائِدَةٌ ؛ لأنه ليس في كلامِهِم «فَعَنْلُلٍ» [٣] ، وأما لزومُ الحروفِ، فنحو : نونِ شرنبثٍ ، وجرنفسٍ ، وعرنتنٍ [٤] ، لمّا لزِم زيادتُها ثالِثَةً ساكِنَةً زيادةً لازمةً استمرَّت في مِثلِ ما عُرِفَ اشتِقاقُه من نحوِ : حَبَنْطَى ، ودَلَنْظَى [٥] ، وسَرَنْدَى [٦] ، فحُكِمَ لها بالزِّيادةِ فيما خفِيَ فيه حالُها ، وأشكَلَ أمرُها ، لأنَّها قد وقعَتْ مواقِعَ أُمَّهاتِ الزّوائِدِ ، كالواوِ في فَدَوْكَسٍ، والألِفِ في شُرَابِثٍ [٧] ، والياءِ في خَفَيْدَدٍ [٨] ، وأمّا الكثرةُ ، فنحو : أفكَلٍ ، وأيْدَعٍ وشِبْهِهِما مِنَ الأسماءِ التي لا يُعرَفُ اشتِقاقُها فحُكِمَ بزيادةِ الهمزةِ لِكثرةِ زيادةِ الهمزةِ في هذا النوعِ مِن أمثِلَتِها ، ولهذا غلبَتْ زيادةُ الهمزةِ في أفعَى ، والميمِ في موسَى [٩] على زيادةِ الألِفِ،فجُعِلَ أفعى : أفعَلَ لا فَعْلَى ؛ لأنَّ الهمزةَ تختصُّ بالزِّيادةِ أوّلاً فلها مِن قوةِ الملازمةِ والمطالبةِ بالزِّيادةِ في الاشتِراكِ ما ليس للألِفِ ؛ لأنَّ الألِفَ لها عِدَّةُ مواضِعَ تُزادُ فيها ثانِياً وثالِثاً ورابِعاً وخامِساً .

---

(١) ينظر الممتع ٨٠.

(٢) قال سيبويه : "فممّا يبين لك أنَّ التّاءَ فيه زائدةٌ التَّنْضُب،لأنه ليس في الكلام على مِثالِ جَعْفُرٍ، وكذلِكَ "التَّتْفُل والتَّتْفَل" لأنّهم قالوا : التَّتْفُل". الكتاب ٤/٣١٥ .

(٣) ينظر الكتاب ٤/٣٢٤.

(٤) ينظر الكتاب ٤/٣٢٢ - ٣٢٣.

(٥) ينظر الكتاب ٤/٣٢٢ والدلنظى: هو الغليظ - كما في الكتاب ٤/٣٢٣.

(٦) ينظر الكتاب ٤/٣٢٣ وفي الأصل : شرنبثي وما أثبتناه من الكتاب.

(٧) ينظر الكتاب ٤/٣٢٢ - ٣٢٣.

(٨) هذا في الكتاب ٤/٣٢٥.

(٩) ينظر الكتاب ٤/٣١٠.

والمُختصّ أقوى مِنَ المُشتَرِكِ ولِهَذا شَبَّهَ بعْضُ النَّحويينَ هـــذا النوعَ بِواحِدٍ يُطالِبُ بِدينارٍ ،وطلبَ بِدينَار ،[وبِخَمْسَةٍ يُطالبُونَ بِدينارٍ] (١)؛ لأنَّ قُوَّةَ مُطَالَبَةِ الواحِدِ بِالدِّينارِ أقوى في الاخْتِصَاصِ مِن مُطالَبةِ الخَمْسَةِ ؛ لأنَّهُ قَدْ عَدَلَ الخَمْسَةَ ، ورجحَ كُلّ واحِدٍ مِنهُم بِالمُطالَبةِ القَوِيَّةِ اللّازِمةِ بِخِلافِ مَا تَفرقَ في الألِفِ فَضعُفَ .

وأمّا النَّظِيرُ ، فَنحوُ : تاءُ تَنْضُب / وتَتْفُلٍ ، فَحكَمْتُ بِالمِثَالِ ٢١٢/ الأولِ بِالزِّيادَةِ إذ لَيسَ في الكَلامِ مِثْلُ "فَعْلُلٍ" (*).

وأمّا السَّماعُ ، فَمِثْلُ زِيادَةِ الهَمْزَةِ غيرِ أوّلٍ في شَأْمَلٍ وشَمْأَلٍ. (٢) وشبهه لِقـولِهِــــــم : شَـمَلَـت الرّيحُ في تَصريفِ فِعْلِهِ.

وأما المعْنَى ، فَكزِيادَةِ الحَرفِ لِمعْنًى مِن نَحوِ : زِيادَةِ حَـرْفِ المُضَارَعةِ في الأفْعَالِ المُستَقْبَلَةِ ، وزِيادَةِ السِّينِ والتّاءِ في "اسْتَفْعَلَ" ، و نَحوِهِ مِنَ الأمثِلَةِ مِما أتى على جَمِيعِهِ الإيضاحُ مُبيناً بِالدَّلالَةِ ، فَقَد اشْتَمَلَ هَـذا الفَصْلُ على أُصولٍ كَثِيرةٍ مِن أصُولِ التَّصرِيفِ .

تَكمِلَةٌ لِهَذا الفَصْلِ على قَولِ أبي القَاسِم : (فَأمّا أرْطَى ، وإمَّعَةٌ ، وأيْصرٌ فَالهَمْزَةُ فِيها أصْلِيَّةٌ) (٣)، وإنَّما حُكِمَ على الهَمْزةِ في هَذِهِ الثَّلاثَةِ بِأنَّها أصْلٌ مَعَ كونِهَا أوّلاً لِقِيَامِ الدَّليلِ على كَونِهَا أصْليةً ،قَالُوا في أرطَى : أدِيـمٌ مَأرُوطٌ ، وقَالُوا في جَمعِ "أيْصَر" : إصَارٌ ،فَحَذَفُوا اليَاءَ في الجَمعِ ، وقَالُوا في إمَّعَةٍ : رَجُلٌ إمَّعٌ وإمَّعَةٌ فاستَعْمَلوهُ صِفَةً بِمعْنَى : أنَّهُ لا رأيَ لهُ ،ولَيسَ في الصِّفَـاتِ "افْعَلَة" إنَّما فِيها فِعَّلَةٌ مثل : دِنَّمَةٍ. (٤)

مَوضِعُ هَذا الفَصلِ عِندَ الكَلامِ على حُروفِ الزِّيادَةِ أوّلَ البَابِ.

قال أبو القاسم -رحمه الله- : (بَابٌ مِنهُ آخَرُ) (٥)، يعني:بَابٌ مِن التَّصرِيفِ آخَرُ ، قال أبو القَاسم : (كُلُّ فِعْلٍ كَانَ عَينُهُ وَاوًا ،وكَانَ على"فَعَلَ"

(*) ينظر الكتاب : ٤/٥٠٣١٣.
(١) زيادة يقتضيها السياق.
(٢) ينظر الكتاب ٤/٣٢٦.
(٣) الجمل ٣٩٩.
(٤) هذا في المنصف ١/١١٣-١١٤ وانظر شرح الملوكي ١٣٩-١٤٠.
(٥) الجمل ٤٠٣.

فإنّه يلزَمَ في المُستقبَلِ "يَفعُل" بالضّمّ وتُسكَّنُ واوُهُ في المُستقبَلِ وتَنقلِبُ في ماضِيهِ ألفًا)[1]، تقول :

اعلم أن الأفعال الثلاثية المعتلّة العينات تأتي على ثلاثةِ أضرُبٍ : "فَعَلتُ وفعِلتُ ، وفعُلتُ" ، كما أنّ الصّحيحَ كذلِك ، "ففَعَلْتُ" مِنهما ، نحو : قُلتُ ، وظَلْتُ ، "وفَعِلْتُ"، نحو : خِفتُ ، وهِبتُ ، وأمّا "فَعُلْتُ" المَضمومُ الثاني فلا يأتي إلاّ مِنَ الواوِ دونَ الياءِ ، نحو : طُلْتُ فأنا طَويلٌ،[2] وأصلُ قُلتُ وبِعتُ قَوَلتُ ، وبَيَعتُ، فقُلِبَ قَولَكَ قَولتُ الى قَوَلْتُ فتحرّكتِ الواوُ في التّقديرِ وقبلَها فتحةٌ فقُلِبَت ألِفًا وبعدَها لامُ الفعلِ السّاكنةُ لإتّصالِها بالضّميرِ أعني تاءَ المُتكلِّمِ أوِ المُخاطِبِ، فسقطتِ العَينُ ،ونُقِلت حركَتُها المُجتلَبَةُ الى الفاءِ قبلَها، فصارت: قُلتُ ، وبِعتُ ، وطُلْتُ منقولتانِ مِنَ العَينِ الى الفاءِ،[3] لا تُضمُّ ولا تُكسَرُ فيما لَمْ يَقَعْ فيهِ النّزاعُ إلاّ فيما لم يُسَمَّ فاعِلُهُ،و هذا قد سُمّيَ فاعِلُهُ.

والدّليلُ على أنّ حَرَكةَ العَينِ مُحولةٌ مِن "فَعَلْتُ" بالْفتحِ إلى "فعِلْتُ" أو "فعُلْتُ" بالكسرِ والضّمّ أنّ "فعُلْتُ" المَضمومَ غيرُ متعدٍّ ، وهذا متعدٍّ ، واسمُ الفاعِلِ منهُ على "فَعيلٍ" قياساً مُستمِرًّا إلاّ ما خرَجَ،وهذا على "فاعِلٍ" قياسًا مُستمِرًّا ،"كفَعَلَ" الذي لم يُختلَفْ فيهِ ، وأنّ "فعِلتُ" المكسورَ لا يكونُ مُستقبَلُهُ المُستمِرُّ إلاّ يَفعَلُ بالفَتحِ إلاّ ما خرَجَ ، ومُستقبَلُ "فَعَلَ" المُستمِرّ على يَفعِلُ بالكَسْرِ فدلّ أنّ أصلَهُ "فَعَلتُ" بالفتحِ لا "فعِلتُ" بالكسرِ.

والدّليلُ على أنّ طالَ[*] أصلُهُ "فَعُلْتُ" بالضّمّ اسمُ فاعِلِهِ الذي جاءَ على فَعيلٍ ، وهُوَ المُستمِرُّ في "فَعُلَ" المَضمومَةِ ، وإذا لم تتّصِلْ هذِهِ الأفعالُ بضَميرِ المُتكلّمِ والمُخاطَبِ جاءَت كُلُّها على صِفةٍ واحِدةٍ ، نحو : قالَ وباعَ وطالَ ، ولتحرّكِهِنّ ، وانفتاحِ ما قبلَهُنَّ / سُلِبْنَ الحرَكاتِ هَرباً مِن اجتِماعِ المُتجانِساتِ، ١٣

(*) في الاصل : طاب والسياق يعطي ما أثبتناه وانظر المنصف ١/٢٢٨-٢٣٦.

(١) الجمل ٤٠٢.

(٢) ينظر الكتاب ٤/٢٣٩-٣٤٠ والمنصف ١/٢٣٤.

(٣) هذا في الكتاب ٤/٣٤١ ، والمنصف ١/٢٣٤.

كذا قال ابن جني،(١) فإذا جاءوا إلى المستقبل قالوا في مستقبل فَعَلْتُ، المفتوحة التي من ذوات الواو: "يَفْعُلُ" بالضم، نحو: "قُلْتَ تَقُولُ"، وقالوا في مستقبل "فَعَلْتَ" المفتوحة التي من ذوات الياء: "يَفْعِلُ" بالكسر، نحو: بِعْتَ تَبِيعُ، ولم ينكسر من ذلك الا كِدْتَ تَكادُ (٢)، وقالوا في مستقبل "فَعِلَ" المكسورة: "يَفْعَلُ" من ذوات الواو كانت أو من ذوات الياء، نحو: خِفْتَ تَخافُ و هِبْتَ تَهابُ،(٣) وقالوا في مستقبل "فَعُلَ" المضمومة: "يَفْعُلُ" بالضم، نحو: طُلْتَ تَطُولُ، وانما ألزمت "فَعَلْتَ" المفتوحة التي من ذوات الواو "يَفْعُلُ" بالضم فرقاً بين ذوات الياء والواو، كما ألزموا ذوات الياء "يَفْعِلُ" بالكسر لذلك.

والضمة أدل على الواو كما أن الكسرة أدل على الياء، فلو كسر عين المضارع من ذوات الواو، وضم من ذوات الياء لالتبست ذوات الياء بذوات الواو، ولم يفتح واحد منهما؛ لأنه لم يجئ في الصحيح فَعَلَ يَفْعَلُ بالفتح الا فيما فيه حرف حلق أو في النادر، فكذلك يجرى المعتل مجرى الصحيح.

ثم نقلوا حركة العين الى الفاء في "يَفْعِلُ"، و"يَفْعُلُ" لاستثقال الحركة على حرف العلة مع حمل المستقبل على الماضي في الإعلال، ولا يكتفى بالاستثقال لا غير.

فإن حرف العلة اذا سكن ما قبله صح بل يمكن أن يكتفى بالحمل دون الاستثقال.

قال أبو القاسم -رحمه الله-: (وتسقط الياء والواو من المفعول، نحو قولك: مَقُولٌ، ومَصُوغٌ، ومَبِيعٌ، ومَكِيلٌ)(٤)،

اعلم أن جميع الأشياء

---

(١) ينظر المنصف ١/٢٤٧.

(٢) ينظر الكتاب ٤/٣٤٣.

(٣) ينظر الكتاب ٤/٣٤٢-٣٤٣ والمنصف ١/٢٤٦.

(٤) الجمل ٤٠٣.

الجارية على الأفعال المعتلة المبنيات يجب اعلالها بتسكين الواو والياء منهما ، ونقل حركتها الى ما قبلها لا فصل بين أسماء الفاعلين والمفعولين ، والصفات ، والظروف ، والمصادر ، لأنها كلها جارية على أسماء الفاعلين فأجروا اعلالها اعلال أفعالها.(١)

نعم ، وكذلك ما كان من الأسماء الثلاثية غير الجارية على مثال من أمثلة الفعل فإنه يعتل بإعلاله ، نحو : "فَعَلٌ وفَعُلٌ ، كقولك : بابٌ ، ودارٌ ، ورجلٌ مالٌ ، ويومٌ راحٌ.(٢)

وقد خرج منه شيءٌ منبِّهة(*) على الأصل ، نحو : القَوَدَة ، والخَوَنة ، ورجلٌ روعٌ(٣) ، وكان الأصل أن ما جاء من هذه الأسماء غير الجارية على وزن الفعل والزوائد التي تكون في الفعل ألا تُعلّ(**) وأن تُصحَّح.

وباب ما في أوله زيادة ، وهو بها أحرى(٤) إنما هو للفعل دون الاسم ، ولم يعتل الاسم للفرق بينهما ، وقد شذّ "مَزْيَد" ، وهو من الشذوذ بمنزلة مَحْبَب(٥) ، وقد حكى الكوفيون :(٦) وقع الصيد في مَصْيَدتنا ، بفتح الميم وهو شاذّ.

فأما مَزْيَدٌ اسم رجلٍ فإنما اعتلّ في الفعل ونُقل على حاله إلى التسمية.

ثم نرجع إلى عمود المسألة فنقول : اعلم أن بني تميم يتمون "مفعولاً" من ذوات الياء فيقولون : "مبيوع" ، "ومعيوب" ، وإذا كان من ذوات الواو لم يتموه(٧) ، واستثنى من ذلك أربعة ألفاظ(٨) : قولٌ مَقْوُولٌ ، وثوبٌ

(*) في الأصل : مبهمة عل الأصل ، خطأ والسياق يعطي ما أثبتناه.

(**) في الاصل : لا تعل ، والسياق يعطي ما أثبتناه.

(١) ينظر المنصف ١/٢٧٠.

(٢) ينظر الكتاب ٤/٣٥٨.

(٣) هذا في الكتاب ٤/٣٥٨.

(٤) في الاصل : أحرف والسياق يعطى ما أثبتناه.

(٥) ينظر الكتاب ٤/٣٥٠ والاصول ٣/٢٨٦.

(٦) قال ابن جني : "وحكى أبو زيد وقع الصيد في مَصْيَدتنا بفتح الميم فهذا شاذ مثل مقودة". ينظر المنصف ١/٢٧٥-٢٧٦.

(٧) ينظر المنصف ١/٢٨٣ فمابعدها.

(٨) ينظر المنصف ١/٢٨٥ والممتع ٤٦١.

مَصْوُونٌ ، ودِرْهَمٌ مَصْوُوغٌ ، وَعَنْبَرٌ مَدْوُوفٌ ، وَخَامِسٌ: فَرَسٌ مَقْوُودٌ .

وأَهْلُ الحِجَازِ / يُعِلُّونَ جَمِيعَ ذَلِكَ ، وتَفْرِقَةُ بَنِي تَمِيمٍ اِنَّمَا هِيَ ٢١٣/
لخفة اليَاءِ وجَازَ على مَذْهَبِهِمْ أَلَّا يُعِلُّوا اسمَ المَفْعُولِ وَاِنْ كَانَ جَارِياً على الفِعْلِ؛
لأَنَّهُ لَيْسَ فِي وَزْنِ الفِعْلِ المُضَارِعِ بِخِلَافِ اسْمِ الفَاعِلِ .

[اخْتِلَافُ الأَئِمَّةِ فِي الذَّاهِبِ مِن مَقُولٍ وَمَبِيعٍ]

وَالذَّاهِبُ مِن مَقُولٍ وَمَبِيعٍ على مَذْهَبِ الخَلِيلِ وَ س وَاوُ مَفْعُولٍ (١)
وَكَانَ أَبُو الحَسَن الأَخفش يَزْعُمُ أَنَّ المَحذُوفَ عَيْنُ الفِعْلِ وَعَلَيْهِ جَاءَ أَبُو القاسم
؛ لأَنَّهُ قَالَ : (وتَسْقُطُ اليَاءُ وَالوَاوُ مِنَ المَفْعُولِ ، نَحوُ قَولِكَ مَصُوغٌ ، وَمَقُولٌ ،
وَمَبِيعٌ ، وَمَكِيلٌ) .

عَقْدُ هَذا الفَصْلِ أَن يَكُونَ كُلُّ اسمٍ لِلمَفْعُولِ مِن فِعْلٍ ثُلَاثِيٍّ مُعْتَلِّ
العَيْنِ فَإِنَّكَ تُسقِطُ مِنْهُ عِندَ الخَلِيلِ وسِيبويهِ (٢) وَاوَ مَفْعُولٍ الزَّائِدَة ، وعِنْدَ
الأَخْفَش عَيْنَ مَفْعُولٍ الأَصْلِيَّةَ وَاواً اِنْ كَانَتْ مِن ذَوَاتِ الوَاوِ ، نَحو : مَقُولٍ ،
و مَصُوغٍ ، وَيَاءً اِنْ كَانَتِ اليَاءُ ، مِثْلَ مَكِيلٍ ، وَمَبِيعٍ ، ثُمَّ تَنقَلِبُ وَاوُ مَفْعُولٍ عِندَهُ يَاءً .

فَأَمَّا العِلَّةُ فِي إِسقَاطِهَا فِي الجُمْلَةِ فَالتِقَاءُ السَّاكِنَينِ ، لأَنَّهُ لَمَّا
اعْتَلَّتْ عَيْنُ مَفْعُولٍ بِنَقْلِ حَرَكَتِهَا إِلَى السَّاكِنِ الصَّحِيحِ الذِي قَبْلَهَا الْتَقَى
سَاكِنَانِ فَحُذِفَ أَحَدُهُمَا لِذَلِكَ على الخِلَافِ .

وأَمَّا الحُجَّةُ لِسيبويهِ والخليلِ فِي تَخْصِيصِهِمَا وَاوَ مَفْعُولٍ بالبقاء ،
فَلِكَونِهَا أَصْلِيَّةً ، وحَذْفُ الزَّائِدِ أَوْلَى مِن حَذْفِ الأَصْلِيِّ ، ولأَنَّ الظَّاهِرَ مِن
بَابِ اليَاءِ حَذْفُ الوَاوِ .

وَإِذَا كُنتَ تَقُولُ : مَبِيعٌ ، وَمَكِيلٌ ، وَمَخِيطٌ بِإِثْبَاتِ اليَاءِ وَالذِي
يَدَّعِيهِ الأَخفشُ فِي جَوابِهِ عَن ذَلِكَ لَيسَ بِالظَّاهِرِ ، وَالأَخذُ بِالظَّاهِرِ أَوْلَى مِمَّا

---

(١) ينظر الكتاب ٤/٣٤٨ المنصف ١/٢٨٧ .
(٢) تفصيل القول في هذه المسألة في المنصف ١/٢٨٧ فمابعدها .

ليس بظاهر ، ولأنه قد سمع عنهم في ثبات الواو : أرض مبيت عليها (١) وهو من الموت ، وغارٌ مبيلٌ ، وهو من النَّولِ ، وماء مَشيبٌ وهو من الشوب (٢) ، فنطقهم في هذا بالياء دليلٌ على أنَّ المحذوف واو مفعولٍ .

وأمَّا الحجَّةُ للأخفش في حذف عينِ مفعولٍ دون الزائدةِ أنَّ واوَ مفعولٍ زيدت لمعنًى، وعينُ مفعولٍ ليست بحرفٍ زيد لمعنًى ، فحذفُ ما زيد لمعنًى إخلالٌ (٣) ، وهذا لا يلزم ؛ لأنَّ ميم مفعولٍ قد زيدت لمعنى اسم المفعول ، فهي دالَّةٌ على المعنى الذي تدلُّ عليه الواو معها فكأنَّه استغنى بإحدى الدلالتين عن الأخرى .

ومن حجَّةِ أبي الحسن أنَّ العينَ هيَ الَّتي اعتلَّتْ في الفعل الماضي بالقلب ، وفي المستقبل بالنقل ، فكذلك اعتلَّت في اسم المفعول بالحذف وهذا لا يلزمُ ؛ لأنَّ عينَ مفعولٍ قد اعتلَّت أيضاً بنقل حركتها إلى الحرف الصَّحيح فمن ادَّعى زيادةً على ذلك احتاج الى دليلٍ .

ومن حجَّةِ أبي الحسن أيضاً أنَّ واو مفعولٍ اعتلَّت بنقل حركتها إلى الحرف الصحيح فكذلك اعتلَّت بحذفها ، وهذا لا يلزمُ ، فإنَّ في الإعلال بعد الإعلال إجحافاً بالكلمة وإخلالاً .

ومن حجَّتِه أنَّ العينَ قد حذفت في "قُلْ" و"بِعْ" فكذلك حذفت من "مَقولٍ" "ومَبيعٍ"، وهذا لا يلزمُ ؛ لأنَّ إحدى الساكنين في "قُلْ وبِعْ" حرفٌ صحيحٌ، وليس معنا حرفُ علَّةٍ غير العينِ ، فلم يكن بدٌّ من حذفه مع أنَّ الساكنين إذا التقيا في كلمةٍ واحدةٍ حذف الثاني ، فكذلك حذف الثاني / ٢١٤
منهما .

ومن حجَّتِه أنَّ الساكنين إذا التقيا في كلمةٍ واحدةٍ حذف الأول منهما من نحو : دَاعٍ ، وقاضٍ ، وخَفْ ، وقُلْ ، وبِعْ، وهذا لا يلزمُ من قبل أنَّ الثاني في قاضٍ ، وغازٍ ، وداعٍ هو علمُ الصَّرف وليس على حذفه دليلٌ ، والثاني من خَفْ ، وقُلْ ، وبِعْ حرفٌ صحيحٌ، وليس على حذفه دليلٌ .

---

(١) ينظر المنصف ١/٢٨٩ .
(٢) ينظر الكتاب ٤/٣٦٣ ، والمنصف ١/٢٨٨ .
(٣) ينظر المنصف ١/٢٨٩ .

ومِن حُجَّتِهِ أنَّ العَينَ لما اعتَلَّتْ في اسمِ الفَاعِلِ مِن نَحْوِ : قَائِمٍ وَبَائِعٍ بِالابْدَالِ ، فَكَذلِكَ اعتَلَّتْ في اسْمِ المفْعُولِ بِالحَذْفِ ، وهَذَا لَا يلْزَمُ ؛ لأنه قد يَعتَلُّ اسمُ الفَاعِلِ ويَصِحُّ اسمُ المفْعُولِ مِن نَحوِ : غَازٍ ومَغْزُوٍّ ، ودَاعٍ ومَدْعُوٍّ .

ومِن حُجَّتِهِ أنَّ الزَّائِدَ لو كَانَ هَذَا المحذُوفَ لكَانَ ذَلِكَ يَلْتَبِسُ بِالمصْدَرِ مِن نَحوِ : سَارَ سَيراً ، وبَاتَ بَيتاً ، وهَذَا لا يَلزَمُ ؛ لأنَّ اسمَ المفْعُولِ والمصْدَرِ يَتفِقَانِ أبداً فِيمَا زَادَ على الفِعْلِ الثُّلاثِيِّ ، ولَمْ يُرَاعَ فِيهِ إلبَاسٌ ؛ لأنَّ الفُرُوقَ قَد وَقَعَتْ مِن جِهَاتٍ أخْرَى، فَهذِهِ سَبْعَةُ أدِلَّةٍ لِلأخفَشِ ، والجَوابُ عَنْهَا .

وبِالجُمْلَةِ فَالمذهَبَانِ قَوِيَّانِ وكِلاَهُمَا عِندَ المحققِينَ حَسَنٌ جَمِيلٌ.(١)

فَإذَا ثَبتَ هَذَا فَإنَّ اسمَ المفْعُولِ مِن بَنَاتِ اليَاءِ قَد يُتِمُّهُ بَنُو تَمِيمٍ ، وقَد ذَكَرْتُ ذَلِكَ عَنهُمْ أوَّلَ المسْألَةِ ، ولَا يَحذِفُونَ مِنهُ شَيئاً ، نحو : مَعْيُوبٍ(٢) ؛ لأنَّ الضَّمَّةَ لاَ تُستَثْقَلُ على اليَاءِ استِثقَالَهَا على الوَاوِ .

وأَهْلُ الحِجَازِ لاَ يفعَلُونَ ذَلِك ، واتَّفَقَ الكُلُّ على أنَّهُ لاَ يُتِمُّ إذَا كَانَ مِن ذَواتِ الوَاوِ إلَّا مَا حُكِيَ عَلى جِهَةِ القِلَّةِ من قَولِهِم : ثَوْبٌ مَصْوُونٌ والاكثَرُ مَصُونٌ ، وأنشدُوا قَولَ الراجِز:(٣)

* والمِسْكُ في عَنْبرِهِ المدْوُوفُ *

والأشهَرُ : مَدُوفٌ ، وقَالُوا : رَجُلٌ مَعْوُودٌ ، وفَرَسٌ مَقْوُودٌ ، وقَولٌ مَقْوُولٌ ، ومَا جَاءَ مِن ذَلِكَ هَذَا المجِيءَ.

أجَازَ أبُو العبَّاسِ(٤) (٥) إتمَامَهُ خِلَافاً لأصحَابِنَا ، وقَالَ : لَيسَ هَذَا

---

(١) ينظر المنصف ١/ ٢٩١ ، قال المازني : وقول أبي الحسن أقيس.

(٢) فى اللسان (عيب) المعايب : العُيُوب وشيءٌ معيبٌ ومعيوبٌ على الأصح .

(٣) الشاهد فى المنصف ١/ ٢٨٥ والأمالي الشجرية ١/ ٢٠٩ والممتع ٤٦١ واللسان (دوف) .

(٤) ينظر المنصف ١/ ٢٨٥ والممتع ٤٦١ وقد نسب الرضي هذا الرأى للكسائي في شرح الشافية ٣/ ١٤٩ - ١٥٠ .

(٥) في الأصل : من إتمامه ، تحريف من الناسخ .

بأقلَّ مِن غارَتْ عينُه غُوُورًا ، وسِرْتُ سُوُورًا (١) ، وهــذا لا يَلزَمُ ؛ لأنّه لو لَمْ يُسمَعْ لَمَا قِيلَ، والقِياسُ على هَذا لا يَصِحُّ ؛ لأنه لو أُعِلَّ بالحَذْفِ لَا لْتَبَسَ "يُفْعَل" وليسَ كَذلِكَ مَعَ اسمِ المفْعُولِ ؛ لأنّ المِيمَ دالّةٌ على اسمِ المفْعُولِ (*) .

قال أبو القاسم - رحمه الله - : (وَكُلُّ واوٍ تَحَرَّكَتْ وقَبلَهَا فتحةٌ قُلِبتْ ألفًا بأيِّ حَرَكَــةٍ تَحَرَّكَتْ) (٢) ، يُمهَدُ هَذا بأن يُقالَ : مَتى تَحَرَّكَتا حَرَكَةً لازِمَةً وانفتحَ مَا قَبلَهَا ولَم يَكُن مابعدَهما ساكِنًا ولمْ يَكُونَا في مَعْنى مَا يَصِحُّ ولَمْ يَخرُجا مُنبِّهَةً على الأصْلِ، فَحِينئِذٍ يُقلَبانِ ألِفًا ، فقولُنا : "حَرَكَةً لازِمَةً" تحرُّزٌ مِن نَحوِ : جَيَلٍ ؛ لأنّ الأصْلَ جَيْئَلٌ ، وتَخْفِيفُ الهَمزةِ في حُكْــمِ التَّحقِيقِ ، وقَولُنا : وانفتحَ ما قبلَهُما ؛ لأنّ الألِفَ لا يَكُونُ ما قبلَها إلاّ مَفتُوحاً ، وقَولُنا : ولَم يَكُنْ مابعدَها ساكِنًا (٣) ، تَحَرُّزٌ بِهِ مِن نَحوِ : كَرَوانٍ ، وغَزَوا (٤) ؛ لأنّ مِثلَ هَذا لو اعتَلَّ بِتسْكِينِ الحَرفِ ثُمّ قَلبتَهُ لَجَلَبنا ساكِنًا إلى ساكِنٍ وأدَّى ذَلِكَ إلى حَذفٍ يَكُونُ مَعَه في الغالِبِ إلباسٌ ، وهَذا أثقَلُ مِمّا فَرَرْنا مِنهُ ، وقَولُنا : ولَمْ يَكُن في مَعنَى ما يَصِحُّ فتحَرُّزٌ بهِ مِن مِثلِ: حَوِلَ ، وعَوِرَ المَحْمُولَينِ على "اعْوَرَّ ، واحْوَلَّ" ، ومِن ثَمَّ اعْتَوَنُوا ؛ لأنهُ في مَعنَى تَعاوَنُوا ، وقولُنــا : ولَمْ يَخرُجا مُنَبِّهَةً / على الأصْلِ يُتحَرَّزُ بِهِ من مِثْلِ "الحَوَكة" ، "والخَوَنة" (٥) . ٢١٤/

(*) ينظر المنصف ١/ ٢٨٥ .

(١) قال المبرد بعد سرده لقول البصريين في هذا قال : "وهذا قــول البصريين أجمعين ولست أراه عند الضرورة إذ كان قد جاء في الكلام مِثلُهُ ولكنه يُعَلُّ لإعتلالِ الفِعلِ والذي جاءَ في الكلام ليسَ على فِعْل ، فإذا اضْطَرَّ الشّاعِرُ أجرى هَذا على ذاكَ فمما جاءَ قولهم : النُّوُور ، وقولهم : سرتُ سُوُوراً .. وهَذا أثقَلُ من مَفْعُول مِنَ الواوِ لأنّ فِيه واوين وضَمّتينِ ، وإنّما ثَمّ واوانِ بَينَهُما ضَمّةٌ" . ينظر المقتضب ١/ ١٠٠-١٠٢ وهذا معناه أنه لم يُجزه إلاّ على وجهِ الضرورة .

(٢) الجمل ٤٠٣ .

(٣) في الأصل : ساكن وسياق الاعراب يعطي ما أثبتناه .

(٤) ينظر المقتضب ١/ ١٨٨-١٨٩ .

(٥) لانهما خرجتا منبهة على الأصل . ينظر الكتاب ٤/ ٣٥٨ .

قال أبو القاسم - رحمه الله - : (فإن اجتمعت الياءُ والواوُ وسبقت إحداهُما بالسكون قلبت الواوُ ياءً وأدغمت الأولى في الثانية) (١)، وتعقد هذا الفصلَ بأنْ تقول : متى اجتمعت الياءُ والواوُ وسبقتْ إحداهُما بالسكون - ولمْ يكن الساكنُ الأوّل حرفَ مدّ ولين، مُراعىً فيه أصلُهُ من الألِف، ومحمولٌ على الألِف التي وقعَ موقعَها في نظيرِ تلك الكلمةِ وأعانَ على ذلكَ قوّةُ الواوِ بالحركةِ واعتصامُها أيضًا في الوسَطِ، حتّى لو كانت الواوُ في مثلِ غزوةٍ لَقُلبت في تصغيرِها : غُزَيّة، وفي رَضْوى : رُضَيّا ؛ لأنّ الواوَ قريبٌ من الطّرفِ فصارت مثلَ قولِكَ : غُزَوٌ، وتقولُ فيه : غُزَيٌّ لا غيرُ وكانت الكلمةُ علمًا ، ولمّا خرجتْ مُنبِّهةً على الأصلِ -

فإنّكَ تقلبُ الواوَ ياءً في أكثرِ الأمرِ، وتدغمُ الياءَ في الياءِ نحوُ : سيّدٍ، وميّتٍ (٢)، وطيٍّ، وليٍّ ، وتحرّزنا بالشرطِ الأولِ من مثلِ سُوَيْرٍ، وبُوَيْعٍ المحمولينِ على سايَرَ، وبايَعَ، وبالثاني تحرّزًا من أسَيْوِدٍ حملًا على أسْوَدَ، وبالثالثِ تحرّزًا من حَيْوَةَ (٤)، وبالرابعِ تحرّزًا من مثلِ عَوَى الكلبُ عوْيةً، وعلّةُ القلبِ تشبيهُ المتقاربينِ بالمتماثلينِ، والأولُ ساكنٌ، وعلّةُ التصحيحِ في أُسَيْوِدٍ الحملُ على نظيرِ الكلمةِ ممّا لا يُدغمُ وهو أساوِدُ، وأعانَ على ذلكَ تحريكُ الواوِ حتّى لو كانتْ ساكنةً لم يَجُزِ الإدغامُ، وأنّها متوسّطةٌ حتّى لو كانتْ في حكمِ المتوسّطةِ لم يكنْ إلّا الإدغامُ، وقد تقدّمَ هذا .

قلتُ : أمّا إذا كانت الياءُ [أو الواوُ] (٥) بعدَ الألِفِ الزائدةِ في اسمِ الفاعلِ فإنّهُ يُعَلُّ بإعلالِ فعْلِه ويصحُّ بصحّةِ فعلِه، نحوُ : قائمٍ ،

---

(١) الجمل ٤٠٣ .

(٢) هذا في الكتاب ٤/٣٦٥ والمقتضب ١/١٢٤ والاصول ٣/٣١٠ . وسر الصناعة ٥٨٥ .

(٣) ينظر الكتاب ٤/٤٠٨ .

(٤) قال ابن عصفور : فأمّا الحيوانُ وحَيْوةُ فشاذّانِ والأصلُ فيهما حَيَيانِ وحَيّة فأبدلوا من إحدى الياءَينِ واوًا . الممتع ٥٦٩ .

(٥) في الاصل : أو الياء والسياق يعطي ما أثبتناه .

وَبائِعٍ مِن قَامَ وَبَاعَ ، وصِفَةُ العَمَلِ أنَّها تَحركَتْ وَقبلَهَا فَتحةٌ فانقلبَتْ أَلِفاً ، وكأنَّ الألِفَ التِى بَعدَ الأَلِفِ لَمْ يُعتَدَّ بِهَا ؛ لأنَّها سُكونٌ مَيّتٌ ، فأمَّا إذا لَمْ يَعتَلّ فِعْلُه لَم يَعْتَلّ هُوَ ، فتقُولُ فى قَاوَلَ : مُقَاوِلٌ ، وفى بَايَعَ : مُبايِعٌ .

وأمّا إذا وَقعَت الوَاوُ والياءُ بَعدَ أَلِفٍ زائِدَةٍ فى غَيرِ هَذا الفَنِّ فإنّك تَنظرُ فِيهما ؛ فإن كَانَ أصلُهما السُّكونَ قُلِبتا هَمزَتا ، نَحو : مَدائِنَ (١) فى جمعِ مَدِينَةٍ ، وسَفائِنَ فى جمعِ سَفِينَةٍ وإن كَانَ أصلُهما (*) الحَركَة لَمْ يُقلبَا ، نَحوَ : " مَعَايِشَ" (٢) فى جمعِ مَعِيشَةٍ ، ومَصَاوِبَ فى جمعِ مُصِيبَةٍ ، وقد شَبّهها بعضُ العَربِ بالسَّاكِنةِ فقَال : مَصَائِبَ ، ومَعَائِشَ (٣) ، وهِيَ لُغةٌ قَليلةٌ جِدًّا حَتّى لو تَطرّفَتْ وتَعرّضَتْ لِلوقفِ الذى يُوجِبُ فِيهَا السُّكون لَقُلِبَتْ ، نَحو : كِسَاءٍ ورِدَاءٍ ، إلاّ أنْ يَكونَ بَعدَهَا هاءُ التَّأنِيث وقد أَلزمَتْها نحو : شَقَاوَة .

وفى عِضَايَةٍ وعَبَايَةٍ (**) وجهانِ : بِحسبِ تَقدِيرِ سُقوطِ الهَاءِ وعَدمِ سُقوطِهَا وإن كانت الألِفُ منقلبةً لم تَنقلِب اللاّمُ مَخافَةَ الإجحافِ مِن نحوِ : رائِىٌّ ، وآئِىٌّ جمعُ : رايَةٍ ، وآيَةٍ . (٤)

قَالَ أبو القاسم : (وَكُلّ واوٍ انضمّتْ فهمزُها جائِزٌ إلاّ أن تَكُونَ ضَمّتُها إعراباً أو لإلتقاءِ السَّاكِنَين) (٥)

عقدُ هَذا الفصل أنَّ كُلّ واو انضمّت فَهمزُها جائِزٌ فِى أىّ مَوضِعٍ كَانَتْ مِنَ الكَلِمَةِ مِن أوّلٍ أو وَسَطٍ ، فإن كَانَتْ أوّلاً

---

(١) ينظر المنصف ١/ ٣١١-٣١٢ وفيه : اختلاف العلماء في مدائن .

(٢) الآية ١٠ من سورة الاعراف و ٢٠ من سورة الحجر .

(٣) ينظر المنصف ١/ ٣٠٧ وقد قُرِئَ بِهَا، قال المازني : "أُخِذَتْ عن نافع ابن أبي نُعيم ولم يكن يدرى ما العربية، وقد قالت العرب : مَصائب فهمزوا وهو غلط" . وانظر الكتاب ٤/ ٣٥٦ .

(٤) ينظر الكتاب ٤/ ٤١٥ .

(٥) الجمل ٤٠٤ .

(*) فى الاصل : أصلها ، والسياق يعطي ما أثبتناه لأنه يتكلم عن جمع مدائن وسفائن .

(**) الكتاب ٤/ ٣٨٧ ، ٤١١ ، وسر الصناعة ٩٤ .

ووقعت بعدها / واوٌ متحركةٌ فهمزها واجبٌ لا جائزٌ، مثال ذلك في تصغير ٢١٥/أ
واصِل: أُوَيْصِل (١)، ولا يجوز: وُوَيصِلٌ، وكذلك لو كانت الواو الساكنة
حرفَ مدٍّ ولينٍ لازمةً فإنّه يلزم القلب فيها نحو: قولهم في تأنيث "أوّل":
"أُولَى" (*)، فلو لم تكن لازمةً نحو قوله تعالى: ﴿ما وُورِيَ عنهما﴾ (٢) لم يلزم
همز الأولى بل كان جائزًا، كما لو كانت الأولى وحدها.

فممّا هُمِزَت فيه أوّلاً "أُجُوه وأُقّتت" (٣)، ونحو ذلك، ومثل ما هُمِزَت
فيه وسطاً قولهم: "أَدْؤُر"، "وأَثْؤُب" (٤)، ولم يُفعل ذلك في الفعل، وهو
أن تقول في يَقُوم: يَقْؤُم؛ لأنّ أحدًا لم يقل يَقْؤُم؛ لأنّ هذا قد
جرى تعليلاً على طريقةٍ أخرى، وهي أنّ الضمّة فيها قد صارت غير لازمةٍ
لإطّراد التعليل فيها بالنقل، فكون الواو فيها مضمومةً أصلٌ مرفوضٌ بالنقل
إلى العين الذي هو القاف في يقوم، كما اطّرد التعليل في الماضي بالقلب،
ولو كانت الواو أخيرًا لم تُهمز؛ لأنّ ضمّتها غير لازمةٍ؛ لأنّها إنّما تكون
إمّا لإلتقاء الساكنين، وإمّا للإعراب، نحو قولك: "دَلْوُك، وغَزْوُك" (٥).

وممّا لا يجب أن تُهمَز فيه قوله: ﴿لَتُبْلَوُنَّ في أموالكم﴾ (٦)؛ لأنّ
الضمّة التي على الواو عارضةٌ.

ومن ظريف بدل الهمزة من الواو أن تكون الواو ساكنةً وما قبلها
مضمومٌ فتُهمَز، ولا أصل لها في الهمز وكان أبو حيّة النميري (٧) يهمز

(*) ينظر سر الصناعة ٩٨ وأصلها: وولى.
(١) ينظر المقتضب ١/ ٩٥.
(٢) الآية ٢٠ من سورة الأعراف قال ابن السراج: "الواو الثانية مدة
وليس الهمز لاجتماع الواوين ولكن لضمة الاولى". الأصول ٣/ ٣٠٧.
(٣) ينظر المقتضب ١/ ٩٣، والاصول ٣/ ٣٠٧.
(٤) ينظر المنصف ١/ ٣٣٧ - ٣٣٨ وسر الصناعة ٩٨ - ٨٠٤.
(٥) ينظر المقتضب ١/ ٩٤.
(٦) الآية ١٨٦ من سورة آل عمران.
(٧) أبو حية النمري هو الهيثم بن الربيع راوية الفرزدق، قال ابن قتيبة:
كان كذابا ولقيه ابن مناذر فسأله أن ينشده فأنشده:

===

ذَلِكَ كُلِّهِ ، وكَانَ يُنشِدُ : (١)

* أَحَبُّ المُؤْقِدَيْنِ إلَيَّ مُؤْسَى *

وتَعْلِيلُهُ أنَّهُ يتوهَّمُ الضَّمَ على السَّاكِنِ بعدَها فكأنَّ الواوَ مضمُومَةٌ .

قال أبو القاسم : (وكُلُّ واوٍ انكسَرتْ فِي أوَّلِ كَلِمةٍ خاصَّةً فهمزُهَا جائزٌ ، نَحو : وِشَاح وإشَاح) (٢) .

اعلمْ أنَّ الواوَ المفردةَ إذا وقعت أولا فتجيءُ على ثلاثةِ أضربٍ : مضمومةً ، ومكسورةً ، ومفتوحةً .

فالمضمومةُ قد فرغنا من الكلام عليها ، وإن كانَ قبلها همزةٌ إذا كانت الضَّمةُ لازمةً مطردةٌ سواءً كانت أولاً أو وسطاً . قال ابن سيدة : وإن كانَ قلبُها أولاً أقوى .

والمكسورةُ قد اختُلِفَ فيهَا ، فبعضُهم يطردُ قلبَها أولاً ، وبعضهم لا يطردُهُ ، ولم يختلفوا أنّها لا تقلبُ في غيرِ أوَّلٍ إلاَّ أن يُسمَعَ شاذًّا ، نحو : ما يُحكَى عن أبي إسحاق (٣) : أنّه يَهمِزُ المَصَائِب وهِيَ لُغَةٌ ضعيفةٌ ، قالَ أبو عليٍّ (*) : ذكرَ أبو بكرٍ عن أبي العباس أنَّ أبا عُمَرَ (٤) لا يَرَى ابدالَ الهَمْزةِ مِنَ الواوِ المَكسُورةِ مُطَّرِدًا ، وغيرُه يرى ذلِكَ ، والقِياسُ قولُ أبي عُمَرَ ؛ لأنَّ الاطِّرَادَ في المَضمُومَةِ إنَّما هُوَ لإِشْتِبَاهِهَا بِالوَاوَينِ إلاَّ أنَّهُ يَنبغِي في القِيَاسِ أنْ يَكُونَ البَدَلُ فِيهَا أكْثَرَ مِنَ البَدَلِ في المَفتُوحَةِ ، وكَذَلِك سُمِعَ في المكسُورةِ أكثرَ منهُ في المَفتُوحَةِ

=== أَلَا حَيِّ مِن بَعدِ الحَبِيبِ المَغَانِيَا لَبِسْنَ البِلَى مِمَّا لَبِسْنَ اللَّيَالِيَا

إذَا مَا تَقَاضَى المَرْءَ يَومٌ ولَيلَةٌ تَقَاضَاهُ شَيءٌ لَا يَمَلُّ التَّقَاضِيَا

فَقالَ له ابن مناذر : أوهذا شِعرٌ ؟ فَقال أبوحية : ما شِعرِي شَرٌّ مِن أنّك تَسمَعُهُ . انظر ترجمته في الشعر والشعراء ٧٧٥ والمؤتلف ١٠٣ .

(١) الشاهد في المنصف ٢/٢٠٣ والخصائص ٣/١٤٦ و ٢/١٧٥ وسر الصناعة ٧٩ والممتع ٩١ - ٣٤٢ - ٥٦٠ وعجزه :

* وجَعْدَةُ إذْ أضَاءَهُمَا الوَقُودُ *

(٢) الجمل ٤٠٤ .

(٣) هذا في المنصف ١/٢٣٠ . (*) ينظر المنصف ١/٢٣٠ .

(٤) أبو عُمَرَ الجرمي : صالح بن إسحاق النحوي صاحب الكتاب المختصر

===

حتّى حصرَ ما قبلَ منه في المفتوحة قالوا : أحَدٌ في: وحدٍ ، وأناةٌ في : وَناةٍ ، وأجَمَ في : وَجَمَ[1] ، وأسماء في : اسمِ المرأةِ مِنَ الوَسامةِ فالأصلُ في أسماء : وَسماء ، وأمّا قولُهم : "ما وَبَهت لَهُ وأبَهنا لَهُ" فلعلّهما لغتانِ ، وكذلِكَ أرشتُ السّهمَ وورشتُ[*] ، وكذلِكَ أرّخت وورّخت ،/ وأكّدتُ ووكّدتُ، وأسِنَ الرّجلُ ووَسِنَ[**] ٢١٥/ إذا غُشِيَ عليهِ مِن ريحِ البئرِ.[2]

قال أبو القاسم : (وإذا سَكَنَ ما قبلَ الياءِ والواوِ جريًا بالإعرابِ وصحّتا)[3] ، تقول : إنّ الياءَ والواوَ إذا سَكَنَ ما قبلَهما قاوتا الألِفَ فعُوملتا مُعاملةَ سائرِ الحروفِ إلاّ أن تكونَ مُتطرِّفةً ، والسّاكنُ الذي قبلَهما ألفٌ غيرُ مُنقلِبةٍ عن حرفٍ أصليٍّ ، فمِثالُها إذا كانت مُتطرِّفةً وليس قبلَها ألِفٌ : « هذا نَحْوٌ ، ورأيتُ نَحْواً ، ومررتُ بِنَحْوٍ ، وهذا يَحيَى ، ورأيتُ يَحيا ، ومررتُ بِيَحيَى »[4] ، ويَجري المدُّ ثمّ مَجرى المخفّفِ تقولُ : هذا فَلُوٌّ[5] ورأيتُ فَلُوّاً ، ومررتُ بفَلُوٍّ .وهذا كرسيٌّ، ورأيتُ كرسيّاً ،ومررتُ بكرسيٍّ .

(*) ينظر سر الصناعة ٩٢ .

(**) ينظر المنصف ١/ ٢٣٠ .

=== في النحو بصري المذهب قدم بغداد وناظر الفراء أخذ عن الأخفش ولقيَ يونس بن حبيب ولم يلق سيبويه ، وأخذ اللغة عن أبي عبيدة وأبي زيد والاصمعي . قال المبرد : كان الجرمي أثبت القوم في كتاب سيبويه وعليه قرأت الجماعة توفي سنة ٢٢٥ وله كتب في النحو منها كتاب يعرف بالفرخ . انظر ترجمته في طبقات الزبيدي ٧٤ والفهرست ٨٤ ونزهة الالباء ١١٤ والانباه ٢/ ٨٠ .

(١) ينظر الكتاب ٤/ ٣٣١ والاصول ٣/ ٢٠٧ والمنصف ١/ ٢٣١.

(٢) ينظر المنصف ١/ ٢٣٠ - ٢٣١. واللسان (أسن) .

(٣) الجمل ٤٠٤.

(٤) قال سيبويه :"وقصةُ المضاعفِ ها هُنا وثبات الياء والواو كقصتها في باب فَعْلٍ ، قالوا : نِحْيٌ وأنحاءٌ ونُحِيٌّ. وقالوا في جمع يَحيَى يَحيَى كما قالوا : لِصٌّ ولُصوصٌ". الكتاب ٣/ ٥٧٥ وانظر ٥٨٨ ، والنّحْيُ : الزّقّ . ينظر اللسان (نحا) .

(٥) الفلو والفلو والفلو : الجحش والمهر إذا فطم . ينظر اللسان (فلا) .

ويَجْرى هَذا المَجْرى : رَاىٌ ، وآىٌ جَمْعُ : رَايةٍ ، وآيَةٍ ، فتقول : هَذِهِ رَاىٌ كَثِيرةٌ،ورَأيتُ رَايًا كَثِيرَةً ، ومَرَرْتُ بِرَاىٍ ، وهَذِهِ آىٌ ، ورَأيتُ آيًا ، ومَرَرْتُ بآىٍ . (**) وهَذا زَاىٌ ، يَعنِى حَرْفَ المعجَمِ ، ورَأيْتُ زَايًا ، ومَرَرْتُ بِزَاىٍ . (*)

وإنّمَا فَارَقَ هذا النّوعَ قَولُهُمْ : كِسَاءٌ ، ورِدَاءٌ ، والأصْلُ قولُهُمْ : كِسَاوٌ ، ورِدَاىٌ ؛ لأنّ الإعلالَ لَمّا كَانَ فِى عَينِ الفِعْلِ كَرِهُوا أنْ يَكُونَ مَعَهُ فى لَامِ الفِعْلِ فيكُونُ فِي ذَلِكَ إجْحَافٌ بِالكَلِمَةِ.

وأمّا كِسَاءٌ ورِدَاءٌ فَلَمّا وقَعَتِ اليَاءُ والوَاوُ مُتطرِّفَتيْنِ،والأطرَافُ مَواضِعُ التّغيِيرِ،ولَم يَكُنْ قبلَهُمَا سَاكِنٌ مَلْفُوظٌ بِهِ ، فَكأنّهُمَا قَد وقَعَتَا - أعْنِى الوَاوَ والياءَ - بَعدَ فَتحةٍ تُوجِبُ قَلْبَهُمَا الَى الألِفِ، فَاجْتَمَعَتْ ألِفَانِ فَحُرِكَتِ الثّانِيةُ فَانقلبَتْ هَمزَةً ؛ لأنّ الألِفَ لاَ تَتَحرّكُ والهَمْزَةُ أقربُ لَهَا فَقُلِبتْ إليهَا،فَإذَا زَالتْ عَنِ الطّرَفِ بِتَاءِ التأنِيثِ فَإمّا أنْ يُعتَمَدَ عَلَيهَا ، وإمّا أنْ تُقدّرَ زَائِدَةً ، فَإذَا اعتُمِدَ عَلَيهَا صَحّتِ اليَاءُ والوَاوُ ، وقَالُوا : شَقَاوَةٌ ، وصَلَايَةٌ ، وعَبَايَةٌ، (١) ومنهُمْ من لاَ يَعتَمِدُ عَلى التّاءِ فيقُولُ : صَلاءَةٌ ، وعَبَاءَةٌ فَيشبّهُهَا بِصَلاءٍ ، وعَبَاءٍ ، ولمْ يَقُلْ أحَدٌ شَقَاءَةٌ .

قال أبو القاسم : (وَكُلُّ يَاءٍ قَبلَهَا كَسرَةٌ فَإنّهَا تُسكّنُ فى حَالِ الرّفْعِ والخَفْضِ وتُفتَحُ فِى حَالِ النّصْبِ) (٢) ؛ قُلتُ : هَذَا الذِى ذَكرَهُ هُوَ المَشْهُورُ مِن كلامِ الفُصَحَاءِ مِنَ العَرَبِ ، وهُوَ المَشْهُورُ أيضًا مِن كَلَامِ النُّحَاةِ وقَد جَاءَ فى الشّعْرِ تَحْرِيكُهَا فى الرّفعِ والخَفْضِ ، وقَد جَاءَ تَسكِينُهَا فى النّصبِ قَالَ الشاعرُ: (٣)

لَا بَارَكَ اللّهُ فِي الغَوَانِىَ هَلْ ... يُصْبِحْنَ الاَّ لَهُنّ مُطّلَبُ

أرادَ فِى الغَوَانِي ، وحَرّكَ اليَاءَ ضَرُورَةً ، وتَسكِينُهَا فى النّصبِ أكثَرُ فى

(*) ينظر سر الصناعة ٨٠٥ .
(١) ينظر الكتاب ٤/٣٨٧ .
(٢) الجمل ٤٠٤ .
(٣) تقدم فى ٥/١ .

الشِّعرِ قَالَ : (١)

* سِوَى مَسَاحِيهِنَّ تَقْطِيطَ الحُقَقْ *

وقال : (٢) * رَدَّتْ عليهِ أقَاصِيهِ ولَبَّدَهُ *

وفي لُغةٍ تَسْكِينُهَا دَائِماً في مِثْلِ قول الشاعر : (٣)

وَمَنْ يُطِيقُ مُذَكًّ عِندَ صَبْوَتِهِ وَمَنْ يَقُومُ لِمَسْتُورٍ إذا خَلَعَا

وَقَالَ أبُو العَبَّاس (٤) : تَسْكِينُ المَنْصُوبِ مِن أحْسَنِ الضَّرُورَاتِ ، وإنَّمَا اسْتَثْقِلَت الضَّمَّةُ والكَسْرَةُ ، واسْتَحَقَّتْ الفَتْحَةُ في النَّصبِ ، فَإنَّ فِي الخَفْضِ في الاسمِ الذي لا يَنصرِفُ حُكِمَ لَهَا بِحُكْمِ الكَسْرِ فِي الاسْتِثْقَالِ وَقَدْ جَاءَ النُّطْقُ بِهَا قَلِيلاً . قال : (٥)

قَدْ عَجِبَتْ مِنِّي وَمِنْ بُعَيْلِيَا لَمَّا رَأَتْنِي خَلِقاً مُقْلَوْلِيَا /٢١٦/

والعِلَّةُ في الضَّمَّةِ والكَسْرَةِ في المنقوصِ : أنَّ اليَاءَ والوَاوَ إذا وقَعَتا بَعْدَ حَرَكَةٍ مُجَانِسَةٍ لَهُمَا فَإن كَانَا سَاكِنَيْنِ فَلاَ فَرقَ بَيْنَهُمَا وبَيْنَ الألِفِ في اللَّفْظِ في أنَّهُمَا هَوَاءٌ خَارِجٌ مِنَ الصَّدْرِ ، كالألِفِ إلاّ مَا يعمَلُ عِندَ إخْرَاجِ ذَلِكَ الصَّوْتِ بِضَمِّ الفَمِ أو بالإشَارَةِ إلى كَسْرِ الحَرْفِ فَتَخْتَلِفُ صِفَةُ الحَرْفِ المَيِّتِ بِذَلِكَ ،

---

(١) الشاهد لرؤبة ، ديوانه ١٠٦ وهو من شواهد الكتاب ٣٠٦/٣ والمقتضب ٢٢/٤ والمنصف ١١٤/٢ والأمالي الشجرية ١٠٤/١ وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٣/١٠ واللسان (حقق ، سحا ، قطط) وعجزه :

* تَغْلِيلُ مَا قَارَعْنَ مِن سُمْرِ الطَّرَقْ *

والشاهد فيه تسكين المنقوص في حالة النصب حملاً على حالتي الرَّفع والجَرّ للضرورة.

(٢) تقدم في ١٩٣/ب ص ٨٦٢.

(٣) الشاهد لمحمد بن بشير البصرى وهو في الأمالي للقالي ٢٢/١ والضرائر لابن عصفور ٩٣.

(٤) ينظر المقتضب ٢١/٤ وشرح المفصل ١٠١/١٠.

(٥) تقدم في ٥/١.

فسمي ياءً أو واواً ليحصل هذا القدرُ خاصّةً ، ثم إنّهما بعد عوملا - أعني الياءَ والواوَ - غيرَ معاملةِ الألِف فجازَ النّقل إليهما قليلاً إذا كانتا في الأصلِ متحرّكتينِ ، نحو : المُسِى ، والأصلُ المَسَى ، وجازَ إدغامُهما كثيراً ، والألِفُ لا تنقلُ إليها ولا تدغمُ.

وإن كانتا متحرّكتينِ بعدَ الحركةِ المجانِسةِ ففيهما أيضاً شبهٌ بالألِف على أنّ الحركةَ زائدةٌ لا يعتدّ بها وفيها مفارقةٌ ؛ لأنّهما متحركتانِ ، وقد تختلفُ حركةُ ما قبلَهما والألِفُ ليستْ كذلِك.

وقد تقرّرَ من هذا أنّ الياءَ والواوَ المتحرّكتينِ حركةَ ما قبلَهما مجانِسةٌ لهما أنّهما مشبهتانِ للألِف ، ومفارِقتانِ للألِف ، وتقرّرَ أيضاً بالحسِّ أنّهما مكسورتينِ ومضمومتين - أثقلُ منهما مفتوحتينِ ؛ لأنّ التّعمّدَ لتحريكِهما بالضّمّةِ والكسرةِ أكثرُ منه بالفتحِ.

فإذا تقرّرَ الشّبهُ والمفارقةُ ، وتقرّرَ الاستثقالُ بالضّمّ والكسرِ وجدتَهم في حالِ السّعةِ قد غلّبُوا حكمَ الشّبهِ عندَ الاستثقالِ ، وغلّبوا حكمَ المفارقةِ عندَ الاستخفافِ ، فسكّنُوا في الرّفعِ والخفضِ تشبيهاً بالألِف، وحرّكوا في النّصبِ لخفّةِ الفتحةِ ، ومراعاةً لمفارقتِها الألِفَ ، فإذا جاءُوا لمثلِ قولِك : مررتُ بجوارٍ ، الأصلُ بجوارِيَ عاملُوا الفتحةَ في الخفضِ في حالِ السّعةِ معاملةَ الكسرةِ حينَ وقعتْ موقعَها ، ووافقَ على ذلِك يونسُ (١) في حالِ التّنكيرِ ، وخالَفَ في حالِ التّعريفِ ، حتّى لو سمّينا بجوارٍ لقالَ يونسُ : مررتُ بجوارِيَ بالفتحِ ، وفي الرّفعِ هذا جوارِي بالسّكونِ .

---

(١) قال سيبويه : "وأما يونس فكان ينظر إلى كلِّ شيءٍ من هذا إذا كان معرفةً كيفَ حالُ نظيرِه من غيرِ المُعتلّ ، فإذا كانَ لا ينصرفُ لم يصرف. يقول : هذا جواري قد جاءَ ومررتُ بجواريَ قبلُ". الخ الكتاب ٣١٢/٣ .

قال أبو القاسم : (وَيلحقها التنوين فتسقط في اللفظ والخط لِالتقاء الساكنين ، وذوات الواو تصير في هذا الموضع أيضاً ياءً وتدخل في حكم الياء ؛ لأن الواو إذا انكسر ما قبلها انقلبت ياءً) (١) ؛ قلتُ : أمّا سقوطها في اللفظ فلالتقاء الساكنين ولم يحذف التنوين لأنه لمعنى ؛ لأنّ قبل الياء ما يدلّ عليها، وليس قبل التنوين ما يدلّ عليه ، وأمّا عدم لزومها في الخطّ فلمّا لزم سقوطها لفظاً أسقطوها خطاً .

ومنهم من يقف فيقول : هذا قاضي (٢) بالياء ، فعلى هذه اللغة يجب أن تثبت في الخطّ ولا تقرأ في الوصل ولكن يكون ثبوتها في الوصل إعداداً للوقف عليها ، فإن أضفت الكلمة سقط التنوين فلزمت الياء في اللفظ والخطّ ، نحو قولك : هذا قاضيك ، ولا تحذف إلاّ في الضرورة كما قال : (٣)

كنواحِ ريشِ حمامةٍ نجديةٍ ومسحتِ باللّثتينِ عصفَ الإثمدِ

وإن لم تضف ، ولكن أدخل عليها الألف واللام سقط التنوين أيضاً، ورجعت الياء لفظاً وخطاً في الوصل / وفي الوقف في المشهور ، وبعضهم ١٦
يسقطها في الوقف ، واحسنه في مقاطع الكلام تشبيهاً بالقوافي .

فصلٌ :

قال أبو القاسم : (وكلّ فعلٍ في آخره ياءٌ قبلها كسرةٌ أو واوٌ قبلها ضمةٌ فيسكّنُ آخرهُ في الرفع ويفتح في النصب ويحذف في الجزم) (٤)

قلتُ : أمّا سكونه في الرفع وفتحه في النصب فقد تقدّم الكلام عليه قبلُ .

وأمّا حذفه في الجزم فكأنّهم شبّهوا حرف المدّ واللين في هذه الأفعال بالحركات فحذفوها كما تحذف الحركات ، وذلك أنّ ما آخره ألفٌ ،

---

(١) الجمل ٤٠٥ .

(٢) انظر هذا الموضوع في الكتاب ٣ / ٣١٢ فمابعدها .

(٣) تقدم في ١٩٣ /ب ص ٨٦٠ .

(٤) الجمل ٤٠٥ .

نحوُ : يَخْشى أو ياءً ، نحوُ : يرمي ، أو واوٌ ، نحوُ : يَغزو فإنّه يَجري بالرفعِ بِهِنَّ مَجراهُ في الصِّفةِ فهذا وجهُ شَبَهٍ .

وشَبَهٌ آخرُ ثانٍ وهو أنّ هذهِ الحروفَ بعدَ حركاتٍ مُجانِسةٍ لهـا ، فكأنّها إشباعٌ مِنَ الحركاتِ ، وكأنّها حركاتٌ ممدودةٌ ، فلمّا أشبهْنَ الحركـات مِن هذينِ الوجهينِ دخلَ الجازمُ فلم يَجِدْ حركةً ووجدَ ما يُشبهُها فحذفَهُ كما يحذِفُ الحركةَ ، فتقولُ على هذا : زيدٌ لم يَخشَ ، ولم يَرْمِ ، ولم يَغزُ ، فإن كانتْ هذهِ الحروفُ بدلاً مِن هَمزةٍ في يَقْرى ويوضُو ويُخطِي في لُغةِ مَن سَهَّلَ ، ودخلَ الجازمُ على هذهِ الحروفِ ، وهي هَمزةٌ فيسكّنُها للجزمِ ، ثم أبدلتَ مِنَ الهمزةِ الياءَ والواوَ والألِفَ لم تحذفْها أيضاً ؛ لأنّه قد عمِـلَ ما يعمَلُ عَمَلَينِ ، ومِنَ العربِ مَن يُشبِّهُ - في الوجهِ الذي قبلَ هذا وهـو بابُ التّسهيلِ - تلكَ الحروفَ بالحروفِ التي هيَ (١) مِن أنفُسِ الكلامِ فيحذِفُها وعليهِ قولُ زُهير : (٢)

جَريءٍ متى يُظلَمْ يُعاقِبْ بِظُلمِهِ ... سَريعاً وإلاّ يُبْدَ بالظُّلمِ يَظْلِمِ

وكما أنّ مِنَ العربِ مَن يَحذِفُ الحركةَ المُقدَّرةَ مِن يَغزُو ، ويرْمي ، ويَسْعى فتبقى الحروفُ في الجزمِ كما كانتْ في الرّفعِ ، وعلامةُ الجزمِ سُكونُها وحذفُ الحركـةِ مِنها (٣) وعليه قولـه : (٤)

ألم يأتيكَ والأنباءُ تَنْمِي ... بِما لاقَتْ لَبونُ بَني زِيـادِ

وكانَ المُبرّدُ (٥) يُخالِفُ من ذلكَ في الألِفِ ، ويقولُ : إنّ الألِفَ لا يقالُ فيها ذلكَ ؛ لأنّها لا تتحمّلُ الحركةَ البتّةَ بخلافِ الواوِ والياءِ ، لأنّ الشّاعرَ إذا اضطرَّ حرّكَ الياءَ والواوَ ، ولا يَفعَلُ ذلكَ في الألِفِ ، فقيلَ له فإذا جاءَ مثلُ قوله : (٦)

إذا العجوزُ غَضِبَتْ فَطَلِّقِ ... ولا تَرضّاها ولا تَمَلَّقِ

---

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٠/١٠١ .
(٢) تقدم في ٢٠٨/١ ص ٨٥٠ .
(٣) ينظر شرح المفصل ١٠/١٠١ .
(٤) تقدم في ١٩٢/١ ص ٨٥٠ .
(٥) لم أقف على مخالفة المبرد في هذا وانظر هذه المسألة في المنصف ١١١/٢ فمابعدها .
(٦) تقدم في ٧١/١ .

قَالَ : فَإِنَّ الأَلِفَ قد انحذفت لِلجزمِ ، وَهذِهِ الأَلِفُ أخرى لِلإشْبَاعِ ، كَمَا تُجْرُونَه أنتمْ فى اليَاءِ وَالوَاوِ .

قُلْنَا لَهُ : إذا دَخلَ النَّصْبُ على يَخشَى ، أفعَلَ شَيْئاً أم لا ؟ فَمِن قَولِه : أنه فَعَلَ ، وأنَّهُ فتحَ اليَاءَ ثُم تَحرّكَتْ وانفتَحَ ما قبلَهَا فَسكَنَتْ ثُمَّ قُلِبَتْ ألفاً .

قِيلَ : وكَذلِكَ إذا دَخلَ الجَازمُ على "يَخشَى" حَذَفَ الضّمّةَ المُقدّرَةَ عَلى اليَاءِ ، ثُم انقلَبت اليَاءُ ألِفاً ، وَأمّا البيتُ الذى أنشدَهُ أبُوالقَاسِمِ فى البَابِ وهُوَ قولُهُ : * ألمْ يَأتِيكَ *

فَهُو لِقَيس[(١)] بن زُهَيرٍ وبَعْدَهُ[(٢)] :

وَمَحْبِسُهَا عَلى القُرَشِيِّ تُشْرَى بِأدْرَاعٍ وَأسْيَافٍ حِدَادِ

واللَّبُونُ ذَاتُ اللَّبَنِ هُنَا مِنَ الإبِلِ ، وكَانَ مِن خَبرِهِ أنّ الرَّبيعَ بنَ زِيَادٍ العَبْسِيِّ[(٣)] مِن أخْوةِ الكَمَلَةِ ، وهُمْ أبنَاءُ فَاطِمَةَ بِنتِ الخُرْشُبِ كَانَ قد سَاوَمَ قَيسَ بنَ زُهَيرٍ بِدرعٍ لَهُ وقِيلَ : استعَارَهَا / مِنهُ فلم يَرُدَّهَا عَليهِ وقالَ : إنّهَا ٢١٧
دِرْعِي فَاشْتَاقَ قَيسُ إبِلاً لِبَنِي زِيَادٍ وَبَاعَهَا بِمَكّةَ مِن عبدِاللّه بن جدعان القُرَشِيِّ ، وفِيهِ يَقُولُ القَصِيدَ الذى مِنهُ البيتُ ، والبَاءُ فى قَولِهِ : " بِمَا لاقَتْ " زَائِدَةٌ ، ودَلّتْ عَلى الفَاعِلِ بِزِيَادَتِهَا ؛ لأنّ الزّائِدَ كَالسَّاقِطِ فَكأنّهُ قَالَ :

---

(١) قيس بن زهير بن جذيمة بن رواحة العبسي كان شريفاً حازماً ذا رأى وكانت عبس تصدر فى حروبها عن رأيه وهو صاحب داحس وهي فرسه ، راهَنَ حُذيفة بن بدرٍ الفزارى فصار آخر أمرهما إلى القتالِ والحرب . انظر ترجمته فى الموتلف ٣٢٢ .

(٢) الشاهد لقيس بن زهير العبسي وهو فى الحلل في شرح أبيات الجمل ٤١١ . وشرح المفصل لابن يعيش ١٠/١٠٥ وانظر هنا قصة هذا الشعر الذى منه بيت الشاهد كما ذكرها صاحب الحلل .

(٣) هذا الخبر سَاقَهُ ابن يعيش فى شرح المفصل ١٠/١٠٥-١٠٦ ، وانظر الحلل ٤١١ .

«ألمْ يأتيكَ» مَا لاقتْ لبونُ بني زِيادٍ ، وقولُه : " والأنباءُ تنمِي " جُملةٌ مُعترضٌ بِهَا لا موضِعَ لهَا مِنَ الإعرَابِ ، ومعْنى تنمِي : تزيدُ وتشتهرُ ، وقولُه في البيتِ الثاني : " ومَحْبِسُها " معطوفٌ على موضِعِ «بِمَا» ، وفيهِ دليلٌ على أنَّهُ الفاعِلُ ، وحذفَ ضميرَ الصِّلةِ أىْ : لاقتْهُ ، وقيلَ : الفاعِلُ ضميرٌ دلَّت عليهِ الأنباءُ ، " بمنزِلةِ : مَنْ كذَبَ كانَ شرًّا لَهُ " ، ولاَ يُشبِهُهُ ؛ لأنَّ الفِعلَ يدلُّ على مَصدرِهِ وهُوَ مُتصِلٌ بِهِ ، " والأنباءُ تنمِي " جُملةٌ مُعترضٌ بِهَا أجنبيةٌ ، وشاهِدُهُ جزْمُ «يأتِيكَ» على الأصْلِ بِحذفِ الحَركةِ ، ويجوزُ أن يكونَ أشبعَ الكَسرةَ فتولَّدتْ مِنهَا اليَاءُ ، وهَذا كثيرٌ في الشِّعرِ .

قالَ ابنُ خروفٍ : ولمْ يقُلْ إمامٌ إنَّها لُغةٌ لِلعربِ ، كمَا زعَمَ أبُو القاسمِ ، وقِراءةُ قُنْبلٍ : ﴿ إِنَّهُ مَن يَتَّقِي وَيَصْبِرْ ﴾ (١) محمُولةٌ على الجزمِ مِنَ الأصْلِ ، ويُمكِنُ أن تُسكَّنَ الرَّاءُ مِنْ يَصْبِرْ مِثالَ «فَعْلٍ» ، و«مَنْ» مَوصُولةٌ ، ودخلَت الفاءُ ، كمَا تدخُلُ بعدَ الموصُولِ في قوله : " الذي يأتيني فلهُ دِرْهمٌ " ، (٢) وفي قولِهِ تعَالى : ﴿ الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُم بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ ﴾ . (٣)

انتهى الكلامُ على البيتِ ومَا ناسبَهُ مِنَ الحُكمِ النَّحويِّ في الكلامِ والكِتابِ العزيزِ .

قالَ أبوالقاسمِ : (وكُلُّ واوٍ كانَتْ فاءً لِلفِعْلِ فإنَّهَا تصِحُّ فِي الماضِي ، نحوُ : وعَدَ ، ووَزَنَ ، وتسقُطُ فِي المُستقبَلِ إذَا كانَ على فَعَلَ مَفتوحَ العَينِ ، والمُستقبلُ على يَفعِلُ ، نحوُ : يَعِدُ) (٤) ، تقولُ : إنَّمَا حُذِفت الواوُ لِوقوعِهَا بَينَ يَاءٍ وكَسرةٍ ، وهُمَا عدُوَّانِ ، فياءٌ مِن قبلُ وكَسرةٌ مِن بَعدُ ، ثمَّ يُحمَلُ على يَعِدُ تَعِدُ ، وأعِدُ ونَعِدُ لِيَجْرِيَ التَّصرِيفُ مجْرَى واحِدًا ،

---

(١) الآية ٩٠ من سورة يوسف . قال مكي : " قرأ قنبل بياء في الوصل والوقف وحذفها الباقون في الوصل والوقف ، والحجة في اثبات الياء في يتقي أن تكون " من " بمعنى الذى فيرتفع الفعل بعدها لأنه في الصلة وفي الكلام معنى الشرط ، لأن الفاء تدخل في خبر الذى للابهام الذى فيها والابهام مضارع للشرط فتجزم ويصير حملا على معنى الشرط ويجوز أن تقدر الضمة في الياء ثم تحذفها للشرط فتكون " من " للشرط ، وأكثر ما ياتي هذا في الشعر وحذف الياء هو الاختيار " . الكشف ٢ / ١٨ .

(٢) انظر هذا التعليل في شرح المفصل ١٠ / ٤ ، فمابعدها .

(٣) الآية ٢٧٤ من سورة البقرة .

(٤) الجمل ٤٠٧ .

كَما حَمَلُوا عَلى أَكْرَمَ - في حَذْفِ هَمْزَتِهِ لِاجْتِماعِ هَمْزَتَيْنِ - يُكْرِمُ وتُكْرِمُ ، ونُكْرِمُ طَرْدًا لِلبابِ . (١)

فَإِن قِيلَ فَقَدْ حَذَفُوا الواوَ مِن يَلِغُ ، وَيَدَعُ ، وَيَسَعُ ، وَيَطَأُ ولَيسَ ثَمَّ كسرةٌ بَعْدَها . (*)

فَالجوابُ : أَنَّ يَلَغُ وَيَدَعُ أَصْلُهُما : يَوْلِغُ ، وَيَوْدِعُ بِكَسْرِ العَيْنِ ، وَلكِن فُتِحَتْ مِن أَجْلِ حَرفِ الحَلْقِ ، فَعُومِلَت الفَتحةُ مُعامَلَةَ الكَسْرةِ التي وَقَعتْ مَوقِعَها ، كَما تَقَدَّمَ في جُوارٍ في حالِ الخَفْضِ . وقد اطَّرَدَ في "فَعَلَ" المَفْتُوحِ العَيْنِ المُعْتَلِّ الواوِ أَنْ يَكُونَ مُستَقبَلُهُ على "يَفْعِلُ" ولم يَجِئْ "فَعَلَ" يَفْعَلُ بالفَتْحِ فيهِما في الصَّحِيحِ إلاَّ في أَلفاظٍ ، إلاَّ أَنْ تَكُونَ عَينُهُ أو لامُهُ حَرْفَ حَلْقٍ ، وقَدْ جاءَ يَفعِلُ أو يَفعَلُ مَعَ حرْفِ الحلقِ ، وأمَّا فَعَلَ يَفْعَلُ بالفَتْحِ فِيهِما مَعَ المُعْتَلِّ أَبدًا بِالواوِ مِن غَيرِ أن تَكُونَ عَينُهُ أو لامُهُ حَرْفَ حَلْقٍ فَشَيءٌ لا يَكادُ يُعرَفُ (٢) ، فإذا كانَ هذا فالفَتْحَةُ في مَوضِعِ الكَسْرةِ فَعُومِلَتْ مُعامَلَتَها ،

فَإِنْ قِيلَ : فَقَدْ جاءَ "يَذَرُ" وهُوَ مُعتَلٌّ / بِالواوِ مَفتُوحُ العَينِ ولَيسَ فِيهِ حَرفُ حَلْقٍ ، فَالجَوابُ : أَنَّه لِهذا قُلتُ : لا يَكادُ يُعلَمُ ، ووَجْهُهُ أنه مَحمُولٌ على "يَدَعُ" الذي في مَعناهُ والذِي يَجْرِي مَعَهُ في حُكْمٍ يَخْتَصُّ بِهِ ، وهُوَ إِسْقاطُ ماضِيهِ ، والاستِغْناءُ عنهُ بِتَرَكَ ، وعَنْ وَاذِرٍ وَوادِعٍ بِتارِكٍ ، وفي الاسْتِغْناءِ عَنْ وَدَعَ وَوَذَرَ بِتَرَكَ (٣) ، فَإِنْ قِيلَ : فَقَدْ قالُوا : يُوعِدُ ويُوهِنُ ، وأَثْبَتُوا الواوَ ، وقَدْ وَقَعتْ بَينَ العَدُوَّتَينِ الياءِ مِن قَبْلُ ، والواوِ مِن بَعْدُ . (**) ٢١٧/

فَالجَوابُ : أَنَّها لَمْ تَقَعْ في التَّقدِيرِ بَيْنَهُما ، وإن وَقَعَتْ بَيْنَ هَمْزةٍ قَبْلَها وكَسْرةٍ بَعْدَها ، فَلَمْ تَقَعْ على الشَّرطَيْنِ ، والأصْلُ : يُؤَوْعِدُ ، ويُؤَوْهِنُ ، (***)

---

(١) ينظر المنصف ١/ ١٩١ - ١٩٢ والممتع ١/ ١٧٤.

(٢) جاءَ منهُ قَلَى يَقلَى ، وعَسَى يَعْسَى وجَبَى يَجْبَى وأبَى يَأبَى . ينظر الممتع ١٧٨.

(٣) ينظر شرح الشافية ١/ ١٣٠ - ١٣١.

(*) ينظر اعلال هذا الحذف في المنصف ١/ ٢٠٦ فمابعدها .

(**) ينظر هذا في المنصف ١/ ١٨٤.

(***) ينظر المنصف ١/ ١٩٤.

وإنّما حذفت الهمزة في اللفظ حملًا على أوعد، وأوهن (*)، وقد اضطرّ الشاعر، فنطق بها قال: (١)

* لأنّه أهلٌ لأن يؤكرما *

وقال: (٢)

* وصالياتٍ ككما يؤثفين *

ونظير مراعاة الأصل قولهم في نحو: هذا بويع، ولم يدغموا مثل هذا، وقد اجتمع واوٌ وياءٌ وسبقت إحداهما بالسّكون؛ لأنّ الأصل بايع وهذا لا يدغم، فكذلك فرعه.

قال أبو القاسم - رحمه الله -: (وكذلك إن كان المصدر على "فعل" صحّت الواو، نحو: وعدٍ، ووزنٍ، وإن كان على فعلةٍ حذفت منه) (٣)، قلت: صحّت واو وعدٍ حين لم يكن ثمّ ما يوجب تعليلها، فكانت بمنزلتها في الماضي، نحو: وعد ووزن، واعتلّت في عدةٍ وزنةٍ كما اعتلّت في يعد ويزن، واستثقال (**) الكسرة على الواو فنقلت إلى ما بعدها فحذفت، ولم يمكن من التّخفيف إلّا هذا، وقد جاء يجد (***) (٤)، وكان الأصل يوجد فكان ينبغي أن تثبت الواو، كما ثبتت في يوضؤ (٥)، ولكن حذفت في القليل، ووجهه الحمل على الأصل يجد بالكسر.

(*) ينظر المنصف ١/ ١٩٤.
(**) هكذا في الأصل، وربّما كانت: ولاستثقال.
(***) ينظر المنصف ١/ ١٩٧.

(١) الشاهد في المنصف ١/ ٣٧ - ١٩٢ والخصائص ١/ ١٤٤ دون عزو، وانظر شرح الملوكي ٣٣٩ وشرح الشافية ١/ ١٣٩ والعيني ٤/ ٥٧٨ والخزانة ٢/ ٣١٦ وشرح شواهد الشافية.

(٢) الشاهد لخطام المجاشعي كما في الكتاب ١/ ٢٢ ومجالس ثعلب ٣٩ والمنصف ١/ ١٩٢ والخصائص ٢/ ٣٦٨ وشرح الملوكي ٣٣٩ وشرح المفصل لابن يعيش ٨/ ٤٢ وشرح الشافية ١/ ١٣٩ وشرح شواهد المغني ٤/ ١٣٩.

(٣) الجمل ٤٠٨.

(٤) قال سيبويه: "وقالوا وجد يجد ولم يقولوا في يفعل يوجد، وهو القياس ليعلموا أنّ أصله يجد". الكتاب ٤/ ٣٤١.

(٥) ينظر المنصف ١/ ٢٠٩.

قال أبوالقاسم - رحمه الله - : (وأمّا الياءُ فإنّها لا تصحّ على كلّ حالٍ ، نحو : ينَع الشّجرُ ينْيَعُ)، [١] قلت : لأنّها لم تقعْ بينَ كسْرةٍ وواوٍ ؛ لأنّ الياءَ مِن جِنْسِ الياءِ التي بعدَها ، كما أنّ يوضُؤ لم يحذف ، لأنّ الواوَ لم يكتنفْها عدوّانِ ، ومِنَ العربِ مَن يُجْرِى الياءَ مُجرى الواوِ ، وهو قليلٌ، فيقولون : يئِس يَيئِس. [٢]

قال أبو القاسم : (وإنْ كانَ مِن ذَواتِ الواوِ على "فَعِل" صَحّت الواوُ فى الماضِي والمستقبلِ ، نحو : وجِلَ يوْجَلُ)، [٣] قلتُ : أمّا الماضي فلأىّ شىءٍ يمنعُ مِن صِحّتِها ؟ وأمّا فى المستقبلِ فلمّا لم تقعِ الواوُ بيْنَ عدوّيْنِ وإنّما وقعتْ بيْنَ ياءٍ وفتحةٍ صحّتْ ، ومِنهُمْ مَنْ يقلبُها فيقولُ : ياجَلُ ، فيقلِبُ الواوَ ألِفاً ، ومِنْهُمْ مَن يقولُ : ييْجَلُ فيقلِبُها ياءً ، ومِنْهُم مَن يكسِرُ الياءَ فيقولُ: ييجَلُ [*]، فافْهمْ هذا البابَ، أىْ بابَ التّصريفِ .

قال المُفسِّرونَ : وهذا كما ذكرَ ،أمّا عِلّةُ تصحيحِ المُستقبلِ فلأنّ الواوَ والياءَ وقعتْ بيْنَ ياءٍ وفتحةٍ بخِلافِ الفصْلِ الأوّلِ ، وهذا يدُلّكَ على صِحّةِ العِلّةِ المُتقدّمةِ ، وقدْ كانَ الفرّاءُ [٤] يقولُ فى حذفِ الواوِ مِن يعِدُ ، ونحوِهِ : قولاً عجيباً وذلكَ أنّهُ قالَ : حُذِفَت الواوُ مِن يعِدُ ويزِنُ ؛ لأنّهما متعدّيانِ وكذلكَ كلُّ متعدٍّ ، ألا ترَى أنّهم قالوا : وجِلَ / يوْجَلُ ، ووحِلَ يوحَلُ فأثبتُوا الواوَ لمّا كانَ الفِعْلُ غيرَ متعدٍّ ، وهذا طَرِيقٌ مِنْهُ هاهُنا ، ٢١٨/

(*) ينظر المنصف ٢٠٢/١ .

(١) الجمل ٤٠٨ .

(٢) قال ابن جني : "ويؤكّد ذلكَ شىءٌ آخَرُ وهو أنّ جميعَ ما فى كلامِهم مِن فعِلَ يفعِلُ فى الصّحيحِ فيهِ لغتانِ : يفعَلُ وهو الأصلُ ، ويفعِلُ أيضاً نحوُ قولِهِمْ : حسِبَ يحْسَبُ ويحْسِبُ ونعِمَ ينْعَمُ وينْعِمُ ويبِسَ ييْبَسُ وييْبِسُ ، ويئِسَ ييْئَسُ وييْئِسُ، فهذا كُلّه فيهِ لغتانِ : إحداهما الأصلُ وهيَ الفتْحُ والأخرى لضرْبٍ مِنَ الاتّساعِ وهيَ الكسْرُ". المنصف ٢٠٨/١ .

(٣) الجمل ٤٠٨ .

(٤) ينظر رأى الفراء فى المنصف ١٨٨/١ وهذا الكلام فيه بنصه .

لأنّ الحذف والإثبات راجعٌ في مثلِ هذا إلى عِلَلٍ لفظيةٍ من الاستثقالِ والاستخفافِ ونحوِه : وما للتّعدّي وتركِ التّعدّي في ذلك تأثيرٌ مع أنّه قد جاء : وقع يقع ووضع يضع في السّير ، ووبل المطر يبِلُ فحذفوا وهي أفعالٌ غيرُ متعدّيةٍ[1] ، وإذا كان كذلك علمت أنّ العِلّة ما قدّمنا ذكره من الاستثقالِ والاستخفافِ .

فأمّا عِلّةُ من قال : ياجَلُ فيقلبُ الواوَ ألِفًا مع سُكونِها فلأنّه استغنى بأحدِ الشّرطين عن الآخرِ ؛ لأنّ الشّرطين اللّذين يذكرهما النّحويّون أن تتحرّكَ الواوُ ، وينفتحَ ما قبلها وهي هاهنا ساكنةٌ لا تتحرّكُ فقلبَ الواوَ ألِفًا استخفافًا ، فقالوا : ياجَلُ .

وأمّا عِلّةُ من قال : ييجَلُ فقلبها ياءً فإنّه شبّهه ، كما قال أبوعثمان[3] ببابِ ميّتٍ الذي أصلُه ميْوِتٌ فكرهوا اجتماعَ الواوِ والياءِ فقلبوها ياءً ولم يدغموها ، كما أدغموا ميّتًا ؛ لأنّه لم يسبقِ الأوّلُ بالسّكون ، وأمّا من قال : يِيجَلُ بكسرِ الياءِ لتنقلبَ الواوُ فيصيرَ انقلابُها عن عِلّةٍ إتمامًا للإعلالِ والله الموفّقُ للصّوابِ .

---

(١) هذا في المنصف ١/١٨٨ .

(٢) ينظر المنصف ١/٢٠٢-٢٠٣ .

(٣) قال أبوعثمان : "وقال قومٌ من العرب وجِلَ ييجَلُ ، وذلك أنهم استثقلوا واوًا ساكنةً بعد ياءٍ فأبدلوا منها ياءً ، وشبّهوا هذا بميّتٍ حين كرهوا ميْوِتٍ ولِن كان ليس مثله". ينظر المنصف ١/٢٠٢ .

باب الإدغام

قلتُ : يحتاجُ قبلَ الخوضِ في تفسيرِ ما ذكرَهُ أبو القاسم في البابِ إلى معرفةِ حدِّ الإدغامِ واشتقاقِه وقسمتِه.

فأمّا الإدغامُ فهو وصلُكَ حرفًا ساكنًا بحرفٍ مثلِه متحرّكٍ من غيرِ حركةٍ تفصلُ بينهما ولا حرفٍ فيصيرانِ يتداخلانِ كحرفٍ واحدٍ، فيرفعُ اللسانُ عنهما رفعةً واحدةً شديدةً (*) مثلُ قولِكَ : شدَّ ومرَّ، وإنْ شئتَ أن تقولَ : الإدغامُ عندَ النحويّينَ هوَ الاعتمادُ على الحرفِ أكثرَ ممّا يجبُ لهُ حتّى يُفهَمَ بذلكَ أنّ حرفًا آخرَ من لفظِهِ محذوفٌ استُغنيَ بهذا الاعتمادِ الزّائدِ عنِ النُّطقِ بهِ طلبًا للخفّةِ والاختصارِ، كأنّهم استثقلوا أنْ يزيلوا اللّسانَ على الحرفِ ثمّ يعيدوهُ إليهِ، ثمّ شبّهوهُ بالحديثِ المعادِ أو بمشيِ المقيّدِ. (**)

وأصلُهُ واشتقاقُهُ من: أدغمتَ اللّجامَ في فمِ الفرسِ إذا أدخلتَه.

وأمّا أقسامُ الإدغامِ فتكونُ في المثلَيْنِ والمتقاربَيْنِ بأنْ يردا مثلَيْنِ ولكنْ لشروطٍ، وإنْ كانَ في المتقاربَيْنِ فلا بُدَّ من معرفةِ التّقاربِ بما يكونُ، ويستدعي ذلكَ معرفةَ أوصافِ الحروفِ ومعرفةَ المخارجِ.

قالَ أبو القاسم : (فأوّلُ ذلكَ معرفةُ مخارجِ الحروفِ ومراتبِها وتقاربِها وتباينِها ومهموسِها ومجهورِها وسائرِ ذلكَ من أنواعِها) (١)، ثمَّ قال : (فحروفُ العربيّةِ تسعةٌ وعشرونَ حرفًا) (٢)، ولا يُعرَّجُ على خلافِ أبي العباس (٣) في عدِّها ثمانيةً وعشرينَ حرفًا، فإنّ المخارجَ تجرُّه على الوفي تسعةً وعشرينَ، ومخرجُ الحرفِ في الحلقِ والفمِ والشّفتينِ، حيثُ يقرعُ النّفسَ فيهِ فتحدثُ أصواتُ الحروفِ بحسبِ اختلافِ مواضعِ القرعِ وتلكَ الأصواتِ

(*) ينظر الكتاب ٤/٤٣٧ والمقتضب ١/٢٠٦.

(**) العبارة في شرح المفصل ١٠/١٢١ وينظر الكتاب ٤/٣٧ فما بعدها، والمقتضب ١/٢٠٦.

(١) الجمل ٤٠٩.

(٢) الجمل ٤٠٩.

(٣) ينظر المقتضب ١/١٩٢.

المُختلِفَةِ في الحُرُوفِ ، وإذا اعْتَبَرْتَها وَجدتَ الحُروفَ تِسْعَةً وعِشْرِينَ بالحِسّ فَلاَ مَعنَى لإسْقاطِ / حَرفٍ مِنْها . ٢١٨/

وَاعْتِبَارُهَا بِأَنْ تُسَكِّنَ الحَرفَ وتَجْلِبَ لَهُ هَمزَةَ الوَصْلِ مَكْسُورَةً فتقولُ : "إثْ"،"إفْ"،"إبْ" إلاَّ في الحَرفِ المَيّتِ ، وهُوَ الأَلِفُ فَإنّكَ تَجْلِبُ لَهُ ألِفَ الوَصْلِ مَفْتُوحَةً فَتقُولُ آ ، وتَعْمَلُ فِيهِ بِضَمِّ الفَمِ فَيتَغَيّرُ وَصْفُهُ ، أو بِكَسْرِ الفَمِ كَذَلِكَ ، فَيجِبُ أن تَجْلِبَ لَهُ ألِفَ الوَصْلِ إذا ضُمَّ بِهِ الفَمُ مَضْمُومَةً ، وإذا كُسِرَ بِهِ الفَمُ مَكْسُورَةً ، فَتقُولُ "أُوْ"، "إِيْ" .

وَقَدْ جَرَتْ عَادَةُ النَّحوِيّينَ أَنْ يُسَمُّوا هَذِهِ الثَّلاثَ حُروفَ المَدِّ وَاللّينِ ، وهِيَ وَاحِدَةٌ بِالْحَقِيقَةِ وهُوَ الحَرْفُ الصَّيّتُ ، وثَلاثَةٌ بِاخْتِلافِ وَصْفٍ وَرُبَّمَا سُمِّيَت الألِفَ وَاليَاءَ وَالوَاوَ ، ولَيْسَتا بِاليَاءِ وَالوَاوِ حَقِيقَةً ، فَإنَّ الوَاوَ مِن بَيْنِ الشَّفَتَينِ وَهَذِهِ مِن أقْصَى الْحَلْقِ .

قال أبوالقاسم : (وهِيَ) يَعْنِي التِّسعَةَ والعِشْرِينَ حَرفاً (الهَمزَةُ ، والألِفُ ، والهَاءُ ، والعَيْنُ غَيرُ مُعْجَمَةٍ ، والغَيْنُ ، وَالخَاءُ ، وَالقَافُ ، وَالكَافُ ، والجِيمُ ، والشِّينُ ، والبَاءُ ، والضَّادُ مُعْجَمَةٌ ، وَاللاَّمُ ، والرَّاءُ ، والنُّونُ ، والطَّاءُ غَيرُ مُعجَمَةٍ ، وَالدَّالُ غَيرُ مُعجَمَةٍ ، وَالتَّاءُ ، والصَّادُ غَيرُ مُعْجَمَةٍ ، والزَّايُ ، والسِّينُ غَيرُ مُعْجَمَةٍ ، والظَّاءُ مُعجَمَةٌ ، والذَّالُ مُعجَمَةٌ ، والفَاءُ ، وَالثَّاءُ ، والمِيمُ ، وَالوَاوُ)(١) جَاءَ بِهَا عَلَى تَرتِيبِ مَخَارِجِهَا وَأحْسَنَ في ذَلِكَ .

قَالَ : (وتَصِيرُ خَمسَةً وَثَلاثِينَ حَرفاً بِحُرُوفٍ مُسْتَحْسَنَةٍ)(٢) قُلتُ : وَهَذِهِ السِّتَّةُ تُوجَدُ في القُرْآنِ وفَصِيحِ الكَلاَمِ ، وهِيَ : النُّونُ الخَفِيفَةُ ، ويُقَالُ : الخَفِيّةُ(*) ، وَالهَمزَةُ المُخَفَّفَةُ ، ويُقالُ : هَمزَةُ بَيْنَ بَيْنَ ، أيْ : بَينَ الهَمزَةِ وَالحَرفِ الذِي مِنْهُ حَرَكَتُهَا ، وَقَدْ أَخَذَ أبُو نُواس لَفظَ سيبويه وَمَعْنَاهُ مِن قولِهِ بَيْنَ بَيْنَ ، فَقَالَ :(٣)

(*) ينظر الكتاب ٤٣٢/٤ والعبارة في سر الصناعة ٤٨ .

(١) الجمل ٤٠٩ .

(٢) الجمل ٤٠٩ .

(٣) البيتان في ديوان أبي نواس ٦٩٣ وفيه :" لَهُ شَكْلُ الإِنَاثِ " وكَذَلِكَ هُمَا في سر الصناعة لابن جني ٤٩/١ .

وَخُذْ مِن كَفِّ جَارِيَةٍ وَصِيفٍ ... مَلِيحِ الدَّلِّ مَلْثُوغِ الكَلَامِ
لَهُ شَكْلُ الإِنَاثِ وَبَيْنَ بَيْنٍ ... تَرَى فِيهِ تَكَادِيهِ الْفُلَامِ

وَأَلِفُ التَّفْخِيمِ ، نَحْوَ : أَلِفِ الصَّلَاةِ عِنْدَ بَعضِ الأعرَابِ ، وَالأَلِفُ المُمَالَةُ ، وَالشِّينِ الَّتِي كَالجِيمِ فِي نَحْوِ : أَشدَق ، وَالصَّادِ الذِي كَالزَّاي في نَحْـو قَولِهِمْ : الصِّرَاطَ .

قال أبو القاسم : (ثُمَّ تَصِيرُ اثْنَيْنِ وَأَربَعِينَ (١) حَرفًا بِحُرُوفٍ غَيْرِ مُستَحْسَنَةٍ) (٢) ، قلتُ : هَذِهِ الثَّمَانِيَةُ الأحْرُفِ لَا يُؤخَذُ بِهَا في القُرآنِ وَلَا فِي الْكَلَامِ الفَصِيحِ وَلَا فى الشِّعْرِ المَشْهُورِ (*) وَلَا تَكَادُ تُوجَدُ إلاَّ فى لُغَةٍ ضَعِيفَةٍ مَرذُولَةٍ غَيرِ مُتَقَبَّلَةٍ ، وهِيَ الكَافُ الذِى بَيْنَ الجِيمِ والكَافِ فِي لُغَةِ أَهْلِ اليَمَنْ ، يَقُولُونَ فى كَمَل جَمَل ، والجِيمُ التِي كَالكَافِ فى لُغَتِهِمْ أَيضًا يَقولونَ فى جَمَل : كَمَل ، وَالجِيمُ الَّتِي كَالشِّين ، كَقولِهِمْ في اجْتَمَعُوا : اشْتَمَعُوا ، وَالصَّادُ الضَّعِيفَةُ ، كَقولِهِمْ فى ضَرَبَ : طَرَبَ ، وَالصَّادُ التِي كَالسِّينِ فى صَبَغَ سَبَغَ ، وَالطَّاءُ التِي كَالتَّاءِ ، كَقولِهِم فى طَالِب : تَالِب وَالظَّاءُ التِي كَالثَّاءِ ، كَقولِهِمْ فى ظُلْمٍ : ثُلْم ، وَالبَاءُ التِى كَالفَاءِ ، كَقولِهِمْ فى بَورٍ : فَورٍ (**) ، وهِيَ كَثِيرَةٌ في لُغَةِ الفُرْسِ ، وَمِنْهَا أَربَعَةُ أَحْرُفٍ لَم يَذْكُرهَا سيبويه (٣) ، وهِيَ الشِّينُ كَالزَّاي ، كَقولِهِم في اشْرَب : ازْرَبْ ، وَالجِيمُ كَالزَّاي ، كَقولِهِمْ فى اخْرُجْ : / اخْرُزْ ، وَاللَّامُ المُفَخَّمَةُ ٢١٩/ فى اسِمِ اللَّه فى لُغَةِ الحِجَاز وَمَنْ يَلِيهِمْ مِنَ العَرَبِ وَظَاهِرِ العِرَاق ، وَالقَافُ كَالكَافِ ، كَقولِهِمْ في قَادِر كَادِرٍ ، وَزَادَ بَعضُهُمْ خَامِسًا ، وهُوَ البَاءُ كَالمِيمِ ، كَقولِهِمْ فى أَبْجِر : أَمْجِر .

---

(١) فى الاصل ثمانية وأربعين خطأ صوابه ما أثبتناه كما فى الجمل ٤٠٩ .
(٢) الجمل ٤٠٩ .
(٣) يُنظر الكتاب للوقوفِ على الاحرُفِ التي لم تَكْثُر ولم تَكن مُستحسَنةً في قراءَةِ القرآنِ ولَا فى الشِّعر . الكتاب ٤/ ٤٣٢ .
(*) ينظر الكتاب ٤/ ٤٣٢ وسر الصناعة ٤٦ .
(**) ينظر سر الصناعة ٤٦ .

قال أبو القاسم -رحمه الله- : (وَمَخَارِجُ الحُرُوفِ سِتَّةَ عَشَرَ مَخْرَجًا)[١]، وهِيَ مِن أَرْبعِ جِهَاتٍ : مِن جِهَةِ الحَلْقِ، ومِنْ جِهَةِ اللِّسَانِ ، ومِنْ جِهَةِ الشَّفَتَيْنِ ، ومن جِهَةِ الخَيَاشِيم .

أمَّا الحَلْقُ فَلَهُ سَبعَةُ أَحْرفٍ وثَلاثَةُ مَخَارِجَ : أولُهَا مِن أَسْفَلِهِ ، وأقصَاهَا مَخْرَجُ الهمزةِ والألِفِ والهاءِ، هكذا يقُولُ سيبويه،[٢] وزعَمَ أبُوالحسن أنَّ أقصَاهَا الهمزةُ ، وذَهَبَ إلى أنَّ الهاءَ مَعَ الألِفِ لا قَبْلَهَا ولاَ بَعدَهَا ، والذِي يَدُلُّ على صِحَّةِ قَولِ سِيبويهِ وفَسَادِ قَولِ الأخْفَش أنه مَتَى تحَرَّكَت الألِفُ اعْتَمدَتْ بِهَا على أقربِ الحُرُوفِ مِنْهَا إلى أسْفَل فقَلَبتَهَا هَمزَةً ولو كَانَت الهاءُ مَعَهَا لقَلَبْتَهَا هَاءً[٣] .

ومِنْ وَسَطِ الحَلقِ مَخْرَجُ العَيْنِ والحَاءِ ، والعَيْنُ أرفَعُ ، ومِنْ آخِرِهِ مَعَ أوَّلِ الفَمِ مَخْرَجُ الغَيـنِ والخَاءِ ، والغَيْنُ أرفَعُ ، وجَمِيعُ هَـذِهِ السَّبعَةِ تُدْعَى حَلْقِيـةً .

وأمَّا اللِّسانُ فَلَهُ ثمانِيَةَ عَشَرَ حَرفًا وعشْرةُ مَخَارِجَ ، فأوَّلُ مَخَارِجِـه مَخْرَجُ القَافِ ؛ لأنَّهَا مِن أقصَى اللِّسَانِ وما فوقَه مِنَ الحَنَكِ .

وثَانِيهَا مَخْرجُ الكَافِ وهِيَ أسفَلُ مِن مَوْضعِ القَافِ قَلِيلاً مُحَاذِيـًا لِلْقَافِ فَهُمَا أخَوانِ وَهُمَا اللَّهَوِيَّانِ ، ومَبدَؤهُمَا مِنَ اللَّهَاةِ .

وثَالِثُهَا مَخْرَجُ الشِّينِ ، والجِيمِ ، والياءِ ، لأنَّهُنَّ مِن وَسَـطِ اللِّسانِ ولَقَبُهُنَّ الشَّجْرِيَةُ ومَبدَؤُهُـنَّ مِن شَجْرِ الفَمِ ، وهُوَ مَخْرَجُ الفَـمِ ، وَبَعْضُهُـنَّ أرفَعُ مِن بَعْضٍ .

ورابِعُهَا مَخْرَجُ الضَّادِ[٤] مِن أوَّلِ حَافَةِ اللِّسَانِ وما يَلِيهَا مِـنَ الأضْرَاسِ[٥] إلاَّ أنَّكَ إن شِئتَ تَكَلَّفْتَهَا مِنَ الجَانِبِ الأيمَنِ ، وإنْ شِئْتَ مِـن الجَانِبِ الأيْسرِ ولَقَبهُ المُنحَرِفُ.[٦]

---

(١) الجمل ٤١ .　　(٢) ينظر الكتاب ٤/٤٣٣ .
(٣) العبارة في سر الصناعة ٤٦-٤٧ .
(٤) ينظر سر الصناعة ٤٧ ورابع المخارج بنصه كما ذكره ابن جني .
(٥) ما ذكره الشارح في وصف مخرج الضاد انما هو وصف ابن جني لها في سر الصناعة ، ولكن سيبويه وصف الضاد بأنها من بين أول حافة اللسان وما يليها من الاضراس، أما باقي الوصف المذكور في المخطوط ولدى ابن جني فقد وصف به سيبويه مخرج الضاد الضعيفة . ينظر الكتاب ٤/٤٣٢-٤٣٣ .
(٦) في الكتاب ٤/٤٣٥ المنحرف وهو اللام .

وَخامِسُها مَخرَجُ اللامِ ؛ لأنّها مِن حافَةِ اللّسانِ مِنْ أدناها إلى مُنتَهى طَرَفِ اللّسانِ مِن بَيْنِها وَبَيْنَ ما يَلِيها مِنَ الحَنَكِ الأعْلَى مِمّا فُوَيْقَ الضّاحِكِ والنّابِ . والرّباعِيةِ والثّنِيةِ ، ويُسمّى المتحرّكَ المشارِكَ لأكثرِ الحُروفِ.

وَسادِسُها مَخرَجُ النُّونِ ؛ لأنّها مِن طَرَفِ اللّسانِ بينَهُ وبَيْنَ ما فُوَيْقَ الثّنايا .

وَسابِعُها مَخرَجُ الرّاءِ ، وهُوَ مَخرَجُ النُّونِ غَيرَ أنّهُ أدْخَلُ في ظَهْرِ اللّسانِ قَليلاً لِانحِرافِهِ إلى اللّامِ، وَاللّامُ والنُّونُ والرّاءُ لَقَبُهُنّ الذّلْقيةُ، لأنّ هَذا اللّقبَ مِن الذّلقِ ، وذَلْقُ كُلّ شَيءٍ حَدُّ طَرَفِهِ .

وثامِنُها مَخْرَجُ الطاءِ ، والتّاءِ ، والدّالِ ؛ لأنّهُنّ مِن طَرَفِ اللّسانِ وَأُصولِ الثّنَايَا مُصعِدًا إلى الحَنَكِ ولَقَبُهُنّ النِّطْعِيَةُ ؛ لأنّ مَبدأَهُنّ نِطعُ الغَارِ الأعْلَى، وبَعْضُهُنّ أرفَعُ مِن بَعْضٍ .

وَتاسِعُها مَخْرَجُ الصّادِ ، والزّاي ، والسّينِ ؛ لأنّهُنّ مِمّا بَينَ الثّنايا السُّفْلَى وطَرَفِ اللّسان ، ولَقَبُهُنّ الأسَلِيَةُ ؛ لأنّ مَبدأَهُنّ [مِن أسَلةِ اللّسانِ وهُوَ مُستَدَقُّ طَرفِهِ .

وعاشِرُها](١) مَخرَجُ الظّاءِ ، والذّالِ ، والثّاءِ ؛ لأنّهُنّ مِن طَرَفِ اللّسانِ وأطرَافِ الثّنايَا العُلْيا ولقَبُهُنّ الثّنوية ؛ لأنّ مَبدأَهُنّ مِن الثّنِيةِ وَبعْضُهُنّ أرفَعُ مِن بَعْضٍ.(٢)

فَجَميعُ هذِهِ الثّمانِيةَ عَشَرَ حَرفًا لِثَمانِيةٍ مِنَ المَخارِجِ العَشَرةِ المَذكُورةِ.

وأمّا الشّفَةُ فَلَها أربَعةُ أحْرُفٍ ومَخرَجانِ ؛ فأوّلُها / مَخرَجُ الفاءِ؛ ٢١٩/ لأنّها مِن بَاطِنِ الشّفَةِ السُّفْلَى وأطرَافِ الثّنايَا العُلْيا .

وَثانِيها مَخرَجُ البَاءِ والمِيمِ والواوِ ؛ لأنّهُنّ مِن بَيْنِ الشّفَتينِ ولَقَبُهُنّ الشّفَهِيَةُ، وبَعضُهُنّ أرفَعُ مِن بَعْضٍ .(٣)

---

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) هذا الترتيب في سر الصناعة ٤٧ - ٤٨ .

(٣) هذا الترتيب على هذا النسق في سر الصناعة ٤٨ .

وأمّا الخياشِيمُ فلَهَا حرفٌ واحِدٌ ، ومخرجٌ واحِدٌ وهوَ النُّونُ الخفِيفةُ، وتُلقِيبُهَا بالتّنوِينِ ، فهذِهِ سِتّةَ عشرَ مخرجاً مُفصّلةٌ عليهَا التّسعةُ والعِشرُونَ حرفاً .

قال أبوالقاسم : (والحُرُوفُ المَهْمُوسَةُ) .[1]

[فصلٌ في أصنافِ الحُرُوفِ وأجْناسِهِا]

قُلتُ : هَذا فَصلٌ : نَذكُرُ فِيهِ أصْنافَ الحُروفِ وأجْناسَها ، فالحُرُوفُ تَنقَسِمُ إلى المَهْمُوسِ والمَجْهُورِ ، فَالمَهْمُوسَةُ عشرَةٌ يَجمَعُهَا : سَكَتَ فَحَثّهُ (*) شَخْصٌ ، وَإن شِئتَ : كَتَبَ شَخْصٌ فَحَثَّ ، وَإن شِئتَ : سَتَشْحَثُكَ خَصَفَه .[2]

وَبَاقِي الحُرُوفِ مَجْهُورَةٌ يَجمَعُهَا : ظَلَّ قَيْدٌ نُطعِمُ ، زبرَ أوذَا يَضِجُّ ، وإن شِئتَ : ضَجَّ قُطْرُبُ إذْ غَزَى عَنَادٌ وَظَلَمْ .[3]

وَمَعْنَى الجَهْرِ أنّهُ حَرفٌ أُشْبِعَ الاعْتِمادُ عَلَيهِ فِي مَوضِعِهِ ، ومَنَعَ التّنَفّسَ أنْ يَجْرِيَ مَعَهُ حتّى يَنقَضِيَ الاِعتِمادُ غيرَ أنّ المِيمَ ، والنُّونَ تَصِيرُ فِيهِمَا [4] غُنّةٌ .

وأمّا مَعْنَى المَهْمُوسِ فَحَرْفٌ أُضْعِفَ [5] الاعْتِمادُ عَلَيهِ فِي مَوضِعِهِ حتّى جَرَى مَعَهُ النَّفَسُ ، وأنتَ تَعتَبِرُ ذَلِكَ (**) بِأنّهُ قَدْ يُمكِنُكَ تَقسِيمُ الحُرُوفِ إلَى الشّدِيدَةِ ، والرّخوةِ ، وَمَا بَينَهُمَا ، وَالشّدِيدَةُ ثَمَانِيةٌ يَجمَعُهَا : أجَدْتَ طَبَقَكَ ، و " أجِدُكَ طَبَّقْتَ " أوقطبتُ .(**)

وما بَينَهُمَا ثَمَانِيَةٌ أيْضاً يَجمَعُهَا : " لَمْ يَرُوعَنّا " ، وَلَمْ يَرْعَوْنَا [6] ، وَمَا سِوَى ذَلِكَ .

(*) في الاصل : بحثه ، والصواب ما أثبتناه من سر الصناعة ٦٠ .
(**) العبارة في سر الصناعة ٦٠ .
(١) الجمل ٤١٠ .
(٢) ينظر سر الصناعة ٦٠ .
(٣) في الاصل : كل قيد يطعم ويطأ واذ يفح ، وان شئت ضج قطرب اذ عوى عناه وظلم . وما أثبتناه هوالصحيح ، وانظر الكتاب ٤/٤٣٤ .
(٤) في الاصل : فيها . والسياق يعطي ما أثبتناه وانظر سر الصناعة ٦٠ .
(٥) في الاصل : أشبت . وما أثبتناه هو الصحيح . ينظر سر الصناعة ٦٠ .
(٦) هذا في سر الصناعة ٦١ .

وَهٰذِهِ الحُرُوفُ وَالتِي قَبلَهَا هِيَ الرِّخْوَةُ .

ومعنى الشديدة : أَنَّ الصَّوتَ مُنِعَ مِنْ أَنْ يَجرى مَعَهَا ، أَلاَ تَرَى أَنَّكَ لوقلتَ : الحَقّ ، وَالشَّطّ ثُمَّ رُمْت مَدَّ صَوتِكَ فى القَافِ وَالطَّاءِ لَكَانَ مُمْتَنِعاً ، والرِّخْوُ هُوَ الذِى يَجرى مَعَهُ الصَّوتُ ، نَحْوُ : الْمَسّ ، والرَّشّ ، وَالشُّحّ ، فَتجِدُ الصَّوتَ خَارِجًا مَعَ السِّينِ وَالشِّينِ وَالحَاءِ .(*) وَتنقَسِمُ الى المُطْبَقَةِ(١) والمَفْتُوحةِ.

والمُطبَقَةُ أَربَعَةٌ : وَهُوَ الضَّادُ وَالظَّاءُ والصَّادُ والطَّاءُ .

وَمَا سِوَى ذَلِكَ فَمَفْتُوحٌ ، وَالإِطْبَاقُ أن تَرفَعَ لِسَانَكَ إلى الحَنكِ الأَعْلَى مُطْبِقاً لَهُ. ولولاَ الإِطْبَاقُ لَصارَت الظَّاءُ ذَالاً ، وَالصَّادُ سِيناً ، وَالطَّاءُ دَالاً ، وَلَخَرَجَت الضَّادُ مِنَ الكَلاَمِ ؛ لأَنهُ لَيْسَ مِن مَوضِعِهَا شَيىءٌ غَيرُهَا .(٢)

وَتنقَسِمُ الحُرُوفُ أَيضًا إلى المُسْتَعْلِيَةِ والمُسْتَفِلَةِ ، والمُسْتَعْلِيَةُ سَبْعَةٌ : ضغط خص قظ ، وَمَا عدَاهَا فَمُسْتَفِلٌ ، وَمَعْنَى الاستعلاءِ : أَنْ يَتَصَعَّدَ اللِّسَانُ فى الحَنكِ الأَعْلَى مَا رَفَعَهُ مِنْهَا مَعَ اسْتِعْلاَئِهَا إِطْبَاقُ ، وقد ذَكَرْنَاهَا .

وأَمَّا الخَاءُ ، والغَيْنُ ، والقاف فَلاَ إِطْبَاقَ مَعَ اسْتِعْلاَئِهَا(**) ، ومن أَصْنَافِ الحُرُوفِ حَرفُ المَدّ واللِّينِ ، وهي ثَلاَثَةٌ ، وحُرُوفُ اللِّين وَهُمَا اثْنَانِ ، فَحُرُوفُ المَدِّ وَاللِّينِ اليَاءُ السَّاكِنَةُ المَكْسُورُ مَا قَبلَهَا ، وَالوَاوُ السَّاكِنَةُ المَضمُومُ مَا قَبلَهَا ، وَالأَلِفُ وَهِيَ التِي يُسمُّونَهَا أَيضاً المُصَوِّتَةَ ، والصَّوابُ : المُصَيِّتَةُ ، لأَنَّ الصَّوتَ هُوَ النَّاطِقُ بِهَا .

وَحُرُوفُ اللِّينِ اليَاءُ السَّاكِنَةُ وَالوَاوُ المَفْتُوحُ مَا قَبلَهَا ، ولم يَقُولُوا : المَدّ لِضَعْفِهِ فِيهِمَا .

وحُرُوفُ الصَّفِيرِ وهِيَ ثَلاَثَةٌ : الصَّادُ ، والزَّاىُ ، وَالسِّينُ ، وإنَّمَا سُمِّيَت بِذَلِكَ / لأَنهُ يُسمَعُ فِيهَا صَوتٌ شبه الصَّفِيرِ. /٢٢٠

(*) ينظر المقتضب ١/ ١٩٥ والعبارة في سر الصناعة ٦١ .

(**) العبارة في سر الصناعة ٦٢ .

(١) ينظر سر الصناعة ٦١ .

(٢) ينظر الكتاب ٤/ ٤٣٦ . وسر الصناعة ٦١ .

ومنها "المكرر" وهو الراء لِمَا فيها مِنَ التكرار.

ومنها "المُنحرِف" وهُوَ اللّام، سُمِّيَ بذلِكَ لانحرافِ اللِّسانِ مَعَ الصوتِ به،

ومنها "الهاوِى" وَهُوَ الألِف سُمِّيَ بذلِك، لأنَّ اتِّساعَهَا أشدُّ من اتِّساعِ الواوِ [والياء](1)، فكأنَّهُ اتَّسَعَ لَهَا الصَّوتُ، لأنَّكَ قد تَضُمُّ الشَّفَتَينِ مَعَ الواوِ، وتَكْسِرُ الفَمَ مَعَ اليَاءِ.

وَمِنْهَا "المُتَفَشِّي"(2) وهُوَ الشِّينُ لِمَا يُسمَعُ مِن صَوْتِهَا وَتفَشِّيهَا فى الفَمِ.

ومِنْهَا "الرَّاجِعُ" وهُوَ المِيمُ؛ لأنَّهَا تَرجِعُ إلَى الخَيَاشِيمِ لِمَافِيهَا مِنَ الغُنَّةِ.

ومِنْهَا "المُتَّصِلُ الهَاوِى" وهُوَ الوَاوُ؛ لأنَّهَا تَهْوِى فى الفَمِ لِمَا فِيهَا مِنَ اللِّينِ حِينَ تَتَّصِلُ بِالأَلِفِ.

وَمِنْهَا "حَرْفَا الغُنَّةِ" وهُمَا المِيمُ والنُّونُ سُمِّيَا بِذلِكَ لاتِّصَالِ صَوتِهِمَا بِالخَيَاشِيمِ.

ومِنْهَا "المُستَطِيلُ" وهُوَ الضَّادُ.(3)

ومِنْهَا "حُروفُ القَلْقَلَةِ" وهيَ سِتَّةٌ: القَافُ والكَافُ، والجِيمُ، والدَّالُ، والطَّاءُ، والتَّاءُ(4)؛ لأنَّهَا مَحْصُورَةٌ فتَسْمَعُ عِندَ الوَقْفِ علَيْهَا نَقْرَةً.

وَمِنْهَا "الذَّلْقِيةُ"(5) وهِيَ الرَّاءُ واللَّامُ، والنُّونُ، وهَذِهِ مِن أسَلَةِ اللِّسَانِ إلى مُقَدَّمِ الغَارِ الأعْلَى، والبَاءُ، والمِيمُ، والفَاءُ سُمِّيَتْ بِذلِكَ؛ لأنَّ كُلَّهُنَّ مِن طَرَفِ اللِّسَانِ، وطَرَفُ كُلِّ شَيءٍ ذَلَقُهُ.

---

(١) في الأصل: والواو، والسياق يعطي ما أثبتناه.

(٢) ينظر الكتاب ٤/٤٣٤-٤٣٥.

(٣) في الأصل: الصاد ولعله الضاد.

(٤) في الأصل التاء والمشهور الباء كما في الكتاب ٤/٤٣٤ وسر الصناعة ٦٣. أما الكاف فقد عده المبرد من حروف القلقلة. ينظر المقتضب ١/١٩٦ وقال أبو حيان في الارتشاف ١/١١ "وقد ذكر سيبويه التاء في المتقلقلة".

(٥) وهي المسماة حروف الذلاقة، لأنه يعتمد عليها بذلق اللسان وهو صدره وطرفه. ينظر سر الصناعة ٦٤.

ومنها " المُصْمَتَةُ "(١) لاعتياصها(٢) على اللّسان .

وَمنها " المُسْتَعِينَةُ " وهي الغَيْنُ ، والمِيمُ ، والنُّونُ سُمِّيت بذلك ؛ لأنَّ المُتكلِّمَ يستعينُ عِندَ اللَّفظِ بالغَينِ بصوتِ الخَياشِيم ، ويَسْتَعِينُ بصوتِ الخَياشِيم مَعَ المِيم والنُّونِ المُتحرِّكتينِ لِمَا فِيهَا مِنَ الغُنَّةِ .

ومنها " المُشْرَبَةُ " (٣) وهيَ الحُروفُ التي يَمسُّهَا صَوتٌ يَعرِضُ لَها كالنُّونِ المُتحرِّكةِ ؛ لأنَّ مَخرَجَها قريبٌ مِن مَخرَجِ اللّامِ ،وهيَ مُشْرَبَةٌ عنها ، ومِنَ الحُروفِ المَهتُوتُ ، وهُوَ الهاءُ لِمَا فِيهَا مِنَ الضَّعْفِ والخَفاءِ،هذا قولُ ابن جني .(٤)

وقالَ ابنُ بابشاذ هِيَ الهَمْزَةُ ؛ لأنَّها مَضغوطةٌ مَهتُوتَةٌ في أصْلِ الحَلْقِ وَيلحقُها مِنَ التَّرقيقِ والتَّليينِ ما هُوَ مَعْلومٌ مِن قَلبِها واواً ويَاءً وألِفاً .

ومِنَ الحُروفِ " الجوفيةُ " وهيَ الهَمْزَةُ وحُروفُ المَدِّ واللِّين ؛ لأنَّ مَخْرَجَها مِنَ الجَوفِ ولا مُعتَمَدَ لَها .

ومِن الحروفِ " الجرشيةُ " ، وهِيَ الهَمْزَةُ السَّاكِنَةُ ؛ لأنَّ لها صَوتاً قَوِيّاً .

ومِن الحروف " الخفيةُ " وهي الألِفُ ، والهاءُ ، والياءُ ، والواوُ لاتّساعِ مَخرَجِها،وأخفاهُنَّ(*) الألِفُ ثمّ الباقي على التَّرتِيبِ .

فصـــل :

قال أبو القاسم : (وَمَعنَى الإدْغامِ هُوَ أن يَلْتَقِيَ حَرفانِ مِن جِنسٍ واحِدٍ فتُسَكِّنَ الأوّلَ مِنهُمَا وَتُدغِمَهُ فى الثَّاني)،(٥) واعْلَمْ أنَّ الإدغامَ يَكُونُ في المِثلَيْنِ وفي المُتَقارِبَيْنِ، ونَبدأُ أوّلاً بالمِثْلَيْنِ ، اعلمْ أنَّ كُلَّ ماكانَتْ

(*) ينظر الكتاب ٤/٤٣٦ .

(١) ينظر سر الصناعة ٦٤-٦٥ وقد ذكر ابن جني علة تسميتها مصمتة هناك .

(٢) في اللسان : اعتاص علي هذا الامر يعتاص إذا التاث عليه أمره فلم يهتد لجهة الصواب فيه ، والأمرُ التوى .

(٣) في سر الصناعة ومن المشربة حروف يخرج معها عند الوقف عليها نحو النفخ إلّا أنّها لم تُضغط ضغط الاول ، ينظر سر الصناعة ٦٣ .

(٤) ينظر سر الصناعة ٦٤ .

(٥) الجمل ٤١٣ .

عَيْنُهُ ولامُه مِن جِنسٍ واحِدٍ فإنَّه إذا تحرّكت اللّامُ مِنه وهو فِعْلٌ ألزموه الإدغامَ وأسكنوا العَيْنَ مِنه في لُغةِ بني تَميمٍ وأهلِ الحِجازِ لا خِلافَ في ذلك بَيْنَ العَرَبِ (١) إلاّ أنْ يُضطرَّ شاعرٌ فيردَّه إلى أصلِه ، كقولِه (٢) :

مَهلاً أعاذِلَ قَدْ جَرَّبْتِ مِنْ خُلُقِي   إنّي أجُودُ لأقوامٍ وإنْ ضَنِنُوا

وإلاّ أنْ تكونَ العَيْنُ مُدغَمةً ، نحو : رَدَدتُ (٣) ؛ لأنّهم لو أدغموا عينَه في لامِه ، كما فعلوا في "رَدَّ" لألقوا حركةَ الدّالِ / التي قبلَ الدّالِ على ٢٢٠/
الدّالِ السّاكنةِ التي قبلَها ، وقالوا : رَدْدٌ ، ويُؤدّي ذلك إلى الخُروجِ عَن مِنهاجِ كلامِ العَرَبِ، وليس ذلك بمنزلةِ أعَدَّ واستَعَدَّ (٤) ونحوِهما ؛ لأنّ الفاءَ تَحرّكُ وبَعدَها العَيْنُ أبدًا بخِلافِ العَينِ وبَعْدَها العَيْنُ (*) .

ومن شرطِ ما يُدْغَمُ أن لا تكونَ الكلمةُ مُلحقةً ، نحو : قَرْدَدٍ ، وقَعْدَدٍ ، وجَلْبَبٍ (٥) ، ورِمْدِدٍ ، فقَرْدَدٌ مُلْحَقٌ بجَعْفَرٍ ، وجَلْبَبٌ بدَحْرَجٍ ، وقُعْدُدٌ ببُرْثُنٍ ، ورِمْدِدٌ بزِبْرِجٍ ، وهذه الأشياءُ عُومِلتْ مُعاملةَ ما أُلحِقتْ بها فجَرَتْ على كيفيةِ حركاتِ ما أُلحِقَتْ بهِ غيرَ مُغيَّرٍ مِنها شيءٌ (٦) ويَلحقُ بهذا النّوعِ مِثْلُ عَفَنْجَجٍ ولم يُغيّروه عن زِنةِ جَحَنْفَلٍ ، كما لم يُغيّروه لو كانَ بغيرِ نونٍ على زِنةِ جَحْفَلٍ (٧) .

رَجَعْنا - أعني - إلى شُروطِ ما يَصحّ إدغامُه ، وأن لا يكونَ الفِعْلانِ غَيْرَ لازِمَيْن ، نحو : يَضرِبانني ويَضرِبونني ؛ لأنّ هذه النّونَ قد تُفارقُها

(*) قال سيبويه: "لأن الفاء تحرك وبعدها العين ولا تحرك العين وبعدها العين أبدًا". الكتاب ٤/٤١٨.

(١) ينظر هذا في الكتاب ٤/٤١٧ قال سيبويه: "أما ما كانت عينه ولامه من موضعٍ واحدٍ فإذا تحركت اللامُ منه وهو فِعلٌ ألزموه الإدغامَ وأسكنوا العينَ، فهذا قياسٌ مُتلئِبٌ في لغةِ تميمٍ وأهلِ الحجاز.

(٢) تقدم في ١/١٩١.

(٣) ينظر هذا في الكتاب ٤/٤١٨.

(٤) ينظر الكتاب ٤/٤١٨.

(٥) في الاصل : وجلذذ . والسياق يعطي ما أثبتناه.

(٦) ينظر الكتاب ٤/٤٢٤ - ٤٢٥ .

(٧) كما في الكتاب ٤/٤٢٥.

الأخِيرَةُ ؛ لأَنَّ النُّونَ الأُولَى هِيَ عَلاَمَةُ رَفعِ الْفِعْلِ وَالثَّانِيَةَ هِيَ نُونُ الوِقَايَـةِ ، فَهَذَانِ (١) النُّونَانِ وإن كَانَا مِثْلَيْنِ فَلَيْسَا فِي اللُّزُومِ كَمُلاَزَمَةِ المِثْلَيْـنِ فِي رَدَّ ، وَشَدَّ ، وفي رَادٍّ ، وشَـادٍّ ، إِذْ تَقُولُ : الزَيدانِ يُكْرِمَانِني وَيُكْرِمَانِ زَيدًا ، فَقَدْ صَارَتِ النُّونُ الأُولَى مِمَّا تَثْبُتُ فِيهَا الحَرَكَةُ لَفظًا قَبْلَ مَجِيءِ الثَّانِيَةِ فَلاَ تَبْطُلُ هَذِهِ الحَرَكَةُ لِمَجِيءِ الثَّانِيَةِ ، وَقَدْ يَجُوزُ إِدْغَامُهَا وَإِنْ كَانَ غَيرَ وَاجِبٍ ، قَـالَ اللَّـهُ تَعَالَـى :

* أَتُحَاجُّونِي فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَانِ * . (٢)

رَجَعْنَا ، وَأن لاَ يَكُونَ مَا الْتَقَى فِيهِ المِثْلاَنِ خَرَجَ مُنَبِّهَةً على الأَصْلِ ، نَحْوُ : مَشِشَتِ الدَّابَّةُ ، وأَلِلَ السِّقَاءُ ، وقَطِطَ الشَّعَرُ ، وضَبِبَ البَلَـدُ ، وَلَحِحَتْ عَينُهُ ، وصَكِكَتْ رُكْبَتَاهُ في أَلْفَاظٍ تُحْفَظُ ولاَ يُقَاسُ عَلَيْهَا . (٣)

رَجَعْنَا ، وأن لاَ يَكُونَ اسْمًا ثُلاثيًا ولاَ نَظِيرَ لَهُ فِي الأَفْعَالِ ، نَحْـوُ : رَدَدٌ ، وقِدَدٌ (٤) فَإن كَانَ اسْمًا ثُلاَثيًا وَلَهُ نَظِيرٌ مِنَ الأَفْعَالِ فَإِنَّه يُدْغَمُ ، كَمَا تُدْغَمُ الأَفْعَالُ إِلاَّ حَرفًا وَاحِدًا .

فَأَمَّا مَا يُدْغَمُ حَمْلاً عَلى الفِعْلِ فَبِنَاءَانِ "فَعِلٌ وفَعُلٌ" لَوْ بَنَيْـتَ مِن رَدَدْتُ (٥) فِعِلاً لَقُلْتَ : رَدٌّ ، وكَذَلِكَ فَعُلٌ ، والذى لاَ يُحْمَلُ عَلى الفِعْـلِ "فَعَـلٌ" يُدْغَمُ في الفِعْلِ ولاَ يُدْغَمُ في الاسْمِ اسْتَثْقَلُوهُ فِي الفِعْلِ ؛ لأنَّ الفِعْلَ ثَقِيلٌ ، والتَّضْعِيفُ ثَقِيلٌ .

وأَمَّا فِي الاِسْمِ فَهُو أَخَفُّ والفَتْحَةُ خَفِيفَةٌ ، ومَعَ ذَلِكَ خِيفَ أَلاَّ يَقْرُبَ فَعَلٌ مِن فَعِلٍ من فَعِلٍ بِخِلاَفِ الفِعْلِ فَإِنَّه في المُتَكَلِّمِ ، والمُخَاطَبِ ، وجمعِ المُؤَنَّثِ يَدُلُّ عَلى البِنَاءِ ، (*)

فَأَمَّا صَبٌّ ، فَيحتَمِلُ أَنْ يَكُونَ فَعَلاً وفَعِلاً ، وحَمَلَهُ الخَلِيلُ على فَعِلٍ بِالحَمْلِ عَلى البَابِ الأَكْثَرِ (٥) ، وأَمَّا قَولُهُمْ : عَمِيمٌ وعُمٌّ (٦) ، وقَدْ قُلْنَا :

(*) ينظر الكتاب ٤ / ٤٢٠ والمنصف ٢ / ٣٠٣ .

(١) هذا في الكتاب ٤ / ٤١٩ .

(٢) الآية ٨٠ من سورة الانعام .

(٣) ينظر المنصف ٢ / ٣٠٢ . (٤) في الكتاب ٤ / ٤٢١ .

(٥) قال سيبويه : فأما ما جاء على ثلاثة أحرف لا زيادة فيه فإن كانَ يكونَ فَعِلاً فهو بمنزلته وهو فَعَلَ وذلك قولك : في فَعِلٍ صَبَّ زعم الخليل أنها فَعِلٌ لأنك تقول : صَبِبْتُ صبابة كما تقول : قَنِعْتُ قناعةً . الكتاب ٤ / ٤١٩ وانظر المنصف ٢ / ٣٠٢ .

(٦) ينظر الكتاب ٤ / ٤٢١ .

إِنَّ فَعِلاً لا يُحمل على الفِعْلِ فَإِنَّهُ لا نظيرَ فيهِ ، فإِنَّ ادغامَهُ إِنَّما كانَ مِن أَجْلِ أَنَّ تسكينَ فَعِلٍ في جمعِ فَعِيلٍ سائغٌ ، فلمَّا سَكَنَ هَذا وَجَبَ إِدغامُهُ فليسَ إِدغامُهُ مِن أَجْلِ حَمْلِهِ على الفِعْلِ ، ولكِنْ مِن أَجْلِ ما يُسَكن فُعلٌ جمعَ فَعِيلٍ ، وَمَن قالَ في صُيُدٍ : صِيدٌ قالَ في سُرُرٍ : سُرٌّ (١) ولا يُستنكرُ (٢) عَسِيمٌ كَسَرِيرٍ وسُرُرٍ ، واحتملوا التَّضعيفَ في سُرُرٍ ونحوِهِ لِخِفَّةِ / الثُّلاثيِّ . ٢٢١/أ

وانتقلَ الكلامُ إلى المِثْلَيْنِ مِن كلِمتَيْنِ ، وهُوَ على ضَرْبَيْنِ أَحدُهُما : أَنْ يكونَ الأولُ ساكِنًا ، والثَّاني مُتحرِّكًا وليسا مِن حُروفِ المَدِّ واللِّين فإِنَّ حروفَ المَدِّ واللينِ [لها] (٣) في ذلِكَ حُكْمًا تنفردُ بِذِكْرِهِ ، والضَّربُ الآخرُ أَنْ يكونا مُتحركَيْنِ أَعْنِي المِثْلَيْنِ مِن كلمتَيْنِ ، فإِنْ كانَ الأولُ ساكِنًا فالإِدغامُ واجِبٌ ضرورةً ، كقولِكَ : لم يَبرح حَاتِم (*) ، ولَمْ يقل لَكَ شيئًا ، وإِنْ كانا مُتحرِّكَين فالإِدغامُ غيرُ واجِبٍ لا في الكلامِ ولا في الشِّعرِ ، بَلْ أَنتَ مُخيَّرٌ إِنْ شئتَ أَدغمتَ ، وإن شئتَ لم تُدغِمْ .

وأحسَنُ ما يَكونُ الإِدغامُ في المُتحرِّكَيْنِ اللَّذيْنِ هُما سَواءٌ إذا كانا مُنفصِلَيْنِ بِأَنْ تتوالى خمسةُ أَحْرُفٍ متحركةٍ فيها فصاعِدًا (٤) نحو : جعل لَكَ ، وذَهب بِمالِكَ ، وسَرَق قَميصَك (٥) ، ألا ترى أَنَّهُ لا يُوجدُ في الكلامِ كلمةٌ أَصْلُها خمسةُ أَحْرُفٍ وفيها زائدٌ أو زائدتانِ تُوجدُ حُروفُها مُتحرِّكةً كلُّها ، فَعُلِمَ بِذلكَ أَنَّ توالي خمسٍ مُتحرِّكاتٍ ثقيلٌ ، فلِذلِكَ حَسُنَ فيها الإِدغامُ ، وعلى قِياسِ ذلِكَ سِتُّ مُتحرِّكاتٍ فأكثرُ ، نَحو : برعمسك ، وذَهبَ بِشبابِكَ ، وكمال لَكَ (٦) لَمْ يذهب بِشبابِكَ ، وقد تتوالى أربعُ مُتحرِّكاتٍ ولكِن مع تخلُّلِ ساكِنٍ محذوفٍ ، نحو : عُلَبِطٍ (٧) ولا تتوالى في تأليفِ الشِّعرِ خمسةُ أَحْرُفٍ متحرِّكة ،

---

(١) ينظر الكتاب ٤/ ٤٢١ .

(٢) في الاصل : ولا تكسر . والصواب ما أثبتناه من الكتاب ٤/ ٤٢١ .

(٣) زيادة يقتضيها السياق .

(٤) ينظر الكتاب ٤/ ٤٣٧ وهذا فيه كما هو عند المصنف .

(٥) ينظر التبصرة والتذكرة ٩٣٥ وشرح الشافية ٣/ ٢٤٨ وفي الاصل : شرق قميصك وهو تصحيف وما أثبتناه من التبصرة وشرح الشافية .

(٦) ينظر شرح الشافية ٣/ ٢٤٨ .

(٧) هذا في الكتاب ٤/ ٤٣٧ .

(*) ينظر التبصرة والتذكرة ٩٣٥ .

وَتتوالَى فِيهِ أربَعُ مُتحرِّكاتٍ ، نَحو : " فَعَلْتُنَّ " فإن كَانَ قَبلَ الحَرفِ الأولِ مِنَ المِثْلَينِ المُتحرِّكَيْنِ مِن كَلمتَيْنِ وبَعدَ الثَّانِي مِنهُما سَاكِنٌ حَسُنَ الإدْغامُ ، نَحوَ : يَد دَاوُدَ (١) ؛ لأنَّ فِيهِ قَصْرًا واعتِدالًا حِينَ وقَعَ المُتحرِّكُ بَيْنَ السَّاكِنَينِ ، وإنِ التقَى الحَرفَانِ المِثْلَانِ ، وقَبْلَ الحَرْفِ الأولِ حَرفُ لِينٍ فإنَّ الإدْغامَ يَحسُنُ ؛ لأنَّ حَرفَ المَدِّ بِمنزلَةِ مُتحرِّكٍ في الإدغَامِ ، وذَلِكَ قَولُكَ : إنَّ المَالَ لَكَ ، والإظْهارُ هُنا يَزدادُ حُسْنًا لِسُكُونِ مَا قَبلَهُ. (٢)

وَإذَا كَانَ قَبلَ الحَرفِ المُتحرِّكِ مِنَ المِثْلَينِ مِنْ كَلِمتَيْنِ حَرفٌ سَاكِنٌ مِنْ غَيرِ حُرُوفِ المَدِّ واللِّينِ لَم يُدغَمْ (٣) ؛ لأنهُ إن أُدْغِمَ فإدْغامُه علَى أحَدِ وجْهَيْنِ : إمَّا أنْ يُدغَمَ ويُترَكَ الحَرفُ السَّاكِنُ الذِى قَبلَ المُدْغَمِ على السُّكُونِ فَيَجتَمِعُ سَاكِنَانِ . وإمَّا أن تُلقَى حَركَةُ الحَرْفِ المُدْغَمِ على السَّاكِنِ الذِى قَبلَ المُدْغَمِ على سُكُونِهِ فَيَجْتَمِعُ سَاكِنَانِ ، وإمَّا أنْ تُلْقَى حَركَةُ الحَرْفِ المُدْغَمِ على السَّاكِنِ الذِى قَبلَهُ فَيتغيَّرُ بِنَاؤُهُ ، كَقولِكَ في شَهرِ رَمضَان : شَهرّمَضَان ، ويَجُوزُ فِي مِثلِ هَذا في كَلمَةٍ وَاحِدَةٍ ، نَحوَ : مُدُقٌّ (٤) ؛ لأنَّ الإدْغامَ في كَلمتَيْنِ غَيرُ وَاجِبٍ ، وهُوَ فِي كَلمَةٍ وَاحِدَةٍ وَاجِبٌ ، ومِثالٌ آخرُ لِشَهْرِ رَمَضَانَ : ابنُ نُوح ، ومِثالٌ ثالِثٌ: اسمُ مُوسَى (٥) ، وهَذا غَيرُ وَاجِبٍ لِانْفِصَالِ المِثْلَينِ ولَيسَ ذَلِكَ بِمنزلَةِ قِتَّلُوا وخِطِّفَ ، والأصْلُ اقْتَتَلُوا واخْتَطَفَ ؛ لأنَّ هَذا مِن كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ ، ويَجُوزُ فَتحُ القَافِ وكَسرُهَا مِن قِتَّلُوا (٦) ، وفَتْحُ الخَاءِ وكَسرُهَا مِن

---

(١) ينظر الكتاب ٤/٤٣٧.

(٢) ينظر الكتاب ٤/٤٣٨.

(٣) ينظر الكتاب ٤/٤٣٨.

(٤) ينظر الكتاب ٤/٤٣٨.

(٥) ينظر الكتاب ٤/٤٣٨.

(٦) ينظر الكتاب ٤/٤٤٥.

خَطَّفَ ، فَالْفَتْحُ على أنهُ نَقل الحَرَكَة ، والكَسْرُ على أنَّهُ حَرَّكَ لِالتِقاءِ السَّاكِنَيْنِ ، وإنَّما لَمْ يكُنْ وَاجِباً إدغامُ مِثْلِ اقْتَتَلُوا وإنْ كَانَ في كَلِمَةٍ واحِدَةٍ ،/ وَالإدْغامُ في ٢٢١/ كَلِمَةٍ واحِدَةٍ وَاجِبٌ ، لأنَّ الأوسَاطَ أقْوى مِنَ الأطْرَافِ وَلَمَّا كَانَ الإعْلالُ في الأطْرَافِ أَلْزَمَ كَانَ الإدْغامُ فِيهَا أَلْزَمَ ، ولَمَّا كَانَت الأوسَاطُ أَبْعَدَ مِنَ الإعْلَالِ كَانَ الإدْغامُ فِيهَا أبْعَدَ ، فَحَسُنَ إظْهارُ الحَرفَينِ في الوَسَطِ وجَرى في الحُكْمِ كَالمُنفَصِلَيْنِ ، وَقد قُرِئَ * لَا تَعْدُوا فِي السَّبْتِ * (١) بِإسْكَانِ العَينِ وَلاَ يَراهَا البَصْرِيُّونَ ، ولِكِن يَخْتَلِسُونَ حَرَكَةَ العَيْنِ وَهُوَ أقربُ لأصُولِ العَرَبِيَّةِ مِنَ التَّسكِينِ المَحْضِ ، ومِمَّا يَدُلُّكَ على أنهُ يَخْفَى وَيكُونُ بِمَنْزِلَةِ المُتَحَرِّكِ قَولُ الشاعر: (٢)

وَإنِّي بِمَا قَدْ كَلَّفَتْنِي عَشِيرَتِي ... مِنَ الذَّبِّ عَن أحْسَابِها لَحَقِيقُ

فَاخْتَلَسَ اليَاءَ مِن قَوله "إنِّي بِمَا" ، لأنهُ لَو أدْغَم لَانكَسَرَ البَيتُ ، وقال آخر: (٣)

* شَأْوُ مُدِلٍّ سَابِقِ اللَّهَامِمِ *

وَلَو أدْغَمَ لَانكَسَرَ البيت .

وَقَدْ حَكَاهُ سِيبويهِ (٤) عَنِ العَرَبِ بِالإخْفَاءِ ، وَكَذَلِكَ البيتُ الذِي

---

(١) الآية ١٥٤ من سورة النساء قرأها قالون باختلاس حركة العين ، لأنها حَرَكَةٌ عارِضَةٌ عَلَيهَا ، لأنَّ أصلَهَا : "تَعْتَدُوا" فَأصلُهَا السُّكونُ ثم أدغمت التاءُ في الدَّالِ بَعدَ أن ألقيتْ حَرَكتُهَا على العَينِ فَاختَلسَ حَرَكةَ العين لِيُخبِرَ أنَّها حَرَكَةٌ غيرُ لَازِمَةٍ ، وقَد رُوِيَ عنه إسكانُ العينِ وهُوَ غيرُ جائِزٍ لأنه يَجْتَمِعُ سَاكِنَانِ ، وقرأ البَاقُونَ بِإسكانِ العَيْنِ والتَّخفيفِ . ينظر الكشف ١/ ٤٠١-٤٠٢ .

(٢) الشاهد في الكتاب ٤/ ٤٣٨ غير منسوب وهو كذلك في رسالة الملائكة ١٠٧ ونسبه الأعلم في النكت ١٢٤٩ لغيلان بن حُرَيث.

(٣) الشاهد في الكتاب ٤/ ٤٣٩ لغيلان بن حريث وهو في المخصص ٦/ ١٧٢ والنكت ١٢٥٠ واللسان (لهم ، هجم) وصدره :

* وَاسْتَاحَ مِنِّي حَلَبَاتِ الهَاجِمِ *

وفي الاصل : "هما ومدل سابق اللئام" وهو تصحيف .

(٤) ينظر الكتاب ٤/ ٤٣٩ .

قَبلَهُ ، ولَوْ أُدْغِمَ مِثالُ البَيْتِ الأولِ فِي غَيرِ الشِّعرِ لَجازَ بِسَبَبِ أنّ مَا قَبلَهُ حَرفُ مَدٍّ ولِينٍ ، وأمّا فِي الشِّعرِ فَلا يَجوزُ ، ولَا يَجُوزُ الإدْغامُ في " اللّهَامِيمِ " (*) مِنَ البيتِ الثّانِي ، إلّا فِي الشِّعْرِ (**) ، أمّا في النَّثْرِ (***) فَكالذِي قَبلَهُ ؛ لأنهُ لا يَلتَقِى سَاكِنَانِ على هَذا الحَدِّ إلاّ فى المُتقارِبِ خَاصّةً ، وأمّا فى الكَلَامِ فَلَا يَجُوزُ ؛ لأنّ لِهْمِيماً ، مُلْحوقٌ بِقَرَدِدٍ فَلَا يَجوزُ فِيهِ غَيرُ الإظْهارِ ، ولاَّ ذَهَبَ الإلْحاقُ ، ومِثْلُ لِهْمِيمٍ ولَهامِيمِ قَرَدَدٌ وَقَرادِدُ (١) ، وهُوَ مُلْحَقٌ بِجَعْفَرٍ وجَعَافِرَ ، ومِثْلُ * ولَا تَعدوا فِى السَّبتِ * * إنّ اللّهَ نِعِمّا يَعِظُكُمْ بِهِ * (٢) .

قال سيبويه (٣) : لَيسَ عَلى لُغَةِ مَن قَالَ : نِعِمَ بِتَحْرِيكِ العَيْنِ ، وهيَ لُغَةُ هُذَيْلٍ ، ولِلقَائِلِ أن يَقولَ : إنّ نِعِمّا مُخْتَلَسٌ ، وإنْ قُرِئَ بِالسُّكُونِ المَحْضِ فَهِيَ لُغَةٌ غَيرُ مَشْهُورَةٍ عِندَ البَصْرِيّينَ .

والقِراءَةُ الثّانِيةُ لا تُرَدُّ ، وتَوجِيهُهَا أنّ السّاكِنَ الثّانِي لم يَتَصَرّحْ ، ولكِنّهُ مُشْرَبٌ بِالحَرَكةِ فَلهُ بِذَلِكَ اخْتِلاطٌ بِالمُتَحَرّكِ ، وأمّا قولُه تَعالى : * وَلاَ تَتَنَاجَوْا * (٤) ، فَإن شِئْتَ أدغَمْتَ التّاءَ الأُولى ؛ لأنّ قَبلَها حَرفَ مَدّ ولينٍ وهُوَ الألِفُ الذِى في " لا " .

وتقُولُ : هَذا ثَوبُ بَكْرٍ ، والإظْهارُ فى هَذا أحْسَنُ مِنهُ في الألِفِ ، وكَذلِكَ جَيبُ بَكْرٍ ؛ لأنّ حَرفَي اللّينِ لَيسَ فِيهِمَا مِنَ المدّ ما فِي حَرفِ المَدّ واللّينِ ، ولذَلِكَ : أدْغَمَا فِي مِثْلِ قَوْلِكَ : اخْشَوْا قِدًا ، واخْشَيْ يَاسِرًا (٥) ، ولم

---

(١) هذا في الكتاب ٤/٤٣٩ .

(٢) الآية ٥٨ من سورة النساء .

(٣) عبارة سيبويه : " وأمّا قولُ بعضِهِمْ في القراءَةِ (إنّ اللّهَ نِعِمّا يَعِظُكُمْ بِهِ) فَحركَ العينَ فليسَ على لُغةِ من قال : نِعْمَ فأسْكَنَ العَينَ ولكنه على لُغةِ من قَالَ : نِعِمَ فَحرّكَ العينَ ، وحدّثنا أبو الخطاب أنّها لغة هذيل وكسروا كما قالوا : لِعِبٌ " . الكتاب ٤/٤٣٩-٤٤٠ .

(٤) الآية ٩ من سورة المجادلة وانظر توجيهها في الكتاب ٤/٤٤٠ قال سيبويه : " وأما قوله عز وجل " فلا تتناجوا " فإن شئت أسكنت الأول للمد وإن شئت أخفيت وكان بزنته متحرى " .

(٥) ينظر الكتاب ٤/٤٤٠ .

(*) في الاصل : اللهادم " ، تصحيف .

(**) في الاصل : لا في الشعر ، والسياق يعطي ما أثبتناه . ينظر الكتاب ٤/٤٣٩ ، والنكت ١٢٥٠ .

(***) في الاصل : الشعر ، والسياق يعطي ما أثبتناه . وينظر الكتاب ٤/٤٣٩ .

يفعلوا ذلك في قوله تعالى ﴿ قَالُوا وَأَقْبَلُوا عَلَيْهِم مَاذَا تَفْقِدُونَ ﴾.(١)

وعلى هذا تقول : [قاضي ياسرا](٢) ، فلا تدغم ، وصح الإدغام في ثوب بكر ، وإن لم يحسن في حرف اللين ، لأن في حرف اللين مداً وإن لم يبلغ لمد الألف ، ألا تراهم قالوا : دويبة ، وأصيم(٣) في تصغير دابة وأصم ؛ لأنها نظيرة لألف مفاعيل ومفاعل(٤) ، فإن التحقير تغيير يجرى كالتكسير ، وتقول : مررت بوليّ يزيد وعدوّ وليد، فتخفي أو تظهر(٥)، ولا يجوز الإدغام كما لم يجز في ردد ، وقد تقدم الكلام عليه.

وتقول : هذه دلو واقد ، وهذا ظبيُ ياسر فلا تدغم(٦) لئلا يلتقي ساكنان وليس الأول فيهما من حروف المد واللين.

وإذا كانت الواو قبلها / ضمة أو الياء قبلها كسرة فإنها لا تدغم إذا كان بعدها مثلها ، نحو : قولك : ظلموا واقداً ، واظلمي ياسرًا(٧) ؛ لأنهما قد تكامل فيهما المد فصارا بذلك كالألف فلم يدغما لئلا يبطل المد الذي فيهما(٨) وتشبهما(*) بالألف ؛ ولأن التقاء المثلين عارض ، فلو كانا في كلمة واحدة لكان الإدغام نحو : مغزوّ ، وعدوّ ، ومثنّى ، وعصيّ ؛ لأن هذه الواو الأولى والياء الأولى لم تثبت في لفظ الكلمة قط حتى يجيء الإدغام فيزيلها عما قد وجب لها. /٢٢٢

فأما قوول فإنما لم يدغم ؛ لأنهم حملوه على فعول الذى هو أصله ، وهذا فرع عليه ؛ لأن فعول من أبنية مبالغة فاعل ، وقد لزم المد في قاول وقوول من قاول ، فلم يبطلوا ما لزم، وكذلك أيضاً يقضي ياسرٌ من قضى ياسرًا(٩)

(*) في الاصل : وتشبيهما ، والسياق يعطي ما أثبتناه.

(١) الآية ٧١ من سورة يوسف.

(٢) في الأصل : كون ياسرا خطأ. وانظر الكتاب ٤/ ٤٤٢.

(٣) ينظر الكتاب ٤/ ٤٤١.

(٤) ينظر الكتاب ٤/ ٤٤١.

(٥) هذا في الكتاب ٤/ ٤٤٢.

(٦) الكتاب ٤/ ٤٤٢.

(٧) كما في الكتاب ٤/ ٤٤٢.

(٨) ينظر الكتاب بنصه ٤/ ٤٤٢.

(٩) ينظر هذا في الكتاب ٤/ ٤٤٢.

والياءُ منهُ هِيَ الألِفُ مِنَ الآخرِ ، وإذا لَمْ يُدغمْ مِثْل هَذا مِن كَلِمةٍ واحِدةٍ فأحْرى مِن كَلِمتَيْنِ .

والواوُ في ظَلَموا تَجْرى مَجْرَى الألِفِ (١) في ظَلَمَا .

وانتقَلَ الكَلامُ في المُتقاربَيْنِ، ويُقدّمُ بينَ يَدَى ذَلِكَ أنْ يُقالَ : الحُروفُ المُتقارِبَةُ كالحُروفِ الأمْثالِ في أنّها تكونُ مُتصِلَةً ومُنفصِلَةً ، كما تُدغَمُ في الأمثالِ ،نَحوُ : قَولكَ : سَرَدٌ .

فأمّا مَن قالَ : وَدٌّ فإنّه أسْكَنَ العَيْنَ وحِينَئِذٍ صَحَّ لَهُ الإدْغامُ والأكثَرُ فيهِ ألاّ يُدْغَمَ لِلالْتِباسِ بِالمُضاعَفِ ، وأحْرَى/ في المتقارب إذ المُتقارِبُ مِن كلمتَيْنِ ألاّ يُدغَمَ إذا كانَ الأولُ مُتحرِّكاً ، فإذا تقرّرَ هَذا رَجَعْنا .

فَقُلنا على تَرتيبِ حُروفِ المُعْجَمِ : الهَمْزَةُ لا تُدْغَمُ في مِثْلِها (٢) إلاّ أنْ تَكونَ عَيْناً مُضاعَفَةً ، نَحوُ (*) : يَسْأَلُ ، ورأس ، وسُؤَال ، قال : (٣)

* مِنْ بُؤسِ النّاسِ عَنْهُ الخَيْرُ مَحْجوزُ *

قال سيبويه (٤) : وزَعَموا أنّ ابْنَ أبي إسْحاق كانَ يُحقِّقُ الهَمزَتَيْنِ وناساً مَعَهُ وهِيَ رَديئَةٌ ، فَقَدْ يَجُوزُ الإدْغامُ على قَولِ هَؤلاءِ ، نَحو: قَرأ أبُوكَ ، ولا تُدغَمُ في مُقارِبِها إلاّ أنْ تُليّنَ إلى ياءٍ أو واوٍ ، كَقولِهِمْ في رِئْيا : رِيّاً ،وفي رُؤيةٍ : رُيَّةٍ (٥) ، ويَجُوز : رُوْيا ورُوْيةً ،فَمن أدْغمَ ، فلأنّها واوٌ ساكِنَةٌ بَعدَها ياءٌ ساكِنَةٌ ، كَطَيِّ أصْلُهُ طَوْيٌ ، وَمَن لَمْ يُدغِمْ فلأنّهُ يَنوِي بِالواوِ الهَمزةِ ، ولا يُدْغِمُ في الهَمزةِ غَيرَها إلاّ أنْ يُلَيِّنَ ، كَقولِهِم في خطيئةٍ : خَطِيّةٍ .

(*) ينظر التبصرة والتذكرة ٩٣٧ ، واعلم أنّ الهمزةَ لا تدغَمُ في مثلها إلاّ أن تكون عيناً مُضاعفةً وذلك فُعّال وفَعّل وما أشبههما مما عينه همزة نحو سَؤّال ورَؤّاس وجَؤّار .

(١) ينظر الكتاب ٤/٤٤٣ .

(٢) ينظر الكتاب ٤/٤٤٣ .

(٣) الشاهد للمتنخل الهذلي كما في شرح ديوان الهذليين للسكري ١٢٦٣ وهوفي التبصرة والتذكرة ٩٣٧ وشرح المفصل لابن يعيش ١٠/١٣٥ وصدره :

* لوأنّهُ جاءَني جَوعانُ مُهتَلِكٌ *

(٤) ينظر الكتاب ٤/٤٤٣ .

(٥) ينظرشرح الشافية ٣/٢٣٨ .

البَاءُ تُدغَمُ في مِثْلِهَا ، كَمَا تَقَدَّمَ مِنَ القِيَاسِ ، وتدغَمُ في الفَـاءِ والمِيـم .

قَرَأَ أبو عمرو * ويُعَذِّبَ مَّن يَشَاءُ *(١) وَ * لَا رَيْبَ فِّيهِ *(٢)، وَتَقُول : اذْهَب فَّانْظُرْ .

التَّاءُ تدغَمُ في مِثْلِهَا ، وتُدغَمُ [في] (٣) أحدَ عشرَ حَرفاً سِوَاهَا : في الطَّاءِ والدَّالِ ، كقولك : انعَت طَّالِباً ، وأنعَت دَّارَكَ (*) .

قال اللهُ تعالى * وَقَالَت طَّائِفَةٌ *(٤) وَ * قَدْ أُجِيبَت دَّعْوَتُكُمَا *(٥)،

وتُدغَمُ في التَّاءِ والظَّاءِ والذَّالِ ، كقوله تعالى * كَانَت ظَّالِمَـةً *(٦) و * وَجَبَت جُّنُوبُهَا *(٧) ، * ثُمَّ وَلَّيْتُمْ *(٨)(**) ، * وَالذَّارِيَات ذَّرْوًا *(٩) * فَالْمُلْقِيَات ذِّكْرًا *(١٠) .

وتُدغَمُ في حُرُوفِ الصَّفِيرِ ، وهيَ : الصَّادُ والسين والزاي، قال الله تعالى : * وَالصَّافَّات صَّفًّا *(١١) ، * فَالْمُغِيرَات صُّبْحًا *(١٢) ، و * أَنْبَتَت سَّبْعَ سَنَابِلَ *(١٣) ، و * مَضَت سُّنَّةُ الأَوَّلِينَ *(١٤) ، * فَالزَّاجِرَات زَّجْرًا *(١٥) ، وَ * خَبَت زِّدْنَاهُمْ *(١٦).

(*) في التبصرة والتذكرة ٩٤ .

(١) الآية ٢٨٤ من سورة البقرة قرأ أبو عمرو بالادغام والكسائي ، وورد الادغام عن ابن كثير وحمزة وقالون من بعض الطرق . ينظر السبعة ١١٨ .

(٢) الآية ٢ من سورة البقرة ، وتكررت إحدى عشرة مرة في آل عمـران ، والنساء ، والانعام ، ويونس ، والاسراء ، والكهف ، والسجدة ، والشورى ، والجاثية .

(٣) زيادة يقتضيها السياق .

(٤) الآية ٧٢ من سورة آل عمران .

(٥) الآية ١٤٣ من سورة يونس.ور

(٦) الآية ١١ من سورة الانبياء قرأ بالادغام الأزرق عن ورش وعاصم وحمزة، ينظر السبعة ١١٩ . الإظهار عن نافع أيضا . ينظر السبعة ١١٥ .

(٧) الآية ٣٦ من سورة الحج .

(٨) الآية ٢٥ من سورة التوبة .

(٩) الآية ١ من سورة الذاريات .

(١٠) الآية ٥ من سورة المرسلات .

(١١) الآية ١ من سورة الصافات قرأ بالادغام أبو عمرو من بعض طرقه وحمزة ، ويعقوب . ينظر السبعة ١٢١ .

(١٢) الآية ٣ من سورة العاديات .

(١٣) الآية ٢٦١ من سورة البقرة

(١٤) الآية ٣٨ من سورة الانفال .

(١٥) الآية ٢ من سورة الصافات

(١٦) الآية ٩٧ من سورة الاسراء .

(**) ليس في هذه الآية ادغام ولعلها أقحمت هنا سهوا من الناسخ .

وتُدغَم في الضَّادِ كقوله تعالى ﴿ وَالْعَادِيَاتِ ضَبْحًا ﴾ (١) ، وتُدغَم في الشِّينِ ، كقوله تعالى ﴿ بِأَرْبَعَةِ / شُهَدَاءَ ﴾ (٢) ، وتُدغَم في الجيم ٢٢٢/ وَلَمْ يَذْكُرْهُ سِيبَوَيه (*) قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿ فَلِلَّهِ الْعِزَّةُ جَمِيعًا ﴾ (٣) ، ﴿ وَاجْعَلْنِي مِنْ وَرَثَةِ جَنَّةِ النَّعِيمِ ﴾ (٤) ، ﴿ وَتَصْلِيَةُ جَحِيمٍ ﴾ (٥).

التَّاءُ تُدغَم في مِثْلِهَا وَفي عَشَرَةِ أَحْرُفٍ غيرِهَا ، وهيَ : التَّاءُ ، والظَّاءُ ، والذال ، والصاد ، والسين ، والزاى ، والضاد ، والشين (**) ، قرأ أبوعمرو : ﴿ أَفَمِنْ هَذَا الْحَدِيثِ تَعْجَبُونَ ﴾ (٦) و ﴿ الْحَرْثِ ذَلِكَ ﴾ (٧) ، و ﴿ ثَلَاثِ شُعَبٍ ﴾ (٨) ، ﴿ وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ ﴾ (٩).

الجِيمُ تُدغَمُ في مِثْلِهَا ، وتُدغَمُ في الشِّينِ ﴿ كَمَثَلِ زَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ ﴾ (١٠) ، ولم يَذكرْ سيبويه ، إدغامَها في غيرِ هذا (***) ، وَروى اليزيديّ (١١) عَن أبي عمرو إدْغامَها في التَّاءِ ، كقولِه تعالى : ﴿ ذِي الْمَعَارِجِ تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ ﴾ (١٢) ، لأنَّ الجيمَ أُختُ الشِّينِ ، والشِّينُ فيها تَفشٍّ إلى مخرجِ التاءِ.

(*) كما في التبصرة والتذكرة ٩٤٥ والاقناع ٢٠١/١.

(**) ذكر الخفاف ثمانية من العشرة وترك منها : الطاء والدال . ينظر التبصرة والتذكرة ٩٤٥

(***) الكتاب ٤٥٢/٤ وينظر التبصرة والتذكرة ٩٤٦.

(١) الآية ١ من سورة العاديات . (٢) الآية ٤-١٣ من سورة النور.

(٣) الآية ١٠ من سورة فاطر وفي الأصل : ولله العزة جميعا بالواو ، وهو خطأ وصواب الآية بالفاء . (٤) الآية ٨٥ من سورة الشعراء.

(٥) الآية ٩٤ من سورة الواقعة وفي الاصل : وتصليه جهنم . وهو خطأ . والصواب ما أثبتناه حتى يكون الادغام بين التاء والجيم كما قال .

(٦) الآية ٥٩ من سورة النجم ينظر النشر ٢٨٩/١. (٧) الآية ١٤ من سورة آل عمران . ينظر البحر ٣٩٨/٢.

(٨) الآية ٣٠ من سورة المرسلات ينظر النشر ٢٨٩/١. (٩) الآية ١٦ من سورة النمل . ينظر اتحاف فضلاء البشر ٢٨.

(١٠) الآية ٢٩ من سورة الفتح .

(١١) اليزيدى يحيى بن المبارك بن المغيرة العدوى ونسب الى يزيد بن منصور خال المهدى لصحبته اياه ، وكان مؤدب المأمون وببغداد حدث عن أبي عمرو بن العلاء وابن جريج . مات في خلافة المأمون سنة ٢٠٢ . انظر ترجمته في أخبار النحويين البصريين ٥٦ ، وطبقات الزبيدى ٦١ فما بعدها والانباه ٣١/٤ فمابعدها .

(١٢) الآية ٣-٤ من سورة المعارج . ينظر التيسير ٢٣ وإبراز المعاني ٧٠.

الحاءُ تُدغَمُ في مِثْلِها. قرأ أبو عمرو * عُقْدَةَ النِّكاحِ حَتَّى * (١)
و * لَا أَبْرَحُ حتى * (٢) و * لَا جُناحَ عَلَيْكُمْ * (٣).

الخاءُ تُدغَمُ في مِثْلِها، وفي الغَينِ، كَقولِكَ: اسْلَخ غَنَمَك. (*)

الدَّالُ بِمنزِلةِ التَّاءِ تُدغمُ في مِثْلِها، وفي أَحَدَ عَشَرَ حرفاً سِوَاهَا، وهي: التَّاءُ، والطَّاءُ، والثَّاءُ، والظَّاءُ، والذَّالُ، والصَّادُ، والزايُ، والسينُ، والضادُ، والشينُ، والجيمُ، كقولك: يَسد دَاوُد، وعَضُد تِلكَ، وَارْدُد طَالِباً، وابْعِد [ذَلِكَ] (٤)، وقد سَمِعْتَ، ولَقَد صَرَفْتَ، وقد شَرِبْتَ، وقد جَاز. (٥)

الذَّالُ بمنزلةِ الدَّالِ والتَّاءِ، نحو: * إذ تَحُسُّونَهُمْ * (٦)، * إذ ظَلَمْتُم * (٧)، و * إذ سَمِعْتُمُوهُ * (٨)، * وَإذ صَرَفْنَا * (٩)، * وَإذ زَيَّنَ * (١٠)، و * إذ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ * (١١)، وَ * إذ جَاؤُوكُم * (١٢).

(*) ينظر الكتاب ٤/٤٥١.

(١) الآية ٢٣٥ من سورة البقرة. ينظر النشر ١/٢٨٠.

(٢) الآية ٦٠ من سورة الكهف.

(٣) الآية ٢٣٤ من سورة البقرة والآيتين ٢٤-١٠٢ من سورة النساء.
ليس فيها إدغام مثلين، ولعل قبل الآية سقطا مفاده: (وفي العين كقوله تعالى ...) وعند سيبويه إدغام الحاء في العين ممتنع، ولكن يجوز قلب العين حاء.
ينظر الكتاب: ٤/٤٥١ ويذكر الشارح ذلك في إدغام العين.

(٤) في الاصل: وابعد ياسا. والسياق يعطي ما أثبتناه.

(٥) ينظر التبصرة والتذكرة ٩٤٧.

(٦) الآية ١٥٢ من سورة آل عمران.

(٧) الآية ٣٩ من سورة الزخرف.

(٨) الآيتان ١٢-١٦ من سورة النور، وقرأ بالادغام أبوعمرو بن العلاء والكسائي وهشام وخلاد ووافقهم الاربعة. ينظر السبعة ١١٩.

(٩) الآية ٢٩ من سورة الأحقاف.

(١٠) الآية ٤٨ من سورة الانفال وقرأ بالادغام أبو عمرو والكسائي وهشام وخلاد ووافقهم الاربعة. ينظر السبعة ١١٩.

(١١) الآية ٣٩ من سورة الكهف وقرأ بالادغام أبوعمرو وحمزة والكسائي وخلف وهشام وابن ذكوان من طريق الأخفش وخلاد ووافقهم اليزيدي وابن محيصن. ينظر السبعة ١١٩.

(١٢) الآية ١٠ من سورة الأحزاب.

الزَّاىُ (١) تُدغَمُ في مِثْلِها فَقطْ ولم تُدغَمْ في غيرِها لئلَّا يذهَبَ التكريرُ الذِي فيهَا ، وقد اختُلِفَ في إدغَامِ الرَّاءِ في اللَّامِ (٢) ، والبَصريُّونَ لا يرونَ ذلك ، وقد رُوِيَ عن يَعقُوبَ (٣) في قوله تعالى * يَغفِر لَّكُمْ * (٤) ، وقدْ رَوَى ابنُ مُجاهد (٥) عن أبي عمرو بنِ العَلاءِ أنه كَانَ يُدغِمُهَا في اللَّامِ (٦) مُتحرِّكةً وسَاكِنةً ، فَالمُتحَرِّكَةُ قولُه تعالى * هُنَّ أَطْهَر لَّكُمْ * (٧) ، وأجازَ الفَرَّاءُ والكسائيُّ إدغَامَها في اللَّامِ. (٨)

الزَّايُ تُدغمُ في مِثْلِهَا وفي أُخْتَيْهَا : الصَّادُ ، والسِّينُ ، كقوله : رُززَّرْدَه (٩) ، وأجزصَّابِرًا ، وَرُز سَّلَمَة .

السِّينُ تدغمُ في مِثْلِهَا وأختيها : الزَّاىُ ، والصَّادُ ، كقوله تعالى: * لِلنَّاس سَّوَاءً * (١٠) ، * وَإِذَا النُّفُوس زُّوِّجَتْ * (١١) ، وَ * اشْتَعَلَ الرَّأس شَّيْباً * (١٢) ، والذِي عليهِ البَصْريُّونَ أنَّ السِّينَ لاتُدغَمُ في الشِّينِ ولاَ الشِّينُ في السِّينِ ، وَرُوِيَ عَن أبي عمرو إدغَامُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنهُمَا في الآخِرِ .

---

(١) في الاصل : الزاى ،والصواب ما أثبتناه ، ينظر الكتاب ٤ / ٤٤٨ .

(٢) ينظر هذا الاختلاف في الكتاب ٤ / ٤٤٨ حيث منع سيبويه إدغام الراء في اللام،كما ينظر الخلاف في التبصرة والتذكرة ٢ / ٩٤٩ - ٩٥١ .

(٣) يعقوب الحضرمي هو ابن إسحاق بن زيد بن عبد الله أحد القراء العشرة أخذ القراءة عن سلام الطويل وغيره وأخذ عن سلام حرف أبي عمرو بالادغام وسمع الحروف من الكسائي وحمزة وله كتاب سماه الجامع توفي سنة ٢٠٥ وانظر ترجمته في النهاية ٢ / ٣٨٦-٣٨٩ ووفيات الاعيان ٥ / ٤٣٣-٤٣٤ ومعجم الادباء ٢٠ / ٥٢-٥٣ .

(٤) الآيات ٣١ من سورة آل عمران و ٧١ من سورة الأحزاب و ٣١ من سورة الإحقاف و ٢٨ من سورة الحديد و ١٢ من سورة الصف و ١٧ من سورة التغابن و ٤ من سورة نوح .

(٥) ابن مجاهد أحمد بن موسى بن العباس التميمي البغدادي ولد ببغداد سنة ٢٤٥ وأقبل على حفظ القرآن وطلب العلوم الشرعية واللغوية وأخذ عن مشائخ عصره وأول من سبع السبعة وكتابه السبعة في القراءات مطبوع بتحقيق د . شوقي ضيف . انظر ترجمته في الفهرست ٥٣ ومعجم الأدباء ٥/ ٦٥ ومقدمة كتاب السبعة.

(٦) ينظر السبعة ١٢٠ . (٧) الآية ٧٨ من سورة هود وانظر السبعة ١٢١

(٨) ينظر البحر ٢ / ٣٦٢-٣٦٣ .

(٩) هذا في التبصرة والتذكرة ٩٥١ وزن من الروز ، وهو التجربة والاختبار.

(١٠) الآية ٢٥ من سورة الحج . (١١) الآية ٧ من سورة التكوير . (١٢) الآية ٤ من سورة مريم

الشِّينُ تُدغَمُ في مِثلِهَا فَقط ، نحو : اخْمِش شَيئاً .(١)

الضَّادُ تُدغمُ في مِثلِها فَقط ، نحو: ادْحَض ضَرْبَه (٢)، ولا تُدغمُ في غَيرِهَا لِمَا فِيهَا مِنَ الاستطَالةِ ، وقد رُوِيَ عَن أبي عَمرو إدغَامُها في الشِّينِ في قوله تعالى : * لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ * (٣) وفي الأَرْض ذَهَباً ، وحكى سيبويه (٤) (*) اطَّجَعَ والأصلُ : اضْطَجَعَ ، فأدغمَ الضَّادَ في الطَّاءِ ، فدَلَّ على جوازِ إدغامِهَا أعني الضَّادَ في الشِّينِ لِمَا في الشِّينِ مِن الاستطَالَةِ والتَّفشِّي .

الطَّاءُ كالتَّاءِ والدَّالِ ، تُدغمُ في مِثلِهَا وفي جميعِ ما أدغمتَهُمَا فيه ، (**) كقولكَ : اهْبِط طَالِباً ، واخْلُط صَاعِداً أو حُط سَالِماً ، وحُط زَرْدَك ، واضْبِط دَارَك (٥) ، وقَالَ تعالَى : * لَئِنْ بَسَطتَّ إليَّ يَدَكَ * (٦) و * أَحَطتُّ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِ * (٧) و * فَرَّطتُّمْ فِي يُوسُفَ * (٨)، كُلُّ ذلك تُبقي فِيه صَوتاً لِئلاَّ تُخِلَّ بِحرفِ الإِطْبَاقِ ، / وإدغَامُهَا في الذَّالِ أَحْسَنُ مِن إدْغامِهَا في التَّاءِ ؛ لأنَّ الدَّالَ مَجْهُورةٌ كَالطَّاءِ ، والتَّاءُ مَهمُوسةٌ . ٢٢٣/

الظَّاءُ بمنزلةِ الطَّاءِ ، تَقولُ : احْفَظ سَالِماً ، واحْفَظ دَارَك (٩) ، واعْلَمْ أنَّ التَّاءَ ، والدَّالَ والطَّاءَ ، والثَّاءَ ، والذَّالَ ، والظَّاءَ يَشتَرِكْنَ في إدغَامِهِنَّ والإدغَامِ فِيهِنَّ . (١٠)

العَينُ تُدغمُ في مِثلِهَا ، كقولك : ارْفَع عَلِيّاً ، * مَنْ ذَا الذي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إلاَّ بإذْنِهِ * . (١١)

---

(١) ينظر التبصرة والتذكرة ٩٥٢ وهذا الكلام فيه بنصه .

(٢) هذا في التبصرة والتذكرة ٩٥٣ وهناك : ادحض صرمة .

(٣) الآية ٦٢ من سورة النور ، رواه بالإدغام عن أبي عمرو أبوشعيب السوسي عن اليزيدي عن أبي عمرو . ينظر السبعة ١٢٢ .

(٤) ينظر الكتاب ٤/٤٧٠ .

(٥) هذا في التبصرة والتذكرة ٩٥٤ وفيها : اضبط دلاما .

(٦) الآية ٢٨ من سورة المائدة .

(٧) الآية ٢٢ من سورة النمل .

(٨) الآية ٨٠ من سورة يوسف .

(٩) هذا في التبصرة والتذكرة ٩٥٥ .

(١٠) ينظر التبصرة والتذكرة ٩٥٥ .

(١١) الآية ٢٥٥ من سورة البقرة .

(*) وهو من ادغام الضاد في الذال . وقد اختلف في ادغامها في ستة أحرف ينظر الاقناع ١ - ٢١٦ .

(**) ينظر التبصرة والتذكرة ١ - ٩٥٤ وفي الأصل : أدغمتها .

وفي الحاءِ ارفع حاتِمًا ، وكذلِكَ إن كانت الحاءُ قبلَها قلبت العينُ حاءً ثم أدغِمَت الحاءُ في الحاءِ كقولِهِمْ : اذبَحْ عتودًا ، تقول : اذبحّتودًا ،(١) كذا لفظُه ، إذا اجتمع العينُ والهاءُ جاز قلبهما إلى الحاءِ ، كقولِهِمْ في معهم : محّم.(٢)

الغينُ تُدغمُ في مثلِها ، كقولك : ادمغ غانِمًا وفي الخاءِ ، نحو: ادمغ خّالِدًا .

الفاءُ تُدغمُ في مثلِها ، كقولك : عَرّف فّارسًا ، ولا تُدغمُ في غيرِها ، لأنّ فيها تفشّيًا (٣) يزيلُ الإدغامَ ، وشاذٌّ ما حُكيَ عن الكسائيّ * نخسِف بّهِم *.(٤)

القافُ تُدغمُ في مثلِها ، وفي الكافِ . قال الله تعالى : * فلمّا أفاق قّال سبحانك *(٥) ، * اللهُ خالِق كّلّ شيءٍ *.(٦)

الكافُ تُدغمُ في مثلِها ، وفي القافِ قال الله تعالى : * حتّى إذا خرجوا من عِندِك قّالوا *.(٧)

اللامُ تُدغمُ في مثلِها كقولك : " هل لّك" واعلمْ أنّ لامَ المعرفةِ (٨) تُدغمُ في ثلاثةَ عشرَ حرفًا لا يجوزُ فيها غيرُ الإدغامِ لِكثرةِ دورِ لامِ المعرفةِ ، وهيَ : النّونَ ، والرّاءُ ، والدّالُ ، والطّاءُ ، والتّاءُ ، والصادُ ، والزايُ ، والسينُ ، والذالُ ، والظاءُ ، والثاءُ .

وهذه أحدَ عشرَ حرفًا كلُّها مِن طرفِ اللّسانِ واللّذانِ يُخالِطانِ طرفَ اللّسانِ : الضّادُ ، والشّينُ ، فالضّادُ لرخاوتِها استطالت حتّى بلغت

---

(١) ينظر التبصرة والتذكرة ٩٥٥ .

(٢) ينظر الكتاب ٤/٤٥٠ و التبصرة والتذكرة ٩٥٥ .

(٣) في الاصل : نفشا . والسياق يعطي ما أثبتناه . وانظر التبصرة والتذكرة ٩٥٦ .

(٤) الآية ٩ من سورة سبأ وانظر السبعة ١٢٥ .

(٥) الآية ١٤٣ من سورة الأعراف .

(٦) الآية ٦٢ من سورة الزمر .

(٧) الآية ١٦ من سورة محمد .

(٨) العبارة في الكتاب ٢/٤٥٧ .

موضِعَ اللَّامِ ، والشِّين كَذلِكَ حِينَ اتَّصلَتْ بِموضعِ الطَّاءِ.(١)

وأمّا ما سِوَى لَامِ المعرفَةِ ، نحو : هَلْ ، وبَلْ ، فيجوزُ إدغامُها في هذِه الحُروفِ وليسَ بِلازِمٍ ، وبَعْضُها يَقْوَى فِيهَا الإِدْغامُ . قَالوا : هَل رأيت ، وتَرْكُ الإِدْغامِ لُغَةُ أهْلِ الحِجَازِ .(*)

وبعدَ الرَّاءِ ، والطَّاءِ ، والتَّاءِ ، والدَّالِ ، والصَّادِ ، والسِّين ، والزَّايِ ، ثُم تَلِي هَذِهِ الحُروفَ: الثَّاءُ ، والظَّاءُ ، والذَّالُ ، ثُمَّ : الضَّادُ ، والشِّينُ ، ثُمَّ : النُّونُ ؛ لأنَّ النُّونَ تُدغَمُ في أحرفٍ لَيسَ شَيءٌ مِنها يُدغمُ في النُّونِ إلَّا اللَّامَ وحدَها ، فَاسْتَوحَشُوا مِنْ إخْرَاجِ اللَّامِ عندَها .(٢)

المِيمُ تُدغَمُ في مِثْلِها ، نَحوُ قولِكَ : لم يَرُم مَّلِكٌ ولَا تُدغَمُ في غَيرِها لِلغُنَّةِ التي فِيهَا ، وقَرأ أبو عمرو * فَتَلَقَّى آدمُ مِّنْ رَبِّهِ كلِمَاتٍ *(٣) وقَدْ رُوِيَ عَنهُ إدغامُ المِيمِ في البَاءِ إذا تَحرَّكَ ما قَبلَ المِيمِ مِثْل قوله تعالى : * مَرْيَمَ بُهْتَانًا عَظِيمًا *(٤) وَ * أَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ *(٥) والتَّحقِيقُ أنَّهم يُعبِّرُونَ عَنهُ بِالإِدْغامِ ، وإنَّما هُوَ اخْتِلَاسٌ ، فَإنَّهم لَا يُشَدِّدُونَ البَاءَ ولَوْكَانَ إدْغامًا لَشَدَّدُوها .(٦)

النُّونَ تدغَمُ في مِثلِها فَتقُولُ : مَن تَّادَاك ، وتُدغَمُ في خَمسةِ أحْرُفٍ سِوَاهَا ، وهيَ : الراءُ ، واللَّامُ ، والواوُ ، والياءُ ، والميمُ ، وتُدغَمُ فِيهَا بِغُنَّةٍ وبغيرِ غُنَّةٍ إلَّا في: النُّونِ والمِيمِ ، فليسَت بِمُحْتاجةٍ إلى غُنَّةٍ(٧)

(*) ينظر الكتاب ٤/٤٥٧.
الكتاب ٤/٤٥٧ و -

(١) هذا في/ التبصرة والتذكرة ٩٥٧ من قوله : واللام تدغم إلى قوله : بموضع الطاء .

(٢) هذا في التبصرة والتذكرة ٩٥٨ من قوله : وأما ما سوى لام المعرفة إلى قوله : والذى يلي الراء.

(٣) الآية ٣٧ من سورة البقرة قرأها أبوعمرو بالادغام ويعقوب من طريق رويس . ينظر النشر ١/٢٨٢.

(٤) الآية ١٥٦ من سورة النساء . ينظر النشر ١/٢٩٤.

(٥) الآية ٥٣ من سورة الأنعام.

(٦) ينظر التبصرة والتذكرة ٩٦١-٩٦٢.

(٧) هذا في التبصرة والتذكرة ٩٦٢- ٩٦٣.

وَيَعرِضُ في بَعضِهَا / مَا يُوجِبُ تَركَ الإدْغامِ فِيهِ ، وهيَ : المِيمُ ، ٢٢٣/ب
واليَاءُ ، وتُخفَى النّونُ عِندَ خمسةَ عشرَ حَرفًا مِن حُرُوفِ الفَم، وهيَ : الكَافُ، والقَافُ ، والجيمُ ، والشينُ ، والصَّادُ ، والضَّادُ ، والسينُ ، والزَّاىُ ، والطاءُ، والدالُ ، والتَّاءُ ، والظّاءُ ، والذّالُ ، والثّاءُ ، والفَاءُ ،[1] وتَظهرُ عِندَ حُروفِ الحَلقِ ، وهيَ سِتّةٌ : الهَمْزَةُ ، والهَاءُ ، والعَينُ ، والغينُ ، والحاءُ ، والخاءُ.[2]

وقَدْ حُكِيَ الإخفاءُ في الغَينِ والخَاءِ ؛ لأنهُمَا أقربُ إلى الفَمِ[3]وتقلَبُ النّونُ عِندَ البَاءِ كقولك : مِن بعدُ .

الوَاوُ ، وتدغَمُ في مِثْلِها إذَا كَانَ مَا قبلَهَا مَفتوحًا ؛ نَحو : اخْشَووَاقِدًا ،وإن كَانَ مَا قَبلَهَا مَضمُومًا لَم يَجُزْ إدْغامُهَا[4] ، وقد تقدَّمَ لَنا هَذا ،وتُدغَمُ الواوفي اليَاءِ إذَا سَكنَتْ وقَبلَهَا فَتحَةٌ.

الهَاءُ تُدغَمُ في مِثْلِهَا ، كَقولِه : مَررتُ بِأخِيه هّلالا ، وتُدغَم في الحاءِ ،كقولك : بِأخِيه حَاتِمًا .

قَال سيبويه :[5] والبَيانُ أحْسنُ،وإن كَانت الحَاءُ قَبلَ الهَاءِ قُلبتْ هَاءً عِندَ الإدْغامِ.

الألِفُ لا تُدغَمُ في شىءٍ ولا يدغَمُ فِيهَا شىءٌ.

اليَاءُ تُدغَمُ في مِثْلِهَا مِن كَلِمتَيْنِ إذَا انْفتحَ مَا قَبْلَهَا ، كَقولِكَ : اخْشَى يَاسِرًا[6] وقد تَقدّمَ هَذَا والحمد لله رب العالمين .

---

(١) ينظر التبصرة والتذكرة ٩٦٣ .

(٢) كما في التبصرةوالتذكرة ٩٦٤ .

(٣) ينظر التبصرة والتذكرة ٩٦٤ .

(٤) ينظر التبصرة والتذكرة ٩٦٥ .

(٥) الكتاب ٤/٤٤٩ .

(٦) ينظر الكتاب ٤/٤٤٣ والتبصرة والتذكرة ٢/٩٦٧ .

فصــل :

قال أبو القاسم - رحمه الله - : (واعلَمْ أنَّك إذا أَمَرتَ من هَذَا الجِنسِ فَلكَ فِيهِ وجْهانِ : إنْ شِئْتَ أدغَمْتَ ، وإنْ شِئْتَ أظْهَرْتَ) (١) ، يَعنِي قَولَكَ : امدُدْ ، واشْدُدْ ، فأهْلُ الحِجَازِ يُظهِرُونَ ، وبَنُو تَمِيمٍ يُدغِمُونَ (٢) ، ولَمْ يَختلِفُوا في الإدْغَامِ في قَولِكَ : رَدَّ يَرُدُّ ، ولَا في قَولِكَ : اردُدْنَ ، ورَدَدْتُ ، إلَّا أنه ورَدَ اختِلَافٌ ضَعِيفٌ لِنَاسٍ مِن بَكرِ بنِ وَائِلٍ في اردُدْنَ ورَدَدْتُ (٣) ، والأصلُ في هذا أنَّه متَى تَحرَّكَ الثانِي من هذَينِ المِثلَينِ بالإدغَامِ وسَواءٌ تحرَّكَ الأولُ أو سَكَنَ لِثقَلِ الإظْهارِ مَعَ إمكانِ تخفِيفِهِ بِالإدغَامِ ؛ وإذا سَكَنَ الثانِي نُظِرَ : فإن كَانَ سكونًا لاتصِلُ إليهِ الحَركَةُ فالإظْهارُ إلَّا في لُغةِ بَعضِ بَكرِ بنِ وَائِلٍ (٤) لتعذُّرِ الإدغَامِ ، فإنَّ من ضَرُورةِ ما يُدغَمُ فِيهِ أنْ يَكونَ مُتحرِّكًا ؛ لأنه لا بُدَّ أن يَكُونَ الأولُ الذِي يُدغَمُ سَاكِنًا ، والثَّانِي سَاكِنٌ ، فالتقَى سَاكِنَانِ ، وهذا أثقَلُ مِمَّا يفرُّونَ منهُ ، فَلذَلِك لم يُدغِمُوا هذَا الفَنَّ .

وإن كَانَ الثاني سَاكِنًا سُكُونًا لا تَصِلُ إليهِ الحَرَكةُ إلَّا في بَعضِ الأحْوَالِ فَهنا اختَلَفَ الحِجَازِيُونَ والتمِيمِيُّونَ ، فَالحجَازِيُونَ رَاعَوا سُكُونَ الثانِي ، والتمِيمِيُونَ نَظَرُوا إلى الحَرَكَةِ تصلُ إلى هَذَا السَّاكِنِ (٥) الثَّانِي في بَعْضِ الأحوالِ فَشبَّهُوا : اردُدْ بِقولِكَ : تَرُدْ ، فإنَّ يَرُدّ قد يُسكَّنُ في حالٍ ويتحرَّكُ في حالٍ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَينِ إذا قُلتَ : اردُدِ القَوْمَ فوجَبَ

---

(١) الجمل ٤١٤ .

(٢) قال سيبويه :" وَدَعاهُم سُكونُ الآخرِ في المِثلين أن بَيَّنَ أهلُ الحجاز في الجزم فقالوا : اردُدْ ولا تَردُدْ ، وهيَ اللغَةُ العَربيةُ القَديمةُ الجيِّدة ولكنَّ بني تميمٍ أدغَمُوا ولم يُشبهُوها برَدَدْتُ ، لأنه يُدرِكُها التثنِيةُ والنونُ الخَفيفَةُ والثقيلةُ والألِفُ واللامُ وألِفُ الوصلِ ، فَتحرك لهنَّ ". ينظر الكتاب ٤ / ٤٧٣ .

(٣) ينظر الممتع ٦٦٠ قال ابن عصفور :" إلَّا ناساً من بكر بن وائِل فإنَّهم يُدغمُون في مِثل هذَا فَيقولونَ : رَدَّتُ ، ورَدَّنَ كأنهم قدرُوا الإدغامَ قبل دخُولِ النونِ والتاءِ ، فلما دَخلتا أبقَوا اللفظَ على ما كانَ عليهِ قبل دُخولِهما ". وانظر شرح الشافية ٣ / ٢٤٤ .

(٤) ينظر الممتع ٦٥٩ - ٦٦٠ وشرح الشافية ٣ / ٢٤٤ - ٢٤٥ - ٢٤٦ .

(٥) ينظر الممتع ٦٥٦ فمابعدها .

أن يُدغِمُوه ، وإن كانَ يَرِدُّ مُتحرِّكاً عِندَ الإدغَامِ ، وارْدُدْ سَاكِناً عِندَ إرَادَةِ الإدغَامِ ، فإنَّ تحريكَ السَّاكنَينِ اللذَينِ على هذا الحدِّ واجِبٌ، فيلحقُ ارْدُدْ بعدَ التَّحريكِ بقولِكَ : يَرِدُّ ، فيجِبُ التِزامُ إدْغَامِهِ ، فيُقالُ : رُدَّ بالفتحِ على التخفيفِ ، ورُدُّ بالضَّمِ على الإتباعِ (١) ، ورُدِّ بالكَسرِ على أصلِ التقاءِ الساكنين (*) ، ويَجِبُ أن تَكُونَ قُوَّةُ الإدغامِ في قولِكَ : لَم يَرُدَّ/ أشدَّ منها/ في قولك [رد] (**) ؛ لأنَّ سَبَبَ الإدغامِ في قولِكَ : لَم يَرُدَّ حركةُ التِقاءِ السَّاكنينِ ٢٢٤/
مِن نفسِ الكَلِمةِ وسُكونُها يَتعاقَبُ مع الحَركَةِ وهُو في قولِكَ : رُدَّ حَرَكَةٌ لِسَاكِنٍ مِن كلمةٍ أُخرَى ، وسُكونُها لازِمٌ .

وأمَّا إدغامُ رَدَدْنَ ، ورَدَدْتُ عندَ بعضِ بَكرِ بنِ وَائلٍ (٢) فوجهُ التَّشبيهِ بارْدُدْ ، حيثُ كانَ الثانِي مِن هذا ساكِناً ، وكذلكَ يجِبُ أن يُدغَمَ رَدَدْنَ بَعدَ تَحريكِ الثَّانِي لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَينِ إلَّا أنَّهُ في رَدَدْنَ ، ورَدَدْتُ ضَعيفٌ جِدًّا لوجهَينِ يُبعِدَانِ مِنهُ لَمْ يَكُونا في ارْدُدْ ؛ أحدُ الأمرينِ في/ رَدَدْنَ/ سُكُونُ لامِهِ التي هِيَ إبدالُ الثَّانيةِ ، والإدغامُ يَطلُبُ بتحريكِ الدّالِ الثَّانيةِ ، والضَّميرُ يَطلُبُ بتسكينِها وكلا الأمرينِ مُستتِبٌّ فتعارَضَ على الدَّالِ حُكمَانِ مُتناقِضَانِ لِعلَّتينِ مُستَتِبَّتَيْنِ غيرِ قاصِرَتَينِ .

والأمرُ الثَّاني أنهُ إذا اجْتمَعَ أهلُ الحِجازِ على إظهارِ ارْدُدْ ونحوِهِ (***) مع تعاقُبِ الحرَكَةِ والسُّكونِ عليهِ فأنْ لا يُدغَمَ نحو : رَدَدْنَ لا تصلُ إليهِ الحركةُ البتَّةَ لاتِّصالِهِ بالضَّميرِ أولى ، فإذا اتَّصلَ رُدَّ بضميرِ المُؤنَّثِ كَانَ بالفتحِ لا غيرُ ، نحو قولِك : رُدَّها ، وإذا اتصلَ بضميرِ المُذكَّرِ فالأفصحُ الضَّمُّ نحو : رُدُّهُ ، وبعدَهُ الفتحُ وبعدَهُ الكَسرُ ، وهُوَ غيرُ فَصيحٍ (٣) ، وقد غَلِطَ فيهِ صَاحِبُ الفَصيحِ (٤) فعدَّهُ فيهِ وإنَّما كَانَ الضَّمُّ أوجَهَ ؛ لأنَّ الهاءَ خفيةٌ ، وقد ظَهرَ لِذلكَ أثرٌ في هذا المَوضِعِ فكأنَّ الواوَ قد وليتْ

(*) ينظر المقتضب ١/ ١٨٤، والتبصرة والتذكرة ٢/ ٧٣٩.
(**) مابين المعقوفتين سقط يلتئم به الكلام والقاعدة .
(***) ينظر الكتاب ٣/ ٥٣٤.
(١) ينظر الممتع ٦٥٧-٦٥٨، الكتاب ٣/ ٥٣٥،
(٢) ينظر/ الممتع ٦٦٠ وشرح الشافية ٣/ ٢٤٤-٢٤٥.
(٣) ينظر الممتع ٦٥٨.
(٤) ينظر الفصيح ٢٦٧ وتصحيح الفصيح لابن درستويه ١/ ١٨٥.

الدال فوجب أن تضمّ لها الدّالُ ؛ لأنّها حرفُ مدّ ولين ، ومَن فتح فلأنّ الهاءَ حاجزٌ خفيٌّ ، والدّليلُ على أنّهم علّقوا على الدالِ حكمَ الخفاءِ إلزامُهم الفتحَ في المؤنّث ، ولم يقولوا : رُدُّها بالضمّ ، ولا يَرُدِّها بالكسر[1] ، ولا يجرى هذا المجرى لم يَرُدُّه مضموماً ، وإنّما يكونُ بالفتح لا غير[*] ، وقد يكونُ الضمُّ في القليلِ ، والكسرُ أبعدُ منه .

وإنّما لم يَجرِ هذا المَجرى لم يَرُدُّه ؛ لأنّ حركةَ الدّالِ بالضمّ إعرابٌ وسكونَه إعرابٌ ، فكرهوا أن يحرّكوا في التقاءِ السّاكنين بالضمّ ، فسوّوا بين الإعرابِ والبناءِ .

وحركةُ الدّالِ لوكسِرَ الدالُ شبيهةٌ بحركةِ الجرّ ؛ لأنه محلّ إعرابٍ ، والجرُّ ممتنعٌ في الأفعالِ ، فكرهوا أن يحرّكوا بحركةٍ مثلُها ممتنعٌ في الأفعالِ ، وعدلوا إلى الفتحةِ ، وإن كانت إعراباً في الأفعالِ إذ لا بدّ من حركةٍ ، وهي - أعني الفتحة - أخفّ فخصّوها .

وقد قيل في قوله تعالى * لا يَمَسُّهُ إلاّ المُطَهَّرُونَ * [2] : إنّه نهيٌ ، كما قيل ذلك في قوله تعالى : * لا تُضارَّ والِدَةٌ بِوَلَدِها * [3] ، ويقوّي ذلك بعضَ التّقويةِ وقوعُ الكلمةِ بالضّمّةِ في الآيةِ موقعَها بالجزمِ المحْضِ ، فقد قُرِئَ [4] * لا تُضارْ والِدَةٌ بِوَلَدِها * ، والأولى [5] في قوله تعالى : * لا يَمَسُّهُ إلاّ المُطَهَّرُونَ * أن يكونَ مرفوعاً ، ويعني : اللّوحَ المحفوظَ ، و"المُطَهَّرُونَ" : الملائكة فيكونُ هنا قولُه : (لا يَمَسُّهُ) خبرٌ من اللهِ تعالى عمّا هو الأمرُ عليه في نفسه ، أو يعني بقوله تعالى : * لا يَمَسُّهُ إلاّ المُطَهَّرُونَ * المُصحفَ ، "والمُطَهَّرُونَ" أهلُ الوضوءِ ، وأرادَ على هذا التأويل الأخير لا يَمَسُّه شرعاً إلاّ المُطَهَّرُونَ ، ويبلغ

(*) ينظر الكتاب ٣/٥٣٢ .

(١) ينظر شرح الشافية ٢/٢٤٦ .

(٢) الآية ٧٩ من سورة الواقعة .

(٣) (٤) الآية ٢٣٣ من سورة البقرة .

(٥) في الاصل : والاول . والسياق يعطي ما أثبتناه .

بهذا / التقدير إلى الغرض من معنى الجزم ولا يرتكب الضعيف . ٢٢٤/

وقد ذكر السيرافي لم يردُّ بالضمّ ، ولم يردِّ بالكسر.(*)

وإنّما المشهور عند النّاس لم يردَّ بالفتح ، ولا أدرى ما صحّته ،
فإن كان قاسه على ردَّ ، وردُّ ، وردِّ فبينهما فرق ، فإنّ ردَّ ليس فيه
إعراب ولم يردَّ معرب، فللعرب أن تمنع في المعرب من حركة لا تناسبه إلاّ عند
الاضطرار إليها .

وإن كان قد سمع ذلك وحكاه النّقلة فله وجيه ، فإذا وصلت
ردِّ بساكن من كلمة أخرى قلت : ردِّ القوم بالكسر ، وهو الأفصح(١) ، وقد
يقال : ردَّ القوم بالفتح ، وكان الكسر أفصح حملاً على مفكوكه إذا قلت :
اردد القوم كان هذا هو الأصل لذلك ، وقد كثر هذا فكثر ذاك، وإنّما كان
الكسر في قولك : اردد القوم ؛ لأنّ تحريك السّاكن لمّا صار من كلمتين
وصار غير لازم للكلمة رجعوا إلى الكسر الذى هو أصل التقاء السّاكنين(٢) ،
والفتح جائز في القليل ويتفاضل فيكون مع الألف واللّام أحسن في القليل
منه مع غير الألف واللّام، ولكثرة دور الألف واللّام في الكلمة فتحوا
معها، ويجرى مجرى : الْقَ القوم ، ولم يردد القوم ، وقد أتى هذا الكلام
على شرح الباب كلّه إن شاء الله تعالى .

---

(١) ينظر الكتاب ٣/٥٣٣ .

(٢) ينظر الكتاب ٣/٥٣٣ والتبصرة والتذكرة ٢/٧٣٨ .

(*) ينظر شرح سيبويه للسيرافي ١/١٥٩ .

باب من شواذ الادغام

قال أبو القاسم - رحمه الله - : (قالوا : سِتٌّ في العَددِ، والأصلُ سِدْسٌ ؛ لأنّك تقولُ في تصغيرِهِ سُدَيْسٌ) [١]، قلتُ : دعاهم إلى إدغامِهِ كثرةُ دورِهِ في الكلامِ، ولأنّ السّينَ مُضاعفةٌ وليسَ بينهما حاجزٌ قويٌّ ، وإنّما هوَ دالٌ ساكنةٌ ، وهذا الحاجزُ أيضًا مَخرجُه أقربُ إلى مَخرجِ السّينِ، فكانُوا بينَ أن يدغِموا الدّالَ في السّينِ، أو يُبدِلوا مِن السّينِ دالاً ، وحينئذٍ يدغمونَ، أو صادًا ، أو زايًا ، أو تاءً ، كما فعلوا ، فلم يدغِموا الدّالَ في السّينِ فيقولونَ: "سِسٌّ"، فإنّ الذي فرّوا منهُ لم يكنْ بأثقلَ مِن هذا ، ولم يبدِلوا السينَ دالاً ؛ لأنّ السّينَ مهموسةٌ والدّالَ مجهورةٌ ، وأيضًا : فإنّ المتقاربَينِ البابُ فيهما ألاّ يُدغَمانِ في كلمةٍ واحدةٍ ؛ لأنّ ذلكَ يلتبِسُ بالمُضاعفِ، ولم يقلِبوا السّينَ صادًا أو زايًا ؛ لأنّه ليسَ بينهما إلاّ أنّ الزّايَ مجهورةٌ ، والسينَ مَهموسةٌ، فلوْ قلبوا السّينَ صادًا أو زايًا كانت كالسّينِ التي فرّوا مِنَ الإدغامِ فيها ولم يكنْ بُدٌّ مِن التّخفيفِ لِكثرةِ الدّورِ فقلبوا السّينَ تاءً ؛ لأنّه حرفٌ يُشبِهُ السّينَ في الهمْسِ ، ويُشبِهُ الدّالَ في المَخرجِ ، وأدغَموا الدّالَ فيها فقالوا : سِتٌّ [٢]، وصارَ شاذًّا ؛ لأنهُ لو كانَ يلزمُ فيهِ الإدغامُ للزمَ أن يُدغَمَ سِدْسَ الشيءِ، وسِدْسُ الأظْماءِ [٣] ، وذلكَ لم يقلْهُ أحدٌ ؛ لأنّ البابَ في المتقاربَينِ - كما قلنا - أن لاّ يُدغَما في كلمةٍ واحدةٍ .

قال أبو القاسم : (وقالوا وَدٌّ ، والأصلُ وَتِدٌ، وهيَ اللّغةُ الحجازيةُ الجيّدةُ ، ولكنْ بنوتميمٍ يقولونَ : وَدٌّ) [٤]، قلتُ : والدّليلُ على أنّ أصلَهُ وَتِدٌ اللّغةُ الحجازيةُ ، والتّصغيرُ ، والتّكسيرُ ، وتَصريفُ الفِعلِ

---

(١) الجمل ٤١٧.

(٢) ينظر الكتاب ٤/٤٨٣.

(٣) السدس بالكسر من الوِرْدِ بعدَ الخِمْسِ وقيلَ : هوبعدَ سِتّةِ أيامٍ وخمسِ ليالٍ . والسِّدْسُ مِن الوِرْدِ في أظْماءِ الإبِلِ أن تَنقطِعَ خمسةً وتَرِدَ السّادِسَ . اللسان (سدس) .

(٤) الجمل ٤١٧. في المطبوعة " وتد ".

منهُ واسمُ الفاعِلِ ، فتظهرُ التاءُ في جميعِ ذلِكَ، وفيهِ لغاتٌ (١) : يُقالُ "وَتِدٌ" / بكسرِ التاءِ ، "وَتَدٌ" بفتحِها أحسبُ ، "وَتْدٌ" بالتسكينِ ، وَ"وَدٌّ" بالإدغامِ (٢) ٢٢٥/أ وهيَ شاذةٌ ؛ لأنَّهم كرهوا كما قلنا إدغامَ المتقاربينِ في كلمةٍ واحدةٍ مخافةَ الإلتباسِ بالمضاعفِ حتى إنَّهم تجشَّموا أن يقولوا : وَطْداً ، ووَتْداً في مصدرِ وطَدَهُ ووَتَدَهُ ، وأجودُ منهُ طِدَةً ، وتِدَةً (٣) .

وقلَّما تقعُ التاءُ ساكِنةً قبلَ الدالِ عندهُم لِما فيهِ مِن الثِّقلِ ، وقد تجشَّموا ذلِك هُنا مخافةَ الإدغامِ فقالوا : عِتْدانٌ ، وقد قالوا في الشاذِّ عِدَّانٌ (٤) ، وكأنَّهم شبَّهوا هذا النوعَ بقولِهم : يَهِدِّي ، ويَغِدِّي ، والأصلُ : يَهْتَدِي ، ويَغْتَدِي (٥) .

وأدغموا التاءَ في الدالِ ، وكانَ هذا أحسنَ ؛ لأنَّ التاءَ زائدةٌ لاتقعُ في بناءِ الكلمةِ فلم تلبسْ بالمضاعفِ .

قال أبوالقاسم - رحمه الله - : (ومِنَ الشاذِّ قولُهُم في أحسسْتُ : أحَسْتُ ، وفي مسِسْتُ : مَسْتُ ، وفي ظلِلْتُ : ظَلْتُ) (٦) ، قلتُ :

وأدخلَ هذا تحتَ شواذِّ الإدغامِ ، وليسَ مِنَ الإدغامِ كأنَّه لمَّا تكلَّمَ على شواذِّ الإدغامِ تكلَّمَ أيضاً مستطرداً على نظائِرهِ مِنَ الشواذِّ وإن لم يكُنْ بإدغامٍ ؛ فبابُ "أحسسْتُ" كرِهوا فيهِ الإظهارَ لمكانِ التضعيفِ (٧) ، وكرِهوا تحريكَ السينِ حتَّى يُدغِموا فيها ؛ لأنَّ ذلِك يخرجُ بهم إلى الشذوذِ الذي تقدَّمَ في "رَدَدْنَ" في لغةِ بعضِ بكرِ بنِ وائلٍ ، وذلِكَ أشنعُ فحذفوا إحدى السينينِ تخفيفاً، ولم تكُن الثانيةَ ؛ لأنَّ ذلِكَ يؤدِّي إلى أن يتحرَّكَ ما قبلَ

---

(١) هذه اللغات في الكتاب ٤/٤٨٢.

(٢) كما في الكتاب ٤/٤٨٢.

(٣) ينظر الكتاب ٤/٤٨٢.

(٤) عبارة الكتاب ٤/٤٨٢.

(٥) ينظر الكتاب ٤/٤٨٢. وفيه : يهتدى ويقتدى .

(٦) الجمل ٤١٧.

(٧) ينظر الكتاب ٤/٤٨٢ والممتع ٦٦١.

ضَمِيرِ الرَّفعِ وقد احْتَرَزُوا على تَسْكِينِهِ ، فلوسَكَّنُوهُ لالْتَقَى سَاكِنَانِ ، ولو حَرَّكُوا الأوَّلَ لَكانَ ذَلِك تغييرًا كثيرًا قد توالَى على الْكَلِمَةِ ، فَلم يَكُنْ بُدٌّ مِن حذفِ السِّينِ الأُولى (*) ، وإن نَقَلُوا حَركَتَها إلى الحاءِ ، ومِنَ العَربِ مَن يقول : (١)

* حَسِينَ بِهِ فَهُنَّ إليْهِ شُوسُ *

فَيُبدِلُ مِن إحْدَى السِّينَينِ يَاءً ، ومِنهم مَن يُنشِدُهُ :

* أَحَسْنَ بِهِ *

على اللُّغةِ الأُولى ، وَ * حَسِينَ بِهِ * أيضًا شَاذٌّ ، وإنَّمَا يُبدلُ في الكَلامِ مِن المُضاعفِ إذا تَوالَتْ فِيهِ ثَلاثَةُ أمثالٍ ، نَحوُ : قَصَّيْتُ أظْفَارِي ، وَنحوُ قولِهِ تَعالى : * وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّاهَا * (٢) ، والأصْلُ : دَسَّسَها ، ثُمَّ أبدَلَ مِنَ السِّينِ يَاءً ثُم تحرَّكَتِ اليَاءُ وانفتَحَ مَا قَبلَهَا فانقلَبَت ألِفًا .

قال أبوالقاسم - رحمه الله - : (وَمِنَ الشَّاذِّ قَولُهُمْ في بَنِي العَنْبَرِ : بَلْعَنْبَرْ ، وفي بَنِي الحَارِثْ : بَلْحَارِثْ) (٣) ، قُلتُ : وهَذا إذَا كَانَت لَامُهُ تَظهَرُ على اللِّسانِ ، وَأمَّا إذا كانَ مِثلَ قولِكَ : بَنُوالنَّجَّار ، وبَنُو النَّمِر ، وَما أشبَهَ ذَلِكَ لَمْ تُحذَفْ لَامُهُ ، (**) لأنَّ لَامَ المعرِفَةِ إذا ظَهرتْ بَانَ مَخرَجُهَا ، فَظَهرَت النُّونُ واللَّامُ فكأنَّهُما مِن جِنسٍ وَاحِدٍ لِما بَينَهُما مِنَ التَّجَاوُرِ ، ولأنَّ النُّونَ تُدغَمُ في اللَّامِ ، فَصارتْ كأنَّها سِينًا مَسِسْتُ وَحَسِسْتُ ، ولامَا ظَلِلْتُ ، فَفَعلَ بِهِمَا مَا فُعِلَ بِمَسِسْتُ وَظَلِلْتُ ، وحَسِسْتُ ، فإذَا أُدْغِمَتْ لَامُ المَعْرِفَةِ في حَرفٍ آخرَ بَايَنَ ذَلِكَ النُّونَ الأُولَى ، وأيضًا فَإنَّ لَامَ المعرِفَةِ إذَا أُدغِمَتْ فَأُبْدِلَت لِلإدْغَامِ فَقد اعْتَلَّتْ فكرِهُوا حَذفَهَا لِئَلَّا يُدخِلُوا عِلَّةً على عِلَّةٍ .

قال أبو القاسم - رحمه الله - : (ومِنْ هَذا قولُهم : عَلْمَاءِ بَنُو فُلَانٍ يُرِيدُونَ عَلَى المَاءِ بَنُو فُلَانٍ) (٤) ، قُلتُ : وهَذا أشَدُّ مِن مَسِسْتُ ،

(*) ينظر الكتاب ٤/٤٨٣ .
(**) ينظر الكتاب ٤/٤٨٤ .
(١) تقدم في ١٩٤/ب .
(٢) الآية ١٠ من سورة الشمس .
(٣) الجمل ٤١٧ .
(٤) الجمل ٤١٨ .

٢٢٥/ وفوقَ بَني الحَارث ،لأن في هَذَا / مِثْلَين مُلْتقِيَينِ ، وفي بَني الحَــارِثِ مُتَقارِبَيْنِ مُشبهَيْنِ بالمِثْلَيْنِ (١) ، وقَدْ يُدغَمُ مِثلُ هَذَا إذَا تَحَرَّكَ الثَّانِــي فيقَالُ : عَلَّرْضِ ،الأصلُ : عَلى الأرضِ ، ثمَّ نُقلَتْ هَمزةُ الأرضِ وأُلْقِيَــتْ حَرَكَتُها على لاَمِ المَعْرِفَةِ فَصارَ عَلَلَرْضِ ، وفيهِ بعضُ شُذوذٍ، فإنَّ التي لِلْوصْـلِ تُقطَعُ بالْتِقَاءِ المِثْلَيْنِ ، ولكِن لَمَّا نُقِلَتْ حركَةُ الهَمْزَةِ لِلاَّمِ قُدِّرت الحَرَكَــةُ عَارِضَةً فالْتقَى سَاكِنَانِ : اللاَّمُ مِنَ الأرضِ ، والأَلِفُ مِن عَلى فَحُذِفَــت الألف . وحينئذٍ المثلانِ ، وأدغمت في الثاني منهُمَا .

وأجْــوَدُ منــهُ قليــلاً قَولُــه تَعَالَــى :

﴿ لَكِنَّــا هُــوَ اللَّــهُ رَبِّي ﴾ (٢) ، والأصلُ : لكن أنَا بقلبِ حركَةِ الهَمزةِ إلى النُّونِ ، وحُذِفَت الهَمْزَةُ فَصارَ «لكِنَّا» ، واجْتَمعَ المِثْلاَنِ ولَمْ يَحُلْ بَينَهُمَا (٣) حَائِلٌ ، فَأُدغِمَ الأوَلُ في الثَّاني ، وأنشدُوا : (٤)

فَما أَصْبَحَتْ عَلَّرْضِ نَفْسٌ بَرِيةٌ ... ولا غَيرُهَا إلاَّ سُلَيمَانُ نَالَهَـــا

ومَنْ قالَ : عَلَلَرْضِ فَلاَ يُقْبَلُ مِنهُ ذَلِكَ إلاَّ بِثَبْتِ رِوايَةٍ ، وأنشد أبو القاسم - رحمه الله - في هذا الباب : (٥)

سِوَى أنَّ العِتَاقَ مِنَ المَطَايَا ... حَسِينَ بِهِ فَهُنَّ إلَيْهِ شُــوسُ

البيت لأبي زُبيد الطائي (٦) .

---

(١) ينظر الكتاب ٤/٤٨٤ .

(٢) الآية ٣٨ من سورة الكهف .

(٣) في الاصل بينهما بينهما . والسياق يعطي حذف المكرر .

(٤) الشاهد في البحر ٦/١٢٣ ، والمساعد ٤/١٢٠ كذلك والدر المصون ٧/٤٨٥ وهو غير منسوب فيها والشاهد فيه: علرض ، يريد على الأرض .

(٥) تقدم في ١٩٤/ب .

(٦) أبو زبيد الطائي هو المنذر بن حرملة من طيئ وكان جاهليا قديماً وأدرك الاسلام إلا أنه لم يسلم ومات نصرانيًا وكان من المعمرين يقال إنه عاش مائة و خمسين سنة وكان نديم الوليد بن عقبة، قال ابن قتيبة : وذكر لعثمان أن الوليد يشرب الخمر وينادم أبا زبيد فعزله من الكوفة وحده في الخمر. انظر ترجمته في الشعر والشعراء ٣٠١ والاغاني ١١/٢٣ .

وقبله (١) :

فَباتُوا يُدلِجُونَ وباتَ يَسْرِى   بَصِيرٌ بالدُّجَى هادٍ غَمُوسُ
إلَى أنْ عَرَّسُوا وأَغَبَّ عنهم   قَرِيباً ما يُحَسُّ لَهُ حَسِيسُ

سوى : البيت.

يَصِفُ قوماً يَسْرُونَ والأَسَدُ يَطلُبُ فَرِيسَتَهُ مِنهم ، ونَصَبَ سِوَى على الاستثناءِ المُنقَطِعِ والعامِلُ فيهِ "ما يُحَسُّ"، "والعِتَاقُ": النَّجِيبَاتُ مِنَ الإبِلِ ، "والشُّوسُ" جَمْعُ أَشْوَسَ وشَوْساءَ ، وهُوَ الذِى يَنظُرُ بِمُؤَخَّرِ عَيْنَيْهِ خَوفًا هُنا مِنَ الأَسَدِ ، "وَحَسِينَ بِهِ" حَسِسْنَ، فأَبدَلَ مِنَ السِّينِ يَاءً ، كَدِينَارٍ وقِيرَاطٍ ؛ لأنَّ الأَصْلَ دِنَّارٌ وقِرَّاطٌ ، وأَمْلَيْتُ الكِتَابَ، والأَصْلُ : أَمْلَلْتُ ، ومَن رَوَى : أَحَسْنَ فَحذَفَ تَخفِيفًا ، كَمَا قَالُوا : ظَلْتُ وَمَسْتُ في ظَلِلْتُ ، وَمَسِسْتُ، وأَبُو إسحاق يُقَدِّمُ الاستثناءَ (*) ، ويَسْتَشْهِدُ بالبَيْتِ ، ولَا شَاهِدَ لَهُ فِيهِ لِمَا ذَكَرنَا من رجوعه إلى ما قبله.

والقِيَاسُ يَمنَعُ تَقدِيمَهُ ، كَمَا امْتَنَعَ تَقدِيمُ التَّأْكِيدِ والبَدَلِ والنَّعتِ والتَّمييزِ ، وأَنشَدَ أبو القاسم أيضاً في الباب (٢) :

فَما سَبَقَ القَيسِيَّ مِنْ سُوءِ سِيرَةٍ   وَلَكِن طَفَتْ عَلْمَاءِ غُرْلَةُ خَالِدِ

البيتُ لِلفَرَزدَقِ ، والقَيسِيُّ المَذكُورُ فِيهِ عُمَرُ بنُ هُبَيرَةَ الفَزَارِيُّ ، وَكَانَ وَالِياً على العِرَاقِ فَعُزِلَ وَوَلِّيَ خالِدُ بنُ عبدِاللهِ القَسرِيّ ، وهُوَ المَذكُورُ في عَجزِ البَيْتِ وكانَتْ أُمُّهُ نَصرانِيةً ولِذَلِكَ قالَ :

* ولَكِنْ طَفَتْ عَلْمَاءِ غُرْلَةُ خالِدِ *

(*) ينظر قول أبي اسحاق الزجاج هذا في الانصاف ٢٧٣ .

(١) البيتان فى الحلل في شرح أبيات الجمل ٤١٣ وشواهد الكشاف ٢٤٩ .

(٢) الجمل : ٨/٤ . والشاهد للفرزدق ، ديوانه ٢١٦ والمقتضب ١/٢٥١ والكامل ٣/٢٩٩ والحلل فى شرح أبيات الجمل ٤١٤ والامالي الشجرية ٢/٤ وشرح الفصيح للخمى ١٥٥ ورواية البيت عند المبرد :

وَمَا سَبَقَ القَيْسِيَّ مِن ضعفِ حِيلَةٍ .... البيت

وكَانَ أبوُهُ قَد اسْتبرأهَا في يومِ عِيدٍ للرُّومِ فَجاءَتْ لَهُ بِخَالِدٍ وأَسَدٍ ، والغُرْلَةَ والقُلْفَةُ والجُلْدَةُ والغُلْفَةُ (١) : الغِلَافُ الذي يَقْطَعُهُ الخَاتِنُ ، يُقالُ مِنهُ أغْرَلُ وأغْلَفُ وأقْلَفُ ، وطَفَتْ : ارتَفَعَتْ وعَلَتْ ، يَقُولُ : مَا عُزِلَ القَيسِيُّ لِسُوءِ سِيَرةٍ ، ولَكِنْ عَلَا خَالِدٌ بِسَعَادَتِهِ وكَنَّى عَن ذَلكَ بِارتِفَاعِ الغُرْلَةِ إعلامًا بِأنَّه عَلى دِينِهَا ، فارتَفَعَ كَارتِفَاعِ الجِيفَةِ تَعلُو المَاءَ ، وعَرَّضَ بِأنَّهُ بَاقٍ بِغُرْلَتِهِ ؛ لأنَّهُ يَقُولُ في هَذِهِ القَصِيدَةِ : (٢) / ٢٢٦/

بَنَى بَيْعَةً فِيهَا الصَّلِيبُ لأُمِّـهِ ... وَيَهدِمُ مِن كُفْرٍ مَنَارَ المَسَاجِـدِ

وبعده :

فَمَا سُبِقَ القَيْسِيُّ .... البيـت

وسَبَبُ هَدمِهِ مَنَارَ المَسَاجِدِ أنَّه بَلَغَهُ شِعرٌ لبعضِ مَوالي الأنصارِ ، وهُوَ قولُه : (٣)

لَيْتَنِي في المُؤَذِّنِينَ حَيَاتِـي ... إنَّهُم يُبْصِرُونَ مَنْ في السُّطُوحِ

فَيُشِيرُونَ أوْ تُشِيرُ إلَيْهِـمْ ... بِالْهَوَى كُلُّ ذَاتِ دَلٍّ مَلِيـحِ

فَحطَّ مَنَارَ المَسَاجِدِ عَن دُورِ النَّاسِ ، وشَاهِدُهُ حَذْفُ اللَّامِ مِن "عَلى" بَعدَ حَذْفِ الأَلِفِ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَينِ ، فاجْتَمَعَتْ لَامَانِ : مُتَحرِّكَةٌ وسَاكِنَةٌ فَخَفَّفُوا المُتَحرِّكَةَ بِالحَذْفِ إذْ لَمْ يُمكِنْ إدْغَامُهَا (٤) ، فَهذا تَوجِيهُ الشُّذُوذِ فِيهَا ، وكَتْبُهَـا بِاتِّصَالِ العَينِ بِاللَّامِ هَكَذَا "عَلْمَاءِ" .

واسمُ الفرزدقِ : هُمامٌ وقِيلَ : هُمَيمٌ والأولُ أشهرُ ، وكنيتُه أبُوفراس ، وماتَ مِن ذاتِ الجَنبِ ورثاهُ جرير ، ولم يبقَ بَعدَه إلاَّ أشهـرًا يسيرةً ، وتوفي رحمهما الله.

---

(١) كُلّها بالضمّ كما في شَرْحِ الفَصيحِ للخمي ١٥٥.

(٢) البيت في الحلل في شرح أبيات الجمل ٤١٦.

(٣) البيتانِ والقصةُ في الحلل في شرح أبيات الجمل ٤١٦.

(٤) قال سيبويه : "ومن هذا قولُ بعضهم : عَلماءِ بنو فلان فحذَفَ اللَّامَ يُريد على الماءِ بنو فلان وهيَ عَربيةٌ". ينظر الكتاب ٤/ ٤٨٥.

كَمُلَ كِتابُ (المُنتَخَبِ الأكْمَلِ عَلى شَرحِ كِتَابِ الجُمَل) مِن تأليفِ الشيخِ الأفضَلِ الأكبَرِ الأمْجَدِ العَالِمِ العَلَمِ الأوْحَدِ الأستاذِ الأجَلِّ المُقرِئِ : أبي بَكرٍ مُحمدِ بنِ أحمدَ بنِ عبدِاللهِ الأنصاريِّ الإشبيليِّ المعروفِ بالخَفَّافِ رضيَ اللهُ عنهُ وأمتعَ بِهِ .

الفهارس

* فهرس الآيات .
* فهرس الأحاديث .
* فهرس الأقوال والأمثال العربية .
* فهرس الشعر .
* فهرس الرجز .
* فهرس أنصاف الأبيات .
* فهرس الكتب الواردة أسماؤها ضمن المخطوط .
* فهرس الأماكن والبلدان .
* فهرس الأعلام .
* فهرس القبائل والأحياء والطوائف .
* فهرس المصادر والمراجع .
* فهرس الموضوعات .

فهرس الآيات القرآنيــــة

السورة	الآيــة	رقمها	الصفحة
الفاتحة	عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ	٧	٩١٢-٤٩٥
البقرة	لَا رَيْبَ فِيهِ	٢	١٠٠٣
=	أَأَنذَرْتَهُمْ	٦	٣٢٠
=	السُّفَهَاءُ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ	١٣	٩٢٦
=	وَلَا تَنسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ	٢٣٧	٥٠٩
=	مَثَلًا مَا بَعُوضَةً	٢٦	٦٦٩
=	فَتَلَقَّى آدَمُ مِن رَّبِّهِ كَلِمَاتٍ	٣٧	١٠٠٩
=	وَقَالُوا لَن تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودَةً	٨٠	٧٣٤
=	بَلَى مَن كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ	٨١	٧٣٤
=	هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ	٩١	٦٣٥
=	وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ	١٠٢	٩٥٧
=	فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ	١٣٢	٢٠٩
=	فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ	١٣٧	٦٧٠
=	وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا	١٦٥	٦١٤
=	وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ	١٧١	٢١٠
=	يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا	١٧٦	٧٢٧
=	فَإِذَا أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَاتٍ	١٩٨	٧٠٤
=	يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ	٢١٩	٧١٥-٧١٢
=	أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ	٢٣٧	٥١٩
=	لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا	٢٣٣	١٠١٣
=	لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ	٢٣٤	١٠٠٥
=	عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى	٢٣٥	١٠٠٥
=	وَلَا تَنسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ	٢٣٧	٧٤٩
=	لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ	٢٥٤	١٥٣
=	مَن ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِندَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ	٢٥٥	١٠٠٧
=	لَمْ يَتَسَنَّ	٢٥٩	٩٣٦
=	أَوَلَمْ تُؤْمِن قَالَ بَلَى	٢٦٠	٧٣٢

السورة	الآيــة	رقمها	الصفحة
البقرة	أَنبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ	٢٦١	١٠٠٣
=	إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ	٢٧١	٦٦١
=	الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً	٢٧٤	٩٨١
=	وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَوٰ إِنْ كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ	٢٧٨	٧٢٠
=	واستشهدوا شهيدين من رجالكم فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء	٢٨٢	٦٥١
=	الذى أوتمن	٢٨٣	٣٨٤
=	وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ	٢٨٤	١٠٠٣
=	لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ	٢٨٦	٨٤
	*		
آل عمران	وَالْحَرْثِ ذَلِكَ	١٤	١٠٠٤
=	يغفر لكم	٣١	١٠٠٦
=	قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله	٣١	١٠٠٦-٨٩٣
=	وَقَالَت طَائِفَةٌ	٧٢	١٠٠٣
=	قُلْ إِنَّ الْهُدَى هُدَى اللَّهِ أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيتُمْ	٧٣	٧٢٨
=	وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ	١١٨	٧٦٠
=	لِيَقْطَعَ طَرَفاً مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا	١٢٧	٧٢٨
=	أَوْ يَكْبِتَهُمْ فَيَنقَلِبُوا خَائِبِينَ لَيْسَ لَكَ	١٢٨	٧٢٨
=	إِذْ تَحُسُّونَهُمْ	١٥٢	١٠٠٥
=	قُلْ إِنَّ الأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ	١٥٤	٥٥٢
=	فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ	١٥٩	٦٦٥-١٦٤
=	فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ	١٥٩	٧٥٣-٦٦٥
=	وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْراً لَهُمْ	١٨٠	٦١٣
=	لَتُبْلَوُنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ	١٨٦	٩٧٢
	*		
النساء	فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ	٣	٧٦٩-٣٩
=	فَكُلُوهُ هَنِيئاً مَرِيئاً	٤	٥٤٣
=	كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ	٢٣	١٩٧

السورة	الآيــــة	رقمها	الصفحة
النساء	وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ	٢٤	١٠٠٥-١٩٥
=	إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً	٢٩	١١٧٠
=	كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا	٥٦	٦٦٥
=	إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ	٥٨	١٠٠٠
=	أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ	٧٨	٣٨١
=	وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا	٧٩	٦٧٢
=	وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا	٨١	٦٧٢
=	وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ	١٠٢	١٠٠٥-٤٩٢
=	وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا	١٣٢	٦٧٢
=	لَا تَعْدُوا فِي السَّبْتِ	١٥٤	٩٩٩
=	إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ	١٥٥	٥٣-٦٦٥-١٦٤
=	مَرْيَمَ بُهْتَانًا عَظِيمًا	١٥٦	١٠٠٩
=	مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ	١٥٧	١٣٢
=	وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا	١٦٦	٦٧٢
=	يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا	١٧٦	١٦٥
=	إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ	١٧١	٧٥٣-٦٧٢-٦٦٢
=	إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ	١٧٦	٧٢٢
	*		
المائدة	وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ	٦	٦٠٥
=	فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ	١٣	٧٥٣-٦٦٥-١٦٤
=	فَلَا تَأْسَ عَلَى الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ	٢٦	٦٢٣
=	لَئِنْ بَسَطْتَ إِلَيَّ يَدَكَ	٢٨	١٠٠٧
=	وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا	٣٨	٦١٨
=	إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ	١١٦	٧٢٣
	*		
الأنعام	وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ	٢٥	٧٨١
=	أَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ	٥٣	١٠٠٩
=	أَتُحَاجُّونِي فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَانِ	٨٠	٩٩٦

السورة	الآيـــة	رقمها	الصفحة
المائدة	قَالُوا لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّى نُؤْتَى مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللَّهِ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ	١٢٤	٥٥
=	وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ	١٣٧	٨٧٤
=	قُلْ آلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ الْأُنثَيَيْنِ	١٤٢	٣١٩
=	قُلْ آلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ الْأُنثَيَيْنِ	١٤٤	٣١٩
=	وَأَنَّ هَٰذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ	١٥٠	٤٨٩
=	تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ	١٥٤	٧٦٣-٦٦٩
=	دِينًا قِيَمًا	١٦١	٨٣٩
=	مَحْيَايَ وَمَمَاتِي	١٦٢	٥٨٥
=	وَاذْكُرُوا إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ	١٦٥	٤١٥

*

السورة	الآيـــة	رقمها	الصفحة
الأعراف	مَعَايِشَ	١٠	٩٧١
=	مَا وُورِيَ عَنْهُمَا	٢	٩٧٢-١٦٥
=	بَدَتْ لَهُمَا سَوْآتُهُمَا	٢٢	٦١٨
=	لَهُم مِّن جَهَنَّمَ مِهَادٌ وَمِن فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِي الظَّالِمِينَ	٤١	٣٨
=	مَالَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ	٥٩ - ٦٥ - ٧٣ - ٨٥	٦٧٢
=	وَإِن وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ	١٠٢	٧١٨
=	فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ سُبْحَانَكَ	١٤٣	١٠٠٨-٦٢٩
=	وَإِن يَرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا	١٤٦	٤٨٩
=	أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ	١٧٢	٧٣٢

*

السورة	الآيـــة	رقمها	الصفحة
الأنفال	وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ	٣٣	٩٥٥
=	مَضَتْ سُنَّةُ الْأَوَّلِينَ	٣٨	١٠٠٣
=	وَإِذْ زَيَّنَ	٤٨	١٠٠٥

*

السورة	الآيـــة	رقمها	الصفحة
التوبة	ثُمَّ وَلَّيْتُم	٢٥	١٠٠٣
=	قَاتَلَهُمُ اللَّهُ	٣٠	٥٠٢
=	وَآخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ اللَّهِ	١٠٦	٤٩٨

السورة	الآيـــة	رقمها	الصفحة
يونس	وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ	١٠	٧٢٤
=	حَتَّى إِذَا كُنتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ	٢٢	٣٠٧-٣٠٦
=	وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ	٤٢	٧٨١
=	قُلْ إِي وَرَبِّي	٥٣	٧٤٢
=	قُلْ آللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ	٥٩	٣١٤-٣٠٦
=	إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَانٍ بِهَذَا	٦٨	٧١٨
=	إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ	٩٨	١٢٥
=	قَدْ أُجِيبَت دَّعْوَتُكُمَا	١٤٣	١٠٠٣
	*		
هـود	وَمَنْ آمَنَ	٤٠	٨٤٦-١٧٦
=	لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ	٤٣	١٣٢-١٢٦
=	مَالَكُم مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ	٦١-٥٠	٦٧٢
=	أَلَا إِنَّ ثَمُودًا كَفَرُوا رَبَّهُمْ أَلَا بُعْدًا لِّثَمُودَ	٦٨	٨٥٣
=	هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ	٧٨	١٠٠٦
=	يَوْمَ يَأْتِ	١٠٥	٨٦٠
=	وَإِنْ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ	١١١	٧١٨-١٢٥
	*		
يوسف	وَمَا أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ	١٧	٥٩٤
يوسف	يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا	٢٩	٥٤٠
=	لَيُسْجَنَنَّ	٣٢	٧٤٩-٣٦٠
=	وَدَخَلَ مَعَهُ السِّجْنَ فَتَيَانِ	٣٦	٤٢٠
=	قَالُوا وَأَقْبَلُوا عَلَيْهِم مَّاذَا تَفْقِدُونَ	٧١	١٠٠١
=	قَالُوا نَفْقِدُ صُوَاعَ الْمَلِكِ وَلِمَن جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ	٧٢	٤٩٢
=	ثُمَّ اسْتَخْرَجَهَا مِن وِعَاءِ أَخِيهِ	٧٦	٤٩٢
=	فَرَّطْتُمْ فِي يُوسُفَ	٨٠	١٠٠٧
=	إِنَّهُ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ	٩٠	٩٨١
=	وَلَمَّا أَن جَاءَ الْبَشِيرُ	٩٦	٧٢٥
	*		
الرعد	وَإِن تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ	٥	٧٢٢
=	مِن وَالٍ	١١	٢٧
=	مِن وَاقٍ	٢٤	٢٧
=	وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ الْمَوْتَى	٣١	٦١٤

السورة	الآيــــة	رقمها	الصفحة
إبراهيم	وَيَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ	٢٧	٩٠٦
	*		
الحجر	رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ	٢	٦٦٣
=	معايش	٢٠	٩٧١
=	مِن حَمَإٍ مَسْنُونٍ	٢٦	٩٣٦
	*		
النحل	واذا قيل لهم ماذا أنزل ربكم قالوا أساطير الأولين	٢٤	٧١٦
النحل	فَتَزِلَّ قَدَمٌ بَعْدَ ثُبُوتِهَا	٤٩	٤٦٦
=	أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ مُسَخَّرَاتٍ فِي جَوِّ السَّمَاءِ	٧٩	٤٨١
	*		
الاسراء	خَبَتْ زِدْنَاهُمْ سَعِيراً	٩٧	١٠٠٣
=	قل لو أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي	١٠٠	٥٩٧
	*		
الكهف	لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَداً	١٢	٥٦٧
=	فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَاماً	١٩	٥٦٤
=	لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي	٣٨	١٠١٨
=	إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ	٣٩	١٠٠٥
=	إِذْ تَحُسُّونَهُمْ	٦٠	١٠٠٥
=	قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بالأَخسرينَ أَعمالاً	١٠٣	٥٦٨-١٨٣
	*		
مريم	واشتعل الرأس شيبا	٤	١٠٠٦
=	فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَداً	٢٦	٧٤٦
=	ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيّاً	٦٩	٧٦٦-٦٧٥-٥٧١
	*		
طه	وَاضْمُمْ يَدَكَ إِلَى جَنَاحِكَ تَخْرُجْ بَيْضَاءَ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ آيَةً أُخْرَى	٢٢	٤٦٨
=	إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِأُولِي النُّهَى	٥٤	٤٤١
=	فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِنِّي هُدًى	١٢٣	٤٨٩
=	إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيات لِأُولِي النُّهَى	١٢٨	٤٤١
=	لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولاً	١٣٤	٦١٠-١٦٨
	*		

السورة	الآيـــة	رقمها	الصفحة
الأنبياء	كَانَتْ ظَالِمَةً	١١	١٠٠٣
=	لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا	٢٢	٧٥٩-٦٤٥-١٠٦
=	لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ	٢٣	٩٠٦
=	يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ	٦٠	٦٨٠
=	وَإِقَامَ الصَّلَوٰةِ وَإِيتَاءَ الزَّكَوٰةِ	٧٣	٨٢١
=	وَأَنَّ هَٰذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ	٩٢	٢٥٨
=	وَإِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ	١٠٩	٧١٨
	*		
الحج	لِلنَّاسِ سَوَاءً	٢٥	١٠٠٦
=	وَجَبَتْ جُنُوبُهَا	٣٦	١٠٠٣
=	النَّارُ وَعَدَهَا اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا	٧٢	٤٧٤
	*		
المؤمنون	قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ	١	٨٤٦
=	مالكم من اله غيره	٢٣-٣٢	٦٧٢
=	وَفَارَ التَّنُّورُ	٢٥	١٧٦
=	ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَا	٤٤	٢٩
=	وَأَنَّ هَٰذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ	٥٢	٥٩٧
	*		
النور	بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ	٤	١٠٠٤
=	لَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ	١٢	١٠٠٥
=	بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ	١٣	١٠٠٤
=	إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ	١٥	٢٦
=	وَلَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ	١٦	١٠٠٥
=	لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ	٦٢	١٠٠٧
	*		
الفرقان	قُلْ أَذَٰلِكَ خَيْرٌ أَمْ جَنَّةُ الْخُلْدِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ	١٥	٥٧٤
=	وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا	٦٣	٦٨١-٦٧٨
	*		
الشعراء	فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ	٤	٨٦٧
=	وَاجْعَلْنِي مِنْ وَرَثَةِ جَنَّةِ النَّعِيمِ	٨٥	١٠٠٤

السورة	الآيـة	رقمها	الصفحة
الشعراء	وإن نظنك لمن الكاذبين	١٨٦	٧١٨
=	وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون	٢٢٧	٥٧٠
	*		
النمل	وورث سليمان	١٦	١٠٠٤
=	أحطت بما لم تحط به	٢٢	١٠٠٧
=	فلما رآه مستقرا عنده	٤٠	٧٤٠
=	الله خير أما تشركون	٥٩	٣١٤
=	وترى الجبال تحسبها جامدة وهي تمر مر السحاب صنع الله الذي أتقن كل شيء	٨٨	٦٤١
	*		
القصص	وإذا سمعوا اللغو أعرضوا عنه وقالوا لنا أعمالنا ولكم أعمالكم سلام عليكم لا نبتغي الجاهلين	٥٥	٦٨١
	*		
العنكبوت	كمثل العنكبوت اتخذت بيتا	٤١	٤٩٣
=	ولما أن جاءت رسلنا	٣٢	٧٢٥
	*		
الروم	لله الأمر من قبل ومن بعد	٤	٥٠٤
	*		
لقمان	ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر ما نفدت كلمات الله	٢٧	٥٩٦
	*		
الأحزاب	وكفى بالله وكيلا	٣	٦٧٢
=	وإذا جاءوكم	١٠	٠٠٥-٩٢٥
=	وكفى بالله وكيلا	٤٨	٦٧٢
=	والرسولا	٦٦	٩٢٥

السورة	الآيـــة	رقمها	الصفحة
الأحزاب	يَغْفِرْ لَكُمْ	٧١	١٠٠٦
=	مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ	٧٣	٦٧٢
=	مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ	٨٥	٦٧٢
*			
سبأ	أَفْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا	٨	٣١٤
=	نَخْسِفْ بِهِمْ	٩	١٠٠٨
=	لَوْلَا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ	٣١	٦٠٨
*			
فاطر	أُولِي أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ	١	٣٩
=	فَلِلَّهِ الْعِزَّةُ جَمِيعًا	١٠	١٠٠٤
=	وَتَرَى الْفُلْكَ فِيهِ مَوَاخِرَ	١٢	٩٤١
=	وَمَكْرَ السَّيِّئِ	٤٣	٨٦٣
*			
يس	أَأَنذَرْتَهُمْ	١٠	٣٢٠
=	وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَّهَا	٣٨	٤٨٢
=	وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ	٤٠	٨٥٩
*			
الصافات	وَالصَّافَّاتِ صَفًّا	١	١٠٠٣
=	فَالزَّاجِرَاتِ زَجْرًا	٢	١٠٠٣
=	وَنَادَيْنَاهُ أَن يَا إِبْرَاهِيمُ	٤	٧٢٦
=	لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ	٤٧	١٥٧-٤٩٤
=	أَذَٰلِكَ خَيْرٌ نُّزُلًا أَمْ شَجَرَةُ الزَّقُّومِ	٦٢	٥٧٤
=	أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ	١٥٣	٣١٤
*			
ص	وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ	٣	٩٤٩
=	وَانطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا	٦	٧٢٥
=	وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ	٢٤	٦٦٥
=	وَوَهَبْنَا لِدَاوُودَ سُلَيْمَانَ نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ	٣٠	٧٨١
=	قُلْ هُوَ نَبَأٌ عَظِيمٌ أَنتُمْ عَنْهُ مُعْرِضُونَ	٦٨	٢٠٨
*			

السورة	الآيـــة	رقمها	الصفحة
الزمر	لَوْ أَنَّ اللَّهَ هَدَانِي لَكُنْتُ مِنَ الْمُتَّقِينَ	٥٧	٥٩٧-٦٠٨
=	لَوْ أَنَّ لِي كَرَّةً فَأَكُونَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ	٥٨	٥٩٤
=	اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ	٦٢	١٠٠٨
	*		
فصلت	وَتَشْتَهِي أَنْفُسُكُمْ	٣١	٧٦٥
	*		
الشورى	تَكَادُ السَّمَوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ	٥	٣٠٥
=	لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ	١١	٩٠٣
	*		
الزخرف	أَمِ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ	١٦	٧٣٨
=	إِذْ ظَلَمْتُمْ	٣٩	٧٢٠-١٠٠٥
=	إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ	٥٧	٩٣٧
=	وَقَالُوا أَآلِهَتُنَا خَيْرٌ أَمْ هُوَ	٥٨	٣٧٩
=	وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الأَنْفُسُ	٧١	٧٦٥
	*		
الدخان	ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ	٤٩	٢١٩
	*		
الأحقاف	وَلَقَدْ مَكَّنَّاهُمْ فِيمَا إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ	٢٦	٧١٨
=	وَإِذْ صَرَفْنَا	٢٩	١٠٠٥
=	يَغْفِرْ لَكُمْ	٣١	١٠٠٦
	*		
محمد	فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ	٤	١٩٩
=	وَأَنْهَارٌ مِنْ خَمْرٍ لَذَّةٍ لِلشَّارِبِينَ	١٥	٤٩٣
=	حَتَّى إِذَا خَرَجُوا مِنْ عِنْدِكَ	١٦	٧٨١-١٠٠٨
	*		
الفتح	لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ	٢٧	٧٢١
=	كَمَثَلِ زَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ	٢٩	١٠٠٤
	*		
الذاريات	وَالذَّارِيَاتِ ذَرْوًا	١٠	١٠٠٣
	*		

السورة	الآيـــة	رقمها	الصفحة
الطور	لَا لَغْوٌ فِيهَا وَلَا تَأْثِيمٌ	٢٣	١٥٣
	*		
النجم	ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَىٰ	٦	٢٦٩
=	أَفَمِنْ هَٰذَا الْحَدِيثِ تَعْجَبُونَ	٥٩	١٠٠٤
	*		
القمر	اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ	١	٧٣
	*		
الرحمن	فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌّ	٣٩	٩١٢
=	وَعَبْقَرِيٍّ حِسَانٍ	٧٦	٩٣٩
	*		
الواقعة	لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ	٧٩	١٠١٣
=	وَتَصْلِيَةُ جَحِيمٍ	٩٤	١٠٠٤
	*		
الحديد	إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا	١٨	٧٧٧-٧٧٥
=	لِكَيْ لَا تَأْسَوْا	٢٣	٧٦٠
=	يَغْفِرْ لَكُمْ	٢٨	١٠٠٦
=	لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ	٢٩	٧٢٧-١٦٤
	*		
المجادلة	مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَىٰ ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ	٧	٤٥٨
=	وَلَا تَتَنَاجَوْا	٩	١٠٠٠
	*		
الحشر	سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ	١	٦٦٠
=	لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ	١٢	٩٥٧
=	يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ	٢٤	٦٦٠
	*		
الصف	سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ	١	٦٦٠
=	يَغْفِرْ لَكُمْ	١٢	١٠٠٦
	*		
التغابن	يَغْفِرْ لَكُمْ	١٧	١٠٠٦

السورة	الآيــة	رقمها	الصفحة
التحريم	إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا	٤	٦١٥
=	قُوا أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَاراً	٦	٧٥٠
	*		
الملك	أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ	١٩	٤٨١
	*		
الحاقة	وَأَمَّا عَادٌ فَأُهْلِكُوا بِرِيحٍ صَرْصَرٍ عَاتِيَةٍ سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ	٧	٤٨٢
=	وَتَعِيَهَا أُذُنٌ وَاعِيَةٌ	١٢	٤٦٥
=	كِتَابِيَهْ	١٩	٩٥٤
=	كِتَابِيَهْ	٢٥	٩٥٤
=	مَالِيَهْ	٢٨	٩٥٤
=	سُلْطَانِيَهْ	٢٩	٩٠٥
	*		
المعارج	ذِي الْمَعَارِجِ تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ	٣	١٠٠٤
=	ذِي الْمَعَارِجِ تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ	٤	١٠٠٤
	*		
نوح	يَغْفِرْ لَكُمْ	٤	١٠٠٦
=	وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الأَرْضِ نَبَاتاً	١٧	٨٢٧
	*		
الجن	وَأَنَّهُ تَعَالَى جَدُّ رَبِّنَا	٣	١٦١
	*		
المزمل	وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً	٨	٨٢٧
	*		
المدثر	وَاللَّيْلِ إِذْ أَدْبَرَ	٣٣	٨٤
	*		
القيامة	أَيَحْسَبُ الإِنْسَانُ أَلَّنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ بَلَى قَادِرِينَ	٣	٧٣٥
=	عَلَى أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ	٤	٧٣٥
=	وَالْتَفَّتِ السَّاقُ بِالسَّاقِ	٢٩	٤٦٦
=	فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّى	٣١	١٤٨
	*		
الانسان	سَلَاسِلاً	٤	٣٥
=	قَوَارِيرًا	١٥	٩-٣٥-١٢٥
=	سَلَاسِلاً	١٦	٣٥

السورة	الآيـــة	رقمها	الصفحة
المرسلات	فَالْمُلْقِيَاتِ ذِكْراً	٥	١٠٠٣
=	أُجِّلَتْ	١١	٢٢٢
=	ثَلَاثِ شُعَبٍ	٣٠	١٠٠٤
	*		
عبس	أُولَئِكَ هُمُ الْكَفَرَةُ الْفَجَرَةُ	١٢	٧٩٧
=	كِرَامٍ بَرَرَةٍ	١٦	٧٩٧
	*		
التكوير	وَإِذَا النُّفُوسُ زُوِّجَتْ	٧	١٠٠٦
	*		
الغاشية	أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ	١٧	٤٨٠
	*		
الفجر	وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ	٤	٨٦٠
	*		
الشمس	وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا	٥	٤٨٣
=	وَالأَرْضِ وَمَا طَحَاهَا	٦	٤٨٣
=	وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا	١٠	١٠١٧-٢٣٦
	*		
الضحى	وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى	٤	٧٤٦
العلق	لَنَسْفَعًا	١٥	٩٢٢-٧٤٨
القدر	حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ	٦	٨٣٥
العاديات	وَالْعَادِيَاتِ ضَبْحًا	١	١٠٠٤
=	فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا	٣	١٠٠٣
الكافرون	وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ	٣	٧٦٩-٧٦٠
الاخلاص	قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ	١	٨٥٩-٦٢٩
=	قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ	٢	٨٥٩-٦٢٩
الناس	قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ	١	٨٨٦
=	قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ مَلِكِ النَّاسِ إِلَهِ النَّاسِ	١-٢-٣	٥٥

فهرس الأحاديث

مطلع الحديث	رقم الصفحة
أكل الجن وشربها	٦٩٩
ألستم تعرفُونَ لهم ذلك فقالوا نعم .	١٣٧
إنَّكُنَّ صَواحباتُ يُوسف	٣٤-٣٥
إنَّما الولاءُ لمن أعتق	٦٦٣
الأنصار عَيْبَتي وكَرِشِي	٤٦٦
بُلّوا أرحَامكُم ولو بالسلام	٥٩٤
خُلقت المرأةُ من ضلع أعوج	٤٦٨
في كلِّ كبدٍ رطبة أجر	٤٦٥
قَد عَلمنا أن كُنتَ لَمُؤمِنًا	٧١٨
لا إلهَ إلاّ اللـــه	٨٨
لمْ أرَ أحدًا قَطّ خيرا في الدين من زينب وأتقَى لِله وأصدق حديثًا	٥٦٩
لَولَا قَومُكِ حَديثٌ عَهدُهم بكفر لأقمت الكعبةَ على قَواعِدِ إبراهيم	٦٠٤
ليس فيما دُونَ خمسُ ذَودٍ من الإبل صدقة	٤٧٧
ليس من امبرِ صَمِ في امْسَفر	٤٧٧
نِعمَ العبدُ صهيبٌ لو لَمْ يَخف الله لم يعصه	٥٩٥
هَلْ أنتِ إلاّ إصبعٌ دَميتَ وفي سَبِيلِ اللهِ مَا لَقيتَ	٤٦٧
هُو الطَّهُورُ ماؤُهُ الحلّ ميتَتُه .	٧٤٢
وإنَّا إن شَاءَ اللّهُ بكم لاَحِقُونَ	٧٢١
يَا بِلَال أخبرني بأرْجَى عَمَلٍ عَملتَهُ في الاسلام؟ فَقالَ بلال : ما عملتَ عملاً في الاسلام أرجى عندى مَنفَعَةً	٥٦٩
يا معشرَ الشَّبابِ من استطَاعَ منكُم البَاءَةَ فليتزوج	١٩٦
يا نِساءَ المُؤمِناتِ لا تَحقَرَنَّ إحداكُنَّ لِجارتِها ولو فِرسَنَ شاةٍ	٥٩٤

فهرس الأقوال والأمثال العربية

رقم الصفحة

إبلانِ ولقاحانِ سودَاوانِ ٨١٥
أتميمياً مرةً وقيسياً أخرى ٧٣٥
أرِعْنِيَّ سَمْعَكَ ٦٧٦
أشبهَ شَرَجٌ شَرَجاً لو أن سُمَيرَا ٥٩٧ - ٥٩٩
أعشبَ المكانُ ٨٤
أعددتُ الخشبةَ أن يميلَ الحائط فأدعمهُ ٢٠٩
أفعل هذا أما لا ٦٦٤
أفعله أثر ما ٦٦٥
أكثر شربي السويق ملتوتا ٧٧٢
أكرمك إذا ما جئتني ٦٦٥
ألا خيرَ عندكَ ألا فضل ١٧١
ألمت بنا الحدثانُ ٨٦٦
ألاَ ماءً بارداً أشربه ١٧٣
ألاَ ماءَ ولو كدرًا ١٧٢-٥٩٩
أمّا أنت منطلقاً انطلقتُ معَك ٧٠٨
أمّا أنت خارجاً فأخرجُ معَك ٧٠٨
أمّا إنَّك منطلقٌ ٧٠٨
أما تري أيَّ برقٍ هاهُنَا ٥٦١
إنت طالق ان دخلت الدار ٧٢٢
أنا جُذيلها المحكك وعُذيقها المُرَجَّبُ ٢١٨
إنك ما وخيرٌ ٦٦٥
إنما قالها أنه ٥٧٨
إنهم أجمعون ذاهبون ٦٩١
انها لإبل أم شاء ٧٣٨
أوْطَأتني عَشْوةً ٤٤١-٤٩٨
بجُهدٍ مّا تبلُغَنَّ ٧٤٣
بعين مّا أرَيَنَّكَ ٧٤٤
بالفضل ذو فضلكم الله بهْ والكرامة ذاتُ أكرمكم اللهَ بهْ ٣٤٨-٧٥٧-٩٢٦
جدعت أنوفهما ٦١٥
جَرتِ الطَّيرَ أيامنينَ ٣٥
حَضَرَ القاضيَ اليومَ امرأةٌ ٤٤٨
خُذِ الحُلوى وأعطه المُرَّى ١/٢٠٨
خَرجَ زَيدٌ بثيابه ١٥١
اخرج فانظر ما يقول فلان ٥٦٢
خيرَ مقدمٍ ٥٣٦

	رقم الصفحة
دعنا من تمرتان	٦٩٧-٦٩١-٦٩٠-٦٧٨
دققته دقاً نعماً	٦٦٦-٦٦٠
الذى يأتيني فله درهم	
الذود إلى الذود إبلٌ والتمرة إلى التمرةِ تمرٌ	٤٧٨
رأيت أحمرَ وقد أخضبَ	٣٨٨
سبتيٌ طيّبةٌ	٨٣٩
شِنْشِنَةٌ أعرفُها مِن أخزم	٦٥٨
ضربتُ رؤسَ الزيدين	٦١٥
على التمرةِ مثلُها زبداً	١٩٠
عليهِ رجلاً ليسني	٢٠٣
عيشةٌ راضيةٌ	١٣٢
في عِضةٍ مايَنبتن شكيرُها	٧٤٤
فلانٌ حسنُ الرديةِ	٤٩٥-٤٣٦
فلانٌ لغوبٌ أتته كتابي فاحتقرها	٨٦٦
قالَ فلانةُ	٤٤٨
قد بيّنَ الصبحُ لذى عينيْن	٣٣٥
قد علمت بذلك بناتُ ألْببه	٢٥
قضيةٌ ولاَ أبا حسَن	١٥٤
قطعَ الله يديه	٩١٤
كان زيد وعمراً كالأخوين	٦٥٤-٦٤٨
كل أحد يقول ذلك غير زيد	٩١
كنت ولا مال لك	٩٣٠
كلما جئتك بررتك	٦٦٥
لا أبا لكِ	١٥٥
لأمرٍ ما جدعَ قصيرٌ أنفه	٦٦٦
لا تأكل اللبن وتشرب اللّبَن	٣٣٠
لا وربك لاَ أفعلُ	٩٣٦
لا بصرةَ لكم	١٥٤
لا حولَ ولا قوةَ إلا باللّهِ العليِّ العظيم	١٥٩
لا رجلَ عندكَ ولاَ مَال	١٦٠
لعلما زيداً أخوكَ	٦٦٥
لا تولك أن تفعلَ هذا	١٤٣
لاَ هُمَّ لاَ أدرِي وأنتَ الدّارِى	٩٠٣
اللهم أشركنا في دعوى المسلمين	٨٢٧

	رقم الصفحة
اللهمّ اغفر لنا أيتها العصابة	٥٦٠ - ٦٧٥
اللهم اغفر لي ولمن سمعني حاشا الشيطانَ وأبا الأصبغ	٩٣
لا هيثمَ الليلةَ للمطيّ	١٥٤
لا واللهِ لا أفعل	١٦٤
لستُ بقرشياً	٦٧٨-٦٩١-٦٩٧
لهما عناجان وست آذان	٤٧١
لو تُركت الناقة لِفصيلها لرضعها	٦٤٢
لو ذاتُ سوار لطمتني	٥٩٧
لو كان معنا أحدٌ إلا زيدٌ لهلكنا	١٠٦
لولا الخليفي لكنتُ مؤذنا	٤١٠
ليس إلاّ	٨٧
ليس غير	٨٧
ما أكلَ أحدٌ الخبزَ غيرَ زيد	٩١
ماءٌ دافقٌ	١٣٢
ما أنا بالذي قائلٌ لك سوءاً	٧٦٤
ما في الدارِ إلاّ أبوك أحدٌ	١١٩
مالك عليّ سلطانٌ إلاّ التكلف	١٣١
مرحبك اللهُ ومسهلك	٩٤٤
مررتُ بما معجبٍ لك	٦٦٦
من كذب كانَ شراً له	
موسى خذمة في حبرورٍ سمنةٍ في صحاف ردمةٍ في غداة شيمة	٤٧٦
هُدىً حسنةٌ	٤٨٩
وقعَ الصيدُ في مصيدتِنا	٩٦٥
وبرته السلاح	٤٩٢

فهرس القوافي (الشعـــــر)

القافية	البحر	اسم الشاعر	الصفحة
		الهمزة المفتوحة	
وفاء	الخفيف	-	٧٢٠
		الهمزة المضمومة	
الفَتَاءُ	الوافر	الربيع بن ضبيع الفزارى	١٩١
يَرزَؤُهَا	المنسرح	إبراهيم بن هرمة	٣٩٧
غِنَاءُ	الوافر	-	٤٢٣-٨٦٥
عَنَاءُ	الخفيف	أبو زبيد	٧١٠
الاخَاءُ	الوافر	الحطيئة	٧٣٠
سفهاؤها		الفرزدق	٨٧٣
دَوَاءُ	الوافر	مسلم بن معبد	٩٥٦
		الهمزة المكسورة	
مائِهَا	الطويل	الاخضر بن هبيرة الضبي	٤٩٠
		الباء المفتوحة	
مُخَضَبَا	الطويل	الاعشى ميمون	٤٦٩
		الباء المضمومة	
مُطَّلَبُ	المنسرح	ابن قيس الرقيات	٩١-٨٤٥-٨٥٠-٩٧٥
وأغضَبُ	الطويل	الكميت	١٢١
يُطْلَبُ	=	=	١٢١
أتقرَبُ	=	=	١٢١
يَلعَبُ	=	=	١٢١
ولَا أَبُ	الكامل	ضمرة بن ضمرة	١٦٠
جُندَبُ	=	=	١٦٢
الاجْنَبُ	=	=	١٦٢
تَطِيبُ	الطويل	المخبل السعدى	١٨١-١٩٣
غَارِبُهْ	=	الضبي	٤٠٥
جَانِبُ	=	الاخنس بن شهاب	٤٧٤
شَارِبُها	المنسرح	أمية بن أبي الصلت	٤٧٥

القافية	البحر	اسم الشاعر	الصفحة
مَلْحُوبُ	البسيط	إبراهيم بن بشير	٤٨٤
أنكَبُ	الطويل	بعض بني فقعس	٥٣٠
مَرحَبُ	=	طفيل الغنوى	٥٤٢
قَرِيبُ	=	كعب بن سعد الغنوى	٦٠٠
حَبِيبُ	=	علقمة بن عبدة	٦٠٤
يَتقلبُ	=	بعض بني فقعس	٧٥٧
يقاربه	=	الفرزدق	٨٤٣
نَجِيبُ	=	المجير السلولي	٨٥٤
إثلبُ	=	شميت بن زنباع	٨٥٥
فَيَجِيبُ	=	=	٨٥٨
الذيبُ	البسيط	=	٩٢٦

الباء المكسورة

القافية	البحر	اسم الشاعر	الصفحة
العُلبِ	المنسرح	جرير	٥٤
بالمجرب	الكامل	امرؤ القيس	٢٠٣
التجارب	الطويل	القطامي	٢٥٥
محارب	=	=	٢٥٦
بعازب	=	=	٢٥٥
الذوائب	=	=	٢٥٥
للمعرب	المتقارب	النابغة الجعدى	٣٣٥
الراكب	السريع	-	٤٢٨
الهضب	الهزج	عقبة بن سابق	٤٨٥
تذبيب	البسيط	الفرزدق	٦١٩-٦٢٦
الكاذب	الكامل	إبراهيم بن هرمة	٧٥٦
قوارب			٨٠٥
سكوب	الطويل	هدبة بن خشرم	٨٧٦
الاراكيب	البسيط	-	٩٢٦

التاء المضمومة

القافية	البحر	اسم الشاعر	الصفحة
شمالات	المديد	جذيمة الأبرش	٦٦٦ - ٧٤٥ - ٨٥٢
طويت	الوافر	سنان الطائي	٧٥٧
الأساةُ	=	-	٨٥٥
الصوت	البسيط	رويشد	٨٦٦

القافية	البحر	اسم الشاعر	الصفحة
التاء المكسورة			
صلت	الطويل	عمرو بن شأس	٤٨٢
استقلت	=	-	٦٧٥
السبرات	=	امرو القيس	٩٣٨
الجيم المكسورة			
أحجج	السريع	عمر بن أبي ربيعة	٦٠٧
واجي	الوافر	عبد الرحمن بن حسان	٩٣٤
الحاء المفتوحة			
ورمحا	الكامل	ابن الزبعرى	٦١٦
فأستريحا	الوافر	المغيرة بن حبناء	٨٤٤-٨٧٤
صباحا	الوافر	جذع بن سنان	٦٩٨
الحاء المضمومة			
لا براح	مجزوء الكامل	سعد بن مالك	١٥٥
أسجح	الطويل	ذ و الرمة	٤٨٦
ربيح	=	أبوحية النمرى	٩٥٩
نروح	=	=	٩٥٩
سحاح	البسيط	جرير	٨٦٧
يبرح	الطويل	جران العود	٩٥٩
المطرح	=	=	٩٥٩
الحاء المكسورة			
قروح	الطويل	ابن الدمينة	٤٦٦
راح	الوافر	جرير	٧٣٠
السطوح	الخفيف	بعض موالي الانصار	١٠٢٠
مليح	=	=	١٠٢٠
الدال المفتوحة			
فردا	الطويل	بعض الاعراب	٥٤
كندا	=	=	٥٤
قدا	مجزوء الوافر	عمرو بن معدى كرب	١٨٢

القافية	البحر	اسم الشاعر	الصفحة
تتقددا	الطويل	كعب بن جعيل	٦٥٢-٣٦٣
أجردا	=	=	٦٥٣
أوغدا	=	=	٦٥٣
مرفدا	=	=	٦٥٣
مبردا	=	=	٦٥٣
من عددا	البسيط	يزيد بن مفرغ	٦٦٨
عوادا	الوافر		٨٢٨
عددا	البسيط	عبد مناف بن قريع	

الدال المضمومة

القافية	البحر	اسم الشاعر	الصفحة
مهند	الطويل	جرير	٤٤٢
كبد	البسيط		٤٦٥
مصادها	الطويل		٤٦٨
قاعد	=	زياد الاعجم	٤٧٦
من يسود	الوافر	رجل من خثعم	٦٦٤
يزيد	الطويل	حاتم الطائي	٧١٩

الدال المكسورة

القافية	البحر	اسم الشاعر	الصفحة
البعيد	الوافر	الاخطل	٦٠
من أحد	البسيط	النابغة الذبياني	٩٣-١١١-١٣٥
الجلد	=	=	١٥٣
الاساود	الطويل	الاشهب بن رملية	٢٧١
من العدد	البسيط	أبوالحسن الدباج	٢٧٢-٧٨٨
أوغد	الطويل	كثير	٣٠٨
ولا تزد	=	=	٢٧٢-٧٨٨
أجد	=	النابغة الذبياني	٣٥٠-٨٣٨
وحد	=	=	
رماد	الوافر	حسان بن ثابت	٣٨٣
بموجود	البسيط	أوس بن حجر	٤١٥
المورد	=	النابغة الذبياني	٤٨٧
مُقعِد	=	=	٤٨٨

القافية	البحر	اسم الشاعر	الصفحة
لمحدود	البسيط	الجموح	٦٠٢
مفتأد	=	=	٦٢٣
بعدى	الطويل	أبو ذؤيب الهذلي	٦٥٤
في غمد	=	=	٦٥٤
هند	=	دوسر	٨٥٤
الاثمد	الكامل	خفاف بن نديه	٨٦٠-٩٧٨
لمعبد	الطويل	دريد بن الصمة	٨٧٠
سادى	الوافر	امرو القيس	٩٣٥
زيادى	=	قيس بن زهير	٨٥٠-٩٧٩
حداد	=	=	٩٨٠
خالد	الطويل	الفرزدق	١٠٢٠
المساجد	=	=	١٠٢٠

الراء الساكنة

القافية	البحر	اسم الشاعر	الصفحة
النمر	المتقارب	امرو القيس	٤٨٥
تنبهر	=	=	٤٨٨
أخر	=	=	٦١٩
بشر	=	=	٦٨٣
صبر	=	=	٨٦٥

الراء المفتوحة

القافية	البحر	اسم الشاعر	الصفحة
هجرا	البسيط	الفرزدق	٦٤-٤٩٤
استعارا	الوافر	امرو القيس	٢٠٨-٢١٠
أظهرا	الطويل	النابغة الجعدى	٤٨١
مفقرا	=	امرو القيس	٦١٦
جعفرا	الخفيف	=	٧١٣
والفقيرا	الخفيف	عدى بن زيد	٥٥
أثرا	البسيط		٨٦٢
عارا	المتقارب	الاعشى ميمون	٩٢٤

الراء المضمومة

القافية	البحر	اسم الشاعر	الصفحة
ناصر	الطويل	الكميت	١٢٠-١٢٢

القافية	البحر	اسم الشاعر	الصفحة
القطرُ	الطويل	أبو صخر الهذلي	٢١١
النُورِ	البسيط	النابغة الذبياني	٤٢٧
قراقير	=	جرير الضبي	٤٧٩
اميرها	الطويل	ذ والرمة	٤٨٧
تداثر	=	لبيد	٤٩٠
أنور	=	عمر بن أبي ربيعة	٤٩٦
القدر	البسيط	جرير	٥٥٧
يسير ها	الطويل	خالد الهذلي	٦٥٤
المستفور	الكامل	جميل	٦٥٥
والفخر	=	المخبل السعدى	٦٥٩
المعار	الوافر	بشر بن أبي خازم	٧٠٧
مستعار	=	=	٧٠٧
عار	الكامل	ثابت بن قطنة	٧٢١
النصور	الوافر		٨٤٤
ومحصر	الطويل	عمر بن أبي ربيعة	٨٦٥
عرارها	=	كثير	٨٧٣
فانظور	البسيط		٩٣٠
وبار	مخلع البسيط	الاعشى	٨٨٤
وفر	الطويل		٦١٥
فهر	الطويل	-	٦٩
الذعر	الكامل	زهير	٨٢-٣٤٢
فجار	=	النابغة الذبياني	٨٣
التنانير	البسيط	حسان بن ثابت	١٦٧-١٧٤-١٧٥
الجماخير	=	=	١٧٥
عن عمرو	الطويل	رشيد اليشكرى	١٨٨-١٩٤
السمر	البسيط	-	٢١٣
السرور	الوافر	-	٢٥٦
الاكوار	الكامل	النابغة الذبياني	
مدير	الوافر	مهلهل	٤٢١
المنذر	المتقارب	حسان بن ثابت	٤٢٣

القافية	البحر	اسم الشاعر	الصفحة
البعير	مجزوء الكامل	المنخل بن عمرو	٤٣٨
أحجار	البسيط	القتال	٤٥٩
وتره	المديد	امرو القيس	٤٧٤
مسور	المتقارب	-	٥٤٨
اعتصارى	الرمل	عدى بن زيد	٥٩٩
الاقدار	الكامل	أبان اللاحقي	٥١٣
غدور	=	الفرزدق	٦٠١
يصوأر	الطويل	جرير	٦١٢
منقر	=	أوس بن حجر	٦٣٣
قصره	المديد	امرو القيس	٦٦٥
ممطور	البسيط	الفرزدق	٦٧٣
الابصارى	الكامل	=	٧٩٩
بالعار	البسيط	القتال	٨١٠
الجارى	=	=	٨١١

الزاء المضمومة

القافية	البحر	اسم الشاعر	الصفحة
محجوز	البسيط	المتنخل الهذلي	١٠٠٢

السين المفتوحة

القافية	البحر	اسم الشاعر	الصفحة
فألعسا	الطويل	امرو القيس	٥٨٩

السين المضمومة

القافية	البحر	اسم الشاعر	الصفحة
تكدس	الطويل	المتلمس	٤٨٣
بيهس	=	=	٦٦٥
والروس	الوافر	-	٦٧٤
شوس	=	أبو زبيد الطائي	٨٦٨- ١٠١٨
غموس	=	=	١٠١٩
حسيس	=	=	١٠١٩

السين المكسورة

القافية	البحر	اسم الشاعر	الصفحة
المكردس	الطويل	امرو القيس	٤٨٧
غير لابس	=	سحيم	٥٥١

القافية	البحر	اسم الشاعر	الصفحة
غير عانس	الطويل	سحيم	٥٥١
المخلس	الكامل	مرار الاسد	٦٦١-٧٦١
المتشمس	الطويل	امرو القيس	٧٩٩
الفرس	المنسرح	طرفة بن العبد	٨٦١-٩١٣
أجراس	البسيط	-	٩٢٠
		الشين المضمومة	
قريشا	الخفيف	اللهبى	٦٩
		الصاد المفتوحة	
الأحاوصا	الطويل	الاعشى	٧٩٥
		الصاد المضمومة	
رخيص	الوافر	-	٦٢٠
		الضاد المضمومة	
الفرائض	الطويل	قوال الطائي	٧٥٧
قوابض	=	=	٧٥٧
		الضاد المكسورة	
يمضى	الطويل	أبوخراش الهذلي	١٧٠
بعض	=	طرفة بن العبد	٥٤٩
غضيض	=	امرو القيس	٥٨٨
مهيض	=	=	٦٢٤
العرض	الهزج	ذو الاصبع العدواني	٨٥٣
		الظاء المفتوحة	
العضو فوطا	المتقارب		٨٠٥
العياط	الوافر	المتنخل الهذلي	٣٧
الضابط	المتقارب	أسامة الهذلي	٦٥٧
		العين الساكنة	
لم يطع	الرمل	سويد بن أبي كاهل	٦٧١

القافية	البحر	الاسم الشاعر	الصفحة
		العين المفتوحة	
المقنعا	الطويل	جرير	١٧٨-٦٠١-٦١١
مضجعا	=	الراعي	٤٥٢
لعا	البسيط	الاعشى	٥٤٤
النياعا	=	القطامي	٥٥٨
المضيعا	الطويل	جرير	٦١٣
أشنعا	=	=	٦١٣
ينفعا	=	ابن الخرع	٧٤٤
اتباعا	البسيط	القطامي	٨٢٧
السباعا	=	=	٨٧٥
رفعه	المنسرح	الاضبط بن قريع	٩٥٧
خلعا	البسيط	محمد بن بشير البصرى	٩٧٦
		العين المضمومة	
شفيعها	الطويل	المجنون	١٦٩-١٧٧-٦١٠
وقع	الكامل	عبدالله بن الحجاج الثعلبي	٢٧٢-٤٥٩
تدمع	=	أبوذويب الهذلي	٤٦٥
يخرع	=	=	٤٩٣
بلاقع	الطويل	لبيد	٥٠٧
سلفع	الكامل	ابوذويب	٥٢٦-٥٢٧
مصرع	=	=	٥٢٦
لا تنفع	=	=	٥٢٧
تقنع	=	=	٥٢٧
الضبع	البسيط	العباس بن مرداس	٦٦٣-٧٢٧
اليجدع	الطويل	ذى الخرق الطهوى	٧٥٨
اليتقصع	=	=	٧٥٨
		العين المكسورة	
في مجمع	المتقارب	العباس بن مرداس	٨٥٢-٩
		الفاء الساكنة	
الايجاف	الرجز	عقبة بن أبي معيط	٨٥٨

القافية	البحر	اسم الشاعر	الصفحة
الفاء المفتوحة			
السيوفا	الوافر	كعب بن مالك	٩٤٦
الفاء المضمومة			
قطايف	الطويل	حميدة بنت النعمان	٦٣
المطارف	=	=	٦١
موالف	=	روح بن زنباع	٦٢
المقارف	=	=	٦٢
عارف	=	لقيط بن زرارة	١٦٥
المشعف	=	الفرزدق	٦٢٣
وألطف	=	=	٦٢٥
فتسعف	=	=	٦٢٥
والسعف	البسيط		٧٥٦
الفاء المكسورة			
لمستعطف	المتقارب		٣١
موف	الكامل		٩٥٦
القاف المفتوحة			
الافقا	البسيط	زهير	٤٦٩
اعتنقا	=	=	٥٢٨
القاف المضمومة			
التشوق	البسيط		٥٢٨
أفرق	الطويل	جعفر بن علبة الحارثي	٥٩٧
أخرق	=	=	٥٩٧
السويق	الوافر	زياد الاعجم	٦٥٠-٦٥٥-٦٥٩-٧٦٩
سوق	=	=	٦٥٠
يفيق	=	=	٦٥٠
طليق	الطويل	ابن مفرغ الحميرى	٧٥٦
رقيق	=	المجنون	٨٧٤
سملق	=	الاعشى	٨٩٥
موفق	=	الاعشى	٨٩٥

القافية	البحر	اسم الشاعر	الصفحة
عارقه	الطويل	عارق الطائي	٩٥٧
لحقيق	=	غيلان بن حريث	٩٩٩

القاف المكسورة

القافية	البحر	اسم الشاعر	الصفحة
الرزق	الطويل	-	٣٠١
عاتقي	السريع	أبوعامر جد العباس بن مرداس	٤٨٥
الشاهق	=	=	٤٨٥
مضيق	الطويل	أبوالاسود الدولي	٥٤٢

الكاف الساكنة

القافية	البحر	اسم الشاعر	الصفحة
أجلك	الرمل	أم سليك	٢١٠
لسوائكا	الطويل	الاعشى	٩٩
المهالكا	=		٤٩٢

اللام الساكنة

القافية	البحر	اسم الشاعر	الصفحة
وكل	الرمل	الاعرج المعينى	٥٨٩

اللام المفتوحة

القافية	البحر	اسم الشاعر	الصفحة
حلولا	الخفيف	مهلهل	٦٩
نائله	الطويل	حميد الارقط	٨٤-٨٥
وقابله	=	=	٨٤-٨٥
حائله	=	=	٨٤-٨٥
ويعملا	=	أوس بن حجر	٢٠٨-٢١١
ابقالها	المتقارب	عامر بن جوين الطائي	٤٤٩
فأجفلا	الطويل	قيس بن حجر	٤٩١
صليلا	المتقارب	عبد القيس بن خفاف	٤٩١
معزلا	الطويل	النابغة الجعدى	٦١٢
بلالا	الوافر	ذو الرمة	٦٨٨
مالا	=	=	٦٨٨
قالا	=	=	٦٨٨
شمالا	المتقارب	جنوب أخت عمرو ذى الكلب	٧٢٥
الشمالا	=	=	٧٢٥
أولا	=		٧٦٣
عقلا	الطويل	كنزة أم شملة بن برد المنقرى	٧٦٦

القافية	البحر	اسم الشاعر	الصفحة
مقيلا	الكامل		٨٣١
قذالها	=	الاعشى	٨٥٥
قليلا	المتقارب	ابو الاسود الدولي	٨٥٩
تفولا	الطويل		٨٥٠

اللام المضمومة

القافية	البحر	اسم الشاعر	الصفحة
قبول	الوافر	الاخطل	٥٩-٦٠
غول	=	=	٦٠
الزلل	البسيط	الاعشى	١٠٨
وباطل	الطويل	لبيد	١٧٠-٣٦٦-٧١٦
الانامل	=	=	٢٠٧-٢٠٩-٧١٦
أجمالها	المتقارب	الاعشى	٢٧٠-٢٧١
سبيل	الطويل	-	٣٤٦
العويل	الوافر	حسان بن ثابت	٤١٣-٨٩٥
الفصيل	=	ابو الغول	٤٥٧
عصل	الطويل	زهير	٤٧٣
الغول	البسيط	كعب بن زهير	٤٧٩
المنزل	الكامل	الفرزدق	٤٩٣
أفضل	المتقارب	غسان بن مرة بن عباد	٥٧٢
زائل	الطويل	لبيد	٧١٦
القبائل	=	=	٧١٦
الاوائل	=	=	٧١٦
الامل	البسيط	الراعي	٨٢٦
اويزيل	الوافر	أبوحية النمرى	٨٤٥
تغول	الطويل	جرير	٨٥٠
فضولها	=	عميرة بن جعل	٨٥٣
يخل	البسيط	المتنخل الهذلي	٨٦٤
تسهيل	الطويل		٩٠٨
تقبل	الطويل	معن بن أوس	٩٢٠

اللام المكسورة

القافية	البحر	اسم الشاعر	الصفحة
المرجل	الطويل	امرو القيس	٧٩
جلجل	=	=	١٠٠-٦٦٢
خردل	=	النجاشي	١٧٥
الخالي	=	امرو القيس	٤٦٩
ونازل	=	ابو ذويب	٤٧٢
جَهُولِ	الكامل	عمرو بن معدى كرب	٤٧٣
القواعل	الطويل	امرو القيس	٤٨٠
انذلالي	=	=	٥٧٣
فضل	=	النجاشي	٦٢٩
مهلهل	=	الحطيئة	٦٣٢
الطحال	الوافر	مسكين الدارمي	٦٤٣
بالرجال	=	=	٦٥٦
مالي	=	النابغة الذبياني	٧١٩
والجدل	البسيط	الفرزدق	٧٥٨
بالهزل	الطويل	-	٨٠٩
الفصل	=	-	٨١٠
النبل	=	الهذلي	٨١٠
بشمالها	الكامل	باعث بن صريم	٨١٤
جمال	=	لبيد	٨٥١
حنظل	الطويل	الاسود بن يعفر النهشلي	٨٥٧

الميم الساكنة

القافية	البحر	اسم الشاعر	الصفحة
الرتم	الرجز		٩٤٢

الميم المفتوحة

القافية	البحر	اسم الشاعر	الصفحة
أينما	المتقارب	النمر بن تولب	٣٨٠
تهرما	=	=	٣٨٠
تكرما	الطويل	حاتم الطائي	٦٥٨
ظلاما	الوافر	شمر بن الحارث	٦٩٤-٦٩٧
سقاما	=	=	٦٩٨

القافية	البحر	اسم الشاعر	الصفحة
نجدة دما	الطويل	حسان بن ثابت	٨٠٦
أماما	الوافر	جرير	٨٥٧

الميم المضمومة

القافية	البحر	اسم الشاعر	الصفحة
وشام	الوافر	جرير	٤٤٨
يتندسم	الطويل	ابن مقبل	٤٧١
حوم	البسيط	علقمة بن عبدة	٤٧٥
المظالم	الطويل	عمرو بن براقة	٤٨٧
مشكوم	البسيط	علقمة بن عبدة	٧٣٦
ملثوم	البسيط	علقمة	٨٥٨
الكرم	البسيط	الفرزدق	٨٠٠
يبتسم	=	=	٨٠٠
الكلم	=	=	٨٠٠
حاتم	الطويل	=	٤٩١

الميم المكسورة

القافية	البحر	اسم الشاعر	الصفحة
القمام	الوافر	الفرزدق	٢٣٨
متيم	الطويل	الاعشى	٢٧٠-٢٦٨
التكرم	=	يزيد بن عبدالمدان	٢٨٦
المنظم	=	=	٢٨٦
مخرم	الكامل	عنترة بن شداد	٣٠٦
بالغشام	الوافر	لبيد	٤٤٢
عاصم	الطويل	الفرزدق	٤٨١
مقام	الوافر	النابغة الذبياني	٤٩٢
كلام	الطويل	الفرزدق	٥٤٣
ومقام	=	=	٥٤٣
غنم		-	٥٥٩
مندم	الطويل	القتال	٥٧٣
تجرم	الكامل	عنترة بن شداد	٦٦٨
ابن خازم	الطويل	الفرزدق	٧٢٩
ومبرم	=	زهير	٧٨١

القافية	البحر	اسم الشاعر	الصفحة
الكلام	الوافر	النابغة الذبياني	٨٢٤
الذم	الطويل	الاعشى	٨٦٦
فتفطم	=	زهير	٨٧١
المكدم	الكامل	عنترة بن شداد	٩٢٥
سالم	الطويل	ذو الرمة	٩٢٥
فيأتمي	=	كثير	٩٣٧
يظلم	=	زهير	٩٧٩
الكلام	=	أبو نواس	٩٨٨
الغلام	=	=	٩٢٨

النون الساكنة

القافية	البحر	اسم الشاعر	الصفحة
اغتدين	السريع	عمرو بن قميئة	٦٧٠
من	المتقارب	النابغة الذبياني	٨٥٧
معن	=	الاعشى	٨٥٧
عن	=	=	٨٥٧

النون المفتوحة

القافية	البحر	اسم الشاعر	الصفحة
ومينا	الطويل	جابر بن رألان	٣٠٣
وازعينا	الوافر	عبد الشارق	٦٢٢
ايانا	الكامل	كعب بن مالك	٦٧٠
تجمعنا	الوافر	عمر بن أبي ربيعة	٦٨٥
تحنانا	البسيط	جرير	٧١٣
تشتمونا	الوافر	عمرو بن كلثوم	٧٢٧
عثمانا	البسيط	حسان بن ثابت	٨٥٠
السمانا	المتقارب		٩٠٨
جفانا	الكامل		٩٥١

النون المضمومة

القافية	البحر	اسم الشاعر	الصفحة
شأنها	المتقارب	قيس بن الخطيم	٤٣٥
المتون	الوافر	النابغة الذبياني	٤٩٣
ضننوا	البسيط	قعنب بن أم صاحب	٨٥٠ - ٩٩٥
قمين			٨٥١
المساكين			٧١٧

القافية	البحر	اسم الشاعر	الصفحة

النون المكسورة

بأرسان			٤٢٩
الفرقدان	الوافر	عمرو بن معدى كرب	٦٤٥-١٠٦
يصطحبان	الطويل	الفرزدق	٧٨٠-١٦٢
اليقين	الوافر		٢٩٧
الذألان	الطويل	امرو القيس	٣٠٤
مكاني	الوافر	عبد الرحمن بن الحكم	٤٢١
يمان	الطويل	امرو القيس	٤٥٣
غسطفان	=	عنترة بن شداد	٤٧٣
شهلان	=	=	٤٨٠
فتخزوني	البسيط	ذى الاصبع العدواني	٥٠٤
الشنئان	الكامل		٥٢٨
البحران	الكامل	جرير	٦٨٩
بالماطرون	الخفيف		٧٠٤
لتمكين	الطويل	-	٧٠٥
اللين	=	-	٧٠٥
بالنون	=	-	٧٠٥
خيريني	الوافر	المثقب العبدى	٧١٤
تدان	=	جحدر	٧٣٨-٧٣١
علانِ	=	=	٧٣٨-٧٣١
فأتاني	الطويل	الفرزدق	٧٨٠
لمشتركان	=	=	٧٨٠
بمكان	=	=	٧٨٠
ودخان	=	=	٧٨٠
الاذقان	الكامل	ابن الخياط المدني	٨٠٠
سلطان	=	=	٨٠٠
مثلان	البسيط	عبد الرحمن بن حسان	٨٦٢
أرانيها	=	أبو كاهل اليشكرى	٨٦٨
ايسان	الطويل	عامر بن جوين	٩٣٦
دان	الوافر	سوار بن المضرب	٩٦٠
وبان	=	=	٩٦٠

القافية	البحر	اسم الشاعر	الصفحة
		الهـــاء	
بها	المتقارب	الاعشى	٨٦٦
منهوى	الطويل	يزيد بن الحكم	٦٠٧
		الياء المفتوحة	
سمائيا	الطويل	أمية بن أبي الصلت	٣٧
يمانيا	=	عبد يغوث بن وقاص	٣٠٤-٣٠٧
المتاليا	=	=	٣٠٥
عاديا	=	=	٣٠٥
بواكيا	=	مالك بن الريب	٤٧٧
وغاديا	=	ذو الرمة	٧٥١
ثاويا	=	=	٧٥١
ماليا	=	=	٧٥١
بازيا	=	=	٨٠٠
نِدَايَا	الوافر	-	٨٦٩
مِلَايَا	=		٨٦٩
المطايا	=		٨٦٩
المنايا	=		٨٦٩
الشفايا	=		٨٦٩
واقية	السريع	عمرو بن ملقط	٩٢٤
سرباليه	=	=	٩٢٤

فهرس الرجـــــز

القافية	البحر	اسم الشاعر	الصفحة
		الالف اللينة	
أن تأا	الرجز	نعيم بن أوس	٩١٣
أفياوها	=	من انشاد احمد بن يحيى ثعلب	٩١٥
		الهمزة المكسورة	
شوائه	=	ابن مقبل	٦٦٤
الخواء	=		٨٦٥
		الباء المفتوحة	
القواربا	=	القطامي	٢٥٥
المغلوبا	=	-	٤٩٠
أخصبا	=	رؤبة	٥٧٩-٥٨٢
هبا	=	=	٥٧٩-٥٩٠
اسلخبا	=	=	٥٧٩-٥٩٠
فالتهبا	=	=	٥٧٩-٥٩٠
مذهبه	=	الاغلب العجلي	٦٣١
أرنبا	=	-	٩١٢
أن تذهبا	=	-	٩١٢
القليب	=	-	٤٩٠
أضربه	=	زياد الاعجم	٥٩٢
العرب	=	فضيل بن محمد	٦٣٨
		التاء الساكنة	
بعدمت	=	أبو النجم العجلي	٤٦٢- ٥٧٨
أمت	=	=	٤٦٢-٥٧٨
الغلصمت	=	=	٤٦٢-٥٧٨
مالقيت	مشطور الرجز	رسول الله صلى الله عليه وسلم	٤٦٧
معرفة	الرجز	-	١٤
مصنفة	=		١٤
صامتي	=		٩٢٢

القافية	البحر		اسم الشاعر	الصفحة
النات	الرجز		-	٩٤٧
		الثاء		
لحادث	=		-	٣٢٤
ف				
		الجيم		
بـج	=		-	٨٧٣
العشج	=		-	٨٧٣
		الدال		
باردا	=		بعض بني أسد	٩٢٣
البرودا	=		-	٩٤٥
مزيد	=		رؤبة	٦٤١
		الراء		
قدر	=		العجاج	٩١٣
وأكر	=		بعض السعديين	٥٩٠
مكرا	=		-	٦٣٢
شرا	=			٨٦٣
محرره	=		-	٣٢٤
عشر	=		عقيل المرى	٤٧٨
يستدير	=		فضيل بن محمد	٦٣٨
اسر	=			٣٢٤
المحبور	=			
القبور	=		العجاج	٦٥٨
		السين المفتوحة -		
خمسا	=		العجاج	٥٠٩
ضرسا	=		=	٥١٠
فلسا	=		=	٥١٠
نهسا	=		=	٥١٠
الضرس	=		دكين	٤٨٦-٤٨٧
		الصاد		
تحرص	=		-	٦

القافية	البحر	اسم الشاعر	الصفحة
ملخص	الرجز	-	٦
مخصص	=		٦
الضاد			
بالعرض	=	فضيل بن محمد المعافرى	٦٣٨
دحضا	=	العجاج	٥٤٩
وخضا	=	=	٥٤٩
أباض	=	-	٥٦٩
الطاء			
الحواط	=	-	٤٧٤
الغائط	=	-	٩١٩
العين			
واصبع	=	حميد الارقط	٤٨٤
الفـاء			
اكتفا	=		٣٢٤
السيوفا	=	روءبة	٩٤٦
التعريف	الرجز		٣٢٤
القاف			
نقانق	=	٩٣٨-٨٦٨	
تلق	=		٩٧٩-٣٠٨
الكاف			
حوالكا	=	-	٣٠٣
يحمدونكا	=	-	
إليكا	=		٨٧٣
اللام			
بالرجل	=	-	٥٨٦
بالليل	=	-	٩٤٥
التسهيلا	=	-	٣٢٤
الفعل	=	-	٣٢٤

القافية	البحر	اسم الشاعر	الصفحة
عيهل	الرجز	منظور بن مرثد	٥٩١-٣٥٣
أدل	=	-	٤٨١
لا تبال	=	-	

الميم

القافية	البحر	اسم الشاعر	الصفحة
اللهما	=	أبوخراش الهذلي	٢٩٨
الدما	=		٨٦١-٤٦٨
قاسما	=	هدبة بن خشرم	٦٨٧
العياهما	=	=	٦٨٧
الطعيم	=	جدة أبي سفيان	٥٠٠
وحمو	=	العجاج	٥٢٧
تسم	=	فضيل بن محمد	٦٣٨

الميم المكسورة

القافية	البحر	اسم الشاعر	الصفحة
الكلم	=	-	٣٢٤
الكلام	=	-	٣٢٤
المناسم	=	-	٤٦٨

النون

القافية	البحر	اسم الشاعر	الصفحة
الترسين	=	خطام المجاشعي	٦٢٥
النَّحَتَيْن	=	=	٦٢٥

النون المفتوحة

القافية	البحر	اسم الشاعر	الصفحة
عيناها	=	بعض بني أسد	٦١٦
هُنَه	=	-	٩٥٢
أيمن	=	-	٣٢٤
سنى	=	أبوجهل	٥٠٠

الياء المفتوحة

القافية	البحر	اسم الشاعر	الصفحة
مقلوليا	=	الفرزدق	٩٧٦-٣٨-١٨
عاديا	=	أحيحة بن الجلاح	٢٧٤-٢٧٣
بصريا	=	عذافر الكندى	٥١٢
المطي	=		٥٧٥

الواو

القافية	البحر	اسم الشاعر	الصفحة
غدوا	=	-	٥٠٧

فهرس أنصاف الأبيـــــات

لا أرى الموت يسبق الموت شيء		
الخفيف	سواد بن عدى بن زيد	٥٥
تبذ الاولى يأتينها من ورائهـــا		
الطويل	زهير	٧٥٧
يالك من تمر ومن شيـــــاء		
الرجز	-	٨٦٥
كذلك جدى ما أصاحب صاحبـــا		
الطويل	-	١٦١
أقل اللوم عاذل والعتابـــــا		
الوافر	جرير	٣٥٣
مثل الحريق وافق القصبـــــا		
الرجز	روبة بن العجاج	٣٥٣-٨٤٨
إنّ الذنوب ينفع المغلوبـــــا		
الرجز	-	٤٩٠
أخ قد طوى كشحا وأب ليذهبـــا		
الطويل	الاعشى	٤٩٦-٩١٦
نشيم بروق المزن أين مصابـــــه		٥٦٢
لقد خشيت أن أرى جدبـــــا		
الرجز	روءبة بن العجاج	٥٧٩
كأنه وجه تركيين قد غضبـــــا		
الطويل	الفرزدق	٦١٦-٦١٩
جارية من قيس بن ثعلبـــــة		
الرجز	الاغلب العجلي	٦٢٨-٦٣١
خطامها زأمها أن تذهبـــــا		
الرجز	=	٩١٢
طربت وما شوقا الى البيض أطـرب		
الطويل	الكميت	١٢١
وما كان نفسا بالفراق تطيـــب		
الطويل	المخبل السعدى	١٨١-١٩٣

Verse	Metre	Poet	Page
طحابك قلب بالحسان طروب	الرجز	علقمة الفحل	٢٥٣
عجبت من تياك وانتيابها	الرجز	-	٢٧٠
فإنّي وقياربها لغريب	الطويل	ضبائي بن الحارث البرجي	٤٠٢
وإن أبى كانت لي القليب	الرجز	-	٤٩٠
أرى غفلات العيش قبل التجارب	الطويل	القطامي	٢٥٧
خليلى مرا بي على أم جندب	الطويل	امرو القيس	٥٤٠
أنا ابن دارة معروفا بها نسبي	البسيط	سالم بن دارة	٥٨٩
من يشفعن منهم فليس بنائب	الكامل	بنت مرة بن عاهان	٧٤٥
فاليوم أشرب غير مستحقب	السريع	امرو القيس	٨٦٣
فإنك مما أحدثت بالمجرب	الطويل	=	٨٢٥
والسمهرى المعلب			٩١٥
أمهتى خندف والياس أبي	الرجز	قصي بن كلاب	٩٥٣
بل جوزتيهاء كظهر الجحفت	الرجز	-	٤٦٢
وكادت الحرة أن تدعى أمت	الرجز	أبو النجم	٥٧٨
من بعدما وبعدما وبعدمت	الرجز	=	٨٦٨
وما لى الا آل أحمد شيعة	الطويل	الكميت	١٢١

أأن زم أجمال وفارق جيـــرة		
الطويل	كثير	٣٨٩
أداراً بحزوى هجت للعين عبـرة		
الطويل	ذو الرمة	٤٥٥
فاليت لا أنفك أحذو قصيــدة		
الطويل	أبو ذويب	٦٥٤
وما أنت أم ما ذكرها ربيعتـــه		
الطويل	علقمة الفحل	٦٥٩
إذا أقبلت قلت دبــــاءة		
المتقارب	امرو القيس	٦٨٤
وإن أدبرت قلت أثفيـــه		
المتقارب	=	٦٨٤
وإن أعرضت قلت سرعوفـــة		
المتقارب	=	٦٨٤
أم هل كبير بكى لم يقض عبرتـه		
البسيط	علقمة الفحل	٧٤١
ومالي إلا آل أحمـد شيعـــة		
الطويل	الكميت	١٢١
وبعض حيقال الرجال المـوت		
الرجز	-	٨٢٢
وبات وباتت له ليلـــــة		
المتقارب	امرو القيس	٣٠٦
أعطى لفارهـــــة		
البسيط	النابغة الذبياني	١١١
وقد اغتدى والطير في وكناتهـا		
الطويل	امرو القيس	٤٨١
فلو أن ما أسعى لادنى معيشـة		
الطويل	امرو القيس	٦٠٨-٦٠٩
وريح سنا في حقة حميريـــة		
الطويل	=	٦١٨
إذا ذقت فاها قلت طعم مدامـة		
الطويل	=	٦٧٧

ولست بسعدى على فيه جبـــرة		
الطويل	الفرزدق	٨٣٩
كنواح ريش حمامة نجديـــة		
الكامل	خفاف بن ندبة	٦٨٠
غير أعفاء ولا أكيـــات		
الرجز	-	٩٤٧
تجاوب القوس بترنموتهـــا		
الرجز	-	٩٤٨
سمعت الناس ينتجعون غيثـــا		
الوافر	ذو الرمة	٦٧٧-٦٧٩-٦٨٨
لولا هذا العام لم أحجـــج		
السريع	عمر بن أبي ربيعة	٦٠٧
يشجج رأسه بالفهرواجـــي		
الوافر	عبد الرحمن بن حسان	٨٦٧-٩٣٤
وبالغداة فلق البرنـــج		
الرجز	-	٨٧١
متقلدا سيفـــا ورمحـــا		
الكامل	ابن الزبعرى	٦١٦
مثل النصارى قتلوا المسيحـــا		
الرجز	-	٨٧١
وألحق بالحجاز فأستريحـــا		
الوافر	المغيرة بن حبناء	٨٧٤
ولا كريم من الولدان مصبـــوح		
البسيط	-	١٢٤
فأنا ابن قيس لا بـــراح		
مجزوء الكامل	سعد بن مالك	١٥٦
ألا إنّ جيران العشية رائـــح		
الطويل	حيان المحاربي	١٧٠-١٧١
هلقم يأكل أطراف النجـــد		
الرجز	-	٩٥٤

علفتها تبنا وماء بــــــاردا الرجز	-	٦١٦
أقائلن أحضروا الشهــــودا الرجز	رؤبة	٩٤٥
ولا تعبد الشيطان والله فاعبــدا الطويل	الاعشى	٩٢٢
وإن شئتم تعودنا عــــــوادا الوافر	الوليد بن يزيد	٨٢٨
ردت عليه أقاصيه ولبــــده البسيط	النابغة الذبياني	٨٦٢-٩٧٦
وبذاك خبرنا الغراب الأســـود الكامل	=	٢٧٩-٥٠٠
إلا يدا ليست لها عضـــــد الكامل	أوس بن حجر	٤٦٧
له صريف القعو بالمســــد البسيط	النابغة الذبياني	٤
ولا أحاش من الاقوام من أحـــد البسيط	النابغة الذبياني	٩٣
أهاجك من سعداك مغنى المعاهد الطويل	=	٢٧١
عجلان ذا زاد وغير مـــزود الكامل	=	٤٩٩
لولا حددت ولا عذرى لمحــدود البسيط	الجموح	٦٠٢
سفود شرب نسوه عند مفتـــأد البسيط	النابغة الذبياني	٦٦٠
يا سيدا ما أنت من سيـــد السريع	السفاح بن بكير اليربوعي	٦٦٠
أما الرحيل فدون بعد غـــد الوافر	عمر بن أبي ربيعة	٦٨٥
ولكن طفت علماء غرلة خالـــد الطويل	الفرزدق	١٠١٩

وبنى كنانة كاللصوت المـــــرد

٩٤٧

وكأن قـــد

الكامل — النابغة الذبياني

أنا ابن ماوية اذ جد النقـــــر

الرجز — فدكى بن أعبد — ١٥٦-١٥٧-٥٨٨

فى بير لا حور سرى ولا شعـــر

الرجز — العجاج — ١٤٣

جعل القين على الدف ابـــر

الرمل — عدى بن زيد — ٥٧٦

جرنوا منها وراد وشقـــــر

الرمل — طرفة بن العبد — ٥٧٦

وجاءت الخيل أثاني زمـــر

الرجز — فدكي بن أعبد — ٥٨٨

شقت مآقيهما من أخـــــر

المتقارب — امرو القيس — ٦١٩

لا يدعى القوم أنى أفِـــرّ

المتقارب — امرؤ القيس — ٨٥٦

وكندة حولي جميعا صبـــر

المتقارب — = — ٨٥٦

لا بد من صنعاء وان طال السفـــر

الرجز — الفرزدق — ٨٥٦

تقضي البازى اذا البازى كســـر

الرجز — - — ٩٣٧

ألا رجلا جزاه الله خيــــــرا

الوافر — - — ١٦٨

وكل أنثى حملت أحجـــــارا

الرجز — العجاج — ٤٨٢

يحلين ياقوتا وشذرا مفقـــــرا

الطويل — امرو القيس — ٦١٦

إذا غطيف السلمي فـــــرا

الرجز — - — ٦٣٢

تبكي عليك نجوم الليل والقمـــرا		
البسيط	جرير	٦٥٣
جاعل في الجيد تقصـــــارا		
المديد	-	٨٢٦
ما حج ربه في الدنيا ولا اعتمـرا		
البسيط	رجل من باهله	٨٦١
وأخشى الرياح والمطـــــرا		
المنسرح	-	٩٢٥
ومالى إلا الله غيرك ناصـــــر		
الطويل	الكميـــت	١٢٠
لا يلقينكم في سوءة عمـــرو		
الطويل	جرير	٢٠٨ - ٢٠٩
وما النجدى والمتغـــــور		
الطويل	جميـــل	٦٥٥
ما أنت ويب أبيك والفخـــــر		
الكامل	المخبل السعدى	٦٥٩
فى عضة ما يَنْبُتَنَّ شكيرهـــــا		
الطويل	-	٨٥٢
أو بلغت سوءاتهم هجـــــر		
البسيط	الاخطل	٨٧٤
أحب أصهارى الى القبـــــر		
الرجز	عقيل المرى	٤٧٨
أنا أبو النجم وشعرى شعـــــرى		
الرجز	أبو النجم	٥٨٩
والهول من تهول القبـــور		
الرجز	العجاج	٦٥٨
جالت لتصرعن فقلت لها اقصـــرى		
الكامل	امرو القيس	٨٦٤
فقلت هجدنا وقد طال السـرى		
الرجز	-	٤٩٠
من بؤس الناس عنه الخير محجــوز		
البسيط	المتنخل الهذلي	١٠٠٢

ألا الاتكن ابلا فمعـــــزى		
الوافر	امرو القيس	٤٨٠
لقد رأيت عجبا مذ أمســـا		
الرجز	-	٥٠٦-٥٠٧
لا تأكل الزبدة الا تهـــــا		
الرجز	-	٥١٠
تجاوزت أحراســـــــــا		
الطويل	امرو القيس	٥٢٩
أحب المؤقدين الى موســـى		
الوافر	جرير	٩٧٣
حسين به فهن اليه شـــوس		
الوافر	أبو زبيد الطائي	٨٦٨-١٠١٧
كفحل الهجان الغادر المتشمس		
الطويل	امرو القيس	٧٩٩
ويترك حقي وهو أضوى من الشمـس		
الطويل	-	٩٣٤
ضربا هذا ذيك وطعنا وخضـا		
الرجز	العجاج	٥٤٩
أعيروا خيلكم ثم اركضوهـــا		
الوافر	بشر بن أبي خازم	٧٠٨
كأني أعدى عن جناح مهيـــض		
الطويل	امرو القيس	٦٢٦
أما ترى حيث سهيل طالعـــا		
الرجز	-	٣٢٨
مال إلى أرطاة حقف فالطجـــع		
الرجز		٩٥٤
يا رب هيجى هي خير من دعـه		
الرجز	-	٤٤٢
لولا الكمى المقنعـــــــا		
الطويل	جرير	٦٠١
ومهما تشأمنه فزارة تمنعـــا		
الطويل	ابن الخرع	٧٤٤

البيت	البحر	الشاعر	الصفحة
وليس بأن تتبعه اتباعــــــا	البسيط	القطامي	٨٢٧
حديثا متى يأتك الخير ينفعــا	الطويل	النجاشي	١٦٨/ب
سأجل عينيه لنفسه مقنعا	الطويل	مالك بن خريم	٨٦٠ - ٨٦١
فارعي فزارة لا هناك المرتـــــع	الكامل	الفرزدق	٨٦٩-٩٢٠
بالشيحة اليتقصـــــــــع	الطويل	ذى الخرق الطهوى	٧٥٨
ميالة مثل القضيب النائـــــــع	الرجز	-	٥٥٨
يفوقان مرداس في مجمـــــــع	المتقارب	العباس بن مرداس	٨٥٢
من هجوزبان لم تهجو ولم تدع	البسيط	-	٩٣٠
بينا تعانقه الكماة وروغــــــه	الكامل	أبو ذويب	٥٢٧
أظنك ذون المال ذو جئت تبتغي	الطويل	قوال الطائي	٧٥٧
يا صاح ما هاج الدموع الذرفــا	الرجز	العجاج	٨٤٨
تراه كأن الله يجدع أنفــــــه	الطويل	خالد بن الطيفان	٦١٥
كفى بالنأى من أسماء كافـــــى	الوافر	بشر بن أبي خازم	٨٢٥
والمسك في عنبره المــــــدوف	الرجز	-	٩٦٨
ففي الدراهيم تنقاد الصياريـــف	البسيط	الفرزدق	٨٥١
العاطفونة حين ما من عاطـــــف	الكامل	أبو وجزة	٩٤٩

مشتبه الاعلام لماع الخفـــــق		
الرجز	روبة	٨٤٩
سوى مساحيهن تقـــطيط الحقق		
الرجز	=	٩٧٦
ولا أسلخ يوم المقامة العنقـــــا		
المنسرح	-	٤٠٥
قالت سليمى اشترلنا سويقــــا		
الرجز	عذافر الكندى	٨٦٣
لو بغير الماء حلقي شــــــرق		
الرمل	عدى بن زيد	٦٠٠
وما جرم وما ذاك السويـــــق		
الوافر	زياد الاعجم	٦٥٠ - ٦٥٩
قد أراهم سقوا بكأس حـــــلاق		
خفيف	مهلهل	٧٧
أباب بحر ضاحك هــــــزوق		
الرجز		٩١٦
يايها المائح دلوى دونكــــا		
الرجز	-	١٩٥-١٩٦-٢٠٠
دار لسعدى إذه من هواكـــا		
الرجز	-	٨٦١
وما ضرب بيضاء يأوى مليكهـــا		
الطويل	ابو ذويب	٤٧٢
ماء بشرقى سلمى فيد أوركـــك		
البسيط	زهير	٨٤٩
فلم ينظر به الحشــــــك		
البسيط	=	٨٤٩
إنّ سرى الليل حرام لا تحـــل		
الرجز	-	٤٨٩
يلقى عليه النيدلان بالليــــل		
الرجز	-	٩١٩
لا من صبوح عنده ولا قليـــل		
الرجز	-	٩١٩

يأتي لها من أعين وأشمل		
الرجز	أبو النجم	٤٧٠
ورضت فذلت صعبة أى اذلال		
الطويل	امرو القيس	٥٧٣
بين رماحي مالك ونهشل		
الرجز	أبو النجم	٨١٥
أمال ابن حنظل		
الطويل	الأسود بن يعفر النهشلي	٨٣٤
ولاك اسقني ان كان ماؤك ذا فضل		
الطويل	النجاشي	٨٥٩
وحب بها مقتولة لم تقتل		
الطويل	الاخطل	٨٩٤
وما الاصباح منك بأمثل		
الطويل	امرو القيس	١٦٩
قد لفها الليل بسواق حطم		
الرجز	الحكم القيسي	٨٣٨-٤٨
لحقت حلاق بهم على أكسائهم		
الكامل	الاخزم بن قارب	٧٧
ود نغير للمكاور أنهم		
	لعلقمة بن عبدة	٢٧٤
فتجمع أيمن منا ومنكم		
الوافر	زهير	٣١٧
لمن الديار غشيتها بسحام		
الكامل	امرو القيس	٣٥٢
سريت بهم حتى تكل مطيهم		
الطويل	=	٤٢١-٤٢٩
كأن غينى وقد سال السليل بهم		
البسيط	زهير	٦١٩
فإن تبخل سدوس بدرهميها		
الوافر	الاخطل	٦٠
هما نفثا فى في فمويهما		
الطويل	الفرزدق	٢٩٨

كانا دميمين وسيناطاسما	الرجز	-	٤٥١
تخال منها الأربع الرواسما	الرجز	-	٤٥١
والجلة الناجية المياهما	الرجز	هدبة بن خشرم	٦٨٧
ويأوى اليها المستجير فيعصما	الطويل	طرفة بن العبد	٨٤٣
ألم يأتيك والانباء تنمى	الوافر	قيس بن زهير	٨٥٠
يحسبه الجاهل ما لم يعلما	الرجز	-	٧٤٤-٨٥٢ - ٩١٣
إنّ تميما خلقت ملوما	الرجز	-	٨٥٣
وما عهد كعهدك يا أماما	الوافر	جرير	٨٥٧
لله در اليوم من لامها	السريع	عمرو بن قميئة	٨٦٢
وأغضب إن لم أعط بالسيف أسحما	الطويل		٨٧٥
الأفعوان والشجاع الشجعما	الرجز	عبد بن عبس	٨٧٥
إن لم أروها فمه	الرجز	العجاج	٩٥٢
لأنه أهل لأن يؤكرما	الرجز	أبوحيان الفقعسي	٩٨٣
كما بينت كاف تلوح وميمها	الطويل	الراعي	٤٥١-٤٥٢
وكأنما من عاقل إرمام	الكامل	امرو القيس	٤٩٩
يوم رذاذ عليه الجو مغيوم	البسيط	علقمة بن عبدة	٥١٦

لهنك من برق علي كريـــــم		
الطويل	رجل من بني نمير	٩٥١
تحيت الخدر واضعة القرامـــى		
الوافر	النابغة الذبياني	٢٠٧
شددت له أزرى بمرة حـــازم		
الطويل	البعيث	٢٦٩
يا دارأقوت بعد اصرامهـــا		
السريع	الطرماح	٣٠٦
كأنها فخذ نيطت إلى قـــدم		
البسيط	-	٤٦٦
فعمايتين فهضب ذى اقـــدام		
الكامل	امرو القيس	٤٩٩
لمثل هذا ولدتنـي أمـــي		
الرجز	أبوجهل بن هشام	٥٠٠
ولا خارجا من في زوركـــلام		
الطويل	الفرزدق	٨٢٤
ليوم روع أوفعال مكـــرم		
الرجز	أبو الاخزر الحماني	٨٣٤
من نسج داود أبي ســـلام		
الكامل	الاسود بن يعفر	٨٧٠
وإلا يبد بالظلم يظلم		
الطويل	زهير	٩٣٤
شأو مدل سابق اللهامـــم		
الرجز	غيلان بن حريث	٩٩٩
حنت قلوص حين لا حين تحـــن		
الرجز	العجاج	٤٧٧
فيها ثلاث قلص وبكـــران		
الرجز	-	٤٧٧
جيتهما بالنعت لا بالنعتيـــن		
الرجز	خطام المجاشعي	٦٢٥
وصاليات ككما يؤ ثفيـــن		
الرجز	=	٩٨٣

صريع غوان راقهن ورقنه

الطويل القطامي ٢٥٧

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا

البسيط النابغة الذبياني ٥٣٤ - ٦٦٧

فكفى بنا فضلا على من غيرنا

الكامل كعب بن مالك ٦٧٢

ما للقريعي يعدنا

الطويل د وسر ٨٥٤

إني أجود لأقوام وإن ضننوا

البسيط قعنب بن أم صاحب ٨٤٥

ألمت بنا الحدثان ٨٦٦

جرى الدميان بالخبر اليقين

الوافر علي بن بدال ٢٩٩

وإخال أنك سيد معيون

الكامل العباس بن مرداس ٨٩٧

وذلك من نبأ جاءني

المتقارب امرؤ القيس ٣٠٧

إذا رمي مجهوله بالأجنن

الرجز رؤبة ٣١٨

حتى تلاقي ما يمنى لك الماني

البسيط ٤٣٣

لها عناجان وست آذان - رجز ٤٧١

لما أغفلت شكرك فانتصحني

الوافر النابغة الذبياني ٧١٩

درس المنا بمتالع فأبان

الكامل لبيد ٨٥٨

على كثرة الواشين أي معون

الطويل جميل بثينة ٨٣٤

من التعالي ووخز من أرانيها

البسيط أبو كاهل اليشكري ٨٣٤

قطنية من جيد القطن

الرجز قارب بن سالم المري ٨٤٨

مسح إذا ما السابحات على الونى

الطويل امرؤ القيس ٧٩

وموضع الإزار والقفن	الرجز	دهلب بن قريع	٨٤٦
والشيخ عثمان أبوعفان	الرجز	-	٨٧١
إلا سليمان اذ قال الاله له	البسيط	النابغة الذبياني	١١١
قفاؤك أحسن من وجهه	المتقارب	حسان بن ثابت	٤٢٣
فدعها عنك إذ شطت نواها	الوافر	النابغة الذبياني	٧١٩
وقد رابني قولها يا هناه	المتقارب	امرؤ القيس	٩٥٢
سلام الله يا مطر عليها	الوافر	الأحوص	٨٤٨
قد عجبت مني ومن يعيليا	الرجز	الفرزدق	١٨
أخشى ركيبا أورجيلا عاديا	الرجز	أحيحة بن الجلاح	٢٧٣
يطعمها المالح والطريا	الرجز	عذافر الكندى	٥١٢
كفى الشيب والاسلام للمرء ناهيا	الطويل	سحيم عبد بني الحسحاس	٦٧٣
مواقع الطير على الصفي	الرجز	أبونخيلة السعدى	
باتت تنزى دلوها تنزيا	الرجز	-	٨٢١
له إطلاظبي	الطويل	امرؤ القيس	٨٤٠
وهبت له ريح بمختلف الصوى	الطويل	امرؤ القيس	٤٤٩

فهرس الكتب الواردة أسماؤها في المخطوط

	رقم الصفحة
إصلاح الخلل	٧٢٣
الإيضاح العضدى	٤٥٩ - ٤٦٩
الإيضاح في علل النحو	٥٠٢
الخصائص لابن جني	٦٠٤
زيادات الزبيدى	٨٨٦
سر الصناعة	٤٩٦ - ٩٦٦
شرح العقيدة البرهانية	
شرح كتاب الإيضاح لابن أبي الربيع	٥٠٥
شرح كتاب الألف واللام للمازني	٧٧ / ١
شرح الفصيح لابن هشام اللخمي	٥٠١
شرح كتاب الإرشاد	١٢٧
صحيح البخارى	٦٠٦
صحيح مسلم	٦٠٦
العين للخليل	٤٢٤ - ٤٢٨ - ٤٣٢ - ٩٥٤
الفصيح لثعلب	١٠١٢
الكتاب لسيبويه	٥٠٦ - ٨٨٦
مختصر العين للزبيدى	٤٧٨
مختلف القبائل لابن حبيب	٦١
المذكر والمؤنث لأبي حاتم السجستاني	٤٤٤
المذكر والمؤنث لأبي القاسم الأنبارى	٤٤٤

	رقم الصفحة
المستصفى للغزالي	٩١٨
المقتضب للمبرد	٣٦٨
المنتخب لأبي اسحاق الزجاج	٣٧٩-٥٠٣
الموطـــأ	٦٠٦
كتاب الهجاء للزجاجي	٥٠٢
كتاب الهمز لأبي زيد	٤٤٤

فهرس الأماكن والبلــــــدان

أذربيجان : ٦٦
إشبيلية : ٩٥٨/٢٧٨/٢٢٨/٧١
أصبهان : ٧١
الأندلس : ٦٨٢
بادى بدا : ٧١
البحرين : ٢٧٨
البصرة : ٧٥٢/٢٨٢/٦٣/٥٩
بعلبك : ٧٤/٤٩/٤٨/٧
بغداد : ٢٧٩/٧١/٦٣
بهراء : ٢٦
تهامة : ٢٧٩
حجر اليمامة : ٦٣
الحصنين : ٢٧٩
حضرموت : ٧٤
حمص : ٥٣
حنين : ٧١
حوران : ٢٦
خراسان : ٧١/٦٣
دابق : ٧١
داربجرد : ٢٨٢
دمشق : ٧١/٦٣
رام هرمز : ٧٠٨/٥٠/٧
الرى : ٢٨١
الزاب : ٦٣
سبتة : ٧١
سر من رأى : ٧٠
سلا : ٧٢
الشام : ٢٧٩
صنعاء : ٢٦
العراق : ١٠١٩/٩٨٨
عكة : ٧١
عمان : ٦٣
فاس : ٧٢
الفسطاط : ٣٠
فلج : ٦٣
قباء : ٧٢
قرطبة : ٢٧٨
كداء : ٧٢
الكوفة : ١٧٩/٦٣
مارسرجيس : ٧٠٨
المدائن : ٣٠٩/٣٤
مرو : ٢٨١
مكة : ٧١
النهرين : ٢٧٩
هجر : ٧١
واسط : ٦٤/٦٣
اليمن : ٢٧٩

فهرس الاعــــــلام

إبراهيم بن هرمة : ٣٩٧

الاحمر : ٦٣٤

الاخطل : ٥٩-٦٤

أبواسحاق الزجاج : ٣٣-١٤٥-٣٦٢-٣٧٩-٥٠٣-٦٦٨-٩١٨-١٠١٩

أبواسحاق بن ملكون : ٩٤

أبوالاسود الدولي : ٥٤٢

ابن الاشعث : ٦٤

الاصبهاني أبوالفرج : ٦٨٦

الاصمعي : ٣٩٧ - ٤٨٤ - ٥٠١

أعشى بكر : ٢٦٩

الاعشى ميمون : ٢٦٨-٢٧٠-٤٩٦-٨٥٥

أعشى همدان : ١٩٣

الأعلم : ٤٨٨ - ٦٨٦

أبوأيوب السيختياني : ٩١٢

ابن بابشاذ : ٥٧-٨٢-٤٤٠-٤٩٢-٦٣٤-٦٣٦-٦٧٠-٦٨٩-٦٩٢-٧٠٧-٧٢١-٧٢٣-٧٧٩-٩٠٨-٩٩٤

بشر بن أبي خازم : ٧٠٨

البعيث : ٢٦٩

أبوبكر الزبيدى : ٨٤٢

أبوبكر بن طلحة الاشبيلي : ٢٢٨-٢٤٣-٣٤١-٣٤٥-٣٧٩-٣٨٣-٣٩١-٣٩٩-٤٢٨-٤٦٦-٤٦٧-٤٧٢-٤٧٣-٤٨٩-٤٩٠-٤٩٨-٥٠١-٥٥٧-٥٧٣-٦٣٧-٦٣٨-٦٤٤-٦٦٦-٧٣٨-٩٠٩

أبوبكر مبرمان : ٧٢١

بلال بن بردة : ٦٨٨

تأبط شرا : ٢١٠-٧٠٧

ثعلب : ٤٣٧-٨٤١-٩٣٥-١٠١٢

جابر بن رألان : ٣٠٣

جحدر : ٧٢٣

جذع بن سنان : ٦٩٨
جران العود : ٩٥٩
جرير : ١٧٨ - ٦١٢ - ١٠٢٠
ابن جني : ٤٢١-٤٢٢ - ٤٩٦ - ٦٠٤ - ٦٨٣ -
٧٠٥ - ٨٠٥ - ٩٠٨ - ٩١٣ - ٩١٦ - ٩١٨ - ٩٣٠ - ٩٣٢ - ٩٣٤ -
٩٥٢ - ٩٩٤
حاتم الطائي : ٦٥٨
الحارث بن خالد المخزومي : ٦٢
أم حازم : ٦٨٨
أبوحامد السجستاني : ٤٧٠-٤٧٨ - ٦٥٦
أبو حامد الغزالي : ٥١٨
الحجاج بن يوسف : ٥٥٠
الحرميان : ٧١٧
ابن حزم الاندلسي : ١٢٧-١٢٨٥
حسان بن ثابت : ١٧٥-٦٦٩-٦٧١-٨٠٦-٨٥٠٠
أبوالحسن الأخفش : ١٧- ٢٠ - ٢٢ - ٢٩ - ٣٦ - ٩٤- ١٠٠
١١٣- ٢٤٩ - ٢٦٢ - ٢٦٧ - ٢٧٣ - ٣٦٨ - ٣٧٦ - ٣٨٨ - ٣٦١ -
٣٩٩ - ٤٠٠ - ٤٤٦ - ٤٨٠ - ٥٣٠ - ٦٠٧ - ٦٦٠ - ٧٣٩ - ٧٥٩ - ٧٧٤
٧٧٩ - ٨٣٩ - ٨٨٥ - ٩٥٤ - ٩٢٩ - ٩٦٧ - ٩٨٩
أبوالحسن بن خروف : ٥ - ١١ - ٥٧ - ٨٢ - ٨٣ - ١٧٨ - ١٨٠ -
٢٥٧ - ٣٠٧ - ٣٥٤ - ٥٠٩ - ٦٣٤ - ٥٥٣ - ٥٥٤ - ٦١٢ - ٦٨٩ - ٦٩٢ -
٧٠٧ - ٧٢٠ - ٧٢٢ - ٩٨١

أبوالحسين بن أبي الربيع : ٣ - ٣٢٠ - ٥٠٥ - ٥٩٥ - ٦٠٥
الحطيئة : ٦٣٢
حكيم بن مخية : ٩١٣
حميد الارقط : ٨٤
حميدة بنت النعمان بن بشير الانصارى : ٦٢
حية بن بهدلة : ٩٣١
أبوحية النمرى : ٩٧٢
خالد بن عبدالله القسرى : ١٠١٩
خالد الهذلي : ٦٥٤

المخبل السعدى : ١٩٣
الخدب : ٦١٢
أبو الخطاب الاخفش الكبير : ٢٨١-٨١٠
ابن خطيب الرازى : ٢٨١
خطيب طيبى : ٣٤٨
الخليل بن أحمد : ٣٦ - ١٣٦-٢٢٠-٢٧٦-٥٥٠-٥٧٢-
٧٢١-٨١٠-٩١٥ - ٩٤٣ - ٩٤٧ - ٩٥٤ -٩٦٦
ابن رألان : ٣٠٣
ابن درستويه : ٢٧٣
دريد بن الصمة : ٨٧٠
أبو ذويب الهذلي : ٥٢٦ - ٥٢٧ - ٦٥٤
روبة بن العجاج : ٥٩٠
الراعي النميرى : ٤٥٢
الربيع بن زيادة العبسى : ٩٨٠
الربيع بن ضبع الفزارى : ١٩٢
رجاء بن حيوة : ٢٥
أبو رجاء العطاردى : ٨٤٢
الرماني : ١٤٥
روح بن زنباع الجذامي : ٦٢
زهير بن أبي سلمى : ٨٢- ٣١٧ - ٤٧٣ - ٩٣٤- ٩٧٩
زياد الاعجم : ٦٥٥
زيادة بن زيد : ٦٨٧
الزيادى : ٧٧٤
أبوزيد الانصارى : ٩٣ - ٥٥٠ - ٩٣٨ - ٩٨٤
أبو زبيد الطائي : ١٠١٨
سحيم بن وثيل الرياحي : ١٧٩
سحيم عبد بني الحسحاس : ٥٥١
سعد بن مالك : ١٥٥
سفيان بن عيينة : ٥٣
سليمان عليه السلام : ١١١
السهيلي : ٥٧٣ - ٦٠٣
سوار بن المضرب : ٩٦٠

سويد بن منجوف السدوسي : ٥٩

سيبويه : ١٢ - ١٤ - ٢٠ - ٢٢ - ٢٣ - ٣٦ - ٣٧ -
٤٠ - ٤٢ - ٤٤ - ٦١ - ٦٣ - ٨٧ - ٩٣ - ٩٨ - ٩٩ - ١٠٠ - ١١٣ - ١١٩ -
١٢٠ - ١٢٥ - ١٤٤ - ١٦٦ - ١٧١ - ١٨٧ - ٢٠٢ - ٢١٤ - ٢١٦ - ٢١٧ -
٢٤٢ - ٢٤٧ - ٢٥١ - ٢٦٢ - ٢٦٧ - ٢٦٩ - ٢٧٣ - ٢٨١ - ٢٨٣ - ٢٨٤ -
٣١٧ - ٣١٨ - ٣٦٨ - ٣٨٢ - ٣٨٧ - ٣٨٨ - ٣٩١ - ٤٠٠ - ٤٤٨ - ٥٠٥
٥٠٦ - ٥١٣ - ٥٣٦ - ٥٣٧ - ٥٣٨ - ٥٤٢ - ٥٥٢ - ٥٥٣ - ٥٥٤ - ٥٥٦
٥٦٢ - ٥٦٣ - ٥٧٢ - ٥٧٤ - ٥٧٥ - ٥٨٤ - ٥٩٠ - ٥٩٦ - ٥٩٧ - ٦٠٧
٦٣٠ - ٦٣١ - ٦٣٤ - ٦٣٦ - ٦٤٦ - ٦٤٩ - ٦٥٠ - ٦٥٧ - ٦٦١ - ٦٧٢
٦٧٣ - ٦٧٥ - ٦٨٣ - ٦٨٥ - ٦٩٩ - ٧٠١ - ٧٠٦ - ٧٠٧ - ٧١٣ - ٧١٦
٧١٧ - ٧٢١ - ٧٢٨ - ٧٣١ - ٧٣٥ - ٧٣٦ - ٧٤١ - ٧٤٢ - ٧٥٩ - ٧٦٦
٧٧٩ - ٧٨٠ - ٧٨٤ - ٧٩٣ - ٨٠٤ - ٨٠٦ - ٨١٠ - ٨٢٥ - ٨٣٩ - ٨٤١ -
٨٤٢ - ٨٨٥ - ٩١٣ - ٩٢٩ - ٩٦٦ - ٩٨٧ - ٩٨٨ - ٩٨٩ - ٩٩٩ -
١٠٠٠ - ١٠٠٢ - ١٠٠٤ - ١٠٠٧ - ١٠١٠

ابن سيدة : ٦٧٢

السيرافي : ٦١ - ١٤٥ - ٧٠٢ - ٧٠٦ - ١٠١٤

ابن السيد : ٧٥ - ٢٠٣ - ٢٥٨ - ٣٣٦ - ٥٠١ - ٥١٠
٥٤٤ - ٥٨٨ - ٦٥٩ - ٦٦٦ - ٦٧٤ - ٧٢٣ - ٧٢٦

شمر بن الحارث : ٦٩٧

ابن الصعق : ٨١

الصفار : ٦٢٨

صهيب الرومي : ٥٩٥ - ٥٩٦ - ٥٩٨

الصيمرى : ٦٤٣ - ٦٤٤

الضبي : ٤٠٥

ضمرة بن ضمرة : ١٦١

طرفة بن العبد : ٢٥٣

الطرماح : ٧٠٨

ابن الطراوة : ٢٧٤ - ٣٤١ - ٦٣٧ - ٦٣٨ - ٦٠٣ - ٧٢٨

عائشة رضي الله عنها : ٦٠٤

عباس بن مرداس السلمي : ٦٦٣

ابن عباس : ٣٠٢

ابو عامر : ٧٠٨

عبدة بن الطبيب : ٣٠٦

عبدالله بن أبي اسحاق الحضرمي : ٩٧٣ - ١٠٠٢

عبدالله بن جدعان القرشي : ٩٨٠

عبدالله بن رواحة : ٦٦٩ - ٦٧١

عبدالله بن سعيد الاموى : ٤٧٦

عبد الملك بن شريح : ٣٨٩

عبد الملك بن مروان

أبوعبيدة معمر بن المثنى : ٤٦٧ - ٨١١

عبيد بن ماوية الطائي : ٥٨٨ - ٥٩٠

عبد يغوث بن وقاص : ٣٠٥ - ٣٠٧

العجاج : ٥٥٠

عذافر الكندى : ٥١٢

عروة بن أذينة : ٥٣

عقيل بن علقمة المرى : ٤٧٨

علقمة الفحل : ٦٠٤

علي بن أبي طالب : ٣٨٤

أبوعلي الرندى : ٣٥٤ - ٤٢٢

أبوعلي الشلوبين : ٤ - ٦٤٧ - ٦٤٨

أبوعلي الفارسي : ٣٥ - ٣٦ - ٤٠ - ٣١٨ - ٣٤٢ - ٣٤٥ - ٣٩٥ - ٤٥٩ - ٤٦٩ - ٥٠٦ - ٥٩٦ - ٦١١ - ٦٨٥ - ٧١٤ - ٨٠٥ - ٩١٦ - ٩٧٣

عمر بن أبي ربيعة : ٢٨٦ - ٤٩٦ - ٦٨٦

أبوعمر الجرمي : ٩٤ - ٢١٧ - ٦٦٥ - ٩٧٣

عمر بن الخطاب رضي الله عنه : ٤١٠ - ٨٢٧

أبوعمرو الشيباني : ٢٥٥

عمرو بن عبيد : ٩١٢

عمرو بن عبيدالله بن معمر التميمي : ٦٤

أبوعمرو بن العلاء : ٦٣٠ - ١٠٠٣ - ١٠٠٤ - ١٠٠٥ - ١٠٠٦ - ١٠٠٧ - ١٠٠٩

أم عمرو الهذلية : ٦٥٤

عمرو بن هبيرة الغزارى : ١٠١٩

عيسى بن عمر الثقفي : ٣٦ - ٣٧

عنترة بن شداد : ٩٢٥
غيلان ذى الرمة : ٤٥٥ - ٦٨٨ - ٧٥١
فاطمة بنت الخرشب : ٩٨٠
الفراء : ٨٨ - ٨٩ - ٩٠ - ٩٢ - ٣١٧ -
٦٣٤
٤٢٢ - ٤٢٣ - ٤٨٤ - ٥٦١ ≠ ٦٦٨ - ٨٥٥ - ٩٥٦ - ٩٨٤ - ١٠٠٦
الفرزدق : ٦٤ - ١٢٠ - ١٧٨ - ٢٣٨ - ٤٩٣ -
٥٤٣ = ٦١٢ - ٧٢٠ - ٧٨٠ - ٨٣٩ - ٨٤٣ - ١٠١٩ - ١٠٢٠
فضيل بن محمد المعافرى : ٩٦ - ٦٣٨ - ٧٦٣
أم القاسم أخت زيادة : ٦٨٧
أبوالقاسم الزجاجي : ١٩ - ٢١ - ٢٦ - ٢٨ - ٣١ - ٣٩ - ٤٠ -
٤٣ - ٤٤ - ٤٥ - ٤٧ - ٤٨ - ٥٠ - ٥٦ - ٦١ - ٦٤ - ٦٨ - ٧٣ - ٧٥ -
٧٧ - ٨٠ - ٨٢ - ٩٨ - ١٠٨ - ١٠٩ - ١١١ - ١١٣ - ١١٨ - ١١٩ - ١٥١ -
١٥٢ - ١٥٤ - ١٦٧ - ١٧٧ - ٢٢٢ - ٢٢٨ - ٢٣٥ - ٢٦٨ - ٢٧٤ - ٢٧٥ -
٢٨٠ - ٢٩٤ - ٢٩٥ - ٣٠٤ - ٣٠٩ - ٣١٠ - ٣١٢ - ٣٢٦ - ٣٤١ - ٣٤٣
٣٤٥ - ٣٥١ - ٣٦٦ - ٣٧٤ - ٣٧٧ - ٣٧٩ - ٣٨٢ - ٣٨٣ - ٣٩٠ - ٤٠١ -
٤٢٤ - ٤٥١ - ٤٧٠ - ٤٧٢ - ٤٧٣ - ٤٨١ - ٤٨٢ - ٤٨٦ - ٤٩٤ - ٥١٠
٥١٧ - ٥٢٠ - ٥٢٤ - ٥٢٦ - ٥٣١ - ٥٤٨ - ٥٥١ = ٥٥٣ - ٥٥٦ -
٥٧٠ - ٥٧٣ - ٥٧٨ - ٥٧٩ - ٥٨٧ - ٥٨٨ - ٥٩٠ - ٥٩١ - ٥٩٢ - ٦٢٠
٦٢١ - ٦٢٣ - ٦٣٤ - ٦٣٧ - ٦٣٨ - ٦٤٧ - ٦٤٩ - ٦٥٤ - ٦٥٩ - ٦٦٩ -
٦٧١ - ٦٧٥ - ٦٨١ - ٦٨٢ - ٦٨٥ - ٦٨٦ - ٦٨٨ - ٦٩٧ - ٧٠١ - ٧٠٣ -
٧٠٤ - ٧٠٥ - ٧١٠ - ٧١١ - ٧١٥ - ٧٢٨ - ٧٣٩ - ٧٥٢ - ٧٥٣ - ٧٧٩ -
٧٨٠ - ٨٠٢ - ٨٠٩ - ٨١٠ - ٨٧٥ - ٨٨٨ - ٨٩٠ - ٨٩٣ - ٨٩٤ - ٨٩٧ -
٩٠٠ - ٩٠٧ - ٩١٠ - ٩١٦ - ٩١٩ - ٩٢٦ - ٩٣١ - ٩٤٠ - ٩٤٤ - ٩٤٦
٩٥٠ - ٩٥٤ - ٩٥٧ - ٩٥٨ - ٩٦٢ - ٩٦٤ - ٩٦٦ - ٩٧٠ - ٩٧١ - ٩٧٣ -
٩٧٤ - ٩٧٥ - ٩٧٨ - ٩٨٠ - ٩٨١ - ٩٨٣ - ٩٨٤ - ٩٨٦ - ٩٨٨ - ٩٨٩ -
٩٩٠ - ٩٩١ - ٩٩٣ - ٩٩٤ - ١٠١٥ - ١٠١٨
أبوالقاسم المزياتي : ٣٢٣ - ٣٣٠ - ٣٤٩ - ٤٨٤ - ٤٩١
القبعثرى الشيباني : ٥٩
القتال الكلابي : ٤٥٩ - ٨١١
قصي بن كلاب : ٦٩
ابن قتيبة : ٣٧٧ - ٣٨٢ - ٣٨٣ - ٣٨٤ - ٥٥٨ - ٦٧٦

القطامي : ٢٥٥
قطرب : ٢٨٣ × ٥٧٨ - ٩١٦ - ٩٥١ - ٩٥٢
قنبل : ٩٨١
قيس بن زهير : ٩٨٠
القيس بن عقيل : ٦٢
ابن كثير : ٨٤
كثير عزة : ٣٠٨
الكسائي : ١٩٥ - ٣٦٨ - ٤٧٦ - ٥٠٤ - ٥٠٥
٥١٦ - ٦٦٨ - ٦٧٢ - ٧١٦ - ٧٣٨ - ٨٢٧ - ١٠٠٦ - ١٠٠٨
كعب بن جعيل : ٦٥٣
كعب بن مالك : ٦٦٩
الكميت : ١٢٠
ابن كيسان : ٢١٧ - ٥٨٤ - ٩٢٥
لبيد بن ربيعة : ١٧٠ - ٢٠٧ - ٣٦٦ - ٧١٥
لقيم بن أوس : ٩١٣
امرؤ القيس : ٧٩ - ١٧٠ - ٢٠٧ - ٢٠٨ - ٢١٠ - ٢١١ -
٢٥٤ - ٣٠٢ - ٣٠٤ - ٣٠٦ - ٤٢٩ - ٤٣١ - ٤٥٣ - ٤٦٩ - ٤٧٤ -
٤٨٠ - ٤٨١ - ٤٨٥ - ٤٨٧ - ٤٨٨ - ٤٩٩ - ٥٢٩ - ٥٤٠ - ٥٧٣ -
٥٨٨ - ٥٨٩ - ٦٠٨ - ٦٠٩ - ٦١٧ - ٦٢٤ - ٦٦٥ - ٩٣٨
المازني : ٢٢ - ١١٩ - ١٢٠ - ١٩٣ - ٢١٧ -
٢٦٣ - ٧٧٩ - ٨٠٥ - ٨٧٠ - ٩٠٨ - ٩٤٧ - ٩٨٥
المبرد : ٢٦ - ٦١ - ٩٣ - ١٤٥ - ١٦٦ - ٢٤٧ -
٢٥١ - ٢٦٢ - ٢٦٩ - ٢٨٣ - ٢٨٤ - ٣٦٨ - ٤٧٨ - ٥٠٧ - ٥٣٦ - ٥٥٣
٥٥٤ - ٥٩٨ - ٦٠٨ - ٦٨٨ - ٧٢١ - ٨٦٦ - ٨٧٠ - ٩١٢ - ٩١٨ -
٩٣٢ - ٩٥٣ - ٩٦٨ - ٩٧٦ - ٩٧٩ - ٩٨٦
ابن مجاهد : ١٠٠٦
محمد بن حبيب : ٦١
محمد بن سلام الجمحي : ١٢٠
مروان بن الحكم : ٨١١
مسكين الدارمي : ٦٥٦
مسلم بن الحجاج : ٥٦٩

معافر بن مر : ٣٤ - ٣٠٩

معقر بن حمار البارقي : ٢٥٠

ابن مقبل : ٦٦٤

أبوموسى الجزولي : ١٦ - ٢٦٤ - ٣٣٣ - ٦١٢

أبوموسى الاشعرى : ٦٨٨

مهلهل بن ربيعة : ٤٢١

النابغة الجعدى : ٣٣٥

النابغة الذبياني : ٤ - ٨٣ - ١١١ - ١٣٥ - ٢٠٧ - ٣٥٠ - ٤٤٨ - ٤٨٧ - ٤٨٨ - ٤٩٢ - ٤٩٩ - ٥٣٤ - ٦٢٣ - ٧١٨ - ٩١٤

النبي صلى الله عليه وسلم : ٢١١ - ٣٨٠ - ٤٦٧ - ٥٩٤ - ٦٧٠ - ٧٢٠ - ٧٣٨ - ٩٤١

أبوالنجم : ٥٨٨ - ٥٨٩

النحاس : ٥٠٥

النضر بن شميل : ٥٥٠

النمر بن تولب : ٩٤١

أبو نواس : ٩٨٧

هدبة بن الخشرم : ٦٨٧ - ٨٧٦

هرم بن سنان : ٨٢ - ٥٢٨

هشام النحوى الكوفي : ٤٣٤

ابن هشام اللخمي : ٥٠٠ - ٦٧١

الهروى : ٧٢٣

أبوهريرة رضي الله عنه : ٥٦٩

همام بن غالب : ١٧٩

وهب بن جابر الهذلي : ٦٥٤

يحيى بن المبارك اليزيدى : ١٠٠٤

يعقوب الحضرمي : ١٠٠٦

يعقوب بن السكيت : ٤٧٥

يوسف عليه السلام : ٣٦٧

يونس بن حبيب : ٥١٣ - ٥٧٦ - ٥٧٧ - ٦٩٩ - ٧٤٨ - ٨٣٢

فهرس الدول والقبائل والاحياء والطوائف

الأزارقة : ٤٦٣
أسد : ٤٨٩
الأشاعرة : ٤٦٣
أسية : ٢٩٥
الأنصار : ١٢٠ - ٢٧٩ - ٦٦٩
أهل العالية : ٢٨٠
البرابرة : ٣٢
البصريون : ٢٦ - ١٣٠ - ١٨٨ - ٢٠٠ - ٢١٧ -
٣٢٠ - ٣٣١ - ٣٣٢ - ٣٤٦ - ٣٩٩ - ٤٧٧ - ٥١٠ - ٥٢٢ - ٥٢٥ -
٥٩٨ - ٦٠٣ - ٦٤٣ - ٦٥١ - ٧٢٤ - ٧٤٦ - ٧٤٨ - ٨٤٢ - ٩٢٣
١٠٠٦
بكر بن وائل : ١٠١١ - ١٠١٢ - ١٠١٦
بلحارث : ٢٢٥/ب
بلعنبر : ٢٢٥/ب
بني النجار : ٢٢٥/ب
تغلب : ٥٦ - ٦٨
تميم : ٥٦ - ٥٨ - ٦١ - ٨٠ - ١٢٦ - ١٢٨ - ١٢٩ -
١٣٣ - ١٤٣ - ١٧٢ - ١٨٣ - ٢٠٥ - ٢١٢ - ٢٧٩ - ٢٨٠ - ٢٨٣ - ٤٦٧ -
٤٨٩ - ٥٠٣ - ٥٠٥ - ٥٠٦ - ٥٠٨ - ٦٧٨ - ٦٩١ - ٨٨٤ - ٨٨٨ - ٩٦٥ -
٩٩٥ - ١٠١١ - ١٠١٥
ثقيف : ٦٧ - ٦٨ - ٧٠ - ٢٨٥ - ٢٨٧
ثمالة : ٢٨٧
ثمود : ٦٧
جذام : ٥٨ - ٦٢
الحجازيون : ٧٨ - ١٢٦ - ١٢٩ - ١٣١ - ١٤١ -
٤٨٤ - ٤٩٢ - ٥٠٣ - ٥٠٥ - ٥٠٦ - ٦٩٠ - ٦٩١ - ٧١٧ - ٨٨٨ -
٩٦٦ - ٩٦٨ - ٩٨٨ - ٩٩٥ - ١٠٠٩ - ١٠١١
حمير : ٢٧٩
حنيفة : ٢٨٢ - ٢٨٥

حويزة : ٢٨٢ - ٢٨٤
خزاعة : ٦١
الدولة الاموية : ٣٩٧
الدولة العباسية : ٣٩٧
ربيعة : ٢٨٢
سبأ : ٦٧
سدوس : ٦٠ - ٦١ - ٦٧ - ٢٨٣
السعديون : ٥٩٠
سلول : ٦١
بني سليم : ٦٨٦
طيئ : ٥٦ - ٥٨ - ٦١ - ٥٧٨ - ٩٥٢
عبد القيس : ٣٠٢ - ٣٠٤
عميرة كلب : ٢٨٤
غطفان : ٩٥٨
قريش : ٦٧ - ٦٨ - ٧٠ - ٢٨٣ - ٢٨٥ - ٢٨٦
قضاعة : ٦١
قيس : ٥٨ - ٦٧
الكوفيون : ٩ - ٢٦ - ٩٢ - ١٨٨ - ٢٠٠ - ٢٠٢ - ٢٠٧
٢١٣ - ٢١٧ - ٢٢٣ - ٢٢٨ - ٢٦٣ - ٣٣١ - ٣٣٢ - ٣٤٦ - ٣٩٩ - ٤٢٣
٤٧٦ - ٥١٠ - ٥٣٧ - ٦٠٣ - ٦٠٦ - ٦٥١ - ٧١٨ - ٧٢٤ - ٧٢٥ - ٧٤١
٧٤٨ - ٩٢٣ - ٩٦٥
لخم : ٦٢
محارب : ٢٥٦
معد : ٦٧ - ٦٨ - ٧٠
المهالبة : ٤٦٣
بني هاشم : ١٢١
الهذليين : ٨١٠

فهرس المصادر والمراجع

فهرس المصادر والمراجع

- الإبدال تأليف يعقوب ابن السكيت

تحقيق د . حسين محمد محمد شرف مراجعة الاستاذ على النجدى

ناصف ، الناشر الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية القاهرة

١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .

- ابراز المعاني من حرز الأماني لأبي شامة مصطفى الحلبي ١٣٤٩هـ

- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر للبناء

استانبول ١٢٨٥هـ .

- الإحاطة في أخبار غرناطة تأليف لسان الدين الخطيب

الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة

الطبعة الثانية ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م .

- إحياء علوم الدين لأبي حامد الغزالي

الناشر دار الكتب العلمية بيروت لبنان

الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

- أخبار النحويين البصريين ومراتبهم لأبي سعيد السيرافي ،

تحقيق د . محمد ابراهيم البنا ،

الناشر دار الاعتصام ، الطبعة الاولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

- الاختيارين صنعة الأخفش الاصغر ،

تحقيق د . فخر الدين قباوة

الناشر مؤسسة الرسالة الطبعة الاولى ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م .

الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

- أدب الكاتب لابن قتيبة ،

تحقيق وتعليق محمد الدالي

الناشر مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

- أدب الكتاب للصولي

عني بتصحيحه محمد بهجة الأثرى مراجعة السيد محمود شكرى

الناشر والتاريخ بدون

- الإرشاد الى علم الاعراب تأليف محمد بن أحمد الكيشي ،

تحقيق ودراسة د . عبدالله على الحسيني البركاتي ،الدكتور محسن العميرى ،

الناشر معهد البحوث وإحياء التراث الاسلامي جامعة أم القرى ،

الطبعة الاولى ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م .

- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي ،

تحقيق د . مصطفى أحمد النحاس ،

الطبعة الاولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م . الناشر : بدون .

- الأزهية في معاني الحروف للهروى ،

تحقيق عبد المعين الملوحي ، دمشق ١٩٧١م .

- أساس البلاغة للزمخشرى ،

الناشر دار صادر بيروت ، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م .

- الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ،

تحقيق عبدالاله نبهان ،

مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، التاريخ بدون .

- أشعار الشعراء الستة الجاهليين اختيار الأعلم ،

الناشر دار الفكر بيروت ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

- الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلاني ،

ومعه كتاب الاستيعاب في أسماء الأصحاب لابن عبد البر ،

الناشر دار الكتاب العربي بيروت ، التاريخ بدون .

- إصلاح المنطق ليعقوب بن السكيت ،

تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون ،

دار المعارف القاهرة ١٩٥٥م .

- الاصمعيات اختيار الاصمعي ،

تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون ،

الطبعة الخامسة الناشر والتاريخ بدون .

- الاصول في النحو لابن السراج ،

تحقيق د . عبد الحسين الفتلي ،

الناشر مؤسسة الرسالة الطبعة الاولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

- الاضداد تأليف محمد بن القاسم الانبارى ،

تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ،

الناشر المكتبة المصرية صيدا بيروت ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

- أعلام الحديث شرح صحيح البخارى للخطابي ،

الناشر مركز البحث العلمي واحياء التراث الاسلامي جامعة أم القرى

- الأعلام للزركلي ،

الناشر دار العلم للملايين ، الطبعة السادسة ١٩٨٤م .

- الأغاني لأبي الفرج الاصفهاني ،

شرحه وكتب هوامشه الاستاذ عبد أعلى مهنا والاستاذ سمير جابر

الناشر دار الفكر الطبعة الاولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦م .

- الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الاعراب للفارقي ،

تحقيق سعيد الافغاني ،

الناشر مؤسسة الرسالة الطبعة الاولى ١٣٧٧هـ/ ١٩٥٨م .

الطبعة الثانية ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م

الطبعة الثالثة ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م .

- الإقتضاب في شرح أدب الكتاب لابن السيد البطليوسي ،

الناشر الهيئة المصرية ١٩٨١م .

- الإقناع في القراءات السبع تأليف ابن الباذش ،

تحقيق د . عبد المجيد قطامش ،

الناشر مركز البحث العلمي واحياء التراث الاسلامي جامعة أم القرى

الطبعة الاولى ١٤٠٣هـ .

- الألفات لابن خالويه ،

تحقيق د . علي حسين البواب ،

الناشر مكتبة المعارف بالرياض ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

- إملاء ما من به الرحمن تأليف أبي البقاء العكبرى ،

الناشر دار الكتب العلمية بيروت لبنان

الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .

- الأمالي لأبي عبدالله اليزيدى ،

الطبعة الأولى ١٣٦٧هـ - ١٩٤٨م .

- الأمالي لأبي علي القالي ،

الناشر دارالحديث بيروت ،

الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

- الأمالي الشجرية لابن الشجرى ،

الناشر دارالمعرفة للطباعة والنشر بيروت لبنان ،

التاريخ بدون .

- الأمالي في المشكلات القرآنية والحكم والأحاديث النبوية لأبي القاسم الزجاجي

الناشر دارالكتاب العربي . بيروت لبنان ، التاريخ بدون .

- الأمالي النحوية لابن الحاجب ،

تحقيق هادى حسن حمودى ،

الناشر مكتبة النهضة العربية وعالم الكتب ،

الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

- إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي ،

تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ،

الناشر دارالفكر العربي ، مؤسسة الكتب الثقافية بيروت

الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

- الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنبارى ،
تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ،
الناشر المكتبة التجارية الكبرى بمصر ، التاريخ بدون .
- أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك تأليف ابن هشام الأنصارى ،
تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ،
الناشر داراحياء التراث العربي بيروت ، الطبعة السادسة ١٩٨٠م .
- إيضاح شواهد الايضاح للقيسى
دراسة وتحقيق د . محمد بن حمود الدعجاني ،
الناشر دار الغرب الاسلامي الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م .
- الإيضاح العضدى لأبي علي الفارسي ،
تحقيق د . حسن شاذلي فرهود .
الناشر دار العلوم ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- الإيضاح في علل النحو للزجاجي ،
تحقيق د . مازن المبارك ،
الناشر دار النفاس ، الطبعة الرابعة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

(ب)

- البحر المحيط لأبي حيان
الناشر مطبعة السعادة التاريخ ١٣٢٨هـ .
- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ،
تحقيق ودراسة د . عياد بن عيد الثبيتي ،
الناشر دارالغرب الاسلامي ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م .
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ،للسيوطي ،
تحقيق محمد أبوالفضل ابراهيم ،
الناشر دارالفكر ، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .

- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ،

تأليف الفيروزآبادى ، تحقيق محمد المصرى ،

الناشر مركز المخطوطات والتراث بالكويت ،

الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

- برنامج المجارى لأبي عبدالله الأندلسي ،

تحقيق محمد أبوالأجفان ،

الناشر دارالغرب الاسلامي الطبعة الأولى ١٩٨٢م .

- برنامج الوادى آشي ، تأليف محمد بن جابر الوادى آشي ،

تحقيق د . محمد الحبيب الهيلة .

الناشر مركزالبحث العلمي واحياء التراث الاسلامي جامعة أم القرى

١٤٠١هـ - ١٩٨١م .

- البيان والتبيين للجاحظ ،

تحقيق عبد السلام محمد هارون ،

الناشر دارالجيل بيروت ،

دارالفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، التاريخ بدون .

(ت)

- التاج الجامع لأحاديث الرسول ، تأليف الشيخ منصورعلى ناصف ،

الطبعة الرابعة ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .

- تاج العروس للزبيدى ،

الناشر دارالقلم بيروت ١٩٨٠م .

- تاريخ الأدب العربي كارل بروكلمان ،

الناشر دارالمعارف ، نقله الى العربية د . رمضان عبدالتواب ،

راجع الترجمة الدكتور السيد يعقوب بكر ، التاريخ بدون .

- تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم ،

لمحمد بن مسعر التنوخي المعرى ،

تحقيق د . عبد الفتاح محمد الحلو ،

الناشر ادارة الثقافة والنشر بجامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية

١٤٠١هـ - ١٩٨١م .

- تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس لابن الفرضي ،

الناشر مكتبة الخانجي القاهرة ، الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

- تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ،

تحقيق السيد أحمد صقر ،

الناشر دار التراث ، القاهرة ١٣٩٣هـ .

- التبصرة والتذكرة للصيمرى ،

تحقيق د . فتحي أحمد مصطفى علي الدين ،

الناشر مركز البحث العلمي واحياء التراث الاسلامي بجامعة أم القرى

الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين تأليف أبي البقاء العكبرى ،

تحقيق ودراسة د . عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ،

الناشر دار الغرب الاسلامي الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

- تفسير التحرير والتنوير ، تأليف الشيخ محمد الطاهر بن عاشور ،

الناشر الدار التونسية للنشر ١٩٨٤م .

- تصحيح الفصيح لابن درستويه ،

الناشر رئاسة ديوان الاوقاف احياء التراث الاسلامي العراق ،

مطبعة الارشاد بغداد ١٩٧٥م .

- تذكرة النحاة لأبي حيان ،

تحقيق د . عفيف عبد الرحمن ،

الناشر مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

- التعريفات للجرجاني ،

الناشر دارالكتب العلمية بيروت لبنان ، التاريخ بدون .

- التكملة لأبي علي الفارسي ،

تحقيق ودراسة د . كاظم بحر المرجان ،

الناشر جامعة بغداد ، ١٩٨١م - ١٤٠١هـ .

- التكملة لكتاب الصلة لابن الأبار ،

مطبعة السعادة بمصر ١٣٧٥هـ - ١٩٥٥م .

- التمهيد لابن عبد البر ،

الناشر وزارة الأوقاف والشئون الاسلامية بالرباط ،

تحقيق المجلس العلمي بفاس ، التاريخ بدون .

- تنوير الحوالك بشرح موطأ الامام مالك للسيوطي ،

عيسى البابي الحلبي ، التاريخ بدون .

- تهذيب اصلاح المنطق للتبريزى ،

تحقيق د . فخر الدين قباوة ،

الناشر دار الآفاق الجديدة بيروت

الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

- التوطئة لأبي علي الشلوبين ،

دراسة وتحقيق يوسف أحمد المطوع ،

الناشر دارالتراث العربي القاهرة ، التاريخ بدون .

- التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني ،

استانبول ١٩٣٠م .

- (ج)

- الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير للسيوطي ،

الناشر دارالفكر للطباعة والنشر بيروت ، التاريخ بدون .

- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ،

الناشر مكتبة الرياض الحديثة ،التاريخ بدون .

- جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والاسلام تأليف أبي زيد القرشي ،

تحقيق علي محمد البجاوى ،

الناشر دارنهضة مصر للطبع والنشر ، التاريخ بدون .

- الجمهرة لابن دريد ،

الناشر : دارصادر التاريخ بدون .

- الجمل لأبي القاسم الزجاجي ،

تحقيق د . علي توفيق الحمد ،

الناشر مؤسسة الرسالة دار الأمل ، الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م .

- (ح)

- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك ،

الناشر دارالفكر بيروت ، التاريخ بدون .

- حروف المقصور والممدود لابن السكيت ،

تحقيق د . حسن شاذلي فرهود ،

الناشر دارالعلوم ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م

- الحلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل لابن السيد ،

تحقيق سعيد عبد الكريم سعودى ،

الناشر دارالرشيد وزارة الثقافة والاعلام الجمهورية العراقية ١٩٨٠م

- الحلل في شرح أبيات الجمل لابن السيد ،

دراسة وتحقيق الدكتور مصطفى امام ،

الناشر الدارالمصرية للطباعة والنشر والتوزيع ،

القاهرة الطبعة الأولى ١٧٩ ١م .

- الحماسة البصرية لصدر الدين البصرى ،

تحقيق د . عادل جمال سليمان ،

الناشر المجلس الأعلى للشئون الاسلامية القاهرة .

- الحيوان للجاحظ ،

تحقيق عبد السلام محمد هارون ،

الناشر مطبعة الحلبي ١٩٣٨م.

(خ)

- الخاطريات لابن جني ،

تحقيق علي ذوالفقار شاكر ،

الناشر دارالغرب الاسلامي ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، للبغدادي ،

تحقيق عبد السلام محمد هارون ،

الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الناشر بدون.

- الخصائص لابن جني ،

تحقيق محمد علي النجار ،

الناشر عالم الكتب بيروت ،الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

- الخلاصة ألفية ابن مالك ،

الناشر الفيصلية ، التاريخ بدون.

(د)

- درة الحجال في أسماء الرجال لأبي العباس أحمد بن محمد المكناسي

تحقيق محمد الاحمد أبو النور

الناشر دارالتراث القاهرة - المكتبة العتيقة تونس ، التاريخ بدون

- الدرر اللوامع على همع الهوامع تأليف أحمد بن الامين الشنقيطي

الناشر دارالمعرفة بيروت

الطبعة الثانية ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م

- دلائل الاعجاز تأليف عبد القاهر الجرجاني

تحقيق محمود محمد شاكر ،

الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة التاريخ بدون

- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون تأليف السمين الحلبي

تحقيق د . أحمد محمد الخراط ،

الناشر دارالقلم دمشق الطبعة الاولى ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م

- ديوان أحيحة بن الجلاح الاوسى

دراسة وجمع وتحقيق د / حسن محمد باجودة

الناشر مطبوعات نادى الطائف الادبي ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م

- ديوان الاعشى الكبير ميمون

شرح وتعليق د . محمد محمد حسين ،

الناشر مؤسسة الرسالة الطبعة الاولى ١٣٧٠هـ/ ١٩٥٠م

الطبعة الثانية ١٣٨٨هـ/ ١٩٦٨م

- ديوان امرؤ القيس ،

تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم

الناشر دار المعارف القاهرة التاريخ بدون

- ديوان إبراهيم بن هرم ،

تحقيق محمد نفاع وحسين عطوان

مطبعة دارالحياة دمشق ١٩٦٩م

- ديوان أبي زبيد الطائي ،

تحقيق د . نور حمودى القيسى بغداد ١٩٦٧م

- ديوان أبوالنجم العجلي ،

جمع علاء الدين آغا

الناشر النادى الأدبي بالرياض ١٤٠١هـ

- ديوان بشر بن أبي خازم

تحقيق عزة حسن دمشق ١٣٧٩هـ

- ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب

تحقيق د . نعمان محمد أمين طه ،

الناشر دار المعارف الطبعة الثالثة التاريخ بدون .

- ديوان جران العود ،

دارالكتب المصرية ١٩٣١م

- ديوان جميل بن عبدالله بن معمر

قدم له وعلق حواشيه سيف الدين الكاتب وأحمد عصام الكاتب

منشورات دارمكتبة الحياة بيروت لبنان التاريخ بدون

- ديوان شعر حاتم بن عبدالله الطائي

دراسة وتحقيق د . عادل سليمان جمال

الناشر مكتبة الخانجي القاهرة الطبعة الثانية ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م

- ديوان الحطيئة

الناشر المكتبة الثقافية بيروت لبنان التاريخ بدون

- ديوان الحماسة

شرح التبريزى الناشر دارالقلم بيروت لبنان الطبعة الاولى التاريخ بدون .

- ديوان دريد بن الصمة جمع محمد خير البقاعي

الناشر دار قتيبة التاريخ بدون .

- ديوان الراعي

تحقيق نصر الحاني دمشق ١٩٦٤م

- ديوان سحيم عبد بني الحسحاس

تحقيق الميمني الناشر دارالكتب ١٩٥٠م

- ديوان علقمة بن عبدة ،

تحقيق لطفي الصقال ودرية الخطيب حلب ١٩٦٩م

- ديوان طرفة بن العبد ،

تحقيق د . علي الجندى القاهرة ١٣٧٨هـ

- ديوان عبدالله بن رواحة

دراسة وجمع وتحقيق د . حسن محمد باجودة

الناشر دارالتراث بالقاهرة التاريخ بدون .

- ديوان العباس بن مرداس السلمي

جمع وتحقيق يحيى الجبوري

الناشر دارالجمهورية بغداد ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م

- ديوان عبيد الابرص

تحقيق د . حسين نصار

الطبعة الاولى ١٣٧٧هـ ١٩٥٧م الناشر شركة ومطبعة مصطفى

البابي الحلبي وأولاده بمصر

- ديوان العجاج

تحقيق د . عزة حسن بيروت ١٩٧١م

- ديوان عمرو بن قميئة

تحقيق حسن كامل الصيرفي

الناشر دارالكاتب العربي التاريخ ١٣٨٥هـ

- ديوان عمربن أبي ربيعة

تحقيق د . فوزى عطوى

الناشر دار صعب بيروت ١٩٨٠م

- ديوان عنترة بن شداد

تحقيق ودراسة محمد سعيد مولي ،

الناشر المكتب الاسلامي بيروت

الطبعة الاولى ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م

- ديوان غيلان ذى الرمة

عني بتصحيحه وتنقيحه كارليل هنرى هيس مكارتني

نشر وطبع كلية كمبريدج ١٩١٩م /١٣٣٧هـ

- ديوان الفرزدق

دار صادر التاريخ بدون

- ديوان القطامي ،

تحقيق د . إبراهيم السامرائي و أ. أحمد مطلوب ،

الناشر دار الثقافة بيروت الطبعة الاولى ١٩٦٠م

- ديوان قيس بن الخطيم

تحقيق د . ناصر الدين الاسد

الناشر دار صادر بيروت الطبعة الثانية بيروت ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م

- ديوان كثير عزة

تحقيق احسان عباس بيروت ١٩٧١م .

- ديوان كعب بن زهير ،

الناشر دار الكتب التاريخ ١٩٥٠م .

- ديوان كعب بن زهير صنعة ابي سعيد السكرى

تحقيق مفيد قميحة ، الثق

الطبعة الاولى ١٤١٠هـ / ١٩٨٩م الناشر دار الشواف للطباعة والنشر

- ديوان كعب بن مالك

تحقيق ودراسة سامي مكي العاني ،

الناشر مكتبة النهضة بغداد ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م

- ديوان مسكين الدارمي

تحقيق عبدالله الجبوري ، وخليل العطية

بغداد ١٩٧٠م

- ديوان ابن مقبل

تحقيق عزة حسن دمشق ١٩٦٢م

- ديوان النابغة الذبياني

تحقيق الدكتور مفيد محمد قميحة

الناشر دار المطبوعات الحديثة التاريخ بدون

- ديوان النمر بن تولب
جمع وتحقيق نوري حمودي القيسي ،
الناشر مطبعة المعارف بغداد التاريخ بدون .
- الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة
تأليف أبي عبدالله محمد بن عبد الملك الانصاري الاوسي المراكشي ،
القسم الثاني تحقيق د . احسان عباس ،
نشر وتوزيع دارالثقافة بيروت لبنان التاريخ بدون .

(ر)

- رسالة الملائكة لأبي العلاء المعري ،
تحقيق محمد سليم الجندي ، دمشق ١٩٦٣م .
- رصف المباني في شرح حروف المعاني تأليف أحمد بن عبد النور المالقي ،
تحقيق ،د . أحمد محمد الخراط ،
الناشر دارالقلم دمشق ، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- الروض الأنف للسهيلي ،
الناشر دارالفكر ، التاريخ بدون
ضبطه وعلق عليه طه عبد الرؤوف سعد .

(ز)

- زاد المسلم فيما اتفق عليه البخارى ومسلم تأليف محمد حبيب الله الشنقيطي ،
الناشر دار الفكر ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
- زهر الآداب وثمر الألباب للحصرى القيرواني ،
تحقيق د . زكي مبارك ،
الناشر دارالجيل بيروت لبنان الطبعة الرابعة ١٩٧٢م .

(س)

- سر صناعة الاعراب لابن جني ،
دراسة وتحقيق د . حسن هنداوى ،
الناشر دارالقلم الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- سر الفصاحة لأبي محمد عبدالله بن محمد الخفاجي ،
الناشر دارالكتب العلمية ، ١٩٨٢م - ١٤٠٢هـ .
- سنن ابن ماجه ،
تحقيق وتعليق وتبويب محمد فؤاد عبد الباقي ،
الناشر عيسى البابي الحلبي وشركاه ١٣٧٢هـ - ١٩٥٢م .
- سير أعلام النبلاء للذهبي ،
الناشر مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م ،
أشرف على تحقيقه شعيب الأرنؤوط .
- السيرة النبوية لابن هشام ،
تقديم وتعليق وضبط طه عبد الرؤوف سعد ،
الناشر الحاج عبد السلام محمد شقرون ، شركة الطباعة الفنية المتحدة ، التاريخ بدون .

(ش)

- شرح أبنية سيبويه لابن الدهان النحوى

تحقيق د . حسن شاذلي فرهود ،

الناشر دارالعلوم للطباعة والنشر ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م

- شرح أبيات سيبويه للنحاس

تحقيق أحمد خطاب

الناشر جامعة الموصل الطبعة الاولى ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م

- شرح أبيات سيبويه تأليف أبي محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي

تحقيق د . محمد على سلطان

الناشر مطبعة الحجاز دمشق ١٣٩٦هـ/ ١٩٧٦م

- شرح أبيات مغني اللبيب

صنعة عبد القادر البغدادى

تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق

الناشر مكتبة دارالبيان الطبعة الاولى ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م

- شرح الأبيات المشكلة الاعراب المسمى ايضاح الشعر

تأليف ابي علي الفارسي

تحقيق د . حسن هنداوى

الناشر دارالقلم دمشق الطبعة الاولى ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م

- شرح أدب الكاتب للجواليقي

الناشر مؤسسة النصر طهران ١٣٥٠هـ

- شرح أشعار الهذليين لأبي سعيد السكرى

تحقيق عبد الستار أحمد فراج مراجعة محمود محمد شاكر

الناشر مكتبة دارالعروبة التاريخ بدون

- شرح الاشموني على ألفية ابن مالك

تحقيق محمد محي الدين عبد الحمد

الطبعة الثالثة الناشر مكتبة النهضة المصرية التاريخ بدون .

- شرح ألفية ابن معطي

تحقيق د . علي موسى الشوملي

الناشر مكتبة الخريجي الطبعة الاولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م

- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك

تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد

الناشر مكتبة دارالتراث الطبعة العشرون ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م

- شرح التصريح على التوضيح

للشيخ خالد الازهرى

الناشر دارالفكر التاريخ بدون .

- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الاشبيلي

تحقيق د . صاحب ابو جناح

الناشر وزارة الاوقاف والشئون الدينية بالعراق التاريخ ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م

- شرح جمل الزجاجي

تأليف ابن هشام الانصارى

تحقيق ودراسة د . علي محسن عيسى مال الله

الناشر عالم الكتب الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م

- شرح الجمل لابن بابشاذ

مخطوط تحت رقم ٣٦٣

مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي جامعة أم القرى

- شرح الجمل لابن خروف

مخطوط برقم ٤٧٨ مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي

جامعة أم القرى

- شرح الجمل لابن الفخار
رسالة دكتوراة اعداد حماد بن محمد حامد الثمالي
جامعة أم القرى
- شرح ديوان حسان بن ثابت
ضبط وتصحيح عبد الرحمن البرقوقي ،
الناشر دارالأندلس بيروت التاريخ بدون
- شرح ديوان الحماسة للمرزوقي
تحقيق أحمد أمين وعبد السلام هارون
الطبعة الثانية التاريخ بدون
- شرح شافية ابن الحاجب
تأليف الرضي تحقيق وضبط محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف
ومحمد محي الدين عبد الحميد
الناشر دارالكتب العلمية بيروت لبنان ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب
لابن هشام الأنصارى
تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد
الناشر والتاريخ بدون
- شرح شعر زهير بن أبي سلمى صنعة أبي العباس ثعلب
تحقيق د . فخر الدين قباوة
منشورات دار الافاق الجديدة الطبعة الاولى ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م
- شرح شواهد الايضاح لأبي علي الفارسي ،
تأليف عبدالله بن برى ، تحقيق د .عيد مصطفى و د . محمد مهدى
علام ،
الناشر الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية القاهرة ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م

- شرح شواهد الشافية ،
تأليف عبد القادر البغدادى ،
تحقيق محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ، محمد محي الدين
عبد الحميد ،
الناشر دار الكتب العلمية بيروت لبنان ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م

- شرح شواهد العيني ،
الناشر دار احياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه ،
التاريخ بدون

- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك ،
الناشر وزارة الاوقاف والشئون الاسلامية
مطبعة العاني بغداد ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م

- شرح عيون كتاب سيبويه
تأليف هارون بن موسى القيسي
تحقيق د . عبداللطيف عبد ربه
الطبعة الاولى ١٤٠٤هـ / /١٩٨٤م الناشر مطبعة حسان القاهرة

- شرح الفصيح لابن هشام اللخمي ،تحقيق د /مهدى عبيد جاسم ،
الناشر دار الثقافة والاعلام -العراق .

- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لابي بكر محمد بن القاسم الانبارى
تحقيق عبد السلام محمد هارون
الناشر دار المعارف ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م

- شرح القصائد المشهورات الموسومة بالمعلقات للنحاس
الناشر دار الكتب العلمية بيروت لبنان
الطبعة الاولى ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م

- شرح الكافية الشافية لابن مالك
تحقيق د .عبد المنعم أحمد هريدى ،
الناشر دار المأمون للتراث الطبعة الاولى ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م .

- شرح كتاب سيبويه للسيرافي

تحقيق د . رمضان عبد التواب ود . محمود فهمي حجازى

ود . محمد هاشم عبد الدائم

الناشر الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦م جـ١

- شرح لامية الافعال لابن مالك وحاشية ابن زيد مخطوط

- شرح المفصل لابن يعيش

الناشر عالم الكتب بيروت التاريخ بدون

- شرح مشكل ديوان المتنبي

تأليف ابن سيده ،

تحقيق : مصطفى السقا ود . حامد عبد المجيد

الناشر الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٦م القاهرة

- شرح الملوكي في التصريف

لابن يعيش تحقيق د . فخر الدين قباوة

الناشر المكتبة العربية بحلب الطبعة الاولى ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م

- شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف

تأليف الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكرى

تحقيق عبد العزيز أحمد ،

الناشر مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر

الطبعة الاولى ١٣٨٣هـ/ ١٩٦٣م.

- شرح مقامات الحريرى للبصرى للشريشي ،

الطبعة الثانية ١٣١٦هـ / ١٦٧٩م

الناشر المكتبة الشعبية .

- شعر الاخطل صنعة السكرى

تحقيق د . فخر الدين قباوة

منشورات دار الافاق الجديدة بيروت

الطبعة الاولى ١٩٧١ م / ١٣٩١ هـ

الطبعة الثانية ١٩٧٩م / ١٣٩٩ هـ

- شعر طيء وأخبارها في الجاهلية والاسلام

جمع وتحقيق ودراسة د . وفاء فهمي السنديوني

الناشر دار العلوم ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م الطبعة الاولى

- الشعر والشعراء لابن قتيبة

تحقيق أحمد محمد شاكر

الناشر دار المعارف بالقاهرة التاريخ بدون

- شعر النابغة الجعدى

الطبعة الاولى ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م

منشورات المكتب الاسلامي بدمشق

- شفاء العليل في ايضاح التسهيل

تأليف محمد بن عيسى السلسيلي

دراسة وتحقيق د . الشريف عبدالله الحسيني البركاتي

الناشر المكتبة الفيصلية الطبعة الاولى ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م

- الشوارد في اللغة للصاغاني

تحقيق عدنان عبد الرحمن الدورى

الناشر المجمع العلمي العراقي ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م

- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك

تحقيق وتعليق محمد فؤاد عبد الباقي

الناشر عالم الكتب الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م

(ص)

- الصاحبي لأحمد بن فارس

تحقيق السيد أحمد صقر ،

الناشر عيسى البابي الحلبي وشركاه ، القاهرة ، التاريخ بدون .

- الصحاح للجوهري ،

تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ،

التاريخ والناشر بدون .

- صحيح البخاري ،

الناشر دارالكتب العلمية بيروت لبنان ، التاريخ بدون .

- صحيح ابن ماجه ،

تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ،

١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥م .

(ض)

- ضرائر الشعر لابن عصفور الاشبيلي ،

تحقيق السيد إبراهيم محمد ،

الناشر دار الأندلس ، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

(ط)

- طبقات الشافعية للسبكي ،

تحقيق محمود محمد الطناحي ، وعبد الفتاح محمد الحلو ،

الطبعة الأولى ١٣٨٣هـ - ١٩٦٤م ،

الناشر عيسى البابي الحلبي وشركاه .

- طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحي ،

تحقيق محمود محمد شاكر ،

الناشر مطبعة المدني بمصر التاريخ بدون .

- طبقات النحاة واللغويين تأليف الامام تقي الدين بن قاضي شهبة الأسدى
الشافعي المتوفي سنة ٨٥١ للهجرة ،
تحقيق الدكتور محمد غياض ،
الناشر مطبعة النعمان ، النجف الأشرف ١٩٧٤م .
- طبقات النحويين واللغويين للزبيدى ،
تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ،
الناشر دارالمعارف بمصر ، التاريخ بدون .
- ابن الطراوة النحوى ،
د . عياد بن عيد الثبيتي ،
مطبوعات نادى الطائف الأدبي .

(ع)

- عبث الوليد شرح ديوان البحترى ، لأبي العلاء المعرى ،
علق عليه محمد عبدالله المدني ،
الناشر دارالرفاعي للنشر والطباعة ،
الطبعة الثالثة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م
- العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده ،لابن رشيق القيرواني ،
تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ،
الناشر والتاريخ بدون .

(غ)

- غاية الأمل في شرح الجمل لابن بزيزة ،
رسالة دكتوراة دراسة وتحقيق محمد غالب عبد الرحمن ،
كلية دارالعلوم القاهرة .
- غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزرى ،
تحقيق برجستراسر ، مصر ١٩٣٨م .

- غريب الحديث لأحمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي ،
تحقيق عبد الكريم إبراهيم العزباوى ،
الناشر مركز البحث العلمي وإحياء التراث الاسلامي ،
جامعة أم القرى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

(ف)

- الفاضل في اللغة والأدب للمبرد ،
تحقيق عبد العزيز الميمني الراجكوتي ،
التاريخ والناشر بدون.
- في التعريب والمعرب ،
حاشية ابن برى على كتاب المعرب ،
عني بإخراجه د. ابراهيم السامرائي ،
الناشر مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- فتح البارى شرح صحيح البخارى لابن حجر العسقلاني ،
الناشر دار الفكر ، التاريخ بدون .
- الفصيح لأبي العباس ثعلب ،
تحقيق ودراسة د. عاطف مدكور ،
الناشر دار المعارف ، التاريخ بدون.
- فعلت وأفعلت لأبي اسحاق الزجاج ،
تحقيق وشرح ماجد حسن الذهبي ،
الناشر الشركة المتحدة للتوزيع دمشق ، الطبعة الأولى ،
١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- فهارس كتاب سيبويه ، ودراسة له ،
صنع محمد عبد الخالق عضيمة ، الطبعة الأولى ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م
الناشر مطبعة السعادة.
- الفهرست لابن النديم ،
الناشر دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت لبنان ، التاريخ بدون .

- الفوائد المحصورة في شرح المقصورة ، لابن هشام اللخمي ،
تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ،
الناشر مكتبة الحياة بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .

(ق)

- القاموس المحيط للفيروزآبادى ،
الناشر دارالجيل ، التاريخ بدون .

(ك)

- الكافية في النحو لابن الحاجب ،
شرح الرضي ، الناشر دارالكتب العلمية بيروت ، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م .
- الكامل لأبي العباس المبرد ،
تحقيق محمد أبوالفضل ابراهيم ،
الناشر دارنهضة مصر للطبع والنشر،التاريخ بدون .
- كتاب سيبويه ،
تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون ،
الناشر عالم الكتب بيروت التاريخ بدون .
- كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد ،
تحقيق د . شوقي ضيف ،
الطبعة الثانية ،الناشر دارالمعارف ، التاريخ بدون .
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشرى ،
الناشر دار الفكر ، التاريخ بدون .
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة ،
الناشر دارالعلوم الحديثة بيروت لبنان ، التاريخ بدون .
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمكي بن أبي طالب القيسي ،
تحقيق د . محي الدين رمضان ،
الناشر مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

- كشف المشكل في النحو لعلي بن سليمان الحيدرة اليمني ،
تحقيق د . هادى عطية مطر ،
الناشر مطبعة الارشاد بغداد ، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤م .

(ل)

- لسان العرب لابن منظور ،
الناشر دار صادر بيروت ، التاريخ بدون .
- لسان الميزان لابن حجر العسقلاني ،
منشورات مؤسسة الأعلى للمطبوعات بيروت لبنان ،
الطبعة الثانية ١٣٩٠ هـ - ١٩٧١م .
- ليس في كلام العرب لابن خالويه ،
تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، الناشر بدون ،
الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩م .

(م)

- المؤتلف والمختلف للامدى
الناشر دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الاولى التاريخ بدون
- المبهج في تفسير أسماء الشعراء ديوان الحماسة لابن جني
الناشر دار الكتب العلمية بيروت لبنان التاريخ بدون .
- مجاز القرآن لابي عبيدة عارضه بأصوله وعلق عليه د . محمد فواد سزكين
الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة التاريخ بدون
- مجموع اشعار العرب ديوان روبة بن العجاج
اعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد البروسي
الناشر دار الافاق الجديدة بيروت
الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م
- مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط تأليف الجاربردى وابن جماعة
الناشر عالم الكتب ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م .

- مجالس ثعلب

شرح وتحقيق عبد السلام محمد هارون

الناشر دار المعارف الطبعة الخامسة التاريخ بدون

- مجالس العلماء للزجاجي

تحقيق عبد السلام محمد هارون

الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة دار الرفاعي بالرياض

الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

- مجمع الامثال للميداني

تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد

الناشر دار الفكر التاريخ بدون

- المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث

تأليف محمد بن أبي بكر المديني الاصفهاني

تحقيق عبد الكريم العزباوى

الناشر معهد البحوث العلمية واحياء التراث الاسلامي بجامعة

أم القرى الطبعة الاولى ١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م

- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها

تأليف ابن جني

تحقيق على النجدى ناصف الدكتور عبد الحليم النجار

الدكتور عبد الفتاح اسماعيل سلبي

الناشر المجلس الاعلى للشئون الاسلامية لجنة احياء التراث القاهرة

١٣٨٦هـ

- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز

لابن عطية الاندلسي تحقيق المجلس العلمي بفاس ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م

الناشر وزارة الاوقاف والشئون الاسلامية بالمغرب .

- المحلى وجوه النصب لابن شقير

تحقيق د .فائز فارس

الناشر مؤسسة الرسالة دارالامل ، الطبعة الاولى ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م

- مختارات ابن الشجرى ضبطها وشرحها محمود حسن زناتي

الناشر دار الكتب العلمية بيروت لبنان التاريخ بدون

- كتاب مختلف القبائل تأليف محمد بن حبيب

نشر فرديناد ستنفلد ١٨٥٠م

- المخصص لابن سيدة

بولاق ١٣١٦هـ-

- المذكر والمونث للفراء

نشر مصطفى احمد الزرقا حلب ١٣٤٥هـ

- المذكر والمونث لابي بكر محمد بن القاسم الانبارى

تحقيق د . طارق الجنابي

الناشر دارالرائد العربي بيروت لبنان

الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م

- مراتب النحويين

تحقيق محمد أبوالفضل ابراهيم

الناشر دارنهضة مصر للطبع والنشر

التاريخ بدون

- المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب ،

تحقيق ودراسة على حيدر ،

دمشق ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م.

- المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي ،

شرح وضبط محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد البجاوى ومحمد أبو الفضل ابراهيم

الناشر دارالفكر التاريخ بدون

- المسائل البصريات لأبي علي الفارسي

تحقيق ودراسة د. محمد الشاطر

الناشر مطبعة المدني بمصر الطبعة الاولى ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م

- المسائل الحلبيات لأبي علي الفارسي

تحقيق د. حسن هنداوى

الناشر دارالقلم دمشق ودارالمنارة بيروت

الطبعة الاولى ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م

- المسائل العسكريات في النحو لأبي علي الفارسي

دراسة وتحقيق د. علي جابر المنصورى

الناشر جامعة بغداد الطبعة الثانية ١٩٨٢م.

- المسائل العضديات لابي علي الفارسي

تحقيق د. علي جابر المنصورى

الناشر مكتبة النهضة العربية

الطبعة الاولى ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م

- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات

لابي علي الفارسي ،

دراسة وتحقيق صلاح الدين عبدالله الشنكاوى

الناشر مطبعة العاني بغداد التاريخ بدون

- المسائل المنثورة لابي علي الفارسي

تحقيق مصطفى الحدرى

الناشر مجمع اللغة العربية بدمشق التاريخ بدون

- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل

تحقيق وتعليق د . محمد كامل بركات

الناشر مركز البحث العلمي واحياء التراث الاسلامي

جامعة أم القرى التاريخ ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م .

- كتاب المستصفى من علم الاصول

لابي حامد الغزالي ،

بولاق ١٣٢٣هـ

- مسند الامام أحمد

تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر

الطبعة الرابعة ١٣٧٣هـ/ ١٩٥٤م

الناشر دار المعارف بمصر

- المشوف المعلم في ترتيب الاصلاح على حروف المعجم

لابي البقاء العكبرى ،

تحقيق ياسين محمد السواس

الناشر مركزالبحث العلمي واحياء التراثالاسلامي جامعة أم القرى

١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م

- معاني الحروف للرماني

تحقيق د . عبد الفتاح شلبي

الناشر دارالشروق

الطبعة الثانية ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م .

- المعاني الكبير لأبي هلال العسكرى

القاهرة ١٣٥٢هـ

- معاني القرآن للفراء

الناشر عالم الكتب بيروت

التاريخ بدون .

- معاني القرآن للاخفش
دراسة وتحقيق د . عبد الامير محمد امين الورد
الناشر عالم الكتب بيروت
الطبعة الاولى ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م
- معاني القرآن واعرابه للزجاج
تحقيق د . عبد الجليل عبده شلبي
الناشر عالم الكتب
الطبعة الاولى ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م
- معجم الادباء لياقوت
الناشر دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع
١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م
- معجم شعراء لسان العرب
الدكتور ياسين الايوبي
الناشر دار العلم للملايين بيروت لبنان
- معجم شواهد النحو الشعرية ،
د . حنا جميل
الناشر دار العلوم .
- معجم العين ،
تحقيق د . مهدي المخزومي ، د . ابراهيم السامرائي ،
الناشر وزارة الثقافة والاعلام الجمهورية العراقية دار الرشيد
- المعجم المفهرس لالفاظ القرآن الكريم
صنعة محمد فواد عبد الباقي
الناشر دار الفكر بيروت التاريخ ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م

- المعرب من الكلام الاعجمي على حروف المعجم
لابي منصور الجواليقي
تحقيق د . ق . عبد الرحيم
الناشر دارالقلم دمشق الطبعة الاولى ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م
- مغني اللبيب عن كتب الاعاريب
تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد
الناشر والتاريخ بدون
- المفضليات شرح وتحقيق أحمد محمد شاكر ، وعبد السلام محمد هارون ،
الناشر دارالمعارف الطبعة السابعة التاريخ بدون .
- المقاصد الحسنة للسخاوى
الناشر دارالهجرة بيروت التاريخ ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م .
- المقتصد في شرح الايضاح لعبد القاهر الجرجاني ،
تحقيق د . كاظم بحرالمرجان
الناشر وزارة الثقافة والاعلام
دار الرشيد ١٩٨٢م الجمهورية العراقية
- المقتضب لأبي العباس المبرد
تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة
الناشر عالم الكتب بيروت التاريخ بدون .
- المقدمة الجزولية في النحو ،
تأليف عيسى بن عبد العزيز الجزولي
تحقيق د . شعبان عبد الوهاب محمد ، مراجعة د . حامد أحمد
نبيل والدكتور فتحي محمد أحمد جمعة ،
الناشر والتاريخ بدون

- المقرب لابن عصفور

تحقيق أحمد عبد الستار الجوارى وعبد الله الجبورى

الناشر مطبعة العاني بغداد ،

الطبعة الاولى ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م

- المقصور والممدود للفراء

تحقيق وشرح ماجد الذهبي

الناشر مؤسسة الرسالة الطبعة الاولى ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م

- المقنع في رسم مصاحف الامصار مع كتاب النقط للداني

تحقيق محمد الصادق قمحاوى

الناشر مكتبة الكليات الازهرية التاريخ بدون

- الملخص في ضبط قوانين العربية لابن أبي الربيع

تحقيق ودراسة د. علي بن سلطان الحكمي ،

الناشر بدون الطبعة الاولى ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م

- الممتع في التصريف لابن عصفور الاشبيلي

تحقيق د. فخر الدين قباوة

الناشر المكتبة العربية بحلب

الطبعة الاولى ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م.

- منال الطالب في شرح طوال الغرائب لابن الاثير

تحقيق د. محمود محمد الطناحي

الناشر مركز البحث العلمي واحياء التراث الاسلامي

جامعة أم القرى التاريخ بدون.

- المنتخب من غريب كلام العرب لكراع النمل ،

التحقيق د. محمد بن أحمد العمرى ،

الناشر معهد البحوث العلمية واحياء التراث الاسلامي

جامعة أم القرى الطبعة الاولى ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.

- المنصف شرح ابن جني لكتاب التصريف للمازني ،
تحقيق ابراهيم مصطفى وعبدالله امين
ملتزم الطبع والنشر مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر
الطبعة الاولى ١٣٧٣هـ/ ١٩٥٤م
- الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء للمرزباني
تحقيق علي محمد البجاوى
الناشر دارالفكر العربي التاريخ بدون .
- كتاب الموطأ للامام مالك بن أنس
الناشر دار الكتاب العربي بيروت لبنان
الطبعة الاولى ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م .

(ن)

- نتائج الفكر في النحو لأبي القاسم عبد الرحمن السهيلي ،
تحقيق د . محمد إبراهيم البنا ،
الناشر دارالرياض ، التاريخ بدون .
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء لابن الأنبارى ،
تحقيق د . إبراهيم السامرائي ،
الناشر مكتبة المنار الأردن ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- النشر في القراءات العشر لابن الجزرى ،
الناشر والتاريخ بدون .
- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب ،
تأليف الشيخ أحمد بن محمد المقرى ،
تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي ،
الناشر دارالفكر للطباعة والنشر ،الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

- نقائض جرير والفرزدق لأبي عبيدة ،

مصورة عن طبعة أوربا ، التاريخ بدون .

- النكت الحسان في شرح غاية الاحسان لأبي حيان الأندلسي ،

تحقيق ودراسة د . عبد الحسين الفتلي ،

الناشر مؤسسة الرسالة ،الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

- النكت في تفسير كتاب سيبويه ، تأليف الأعلى الشنتمرى ،

تحقيق زهير عبد المحسن سلطان ،

الناشر معهد المخطوطات العربية ، الطبعة الأولى ،

١٤٠٧هـ ١٩٨٧م .

- نهاية القول المفيد في علم التجويد ، تأليف الشيخ محمد مكي نصر ،

الناشر المكتبة العلمية بلاهور ،التاريخ بدون .

- النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصارى ،

تحقيق ودراسة د . محمد عبد القادر أحمد ،

الناشر دار الشروق ، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .

(هـ)

- الهاشميات للكميت ،

التمدن ١٩١٢م .

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي ،

تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون ، د . عبد العال سالم مكرم ،

الناشر دار البحوث العلمية ١٣٩٤هـ - ١٩٧٥م .

(و)

- الوافي بالوفيات تأليف صلاح الدين الصفدى ،

الناشر دار النشر فراز شيتاينر ١٣٨١هـ - ١٩٦٢م .

- وفيات الأعيان لابن خلكان ،

تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد حجازى ، ١٣٦٦هـ .

فهرس الموضوعات

فهرس موضوعات التحقيق

الموضوع	الصفحة
باب ما ينصرف ، وما لا ينصرف	١
مبحث في أبنية الأسماء والأفعال	١١
بيان وجه الشبه بين الاسم والفعل	١٦
بيان في وزن أفعل	٢١
بيان في صرف أولق	٢٦
بيان ياء النسبة مضاهية لتاء التأنيث	٣٤
مبحث بنية ما في آخره ألف ونون زائدتان على قسمين	٤٥
مبحث كل اسم في آخره هاء التأنيث	٤٦
تنبيهات على الباب	٥١
باب أسماء القبائل والأحياء ، والسور ، والبلدان	٥٦
مبحث في أسماء البلدان	٦٣
مبحث في أسماء السور وهي ثلاثة أقسام	٦٥
تنبيهات على الباب	٦٦
الفصل الأول في أسماء القبائل	٦٧
الفصل الثاني في أسماء البلدان	٧١
الفصل الثالث في أسماء السور	٧٣
باب ماجاء من المعدول على فعال	٧٧
تتميمات وتفقدات لفظية	٧٩
باب الاستثناء	٨٦
الفصل الأول في بيان أحكام "الا"	٨٨
الفصل الثاني وهو فصل "غير"	٩٠
الفصل الثالث وهو فصل "سوى وسوى وسواء"	٩٢
الفصل الرابع في "خلا وعدا وحاشا"	٩٣

الموضـــوع	الصفحة
الفصل الخامس في ليس ولا يكون والا أن يكون	٩٥
تنبيهان وتفقدات لفظية	٩٦
مبحث المستثنى ينقسم خمسة أقسام	٩٩
مبحث في لفظ غير	١٠٥
مبحث سوى ، وحاشا ، وخلا	١١٠
باب الاستثناء المقدم	١١٨
تفقدات لفظية	١١٩
باب الاستثناء المنقطع	١٢٥
مبحث في لا اله الا الله	١٢٧
مطلب الاستثناء المنقطع ينقسم قسمين	١٢٩
مبحث للنحويين في المجاز وجوه	١٢٩
تفقدات لفظية	١٣١
مبحث يجوز في هذه الآية أربعة أوجه	١٣٢
باب النفي بـ "لا"	١٤١
مبحث في دخول "لا" على النكرات	١٤٤
فصل العطف	١٤٦
مبحث "لا" النافية	١٤٧
مبحث لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم	١٥٩
مبحث الفرق بين لا النافية والعاطفة	١٦٠
باب دخول ألف الاستفهام على "لا"	١٦٦
باب التمييز	١٨١
مبحث في قول النحاة التمييز لا يكون الا نكرة ومنصوبا	١٨٨
باب الاغراء	١٩٥
باب التصغير	٢٠٥

الموضـــوع	الصفحة
باب تصغير الثلاثي	٢٢١
باب تصغير الرباعي	٢٣٤
ألفاظ الكتاب	٢٣٩
باب تصغير الخماسي وما فوقه	٢٤٠
تكلمة فيها ضبط الباب أجمع	٢٤٨
باب تصغير الظروف	٢٥٢
ألفاظ الكتاب	٢٥٤
باب تصغير الأسماء المبهمة	٢٦٠
زيادة تحقيق في الباب	٢٦٣
ألفاظ الكتاب	٢٦٨
باب تصغير الجمع ولم يذكره أبوالقاسم -رحمه الله-	٢٧٢
باب النسب	٢٧٧
فصل في النسب الى الجمع	٣٠٩
باب ألف الوصل وألف القطع	٣١٠
ألفاظ الكتاب	٣٢٣
باب المعرب والمبني	٣٢٥
ألفاظ الكتاب	٣٢٨
مبحث في الفرق بين لام الأمر ولام كي	٣٣٢
مبحث في ألقاب الاعراب	٣٣٧
مبحث فيما يبني من الاسماء على الضم	٣٣٩
مبحث في المبنى من الاسماء على السكون	٣٤٤
مبحث في بناء الحروف	٣٤٧
مبحث في المبنى على الحذف من الأفعال	٣٤٩
باب المخاطبة	٣٥٦

الموضـــوع	الصفحة
شجرة المخاطبين	٣٥٨
ألفاظ الكتاب	٣٦١
باب الهجاء	٣٦٨
ألفاظ الكتاب	٣٧١
باب آخر من الهجاء	٣٧٤
نوع آخر من الهجاء	٣٨٢
نوع آخر من الهجاء	٣٨٤
باب أحكام الهمزة في الخط	٣٨٥
ألفاظ الكتاب	٣٩٥
باب المقصور والممدود	٤٠٤
مبحث في انقسام ألف المقصور الى خمسة أقسام	٤٠٧
فصل في الممدود	٤١١
مبحث في أقسام همزة الممدود	٤١٢
ألفاظ الكتاب	٤١٦
باب المذكر والمؤنث	٤٤٣
ألفاظ الكتاب	٤٥٠
باب ما يؤنث من جنس الانسان ولا يجوز تذكيره	٤٦٥
باب ما يؤنث من أعضاء الحيوان ولا يجوز تذكيره	٤٧١
باب ما يؤنث ويذكر من أعضاء الحيوان	٤٨٤
باب ما يذكر من أعضاء الحيوان ولا يجوز تأنيثه	٤٨٧
باب ما يذكر ويؤنث من غير ما ذكرنا	٤٨٩
باب الأفعال المهموزة	٤٩٥

الموضـــوع	الصفحـــة
باب أمس	٥٠٣
باب أسماء الفاعلين والمفعولين	٥١١
باب الحروف التي ترفع مابعدها بالابتداء والخبر وتسمى حروف الرفع	٥٢٠
الكلام على ألفاظ الكتاب	٥٢١
مبحث اذا في كلام العرب	٥٣٠
باب ما ينتصب على اضمار الفعل المتروك اظهاره	٥٣٦
مبحث في قسمة الأفعال بالنسبة الى الاظهار والاضمار	٥٣٨
ألفاظ الكتاب	٥٤١
تتبعات على الباب من كلام الأستاذ المرحوم أبي بكر بن طلحة الاشبيلي :	٥٥٧
باب ما يمتنع من الاستفهام أن يعمل فيه ما قبله	٥٦٠
باب الوقف	٥٧٥
بيان في اختلاف النحويين في هذه الألف	٥٨١
مبحث في وجوه الوقف	٥٨٣
بيان في حقيقة الروم والاشمام	٥٨٤
بيان في حقيقة النقل والاتباع والفرق بينهما	٥٨٧
باب لو ولولا	٥٩٤
بيان في الفرق بين لو ولما	٥٩٦
باب ما جاء من المثنى بلفظ الجمع	٦١٥
باب مايحذف منه التنوين لكثرة الاستعمال	٦٢٨
بيان في أقسام التنوين	٦٣١
باب أقسام المفعولين وهي خمسة	٦٣٤
مبحث في أقسام المفعولات	٦٣٦

الموضـــوع	الصفحـة
بيان في تقسيم المصدر والحدث أربعة أقسام	٦٤٠
مبحث في المفعول معه والمفعول من أجله	٦٤٢
بيان في انقسام ما تدخله واو المصاحبة الى ستة أقسام	٦٤٢
مبحث في اختلاف الناس في المفعول معه	٦٤٥
باب مواضع " ما " وهي تسعة	٦٥٩
باب " من " مؤخر ولها أربعة مواضع	٦٦٨
باب مواضع " أى "	٦٧٤
باب الحكاية	٦٧٧
مبحث في أدوات الحكاية من الأسماء والأفعال	٦٧٨
باب القول	٦٧٨
باب الحكاية بـ " من "	٦٩٠
باب حكاية الأسماء الأعلام بـ " من "	٦٩٠
بيان في شروط الحكاية بـ " مـــن "	٦٩١
باب حكايات النكرات بـ " من "	٦٩٤
باب حكايات الجمل	٧٠٠
فصل في تفسير ألفاظ مفردة وذكرها أبو القاسم - رحمه الله - في الباب :	٧٠٣
تتبيعات على هذا الباب	٧٠٦
باب حكايات الجمل	٧١١
باب ماذا	٧١٣
باب مواضع ان المكسورة الخفيفة	٧١٧
باب مواضع " ان " المفتوحة المخففة	٧٢٤
باب الجواب " ببلى ، ونعم "	٧٢٩
باب " أو " و " أم "	٧٣٦

الموضـــوع	الصفحة
باب النون الثقيلة والخفيفة	٧٤٣
الفصل الثاني من الفصول التي انقسم الباب اليها	٧٤٧
الفصل الثالث فيما يكون قبل النون الشديدة وقبل النون الخفيفة	٧٤٧
الفصل الرابع في الوقف على النون الخفيفة	٧٤٨
الفصل الخامس في لحاقها الفعل المعتل	٧٤٩
الفصل السادس النون الخفيفة	٧٥٠
باب الصلات	٧٥٣
مبحث في بيان الاخبار بالذى	٧٥٥
الفصل الأول حد الموصولات	٧٥٥
الفصل الثاني حصرها عددا	٧٥٥
الفصل الثالث الكلام على الصلات	٧٦١
الفصل الرابع في الضمائر والروابط	٧٦٤
مبحث في " أى " الموصولة	٧٦٦
مبحث في الاخبار بالذى وبالألف واللام	٧٧٠
بيان في شروط الاخبار عن الاسم	٧٧١
فصل العطف الذى يجوز الاخبار فيه	٧٧٤
باب جمع التكسير	٧٨٢
باب معرفة أبنية أقل العدد	٧٨٨
باب تكسير ما كان على أربعة أحرف و منه حرف لين	٧٩٠
باب جمع ما كان على أفعل	٧٩٤
باب تكسير ما كان على فاعل	٧٩٧
باب تكسير ما كان على أربعة أحرف أو خمسة	٨٠١

الموضـــوع	الصفحـة
باب جمع ما كان على فعلة أو فعلة	٨٠٦
باب ما يجمع على الجمع	٨١٢
باب أبنية المصادر	٨١٦
باب اشتقاق اسم المصدر ، والزمان ، والمكان	٨٢٩
باب أبنية الأسماء	٨٣٧
الرباعي	٨٤٠
الخماسي	٨٤١
باب ما يجوز للشاعر أن يستعمله في ضرورة الشعر	٨٤٣
باب الامالة	٨٧٦
باب أبنية الأفعال	٨٨٨
باب التصريف	٨٩٦
بيان في تحديد مخرج الحرف	٩٠٠
بيان في أن أصل التصريف للأفعال والأسماء داخلة عليها	٩٠٢
الفرق بين القلب والابدال	٩٠٤
ابدال الهمزة عن الألف	٩٢٠
اختلاف الأئمة في الذاهب من مقول ومبيع	٩٦٦
باب الادغام	٩٨٦
فصل في أصناف الحروف وأجناسها	٩٩١
باب من شواذ الادغام	١٠١٥

الفهرس الاجمالـــــي

الموضـــوع	الصفحـــة
المجلد الأول	
شكر وتقدير	** - *
المقدمة	أ - ب
القسم الأول - الدراســة :	١ - ١٧٠
الفصل الأول : أبوبكر محمد بن أحمد بن عبد الله ابن أحمد الأنصاري الاشبيلـــي المشهور بالخفاف	١ - ٥٦
- الذين اشتركوا في لقب الخفاف	٣
- الحركة الفكرية في عصر المؤلف	٥
- عصر المؤلف - حياته العلمية	٧ - ٩
- شيوخـه	١٠
- عقيدتـه	١٤
- ثقافته - مؤلفاته	١٦ - ٢٢
- أبوالقاسم الزجاجي - وموقف الخفاف منه	٢١ - ٢٥
- مناقشة لأبي القاسم في بعض الآراء النحوية	٢٦ - ٢٧
- أخلاقه مع العلماء ومناقشته اياهم	٢٨ - ٣٤
- اجتهاداته النحوية وآراؤه	٣٥ - ٥٥
- وفاتـه	٥٦
الفصل الثانـي : توثيق نسبة الكتاب	٥٧ - ١١٠
- دفع شبهة حول نسبة الكتاب	٥٨ - ٦٦
- توثيق نسبة الكتاب	٦٧ - ٦٨
- مؤلفات الخفافين	٦٩
- وفاة الخفافين	٧٠

الموضوع	الصفحة
- زمن تأليف هذا الكتاب وقيمته العلمية	٧٣ - ٧١
- منهجه في الكتاب وطريقة تناوله للشرح	٧٨ - ٧٤
- مذهبه في الكتاب	٧٩
- طريقته في مناصرة مذهبه	٨١
- مصادر السفر الثالث من شرح الخفاف الاشبيلي	٨٣
- مصادر الاستشهاد عند الخفاف	٩٨
الفصل الثالث : موازنة بين شرح الجمل للخفاف وأربعة من شروح الجمل	١٦١ - ١١١
- الخفاف وابن بابشاذ في باب الاستثناء	١١٥
- الخفاف وابن بزيزة في باب الاستثناء	١٣٠
- الخفاف وابن عصفور في باب الاستثناء	١٣٤
- الخفاف وابن الفخار في باب الاستثناء	١٣٨
- الخفاف وابن بابشاذ في باب الاغراء	١٤٤
- الخفاف وابن بزيزة في باب الاغراء	١٥٢
- الخفاف وابن عصفور في باب الاغراء	١٥٥
- الخفاف وابن الفخار في باب الاغراء	١٥٨
- الخلاصـــة	١٦٢
- وصف نسخة المخطوط	١٦٤
- منهج التحقيق	١٦٦
- الصفحة الأولى والأخيرة من المخطوط	١٧٠-١٦٩
القسم الثاني - التحقيق (انظر فهرس موضوعات التحقيق صفحة (١١٢١-١١٢٣))	٢٥١ - ١
المجلد الثاني	
- تابع التحقيق (انظر فهرس موضوعات التحقيق صفحة ١١٢٣-١١٢٦))	٦٩٣-٢٥٢

الموضوع	الصفحة
المجلد الثالث	
- تابع التحقيق (انظر فهرس موضوعات التحقيق صفحة ١١٢٦ - ١١٢٨)	٦٩٤ - ١٠٢١
الفهارس :	١٠٢٢-١١٣١
- فهرس الآيات	١٠٢٣-١٠٢٩
- فهرس الأحاديث	١٠٣٠
- فهرس الأقوال والأمثال العربية	١٠٣١-١٠٣٣
- فهرس القوافي (الشعر)	١٠٣٤-١٠٥٤
- فهرس أنصاف الابيات	١٠٥٥-١٠٧٠
- فهرس الكتب الواردة اسماؤها في المخطوط	١٠٧١-١٠٧٢
- فهرس الأماكن والبلدان	١٠٧٣
- فهرس الاعلام	١٠٧٤ - ١٠٨٠
- فهرس الدول والقبائل والاحياء والطوائف	١٠٨١-١٠٨٣
- فهرس المصادر والمراجع	١٠٨٤-١١٢٠
- فهرس موضوعات التحقيق	١١٢١-١١٢٨
- الفهرس الاجمالي	١١٢٩-١١٣١